

حاشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلمتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعهد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء الثاني ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

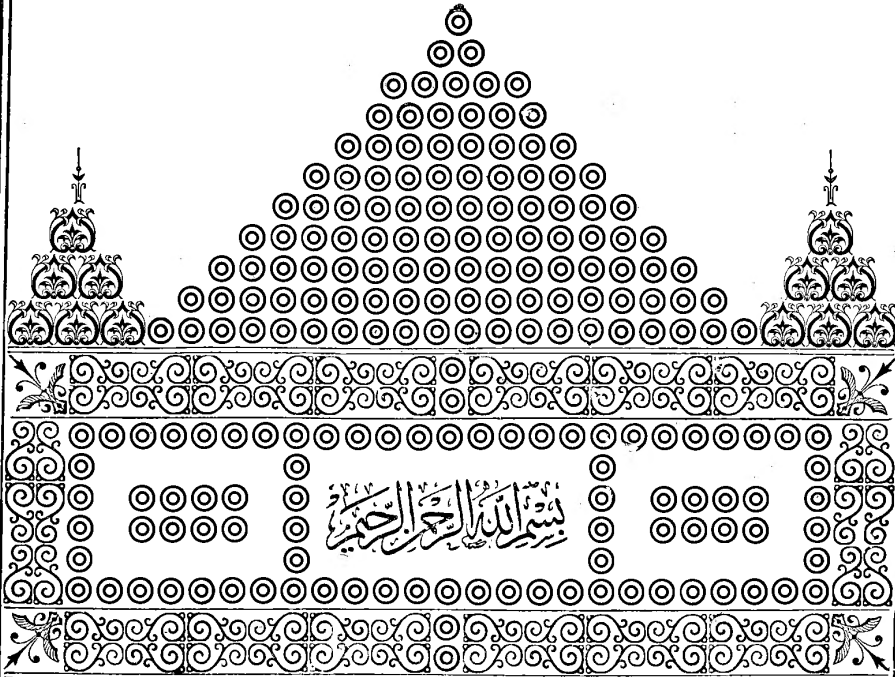
﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْبَعُ فِي الْمَكْتَبَةِ النَّجَّارِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَهْرِ رَجَبِ مَجْدٍ

لصاحب مطبعة مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
صاحب مكتبة التجار الكبري بمصر



(باب صفة الصلاة)

أى كيفيتها المشتملة على
فرض داخل فى ماهيتها
ويسمى ركنا وخارج عنها
ويسمى شرطاً وهو ما قارن
كل معتبر سواء ومقارنة
الظهر للستر مثلاً موجودة
حالة الصلاة

(باب صفة الصلاة)

(قوله أى كيفيتها) تفسير الصفة بالكيفية تفسير مراد كما أشار إليه الاسنوى عش (قوله المشتملة الخ)
فى التعبير عن الشرط الخارج بالاشتمال تسمح وكأنه أراد به مطلق المنعلق وذلك يستوى فيه الركن والشرط
عش وقد يقال خروج الشرط بالنسبة إلى نفس الصلاة والاشتمال عليه بالنسبة إلى كيفية الصلاة المعتبر
فيها فلا تسمح (قوله وخارج الخ) الأولى أو (قوله وهو ما قارن الخ) عبارة المغنى والركن كالشرط فى أنه لا بد
منه ويفارقة بأن الشرط هو الذى يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها كالظهر والستر وخارج بتعريف
الشرط التروك كترك الكلام الكثير فليست بشرط كما صوبه فى المجموع بل مبطل للصلاة كقطع النية
أهو كذا فى النهاية لإقوله الذى إلى يستمر وقوله بل مبطل أى فهمى موانع (قوله ما قارن الخ) فإن قلت هذا
لا يصدق على الولا الآتى فى الكلام على الترتيب أنه شرط وأن المراد به عدم تطويل الركن القصير أو عدم

(باب صفة الصلاة)

(قوله صفة الصلاة) قال السيوطى فى فتاويه ليست هذه الاضافة بيانية لان الاضافة البينانية هى اضافة الشىء
إلى مرادفه كسعيد كرزو بابه ولا تكون على تقدير حرف ولاهى من قسم المحضة عند الأكثرين بل هى إما غير
محضة على رأى الفارسى وغيره أو واسطة بين المحضة وغيرها على رأى ابن مالك وصفة الشىء ليست من اضافة
الشىء إلى مرادفه لان الصفة غير الموصوف والكيفية غير المكيف وهى على تقدير اللام وهى محضة فتنين
مفارقة للبيان من هذه الوجوه الثلاثة اه وقوله لان الاضافة البينانية الخ بخلافه ما صرح به غير واحد
كالعصام من ضبط البيان بان يكون بين المتضايين عموم من وجه وقوله كسعيد كرزو بابه بخلافه ما صرحوا
به ان الاضافة فى ذلك من اضافة المسمى إلى الاسم (قوله وهو ما قارن) فإن قلت هذا لا يصدق على الولا الآتى
فى الكلام على الترتيب أنه شرط وان المراد به عدم تطويل الركن القصير أو عدم طول الفصل إذا سلم فى غير
محله ناسياً أو عدم طول أو عدم مضى ركن إذا شك فى النية قلت العدم المذكور مقارن لساير أجزاء الصلاة فتأمل

فلأثر دخلا فالمنزعمه وياتي له تعريف آخر لكن ذلك باعتبار رسمه الاظهر وهذا باعتبار خاصته المقصودة منه وهي مقارنته لسائر معتبراتها
فكانه المقوم لها ومرفى الاستقبال أنه في نحو القيام بالصدر ونحو السجود بمعظم البدن (٣) وعلى سنة وهي اما تجبر بالسجود

وتسمى بعضا لانها لما
تأكدت بالجبر اشبهت
البعض الحقيقي وهو
الاول او لا تجبر به وتسمى
هيئة وقد شبهت الصلاة
بالانسان فالركن كراسه
والشرط كحياته والبعض
كعضوه والهيئة كشعره
(اركانها ثلاثة عشر) بناء
على ان الطمانينة في محالها
الاربعة صفة تابعة للركن
ويؤيده ما ياتي في بحث
التقدم والتأخر على الامام
وفي الروضة سبعة عشر بناء
على انها ركن مستقل
اي بالنسبة للعد لا للحكم
في نحو التقدم المذكور
فالخلف لفظي كذا طبقوا
عليه وليس كذلك بل هو
معنوي اذ من الواضح انه
لوشك في السجود في طمانينة
الاعتدال مثلا فان جعلناها

طول الفصل اذ اسلم في غير محله ناسيا أو عدم طول أو عدم مضى ركن اذ اشك في النية قلت لعدم المذكور
مقارن لسائر اجزاء الصلاة فتأمل بلطف سم (قوله فلا ترد) اي الطهارة على جمع تعريف الشرط (قوله
وياتي الخ) اي في الباب الاتي (قوله باعتبار رسمه الاظهر) اي في جميع افراد الشرط و (قوله وهذا باعتبار
خاصيته الخ) اي الحقية بالنسبة لبعض الافراد كالو لا فلذا كان الرسم الاتي اظهر من هذا الرسم به بن دفع
ما في سم (قوله ومرفى الاستقبال) جواب عما يقال ان تعريف الشرط بما ذكر لا يشمل الاستقبال لانه انما
يعتبر في القيام والعود دون غيرهما (قوله وهي اما) لا حاجة اليه (قوله الاول) اي الركن (قوله وقد شبهت
الخ) هذه حكمة لتقسيم ما تشتمل عليه الصلاة الى الاقسام الاربعة المذكورة عش (قوله بناء) الى قوله كذا
اطبقوا في المغنى والى قوله فان قلت فواجه الخ في النهاية (قوله في محالها الاربعة) وهي الركوع والاعتدال
والسجود والجلوس بين السجدين (قوله لم يؤثر شك) لك منع هذه الملازمة لان الطمانينة مع كونها صفة
تابعة للركن شرط في الاعتدال به فالشك فيها شك في الاتيان بالركن على الوجه المعتد به لجاز ان يؤثر بل هذا
هو الاوفق بكلامهم سم ويأتى عن النهاية وشيخنا ما يوافقهم مع الفرق بينه وبين الشك في بعض حروف
الفاتحة بغير ما ياتي في الشارح (قوله فان قلت الخ) عبارة النهاية وتورد بتأثير شك فيها وان جعلناها تابعة
فلا بد من تداركها على كل حال ويفرق بينها وبين الشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها منها بانهم
اغتفروا ذلك فيها لكثرة حروفها وغاية الشك فيها اه زاد شيخي فالحق ان الخلاف لفظي كما انحط عليه
كلام الرملي وابن حجر اه (قوله هو الثاني) اي لزوم العود سم (قوله قلت فيبطل الخ) البطلان
ممنوع لانه لم يقبل للحكم مطلقا بل قيده بقوله في نحو الخ وهو لا يشمل مسألة الشك لخروجه عن مقتضى
الاستقلال لمعنى مفقود فيها وبقتدير عدم وقوع ذلك القيد في كلام القائل ما ذكر بل هو زيادة من
الشارح فيمكن حمل كلامه عليه فاين البطلان فتأمل سم وقد يقال لو اتى الكلام على اطلاقه لا بطلان
ايضالا في مسألة الشك اعطى غير المستقل حكما حكما المستقل حكما لمعنى اقتضاه بصرى وقول سم عن
مقتضى الاستقلال لعل صوابه عن مقتضى عدم الاستقلال (قوله فيبطل قول من قال الخ) انما يبطل ان
صرحوا بتفريع الثاني على الاستقلال فقط سم (قوله في مسئلتنا) اي مسألة الشك (قوله بان قاعدة
البناء على اليقين الخ) اي وطرح المشكوك فيه (قوله بخلاف التقدم والتأخر الخ) يعنى واغتفروا

بلطف (قوله باعتبار رسمه) يتأمل دعوى الرسمية ومقابلة الخاصة للرسم مع ان التعريف بالخاصة من قبيل
الرسم (قوله لم يؤثر شك) لك منع هذه الملازمة لان الطمانينة مع كونها صفة تابعة للركن شرط في الاعتدال به
فالشك فيها شك في الاتيان بالركن على الوجه المعتد به لجاز ان يؤثر بل هذا هو الاوفق بكلامهم واما استدلاله
بالقياس على الشك في بعض حروف الفاتحة فيرد عليه انه جعل الجامع التبعية كما يصرح به صنيعة حيث
جعلها على القول بالتبعية ملحقة ببعض حروف الفاتحة وعلى القول بالاستقلال ملحقة باصل الفاتحة ولا نسلم
ان بعض حروف الفاتحة تابع والفرق انها صفة للركن والصفة تابعة للوصف وبعض الحروف ليس صفة
للفاتحة ولا يباقيها بل جزء منها والجزء ليس تابعا للكل لان التبعية توجب تقدم المتبوع ولو بالتبعية والفاتحة
غير متقدمة ولا بالتبعية على بعض حروفها على انه يجوز ان يكون اغتفار الشك في بعض حروف الفاتحة بعد
الفراغ عن بعضها بالفاتحة وما في معناها لكثرة عروض الشك في ذلك فلا يلزم ان يلحق بها غيرهما لما ليس في
معناها فتأمل مع ذلك الموضوع في هذه الملازمة كما اقتضاه عبارته وعلى هذا امكن صحة قولهم ان الخلف
لفظي فليتأمل (قوله هو الثاني) ينبغي ان يكون المراد بالثاني لزوم العود ويحتمل ان المراد به انما اذا قلنا انها
مقصودة لزوم العود ذلك في هذا نظر لان الظاهر انه لم يقع في كلامهم على هذا الوجه ولا يجوز ان المراد به مجرد
انها مقصودة لا لا يترب على ذلك قوله فيبطل الخ (قوله قلت فيبطل الخ) قلت البطلان ممنوع لانه لم يقبل

مستقلة في مسئلتنا وتابعة في التقدم والتأخر قلت يوجه ذلك بأن قاعدة البناء على اليقين في الصلاة توجب التسوية بين التابع
والمقصود بخلاف التقدم والتأخر فانها منوطان بالامور الحسية التي يظهر بها خش المخالفة والطمانينة ليست كذلك فتأمل

فيهما ترك العمل بموجب تلك القاعدة لانهما الخ (قوله) ويفرق بينهما الخ) تقدم عن النهاية فرق آخر (قوله) فلا اصل الخ) قد يقال هو محل تأمل لانه حيث فرض تبعيتها للاعتدال فهو اصل لها وقد يتقن الا تيان به والاصل مضيه على الصحة اى بان يؤتى به مع جميع متعلقاته فتأمل وقد يفرق بان حروف الفاتحة بعض حقيقى للقراءة المتينة والطمانينة مغايرة للاعتدال وان كانت تابعة لذهو العود إلى القيام بعد الركوع وهى استقرار الاعضاء فلا يلزم من استتباع ذاك لتابعه استتباع هذا له فتأمل بصري وفى سم نظير استشكله بلا جواب (قوله) وفقد الصارف الخ) جواب عما يرد على حصر الاركان فى الثلاثة عشر (قوله) شرط الخ) أى لا ركن (قوله) والخلاف فيه) أى فى أنه هل هو ركن او شرط كرى (قوله) قيل) إلى المثنى فى النهاية لا قوله فان قلت إلى واما جعله (قوله) اربعة عشر) اى بناء على ان الطمانينة فى حالها الاربعة صفة تابعة (قوله) او ثمانية عشر) اى بناء على انها ركن مستقل (قوله) الشرط ثم غير هنا) هذا بتقدير تسليمه لا يدفع السؤال سم (قوله) واما جعله الخ) قد يقال ان كان اعتباره لتسكون تابعة له فى الوجود الخارجى فلا وجود لها فيه استقلالاً ولا تبعاً او فى الوجود الذهنى فتعلقها لا يتوقف على تعلقه بصري ولك منع قوله ولا تبعاً بان المراد من الوجود بالتبع وجود بعض الأجزاء فى الخارج اى الفاعل (قوله) لا وجود لها فى الخارج) رده الشهاب سم بان ماهية الصوم الامساك المخصوص بمعنى كف النفس على الوجه المخصوص وهو فعل موجود كما صرحوا به فى الاصول انتهى وأقول الظاهر ان المراد هنا ان صورة الصلاة تشهد بخلاف صورة الصوم رشيدى (قوله) توجد خارجاً) اى عن القوى المدركة من ثم كانت القراءة فيها مسموعة والافعال مشاهدة ع ش (قوله) لما سر) إلى المثنى فى النهاية (قوله) لما سر) اى من قوله صلى الله عليه وسلم إنما الاعمال بالنيات ولا نها واجبة فى بعض الصلاة وهو اولها فى جميعها فكانت ركناً كالتكبير والركوع واجعت الامة على اعتبار النية فى الصلاة وبدانها لان الصلاة لا تنعقد الا بها معنى ونهاية (قوله) وهو خارج عنه) اى وقصد الفعل خارج عن ذلك الفعل (قوله) ويجاب بانه الخ) قد يقال غاية ما يستلزم هذا ان تكون مقارنة لاول الصلاة فى الوجود وهو لا ينافى خروجهما عن حقيقة الصلاة لانها قصد فعل الصلاة وقصد فعل الشئ خارج عن حقيقة ذلك الشئ بديه بصري عبارة سم فيه نظر ظاهر لان تبين دخوله فيها من اوله لا ينافى خروج القصد كيف وخروج القصد عن المقصود ضرورى فتأمل نعم يمكن دفع هذا القيل بأناسلنا أن القصد خارج عن ماهية المقصود لكن مسمى الصلاة شرعاً مجموع القصد والمقصود فيكون داخلها فى ماهية الصلاة مع كونه خارجاً عن المقصود فعلياً مثل اه (قوله) وفائدة الخلاف الخ) قاله ابن شبة وجزم به فى المغنى ونقله شيخنا فى النهاية ثم قال والاوجه عدم صحتهما مطلقاً انتهى بصري اى سواء قيل هى شرط او ركن ع ش (قوله) لو افتتحها) اى النية و (قوله) فزال) اى المفسد (قوله) ضر عليهما) اى على قولى الشرط والركن

لا للحكم مطلقاً بل قيده بقوله فى نحو الخ وهو لا يشمل مسألة الشك لخروجه عن مقتضى الاستقلال لمعنى مفقود فيها وبتقدير عدم وقوع ذلك القيد فى كلام القائل ما ذكر بل هو زيادة من الشارح فيمكن حمل كلامه عليه فأنت البطلان فتأمل (قوله) فيسطل) إنما يسطل ان صرحوا بتفريع الثانى على الاستقلال فقط (قوله) وهنا شك فى اصل الطمانينة) يرد على هذا الفرق انه جعل الطمانينة فيما سبق نظير بعض حروف الفاتحة فيكون مجموعها مع الركن نظير مجموع الفاتحة وعلى هذا يقال ايضا انه يتقن اصل الركن والاصل مضيه على الصحة فان نظر لها وحدها لزمه مثله فى المشكوك فيه من الفاتحة فتأمل (قوله) غير هنا) هذا بتقديره لا يدفع السؤال فتأمل (قوله) لا وجود لها فى الخارج) هذا غير صحيح إذ فيه بحث ظاهر لان ماهية الصوم الامساك المخصوص بمعنى كف النفس على الوجه المخصوص والكف المذكور فعل كما صرحوا به فى الاصول موجود فى الخارج كما صرحوا به ايضا فيه حيث قالوا ان الفعل المكلف به الفعل بمعنى الحاصل بالمصدر ومثله بالهيئة المسماة بالصلاة وبالامساك عن الفطرات لا بمعنى إيقاع ذلك لانه امر اعتبارى لا وجود له فى الخارج وعن صرح بذلك الكمال فى حاشيته على جمع الجوامع وشرحه فى الكلام على تعريف الحكم (قوله) ويجاب الخ) فيه نظر ظاهر لان تبين دخوله فيها

حر وفى الفاتحة بانه ثم يتقن أصل القراءة والاصل مضيه على الصحة وهنا شك فى أصل الطمانينة فلا أصل يستند اليه وفقد الصارف شرط للاعتدال بالركن والولاء بآتى بيانه والخلاف فيه فى الثالث عشر قيل وبقياس عد الفاعل ركناً فى نحو الصوم والبيع تكون الجملة أربعة أو ثمانية عشر اه وقد يجاب بأن جعل الفاعل ركناً فى البيع خلاف التحقيق فلم ينظر واليه هنا فان قلت قياس عده شرطاً ثم عده شرطاً هنا ولم يقولوا به قلت الشرط ثم غيره هنا كما هو واضح واما جعله ركناً فى الصوم فهو لان ماهيته لا وجود لها فى الخارج وإنما تتعلل بتعلل الفاعل لجعل ركناً لتكون تابعة له بخلاف نحو الصلاة توجد خارجاً فلم يحتج للنظر لفاعلهما أحدها (النية) لما مر فى الوضوء وقيل انها شرط لانها قصد الفعل وهو خارج عنه ويجاب بانه بنام التكبير يتبين دخوله فيها من أوله قيل وفائدة الخلاف أنه لو افتتحها مع مقارنة مفسد كخبث فزال قبل تمامها لم تصح على الركنية بخلاف الشرطية وفيه نظر لانه ان أريد بافتتاحها ما سبق تكبيرة الاحرام فهو غير ركن ولا شرط أو ما يقرنها ضر عليهما

(قوله لمقارنته) أى المفسد (قوله لبعض التكبير) أى وهو ركن بالاتفاق فيشترط فيه توفر الشروط وانتفاء الموانع رشدي قول المن (فرضا) أى ولو نذر أو قضاء أو كفاية نهاية ومعنى (قوله من حيث) إلى قوله بل فى المعنى الاقوله فلا الا وهى وإلى قوله ونظيره فى النهاية الا ما ذكر (قوله من حيث كونه صلاة) أى لا من حيث كونه فرضا بدليل ما يأتى سمى أى من قول المصنف والاصح وجوب الخ (قوله ليعتبر) الاولى التانيث كما فى النهاية والمعنى وغيرهما عبارة شيخنا وإنما اشترط قصد فعلها التميز عن سائر الأفعال اهـ (قوله عن بقية الأفعال) أى التى لا تحتاج إلى نية أو لنية غير الصلاة قليوبى (قوله فلا يكفي احضارها الخ) أى الصلاة ولا يخفى ان مسمى الصلاة هو الحاصل بالمصدر لانه الموجود المكلف به كما بين فى شروح جمع الجوامع وحواشيهم فى الكلام على تعريف الحكم فقوله مع الغفلة عن خصوص الفعل يتعين ان يراد بالفعل هنا المعنى المصدرى فيشكل قوله لانه يلزم ان يكون المطلوب غير المكلف به وأيضا فليس المحذور مجرد الغفلة عن خصوص الفعل اذا مجرد احضاره فى الذهن لا يكفي اذا احضاره فى الذهن تصويره وهو غير كاف فكان ينبغي ان يقول فلا يكفي احضاره فى الذهن بل لا بد من قصد ايجاده اسم (قوله وهى) أى الصلاة (هنا) أى فى النية لا فى نحو قولك الصلاة واجبه او الصلاة اقوال وافعال فالمراد بها ما يشمل النية حقيقى (قوله والالزم التسلسل) عبارة المعنى لانه لا تنوى للزوم التسلسل فى ذلك اهـ وعبارة النهاية لانه لا تنوى وإلا لتعاقبت بنفسها او افتقرت إلى نية أخرى اهـ (قوله ورود اصل السؤال) أى على كونها ركنا بأنها لو كانت داخلة فى الصلاة لافتقرت إلى نية أخرى فيتسلسل (قوله لجواز تعلقها بنفسها الخ) أى فلا يحتاج لنية أخرى ليلزم التسلسل سمى (قوله لا يحتاج لنية له بخصوصه الخ) ولقائل ان يقول هذا لا يمنع ورود اصل السؤال لان حاصله ان الواجب تعلق النية بالاجزاء حتى النية على وجه الاجمال لا على وجه الخصوص فتكون النية منوبة على الاجمال فيتوجه انه يحتاج لنية نيتها ايضا على الاجمال فيتسلسل واما قوله لا يقتضى تعلقها بكل فرد الخ فعندها على الخصوص لا مطلقا والالزم ان بعض اركان الصلاة غير مقصود لا إجمالا ولا تفصيلا وهو باطل مستلزم للتحكم سمى (قوله وتعلقها بالمجموع الخ) لا يخفى ان تعلق الشيء بالمجموع من حيث هو مجموع لا يستلزم التعلق بكل فرد غير ان هذا لا يجدى فيما نحن فيه لان المجموع عبارة عن الاجزاء المتألف منها مع الهيئة الاجتماعية فالنية ان كانت خارجة عن الاجزاء المتألف منها وعن الهيئة المذكورة ثبت المدعى وهو كون النية شرطاً وان كانت داخلة استلزم اعتبارها مرتين وهو ظاهر الفساد ولو سلم صحته فليس منافيا للدعى المشار اليه اذ الكلام فى الاولى وهذا التقدير فيه تسليم لشرطيتها فالحق ما قاله حجة الاسلام انها

من اوله لا بنافى خروج القصد كيف وخروج القصد عن المقصود ضرورى فنامله وكأنه توهم ان المراد بكونه خارج الماهية عند هذا القائل انه يوجد قبل وجودها فبين انه بالتام يتبين الدخول من الاول فلا يكون القصد قبلها وليس كذلك وإنما المراد به انه ليس تمامها ولا جزاها ضرورة ان قصد الشيء لا يكون ذلك الشيء ولا جزاءه فتدبر فانه ظاهر نعم يكن دفع هذا القيل باننا سلم ان القصد خارج عن ماهية المقصود ولكن مسمى الصلاة شرعا مجموع القصد والمقصود فيكون داخلها فى ماهية الصلاة مع كونه خارجا عن المقصود فليتأمل (قوله من حيث كونه صلاة) أى لا من حيث كونه فرضا بدليل ما يأتى (قوله فلا يكفي احضارها) أى الصلاة فى الذهن ولا يخفى ان مسمى الصلاة هو الحاصل بالمصدر لانه الموجود المكلف به كما بين فقوله مع الغفلة عن خصوص الفعل يتعين ان يراد بالفعل هنا المعنى المصدرى فيشكل قوله لانه أى الفعل المطلوب لانه يلزم ان يكون المطلوب غير المكلف به وايضا فليس المحذور مجرد الغفلة عن خصوص الفعل اذا مجرد احضاره فى الذهن لا يكفي اذا احضاره فى الذهن تصويره وهو غير كاف فكان ينبغي ان يقول فلا يكفي احضارها فى الذهن بل لا بد من قصد ايجادها فليتأمل (قوله بل ومعها الخ) هذا مختصر من شرح البهجة وثنائيه بحث ظاهر بها مشرختا منه (قوله لجواز تعلقها بنفسها ايضا) أى فلا يحتاج لنية أخرى ليلزم التسلسل (قوله لا يحتاج لنية له بخصوصه) فهى كذلك حاصل هذا كما ترى ان الواجب تعلق النية بالاجزاء حتى النية على وجه الاجمال لا على وجه

لمقارنته لبعض التكبير
(فان صلى فرضا) أى أراد
صلاته (وجب قصد
فعله) من حيث كونه صلاة
ليتميز عن بقية الأفعال فلا
يكفى احضارها فى الذهن
مع الغفلة عن خصوص
الفعل لانه المطلوب وهى
هنا ماعدا النية والالزم
التسلسل بل ومعها لجواز
تعلقها بنفسها ايضا كالعلم
يتعلق بغيره مع نفسه ونظيره
الشاة من أربعين فانها
تزكى نفسها وغيرها على
ان لك ان تمنع ورود اصل
السؤال بان كل ركن غيرها
لا يحتاج لنية له بخصوصه
فهى كذلك وتعلقها
بالمجموع من حيث هو مجموع
لا يقتضى تعلقها

بالشروط أشبه وكان وجه قوله أشبه وعدم جزؤه بشرطيتها أخذها البقية الشروط في كون مقارنتها لجميع
الأفعال حكيمية لا حقيقية كما هو واضح فليتأمل وليحزر بصري (قوله بكل فرد فرد من أجزائه) أي
بخصوصه سم (قوله من ظهر) إلى قوله انتهى في المعنى إلا قوله قيل (قوله من ظهر أو غيره الخ) ويظهر كما
بحثه بعضهم أنه يكفي في الصبح صلاة الغداة وصلاة الفجر لصحتها علمها وفي أجزائه صلاة وثوب في أذانها
أو يفتت فيها البداع نية الصبح تردو الأوجه الأجزاء ويظهر أن نية صلاة يسن الأبرادها عند توفر شروطه
مغنية عن نية الظهر ولم أرفه شيئا أه نهاية رقولها وفي أجزائه نية الخ نقل المعنى التردد المذكور عن العباب
ثم قال ويذبحي الاكتفاء أه وقولها ويظهر الخ متجهم نعم تقييد بقوله عند الخ تحمل لأنه إمامان يكون المراد
به ملاحظته عند النية ولا معنى له لأن السن معنى عنه إذا لا يكون إلا عند توفرها مع عدم توقف تميزها عن غيرها
على ذكره وإمامان يكون المراد به تقييد الحكم أي إنما يكفي هذه النية عند توفر الشروط ولا وجه له أيضا إذا
الغرض التمييز وهو حاصل بما ذكره مطلقا فليتأمل بصري أقول حل حل ع ش كلام النهاية على الأول ثم ذكر عنه
م في هامش قوله م عن نية الظهر مانصه أي وإن كان في قطر لا يسن الأبراد فيه أه (قوله ليمتيز) أي
ما قصد فعله (عن غيره) أي عن سائر الصلوات (قوله فلا تنفي نية فرض الوقت) ولورأي الإمام يصلي العصر
فظهره يصلي الظهر فنوى ظهر الوقت لم يصح لأن الوقت ليس وقت الظهر أو ظهر اليوم صح لأنه ظهر يومه
شرح بأفضل (قوله قيل الخ) وافقه المعنى عبارته ولو عبر بقوله قصد فعلها وتعيينها لكان أولى واستغنى عما
قدرة تبعه للشارح فالمراد قصد فعل الفرض من حيث كونه صلاة لا من حيث كونه فرضا وإلا لضمن قصد
الفرضية فإن من قصد فعل الفرض فقد قصد الفرضية بلا شك فلا يحسن بعد ذلك قوله والأصح الخ لأنه بمعنى
الأول أه (قوله فعلمها الخ) أي بأعادة الضمير للصلاة (قوله من إعادة الضمير الخ) أي الذي في المتن (قوله
بمعناه) أي بمعنى قوله وجب قصد فعله (قوله وليس بسد يد الخ) لا يخفى أن حاصل هذا الرد تصحيح العبارة
ودفع التكرار بتأويلها وبيان قرينته وهذا إنما يدفع الاعتراض لو ادعى المعارض فساد العبارة وليس
كذلك بل إنما ادعى أولوية غير ها ولا ينافيه قوله لأنه يلزم الخ لأن معناه أن ذلك يلزم بحسب ظاهر العبارة ولا
يخفى أن ما يستغنى عن التأويل والقرينة أولى بما يحتاجهم ماسم (قوله إذ ضمير تعيينه يرجع للفعل) لا يصح
إرجاعه إلا بضرب من التأويل إذ التعيين في متعلق الفعل مع ما فيه من التثنية فالتأويل إرجاعه الفرض
فتأمل بصري أي من حيث ذاته لا صفته (قوله كما قررته) أي في حل المتن (قوله على أنه لو رجع الخ) يرد
عليه أن عبارة المعارض التي حكها ليس فيها استدلال باستلزام قصد المضاف للفرض لقصد الفرض
بخصوصه حتى يرد عليه منع الاستلزام بل حاصل كلامه أن ظاهر العبارة يفيد قصد الفرضية لأن الأخبار
بوجوب المقيد بشئ لا يفهم منه إلا وجوبه مع قيده على أنه لو سلم استدلاله بذلك لم يرد عليه المنع إذ لم يدع
استلزاما قطعيا بل ظاهريا بحسب ظاهر العبارة ولا شك فيه ولم يرد أيضا على التسليم أنه يلزم الاكتفاء بالوإزام
ولما يرد لو أريد بالاستلزام أنه إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض في ضمنه من غير قصد به بالفعل
بخصوصه وليس كذلك بل المراد إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض بخصوصه استقلاله لا في ضمنه ولا

بكل فرد فرد من أجزائه
(و) وجب (تعيينه) من
ظهر أو غيره ليمتيز عن
غيره فلا يكفي نية فرض
الوقت قيل الأصوب فعلها
وتعيينها لأنه يلزم من
إعادة الضمير على فرضا
الغاء قوله والأصح وجوب
نية الفرضية لأنه بمعناه أه
وليس بسديد إذ ضمير
تعيينه يرجع للفعل كما هو
واضح وضمير فعله يرجع
له من حيث كونه صلاة كما
قررته وقرينته وقوله
والأصح الخ فلم يلزم ما ذكر
أصلا على أنه لو رجع ضمير فعله

الخصوص بأن تقصدا لجملة المستدخلة لتلك الأجزاء ولقائل أن يقول هذا لا يمنع ورود أصل السؤال لأن
حاصل هذا أن النية منوبة على الإجمال فيتوجه أنه يحتاج لنية تثبتها أيضا على الإجمال وهكذا في تسلسل
فتأمله بلطف وأما قوله لا يقتضي تعلقها بكل فردا في معناه على الخصوص لا مطلقا والأوزم أن بعض أركان
الصلاة غير مقصود لا إجمالا ولا تفصيلا وهو باطل مستلزم للتحكم فإن قلت بل يجوز أن يراد مطلقا ويكون
إشارة إلى عدم وجوب التعلق بالنية قلت فراجع للجواب الأول أن المراد هنا ما عدا النية فإن قلت لا يرجع له
لأن المراد على الأول التعلق تفصيلا وعلى هذا التعلق إجمالا قلت لا نسلم أن المراد على الأول التعلق التفصيلي
بدليل نصريحهم بعد ذلك بأنه لا يجب فيه شيء من الأركان على التفصيل (قوله من أجزائه) أي نصوصه
(قوله لأنه يلزم) أي بالنظر لظاهر المعنى حيث تدور التأويل (قوله وليس بسديد) لا يخفى أن حاصل هذا الرد

شبهة في أجزاء ذلك وكأنه توهم أن المراد الأول فتدبر سم (قوله للفرض) أي مع قطع النظر عن الحثية السابقة وغيرها كحثية الفرضية حتى يصح قوله لم يلزم الخ بصري (قوله فالتية لا يكتفى الخ) بما يقضى منه العجب إذ ما نحن فيه ليس من مقولة التية بل ذكر مسألة متعلقة بالتية وشتان ما بينهما وكون الدلالة الالتزامية لا يكتفى بها فيما نحن فيه غريب نعم بناء على التسليم المذكور يمكن الاعتذار عن المصنف رحمه الله تعالى بأن في ذكره ثانياً نصريحاً بما علم التزاماً وهو مستحسن مع ما فيه هنا من نكتة زائدة وهي الإشارة إلى الخلاف المذكور فتأمل له حق تأمله بصري (قوله في مكتوبة) إلى قوله لتحاكي في النهاية والمغنى إلا قوله كما صلى إلى وذلك وما أنبه عليه (قوله ونذر) وتكفي نية النذر في المنذور عن نية الفرضية كما قاله في ذخائر (فائدة) العبادات المشروط فيها التية في وجوب التعرض للفرضية خمسة أقسام الأول يشترط بلا خلاف كالزكاة هكذا في الدميري وليس كذلك لأن نية الفرضية في المال ليست بشرط لأن الزكاة لا تقع إلا فرضاً الثاني عكسه الحج والعمرة الثالث يشترط على الأصح كالصلاة الرابع عكسه كصوم رمضان على ما في المجموع من عدم الاشتراط الخامس عبادة لا يكتفى فيها بذلك بل يضروه هي التيمم فإنه إذا نوى فرضه لم يكف مغنى ونهاية وقوله لم يكف أي ما لم يصفه للصلاة عش ومثل الكردى الأول نقلاً عن السيوطي بالكفارات (قوله كاصلي فرض الظهر) والأقرب أنه يكتفى أصلي الظهر الواجب والمتعين لترادف الفرض والواجب ولأن معنى التعيين أنه مخاطب به بخصوصه بحيث لا يسقط بفعل غيره وهذا عين الفرض عش (قوله لتتمين) أي الصلاة المفروضة (قوله عن النفل) أي اشتباهه بالنفل مع اعتبار التعيين سم عبارة البصري قد يقال إن كان المراد به ما عدا المعادة فقد حصل التمييز بالتعيين أو هي فلا يحصل بالفرضية التمييز بناء على اشتراطها فيها أه وفي البجيرمي عن الحلبي وعش ما حاصله أن المراد بالنفل هنا المعادة وصلاة الصبي إذا كان النواوي بالغاً غير معيد والغرض من نية الفرضية إحدا من أفعال التمييز كما مروا ما يبان الحقيقة في الأصل كافي المعادة وصلاة الصبي فينوي كل منهما بالفرض بيان الحقيقة الأصلية أو يطلق فلوارادانه فرض عليه بطلت وبهذا اندفع الاعتراض بأنه كيف يعمل اشتراط تعرض الفرضية بالتمييز عن النفل مع أنه حاصل بالتعيين أه أي والفرض المعتمد في غير المعادة وصلاة الصبي غير المعتمد فيهما فيحصل بذلك التميز ويؤيد ذلك قول النهاية والمغنى وإنما وجبت نية الفرضية مع ما ذكرنا من قصد الفعل والتعيين الصادق بالصلاة

تصحيح العبارة ودفع التكرار بتأويلها وبيان قرينة على التأويل وهذا إنما يدفع الاعتراض لو ادعى المعارض فساد العبارة وليس كذلك بل إنما ادعى أولوية غيرها ولا ينافيه قوله لأنه يلزم الخ لأن معناه أن ذلك يلزم بحسب ظاهر العبارة ولا يخفى أن ما يستغنى عن التأويل والقرينة أولى بما يحتاجهما وقوله على أنه لو رجع الخ ترد عليه أن عبارة المعارض التي حكاهما ليس فيها استدلال باستلزام قصد المضاف للفرض لقصد الفرض بخصوصه حتى يرد عليه منع الاستلزام وأنه على التسليم يلزم الاكتفاء في التية باللوازم بل حاصل كلامه أن ظاهر عبارة المصنف تفيد قصد الفرضية لأنه أخبر بوجود قصد الفعل المقيد بأضافته للفرض والأخبار بوجود المقيد بشئ لا يفهم منه إلا وجوبه مع قيده لا يقال تمنع أن حاصل كلامه ذلك لأنه ظاهر عبارة ته ولو سلم فيكفي في ورود الاعتراض دعوى أن مراده ذلك ويجرد المناقشة في العبارة لا تغني على أنه لو سلم استدلاله بالاستلزام المذكور لم يرد عليه منع الاستلزام إذ لم يدع استلزاماً قطعياً بل ظنياً بحسب ظاهر العبارة ولا شك فيه ولم يرد أيضاً على التسليم أنه يلزم الاكتفاء باللوازم وإنما يرد لو ادعى الاستلزام أنه إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض في ضمنه من غير قصده بالفعل بخصوصه وليس كذلك بل المراد أنه إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض بخصوصه استقلالاً لا في ضمنه ولا شبهة في أجزاء ذلك وكأنه توهم أن المراد الأول فتدبر (قوله) قصد الفرض بخصوصه) تصريح بأن الذي ادعى لزومه قصد الفرض بخصوصه ولا شبهة في أجزاء ذلك وأن جعل لازم ما كيف يصح قوله وبسليم الخ (قوله لا يكتفى فيها باللوازم) يرد عليه أنه جعل هذا اللازم قصد الفرض بخصوصه ولا شبهة لعاقل في أجزاء ذلك (قوله لتتمين) أي اشتباهه بالفرض بالنفل مع اعتبار التعيين

للفرض لم يلزمه ذلك أيضاً
إذ لا يلزم من قصد المضاف
للفرض الذي هو الفعل
قصد الفرض بخصوصه
وبتسليمه فالتية لا يكتفى
فيها باللوازم (تنبيه)
لا ينافي اعتبار التعيين هنا
ما يأتي أنه قد ينوي القصر
ويتم والجمعة ويصلي الظهر
لأن ما هنا باعتبار الذات
وصلاته غير مانوء ثم
باعتبار عارض اقتضاه
(والأصح وجوب نية
الفرضية) في مكتوبة ونذر
وصلاة جنازة كأصلي
فرض الظهر مثلاً أو
الظهر فرضاً والأولى أولى
للخلاف في أجزاء الثانية
نظراً إلى أن الظهر اسم
لزمان وذلك ليتبين
عن النفل

ومعادة على ما يأتي فيها
لتحاكي الأصلية ومنه
يؤخذ اعتماد ما في الروضة
وأصلها من وجوب نية
الفرضية على الصبي لتحاكي
الفرض أصالة ويؤيده
وجوب القيام عليه ولو
نظروا لكونها نفلا في
حقه لم يوجبوه فتصويب
الاسنوي وغيره تصويب
المجموع وغيره عدم
وجوبها عليه لذلك يرد
بما ذكرته فان قلت لم
اختلف المرجحون في
وجوب نية الفرضية في
المعادة وصلاة الصبي ولم
يختلفوا في وجوب القيام
فيها قلت لان القصد
المحاكاة وهي بالقيام حسي
ظاهر وبالنية قلبي خفي
والمحاكاة إنما تظهر بالاول
فوجب دون الثاني فلم يجب
على قول (دون الاضافة
الى الله تعالى) فلا يجب أي
استحضارها في الذهن لأنها
لا تكون أي باعتبار الواقع
الا له فاندفع ما قيل في
تصوير هذا اشكال لان
فعل الفرضية لا يكون الا
لله فلا ينفك قصد الفرضية
عن نية الاضافة الى الله
تعالى اه فدعوى عدم
الانفكاك المذكور ليست
في محلها لكونها تسن
خروجها من خلاف من

المعادة لتتعين نية الفرض للصلاة الاصلية اه (قوله ومعادة) عطف على مكتوبة (قوله على ما يأتي) أي
في صلاة الجماعة (قوله ومنه يؤخذ الخ) أي من قوله لتحاكي الاصلية (قوله اعتمادا في الروضة الخ) اعتمده
الشارح في غير هذا الكتاب ايضا وشيخ الاسلام زكريا والشهاب الرملي كردى (قوله لتحاكي) أي
صلاة الصبي (قوله لم يوجبوه) قد تمتع هذه الملازمة بأن هذا النفل ليس كبقية النوافل لانه في ذاته فرض
وضع على الفرضية ولما شرع للصبي ليتمرن وبالفقه إذا بلغ ناسب وجوب القيام ليتمرن عليه وبالفقه ونية
الفرضية نية خلاف الواقع سم (قوله فتصويب الاسنوي الخ) اعتمده النهاية والمغني والزبادي وغيرهم
من المتأخرين عبارة شيخنا والبيجى ولا تجب نية الفرضية في صلاة الصبي على المعتمد لان صلاته تقع
نفلا فكيف ينوى الفرضية وفارقت المعادة بان صلاته تقع نفلا اتفاقا بخلاف المعادة ففيها خلاف إذ
قيل ان فرضه الثانية وقيل يحسب الله ما يشاء منهم ما وان كان الاصح ان فرضه الاول اه (قوله تصويب
المجموع الخ) توهم بعضهم ان قياس تصويب المجموع عدم وجوب نية الفرضية في الجمعة على من لا تجب
عليه كالعبد والمرأة وهذا قياس فاسد لان الصبي لم يخاطب بفرض الوقت فلامعنى لوجوب الفرضية في
حقه بخلاف المذكورين بالنسبة للجمعة فانهم خوطبوا بفرض الوقت الصادق بالجمعة فهي فرض الوقت
بدلا او احدى خصائيه سم على حج اه ع (قوله لذلك) أي لكونها نفلا في حقه (قوله يرد الخ) خبر
فتصويب الاسنوي الخ (قوله المرجحون) أي المجتهدون في الفتوى (قوله دون الثاني) أي النية (قوله
لانها) أي عبادة المسلم نهاية ومعنى (قوله أي باعتبار الواقع الخ) أي لكونه قد يغفل عن إضافته اليه فتسن
ملاحظتها ليتحقق إضافته الى الله تعالى من النواى ع (قوله فاندفع الخ) تفريع على قوله أي اعتبار الواقع
مع قوله السابق أي استحضارها في الذهن (قوله ما قيل الخ) نقله المغني عن الدميرى وقره (قوله في تصوير
هذا) أي عدم الاضافة الى الله تعالى معنى (قوله الفرضية) الاولى الفرض كافي للمغني (قوله فدعوى عدم
الانفكاك الخ) أي بان الفرضية عبارة عن كون الشيء مطلوباً لله تعالى طلباً جازماً وعدم انفكاك الاضافة
عن قصد الفرضية بهذا المعنى في غاية الظهور ويجب بان هذا إنما يستلزم عدم انفكاك الاضافة باعتبار
الطلب بمعنى أن كون الطالب هو الله تعالى لا ينفك عن قصد الفرضية وليس الكلام في الاضافة بهذا المعنى
بل في الاضافة بمعنى كون المعبود بتلك العبادة والمخدوم بها هو الله تعالى والاضافة بهذا المعنى ينفك في القصد
والتعقل عن قصد الفرضية على انما تمتع عدم انفكاك الاضافة بالمعنى الاول ايضا لانه يكتفي بقصد الفرضية
فقد كون الشيء مطلوباً به طلباً جازماً مع الغفلة عن خصوص الطالب فليتامل سم (قوله لكونها) أي قوله
وان كان في النهاية والمغني (قوله وعدد الركعات) وان عين الظاهر مثلاً ثلاثاً وخمسة متعمداً تنعقد لتلاعيه
أو مخطئاً فكذلك على الراجح أخذنا من قاعدة ماوجب التعرض له جملة أو تفصيلاً يضر الخطأ فيه والظاهر مثلاً
يجب التعرض لعدد جملة فضر الخطأ فيه إذ قوله الظاهر يقتضى ان يكون اربعاً ولا يشترط ان يتعرض
لوقت فلو عين اليوم وخطأ صح في الاداء وكذا في القضاء ايضا كما يقتضيه كلامهما في التيمم وهو المعتمد نهاية

(قوله لم يوجبوه) قد تمتع هذه الملازمة بأن هذا النفل ليس كبقية النوافل لانه في ذاته فرض وضع على الفرضية
ولما شرع للصبي ليتمرن وبالفقه إذا بلغ ناسب وجوب القيام ليتمرن عليه وبالفقه ونية الفرضية نية خلاف
الواقع (قوله تصويب المجموع) توهم بعضهم ان قياس تصويب المجموع عدم وجوب نية الفرضية في
الجمعة على من لا تجب عليه كالعبد والمرأة وهذا قياس فاسد لان الصبي لم يخاطب بفرض الوقت فلامعنى
لوجوب الفرضية في حقه بخلاف المذكورين بالنسبة للجمعة فانهم خوطبوا بفرض الوقت الصادق بالجمعة
فهي فرض الوقت بدلا او احدى خصائيه (قوله فدعوى عدم الانفكاك) كون الفرضية عبارة عن كون
الشيء مطلوباً من الله تعالى طلباً جازماً وعدم انفكاك الاضافة عن قصد الفرضية بهذا المعنى في غاية الظهور
ويجب بان هذا إنما يستلزم عدم انفكاك الاضافة باعتبار الطلب بمعنى أن كون الطالب هو الله تعالى
لا ينفك عن قصد الفرضية بهذا المعنى وليس الكلام في الاضافة بهذا المعنى بل في الاضافة بمعنى كون المعبود

لذلك (و) الأصح (أنه) لا
تجب نية الاداء ولا القضاء
بل تسن وإن كان عليه
فائتة ماثلة للدواة أو
المقضية خلافا لما اعتمده
الأذرعى بل تنصرف
للدواة وللأضحية من
المقضيات ويفرق بين
هذا وما يأتي في نحو سنة
الظهر والعيد بأنه لا يميز ثم
إلا الإضافة للتبوع من
حيث كونها قبله أو بعده
أو الوقت كعيد النحر وهنا
التمييز حاصل بذكر فرض
الظهر مثلاً ويكون الوقوع
للسابق فلم يحتج لذكر أداء
ولا قضاء وبما يوضح ذلك
أن الأول من وضع المشترك
والثاني من وضع العلم
وشتان ما بينهما فتأمل
وأنه (يصح الاداء بنية
القضاء وعكسه) أن عذر
بنحو غيم أو قصد المعنى
اللعوى إذ كل يطلق على
الآخر لغة وإلا لم يصح
لتلاعه وأخذ البارزى من
هذا أن من مكث بمحل
عشرين سنة يصلى الصبح
لظنه دخول وقته ثم بان
خطؤه لم يلزمه إلا قضاء
واحدة لأن صلاة كل يوم
تقع عما قبله إذ لا يشترط
نية القضاء ولا يعارضه
النص على أن من صلى
الظهر بالاجتهاد فبانت

زاد المغنى ومن عليه فوائت لا يشترط أن ينوى ظهر يوم كذا بل يكفيه نية الظهر أو العصر اه وزاد شيخنا
ولا يندب ذكر اليوم أو الشهر أو السنة على المعتمد فما جرى عليه المحشى اى البر ماوى تبعاً للقلوبى من ندب
ذلك ضعيف كافى البليسى اه (قوله لذلك) اى للخروج من الخلاف (قوله للدواة والمقضية) نشر على
ترتيب اللف ولكن الأولى إسقاط قوله والمقضية (قوله بل ينصرف) اى المطاق (قوله بل ينصرف للدواة
الخ) بقى ما لو أعاد المكتوبة فى وقتها جماعة أو منفرداً حيث يطلب إعادة نية القضاء عليه فائتة ونوى ما يصلح
للاداء أو القضاء ولم يتعرض لواحد منهما فهل يقع فعله لإعادة والفائتة باقية بحالها أو يقع عن الفائتة فيه نظر
وقدر جمع الأول أن الوقت لإعادة وقدر جمع الثانى وجوب الفائتة دون الإعادة سم أقول وقد تويد الثانى
مسئلة البارزى الاتية والله اعلم (قوله بأنه لا يميز) إن أراد به عدم المميز عن غير المماثل فممنوع أو عنه فسلم
وقوله الا فى وقتها الخ ممنوع فليتأمل بصرى (قوله بذكر فرض الظهر الخ) قد يقال هذا موجود فى الاداء
والقضاء فكيف يحصل به تميز الأول (قوله ويكون الخ) قد يقال لو ميز مجرد السابق لميز فى نحو سنة الظهر
بالأولى لدخول وقت السابقة دون المتأخرة وهذا دخل وقت المقضيات فاذا ميز السابق مع دخول وقت
الجميع فع دخول وقت السابق فقط أولى تأمل سم (قوله وبما يوضح ذلك الخ) لا يخفى ما فيه من الخفاء
فليتأمل بصرى (قوله أن الأول) اى نحو سنة الظهر (قوله والثانى) اى مثل فرض الظهر (قوله من وضع
العلم) أن أراد أنه من وضع العلم بالنسبة للاداء فقط فهو ممنوع أو بالنسبة للأعم لم يفد سم (قوله أن عذر)
إلى قوله ولا يعارضه فى المغنى وإلى قوله الأول فى النهاية إلا ما نبه عليه (أن عذر بنحو غيم) اى كان ظن
بقاء الوقت فنواها اداء فتبين خروجه أو ظن خروجه فنواها قضاء فتبين بقاؤه نهاية ومغنى قال غش
ولو نوى الاداء والقضاء مع الشك وبأن خلافه فالأقرب الصحة لتعليقهم بالظلال مع العلم بالتلاعب وهو
منتف بالشك ويحتمل فى الشك الصحة مع نية الاداء وعدمها مع نية القضاء نظراً إلى أن الأصل بقاء الوقت
وعدم خروجه اه (قوله إذ كل يطلق الخ) تقول قضيت الدين وأديته بمعنى قال تعالى فاذا قضيت مناسككم
أى أديتم نهاية ومغنى (قوله وإلا الخ) أى بأن قصد المعنى الشرعى أو أطلق وبذلك صرح شيخنا الزبائدى
غش اى ولم يعذر بنحو غيم (قوله وأخذ البارزى الخ) وبما أخذه ائق شيخنا الشهاب الرملى وافق
ايضاً فيمن عليه قضاء ظهر الاربعاء فقط فنوى قضاء ظهر الخميس غاطاً بأنه لا يضر ويقع عن قضاء الاربعاء
لأن التعيين غير واجب فلا يضر الخطأ فيه كافى تعيين الامام والجنائز سم ونهاية (قوله من هذا) اى
من قولهم يصح القضاء بنية الاداء أو من قولهم لا تجب نية الاداء ولا القضاء كما يشعر به كلامه بعد (قوله
لم يلزمه إلا قضاء واحدة) وهى الأخيرة سم (قوله لأن صلاة كل يوم تقع الخ) ظاهره وإن كان عين
كونها عن اليوم الذى ظن دخول وقته وبواقفه ما صرح به الشارح م من أنه لا يضر الخطأ فى اليوم وأنه
لو كان عليه ظهر الاربعاء فقط فنوى قضاء ظهر الخميس غاطاً يقع عماء عليه لكن فى سم على المنهج

بتلك العبادة والمخدومها والله تعالى وإضافة هذا المعنى تنفك فى القصد والتعلق عن قصد الفرضية على
أن تمنع عدم انفكاك الإضافة بالمعنى الأول ايضاً لأنه يكفى فى قصد الفرضية قصد كون الشئ مطلوباً منه طلباً
جازماً مع الغفلة عن خصوص الطالب فليتأمل (قوله بل تنصرف للدواة الخ) بقى ما لو أعاد المكتوبة فى
وقتها جماعة أو منفرداً حيث يطالب بإعادتها كذلك لم ينو أداء ولا قضاء وعليه فائتة ونوى ما يصلح للاداء
والقضاء ولم يتعرض لواحد منهما فهل يقع فعله لإعادة والفائتة باقية بحالها أو يقع عن الفائتة فيه نظر وقد
رجح الأول أن الوقت لإعادة وقد رجح الثانى وجوب الفائتة دون الإعادة (قوله فرض الظهر) قد يقال
هذا موجود فى الاداء والنسبة لا يميز الأول وقوله ويكون الخ قد يقال لو ميز مجرد السابق لميز
فى نحو سنة الظهر بالأولى لدخول وقت السابقة دون المتأخرة وهذا دخل وقت المقضيات فاذا ميز السابق مع
دخول وقت الجميع فع دخول وقت السابق فقط أولى تأمل (قوله والثانى من وضع العلم) إن أراد أنه وضع
العلم بالنسبة للاداء فقط فهو ممنوع أو بالنسبة للأعم لم يفد فتأمل (قوله وأخذ البارزى الخ) وبما أخذه

والوجه أو يقال إن قصد بالصلاة فرض ذلك الوقت الذي ظن دخوله بخصوصه فالوجه عدم وقوعه إلا أن
القصد المذكور صارف عن الفائتة وإن لم يلاحظ كونها فرض ذلك الوقت فالوجه الوقوع عن الفائتة
فليتأمل ثم رايت شيخنا حج نقل عن ابن المقرئ خلاف مسألة البارزى ثم حملها على الحالين الذين ذكرناهما
وذكر مر في مسألة البارزى نحو ذلك اه اى حمل مسألة البارزى على ما لو لم يلاحظ فرض الوقت الذي ظن
دخوله ولكن ما نقله سم عن مر لا يوافق ظاهر ما فى الشارح مر كما تقدم ومعلوم ان المعول عليه ما فى
الشارح مر عش ولكن الظاهر هو التفصيل الذى جرى عليه الشارح وسم بل هو صريح قولهم
بالبطان فيما لو قضى بنية الاداء الشرعى (قوله لم تقع عن فائتة عليه الخ) عبارة النهاية ان عقدت نفلا لان
ذلك محله فيمن لم يكن عليه مقضية نظير ما نواه بخلاف مسئلتنا اه (قوله من اشترط الخ) إلى المتن فى النهاية
والمغنى لا قوله وايضا إلى نعم وقوله بالنسبة إلى كتحية مسجد (قوله والوتر الخ) عبارة المغنى والوتر
صلاة مستقلة فلا يضاف إلى العشاء فان أوتر بواحدة أو بأكثر ووصل نوى الوتر وإن فصل نوى بالواحدة
الوتر ويتخير فى غير هاتين صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته وهى أولى اوركتين من الوتر على الاصح
قال الاسنوى ومحل ذلك إذا نوى عددا فان لم ينو فهل يأنه أو يصح ويحمل على ركعة لأنه المتيقن
أو ثلاث لأنها افضل كنية الصلاة فانها تتعدد ركعتين مع صحة الركعة أو إحدى عشرة لأن الوتر له غاية
ختمنا الاطلاق عليها بخلاف الصلاة فيه نظر اه والظاهر كما قال شيخنا انه يصح ويحمل على ما يريد من
ركعة إلى إحدى عشرة وتر اه وكذا فى النهاية لا قوله اوركتين من الوتر على الاصح ولا قوله والظاهر
الخ فقال بدله واستظهر الشيخ أنه يصح ويحمل على ما يريد من ركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو
إحدى عشرة ورجح الوالد رحمه الله تعالى الحمل على ثلاث ويوجه بأنه اقل ما طلبه الشارع فيه فصار
بمناقبه اقله إذا ركعة يكره الاقتصار عليها فلم تكن مطلوبة له بنفسها اه وعقبه سم بمافيه ويرد على ما
رجحه مر ان من لازم الحمل على الثلاث الاتيان بها موصولة وقد ورد النهى عن ذلك إلا أن يجاب
بحمل النهى على ما إذا قصد الثلاث بخلاف ما إذا حمل الاطلاق عليها فليتأمل اه وقال عش

لم تقع عن فائتة عليه لأن
محل هذا فيمن أدى بقصد
أنها التي دخل وقتها والاول
فيمن أدى بقصد التي عليه
من غير أن يقصد التي دخل
وقتها (والنفل ذو الوقت)
كالرواتب (أو السبب)
كالكسوف (كالقصر
فيما سبق) من اشترط قصد
فعل الصلاة وتعيينها ما بما
اشتهر به كالتراويح
والضحى والوتر سواء
الواحدة والزائد عليها أو
بالإضافة كعيد الفطر
وخسوف القمر وستة
الظهر القبلي

أفتى شيخنا الشهاب الرملى وقوله واحدة أى وهى الاخيرة (قوله لأن محل هذا الخ) أى أو فيمن لم يكن عليه فائتة
نظير ما نوى شرح مر (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملى فيمن عليه قضاء ظهر الاربعاء فنوى قضاء ظهر
الخميس غاطا لم يضر ووقع عن قضاء الاربعاء لان التعيين غير واجب فلا يضر الخطا فيه كما فى تعيين الامام
والجنازة (فرع اخر) فى الروض وغيره انه لو ظن دخوله الوقت فاحرم بالعرض فبان خلافاً انقلب نفلا
اه وظاهره أنه لا فرق فى انقلابه نفلا وصحته بين أن يتبين خلافه قبل فراغه أو بعده وهو متجه لكن فى شرح
مر الجزم فيما لو بان خلافه قبل الفراغ انه يتبين بطلانه كما لو صلى بالاجتهاد فى القبلة فتبين له الخطا فى الصلاة
اه وقد يفرق بان تبين الخطا فى القبلة يمنع صحة النفل وإن كان بعد الفراغ (قوله والوتر) قال فى الروض
وينوى بجميعة الوتر ويتخير فيما سوى الاخيرة بين صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته اه ومحله إذا نوى
عددا فان لم ينو فهل يأنه أو يصح ويحمل على ركعة لأنها المتيقن أو ثلاث لأنها افضل أو إحدى عشرة
لأن الوتر له غاية هى افضل ختمنا الاطلاق عليها فيه نظر كذا نقل ذلك فى شرح الروض عن المهمات ثم
قال والظاهر أنه يصح ويحمل على ما يريد من ركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة اه
ورجح شيخنا الشهاب الرملى انه يصح ويحمل على ثلاث اه ووجه بان الثلاث اقل مطلوب للشارع
بخلاف الواحدة لكرهه لا يثار بها اى الاقتصار عليها ويرد على ما رجحه من لازم الحمل على الثلاث
الاتيان بها موصولة وقد ورد النهى عن ذلك قال فى العباب فان وصل الثلاث كره اه وعبارة الروض
وشرحه الوصل أى للثلاث بتشهد أفضل منه بتشهدين فرقا بينه وبين المغرب وورد لا توتر أو ثلاث ولا
تشبهوا الوتر بالمغرب رواه الدارقطنى وقال رواه ثقات اه وقضية حمل النهى على ما بتشهدين وقضية
العباب حمله على الأعم إلا أن يجاب بحمل النهى على ما إذا قصد الثلاث بخلاف ما إذا حمل الاطلاق عليها

قوله مر ويوجه الخ وقياس ذلك انه لو نوى سنة الظهر القبلية مثلاً فر كعتان أو الضحى فكذلك اه مؤلف ومثله في حاشية شيخنا الزياي ثم رابت في سم على حج في صلاة النفل نقلا عن مر مانصه فر ع يجوز ان يطلق في نية سنة الظهر المتقدمة مثلاً ويخير بين ركعتين واربع اه مر اه وبقي ما لو نذر الوتر واطلق فهل يحمل على ثلاث قياسا على ذلك او على ركعة او إحدى عشرة او تلغو نية فيه نظرا والا قرب الاول اه اى قياسا على ما جرى عليه النهاية تبعاً لوالده واما على ما مر عن شيخ الاسلام والمغني وعن سم عن مر فالأقرب التخيير كما هو ظاهر (قوله وإن قدمها) اى خلافا لبعض المتأخرين نهاية اى حيث قال إن لم يكن صلى الفرض لا يحتاج النية القبلية لأن البعدية لم يدخل وقتها فلا يشتبه ما نواه بغيره ع ش (قوله لا تخصص النيات) قدبر دانها خصصت نية الجماعة تارة بالامام وتارة بالماء وم سم (قوله نعم ما يتدرج الخ) والتحقيق في هذا المقام عدم الاستثناء لأن هذا المفعول ليس عين ذلك المقيد وانما هو نفل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيد نهاية (قوله كتحة مسجد الخ) أى وصلاة الحاجة وسنة الزوال وصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء والصلاة في بيته إذا اراد الخروج للسفر والمسافر إذا نزل منزلاً و اراد مفارقه نهاية قال ع ش قوله مر وصلاة الحاجة قلها ركعتان وقوله مر وسنة الزوال الأقرب عدم فواتها بطول الزمن لأنها مطلبت بعد الزوال فالزوال سبب لطلب فعلها وهو باق وإن طال الزمن فلما راجع وهذا حيث دخل الوقت ولم يصل ما تحصل به فان كان صلى سنة الظهر أو تحية المسجد مثلاً بعد الزوال ثم اراد ان يصلها فالأقرب عدم الانقضاء لأنها غير مطلوبة حينئذ والاصل أن العبادة إذا لم تطلب لم تنعقد وقياس عدم حصول تحية المسجد إذا نفاها انتفاء سنة الزوال إذا فعل سنة الظهر مثلاً ونى سنة الزوال عنها وقوله والصلاة في بيته الخ والمسافر الخ اقل كل منهما ركعتان ويغني عن يلحق بذلك صلاة التوبة وركعتا القتل وعند الزفاف ونحو ذلك، وكل ما قصد به مجرد الشغل بالصلاة وقوله لأن هذا المفعول الخ فلا يقال صلى تحية المسجد مثلاً وانما يقال صلى صلاة حصل بها المقصود من تحية المسجد وعلى هذا لو حلف لا يصلي تحية نوضه مثلاً لا يحنث بما صلاه بما يحصل به مقصود ما حلف على عدم فعله وكذا لا يحصل ثوابها حيث لم تنو وان سقط الطاب كاصرح به خج رحمه الله تعالى فلو اراد ان يعيد التحية مثلاً لم تصح ام لا لدخولها في ضمن ما فعله فيه نظراً والا قرب الثاني لحصولها بما فعله ولا ع ش (قوله قيل) إلى قوله وتقل الفخر في المغني الا قوله لا سهواً وقوله وان شذالى التنبيه وإلى قوله وإن كان الأفضل الخ في النهاية إلا ما ذكر (قوله لازمة له) اى للنفل نهاية ومعنى قال سم أى من غير التزام بالنذر سم (قوله هنا) اى فى النفل المقيد بوقت او سبب (قوله لا سهواً) خلافاً للنهاية والمعنى كما مر وعبارة سم قوله لا سهواً وفى الحادى لكن المنقول البطلان لانه نقص أو زاد وذلك مناف لوضع الشرع اه ولا يخفى ان البطلان هو الجارى على القواعد لأن ما يجب التعرض له جملة او تفصيلاً يضر الخطا فيه والعدد كذلك لانه يجب التعرض له اجمالاً في ضمن التعرض لكونه ظهراً او صبحاً مثلاً اه (قوله لكن قضية كلام الشيخين الخ) وهو المعتمد نهاية ومعنى زاد سم فالمعتمد انه لا يضر الخطا في اليوم لا فى الاداء ولا فى القضاء ولا يشكل

فليتأمل (قوله لا تخصص النيات) قدبر دانها خصصت نية الجماعة تارة بالامام وتارة بالماء وم (لأن النافلة لازمة) هل يشكل على اللزوم تعيينه بالنذر ويجاب بعدم التسليم بان المراد من غير التزام اه (قوله عدا لا سهواً) فى الحادى وقضيته اى انه لا يشترط التعرض لعدد الركعات انه لو نوى الظهر ثلاث ركعات او خمسا ساهيا انه ينعقد لانه إذا لم يشترط تعيينه إذا عين وخطا فيه لا يبطل لكن المنقول البطلان لانه نقص من الفريضة او زاد فيها وذلك مناف لوضع الشرع اه وقوله لكن المنقول هكذا في نسخة وفى اخرى لكن المشهور ولا يخفى ان البطلان هو الجارى على القواعد لان ما يجب التعرض له جملة او تفصيلاً يضر الخطا فيه والعدد كذلك لانه يجب التعرض له اجمالاً في ضمن التعرض لكونه ظهراً مثلاً (قوله لكن قضية كلام الشيخين) هو المعتمد فالمعتمد انه لا يضر في اليوم لا فى الاداء ولا فى القضاء ولا يشكل بانه يضر في نظيره من الصوم لما بيناه فى باب الصوم ومنه الفرق بان تعلق الصوم بالزمان اشد من تعلق الصلاة به فراجع (قوله)

وإن قدمها أو البعدية وكذا كل ما لوراتبه قبلية وبعدياً ولا نظر إلى أن البعدية لم يدخل وقتها كما لا نظر لذلك في العيد إذ الاضحى أو الفطر المحترز عنه لم يدخل وقته وايضا فالقراآن الحالية لا تخصص النيات كما مر في الوضوء نعم ما تدرج في غيرها لا يجب تعيينها بالنسبة لسقوط طلبها بل لحيازة ثوابها كتحة مسجد وسنة إحرام واستحارة وضوء وطواف (وفى) اشتراط نية النافلة وجهان قيل يجب كالفرض وقيل لا (قلت الصحيح لا) تشترط نية النافلة والله أعلم (لأن النافلة لازمة له بخلاف الفرضية للظهر مثلاً إذ قد تكون معادة ويسن هنا ايضاية الاداء والقضاء والاضافة إلى الله تعالى والاستقبال وعدد الركعات ويبطل الخطا فيه عمد لا سهواً وكذا الخطا في اليوم في القضاء على مقاله البغوى والمتولى لكن قضية كلام الشيخين في التيمم خلافه دون الاداء لأن معرفته بالوقت المتعين للفعل تلغى خطا فيه (ويكفى في النفل المطلق) وهو مالا يتقيد بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة) لانه أدنى درجتها فاذا قصد فعلها

بانه يضرب في نظيره من الصوم للفرق بان تعلق الصوم بالزمان اشد من تعلق الصلاة به اه (قوله وجب) اي ثبت ع ش (قوله حصوله اي) الفعل (قوله وفي سائر ما تشرع الخ) وبه بذلك هنا على جميع الابواب فانه لم يذكره إلا هنا معنى (قوله اذا خالف الخ) اي كان نوى الظهور وسبق لسانه الى العصر نهاية ومعنى وكذا لو تعمده ثم اعرض عنه وقصد ما نواه عند تكبيرة الاحرام ع ش (قوله ليساعد اللسان الخ) ولا نواه ابعده من الوساوس نهاية ومعنى (قوله على ما ياتي في الحج الخ) عبارة هناك مع المتن ينوى بقلبه وجوب الخبر انما الاعمال بالنيات ولسانه ندبا للاتباع اه (قوله من اوجبه) اي التلفظ بالنية في كل عبادة ومعنى وع ش (قوله تنبيه الخ) ولو عقب النية بغير ان شاء الله او نواها وقصد بذلك التبرك او ان الفعل واقع بالمشيئة لم يضرب او التعليق او اطلق لم يصح للمناقاة ولو قلب المصلي صلاته التي هو فيها صلاة اخرى عالما عدا بطلت صلاته او أتى بما ينافي الفرض دون النفل كان احرم القادر بالفرض قاعدا او اجرم به الشخص قبل الوقت عامدا عالما بذلك لم تنعقد صلاته لتلاعبه فان كان معذورا كمن ظن دخول الوقت فاحرم بالفرض او قلبه نفلا مطلقا ليدرك جماعة مشروعة وهو منفرد فسلم من ركعتين ليدركها او ركع المسبوق قبل تمام التكبير جاهلا انقلب نفلا للعذر اذ لا يلزم من بطلان الخصر بطلان العموم وخرج بذلك ما لو قلبها نفلا معينا كر كتي الضحى فلا تصح لا فتقار به الى التعيين وما اذا لم تشرع الجماعة كالمو كان صلى الظهر فوجد من يصلي العصر فلا يجوز القطع كافي المجموع وما لو علم انه احرم قبل الوقت في اثناء صلاته فانه لا يتمها التبين بطلانها وانما وقعت له نافلة لقيام العذر كمن صلى بالاجتهاد لغير القبلة ثم تبين له الحال فان كان ذلك بعد الفراغ منها وقعت له نافلة ولو كان في اثنتيها بطلت كاسر ولا يجوز له ان يستمر مغني زاد النية ولو ظن انه في صلاة اخرى فرض او نفل فاتم عليه صحت صلاته ولا تبطل بشك جالس للتشهد الاول في طهره فقام لثالثة ثم تذكره اي الطهر ولا بالقنوت في سنة الصبح بظن انها الصبح وان طال الزمن واتى بركن فيما يظهر اه ثم رايت في المغني ما يوافق هذه الزيادة الا في صورة الشك في الطهارة فقال فيها ما نصه ولو شك في الطهارة وهو جالس للتشهد الاول فقام الى الثالثة ثم ذكر الطهارة بطلت صلاته كالمو شك في النية ثم تذكر بعدا أحداث فعل بخلاف ما لو قام ليتوضا فتذكر فانها لا تبطل بل يعيد ويؤتي ويسجد للسهو اه قال ع ش قوله مر فسلم من ركعتين طاهره انه لو قلبها الى اقل من ركعتين او اكثر قبل تلبسه بالثالثة لم يصح وهو كذلك وقوله مر فرض او نفل الخ دخل فيه ما لو كان في سنة الصبح فظن انها الصبح مثلا وعكسه فيصح في كل منهما ويقع عمناء اه باعتبار نفس الامر ثم ان تذكره فذاك وان لم تذكره اعاد السنة ندبا والصحيح وجوب الاصل بقاء كل منهما وخرج بالظن ما لو شك في ان ما نواه ظهر او عصر مثلا فيضرب حيث طال التردد ومضى ركن معه قال سم على حج فروع وفي الروض وغيره انه لو ظن دخول الوقت فاحرم بالفرض فبان خلافه انقلب نفلا هو ظاهره انه لا فرق في انقلابه نفلا وصحته بين ان يتبين خلافه قبل فراغه او بعده وهو متجه لكن في شرح مر الجزم بخلافه في الاول قياسا على تبين الخطأ في القبلة وقد يفرق بان تبين الخطأ في القبلة يمنع صحة النفل وان كان بعد الفراغ اه ع ش (قوله او قصد دفع الخ) ظاهره العطف على قصده وفيه ما لا يخفى عبارة النهاية ولا تبطل بنية الصلاة ودفع الغريم او حصول دينار فما اذا قيل له صل ولك دينار بخلاف نية فرض ونفل لا يندرج فيه للشرية بين عبادتين مقصودتين وبخلاف نية الطواف ودفع الغريم اي فلا ينعقد لانه من جنس ما يدفع به عادة بخلاف الصلاة اه (قوله صح) اي ما صلا به ذلك القصد (قوله ونقل الفخر الرازي الخ) عبارة المغني خلافا للفخر الرازي اه (قوله وطلب الثواب) الو او بمعنى او كما عبر بها النهاية (قوله محمول الخ) خبر ونقل الخ (قوله على من محض الخ) لعل الوجه ان يقال ان اريد بالتمحيض المذكور انه لم يفعل الا لاجل ذلك بحيث انه لو لاه

وجب حصوله (والنية بالقلب) اجماعا هنا وفي سائر ما تشرع فيه لانها القصد وهو لا يكون إلا به فلا يكفي مع غفلة نطق ولا يضرب إذا خالف ما في القلب (ويندب النطق) بالمناوى (قبيل التكبير) ليساعد اللسان القلب وخروج من خلاف من اوجبه وان شذ وقياسا على ما ياتي في الحج المندفع به التشنيع بانه لم ينقل (تنبيه) قيل له صل ولك دينار فصلي بقصده او قصد دفع غريم صح ولا دينار له ونقل الفخر الرازي اجماع المتكلمين مع ان اكثرهم من أمتناع على ان من عبدا وصل لاجل خوف العقاب او طلب الثواب لم تصح عبادته محمول على من محض عبادته لذلك وحده

على من محض الخ) لعل الوجه ان يقال ان اريد بالتمحيض المذكور انه لم يفعل الا لاجل ذلك بحيث انه لو لاه ما فعل مع اعتقاده استحقاق الله ذلك لذاته فالوجه صحة عبادته كما قد يصرح بذلك نصوص الترغيب والترهيب اذ غاية الامر انه تعمد الاخلال بحق الخدمة مع اعتقاده ثبوته وبجر ذلك لا ينافي الصحة ولا الايمان

لكن النظر حيثنفي بقاء إسلامه وما يدل على ان هذا مراد المتكلمين انه محط نظر لمنافاته (١٣) لاستحقاقه تعالى العبادة من الخلق لذاته

أما من لم يحضها بان عمل له
تعالى مع الطمع في ذلك وطلبه
فتصح عبادته جزما وان
كان الافضل تجريد العبادة
عن ذلك وهذا يحمل قوله
تعالى يدعون ربهم خوفا
وطمعا بناء على تفسير يدعون
بيعبدون والالم يرد إذ شرط
قبول الدعاء ان يكون كذلك
(الثاني تكبيرة الاحرام)
للحديث الصحيح تحريمها
التكبير وتحليلها التسليم مع
قوله للمسي صلواته في الخبر
المتفق عليه إذا قمت الى
الصلاة فكبر سميت بذلك
لتحريمها ما كان حلالا
قبلها وجعلت فاتحة الصلاة
ليستحضر المصلي معناها
الدال على عظمة من تهبأ
لخدمته حتى تتم له الهيبة
والخشوع ومن ثم زيد في
تكريرها اليدوم لاستصحاب
ذلك في جميع صلاته إذ
لا روح ولا كالها بدونها
والواجب فيها ككل قولي
اسماع نفسه ان صح سماعه
ولا لفظا ونحوه (ويتعين
على القادر) عليها لفظ
(الله أكبر) للاتباع مع
خبر البخاري صلوا كما
رايتموني اصلي اي علمتموني
إذا الاقوال لا ترى فلا يكتفي
الله كبير ولا الرحمن أكبر
ويسن جزم الراء وإيجابه
غلط وحديث التكبير جزم
لا اصل له وبفرض صحته
المراد به عدم مده كما حملوا

يفعل الا لاجل ذلك بحيث انه لو لا ما فعل مع اعتقاده استحقاق الله تعالى ذلك لذاته فالوجه صحة عبادته كما قد
صرح بذلك نصوص الترغيب والترهيب لإغاية الامر انه تعمد الاخلال بحق الخدمة مع اعتقاده ثبوته
ومجرد ذلك لا ينافي الصحة ولا الايمان وان اريد انه لم يفعل الا لاجل ذلك مع عدم اعتقاد الاستحقاق المذكور
فالوجه عدم إيمانه وعدم صحة عبادته فتأمل سم على حج اه عش (قوله لكن النظر حيثنذ الخ) قد يقال
حيث اعتقد استحقاقه تعالى للعبادة فلا وجه الاسلامه لان غاية الامر ان تكاب المخالفة وهي مع اعتقاد
حق الألوهية لا تفدح في الاسلام فليتأمل سم على حج اه عش (قوله ان هذا) اي الحمل رشدي عبارة
عش اي من محض عبادته لذلك الخ اه زاد الكردى وضمير انه ومنافاته يرجعان اليه اه والظاهر ان
ضميرهما راجع للتمحيض المذكور اي المنع منه (قوله لمناقته الخ) الظاهر انه علة للاستدراك فكان
الاولى تقديم قوله وما يدل الخ على الاستدراك (قوله فتصح عبادته الخ) إذ طمعه في ذلك وطلبه إياه
لا ينافي صحته نهاية (قوله وهذا) اي من لم يحضها بان عمل الخ (قوله والا) اي بان يحمل يدعون على
ظاهره من الدعاء (قوله لم يرد الخ) توجيهه الايراد ان الله تعالى مدح المتعبدين خوفا وطمعا فلم قلتم
التجريد افضل و (قوله كذلك) اي خوفا وطمعا قول الماتن (تكبيرة الاحرام) اي في القيام وبدله نهاية
ومغنى (قوله للحديث) الى الماتن في النهاية والمغنى الا قوله ومن ثم الى الواجب (قوله مع قوله الخ) لعل
الاولى العطف كما في المغنى ليفيد استقلال كل من الحديثين في الاستدلال (قوله للمسي صلواته الخ) اسمه
خلا بن رافع الزرق عميرة اه عش (قوله سميت بذلك) اي سميت هذه التكبيرة بتكبيرة الاحرام مغنى
(قوله لتحريمها) اي لانه يحرم بها على المصلي ما كان حلالا له قبله من مفسدات الصلاة كالاكل والشرب
والكلام ونحو ذلك مغنى ونهاية (قوله وجعلت) اي التكبيرة (قوله في تكريرها) اي تكرير التكبيرة
في الانتقالات (قوله اسماع نفسه) ظاهره ولو لحدة سمعه على خلاف العادة (قوله عليها) اي على
النطق بنهاية (قوله للاتباع) الى قوله ونظير ذلك في المغنى الا قوله كما حملوا الى وعدم تكريرها وقوله وانما
صح الى وكذا وقوله وبحث الى ويسن وكذا في النهاية الا قوله ولا يضر الى ويسن (قوله للاتباع) اي لانه
الماثور من فعله صلى الله عليه وسلم نهاية ومغنى (قوله إذا الاقوال لا ترى) اي فهذا قرينة ارادة العلم سم
(قوله فلا يكتفي الله كبير) اي لقوات معنى افعول وهو التفضيل و (قوله ولا الرحمن) اي او الرحيم (أكبر)
أي والله اعظم وأجل لانه يسمى تكبيرا نهاية (قوله ويسن جزم الراء الخ) ولا يضر ضمها كما في به الوالد
رحمه الله تعالى خلا فلما اعتمده جمع مناخرون نهاية قال عث وبقى ما لفتح الهاء وكسرها من الله ومالو
فتح الراء وكسرها من أكبر هل يضر او لافيه نظر والا قرب عدم الضرر لما ياتي من ان اللحن في القراءة إذا لم
يغير المعنى لا يضر ونقل بالدرس عن فتاوى والد الشارح ما يوافق ما قلناه في المسئلة الثانية اه عبارة المغنى
ولم يحزم الراء من أكبر لم يضر خلا فلما اقتضاه كلام ابن يونس في شرح التنبيه اه (قوله لا اصل له الخ)
اي ولما هو قول النخعي فيه على ذلك الحافظ ابن حجر في تخرجه احاديث الرافعي وعلى تقدير وجوده فعناه
عدم التردد فيه نهاية ومغنى (قوله عدم مده) اي التكبير و (قوله وعليه الخ) اي عدم المد (قوله على ان
الجزم الخ) بل الجزم الاصطلاحى لا يتصور هنا سم (قوله الالفاظ الخ) اي السابقة عليه (قوله وعدم
تكريرها) عطف على قوله جزم الراء عبارة المغنى ونقل عن فتاوى ابن رزين انه لو شدد الراء بطلت صلاته
واعترض عليه بان الوجه خلافه اه زاد النهاية إذا الراء حرف تكرير فزيادته لا تغير المعنى اه (قوله

وإن اريد انه لم يفعله الا لاجل ذلك مع عدم اعتقاد الاستحقاق المذكور فالوجه عدم إيمانه وعدم صحة عبادته
فتأمل (قوله لكن النظر حيثنفي بقاء إسلامه) قد يقال حيث اعتقد استحقاقه تعالى للعبادة فلا وجه إلا
اسلامه لان غاية الامر ان تكاب المخالفة وهي مع اعتقاد حق الألوهية لا تفدح في الاسلام فليتأمل (قوله إذ
الاقوال لا ترى) اي فهذا قرينة إرادة العلم (قوله على ان الجزم الخ) بل الجزم الاصطلاحى لا يتصور هنا

عليه الخبر الصحيح السلام جزم على أن الجزم المقابل للرفع اصطلاح حادث فكيف تحمل عليه الالفاظ الشرعية وعدم تكريرها

ويضرب زيادة واوسا كنة
لانه يصير جمع لاه او متحركة
بين السكمتين كمتحركة
قبلهما ولما صح والسلام
عليكم علي مافي فتاوى
الفتاى لنقدم ما يمكن
العطف عليه ثم لاهنا وكذا
كل ما غير المعنى كتشديد
الباء زيادة الف بعدها
بل ان علم معناه كفر
ولا تضر وقفة يسيرة بين
كلمتيه وهى سكتة التنفس
وبحث الاذرعى انه لا يضرب
ما زاد اعليها نحو عى ويسن
ان لا يصل همزة الجلالة
بنحو مامو ما ولو كبر مرات
ناويا الافتتاح بكل

ويضرب الخ) ظاهره ولو جاهلا بما ذكر عى (قوله زيادة واو الخ) اى ومدهمزة الله نهاية ومعنى اى
لانه ينقلب من لفظ الخبر الانشأى الى الاستفهام شيخنا (قوله والسلام عليكم) اى فى التحليل (قوله لنقدم
ما يمكن العطف الخ) قد يراد على هذا الفرق ان الواو يكون للاستئناف فملاصحت الواو قبلها خلا عليه
سم وقد يجاب بان الاصل فى الواو العطف بل انكر بهض النجاة بحيثم الاستئناف (قوله كتشديد الباء)
ووجهه انه لا يمكن تشديدها الا بتحرى الكاف لان الباء المدغمة سا كنة والكاف سا كنة ولا يمكن النطق
بهما واذا حركت تغير المعنى لانه يصير اكبر معنى (قوله كتشديد الباء الخ) ظاهره ولو جاهلا عى (قوله
وزيادة الف الخ) اى ولابدال همزة كبر واو امن العالم دون الجاهل وابدال الكاف همزة ولو زاد فى المدعى
الالف التى بين اللام والهاء الى حد لا يراه احد من القراء وهو عالم بالحال فيما يظن بضر نهاية قال عى
قوله مردون الجاهل ظاهرة تقييد ما ذكره العالم ان تغيير غير العالم يضر مطلقا فى غير هذه الصورة ولو
قيل بعدم الضرر فى بقية الصور مع الجهل لم يبعد لانه مما يخفى الا ان يقال ما تغير به المعنى يخرج الكلمة عن
كونها تكبيرا ويصيرها اجنبية والصلاة وان لم تبطل بالكلمة الاجنبية لكن تبطل بنقصان ركن مطلقا
كالحال جهل وجوب الفاتحة عليه فصلى بدونها وقوله لم يراه احد من القراء اى فى قراءة غير متواترة
اذ يخبر به ذلك عن كونه لغة وغاية مقدار ما نقل عنهم على ما نقله ابن حجر سبع الفات وتقدر كل الف بمرتين
وهو على التقرىب ويعتبر ذلك بتحرىك الاصابع متوالية متقاربة للنطق بالمداه وجرى شيخنا على
اطلاق الضرر فى جميع ما تقدم فى الشرح الحاشية الا فى ابدال الهمزة واو اقتيد به العالم وفى مدا الف التى
بين اللام والهاء فتركها بالكلمة ولم يتركها (قوله كفر) اى لانه يصير جمع كبر وهو الطبل الذى له وجه
واحد نهاية (قوله ولا يضرب وقفة يسيرة الخ) خلا فالظاهر قول شيخنا وتضرر الوقفة الطويلة بينهما وكذا
اليسيرة على المعتداه (قوله وبحث الاذرعى الخ) اعتمده النهاية ونقل البجيرى عن العباب ما يوافقه عبارته
قوله وعدم وقفة طويلة اى باز زادت على سكتة التنفس والعى كافى العباب اه (قوله ويسن ان لا يصل الخ)
فالوصل خلاف الاولى نهاية ومعنى (قوله بنحو مامو ما) اى بما قبل لفظة الجلالة كقمتدا واماما (قوله
ولو كبر مرات الخ) ولو شك فى انه احرم او لا فاحرم قبل ان ينوى الخروج من الصلاة لم تتعد لا ناشك فى
هذه النية انها شفع او وتر فلا تتعد الصلاة مع الشك وهذا من الفروع النفيسة ولو اقتدى بامام فكبر
ثم كبر فم يلجوز له الاقتداء به حلا على انه قطع النية ونوى الخروج من الاولى او يمتنع لان الاصل عدم قطعه
للنية الاولى يحتمل ان يكون على الخلاف فيما لو تنحى فى اثناء صلاته فانه يحمله على السهو ولا يقطع الصلاة
فى الاصح ومقتضاها البقاء فى مسئلتنا وهو الاوجه ولو احرم بركعتين وكبر الاحرام ثم كبر بنية اربع ركعات
فهذا يحتتمل الابطال لانه لم يرفض النية الاولى بل زاد عليها فتبطل ولا تتعد الثانية وهو الاوجه نهاية وفى
سم ما يوافقه قال عى ش قوله لم يرفض احرم قبل ان ينوى اى وقبل طول الفصل فان طال بطلت صلاته وتتعقد
بالثانية اه وقال السيد عمر البصرى قوله ومقتضاها البقاء الخ اى ان كان اقتداء الماموم به بين التكبيرتين

(قوله كمتحركة قبلهما) قال الناشرى واذا قال والله اكبر بن زيادة الواو لم يحزه ذلك ذكر ذلك فى العجالة عن
فتاوى الفتاى واقره وقال ابن المنير المالكى ان الصلاة تصح لان الهمزة تبدل واو اكاتبديل الواو همزة اه
كلام الناشرى وفيه تناف لا يخفى لان قوله بن زيادة الواو يقتضى انه جمع بين الواو همزة الجلالة وهذا هو الذى
عنه الشارح بقوله كمتحركة قبلهما كما هو ظاهر وماتقله عن ابن المنير يقتضى انه اتى بالواو بدل همزة الجلالة
وهذه لم يتركها الشارح هنا وذكرها فى شرح الارشاد بالنسبة لهمزة اكبر حيث قال وابدال اى ويضرب
ابدال همزة اكبر واو امن العالم دون الجاهل فيما يظن وان كان ظاهر كلام جمع الصحة مطلقا لانه
لغة اه واعلم ان ما ذكره ابن المنير لما نقله الشارح عنه فى همزة اكبر (قوله لتقدم ما يمكن الخ) قد يرد
على هذا الفرق ان الواو تكون للاستئناف فملاصحت الواو قبلها حلا عليه (قوله ولو كبر مرات ناويا
الافتتاح بكل الخ) فى شرح العباب قال القاضى ولو شك اثناء صلاته هل كبر للافتتاح فكبر حلا ولم يسلم

دخل فيها بالوتر وخرج
بالشفع لانه لما دخل
بالاولى خرج بالثانية لان
نية الافتتاح بها متضمنة
لقطع الاولى وهكذا فان لم
ينو ذلك ولا تحلل مبطل
كاعادة لفظ النية فما بعد
الاولى ذكر لا يؤثر ونظير
ذلك ان حلفت بطلاقك
فانت طالق فاذا كرره
طلقت بالثانية وانحلت بها
اليتين الاولى وبالرابعة
وانحلت بها الثالثة
وبالسادسة وانحلت بها
الخامسة وهكذا (ولا
تضر زيادة لاتمتنع الاسم)
أى اسم التكبير بان كانت
بعده مطلقا أو بين جزأيه
وقلت وهى من أوصافه
تعالى بخلاف هو ويارحم
(كالله) أكبر من كل شئ
وكالله (الأكبر) لانها
مفيدة للمبالغة فى التعظيم
بإفادتها حصر الكبرياء
والعظمة بسائر أنواعها
فيه تعالى ومع ذلك هى
خلاف الاولى للخلاف
فى إبطائها وقد يشكك هذا
بالبطلان فى الله هو أكبر
مع أن هو كأل فى الوضع
وإفادة الحصر إلا أن يفرق
بأن هو كلمة مستقلة غير
تابعة بخلاف أل (وكذا
الله الجليل) أو عز وجل
(أكبر فى الاصح) لانها
زيادة يسيرة بخلاف الطويلة

فصحيح لأن صلاته انعدمت صحيحة وشك فى طرو مبطل للامام والاصل عدمه وتكون المسئلة حينئذ نظير مسئلة
التنحج وان كان اقتداؤه به بعد التكبيرتين فباطل لانه اقتدى بمن يشك فى صحة صلاته فلا يكون جازما بالنية
هذا ما ظهر لى اه اقول قضية كلامه عدم صحة الاقتداء فى مسئلة التنحج بعده فليراجع (قوله) دخل فيها بالوتر
(الخ) هذا لم ينو بينهما خروجا وافتتاحا ولا فخرج بالنية ويدخل بالتكبير نية ومغنى واسنى ونسرح
بافضل زاد شيخنا والوسوسة عند تكبيره الاحرام من تلاعب الشيطان وهى تدل على خبل فى العقل او
نقص فى الدين اه (قوله) فان لم ينو ذلك (قوله) أى ان لم ينو بغير الاولى شيئا نهاية ومغنى (قوله) كاعادة لفظ
النية (قوله) أى وتردد فى النية مع طول عس (قوله) لا يؤثر الخ ولا يؤثر ايضا كما هو ظاهر لو نوى ذلك وتحلل
نحو إعادة النية إذ بالتلفظ بالمبطل يبطل الاول فلم تكن نية الافتتاح مع التكبير الثانى مثلاً متضمنة لقطع
الاول ثم رابت فى النهاية ما يوجب بذلك بصرى (قوله) ونظير ذلك (قوله) أى قولهم ولو كبر مرات الخ (قوله) فاذا
كرره (قوله) أى قوله ان حلفت بطلاقك الخ (قوله) وهكذا (قوله) انظر ما فاتته وقد تم الطلاق الثلاث بالسادسة إلا
أن يقال أنه على فرض الزيادة على الثلاث (قوله) أى اسم التكبير (قوله) إلى قوله وقد يشكك فى المغنى وكذا فى
النهاية إلا قوله بعده مطلقاً وقوله هو (قوله) مطلقاً أى قليلة أو طويلة (قوله) وهى من أوصافه تعالى يخرج
لام التعريف بصرى وقد يمنع بان مفاده من الحصر الاتى من أوصافه تعالى (قوله) بخلاف هو (قوله) أى الله هو
الأكبر مغنى (قوله) ويارحم (قوله) عبارة النهاية ولو تحلل غير النعوت كالله يابا كبر ضرراً مطلقاً كما قاله ابن الرفعة
 وغيره ومثله الله يارحم أكبر ونحوه فيما يظهر لايها من الاعراض عن التكبير إلى الدعاء اه (قوله) وكالله
الأكبر مقتضى صنيعه أن هذا مثال الزيادة المتوسطة من أوصافه تعالى فليأمل ما فيه بصرى قد مر
انه فى قوة الوصف له تعالى كما يفيد التعليل الاتى (قوله) لانها مفيدة الخ (قوله) عبارة النهاية لانها لا تغير المغنى بل
تقويه بإفادة الحصر اه (قوله) أى الله الأكبر (قوله) للخلاف (قوله) أى المذكور فى غير هذا الكتاب عبارة
الروضة ولو قال الله الأكبر أجزأه على المشهور رشيدى (قوله) هذا أى عدم البطلان بزيادة أل (قوله)
مع أن هو كأل فى الوضع الخ) يحتمل أن المراد به كون كل منهما مؤلفاً من جزأين بصرى والظاهر بل المنع
أن المراد فى المعنى الوضعى وان قول الشارح وإفادة الحصر من عطف التفسير (قوله) وإفادة الحصر (قوله)
نظر ظاهر بالنسبة له وفان شرط ضمير الفصل المفيد للحصر ان يكون الخبر معرفة والخبر هنا نكرة (قوله)
بخلاف ال) مقتضى كلام النجاة انها مستقلة ولا ينافيه الاتصال الخطئى بصرى وفيه ان المقرر فى النجوان فيه
اتصالاً معنواً يوافيها ايضا السكونه حرفا غير مستقل بالمفهومية كانه عليه النهاية (قوله) أو عز وجل (قوله)
قوله لكن فى النهاية (قوله) بخلاف الطويلة (قوله) أى بان كانت ثلاث كلمات فاكثر شيخنا وبجبرى (قوله) وبه
أى يتمثل التحقيق بما ذكر عبارة النهاية بخلاف ما إذا طال كالله لانه لا هو الأكبر والتمثيل بما ذكره هو ما فى
التحقيق فقول الماوردى فيه انه يسير ضعيف واولى منه أى بالضعف زيادة الشيخ الذى بعد الجلالة اه
(قوله) هذا (قوله) أى لا إله إلا هو الأكبر (قوله) مع زيادة الذى (قوله) أى لفظ الذى بعد الجلالة قول المتن

انعدمت صلاته لأن الأصل عدم الافتتاح لكن الاحتياط ان يسلم ثم يكبر اه وما ذكره ولا يخالفه ما يأتى
عن ابن القاص والرافعى وما ذكره اخرافيه نظر فانه إن لم يؤثر شك حرم عليه الخروج من الفرض ولا حرم
عليه التسلم لانه تلبس بعبادة فاسدة فالسلام من الفرض حرام على كل تقدير فكيف يكون احتياطاً ثم
رايت الزركشى صرح بنحو ذلك ثم قال فى شرح العباب قال ابن القاص والرافعى ولو شك فى الاعتقاد فكبر
ثانيه قبل نية الخروج لم تنعقد لانه يحصل بها الحل فلا يحصل بها العقد وللشك فى هذه التكبير هل هى شفع او
وتر ولا انعقاد مع الشك ونظر فيه بان شك فى الاحرام يصير ليس فى صلاة فلا يحتاج لنية الخروج اه
واقول قياس ما رآه حيث اثر الشك بان طال زمنه ومضى ما مر انعدمت بالثانية لانه عند التلبس به ليس
فى صلاة ولا يخرج بها واحتاج لثالثه لان اعتقاد اه كلام شرح العباب لكن قد يشكك على ما نقله عن الرافعى
ما ذكره وقيل بسجدة التلاوة واللفظ للروض وان دخل فى الصلاة وظن انه لم يكبر للاحرام فاستأنف الصلاة

كالله لا إله إلا هو أكبر كما فى التحقيق وبه يندفع التمثيل غير انضار بهذا مع زيادة الذى ولضار بهذا مع زيادة الملك القدوس

(لا أكبر الله) هل ولو أتى بكبر ثانيا كان قال أكبر الله أكبر فيه نظر والاقرب أن يقال إن قصد أى بالله البناء ضرورياً لأن قصد الاستئناف أو اطلاق فلا عش (قوله اجزاء عليكم السلام الخ) أى فى التحليل نهاية ومعنى قول المتن (ومن عجز الخ) وانفرد أبو حنيفة بجواز الترجمة للقادر معنى قال عش وفى طبقات التاج السبكي فى ترجمة الغزالي فقال يعنى أبا حنيفة المقصود من كلمة التكبير الثناء على الله بالكبرياء فلا فرق بينه وبين ترجمته بكل لسان وبين قول الله اعظم فقال الشافعي وبهم علمت أنه لا فرق فى صفات الله تعالى بين العظمة والكبرياء مع أنه تعالى يقول العظمة إزارى والكبرياء ردائى والرداء أشرف من الازار الخ اه (قوله باى لغة شاء) أى من فارسية وسريانية وعبرانية وغير هافياتى بدلول التكبير بذلك اللغة إذ لا يعجز فيه بخلاف الفاتحة نهاية عبارة المغنى وقيل إن عرف السريانية أو العبرانية تعينت لشرافها بانزال بعض كتب الله تعالى بهما وبعدهما الفارسية أولى من التركية والهندية (فائدة) ترجمة التكبير بالفارسية خدائى بزر كتر فلا يكفى خدائى بزر ك لترك التفضيل كالله كبير اه قال السكردى وفى الايعاب اخذ من الخلاف المذكور الاولى تقديم السريانية والعبرانية ثم الفارسية والاولى أولى فيما يظن لشرافها بانزال التوراة والانجيل بها بخلاف الثانية فإنه قيل إنه انزل بها كتاب لكن اظن فيه الزور كثنى اه وقديعكر عليه ما فى صحيح البخارى عن أنى هريرة كان اهل الكتاب يقرؤن التوراة بالعبرانية ويفسرونها الخ إلا أن تكون قراءتهم التوراة بغير اللسان الذى انزل به اه (قوله ولا يعدل الخ) فلو عجز عن الترجمة هل ينتقل إلى ذكر اخر أو يسهط التكبير بالكلية فيه نظر والاقرب الثانى لكن كلامه مر الا فى شرح قلت الاصح المنصوص جواز التفرقة الخ يقتضى خلافه عش قول المتن (وجب التعلم الخ) ويجب على السيد تعليم غلامه العربية لاجل التكبير ونحوه او تخليته ليكتسب اجرة معلمه فان لم يعلمه واستكسبه عصى بذلك نهاية ومعنى قال عش قوله مر لاجل التكبير ونحوه يؤخذ منه انه يخص من لا يتم تعليمه من العربية ما يتمكن به من ذلك وقوله مر فان لم يعلمه الخ أى حيث لم يستكسبه فلا عصيان لا مكان ان يعلم ولو بايجار نفسه ولا يقال العبد لا يؤجر نفسه لانا نقول الشرع جعل له الولاية فيما يضطر اليه وهذا منه لان الشرع الجاه لذلك اه وقال الرشيدى قوله مر واستكسبه الظاهر أنه ليس بقيد فى العصيان بل العصيان ثابت إذا لم يعلمه ولم يتحله ليكتسب اجرة المعلم كان حبسه كالم بما قدمه قبل هذا اه (قوله إن قدر عليه الخ) وفى العباب يؤخر الصلاة أى وجوبها عن اول الوقت للتعلم أى ان امكنه فيه فان ضاق عنه أى التعلم ترجم عنه أى عن التكبير باى لغة شاء ثم إن قصر فى التعلم اعدوا إلا فلا اه بزيادة عن شرحه اه سم وفى الشارح والنهاية والمغنى ما يفيد (قوله ولو بسفر) فان علم بعد فراغ الثانية أى انه كان كبرت ثم هما الاولى أو قبله بنى على الاولى وسجد لاسم وفى الحاشين اه إلا ان يطرق بين الظن والتردد باستواء فليتاامل ثم اوردت ذلك على مر فحاول الفرق بما لم يظن (قوله) دخل بالور وخرج بالشفع) قال فى الروض وشرحه هذا لم ينو بين كل تكبيرتين خروجاً وافتتاحاً وإلا فيخرج بالنية ويدخل بالتكبير ثم قال فى شرحه هذا كله مع العمد كما قاله ابن الرفعة امام مع السهو فلا بطلان اه وظاهر رجوع قوله امام مع السهو الخ قوله إن لم ينو بينهما الخ ايضا فليتاامل فيه (فرع) كبر انسان مرتين فهل يمتنع على غيره الاقتداء به لانه خرج بالثانية أو يصح الاقتداء به حلا على الصحة لانها الظاهر من حال المصلي مع احتمال انه نوى الخروج بينهما فاعتقدت صلاته بالثانية او انه نوى بالاولى الافتتاح ولم ينو بالثانية شيئاً فهى ذكر لا يؤثر فى استمرار انعقاد صلاته بالاولى فيه نظروا الوجه الثانى وبؤيده ما لو تنحج امامه فانه لا يلزمه مفارقتها لاحتمال تعمد ونسيانه ولو كبرنا وباركنا كبرنا وباركنا فاجبه بطلان الاولى وعدم انعقاد الثانية نعم ان قصد الخروج بعد الاولى انعقدت الثانية كما هو ظاهر (فرع) نوى مع الله أكبر من قوله الله أكبر كبير الخ فهل تنعقد صلاته ولا يصير ما وصله بالتكبير من قوله كبير الخ الوجه نعم مر (قوله ووجب التعلم إن قدر) قال فى العباب يؤخر الصلاة أى وجوبها عن اول الوقت للتعلم فان ضاق عنه أى عن التعلم ترجم عنه أى التكبير باى لغة شاء ثم إن قصر فى التعلم اعدوا إلا فلا اه وقوله عن اول

(لا أكبر الله) فإنه لا يكفى
(على الصحيح) لانه لا يسمى
تكبيراً وبه فارق اجزاء عليكم
السلام الآتى (ومن عجز)
بفتح الجيم أفصح من كسر ها
عن النطق بالتكبير
بالعربية ولم يمكنه التعلم فى
الوقت (ترجم) عنه وجوبا
بأى لغة شاء ولا يعدل لذكر
آخر (ووجب التعلم إن
قدر) عليه ولو بسفر لكن
إن وجد المؤمن المعتبرة
فى الحج

فيما يظهر وان امكن الفرق بان هذا فوري لانه لا يضبط يظهر هنا الا ما قالوه ثم نعم لو قيل (١٧) هنا يجب المشى على من قدر عليه وان

طال كمن لزمه الحج فورا لم
يبعد وذلك لان ما لا يتم
الواجب الا به واجب وانما
لم يلزمه السفر لتحصيل ما
الطهر لانه لا يدوم نفعه
بخلاف التعلم ومن ثم لو
قدر عليه آخر الوقت لم تجز
الصلاة بالترجمة اوله بخلافها
بالتيمم كما هو ويجب قضاء
ما صلاه بالترجمة ان ترك
التعلم مع امكانه ووقته من
الاسلام فيمن طرا عليه
وفي غيره من التمييز على
الالوان ويجزى ذلك في كل
واجب قولي وعلى اخرس
يحسن تحريك لسانه على
خارج الحروف كما يحسنه
الاذرعى ومن تبعه فتحريك
لسانه وشفتيه ولطاته قدر
امكانه لان الميسور لا يسقط
بالمعسور فان عجز عن ذلك
نواه بقلبه نظير ما ياتي فيمن
عجز عن كل الاركان اما
من لا يحسن ذلك فلا يلزمه
تحريك لانه عيب وفارق
الاول بانه كناطق انقطع
صوته فانه يتكلم بالقوة
وان لم يسمع صوته بخلاف
هذا فانه كما جاز عن الفاتحة
وبدلها يقف بقدرها ولا
يلزمه تحريك فاعلم من هذا
ما يصرح به كلام المجموع
ان التحريك ليس بدلائل
القرآن فان قلت اكتفى في
الجنب بتحريك لسانه على
راى ولم يذكر شفقا ولا لاهة
وبالاشارة على راى وكل

أى إلى بلد آخر مغنى وعبرة النهاية سواء في ذلك التكبير والفتحة والتشهد وما بعده ولو يسفر أطاقه وان
طال كما اقتضاه كلامهم اه (قوله فيما يظهر) اعتمده عيش (قوله نعم لو قيل هنا الخ) اعتمده عيش
(قوله وذلك) الى قوله اما من لا يحسن في النهاية ما يوافقه الا في قوله على الالوان (قوله وذلك) يرجع الى ما في
المتن (قوله لو قدر) الى قوله اما من لا يحسن في المغنى الا قوله ووقته الى ويجزى (قوله ويجب الخ) عبارة
النهاية ويجب عليه تأخير الصلاة لاجل التعلم الا ان يضيق وقتها فلا تجوز الصلاة للقدار عليه مادام الوقت
متسعا فان ضاق الوقت صلى حرمة واعد ككل صلاة ترك التعلم لها مع امكانه اه (قوله وفي غيره من التمييز
الخ) قاله الاسنوى وغيره والوجه خلافه لما فيه من مؤاخذته بما مضى في زمن صباه نهاية اى فيكون من
البلوغ عيش عبارة سم قوله من التمييز على الالوان والوجه انه من البلوغ اه وعبرة البصرى وقد
يقال ان كان مراد القائل بوجوب التعلم من التمييز الوجوب على الولي فظاهر او على الصبي فالظاهر خلافه
اه (قوله ويجزى ذلك) اى قوله ولو يسفر الى هنا (قوله وعلى اخرس الخ) قال بعضهم ان كان مراد الشافعى
والاصحاب بذلك من طراخرسه أو خبل لسانه بعد معرفته القراءة وغيرهما من الذكر الواجب فهو واضح لانه
حينئذ يحرك لسانه وشفتيه ولطاته بالقراءة على مخارج الحروف ويكون كناطق انقطع صوته فينكلم
بالقوة ولا يسمع صوته وان ارادوا اعم من ذلك اى بان ارادوا ما يشمل الخرس الطارى والاصلى فهو بعيد
والظاهر ان مرادهم الاول اى من طراخرسه والالوان واجبو التحريك على الناطق الذى لا يحسن شيئا اذ لا
يتقاعده حاله عن الاخرس خلقة نهاية وفي سم بعد ذكر ما يوافقه عن الالوان ما فيه وقد يقال قياس قوله او
عقل الاشارة الى الحركة الخ ان الناطق الذى لا يحفظ شيئا اذا عقل الاشارة الى الحركة لزمه اى التحريك ثم
بحث مع مر فاللفرق بين الاخرس والناطق المذكور الى تخصيص الوجوب على الاخرس بمن طرا
خرسه اه (قوله نظير ما ياتي فيمن عجز الخ) قضيته ان هذا العاجز لا يلزمه تحريك لسانه وشفتيه ولطاته اللهم
الا ان يرجع هذا لما قبل فان ايضا اه سم (قوله لانه عيب) فيشبهه ان يكون بلا سم على حج وقد يتوقف
فيه ويقال بعدم البطلان كما لو حرك اصابعه في حرك او غيره لان هذه حركات خفيفة وهى لا تبطل وان
كثرت عيش (قوله وفارق الاول) اى فارق من لا يحسن ذلك من يحسنه (قوله ما تقرر) اى من يجب
تحريك الشفقا والاهات (قوله اللامام) الى قول المتن ويجب في النهاية والمغنى الا قوله لا يمكن الى وغير المبلغ وقوله
بل الى المتن (للامام الجهر الخ) اى ليس سم المامو مين فيعلموا صلاته بخلاف غيره من مامو ومنفردا بالسنة
في حقه الاسرار مغنى وشرح المنهج قال الجهر مى قضيته انهم لو علموا بانة الا لاه من غير جهر لا ياتي به فيكون
مباحا ويحتمل السكراة وعبرة الاطفيحي تقيد في المبلغ بالا احتياج يقتضى ان الامام يطلب منه الجهر مطلقا
وليس كذلك بل في كلامه ما يقتضى انه مقيد بالا احتياج فيهما وهو قوله فيعلموا صلاته اى بالرفع فلو علموه
بغير الرفع اتقى الاحتياج فيكون الرفع مكروها حينئذ عيش وفيه وقفة فايراجع (قوله بتكبير تحركه

الوقت للتعلم قال في شرحه ان امكنه فيه انتهى (قوله من التمييز على الالوان) الالوان منه من البلوغ
(قوله وعلى اخرس الخ) قال في شرح العباب قال الاذرعى وتبعه الزركشى وهو ظاهر فيمن طراخرسه او
عقل الاشارة الى الحركة لانه حينئذ يحسن التحريك على مخارج الحروف فهو كناطق انقطع صوته فينكلم
بالقوة ولا يسمع صوته اما غيره فالظاهر انه لا يلزمه والالوان واجبو التحريك على ناطق لا يحفظ شيئا اذ لا يتقاعده
عن الاخرس خلقة ثم قال ولا احسب احدا يوجب على اخرس لا يعقل الحركة ان يحرك لسانه بل تحريكه
حينئذ نوع من اللعب فيشبهه ان يكون مبطلا اه ما في شرح العباب وقد يقال قياس قوله او عقل الاشارة الى
الحركة ان الناطق الذى لا يحفظ شيئا اذا عقل الاشارة الى الحركة لزمه ثم بحث مع مر فالفرق بين
الاخرس والناطق المذكور الى تخصيص الوجوب على الاخرس بمن طراخرسه (قوله نظير ما ياتي فيمن
عجز) قضيته ان هذا العاجز لا يلزمه تحريك لسانه وشفتيه ولطاته اللهم الا ان يرجع هذا لما قبل فان ايضا

(٣ - شروانى وابن قاسم - ثانى)
لانسقط بالمعسور كما تقرر وثم على القراءة وهى في كل من الناطق والاخرس بحسبه (ويسن) اللامام الجهر بتكبير تحركه وانتقاله
منهما ياتى ما تقرر قلت يفرق بان المدار هنا على ان الميسور

(الخ) ويسن للصلي أن لا يقصره بحيث لا يفهم وأن لا يخطئه بأن يبالغ في مدته بل يأتي به مبينا والاسراع به اولى
لثلاث نزول النية بخلاف التكبير الانتقالات الثلاث لا يخلو باقيا عن الذكر مغنى وكذا في النهاية الا قوله بخلاف الخ
(قوله وكذا مبلغ الخ) اى واحد او اكثر بحسب الحاجة نهاية ومغنى (قوله احتيج اليه) اى بان لم يبلغ
صوت الامام جميع المأمومين مغنى (قوله لكن الخ) معتمد على وشيخنا (قوله ان نوبا) اى الامام والمبلغ
وكذا غيرهما بالاولى لوجوه على خلاف السنة (قوله والا بطلت) يدخل فيه الاطلاق والكلام مفروض في
الجهر بالتكبير وقضيته انه مع عدم الجهر لا ضرر مطلقا لكن ان قصد حينئذ الاعلام فقط ان تصور فينبغي
ان يضرب سم قال البجيرمي وشيخنا البطلان بقصد الاعلام فقط والاطلاق في حق العالم واما العامى ولو
تخطا للعلماء فلا يضرب قصد الاعلام فقط ولا الاطلاق اهـ (قوله وغير المبلغ الخ) اى والامام (قوله يكره له
ذلك الخ) يؤخذ من التعليل ان محلها حيث كان ثم من يتأذى به والاف وخلاف الاولى فيما يظهر نعم ينبغي في
الاولى حيث علم او غيب على ظنه حصول تأذى من ذكر سيما ان كان اذى لا يحتمل عادة ان يحرم اخذ من
مشائل ذكرها في كتاب الحج فليراجع بصرى (قوله مطلقا) اى اماما أو غيره وفي النهاية ولو امرأة
ومضطجعا اهـ قول المتن (رفع يديه الخ) وحكمته كما قال الشافعى رضى الله تعالى عنه اعظام اجلال الله تعالى
ورجاء ثوابه والافتداء بنبيه ﷺ ووجه الاعظام ما ضمنه الجمع بين ما يمكن من اعتقاد القلب على
كبريائه تعالى وعظمته والترجمة عنه باللسان واظهار ما يمكن اظهاره به من الاركان نهاية قال ع ش وهذه
الحكمة مطردة في جميع المواضع التي يطلب فيها الرفع اهـ (قوله اى كفيه) اى مستقبلاهما القبلة بميلا
أطراف أصابعهما نحوها كما ذكره المحاملى نهاية ومغنى خلافا لشرح بافضل في الثانية قول المتن (جدو
منسكبيه) ولو تعذر عليه الرفع لزيادة على المشروع او نقص عنه اتى بما يمكنه فان امكنه اتى بالزيادة على
المشروع فان تعذر او تعسر رفع احدى يديه برفع الاخرى ويرفع الاطع الى حد لو كان سليما وصل كفيه
واصابعه الهيمية المشروعة ولو ترك الرفع ولو عمدا حتى شرع في التكبير رفع انشاء لا بعده ولو ايسر به نهاية
ومغنى (قوله وراحته) اى ظهرها بجيرمي (قوله ويسن الخ) قال المتولى واقره وينبغي ان ينظر قبل الرفع
والتكبير الى موضع سجوده ويقرأ أسه قليلا نهاية ومغنى وشرح بافضل اى لا حتم أن يكون فيه نجاسة
او نحوها تمنعه السجود ع ش (قوله وتفريقها وسطا) وعلم ما تقر ان كلا من الرفع وتفريق اصابعه
وكونه وسطا الى القبلة سنة مستقلة واذ فعل شيئا منها اتيب عليه وفاته الكمال نهاية (قوله نذب انتباههما)
اى انتهاء الرفع مع انتهاء التكبير نهاية (قوله واعتمده الاسنوى) وكذا اعتمده النهاية والمغنى وشيخ الاسلام
وشرح بافضل (قوله ويسن ارسالهما الخ) اى للتابع فهو اولى من ارسالهما بالكلية ومن ارسالهما
ثم ردهما الى ماتحت الصدر شرح بافضل ومغنى (قوله الى ماتحت صدره) اى وفوق سترته شرح بافضل
قول المتن (ويجب) اى لانه اول افعال الصلاة فوجب مقارنتها لذلك كالحج وغيره الا الصوم لما مر نهاية
قول المتن (قرن النية بالتكبير) اى قرنا حقيقة بعد الاستحضار الحق اى ان يستحضر الصلاة تفصيلا مع
تعيينها في غير النفل المطلق ونية الفرضية في الفرض وقصد الفعل في كل صلاة ويقرن ذلك المستحضر بكل
التكبير من اولها الى آخرها هذا ما قاله المتقدمون وهو اصل مذهب الشافعى واختار المتأخرون الاكتفاء
بالمقارنة العرفية بعد الاستحضار العرفى بان يستحضر الصلاة اجمالا بحيث يعد انه مستحضر للصلاة مع
اوصافها السابقة ويقرن ذلك المستحضر باى جزء من التكبير ولو الحرف الاخير ويكنى تفرقة الاوصاف
على الاجزاء وهذا سهل من الاول لان الاول فيه حرج وقد قال تعالى وما جعل عليكم الدين من حرج فالصبر
الى الثانى قال بعضهم ولو كان الشافعى حيا لاقى به وقال ابن الرفعة انه الحق ووصوه بالسبكى قال الخطيب ولى
بهما اسوة والحاصل انهم استحضروا حقيقة واقفا وقرنا حقيقة واقفا والواجب انما هو

وكذا مبلغ احتيج اليه
لكن ان نوبا الذكر او
والاسماع والا بطلت وغير
المبلغ يكره له ذلك لا يذاته
غيره وللصلي مطلقا (رفع
يديه) اى كفيه (في تكبيرة)
الذى للتحريم اجماعا بل قال
ابن خزيمة وغيره بوجوب
ذلك (حدو) باعجام الذال
(منسكبيه) بحيث تحاذى
أطراف أصابعه أعلى
أذنيه وابهاما شجعت اذنيه
وراحته منسكبيه للتابع
الوارد من طرق صحيحة
متعددة لكنها مختلفة للظواهر
لجمع الشافعى بينها بما ذكر
ويسن كشفهما ونشر
اصابعه وتفريقها وسطا
(والاصح) أن الافضل في
وقت الرفع أن يكون (رفعه
مع ابتدائه) اى التكبير
للتابع كما في الصحيحين
ولانذب في الانتهاء كما
كما في الروضة لكنه رجح
في تحقيقه وتنقيحه ومجموعه
نذب انتباههما معا أيضا
واعتمده الاسنوى وغيره
ويسن ارسالهما الى ما
تحت صدره (ويجب قرن
النية بالتكبير) كله لا توزعا
لاجزائها على اجزائه

(قوله والا بطلت) يدخل فيه الاطلاق والكلام مفروض في الجهر بالتكبير وقضيته انه مع عدم
الجهر لا ضرر مطلقا لكن ان قصد حينئذ الاعلام فقط ان تصور فينبغي ان يضرب

بل لا بد أن يستحضر كل معتبر فيها غمما و غيره كالتصريح للقاصر وكونه اماما او (١٩) ماموما في الجمعة والقعدة لما موم

في غيرها اراد الافضل مع ابتدائه ثم يستمر مستصحا لذلك كله الى الرأى وقيل يجب تقدم ذلك على اوله يسير (وقيل) وصححه الرافعي في الطلاق (يكفى) قرنها (باوله) لان استصحابها دوما لا يجب ذكرها ورد بان الانعقاد يحتاج له وفي المجموع والتفصيل المختار ما اختاره الامام والغزالي انه يكفي فيها المقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد مستحضرا للصلاة وقال الامام وغيره والاول بعيد التصور او مستحيله انتهى لا يقال استحضر الجمل يمكن في ادنى لحظة كاصرح به الامام نفسه لانا نقول ذاك من حيث الاجمال وما نحن فيه من حيث التفصيل ولذلك صوب السبكي وغيره هذا الاختيار وقال ابن الرفعة انه الحق وغيره انه قول الجمهور والزركشي انه حسن بالغ لا يتجه غيره والاذعى انه صحيح والسبكي من لم يقل به وقع في الوساوس المذموم وفي نحو الجليل من الله الجليل اكبر تجب مقارنة النية له أيضا كما يصرح به قولهم ثم يستمر الى آخره وهو

الرفيان لا الحقيقان شيخنا و بغيره (قوله بل لا بد أن يستحضر الخ) اقتصر عليه النهاية وسكت عن الاختيار الآتي فقال بان يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاتها ثم يقصد فعل ذلك المعلوم ويجعل قصده هذا مقارنا لاول التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى يتم تكبيره ولا يجوز له توزيعه فلو عزبت قبل تمامه لم يصح صلاته لان النية معتبرة في الانعقاد لا يحصل الا بتمام التكبير اه قال عرش قوله مر ويجعل قصده هذا مقارنا الخ اى فيكون كالموقف يبصره الى شئ قليل الشروع في التكبير وادام نظره اليه الى تمامه اه قال الرشيدى قوله مر وما يجب التعرض له الخ اى من التعيين والفرضية والمراد بذات الصلاة الافعال والاقوال المخصوصة اه (قوله غامر) اى من قصد الفعل والتعيين والفرضية في الفرض ومن الاولين في النقل المقيد والاول فقط في النقل المطلق (قوله اراد الافضل الخ) يفيد صحة النية الاقتداء بعد الابتداء وظاهره ولو في بقية التكبير سم (قوله مع ابتدائه) متعلق بقوله ان يستحضر الخ والضمير للتكبير (قوله ثم يستمر) هذا احد وجهين في الاستحضار ورده السبكي بان استصحاب النية ليس بنية واجاب ما ليس بنية لا دليل عليه والثاني انه يوالى امثاله فاذا وجد القصد المعتبر جدد مثله وهكذا من غير تخلل زمن وقال السبكي وهذا الوجه فيه حرج ومشقة لا يتفطن له كل احد ولا يعقل انتهى عرش (قوله وقيل الخ) وذهب الائمة الثلاثة الى الاكتفاء بوجود النية قبيل التكبير عميرة اه عرش قول المانن (وقيل يكفي باوله) اى بان يستحضر ما يتو به قبله ولا يجب استصحابها الى آخره معنى (قوله دوما) اى الى آخر الصلاة (قوله وفي المجموع) الى قوله وفي نحو الجليل في المعنى الا قوله قال الامام الى صوب الخ (قوله المقارنة العرفية) ينبغي ان تحصر المقارنة العرفية فان القائلين بها امان يشترطوا مقارنة الاول فقط فليراجع الى القول السابق او مقارنة اى جزء من التكبير فيقتضى جواز خلوه بعض الصلاة عن النية وهذا بعيد ايضا او توزيعه فراجع الى التوزيع فليحذر ذلك وارجع فاقى فحقت عنها كثيرا فلم ارم من ابدل اجمالا بالتفصيل واتى فيها بما يروى الغليل ثم رايت في شرح العباب للشارح بعد ان قرر المختار المذكور ما نصه وعليه فهل يجوز سبق اوله على استحضر تمام النية او لا بد من استحضرها كلها مع النطق باوله وان لم يستمر قضية اعتبار المقارنة العرفية الاول ثم رايت في الجواهر ما يؤيده وهو ان العراقيين جروا على المختار وعبروا عنها بانه مخير بين مقارنة النية للهمزة وبسطها على جميع التكبير قال وكلام الغزالي يوم انه يتخير بين التقديم على التكبير والبسط وليس كذلك انتهى بصري وتقدم عن شيخنا و بغيره كفاية المقارنة اى جزء من التكبير وكفاية البسط و تفرقة الاوصاف على الاجزاء (قوله والاول) اى ما في المن من المقارنة والاستحضار الحقيقيين (قوله وكذلك) اى لكون الكلام في التفصيل ويجوز كون المشار اليه قوله والاول بعيد التصور (بحيث بعد الخ) ظاهره انه تصوير للمقارنة العرفية وليس كذلك بل هو تصوير للاستحضار العرفي في الكلام حذف تقديره كما يكفي فيها الاستحضار العرفي بحيث والحاصل ان الشارح ذكر المقارنة العرفية ولم يصورها وصور الاستحضار العرفي ولم يذكره شيخنا و بغيره (قوله صوب السبكي) وقال ابن الرفعة الخ ولى هما اسوة معنى (قوله وفي نحو الجليل الخ) كان المناسب ان يقدمه على قول المصنف وقيل الخ (قوله يجب مقارنة النية له ايضا الخ) اى على الاول نهاية ومعنى (قوله وهو متجه الخ) المعتقد كما افق به الشهاب الرملى خلافة وان كلامهم خرج مخرج الغالب من عدم زيادة شئ بين لفظي التكبير فلا دلالة له على اشتراط المقارنة فيما عد اللفظي التكبير لغير المعنى نهاية ومعنى (قوله وان نوزع فيه الخ) اعتماد النزاع النهاية والمعنى كما مر آنفا (قوله والا لزم الخ) الاول يرجوع الى قوله يجب مقارنة النية الخ (قوله وهو بعيد) رده النهاية بما نصه ولما كان الزمن يسير لم يقدح عزوها بينهما لشبهه بسكتة التنفس

(قوله اراد الافضل) يفيد صحة النية الاقتداء بعد الابتداء وظاهره ولو في بقية التكبير (قوله كما يصرح به قولهم الخ) اى وكان نقل عن شيخ الاسلام صالح البلقيني وفي فتاوى شيخنا الشهاب الزهلى رحمه الله تعالى ظاهر كلامهم وجوب الاقتران وغندى لا يجب وكلامهم على الغالب اه مر

متجه وان نوزع فيه بان الانعقاد لا يتوقف عليه ويرد بانه اذا زاده صار من جملة ما يتوقف عليه والالزام اجزاء النية بعد عزوها وهو بعيد

(الثالث) من الأركان (القيام) (٢٠) في فرض القادر) عليه ولو في فرض صبي ومعادة لقوله صلى الله عليه وسلم لعمران بن

والعياش وفيه ما لا يخفى قول المتن (الثالث القيام الخ) أي ولو لم يعين باجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنة بمونه يومه ولينته مغنى ويأتي في الشارح وعن النهاية مثله (قوله ولو في فرض) إلى قوله ولأنه الخ في المغنى الأقوله وخلافاً إلى وكسلس وقوله وكان وجهه إلى وأخروا إلى المتن في النهاية الأقوله وخلافاً إلى وكسلس (قوله ولو في فرض صبي) أي وفرض عارو (قوله ومعادة) أي وفريضة مندورة وأعلم أنهم أوجبوا الذكر في قيام الصلاة وجلس التشهد ولم يوجبوه في الركوع ولا في السجود لدلان القيام والقعود يقعان للعبادة والعادة فاحتيج إلى ذكر بخلصهما للعبادة والركوع والسجود يقعان خالصين لله تعالى إذ هما لا يقعان إلا للعبادة فلم يجب ذكر فيهما نهاية (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولأنه أجمع الامة على ذلك وهو معلوم من الدين بالضرورة مغنى (قوله لعمران بن الحصين الخ) وكانت الملائكة تصاحبه فشكلا للذي صلى الله عليه وسلم من مرض الباسور فدغاله النبي صلى الله عليه وسلم فبرى منه فاقطعت عنه الملائكة فشكلا ذلك صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إماماً ما فرضى يعود الباسور ومصافحة الملائكة بأبلى وعشاه بجير مى (قوله بواسير) جمع بأسورة وهي قروح المقعدة كرددى (قوله كراكب سفينة الخ) فإنه يصلى من قعود ولا إعادة مغنى زاد النهاية كافي المجموع زاد في الكفاية وإن أمكنته الصلاة على الأرض ومنازعة الأذرى والزركشى فيه أي في عدم الاعادة بمنوعه وقول الماوردى يجب الاعادة بحمل على ما إذا كان العجز للزحام أي في السفينة لندرتة اه قال عرش قوله لم يروا أن أمكنته الصلاة الخ أي ولو بلا مشقة فلا يكف الخروج من السفينة للصلاة خارجها على ما هو ظاهر عبارة الشارح م ر لكن قال سم على حج ولعل محله أذا شق الخروج إلى الأرض أوقات مصلحة السفر اه (قوله خاف الخ) هل يضبط بمبيح التيمم أو بمشقة لا تحتمل عادة محل تأمل ولعل الثاني أقرب لأنه خفف فيه بالنسبة لغيره ثم هل يقال إذا علم أو غاب على ظنه ذلك يجب عليه القعود لما في قيامه من المفسدة محل نظر ويأتي نظيره في الآتية وهي أولى بالوجوب بصري وقوله ولعل الثاني الخ سياتي في شرح ولو عجز عن القيام الجرم به وقوله ويأتي نظيره الخ أقول ظاهر صنيع النهاية والمغنى الوجوب في مسئلة الرقيب والسكمين وصرح الأول والأياب بالوجوب في مسئلة السلس (قوله نحو دوران الخ) أي كالفرق نهاية (قوله والتعليل بان الخ) جرى على هذا التعليل النهاية والمغنى (قوله فيه نظر) خبر والتعليل (قوله من مبحثها) أي الاعادة (قوله وكسلس الخ) فإنه يصلى قاعداً وجوباً كافي الأتوار ولا إعادة عليه نهاية وأيعاب وفي المغنى ما يوافقه وقال سم وظاهر أنه على الوجوب لو صلى قائماً مع نزول البول لم تصح صلاته اه واقره عرش (قوله ولمريض الخ) ولوقال له طبيب نفقة أن صليت مستلقياً أمكن مداواتك وبعينه مريض أي كما فله ترك القيام ولو كان الخبز له عدل رواية فيما يظهر أو كان هو عارفاً نهاية وكذا في المغنى الأقوله ولو كان الخ قال عرش قوله م ر فله ترك القيام أي ولا إعادة عليه اه (قوله وكان وجهه) أي وجه الجواز (قوله بتحصيل الفضائل) أي بسبب تحصيل الفضائل أي لاجلها فجوز له القعود في بعض الصلاة لتحصل فضيلة الجماعة عرش (قوله الامع الجلوس في بعضها) صادق بما إذا قام في ركعة وقعد في أخرى وبما إذا جمع بين القيام والقعود في كل ركعة وحينئذ فهل يتخير بين تقديم إيهما شاء أو يتعين تقديم القيام في الصورة الثانية ثم قعد فعند الركوع هل يركع من قعود أو يرتفع إلى حد الركع ثم يعتدل ثم يهوى للسجود أو ينتصب قائماً ثم يهوى للركوع ويأتي نظير هذا التردد في مسئلة الصورة الآتية والأقرب إلى كلامهم عدم لزوم ذلك بل يركع من قعود بصري ويأتي عنه خلافه (قوله ومن ثم) أي لاجل الوجه المذكور

(قوله خاف نحو دوران رأس) أي فيصلى قاعداً وإن أمكنه الصلاة قائماً على الأرض كافي الكفاية ولعل محله إذا شق الخروج إلى الأرض أو فوت مصلحة السفر (قوله لا يستمسك جده إلا بالقعود) أي فيقعد قال في شرح العباب أي وجوباً كما اقتضاه كلامهم وجرى عليه في الأتوار وهو أوجه من قول ابن الرفعة ندباوان نقله عن الروضة ووجه الزركشى نسبته إليها ذلك ونقل عن الكافي مساعدته وجرى عليه بعض المتكلمين على المنهاج ولا إعادة عليه انتهى وظاهر أنه على الوجوب لو صلى قائماً مع نزول البول لم تصح صلاته (قوله

الخصين وكانت به بواسير صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب رواه البخارى زاد الناساى فإن لم تستطع فمستلقياً لا يكلف الله نفساً إلا وسعها وأخرج بالفرض النفل وسياى وبالقادر غيره كراكب سفينة خاف نحو دوران رأس إن قام وركب غزاة أو كمينهم خاف أن قام رؤية العدو وفساد التدبير لكن يجب الاعادة هنا لندرتة ومن ثم لو كان خوفهم من قصد العدو لهم لم يجب وقافاً للتحقيق وخلافاً للمجموع لأنه ليس بنادر كما هو واضح والتعليل بان العذر هنا أعظم فيه نظر إذ الاعظمية لا تدخل لها في الاعادة وعدمها كما يعلم من مبحثها وكسلس لا يستمسك حذته إلا بالقعود ولمريض أمكنه بلا مشقة قيام لو انفراداً أن صلى في جماعة إلا مع الجلوس في بعضها الصلاة معهم مع الجلوس في بعضها وإن كان الأفضل انفراده لباتى بها كلها من قيام وكان وجهه أن عذره اقتضى مساحته بتحصيل الفضائل فاندفع قول جمع لا يجوز له ذلك لأن القيام أكد من الجماعة ومن ثم لو كان إذا قرأ الفاتحة فقط لم يقعد أو والسورة قعد فيها (قوله)

جازله قراءتها مع القعود وان كان الافضل تركها واخروا القيام عن سابقيه مع تقدمه عليهما (٢١) لانها ركزان حتى في النفل ولانه

قبلها شرط ركنيته انما هي معها وبعدهما ويسن ان يفرق بين قدميه بشبر خلافا لقول الانوار بربع أصابع فقد صرحوا بالشبر في تفريقهما في السجود (وشرطه) الاعتماد على قدميه او احدهما كما يعلم مما ياتي و (نصب فقاره) وهو مفصل الظهر لان اسم القيام لا يوجد لامعه ولا يضر استناده لما لزال السقط الا ان كان بحيث يمكنه رفع رجليه لانه الان غير قائم بل معلق نفسه ومن ثم لو امسك واحدا من كليهما او تعلق بحبل في الهواء بحيث لم يصرفه اعتماد على شيء من قدميه لم تصح صلاته وإن مستا الارض ولا يضر قيامه على ظهر قدميه من غير عذر خلافا لبعضهم لانه لا يتنافى اسم القيام وانما لم يجز نظيره في السجود لانه يتنافى وضع القدمين المأمور به ثم (فان وقف منحنيا) لامامه او خلفه بان يصير إلى اقل الركوع اقرب تحقيقا في الاولى وتقديرا في الثانية ولا يضر في ذكره هنا كون البطلان فيها لعدم الاستقبال ايضا لانه الان خارج بمقدم بدنه عن القبلة وذلك لانه يجوز اجتماع

(قوله جاز الخ) أي لتحصيل فضيلة السورة ع ش (قوله قراءتها مع القعود) فيه حيث لم يقل جازله الصلاة مع القعود تصريح بانها انما يقعد عند العجز لا مطلقا فاذا كان يقدر على القيام إلى قدر الفاتحة ثم يعجز قدر السورة قام إلى تمام الفاتحة ثم قد حال قراءة السورة ثم قام للركوع وهكذا سم على حجاج ع ش وقوله تصريح الخ قابل للمنع (قوله وإن كان الافضل الخ) ولو شرع في السورة بعد الفاتحة ثم عجز في اثنا ثم اقدم ليكملها ولا يكلف قطعها ليركع وان كان ترك التراءة احب نهاية وقوله مر قديليكمها أي ثم يقوم للركوع كما يعلم من كلامهم المار ع ش (قوله واخروا القيام) أي في الذكر ع ش (قوله ولانه قبلها شرط الخ) يتجه الا كنفاء بمقارنته لها فقط وإن لم يتقدم عليهما إلا ان يكون ما قاله منقولا فلا بد من قبوله مع اشكاله او يكون شرطيته قبلها التوقف مقارنته لهما عادة على ذلك فان امكنت بدونه لم بشرط سم على حجاج ع ش (قوله ويسن ان يفرق الخ) ويكره الصاق رجليه وتقديم احدهما على الاخرى نهاية (قوله بشبر) أي بالنسبة للوسط المعتدل لا بالنسبة لنفسه و (قوله فقد صرحوا بالشبر الخ) أي فيقاس عليه ما هنا ع ش (قوله على قدميه أو أحدهما) ينبغي ولو البعض من ذلك سم (قوله أو أحدهما) الاولى التأنيت (قوله مما ياتي) لعله اراد به قوله بحيث لم يصرفه اعتمادا الخ قول المتن (نصب فقاره) أي لارقيته لانه يستحب كما مر اطراق الراس مغنى وشرح بافضل (قوله وهو) إلى قوله لتحقيقا في النهاية إلى قوله وان مستا الارض وكذا في المعنى الا قوله ومن ثم إلى المتن (قوله وهو الخ) عبارة المغنى وهو بفتح الغاء عظام من الظهر او مفصله اه (قوله إلا معه) أي النصب (قوله ولا يضر استناده الخ) لكن يكره الاستناد نهية ومغنى وشرح بافضل أي بلا عذر (قوله لما الخ) أي من جدار ونحوه (قوله ومن ثم) أي لانه الان غير قائم الخ (قوله لانه يتنافى الخ) يتأمل سم وقد يقال المتبادر من وضع القدمين وضع اسفلهما (قوله بان يصير الخ) عبارة المغنى والنهاية والانتحاء السالب للاسم ان يصير إلى الركوع اقرب كافي المجموع ومقتضاه انه لو كان اقرب إلى القيام واستوى الامر ان صح وهو كذلك وإن نظر فيه الاذرع اه (قوله إلى اقل الركوع الخ) خرج ما لو كان بينه وبين القيام على السواء فلا يضر وسياق في شرح ولو امكنه القيام الخ (قوله وإن كان اقرب الخ) فيفرق في ذلك بين القادر وغيره سم (قوله لتحقيقا في الاولى الخ) فلوشك في كون قيامه اقرب إلى اقل الركوع فالذي يظن ان يقال إن كان بعد الانتصاب يضر او بعد النوض ضرر عملا بالاستصحاب في المستاتين فليتأمل وليراجع بصري (قوله في ذكر هذه) أي مسألة الوقوف منحنيا (هنا) أي في مبحث القيام (قوله ايضا) أي كعدم القيام (قوله الان) أي في الانتحاء (قوله وذلك) أي عدم المضرة (قوله سبى ابطال على شيء واحد) الاخصر سبى على شيء الخ (قوله الا بطل) أي سبىه (لحينه) إلى قوله وقول ابن الرفعة في النهاية إلا ما انه عليه وفي المعنى الا قوله ويقاس الى ولو عجز قول المتن (بحيث لا يسمى الخ) قد يقال لم يعتبر كونه اقرب إلى اقل الركوع تقدير ايا اعتبر في المنحنى إلى خلف وقد يفرق على بعد بان ذاك لما كان اقرب اليه منهما امكن تقديره فيه بخلافهما فلم يبق إلا النظر لكونه لا يسمى قائما فتأمل بصري (قوله ويقاس بذلك الخ) عبارة النهاية وهل تبطل صلاة من يصلي قاعدا بالانتحاء في غيره وضع الركوع إلى حدر كوعه ام لا قال ابو شكيل لا تبطل ان كان جاهلا ولا بطلت اه قال ع ش صورته ان يحرم قاعدا او يقرأ الفاتحة ثم ينحن بعد القراءة

جازله قراءتها مع القعود) فيه حيث لم يقل جازله الصلاة مع القعود تصريح بانها انما يقعد عند العجز لا مطلقا فاذا كان يقدر على القيام إلى قدر الفاتحة ثم يعجز قدر السورة قام إلى تمام الفاتحة ثم قد حال قراءة السورة ثم قام للركوع وهكذا سم على حجاج ع ش وقوله تصريح الخ قابل للمنع (قوله وإن كان الافضل الخ) ولو شرع في السورة بعد الفاتحة ثم عجز في اثنا ثم اقدم ليكملها ولا يكلف قطعها ليركع وان كان ترك التراءة احب نهاية وقوله مر قديليكمها أي ثم يقوم للركوع كما يعلم من كلامهم المار ع ش (قوله واخروا القيام) أي في الذكر ع ش (قوله ولانه قبلها شرط الخ) يتجه الا كنفاء بمقارنته لها فقط وإن لم يتقدم عليهما إلا ان يكون ما قاله منقولا فلا بد من قبوله مع اشكاله او تسكون شرطيته قبلها التوقف مقارنته لهما عادة على ذلك فان امكنت بدونه لم بشرط (قوله على قدميه أو أحدهما) ينبغي ولو البعض من ذلك (قوله لانه يتنافى الخ) يتأمل (قوله إلى اقل الركوع اقرب) خرج ما لو كان بينه وبين القيام على

سبى ابطال على شيء واحد على انه قد ينحصر الا بطلان في زوال القيام بان يكون في السكبية وهي مسقوفة فاندفع مال السنوى هنا (أو ما تلا) ليمينه او يساره (بحيث لا يسمى قائما) عرفا (لم يصح) لتركه الواجب بلا عذر ويقاس بذلك ما لزال اسم القعود الواجب بان يصير

إلى حدر كرهه لا على نية الركوع بل بتمتيعا للقيام أمالو أحرر منحنيا أو انحني عقب إحراره وقرأ أن كان عامدا عالما بطلت صلاته وإن كان ناسيا أو جاهلا فان تذكر أو أعاد ما فعله من الجلوس استمرت الصحة واعتد بما فعله وإن سلم بانبا على ما فعله وجبت الاعادة لانه ترك ما هو بدل القيام مع القدرة عليه وقوله وإلا بطلت أى بان كان عالما أى وفعل ذلك لا لعذر أمالو كان لعذر كان جلوس مفترشا فتعبت رجلاه فاراد التورك فحصل انحناء بسبب الاتيان بالتورك فلا يضر اه اقول وظاهره انه لا تنعقد صلاته فيها إذا أحرر منحنيا خلا فالما هو همه صنيعة من التفصيل فيه (إلى أقل ركوع القاعد الخ) هذا في المنحنى لقدام أو خلف كما هو ظاهر اما المائل فقياس ما مر فيه ان يصير بحيث لا يسمى قاعدا وبهذا يظهر ما في صنيع الشارح فتدبر بصرى (قوله ضعيف) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله لان محلها الخ) اعتمدهم رسم عبارة ع ش قوله ر ولو لم يتمكن من القيام إلا متسكنا الخ ظاهره ولو في دوام قيامه وفي رسم على المنهج نقلا عن الشارح م ان محل ذلك في النہوض فاذا استوى قائما استغنى عنه عبارته واعلم ان مسئلة العكازة لها حالان احدهما ان يحتاج البهافى النہوض وإذا قام أمكنه القيام بعد النہوض بدونها وثانيهما ان يحتاج اليها في النہوض وفي القيام بعده أيضا بحيث لا يمكنه القيام بعد النہوض بدونها فيجب في الحال الاول دون الثاني م اقول وكذا يقال في المعين اه وعبارة رسم على البهجة قوله إلا بمعين وجب بخلاف مالو احتاج له في جميع صلاته م راه ثم قال أى ع ش بعد ذكر كلام عن الروض وشرحه وفي النهاية والمغنى مثله ما نصه ويتحصل من ذلك ان من قدر بعد النہوض أى بمعين او نجو عصا على القيام معتمدا على نحو جدار او عصا لزمه او بمعين لم يلزمه اه (قوله اه) أى ما قاله الغزى (قوله والوجه الخ) خلا فالما مر عن رسم وعن ع ش عبارة البجورى بعد كلام وعبارة رسم حاصل مسئلة المعين والعكازة انه إن كان يحتاج إلى ذلك في النہوض فقط أى في كل ركعة ولا يحتاج إلى ذلك في دوام قيامه لزمه والا بان احتاج ذلك في النہوض ودوام القيام فلا يلزمه وهو عاجز الان أى فيصلى من قعوداه و فرق ع ش بين المعين والعكازة بان الاول لا يجب إلا في الابتداء والثاني يجب في الابتداء والدوام للمشقة في الاول دون الثاني واعتمده شيخنا الحنفى اه وكذلك اعتمده شيخنا بل هو ظاهر النهاية والمغنى والروض وشرحه كما مر (قوله بالمعين) شامل للكرى ونحو العصا (قوله لكبر) الى قوله وإن أمكن الخ في النهاية والمغنى (قوله تصحيحهما) أى الشيخين (قوله بان ذاك) أى من صار كرا كع وقوله بخلاف هذا أى من أمكنه النہوض على ركبتيه (قوله فان لم يقدر) إلى المتن اقره ع ش (قوله ان يصرف ما بعده الخ) يؤخذ من اقتصاره على الركوع والاعتدال انه لا يعتبر لحظة للانتقال من القيام إلى الركوع واخرى للانتقال من الركوع إلى الاعتدال وقديوجه بان الانتقال مقصود لغيره فلما لم يتحصل ذلك الغير فلا وجه لاعتباره بصرى (ثم للاعتدال الخ) هل محل هذا إذا عجز أيضا عن الايماء إلى الاعتدال بنحو رأسه ثم جفنه وإلا قدمه على هذا لانه اعلى منه ام لافيه نظر ولعل المتجه الاول رسم وجزم باتجاهه القلوبي وظاهر كلامه شامل للركوع ايضا قول المتن (ولو أمكنه القيام الخ) قال في العباب وشرحه ا وقد ر على القيام والاضطجاع فقط أى دون الجلوس قام وجوب بالان القيام قعد وزيادة كافي الروضة عن البغوى او ما قائما بالركوع والسجود

السواء فلا يضر وسأنى في شرح ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود الخ وقوله وإن كان أقرب الخ فيفرق في ذلك بين القادر وغيره (قوله لان محلها الخ) اعتمده م (قوله إذا فرغ من قدر القيام الخ) قد يقال هذا يخالف قول الروض وشرحه في بحث الاعتدال تبعا للروضة واصلا ما نصه ولو عجز الرا كع عن الاعتدال سجد من ركوعه وسقط الاعتدال لتعذر اه فانه يدل على خلاف ما استظهره اللهم إلا ان يريد سقوط الاعتدال الاصلى ولكن لا بد من مكث بعد الركوع بقصد الاعتدال او يحتمل على مالو طر العجز بعد الركوع ويفرق بين العجز الطارىء والسابق ثم ان سقوط الاعتدال يخالف ما تقرر من وجوب الايماء بالاركان بنحو الراس عند العجز عنها إلا ان يكون محل قول الروض بالسقوط إذا عجز عن الايماء ايضا وفيه ما فيه (قوله ثم للاعتدال بطمانيته) هل محل هذا إذا عجز ايضا عن الايماء إلى الاعتدال

أقرب فيما يظهر ولو عجز عن النہوض إلا بمعين لزمه ولو باجرة مثل طلبها فاضلة عما يعتبر في الفطرة فيما يظهر وقول ابن الرقعة لو قدر ان يقوم بعكاز أو اعتماد على شىء لم يلزمه ضعيف كما اشار اليه الاذرى على أو يحتمل على ما قاله الغزى على ملازمة ذلك ليستمر له القيام فلا ينافى الاولى لان محلها فيما إذا عجز عن النہوض إلا بالمعين لكنه إذا قام استقل اه والاوجه أنه لا فرق حيث اطاق اصل القيام او دوامه بالمعين لزمه (فان لم يطق) انتصابا (وصار كرا كع) لكبر أو غيره (فالصحيح انه يقف كذلك وجوب بالقرب من الانتصاب (وبزيد) وجوبا (انحناءه لركوعه إن قدر) على الزيادة تمييزا بين الواجبين وقول الامام والغزى الى يلزمه القعود لانه لا يسمى قائما يرد تصحيحهما انه لو عجز عن القيام على قدميه وامكنه النہوض على ركبتيه لزمه مع انه لا يسمى قائما وان أمكن الفرق بأن ذاك انتقل الى الركوع المنافى للقيام بكل وجه بخلاف هذا فان لم يقدر لزمه كما هو ظاهر اذا فرغ من قدر القيام ان يصرف ما بعده للركوع بطمانيته ثم للاعتدال بطمانيته ويخص قولهم لا يجب قصد الركن بخصوصه

لعله بظهوره تمنع الانحناء
 (قام) وجوبا ولو بمعين بل
 وإن كان مائلا على جنب
 بل وإن كان أقرب إلى حد
 الركوع فيما يظهر (وعليهما
 بقدر إمكانه) فيجزي إمكانه
 صلبه ثم رقبته ثم رأسه ثم
 طرفه لأن الميسور لا يسقط
 بالمعسور ولو أمكنه الركوع
 فقط كرره عنه وعن
 السجود فان قدر على زيادة
 على أكمله لم يجره جعلها للسجود
 تمييزا بينهما وخرج بقولي
 منه من يقدر عليهما لو قعد
 فيصلي قاعدا ويتمها لا قائما
 ويؤم بهما على ما جزم
 به بعضهم وعليه بان اعتناء
 الشارع باتمامهما فوق
 اعتناؤه بالقيام لسقوطه
 في صلاة النفل دونهما وكذا
 في صلاة الفرض فيما لو كان
 لو قرأ السورة أو صلى
 مع الجماعة قعد فيقعد كما
 من تحصيلها لفضل السورة
 والجماعة ولا يؤم بذنك
 لاجل ذلك كما مر (ولو
 عجز عن القيام) بان لحقه
 به مشقة ظاهرة أو شديدة
 عبارتان المراد منهما واحد
 وهو أن تكون بحيث
 لا تحتمل عادة وإن لم يتبع
 التيمم أخذًا من تمثيل
 المجموع لها بأن تكون
 كدوران رأس راكب
 السفينة واشتراط إباحته
 وجه ضعيف

قدرته أي بصلبه ثم رقبته ثم رأسه ثم طرفه وتشهد وسلم قائما اه سم وفي المغني والنهاية ما يوافق ذلك (قوله
 لعله) إلى قول المتن وعلما في النهاية إلى قول الشارع وخرج في المغني إلى قوله وإن كان إلى المتن (قوله ولو
 بمعين) أي في النحوض دون ما بعده على ما مر ع ش ورشيدى أي من الخلاف المتقدم انفا (قوله ثم رأسه
 الخ) عبارة العباب وشرحه أو مأهيا برأسه من قيام ولا يلزمه القعود للإيماء بالسجود كما يأتي ثم بطرفه إمكانه
 اه ولكن ينبغي القعود للتشهد سم أي والسلام (قوله فقط) أي دون السجود مغنى (قوله فان قدر الخ)
 قضيته أنه لا يلزمه جعل أقله للركوع وأكمله للسجود سم (قوله وخرج بقولي منه الخ) أقول وخرج ما ذكر
 بقوله منه ممنوع بل ذكر منه مدخل له إذا كان القيام دون الركوع والسجود من القيام صادق مع
 إمكانهما من غير القيام وهو القعود ولا يما يخرج ما ذكر لو غير بدل قوله منه بقوله مطلقا أو بقوله منه ومن
 غيره فتأمل سم أي أو أطلقه بحذفه كافي النهاية والمغني فان الإطلاق ظاهر في العموم (قوله من يقدر عليهما
 الخ) يفهم منه تصوير المسئلة بما إذا كان لو قام عجز عن الركوع والسجود مطلقا ولو قعد قدر عليهما تامين من
 قعودا ما لو كان إذا قام عجز عنهما لكانته بقدر بعد القيام على القعود والالتيان بهما تامين من قعود فالظاهر
 أنه يلزمه القيام للقرءاءة ثم بقعد اللاتيان بهما من قعود فليتأمل فان ذلك قد بنا فيه قوله وعليه الخ لكن لا يتجه
 إلا ما ذكرناه سم على حجج اه بصري (قوله ويؤم الخ) الأولى حذف الواو (قوله على ما جزم الخ)
 راجع إلى قوله فيصلي قاعدا الخ (قوله فيقعد الخ) أي حال العجز لا مطلقا فيقوم للنية وقراءة الفاتحة ثم
 يقعد للسورة ثم يقوم للركوع وهكذا كما هو ظاهر سم وهذا مخصوص بالصورة الأولى وتقدم عن
 قريب عن السيد البصري بيان محال العجز في الثانية (قوله تحصيلها لفضل السورة الخ) أي وإن كان
 الأفضل تركها كما مر (قوله والجماعة) الواو بمعنى أو (قوله ولا يؤم بذنك لاجل ذلك) أي لا يصلي
 قائما يؤم بالركوع والسجود بل يقوم بعد السورة فيأتي الركوع من القيام ثم السجود لا اعتناء بالشارع
 باتمامهما (قوله كما مر) أي قبيل قول المتن وشرطه وكان ينبغي تقديمه على ولا يؤم الخ قول المتن (ولو
 عجز عن القيام الخ) وإذا وقع المطر وهو في بيت لا يسع قامته وليس هناك مكتن غير فمل يكون ذلك عذرا
 في أن يصلي فيه مكتوبا بحسب الامكان ولو قعدا أم لا إلا إذا ضاق الوقت كما فهم من الروضة أم يلزمه أن
 يخرج منه ويصلي قائما في موضع يصيبه المطر فان قيل بالترخص فهل يلزمه الاعادة أم لا قال أبو شكيل ان
 كانت المشقة التي تحصل عليه في المطر دون المشقة التي تحصل على المريض لو صلى قائما لم يجز له أن يصلي قاعدا
 أي ونحوه وإن كانت مثلها جاز له ذلك وإلا صح أن التقديم حينئذ في أول الوقت أفضل ولا اعادة لان المطر من
 بنحو رأسه ثم جفنه ولا قدمه على هذا لأنه أعلى منه أم لا فيه نظروا لعل المتجه الأول (قوله ثم رأسه) عبارة
 العباب وشرحه ان عجز عن الانحناء أصلا أو مأهيا برأسه من قيام ولا يلزمه القعود للإيماء بالسجود كما يأتي
 ثم بطرفه إمكانه لأن الميسور لا يسقط بالمعسور اه ولكن ينبغي القعود للتشهد ثم قال في العباب وشرحه
 أو قدر على القيام أو الاضطجاع فقط أي دون الجلوس قام وجوبا لأن القيام قعود وزيادة كافي الروضة
 عن البغوي أو ما قائما بالركوع والسجود قدرته أي بصلبه ثم رقبته ثم رأسه ثم طرفه وتشهد وسلم قائما ولا
 يضطجع لما مر أن القيام قعود وزيادة اه (قوله فان قدر الخ) قضيته أنه لا يلزمه جعل أقله للركوع وأكمله
 للسجود (قوله وخرج بقولي منه من يقدر عليهما الخ) أقول وخرج ما ذكر بقوله منه ممنوع بل ذكر منه
 مدخله له إذا كان القيام دون الركوع والسجود من القيام صادق مع إمكانهما من غير القيام وهو القعود
 وإنما كان يخرج ما ذكر لو غير بدل قوله منه بقوله مطلقا أو بقوله منه ومن غيره فتأمل سم أي بقدر
 عليهما لو قعد الخ يفهم منه تصوير المسئلة بما إذا كان لو قام عجز عن الركوع والسجود مطلقا لا مريض
 عند القيام ممنوع عنهما مطلقا ولو قعد قدر عليهما تامين من قعودا ما لو كان إذا قام عجز عنهما من قيام لكانته
 بقدر بعد الانيام على القعود والالتيان بهما تامين من قعود فالظاهر أنه يلزمه القيام للقرءاءة ثم بقعد اللاتيان
 بهما من قعود فليتأمل فان ذلك قد بنا فيه قوله وعليه الخ لكن لا يتجه إلا ما ذكرناه (قوله فيقعد) أي حال

كما صرحوا به كالاكتفاء بمجرد إذهاب (٢٤) الخشوع (قعد) إجماعا (كيف شاء) كما اقتضاه إطلاق الخبر السابق ولا ينقص ثوابه لعذره

والوهم من متجشبا المشقة لم تجز له القراءة في نهوضه لانه دون القيام الصائر اليه وقول الفتي ومن تبعه تجزئه لانه اعلى من القعود الذي هو فرضه يرد بانه إنما يكون فرضه مادام فيه (وافتراشه) ولو امرأة في محل قيامه في فرض او نفل (افضل) من توركه وكذا (من ترعبه في الاظهر) لانه المعهود في غير محل القيام ما عدا التشهد الاخير ولانه الذي تعقبه الجركه وترعبه صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز فافضل بمعنى فاضل وينبغي انه لو تعارض التربع والتورك قدم التربع لجرى ان الخلاف القوي في أفضليته على الافتراش ولم يجز ذلك في التورك (ويكرهه) الجلوس ماذا رجليه و (الافعاء) في جزء من اجزاء الصلاة للهنيئ الصحيح عنه وفسره الجمهور (بان يجلس على وركيه) وهما اصل تخذه وهو الايمان كذا قاله شيخنا ويلزمه اتحاد الورك والالية وليس كذلك في القاموس الفخذ ما بين الساق والورك وهو ما فوق الفخذ وتورك اعتمد على وركه وتورك فلان الصبي جعله على وركه معتمدا عليها وتورك في الصلاة وضع الورك على الرجل اليمنى وهذا منهي عنه

العجز لا مطالعا يقوم للنية وقراءة الفاتحة ثم بقعد للسورة ثم يقوم للركوع وهكذا كما هو ظاهر (قوله) لم تجز له القراءة في نهوضه بخلاف ما عجز عن القيام فهو للجلوس قال في العباب ولو طرأ على القادر عجز فان كان في أثناء الفاتحة فعل مقدوره وله اعادة قراءتها في هو به لانه خلافا للشيخين اه فعلى كلام الشيخين لو ترك القراءة في المري إلى أن قد فأنما قبل تحسب منه الكعة أو لا أو تبطل صلاته إن تعمد لتعمده تفويت القراءة في محله وتفويت الركعة إن لم يتعمده فيه نظر والاخير منقاس بل لا يتجه غيره (قوله) كذا قاله شيخنا

أو وضع الالين أو إحداها على الارض والالية العجيذة أو ما يركب العجز من شحم ولحم والمجيذة العجز وهو مؤخر الشيء هذا حاصل ما فيه في محله وهو صريح في تغاير الورك والالية والفخذ وقد

لكنه لم يبين الحد الفاصل للورك عن الآخرين وبينه ما ساذكره في الجراح ان الورك هو المتصل بحل القعود من الالية وهو يحوف وله اتصال الجوف الاعظم بخلاف الفخذ ويصدق على ذلك المجوف ان اعلاه وضع عليه الصبي واسفله وضع على الارض فذكر القاموس لهذين مشير لما ذكره فتأمل ما ذكره من كراهة وضعه على اليمنى واضح (ناصار كتيبه) زاد ابو عبيدة مع وضع يديه بالارض ولعل هذا شرط لتسميته افعاء لفة لشرعاً وحكمة كراهته ما فيه من التشبه بالكلاب والقردة كما في رواية وقيل ان يضع يديه بالارض ويقعد على اطراف اصابعه وقيل ان يفرش رجليه اى اصابعهما بان يلقى بطونها بالارض ويضع اليه على عقبه قال في الروضة (٢٥) وهذا غلط لخبر مسلم الاقامة سنة نبينا

وقد يمنع دعوى الصراحة في مغايرة الورك للالية (قوله لكنه) اى القاموس (قوله عن الآخرين) اى الالية والفخذ (قوله من الالية) بيان لحل القعود (قوله وهو) اى الورك وكذا ضمير وله (قوله لهذين) اى الوضعين (قوله لما ذكرته) اى من مغايرة الورك للالية (قوله من كراهة وضعه) اى الورك (قوله واضح) اى فان التورك المسنون ان يجعل الورك على الرجل اليسرى قول المتن (ناصار كتيبه) اى بان يلقى اليه بموضع صلاته وينصب فخذه وساقه كهيئة المستوفز نهاية ومعنى (قوله زاد) الى قوله في الجلوس في المعنى الا قوله ولعل الى وحكمة (قوله وحكمة) الى المتن في النهاية لا قوله وقيل الى وقيل (قوله ويقعد على اطراف اصابعه) ظاهره ان ينصب قدميه ويضع اليه على الارض فليراجع (قوله اى اصابعها الخ) ظاهره نصب قدميه معنى وهذا اى تفسير الاقامة المسكرو به بان يفرش رجليه الخ (قوله في الجلوس بين السجدين) ظاهره نذب وضع اليدين بالارض حينئذ سم وفيه وقفة (افضل منه) اى من الاقامة المسنون (قوله كجلسة الاستراحة) وفي البحر يرمى عن القلوب وجلسة التشهد الاول اه فليراجع (قوله وجوبا) الى قوله وذلك في المعنى وإلى قول المتن فان عجز عن القعود في النهاية (قوله وذلك) اى ما ذكر من أقل وأكمل ركوع القاعد (قوله لاذ الاول) اى الأقل (يحاذى) اى القائم (فيه) اى الاول (قوله انهما) اى أقل وأكمل ركوع القاعد (قوله بالمعنى السابق) اى بان يلحقه في القعود مشقة لا تحتل عادة وان لم تبع التيمم عبارة المعنى والنهاية بان ناله من القعود تلك المشقة الحاصلة من القيام اه قول المتن (صلى لجنبه الخ) (فرع) صلى مضطجعا وقرا الفاتحة ثم قدر على الجلوس فجلس سن له قرا متها ثم قدر على القيام فقام سن له قرا متها ايضا ولا يكون ذلك من التكرار المنهى عنه اه سم وياتى عن النهاية والمعنى ما يفيد (قوله ومقدم بدنه) اى بصدره (قوله كذا قاله) ومن قال به شيخ الاسلام والمعنى وشرح بافضل (قوله هنا) اى فى الاضطجاع (قوله وقياسهما) اى القيام والقعود (قوله عدم وجوبه) خلافاً لشيخ الاسلام والمعنى وشرح بافضل كما مر (قوله بينهما) اى بين الاضطجاع وبين القيام والقعود (قوله وتسميته) اى المصلى (مع ذلك) اى مع الاستقبال بالمقدم دون الوجه (قوله فى الكل) الاول تأخير عن قوله بمقدم بدنه (قوله وبهذا) اى بما ذكر من الامكان والتسمية (قوله بينه) اى المضطجع (قوله لانه ثم) اى المصلى فى الاستلقاء (قوله لم يجب بغيره) اى الوجه والاخصر الاوضح وجب به (قوله لكنه فى شرح منهج الخ) وافقه الخطيب وشيخنا (قوله هنا) اى كالمضطجع (قوله حينئذ) اى حين امكان استقبال المستلق بمقدم بدنه ووجهه (قوله ويسن) الى قوله وان كان الخ فى النهاية لا قوله او باعلاها ما يصح استقباله وكذا فى المعنى لا قوله لو لم يرفع نفسه وقوله ولو عدل راية فيما يظهر (قوله له)

وقد يمنع دعوى الصراحة في مغايرة الورك للالية (قوله لكنه) اى القاموس (قوله عن الآخرين) اى الالية والفخذ (قوله من الالية) بيان لحل القعود (قوله وهو) اى الورك وكذا ضمير وله (قوله لهذين) اى الوضعين (قوله لما ذكرته) اى من مغايرة الورك للالية (قوله من كراهة وضعه) اى الورك (قوله واضح) اى فان التورك المسنون ان يجعل الورك على الرجل اليسرى قول المتن (ناصار كتيبه) اى بان يلقى اليه بموضع صلاته وينصب فخذه وساقه كهيئة المستوفز نهاية ومعنى (قوله زاد) الى قوله في الجلوس في المعنى الا قوله ولعل الى وحكمة (قوله وحكمة) الى المتن في النهاية لا قوله وقيل الى وقيل (قوله ويقعد على اطراف اصابعه) ظاهره ان ينصب قدميه ويضع اليه على الارض فليراجع (قوله اى اصابعها الخ) ظاهره نصب قدميه معنى وهذا اى تفسير الاقامة المسكرو به بان يفرش رجليه الخ (قوله في الجلوس بين السجدين) ظاهره نذب وضع اليدين بالارض حينئذ سم وفيه وقفة (افضل منه) اى من الاقامة المسنون (قوله كجلسة الاستراحة) وفي البحر يرمى عن القلوب وجلسة التشهد الاول اه فليراجع (قوله وجوبا) الى قوله وذلك في المعنى وإلى قول المتن فان عجز عن القعود في النهاية (قوله وذلك) اى ما ذكر من أقل وأكمل ركوع القاعد (قوله لاذ الاول) اى الأقل (يحاذى) اى القائم (فيه) اى الاول (قوله انهما) اى أقل وأكمل ركوع القاعد (قوله بالمعنى السابق) اى بان يلحقه في القعود مشقة لا تحتل عادة وان لم تبع التيمم عبارة المعنى والنهاية بان ناله من القعود تلك المشقة الحاصلة من القيام اه قول المتن (صلى لجنبه الخ) (فرع) صلى مضطجعا وقرا الفاتحة ثم قدر على الجلوس فجلس سن له قرا متها ثم قدر على القيام فقام سن له قرا متها ايضا ولا يكون ذلك من التكرار المنهى عنه (قوله كذا قاله) ومن قال به شيخ الاسلام والمعنى وشرح بافضل (قوله هنا) اى فى الاضطجاع (قوله وقياسهما) اى القيام والقعود (قوله عدم وجوبه) خلافاً لشيخ الاسلام والمعنى وشرح بافضل كما مر (قوله بينهما) اى بين الاضطجاع وبين القيام والقعود (قوله وتسميته) اى المصلى (مع ذلك) اى مع الاستقبال بالمقدم دون الوجه (قوله فى الكل) الاول تأخير عن قوله بمقدم بدنه (قوله وبهذا) اى بما ذكر من الامكان والتسمية (قوله بينه) اى المضطجع (قوله لانه ثم) اى المصلى فى الاستلقاء (قوله لم يجب بغيره) اى الوجه والاخصر الاوضح وجب به (قوله لكنه فى شرح منهج الخ) وافقه الخطيب وشيخنا (قوله هنا) اى كالمضطجع (قوله حينئذ) اى حين امكان استقبال المستلق بمقدم بدنه ووجهه (قوله ويسن) الى قوله وان كان الخ فى النهاية لا قوله او باعلاها ما يصح استقباله وكذا فى المعنى لا قوله لو لم يرفع نفسه وقوله ولو عدل راية فيما يظهر (قوله له)

قد يكون ما قاله الشيخ بياناً للراد هنا (قوله في الجلوس بين السجدين) ظاهره نذب وضع اليدين على الارض حينئذ (قوله صلى لجنبه الايمن) (فرع) صلى مضطجعا وقرا الفاتحة ثم قدر على الجلوس فجلس سن له قرا متها ثم قدر على القيام فقام سن له قرا متها ايضا ولا يكون ذلك من التكرار المنهى عنه (قوله أمكن

(٤) — شروانى وابن قاسم — ثانى) بالوجه هنا دون القيام والقعود نظر وقياسهما عدم وجوبه لاذل فارق بينهما لا مكان الاستقبال بالمقدم دون وتسميته مع ذلك مستقبلاً فى الكل بمقدم بدنه وهذا يفرق بينه وبين ما بأتى فى رفع المستلق رأسه ليستقبل بوجهه بناء على ما أفهمه اقتصار شيخنا فى شرح الروض تبعاً لغيره عليه لانه ثم لم يمكنه بمقدم بدنه لم يجب بغيره لكنه فى شرح منهجه عبر هنا بالوجه ومقدم البدن والظاهر انه لا تخالف فيحمل الاول على ما لا ذالم يمكنه الرفع لا بقدر استقبال وجهه فقط والثانى على ما لا ذالم يمكنه ان يستقبل بمقدم بدنه ايضا فحينئذ يستقط الاستقبال بالوجه لانه لا ضرورة اليه حينئذ ويسن كونه على جنبه (الايمن) كالميث فى الحدود يكره كونه على الايسر ان أمكن على الايمن (فان عجز) عن الجنب بالمعنى السابق ولو بمرقة نفسه او بقول طيب ثقة ولو عدل راية فيما يظهر له ان صليت مستقبلاً أمكن

مداواة عينك مثلاً (فستلقيا) (٢٦) يصلى على ظهره واخصاه إلى القبلة لحزب الناس في السابق ويجب ان يضع تحت راسه نحو

مخدة ليستقبل بوجه القبلة لا السماء إلا ان يكون داخل الكعبة وهي مسقوفة أو بأعلاها ما يصح استقباله وفي داخلها له أن يصلى منكبا على وجهه ولومع قدرته على الاستلقاء فيما يظهر لاستواء الكيفيتين في حقه حينئذ وإن كان الاستلقاء أولى ويظهر أن قولهم وأخصاه أو رجلاه للقبلة كالمحضر لبيان الأفضل فلا يضرب إخراجهما عنها إلا أنه لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال حاصل بالوجه كما مر فلم يجب بغيره مما لم يبعد الاستقبال به نعم ان فرض تعذره بالوجه لم يبعد إيجابه بالرجل حينئذ تحصيلاً له ببعض البدن ما أمكنه ثم إن أطاق الركوع والسجود أتى بهما وإلا أو ما بهما برأسه ويقرب جبهته من الأرض ما أمكنه ويجعل السجود أخفض وظاهر أنه يكفي أدنى زيادة على الإيما بالركوع وإن قدر على أكثر من ذلك خلافا لما توهمه بعض العبارات فان عجز أو ما بأجفانه ولا يجب هنا على الأوجه إيماء أخفض للسجود بخلافه فيأمر لظهور التمييز بينهما في الإيماء بالرأس دون الطرف فان عجز كان أكره

متعلق بالقول (قوله مداواة عينك) ولا قضاء ولا يشك بان هذا العارض نادر لانه مرض وجنس المرض غير نادر مره سم وعش (قوله واخصاه الخ) بفتح الميم اشهر من ضمها وكسرها وبثلاث الهزنة أيضا كما في الإيما وبهما المنخفض من قدميه بجبري (قوله فلا يضرب الخ) جزم الاستاذ أبو الحسن البكري باشتراط الاستقبال بالرجلين وهو مقتضى إطلاقهم شوبري وعبارة البرماوى قوله واخصاه الخ أى ندبا ان كان متوجها بوجهه ومقدم بدنه وإلا فوجوب انتهى بجبري (قوله بغيره) أى غير الوجه (قوله نعم ان فرض الخ) في هذا الاستدراك نظر لأن الاستقبال له عضو مخصوص فالقياس انه إذا تعذر سقط كما في نظائره وإنما يتجه ما قاله ان لو وجب الوجه والرجلين فيقال الميسور لا يسقط بالمعسور شوبري اه بجبري وكردى (قوله ثم إن اطاق) إلى قوله أما إذا الخ في النهاية لا قوله ويقرّب إلى ويجعل وقوله وظاهر إلى فان عجز وأما قوله كان أكره إلى أجرى وكذا في المغنى لا قوله ولا يجب إلا فان عجز وقوله كالأقول إلى ولا إعادة (ثم ان أطلق الخ) أى المصلح قاعدة او مضطجعا او مستقليا بجبري على الأقناع قال في حاشية المنهج أى المستلق لانه المحدث عنه وباتى مثله فيمن صلى مضطجعا وعجز عن الجلوس ليسجد منه عش اه والأول المفيد (قوله وإلا أو ما بهما برأسه الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو قدر المصلح على الركوع فقط كرره للسجود ومن قدر على زيادة على اكمل الركوع تعينت تلك الزيادة للسجود لان الفرق واجب بينهما على المتمكن ولو عجز عن السجود إلا ان يسجد بمقدم راسه او صدغه وكان بذلك اقرب إلى الأرض وجب فان عجز او او ما برأسه والسجود اخفض فان عجز قال عش قوله لم راقرب إلى الأرض صورته ان يصلي مستلقيا ولا يمكنه الجلوس ليسجد منه ولكن قدر على جعل مقدم راسه على الأرض او صدغه دون جبهته وجب ان ياتى بمقدوره حيث كانت جبهته اقرب إلى الأرض في تلك الحالة كما كانت عليه قبل السجود اه وقوله مستلقيا أى او مضطجعا (قوله ما أمكنه) ظاهر في الركوع والسجود ثم قد يتناقض مع قوله وظاهر الخ فليتأمل سم وقد تندفع المناقاة بحمله وان كان بعيدا على التصوير المار عن عش آتفا (قوله أو ما بأجفانه) كذا عبر بالجمع شرح المنهج وعبر النهاية والمغنى بافضل بالأفراد وقال عش قال عميرة على البهجة ولو فعل بجفن واحد فالظاهر الاكتفاء اه (قوله على الأوجه الخ) اعتمده مره سم وكذا اعتمده شيخنا وفي الكردى به نقل اعتماده عن شرح الارشاد والايما والنهاية ما نصه ونظريه سم واعتمده تبعه القليوبي وغيره وجوبه اه لكن لم يتعرض سم هنا بل اقر كلام الرملى كما مر وكذا لم يتعرض به بجبري عنه هنا ولا عن غيره بل ذكر كلام النهاية وافرده فليراجع (قوله أجرى الافعال الخ) بان يمثل نفسه قائما وقارئا وكما لانه الممكن ولا يلزم نحو القاعدة والموى اجراء نحو القيام والركوع والسجود على قلبه كما قاله الامام نهاية قال عش قوله ورا كعماى ومعتدلا على ما مر عن حجاج ولكن قال ابن المقرئ يسقط الاعتدال فلا تنوقف الصحة على تمثله معتدلا ولا على مضى من يسع الاعتدال وقوله لانه الممكن ولا يشترط فيما يقدر به تلك الافعال ان يسعها ولو كان قادرا وفعلها بل حيث حصل التمييز بين الافعال في نفسه كان مثل نفسه را كعماوى مضى من بقدر الطمأنينة فيه كفى اه وقال الرشيدى قوله مر ولا يلزم نحو القاعدة لعل المعنى انه لا يلزم القاعدة اجراء القيام المعجوز عنه ولا الموى اجراء نحو الركوع والسجود المعجوز عنه على قلبه مع اتيانه بالإيماء وإلا فهو من افراد ما قبله اه (إذا اعتقل لسانه) قضيته ان هذا المعتقل لسانه لا يلزمه تحريك شفثيه ولسانه ولهاته ثم رأيت في شرح العباب عن الخادم خلافة فليراجع سم وقد مناعن النهاية ما يوافقها وبقيدها ايضا قول عش هنا ما نصه وهل يجب عليه مراعاة صفة القراءة من الادغام وغيره لانه لو كان قادرا على النطق وجب عليه ذلك ولا فيه نظر والاقرب الثانى لان الصفات إنما اعتبرت عند النطق ليميز بعض الحروف عن بعض خصوصا المتماثلة

مداواة عينك) ولا قضاء ولا يشك بان هذا العارض نادر لانه مرض وجنس المرض غير نادر مر (قوله ما أمكنه) ظاهره في الركوع والسجود ثم قد يتناقض مع قوله وظاهر الخ فان قدر على أكثر من ذلك فليتأمل (قوله على الأوجه) اعتمده مر (قوله إذا اعتقل لسانه) قضيته ان هذا المعتقل لسانه لا يلزمه

على ترك كل ما ذكر في الوقت أجرى الافعال على قلبه كالأقول إذا اعتقل لسانه وجوباً في الواجبة وندباً في المندوبة والمقاربة

والمتقاربة وعند العجز عنها إنما يأتي بها على وجه الإشارة إليها فلا يشتبه بعضها ببعض حتى يحتاج إلى التمييز
 اهـ (قوله ولا إعادة) هلا وجبت في الإكراه لندرته إلا أن يرجع هذا القول كالأقول الخ فقط وقد يدل على
 ذلك قوله الاتي ويلزمه الإعادة إذ لا يصلح لقوله ما إذا ذكره الخ لأنه لم يفعل شيئاً حتى يقال يلزمه الإعادة بل
 المناسب فيه أن يعبر بالقضاء فليتأمل وفيه نظر بل المتبادر رجوع ذلك لقوله ما إذا ذكره الخ سم عبارة
 ع ش وتوقف سم في عدم الإعادة ونقل عن فتاوى الشارح م وجوب الإعادة وهو الأقرب لأن
 الإكراه على ما ذكرنا ر إذا وقع لا يدوم والإعادة في مثله واجبة أي ولأن المسئلة الآتية أنفما وجود
 فيها ما هنا بزيادة فيلزم من لزوم الإعادة فيها لزوم ما هنا بالاولى (قوله ولا تسقط عنه) وبذلك تعلم كفر من
 ادعى أن له حاله يدينه وبين الله تعالى اسقطت عنه التكليف كما يفعله الأبا حيون شيخنا وز يادى (قوله ما دام
 الإكراه) هل يشكل بأن المحبوس على نجاسة يصلى سم (قوله ويحصل هنا) أي الإكراه في ترك الصلاة
 (قوله فيحصل الخ) (فروع) لو قدر في أثناء صلاته على القيام أو القعود أو عجز عنه أتى بالمقدور له وبني
 على قراءته ويستحب أعادتها في الأوليين لنقص حال الكمال وإن قدر على القيام أو القعود قبل القراءة فإقامتها
 أو قاعداً ولا يجوز قراءته في نهوضه لقدرة عليها فيها هو أكمل منه فلو قرأ فيه شيئاً أعاده وتجب القراءة في هوى
 العاجز لأنه أكمل مما بعده ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب قيامه بلا طمأنينة ليركع عنه لقدرة عليه وإنما
 لم تجب الطمأنينة لأنه غير مقصود لنفسه وإن قدر عليه في الركوع قبل الطمأنينة ارتفع لها إلى حد الركوع
 عن قيام فإن انتصب ثم ركع بطلت صلاته لما فيه من زيادة ركوع أو بعد الطمأنينة فقد تكرر ركوعه ولا يلزمه
 الانتقال إلى حد الركوع ولو قدر في الاعتدال قبل الطمأنينة قام واطمأن وكذا بعدها إن أراد قنوتاً في محله
 وإلا فلا يلزمه القيام لأن الاعتدال ركن قصير فلا يطول وقضية المعلن أي قوله فلا يلزمه القيام جواز القيام
 وقضية التعليل أي قوله لأن الاعتدال الخ منعه وهو كما قال شيخنا أو وجهه فإن قننت قاعداً بطلت صلاته مغنى
 ونهاية عبارة شرح بافضل ومتى قدر على مرتبة من المراتب السابقة في أثناء الصلاة لزمه الاتيان بها نعم لا تجزى
 القراءة في النهوض وتجزى في الهوى اهـ وتردد النهاية فيما إذا قام في أثناء الفاتحة هل يقوم مكبراً أم
 ساكتاً وقال ع ش المعتمد الثاني ثم قال قوله مر وتجب القراءة في هوى العاجز الخ أي فلو تركها عامداً
 عالماً بطلت صلاته لأنه فوت القراءة الواجبة بتفويت محلها اهـ وفي سم مثله قول المتن (والقادر) أي
 على القيام (التنفل) سواء الرواتب وغيره أو ما تسن فيه الجماعة وما لا تسن فيه شيخنا ونهاية مغنى (ولو
 نحو عيد) إلى قوله وفي غير نيتنا في المغنى وإلى قوله والذي يتجه في النهاية (قوله ولو نحو عيد) أي كالكسوفين
 والاستسقاء نهاية ومغنى قول المتن (وكذا مضطجعا) أي مع القدرة على القيام نهاية ومغنى (قوله لحديث
 البخارى الخ) وهو وارد فيمن صلى النفل كذلك نهاية أي غير قائم مع القدرة على القيام (قوله ومحله الخ) أي
 محل نقصان أجر القاعد المضطجع عند القدرة وإلا فلا ينقص من أجرهما شيء مغنى وشيخنا (أن تطوعه
 الخ) أي مع قدرته نهاية (قوله لأنه ما مون الخ) محل تأمل (قوله ويلزم) إلى قوله وإن تم في المغنى (قوله القعود
 للركوع والسجود) أي لياقتهما تأمين ع ش عبارة البجيرى على المنهج انظر حكم الجلوس بين السجدين هل
 يعدله أو يكفيه الاضطجاع فيه تأمل ثم رابت في الإيعاب ويكفيه الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال
 شورى اهـ (قوله فلا يصح الخ) بخلاف الانحناء فإنه لا يمتنع فيما يظهر خلافاً للسنوى لأنه أكمل من
 القعود نعم إذا قرئ فيه أي الانحناء أو اراد أن يجعله للركوع اشترط كما هو ظاهر مضمي جزء منه بعد القراءة وهو
 مطمئن ليكون غن الركوع إذ ما قارنها لا يمكن حسباناً عنه نهاية (قوله وإن تكرر ركوعه الخ) عبارة غيره أتم من

ولا إعادة ولا تسقط عنه الصلاة مادام عقله ثابتاً أما إذا أكره على التلبس بفعل متناف للصلاة فلا شئ مادام الإكراه وإنما لزم المصلوب الأيمان لأنه لم يمنع من الصلاة وهذا منع منها مع زيادة التلبس بفعل المتناف وتلزمه الإعادة لندرة عذره ويحصل هنا بما يأتي في الطلاق كذا أطلقه بعضهم بقياس ما مر من سقوط نحو القيام بالمشقة السابقة أن ما هنا أوسع فيحصل بأدون مما هناك (وللقادر المتنفل) ولو نحو عيد (قاعداً) أجماعاً ولكثرة النوافل (وكذا مضطجعا) والأفضل كونه على اليقين (في الأصح) لحديث البخارى صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم وصلاة القائم أى المضطجع على النصف من صلاة القاعد ومحله في القادر وفي غير نيتنا صلى الله عليه وسلم إذ من خصائصه أن تطوعه غير قائم كقائماً لأنه ما مون الكسل ويلزم المضطجع القعود للركوع والسجود أما مستلقياً فلا يصح مع إمكان الاضطجاع وإن تم ركوعه وسجوده لعدم وروده

تحرى بشفتيه ولسانه وهلاته ثم رأت في شرح العباب عن الخادم خلافه فليراجع (قوله ولا إعادة) هلا وجبت في الإكراه لندرته إلا أن يرجع هذا القول كالأقول الخ فقط وقد يدل على ذلك قوله الاتي ويلزمه الإعادة إذ لا يصلح لقوله ما إذا ذكره الخ لأنه لم يفعل شيئاً حتى يقال يلزمه الإعادة بل المناسب فيه أن يعبر بالقضاء فليتأمل وفيه نظر بل المتبادر رجوع ذلك لقوله ما إذا ذكره الخ (قوله ما دام الإكراه) هل يشكل بان المحبوس على نجاسة يصلى سم (قوله ويحصل هنا) أي الإكراه في ترك الصلاة (قوله فيحصل الخ) (فروع) لو قدر في أثناء صلاته على القيام أو القعود أو عجز عنه أتى بالمقدور له وبني على قراءته ويستحب أعادتها في الأوليين لنقص حال الكمال وإن قدر على القيام أو القعود قبل القراءة فإقامتها أو قاعداً ولا يجوز قراءته في نهوضه لقدرة عليها فيها هو أكمل منه فلو قرأ فيه شيئاً أعاده وتجب القراءة في هوى العاجز لأنه أكمل مما بعده ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب قيامه بلا طمأنينة ليركع عنه لقدرة عليه وإنما لم تجب الطمأنينة لأنه غير مقصود لنفسه وإن قدر عليه في الركوع قبل الطمأنينة ارتفع لها إلى حد الركوع عن قيام فإن انتصب ثم ركع بطلت صلاته لما فيه من زيادة ركوع أو بعد الطمأنينة فقد تكرر ركوعه ولا يلزمه الانتقال إلى حد الركوع ولو قدر في الاعتدال قبل الطمأنينة قام واطمأن وكذا بعدها إن أراد قنوتاً في محله وإلا فلا يلزمه القيام لأن الاعتدال ركن قصير فلا يطول وقضية المعلن أي قوله فلا يلزمه القيام جواز القيام وقضية التعليل أي قوله لأن الاعتدال الخ منعه وهو كما قال شيخنا أو وجهه فإن قننت قاعداً بطلت صلاته مغنى ونهاية عبارة شرح بافضل ومتى قدر على مرتبة من المراتب السابقة في أثناء الصلاة لزمه الاتيان بها نعم لا تجزى القراءة في النهوض وتجزى في الهوى اهـ وتردد النهاية فيما إذا قام في أثناء الفاتحة هل يقوم مكبراً أم ساكتاً وقال ع ش المعتمد الثاني ثم قال قوله مر وتجب القراءة في هوى العاجز الخ أي فلو تركها عامداً عالماً بطلت صلاته لأنه فوت القراءة الواجبة بتفويت محلها اهـ وفي سم مثله قول المتن (والقادر) أي على القيام (التنفل) سواء الرواتب وغيره أو ما تسن فيه الجماعة وما لا تسن فيه شيخنا ونهاية مغنى (ولو نحو عيد) إلى قوله وفي غير نيتنا في المغنى وإلى قوله والذي يتجه في النهاية (قوله ولو نحو عيد) أي كالكسوفين والاستسقاء نهاية ومغنى قول المتن (وكذا مضطجعا) أي مع القدرة على القيام نهاية ومغنى (قوله لحديث البخارى الخ) وهو وارد فيمن صلى النفل كذلك نهاية أي غير قائم مع القدرة على القيام (قوله ومحله الخ) أي محل نقصان أجر القاعد المضطجع عند القدرة وإلا فلا ينقص من أجرهما شيء مغنى وشيخنا (أن تطوعه الخ) أي مع قدرته نهاية (قوله لأنه ما مون الخ) محل تأمل (قوله ويلزم) إلى قوله وإن تم في المغنى (قوله القعود للركوع والسجود) أي لياقتهما تأمين ع ش عبارة البجيرى على المنهج انظر حكم الجلوس بين السجدين هل يعدله أو يكفيه الاضطجاع فيه تأمل ثم رابت في الإيعاب ويكفيه الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال شورى اهـ (قوله فلا يصح الخ) بخلاف الانحناء فإنه لا يمتنع فيما يظهر خلافاً للسنوى لأنه أكمل من القعود نعم إذا قرئ فيه أي الانحناء أو اراد أن يجعله للركوع اشترط كما هو ظاهر مضمي جزء منه بعد القراءة وهو مطمئن ليكون غن الركوع إذ ما قارنها لا يمكن حسباناً عنه نهاية (قوله وإن تكرر ركوعه الخ) عبارة غيره أتم من

أى والنائم إنما يتبادر منه المضطجع وتردد غير واحد في عشرين ركعة من قعود هل تساوى عشرين قيام والذي يتجه ان العشرين الفضل من حيث كثرة القراءة والتساوي ومحالها والعشر افضل من حيث زيادة القيام لانه افضل اركان الصلاة للحديث الصحيح افضل الصلاة طول القنوت ولان ذكره هو ولقراءة (٢٨) افضل من ذكر غيره وكون المصلي اقرب ما يكون من ربه إذا كان ساجدا إنما هو بالنسبة

لا استجابة الدعاء فيه فلا ينافي
افضلية القيام والحاصل ان
تطول به افضل من تكرير
غيره كالسجود وان الكلام
فيما إذا استوى الزمان
فالزمن المصروف لطول
القيام افضل من الزمن
المصروف لتكرير السجود
فان قلت ما الافضل من
تينك الزبادتين قلت هذا
الخبر يقتضى نهاية القيام
وخبر من صلى قاعدا فله
نصف اجر القائم يفهم
استواءهما كون المنطوق
اقوى من المفهوم يرجح
الاولى لاسيما والخبر الثاني
طعن في نسخة وادعى نسخه
وفي المجموع اطالة القيام
افضل من تكرير الركعات
وللتنفل قراءة الفاتحة في
هويه وان وضل لحد
الراكع فيما يظهر لان هذا
اقرب للقيام من الجلوس
ومن ثم لم يعاجز كما نعم
ينبغي انه لا يحسب ركوعه
لا بزيادة انحناؤه بعد فراغ
قراءته لئلا يلزم اتحاد كنى
القيام والركوع ويحتمل
انه لا يشترط ذلك بل يكفي
زيادة طمانينة بقصده ولا
بعد في ذلك الاتحاد الا ترى
ان المصلي قاعدا انفلا يتحد
محل تشبهه الاول وقيامه
ويتميزان بذكرهما وكون

الاتمام (قوله أى والنائم الخ) جواب سؤال منشؤه قوله لعدم الخ (قوله الذى يتجه الخ) والمعتمد كما أفتى به
والدرجته الله تعالى تفضيل العشر من قيام لانها اشق نهاية وسم وياتى في آخر كلام الشارح ما يوافقه
(قوله طول الوقت) أى القيام نهاية (قوله والحاصل الخ) لو اراد حاصل الذى يتجه الخ كما هو الظاهر فهو مع
عدم انقضاء منه كان حقه ان يؤخر عن قوله قلت هذا الخ ولو اراد حاصل الخبر الصحيح فلا يناسب ادراج قوله
وان الكلام الخ في الحاصل (قوله هذا الخبر) أى افضل الصلاة طول القنوت (قوله اقوى من المفهوم الخ)
في كون ذلك من المفهوم الاصطلاحي نظر (قوله يرجع الاولى) تقدم عن النهاية ما يوافقه قال ع
والكلام في النفل المطلق اما غيره كالركوع والوقوف والمحافظة على العدد المطلوب فيه افضل ففعل الواحدى
عشرة في الزمن القصير افضل من فعل ثلاثة مثلاً في قيام يزدد على زمن ذلك العدد لكون العدد فيما ذكر
بخصوصه مطلوب بالشارع اه (قوله وللتنفل) الى قوله ومن ثم في النهاية كما مر (قوله لازم) أى حد الركوع
(قوله كما مر) أى في المتن (قوله نعم ينبغي الخ) الظاهر ان هذا الكلام محله فيما إذا اراد الركوع من قيام اما
إذا اراد ان يستمرها وبأى الى الجلوس ثم برقع من جلوس فلا مانع من ذلك وان قرأ الفاتحة في جميع هويه ولم
يكملها إلا بعد جلوسه سم (قوله ويحتمل الخ) اعتمده النهاية كما مر (قوله بحث الاول) أى قوله وللتنفل الى
ومن ثم (قوله لا للتنفل الخ) عبارة النهاية وسئل الدررجه الله تعالى عمن يصلى النفل قائماً له يجوز ان يكبر
للأحرار حال قيامه قبل اعتداله وتنعقد به صلاته ولا فاجاب بانه يجوز له تكبيره المذكورة وتنعقد به صلاته
لانه يجوز له ان ياتى بها في حالة ادنى من حالته ولو في حالة اضطجاعه ثم يصلى قائماً ولا ينافي هذا ما أفتى به سابقاً من
اجزاء قراءته في هويه للجلوس دون عكسه لانه لما لم يدخل في الصلاة إذ لا يتم دخوله فيها إلا بتمام تكبيره
بخلاف مسألة القراءة فسوخ عننا ما لم يسأله ثم اه قال سم وفي افتائه بامتناع القراءة في النفل في نهوضه الى
القيام نظر لعدم اشتراط القيام في النفل وكذا في الفرق لانه بتمام الأحرار بتبين الدخول من اوله ولا يفتى به
ما يعتبر للصلاة كاجتناب المفسدات على انه قد ينعكس الفرق لانه يحتاط للانقضاء لا يحتاط لغيره الا ترى
لو شرك في تكبيرة الأحرار مع غيره بان قصد مع الأحرار غير ضرر بخلاف ما لو قصد بالركن كالقراءة والركن
وغيره فانه لا يضراً في عشرين الركعة في النظر الاول حيث قالوا واللفظ الاول وفيه نظر لانه وان
كان صائر المأموأكل فليس بواجب لجواز فعل النفل جالساً للقياس جواز قراءته في النهوض كما يجوز في
الهوى الى القعود اه (قوله تقييده) أى هذا البحث بما ذكره يعنى به قوله نعم ينبغي انه لا يحسب ركوعه
لا بزيادة انحناؤه بعد فراغ قراءته (قوله وبعضهم الخ) عطف على قوله بعضهم بحث كردى (قوله انحنى
عن القعود الخ) لعلة فيما إذا عجز عن القعود إلا فينا في ما تقدم في شرح بحيث لا يسمى قائماً يصح ويحتمل
انه على اطلاقه وإنما المقصود من حكايته اخره هو قوله وبزيادة انحناؤه وان كان اطلاقاً له غير مرضى له
(قوله فيما قيدت به) وهو قوله نعم ينبغي الخ (قوله واعتراضه) أى الافتاء المذكور او التقييد المذكور (قوله

بان المحبوس على نجاسة يصلى (قوله والعشر افضل الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بان العشر افضل
(قوله اقوى من المفهوم) في كون ذلك من قبيل المفهوم الاصطلاحي نظر (قوله نعم ينبغي ان لا يحسب
ركوعه الخ) الظاهر ان هذا الكلام كله فيما إذا اراد الركوع من قيام اما إذا اراد ان يستمرها وبأى الى الجلوس
ثم برقع من جلوس فلا مانع من ذلك وان قرأ الفاتحة في جميع هويه ولم يكملها إلا بعد جلوسه (قوله لا للتنفل
الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بجواز الأحرار بالنفل في نهوضه الى القيام بامتناع القراءة فيه في نهوضه
الى القيام واستشكل احد هما بالاخر وقرى بانه في الاول لم يدخل في الصلاة بعد فوسع فيه بخلافه في الثاني

ما هانسة وركنا وما هناك ركننا ليس له كبير تأثير في الفرق ثم رأيت بعضهم بحث الاول واخذ من قولهم ان الاتيان
بالنحر في حال الركوع أى صورته مناف للفرض لا للتنفل فاذا جاز تحريمه في الركوع فقرأته كذلك لكن ينبغي تقييد بما ذكرته وبعضهم
أفتى في ناعداً انحنى عن القعود بحيث لا يسمى قاعداً انه يصح وبزيادة انحناؤه الركوع بحيث لا يبلغ مسجده وهو صريح فيما قيدت به ما مر واعتراضه

بقولهم ان المضطجع الخ) اي فقياسه في مسئلتي ان ينتصب ثم يركع (قوله هناك) اي في الاضطجاع (قوله قراءة الفاتحة في هويه) صورته ان يتذكر في هويه لسجود التلاوة انه ترك الفاتحة او شك فيها فيقرأها في الهوى كركى (قوله لما ياتي) اي لادلة تاتي في شرح وتعيين الفاتحة قول الامين (بعد التحريم) قال في شرح العباب هو احسن من تعبير غيره بعقب اذا الظاهر انه لو سكنت بعد التحريم طويلا لم يفت عليه دعاء الافتتاح انتهى بقى ما لوقى بذلك غير مشروع قبل دعاء الافتتاح فهل يفوت حينئذ فيه نظر وفي العباب ولو ادر كذا الامام في الامام في اثناء الفاتحة فاتمها الامام قبل افتتاحه امن لقراءة امامه ثم افتتح قال في شرحه لان التامين يسير فلا يفوت به سنة الافتتاح بخلاف التامين لقراءة غير امامه قياسا على ما ياتي في قطع موالاة الفاتحة اه وقوله قياسا الخ يدل على ترجيح الفوات بالذكر الغير المشروع فليتأمل وافاد الشارح في باب صلاة العيدين انه لا يفوت دعاء الافتتاح على الامام بمشروع امامه في الفاتحة (فرع) الوجه انه يجري في ترتيب دعاء الافتتاح وموالاة ما ياتي في التشهد وان يحصل اصل السنة بعبضه سم وقوله وفي العباب الخ اي وبافضل والنهاية وقوله يدل على ترجيح الخ تاتي عن عرش رده وترجيح عدم الفوات وعن السيد البصري ما يوافقه اي عرش (قوله بفرض) الى قوله وكفى في النهاية الاما نبيه عليه وكذا في المغنى الا قوله ولو على غائب الى المتن قول المتن (دعاء الافتتاح) اي دعاء يفتتح به الصلاة في تسميته دعاء تجوز لان الدعاء طلب وهذا اطلب فيه وانما هو اخبار رسمي دعاء باعتبار انه يجازى عليه كما يجازى على الدعاء كما قاله الاجموري او باعتبار ان اخره دعاء وان لم يكن مذكورا هنا هو اللهم باعديني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب فان هذا منه شيخنا الحنفى اه بجمري وقوله وانما هو اخبار فيه نظر ويأتي عن السيد البصري خلافه وقوله فان هذا منه فيه ان ذاك دعاء مستقل من ادعية الافتتاح كما ياتي عن النهاية (قوله الامن الخ) عبارة النهاية لمنفرد واما ومأموم تمكن منه بان ادرك امامه في القيام دون الاعتدال اي وما بعده وامن فوت الصلاة او الادام وقد شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها وغاب على ظنه انه مع اشتغاله به يدرك الفاتحة قبل ركوع امامه اه قال الرشدي قوله مر وامن فوات الصلاة اي بان لا يخاف الموت بان لم يحضره ما يخشى منه الموت عاجلا وقوله مر وقد شرع الخ هذا قيد رابع وهو المراد بقول غيره وامن فوت وقت الصلاة والحاصل انه لا بد من امنه فوت الصلاة من اصلها كما مرتميله وفوت الاداء كان لم يبق من الوقت الا ما يسع الصلاة لكن يرد عليه ان هذا يعني عمدا قبله وفي حاشية الشيخ الجواب عن هذا بما لا يشفي اه وقوله الا ما يسع الصلاة ياتي عن المغنى والاسنى ما يخالفه (قوله الامن ادرك الامام في غير القيام) وعليه فلو تعوذ ثم هوى ثم سلم الامام قبل ان يجلس فعاد فهل ياتي به لان التعوذ المذكر غير مشروع له او لا لوجود صورة التعوذ محل تأمل ولعل

القيام

وفي الافتاء الثاني نظر لعدم اشتراط القيام في النفل وكذا في الفرق لانه تمام الاحرام يتبين الدخول من اوله ولا نه يعتبر له ما يعتبر للصلاة كاجتناب المفسدات على انه قد ينكس الفرق لانه يحتاج للاحكام لا يحتاج لغیره الا ترى انه لو شك في تكبيرة الاحرام معه غيره بان قصد مع الاحرام غيره ضرب بخلاف ما لو قصد بالركن كالقراءة والركن وغيره فانه لا يضرب (بعد التحريم) قال في شرح العباب هو احسن من تعبير غيره بعقب اذا الظاهر انه لو سكنت بعد التحريم طويلا لم يفت عليه دعاء الافتتاح اه بقى ما لوقى بذلك غير مشروع قبل دعاء الافتتاح فهل يفوت حينئذ فيه نظر ويحتمل ان لا يفوت اذ لم يقدم عليه شيئا مطلقا في الصلاة ويحتمل الفوات كما تنقطع بذلك موالاة الفاتحة وفي العباب ولو ادر كذا الامام المأموم في اثناء الفاتحة فاتمها الامام وقيل افتتاحه امن لقراءة امامه ثم افتتح قال في شرحه لان التامين يسير فلا يفوت به سنة الافتتاح بخلاف التامين لقراءة غير امامه قياسا على ما ياتي في قطع موالاة الفاتحة اه وقوله قياسا الخ يدل على ترجيح الاحتمال الثاني فليتأمل وافاد الشارح في باب صلاة العيدين انه لا يفوت دعاء الافتتاح على المأموم بمشروع امامه في الفاتحة (فرع) الوجه انه يجري في ترتيب دعاء الافتتاح وموالاة ما ياتي في التشهد وانه يحصل اصل السنة بعبضه (قوله الامن ادرك الخ) اي فلا يستحب وهذا لا ينافي الجواز الامانع (قوله

بقولهم ان المضطجع يرتفع
الركوع كقواعد يردبانه
لا يمكن هنا الركوع عما هو
فيه فلزمه الارتفاع الى المرتبة
التي قبله ثم الركوع فيها
بخلافه في مسئلتيه وبعضهم
جوز لم يبدئ بالتلاوة في
النفل قراءة الفاتحة في
هويه الى وصوله للسجود
(الرابع) من الاركان
(القراءة) للفاتحة في القيام
او بدله لما ياتي (ويسن)
وقيل يجب (بعد التحريم)
بفرض او نقل ما عدا صلاة
الجنائز ولو على غائب او غير
على الاوجه (دعاء الافتتاح)
الامن ادرك الامام في غير

الاول أقرب بصري (قوله مالم يسلم الخ) أى ويخرج من الصلاة بحديث أو غيره قبل أن يوافقه معنى (قوله قبل أن يجلس) ظاهره ولو بعده ويه للجلوس فليحرج بصري (قوله أو الاعتدال) قد يشمله غير القيام (قوله إلا لمن) أى لما موم سم (قوله وإلا أن ضاق الخ) هذا يوافق ما تقدم في بحث المد عن الأنوار أنه لو بقي من الوقت ما يسع الأركان فقط استحب الاتيان بالسنن وإن لزم خروج الوقت قبل الفراغ نعم لا يبعد أن محل استحباب الاتيان بالسنن حينئذ أن أدرك ركعة في الوقت مره سم وفي عش هنا ما يوافقه ويفيده أيضا قول المغنى والاسنى ولا يسمن لمن خاف فوت القراءة خلف الإمام أو فوت وقت الصلاة أو وقت الأداء بان لم يبق من وقتها إلا ما يسع ركعة اه وياتى عن غش عند قول الماتن ويسرهما توجهه كلام الشارح (قوله في هذه الثلاثة) أى المستثناة قديهم انه اذا أدرك الإمام في غير القيام بشرطه بترك التعوذ طاقا وليس بمراد ولذا قال في النهاية ثم يسمن التعوذ بالشروط المتقدمة ماعدا الجلوس معه لأنه مفوت ثم لفوات الافتتاح به لانه لا نه لانه لقراءة لم يشرع فيها اه وقال عش أى اما إذا أدركه فانه يجلس معه ثم إذا قام تعوذ بخلاف ما مر في الافتتاح فانه حيث أدركه في غير القيام لا يأتى بالافتتاح ومثل الجلوس مالم يدر في غيره مالم لا يقرأ فيه عقب إحرامه كالا اعتدال وتابعه فيه اه (قوله وإلا أن شرع في التعوذ الخ) ظاهره وإن اشتغل باذكار غير مشروعة ونظر فيه سم على حج أقول والذي ينبغي اخذ من هذه العبارة ونحوها عدم الفوات عش وتقدم عن السيد البصري ما يوافقه (قوله ولو سهوا) بخلاف ما إذا ارادته فسبق لسانه إلى التعوذ فيما يظن رسم (قوله أدعية كثيرة الخ) منها الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيها ومنها الله أكبر كبيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ومنها اللهم باعدي بيني وبين خطاياى إلى اخره وبها افتتح حصل اصل السنة لكن الاول أى وجهى وجهى الخ افضلها قاله في المجموع وظاهر استحباب الجمع بين جميع ذلك لمنفرد وامام من ذكر أى جمع محصورين الخ وهو ظاهر خلافا لادعى نهاية قال عش قوله إلى اخره أى كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقى من خطاياى كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلنى من خطاياى بالماء والثلج والبرد رواه الشيخان انتهى شرح الروض والمراد المغفرة لا الغسل الحق بى بها اه (قوله وكفى) أى تجوز (قوله وينبغي محاولة الصدق الخ) كأن المراد الصدق في الطلب وعدمه وإلا لحقيقة الصدق والكذب المعروفين لا تنأتى هنا لما ورد بهما الخبر وما نحن فيه من حيز الانشاء والدعاء بصري وقوله والدعاء قد مر ما فيه نعم الظاهر انه لا إنشاء الا خلاص كانه عليه بعضهم وقد تقرر في محله ان كل إنشاء متضمن لخبر (قوله وتأتى) إلى قوله ويؤيده في النهاية إلا ما اتبه عليه إلى قوله ويرد في المغنى إلا قوله قيل (قوله على إرادة الشخص الخ) نحو المسلمين غنى عن التاويل بإرادة الشخص بناء على التغليب المشهور في نحو ذلك بصري عبارة النهاية ومعلوم ان المرأة تاتى بجميع ذلك بالفاظه المذكورة للتغليب الشائع لغة واستعمالا وإرادة الشخص في نحو حنيفا محافظة على لفظ الوارد اه قال عش قوله مر وإرادة الشخص لعل المراد أنها تقوله ويحمل ذلك منها على إرادة الشخص لأن مشروعيته في حقها تنوقف

مالم يسلم قبل أن يجلس أو في الاعتدال والألمن خاف فوت بعض الفاتحة لو أتى به والإلمن ضاق الوقت بحيث يخرج بعض الصلاة عنه لو أتى به والتعوذ مثله في هذه الثلاثة وإلا أن شرع في التعوذ أو القراءة ولو سهوا وورد فيه أدعية كثيرة مشهورة وأفضلها وجهت وجهى أى ذاتى وكفى عنها بالوجه إشارة إلى أن المصلى ينبغي أن يكون كله وجهها مقبلا بركيته على الله تعالى لا يلتفت لغيره بقلبه في لحظة منها وينبغي محاولة الصدق عند التلفظ بذلك حذرا من الكذب في مثل هذا المقام للذى فطر السموات والأرض أى أبدعهما على غير مثال سبق حنيفا أى ما تلا عن كل الأديان والطرائق إلى دين الحق وطريقه وتأتى به بما بعده المرأة أيضا على إرادة الشخص

وإلا لمن) أى ما موم خاف الخ (قوله وإلا أن ضاق الوقت الخ) هذا يخالف ما تقدم في بحث المد عن الأنوار أنه لو بقي من الوقت ما يسع الأركان فقط استحب الاتيان بالسنن وإن لزم خروج الوقت قبل الفراغ نعم لا يبعد أن محل استحباب الاتيان بالسنن حينئذ أن أدرك ركعة في الوقت مر (قوله بحيث يخرج بعض الصلاة عنه) يفيد أنه لو بقي من الوقت ما يسع أركان الصلاة فقط لم يستحب دعاء الافتتاح وإن جاز المد حينئذ فانظره مع ما تقدم عن الأنوار في المد أنه لو بقي من الوقت ما يسع الأركان فقط استحب أن يأتى بالسنن ثم رابت الشارح في شرح العباب بعد أن ذكر أن الأذرع والزر كشي تردد في وجوب الترك قال وقد يؤخذ مما قرره في كلام البغوى السابق أول التيمم وكتاب الصلاة أنه إن شرع في الصلاة وقد بقي من وقتها ما يسعها لم يجب الترك لأن الاشتغال به حينئذ كغيره من السنن مدله هو وجاز في هذه الحالة اه وما وردناه غير ذلك لأن كلام الأنوار إذا كان الاتيان بالسنن سنة وهو غير المدفان المد جائز وليس بسنة فتأمل (قوله ولو سهوا)

و يؤيده أمره صلى الله عليه وسلم لفاطمة بان صلاتي الخ عند شهود أضيحتها به يرد قول الاسنوى القياس المشتركات المسلمات وقول غيره القياس حنيقة مسلمة وهو حال من وجهي قيل لان ضمير وجهت لثلاث لازم تأنيثه يرد بأنه إذا فرض ان المراد الشخص لم يلزم ذلك مسلما وما أنا من المشركين تاكيد لا تنق بالمقام إن صلاتي خصت لأنها أفضل أعمال البدن ولان الكلام فيها وانسكى أى عبادتي وحياتي وعماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين وكان صلى الله عليه وسلم تارة يقول هذا وتارة يقول ما في الآية لأنه أول المسلمين مطلقا ولا يجوز لغيره ذكره إلا إن قصد لفظ الآية ولا يزيد الامام على هذا إلا أن أم في مسجد غير مطروق، بحسب رين رضا بالتطويل ولم يطرا غيرهم وإن قل حضوره ولا تعاق بعينهم حتى كاجراموارقاء ومتزوجات (ثم) بعده ان أتى به سن (التعوذ) فثم لندب ترتيبه اذا ارادها لانني سنيته متعوذوا أراد الاقتصار عليه وذلك للآية المحمول فيها عند أكثر العلماء الامر على الندب وقرات

على الارادة اه (قوله و يؤيده الخ) عبارة المغني ويدل له ما رواه الحاكم في مستدركه أنه عليه الصلاة والسلام قال لفاطمة رضي الله تعالى عنها قومي فاشهدي اخصيتك وقولي إن صلاتي وانسكى إلى قوله من المسلمين وقال تعالى وكانت من القانتين أي من القوم المطيعين اه (قوله وبه) أي بالتأويل المذكور او الامر المذكور (قوله يرد قول الاسنوى القياس المشتركات الخ) ومع ذلك لو اتت به حصلت السنة عث وقال السيد البصري ما نصفي رد هذا القول بما افاده تامل اه (قوله قيل الخ) وافقه المغني كما مر (قوله لثلاث لازم) أي في الاثني سم (قوله تاكيد الخ) قد يقال بل هو تخصيص بعد التعميم لا يقال فيه تاكيد للخاص لاننا قول في التفصيل زيادة على الاجمال بصري (قوله أي عبادتي) أي فهو من عطف العام سم (قوله وحياتي) بفتح الياء (وماتي) باسكان الياء على ما عليه الاكثر فيها ويجوز فيها الاسكان والفتح معني (قوله وبذلك) هل المشار اليه الدعاء او الصلاة والنسك او احدهما سم وقال البصري الاشارة إلى الاخلاص في العمل وعدم الرياء اه وهو الاقرب الموافق لما في بعض التفاسير (قوله وانا من المسلمين) فيه تاكيد سم (قوله لانه أول المسلمين مطلقا) عبارة المغني والاسنى أي والنهاية لأنه أول مسلمي هذه الامة اه وما إفادته بطواهر الفقه النسب وإن كان ما افاده الشارح اعذب وإلى التحقيق اقرب بصري عبارة عث مر لانه أول مسمى هذه الامة أي في الوجود الخارجي فلا ينافي انه أول المسلمين مطلقا كما في حج لتقدم خلق ذاته أي روحه وإفراغ النبوة عليه خلق جميع الموجودات اه (قوله ولا يجوز لغيره ذكره الخ) ظاهره الحرمة عند الاطلاق وقد تقتضي الحرمة البطلان لانه حينئذ كلام اجنبي مخالف للوارد في حق هذا القائل وقد يتوقف في كل من الحرمة والبطلان لانه لفظ قرآن ولا صارف إلا أن يدعى ان قرينة الافتتاح صارفة وفيه ما فيه ويبقى ما لواتي بمعنى من المسلمين كقوله وانا مسلم او وانا ثاني المسلمين في حق الصديق سم على حج اقول والظاهر الاكتفاء لانه مساو في المعنى لقوله وانا من المسلمين عث (قوله ولا يزيد على هذا) ويسن للمأموم الاسراع به إذا كان يسمع قراءة إمامه نهاية ومعني قال عث هذا صريح في انه يقرؤه وان سمع قراءة إمامه اه (قوله إلا ان أم في مسجد الخ) فيزيد كالمفرد اللهم انت الملك لا إله إلا انت سبحانه وتعالى وبمحمدك انت ربى وانا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا انه لا يغفر الذنوب إلا انت واهدني لأحسن الاصلاح انه لا يهدي لأحسنها إلا انت وأصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا انت ليبيك وسعديك والخير كله في يدك والشر ليس اليك أي لا يتقرب به اليك انا بك وإليك تباركت وتعاليت استغفرك واتوب اليك معني واسنى ونهاية (قوله رضاء بالتطويل الخ) قد يقال شرط الرضاء يغني عن شرط الحصر و ترجع الشرط إلى اربعة بصري (قوله بعده) إلى قوله وقضية كلامه في النهاية إلا قوله المحمول إلى أي أردتها قول المتن (التعوذ) نقل عن خصائص الشامي والخصائص الصغرى للسيوطي أن من خصائصه عليه الصلاة والسلام وجوب التعوذ لقراءته عليه الصلاة والسلام اه وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الصلاة وخارجها عث (المحمول الخ) قد بنا فيه ما مر انفاعن عث عن الخصائص (أي إذا اردتها) أي إرادة متصلة بقراءته سم عبارة البجيرمي قال الشيخ بهاء الدين في عروس الافراح ورد عليه سؤال وهو ان الارادة إن أخذت مطلقا لزم استحباب الاستعاذة بمجرد إرادة القراءة حتى لو أراد ثم عن لاه أن لا يقرأ يستحب له الاستعاذة وليس كذلك وإن أخذت الارادة بشرط اتصالها بالقراءة استحباب التعوذ قبل القراءة قال الدماميني وبقي قسم اخر باختياره يزول الاشكال وذلك انا ناخذه مقيدة بالا يعرض له صارف عن القراءة عناني

بخلاف ما إذا اراده فسبق لسانه إلى التعوذ فيما يظهر (قوله لثلاث لازم) أي في الاثني (قوله أي عبادتي) أي فهو من عطف العام (قوله وبذلك) هل المشار اليه الدعاء او الصلاة والنسك او احدهما (قوله وانا من المسلمين) فيه تاكيد (قوله مطلقا) عبارة شرح الروض لانه أول مسلمي هذه الامة (قوله ولا يجوز لغيره ذكره) إلا ان قصد لفظ الآية ظاهره الحرمة عند الاطلاق وقد تقتضي الحرمة البطلان لانه حينئذ كلام اجنبي مخالف للوارد في حق هذا القائل وقد يتوقف في كل من الحرمة والبطلان لانه لفظ

(قوله ومن ثم) يعني لاجل ورود هذا التفسير وكان ينبغي التنبيه عليه اولاً حتى يظهر هذا التفرع عبارة سم وهو افضل من نحو انا عائد بالله من الشيطان الرجيم لانه لو اردوا اني بمعنى هذا الصيغ كاتخص بالله او التجيء اليه من الشيطان الرجيم فينبغي حصول المقصود في الجملة وازفاته العمل بطلب خصوص تلك الصيغ اه عبارة النهاية والمعنى يحصل بكل ما اشتمل على التعوذ من الشيطان الرجيم وافضلها عوذ بالله من الشيطان الرجيم اه زاد الثاني وقيل اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم اه (قوله كان هذا هو افضل صيغه) اي بالنسبة للقراءة او مطلقاً او الا فلا خفاء ان التعوذ الوارد لدخول المسجد والخروج منه او لدخول الخلاء الافضل المحافظة فيه على لفظ الوارد رشيدي وقوله او مطلقاً لعل صوابه لا مطلقاً (قوله وبحث عدم ندمه الخ) اعتمد المعنى عبارة (تنبيه) كلام المصنف يقتضي استحباب التعوذ ان اتي بالذكر للعجز كما انه ياتي بدعاء الافتتاح وقال في المهمات ان المنتهجه انه لا يستحب وهو ظاهر لان التعوذ لقراءة القرآن ولم يوجد بخلاف دعاء الافتتاح اه (قوله لان للنائب حكم المنوب عنه) قضية ذلك سن البسمة لمن احسنها ايضا وقد يقال اذا احسن البسمة وجبت لانها اية من الفاتحة ومن قدر على اية منها لزمته (فرع) تعارض التعوذ ودعاء الافتتاح بحيث لم يمكن الا احدهما دون الجمع بينهما فهل يراعى الافتتاح لسبقه او التعوذ لانه للقراءة الافضل والواجبة فيه نظر سم على حجة اقول الا قرب الثاني لان المقصود منه التحفظ من الشيطان وايضا فهو مطلوب لكل قراءة غش (قوله ويفوت) اي التعوذ وقوله ولو سهو واخرج به ما لو سبق لسانه فلا يفوت وكذا يطلب اذا تعوذ فاقصد القراءة ثم اعرض عنها بسماع قراءة الامام حيث طال الفصل باستماعه لقراءة امامه بخلاف ما لو قصر الفصل فلا ياتي به عش قول المتن (ويسرها) اي بحيث يسمع نفسه لو كان سميعاً ولو امكنه بعض الافتتاح او التعوذ اتي به محافظة على المأمور به ما امكن وعلم عدم ندمها لغير الممكن بان اختل فيه شرط بما ذكرناه بل قد يجرمان او احدهما عند خوف ضيق الوقت نهاية قال عش قوله مر اي بحيث يسمع اي فلا يز يد على ذلك وظاهره ولو قصد تعليم المأمورين للتعوذ الافتتاح لا يمكن ذلك اما قبل الصلاة واما بعدها وقوله ولو امكنه بعض الافتتاح الخ اي بان خاف من الاتيان بهما ركوع الامام وهو في أثناء الفاتحة وقوله او التعوذ الخ وهو اي بعض التعوذ صادق بان ياتي بالشيطان أو الرجيم فقط ولعله غير مراد وان المراد الاتيان باعوذ بالله وقوله مر او احدهما عند خوف ضيق الوقت اي بان احرم بها وقد بقي من الوقت ما لا يسعها والافقد مرانه ياتي بالسنن اذا احرم في وقت يسعها وان لزم صيرورتها قضاء لكن يشكل عليه ما يقتضيه كلام الروض من انه اذا شرع في الصلاة في وقت يسعها كاملة بدون دعاء الافتتاح ويخرج بعضها بتقدير الاتيان به تركه وصرح بمثله حجة ومن ثم قال سم في شرح الغاية يستثنى من السنن دعاء الافتتاح فلا ياتي به الا حيث لم يخف خروج شيء من الصلاة عن وقتها وعليه فيمكن الفرق بينه وبين بقية السنن بانه عهد بطلب ترك دعاء الافتتاح في الجنازة وفيما لو ادرك الامام في ركوع او اعتدال فانحطت رتبته عن بقية السنن او بان السنن شرعت مستقلة وليست مقدمة لشيء بخلاف دعاء

علي اردت قراءته اي اذا اردتها قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ومن ثم كان هذا هو افضل صيغه وسياتي في العيدان تكبيره بعد الافتتاح وقبل التعوذ وبحث غدم ندمه لمن ياتي بذكر بدل الفاتحة مردود بان الاوجه خلافه لان للنائب حكم المنوب عنه ويفوت بالشروع في القراءة

قران ولا صارف الا ان يدعى ان قرينة الافتتاح صارف وفيه ما فيه ويبقى ما لواتي بمعنى من المسلمين كقوله وانا مسلم او انا ثاني المسلمين في حق الصديق (على اردت) اي ارادة متصلة بقراءته (قوله افضل صيغه) هو افضل من نحو انا عائد بالله من الشيطان الرجيم لانه الوارد لو اتي بمعنى هذه الصيغ كاتخص بالله او التجيء اليه من الشيطان الرجيم فينبغي حصول المقصود في الجملة وان فاته العمل بطلب خصوص تلك الصيغ (قوله لان للنائب حكم المنوب عنه) قضية ذلك سن البسمة لمن احسنها ايضا وقد يقال اذا احسن البسمة وجبت لانها اية من الفاتحة ومن قدر على اية منها لزمته (فرع) تعارض التعوذ ودعاء الافتتاح بحيث لم يمكن الا احدهما دون الجمع بينهما فهل يراعى الافتتاح لسبقه او التعوذ لانه للقراءة الافضل والواجبة فيه نظر (قوله ويفوت الخ) لا يقال هو مكرر مع قوله السابق او القراءة ولو سهو الان ذاك في الافتتاح وهذا

ولو سهوا (ويسرها) ندبا حتى في جهرية كسائر الاذكار وقضية كلامهم (٣٣) أنه خارجها بجهر به للفاتحة وغيرها

وعليه أئمة القراء ومحلها كما
بحثان كان ثم من يسمعه
لينصت لئلا يفوته من
المقروء شيء قيل وبهذا
يفرق بينه وبين داخلها
ويرد عليه الامام في
الجهرية فانه يسره مع أن
المأمومين مأمورون
بالانصات له فالاولى
التعليل بالاتباع والوجه
أنه خارجها سنة عين
ويفرق بينها وبين
التسمية للكلين بان
القصد ثم حفظ المعلوم
من الشيطان وهو حاصل
بالتسمية الواحدة وهنا
حفظ القارئ فطلبت من
كل بخصوصه وبه يظهر أن
التسمية في الوضوء سنة
عين (وبتعوذ كل ركعة
على المذهب) لان في كل
قراءة جديدة وهولها لا
لافتاحتها ومن ثم سن
في قراءة القيام الثاني من
كل من ركعتي صلاة
الكسوف وإنما لم يعده
لو سجد لتلاوة لقرب
الفصل وأخذ منه أنه
لا يعيد البسملة أيضا وان
كانت السنة لمن ابتدأ من
أثناء سورة أى غير برادة
كما قاله الجعبري ورد قول
السخاوي لافرق أن
يبسمل وكسجود التلاوة
كل ما يتعلق بالقراءة

الافتتاح ع (قوله ندبا) إلى قوله وقضية الخ في المغنى (قوله حتى في جهرية الخ) وفي شرح الروض وقضية
كلام المصنف انه يجهر بالتعوذ وان اسر بالقراءة وليس كذلك بل هو على سنتها ان جهر الجهر وان سراً فسر
إلا في الصلاة فيسر به مطلقا ويسن رفع الصوت بالقراءة ومحل افضليته إذا لم يخف رياء ولم يتأذ به احد والا
فالا سراً افضل انتهى سم (قوله ومحلها كما بحث الخ) تقدم خلافه انفاً وبوافق ما تقدم قول ع
وهما في التعوذ والتسمية تابعان للقراءة ان سراً فسر وان جهر الجهر ان سراً فسر ان سراً فسر ان سراً فسر
الجهر بالتعوذ غير الا في قراءة الادارة المعروف الآن بالمداينة فقال يستحب منه الاسرار لان المقصود
جعل القراءتين في حكم القراءة الواحدة اه وينبغي جريان مثله في التسمية للعلة المذكورة فلا يرجع اه وقد
يقال مقتضى العلة المذكورة عدم استحباب التعوذ والتسمية بالكلية لاندب الاسرار (قوله لينصت الخ)
المتبادر رجوعه لقوله ومحلها الخ (قوله وبهذا) اي التعليل (قوله التعليل) اي لندب الجهر في خارج
الصلاة (قوله والوجه انه) اي التعوذ وقوله خارجها ليس احترازاً عن داخلها كما هو ظاهر وقوله سنة عين
أى فيطالب من كل من المجتمعين للقراءة سم عبارة السيد البصري قوله سنة عين يذنب ان يكون محل هذا
حيث اجتمع جماعة على القراءة فانه الذي يتوهم فيه الاكتفاء بتعوذ واحد ولا يلزم قرؤ امرتين فلكل قراءة
مستقلة فاني يتوهم الاكتفاء بتعوذ غيره السابق لقراءة نفسه اه (قوله ويفرق بينهما) اي الاستعاذة (قوله
وبه) اي بذلك الفرق قول الماتن (وبتعوذ كل ركعة الخ) اي لحصول الفصل بين القراءتين بالركوع وغيره
مغنى ونهاية (قوله في كل) اي من الركعات (قوله وهولها لا لا فتاحتها الخ) اي والتعوذ للقراءة لا لا فتاح
الصلاة وبه يعلم ما في الاضمار الاخير من الاهام بصري (قوله ومن ثم) إلى قوله واخذ في النهاية والمغنى
ما يوافقه (قوله لقرب الفصل) قضيته أنه لو أطاله اعادة التعوذ وهو الوجه في شرح العباب وقياسه اعادة
البسملة سم على حجج اه ع (قوله واخذ منه) اي من التعليل (قوله من أثناء السورة الخ) قوة هذا
الكلام تقتضي انه لا فرق في سن التسمية لمن ابتدا من أثناء سورة بين الصلاة وخارجها لكن خصه من
بخارجها فليحرر سم على حجج اقول ويوجه بان ما أتى به بعد الفاتحة من القراءة في صلاته يعد مع الفاتحة
كانه قراءة واحدة والقراءة الواحدة لا يطلب التعوذ ولا التسمية في أثناءها نعم لو عرض للصلى ما منعه من
القراءة بعد الفاتحة ثم زال وأراد القراءة بعد سن له الاتيان بالبسملة لان ما يفعله الآن ابتداء قراءة ع
وقوله نعم لو عرض الخ قضيته انه يسن للامام الاتيان بالبسملة فيما لو سكنت بعد الفاتحة السكوت المسنون ثم
ابتدا من أثناء السورة وقوله بالبسملة اي والتعوذ (قوله كما قاله الخ) اي استثناء برادة (قوله لا فرق) اعتمده
مر اه سم عبارة الكردى قال القليوبي تكره في اولها اي برادة وتندب في أثناءها عند شيخنا الرمي وقال ابن
حجج والخطيب وابن عبد الحق تحرم في اولها وتكره في أثناءها وتندب في أثناء غيرها اتفاقاً اه (قوله ان
يبسمل) خبر كانت (قوله كل ما يتعلق بالقراءة) اي كتنسيخ من نابه شيء في صلاته ع (قوله بخلاف
ما إذا سكنت) إطلاقه صادق بالقليل وبغاية الاسنى ويكتفيه التعوذ لو احدث ما لم يقطع قرأته بكلام أو سكوت
طويل ذكر ذلك في المجموع اه وقد يجمع بينهما بان ذلك في سكوت لا يكون بقصد الاعراض بصري

في التعوذ (قوله ولو سهوا) انظر سبق اللسان (قوله حتى في جهرية الخ) في الروض في باب الاحداث وندب
تعوذها اي للقراءة جهراً قال في شرحه وقضية كلام المصنف انه يجهر بالتعوذ وان اسر بالقراءة وليس
كذلك بل هو على سنتها ان جهر الجهر وان سراً فسر ان سراً فسر ان سراً فسر ان سراً فسر
انه يسن رفع الصوت بالقراءة ثم قال ومحل افضلية رفع الصوت إذا لم يخف رياء ولم يتأذ به احد والا فالاسرار
افضل اه (قوله والوجه انه) أى التعوذ وقوله خارجها ليس احترازاً عن داخلها كما هو ظاهر
وقوله سنة عين أى فيطالب من كل من المجتمعين للقراءة (قوله لقرب الفصل) قضيته انه لو طال اعادة
التعوذ وهو الوجه وفي شرح العباب وقياسه اعادة البسملة (قوله لمن ابتدا من أثناء سورة) لا فرق
بين الصلاة وخارجها لكن خصه من بخارجها فليحرر (قوله لا فرق ان يبسمل) اعتمده مر (قوله

بخلاف ما إذا سكنت إغراضاً أو تسكلم بأجنبي

(قوله وإن قل) راجع للسكوت أيضا (قوله والحق الخ) قال في شرح العباب ويسن الاستيائك أيضا كما قاله جمع متأخرون لكل سجدة تلاوة أو شكر سوا في الأول استاك للقراءة أم لا طال الفصل أم قرب على الوجه وأما استيائك للقراءة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن وإلا وهو الأصح فلا ثم راي بعضهم قال ولو قطع القراءة وعاد عن قرب فقتضى ندب إعادة التعوذ لإعادة السواك أيضا وهو ظاهر فيها ذكرته اه أي من بناء السواك على الاستعاذة سم (قوله بذلك) أي بإعادة التعوذ قول الماتن (وتتعين الفاتحة) أي قراءتها حفظا أو نظرا في مصحف أو تلقينا أو نحو ذلك وقوله كل ركعة أي في قيامها أو بدله للمنفرد وغيره سرية كانت الصلاة أم جهرية فرضا أم نفلا معنى زاد النهاية وقد يجب تكرير الفاتحة في الركعة الواحدة أربع مرات فأكثر كأن نذر أن يقرأ الفاتحة كلما عطس فعطس في صلاته فان كان في غير القيام وجب عليه أن يقرأ إذا فرغ من الصلاة وإن كان في القيام وجب عليه أن يقرأ حالاً لأن تكرير الفاتحة لا يضر كما ذكره القاضى حسين في فوائده اه قال ع ش قوله مر أن يقرأ إذا فرغ الخ ينبغي أن المعنى أنه يعذر في التأخير إلى فراغ الصلاة فلو خالف وقرأ في الركوع أو غيره باعتد بقراءته وقوله مر وجب عليه الخ ينبغي أن محل ذلك في المأموم ما لم يعارضه ركوع الإمام فان عارضه فينبغي أن يتابعه ويتدارك بعد وقوله مر حالاً ظاهر أن عطس بعد فراغ القراءة الواجبة وإلا فينبغي أن يكمل الفاتحة عن القراءة الواجبة ثم يأتي بها عن النذر من ركوع الإمام كما تقدم وإلا آخرها إلى تمام الصلاة وبقي ما لو عرض له ذلك وهو جنب هل يقرأ أو هو جنب أو يؤخر القراءة إلى أن يغتسل ويكون ذلك عذرا في التأخير فيه نظرو الأقرب الثاني حتى لو نذر أن يقرأ عقب العطاس كان محمولا على عدم المانع وبقي أيضا ما لو عطس قبل الشروع في القراءة فهل يشترط لوقوع القراءة عن الواجب القصد لأن طلبها للعطاس صارف عن وقوعها عن الواجب أم لا فإذا قرأها مرتين وقعت إحداها معان الركن والآخرى عن النذر وإن لم يعين ما للكل والأقرب الأول لأنه حيث لم يقصد وقت القراءة لغوا أو أوالوا اقتصر على مرة واحدة من غير قصد وركع فانه تبطل صلاته ع ش (قوله كل قيام) إلى قوله فلا اعتراض في النهاية والمعنى لا لا قوله ونفى الاجزاء إلى أنه صلى الله عليه وسلم (قوله وللخبر المتفق عليه الخ) وأما خبر من صلى خاف إمام فقرأه لا أمام له قراءة فضعیف عند الحفاظ كما بينه الدارقطني وغيره نهاية (قوله على الخلاف الشهير الخ) قال في جمع الجوامع وشرحه ونفى الاجزاء كني القبول أي في أنه يفيد الفساد والصحة قولان بناء للاول على أن الاجزاء الكفائية في سقوط الطلب وهو الراجح وللثاني على أنه إسقاط القضاء فان ما لا يسقطه بان يحتاج إلى الفعل ثانيا قد يصح كصلاة فاقد الطهورين انتهى سم

والحق بذلك إعادة السواك في شرح العباب في باب الوضوء في الكلام على الاستيائك على الصلاة وأنه هل يأتي به في اثنائها. الفظه ويسن أيضا كما قاله جمع متأخرون لكل سجدة تلاوة أو شكر وسكت عنهما لأن الصلاة قد تشتملها سوا في الأول استاك للقراءة أم لا طال الفصل أم قرب على الوجه وأما الاستيائك للقراءة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن لأن هذه تلاوة جديدة وإلا وهو الأصح فلا ثم راي بعضهم قال ولو قطع القراءة وعاد عن قرب فقتضى ندب إعادة التمتع وإعادة السواك أيضا وهو ظاهر فيما ذكرته اه باختصار وقوله فيما ذكرته اه أي من بناء السواك على الاستعاذة (قوله كل ركعة) (فرع) نذر قراءة الفاتحة كلما عطس فعطس في الصلاة في محل القراءة بعد قراءتها لزومه قراءتها أيضا (قوله على الخلاف الشهير في الاصول) قال في جمع الجوامع قبيل العام وقيل إن نفي عنه القبول أي نفي عن الشيء يفيد الصحة وقيل بل النفي دليل الفساد ونفي الاجزاء كني القبول وقيل أولى بالفساد اه وقوله كني القبول قال في شرحه في أنه يفيد الفساد والصحة قولان بناء للاول على أن الاجزاء الكفائية في سقوط الطلب وهو الراجح وللثاني على أنه إسقاط القضاء فان ما لا يسقطه بان يحتاج إلى الفعل ثانيا قد يصح كصلاة فاقد الطهورين ثم قال وفي الثاني أي وعلى الفساد في الثاني حديث الدارقطني وغيره لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بام

وان قل والحق بذلك إعادة السواك (والاولى أكد) مما بعدها للاتفاق على ندبه فيها (وتتعين الفاتحة كل) قيام من قيامات الكسوف الأربعة وكل (ركعة) كما جاء عن نيف وعشرين صحابيا والخبر المتفق عليه لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب الظاهر في نفي الحقيقة لا كمالها وللخبر الصحيح كما قاله أئمة حفاظ لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بام القرآن ونفي الاجزاء وان لم يفسد الفساد على الخلاف الشهير في الاصول

لكن محله فيما لم تنف فيه العبادة لثني بعضها وبفرض عدم هذا فالدليل على استعماله في الواجب (٣٥) الخبر الصحيح ايضا انه عليه السلام قال

للمسي صلاته اذا استقبلت القبله فكبر ثم اقرأ بأم القرآن ثم اصنع ذلك في كل ركعة وصح ايضا انه عليه السلام كان يقرأها في كل ركعة ومر خبر صلوا كما رأيتموني أصلي وصح انه نهى المؤمنين به عن القراءة خلفه إلا بام القرآن حيث قال لعلمكم تقرأون خلفي قلنا نعم قال لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة ان لم يقرأها (لأركعة مسبوق) فلا تنهين فيها لأنها وإن وجبت عليه يتحملها الإمام عنه بشرطه كما يأتي فلا اعتراض على عبارته خلافاً لمن ظنه زاعماً أن ظاهرها عدم وجوبها عليه بالكلية وذلك لأن المتبادر من تعيين الشيء عدم قبوله لتحمل الغير له ومن عدم تعيينه قبوله لذلك وقد يتصور ذلك في كل الصلاة لسبقه في الأولى وتحلفه عن الإمام بنحو رخصة أو نسيان أو بطل حركة فلم يبق في كل ما بعدها إلا والإمام راعى (والبسمله) آية كاملة (منها) عملاً وبكفي فيه للظن لاسيما إن قرب من اليقين لاجماع الصحابة على ثبوتها في المصحف بخطه مع تحريم تجريد عمال ليس بقرآن بل حتى عن نقطه وشكله واثبات نحو اسماء السور

(قوله لكن محله) أي محل عدم الافادة أو محل الخلاف (قوله لم تنف فيه العبادة) كان المراد أجزاؤها سم (قوله لثني بعضها) قد يقال هذا يتوقف على كون الفاتحة بعضاً من الصلاة وهو أول المسئلة إلا ان يقال كونها بعضاً في الجملة محل اتفاق إذ لا نزاع لاحد في أنها تكون من الصلاة بان قرئت فيها ولا في ثبوت قراءته عليه الصلاة والسلام إياها في الصلاة وإنما الخلاف في أن بعضيتها على وجه توقف الحقيقة عليها أو لا فليتأمل سم (قوله وبفرض عدم هذا) أي قوله محله الخ (قوله على استعماله) أي في الأجزاء (قوله وصح انه الخ) وأما قوله تعالى فاقروا ما تيسر منه فوارد في قيام الليل أو محمول كخبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن على الفاتحة أو على العاجز عنها جمعاً بين الأدلة مغني زاد النهاية وخبر مسلم وإذ اقرأ فاستحوذوا المحمول على السورة لحديث عبادة وغيره أي أنه عليه السلام نهى المؤمنين الخ ودل على أن محله القيام فلا تجزى في الركوع ما صح من قوله عليه السلام اني نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً اه (قوله كما يأتي) أي في صلاة الجماعة مغني (قوله لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب) هذا دليل دخول المأموم في عموم الأحاديث المتقدمة نهاية (قوله لمن ظنه) عبارة للمغني وظاهر كلامه عدم لزوم المسبوق الفاتحة وهو وجهه والأصح أنها وجبت عليه وتحملها عنه الإمام وتظهر فائدة الخلاف فيما لو بان إمامه محدثاً أو في خامسة أن الركعة لا تحسب له لأن الإمام ليس أهلاً لتحمل فعل المراد أن تعيينها لا يستقر عليه لتحمل الإمام لها عنه اه (قوله وذلك) أي عدم ورود الاعتراض (قوله لتحمل الغير) صلة قبوله (قوله قبوله لذلك) قد يقال خصوص هذا القول لا يفهم من عدم التعيين فضلاً عن تبادره منه والمفهوم مجرد جواز الترك سم (قوله وقد يصور) إلى قوله لأنها نزلت في المغني إلا قوله وفيه اصرح إلى ولا يكفر وقوله ولا يبايغي إلى والأصح وكذلك في النهاية إلا قوله وأثبت إلى لقوة (قوله وقد يتصور ذلك الخ) أي سقوط الفاتحة في الركعات الأربع شرح بإفضل (قوله بنحو رخصة الخ) أي بان أدرك الإمام في ركوع الأولى فسقطت عنه الفاتحة لكونه مسبقاً ثم حصل له رخصة عن السجود فيها فتمكن منه قبل أن يركع الإمام في الثانية فأتى به ثم قام من السجود ووجد راء كما في الثانية وهكذا تأمل زيادى اه عش (قوله أو نسيان) أي الصلاة وقراءة الفاتحة أو لاشك فيها (قوله أو بطل حركة) أي أو قراءة (قوله بما بعدها) أي بعد الركعة الأولى (قوله راعى) أي أوها وللكركوع ولونوى مفارقة إمامه بعد الركعة الأولى ثم أقتدى بإمامه راعى وقصد بذلك إسقاط الفاتحة عنه صحته في وجه احتياين كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى واستقرر رأيه عليه آخر انبائية ومثله ما لو فعل ذلك في بقية الركعات عش قول الماتن (والبسمله الخ) ويجهزها حيث يجهر بالفاتحة للاتباع رواه أحد وعشرون صحابياً بطرق ثابتة كما قاله ابن عبد البر نهاية (قوله كاملة) رد على من قال إنها بعض آية كما قاله الشيخ عظمه شيخنا أقول قد يناهيه قول المغني وهي آية كاملة من أول الفاتحة قطعاً وكذلك أعياد عبارة من باقي السور وعلى الأصح وفي قول إنها بعض آية اه إلا أن يكون الأول أي الخلاف من غير احتياين والثاني أي الاتفاق من احتياين (قوله في المصحف) أي في أوائل السور نهاية ومغني (قوله بخطه) أي المصحف في الكيفية واللون لا متبذرعاً بلون أو كيفية عش (قوله مع تحريم الخ) فلم يكن قرأنا لما أجاز وذلك لأنه يحمل على اعتقاد ما ليس بقرآن قرأاً ولو كانت للفصل كما قيل لا ثبتت في أول برائة ولم تثبت في أول الفاتحة مغني ونهاية (قوله واثبات نحو اسماء السور الخ) أي وأما نفس اسمائها انكم لا توقيف عش وبجبري (قوله والأعشار) أي الأحزاب والأانصاف (قوله من بدع الحجاج) ومع كون ذلك بدعة فليس محرماً ولا مكروهاً بخلاف نقط المصحف وشكله فانه بدعة أيضاً لكنه سنة بجبري (قوله ولقوة هذا) أي الظن (قوله ويؤيده) أي قول البعض (قوله وتأثرها الخ) قال الزركشي

القرآن اه (قوله فيما لم تنف فيه العبادة) كان المراد أجزاؤها وقوله لثني بعضها قد يقال هذا يتوقف على كون الفاتحة بعضاً من الصلاة وهو أول المسئلة إلا ان يقال كونها بعضاً في الجملة محل اتفاق إذ لا نزاع لاحد في أنها تكون من الصلاة بان قرئت فيها ولا في ثبوت قراءته عليه الصلاة والسلام إياها في الصلاة وإنما الخلاف في أن بعضيتها على وجه توقف الحقيقة عليها أو لا فليتأمل (قوله قبوله لذلك) قد يقال خصوص

والاعشار فيه من بدع الحجاج على انه جهلها بغير خطه ولقوة هذا قال بعض الأئمة أنها منها يقيتنا ويؤيده وتأثرها عند جماعة من قراء السبع

وضح من طرق أنه عليه السلام
 عدها آية منها وأنه قال إذا
 قرأتم الحمد فاقروا بسم الله
 الرحمن الرحيم انها ام القرآن
 وأم الكتاب والسبع المثاني
 وبسم الله الرحمن الرحيم
 احدى آياتها وفيه اصرح
 رد على من كره تسميتها ام
 القرآن ولا يكفر نافي
 البسمة اجماعا ككتبها خلافا
 لمن وهم فيها لما تقرر ان
 الاصح ان ثبوتها ظني لا يقيني
 ولا تكفير بظني ثبوتها ولا
 نفي بل ولا يقيني لم يصحبه
 تواتر وإن اجمع عليه
 كانكار ان لبنت الابن
 السدس مع بذت الصلب
 والاصح انها آية كاملة من
 اول كل سورة كما صرح به
 خبر مسلم في اننا أعطيناك ولا
 قائل بالفرق ماعدا براءة
 لانها نزلت بالسيف
 باعتبار أكثر مقاصدها
 ومن ثم حرمت أولها كما هو
 ظاهر (وتشديداتها) منها
 وهي اربع عشرة فتخفيف
 مشدد كان قرا الرحمن
 بفك الادغام ولا نظر
 لكون ال لما ظهرت خلفت
 الشدة لم يتخذ شيئا لأن
 ظهورها لحن فلم يمكن قيامه
 مقامها يبطل قراءته لأنه
 حرفان أولها ساكن لا عكسه
 ولو علم معنى إياك المخفف
 وتعمده كفر

في البحر قال سلم الرازي في التقریب لا يشترط وقوع العلم بالتواتر صفات المحدثين بل يقع ذلك باخبار
 المسدين والكفار والعدول والفساق والاحرار والعبيد والكبار والصغار إذا اجتمعت الشروط اه
 وعبارة سم في شرح الوراقات الصغير وهو اى التواتر ان يرويه جماعة يزيدون على الاربعة كما اعتمدته في جمع
 الجوامع ولو فسافا وكفار وارقاء وانانا اه وسمات العبارة للصبيان المميزين عن عرش (قوله وضح من طرق
 الخ) فان قيل يشكل وجوبها في الصلاة بقول انس كان النبي عليه السلام وابوبكر وعمر رضى الله تعالى عنهما
 يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين كما رواه البخارى وبقوله ايضا صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم
 وابوبكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم كما رواه مسلم اجيب بان معنى الاول
 كانوا يفتتحون بسورة الحمد ويدينه ما صبح عن انس كما قال الدارقطني انه كان يجهر بالبسمة وقال لا الوان
 اقتدى بصلاة النبي عليه السلام واما الثاني فقال ائمتنا اه رواية للفظ الاول بالمعنى الذى عبر عنه الراوى بما
 ذكر بحسب فهمه ولو بلغ الخبر بلفظه كما في البخارى لاصاب إذا للفظ الاول هو الذى اتفق عليه الحفاظ
 معنى ونهاية (قوله ولا يقيني لم يصحبه تواتر الخ) قضيته أنه لا فرق بين العالم به وغيره عرش (قوله من أول كل
 سورة الخ) قال النووى في الثبيان ما حاصله وعلى هذا الواسط القارىء البسمة في قراءة الاسباع او الاجزاء
 لا يستحق شيئا من المعلوم الذى شرطه الواقف ويوجه بان الواقف إنما شرط لمن يقرأ سورة يس مثلاً ومن
 ترك البسمة يصدق عليه انه لم يقرأ السورة المشروطة وقد يفرق بينه وبين مستاجر لعمل اى ببعضه حيث
 يستحق القسط من المسمى بان المدار هنا على ما شرطه الواقف وهو لم يوجد فلا يستحق شيئا عرش واقره
 المداغى والاجهوى (قوله بالفرق) أى بين اننا أعطيناك وغيرها من السور (قوله ما عدا براءة) استثناء
 من كل سورة (قوله ومن ثم حرمت الخ) عليه منع ظاهر وفي الجعبرى ما يدل على خلافه فراجع سم عبارة
 عرش قوله لم سورة براءة اى فلو اتي بها في أولها كان مكروها خلافا لفتح حيث قال بالحرمة اه عبارة شيخنا
 فتكره البسمة في أولها وتسنى في اثنائها كما قاله الرملى وقيل تحرم في أولها وتكره في اثنائها كما قاله ابن حجج
 كابن عبدالحق والشيخ الخطيب اه قول المتن (وتشديداتها) اى لانها هيئات لحروفها المشددة ووجوبها
 شامل لحياتها فالحكم على التشديد بكونه من الفاتحة فيه تجوز ولذا عبر في المحرر بقوله وجب رعاية
 تشديداتها فلو عبر بها لكان أولى معنى (قوله منها) إلى المتن في النهاية والمعنى إلى قوله كان قرأ إلى يبطل (قوله
 وهي اربع عشرة) منها ثلاث في البسمة نهاية ومعنى (قوله فتخفيف مشدد الخ) اى حيث كان قادرا نهاية
 (قوله كان قرا الرحمن الخ) اقره عرش (قوله لان ظهورها لحن) فديقال اللحن الذى لا يغير المعنى لا يبطل
 سم وقد يقال المراد باللحن هنا الابدال وفي الجعبرى بانصه والمعتمد انه متى تلم الابدال وعلم ضرر وإن لم يغير
 المعنى والخلاف في تغيير المعنى إنما هو معتبر في اللحن اى في الاعراب ونحوه (قوله يبطل قراءته الخ) عبارة
 النهاية والمعنى لم تصح قراءة تلك الكلمة لتغييره نظما اه أى فيعيد ها على الصواب ولا تبطل صلاته وإن
 كان عامدا عالما حيث لم يغير المعنى عرش (قوله لا عكسه) عبارة النهاية والمعنى والاسنى وشرح بافضل ولو
 شدد مخففا اسما واجزاه اه اى اتي بسبب عرش قال السيد البصرى انظر هل المراد مجرد التشديد او ولو مع
 زيادة حرف محل تأمل اه اقول وظاهر ان مرادهم هو الاول واما إذا شدد المخفف مع زيادة حرف آخر
 فيظهر اوفيه تفصيل الزيادة الاتي في التنبيه (قوله كفر) ينبغى ان اعتقد المعنى حيث يتخذ بخلاف من اعتقد خلافه
 وقصد الكذب فليراجع سم عبارة الكردى عن الايعاب هذا اى الكفر ان قصده بخلاف ما إذا قصد
 القراءة الشاذة وان ايا انما خفت لكرهه فقل تشديد ها بعد كسرة فانه يحرم ثم يحتمل عدم بطلان صلاته

هذا القول لا يفهم من عدم التعيين فضلا عن تبادره منه والمفهوم مجرد جواز الترك (قوله حرمت أولها)
 عليه منع ظاهر وفي الجعبرى ما يدل على خلافه فراجع (قوله لان ظهورها لحن) فديقال اللحن الذى
 لا يغير لا يبطل (قوله كفر) ينبغى ان اعتقد المعنى حيث يتخذ بخلاف من اعتقد خلافه وقصد الكذب
 فليراجع (قوله ولا يسجد للسهم) يحتمل انه نفي لمجموع علم وتعمد فيصدق بثلاث صور (قوله)

للسهو (و) تجبر رعاية جميع
حروفها فحينئذ (لو أبدل)
حاء الحمد لله هاء أو نطق
بقاف العرب المترددة
بينها وبين القاف والمراد
بالعرب المنسوبة إليهم
أخلاقهم الذين لا يمتد بهم
ولذا نسبها بعض الأئمة
لأهل الغرب وصعيد مصر
بطلت إلا إن تعذر عليه
التعلم قبل خروج الوقت
واقضاء كلام جمع بل
صريحه الصحة في قاف
العرب وإن قدر ضعيف
لما في المجموع أنه إذا نطق
بسين مترددة بينها وبين
الصاد بطلت أن قدر وإلا
فلا ويجرى ذلك في سائر
أنواع الأبدال وإن لم يتغير
المعنى كالعالمون فحينئذ لو
أبدل (ضادا) منها أي أتى
بدلها (بظاء) وزعم أن
الباء مع الأبدال إنما تدخل
على المتروك مردود كما مر
مع تحريره في الخطبة (لم
تصح) قراءته لتلك الكلمة
(في الإصح) لتغييره النظم
والمعنى إذ ضل بمعنى غاب
وظل يفعل كذا بمعنى فعله
نهارا ولا نطق لعسر التمييز
وقرب المخرج لأن الكلام
كما تقرر فيمكنه النطق
بها ومن ثم صرحوا بأن
الخلاف في قادر لم يعتمد
وعاجز أمكنه التعلم فترك

لأن المعنى لم يتغير عند مراعاة ذلك القصد ويحتمل البطلان لأن نقص الحرف في الشاذة مبطل وإن لم يتغير
المعنى وترك الشدة كترك الحرف والوجه الأول لما يأتي من ردعة الثاني اه (قوله لأنه) أي الإلزامية
ومعنى أي بالقصر ع (قوله ضوء الشمس) أي فكانه قال نعب ضوء الشمس ومعنى ونهاية (قوله وإلا)
أي بان كان ناسيا أو جاهلا لنهاية ومعنى عبارة سم يحتمل أنه نفي لمجموع علم وتعهد فيصدق بثلاث صور اه
(قوله سجد للسهو) أي في تخفيف إياك ومثله كل ما يبطل عمده ومنه كسر كاف إياك نعب لا ضمها لأن
الكسرة تغير المعنى ومتى بطل المعنى أو استحال إلى معنى آخر كان مبطلا مع التعمد وهذا السجود للخلل
الحاصل بمفعله وليس إرادته للسجود مغنية عن إعادته على الصواب وفي سم على المنهج (فرع) حيث
بطلت القراءة دون الصلاة فتى ركع عمدا قبل إعادة القراءة على الصواب بطلت صلاته كما هو ظاهر فليتامل
عش (قوله) أو نطق بقاف العرب الخ) خلافا للشيخ الإسلام والنهية والمعنى وغيرهم من المتأخرين كشيخنا
فاعتمدوا الصحة مع الكراهة قال الكردى وكلام سم في شرح ابن شجاع يميل إلى ما اختاره الشارح من
البطلان اه (قوله المنسوبة الخ) صفة جرت على غير من هي له فكان الأولى الأبرار (قوله ويجرى) إلى قوله
قيل في النهاية والمعنى لإفوله وإن لم يتغير إلى لو أبدل (قوله ويجرى ذلك) أي بطلان القراءة بالأبدال (قوله)
وإن لم يتغير المعنى الخ) وفاغلا طلاق النهاية والمعنى وشرح المنهج (قوله لم نصح قراءته لتلك الكلمة) أي
وتجب إعادتها وما بعده قبل الركوع فإن ركع قبل إعادتها بطلت صلاته إن كان عامدا عالما وإلا لم تحسب
ركعة شيئا عبارة البجيرمي أي يجب عليه استئناف القراءة ولا تبطل صلاته إلا أن غير المعنى وكان عامدا
عالما اه فليؤمى والمعتمد أنه متى تعمد الأبدال ضرر وإن لم يتغير المعنى لأن الكلمة حينئذ صارت اجنبية كما نقله
سلطان عن مرو وقرره العزيز اه وهو ظاهر النهاية والمعنى وشرح المنهج كما مروا في عن عش ما يصرح
به قول المتن (في الإصح) ولو أبدل الضاد بغير النظم تصح قراءته قطعاً بها ومعنى (قوله لتغييره النظم الخ)
وقياسا على باقي الحروف نهاية ومعنى قال عش ومنها كما قاله حج إبدال حاء الحمد هاء فتبطل به خلافا للقاضي
حسين في قوله لا تبطل به لأنه من النحن الذي لا يغير المعنى اه (قوله في قادر) أي بالنطق على الصواب (قوله)
وعاجز أمكنه التعلم الخ) ينبغي أن لا تنعقد صلاته إلا إذا ضاق الوقت ثم إن قصر في التعلم أعاد لإفلا وحينئذ
فقوله لم تصح قراءته لتلك الكلمة معناه بالنسبة لهذا أن صلاته لا تجزئه مع قراءة هذه الكلمة كذلك أن
كان قصر في التعلم ومعناه بالنسبة للقادر الذي لم يعتمد أن صلاته لا تصح ما لم يتدارك الصواب سم (قوله
عنه) أي عن التعلم (قوله وقادر عليه) أي على النطق بالصواب سم (قوله أن علم) أي التحريم سم (قوله)
بذل الذين) (فرع) في فتاوى السيوطي مانصه مسألة إذا قال المصلي الصراط الذين بزادة ال هل تبطل

وعاجز أمكنه التعلم فترك ينبغي أن يجري فيه ما قدمناه في العاجز عن تكبيرة الإحرام في الباب ويؤخر أي
وجوب الصلاة عن أول الوقت للتعلم فإن ضاق عنه أي عن التعلم ترجم عنه أي عن التكبير بأي لغة شاء ثم إن
قصر في التعلم أعاد لإفلا اه وحينئذ فقوله لم تصح قراءته لتلك الكلمة معناه بالنسبة لهذا أن صلاته لا تجزئه
مع قراءة هذه الكلمة كذلك أن كان قصر في التعلم ومعناه بالنسبة للقادر الذي لم يعتمد أن صلاته لا تصح ما لم
يتدارك الصواب (قوله وقادر عليه) يحتمل أن المراد وقادر على التعلم كما قد يتبادر من ذكره إذا عقب قوله اما
عاجز عنه أي عن التعلم كما هو المتبادر منه وفيه أنه قد يشكك قوله معتمده لا إذا يظهر الوصف بالتعمد إلا للقادر
على النطق على الصواب بالفعل وايضا فظاهر قوله بل تبطل صلاته أنها تنعقد سواء اتسع الوقت أو ضاق ثم
تبطل عند النطق بما ذكر وفيه نظر بل ينبغي انعقادها عند ضيق الوقت وعدم بطلانها لكن تلزمه إعادة كما
تقدم نظيره في العاجز عن تكبيرة الإحرام بالعريضة أو ما عند انساؤه فيحتمل أن لا تنعقد ويحتمل أن يقال إن
احتمل التعلم عند الوصول إلى محل الخلل انقضت وإفلا ويحتمل أن المراد وقادر على النطق بالصواب فيكون
المراد بالقادر هنا هو المراد به في قوله أولا بأن الخلاف في قادر لم يعتمد وعلى هذا فلا إشكال هذا وبغى رد
الاحتمال الأول (قوله ولو أتى بذال الذين) (فرع) في فتاوى السيوطي مانصه مسألة إذا قال

أما عاجز عنه فيجزئه قطعاً وقادر عليه متممه فلا يجزئه قطعاً بل تبطل صلاته إن علم ولو أتى بذال الذين

صلاته أم لا الجواب الظاهر التفرقة في ذلك بين العامد وغيره اه وكان وجهه أن زيادة أل نطق بأجنبي وهو يبطل مع العمداء وعلم التحريم ولا يبطل مع غير ذلك سم (قوله مهمة) أي أو زاي أو قال المشتيم بالهمزة بدل القاف شيخنا (قوله مطلقا) أي قدر على النطق بالصواب أم لا لعدم (قوله ضعيف) إذ المتمدان الابدال مع العمد والعلم يبطل ولو بغير المعنى كاسم (قوله لا إيهام) مبالغة في نفي التثافي (قوله في نظيره) أي نظير ذلك البعض (قوله متى خفف القادر) أي على النطق بالصواب ومثله القادر على التعلم ولم يضق الوقت كما علم مما مر (قوله كانا أنطيناك) مثال الابدال بالقراءة الشاذة (قوله في الفاتحة) تنازع فيه، لأفعال الأربعة (قوله فان غير المعنى الخ) خرج به ما لو نحن لحننا بغير المعنى كفتح النون من مالك يوم الدين فان كان عامدا على ما حرم ولم تبطل به صلاته وإلا فلا حرمة ولا بطلان ومثله فتح دال نعيد ولا تضرب ياد بعد كاف مالك لان كثيرا ما تنولد حروف الاشباع من الحركات ولا يتغير بها المعنى ع ش عبارة شيخنا وما اللحن الذي لا يغير المعنى كان قال نعيد بكسر الباء أو فتحها فلا يضرب مطلقا لكنه يحرم مع العمد والعلم اه وبأني عن سم ما يوافق (قوله لا ضمها) أي فلا يضرب مطلقا ويحرم مع العمد والعلم كما مر آنفا (قوله وعلم) أي التحريم سم (قوله بطلت صلاته) هذا أوضح في الفاتحة إذ لم بعده وفيها وفي غير هذا إذا صار كلاما أجنبيًا إما إذا لم يخرج بالتحغير عن كونه ذكرًا أو دعا ولم يقصد به القراءة لانه ان قصد ما فتلا لعب فيما يظهر فبطل فحل تأمل ولعل الأقرب حينئذ عدم البطلان بصرى وقوله إذ لم بعده ليس بقيد وقوله ولم يقصد به الخ يظهر ان الاطلاق هنا كقصد القراءة لان المقام صار الى القراءة والله اعلم (قوله والاقراءته الخ) ان رجوع ايضا لقوله فان غير المعنى اقتضى بطلان القراءة بلحن لا يغير المعنى وهو ممنوع وأيضا يدخل في ذلك ابدال لا يغير المعنى كالعلمون بالواو فيفيد انه لا تبطل صلاته به مع القدرة والتعمد والعلم وفيه نظر وان كان نظيره ما افاده كلامهم في اللحن الذي لا يغير المعنى من عدم بطلان الصلاة مطلقا وقد قال مر بالبطلان اه سم عبارة ع ش وفي حج ان بما لا يغير المعنى قراءة العالمين بالواو أي بدل الياء اه أقول وببني بطلان صلاته به إذا كان عامدا عالما لانه ابدال حرفا بغيره اه أقول قديقال ان الابدال مستثنى منه بدليل قوله السابق آنفا وان لم يغير المعنى كالعلمون الصريح في أن تغيير المعنى ليس بشرط في الابدال بل قديم مع الرجوع الى تغيير المعنى قوله الآتي فيما إذا تغير الخ للزوم استدراكه لورجع الى ذلك ايضا (قوله فلا يبنى عليها) أي بعد إعادتها على الصواب (قوله واجروا هذا التفصيل) أي بطلان الصلاة مع العمد والعلم وبطلان القراءة بدونها كمدى (قوله في القراءة الشاذة الخ) قضية ذلك انها لو تغير المعنى لم يبطل بها الصلاة ولا القراءة ويصرح بذلك قول الروض

المصلي الصراط الذين بزيادة أل هل تبطل صلاته أم لا الجواب الظاهر التفرقة في ذلك بين العامد وغيره اه وكان وجهه ان زيادة أل نطق بأجنبي وهو يبطل مع العمداء وعلم التحريم ولا يبطل مع غير ذلك وقد يقال قضية ما يأتي في الجماعة من صحة صلاة القافاء والواو مع زيادة حرف أو أكثر إذ قد يتكرر التكرير ومن صحة صلاة من شدد مخففا وان تعمد مع انه زاد حرفا عدم البطلان هنا مطلقا إلا ان تخص الصحة في نحو القافاء بالمعذور على ما يأتي لنا هناك ويفرق بين التشديد وغيره بعدم تميز الزيادة في التشديد فلي تأمل وقد يفرق بان زيادة أل هنا ينافي ظاهرها الاضافة لانها لا تنبأ در معها (قوله وإلا فقراته) ان رجوع ايضا لقوله فان غير المعنى اقتضى بطلان القراءة بلحن لا يغير المعنى وهو ممنوع (قوله وإلا فقراته) يدخل فيه ابدال لا يغير المعنى كالعلمون بالواو فيفيد انه لا تبطل صلاته مع القدرة والتعمد والعلم وفيه نظر وان كان نظيره ما افاده كلامهم في اللحن الذي لا يغير المعنى من عدم بطلان الصلاة مطلقا وقد قال مر بالبطلان (قوله واجروا هذا التفصيل في القراءة الشاذة) قضية ذلك أنها لو لم تغير المعنى لم تبطل بها الصلاة ولا القراءة ويصرح بذلك قول الروض ولغير القراءات السبع حكم اللحن اه ولا شك ان اللحن الغير المتغير للمعنى لا يبطل الصلاة ولا القراءة ولا يغيره اه ولا يفرقه كذا قول أصله وتصح القراءة الشاذة ان لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصانه اه ونؤخذ من ذلك ان إدغام ميم الرحيم في ميم مالك الذي هو قراءة شاذة لا يبطل الصلاة ولا القراءة لانه لا يغير

مهمة بطلت قيل على الخلاف وقيل قطعاً فزعم عدم البطلان فيها مطلقاً لانه لا يغير المعنى ضعيف (تدبيه) وقع في عباراتهم في فروع هنا ما يوهم التثافي والتحقيق أنه لا إيهام وأنهم إنما أطلقوا في بعضها اتكالا على ما فهم من كلامهم في نظيره وقد بينت ذلك في شرح العباب بما حاصله أنه متى خفف القادر مشدداً أو لحن أو أبدل حرفاً بآخر ولم يكن الابدال قراءة شاذة كانا أنطيناك أو ترك الترتيب في الفاتحة أو السورة فان غير المعنى بأن بطل أصله أو استحالة الى معنى آخر ومنه كمد كاف إياك لا ضمها وعلم وتعمد بطلت صلاته وإلا فقراته لتلك الكلمة فلا يبنى عليها إلا ان قصر الفصل ويسجد للسجود فيما إذا تغير المعنى بما سها به مثلا لان ما أبطل عمده يسجد لسهوه وأجروا هذا التفصيل في القراءة الشاذة اذا غيرت المعنى وأطلقوا البطلان بها اذا اشتملت على زيادة حرف أو نقصه

ولغير القراء آت السبع حكم اللحن اهو لاشك أن اللحن الغير المغير للمعنى لا يبطل الصلاة ولا القراءة وكذا قول اصله وتصح بالقراءة الشاذة ان لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصائه اه سم (قوله حمله) اى اطلاقهم (قوله من عطف الخاص) وهو ما اشتملت على زيادة حرف او نقصه و (قوله على العام) وهو المغير للمعنى الصادق لغيرهما و (قوله فيختص ذلك) اى ما اشتملت على زيادة حرف او نقصه (قوله بالزيادة الخ) اظهار في مقام الاختصار (قوله او النقص) الوجه انه يضرب النقص من الفاتحة وان لم يغير المعنى سم أى كما يفيد اطلاقهم البطال بتخفيف مشدد (قوله ويؤيده) أى الاختصاص (قوله لها) اى الاشتمال على زيادة حرف او نقصه (قوله لم تبطل مطلقا) اى بل ان كان مفهما سم (قوله وتصريحهم الخ) كقوليه واقتصاره الخ وانه الخ عطف على قوله حذف المصنف (قوله بذلك التفصيل) ظاهره بطلان الصلاة مع التغير والعمد والعلم و بطلان القراءة بدونها وفيه ما تقدم عن سم وايضا كلامهم كالصريح في ان تخفيف مشدد من الفاتحة يضرب وان لم يغير المعنى (قوله هذا) اى تخفيف المشدد (قوله لان زيادة الحرف) حق المقام نقص الحرف (قوله تشمل ذلك) اى تخفيف التشديد (قوله مطلقا) اى غير المعنى او لا (قوله وتحرم القراءة بشاذ) الظاهر ان محله اذا قصد انه قران واما لو قرأه الا على انها قران فلا يحرم وينبغي ان يستثنى ما اذا قرأها ليعلمها الغير حتى تتميز عن غيرها من المتواتر ويعلم انها قد قرئ بها وانما بما روى واحاد اسم (قوله مطلقا) اى غير المعنى او لا (قوله وهو ما وراء السبعة) اعتمد هذا غير واحد تبعاً للنووى غيره كرى (وقيل العشرة) قال البغوى وتبعه السبكي وولده التاج واعتمده الطبرلاوى وهو المعروف عند أئمة القراء كرى (قوله وتلفيق قراءتين الخ) أى يحرم كما هو صريح السياق اى بشرط ارتباط المقروء ثانيا بالمقروء ولا اخذاً مما يأتى عن المجموع وكأنه اى الشارح اشار الى ذلك بالمثال يجعله حالاً مقيداً حينئذ هذا مفهوم قول المجموع الاتى بشرط ان لا يكون الخ وقوله لا يستلزمه الخ لتعليل للاشتراط المذكور والهاء فى لا استلزامه راجعة للمبنى فى قوله ان لا يكون الخ لا للبنى وقوله ثم ان غير الخ تفصيل للبنى دون النفى لانه مع

المعنى إلا أن يقال الحرفان المدغمان أثل من المظهرين فى الادغام نقص فى الجملة فتبطل ثم رأيت كلام الشارح الاتى فى شرح ولا يجوز نقص حروف البديل لا يقال القراءة الشاذة الادغام مع قراءة ملك بلا الف فلو ادغم مع قراءة مالك بالالف كان من قبيل زيادة الحرف فى الشاذة وهو مبطل لانا نقول الزيادة المبطله فى الشاذة هى الزيادة على القراءة المتواترة بان تتضمن زيادة ليست فى المتواترة و الف ملك ليست كذلك لوجودها فى المتواترة على ان الشارح بين ان الزيادة لا تضر إلا ان غيرت وزيادة الف ملك لا تغير فليتامل وفى التبيان للمصنف ما فيه فصل يجوز قراءة الفاتحة بالقراءة آت السبع المجمع عليها ولا يجوز بغير السبع ولا بالروايات الشاذة المنقولة عن القراء السبعة وسيأتى فى الباب ان شاء الله تعالى بيان اتفاق الفقهاء على استنباط من قرأ بالشواذ او قرأ بها قال اصحابنا وغيرهم لو قرأ بالشواذ فى الصلاة بطلت صلاته ان كان عالماً وان كان جاهلاً لم تبطل ولم تحسب له تلك القراءة وقد نقل الامام ابو عمرو بن عبد البر الحفاظ اجماع المسلمين على انه لا يجوز القراءة بالشواذ وان لا يصلى خلف من يقرأها اه وقوله بطلت صلاته ان كان عالماً يمكن حمله على ما يغير المعنى فلا يخالف ما تقدم عن الروض واصله (قوله او النقص) الوجه انه يضرب النقص من الفاتحة وان لم يغير المعنى (قوله لم تبطل مطلقا) اى بل ان كان مفهما (قوله وتحرم القراءة بشاذ) الظاهر ان محله اذا قصد انها قران واما لو قرأها على انها قران فلا تحريم وينبغي ان يستثنى ما اذا قرأها ليعلمها الغير حتى تتميز عن غيرها من المتواتر ويعلم انها قد قرئ بها وانما بما روى واحاد اسم (قوله وتلفيق قراءتين الخ) اى يحرم كما هو صريح السياق اى بشرط ارتباط المقروء ثانياً بالمقروء ولا اخذاً مما يأتى عن المجموع وكأنه اشار الى ذلك بالمثال يجعله حالاً مقيداً حينئذ هذا مفهوم قول المجموع الاتى بشرط ان لا يكون الخ وقوله لا استلزامه الخ لتعليل للاشتراط والهاء فى لا استلزامه راجعة للمبنى فى قوله ان لا يكون الخ لا للبنى وقوله ثم ان غير الخ تفصيل للمبنى دون النفى لانه مع عدم الارتباط لا يتغير إذ من لازم تغير المعنى تحقق الارتباط

ويتعين حمله كما أشار إليه بعضهم على أنه من عطف الخاص على العام فيختص ذلك بما إذا تغير المعنى بالزيادة أو النقص ويؤيده حذف المصنف لهما في فتاويه وتبيناه واقتصاره على تغيير المعنى وانه لو نطق بحرف أجنبى لم تبطل مطلقاً وتصريحهم بذلك التفصيل في تخفيف المشدد مع ان فيه نقص حرف ولا يقال هذا ليس فيه الانقص هيئة لان زيادة الحرف فى الشاذ تشمل ذلك فاندفع الاخذ بظاهر كلامهم من البطالان فى الزيادة والنقص مطلقاً وتحرم القراءة بشاذ مطلقاً قيل اجماعاً واعتراض وهو ما وراء السبعة وقيل العشرة وانتصر له كثيرون وتلفيق قراءتين كنصب آدم وكلمات أو رفعهما وفى المجموع يس من قرأ بقراءة من السبع اى تم بها ولا جاز بشرط ان لا يكون ما قرأه بالثانية مرتباً بالاولى

عدم الارتباط لا يتغير المعنى إذ من لازم تغيير المعنى تحقق الارتباط سم (قوله أى لاستلزامه الخ) قد يقال هذا الاستلزام موجود مع الارتباط وعدمه وتغيير المعنى وعدمه فلو اقتضى المنع اقتضاء مطلقاً مع أنه ليس كذلك سم ولك منع وجود ذلك الاستلزام مع عدم الارتباط (قوله بأن يأتى) الى قوله ولو ترك فى النهاية والمعنى لا قوله ومن ثم الى فلو قوله خلافاً الى اوطال وقوله بأن تعمد الى استأنفه وقوله وبه الى يفرق وقوله ويجزم الى يحتاط (قوله مناط الإعجاز) أى مرجعه عش (قوله لم يعتد به) أى بالنصف الثانى (مطلقاً) أى سواء كان البدء بذلك سهواً أو عداً (قوله ثم ان سهاً بتأخير الاول) أى بأن كانت بدايته بالنصف الثانى ثم الاول على وجه السهو سم (قوله ولم يطل فصل) أى بين النصف الاول والمؤخر وإرادة التكميل سم (قوله بنى عليه) أى على النصف الاول (قوله ران تعمد تأخير) ليس بقيد فإن الاستئناف لا بد منه بكل حال حيث قصد التكميل رشيدى وعش (قوله وقصد به التكميل) أى ولم يغير المعنى ولا بطلت صلاته نهاية ومعنى (قوله كذلك) أى يجب استأنفاه (قوله أى بنى فراغه) أى النصف الاول (قوله وإرادة تكميله) الاولى والبناء أو وتكميله لانه لا يلزم من إرادة التكميل التكميل فوراً مع أنه المقصود بجزمى (قوله لما يأتى) أى انفاً في الموالاة وهو تعليل للتقييد بالتعمد (قوله انه الخ) أى السكوت بيان لما يأتى (قوله إلا ان يفرق كما يأتى) أى فى قوله وفارق ما سرفى الترتيب الخ وفى هذا الفرق الاتى شىء لأن طول الفصل به بعد فراغ النصف الاول المؤخر إنما يفوت به الموالاة لا الترتيب سم وفى الرشيدى نحوه (قوله استأنفاه) أى الاول وجوابه هو جواب وان تعمد الخ (قوله ربه الخ) أى بالتعليل (قوله مطلقاً الخ) أى قصد التكميل اولاً (قوله ونظيره فى نحو الوضوء الخ) رمن النجوى الجار عش (قوله والطواف) لم تظهر صورة الترتيب الحقيقى فيه رشيدى (قوله مطلقاً) أى قصد به التكميل اولاً عش (قوله بأن هذا) أى ترتيب الفاتحة (قوله ويجزم الخ) أى ترك الترتيب رهو عطف على مناط الإعجاز ولو قال ويجب الخ لاستغنى عن تقدير الترك قال سم كلامه تصريح بحرمة الابتداء بالنصف الثانى مع الاتيان بالاول بعده بقصد التكميل بل ينبغى حرمة الابتداء بالنصف الثانى مطلقاً حيث قصد القراءة الواجبة بخلاف ما إذا اختار ان يأتى به وحده للقراءة الواجبة ثم يأتى بتامها اه (قوله استأنف قراءة تلك الكلمة) أى مطلقاً وينبغى حيث لم يطل الفصل الا كتمام الاتيان به إذا كان اخر الروى بما بعده إذ لم يكن سم (قوله وإلا فالصلاة) أى ان علم التحريم (قوله حتى يأتى به الخ) كالصريح فى انه لا يجب استئناف قراءة تلك الكلمة ثم يحتمل تقييد الفصل بالعمداً خذاً بما يأتى ان الطول إنما يقطع الموالاة إذا كان عمداً ويحتمل الاطلاق ويفرق بين موالاة الحروف وموالاة الكلمات إذا اختلفت بفصل الحروف اشد وأقرب الى الاختلال المعنى وكذا قوله السابق استأنف قراءة تلك الكلمة يحتمل تقييده بما إذا طال الفصل عمداً أو مطلقاً على ما تقرر وإلا كفى الاتيان بالحرف المتروك وما بعده سم ولعل الأقرب الاحتمال الثانى فيها لظهور الفرق المذكور (قوله مما مر) أى فى التنبيه (قوله وتجب) الى قوله وقال فى المعنى لا قوله واستمر على الوجه والى المتن فى النهاية (وتجب موالاتها)

(قوله أى لاستلزامه) قد يقال هذا الاستلزام موجود مع الارتباط وعدمه وتغيير المعنى وعدمه فلو اقتضى المنع اقتضاء مطلقاً مع أنه ليس كذلك (قوله ثم ان سهاً) أى بأن كانت بدايته بالنصف الثانى ثم الاول على وجه السهو (قوله ولم يطل فصل) أى بين النصف الاول والمؤخر وإرادة التكميل (قوله إلا ان يفرق كما يأتى) أى فى قوله وفارق ما سرفى الترتيب الخ وفى هذا الفرق الاتى شىء لأن طول الفصل بعد فراغ النصف الاول المؤخر إنما يفوت به الموالاة لا الترتيب فليتأمل (قوله بأن هذا السكونه الخ) تصريح بحرمة الابتداء بالنصف الثانى مع الاتيان بالاول بعده بقصد التكميل بل ينبغى حرمة الابتداء بالنصف الثانى مطلقاً حيث قصد القراءة الواجبة بخلاف ما إذا اختار ان يأتى به وحده للقراءة الواجبة ثم يأتى بتامها (استأنف قراءة تلك الكلمة) مطلقاً ينبغى حيث لم يطل الفصل الا كتمام الاتيان به إذا كان اخر أو بما بعده إذا لم يكن (قوله حتى يأتى به قبل طول الفصل) كالصريح فى انه لا يجب استئناف قراءة تلك الكلمة ثم يحتمل

أى لاستلزامه هيئة لم يقرأ بها أحد ثم ان غير المعنى ابطال وإلا فلا (ويجب ترتيبها) بأن يأتى بها على نظرهما المعروف للتتابع ولانه مناط الإعجاز ومن ثم وجب ولو خارج الصلاة فلو بدأ بنصفها الثانى مثلاً لم يعتد به مطلقاً ثم ان سهاً بتأخير الاول ولم يطل فصل بنى عليه ران تعمد تأخيرها وقصد به التكميل خلافاً لما أوهمه كلام الزركشى أنه إذا لم يقصد شيئاً كذلك اوطال فصل أى بين فراغه وإرادة تكميله بأن تعمد السكوت لما يأتى انه سهو لا يضرو لو مع طوله إلا ان يفرق كما يأتى استأنفه لان قصد التكميل به صارف وبه يندفع ما اطال به الاستنوى وغيره فى حسبانها مطلقاً ويفرق بين هذا ونظيره فى نحو الوضوء والاذان والطواف والسجى فانه يعتد بما أتى به ثانياً فى محله مطلقاً بأن هذا السكونه مناط الإعجاز ويجزم خارج الصلاة أيضاً يحتاط له أكثر ولو ترك حرفاً مثلاً متممداً استأنف قراءة تلك الكلمة ان لم يغير المعنى وإلا فالصلاة أو غير متمم لم يعتد بما بعده حتى يأتى به قبل طول الفصل كما علم مما مر (و) تجب (موالاتها)

بان يفصل بين شيء ومنها وما بعده باكثر من سكتة التنفس او العى للاتباع مع خبر صلوا كما (٤١) رايتموني اصلي (فان) فصل باكثر من

ذلك سهوا أو لتذكر الآية
وإن طال كما يأتي لم يضر كما
لو كرر آية منها في محلها ولو
لغير عذر كما قاله جمع متقدمون
خلافا لاسنوي ومن تبعه
وعاد إلى ما قرأه قبل واستمر
على الاوجه قال البغوي ولو
شك أثناءها في البسمة
فاكلها مع الشك ثم ذكر
انه انيها لزمه إعادة ما قرأه
على الشك لاستئنافها لانه
لم يدخل فيها غيرها وقال
ابن سريج يجب استئنافها
وهو الاوجه لنقصيره بما
قراه مع الشك فصار كأنه
اجنبي وإن (تخلل ذكر)
اجنبي لا يتعلق بالصلاة
كالخمد للعاطس والفتح
على غير الامام بالقصد
والقيد الاتيين والتسبيح
لنحو داخل (قطع الموالاة)
وإن قل لا شعاره بالاعراض
ومن ثم لو كان سهوا او جهلا
لم يقطعها وإن طال كما حررته
في شرح العباب وقال جمع
يقطعها كما ينقطع الترتيب
فيما سر وورده فرقم بين
نسيانه ونسيان الموالاة
بأنها اسهل منه لانه مناط
الاجاز بخلافها (فان تعلق
بالصلاة كتأمينه لقراءة
امامه وفتح عليه) إذا
سكت بقصد القراءة ولو
مع الفتح وإلا بطلت صلاته
على المعتمد وكسجوده
معه لتلاوة وكسؤال الرحمة
او استعاذة من عذاب
عند قراءة امامه آتيها

وهل يجري ذلك في البدل قال شيخنا البدل يعطى حكم المبدل منه أجبري (قوله بأن لا يفصل الخ)
ولو بالغ في الترتيل فجعل الكلمة كلمتين قاصدا لإظهار الحروف كالوقف للطبقة بين السين والتاء من نستعين
لم يجز إذا الواجب ان يخرج الحرف من مخرجه ثم ينتقل إلى ما بعده متصلا بلا وقفة وبه يعلم انه يجب على كل
قاري ان يراعي في تلاوته ما جمع القراء على وجوه شرحه بافضل (قوله سهوا الخ) أي أو لغلبة سعال أو
عطاس أو تناوب عرش ويأتي عن سم ما يخالفه (قوله وإن طال) أي الفصل سهوا أو للتذكر (قوله كما
يأتي) أي انفاء في شرح قطع الموالاة (قوله واستمر) أي بخلاف ما لو لم يستمر سم (قوله على الاوجه) وفاقا
للاسني والنهاية وخلافا للبغوي عبارة ولو كرر آية من الفاتحة الاولى أو الاخيرة أو شك في غيرهما فمكره
لم يضر وكذا إن لم يشك على المذهب كما قاله الامام واعتمده في التحقيق وقال المتولي إن كرر الآية التي هو
فيها لم يضر وإن أعاد بعض الآيات التي فرغ منها بأن وصل إلى أنعمت عليهم ثم قرأ مالك يوم الدين فان استمر
على القراءة اجزأتها وإن اقتصر عمدا على مالك يوم الدين ثم عاد فقرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين لزمه
استئناف القراءة لأن هذا غير معهود في التلاوة اهـ واعتمد ما قاله المتولي في الانوار والاول اوجه اهـ
ما قاله الامام من الاجزاء وإن لم يستمر (قوله قال البغوي الخ) اعتمده المغني وفاقا للشهاب الرملي (قوله ولو
شك أثناءها) أي الفاتحة في البسمة أي هل أتى بها (قوله ثم ذكر) أي بعد فراغ الفاتحة (قوله على الشك)
أي بعد الشك (قوله وهو الاوجه) وفاقا للنهاية وخلافا للبغوي كما ساقول المتن (ذكر) الذكر باللسان ضد
الانصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هملتان بمعنى
مغنى ونهاية (قوله اجنبي) إلى قول المتن ويقطع في النهاية والمغنى لإفادته بالقصد والقيد الاتيين وقوله
وإن طال إلى المتن (قوله كالحمد للعاطس) أي وكاجابة مؤذن نهاية ومعنى (قوله بالقصد والقيد الخ)
الاخصر الاوضح بالقيدين الاتيين (قوله والقيد) إن أراد به قوله الاتي إذا سكت فأشارته إلى القطع إذا لم
يسكت بالاولى إذا الفتح حيث طاب إنما يطلب بعد السكوت سم (قوله والتسبيح) هلاقيده ايضا سم
(قوله لا شماره) أي الاشتغال بذلك (قوله ومن ثم) أي لاجل عليه الاشعار المذكور (قوله لو كان) أي
التخلل (قوله وإن طال) كلام شرح المنهج بصرح بذلك سم (قوله بقطعها) أي قطع التخلل المذكور ولو
سهوا اوجه لا قول المتن) كتأمينه لقراءة امامه (أي وإن لم يؤمن امامه بالفعل بخلاف غير امامه فاذا آمن
لقراءته قطعها شيخنا قول المتن) (وفتحه عليه) أي في الفاتحة أو غيره عرش وشيخنا والفتح تلقين الآية عند
التوقف فيها نهاية ومعنى (قوله إذا سكت) عبارة المأني والنهاية ومحلها كافي التهمة إذا سكت فلا يفتح عليه
مادام يردد التلاوة اهـ أي لا يسن فان فتح حينئذ انقطعت الموالاة عرش (قوله وإلا) أي بان قصد الفتح
فقط أو اطلق شيخنا (قوله وكسجوده معه الخ) أي مع سجود امامه لها وإلا بطلت صلاته كرده (قوله
وكسؤال رحمة الخ) أي وصلاته على النبي ﷺ إذا سمع من امامه آية فيها اسمه عرش وشيخنا زاد القليوبي
وقيده شيخنا الرملي بالضمير فبالظاهر كاللهم صل على محمد تبطل الصلاة لشبهه بالركن اهـ وفي إطلاقه
نظر (قوله أو استعاذة) أي وقوله بلي عند سماعه أليس الله بأحكم الحاكمين وسبحان رب العظيم عند فسبح
باسم ربك العظيم ونحو ذلك شرح بافضل (قوله عند قراءة امامه الخ) الاولى إسقاط امامه كافي النهاية
والمغنى عبارة شرح بافضل عند قراءة آيتيها منه أو من امامه اهـ قول المتن (فلا في الاصح) قال الاسنوي

تقييد الفصل بالعمد أخذنا بما يأتي أن الطول إنما يقطع الموالاة إذا كان عمدا ويحتمل الاطلاق ويفرق بين
موالاة الحروف وموالاة الكلمات إذا اختلل بفصل الحروف شدي أقرب إلى اختلال المعنى وكذا قوله
السابق استأنف قراءة تلك الكلمة يحتمل تقييده بما إذا طال الفصل عمدا أو مطلقا على ما تقرر وإلا كفى
الانبان بالحرف المروك ما بعده (قوله واستمر) أي بخلاف ما لم يستمر (قوله قال البغوي الخ) الاوجه
في ضرورة البغوي انه يعيدها كلها اهـ (قوله القيد) إن أراد به قوله الاتي إذا سكت فأشارته إلى القطع إذا لم
يسكت بالاولى إذا الفتح حيث طاب إنما يطلب بعد السكوت (قوله والتسبيح) هلاقيده ايضا (قوله وإن طال)

لندب ذلك لكن يسئل
الاستئناف خروجاً من
الخلاف بخلاف فتحه عليه
قبل سكونه لعدم ندبه
حينئذ (ويقطع) الموالاة
(السكوت) العمد
(الطويل) عرفاً وهو ما
يشعر مثله بقطع القراءة
بخلافه لعذر كسهو أو
جهل أو إعياء وفارق ما
مر في الترتيب بأنه لسكونه
مناط الاعجاز الاعتناء به
أكبر (وكذا يسير)
وضبطه المستولى بنحو
سكينة تنفس واستراحة
(قصده بقطع القراءة في
الاصح) لتأثير الفعل في
النية كنقل الوديع الوديع
بنية الحيانة فإنه مضمن
وإن لم يضمن باحدهما
وحده ولم يابطل الصلاة
بنية قطعها فقط لانهاركن
تجب إدامتها بحكم القراءة
لا تغتفر لنية خاصة فلم
تؤثر نية قطعها قال
الاسنوي وقضيته أن نية
القطع لا تؤثر في الركوع
وغيره من الأركان
﴿فرع﴾ شك قبل ركوعه
في أصل قراءة الفاتحة لومه
قراءتها أو في بعضها فلا
وقياسه أنه لو شك في جلوس
التشهد مثلاً في السجدة
الثانية فإن كان في أصل
الابتيان بها أو بطأ نيتهما
على ما مر لومه فعلمنا أوفى

مقتضى كلام الشيخين عدم القطع ولو طال وفيه نظر اه عميرة ومتضمني النظر هو المعتمد ع ش أقول قضية
التعليل بندب ذلك عدم الفرق يؤيده أي عدم الفرق قوله السابق انفار وإن طال الخ فليراجع (قوله) لندب
ذلك) قد يشكل ندبه مع طاب الاستئناف إذ هو ندب امر قاطع للقراءة ويوجب بمنع أنه قاطع وإلا لوجب
الاستئناف فليتامل سم (قوله) خروجاً من الخلاف) ومجل الخلاف في العامدان كان ساهياً لم يقطع ما ذكر
والاشكال أقوى جز ما معنى (قوله) بخلاف فتحه عليه قبل سكوت الخ) أي فيقطع الموالاة سم (قوله العمد)
إلى قوله وقياسه في النهاية والمغنى ما يوافقه إلا قوله قبل ركوعه قول المتن (ويقطع السكوت الخ) أي مختاراً
كان أو لعارض معنى عبارة سم تال الاسنوي وما ذكره المصنف محله إذا كان عامداً قال الرافعي سواء كان
مختاراً أم لعارض أي كالسعال والتوقف في القراءة ونحوهما فإن كان ناسياً لم يضر والإعياء كالنسيان
قاله في الكفاية اه كلام الاسنوي فعلم أن السعال ليس من العذر لكن ما ذكره في التوقف نقل خلافه
واقره في شرح الروض عن القاضي وغيره اه واعتمده النهاية والمغنى أيضاً عبارتهما ويستثنى من كل من
الضابطين أي السكوت الطويل مالم ينسأ آية فسكت طويلاً فتذكرها فإنه لا يؤثر كقوله القاضي وغيره اه
(قوله) الطويل عرفاً) ﴿فرع﴾ لو سكت في أثناء الفاتحة عمداً بقصد أن يطيل السكوت هل تنقطع بمجرد دشر وعه
في السكوت كما لو قصد أن ياتي بثلاث خطوات متواليات بمجرد دشر وعه في الخطوة الأولى ولا تنقطع إلا أن
حصل الطول بالفعل حتى لو عرض عارض ولم يطل لم تنقطع ويفرق بينه وبين ما ذكر فيه نظر ويتجه إلا أن
الثاني فليحرر سم على المنهج وقد يقال يتجه الأول لأن السكوت بقصد الإطالة مستلزم لقصد القطع فاشبهه
مالم يسكت يسيراً بقصد قطع القراءة ع ش (قوله) وهو ما يشمر الخ) عبارة النهاية بأن زاد على سكتة الاستراحة
والإعياء لاشعاره بالأعراض وإن لم ينقطعها اه (قوله) وفارق الخ) تقدم ما فيه عن سم والرشيدى
(قوله) ولم يابطل) عبارة المغنى فإن لم يقصد القطع ولم يطل السكوت لم يضر كنقل الوديع بالنية تعدو كذا
أن نوى قطع القراءة ولم يسكت فإن قيل لم يطل الصلاة بنية قطعها فقط أجيب بأن نية الصلاة ركن الخ (قوله)
لأنها) أي نية الصلاة سم ونهاية (قوله) تجب إدامتها حكماً) ولا يمكن ذلك مع نية القطع نهاية (قوله) قال
الاسنوي الخ) وهو ظاهر نهايتها ومعنى (قوله) قبل ركوعه) ليس بقيد ولعله إنما ذكره ليظهر قوله لومه قراءتها
(قوله) في السجدة الثانية) أي هل أتى بها (قوله) على ما مر) أي من أن الطائفة ركن مستقل لاهية تابعة للركن
(قوله) وقياسه الخ) سيأتى له اعتماده وعن النهاية خلافه (قوله) لكن ظاهر إطلاقهم) اعتمده النهاية بالنسبة
لغير التشهد عبارته ولو شك هل ترك حرفاً كثيراً من الفاتحة بعد تمامها لم يؤثر لأن الظاهر حينئذ مضى
تامة ولأن الشك في حروفها يكسر لكثرة حروفها فعفى عنه للمشقة فاكثفى فيها بغلبة الظن بخلاف
بقية الأركان أو شك في ذلك قبل تمامها أو هل قرأها أو لا استأنف لأن الأصل عدم قراءتها والأوجه
لحقاق التشهد بها فيما ذكر كما قاله الزركشى لاسائر الأركان فيما يظهر اه قال ع ش قوله مر بخلاف بقية
الأركان أي فيضرك الشك في صفتها بعد قراءتها ومنها التشهد فيضرك الشك في بعضه بعد فراغه منه على ما
اقتضاه كلامه هذا لكن سيأتى له مر أن الأوجه خلافه قوله مر لاسائر الأركان أي فإنه إذا شك فيها أو

كلام شرح المنهج يصرح بذلك (قوله) لندب ذلك) قد يستشكل ندبه مع طاب الاستئناف إذ هو حينئذ
ندب امر قاطع للقراءة ويوجب بمنع أنه قاطع وإلا لوجب الاستئناف فليتامل (قوله) بخلاف فتحه الخ) أي
فيقطع الموالاة (قوله) ويقطع السكوت الطويل) قال الاسنوي وما ذكره المصنف محله إذا كان
عامداً قال الرافعي سواء كان مختاراً أم لعارض أي كالسعال والتوقف في القراءة ونحوهما فإن كان
ناسياً لم يضر والإعياء كالنسيان قاله في الكفاية اه كلام الاسنوي فعلم أن السعال ليس من العذر
لكن ما ذكره في التوقف نقل خلافه واقره في شرح الروض عن القاضي وغيره (قوله) وهو ما يشعر الخ)
عبارة الروض فإن سكت يسيراً مع نية قطعها أو طويلاً يزيد على سكتة الاستراحة اشتانف
القراءة اه (قوله) لأنها ركن) أي لأن نية الصلاة (قوله) لا تؤثر في الركوع) اعتمده م ر

في صفتها واجب اعادةها مطلقا فورا ومن ذلك ما لو شك في شيء من الاعضاء السبعة هل وضعه أو لا فيعيد السجود وإن كان الشك بعد الفراغ منه هذا إذا كان اماما أو منفردا أو بعد سلام الامام إن كان ماموماً ما إلى حيث امتنع عليه الرجوع اليه بأن تلبس مع الامام بما بعده اهـ (قوله في غير الفاتحة) ومنها التشهد فيضرب الشك في بعضه بعد فراغه منه على ظاهر اطلاقهم وسيأتي له رده (قوله مطلقا) أي سواء كان الشك في أصل الاتيان به أو في بعضه (قوله وبوجه) أي ظاهر اطلاقهم (قوله ويرده) أي التوجيه المذكور (قوله بين الشك فيها) أي في الفاتحة (قوله وهذا) أي الفرق المذكور و(قوله يأتي في غيرها) أي فيؤثر الشك فيه في أصل الاتيان دون البعض كما في الفاتحة (قوله كلها) إلى ومن ثم في النهاية والمغنى (قوله كلها) سيدكر محترزه (قوله بان عجز الخ) عبارة الروض ويجب أي على العاجز عن قراءتها التوصل إلى تعلمها حتى يشرأء مصحف أو استعارته أو سراج في ظلمة فان ترك اعادة كل صلاة صلاها بلا قراءة بعد القدرة اهـ وقوله بعد القدرة ظرف لاعاد وعبرة العباب فان ترك الممكن أثم واعاد ما صلاها بلا فاتحة إذا قدر عليها انتهت وظاهر ان هذا يجري أيضا فيمن ترك الممكن من غيرهما يأتي ثم قال في العباب وان تعذر كل ذلك أي الفاتحة ثم سبع آيات ثم سبع أنواع من الذكر لزمه القيام بقدر الفاتحة ولا اعادة عليه اهـ فعلم وجوب الاعادة حيث صلى بدون الفاتحة مع إمكان التوصل إلى قراءتها وعدم وجوبها إذا صلى بدونها ولم يمكنه التوصل إليها سم (قوله او عدم معلم او مصحف الخ) ولولم يكن بالبلد إلا مصحف واحد ولم يمكن التعلم منه لم يلزم مالكة اعارته وكذا لو لم يكن بالبلد إلا معلم واحد لم يلزمه التعليم بلا اجرة على ظاهر المذهب كما لو احتاج إلى السترة أو الوضوء ومع غيره ثوب أو ما فينتقل إلى البدل نهاية وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقوة الكلام تقتضي انه لا يلزم مالكة المصحف ايجارته بخلاف المعلم يلزمه التعليم بلا اجرة ثم رأيت الشارح سوى بينهما فافطره اهـ عبارة ع ش قال مروا بالصحيح انه يلزمه التعليم بلا اجرة ولا يلزمه بدونها بخلاف مالكة مصحف لا يلزمه اعارته ولا ايجارته والفرق ان البدن محل التكليف لم يعهد وجوب بذل مال الانسان لغيره ولو يعرض الا في المضطر سم على المنهج ومحل عدم وجوب الاعارة والاجارة ما لم تتوقف صحة صلاة المالك على ذلك والاوجب كان توقفت صحة صلاة الجمعة على ذلك لكون من لم يحفظها من الاربعين اهـ (قوله أو باجرة مثل) ومتى أمكنه التعلم ولو بالسفر لزمه نهاية أي وان طال كما قدمناه في تكبيرة الاحرام ع ش أي ولو بما يجب صرفه في الحج شيخنا (قوله ولو عارية) قال الشارح في باب العارية عطفا على ما تجب اعارته مانصه ومصحف أو ثوب توقفت صحة الصلاة عليه أي حيث لا اجرة له لقلة الزمن والام بانه بذل بلا اجرة فيما يظهر ثم رأيت الاذرعى ذكره حيث قال الخ سم أي وهو يخالف ما تقدم عن مرو وشرح الروض الا ان يحمل ما تقدم على ما اذا طال

(قوله بان عجز الخ) عبارة الروض ويجب أي على العاجز عن قراءتها التوصل إلى تعلمها حتى يشرأء مصحف أو استعارته أو سراج في ظلمة فان ترك اعادة كل صلاة صلاها بلا قراءة بعد القدرة اهـ وقوله بعد القدرة ظرف لاعاد وعبرة العباب فان ترك الممكن اثم واعاد ما صلى بلا فاتحة إذا قدر عليها هو ظاهر ان ذلك يجري أيضا فيمن ترك الممكن من غيرهما يأتي ثم قال في العباب ولولم يمكنه الفاتحة أي التوصل إلى قراءتها كما ذكر وعرف قرآننا لمه سبع آيات فاكثرت إلى ان قال وان تعذر كل ذلك لزمه القيام بقدر الفاتحة ولا اعاده عليه اهـ فعلم وجوب الاعادة حيث صلى بدون الفاتحة مع إمكان التوصل إلى قراءتها وعدم وجوبها إذا صلى بدونها ولم يمكنه التوصل اليه وفي شرح الروض قال في السكافية ولولم يكن بالبلد إلا مصحف واحد ولم يمكن التعلم الا منه لم يلزم مالكة اعارته وكذا لو لم يكن الا معلم واحد لم يلزمه التعليم أي بلا اجرة على ظاهر المذهب اهـ وقوة الكلام تقتضي انه لا يلزم مالكة المصحف ايجارته بخلاف المعلم يلزمه التعليم بلا اجرة والفرق ان البدن محل التكليف ويتساعف في منفعة الا يتساعف في منفعة الاموال ولم يعهد وجوب بذل الاموال ولو يعرض الا للمضطر ثم رأيت الشارح سوى بينهما فافطره (قوله ولو عارية) سيأتي في باب العارية قول الشارح عطفا على ما تجب اعارته مانصه ومصحف أو ثوب توقفت صحة الصلاة عليه أي حيث لا اجرة له لقلة

في غير الفاتحة لزوم الاتيان به مطلقا ووجه بان حروفها كثيرة فسوح بالشك في بعضها بخلاف غيرها ويرده فرقم بين الشك فيها وفي بعضها بان الاصل في الاول عدم الفعل والظاهر في الثاني مضيتها تامة وهذا يأتي في غيرها (فان جهل الفاتحة) كلها بأن عجز عنها في الوقت لنحو ضيقه أو بلادة أو عدم معلم أو مصحف ولو عارية أو باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة (فسمع آيات) يأتي بها ان أحسنها

لان هذا العدد مرعى فيها
بنص قوله تعالى ولقد
آتيناك سبعا من المثاني
فراعيناه في بدلها وان لم
يشتمل على ثمان ودماء وتس
ثامنة لنحصل السورة ولا
يجوز له أن يترجم عنها
لقوله تعالى انا أنزلناه قرآنا
عربيا والعجمي ليس كذلك
ومن ثم كان التحقيق كما مر
امتناع وقوع المعرب فيه
وما فيه ما يوهم ذلك ليس
منه بل من توافق اللغات
فيه وللتعبد بلفظ القرآن
وبه فارق وجوب الترجمة
عن تكبيرة الاحرام وغيرها
مما ليس بقرآن (متوالية)
على ترتيب المصحف فالتعبير
به يفيد وجوب ترتيبها
بخلاف عكسه فلا اعتراض
عليه خلافا لمن زعمه (فان
عجز) عنها كذلك (ففرقة)
قلت الاصح المنصوص
في الام (جواز المتفرقة)
وان لم تفيد معنى منظوما كتم
نظر والحروف المقطعة
اوائل السور كما اقتضاه
اطلاقهم وان نازع فيه
غير واحد لكن يتجه في هذا
أنه لا بد أن ينوي به القراءة
لانه حينئذ لا ينصرف
للقرآن بمجرد التلفظ به
(مع حفظه متوالية والله
أعلم) كما في قضاء رمضان
ولحصول المقصود ولو
احسن آية او أكثر من

زمن الاعارة بحيث له أجرة (قوله لان هذا العدد الخ) أى السبع الاولى بسم الله الرحمن الرحيم الثانية الحمد لله
رب العالمين الثالثة الرحمن الرحيم الرابعة مالك يوم الدين الخامسة إياك نعبد وإياك نستعين السادسة اهدنا
الصراط المستقيم السابعة صراط الذين إلى آخر السورة وينبغي للقارىء مراعاة ذلك لان النبي ﷺ
كان يفعل ذلك (قوله عنها) أى الفاتحة (قوله لقوله تعالى الخ) ولان القرآن معجز والترجمة تخل بعجزه
عبارة الامداد فلا تجوز الترجمة عن القرآن مطلقا لان الاعجاز يخص بنظمه العربى دون معناه اه وعليه
فلو ترجم عامدا عالما عنه بطلت صلاته لان ما أتى به أجنبي ع ش (قوله والعجمي ليس كذلك) عبارة
النهاية والمعنى فدل على ان العجمي ليس بقرآن اه (قوله كما مر) أى في شرح الخطبة (قوله امتناع وقوع
المعرب) أى من غير الاعلام كما مر في شرح الخطبة (قوله ولان العجمي) عطف على قوله لقوله تعالى الخ (قوله
وبه) أى بالتعليل الثانى (قوله وغيرها) كالخطبة والايتان بالشهادتين نهاية ومعنى (قوله على ترتيب
المصحف) إلى قوله فلا اعتراض في النهاية والمعنى (بخلاف عكسه) أى التعبير بالمرتبة فانه لا يفيد وجوب
الموازنة لا يخفى ما في هذه العبارة من الاعجاز الخلل بصري عبارة النهاية بخلاف ما لو عبر بالمرتبة لم يستفد
منها التوالى اه (قوله فلا اعتراض) يرجع الاعتراض سم عبارة المغنى فان قيل كان الاولى للمصنف ان
يعبر بالمرتبة لان الموازنة تدكر في مقابلة التفرق والترتيب يدكر في مقابلة القلب بالتقديم والتأخير فتفريق
القراءة يخل بموازينها ولا يخل بترتيبها وقد باتى بالقراءة متوالية لكن لا مع ترتيبها اجيب بان المراد بالتوالية
التوالى على ترتيب المصحف فيستفاد الترتيب مع التوالى جميعا بخلاف ما لو عبر بالمرتبة فانه لا يستفاد منها
التوالى اه (قوله عنها) أى عن المتوالية نهاية (قوله كذلك) أى كعجزه عن الفاتحة السابق تصويره
ويحتمل ان ضمير عنهما راجع إلى سبع آيات وقوله كذلك كناية عن متوالية (قوله وإن لم تفد) إلى قوله وإن
نازع في النهاية (قوله كشم نظر) أى مع سنة قبلها لانفيد معنى منظوما بجري (قوله والحروف المقطعة)
قديمع انها لا تفيد معنى منظوما غاية الامر جهلتا بعين معناها سم (قوله كما اقتضاه) أى التعميم المذكور
(قوله وإن نازع فيه غير واحد) ومنهم الازدعى وواقفه الخطيب عبارته وظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين ان
تفيد المتفرقة معنى منظوما ام لا كشم نظر قال في المجموع وهو المختار كما اطلقه الجمهور واختار الامام الاول
أى اشترط أن تفيد المتفرقة معنى منظوما وأقره في الروضة وقال الازدعى المختار ما ذكره الامام واطلاقهم
محمول على الغالب ثم ما اختاره الشيخ أى المصنف إنما ينقدح إذا لم يحسن غير ذلك ما مع حفظه آيات متوالية
او متفرقة منتظمة المعنى فلا وجه له وان شمله اطلاقهم اه وهذا يشبه ان يكون جمعا بين الكلامين وهو
جمع حسن اه وعقبه البجبرى بمناصه والمعتمد الاول أى الاطلاق والحسن غير حسن اه وباتى عن
شيخنا مثله (قوله في هذا) أى فيما لا يفيد معنى منظوما (قوله انه لا بد ان ينوي به القرآن الخ) أى فلو اطلق
بطلت صلاته لان ما أتى به كلام أجنبي (قوله فائدة) لولم يحفظ غير التعوذ هل يكره بقدر الفاتحة وهل يطلب
منه الايتان به او لا بقصد التعوذ المطلوب ام لا فيه نظر والاقرب فيهما نعم ع ش قول المتن (مع حفظه
متوالية) أى منتظمة المعنى خلافا لمن قال انما تجزى المتفرقة التى لا تفيد معنى منظوما إذا لم يحسن غير ها اما
إذا احسن غير ها فلا وجه لاجزائها وقد علمت ان المعتمد اجزاؤه مطلقا شيخنا وقوله خلافا لمن قال رد على
الازدعى والخطيب وعبارة النهاية بعد ذكر كلام الازدعى والمعتمد الاول مطلقا اه غ ش قوله الاول
هو قوله سواء افادت المتفرقة معنى منظوما ام لا وقوله مطلقا أى حفظ غير ها ام لا اه (قوله ولو احسن)
إلى قوله ولا عبرة في النهاية والمعنى لا قوله آية او أكثر وقوله من القرآن (قوله ولو احسن آية او أكثر من
الفاتحة الخ) عبارة النهاية والخطيب وشيخ الاسلام واللفظ الاول ولو عرف بعض الفاتحة فقط وعرف
لبعضها الاخر بدلا لآتى ببدل البعض الاخر موضعه مع رعاية الترتيب الخ قال ع ش قوله مر وعرف لبعضها

الزمن والام يلزمه بلا أجرة فيما يظهر ثم رأيت الازدعى ذكره حيث قال الخ (قوله فلا اعتراض) يرجع
الاعتراض (قوله والحروف المقطعة) قديمع انها لا تفيد معنى منظوما غاية الامر جهلتا بعين معناها

الخ شامل للقرآن والذكر عند المعجز عن القرآن ويصرح به قوله في شرح البهجة الصغير فلو حفظ أولها فقط
 آخر الذكر عنه أو آخرها فقط قدم الذكر اه فتعديحج البديل بكونه من القرآن لعله مجرد تصوير ومن ثم
 قال بعد فان لم يحسن بدلا كرر ما يحفظه ولم يقل فان لم يحسن قرانا اه (قوله آتى به) اى بما احسنه من
 الفاتحة اية أو أكثر (قوله وبديل الباقي من القرآن) اى ان احسنه ثم من الذكر ان احسنه ولا يكفيه
 التكرار في ذلك خلافا لظاهر كلامه فليؤتى اى ولا يكفيه تكرار بعض الفاتحة فيما إذا احسن بدلا من
 ذكر عن البعض الآخر بجري ويُدفع بذلك وما مر عن عش أنفا قول البصرى مانصه قول وبديل
 الباقي من القرآن مخرج المذكور اى فلا يأتى به بل يكررها وقوله الاق فان لم يحسن بدلا شامل للذكر فلا
 يكررها إلا عند العجز عنه فليتامل وليحررها (قوله فان لم يحسن بدلا الخ) ولو قدر على ثلثها الاول والاخير
 وعجز عن الوسط فمل يجوز له تكرار احدهما ويتعين الاول يظهر الاول شورى اه بجبرى (قوله كرر
 ما يحفظه الخ) واما لو قدر على بعض الذكر او الدعاء فقل يكمل عليه بالوقوف والمعتمد انه يكررها ايضا وهو
 واضح شيخنا و مر عن عش مثله (قوله كرر ما يحفظه منها الخ) انظر لو عرف بدل بعض ما لا يحسنه
 منها كان عرف منها ايتيز وقدر على ثلاث من البديل او عكسه فمل الذى يكرر ما يحسنه منها او من البديل
 فيه نظر والا قرب ان الذى يكرره البديل اخذا من تعليله مر السابق بان الشيء لا يكون اصلا وبدلا بلا
 ضرورة وهنا لا ضرورة الى تكرير الفاتحة التى هى اصل حقيقة ومحمتم التخيير بينهما لان البديل حينئذ
 منزل منزلة الاصل في وجوب الاتيان به عينا عش اتول الا قرب انه يكرر ما يحسنه من الفاتحة إذا لظاهر
 ان تكرير الفاتحة كالاصل لتكرير غيرها بل الصورة المذكورة داخلية في قولهم فان لم يحسن بدلا الخ إذ
 البعض الذى يكرر لاجله يصدق عليه انه لا يحسن المصلى بدله (قوله بقدرها) الاولى هنا في نظيره الاق
 التذكير بارجماع الضمير الى ما لا يحسنه (قوله او من غيرها) عطف على قوله من الفاتحة (قوله من الذكر)
 اى او الدعاء (قوله ولا عبرة ببعض الآية) خلافا لنهاية عبارة تمولو عرف بعض اية لزمه ان يأتى به في تلك اى
 فيما إذا كان المحفوظ من الفاتحة دون هذه اى فيما إذا كان المحفوظ من غيرها كما اقتضاه كلام الروضة
 وخالف ابن الرفعة فجزم بعدم لزومه فيها ولكن قال الاذرى والدورى وجماعه ابن لرفعة انظر لظاهره
 ولظاهر الخطيب والروض حيث عبرا في الموضع الاول ببعض الفاتحة وذبر في الموضع الثانى الاول ببعض
 البديل والثانى باية من غيرها وقال شارحه وتقييده كاصلة في هذه دون ما قبلها بالآية يقتضى انه لو عرف
 بعض اية لزمه في تلك دون هذه والذى جزم به ابن الرفعة عدم لزوم الاتيان به فيها ولكن قال الاذرى وفيما
 زعمه ابن الرفعة انظر لظاهره لاقتضائه ان من احسن معظم اية الدين اوية كان الناس امعة واحدة لا يلزمه
 قراءته وهو بعيد بل هو اولى من كثير من الآيات القصار اه (قوله لكن نوزع فيه) (فرع)
 لو قدر على قراءة الفاتحة في أثناء البديل او قبله لم يحجز البديل واتى بها او بعد البديل ولو قبل الركوع اجزاه
 البديل ورض مع شرحه زاد النباهة ومثل ذلك قدرته على الذكر قبل ان تمضى وقفة بقدر الفاتحة فيلزمه الاتيان
 به وهذا غير خاص بالفاتحة بل يطرد في التكبير والتشهد اه وقوله مر قبل ان تمضى وقفة الخ اى بخلاف
 ما لو قدر عليه بعد وقفة تسهها فلا يلزمه لان الوقوف بدل وقد نعم عش و سنم وشيخنا قول الماتن (اتى
 بذكر) ومقتضى ما تقدم في القرآن وماسياتى في الوقوف انه يأتى بذكر ايضا بدل السورة ولم ار من
 ذكره فابرجع بصرى (قوله متنوع) الى قوله ولو بالادغام في المغنى لا قوله اشار الى ولا يتعين والى
 التنبيه في النهاية إلا ما ذكر (قوله قال قل سبحان الله والحمد لله الخ) قد يشكل هذا على من يعتبر بعض
 الآية من الفاتحة اى كالتهاية والخطيب وشيخ الاسلام كما مر فان الحمد لله بعض اية منها والمقدم عليه
 وهو سبحان الله اقل من البسملة فان قيل الشرط في البديل ان يكون سبع ايات او انواع من الذكر يبلغ
 مجموع حروفها قدر حروف الفاتحة وان لم تكن حروف كل اية او نوع من البديل قدر حروف كل
 (قوله ثم يبدل الباقي) قضيته وجوب تقديم التفريق (قوله قال قل سبحان الله والحمد لله الخ) قد يشك

من البديل بقدر ما لم يحسنه
 قبله ثم يأتى بما يحسنه ثم
 يبدل الباقي فان لم يحسن
 بدلا كرر ما يحفظه منها
 بقدرها أو من غيرها آتى
 به ثم يبدل الباقي من الذكر
 ان أحسنه وإلا كرر
 بقدرها أيضا ولا عبرة
 ببعض الآية بلا خلاف
 ذكره ابن الرفعة لكن
 نوزع فيه (فان عجز)
 عن القرآن (أتى بذكر)
 متنوع الى سبعة أنواع
 ليقوم كل نوع مكان آية
 ولما في صحيح ابن حبان
 وان ضعف أن رجلا
 جاء الى النبي ﷺ فقال
 يا رسول الله إني لا أستطيع
 أن أعلم القرآن فعلمني
 ما يحجزني من القرآن وفي
 لفظ الدارقطني ما يحجزني
 في صلاتي قال قل سبحان
 الله والحمد لله ولا اله إلا
 الله والله أكبر ولا حول

آية من الفاتحة فلا يضر نقص سبحان الله عن حروف البسملة قلت لكن يجب الترتيب بين ما يحسنه من الفاتحة وبدل ما لم يحسنه فيجب الترتيب بين بدل البسملة والحمد لله ولا يحصل الترتيب بينهما إلا أن تقدم عليها قدر حروف البسملة فليتامل سم واجاب النهاية عن الاشكال المذكور بما لا يشفي العليل (قوله ولا قوة إلا بالله) زاد شيخنا ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ثم يكرر ذلك أو يزيد عليه حتى يبلغ قدر الفاتحة وإلا فاعلم أن ذلك ينقص عنها اه عبارة ع ش قوله ولا قوة إلا بالله زاد الشيخ عميرة العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا ورد اه (قوله وهو لا يتعين الخ) خلافا للروض والنهاية والخطيب كاسر (قوله ولا يتعين لفظ الخ) وهو الاصح وقيل يتعين ويضيف اليه كلمتين اى نوعين آخرين من الذكر نحو ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن نصير السبعة انواع مقام سبع آيات وجرى على ذلك في التنبيه وقيل يكفي هذه الخمسة انواع لذكرها في الحديث وسكوته عليها ورد بان سكوته لا ينفي الزيادة عليها معنى (قوله وان حفظ ذكر الخ) لكن الاولى المذكور بجيرى (قوله غيره) لاحاجة اليه (قوله اجزاه) وبحث الشورى أن محله حيث عجز عن الترجمة بالاخرى ولا يتعين كرى وبجيرى واعتمده شيخنا عبارته والدعاء كالدكر لكن يجب تقديم ما يتعلق بالآخرة ولو بغير العربية ومنه اللهم ارزقنى زوجة حسناء على ما يتعلق بالدنيا كاللهم ارزقنى دينار اقول المتن (قوله ولا يجوز نقص حروف البديل الخ) المراد ان المجموع لا ينقص عن المجموع لان كل آية او نوع من الذكر او الدعاء من البديل قدر آية من الفاتحة معنى ونهاية (قوله عن حروف الفاتحة) وينبغي الاكتفاء بظن عدم النقص هنا كما باتى في الوقوف لمشقة عدم آياتي به من الحروف بل قد يتعذر ذلك على كثير من الناس ع ش وحلى (قوله بقراءة ملك) أى بلا الف (قوله ولو بالادغام الخ) راجع للذين قال سم هذه الغاية تفيدان الادغام ليس انقص من عدمه اه (قوله وهو حرفان الخ) قاله في المجموع وتبعه ابن الرفعة في الكفاية وغيره وهو ظاهر خلافا لما في المطلب اه شرح العباب وبغارة مختصر الكفاية لابن النقيب والحرف المشدد من الفاتحة بحر فبين ولا يراعى في الذكر التشديدات انتهت وظاهر ذلك انه يغنى عن المشدد من الفاتحة حرفان بلا تشديد لكن في الناشرى ما نصه وذ كر المصنف اغتبار عدم نقص الحروف ولم يذكر اعتبار تشديدات الفاتحة ولا بد من اعتباره وجود تشديدات بعد تشديدات الفاتحة وإن لم يمكنه ذلك جعل عوض كل تشديدة حرفا وكذا في الذكر اه وفيه تصريح بوجوب الاتيان بالتشديدات مع القدرة وانه لا يغنى معها عن المشدد حرفان بلا تشديد واعلم ان مقتضى

ولا قوة إلا بالله أشار فيه إلى السبعة بذكر خمسة منها ولعله لم يذكره الاخرين لان الظاهر حفظه للبسملة وشئ من الدعاء ولما كان الحمد لله بعض آية وهو لا يتعين قراءته على ما سلم يجب تعقيبها للبسملة او قدرها لان لم يحفظها ولا يتعين لفظ الوارد ويجزى الدعاء المتعلق بالآخرة اى سبعة انواع منه وإن حفظ ذكر غيره فان لم يعرف غير ما يتعلق بالدنيا أجزأه (ولا يجوز نقص حروف البديل) من قرآن أو ذكر (غن) حروف (الفاتحة) وهى البسملة والتشديدات مائة وخمسة وخمسون حرفا بقراءة ملك ولو بالادغام خلافا لبعضهم لان غايته أنه يجعل المدغم مشددا وهو حرفان من الفاتحة والبديل

هذا على من يعتبر بعض الآيات من الفاتحة فان الحمد لله بعض آية منها والمتقدم عليه وهو سبحان الله أقل من البسملة فان قيل الشرط في البديل ان يكون سبع آيات او انواع من الذكر يبلغ مجموع حروفها قدر حروف الفاتحة وإن لم يكن حروف كل آية او نوع من البديل قدر حروف كل آية من الفاتحة فلا يضر نقص سبحان الله عن حروف الفاتحة قلت لكن يجب الترتيب بين ما يحسنه من الفاتحة وبدل ما لم يحسنه فيجب الترتيب بين بدل البسملة والحمد لله ولا يحصل الترتيب بينهما إلا أن تقدم عليها قدر حروف البسملة فليتامل (قوله عن حروف الفاتحة) هل يكتب في بظنه في كون ما أتى به قدر حروف الفاتحة كما كتبتى به في كون وقوفه بقدرها كما باتى (قوله ولو بالادغام) هذا يفيدان الادغام ليس انقص من عدمه (قوله من الفاتحة والبديل) في شرح العباب قال في المجموع وتبعه ابن الرفعة في الكفاية وغيره وبحسب الحرف المشدد بحر فبين في الفاتحة والبديل وهو ظاهر خلافا لما في المطلب اه ما في شرح العباب وبغارة مختصر الكفاية لابن النقيب والحرف المشدد من الفاتحة بحر فبين ولا يراعى في الذكر التشديدات انتهت وظاهر ذلك انه يغنى عن المشدد من الفاتحة حرفان بلا تشديد لكن في الناشرى ما نصه وذ كر المصنف اغتبار عدم نقص الحروف ولم يذكر اعتبار التشديدات ولا بد من اعتباره وجود تشديدات بعد تشديدات الفاتحة وإن لم يمكنه ذلك جعل عوض كل تشديدة حرفا وكذا في الذكر وفيه تصريح بوجوب الاتيان بالتشديدات مع القدرة وانه لا يغنى معها عن المشدد حرفان بلا تشديد واعلم ان مقتضى ما تقدم عن المجموع وغيره انه لو أتى في البديل بمشدد عن حرفين في الفاتحة كفى وقد

(تنبيه) ما ذكر من ان حروفها بدون تشديداتها وبقراءة ملك بلا الف ومائة واخذوا ربحون هو ما جرى عليه الاسنوى وغيره وهو مبنى على ان ما حذف رسمًا لا يحدث في العدو بيانه ان الحروف المملووظ بها ولو في حالة كالفات الوصل مائة وسبعة وأربعون وقد اتفق ائمة الرسم على حذف ست الفات الف اسم والف بعد لام الجلالة مرتين وبعدهم الرحمن مرتين وبعدين العالمين فالباقي ما ذكره الاسنوى وخالفه شيخنا في شرح البهجة الصغير فقال بعد ذكر انها مائة واحد وأربعون هذا ما ذكره الاسنوى وغيره وتبعته في الاصل والحق انها مائة وثمانية وثلاثون بالابتداء بالفات الوصل اه وكانه نظر الى ان الف صراط في الموضعين والالف (٤٧) بعد ضاد الضالين محذوفة رسمًا لكن

هذا قول ضعيف والارجح كما قاله الشاطبي صاحب المرسوم ثبوتها في الاولين والمشهور بل اقتضى كلام بعضهم انه متفق عليه ثبوت الثالثة وحينئذ اتجه ما ذكره الاسنوى وقول شيخنا بالابتداء الى اخره لا يختص بالحق الذي ذكره بل يأتي على كلام الاسنوى أيضا نظرا لثبوتها في الرسم هذا واعتبار الرسم فيما نحن فيه لا وجه له لان كلامنا في قراءة احرف بدل احرف عجز عنها وذلك لانما يتباطى بالمملووظ دون المرسوم لانهم يسمون ما لا يتلفظ به وعجزه لحكم ذكره واهلنا غير مطردة ولذا قالوا خيطان لا يقاس عليهم باخط المصحف الامام وخط العرويين فاصطلاح اهل الرسم لا يوافق اللفظ المنوطة به القراءة بوجه فالحق الذي لا يحصى عنه اعتبار اللفظ وعليه فهل تعتبر الفات الوصل نظر الى انه قد يتلفظ بها في حالة الابتداء ولا لانها محذوفة

ما تقدم عن المجموع وغيره انه لو اتى في البديل بمشدد عن حرفين في الفاتحة كفي وقديتوق فيه فلي تأمل فان الوجه مر انه لا يكفي سم وما ذكره عن مختصر الكفاية ذكره المغني وافره وقوله ان مقتضى ما تقدم عن المجموع الخ الذي جرى عليه الشارح والنهاية وقوله فان الوجه الخ اعتمدت عرش وغيره عبارة الاول قوله مر والبديل اي حيث لم تزد التشديدات في البديل على تشديدات الفاتحة والاجب حرقا واحدا اه وعبارة شيخنا والحلي والحرف المشدد من البديل كالحرف المشدد من الفاتحة والحرف فان منه كالحرف المشدد منها لا عكسه اه (قوله ما ذكر) اي بطريق اللزوم سم (قوله مائة واحد وأربعون) اي لان ذلك هو الباقي بعد إسقاط التشديدات الاربعة عشر من المائة والخمسة والخمسين سم (قوله وبيانه) اي ما جرى عليه الاسنوى (قوله وكاه) اي شيخ الاسلام (قوله لكن هذا) اي الحذف في المواضع الثلاثة (قوله ثبوت الثالثة) خبر والمشهور (قوله هذا) اي خذ هذا (قوله في قراءة احرف الخ) الاولى الحروف (قوله وذلك) اي القراءة (قوله على انها) اي تلك الحكم (قوله ولذا) اي لعدم الاطراد (قوله الامام) صفة المصحف اي مصحف سيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه (قوله وعليه) اي الحق المذكور (قوله الاول ووجه) اي لانه الاحتياط الموافق لما جرى عليه الاسنوى وشيخ الاسلام غيرهما به يندفع قول سم قد يقال بل الثاني اوجه لعدم توقف الصحة على تلك الالفات بدليل الصحة داو صل الجميع اه وايضا التوقف عليها عند الفصل الصحيح كاف في الترجيح (قوله لان لام الرحمن الخ) قد يقال الحق الذي لا يحصى عنه بناء على ما قرر من اعتبار اللفظ دون الرسم ان لا يعد نحو لام الرحمن (قوله قلت الممتنع الخ) ما تضمنه كلامه من حصر الامتناع فيما ذكر ممنوع ومناف لتصريحهم بان المشدد معدود بحر فين وما ذكره بقوله وكما الخ ليس فيه تايد لما ادعاه فلي تأمل حق تأمل بصري (قوله لعارض الادغام) قد يقال عارض الادغام انما يقتضى غده صفة الحرف لا عده مرة اخرى فالوجه ان المشدد لا يعد لام مرة واحدة لكن بحر فين ويعبر صفة على ما تقدم عن الناشري سم (قوله كالايجوز) الى قوله وبحجاب في المغني (قوله انما أجزأ الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله واستشكل الخ) عبارة المغني قال ابن الاستاذ قطعوا باعتبار سبع ايات واختلفوا في عدد الحروف والحروف هي المقصودة لان الثواب عليها اه (قوله بوجوب السبع) اي الايات (قوله دون عدد الحروف) اي فلم يقطعوا بوجوبه سم (قوله بان خصوص كونها الخ) اي الفاتحة (قوله كما مر) اي في شرح فسيح ايات (قوله بذلك) اي بالسبع (قوله بها) اي بالحروف (قوله

يتوقف فيه فلي تأمل فان الوجه انه لا يكفي (قوله مائة واحد وأربعون) اي لان ذلك هو الباقي بعد إسقاط التشديدات الاربعة عشر من المائة والخمسة والخمسين وقوله تنبيه ما ذكر اي بطريق اللزوم (قوله الاول ووجه) قد يقال بل الثاني اوجه لعدم توقف الصحة على تلك الالفات بدليل الصحة اذا وصل الجميع (لعارض الادغام) قد يقال عارض الادغام انما يقتضى عد صفة الحرف لا عده مرة اخرى فالوجه ان المشدد لا يعد لام مرة واحدة لكن بحر فين وتعتبر صفة على ما تقدم عن الناشري (قوله بوجوب السبع) اي الايات وقوله

من اللفظ غالبا كل محتمل والاول اوجه فيجب مائة وسبعة وأربعون حرفا غير الشدات الاربعة عشر فالجملة مائة واحد وستون حرفا فان قلت يلزم على فرض الشدات كذلك عدد الحرف الواحد مرتين لان لام الرحمن مثلا حذفت وحدها والراء حسبت وحدها ثم حسبتا واحدا في الشدة قلت الممتنع حسبا به مرتين من جهة واحدة وما هنا ليس كذلك لانها حسبتا ولا نظرا لاصل الفلك وثانيا نظر العارض الادغام وكما حسبت الفات الوصل نظر البعض الحالات فكذلك هذه فتأمل ذلك فانه مهم (في الاصح) كما لا يجوز النقص عن اياتها وانما اجزأ قضاء يوم قصير عن طويل لعسر عاقبة المائلة في الايام واستشكل قطعهم بوجوب السبع في البديل دون عدد الحروف مع انها المقصودة بالثواب وبحجاب بان خصوص كونها سبعة وقعت المنة به كما مر بخلاف خصوص عدد حروفها فكانت عنايتهم بذلك اقوى ولان اطة الثواب بها لا تختص بالفاتحة فنف أمرها

ويشترط) الى المتن في النهاية إلا أنه أبطل الذكر بالبدل وعبارة المغنى وشرح المنهج ولا يشترط في الذكر والدعاء ان يقصد بها البدلية بل الشرط أن لا يقصد بها غيرها اه وهي كالصريح في موافقة ما في الشرح والنهاية من عدم جواز التشريك بقول الحلبي على المنهج ووافقه شيخنا ما نصه قوله غير ما اى فقط حتى في التعوذ والافتتاح إذا كان كل بدلا خلافا لحجر ضعيف ولذا عقبه الجبرمي بما نصه وقوله فقط اى لم يقصد البدلية وغيره لم يضر على كلامه والمعتمد انه يضر حينئذ بخلاف ما سياتى في قصد الركن مع غيره والفرق ان الركن اصل والبدل فرع والاصل يغتفر فيه شيخنا وعبارة الاطفيحي قوله بل الشرط أن لا يقصد بها غيرها اى البدلية ولو معها انما افتتح وتعود بقصد السنية والبدل لم يكنه شرح مر اه وهو الذى اعتمده ع ش كلام الجبرمي (قوله أن لا يقصد بالذراخ) شامل لما اذا لم يقصد شيئا ولو بالافتتاح والتعود وهو صريح قول الروض ولا يشترط قصد البدلية بل يشترط أن لا يقصد غيرها فلو اتى بدعاء الاستفتاح ولم يقصده اعتد به بدلا اه سم (قوله بالذكر) ومثله الدعاء كما صرح به في غير هذا الكتاب كغيره وخرج بذلك القرآن فليراجع وعلى هذا فتفارق القراءة الذكروا الدعاء بالاكتفاء مع قصد البدلية وغيره فليحذر لكن عبارة الروض المتقدمة وقد عبر في شرحه بقوله ولا يشترط في البدل الخ شاملة للبدل اذا كان قرانا فقضيته انه يضر فيه قصد البدلية وغيرها سم ويصرح بتلك القضية قول ع ش ما نصه قوله مرفلوا فتفتح او تعود بقصد السنية والبدل لم يكف بذبحي ان مثل ذلك ما لو قرأية تشتمل على دعاء يقصد بها الدعاء لنفسه والقرآن فلا تسكن في اداء الواجب إن كانت بدلا ولا في اداء السورة إن لم تسكن لانه لما نوى بذلك القرآن والدعاء اخرجهما بالقصد عن كونها قرانا كما لا يعتد بها فيما يتوقف حصوله على القرآن اه لكن عقبه الرشيدى بما نصه قوله م ر بقصد السنية والبدل لم يكف بحث الشيخ ع ش ان مثله ما اذا شرك في اية تتضمن الدعاء بين القرانية والدعاء لنفسه وفيه وقفة للفرق الظاهر اذ هو هنا شرك بين مقصودين لذاتهما للصلاة هما السنية والقرنية فاذا قصد احدهما فوت الاخر بخلافه في تلك مع ان موضوع اللفظ فيها الدعاء اه وياتى عن السيد البصرى ما وافقه (قوله ولو معها) يراجع سم قد قدمنا ما يزيل التوقف ويزيله ايضا قول البصرى ما نصه قوله ولو معها يؤخذ من قرينة التمثيل أن المراد منع التشريك بين البدلية وسنة مقصودة فلا يرد عليه أنه لا يضر في عدم الصارف قصد التشريك كنية التردد مع نية معتبرة في الموضوع وقصد الصلاة ودفع الغريم وما ياتى له في الاعتدال ان الماضر رفع الراس بقصد الفزع وحده ونحو ذلك لان جميع ما ذكر ليس فيه اشريك بين مقصودين شرعا بفعل واحد حتى لو فرض في مسئلتنا قصد نحو الدعاء مع البدلية لم يضر اه وقد مر عن الرشيدى ما يوافق اوله واما قوله حتى لو فرض الخ قد تقدم عن المغنى وشرح المنهج وسم ما يخالفه إلا ان يخص قوله المذكور بما إذا كان البدل قرانا (قوله من قرآن) الى قوله اى بالنسبة الى المغنى وشرح المنهج وكذا في النهاية لإلا قوله وترجمة الذكروا الدعاء (قوله ويجز عن التعلم) بذبحي وكذا لو قدر لكنه يقضى ما صلاه اضيق الوقت قاله سم وهو يومنا فعاد صلاة القادر على التعلم مع سعة الوقت وقد تقدم عنه وفي الشرح خلافه فالاولى إسقاط هذه

ويشترط أن لا يقصد بالذكر غير البداية ولو معها فلو افتتح أو تعود بقصد السنة والبدل لم يكف (فان لم يحسن شيئا) من قرآن ولا غيره ويجز عن التعلم وترجمة الذكروا الدعاء

دون عدد الحروف أى فلم يقطعوا بوجوبه (قوله أن لا يقصد بالذكر غير البدلية) شامل لما اذا لم يقصد شيئا ولو بالافتتاح والتعود وهو صريح قول الروض ولا يشترط قصد البدلية بل يشترط أن لا يقصد غيرها فلو اتى بدعاء الاستفتاح ولم يقصده اعتد به بدلا اه وهو شامل للقرآن وغيره وقد عبر في شرحه بقوله ولا يشترط في البدل الخ (قوله بالذكر) ومثله الدعاء كما صرح به في غير هذا الكتاب كغيره وخرج بذلك القرآن فليراجع فان قضية قولهم انه لا يشترط قصد الركن لكن لا بد من عدم الصارف بان يقصد غيره فقط وإن القراءة كذلك وعلى هذا فتفارق القراءة الذكروا الدعاء بالاكتفاء بها مع قصد البدلية وغيره فليحذر لكن عبارة الروض وشرحه شاملة للبدل اذا كان قرانا فقضيته انه يضر فيه قصد البدلية وغيره فليحذر ما نقلناه عنه فيما مر (قوله ولو معها) يراجع (قوله ويجز عن التعلم) بذبحي وكذا لو قدر لكنه يقضى ما صلاه

نظير مامر (ونف) وجوبا (قدر الفاتحة) في ظنه أي بالنسبة لزوم قرأتها المعتدلة من غالب (٤٩) أمثاله نظير مامر فمن خلق بلا نحو

مرفق أو حشفة وذلك لأن القراءة والوقوف بقدرها كانا واجبين فإذا تعذر أحدهما بقي الآخر يلزمه القعود بقدر التشهد الأخير ويسن له الوقوف بقدر السورة والقنوت والقعود بقدر التشهد الأول (ويسن عقب الفاتحة) لقارئها ولو خارج الصلاة لكتبه فيها أكد ومثلها بدلها إن تضمن دعاء (آمين) مع سكتة لطيفة بينهما تميزا لها عن القرآن وحسن زيادة رب العالمين وذلك للخبر المتفق عليه إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإنه من وافق قوله قول الملائكة أي في الزمن وقبل الإخلاص والمراد الملائكة المؤمنون على ادعية المصلين والحاضرون لصلاتهم غفر له ما تقدم من ذنبه وفي حديث البيهقي وغيره أن اليهود لم يحسدونا على شيء ما حسدونا على القبلة والجمعة وقولنا خلف الإمام آمين (تنبيه) أفهم قوله عقب فوت التأمين بالتلفظ بغيره ولو سهوا كما في المجموع عن الأصحاب وإن قل نعم ينبغي استثناء نحو رب اغفر لي للخبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم قال عقب

القول (قوله نظير مامر) أي عجز نظير عجز مرفق في شرح فإن جعل الفاتحة قول المتن (وقف الخ) ولا يجب عليه تحريك لسانه بخلاف الآخر الذي طار آخره شيخنا (قوله وذلك) أي وجوب الوقوف (قوله ويسن) إلى قوله والقنوت في النهاية والمغني قول المتن (عقب الفاتحة) بعين مفتوحة وقاف مكسورة بعدها ياء موحدة ويجوز ضم العين وإسكان القاف واما عقيب بياء قبل الباء فاختاره كبدلي (قوله لقارئها) وكذا لسانها كما نقله بعضهم عن الطوشي شيخنا وباقي الشرح ما يخالفه (قوله ولو خارج الصلاة) إلى قوله وينبغي في المغني إلا قوله نعم إلى وافهم وكذا في النهاية إلا ما ذكره وقوله وفي حديث إلى التنبيه (قوله لكتبه) أي التأمين (قوله ومثلها) أي الفاتحة (قوله أن تضمن دعاء) كذا في شرح مرفق وظاهره ولو في أوله وفيه وقفة سم عبارة عرش ظاهره أنه لا فرق بين تقدم الدعاء وتأخره لكن في سم على المنهج ما نصه قال مرفق أتى ببدل الفاتحة فإن ختم بدعاء آمن عقبه اه وهو يقتضي أنه لا يؤمن حيث قدم الدعاء وقد يشير إليه قول الشارح مرحاكة للبدل اه وفي البجيرمي عن البرماوي وفي السكودي عن القايوني أنه يؤمن ولو بدا في البدل بما تضمن الدعاء وختم بما لا يتضمنه اه والاقرب الأول أي مامر عن عرش (قوله تميزا لها) أي لفظة آمين (وحسن الخ) عبارة للمغني والنهاية قال في الام ولو قال آمين رب العالمين وغير ذلك من الذكر كان حسنا اه (قوله وذلك للخبر المتفق عليه الخ) هذا لا يفيد حكم المنفرد والامام صريحا سم عبارة النهاية لخبرانه صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته فقال آمين يمد بها صوته اه زاد المغني الخبر الذي في الشرح وعبارة شرح بافضل والمنهج الاتباع في الصلاة وقيس بها خارجها اه (قوله والحاضرون الخ) عطف على المؤمنون الخ والأولى قلب العطف (قوله غفر له ما تقدم الخ) والمراد الصغائر فقط وإن قال ابن السبكي في الأشباه والنظائر أنه يشمل الصغائر والكبائر نهاية (قوله عقب) أي إلى آخره (قوله ينبغي استثناء نحو رب الخ) وينبغي أنه لو زاد على ذلك ولو الذي لجميع المسلمين لم يضر أيضا عرش (قوله رب اغفر لي) ينبغي نداء للحديث المذكور وعليه ينبغي أن يفصل بينه وبين آخر الفاتحة لما مر من التميز بصري (قوله نظير مامر) تقدم تقييد الطويل فيما مر بالعمد اه سم أي بخلافه لعذر كسهو وجهل أو إعياء فلا يضر (قوله على من قال لا يفوت الخ) اعتمد هذا الاستاذ في الكنز سم أقول وكذا المغني والنهاية حيث قالوا لا يفوت التأمين إلا بالشروع في غيره على الأصح كافي المجموع اه قال عرش قوله مرفق إلا بالشروع الخ ظاهره أنه لا يفوت بالسكوت وإن طال ولا بنا فيه تعبيره بالعقب لجواز حمله على أن الأولى المبادرة إليه لا أنها شرط لكن قال حج أنه يفوت بالسكوت إذا طال الخ اه وقال الرشيدى قوله مرفق إلا بالشروع الخ أي أو بطول الفصل بحيث تنقطع نسبتة عن الفاتحة اه عبارة شيخنا والتقييد بالعقبة يفيد أنه يفوت بالتلفظ بغيره وإن قل ولو سهوا نعم

لضيق الوقت (قوله وقف قدر الفاتحة) (فرع) قالوا لو قدر على الفاتحة في أثناء البدل وجب قراءتها أو بعد فراغها ولو بعد الركوع فلا يبقى ما لو لم يحسن شيئا مطلقا وقدر عليها بعد الوقوف بقدرها فمطل تسقط عنه كمال قدر عليها بعد الفراغ من البدل بجامع أنه لو أتى بما لم يمه حينئذ أو لا لأنه لم يأت ببدل فان القيام ليس ببدل الفاتحة بل هو واجب آخر معها فيه نظر وقد باتزم الأول لأن وجد نقل بخلافه (قوله ومثلها بدلها) أن تضمن دعاء أو رد عليه أن قياس ما ذكره في تحت التعوذ من أن الأول وجه نداء لمن يأتي بذكر بدل الفاتحة لأن للتائب حكم المنوب عنه أن يؤمن في البدل وأن لم يتضمن دعاء لأنه قضية إعطاء النائب حكم المنوب اه فليتأمل فإن الفرق قريب بأن معنى التعوذ والمقصود به وهو الاعتصام من الشيطان مناسب لكل مقروه من ذكر أو دعاء أو قرآن بخلاف التأمين الذي هو طلب الاستجابة لا يناسب ما لا دعاء فيه إذ لا معنى للتأمين على قوله لا إله إلا الله وسبحان الله مثلا (قوله أن تضمن) كذا في شرح مرفق وظاهره ولو في أوله وفيه وقفة (قوله وذلك للخبر المتفق عليه) هذا لا يفيد حكم المنفرد والامام صريحا (قوله نظير مامر) تقدم تقييد الطويل فيما مر بالعمد (قوله وبما قررتة يعلم الرد على من قال لا يفوت الخ) اعتمد هذا الاستاذ في الكنز

(٧ - شرواني وابن قاسم - ثاني) الضالين رب اغفر لي آمين وأفهم أيضا فوته بالسكوت أي بعد السكوت المسنون وينبغي أن يحله أن طال نظير مامر في الموالاة وبما قررتة يعلم الرد على من قال لا يفوت إلا بالشروع في السورة والركوع نعم ما فهمه من فوته

يستثنى رب اغفر لي ونحوه الخ ويفوت بالشروع في الركوع ولو فورا لا بالسكوت وان زاد على السكتية المطلوبة اه (قوله بالشروع في الركوع الخ) كان وجهه انه لما كان تنمة للفاخرة لا يفعل إلا في محلها نعم ظاهر كلامه انه يفوت بالشروع في الانحناء وإن لم يخرج عن حد القيام وهو محل تأمل لان الاصل لو بقي منه شيء مجاز له الاتيان به حينئذ فالولي تابعه فليتأمل وقد يقال لا يحصل الشروع فيه حقيقة الا بالوصول لاقوله بصري وينبغي حمل كلام الشارح على ظاهره إذا الظاهر ان وجه الفوت بذلك الاشعار بالاعراض كافي التلطف بلفظ قليل مع طلب ذكر مخصوص للشروع في الركوع بل كلامهم كالصرح في الفوت بمجرد التكبير للركوع (قوله والافصح) الى قوله او مجرد الخ في النهاية والمغنى لا قوله ويسكن إلى المتن وما انبه عليه قول المتن (ويجوز القصر) اي فوله لغة وإن أوهم التعليل خلافة رشيدى (قوله الامالة) اي مع المندنية ومعنى عبارة شيخنا بمد الهمة وتخفيف الميم مع الامالة وعدمها بالقصر لكن المدافصح ويجوز تشديد الميم مع المد والقصر ففيه خمس لغات اه وقوله خمس لغات قضية ما قدمه ان لغاته ست إلا ان يراد بقوله مع المد والمد بلا إمالة (قوله ومعناها الخ) ظاهر انها في التشديد مع القصر باقية على اصلها وهو ما صرح به شيخ الاسلام في الاسنى والغرر ومقتضى كلام الشارح في فتح الجواد انها ايضا بمعنى قاصدين فليحذر بصري اقول وكذا ظاهر المغنى والنهاية انه راجع للتشديد مع القصر ايضا باعتبارهما وحكى التشديد مع القصر والمدادى قاصدين اليك وأنت أكرم أن تخيب من قصدك وهو لحن بل قيل انه شاذ منكر ولا تبطل به الصلاة لقصد الدعاء كما في المجموع اه قال ع ش قوله مر وهو لحن الخ اي التشديد مع المد والقصر وبصرح في شرح الروض وقوله لقصد الدعاء قضيته انه لو لم يقصد به الدعاء بطأت وبصرح حجج اه وغبارة الرشيدى قوله مر اي قاصدين ظاهره انه تفسير للتشديد بقسميه القصر والمد وصرح به في الامداد لكن في التحفة وشرح الروض وغيرهما انه للمدود فقط اه وقوله في الامدادى وشرح بافضل عبارة فان شدد مع المد والقصر وقصدان يكون المعنى قاصدين اليك الخ لم تبطل اه (قوله وكذا ان لم ير دشينا الخ) وفي البجيرى عن الشوبرى وفي الكردى عن القلوبى والمعتد انها لا تبطل في صورة الاطلاق اه وجرى عليه شيخنا اعتبار توجع الرملى التشديد اي بقسميه لحنًا قال وقيل شاذ منكر لكن لا تبطل به الصلاة إلا ان قصد به معناها الاصلى وحده وهو قاصدين بخلاف ما لو قصد الدعاء ولو مع معناها الاصلى أو أطلق فلا تبطل صلاته على المعتمد حينئذ اه وظاهر صنيعه ان الحصر المذكور عما قاله الرملى وعليه فعله في غير النهاية وإلا فكلام النهاية كامر كالغنى ظاهر في موافقة التحفة فليراجع قول المتن (مع تأمين امامه) شمل ذلك ما لو وصل التأمين بالفاخرة وهو كذلك نهاية وقال ع ش قول المصنف مع تأمين امامه يخرج ما لو كان خارج الصلاة فسمع قراءة غيره من امام او ماموم أى وغيرهما فلا يسن التأمين اه (قوله لا قبله) الى قوله وقد يشكل في المغنى لا قوله ومن ثم إلى وليس إلى قوله وقضية الخ في النهاية إلا ما ذكر (قوله كادل الخ) علة لقوله ليوافق الخ وهو علة للذين كرى (قوله الخبر السابق) وجه الدلالة منه ان قوله فانه من وافق تأمينه الخ يدل دالة إمام على ان علة طلب موافقة الامام في التأمين هي موافقة تأمين الملائكة وإلا لم يكن لذكره فائدة فيعلم منه ان تأمين الامام وافق تأمين الملائكة رشيدى (قوله وبه يعلم الخ) اي يسن المعية او بذلك الخبر (قوله ان المراد بامان الخ) وبوضحه خبر الصحيحين إذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين نهاية وكذا في سم على السكز (قوله اراد ان يؤمن) الانسب تأويله بشرع فتأمل ان كنت من اهله بصري (ولان التأمين الخ) عطف على قوله ليوافق كرى ورشيدى (قوله إلا لتأمينه) فان لم يؤمن الامام ولم يسمعه او لم يدره لامن او لا امن هو معنى واسنى (قوله إلا ان سمع قراءة امامه) الظاهر انه لا بد من سماع يميز معه الحروف لا مجرد صوت ولو سمع بعضهم قبل يؤمن مطلقا ولا يؤمن مطلقا ويقال ان سمع ما قبل اهدنا لم يؤمن اه وهى وما بعدها من محل

بالشروع في الركوع ولو فورا متجه والافصح الاشهر بها أن يأتي بها (خفيفة الميم بالمد) وهى اسم فعل بمعنى استجب مبنى على الفتح ويسكن عند الوقف (ويجوز) الامالة (والقصر) مع تخفيفها وتشديدتها لانه لا يخل بالمعنى وفيها التشديد مع المد ايضا ومعناها قاصدين فان أتى بها أو أراد قاصدين اليك وأنت أكرم أن تخيب قاصدا لم تبطل صلاته لتضمنه الدعاء أو مجرد قاصدين بطلت وكذا ان لم ير دشينا كما هو ظاهر (و) الافضل المأموم في الجهرية انه يؤمن مع تأمين امامه) لا قبله ولا بعده ليوافق تأمين الملائكة كادل عليه الخبر السابق وبه يعلم أن المراد بأمّن في رواية اذا أمّن الامام فأمنوا أراد أن يؤمن ولان التأمين لقراءة امامه وقد فرغت لتأمينه ومن ثم اتجه انه لا يسن للمأموم الا ان سمع قراءة امامه

فقال فان آخر لم تفت إلا بالشروع في السورة او الركوع اه (قوله في الركوع) ينبغي او في السورة (قوله ان المراد الخ) ويوضحه رواية إذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين كنز (قوله)

ويؤيده ما يأتي أن المأموم لا يؤمن لدعاء قنوت امامه إلا أن سمعه وليس لنا ما يسن فيه نحري (٥١) مقارنة الامام سوى هذا فان لم تنفق له

موافقة أم عقبه ولو أخره
عن الزمن المسنون امن
قبله ولم ينتظره اعتبارا
بالمشروع وقد يشكك عليه
ما يأتي في جهر الامام او
اسراره من ان العبرة فيهما
بفعله لا بالمشروع إلا أن
يجاب بان السبب للتأمين
وهو انقضاء قراءة الامام
وجد فلم يتوقف على شيء
اخر والسبب في قراءة
المأموم للسورة متوقف
على فعل الامام فاعتبر
وقضية كلامهم انه لا يسن
لغير المأموم وان سمع قيل
لكن في البخاري اذا أمن
القارئ فأمّنوا وعوموه
يقتضي النذب في مسئلتنا
وفيه نظر اه (ويجهر به)
ندبا في الجهرية الامام
والمنفرد قطعاً والمأموم (في
الظاهر) وان تركه امامه
لرواية البخاري عن عطاء
أن ابن الزبير رضى الله
عنهما كان يؤمن هو ومن
وراءه بالمسجد الحرام حتى
أن للمسجد للجة وهى
بالفتح فالتشديد اختلاط
الاصوات رصح عن عطاء
أنه أدرك مائتي سحابة
بالمسجد الحرام اذا قال
الامام ولا الضالين
رفعوا أصواتهم بآمين
اما السرية فيسرون فيها
جميعهم كالقراءة (ويسن)
في سرية وجهرية لامام
ومنفرد كما موم لم يسمع

تأمل بصرى ونقل عن حاشية الشارح على فتح الجواد ما نصه والذي يتجه أن العبرة بالآخر لانه الذى يليه
التأمين لكن هل يشترط كونه جملة مفيدة من الفاتحة او من غيرها الاقرب نعم فيمكن سماع ولا الضالين مثلا
اه (قوله) ويؤيده ما يأتي (الخ) ويؤيده ايضا تخصيص هذا الحكم بالجهرية (قوله سوى هذا) يظهر ان اصل
نذب المقارنة يحصل بمقارنة جزء لجزءوا كلها مقارنة للجميع للجمع بصرى (قوله ولو أخره) أى الامام افهم
انه لو لم يؤخره بان قصر الزمن بعد فراغ القراءة لا يؤمن حينئذ وعليه فلو اسرع بالتأمين قبل امامه فلا قرب
انه يعتد به في حصول أصل السنة فلا يحتاج في أدائها الى إعادة مع الامام عش (قوله أمن قبله (الخ) قال في
المجموع ولو قرأ معه وفرغ معا كفي تأمين واحد او فرغ قبله قال البيهقي ينتظره والمختار والصواب انه يؤمن
لنفسه ثم للتابعة نهاية ومعنى قال عش قوله مر كفي تأمين واحد اشعر بان تكرير التأمين أولى ويقدم
تأمين قرأته اه (قوله) وقد يشكك عليه) أى على اعتبار المشروع هناك فعل الامام (قوله فاعتبر) أى
فعله ظاهر هذا الفرق انه يستحب التأمين لقراءة الامام إذا جهر فيها الامام فيجهر به المأموم كما اعتمدته الجمال
الرملى في شرح البهجة واقتضاء كلام الشارح في التحفة اه وسيأتى ما يتعلق بالمقام (قوله لغير المأموم) أى ولو
كان خارج الصلاة عش وافرجه البجيرى قول الماتن (ويجهر به (الخ) وجهر الاثنى والخثنى به كجهرهما
بالقراءة وسيأتى والا ما كن التي يجهر فيها المأموم خلف امامه خمسة تأمينه مع امامه وفي دعائه في قنوت الصبح
وفي قنوت النازلة في الصلوات الخمس وإذا فتح عليه نهاية ومعنى وينبغي ان يراد على ذلك نحو سؤال الرحمة عند
قراءة ايتها ونحو تسخير الاتقالات من مبلغ احتياج اليه وتنبيه ما يعطى فيه الامام كالقيام لركعة زائدة إذا لم
يرد بالفتح ما يشمله كرى (قوله قطعاً) وقيل فيهما وجه شاذ معنى (قوله ندبا في الجهرية) أى جهر
متوسطا وتسكروا بالمبالغة فيه عش (قوله والمأموم) أى لقراءة امامه ويسر به لقراءة نفسه عاب اه سم
قول الماتن (في الاظهر) قال في المجموع ومحل الخلاف إذا امن الامام ولا استحب المأموم الجهر قطعاً لسمعه
فيأتى به معنى فقول الشارح فان تركه امامه يؤم جريان الخلاف فيه ايضا ثم رايت ابن شعبة قال بعد ذكر
كلام المجموع وقضية كلام الروضة والكفاية ان ذلك طريقة مرجوحة وان المذهب اجراء الخلاف وان لم
يجهر الامام انتهى فلعل كلام الشارح مبنى عليه بصرى (قوله لرواية البخاري) الى الماتن في النهاية (قوله
فيسرون (الخ) عبارة شرح المنهج وفي سم عن الكنز مثله فلا جهر بالتأمين فيها ولا معية بل يؤمن الامام
وغیره سرا مطلقا اه قال البجيرى قوله فلا جهر بالتأمين (الخ) ظاهره ولو سمع قراءة امامه وعبارة سم على
الغاية ولا يسن في السرية جهر بالتأمين ولا موافقة الامام فيه بل يؤمن كل سر انعم ان جهر الامام بالقراءة
فيها أى السرية لم يبعد سن موافقته انتهت ومقتضى كلام شرح الروض ان المأموم لا يجهر بالتأمين في
السرية وان جهر امامه عش وقوله مطلقا أى سمع قراءة امامه أم لم يسمع عش اه كلام البجيرى
(قوله في السرية) الى قوله وقاعدة (الخ) في النهاية إلا قوله وان طال الى نعم وكذا في المغنى إلا قوله بل بعضها
الى والا فضل قول الماتن (ويسن سورة (الخ) لا اتباع بل قيل بوجوب ذلك شرح بافضل ويكره ترك قراءة
السورة كما قاله ابن قاسم شيخنا (قوله في سرية (الخ) ولو كرر سورة في الركعتين حصل اصل السنة نهاية
وسم وفتح الجواد (قوله لم يسمع) ينبغي سماعا مفسرا سم (قوله في غير صلاة (الخ) أى ولو كان الغير
مندورة خلافا لاسنوى نهاية (قوله الجنب) أى ونحوه (قوله وذلك) راجع الى الماتن (قوله للحديث
الصحيح (الخ) في تقريبه وقفة (قوله ام القرآن عوض من غيرها) يتامل معناه فانها بحيث وجبت كان

ويؤيده ما يأتي (الخ) يؤيده ايضا تخصيص هذا الحكم بالجهرية (قوله ولو أخره) أى الامام (قوله
ويجهر به (الخ) عبارة العباب وان يجهر به في الجهرية الامام والمنفرد والمأموم لقراءة امامه ويسرها
لقراءة نفسه (قوله اما السرية (الخ) عبارة الاستاذ في كثره ولا يجهر بالتأمين في السرية ولا يندب
فيها معية بل يؤمن الامام وغيره مطلقا سرا اه (قوله لم يسمع) ينبغي سماعا مفسرا

(سورة بعد الفاتحة) في غير صلاة فاقد الطمورين الجنب لحرمتها عليه وصلاة الجنائز لسكراحتها فيها وذلك للأخبار الكثيرة
الصحيحة في ذلك ولم تجب للحديث الصحيح أم القرآن عوض من غيرها وليس غيرها عوضا منها ويحصل أصل سنتها

بآية بل ببعضها ان أفاد على الوجه (٥٢) والافضل ثلاث وسورة كاملة افضل من بعض طويلة وان طال من حيث الاتباع الذي قد يربو

نوابه على زيادة الحروف نظير صلاة ظهر يوم النحر للحاج بمنى دون مسجد مكة في حق من نزل اليه لطواف الافاضة اذا الاتباع سمر بو على زيادة المضاعفة فاندفع ما لكثيرين هنانعم البعض في التراويح افضل كما افق به ابن الصلاح وعلمه بأن السنة القيام في جميعها بالقران ومثلها نحو سنة الصبح لو ردد البعض فيها ايضا وافهم قوله بعد الفاتحة انه لو قدمها عليها لم تحسب كالمكرر الفاتحة لإلا ذالم يحفظ غيرها على الوجه (الإلا في الركعة الثالثة) من المغرب وغيرها (والرابعة) من الرباعية وما بعد اول تشهد من النوافل (في الاظهر) لثبوته من فعله صلى الله عليه وسلم ومقابلة ثبت في مسلم من فعله صلى الله عليه وسلم ايضا وقاعدة تقديم المثبت على النافي تؤيده فلذا صححه أكثر العراقيين واختاره السبكي وعليه يكون اقصر من الاولين لندب تقصير الثانية عن الاولى كما صرح به الخبير ولان النشاط في الاول وما يليه أكثر وبه يتوجه مخالفتهم لتلك القاعدة وحملهم قراءتها فيهما على بيان الجواز لان المعروف المستمر

وجوبها أصليا وليست عوضا عن شيء وفي شرح الجامع الصغير ما حاصله ليس المراد بالتعويض أنه كان ثم واجب وعوضت هذه عنه بل المراد انها اشتملت على ما فصل في غيرها من الذات والصفات والشأن وغير ذلك فقامت مقام غيرها في إفادة المعنى الذي اشتمل عليه غيرها وليس غيرهما مشتملا على ما فيها حتى يقوم مقامها عرش (قوله بآية الخ) والوجه انه لو قرأ البسملة لا يقصد ان يقرأ الفاتحة حصل اصل السنة لانها آية من كل سورة نهاية في السكردى بعد ذكر مثله عن فتح الجواد وغيره مانصه وفي الايعاب لا فرق بين ان يقصد كونها غير التي في الفاتحة أو يطلق اه (قوله بل ببعضها الخ) كذا في شرحي البهجة والمنهج لشيخ الاسلام كرى (قوله على الوجه) ولا يبعد التادى بنحو الحروف في أوائل السور كالم وصوق ون ان قلنا انه مبتدأ او خبر حذف خبره او مبتدؤه ولا يحذف ذلك لانه حينئذ جملة والظاهر انه على هذا آية غاية الامر انه آية حذف بعضها وهذا لا ينافي إفادتها وفهم المعنى منها فليتامل سم (قوله وسورة كاملة افضل الخ) ومع هذا لو نذر بعضا من سورة معينة وجب عليه قراءته ولا تقوم سورة اخرى مقامه وان كانت اطول كما لو نذر التصديق بقدر من الفضة وتصديق بدله بذهب فانه لا يجوز ثم يخرج بالمعينة ما لو قال الله على أن أقرأ بعض سورة فيبر من عهدة النذر بقراءة بعض من اى سورة وبقراءة سورة كاملة عرش (قوله وان طال) المعتمد انه إنما هي افضل من قدرها من طويلة مر اه سم اى لا طول منها نهاية ومعنى (قوله على زيادة الحروف) اى على نوابها (قوله ما لكثيرين هنا) وافهم النهاية والمعنى كما مرانفا (قوله وعلمه بان السنة الخ) يؤخذ من ذلك ان محل كون البعض افضل اذا اراد الصلاة بجميع القران في التراويح فان لم يرد ذلك فالسورة افضل كما في سم على المنهج عن تصريح مر بذلك عرش ورشيدى (قوله ومثلها نحو سنة الصبح) قضيته ان البعض في سنة الصبح افضل ولعله بالنسبة لغير الكافرون والاختصاص سم عبارة السكردى فالبعض فيه افضل من سورة لم ترد واما الواردة كالكافرون والاختصاص في سنة الصبح فبما افضل من ابقى البقرة وال عمران فتنبه له اه (قوله لو ردد البعض الخ) اى ابقى البقرة وال عمران نهاية ومعنى (قوله ذالم يحفظ غيرها) شامل للذكر والدعاء فليتنظر سم لكن المتبادر من المقام عدم الشمول قول الماتن (الإلا في الثالثة الخ) شمل ذلك ما لو نوى الرباعية بتشهد واحد خلا القضية كلام الزركشى في باب النطوع نهاية يعنى لو فعلها كذلك إذ الكلام في الفرض بقراءة ما يأتى له رشيدى وعرش (قوله وما بعد اول تشهد) عبارة النهاية ولو اقتصر المتنفل على تشهد سنت له السورة في الكل او أكثر سنت فيما قبل التشهد الاول اه (قوله تكونان اقصر من الاولين) اى وتكون الرابعة اقصر من الثالثة نهاية ومعنى (قوله لندب) الى الماتن في النهاية (قوله في الاول) الاول الثانيت (قوله وبه) اى بقوله لان النشاط الخ (قوله يتوجه) الاول يتوجه من التوجيه (قوله من صلاة نفسه) اى بأن لم يدرك ثالثته ورابعته مع الامام سم (قوله كما أتى الخ) اى في التنبيه في قوله وحينئذ يصدق الخ كرى (قوله سياقه) اى الماتن (قوله منها معه) اى من صلاة امامه مع الامام (قوله بآية) قال في العباب وتتأدى السنة ببعض سورة ولو آية والاولى ثلاث آيات اه ولا يبعد التادى بنحو الحروف في أوائل السور كالم وصوق ون ان قلنا انه مبتدأ او خبر حذف خبره او مبتدؤه ولا يحذف ذلك لانه حينئذ جملة والظاهر انه على هذا آية غاية الامر انه آية حذف بعضها وهذا لا ينافي إفادتها وفهم المعنى منها فليتامل (فرع) لو كرر سورة في الركعتين حصل اصل سنة القراءة مر (قوله بل ببعضها ان افاد) كذا شرح مر ولا يخفى أن اعتبار الافادة هنا لا تنافي قوله السابق في شرح قلت الاصح المنصوص جواز المتفرقة وان لم تقدم معنى منظوما لان ذلك عند العجز عن الواجب الاصل وهذا عند القدرة على الاتيان بالسورة فانظر لما عجز عن المفيد (قوله وان طال) المعتمد انه انما هي افضل من قدرها من طويلة مر (قوله ومثلها نحو سنة الصبح) قضيته ان البعض في سنة الصبح افضل ولعله بالنسبة لغير الكافرون والاختصاص (قوله ذالم يحفظ غيرها) شامل للذكر والدعاء فليتنظر (قوله من صلاة نفسه) اى بأن لم يدرك ثالثته ورابعته مع الامام (قوله

من أحواله ^{صلى الله عليه وسلم} رعاية النشاط أكثر من غيره (قلت فان سبق بهما) أى بالثالثة والرابعة من (قوله صلاة نفسه كما يأتى بيانه أو بالاولين الدال عليهم ما سياقته من صلاة امامه بأن لم يدركهما منها معه ولما أدركه في الثالثة والرابعة منها

(قوله او من صلاة نفسه) عطف على قوله من صلاة امامه (قوله لكنه لم يتمكن الخ) كان تخصيص هذه الصورة بهذا التقيد ليتحقق فيها السبق معنى والا فهو معتبر في بقية الصور المذكورة اخذاعا بما ياتي انه اذا تمكن من قراءة السورة فلم يفعل لا يتداركها سم (قوله لكنه الخ) اي فهذا معنى السبق بهما سم (قوله في الحالة الاولى والثانية) لعل مراده بالحالة الاولى جعل ضمير بهما للثالثة والرابعة وبالحالة الثانية جعله للاولين فانه لم يتقدم الا هذان الحالتان لكن في جعل هذين حالتين تسمححانه بجد اعتبارين حاصلهما شئ واحد وهو انه ان لم يدرك الامام في اولي الامام بل في اخيرتي الامام وذلك حالة واحدة ثم على هذا قد يشكل قوله في الحالة الثانية في قوله او بالنسبة للامام او الاولى الخ إذ يمكن ذلك في الحالة الاولى ايضا فانه يعقل ان يقال ان سبق بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه قرأها في ثالثة الامام ورابعته اللتين ادر كهما معه او في اوليته اللتين ادر كهما مع الامام ولم يتمكن من قراءة الصورة فيهما فليتا مل سم وقوله ولم يتمكن صوابه ان يتمكن (قوله فيهما) خبر مبتدأ محذوف اي قوله وهو خلف الامام الخ معتبر في قوله اي في الثالثة والرابعة بالنسبة للامام وقوله او الاولى والثانية بالنسبة للمأموم (قوله لنحو بطء قراءة الامام) اي ككون الامام قرأها فيهما نايه ومعنى (قوله لكونه مسبوقا الخ) كأن وجد الامام را كما فاحرم وركع معه ثم بعد قيامه من الركعة نوى المفارقة وجد اما آخر را كما فادخل نفسه في الجماعة وركع معه فقط سقطت عنه السورة في الركعتين كالفاتححة فلا يقرؤها في باقي صلاته شيخنا عبارة البجيرمي وصور شيخنا السجني المسئلة بما اذا اقدمى بالامام في الثالثة وكان مسبوقا لم يدرك من ياسبق قراءة الفاتحة للوسط المعتدل ثم ركع مع امامه ثم حصل له عذر كن حجة ثلاثين تمكن من السجود فسجد وقام من سجوده فوجد الامام را كما فيجب عليه ان يركع معه وسقطت عنه الفاتحة في الركعتين فكذلك تسقط عنه السورة تبعوا وليس المراد ان الامام يتحمل عنه السورة حتى يردان الامام لانس له السورة في الاخيرتين فكيف يتحملها عن المأموم اه (قوله ثلاثا) الى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله لان السنة الخ) ولان القراءة سنة مستقلة والجهز صفة للقراءة فكانت احق معنى (قوله وبين العبارتين فرق) اي لان الاولى محتملة لكون الفعل مكروها وخلاف الاولى والثانية صادقة بكون الفعل مباحا ش (قوله بان الضمير الاول) اي ضمير بهما (والثاني) اي ضمير فيهما (قوله في ذلك) اي في مرجع الضميرين (قوله واكثرهم الخ) منهم شيخ الاسلام في شرح منهجه (قوله وزعم بعضهم الخ) مبتدأ خبره قوله الاتي برده الخ (قوله او الاول) اي عود الضمير الاول (قوله لانه لا يعقل الخ) قد يقال سبقه بهما من صلاة نفسه مع ادراك الاولين منها تعقله في غاية الوضوح فيمن ادرك اخيرتي الامام فانه سبق باخيرتي نفسه وادرك اولتيهما فامعنى نفي تعقل ذلك مع وضوحه سم (قوله لا بالنسبة الخ) راجع لقوله سبقه بهما الخ (قوله لصلاة نفسه) اي لانه ياتي بهما ولا بدو (قوله ولا بالنسبة

لكنه لم يتمكن من قراءة السورة فيهما) كان تخصيص هذه الصورة بهذا التقيد ليتحقق فيها السبق معنى ولا فهو معتبر في بقية الصور المذكورة اخذاعا بما ياتي انه اذا تمكن من قراءة السورة فلم يفعل لا يتداركها (قوله لكنه الخ) اي فهذا معنى السبق بهما (قوله في الحالة الاولى والثانية) لعل مراده بالحالة الاولى جعل ضمير بهما للثالثة والرابعة وبالحالة الثانية جعله للاولين فانه لم يتقدم الا هذان الحالتان لكن في جعل هذين حالتين تسمححانه بجد اعتبارين حاصلهما شئ واحد وهو انه ان لم يدرك الامام في اولي الامام بل في آخرتي الامام وذلك حالة واحدة ثم على هذا قد يشكل قوله في الحالة الثانية بالنسبة للامام الخ إذ يمكن ذلك في الحالة الاولى ايضا فانه يعقل ان يقال ان سبق بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه قرأها في ثالثة الامام ورابعته اللتين ادر كهما معه او في اوليته اللتين ادر كهما مع الامام ولم يتمكن من قراءة السورة فيهما فليتا مل سم (قوله لانه لا يعقل الخ) قد يقال سبقه بهما من صلاة نفسه مع ادراك الاولين منها تعقله في غاية الوضوح فيمن ادرك اخيرتي الامام فانه سبق باخيرتي نفسه وادرك اولتيهما فامعنى نفي تعقل ذلك مع وضوحه سم (قوله لصلاة نفسه) اي لانه ياتي بهما ولا بدو وقوله لا بالنسبة لصلاة الامام اي لانه ادر كهما معه (قوله

او من صلاة نفسه بان ادر كهما منها معه لكنه لم يتمكن من قراءة السورة فيهما (قراها فيهما) اي في الثالثة والرابعة بالنسبة للمأموم حين تداركهما في الحالة الاولى والثانية او بالنسبة للامام او الاولى والثانية بالنسبة للمأموم وهو خلف الامام في الحالة الثانية فيهما ان تمكن لنحو بطء قراءة الامام ما لم تسقط عنه لكونه مسبوقا فيما ادر كه لان الامام اذا تحمل عنه الفاتحة فالسورة اولي (والله اعلم) ثلاثا تحلو صلاته من السورة بلا عذر وإنما قضى السورة دون الجهر لان السنة آخر الصلاة ترك الجهر وليست السنة آخرها ترك السورة بل لا يسن فعلها وبين العبارتين فرق واضح (تنبيه) ما قررت به المتن من ان الضمير الاول والثاني للاولين وللثالثة والرابعة باعتبارين هو التحقيق الذي يجمع به بين كلام الشارحين وغيرهم المتناقض في ذلك واكثرهم على عود الاول للاولين والثاني للاخيرتين وزعم بعضهم ان عودهما معا او الاول وحده للاخيرتين متنع لانه لا يعقل سبقه بهما مع ادراك الاولين لا بالنسبة لصلاة نفسه ولا بالنسبة

الصلاة الامام برده ماقررته من الاعتبار بن المذكورين وفي المجموع غن التبصرة متى امكن المسبق قراءة السورة في اوليه لنحو بطء قراءة الامام قراها المأموم معه ولا يعيدها في اخريه اى وان لم يقرأها معه ويوجه بانه لما تمكن فترك عدم قصره فلم يشرع له تدارك قال عنها متى لم يمكنه ذلك قراها في اخريه وعلى (٥٤) هذا الودك ثانياً رابعة وامكنته السورة في اوليه تركها في الباقي اى لتقصيره كما علم بما

لصلاة الامام اى لانه ادر كهما معه سم (قوله من الاعتبارين المذكورين) اى الحالتين المذكورتين كرى (قوله وفي المجموع) اى قوله قال ذكر ع ش عن الزياى مثله (قوله ويوجه) قد يشكل على هذا التوجيه ما ياتى في الجمعة انه لو ترك سورة الجمعة في الاولى اى ولو عدا قراها مع المنافقين في الثانية الا ان يفرق بان خصوص الجمعة في الجمعة آكد من مطلق السورة في غيرها فليتامل سم (قوله عدا) جواب لما (قوله قال عنها) اى المجموع غن التبصرة (قوله وعلى هذا) اى على قوله ومتى لم يمكنه الخ (قوله وامكنته الخ) اى ولم يقرأ فيهما (قوله انتهى) اى كلام المجموع (قوله بل الاولى الخ) كان المناسب تقديمه على قوله وفي المجموع الخ كما هو ظاهر (قوله يمنع تشتت الضمير) اى لكن فيه تشتت في المعنى فتامله سم اى بالنسبة للضمير الاول واما توجيهه بقوله السابق في التنبية لانه اذا ادرك ثالثة الامام الخ فظاهر التكلف (قوله من صلاة نفسه) اى مع الامام (قوله حين تدار كهما) اى ثالثة ورابعة نفسه سم (قوله سلسكه الشارح المحقق) اى والنهاية والمعنى (قوله عليه) اى الشارح المحقق (قوله بما قررته الخ) وهو قوله لانه اذا ادرك الخ (قوله وخرج الخ) كان مراده الخروج من العبارة بمعنى انها لا تشمل ذلك لا الخروج بمعنى المخالفة في الحكم لان ما ذكره هنا موافق لما تقدم كما يعرف بالتأمل و (قوله فيهما الخ) قد يقال هو خارج بما قبل فيهما سم (قوله بالا اعتبار السابق) لعل مراده به قوله السابق او من صلاة نفسه بان ادر كهما الخ لا قوله وبالا ولين الدال الخ اذ لا يظهر عليه ما رتبته على ذلك (قوله او بالاولى) اى بذلك الاعتبار سم (قوله الذى يسمع) الى قوله وفارقهما في النهاية والمعنى الا قوله وقيل الى المتن وقوله وان نازع الى المتن وقوله وفعلها (قوله وقيل تحرم الخ) عبارة للمعنى والاستماع مستحب وقيل واجب وجزم به الفارقي في فوائد المذهب اه (قوله واختير ان اذى غيره) والقياس انه ان غلب على ظنه الا يذاه حرم والا كره بصرى (قوله بان لم يسمعها الخ) لا يخفى ما في هذا التصوير عبارة النهاية والمعنى فان لم يسمع قراءته كان بعد عن امامه الخ (قوله فيقرافى سرية جهر الامام فيها لا عكسه) الذى يظهر انه اذا جهر في السرية فلجربان الخلاف وجهه واما اذا سرى في الجهرية فلا وجه للقول بعدم القراءة الا على الضعيف المقابل للاصح في السرية القائل بانه لا يقرأ فيها اخذا بعموم النهى وقطعا للنظر عن المعنى الذى لا جله ورد انتهى عن القراءة فليتامل بصرى (قوله اعتبار فعل الامام) اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمعنى (قوله الحاضر) سيد كر محترزه (قوله لكن بالشروط) عبارة شرح بافضل و اشار بقوله للبشر داخل الى ان طوالة وكذا او ساطله لا تسن الا للبشر واما محصورين بمسجد غير مطروق لم يطر اعليهم غيرهم وان قل حضوره رضوا بالتطويل وكانوا احرار او لم يكن فيهم متزوجات ولا اجراء عين والا اشترط اذن السيد والزوج والمستاجر فان

قدمته وان تعذرت في ثانيته دون ثالثة قراها فيها ولا يقرأها في رابعة اى بخلاف ما اذا لم تمكنه في ثالثة فيقرؤها في رابعة كما افهمه كلامه اهل الاولى عودهما معا للاخيرتين لانهما الملقوظ به الا قرب الذى يمنع تشتت الضمير ولا اشكال عليه لانه اذا ادرك ثالثة الامام ورابعة لم يتمكن فيهما من السورة صار الذى ادركه مع الامام اولى نفسه والذى فاتته معه ثالثة نفسه ورابعته وحينئذ يصدق على هذه الصورة انه سبق بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه وانه يقرأ في الثالثة والرابعة حين تدار كهما والظهور هذا سلسكه الشارح المحقق واعتراض بعض الشارحين عليه علم رده بما قررته فتامله وخرج بفهمها صلاة المغرب فان سبق بالاوليين بالا اعتبار السابق وتمكن من قراءة سورتيهما في الثالثة قراها فيها اخذا من قولهم لثلا تحلو عنها صلواته او بالاولى قراها في الثانية والثالثة كما علم بما مروى باني في التمكن مع التفويت هنا مامر آنفا من عدم التدارك ولا

ويوجه الخ) قد يشكل على هذا التوجيه ما ياتى في الجمعة انه لو ترك سورة الجمعة في الاولى اى ولو عدا قراها مع المنافقين في الثانية الا ان يفرق بان خصوص الجمعة في الجمعة آكد من مطلق السورة في غيرها فليتامل سم (قوله يمنع تشتت الضمير) اى لكن فيه تشتت في المعنى فتامله (قوله من صلاة نفسه) اى مع الامام (قوله حين تدار كهما) اى ثالثة ورابعة نفسه سم (قوله وخرج الخ) كان مراده الخروج من العبارة بمعنى انها لا تشمل ذلك لا الخروج بمعنى المخالفة في الحكم لان ما ذكره هنا موافق لما تقدم كما يعرف بالتأمل (قوله فيهما الخ) قد يقال هو خارج بما قبل فيهما (قوله بالا اعتبار السابق) لعل مراده به قوله السابق او من صلاة نفسه بان ادر كهما الخ لا قوله وبالا ولين الدال عليهم مسابق الخ اذ لا يظهر عليه ما رتبته على ذلك (قوله او بالاولى) اى بذلك

سورة المأموم) الذى يسمع الامام في جهره (بل يستمع) لصحة تنبيهه عن القراءة خلفه ما عدا الفاتحة ومن ثم كرهت له وقيل اختل تحرم واختير ان اذى غيره (فان بعد) بان لم يسمعها او سمع صوتا لا يميز حر وفه وان قرب منه لنحو صمم به (او كانت سرية قرافى الاصح) لفقد السماع الذى هو سبب النهى وقضية المتن اعتبار المشروع فيقرافى سرية جهر الامام فيها لا عكسه وصححه في الشرح الصغير لكن الذى في الروضة اقضاء والمجموع تصريحا اعتبار فعل الامام (ويسن) للصلى الحاضرة ولو اماما لكن بالشروط السابقة

في دعاء الافتتاح وإن نازع
 في اعتبارها هنا الأذرعى
 (للصبح والظهر طوال)
 بضم الطاء وكسرها (المفصل)
 نعم يسن كما في الروضة
 وأصلها وغيرهما نقص
 الظاهر عن الصبح بأن يقرأ
 فيها قريب طوال لما يأتي
 ولأن النشاط فيها أكثر
 (وللعصر والعشاء وأسطه
 وللمغرب قصاره) للخبر
 الصحيح الدال على ذلك
 وحكمته طول وقت الصبح
 مع قصرها فجبرت بالتطويل
 وقصر وقت المغرب على
 الخلاف فيه وفعالها فجبرت
 بالتخفيف والثلاثة الباقية
 طويلة وقفاً وفعالها فجبرت
 بالتوسط في غير الظاهر وبما
 مرفيه وفارقهما بأنه أقرب به
 من الصبح النشاط فيه
 أكثر منه فهما وتراخي
 عنه لقلة النشاط فيه بالنسبة
 لها فهو مرتبة متوسطة بين
 الصبح وبين العصر والعشاء
 وطواله من الحجرات إلى عم
 فواسطه إلى الضحى فقطصاره
 إلى الآخر على ما اشهر
 (و) يسن (لصبح الجمعة) إذا
 اتسع الوقت (الم تنزيل)
 السجدة (وفي الثانية هل
 أتى) بكالها لثبوته مع دوامه
 من فعله صلى الله عليه وسلم وبه يتضح
 اندفاع ما قيل الأولى تركها
 في بعض الجمع حذراً من
 اعتقاد العامة وجوبها
 وحديث أنه قرأ في جمعة
 بسجدة غير الم تنزيل

اختل شرط من ذلك ندب الاختصار في سائر الصلوات على قصر المفصل ويكره خلافه خلافاً لما ابتدعه جهلة
 الأئمة من التطويل الزائد على ذلك وكذا يقال في سائر أركان الصلاة فلا يسن للامام تطويلها على أدنى الكمال
 فيها إلا بهذه الشروط وإلا كره اهـ (قوله في دعاء الافتتاح الخ) أي في زيادة الامام فيه على ما تقدم بيانه
 سم قول المتن (طوال المفصل الخ) عبارة شرح الروض ومحل استحباب الطوال والاولى ساط إذا انفرد المصلي
 أو اثر المحصورون التطويل والاختصار اهـ سم وفي النهاية والمغنى ما وافقها (قوله وحكمته الخ) اعلم ان
 الحكمة المذكورة تامة في الصبح وفي الثلاثة الأخيرة وأما في المغرب فمحل تأمل بل مقتضى ما ذكره فيها أن
 تكون كالثلاثة لأنها وجد فيها مقتضى للتخفيف وهو ضيق الوقت ومقتضى للتطويل وهو قصر الفعل
 فاستحب التوسط كما أن تلك وجد فيها مقتضى للتخفيف وهو طول الفعل ومقتضى للتطويل وهو طول الوقت
 بصري أقول ويفرق كما هو ظاهر بأن مقتضى التخفيف هنا أقوى منه في الثلاثة ومقتضى التطويل بعكس
 ذلك ثم قوله الأخيرة حقه المتوسطة (قوله وفعالها) الأولى حذفه فتأمل (فجبرت بالتخفيف) يتأمل معنى
 كون التخفيف جبراً للقصر سمي قصر الفعل وإلا فالمناسبة بالنسبة لقصر الوقت ظاهرة (قوله وبما مر)
 أي بقرين الطوال (فيه) أي في الظهر (قوله وفارقهما) أي الظهر والعصر والعشاء (قوله لقلة النشاط
 فيه الخ) ولطول فعله بالنسبة إليها المقتضى للتخفيف بصري (قوله فهي مرتبة الخ) وبقي حكمه الجهر ما هي
 ولعلمها أنها لما كان الليل محل الخلوة ويطلب فيه السمر شرع الجهر فيه إظهار اللذة مناجاة العبد لله وخص
 بالاولين للنشاط المصلي فيها والنهار لما كان محل الشواغل والاختلاط بالناس طلب فيه الاسرار لعدم
 صلاحية للتفرغ للمناجاة وأحق الصبح بالصلاة الليلية لأن وقته ليس محل للشواغل عادة كيوم الجمعة ع
 (قوله إلى عم الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارة الاول وطواله كما قال ابن الرفعة وغيره كقاف والمرسلات
 وأوسطه كالجمعة وقصاره كالعصر وعبارة الثاني وطواله كالحجرات واقتربت والرحمن وأوسطه
 كالشمس وضحاها والليل إذا يغشى وقصاره كالعصر والاختلاف وقيل طواله من الحجرات إلى عم ومنها
 إلى الضحى وأوسطه ومنها إلى الآخر قصاره اهـ سيد عمر وفي شرح بافضل مثل ما في النهاية عبارة ته قال ابن معن
 وطواله من الحجرات إلى عم وفيه نظر والمنقول كما قاله ابن الرفعة وغيره أن طواله كقاف (على ما اشهر)
 (فائدة) قال ابن عبد السلام القرآن ينقسم إلى فاضل ومفضول كاية الكرسي وثبت فالاول كلام الله
 في الله والثاني كلام الله في غيره فلا ينبغي أن يدوم على قراءة الفاضل ويترك المفضول لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يفعلوه لانه يؤدي إلى هجران بعض القرآن ونسيانه مغنى (قوله ويسن) أي للمصلي الحاضر قول المتن
 (لصبح الجمعة الخ) شل ذلك ما إذا كان إماماً لغير محصورين نهاية وهو صريح صنيع شيخ الاسلام في المنهج
 والاسنى والشارح في شرح بافضل بخلاف ظاهر صنيعه هنا قال الكردي وتبع الجمال الرملى على ذلك
 القليوبى والشوبرى والحلبى وغيرهم اهـ (قوله إذا اتسع) إلى قوله وبه يتضح في المغنى وإلى قوله وحديث
 الخ في النهاية (لثبوته) أي كالحلها وكذا ضمير دوامه (قوله وبه الخ) أي بالتعليل (قوله ما قيل الأولى الخ)

الاعتبار (قوله في دعاء الافتتاح) أي في زيادة الامام فيه على ما تقدم بيانه (قوله طوال المفصل الخ) عبارة
 شرح الروض ومحل استحباب الطوال والاولى ساط إذا انفرد المصلي أو اثر المحصورون التطويل والاختصار
 (قوله فجبرت بالتخفيف) يتأمل معنى كون التخفيف جبراً للقصر (قوله لثبوته) قال الشارح في شرح
 المشكاة وتعليل المالكية لكره قراءة السجدة في الصلاة باشتغالها على زيادة سجدة في الفرض قال القرطبي
 منهم فاسد بشهادة هذا الحديث وصح أنه صلى الله عليه وسلم قرأ سورة فيها سجدة في صلاة الظهر فمسجد
 بهم فيها وزعم احتمال أنه قرأ في صبح الجمعة الم تنزيل السجدة ولم يسجد باطل فقد صح عن الطبراني
 أنه صلى الله عليه وسلم يسجد في صبح الجمعة في الم تنزيل اهـ وقوله بشهادة هذا الحديث أي ما ذكره صاحب المشكاة
 بقوله وعن أنس هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة الم تنزيل في الركعة الأولى
 وفي الركعة الثانية هل أتى على الإنسان وذكر الشارح في شرح هذا الحديث فوائد منها قوله على

مال اليه المغنى (قوله منظر في سنده) وبفرض صحته هو لبيان الجواز سم (قوله أنى بهما في الثانية) كذا في المغنى وشرح المنهج (قوله أو قرأ هل أتى في الأولى الخ) هـ لا يقال قراهما أيضا لأن الاتيان بكل في محلها مطلوب أيضا وفما ذكره تدارك اصل الاتيان بهما وقد يقال بان ما ذكره بيان لاصل سنة الاتيان بهما واما الكمال ففما ذكر لا يقال يلزم عليه تطويل الثانية لأننا نقول لا مانع منه لاستدراك فضيلة ألا ترى أنه لو ترك السجدة في الأولى قرأها في الثانية وهو ابلغ في التطويل وأنه لو تعارض التطويل والترتيب قدم الترتيب كما سيأتي بصري (قوله قطعهما) ينبغي أن لا يسكن في أثناء كلام مرتبط فيما يظهر بصري (قوله أما إذا ضاق الوقت الخ) هذا الاطلاق قد يخالف ما تقدم عن الانوار في مبحث المدسم (قوله على الوجه) خلافا لاسنى والخطيب في شرح التنبيه والنهاية حيث قالوا واللفظ للاخير ولو ضاق الوقت عن قراءة جميعها قرا ما أمكن منها ولو آية السجدة وكذا في الاخرى يقرأ ما أمكنه من هل أتى فان قرأ غير ذلك كان تاركا للسنة قاله الفارقي وغيره وهو المتمدن وان نوزع فيه هـ (قوله من تفردة الخ) عبارة المغنى قال الفارقي ولو ضاق الوقت عنها أتى بالممكن ولو آية السجدة وبعض هل أتى على الانسان قال الاذرى ولم أره لغيره هـ (قوله وأما المسافر) إلى قوله الحديث الخ في النهاية والمغنى إلا قوله في الجمعة وغيره قوله وأما المسافر أى وإن قصر سفره أو كان نازلا شرح بافضل (قوله في الجمعة وغيره) أى الجمعة هو ظاهر النهاية أيضا بوجه بأنه لا شغاله بامر السفر طلب منه التخفيف ثم ما ذكره شامل لما لو كان سائرا أو نازلا ليس منهية في رقت الصلاة للسير ولا متوقعا له ولو قيل إذا كان نازلا كما ذكر لا يطلب خصوص هاتين السورتين لا طمعا أنه لم يبعد ع ش (قوله الكافرون ثم الاخلاص الخ) وتسنان أيضا في سنة الصبح والمغرب والطواف والاحرام والاستحارة شرح بافضل (قوله وإيثارهم الخ) مقتضى كلام النهاية والمغنى أنه أى المسافر بالنسبة لما عداها أى صلاة الصبح كغيره ومقتضى قول الشارح وإيثارهم المسافر بالتخفيف الخ خلافه فليحرج بصري أقول يفهم عموم التخفيف في حق المسافر تقييد الشارح سن ما ذكر في الصبح وغيره بكون المصلي حاضرا أو يصرح بذلك قوله في الامداد ولا يخص التخفيف في حق المسافر بالصبح هـ وأيضا قضية التخفيف في صلاة الصبح مع تأكد سورتيهما حتى طلبتا من امام غير محصورين طلب التخفيف في غيرهما بالاولى وعبارة شيخنا وهذا في غير المسافر اما هو فيقر في صلاة الصبح وقيل في جميع صلاته بالكافرون والاخلاص تخفيفا عليه هـ (ويسن الجهر) إلى قوله وفتاوى المصنف في النهاية والمغنى (في الصلوات الجهرية الخ) عبارة النهاية والمغنى في صبح واولى ومغرب وعشاء وإمام في جمعة للتابع والاجماع في الامام وقيس عليه المنفرد يسر كل منهما فيما سوى ذلك ثم ما تقر في المؤداة ما القائمة العبرة فيها بوقت القضاء فيجهر من غروب الشمس إلى طلوعها ويسر فيما سوى ذلك نعم يستثنى صلاة العيد فيجهر في قضائها كالاداء هذا كله بالنسبة للذكر أما الانثى والخنثى فيجهر أن إن لم يسمعهما اجنبي ويكون جهرهما دون جهر الذكر فان كان ثم اجنبي يسمعهما كره بل يسر ان فان جهرهما لم تطل صلاتهما واما النوافل غير المطابقة فيجهر في صلاة العيدين وخسوف القمر والاستسقاء

أن الطبراني أخرجه عن أنى سعيد أنه صلى الله عليه وسلم كان يديم قراءة هاتين السورتين في صبح يوم الجمعة وتصويب ابن حاتم إرساله بتقدير تسليمه لا ينافي الاحتجاج به فان المرسل يعمل به في مثل ذلك اجماعا على أن له شاهدا أخرجه الطبراني أيضا في الكبير عن ابن عباس بلفظ كل جمعة وحيتئذ فلا يحتاج مع هذا إلى الاستدلال بكان السابقة نفيا ولا إناثا أو توضيح رد قول ابن دقيق العيد السابق أى أنه ليس في حديث ابن هريرة ما يقتضى المداومة نعم قال بعضهم ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بهما لئلا يسهل نادر وقال غيره خبر أنه قرأ بهما بسجدة غير المتزيل في إسناده ونظر وبفرض صحته هو لبيان الجواز هـ (قوله أما إذا ضاق الوقت عنهما) هذا الاطلاق قد يخالف ما تقدم عن الانوار في مبحث المد (قوله و قول الفارقي) ما قاله الفارقي هو المعتمد فالاتيان ببعضهما هو الافضل م (قوله وأما المسافر) ظاهره ولو سفره قصير أفيلراجع

منظر في سنده ويلزم من ذلك الجذر ترك أكثر السنن المشهورة ولا قائل به فان ترك الم في الأولى أنى بهما في الثانية أو قرأ هل أتى في الأولى قرأ الم في الثانية لئلا تخلو صلاته عنهما وكذا في كل صلاة سن في أوليها سورتان معينتان وظاهره أنه يسن لمن شرع في غير السورة المعينة ولو سبهوا قطعها وقراءة المعينة أما إذا ضاق الوقت عنهما فيأتى بسورتين قصيرتين على الوجه وقول الفارقي ومن تبعه ببعضهما من تفرد به كما أشار إليه الاذرى وأما المسافر فيسن له في صبحه في الجمعة وغيره الكافرون ثم الاخلاص الحديث فيه وإن كان ضعيفا وورد أيضا أنه صلى الله عليه وسلم في صبح السفر بالمعوذتين وعليه فيصير المسافر مخيرا بين ما في الحديثين بل قضية كون الحديث الثاني أقوى سنداً وإيثارهم التخفيف للمسافر في سائر قراته ان المعوذتين اولى ويسن الجهر بالقراءة لغير المأموم في الصلوات الجهرية المعلوم أكثرهما من كلامه كركعتي الطواف ليلا ووقت صبح

ولو قضاء وقولهم العبرة في الجهر وضده في المقضية بوقت القضاء محل في غير حالان الجهر لما سن في محل الاسرار استصحب نعم المارة لا تجهر إلا ان لم يسمعها اجنبي ومثلها الخنثى وليكن جهر همدون جهر الرجل ولا يجهر مصل ولا غيره ان شوش على نحو نائم او مصل فيكره كافي المجموع وفتاوى المصنف وبه رد على ابن العباد نقله عنها الحرمة ان كان مستمع والقراءة أكثر من المصلين نظر الزيادة المصلحة ثم نظره وبحت المنع من الجهر بحضرة المصلي مطلقا لان المسجود وقف على المصلين اى اصاله دون (٥٧) الوعاظ والقراء ونوافل الليل المطلقة

يتوسط فيها بين الجهر والاسرار بأن يقرأ هكذا مرة وهكذا أخرى أو يدعى أن بينهما واسطة بأن يرفع عن اسماع نفسه الى حد لا يسمعه غيره (فرع) تسن سكتة يسيرة وضبطت بقدر سبعان الله بين التحريم ودعاء الافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين البسملة وبين آخر الفاتحة وآمين وبين آمين والسورة ان قرأها وبين آخرها وتكبير الركوع فان لم يقرأ أسورة فبين آمين والركوع ويسن للامام أن يسكت في الجهرية بقدر قراءة المأموم الفاتحة ان علم أنه يقرأها في سكتته كما هو ظاهر وان يشتغل في هذه السكتة بدعاء أو قراءة وهى أولى وحينئذ فيظهر انه يراعى الترتيب والموا لا بينهما وبين ما يقرؤه بعدها لان السنة القراءة على ترتيب المصحف وموا لا انه وفارق حرمة تنكيس الاى بانه مع كون ترتيبها كما هي عليه من فعله صلوات الله عليه اتفاقا يزيل بعض أنواع الاعجاز بخلافه في السور ونقل

والتر اوجح والوتر في رمضان وركعتي الطواف وقت جهره اى محذوف (قوله ولو قضاء) أى كان قضاها بعد الزوال سم (قوله ولا يجهر مصل الخ) شامل للفرض وغيره (قوله على نحو نائم) ظاهره ولو في المسجد وقت اقامة المفروض وفيه نظر لانه مقصر بالنوم حينئذ سم (قوله وبه) اى بقوله وفتاوى المصنف (قوله ان كان الخ) المناسب لما قبله وما بعده ان لم يكن الخ (قوله ثم نظريه) اى ابن العبادى فيما نقله عن الفتاوى (قوله وبحت الخ) اى ابن العباد حيث قال ويحرم على كل احد الجهر في الصلاة وخارجها ان شوش على غيره من نحو مصل او قارىء او نائم الضرر ويرجع لقول المتشوش ولو فاسقا لانه لا يعرف إلا منه اهو وما ذكره من الحرمة ظاهر لكن يتنافى به كلام المجموع وغيره فانه كالصرح في عدمها إلا ان يجمع بحمله على ما اذا خفف التشويش اه شرح المختصر للشارح اه بصرى وياتى عن شيخنا جمع اخر (قوله مطلقا) اى وان كان المصلي اقل من مستمع القراءة (قوله ونوافل الليل) الى الفرع في النهاية والمغنى (قوله المطلقة) خرج به المقيدة بوقت او سبب فتح العيدين يندب فيه الجهر كما مرو نحو الرواتب يندب فيه الاسرار شرح بافضل (قوله يتوسط الخ) ان لم يخف رياء او تشويش على مصل او نائم ولا سن له الاسرار كافي المجموع ويقاس على ما ذكر من يجهر بذكر او قراءة بحضرة من يشتغل بمطالعة او تدريس او تصنيف كما اتى به الشهاب الرملى قال ولا يخاف ان الحكم على كل من الجهر والاسرار بكونه سنة من حيث ذاته نهاية ومعنى وقال ع ش قضية تخصيص ذلك التقيد بالنقل المطلق ان ما طالب فيه الجهر كالعشاء والتر اوجح لا يتركه فيه لما ذكره وهو ظاهر لانه مطلوب لذاته فلا يترك لهذا العارض اه وهذا يخالف لاطلاق الشارح المار ولا يجهر مصل الخ الذى كالصرح في العموم وقول السيد البصرى المتقدم هناك ثم رايت قال شيخنا في شرح الجهر في موضعه هو الصحيح واوالنا المغرب الخ مانصه ويحرم الجهر عند من يتاذى به واعتمد بعضهم انه يكره فقط ولعله محمول على ما لا لم يتحقق التاذى ويندب التوسط في نوافل الليل المطلقة بين الجهر والاسرار ان لم يشوش على نائم او مصل او نحوهما اه وهو صريح في العموم (قوله او يدعى ان بينهما واسطة الخ) وهو الاول معنى ونهاية (قوله يسن) الى قوله ان علم في النهاية والمغنى الا قوله وضبطت بقدر سبعان الله وقوله وبينه وبين التعوذ وقوله وبين آمين والسورة (قوله ان يسكت) اى بعد تماميته (قوله وان يشتغل) الى قوله وحينئذ في النهاية (قوله الموا لا) فلو تركها كان قرأ في الاولى الى الهمة والثانية لا يلاف قرئش كان خلاف الاولى ومنه يعلم ان ما يفعل الان في صلاة التراوج من قراءة الها كم ثم الا خلاص الخ خلاف الاولى ايضا الترك الموا لا وتكبير سورة الا خلاص ع ش ويستثنى من كراهة ترك الموا لا ما استثنى كالكافرون والا خلاص فيما مر بجبرى (قوله وفارق) اى تنكيس السور حيث كان مكروها (قوله بانه) اى تنكيس الاى (قوله مع كون ترتيبها الخ) معتمد وقيل اجتهادى ع ش (قوله خلافة) اى التنكيس (قوله من كل سورة) لعله ليس بقيد فثله تفريق ايات سورة واحدة كما يشمله قول البيهقي الا انى (قوله يرد الخ) خبر لكن ظاهر الخ والضمير المنصوب راجع للباقلانى (قوله بكراته) اى الخاطئ (قوله وقريبه) كذا في النسخة المقابلة على اصل الشارح مراراً موضوعه صرح وفي بعض النسخ وبجهرته (قوله والا اول اقرب) وفي اصل الشارح

(قوله ولو قضاء) أى كان قضاها بعد الزوال (قوله إلا ان لم يسمعها اجنبي) عبارة الروض عطا على مسنونات وان تجهر المرأة والخنثى حيث لا يسمع اجنبي اه (قوله على نحو نائم) ظاهره ولو في المسجد وقت اقامة

(٨ — شروانى وابن قاسم — ثانى)

قول الخليمى خاط سورة بسورة خلاف الادب واليهى الاولى بالقارى. ان يقرأ على التاليف المنقول بذه ومن صرح بكراته أبو عبيدو بحر مته ابن سيرين ولو تعارض الترتيب وتطويل الاولى كان قرأ الا خلاص فهل يقرأ الفلق نظرًا للترتيب أو الكوثر نظرًا لتطويل الاولى كل يحمل والا اول اقرب كذا يسن لما موم فرغ من الفاتحة في الثالثة أو الرابعة أو من التشهد الاول قبل الامام

ان يشتغل بدعاء فيهما او قراءة في الاولى وهى أولى ولولم يسمع قراءة الامام سن له وكذا في اولى السرية ان يسكت بقدر قراءة الامام الفاتحة ان ظن ادراكها قبل ركوعه وحينئذ قبل ركوعه وحينئذ يشتغل بالدعاء لا غير لكرامة تقديم السورة على الفاتحة قال في المجموع ويسن وصل البسملة بالحدثة للامام وغيره وان لا يقف على انعمت عليهم لانه ليس بوقف ولا منتهى اية عندنا اه فان وقف على هذا لم تسن له الاعادة من اول الاية وما ذكره في الاول عجب فقد صرح انه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يقطع قراءته آية آية يقول بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف الحمد لله رب العالمين ثم يقف الرحمن الرحيم ثم يقف ومن ثم قال البيهقي والحليمي وغيرهما يسن الوقوف على رؤوس الاي وان تعلقت بما بعدها للاتباع (الخامس الركوع) للسكرات والسنة واجماع الامة وولغة الانحاء وشرعا انحاء خاص (واقله) للقائم (ان ينحن) انحاء خالصا لا مشوبا بانحناس ولا بطلت (قدر بلوغ راحتيه) اى كفيه (ركبته) لو اراد وضعها عليهما مع اعتدال خلقته وسلامته بديه وركبته لانه بدون ذلك لا يسمى ركوعا فلانظر لبلوغ راحتي طول اليمين ولا اصابع

بخطه والا قرب الاول وقال عبد الرؤف ويظهر غير ذلك وهو ان يقرأ بعض الفلق ويسلم بذلك من السكرامة التي في تطويل الثانية على الاولى وعدم الترتيب إذ غاية الاقتصار على بعض الفلق انه مفضل وهو اهلون من السكرامة اه وبصرح في النهاية بصرى (قوله ان يشتغل بدعاء الخ) الذي اُفتي به شيخنا الشهاب الرملى فجاء إذا فرغ المأموم من التشهد الاول قبل الامام انه يسن له الاتيان بالصلاة على الاول وتوابعها مراههم واعتمده شيخنا (قوله ولولم يسمع) الى قوله ان ظن في النهاية الا قوله وكذا في اولى السرية (قوله ان ظن ادراكها) يؤخذ منه انه لا ينظر حينئذ لفوات السورة بصرى (قوله قال في المجموع) الى قوله اه اعتمده المغنى (قوله وان لا يقف) اه اعتمده النهاية (قوله لم تسن له الاعادة الخ) كان وجهه الخروج من خلاف ابن سريج المار في المروالة فتذكر بصرى وفيه ان خلاف ابن سريج المار إنما هو في تكميل الفاتحة مع الشك في اتيان البسملة (قوله الانحناء) وقيل الخضوع شيخنا قول المتن (واقله الخ) ولو عجز عنه إلا بمعين او اعتماده على شيء او انحناء على شقة لم هو العاجز ينحن قدرا مكانه فان عجز عن الانحناء او ما براسه ثم بطرفه ولو شك هل انحنى قدرا افضل بهراحتاه ركبته لزمه اعادة الركوع لان الاصل عدمه نهاية وشيخنا وكذا في المغنى إلا قوله ولو شك الخ قال ع ش قوله عجز عنه إلا بمعين الخ فضيته انه لا فرق بين ان يحتاجه في الابتداء او الدوام وقوله وانحناء على شقة الخ فهل شرط الميل لشقه ان لا يخرج به عن الاستقبال الواجب سم على المنهج اقول الظاهر نعم لان اعتناء الشارح به أقوى اه (قوله للقائم) اى امار كوع القاعدة فتقدم مغنى ونهاية قول المصنف (ان ينحن) هذه لم توجد في خط المصنف وإنما هي ملحقة لبعض تلامذته تصحيحا للفظ ع ش (قوله انحناء) الى قوله ومن ثم في المغنى والنهاية الا قوله ولا بطلت وقوله وانظر فيه الاسنوى وقوله او قتل نحو حية (قوله لا مشوبا بانحناس) وهو ان يطأ به ويجزئه ويرفع راسه ويقدم صدره ثم ان كان فعل ذلك عامدا عالما بطلت صلاته ولا لم تبطل ويجب عليه ان يعود للقيام ويركع ركوعا كافيا ولا يكفيه هوى الانحناس شيخنا وقوله ثم ان كان فعل ذلك عامدا عالما بطلت صلاته اى لان ذلك زيادة لفعل غير مطلوب فمى تلاعب او تشبيهه وبأى في الشرح ما يوافقوه وان صرفه ع ش عن ظاهره (قوله ولا بطلت) عبارة النهاية وغيره فلا يحصل بانحناس ولا به مع انحناء اه قال ع ش وقوله ولا به مع انحناء ظاهره مر كشيخ الاسلام انه إذا أعاده على الصواب بان استوى وركع صحت صلاته كالأول بحرف من الفاتحة ثم أعاده على الصواب وقضية كلام حج البطلان بمجرد ما ذكر لكن الاقرب لا تطلقهم ما اقتضاه كلام الشارح مر كالشيخ وحمل كلام حج بعد فرضه في العامد العالم على ما إذا لم يعده على الصواب اه وقوله بعد فرضه في العامد العالم تقدم عن شيخنا خلاف هذا الفرض قول المتن (قدر بلوغ راحتيه الخ) هل يكفي بلوغ بعض الراحة لبعض الركبة أو لأجل تأمل ولعل الثاني أقرب بصرى (قوله أى كفيه) اى بطنهما نهاية عبارة المغنى وشرح المنهج وشرح بافضل والراحتان ما عدا الاصابع من الكفين اه قال ع ش وهى اولى لاخرهما الاصابع صرحا اه (قوله لو اراد وضعها الخ) اى لو اراد ذلك لو صلتا لجواب لو محذوف واتى بذلك لثلاثتهم انه لا بد من وضعها بالفعل شيخنا ولك ان تستغنى عن الحذف يجعل لو مصدرية وعلى كل الاولى حذف اراد (قوله مع اعتدال خلقته) و ظاهر ان المراد به اعتدال اليمين والركبتين بان يكون كل منهما مناسبا لاصل خلقته بان لا تطول يده أو تقصر بالنسبة لما تقتضيه خلقته بحسب العادة وان لا تقرب ركبته من وركبه او من قدميه كذلك واما اعتدال اصل الخلقه بان لا يكون طويلا جدا ولا قصيرا فليس له دخل فيما نحن فيه ولا يتعلق به حكم كاهو ظاهر ثم رايته كذلك في عبارة الشيخين ومن تبعها كالشارح المحقق فيتمين جعل عطف ما بعده من عطف التفسير بصرى وقوله فتعين الخ فيه نظر فقد اشار النهاية والمغنى الى محترز كل منهما بقولهما ولو طالت يده او قصر تا او قطع منها شيء لم يضر بذلك اه وقال شيخنا ان الاول ومحترز الاول والثاني محترز الثاني (قوله لا يسمى ركوعا) ان اراد لغة فمع منافاته لما قدمه لا يكفي في الاستدلال وان اراد شرعا فمفيه المفروضه وفيه نظر لانه مقصر بالنوم حينئذ (قوله ان يشتغل بدعاء) الذي اُفتي به شيخنا الشهاب الرملى

وإن نظر فيه الاستوى ولا لعدم بلوغ راحتي القصير ويجب أن يكون متلبسا (بطائنية) للامر به في الخبر المتفق عليه وضابطها أن تسكن وتستقر أعضاؤه (بحيث يفصل رفعه) منه (عن هويه) يصح أو له ويجوز ضمها إليه ولا يكفي عن ذلك زيادة الهوى (و) يلزمه أنه (لا يقصده) أي الهوى (غيره) أي الركوع لأنه يقصده نفسه لأن نية الصلاة منسجبة عليه (فلو هوى لثلاوة) (٥٩) أو قتل نحو حية (فجعلها) عند بلوغه

حد الركوع (ركوعا لم يكف) بل يلزمه أن ينتصب ثم يركع لصفه هويه لغير الواجب فلم يقم عنه وكذا سائر الأركان ومن ثم لو شرع مصلّي فرض في صلاة أخرى سهو وقرأ ثم تذكر لم يحسب له ما قرأه إن كانت تلك نافلة لأنه قرأ معتقدا النافلة كذا أطلقه غير واحد وليس بصحيح لما يأتي قبيل الثاني عشرو في سجود السهو واختلاف التصور هنا وثم لا نظر إليه لاتحاد المدرك فيهما بل ذاك أولى كاهو ظاهر ولو شك وهو ساجد هل ركع لزمه الانتصاب فورا ثم الركوع ولا يجوز له القيام راكعا وإن لم يحسب هويه عن الركوع كافي الروضة والمجموع فيما لو تذكر في السجود أنه لم يركع ومنزعة الزركشي كالاستوى فيه مردود لأنه صرف هويه المستحق للركوع إلى أجنبي عنه في الجملة أذلا يلزم من السجود من قيام وجود هوى الركوع وبه يفرق بين هذا وما لو شك غير مأوم بعد تمام ركوعه في الفاتحة

مصادرة (قوله وإن نظر فيه) أي في عدم كفاية ما ذكر من الأمرين (قوله راحتي القصير) أي قصر اليدين وكذا إذا قطع منها شيء كما مر انفا عن النهاية والمغنى ويمكن إدخاله في كلام الشارح بأن يراد به ما يشمل لقصر الطاريء بنحو القطع (قوله عن ذلك) أي الطائنية مغنى قول المتن (ولا يقصده غيره) ينبغي أن المراد غيره فقط ولو قصدوه وغيره أجزأه سم (قوله لأنه لا الخ) الأولى حذف الهاء (لأنه يقصده نفسه) أي فقط فلو أطلق أو قصدوه وغيره لم يضر عش وحلي وكردى (قوله أو قتل نحو حية) صريح في أن الهوى لقتل حية لا يضر وإن وصل لحد الركوع أو أكثر سم زاد عش وهل يغتفر له الأفعال الكثيرة أم لا فيه نظر والأقرب الأول خلا لما نقل عن فتاوى الشهاب الرمي لأن هذا الفعل مطلوب منه فاشبهه دفع العدو والأفعال الكثيرة في دفعه لا يضرهم (قوله لم يكف) ولو قرأ الآية سجدة وقصد أن لا يسجد ويركع فلما هوى عن أن يسجد للثلاوة فإن كان قد انتهى إلى حد الركوعين فليس له ذلك ولا جازنهاية وسم (قوله تلك) أي الصلاة الأخرى المشروع فيها سهوا (قوله معتقدا النافلة) أي فقد صرف القراءة لغير الواجب سم (قوله وليس بصحيح) أي بل يحسب سم ومر عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله بل ذاك) أي ما هنا أولى أي بالحسيان (قوله كاهو ظاهر) فيه تأمل (قوله ولو شك) أي غير المأموم (قوله كافي الروضة) اعتمده مرأه سم (قوله فيه) أي فيها في الروضة والمجموع (قوله لأنه لا الخ) متعلق بقوله وإنما لم يحسب الخ (قوله أذلا يلزمه الخ) يتأمل جدا وكأنه يريد أن السجود عن قيام لم يوجد معه هوى للركوع سم عبارة البصري لا يخفى إنا في التطبيق بينه وبين معمله فلو جعله علة مستقلة لأصل الطلب لكان أنسب ثم هو يقتضى أنه لو تحقق وجود هوى الركوع بختلاف الحكم ومقتضى إطلاقه السابق خلافه فليحذر اه (قوله وبه الخ) أي بقوله أنه لا يضره الخ (قوله فيحسب له انتصابه) قد يقال الرفع من الركوع إلى القيام حينئذ أجنبي بالنسبة للرفع عن الاعتدال إذا اعتبار الأول طاريء لا دائم وتابع لأصلي بخلاف الهوى للسجود فيهما في المسئلة السابقة فليتا مل بصري (قوله وما لو قام من السجود الخ) أي فيحسب له ذلك الجلوس عن الجلوس بين السجدين أو الجلوس للشهد الأخير (قوله في الأول) أي في الشك في الفاتحة (وبه الخ) أي بالفرق المذكور (قوله بل له الهوى الخ) وفي العباب وإن شك في السجدة الثانية من ثالثة

فما إذا فرغ المأموم من التشهد الأول قبل الإمام أنه يسن له الاتيان بالصلاة على الآل وترايعها مر (قوله ولا يقصده غيره) ينبغي أن المراد غيره فقط ولو قصدوه وغيره أجزأه كما يؤخذ مما يأتي في السجود فيما لو قصد الاستقامة والسجود أنه يجوز (فلو هوى لثلاوة فجعله ركوعا لم يكف) فلو اختار بعد إرادة جعله ركوعا والأعراض عن السجود للثلاوة أن يسجد للثلاوة وما انتهى إليه جاز لأن السجود مطلوب ولم ينقطع طلبه بمجرد قصد الأعراض عنه ولو هوى الركوع فلما وصل إليه أراد السجود للثلاوة فبني على امتناعه لأن محل السجود للثلاوة قبل الركوع فالتلبس بالركوع مفوت له لأن في الاتيان به في قطع فرض الركوع الذي تلبس به نعم لو أبطل الصلاة أو تمها ولم يطل الفصل فيهما فلا مانع من السجود كذا وقع البحث فيه مع مروا استقرار على ذلك فليراجع (قوله أو قتل نحو حية) صريح في أن الهوى لقتل حية لا يضر وإن وصل لحد الركوع أو أكثر (قوله معتقدا النافلة) أي فقد صرف القراءة لغير الواجب (قوله وليس بصحيح) أي بل يحسب (قوله كما في الروضة) اعتمده مر (قوله أذلا يلزم) يتأمل جدا وكأنه يريد أن السجود عن قيام لم يوجد معه هوى الركوع (قوله بل له الهوى الخ) في العباب في سجود السهو وإن شك في السجدة الثانية من ثالثة الرباعية

فبعد للقيام ثم تذكر أنه قرأ فيحسب له انتصابه عن الاعتدال وما لو قام من السجود يظن أن جلوسه للاستراحة أو التشهد الأول فإن أنه بين السجدين أو التشهد الأخير وذلك لأنه في الشكل لم يصرف الركن لأجنبي عنه فإن القيام في الأول والجلوس في الآخرين واحد وإنما ظن صفة أخرى لم توجد فلم ينظر لظنه بخلافه في مسألة الركوع فإنه بقصد الانتقال للسجود لم يتضمن ذلك قصد الركوع معه لما تقرر أن الانتقال إلى السجود لا يستلزمه وبه يعلم أنه لو شك قائما في ركوعه فركع ثم بان أنه هوى من اعتداله لم يلزمه العود للقيام بل له الهوى من ركوعه

لان هوى الركوع بعض هوى السجود فلم بقصد اجنبيا كما تقرر فليتأمل ذلك كله فانه مهم وبه يتضح ان قول الزركشي لو هوى امامه فظنه يسجد للتلاوة فتابعه فبان انه ركع حسب له واغتفر ذلك للمتابعة الواجبة عليه إنما يأتي على نزاعه في مسئلة الروضة اما على ما فيها فواضح أنه لا يحسب له لانه قصد اجنبيا كما قررته (٦٠) وظن المتابعة الواجبة لا يفيد كظن وجوب السجود في مسئلة الروضة فلا بد ان يقوم ثم يركع

وكذا قول غيره لو هوى معه ظانا انه هوى للسجود الركن فبان ان هوى به للركوع اجزاؤه هو به عن الركوع لوجود المتابعة الواجبة في محلها بخلاف مسئلة الزركشي لا تأتي إلا على مقابل ما في الروضة ايضا كما علم بما قررته و اشارته لفرق بين صورته وصورة الزركشي مما يتعجب منه بل هما على حد سواء (وأكله) مع ماسر (تسوية ظهره وعنقه) بان يدها حتى يصير كالصفحة الواحدة للاتباع (ونصب ساقيه) ونخذه الى الحق ولا يثنى ركبتيه لفوات استواء الظاهر به (وأخذ ركبتيه بيديه) ويفرق بينهما كما في السجود (وتفريق اصابعه) للاتباع فيهما تفريقا وسطا (للقبلة) لانها اشرف الجهات بان لا يحرف شيئا منها عن جهتها بمئة او يسرة (و) من جملة الاكمل ايضا انه (يكبر في ابتداء هويه) يعني قبيله (ويرفع يديه) كما صح عنه ^{صلى الله عليه وسلم} من طرق كثيرة ونقله البخاري عن سبعة عشر صحابيا وغيره عن اضعاف ذلك بل لم يصح عن واحد منهم عدم الرفع

الرابعة هل ركع فقام له ثم بان ركوعه مضى على صلاته ولا يسجد اياه وقال في شرحه وقيامه بقصد تكميل الركعة الثالثة لا يمنع احتسابه عن قيام الركعة لان القيام الواجب يقوم مقام بعض ومن هنا يظهر الفرق بين ان يقصد المصلي غير الركن من جنسه فيحسب وإن اختلف النوع او من غير جنسه كقصد السجود عن الركوع او عكسه فلا يحسب اه فانظر قوله او عكسه الخ مع قوله هنا بل له الهوى (قوله لان هوى الركوع الخ) يتأمل جدا (قوله بعض هوى السجود) قد تمتع البعض لان هوى السجود إنما هو عن الاعتدال المتأخر عن الركوع سم أي ولو سلم البعضية فكان السجود مستلزما لهوى الركوع ضرورة استلزام الكل لجزئه فينا في ما قدمه من دعوى عدم الاستلزام (قوله وبه الخ) أي بما قرره في مسئلة الركوع (قوله قول الزركشي الخ) اعتمدته النهاية والمغني وشيخنا (قوله ولو هوى امامه) أي عقب قراءة سجدة مغني ونهاية (قوله حسب له) اعتمدته مرسم (قوله إنما يأتي الخ) خبر ان قول الزركشي الخ (قوله وكذا قول غيره) أي غير الزركشي (قوله معه) أي مع امامه (قوله لا يأتي الخ) خبر قوله قول غيره (قوله أيضا) أي مثل قول الزركشي (قوله وإشارته) أي ذلك الغير بقوله بخلاف مسئلة الزركشي والوجه الاجزاء في المسئلتين لان وجوب المتابعة يلغى قصده ويخرجه عن كونه صارفا سم (قوله كظن وجوب السجود الخ) الفرق واضح فان ظن وجوب السجود غير مطابق وظن المتابعة واقع اذ لا بد منها بكل تقدير سواء كان هوى الامام لسجود التلاوة او للركوع سم قول المتن (واكله الخ) ويكره تركه نص عليه في الام نهاية ومعنى (قوله كالمصنوع الخ) أي كاللوح الواحد من نحاس لا اعرجاج فيه شيئا (قوله ويفرق بينهما الخ) أي بين الركبتين كشر كرى قول المتن (وأخذ ركبتيه بيديه) أي بكفيه ولو تعذر وضع يديه أو أحدهما فعل الممكن نهاية (قوله الاتباع فيهما الخ) أي في الأخذ والتفرقة (قوله تفريقا الخ) اخره عن قوله للاتباع لعدم ورود عبارة المغني والنهاية وتفريقا اصابعه تفريقا وسطا للاتباع في غير ذكر الوسطا (قوله بان لا يحرف الخ) فيه إشارة للاجواب عن قول ابن النقيب لم فهم معناه نهاية ومعنى أي معنى قول المصنف وتفريقا اصابعه للقبلة عش قول المتن (وبكبر) أي يشرع في التكبير سم (قوله ونقله البخاري) أي في تصنيفه في الرد على منكر الرفع معنى وعش (قوله وغيره) أي ونقل الرفع غير البخاري عش (قوله منهم) أي من الصحابة معنى (قوله اوجبه) أي الرفع (قوله بان يبداه الخ) إلى قوله ما في النهاية إلا قوله وبداه إلى مع ابتداء الخ إلى قوله حتى في جلسة الخ في المغني إلا ما ذكر (قوله مع ابتداء التكبير) متعلق ببدا (قوله ما) إلى المتن رافره عش (قوله لانتها الخ) تعليل للاستدراك (قوله من ابتداء الخ) متعلق بيمد

هل ركع فقام له ثم بان ركوعه مضى على صلاته ولا يسجد اياه قال في شرحه قال ابن العاد وقيامه بقصد تكميل الركعة الثالثة لا يمنع احتسابه عن قيام الركعة لان القيام الواجب يقوم مقام بعض إلى ان قال عنه ومن هنا يظهر الفرق بين ان يقصد المصلي غير الركن من جنسه فيحسب وإن اختلف النوع او من غير جنسه كقصد السجود عن الركوع او عكسه فلا يحسب اه فانظر قوله او عكسه الخ مع قوله هنا بل له الهوى من ركوعه الخ (قوله لان هوى الركوع) يتأمل جدا وقوله بعض هوى السجود قد تمتع البعض لان هوى السجود إنما هو عن الاعتدال المتأخر عن الركوع (قوله حسب له) اعتمدته مرسم (قوله كظن وجوب الفرق واضح فان ظن وجوب السجود غير مطابق وظن المتابعة مطابق اذ لا بد منها بكل تقدير سواء كان هوى الامام لسجود التلاوة او للركوع (قوله وإشارته) أي ذلك الغير بقوله بخلاف مسئلة الزركشي هذا والوجه الاجزاء في المسئلتين لان وجوب المتابعة يلغى قصده ويخرجه عن كونه صارفا (يكبر) أي يشرع

ومن ثم أوجبه بعض أصحابه (ك) رفعهما في (أحراره) بأن يبدأ به وهو قائم ويدها مكشوفتان وأصابعهما منشورة مفروق وسطا وقوله مع ابتداء التكبير فإن حاذي كفاه منه كيبه انحنى ماد التكبير إلى استقراره في الركوع لثلاثي خلو جزء من صلاته عن ذكره وكذا في سائر الانتقالات حتى في جماعة الاستراحة فيمده على الالف التي بين اللام والهاء لكن بحيث لا يتجاوز سبع ألفات لانتها غاية هذا الممد من ابتداء

ورفع رأسه إلى تمام قيامه (و) من جملته أيضا أنه (يقول) بعد استقراءه فيه (سبحان ربّي العظيم) وبسمه (الثناء) الاتباع وضح أنه لما نزل فسبح باسم ربك العظيم قال **عليه السلام** اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سبح اسم ربك الأعلى (٦١) قال اجعلوها في سجودكم وحكمته أنه

ورد أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجدا
نحس بالأعلى أي عن الجهات
والمسافات لئلا يتوهم
بالأقرب ذلك وقيل لأن
الأعلى أفعّل تفضيل وهو
أبلغ من العظيم والسجود
أبلغ في التواضع فجعل
الأبلغ للأبلغ وأقله فيهما
واحدة وأكله إحدى
عشرة ودونه تسع فسمع
نحس فثلاث فهي أدنى
كأله كافي رواية (ولا يزيد
الامام) عليها إلا بالشرط
المارة في الافتتاح (ويزيد
المنفرد) نديا ومثله ماموم
طول امامه (اللهم لك ركعت
وبك آمنت ولك أسلمت
خشع لك سمعي وبصري
ونحي وعظمي وعصبي)
وشعري وبشري (وما
استقلت به قدمي) بالأفراد
والإلقال قدماي لله رب
العالمين لورود ذلك كله
وليصدق حينئذ لا يكون
كاذبا إلا أن يريد أنه بصورة
الخشع وإنما رجب للقيام
والجلوس الأخير ذكر
ليتميزا عن صورتها
العادية بخلاف الركوع
والسجود إذ لا صورة لهما
عادة يميزان عنها والحق
وبهما الاعتدال والجلوس

و (قوله رفع رأسه) أي من السجود (قوله وبحمده) إلى المتن في النهاية لإقوله قبل وكذا في المغني لإقوله أنه
ورد إلى لأن الأعلى (قوله وبحمده) معناه أسبغ حمدا له أو بمحمد سبحانه والتسبيح لغة التزنية والتعبد
تقول سبحت في الأرض إذا بعدت معنى (قوله لما نزل) وفي النهاية والمغني نزات بالثناء (قوله فلما نزلت الخ)
كان نكتة التعبير هنا بالفاء الأشعار بتأخر نزول هذه عن تلك وهل التعقيب مراد محل نظر ونكتة تأنيت
الفعل هنا دون ما سبق التذنب والأشعار بجواز الأمرين بصري (قوله وحكمته) أي تخصيص الأعلى بالسجود
معنى (قوله ذلك) أي قرب الجهة والمسافة (قوله فجعل الأبلغ الأبلغ) أي والمطلق مع المطابق معنى (قوله
وأقله) أي التسبيح (فيهما) أي الركوع والسجود (قوله واحدة) أي مع الذكر اهة عث (قوله وأكله
أحدى عشرة) كافي التحقيق وغيره واختار السبكي أنه لا يتعبد بعد دل يزد في ذلك ما شاء معنى (قوله عليهما)
إلى قوله وليصدق في المغني والنهاية لإقوله ومثله إلى المتن (قوله عليهما) أي على الثلاث أي يكره له ذلك نهاية
ومعنى قول المتن (لك ركعت الخ) إنما قدم الظرف في الثلاثة الأول لأن فيها راد على المشركون حيث كانوا
يعبدون معه تعالى غيره وأخره في قوله خشع الخ لأن الخشوع ليس من العبادات التي ينسبونها إلى غيره
تعالى حتى يرد عليهم فيها عث وإذا تعارض هذا الدعاء والتسبيحات قدمها ويقدم التسبيحات
الثلاث مع هذا الدعاء على أكمل التسبيح وهو إحدى عشر بحجري (قوله خشع لك الخ) يقول ذلك وإن
لم يكن متصفا بذلك لأنه متعبد به وفاقا لم ر عث (قوله سمعي وبصري) كان الحكمة والله اعلم في
الاقتصار على السمع والبصر دون بقية الحواس الظاهرة وقوع العبث بهما غالبا وفي تجميع الأعضاء
الظاهرة وقوعه بجميعها عادة وفي الأعراض عن القوى الباطنة بالكلية كونها من الأمور الدقيقة التي
تصان أفهام العوام عنها بصري قول المتن (وما استقلت به قدمي) أي حملته وهو جميع الجسد فيكون
من ذكر العام بعد الخاص شرح بأفضل (قوله وليصدق الخ) قد يقال المقصود منه الانشاء وهو لا يوصف
بصدق ولا كذب فليتامل بصري وقد يقال إن الصدق باعتبار ما تضمنه من الخبر والدعاء (قوله وإنما
وجب) إلى المتن في المغني لإقوله والحق إلى ويسن (قوله يميزان عنها) يعني حتى يمتازا إلى التمييز عنها (قوله
سبحانك اللهم الخ) ينبغي أن يكون ذلك قبل الدعاء لأنه أنسب بالتسبيح وإن يؤوله ثلاثا عثر (وتكره)
إلى المتن في النهاية (قوله وتكره القراءة الخ) وفي رسم على المنهج عن شرح الروض قال الزركشي ومحل
كرهتها إذا قصد بها القرآن فإن قصد بها الدعاء والثناء فينبغي أن تكون كالوقت بآية من القرآن اه
أي فلا تكون مكروهة وينبغي أن مثل قصد القرآن مالو اطلق فيما يظهر اخذنا ما يأتي في الفتوت عث
(قوله في غير القيام) أي من الركوع وغيره من بقية الأركان نهاية ومعنى قول المتن (الاعتدال) أي ولو في
النافلة على المعتمد كما صححه في التحقيق نهاية ومعنى قال عث وكالاتدال الجلوس بين السجدين في أنه
ركن ولو في نفل وهذه الغاية للرد على ما فهمه بعضهم من كلام النووي وقد جزم به ابن المقرئ من عدم وجوب
الاعتدال والجلوس بين السجدين في النفل وعلى ما قاله فمل يخر ساجدا من ركوعه بعد الطائفة أو يرفع
رأسه قليلا م كيف الحال ولعل الأقرب الثاني اه (قوله أو قاعدا) إلى قوله وفي رواية في النهاية والمغني
الإقوله مثلا (قوله أو قاعدا الخ) ولو ركع عن قيام فسطع عن ركوعه قبل الطائفة فيه عاد وجوبا إليه
وأطابق ثم اعتدل واسقط عنه بعدها نفض معتدلا ثم سجدوا ثم سجدتم ذلك هل اتم اعتداله اعتدل وجوبا
ثم سجد معني ونهاية قال الرشيدى وعث قوله ثم اعتدل وجوبا الخ أي إذا كان غير ماموم كما في حاشية

في التكميل (قوله ويزيد المنفرد الخ) عبارة العباب وأن يسبح الله سرافى ركوعه وأقله مرة وأدنى كماله
سبحان ربّي العظيم وبحمده ثلاثا وأعلام المنفرد وامام معصومين راضين إلى إحدى عشرة بالاول وتارثم اللهم

بين السجدين لأن اكتنافهما بما قبلهما وما بعدهما يخرجهما عن العادي دلي أنهما وسيلتان لا مقصودان ويسن فيه
كالسجود سبحانك اللهم ربنا وبحمده اللهم اغفر لي وتكره القراءة في ذير القيام لله في عنها (السادس الاعتدال قائما) أو قاعدا مثلا

كما كان قبل ركوعه للحديث الصحيح (٦٢) ثم ارفع حتى تعتدل قائما ويجب ان يكون فيه (مطمئنا) للخبر الصحيح ثم ارفع حتى تطمئن قائما

الزبادى اه (قوله كما كان الخ) ولو صلى النفل مضطجعا جلس للركوع ثم ركع فهل يشترط في اعتداله عوده لا مضطجعا لانه محل قراءته او يكفي عوده للجلوس لانه ايضا كان قبل ركوعه واكمل من اضطجعا به والذي يظهر الثانى سم عبارة عن قضيتهم انه اذا كان يصلى من اضطجعا لا يعود له وهو واضح في الفرض لانه متى قدر على حالة لا يجزى مادونها فتنفى قدر على القعود لا يجزى مادونه واما في النفل فلا مانع من عوده للاضطجعا لجواز التنفل معه مع قدرته على القيام والقعود ثم المراد من عوده الى القعود انه لا يكلف ما فوقه في النافلة ولا يمتنع قيامه لانه اكمل من القعود اه (قوله فاقم صليك الخ) في الاستدلال بهذا الحديث على الطمانينة نظر ظاهر فليتأمل وكذا بالحديث الذي يليه لا تجزى الخ بصرى أى فان كلامهما إنما يفيد وجوب الاعتدال فقط (قوله ويجب) الى قوله او ضعيف في النهاية والمعنى كما مر (قوله ذينك) أى الاعتدال والجلوس (قوله بذلك الخ) متعلق بالجزم وكذا قوله غفلة متعلق به (قوله غفلة) الجزم بالغفلة ينبغى ان يكون غفلة فانه يجوز ان يكونوا اختاروا الاقتضاء على الصريح مع الاطلاع عليه لنحو ظهور الاقتضاء عندهم وقد قدم الاقتضاء على الصريح في مواضع في كلام الشيخين وغيرهما كما لا يخفى سم على حجج اه ع ش وقد يجب بان هذا مسلم لو ثبت اطلاعهم على الصريح ولو بالاشارة الى رد دليله واما اذا استندوا بالاجزاء الاقتضاء واستدلوا به كما هو صريح الشارح فظاهر المنع (قوله نعم لو قيل الخ) قد يقال ان العدول مشعر بمنشأ له واما خصوصه فن ان يفهم وقد يجب بان الاشعار بالاول كاف واما الخصوص فنوط بالرجوع الى العلم او بامعان النظر مع مراجعة الاصول وهذا من مقاصد المصنفين تشجيذا لاذهان المحصلين بصرى قول المتن (من شئ) أى كمعرب نهاية قول المتن (لم يكف) بقى ما لورفع راسه ثم شك هل كان رفعه للاعتدال ام لغيره هل يعتدبه ام لا فيه نظر والاقرب الثانى لان تردده في ذلك شك في الرفع والشك يؤثر في جميع الافعال ع ش ويظهر تخصيصه بما اذا كان هناك ما يصلح للصرى كوجود حذوة الا فالاقرب الاول فليراجع (قوله كما مر) الى فى الركوع (قوله نظير) الى قوله وخرج في النهاية والمعنى (قوله فليعد اليه) أى الى الركوع ولو اقله في حالة كون ركوعه السابق اكمله فيما يظهر بصرى (قوله ضبط شارح الخ) واقفه النهاية والمعنى (قوله بل يتعين الفتح الخ) قد يقال يصح كسرهما ويعتبر قيد الحيثية نعم الفتح اولى لسلامته عن التكلف ولذا اقتصر عليه المحلى لانه متعين فليتأمل بصرى عبارة ع ش ويمكن الجواب عن ذلك الشارح بان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية مامته الاشتقاق فكسر الزاى بهذا المعنى مساو للفتح وكانه قال فلورفع حال كونه فزعا لاجله اه (قوله لاجل الفرع وحده) يقتضى انه لو رفع له ولركن لا يضر وهو كذلك كما اذا دخل في الصلاة بقصد هار بقصد دفع الغريم وكما لو نوى بوضوئه رفع الحدث والتبرك ونحوه بصرى وتقدم عن سم وع ش ما يوافقه (قوله لاجله) أى فقط (قوله حذو منكبيه) الى قوله وما قيل في النهاية والمعنى قول المتن (مع ابتداء رفع راسه) أى مبتدئا رفعهما مع ابتداء رفعه ويستمر الى انتهائهما رواه الشيخان (قائلا) في رفعه (سمع الله من حمده) كذا في النهاية والمعنى وقد يؤخذ من هذا الصنيع انه يسكن كون ابتداء الثلاثة ترفع اليدين والراس والتسميع معا وانها واما ما علم ان من حرره فليتأمل بصرى (قوله أى تقبله منه) اطبقوا على تفسير سمع الخ بما ذكره مع ان في بقائه على ظاهره واستشعار معناه ما يحمل المتكلم به على مزيد التوجه في الاتيان بالحمد الذى يعقبه بقوله ربنا الخ بصرى (قوله ويكفى الخ) أى في حصول اصل السنة والاول افضل معنى ونهاية (قوله وخبر اذا الخ)

لك ركعت الخ (قوله كما كان قبل ركوعه) لو صلى النفل مضطجعا جلس للركوع ثم ركع فهل يشترط في اعتداله عوده لا مضطجعا لانه محل قراءته او يكفي عوده للجلوس لانه ايضا كان قبل ركوعه واكمل من اضطجعا به والذي يظهر الثانى (قوله غفلة الخ) الجزم بالغفلة ينبغى ان يكون غفلة فانه يجوز ان يكونوا اختاروا الاقتضاء على الصريح مع الاطلاع عليه لنحو ظهور الاقتضاء عندهم وقد قدم الاقتضاء على الصريح في مواضع في كلام الشيخين وغيرهما كما لا يخفى (قوله وخرج بفزعا) قد يقال حيث اعتبر مفهومه فيرد عليه

وفي رواية صحيحة ايضا فاذا رفعت راسك من الركوع فاقم صلبك حتى ترجع العظام الى مفاصلها وفي اخرى صحيحة ايضا لا تجزى صلاة الرجل حتى يقسم ظهره من الركوع والسجود ويجب الاعتدال والجلوس بين السجدين والطمانينة فيهما ولو في النفل كما في التحقيق وغيره فاقضاء بعض كتبه عدم وجوب ذنك فضلا عن طمانينتهما غير مراد او ضعيف خلافا لجزم الانوار ومن تبعه بذلك الاقتضاء غفلة عن الصريح المذكور في التحقيق كما تقررو تعبيره بطمانينة ثم بمطمئنا هاتفتن كقوله في السجود ويجب ان يطمئن وفي الجلوس بين السجدين مطمئنا نعم لو قيل غير فيه كالاعتدال بمطمئنا دون الآخرين اشارة لمخالفتهم في الخلاف المذكور لم يبعد (ولا يقصد) بالقيام اليه (غيره فلورفع) راسه (فزع من شئ لم يكف) نظير ما مر في الركوع فليعد اليه ثم يقوم وخرج بفزعا ما لو شك را كما في الفاتحة فقام ليقرأها فتذكر انه قرأها فانه يجزئه هذا القيام عن الاعتدال كما مر (تنبيه) ضبط شارح فزعا بفتح الزاى وكسرهما أى لاجل الفرع او حالته

وفيه نظير يتعين الفتح فان المضى الرفع لاجل الفرع وحده لا الرفع المقارن للفرع من غير قصد الرفع لاجله فتأمل (وهو يسن رفع عبارة يديه) حذو منكبيه كما في التحريم لصحة الخبر به (مع ابتداء رفع راسه) قال سمع الله من حمده أى تقبله منه ويكفى من حمد الله سمعه

ويسن للامام والمبلغ الجهر به لانه ذكر الانتقال وإطباق أكثر عوام الشافعية على الاسرار به والجهر برئنا لك الحمد جهل وخبر إذا قال الامام سمع الله لمن حده فقولوا ربنا لك الحمد معناه قولوا ذلك مع (٦٣) ما علمتموه مني من سمع الله لمن

حمده لانه صلى الله عليه وسلم كان يجهر

بهذه ويسر برئنا لك الحمد

وقاعدة التأسي تحملم

على الاتيان بسمع الله لمن

حمده وعدم علمهم برئنا لك

الحمد تحملم على عدم الاتيان

به قاصرهم به فقط لانه

الاحتاج للتنبيه عليه (فاذا

انتصب) قائما ارسل يديه

وما قيل يجعلهما تحت

صدره كالقيام يأتي قريبا

رده (قال ربنا) او اللهم

ربنا (لك) او ولك (الحمد)

او لك الحمد ربنا او الحمد

لربنا وفضلها ربنا لك

الحمد عند الشيخين لانه

أكثر الروايات او ربنا

ولك الحمد كافي الام ووجه

بتضمنه جملتين حمدا كثيرا

طيبا مباركا فيه كافي التحقيق

وصح انه صلى الله عليه

وسلم رأى بضعا وثلاثين

ملكاً يستبقون إلى هذه ايم

يكتبها اولا (ملء) بالرفع

صفة والنصب حالا أي

مالئا بتقدير تجسمه

(السموات وملء الارض

وملء ما شئت من شيء

بعد) أي بعدها كالكرسي

والعرش وغيرهما على محيط

به إلا علم علام الغيوب

ويسن هذا حتى للامام

مطلنا خلافا للمجموع

انه إنما يسن له ربنا لك الحمد

فقط (ويزيد المنفرد)

وامام من من (أهل) أي

عبارة النهاية والمغنى ولا فرق في ذلك بين الامام والمأموم والمنفرد وخبر الخ (قوله الجهر به) أي بالتسميع
ان احتيج اليه نهاية قال ع ش قوله مر إن احتيج اليه راجع لكل من الامام والمبلغ فالجهر به حيث لم يحتج
اليه مكروه اه واعتمده شيخنا عبارته ويجهر بالتكبيرات إن كان إماما ليسمعها المأمومون او مبلغا ان
احتيج اليه بان لم يبلغ صوت الامام جميع المأمومين كذا قال المحشي يعني البرماوى وظاهره ان الامام يجهر
وإن لم يحتج اليه وقيد الشبر املسى كلا بالا احتياج وهو الظاهر ويقصدان الذكر وحده او مع الاعلام
لا الاعلام وحده لانه يضر وكذا الاطلاق في حق العالم بخلاف العامى ولا بد من قصد الذكر عند كل
تكبيرة عند الرمي ويكفي قصده في التكبيرة الاولى عند الخطيب اما المنفرد والمأموم غير المبلغ فيسران
بالتكبيرات ويكره لها الجهر بها ولو من المرأة ولو امت المرأة نساء جهرت بالتكبيرات اقل من
جهر الرجل بحيث لا يسمعها اجني كما قاله في الجواهر اه اقول وميل القلب إلى ما قاله البرماوى من جهر
الامام مطلقا لان الغالب الاحتياج إلى جهره ويؤيده تعبير المغنى بقوله ويسن الجهر به للامام والمبلغ
إن احتيج اليه اه والرشيدى بقوله للامام والمبلغ المحتاج اليه اه (قوله ويسن للامام والمبلغ الخ)
عبارة المغنى ويسن الجهر به للامام والمبلغ إن احتيج اليه لانه ذكر الانتقال ولا يجهر بقوله ربنا لك
الحمد لانه ذكر الرفع فلم يجهر به كالتسبيح وغيره وقد دعمت البلوى بالجهر به وترك الجهر بالتسميع لان
أكثر الاثمة والمؤذنين صاروا جهلة بسنة سيد المرسلين اه (قوله وإطباق أكثر عوام الشافعية) أي
من الاثمة والمؤذنين نهاية (قوله لانه الخ) تعليل لسكون المغنى ما ذكر (قوله يأتي قريبا الخ) أي في شرح قوله
ورفع يديه سم (قوله وقال) أي كل من الامام والمنفرد والمأموم سرا مغنى وقول ابن المنذر ان الشافعى
خرق الاجماع في جمع المأموم بين سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد مردود إذ قال بقوله عطاء وابن سيرين
واسحق وابو بردة وداد وغيرهم نهاية (قوله او اللهم) إلى قوله فالخبر الخ في المغنى (قوله ووجه الخ) عبارة
المغنى أي لانه جمع معنيين الدعاء والاعتراف أي ربنا استجب لنا ولك الحمد على هدايتك إيانا اه وبه يندفع
قول سم ما نصه قوله بتضمنه جملتين انظره مع ان كلا من الصيغ السابقة عليه ما عدا الحمد لربنا جملتان اه
عبارة ع ش بعد ذكر توجيه الشارح المذكور نصها أي فان لك الحمد من ربنا لك الحمد جملة واحدة بخلاف
ولك الحمد فان الواو تدل على محذوف والمقدر كالملفوظ ربنا لك الحمد جملتان وربنا ولك الحمد ثلاث جمل بما
دل عليه العاطف وبهذا يجاب عن تنظير سم فيه اه (قوله حمدا) إلى قوله فالخبر الخ في النهاية الا قوله وصح
الى المتن وقوله أي باهل إلى المتن وقوله او النسب (قوله كافي التحقيق) أي زيادة حمدا كثير الخ مغنى (قوله
بضعا الخ) عبارة المغنى بضعة وثلاثين الخ وذلك لان عدد حرورها كذلك اه وكذا في ع ش عن المشكاة
عن البخارى بضعة ثلثة (قوله اول) قال الجلال السيوطى اول بالضم على البناء بالنصب على الحال وقال
السكرمانى اول مبنى على الضم بان حذف منه المضاف اليه أي اولهم يعني كل واحد منهم يسرع ليكتب هذه
الكلمات قبل الاخر ويصعد بها إلى حضرة الله لعظم قدرها وفي بعضها اول بالفتح اه ع ش (قوله
والنصب الخ) وهو المعروف في روايات الحديث كرى (قوله تقدير تجسمه) راجع للرفع ايضا (قوله
ويسن هذا) أي ربنا لك الحمد الخ (قوله مطلقا) أي وان لم يحضر المأمومون ولم يرضوا قول المتن (ويزيد
المنفرد أهل الثناء الخ) أي ويكره له تركه عباب وم اه ع ش (قوله وإمام من من) أي ومأموم طول
إمامه أخذ ما مر (قوله والكرام) عبارة النهاية والمغنى وقال الجوهرى الكرم اه قال ع ش ويؤخذ
من ذلك انه يطلق على كل منهما اه (قوله مبتدأ) ويحتمل كما قاله ابن الصلاح كون أحق خبرا لما قبله
أنه يخرج أيضا نحو ما لورفع لثنا ول محترم من الهوى يتلف أو يضيع إن لم يتناوله مع انه لا يكتفى هذا الرفع كما هو
ظاهر إلا أن يجعل في المفهوم تفصيل (قوله يأتي قريبا) أي في شرح قوله ورفع يديه (قوله بتضمنه جملتين)

يا اهل ويجوز للرفع بتقدير أنت (الثناء) أي المدح (والمجد) أي العظمة والكرام (أحق) مبتدأ (ما قال العبد وكلنا لك عبد)
اعتراض والخبر (لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد)

بفتح الجيم اى صاحب الغنى والمال (٦٤) او الحظ والنسب (منك الجد) اى عندك جده ولما الذى ينفعه عندك رضاك ورحمتك

وهو ربنا لك الحمد اى هذا الكلام احق نهاية ومعنى (قوله بفتح الجيم) وروى بالكسر وهو الاجتهاد نهاية ومعنى اى فيهما ع ش (قوله فالخير ما قال الخ) أو احق خبر ما قال سم عبارة البصرى قوله فالخير ما قال العبد اى والمبتدأ احق وسوغ الابتداء به ما لوحظ فيه من التفخيم والتعظيم وعليه يتعين أن تكون ما موصوفة لا موصولة لا يلزم الاخبار عن المعرفة بالكرة وهو لا يجوز وإن تخصصت ويحتمل أن يكون احق خبر امقدا والمبتدأ ما قال الخ وعليه يحتمل ما كلا المعنيين اه (قوله بعدد كر) الى قوله ولما قال فى النهاية والمعنى ثم قال لا ويمكن حمل الاول على المنفرد وامام المحصورين والثاني على خلافه اه قال الرشيدى ومختار الشارح مر هو الاول وهو طلب الراتب من كل أحد كما هو نص عبارته مر ولا يقدر فى اختياره قوله مر عقبه ويمكن الخ كما هو ظاهر اه (قوله بعدد كر الاعتدال) اى الراتب كما ذكره البغوى ونقله من النص وفى العدة نحوه خلافا لما فى الاقليد نهاية ومعنى والاسنوى (قوله وهو الى من شئ بعد) ذكره مثله فى شرح الارشاد ايضا فقال بعد الذكر الراتب على الاوجه وهو الى من شئ بعده اه وظاهر عبارة الشارح ان استحباب الاتيان بذكر الاعتدال الى من شئ بعد لا فرق فيه بين المنفرد والامام ولو امام غير محصورين او غير راضين ويصرح به صنيعة فى شرح العباب اى وصنيع المعنى سم واعتمده الحلبي وتقدم عن الرشيدى انه مختار النهاية (قوله لقسناء عليه هذا) اى على قنوت النازلة قنوت الفجر عبارة النهاية ولا يجوز القنوت قبل الركوع وان صح انه صلى الله عليه وسلم قنت قبله ايضا لان رواة القنوت بعده اكثر واحفظ فهو واولى وعليه درج الخلفاء الراشدون فى اشهر الروايات عنهم واكثرها وشمل كلامه الادام والقضاء اه (قوله لم يجز نه) اى فيقنت بعده ويسجد للسهو وإن نوى بالاول القنوت وكذا لو قنت فى الاولى بنية او ابتداء فيها فقال اللهم اهدنى ثم تذكر عباب اه سم على المنهج وسياق ما يفيد عند قول المصنف فى سجود السهو ولو نوى ركنا قوليا ع ش عبارة شيخنا ولو فعله فى غير اعتدال الركعة الثانية بنية يسجد للسهو ومن ذلك ما لو فعله مع امامه المالكى قبل الركوع اه (قوله ويسجد للسهو) يظهر ان هذا السجود اعدم الاتيان به فى محله لالاتيان به فى غير محله حتى لو اعاده فى محله فلا يسجد بصري وتقدم عن العباب خلافه (قوله بجمل ما قبل على اصل السنة الخ) لا يتعين الحمل المذكور بل يحتمل الجمع باختلاف الاحوال مع عدم التفرقة به يعلم ان كون ما فاده قادحا فى حديث انس محل تأمل لجواز روايته لكل را واحد الحالتين اللذين كنا نتوقع منه صلى الله عليه وسلم لشعار ابا ن كلاهما كاف فى تحصيل سنة القنوت بصري بخذف (قوله فتساقطا) قديقال إنما يتساقطان اذ لم يمكن الجمع بما ذكره وهو ممكن ومعه لا يتأتى القدح فى الاولى بغير المفضولية سم (قوله وانس تعارض الخ) كذا فى اصله بخطه فهو من عطف الجملة بصري (قوله او التقدير واجمعا)

انظره مع أن كلام من الصبيغ السابقة عليه ما عدا الحمد لربنا جملتان (قوله فالخير ما قال) أو حق خبر ما قال (بعدد كر الاعتدال وهو الى من شئ بعد الخ) ذكر مثله فى شرح الارشاد ايضا فقال بعد الذكر الراتب على الاوجه وهو الى من شئ بعده اه وقال الدميرى مانصه وقال فى الاقليد الذكر الوارد فى الاعتدال لا يقال مع القنوت ثم قال الدميرى والصواب الجمع بينهما نص عليه البغوى ونقله عن النص وفى العدة نحوه اه وعبارة الاسناد البكرى فى كنهه وىسن بعدد كر الاعتدال ولو اتى به بكافة القنوت اه وظاهر عبارة الشارح ان استحباب الاتيان بذكر الاعتدال الى من شئ بعد لا فرق فيه بين المنفرد والامام ولو امام غير محصورين او غير راضين ويصرح به صنيعة فى شرح العباب فان عقب قول العباب فرغ عىسن القنوت بعد التحميد بتمامه بقوله ما نصه يحتمل ان يريد سم الله ان حمده ربنا لك الحمد لا غير وإن رضى محصور وهو ما قاله جمع واعتمده ابن الرفعة والاذرعى وغيرهما وسبقهم الى ذلك الفزارى وزاد ان عمل الائمة بخلافه لجهلهم بفقهاء الصلاة الى ان قال وقال اخرون السنة ان يكون بعد الذكر الراتب وهو الى من شئ بعده وصوبه الاسنوى الخ اه (قوله فتساقطا) قديقال إنما يتساقطان اذ لم يمكن الجمع بما ذكره وهو ممكن ومعه

لا غير وفى رواية حق بلا همة كذا بلا واو فالخير ما قال العبد وكنا الى آخره بدل من ما (ويسن) بعد ذكر الاعتدال وهو الى من شئ بعد خلافا لما قال الاولى أن لا يزيد على ربنا لك الحمد ولما قال الاولى أن يأتى بذلك الذى ذكره (القنوت فى اعتدال ثانية الصبح) للخبر الصحيح عن انس مازال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت فى الفجر حتى فارق الدنيا ونقل اليه فى العمل بمقتضاه عن الخلفاء الاربعة وصح من اكثر الطرق انه صلى الله عليه وسلم فعله للنازلة بعد الركوع فقسنا عليه هذا وجاء بسند حسن ان انا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم كانوا يفعلونه بعد الركوع فلو قنت شافعى قبله لم يجزه ويسجد للسهو فان قلت قياس كلام أئمتنا الجمع بين الروايات المتعارضة هنا بجمل ما قبل على اصل السنة وما بعد على كمالها وكذا يقال فى نظائر ذلك لاسيما فى هذا الباب قلنا إنما نخرجوا عن ذلك لانهم راوا مرجحا للثانية وقادحا فى الاولى هو ان ابا هريرة صرح ببعده وانس تعارض عنه حديث راويه محمد وعاصم فى القبل والبعد فتساقطا وبقي حديث أبى هريرة الناص على البعدية بلا معارض فأخذوا به (وهو اللهم اهدنى فيمن هديت الخ)

الخ
أى وعافنى فيمن عافيت وتولنى فيمن توليت أى معهم لا ندرج فى سلكهم أو التقدير واجمعا من هديت وكذا فى الاتيين بعده

فهو بالغ بالحوذف وبارك

لى فيما اعطيت وقى شر
ما قضيت انك تقضى ولا
يقضى عليك انه لا يذل من
واليت تباركت ربنا
وتعاليت رواه جمع هكذا
بسنند صحيح فى قنوت الوتر
كما فى المجموع وقال البيهقي
صح ان تعليم هذا الدعاء وقع
لقنوت صلاة الصبح ولقنوت
الوتر وسياتي فى رواية زيادة
قائه فى ذلك ورواه عنه وزاد
العلماء فيه بعد البيت ولا يعز
من عاديته وانكاره مردود
بوروده فى رواية البيهقي
وبقوله تعالى فان الله عدو
للكافرين وبعد تعاليت
فلك الحد على ما قضيت
استغفر لك واتوب اليك ولا
باس هذه الزيادة بل قال
جمع انها مستحبة لورودها
فى رواية البيهقي ويسن
للمنفرد وامام من مران
يضم لذلك قنوت عمر الا فى
فى الوتر وتقديم هذا عليه لانه
الوارد عنه صلى الله عليه وسلم
ومن ثم لو اراد احدهما فقط
اقتصر على هذا ولا يتعين
كلماته فيجزى عنها اية
تضمنت دعاء او شبهه كآخر
البقرة بخلاف نحو سورة تبت
ولا بد من قصدها الكراهة
القراءة فى غير القيام فاحتج
لقصد ذلك حتى يخرج عنها
(والامام) يسن له ان يقنت
(بالفظ الجمع) لصحة الخبر
بذلك ولا ياتي بالمنفرد فتعين
حملة على الامام للنهي عن
تخصيصه نفسه بالدعاء وانه
ان فعله فقد خانهم سنده

الخ) لا حاجة الى تقديره بل تكفى ملاحظة تضمن معنى الاندراج بصرى (قوله فهو بالغ الخ) اى فهذا
الدعاء مع ذكر الجار والمجرور ابلغ منه لو حذف عنه ذلك وقال الكردي اى تقدير الاندراج فى الكلام
ابلع من حذفه اه (قوله وقال البيهقي صح الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى للاتباع رواه الحساكم
الارباني قنوت الصبح وصححه ورواه البيهقي فيه وفى قنوت الوتر اه (قوله وسياتي الخ) اى فى قنوت
الوتر شرح بافضل وياتى فى الشرح ما يفيد (قوله فى رواية زيادة فاء فى انك الخ) اى وفى اخرى حذفها
فلا يسجد لتر كما شيخنا وهو الظاهر وقال عى فى منهواته ويسجد للسهو واذا ترك فاء فانك وواو وانه
لانه ثبت فى بعض الروايات والزيادة من الثقة مقبولة اه ووافقه الجيزى فقال ولا يتعين ذلك للقنوت
بل كل ما تضمن ثناء ودعاء حصل به القنوت كآخر سورة البقرة ان قصده بها السكن ان شرع فى قنوت النبي
الذى فى الشرح اى المقرون بالثناء والواو اوفى قنوت عمر تعين لاداء السنة فلو تركه كغيره او ترك كلمة او ابدل
حرفا بحرف سجد للسهو وكان ياتى مع بدل فى قوله اه دنا مع من هديت او ترك الفاء فى فانك والواو من وانه
اه ويمكن الجمع يحمل هذا على ما اذا قصد رواية الثبوت والاول على عدمه (قوله وزاد العلماء) الى قوله
ويتعين فى النهاية والمغنى (قوله ولا يعز) بكسر العين مع فتح الياء سم وعش (قوله مردود) اى نقلا
ومعنى (قوله فيجزى الخ) عبارة تفى شرح بافضل ويحصل اصل السنة بآية فيها دعاء ان قصده وبدعاء محض
ولو غير ماثور ان كان باخرى وحده او مع ذنوبى اه وفى سم بعد ذكر مثله عن ايعاب الشارح مانصه
وقد وافق الاذرعى شيخنا الشهاب الرملى حيث افق بانه لا بد فى بدل القنوت ان يكون دعاء وثناء وقضية
اطلاقه اعتبار ذلك ايضا فى الآية اه ووافقه ايضا ولده فى النهاية كياتى واعتمده الجيزى كما مر وكذا شيخنا
قوله بآية تضمن دعاء اى وثناء الآية ليست بقيد بل كل ما تضمن دعاء وثناء ولو اللهم اغفر لى يا غفور وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم يكتفى فى القنوت فلو قال الشارح اى الغزى فلو قنت بما تضمن دعاء
وثناء وقصد القنوت حصلت سنة القنوت لسكان اعم وانسب اه (قوله وشبهه) عبارة النهاية وانحوه
قال الرشيدى قوله لو انحوه مثله فى الروضة او غيرهما وانظر ما المراد بنحو الدعاء فان كان الثناء فكان المناسب
العطف بالواو دون او لما سيأتى انه لا بد من الجمع بين الدعاء والثناء على انه قد يمتنع كون الثناء بنحو الدعاء
فلم يراجع اه وقد يقال المراد بذلك نحو اللهم انا عبد مذنب وانت رب غفور بما يستلزم الدعاء وليس
صريح فيه (قوله فاحتج لقصد ذلك) فان لم يقصد بذلك لم يجزئ منه معنى زاد النهاية ويشرط فى بدله ان يكون
دعاء وثناء كما قاله البرهان البيجورى وافق به الوالد رحمه الله تعالى اه قال الكردي بعد ذكره مر فهو
مخالف فى ذلك للشارح وعبارته تفى الا يعاب يكتفى بالدعاء فقط لكن بامور الاخرة او امور الدنيا انتهت
اه (قوله للنهى الخ) الاولى ولورود النهى بالعطف ليظهر التعليل وزيادة المضاف ليظهر عطف قوله
الاتى وانه ان فعله الخ (قوله وانه ان فعله الخ) لا يظهر عطفه على ما قبله ولو قال فان فعله الخ كما هو الرواية

لا يأتى القدح فى الاولى بغير المفضولية (قوله ولا يعز) مثل السيوطى هل هو بكسر العين او فتحها او ضمها
فاجاب بقوله هو بكسر العين مع فتح الياء بخلاف بين العلماء من اهل الحديث واللغة والتصريف قال
والفت فى ذلك مؤلفا قال وقلت فى اخره نظما الى ان قال :

عز المضاعف ياتى فى مضارعه * تليث عين بفرق جاء مشهورا
فا كفل وصد الدل مع عظم * كذا كرمت علينا جاء مكسورا
وما كرم علينا الحال اى صعبت * فافتح مضارعه ان كنت تحريرا
وهذه الخمسة الافعال لازمة * واضمم مضارع فعل ليس مقصورا
عززت زيدا بمعنى قد غلبت كذا * اعنته فكلا اذا جاء ماثورا
وقل اذا كنت فى ذكر القنوت ولا * يعز يارب من عاديته مكسورا

الخ اه (قوله ولا يتعين كلماته) قال فى العباب وتحصل سنة القنوت بكل دعاء قال فى شرحه ولو يعبر ماثور
لسكان اولى (قوله ولا يأتى الخ)

وقضيته ان سائر الادعية كذلك ويتعين حملها على ما لم يرد عنه عليه السلام وهو امام بلفظ الافراد وهو كثير بل قال بعض الحفاظ ان ادعيته كلها بلفظ الافراد ومن ثم جرى بعضهم على اختصاص الجمع بالقنوت و فرّق بان الكل مامورون بالدعاء الا فيه فان المامور يؤمن فقط والذي يتجه ويجمع به كلامهم والخبر انه حيث (٦٦) اخترع دعوة كره له الافراد وهذا هو محل النهي وحيث اتى بما ثور اتبع لفظه (والصحيح سن

الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اخره) لصحته في قنوت الوتر الذي عليه النبي صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي رضي الله عنهما مع زيادة فاه في انك ووافي انه بلفظ وصلى الله على النبي وقيس به قنوت الصبح وخرج بآخره اوله فلا يسن فيه خلافا لمن زعمه ولا فطر لكونها تسن اول الدعاء لان هذا مستثنى رعاية للوارد فيه ويسن ايضا السلام وذكر الآل ويظهر ان يقاس بهم الصحب لقولهم يستفاد من الصلاة عليهم من سنّها على الآل لانها اذا سئلت عليهم وفيهم من ليسوا صحابة فعلى الصحابة أولى ثم رأيت شارحا صرح بذلك فان قلت يتنا فيه لمطابقهم على عدم ذكرها في صلاة التشهد قلت يفرق بانهم ثم اقتصر وعلى الوارد وهما لم يقتصر وعلى بل زادوا ذكر الآل بحثا فقسنا بهم الاصحاب لما غلبت وكان الفرق ان مقابلة الآل بآل ابراهيم في اكثر الروايات ثم تقتضي عدم التعرض لغيرهم وهنا لا مقتضى لذلك فان قلت لم لم يسن ذكر الآل في

محل تأمل (قوله وقضيته) أي النهي (قوله ويتعين حملها الخ) خلافا للنهاية والمغني والشهاب الرملي وشيخنا عبارة الاول ولم يذكر الجمهور التفرقة بين الامام وغيره الا في القنوت فليكن الصحيح اختصاص التفرقة به دون غيره من ادعية الصلاة اه قال ع ش قوله فليكن الصحيح الخ اي خلافا لابن حجر اه (قوله ومن ثم جرى بعضهم الخ) وفاقا للنهاية والمغني وعبارة ذكر ابن القيم ان ادعية النبي صلى الله عليه وسلم كلها بلفظ الافراد ولم يذكر الجمهور التفرقة بين الامام وغيره الا في القنوت وكان الفرق بين القنوت وغيره ان الكل مامورون بالدعاء بخلاف القنوت فان المامور يؤمن فقط اه وهذا هو الظاهر افاقي به شيخى اه (قوله والذي يتجه الخ) خلافا للنهاية والمغني والشهاب الرملي وشيخنا كما مر (قوله لصحته) اي ذكر للصلاة في اخر القنوت (قوله بلفظ الخ) متعلق بصحته الخ كرى (قوله وقيس به) اي بقنوت الوتر (قوله وخرج) الى قوله ويظهر في المغني وإلى المتن في النهاية الا قوله لقولهم الى ولو قرأوا سمع (قوله اوله) أي ووسطه نهاية ومغني (قوله اول الدعاء) أي ووسطه (لان هذا) أي القنوت (قوله ويسن أيضا السلام وذكر الآل الخ) واستدل الاسنوى لسن السلام بالآية والزركشي لسن الآل بخبر كيف نصلى عليك مغني ونهاية (قوله ان يقاس بهم) اي بالآل (قوله بذلك) اي بقياس الصحب على الآل (قوله يتنا فيه) اي ذكر الصحب نهاية (قوله ثم) اي في صلاة التشهد (قوله للماعلمت) يعني قولهم لقولهم يستفاد الخ (قوله وكان الفرق) بين صلاة التشهد وصلاة القنوت حيث اقتصر وافي الاول على الوارد دون الثاني (قوله ولو قرأ المصلى الخ) وفي العباب (فرع) ولو قرأ المصلى اية فيها اسم محمد صلى الله عليه وسلم نذب له الصلاة عليه في الاقرب بالضمير كصلى الله عليه وسلم لا اللهم صل على محمد الاختلاف في بطلان الصلاة بركن قولي اه قال في شرحه والظاهر انه لا فرق بين أن يقرأ أو يسمع وعلى هذا التفصيل يحمل إفتاء النووي أنه لا يسن له الصلاة عليه وترجيح الانوار وتبعه الغزى قول العجلى يسن الخ انتهى سم وعبارة النهاية والمغني وما ذكره العجلى في شرحه من استحباب الصلاة عليه لمن قرأ فيها اية متضمنة اسم محمد صلى الله عليه وسلم افاقي المصنف بخلافه اه قال ع ش قوله مر افاقي المصنف الخ ظاهره اعتدافا فافي به وانه لا فرق في عدم الاستحباب بين كون الصلاة عليه بالاسم الظاهر او الضمير لكن حمله ابن حجج في شرح العباب على ما اذا كانت الصلاة بالاسم الظاهر دون ما لو كانت الضمير وقوله مر بخلافه نقل سم على المنهج عن الشارح مر طلبها اه ع ش (قوله ويسن) الى قوله ومنه يعلم في المغني (قوله في جميع القنوت الخ) اي وفي سائر الادعية

كافي المجموع عن الماوردى قال الاذرعى وفي اطلاقه ويظهر أنه لا يكتفى الدعاء المحض ولا سيما بأمر الدنيا فقط بل لابد من تمجيد ودعاء اه والاوجه الاول فيمكن الدعاء فقط لكن بامور الاخرة او امور الدنيا اما في شرح العباب وقد وافق الاذرعى شيخنا الشهاب الرملي حيث افاقي بانه لا بد في بدل القنوت ان يكون دعاء وثناء وقضية لإطلاقة اعتبار ذلك ايضا في الاية التي عبروا فيها بقولهم واللفظ للروض ويجزيه أي للقنوت آية فيها معنى الدعاء إن قصد بها اه (قوله ولو قرأ المصلى الخ) في العباب (فرع) ولو قرأ المصلى اية فيها اسم محمد صلى الله عليه وسلم نذب له الصلاة عليه في الاقرب بالضمير كصلى الله عليه وسلم لا اللهم صل على محمد الاختلاف في بطلان الصلاة بركن قولي اه قال في شرحه والظاهر انه لا فرق بين ان يقرأ او يسمع وعلى هذا التفصيل يحمل إفتاء النووي أنه لا يسن له الصلاة عليه وترجيح الانوار وتبعه الغزى قول العجلى يسن الخ اه (قوله وظيفة) قال في شرح العباب اي وهى جعلها تحت صدره وهذا في دعاء

التشهد الاول وما الفرق بينه وبين القنوت قلت يفرق بأن هذا محل دعاء فناسب ختمه بالدعاء لم بخلاف ذلك ولو قرأ المصلى او نهاية سمع آية فيها اسمه صلى الله عليه وسلم تستحب الصلاة عليه كما فافي به المصنف ويسن أن لا يطول القنوت فان طوله فسيأتى قريبا (و) الصحيح سن (رفع يديه) في جميع القنوت والصلاة والسلام بعده لا نباح وسنده صحيح او حسن وفاق نحو دعاء الافتتاح والتشهد بان ليديه وظيفة ثم لا هنا

ومنه يعلم رد ما قيل السنة في الاعتدال جعل يديه تحت صدره كالقيام ويبحث انه في حال رفعهما (٦٧) ينظر اليها التعذر حيث نذالي ووضغ

السيجود وعمله ان الصقها
لان فرقهما فان قلت
ما السنة من هذين قلت كل
سنة كادل عليه كلامهم في
الحج ويسن له كسكل داع
رفع بطن يديه للسماء ان
دعا بتحصيل شئ وظهرهما
ان دعا برفعه (و) الصحيح انه
(لا يمسح وجهه) اى الاولى
تركه لاذلم يردوا الخبر فيه واوه
على انه غير مقيد بالقنوت
اما خارجا غير مندوب على
ما في المجموع ومندوب
على ما جزم به في التحقيق
(و) الصحيح (ان الامام
يجهر به) للاتباع المبطل
لقياسه على بقية ادعية
لصلاة وسواها المؤداة المقضية
اما منفردا وما موم سن له
فيسر ان به (و) الصحيح
(انه) اذا جهر به الامام
(بؤمن الماموم) جهرا
(للدعاء) للاتباع ومنه
الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم على المعتد وقول
شارح يشارك وان كانت
دعاء للخبر الصحيح رغم انف
من ذكرت عنده فلم يصل
على برد بان التامين في معنى
الصلاة عليه مع انه الا ليق
بالماموم لانه تابع للداعي
فناسبه التامين على دعائه
قياسا على بقية القنوت
ولاشاهد في الخبر لانه في غير
المصلى (ويقول الشاء) سرا
وهو الاولى واوله انك تقضى
الح أو يسكت مستمعا لامامه
أو يقول أشهد لانحو

نهاية ومغنى أى في خارج الصلاة كما هو ظاهر رشدي وعش (قوله ومنه يعلم) منشأ العلم نفي أن لها
وظيفة هنا سم (قوله قلت) الى قوله لانحو صدقت في النهاية لإلا قوله مع انه الى المتن (قوله كل سنة)
والضم اولى اه كردد عن فتاوى الجمال الرمي وعن عبدالرؤف في شرح مختصر الايضاح وظاهر
النهاية كالشارح التخيير عبارته وتحصل السنة برفعهما سواء كانتا متفرقتين ام ملتصقتين وسواء كانت
الاصابع والراحة مستويتين ام الاصابع اعلى منها واستحب الخطابي كشفهما في سائر الادعية ويكره
للخطيب رفع يديه حال الخطبة قاله البيهقي لحديث فيه في مسلم ويكره خارج الصلاة رفع اليد المتنجسة ولو
بحائل فيما يظهر والاوجه ان غاية الرفع الى المنكب إلا ان اشتد الامر ولا يرفع بصره الى السماء قاله الغزالي
وقال غيره الاولى رفعه اليها في غير الصلاة ووجه ابن العباد اه وقوله وقال غيره الاولى الخ معتمد اه
(قوله ويسن) الى المتن في المغنى قال عش قوله مر الى المنكب اى الى محاذاته مع بقاء الكفين على
بسطهما (قوله ان دعا بتحصيل شئ) لدفع البلاء عنه فيما بقي من عمره شرح بافضل وسيد يوسف البطاح ويأتى
عن النهاية خلافه (قوله وظهرهما الخ) فهل يقلب كفيه عند قوله في القنوت وقنى شر ما قضيت او لا افتى
شيخنا بانه لا يسن اى لان الحركة في الصلاة ليست مطلوبة مغنى وهو الاقرب وفي السكردى مانصه وفي حواشى
المهجع للشوبرى مانصه قضيته ان يجعل ظهرهما الى السماء عند قوله وقنى شر ما قضيت قال شيخنا مر في
شرحه ولا يعترض بان فيه حركة وهى غير مطلوبة في الصلاة إذ محلها فيما يرد ولا يرد ذلك على اطلاق ما افتى به
الوالد انما إذ كلامه مخصوص بغير تلك الحالة التى تقلب اليه فيها انتهى مانقله الشوبرى عن الجمال الرملى
وهو كذلك في نهايته لكنه لم يصرح بانه في خصوص قوله وقنى شر ما قضيت كما نقله الشوبرى وفي حواشى
المهجع للحلى ان دعا برفعه اى او عدم حصوله كما افتى به والشيخنا وعليه فرفع ظهورهما عند قوله وقنى شر
ما قضيت اه ويؤيده ما في فتاوى الجمال الرملى وهو هل يطلب قلب كفيه في الدعاء برفع بلاء ولو في الصلاة
اجاب بنعم إذ اطلاقهم شامل لها وان كان مبنى الصلاة على الكف انتهى كردد (قوله ان دعا برفعه) اى
برفع بلاء وقع به شرح بافضل وخالفه النهاية فقال وسواء فيمن دعا لرفع بلاء في سن ما ذكر اكان ذلك البلاء
واقعا لا كما افتى به الوالدرحمه الله تعالى اه قول المتن (ولا يمسح وجهه) واما مسح غير الوجه كالصدر فلا
يسن ومسحه قطعا بل نص جماعة على كراهته مغنى ونهاية اى ولو في خارج الصلاة شيخنا قال عش واما
ما يفعله العامة من تعجيل اليد بعد الدعاء فلا اصل له اه (قوله ومندوب) وهو المعتمد كما سياتى جزمه به في
فصل الذكرك عقب الصلاة اه كردد على شرح بافضل قول المتن (وان الامام يجهر به) وليكن جهره به دون
جهره بالقرأة نهاية ومغنى وشرح بافضل قال عش اى وان ادى ذلك الى عدم سماع بعض المامومين
بعدهم واشتغالهم بالقنوت لا نفسمم ورفع اصواتهم به اما لعدم علمهم باستحباب الانصات وغيره اه وفي
البيجورى عن الحنفى مانصه قوله دون جهره الخ اى المامومين دائما مومون بعد القراءة وقبل القنوت ولا جهر به
بقدر ما يسمعون وان كان مثل جهره بالقرأة اه (قوله والمقضية) عبارة النهاية استحبابا في السرية كان
قضى صبحا او تراء بعد طلوع الشمس والجمهورية فان أسره حصلت سنة القنوت وفاتته سنة الجهر خلافا
لما اقتضاه كلام الخاوى الصغير من فواتهما اه (قوله والصحيح) الى قوله لانحو صدقت في المغنى (قوله على
المعتمد) لكن الاولى لجمع شيخنا عبارة البصرى والا لرى ان يؤمن على امامه ويقوله بعد كما نقله المغنى عن بعض
مشايخه اه وعبارة السكردى وفي شرح البهجة للجمال الرملى ولو جمع بينهما فهو احب اه وهذا فيه
العمل بالرأين فعله اولى اه (قوله رغم الخ) بكسر الغين اى لصق انفه بالرغام بالفتح وهو التراب عش
(قوله لانه في غير المصلى) محل نظر بصرى (قوله وهو الاولى) اى قول الشاء (قوله او يقول اشهد) هل
يكررها لكل مضمون ولا يزال يكرها او يأتى بها مرة بصرى ولعل الاقرب الاول (قوله لانحو صدقت
وبررت الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية (قوله خلافا للغزالي) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى ما قاله الغزالي

الافتتاح لافي التشهد (قوله ومنه يعلم) منشأ العلم نفي ان لها وظيفة هنا (قوله خلافا للغزالي) اعتمد شيخنا

صدقت وبررت لطلان الصلاة به خلافا للغزالي وان جزم بما قاله جمع وزعم أن ندب المشاركة هنا اقتضى المسامحة وان هذا لا يقاس

باجابة المؤذن بذلك لسكراهما في الصلاة لا يصح الا لو صح في خبر انه يقول هذا حيث لم يصح ذلك بل لم يرد ابطال على الاصل في الخطاب هذا كله ان سمع (فان لم يسمعه) لا سرار الامام به او لنحو بعد او صم او سمع صوتا لا يفهمه (قنت) سرا كبقية الاذكار (ويشرع القنوت) اي يسن قال بعضهم وليس المراد به هنا ما مر (٦٨) في الصحيح لانه لم يرد في النازل او انما لو ارد الدعاء برفع فهو المراد هنا قال ولا يجمع بينه

وبين الدعاء برفعها لثلاث بطول الاعتدال وهو مبطل اه وظاهر المتن وغيره خلاف ذلك بل هو صريح اذ المعرفة اذا اعيدت بلفظها كانت عين الاولى غالبا وقوله وهو مبطل خلاف المنقول فقد قال القاضي لو طول القنوت المشروع زائدا على العادة كرهه في البطلان احتمالا لان وقطع المتولى وغيره بعدمه لان المحل محل الذكر والدعاء وبه مع ما ياتي في القنوت لغير النازلة في فرض او نقل يعلم ان تطويل اعتدال الركعة الاخيرة بذكر او دعاء غير مبطل مطلقا لانه لما عهده في هذا المحل ورود التطويل في الجملة استثنى من البطلان بتطويل القصير زائدا على قدر المشروع فيه بقدر الفاتحة اذا اقرر هذا فالذي يتجه انه ياتي بقنوت الصحيح ثم يختم بسؤال رفع تلك النازلة له فان كانت جدبا دعا ببعض ما ورد في ادعية الاستسقاء (في سائر) اي باقى من السور وهو اليقية (المسكتوبات للنازلة) العامة او الخاصة التي في معنى العامة لود ضررها على المسلمين على الاوجه كواب

ووجهه بما رده الشارع بقوله وزعم الخ سمع وكذا اعتمده النهاية (قوله) باجابة المؤذن بذلك) أى بطلان الصلاة باجابة المؤذن بنحو صدقت وبررت (قوله) لسكراهما (اي اجابة المؤذن مطلقا) (قوله) لا يصح خبر وزعم ان الخ (قوله) ابطال على الاصل الخ) وقال الدغني وخلافه للشهاب الرملي والنهاية كما مر (قوله) هذا كله (اي ما ذكر في المأموم من الخلاف والتفصيل) (قوله) لا سرار الامام (اي قوله قال في النهاية والمغني) (قوله) اي يسن (اي بعد التمجيد مغني عبارة النهاية مع ما مر ايضا) قال عشاى من الذكر المطلوب في الاعتدال من حيث هو وهو سمع الله لمن حمده الخ كصرح به المنهج اه (قوله) فهو المراد الخ (اي الدعاء بالرفع) (قوله) قال (اي ذلك البعض) (قوله) هو الخ (اي تطويل الاعتدال) (قوله) خلاف ذلك (اي قول البعض وليس المراد الخ) (قوله) بل هو (اي المتن) (صریح) (اي في خلاف ما قاله ذلك البعض) (قوله) غالبا (يعني عند عدم الصارف ولا صارف هنا وبه يجاب عن قول السيد البصري مانصه تأمل الجمع بين قوله صريح وقوله كانت عين الاولى غالبا اه (قوله) وقوله (اي قوله وقطع في النهاية والمغني ما يوافقه) (قوله) بعدمه (اي عدم البطلان بتطويله وهو كذلك كما افاده الشيخ نهاية) (قوله) وبه (اي بما ذكر عن القاضي والمتولى وغيره من كراهة التطويل وعدم البطلان به) (قوله) مع ما ياتي الخ) وهو قوله ولا كرهه وقول جمع (قوله) ان تطويل (اي قوله) اذا اقرر في النهاية ما يوافقه ظاهر الا قوله مطلقا (قوله) غير مبطل مطلقا) منعه مر اه سم اي خصه بوقت النازلة واعتمده عشاى بجري (قوله) طاقا (اي في الفرض وغيره لئلا زلة وغيره) (قوله) في الجملة (اي في الصحيح مطلقا وفي بقية المسكتوبات وقت النازلة) (قوله) فالذي يتجه الخ) وهو حسن شيخنا ويأتي عن النهاية ما يوافقه (قوله) انه ياتي بقنوت الصحيح الخ) وفي حاشية السداطي على المحلى سكتوا عن لفظ قنوت النازلة وهو مشعر بانه لفظ قنوت الصحيح وقال الحافظ ابن حجر في كتابه بذل الماعون الذي يظهر انهم وكلوا الامر في ذلك الى المصلي فيدعو في كل نازلة بما يناسبها اه وفي فتاوى ابن زياد ما يقتضى موافقة ما نقل عن الحافظ ابن حجر من الاقتصار على رفع النازلة بصري (قوله) اي باقى (اي قوله وقول جمع في النهاية والمغني) (قوله) اي باقى (هذا التفسير يقتضى انه لا يشرع في الصبح للنازلة وعمل تأمل فالاولى ان يفسر سائر بجمعهم وكون القنوت مطلوب باقيا بالاصالة لا ينافي ما ذكر فيناى به بقصد الامرين معا ويريد عليه الدعاء بما يخص تلك النازلة هذا ما ظهر لي ببادى الراى ولم ارفقه شيئا فليتأمل وايراجع ويؤيد التعميم قنت شهرا متتابعين الخمس يدعو الخ بصري ويصرح بالتعميم قول شيخنا ويستحب القنوت في كل صلاة في اعتدال الركعة الاخيرة منها النازلة لكن لا يسن السجود لتركه لانه ليس من الابعاض اه ولعل تفسيرهم بالباقي انما هو لاجل قول المصنف الآتي لا مطلقا قول المتن (للنازلة) (اي لرفعها ولو لغير من نزلت به فيسن لاهل ناحية لم تنزل بهم فعل ذلك لمن نزلت به حلي ونهاية) (قوله) وباء وطاعون) على المعتمد لان في مشروعيته عند هيجهانه خلافا والاوجه طلبه وان كان الموت به شهادة قبا ساعلى ما لو نزل بنا كفار فانه يشرع القنوت وان كان الموت بقتالهم شهادة شيخنا ونهاية) (قوله) وكذا مطرا الخ) في النهاية والمغني ما يفيد (قوله) بالثاني (اي الزرع) (قوله) في الاول (اي العمران) (قوله) وذلك (اي ترجيع العموم بالعمران) (قوله) وخوف عدو (اي ولو لمسلمين نهاية وشرح بافضل وهو معطوف على قوله وباء) (قوله) وكاسر عالم الخ) عطوف على كواب الخ ومثال للخاصة (قنت شهرا) متتابعين الخمس في اعتدال الركعة الاخيرة يدعو الخ وبؤمن خلفه نهاية (و يدعو على قاتلي الخ) قال في النهاية وبؤخذ منه استحباب التعرض للدعاء برفع تلك النازلة في هذا القنوت

الشهاب الرملي ما قاله الغزالي ووجهه بما رده الشارع بقوله وزعم (قوله) غير مبطل مطلقا) منعه مر (قوله)

وطاعون وقحط وجراد وكذا مطر مضر بعمران او زرع وفا لجمع وخلافا ان خصه بالثاني لانه لم يرد في الاول الدعاء وذلك وبؤخذ لان رفع وباء المدينة لم يرد فيه الدعاء ومع ذلك جعلوه من النازلة لقوف عدو وكاسر عالم او شجاع الاحاديث الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو على قاتلي اصحابه القراء بئر معونة لدفع تمردهم لا لتدارك المقتولين لتعذرهم وقيس غير خوف العدو عليه

ومحله اعتدال الاخيرة ويحجر به الامام في السرية ايضا (لا) القنوت فيهن (مطلقا) اي لئلا زلة وغيره فلا يسن لغيره ان يكره (على المشهور) لعدم وروده لغير النازلة وفارقت الصبح غير هابشر فها مع اختصاصها بالتأذين قبل الوقت (٦٩) وبالتثويب وبكونها أقصرهن فكانت

بالزيادة أبقى أما غير المكتوبات فالجنازة بكره فيها مطلقا لثبوتها على التخفيف والمنذورة والنافلة التي تسن فيها الجماعة وغيرهما لا يسن فيها ثم إن قنوت فيها النازلة لم يكره ولا كره وقول جمع يحرم وتبطل في النازلة ضعيف وكذا قوله بعضهم تبطل إن أطال لاطلاقهم كراهة القنوت في الفرائض وغيرها لغير النازلة المقتضى انه لا فرق بين طويله وقصيره وفي الام ما يصرح بذلك ومن ثم لما ساقه بعضهم قال وفيه رد على الرمي وغيره في قولهم إن أطال القنوت في النافلة بطلت قطعا (السابع السجود) مرتين في كل ركعة للكتاب والسنة واجماع الامة وكرر دون غيره لانه بلغ في التواضع ولانه لما ترقى فقام ثم ركع ثم سجد واتى بنهاية الخدمة اذن له في الجلوس فسجد ثانيا شكرا على استخلاصه اياه ولان الشارع لما أمر بالدعاء فيه واخبر بانه حقيق بالاجابة سجد ثانيا شكرا على اجابته تعالى لما طلبه كاهو المعتاد فيمن سال ملكا شيئا فاجابه ذلك

وقد خذ منه موافقته للشارح فيما أفاده بقوله والذي يتجه انه يأتي بقنوت الصبح الخ فتأمل بصرى (قوله) ومحله اي قنوت النازلة (ويجهر الخ) عبارته النهاية ويستحب مراجعة الامام الاعظم ونايبه بالنسبة للجموع فان امر به وجب ويسن الجهر به مطلقا للامام والمنفرد ولو سرية كما في به الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله مر ويستحب مراجعة الامام الخ اي من ائمة المساجد واما ما يطرأ من الجماعة بعد صلاة الامام الراتب فلا يستحب مراجعته وقوله مر ويسن الجهر الخ ولعله انما طلب الجهر من المنفرد هنا بخلاف قنوت الصبح لشدة الحاجة لرفع البلاء الحاصل فطلب الجهر لإظهار ذلك الشدة اه (قوله) وفارقت الصبح) إلى قوله أما غير المكتوبات الانسب تقديمه على قول المصنف ويشترع الخ كافي النهاية (قوله) مطلقا) اي سواء كان لئلا زلة او لم يكن لها وهذا ما استظهره في الاسنى وتبعه المغنى والنهاية ولا فائدة لقوله عز نصر الامام التفصيل نظير ما يأتي في كلامه في المنذورة والنافلة التي يسن فيها الجماعة بصرى (قوله) لا يسن فيها) اي في المنذورة وقسمي النافلة (قوله) وكذا قول بعضهم الخ) اي ضعيف و(قوله) لا طلاقهم الخ) تعليل لما بعد وكذا (قوله) بذلك) اي بعدم الفرق (قوله) ساقه) اي كلام الام (قوله) مرتين) إلى قوله ذلك في النهاية وإلى المتن في المغنى إلى قوله واجماع الامة وقوله ذلك كذا في القفال (قوله) ولانه) اي المصلى و(قوله) فقام) بيان للترقي و(قوله) اذن له) جواب لما وقوله استخلاصه) اي تاهله و(قوله) اياه) اي السجود كردي وعبارة ع ش (قوله) على استخلاصه) اي إخراجهم من الخدمة التي طلبها منه بان اعانته على وفائها والفراغ منها اه (قوله) ولان الشارع) اي مبين الشرع ﷺ (قوله) سجد ثانيا) اي امر بالسجود ثانيا (قوله) كاهو) اي الشكر على الاجابة (قوله) ذكر ذلك) الظاهر أن الاشارة لكل من الحكم الثلاث (قوله) وجعل المصنف الخ) عبارة النهاية والمغنى وانما عدا ركنا واحدا لكونهما متجدين كما عدا بعضهم الطمانينة في محالها الاربعة ركنا واحدا لذلك اه قال ع ش قوله مر لكونهما متجدين الخ فان قلت يخالف هذا عداهما في شروط القدوة ركنتين في مسئلة الرحمة ومسئلة التقدم والتأخر قلت لا تخالفه لان المدار ثم على ما يظهر به خش الخالفة وهي تظهر بنحو الجلوس وسجدة واحدة فعدا ركنتين ثم والمدار هنا على الاتحاد في الصورة فعدا ركنا واحدا ثم ما ذكر توجيهه المرجح وإلا ففي المسئلة خلاف كما صرح به حج اه (قوله) انهم ركنان) خبر قوله والموافق (قوله) وهو ما صححه في البسيط) وقد يقال هذا اقد لجعلهم الجلسة الفاصلة بينهما ركنا مستقلة لا تابعان توابع السجود بصرى قول المتن (مباشرة بعض الجبهة) ويتصور السجود ببعض بان يكون السجود على عود مثلا ويكون بعضها مستورا فيسجد عليه مع المكشوف منها ع ش قول المتن (بعض جبهته) واكتفى ببعضه وإن كره لصدق اسم السجود بذلك نهاية ومغنى وفي سم بعد ذلك عن الاسنى ما نصه وهل يكره الاقتصار على البعض في غير الجبهة كعلى أصبع من اليد والرجل اه أقول ويصرح بذلك قول النهاية في شرح قلت الا ظهوره وجوبه بالخ واكتفى ببعض كل وإن كره قياسا على ما مرى من الاكتفاء ببعض الجبهة لما سبق في الجبهة اي من قوله لصدق اسم السجود بذلك اه بزيادة من ع ش (قوله) وهما المنحدران) تأمل ما فيه من الدور الصريح بصرى وسم قول المتن (مصلاه) اي ما يصلى عليه من ارض او غيره نهاية ومعنى (قوله) للحديث) إلى قوله وحكمته في المغنى وإلى المتن في النهاية إلا قوله الموجب إلى فلو سجد وقوله ويفرق إلى كفى وقوله مبيح تبسم (قوله) إذا سجدت فمكن جبهتك الخ) هذا الدليل اخص من بعض جبهته) قال في شرح الروض واكتفى ببعض الجبهة وإن كان مكروها كائنص عليه في الام لصدق اسم السجود عليها بذلك اه وهل يكره الاقتصار على البعض في غير الجبهة كعلى أصبع من اليد والرجل (قوله) وهما المنحدران) قد يقال فيه دور فتأمل

القفال وجعل المصنف السجدين ركنا واحدا هو ما صححه في البيان والموافق لما يأتي في مبحث التقدم والتأخر أنها ركنان وهو ما صححه في البسيط (وأقله مباشرة بعض جبهته) وهي ما اكتنفه الجبينان وهما المنحدران عن جانبيه (مصلاه) للحديث الصحيح اذا سجدت فمكن جبهتك من الارض ولا تنقر نقرا مع حديث انهم شكوا اليه صلى الله عليه وسلم

حر الرضا في جباههم فلم يزل شكواهم (٧٠) فلولا وجوب كشفها لامرهم بسترها وحكمت ان القصدمن السجود مباشرة اشرف

الاعضاء وهو الوجه لمواطيء الاقدام ليتم الخضوع والتواضع الموجب للاقربة السابقة في خبر اقرب ما يكون العبد من ربه اذا كان ساجدا ولذا احتاج لمقدمة تحصل له كمال ذلك وهي الركوع فلو سجد على جبينه أو أنفه أو بعض عمامته لم يكف أو على شعر بجمته أو ببعضها وإن طال كما اقتضاه اطلاقهم وبفرق بينه وبين ما مر في المسح بانه ثم يجعل اصلا فاحتيط له بكونه منسوباً لمحله قطعاً وهما هو باقى على تبعيته لمنبته إذ السجود عليهما فلم يشترط فيه ذلك كفى كصا به عمتها لنحو جرح يخشى من ازالته مبيح تيمم ولا اعادة إلا ان كان تحته نجس لا يعنى عنه (فان سجد على) محمول له (متصل به جاز إن لم يتحرك بحركته) كطرف عمامته لانه في حكم المنفصل عنه فقد مصلى له حيثئذ ولذا فرع هذا على ما قبله بخلاف ما إذا تحرك بها بالفعل لا بالقوة في جزء من صلاته فيما يظهر ثم رابت شيخنا أفق به لانه حيثئذ كيده وإنما لم يفصلوا كذلك في ملاقاته لنجس لمناقاته للتعظيم الذي وجب اجتناب النجس لاجله وهنا العبرة بكون الشيء مستقرا كما افاده خبر مكن جبهتك ولا استقرار مع التحرك ثم ان علم امتناع السجود عليه وتعمد بطلت صلاته ولا اعاده نعم يجزى على نحو عود

بالاسلام ونشأ بين أظهر العلماء ويوجه بأن هذا مما يخفى على العامة فيعذر فيه عش (قوله أو مندبل بيده) الظاهر منه انه ممسكه فيخرج ما لوربطه بها فيضر ويظهر انه ليس بقيد فلا يضر سجوده عليه ربطه بيده ام لا عش واعتمده الحنفى (قوله لانحو كشفه) اى كعباته (قوله كسرير الخ) راجع لما قبل لا عبارة شرح المنهج وخرج بمحمول له ما لو سجد على سرير يتحرك بجر كته فلا يضر وله ان يسجد على عود بيده اه وفي شرح بافضل نحوها (قوله على نحو رقة الخ) اى كتراب عش وشيخنا (قوله وليس بصحيح الخ) عبارة المغنى والنهاية فان التصقت بجبهته وارتفعت معه وسجد عليها ثانيا ضر وإن نحاها ثم سجد لم يضر اه فاقضى كلامهما كالشارح أن التصاقها لا يؤثر بالنسبة للسجدة الاولى باطلاقة وقديقال ينبغي ان يكون محلها إذا حصل الالتصاق بعد حصول ما يعتبر في السجود ولا فلو حصل قبل التحامل أو ارتفاع الاسافل أو نحوهما ضر لان حقيقة السجود لم توجد إلا بعد الالتصاق وهو حينئذ كالجزء فليتأمل وليحرر بضرى (قوله وارتفاعها مع الخ) فلوراه ملتصقا بجبهته ولم يدرك أى السجدة التصق فعن القاضي انه ان رآه بعد السجدة الأخيرة من الركعة الأخرى وجوز أن التصاقه قبلها أخذ بالاسوأ فان جوز أنه في السجدة الاولى من الركعة الاولى قدر انه فيها ليكون الحاصل له ركعة إلا سجدته أو فجا قبلها قدره فيه ليكون الحاصل له ركعة بغير سجودا وبعد فراغ الصلاة فان احتمل طرؤه بعده فالاصل مضتها على الصحة وإلا فان قرب الفصل بنى وأخذ بالاسوأ كما تقدم والاستأنف سم على حج أى وان احتمل انه التصق في السجدة الأخيرة لم يعد شيئا عش قول المتن (ولا يجب وضع يديه الخ) ويتصور اى على هذا القول مع جميعها كان يصلى على حجرين بينهما حائط قصير ينطبق عليه عند سجوده ورفعهما نهاية ومعنى (قوله اى بطنهما) ضابطه ما ينقض مسه ولكن الظاهر انه لا يجوز بطن الاصبع الزائد وان نقض مسه لكونها على سمت الاصلية سم ونهاية (قوله اى اطراف الخ) التقييد باطراف لم يذكره في الروض وشرحه سم اقول وكذا لم يذكره النهاية والمغنى لكانه مذكور في الخبر الآتى (قوله في سجوده) متعلق بالوضع في المتن (قوله لان الجبهة) إلى قوله بل يسن في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله في ان إلى المتن (قوله لوجب الايماء به الخ) اى والايماء بها غير واجب فلم يجب وضعها نهاية ومعنى قوله المتن (الظاهر وجوبه) اى ان امكن فلو تعذر وضع شئ من هذه الاعضاء سقط الفرض بالنسبة اليه فلو قطعت يده من الزند لم يجب وضعه ولا وضع رجل قطعت اصابعها لفوات محل الفرض نهاية ومعنى وقولها لم يجب وضعه الخ قال سم وعش وهل يسن فيه نظر ولا يبعد ان يسن اه (قوله على مصلاه) متعلق بضمير وجوبه الراجع للوضع (قوله في آن واحد) أى بأن يصير المجموع موضوعا في زمن واحد مع الطائفة حينئذ وان تقدم وضع بعضها على بعض عش وبجزمى (قوله للخبر المتفق عليه الخ) في الاستدلال بهذا الحديث نظر لانه ليس نصا في الوجوب وغاية ما يجاب به ان الدليل على الوجوب امر اخر في الوجوب كافي شرح منهاج البيضاوى وتبعه المحشى في الايات بضرى (قوله للخبر المتفق عليه الخ) (فرع) لو خلق له رأسان وأربع أيدي وأربع أرجل مثلا فان عرف الزائد فلا اعتبار به وان سامت وإنما الاعتبار بالاصل وان كانت كلها اصلية اكتفى في الخروج عن عهدة الواجب بوضع بعض إحدى الجبهتين ويدن وركتين واصابع ورجلين والمراد انه يضع يدا من جهة اليمين ويدان جهة اليسار وركبة من هذه وقدم

أيضا (قوله اى بطنهما) ضابطه ما ينقض مسه ولكن الظاهر انه لا يجوز بطن الاصبع الزائد وان نقض مسه لكونها على سمت الاصلية (فرع) لو خلق له رأسان وأربع أيدي وأربع أرجل وأربع ركب مثلا فينبغي ان يقال إن علمت اصالة الجميع كفى السجود على سبعة أعظم بان يسجد على بعض واحد من كل نوع بان يسجد على بعض جهة احد الراسين وعلى بعض كل من يد من تلك الايدي وبعض كل من ركتين من تلك الركبتين وان علم زيادة البعض وتميز فالعبرة بالاصل دون الزائد وان اشتبه الزائد بالاصل وجب السجود على الجميع بان يسجد على بعض كل من الجميع إذ لا يتحقق الخروج عن العهدة إلا بذلك مر وظاهر هذا الكلام فيما إذا علمت اصالة الجميع الاكتفاء بوضع يدين من اربع مثلا وإن

أو مندبل بيده لانحو كشفه
كسرير يتحرك بجر كته
لانه غير محمول له قيل
يستثنى سجوده على نحو
ورقة التصقت بجبهته
وارتفعت معه فان صلاته
صححة مع أنه سجد على ما
يتحرك بجر كته اه وليس
بصحيح لانها عند ابتداء
السجود عليها غير متحركة
بجر كته وارتفاعها معه
إنما يؤثر فيما بعد (ولا يجب
وضع يديه) أى بطنهما
(وركتيه) بضم أوله
(وقدميه) أى أطراف
أصابعهما في سجوده (في
الظاهر) لان الجبهة هي
المقصودة بالوضع كما مر
ولانه لو وجب وضع غيرها
لوجب الايماء به عند العجز
(قلت الاظهر وجوبه)
على مصلاه أى حال كونها
مطمئنة في آن واحد مع
الجبهة فيما يظهر (والله
أعلم) للخبر المتفق عليه
أمرت أن أسجد على
سبعة أعظم وذكر الجبهة

وهذه الستة نعم لا يجب وضع كلها بل (٧٢) يكتفي جزء من كل بطنى كفيه او اصابعهما ومن ركبته ومن بطنى اصابع رجليه كالجبهة دون

ما عدا ذلك كالحرف وأطراف الاصابع وظهورها ويسن كشفها إلا الركبتين فيكره ولا يجب التحامل عليها بل يسن كما تصرح به عبارة التحقيق والمجموع والروضة بخلاف الجبهة لأنها المقصود الأعظم كما يجب كشفها والايام بها أو تقريبها من الأرض عند تعذر وضعها دون البقية ولا يجب وضع الانف بل يسن لقوة الخلاف فيه ومن ثم اختير وجوبه لتصريح الحديث به (تنبيه) لم أر لأحد من أئمتنا تحديد الركبة وعرفها في القاموس بأنها موصل ما بين أسافل أطراف الفخذ وأعلى الساق اه وصرح ما يأتى في الثامن وما بعده أنهما من أول المنحدر عن آخر الفخذ إلى أول أعلى الساق وعليه فكانهم اعتمدوا في ذلك العرف لبعده تقييد الأحكام بحدها اللغوى لقلته جدا إلا أن يقال أرادوا بالموصل ما قرناه وهو قريب ثم رابت الصحاح قال والركبة معروفة بين أن المدار فيها على العرف والكلام في الشرع وهو يدل على أن القاموس أن لم تحمل عبارته على ما ذكرناه اعتمد في حدها بذلك عليه وكثيرا

من هذه وقد ما من هذه فلا يكتفى بوضعهما من جهة واحدة فإن اشتبه الأصل بالزائد وجب وضع جزء من كل منهما ولا يكتفى بوضع جزء من بعضهما شيئا وسم وعش (قوله وهذه الستة) أى اليدين والركبتين وأطراف القدمين شيخ الإسلام ونهاية معنى (قوله من بطنى كفيه) ولو خاف كفه مقلوبا وجب وضع ظهر كفه لأنه في حقه بمنزلة البطن بخلاف ما لو عرض الانقلاب فلا قرب لأنه أن أمكنه وضع البطن ولو بعين وجب ولا فلا ولو خاف بلا كيف فقياس النظائر أنه بقدر له مقدار هاعش وشيخنا (قوله ومن ركبته) فلو منع من السجود عليها مانع كان جمعت ثيابه تحت ركبته فتعت من وصول الركبة لمحل السجود وصار الاعتماد على أعلى الساق لم يكتف عش (قوله ومن بطنى اصابع رجليه) شامل لغير أطراف البطنين منهما كوسطهما بخلاف قوله السابق أى أطراف بطون اصابعهما سم وتقدم أن ما سبق هو الموافق للحديث (قوله دون ما عدا ذلك) (فرع) لو حصل مصل أصل السجود ثم طوله قطر بلا كثير مع رفع بعض أعضاء السجود كيد أو رجل أفى الرمي بأنه أن طوله عامدا عالما بتجره بطات صلاته ولا فلا تبطل وفيه وقفة والأقرب عدم البطان لأن هذا مستصحب لما طلب فعله عش (قوله وأطراف الاصابع الخ) أى لليدين (قوله ويسن كشفها الخ) قال في شرح العباب وينبغي كراهة الستر في الكفين للخلاف في امتناعه ثم رابت الشافعى رضى الله عنه نص على ذلك فإنه كره الصلاة وبأهامة الجلدة التى يجربها وتر القوس بل قضيته كراهة الصلاة وبيده خاتم ونحوه انتهى وقد يستثنى الخاتم نظرا لسنية لبسه وانظر الستر في القدمين سم (قوله فيكره) أى لأنه يفضى إلى كشف العورة معنى عبارة شيخنا ويسن كشف اليدين والرجلين ويكره كشف الركبتين ما عدا ما يجب ستره منهما مع العورة اه (قوله ولا يجب التحامل عليها) خلافا للشيخ في شرح منهج نهاية ومعنى (قوله) كما تصرح به أى بالنسبة (قوله ولا يجب وضع الانف الخ) وفاقا للشيخ الإسلام ونهاية والمعنى (قوله لتصريح الحديث به) أن رجوع الضمير للوجوب منع التصريح سم أى وكان الأولى تقديمه على ومن ثم الخ (قوله تنبيه) إلى المتن أقره عش (قوله وعليه) أى على ما يأتى (قوله فكانهم) أى الفقهاء (قوله في ذلك) أى في تحديد الركبة (قوله لقلته) أى الحد اللغوى أى صدقه (قوله أرادوا) أى اللغويون و (قوله ما قرناه) أى من أنهما من أول المنحدر الخ (قوله هنا) أى فى تفسير الركبة (قوله والكلام فى التشريح) أى البحث عن حقيقة الركبة فى علم التشريح ومن مسائله (قوله رهو) أى كلام الصحاح (قوله على ما ذكرناه) أى من أنهما من أول المنحدر الخ (قوله عليه) أى علم التشريح (قوله بقله) أى للقاموس (قوله للامر) إلى قوله تهرافى المعنى وكذا فى النهاية لا أقوله وظهر إلى الخبر (قوله أى محل سجوده) ولو سجد على شىء خشن يؤذى جبهته مثلاً فإن زحزحها من غير رفع لم يضر وإن رفعها ثم أعادها فإن لم يمس أطرافها لم يضر وإلا ضرر لزيادة سجودها ورفع جبهته من غير عذر وأعادها ضرر مطلقا شيخنا (بأن يتحامل عليه الخ) ولا يكتفى بأرخام راسه خلافا للامام قال الأذرى لو كان لو اعين لا يمكنه وضع الجبهة على الأرض ونحوها هل يحى مما سبق فى إعادته على القيام لم أر له ذكر أو الظاهر

كانت تلك اليدين من جهة واحدة والظاهر خلافه (قوله أى أطراف الخ) التقييد بأطراف لم يذكره فى الروض وشرحه (قوله قلت لا ظهر وجوبه) قال فى العباب كغيره وأن تعذر وضعها أى الأعضاء المذكورة لم يلزمه الايمانها قال فى شرحه فعلم أنه لو قطعت يده من الزنل لم يجب وضعه لنوات محل الفرض اه وهل يسن فيه نظر ولا يبعد أن يسن وقياس ذلك أنه لو قطعت أصابع قدميه لم يجب وضع (قوله ومن بطنى اصابع رجليه) شامل لغير أطراف البطنين منهما كوسطهما بخلاف قوله السابق أى أطراف بطون اصابعهما (قوله ويسن كشفها إلا الركبتين) قال فى شرح العباب وينبغي كراهة الستر فى الكفين للخلاف فى امتناعه ثم رابت الشافعى رضى الله تعالى عنه نص على ذلك فإنه كره الصلاة وبأهامة الجلدة التى يجربها وتر القوس قال لاني أمره أن يفضى ببطون أصابعه إلى الأرض بل قضيته كراهة الصلاة وبيده خاتم ونحوه اه وقد يستثنى الخاتم نظرا لسنية لبسه وانظر الستر فى القدمين (قوله لتصريح الحديث به)

ما يقع له الخروج عن اللغة إلى غيرها كما يأتى أول التعزير (ويجب أن يطمئن) فيه الأمر بذلك فى خبر المسمى بحجته صلاته (و) أن (ينال مسجده) بفتح جيمه وكسرها أى محل سجوده (نقل) فاعل (رأسه) بأن يتحامل عليه بحيث لو كان تحته

نحو قطن لا نكيس وظهر
أثره على يده لو كانت تحته
لخبر إذا سجدت السابق
وتخصيص هذا بالجبهة
ظاهر فيما مر أنه لا يجب
تمكين غيرها (و) يجب
(أن لا هوى لغيره) نظير
ما مر في الركوع (فلو
سقط) من الاعتدال
(لوجهه) أى عليه قهر الم
يحسب له لأنه لا بد من نية
أو فعل أي اختياري ولم
يوجد واحد منهما (وجب
العود إلى الاعتدال) مع
الطمأنينة إن سقط قلبا
لهوى منه فإن قلت ما وجه
هذا التفريع مع أن ما قبله
يفهم عدم وجوب العود
لأنه مع السقوط قهرا
يصدق عليه أنه لم يهوى للغير
قلت بوجه بأن الهوى للغير
المفهوم من الماتن أنه لا يعتد
به صادق بمسئلة السقوط
لأنه يصدق عليها أنه وقع
هوى للغير وهو الالغاء
وخرج بسقوطه من
الاعتدال ما لو سقط من
الهوى بأن هوى ليسجد
فسقط فانه لا يضرب لأنه لم
يصرفه عن مقصوده نعم
إن سقط على جبهته بقصد
الاعتدال عليها أو لجنبه
فانقلب بنية الاستقامة فقط
ولم يقصد صرفه عن السجود
ولا بطلت لم يجزئه السجود

بحيثه أه نهية قال ع ش قوله والظاهر بحيثه هذا هو المعتمد فيجب عليه الاستعانة اه (قوله نحو قطن) أى
كحشيش وتن (قوله لا نكيس) أى اندك وهذا ظاهر إذا كان تحته قطن أو نحوه قليل ولا كفي انكيس
الطبة العليا منه فقط وهى التى تلى جبهته بخلاف التى تلى الارض فلا يشترك انكيسها شيخنا وع ش (قوله
وظهر اثره) أى اثر التحامل والمراد باثره الثقل و (قوله على يده) على معنى اللام فالمعنى وظهر الثقل الذى
هو اثر التحامل ليده كان تحس يده بالثقل وتشعر به (قوله لو كانت تحته) أى تحت ذلك القطن مثلا إن كان
قليل أو الطبة العليا منه إن كان كثير اشيخنا وهذا مبنى على أن قول الشارح وظهر اثره الخ معطوف على
قوله لا نكيس ويمكن عطفه على قوله لو كان تحته الخ (قوله وتخصيص هذا) أى نيل الثقل و (قوله تمكين
غيرها) أى غير الجبهة من اليدين والركبتين والقدمين قول الماتن (لغيره) أى وحده سم (قوله نظير ما مر الخ)
عبارة النهاية بأن هوى بقصده أو لا بقصد شىء اه قال ع ش أى أو بقصد هاتهما رأيت فى نسخة بعد قوله لم
بقصده ولو مع غيره اه (قوله لأنه لا بد من نية الخ) يؤخذ منه ما نقله شيخنا الشهاب البرلى عن شرح البدر بن
شبهة ثم نظر فيه من أنه لو قصد الهوى ثم عرض له السقوط قبل فعل الهوى على جبهته ففيه تفصيل اه سم
واعتمد السكرى ما قاله البدر بلا عزو وقال ع ش وظاهر كلام الشارح مر يعنى قوله وخرج بسقوطه
من الاعتدال الخ موافق للنظر ثم وجهه راجعه (قوله قلت بوجه الخ) اقره ع ش (قوله انه وقع هوى للغير
الخ) تقدم له فى الركوع فى شرح فلورفع فزع الخ ما يرد هذا فراجع بصرى (قوله وخرج) إلى الماتن فى النهاية
والمعنى لإقوله بأن هوى ليسجد وقوله أدنى رفع إلى الجلوس (قوله بأن هوى ليسجد) قد يوهن المسئلة
مصورة بما إذا قصد هوى به السجود وكلام الروض وغيره مطلق فيصدق بصورة الاطلاق فليحجر بصرى
وقوله وغيره منه النهاية والمعنى كما مر (قوله فانه لا يضرب) بل يحسب له ذلك بنحو دأه و معنى (قوله بقصد
الاعتدال عليها) أى فقط كما هو ظاهر فخرج ما لو لم يقصد شيئا أو قصد هاتما أو السجود فقط سم وبصرى (قوله
أو لجنبه) لعله مثال فالسقوط على الظهر والقفا كذلك فيجرب فيه التفصيل المذكور ويعتبر عدم الاستقبال
للضرورة مع قصر الزمن كما هو معتبر فى السقوط على الجنب لاستلزامه عدم الاستقبال سم على حج اه
ع ش (قوله ولم يقصد صرفه عن السجود) الظاهر انه قيد فى مسئلتى الجبهة والجنب وإن كان الماوجود فى كلام
غيره تصويره فى الثانية فقط إذ لا فارق بينهما بصرى وقوله فى كلام غيره منه المعنى والنهاية وقال ع ش قوله
مر صرفه أى الانقلاب اه (قوله ولا بطلت) أى وإن قصد صرفه عن السجود بصرى (قوله فيهما) أى فى
صورتى السقوط على الجبهة والسقوط للجنب (قوله لكن بعد أدنى الخ) اعتمده ع ش والرشىدى (قوله فى
الاولى) أى لوجود الهوى المجزئ فيها إلى وضع الجبهة ولم يتحمل إلا مجرد وضعها بقصد الاعتدال فالتى دون

إن رجع الضمير للوجوب منع التصريح (قوله وأن لا هوى لغيره) أى وحده (قوله لأنه لا بد من نية أو فعل
الخ) يؤخذ منه ما نقله شيخنا الشهاب عن شرح البدر بن شبهة ثم نظرية من أنه لو قصد الهوى ثم عرض له
السقوط قبل فعل الهوى كان كالهوى ليسجد فسقط من الهوى على جبهته ففيه تفصيل اه (قوله
بقصد الاعتدال عليها) أى فقط كما هو ظاهر فخرج ما لو لم يقصد شيئا أو قصد هاتما أو السجود فقط (قوله أو
لجنبه) لعله مثال فالسقوط على الظهر والقفا كذلك فيجرب فيه التفصيل المذكور ويعتبر عدم الاستقبال
قبل الاستقامة للضرورة مع قصر الزمن كما هو معتبر فى السقوط على الجنب لاستلزامه عدم الاستقبال
(قوله ولا بطلت) لا يقال قصد صرفه هو قصد قطعه وتقدم أن نية قطع الركن لا تضر لانا نقول
صورة ما هنا أنه صرف الفعل من أوله بخلاف ما تقدم لم يصرفه من أوله بل قصد حال تلبسه به قطعه فتأمله
فانه واضح (قوله للصارف) وقد يقال هذا يقتضى أنه صرفه عن السجود فم يفارق هذا قوله السابق ولم يقصد
صرفه عن السجود ولا بطلت إلا أن يحاج بأن فى قصد صرفه عن السجود تلاعبا بخلاف مجرد قصد
الاستقامة مثلا لا تلاعب فيه مع عذره واحتياجه اليه فلم تبطل الصلاة والحاصل الفرق بين حصول الصرف
بلا قصده وبين قصده مع الاتيان به (قوله رفع فى الاولى) أى لوجود الهوى المجزئ فيها إلى وضع الجبهة

الهوى اليه سم ويؤخره منه ما قاله القليوبي أنه لو نوى الاعتماد في أثناء الهوى يجب العود إلى المحل الذي نوى الاعتماد فيه اه (قوله والجلوس في الثانية) أي لأنه لسقوطه على جنبه فإن الهوى المعتبر لعدم الاستقامة فيه عبارة الروض بل يجلس ثم يسجد اه وإنما وجب الجلوس لاختلال الهوى قبل السجود سم (قوله فيجزئه) أي السجود من غير جلوس كما هو صريح صنيع المغني وشرح بافضل خلافا لما نقله عن باقشير بما نصه قوله فيجزئه أي بعد جلوسه كما مر اه بل قضية ما مر أنها لو جلس عامدا عالما بطلت صلاته قول المتن (وان ترتفع أسافله الخ) فلو صلى في سفينة مثلا ولم يتمكن من ارتفاع ذلك لميلانها أي مثلاً صلى على حسب حاله ولزمه الإعادة لأن هذا عذر نادر مغني ونهاية وشيخنا قال ع ش قوله لم يصلي على حسب حاله ينبغي تقييده بما إذا ضاق الوقت ولم يضق ويسكن لم يرج التمكن من السجود على الوجه المجزئ. قبل خروج الوقت كالموقف المأمور التراب اه (قوله عجيزته وما حو لها) كذا في النهاية والمغني وقال ع ش قوله لم يري عجيزته الخ فيه تغليب في المختار العجز بضم الجيم مؤخر الشيء يذكر ويؤنث فيقال عجز كبير وكبيرة وهو للرجل والمرأة جميعا والعجيزة للمرأة خاصة اه ثم لا بد أن يكون الارتفاع المذكور بيقينا فلو شك في ارتفاعها وعدمه لم يكف حتى لو كان بعد الرفع من السجود وجبت إعادته (فرع) لو تعرض عليه التنكيس ووضع الأعضاء فالأقرب أنه راعى التنكيس للاتفاق عليه عند الشيخين بخلاف وضع الأعضاء فإن فيه خلافا اه قول المتن (على أعاليه) وهي رأسه ومنكباه وشيخنا وفي سم بعد ذكر مثله عن الشارح في شرحي العباب والارشاد ما نصه وقضيته إخراج الكفين ويظهر أن إخراجهما غير مراد وأن السكوت عنهما للزوم الارتفاع عليهما بحسب العادة وإن أمكن خلافه بأن يضعهما على دكة مرتفعة أمامه ثم رابت التنبيه الآتي اه (قوله ولا فتهى) أي الأسافل (قوله ولا يرتفع) الظاهر التانيث إذا المسند إليه ضمير الأسافل لا موضع الجبهة (قوله للاتباع) إلى قوله ولا ينافي في النهاية والمغني (قوله نعم من به علة الخ) هذا الاستدراك بغيره تقييد المتن بالتقار ع ش (قوله إلا أن يمكنه الخ) قد يقال العلة المانعة من الارتفاع لا يزول منعها منه بوضع الوسادة سم أي فالمناسب أن يكفيه الخ كما عبر به غيره عبارة المغني والنهاية والأسنى إن كان به علة لا يمكنه معها السجود إلا كذلك صح فإن أمكنه أي العاجز عن وضع جبهته السجود على وسادة بتنكيس لزمه قطع الحصول هيئة السجود بذلك أو بلا تنكيس لم يلزمه السجود عليها خلافا لما في الشرح الصغير لفوات هيئة السجود بل يكفيه الانحناء الممكن اه قال ع ش قوله لم يركب ذلك صح أي ولا إعادة عليه وإن شق بعد ذلك وينبغي أن مراده من بقوله لا يمكنه معها الخ أن يكون فيه مشقة شديدة وإن لم تنبع التيمم أخذاما تقدم في العصا به اه (قوله وضع نحو وسادة) أي ليسجد عليها ويبقى مالوكا ولو وضع الوسادة تحت أسافله ارتفعت على أعاليه ولو لم يضعها لم ترتفع فهل يجب مر الوضع فيه نظر ويحتمل أن هذا ظاهر بما ذكر سم أي فيجب (قوله نحو وسادة) الوساد والوسادة بكسر الواو فيهما المخذة والجمع وسائد وسد

والجلوس في الثانية ولا يقيم ولا بطلت إن علم وتعمد أما إذا انقلب بنية السجود أولا بنية شيء أو بنية الاستقامة فيجزئه (وأن ترتفع أسافله) أي عجيزته وما حو لها (على أعاليه) إن ارتفع موضع الجبهة ولا فهي مرتفعة كذا قيل وفيه نظر لأنه قد يستوى ولا ترتفع لانحناس أو نحوه (في الأصح) للاتباع وسنده صحيح نعم من به علة لا يمكنه معها ارتفاع أسافله يسجد أمكانه إلا أن يمكنه وضع نحو وسادة

ولم يحتل إلا مجرد وضعها بقصد الاعتماد فالغنى دون الهوى اليه (قوله والجلوس) أي لأنه لسقوطه على جنبه فأتى الهوى المعتبر لعدم الاستقامة فيه وعبارة الروض بل يجلس ثم يسجد اه وإنما وجب الجلوس لاختلال الهوى قبل السجود (قوله وان ترتفع أسافله الخ) فلو انعكس أو تساوى بالجزء نعم لو كان في سفينة ولم يتمكن من ارتفاع ذلك لميل أصلي على حسب حاله ووجب عليه الإعادة لتدبرهم (قوله على أعاليه) قال في شرح العباب وشرح الارشاد وهي رأسه ومنكباه اه وقضيته إخراج الكفين ويظهر أن إخراجها غير مراد وأن السكوت عنهما للزوم الارتفاع عليها بحسب العادة وإن أمكن خلافه بأن لم رفعها على أسافله أو يساويها يضعها على دكة مرتفعة أمامه ثم رابت التنبيه الآتي (قوله لا يمكنه معها) قد يقال العلة المانعة من الارتفاع لا يزول منعها منه بوضع الوسادة (قوله نحو وسادة) أي ليسجد عليها كما وقع التصور بذلك في عبارتهم كقول الروض فلو أمكن العاجز السجود على وسادة بلا تنكيس لم يلزمه أو بتنكيس لزمه اه ويبقى مالوكا ولو وضع الوسادة تحت أسافله ارتفعت على أعاليه ولو لم يضعها لم ترتفع

ويحصل التنكيس فيجب ولا ينافي هذا قولهم لوعجز إلا أن يسجد بمقدم رأسه (٧٥) أو صدغه وكان به أقرب به للارض

وجب لانه ليسور اه
لانه هنا قدر على زيادة
القرب وشم المقدور عليه
وضع الوسادة لا القرب
فلم يلزمه إلا مع حصول
التنكيس لوجود حقيقة
السجود حيث نعلم قد
يؤخذ من قولهم المذكور
أنه لو لم يمكنه زيادة الانحناء
إلا بوضع الوسادة لزمه
وضعها وهو محتمل
(تنبيه) اليدين من
الاعلى كما علم من جد
الاسافل وحيث نعلم فيجب
رفعها على اليدين أيضاً
(وأكله) أنه (يكبر)
ندباً (لهويه) للاتباع (بلا
رفع) ليديره راء البخارى
(ويضع ركبته) وقدميه
(ثم يديه) كما صح عنه صلى
الله عليه وسلم (ثم جبهته
وأنفه) للاتباع أيضاً
ويسن وضعهما معاً وكشف
الانف (ويقول سبحان
ربى الاعلى) وبجمده
(ثلاثاً) كما مر بما فيه في
الركوع (ويزيد) عليه
(المفرد) وامام من مر
(اللهم لك) قدم للاختصاص
(يسجد وبك آمنت ولك
أسلمت سجد وجهى) أى
كل بدنى وعبر عنه بالوجه
لظنير ما قدمته فى الافتتاح
(للذى خلقه) أى أوجده
من العدم (وصوره) على
هذه الصورة البديعة

مختار اه ع (قوله) ويحصل التنكيس فيجب (أى والاسن نهاية) (قوله) ولا ينافي هذا (أى عدم الوجوب
إن لم يحصل التنكيس (قوله) وكان به) (أى بمقدم رأسه أو صدغه (قوله) أنه لو لم يمكنه زيادة الانحناء) فيه مامر
عن سم آ (قوله) وهو محتمل) لعله بفتح التاء أى قريب (قوله) تنبيه اليدين (الخ) لعل المراد بهما السكفان
سم (قوله) اليدين من الاعلى) وفى عش عن الزيدى مثله (قوله) رواه البخارى (أى عدم رفعه صلى
صلى الله عليه وسلم قول المتن (يكبر لهويه) أى يتبدى التنكيس من ابتداء الهوى ويمده الى انتهائه فلو
أخره عن الهوى أو كبر معتدلاً أو ترك التنكيس كره نص عليه فى الام روض وشرحه اه سم (قوله
وقدميه) أى اطرافهما عش وكتب السيد البصرى ايضاً ما نصه قد يوهان وضعهما مع وضع الركبتين
ويظهر أنه متقدم اه أى على وضع الركبتين قول المتن (ثم جبهته الخ) ويكره مخالفة الترتيب المذكور
وعدم وضع الانف نهاية ومعنى وأسنى قول المتن (وانفه) وإنما لم يجب وضع الانف مع ان خبر امرت ان
اسجد على سبعة أعظم ظاهره الوجوب للاخبار الصحيحة المقتصرة على الجبهة قالوا وتحمل اخبار الانف على
الندب قال فى المجموع وفيه ضعف لان روايات الانف زيادة ثقة ولا منافاة بينهما أسنى ومعنى زاد النهاية
ويجب عنه بمنع عدم المناقاة إذ لو وجب وضعه لكانت الا عظم ثمانية فينافى تفصيل العدد مجمله وهو قوله سبعة
اعظم اه وقد يمنع المناقاة بعدم مجموع الجبهة والانف للاتصال بينهما واحداً (للاتباع) الى المتن فى النهاية
والمعنى قول المتن (ويقول) أى بعد ذلك الامام وغيره نهاية ومعنى (قوله) بما فيه) أى من أنها ادنى الكمال ولا
يزيد عليها الامام قول المتن (اللهم لك سجدت) ولو قال سجدت لله فى طاعة الله لم تبطل صلاته نهاية قال عش
ظاهره وان لم يقصد به الدعاء وينبغى ان محل ذلك اذا قصد به الدعاء فليراجع ونقل عن شيخنا الزيدى
بالدرس ان مثل ذلك سجدة الفانى للباقي اقول وقد يتوقف فيه بان هذا اللفظ اخبار محض اه (قوله) وامام
من مر) أى وما موم اطال امامه مسجوده نهاية قال عش تقدم عن حجج فى اذكار الركوع انه يزيد فيه
كالسجود سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي وينبغى ان محله قبل اللهم لك سجدت اه (قوله) قدم
للاختصاص) وكذا يقال فيما بعده سم (قوله) أى كل بدنى الخ) ولو قيل المراد بالوجه هنا العضو المخصوص
لكان وجهاً ويلزم منه سجود ما عداه بالاولى إذ هو اشرف ثم رايت فى النهاية بما لفظه وخص الوجه بالذكر
لانه أكرم جوارح الانسان وفيه باؤه وعظمته فاذا خضع وجهه لشيء خضع له سائر جوارحه بصرى
(قوله) بحوله الخ) عبارة المعنى والنهاية فزاد فى الروضة قبل تبارك بحوله وقوته قال فيها ويستحب فيه سبوح
قدوس رب الملائكة والروح ويسن للمنفرد ولا امام محصورين راضين بالتطويل الدعاء فيه وعلى ذلك
حمل خبز مسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكبروا فيه الدعاء وقد ثبت انه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يقول
فيه اللهم اغفر لى ذنبي كله دق وجله وأوله وآخره وعلايته وسره اللهم انى اعوذ برضاك من سخطك وبغفوك
من عقوبتك واعوذ بك منك لا احدى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وباقى الماموم بما أمكنه من
ذلك من غير تخلف اه قال عش قوله مر ويستحب فيه سبوح الخ لعله لآتى به قبل الدعاء لانه انسب
فهل يجب الوضع فيه نظراً ويحتمل أن هذا ظاهر مما ذكر (قوله) فيجب) أنظر صورة حصول التنكيس
بوضع الوسادة أن اريد السجود عليها (قوله) تنبيه اليدين) لعل المراد بهما السكفان (قوله) انه يكبر لهويه)
عبارة الروض وشرحه مكبراً أى يتبدى التنكيس من ابتداء الهوى كما سبق فى تنكيس الركوع بان يمد الى
انتهاء الهوى فلو أخره عن الهوى أو كبر معتدلاً أو ترك التنكيس كره نص عليه فى الام اه فقد صرح
بان ابتداء التنكيس مع ابتداء الهوى وقدم فى التنكيس للركوع ما ذكره الشارح هناك فيه مما حاصله انه يتبدى
قائماً فقد يستشكل الفرق بينهما وقد يفرق بانه ثم يسن رفع يديه مع ابتداء التنكيس والرفع حال الانحناء
متعذر او متعسر فطلب كرن الابتداء قائماً ليسهل الرفع وهناك يسن الرفع فلا حاجة لابتدائه قائماً
فليتأمل (قوله) ثم جبهته وانفه) قال فى شرح الروض فلو خالف الترتيب او اقتصر على الجبهة
كره كما نص عليه فى الام انتهى (قوله) قدم للاختصاص) وكذا يقال فيما بعده

العجيبة (وشق سمعه وبصره) أى منزهها بحوله وقوته (تبارك الله أحسن الخالقين) أى فى الصورة وأما الخلق الحقيقى فليس إلا له تعالى

(ويضع يديه حذو) أى
مقابل (منسكبيه) وعبارة
النهاية ويضع يديه على
موضعهما فى رفعهما انتهت
وفى حديث التصريح بذلك
(وينشر أصابعه مضمومة
للقبلة ويفرق ركبتيه)
وقدميه قدر شبر موجهما
أصابعهما للقبلة ويبرزهما
من ذيله مكشوفتين حيث
لاخف (ويرفع بطنه
عن نؤذيه ورفقيه عن
جنبتيه) متعلق بيفرق وما
بعده (ركوعه وسجوده)
للاتباع المعلوم من احاديث
متعددة فى كل ذلك إلا تفريق
الركبتين ورفع البطن عن
الفخذين فى الركوع فقياسا
على السجود (وتضم المرأة)
ندابعضها الى بعض وتلصق
بطنها بفخذها فى جميع
الصلاة لانه أستر لها
ولحديث فيه لكنه منقطع
(و) مثلها فى ذلك (الخنثى)
احتياطا وكذا الذكر
العارى ولو بخولة على ما بحثه
الاذعى (الثامن الجلوس
بين سجديته مطمئنا)

بالتسبيح بل هو منه والمراد بالروح جبريل وقيل ملك له ألف رأس لكل رأس مائة ألف وجه وفى كل وجه
مائة ألف فم وفى كل فم مائة ألف لسان تسبح الله تعالى بلغات مختلفة وقيل خلق من الملائكة يرون الملائكة
ولا تراهم الملائكة فهم للملائكة كالملائكة لبنى آدم دميرى وقوله مر اللهم اغفر لي الخ يقول به بعد قوله احسن
الخالقين وقوله اوله وآخره كالتاكيد لما قبله والا فقولاه كله يشمل جميع الاجزاء وقوله واعوذ بك منك معناه
استعين بك على دفع غضبك وقوله من غير تحلف أى بقدر ركن فيما يظهر اه ع ش قول المتن (ويضع يديه
حذو منسكبيه) ويسن رفع ذراعيه عن الارض معتمدا على راحتيه للامر به فى خبر مسلم ويكره بسطهما للنهي
عنه نعم لو طال سجوده وشق عليه الاعتماد على كفيه وضع ساعديه على ركبتيه اسنى ونهاية ومعنى (قوله)
وعبارة النهاية) أى لامام الحرمين قول المتن (وينشرح الخ) قال فى الروض فيه أى السجود وفى الجلسات
ويفرجها أقصدا أى وسطا فى باقى الصلاة وقال فى شرحه كذا فى الاصل والذى فى المجموع لا يفرجها حالة القيام
والاعتدال من الركوع فيستثنيان من ذلك انتهى سم قول المتن (مضمومة) أى ومكشوفة نهاية ومعنى
قال سم وتقدم فى الركوع تفريقها وسطا والفرق واضح اه قول المتن (ويفرق) أى الذى كرهنا به ومعنى
(قوله قدر شبر) راجع لقول المصنف ركبتيه ايضا فلو قدمه عليه كان أولى (قوله موجهما أصابعهما
الخ) عبارة الروض وينصيهما موجهما أصابعهما الى القبلة اه (قوله ويبرزهما من ذيله) أى وإن كان فيهما
خف كردى (قوله حيث لاخف) قال فى شرح العباب فلا يسن نزعهما منه لاجل ذلك بخلاف النعل
ويظهر ان الخف الذى لا يجوز المسح عليه كالنعل ثم رايت فى كلام الراعى وغيره ما يصرح بذلك انتهى
اه كردى (قوله بيفرق الخ) عبارة النهاية بالجميع وعبارة المغنى بالثلاث قول المتن (وتضم الخ) قال
السبكي وكان الا ليق ذكر هذه الصفات قبل قوله ويقول سبحانه الخ مغنى قول المتن (المرأة) أى الاثنى
ولو صغير فتهاية (قوله بعضها الى بعض الخ) هذا قد يشمل ايضا ضم إحدى الركبتين الى الاخرى وإحدى
القدمين الى الاخرى ويكاد ان يصرح بذلك بتعبير فى شرح الارشاد سم اقول وكذا صنيع النهاية والمغنى
كالصريح فيه لكن صرح الشارح فى شرحه بافضل بخلاف عبارته ويسن فيه ايضا (بجافة الرجل) أى
الذكر ولو صديا بشرط ان يكون مستورا (مرقيقه عن جنبتيه وبطنه عن نؤذيه وبجافى فى الركوع كذلك
وتضم المرأة) أى الاثنى ولو صغيره ومثلها الخنثى (بعضها الى بعض) فى الركوع والسجود كغيرها ثم قال
ويسن فيه ايضا لكل مصل التفرقة بقدر شبر بين القدمين والركبتين والفخذين ووضع الكفين حذو
المنسكبين اه وهو مقتضى صنيع شرح المنهج وظاهر ما يأتى عن المغنى ولكن التفرقة بقدر الشبر بين
الركبتين والفخذين فيها حرج ومشقة (قوله وتلصق الخ) أى فيما باتى فيه الاصاق كما هو ظاهر بصرى
عبارة المغنى (تضم والمرأة أو الخنثى) بعضها الى بعض فى ركوعهما وسجودهما بان يلصقا بطنهما بفخذيهما
لانه أستر لها وحوط له وفى المجموع عن نص الام ان المرأة تضم فى جميع الصلاة أى المفرقين على الجنين
لما تقدم ومثلها اه (قوله فى جميع الصلاة) ولو فى خلوة فتهاية (قوله وكذا الذكر العارى الخ) وفاقا
للهناية وشرح بافضل عبارتهما ويظهر ان الافضل للمرأة الضم وعدم التفريق بين القدمين فى الركوع
والسجود وان كان خاليا ومقتضى كلامهم فيما تقدم فى القيام وجوب الضم على سلس نحو البول اذا
استمسك حدثه بالضم وان بحث الاذعى انه افضل من تركه اه وفى سم عن شرح الارشاد للشارح مثلها

(قوله حذو منسكبيه) قال فى الروض رافعا ذراعيه أى عن الارض ويكره بسطهما اه (قوله وينشر أصابعه
مضمومة) قال فى الروض فيه أى السجود وفى الجلسات ويفرجها أقصدا أى وسطا فى باقى الصلوات قال فى
شرح كذا فى الاصل والذى فى المجموع لا يفرجها حالة القيام والاعتدال من الركوع فيستثنيان من ذلك اه
ثم قال فى الروض ويفرق بين قدميه بشبر وينصيهما موجهما أصابعهما الى القبلة ويبرزهما من ذيله
مكشوفين حيث لاخف معتمدا على بطونهما قال فى شرحه قال فى الكفاية ويرفع ظهره ولا يحدو داب اه (قوله
مضمومة) وتقدم فى الركوع تفريقها وسطا والفرق واضح (قوله بعضها الى بعض الخ) هذا قد يشمل ايضا ضم

ولو في النفل كما روي الخبر الصحيح فيه ثم ارفع حتى تطمئن جالسا (ويجب ان لا يقصد برفعه (٧٧) غيره) للورفع لنحو وشوكة اصابته اعاد

(و) ويجب (أن لا يطوله ولا الاعتدال) لانها شرعا للفصل لالذاتيهما فكانا قصيرين فان طول أحدهما فوق ذكره المشروع فيه قدر الفاتحة في الاعتدال وأقل التشهد في الجلوس عامداً عالما بطول صلاته (وأكله) أنه (يكبر) بلا رفع ليديه مع رفع رأسه للاتباع (ويجلس مفترشا) للاتباع (واضع يديه) على فخذه نديا فلا يضر ادامة وضعهما على الأرض إلى السجدة الثانية اتفاقا خلافا لمن وهم فيه (قريبا من ركبتيه) بحيث تسامت أولها رؤس الأصابع ولا يضر أى في أصل السنة انعطاف رؤسهما على الركبة ونوزع فيه بانه يحل بتوجيهه للقبلة ويجب بمنع اخلا له بذلك من أصله وإنما يحل بكاله فلذا لم يضر في أصل السنة كما ذكرته (وينشر أصابعه) مضومة للقبلة كافي السجود (قائلا رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني) للاتباع في الكل وسنده صحيح زاد في الاحياء وعافني (ثم يسجد) السجدة (الثانية كالاولى) في الأقل والأكمل (والمشهور

(قوله ولو في النفل) إلى قول المتن والمشهور في المغنى لإقوله ونوزع إلى المتن وما أنبه عليه وكذا في النهاية لإقوله المذكور وقوله نديا إلى المتن قول المتن (غيره) أى فقط فلو قصده وغيره فينبغي الاجزاء اخذاً ما تقدم في الانقلاب بنية السجود والاستقامة سم (قوله لنحو وشوكة) أى فقط لما تقدم غير مرة ان الاشواك لا يضر (قوله فان طول الخ) عبارة النهاية والمغنى وسيأتي حكم تطويلهما في سجود السهو اه و ذكر ع ش قول الشارح فان طول إلى المتن واقره (قوله بطلت صلاته) تقدم استثناء تطويل اعتدال الركعة الأخيرة مطلقا قول المتن (مفترشا) سيأتي بيانه (قوله للاتباع) ولا نه جلوس يعقبه حركة فكان الاقتراش فيه اولى وروى عن الشافعي انه يجلس على عقبيه ويكون صدور قدميه على الأرض وهذا نوع من الاقعاء وتقدم انه مستحب هنا والاقتراش اكمل منه نهاية ومعنى قول المتن (واضع يديه على فخذه الخ) والحكمة في ذلك منع يديه من العبث وإن هذه الهيئة اقرب إلى التواضع نهاية (قوله فلا يضر الخ) عبارة المغنى والروض وترك اليمين حواله على الأرض كارسالهما في القيام وسيأتي حكمه إن شاء الله تعالى اه (قوله خلافا لمن وهم فيه) أى فقال ان ادا متهما على الأرض تبطل ع ش (قوله ونوزع الخ) عبارة المغنى كما قاله الشيخان وإن أنكره ابن يونس وقال ينبغي تركه لانه يحل الخ (قوله ويجب بمنع الخ) لا ينبغي ما في هذا المنع إذ المار اداستقبال رؤس الأصابع كما هو ظاهر وهو يفوت بما ذكر فالأولى ان يجاب بان اخلا له بسنة الاستقبال لا ينافي عدم اخلا له باصل سنة وضع اليمين على الركبتين إذ كل منهما سنة مستقلة غير مرتبطة بالأخرى بصرى وقديمع اوله إذ المار اداستقبال الخ ويدعى ان المار اداستقبال الأصابع تمامها بارجاع ضمير بتوجيهها الأصابع لأرؤسها قول المتن (وينشر الخ) وعلم من ذكر الواو أن كلا سنة مستقلة نهاية (قوله زاد في الاحياء الخ) وقال المتولى يستحب للمفرد اى وامام من مران ين بدعى ذلك رب هب لي قلبا نقيا من الشرك بريالا كافرا ولا شقيما وفي تحرير الجر جاني يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم نهاية قال ع ش قوله يقول رب اغفر الخ اى زيادة على ما تقدم في كلام المصنف ولا فرق بين تقديمه على قوله رب هب لي الخ وبين تأخير عنه وكل منهما مؤخر عن قوله وعافني اه قول المتن (سن جلسة الخ) لم يبين الشارح مر كان حجر ماذا يفعل في يديه حالة الاتيان بها وينبغي أن يضمهما قريبا من ركبتيه وينشر أصابعه مضومة للقبلة فراجع ع ش (قوله ولو في نفل) إلى قول المتن التاسع في النهاية والمغنى لإقوله وكونها إلى ورود الخ وقوله خفيفة إلى يقوم قول المتن (في كل ركعة) خرج به بسجدة التلاوة إذا قام عنها كما سيأتي في بابها مغنى ونهاية عبارة شيخنا ولا يستحب عقب سجود التلاوة في الصلاة اه (قوله كما افق به البغوى) فقال إذا صلى أربع ركعات بتشهد فانه يجلس للاستراحة في كل ركعة منها لانها إذ ثبتت في الاوتار في محل التشهد اولى مغنى (قوله رواه البخارى) زاد النهاية والترمذى عن ابى حميد الساعدي في

احدى الركبتين إلى الأخرى واحدى القدمين إلى الأخرى وبكاد أن يصرح بذلك تعبيره في الارشاد بقوله وسن لذكر ولو صييا تخوية بمعجمة وهي التفرج بان يفرق ركبتيه ويرفع بطنه عن فخذه ومرفقيه عن جنبه فيه اى في الركوع وفي السجود اما غير الذكر من الانثى والخنثى ولو صيين فيضم بعضه إلى بعض في الركوع والسجود ولو في خلوة على الاوجه وبحت الاذرى ان الافضل للعادة الضم وعدم تفرق القدمين في القيام والسجود ولو في الخلوة وكذا السلس إذا استمسك حدثه بالضم وفي الاخير نظر وقضية كلامهم في بابه وجوب الضم الذى يحصل به استمسك انتهى باختصار الادلة لكن عبارة الروض قد تقدم عدم الضم في الركبتين ومثلها القدمان وقياس ما ذكره الاذرى في العراة فضلية عدم تفرق المرأة قدميهما في القيام ايضا إلا ان يفرقه (قوله ويجب ان لا يقصد برفعه غيره) أى فقط فلو قصده وغيره فينبغي الاجزاء اخذاً ما تقدم في الانقلاب بنية السجود والاستقامة (قوله فلا يضر ادامة وضعهما) عبارة الروض وتركهما على الأرض حواله كارسالهما في القيام اه (قوله والمشهور سن جلسة خفيفة) قال في شرح الروض فلو تركها اى جلسة الاستراحة

يسن جلسة خفيفة) ولو في نفل وإن كان قويا (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بان لا يعقبها تشهد باعتبار ارادته وإن خالف المشروع كما أفق به البغوى وذلك للاتباع رواه البخارى وكونها لم ترد في أكثر الاحاديث لاحجة فيه لعدم نديا وروى ما يخالف ذلك غريب

عشرة من الصحابة (قوله) وتسمى جلسة الاستراحة ولو تركها الامام فأتى بها المأموم لم يضر تخلفه لانه يسير
وبه فارق ما لو ترك التشهد الاول مغنى واسنى زاد النهاية بل اتيانها حينئذ سنة كما اقتضاه كلامهم وصرح به
ابن النقيب وغيره اه وفي سم بعد ذكره واقارره لكن لو تخلف بركنين فعليين عمدا بطلت صلاته مر قال
الاذرعى والظاهر ان التخلف لها لا يستحب وينبغي ان يكرهه او لا يجوز ويتعين الجزم بالمنع إذا كان بطيء
النهضة والامام سريعا وسريع القراءة بحيث يفوته بعض الفاتحة لو تأخر لها انتهى قال في شرح العباب
والنهاية وفيه نظر بل الاوجه عدم المنع مطلقا وأنه يأتي في التخلف لها ما يأتي في التخلف للافتتاح اه قالت وقد
قدم الشارح انه لا يأتي بدعاء الافتتاح إذا خاف فوت بعض الفاتحة فينبغي ان يجري نظير ذلك هنا فليتامل سم
(قوله لعدم نديها) متعلق بقوله حجة فيه (قوله ولا من الثانية) وظهر فائدة الخلاف في التعاليق ع (قوله
انه لا يجوز الخ) خلافا للنهاية والمغنى حيث قالوا واللفظ الاول ويكره تطويلها على الجلوس بين السجدين كما في
التمتعة ويؤخذ منه عدم بطلان الصلاة به وهو المعتمد كما في به الوالد رحمه الله تعالى اه وزاد الثاني وإن خالفه
بعض العصريين اه وأقرسم افتاء الشهاب الرملي (قوله لا يجوز تطويلها الخ) وظاهر أن تطويلها يحصل
بقدر من يسع أقل التشهد فقط إلا ذكر هنا ويحتمل إبقاء الكلام على ظاهره لقوله لم يسن كونها بقدر
الجلوس بين السجدين وتكره الزيادة على ذلك لاحتمال ان يكون مرادهم بقدر الجلوس بين السجدين
على الوجه الاكمل وإن لم يشرع الذكر فيما نحن فيه ولعل الحكمة في عدم مشروعية الذكر فيها كون القصد
بها الاستراحة يخفف على المصلى بعدم امره بتحريك شئ من الاعضاء ويقال مشروعية مد التكبير اسقط
الذكر بصرى أقول قول الشارح بضابطه السابق كالصرح في الاحتمال الثاني ويصرح به أيضا قول
السكردي ما نصه حاصل ما اعتمدته الشارح انها كالجلوس بين السجدين فاذا طو لها زائد على الذكر المطلوب
في الجلوس بين السجدين بقدر أقل التشهد بطلت صلاته واقرب شيخ الاسلام المتولى على كراهة تطويلها على
الجلوس بين السجدين في شرحي الهجعة والروض وافق الشهاب الرملي بعدم الابطال ايضا وتبعه الخطيب
في شرحي التنبيه والمنهاج والجمال الرملي في النهاية وغيرهم اه (قوله بضابطه السابق) وهو أطول به فوق ذكره
المشروع فيه قدر أقل التشهد (قوله سمي به) إلى قوله كما بسطته في النهاية والمغنى لا قوله وسيأتي إلى المتن وقوله
اجماعا وقوله ومنه يؤخذ إلى المتن وقوله يعنى إلى المتن وكذا في المغنى لا قوله وخالف إلى ولما (قوله إطلاق
الجزء الخ) أى اسمه (قوله كما يأتي) أى دليل فرضية الصلاة بعد التشهد ويحتمل دليل التقييد بالبعدية (قوله
وقعودها) ولم يجعل المصنف جلوس الصلاة حكما مستقلا لعله ادرجه في قعود التشهد لعدم تميزه عنه خارجا
ولا نصله به ع ش قول المتن (عقبهما) بانه قتل ع ش قول المتن (ركنان) أى فهمار كنان نهاية ومغنى قال
ع ش أشار به إلى أن في كلام المصنف حذف الفاء من جواب الشرط الاسمي وهو قليل كما في الاشئني وقد
يقال ان فيه تقديم وتأخير او الاصل فالتشهد وقعوده ركنان ان عقبهما سلام وعلى هذا لا يجوز الفاء وفي
بعض النسخ فركنان وهي ظاهرة اعبارة الرشيدى لا يخفى ان تقدير فهمار في كلام المصنف يفيد ان ركنان خبر
محذوف والجملة جواب الشرط وهما خبر فالتشهد وقعوده ظاهر انه غير متعين بل المتبادر ان ركنان خبر
فالتشهد وقعوده وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر اه (قوله بقوله الخ) تصوير الامر (قوله وبانه فرض

وتسمى جلسة الاستراحة
وهي فاصلة ليست من الاولى
ولامن الثانية وأفهم قوله
خفيفة أنه لا يجوز تطويلها
كالجلوس بين السجدين
بضابطه السابق وهو كذلك
على المقول المعتمد كما بينته
في شرحي العباب والارشاد
وقوله يقوم عنها أنها لا تسن
لقاعد (التاسع والعاشر
والحادى عشر التشهد)
سمى به من باب إطلاق الجزء
وهو الشهادتان على الكل
(وقعوده الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم) بعده كما
يأتى وقعودها وسيأتى أن
قعود التسليمة الاولى ركن
أيضا (فالتشهد وقعوده أن
عقبهما سلام ركنان) للخبر
الصحيح المصرح بالامر به
بقوله قولوا التحيات لله الخ
وبانه فرض بعد أن لم يكن

ولإذ ثبت وجوبه وجب قعوده باتفاق من أوجبه (وإلا) يعقبهما سلام (فستتان) لجبرهما (٧٩) بالسجود في خبر الصحيحين والرمي

لا يجبر به (و كيف فقد) في
التشهدين وغيرهما بكلمة
الاستراحة وبين السجدين
ولمتابعة الامام (جاء) اجتماعا
(ويسن في) التشهد (الاول)
الافتراش فيجلس على كعب
يسراه) بعد ان يصحبهما
بحيث يلي ظهرها الارض
(وينصب يمينه) اي قدمه
اليمنى (ويضع اطراف)
بطون (اصابعه) منها على
الارض متوجة للقبلة
(وفي) التشهد (الاخر)
بالمعنى الآتي (التورك) وهو
كلافتراش (في كنيته
المذكورة) (لكن يخرج
يسراه من جهة يمينه) وياحق
وركة بالارض) للاتباع
رواه البخاري وخواف
بينهما ليتذكر به اي ركة
هو فيها وليعلم المسبوق اي
تشهد هو فيه ولما كان
الاول هو هيئة المستوفز
سن فياعدا الاخير لانه
يعقبه حركة وهي عنه مهمل
والثاني هيئة المستقر شذ في
الاخير اذ لا يعقبه شيء
(والاصح) انه يفترش
المسبوق (في تشهد امامه
الاخير (والساحي) في
تشهده الاخير قبل سجوده
السهو لانه ليس آخر
صلاتهما ومحل ان نوى
الساحي السجود او اطاع
على الاوجه والاسن له
التورك (ويضع فيها)
اي التشهدين (يسراه) على
طرف ركبته (اليسرى

الخ) أي والأمر والتعبير بالفرض ظاهر ان في الوجوب نهاية (قوله) وإذ ثبت وجوبه (أي في الجلوس آخر
الصلاة وهو محله (قوله) وجب قعوده) أي ثبت وجوب قعوده لانه محله فيتبعه في الوجوب كذا في شرح المنهج
وبه يندفع اعتراض السيد البصري بما نصه تأمل في هذا الدليل من أي الانقسام هو اه لكن بقي اشكال آخر
ذكره البجيرمي بما نصه قال ع ش هذا لا يثبت كون ركننا جواز ان يشرع للاعتداد بمجموعه ومن ادلة
وجوبه استقلالاً وجوب الجلوس بقدر التشهد عند العجز عنه إذ لو كان وجوبه له لاسقط بسقوطه (قوله)
باتفاق من أوجبه) إذ ذلك من أوجبه أي التشهد أوجب القعود لنهاية (قوله) يعقبهما) من باب نصر محلي
(قوله) وبين السجدين الخ) أي والجلوس بين السجدين الخ (قوله) في التشهد) أي في جلوسه قول الماتن
(الافتراش الخ) سمي بذلك لانه يفترش فيه رجليه شيخنا قول الماتن (فيجلس الخ) الفاء تفسيرية قول الماتن
(وفي الاخر) أي وما معه معنى ونهاية (قوله) بالمعنى الآتي) أي في شرح التشهد الاخير قول الماتن (التورك)
سمي بذلك لانه يلمس فيه وركة بالارض شيخنا (قوله) بينهما) أي الاول والاخر نهاية (قوله) وليعلم المسبوق
الخ) عبارة النهاية ولان المسبوق اذا رآه علم في أي التشهدين هو اه وظاهره ان الضمير ين الباري زين الامام
وعبارة شيخنا يعلم المسبوق حال الامام اه (أي التشهد الخ) أي هل التشهد الاخير او غيره واما افراد الغير
فلا تتميز لان هيئاتها واحدة فلو قال وليتذكر به المسبوق انه مسبوق اي عند سلام امامه لكان حسنا بصري
(قوله) ولما كان الخ) هذان بيان لحكمة تخصيص الاول بالافتراش والاخير بالتورك (قوله) هيئة المستوفز)
أي المتهني للحركة كدري قول الماتن (يفترش المسبوق) يستغني من المسبوق ما لو كان خليفة فانه يتورك
محاكاة لصلاة امامه شيخنا وكذا في سم عن مر وذ كر ع ش عن العباب ما يوافقه عن الشارح قبيل باب
شروط الصلاة ما يخالفه ثم قال وهذا أي عدم الاستثناء ظاهر الماتن (قوله) وإلا) أي بان نوى تركه (سن له
التورك) فان عن له السجود بعد ذلك افترش وعكسه بعكسه على الاوجه المعتمد شيخنا وفي سم بعد ذكر
ما يوافقه فلو توقف افترشه على انحنا بقدر ركوع القاعد فهل تبطل به صلاته لزيادة ركوع او لا تولده
من ما مور به فيه نظر وسياتي في كلام الشارح الاول والاوجه وقالم الثاني ويؤيده ان انحنا القائم الى حد
الركوع لنحو قتل حية لا يضرا ه وجزم ع ش بالثاني قول الماتن (ويضع فيها يسراه) الى قوله والاضطر
لاهم الخ هل يطلب ما يمكن من هذه الامور في حق من صلى مضطجعا او مستلقيا او اجري الاركان على قلبه
فيه نظر والمتجه طلب ذلك والمتجه ايضا وضع يمينه على يساره تحت صدره حال قراءته في حالتي الاضطجاع
والاستلقاء ايضا سم على حج اه ع ش عبارة المغني وكذا يسن لمن لا يحسن التشهد وجلس له فانه يسن في حقه
ذلك اي وضع اليدين على الكيفية المذكورة وكذا الوصل من الاضطجاع والاستلقاء عند جواز ذلك ولم ار
من تعرض لهذا وكذا في النهاية إلا أنه قال بديل ولم أر الخ فيما يظهر (قوله) بحيث تسامت) ولا يضرب في أصل
السنة فيما يظهر انعطاف رؤس الاصابع عن الركبتين والحكمة في ذلك الوضع منع يديه عن العبث مع كون

الافتراش) قال في الكنز والجلوس بين السجدين والاستراحة كجلوس التشهد الاول كما مر لانه يعقبه حركة
(قوله) الآتي) أي في شرح قوله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير (قوله) يفترش
المسبوق هل يشمل الخليفة وان طلب منه الجري على نظم الامام فيستثنى هذا الاحتياجه الى الحركة بعده
فيه نظر ولا يبعد انه كذلك مر (قوله) وإلا) أي بان نوى تركه فظاهر انه بعدنية تركه لوركه لو نوى
الاتيان به افترش (قوله) وإلا سن له التورك) فلو قصد بعد اذ تركه وتوركه الاتيان به افترش فلو توقف
افترشه على انحنا بقدر ركوع القاعد فهل تبطل به صلاته بزيادة ركوع او لا تولده من مأوم به فيه نظر
وسياتي في كلام الشارح الاول والاوجه وقالم الثاني ويؤيده ان انحنا القائم الى حد الركوع لنحو قتل
حية لا يضرب (قوله) ويضع فيها يسراه الى قوله والاضطر ضم الابهام اليها كما قد تلاوا وخمسين) هل يطلب
ما يمكن من هذه الامور في حق من صلى مضطجعا او مستلقيا او اجري الاركان على قلبه فيه نظر والمتجه طلب
ذلك والمتجه ايضا وضع يمينه على يساره تحت صدره حال قراءته في حالتي الاضطجاع والاستلقاء ايضا (قوله)

بحيث تسامت رؤسها أول الركبة (منشورة الاصابع) للاتباع رواه مسلم (بلاضم) بل يخرجها تفريحا وسطا (قلت الاصح الضم واقه) ألم

(لأن تفرجها يزيل بعضها) كالأبهام عن القبلة (وبعض من يمشأه) بعد وضعها على نخذه الأيمن عند الركبة (الخنصر والبصر) بكسر أو لهما وثالثهما (وكذا الوسطى في الأظهر) للاتباع رواه مسلم وقيل يخلق بين الوسطى والأبهام بالتحليق بين راسيهما وقيل بوضع أنملة الوسطى بين عقدتي الأبهام والخلاف في الأفضل (٨٠) وقدم الأول لأنه أصبح ورواه افقه (ويرسل المسبحة) في كل تشهد للاتباع وهي بكسر الباء التي

تلي الأبهام سميت بذلك لأنها يشار بها للتوحيد وتسمى أيضا السبابة لأنها يشار بها عند المخاضة والسب (ويرفعها) مع أمالتها قليلا ثلاثا تخرج عن سمت القبلة (عند همزة (قوله لا اله الا الله) للاتباع ولا يضعها إلى آخر التشهد قاصدا بذلك الإشارة لكون المعبود واحدا في ذاته وصفاته وأفعاله ليجمع في توحيده بين اعتقاده وقوله وفعله وخصت بذلك لاتصالها بنيات القلب فكأنها سبب لحضوره وتكرره الإشارة بسبابة اليسار وإن قطعت يمشأه لفوات سنة وضعها السابق ومنه يؤخذ أنه لا يسن رفع غير السبابة لو فقدت لفوات سنة قبضها السابق ويظهر فيما لو وضع اليمنى على غير الركبة أن يشير بسبابتها حينئذ لما هو واضح أن كلا من الوضع على الفخذ والرفع وغيرها مما ذكر سنة مستقلة (ولا يحركها) عند رفعها للاتباع وصح تحريكها فيحمل للجمع بينهما على أن المراد به الرفع لا سيما وفي التحريك قول بأنه حرام مبطل للصلاة فمن ثم قلنا بكرهته (والأظهر ضم

هذه الهيئة أقرب إلى التواضع نهاية (قوله لأن تفرجها يزيل الخ) هذا جرى على الغالب حتى لو صلى داخل البيت ضم جميعها مع توجه الكل للقبلة لو فرجها نهاية ومعنى (قوله بعد وضعها الخ) أي منشورة الأصابع ع (قوله الأيمن) نعت نخذه (قوله للتوحيد) لا يظهر من مجرد وجه المناسبة فينبغي أن يزاد عليه اللازم له التنزيه إذ المراد التوحيد الكامل الشامل لتوحيد الذات والصفات والأفعال بصري عبارة سم قوله للتوحيد أي والتوحيد تسبيح لأنه تنزيه لله تعالى عن الشريك والتسبيح التنزيه وعبارة النهاية والمعنى إلى التوحيد والتنزيه أه قال ع ش قضيت أنه يطاب الإشارة بها عند التسبيح وعند التوحيد الماتى به في غير التشهد فليراجع أه قول المتن (ويرفعها) ولو كان له سبابتان أصليتان كني رفع إحداها شيئا وقال ع ش سئل المؤلف مر عن له سبابتان اشتبهت الزائدة منهما بالأصلية فاجاب القياس الإشارة بهما كذا بهما مش وهو قريب أقول وينبغي أن مثل ذلك ما لو كانا أصليتين فيشير بهما أه (قوله مع أمالتها) أي إرخاء راسها إلى جهة الكعبة كردى وع ش قول المتن (عند قوله لا اله الا الله) وظاهر كلامهم أن انتهاء الرفع لا يتقيد بحرف دون حرف نعم قد يؤخذ من عبارة المتن أن انتهاء مع الهاء وفيه معنى دقيق يذوقه من ثمل من رحيق التحقيق بصري (قوله إلى آخر التشهد) عارته في شرح بأفضل إلى السلام أه وعبارة شيخنا والنهاية إلى القيام في التشهد الأول وإلى السلام في التشهد الثاني أه وقال ع ش هل المراد بالسلام تمام التسليمتين أو تمام التسليمية الأولى لأنه يخرجها من الصلاة فيه نظر والأقرب الأول لأن الثانية من توابع الصلاة ولكن ظاهر عبارة حج أنه يضعها حيث تم التشهد قبل شروعه في التسليمية الأولى ويمكن رد ما قاله الشارح م إلى ما قاله حج يجعل الغاية في كلام الشارح م خارجة عن المغيا كما هو الراجح أه (ليجمع الخ) علة لقوله قاصدا بذلك الخ (وخصت بذلك) أي المسبحة بالرفع (قوله لاتصالها الخ) نوزع فيه بأن أصحاب الشرح لم يذكروه كردى (بنيات القلب) أي عرقه وفي المصباح والنيات بالكسر عرق متصل بالقلب أه ع ش (قوله فكأنها) أي رفع المسبحة على حذف المضاف ويحتمل أن الضمير للإشارة بالمسبحة (قوله على أن المراد به الخ) على أنه يمكن أنه لبيان الجواز نهاية وشيخنا (قوله مبطل للصلاة) أي أن حركتها ثلاثا متواليات وظاهر أن محل الخلاف ما لم يحرك الكف كذلك وإلا بطلت الصلاة جز ما شيخنا عبارة سم والكلام كما هو ظاهر ما لم يحرك الكف وإلا بطلت صلاته بثلاث حركات متواليات عامدا وإن قطعت أصابعه مع الكف بطلت بتحريك الزند كذلك أه (عند متقدمي الحساب) وأكثرهم يسمون هذه الكيفية تسعة وخمسين واثم الفقهاء الأول تبعها للفظ الخبر نهاية وشرح بأفضل (قوله بأن يجعل رأس الأبهام الخ) عبارة شيخنا والأفضل قبض الأبهام بجنبتيها إلى المسبحة بأن يجعلها تحتها على طرف راحته أه (قوله على طرف راحته) عبارة غيره راحته بالندر (قوله وقيل الخ) لا يتضح الفرق بينهما وبين الأولى لا سيما على ما مر عن شيخنا (قوله وأن يجعلها) أي الأبهام (فائدة) الأبهام من الأصابع مؤنث ولم يحرك الجوهرى غيره وحكى في شرح الجمل النذير والثاني وجمعها أبهام على وزن كابر وقال الجوهرى أباهم بزيادة ياء وقيل كانت سبابة قدم النبي صلى الله عليه وسلم أطول من الوسطى والوسطى أطول من البصر والبصر أطول من الخنصر وعبارة الدميرى توهم أن

للتوحيد) أي والتوحيد تسبيح لأنه تنزيه لله عن الشريك والتسبيح التنزيه (قوله لفوات سنة وضعها السابق قد يؤخذ منه أنه لو قطعت مسبحة لا يشير بغيرها من بقية أصابع اليمنى لفوات سنة وضع البقية المعروفة (قوله ولا يحركها) والكلام كما هو ظاهر ما لم تحرك الكف وإلا بطلت صلاته بثلاث حركات

الأبهام إليها) أي المسبحة (كما قد ثلاثه وخمسين) عند متقدمي الحساب بأن يجعل رأس الأبهام عند أسفلها على طرف راحته ذلك للاتباع رواه مسلم وقيل بأن يجعلها مقبوضة تحت المسبحة وقيل يرسل الأبهام أيضا مع طول المسبحة وقيل يضعها على أصبعه الوسطى كما قد ثلاثه وعشرين والخلاف في الأفضل ورجحت الأولى لنظير ما مر (والصلاة على النبي ﷺ مع قعودها) (فرض في التشهد)

يعني بعده فلا يجزى قبله خلا فالجمع (الخير) يعني الواقع آخر الصلاة وإن لم يسبقه تشهد آخر كتشهد صبح وجمعة ومقصورة وذلك للاخبار الصحيحة الدالة على ذلك بل بعضها مصرح به كإسقاطه في عدة كتب لا سيما شرح العباب والدر (٨١) المنضود في الصلاة والسلام على

صاحب المقام المحمود ومع الرد
الواضح على من زعم شذوذ
الشافعي بإيجابها (والأظهر
سنها في الأول) لأنها ركن
في الأخير فست كالتشهد
(ولا تسن) الصلاة (على
الألف) (التشهد الأول
على الصحيح) لبنائه على
التخفيف ولأن فيها تقل
ركن قولي على قول وهو
مبطل على قول واختير
مقابله لصحة حديث فيه
وآله مر أول الكتاب
وقيل كل مسلم أى في مقام
الدعاء ونحوه واختاره في
شرح مسلم (فرع) وقع
هنا للفاضل ومن تبعه أنه لو
شك أثناء الصلاة في مبطل
لطهارته أثر كالثب في النية
والمعتمد أنه لا يؤثر كما يأتي
في سجود السهو (وتسن)
الصلاة على الآل (في) (التشهد
الأخير) وقيل تجب (للامر
بها) أيضا بل قيل تجب على
إبراهيم لذلك أيضا (وأكل
التشهد مشهور) وفيه
أحاديث صحيحة بالفاظ
مختلفة اختار الشافعي منها
تشهد ابن عباس لتأخره
وقوله أنه صلى الله عليه وسلم
كان يعلمهم إياه كما يعلمهم
السورة من القرآن ولزيادة
المباركات فيه فهو أوفق

ذلك في يده معنى (قوله يعني بعده) هل يشترط الموالاة بينهما فيه نظر ولا يبعد عدم الاشتراط لأن الصلاة ركن
مستقل ولا تجب موالاة الأركان حيث لا محذور يلزم من ترك الموالاة كتطويل ركن قصير سم (قوله) كإسقاطه
(الخ) وفي النهاية والمعنى هنا نوع بسط في ذلك أيضا (قوله) على من زعم شذوذ الشافعي (الخ) بل وافقه على قوله
بذلك عدة من أكابر الصحابة فمن بعدهم كعمر وابنه عبد الله وابن مسعود وروى جابر بن عبد الله
من الصحابة وكثيرون كعب القرظي والشعبي ومقاتل من التابعين وهو قول أحمد الأخير وإسحاق وقول
لمالك واعتمده ابن الموازم أصحابه وصحبه ابن الحارث في مختصره وابن العزى في سراج المريد من هؤلاء
كلهم يوجبونها في التشهد حتى قال بعض المحققين لو سلم تفرد بذلك لكان حيزا للتفرد نهية وقال الزبدي
بل لم يحفظ عن أحد من الصحابة والتابعين غير النخعي تصريح بعدم وجوبها ع (قوله) بإيجابها (أى إيجاب
الصلاة في التشهد) (قوله) (لأنها ركن) إلى قوله وآله في المعنى قول المتن (قوله) (ولا تسن على الآل) (الخ) لو فرغ المأموم
من التشهد الأول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراغ الإمام سن له الاتيان بالصلاة على الآل
وتوابعها كما فتى به شيخنا الشهاب الرمي سم وتقدم في الشارح قبل الخامسة الركوع خلافة قول المتن (على
الصحيح) (والخلاف كما في الروضة وأصلها مبنى على وجوبها في الآخر فإن لم تجب فيه وهو الراجح كما سيأتي لم
تسن في الأول جز ما معنى (قوله) لصحة أحاديث فيه) أى ولا تطويل بزيادة وآله أو آل محمد ونقل الركن
موجود في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أيضا (قوله) (في النية) أى نية الصلاة (قوله) (لذلك) أى للامر
بها (قوله) (فيه أحاديث) إلى قوله وهو التحيات في المعنى (قوله) (وفيه الخ) أى في التشهد (قوله) (اختار
الشافعي تشهد ابن عباس الخ) أى على رواية ابن مسعود وهو التحيات لله والصلوات والطيبات والسلام عليك
الخ وعلى رواية عمرو بن وهب التحيات لله الزاكيات لله والصلوات لله السلام عليك الخ إلا أنهم قالوا وأشهد أن
محمدًا عبده ورسوله قال المصنف وكلها مجزئة يتأدى بها الكمال وصحها خبر ابن مسعود ثم خبر ابن عباس
لكن الأفضل تشهد ابن عباس وعلى بما ذكر أى فالاختيار من حيث الأفضلية معنى وشرح بأفضل
(قوله) (لتأخره) أى عن تشهد ابن مسعود معنى وأسنى أى لأن ابن مسعود من متقدمي الصحابة وابن
عباس من متأخريهم والمتأخر يقضى على المتقدم ع (قوله) (وهو) أى تشهد ابن عباس (قوله)
من الشاء) أى بقول أو فعل (قوله) (لأن كل ملك الخ) كذا قاله غير واحد وقد يقال فيه إيهام
التخصيص في الاختصاص فلعل نكتة الجمع التخصيص على التعدد سيما وفهمه بطريق الزوم للشمول
المداول للام بما لا يخفى على أفهام العوام بصري (قوله) (كان له تحية مخصوصة) فكانت تحية ملك العرب بانعم
صياحو ملك الإكسرة بالسجود له وتقبيل الأرض وملك الفرس بطرح اليد على الأرض قدما ثم تقبيلها
وملك الحبشة بوضع اليدين على الصدر مع سكينته وملك الروم بكشف الرأس وتنكيسها وملك النوبة بجعل
اليدين على الوجه وملك حمير بالإيماء بالدعاء بالأصابع وملك النجاشية بوضع اليد على كتفه فان بالغ رفعها
ووضعها مزارا شيخنا (قوله) (فجعل ذلك كله الخ) أى بما فيه تعظيم شرعا ليخرج ما لو اعتادوا نوعا منها ع
في الشرع ككشف العورة والطواف بالبيت عرنا ع (قوله) (لأن تستغنى عن ذلك القيد بان المراد
المقصود من ذلك وهو التعظيم) (قوله) (لله) قد بوم ثبوتهنا أيضا ولم نره لغيره فله حل المعنى لا الرواية
بصري أقول ويدفع الإيهام شهرة الأكل (قوله) (بطريق الاستحقاق الذاتي) كان وجه الاعتبار بهذا العدول

متوالية عامدا عالما وإن قطعت أصابعه مع الكف بطلت بتحريك الزند كذلك (قوله) (يعنى بعده) هل
يشترط الموالاة بينهما فيه نظر ولا يبعد عدم الاشتراط لأن الصلاة ركن مستقل ولا تجب موالاة الأركان
حيث لا محذور يلزم من تركه الموالاة كتطويل ركن قصير (قوله) (ولا تسن الصلاة على الآل في الأول)
لو فرغ المأموم من التشهد الأول والصلاة على النبي ﷺ قبل فراغ الإمام سن له الاتيان بالصلاة على

(١١) — شرواني وابن قاسم — ثانياً بقوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة وهو التحيات أى كل ما يحيا به من الشاء والمدح بالملك
والعظمة وجمعت لأن كل ملك من ملوك الدنيا كان له تحية مخصوصة فجعل ذلك لله تعالى بطريق الاستحقاق الذاتي دون غيره المباركات

عن التعبير عنه تعالى باسم الصفة إلى التعبير عنه باسم الذات بصري (قوله أى الناميات) أى الأشياء التى تنمو وتزيد شيخنا (قوله أى الخمس) هذا التفسير ظاهر على رواية ابن مسعود التى فيها العطف اما على رواية ابن عباس فلا إلا ان يكون على حذف العاطف إذ لا يرفع ان يكون وصفاً للتحيات لكونه اخصر ولا بدل بعض لانه على نية طرح المبدل منه رشيدى (قوله وقبل اعلم) أى كل الصلوات كما يحكم ابن شبة أى والمغنى وظاهر أنه أبلغ من الأول فواجهه ترجيعه فلي تأمل بصري (قوله أى الصالحات الخ) عبارة المغنى الاعمال الصالحات وقيل الثناء على الله تعالى وقيل ما طاب من الكلام اهـ (قوله للثناء الخ) ما وجهه بعد تفسير الصلوات بما مر بصري وعلله مبنى على ان الطيبات ودفع للصلوات فان جعل كما قبله نعمنا للتحيات كما يأتى عن الرافعى من حذف العاطف كما يأتى عن شيخنا فلا إشكال (قوله وحكمة ترك العاطف الخ) ظاهره ان هذه الثلاثة نعوت للتحيات كما هو ظاهر ما يأتى عن الرافعى وقال شيخنا أنها على حذف حرف العطف أى والمباركات والصلوات والطيبات اهـ (قوله اول الكتاب) أى فى الخطبة (قوله السلام عليك ايها النبي) انظر هل كان صلى الله عليه وسلم يقول فى تشهده هكذا او كان يقول السلام على فان كان الاول وهو الظاهر فيحتمل انه مجرد من نفسه شخصاً أو خاطبه بذلك ويحتمل انه على سبيل الحكاية عن الحق سبحانه وتعالى فيكون المولى عز وجل هو المخاطب له بذلك شيخنا (قوله خطوب) أى منا (قوله السلام علينا) أى الحاضرين من امام ومأموم وملائكة وغيرهم معنى ونهاية أى من انس وجن ويحتمل ان ضمير علينا لجميع الامة شيخنا (قوله أى جمع صالح) تأمل ما فى هذا النفس ير بصري أى وكان يذبح إسقاطاً (قوله وهو منى الانس الخ) قد يقال ما وجه التخصيص مع ان الذى له حق يكون الاخلال به محلاً بالآصاف بالصلاح بل والحيوانات كذلك فلي تأمل بصري وهذا مبنى على أن قول الشارح من الملائكة الخ بيان لعباده وإذا جعل بياناً للقاءهم الخ كما هو الظاهر إشارة إلى ان المراد به القيام فى الجملة كما قبل به فلا إشكال ثم رايت عقبه بعض المتأخرين بما نصه اقول قوله من الملائكة الخ بيان للقاءهم لا حقوق الخ فلا يرد ما أورده اهـ عبارة عرش قوله من وحقوق عبادته أى فمن ترك صلاة واحدة فقد ظلم الله صلى الله عليه وسلم وجميع عباد الله الصالحين بمنع ما وجب لهم من السلام عليهم وبيعهض هو ما شئ ان هذا معنى خاص له أى للصلاح ومعناه العام المسلم وهو المراد هنا اهـ وقد يقال بل الظاهر ما فى الأصل لانه إذا اراد عموم المسلمين يقتضى طاب الدعاء له صاف وهو غير لائق فى مقام طلب الدعاء اهـ وقوله وهو غير لائق فيه انظر لاذم احوج الدعاء من غيرهم (قوله أشهد ان لا اله إلا الله) أى اقر واذعن بانه لا معبود بحق يمكن إلا الله ويتعين لفظ أشهد فلا يقوم غير مقامه لان الشارح أعبدنا به شيخنا (قوله ولا يسن) إلى قوله وسكت وفى المغنى لا قوله واعترض وكذا فى النهاية لا قوله والله (قوله والخبر فيه ضعيف) مجرد الضعف لا ينافى الاستحباب سم زاد الرشيدى كما هو مقرر رفاه له شديد الضعف اهـ (قوله ولا يجب ترتيبه) أى ولكن يسن كما هو ظاهر ولو عجز عن التمسك بآتى بيده كما هو ظاهر وينبغى اعتبار وجوب اشتغال بدله على الشاء حيث أمكن وهل يعتبر اشتغاله على التوحيد مع الامكان فيه نظراً ولو حذوا ظأوله واخره دون وسطه سن كما هو ظاهر الترتيب بان يأتى بأوله ثم يبدله ووسطه ثم بآخره سم وقوله وهل يعتبر الخ الظاهر أنه يعتبر بل هو أولى بالاعتبار من الاشتغال على الثناء (قوله بشرط ان لا يتغير الخ) كان قال السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام علينا الخ (قوله ولا الخ) أى وإن غير المعنى كان قال التحيات عليك السلام لله شيخنا (قوله ان تعمده) أى وعلم انه خلاف الوارد ولا فيبطل تشهده عبارة البصري وإلا لم يعتد بما أتى به كذلك فيعیده أى ويسجد لسروفيما يظهر لان تعمده بمطال اهـ

الآل وتوابعها كما أتى به شيخنا الشهاب الرملی (قوله والخبر فيه ضعيف) مجرد الضعف لا ينافى الاستحباب (قوله ولا يجب ترتيبه) أى ولكن يسن كما هو ظاهر فلو عجز عن آتى بيده كما هو ظاهر وينبغى اعتبار اشتغال بدله على الثناء حيث أمكن وهل يعتبر اشتغاله على التوحيد مع الامكان فيه نظراً ولو حذوا ظأوله واخره دون

أى الناميات الصلوات أى الخمس وقيل أعم الطيبات أى الصالحات للثناء على الله تعالى وحكمة ترك العاطف هنا مرت أول الكتاب الله السلام أى السلامة من الآفات عليك خوطب إشارة إلى أنه الواسطة العظمى الذى لا يمكن دخول خضرة القرب إلا بدلالته وحضوره وإلى أنه أكبر الخلفاء عن الله فكان خطابه كخطابه أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أى جمع صالح وهو القائم بحقوق الله وحقوق عبادته من الملائكة وهو منى الانس والجن أشهد ان لا اله إلا الله وأشهد ان محمداً رسول الله ولا يسن أوله بسم الله والله قيل والخبر فيه ضعيف واعترض ولا يجب ترتيبه بشرط أن لا يتغير معناه وإلا بطلت صلاته ان تعمده

وصرح في التتمة بوجوب موالاته وسكتوا عليه وفيه ما فيه (واقله التحيات لله (٨٣) سلام عليك ايها النبي ورحمة

الله وبركاته سلام علينا
وغلى عباد الله الصالحين
أشهد أن لا إله إلا الله
وأشهد أن محمداً رسول الله
لورود اسقاط المباركات
بل صحته قال في المجموع
ولورود اسقاط الصلوات
الصلوات قال غيره
والطيبات وردا بان لم يرد
اسقاطهما كما صرح به
الرافعي وعله بانهما تابعا
للتحيات واستفيد من المتن
أن الافضل تعريف السلام
وانه لا يجوز ابدال لفظ
من هذا الاقل ولو برادفه
كالنبي بالرسول وعكسه
ومحمد يا محمد أو غيره وكذا
في سلام التحمل ويفرق
بينهما وبين ما يأتي في محمد
في الصلاة عليه بان الفاظهما
الواردة كثر اختلاف
الروايات فيها فدل على
عدم التعبد بلفظ محمد فيها
لا يقال قياسه أن لفظ
الصلاة عليه لا يتعين لانا
نقول إنما تعين لما فيها من
الخصوصية التي لا توجد في
مرادفها ومن ثم اختلف بها
الانبياء صلى الله عليهم وسلم
وقضية كلام الانوار أنه
يراعى هنا التشديد وعدم
الابدال وغيرهما نظير
ما مر في الفاتحة نعم النبي
فيه لغتان الهمزة والتشديد

(قوله وصرح في التتمة بوجوب موالاته) اعتمده الانوار كما يأتي وكذا اعتمده النهاية والمغني وفاقا للشهاب
الرملي وافردهم قول المتن (ايها النبي) ولا يضر زيادة يا قبله كما ذكره حجب في فصل تبطل بالنطق ثم نقله عن
افتاء شيخ الاسلام وافردهم اه ع عبارة شيخنا ولا يضر زيادة يا النداء قبل ايها النبي ولا الميم في عليك
اه قول المتن (واشهد الخ) ولا بد من الواو في جميع الروايات الثلاث وذكرنا اشهد مع ما من الاكمل وقوله
ان محمدا الاولي ذكر السيادة شيخنا (قوله بل صحته) اي لثبوت اسقاطه في الصحيحين نهاية ومعنى قال
السيد البصري وجه الترقى أن الحسن كاف فيما نحن فيه اه (قوله وردا) اي قول المجموع وقول غيره كروى
(قوله بان لم يرد اسقاطهما الخ) اجيب كافي النهاية والمغني بان المنبت مقدم على النافي وهو وجهي إذ شان
المصنف اجل من ان يستدل اسقاطا لغير رواية له وهو عبارة شرح المنهج واول ما رواه الشافعي والترمذي
وقال فيه حسن صحيح التحيات لله الخ انتهت وهي صريحة في ورود الاسقاط في رواية الشافعي والترمذي
فايجز فاني راجعت تيسير الربيع النبي فلم اجد فيه مع انه ما تزم الترمذي وراجعت ترتيب الجامع الكبير
للحافظ السيوطي للشيخ المنقبي فلم اجد فيه ايضا بصري (قوله وعله الخ) يتأمل تطبيقه (قوله بانهما تابعا
الخ) لعله بالنعنية (قوله واستفيد) الى المتن في النهاية الا قوله لان فيه الى وياخذ (قوله واستفيد من المتن ان
الافضل الخ) اي حيث جعل سلام من الاقل ع (قوله ان الافضل تعريف السلام) اعتمده المغني (قوله
وانه لا يجوز الخ) في استفادته من المتن تأمل (قوله ويفرق بينهما) اي بين التشهد وسلام التحمل ع (قوله
قوله فدل) اي اختلاف الروايات بكثرة (قوله على عدم التعبد بلفظ محمد) بل يجوز غيره مما سيأتي من
رسوله أو النبي لا مطلقا خلافا لما قد توهمه هذه العبارة ع (قوله قياسه) اي عدم تعيين لفظ محمد (قوله
وقضية كلام الانوار) عبارته وشرط التشهد رعاية الكلمات والحروف والتشديدات والاعراب المخل
اي تركه والموالاته والالفاظ المخصوصة واسماع النفس كالفاتحة والقراءة قاعدا ولو قرأ ترجمته بلمغة من
لغات العرب او بالعجمية قادر على التعلم بطاعت صلواته كالصلاة على النبي ﷺ انتهت وقوله والاعراب
المخل ينبغي انه ان غير المعنى ابطال الصلاة مع التعمد والتشهد مع عدم التعمد والعلم بانه خلاف الوارد مع
إرادة الوارد وقلية تأمل وقوله والموالاته ينبغي ان يجري فيها ما تقدم في موالاته الفاتحة من انه تخلل ذكر قطع
الموالاته إلا ان تعلق بالصلاة كفتحه على الامام اذا توقف في التشهد بان جهره فيما يظهر وان سكت واطال
عمدا وقصد القطع انقطعت وينبغي ان يغتفر تخلل ما يتعاقب بكلمات التشهد نحو لفظ الكريم في قوله ايها
النبي الكريم وحده لا شريك له في قوله اشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له سم (قوله وغيرهما الخ)
كعدم الصارف شيخنا (قوله لا تركهما معا) اي وصلا ووقفا ع زاد شيخنا على المعتد خلافا للزبدي
القائل بجوازه ووقفا اه (قوله بخلاف حذف تنوين سلام الخ) يقتضي انه ليس فيه حذف حرف وليس
كذلك إذ المدار على اللفظ لا الرسم كما سبق تحريره في كلامه رحمه الله تعالى والتنوين حرف باعتياره بل كلمة
لحذفه باغ من حذف حرف من النبي لان ذلك لا يخل بالمعنى بخلاف هذا اذ مدلول التنوين الذي هو التفخيم
في هذا المخل يفوت بحذفه بصري وفي ع (قوله عن سم في شرح الغاية مثله) عن الزبدي الجزم بالبطان في
هذه الصورة وكذا جزم بذلك ايضا القليوبي وشيخنا ثم قال ولا يضر الجمع بين ال والتنوين وان كان لحننا

وسطه سن كما هو ظاهر الترتيب أي بأن يأتي بأوله ثم يبدله وسطه ثم آخره (قوله بوجوب موالاته) أي
واقفي بالوجوب شيخنا الشهاب الرملي (قوله ايها النبي) لو صرح بحرف النداء فقال يا ايها النبي ففي
فتاوى الشارح تبطل الصلاة بتعمد ذلك وعلم عدم ورود لانه زاد حرفين اه قلت وفيه نظر ظاهر لانها
زيادة لتغيير المعنى بل هي تصريح بالمعنى وقد تقدم في القراءة الشاذة ان محل البطان بزيادة جرف فيها
ان يغير المعنى ولا فرق بين الحرف والحرفين ثم رايت الشارح في فصل تبطل بالنطق نقل ما فتى به عن افتاء
بعضهم ثم رده فراجع ما يأتي (قوله وقضية كلام الانوار الخ) عبارته وشرط التشهد رعاية الكلمات
والحروف والتشديدات والاعراب المخل اي تركه والموالاته والالفاظ المخصوصة واسماع النفس كالفاتحة

فيجوز كل منهما لا تركهما معا لأن فيه اسقاط حرف بخلاف حذف تنوين سلام

اه (قوله أنه لو أظهر النون المدغمة في اللام الخ) قياسه أنه لو أظهر التنوين المدغم في الراء في وأن محمد رسول الله أبطل فإن الادغام في كل منهما في كلتين هذا وفي كل ذلك نظر لأن الاظهار لا يزيد على اللحن الذي لا يغير المعنى خصوصا وقد جوز بعض القراء الاظهار في مثل ذلك سم على حجج اه عش ورشيدى ونقل الكردى عن فتاوى مر انه يضرب الاظهار في كل من الموضعين ورجحه وكذا اعتمد شيخنا عبارة وبعض إسقاط شدة أن لا إله إلا الله وكذلك إسقاط شدة الراء من محمد رسول الله على المعتمد وقال شيخنا انه يغتفر في الثانية للعوام اه (قوله لأن محل ذلك الخ) فيه أنه لم يترك هنا حرف فان قات صفة قلنا وقات في اللحن الذي لا يغير مع أن هنار جو عا لاصل وفيه استقلال الحرفين فهو مقابل قات تلك الصفة فليتامل سم على حجج اه عش (قوله نعم لا يبعد الخ) معتمد عش وقلوبى (قوله لا ين كبن) بفتح الكاف وكسر الموحدة المشددة ثم نون بصرى (قوله ومن جاهل حرام) في التحريم مع الجمل نظر سم عبارة البصرى وقول ابن كبن ومن جاهل حرام عجيب إلا أن يفرض في جاهل غير معذور لمخالطته العلماء إذ هذا من الفروع الدقيقة التى لا ينتفى فيها العذر إلا بها وقوله إن لم يمكنه التعلم يقتضى الحرمة على جاهل لم يمكنه التعلم وهو أعجب وعلى القول بها فهل يؤمر بالتزك ويأتى بالبدل أو بالاتبان ويأثم محل تأمل اه (قوله لأنه ليس فيه تغيير للمعنى) أى ولا يحرم إلا ما يغيره وعليه فلو اتى بياء في اللهم صل بسبب الاشباع للحر كة لم يحرم ولم يبطل لعدم تغيير المعنى ويفرق بينه وبين القرآن حيث حرم فيه اللحن مطلقا باننا تعيدنا بالفاظ خارج الصلاة بخلاف هذا عش (قوله فلا حرمة الخ) فيه نظر بل نتيجة الحرمة عند القدرة على كل ما ورد عن الشارع وجوب المحافظة على صيغته الواردة عنه إلا أن يروى بالمعنى بشرطه سم (قوله ولم يضم خبر الخ) اطلاق الخبر وتعليل عدم التقدير بالفساد يقتضى عدم البطلان مع التقدير ولو كان المقدر غير لفظ الرسول فليتامل وليحرر بصرى وفيه وقفة ظاهرة (قوله لفساد المعنى) قضية هذا عدم الاعتداد به من الجاهل ايضا فقوله بطل إن اراد بطل التشهد لم يتجه التقييد بالعالم سم (قوله لا غناء السلام) عبارة النهاية والمعنى رحمة الله

فانه مجرد لحن غير مغير للمعنى ويؤخذ ما تقر في التشديد أنه لو أظهر النون المدغمة في اللام في أن لا إله أبطل لتركه شدة منه نظير ما سر في الرحمن باظهار ال فرغم عدم ابطاله لأنه لحن لا يغير المعنى ممنوع لأن محل ذلك حيث لم يكن فيه ترك حرف والشدة بمنزلة الحرف كما صرحوا به نعم لا يبعد عذر الجاهل بذلك لمزيد خفائه ووقع لابن كبن أن فتحة لام رسول الله

من عارف متعمد حرام مبطل ومن جاهل حرام غير مبطل إن لم يمكنه التعلم والا أبطل اه وليس فى محله لأنه ليس فيه تغيير للمعنى فلا حرمة ولو مع العلم والتعمد فضلا عن البطلان نعم أن نوى العالم الوصفية ولم يضم خبرا أبطل لفساد المعنى حينئذ (وقيل يحذف وبركانه) لا غناء السلام عنه (وقيل يحذف) (الصالحين)

والقراءة قاعدا ولو قرأ ترجمته بلغة من لغات العرب أو بالعجمية قادر على التعلم بطلت صلاته كالصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم اه وقوله والاعراب المخل ينبنى أنه إن غير المعنى أبطل الصلاة مع التعمد والتشهد مع عدم التعمد والعلم بأنه خلاف الوارد مع إرادة الوارد فليتامل وقوله والموا لا لا ينبنى أن يجرى فيها ما تقدم في موا لا الفاتحة من أن تحلل ذكر قطع الموا لا إلا أن تعلق بالصلاة كفتحه على الامام إذا توقف في التشهد بان جهر به فيما يظهر وإن سكنت وأطال عمدا أو قصد القطع وينبنى أن يغتفر تخلل ما يتعلق بكلمات التشهد نحو لفظ الكريم في قوله السلام عليك ايها النبى الكريم ووحده لا شريك له في قوله أشهد أن لا إله إلا وحده لا شريك له ولا يجب ترتيب التشهد لكن لو اخل تركه بالمعنى بطل وبطلت الصلاة إن علم وتعمد (قوله فانه مجرد لحن) لعل هذا في الوصل (قوله أنه لو أظهر النون المدغمة في اللام في أن لا إله أبطل) قياسه أنه لو أظهر التنوين المدغم في الراء في وأن محمد رسول الله أبطل فإن الادغام في كل منهما في كلتين هذا وفي كل ذلك نظر لأن الاظهار لا يزيد على اللحن الذي لا يغير المعنى خصوصا وقد جوز بعض القراء الاظهار في مثل ذلك ابن الجزرى في باب أحكام النون الساكنة والتنوين ما نصه وخير البرى بين الادغام والاظهار فيهما الى النون والتنوين عندهما الى عند اللام والراء الخ اه واما قوله لأن محل ذلك الخ فجاوبه انه لم يترك هنا حرفا فان قلت قات صفة قلنا وقات في اللحن الذي لا يغير مع أن هنار جو عا لاصل وفيه استقلال الحرفين فهو مقابل قات تلك الصفة فليتامل (قوله حيث لم يكن فيه ترك حرف) لك أن تقول ليس في اظهار النون ترك حرف لأنه عند التشديد ليس هناك إلا لام مشددة وهى بحرفين وعند ترك التشديد اظهار النون هناك حرف فان النون واللام المخففة فتأمل (قوله ومن جاهل حرام) في التحريم مع الجمل نظر (قوله فلا حرمة الخ) فيه نظر بل نتيجة الحرمة عند القدرة على كل ما ورد عن الشارع وجوب المحافظة على صيغته الواردة عنه إلا أن يروى بالمعنى بشرطه (قوله لفساد المعنى) قضية هذا عدم الاعتداد به من الجاهل

لا غناء لإضافة العباد إلى الله عنه ويرد بصحة الخبر به مع ان المقام مقام اطنا ب فلا ينظر لما ذكر (ويقول) جواز (وان محمد رسول الله) (الصحيح) انه لا يجوز له ان يقول ذلك ولا يجب عليه إعادة لفظ شهيد فيقول (وان محمد رسول الله وثبت) ذلك (في صحيح مسلم والله اعلم) لكن بلفظ وان محمد عبده ورسوله فالمراد إسقاط لفظه شهد والحاصل انه يكفي واشهد ان محمد عبده ورسوله (٨٥) رواه الشيخان واشهد ان محمد رسول

الله وان محمد عبده ورسوله رواهما مسلم ويكنى ايضا وان محمد رسول الله وان لم يرد لانه ورد اسقاط لفظ شهد والاضافة للظاهر تقوم مقام زيادة عبدك وان محمد رسول الله خلافا لما في اصل الروضة ايضا على ما ياتي لانه لم يرد وليس فيه ما يقوم مقام زيادة العبد وزعم الاذرعى ان الصواب اجزؤه لشبوت في خبر ابن مسعود بلفظ عبده ورسوله يرد بان هنا مقام مقام المحذوف وهو لفظ عبد ولا كذلك في ذلك ولا ينافيه ان التعبد غالب على الفاظ التشهد ومن ثم لم يجر ابدال لفظ من الفاظه السابقة بمرادفه كما مر لان تغاير الصيغ الواردة هنا اقتضى ان يقاس بها ما في معناها لا غيره فلا يقاس وان محمد عبده ورسوله ويتردد النظر في واشهد ان محمد رسول الله وظاهر المتن وغيره اجزؤه ووقع في الرافعي انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهده واشهد ان رسول الله وردوه بان الاصح خلافه نعم ان اراد تشهد الاذان صح

اه (قوله لا غناء لإضافة العباد الخ) أى لا نصرافه الى الصالحين كافي قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله معنى قول المتن (ويقول الخ) أى قيل يقول سم ونهاية ومعنى (قوله انه لا يجوز له الخ) خلافا للنهاية والمعنى كما ياتي (قوله ولا يجب) الى قوله وان لم يرد في النهاية والمعنى (قوله ذلك) أى اسقاط اشهد نهاية ومعنى (قوله فالمراد) أى بما ثبت في صحيح مسلم سم (قوله لما في اصل الروضة) قال شيخنا الشهاب الرملى ما في اصل الروضة هو المعتمد سم وكذا اعتمدته النهاية والمعنى تبع الاذرعى فقالوا واللفظ الاول وافاد الاذرعى ان الصواب اجزاء وان محمد رسول الله ثبت وفي تشهد ابن مسعود بلفظ عبده ورسوله وقد حكوا الاجماع على جواز التشهد بالروايات كلها ولا اعلم احدا اشترط لفظ عبده اه وهذا هو المعتمد كما افاده الوالد رحمه الله تعالى لما ذكر اه قال ع ش قوله مر وهذا أى ما افاده الاذرعى من ان الصواب اجزاء وان محمد رسول الله ويستفاد هذا مع ما تقدم ان الصيغ المجزئة بدون اشهد ثلاث ويستفاد اجزؤه ما مع اشهد بالطريق الاولى فتصير الصور المجزئة متساوية عبارة شيخنا الزبائدي والحاصل انه يكفي واشهد ان محمد رسول الله واشهد ان محمد عبده ورسوله واشهد ان محمد رسول الله وان محمد عبده ورسوله وان محمد رسول الله على ما في اصل الروضة وذكر الواو بين الشهادتين لا بد منه اه وجزم شيخنا بلا عزمه باجزاء الستة المذكورة مع لزوم الواو في جميعها (قوله ايضا) الاولى اسقاطه (قوله بان هنا) أى فى ان محمد رسول الله و (قوله ما قام الخ) أى شىء مقام وهو الاضافة للظاهر (قوله يرد الخ) خبر وزعم الاذرعى (قوله بان هنا) أى فى وان محمد رسول الله (ما قام الخ) وهو الاضافة للظاهر (قوله وهو) أى المحذوف (لفظ عبد) الاولى عبده بالضمير و (قوله ولا كذلك فى ذلك) أى وليس فى وان محمد رسول الله ما يقوم مقام المحذوف (قوله ولا ينافيه) أى الرد المذكور او قوله ويكنى ايضا الخ او قول المصنف الاصح وان محمد الخ والمال لواحد (قوله كما مر) أى فى شرح اقل التشهد (قوله هنا) أى فى التشهد (قوله لا غيره) أى غير ما في معناها (قوله وهو) أى الثابت (قوله وردوه الخ) عبارة الحفاظ العسقلاني فى تخريج العزيز قوله أى العزيز ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول فى تشهده الخ لا اصل لذلك بل الفاظ التشهد متواترة عنه انه كان يقول واشهد ان محمد رسول الله او عبده ورسوله انتهت ويعلم من كلام ابن حجب هنا انه صحيح خلاف ما نقله فى الاذان بل اشار الى التوقف فيما نقله فى الاذان بقوله على ما ياتي تم ع ش (قوله اذن مرة الخ) تقدم فى الاذان ما فيه (قوله عبارته) أى الرافعي (قوله ووقع للشارح الخ) وتبعه النهاية والمعنى ولذا قال الرشيدى جعل الشارح مر استدراك المصنف راجعا لما مر فى اقل التشهد تبع للشارح الجلال بخلاف الشهاب ابن حجر فانه جعله راجعا الى القيل قبله اه (قوله خلاف هذا الخ) عبارة النهاية والمعنى وقول الشارح لكن بلفظ وان محمد عبده ورسوله فالمراد اسقاط اشهد اشار به الى رد اعتراض الاسنوى من ان الثابت فى ذلك ثلاث

كيفية فليس ما قاله واحدا من الثلاثة لان الاسقاط انما ورد مع زيادة العبد اه (قوله وهو) أى تقرير الشارح المخالف لهذا التقرير (قوله وكان سببه) أى تقرير الشارح المذكور (قوله عنده) أى الشارح المحقق (قوله بجواز ذلك) أى وان محمد رسول الله (قوله وهو) أى عدم قوله بجواز ذلك (قوله الواجبة) الاولى اسقاطه لا يهاهه ان اقل المسنون فهو صلاة التشهد الاولى ليس كذلك بصرى (قوله الواجبة على قول الخ)

ايضا فقوله ابطال ان اراد به ابطال التشهد لم يتجه التقييد بالعالم (قوله ويقول) أى وقيل يقول (قوله فالمراد) أى بما ثبت فى صحيح مسلم (قوله خلافا لما فى اصل الروضة) قال شيخنا الشهاب الرملى ما فى اصل

لانه صلى الله عليه وسلم اذن مرة فى سفر فقال ذلك ﴿ تنبيه ﴾ علم بما قرره أن الرافعي فى المحرر وأصل الروضة على ما تقتضيه عبارته قائل بجواز وان محمد رسول الله فلذا استدرك عليه المصنف بما افهم منه ووقع للشارح خلاف هذا التقرير وهو صحيح فى نفسه لكن يلزم عليه ان قوله قلت الخ زيادة محضة وكان سببه انه ثبت عنده ان الرافعي لا يقول بجواز ذلك وهو المنقول عن الشرحين والمحرر (واقول الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم) الواجبة (و) اقل الصلاة على (آله) الواجبة على قول والمسئونة على الاصح (اللهم صل على محمد وآله)

أى فى التشهد الاخير (قوله لحصول اسمها) أى اسم الصلاة المأمور بها فى قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما فان قيل لم يأت بما فى الآية لان فيها السلام ولم يأت به اجيب بانه حصل بقوله السلام عليك الخ واكمل من هذا ان يقول وعلى محمد معنى (قوله إن نوى بها الدعاء الخ) فلا ذكره ايضا فيما يأتى سم عبارة السيد البصرى قوله وصلى الله على محمد مقتضى صنيعة ان صلى الله على محمد يكتفى وان لم يقصد به الدعاء وقد يستشكل بسابقه فان كلامهما لفظه لفظ الخبر ويستعمل فى الاشياء مجازا وقد يجاب بان الثانية مستعملة فى لسان الشارع صلى الله عليه وسلم فى ذلك كما مر فى الفتوت من رواية الحسن رضى الله تعالى عنه فهى موضوعة شرعا كما صرحوا به فى جملة الحمد لله فليتامل اه زاد ع ش وقياسه أجزاء الصلاة على النبى او على رسوله حيث قصد بهما الدعاء وظاهر كلام الشارع م ان لا يكتفى اصلى على محمد ولو قيل بالا كتنفاه لم يكن بعيدا فليراجع اه (قوله انه لا يكتفى الخ) لعل المراد بلا قصد الدعاء وإلا فلا يظهر الفرق بينهما وبين الصلاة على محمد (قوله اورسوله) أى الرسول شيخنا وعش (قوله وصلى الله) إلى قوله ويفارق فى المعنى وإلى المتن فى النهاية (قوله ما يأتى فى الخطبة) من انه يجزى فيها المأخى والحاشى والعاقب أو البشير أو النذر نهاية (قوله ولا يجزى عليه) أى كان يقول اللهم صل عليه سم ومعنى (قوله لا فعال خلقه) أى القلبية والقالبية وبه يجاب عن قول سم لم يقل واوقاهم اه (قوله باقواهم الخ) فلا زاد واعتقاد انهم فانما اكمل الثلاثة وعمادها بصرى (قوله رولو للامام) أى لغير محصورين راضين بالتطويل نهاية ومعنى وياتى فى الشرح مثله (قوله فيقول) إلى قوله وفى روايات فى الاسنى والمعنى وفيها ايضا وعليه اقتصر النهاية وشرح المنهج ما ذكره باسقاط عبدك إلى وعلى محمد واسقاط وازواجه وذريته فى الموضوعين (قوله على محمد) والافضل الاتيان بلفظ السيادة كما قاله ابن ظهيرة وصرح به جمع وبه افق الشارح لان فيه الاتيان بما اسرنا به وزيادة الاختيار بالواقع الذى هو أدب فهو أفضل من تركه وان تردد فى افضليته الاسنوى راما حديث لا تسيدون فى الصلاة فباطل لا اصل له كما قاله بعض متأخري الحفاظ وقول الطوسى انها مبطله غلط شرح مر اه سم عبارة شرح بافضل ولا بأس بزيادة سيدنا قبل محمد اه وقال المعنى ظاهر كلامهم اعتماد عدم استحبابها اه وتقدم عن شيخنا ان المعتمد بزيادة السيادة وعبارة الكردي واعتمد النهاية استحباب ذلك وكذلك اعتمده الزياى والحلي وغيرهم وفى الايعاب الاولى سلوك الادب أى فى أتى بسيدنا وهو متجه اه قال ع ش قوله لم لان فيه الاتيان الخ وخذ من هذا من سن الاتيان بلفظ السيادة فى الاذان وهو ظاهر لان المقصود تعظيمه ^{عليه السلام} بوصف السيادة حيث ذكر اه (قوله وعلى آل محمد) وهم بنو هاشم وبنو المطلب شيخنا (قوله وعلى آل إبراهيم) وهم كما قال الزمخشري اسمعيل وإسمحق واولادهما وإنما خص إبراهيم بالذكر لان الصلاة من الله هى الرحمة ولم تجمع أى فى القرآن الرحمة والبركة لنبى غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت انه حميد مجيد فسأل الله عليه وسلم سبحانه وتعالى اعطاء ما تضمنته هذه الآية مما سبق اعطاؤه لابراهيم فان قيل نبينا صلى الله عليه وسلم افضل الانبياء كيف يسأل ان يصلى عليه كما صلى على ابراهيم اجيب بان الكلام قد تم عند قوله اللهم صل على محمد واستأنف وعلى محمد معنى زاد النهاية ولا يشكك عليه ان غير الانبياء لا تساويهم مطلقا لانا نقول مرادنا بالمساواة على القول بحصولها بالنسبة لهذا الفرض بخصوصه إنما هو بطريق التبعية له ^{عليه السلام} ولا مانع من ذلك اه (قوله فى العالمين) متعلق بمحذوف تقديره وادم فى ذلك فى العالمين و (قوله انك حميد مجيد) تعليل لذلك المحذوف او لقوله صلى الله عليه وسلم (قوله فى روايات الخ) قال فى الاذكار تبع للصعيد لاني وزيادة وارحم محمد وال

لحصول اسمها بذلك ويكفى الصلاة على محمدان نوى بها الدعاء فمما يظهر وصلى الله على محمد أو رسوله أو النبى دون أحمد ونحو الحاشى ويفارق ما يأتى فى الخطبة بان الصلاة يحتاط لها أكثر فصينت عن أدنى إسهام ولا يجزى عليه هنا ولا نتم (والزيادة) على ذلك (إلى) قوله (حميد) أى حامد لأفعال خلقه باناتهم عليها أو محمود بأقوالهم وأفعالهم (مجيد) أى ما جدد وهو الكامل شرفا وكرما (سنة) فى التشهد (الاخير) ولو للامام للأمر بها فى الأحاديث الصحيحة فيقول اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبى الامى وعلى آل محمد وازواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فى العالمين انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فى العالمين انك حميد مجيد وفى روايات زيادات آخر بينها مع ما يتعلق بهذه الالفاظ

الروضة هو المعتمد (قوله ان نوى به الدعاء) فلا ذكره ايضا فيما يأتى (قوله ولا يجزى عليه) أى كان يقول اللهم صل عليه (قوله لا فعال خلقه) لم لم يقل واوقاهم (قوله على محمد) قال فى شرح الروض قال فى المهمات واشتهر زيادة سيدنا قبل محمد وفى كونه افضل نظرى فى حفظى ان الشيخ عز الدين بناء على ان الافضل سلوك الادب أم امتثال الامر فعلى الاول يستحب دون الثانى اه ما فى شرح الروض واعتمد الجلال المحلى

ومقاله العلماء في هذا التشبيه وأنه لا دلالة فيه بوجه على افضلية ابراهيم على نبيينا صلى الله عليه وسلم في الدر السابق آنفا ونزع الاذرعى في ندب هذا الامام غير من مرطوله ثم بحث امتناعه لو خرج به وقت الجمعة ونظر في غيرها والاوجه كما علم بما قدمته في المد أنه متى شرع فيها وقد بقي وقت يسعها جاز الاتيان بذلك وان خرج الوقت وإلام يجوز (وكذا الدعاء بعده) أى بعدما ذكر كله سنقولو للامام الأمر به في الاحاديث الصحيحة بل يكره تركه للخلاف في وجوب بعضه الا في وأما التشهد الاول فيسكه فيه لبسائه على التخفيف الا ان فرغه قبل امامه فيدعو حينئذ كما مر ويلحق به كل تشهد غير محسوب للامام بل هذا داخل في الاول لان المراد به غير الاخير نظير ما مر في الاخر وقضية الماتن وغيره انه لا فرق بين الدعاء الاخرى والديوى وقال جمع انه بالاول سنة والثاني مباح أى ولو بنحو ارزقى أمة صفتها كذا خلافاً لمن منعه اما الدعاء بمحرم فيبطل لها (وما نوره)

محمد كرامت على ابراهيم بدعوة واعترض بورودها في عدة احاديث صحيح الخا كم بعضها منها وترحم على محمد ورده بعض محقق اهل الحديث بان ما وقع للحاكم وهو بانها وان كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف فلا يعمل بها ويؤيده قول انى زرة بعد ان ساق تلك الاحاديث وبين ضعفها ولعل المنع ارجح لضعف الاحاديث في ذلك اى لشدة ضعفها نهاية وفي المغنى ما يوافقه (قوله ومقاله العلماء في هذا التشبيه) عبارة شيخنا واجيب عن ذلك اى استشكل التشبيه باجوبة منها ان التشبيه من حيث الكمية اى العدد دون الكيفية اى القدر ومنها ان التشبيه راجع للآل فقط ولا يشكل بأن آل النبي ليسوا بانباء فكيف يساؤون بآل ابراهيم وهم انبياء لانه لا مانع من مساواة آل النبي وإن كانوا غير انبياء لآل ابراهيم وإن كانوا انبياء بطريق التبعية له ^{صلى الله عليه وسلم} (قوله ومنها ان التشبيه الخ) تقدم هذا الجواب عن النهاية والمغنى (قوله وانه لا دلالة الخ) لعله معطوف على قوله هذا التشبيه (قوله ونزع) الى قوله واوجب هذا في النهاية لا لقوله للخلاف الى واما قوله ويلحق الى وقضية (قوله والاوجه الخ) وقال للنهاية والمغنى كما مر (قوله جاز الاتيان الخ) بل القياس الاتيان بذلك حيث كان مستحباً أخذاً بما تقدم في المد عن الانوار سم (قوله الاتيان بذلك الخ) اى بالزيادة في غير الجمعة مع (قوله إن خرج الوقت) اى في غيرها كما هو ظاهر (قوله والالم يجوز) شامل لما إذا كان لم يدرك ركعة في الوقت وإن لم يأت بذلك فليراجع سم (قوله اى بعدما ذكر) الى قوله ويندب في المغنى الا قوله الان فرغه الى وقضية وقوله اى ولو الى اما الدعاء (قوله ولو للامام) اى لغير المحصورين (الا ان فرغه الخ) عبارة النهاية ومحل ذلك في الامام والمنفرد اما المسبوق إذا درك ركعتين من الرباعية فانه يشهد مع الامام تشهده الاخير وهو أول للامام فلا يكره الدعاء له فيه بل يستحب والاشبه في الموافق انه لو كان الامام يطيل التشهد الاول اما لنقل لسانه او غيره واته الامام سم ريعا انه لا يكره له الدعاء ايضا بل يستحب الى ان يقوم امامه اقال ع ش قوله فلا يكره الدعاء له فيه الخ والمراد بالدعاء الصلاة على الال وما بعده كما يصرح به ما ياتي عن سم وقوله مر انه لا يكره له الدعاء الخ ومنه الصلاة على الال كما نقله سم على حج عن افتاء الشهاب الرملى اه وقال الرشيدى قوله مر والاشبه في الموافق الخ صريح هذا الصنيع أن الموافق الذى أطال امامه التشهد الاول لا يأتى ببقية التشهد الاكمل بل يشتغل بالدعاء والالم يحسن التفريق بينه وبين ما قبله في العبارة لكن في حاشية الشيخ ع ش نقلا عن فتاوى والد الشارح مر انه مثله فليراجع وليحرر مذهب الشارح مر اه (قوله كما مر) اى قبيل الركن الخامس (قوله نظير ما مر في الاخر) اى في شرح فرض التشهد الاخير (قوله انه لا فرق الخ) اعتمده النهاية (قوله والديوى) كاللهم ارزقني جارية حسنة نهاية (قوله وقال جمع النخ) مال اليه المغنى (قوله بمحرم) ينبغى بخلاف المكروه سم على حج وليس من الدعاء بمحرم ما يقع من الآمنة في الفتوى من قولهم اهلك اللهم من بغى علينا واعتدى ونحو ذلك اما ولا فعدم تعيين المدعو عليه فاشبه لعن الفاسقين والظالمين وقد صرحوا بجوازه فهذا الاول منه واما ثانياً فلان الظالم المعتدى يجوز الدعاء عليه ولو بسوء الخاتمة وفي سم على ابي شجاع وتوقف بعضهم في جواز الدعاء على الظالم بالفتنة في دينه وسوء الخاتمة ونص بعضهم على ان محل المنع من ذلك في غير الظالم المتمرد اما هو فيجوز واختلفوا في جواز سؤال العصمة والوجه كما قال بعضهم انه إن قصد التوق عن جميع المعاصى والردائل في جميع الاحوال امتنع لانه سؤال مقام النبوة أو التحفظ من الشيطان أو التخلص من أفعال السوء فهذا لا بأس به ويبقى الكلام في حال الاطلاق والمتجه عندي الجواز لعدم تعيينه للحدود واحتماله الوجه الجائز اه ع ش وقوله والوجه كما قال بعضهم الخ فيه توقف لانه يمنع عن كونه سؤال مقام النبوة في غير شره ان الافضل زيادتها واطال في ذلك وقال ان حديث لا تسيدوني في الصلاة باطل مر (قوله جاز الاتيان) بل القياس سن الاتيان بذلك حيث كان مستحباً أخذاً بما تقدم في المد عن الانوار (قوله وان خرج الوقت) اى في غيرها كما هو ظاهر (قوله والالم يجوز) شامل لما إذا كان لا يدرك ركعة في الوقت وان لم يأت بذلك فليراجع (قوله كما مر) تقدم عن فتوى شيخنا الرملى ما يتعلق بذلك (قوله بمحرم) ينبغى

اي المنقول منه هنا عنه عليه السلام (افضل) من غيره لانه صلى الله عليه وسلم المحيط بكل باللاق محل بخلاف غيره (ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت) لا استحالة فيه لانه طلب (٨٨) قبل الوقوع أن يغفر إذا وقع وإنما المستحيل طلب المغفرة الآن لما سيقع (إلى آخره)

ما سبق منه قبل هذا الدعاء من المعصية والردالة (قوله المنقول منه) أي من الدعاء (قوله وما أسرفت) كان وجه التعمير عن الاشتغال بما لا يعني من المعصية فقادروها إلى اللهو والغفلة بما ذكره تشبيهه صرف اوقات العمر فيها بصرف المال في غير محله المسمى بالاسراف وهذا معنى دقيق لم أر من نبه عليه فليتأمل وليحرر (قوله وما أنت أعلم به مني) كان النكتة في ذكر مني مع انه سبحانه وتعالى أعلم به من كل احدهو ان الشخص ادري بحال نفسه من غيره فيلزمه اعليته تعالى من الغير بالاولى وهذا ابلغ من التصريح لانه كالاتدلال على المقصود (قوله أنت المقدم وأنت المؤخر) أي الموجد بالحقيقة لما تقدم وما تأخر مني بحسب الصورة (قوله لا إله إلا أنت) عقبه كالاتدلال عليه فتأمله حتى تأمله بصري (قوله أي الموجد بالحقيقة الخ) واولى منه أي الموصل للبقامات العالية الدينية والدينية بالتوفيق والمافع والمنزل عنها بالخذلان (قوله وروى ايضا الخ) عبارة النهائية قومنه ايضا اللهم اني اعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح أي بالحاء لانه يمسح الارض كلها إلا مكة والمدينة وبالحاء لانه يمسح العين الدجال أي الكذاب وواجب هذا بعض العلماء ويندب التعميم في الدعاء لخبر المستغفري ما من دعاء احب إلى الله من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد مغفرة عامة وفي رواية انه عليه السلام سمع رجلا يقول اللهم اغفر لي فقال ويحك لو عمت لا استجيب لك وفي اخرى انه ضرب منكب من قال اغفر لي وارحمني ثم قال له عمت في دعائك فان بين الدعاء الخاص والعام كابين السماء والارض وفي ذلك رد على من منع الدعاء بالمغفرة للمسلمين إذ لا يلزم منها ولو عامة عدم دخول بعض النار لصدقه بان تعم افراد المسلمين دون ما عليهم فان نوى بعمومها هذا ايضا امتنع بل ربما يكون كفرا لمخالفته ما علم قطعا ضرورة أنه لا بد من دخول جمع

ما سبق منه قبل هذا الدعاء من المعصية والردالة (قوله المنقول منه) أي من الدعاء (قوله وما أسرفت) كان وجه التعمير عن الاشتغال بما لا يعني من المعصية فقادروها إلى اللهو والغفلة بما ذكره تشبيهه صرف اوقات العمر فيها بصرف المال في غير محله المسمى بالاسراف وهذا معنى دقيق لم أر من نبه عليه فليتأمل وليحرر (قوله وما أنت أعلم به مني) كان النكتة في ذكر مني مع انه سبحانه وتعالى أعلم به من كل احدهو ان الشخص ادري بحال نفسه من غيره فيلزمه اعليته تعالى من الغير بالاولى وهذا ابلغ من التصريح لانه كالاتدلال على المقصود (قوله أنت المقدم وأنت المؤخر) أي الموجد بالحقيقة لما تقدم وما تأخر مني بحسب الصورة (قوله لا إله إلا أنت) عقبه كالاتدلال عليه فتأمله حتى تأمله بصري (قوله أي الموجد بالحقيقة الخ) واولى منه أي الموصل للبقامات العالية الدينية والدينية بالتوفيق والمافع والمنزل عنها بالخذلان (قوله وروى ايضا الخ) عبارة النهائية قومنه ايضا اللهم اني اعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح أي بالحاء لانه يمسح الارض كلها إلا مكة والمدينة وبالحاء لانه يمسح العين الدجال أي الكذاب وواجب هذا بعض العلماء ويندب التعميم في الدعاء لخبر المستغفري ما من دعاء احب إلى الله من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد مغفرة عامة وفي رواية انه عليه السلام سمع رجلا يقول اللهم اغفر لي فقال ويحك لو عمت لا استجيب لك وفي اخرى انه ضرب منكب من قال اغفر لي وارحمني ثم قال له عمت في دعائك فان بين الدعاء الخاص والعام كابين السماء والارض وفي ذلك رد على من منع الدعاء بالمغفرة للمسلمين إذ لا يلزم منها ولو عامة عدم دخول بعض النار لصدقه بان تعم افراد المسلمين دون ما عليهم فان نوى بعمومها هذا ايضا امتنع بل ربما يكون كفرا لمخالفته ما علم قطعا ضرورة أنه لا بد من دخول جمع

بخلاف المكروه (قوله على قدر التشهد الخ) الوجه كالاتدلال على أن المراد بقدر التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قدر ما ياتي به منهما من اقلها او اكملها او غير ذلك اخذا من التعليل بالتبعية (قوله

منهم النار (ويسن أن لا يزيد) الامام في الدعاء (على قدر) أقل (التشهد) أقل (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) بل الافضل ان ينقص عن ذلك كافي الروضة وغيرها لانه تبع لها

فان ساواهما كره اما المأموم فهو تابع لامامه واما المنفرد فمقتضية كلام الشيخين انه كالامام لكن اطل المتأخرون في ان المذهب انه يطيل ماشاء المأموم يخفف وقوه في سهو ومثله امام من مروظا هرا نحل الخلاف فيمن لم يسن له (٨٩) انتظار نحو داخل (ومن عجز عنهما) اي

التشهد والصلاة (ترجم)
وجوب في الواجب ونوباني
المندوب لما مر في التحريم
(و يترجم للدعاء) المأثور
عنه ^{صلى الله عليه وسلم} في محل من الصلاة
(والذكر المندوب) اي
المأثور كذلك (العاجز) عن
النطق بهما بالعربية كايترجم
عن الواجب لحيازة الفضيلة
و يردد النظر في عاجز قصر
بالتعلم هل يترجم عن
المندوب المأثور وظاهر
كلامهم هنا انه لا فرق وفيه
ما فيه (لا) العاجز عن غير
المأثور منها فلا يجوز له
أن يتخير غيرهما ويترجم
عنه جز ما فيتبطل به صلاته
ولا (القادر) على مأثورهما
فلا يجوز له الترجمة عنهما
وتبطل به صلاته (في الاصح)
اذلا حاجة اليها حيثئذ
(فرع) ظن مصلى فرض
انه في نفل فكمثل عليه لم يؤثر
على المعتمد وفارق مامر
في وضوء الاحتياط بان
النية هنا بنيت ابتداء على
يقين بخلافها ثم وليس
قيام النفل مقام الفرض
منحصر في التشهد الاول
وجلسة الاستراحة ولا ينافي
ذلك قول التنقيح ضابط ما
ينادي به الفرض بنية النفل
ان تسبق نية تشملمها ثم
ياتي بشيء من تلك العبادة
ينوي به النفل ويصادف
بقاء الفرض عليه لان معنى

ما يأتي به منهما من أقلهما أو أكملهما أو غير ذلك أخذ من التعليل بالتبعية سم ونهاية (قوله) فان
ساواهما (الخ) قضية صنيغ النهاية والمغنى ان المسكروه انما هو الزيادة وان المساواة خلاف السنة فقط (قوله)
كره) اي وبالأولى اذا زاد كما هو ظاهر سم (قوله) انه يطيل ماشاء (الخ) جزم به جمع ونص عليه في الام
وقال فان لم يرد على ذلك كرهته ومن جزم به المصنف في مجموعه اسنى ومغنى (قوله) امام من (مر) اي
المحضورين الراضين بالتطويل قول المتن (ومن عجز عنهما) (الخ) (فرع) لو عجز عن التشهد إلا اذا كان
قائما كأن كان مكتوبا بنحو جدار اذا قام براه أو أمكنته قراءته وإذا جلس لم يره فهل يسقط في هذه الحالة ويجلس
في موضعه من غير تشهد او يجب القيام وقراءته قائما ثم يجلس للسلام فيسقط جلوس التشهد محافظة على
الائتبان بالتشهد لانه اكد من الجلوس له كما قلنا بحثا فيما سبق ان من عجز في الفريضة عن قراءة الفاتحة إلا
من جلوس لسكونها منقوشة بمكان لا يراد إلا جالسا انه يجلس لقراءتها ويسقط القيام عنه فيه نظر ولا يبعد
الاحتمال الثاني قياسا على ما ذكر فليتأمل اه سم على المنهج وقوله ولا يبعد الاحتمال الثاني اي فيأتي
بالتشهد وما يتبعه من الالفاظ المطلوبة بعده ولا يقتصر على الواجب فقط فيما يظهر بل لو قدر على التشهد
جالسا ولم يقدر على الادعية المندوبة إلا قائما فقياسا مامر عن ابن الرقعة فيما لو عجز عن السورة من انه يجلس
لقراءتها ثم يقوم للركوع انه يقوم هنا بعد التشهد للادعية المطلوبة ثم يجلس للسلام وبقى ما لو عجز عن القعود
وقدر على القيام والاضطجاع فهل يقدم الاول او الثاني فيه نظر والا قرب تقديم القيام لان فيه قعودا
وزيادة وقياسا على ما لو عجز عن الجلوس بين السجدين وقدر على ما ذكر ع ش (قوله) اي التشهد (الى الفرع)
في النهاية والمغنى إلا قوله و يردد إلى المتن (قوله) أي التشهد والصلاة (أي) عن النطق بهما بالعربية نهاية
(قوله) ترجم وجوب (الخ) اي باى لغة شاء وعليه التعلم كما مر لكن اذا ضاق الوقت عن تعلم التشهد واحسن
ذكر الخرائق به ولا ترجمه اما القادر فيمتنع عليه الترجمة وتبطل به صلاته نهاية قال الشيدى قوله لكن إن
ضاق الوقت عن تعلم التشهد (الخ) صريح في تأخير الترجمة عن الذكر الذي باقى به بدلا عن التشهد وظاهره
ليس كذلك ولينظر ما وقع هذا الاستدراك بعد المتن اه (قوله) لما مر (الخ) من انه لا إنجاز فيها نهاية
ومغنى قول المتن (و يترجم للدعاء والذكر المندوب) أي بالقنوت وتكبير انتقال وتسميح ركوع وسجود
نهاية ومغنى (قوله) اي المأثور كذلك) اي في محل من الصلاة وان لم يكن مندوب بالخصوص هذا المصلى كادعية
الركوع والسجود لا مامر غير المحصورين فانها مأثورة في الجملة وليست مندوبة ع ش وفيه نظر لانه إذا لم
يكن مندوبا له فكيف يندب في حقه ترجمته إلا ان يقال فائدة انما هو بالنسبة لقول الشارح الا ان لا العاجز
عن غير المأثور (الخ) اي فلا تبطل صلاته بترجمته نظر الكونه مأثورا في الجملة (قوله) انه لا فرق) اي بين المقصر
وغيره (قوله) فرع) الى المتن أقره ع ش (قوله) لم يؤثر) أي في الاعتداد بما فعله ع ش (قوله) على المعتمد
وقال في النهاية والمغنى (قوله) بخلافها ثم) اي بخلاف النية في وضوء الاحتياط (قوله) ولا ينافي ذلك) اي
عدم تأثير الظن المذكور (قوله) تشملمها) اي الفرض والنفل (قوله) لان معنى ذلك) علة لعدم المنافاة
(قوله) للخبير) الى قوله وبه فارق في النهاية إلا قوله والمغنى الى المتن وقوله ولو مع عدم التفات الى ويتجه
(قوله) وتحليها) اي تحليل ما حرمها ويباح في غير ما ع ش (قوله) ويجب إيقاعه (الخ) حاصل ما في حاشية شيخنا
أن شروط السلام تسعة الأول التعريف بال فلا يكتفى سلام أو سلامي أو سلام الله عليكم والثاني خيركم فلا
يكتفى نحو السلام عليك أو عليه بل تبطل الصلاة بجميع ما ذكر ان تعمد وعلم في خير الغيبة والثالث وصل

فان ساواهما كره) أي وبالأولى إذا زاد كما هو ظاهر قال في الروض ويكره أن يزداد في التشهد الاول على
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان طوله لم تبطل ولم يسجد للسهو اه ثم قال فان فرغ من التشهد الاول
قام مكبرا ولا يرفع يديه وصحح النووي استحبابه اه (قوله) المأموم يخفف وقوه في سهو) قال في شرح الروض

إحدى كلمتيه بالأخرى فلو فصل بينهما بكلام لم يصح نعم يصح السلام الحسن أو التام عليهما والرابع الموالاة فلو سكنت بينهما سكو تاطو بلاى عمدا أو قصيرا قصد به القطع ضر كافي الفاتحة والخامس كونه مستقبلا للقبلة بصدوره فلو تحول به عنها ضر والسابع أن لا يقصد به الخبر فقط بل يقصد به التحلل فقط أو مع الخبر أو يطلق فلو قصد به الخبر فقط لم يصح والسابع أن يأتي به بتأمله من جلوس فلا يصح الاتيان به من قيام مثلا والثامن أن يسمع به نفسه حيث لا مانع من السمع فلو لم يسمع به نفسه لم يكف والتاسع أن يكون بالعربية أن قدر عليها ولا ترجم عنها (قوله أو بدله) يشمل الاستلزام وقوله وصدوره للقبلة لا يأتي فيه لأن استقباله إنما هو بوجهه رشيدى ويأتى ما فيه (قوله وصدوره) إلى قوله وتشرط في المعنى (قوله وصدوره للقبلة) فلو انحرف به عما دأبنا بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا فلا وهل يعتد بسلامه حينئذ لعذره أو لا ويجب إعادته لا يتأمله بعد الانحراف فيه نظرا والقرب الأول وعليه لا يسجد للسهو ولا انتهاء صلاته ع ش أقول بل قياس نظائره والثاني فيسجد للسهو ثم يعيد سلامه (قوله والمعنى فيه) أى في السلام ومشروعيته قول الماتن (السلام عليكم) أى ولو سكن الميم ع ش (قوله أو والسلام) الأول تركه أو ذكره قبل عليك أو عليهم (قوله أو سلامى) أى أو سلام الله نهاية ومعنى (قوله أو عليهم الخ) أى وإن قال (السلام عليهم) أو عليه أو عليهم أو عليهم فلا تبطل صلاته لكنه لا يجزى معنى ونهاية (قوله فلا لأنه الخ) ينبغى أن يحمله ما لم يقصد به التحلل رشيدى (قوله لأنه دعاء) أى والدعاء حيث لا خطاب فيه لا يضر وظاهره وإن لم يقصد الدعاء نعم إن قصد به الإخبار بقياس التعليل بأنه دعاء أنه يضر سم (قوله ومر) أى في مبحث تكبير التشهد (قوله اجزاء عليكم السلام) أى وإن لم يرد لتأنيده معنى الوارد ولو جود صيغته فيه وإنما هي مقبولة ولذا كره نهاية ومعنى (قوله وتشرط الموالاة الخ) أى وإن لم يسمع نفسه وسيأتى في سجود السهو أنه لو قام الخامسة بعد تشهده في الرابعة ثم تذكر عادو أحزاه تشهده فيأتى بالسلام من غير إعادته أى التشهد خلافا للقاضى حيث اشترط إعادته في نظير ذلك ليكون السلام عقب التشهد الذى هو ركن شرح مر وإطال الكلام في الروضة في سجود السهو بما يرد ما قاله القاضى من اشتراط أن يكون السلام عقب التشهد الذى هو ركن سم قال ع ش قوله مر الموالاة ينبغى اعتبارها بما سبق في الفاتحة وقوله مر وإن يسمع نفسه أى فلو همس به حيث لم يسمعه لم يعتد به فتجب إعادته وإن نوى الخروج من الصلاة بما فعله بطلت صلاته لأنه نوى الخروج قبل السلام اه وينبغى استثناء ما لو قصد إخراج صوته بالسلام ومنعه طر ونحو سعال فلا تبطل حينئذ لكونه معذورا وليراجع (قوله وإن لا يزيد الخ) قضيته أنه لو جمع بين ال والتونين أو زاد الواو في أول السلام لم يضر لأن هذه الزيادة لا تغير المعنى وهذا هو الظاهر وقالم رسم على المنهج اه ع ش (قوله ما يغير المعنى) راجع للزيادة والنقص وخرج به ما إذا لم يغير المعنى ومثاله في النقص السلم عليكم الاتى رشيدى وسم وكتب عليه البصرى أيضا مانصه يقتضى أن نقص ما لا يغير المعنى لا يضر ويصرح به كلامه الآتى في السلم وقد يستشكل

عن المهمات جزم به خلافا لا يحصون ونص عليه في الام وقال فان لم يزد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كرهت ذلك وقد جزم بذلك النووي في جموعه فانه ذكر النص ولم يخالفه اه (قوله لأنه دعاء) أى والدعاء حيث لا خطاب فيه لا يضر وظاهره وإن لم يقصد الدعاء نعم إن قصد الإخبار بقياس التعليل بأنه دعاء أنه يضر (قوله وتشرط الموالاة) قال في شرح العباب قال القاضى وإن يصدر عقب التشهد الذى هو ركن فلو صلى الظهر أربعاً ثم تشهد ثم شرع في السنة سهواً ثم تذكر بعد فراغها تشهد ثم يسجد للسهو ثم سلم وكذا الوشك في سجدة الأخيرة فأتى بها ثم تذكر أنه كان فعلها فيستأنف التشهد وإنه لو قام الخامسة بعد تشهده في الرابعة ثم تذكر عادو اجزاه تشهده اه من نسخة سقيمة فليحذر وإطال الكلام في الروضة في سجود السهو بما يرد ما قاله القاضى وفي شرح مر ويشترط أن يسمع نفسه وسيأتى في سجود السهو أنه قام الخامسة بعد تشهده من الرابعة ثم تذكر عادو اجزاه تشهده فيأتى بالسلام من غير إعادته خلافا للقاضى حيث اشترط إعادته في نظير ذلك ليكون السلام عقب التشهد الذى هو ركن اه (قوله ما يغير المعنى)

أو بدله وصدوره للقبلة والمعنى فيه أنه كان مشغولا عن الناس ثم أقبل عليهم كغائب حضر (وأفله السلام عليكم) لأنه الثابت عنه صلى الله عليه وسلم فإن قال عليك أو السلام عليكاً وسلامى عليكم متعمدا لما بطلت أو عليهم فلا لأنه دعاء ومر اجزاء عليكم السلام مع كراهته وتشرط الموالاة بين السلام وعليكم وأن لا يزيد أو ينقص ما يغير المعنى نظير ما مر في تكبير التحريم (والأصح جواز سلام عليكم) كما يجوز في التشهد

مما مر في الفاتحة والتشهد ان النقص يضرب اه (قوله ولقيام التنوين الخ) قضيته انه لو ترك التنوين على هذا لم يجز سم (قوله وغيرهما) يتامل مثاله واما تسويغ نحو الابتداء وبجيء الحال من فروع التعريف سم اى وكذا العدد والجنس عش وقد يقال ان من الغير المحسنات اللفظية (قوله ولو مع عدم التفات الخ) عبارة شيخنا ويجعلها اى المرة تلقاء وجهه حيث اقتصر عليها ولا يلائم تحفظه على العدل بين ملكيه اه وهو الظاهر الموافق للحديث الا ترى خلافا لما يوجهه شارح وصرح به عش فيندب الالتفات مطلقا ثم رأيت قال السيد البصرى مانصه قوله كان يسلم مرة واحدة الخ يؤخذ منه انه لو اقتصر على المرة قالها كذلك ولا يلتفت فليحزروا ليراجع ثم رايته مصرحاً به في الروضة اه (قوله ويتجه الخ) قد يقال بناقضه ما مر له في التشهد انه لا يجوز ابدال لفظ مرادفه في سلام التحلل فتذكرو تدبر بصرى وقد يقال ان المتأخر في كلام المؤلفين مستثنى من المتقدم المخالف له عند الامكان كما هنا وتقدم موافقة النهاية وشيخنا للشارح (قوله بكسر) اى او فتح عش وشيخنا في السلم ثلاث لغات (قوله ان نوى به السلام) اخرج الاطلاق سم (قوله به فارق الخ) قد يقال هذا القدر لا يكفي في النقص اذ هو في سلامى بمعنى السلام فلا بد مع ذلك من زيادة مع افادته ما يفذه ذلك من العموم بخلاف سلامى وان جعلت الاضافة للاستغراق اذ هو مع ذلك اخص بكثير فليتامل الا ان يقال مراده بمعناه مجموع مفاده لا خصوص السلام بصرى وقوله اذ هو في سلامى الاولى اسقاط هو في (قوله ما مر في سلامى) الاولى اسقاط ما مر في قول المتن (وانه لا تجب نية الخروج) ولا يضرب تعيين غير صلاته خطا بخلافه عند اخلافا لما في المهمات لما فيه من ابطال ما هو فيه نية الخروج عن غيره شرح م و في شرح الروض ما يوافقه سم واعتمده شيخنا (قوله وعليه يجب) الى قوله اه في النهاية والمعنى لا قوله قيل (قوله وعليه) اى على مقابل الاصح (قوله يجب قرنهما باول السلام الخ) اى وان عزبت بعد ذلك عش (قوله فان قدمها عليه الخ) اى على الشروع فيه وليس من ذلك ما لو قصد في اثناء التشهد او ابتدائه مثلاً ان ينوى الخروج عند ابتداء السلام لانه نوى فعل ما يطلب منه عش (قوله يستثنى) اى من قول المصنف والاصح انه لا تجب الخ عش (قوله ما لو اراد متنفذ نوى عدد الخ) اى كان نوى عشر او اراد السلام قبل العاشرة عش (قوله لا يتيان الخ) متعلق بقوله يجب النخ وعلته (قوله قاله الامام) اعتمده النهاية والمعنى وكذا سم عبارة قوله قاله الامام اقول عبارة الخادم عن الامام من سلم في خلال صلاته قصداً فان قصد التحلل فقد قصد الاقتصار على بعض ما نوى وان سلم عدوا لم يقصد التحلل فقد حله الاتمة على كلام عدم مبطل وكانهم يقولون لا بد من قصد التحلل في حق المتنفذ الذى يريد الاقتصار اه ما في الخادم عن الامام ولا يخفى ان قوله فقد قصد الاقتصار الخ دال على ان قصد التحلل مع التعمد متضمن لنية الاقتصار وان قوة الكلام دالة على ان صورة المسئلة انه اراد السلام في خلال الصلاة اى بان نوى اربعا مثلاً ثم تشهد من ركعتين ثم اراد السلام بدون تقديم نية الاقتصار فان قصد التحلل كان

قضيته انه يتصور فيه نقص ولا يغير المعنى وانه لا يؤثر ولعل مثاله السلم الا ترى (قوله ولقيام التنوين) قضيته انه لو ترك التنوين على هذا لم يجز (قوله وغيرهما) يتامل مثاله واما تسويغ نحو الابتداء وبجيء الحال من فروع التعريف (قوله ان نوى به السلام) اخرج الاطلاق (قوله وان لا تجب نية الخروج) قال في الروض ويستحب ان ينوى بالسلام الخروج من الصلاة فلا يضرب تعيين غير صلاته اه وقوله فلا يضرب تعيين غير صلاته اى خطا كما يفيد به في شرحه ثم قال وتبع في تقييدى بالخطا الاصل وحذفه المصنف لقول المهمات المراد بذلك تعيين خلاف ما هو عليه عدوا وسهوا فان الاكثر ممن تكلم على المسئلة قد صرحوا بذلك ثم نازعه في دعواه انهم صرحوا بذلك وفي شرح م و لا يضرب تعيين غير صلاته خطا بخلافه عند اخلافا لما في المهمات لما فيه من ابطال ما هو فيه بنية الخروج عن غيره (قوله دون الترك) قد يستدل على لياقتها به باستحبابها الا ترى ان لم تلتزم به لم تستحب فيه فتمامه لان يردان وجوب النية تليق بالفعل دون الترك وفيه ما فيه (قوله كالواخر هاعن اوله) قضيتها انها شرط على الضعيف (قوله قاله الامام) اقول عبارة الخادم

ولقيام التنوين مقام أل
(قلت الاصح المنصوص لا
يجزئه) بل تبطل به صلاته
أى ان علم وتعمد (والله
أعلم) لانه لم ينقل بخلاف
سلام التشهد والتنوين لا
يقوم مقام أل في التعريف
والعموم وغيرهما والواجب
مرة واحدة ولو مع عدم
التفات فقد صح انه صلى
الله عليه وسلم كان يسلم مرة
واحدة تلقاء وجهه ويتجه
جواز السلم بكسر فسكون
وبفتحتين عليهما كان نوى به
السلام لانه يأتى بمعناه وبه
فارق ما مر في سلامى (و)
الاصح (انه لا تجب نية
الخروج) من الصلاة كسائر
العبادات ولان النية تليق
بالفعل دون الترك فاندفع
قياس المقابل وعليه يجب قرنهما
باول السلام كما يسن على
الآل خروجاً من الخلاف
فان قدمها عليه بطلت
عليهما كما لو اخرها عن اوله
على الضعيف قيل يستثنى
على الاصح مسئلة واحدة
تجب فيها نية التحلل وهى
ما لو اراد متنفذ نوى عدداً
النقص عنه لا يتيانه في صلاته
بالم تشتمل عليه نية فوجب
قصده للتحلل قاله الامام اه

قصد التحلل متضمنا قصد الاقتصار وصحت صلاته وإلا فلا حيث يظهر اندفاع ما دفع به الشارح فقوله الأ
بذته إياه قبل فعله الخ قلنا لا إمام يقول السلام على الوجه المذكور متضمن لنيته إياه وهو واقع قبل فعله ولا
يضر تقدم التشهد لأن زيادته في النفل وإن لم يقصده ابتداء لا يؤثر فاندفع قوله وحيث تبطل الخ غاية الأمر
أن محل الاحتياج إلى نية التحلل إذا لم يسبقها نية التقص وكلام الإمام لا ينفي ذلك لكنه مفروض فيما إذا لم
يسبق تلك النية السلام نعم للشارح أن ينازع الإمام في كفاية نية التحلل عن نية التقص وهذا امر آخر
فليتأمل انتهت عبارة سم (قوله وفيه نظر وما يدفعه) أي ما قاله الإمام (قوله للخبر الصحيح فيه) أي في
عدم المد (قوله لانه) إلى قول المتن وينوي في المغنى الإقوله الأ في الجنائز إلى المتن وكذا في النهاية الإقوله الأ في
الجنائز وقوله وشك في مدة مسح وقوله وجود عار للسترة وقوله والاولى اولى (الأ في الجنائز) كذا
قيل ويؤخذ من قول المصنف في الجنائز كغيرها عدم زيادة وبركاته فيها أيضا سم على حجج اه ع ش عبارة
البصري قوله دون وبركاته كذا في النهاية بقوله المغنى ولم يستثنيا صلاة الجنائز بل صرح بأنها بعدم الاستثناء
اه (قوله بان فيه) أي في نقل وبركاته (قوله أحاديث صحيحة) ومن ثم اختار كثير ذهبانهاية ومغنى قول المتن
(مرتين يمينا وشمالا) قال في العباب ويسن أن يجعل الأول عن يمينه والثاني عن يساره وكره عكسه انتهى
قال في شرحه بخلاف ما لو سلمها عن يمينه أو عن يساره أو تلقاه وجهه فانه يكون تاركا للسنة ولا يكره اه
بقي ما لو سلم الأول عن اليسار فهل يسن حيث جعل الثاني عن اليمين ينبغي نعم سم على حجج اقول
والاولى خلافه فيأتي بالثانية عن يساره أيضا لانها هيئتها المشروعة لها ففعلها عن يمينه تغيير للسنة
المطلوبة فيها كالمقطع سبابة اليمين لا يشير بغيرها لذلك اه ع ش ووافقه شيخنا (قوله) ويسن
الفصل الخ) أي بسكتة شيخنا قول المتن (ملفتا الخ) يستثنى منه المستثنى فيمتنع عليه الالتفات لانه متى
التفت خرج عن الاستقبال المشترط حيث ذكرنا ظاهره به بلغز فيقال لنا مصل متى التفت للسلام بطلت صلاته
رشدي رظا رانه ما يتأتى على ما بحثه الشارح في السابق من انه إذا توجه بصدرة بان يرفع صدره بنحو مخدة
لا يشترط توجهه بوجهه قول المتن (حتى يرى خده الايمن الخ) أي لمن خلفه (قوله وتحرم الثانية) أي مع صحة

وفيه نظر وما يدفعه انه
لا يجوز له التقص إلا بنيته
إياه قبل فعله وحيث تبطل
علته المذكورة لأن نيته
للتقص متضمنة لسلامه
الذي اراده فلم يحتج لنية
أخرى ولعل مقالة الإمام
هذه مبنية على انه لا تجب
نية التقص قبل فعله (واكمل
السلام) ويسن أن لا يمد
لفظه للخبر الصحيح فيه (عليكم
ورحمة الله) لانه المأمور
دون وبركاته الأ في الجنائز
واعترض بان فيه أحاديث
صحيحة (مرتين يمينا) مرة
(وشمالا) مرة ويسن
الفصل بينهما (ملفتا في)
المررة (الاولى حتى يرى خده
الايمن) لا خده (وفي) المرة
(الثانية) حتى يرى خده
(اليسر) لا خده للحديث
الصحيح بذلك وتحرم الثانية
أن وجد معها أو قبلها

عن الإمام قال وهذا دقيقة وهي أن من سلم في خلال صلاته قصد أن قصد التحلل فقد قصد الاقتصار على بعض
ما نوى وأن سلم عمدا ولم يقصد التحلل فقد حمله الأئمة على كلام عمده مبطل وكانهم يقولون لا بد من قصد التحلل في
حق المنفل الذي يريد الاقتصار اه ما في الحاد من عن الإمام ولا يخفى أن قوله فقد قصد الاقتصار الخ دال على
أن قصد التحلل مع التعمد متضمن لنية الاقتصار وأن قوة الكلام دالة على أن صورة المسئلة انه اراد السلام في
خلال الصلاة أي بان نوى اربعا مثلاث تشهد من ركعتين ثم اراد السلام بدون تقدم نية الاقتصار فان قصد
التحلل كان قصد التحلل متضمنا قصد الاقتصار وصحت صلاته وإلا فلا وحيث يظهر اندفاع ما دفع به الشارح
فقوله الأ بنية إياه قبل فعله الخ قلنا لا إمام يقول السلام على الوجه المذكور متضمن لنيته إياه وهو واقع قبل
فعله ولا يضر تقدم التشهد لأن زيادته في النفل وإن لم يقصده ابتداء لا يؤثر فاندفع قوله وحيث ما ذكره غاية
الأمر أن محل الاحتياج إلى نية التحلل إذا لم يسبقها نية التقص وكلام الإمام لا ينفي ذلك لكنه مفروض فيما
إذا لم يسبق تلك النية السلام نعم للشارح أن ينازع الإمام في كفاية نية التحلل عن نية التقص وهذا امر آخر
فليتأمل لا يقال قول الإمام الذي يريد الاقتصار يقتضى وجود نية الاقتصار فيشكل لانه لا حاجة معها لنية
التحلل لأن معنى كلام الإمام انه لا بد من تحقق ارادة الاقتصار أي حيث لم ينو خصه من نية متحلل فتدبره
فانه دقيق او مراده بالذي يريد الاقتصار الذي لا يكمل صلاته (قوله الأ في الجنائز) كذا قيل ويؤخذ من قول
المصنف في الجنائز كغيرها عدم زيادة وبركاته فيها أيضا (قوله مرتين يمينا وشمالا) قال في العباب وأن أي
ويسن أن يفصل بينهما وأن يجعل الأول عن يمينه والثاني عن يساره وكره عكسه اه قال في شرحه بخلاف
ما لو سلمها عن يمينه أو عن يساره أو تلقاه وجهه فانه يكون تاركا للسنة ولا يكره الأعلى ما يأتي عن المجموع
اه بقي ما لو سلم الأول عن اليسار فهل يسن له حيث جعل الثاني عن اليمين ينبغي نعم (قوله وتحرم الثانية)

مبطل كحدث وشك في مدة
 مسح ونية إقامة ووجود
 عار للستره وخروج وقت
 جمعة ويسن ابتدأه في كل
 مستقبله وانهاؤه مع تمام
 التفاته (ناويا) المصلي اماما
 أو مأموما أو منفردا
 (السلام على من) التفت
 اليه عن (عن يمينه)
 بالتسليمه الاولى (و) عن
 (يساره) بالتسليمه الثانية
 (من ملائكه و) مؤمن
 (انس و جن) للحديث
 الحسن بذلك قال الاسنوى
 ولا شك في نذب السلام
 على المخاذي أيضا فينويه
 على من خلفه وإمامه بأبها
 شاموا الاولى أولى (وينوي
 الامام) والمأموم كما علم بما
 تقرر واحتاج له لتلايغفل
 عن المقتدين (السلام) أى
 ابتداءه (على المقتدين)
 فينويه كل على من عن يمينه
 بالاولى وعلى من عن
 يساره بالثانية وعلى من
 خلفه أو امامه في المأموم
 بأبها شاء والاولى أفضل
 (وهم) أى المقتدون يسن
 لهم أن ينووا (الرد) على
 بعضهم ممن سلم عليهم و
 (عليه) أى الامام فن على
 يمين المسلم ينويه عليه بالثانية
 ومن على يساره ينويه بالاولى

الصلاة كما هو ظاهر جلي و (قوله مبطل) أى للصلاة عش (قوله كحدث) أى وتحويل صدره بين التسليمتين
 وفي سم على حج وجه الحرمة في هذه المسائل انه صار الى حالة لا تقبل هذه الصلاة المخصوصة فلا تقبل توابعها
 اه عش (قوله وشك الخ) أى وتخرق خوف وانكشاف غورة وسقوط نجاسة غير معفو عنها عليه نهاية
 ومغنى قال عش أى انكشافا مبطلا للصلاة بان طال الزمن مثلاه ويقال نظيره في سقوط النجاسة (قوله
 ونية إقامة) أى ونية القاصر الإقامة (قوله ووجود عار للستره) إن اريد ان تحرم الثانية مع العرى فواضح او
 مطلقا ففيه نظر سم (قوله وخروج وقت جمعة) أى وتبين خطئه في الاجتماع وعتق امة مكشوفة الرأس ونحو
 ذلك مغنى (قوله مع تمام التفاته) فلو تم السلام قبله فهل يثمه لانه سنة مستقلة والظاهر نعم وفي عكسه يستمر
 حتى يتم السلام ولا يزيد في الالتفات فيما يظهر ايضا اه بصري قول الماتن (ناويا) السلام على من عن يمينه الخ
 بحث الفاضل المحشى سم انه يشترط مع نية السلام أو الرد على من ذكر نية سلام الصلاة ايضا حتى لو نوى مجرد
 السلام أو الرد ضرر وإن كان مأمورا به لوجود الصارف حيثئذ كالتمسيح لمن نابه شيء والفتح على الامام
 فليتامل فان الفرق لا نفع من حيث اعتبار الائمة لهذه النية من متمات الركن ومكملاته وهو لا يلائم كونه
 صار فله مخر جاله عن الاعتداده بخلاف قصد الاعلام بالتلاوة والذكر فانه مناف لتمايمتها من تحييض
 القصد لها فليتامل ثم رايته في حاشية شرح المنهج نقل عن مرانه ذكره في هذا البحث قال إلى عدم الاشتراط
 وقال لانه مأمور به ثم تعقبه بآراء نحو التمسح إلى اخر ما تقدم وقد علمت وجه الفرق بصري ووافقه عش
 فقال بعد ما ذكر ما في حاشية سم على المنهج مانصه وقوله وهو الوجه أى الاشتراط ذكر مثله في حاشيته على حج
 واقتصر عليه والا قرب ما مال اليه من عدم الاشتراط ويوجه بما قاله ابن حجج من انه لو علم من عن يمينه بسلامه
 عليه لم يجب عليه الرد لانه مشروعا للتحلل لم يصلح للامان فكانه لم يوجد منه سلام على غيره وحيث كان
 كذلك لم يصلح صار فأقره البجيرى (قوله ومؤمن أنس و جن) الاحياء والاموات بجبري عن الجفنى أى
 إلى منقطع الدنيا شيخنا (قوله لتلايغفل عن المقتدين) قد يقال هو محل تأمل لان غير المقتدين مظنة الغفلة لا
 المقتدين فالاولى توجهه بما اشار اليه الشارح المحقق من ان في هذا عموم ما بالنسبة لما قبله باعتبار شموله المقتدين
 من خلفه بصري (قوله فينويه) إلى قوله والحقت في النهاية والمغنى إلى ما يتعلق بالمأموم (قوله فينويه) الفاء
 تفسيرية (قوله كل) أى من الامام والمأموم (قوله على من عن يمينه الخ) أى ولو غير متصل ومع ذلك لا
 يجب على غير المصلي الرد وإن علم انه قصده بالسلام ثم رايته حج نية عليه عش (قوله وعلى من خلفه) أى
 في الامام والمأموم سم (قوله بالاولى الخ) هذا ليس على إطلاقه بالنسبة للمؤمنين كما يعلم مما يأتي عن سم
 في الرد (قوله في المأموم) وكذا في الامام في السكبة إذا استقبله بعض المأموم وكذا في الخوف سم عبارة
 البصري كان التقييده أى بالمأموم للغالب إلا فقد يتصور في الامام كان كذا في السكبة أو حولها كما هو
 ظاهر اه (قوله بالاولى) هذا في المأموم محله كما هو ظاهر إذا اخر تسليمته عن تسليمته المسلم وإلا فاما
 ينوي بالاولى الابتداء والاخير بد عليه بالثانية إن تأخرت عن اولاه سم ويجرى مثله في قوله السابق بالثانية

أقول وجه الحرمة في هذه المسائل انه صار الى حالة لا تقبل هذه الصلاة المخصوصة فلا تقبل توابعها إلا أنه
 يشكل وجود السترة (قوله ونية إقامة) أى نية القاصر (قوله ووجود عار للستره) إن اريد انه تحرم الثانية
 مع العرى فواضح او مطلقا ففيه نظر (قوله ناويا) السلام على من عن يمينه الخ شامل لغير المصلي ثم رايته
 ما يأتي (تنبيه) هل يشترط مع نية السلام أو الرد فيما ذكر على من ذكر نية سلام الصلاة حتى لو نوى مجرد
 السلام أو الرد ضرر للصارف وقد قالوا يشترط فقد أصراف ولا يشترط فيكون هذا متين من اشتراط
 قصد الصارف لو روده فيه نظروا لوجه الاول ولا يقال هذا مأمور به فلا يحتاج لفقد الصارف لان
 نحو التمسح لمن نابه شيء والفتح على الامام مأمور به مع انه لو قصده في مجرد التفهيم ضرر وبطلت صلاته
 فليتامل (قوله وعلى من خلفه) أى فيها (قوله في المأموم) وكذا في الامام في السكبة إذا استقبله بعض
 المأمومين وكذا في الخوف (بالاولى) هذا في المأموم محله كما هو ظاهر إذا اخر تسليمته عن تسليمته المسلم

ومن خلفه وامامه بأيهما شاموا والاولى افضل لخبراني داود وغيره بذلك واستشكل ما ذكر فيمن على يساره بان الامام انما ينوي به عليه بالثانية فكيف يرد قبل السلام عليه ورد بان ذلك مبني على الاصح ان الاول للماموم ان يؤخر تسليمه الى فراغ تسليمي الامام واحتياج السلام لنية بانه لا معنى لها فان الخطاب كاف في الصرف اليهم فاي معنى لها والصريح لا يحتاج لنية ومن ثم لم يحتج لها المسلم خارج الصلاة في اداء السنة ويحاج بان المسلم لم يوجد لسلامه صارف عن موضوعه فلم يحتج لها واما فيها فكونه واجبا في الخروج منها صارف عن انصرافه للمقتدين بالنسبة للسنة فاحتج لها لهذا انصرف وان كان صريحا اذ هو عند الصارف يشترط فيه القصد والحقت الثانية بالاولى في ذلك لان تبعيتها لها صارف عن ذلك ايضا ولو كان عن يمينه او يساره غير مصل لم يلزمه الراد لانصرافه للتحمل دون التامين المقصود ومن السلام الواجب رده ولان المصلي غير متاهل للخطاب ومن ثم لو سلم عليه لم يلزمه الرد بل يسن كما يأتي وقياسه نديه

فكان الانسب ذكره هناك (قوله وعلى من خلفه) أي خلف المسلم اماما كان أو مأموما (قوله وامامه) أي فيما إذا كان المسلم مأموما نظر الغالب كما مر (قوله بأيهما) هذا لا يأتي إذا توسط تسليمته بين تسليمي المسلم وقد سلم عليه المسلم بثانيتها مثلاً سلم على حجج أي فينوي حيثئذ الراد لا السلام عش وقوله الراد لا السلام صوابه العكس (قوله لخبراني داود الخ) تعليل لقول المصنف ناويا السلام الخ (قوله ما ذكره الخ) أي كون الذي عن اليسار الامام ينوي الرد عليه بالاولى نهاية (قوله واحتياج السلام الخ) عطف على قوله ما ذكر عبارة النهاية واستشكل ايضا قولهم ينوي السلام على المقتدين بانه الخ (قوله بانه لا معنى لها) أي للنية نهاية (قوله فان الخطاب الخ) الاخصر الواضح فان الخطاب صريح في الصرف اليهم والصريح لا يحتاج لنية (قوله فاي معنى لها) يعني عنه قوله السابق لا معنى لها (قوله واما فيها) أي واما السلام في الصلاة (قوله) إذ هو أي الصريح (قوله في ذلك) أي في الاحتياج للنية بالنسبة للسنة (قوله لان تعينها لها) أي تعين الثانية للصلاة وان لم تكن واجبة ويندفع بذلك ما كتب بعضهم هنا ما نصه قوله لان تعينها كذا في اصل الشارح مكشوفة مضبوطة بهذا الضبط بخطه وفي حاشية الزبدي وغيره من الاصول الصحيحة لان تبعيتها وهي ظاهرة او متعينة انتهى فان مبناه توهم رجوع ضميرها للاولى نعم كان الاول العطف ليفيد انه علة مستقلة كالا لحاق (قوله ولو كان عن يمينه) أي المصلي مطلقا (قوله او يساره) أي او خلفه او يساره (قوله لم يلزم) أي الغير (قوله الواجب رده) صفة السلام (قوله للخطاب) أي لان مخاطبه غيره بالرد كذا ظاهر سياقه ويرد عليه ان المصلي بسلامه لاسيما الثاني فرغ من الصلاة وصار اهل للخطاب ويحتمل ان المراد خطابه لغيره بالسلام ويؤيده ما بعده فلا اشكال حيثئذ (قوله لو سلم) أي غير المصلي (بل يسن) أي بعد فراغ الصلاة كما يأتي عش (وقياسه نديه هنا الخ) أي قياسه ان يندب لغير المصلي ان يرد السلام على المصلي وقد يفرق بان سلام غير المصلي على المصلي يتعين لسلام الامان المشروع فيه الرد غير ان المصلي لما يكن متاهلا للخطاب كانت مشروعية الرد في حقه على وجه التندب ولا كذلك سلام المصلي على غيره نعم ان ذلك القرائن على انه قصد به ايضا ابتداء السلام عليه لم يبعد فليتأمل بصرى عبارة عش قوله وقياسه نديه الخ أي حيث غلب على ظنه ذلك كان عليه من عادته باخباره له سابقا ولا يختص السلام بالحاضرين بل يعم كل من في جمعة يمينه مثلاً وان بعدو الى آخر الدنيا وان اقتضى قول البهجة ونية الحاضر بالتسليم تخصيصهم (فرع استظر ادى) وقع السؤال عن شخصين تلاقيا مع شخص واحد فسلم احدهما عليه ناويا به الرد على من سلم والابتداء على من لم يسلم فهل تكفي هذه الصيغة عنهما او لا لان فيها تشريكا بين فرض وهو الرد وسنة وهو الابتداء فيه نظر اقول والا قرب الاكتفاء بذلك ولا يضر التشريك المذكور اخذ من قولهم في المامومين إذا تناخرا سلام بعضهم عن بعض فكل ينوي بكل تسليمته السلام على من لم يسلم عليه والرد على من سلم عليه اهـ (قوله ايضا) وقياسه ايضا ندب رد بعض المامومين بعد تسليمته على من سلم عليه منهم إذا لم يأت الرد باحدا كما لو قارن في تسليمته تسليمي من على يمينه وقد نوى من على يمينه السلام عليه بالثانية فان ثانيتها لا تصح لرد سلام من على يمينه عليه بالثانية لمقارنتها اياها وقد خرج بها فيبتيدي رد بعد الخروج فليتأمل سم قول المتن (الثالث عشر) بفتح الجزاين لانه مركب تركيبا عدديا وكذا الرابع عشر ونحوه شيخنا وسم (قوله كما ذكرنا في عدها) أي على الوجه الذي ذكرناه في عد الاركان شيخنا (في عدها) الى قوله ومن ثم في المغنى والى المتن في النهاية الا قوله

والا فانما ينوي بالاولى والاخر يرد عليه بالثانية ان تاخرت عن اولاه (قوله بأيهما) لا يأتي اذا توسطت تسليمته بين تسليمي المسلم وقد سلم عليه المسلم بثانيتها مثلاً (قوله وقياسه نديه هنا ايضا) قياسه ايضا ندب رد بعض المامومين بعد تسليمته على من سلم عليه منهم إذا لم يأت الرد باحدا كما لو قارن في تسليمته تسليمي من على يمينه وقد نوى من على يمينه السلام عليه بالثانية فان ثانيتها لا تصح لرد سلام من على يمينه عليه بالثانية لمقارنتها اياها وقد خرج بها فيبتيدي مراداً بعد الخروج فليتأمل (قوله الثالث عشر) قال الدماميني في مثله في عبارة المغنى هو بفتح التاء على انه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على

أو عدم مضى ركن (قوله المشتمل على قرن النية الخ) أى فالترتيب عند من أطلقه مراد فيما عدا ذلك ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانها بعد التشهد مغنى ونهاية (قوله فى القيام والقراءة به) عبارة النهاية والمغنى وجعلهما من القراءة فى القيام اهـ (قوله فعده الخ) لا يظهر وجه التفريع ولذا عبر النهاية والمغنى وشرح المنهج بالواو ثم كان المناسب تأخير هـ عن الدعوى وردّها الّا تبين كفاى النهاية (قوله فيه تغليب) اى لان الترتيب ليس جزءا اذا الجزء امر وجودى والترتيب ليس كذلك وبحث فيه سم بما نصه اقول فى كلام الأئمة أن صورة المركب جزء آمنه فما المانع أن يكون الترتيب بمعنى الحاصل بالمصدر إشارة الى صورة الصلاة وانها جزء لها حقيقة فلا تغليب فتأمل انتهى وزاد عليه البصرى ما لفظه ولا حاجة الى اعتبار الحاصل بالمصدر لان النية من الاركان مع انها لا وجود لها فى الحس وإنما هى عمل قلبى اهـ وبهذه الزيادة يندفع جواب عـش عن بحث سم بما نصه اقول لكن حجج كشيخه والمجلى إنما بنوا ذلك على الظاهر من كونه اى الركن جزءا محسوسا فى الظاهر فاحتاجوا للجواب بما ذكر اهـ (قوله وبمعنى الفرض صحيح) اى على وجه الحقيقة من غير احتياج الى تغليب وإلا فالصحة ثابتة على تقدير كونه بمعنى الجزء ايضا عـش ورشيدى (قوله ومن ثم) اى من اجل الاحتياج الى التغليب على الاول (قوله صحيح فى التنقيح انه شرط) والمشهور عند الترتيب ركننا معنى (قوله والجلوس الخ) و(قوله واستحضار النية الخ) اى لا بد من تقديمها على ما ذكر (قوله وهو) اى التقديم المذکور (قوله لا نفيد الخ) خبر قوله ودعوى الخ (قوله للمامر) اى فى مباحث ما ذكر (قوله على ان فى بعض ما ذكره نظرا) لعل منه منع اشتراط تقديم القيام على النية والتكبير بل يكفى مقارنته لها وكذا يقال فى الجلوس والتشهد وفى استحضار النية والتكبير فليتأمل قاله سم وعليه يكون لفظ بعض مستدركا لظاهر ما قاله البصرى بما نصه كانه تقديم استحضار النية على التكبير لما تقدم ان ذلك مقالة ضعيفة والمعتمدان التقديم المذکور مندوب لا غير اهـ (قوله ويتعين) الى المتنى فى المغنى (قوله لحسبان كثير الخ) لكن الحسبان مختلفان تقديم التعوذ على الافتتاح معتبر للاعداد بهما حتى لو قدم المؤخر وهو التعوذ اعتدبه وفات الافتتاح بخلاف بقية المسائل المذکورة فانه إذا قدم فيها المؤخر لم يعتدبه ولم يفت المقدم بل يأتى بما بعده مثلا إذا قدم الصلاة على التشهد الاول لم يعتدبه ولم يفت التشهد بل يأتى بالتشهد ثم بها بعده فليتأمل سم (قوله وهو المشهور) لذهو بالترك اشبهه نهاية (قوله وهى عدم الخ) ويصدق على هذا العدم حد الشرط بانه ما قارن كل معتبر سواء لان هذا العدم متحقق من اول الصلاة الخ فتأمل به بلطف ففیه دقة دقيقة سم (قوله او عدم طوله الخ) كان ينبغى التعبير بالواو فى هذا وما بعده سم وبصرى وقد يقال ان او هنا لا اختلاف الاقوال كالتسبب النهاية والمغنى التصوير الاول للرأفى تبعاً للامام والثانى لابن الصلاح والثالث لبعضهم (قوله او عدم مضى ركن) اى قولى ولا فعلى مغنى وكان الاولى ابدال او بالواو (قوله اى الترتيب) الى قول المتن فلو تبين فى المغنى لا قوله غير المأموم وقوله كما سرو قوله ولم يشترط الى وفى تلك الاحوال وكذا فى النهاية الا قوله إن كان اخرها الى المتن (مثلا) اشار به الى ان البناء

المشتمل على قرن النية بالتكبير فى القيام والقراءة به والتشهد والصلاة والسلام بعودها فعده ركننا بمعنى الجزء فيه تغليب وبمعنى الفرض صحيح ومن ثم صحيح فى التنقيح انه شرط ودعوى ان بين ما ذكر ترتيبه باعتبار الابتداء إذ لا بد من تقدم القيام على النية والتكبير والقراءة والجلوس على التشهد واستحضار النية على التكبير وهو ترتيب حسى وشرعى لا نفيد لما مر بما يعلم منه أن ذلك التقديم شرط لحسبان ذلك لاركن على أن فى بعض ما ذكره نظرا ويتعين الترتيب لحسبان كثير من السنن كالافتتاح ثم التعوذ والتشهد الاول ثم الصلاة فيه وكون السورة بعد الافتتاح وكون الدعاء آخر الصلاة بعد التشهد والصلاة فى الروضة واصلمها ان الموا لا ركن وفى التنقيح أنها شرط وهو المشهور وهى عدم تطويل الركن القصير او عدم طول الفصل إذا سلم فى غير محله ناسيا أو عدم طوله أو عدم مضى ركن إذا شك فى النية والا وجب الاستئناف (فان تركه) أى الترتيب (عمدا) بتقديم ركن قولى هو السلام أو فعلى

الاعراب واطال فى بيانه (قوله فيه تغليب) اقول فى كلام الأئمة ان صورة المركب جزء آمنه فما المانع ان يكون الترتيب بمعنى الحاصل بالمصدر إشارة الى صورة الصلاة وانها جزء لها حقيقة فلا تغليب فتأمل (قوله نظرا) لعل منه منع اشتراط تقديم القيام على النية والتكبير بل تكفى مقارنته لها وكذا يقال فى الجلوس والتشهد وفى استحضار النية والتكبير فليتأمل (قوله لحسبان كثير من السنن) لكن الحسبان مختلفان فتقديم التعوذ على الافتتاح معتبر للاعداد بهما حتى لو قدم المؤخر وهو التعوذ اعتدبه وفات الافتتاح بخلاف بقية المسائل المذکورة فانه إذا قدم فيها المؤخر لم يعتدبه ولم يفت المقدم بل يأتى به ثم يأتى بما بعده مثلا إذا قدم الصلاة على التشهد الاول لم يعتدبه ولم يفت التشهد بل يأتى بالتشهد ثم بها بعده فليتأمل (قوله وهى عدم الخ) فان قلت هل يصدق على هذا العدم حد الشرط بانه ما قارن كل معتبر سواء قلت نعم لان هذا العدم متحقق من اول الصلاة الخ فتأمل به بلطف ففیه دقة دقيقة (قوله او عدم) كان ينبغى التعبير بالواو وفى

مثلاً (بطلت صلاته) إجماعاً لتلاعبه أما تقديم القولى غير السلام على فعلى كتشهد على سجود أو قولى كصلاة على تشهد أخير فلا تبطل الصلاة لكنه يمنع حسبان ما قدمه (وإن سها) بتركه الترتيب (فما) أتى به (بعد المتروك لغو) لوقوعه فى غير محله (فان تذكر) غير المأموم المتروك (قبل بلوغ) فعل (مثله) من ركعة أخرى (فعله) بمجرد التذكر وإلا بطلت صلاته والشك كالتذكر فلو شك راعكاهل قرأ الفاتحة وأسجداهل ركع أو اعتدل قام فوراً وجوبا ولا يكفيه فى الثانية أن يقوم راعكاهل وكذا فى التذكر كما مر فاقترناه كلامه من الافتصار على فعل المتروك محله فى غير هذه الصورة أوقائما هل قرأ لم تلزمه القراءة فوراً لأنه لم ينتقل عن محله (وإلا) بتذكر حتى بلغ مثله فى ركعة أخرى (تمت به) أى بالمثل المفعول (ركعته) إن كان آخرها كسجدها الثانية فان كان وسطها أو أولها كالقيام أو القراءة أو الركوع حسب له عن المتروك وأتى بما بعده (وتدرك الباقي) من صلاته لأنه الغى ما بينها

فى كلام المصنف بمعنى الكاف ع ش قول المتن (بان بسجد قبل ركوعه) أو ركع قبل قراءته وكثيرا يعبر المصنف بيان غير مرديها الحصر بل بمعنى كان نهاية ومعنى (قوله كتشهد الخ) ينبغى إلا ان يطول سم أى التشهد فى الاعتدال أو الجلوس بين السجدين (قوله لكسبه يمنع الخ) فعليه إعادة فى محله نهاية ومعنى (قوله غير المأموم) هذا القيد مستفاد من قول المصنف فى كتاب الجماعة ولو علم المأموم فى ركوعه أنه ترك الفاتحة أو شك لم يعد إليها فذاك مخصص لما هنا سم (قوله غير المأموم) قضيته أنه متى انتقل عنه إلى ركن آخر امتنع عليه العود لما فيه من مخالفة الامام وعليه فلو تذكر فى السجدة الثانية أنه ترك للطمانينة فى الجلوس بين السجدين لم يعد له بل يأتى بركعة بعد سلام إمامه وقضيته أيضاً أنه لو انتقل معه إلى التشهد قبل الطمانينة فى السجدة الثانية لم يعد لها لكن سياتى ما يقتضى أنه يسجد ويلحق امامه وايضا قضيته قوله فى صلاة الجماعة أن محل امتناع العود إذا خشت المخالفة أنه تعود للجلوس بين السجدين إذا تذكر فى السجدة الثانية ترك الطمانينة فيه ع ش (قوله وإلا) أى بان مكث قليلا ليتذكر نهاية ومعنى (قوله بطلت صلاته) ظاهره مر وإن قل التأخر وسيأتى فى فصل المتابعة ما يوفقه ع ش أقول بل هو صريح ما سأتفاه عن النهاية والمعنى (قوله ولا يكفيه الخ) أى لما تقدم بيانه فى شرح فلو هوى لتلاوة فجعله ركوعا لم يكف سم (قوله فى الثانية) أى فيما لو شك ساجدا هل ركع (قوله وكذا فى التذكر الخ) عبارة النهاية والمعنى ويستثنى من قوله فعله ما لو تذكر فى سجوده أنه ترك الركوع فانه يرجع إلى القيام ليركع منه ولا يكفيه ان يقوم راعكاهل لان الانحناء أى الهوى غير معتد به فى هذه الصورة زيادة على المتروك اه قال ع ش قوله مر فانه يرجع إلى القيام الخ أى ومع ذلك لا يجب عليه الركوع فوراً ومثله ما لو قرأ الفاتحة ثم هوى ليسجد فتذكر ترك الركوع فعاد للقيام فلا يجب الركوع فوراً لانه بتذكره عادما كان فيه وهذا ظاهر وإن أومر قول المصنف فان تذكره قبل بلوغ الخ خلافه اه (قوله كما مر) أى فى شرح فلو هوى لتلاوة الخ سم (قوله محله فى غير هذه الخ) يمكن أن يستغنى عن ذلك لأن من جملة المتروك فى هذه الصورة الهوى للركوع لأن الهوى السابق صرفه للسجود فلم يعتد به ومن لازم الاتيان بالهوى القيام ابن قاسم أى فلو فرض أنه لم يشك فى الهوى لتذكره أنه قصد بهوى الركوع وإنما شك فى الركوع للشك فى نحو طمانينته فلا حاجة إلى الاستثناء. ايضاً لانه فى هذه يكفيه العود إلى الركوع فقط بصرى (قوله حتى بلغ مثله) أى ولو لمحض المتابعة كما لو أحرم منفرد أو صلى ركعة ونسى منها سجدة ثم قام فوجده مصلياً فى السجود أو الاعتدال فاقضى به وسجد معه للمتابعة فيجزئ ذلك وتكمل به ركعته كما نقل عن شيخنا الشمس الشوبرى ومنازعة شيخنا الشبراملى فيه بان نية الصلاة لم أشمله مدفوعة بما نقله هو قبل هذا عن الشهاب ابن حجر من قوله ومعنى الشمول ان يكون ذلك النفل أى ومثله الفرض بالاولى داخلاً كالقصر فى مسمى مطلق الصلاة بخلاف السجود والتلاوة انتهى إذ لا خفاء فى شمول نية الصلاة لما ذكرهنا المعنى رشيدى (قوله إن كان الخ) أى المثل (قوله كالقيام الخ) نشر مشوش (قوله حسب له الخ) قد يكون هذا معنى التمام فلا حاجة للتقييد سم (قوله هذا الخ) أى قول المصنف تمت به ركعته ع ش (قوله كسجدة تلاوة) أى ولو لقراءة آية بدلاً عن الفاتحة فيما يظهر خلافاً للزركشى سم عن المنهج عن حج اه ع ش (قوله لم تجزئه) الاولى

وعرف عين المتروك ومحلّه وإلا أخذ باليقين وأتى بالباقي نعم متى جوز أن المتروك النية أو تكبيره الإحرام بطلت صلاته ولم يشترط طول ولا مضى ركن لأن هاتين تترك الأضمة أتجزأ ما ذكر وهو أقوى من مجرد ذلك وفي ذلك الإحرام كمالها ما عدا المبال من أجله يسجد للسجود نعم إن كان المتروك السلام أتى به ولو بعد طول الفصل ولا يسجد للسجود لفوات محله بالسلام الماتى به (فلو تيقن في آخر صلاته) أو بعد سلامه قبل طول الفصل وتنجسه بغير معفو عنه وإن مشى قليلا وتحول عن القبلة وكذا يقال في جميع ما أتى (ترك سجدة من) الركعة (الآخرة) تسجدها وأعاد تشهد (لما مر) (أو من غيرها) أي الآخرة (لزمه ركعة) الكمال الناقصة بسجدة عما بعدها والقاء بأقربها (وكذا إن شك فيها) أي في كونها من الآخرة أو غير ما يجعلها من غير هاتين لزمه ركعة لأنه لا سواهما وأحوط (وإن علم في قيام) (٩٧) ثمانية ترك سجدة) من الأولى مثلا أو

شك فيها تظهر) فإن كان جلس بعد سجدة) التي فعلها من الأولى (سجد) فوراً من قيام واكتفى بذلك الجلوس وإن ظنه للاستراحة (وقيل إن جلس بنية الاستراحة) لظنه أنه أتى بالسجدة جميعاً (لم يكفه) السجود عن قيام بل لابد من جلوسه مطمئناً ثم سجوده لقصد التثقل فلم ينبع عن الفرض كما لا تقوم سجدة التلاوة عن سجدة الفرض ووروده بأن تلك من الصلاة لتشمول نيتها لها بطريق الإصالة إلا التبع فاجزأت عن الفرض كما يجزئ التشهد الأخير وإن ظنه الأول وهذه ليست مثلها فلم تشملها نيتها أي بطريق الإصالة المقضية للحسبان عن بعض أجزائها فلا ينافي شمولها لها بطريق تبعيتها للقراءة المندوبة فيها حتى لا تنجب لها نية اكتفاء بنية الصلاة وبذلك يظهر اتجاه قول البغوي لو سلم الثانية على اعتقاد أنه سلم

التذكير (قوله وعرف الخ) عطف على قوله كان المثل الخ (قوله والأخذ باليقين الخ) أي كما يعلم من قول المصنف وكذا إن شك فيها أو قوله وإن علم في آخر رابعة الخ (قوله ولم يشترط هنا طول) هذا يفيد البطلان وإن تذكر في الحال أن المتروك غيرهما فلتراجع المسئلة فإن الظاهر أن هذا ممنوع بل يشترط هنا الطول أو مضى ركن أيضاً وقد ذكرت ما قاله لم رفانكره سم على حجب قول وما قاله م وهو مقتضى إطلاقهم ع (قوله في ذلك) أي في النية أو تكبيره التحريم (قوله أتى به ولو بعد طول الفصل) أي حيث لم يأت بما يبطل الصلاة كفعل كثير ع (قوله أو بعد سلامه) أي قول المتن وقيل في النهاية والمغني الأقول وإن مشى إلى المتن قول المتن (فلو تيقن) أي أمما كان أو ماموماً ومنفرداً ع (قوله قبل طول الفصل) أي فإن طال الفصل وجب الاستئناف ع (قوله وتنجسه) وانظر هل كشف العورة كذلك رشيدى والظاهر أنه كذلك إن تذكر فوراً (قوله وإن مشى الخ) أي وتكلم قليلاً كما هو ظاهر من قصة ذي اليمين سم وع (قوله وتحول عن القبلة) أي وتذكر فوراً ع (قوله لما مر) أي لوقوع تشهده قبل محله نهاية (قوله بما بعدها) الأولى منها (قوله مثلاً) ذكره النهاية والمغني عقب ثمانية ثم قال الأول ولو كان يصلي حالاً جلس بقصد القيام ثم تذكر فالقياس أن هذا الجلوس يجوز أنه قال ع (قوله بل لا اكتفاء به أولى من الاكتفاء بجلوس الاستراحة لقصد الفرض به) اهـ ويعلم من هذا أن مثلاً راجع للثانية فقط دون القيام (قوله أو شك فيها) الأولى التذكير قول المتن (فإن كان جلس) أي جلوساً معتد به بأن إبطان ع (قوله ووروده الخ) أي القياس المذكور (قوله بأن تلك) أي جلسة الاستراحة (قوله وهذه) أي سجدة التلاوة (قوله أي بطريق الإصالة الخ) هذا أقوله السابق بطريق الإصالة لزيادة على عبارة الأصحاب سم (قوله حتى لا تنجب لها نية الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي وجوب النية لها وعليه لا يحتاج للتأويل بقوله أي بطريق الإصالة سم (قوله وبذلك) أي بالرد المذكور (يظهر اتجاه قول البغوي) اعتمده النهاية والمغني أيضاً إلا أنها اسقطوا قول شك في الأولى (قوله أو لا) وهو المعتمد معنى (قوله بذلك الخ) أي بالرد المتقدم (قوله لم يجز ثم ذلك التشهد) أي فلا بد في صحة صلاته وتحمله منها من إعادة التشهد قول المتن (فليجلس مطمئناً ثم يسجد) ومثل ذلك يأتي في ترك سجدة

قد يكون هذا معنى التمام فلا حاجة للتقييد (قوله والأخذ باليقين وأتى بالباقي) أي كما يعلم من قول المصنف وكذا إن شك فيها أو قوله وإن علم في آخر رابعة الخ (قوله ولم يشترط هنا طول) هذا يفيد البطلان وإن تذكر في الحال أن المتروك غيرهما فلتراجع المسئلة فإن الظاهر أن هذا ممنوع بل يشترط هنا الطول أو مضى ركن أيضاً وقد ذكرت ما قاله لم رفانكره (قوله ولو بعد طول الفصل) قال في شرح الروض فيما يظهر لأن غايته أنه سكوت طويل وتعمد طول السكوت لا يضركم إياه (قوله وتحول عن القبلة) أي وتكلم قليلاً كما هو ظاهر من قصة ذي اليمين (قوله أي بطريق الإصالة) هذا كقوله السابق بطريق الإصالة لزيادة على عبارة الأصحاب (قوله حتى لا تنجب لها نية الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي وجوب النية لها

(١٣) — شرواني وابن قاسم — ثاني) الأولى ثم شك في الأولى أو بان أنه لم يسلم لم يحسب سلامه عن فرضه لأنه أتى به على اعتقاد الثقل فليس يسجد للسجود ثم يسلم فوجه عدم حسبان الثانية أن نية الصلاة لم تشملها بطريق الإصالة لوقوعها بعد الخروج منها واختلافهم في أنها من الصلاة أو لا وفي فروع ما يقتضي كلامهم ما وجد بانها بطريق التبع لا الإصالة وحينئذ هي كسجدة التلاوة وليست كجلسة الاستراحة وبذلك يتجه أيضاً ما بحث أنه لو نوى نفلاً مطلقاً فتشهداً بنية أن يقوم بعده إلى ركعة أو أكثر ثم بداله أن لا يقوم لم يجزئه ذلك التشهد لأنه لم يفعله في محله المتعين له بطريق الإصالة (والا) يكن قد جلس (فليجلس مطمئناً ثم يسجد) لأن الجلوس ركن لا رخصة في تركه (وقيل يسجد فقط) لأن الغرض الفصل وقد حصل بالقيام وورده بأن الغرض الفصل بهيئة الجلوس كما لا يقوم القيام مقام

جلوس التشهد (وان علم) اوشك (٩٨) (في اخر رباغية ترك سجدة تين) جهل موضعهما وجبر كعتان لان الاسوا تقدير ترك سجدة

من الاولى وسجد من الثالثة فتسجد الاولى بالثانية والثالثة بالرابعة ويلغو باقيهما (أو) ترك ثلاث جهل موضعها وجبر ركعتان) كما علم بالاولى مما قبله وصوب الاسنوى ومن تبعه في هذه أن الاسوا لزومها مع سجدة وان الاول خيال باطل لان الاسوا تقدير المتروك اولى الاولى وثانية الثانية وواحدة من الرابعة فترك اولى الاولى يلغى الجلوس لانه لم يسبقه سجدو دفيقي عليه منها الجلوس والسجدة الثانية حينئذ فيتعذر قيام اولى الثانية مقام ثانية الاولى لما تقرر ان الفرض انه لا جلوس قبلها يعتد به نعم بعدها جلوس التشهد وهو يقوم مقام الجلوس بين السجدة تين لحصل له من الركعتين ركعة إلا سجدة فتكمل واحدة من الثالثة ويلغو باقيها والرابعة ترك منها سجدة فيسجدتها لتصير هي الثانية ويأتي بركعتين اه وما ذكره هو الخيال الباطل كما بينه النشائي وغيره كالسبكي إذ ما ذكره خلاف تصويروهم لحصرهم المتروك حسا وشرعا في ثلاث وهذا فيه ترك رابع هو الجلوس واتفاقهم على ان المتروك من الثالثة واحدة يحيل

فأكثر تذكر مكانها أو مكانها فان سبق له جلوس فيما فعله من الركعات تمت ركعته السابقة بالسجدة الاولى وإلا فبالثانية نهاية قول المتن (في اخر رباغية) قال الشيخ عميرة نسبة الى رابع المعدول عن اربع سم على المنهج وقدم الرباغية ليتأتى جميع ما ذكره اما غير الرباغية فلا يتأتى جميع ذلك فيه وطريقه ان يفعل في كل متروك تحققة اوشك فيه ما هو الاسوا ع ش (قوله جهل) الى قوله واتفاقهم في النهاية والمغنى ما يوافقه إلا ما اتبه عليه (قوله ويلغو باقيها) اي الثانية والرابعة ع ش قول المتن (جهل موضعها) اي الخمس في الموضعين كذا قاله الشارح المحقق وصاحب النهاية والمغنى ويؤخذ من صنيع الشارح توجيه اخر وهو حذف الجملة التي هي صفة الاولى لدلالة ما بعدها عليها بصري (قوله كما علم بالاولى الخ) اي بان يقدر مع ما ذكر في سجدة تين ترك سجدة من الثانية او الرابعة (قوله وصوب الاسنوى الخ) عبارة النهاية والمغنى في شرح اوسع فسجدة ثم ثلاث ثم ما ذكره المصنف تبعا للجمهور قد اعترضه جمع من المتأخرين كالاصفواني والاسنوى بانه يلزم بترك ثلاث سجدة تركعتان لان اسوا الاحوال ان يكون المتروك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية فيحصل له منها ركعة إلا سجدة وانه ترك ثنتين من الثالثة فلا تتم الركعة إلا بالسجدة من الرابعة ويلغو ما سواها ويلزمه ترك الست ثلاث ركعات بسجدة الاحتمال انه ترك السجدة الاولى من الركعة الاولى الخ ويلزمه بترك اربع سجدة ثلاث ركعات لاحتمال انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية وثلثين من الثالثة وثلثين من الرابعة اه (قوله في هذه) اي ترك الثلاث سجدة (قوله وان الاول) اي وجوب الركعتين فقط (قوله منها) اي الاولى (قوله الجلوس) اي بين السجدة تين (قوله نعم بعدها جلوس التشهد) اي او جلوس الاستراحة ان كان ترك التشهد الاول وأتى بجلوس الاستراحة أو جلوس الركعة الثانية قبل سجدة الثانية كما هو قضية ان المتروك منها السجدة الثانية فقط سم (قوله واحدة من الثالثة) اي بالسجدة الاولى من الركعة الثالثة نهاية (قوله ويلغو باقيها) اي الثالثة (قوله تصير هي) اي الرابعة (قوله) بما ذكره هو الخيال الخ) عبارة النهاية والمغنى واجيب بان ذلك خلاف فرض الاصحاب فانهم فرضوا ذلك فيما إذا أتى بالجلوس المحسوسات بل قال الاسنوى إنما ذكرت هذا الاعتراض وان كان واضح البطلان لانه قد تخلف في صدر من لا حاصل له وإلا فمن حق هذا السؤال السخيف ان لا يدون في تصنيف قال الرشدي قوله م ر بل قال الاسنوى هذا صريح في ان الاسنوى كره على اعتراضه بالابطال والواقع في كلامه وكلام الناقلين عنه كالشهاب بن حجر وغيره خلافه وانما قال هذا في جواب سؤال اورده من جانب الاصحاب على اعتراضه ثم ساق الرشدي عبارة المهبات راجعه (وهذا) اي ما ذكره الاسنوى (قوله واتفاقهم) مبتدأ خبره قوله يحيل الخ (قوله لم يأت منها بشيء) ان اراد شرعا لا لغائما بسبب عدم كمال ما قبلها اي دونها فذا لا يرد عليه بدليل انه يرد عليهم نظيره لان الثانية باتفاقهم غير متروك منها شيء او المتروك منها واحدة مع انها لاغية لعدم تمام الاولى وان اراد لم يأت منها بشيء حسافا وممنوع فليتامل سم (قوله وعلى مقابله) عطف على قوله على الاصح والضمير راجع اليه (قوله فلا اعتراض الخ) متفرع على قوله على انهم لم يغفلوا الخ (قوله فلا اعتراض

عليهم ما تخيله فانه لم يأت منها بشيء على أنهم لم يغفلوا ما ذكره من فرض ترك الجلوس بل ذكره في بعض المثل على طبق ما ذكره بناء على الاصح السابق أن القيام لا يقوم مقام الجلوس وعلى مقابله فلا اعتراض

عليهم غفلة عن كلامهم الذي استفيد منه ان ما في المتن مفروض في ترك السجود فقط وما ذكره المعترضون مفروض فيمن ترك معه الجلوس شرعا وإن أتى به حسا (أو) ترك (أربع) جمل وموضعها (فسجدة ثم ركعتان) يلزمه الاتيان (٩٩) بهما لاحتمال تركه واحدة من الاولى

واحدة من الرابعة وثنتي الثالثة فتم الاولى والثانية وتبقى عليه سجدة من الرابعة فيأتي بها ثم بركعتين أو ترك سجدة من الاولى والثانية من الثانية واحدة من الرابعة فالحاصل له أيضا ركعتان من الركعة ولا سجدة في الرابعة واسوامه تقدير ترك ثنتي الثالثة بدل ثنتي الرابعة لانه حينئذ يلزمه ثلاث ركعات إذا الاولى تنجز بمجلسه من الثانية وسجدة من الرابعة ويبطل ما عدا ذلك (أو) ترك (خمس أو ست) جمل موضعها (ثلاث) من الركعات يلزمه الاتيان بهن لاحتمال ترك واحدة من الاولى وثنتي الثانية وثنتي الثالثة والسادسة من الاولى او الرابعة فتكمل الاولى بالاربعة ويبقى عليه ثلاث (أو) ترك (سبع فسجدة ثم ثلاث) أو ثمان فسجدتان ثم ثلاث ويتصور ذلك بترك طمأنينة أو سجود على نحو عمامة وفي كل ذلك يسجد للسهو ولو تدكر ترك سنة أتى بها ما بقى محلها بخلاف رفع

عليهم إلى المتن النهاية (قوله فيمن ترك معه الجلوس) يذبحى أو في الشك انه ترك السجود فقط أو مع الجلوس سم (قوله لاحتمال الخ) عبارة النهاية والمغنى لاحتمال انه ترك سجدة من ركعة وثنتين من ركعتين غير متواليين لم تتصلابها كترك واحدة من الاولى وثنتين من الثانية واحدة من الرابعة فالحاصل ركعتين إلا سجدة إذا الاولى تمت بالثالثة والرابعة ناقصة سجدة فيتمها ويأتي بركعتين بخلاف ما إذا اتصلت بها كترك واحدة من الاولى وثنتين من الثانية واحدة من الثالثة فلا يلزم فيها سوى ركعتين اهـ (قوله فان فرض ترك الخ) هذا يقتضى تصويب الاسنوى ومن تبعه سم وفيه ان الشارح ومن وافقه كالتبعية والمغنى لم ينكروا ما قاله الاسنوى من كل وجه بل قالوا كما تقدم ان كلام الاسنوى في حد ذاته صحيح لكن اعتراضه غير متوجه على كلام الاصحاب لان المفروض في كلامهم غير المفروض في كلامه (قوله واسوامه الخ) صور هذا الروض سم عبارة البصري اقول وتقدير الاسوامتين فيجب عليه حينئذ ثلاث ركعات فلاحاجة لقوله السابق وجب سجدة ثم ركعتان اهـ وقوله فلاحاجة لقوله الخ حق التفرع فلاحاجة لقوله الخ وتقدم عن النهاية والمغنى على تصويب الاسنوى لاقتصار عليه أي الاسواقول المتن (أوست) على تصويب الاسنوى الذي اعتمده في الروض يلزمه ثلاث وسجدة قال في الروض لا نأقول انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية وثنتين من الثالثة وثنتين من الرابعة سم وتقدم عن النهاية والمغنى مثل ما في الروض قول المتن (أوسبع الخ) لم يقيد السبع والثمان بجمل موضعها لانه لا يحتاج اليه بل لا يتصور جمل الموضع لكن الاستاذ البكري قيد بجمل الموضع في كنهه فليظنر مقصوده سم اقول وكذلك قيد بذلك المغنى فيهما والنهاية وشرح المنهج في السبع فقط وقال ع ش لم يقل مرهنا أي في الثمان جمل موضعها كانه لان الثمان من الرابعة محلها معلوم والمراد غالبا والافتقار لا يعلم كان اقتدى مسبوقة في الاعتدال فاق مع الامام بسجدة من وسجدة امامه للسهو وسجدة من قر امامه اية سجدة في ثانيته مثلاً وسجدة في آخر صلاته لسهو امامه وقرافي ركعة التي انفرد بها اية سجدة ثم شك بعد علمه بانه ترك ثمان سجعات لكونها على عمامته في انها سجعات صلاته أو ما أتى به للسهو والتلاوة والمتابعة أو ان بعضه من اركان صلاته وبعضه من غيرها فتحمل المتروكة على انها سجعات صلاته وغيرها بتقدير الاتيان به لا يقوم مقام سجود صلاته لعدم شمول النية له اعبارة البجيرى ويمكن الجمل في الثمان أيضا كان اقتدى بالامام وهو في الاعتدال فانه يسجد معه بسجدة من ولا تحسبان له فيمكن ان تنهم الثمانية في عشرة شيخنا وكذلك يحصل الجمل إذا سجد للسهو اقول المتن (فسجدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لان الحاصل له ركعة الاسجدة نهاية (قوله أو ثمان) الى قوله ولو تذكر في النهاية والمغنى (قوله ويتصور الخ) نبه عليه لكونه خفيا وقال القليوبي دفع لما يتوهم من انه إذا لم يسجد لم يتصور الشك أو الجمل فتأمل بجيرى (قوله بترك طمأنينة) أي في السجعات (قوله بعد التكبير) شامل لتكبير انتقال يسن معه الرفع (قوله لفوات اسمه به) أي اسم الافتتاح بالتعوذ (قوله بعده) أي التعوذ (قوله ببقاء اسمه) أي تكبيرات العيد (قوله أي المصلي) الى قوله ولو مستورة في المغنى لا قوله ولو اعمى وإلى قوله اما إذا خشي في النهاية ما يوافقه في الاحكام قول المتن (ادامة نظره) أي بان يبتدى النظر إلى موضع سجوده من فقط أو مع الجلوس (قوله فان فرض ترك الخ) هذا يقتضى تصويب الاسنوى ومن تبعه (قوله وأسوأ منه تقدير الخ) صور بهذا الروض (قوله أوست) على تصويب الاسنوى الذي اعتمده في الروض يلزمه ثلاث وسجدة قال في الروض لا نأقول انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية وثنتين من الثالثة وثنتين من الرابعة اهـ (قوله أوسبع الخ) لم يقيد السبع والثمان بجمل موضعها لانه لا يحتاج اليه بل لا يتصور جمل الموضع لان المفروض ان الصلاة رباعية كما صرح به ومن لازم ترك الثمان من رباعية العلم بان كل ركعة ترك منها سجدة ثان ومن لازم ترك السبع منها العلم بترك سجدة من كل ركعة من ثلاث

اليدين بعد التكبير والافتتاح بعد التعوذ لفوات اسمه به وفارق الاتيان بتكبير العيد بعده بقاء اسمه فكان تقديم عليه سنة لاشراطا قلت يسن ادامة (نظره)

كان عند الكعبة أو فيها (إلى موضع سجوده) في جميع صلاته لأن ذلك أقرب إلى الخشوع وموضع سجوده أشرف وأسهل نعم السنة أن يقصر نظره على مسبحته عند رفعها ولو مستورة في التشهد لخبر صحيح فيه وقول الماوردي والروائي يسن نظر الكعبة وجهه ضعيف كاذ كرهه لا سيما للبقيتي فإنه بالغ في تزييفه وردده بحث بعضهم أن المصلى على الجنابة ينظر إليها وكأنه أخذه من كلام الماوردي هذا وقد علمت ضعفه فلينظر لمحل سجوده لو سجد (قيل) أى قال العبد ردى من أصحابنا كبعض التابعين (يكره تغميض عينيه) لأنه فعل اليهود وجاء النهي عنه لكن من طريق ضعيف (و) الافقه (عندى) أنه لا يكره إن لم يخف ضررا) يلحقه بسببه إذ لم يصح فيه نهى وفيه منع لتفريق الذهن فيكون سببا لحضور القلب ووجود الخشوع الذى هو سر الصلاة وروحها ومن ثم أفتى ابن عبد السلام بأنه أولى إذا شوش عدمه خشوعه أو حضور قلبه مع ربه أما إذا خشى منه ضرر نفسه أو غيره فيكره بل يحرم أن ظن ترتب حصول ضرر عليه لا يحتمل عادة كما هو ظاهر وقول الأذرعى كان

ابتداء التحريم ويدينه إلى آخر صلاته إلا فيما يستثنى وينبغي أن يقدم النظر على ابتداء التحريم ليتأتى له تحقق النظر من ابتداء التحريم عرش (قوله أى المصلى) إشارته إلى عود الضمير على مذكور بالقوة بكبرى اه عرش (قوله ولو اعصى) أى وفى ظلمة بأن تكون حالته حالة الناظر لمحل سجوده نهاية وشرح بأفضل (قوله) وإن كان عند الكعبة) أى وإن صلى خلف نبي خلافا لمن قال ينظر إلى ظهره نهاية ومعنى (قوله أو فيها) أى ولا ينظر جزءا آخر من الكعبة ولا فحل سجوده جزء من الكعبة (قوله فى جميع صلاته) وقيل ينظر فى القيام إلى موضع سجوده وفى الركوع إلى موضع قدميه وفى السجود إلى أنفه وفى القعود إلى حجره لأن امتداد البصر يلحقها فإذا قصر كان أولى وبهذا جزم البغوى والمتولى معنى وكذا جزم بذلك صاحب العوارف (لأن ذلك) أى جمع النظر فى موضع معنى (قوله نعم السنة الخ) ويسن أيضا لمن فى صلاة الخوف والعدو أمامه نظره إلى جهته لئلا يفتنهم شرح بأفضل زاد النهاية ولمن صلى على نحو بساط مصور غم التصوير مكان سجوده أن لا ينظر إليه اه (قوله عند رفعها) أى مادامت مرتفعة والاندب نظر محل السجود دنياه وإيعاب وسم قال عرش ويؤخذ من ذلك أنه لو قطعت سبابة لا ينظر إلى موضعها بل إلى موضع سجوده كما أفتى به الشارح مر اه (قوله وبحث بعضهم الخ) اعتمده المغنى (قوله فلينظر محل سجوده الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى كما مر (قوله أى قال) إلى قوله لا يحتمل عادة فى المغنى (قوله والافقه الخ) عبر فى الروضة بالاختار معنى ونهاية قول الماتن (لا يكره) أى وليكنه خلاف الأول عرش قول الماتن (إن لم يخف ضررا) أى على نفسه أو غيره معنى (قوله بلحقه) أى أو غيره كما يأتى فى الشارح وتقدم عن المغنى (قوله وفيه منع الخ) جملة حاله (قوله ومن ثم) أى من أجل أن فيه المنع المذكور (قوله إذا شوش عدمه الخ) أى كان صلى لمحاطة مزوق ونحوه مما يشوش فكره ويسن فتح عينيه فى السجود ليسجد البصر قاله صاحب العوارف وأقره الزركشى وغيره نهاية قال عرش قوله ونحوه الخ أى كالبساط الذى فيه صور اه أى وهما ش المطاف عند طواف الطائفين وقال الرشيدى قوله ليسجد البصر لا يخفى أن المراد هنا بالبصر محله أى لا يكون بينه وبين السجود حيولة بالجفن وإلا فالبصر معنى من المعانى لا يتصف بالسجود فلا فرق فى ذلك بين الاعصى والبصير بل الحاق الاعصى بالبصير هنا أولى من الحاقه به فى النظر إلى محل السجود فى القيام ونحوه فافى حاشية الشيخ عرش من نفى الحاقه به هنا والفرق بينه وبين ما مر فى غاية البعد اه (قوله بل يحرم الخ) وينبغي أن يجب التغميض فيما إذا لزم من تركه فعل محرم كنظر محرم لا طريق إلى الاحتراز عنه إلا التغميض سم عبارة النهاية وقد يجب إذا كان العرايا صفوفا اه (قوله حصول ضرر عليه) أى أو على غيره فيما يظهر بالأولى نعم يظهر أيضا أنه لا يقيد حينئذ بقوله لا يحتمل الخ إذ يحتمل للغير ما لا يحتمل للنفس بصرى أقول ويستفاد ما ذكره أولا من كلام الشارح بأرجاع ضمير عليه إلى التغميض وجعله متعلقا بالترتيب كما هو ظاهر السياق (قوله كما هو ظاهر) أى التقييد بلا يحتمل عادة (قوله كان الأحسن أن يقول) أى بدل قول المصنف إن لم يخف ضررا (قوله ممنوع) كيف وهذا الذى زعم أنه الأحسن صادق بما إذا خاف ضررا فتدل العبارة حينئذ بالمنطوق على عدم الكراهة عند خوف الضرر بالمفهوم على الكراهة عند المصلحة وكان الصواب أن يقول إن كان فيه مصلحة ولعله أراد أن يقول ذلك فسبق قلبه لما ذكره فليتامل

واحدة من الباقية وجعل موضع السابعة لا يتفاوت به الحال هنا فتامله ثم رأيت الأستاذ البكرى قيد بجمل الموضع فى كثره فلينظر مقصوده (قوله ولو اعصى) أى وإن صلى خلف نبي خلافا لمن قال ينظر إلى ظهره مر (قوله عند رفعها) أخرج غير حالة رفعها وعبارة فى شرح العباب والظاهر أنه إنما يسن له نظرها مادامت مرتفعة والافقه سنة نظر محل السجود اه (قوله بل يحرم الخ) وينبغي أن يجب التغميض فيما إذا لزم من تركه فعل محرم كنظر محرم لا طريق إلى الاحتراز عنه إلا التغميض (قوله ممنوع) كيف وهذا الذى زعم أنه الأحسن صادق بما إذا خاف ضررا فتدل العبارة حينئذ بالمنطوق على عدم الكراهة عند خوف الضرر بالمفهوم على الكراهة عند المصلحة وكان الصواب أن يقول إن كان فيه مصلحة ولعله أراد

شبهه الكراهة ما نقل عن مجموعته انه يكره ترك سنة من سنن الصلاة إلا ان يجمع بأنه اطلق (١٠١) الكراهة على خلاف الاولى او مراده

السنن المتأكدة لنحو جريان خلاف في وجوبها كما يأتي
أواخر المطولات بزيادة (و) يسن (الخشوع) في كل صلاته بقلبه بأن لا يحضر فيه غير ما هو فيه وإن تعلق بالآخرة وبجوارحه بأن لا يعيب باحد ما هو ظاهر ان هذا هو مراده لانه سيذكر الاول بقوله وفراغ قلب إلا أن يجعل ذلك سبباً له ولذا خصه بحالة الدخول وفي الآية المراد كل منها كما هو ظاهر ايضا وذلك لثناء الله تعالى في كتابه العزيز على فاعليه ولا تنفاه ثواب الصلاة بانتفائه كما دلت عليه الاحاديث الصحيحة ولان لنا وجهاً اختاره جمع انه شرط للصحة لكن في البعض فيكرهه الاسترسال مع حديث النفس والعبث كتسوية ردائه او عمامته لغير ضرورة من تحصيل سنة او دفع مضرة وقيل بحرم وما يحصل الخشوع استحضره انه بين يدي ملك الملوك الذي يعلم السر واخفى انه يناجيهِ وانه ربما تجلى عليه بالقهر لعدم قيامه بحق ربوبيته فدل عليه صلاته (و)

سم أقول الظاهر بل المتعين من امامة الأذرع ارجاع ضمير فيه في كلامه الى النظر وعدم التغميض فيندفع حينئذ الاشكال ويفيد كراهة التغميض ان ظن ترتيب فوت مصلحة عليه وإن لم يخف ضرر بخلاف كلام المصنف فيظهر حينئذ وجه دعوى الاحسنية (قوله سلبه الكراهة) اي بقوله وعندى لا يكره الخ (قوله انه يكره ترك سنة الخ) اي وفي التغميض ترك سنة هي ادامة نظره الى موضع سجوده وقد يقال المراد بالنظر الى موضع السجود كونه بحيث ينظر الى موضع السجود وهذا صادق مع التغميض سم (قوله إلا ان يجمع بأنه الخ) ويجمع أيضاً بأن محل كراهة ترك السنة ما اذا لم يكن بطريق يحصل المقصود بتلك السنة كما هنا فان المقصود بادامة النظر لموضع السجود الخشوع والتغميض يحصله سم (قوله بأنه اطلق الكراهة الخ) اي على اصطلاح المتقدمين كرى (قوله لنحو جريان الخلاف الخ) متعلق بالمثنا كدة (قوله في كل صلاته) الى قوله من تحصيل سنة في النهاية إلا قوله لا ان يجعل الى وفي الآية وكذا في المعنى إلا قوله وظاهر الى وفي الآية (قوله غير ما هو فيه) وهو الصلاة ع ش فلو اشتغل بذكر الجنة والنار وغيرهما من الاحوال السنية التي لا تعلق لها بذلك المقام كان من حديث النفس نهاية (قوله وإن تعلق بالآخرة) قد يشكل استحباب كذا الدماء في السجود والركوع والاستغفار وطلب الرحمة اذا مر بآية استغفار او رحمة والاستجارة من العذاب اذا مر بآية عذاب الى غير ذلك مما يحمل على طلب الدعاء في صلاته فان ذلك فرع من التفكير في غير ما هو فيه ولا سيما اذا كان بطاب امر دنيوى اللهم الا ان يقال ان هذا انشام المطلوب في صلاته فليس اجنبياً عما هو فيه ع ش (قوله وظاهر ان هذا) اي خشوع الجوارح رشيدى (قوله الاول) اي خشوع القلب و (قوله ذاك) أى فراغ القلب (سبباً له) اي الاول (ولذا خصه بحالة الدخول) قد يؤخذ منه عدم اغناء ما يأتى عن تعميم ما هنا للقلب وإن لم يجعل ذلك سبباً لان الخشوع بالقلب مطلوب في جميع الصلاة سم وجرى المعنى على ان كلامهما مراد هنا (قوله وفي الآية الخ) اي والخشوع في قوله تعالى قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون (قوله بذلك لثناء الله تعالى الخ) عبارة المعنى والاصل في ذلك اي سن الخشوع قوله تعالى قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فسرّه علي رضى الله تعالى عنه بلين القلب وكف الجوارح اه (قوله على فاعليه) أى الخشوع ع ش (قوله ولا تنفاه ثواب الصلاة بانتفائه) اي ان فقده يوجب عدم ثواب ما فقد فيه من كل الصلاة او بعضها شرح بافضل (قوله لكن في البعض) اي بعض الصلاة فيشترط في هذا الوجه حصوله في بعضها فقط وإن تنفي في الباقي رشيدى (قوله والعبث) عطف على الاسترسال (قوله كتسوية ردائه الخ) فلو سقط نحو ردائه او طرف عمامته كره له تسويته لإلزامه معنى زاد النهاية وقد اختلفوا هل الخشوع من اعمال الجوارح كالسكون أو من اعمال القلوب كالخوف أو هو عبارة عن المجموع على احوال اه قال ع ش والثالث هو الراجح اه (قوله لغير ضرورة) ومنها خوف الاستزاء ع ش (قوله او دفع مضرة) اي كراهة (قوله وما يحصل) الى المتن في المعنى (قوله وقيل بحرم) ظاهره كل من الاسترسال والعبث (قوله اي تأمل) الى المتن في النهاية والمعنى إلا قوله اي إجمالاً الى قال (قوله لانه) اي التأمل التفصيلي (قوله ولان به الخ) معطوف في المعنى على قوله قال تعالى الخ (قوله مقصود الخشوع الخ) الاضافة لليسان (قوله وترتيبها الخ) عطف على تدبر القراءة عبارة النهاية ويسن ترتيبها وهو الثاني فيها فافراط الاسراع مكروه وحرف الترتيل

أن يقول ذلك فسبق قلبه لما ذكره فلي تأمل (قوله انه يكره ترك سنة الخ) أى وفي التغميض ترك سنة وهي ادامة نظره الى موضع سجوده وقوله إلا ان يجمع الخ يجمع أيضاً بان محل كراهة ترك السنة ما اذا لم يكره الترك بطريق يحصل للمقصد بتلك السنة كما هنا فان المقصود بادامة النظر لموضع السجود الخشوع والتغميض يحصله فان قلت فانك السنة احد الامرين قلت قد يلتزم بشرطه وقد يقال لما كان قد يضر وفعل اليهود لم يكن احد ما صدق المسنون فلي تأمل (قوله انه يكره ترك سنة) اي وفي التغميض ترك سنة وهي ادامة نظره الى موضع سجوده وقد يقال المراد بالنظر الى موضع السجود كونه بحيث ينظر الى موضع

يكمل مقصود الخشوع والادب وترتيبها وسؤال او ذكر ما يناسب المثلو من رحمة أو ربه أو تنزيه أو استغفار

كالقراءة وقضيته حصول ثوابه وإن جهل معناه ونظر فيه الاسنوى ولا يأتي هذا في القرآن للتعب بلفظه فائيب قارئه وإن لم يعرف معناه بخلاف الذكر لا بد أن يعرفه ولو بوجه (و) يسن (ذحول الصلاة بنشاط) لأنه تعالى ذم تاركه بقوله عز قاتلا وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى والسكسل الفتور والتواني (وفراغ قلب) عن الشواغل لأنه أعون على الخشوع وفي الخبر ليس للمؤمن من صلاته إلا ما عقل وبه يتأيد قول من قال أن حديث النفس أي الاختياري أو الاسترسال مع الاضطراب منه يبطل الثواب وقول القاضي بكره أن يتفكر في أمر دنيوي أو مسألة فقهية ولا ينافيه أن عمر رضي الله عنه كان يجزم الجيش في صلاته لأنه مذهب له أو اضطره الأمر إلى ذلك على أن ابن الرفعة اختار أن التفكير في أمور الآخرة لا بأس به إلا أن يربد بلا بأس عدم الحرمة فيوافق ما مر أو لا (وجعل يديه تحت صدره) وفوق سترته (أخذ أيمينه يساره) للتابع الثابت من مجموع رواية الشيخين وغيرها والسنن في كيفية الأخذ كما

أفضل من حرفي غيره ويسن للقاري مصليا أم غيره أن يسأل الله الرحمة إذا مر بآية رحمة ويستعين من العذاب إذا مر بآية عذاب فإن مر بآية تسبيح سمح أو بآية مثل تفكير وإذا قرأ ليس الله بأحكم الحاكمين سن له أن يقول بلى وأما على ذلك من الشاهدين وإذا قرأ قبلى حديث بعده يؤمنون يقول آمنت بالله وإذا قرأ فن ياتيك بماء معين يقول الله رب العالمين اه وكذا في المغنى لإا قوله وحرف إلى ويسن قال ع ش قوله مر ويسن ترتيلها أي القراءة ومحل حيث أحرم بها في وقت يسعها كاملة ولا وجب الاسراع والاقصرار على اخف ما يمكن وقوله مر وحرف الترتيل أي الثاني في إخراج الحروف وقوله أفضل من حرفي غيره أي فن نصف السورة مثلامع الترتيل أفضل من تمامه وبدونه ولعل هذا في غير ما طلب بخصوصه كقراءة السكف يوم الجمعة فإن إتمامها مع الاسراع لتحصيل سنة قراءتها فيه أفضل من أكثرها مع الثاني وقوله مر إذا مر بآية رحمة الخ ينبغي أن يحل استحباب الدعاء إذا لم يكن آية الرحمة أو العذاب فيما قرأه بدل الفاتحة والإفلا يأتي به لثلا بقطع الموالاة وقوله مر سن له أن يقول بلى الخ أي يقولها الامام والمأموم سرا كالنسيح وادعية الصلاة الآتية وهذا بخلاف ما لو مر بآية رحمة أو عذاب فانه يجهر بالسؤال ويوافق المأموم كما تقدم في شرح ويقول الثناء مما ظاهره أن المأموم لا يؤمن فيما ذكر على دعائه وإن أتى به بلفظ الجمع اه ع ش (قوله كلقراءة الخ) عبارة المغنى قياسا على القراءة وقد يفهم من هذا أن من قال سبحان الله مثلا غافلا عن مدلوله وهو التنزيه يحصل له ثواب ما يقوله وهو كذلك وإن قال الاسنوى فيه نظر اه (قوله ولو بوجه) ومن الوجه الكافي أن يتصور أو في التسييح والتحميد ونحوهما تعظيم الله وثناء عليه ع ش (قوله لأنه تعالى) إلى قوله وفي الخبر في النهاية والمغنى (قوله والسكسل الفتور الخ) أي وضده النشاط مغنى ونهاية (قوله عن الشواغل) قيد النهاية والمغنى بالدنيوية وقضية صنع الشارح كشرح المنهج الاطلاق واعتمده الحلبي وفي النهاية قبل هذا ما يفيد (قوله وبه يتأيد) أي بالخبر (قوله يبطل الثواب) لكن قضية الاماقل أن بطلان الثواب فيما وقع فيه الخلل فيه فقط سم وتقدم عن شرح بافضل التصريح بذلك (قوله قول القاضي الخ) اقره المغنى وجزم به النهاية وهو عطف على قول من قال الخ (قوله ولا ينافيه) أي إطلاق قوله وفراغ قلب عن الشواغل الشامل للآخرية ويحتمل أن مرجع الضمير قول القاضي بكره الخ (قوله كان يجزم الجيش) أي يدرأ امر الجيش (قوله لأنه مذهب الخ) أو ما كان التجيز يشغله عما هو فيه كاهو اللاتي بعلم مقامه (قوله على أن ابن الرفعة اختار الخ) أي رفع عمر رضي الله تعالى عنه من أمور الآخرة فاختيار ابن الرفعة بواقفه ويخالف ما ساروا لا فقول له إلا أن يريد الخ استثناء من هذا كرى (قوله لا بأس به) أي وأما فيما يقرؤه فمستحب (فائدة) فيها بشرى روى ابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن عمر مر فوعا أن القيد إذا قام يصلى أتى بذنوبه فوضعت على رأسه أو على عاتقه فكما ركع أو سجد تساقطت عنه أي حتى لا يبقى منه شيء إن شاء الله تعالى اه مغنى (قوله ما ساروا) إشارة إلى قوله وإن تعلق بالآخرة كرى ويظهر أنه إشارة إلى ما ذكره عن القاضي من السكرامة ويحتمل أنه إشارة إلى قوله وفراغ قلب عن الشواغل الشامل لأمور الآخرة قول المتن (وجعل يديه الخ) أي في قيامه أو بدله نهاية ومغنى قول المتن (أخذ أيمينه يساره) لا يبعد فيمن قطع كف يمينه مثلا وضع طرف الزند على يساره وفيمن قطع كفاه وضع طرف أحد الزندان عند طرف الآخر تحت صدره سم (قوله والسنن الخ) والأصح كأي الروضة أنه يحيط يديه بعد التكبير تحت صدره وقيل يرسلهما ثم يستأنف نقلهما إلى تحت صدره قال الامام والقصد من القبض المذكور تسكين اليدين فان ارسلهما ولم يعثبهما فلا بأس كائن عليه في الام مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر فلا بأس أي لا اعتراض عليه إلا فالسنة ما تقدم اه (قوله أن يقبض بكف يمينه الخ) أي ويفرج اصابع يساره السجود وهذا صادق مع التخميض فليتأمل (قوله ولذا خصه بحالة الدخول) قديوخذ منه عدم اغناء ما يأتي عن تعميم ما هنال للقلب وإن لم يجعل ذلك سببا لان الخشوع بالقلب مطلوب في جميع الصلاة (قوله يبطل الثواب) أي فيما وقع فيه الخلل فقط (قوله أخذ أيمينه يساره) لا يبعد فيمن قطع كف يمينه مثلا

وقيل يتخير بين بسط أصابع يمينه في عرض المفصل وبين نشرها صوب الساعد وقيل يقبض كوعه باهامه وكرسوعه بخنصره ويرسل الباقي صوب الساعد ويظهر أن الخلاف في الأفضل وأن أصل السنة يحصل بكل والرسم المفصل بين (٣٠) الكف والساعد والكوع العظم الذي

يل إهام اليد والكرسوع العظم الذي يلي خنصرها وحكمة ذلك لإرشاد المصلي إلى حفظ قلبه عن الخواطر لأن وضع اليد كذلك يحاذيه والعادة أن من احتفظ بشيء أمسكه بيده فامر المصلي بوضع يده كذلك على ما يحاذي قلبه ليتذكر به ما قلناه (و) يسن (الدعاء في سجوده) لخبر مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجدا فاجتهدوا في الدعاء أي فيه وما ثوره أفضل وهو مشهور وروى ابن ماجه خبر من لم يسأل الله يغضب عليه (وأن يعتمد في قيامه من السجود والقعود) للاستراحة أو التشهد (على) بطن راحة وأصابع (يديه) موضوعتين بالأرض لأنه أعون وأشبه بالتواضع مع ثبوته عنه ﷺ ومن قال يقوم كالعاجن بالنون أراد في أصل الاعتماد لا صفته وإلا فهو شاذ ولا يقدم إحدى رجله إذا نهض للنهي عنه (و) تطويل قراءة الاولى على الثانية في (الصبح) لأنه الثابت من فعله ﷺ بلفظ كان يطول في الركعة الاولى مالا يطول في الثانية وتأويله بأنه أحسن بذاخل

وسطا كما هو قضية كلام المجموع نهاية قال عرش قضيته أنه يضم أصابع اليمنى حالة قبضه بها اليسرى اه (قوله وقيل يتخير) وكلام الروضة قدوم اعتاده ومن ثم أغتر به الشارح تبعاً لغيره والمعتد الاول نهاية (قوله والرسم) إلى قوله وحكمة ذلك في المغنى وإلى قوله فإمر في النهاية لإقوله والكرسوع إلى وحكمة (قوله والكوع الخ) أي واما البوع فهو العظم الذي يلي إهام الرجل نهاية ومعنى (قوله وحكمة ذلك) أي جعلهم ماتحت صدره نهاية (قوله يحاذيه) أي القلب فانه تحت الصدر بما يلي جانب الايسر نهاية أي فالمراد بالمحاذاة التقريبية لا الحقيقية خلافا لما يفعله بعض الطلبة من جعل الكفين في الجانب الايسر محاذيتين للقلب حقيقة فانه مع ما فيه من الحرج بخالف قوهم وجعل يديه تحت صدره فان اليسرى حينئذ يجعل جميعها تحت الثدي الايسر بل في الجانب الايسر لان تحت الصدر (قوله ما قلناه) أي من حفظ قلبه عن الخواطر (قوله لخبر مسلم) إلى قوله ولا يقدم في النهاية والمغنى لإقوله فهو شاذ (قوله لخبر مسلم الخ) وروى الحاكم عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال الدعاء سلاح المؤمن وعماد الدين ونور السموات والأرض وروى أبضاعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال إن البلاء لينزل فيتلقاه الدعاء فيعجلجان إلى يوم القيامة نهاية ومعنى (قوله وهو مشهور) عبارة النهاية والمغنى ومنه أي المأثور اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله أوله وآخره سره وعلايته رواه مسلم اه قول المتن (وان يعتمد في قيامه الخ) أي ذكر كان أو قويا أو ضدهما نهاية ومعنى (قوله كالعاجن) المراد به الشيخ الكبير لأنه يسمى بذلك لغة لكن كلام الشارح الاتي كالصريح في إرادة عاجن العجيين فليتامل ومن لإطلاقه على الشيخ الكبير وقول الشاعر:

فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وشرخصال المرء كنت وعاجن

رشيدى وكذا في المغنى لإقوله لكن إلى ومن لإطلاقه فقال بدله لا عاجن العجيين كما قيل اه وفي القاموس والكنتى ككرسى الشديديو الكبير عجنه اعتمده عليه بجمع كفه فلان نهض معتمدا على الأرض كبيرا اه قول المتن (و) تطويل قراءة الاولى الخ) وكذا يطول الثالثة على الرابعة إذا قرأ السورة فيها معنى (قوله وتأويله) أي الحديث معنى (قوله نعم ماورد الخ) عبارة النهاية والمغنى والثاني انهما سواء ومحل الخلاف في ما يرد فيه نص أو لم تقتض المصلحة خلافاً لما فيه نص بتطويل الاولى كصلاة الكسوف والقراء بالسجدة وهل أتى في صبح الجمعة أو بتطويل الثانية كصبح وهل أتاك في صلاة الجمعة والعيد أو المصلحة في خلافه كصلاة ذات الرقاع للإمام فيستحب له التخفيف في الاولى والتطويل في الثانية حتى تأتي الفرق الثانية ويستحب للطائفتين التخفيف في الثانية لثلاث أطول بالانتظار اه (قوله في مسئلة الزحام) أي ليلحقه منتظر السجود معنى قول المتن (والذكر بعدها) قوة عباراتهم وظاهر كثير من الاحاديث اختصاص طلب ذلك بالفريضة واما الدعاء فيتمه ان لا يتقيد طلبه بها بل يطلب بعد النافلة أيضا فليراجع سم (قوله وثبت فيهما احاديث) فقد كان صلى الله عليه وسلم إذا سلم منها قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدمك الجدم رواه الشيخان وقال ﷺ من سبح الله در كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلى قوله قدير غفرت خطاياهم وإن كانت مثل زبد البحر وكان ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا أي يقول استغفر الله العظيم وقال اللهم أنت السلام

وضع طرف الزند على يسراه وفيمن قطع كفاه وضع طرف أحد الزندين عند طرف الآخر تحت صدره ولا يتأذى ذلك بسقوط السجود على اليد إذا قطع الكف لاحتمال ان المراد هناك سقوط الوجوب بسقوط محله دون الاستحباب وايضا فيمكن الفرق (والذكر بعدها) قوة عباراتهم وظاهر كثير من الاحاديث اختصاص طلب ذلك بالفريضة واما الدعاء فيتمه ان لا يتقيد طلبه بها بل يطلب بعد النافلة أيضا فليراجع

برده كان الظاهرة في التكرار عرفا نعم ماورد فيه تطويل الثانية يتبع كل أتاك في الجمعة أو العيد ويسن للإمام تطويل الثانية في مسئلة الزحام وصلاة ذات الرقاع الآتية (والذكر) والدعاء (بعدها) وثبت فيهما احاديث كثيرة يبينها مع فروع كثيرة تتعلق بهما

ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام نهاية وشرح المنهج زاد شرح بافضل مانصه ومن ذلك اي الماثور عقب الصلاة اللهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وقراءة الاخلاص والمعوذتين واية الكرسى والفاخرة ومنه لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ زيادة يحيى ويميت عشرا بعد الصبح والعصر والمغرب وسبحان ربك رب العزة الى اخر السورة واية شهد الله وقل اللهم مالك الملك الى بغير حساب اه قال ع ش قال البكري في الكنز ويندب عقب السلام من الصلاة ان يبدأ بالاستغفار ثلاثا ثم قوله اللهم أنت السلام ثم يقول اللهم لا مانع الخ ويحتم بعد ذلك بما ورد من التسبيح والتحميد والتكبير المشار اليه ثم يدعوه فهم ذلك كله من الاحاديث الواردة في ذلك اهو ينبغي اذا تعارض التسبيح اي وماعه وصلاة الظهر بعد الجمعة في جماعة تقديم الظهر وان فاته التسبيح وينبغي ايضا تقديم اية الكرسى على التسبيح فيقرأها بعد قوله منك الجدد وينبغي ايضا ان يقدم السبعيات وهي القلائق لحث الشارع على طلب الفور فيها ولكن في ظني ان في شرح المناوي على الاربعين انه يقدم التسبيح وماعه عليها وينبغي ان يقدم ايضا السبعيات على تكبير العيد لما مر من الحث على فوريتها والتكبير لا يفوت بطول الزمان اه (في شرح العباب) غبارته ثم رايت بعضهم رتب شيئا مما مر فقال يستغفر ثلاثا اللهم أنت السلام الى والاكرام ثم لا اله الا الله وحده الى قدیر اللهم لا مانع الى الجدد لا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا نعبد الاياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يقرأ اية الكرسى والاخلاص والمعوذتين ويسبح ويحمد ويكبر العدد السابق ويدعو اللهم اني اعوذ بك من الجبن واعوذ بك من ان ارد الى ارضل العمر واعوذ بك من فتنة الدنيا واعوذ بك من عذاب القبر اللهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك اللهم اذهب عني الهم والحزن اللهم اغفر لي ذنوبي وخطاياي كلها اللهم انعشني واجبرني واهدني لصالح الاعمال والاخلاق انه لا يهدي لصالحا ولا يصرف عني سيئا الا انت اللهم اجعل خير عمري اخره وخير عملي خواتمه وخيرا ياي يوم لقائك اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفقر وسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويزيد بعد الصبح اللهم بك احاول وبك اصول وبك اقاتل اللهم اني اسالك علما نافعا وعملا مقبلا ورزقا طيبا وبعده وبعد المغرب اللهم أجرني من النار سبعا وبعدهما بعد العصر قبل ان يثني الرجل لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير عشرا اه والظاهر انه لم يذكر ذلك مرتبا كذلك الا بتوقيف او عملا بما قدمته انتهت وقد ذكرت في الاصل مخرج ما ذكره هتامن الاذكار من المحدثين فرأجعه منه ان اردته كردى على بافضل (قوله ويسن) الى قوله را نصرافه في المغني والنهاية لا قوله ولو لماسجد النبوى الى يمينه (قوله لا اله الا الله لا اله الا الله) أي تعليم المأمومين فيجهر بهما فاذا تعلموا أسر شيخ الاسلام ومغني ونهاية قال ع ش قوله بها اي بالذكرو الدعاء الواردين هنا وينبغي جريان ذلك في كل دعاء وذكر فهم من غيره انه يريد تعلمه ماموما كان او غيره من الادعية الواردة او غيرها ولو دنيويا اه (قوله ان يقوم من مصلاه) ينبغي ان يستثنى من ذلك الاذكار التي طلب الاتيان بها قبل تحوله ثم رايت في شرح العباب قال نعم يستثنى من ذلك اعني قيامه بعد سلامه الصبح لما صح كان ^{صلى الله عليه وسلم} اذا صلى الصبح جلس حتى تطلع الشمس واستدل في الخادم بخبر من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثمان رجله لا اله الا الله وحده لا شريك له الحديث السابق قال فقيه تصريح بانه ياتي بهذا الذكر قبل ان يحول رجله ويبقى مثله في المغرب والعصر ورود ذلك فهما اه سم على حجب وفي الجامع الصغير اذا صليت صلاة الفرض فقلوا عقب كل صلاة عشر مرات لا اله الا الله الى اخر الحديث وأقره المناوي عليه فينبغي تقديمها على التسبيحات لحث الشارع عليها بقوله وهو ثمان رجله الخ وورد ايضا من قرأ قل هو الله احد مائة مرة عقب صلاة الصبح ولم يتكلم غفر له وورد عليه سم في باب لجمه اسق الا حاصله انه اذا سلم عليه شخص وهو مشغول بقرائتها هل يرد عليه السلام ولا يكون مقرونا للثواب

في شرح العباب بما لم يوجد
مثله في كتب الفقه ويسن
الاسرار بهما لا لامام يريد
التعليم والا فضل للامام اذا
سلم أن يقوم من مصلاه

(قوله أن يقوم من مصلاه)

الموعود به أو يؤخره إلى الفراغ ويكون ذلك عذرا فيه نظرا لها قول والأقرب الأول وجعل الكلام على اجنبى لا عذر له في الاتيان به على ما ذكر فهل يقدم الذكر الذى هو لا اله الا الله الخ وسورة قل هو الله احد فيه نظر ولا يبعد تقديم الذكر لحث الشارع على المبادرة اليه بقوله وهو ثان رجله ولا يعد ذلك من الكلام لانه ليس اجنبيا عما يطلب بعد الصلاة ع ش (قوله عقب سلامه الخ) قاله الاصحاب لئلا يشك هو او من خلفه هل سلم او لا ولا يدخل غريب فيظنه بعد في صلاته فيقتدى به اه قال الاذرى والعلتان تنقيان اذا حول وجهه اليهم او انحرف عن القبلة اه وينبغي كما بحثه بعضهم ان يستثنى من ذلك ما اذا قدم مكانه يذكر الله بعد صلاة الصبح الى ان تطلع الشمس لان ذلك كحجة وعمرة تامة رواه الترمذى عن انس مغلبي (وقوله وينبغي الخ) كذا في النهاية وتقدم عن سم عن شرح العباب مثله مع زيادة وعبارة شرح بافضل ويندب ان ينصرف الامام والمأموم والمنفرد عقب سلامه وفراغه من الذكر والدعاء بعده اه (قوله اذالم يكن خلفه نساء) فسمياتي نهاية (قوله ولو بالمسجد النبوى الخ) وفاقا لظاهر اطلاق الاسنى والمغنى وخلافا للنهاية عبارته ولو لمكث الامام بعد الصلاة لذكر او دعاء فالأفضل جعل يمينه اليهم ويساره الى المحراب للاتباع رواه مسلم وقيل عكسه وينبغي كما قاله بعض المتأخرين ترجيح في محراب النبي ﷺ لانه ان فعل الصفة الاولى يصير مستديرا للنبي ﷺ وهو قبلة ادم فمن بعده من الانبياء اى كل منهم يتوسل به الى الله سبحانه وتعالى رشيدى (قوله ويؤيده) اى التعميم المذكور (قوله بمحرا به) اى بمصلاه فقد مر ان المحراب المعروف محدث (قوله فبحث استثنائه الخ) اى محرابه ﷺ يجعل يمينه فيه الى المحراب اعتمده اجمال الرملى واتباعه وعليه عمل الأئمة بالمدينة اليوم وللدميرى

وسن للامام ان يلتفتا * بعد الصلاة لدعاء ثبتا
ويجعل المحراب عن يساره * الاتجاه البيت في استاراه
فنى دعائه له يستقبل * وعنه للمأموم لا ينتقل
وان يكن في مسجد المدينة * فليجعل محرابه يمينه
لكن يكون في الدعاء مستقبلا * خير شفع ونبي ارسلنا

اه كرى وقضية ما مرفى النهاية من اقتصاره على استثناء محراب النبي ﷺ عدم اعتقاد ما بحثه الدميرى بالنسبة الى اتجاه البيت الشريف فليراجع (ولو في الدعاء) وقال الصيمرى وغيره يستقبلهم بوجهه في الدعاء وقوله لم من ادب الدعاء استقبال القبلة مرادهم غالبا لا دائما ويسن الاكثر من الذكر والدعاء قال في المهمات وقيد الشافعى رضى الله تعالى عنه استحباب الاكثر الذكر والدعاء بالمنفرد والمأموم ونقله عنه في المجموع لكن لقائل ان يقول بسن للامام ان يختصر فيها بحضرة المأمومين فاذا انصرفوا اطول وهذا هو الحق انتهى وهم لا يمنعون ذلك مغنى (قوله على انه يؤخذ من قوله بعدها انه الخ) قال ع ش ظاهره مر انه لا فرق بين الاتيان بها اى التسييجات على الفور وعلى التراخي والا قرب انها تقوت بفعل الرتبة قبلها الطول الفضل لكن قال حج انه لا يضر الفصل اليسير كالا شتغال بالراتبة وظاهره ولو اكثر من ركعتين وقال سم عليه ما حاصله انه ينبغي في اغتفار الرتبة ان لا يفحش الطول بحيث لا يعد التسييج من توابع الصلاة عرفا اثم على هذا والى بين صلاتي الجمع اخر التسييج عن الثانية وهل يسقط تسييج الاولى حينئذ او يكتفى بها ذكروا احدا

عقب سلامه) ينبغي ان يستثنى من ذلك الاذكار الى طالب الاتيان بها قبل تحوله ثم رابته في شرح العباب قال نعم يستثنى من ذلك اعنى قيامه بعد سلامه من الصبح لما صح كان ﷺ اذا صلى الصبح جلس حتى تطلع الشمس واستدل في الخادم بخبر من قال دبر صلاة الفجر وهو ثان رجله لا اله الا الله وحده لا شريك له الحديث السابق فان فتمه تصرح بانها باقى هذا الذكر قبل ان يحول رجليه وباقى مثله في المغرب والعصر لورود ذلك فيها اه (قوله بفعل الرتبة) ظاهره وان طولها وفيه نظر اذا غش التطويل بحيث صار لا يصدق على الذكر انه بعد الصلاة وقد يقال وقوعه بعد توابعها وان طالت لا يخرجه عن كونه بعدها فليتأمل

عقب سلامه اذالم يكن خلفه
نساء فان لم يرد ذلك فالسنة
له ان يجعل ولو بالمسجد
النبوى على مشرفه افضل
الصلاة والسلام كما اقتضاه
اطلاقهم ويؤيده ان الخلفاء
الراشدين ومن بعدهم كانوا
يصلون بمحرابه صلى الله عليه
وسلم ولم يعرف عن احد منهم
خلاف ما عرف منه فبحث
استثنائه فيه نظر وان كان
له وجه وجيه لاسيما مع
رعاية ان سلوك الادب اولى
من امتثال الامر بيمينه
للمأمومين ويساره للمحراب
ولوفى الدعاء وانصرافه
لا يتنافى ندب الذكر له عقبها
لانه باقى به في محله الذى
ينصرف اليه على انه يؤخذ
من قوله بعدها انه لا يفوت
بفعل الرتبة

ولما الفات بها كاله لا غير (تنبيه) كثر الاختلاف بين المتأخرين فيمن زاد على الوارد كان سبع اربعا وثلاثين فقال القرافي بكرة لانه سوء ادب ايد بانه دوا وهو اذ ايد فيه على قانونه يصير دوا وبانه مفتاح وهو اذ ايد على اسنانه لا يفتح وقال غيره يحصل له الثواب المخصوص الزيادة ومقتضى كلام الزين العراقي ترجيحه لانه بالاثنيان بالاصل حصل له ثوابه فكيف يطله زيادة من حنسه واعتمده ابن العاد بل بالغ فقال لا يحل اعتقاد عدم حصول الثواب لانه قول بلا دليل بل الدليل برده وهو عموم من جاء بالحسنة فله عشر امثاله ولم يعثر القرافي على سر هذا العدد المخصوص وهو تسبيع ثلاث وثلاثين والحد كذلك والتكبير كذلك بزيادة واحدة تكمل المائة وهو ان اسماء تعالى تسعة وتسعون وهي اما ذاتية كالله وجلالية كالكبير (٦٠١) اوجالية كالحسن فجعل الاول التسبيع لانه تنزيه للذات وللثاني التكبير وللثالث التمجيد

ولا بد من ذكر لكل من الصلاتين فيه نظرا ولا يبعد ان الاولى افر اكل واحدة بالعدد المطلوب لها فلو اقتصر على احد العددين كفي في اصل السنة اه (قوله) ولما الفات بها كاله الخ) يفيد ان الافضل تقديم الذكر والدعاء على الراتبة سم (قوله) وايد اي ماقاله القرافي (بانه) اي الوارد (قوله) مع الزيادة اي على العدد الوارد (قوله) واعتمده ابن العاد الوجه الذي اعتمده جمع من شيوخنا كشيخنا الامام البرلسي وشيخنا الامام الطبري وحصل هذا الثواب اذ اذ على الثلاث والثلاثين في المواضع الثلاثة فيكون الشرط في حصوله عدم النقص عن ذلك خلافا لمن خالف سم على المنهج اه ع ش (قوله) هو اي الدليل (قوله) تكمل المائة خبر مبتدا محذوف والجملة صفة لواحدة (قوله) هو ان الخ) فديقال ان هذا السر لا يضر القرافي بل يؤيد كلامه (قوله) ان اسماء تعالى اي الحسنى (قوله) وللثاني التكبير) سكت عن وجهه لظهوره من قوله اوجالية كالكبير (قوله) ولا اله الا الله اي الى قدبر (قوله) هذا الثاني اي الذي قاله غير القرافي وهو حصول الثواب المخصوص مع الزيادة (قوله) بل فيه الدلالة للمدعى) وهو حصول الثواب المخصوص مع الزيادة على العدد المخصوص وقد يقال ان قول المستشكل لا ان يقال الخ يؤيد نقيض المدعى فتأمل (قوله) وذلك اي اختلاف الروايات بالنقص والزيادة (قوله) عدم التعبد به اي بالثلاث والثلاثين (قوله) التعبد به واقع اي بالوارد (قوله) والخلاف (قوله) بغير الوارد اي لم يرد اصلا (قوله) نعم يؤخذ الخ) عبارة المغني قال المصنف الاولى اجمع بين الروايتين في تكبير اربعا وثلاثين ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اه (قوله) ان يخطمها اي ان يجعل خاتمة المائة واخرها (ورده) اي ندب الجمع بين كبير او كبير او يحتمل ان مرجع الضمير قول الشارح فيندب ان يخطمها بهما (قوله) ورجح بعضهم) عطف ايضا على قال القرافي وكذا قوله واوجه منه (قوله) او لتعبد اي على وجه انه مطلوب متافى هذا الوقت ع ش ولعل الاولى اي على انه هو الانسب هنا قال قول المتن (للفعل) اي او الفرض من موضع فرضه اي او نقله لو قال وان ينتقل لصلاة او من محل اخر لكان اشمل واخص واستغنى عن التقدير المذكور معنى قول المتن (وان ينتقل للفعل) اي اما ما كان او غيره ولو خالف ذلك فاجرم بالثانية في محل الاولى فهل يطالب منه الانتقال بفعل غير مبطل في اثناء الثانية يتجه ان يطالب سواء خالف عمدا وسهوا او جهلا سم على المنهج اه ع ش (قوله) وقضيته الخ) عبارة النهاية ومقتضى اطلاق المصنف عدم الفرق بين النافلة المتقدمة والمتأخرة لكن المتجه في المهمات في النافلة المتقدمة ما اشعر به كلامهم من عدم الانتقال لان المصلي ما مور بالمبادرة في الصف الاول وفي الانتقال بعد استقرار الصفوف مشقة خصوص صامع كثرة المصلين كالجمعة اه فعلم ان محل استحباب الانتقال مالم يعارضه شيء اخر اه (وانه ينتقل لكل صلاة) قضية هذا الصنيع استحباب (قوله) ولما الفات) يفيد ان الافضل تقديم الذكر والدعاء على الراتبة (قوله) وان ينتقل لكل صلاة) قضية هذا الصنيع استحباب الانتقال او الفصل بالكلام لكل ركعتين من النوافل يفتنخهما ولو كثرت جدا

لانه يستدعي النعم وزيد في الثالثة التكبير او لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ لانه قيل ان تمام المائة في الاسماء الاسم الاعظم وهو داخل في اسماء الجلال وقال بعضهم هذا الثاني اوجه نقلا ونظرا ثم استشكله بما لا اشكال فيه بل فيه الدلالة للمدعى وهو انه ورد في روايات النقص عن ذلك العدد والزيادة عليه كخمسة وعشرين واحدى عشرة وعشرة وثلاث مرة وسبعين ومائة في التسبيح وخمس وعشرين واحدى عشرة وعشرة ومائة في التمجيد وخمس وعشرين واحدى عشرة وعشرة ومائة في التكبير ومائة وخمس وعشرين وعشرة في التهليل وذلك يستلزم عدم التعبد به لان يقال التعبد به واقع مع ذلك بان ياتي باحدى الروايات الواردة والكلام لانما هو فيما اذا اتى بغير الوارد نعم يؤخذ من كلام شرح مسلم انه اذا

تعارضت روايتان سن له اجمع بينهما كتختم المائة بتكبير او بلا اله الا الله وحده الخ فيندب ان يخطمها بهما احتياطا الانتقال وعمل بالوارد ما امكن ونظيره قوله في ظلمت نفسي ظلما كثيرا في دعاء التشهد روى بالوحدة والمثلية والاولى اجمع بينهما لذلك ورده العزيز جماعة بما رددته عليه في حاشية الايضاح في بحث دعاء يوم عرفة ورجح بعضهم انه ان نوى عند انتهاء العدد الوارد امتثال الامر ثم زاد ائيب عليهم ما ولا فلا روجه منه تفصيل اخر وهو انه ان زاد لنحو شك عذر او لتعبد فلا لانه حيثئذ مستدرك على النادر وهو غمغمة (وان ينتقل للفعل) الراتب وغيره (من موضع فرضه) لتهذه له مواضع السجود وقضيته ندب الانتقال للفرض من موضع نقله المتقدم وانه ينتقل لكل صلاة يفتنخها من الماضيات والنوافل وهو متجه حيث يعارضه نحو فضيلة صف اول او مشقة خرق صف مثلا

فان لم ينتقل فصل بنحو كلام انسان للنهي في مسلم عن وصل صلاة بصلاة إلا بعد كلام او خروج (وافضله) اى الانتقال للنفل يعنى الذى لا تسن فيه الجماعة ولولم بالكتبة والمسجد حولها (الى بيته) للخبر المتفق عليه صلوا اليها الناس في بيوتكم (١٠٧) فان افضل صلاة المرء في بيته إلا

المكتوبة ولان فيه البعد عن الرياء وعود بركة الصلاة على البيت واهله كافي حديث ومحل ان لم يكن معتكفا ولم يخف بتأخيرها للبيت فوت وقت او تهاو ناو في غير الضحي وركعتي الطواف والاحرام بمقتات به مسجد ونافلة المبكر للجمعة (وإذا صلى وراهم نساء مكثوا) ندبا (حتى ينصرفن) للاتباع ولان الاختلاط بين مظنة الفساد وتنصرف الخنثائى

فرادى بعدهن وقبل الرجال (وان ينصرف في جهة حاجته) اى ان كان له حاجة اى جهة كانت (وإلا) يكن له حاجة في جهة معينة (ف) لينصرف (بمنته) لندب التيامن قال الاسنوى وبنافيه انه يسن في كل عبادة الذهاب في طريق والرجوع في اخرى اه ويجب بحمله على ما إذا امكثته مع التيامن ان يرجع في طريق غير الاولى والاراعى مصلحة العود في اخرى لان الفائدة فيه بشهادة الطريقين له اكثر (و تنقضى القدوة بسلام الامام) التسليمة الاولى لخروجه بها نعم يسن للأمام أن يؤخرها الى فراغ امامه من تسليمته جميعا وإذا انقضت بالاولى

الانتقال أو الفصل بالكلام لكل ركعتين من النوافل يفتتحهما ولو كثرت جداسم (قوله) فان لم ينتقل فصل بنحو كلام انسان) كذا في النهاية والمغنى وشرح المنهج لكن بدون لفظ نحو ولعل الشارح ادخل بها تحويل صدره عن القبلة (قوله) او خروج) اى من محل صلاته الاولى ع ش (قوله) اى الانتقال) الى قوله ويسن له هتافى النهاية الى ما نبه عليه وكذا في المغنى الا قوله يعنى الذى لا يسن فيه الجماعة وقوله وظاهر الى اوفيه (قوله) ولولم بالكتبة (الخ) عبارة النهاية ولا فرق في ذلك بين المسجد الحرام ومسجد المدينة والاقصى والمهجور وغيرها ولا بين الليل والنهار ولا يلزم من كثرة الثواب التفضيل اه قول المتن (الى بيته) اى ما لم يحصل له شك في القبلة فيه فيكون حينئذ في المسجد افضل ع ش (قوله) ولان فيه البعد (الخ) عبارة المغنى والحكمة بعده من الرياء اه (قوله) ومحل) اى محل كون النفل في البيت افضل (قوله) وان لم يكن معتكفا) اى ولا ما كذا بعد الصلاة لتعلم او تعليم ولودهب الى بيته لفا ته ذلك نهاية (قوله) فوت وقت) عبارة المغنى فوت الرتبة لضيق وقت او بعد منزله اه (قوله) ونافلة المبكر (الخ) اى القيامة وقد نظم ذلك الشيخ منصور الطبلاوى فقال

وسنة الاحرام والطواف * ونفل جالس للاعتكاف

وخائف القوات بالتأخر * وقادم ومنشئ للسفر

والاستخارة للقليل * لمغرب ولا كذا البعدي

اه ع ش وفي البجيرى عن القليوبى ان مثل قبلة الجماعة كل رتبة متقدمة دخل وقتها وهو في المسجد اه وقد مر عن النهاية ما يفيد قول المتن (مكثوا) اى مكث الامام بعد سلامه ومن معه من الرجال يذكرون الله تعالى نهاية ومعنى قول المتن (وان ينصرف الخ) وان يمكث المأموم في مصلاه حتى يقوم الامام من مصلاه ان اراده عقب الذكرو الدعاء اذ يذكره للمأموم الانصراف قبل ذلك حيث لا عذر له بافضل مع شره قال السكردى عليه وظاهر كلامه في الايعاب ان انصرافه قبل الامام خلاف الاولى لا للكره اه (قوله) تكن له حاجة (الخ) عبارة النهاية والمغنى اى وان لم تكن له حاجة او كانت لا في جهة معينة اه (قوله) فليتنصرف (بمنته) ولا يكره ان يقال انصر فنام الصلاة كما هو ظاهر كلامهم نهاية زاد المغنى وان اسند الطبرى عن ابن عباس انه يكره ذلك لقوله تعالى ثم انصرف فواصر الله قلوبهم اه قال ع ش وكذا لا يكره ان يقال جوا بالمتن قال اصليت صليت اه (قوله) بحمله) اى كلام المصنف (قوله) مصلحة العود) لعل الانسب حذف المصلحة (قوله) لخروجه بها) فلو سلم المأموم قبلها عامدا عالما من غير نية مفارقة بطلت صلاته ولو قارنه فيه لم يضرب كبقية الاذكار بخلاف مقارنته في تكبيرة الاحرام كما سياتى لانه لا يصير مصليا حتى يتمها فلا يربط صلاته بمن ليس في صلاة نهاية ومعنى قول المتن (فللمأموم) اى الموافق ومعنى ونهاية قول المتن (ثم يسلم) وينبغي أن تسلمه عقبه اولى حيث اتى بالذكر المطلوب وإلا بان اسرع الامام من للمأموم الاتيان به ع ش (قوله) ولا بطلت (الخ) عبارة النهاية فان مكث عامدا عالما بالتحريم قدر ازاء على طمأنينة الصلاة بطلت صلاته او ناسيا او جاهلا فلا هو كذا في المغنى إلا قوله قدر الى بطلت قال ع ش قوله مر او ناسيا او جاهلا فلا اى ولكن يسجد للسهم لانه فعل ما يبطل عمده اه (قوله) ان محله) اى البطلان (قوله) ان طوله كجلسة الاستراحة) والمعتمد ان طوله زيادة على قدر طمأنينة الصلاة سم عبارة ع ش قوله مر كجلسة الاستراحة وفي نسخة يعنى للنهاية طمأنينة الصلاة وهذه هي المعتمدة يمكن حل النسخة الاخرى عليها بان يراد بجلسة الاستراحة اقل ما يجزى في الجلوس بين السجدة (قوله) اوفيه (الخ) معطوف على غير محل والضمير محل التشهد الاول المبسوق (قوله) ويسن له) اى المبسوق (هنا) اى فيما اذا كان جلوسه مع امامه في محل تشهد الاول (قوله) منه) اى من تشهده

(قوله) ان طوله كجلسة الاستراحة) والمعتمد ان طوله زيادة على قدر طمأنينة الصلاة

صار المأموم كالمنفرد (فللمأموم) ان يشتغل بدعاء ونحوه ثم يسلم) نعم ان سبق وكان جلوسه مع امامه في غير محل تشهد الاول لزمه القيام عقب تسليمته فور او لا بطلت صلاته كما بانى ان علمو تعمدا وظاهر ان محله ان طوله كجلسة الاستراحة اوفيه كره له التطويل ويسن له هنا القيام مكبرا مع رفع يديه لانه سنة في القيام من التشهد الاول اذ لم لو قام الامام منه وخلفه مسهوق ليس في محل تشهد الاول فالارجه

الاول (أنه يرفع) أى المسبوق (قوله بخلافه هنا) (خاتمة) سئل الشيخ عن الدين هل يكره أن يسأل الله بعظيم من خلقه كالنبي والملك والولي فاجاب بأنه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه علم بعض الناس اللهم اني اقسم عليك بنبيك محمد بنى الرحمة الخ فان صح فينبغي ان يكون مقصورا عليه الصلاة والسلام لانه سيد ولد آدم ولا يقسم على الله بغيره من الانبياء والملائكة لانهم ليسوا في درجته ويكون هذا من خواصه اه والمشهور انه لا يكره شئ من ذلك مغنى وفي عش بعد ذكر كلام الشيخ عن الدين مانصه فان قلت هذا قد يعارض ما في البهجة وشرحها لشيخ الاسلام والافضل استسقاؤهم بالاتقياء لان دعاءهم ارجى للجابة الخ قلت لا تعارض لجواز ان ما ذكره العزمفروض فيما لو سال بذلك على صورة الالتزام كما يؤخذ من قوله اللهم اني اقسم عليك الخ وما في البهجة وشرحها مقصور بما اذا ورد على صورة الاستشفاع والسؤال مثل أسألك ببركة فلان أو بجرمته أو نحو ذلك اه

(باب شروط الصلاة)

(قوله تعليق أمر مستقبل الخ) انظر التعليق بلو سم عبارة البجيرى وقضية هذا الى التقييد بمستقبل أن التعليق بلولا يسمى شرطاً في العربية خلاف شوبرى اى لانها حرف شرط في معنى اه (قوله بمثله) اى بامر مستقبل (قوله أو إلزام الشئ الخ) عبارة شرح المنهج ويعبر عنه أى التعليق بالزام الخ (قوله وبفتحها العلامة) ظاهرة به بالسكون ليس بمعنى العلامة ورده النهاية والمغنى فقال لا الشرط بجمع شرط بسكون الراء وهو لغة العلامة ومنه اشراط الساعة اى علاماتها هذا هو المشهور وإن قال الشيخ الشرط بالسكون إلزام الشئ والتزامه لا العلامة وإن عبر به بعضهم فانها معنى الشرط بالفتح انتهى قال عش قوله مر وإن قال الشيخ الخ اى في غير شرح منهجه تبعاً للاسنوى عميرة ومن الغير شرح الروض وشرح البهجة اه (قوله راصطلاحاً) الى قوله فان قلت في النهاية والمغنى لا قوله ويعبر الى ورد قوله بأنه الى بأنه وقوله اشارة الى حسن (قوله ما يلزم الخ) فان قلت هذا التعريف غير مانع لانه يشمل الركن قلت يجوز ان يكون رسماً المقصود به تمييز الشرط عن بعض ما عداه كالسبب والمانع ومثل ذلك جائز كما صرح به الائمة كالسيد ويجوز أن يفسر ما بالخارج بقرينة اشتهاً ان الشرط خارج أى عن الماهية وقد يقال الركن يلزم من وجوده الوجود مالم يبطل فليتأمل سم اقول وينبغي الجواب الاخير كما اشار اليه بقدر ان اللزوم في الركن ليس لذاته بل عند استيفاء الشروط وبقية الاركان وانتفاء الموانع (قوله ولا عدم لذاته) فخرج بالقيده الاول اى ما يلزم من عدمه الخ المانع فانه لا يلزم من عدمه شئ وبالثاني اى ولا يلزم الخ السبب فانه لا يلزم من وجوده الوجود اى ومن عدمه العدم وبالثالث اى لذاته اقتران الشرط بالسبب كوجود الحول الذى هو الشرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذى هو سبب الوجوب او بالمانع كالدين على القول بأنه مانع لوجوبها اى المرجوح وإن لزم الوجود في الاول والعدم في الثاني لسكون لوجود السبب والمانع لذات الشرط نهاية وعش (قوله تقديم هذا) اى باب شروط الصلاة (قوله ويرد به) اى المصنف (اشار) اى بتأخير هذا الباب عن باب صفة الصلاة (قوله ما يجب تقدمه الخ) وجوب تقدمه ممنوع بل الوجه انه يكتفى بمقارنته فلا استقبال مثلاً

(باب)

(قوله أمر مستقبل) بالنظر للتعليق (قوله ما يلزمه من عدمه العدم الخ) فان قلت هذا التعريف غير مانع لانه يشمل الركن قلت يجوز ان يكون رسماً المقصود به تمييز الشرط عن بعض ما عداه كالسبب والمانع ومثل ذلك جائز كما صرح به الائمة كالسيد ويجوز ان تفسر ما بالخارج بقرينة اشتهاً ان الشرط خارج فليتأمل وقد يقال الركن يلزم من وجوده الوجود مالم يبطل فليتأمل (قوله ما يجب تقدمه على الصلاة) وجوب تقدمه ممنوع بل الوجه انه يكتفى بمقارنته فلا استقبال مثلاً يكتفى بمقارنته لتكبيره الاحرام وما بعدها وإن لم تقدم عليها وتقدم نحو الطهارة لانه لا يتصور عادة حصولها مقارنته للتكبير من غير تقدم عليها في فتاوى السيوطى في باب شروط الصلاة مسئلة قال الاسنوى في اول باب صلاة الجماعة احتراز المصنف

أنه يرفع تبعاله ويفرق بينه وبين ترك متابعتها في التورك بان حكمة الافتراس من سهولة القيام عنه موجودة فيه فقد مدت رعايتها على المتابعة بخلافه هنا (ولو اقتصر امامه على تسليمه سلم ثنتين والله أعلم) تحصيلاً لفصيلتهما لما تقرّر أنه صار منفرداً

(باب)

بالتنوين (شروط الصلاة) جمع شرط بسكون الراء وهو لغة تعليق أمر مستقبل بمثله أو إلزام الشئ والتزامه وبفتحها العلامة واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته قيل كان الاولى تقديم هذا على باب صفة الصلاة إذ الشرط ما يجب تقدمه على الصلاة واستمراره فيها ويعبر عنه بأنه ما قارن كل معتبر سواه بخلاف الركن اه ويرد بأنه أشار الى أهمية المقصود بالذات على المقصود بطريق الوسيلة

عليها الفصل الآتي داخلة في هذه الترجمة إشارة إلى اتحاد الشرط والمانع هنا وهو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط المعرف نقيض الحكم في أنه لا بد من فقد هذا الوجود وذلك ومن ثم جعل تنفاؤه شرطاً حقيقة عند الرافي وتجاوزا عند المصنف ويؤيده ما يأتي أن الشرط من خطاب الوضع من جميع حيثياتها بخلاف الموانع لا فتراق نحو الناسى وغيره هنا لأنهم حسن تأخيرها فان قلت لم قدموا بحث ما عدا الستر ولم ينصوا على شرطية إلا هنا ما عدا الاستقبال قلت نظروا في البحث عن حقائقها إلى كونها وسائل مقدمة أمام المقصود وعن شرطيتها إلى كونها تابعة للمقصود أو ما نفهم أو لا على شرطية الاستقبال فوقع استطراداً وأما تأخيرهم البحث عن الستر فإشارة إلى وجوبه لذاته تارة ومن حيث كونه شرطاً أخرى فلعدم اختصاصه بالصلاة لم يبحث عنه مع البقية أولاً ولأنه يكون فيه شرط أدرجوه مع بقية شروطها المتكلم عليها هنا إجمالاً من حيث الشرطية مع ذكر توابعها فتأمل (خمسة)

يكفي لمقارنته لتكبيره الأحرار وما بعدها وإن لم يتقدم وتقدم نحو الطهارة لأنه لا يتصور عادة حصولها مقارناً للتكبير من غير تقدم عليها سم (قوله لما جعل المبطلات) عبارة النهاية والمغنى لما اشتمل على موانعها وهي لا تسكون إلا بعد انعقادها حسن تأخيرها (قوله وهو الوصف الخ) عبارة الاسنى والمغنى والمانع لغة الحائل واصطلاحاً ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجوده لا عدم لذاته كالكلام فيها عمداً (قوله في انه الخ) متعلق بالاتحاد (قوله من فقد هذا) أى المانع (ووجود ذلك) أى الشرط (قوله حقيقة عند الرافي) أى لأنه لا يشترط كون الشرط وجوداً بيجري (قوله وتجاوزا عند المصنف) أى لأن مفهوم الشرط وجودى ومفهوم المانع عدمى زبدي وقوله ومفهوم المانع أى انتفاء المانع لأن الكلام في انتفائه وإلا فالمانع وجودى وقول الشارح تجوزا أى بالاستعارة المصرية بتشبيه انتفاء المانع بالشرط في توقف صحة الصلاة على كل منهما واستعارة لفظ الشرط لا انتفاء المانع أبجري (قوله ويؤيده) أى التجوز (قوله ما يأتي) أى عن قريب في شرح وطهارة الحدث (قوله من جميع حيثياتها) فيه بحث لأن من جملة حيثياتها فعلها وهي من جهة من قبيل خطاب التكليف ضرورة أن فعلها واجب يثاب عليه ويعاقب على تركه إلا أن يريدها أن الشرط من جهة تركها من خطاب الوضع من جميع حيثياتها ويحتاج على هذا إلى بيان تعدد حيثيات الترك وبيانها أنه قد يكون عمداً وسهواً جهلاً سم (قوله بخلاف الموانع الخ) قد يدفع هذا بأن الموانع المذكورة هنا ليست موانع على الإطلاق بل على التفصيل الآتي بيانه ككون الكلام عمداً مع العلم بالتحريم لا مطلقاً فجعل انتفائها شرطاً لا إشكال فيه إذ ليس لها حالة يخرجها من خطاب الوضع سم (قوله نحو الناسى) أى الجاهل (وغيره) أى العامد العالم (هنا لأنهم) أى في المانع دون الشرط (قوله حسن الخ) جواب لما جعل الخ (قوله عن حقائقها) أى ما عدا الستر والتأنيث باعتبار معنى ما والتذكير في قوله السابق على شرطية باعتبار لفظه (قوله لذاته) أى بقطع النظر عن نحو الصلاة (قوله مع ذكر توابعه) أى توابع شروط الصلاة (قوله ولا يرد الخ) عبارة النهاية وإنما لم يعد من شروطها أيضاً لسلام والتمييز والعلم بفرضيتها وبكيفية تمييزها فرائضها من سننها لأنها غير مختصة بالصلاة فلو جعل كون أصل الصلاة أو صلاته التي شرع فيها أو الوضوء أو الطواف أو الصوم أو نحو ذلك فرضاً أو علم أن فيها فرائض وسنننا ولم يميز بينهما لم يصح ما فعله لتركه معرفة التمييز المخاطب به وافق حجة الاسلام الغزالي بأن من لم يميز من العامة فرض الصلاة من سننها صحت صلاته أى وسائر عباداته بشرط أن لا يقصد بقرض فلا وكلام المصنف في مجموعه يشعر برجحانه والمراد بالعامى من لم يحصل من الفقه شيئاً انتهى به إلى الباقي ويستفاد من كلامه أى المجموع أن المراد به هنا من لم يميز فرائض صلاته من سننها وأن العالم من يميز ذلك وأنه لا يغتفر في حقه ما يغتفر في حق العامى وكذا في المغنى لإقوله والمراد الخ (قوله تستلزمه) أى لتوقف الجزم بنية الطهارة على الاسلام

بالفرائض عن الثواب فإن الجماعة تسن في بعضها ثم قال وعن الصلاة التي تستحب إعادتها بسبب ما كالشك في الطهارة فقوله كالشك في الطهارة مخالف للمتقدم له من أن الشك في الطهارة بعد الفراغ مبطل كالشك في النية (الجواب) يجاب عن ذلك بوجهين أحدهما أن يكون ذلك على الوجه القائل بعدم الإبطال والثاني أن يحمل على اختلاف الصورة فلا يبطال فيما إذا شك هل كان متطهر أم لا والصحة واستحباب إعادة فيما إذا كان متطهر أو شك في نقض الطهارة وهي مسألة تيقن الطهارة والشك في الحدث أه وسياق في سجود السهر تحرير المعتمد في الشك في الطهارة بعد الفراغ وتحرير تصويرها (قوله من جميع حيثياتها) فيه بحث لأن من جملة حيثياتها فعلها وهي من جهة من قبيل خطاب التكليف ضرورة أن فعلها واجب يثاب عليه ويعاقب على تركه إلا أن يريدها أن الشرط من جهة تركها من خطاب الوضع من جميع حيثياتها ويحتاج على هذا إلى بيان تعدد حيثيات الترك وبيانها أنه قد يكون عمداً وسهواً جهلاً (قوله بخلاف الموانع لا فتراق الخ) قد يدفع هذا بأن الموانع المذكورة هنا ليست موانع على الإطلاق بل على التفصيل الآتي بيانه ككون الكلام عمداً مع العلم بالتحريم لا مطلقاً فجعل انتفائها شرطاً لا إشكال فيه إذ ليس لها حالة يخرجها

وبالكيفية بأن يعلم فرضيتها مع تمييز فروضها من سندها لأنه شرط لسائر العبادات نعم إن اعتقد العاى أو العالم على الوجه الكلى فرضاً صحيح أو سنة فلا أو البعض والبعض صح مالم يقصد بفرض معين النفلية ولا التمييز لأن معرفة دخول الوقت تستلزمه أحدها (معرفة) دخول (الوقت) ولو ظنا مع دخوله باطنا فلو صلى غير ظان وإن وقعت فيه أوظانا ولم تقع فيه لم تنعقد (و) ثانيها (الاستقبال) كما مر بيانه مع ما يستثنى منه (و) ثالثها (ستر العورة) عند القدرة وإن كان خالياً في ظلمة للخبر الصحيح لا يقبل أنه صلاة حائض أى بالغ الإجماع فان عجز بالطريق السابق في التيمم ومن ثم لم يمه هنا سؤال نحو العارية وقبول هبة تافهة كطين صلى عارياً وأتم ركوعه وسجوده وجوبا ولا إعادة عليه فان وجده فيها استتر به فوراً وبني حيث لا تبطل كالاستدبار ويلزمه أيضاً سترها خارج الصلاة ولو في الخلوة لكن الواجب فيها ستر سوا أنى الرجل والامة وما بين سرورة الركبة والحرمة فقط

(قوله نعم) الى قوله ولا التمييز في النهاية والمغنى لا قوله أو العالم على الوجه بالنسبة لقوله أو البعض (قوله أو البعض والبعض) صنيعة صريح في أنه لا فرق في هذا بين العاى والعالم وليس كذلك بل هذا خاص بالعاى كما يعلم في المراجعة سم وكلام المغنى صريح في اختصاصه بالعاى وتقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله تستلزمه) قديم منع بانه قد يعرض بعد معرفته دخول الوقت ما يزيل التمييز سم (قوله ولو ظنا) أى بالاجتهاد أو ما في معناه كإخبار الثقة والمراد بالمعرفة هنا مطلق الادراك مجاز أو الإحقيقة المعرفة لا تشمل الظن لأنها حكم الذهن الجازم المطابق لموجب بكسر الجيم أى لدليل قطعى عرش (قوله مع دخوله باطنا) لعل المراد به اخذ الأمر في كتاب الصلاة ما يشمل عدم تبين الحال (قوله ولم تقع فيه) أى ثم تبين أنها وقعت قبل الوقت (قوله لم تنعقد) أى لا فرضاً ولا نفلاً عرش أى فى الأولى بخلاف ما لو صلى بالاجتهاد ثم تبين أن صلاته كانت قبل الوقت فانه إن كان عليه فائتة من جنسها وقعت عنها وإلا وقعت نفلاً مطاقاً شيخنا وتقدم في الشارح ما يوافقه وقيد الحلوى وقوعها عن الفائتة بما إذا لم يلاحظ في النية صاحبة الوقت (قوله كما مر بيانه) أى في كتاب الصلاة (قوله مع ما يستثنى منه) أى من صلاة الخوف ونفل السفر وغيرهما قول الماتن (وستر العورة) والعورة لغة النقصان والشىء المستعقب وحسمى المقدار الذى يباينه بذلك لقبح ظهوره وتطابق أيضاً شراً على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد هنا وعلى ما يحرم النظر اليه وسيأتى في النكاح إن شاء الله تعالى نهاية ومغنى (قوله عند القدرة) الى قوله لكن الواجب في المغنى لا قوله بالطريق الى صلى وقوله فان وجده الى ويلزمه والى الماتن في النهاية إلا ما ذكره وقوله والامة وقوله نجعله (قوله وإن كان خالياً في ظلمة) أى بالاولى إذا كان خالياً فقط أو في ظلمة فقط شيخنا (قوله عند القدرة) وظاهر كلام الروضة أنه لا يجب سترها عن نفسه في الصلاة لكن المعتمد كما قاله شيخنا الرملى وجوب سترها عن نفسه في الصلاة حتى لو لبس غرارة وصار بحيث يمكنه رؤية عورته لم تصح صلاته سم ويأتى عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله للخبر الصحيح الخ) ولقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد قال ابن عباس المراد به الثياب في الصلاة نهاية ومغنى (قوله أى بالغ الخ) عبارة النهاية أى بالغه إذا خاض زمن حيضها لا تصح صلاتها بجماع ولا غيره وظاهر أن غير البالغة كالبالغة لكونه قديماً جرياً على الغالب أى من غلبته الصلاة من البالغات دون الصغيرات (قوله ومن ثم) الإشارة الى قوله بالطريق الخ (قوله سؤال نحو العارية) أى بمن ظن منه الرضا شيخنا (قوله وقبول هبة تافهة الخ) فان لم يقبل لم تصح صلاته لقدرته على الستر ولا يلزم قبول هبة الثوب للجنة على الأصح شيخنا ونهاية ومغنى (قوله وجوبا) راجع لكل من صلى وأتم (قوله صلى عارياً) أى الفرائض والسنن على ما مرله مر في التيمم من اعتاده ولا يحرم عليه رؤية عورته في هذه الحالة فلا يكلف غض البصر عرش (قوله ولو في الخلوة) وفائدة الستر في الخلوة مع أن الله تعالى لا يحجبه شىء وفيرى المسنور كإبرى المكشوف أنه يرى الاول متأدياً والثانى تاركاً للادب نهاية ومغنى (قوله ويلزم سترها أيضاً خارج الصلاة) لا إطلاق الأمر بالستر ولأن الله تعالى أحق أن يستحى منه مغنى ونهاية (قوله والامة) المتجه أنها كالحرمة مراه سم عبارة النهاية والعورة التى يجب سترها في الخلوة السوا اتان فقط من الرجل وما بين السرة والركبة من المرأة وظاهر أن الختنى كالمرأة

من خطاب الوضع (قوله أو البعض والبعض الخ) صنيعة صريح في أنه لا فرق في هذا بين العاى والعالم وليس كذلك بل هذا خاص بالعاى كما يعلم بالمراجعة (قوله تستلزمه) قديم منع بانه قد يعرض بعد معرفة دخول الوقت ما يزيل التمييز (فان قيل) إذا زاد التمييز بطلت الطهارة مع انتها شرط أيضاً (قلت) فالمستلزم هى لا هو على أن هذا قد يمنع فان غير المميز يوضئه وليه للطواف فقد وجدت الطهارة ولا تصح الصلاة لعدم التمييز فليتامل (قوله وستر العورة) قال في الروضة ويجب أى سترها مطلقاً أى في الصلاة وغيرها ولو في خلوة لا عن نفسه اه وظاهر أنه لا يجب سترها عن نفسه في الصلاة لكن المعتمد كما قاله شيخنا الرملى وجوب سترها عن نفسه في الصلاة حتى لو لبس غرارة وصار بحيث يمكنه رؤية عورته لم تصح صلاته (قوله والامة) المتجه أنها كالحرمة مر (فرع) تعلقت جلدة من غير العورة اليها أو بالعكس مع التصاق أو دونه

اه (قوله الا لادنى) الى المتن في المغنى الا قوله تجمله (قوله الا لادنى غرض الخ) فيجوز الكشف له أى بلا كراهة وليس من الغرض حاجة الجماع لان السنة فيه ان يكونا مستترين ع ش وورده الرشيدى فقال ومن الغرض كما هو ظاهر غرض الجماع وسن الاستر عنده لا يقتضى حرمة الكشف كما لا يخفى خلافا لما في حاشية الشيخ والالكان الستر عنده واجبالا مسنونا اه بحذف وقد يجاب بان قول ع ش وليس الخ راجع لنى الكراهة لا لجواز الكشف (قوله كتب يد) أى واغتسال نهاية ومغنى (قوله على ثوب تجمله) قضية قول النهاية والمغنى وصيانة الثوب عن الادناس والغبار عند كنس البيت ونحوه اه باطلاق الثوب ان التجمل ليس بقيد فليراجع (قوله ويكره له نظره الخ) أى فى خارج الصلاة واما فيها فممتنع فلورأى عورة نفسه فى صلاته بطلت كما فى فتاوى المصنف الغربية وافتى به الوالد رحمه الله تعالى نهاية قال ع ش ظاهره ولو كان طوقه ضيقا جدا هو ظاهر اه (قوله وصيا غير ميم) ويظهر فائدة تى فى طوافه اذا احرم عنه وليه نهاية ومغنى (قوله نعم يجب الخ) استدراك على ما افاده لفظه بين عبارة النهاية اما نفس السرة والركبة فليستامنها لكن يجب الخ وعبارة المغنى وخرج بذلك السرة والركبة فليستام العورة على الاصح وقيل الركبة منها دون السرة وقيل عكسه وقيل السرة أو أنان فقط وبه قال مالك وجماعه اه (قوله ولو لمبعضه) الى قوله وللحاجة فى النهاية والمغنى (قوله ما ذكر) أى ما بين السرة والركبة (فرع) تعلقت جملدة من فوق العورة اليها او العكس مع التصاق او دونه فيحتمل ان يجرى فى وجوب سترها وعدمه ما ذكر وفى وجوب الغسل وعدمه فيما لو تعلقت جملدة من محل الغرض فى اليدين الى غيره او بالعكس (فرع آخر) لو طال ذكره بحيث جاوز نزوله الركبتين فالوجه وجوب ستر جميعه ولا يجب ستر ما يحاذيه من الركبتين وما نزل عنهما من الساقين وكذا يقال فى سلعة أصلها فى العورة وتدل حتى جاوزت الركبتين وكذا يقال فى شعر العانة اذا طال وتدل حتى جاوز الركبتين (فرع آخر) فقد المحرم السترة الا على وجهه بوجوب الفدية بان لم يجد الا قيصا لا يتأتى الا نزار به فهل يلزمه الصلاة فيه ويفدى أو لا يلزمه ذلك ولكن يجوز له أو يفصل فان زادت الفدية على اجرة مثل ثوب يستاجر أو ثمن مثل ثوب يباع لم يلزمه كما لا يلزمه استئجار والشراء حيثئذوا الا لزمه فيه نظر والثالث قريب سم على حجب وفى حاشية شيخنا العلامة الشوبرى على التحرير بعد قول سم فى آخر الفرع الاول او بالعكس مانصه قلت ويحتمل وهو الوجه عدم وجوب السترة فى الاولى لانها ليست من اجزاء العورة ووجوبه فى الثانية اعتبارا بالاصل والفرق ان اجزاء العورة لها حكمها من حرمة نظره وان انفصل من البدن بالكلية ولا كذلك المنفصل من محل الغرض اه ع ش (قوله والخنثى الحراخ) فان اقتصر على ستر ما بين سرتة وركبته لم تصح صلاته على الاصح وصحح فى التحقيق الصحة واعتمد الرملى الاول اى فى النهاية

فيحتمل ان يجرى فى وجوب سترها وعدمه ما ذكر وفى وجوب الغسل وعدمه فيما لو تعلقت جملدة من محل الغرض فى اليدين الى غيره او بالعكس (فرع آخر) لو طال ذكره بحيث جاوز فى نزوله الركبتين فالوجه وجوب ستر جميعه ولا يجب ستر ما يحاذيه من الركبتين وما نزل عنهما من الساقين وكذا يقال فى سلعة أصلها فى العورة وتدل حتى جاوزت الركبتين وكذا يقال فى شعر العانة اذا طال وتدل حتى جاوز الركبتين (فرع آخر) فقد المحرم السترة الا على وجهه بوجوب الفدية بان لم يجد الا قيصا لا يتأتى الا نزار به فهل يلزمه الصلاة فيه ويفدى أو لا يلزمه ذلك ولكن يجوز له أو يفصل فان زادت الفدية على اجرة مثل ثوب يستاجر أو ثمن مثل ثوب يباع لم يلزمه كما لا يلزمه الاستئجار والشراء حيثئذوا الا لزمه فيه نظر والثالث قريب (والخنثى الحرة) فلو انكشف منه شئ مع اعدا الوجه والكفين لم تصح صلاته سواء وجد انكشف ذلك فى الابتداء أو الاثناء وفارق ما لو احرم بالجمعة أربعين وخنثى ثم بطلت صلاة واحد من الاربعين حيث لا تبطل الجمعة لتحقق انعقادها والاصل عدم المبطل لاحتمال ذكرورة الخنثى ولا تبطل بالشك بان الشك هنا فى مرتبة عاق به وهو ستر عورتة وهناك فى امر خارج عنه وهو تمام العدد ويغتفر فى الخارج ما لا يغتفر فى غيره كذا اعتمدته مر ويحتمل صحة صلاته اذا طرأ الانكشاف فى الاثناء للشك فى المبطل بعد تحقق الانعقاد وهذا فى غاية الاتجاه

الا لادنى غرض كتب يد
وخشية غبار على ثوب تجمله
ويكره له نظر سواء نفسه
بلا حاجة (وعورة الرجل)
ولو قننا وصيا غير ميم (ما بين
سرتة وركبته) لحسبه به
له شواهد منها الحديث
الحسن غط غنك فان الفخذ
عورة نعم يجب ستر جزء
منهما ليحقق به ستر العورة
(وكذا الامة) ولو لمبعضه
ومكاتبه وأم ولد عورتها
ما ذكر (فى الاصح)
كالرجل بجماع ان رأس
كل غير عورة اجساعا
(و) عورة (الحرة) ولو غير
مميزة والخنثى الحر

وجمع الخطيب بين القولين حمل الاول على ما اذا دخل في الصلاة مقتصر على ذلك فانه لا تصح صلاته حينئذ
للشك في الاعتقاد والاصل عدمه وحمل الثاني على ما اذا دخل مستورا كالمرأة ثم طرا كشف شيء مما عدا ما بين
السرة والركبة فانه حينئذ لا يضرب للجزم بالاعتقاد والشك في البطلان والاصل عدمه واعتدله هذا الجمع سم
والزبادي والسيد البصري وشيخنا قول المتن (في الاصح) والثاني عورتها كالحرمة لا راسها اي عورتها
ماعد الوجه والكفين والراس والثالث عورتها ما لا يبدو منها في حال خدمتها بخلاف ما يبدو كالراس والركبة
والساعد وطرف الساق معنى قول المتن (ماسوى الوجه والكفين) أى حتى شعر رأسها وباطن قدميها وبكفي
ستره بالارض في حال الوقوف فان ظهر منه شيء عند سجودها وظهر عقبها عند ركوعها او سجودها بطلت
صلاتها شيخنا عبارة عرش ولو كان الثوب ساترا لجميع القدمين وليس مماسا لباطن القدم كفى السترة
لكونه يمنع ادراك باطن القدم فلا تكلف ليس نحو خف خلافا لما ترومه بعض ضعفة الطلبة لكن يجب
تحرزها في سجودها عن ارتفاع الثوب عن باطن القدم فانه مبطل فتنبيه اه (قوله الى الكوعين) بادخال
الغاية قالوا الى الرسغين بصرى (قوله لقوله تعالى الخ) الاستدلال به يتوقف على انه واد في الصلاة سم
(قوله اي الا الوجه والكفين) قاله ابن عباس وعائشة نهاية ومعنى (قوله وانما حرم نظرهما الخ) اي الوجه
والكفين من الحرمة ولو بلا شبهة قال الزبادي في شرح المحرر بعد كلام وعرف بهذا التقرير ان لها ثلاث
عورات عورة في الصلاة وهو ما تقدم وعورة بالنسبة لنظر الا جانب اليها جميع بدنها حتى الوجه والكفين
على المعتد وعورة في الخلوة وعند المحارم كعورة الرجل اهو يزد رابعة هي عورة المسئلة بالنسبة لنظر الكافرة
غير سيدتها ومحرمها وهي ما لا يبدو عند المنة ويحرم ايضا على المعتد على المرأة نظري من بدن الاجنبي ولو
بغير شهوة ولم تخش فتنة كركى (قوله في الخلوة كحرم او عند نحو حرم الخ) الا خص في الخلوة ومثلها عند
نحو المحارم ما مر وادخل بالنحو مثلها والمسحوح وملوكها عبارة بافضل مع شرحه وعورة الحرمة عند مثلها
وملوكها العفيف إذا كانت عفيفة ايضا من الزنا وغيره وعند المسحوح الذي لم يبق فيه شيء من الشهوة وعند
محارمها المذكور ما بين السرة والركبة فيجوز لمن ذكر النظر من الجانبين لما عدا ما بين السرة والركبة بشرط
أمن الفتنة وعدم الشهوة اه (قوله والخشى رقاو حرية كالانثى) عبارة شيخ الاسلام والنهاية والمعنى والخشى
كالانثى رقاو حرية اه (قوله عورة الذكر الخ) اي والخشى الرقيق (قوله على الضعيف ان عورة
الانثى اوسع الخ) تقدم عن المعنى انفا ايضا اه (قوله الاحسن كونها مصدرية) اي لان الشرط المنع لا المانع
الذى هو الساتر وجعله شرطامن حيث مانعته فيه استدراك وتكرار رسم وحملها النهاية والمعنى على الموصوفة
فقالا لا يجرم اه قول المتن (منع ادراك لون البشرة) اي المعتدل البصر عادة كما في نظاره كذا نقل عن فتاوى
الشارح مر وفي سم على المنهج أى في مجلس التخاطب كذا ضبطه به ابن عجل ناشري اه وهو يقتضى أن ما
يمنع في مجلس التخاطب وكان بحيث لو تأمل الناظر فيه مع زيادة القرب للمصلي جدا لا يدرك لون بشرته لا يضرب
وهو ظاهر وينبغي ان مثل ذلك في عدم الضرر ما لو كانت ترى البشرة بواسطة شمس او نار ولا ترى عند غدها
اه عرش واقره البجيرى (قوله وإن لم يمنع حجمها) اي كسر او يل ضيق لكنه مكره للمرأة ومثلها الخشى
فيما يظهر وخلاف الاول للرجل نهاية ومعنى (قوله لان مقصود الستر يحصل بذلك) اقول ينبغي تعين ذلك
عند فقد غيره لانه يستبر بعض العورة سم على المنهج وهو ظاهر بالنسبة للثوب الرقيق لستره بعض اجزائه اما
الزجاج اي او الماء الصافي فان حصل به ستر شيء منها فكذلك ولا فلا عبرة به عرش (قوله ولا الظلمة الخ) محترز
قوله وشرطه ايضا الخ (قوله وبهذا) اي التعليل (قوله ايراد اصباغ الخ) اي على تعبيرهم بما يستبر اللون سم^٤

وقد يقتضى جعله كالانثى احتياطاً للبطلان أيضا عند طرا والانكشاف (قوله لقوله تعالى الخ) الاستدلال
به يتوقف على انه واد في الصلاة (قوله الاحسن كونها مصدرية) اي لان الشرط المنع لا المانع الذى
هو الساتر وجعله شرطامن حيث مانعته فيه استدراك وتكرار (قوله ايراد اصباغ الخ) اي على تعبيرهم
بما يستبر اللون لكن الاندفاع لما يظهر بالنسبة لمن صرح بان اللون يسمى ساترا عرفادون من سكنت عنه

(ماسوى الوجه والكفين)
ظهرهما وبطنهما إلى
الكوعين لقوله تعالى ولا
يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها
أى إلا الوجه والكفين
وللحاجة لكشفهما وإنما
حرم نظرهما كالزائد على
غورة الامة لان ذلك مظنة
للفتنة وغورتها خارجها
في الخلوة كحرم وعند نحو
محرم ما بين السرة والركبة
وصورتها غير عورة
(تنبيه) عبر شيخنا بقوله
والخشى رقاو حرية كالانثى
وقوله رقاو غير محتاج اليه
لان عورة الذكر والانثى
الفتنة لا تختلف إلا على
الضعيف ان عورة الانثى
أوسع من عورة الذكر
(وشرطه) أى الساتر (ما)
الاحسن كونها مصدرية
(منع ادراك لون البشرة)
وإن لم يمنع حجمها وشرطه
أيضا أن يشتمل على المستور
لبسا أو نحوه فلا يكفي
زجاج وماء صاف وثوب
رقيق لان مقصود الستر لا
يحصل به ولا الظلمة لانها
لا تسمى ساترا عرفا وبهذا
يندفع ايراد اصباغ

لأجرم لها فانها وان منعت اللون لا تسمى ساترا عرفا نظرا لحقتها الناشئة من عدم وجود جرم لها (ولو) هو حرير والوجه أنه لا يلزمه قطع زائد على العورة ان نقص به المقطوع ولو سير لان الحرير يجوز لبسه لحاجة والنقص حاجة أى حاجة ونجس تعذر غسله كالعديم وفارق الحرير بان اجتناب النجس شرط لصحة الصلاة ولا كذلك الحرير وأيضا فهو عند عدم غيره مباح والنجس مبطل ولو عند عدم غيره و (طين) وجب وحفرة رأسه ضيق بحيث لا يمكن رؤية العورة منه بخلاف نحو خيمة ضيقة ومثلها فيما يظهر قيص جعل جيبه بأعلى رأسه وزره عليه لأنه حينئذ مثلها في أنه لا يسمى ساترا ويحتمل الفرق بأنها لاتعد مشتملة على المستور بخلافه ثم رأيت في كلام بعضهم ما يدل لهذا (وما كدر) أو غلبت حضرتها كان صلى فيه على جنازة أو بالأيام أو كان يطبق طول الانفاس فيه (والاصح وجوب التطين) ومثل ذلك الماء فيما ذكر وكذا لو أمكنه السجود على الشط مع

(قوله لا جرم لها) أى كالحرير والخناء مغنى قال عش ومنها النيلة إذا زال جرمها وتبقى مجرد اللون اه قول المتن (ولو طين) قدوجه الرفع بعد لو كما هو عادة المصنف بان لو بمعنى ان وان يجوز دخولها على الجملة الاسمية عند السكون فينسم (قوله ولو هو حرير) الى قوله وفارق في النهاية والمغنى (قوله ولو هو حرير) قيده العباب بما إذا لم يجد نحو الطين ويفهم منه انه لو وجد لم يصل في الحرير وينبغي كما وافق عليه من جواز الصلاة في الحرير إذا اخل بمروته وحشمته سم على المنهج اقول وينبغي ان مثل نحو الطين الحشيش والورق حيث اخل بمروته فيجوز له حينئذ لبس الحرير اما لو لم يجد ما يستتر به إلا نحو الطين وكان يحمل بمروته فهل يجب عليه ذلك أولا فيه نظرو الظاهر الاول وانه في هذه الحالة لا يخل بالمروءة اه عش واعتمده شيخنا (والوجه الخ) اعتمده مر (قوله وان نقص به المقطوع) قديقال وكذا ان لم ينقص مطلقا إذا اخل الاقتصار على ستر العورة بمروءة اه سم واعتمده شيخنا (قوله ان نقص به المقطوع الخ) مفهوما انه لو لم ينقص بالمقطع لزمه وهو قضية قول الشارح مر لما في قطعه من إضاعة المال عش (قوله كالعديم) أى فيقدم عليه الحرير في الصلاة وبالعكس في غيرها مما لا يحتاج إلى طهارة الثوب شيخنا أى ولم يكن رطوبة في المنتجش ولا في البدن (قوله والنجس مبطل الخ) في مقابلة هذا لما قبله مالا يخفى سم (قوله وطين الخ) ولو مع وجود الثوب عش (قوله وحب) يضم الحاء وكسر هاو شد الباء الجرأة والضخمة منها قاموس عبارة عش وفي المصباح والحب بالضم الحائية فارسي معرب انتهى وهو هنا الزير الكبير اه (قوله نحو خيمة ضيقة) يذنبى تصوير ذلك بما إذا وقف داخلها بحيث صارت محيطه بأعلاه وجوانبه أما لو خرق رأسها وأخرج رأسه منها وصارت محيطه ببقية بدنه ففى أولى من الحب والحفرة فتأمل سم (قوله ومثلها فيما يظهر قيص الخ) نقله سم على المنهج عن الطبرلاوى والشهاب الرملى وولده عش (قوله ويحتمل الفرق الخ) على هذا لا بد ان يكون بحيث لا يرى عورة نفسه على ما تقدم على اعتماد شيخنا الرملى سم (قوله أو غلبت) الى المتن في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله او بالماء (قوله أو غلبت الخ) عبارة المغنى والنهاية أى أو نحو ذلك كما صاف متراكم بخضرة منع الادراك وصورة الصلاة في الماء ان يصل على جنازة الخ قول المتن (والاصح وجوب التطين الخ) ويكفى الستر بلحاف التحف به امرأتان أو رجلان وإن حصلت تماسحة محرمة في الوجه لو كان بازاءه ثقبه فوضع غيره يده عليها فانه لا يضرب كما صرح به القاضى والخوارزمى واعتمده ابن الرفعة نهاية قال عش قوله مر التحف به امرأتان الخ أى وان صار على صورة القميص لها وقوله أو رجلان أى أو رجل وامرأة بينهما محرمة اه (قوله ومثله) الى قوله ومن ثم في النهاية إلا قوله وكذا الى ولا يلزمه (قوله ومثله ذلك الماء فيما ذكر) أى ومثل الطين الماء الكدر في وجوب الستر به (قوله مع بقاء ستر عورته به) تصور لا يخلو من اشكال بصرى (قوله ولا يلزمه ان يقوم فيه الخ) في نفي اللزوم اشعار بجواز ذلك وهو ظاهر واعلم ان حاصل ما يتجه في هذه المسألة انه ان قدر على الصلاة في الماء مع الركوع والسجود فيه بلا مشقة شديدة وجب ذلك او على القيام فيه ثم الخروج للركوع والسجود

(قوله ولو هو حرير) قدوجه الرفع بعد لو كما هو عادة المصنف بان لو بمعنى ان وان يجوز دخولها على الجملة الاسمية عند السكون فينسم (قوله ولو هو حرير) قيده العباب بما إذا لم يجد نحو الطين ويفهم منه انه لو وجد لم يصل في الحرير وينبغي كما وافق عليه من جواز الصلاة في الحرير إذا اخل بمروته وحشمته سم على المنهج اقول وينبغي ان مثل نحو الطين الحشيش والورق حيث اخل بمروته فيجوز له حينئذ لبس الحرير اما لو لم يجد ما يستتر به إلا نحو الطين وكان يحمل بمروته فهل يجب عليه ذلك أولا فيه نظرو الظاهر الاول وانه في هذه الحالة لا يخل بالمروءة اه عش واعتمده شيخنا (والوجه الخ) اعتمده مر (قوله وان نقص به المقطوع) قديقال وكذا ان لم ينقص مطلقا إذا اخل الاقتصار على ستر العورة بمروءة اه سم واعتمده شيخنا (قوله ان نقص به المقطوع الخ) مفهوما انه لو لم ينقص بالمقطع لزمه وهو قضية قول الشارح مر لما في قطعه من إضاعة المال عش (قوله كالعديم) أى فيقدم عليه الحرير في الصلاة وبالعكس في غيرها مما لا يحتاج إلى طهارة الثوب شيخنا أى ولم يكن رطوبة في المنتجش ولا في البدن (قوله والنجس مبطل الخ) في مقابلة هذا لما قبله مالا يخفى سم (قوله وطين الخ) ولو مع وجود الثوب عش (قوله وحب) يضم الحاء وكسر هاو شد الباء الجرأة والضخمة منها قاموس عبارة عش وفي المصباح والحب بالضم الحائية فارسي معرب انتهى وهو هنا الزير الكبير اه (قوله نحو خيمة ضيقة) يذنبى تصوير ذلك بما إذا وقف داخلها بحيث صارت محيطه بأعلاه وجوانبه أما لو خرق رأسها وأخرج رأسه منها وصارت محيطه ببقية بدنه ففى أولى من الحب والحفرة فتأمل سم (قوله ومثلها فيما يظهر قيص الخ) نقله سم على المنهج عن الطبرلاوى والشهاب الرملى وولده عش (قوله ويحتمل الفرق الخ) على هذا لا بد ان يكون بحيث لا يرى عورة نفسه على ما تقدم على اعتماد شيخنا الرملى سم (قوله أو غلبت) الى المتن في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله او بالماء (قوله أو غلبت الخ) عبارة المغنى والنهاية أى أو نحو ذلك كما صاف متراكم بخضرة منع الادراك وصورة الصلاة في الماء ان يصل على جنازة الخ قول المتن (والاصح وجوب التطين الخ) ويكفى الستر بلحاف التحف به امرأتان أو رجلان وإن حصلت تماسحة محرمة في الوجه لو كان بازاءه ثقبه فوضع غيره يده عليها فانه لا يضرب كما صرح به القاضى والخوارزمى واعتمده ابن الرفعة نهاية قال عش قوله مر التحف به امرأتان الخ أى وان صار على صورة القميص لها وقوله أو رجلان أى أو رجل وامرأة بينهما محرمة اه (قوله ومثله) الى قوله ومن ثم في النهاية إلا قوله وكذا الى ولا يلزمه (قوله ومثله ذلك الماء فيما ذكر) أى ومثل الطين الماء الكدر في وجوب الستر به (قوله مع بقاء ستر عورته به) تصور لا يخلو من اشكال بصرى (قوله ولا يلزمه ان يقوم فيه الخ) في نفي اللزوم اشعار بجواز ذلك وهو ظاهر واعلم ان حاصل ما يتجه في هذه المسألة انه ان قدر على الصلاة في الماء مع الركوع والسجود فيه بلا مشقة شديدة وجب ذلك او على القيام فيه ثم الخروج للركوع والسجود

ان شق ذلك عليه مشقة شديدة لانه لا يعد يسورا حيث تفصيل على الشط عاريا ولا يعيد هذا والذي يشبه في ذلك وبه يجمع بين إطلاق الدارمى عدم اللزوم وبحت بعضهم (١١٤) اللزوم (على) مريد صلاة وغيره خلافا لمن وهم فيه (فاقد) سائر غيره من (الثوب) وغيره

الى الشط بلا مشقة كذلك وجب أيضا وإن ناله بالخروج لها في الشط مشقة كذلك كان بالخيار بين أن يصلى عاريا في الشط بلا إعادة وبين أن يقوم في الماء ثم يخرج الى الشط عند الركوع والسجود ولا إعادة ايضا سم على حج والمنهج ووافقه مروا القرب انه يشترط لصحة صلاته ان لا ياتى في خروج وجهه من الماء وعوده بأفعال كثيرة اه ع ش واعتمده شيخنا (قوله) إن شق عليه ذلك (اى) فان لم يشق عليه المشقة المذكورة لزومه وهل هو على إطلاقه وإن ادى الى استدبار أو فعل كثير أو لا بصرى وتقدم عن ع ش استقراب الثاني وجزم به الرشيدى وشيخنا فقيدهم اللزوم بأن لا يرتب على الخروج والعود أفعال مبطله (قوله) مريد صلاة (الى) قوله ومن ثم في المعنى (قوله) وهم فيه (اى) وفي غيره (قوله) من الثوب وغيره (قوله) لو قدر على ثوب حرير فهل يجب تقديم التطين عليه أو لا فيه نظروا وقد يقال ان ازرى به التطين ولم يدفع عنه اذى نحو حرا وبر دلم يجب تقديمه عليه والأرجح سم وتقدم عن ع ش ما يوافق (قوله) بدليل (الخ) راجع للمعظوف فقط (قوله) اى الساتر (اى) أو المصلى (قوله) الخ تعلق بستر اعلاه (قوله) على التقدير الاول (وهو) رجوع الضمير الى الساتر واقتصر النهاية والمعنى عليه ثم قال وستره مضاف لفاعله لدلالة تذكير الضمير في أعلاه وجوابه وأسفله ولو كان مضافا لمعوله لقال ستر اعلاها الخ مؤنثا (قوله) لكن الاول احسن (اقول) ومن مرجحات التقدير الاول سلامته بما يوهى الثاني من وجوب ستر اعالى المصلى الزائد على العورة سم (قوله) الى تقدير اعالى عورته (اى) ساترها (اى) الى تقدير المضافين (قوله) اى ساترها (قوله) قديم منع الاحتياج الى هذا للاكتفاء بمقابله والمعنى حيث نذ وجب على المصلى ان يستر اعالى عورته او المعنى ويحب اى يشترط ان يستر المصلى عورته فلم يرجع الاول فليتأمل سم (قوله) وعورته (اى) الآتى قول المتن (لا أسفله) اى ولو كان المصلى امرأة وخشيت نهاية ومعنى (قوله) ومنه (اى) من التعليل (قوله) لم يصح (اعتمده ع ش وشيخنا (قوله) فلو صلى (الى) التنبيه في النهاية والمعنى لا قوله على ما ياتى الى حتى تكون وقوله وذلك الى فان لم يفعل (قوله) فلو صلى على عال الخ (اى) كان يصلى على دكة فيها خر وفرويت منها شيخنا (قوله) رؤية عورته (اى) بالفعل شيخنا (قوله) اى كانت بحيث يرى الخ (اى) وان لم تر بالفعل نهاية قول المتن (من جيبه) وهو المنفذ الذى يدخل فيه الراس معنى (قوله) اى طوق قيصه (ليس) بقيد بل مثله ما لو رؤيت عورته من كمه ع ش وشيخنا وتقدم في الشرح ما يفيد قول المتن (رؤيت عورته) اى المصلى ذكر اكان او انثى او خشى سواء كان الراى لها هوام غيره كافى فتاوى المصنف الغير المشهورة ومعنى ونهاية قول المتن (فليزره) باسكان اللام وكسرها نهاية زاد المعنى وضم الراء على الاحسن ويجوز فتحها وكسرها اه (قوله) على ما ياتى الخ) عبارة النهاية والمعنى على الافصح ويجوز اسكانها اه (قوله) ستر لحيته (اى) او شعر راسه معنى ونهاية (قوله) لو ستره (اى) بعد إحرامه نهاية ومعنى (قوله) يجب (الى) المن في النهاية (قوله) المقدرة الحذف الخ) يعنى التى هى كالحذوفة لخفاها لانها من الحروف المهموسة فلم تعد فاصلا رشيدى (قوله) ضم الراء (اى) بناء على الادغام قال السعد قالوا اذا اتصل بالمحزوم اى

وإن ناله بالخروج اليهما في الشط مشقة كذلك كان بالخيار بين أن يصلى عاريا في الشط بلا إعادة وبين أن يقوم في الماء ثم يخرج الى الشط عند الركوع والسجود ولا إعادة ايضا (قوله) من الثوب وغيره (قوله) لو قدر على ثوب حرير فهل يجب تقديم التطين عليه أو لا فيه نظروا وقد يقال ازرى به التطين ولم يدفع عنه اذى نحو حرا وبر دلم يجب تقديمه عليه ولا وجب (قوله) لكن الاول احسن (اقول) من مرجحات التقدير الاول سلامته بما يوهى الثاني من وجوب ستر اعالى المصلى الزائد على العورة (قوله) اى ساترها (قوله) قديم منع الاحتياج الى هذا للاكتفاء بمقابله والمعنى حيث نذ وجب على المصلى ان يستر اعالى عورته فلم يرجع الاول فليتأمل (قوله) ضم الراء (اى) بناء على الادغام قال السعد قالوا اذا اتصل بالمحزوم اى

لقدرته به على السترون ثم كفى به مع القدرة على الثوب (ويجب ستر اعلاه) اى الساتر أو المصلى بدليل قوله عورته الاقنى (وجوابه) اى الساتر للعورة على التقدير الاول فهو عليه مصدر مضاف لفاعله وعلى الثاني لمفعوله لكن الاول احسن لانه الانسب بسياق المتن ولا احتياج الثاني الى تقدير اعالى عورته اى ساترها فراجع للاول ولا مبالاة بتوزيع الضمير في اعلاه وعورته لوضوح المراء (لا اسفله) لعره ومنه يؤخذ انه لو اتسع السكم فارسله بحيث ترى منه عورته لم يصح إذا عسر في الستر منه وايضا فبهذه رؤية من الجانب وهى تضر مطلقا (فلو) صلى على عال او سجد مثلا لم تضر رؤية عورته من ذيله او صلى وقد رؤيت عورته اى كانت بحيث ترى عادة (من جيبه) اى طوق قيصه لسعته (فى) ركوع وغيره لم يكف هذا القميص للستر به (فليزره) او يشد وسطه بفتح السين على ما ياتى في فصل لا يتقدم على امامه حتى تكون عورته بحيث لا ترى منه ويكفى ستر

لحيته له إن منعت رؤيتها منه وذلك للخبر الصحيح اننا نصيد أفنصلى في الثوب الواحد قال نعم وازرره ولو بشوكه فان لم يفعل ذلك انعدمت صلاته ثم تبطل عند انحناها بحيث ترى عورته وفائدة انعداها دامها لستره وصحة القدوة به قبل بانها (تنبيه) يجب في يزره ضم الراء على الاصح ليتناسب الواو المتولدة لفظا من إشباع ضمة الهاء المقدرة الحذف لخفاها فكان الواو وليت الراء

وقيل لا يجب لأن الواو قد

يكون قبلها مالا يناسبها ويجوز في دال يشد الضم تبعاً لعينه والفتح للخفة قبل والكسر وقضية كلام الجار بردي كابن الحاجب استواء الواو وبين قول شارح أن الفتح أفصح لعله لأن نظرهم إلى إظهار الاخفية أكثر من نظرهم إلى الاتباع لأنها انسب بالفصاحة والصق بالبلاغة (وله) بل عليه إذا كان في ستر عورته خرق لم يجد ما يسده غير يده كاهو ظاهر وفي هذه هل يبقها في حالة السجود إذا لم يمكن وضعها مع الستر بها لعذره أو يضعها لتوقف صحة السجود عليها كل محتمل إذا الحاجة تجوز كلا من الكشف وعدم وضع بعض الأعضاء كالجنبه مع عدم الاعادة فهما وخينئذ فالذي يتجه تخييره إذ لا مرجح وليس هذا كما مر قريباً في قولنا فيصلى على الشط المعلوم منه أنه إذا تعارض السجود والستر قدم السجود لأن ذاك فيه تعارض أصلي السجود والستر وأصل السجود أكد لأنه ركن وما هنا تعارض فيه وضع عضو مختلف في وجوبه وستر بعض بعض ومختلف في أجزاء الستره فتعين (ستر بعضها) أي العورة (بيده) حيث لا نقض (في الأصح) لحصول المقصود ودعوى أن بعضه لا يستره بمنوعة

ومثله الأمر حال الادغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو ردها بالفتح ورده بالضم على الأفصح وروى رده بالكسر وهو ضعيف اه سم (قوله وقيل لا يجب) أي على الأفصح رشیدی (قوله مالا يناسبها) أي كالفتح والكسر (قوله قبل والكسر الخ) وفي العزى وشرحه للسعد الجزم بجواز الحركات الثلاث سم عبارة المغنى ويشد بفتح الدال في الأحسن ويجوز الضم والكسر اه قول المتن (وله ستر بعضها الخ) أي مع القدرة على الساتر سم (قوله بل عليه) قد يقال لو صح هذا لوجب على العارى العاجز عن الستر مطلقاً ووضع يديه على بعض عورته لأن القدرة على بعض السترة كالقدرة على كلها في الوجوب كاهو ظاهر وإطلاقهم كالصریح في خلافه فليتأمل ومن هنا يظهر ضعف التخيير الذي بحثه ويظهر تعيين مراعاة السجود لأنه ركن فلا يجوز تفويته لمراعاة أمر غير واجب سم وإطال الكردي في تأييد كلام الشارح وتصحيحه ورد قول سم وإطلاقهم كالصریح في خلافه راجعه (قوله وفي هذه) أي صورة لوجب (قوله عليها) أي على وضع اليد على حذف المضاف (قوله كل محتمل) قال القليوبي وبالأول أي بتقديم السترة على الوضع قال البلقيني وتبعه الخطيب واعتمده شيخنا الزيادي وقال شيخنا الرملي بوجوب الوضع تبعاً للرواي واعتمده سم اه كردي عبارة شيخنا وعند السجود هل يراعى السجود أو الساتر رجح الرملي تبعاً لوجه تقديم السجود لأن الشارح أوجب عليه وضع الأعضاء السبعة فيه فصار عاجزاً عن الستور رجح البلقيني تقديم السترة لأنه متفق عليه عند الشيخين ووضع اليد في السجود مختلف فيه ومراعاة المتفق عليه أولى من مراعاة المختلف فيه وهناك قول بأنه يخير بينهما اه واستقر عرش ماقاله البلقيني من تقديم السترة على الوضع وفي البجيرمي عن البرماوى قال العلامة ابن حجب والخطيب يتخير بينهما اه وهو يخالف ما مر عن الكردي عن الخطيب فليراجع (قوله وليس هذا) أي تعارض الوضع والستر هنا (قوله فتعين التخيير) (فرع) لو تعارض عليه القيام والستر هل يتقدم الأول أو الثاني فيه نظرو الظاهر مراعاة الستور ونقل عن فتاوى الشارح ذلك فراجع عرش (قوله أي العورة) إلى قوله ورابعها في النهاية والمغنى الأقولة وفارق إلى ويكفي وقوله فعلم إلى وأنه يلزم (قوله) حيث لا ناقض) أي بان يكون ذلك البهض من غير السوا أو منها بلا من ناقض نهاية ومعنى (قوله لا يستره) أي لا يعد ساتراً له معنى (قوله لا احترامها) الأولى باحترامها بالباء (قوله ويكفي بيد غيره الخ) وكذا الوجه المخرق من سترته وامسكه بيده نهاية ومعنى (وإن حرم) قضية جعل هذه الواو المبالغة أنه قد لا يحرم وهو

الادغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو ردها بالفتح ورده بالضم على الأفصح وروى رده بالكسر وهو ضعيف اه (قوله قبل والكسر) في العزى وشرحه للسعد الجزم بجواز الحركات الثلاث (قوله وله ستر بعضها بيده في الأصح) أي مع القدرة على الساتر والأفع العجز لا معنى لمنع المقابل وخينئذ فلا معنى لإدخال قوله بل عليه تحت مراد المتن إلا أن يجعل ترقيازاً انداعاً على المتن لفائدة حكمزاً اند (قوله بل عليه) قد يقال لو صح هذا لوجب على العارى العاجز عن الستور مطلقاً ووضع يديه على بعض عورته لأن القدرة على بعض السترة كالقدرة على كلها في الوجوب كاهو ظاهر وإطلاقهم كالصریح في خلافه فليتأمل ومن هنا يظهر ضعف التخيير الذي بحثه في قوله وفي هذه هل يبقيه الخ ويظهر تعيين مراعاة السجود لأنه ركن فلا يجوز تفويته لمراعاة أمر غير واجب على أنه لو سلم الوجوب لم يتم التخيير لأنه يعد عاجزاً عن السترة دون السجود (قوله وإن حرم) قضية جعل هذه الواو للبلابة أنه قد لا يحرم وهو كذلك اما ولا لأن السترة لا يستلزم المس لا مكان وضع يده على خرق الثوب بحيث يستر ما يحاذيها من البدن من غير مشله ولا حرمة حينئذ كاهو معلوم وأما ثانياً فلم يعد تحريم المس في صور منها ولو وضع طيب يده على المحل المكشوف من العورة بقصد معرفة العلة ليدأوا بها فإن ذلك الوضع جائز مع حصول الستر به ومنها أن يضع رجل يده على ذلك المحل من رجل آخر لظنه أنه زوجته أو أمته مع علم الموضوع عليه أن الواضع رجل أو شكة فإنه رجل فإن ذلك الوضع ليس بحرام للظن المذكور ولا ناقض لأن لمس الرجل والمشكوك في أنه رجل غير ناقض مع حصول الستر به كاهو ظاهر فإن قلت يلزم الموضوع عليه رفع يد الواضع لأن وضعها حرام في الواقع فليس له السكوت عليه

وفارق الاستنجاء بيده لاحترامها والاستياك بأصبعه لأنه لا يسمى استياكاً عرفاً ويكفي بيد غيره قطعاً وإن حرم

كذلك لان السترة لا يستلزم المس لا مكان وضع يده على حرف الثوب بحيث تستر ما يحاذيها من البدن من غير مس له ولا حرمة حيثئذ كما هو معلوم سم (قوله) كالوسترها بحرير (اي مع القدرة على غيره سم اى والا فلا حرمة بل يجب كما ياتي عن النهاية والمغني (قوله) ويلزم المصلي الخ) ولو وجد المصلي سترة نجسة ولم يجد ماء يطهرها به او وجدته وقد من يطهرها وهو عاجز عن فعل ذلك بنفسه او وجدته ولم يرض إلا بالاجرة ولم يجدها او وجدها ولم يرض إلا بالكثير من اجرة مثله او خيس على نجاسة واحتاج إلى فرش السترة عليها صلى عاريا وائتم الاركان كما سرنهاية زاد المغني ولو أدى غسل السترة إلى خروج الوقت غسلها وصلى خارجا ولا يصلي في الوقت عاريا كما نقل القاضي الاتفاق عليه اه قال ع ش قوله لم يرتفعه اى ولو شريفاه قوله لم روا تم الاركان قال الشيخ عميرة ولا إعادة في اظهر القولين اى في الصور كلها اه ع ش (قوله) بما وجدته (هل وإن لم يكن له وقع كقدر العدسة من نحو شمع او طين بلصقه بيده سم (قوله) لان القصد منه) اى من الماء (قوله) وفي تجزئه اى رفع الحدث (قوله) وهو يتجزى) اى بلا خلاف سم قول المتن (فان وجد الخ) تفريع على وجوب ستر البعض ولو عبر بالواو كان أولى لان الحكم المذكور لا يعلم بما قبله ع ش (قوله) أى قبله ودبره) المراد بهما كما هو ظاهر مانقض مسه و ظاهر كلاهم ان بقية العورة سواء وإن كان ما قرب اليها الخش لكن تقديمه اولى نهاية وفي الكردي عن الامداد مثله قول المتن (او احدهما) فيه اشعار بان فرض المسئلة انه يكفي جميع احدهما حتى لو فرض انه يكفي جميع احدهما وبعض الآخر تعين للجميع بصري وعبارة ع ش عن سم على المنهج قول المصنف قبله ظاهره وإن كان لا يكفي ويكفي الدبر فليتأمل اه اقول ويؤيد الاول ما في الاسنى والمغني من أنه لو كفى الثوب الموصى به أو الموقوف لأولى الناس به للؤخر رتبة كالرجل دون المقدم كالمرأة قدم المؤخر اه ثم ريت في الكردي عن الشوبري مانصه انه رأى في شرح الروض فيما لو وصى بثوب لأولى الناس به ما هو صريح في تقديم الدبر اى حيث كفاه دون القبل اه (قوله) لانه بارز للقبلة) اى ابدلها مغني وسم وشيخنا (قوله) انه يجب ذلك في غير الصلاة) اقره ع ش ونقل الجبيري عن الزياى والشوبري اعتماده (قوله) وعند مثله) اى او الفريقين نهاية (قوله) لتعارض المعنيين (فروع) ليس للعارى غضب الثوب من مستحقة بخلاف الطعام في الخمصة لانه يمكنه أن يصلى عاريا ولا يلزم الاعادة إلا إن احتاج اليه لنحو دفع حر او برد فانه يجوز له ذلك ويجب عليه قبول عاريته وإن لم يكن للبعير غيره وقبول هبة نحو الطين لا قبول هبة الثوب ولا اقتراضه لنقل المنة ويجب شراؤه واستجاره بشمن المثل واجرة المثل ولو وصى بصرف ثوب لأولى الناس به في ذلك الموضع او وقفه عليه او وكل في اعطائه وجب تقديم المرأة ثم الخنثى ثم الرجل ولو صلت امرأة مكشوفة الراس فعتقت في صلاتها ووجدت سترة بعيدة بحيث إن مضت اليها احتاجت إلى أفعال كثيرة وإن انتظرت من يلقيها اليها مضت مدة في التكشف بطالت صلاتها فأن لم تجد السترة بنت على صلاتها وكذا إن وجدتتها قريباً منها فتناولتها ولم تستدبر قبلتها وسترت بهاراسها فوراً ولو وجد عار سترته في صلاته فحكه حكها فيما ذكر ولو قال شخص لامته إن صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها

قلت هذا لا ينافي عدم حرمة الوضع على الواضع وحصول السترة وإن أتم الموضوع عليه باقراره ذلك على انه قد لا ياتم لظنه جواز ذلك لنحو قرب عبده الاسلام ومنها ما لو اختلطت محرمة باجنبيات غير محصورات فتزوج واحدة منهن فستر يدها بعض عورتها فانه لا تنتقض طهارته بذلك على المتجه للشك ولا يحرم وضع يدها لان لها حكم الزوجة في جواز الاستمتاع بها فليتأمل (قوله) بحرير) اى مع القدرة على غيره (قوله) بما وجدته) هل وإن لم يكن له وقع كقدر العدسة من نحو شمع او طين بلصقه بيده سم (قوله) وهو يتجزى) اى بلا خلاف (قوله) بأنه بارز للقبلة الخ) عبارة شرح الروض بأنه يتوجه بالقبل القبلة فستره أهم تعظيمها ولان الدبر مستور غالباً بالاليتين بخلاف القبل اه وقضية التعليل الثاني انه لو صلى لغير القبلة في نحو نفل السفر انه يستقر القبل ايضا ولا ينافيه التعليل الاول لان الاعمال ان كلا علة مستقلة فليتأمل (فروع) له قبلان اصلي وزائد واشتبه احدهما بالآخر ووجد ما يستر واحدا فقط من احدا القبليين والدبر فيحتمل ان يتخير

كما لو سترها بحرير ويلزم المصلي ستر بعض عورته بما وجدته وتحصيله قطعاً وإنما اختلفوا في تحصيل واستعمال ماء لا يكفي لظهره لان القصد منه رفع الحدث وفي تجزئه خلاف وهنا المقصود السترة وهو يتجزى (فان وجد كافي سوائيه) أى قبله ودبره سمياً بذلك لان كشفها يسو مساحيها (تعين لها) لفحشهما ولالاتفاق على انها عورة (أو) كافي (أحدهما قبله) أى الشخص المذكور والائى والخنثى يتعين ستره لانه بارز للقبلة والدبر مستور بالاليتين غالباً فاعلم أنه يجب ذلك في غير الصلاة أيضاً نظر البروز هوانه يلزم الخنثى ستر قبله فان كفى أحدهما فقط فالأولى ستر آله ذكر بحضرة امرأة وعكسه وعند مثله بتخير كالأول كان وحده (وقيل دبره) لانه أفحش عند نحو السجود (وقيل بتخير) لتعارض المعنيين (ورابعها) طهارة الحدث

فصلت بلا ستر رأسها عازرة عن سترها عتقت وصحت صلاتها أو قادمة عليه صحت صلاتها ولم تعتق للدور
 إذ لو عتقت بطلت صلاتها وإذا بطلت صلاتها لا تعتق فائبات العتق يؤدي إلى بطلانه وبطلان الصلاة
 فيبطل وصحت ويسن للرجل أن يلبس للصلاة أحسن ثيابه ويتعمص ويتعمم ويتطيلس ويرتدي ويتنثر
 أو يتسول فإن اقتصر على ثوبين فقميص مع رداء أو أزار أو سراويل أولى من رداء مع أزار أو سراويل
 ومن أزار مع سراويل وبالجملة فالمستحب أن يصلي في ثوبين فإن اقتصر على واحد فقميص فازار فسراويل
 ويتلحف بالثوب الواحد إن اتسع وبخالف بين طرفيه فإن ضاق أتزربه وجعل شيئا منه على عاتقه ويسن
 للمرأة ومثلها الخنثى في الصلاة ثوب ساخن لجميع بدنها وخمار وملحفة كثيفة وإتلاف الثوب وبيعته في
 الوقت كالماء ولا يباع له مسكن ولا خادم كأي الكفار قوبكره أن يصلي في ثوب فيه صورة وأن يصلي عليه
 واليه وأن يصلي بالاضطباع وأن يغطي فاه فإن ثاب غطاء يده أي اليسرى ندبا وأن يشتمل اشتغال الصماء
 بأن يجمل بدنه بالثوب ثم يرفع طرفيه على عاتقه الأيسر وأن يشتمل اشتغال اليهود بأن يجمل بدنه بالثوب
 بدون رفع طرفيه وأن يصلي الرجل مثلها والمرأة منتقبة مغنى قال عرش قوله مر أو يتسول في تاريخ
 الأصهارى عن مالك بن عتاهية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الأرض تستغفر للمصلي بالسراويل أه
 دميرى وقوله مر فقميص مع رداء أو أزار أو سراويل لعل أولى هذه الثلاث القميص مع السراويل
 ثم القميص مع الأزار ثم مع الرداء قوله مر في ثوب فيه صورة ظاهره ولو أعمى أو في ظلمة أو كانت الصورة
 خلف ظهره أو ملافة الأرض بحيث لا يراها إذا صلى عليه وهو ظاهر تباعد عما فيه الصورة المنهى عنها
 عرش (قوله بأقسامه) إلى قوله ولا يقاس في النهاية والمعنى لا قوله وإنما لم يؤثر إلى المتن وقوله أو أكره عليه
 وقوله وخرج إلى المتن (قوله لم يكن) الأولى النائيث (قوله لاسم) أي في باب التيمم (قوله إلا من نحو جنب)
 يفيد أنه لا يثاب عليها بل على قصدها فقط ونقل عن شيخنا الشهاب الرملي أن قراءة الجنب لا بقصد القرآن
 يثاب عليها ثواب الذكر وهو لا يتأق ذلك لأنه هنالم يصرفها عن القرآنية لنسيانها الجنبية ولم يوجد شرط
 ثوابها من الطهارة وهناك انصرفت عن القرآنية لعدم قصدها فصارت ذكرا فائيب على الذكر وقد يقال
 نسيانها الجنبية لا يقتضى قصد القرآنية فينبغي حينئذ أن يثاب عليها ثواب الذكر لا نصرفها عن القرآنية
 بسبب الجنبية بل ينبغي أن يثاب كذلك وأن قصدها إلغاء لقصد العدم مناسبتها سم على حجها عرش عبارة
 البصرى قوله إلا من نحو جنب قد يقال القراءة من الجنب عبادة صحيحة وإن كانت محرمة كالصلاة في
 المغصوب لأنهم لم يجعلوا انتفاء الجنبية بشرط الصحة القراءة بل جعلوا حرمة القراءة حكما من أحكام الجنبية
 وحينئذ فينبغي أن يثاب عليها من حيث ذاتها وإن حرمت لخارج كالمنظر به ويرتب على وصفها بالصحة
 اجزاؤها عن القراءة المنذورة فليتمل وليراجع على أن لك أن تقول أثبات الثواب فيما نحن فيه بالأولى
 من مسألة المغصوب لأن الفرض هنا أنه ناس للجنبية وحينئذ فلا نثم بالكلية أه (قوله وإنما لم يؤثر
 النسيان) أي وإنما لم يغتفر فتصح الصلاة مع ترك الطهارة نسيانا سم (قوله هنا) أي في طهارة الحدث
 (وفيما يأتي) أي في طهارة النجس (قوله من باب خطاب الوضع) يرد عليه أن الموانع أيضا من باب خطاب

بأقسامه السابقة بماه أو
 تراب وجده وإلا لم تكن
 شرطا لما من صحة صلاة
 فاقد الطهورين فإن نسيه
 وصلى أثيب على قصده
 لا على فعله إلا ما لا يتوقف
 على طهر كالدكر وكذا
 القراءة إلا من نحو جنب
 على الأوجه وإنما لم يؤثر
 النسيان هنا وفيما يأتي لأن
 الشروط من باب خطاب
 الوضع وهو لا يؤثر فيه

بين القبلين ويدل عليه مسألة الخنثى المذكورة بجامع احتمال مطاق أصلى وزائد مع الاشتباه (قوله إلا
 من نحو جنب) يفيد أنه لا يثاب عليها بل على قصدها فقط ونقل عن شيخنا الشهاب الرملي أن قراءة الجنب
 لا بقصد القرآن يثاب عليها ثواب الذكر وهو لا يتأق ذلك لأنه هنالم يصرفها عن القرآنية لنسيانها الجنبية
 ولم يوجد شرط ثوابها من الطهارة وهناك انصرفت عن القرآنية لعدم قصدها فصارت ذكرا فائيب على
 الذكر وقد يقال نسيانها الجنبية لا يقتضى قصد القرآنية فينبغي حينئذ أن يثاب عليها ثواب الذكر لا نصرفها
 عن القرآنية بسبب الجنبية بل ينبغي أن يثاب كذلك وأن قصدها إلغاء لقصد العدم مناسبتها (قوله على
 الأوجه) اعتمده مر (قوله وإنما لم يؤثر النسيان) أي وإنما لم يغتفر فتصح الصلاة مع ترك الطهارة
 نسيانا (قوله لأن الشروط من باب خطاب الوضع الخ) يردان الموانع أيضا من باب خطاب الوضع ويؤثر

الوضع و يؤثر فيه النسيان كما في يسير الكلام أو ألا كل نسيانا فانه لا يضروا للاتق أن يقال من باب المأمورات فلا يؤثر فيها النسيان وحيث فلا ترد الموانع لانها من باب المنهيات والنسيان يؤثر فيها سم (قوله ذلك) أي ونحوه وكان ينبغي أن يزيد هذا لظهور قوله لو من ثم الخ (قوله لكنه ضعيف اتفاقا) أي باتفاق المحققين كما في المجموع مغنى ونهاية (قوله ما لو نسيه فلا تعتقد الخ) هذا يقتضي أن الكلام في نسيانه قبل الدخول في الصلاة إذ نسيانه فيها لا يناسبه نفي الاعتقاد بل الذي يناسبه البطلان وحيث فكيف يكون النسيان محترز قوله فان سبقه الخ المفروض في حال الصلاة فليتنا مل سم فالمناسب كما في المغنى أن يقول ما لو أحدث مختارا فتبطل صلاته قطعا (قوله كنتجس ثوبه الخ) أي أو بدنه بما لا يعنى عنه واحتياجه الى غسله نهاية ومعنى (قوله برطب) أي يبقى بعد إلقائه ما يدركه الطرف فيما يظهر بصري (قوله إلا بفعل كثير الخ) لو أمكنه الوصول بفعل غير متوال وفعل فهل تصح مطلقا أو أن لم يطل الزمن وينبغي الثاني سم أي كما يفيد ما أخذ المذكور (قوله مما قالوه الخ) تقدم تفصيله انفا عن المغنى والنهاية راجعه قول المتن (بأن كشفته ربح) أي أو كشفه آدمي أو حيوان آخر سم وغبارة عس ورأيت بها مش عن سم مانصه وينبغي أن مثل الربح الأدنى الغير المميز والبهيمة ولو معلمة اه ومفهوم قوله الغير المميزان المميز يضرب وجه ذلك بأن له قصدا فبعد إلقائه بالربح ونقل عن شيخنا الزيادي الضرر في غير المميز أيضا وعلل بندرته في الصلاة اه أقول وهو قياس ما قالوه في الانحراف عن القبلة مكرها فانه يضرب وان عاد حالا وعلوه بندرة الاكره في الصلاة فاعتمده أي ما نقله عنه اه قول المتن (فستر في الحال) لو تكرر كشف الربح وتوالي بحيث احتاج في الستر الى حركات كثيرة متوالية فالمتجه البطلان بفعل ذلك لأن ذلك نادر ويؤيده ما قالوه في عتق أمة بعد سائرها عنها اسم على حجب اه عس (قوله فإلقاه الخ) ينبغي أو غسلها حالا كان وقع عليه نقطة من بول وصب حالا الماء عليه بحيث طهر محلها بمجرد دصبه حالا والمتجه أن البدن كالثوب ثم رأيت عن الفتى فيما أوصاه في الصلاة نجاسة حكيمية فغسلها فوراً أن أول كلام الروضة يفهم صحة صلاته وأخوه يفهم خلافه (تنبيه) لو دار الأمر بين القيام بالنجاسة حالا لتصح صلاته لكن يلزم التقاؤها في المسجد لكونه فيه وبين عدم إلقائها صونا للمسجد عن التنجس لكن تبطل صلاته فالمتجه عندي مراعاة صحة الصلاة والقيام بالنجاسة حالا في المسجد ثم إن التها فوراً بعد الصلاة وقول فالمتجه الخ وافق عليه مرفى الجافة ومنعه في الرطوبة وهو متجه أن اتسع الوقت سم على حج وقوله يفهم خلافه ظاهر لأنه يصدق عليه أنه حامل للنجاسة فاشبهه ما وحل الثوب الذي وقعت عليه نجاسة وفي كلام شيخنا الشوبري وأما التقاؤها على نحو مصحف أو في جوف الكعبة أي كالخجر فالوجه مراعاتهما ولو جافة لعظم حرمتها اه عس (قوله أو نفصها عنه) قال في شرح العباب بتحريك ما هي عليه حتى وقعت أخذاً من قول القاضي لو أخذ طر فامن مسجده الذي وقعت عليه نجاسة وزحزحه حتى سقطت

فيها النسيان كما في يسير الكلام أو ألا كل نسيانا فانه لا يضروا للاتق أن يقال من باب المأمورات فلا يؤثر فيها النسيان وحيث فلا ترد الموانع لانها من باب المنهيات والنسيان يؤثر فيها (قوله فلا تعتقد) هذا يقتضي أن الكلام في نسيانه قبل الدخول في الصلاة إذ نسيانه فيها لا يناسبه نفي الاعتقاد بل الذي يناسبه البطلان وحيث فكيف يكون النسيان محترز قوله فان سبقه الخ المفروض في حال الصلاة فليتنا مل سم فالمناسب كما في المغنى أن يقول ما لو أحدث مختارا فتبطل صلاته قطعا (قوله كنتجس ثوبه الخ) أي أو بدنه بما لا يعنى عنه واحتياجه الى غسله نهاية ومعنى (قوله برطب) أي يبقى بعد إلقائه ما يدركه الطرف فيما يظهر بصري (قوله إلا بفعل كثير الخ) لو أمكنه الوصول بفعل غير متوال وفعل فهل تصح مطلقا أو أن لم يطل الزمن وينبغي الثاني سم أي كما يفيد ما أخذ المذكور (قوله مما قالوه الخ) تقدم تفصيله انفا عن المغنى والنهاية راجعه قول المتن (بأن كشفته ربح) أي أو كشفه آدمي أو حيوان آخر سم وغبارة عس ورأيت بها مش عن سم مانصه وينبغي أن مثل الربح الأدنى الغير المميز والبهيمة ولو معلمة اه ومفهوم قوله الغير المميزان المميز يضرب وجه ذلك بأن له قصدا فبعد إلقائه بالربح ونقل عن شيخنا الزيادي الضرر في غير المميز أيضا وعلل بندرته في الصلاة اه أقول وهو قياس ما قالوه في الانحراف عن القبلة مكرها فانه يضرب وان عاد حالا وعلوه بندرة الاكره في الصلاة فاعتمده أي ما نقله عنه اه قول المتن (فستر في الحال) لو تكرر كشف الربح وتوالي بحيث احتاج في الستر الى حركات كثيرة متوالية فالمتجه البطلان بفعل ذلك لأن ذلك نادر ويؤيده ما قالوه في عتق أمة بعد سائرها عنها اسم على حجب اه عس (قوله فإلقاه الخ) ينبغي أو غسلها حالا كان وقع عليه نقطة من بول وصب حالا الماء عليه بحيث طهر محلها بمجرد دصبه حالا والمتجه أن البدن كالثوب ثم رأيت عن الفتى فيما أوصاه في الصلاة نجاسة حكيمية فغسلها فوراً أن أول كلام الروضة يفهم صحة صلاته وأخوه يفهم خلافه (تنبيه) لو دار الأمر بين القيام بالنجاسة حالا لتصح صلاته لكن يلزم التقاؤها في المسجد لكونه فيه وبين عدم إلقائها صونا للمسجد عن التنجس لكن تبطل صلاته فالمتجه عندي مراعاة صحة الصلاة والقيام بالنجاسة حالا في المسجد ثم إن التها فوراً بعد الصلاة وقول فالمتجه الخ وافق عليه مرفى الجافة ومنعه في الرطوبة وهو متجه أن اتسع الوقت سم على حج وقوله يفهم خلافه ظاهر لأنه يصدق عليه أنه حامل للنجاسة فاشبهه ما وحل الثوب الذي وقعت عليه نجاسة وفي كلام شيخنا الشوبري وأما التقاؤها على نحو مصحف أو في جوف الكعبة أي كالخجر فالوجه مراعاتهما ولو جافة لعظم حرمتها اه عس (قوله أو نفصها عنه) قال في شرح العباب بتحريك ما هي عليه حتى وقعت أخذاً من قول القاضي لو أخذ طر فامن مسجده الذي وقعت عليه نجاسة وزحزحه حتى سقطت

ذلك ومن ثم بطلت بنحو سبقه كما قال (فان سبقه) أي المصلي غير السلس ولو فاقد الطهورين على المعتمد الحدث أو أكره عليه (بطلت) صلاته لبطلان طهره إجماعاً ولأن صلاة فاقدهما صحيحة منعقدة (وفي القديم) وقول في الحديد أيضاً أنه يتطهر (بني) وإن كان حديثه أكبر لحبر فيه لكنه ضعيف اتفاقاً وخرج بسبقه ما لو نسيه فلا تعتقد اتفاقاً (وبحريان) أي القولان (في كل مناقض) أي مناف للصلاة (عرض) للصلي فيها (بلا تقصير) منه (وتدبر) دفعه عنه (في الحال) كنتجس ثوبه الذي لا يمكنه إلقاؤه فوراً برطب وكان طير الربح ثوبه محل بعيد أي لا يصله إلا بفعل كثير أخذاً مما قالوه في عتق أمة بعد سائرها عنها (فان أمكن) دفعه حالا (بأن كشفته ربح فستر في الحال) أو تنجس رداؤه فإلقاه أو نفصها عنه

فالظاهر أنها لا تبطل أو ينفخها من غير أن يظهر منه حرفان وهي بإسنة لم يضراها وظاهر ما أخذه من كلام القاضى وما نقله عنه أنه لا فرق في عدم البطلان بين قبض طرف ما وقعت عليه وتحريكه بلا قبض وقد يشكك الاول بمسئلة العود وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى فيما لو وقف على نحو ثوب متنجس الاسفل ورجله مبتلة ثم رفعت فارفع معها الثوب لا لتصاقه بها أنه ان انفصل عن رجله فوراً ولو بتحريكها صحت صلاته وإلا بطلت سم (قوله حالا) عبارة الروض وشرحه فان نحى النجاسة ولورطبة بأن نحى محلها فوراً لم يضرا أنتهت سم (قوله أو عود بيده) على احد وجهين في الروض بلاتر جميع وفي شرحه أنه الاوجه سم قول المتن (بأن فرغت الخ) أى كما هو ظاهر أو تعمد كشف عورتها أو ملاسمة النجاسة سم قول المتن (بطلت) ولو اقتصد مثلاً فخرج الدم ولم يلبث بشرته أو لو ثوبا قليلاً لم تبطل صلاته لأن المنفصل في الاول غير مضاف اليه وفي الثانية معتبر ويسن لمن أحدث في صلاته أن يأخذ بأفقه ثم ينصرف ليوم أنه عرف ستره على نفسه وينبغي أن يفعل كذلك إذا أحدث وهو منتظر للصلاة خصر صالماً إذا قرب إقامتها أو أقيمت مغنى زاد النهاية ومنه يؤخذ أنه يستحب لكل من ارتكب ما يدعو الناس إلى الوقعة فيه أن يسره لذلك كما صرح به ابن الهادي الحديث فيه اه قال ع ش قوله مر اولو ثوبا قليلاً أفهم أنه إن لو ثوبا كثيراً بطلت صلاته ولعل وجهه ان الكثير إذا كان بفعله لا يعنى عنه واقتضاه من فعله وقياسه أنه إن فتح دمه فخرج منه دم ولو ثوبه كثيراً لا يعنى عنه وينبغي أن محله إذا خرج الدم متصلاً بالفتح فلو خرج بعده بمدة بحيث لا ينسب خروجه للفتح لم يضرو قوله مر لكل من ارتكب الخ أى ومع ذلك عقوبة الذنب باقية تحت المشيئة وقوله مر لذلك أى لا يخوض الناس فيه اه ع ش (قوله كحدثه مختاراً) عبارة المغنى والنهاية لتقصيره حيث افتتحها في وقت لا يسعها لأنه حينئذ يحتاج إلى غسل رجله فلو غسلها في الخف قبل فراغ المدة لم يؤثر لأن مسح الخف رفع الحدث فلا تأثير للغسل وكذا لو غسلها بعد المضي مدة وهو يحدث حتى لو وضع رجله في الماء قبل فراغ المدة واستمر إلى انقضائها لم تصح صلاته لأنه لا بد من حدث ثم يرتفع وايضاً لا بد من تجديد يدنية

حالا) ينبغي أو غسلها حالا كأن وقع عليه نقطة بول فصب عليها حالا الماء بحيث طهر المحل بمجرد صبه حالا والمتجه ان البدن كالثوب في ذلك يحتاج مع اشتراط طهارة كل منهما فاذا وقع عليه نقطة بول مثلاً فصب فوراً الماء عليها بحيث طهر المحل بمجرد الصب حالا لم تبطل صلاته كما لو وقع عليه نجس جاف فالقاء عنه حالا بنحو امالته فوراً حتى سقط عنه النجس إذا لفرق في المعنى بين إلقاء النجس الجاف فوراً وصب الماء على النجس الرطب فوراً في كل منهما فليتا مل ثم رايت عن الفتى فيما لو اصابه في الصلاة نجاسة حكيمة فغسلها فوراً ان أول كلام الروضة يفهم صحة صلاته وآخره يفهم خلافه (تنبيه) لو دار الامر بين إلقاء النجاسة حالا لتصح صلاته لكن يلزم القاءها في المسجد لكونه فيه وبين عدم القائها صوناً للمسجد عن التنجيس لكن تبطل صلاته فالمتجه عندي مراعاة صحة الصلاة والقاء النجاسة حالا في المسجد ثم إزالتها فوراً بعد الصلاة لأن ذلك الجمع بين صحة الصلاة وتطهير المسجد لكن يغتفر القاءها فيه وتأخير التطهير إلى فراغ الصلاة للضرورة فليتا مل وقولنا فالمتجه الخ وافق عليه مرفى الجافقة ومنعه في الرطبة وهو متجه إن اتسع الوقت (قوله أو انفضا عنه) قال في شرح العباب أو بتحريك ما هي عليه حتى وقعت أخذاً من قول القاضى لو أخذ طرفاً من مسجده الذى وقعت عليه نجاسة وزحزحه حتى سقطت فالظاهر أنها لا تبطل أو ينفخها من غير أن يظهر منه حرفان وهي بإسنة لم يضرا وظاهر ما أخذه من كلام القاضى وما نقله عنه أنه لا فرق في عدم البطلان بين قبض طرف ما وقعت عليه وتحريكه بلا قبض وقد يشكك الاول بمسئلة العود دون مسئلة القاضى فليتا مل فانه لا يخفى ما فيه بل المتبادر خلافه وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى فيما لو وقف على نحو ثوب متنجس الاسفل ورجله مبتلة ثم رفعت فارفع معها الثوب لا لتصاقه بها أنه ان انفصل عن رجله فوراً ولو بتحريكها صحت صلاته وإلا بطلت (قوله حالا) عبارة الروض وشرحه فان نحى النجاسة ولورطبة بأن نحى محلها فوراً لم يضرا (قوله أو عود بيده) على احد وجهين في الروض بلاتر جميع وفي شرحه أنه الاوجه (قوله بأن فرغت مدة خف) أى كما هو

حالا (لم تبطل) صلاته
ويغفر هذا العارض
لقلته بخلاف ما لو نحاه
بنحو كنه أو عود بيده
لأنه حامل لها حينئذ ولا
يقاس الحمل هنا بحمل الورقة
السابق قبيل فصل قضاء
الحاجة لأن الحمل في كل
محل محمول على ما يناسبه
إذ ما هنا أضيق فأثر فيه
مالا يؤثر ثم ألا ترى أن
حمل الماس هنا مبطل وشم
لا يجرم وقد مر سر ذلك في
مبحث السجود على مالا
يتحرك بجر كنه (وإن
قصر بأن فرغت مدة
خف فيها) فاحتاج لغسل
رجليه (بطلت) قطعاً
كحدثه مختاراً

وبحث السبكي ان هذا اذا ظن بقاء المدة إلى فراغها وإلا لم تنعقد وفيه نظر لانه إذا ظن ذلك لم يقصر فلا يتأتى القطع إلا ان يقال ان غفلته عنها حتى ظن ذلك تقصير ولا نه إذا افتتحها مع علمه بانقضاء المدة فيها يكون المبطل منتظرا وهو لا يتأني الا انعقاد حالا كما مر فيمن أحرم مفتوح الجيب فالذي يتجه انعقادها حتى تصح القدوة به (١٣٠) (و) خامسها (طهارة النجس) الذي لا يعنى عنه (في الثوب) وغيره من كل محمول له وملاق

لانه حدث لم تشمله نية الوضوء الاول اه (قوله وبحت السبكي الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله إذا ظن الخ) ينبغي أو شك سم (قوله وإلا الخ) عبارة المغني والنهاية فان علم بان المدة تنقضي فيها فينبغي عدم انعقادها نعم إن كان في نفل مطلق بدرك منه ركعة فأكثرت انعقدت اه أي ويقصر على ما أمكنه فعله منه عش وقال الرشدي قوله مر في نفل مطلق أي ولم ينو عددا كما هو ظاهر اه (قوله وإلا لم تنعقد) صادق بما إذا لم يخطر بباله شيء من الفراغ وعدمه وفي عدم الانعقاد حيثئذ نظر ظاهر وعبارة المغني والنهاية نقلا عن السبكي سألته من هذا الإيهام بصري (قوله فلا يتأتى القطع) أي بالاطلاق (قوله لانه الخ) عطف على لانه إذا ظن الخ (قوله فيمن أحرم مفتوح الجيب) الفرق بين مانحن فيه ومسئلة الجيب واضح لان المنافي هنا لا يمكن دفعه بخلافه ثم سم ونهاية (قوله فالذي يتجه الخ) خلافا للنهاية والمغني كما مر وقال عش وفي الروض وشرحه ما يوافق ماجرى عليه ابن حجج من الانعقاد اه قول المتن (في الثوب الخ) ولورأينا نجسا في ثوب من يصلي أو في بدنه أو مكانه لم يعلمه وجب علينا إعلامه ان ذلك مبطل في مذهبه وإن لم يكن عليه إثم لان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتوقف على الإثم ألا ترى أنه لو رأينا صبي يزين في بصرية وجب علينا منعها وإن لم يكن عليهما إثم إزالة المنكر ضرورة اه شيخنا وفي النهاية والمغني ما يوافق (قوله الذي لا يعنى) إلى قوله ومع ذلك في المغني إلا قوله وصح إلى ثبت وقوله في البدن إلى ويستثنى وقوله فيه أرضه إلى أن كان وإلى قوله ومنه أنه يجوز في النهاية إلا قوله وصح إلى ثبت (قوله داخل الفم) هل ضابطه حد الظاهر سم (قوله والعين) أي والأذن نهاية ومعنى وسم (قوله سمى عن ضده) أي يفيدته وإلا فليس الأمر بالشئ وعين النهي ولا يستلزم على الصحيح عش (قوله محله في غير التضمخ) من هنا يشكل الاستدلال ويجاب بان الأمر باجتنابه شامل لغير التضمخ أيضا سم (قوله فانه حرام) أي إذا كان لغير حاجة نهاية (قوله وكذا في الثوب) هو الصحيح مر اه سم (قوله فيه أرضه الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والانسب الأعدب في أرضه أو ترك كذا بصري (قوله إن كان جافا) أي وكان هو أيضا جافا كما قاله شيخنا الشهاب الرمي سم أي وولده في النهاية قال عش أي فمع الرطوبة من أحد الجانبين لا يعنى عنه وظاهره وإن تعذر المشي في غير ذلك المحل من موضع طهارته كان توضع من مطهرة عم ذرق الطير المذكور سائر اجزاء المحل المتصل بها ونقل عن ابن عبد الحق العفو حيثئذ أقول وهو قريب اه (قوله ومع ذلك) أي مع اجتماع الشرط المذكورة عش (قوله لا يكلف تحري غير محله) أي فحيت كثير في المسجد وغيره بحيث يشق الاحتراز عنه لا يكلف غيره حتى لو كان بعض اجزاء المسجد خاليا منه وبمكنته الصلاة فيه لا يكلفه بل يصلي كيف اتفق وإن صادف محل ذرق الطير وهذا ظاهر حيث عم الذرق المحل فلو اشتمل المسجد مثلا على جمتين إحداها خالية من الذرق والاخرى مشتملة عليه وجب قصد الخالية ليصل فيها إذا لا مشقة كما يعلم مما ذكره في الاستقبال عش (لا في الثوب الخ) عطف على قوله فيه و (قوله مطلقا) أي عن الشرطين المذكورين (قوله لما مر الخ) الاولى كما

لذلك المحمول (والبدن) ومنه داخل الفم والانف والعين وإنما لا يجب غسل ذلك في الجنابة لان النجاسة اغاظ (والمكان) الذي يصلى فيه للخبر الصحيح فاعلى عنك الدم وصلى وصح خبر تنزهه من البول ثبت الأمر باجتناب النجس وهو لا يجب في غير الصلاة فتعين فيها والأمر بالشئ نهى عن ضده والنهي في العبادة يقتضى فسادها وقولهم وهو لا يجب في غير الصلاة محله في غير التضمخ به في البدن فانه حرام وكذا في الثوب على تناقض فيه ويستثنى من المكان ذرق الطير فيعنى عنه فيه أرضه وكذا فرشه على الأوجه إن كان جافا ولم يعتمد ملاسته ومع ذلك لا يكلف تحري غير محله لا في الثوب مطلقا على المعتمد (ولو اشتبه طاهر ونجس) كثنوبين ومحلين (اجتهد) لما مر بتفصيله في الأواني

ظاهر أو تعمد كشف عورته أو ملاسته النجاسة (قوله إذا ظن) ينبغي أو شك وإلا لم تنعقد (قوله فيمن أحرم مفتوح الجيب) الفرق بين مانحن فيه ومسئلة الجيب واضح لان المنافي هنا لا يمكن دفعه بخلافه ثم (قوله داخل الفم) هل ضابطه حد الظاهر (قوله والعين) ينبغي والأذن (قوله محله في غير التضمخ) من هنا يشكل الاستدلال ويجاب بان الأمر باجتنابه شامل لغير التضمخ أيضا (قوله وكذا في الثوب) هو الصحيح مر (قوله إن كان جافا) أي وكان هو أيضا جافا كما قاله شيخنا الشهاب الرمي (قوله بان ما تطهر به) هذا لا يظهر مع بقاء طهارته أي بقية ما تطهر منه (قوله إذا كان ذا كرا للدليل الاول) قضيته تقييد ما هنا

قول المحشى قوله بان ما تطهر به الخ وقوله قوله إذا كان ذا كرا للدليل الاول الخ هاتان القولتان ليستافى نسخ الشرح التي بايدنا وفي هامش نسخة منها عبارة نسخ الشيخ ابن قاسم ثم

مخالفة لما في هذه ونصها عقب قوله كذا أطلقوه هنا وبقري بينه وبين ما مر في المياه بان ما تطهر به ثم انعدم فصار عند إدارة بالكاف التطهير ثانيا كما به مبدى طهارة جديدة بلزومه الاجتهاد بخلاف ما هنا فان ما استتر به باق بحاله فلا محوج لأعادة الاجتهاد به نظير ما مر في القبلة إذا كان ذا كرا للدليل وأما قول شيخنا الظاهر جملة على الغالب الخ اه مافى الهامش وكذا يقال في قوله انعدم وقوله وإذا اجتهد اه

ومنه انه يجوز ان قدر على طاهر يتيقن كان يجدهما يغسل به احدهما ويجب وسعاً بسعة الوقت (١٢١) ومضيقة بضيقه نعم لو صلى فيما ظنه

الطاهر منها ثم حضر وقت صلاة اخرى لم يجب تجديده كذا اطلقوه هنا مع قصرهم في المأين أنه إذا بقي من الاول بقية لزمه إعادة الاجتهاد وكانهم لمحو في الفرق ان الاعادة ثم فيها احتياط تام بتقدير مخالفة الاول لما يلزم عليه من الفساد السابق ثم بخلاف ما هنا إذ لا احتياط في الاعادة فلم يجب ولا فساد لو خالف الاجتهاد الثاني الاول فجاز الاجتهاد ووجب العمل بالثاني وأما قول شيخنا الظاهر حمل ما هنا على الغالب من أنه يستتر بجميع الثوب فان ستره بعضه كان ظن طهارته بالاجتهاد فقطع منه قطعة واستتر بها وصلى ثم احتاج للستر لثقل ما استتر به أولا لزمه إعادة الاجتهاد نظير ما مر في المأين وعليه فلا فرق بين المأين والثوبين إذ هما كائنا من والحاجة للستر كهي للتطهر وسائر العورة كالماء الذي استعمله انتهى ففيه نظر ظاهر لما علمت من اختلاف ملحظ الباين على أنه يلزم الشيخ أنه لو كل من بعض الطعام الذي ظهر له حله بالاجتهاد ثم عاد لاكل باقيه لزمه إعادة الاجتهاد وهو بعيد جدا فتأمل وظاهر أن محل العمل بالثاني هنا ما إذا لم

بالكاف كافي النهاية والمغنى (قوله ومنه) أي ماسر (قوله ويجب وسعاً) كذا في أصله وكان الانسب أن يقيده بعدم القدرة على غيره ليصح اطلاقه وتحسن مقابلته بصري (قوله نعم) إلى قوله كذا اطلقوه في النهاية والمغنى (قوله لم يجب تجديده) (الخ) ولو غسل احد ثوبين باجتهاد صحت صلاته فيهما ولو مع جمعهما عليه ولو اشتبه عليه اثنان تنجس بدن احدهما واران بقندي باحدهما اجتهد بينهما وعمل بما ظهر له فانه ضلي خلف أحدهما ثم تغير ظنه إلى الآخر جاز له الاقدام بالآخر من غير إعادة كمالو صلى للقبلة باجتهاد ثم تغير اجتهاده لجهة اخرى فان تحير صلى منفرداً نهاية ومغنى وقره سم قال ع ش قوله مر باجتهاد خرج به ما لو هجم وغسل احدهما فليس له الجمع بينهما وقوله لم ر ثم تغير ظنه أي ولو في الصلاة وقوله جاز له الاقدام بالآخر أي بان يدخل نفسه في القدوة به في اثناء الصلاة مع بقائها على الصحة لانه بتغير ظنه صار منفرداً وقوله فان تحير الخ أي سواء حصل التحير ابتداء وبعد حصول القدوة باحدهما بالاجتهاد ثم طر التحير بان شك في امامه ولم يظهر له شيء موحيثذ بكمل صلاته منفرداً اه ع ش (قوله كذا اطلقوه الخ) عبارة بالمغنى والنهاية ولا يشكلك ذلك بما تقدم في المياه انه يجتهد فيها السكك فرض لان بقاء الثوب او المكان بقاء الطهارة ولو اجتهد فتغير ظنه عمل بالاجتهاد الثاني في الاصح فيصل في الآخر من غير إعادة كالتحجب إعادة الاولى إذ لا يلزم نقض اجتهاد باجتهاد بخلاف المياه اه أي لان الثوب منفصل عنه فيزع الاول ويصلى بالثاني سم (قوله ان الاعادة) أي بان إعادة الاجتهاد الخ (قوله بجميع الثوب) أي الذي ظنه طاهر بالاجتهاد (قوله ففيه نظر) وافق عليه مر اه سم أي والمغنى كما مر (قوله من بعض الطعام) لا حاجة لمن (قوله وإلا فلا) أي لان صلاته تقارن نجاسة محتمة ويؤخذ منه انه لو غسل بدنه قبل لبسه الثاني كان له ذلك وهو واضح بصري (قوله نظير ما مر في المأين) لكن تقدم في المأين انه حينئذ يتيمم بلا إعادة إن لم يبق من الاول بقية ومع الاعادة ان بقي منه بقية فهل يقال هنا على نظيره انه يصلي عارياً بلا إعادة ان تلف احد الثوبين وإلا فمهما ويقال يصلي في الثوب الاول ويفرق بعدم وجوب الاجتهاد هنا وقول الشارح ولا إعادة مطلقاً يقتضي عدم الاعادة واه تلف احد الثوبين او لا لكن هل هو مصور بما إذا صلى بالاول وعارياً فليحذر ذلك فان الوجه مر وجوب الاعادة حيث صلى عارياً مع بقاء الثوبين لانه صلى مع وجود ثوب طاهر يتيقن ويؤيد قوله ولم يظهر له شيء مسم وقول الشارح ولا إعادة مطلقاً يقتضي الخ كمنعه بان المراد بالاطلاق سواء عمل بالثاني عند عدم المس المذكور او لم يعمل به عند وجوده وصلى عارياً أي مع تلف احد الثوبين احداً من قوله نظير ما مر الخ وقوله فان الوجه الخ قد يصرح بذلك قول

بما إذا كان ذا كرا للدليل الاول ونظير ذلك ان يكون في مسئلة المياه قد بقي مما تطهر منه بقية أو يكون ذا كرا للدليل الاول فانظر الفرق حينئذ (فرع) في شرح مر ولو غسل احد ثوبين باجتهاد صحت صلاته فيهما ولو مع جمعهما ولو اشتبه عليه اثنان تنجس بدن احدهما ثم تغير ظنه إلى الآخر جاز له الاقدام بالآخر من غير إعادة كمالو صلى للقبلة باجتهاد ثم تغير اجتهاده لجهة اخرى فان تحير صلى منفرداً اه (قوله ففيه نظر) وافق عليه مر (قوله ان عدم ما فعله) فيه نظر (قوله إذا اجتهد) أي وان لم يلزمه إعادة الاجتهاد كما تقرر (قوله وإذا اجتهد وتغير ظنه الخ) تقدم في الاجتهاد في المياه انه إذا تغير ظنه وهو بطهارة الاجتهاد الاول صلى بها وعن ابن العماد انه لا يصلي بها وقياسه هنا انه إذا تغير اجتهاده وهو لا لبس الثوب الاول انه لا يصلي فيه بل يزع هذا على كلام ابن العماد واما على كلام الشارح فالظاهر انه يفرق بينهما لان الثوب منفصل عنه فيزع الاول ويصلي في الثاني (قوله وإلا فلا) أي فلا يعمل بالثاني وهل ان يعود إلى العمل بالاول او لا فيه نظر ويحتمل ان يكون حكمه كمالو تغير اجتهاده في المياه مع بقاء وضوئه بالاجتهاد الاول وقد قال الشارح هناك وظاهر كلامهم الاعراض عن الظن الثاني وما يترتب عليه وحينئذ فلو تغير اجتهاده ووضوؤه الاول باق صلى به الخ الثوب الذي ظن طهارته بالاجتهاد الاول نظير الوضوء بالاجتهاد الاول بدليل ان له أن يصلي فيه ماشاء من الفروع كالوضوء وقد قدمنا هناك خلاف ما قاله عن ابن العماد وقياسه انه إذا تغير اجتهاده هنا نزع الثوب الاول وصلى في الثاني (قوله في المأين) لكن تقدم

النهاية والمغنى ولو اجتهد في الثوبين أو البيتين فلم يظهر له شيء صلى عاريا وفي أحد البيتين حرمة الوقت وأعاد لتقصيره بعدم إدراك العلامة ولأن معه ثوبا في الأول وكان في الثاني طاهرا بيقين أه (قوله ولو لم يظهر الخ) راجع إلى المتن (قوله لم يظهر له شيء الخ) أي من أحد الثوبين أو البيتين و (قوله صلى عاريا) أي وفي أحد البيتين و (قوله وأعاد) لعل محل الإعادة أن يثوبان جميعا سم وتقدم عن النهاية والمغنى ما يصرح بذلك (قوله وكسرها) اقتصر عليه في المختار غش قول المتن (بعض ثوب الخ) أي ومكان ضيق نهاية ومغنى ويأتي في الشرح مثله (قوله بمعنى أو) أي التي لمنع الخلو (قوله ذلك البعض) إلى قول المتن ولو غسل في النهاية إلا قوله وقد مر إلى أما إذا وقوله وقبل إلى ولو اشتبه وكذا في المغنى إلا ما أنه عليه قول المتن (وجب غسل كله) ولو شق الثوب المذكور نصفين لم يجز الاجتهاد بينهما لأنه ربما يكون الشق في محل النجاسة فيكونان نجسين نهاية ومغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض ما نصه أي فيصلي عاريا بانعز عن غسله وهل تلزمه الإعادة لاحتمال أن أحد النصفين طاهر لا تحصر النجاسة في الآخر أو لا تلزمه فيه نظر وقد يتجه الثاني إذ ليس معه طاهر بيقين أه (قوله وإنما لم ينجس الخ) قضية ذلك صحة الصلاة بعده بدون غسل مأمسه سم (قوله مأمسه الخ) أي رطبانها عبارة المغنى ولو أصاب شيء رطب بعض ما ذكر لم يحكم بنجاسته لأننا نتيقن بنجاسة موضع الإصابة ويفارق ما لو صلى عليه حيث لا تصح صلاته وإن احتمل أن المحل الذي صلى عليه طاهر بأن الشك في النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة أه وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض وقضيته أنه لو وقف عليه في أثناء الصلاة أو مأمسه فيه بطلت أيضا وقديوجه بأنه كما أعطى حكم المتن نجس جميعه ووجب اجتنابه في الصلاة وإن لم ينجس مأمسه إلا أنه يشك في رخصة الصلاة بعده مأمسه كما هو قضية قولهم أنه لا ينجس مأمسه وحينئذ فينبغي أن يفرق ممر بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في أثناءها مع مفارقتها وفيه ما فيه وأما الوقوف عليه في أثناءها مع الاستمرار فوضع نظروا المتجه معنى أنه حيث أحرم خارجه ثم مسه أكل الصلاة عليه صححتها للشك في المبطل بعد الانعقاد أه واقره ع ش (حل الإصابة) أي نجاسة محل الإصابة نهاية

ولو لم يظهر له شيء صلى عاريا وأعاد (ولو نجس) بفتح الجيم وكسرها (بعض ثوب وبدن) (الواو بمعنى أو) (وجعل) ذلك البعض في جميعه (وجب غسل كله) لنصح الصلاة معه لأن الأصل بقاء النجاسة ما بقي جزء منه بلا غسل وإنما لم ينجس مأمسه لعدم تيقن محل الإصابة وقد مر في مسألة الهرة ما يعلم منه أن الشك في النجاسة المعتضد

في الماءين أنه حينئذ يتيمم بالإعادة إن لم يبق من الأول بقية ومع الإعادة إن بقي منه بقية فهل يقال هنا على نظيره أنه يصلي عاريا بالإعادة أن تلف أحد الثوبين ولا فاعها ويقال يصلي في الثوب الأول ويفرق بعدم وجوب إعادة الاجتهاد هنا وقول الشارح ولا إعادة مطلقا يقتضي عدم الإعادة سواء تلف أحد الثوبين أو لا لكن هل هو مصور بما إذا صلى بالأول أو عاريا فليحذر ذلك فإن الوجه وجوب الإعادة حيث صلى عاريا مع بقاء الثوبين لأنه صلى مع وجود ثوب طاهر بيقين ويؤيده قوله ولو لم يظهر له شيء الخ (قوله ولو لم يظهر له شيء) أي من أحد الثوبين أو البيتين وقوله صلى عاريا أي وفي أحد البيتين وقوله وأعاد لعل محل الإعادة أن يثوبان جميعا (قوله بمعنى أو) في الاحتياج إلى كونها بمعنى أو في الحكم في نفسه نظر فتأمل (قوله ووجب غسل كله) قال في الروض ولو شق الثوب نصفين لم يجز التجري أه أي لأنه ربما يكون الشق في محل النجاسة فيكونان نجسين أي فيصلي عاريا بانعز عن غسله وهل تلزمه الإعادة لاحتمال أن أحد النصفين طاهر لا تحصر النجاسة في الآخر فهو كافي قوله ولو لم يظهر له شيء الخ أو لا يلزمه ويفرق بعدم تحقق طاهر منفصل عن غيره فيه نظر وقد يتجه الثاني إذ ليس معه طاهر بيقين (قوله وإنما لم ينجس مأمسه) قضية ذلك صحة الصلاة بعده مأمسه بدرن غسل مأمسه (قوله لعدم تيقن محل الإصابة) قال في شرح الروض ويفارق ما لو صلى عليه حيث لا تصح صلاته وإن احتمل أن المحل الذي صلى عليه طاهر بأن الشك في النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة أه وقضية قوله بأن الشك في النجاسة مبطل أنه لو وقف عليه في أثناء الصلاة أو مأمسه فيها بطلت أيضا وقديوجه بأنه لما أعطى حكم المتن نجس جميعه ووجب اجتنابه في الصلاة وإن لم يتنجس مأمسه ولا يلزم من الاجتناب التنجيس كما في النجس الخاف إلا أن ذلك بشكل رخصة الصلاة بعده مأمسه كما هو قضية قولهم أنه لا ينجس مأمسه وحينئذ فينبغي أن يفرق بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في أثناءها مع مفارقتها وفيه ما فيه وأما الوقوف عليه في أثناءها مع الاستمرار فوضع نظروا المتجه معنى أنه حيث أحرم خارجه

باصل بقاءها يقتضي بقاء نجاسته لا تنجسه لماسه عملا باصل بقاء طهره اما اذا انحصر في بعضه (١٢٣) كقدمه فلا يلزمه الا غسل المقدم

ومغنى وبصرى (قوله باصل بقاء طهره) أى المماس (وأما اذا انحصر الخ) تحتز قوله في جميعه (قوله ومن ثم لو فصل الكم الخ) ينبغي ان محله ثلثا يخالف ما روى عن الروض من انه لو شق الثوب المذكور نصفين لم يجز التحرى الخ نالو تنجس احد كى القميص مثلا واشكل سم اقول وهو صريح المغنى وشرح المنهج (قوله فاذا ظن الخ) اى بالاجتهاد مغنى (قوله غسله فقط) اى فلو غسله جاز له ان يصلى فيها ولو جمعها كالثوبين مغنى ونهاية (قوله نظير ماسر) اى فى فصل الاجتهاد كروى (قوله ولو اشتبه مكان الخ) اى بعضه المنتجس فى جميعه نهاية ومغنى (قوله والا) أى بأن كان واسعا عرفا نهاية ومغنى (قوله نذب الاجتهاد) لك ان تقول هذا مما يلغزه فيقال لنا اجتهاد فى متحد باتفاق الشيخين بصرى (قوله ولو تعدر غسل الخ) اى كان لم يجد ماء يغسله به نهاية ومغنى (قوله على ما يحته الزركشى) اعتمده النهاية والمغنى (قوله من ثوب مثله ثم يصلى فيه) اى لو اكتره هذا ما قاله تبعه التولى وقال الاسنوى يعتبر اكثر الاسرين من ذلك ومن ثمن الماء لو اشتراه مع اجرة غسله عند الحاجة لان كلامه فيها وانفرد وجب تحصيله انتهى وهذا هو الظاهر مغنى (قوله على المعتمد) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى كما سر آفقا (قوله هو مثال) الى قوله وفيه الخلاف فى المغنى لا قوله كما بينته الى الماتر وكذا فى النهاية لا قوله لم ارشاده بنحو يده (قوله بصب الماء الخ) اى او باراده فى ماء كثير بصرى (قوله والا) اى بان غسله فى ماء كجفنة ونحوها بان وضع نصفه ثم صب عليه ماء يغمره مغنى ونهاية (قوله لم يظهر منه شيء) محله اخذا من التعليل المذكور اذا اصاب الطرف النجس ماسا للماء والا كان صب على اعلى الطرف المدلى فى الجفنة ونزل الماء على ما فى الجفنة من باقيه واجتمع فيها ولم يصل الى اول المغسول طهر كالمغسول فى غير الجفنة فليتا مل سم وعش (قوله على المعتمد) أى خلافا للشيخ الاسلام فى شرحى الروض والهجة عش (قوله لا نطرفه الاخر الخ) عبارة النهاية والمغنى لان ما فى نحو الجفنة يلاقىه الثوب المنتجس وهو وارد على ماء قليل فينجسه وإذا تنجس الماء لم يظهر الثوب اه (قوله هو الذى يطهر) وهو الطرفان مغنى (قوله بخلاف المنتصف) اى فيبقى المنتصف نجسا حيث كانت النجاسة محققة نهاية ومغنى اى فى محل المنتصف رخرج به ما اذا جهلت فلا يكون المنتصف نجسا لكنه يحتسب بعبارة الروضة وإن اقتصر على النصفين فقط طهر الطرفان وبقي المنتصف نجسا فى صورة اليقين ومجتنبا فى الصورة الاولى بمعنى صورة الاشتباه فما فى حاشية الشيخ عش مما يخالف هذا ليس فى محله رشيدى عبارته اى الشيخ عش قوله

ثم مسه أو أكل الصلاة عليه صحته الشك المبطل بعد الانعقاد (قوله ومن ثم لو فصل الكم عنها جاز له الاجتهاد فيهما) سياقه كالصريح فى التصوير بجهل النجاسة فى جميع اجزاء الثوب وحينئذ يخالفه ما روى عن الروض من قوله ولو شق الثوب نصفين لم يجز التحرى لان التصوير يكون الشق نصفين مثال لا قيد كما هو ظاهر فالوجه تقرير مسألة الكم بما فى الروض حيث قال ولو تنجس احد كى القميص واشكل فغسل احدهما بالاجتهاد لم تصح صلاته إلا ان فصله قبل التحرى اه (قوله ولو غسل نصف نجس ثم باقيه الخ) هذا الحكم جار فمالو اريد غسل ثوب تنجس بعضه وجمه ولهذا عبر فى الروض بقوله وإن غسل نصفه اى ما جهل مكان النجاسة منه أو نصف ثوب نجس ثم النصف الثانى بما جاوره طهر ولو اقتصر عليه أى الثانى دون المجاور فالمنتصف منتجس من النجس المسكتسب من المنتجس اه وهذا ظاهر فى الغسل بالصب لافى نحو جفنة واما فى الغسل بالصب فى نحو جفنة فاذا وضع نصف المشتبه فيها وصب عليه الماء فالوجه طهارة الماء المصبوب المجموع فى الجفنة لا نالو تنجس بالشك وهل يطهر المنتصف لموضوع المصبوب عليه لان الطرف المماس للماء الذى فى الجفنة لم يتحقق نجاسته حتى يؤثر فى الماء او لا يطهر لانا اعطيناه حكم ما تنجس جميعه فى وجوب غسل الجميع فليكن مثله فى كل ما يعتبر تطهيره فلا يطهر فى هذه الصورة لانا لا نطهر بالشك وقد اعطينا الجزء المماس للماء حكم محقق النجاسة وإن حكمنا بطهارة الماء لانا لا نتجس بالشك فيه نظر (قوله والا لم يظهر منه شيء) محله اخذا من التعليل المذكور اذا اصاب الطرف النجس ماسا للماء والا

المغسول أو لا (طهر كله والا) يغسل معه مجاوره أى ولا يغسل (فغير المنتصف) بفتح الصاد هو الذى يظهر بخلاف المنتصف لانه رطب ملائق لنجس فيغسله وحده ولا تسرى نجاسة الملاقى لملاقية خلافا لمن زعمه والانتجس السمن الجامد كله بالفارة الميتة فيه وهو خلاف النص

المغسول أو لا (طهر كله والا) يغسل معه مجاوره أى ولا يغسل (فغير المنتصف) بفتح الصاد هو الذى يظهر بخلاف المنتصف لانه رطب ملائق لنجس فيغسله وحده ولا تسرى نجاسة الملاقى لملاقية خلافا لمن زعمه والانتجس السمن الجامد كله بالفارة الميتة فيه وهو خلاف النص

(ولا تصح صلاة ملاق) أي تماس (١٢٤) (بعض) بدله أو (لباسه) كما مته (نجاسة) في شيء من صلاته وإن لم يتحرك بجر كته) بالنسبة

اليه وخرج بلباسه وماله
نحو سرير على نجس فتصح
صلاته عليه (ولا) صلاة
نحو (قابض طرف شيء)
كحبل أو شاة بنحو يده
(على نجس) وإن لم يمس به
(إن تحرك) هذا الشيء الذي
على النجس (بحركته) لحمله
متصلا بنجس وفيه الخلاف
الآن أيضا وإن أوم
خلافه قوله (وكذا إن لم
يتحرك) بها (في الأصح)
لنسبته اليه كالعامة وافرقت
المقابل بينهما ممنوع وإن
رجع في الصغير واختاره
الأذرعى ومر أنه لو أمسك
لجام دابة وبها نجاسة ضرر
فليتنبه له وخرج بعلى نجس
الحبل المشدود بطاهر
متصل بنجس فلا يضر إلا
أن كان ذلك الطاهر ينجر
هو وما اتصل به من النجس
بجره كسفينة صغيرة في
البر والذي يظهر اعتبار
انجراره بالفعل لو اراده
بالقوة لأنه لا يسمى
حامله إلا حينئذ وعبروا
في النجس بالمتصل وفي
الطاهر بالمشدود أي أو
نحوه لوضوح الفرق بينهما
عما تقرروا وإن محمله تماس
لنجس في الأول فلم يشترط
فيه نحو شده به بخلافه في
الثاني فإن بينه وبين النجاسة
واسطة فالشروط ارتباط
بين مجموله والنجس ولا

حيث كانت النجاسة الخ أفهم أنه لو تنجس بعض الثوب واشتبه فغسل نصفه ثم باقيه طهر كله وإن لم يغسل
المنتصف لعدم تحقق نجاسة مجاور المغسول اه قول المتن (ولا تصح صلاة ملاق الخ) وكذا لو فرش ثوبا
مهللا عليه وماسه من الفرج ومن ثم لو فرش على الحرير اتجه بقاء التحريم نهاية وقوله وكذا الخ الأولى منه
مالو فرض الخ لأن هذا من إفراد ما في المتن (قوله نحو سرير على نجس) أي قوائمه في نجس قال في المجموع ولو
حبس بمحل نجس صلى وتجاوى عن النجس قدر ما يمكنه ولا يجوز له وضع جبهته بل يذبح للسرور إلى قدر لو زاد
عليه لا في النجس ثم يعيد مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر صلى أي الفرض فقط وقوله مر لو زاد عليه
الخ يؤخذ منه أنه لا يضع ركبته ولا كفيه بالأرض ونقل عن فتاوى الشارح مر التصريح بذلك فلا يرجع
اه ع ش (قوله أو شاة الخ) عطى على قابض عبارة المغنى نحو قابض كشاة بنحو يده (طرف شيء) كحبل
طرفه الآخر نجس أو موضوع (على نجس الخ) وهذا المزج أحسن (قوله قوله وكذا الخ) أي الفصل بكذا
(قوله ومن) أي في فصل الاستقبال (قوله وبها نجاسة) أي ولو في غيرهما (قوله وخرج) إلى قوله في البر زاد
النباية عقبه أم في البحر كما أفاده الشيخ خلافا للأسنوى اه (قوله وخرج بعلى نجس الخ) عبارة المغنى
والأسنى ولو كان طرف الحبل ملقى على ساجور نحو كلب وهو ما يجعل في عنقه أو مشدودا بدابة أو سفينة
صغيرة بحيث تنجر بجر الحبل أو قابضه يحملان نجسا أو متصلا به لم تصح صلاته بخلاف سفينة كبيرة لا تنجر
بجره فانه كالدار ولا فرق بين السفينة وبين أن تكون في البحر أو في البر خلافا لما قاله الأسنوى من أنها إذا
كانت في البر لم تبطل قطعا صغيرة كانت أو كبيرة اه وقوله أو متصلا به الخ قال الرشيدى بعد ذكره
عن الأسنى وقضيته أنه لو كان على السفينة أو الدابة طرف حبل طاهر وطرفه الآخر موضوع على نجاسة
بالأرض مثلاً وقبض المصلي حبلها طاهر مشدودا بها أي عند النهاية والتحفة بل أو موضوعا عليها من
غير شد على ما قدمناه عن شرح الروض أنه تبطل صلاته فلا يرجع اه (قوله المشدود) قيد عند النهاية
أيضا واعتمده ع ش والشورى وشيخنا دون الأسنى والمغنى قال السكردى وحاصل ما اعتمده الشارح في
كتبه ووافق الخطيب والجمال الرملي في النهاية والدة في شرح نظم الزيد وغيرهم أنه إن وضع طرف
الحبل بغير نحو شد على جزء طاهر من شيء متنجس كسفينة أو على شيء مظاهر متصل بنجس كساجور كلب يضر
مطلقا أو وضعه على نفس النجس ولو بلا نحو شد ضرر مطلقا وإن شدة على الطاهر المتصل بالنجس نظر أن انجر
بجره ضرر ولا فلا اه وقوله ووافق الخطيب لمعه في غير المغنى والافتقار فلا يرجع ولا فم فيه ما وافق لما
في الأسنى كما سوبأنى (قوله في البر) ليس بقيد عند النهاية والمغنى وغيرهما كما مر (قوله لا بالقوة) ينظر
ما المراد بالقوة التي نقاهافانه إن اراد بها أنه لم يجره بالفعل لكن يمكن أن يجره بالفعل فهذا معنى ما قبله وإن
اراد غير ذلك فليبين سم أقول ويمكن أن يقال أنه اراد بذلك أنه ضعيف لطر ونحو مرض ولو كان صحيحا
معتدل القوة أمكنه جره بالفعل والله أعلم (قوله أو نحوه) أي كاللصق (قوله فاشترط الخ) خلافا للأسنى
والمغنى عبارته ((تنبيه)) لا يشترط في اتصال بساجور الكلب ولا بما ذكر معه أي من الدابة والسفينة
الصغيرة أن يكون مشدودا به بل الإلقاء عليه كاف كما عبرت به في الساجور قال شيخنا في شرح الروض ولا
حاجة لقول المصنف مشدود لأنه يجره بخلاف المراد اه (قوله أي طرف) إلى قول المتن ولو وصل في النهاية
والمغنى (قوله أي طرف ما ذكر) عبارة النهاية والمغنى أي طرف ما طرفه الآخر نجس أو الكائن على نجس
اه (قوله تحرك) أي بجر كته (قوله لأنه ليس حاملا) أي له ولا لا بسا نهاية ومغنى (قوله أو بعضه الخ) عطف

كان صب على أعلى الطرف المدلى في الجنة ونزل الماء على ما في الجنة من باقيه واجتمع فيها ولم يصل إلى
أول المغسول طهر كالمغسول في غير الجنة فليتامل (قوله لا بالقوة) ينظر ما المراد بالقوة التي نقاهافانه
إن اراد بها إن لم يجره بالفعل لكن يمكن أن يجره بالفعل فهذا معنى ما قبله وإن اراد غير ذلك فليبين (قوله

يحصل ذلك إلا بنحو شد طرف الحبل بذلك الطاهر المتصل بالنجس (فلو جعله) أي طرف ما ذكر (تحت رجله) على
وصلى (صح) صلاته (مطلقا) تحرك أم لا لأنه ليس حاملا فأشبهه صلاته على نحو بساط مفروش على نجس أو بعضه الذي لا يماسه نجس

على مفروش قول المتن (ولا يضرح) أى فى صحة صلاته نهاية (قوله محل صلاته) وهو تماس بدنه وثوبه سم (قوله وان كان يحاذى صدره أو غيره الخ) شمل ما ذكره الموصلى ماشيا وبين خطواته نجاسة مغنى ونهاية (قوله نعم تكره الخ) قال بعضهم وعموم كلامهم يتناول السقف ولا قائل به ويرد بان تارة يقرب منه بحيث يعد محاذياله عرفا والكرامة حينئذ ظاهرة وتارة لا فلا كراهة نهاية ومغنى قول المتن (ولو وصل عظمه الخ) ظاهره ولو كان الوصل غير معصوم لكن قيده حج بالمعصوم وأهل عدم تقييد الشارح مرأى والمغنى بالمعصوم جرى على ما قدمه فى التيمم من أن الزانى المحض ونحوه معصوم على نفسه وتقييد حج جرى على ما قدمه ثم من أنه هدر عش (قوله لا اختلاله) أى بكسر ونحوه نهاية ومغنى (قوله وخشية مبيح تيمم الخ) يؤخذ منه أنه لو كان النجس صالحا والظاهر كذلك إلا أن الأول يعيد العضو لما كان عليه من غير شين فاحش والثانى مع الشين الفاحش فينبغى تقديم الأول عش (قوله من العظم) إلى قوله كما أطلقناه فى المغنى إلا قوله محترم وكذا فى النهاية إلا قوله كان قال خير إلى أو مع وجوده (قوله من العظم الخ) ولو وجد عظم ميتة لا يؤكل لحما وعظم مغلظ وكل منهما صالح وجب تقديم الأول ولو وجد عظم ميتة ما يؤكل وعظم ميتة مالا يؤكل من غير مغلظ وكل منهما صالح تخير فى التقديم لانهما مستويان فى النجاسة فيما يظهر فيهما وكذا يجب تقديم عظم الخنزير على الكلب للخلاف عندنا فى الخنزير دون الكلب عش (قوله ومثل ذلك بالاولى الخ) لعل وجهها أن العظم يدوم ومع ذلك عفى عنه والدهن ونحوه مما لا يدوم ولم ياولى بالعفو عش (قول المتن لفقد الطاهر) أى بمحل يصل إليه قبل تلف العضو وزيادة ضرره اخذنا ما تقدم فيمن عجز عن تكبيرة الأحرار أو نحوها حيث قالوا يجب عليه السفر للتعلم وأن طال وفرقوا بينه وبين ما يطلب منه الماء فى التيمم بمشقة تكرار الطلب للماء بخلافه هنا وعبرة سم على حج لم يبين ضابط الفقد ولا يبعد ضبطه بعدم القدرة عليه بلا مشقة لا تحتل عادة وينبغى وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن أى حد يجب الطلب منه انتهى أقول ولا نظر لهذا التوقف عش وهو الظاهر وما نقله عن سم هو الموافقة لما فى البدن من نسجه وفى البصرى بعد نقله عبارة سم من نسخة سقيمة مانصه وكان فى آخر عبارته سم سقطا وأصلها أن وجد بمحل يجب الطلب للماء منه كأنه يشير بذلك إلى مجىء التفصيل المار فى التيمم وليس ببعيد اهـ (قوله كان قال خير ثقة الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للثانية عبارة تولى قال أهل الخبرة أن لحم الأدمى لا ينجس سريرا إلا بعظم نحو كلب قال الاستوى فيتيجه أنه عذروا هو قياس ما ذكره فى التيمم فى بطلان البراهـ اهـ وما تفقه مردودا لفرق بينهما ظاهر وعظم غيره من الأدميين فى تحريم الوصل به وجوب نزعه كالعظم النجس ولا فرق فى الأدمى بين أن يكون محترما أو لا كمرئى حربي خلافا لبعض المتأخرين فقد نص فى المختصر بقوله ولا يصل إلى ما أنكسر من عظمه إلا بعظم ما يؤكل لحمه ذكيا ويؤخذ منه أنه لا يجوز الجبر بعظم الأدمى مطلقا فلو وجد نجسا يصاح وعظم آدمى كذلك وجب تقديم الأول اهـ وفى سم بعد ذكره ما وافقه عش والرشيدى مانصه وقضيته أى قوله مر وجب تقديم الأول أنه لو لم يجد نجسا يصاح جاز بعظم الأدمى اهـ قال عش قوله مر خلافا لبعض المتأخرين هو السبكي تبعاً للإمام وغيره منه وجوب نقله المحلى عن قضية كلام التتمة وقوله مر وهو قياس ما ذكره الخ جرى عليه حج وقوله وعظم غيره الخ أى غير الوصل من الأدميين ومفهومه أن عظم نفسه لا يتمتع وصله به ونقل عن حج فى شرح العباب جواز ذلك نقلنا عن البلقينى وغيره لكن عبارة ابن عبد

(ولا يضرح نجس) يحاور محل صلاته وان كان (يحاذى صدره) أو غيره (فى الركوع والسجود) أو غيرهما (على الصحيح) لعدم ملاقاته له نعم تكره صلاته بأزاء متنجس فى إحدى جهاته ان قرب منه بحيث ينسب إليه لا مطلقا كما هو ظاهر (ولو وصل) معصوم إذ غيره لا يأتى فيه التفصيل الآتى على الأوجه لانه لما أهدر لم يبال بضرره فى جنب حق الله تعالى وان خشى منه فوات نفسه (عظمه) لا اختلاله وخشية مبيح تيمم ان لم يصله (ينجس) من العظم ولو مغلظا ومثل ذلك بالاولى ودهنه بمغلاظ أو ربطه به (لفقد الطاهر) الصالح للوصل كان قال خير ثقة ان النجس أو المغلظ أسرع فى الجبر

محل صلاته) وهو تماس بدنه وثوبه (قوله لفقد الطاهر) لم يبين ضابط الفقد ولا يبعد ضبطه بعدم القدرة عليه بلا مشقة لا تحتل عادة وينبغى وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن أى حد يجب الطلب منه (قوله كان قال خير ثقة الخ) فى شرح مر ولو قال أهل الخبرة أن لحم الأدمى لا ينجس سريرا إلا بعظم نحو كلب قال الاستوى فيتيجه أنه عذروا هو قياس ما ذكره فى التيمم فى بطلان البراهـ اهـ وما تفقه مردودا لفرق بينهما ظاهر وعظم غيره من الأدميين فى تحريم الوصل به وجوب نزعه كالعظم النجس ولا فرق فى الأدمى بين أن يكون محترما أو لا كمرئى حربي خلافا لبعض المتأخرين فقد نص فى المختصر بقوله ولا يصل إلى ما أنكسر من عظمه إلا

الحق وعظم الآدمي ولو من نفسه في تحريم الوصل به ووجوب نزعه كالنجس اه صريحة في الامتناع وينبغي ان محل الامتناع بعظم نفسه إذا اراد نقله الى غير محله اما إذا وصل عظم يده بيده مثلاً في المحل الذي ابين منه فالظاهر الجواز لانه اصلاح للنفصل منه ثم ظاهر اطلاق الوصل بعظم الآدمي اى إذا فقد غيره مطلقاً انه لا فرق بين كونه من ذكر او انثى فيجوز للرجل الوصل بعظم الانثى وعكسه ثم ينبغي انه لا ينتقض وضوءه وضوء غيره بمسه وان كان ظاهره مكشوفاً ولم تحله الحياة لان العضو المباني لا ينتقض الوضوء بمسه إلا إذا كان من الفرج وأطاق عليه اسمه وقوله مر مطلقاً اى حيث وجد ما يصلح للجبر ولو نجساً وقوله مر ولو وجد نجساً اى ولو مغلاً اه ع ش (قوله محترم) ليس بقيد عند النهاية والمغنى كما مر (قوله فتصح صلاته الخ) قال مر وحيث عذر ولم يجب النزع صار لذلك العظم النجس ولو قبل استتار باللحم حكم جزئه الظاهر حتى لا يضر مس غيره له مع الرطوبة وحمله به في الصلاة ولا ينجس ما قليلاً لاقاه انتهى اه سم (قوله وان وجد الخ) ولم يخف من نزعه ضرراً خلافاً للبعض المتأخرين نهاية ومغنى (قوله وينبغي الخ) تقدم عن النهاية والمغنى آتفاً خلافاً (قوله وان لم تبج التيمم) فربذلك من لزوم اتحاد الشقين سم (قوله مع وجود طاهر الخ) اى ولم يجب للوصل نهاية ومغنى (قوله محترم) ليس بقيد عند النهاية والمغنى كما مر (قوله مع وجود نجس الخ) يفهم انه لو لم يجد الا عظم آدمي وصل به وهو ظاهر وينبغي تقدم عظم الكافر على غيره وان العالم وغيره سواء وان ذلك في غير النبی ع ش وفي سم والرشيدي مثله الا قوله وينبغي الخ قول المتن (وجب نزعه الخ) اى وان لم يكن الوصل مكلفاً مختاراً عند الشارح كما يأتى في الوشم وبشرط ان يكون مكلفاً مختاراً عند النهاية والمغنى قول المتن (ان لم يخف ضرراً الخ) ينبغي ان يكون وضوءه إذا كان المقلوع منه ممن يجب عليه الصلاة فان كان ممن لا يجب عليه الصلاة كالو وصله ثم جن فلا يجبر على قلعه إلا إذا افاق وحاض لم تجبر إلا بعد الطهر ويشهد لذلك ما سياتى في عدم النزع إذا مات لعدم تكليفه اه حاشية الشهاب الرملى على شرح الروض اى ومع ذلك فينبغي انه إذا لاقى ما تعافا وما قليلاً نجسه ولو قيل بوجوب النزع على وليه مراعاة للاصلاح في حقه لم يكن بعيداً وقد يتوقف ايضا في عدم وجوب النزع على الخائض لان العلة في وجوب النزع حمله لنجاسة تعدى بها وان لم تصح منه الصلاة لما منع قام به ع ش (قوله وهو) الى قوله فان ضاق في المغنى والى المتن في النهاية (قوله لا تصح صلاته الخ) وينبغي على قياس ذلك نجاسة الماء القليل والمائعات بملاقاة عضوه الموصول بالنجس قبل الجلد وعدم صحة غسل عضوه المذكور عن الطهارة بملاقاته وصحة غسله عن الطهارة للعفو عن النجس حينئذ وتزيله منزلة جزئه الطاهر سم (قوله لتعديه بحمله الخ) اى في غير معدنه بخلاف شارب الخمر فانه تصح صلاته وان لم يتقيا ما شر به تعدياً لحصوله في

أو مع وجوده وهو من آدمي محترم (فعدور) في ذلك فتصح صلاته للضرورة ولا يلزم نزعه ان وجد طاهراً صالحاً كما أطلقاه وينبغي حمله على ما إذا كان فيه مشقة لا تحتل عادة وان لم تبج التيمم ولا يقاس بما يأتى لعذره هنالاً ثم (ولاً) بأن وصله بنجس مع وجود طاهر صالح ومثله ما لو وصله بعظم آدمي محترم مع وجود نجس أو طاهر صالح (وجب نزعه ان لم يخف ضرراً طاهراً) وهو ما يبيح التيمم وان تألم واستتر باللحم فان امتنع أجبره عليه الامام أو نائبه وجوباً كردد المفصوب ولا تصح صلاته قبل نزع النجس لتعديه بحمله مع سهولة إزالته فان خاف ذلك

بعظم ما يؤكل لحمه ذكياً ويؤخذ منه انه لا يجوز الجبر بعظم الآدمي مطلقاً فلو وجد نجساً يصلح وعظم آدمي كذلك وجب تقديم الاول اه وقضيته انه لو لم يجد نجساً يصلح جاز الوصل بعظم الآدمي وقوله كالعظم النجس قضيته جواز الوصل به إذا فقد غيره وامتناعه إذا وجد غيره (قوله او مع وجوده وهو من آدمي) هذا إنما يقيد امتناع الجبر بعظم لآدمي مع وجود الصالح من غيره ولو نجساً بقي ما لو لم يجد صالحاً غيره فيحتمل حينئذ جواز الجبر بعظم الآدمي الميت كما يجوز للمضطر كل الآدمي الميت إذا فقد غيره وان لم يمش إلا مبيح التيمم فقط كما يفيد كلام الشارح الا في مبحث الاضطرار ويحتمل ان يفرق ببقاء العظم هنا فالامتنان دائم بخلاف ذلك ويؤيد الاول قوله الا في مثله الخ (قوله فعدور) قال مر حيث عذر ولم يجب النزع صار لذلك العظم النجس ولو قبل استتاره باللحم حكم جزئه الظاهر حتى لا يضر مس غيره له مع الرطوبة او حمله به في الصلاة ولا ينجس ما قليلاً لاقاه اه (قوله وان لم تبج التيمم) فربذلك من لزوم اتحاد الشقين (قوله مع وجود طاهر) قضيته عدم الوجوب مع فقد اذكر (قوله ولا تصح صلاته) وينبغي على قياس ذلك نجاسة الماء القليل والمائعات بملاقاة عضوه الموصول بالنجس قبل استتاره بالجلد للملاقاة نجاسة غير

ولو نحو شين وبطء برلم يلزمه نزعه لعذره بل يحرم كافي الانوار وتصح صلاته معه بلا إعادة (١٢٧) (قيل) يلزمه نزعه (وإن خاف) مبيح

تيمم لتعديه (فإن مات) من
لومه النزع قبله (لم ينزع) أي
لم يجب نزعه (على الصحيح)
لأن فيه هتكا لحرمته أو
لسقوط الصلاة المأمور
بالنزع لأجلها قال الرافعي
فيحرم على الأول دون الثاني
وقضية اقتصار المجموع
وغيره عليه اعتماد عدم الحرمة
بل قال بعضهم أنه أولى من
الابقاء لكن الذي صرح
به جمع ونقله في البيان
عن الأصحاب حرمة مع
تعليمهم بالثاني وقيل يجب
نزعه لا يباقي الله تعالى حاملا
نجاسة أي في القبر أو مطلقا
بناء على ما قيل إن العائد
أجزاء الميت عند الموت
والمشهور أنه جميع أجزائه
الأصلية فتعين أن مراده
الأول ويجزى ذلك كله
فيمن داوى جرحه أو حشاه
بنجس أو خاطبه به أو شق
جلده فخرج منه دم كثير
ثم نفي عليه اللحم لأن الدم
صار ظاهرا فلم يكف
استناره كما لو قطعت أذنه
ثم لصقت بجمرة الدم وفي
الوشم وإن فعل به صغيرا
على الأوجه وتوهم فرق
إنما يتأتى من حيث الائتم
وعدمه ففي إمكانه إزالة الله من
غير مشقة فيما لم يتعد به
وخوف مبيح تيمم فيما
تعدي به نظير ما مر في الوصل
لزمته ولم تصح صلاته
وتنجس به مالا فاه وإلا فلا

معدن النجاسة مغني ونهاية (قوله ولو نحو شين) ظاهره ولو كان في عضو باطن ع (قوله قبله) ظرف لمات
والضمير للنزع (قوله لأن فيه) إلى قوله وإن فعل به صغيرا في المغني ونهاية الآية قوله قال الرافعي إلى لكن
الذي وقوله أو شق إلى وفي الوشم (على الأول) هو قوله لأن فيه الخ (قوله دون الثاني) هو قوله أو لسقوط
الخ (قوله عليه) أي الثاني (قوله والمشهور) أي الذي هو مذهب أهل السنة مغني ونهاية (قوله لكن الذي
صرح به جمع ونقله الخ) وهذا هو المعتمد مغني ونهاية وقضية صحة غسله وإن لم يستتر العظم النجس باللحم مع
أنه في حال الحياة لا يصح غسله في هذه الحالة وكانهم اغتفروا ذلك لضرورة هتك حرمة سم على المنهج اه
عش (قوله الأول) أي في القبر (قوله ويجزى ذلك) أي التفصيل المذكور في الوصل بعظم نجس
(فرع) لو غسل شارب الخمر أو نجس آخر فمضى صلى صحت صلاته ووجب عليه أن يتقيا أن يقدّر عليه بلا
ضرر يبيح التيمم وإن شربه لعذره مغني (قوله فيمن داوى جرحه الخ) وأما حكم الحصة في محل السك المعروفة
فخالصه أنه إن قام غير ما مقامها في مداواة الجرح لم يعف عنها ولا تصح الصلاة مع حملها وإن لم يقم غير ما مقامها
صحت الصلاة معها ولا يضرب انتفاخها وعظم في المحل ما دامت الحاجة قائمة وبعد انتهاء الحاجة يجب نزعا فان
تركه من غير عذر ضرر ولا تصح صلاته عش وبرماوى (قوله أو حشاه الخ) كان شق موضع من بدنه وجعل
فيه دما مغني (قوله أو خاطبه به) أي يخطئ نجس مغني (قوله دم كثير) أي لأنه بفعله لم يعف عنه مع كثرة سم
(قوله ثم نفي عليه) أي على الدم الكثير (قوله كما لو قطعت أذنه الخ) أي وانفصلت بالكلية بخلاف ما إذا بقي
لها تعلق بجلده لم لصقت بجمرة الدم فلا تلزمه إزالته مطلقا وتصح صلاته وإمامته (قوله وفي الوشم) عطف
على قوله فيمن داوى الخ (قوله وإن فعل به صغيرا الخ) هذا ممنوع بل لا لزوم هنا وفيما لو أكرهه مطلقا مراره
سم عبارة النهاية فلم من ذلك أي من أن الوشم كالجبر في تفصيله المذكور أن من فعل الوشم برضاه في حال
تكميله ولم يخف من إزالته ضرر أبيض التيمم منع ارتفاع الحدث عن محله لتنجسه وإلا عذر في قائمه وعفي عنه
بالنسبة له ولغيره وصحت طهارته وإمامته وحيث لم يعذر فيه ولا في ماء قليل أو ماء أو رطبا نجسه كذا فتى به
الوالد رحمه الله تعالى اه وفي المغني ما يوافقه عبارة عش قال في الذخائر في العظم قال بعض أصحابنا هذا
الكلام فيه إذ فعله بنفسه أو فعل به باختياره فإن فعل به مكرها لم تلزمه إزالته قولنا واحد اقلت وفي معناه الصبي
إذا وشمته أمه بغير اختياره فبلغ وأما الكافر إذا وشم نفسه أو وشم باختياره في الشرك ثم أسلم فالتجسس وجوب
الكشط عليه بعد الإسلام لتعديه ولا نكان عاصيا بالفعل بخلاف المكره والصبي سم على المنهج اه (قوله
فيما لم يتعده) أي على بحثه السابق في سم أي بقوله وينبغي حمله الخ الذي خالفه النهاية والمغني كما مر (قوله
وإلا فلا) منه أنه لا يتنجس مالا فاه فهل يقول بذلك إذا مسه إنسان مع الرطوبة بلا حاجة فلا يتنجس أولا
فليتنجس فيه نظر سم على حج وقضية قول الشارح مر فيما مر وعفي عنه بالنسبة له ولغيره أن غيره مثله عش
أي فلا يتنجس فيما ذكر (قوله في الحالة الأولى) أي فيما إذا أمكنه الإزالة بلا مشقة فيما لم يتعده وخوف
مبيح تيمم الخ (قوله ما لم يكس جلد الخ) محل تأمل لأن هذه الجملة بفرض تصورها لا مادة لتسكونها إذ
الرطوبة الغذائية المترسنة من البدن ولا يمر لها إلى سطح البدن لا محل للوشم فتتجسس بملاقاته إن سلم خلوها

معفو عنها الوجوب إزالة التها وعدم صحة غسل عضوه المذكور عن الطهارة لنجاسة الماء الماس للنجس المتصل به
لعدم العفو عنه لوجوب إزالة الله بخلاف ما إذا لم يجب النزع فينبغي عدم نجاسة الماء القليل بملاقاته وصحة غسله عن
الطهارة فإن قلت قضية ما ذكرت أنه إذا مات المتعدى بالجبر قبل استنار النجس بالجلد لا يصح غسله وهو خلاف
مقتضى كلامهم قلت أعلم جعلوه بعد الموت بمنزلة غير المتعدى لسقوط وجوب النزع فليتأمل ثم رابت قول
الشارح إلا أني ويتنجس به مالا فاه (قوله بل يحرم) قد تشكل الحرمة بالنسبة للبالغة المذكورة (قوله
حرمة) اعتمده مر (قوله دم كثير) أي لأنه بفعله لم يعف عنه مع كثرة (قوله) وإن فعل به صغيرا أعلى
الأوجه هذا ممنوع بل لا لزوم هنا وفيما لو أكرهه مطلقا مر (قوله فيما لم يتعد به) أي على بحثه السابق (قوله
وإلا فلا) منه أنه لا يتنجس مالا فاه فهل يقول بذلك إذا مسه إنسان مع الرطوبة بلا حاجة فلا يتنجس أولا

فتصح إمامته ومحل تجنيسه لما لا فاه في الحالة الأولى ما لم يكس اللحم جلدا رقيقا لمنعه حينئذ من ماسة النجس

من شيء من اجزائه وقد يجاب بأن الرطوبة مادامت في الباطن لا يحكم عليها بالتنجس بصري (قوله وهو الدم الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو غرز الجلد بالابرة حتى يخرج الدم ثم يذرع عليه نحويلة ايزرق او يحضراه (قوله اولدم كثير اوجوف الخ) اي وطرفها بارز ظاهر سم على حج اقول وهذا القيد ما خوذ من قوله فغابت عرش (قوله لم تصح الصلاة) ينبغي ان محله اذ لم يخف ضرر من نزعهما يبيع التيمم وان محله ايضا اذا غرزها لغرض اما اذا غرزها عينا فبطل لانه بمنزلة التضمخ بالنجاسة عمد او هو يضر عرش (قوله لا اتصال بنجس) (فروع) ويحرم على المرأة وصل شعرها بشعر طاهر من غير ادمى ولم ياذنها فيه زوج او سيد ويجوز ربط الشعر بخيوط الحرير الملوثة ونحوها مما لا يشبه الشعر ويحرم ايضا تجعيد شعرها وشراسانها وهو تحديدها وترقيقها والخضاب بالسواد وتحمير الوجنة بالحناء ونحوه وتطريف الاصابع مع السواد والتمصير وهو الاخذ من شعر الوجه والحاجب المحسن فان اذن لها زوجها او سيدها في ذلك جاز لا زله غرض في تزنيها كفي الروضة وهو الاوجه وان جرى في التحقيق على خلاف ذلك في الوصل والوشر فالحقها بالوشم في المنع مطلقا ويكره ان ينتف الشيب من المحل الذي لا يطلب منه ازالة الشعره ويسن خضبه بالحناء ونحوه ويسن للمرأة المزوجة والمملوكة خضب كفهما وقدمها بذلك تعميما لانه زينة وهي مطلوبة منها لحليها اما النقش والتطريف فلا يسن وخرج بالزوجة والمملوكة غيرهما فيكره له وبالمراة الرجل والخنثى فيحرم الخضاب عليهما الا لعذر نهائى ومغنى قال عرش قوله لم ويحرم على المرأة خرج بالمراة غيرهما من ذكر واثني صغيرين فيجوز حيث كان من طاهر غير ادمى اما اذا كان من نجس وادمى فيحرم مطلقا وقوله لم بشعر طاهر الخ ظاهره ولو كان من شعر نفسها الذي انفصل منها او لا ونقل عن الشارح مانه يحرم ذلك ولو من نفسه لنفسه ولعل وجهه انه صار محترما وتطلب مواراته بانفصاله وعليه فلا يصح بيعه كبقية شعور البدن وقوله لم ولم ياذنها فيه زوج الخ اي ولم تدل قرينة على الاذن وقوله مما يشبه الشعر مفهومه انه اذا اشبه الشعر لا يجوز الا بالاذن وقوله السواد ظاهره ان التطريف بنحو الحناء لا يتوقف على الاذن وقوله لم في ذلك اي ما تقدم من قوله لم ويحرم تجعيد شعرها وشر الخ وقوله ويسن للمرأة المزوجة الخ اي بغير الاذن وقوله فيكره له اي خضب كفهما وقدمها وبقي ما تقدم من الوصل والتجعيد وغيرهما يكره في غير المزوجة او يحرم فيه نظرا وقضية قول الشارح م فان اذن لها زوجها او سيدها في ذلك جاز الثاني ويؤيده انها تجزى به الربية على نفسها وقوله لم وبالمراة الرجل الخ اي البالغ اما الصبي ولو سراهقا فلا يحرم على وليه فعل ذلك به ولا تمكينه منه كاللباس الحرير نعم ان خيف من ذلك ربة في حق الصبي فلا تبعد الحرمة على الوالى وقوله فيحرم الخضاب عليهما اي بالحناء تعميما وقوله لم لعذر اي وان لم يبيع التيمم اهر عرش قول الماتن (ويعنى عن محل استجاره) اي عن اثره نهاية ومغنى اي ولو كان الاستنجاء في شاطئ البحر عرش (قوله بالحجر) الى قوله واخذ في النهاية والمغنى (قوله في حق نفسه) اي لعسر تجنبه نهاية قضية التعليل انه لو لم يعسر تجنبه كالكمل والذيل مثلا لا يعنى عما لا قامه من ذلك وهو كذلك كما هو ظاهر عرش (قوله ما لم يجاوز الخ) فان جاوزه وجب غسله قطعاً مغنى ونهاية (قوله ما لم يجاوز الصفحة الخ) يتجه استثناء المحل المحاذى لمحل الاستنجاء من الثوب لعسر الاحتراز عن ذلك سم ورشيدى وتقدم عن عرش ما يفيد (قوله واخذ الخ) قد يخالف هذا الماخوذ قول الروض اي والمغنى لان لاقى اي اثر الاستنجاء رطبا اخر اي فلا يعنى عنه سم (قوله لما سر) اي في فصل الاستنجاء كرى

وهو الدم المختلط بنحو النية ولو غرز ابرة مثلاً بيدنه او انغرزت فغابت او وصلت لدم قليل لم يضر اولدم كثير اوجوف لم تصح الصلاة لا اتصال بنجس (ويعنى عن محل استجاره) بالحجر ونحوه المجزى في الاستنجاء في حق نفسه وان انشتر بعرق مالم يجاوز الصفحة او الحشفة واخذ من هذا انه لو مس راس الذكر موضعاً مبتلا من بدنه لم ينجسه وفيه نظر لما مران محل النجوس طرا عليه رطب او جاف وهو رطب تعين الماء (ولو حمل) ميتة لادم لها سائل

فيمتنجس فيه نظر وقد يؤيد الثاني ان من الظاهر انه لو مس مع الرطوبة نجاسة معفوة على غيره تنجس وقد يفرق بان الاحتياج الى البقاء هنا اتم بل هنا قد تتعذر الازالة وتمتنع فليتأمل (قوله اولدم كثير اوجوف) اي وطرفها بارز ظاهر (قوله ويعنى عن محل استجاره) في الرءض فصل يعنى عن اثر الاستنجاء ولو عرق لان لاقى رطبا اخر اه قال في شرحه لندرة الحاجة الى ملافة ذلك اه وقد يؤخذ منه استثناء ما يحاذى المحل من الثوب لعموم الا ابتلاء بالملاقاة بذلك الا ان يقال العموم بالملاقاة ذلك في الجملة لا مع الرطوبة (مالم يجاوز الخ) يتجه استثناء المحاذى لمحل الاستنجاء من الثوب لعسر الاحتراز عن ذلك (قوله واخذ من هذا الخ)

في بدنه أو ثوبه وإن لم يقصد
كتمل قتله فتعاق جلده
بظفره أو ثوبه فن أطلق أنه
لا بأس بقتله في الصلاة بتعين
أن مراده ما لم يحمل جلده
وكالذباب ولو بهكة زمن
الابتلاء به عقب الموسم
كما شمله كلامهم وصرح به
جميع متأخرون وإن أشار
بعضهم للعفو لأن ما يختص
الابتلاء به بمن قليل مع
إمكان الاحتراز عنه ليس
في معنى ما سألوا به والعفو
عن نجاسة المطاف أيام
الموسم لأن محته مقصورة
على محل واحد فلا يضطرار
إليه أكثر أو (مستجمر)
أو حامله أو بيضاء مذرا بان
أيس من بجى فرخ منه
أو حيوانا بمنفذه نجس
أو ميتا طاهر ابجوفه نجس
أو قارورة فيها نجس ولو
معفوا عنه وإن ختمت
عليه بنحو رصاص في
جزء من صلاته (بطلت في
الأصح) لإذ لا حاجة لمحل
ذلك فيها ومنه يؤخذ أن ما
يتخلل خياطة الثوب من
نحو الصنبان وهو بيض
القمل يعفى عنه وإن
فرضت حياته ثم موته
وهو ظاهر لعموم الابتلاء
به مع مشقة فتق الخياطة
لا إخراج (وطين الشارع)

(قوله في بدنه أو ثوبه الخ) والقياس بطلانها أى أيضا بحمله ماء قليلا أو مائعا فيه ميتة لأنفس لها سائلة وقلنا
لا ينجس كما هو الأصح وإن لم يصرحوا به نهاية (قوله ما لم يحمل جلده) أى أو تطل مماسه له تيم (قوله) وكالذباب
الخ عطف على قوله كتمل الخ (قوله مع إمكان الاحتراز الخ) محل تأمل إذا فرض عشر الاحتراز بصرى
(قوله لأن محته مقصورة الخ) محل تأمل بل يصح بياق المسجد ومع ذلك فلا كلامهم صريح في أنه لا يكلف
الخروج اليه والحاصل أن القول بالعفو أى عن الذباب المذكور وجهه بصرى (قوله أو مستجمر) أى أو من
عليه نجاسة معفو عنها كثوب بهدم بر اغيث على تفصيل يأتى ويؤخذ مما فى قبض طرف شىء متنجس فيها
أى الصلاة أنه لو أمسك المصلى بدن مستجمر أو ثوبه أو أمسك المستجمر المصلى أو ملبوسه أنه يضرب وهو ظاهر
ولو سقط طائر على منفذه نجاسة في نحو مائع لم ينجسه لعسر صوته عنه بخلاف نحو المستجمر فإنه ينجسه ويحرم
عليه ذلك لتضمنه نجاسة بالنجاسة ويؤخذ منه حرمة مجامعة زوجته قبل استنجائه بالماء وأنه لا يلزمها حيث يمكنه
كما فى به الوالد رحمه الله تعالى نهاية وكذا فى المغنى لإلا قوله كافى الخ وقال الرشيدى قوله مر أنه لو أمسك
المصلى وفى حاشية الشيخ ع ش أن مثله ما لو أمسك المستنجى بالماء صليبا مستجمر بالاحجار فتبطل صلاة
المصلى المستجمر بالاحجار أخذنا من أن من اتصل بطاهر متصل بنجس غير معفو عنه تبطل صلاته أى وقد
صدق على هذا المستنجى بالماء المسك للمصلى أنه طاهر متصل بنجس غير معفو عنه وهو بدن المصلى
المذكور لأن العفو إنما هو بالنسبة إليه وقد اتصل بالمصلى وهو فى غاية السقوط كما لا يخفى إذ هو غالبة إذا
لا خفاء أن معنى كون الطاهر المتصل بالمصلى متصلا بنجس غير معفو عنه أنه غير معفو عنه بالنسبة إلى المصلى
وهذا النجس معفو عنه بالنسبة إليه فلا نظر لكونه غير معفو عنه بالنسبة إلى المسك الذى هو منشأ التوهم ولأننا
إذا عفوا عن محل الاستنجاء بالنسبة لهذا المصلى فلا فرق بين أن يتصل به بالواسطة أو بغير الواسطة وعدم
العفو إنما هو بالنسبة لخصوص الغير بل هو بالواسطة أو لى بالعفو منه بعد ما الذى هو محل وفاق كما هو
ظاهر ويلزم على ما قاله أن تبطل صلاته بحمله لثيابه التى لا يحتاج إلى حملها لصدق ما مر عليها ولا احسب
أحدنا وافق عليه اه وقال ع ش قوله أو أمسك المستجمر الخ أى ولم يتجه حالا وقوله طائر أى أو غيره
من الحيوانات وقوله على منفذه أى أو متقاربه أو رجله وقوله نجاسة أى محققة وقوله قبل استنجائه أى أو
استنجائها وقوله وأنه لا يلزمها الخ أى بل يحرم عليها ذلك وظاهر أن محل هذا ما لم ينحس الزنا ولا فيجوز كافى
وطه الحائض اه (قوله أو حامله) إلى المتن فى النهاية والمغنى (قوله أو حامله الخ) هل يلحق بذلك من وصل
عظمه بنجس معذور فيه أم لا فيه نظر والأقرب عدم الضرر سم على حج ع ش (قوله بمنفذه الخ) أى
مثلا ع ش (قوله أو ميتا طاهر الخ) عبارة المغنى والنهية أو حيوانا مذبوحا وأن غسل الدم عن مذبحه
أو آدميا أو سمكا أو جرادا ميتا اه (قوله أو قارورة الخ) أى أو عبئا استحال خمر اغنى ونهية (قوله فى جزء
من صلاته) ظرف ولو حل الخ قول المتن (بطلت) أى حالا فى الصور المذكورة ع ش قول المتن (وطين
الشارع الخ) خرج به عين النجاسة كالبول الذى الشارع قبل اختلاطه بطينه فلا يعفى عن شىء منه ومثله
ما لو نزل كلب فى حوض مثلا أو نزل عليه مطر أو ما رشه السماء انتقض وأصاب المارين منه شىء فلا يعفى عنه
ونقل عن شيخنا الشيخ سالم الشبشيرى العفو عما تطاير من طين الشوارع عن ظهر الكلب لمشقة الاحتراز
عنوه فيه وقفه ومثله أيضا ما جرت عادة الكلاب به من طلوعهم على الأسبلة ورؤودهم فى محل وضع الكيزان
وهناك رطوبة من أحد الجانبين فلا يعفى عنه وما يشمله طين الشارع ما يقع من المطر أو الرش فى الشوارع
وتمر فيه الكلاب وترقد فيه بحيث يتيقن نجاسته بل وكذا الوالب فيه واختلط بولها بطينه أو مائه بحيث لم
يبق للنجاسة عين متميزة فيعفى عنه عما يعسر الاحتراز عنه فلا يكلف غسل رجله منه ويبنى أن مثل ذلك فى
العفو ما وقع السؤال عنه من مشاة لمسجد برشيد متصلة بالبحر وطولها نحو مائة ذراع ترد عليها الكلاب
قد يخالف هذا المأخوذ قول الروض لأن لا قى أى أثر الاستنجاء رطبا آخر أى فلا يعفى عنه اه (قوله ما لم
يحمل جلده) أى أو تطل مماسه له (قوله مستجمر) قال فى الروض أو من عليه نجاسة معفو عنها قال فى

يعني محل المرور ولو غير شارع كما هو (١٣٠) ظاهر (المتيقن نجاسته) ولو بمغلاظ لم يبق عينه متميزة وإن غمعت الطريق على الأوجه خلافا

للزركشي لندرة ذلك فلا يعم الابتلاء به وفارق ما مر في نحو ما لا يدركه طرف وما يأتي في دم الأجنبي بان عموم الابتلاء به هنا أكثر بل يستحيل عادة الخلوهنا عنه بخلافه في تلك الصور وكالتيقن اخبار عدل رواية به (يعني عنه) أي في الثوب والبدن وإن انتشر بعرق أو نحوه مما يحتاج إليه نظير ما يأتي دون المكان كما هو ظاهر إذ لا يعم الابتلاء به فيه (عما يتعذر الاحتراز عنه غالبا) بان لا ينسب صاحبه لسقطه أو قلة تحفظ وإن أكثر كما اقتضاه قول الشرح الصغير لا يبعد أن يعد اللوث في جميع أسفل الخلف وأطرافه قليلا بخلاف مثله في الثوب والبدن اه أي أن زيادة المشقة توجب عد ذلك قليلا وإن أكثر عرفا فما زاد على الحاجة هنا هو الضار وما لا فلا من غير نظر لكثرة ولا قلة ولا لعظمة المشقة جدا فمن عبر بالقليل كالروضة أراد ما ذكرناه (ويختلف) ذلك (بالوقت وموضعه من الثوب والبدن) فيعني في زمن الشتاء وفي الذيل والرجل عما لا يعنى عنه في زمن الصيف وفي اليد والكم سواء في ذلك الأعمى وغيره كما يصرح به إطلاقهم نظر الما شأنه من غير خصوص

شرح كسب فيه دم براغيث معفو عنه وقد يؤخذ منه أن حمل من جبر عظمه بنجس حيث لم يجب نزعه يستتر بلحم وجلد ظاهر كذلك لأنه نجس معفو عنه كذلك إلا أن يفرق بان هذا صار في حكم الجزء فلا يضر الحمل معه ويؤخذ مما مر في قبض طرف شيء متنجس فيها أنه لو امسك المستجمر المصلي أو ملأ به أنه يضر وهو ظاهر ولو سقط طائر على منفذه نجاسة في نحو ماتم لم ينجسه لعسر صونه عنه بخلاف نحو المستجمر فإنه ينجسه ويحرم عليه ذلك لتضمنه بالنجاسة ويؤخذ منه حرمة مجامعة زوجته قبل استنجائه بالماء وانها لا يلزمها حينئذ تمكينه به أفنى شيخنا الشهاب الرملي (قوله أي في الثوب والبدن) وبحت الزركشي وغيره العفو عن قليل منه متعلق بالخلف وإن مشى فيه بلانعل شرح مر وأقول قديقال قياس هذا البحث العفو عن قليل متعلق بالرجل إذا مشى فيه حافيا (قوله والرجل) هل وإن مشى حافيا (قوله تلويث نحو المسجد) ظاهره وإن كان من ضرورة الصلاة في المسجد

شخص بعينه ومع العفو عنه لا يجوز تلويث نحو المسجد بشيء منه وخرج بالمتيقن نجاسته

مظنونها

مظنونها الخ) (فروع) ماء الميزاب الذي أظن نجاسته ولم تتيقن طهارته فيه الخلاف في طين الشوارخ واختار المصنف الجزم بطهارته وسئل ابن الصلاح عن الجوخ الذي اشتهر على السنة الداسان فيه شحم الخنزير فقال لا يحكم بنجاسته الا بتحقيق النجاسة وسئل عن الاوراق التي تعمل وتبسط وهي رطبة على الحيطان المعمولة بر ما دنس فقال لا يحكم بنجاستها الى عملا بالاصل ومحل العمل به اذا كان مستند النجاسة الى غلبتها والاى بان وجد سبب يحال عليه عمل بالظن فلو بالحيوان في ماء كثير وتغير وشك في سبب تغيره اهو البول او نحو طول المكث حكم بتنجسه عملا بالظاهر لاستناده الى سبب معين مغنى وكذا في النهاية الا مسألة الجوخ قال ع ش قوله مر المعمولة الخ اى التي جرت العادة ان تعمل بالرماد اما ما شهد بنائه بالرماد النجس فانه يتنجس ما اصابه اذا اصل للطهارة يعتمد عليه حينئذ وقوله مر اى عملا بالاصل وعليه فلا تنجس الثياب الرطبة التي تنشر على الحيطان المعمولة بالرماد عادة لهذا العلة وكذا اليد الرطبة اذا مس بها الحيطان المذكورة اعم ش وقال الرشيدى قوله مر لا يحكم بنجاستها الى الاوراق اذا لم تتحقق نجاسة الرما د ولكن الغالب فيه النجاسة اخذا بما علل به اما اذا تحققت فيه النجاسة فظاهر انه ليس بطاهر لكن يعنى عن الاوراق الموضوعة قال ابن العماد في معفواته

والنسخ في ورق اجره عجنوا * به النجاسة عفو حال كونه

مانجسا قلبا منه وما منعوا * من كاتب مصحفان حبر ليقته

اهو يعلم ما ذكر انه لا يحكم بنجاسة السكر الا فرجى الذي اشتران فيه دم الخنزير مالم يشاهد خا ط الدم به بخصوصه ولا عبرة بمجرد جري عادة الكفار بعمل السكر بخلاطه لكن الورع لا يخفى (قوله منه) الجار والمجرور حال من مضمونها والضمير لطين الشارع و (قوله ومن نحو ثياب خمار الخ) معطوف على قوله منه على طريق التساهل للاختصار والافكان حقه ان يقال ومثله مظنونها من نحو ثياب خمار الخ (قوله وقصاب الخ) اى واطفال مغنى (قوله فكله طاهر الخ) سئل شيخنا الزبائى عما يعتاده الناس من تسخين الخبز في الرماد النجس ثم انهم يفتونه في اللبن ونحوه فاجاب بانه يعفى عنه حتى مع قدرته على تخبينه في الطاهر ولو اصابه شئ من نحو ذلك اللبن لا يجب غسله كذا بهاء ش وهو وجهه مرضى بل يعفى عن ذلك وان تعاقب به شئ من الرماد وصار مشاهدا سواء طاهره وباطنه بان تفتح بعضه ودخل فيه ذلك كدود الفاكهة والخبز ومثله الفطير الذى يدفن في النار الماخوذ من النجس ع ش اقول وهذا صريح فيما مر عن الرشيدى في مسألة الاوراق المبسوطة على حيطان الرماد النجس خلا للشبر الملسى (قوله ويعفى) الى قوله رطبها في النهاية الا قوله والمكان وقوله كامر قول الماتن (وعن قليل دم البراغيث) اى والقمل والبق ودهو البعوض قاله في الصحاح والظاهر كما قاله الشيخ شموله للبق المعروف بيلادنا نهاية زاد المعنى والبراغيث جمع برغوث بالضم والفتح قليل ودم البراغيث رشحات تصهان الانسان ثم تمجها وليس لها دم في نفسها ذكره الامام وغيره اه (قوله والمكان) قضية ذلك العفو عن الكثير فيه على تصحيح المصنف الا في وقد يحتاج للفرق بينه وبين الصلاة على ثوب البراغيث كما ياتي فليتامل ويمكن الفرق بان الاحتراز عن الصلاة على ثوب البراغيث لا عسر فيه بخلاف الاحتراز عن المكان قد يعسر سم اى فيكون ثوب البراغيث مستثنى عن قوله والمكان (قوله كامر) اى في شرح ولو حمل الخ (قوله وفي معناها) الى قوله رطبها في المغنى (قوله وفي معناها) اى البراغيث (فرع) قرر مر انه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ اى ولو نجسة لم يضر بقاء الدم فيه ويعفى عن اصابه هذا المالمه فليتامل سم على المنهج اى اما لو قصد غسل النجاسة التي هي دم البراغيث فلا بد من ازالة اثر الدم مالم يعسر يعفى عن اللون على ما مر ع ش (قوله

مظنونها منه ومن نحو ثياب خمار وقصاب وكافر متدين باستعمال النجاسة وسائر ما تغلب النجاسة في نوعه فكله طاهر للاصل نعم يندب غسل ما قرب احتمال نجاسته وقولهم من البدع المذمومة غسل الثوب الجديد محمول على غير ذلك (و) يعنى في الثوب والبدن والمكان (عن قليل دم البراغيث) لاجل جلد كامر وفي معناها في كل ما ياتي كل مالا نفس له سائلة (وونيم الذباب) اى ذرقه ومثله بوله

(قوله والمكان) قضية ذلك العفو عن الكثير فيه على تصحيح المصنف الا في وقد يحتاج للفرق بينه وبين الصلاة على ثوب البراغيث كما ياتي فليتامل ويمكن الفرق بان الاحتراز عن الصلاة على ثوب البراغيث لا عسر فيه بخلاف الاحتراز عن المكان قد يعسر

وبول الخفاش ومثله روثه رطبه او يابسها في الثوب والبدن والمكفف على الأوجه خلافا لمن خص المكفف بالجفاف وعم في الأولين ولو عكس المكان أولى لما مر أن ذرق الطيور (١٣٢) يعني عنه فيه دونهما بل بحث العفو عن ونيم برأس كوزير عايه ماء قليل فلا يتنجس به

رطبه (القول) وذلك أقره ع (قول) رطبه او يابسها) ظاهر صنيعه أنه بالرفع بدلا عن قوله بوله وما بعده ويحتمل أنه راجع لجميع ما تقدم من دم البراغيث وما بعده بتقدير الخبر أي سواء (قول) وبول الخفاش ومثله روثه) كالصريح في العفو عنهم في البدن والثوب أيضا فيخالف عدم العفو عن ذرق الطير في البدن والثوب مع أن الخفاش من جملة الطير واستحسن ذلك مر بعد البحث معه فيه فيكون مستثنى من الطير لعسر الاحتراز عنه سم (قول) ومثله روثه) الأولى اسقاط مثله (قول) لما مر) أي في شرح وطهارة النجس في الثوب الخ (قول) فيه) أي المكان و (قول) دونهما) أي الثوب والبدن (فرع) في شرح مر أي النهاية الأوجه أن دم البراغيث الحاصل على حصر نحو المسجد من ينم عليها كذرق الطير خلافا لابن العماد انتهى سم أي فيعني عنه أيضا حيث لم يعتمد المشي عليه ولم يكن ثم رطوبة وعم المحل كاتقدم ع (قول) وذلك) إلى قوله والسكثير في المغني إلا قوله وقبل إلى وجمعه وقوله أي وجوب إلى معتبرا (قول) ابتداء) أي بلا اجتهد (قول) معتبر الزمن) إلى قوله والسكثير في النهاية (قول) معتبر الزمن) ولا يبعد جريان ضابط طين الشارع هنا نهاية (قول) حكم القليل عند الامام) أي وهو الراجح نهاية ومعنى وهذا لا ينافي ما تقدم أول الكتاب فيما لو تفرقت النجاسة التي لا يدركها الطرف ولو جمعت أدركها أنه لا يعنى عنها على ما تقدم لأن العفو في الدم أكثر والعفو عنه أو سع من العفو عن غير الدم من النجاسة كما هو ظاهر ولهذا عني عما يدركه الطرف هنا لأن سم وعش وفيه أن ما هنا ليس مختصا بالدم فإنه شامل لو نيم الذباب وما ذكر معه (قول) بل في المجموع) إلى قوله كما اقتضاه في المغني (قول) وإن كثر) إلى المتن في النهاية إلا قوله وإلا إلى وخرج وقوله وفيه نظرا إلى حيث كان (قول) وإن كثر منتشرا الخ) وسواء أقصر كره أم زاد على الأصابع خلافا للأسنوي نهاية ومعنى (قول) وإن جاوز البدن الخ) راجع لما في المتن من دم البراغيث ونحوه وفيما في الشرح من بول الذباب وبول الخفاش وروثه عش (قول) كما اقتضاه الخ) ولأن الغالب في هذا الجنس عسر الاحتراز فليحق غير الغالب منه بالغالب كالمسافر يترخص وإن لم تنله مشقة لا سيما والتمييز بين القليل والسكثير مما يوجب المشقة لكثرة البلوى به نهاية ومعنى (قول) ما ياتي في دم نحو الفصد) أي من اشتراط عدم تجاوز المحل (قول) وطبق الثوب) أي خلافا للأذرعى نهاية أي حيث قيد بما لا يعم الثوب عش (قول) نعم محل العفو) إلى المتن في المغني إلا قوله وإلا إلى وخرج وقوله وتنشيف إلى ولا ينافي وقوله بل أطلق إلى وحيث كان (قول) باجني) شامل للجامد كالتراب وفي شرح مر فان اختلط به أي بالاجنبي لم يعف عن شيء منه ويلحق بذلك ما لو حلق رأسه فخرج حال حلقه واختلط

(قول) وبول الخفاش ومثله روثه) كالصريح في العفو عنهم في البدن والثوب أيضا وعلى هذا فيخالف عدم الفرق عن ذرق الطير في البدن والثوب مع أن الخفاش من جملة الطير واستحسن ذلك مر بعد البحث معه فيه فيكون مستثنى من الطير لعسر الاحتراز عنه ويكون العفو عن روثه في المكان مع الرطوبة مستثنى من اشتراط الجفاف في العفو عن ذرق الطير في المكان (قول) بالجفاف) هو قياس ذرق الطير لكن الفرق ظاهر ومن ثم لم يعف عن الزرق في الثوب والبدن كما ذكره الشارع (قول) فيه) أي المكان وقوله دونهما أي الثوب والبدن (فرع) في شرح مر والأوجه أن دم البراغيث الحاصل على حصر نحو المسجد مما ينم عليها كذرق الطير خلافا لابن العماد (قول) كان له حكم القليل عند الامام) أي وهو الراجح مر وهذا لا ينافي ما تقدم أول الكتاب فيما لو تفرقت النجاسة التي لا يدركها الطرف ولو جمعت أدركها أنه لا يعنى عنها على ما تقدم لأن العفو في الدم أكثر والعفو عنه أو سع من العفو من غير الدم من النجاسة كما هو ظاهر ولهذا عني عما يدركه الطرف هنا لأن سم (قول) باجني) شامل للجامد كالتراب وفي شرح مر فان اختلط به أي بالاجنبي لم يعف عن شيء منه ويلحق بذلك ما لو حلق رأسه فخرج حال حلقه واختلط دمه قبل الشعر أو حلك نحو دمل حتى أدامه ليستمسك عليه الدماء ثم ذره عليه كما فاقى به شيخنا الشباب الرمي رحمه

وذلك لأن ذلك كله ما نتم به البلوى ويشق الاحتراز عنه وهو مفرد وقيل جمع ذبابة بالياء لا بالنون لأنه لم يسمع وجمعه ذبان كغريبان وأذبة كاغربة (والاصح) أنه (لا يعنى عن كثره) لندرته (ولا عن قليل) انتشر بعرق) لمجاوزته محله (وتعرف السكثرة) والقلة (بالعادة الغالبة) فيجتمد المصلى أي وجوبا إن تأهل والا رجع إلى عارف يجتمده فيما يظهر نظير ما مر بتفصيلة في القلة نعم لا يرجع هنا بكثرة ولا أعلمية لأن الأصل القلة فلما أخذ به بل لو قيل يأخذ به ابتداء لمكان له وجه معتبرا الزمان والمكان فارأي أنه مما يغلب التلطف به ويعسر الاحتراز عنه فقليل وإلا فكثير ولو شك في شيء أقليل أو كثير فله حكم القليل هنا وفيما ياتي ولو تفرق النجس في محال ولو جمع السكثير كان له حكم القليل عند الامام والسكثير عند المتولى والغزالي وغيرهما ورجعه بعضهم (قلت) (الاصح عند المحققين) بل في المجموع أنه (الاصح) باتفاق الأصحاب (العفو) مطلقا والله أعلم) وإن كثر منتشرا بعرق وإن

جاوز البدن إلى الثوب كما اقتضاه اطلاقهم ولا ينافيه ما ياتي في دم نحو الفصد لأن الابتلاء هنا أكثر بل وإن تقاحش وطبق الثوب على المعتمد نعم محل العفو هنا وفيما مر ويأتي حيث لم يختلط بأجنبي وإلا لم يعف عن شيء منه

كذا ذكره كثيرون ومحل

في الكثير وإلا نأفاه ما في

المجموع غن الأصحاب في

اختلاط دم الحية بالريق

في حديث عائشة أنه مع ذلك

يعني عنه لقلته كما يأتي وخرج

بالاجنبي وهو ما لم يحتاج

للماء نحو ماء طهر وشرب

وتششف احتاجه وبصاق

في ثوبه كذلك وما بلل رأسه

من غسل تبرد أو تنظف

وماس آلة نحو فصاد من

ريق أو دهن وسائر ما احتيج

اليه كما صرح به شيخنا في

الاخير وغيره في الباقي قال

اعني شيخنا بخلاف اختلاط

دم جرح الرأس عند حلقه

ببلل شعره أو بدوام وضع

عليه لندرتة فلا مشقة في

الاحتراس عنه اه وفيه

نظروا ما علل به مذموم ولا

ينافي ما تقرر اطلاق ابي

على تأثير رطوبة البدن لانه

محمول على ترطبه بغير محتاج

اليه بل اطلق بعضهم

المساحة في الاختلاط بالماء

واستدل له بنقل الاصحاحي

عن المتولي والمتأخرين

ما يؤيده وحيث كان في

ملبوس لم يتعمدا صابته

وإلا كان قتل قلا في بدنه أو

ثوبه فاصابه منه دم أو حمل

ثوبه بدم براغيث مثلاً أو

صلى عليه لم يعف إلا عن

القليل نعم لما لبسه زائدا

لتجمل أو نحوه حكم بقية

ملبوسه على الأوجه خلافاً

لقضية كلام القاضي بالنسبة

لنحو الصلاة لا نحو ماء قليل

دمه ببل الشعر أو حك نحو دمل حتى أدماه ليستمسك عليه الدماء ثم ذره عليه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى انتهى سم وبأني انفا عن الشارح خلافه في المسئلتين قال ع ش قوله لم رما لحوحق راسه الخ والأقرب العفو مطلقاً سواء كان الدم من الجرح الحاصل بالخلق أو من البراغيث ونحوها المشقة الاحتراز عنه بل العفو عن هذا الولي من العفو عن البصاق في كره الذي فيه دم البراغيث ر قوله لم رما حتى أدماه خرج به ما لو وضع عليه لصوقاً من غير حك فاختلف ما على اللصوق بما يخرج من الدم ونحوه وينبغي أنه لا يضر لأن اختلاطه ضروري للعلاج ع ش (قوله كذا ذكره كثيرون) جرى على ظاهره النهاية والمغني (ومحل في الكثير الخ) يتحصل من كلامه بالنظر لهذا أقسام ثلاثة غير مختلط فيعني عن قليله وكثيره ومختلط باجنبي فيعني عن قليله فقط ومختلط بغير اجنبي فيعني عن قليله وكثيره سم (قوله رنحو ما طهر الخ) وما يتساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله نهاية زاد المغني أو جعل عن حرجه دواءه (قوله كذلك) أي احتياجه (قوله من غسل الخ) أي أو حلق نهاية وصورته أن بلل الرأس نزل على دم البراغيث فلا ينافي في عدم العفو في اختلاط دم جرح الرأس ببلل الخلق عند الشارح م ر رشيدى أي خلافاً للتحفة (قوله وسائر ما احتيج اليه) ومنه ما لو مسح وجهه بالميتل بطرف ثوبه ولو كان معه غيره وما لو عرق بدنه فمسحه بيده المبتلة وليس منه فيما يظهر ماء الورد وما أنزه فلا يعني عنه إذا رشح عليه قليلاً أو كثيراً ما لم يحتاج اليه الماء أو عذبه مثلاً لا ع ش وخالفه الرشيدى في الآخر فقال منه كما هو ظاهر ماء الطيب كما الوردان الطيب مقصود شراً خصوصاً في الأوقات التي هو مطلوب فيها كالعبدن والجمعة بل هو أولى بالعفو من كثير مما ذكره وهنا خلافاً لما في الحاشية اه وهو الظاهر (قوله اعني شيخنا الخ) ووافقه شيخنا الرملي حيث أفتى به (تنبيه) قضية كلامهم أن من له ثوبان في أحدهما دم معفو عنه دون الآخر أنه يجوز له لبس الأول والصلاة فيه وإن استغنى عنه بالثاني لأن منعه من لبس الأول مما يشق سم (قوله ببلل شعره) تقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله أو بدوام وضع عليه) تقدم عن المغني ع ش ما يخالفه (قوله ما تقرر) أي في قوله وخرج بالاجنبي نحو ماء طهر الخ (قوله تأثير رطوبة البدن) أي فيما لو لبس ثوباً به دم نحو براغيث وبدنه رطب مغني (قوله وحيث كان الخ) كقوله الاتي وبالنسبة الخ عطف على قوله حيث لم يختلط الخ (قوله أو حمل ثوباً بالخ) أي وإن كان حمله لغرض كالخوف عليه ع ش (قوله لم يعف إلا عن قليل) ولو نام في ثوبه فكشّر فيه دم البراغيث التحق بما يقتله منها عمد المخالفة السنة من العرى عند النوم ذكره ابن العباد بحثاً وهو محمول على عدم احتياجه للنوم فيه والاعني غنه نهاية زاد الامداد من علته يؤخذ أنه لو احتاج اليه كان لم يعف عنه في غيره وهو ظاهر على أن في أصل بحثه وقف اه قال غش ومن الحاجة أن يخشى على نفسه الضرر إذا نام عرياناً ولا يكلف اعداد ثوب لينام فيه لما فيه من الجرح اه وقال السيد البصري أقول بل لو قيل بالعفو أي عن ذلك الثوب مطلقاً لكان الوجه اه (قوله لتجمل الخ) أي بخلاف زائد ليس كذلك فلا يعني إلا عن القليل سم (قوله على الأوجه) وفي فتاوى الشارح م سئل عن رجل يقص القمل على ظهره فهل يعفى عن دمه لو كثر كخمسة إلى عشرين وإذا خالط دم القليل الجلد حينئذ هل يعفى عنه فاجاب بانه يعفى عن قليل دمه عرفاً في الحالة المذكورة لا كثيراً لكونه بفعله ومماسته الجلد لا تؤثر اه ويبقى

الله تعالى (قوله ومحل في الكثير الخ) يتحصل من كلامه بالنظر لهذا أقسام ثلاثة غير مختلط فيعني عن قليله وكثيره ومختلط باجنبي فيعني عن قليله فقط ومختلط بغير اجنبي فيعني عن قليله وكثيره (قوله نحو ماء طهر وشرب الخ) وما يتساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله م ر (قوله قال اعني شيخنا الخ) أي ووافقه شيخنا الشهاب الرملي حيث أفتى به (تنبيه) قضية كلامهم أن من له ثوبان في أحدهما دم معفو عنه دون الآخر أنه يجوز له لبس الأول والصلاة فيه وإن استغنى عنه بالثاني لأن منعه من لبس الأول مما يشق ولا نه لا يشترط في العفو أن يضطر إلى نحو اللبس والام تصح صلاة من حمل ثوب براغيث وإن قل دمه ولأن كلامهم صريح في أنه لا يجب عليه غسل الدم إذا قدر عليه وإذا صححت الصلاة في ثوب البراغيث مع إمكان غسلها فلتصح فيها مع القدرة على ثوب آخر لا دم فيه فليتامل (قوله لتجمل أو نحوه) أي بخلاف زائد ليس

أى لم يحتاج لماسته فينجس به وإن قل (١٣٤) (ودم البثرات) بفتح المثلثة جمع بشرة بسكونها وقد تفتح وهى خراج صغير (كالبراغيث)

الكلام فيما إذا مرت القملة بين أصابعه هل يعنى عنه أو لا والأقرب عدم العفو لكثرة مخالطة الدم للجلد عش وفي السكرى عن الارشاد لا تبطل بدم نحو برغوث وبشرته ما لم يكسر بقتل وعصره (قوله) أن لم يحتاج لماسته (له) أخرج المحتاج لماسته فيقيده لو أدخل يده أثناء فيه ماء قليل أو مائع أو رطب لا خراج ما يحتاج لاخرجه لم ينجس سم على حصى ومن ذلك ماء المر احيض وأخرج الماء من زير الماء مثلاً فنتبه له وفيه سم على المنهج من مر أن من العفوان تكون بأصابعه أو كفه نجاسة معفو عنها فيا كل بذلك من أثناء فيه مائع اه عش (قوله) وهى خراج (إلى) قوله كدم برغوث في النهاية والمغنى (قوله) خراج) بالتخفيف عش (قوله) مطلقاً) أى عن قليله وكثيره نهاية ومغنى قول المتن (والقروح) أى الجراحات شرح بأفضل (قوله) فيعى) إلى قوله فيعى في المغنى وإلى قوله وقيل في النهاية (قوله) من المشبه) وهو ما لا يدوم مثله غالباً (قوله) المشبه به) أى دم الاجنبى (قوله) وهذا أولى (الخ) وفاقاً للنهاية (قوله) من جعله للاول (الخ) هو ما جرى عليه الاذعن والمغنى ورجحه سم ثانياً (قوله) والثانى (الخ) هو ما جرى عليه الاسنوى والشارح المحقق ورجحه سم أو لا (قوله) فيما سر) أى فيعى عن قليلها وكثيرها ما لم يكن بفعله أو يجاوز محله وحاصل ما إذا دام أنه يعنى عن قليلها ولو من اجنبى غير نحو كلب وكثيرها من نفسه ما لم يكن بفعله أو يجاوز محله فيعى حينئذ عن قليلها فقط نهاية قال الرشيدى قوله مر غير نحو كلب أى ما لم يختلط باجنبى لم يمس الحاجة اليه على ما مر في طين الشارع اه زاد عش وقوله مر ما لم يكن بفعله ومنه ما يقع من وضع لصروق على الدم ليقطع ويخرج ما فيه فيعى عن قليله دون كثيره واما ما يقع من أن الانسان قد يفتح راس الدم بالة قبل انتهاء المدة فيه مع صلافة المحل ثم تنتهى مدته بعد فيخرج من المحل المنفتح دم كثير أو نحو قمع فهل يعنى عن ذلك ولا يكون بفعله لتأخر خروجه عن وقت الفتح أو لأن خروجه مترتب على الفتح السابق فيه نظراً والأقرب الثانى لما ذكر اه عش (وتناقض المصنف في دم الفصد (الخ) عبارة النهاية والمغنى وما وقع في التحقيق والمجموع في دم البثرات ونحوها محمول على ما حصل بفعله أو انتقل عن محله اه (قوله) ما ينسب اليه (الخ) أى ما يغلب السيلان اليه عادة وما حاذاه من الثوب فان جاوزه عفى عن المجاوزان قل شوبرى فان كثرا المجاوز فقياس ما تقدم في الاستنباط انه ان اتصل المجاوز بغير المجاوز وجب غسل الجميع وان انفصل عنه وجب غسل المجاوز فقط شيخنا العشماوى اه بيجرى عبارة السكرى عن الشهاب عميرة الظاهر ان المراد بالمحل الموضع الذى اصابه في وقت الخروج واستقر فيه كنظيره من البول

لذلك فلا يعنى إلا عن القليل (قوله) لم يحتاج لماسته له) أخرج المحتاج لماسته فيقيده لو أدخل يده أثناء فيه ماء قليل أو مائع أو رطب لا خراج ما يحتاج لاخرجه لم ينجس (فرع) فى شرحه ولو نام فى ثوبه فكسر فيه دم البراغيث التحق بما يقتله منها عمداً لمخالفته من العرى عند النوم ذكره ابن العباد بحثاً وهو محمول على عدم احتياجه للنوم فيه ولا عفى عنه اه (قوله) ولا فكدم الاجنبى فلا يعنى) اعلم انه وان كان المتبادر انه نائب فاعل يعنى ضمير المشبه لانه الموافق لسكون المقصود بالتشبيه بيان حكم المشبه لسكونه مجعولا وكون حكم المشبه به معلوماً مستقراً إلا إذا كان فى عبارة المصنف مانع من ذلك وهو ان هذا الخلاف المذكور فى قوله فلا يعنى وقيل يعنى عن قليله إنما هو فى كلام الاصحاب أصالة فى دم الاجنبى الذى هو المشبه به ويصرح بذلك استدراك المصنف على ترجيح المحرر له انه لا يعنى بقوله وإلا ظهر العفو عن قليل الاجنبى فان هذا رد على قول المحرر لا يعنى فهو مصرح بان الخلاف إنما هو فى دم الاجنبى فتعين ان الضمير فى يعنى للمشبه به وهو دم الاجنبى وامتنع كونه للمشبه او لها (فان قلت) التشبيه لا يتفرع عليه بيان حكم المشبه به قلت الفاء المجردة العطية لا للتفريع وكان المصنف قال ولا فكدم الاجنبى ودم الاجنبى لا يعنى عنه وقيل يعنى عن قليله فيجربى ذلك بما ذكر وإذ اعلمت ذلك علمت ان الصواب رجوع الضمير للمشبه كما فعله المحقق المحلى فله ذره وان الشارح لم يصب فيما فعل ولا فى قوله وهذا أولى (الخ) وان ذلك نشأ عن عدم تأمل كلام الشارح وسيأفقه فتأمل (قوله) وهذا أولى (الخ) فيه بحث بل قد يقال الاولى جعله للاول فقط لانه الموافق

فيعى عنه حيث لم يعصر مطلقاً على الاصح لغلبة الابتلاء بها ايضا (وقيل ان عصره فلا يعنى عنه) مطلقاً لا استثناء عنه والاصح انه يعنى عن قليله فقط كدم برغوث قتله لان العصر قد يحتاج اليه قال بعضهم ويشترط هنا ايضا ان لا ينتقل عن محله وإلا لم يعف إلا عن قليله اخذاً من كلام النووي وغيره وإنما يتجه ذلك فى غير محاذى الجرح من الثوب اما حاذيه فينبغى ان يلحقه بالضرورة الابتلاء بكثرة انتقاله اليه (والدما ميل والقروح) وموضع الفصد والحجامة قيل كالبراث) فيعى عن دمها قليله وكثيره ما لم يكن يعصره فيعى عن قليله فقط (والاصح) انه (ان كان مثله) أى ما ذكر (يدوم غالباً) فكلاً لاستحاضه) فيجب الحشو والعصب كما مر فيها ثم ما خرج بعد عفى عنه (ولا) بدم مثله غالباً) فكدم الاجنبى) يصيبه (فلا يعنى) عن شئ من المشبه والمشبه به وهذا أولى من جعله للاول وحده أو للثانى وحده كما قال بكل شارح (وقيل يعنى عن قليله قلت الاصح أنها كالبراث) فيما مر لا نها غير نادرة وإذا وجدت دامت وتعذر الاحتراز عن لطختها وتناقض المصنف فى دم

الفصد والحجامة والمتمد حمل قوله بدم العفو على ما إذا جاز محله وهو ما ينسب اليه عادة الى الثوب أو محل آخر فلا يعنى والقائظ إلا عن قليله لانه بفعله وإنما لم ينظر لسكونه بفعله عنه عدم المجاوزة لان الضرورة هنا أقوى منها فى قتل نحو البرغوث وعصر نحو البثرة

وقضية قول الروضة لو خرج من جرحه دم متدفق ولم يلوث بشرته لم تبطل صلاته انه اذا لوث ابطال اي ان كثر كما افهمه كلام المتولي وفارق ما تقرر من العفو عن كثير دم الفصد في محله بان الفصد نعم البلوى به بخلاف تدفق الجرح (١٣٥) او انفتاحه بعد ربطه وقضيته ان

مثله حل ربط الفصد فلا يعني حينئذ الا عن قليله ثم رابت الرافعي والمصنف قالا لو افتصد فخرج الدم ولم يلوث بشرته أو لو ثابا اي وهي خارجه عن محله قليلا لم تبطل صلاته (والاظهر العفو عن قليل دم الاجنبي) غير المغاظ (والله اعلم) لان جنس الدم يتطرق اليه العفو فيقع القليل منه في محل المساحة وإنما لم يقولوا بالعفو عن قليل نحو البول اي لغير السلس كما مر مع ان الابتلاء به اكثر لانه أقدر وله محل مخصوص فسهل الاحتراز عنه بخلاف نحو الدم فيهما وبحث الاذرعى العفو عن قليل ذلك بمن حصل له استرخاء لنحو مرض وان لم يضر سلسا وقياس ما مر العفو عن القليل من الاجنبي وان حصل بفعله وقيد به بعضهم بما إذا لم يعتمد التلطيخ به لعصيانه حينئذ واستدل بقولهم لو تعدت تلطيخ اسفل الخف بالنجس وجب غسله حتى على القديم القائل بالعفو عنه في غير ذلك وقولهم لو حمل ما فيه ذبابة مثلا او من به نجس معفو عنه بطلت صلاته ولا دليل له في ذلك لان تلطيخ الخف لم يضر حوا فيه بخصوص الدم المتميز

والغاظ في الاستنجاء وحينئذ فلو مال وقت الخروج من غير انفصال لم يضر اه (قوله وقضية قول الروضة) الى قوله وفارق في النهاية (قوله ان كثر) اي وجاوز محله اخذ ما مر نهاية وهذا يخالف قول الشارح الا في وفارق الخ اي كثير الدم المتدفق (قوله وقضيته) اي الفرق (قوله ان مثله) اي المتدفق (قوله فخرج الدم الخ) صنيع الشارح قد يدل على ان المراد انه خرج بعد الربط فلا ينافي ما قررته في الفرق بين الفصد وغيره على ان له حاجة لذلك في عدم المنافاة مع قوله اي وهي خارجه عن محله سم (قوله اي وهي خارجه الخ) اي اما اذا لم تخرج عنه فيعني عن الكثير الملوث لها أيضا فليتأمل سم (قوله عن قليل دم الاجنبي) أي ولو من نفسه بان عاد اليه بعد انفصاله عنه والقليل كافي الام ما تعافاه الناس اي عدوه عفا نهاية ومعنى وفي السكردى عبارة الروض والقليل ما يعسر الاحتراز عنه ويختلف باختلاف الاوقات والبلاد انتهت وقال الشارح في فتح الجواد والمرجع في القلة والكثرة العرف فما يغلب عادة التلطيخ به ويعسر الاحتراز عنه قليل وما زاد عليه كثير ويختلف بالوقت والمحل وذكره والقرى في طين الشارع لا يبعد جرحه في لكل وما شك في كثرته له حكم القليل اه ونحوه في الامداد وغيره اه (قوله غير المغاظ) الى قوله وإنما لم يقولوا في النهاية والمعنى (قوله غير المغاظ) اي مادم المغاظ من نحو كلب فلا يعني عن شيء منه لغاظه وكذا لو اخذ ما اجنبا وطلخ به بدنه أو ثوبه عبثا فانه لا يعني عن شيء منه لتعديه بذلك فان التضمخ بالنجاسة حرام نهاية ومعنى قال عس قوله فلا يعني عن شيء منه الخ اي ما لم يتناه في القلة الى حد لا يدركه البصر المعتدل بناء على ما اعتمدته الشارح مرفيا من ان ما لا يدركه الطرف لا يتنجس وإن كان من مغاظ اه (قوله كما مر) اي في باب النجاسة (قوله فيهما) اي في الاقدريه وخصوص المحل (قوله عن قليل ذلك) اي نحو البول (قوله وقياس ما مر) اي قليل قول المصنف ودم البثرات كرى (قوله عن القليل) اي قليل الدم (قوله وقيد بعضهم) هذا التقييد اعتمدته شيخنا الشهاب الرمي بل لعله مراد الشارح بهذا البعض سم وكذا اعتمدته النهاية والمعنى كما مر انفا (قوله التلطيخ به) اي في بدنه أو ثوبه حرمة التضمخ في كل منهما اي عبثا كما قيد بذلك شيخنا الشهاب الرمي سم (قوله بالعفو عنه) اي عن نجس اسفل الخف و (قوله في غير ذلك) اي غير التلطيخ عدا (قوله وقولهم الخ) عطف على قولهم (قوله ما فيه الخ) اي ماء قليلا او ما تعافاه الخ و (قوله مثلا) أي أو غيرهما لا نفس له سائلة و (قوله او من به نجس الخ) اي كالمستجمع بحجر نهاية (قوله ولا دليل له) اي لذلك البعض المستدل بما ذكر (قوله كما تقرر) اي انفا (قوله وبه) اي يتميز الدم عن غيره بذلك قول المتن (الذي له ربح) هو صفة الماء في قوله ماء القروح الخ سم (قوله او تغير لونه) بم يعرف لونه ليعرف تغيره إلا ان يقال بالغالب في

لكون المقصود بالتشبيه بيان حكم المشبه لان حكم المشبه به مستقر معلوم لا بيان حكمهما وللتفريع المذكور إذ لا يفهم من التشبيه حكمهما حتى يفرع عليه بخلاف ما لو جعل الاول فقط لبناء ذلك على العلومية حكم المشبه به ولو ادعاء فالنفرع في غاية الظهور فليتأمل (قوله فخرج الدم) صنيع الشارح قد يدل على ان المراد انه خرج بعد الرطب فلا ينافي ما قررته في الفرق بين الفصد وغيره على انه لا حاجة لذلك في عدم المنافاة مع قوله اي وهي خارجه عن محله (قوله اي وهي خارجه عن محله) اي اما اذا كان لم تخرج عنه فيعني عن الكثير الملوث لها أيضا فليتأمل (قوله عن قليل دم الاجنبي) اي ولو من نفسه بان عاد اليه بعد انفصاله عنه كما قاله الاذرعى م (قوله وقيد بعضهم) هذا التقييد اعتمدته شيخنا الشهاب الرمي بل لعله مراد الشارح بهذا البعض (قوله والتلطيخ به) اي في بدنه أو ثوبه حرمة التضمخ به في كل منهما اي عبثا كما قيد بذلك شيخنا الشهاب الرمي وإلا فجرد تعدد التلطيخ لا يمنع العفو ولا يقتضى العصيان إذ قد يكون (قوله الذي له ربح) هو صفة ماء في قوله وكذا ماء القروح والخ عبارة الروض وماء القروح طاهر ان لم يتغير كالتفطاط اه (قوله او تغير لونه) بم يعرف لونه ليعرف تغيره إلا ان يقال بالغالب في مثله

على غيره بالمعفو عن جنسه كما تقرر وبه فارق حمل الميتة ومن به نجس معفو عنه (والقيح والصديد) وهو ماء رقيق أوقيح يخالطه دم (كالدلم) في جميع ما مر فيه لانه اصلهما (وكذا ماء القروح والمنتفط الذي له ربح) فو تغير لونه (وكذا بلاربح) ولا تغير لون (في الاظهر)

كصديد لاريج له (قلت المذهب طهارته والله اعلم) (فرع) يعنى ايضا عن دم المنافذ كادل عليه كلام المجموع في رعايف الامام المسافر وفي اوائل الطهارة من العفو عن قليل دم الحيض وان مصعته بريقها الى اذهبته به لفتح منظره وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته ومنه قوله فلم ان العفو عن قليل دم جميع المنافذ هو المنقول الذي عليه الاصحاب ومحل العفو عن قليل دم الفرجين لادام يخرج من معدن النجاسة كالمثانه ومحل الغائط ولا تضر ملاقاته لمجرها في نحو الدم الخارج من باطن الذكر لانها ضرورية وفي كلام المجموع المذكور التصريح بانه لا اثر (١٣٦) لخلط الدم بالريق قصدوا به يتايد قول المتولى لا يؤثر اختلاط الدم المعفو عنه برطوبة البدن

واقفى شيخنا بأنه لا أثر للبصاق على الدم المعفو عنه لادام ينتشر به وكالدم فيما ذكر القيق والصديد ولو رعى في الصلاة ولم يصبه منه إلا القليل لم يقطعها وان كثر نزوله على منفصل عنه فان كثر ما اصابه لزومه قطعها ولو جمعة خلا فانهم فيه اوقبلها ودام فان رجاء انقطاعه والوقت متسع انتظره ولا تحفظ كالسلس خلا فان زعم انتظاره وان خرج الوقت كما يؤخر لغسل ثوبه النجس وان خرج ويفرق بقدرة هذا على إزالة النجس من أصله فلو تمته بخلافه في مستثنائنا (ولو صلى بنجس) لا يعنى عنه ثوبه او بدنه او مكانه (لم يعلمه) عند تحررها ثم بعد فراغها علم وجوده فيها (وجب) عليه (القضاء) في الجديد لما مر ان الخطاب بالشروط من باب خطاب الوضع فلم يؤثر فيه الجهل كطهارة الحدث وخلعه صلى الله عليه وآله لا يخبر جبريل

مثله سم (قوله كصديد الخ) أى قياسا عليه قول المتن (طهارته) أى لا لاريج له قياسا على العرق نهاية ومعنى (قوله يعنى ايضا عن دم المنافذ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا واللفظ للاولى ثم محل العفو عن سائر ما تقدم بما يعنى عنه ما لم يختلط باجنبي فان اختلط به ولو دم نفسه كالخارج من عينه اولثته وانفه او قبله او دره لم يعرف عن شئ منه اه (قوله من العفو الخ) بيان لكلام المجموع (قوله على ذلك) أى العفو عن دم المنافذ (قوله) ومنه أى بما بسطته على ذلك في شرح العباب (قوله) أى قول شرح العباب (قوله وفي كلام المجموع الخ) أى قوله وان مصعته بريقها (قوله وبه) أى بكلام المجموع الخ او بتصريحه بانه الخ (قوله وكالدم الخ) المتبادر دم المنافذ فالمراد من القيق والصديد حيث تذهب المنافذ وصديدها (قوله لم يقطعها) لا يخفى ان هذا مبنى على ما قرره من العفو عن دم المنافذ سم (قوله عنه) أى المصلى (قوله او قبلها الخ) عطف على قوله في الصلاة قال سم قرله او قبلها الخ شامل لما اذا قل ما اصابه منه وما اذا كثر فليراجع فان قياس العفو عن قليل دم المنافذ ان لا يجب الانتظار ولا التحفظ اذا قل اه وقد يقال ان دوام الرعايف يلزم منه كثرة الاصابة عند حركات الصلاة (قوله عند تحررها) لم يظهر لى وجه التقييد بالتحريم وهلا بدله بقوله فيها وانحوه ليصدق حدوثها في الانشاء (قوله وخلعه) ودليل القديم عبارة المغنى والقديم لا يجب القضاء لعذره والحديث خلع النعلين في الصلاة وقال صلى الله عليه وآله أى بعد فراغها منها ان جبريل أتانى فأخبرنى أن فيها مقذرا وجه الدلالة منه انه لم يستأنف الصلاة واختار هذا في المجموع واجاب الاول بانه يحتمل ان يكون دما يسيرا وان يكون مستقذرا طاهر الخ (قوله ليس صريحا الخ) وقد يقال الظهور والتبادر كاف في الاستدلال (قوله لشموله للظاهر الخ) أى وانما فعله صلى الله عليه وآله تنزهها نهاية ومعنى (قوله وبعد وضع الخ) وهو يصلى بمكة نهاية وكان بامر ابن جهمل كرى (قوله سلى الجزور الخ) وهو اسم لما فى الكرش من القدر لكن فى الصحاح السلى بالفتح مقصور الجلد الرقيقة التى يكون فيها الولد من المواشى عش (قوله لم يجب اول الاسلام) أى ومن حيث ذى الخلع وجب نهاية ومعنى (قوله به قبل الشروع) الى قوله ما لم يكن فى النهاية والمغنى قول المتن (وجب القضاء) وظاهر ان القضاء فى الصورتين على التراخى سم على حجج وبؤيده ما قالوه فى الصوم من ان من نسى النية لا يجب عليه القضاء فوراً عش (قوله قبل التذكر) أى أو بعده وقبل إمكان القضاء كما هو ظاهر سم والمراد بالتذكر ما يشمل العلم فى الصورة الاولى بعبارة النهاية قبل القضاء اه قال عش أى قبل العلم بها او بعده وقلنا بان القضاء على التراخى كما مر عن سم اه وفيه نظر (قوله متى احتل حدث النجس الخ) أى إنما تجب عليه إعادة كل صلاة تيقن فعلها مع النجاسة مغنى ونهاية قال عش فلو قشش

(قوله لم يقطعها) لا يخفى أن هذا مبنى على ما قرره من العفو عن دم المنافذ (قوله او قبلها الخ) شامل لما اذا قل ما اصابه منه وما اذا كثر فليراجع فان قياس العفو عن قليل دم المنافذ ان لا يجب الانتظار ولا التحفظ اذا قل (قوله وجب القضاء) وظاهر ان القضاء فى صورتين على التراخى (قوله قبل التذكر) أى أو بعده وقبل إمكان القضاء كما هو ظاهر

أن فيها مقذرا ولم يستأنف ليس صريحا فى أن ذلك القدر نجس لا يعنى عنه لشموله للظاهر وللعفو عنه واستمراره عما تمته بعد وضع سلى الجزور على ظهره حتى جاءت فاطمة رضى الله عنها ونحته ليس فيه تصريح بانه علم انه سلى جزوره وهو فيها وانما لم يستأنفها مع علمه بذلك بعد لاحتمال انها نافلة على ان جمعا اجابوا بان اجتناب النجس لم يجب اول الاسلام (وان علم) به قبل الشروع فيها (ثم نسى) فصلى ثم تذكر (وجب) القضاء المراد به هنا وفما مر ما يشمل الاعادة فى الوقت (على المذهب) لنسبته بنسبانه إلى نوع تقصير ولومات قبل التذكر فالمرجو من كرم الله تعالى كما افتى به البيهقى وتبعوه ان لا يؤاخذه لرفعه عن هذه الامة الخطا والنسيان ومتى احتمل حدوث النجس بعد الصلاة لا قضاء ما لم يكن تيقن وجوده قبله او شك فى زواله قبلها على الاوجه كالوتيقن الحدث وشك فى الطهر

ولوراي من يريد نحو صلاة وبثو به نجس غير معفو عنه عندئذ لومه اغلامه لان الامر بالمعروف (١٣٧) لوزال المفسدة وان لم يكن هضيان

كما قاله العزبن عبد السلام
وكذا يلزمه تعلم من رآه يخل
بواجب عبادة في رآه مقلده
كفاية ان كان ثم غيره يقوم
به والا فنعين ان قبول
ذلك باجرة لم يلزمه الا
بها على المعتمد (فرغ)
أخبره عدل رواية بنحو
نجس او كشف عورة مبطل
لومه قبوله او بنحو كلام
مبطل فلا يكيد له كلامهم
والفرق ان فعل نفسه لا
يرجع فيه لغيره وينبغي
أن يحله فيما لا يبطل سهوه
لاحتمال أن ما وقع منه سهو
أما هو كالفعل أو الكلام
الكثير فينبغي قبوله فيه
لأنه حينئذ كالنجس
(فصل في ذكر مبطلات
الصلاة وسننها ومكروها
تبطل الصلاة بالنطق
بجرفين) من كلام البشر
ولو من منسوخ لفظه او
من حديث قدسي وان لم
يفد السكن ان تواليها فيما
يظهر اخذاعا يأتي ذلك الخبر
مسلم ان هذه الصلاة
لا يصلح فيها شيء من كلام
الناس واقل ما يبنى عليه
الكلام لغة اي غالبا بحرفان
اذ هو يقع على المفهم وغيره
وتخصيصه بالمفهم اصطلاح
حادث وافق بعضهم بابطال
زيادة ما قبل ايها النبي في
الشهاد اخذ ابطاها كلامهم
هنا لكنه بعيد لانه ليس

عما مته فرج. فهاشتر قل وجب عليه اعادة ما تبين احصا به فيها انتهى الذي اقول والاقرب ما نقل عن
ابن الهادي من العذر لما صرحوا به من العفو عن قليل النجاسة الذي يشق الاحتراز عنه كسير دخان النجاسة
و غبار السرجين وشعر نحو الحار فيمقاس ذلك العفو عنه ولو في الصلاة التي علم وجوده فيها بل الاحتراز عن
هذا اشق من الاحتراز عن دخان النجاسة ونحوه اه (قوله ولوراي) الى قوله وكذا في المغني والى الفصل
في النهاية (قوله ولوراي) اي مكلف عبارة النهاية والمغني راينا (قوله من يريد نحو صلاة وبثو به الخ) عبارة
شيخنا كما مرت ولوراي بنحو ما في ثوب من يصلي اوفى بدنه او مكانه لم يعلمه وجب علينا اعلامه ان علمنا ان ذلك
مبطل في مذهبه الخ (قوله لوزال المفسدة) خبر ان (قوله وكذا يلزمه) اي المكلف (قوله ان كان ثم غيره)
اي ورآه ذلك الغير ايضا والا فافادة في وجوده بصري عبارة ع ش اي ولم يعلم اي الراي منه اي من الغير
انه لا يعلم ولا يرشده للصواب والا فيصير في حقه عينا لان وجوده ذكر وعدمه سواء اه (قوله لومه قبوله)
ولو تعارض عليه عدول في انه كسفت عورته او وقعت عليه نجاسة فينبغي تقديم الخبر بوقوع النجاسة او
انكشاف العورة لانه مثبت وهو مقدم على النافي وان كثر ع ش (قوله اما هو) اي ما يبطل سهوه (قوله ان
يحله) اي محل ان فعل نفسه الخ (قوله فينبغي قبوله الخ) يشك عليه ما تقدم في اسباب الحدث من انه لو
اخره عدل بخروج شيء منه وهو متوضي لا ينتقض طهره لان اليقين لا يرفع بالشك ع ش
(فصل في مبطلات الصلاة) (قوله وسننها) اي ما يسن فعله فيها او لها وليس منها ع ش (قوله
ومكروها) مبطلات كالذي قبله علي مبطلات الخ ع ش (قوله تبطل الصلاة) اي فرضا كانت او نفلا
ومثلا بمجدة التلاوة والشكر وصلاة الجنائز شيخنا قول المتن (بالنطق) الخ اي من الجارحة المخصوصة دون
غيرها كاليد والرجل مثلا فيما يظهر ونقل عن خط بعض اهل العصر البطلان بذلك فليراجع وكذا نقل
عن مر انه اذا خلق الله تعالى في بعض اعضائه قوة النطق وصار يتمكن صاحبها من النطق بها اختيارا
متى اراد كان ذلك كمنطق اللسان فتبطل الصلاة بنطقه بذلك بحرفين انتهى وقياس ما ذكر ان ثبت لذلك
العضو جميع احكام اللسان حتى لو قرأه الفاتحة في الصلاة كني وكذا لو تعاطى به عقدا او صلى صح ع ش
عبارة البجيرمي اي على الافتناع ولو من نحو يد او رجل او جلد ان كان نطق ذلك العضو اختياريا او الا فلا
يضر اه (قوله من كلام البشر) الى قوله وافق في النهاية الا قوله اي غالبا وكذا في المغني الا قوله لكن الى
وذلك (قوله من كلام البشر) اي الذي من شأنه ان يتكلم به الآدميون في محاوراتهم ولو خاطب به الجن
او الملك او غير العاقل وخرج بذلك القرآن والذي كرو الدعا شيخنا وع ش (قوله ولو من منسوخ الخ) اي
او من كتب الله المنزلة غير القرآن كما قاله في شرح العباب اي والكلام فيما ليس ذكر او لا دعاء سم عبارة
ع ش وتبطل ايضا بالتورا او الانجيل وان علم عدم تبدلها كما شله قولهم بحرفين من غير القرآن والذي كرو
والدعاء اه (قوله لفظه) اي وان بقي حكمه كالشيخ والشيخة اذ ان نيا الخ بخلاف منسوخ الحكم مع بقاء
التلاوة كآية الذين يتوفون منكم ويذرون ازواجنا شيخنا ونهاية ومغني (قوله وان لم يقيدا) اي وان
كان لمصلحة الصلاة كقوله لا مامه اذا قام لركعة زائدة لا تقم او اقعدا وهذه خامسة نهاية ومغني وشيخنا
(اخذاعا يأتي) اي في الافعال نهاية فلو قصد ان يأتي بحرفين بطالت صلاته بشرطه وفي ذلك وان لم يات
بحرف كامل اه بحيرى عن الحلبي (قوله اي غالبا) احتراز عما وضع على حرف واحد كبعض الضائر
سمو رشيدى (قوله حرفان) اي على ما اشتهر في اللغة والافقى الرضى مانصه الكلام موضوع لجنس ما يتكلم
به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على حرفين او اكثر او كان أكثر من كلمة وسواء كان مفعلا ملام لا ثم
قال واشتهر الكلام لغة في المراكب من حرفين فصاعدا انتهى ع ش (قوله اصطلاح حادث) اي للنحاة
نهاية (قوله افق شيخنا بانه الخ) وبوده ما قدمه الشارح في القراءة من ان الزيادة التي لا تغير المغني لا تضر
(فصل في ذكر مبطلات الصلاة وسننها ومكروها) (قوله ولو من منسوخ) اي أو من كتب الله المنزلة
غير القرآن كما قاله في شرح العباب اي والكلام فيما ليس ذكر او لا دعاء (قوله اي غالبا) احتراز عما وضع

أجنبيا عن الذكر بل يعد منه ومن ثم أفق شيخنا بأنه

شيخنا (قوله في حياته) كأن التقييده جري على الغالب سم فكذا بعدهم وعش وشيخنا ويجري (قوله بقول الخ) ولا يبعد أن محله إذا كان بقدر الحاجة في الجواب حتى لو زاد على القدر المحتاج إليه فيه كان سأل عن زيد حاضر أو غائب واجابه بأحدهما وزاد شرح أحوال زيد في حضوره أو غيبته بطلت صلاته كذا بحث ذلك الاستاذ الشمس البكري وهو وجه وعش (قوله والحق به عيسى الخ) ومقتضى كلام الرافعي أن خطاب الملائكة وباقي الانبياء تبطل به الصلاة وهو المعتمد مغنى (قوله ولعل قائله) أي اللاحق (قوله من خصائصه الخ) فتبطل بإجابة عيسى عليه السلام ولا يجب إجابته لكن ينبغي أن يسر أمره سم وقال شيخنا والحلي المعتمد أن إجابة عيسى تلحق بإجابة نبينا صلى الله عليه وسلم في الوجوب لكن تبطل بها الصلاة اه (قوله ولا يجب في فرض الخ) بل تحرم فيه نهاية ومغنى وسم وشيخنا (قوله مطلقا) أي تأذبا بعدهما لا (قوله بل في نفل الخ) ظاهره عدم جواز الترك والمعتمد عدم وجوب إجابة الأبوين في النفل أيضا ينبغي أن تسن بالشروط الذي ذكره مره سم وشيخنا وفي النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله ولا تبطل) إلى قوله وصدقة في النهاية والمغنى (قوله وخلت عن تعليق الخ) أي بخلاف ما علق منه كالهم اغفر لي أن اردت وإن شفي الله سريضي فعلى عتق رقبة وإن كملت زيدا فعلى كذا فتبطل به الصلاة نهاية ومغنى (قوله كندر) ومعلوم أن النذر إنما يكون في قرية فنذر اللجاج أي كقوله لله على أن لا اكلم زيدا يبطل لكرامته وإن محل ذلك إذا أتى به قاصدا الانشاء لا الاخبار وإلا كان غير قرية فتبطل به شرح مره سم واعتمده غش وشيخنا والمدابغي والحففي (قوله وخطاب مضر) أي خطاب لمخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم من إنس وجن وملك ونبي غير نبينا نهاية ومغنى وشرح بافضل (قوله وصدقة) بحقه السنوي ولكن رده جمع بان الصدقة لا تتوقف على لفظ فالتلفظ بها في الصلاة غير محتاج إليه بل ولا تحصل به إذ لا بد فيها من القبض نهاية (قوله وصدقة وعق الخ) وفاقا لشيخ الاسلام والخطيب خلافا للنهاية والزبادي والحلي وغيرهم من المتأخرين عبارة شيخنا والمدابغي ويستثنى من ذلك التلفظ بنذر التبرر فقط بلا تعليق ولا خطاب كقوله لله على صلاة أو صوم أو عتق لأن نذر التبرر مناجاة لله بخلاف غيره ولو قرية على المعتمد اه (قوله لأن ذلك) أي ما ذكر من النذر وما عطف عليه (حينئذ) أي حين أن يتلفظ به بالعريية (قوله وزعم أن النذر الخ) اعتمد مر هذا الزعم سم عبارة النهاية وبحسب السنوي إلحاق الوصية والعتق والصدقة وسائر القرب المنجزة بالنذر لكن رده جمع بان الصدقة لا تتوقف على لفظ النحر وبأن النذر ينحو لله مناجاة لضمه ذكر بخلاف الاعتاق ينحو عبدي حر أو الايصام ينحو لفلان كذا بعد موتى أه قال

أي ولا لسان (قوله في حياته) كأن التقييد به جرى على الغالب (قوله بقول أو فعل وإن كثر) لا يبعد أن محله إذا كان بقدر الحاجة في الجواب حتى لو زاد على القدر المحتاج إليه فيه كان سأل عن زيد حاضر أو غائب ولا غرض له في سوى معرفة حضوره أو غيبته واجابه بأحدهما وزاد شرح أحوال زيد في حضوره أو غيبته وما اتفق له فيها بطلت صلاته كذا بحث ذلك الاستاذ البكري وهو وجه غير بعيد ولا يرد عليه أن الزائدة على الحاجة لا يزيد على مخاطبته عليه السلام ابتداء من غير سؤال كما سيأتي إذ خطاب النبي صلى الله عليه وسلم لا يبطل كما سيأتي وذلك أنه ليس على إطلاقه وأن المنجحه تخصيصه بما يتعلق بالصلاة والسلام عليه مع نزاع الأذرع فيالم برد من ذلك فليتأمل (قوله من خصائصه عليه السلام) فتبطل بإجابة عيسى صلى الله عليه وسلم ولا يجب إجابته لكن ينبغي أن تسن مر (قوله ولا يجب) مفهومه الجواز في شرح مر بل تحرم فيه (قوله ولا يجب في فرض) قد يفهم جوازا قول السبكي المختار القطع بأنه لا يجيبهما في الفرض وإن اتسع وقته لأنه يلزم بالشروع خلافا للإمام ويجب أن نفل أن علم تأذيهما بتركهما ولكن تبطل اه وظاهره عدم الجواز والمؤتمد عدم وجوب إجابة الأبوين في النفل أيضا نعم ينبغي أن تسن بالشروط الذي ذكره مر (قوله كندر) ومعلوم أن النذر إنما يكون في قرية فنذر اللجاج يبطل لكرامته وإن محل ذلك إذا أتى به قاصدا الانشاء لا الاخبار وإن كان غير قرية فتبطل به شرح مر (قوله وزعم الخ) اعتمد مر هذا الزعم وقوله

في حياته بقول أو فعل وإن كثر والحق به عيسى صلى الله عليه وسلم إذ أنزل ولعل قائله غفل عن جعلهم هذا من خصائصه عليه السلام أو رأى أنه من خصائصه على الأمة لا على بقية الانبياء وهو بعيد من كلامهم وتبطل بإجابة الأبوين ولا يجب في فرض مطلقا بل في نفل أن تأذبا بعدهما تأذبا ليس بالهين ولا تبطل بتلفظه بالعريية لقرية توقفت على اللفظ وحلت عن تعليق وخطاب مضر كندر وصدقة وعق ووصية لأن ذلك حينئذ لكون القرية فيه أصلية مناجاة لله تعالى فهو كالذكر ونوزع فيه بما لا يصح وزعم أن النذر فيه مناجاة لله تعالى دون غيرهم

عش قوله لكن رده جمع الخ معتمد اه وقال الرشيدى قوله مر وبان النذر بنحو الله مناجاة الخ قضيته أنه لو لم يذكر لفظ لله بطل وأنه لو أتى بالفظته في نحو العتق لا يبطل كان قال عبدى حر لله ثم رابت في الامداد عتب ما قاله الشارح مر هنا ما لفظه وقد ردد بان قوله لله ليس بشرط فإى فرق بين على كذا ونحو عبدى حر ولفلان كذا بعدموتى اه (قوله أنه لا يشترط ذكر الله) قد يجاب بأنه يتضمنه سم وقد ردد بان نحو العتق يتضمنه كذلك فإى فرق بينهما (قوله فنحو نذرت أو بداخ) إى بدون لفظ الله (قوله وليس مثله) إى مثل التلظ بالندرو ما عطف عليه قول المتن (والبكاء) أى وإن كان من خوف الآخرة نهاية ومعنى قول المتن (والنفخ) إى من انف أو فم نهاية ومعنى قول المتن (إن ظهر به حرفان) إى أو حرف مفهم كما هو ظاهر من قوله السابق تبطل بحرفين أو حرف مفهم سم عبارة الرشيدى إى أو حرف مفهم أو معدود كما يفيد صنيع غيره كالهمزة اه (قوله لاسر) وهو قوله وخرج بالنطق الصوت الخ كرى وعبارة عش إى من أنها لا تبطل بدون حرفين أو حرف مفهم اه (قوله عرفا) كذا فى النهاية والمغنى (قوله كالكلمتين والثلاث) وسند كرى فى الصوم أنهم مضطربوا القليل بثلاث كلمات أربع وقال القليوبى والمعتمد عدم البطلان بالاستتة ودونها والبطلان بما زاد عليها كرى عبارة شيخنا وضبط القليل عرفا بست كلمات عرفة فاقول اخذامن قصة ذى الدين والكثير عرفا باكثر منها اه وبأى عن سم وعش ما يوافق (قوله ثم) إى فى المضمر (قوله هنا) إى فى غير المضمر (قوله ولا يضبط) إى قول المتن أو جهل فى النهاية والمغنى (قوله ولا يضبط) الاولى الثانية (قوله بالكلمة عند النجاة الخ) إى من أنها لفظ وضع لمعنى مفرد وعلى عدم الضبط بما ذكر يدخل اللفظ المهمل إذا تركب من حرفين عش (قوله كالناسى) أى الآتى آنفا (قوله كأن سلم فما الخ) ولو سلم إمامه فسلم معه ثم سلم الامام ثانيا فاقول له الامام قد سلمت قبل هذا فاقول الامام كنت ناسيا لم تبطل صلاة واحد منهما اما الامام فلان كلامه بعد فراغ صلاته واما الماموم فلانه يظن ان الصلاة قد فرغت فهو غير عالم بأنه فى الصلاة لكن يسئل له يسجد السهو ثم يسئل لانه تكلم بعد انقطاع القدوة شيخنا ومعنى ونهاية (قوله ثم تكلم قليلا الخ) قال سم وقد اشتملت قصة ذى الدين على آتيانه بست كلمات فيضبطها الكلام اليسير انتهى واهله عد أقصرت الصلاة كلمتين وأم نسيت كذلك وبارسول الله كذلك عش (قوله فى قصة ذى الدين) واسمه الخرباق بن عمر والسلمى بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة فباء موحدة والى وقاف لقب بذلك اطول يديه عش (قوله فلا يعذر به) إى فانه كنسيان نجاسة نحو ثوبه ولو ظن بطلان صلاته بكلامه ساهيا ثم تكلم يسير اعتمد تبطل نهاية ومعنى قال عش وهو ظاهر حيث لم يحصل من مجموعها كلام كثير متوال ولا يباطل لانه لا يتقاعد عن الكثير سهو او هو مبطل اه قول المتن (أو جهل تحريمه) خرج به ما لو علمه وجهل كونه مبطلا فتبطل به كالمعلم تحريم شرب الخمر دون إيجابه الحد فانه يحذر لادحقه بعد العلم بالتحريم الكف نهاية ومعنى (قوله أى مأتى) إى قوله وقول اصل الروضة فى المغنى واعتمده عش وشيخنا (قوله أى مأتى به فيها وإن علم الخ) يؤخذ من ذلك بالاولى صحة صلاة نحو المبلغ والفايح بقصد التبليغ والفتح فقط الجاهل بامتناع ذلك وإن علم بامتناع جنس الكلام سم على حج وقوله نحو المبلغ إى كالامام الذى رفع صوته بالتكبير لاعلام المامومين فقط وقوله بقصد التبليغ إى وإن لم يحتاج اليه بان سمح المامومون صوت الامام عش وفى البجيرى عن الاطفيحى وزاد سم على ذلك فى شرحه على الغاية بل ينبغي صحة صلاة نحو المبلغ حينئذ وإن لم يقرب عهده بالاسلام ولا نشأ بعيدا عن العلماء لمزيد خفاء ذلك اه (قوله وإن علم تحريم جنسه) نلوقال لامامه اقدم وقم وجهل تحريم ذلك

لا يشترط فيه ذكر الله قد يجاب بأنه يتضمنه (قوله حرفان) أى أو حرف مفهم كما هو ظاهر من قوله السابق تبطل بحرفين أو حرف مفهم فسرى بينهما فى الابطال ولا مزية للتنجى ونحوه على عدمه كالاينفى (قوله والثلاث) يذبحى ان ما يغتفر القدر الواقع فى خبر ذى الدين (قوله أو جهل تحريمه) إى مأتى به فيها وإن علم تحريم جنسه) يؤخذ من ذلك بالاولى صحة صلاة نحو المبلغ والفايح بقصد التبليغ والفتح فقط الجاهل بامتناع

لانه لا يشترط فيه ذكر الله فنحو نذرت لو بد بالف كأعتقت فلانا بسلا فرق وليس مثله التلظ بنية نحو الصوم لانها لا تتوقف على اللفظ فلم يحتاج اليه (والاصح أن التنجى والضحك والبكاء والابتن والنفخ والسعال والعطاس إن ظهر به) إى بكل مما ذكر (حرفان بطلت والإفلا) جز ما لما مر (ويعذر فى يسير الكلام) عرفا كالكلمتين والثلاث ويظهر ضبط الكلمة هنا بالعرف بدليل تعبيرهم ثم يحرف وهنا بكلمة ولا تضبط بالكلمة عند النجاة ولا عند الغيوبين (إن سبق لسانه) اليه كالناسى بل أولى إذ لا قصد (أو نسى الصلاة) أى أنه فيها كأن سلم فيها ثم تكلم قليلا معتقدا كما هو لانه ^{ولا يبطل} تكلم فى قصة ذى الدين معتقدا انه ليس فى صلاة ثم بنى عليها وخرج بالصلاة نسيان تحريمه فيها فلا يعذر به (أو جهل تحريمه) إى مأتى به فيها وإن علم تحريم جنسه وقول اصل الروضة لو علم أن جنس الكلام محرم ولم يعلم أن مأتى به محرم فهو معذور به وذكره التفصيل

أن الكلام الكثير ناسيا لا يبطل لقصة ذي الدين مغنى (قوله لكن إن قل) أى ما يظهر منه من الحروف
 إذ مجرد الصوت لا يضرب مطلقا كما تقدم فلا يتأق تقييده بالقلة سم وشرح بانضال عبارة المغنى والتهابة
 ويعذر فى اليسير عرفا من التنجى ونحوه بما مر وغيره كالسعال والعطاس وإن ظهر به حرفان ولو من كل
 نفخة ونحو ثم قالان كثر التنجى ونحوه للغلبة ظهر به حرفان فأكثروا كثر عرفا أى ما يظهر من الحروف
 بطلت صلاته اه وهى موافقة لما قاله سم ومبين أن المدار فى الحقيقة على قلة أو كثرة الحروف الظاهرة
 بنحو التنجى للغلبة لا على قلة أو كثرة التنجى للغلبة (قوله هل المعتمد) أى خلافا لما صوبه الاسنوى سم
 أى من عدم البطان فى التنجى والسعال والعطاس للغلبة وإن كثرت إذ لا يمكن الاحتراز عنها مغنى وحمل
 النهاية كلام الاسنوى على الحالة الاتية فى قول الشارح ولو أبطل شخص الخ (فالأذى يظهر العفو عنه) أى كن
 به سلس بول ونحوه بل أولى مغنى ونهاية قال ع ش فان خلا من الوقت زمانيسم أبطل يعر وض السعال
 الكثير فيها والقياس انه إن خلا من السعال اول الوقت وغلب على ظنه حصوله فى بقیته بحيث لا يخلو منه
 ما يسع الصلاة وجبت المبادرة للفعل وإنه إن غلب على ظنه السلامة منه فى وقت يسع الصلاة قبل خروج
 وقتها وجب انتظاره وينبغى أن مثل السعال فى التفصيل المذكور ما لو حصل له سبب كسعال أو نحوه يحصل
 منه حركات متوالية كارتعاش يداوراس ووقع السعال عمالو كان السعال مزنا لكن علم من عادته أن الحمام
 يسكن عنه السعال مدة تسع الصلاة هل يكلف ذلك أم لا واجبت عنه بان الظاهر الاول حيث وجد اجرة
 الحمام فاضلة عما يعتبر فى الفطرة وإن ترتب على ذلك فوات الجماعة واول الوقت اخذ اماما قوله من وجوب
 تسخين الماء حيث قدر عليه اذا توقف الوضوء على تسخينه ع ش وقوله وأوجب عنه الخ وقوله اخذ اماما
 قالوه الخ كل منهما محل نظر (بل قضية الخ) قضية هذا الكلام الجزم فى مسألة الحكمه بعدم وجوب الانتظار
 فان قيل به ايضا فى مسألة السعال وإلا فلا بد من فرق ظاهر لكن قضية قوله وهو محتمل عدم الجزم فى مسألة
 الحكمه بما ذكره فليراجع وقال مر يتجه انتظار زمن الخلو هنا وفى الحكمه سم وتقدم عن ع ش تقييده
 بما إذا غلب على ظنه السلامة من السعال فى وقت يسع الصلاة قبل خروج وقتها (قوله الذى يخلو فيه الخ) قد
 يقال هذا لا يناسب فرض المسئلة المفهوم من قوله بحيث لم يخل زمن الخ سم (قوله انه يكلف ذلك الخ)
 تقدم انفا عن سم عن مر اعتاده ويقتضيه ايضا ما قدمناه عن المغنى والتهابة عن قريب (قوله ولو
 تنجى) الى المتن فى النهاية والمغنى (ولو تنجى امامه الخ) أى ولو خالفنا لا مانا ناس وهو منه لا يضرب عامدا
 فكذلك لان فعل المخالف الذى لا يبطل فى اعتقاده ينزل منزلة السهو ولو صلى خلف امام فوجده يحرك
 راسه مثلا فى صلاته فينبغى أن يقال ان لم توجد قرينة تدل على ان ذلك ليس لمرض مزمن من صحت صلاة المأموم
 حلا على أن ذلك المرض مزمن وإلا بطلت ع ش (على ما يحتمل السبكى) اعتمده المغنى والتهابة (قوله لحنا
 يغير المعنى) أى كضم تاء النعمت أو كسر ها ع ش (قوله ولا عند الركوع الخ) هذا هو المعتمد ع ش
 (بل له انتظاره) أى فى القيام فاذا قام من السجود وقرأ على الصواب وافقه واتى بركة بعد سلام الامام ان
 لم ينتبه وإن لم يقرأ على الصواب استمر المأموم فى القيام وبفعل ذلك فى كل ركعة ولو الى اخر الصلاة ع ش
 زاد سم ما نصه فان سلم لم يتدارك الصواب فيكمل هو صلاته حينئذ ولا يحكم بطلان صلاته لان لم تتحقق امية
 الامام لاحتمال انها سببا بلحنته هكذا يظهر فى جميع ذلك نعم ان كثر لحنته المغير للمعنى فينبغى وجوب مفارقه حاله

لكن ان قل عرفا على المعتمد
 ولو أبطل شخص بنحو سعال
 دائم بحيث لم يخل زمن من
 الوقت يسع الصلاة بلا سعال
 مبطل فالذى يظهر العفو
 عنه ولا قضاء عليه لوشفى
 نظير ما يأتى فيمن به حكمة
 لا يصبر معها على عدم الحلك
 بل قضية هذا العفو عنه
 وأنه لا يكلف انتظار الزمن
 الذى يخلو فيه عن ذلك لكن
 قضية ما مر فى السلس أنه
 يكلف ذلك فيهما وهو محتمل
 ويحتمل الفرق بان يحتاج
 للنجس لقبه مالا يحتاج
 لغيره ولو تنجى امامه فبان
 منه حرفان لم تجب مفارقه
 لاجتماع عذره نعم ان دلت
 قرينة حاله على عدم العذر
 تعيبت مفارقه على ما يحتمل
 السبكى ولو لحن امامه فى
 الفاتحة لحنا يغير المعنى
 فالوجه أنه لا يجب مفارقه
 حاله ولا عند الركوع بل له
 انتظاره لجواز سهوه كإقام
 خامسة أو سجدة قبل ركوعه

ابطال التنجى) أى ان قل عرفا أخذ اماما سبق (قوله ان قل عرفا) أى ما يظهر منه من الحروف إذ مجرد
 الصوت لا يضرب مطلقا كما تقدم فلا يتأق تقييده بالقلة وقوله على المعتمد خلافا لما صوبه الاسنوى (قوله
 بل قضية الخ) أى قضية هذا الكلام الجزم فى مسألة الحكمه بعدم وجوب الانتظار فان قيل به ايضا فى مسألة
 السعال وإلا فلا بد من فرق واضح لكن قضية قوله وهو محتمل عدم الجزم فى مسألة الحكمه بما ذكره فليراجع
 وقال مر يتجه انتظار زمن الخلو هنا وفى الحكمه (قوله الذى يخلو فيه) قد يقال هذا لا يناسب فرض
 المسئلة المفهوم من قوله بحيث لم يخل زمن الخ (قوله كإقام الخامسة) يؤخذ منه انه لا يتابعه وهو ظاهر

(و) يعذر في التنجيز فقط
 أى القليل منه كما هو قياس
 ما قبله إلا أن يفرق ثم رأيت
 صنيع شيخنا في من منهجه
 مصرحاً بالفرق وقد ينظر
 فيه بأن التقييد هنا أولى
 منه ثم لأنه لا فعل منه ثم
 بخلافه هنا فإذا قيد مالا
 اختيار له فيه فأولى ماله فيه
 اختيار وإن كان إنما فعله
 لضرورة توقف الواجب
 عليه الآن إذ غاية هذه
 لضرورة أنها كضرورة
 الغلبة بل هذه أقوى لأنه
 لا يحصى له عنها وتلك له عنها
 يحصى بسكوته حتى يزول
 لأجل (تعذر القراءة)
 الواجبة أو الذكر الواجب
 بدونه للضرورة (لا)
 الذكر المنسوب ولا
 (الجمهور) بالواجب أو غيره
 إذا توقف على التنجيز
 فلا يعذر به (في الأصح)
 لأنه لو كان سنة لا ضرورة
 إلى احتمال التنجيز لأجله
 نعم بحث الاسنوى استثناء
 الجمهور بأذكار الانتقالات
 عند الحاجة إلى اسماع
 المأمومين أى بأن تعذرت
 متابعتهم له إلا به والأوجه
 في صائمه نزلت نخامة لحد
 الظاهر من فقه واحتجاج في
 إخراجها لنحو حرفين
 اغتفار ذلك لأن قليل
 الكلام يغتفر فيها الأعدار

لأنه صار كلاماً أجدياً وهو مبطل إذا كثرت مطلقاً حتى مع السهو والجهل اهـ و (قوله نعم الخ) في الرشيدى
 مثله (قوله ويعذر في التنجيز فقط) كذا في النهاية والمغنى (قوله فقط) أى دون نحوه مما مر معه من
 الضحك والبكاء والابتن والنفخ والسعال والعطاس (قوله أى القليل منه) وفاقاً لظاهر المغنى وخلافاً للنهاية
 والشهاب الرملى وشرح بافضل وكتب عليه الكردى ما نصه قوله وقد يعذر فيه أى في الكلام الكثير في
 التنجيز لتعذر القراءة الواجبة وهو ظاهر شرح المنهج أو صريحه وصرح به القليوبى والزبادى والشوبرى
 ونقله عن النهاية وهو ظاهر إطلاق شرح البيهجة للجمال الرملى ولكن الذى جرى الشارح عليه في شرحى
 الارشاد والخطيب في شرح التنبيه ونقله سم عن مر أن محل العفو في القليل عرفاً ولا ضرراً واعتمد
 الشارح في التحفة اهـ (قوله قياس ما قبله) أى نحو التنجيز للغلبة (قوله هنا) أى في التنجيز لأجل تعذر
 القراءة و (قوله ثم) أى في التنجيز لأجل تعذر القراءة (قوله لا فعل منه) أى باختياره بل لضرورة
 الغلبة (قوله إنما فعله) أى الاختيارى (قوله بل هذه) أى ضرورة الغلبة (قوله وتلك) أى ضرورة
 توقف الواجب عليه (قوله حتى يزول) أى المانع من القراءة (قوله لأجل تعذر الخ) متعلق بقوله في
 التنجيز (قوله الواجبة) أى قوله نعم في المغنى وإلى المتن في النهاية لا قوله نعم إلى والأوجه (قوله أو الذكر
 الواجب) أى من التشهد الأخير وغيره من الأركان القولية (قوله أو غيره) أى من السنن كقراءة سورة
 وقنوت وتكبير اتفقوا ولو من مبلغ يحتاج لسماع المأمومين خلافاً للاسنوى إذ لا يلزمه تصحيح صلاة غيره
 نهاية ومغنى (قوله نعم بحث الاسنوى الخ) لم يرتض به النهاية والمغنى كما مر انفاً وكذا الزبادى والشوبرى
 والقليوبى وشيخنا الكنتهم استثنوا ما يتوقف صحته على الجماعة كالجمعة والمعدة ومنذور الجماعة (قوله استثناء
 الجمهور) أعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم استثناء ذلك وعليه ينبغي استثناء الجمعة إذا توقفت متابعة الأربعة
 على الجمهور المذكور وكان ذلك في الركعة الأولى لتوقف صحة صلاته على متابعتهم المتابعة الواجبة لاشتراط
 الجماعة في الركعة الأولى لصحتهم السكن لو كان لو استمر وأتى الركوع إلى أن يبق من الوقت ما يسمع الجمعة زال
 المانع واستغنى عن التنجيز فهل يجب ذلك فيه نظر وكذا ينبغي استثناء غير الجمعة إذا توقفت حصول فرض
 الكفاية بهذه الجماعة على ذلك سم على حج وقوله وكذا ينبغي استثناء غير الجمعة الخ وينبغي أن يباحق بها امام
 المعادة والمجموعة جمع تقديم بالمطر والمنذور فعلها جماعة ويكتفى في الثلاث اسماع واحد ففى أمكنة اسماعه
 وزاد في التنجيز لأجل اسماع غيره بطلت صلاته لأنه زيادة غير محتاج إليها بخلاف المبلغ لأن صحة صلاته
 لا تتوقف على مشاركتها لغير الإمام فلا يعذر في اسماعهم وقوله فيه نظر الأقرب وجوب الانتظار اهـ ع ش
 ولا يخفى ما في الانتظار المذكور من الحرج الشديد (قوله والأوجه الخ) عبارة النهاية ولو نزلت نخامة من
 دماغه إلى ظاهر الفم وهو في الصلاة فابتلعها بطلت فلو تشعبت في حلقه ولم يمكنه إخراجها إلا بالتنجيز وظهور
 حرفين ومضى تركها نزلت إلى باطنه وجب عليه أن يتنجيز ويخرجها وإن ظهر حرفان أو أكثر بل
 اهـ قال ع ش قوله مروى عليه الخ أى ولا تبطل صلاته وقوله مر وإن ظهر منه حرفان أى أو أكثر بل
 قياس ما تقدم من اغتفار التنجيز الكثير لتعذر القراءة عدم الضرر هنا مطلقاً وقوله في رسالة النور وهى اسم
 كتاب للشافعى اهـ (قوله لنحو حرفين) أى أو أكثر على ما مر عن ع ش (قوله وبه) أى بذلك التعليل (قوله)

ولذا وصل إلى قراءة الركعة الأخرى فإن أتى بها على الصواب تابعه حينئذ ولا انتظار أيضاً وهكذا فان سلم ولم
 يتدارك الصواب في كل هو صلاته حينئذ ولا يحكم بطلان صلاته لأن ما لم تحقق أمية الإمام لاحتمال أنه سها
 بلحظه هكذا يظهر في جميع ذلك نعم أن كثير لحته المغير للمعنى فينبغى وجوب مفارقتها حالاً لأنه صار كلاماً اجنبياً
 وهو مبطل إذا كثرت مطلقاً حتى السهو والجهل وهذا ولكن سياق في صلاة الجماعة أنه إذا أسر الإمام في الجمهور
 واحتمل أنه أى ولم يفارقه حتى سلم لزمه الاعادة ما لم يتبين أنه قارى ومقايسه هنا كذلك فليتأمل (قوله وتعذر
 القراءة) أى وإن كثركا كتبه شيخنا الرملى بخطبهما ش شرح الروض (قوله نعم بحث الاسنوى استثناء
 الجمهور الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم استثناء ذلك وعليه ينبغي استثناء الجمعة إذا توقفت متابعة

لا يقتصر في نظيرها نزول المفطر للجوف وبه يتجه أنه لا فرق

بين الفرض (الخ) أي من الصلاة (قوله ولا بين الصائم) أي فلا كان أو فرضاً نهاية (قوله حذر من بطلان صلاته الخ) أي لأن تأثير المفطر في الصلاة فوق تأثير الكلام لا غتفار جنس الكلام في الصلاة في الجملة سم قول المتن (ولو أكره على الكلام الخ) (فرع) لو جاءه كافر وهو يصلي وطلب منه تلبية الشهادتين على وجه يؤدي إلى بطلان صلاته هل يجيبه أو لا لأنه أنظر وظاهر أنه خشي فوات إسلامه وجب عليه التلبية وتبطل به صلاته وإن لم يخش فوات ذلك لم يجب عليه ويعتقر التأخير للعدر بتأمله بالفرض فلا يقال فيه رضا بالكفر وعلى هذا يخص قول شيخنا الزيادي في الردة أن منها ما لو قال لمن طلب منه تلقين الإسلام أصبر ساعة بما إذا لم يكن له عذر في التأخير كما هنا عر (قوله على نحو الكلام) يشمل استدبار القبلة ويدخل فيه أيضاً الأكل وهو ظاهر للتعليل المذكور سم وعش (قوله ولو حررين) أي قول بل قال في النهاية وكذا في المغني إلا قوله وليس منه إلى المتن وقوله أو يذكّر إلى المتن (قوله وليس منه) أي بما يبطل الصلاة عش (قوله غصب السترة) أي بل تصح معه سم على حج وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يأخذها الغاصب بلا فعل من المصلي كان تكون السترة معقودة على المصلي فيفسكها الغاصب قهر أعليه أو يكرهه على أن ينزعها ويسلمها له ويوجه بأن المدار هنا على كثرة وقوع العذر وقد أشار الشارح بقوله لأنه غير نادر إلى ذلك عش (قوله وفيه غرض) أي للغاصب عش (قوله كقولهم لمن استأذنه الخ) أي وقوله لمن ينهيه عن فعل شيء يوسف عرض عن هذا مغني ونهاية (قوله ادخلوها الخ) الأولى أو ادخلوها الخ زيادة أو (قوله وكالفتح عليه) أي على الإمام بالقرآن أو الذكر كان ارتج عليه كلمة في نحو التشهد فقلها المأموم نهاية (قوله وكالتبليغ الخ) الظاهر أنه لا فرق في جريان التفصيل المذكور في التبليغ بين أن يتعين التبليغ بأن توقفت عليه صحة الجمعة أو لا (قوله ولو من الإمام) ظاهره وإن لم يرفع صوته على العادة والمتجه أنه لا بد من رفع زائد على العادة واللام يؤثر في الإطلاق لكن قياس قوله لا في أن الأوجه أنه لا فرق الخ لأنه لا فرق هنا بين الرفع المذكور وغيره ثم كلامه شامل لتبليغ تكبيرة الاحرام والسلام فيجزي فيها من الإمام والمبلغ التفصيل المذكور وهل يجزي في المأموم غير المنتصب إذا سمعه غيره فيه نظر وقال لم لا يجزي الخ ظاهره بطلان صلاة المأموم المذكور وإن قصد مع التبليغ المذكور وفيه وقفة ظاهرة (قوله لا يجوز) أي يحرم قول المتن (أن قصد مع الخ) الأولى فإن قصد الخ بالفاء قول المتن (لم تبطل الخ) لو شك في الحالة المبطله كان شك هل قصد بما

الأربعين على الجهر المذكور وكان ذلك في الركعة الأولى لتوقف صحة صلاته على متابعتهم المتابعة الواجبة لأشراط الجماعة في الركعة الأولى لصحتها لكن لو كان لو استمر وأقروا على أن يبقى من الوقت ما يسع الجماعة زال المانع واستغنى عن التنحيح فهل يجب ذلك فيه نظر وكذا ينبغي استثناء غير الجماعة إذا توقف حصول فرض التكفأة بهذه الجماعة على ذلك (حذر من بطلان صلاته) أي لأن تأثير المفطر في الصلاة فوق تأثير الكلام لا غتفار جنس الكلام في الصلاة في الجملة (قوله على نحو الكلام) يشمل استدبار القبلة ويناسبه التعليل ويدخل فيه أيضاً الأكل وهو ظاهر للتعليل المذكور (قوله غصب السترة) أي بل تصح معه (قوله) وكالتبليغ ولو من الإمام) فيه أمور الأول أنه شامل لما إذا لم يرفع صوته زيادة على العادة بل يكفي أن يسمعه غيره والثاني أنه شامل لتبليغ تكبيرة الاحرام والسلام فيجزي فيهما من الإمام والمبلغ التفصيل المذكور والثالث أنه هل يجزي في المأموم غير المنتصب إذا سمعه غيره فيه نظر وقال لم لا يجزي فيه فليتامل (قوله) وكالتبليغ الخ) الظاهر أنه لا فرق في جريان التفصيل المذكور في التبليغ بين أن يتعين التبليغ بأن توقفت عليه صحة الجمعة أو لا ولا يقال حيث وجب لم يضر الإطلاق وذلك لأنه لا ضرورة إليه وقوله ولو من الإمام ظاهره وإن لم يرفع صوته على العادة وفي الروض أن فتح على إمامه بالقرآن أو جهر بالتكبير بالأعلام لم تبطل اه قال في شرحه هذان تصرفه وهو يوم عدم البطلان مع قصد الأعلام فقط وليس كذلك اه والمتجه أنه لا بد من رفع زائد على العادة واللام يؤثر عند الإطلاق لكن قياس قوله لا في أن الأوجه أن لا فرق بين أن ينتهي الخ أنه لا فرق هنا بين الرفع المذكور وغيره (قوله أن قصد مع الخ) لو شك في الحالة المبطله

بين الفرض والنفل بل يجب في الفرض ولا بين الصائم المفطر حذر من بطلان صلاته بنزولها لجوفة (ولو أكره على) نحو (الكلام) ولو حررين فقط فيها (بطلت في الاظهر) لندرتها فكان كالأكره على عدم ركن أو شرط وليس منه غصب السترة لأنه غير نادر وفيه عرض (ولو نطق بنظم القرآن) أو بذكر آخر كما شمله كلام أصله (بقصد التفهيم ك) قوله لمن استأذنه في أخذ شيء أو دخول (بإيجي خذ الكتاب) ادخلوها بسلام وكتنيه إمامه أو غيره وكالفتح عليه وكالتبليغ ولو من الإمام كما اقتضاه إطلاقهم بل قال بعضهم أن التبليغ بدعة منكورة باتفاق الأئمة الأربعة حيث بلغ المأمومين صوت الإمام لأن السنة في حقه حيث أن يتولاه بنفسه ومراده بكونه بدعة منكورة أنه مكروه خلافاً لمن وهم فيه فأخذ منه أنه لا يجوز (أن قصد معه قراءة لم تبطل)

لأنه مع قصده لا يخرج عن القرآنية بضم غير إليه فهو كالمقصود القرآن وحده (والإلا) يقصد منه (١٤٥) قراءة بأن قصد التفهيم وحده ولم

يقصد التفهيم ولا القراءة
بأن أطلق وأعرض شمول
المتن لهذه بأن المقسم قصد
التفهيم فلا يشمل قصد
القراءة وحدها ولا الإطلاق
يرد بأنه إذا عرف أن قصده
مع القراءة لا يضر بقصدها
وحدها وأولى وبأن لا تشمل
نفي كل من المقسم والقسم
كما تقرر وكان هذا هو
ملحظ المصنف في تصريحه
بشأن المتن للصورة الأربع
(بطلت) أمافي الأولى فواضح
وأمافي الثانية التي شملها المتن
كما تقرر وصرح بها في
الدقائق وغيرها وقال أنها
نفيسة لا يستغنى عن بيانها
فإن القرينة المقارنة لسوق
اللفظ تصرفها إليها فلا يكون
الماتى به حينئذ قرآنا ولا
ذكر أبل يكون بمعنى ما دلت
عليه تلك القرينة من الكلمات
العادية كالله أكبر من المبلغ
فإنها حينئذ بمعنى ركع
الامام كما يدل عليه تعليل
المجموع بقوله لأنه يشبه
كلام الأدبي فأنضح ردما
لغير واحد هنا وإن الأوجه
أن لا فرق بين أن ينتهي
الامام في قراءته لتلك الآية
وأن لا خلافا لما بحثه في
المجموع ولا بين ما يصلح
للتخاطب وما لا يصلح له خلافا
لجمع مقدمين وخارج بنظم
القرآن ما لو أتى بكلمات
مفرداتها منه كيا ابراهيم
سلام كن فان وصلها بطلت
مطلقا وإلا فلا أن قصد

أتى به تفهيم فقط أو أطلق أو لا فالوجه عدم البطلان لأن الصلاة انعقدت فلا نبطلها بالشك وبمجرد الاتيان
بنظم القرآن ونحوه غير مبطل مرأسم (قوله لأنه) إلى قوله وأعرض في المغنى وإلى التنبيه في النهاية إلى قوله
فلا يكون إلى وإن الأوجه (قوله لأنه الخ) ولأن عيار رضى الله تعالى عنه كان يصلي فدخل رجل من الخوارج
فقال لا حكم إلا الله ورسوله فتلا على فاصبران وعد الله حق مغنى (قوله مع قصده الخ) أي القرآن (قوله) ولم
يقصد التفهيم الخ) ينبغي أو قصد أحد الأمرين من التفهيم والقراءة عرش (قوله شمول المتن) أي قوله وإلا
(لهذه) أي صورة الإطلاق نهاية أي وصورة قصد القراءة وحدها مغنى (قوله فلا يشمل قصد القراءة الخ)
حق العبارة فلا يشمل الإطلاق كما لا يشمل قصد القراءة الخ شدي أي أو يزيد عقب قوله لهذه ما قدمناه عن
المغنى وتكلف سم في النصحيح فقال قوله فلا يشمل أي ما قبل إلا وقوله الإطلاق أي ولا يشمل وإلا الإطلاق
اه (قوله ويرد بأنه الخ) والحاصل أن ما قبل والافى كلام المصنف يشمل صورتين أحدهما بالمتطوق وهي
ما إذا قصد التفهيم والقراءة والأخرى بمفهوم الموافقة الأولى وهي ما إذا قصد القراءة فقط والآخرين صورتين
باعتبار شمولها للنفي المقسم والقسم شدي (قوله أولى) أي فالمراد بالشمول بالنسبة لهذه الشمول ولو بحسب
مفهوم الموافقة الأولى سم (قوله وبأن لا تشمل نفي كل الخ) فالمغنى والايكن النطق بقصد التفهيم وقصد القراءة
معه فالأمتعلقة بقوله بقصد التفهيم الخ سم (قوله وكان هذا الخ) أي جميع ما ذكر لا خصوص قوله وبأن إلا الخ
رشيدى وقال سم أقول إذا رجع النفي للقسم والقسم شمل الصور الثلاث لكن يستثنى منها قصد القراءة بدليل
فهمها بالأولى من المقسم مع قيده اه (قوله في تصريحه) أي في الدقائق مغنى (قوله أمافي الأولى) إلى قوله
ولا ذكر في المغنى (قوله لها) أي إلى القرينة أي مدلولها (قوله حينئذ) أي حين وجود قرينة التفهيم
(قوله وإن الأوجه الخ) عطف على قوله لرد الخ (قوله ولا فرق بين أن ينتهي الخ) لكن يتجه تقييده هنا بما إذا
احس الامام بتلك القرينة فتأمل سم (قوله الامام) لا نسب المصلي بصري (قوله لما بحثه المجموع) أي من
الفرق بين أن يكون قد انتهى في قراءته إليها فلا يضروا ولا يضر نهاية (قوله لتلك الآية) أي كان انتهى
في قراءته إلى قوله تعالى يا يحيى خذ الكتاب عند استئذانه في أخذ شىء سم (قوله خلافا لجمع مقدمين) أي
فإنهم يخصون كلام المصنف بما يصلح للمخاطبة عرش (قوله وخارج) إلى التنبيه في المغنى (قوله كيا ابراهيم
الخ) وفي المجموع عن العبادى لوقال والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب البار بطلت صلاته إن
تعهدوا فلا ولا يسجد للسهو وهو معتمد وفي فتاوى القفال أن قال ذلك متعدها ومعتقدا كفر وباتى مثل
ما تقرر فيما لو وقف على ملك سليمان وما ثم سكنت طوبى لاى زائد على سكتة نفس وعى فيما يظن وابتدأ بما
بعدها نهاية وكذا في المغنى إلا قوله وباتى الخ قال عرش قوله مر بطلت صلاته أي حيث لم يقصد بآو تلك
الخ القراءة من آية أخرى وقوله مروى في فتاوى القفال الخ معتمد وقوله مثل ما تقرر هو قوله أن قال ذلك الخ اه
عرش (قوله مطلقا) أي لو قصد بكل كلمة على أنفرادها أنها قرآن وهو ضعيف والمعتمد البحث الاتى عرش
(قوله إن قصد القرآن) أي بكل كلمة على حالها (قوله وببحث الخ) اعتمده النهاية والمغنى وفاقا للشيخ الاسلام في

كان شك هل قصد بما أتى به تفخيما فقط أو أطلق أو لا فالوجه عدم البطلان لأن الصلاة انعقدت فلا نبطلها
بالشك وبمجرد الاتيان بنظم القرآن ونحوه غير مبطل مر (قوله فلا يشمل) أي ما قبل إلا ولا الإطلاق
أي ولا يشمل وإلا الإطلاق (قوله أولى) أي فالمراد بالشمول بالنسبة لهذه الشمول ولو بحسب مفهوم
الموافقة الأولى (قوله وبأن لا تشمل نفي كل من المقسم والقسم) فالمغنى والايكن النطق بقصد التفهيم وقصد
القراءة معه فالأمتعلقة بقوله بقصد التفهيم الخ (قوله وكان هذا هو ملحظ المصنف) أقول إذا رجع النفي
للمقسم والقسم شمل الصور الثلاث لكن يستثنى منها قصد القراءة وحدها بدليل فهمها بالأولى من المقسم
مع قيده (قوله أن ينتهي) لكن يتجه تقييده هنا بما إذا احس الامام بتلك القرينة فتأمل سم (قوله لتلك
الآية) كان انتهى في قراءته إلى قوله تعالى يا يحيى خذ الكتاب عند استئذانه لا أخذ شىء (قوله مفرداتها منه
الخ) في شرح مروى لوقال المصلي قاف أو صا داو ونون وقصد به كلام آدميين بطلت وكذا لم يقصد شيئا نظير

شرح البهجة (قوله انه لو قصد الخ) ولو قال المصلي قاف أو صاد أو نون وقصد به كلام الادميين بطلت وكذا إن لم يقصد شيئاً كما بحثه بعضهم أو القرآن لم تبطل وعلم بذلك أن المراد بالحرف غير المفهم الذي لا تبطل الصلاة به هو مسمى الحرف لا اسمه ومغني ونهاية ويجرى ما ذكر في كل ما لا ينصرف إلى القرآن بنفسه كزيد وموسى وعيسى فتبطل به الصلاة وإن كان من الفاظ القرآن إلا أن يقصد به القرآن سم (قوله فيما تقرر) أي فيما إذا قاله المصلي لنحو من استأذنه في الدخول (قوله أو أي جزء منها) ويأتي في الطلاق عن أنهاية والمغني أنه هو المعتمد (قوله بمقارنة المانع) أي عن الإبطال وذلك المانع هو قصد القراءة (قوله لجميعه) ويحتمل ألاكتفاء بالمقارنة لا وله إذا قصد حينئذ الاتيان بالجميع سم على حجب وهذا من العالم لما مر عنه من أن الجاهل بعذر مطلقاً ع (قوله ببعضه) أي الخالي سم (قوله وهذا أقرب) اعتمده النهاية وقال السيد البصري بعد سوق عبارته أي النهاية قد يقال لا يخفى ما في هذا من الخرج ولا دليل فيما استدل به من عبارة المصنف عند التامل وقصد القراءة بجميع اللفظ ولو مع أول اللفظ لا يتجه فيه البطلان وإن عذب القصد بعد ذلك فالذي يتجه ألاكتفاء بوجود القصد أول اللفظ ثم رایت قول الفاضل المحشي سم قوله وهذا أقرب لا يبعد عليه أنه يكفي الاقتران بأوله إذا قصد حينئذ الاتيان بالجميع فليتأمل اه وتقدم أن عرش اقره ايضاً (قوله فانهم اغفلوه) قديقال لا اغفال مع قولهم معه فان المتبادر منه المعية لجميع الماتى به سم والظاهر أن الشارح إنما نسب الاغفال إلى المتأخرين لا الشيوخ ومن عاصرهما أو سبقهما (قوله الجائز) إلى قوله وفيه نظر في النهاية والمغني لا أقوله أو بدعاء منظوم إلى أو محرم (قوله الجائز) أي وإن لم يتدبا نهاية ومغني (قوله وقد اخترعها) أي لم يكونا ماثورين كردى (قوله على ما قاله ابن عبد السلام) المتجه خلافه سم على حجب وبصرى أي فلا تبطل به ولكنه مكروه وقضيته أنها لا تبطل بالدعاء والذكر المكروهين وعليه فما الفرق بينه وبين النذر المكروه حيث بطلت به ثم ظفرت للشيخ حمدان في ملتقى البحرين بفرق بينهما لا يظهر من كل وجه عرش أقول وقد يفرق بان الدعاء المذكور من اجزاء الصلاة في الجملة بخلاف النذر فان كان الشيخ حمدان فرق بهذا فمذا ليس ببعيد (قوله أو محرم) ومثل الدعاء المحرم المذكور صورته أن يشتمل الذكر على الفاظ لا يعرف مدلولها كما يأتي التصريح به في باب الجمعة رشيدى (قوله قال الله الخ) أي أو قال النبي كذا نهاية ومغني (قوله بخلاف صدق الله) ومثله سجدة لله في طاعة الله كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى لأن فيه ثناء على الله تعالى ويتجه أن عمله عند الاطلاق أو قصد الثناء بخلاف ما لو قصد مجرد الاختيار فيتجه البطلان حينئذ بل قد يتجه البطلان إذا حضض قوله في السجود وسجد وجهى للذى خلقه وصوره الخ للاخبار مر اه سم قال عرش وكذا لا يضر لو قال امنت بالله عند قراءة ما يناسبه سم على المنهج اه (قوله إن لم يقصد تلاوة) أي في الصورة الأولى (قوله ولا دعاء) أي

ما مر وبحث بعض المتأخرين هنا أو القرآن لم تبطل وعلم من ذلك أن المراد بالحرف غير المفهم الذى لا تبطل به هو مسمى الحرف لا اسمه أو ويجرى ما ذكر في كل ما لا ينصرف إلى القرآن بنفسه كزيد وموسى وعيسى فتبطل به الصلاة وإن كان من الفاظ القرآن كما في قوله زيد منها وطراوموسى وعيسى إلا أن يقصد به القرآن (قوله لجميعه) ويحتمل ألاكتفاء بالمقارنة لا وله (قوله ببعضه) أي الجاهل وقوله وهذا أقرب وافقه مر لا يبعد عليه أنه يكفي الاقتران بأوله إذا قصد حينئذ الاتيان بالجميع فليتأمل (قوله فانهم اغفلوه) قديقال لا اغفال مع قولهم معه المتبادر منه المعية لجميع الماتى به (قوله على ما قاله ابن عبد السلام) المتجه خلافه (قوله بخلاف صدق الله) ومثله سجدة لله في طاعة الله كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى لأن فيه ثناء على الله تعالى ويفارق استعنا بالله الاتى بوجود القرينة الصارفة ثم وهى قراءة الامام وقضيته أنه يضر صدق الله عند قراءة الامام وفيه نظر ويتجه أن محل ما أتى به شيخنا عند الاطلاق أو قصد الثناء بخلاف ما لو قصد مجرد الاخبار فيتجه البطلان حينئذ بل قد يتجه البطلان إذا حضض قوله في السجود وسجد وجهى للذى خلقه فصوره الخ للاخبار فليتأمل مر (قوله بخلافه هنا) أن كانت القرينة هنا كونه بعد الامام فكانه جواب له تصور نظيره

على حيالها انها قرآن لم تبطل (تنبيه) ظاهر كلامهم أن نحو ما يحى الخ فيما تقرر كالكنائية في احتمال المراد وغيره وحينئذ فيؤخذ من قول المتن معه انه لا بد من مقارنة قصد القراءة مثلاً لجميع اللفظ لكن انما يتجه ذلك أن قلنا في الكناية بنظيره اما اذا قلنا فيها باذنه يكفي قرنها بأولها أو أي جزء منها فيحتمل أن يقال به هنا ويحتمل الفرق بأن بعض اللفظ ثم الخالي عن مقارنة النية له لا يقتضى وقوعاً ولا عدمه بخلافه هنا فانه مبطل فاشترط مقارنة المانع لجميعه حتى لا يقع الابطال ببعضه وهذا أقرب وبه يظهر اتجاه ما اقتضاه قول المتن هنا معه وحكاية الخلاف في الكناية فتأمل ذلك فانهم اغفلوه مع كونه مهما أي مهم (ولا تبطل بالذكر والدعاء) الجائز لمشروعيتهما فيها ومن ثم لو أتى بهما بالعجمية مع احسانه العربية أو لا مع احسانه وقد اخترعها أو بدعاء منظوم على ما قاله ابن عبد السلام أو محرم بطلت وليس منهما قال الله كذا لانه يحض اخبار لثنا فيه بخلاف صدق الله ولو قرا الامام اياك نعبد واياك نستعين فقالها المأموم أو قال استعنا بالله بطلت ان لم يقصد تلاوة ولا دعاء كما

ولا ينافيه اللهم انا نستعينك

إياك نعمد في قنوت الوتر
إذ لا قرينة ثم تصرفه إليها
بخلافه هنا فاندفع ما
للأسنوي هنا وقضية ما
تقرر عن التحقيق أنه لا أثر
لقصد الشاء هنا وقد بوجه
بأنه خلاف موضوع اللفظ
وفيه نظر لأنه بتسليم ذلك
لازم لموضوعه فهو مثل كم
أحسننت إلى وأسأت فانه
غير مبطل لأفادته ما يستلزم
الثناء أو الدعاء وحينئذ
يؤخذ من ذلك أن المراد
بالذكر هنا ما قصد بلفظه
أو لازمه القريب للثناء على
الله تعالى أخذا بما مر في
نحو النذور والعق ثم رأيت
ما يصرح بذلك وهو افتاء
الجلال البلقيني فيمن سمع
فبرأه الله ما قالوا فقال يرى
والله من ذلك لعدم البطلان
وتبعه غيره فأفتى به فيمن
سمع وما صاحبهكم بمجنون
فقال حاشاه لكن الظاهر
أن هذا إنما يأتي على
الضعيف في استعنا بالله
لأنه مثله يجامع أن في كل
قرينة تصرفه إليها وليس
منه افتاء أي زرع بأن صدق
الله العظيم عقب سماع
قراءة الإمام ذكر لكتنه
بدعة أي لأنه لا يختص
بآية فلا قرينة وفيه ما فيه
(إلا أن يخاطب) غير الله
تعالى وغير نبيه صلى الله
عليه وسلم ولو عند سماعه
لذكره على الأوجه

في صورتين كدري عبارة ع ش قوله مر ان لم يقصده تلاوة ولا دعاء أي بأن أطلق أو قصد الاخبار
(فرع) لو قال الله فقط فهل يضر ذلك أو لا فيه نظر والأقرب أنه ان قصد به التعجب أي فقط ضرر وان قصد
الثناء لم يضر وان اطلق فان كان ثم قرينة التعجب كان سمع امر اغري باني القرآن فقال ذلك ضرر ولا لم يضر
لأنه اسم خاص لله تعالى وسئل عن شخص يصلي فوضع اخريده عليه وهو غافل فانزعج لذلك وقال الله فاجبت
عنه بان الأقرب فيه الضرر إذ لم يقصده الشاء على الله تعالى وسيأتي انه لو قال السلام قاصدا اسم الله والقرآن
لم تبطل انتهى وقضية أنه لو أطلق بطلت وقياسه أن الله مثله ع ش وقوله والأقرب أنه ان قصد به التعجب
الخ وقد يقال ان التعجب متضمن للثناء وقوله فاجبت الخ هذا إنما يأتي إذا صدر عنه لفظة الله بالاختيار وإلا
كما هو قضية العفلة والازعاج فلا وجه للضرر وقوله وسيأتي الخ أي في النهاية عبارة وافق القفال بأنه لو قال
السلام قاصدا اسم الله أو القرآن لم تبطل وإلا بطلت ومثله الغافر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء اه
(قوله ولا ينافيه) أي البطلان بما ذكر (قوله بخلافه هنا) إن كانت القرينة هنا كونه بعد الامام فكانه
جواب له تصور نظيره هناك سم قول التصور هناك لا يتخلل عن بعد (قوله أنه لا اثر لقصد الشاء الخ) اعتمده
المغني والنهاية وشيخنا عبارة الأولين ولو قرأ امامه إياك نعبد وإياك نستعين فقما لها بطات صلاته ان لم يقصد
تلاوة أو دعاء كافي التحقيق فان قصد ذلك لم تبطل أو قال استعنت بالله بطلت صلاته وان قصد بذلك الشاء أو
الذكر كافي فتاوى شيخنا قال إذ لا عبرة بقصد ما لم يقصد اللفظ ويقاس على ذلك ما أشبهه اه ولعل الأقرب
ما رجحه الشارح من عدم البطلان عند قصد الشاء (قوله هنا) أي في استعنا بالله نهاية ومغني (قوله من
ذلك) من عدم البطلان بمثل كم أحسننت وأسأت لأفادته الخ (قوله فهو كمثل الخ) فان قلت قضية تشبيهه به
عدم البطلان وان لم يقصد ثناء ولا غيره لأنه يفيد الشاء قلت لما وجدت هنا قرينة احتيج للقصد بخلاف
ذاك سم (قوله فاقى به) أي بعدم البطلان (قوله ان هذا) أي ما ذكره الجلال ومن تبعه سم (قوله
على الضعيف الخ) وهو عدم البطلان مع الاطلاق (قوله يجامع أن في كل قرينة الخ) المتجه البطلان في هذا
أي ما ذكره الجلال ومن تبعه مطلقا إذ لا دعاء ولا ثناء على الله تعالى سم (قوله وليس منه) أي من قبيل
ما ذكره الجلال ومن تبعه في البناء على الضعيف (قوله افتاء أي زرع الخ) اعتمده مر اه ع ش وشيخنا
(قوله أي لأنه الخ) علة لليسوية و(قوله وفيه الخ) أي في التعليل المذكور (قوله غير الله) إلى قوله وورعيا
في النهاية والمغني الاقوله وقياس إلى سواء (قوله غير الله الخ) اما خطاب الخالق كإياك نعبد وخطاب النبي
صلى الله عليه وسلم ولو في غير التشهد خلا فالأذرعى فلا تبطل به نهاية عبارة المغني قال الأذرعى وقضية
أنه لو سمع بذكره صلى الله عليه وسلم فقال السلام عليك أو الصلاة عليك يا رسول الله أو نحو ذلك لم تبطل صلاته ويشبه
أن يكون الأرجح بطلانها من العالم لمنعه من ذلك وفي إلحاقه بما في التشهد نظر لأنه خطاب غير مشروع
انتهى والأوجه عدم البطلان إلحاقه بما في التشهد اه وفي سم بعد ذكر نحوها عن الأسنى مانصه
وذلك مشعر اشعارا ظاهرا بان اغتفار خطاب النبي صلى الله عليه وسلم على الاطلاق غير مسلم ولا معلوم

هناك (قوله أنه لا اثر لقصد الشاء) ذكر المزجدي تجريده فيما لو قال استعنا بالله أو نستعين أن الذي في فتاوى
المصنف وتحقيقه تبع للبيان البطلان إلا ان يقصد الذكر أو الدعاء أو القراءة ثم قال وقال المحب الطبري بعد
ذكر كلام البيان الظاهر الصحة لأنه ثناء على الله تعالى اه (فرع) في شرح مر وافق القفال انه لو قال
السلام قاصدا اسم الله أو القراءة لم تبطل وإلا بطلت ومثله الغافر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء (قوله
فهو مثل الخ) فان قلت قضية تشبيهه بعدم البطلان وان لم يقصد ثناء ولا غيره لأنه يفيد الشاء قلت لما وجدت
هنا قرينة احتيج للقصد بخلاف ذلك (قوله ان هذا) أي ما ذكره الجلال ومن تبعه (قوله أن في كل قرينة)
المتجه البطلان في هذا مطلقا إذ لا دعاء ولا ثناء على الله تعالى (قوله غير الله تعالى وغير نبيه صلى الله عليه وسلم)
عبارة الروض كاصله أو تضمن خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم قال في شرحه اما خطاب الخالق
كإياك نعبد وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم كالسلام عليك في التشهد فلا يبطلان قال الأذرعى وقضية

وقياس ما أمر بما فيه من إلحاق عيسى به (١٤٨) إلحاقه به كسائر الأنبياء صلى الله على نبينا وعليهم وسلم هنا سواء في الغير الملك والشيطان

والملك والجماد على المعتمد
لكن اعترض حمل قوله
صلى الله عليه وسلم في صلاته
لا بليس العنك بلعنة الله على
انه كان قبل تحريم الكلام
بانه لا يتأتى إلا على القول
بان تجريمه كان بالمدينة
لان قوله له ذلك كان بها
واجيب بأنه يحتمل أنه
خصوصية وان قوله له ذلك
كان نفسيا لا لفظيا كما أشار
اليه في المجموع وروعا
على خلاف الاصل لا طلاق
او عموم ادلة البطلان وبعد
تقييدها أو تخصيصها
بمحتمل (كقوله العاطس
رحمك الله) لانه من كلام
الادمين حينئذ كعليك
السلام بخلاف رحمه الله
وعليه لانه دعاء وليس لمصل
عطس أو سلم عليه أن يحمده
بحيث يسمع نفسه وان يرد
السلام بالاشارة باليد أو
بالراس ثم بعد سلامه منها
باللفظ وبحسب تشميت
مصل عطس وحمد جهرا
(ولو سكت) أو نام فيها لمكنا
خلاف لمن وهم فيه (طويلا)
في غير ركن قصير في صورة
السكوت العمدة كما هو معلوم
من كلامه (بلا غرض لم
تبطل في الاصح) لانه لا يحرم
هينها أما اليسير فلا يضر
جزما (ويسن لمن نابه شيء)
في صلاته (كتنبيه امامه)

نعم ما يتعلق بنحو الصلاة والسلام عليه لا كلام في اغتفاره غير بحث الاذرعى المذكور وأما ما لا يتعلق بذلك
كقوله جاءك فلان يا رسول الله او قد نصر ك الله في وقعة كذا من غير ان يسأله صلى الله عليه وسلم فالتجبه
البطلان به لانه كلام اجنبى غير محتاج اليه ولا دعافية للنبى صلى الله عليه وسلم ولا جواب فليتأمل اه (قوله)
وقياس ما أمر الخ) والمعتمد ما اقتضاه كلام الرافعى من ان خطاب الملا تكملة لبقاى الانبياء تبطل به الصلاة معنى
وعش (قوله سواء في الغير الخ) في البطلان بخطاب غير الله وغير نبيه صلى الله عليه وسلم (قوله على انه الخ)
متعلق بقوله حمل الخ (قوله بانه الخ) متعلق بقوله اعترض (قوله واجيب بانه الخ) ويجوز أن يجاب بناء على
ما تقدم ان المتجبه في الجمع بين الروايات انه حرم مرتين او لا هما بمكة إلا الحاجة وخرهما بالمدينة مطلقا بان قوله
له كان الحاجة ثم حرم الكلام مطلقا سم (قوله وروعا) اى احتيا لا الخصوصية وكون القول نفسا لا لفظيا
و (قوله لا طلاق الخ) علة لكونهما خلاف الاصل (قوله تقييدها او تخصيصها) الاول انظر الاطلاق الادلة
والثاني انظر العمومها (قوله لانه) الى قوله ويسن في المغنى الى قوله ثم بعد الخ في النهاية (قوله وان يرد السلام
بالاشارة الخ) أى ولو من ناطق نهاية (قوله تشميت مصل الخ) وهل يسن له أى للمصلى اجابة هذا التشميت
بلا خطاب سم اقول قضية قول النهاية ويجوز الرد بقوله وعليه والتشميت بقوله رحمه الله لا تنفاه الخطاب اه
حيث عبر بالجواز عدم سن اجابة التشميت قول الماتن (ولو سكت طويلا) اى عمد فى غير ركن قصير مغنى
وبأتى في الشرح مثله (قوله وانام) الى قوله قيل في النهاية إلا قوله في صورة إلى الماتن (قوله في صورة السكوت
الخ) ظاهره انه لا بطلان بالنوم الطويل في ركن قصير وكان وجهه انه غير مختار فيه وقد ينظر فيه باختياره
لمقدماته غالبا وقد يدفع هذا بان النسيان لا يضر مع اختياره لما قدمته كذا فليتأمل اه سم قول الماتن (بلا
غرض) احترز به عن السكوت لتذكر شيء نسيه فالاصح فيه التقاطع بعدم البطلان مغنى ونهاية قال عش قوله
مر نسيه اى ولو كان من امور الدنيا اه (قوله في صلاته) إلى قول الماتن بضرب الخ في المغنى إلا قوله
خلاف إلى وأشار (قوله كغافل الخ) اى ومن قصد ظلم مغنى (قوله او غير يمين) هذا حمل تأمل إذا الظاهر
أنه لا يفيد التسبيح ولا التصفيق إلا أن يردا التمييز التام قول الماتن (وتصفق المرأة) توهم بعض الطلبة أن
التصفيق بقصد الاعلام فقط مبطل كالتسبيح بذلك القصد وهو خطاب لا بطلان بالتصفيق وان قصد به
بجرد الاعلام ولو من الذكر مر اه سم (قوله بقصد الذكر وحده الخ) فان قصد التصفيم فقط بطلت
صلاته وإن قال في المذهب انها لا تبطل لانه ما موره وسكت عليه المصنف وكذا إن اطلق مغنى (قوله)

أنه لو سمع يذكره صلى الله عليه وسلم فقال السلام عليك أو الصلاة عليك يا رسول الله أو نحوه لم تبطل صلاته
ويشبه ان يكون الارجح بطلانها من العالم لمنعه من ذلك وفي إلحاقه بما في التشميد نظر لانه خطاب غير مشروع
اه وفي قوله ويشبه الخ وقفة اه ما في شرح الروض وسياق تمثيلة لخطاب النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر
وما نقله عن الاذرعى وتوقف فيه مشعرا اشعارا بانه اغتفار خطاب النبي صلى الله عليه وسلم على الاطلاق
غير مسلم ولا معلوم نعم ما يتعلق بنحو الصلاة والسلام عليه لا كلام في اغتفاره على ما فيه من بحث الاذرعى
المذكور مع التوقف فيه وأما ما لا يتعلق بذلك كقوله جاءك فلان يا رسول الله أو نصر ك الله في وقعة كذا
من غير ان يسأله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فالتجبه البطلان به والله اعلم لانه كلام اجنبى غير محتاج اليه ولا
دعافية للنبى صلى الله عليه وسلم ولا جواب فليتأمل (قوله كان بالمدينة) تقدم ان المتجبه في الجمع بين الروايات
انه حرم مرتين إحداها بالمدينة او لا هما بمكة إلا الحاجة (قوله واجيب) يجوز ان يجاب بناء على
الجمع السابق بين روايات التحريم بان قوله له ذلك كان حاجة ثم حرم الكلام مطلقا (قوله تشميت مصل)
هل يسن له اجابة هذا التشميت بلا خطاب (قوله في صورة السكوت الخ) ظاهره انه لا بطلان بالنوم الطويل
في ركن قصير وكان وجهه انه غير مختار فيه وقد ينظر فيه باختياره لمقدماته غالبا وقد يدفع هذا بان النسيان
لا يضر مع اختياره لمقدماته كذا فليتأمل (قوله وتصفق المرأة) توهم بعض الطلبة ان التصفيق بقصد

لذا سها (وإذنه لداخل) أى مر يد دخول استأذن فيه (وانذاره أعمى) أو نحوه كغافل أو غير يمين ان يقع به مهلك أو نحوه (ان سن
يسمى) الذكر المحقق أى يقول سبحانه الله بقصد الذكر وحده ومع التنبيه (وتصفق المرأة) والختم للحديث الصحيح بذلك قيل قضية عبارته

من التنبيه مطالعاً أنه قد يجب وقد يسوق وقد يباح اه ويرد بأنها لا تقتضي ذلك بل أن السنة في سائر صور التنبيه التسبيح للذكر والتصفيق لغيره وهو كذلك فلو صنف وسبحت بخلاف السنة خلافاً لمن زعم حصول أصلها وإشاراً بالأمثلة (١٤٩) الثلاثة إلى أحكام التنبيه فالأول لندبه

والثاني لباحته والثالث لوجوبه فيلزمه أن توقف الانفاذ عليه بالقول أو الفعل ومع ذلك تبطل بكثيرهما وبحت ندب التسبيح لها بحضرة نساء أو عارم كالجرير بالقراءة وفيه نظر لأن أصل القراءة مندوب لها بخلاف التسبيح للتنبيه وإذا صفت فالسنة أن يكون (بضرب) بطن وهو الأولى أو ظهر (اليمين على ظهر اليسار) وهذا أولى من عكسهما كما افاده المتن وهو ضرب بطن أو ظهر اليسار على ظهر اليمين وبقي صورتان ضرب ظهر اليمين على بطن اليسار وعكسه ولا يبعد أنهما مفضولان بالنسبة لتلك الأربع لأن المفهوم من صنيعهم أن تكون اليمين هي العاملة وإن كون العمل ببطن كفها كما هو المألوف أولى ثم كل ما كان أقرب إلى هذه وأبعد عن البطن على البطن الذي هو مكروه يكون أولى عما ليس كذلك ومحل ذلك حيث لم تقصد اللعب وإلا بطلت مالم تجهل البطلان بذلك وتعدر وقول جمع في ضرب البطن على البطن لا بد مع قصد اللعب من علم التحريم ينفيه

سن التنبيه الخ) أراد به ما يشمل الأذن والاذنار سم (قوله وقد يباح) أي وقد يحرم كالتنبيه لشخص يريد قتل غيره عدواناً وقد يكره كالتنبيه للنظر المكروه عش (قوله ويرد الخ) حاصل الجواب أن المصنف إنما أراد التفرقة بين حكم الرجل وغيره بالنسبة إلى التسبيح والتصفيق ولم يرد بيان حكم التنبيه وعلى هذا يفوته حكم التنبيه هل هو واجب أو مندوب أو مباح وإن أشار إلى ذلك بالأمثلة معني (قوله للذكر) أي المحقق (قوله فلو صنف) أي المتن في النهاية لإقوله خلافاً إلى ما أشار (قوله بخلاف السنة) أي وليس مكروهاً عش (قوله لمن زعم حصول أصلها) ينبغي حصول أصلها وأن لا تبطل بالتصفيق المحتاج إليه في الأعلام وإن كثرت وتوالى ولو من الذكر مر اه سم وقوله وإن لا تبطل الخ في النهاية ما يفيد (قوله بكثيرهما) ظاهره وعدم البطلان بقليل القول الاجنبي وفيه نظر ظاهر لأن لا يرد التفصيل في المفهوم سم عبارة المغني والنهاية وإذ لم يحصل الاذنار الواجب إلا بالفعل المبطّل وبالكلام وجب وبطلت صلته بالأول وكذا بالثاني على الأصح اه (قوله وبحت الخ) البحث للزركشي وواقفه شيخنا في شرح الروض ولم يعزه إليه معني (قوله وفيه نظر الخ) والمتعمد إطلاق كلام الأصحاب معني ونهاية (قوله وإذا صفت الخ) يظهر أو صنف الرجل على خلاف السنة فليراجع (قوله وهو) أي عكسهما (قوله وبقي الخ) اقتصر النهاية والمغني على الصور الأربع المتقدمة (قوله ومحل ذلك) أي جواز التصفيق مع الندب في غير صورة ضرب البطن على البطن ومع الكراهة فيها (قوله وإلا بطلت الخ) أي لانه مناف للصلاة ولهذا أفتى شيخنا الشهاب الرملي بطلان صلاة من أقام لشخص أصعبه الوسطى لا عبامه نهاية ومعني و سم (قوله مالم تجهل البطلان وتعدر) أي فإن جهلته وعذرت فلا بطلان وفيه بحث لأن عدم البطلان حينئذ ان قيد بعلم التحريم أو كان أعم منه أشكل بل القياس البطلان حينئذ كما قالوا به فيمن علم حرمة الكلام وجهل البطلان به وإن قيد بجهل التحريم أو كان أعم منه أشكل بل القياس البطلان حينئذ كما قالوا به فيمن علم حرمة الكلام وجهل البطلان به وإن قيد بجهل التحريم اقتضى اعتبار العلم بالتحريم في البطلان وهو مناف لمازعه فيه بقوله وقول جمع الخ فتأمل (قوله وبقي الخ) أي منهم شيخ الإسلام وقوله لا بد الخ اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده النهاية والمغني (قوله ينفيه تصریحهم الخ) لك منع المنافاة لأن قوله وإن أبيح أن لم يكنوا صرحوا به فظاهر وإن كانوا صرحوا به فيجوز أن يكون معناه وإن أبيح في نفسه فلا ينافي حرمة عند قصد

الأعلام فقط مبطل كالسبيح بقصد الأعلام فقط وهو خطأ بل لا بطلان بالتصفيق وإن قصد به مجرد الأعلام ولو من الذكر مر (قوله سن التنبيه) أراد به ما يشمل الأذن والاذنار (قوله لمن زعم حصول أصلها) ينبغي حصول أصلها وإن لا يبطل بالتصفيق المحتاج إليه في الأعلام وإن كثرت وتوالى ولو من الذكر مر (قوله تبطل بكثيرهما) ظاهره عدم البطلان بقليل القو والاجنبي وفيه نظر لأن لا يرد التفصيل في المفهوم (قوله وفيه نظر) واقفه مر (قوله بطات) بقي ما لوضرت بطناً على بطن لا بقصد اللعب لكنه كثرت وتوالى فيحتمل البطلان لانه فعل كثير غير مطلوب ويحتمل عدمه لانه من جنس المطلوب (قوله بطلت) وكذا إذا أقام لشخص أصعبه الوسطى لا عبامه كما أفتى به الشهاب الرملي (قوله مالم تجهل البطلان بذلك وتعدر) أي فإن جهلته وعذرت فلا بطلان وفيه بحث لأن عدم البطلان حينئذ ان قيد بعلم التحريم أو كان أعم منه أشكل بل القياس البطلان حينئذ كما قالوا به فيمن علم حرمة الكلام وجهل البطلان به وإن قيد بجهل التحريم اقتضى اعتبار العلم بالتحريم في البطلان وهو مناف لمازعه فيه بقوله وقول جمع الخ فتأمل (قوله وبقي الخ) أي منهم شيخ الإسلام وقوله لا بد الخ اعتمده مر (قوله ينفيه تصریحهم الخ) لك منع المنافاة لأن قوله وإن أبيح أن لم يكنوا صرحوا به فظاهر وإن كانوا صرحوا به فيجوز أن يكون معناه وإن أبيح في نفسه فلا ينافي حرمة عند قصد اللعب وأن يشترط في البطلان به حينئذ العلم بحرمته فليتأمل (قوله وفي تحريم الخ) صرح الزركشي بالحرمة وقوله وشرطه أن يقل أن ار يد بالقلة مادون الثلاث لم يحتج لقوله ولا يتوالى بل لا يصح أو

تصريحهم الشامل لسائر صور التصفيق بأن محل عدم بطلان الصلاة بالفعل القليل وإن أبيح مالم يقصده اللاعب وفي تحريم ضرب البطن على البطن خارج الصلاة وجهان لأصحابنا وشرطه أن يقل ولا يتوالى نظير ما يأتي في دفع المار واقتضاء بعض العبارات

للعب وأن يشترط في البطلان به حينئذ العلم بحرمة فليتمل سم (قوله وجهان) رجح الزركشي
منهما التحريم وهو المتمد كذا بهامش وينبغي أن يحله ما لم يحتاج إليه كما يقع الآن من يريد أن ينادى انسانا
بعيداعته ونقل عن م ماوافق ذلك وفي فتاوى م سئل عن التصفيق خارج الصلاة لغير حاجة فاجاب
أن قصد الرجل بذلك اللهم أو التشبه بالنساء حرم والاكراه وعبارة حج في شرح الارشاد ويكره
على الاصح الضرب بالقضيب على الوسايد ومنه يؤخذ حل ضرب إحدى الراحتين على الأخرى ولو بقصد
اللعب وان كان فيه نوع طرب ثم رأيت الماوردي والشاشي وصاحب الاستقصاء الكافي الحقوه بما قبله
وهو صريح فيما ذكرته وانه يجري فيه خلاف القضيب والاصح منه الحل فيكون هذا كذلك اه ع ش
(قوله وشرطه) أي شرط عدم البطلان بالتصفيق (قوله ان يقل) ان اراد بالقلة ما دون الثلاث لم يحتاج
لقوله ولا يتوالى بل لا يصح او ما يشمل الثلاث والاكثر فلا وجه لاشتراط القلة مع عدم التوالى فتأمل
سم (قوله انه لا يضر مطلقا) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي سم واعتمده النهاية والمغنى فقالوا واللفظ
للاول وشمل كلامه أي المصنف ما لو كثر منها وتوالى وزاد على الثلاث عند حاجتها فلا تبطل به كافي الكفاية
وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وفرق بينه وبين دفع المار وانقاذ نحو الغريق بأن الفعل فيها خفيف فأشبهه
تحريك الاصابع في مسجدة او حرك ان كانت كفها قارة كاسياتي فان لم تكن فيه قارة اشبه تحريكها للجر
بخلافه في ذنبك وقد كثر الصحابة رضي الله عنهم التصفيق حين جاء النبي ﷺ وابوبكر رضي الله
تعالى عنه يصلي بهم ولم يأمرهم بالاعادة اه قال ع ش قوله م ما لو كثر منها وكذا من الرجل كما يدل عليه
استدلاله الاتي سم على المنهج وقوله وقد كثر الصحابة الخ وقوله م وزاد على الثلاث الخ ظاهره
وان كان يضرب بطن على بطن وقوله م فيها أي في مسألة التصفيق اه ع ش (قوله أي غير افعالها)
الى قوله بل تجب في النهاية والمغنى لا قوله ومنه الى الماتن وقوله لاجل تدارك الى المتابعة (قوله الماتن
ان كان الخ) الاولى فان الخ بالفاء (قوله كزيادة كرع) مفهومه انه لو انحنى الى حد لا تجزئه فيه القراءة
بان صار الى الركوع اقرب منه للقيام عدم البطلان لانه لا يسمى ركوعا ولعله غير المراد
وانه متى انحنى حتى خرج عن حد القيام عامدا علما بطلت صلاته ولو لم يصل الى حد الركوع لتلاعبه ومثله
يقال في السجود اه ع ش اقول وما ترجاه يأتي انفا في الشرح ما يصرح بذلك (قوله ومنه ان ينحنى الخ)
فيه نظر سم عبارة السكردى ورايت في فتاوى اجمال الرملي لا تبطل صلاته بذلك إلا ان قصد به زيادة
ركوع انتهى وقال القليوبي لا يضر وجود صورة الركوع في توركه واقتراشه في التشهد خلافا لابن
حجر اه (قوله لا التي هي الخ) عطف على التي هي ركن و (قوله كرفع اليدين) ينبغي إلا ان يكسر
ويتوالى سم قول الماتن (إلا أن ينسى) ومن ذلك ما لسمع المأموم وهو قائم تكبير افظن أنه امامه فرفع
يديه للهوى وحرك راسه للركوع ثم تبين له الصواب فكف عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك لان
ذلك في حكم النسيان ومن ذلك ايضا ما لو تعددت الائمة بالمسجد فسمع المأموم تكبير افظنه تكبير امامه
فتابعه ثم تبين له خلافه فارجع الى امامه ولا يضره ما فعله للمتابعة لعذره فيه وان اكشع ع ش (قوله بان علم الخ)
تفسيره للباقي بعد الاستثناء سم (قوله بما مر الخ) أي من قرب العهد بالاسلام او البعد عن العلماء وقال
في الانوار ولو فعل ما لا يقتضى سجود سهو فظن أنه يقتضيه وسجد لم تبطل ان كان جاهلا لقرب عهده بالاسلام

ما يشمل الثلاث والاكثر فلا وجه لاشتراط القلة مع عدم التوالى فتأمل (قوله انه لا يضر مطلقا) أفتى به
شيخنا الشهاب الرملي وفرق بينه وبين دفع المار وانقاذ الغريق بان الفعل فيهما خفيف فأشبهه تحريك
الاصابع في مسجدة او حرك ان كانت كفها قارة كاسياتي فان لم تكن كفها قارة اشبه تحريكها للجر بخلافه
في ذنبك ع ش م ويمكن أن يفرق بأن من شأن المار الاندفاع بالقليل فان من شأن العاقل اذا علم أن
الدافع يصل اندفع عنه بادنى إشارة (قوله ومنه ان ينحنى) فيه نظر (قوله لا التي هي سنة) عطف على التي هي
ركن (قوله كرفع اليدين) ينبغي إلا ان يكسر ويتوالى (قوله بان علم الخ) تفسيره للباقي بعد الاستثناء

أنه لا يضر مطلقا أشار في
الكفاية الى حمله على ما إذا
كانت اليد ثابتة والمتحرك
إمما هو الاصابع فقط ولو
فعل في صلاته غيرها أي
غير أفعالها (ان كان)
المفعول (من جنسها) أي
جنس أفعالها التي هي ركن
فيها كزيادة ركوع أو
سجود وان لم يطمئن فيه
ومنه أن ينحنى الجالس الى
أن تحاذي جبهته ما أمام
ركبته ولو لتحصيل توركه
أو اقتراشه المندوب كما هو
ظاهر لان المبطل لا يغتفر
للمندوب ولا ينافيه ما يأتي
في الانحناء لقتل نحو الحية
لان ذاك خشية ضرره صار
بمنزلة الضرورى وسيأتى
اغتنار الكثير الضرورى
فأولى هذا لا التي هي سنة
كرفع اليدين (بطلت إلا أن
ينسى) أو يحمل بأن علم
تحريم ذلك وتعمده لتلاعبه
بها ومن ثم يضر فعله وان
تكرر لنسيان أو لجهل ان
عذر بما مر في الكلام

إلا في زيادة لاجل تدارك فيعذر مطلقا لأنها تخفى ولما تابعة الامام بل تجب حتى تبطل بالتخلف (١٥١) عنه بركنين كما اقتضاه اطلاقهم فيما

إذا اقتدى به في نحو الاعتدال
لكن لو سبقه حينئذ بركن
كان قام من سجدة الثانية
والمأموم في الجلوس بينهما
تابعه ولا يسجد لفوات
المتابعة فيما فرغ منه الامام
وتسن فيما إذا ركع قبله
مثلا متعمدا نعم لا يضر
تعمد جلوسه قليلا بان كان
بقدر الجلوس بين السجدين
وهو ما يسع ذكره دون قدر
التشهد بعد هويه وقبل
سجوده او عقب سجوده
تلاوة او سلام امام في غير محل
جلوسه بخلافه قبل الركوع
مثلا فاته بمجرد بل بمجرد
خروجه عن حد القيام في
الفرض تبطل وان لم يفهم
كما يأتي في شرح قوله وفي
الرابعة يسجد ولا يضر انخاؤه
من قيام الفرض وان بالغ
فيه لقتل نحو حية ولو سجد
على شيء كخشن او يده
فانتقل عنه لغيره بعد رفع
رأسه مختارا له فالذي يتجه
ترجيحه اخذا من قولهم
السابق وان لم يطمئن بطلان
صلاته تحامل بثقل رأسه
ام لا لو جود صورة سجود
في الكل وهو تلاعب وقول
بعضهم لا تبطل بسجوده
على يده لانه لا يتجود فهو
كالقرب من الارض ثم رفع
رأسه قليلا ثم سجد ذلك
لا يضر لانه فعل خفيف إنما
يأتي على احد احتمالي
القاضي في المسئلة انه يشترط
ان يعتمد على جهته بثقل

أو لبعده عن العلماء معنى (قوله إلا في زيادة الخ) استثناء من قول المتن بطلت فكان حقه العطف (قوله
لاجل تدارك) يتأمل المراد به والتعليل بالخفاء سم وقيل المراد بذلك ركوع المسبوق إذا لم يطمئن بقيما
قبل رفع الامام عن اقله اه وفيه نظر (قوله مطلقا) اي ولو عامدا عالما (قوله فيما إذا اقتدى به الخ) متعلق
بقوله تجب (قوله سبقه) اي سبق الامام مأمومه المسبوق (قوله كان قام من سجدة الخ) قال في شرح العباب
اي والنهاية ولو ادرك مسبوق في السجدة الاولى مع الامام فحدث عقبها لم يسجد الثانية لانه يحدث الامام
صار مفردا فهي زيادة محضة لغير متابعة فيبطل تعميدها أي مع العلم بمنعها فيما يظهر اه كرده وفي
سم ما يوافقه عبارته قوله كان قام من سجدة الخ اي وبطلت صلاته بعدها بل هو اولى من ذلك اه (قوله
في الجلوس بينهما) ظاهره وان كان تاخره عنه بتقصير سم (قوله وتسن الخ) عطف على قوله تجب الخ (قوله مثلا) اي او سجد
والنهاية لا لقوله بان كان الى بعده هويه (قوله وتسن الخ) عطف على قوله تجب الخ (قوله مثلا) اي او سجد
قبله معنى (قوله او عقب سجوده تلاوة الخ) هذا مراد من غير بقوله او بعد السجود سم (قوله او سلام امامه
في غير محل جلوسه) تقدم آخر الباب السابق عن مر ان المعتمد البطلان بزيادة هذا الجلوس على قدر
طمانينة الصلاة سم على حجاج ع شر (قوله بخلافه) اي تعمد الجلوس سم (قوله ولا يضر) الى قوله ولو سجد
في المغني والنهاية وزاد الثاني ولا فعله الكسبي ليرى صالت عليه وتوقف دفعها عليه اه (قوله نحو حية) كالعقرب
(قوله فانتقل عنه الخ) يفهم انه لو لم ينتقل بل جرى به حتى وصلت جهته للارض وانتقل بدون رفع رأسه لم يضر
وهو ظاهر وظاهر ذلك انه لا فرق في عدم الضرر بين طول زمن سجوده على يده قبل الجرو والانتقال وبين قصره
وفيه نظر إذا كان بقدر الجلوس المبطل قبل السجود فليتأمل ثم رايت في شرح العباب ما يوافق ما استظهر به
اولا سم (قوله من قولهم السابق) أي اتفاقا في شرح ان كان من جنسها (قوله ام لا) خلافا للنهاية وقوله المغني
عبارتها ولو سجد على خشن فرفع رأسه ثلاثا تجرح جهته ثم سجد ثانيا بطلت صلاته ان كان قد تحامل على
الخشن بثقل رأسه في احد احتياين للقاء حيين يظهر ترجيحه ولا فلا تبطل اه (قوله وقول بعضهم الخ)
اعتمده النهاية ونقل سم عن الكنز اعتماده (قوله إنما يأتي الخ) في الحصر نظر سم (قوله في المسئلة) اي
مسئلة السجدة على الخشن (قوله انه يشترط الخ) اعتمده النهاية وقوله المغني كما مر انفا (قوله بردها الاحتمال)
في ردله نظر لانه يمكن تحقق الاعتماد المذكور بدون طمانينة ثم رايت في شرح العباب ذكر ما يوافق هذا

(قوله لاجل تدارك) يتأمل المراد به والتعليل بالخفاء (قوله كان من قام من سجدة الثانية) قال في خشع ب
ولو ادرك مسبوق السجدة الاولى مع الامام فحدث عقبها لم يسجد الثانية على الاصح لانه يحدث الامام صار
مفردا فهي زيادة محضة لغير متابعة تعميدها اي مع العلم بمنعها فيما يظهر اه (قوله كان قام من سجدة
الثانية) او بطلت صلاته بعدها بل هو اولى من ذلك (قوله الجلوس بينهما) ظاهره وان كان تاخره
عنه بتقصير (قوله او عقب سجوده تلاوة الخ) مراد من غير بقوله او بعد السجود (قوله او سلام امام في غير
محل جلوسه) تقدم آخر الباب السابق عن مر ان المعتمد البطلان بزيادة هذا الجلوس على قدر طمانينة
الصلاة (قوله بخلافه) اي تعمد الجلوس (قوله فانتقل عنه لغيره الخ) يفهم انه لو لم ينتقل بل جرى به حتى
وصلت جهته للارض وانتقل بدون رفع رأسه لم يضر وهو ظاهر وظاهر ذلك انه لا فرق في عدم الضرر
بين طول زمن سجوده على يده قبل الجرو والانتقال وبين عدمه وفيه نظر إذا كان بقدر الجلوس المبطل قبل
السجود فليتأمل ثم رايت في شرح العباب ما يوافق ما استظهره اولاً وسيأتي (قوله تحامل بثقل رأسه ام لا)
في كنز الاستاذ البكري ما نصه ولو سجد على خشن فرفع رأسه ثلاثا تجرح ثم سجد ثانيا لم تبطل وان تحامل على
الوجه إذ لم يوجده تكرر السجود وكذا لو سجد على يده ثم رفعها ووضع الجبهة على الارض وقوله وان
تحامل اي ولم يطمئن والا حصل السجود فلا يعود لا التحصيل الرفع الواجب لا نصرافه بقصد القرار عن
الانجرار وقوله وكذا لو سجد على يده الخ قد علمت مخالفة الشارع فيه (قوله إنما يأتي) في الحصر نظر وقوله
انه يشترط اعتمده مر (قوله بردها الاحتمال) في ردله نظر لانه يمكن تحقق الاعتماد المذكور بدون

رأسه وقد تقرر ان قولهم وان لم يطمئن بردها الاحتمال ويرجع احتماله الآخر وهو البطلان مطلقا والقياس المذكور ليس في محله

لوجود صورة سجود في مسئلتنا (١٥٢) بخلاف المشبهة به وخرج بقولنا مختار ما لو اصاب جبهته نحو شوكه فرفع فانه لا بطلان بل يلزمه

النظر سم (قوله لوجود صورة سجود) قد يدفعه قوله اي البعض كلا سجود سم (قوله ناسر) اي في الجلوس بين السجدة تين (قوله فرغ) اي ان كان هذا الرفع بعد سجود دجزي. بان تحامل واطمان فقد حصل السجود وجوب العود حيث ليس لتحصيل السجود بل لتحصيل الرفع منه وان كان هذا الرفع قبل سجود دجزي. بان رفع قبل التحامل او الطمأنينة فلا بد من وضع الجبهة مع التحامل والطمأنينة سم بخذف (قوله ولو هوى) الى قوله وبحث في النهاية والمعنى (قوله ولو هوى لسجدة تلاوة) اي حتى وصل لحد الركوع مغنى ونهاية (قوله العود للقيام) بل عليه ذلك ثم ركع ثانيا ولا يقوم ما أتى به عن هوى الركوع عش (قوله لانه لو نعمده) لا يخفى ان المراد هنا بالتمدد ان يعتمد الاتيان به في غير محله لان هذا هو المبطّل فقوله وظاهره انه لا يضر تعمده لذلك لا يفهم منه الا ان يعتمد الاتيان بذلك في غير محله لكن هذا لا يوافق قوله ووجه الخ بطل ذلك التوجيه إنما يناسب من قصد السجود لظنه انه ركع ثم بان انه لم يركع فليحذر سم (قوله ان هذا) اي ما يحته الاسنوى (قوله على مقابل مافي الروضة) اي فعلي مافي الروضة إذ اذ ذكر عاد الى القيام لان الهوى بقصد السجود لا يقوم مقام هوى الركوع سم وعش (قوله وخرج) الى قوله وبثلاثة اعضاء في النهاية والمعنى الا قوله او شرع فيها (قوله زيادة قولي الخ) اي زيادة ركع قولي الخ فانها لا تضر على النص كما سيأتي في الباب الاتي معنى قول المتن (بكثيره) اي ولو سهوا مغنى (قوله وصيال نحو حية) اي توقفت دفعها عليه مر اه سم (قوله كان حرك الخ) اي في صلاة شدة الخوف الخ وصيال الخ فانه لا يضر وان كثر مغنى (قوله وذلك) اي البطلان بالكثير المذكور قول المتن (لأقليله) اي ان لم يقصده لعبا اخذ انما مروى يستحب الفعل لقتل نحو عقرب ويكره لغير ذلك بلا حاجة ولو فتح كتابا وفهم مافيه أو قرأ في مصحف وان قلب أوراقه أحيانا لم تبطل لان ذلك يسير او غير متوال لا يشعر بالاعراض نهاية ومعنى (قوله وخلعه نعليه) ووضعهما عن يساره نهاية ومعنى (قوله وأمره بقتل الاسودين) اي وكان قال خارج الصلاة اقلوا الاسودين في صلاتكم ولا تذكروا ليس المراد انه قال ذلك وهو يصلي عش (قوله يعرفان) الاولى التانيث قول المتن (بالعرف) فابعد الناس قليلا كنز ع

طمأنينة ثم رأيت في شرح العباب ذكر ما يوافق هذا النظر فقال وللقاضى احتمالا ان فيمن سجد على خشن فرفع راسه ثم سجد ثانيا وبتجته منهما انه تحامل بثقل راسه بطلت صلاته لانه زاد سجودا غير محتاج اليه إذ يمكنه الزحف بجبهته قليلا من غير رفع راسه ومن ثم لم يمكنه ذلك ورفع من غير تعمد فلا بطلان بل يلزمه العود حيث وجد صارف اه (قوله لوجود الخ) قد يدفعه قوله كلا سجود (قوله فرغ) ان كان هذا الرفع بعد سجود دجزي. بان تحامل واطمان فقد حصل السجود وجوب العود حيث ليس لتحصيل السجود بل لتحصيل الرفع منه لان الرفع انصرف عن الواجب بقصد الفرار من أذى الشوكه وان كان هذا الرفع قبل سجود دجزي. بان رفع قبل التحامل أو الطمأنينة فان كلا منهما ينفصل عن الآخر فقد وجد الطمأنينة بلا تحامل والتحامل بلا طمأنينة كما ان السجود بمعنى وضع الجبهة ينفصل عنهما إذ يمكن حصوله بدونهما كان وجوب العود حيث ليس لتحصيل السجود فلا بد من وضع الجبهة مع التحامل والطمأنينة (قوله لانه لو تعمد) لا يخفى ان المراد هنا بالتمدد ان يعتمد الاتيان به في غير محله لان هذا هو المبطّل فقوله وظاهره انه لا يضر تعمده لذلك لا يفهم منه الا ان يعتمد الاتيان بذلك في غير محله لكن هذا لا يوافق قوله ووجه الخ بطل ذلك التوجيه إنما يناسب من قصد السجود لظنه انه ركع ثم بان انه لم يركع فليحذر سم (قوله على مقابل مافي الروضة) فعلي مافي الروضة إذ اذ ذكر عاد الى القيام لان الهوى بقصد السجود لا يقوم مقام هوى الركوع (قوله فتبطل بكثيره) وظاهره انه يحصل البطلان بمجرد الشروع في الفعل المحقق للكثرة كتحريك الرجل للخطوة الثالثة ما لم يقصد الكثير ابتداء فتبطل بالشروع فيه كالشروع في الخطوة الاولى من ثلاث خطوات متوالية قصدها ابتداء (قوله نحو حية) اي توقفت دفعها عليه مر (قوله لأقليله) قال في الروض والقيل مكره

العود لوجود الصارف كما عرف مما مر ولو هوى لسجدة تلاوة فله تركه والعود للقيام وبحث الاسنوى انه لو نسي الركوع فهو ليس سجدة ثم ذكره فعاد اليه سجد للسهموان صار للسجود أقرب لانه لو تعمد بطلت صلاته وظاهره انه لا يضر تعمده لذلك حيث لم يصر للسجود أقرب وان بلغ حد الركوع ووجه بان الركوع هنا واجب المصلي وقد أوقعه في محله فلم يضر قصد غيره به ومرتف بحث الركوع ما يعلم منه ان هذا إنما يأتي على مقابل مافي الروضة السابق اعتماده وتوجيه ثم بما يعلم منه انه لا نظر مع صرفه هوى الركوع لغيره الى وقوعه في محله وخرج بفعل زيادة قولي غير تكبيرة الاحرام والسلام (والا) يكن المفعول من جنس افعالها كضرب ومشى (فتبطل) الصلاة (بكثيره) في غير صلاة شدة الخوف ونفل السفر وصيال نحو حية عليه كان حرك يده او رجله مرات لحاجة وذلك لانه يقطع نفلها ولا تدعو اليه حاجة غالبية غالبا (لأقليله) الاحاديث الصحيحة في ذلك حكمه ^{صلى الله عليه وسلم} امامه بنت بنته زينب رضي الله تعالى

عنهما عند قيامه ووضعها عند سجوده وخلعه نعليه وأمره بقتل الاسودين الحية والعقرب وإنما بطل قليل القول خف لانه لا يتعسر الاحتراز عنه بخلاف الفعل فعني عنه عما لا يخجل بالصلاة (والكثرة) والقلّة يعرفان (بالعرف) المأخوذ مما ذكر

في الأحاديث ثم فصل العرف بذكر بعض الصور ليقاس به باقيها فقال (فالخطوات) وإن (١٥٣) استعناحيث لا وثبة (أو الضربتان

قليل) عرفا لحديث خلع
النملين نعم لو قصد ثلاثا
متواليه ثم فعل واحدة أو
شرع فيها بطلت كما يأتي
(والثلاث كثيران تواترت)
اتفاقا وإن كانت بقدر خطوة
مغتفرة أو بثلاثة أعضاء
كتحريك يديه ورأسه معا
بخلاف ما إذا تفرقت بان
عد عرفا انقطاع الثاني عن
الاول وحدث البغوى بان
يكون بينهما قدر ركعة
غريب ضعيف كما في المجموع
ولو شك في فعل اقليل هو أو
كثير فكالقليل والخطوة
بفتح الحاء المرة وبضمها
ما بين القدمين وقضية تفسير
الفتح الأشهر هنا بالمرة
وقولهم ان الثاني ليس
مراداهنا حصولها بمجرد
نقل الرجل لآمام أو غيره
فأذا نقل الأخرى حسبت
أخرى وهكذا وهو محتمل
وإن جريت في شرح الارشاد
وغيره على خلافه وما يؤيد
ذلك جعلهم حركة اليدين
على التعاقب أو المعية مرتين
مختلفتين فكذا الرجلان
(وتبطل بالوثبة الفاحشة)
لمناقضتها للصلاة لان فيها
انحناء بكل البدن وبه يعلم
ان لثاوية غير فاحشة وهي
التي ليس فيها ذلك الانحناء
فلا تضر على ما فهمه المتن
لكن قال غير واحد انها
لا تكون إلا فاحشة وانها
مبطله مطلقا والحق بها
نحوها كالضربة المفرطة

خف ولبس ثوب خفيف فغير ضار نهية ومعنى (قوله في الأحاديث) أى المارة آنفا قول المتن (أو الضربتان)
أى المتوسطتان معنى (قوله نعم لو قصد الخ) وقياسه البطان بحرف واحد إذا أتى به على قصد إتيانه بحرفين
نهية زاد المعنى وهو الظاهر اه واعتمده سم وعش (قوله الثلاث) أى من ذلك أو من غيره نهية ومعنى
(قوله كتحرريك يديه ورأسه معا) ينبغى التنبيه لذلك عند رفع اليدين للتحريم أو الركوع أو الاعتدال فان
ظاهر هذا بطلان صلاته إذا حرك رأسه حينئذ ورايت فى فتاوى الشارح ما يصرح به وفيه من الحرج
مالا يخفى لكن اغتفر الجمل الرمل أى الخطيب توالى التصفيق والرفع فى صلاة العيد وهذا يقتضى أن
الحركة المطلوبة لا تعد فى المبطل ونقل عن ابن خزيمة ما يوافق كرى (قوله بخلاف) إلى قوله وهو محتمل
فى المعنى والنهية الا قوله وحد البغوى إلى ولو شك (قوله انقطاع الثانى) أى مثلا (قوله عن الاول) أى
او عن الثالث نهية ومعنى (قوله الأشهر) أى الفتح (قوله وقولهم إن الثانى) أى وقضية قول الاصحاب
ان الخطوة بضم الحاء (قوله حصولها الخ) خبر وقضية الخ والضمير للخطوة بفتح الحاء (قوله فاذا نقل
الأخرى الخ) أى سواء سار بها الاول أو قدمها عليها أم أخرها عنها إذا اعتبر تعدد الفعل نهية (قوله
بمجرد نقل الرجل الخ) وينبغى فيما لو رفع رجله لجهة العلو ثم لجهة السفلى ان يعد ذلك خطوتين مره اسم قول
وفى عش عن مخرلافه وفى البجيرى بعد ذلك كمثل ما فى سم عن الحلبي مانصه والمعتمدان ذلك خطوة
واحدة كما يؤخذ من الزبائى وصرح به عش وقرره الحنفى اه واعتمده شيخنا (قوله وهو محتمل)
اعتمده النهاية والمعنى وفاقا للشهاب الرمل (قوله على خلافه) أى ان المجموع خطوة واحدة (قوله ذلك)
أى ان نقل الأخرى خطوة ثانية قول المتن (بالوثبة الفاحشة) أفتى شيخنا الشهاب الرمل بان حركة جميع
البدن كالوثبة الفاحشة فتبطل بها سم على حجج وليس من حركة جميع البدن ما لو مشى خطوتين عش عبارة
شيخنا وكذا تحريك كل البدل أو معظمه ولو من غير نقل قدميه اه ويعلم بذلك ان المراد تحريك الكل أو
المعظم (قوله وبه الخ) أى بالنقيض بالفاحشة أى بالتعليل المذكور وهو الأقرب (قوله وهى التى
ليس فيها الخ) لا يخفى ان هذه شاملة لما معها ارتفاع عن الارض فى الهواء نحو خمسة أذرع وعدم البطان
فى ذلك بعيد فينتجه عدم توقف البطان على الانحناء المذكور وعلى هذا فلو حمله إنسان بغير اذنه ورفعته عن
الارض فالأقرب عدم ضرر ذلك وإن زاد الارتفاع سم عبارة عش قال مرفى فتاويه وليس لمن الوثبة
ما لو حمله إنسان فلا تبطل صلاته بذلك اه وظاهره وإن طال حمله وهو ظاهر حيث استمرت الشروط
من الاستقبال وغير ذلك وليس مثل ذلك ما لو تعلق بحبل فتبطل صلاته بذلك (فرع) فعل مبطلا
كوثبة قبل تمام التكبيرة لاحرام ينبغى البطان بناء على الاصح انه بنهاية التكبيرة يتبين انه دخل فى الصلاة
من أول التكبيرة وفاقا مراه (قوله لكن قال غير واحد الخ) جرى عليه النهاية والمعنى (قوله مطلقا)
أى وجد فيها انحناء بكل البدن أولا (قوله والحق) إلى قوله ويؤخذ فى المعنى الا قوله أو اذنه إلى

لا فى مندوب كقتل حية وعقر اه وقوله والقليل قال فى شرحه أى من الفعل الذى يبطل كثيره إذا تعمد
بلا حاجة (قوله نعم لو قصد ثلاثا متواليه الخ) قال فى شرح العباب تردد الزركشى فيما لو نطق بحرف غير
منهم ونوى النطق بكثير قال إلا ان يفرق بان الفعل اغلظاه والفرق اوجه اه ما فى العباب والأوجه عدم
الفرق على انه قد يرد على اطلاق دعوى ان الفعل اغلظان النطق اضيق فى هذا الباب من وجهه دليل
البطالان بتعمد قليله دون قليل الفعل فان تعمد الحرفين مبطل دون تعمد الفعلين فليتأمل (قوله بمجرد نقل
الرجل لآمام أو غيره) ينبغى فيما لو رفع رجله لجهة العلو ثم لجهة السفلى أن يعد ذلك خطوتين مر (قوله
بالوثبة الفاحشة) أفتى شيخنا الشهاب الرمل رحمه الله تعالى بان حركة جميع البدن كالوثبة الفاحشة فتبطل
بها (قوله وهى) أى التى ليس فيها ذلك لا يخفى ان التى ليس فيها ذلك شاملة لما معها ارتفاع عن الارض فى
الهواء نحو خمسة أو عشرة أذرع وعدم البطان فى ذلك بعيد فينتجه عدم توقف البطان على الانحناء المذكور
وعلى هذا فلو حمله إنسان بغير اذنه نورفعه عن الارض فهل يضر ذلك فيه نظرو ولا يبعد عدم الضرر وإن زاد

(لا) الفعل الملحق بالقليل نحو (١٥٤) الحركات الخفيفة المتوالية كتحرريك اصابعه مع قرار كفه (في سبحة او حرك في الاصح) ومثلها

أما إذا والى قوله وأما القاءها في النهاية إلا ما ذكر (قوله لا الفعل الملحق بالقليل الخ) لكنه خلاف الأولى شرح بأفضل ونقل سم عن الأسنى ما يوافقه وأقره وهو قضية صنيع النهاية والمغنى قال السكردى وهو مراد من عبر بالكرهه اه وقال ع ش بعد ذكر كلام سم المذكور والكرهه هي القياس خروجاً من خلاف مقابل الاصح اه (قوله نحو الحركات الخ) ولو نقي نهيق الحمار أو صهل كالفرس أو حاكي شيئاً من الحيوان من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم تبطل ولا بطلت أفتى به البلقينى وهو ظاهر ومحل جميع ذلك ما لم يقصد بمافعله لعباً اخذاً من نهاية واعتمده شيئاً وقال ع ش قوله مر أفتى به البلقينى لا يخفى اشكال ما أفتى به بالنسبة لصوت طال واشتد ارتقاؤه واعوجاجه فإنه يحتمل البطلان حيث ندم على حج اه أقول الاشكال قوى واحتمال البطلان هو الظاهر لظهور منافاة الصوت المذكور للصلاة كالوثبة والضربة المفردة (قوله ومثلها) أى مثل الاصابع أى تحريكها على حذف المضاف ويمكن رجوع الضمير للتحرريك واكتساب الجمعية من المضاف اليه (قوله تحريك نحو جفنه الخ) أى ونحو حل وعقدو لم يكن لغرض نهاية ومعنى (قوله وألسانه) عبارة النهاية ولا باخراج لسانه كذلك خلافاً للبلقينى لأنه فعل خفيف اه (قوله ولذلك) أى التعليل وبه يندفع قول البصرى ليتأمل ترتيبه على ما قبله اه (قوله بحث الخ) تقدم خلافاً عن النهاية وفى السكردى على شرح بأفضل قوله واللسان ظاهر إطلاقه كفتح الجواد أنه لا فرق أى فى عدم البطلان بين أن يخرج إلى خارج الفم أو يحركه فى داخله واعتمده الشهاب الرملى ولده ومال الشارح فى الإيعاب إلى البطلان فى الأول وأفتى شيخ الاسلام بان الظاهر أنه إن حرركه بلا تحويل لم تبطل اه وقوله فى الإيعاب الخ أى والتحقفة (قوله سوح فيه) أى حيث لم يخل منه زمان يسع الصلاة قياساً على ما تقدم فى السعال ع ش وسم (قوله ومر الخ) ويؤخذ ما مر أن محل ما ذكر فى نحو الحسكة ما إذا لم تختص ببعض الوقت وإلا انتظر الخلو وسم وع ش (قوله على محل الحك) ظاهر صنيعه أن هذا القيد خاص بما بعد وكذا وغليه فى الفرق بينه وبين ما قبله فيتامل بصرى (قوله ومن القليل) إلى قوله ويحرم فى المغنى الاقوله ولا مسه (قوله لنحو قلة) ومن النحو البرغوث (قوله قليل من دمها) ينبغى أن تكون من بيانية لا نعيمية إذ دمها كلها قليل كما هو ظاهر رشيدى أقول ويغنى عن ذلك حمل القملة على الجنس الصادق بالكثير (قوله تحريمه) اعتمده النهاية عبارته ويحرم القاء نحو قلة فى المسجد وإن كانت حية ولا يحرم القاء خارجاً اه قال ع ش قوله مر ويحرم القاء نحو قلة فى المسجد ظاهره وإن كان تراباً ومن النحو البرغوث والبق وشمل ذلك ما لو كان منشؤه من المسجد فيحرم على من وصل إليه شيء من هرام المسجد أعادته إليه وقوله مر وإن كانت حية أى لأنها ما أن تموت فيه أو تؤذى من به بخلاف القاء خارجاً بلا أذى لغيرها ومثل القاءها ما لو وضعها فى نعله مثلاً وقد علم خروجها منه إلى المسجد ع ش (قوله والأول) أى الحل (قوله غير متيقن) فيه أن القاءها فيه مظنة موتها فيه مر اه

الارتقاء (قوله نحو الحركات الخفيفة الخ) قال فى الروض والأولى تركه أى ترك ما ذكر من الفعلات الخفيفة قال فى شرحه قال فى المجموع ولا يقال مكروه لكن جزم فى التحقيق بكرهه وهو غريب اه ولونهيق الحمار أو صهل كالفرس أو حاكي شيئاً من الحيوان أو من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم تبطل ولا بطلت أفتى به البلقينى وهو ظاهر ومحل جميع ذلك ما لم يقصد بمافعله لعباً اخذاً من أمر مر (قوله الا لنحو حكة الخ) قد يشكل هذا المفروض مع الكثرة والتوالي بالبطلان فى سعال المغلوب إذا كثرت وتوالى كما تقدم إلا أن يقال الفعل أوسع من اللفظ ويقال إنما نظير ما هنا المبتلى بالسعال المار كما يشير إليه كلامه وقد منا هناك استواء ما هنا وما هنا كفى أنه إذا كان له حال يخلو منها عن ذلك تسع الصلاة قبل خروج الوقت أنه ينبغى وجوب انتظارها (قوله ومر الخ) يؤخذ ما مر أن محل المساحة إذا استغرقت الوقت والانتظار من الخلو عنها وإن محل ما ذكر فى نحو الحكة ما إذا لم يختص ببعض الوقت والانتظار الخلو (قوله لأن موتها فيه

تحرريك نحو جفنه أو شفته أو لسانه أو ذكره أو أذنه على الأوجه من اضطراب فى ذلك لأنها تابعة لمحاها المستقرة كالاصابع فيما ذكر ولذلك بحث أن حركة اللسان إن كانت مع تحويله عن محله ابطل ثلاث منها وهو محتمل أما إذا حرركها مع الكف ثلاثاً متوالية فإنها مبطلّة الا لنحو حكة لا يصبر معها على عدمه بان يحصل له ما لا يطاق الصبر عليه عادة ويؤخذ منه أن من ابتلى بحركة اضطرابية يذسا عنها عمل كثير سوح فيه ومرفعين ابتلى بسعال ماله تعلق بذلك وذهاب اليد وعودها أى على التوالى كما هو ظاهر مرة واحدة وكذا رفعها ثم وضعها السكن على محل الحك ومن القليل قتله لنحو قلة لم يحمل جلد ها ولا مسه وهى ميتة وإن أصابه قليل من دمها ويحرم رميها فى المسجد ميتة وقتلها فى أرضه وإن قل دمها لأن فيه قصده بالمستقذروا ما القاء ها ودفعها فيه حية فظاهر فتاوى المصنف حله ويؤيده ما جاء عن ابن أمانة وابن مسعود ومجاهد أنهم كانوا يتقلون فى المسجد ويدفنون القمل فى حصاه وظاهر كلام الجواهر تحريره به صرح ابن يونس ويؤيده الحديث الصحيح إذا وجد أحدكم القملة فى المسجد فليصرها

فيه تعذيب لها لا أنها تعيش
 بالتراب مع أن فيه مصلحة
 كدفنها وهي إلا من توقع
 ايذاها أو تركت بلارمي أو
 بلادفن (وسهو الفعل) أو
 الجبل بحرمة وإن غذربه
 (كعمده) وعليه (في
 الاصح) فيبطل مع الكثرة
 أو الفحش لندرتة فيها
 ولقطعه النظم بخلاف
 القول ومن ثم فرق بين
 سهوه وعمده ومشيه والتنبيه
 في قصة ذي اليمين يحتمل
 التوالى وعدمه ففى واقعة
 حال فعلية (وتبطل بقليل
 الاكل) أى الماكول أى
 بوصوله للجوف ولو مع
 اكراه شدة منافاته لها مع
 ندرته أما المصغ نفسه فلا
 يبطل قليلة كبقية الافعال
 (تنبيه) مقتضى تفسير
 الاكل بما ذكرناه بضم
 الهمزة فليتنبيه له (قلت إلا
 ان يكون ناسيا) للصلاة
 (أو جاهلا تحريمه) فيها
 وعذره بما رفل يبطل قطعاً
 (والله أعلم) بخلاف كثيره
 عرفا ككثير الفعل وانما لم
 يبطل الصوم لانه لا هيئة
 تذكر ثم بخلافه هنا فكان
 التقصير هنا اتم واذا تقرر
 ان يسير الماكول يضرب
 تعمده لانحو نسيانه فلا
 فرق بين ان يكون معه فعل
 قليل أولا (فلو كان بغمه
 سكرة) فذابت (فبلغ)

سم (قوله بل ولا غالب) فيه إشارة إلى أنه لو غالب ايذاها حرم القاؤها وهو متجه خلافا لما صمم عليه من
 أنه لا يحرم إلا إذا قصد ايذاء الغير اه لانه يكفى في التحريم تعمّد الفعل المؤذى مع العلم بانه مؤذون لم
 يقصد الايذاء كما يعلم مما ذكره في التصرف في نحو الشارع يحفر ونحوه فانهم لم يقيدوا حرمة التصرف
 المضرب بقصد الاضرار سم وقوله لما صمم عليه م أى في غير النهاية لما تقدم عنه انفا من الاطلاق الموافق لما
 رجحه سم (قوله وهي إلا من توقع ايذاها) فيه ان الرمي في المسجد مظنة ايذاها من به كما تقدم غش قول
 المتن (وسهو الفعل) أى المبطل نهاية ومعنى (قوله أو الجبل) إلى التنبيه في النهاية والمعنى قول المتن (في
 الاصح) والثاني واختاره في التحقيق انه كعمد قليله واختاره السبكي وغيره نهاية ومعنى (قوله لندرتة)
 أى السهو ومعنى (قوله بخلاف القول الخ) فيه ان كثير القول مبطل مع السهو والجبل ايضا كما تقدم إلا
 ان يقال كثير القول المبطل من القواعد كثير الفعل المبطل كذلك سم (قوله ففى واقعة حال فعلية) أى
 والاحتمال يبطلها عش وعبارة الرشيدى قضيته ان التوالى مبطل في هذه الواقعة وهو خلاف صريح
 كلامهم فانهم نصوا على أن من يقن بعد سلامة ترك شئ من الصلاة يعود اليها ويفعله ما لم يبطل الفصل
 وان تكلم بعد السلام او خرج من المسجد واستدبر القبلة فقومه او خرج من المسجد صادق بما إذا
 كان بفعل كثير بالنسبة للصلاة بل الخروج من المسجد لا يثاق بدون ذلك خصوصاً ولم يقيدوا ذلك بما إذا كان
 بقرب باب المسجد فليراجع وليحذر اه عبارة التحفة في مسئلة يقن ترك شئ بعد سلامه وان مشى قليلا
 اه وعبارة السكردى على شرح بافضل فيها قوله ان قصر زمنه قال الخطيب في شرح التنبيه وان خرج من
 المسجد اه قال في الايعاب أى من غير فعل كثير متوال كما هو ظاهر اه وكل منهما صريح في عدم اغتفار الفعل
 الكثير في تلك المسئلة والله اعلم قول المتن (بقليل الاكل) أى عرفا ولا يتقيد بنحو السمسمه ومثله مالو
 وصل مفطر جوفه كباطن اذن وان قل نهاية (قوله أى الماكول) أى والمشروب ولو من الريق المختلط
 بغيره شيئا (قوله للصلاة) إلى قول المتن ذوبها في المعنى وإلى التنبيه في النهاية (قوله بما مر) أى بقرب
 عمده بالاسلام او بعده عن العلماء معنى (قوله فلا تبطل الخ) أى بقليله (قوله بخلاف كثيره الخ)
 أى ولو ناسيا أو جاهلا نهاية زاد المعنى وشرح المنهج ولو مفرقا اه (قوله لانه لا هيئة الخ) هذا إنما
 يصلح فرقا للناسي دون الجاهل والفرق الصالح لذلك ان الصلاة ذات افعال منظومة والفعل الكثير
 يقطع نظمها بخلاف الصوم فانه كف معنى وشيئا (قوله لانحو نسيانه) ادخل بالنحو الجبل (قوله
 بكسر اللام) وحكى فتحها نهاية ومعنى (قوله أو أمكنه الخ) عطف على قول المصنف فباغ الخ وضمر بجه
 لذوبها (قوله أو أمكنه بجه فقصر الخ) أى بخلاف ما إذا جرى ريقه بياقي الطعام بين أسنانه وعجز عن تمييزه
 وبجه وانزلت نخامة ولم يمكنه امساكها نهاية قال عش قوله مر وعجز عن تمييزه الخ أى اما مجرد الطعم
 أو اللون الباقي بعد شرب نحو القهوة ما يغير لون ريقه وطعمه فالأقرب انه لا يضر لان مجرد اللون يجوز
 ان يكون اكتسبه الريق من مجاورته للأسود اخذ اعماء قالوه في طهارة الماء إذا تغير بمجاور وقوله مر ولم

الخ القاؤها فيه مظنة موتها مر (قوله بل ولا غالب) فيه إشارة إلى أنه لو غالب ايذاها حرم القاؤها
 وهو متجه خلافا لما صمم عليه مر أنه لا يحرم إلا ان قصد ايذاء الغير اه وفيه نظر لانه يكفى في التحريم تعمّد
 الفعل المؤذى مع العلم بانه مؤذون لم يقصد الايذاء كما يعلم مما ذكره في التصرف في نحو الشارع يحفر
 ونحوه فانهم لم يقيدوا حرمة التصرف المضرب بقصد الاضرار وفي العباب في احكام المساجد كالروض
 وغيره وبياح النوم والاكل والشرب فيها ان لم يتاذ به احد وكذا الوضوء اه وقوله ان لم يتاذ به احد
 قال الشارع في شرحه والاحرم وقوله وكذا الوضوء قال الشارع في شرحه إذا لم يتاذ به امام مع التأذى به
 فيحرم كما قاله ابن العباد اه ولم يقيد احد الحرمة في هذه المسائل ونحوها بقصد الايذاء (قوله بخلاف
 القول) فيه ان كثير القول مبطل مع السهو والجبل ايضا كما تقدم فليتا مل إلا ان يقال كثير القول
 المبدل مطلقا غير كثير الفعل المبطل كذلك (قوله بخلاف كثيره) يفيدان كثير الماكول يبطل لانه

بالتحريم أو قصر في التعلم فتعبيره ببلغ المشعر بالقصد والتعمد أولى من تعبير أصله بتسوغ وتذوب أي تنزل لجوفه بلا فعل لاهامه البطلان ولو لمع نحو النسيان (بطلت) صلاته (في الاصح) لمسا من ﴿ تنبيه ﴾ من المبطل أيضا البقاء في ركن مثلا شك في فعل ركن قبله لانه يلزمه العود اليه فوراً كما مر وقصد مصلي فرض جالساً بعد سجدة الأولى الجلوس للقرأة مع التعمد والاحسب جلوسه عما بين السجدة تين ولم يؤثر ذلك القصد كما هو ظاهر مما مر في مبحث الركوع وقلب الفرض نقلاً إلا لعذر كادراك جماعة والشك في نية التحريم او شرط لها مع مضى ركن او طول زمن او مع قصره ولم يعد ما قرأه فيه وخرج بالشك ظناً أنه في غيرها كفرض آخر او نفل وان اتى مع ذلك كما مر ونية قطعها ولو مستقبل أو التردد فيه أو تعليقه على شيء ولو محالاً عادياً كما هو ظاهر لما فاته الجزم بالنية المشتط دوامه لاشتغالها على افعال متغايرة متوالية وهي لا تنتظم إلا به وبه فارق الوضوء والصوم والاعتكاف والنسك ولا يضري مبطل قبل الشروع فيه لانه لا يتأني الجزم بخلاف نحو تعليق القطع فتأني النية يؤثر حالاً ومناهي الصلاة إنما يؤثر عند وجوده (ويسن للمصلي) ان يتوجه (الى جدار

يمكنه امسا كها أي أو أمكنه ونسي كونه في صلاة أو جهل تحريم ابتلاعها اه (قوله فقصر في تركه) أي فنزل بنفسه الى جوفه (قوله نظير ما يأتي الخ) يؤخذ منه انه يأتي هنا نظير ما يأتي ثم فيما لو وضع نحو السكره في فقه بلا حاجة فذابت ونزلت الى جوفه فراجعهم عبارة شيخنا بدل قول الشارح المذكور إذ القاعدة ان كل ما يبطل الصوم يبطل الصلاة غالباً وخرج بقولنا غالباً ما لو اكل قليلاً ناسياً فظن البطلان ثم اكل قليلاً عامداً فان ذلك يبطل الصوم لانه كان من حقه الامساك وان ظن البطلان فلما اكل يبطل صومه تغليظاً عليه ولا يبطل الصلاة لانه معذور بظنه البطلان ولا إمساك فيها وفي عش ما يوافقه ومعلوم أن محل ذلك ما إذا كان بمجموع الاكلين قليلاً ايضاً لان الاكل الكثير مبطل هنا مطلقاً (قوله او قصر الخ) أي مقصر فهو من عطف الفعل على الاسم المتضمن بمعناه كما في فائق الا صباح وجعل الليل سكيناً (قوله لما مر) أي من منافاته للصلاة مع ندرته (قوله مثلاً) أي او سنة (قوله شك في فعل الخ) أي إذا شك الخ ويجوز كونه لغتالركن (قوله اليه) أي المتروك (قوله كاسراً) أي في الركن الثالث عشر كركدي (قوله وقصد الخ) كاقوله الاتية وقلب الخ والشك الخ ونية الخ عطف على قوله البقاء الخ (قوله مصلي فرض الخ) يفهم عدم البطلان في النفل مطلقاً وفي الفرض قائماً فليراجع (قوله بعد سجدة) ظرف للقصد وقوله جلوس الخ مفعوله (قوله الجلوس للقرأة) أي مع الاخذ في الجلوس سم (قوله وإلا) أي بان نسي بقاء السجدة الثانية (قوله والشك في نية التحريم الخ) أي بان تردده لوى واتم النية واتى ببعض اجزائها الواجبة او بعض شروطها او هل نوى ظهراً او عصراً (قوله مع مضى الركن) أي قبل ان يجلاته بان قارنه من ابتدائه الى تمامه (قوله او طول زمن) أي عرفاً شرح بافضل قال السكردي والحاصل ان الصلاة تبطل باحد ثلاثة أشياء بعض ركن مطلقاً او طول زمن وان لم يتم معه ركن او عدم إعادة ما قرأه في حالة الشك وان لم يبطل الزمن ولم يضر ركن اه (قوله وخرج بالشك) أي في صحة النية (قوله ظناً انه في غيرها) أي في صلاة أخرى والفرق ان الشك يضعف النية بخلاف الظن كركدي (قوله وان اتى مع ذلك) أي فانه تصح صلاته وان اتى الخ (قوله كاسراً) أي قبيل الركن الثاني عشر كركدي (قوله كفرض الخ) أي سواء كان في فرض وظن انه في نفل او عكسه شرح بافضل أي وفي فرض وظن انه في فرض آخر او في نفل وظن انه في نفل آخر (قوله ولو محالاً عادياً) زاد في شرح الارشاد لا عقلياً فبما يظهر لان الاول قديناً في الجزم لا مكان وقوعه بخلاف الثاني اه وفي الايعاب ما يوافقه كركدي (قوله لمنافاته) أي كل من هذه الثلاثة (قوله المشتط دوامه) أي الجزم (قوله لاشتغالها) متعلق بقوله المشتط والضمير للصلاة (قوله إلا به) أي بدوام الجزم (قوله وبه) أي بقوله المشتط دوامه الخ (فارق) أي الصلاة فكان الاولى التانيث (الوضوء والصوم الخ) أي فانه لا يشترط فيها دوام الجزم لعدم اشتغالها على ما ذكر فلا تبطل بنية القطع وما بعدها (قوله قبل الشروع) أي ومنقطعة حين الشروع وبه يندفع ما يأتي انقاع سم (قوله لانه) أي نية المبطل (قوله لا يتأني الجزم) يتأمل سم (قوله ان يتوجه) الى المتن دفع المار في النهاية إلا قوله أي عقبها الى ثلاثة اذرع وقوله ابن حبان الى الصلاة في المطاف وقوله وإلا فهو الى ولو شرع وقوله الذي ليس في صلاة وكذا في المعنى إلا قوله عراضاً وقوله فتى الى وإذا وقوله والحق الى ولو شرع قول المتن (ويسن للمصلي) أي لمريد الصلاة ولو صلاة جنازة وينبغي ان يعد التعش سائراً ان قرب منه فان بعد عنه اعتبر حرمة المرور وأمامه ستره بالشروط وينبغي ايضاً ان في معنى الصلاة سجدة التلاوة والشكر ونقل عن شيخنا الزيادة في ذلك وان مرتبة التعش بعد العصا ع ش (قوله ان يتوجه) هذا التقدير لا يوافق ان نائب فاعل يسن قوله الاتي دفع المار ثم تقدير هذا يشك مع قول

فسر الاكل فيما سبق بما كور فلا يتوقف البطلان على الفعل المبطل مر (قوله نظير ما يأتي في الصوم) يؤخذ منه انه يأتي هنا نظير ما يأتي ثم فيما لو وضع نحو السكره في فقه بلا حاجة فذابت ونزلت الى جوفه فراجعهم (قوله الجلوس للقرأة) أي مع الاخذ في الجلوس (قوله عادياً) اخرج العقلي فراجعهم (قوله لانه لا يتأني) يتأمل (قوله ان يتوجه) هذا التقدير لا يوافق ان نائب فاعل يسن قوله الاتي دفع المار ثم تقدير هذا يشك

أو سارية) أى عمود (أو عصا مغروزة) أو هنا وفيما بعد للترتيب وفيما قبل للتخيير لاستواء الأولين وتراخى الثالث عنهما فلم يسغ العدول إليه إلا عند العجز عنهما وكذا يقال فى المصلى مع العصارى فى الخط مع المصلى (أو بسطه مصلى) بعد عجزه عما ذكر (أو خط) خطأ (قبالة) عرضاً أو طولاً وهو الأولى عن يمينه أو يساره بحيث يسامت بعض بدنه كما هو ظاهر بعد العجز عن المصلى فتى عدل عن مقدم لمؤخر مع سهولته ولا يشترط تعذره فيما يظهر كانت شترته كالعدم وإذا استتر كما ذكرناه وإن زالت بنحو ربيع أو متعدد أثناء صلاته لكن بالنسبة لمن علم بها وقرب من سترته ولو مصلى وخطاً لكن العبرة بأعلاهما بأن كان بينهما وبين قدميه أى عقبهما أو ما يقوم مقامهما بما يأتى فى فصل لا يتقدم على إمامه فيما يظهر ثلاثة أذرع فأقل بذراع الآدمى المعتدل وكان ارتفاع أحد الثلاثة الأول ثلث ذراع بذلك فأكثر ولم يقصر بوقوفه فى نحو مغضوب أو إليه

المصنف أو بسط بلفظ الفعل الماضى فتأمله فالأولى تقدّر غيره إذا توجه وحينئذ فقله أو بسط عطف على مصلى أو توجه فليتامل سم وقال الرشيدى قوله مر أن يتوجه اراد أن يفيد به قدراً زائداً على مفاد الماتن وهو سن التوجه إلى ما يأتى اه أى ويجوز للمأزج ما لا يجوز للماتن (أو سارية) أى ونحوها نهاية زاد المغمى كخشبة مبنية اه قال عرش قوله ونحوها أى بماله ثبات وظهور كظهور السارية اه قول الماتن (أو عصا الخ) أى ونحوها كتناع مغنى قول الماتن (أو بسط) من عطف الفعل على الاسم اعنى المصلى أى للذى صلى إلى ما ذكر أو بسط الخ كافى فائرن به نقعا سم قول الماتن (مصلى) أى كسجادة بفتح السين مغنى وشرح المنهج (قوله) بعد عجزه الخ وقوله بعد العجز عن المصلى) تأكيد لما قدمه انفا (قوله) كما ذكرناه) أى من الترتيب (قوله) لكن بالنسبة لمن علم بها) أى وإما غيره فلا يحرم عليه المرور ولكن للمصلى دفعه لانه لا يتقاعد عن الصبى والبهيمة عرش أى على مرضى النهاية خلافاً لما يأتى فى الشرح من قوله لكونه مكلفاً ثم قوله بدليل أن المراهق لا يدفع الخ (قوله) وقرب الخ وقوله وكان الخ وقوله ولم يقصر الخ (عطف على قوله استتر الخ) (قوله) بأعلاهما) وعلى هذا صلى على فروة مثلاً طوله ثلاث ذراع وكان إذا سجد يسجد على ما وراءها من الأرض لا يحرم المرور بين يديه على الأرض لتقصيره بعدم تقديم الفروة المذكورة إلى وضع جهته ويحرم المرور على الفروة فقط ثم قضيته انه لو طال المصلى أو الخط وكان بين قدم المصلى وأعلاهما أكثر من ثلاثة أذرع لم يكن ستره معتبرة ولا يقال يعتبر منها مقدار ثلاثة أذرع إلى قدميه ويجعل ستره بلى حكم الزائد وقد توقف فيه مر ومال بالفهم إلى انه يقال ما ذكر لكن ظاهر المنقول الأول فليحرر سم على المنهج أقول ما ذكره من التردد ظاهر فيما لو بسط نحو بساط طويل للصلاة عليه إماماً جرت به العادة من الحصر المفروشة فى المساجد فينبغى القطع بانه لا يعد شئ منها ستره حتى لو وقف فى وسط حصير وكان الذى إمامه منها ثلاثة أذرع لم يكف لان المقصود من السترة تنبيه المارة على احترام المحل بوضعها وهذه الجريان العادة بدوام فرشها فى المحل لم يحصل بها التنبيه المذكور عرش (قوله) أى عقبهما) والأوجه رؤس أصابعها نهاية ومعنى (قوله) أو ما يقوم مقامهما) من الرأس فى المستلقى وقضيته انه يشترط أن يقرب السترة من رأسه ثلاثة أذرع فأقل وإن خرجت رجلاه مثلاً عن السترة فلا يحرم المرور وراء سترته وإن وقع على بقية بدنه الخارج عن السترة سم أقول وينافيه قول الشارح بما يأتى الخ فان عبارته هناك والاعتبار فى القيام بالعقب فى القعود بالآلية وفى الاضطجاع بالجانب أى جميعه وفى الاستلقاء بالعقب ومحل ما ذكر فى العقب وما بعده إن اعتمد عليه وإن اعتمد على غيره كاصابع القائم وركبة القاعدة اعتبر ما اعتمد عليه على الأوجه اه (قوله) وكان ارتفاع أحد الثلاثة الأول الخ) أى وامتداد الأخيرين أى المصلى والخط نهاية ومعنى واسئى (قوله) فى نحو مغضوب الخ) يفيد انه لو صلى فى مكان مغضوب لم يحرم المرور بين يديه وإن استتر لانه متعدد ممنوع من شغل المكان والمكسك فيه فلا حرمة لسترته وبذلك أفتى شيخنا الشهاب الراملى و(قوله) أو إليه) يفيد انه لو استتر بستره مغضوب لم يحرم المرور بين يديه وهو متجه لانه لا حرمة لها بالنسبة إليه وإن كان غاصبها غيره حيث لم يظن رضاً مالكها باتفاقها إذا مسأ كها أو الأقرار عليه حينئذ تمتنعان لا يقال بنبغى الاعتداد بالستره فى المسئلين لان الحرمة الخارج لا يبرده عدم الاعتداد بالستره مع الوقوف

مع قول المصنف أو بسط بلفظ الفعل الماضى فتأمله فالأولى تقدّر غيره إذا توجه وحينئذ فأو بسط عطف على مصلى أو توجه فليتامل (قوله) أو بسط من عطف الفعل على الاسم اعنى المصلى أى للذى صلى إلى ما ذكر أو بسط الخ كافى فائرن به نقعا (قوله) عرضاً أو طولاً) عبارة شرح الروض طولاً لا عرضاً وفيه أيضاً قال فى المهمات وسكتوا عن قدرهما إلى المصلى والخط والقياس انهما كالشخص اه (قوله) أى عقبهما) اعتمد مرأصابهما (قوله) أو ما يقوم مقامهما) منه الرأس فى المستلقى وقضيته أنه يشترط أن يقرب السترة من رأسه ثلاثة أذرع فأقل وإن خرجت رجلاه مثلاً عن السترة فلا يحرم المرور وراء سترته وإن وقع على بقية بدنه الخارج عن السترة (قوله) أحد الثلاثة) انظر مفهومه (قوله) فى نحو مغضوب) يفيد انه لو صلى فى

في الطريق مع أن المنع لخارج ومع أنه لا حرمة بالوقوف فيها ومع استحقاقه الانتفاع بها في الجملة بل عدم الاعتداد بما نحن فيه أولى سم (قوله أو في طريق) أي أو شارع أو درب ضيق أو نحو باب مسجد كالحل الذي يغلب مرور الناس به في وقت الصلاة ولو في المسجد كالمطاف شرح مر اه سم قال الرشدي قوله مر أو نحو باب مسجد الخ ينبغي أن يكون محله مالم يضطر إلى الوقوف فيه بان امتلا المسجد بالصفوف ثم رايت الشيخ ع ش في الحاشية ذكر ذلك احتمالا ثم قال ويحتمل عدم حرمة المرور لعذر كل من المار والمصلي أما المصلي فله عدم تقصيره وأما المار فلا استحقاقه بالمرور في ذلك المكان على أنه قد يقال بتقصير المصلي حيث لم يبادر المسجد بحيث يتيسر له الجلوس في غير الممر ولعل هذا أقرب اه وقد يقال عليه إذا كان الصورة ما ذكر فلا بد من وقوف بعض المصلين بالباب بالضرورة فلا تقصير اه أي فلا قرب الأول (قوله والحق بها) أي بالصلاة في الطريق (قوله وإن كثرت) وهم من ظن أن هذه المسئلة كمسئلة التخطي يوم الجمعة فقيدها بصفتين نهاية (قوله فان لم يقصروا لنحو جذب منفرد الخ) أي آت بعد تمام الصف بحيث لم يتبق فرجة تسعه فانه يجذب من الصف واحدا ليصف معه فيصير محل المجذوب فرجة بصري عبارة ع ش يؤخذ من التعبير بالتقصير انه لو لم يوجد من المامورين تقصير كان كملت الصفوف في ابتداء الصلاة ثم بطلت صلاة بعض من نحو الصف الأول لم يكن ذلك مسقطا لحرمة المرور ولا لسن الدفع وظاهره انه لا فرق في ذلك بين تحقق عروض الفرجة والشك فيه وهو محتمل لان الأصل تسوية الصفوف وسن الدفع حتى يتحقق ما ينمعه اه (قوله لم يتخط لها) هل المراد لم يطلب التخطي لها ولم يجز التخطي لها وينبغي أن يقال ان اكتفينا في الستر بالصفوف أي كما هو مختار الشارح حرم التخطي لها لم يلزم منه المرور بين يدي المصلي وإن لم نكتف بذلك أي كما هو مختار النهاية والمغني لم يحرم وإن لم يلزم منه ذلك سم (قوله بمزوق الخ) ظاهره وإن كان لشاخص المزوق من أجزاء المسجد و خلا من أسفل الشاخص غن التزويق ما يساوي السترة و يز يدعلها فينتقل عنه ولو إلى الخط حيث لم يجد غيره فتنبه له فانه يقع كثير في مساجد مصر ناع ش (قوله أو بامرأة الخ) ويكره كافي المجموع أن يصلي وبين يديه رجل أو امرأة يستقبله ويراه نهاية ومعنى أي ولو لم يحائل ولو كان ميتا أيضا ع ش (قوله وإلا فهو ستره) خلافا للنهاية عبارته بعد حكاية ما في الشرح والوجه عدم الاكتفاء بالستره بالآدمي ونحوه اخذنا ما يأتي أن بعض الصفوف لا يكون ستره لبعض اخر اه قال ع ش قوله بالآدمي ظاهره انه لا فرق في عدم الاكتفاء بالآدمي بين كون ظهره للمصلي أو لا كما يصرح به عدم الاكتفاء بالصفوف فان ظهورهم إليه خلافا لان حج وقوله ونحوه أي كالدابة اه (قوله فاعلم ان كل صف ستره لمن خلفه الخ) والوجه ان بعض الصفوف لا يكون ستره لبعضها كما هو ظاهر كلامهم نهاية ومعنى (قوله فوضعت له الخ) أي بلا إذنه نهاية أي فيمنعني للغير وضعها حيث كان للمصلي عذر في عدم الوضع ويحتمل أن يسن مطلقا لأن فيه إمانة على خير والأقرب الأول ع ش (قوله على ما قاله ابن الاستاذ) اعتمده النهاية والمغني (قوله سن له الخ) جواب قوله السابق إذا استتر كما ذكرناه الخ سم (قوله على خلاف القياس) أي فان قضية كونه من باب النهي عن المنسكرو هو قادر على إزالته وجوب الدفع وقد بحثه الاستاذ معنى (قوله)

أو في طريق وألحق بها ابن خبان في صحيحه وهو معدود من أصحابنا وتبعه غير واحد الصلاة في المطاف وقت مرور الناس به أو بوقوفه في صف مع فرجة في صف آخر بين يديه لتقصير كل من وراء تلك الفرجة بعدم سدها المقوت لفضيلة الجماعة فللداخل خرق الصفوف وإن كثرت حتى يسدها فان لم يقصروا لنحو جذب منفرد لمنها ليصف معه لم يتخط لها أو بسترته بمزوق ينظر إليه أو برأحة نفور أو بامرأة قد يشتغل بها أو برجل استقبله بوجهه وإلا فهو ستره فعلم أن كل صف ستره لمن خلفه إن قرب منه ولو شرع مع عدم السترة فوضعت له وهو في الصلاة حرم المرور بينه وبينها على ما قاله ابن الاستاذ نظرا لصورتها لا لتقصيره سن له ولغيره الذي ليس في صلاة ولم يجب على خلاف القياس

احترام الصلاة الخ قال في شرح العباب ثم رأيت جمعا أجابوا عنه بأجوبة هذا أحسنها ومنها أن شرط الوجوب تحقق الاثم وهنا يحتمل كونه جاهلا أو ناسيا أو غافلا أو اعمى ويرد بان الكلام في ما راى ثم ولا يكون اثما إلا ان تحقق انتفاء جميع الموانع عنه فلا يجوز له الدفع فضلا عن نده إلا او تحقق انتفاء جميعها انتهى وقضية قوله فلا يجوز ان الاعمى لا يدفع مطلقا والوجه انه يدفع ان علم بالستره والا فيدفع برفق بحيث لا يتأذى ولا يخفى ان المفهوم من الجواب الذي حكاه بقوله وإن شرط الوجوب الخ نذب دفع الجاهل وما عطف عليه وله اتجاه وهو ظاهر الاخبار وإن خالفه في شرح الارشاد فقال نخرج الصبي والمجنون والجاهل والمعدور فلا يجوز دفعهم على الوجه انتهى سم (قوله بينه) إلى قوله ومع ذلك في المغنى إلا قوله وقد تعدى إلى المتن وقوله للتابع إلى خبر الحاكم وقوله وفي رواية إلى وخبر ابن داود وقوله الخبر الدال إلى ويسن وكذا في النهاية إلا قوله وما سن دفع إلى وافاد (قوله لكونه مكلفا) قد يقال الدفع هنا من باب دفع الصائل لان المار صائل عليه في صلاته مفوت عليه كالهوا من باب إزالة المنكرو وغير المكلف يمنع من كل من صياله وارتكابه المنكرو وإن لم يأثم فليأمل فالوجه أن الدفع منوط بوجود السترة بشرطها وأن الحرمة منوطة بالتكليف والعلم مر وفي شرح العباب بعد كلام قرر هو منه ان ظاهر حديث ابن ماجه عن ام سلمة دفع غير المكلف مانصه فالذي يتجه نذب الدفع ولو لغير المكلف لكن باطلف بحيث لا يؤذيه انتهى واعتمد مر انه لا فرق بين المكلف وغيره كما مر سم قول المتن (والصحيح تحريم المرور الخ) قال سم ويلحق بالمرور جلوسه بين يديه ومده رجليه واضطجاعه انتهى ومثله يده لياخذ من خزائنه متاعا لانه يشغله ورماء يشوش عليه في صلاته عش وقوله لياخذ الخ أي ونحوه كالمخالطة لمن في جنب المصلي قول المتن (تحريم المرور) أي على المكلف العالم مر اه سم وفي البجيرمي عن العزيمي أنه من الكبائر أخذ من الحديث اه (قوله أي حين إذ سن له الدفع) أي وهو في صلاة صحيحة في اعتقاد المصلي فيما يظهر فرضا كانت أو نفلا شرح مر اه سم (قوله وإن لم يجد المار سبيلا) نعم قد يضطر المار إلى المرور بحيث تلزمه المبادرة لا سببا لا يخفى

احترام الصلاة الخ قال في شرح العباب ثم رأيت جمعا أجابوا عنه بأجوبة هذا أحسنها ومنها أن المرور محتلف في تحريمه ولا يشكر إلا لجمع عليه ويرد بان ما يعتد الفاعل تحريمه كالجمع عليه وإن شرط الوجوب تحقق الاثم وهنا يحتمل كونه جاهلا أو ناسيا أو غافلا أو اعمى ويرد بان الكلام في ما راى ثم ولا يكون اثما إلا ان تحقق انتفاء جميع الموانع عنه فلا يجوز له الدفع فضلا عن نده إلا ان تحقق انتفاء جميعها اه وقضية قوله فلا يجوز الخ ان الاعمى لا يدفع مطلقا والوجه انه يدفع ان علم بالستره والا فيدفع برفق بحيث لا يتأذى ولا يخفى ان المفهوم من الجواب الذي حكاه بقوله وإن شرط الوجوب الخ نذب دفع الجاهل وما عطف عليه وله اتجاه وهو ظاهر الاخبار وإن خالفه في شرح الارشاد فقال نخرج الصبي والمجنون والجاهل والمعدور فلا يجوز دفعهم على الوجه اه (قوله لكونه مكلفا) قد يقال الدفع هنا من باب دفع الصائل لان المار صائل عليه في صلاته مفوت عليه كالهوا من باب إزالة المنكرو وغير المكلف يمنع من كل من صياله وارتكابه المنكرو وإن لم يأثم فليأمل فالوجه أن الدفع منوط بوجود السترة بشرطها وأن الحرمة منوطة بالتكليف والعلم مر وفي شرح العباب بعد كلام قرر هو منه ان ظاهر حديث ابن ماجه عن ام سلمة دفع غير المكلف مانصه فالذي يتجه نذب الدفع ولو لغير المكلف لكن باطلف بحيث لا يؤذيه ثم نقل عن الاذري ان ظاهر إطلاقهم انه لا فرق بين المكلف وغيره وان فيه نظر اثم قال وهو غير مسلم بل ظاهر تقييدهم سن الدفع بل جواز به حرمة المرور ان غير المكلف والحامل غير المقصر لا يدفعان أي الا باطلف على ما مر اه واعتمد مر انه لا فرق بين المكلف وغيره كما مر (قوله تحريم المرور) أي على المكلف العالم وقوله حينئذ أي إذا كان المصلي في صلاة صحيحة في اعتقاده فيما يظهر مر (قوله وإن لم يجد المار سبيلا) نعم قد يضطر المار بحيث تلزم المبادرة لا سببا لا تخفى كذا نرى مشرف على الهلاك تعين المرور طريقا لا تقاذه مر (فرع) حيث ساغ الدفع فلتف المدفوع لم يضمنه وان كان رقيقا لانه لم يدخل في يده بجره الدفع فلو وقف دفعه على دخوله في يده بأن لم يتدفع بقبضه عليه وتحويله

احترام الصلاة لان وضعها
عدم العبث ما أمكن وتوفير
الحشوع والدفع ولومن
الغير قد ينافيه (دفع المار)
بينه وبين سترته المستوفية
للشروط وقد تعدى بمروره
لكونه مكلفا (والصحيح
تحريم المرور) بينه وبين
سترته (حينئذ) أي حين
اذن له الدفع وإن لم يجد
المار سبيلا ما سن الصلاة
لما ذكر مع تعيين الترتيب
السابق فيه فلا تنساع في
الاسطوانة والعصا مع خبر
الحاكم استروا في صلاتكم
ولو بسهم وفي رواية صحيحة
أيضا ولو بدقة شعرة وخبر
أبي داود إذا صلى أحدكم
فليجعل أمام وجهه شيئا فان
لم يجد فليكن عصا فان لم
يكن معه عصا فليخط
خطا ثم لا يضرب ماضا أمامه
أي في كمال صلاته

كانذار نحو مشرف على الهلاك تعين المرور لانتفاذه شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر كانذار نحو مشرف الخ او خطف نحو عمامته وتوقف لانتفاذه من السارق على المرور فلا يحرم المرور بل يجب في انتفاذه نحو المشرف ويحرم على المصلي الدفع إن علم بحاله او غبارة السكرى وفى الايعاب قال الاذعى ولا شك في حل المرور إذ لم يجد طريقا سواه عند ضرورة خوف نحو بول او لعذر يقبل منه وكل ما رجحت مصلحته على مفسدة المرور فهو في معنى ذلك انتهى وما ذكره في الضرورة ظاهر بخلاف ما بعده على اطلاقه اه كلام الايعاب ونقل الامام عن الأئمة جواز المرور إن لم يجد طريقا واعتمده الاسنوى والعباب وغيرهما اه (قوله) إذ مذهبتا أنه لا يبطل الصلاة مرور شيء الخ) أى بين يديه كمرأة وكلب وحرار واما خبر مسلم يقطع الصلاة المرأة والكلب والحرار فإلزامه قطع الخشوع للشغل بها نهاية ومعنى وقال احمد لا شك في قطع الكلب الاسود وفي قلبي من الحرار والمرأة شيء كرى (قوله) ولا يحرم) ينبغى ان يحله اذى ذلك الدفع ولا بان خف وسوخ به عادة لم يحرم سم (قوله) خلافا للخوارزمي) حيث قال بحرمة المرور في محل السجود مطلقا نهاية (قوله) بل لو قصر الخ) يغنى عنه ما قبله (قوله) فليدفعه (فرع) حيث ساغ الدفع فتلغ المدفوع لم يضمنه وإن كان رفيقا لأنه لم يدخل في يده بمجرد الدفع فلو توقف دفعه على دخوله في يده بان لم يتدفع الا بقبضه عليه ضمنه اخذا بما يأتى في الجري صلاة الجماعة سم على حج وقدي توقف في الضمان حيث عدم دفع الصائل فان دفعه يكون بما يمكنه وإن ادى إلى استيلاء عليه حيث تعين طريقا في الدفع ويفرق بينه وبين مسئلة الجربان الجر لنفع الجرار لا يدفع ضرر المجرور ع ش ولعله هو الظاهر (قوله) او هو شيطان الانس) أى يفعل فعل الشيطان لأنه يصدد شغل المسلم عن الطاعة حلبي وكردى (قوله) كالصائل) فان ادى إلى موته فمدر معنى عبارة سم قضية إلحاق ما هنا بالصائل جواز دفعه وإن جهل التحريم اه وعبارة ع ش قال مر لا فرق بين البهيمة والحي والمجنون وغيرهم لأن هذا من باب دفع الصائل والصائل يدفع مطلقا سم على المنهج اه (قوله) ولا يدفعه الخ) عبارة المغنى قال الاصحاب ويدفعه بيده وهو مستقر في مكانه ولا يحل المشى اليه لأن مفسدة المشى أشد من المرور وقضية هذا ان الخطوة والخطوتين حرم أو لم تبطل بها الصلاة وليس مراد اى لا يحل حلا مستوى الطرفين فيكره ولو دفعه ثلاث مرات متواليات بطلت صلاته كفى الانوار اه (قوله) وعليه يحمل الخ) وعلى الكثير المتوالى يحمل الخ وتقدم عن المغنى محل آخر (قوله) وضع السترة عن يمينه الخ) هذا لا يتأتى في الجدار كما هو معلوم وقد يتأتى فيه بان يتفصل طرفه عن غيره وحينئذ فهل السنة وضعا عن يمينه ويشمل المصلي فهل السنة وضعا عن يمينه وعدم الوقوف عليها في نظر ويحتمل على هذا ان يكفي كون بعضها عن يمينه وإن وقف عليها سم على حج اه ع ش وفي السكردى قال القليوبى خرج المصلي كالسجادة لأن الصلاة عليه لا اليه انتهى أى فيجعله بين عينيه اه (قوله) هل العبرة هنا الخ) المتجهة اعتبار اعتقاد المصلي في جواز الدفع واعتقاد المار في الاثم وعدمه سم ومال اليه النهاية واعتمده ع ش (قوله) عن يمينه الخ) نقل عن الايعاب لحج ان الاولى جعلها عن يساره وفيه وقفة وأقول ينبغى أن الاولى أن تكون عن يمينه لشرف اليمين ع ش (قوله) ولا يستقبلها الخ) أى بل يفعل امالة قليلة بحيث تسامت بعض بدنه ولا يبالغ في الامالة بحيث تخرجها عن كونها سترة له وليس من السترة الشرعية ما لو استقبل القبلة واستندى وقوفه إلى جدار عن يمينه او يساره فيما يظهر لأنه لا يعد سترة عرفا

من مكان إلى آخر قبل له الدفع ويدخل في ضمانه أولا والقياس انه حيث عدم مستوليا عليه ضمنه أخذا بما أتى في الجري صلاة الجماعة (قوله) ولا يحرم) ينبغى ان يحله اذى ذلك الدفع والا بان خف وسوخ به عادة لم يحرم (قوله) بل خلاف الاولى) هلا جاز دفعه او سن لان النهى عن خلاف الاولى مشروع وان لم يجب (قوله) كالصائل) قد يقال قضية إلحاق ما هنا بالصائل جواز دفعه وإن جهل التحريم لان الظاهر ان الصائل يدفع وإن جهل التحريم (قوله) وضع السترة الخ) لا يتأتى في الجدار كما هو معلوم وقد يتأتى فيه بان يتفصل طرفه عن غيره وحينئذ فهل السنة وقوفه عند طرفه بحيث يكون عن يمينه وشمل المصلي فهل السنة وضعا عن

مرور شيء للأحاديث فيه وقاسوا المصلي بالخط بالاولى لأنه اظهر منه في المراد ولذا قدم عليه كما مر وما سن دفع المار إذا وجدت تلك الشروط ولا يحرم دفعه لأنه لم يرتكب محرما بل خلاف الاولى وهو مراد من عبر بالكرهاته ولو في محل السجود خلافا للخوارزمي بل لو قصر المصلي بما سأل بكرة المرور بين يديه فلخير الصحيح إذا صلى احدهم إلى شيء يستتره من الناس فإراد احدا ان يجتاز بين يديه فليدفعه فان أى فليقاتله فانما هو شيطان أى معه شيطان او هو شيطان الانسان وأما قوله ^{صلى الله عليه وسلم} فان اى انه يلزم الدافع تحرى الأسهل فالأسهل كالصائل ولا يدفعه بفعل كثير متوال ولا بطلت صلاته وعليه يحمل قولهم ولا يحل المشى اليه لدفعه واما حرمة المرور عليه حينئذ فلخير الصحيح لو يعلم المار بين يدي المصلي أى المستتر بستره يعتد بها كما افاده الحديث السابق ماذا عليه من الاثم لكان أن يقف اربعين خريفا إلى سنة كما في رواية خير اله من ان يمر بين يديه والخبر الدال على عدم الحرمة ضعيف ويسن وضع السترة عن يمينه او يساره ولا يستقبلها بوجه للنهي عنه ومع ذلك

(تنبيه) هل العبرة هنا في حرمة المرور المقضية للدفع باعتقاد المصلي أو المار أو هماكل محتمل إذ قضية جعلهم هذا من باب النهي عن المنكر الثاني إذ لا يتكرر إلا المجمع عليه أو الذي اعتقد الفاعل محرمه وقولهم ما مر في ثم لا يضره ما مر امامه الاول لان هذا حقه لصونه به عن نقص صلاته فليعتبر اعتقاده وقولهم لو لم يستر بسيرة معتبرة حرم الدفع الثالث وهو الذي يتجه لان الذي دل عليه كلامهم ان علة الدفع مركبة من عدم تقصير المصلي وحرمة المرور وبديل أن المراهق لا يدفع وإن وجدت السيرة المعتبرة فإذا قصر المصلي بأن لم توجد سيرة معتبرة في مذهبه لم يدفع المار وإن اعتقد حرمة المرور كالأستبر بما لم يعتد المار الحرمة معناه نعم إن ثبت (١٦١) ان مقلد، ينأه عن إدخاله النقص على

صلاة مقلد غيره رعاية لاعتقاده دفعه حينئذ ولو تعارضت السيرة والقرب من الامام أو الصف الاول مثلا فما الذي يقدم كل محتمل وظاهره وقولهم يقدم الصف الاول في مسجده صلوات الله عليه وإن كان خارج مسجده المختص بالمضاعفة تقديم نحو الصف الاول (قلت يكره) للصلي الذكر وغيره ترك شيء من سنن الصلاة وفي عمومها نظر والذي يتجه تخصيصه بما ورد فيه نهى أو خلاف في الوجوب فانه يفيد كراهة الترك كما صرحوا به في غسل الجمعة وغيره ثم رأيت أن الكراهة إنما هي عبارة المهذب فعند المصنف عنها في شرحه إلى التعبير ينبغي ان يحافظ على كل ما ندب اليه الدال على ان مراد المهذب بالكراهة اصطلاح المتقدمين وحينئذ فلا إشكال و (الالتفات) في جزء من صلاته بوجهه يمينا او شمالا وقيل يحرم واختير للخبر

عش (قوله الثاني) أي اعتبار اعتقاد المار (قوله وقولهم الخ) عطف على جعلهم الخ (قوله الاول) أي اعتبار اعتقاد المصلي (قوله ان المراهق لا يدفع الخ) الوجه انه يدفع سم (قوله وإن اعتقد) أي المار (قوله كما لو استر بما الخ) أي بسيرة معتبرة في مذهبه (قوله ان مقلده) بفتح اللام و (قوله مقلد غيره) بكسر اللام (قوله تقديم نحو المصنف) خبر قوله وظاهر الخ (قوله في عمومها الخ) أي في عموم القول بكراهة ترك شيء من سنن الصلاة (قوله أو خلاف في الوجوب) الاول أو قيل بوجهه (قوله فانه) أي الخلاف في الوجوب (قوله في شرحه) أي المهذب (قوله اصطلاح المتقدمين) لعل مراده ان الكراهة في اصطلاح المتقدمين تصدق بالخفيفة التي يبر عنها المتأخرون بخلاف الاول ولا فالكراهة عند المتقدمين اعم كالا يخفى سم (قوله في جزء) إلى قوله وفي رواية في المعنى لا قوله وزعم إلى فقد صحح وكذا في النهاية لا قوله وقيل إلى الخبر وقوله وصح إلى ومن ثم (قوله انه اختلاس) أي سبب اختلاس قال الشوبري أي اختطاف بسيرة ولعل المراد حصول نقص في الصلاة من الشيطان لانه يقطع منها شيئا وياخذ به مجرى وقوله سبب اختلاس لعل الاول مسبب اختلاس (قوله ولو تحول صدره) أي حوله نهاية ومعنى (قوله كالمقصود به) أي بالالتفات بوجهه سم وعش قول المتن (إلى السماء) ومثلها ما علا كالسقف إيماء به كردى (قوله مجرد ملح العين) أي بدون الالتفات (مطلقا) أي الحاجة أو لا (قوله كلامها) أي الالتفات للحاجة ومجرد ملح العين لغير حاجة ومعنى (قوله ما بال أقوام) أي ما حالهم وأبهم الرفع ثلاثا ينكسر خاطره لان النصيحة على رؤس الاشهاد فضيحة و (قوله لينتهن) جواب قسم مخدوف و (قوله عن ذلك) أي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة و (قوله او لتخطفن الخ) بضم الفوقية وفتح الفاء مبني بالفعل واول للتخيير تهديدا او هو خبر بمعنى الامر والمعنى ليكون منهم الانتهاء عن الرفع او خطف الابصار عند رفعها من الله تعالى امارف البصر إلى السماء في غير الصلاة للدعاء ونحوه فجوزوا الا كثرون وكرهه آخرون اه زيادى وفي عميرة عن الدمرى عن الاحياء ويستحب ان يرمى بصره إلى السماء في الدعاء بعد الوضوء عش و تقدم أن السماء قبل الدعاء (قوله ومن ثم) أي من أجل الثناء على الخشوع في اول السورة المذكورة (قوله في خيمصة) هي كسام مربع فيه خطوط (قوله وقال اهتفى الخ) إنما قال ذلك بيانا للغير وإلا فهو صلوات الله عليه لا يشغله شيء عن الله تعالى عش قول المتن (وكف شعره وثوبه الخ) وينبغي كراهة ذلك للطائفة ايضا نظرا لقوله الاتى مع كونه هيئة تنافى

يمينه وعدم الوقوف عليها فيه نظر ويحتمل على هذا أن يكفي كون بعضها عن يمينه وإن زحف عليها (قوله هل العبرة) المتبحة اعتبار اعتقاد المصلي في جواز الدفع واعتقاد المار في الاثم وعدمه (قوله ان المراهق لا يدفع) الوجه انه يدفع (قوله فاذا قصر المصلي الخ) لو أزيلت سيرة حرم على من علمها المرور كما يحتمل الاذرعى لعدم تقصيرهم (قوله اصطلاح المتقدمين) لعل مراده ان الكراهة في اصطلاح المتقدمين تصدق بالخفيفة التي يبر عنها المتأخرون بخلاف الاول ولا فالكراهة عند المتقدمين اعم كالا يخفى (قوله كالمقصود به) أي بالالتفات بوجهه (قوله وكف شعره وثوبه الخ) وينبغي كراهة ذلك للطائفة ايضا نظرا لقوله الاتى مع

(٢١) - شروانى وابن قاسم - ثانى) الصحيح لا يزال الله مقبلا على العبد في مصلاته أى برحمته ورضاه ما لم يلتفت فاذا التفت اعرض عنه وصح انه اختلاس بختلسه الشيطان من صلاة العبد ولو تحول صدره عن القبلة بطلت كالمقصود به اللعب (لا الحاجة) فلا يكره لا يكره مجرد ملح العين مطلقا لانه صلوات الله عليه فعل كلامها كما صح عنه (ورفع بصره إلى السماء) لخبر البخارى ما بال أقوام رفعون ابصارهم إلى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال لينتهن عن ذلك او لتخطفن ابصارهم وصح انه صلوات الله عليه كان يرفعه فلما نزل أول سورة المؤمنين طأطأ رأسه ومن ثم كرهت أيضا في مخطوط أو اليه أو عليه لانه يخل بالخشوع أيضا وزعم عدم التأثير به جملة فقد صح أنه صلوات الله عليه مع كاله الذى لا يدانى لما صلى في خيمصة لها اعلام نزعا وقال اهتفى اعلام هذه وفي رواية كادت ان تفتنى اعلامها (وكف شعره)

الخشوع والتواضع وإن تخلف فيه معنى السجود معه سم (قوله بنحو عقصه) إلى قوله أي غالبا في المغنى
 وإلى قوله وفي الاحياء في النهاية إلا قوله مع كونه إلى ويسن (قوله بنحو عقصه الخ) وينبغي كما قال الزركشي
 تخصيصه بالرجل أما المرأة في الأمر بنقضها الصفات مشقة وتغيير لحيثها المنافية للجمل وبذلك صرح في
 الاحياء وينبغي إلحاق الخنثى بها شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر كما قال الزركشي الخ معتمد اه وقال
 القليوبي بل يجب كف شعر امرأة أو خنثى توقفت صحة الصلاة عليه اه (قوله أو شد وسطه) ظاهره ولو
 على الجلد ولا ينافيه العلة لجواز أنها بالنظر للغالب ع ش أقول ويأتي تقييد الكراهة بما ذكر بعدم الحاجة
 وهل يعد من الحاجة هنا اعتياده الشد أم لا فيه نظر وقضية مامر عن الامداد في مسألة كثيرة دم البراغيث
 في ثوبه بسبب نومه فيه من أنه لو احتاج إلى النوم فيه لعدم اعتياده العرى عند النوم عنى عنه الاول والله اعلم
 (قوله وحكمته منع ذلك من السجود داخ) ولهذا نص الشافعى على كراهة الصلاة وفي إبهامه الجملدة التي
 يجرها وتر القوس قال لاني امره أن يقضى ببطون كفيه إلى الأرض نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر لاني
 أمره الخ هذا التعليل يقتضى كراهة الصلاة وفي يده خاتم لانه يمنع من مباشرة جزء من يده للأرض ولو
 قيل بعدم الكراهة فيه لم يعد لان العادة جارية في أن من لبسه لا يزعجه وما ولا يقطعه في تكليفه قلعه في كل
 صلاة نوع مشقة ولا كذلك الجملد فانها إنما تلبس عند الاحتياج اليها اه وقال الرشيدى ويفرق ايضا بان
 التختم مطلوب في الجملة حتى في حال الصلاة وبان الذي يستره الخاتم من اليد قليل بالنسبة لما استره الجملدة
 اه (قوله أي غالبا) أي والحكمة الشاملة أن في الكف مشابة المنكبر شوري اه بجري (قوله مع
 كونه) أي الكف (قوله أن يحله الخ) نعم لو بادر شخص وحل كفه المشمر وكان فيه مال وتلف كان ضامنا
 له كما أفنى به والودرحه الله تعالى وسيأتى نظيره في جزه آخر من الصف فتيين انه رقيق شرح مر اه (قوله
 لا لعذر) كحرو بر دقال ع ش أو استهزاء اه (قوله يؤخذ الخ) في شرح المنهج ما يوافقه وعبارة النهاية
 هو راجع لما قبله ايضا فعندها لا كراهة كان تناء بل يستحب له وضع يده على فيه ويسن اليسرى ولعل
 وجهه انه لما كان الغرض حبس الشيطان ناشب أن يكون بها نعم الاوجه حصول السنة بغيرها ايضا وتحصل
 السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء اوضع ظهرها أم بطنها وبكره التثاؤب لخبر مسلم إذا تثنأب احدكم
 وهو في الصلاة فليبرد ما استطاع فان احدكم إذا قال هاها ضحك الشيطان منه ولا تختص الكراهة بالصلاة
 بل خارجها كذلك اه وفي المغنى نحوها إلا قوله هو راجع لما قبله ايضا قال ع ش قوله مر ويسن
 اليسرى والاولى أن يكون بظهرها لانه أقوى في الدفع عادة كذا قيل لكن قول الشارح مر وتحصل
 السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء اوضع ظهرها أم بطنها فديقتضى التسوية بين الظهر والبطن
 وسيأتى التصريح به في كلامه وبوافق الاول قول المناوى على الجامع عند قوله إذا تثنأب احدكم فليضع
 يده على فيه نصه أي ظهر كف يسراه كما ذكره جمع ويتجه انه الاكمل وان اصل السنة تحصل بوضع العين
 اه وقوله مر ويكره التثاؤب أي حيث أمكنه دفعه وعبارة المناوى على الجامع قال الحافظ ابن حجر
 والمراد بكونه مكرها ان يجرى معه وإلا فدفعه ورده غير مقدور له انتهت ع ش (قوله بل الظاهر
 الخ) الاوجه حصول السنة بكل وان الاول اليسار سم ومغنى ونهاية عبارة البجيرى والاولى ان
 يكون بظهرها إن تيسر وإلا فبطنها إن تيسر ايضا والافالين اه وتقدم عن المناوى ما يوافقه (قوله

عمامته (أو ثوبه) بنحو
 تشير كنه أو ذيله أو شد
 وسطه أو غرز عذبه أو
 دخول فيها وهو كذلك
 وإن كان إنما فعله لشغل
 أو كان صلى على جنازة
 للخبر المتفق عليه أمرت
 أن أسيء على سبعة أعظم
 ولا أكف ثوبا ولا شعرا
 وحكمته منع ذلك من
 السجود معه أي غالبا فلا
 ترد صلاة الجنائز مع
 كونه هيئة تنافى الخشوع
 والتواضع ومن ثم كره
 كشف الرأس أو المتكبر
 والاضطباع ولو من فوق
 القميص خلافا لبعضهم
 لما أتى في الحج ويسن لمن
 رآه كذلك ولو مصليا
 آخر أن يحله حيث لا فتنة
 وفي الاحياء لا يرد رداءه
 اذا سقط أي إلا لعذر
 ومثله العمامة ونحوها
 (ووضع يده على فيه)
 لصحة التثني عنه ولما فاته
 لحيمة الخشوع وإشارة
 مفهمة (بلا حاجة) يؤخذ
 من ذكره له هنا أن مافى
 معناه مما قبله وبعده مقيد
 بذلك فلا اعتراض عليه
 وأيضا فالراجح في القيد
 المتوسط انه يرجع لكل
 والاكتناؤب سن له
 وضعها للصحة الخبر به قال
 شارح والظاهر انه يضع
 اليسرى لانه لمنجية الأذى

كونه هيئة تنافى الخشوع والتواضع وإن تخلف فيه معنى السجود معه على أن ذلك حكمة لا يلزم إطرادها
 ويجوز أن يستخرج حكمة أخرى نظردفليتأمل (قوله ولا شعرا) وينبغي كما قال الزركشي تخصيصه في الشعر
 بالرجل أما المرأة في الأمر بنقضها الصفات مشقة وتغيير لحيثها المنافية للجمل وبذلك صرح في الاحياء
 وينبغي إلحاق الخنثى بهام (قوله أن يحله) فلو حله فسقط منه شيء ومضاع وتلف ضمنه كما أفنى بذلك شيخنا
 الشهاب الرملى وسيأتى نظيره في جزه آخر من الصف فتيين انه رقيق مر (قوله بل الظاهر الخ) الاوجه حصول

أنه يأكل حاجته وحدث إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فأبدؤا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب صريح فيه وحمله على نحو ثمرات يسيرة فيه نظر فإنه بعد الإقامة وأدى شيء (١٦٤) يفوتها حينئذ (وإن يبصق) في صلاته وكذا خارجها وهو بالصاد والزاي والسين (قبل وجهه)

وإن لم يكن من هو خارجها مستقبلاً كما أطلقه المصنف (أو عن يمينه) ولو في مسجده صلواته على ما اقتضاه إطلاقهم لكن بحث بعضهم استثناءه وقد يؤيد الأول أن امتثال الأمر خير من سلوك الأدب على قول فالنهي أولى لأنه يشدد فيه دون الأمر كما أرشد إليه حديث إذا امرتك بأمرفاتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وذلك لصحة النهي عنهما بل عن يساره وتحت قدمه اليسرى أو في ثوبه من جهة يساره وهو أولى ولا بعد في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار اظهار الشرف الأول وقضية كلامهم أن الطائف يراعى ملك اليمين دون الكعبة وهو محتمل نعم إن أمكنه أن يطأ يده رأسه ويبصق لا إلى اليمين ولا إلى اليسار فهو الأولى وكذا في مسجده صلواته ولو كان على يساره فقط لم ينسأ بصدق عن يمينه إذا لم يتمكن ما ذكر كما هو ظاهر سواء من بالمسجد وغيره لأن البصاق إنما يحرم فيه أن يبقى جرمه لأن استهلك في نحو ماء مضمضة وأصاب جزءاً من أجزائه دون هوأته سواء من به وخارجها إذا الملحظ التقدير

للأكل إنما يأتي بعد مدة قليلة غش (قوله أنه يأكل حاجته) رهو الأقرب ومحل ذلك حيث كان الوقت متسعاً نهائياً ومغنى أي بان يسعها كلها أداء بعد فراغ الأكل غش (قوله صوبه المصنف) أي في شرح مسلم نهاية ومغنى (قوله صريح فيه) أي فيما صوبه المصنف (قوله وحمله) أي العشاء في الحديث المذكور وكذا ضمير فانه الخ (قوله في صلاته) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله وإن لم يكن الخ) خلافاً للنهية والمغنى عبارتهما لكن حيث كان من ليس في صلاة مستقبلاً كما بحث بعضهم أكراما لها ونقل سم عن شرح البهجة الشيخ الإسلام مثله وأقره (قوله لكن بحث بعضهم استثناءه) اعتمده النهاية والمغنى والابواب قال الكردي وكذا اعتمده الزيادي والشووي وغيرهما عبارة المغنى قال الدميري وينبغي أن يستثنى من البصاق عن يمينه ما إذا كان بمسجد النبي صلواته فان بصاقه عن يمينه أولى لأن النبي صلواته عن يساره اه وهو ظاهر إذا كان القبر الشريف عن يساره اه وفي النهاية نحوها وعبارة الأيباب بعد حكاية ما مر عن الدميري وهو متجه كالأول كان على يساره جماعة ولم يتمكن منه تحت قدمه فان الظاهر أنه حينئذ عن اليمين أولى اه قال الرشيدى قوله لم لأن النبي صلواته عن يساره يؤخذ منه أن محله إذا كان عن يمين الحجر الشريفة وهو مستقبل القبلة اه (قوله وذلك) إلى قوله كالفصد في المغنى الاقوله وقضية كلامهم إلى سواء وإلى المتن في النهاية إلا ما ذكره وقوله وان اردت إلى ودون تراب وقوله وعلى من دلسها إلى وفي الرياض (قوله نعم إن أمكنه) أي الطائف (قوله دون الكعبة) يؤيد ذلك قوله السابق ولو في مسجده صلواته بل مراعاته عليه أفضل الصلاة والسلام فوق مراعاة الكعبة سم (قوله ولو كان على يساره فقط أنسان الخ) قد يقال فكيف جزم هنا باليمين وتردد في سيد الذوع الانساني وحرمة صلواته بعد وفاته كحرمة في حياته لأنه حتى في قبره صلواته كركدي (قوله ما ذكر) أي أن يطأ يده رأسه الخ (قوله سواء من في المسجد الخ) راجع إلى قوله بل عن يساره او تحت قدمه اليسرى الخ عبارة النهاية ومحل ما تقرر أي قولها بل عن يساره وتحت قدمه في غير المسجد فان كان فيه بصق في ثوبه في الجانب الأيسر وحك بعضه ببعض ولا يبصق فيه فانه حرام كما صرح به في المجموع والتحقيق وإنما يحرم فيه أن يبقى جرمه الخ (واصاب الخ) عطف على بقى غش (قوله دون هوأته) حال من جزء الخ مفعول أصاب (قوله سواء من به) أي في عدم حرمة البصاق في هوأته بالمسجد عبارة النهاية سواء كان الفاعل داخله أم خارجه لأن الملحظ الخ (قوله رولو لغير حاجة) وينبغي المبادرة إلى إخراج الدم اخذاً من قوله الاتي ويجب إخراج نجس سم (قوله وزعم حرمة الخ) أي رمى البصاق (قوله وان الفصد) معطوف على حرمة (قوله اليه فيه) أي إلى الفصد في المسجد (قوله بعيد الخ) خبر وزعم (قوله فوراعيناعلى من علم به) أي فان آخر حرم عليه فلو علم به غيره بعد صارت الازالة فرض كفاية عليهم ثم إن أزالها الأول سقط الحرج وينبغي دفع الائم عنه من أصله على نظير ما يأتي في البصاق أو الثاني سقط الحرج ولم تنقطع حرمة التأخير عن الأول إذ لم يحصل منه ما يكفره عاشر وكذا خارجها) في شرح البهجة للشيخ الإسلام مانصه وظاهر أن محل كراهة ذلك أي البصق أمامه على قول النووي أي وهو الكراهة خارجها إذا كان متوجهاً إلى القبلة اه وقد خالفه الشارح بقوله الاتي وإن لم يكن الخ (قوله لكن بحث بعضهم) عبارته في شرح العباب قال الدميري وينبغي أن يستثنى من كراهة البصاق على اليمين من بالمسجد النبوي مستقبل القبلة فان بصاقه عن يمينه أولى لأنه صلى الله عليه وسلم عن يساره اه وهو متجه كالأول كان على يساره جماعة ولم يتمكن منه تحت قدمه فان الظاهر أنه حينئذ عن اليمين أولى اه (قوله دون الكعبة) يؤيد ذلك قوله السابق ولو في مسجده صلواته بل مراعاته عليه أفضل الصلاة والسلام فوق مراعاة الكعبة (قوله ولو لغير حاجة) وينبغي المبادرة إلى إخراج الدم اخذاً

وهو منتف فيه كالفصد في اناء أو على قامة به ولو لغير حاجة كإقتضاه إطلاقهم وزعم حرمة في هوأته وإن لم يصب شيئاً (قوله من أجزائه وأن الفصد مقيد بالحاجة اليه فيه بعيد غير معول عليه ويجب إخراج نجس منه فوراعيناعلى من علم به وإن لم يتعد به واضمه

وان ارصد لازالته من يقوم بها بمعلوم كما اقتضاه اطلاقهم ودون تراب (١٦٥) لم يذخل في وقفه قبل ودون حصره

أى لكن يحرم عليها من جهة تقديرها كما هو ظاهر وإذا حرم فيه ثم دفنه انقطعت الحرمة من حينئذ ومن ثم أطلق المصنف وغيره وجوب الانكار على فاعله فيه وعلى من دلها باسفل لعله المنتجس أو القذران خشى تنجيس المسجد أو تقديره وفى الرياض المراد دفنها فى ترابه أو رمله بخلاف المبلط فدلكها فيه ليس بدفن بل زيادة فى التقدير ويبحث بعضهم جواز ذلك إذا لم يبق له اثر البتة والمراد ان ذلك يقطع الحرمة من حينئذ ووضع يده على خاصرته لغبر حاجة للنهى الصحيح عن الاختصار وأصح تفاسيره ما ذكره وعلمته انه فعل الكفار أو المتكبرين لما صخ انه راحة اهل النار أو الشيطان لما فى شرح مسلم ان إبليس هبط من الجنة كذلك ولا فرق فيه بين الرجل والمرأة والخنى وذكر الرجل فى الخبر للغالب (والمبالغة فى خفض الرأس) عن الظاهر (فى ركوعه) وكذا خفضه عن أكمل الركوع وان لم يبلغ كادل عليه كلام الشافعى والاصحاب والخبر الصحيح كان ^{صلى الله عليه وسلم} إذا ركع لم

(قوله وان ارصد الخ) أقره سم وعش (قوله ودون تراب الخ) ينبغى إلا إذا كان يبقى هو وأثره ويتأذى به المصلون أو المعتكفون ولو بنحو إصابة أو إيهام أو إبدانهم أو استقذار ذلك سم (قوله قبل الخ) عبارة النهاية ولا يحرم البصق على حصير المسجد ان من وصول شئ منه له من حيث البصاق فى المسجد اهـ وان حرم من حيث ان فيه تقدير حق الغير وهو المالك ان وضعها فى المسجد لمن يصلى عليها من غير وقف ومن ينتفع بالصلاة عليها ان كانت موقوفة للصلاة عش ورشيدى (قوله ثم دفنه الخ) فلو اتصل الدفن بالبصق مع قصده ابتداء بأن حفر فى ترابه على قصد البصق فى الحفرة ورد التراب عليه حالاً قبل تنقذ الحرمة مراًسافيه نظر سم واعتمده الحلبي وافر البجيرى (قوله انقطعت الحرمة من حينئذ) وفاقالتهما ية وفى سم مانصه ويحتمل مر انقطاعاً مطلقاً كما هو ظاهر الحديث فانه حكم الخطيئة على نفس الفعل فقوله فيه وكفارتها أى الخطيئة دفنها صريح فى تكفير الخطيئة على الفعل فترفع الحرمة مطلقاً فليتأمل اهـ أى ابتداء ودوام وافر عش ونقل عن الزبائى الحزم بذلك (قوله ومن ثم الخ) أى من اجل ان الدفن إنما يقطع دوام الحرمة ولا يرفعها من أصلها (قوله وجوب الانكار على فاعله الخ) أى بشرط كون الفاعل يرى حرمة ويحتمل وجوبه هنا مطلقاً لتعدى ضرره الى الغير رشيدى وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقهم بل هو الاقرب لما ذكره (قوله وعلى من دلها الخ) أى البصاق والثابت باعتبار الخطيئة (قوله إن خشى الخ) ومن رأى بصاقاً أو نحوه فى المسجد فالسنة أن يزيله ان يطيب محله قاله فى المجموع فان قيل لماذا لم يجب الازالة لان البصاق فيه حرام كما راجب بانه مختلف فى تحريمه كما قالوه فى دفع المار بين يدي المصلى كما مر مغنى ونهاية قال عش قوله مر ويسن تطيب محله الخ أى بنحو مسك أو زباد أو بخور ومحل عدم الوجوب حيث لم يحصل بقاءه تقدير للمسجد وعبارة سم على المنهج لكن يجب ازالته أى البصاق لانه مستقذر مر اهـ (قوله وفى الرياض) أى رياض الصالحين للمصنف كرى (قوله ويبحث بعضهم الخ) معتمد عش (قوله جواز ذلك) أى ذلك البصاق فى المبلط (قوله يقطع الحرمة حينئذ) تقدم ما فيه قول المتن (وضع يده الخ) ويكره ان يروح على نفسه فى الصلاة وان يرفع أصابعه أو يشبكها لانه عبث وان يمسح وجهه فيها وقبل انصرفه مما يعلق به من نحو غبار نهاية ومغنى قال البصرى ويظهر أن ترويح الغير عليه كذلك لانه من أفعال المتكبرين بالصلاة ويظهر ان محل ذلك حيث لا حاجة اهـ وقال عش قوله مر أو يشبكها أى فى الصلاة وكذا آخر جهان كان منتظر لها وقوله وقبل انصرفه أى محل صلاته اهـ (قوله لغبر حاجة) الى قوله والخبر فى النهاية والى قول المتن والصلاة فى المغنى لا قوله وكذا خفضه عن اكمل الركوع (قوله ما ذكر) أى فى المتن (قوله أو المتكبرين) أو لتتويع الخلاف (وقوله لما صح الخ) تعليل لكل من القولين المذكورين (قوله أو الشيطان) عطف على أو المتكبرين عبارة المغنى واختلف فى علة النهى فقيل لانه فعل الكفار وقيل فعل المتكبرين وقيل فعل الشيطان وحكى فى شرح مسلم ان إبليس هبط من الجنة كذلك اهـ (قوله ولا فرق فيه) أى فى كراهة ذلك الوضع (قوله وكذا خفضه) أى الرأس (قوله عن اكمل الركوع) قضيته انه لو أنى بالخفض فى أقل الركوع لا يكره وكأنه بحسب ما فهمه من كلام الشافعى والاصحاب ولا فى كلام الشافعى الذى نقله الاذرى معترضاً به تقييد المصنف بالمبالغة بل وكلام الاصحاب كما يدل عليه سياقه ليس فيه تقييد ذلك بأكمل الركوع رشيدى عبارة المغنى وقضية كلام المصنف ان خفض الرأس من غير مبالغة لا كراهة فيه والذى دل عليه كلام الشافعى والاصحاب كما قاله السبكي وجرى عليه شيخنا فى منهجه

من قوله الآتى ويجب اخراج نجس منه فوراً (قوله ودون تراب الخ) ينبغى إلا إذا كان يبقى هو وأثره ويتأذى به المصلون أو المعتكفون ولو بنحو إصابة أو إيهام أو إبدانهم أو استقذار ذلك (لكن يحرم عليها) فى شرح مر ولا يحرم البصق على حصير المسجد ان من وصول شئ منه له من حيث البصاق (قوله ثم دفنه) فلو اتصل الدفن بالبصق مع قصده ابتداء بأن حفر فى ترابه على قصد البصق فى الحفرة ورد التراب عليه حالاً قبل تنقذ الحرمة مراًسافيه نظر (قوله انقطعت الحرمة) ويحتمل انقطاعاً مطلقاً كما هو ظاهر الحديث

يشخص رأسه أى لم يرفعه ولم يصبه أى يخفضه

(و) يذكرها أيضاً (الصلاة في الحمام) الجديد وغيره ولو بمسألته للخبر الصحيح الارض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام ولانه محل الشياطين لكشف العورات به ومثله كل محل (١٦٦) معصية او غضب كارض ثمود او محسر فيما يظهر (والطريق) في حجر او بنيان وقت مرور

الناس به كالمطاف لانه يشغله ومن ثم كان استقباله كالوقوف به والتعليل بغلبة النجاسة فيه مردود بان مقتضى الكراهة تحققها فقط (والمزلة) اى محل الزبل ومثله كل نجاسة متيقنة لانه بفرشه طاهرا عليها يجاذبها ومر كراهة محاذاتها (والكنيسة) وهى بفتح الكاف متعبد اليهود وقيل النصرارى والبيعة وهى بكسر الباء متعبد النصرارى وقيل اليهود ونحوهما من اماكن الكفر لانها ماوى الشياطين ويحرم دخولها على من معوه وكذا ان كان فيها صورة معظمة كاسياتى (وعطن الابل) ولو طاهرا وهو ما تنهى اليه اذا شربت ليشرب غيرهما فاذا اجتمعت سبقت منه للرعى للخبر الصحيح صلوا فى مريض الغنم اى مراقدها والمراد جميع محالها ولا تصلوا فى اعطان الابل فانها خلقت من الشياطين وفى رواية انها جن خلقت وبه علم ان الفرق ان الابل خلقت من الشياطين بل فى حديث ان على سنم كل واحد منها شيطانين والصلاة تذكره فى ماوى الشياطين والغنم بركة لخبر ابي داود والبيهقي انها من دواب الجنة وايضا

الكراهة وهو المعتمد اه قول المتن (والصلاة فى الحمام) وتندب اعادتها ولو منفردا للخروج من خلاف الامام احمد وكذا كل صلاة اختلفت فى صحتها يستحب اعادتها على وجه يخرج به من الخلاف ولو منفردا وخارج الوقت ومرار ع (قوله الجديد الخ) خلافا للنهاية بعبارة وتخرج بالحمام سطحها فلا تكره فيه كما فى الحمام الجديد كما ذكره الوالد رحمه الله تعالى فى شرحه على الزبد وافق به اه واقره سم وعش والرشيدى (قوله ولو بمسألته) الى قوله ومن ثم فى النهاية والغنى لا قوله بل او غضب الى المتن (ولو بمسألته) وفى الامداد هو محل سلخ الثياب اى طرحها كرى (قوله) ومثله كل محل معصية اى كالصاغة ومحل المكس وان لم تكن المعصية موجودة حين صلاته لان ما هو كذلك ماوى للشياطين عش قول المتن (والطريق الخ) وتكره فى الاسواق والرحاب الخارجية عن المسجد كما فى الاحياء نهاية وغنى وينبغى ان محل الكراهة فى الرحاب حيث كان ثم من يشغله ولو احتمل الاما اذا قطع بانتفاء ذلك ككونه فى رحبة خالية ليلا فلا كراهة ومثله يقال فى الاسواق حيث لم تكن محل معصية عش (قوله وقت مرور الناس) وفى الرشيدى بعد كلام مانصه فتلخص ان المدار فى الكراهة على كثرة مرور الناس وفى عدمها على عدمه من غير نظر الى خصوص البنين والصحراء اه (قوله كان استقباله) اى الطريق عش (قوله كالوقوف به) ينبغى حمله على ما اذا لم يبعد عن الطريق على الوجه الذى فى الايعاب بعبارة لكن ينبغى انه لا بد من نوع بعد عنها بحيث لو نظر لمحل سجوده فقط لم يشتغل بمرور الناس انتهت وفى سم على المنهج عن م ر انه لو صلى حيث يقع المرور بين يديه فان كان بحيث يذهب الخشوع كرهه لا كان غرض عينه ولم يذهب خشوعه فلا كرى قوله المتن (والمزلة) بفتح الباء وضمها ونحوها كالحجرة نهاية وغنى (قوله اى محل الزبل) الى قول المتن والمقبرة فى النهاية لا قوله وقيل النصرارى وقوله وقيل اليهود وقوله والمراد جميع محالها وقوله وفى رواية الى قوله وايضا قوله ودلت الى ان نحو البقر وكذا فى الغنى لا قوله وكذا الى المتن (قوله متيقنة) خرج به غير المتيقنة ما غلبت فيه النجاسة فلا كراهة مع بسط الطاهر عليها كما اقتضاه كلام الرافعى لضعف ذلك بالحائل سم ونهاية وغنى (قوله بفرشه طاهر الخ) اذ بدون فرشه لا تصح صلاته سم ونهاية وغنى قول المتن (والكنيسة) ولو جديدة فيما يظهر وبفرق بينها وبين الحمام اى على مختار النهاية بغلظ امرها بكونها معدة للعبادة الفاسدة قاشبهت الخلا الجديدا لى من ع (قوله ونحوهما) اى من كل ما يعظمونه عش (قوله من معوه) اى على مسلم منعه اهل الذمة من الدخول غنى (قوله ويحرم دخولها الخ) عبارة الكرى ومحل الكراهة كما فى الايعاب ان دخلها باذنهم والاحرمت صلاته فيها لان لهم منعنا من دخولها هذا ان كانوا يقرنون عليها ولا فلاخ اه (قوله صورة معظمة) اى لهم غش (قوله وبه) اى بما ورد فى حق الابل (قوله والغنم بركة) مبتدأ وخبر او معطوفان على قوله الابل خلقت الخ اى على الفرقين (قوله فالالا وجه ما قاله جمع الخ) هو المعتمد م راهم (قوله ان نحو البقر كالغنم الخ) وهو المعتمد وان نظرفيه الزركشى نهاية وغنى (قوله كالعطن) اى وان كانت مر بوطه رباطا وثيقا لا احتمال ان يحصل منها وان كانت كذلك ما يذهب الخشوع عش (قوله لعلتين) اى التفار ومحاذاة النجاسة (قوله

فانه حكم بالخطيئة على نفس الفعل فقوله فيه وكفارتها اى الخطيئة دفنها صريح فى تكفير الخطيئة على الفعل فترتفع الحرمة مطلقا فليتأمل (قوله الجديد وغيره) اى شيخنا الشهاب الرملى بعدم الكراهة فى الحمام الجديد لا تنفاه العلل وخارج الحمام سطحها فلا يكره فيه كما ذكره شيخنا الشهاب الرملى فى شرحه على الزبد (قوله متيقنة) خرج غير المتيقنة فلا كراهة مع بسط الطاهر عليها كما اقتضاه كلام الرافعى لضعف ذلك بالحائل م (قوله طاهر) اذ بدون فرش طاهر لا تصح صلاته (قوله فالالا وجه ما قاله جمع) هو

فالابل من شأنها أن يشتد نفارها فتشوش الخشوع وعليها فالالا وجه ما قاله جمع ودلت له رواية لكن فى سندها مجهول لعله ان نحو البقر كالغنم لكن نظرفيه الزركشى وانه لا كراهة فى عطن الابل الطاهر حال غيبته اعينه وجميع مباركها ليلا او نهارا كالعطن لكنه اشد لان نفارها فيه اكثر ومتى كان بمحل الخير ان نجاسة فلا فرق بين الابل وغيرها لكن الكراهة فيها حينئذ لعلتين وفى غيرها

لعلة واحدة) أى محاذاة النجاسة (قوله بتثليث الباء) إلى قوله لأنه يعتري المغنى إلا قوله سواء إلى أمام مقبرة الانبياء وإلى الباب فى النهاية إلا قوله وكذلك وكذا ما فوقه فليراجع سم أقول تقدم فى خامس الشروط فى الشرح وعن العلة المحاذاة للنجاسة أنه كذلك وكذلك وكذا ما فوقه فليراجع سم أقول تقدم فى خامس الشروط فى الشرح وعن النهاية والمغنى ما يعم الخاف والفوق وعن تصريح الأخيرين كراهة محاذاة السقف المتنجس القريب عرفا (قوله وفرش عليها حائل) أى ونبت عليها حشيش غطاها كما هو ظاهر لطهارته غش (قوله وعلته) أى النهى أو كون الصلاة فى المقبرة الطاهرة مكروهة (قوله والجديدة) هذا ظاهر إذا مضى زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه أما إذا لم يمض زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه كان صلى عقب دفن صحيح البدن فلا يتجه الكراهة حينئذ إذ لا محاذاة للنجاسة ثم رايته فى شرح العباب نبه عليه سم (قوله وإن كان) أى المصلى أو انتفاء المحاذاة (فيها) أى المقبرة (قوله أمام مقبرة الانبياء) أى أرض ليس فيها مدفون إلا نبي أو انبياء نهاية ومعنى أى وأما إذا دفن مع الانبياء فيها غيرهم فإن حاذى فيها غير الانبياء فى صلواته كرهه ولا فلا عش أى من حيث محاذاة النجاسة بل من حيث استقبال القبر على التفصيل الآتى (قوله فلا تذكره) أى معتمد عش (قوله لأنهم أحياء فى قبورهم) أى ويلحق بذلك كما قاله بعض المتأخرين مقابر شهداء المعركة لأنهم أحياء نهاية ومعنى واعتمده عش وكذلك سم عبارته قال فى شرح العباب فإن قلت قضية التعليل بحياتهم أن الشهداء مثلهم قلت ممنوع لظهور الفرق بين الحياتين فإن حياة الانبياء أتم واكمل انتهى وفيه نظر وقد اعتمد مر أنهم كالانبياء فى ذلك اه أقول ويؤيد ما فى شرح العباب أن حياة الشهداء الثابتة بنص القرآن مخصوصة بمن يجاهد الله لا لغرض دنيوى ومن أن لنا علم بذلك (قوله لا ينافى ذلك) أى استثناء مقبرة الانبياء (قوله لأنه يعتبر هنا) أى يشترط فى تحقق الحرمة رشيدى (قوله خلافا لمن زعمه) هو الزركشى وجعل المدار فى حرمة استقبال قبور الانبياء على رؤسها حيث قال فى تقرير اعتراضه على استثناء قبورهم لاسيما مع تحريم استقبال راس قبورهم تتم (قوله لتبرك أو نحوه) زاد النهاية عقبه ولا يلزم من الصلاة إليها استقبال راسه ولا اتخاذ مسجدا اه وظاهر إطلاق المغنى أنه أى قصد نحو التبرك ليس بقيد عبارته ويكره استقبال القبر فى الصلاة نعم يحرم استقبال قبره صلى الله عليه وسلم كما جزم به فى التحقيق ويقاس به سائر قبور الانبياء عليهم افضل الصلاة والسلام (فائدة) اجمع المسلمون إلا الشيعة على جواز الصلاة على الصوف وفيه ولا كراهة فى الصلاة على شئ من ذلك إلا عند مالك فإنه كره الصلاة عليه تنزيها وقالت الشيعة لا يجوز ذلك لأنه ليس من نيات الأرض اه (قوله على أن استقبال قبر غيرهم) صادق بما إذا كان مع قصد التبرك أو نحوه وهو محل تأمل والنزى يظهر أنه أولى بالحرمة حينئذ كما ذكره فى الانبياء ويرد النظر ايضا فى استقبال قبور الانبياء إذا خلا عن قصد نحو تبرك فإن مقتضى كلامه عدم الحرمة حينئذ وعليه فهل هو مكروه أو لا محل تأمل بصرى أقول ويمكن أن يراد بقوله مكروه ما يشمل الحرمة كما يفيد قوله ايضا فما استظهره أو لا يشمل كلام

المعتمد مر (قوله سواء مات تحت الخ) سكت عما خلفه وقد يقال قياس أن العلة المحاذاة للنجاسة أنه كذلك وكذلك ما فوقه فليراجع (قوله والجديدة) هذا ظاهر إذا مضى زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه أما لو لم يمض زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه كان صلى عقب دفن صحيح البدن فلا يتجه الكراهة حينئذ إذ لا محاذاة للنجاسة إلا أن ينظر للنجاسة باطنه مع انتفاء الحياة الدافعة لا اعتبارها ثم رايته فى شرح العباب قال ومنه أى من التعليل بمحاذاة النجاسة يؤخذ أنه لا كراهة فى مقبرة جديدة خلافا لمن زعم أنه لا فرق والتعليل بان سبب الكراهة فى المقبرة احترام الموتى ضعيف اه (قوله لأنهم أحياء فى قبورهم) قال فى شرح العباب فإن قلت قضية التعليل بحياتهم أن الشهداء مثلهم قلت ممنوع لظهور الفرق بين الحياتين فإن حياة الانبياء أتم واكمل كما يؤيده ما صح من رويته صلى الله عليه وسلم لهم على كيفية متباينة كالصلاة والطواف وكون بعضهم فى الأرض وبعضهم فى السماء اه وفيه نظر وقد اعتمد مر أنهم كالانبياء فى ذلك (قوله خلافا لمن زعمه) هو الزركشى وجعل المدار فى حرمة استقبال قبور الانبياء على رؤسها حيث قال فى تقرير

لعلة واحدة (والمقبرة)
بتثليث الباء (الطاهرة)
لغير الانبياء صلى الله عليهم
وسلم بان لم يتحقق نبشها
او تحقق وفرش عليها حائل
(والله أعلم) للخبر السابق
مع خبر مسلم لا تتخذوا
القبور مساجد أى أنها كم
عن ذلك وصح خبر لا
تجلسوا على القبور ولا
تصلوا إليها وعلته محاذاته
للنجاسة سواء مات تحتها أو
أمامها أو بجانبه نص عليه
فى الام ومن ثم لم تفرق
الكراهة بين المنبوشة
بحائل وغيرها ولا بين
المقبرة القديمة والجديدة
بان دفن فيها أول ميت بل
لو دفن ميت بمسجد كان
كذلك وتتنى الكراهة
حيث لا محاذاة وإن كان
فيها ليعد الموتى عنه عرفا
أمام مقبرة الانبياء فلا تكره
الصلاة فيها لأنهم أحياء فى
قبورهم يصلون فلا نجاسة
والنهي عن اتخاذ قبورهم
مساجد فتحرم الصلاة إليها
لا ينافى ذلك خلافا لمن
زعمه لأنه يعتبر هنا قصد
استقبالها لتبرك أو نحوه
على أن استقبال قبر
غيرهم مكروه

الشارح واما قوله فهل هو مكروه أو لا الخ فقول الشاح حينئذ الكراهة لشئيين الخ كالصريح في الاول (قوله ايضا) اى كنع استقبال قبور الانبياء (قوله وهذا الثانى) اى محاذاة النجاسة و(قوله والاوّل) اى الاستقبال (قوله يقتضى الحرمة) اى فقوله امام مقبرة الانبياء فلا تسكره الخ اى اذا انتفى القيد المذكور او من حيث النجاسة وان حرمت من جهة اخرى فليتامل سم (قوله بالقيد الذى ذكرناه) اى قصد استقبالها لتبرك او نحوه رشيدى وعش زاد السكردى واما اذ لم يوجد ذلك القيد فلا حرمة ولا كراهة لعدم علتها اه وفيه نظر ظاهر لما سر آتفا (قوله وتكره) الى قوله ومحل الكراهة فى المغنى (قوله دون غيره من الاودية) اى وان اطلق الرافعى تبعاً للامام والغزالي الكراهة فى بطون الاودية مطلقاً وعلوه باحتيال السيل المذهب للخشوع مغنى ولا ينافيه قول مختصر بافضل مع شره للشارح وفى بطن الوادى ان كل واد مع توقع السيل لخشية الضرر وانتفاء الخشوع اه لان الاول يقتضى الكراهة وإن لم يتوقع السيل (قوله وكذا فوات جماعة الخ) لعل المراد فى غير الصلاة حاقنا او نحوه لما سر من كراهة ذلك وان خاف فوت الجماعة ع ش (قوله فلم يقتض فسادها) (خاتمة) فى احكام المسجد يحرم تمكين الصبيان غير المميزين والمجانين والبهائم والحيض ونحوهن والسكران من دخوله ان غلب تنجيسهم والا كره كما يعلم مما سأتى فى الشهادات وكذا يحرم دخول الكافر له إلا باذن مسلم قال الجوينى مكلف قال الاذرعى ولم يشترط على الكافر فى عهده عدم الدخول كما صرح به الماوردى وغيره وان اذن له او قعد قاض للحكم فيه وكان له حكومة جازلة الدخول ولو كان جنباً لانه لا يمتدح حرمة ذلك ويستحب الاذن له فيه لسباع قرآن ونحوه كقفه وحديث رجاء إسلامه لا لا كل ونوم فيه فلا يستحب الاذن له بل يستحب عدمه وهو ظاهر بل قال الزركشى ينبغي تحريمه والكلام فى غير المسجد الحرام لان فى دخول حرم مكة تفصيلاً يأتى فى الجزية ان شاء الله تعالى ويكره نقش المسجد واتخاذ الشرفات له بل ان كان ذلك من ريع ما وقف على عمارته فحرام ويكره دخوله بلا ضرورة لمن اكل ما له ربح كريبه كنوم بضم المثلثة وبقريحه وحفر بر و غرس شجر فيه بل ان حصل بذلك ضرر حرم وعمل صناعة فيه ان كثر هذا إذ لم تكن خسيصة ترى بالمسجد ولم يتخذوه حانوتاً بقصد فيه بالعمل وإلا فيحرم ذكره ابن عبد السلام فى فتاويه ولا بأس باغلاقه فى غير أوقات الصلاة صيانته له وحفظاً لما فيه ومحله كما فى المجموع إذا خيف امتنانه وضياح ما فيه ولم تدع حاجة إلى فتحه وإلا فالسنة عدم إغلاقه ولو كان فيه ماء مسبل للشرب لم يجز غلقه ومنع الناس من الشرب ولا بأس بالنوم والوضوء والا كل فيه إذا لم يتأذى بشيء من ذلك الناس ولحاظ ولو من خارجه مثل حرمة فى كل شيء من بصاق وغيره ويسن ان يقدم رجليه المغنى دخولا لا اليسرى خروجا ان يقول اعوذ بالله العظيم وبوجه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم الحمد لله اللهم صل وسلم على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لى ذنوبى واقتح لى ابو ابر رحمتك ثم يقول بسم الله ويدخل وكذا يقول عند الخروج إلا انه يقول ابواب فضلك قال فى المجموع فان طال عليه هذا فليقتصر على ما فى مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أحدكم المسجد فليقل اللهم افتح لى ابواب رحمتك وإذا خرج فليقل اللهم انى اسالك من فضلك وتكره الخصوصية ورفع الصوت ونشد الضالة فيه ولا بأس ان يعطى السائل فيه شيئاً ولا بانشاد الشعر فيه إذا كان مدحاً للنبوة والاسلام او كان حكمة او فى مكارم الاخلاق او الزهد او نحو ذلك مغنى وروى مع شرحه (باب سجود السهو)

(قوله بالتنونين) إلى قوله ما عدا صلاة الجنائز فى المغنى وإلى قول المنان وبعضاً فى النهاية (قوله فى بيان سبب سجود السهو) اى السجود الذى سببه سهو فهو من إضافة المسبب للسبب والسهو لغة نسيان الشيء والعقلة

اعتراضه على استثناء قبورهم لاسيما مع تحريم استقبال رأس قبورهم (قوله يقتضى الحرمة) فقوله اما مقبرة الانبياء فلا تسكره الصلاة فيها إذا انتفى القيد المذكور او من حيث النجاسة وان حرمت من جهة

(باب)

اخرى فليتامل (قوله سجود السهو) هو اعنى السهو جائز على الانبياء بخلاف النسيان لانه نقص وما فى الاخبار من نسبة

ايضاً كما أفاده خبر ولا تصلوا اليها حينئذ الكراهة لشئيين استقبال القبر ومحاذاة النجاسة وهذا الثانى منتف عن الانبياء والاوّل يقتضى الحرمة فيهم بالقيد الذى ذكرناه لانه يؤدى إلى الشرك وتكره أيضاً على ظهر الكعبة لانه خلاف الأدب وفى الوادى الذى نام فيه ^{صلى الله عليه وسلم} عن صلاة الصبح لنصه على أن فيه شيطاناً دون غيره من الاودية ومحل الكراهة فى الكل مالم يعارضها خشية خروج وقت وكذا فوات جماعة على الاوجه وانما لم تقتض الفساد عندنا بخلاف كراهة الزمان لان تعلق الصلاة بالاوقات أشد لان الشارع جعل لها أوقاتاً مخصوصة لا تصح فى غيرها فكان الخلل فيها أعظم بخلاف الامكنة تصح فى كلها ولو مغضوباً لان النهى فيها كالحرير ولا مر خارج ينفك عن العبادة فلم يقتض فسادها (باب بالتنونين)

فى بيان سبب سجود السهو

الآتي (سنة) متأكدة ولو في النافلة ماعدا صلاة الجنائز كذا قالوه وظاهره ان سجدة التلاوة والشكر كالنافلة فان قلت كيف يجبر الشيء باكثر منه قلت ان اريد به انه جابر للتروك او المفعول بمعنى انه نائب حتى يصير الاول كالمفعول والثاني كالعدم فهو قد يكون اكثر كره وترك كلمة من القنوت او زيادة سجدة او جلسة او انه جابر لنفس الصلاة اى دافع لنقصها وهو لا يكون إلا اقل منها فمنوع اذا الجابر لا ينحصر في ذلك الا ترى ان المجامع في يوم من رمضان اذالم يقدر على العتق بصوم شهرين وهما اكثر من من المجبور سواء جعلناه اليوم او الشهر لا يقال الصوم بدل عن العتق لان هذا رأى والاصح ان كلام من خصلت الكفارة الاخيرتين مستقل لا بدل عما قبله وذلك للاحاديث الآتية ولم يجب لانهم ينسب عن واجب بخلاف جبر ان الحج وإنما ينسب (عند ترك ما موربه) من الصلاة ولو احتالا بان شك هل فعله او لا (او) عند (فعل) شيء (منه) فيها ولو احتالا فلا يرد عليه خلافا لمن زعمه مالو شك اصلي ثلاثا ام ربا فان سجوده بفرض عدم الزيادة

عنه المراد به هنا مطلق الخلل الواقع في الصلاة سواء كان عددا او نسيانا فصار حقيقة عرفية في ذلك واسبابه خمسة تفصيلا الاول تبين ترك بعض من الابعاض الثاني الشك في ترك بعض معين الثالث تبين فعل منهى عنه سهوا بما يبطل عمده فقط الرابع الشك في فعل منهى عنه مع احتمال الزيادة الخامس نقل مطلوب قولى الى غير محله بنيت شيخنا وبجبر مسمى (قوله واحكامه) والمراد به ما يتعلق به اثباتا ونفيًا ع ش قول المتن (سجود السهو الخ) قدمه لسكونه لا يفعل إلا في الصلاة اى ما يلحق بها ثم سجود التلاوة لسكونه يفعل فيها وفي خارجها ثم سجود الشكر لانه لا يفعل الا خارجها نهاية وغنى السهو جائز على الانبياء بخلاف النسيان لانه نقص وما في الاختيار من نسبة النسيان اليه ^{عليه السلام} فالمراد بالنسيان فيه السهو وفي شرح المواقف الفرق بين السهو والنسيان بان الاول زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنهما معا فيحتاج في حصولها الى كسب جديد سم على حج اه ع ش (قوله سنة مؤكدة) اى إلا لا مام جمع كثير يخشى منه التشويش عليهم بعدم سجودهم معه ويفرق بينهما وبين ما ياتي في سجدة التلاوة بانه أكد منه حلبي اه بجبر مسمى وكردى (قوله ماعدا صلاة الجنائز) فانه لا ينسب فيها بل انه فعله فيما ماعدا لما بطلت صلاته ع ش (قوله وظاهره ان سجود التلاوة الخ) قد يقال في هذا الاخذ نظر لان المراد الصلاة وهما ليسا منها واستثناء صلاة الجنائز لا يشكل لانها تسمى صلاة عند البعض والحاصل انه ثبت نقل صريح عن الاصحاب بنسب سجود السهو فيما فلا يحيد عنه وإلا فحل تأمل لعدم ما يدل عليه من كلامهم ومن الاحاديث لان موردها الصلاة ثم رايت في سم على المنهج قوله في الصلاة خرج به نحو سجدة التلاوة وخارج الصلاة بصري عبارة ع ش وفي دعوى الظهور مساحمة لان سجود التلاوة ليس من الصلاة لكنه ملحق بها اه اقول والنظر قوى جدا وان وافق النهاية للشارح هنا واعتمده الزبائدي والحلي والرشيدى وشيخنا (قوله بمعنى انه نائب) ليتأمل بالنسبة للمفعول بصري (قوله كسمو) اى كسجود السهو (قوله في ذلك) اى في الاقل (قوله وذلك) الى قوله وفيه نظر في المعنى إلا ما نته عليه (قوله وذلك) اى سن سجود السهو (قوله لانهم ينسب عن واجب) اى والبدل اما كالبديل واخف منه معنى ونهاية (قوله وإنما ينسب الخ) سقط بذلك ما قيل انه لا ينسب السجود لكل ترك ما موربه ولا لكل فعل منهى عنه قول المتن (عند ترك ما موربه) اى سواء تركه عمدا ليسجد ام لا كما شمله كلامهم شيخنا الزبائدي اه ع ش وحلي قال سم ونقل ان شيخنا الشباب الرملى افنى بذلك اه (قوله بان شك هل فعله الخ) اى المامور به المعين كالقنوت بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة كان يقول هل اتيت بجميع المندوبات او تركت شيئا منها وبخلاف الشك في ترك بعض مبهم كان ترك مندوب ارشك هل هو بعض او لا وكان شك هل ترك بعضا او لا فلا يسجد في هذه الصور شيخنا (قوله ولو احتالا) هذا التعميم يشكل بقول المصنف الاتى او ارتكب منهي فلا اللهم إلا ان يريد ولو احتمالا في الجملة فليتامل فانه مشكل فان مجرد احتمال فعلي المنهى ليس هو المقتضى لسجود السهو فيما ذكره ذكره وإنما المقتضى له انحصار الامر في احد الامرين منه ومن ترك التحفظ سم وعبارة المعنى سالمة عن هذا الاشكال والاشكال الآتى حيث قال مانصه ولو بالشك كاسيات بيانه فيما لو شك هل صلى ثلاثا ام اربعا وغير ذلك فسقط بذلك ما قيل انه اهمل سببا ثلثا وهو ايقاع بعض الفرض مع التردد في وجوبه كما اذا شك هل صلى ثلاثا ام اربعا فانه يقوم الى الرابعة ويسجد كما سياتى قاله الاسنوى وغيره وورده في الخادم ايضا بان سبب النسيان اليه عليه افضل الصلاة والسلام فالمراد بالنسيان فيه السهو وفي شرح المواقف الفرق بين السهو والنسيان بان الاول زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنهما معا فيحتاج في حصولها الى سبب جديد اه (قوله ولو احتالا) هذا التعميم مشكل بقول المصنف الآتى او ارتكب نهى فلا اللهم إلى ان يريد ولو احتمالا في الجملة فليتامل فانه ايضا مشكل فان مجرد احتمال فعل المنهى عنه ليس هو المقتضى لسجود السهو فيما ذكره وإنما المقتضى له انحصار الامر في احد الامرين منه ومن ترك

لتركه التحفظ المأمور به وبفرضها الفعل المنهى عنه فيها فهو لم يخرج عنهما (فالاول) وهو المأمور به المتروك من حيث هو (ان كان ركنا وجب تداركه) ولا يعني عنه سجود السهو لتوقف وجود الماهية عليه (وقد يشرع السجود) للسهو مع تداركه (كزيادة) بالسكاف (حصلت بتدارك ركن كما سبق) بيان تلك الزيادة (في) آخر مبحث (الترتيب) وقد لا يشرع كالإذا كان المتروك السلام فاذا ذكره أو شك فيه ولم يأت بمطل حتى به وإن طال الفصل ولا يسجد لفوات محل السجود به أو النية أو التحريم فاذا ذكره استأنف الصلاة وكذا ان شك فيه بشرطه قيل قوله كزيادة الخ غير محتاج اليه لانه معلوم من قوله أو فعل منهي عنه واجيب بان المراد بالمنهي عنه ما ليس من افعال الصلاة وهذه الزيادة من افعالها لم يعتد بها لعدم الترتيب اه وفيه نظر لما مر من شمول كلامه لمسئلة الشك فالوجه انه لما ذكره بإضاحا (او) كان المتروك (بعضا) من اول صفة الصلاة وجه تسميته بذلك (هو القنوت السابق في الصبح أو تر نصف رمضان الثاني دون قنوت النازلة

السجود التردد في ان الركعة المفقولة زائدة وهو راجع لارتكاب المنهي عنه اه (قوله لتركه التحفظ المأمور به) قديقال التحفظ الذي هو عبارة عن الاحتراز عن الخلل وان كان مأمورا به لكنه ليس من الصلاة بل هو شرط او ادب خارج عنها كالاحتراز عن نحو الكلام وقد قيد المأمور به بكونه من الصلاة ففي قوله فهو لم يخرج عنهما نظرا رسم ورشيدى (قوله من حيث هو) اى بقطع النظر عن السجود لتركه سم (قوله بالكاف) احتراز عما لو قرىء باللام فانه يقتضى ان الزيادة تارة يشرع معها السجود وتارة لا مع انه ليس بمراد الزيادة مقتضية للسجود ابداعش زادسم ومع انه لا ربط مع اللام بما قبله فتأمل اه (قوله) ولم يأت بمطل اى اما لو اتى به فان كان يبطل عمده وسهوه كالفعل الكثير والكلام الكثير استأنف الصلاة وإن كان يبطل عمده دون سهوه ككلام قليل اتى به لظن خروجه من الصلاة يسجد للسهو ثم سلم وسجوده ليس للتدارك بل لفعل ما يبطل عمده ع (قوله وإن طال الفصل) هذا كالصريح في ضرر المبطل مع قصر الفصل ايضا السكن في شرح العباب عن الفتى مانصه لافرق بين طول الفصل وقصره نعم يختلفان ان صدر منه مبطل كالسلام اى القليل والاشد بار فحينئذ ان طال الفصل بطلت وإلا فلا ويسجد للسهو انتهى وسيأتى عقب قول المصنف اوسهوا وطال الفصل فات في الجديد قول الشارح مانصه كالمشى على نجاسة وكفعل او كلام كثير بخلاف استدبار القبلة انتهى وهو صريح في اغتفار اليسير مع قصر الفصل شم وقد يجاب بان في المفهوم هنا تفصيلا وهذا لا يعد عيبا (قوله وإذا ذكره) اى احدا لمرين من النية أو التحريم (قوله) استأنف الصلاة) اى ويصدق حينئذ انه لا يشرع وكذا في الشك سم (قوله بشرطه) اى من مضى ركن او طول زمن التردد (قوله لانه معلوم من قوله أو فعل منهي عنه) اى فهو من القسم الثاني لا الاول وحينئذ فكان اللائق في الايراد ان يقال السجود في هذه ليس اترك المأمور بل لفعل المنهي عنه فذكره في الاول في غير محله رشيدى (قوله وفيه نظر) قد يجاب بانه يكنى في الحاجة اليه دفعه توهم اختصاص المنهي عنه بما ليس من افعال الصلاة فليتأمل سم (قوله وجه تسميته بذلك) عبارة هناك لانها لما تكدت بالجبر اشبهت البعض الحقيقي وهو الاول اه اى الاركان (قوله السابق) الى قوله ومحل الخ في المغنى ولما في قوله ولو اقتدى في النهاية (قوله السابق في الصبح الخ) حتى لو جمع بين قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وقنوت عمر وترك شيئا من قنوت عمر فالنتيجة السجود ولا يقال بل المنتجة عدم السجود لان ترك بعض قنوت عمر لا يزيد على تركه بجملة وهو لا يسجد له لانا نقول لماورد بانخصو صهما مع جمعه لها صار كالقنوت الواحد والقنوت الواحد يطلب السجود لترك بعضه بخلاف ما لو غزم على الاتيان بهما ثم ترك احدهما فالاقرب عدم السجود التحفظ فتأمل (قوله لتركه التحفظ المأمور به) قد يقال التحفظ وان كان مأمورا به لكنه ليس من الصلاة وقد قيد المأمور به بكونه من الصلاة ففي قوله فهو لم يخرج عنهما نظر لانه ليس منها فانه عبارة عن الاحتراز عن الخلل وذلك شرط او ادب خارج عنها كما ان الاحتراز عن نحو الكلام والالتفات شرط او ادب وليس جزء منها فليتأمل (من حيث هو) اى بقطع النظر عن السجود لتركه (قوله بالكاف) اى لا باللام لئلا يقتضى قدح انه يشرع السجود دلل زيادة ولا يشرع لها اخرى مع انه يشرع لها بدافى الجملة بل مطلقا في السابقة في ركن الترتيب ومع انه لا ربط مع اللام بما قبله فليتأمل (قوله ولم يأت بمطل حتى به وان طال الفصل) كالصريح في ضرر المبطل مع قصر الفصل ايضا السكن في شرح العباب عن الفتى مانصه لافرق بين طول الفصل وقصره خلا لما يقتضيه تعقيد الروضة وغيرها بقصره لان ترك السلام يكون بالسكوت نعم يختلفان ان صدر منه مبطل كالسلام اى القليل والاشد بار فحينئذ ان طال الفصل بطلت وإلا فلا ويسجد للسهو اه وسيأتى عقب قول المصنف اوسهوا وطال الفصل فات في الجديد قول الشارح مانصه كالمشى على نجاسة وكفعل او كلام كثير بخلاف استدبار القبلة اه وهو صريح في اغتفار اليسير مع قصر الفصل وكان يمكن ان يفرق بين ما قبل السلام وما بعده بانه بعده اخف (قوله استأنف الصلاة) اى ويصدق حينئذ انه لا يشرع وكذا في الشك (قوله وفيه نظر) يمكن ان يجاب بان شمول كلامه لما ذكره يمنع زيادة هذا على قوله أو فعل

لأنه لا يتعين إلا بالشروع فيه عس وشيخنا (قوله أو كلمة منها) قال الغزالي والمراد ما لا بد منه في حصوله بخلاف ما لو ترك أحد القنوتين كان ترك قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه لأنه أتى بقنوت تام وكذا لو وقف وقفة لا تسع القنوت إذا كان لا يحسنه لأنه أتى باصل القيام أفاده شيخنا رحمه الله تعالى وسيأتي أن ذلك لا يكفي كذا في المغني وما أشار إليه بقوله وسيأتي الخ وهو ما ذكره بعده بقوله ويتصور ترك قنوت التشهد وقيام القنوت بأن لا يحسنهما فإنه يسن له أن يقف ويجلس بقدره فإن لم يفعل سجد للسجود اه وقوله قاله الغزالي إلى قوله أفاده الخ في النهاية ثم قال على ما نقل عن الوالد رحمه الله تعالى نعم يمكن حمل ذلك على ما إذا كانت الوقفة لا تسع القنوت المعهود وتسع قنوتها بما لو كانت لا تسع قنوتها بما لا يصلح فالوجه السجود اه بصري (قوله أو كلمة منه) ومنها الفاء في فالك والواو في وأنه وإن أتى بدل المتروك بما يرادفه كعب بدل فيمن هديت والقياس أن مثل ذلك ما لو ترك قوله فلك الحمد على ما قضيت استغفرك وأتوب إليك أو شيئاً منه لما مر عن الروضة من استحباب ذلك في القنوت عس (قوله ومحل عدم الخ) عبارة النهاية وإن قلنا بعدم تعيين كلماته لأنه بشر وعه يتعين لأداء السنة ما لم يعدل إلى بدله اه قال عس أي ما لم يقطعه ويعدل إلى آية تتضمن ثناء ودعاء فلا سجود من جهة ترك القنوت بخلاف ما إذا أقطعه واقتصر على ما أتى به منه ولو اقتصر ابتداء على قنوت عمر فلا سجود لأن ثبانه بقنوت كامل أو أتى ببعضه وبعض القنوت الآخر فينبغي أن يسجد لعدم إتيانه بواحد كامل منهما سم على حجاجه عبارة الرشيدى قوله مالم يعدل إلى بدله صادق بما إذا كان البدل وارداً أو بما إذا كان من غير الوارد وهو ما اقتضاه كلام الشهاب سم على التحفة لكنه صرح بخلافه في حواشي المنهج وذكر أن الشارح مر وافقه عليه فليراجع اه (قوله وفارق بدله) أي بدل القنوت الوارد كآية تتضمن ثناء ودعاء (قوله زيادة على ذكر الاعتدال الخ) وعليه فلو وقف وقفة تسع القنوت وقد ترك ذكر الاعتدال فالظاهر صرف تلك الوقفة للقنوت فإن ترك ذكر الاعتدال قرينة على أنه لم يردده فلا تكون الوقفة عند عدم ذكر الاعتدال إلا للقنوت عس (قوله فاذا تركه) أي القيام المذكور فيشمل ترك بعضه ومر عن النهاية والمغني ما يوافقه (قوله وبقي زيادة الخ) أي المفيدان القيام بعض مستقل (قوله قيامه) أي القنوت و (قوله تركه) أي القيام (قوله فعل) أي ندبا و (قوله وإلا فلا) أي فلا يندب ويبطل إن تخلف بركنين سم (قوله لأنه بتركه الخ) قضيته أنه لو أتى به إمامه الحنفى لم يسجد وهو أيضا قضية قول المغني والنهاية ولو ترك القنوت تبعا للإمام الحنفى سجد للسجود لأن العبرة بعقيدة المأموم على الأصح خلافا للفقهاء في عدم السجود فإنه بناء على طريقته المرجوحة من أن العبرة بعقيدة الإمام اه واعتمد عس تلك القضية عبارة ومحل السجود ما لم يأت به إمامه الحنفى فإن أتى به فلا سجود لأن العبرة بعقيدة المأموم ويصرح بذلك ما قالوه فيما لو اقتصد إمامه الحنفى من صحة صلاته خلفه اعتبارا بعقيدة المأموم لا بعقيدة الإمام اه وفي البجيرمي بعد سوق عبارة عس المذكورة وقال القليوبي يسجد الشافعى المأموم وإن قنت كل من الإمام والمأموم لأنه غير مشروع للإمام ففعله كالعدم اه والمعتمد الأول اه

منهى عنه حتى يستغنى عنه على أنه يكفي في الحاجة إليه دفعه توهم اختصاص المنهى عنه بما ليس من أفعال الصلاة فليتامل (قوله ومحل عدم تعيين كلماته إذا لم يشرع فيه) هو جواب إشكال وعبارة شرح الروض ويحاج بأنه إذا شرع في قنوت تعيين أداء السنة ما لم يعدل إلى بدله اه وقضيته أنه إذا شرع في القنوت الوارد ثم قطعه وعدل إلى آية تتضمن ثناء ودعاء فلا سجود من جهة ترك القنوت بخلاف ما إذا قطعه واقتصر على ما أتى به منه ولو اقتصر ابتداء على قنوت عمر فلا سجود لأن ثبانه بقنوت كامل أو أتى ببعضه وبعض القنوت الآخر فينبغي أن يسجد لعدم إتيانه بواحد كامل منهما (قوله زيادة على ذكر الاعتدال) تقدم أن آخر ذكره المطلوب قبل القنوت من شيء بعده وقوله فاذا تركه هذا الترك يصدق بما إذا قام بقدره لا بقدره مع ذكر الاعتدال فقضيته طلب السجود حينئذ فليراجع (قوله فعل) أي ندبا وقوله وإلا فلا أي فلا يندب ويطلب

أو كلمة منه ومحل عدم تعيين كلماته إذا لم يشرع فيه وفارق بدله بأنه لا أحد له (أو قيامه) بأن لم يحسنه فإنه يسن له القيام بقدره زيادة على ذكر الاعتدال فاذا تركه سجد له وبقي زيادة الخ اندفع ما قيل قيامه مشروع لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه ولو اقتدى شافعى بخفى في الصبح وأمكنه أن يأتي به ويلحقه في السجدة الأولى فعل وإلا فلا وعلى كل يسجد للسجود على المنقول المعتمد بعد سلام إمامه لأنه بتركه له لحقه سهوه في اعتقاده

أى ما قاله ع ش (قوله بخلافه في سنة الصبح) المتبادر أن معناه أنه لا يسجد دهنًا مطلقًا وكان وجهه أنه إن أتى به بأن أمكنه مع الاتيان به إدراك الامام في السجدة الاولى فواضح وإلا فالامام يتحمله ولا خلل في صلاة الامام لعدم مشروعية القنوت له فليتامل ثم رأيت في العباب ما نصه لو اقتدى في فرض الصبح بمن يصلي سنته لم يقنت واحد منها ولا يسجد المأموم للسبب وقال في شرحه بعد كلام ما نصه وقد يقال المتجه عدم السجود مطلقًا إذ لا خلل في صلاة الامام وعدم مشروعية القنوت له لا يمنع من تحمله لأن وضع الامام تحمل الخلل وإن كان عملاً لا مشروعية فيه له فليتامل ثم رأيت ماسياتي في صلاة الجماعة في اقتداء مصلي الصبح بمصلي الظهر إذ لم يتمكن من القنوت وقول الروضة كاصلها لاشي عليه قال الجلال المحلى اى لا يجبره بالسجود لأن الامام تحمله عنه اه وهو يعين عدم السجود هنا وقد يقاس تحمل الامام عنه أنه لا يسجد وإن أمكنه بأن وقف الامام يسيرا فلم يأت به ومشى مر على أنه يسجد المأموم إن لم يتمكن منه فان فعله فلا يسجد وم اعتمده أى عدم السجود مطاقا الشيخ سلطان وكذا ع ش كآياتي انفا (قوله فلم يحصل منه الخ) اى فلا يطلب من المأموم يسجد لترك امامه القنوت لعدم طلبه من الامام بل هو النهى عنه ومثل سنة الصبح كل صلاة لا قنوت فيها على الراجح ع ش (قوله اى الواجب) الى قوله وقياس الخ في النهاية والمغنى (قوله أو بعضه) ومنه الواو في و اشهد ع ش (قوله إن قلنا بئذ به الخ) عبارة شيخنا البكري في كثره ولو في النفل إذا كان التشهد راتبا فيه كصلاة التسبيح وسنة الظهر إذا صلاها أربعاء ولو صلى أربع ركعات نفلا واطلق أو قصد تشهدين وترك الاول منهما عمدا أو سهوا لم يسجد انتهت سم (قوله على الاوجه) قاله جمع متأخرون لكن الذى

بخلافه في نحو سنة الصبح إذ لا قنوت يتوجه على الامام في اعتقاد المأموم فلم يحصل منه ما ينزل منزلة السهو (أو التشهد الاول) أى الواجب منه في التشهد الاخير أو بعضه (أو قعوده) بأن لم يحسنه نظير ما مر فيه من اشتراط كونه راتبا اشتراط ذلك هنا أيضا فيسجد إذا أتى بصلاة التسبيح أو راتبة الظهر أربعاء وترك التشهد الاول إن قلنا بئذ به حينئذ دون ما إذا صلى أربعاء نفلا مطلقا بقصد أن يتشهد تشهدين فاقصر على الاخير ولو سهوا على الاوجه (وكذا الصلاة على النبي ﷺ فيه)

إن تخلف ركعتين (قوله بخلافه في نحو سنة الصبح) يحتمل أن معناه أنه لا يسجد دهنًا مطلقًا وهو المتبادر من عبارته وكان وجهه أنه إذا أتى به بأن أمكنه مع الاتيان به إدراك الامام في السجدة الاولى فواضح وإلا فالامام يتحمله ولا خلل في صلاة الامام لعدم مشروعية القنوت له ويحتمل أن معناه أنه إذا أتى به فلا يسجد لعدم الخلل في صلاته بالاتيان به وفي صلاة الامام بعدم مشروعيته له فليتامل ثم رأيت في العباب وشرحه ما نصه لو اقتدى في فرض الصبح بمن يصلي سنته معتقدا أنه يصلي الصبح وحذفه المصنف لأنه ليس بقيد لم يقنت واحد منها ولا يسجد المأموم للسبب وورق اعنى الزركشى بأنه في مسئلة الففال ببط صلاته بصلاة ناقصة فشرع بخلافه هنا اه ويرد بان السجود ليس لذلك فحسب بل لترك البعض ايضا فالذى يتجه أنه لا فرق فيسجد المأموم هنا أيضا اه وما قبل الرد المذكور يدل على أن المراد لا يسجد دهنًا مطلقًا وأنه لا يقنت المأموم أيضا لكن لعل محل هذا إذ لم يمكنه القنوت بان يمكنه مع الاتيان به لجوقة في السجدة الاولى وإلا فيأتى به كإصرحوا بذلك في الاقتداء في الصبح بمصلي الظهر واما السجود الذى بحثه في الرد المذكور ففعل وجهه أنه وإن لم يحصل خلل في صلاة الامام لكنه لا يصلح لتحمل ترك القنوت لعدم مشروعيته له فليأجر اجع وقد يقال المتجه عدم السجود مطلقًا إذ لا خلل في صلاة الامام وعدم مشروعية القنوت له لا تمنع من تحمله لأن وضع الامام تحمل الخلل وإن كان عملاً لا مشروعية فيه له فليتامل ثم رأيت ماسياتي في صلاة الجماعة في اقتداء مصلي الصبح بمصلي الظهر إذ لم يتمكن من القنوت وقول الروضة كاصلها لاشي عليه قال الجلال المحلى اى لا يجبره بالسجود لأن الامام تحمله عنه اه وهو يعين عدم السجود هنا ومشى مر أنه يسجد المأموم إن لم يتمكن منه فان فعله فلا يسجد (قوله بخلافه في نحو سنة الصبح) في الروضة كاصلها في باب الجماعة في مقتداء مصلي الصبح خلف الظهر إن أمكنه القنوت بأن وقف الامام يسيرا أتى به وإلا فلا شى عليه قال المحلى اى لا يجبره بالسجود لأن الامام تحمله عنه اه وقياس تحمل الامام عنه أنه لا يسجد وإن أمكنه بأن وقف الامام يسيرا فلم يأت به (قوله ان قلنا بئذ به حينئذ) عبارة شيخنا الامام أبى الحسن البكري في كثره ولو في النفل إذا كان التشهد راتبا فيه كصلاة التسبيح وسنة الظهر إذا صلاها أربعاء ولو صلى أربع ركعات نفلا واطلق أو قصد تشهدين وترك الاول منهما عمدا أو سهوا لم يسجد اه (قوله على الاوجه) اى الذى قاله جمع متأخرون لكن الذى القاضى

أى القنوت أو التشهد الأول وقصر رجوعه على الثاني وزعم فرق بينهما غير حسن لأن الله تعالى أو فإراد ذلك لالاختصاص به بالتشهد ووجوبها في التشهد في الجملة لا يصلح مانعاً لاحقاها من القنوت بها من التشهد لأن مقتضى (١٧٣) للوجود ليس هو الوجوب في الجملة

قوله القاضي والبغوي أنه يسجد في صورة القصد أن تركه سهواً أو عمدًا وهو المعتمد هنا ومغنى (قوله أي القنوت) إلى قوله بل أربعة عشر في النهاية وكذا في المغنى الأقوله وقصر إلى المتن (قوله أي القنوت الخ) يمنع من رجوع الضمير لكل منهما أن الخلاف المذكور هنا مبني على الخلاف في سن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول وهو أقوال وأما الخلاف في سنها في القنوت فهو وجه ولا يتأتى ترك القنوت إلا على الوجه فتعين رجوع الضمير إلى التشهدية طر شدي (قوله بينهما) أي بين التشهد والقنوت رشدي (قوله من القنوت) حال (قوله من التشهد) حال أيضاً أي بعده عرش (قوله مستويان) الأولى التانيث إذ الضمير للصلاة في التشهد وفي القنوت (قوله بل أربعة عشر) بل خمسة عشر بزيادة التحفظ كما مر وبأن بصري وقال سم قد يقال بل ستة عشر أن قلنا بتدب السلام والقيام له كما قدمه في باب صفة الصلاة في الكلام على القنوت اه وعبارة شيخنا وبالجملة فلا بعض عشرون التشهد الأول والقنوت وله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والقيام لها والصلاة على الال بعد الأخير والقنوت والقيام له والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والقيام لها والصلاة على الال والقيام لها والصلاة على الصبح والقيام لها والسلام على النبي والقيام له والسلام على الال والقيام له والسلام على الصبح والقيام له (قوله إن قلنا الخ) أي إذا الصلاة حينئذ والقيام لها تضمان إلى الاثنى عشر سم قول المتن (سجد) راجع للصورة كلها نهاية ومغنى (قوله فوجهه) أي وجهه القياس في القنوت وتوابعه (قوله لم يشرع خارج الصلاة) قد ترد عليه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانهما يشرعان خارج الصلاة شوبري (قوله فخرج نحو دعاء الافتتاح الخ) أي خرج بقوله لم يشرع الخ تكبيرات العيد الخ وبقوله غير مقدمة دعاء الافتتاح الخ والتعوذ وما بعده السورة بحجري (قوله لندبه الخ) قد يراد به الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبة خارج الصلاة أيضاً سم (قوله بعض) إلى قوله واستشكل في المغنى إلى قوله وأول في النهاية الأقوله أي مقتضيه (قوله وذلك في القنوت الخ) فهذه أربعة وما تقدم ثمانية سم أي بل عشرة أن قلنا بتدب الصلاة على الأصحاب في القنوت (قوله لها) يعني لترك الصلاة على الال (قوله إن يتيقن قبل سلامه الخ) أي بأن أخبره إمامه بعد سلامه بأنه تركها أو كتب له أن تركها أو سمعه يقول اللهم صل على محمد السلام على كشمنا (قوله وقيل طول فصل) أي وإتيان ما يبطل عمده وسهوه (قوله أو بعده) عبارة شيخنا وبعد وقبل طول الفصل فكذلك أو بعد طول الفصل فانت ولا سجود وكذا لو تركها عمداً وسلمها أي أو أتى بمبطل بحجري (قوله فانت محل السجود الخ) لك أن تقول السجود لا يفوت بالسلام سهواً كما يأتي إلا أن يوجه القنوت بأن العود بعد السلام بقصد السجود يستلزم الدور لا نه لو عاد لاجل السجود دصار في الصلاة فيطلب الاتيان بالمتركة لوجود محلها فإذ أتى به لم يتصور بعد

والبغوي أنه يسجد في صورة القصد أن تركه سهواً أو عمدًا وهو المعتمد (قوله أي القنوت) تقدم في باب صفة الصلاة في الكلام على القنوت أنه يسن أيضاً السلام وذكر الآل وأنه يظهر أن يقاس بهم الأصحاب فلو ترك السلام أو ذكر الآل والأصحاب فهل يسن السجود فيه نظراً ولا يبعد أن يسن أيضاً ثم رأيت قول الشارح أن قلنا بتدب الصلاة على الأصحاب ومعلوم أنه إذا سن السلام من القيام بقدره أيضاً (فرع) لو تعد ما يقتضي السجود وليسجد فهل هو كالموعد قراءة آية سجدة ليسجد حتى تبطل صلاته بالسجود القياس أنه كذلك ويحتمل الفرق ثم نقل أن شيخنا الشهاب الرملي أفتى بعدم بطلان الصلاة وقرى بأن سبب السجود ثم تمتع بخلافه هنا فليحذر (قوله بل أربعة عشر الخ) قد يقال بل ستة عشر أن قلنا بتدب السلام والقيام له كما نقلنا عنه ما يفيد ذلك (قوله إن قلنا الخ) أي إذا الصلاة حينئذ والقيام لها يضمان إلى الاثنى عشر (قوله لندبه) قد يراد بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبة خارج الصلاة أيضاً (قوله وذلك في القنوت الخ) فهذه أربعة وما تقدم ثمانية (قوله فانت محل السجود) لك أن تقول السجود لا يفوت بالسلام سهواً كما يأتي إلا أن

ومثلها أقامهما في التشهد وفي التشهد الأخير ومثلها قعودها وصورة السجود لها أن يتيقن قبل سلامه وسلام إمامه أو بعده سلامه وقبل طول الفصل ترك إمامه لها فاندفع استشكله بأنه إن لم تركها قبل سلامه أتى بها أو بعده فانت محل السجود (ولا تجبرها السن) أي بآتيها بالسجود على الأصل

لأنها ليست في معنى الوارد فان سجد شيء منها بطلت صلاته إلا أن يسهو أو يعذر بحمله واستشكل بان الجاهل لا يعرف مشروعية سجود السهو ومن عرفه عرف محله أي مقتضيه ويرد منع هذا التلازم لان الجاهل قد يسمع مشروعية سجود السهو قبيل السلام لا غير فيظن عمومها لكل سنة وأول محله بما ذكرناه الذي نحن فيه والالم يبق للأشكال وجه أصلاً ثم رأيت شارحاً فهمه على ظاهره وأجاب عنه بما لا يلاق ما نحن فيه إذ الكلام وليس في سجوده في غير محله (١٧٤) وهو قبيل السلام بل في سجوده في محله لكن لنحو تسبيح الركوع فتعبرين ماذا كرته

ذلك السجود وتركه وما أدى وجوده إلى عدم ينبغي انتفاؤه من أصله سم وعش وحفى (قوله لأنها ليست في معنى الوارد) أي حتى تقاس عليه (قوله أو يعذر بحمله) أي بان يكون قريب عهد بالسلام أو بعيداً عن العلماء قاله البغوي في فتاويه بمعنى ونقل سم عن الأسنى مثله وافرعه عبارة الرشيدى أي بان كان قريب العهد بالسلام أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء لان هذا مرادهم بالجاهل المذنب خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ عرشه عبارة وقضية إطلاق الجاهل أنه لا فرق بين قريب العهد بالسلام وغيره وقيدته البرماوى نقلاً عن البغوي بربيع العهد بالسلام وعبر به في العباب أيضاً لكن لم ينقله عن أحد ولعل الأقرب ما اقتضاه كلام الشارح مر فان مثل هذا لا ينبغي فلا يفرق فيه بين قريب العهد بالسلام وغيره اهـ (قوله من حيث هو) أي لا بقيد السجود له سم (قوله ولا لعمده) أي قول المتن وتطويل الخ في النهاية والمغنى الا قوله ما حول الى مالوسها بعد سجود (قوله لما يأتى) أي من قول المتن ولو نقلر كنا قولاً لخال ومازاده الشارح هناك (قوله كر كعة زائدة) أي اوركوع او سجود او قليل اكل او كلام مغنى (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر الخ) أي ويقاس غير ذلك عليه مغنى (قوله هذا ان لم تبطل الصلاة بسهوه) أي كالمثلة المذكورة مغنى (قوله في الاصح) أي قول المصنف في الاصح (قوله راجع للمثال) أي لبطلان الصلاة بكثير الكلام سهواً و (قوله لا الحكم) أي عدم السجود سم وعبارة النهاية والمغنى في الاصح راجع للمثال وهو الكلام الكثير لا الحكم وهو قوله سجود ولو سكنت عن المثال لكان اخصر وابتعد عن الابهام إذ لا سجود مع الحكم بالبطلان اهـ أي بالاتفاق (قوله من هذه القاعدة) أي المأخوذة من قوله والاسجد الخ وهى ما يبطل عمده دون سهوه بسجود لسهوه (قوله فانه لا يسجد الخ) هذا ما صححه في المجموع وغيره والمعتمد كما مر في فصل الاستقبال انه يسجد وصححه الرافعى في شرحه الصغير وجزم به ابن المقرئ في روضه وقال الاسنوى انه القياس وافق به وشيخنا الشهاب الرملى نهاية ومعنى وسم واعتمده شرح المنهج أيضاً (قوله على المعتمد) خلافاً للنهاية والمغنى وشرح المنهج كما مر آنفاً (قوله ورد) أي قوله مع الخ سم (قوله وما لو سها بعد سجود السهو) أي بان تكلم ناسياً مثلاً عرش (قوله لهذا السجود) أي الذى فعله ساهياً (قوله بان يزيد) الى قوله وقول فى المغنى الا قوله فى تلك الصلاة الى قدر الفاتحة والى قول المتن فليسجد فى النهاية الا قوله أي بين المقدمة الى وخرج (قوله ذا كرا كان الخ) أي او قارئنا نهاية (قوله كذلك) أي فى تلك الصلاة بالنسبة الخ (قوله ليس المراد الخ) الانسب لقوله الاتى وهو الاقرب ان يقول كافى النهاية يجهل ان يراد به من حيث

(والثانى) أى فعل المنهى عنه من حيث هو (ان لم يبطل عمده) الصلاة (كالنكاح والخطوبتين لم يسجد لسهوه) ولا لعمده غالباً لما يأتى من المستثنيات (والا) بان ابطال عمده كر كعة زائدة (سجد) لسهوه لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً وسجد للسهو متفق عليه هذا (ان لم تبطل الصلاة بسهوه) فان بطلت بسهوه (ككلام كثير) فانه يبطلها (فى الاصح) كما مر لم يسجد لأنه ليس فى صلاة فى الاصح راجع للمثال لا للحكم واستثنى من هذه القاعدة ما لو حول المتنقل دابته عن صوب مقصده سهواً ثم عاد فوراً فانه لا يسجد لسهوه على المعتمد مع ان عمده مبطل ويفرق بينه وبين سجوده لمجموعها وعودها فوراً بانه منامه قصر بركوبه الجروح او بعدم ضبطها بخلاف الناسى تخفف عنه لمشقة السفر وان قصر وما لو سها بترك السلام فانه لا يسجد لسهوه مع ابطال تعمده ورد بانه ان تركه وفعل منافياً فهو المبطل والا فهو سكوت وهو

يوحى القوآت بأن العود الى السجود لتركه وذلك لانه لو عاد الى السجود دصار فى الصلاة فطلب الاتيان بالترك لوجود محله فاذا أتى به لم يتصور بعد ذلك السجود لتركه وما أدى وجوده الى عدم ينبغي انتفاؤه من أصله فليتأمل والحاصل ان العود لاجل السجود لتركه يقتضى ان لا يتصور السجود وذلك يقتضى منع العود (قوله فان سجد لشيء منها الخ) عبارة شرح الروض فان سجد لشيء منها ظاناً جوازها بطلت صلاته لان قرب عمده بالسلام أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء قاله البغوي في فتاويه (قوله من حيث هو) أي لا بقيد السجود له (قوله راجع للمثال) أي لبطلان الصلاة بكثير الكلام سهواً او قوله لا الحكم أي عدم السجود (قوله على المعتمد) وهو ما صححه في المجموع لكن الذى صححه الرافعى فى الشرح الصغير انه يسجد وقال شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد مر (قوله ورد) أي قوله مع الخ

غير مبطل وان طال وما لو سها بعد سجود السهو فسد سجود السهو وسها فانه لا يسجد لهذا السجود مع ابطال عمده (وتطويل الركن ذاتها القصير) بان يزيد على قدر ذكر الاعتدال المشروع فيه تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل لا للحال المصلى فيما يظهر قدر الفاتحة ذا كرا كان او ما كذا وعلى قدر ذكر الجلوس بين السجدين المشروع فيه كذلك قدر التشهد الواجب وقول فى تلك الصلاة ليس المراد به من حيث ذاتها بل من حيث الحالة الراهنة فلو كان اماماً لا تسن له الاذكار التى تسن للمنفرد اعتبر التطويل فى جقه بتقدير كونه منفرداً

على الاول وبالنظر لما يشرع له الآن من الذكر على الثاني وهو الاقرب اكلامهم (يبطل عمده) (الصلاة في الاصح) لانه غير موضوعه إذ هو غير مقصود في نفسه وإنما شرع للفصل أى بين المقدمة وهو الركوع أو شبهها وهو السجود (١٧٥) الثاني لما مر أنه شكر لما أهل له

من القرب بالسجود الاول
وبين المقصود بالذات وهو
السجود الاول فيهما وخرج
بقولي المشروع فيه الخ
تطويله بقدر القنوت في
محله أو التسبيح في صلاته
أو القراءة في السكوف
فلا يؤثر واختير جواز
تطويلها لصحة الاحاديث
فيه ومن ثم كان الاكثرون
عليه وصححه في التحقيق في
موضع وقد يتمحل للمعتمد
بانها وقائع فعلية محتملة
(فيسجد لسهوه) وإن قلنا
لا يبطل عمده لتركه التحفظ
المأمور به على التاكيد
(فالاعتدال قصير) لما مر
أنه للفصل دليل أنه لم يجب
فيه ذكر مع انه عادي ومن
ثم لما كان القيام وجلس
الشهد الاخير عاديين
وجب لهما ذكر صرفا لهما
عن العادة بخلاف نحو
الركوع وجوب
الطمأنينة فيه ليحصل
الخشوع والسكينة المطلوبان
في الصلاة (وكذا الجلوس
بين السجدة في الاصح)
لما ذكر في الاعتدال حرفا
بحرف بل هو أولى لأن
ذكره أقصر فقلت ما وجه
اختصاص الخلاف بهذا
قلت لأن بعده جلوس
طويل في نفسه يشبهه وهو
جلوس التشهد والاستراحة

ذاتها أو من حيث الخ (قوله على الاول) أى من حيث ذاتها (قوله على الثاني) أى من حيث الحالة الراهنة
(قوله لما مر) أى في أركان الصلاة كرى (قوله انه الخ) أى السجود الثاني (قوله وبين المقصود الخ) عطف
على قوله بين المقدمة (قوله وخرج) الى قول المتن فالاعتدال في المغنى إلا قوله وقد يتمحل الى المتن (قوله
وخرج الخ) ما طريق الخروج سم وأشار السكوى الى الجواب عنه بما نصه أى وخرج عن التطويل المبطل
بسبب قولى الخ اه (قوله تطويله الخ) بل له ان يطيله بما شاء من الذكر والدعاء وكذا بالسكوت سم أى لما
قدمه الشارح في صفة الصلاة أن تطويل الاعتدال الركعة الأخيرة بذكر أو دعاء غير مبطل مطلقا وأنه مستثنى
من البطلان بتطويل القصير زائدا على قدر المشروع فيه بقدر الفائضة اه (قوله بقدر القنوت) أى
المشروع فيه ولعل المراد القنوت مع ما تقدم عليه من الاذكار والمشروع عرشى اقول بل يصرح بذلك
المراد قول الشارح المتقدم بأن يزيد الخ (في محله) أى المشروع هو فيه بالصلاة وهو ثانية الصبح وأخيرة
الوتر في النصف الثاني من رمضان وأخيرة سائر المكتوبات في النازلة كفى حاشية الشيخ ع ش ويدلله
قول الشارح مر الآتى في شرح وعلى هذا تستثنى هذه الصورة من قولنا الى الخ ويمكن حمله الخ فالشارح
محالف لما افق به الشهاب ابن حجر من ان المراد بمحله اعتدال أخيرة سائر المكتوبات رشيدى وتقدم عن
الشارح انما ما يفيد ان محله اعتدال الأخيرة مطلقا ولو في النفل (قوله واختير الخ) كان ينبغي تأخير ه عن
قول المتن فالاعتدال قصير الخ رشيدى (قوله لصحة الاحاديث الخ) كخبر مسلم عن انس قال كان صلى الله
عليه وسلم اذا قال سمع الله ثم حمده قام حتى يقول القائل قد نسي مغنى عبارة ع ش وفي سم على المنهج ان
جديت أنس ورد في مسلم بتطويل الجلوس بين السجدة أيضا اه أى كما ورد بتطويل الاعتدال اه
(قوله لتركه التحفظ الخ) لتعليل للمتن فقط وإلا فلا ترك بالنسبة لمقابل الاصح المشار اليه بالغاية (قوله لما
مر) أى انفا (قوله مع انه عادى الخ) أى والعاذى يجب فيه الذكر ومن ثم لما كان القيام الخ (قوله
وجوب الطمأنينة الخ) أى فلا يردان وجوب الطمأنينة بنافى ذلك أى كونه للفصل ع ش (قوله فيه)
أى فى الاعتدال ع ش (قوله بهذا) أى بالجلوس بين السجدة (قوله لأن بعده جلوس) كذا فى أصله
مخطوطة رحمه الله تعالى واسم ان ضمير الشأن وقد يقال والاعتدال قبله القيام بل هو أولى بهذا القياس لأن
أشبه الطويل قبله مطرد بخلاف الجلوس بين السجدة فإنه إنما يتأتى اذا عقبه جلوس تشهد وليس بمطرد
ومن المعلوم ان التفاوت بالقبلية والبعدية لا يؤثر وتسليم ذلك كله لا يخفى ضعفه بصرى (قوله بناء على
انه) أى جلوس الاستراحة (طويل) أى والاصح خلافه كرى أى عند الشارح خلافا للنهاية والمغنى
وللشهاب الرملى كما مر (قوله وظاهر ما مر الخ) بل صريحه (قوله ان الخلاف الخ) خبر قوله وظاهر الخ (قوله
فينافى) أى ما مر (قوله مع كونه) أى المتن (قوله فذاك) أى ما مرو (قوله وهذا) أى ما فى المتن (قوله
ما تقرر الخ) قد تقدم ما فيه (قوله ان بعده طويل) كذا فى أصله ايضا بخطه رحمه الله تعالى ويوجه بنظر

(قوله وهو الاقرب) مثله فى شرح مر (قوله وخرج بقولى الخ) ما طريق الخروج (قوله بقدر القنوت) قد
يدل على ضرر الزيادة على قدر القنوت الوارد وبتجته خلافه لانه لا يتعين للقنوت ذكر ولا دعاء مخصوص
ولا حد للذكر والدعاء فله ان يطيل بما شاء منهم بل يتجه وكذا بالسكوت فليتأمل (لا يبطل) زيادة هذا القيد
توجب سماجوة ركعة فى الكلام اما ان يريد به لا يبطل عمده ولا يسوؤه فان اراد الاول صار
تقدير الكلام ولو نقل ركنا قوليا لا يبطل عمده لم يبطل عمده وإن اراد الثاني صار التقدير ولو نقل
ركنا قوليا لا يبطل عمده ولا يسوؤه ولم يبطل عمده ولا يخفى ما فى ذلك من الضعف والفساد فكان
الصواب الاطلاق ثم استثناء السلام والتكبير من عدم البطلان مع العمدة فنامل

بناء على أنه طويل فأمكن قياسه عليه والاعتدال ليس بعده طويل يشبهه هذا وظاهر ما مر عن الاكثرين أو الخلاف فيهما فينا في المتن
مع كونه على طبق عبارة المجموع إلا أن يجاب بأن جريانه فيهما لا يقتضى أنه فى الجلوس أقوى فذاك من حيث أصل جريانه فيععمها
وهذا من حيث قوة الخلاف وهو مختص بالثاني ووجه ما تقرر أن بعده طويل يشبهه بخلاف الاعتدال ولا ينافى ما تقرر من أنهما غير

ما تقدم بصري (قوله كافر) في أركان الصلاة كرى قول المتن (ولو نقل الخ) قضيته أنه لا يسجد لتكبير الفاتحة أو التشهد لأنه لم ينقل إلى غير محله لكن عبارة حج وشرح الارشاد ويضم إلى هذا أي نقل الركن القولي تكرير الفاتحة خلافا لبعضهم اهـ وخرج بتكرير الفاتحة تكرير السورة فلا يسجد له وقياس ما ذكره في تكرير الفاتحة أنه يسجد بتكرير التشهد إلا أن قضية قول الشارح لو قدم الصلاة على النبي لا يسجد لأن القعود الخ عدم السجود بتكرير الركن القولي ع ش قول المتن (ركنا قوليا) أي غير سلام وتكبير إجماع أو بعضه إلى ركن طويل واما نقل ذلك إلى ركن قصير فإن طوله فيبطل كإمام وإلا ففيه الخلاف أي الاتي معنى (لا يبطل إلى قول المتن ولو نسي في النهاية إلا قوله وحينئذ إلى المتن والإذا إلى المتن وقوله ومالو نقل إلى مالو فرقمه وقوله ونظر إلى وليس (قوله لا يبطل) زيادة هذا القيد توجب سباجة وركعة في الكلام لأنه يصير تقدير الكلام ولو نقل ركنا قوليا لا يبطل عمده لم يبطل عمده ولا يخفى ما في ذلك من الضعف والفساد فكان الصواب الاطلاق ثم استثناء السلام والتكبير من غير البطلان مع العمدة سم (قوله) فخرج السلام عليكم نعم لو أتى به سهوا وسجد لسهو كما هو ظاهر ومثله مالو أتى بتكبيره الاحرام بنيتة اذ عمدها مبطل فيسجد لسهو ها على القاعدة فالتقييد بقوله لا يبطل لاجل قول المصنف لم يبطل عمده سم أي وان ترتب عليه ما من من السباجة والركعة (قوله السلام عليكم) أي وإن لم يقصد سلام التحلل لما فيه من الخطاب ع ش (قوله بان كبر بقصده) أي الاحرام صريح في أن لعدم التكبير بقصد الاحرام يبطل وهو صريح ما قرره في مسألة الدخول باللاتار والخروج بالاشفاع وان توقف فيه السيوطي في فتاويه سم (قوله) وحينئذ أي حين التقييد بقصد تجديد الاحرام (قوله لا نظرية) أي في نقل التكبير مبطل سم (قوله) وكشده الخ أي أو بعضه نهاية زاد الاعاب ولو لفظ التحيات اهـ (قوله بخلاف الفعلي) أشار به إلى رد توجيهه مقابل الاصح الذي عبر المحلى بقوله الثاني يبطل كنقل الركن الفعلي ع ش (قوله نظير مامر) أي قبيل قول المصنف فالاعتدال قصير كرى (قوله وكذا العمدة) إلى المتن في المغنى (قوله) ونقل بعضه ككلمه يدخل فيه التسمية اول التشهد كما يأتي سم (قوله الا اذا اقتصر الخ) هذا لا يناسب تقييد القولي بقوله لا يبطل الخ اذا السلام ليس منه سم (قوله) مالم ينو معه أنه بعض سلام التحلل) إن فرض هذا فما اذا عزم على الاتيان بجميع السلام ثم اقتصر على البعض فتحتمل كمالو نوى الاتيان بالفعل المبطل وشرع فيه وإن لم يتمه اما اذا نوى الاقتصار ابتداء على بعض السلام فواجه البطلان لأن الظاهر ان البطلان في الاتيان بالسلام اشتماله على خطاب الادميين فليتأمل بصري اقول وقد وجه البطلان بان نية كونه بعض سلام التحلل كنية الخروج من الصلاة ومستلزمة لها قول المتن (هذه الصورة) هي قوله ولو نقل ركنا قوليا الخ ع ش (واستثنى) إلى المتن في المغنى الا قوله وقياسه إلى مالو فرقمه وقوله ونظر إلى وليس وقوله أو مصل نقلا

مقصودين فلا يطولان
ما وقع في عبارات أنهما
مقصودان لأن معناه أنه لا بد
من وجود صورتهما مع
عدم الصارف لهما كما مر
(ولو نقل ركنا قوليا)
لا يبطل فخرج السلام عليكم
وتكبير التحريم بأن كبر
يقصده وحينئذ لا نظر فيه
خلافا للاسنوي (كفاتحة
في ركوع أو) جلوس
(تشهد) آخر أو أول وتقييد
شارح بالآخر ليس في محله
وكشده من قيام أو سجود
(لم يبطل عمده في الاصح)
لأنه غير محل بصورتها بخلاف
الفعلي (ويسجد لسهو في
الاصح) لتركه التحفظ نظير
مامر وكذا لعمده كما في
المجموع ونقل بعضه ككلمه
الا اذا اقتصر على لفظ
السلام فإنه من أسماء الله
تعالى مالم ينو معه أنه بعض
سلام التحلل أو الخروج
من الصلاة سهوا لكن هذا
من القاعدة لأن عمده مبطل
حينئذ (وعلى هذا) الاصح
(تستثنى هذه الصورة من
قولنا) السابق (مالا يبطل
عمده لا سجود لسهو)
واستثنى معها

(قوله فخرج السلام عليكم) نعم ولو أتى به سهوا وسجد لسهو كما هو ظاهر مأخوذ بما يأتي فيما لو سلم الامام فسلم معه المسبوق سهوا ومثله مالو أتى بتكبيره الاحرام بنيتة اذ عمدها مبطل فيسجد لسهو ها على القاعدة فالتقييد بقوله لا يبطل لاجل قول المصنف لم يبطل عمده (قوله بان كبر بقصده) أي الاحرام صريح في أن لعدم التكبير بقصد الاحرام يبطل وهو صريح ما قرره في مسألة الدخول باللاتار والخروج بالاشفاع لكن في فتاوى السيوطي بعد تسكلمه على تنظير الاسنوي في أن لعدم التكبير مبطل مانصه والحاصل أنه لو قصد أي بالكثير الذكر المحض لم تبطل قطعا ولو قصد قطع الاحرام الاول وتجديد احرام جديد بطلت قطعا ولو اقتصر على قصد التجديد والنقل دون القطع فهي المشبهة أي مسألة تنظير الاسنوي وهي رتبة وسطى فتحتمل البطلان وعدمه وهو محل توقف اهـ وفيه نظر والوجه ان لا توقف لأن الفرض قصد تجديد الاحرام كما قال ولو اقتصر على قصد التجديد وهذا يقتضي البطلان كما هو صريح مسألة الدخول باللاتار والخروج بالاشفاع (قوله) ونقل بعضه يدخل فيه التسمية اول التشهد كما يأتي (الا اذا اقتصر على لفظ السلام الخ) هذا لا يناسب تقييد القولي بقوله لا يبطل الخ اذا السلام ليس منه إلا ان يكون

مطلقاً (قوله ايضاً) يعنى عنه ما قبله (قوله) ما لو أتى بالقنوت (الخ) أى عمداً وسهواً غنى (قوله) بنيتة (الخ) فإن أتى به لا بنية القنوت لم يسجد قاله الخوارزمى غنى (قوله) قبل الركوع ومثل ذلك ما لو فعله امامه المخالف قبل الركوع لأن فعله عن اعتقاد ينزل عندنا منزلة التسبوعش (قوله) فى الوتر) ينبغى أن مثله فى ذلك بقية الصلوات كالظهر سم وورشيدى (قوله) فإنه يسجد ولو تعمده لم تبطل صلاته لكنه مكروه ذكره فى صلاة الجماعة ويمكن حمله على ما إذا لم يبطل به الاعتدال ولا يبطل نهاية وغنى قال عش قوله ولا يبطل هذا بخلاف من حيث شموله للركعة الأخيرة على ما أتى به حجج من عدم البطلان بتطويل اعتدال الركعة الأخيرة أه اى مطلقاً كما مر نقله عنه فى بحث تطويل الركن القصير (قوله) وما لو قرأ (الخ) اى بقصد القراءة سم لكن ظاهر صنيع الشارح كشرح المنهج والنهاية والمعنى وصرح بفتح الجواد أن الفاتحة والسورة والتشهد لا يشترط فى نقلها النية واستظهره عش والحلى عبارتهما واللفظ للاول قوله مر غير الفاتحة اى شيئاً من القرآن غير الفاتحة (الخ) وظاهره أنه اذا قرأ فى غير القيام لا يشترط له السجود لنية القراءة لكن فى حاشية شيخنا الزبادى خلافه حيث قال قوله وقنوت بنيتة وكذلك التشهد والقراءة لا بد من نيتهما قياساً على القنوت أه وما اقتضاه كلام الشارح مر من أن التشهد والقراءة لا يشترط لهانية فى اقتضاء السجود ظاهر لأن القراءة والفاظ التشهد كلاهما متعين مطلوب فى محل مخصوص بخلاف القنوت فإن الفاطة تستعمل فى غير الصلاة ويقوم غيرهما من كل ما يتضمن دعاءاً وثناءً مقامها فاحتاج فى اقتضاء السجود للنية أه (قوله) وما لو نقل ذكر (الخ) وفاق الشيخ الاسلام وخلافاً للنهاية والشهاب الرملى والمعنى عبارة الأخيرة قال الاسنوى وقياسه أى نقل السورة السجود للتسبيح فى القيام وهو مقتضى ما فى شرائط الاحكام لابن عبدان أه والمعتمد عدم السجود أه ووجهه سم بأن جميع الصلاة قابلة للتسبيح غير منتهى عنه فى شيء منها بخلاف القراءة ونحوها فإنها منتهى عنها فى غير محلها أه (قوله) ويؤخذ منه (الخ) يتجه السجود للبسملة أول التشهد إذا قصد بها القرآن لأنها من القرآن قطعاً وللصلاة على الال فى غير التشهد الأخير بقصد أنها ذكر الأخير لأنها نقل بعض الى غير محله لكن خالف مر فى شرحه ولو صلى على الال فى التشهد الاول او بسمل أول التشهد لم يسجد له سجوداً سهواً كما اقتضاه كلام الاصحاب وهو ظاهر عملاً بقاعدتهم ما لا يبطل عمده لا سجوداً سهواً ولا باستثنى والاستثناء معيار العموم أه وأقول قد يستشكل عدم السجود دفياً لو بسمل أول التشهد لأن البسملة اية من الفاتحة ففيه نقل بعض الفاتحة سم عبارة عش قوله مر او بسمل الخ ظاهره أنه لا يسجد وإن قصد أنها من الفاتحة لكن عبارة حجج ويؤخذ منه أنه لو بسمل الخ والا قرب ظاهر اطلاق الشارح مر لما علل به سبباً التشهد محل الصلاة على الال فى الجملة لكن يرد عليه أن البسملة مطلوب قولى نقله الى غير محله أه (قوله) أنه لو صلى (الخ) اى فى التشهد الاول لنهاية اى مثلاً (قوله) وعليه يحمل (الخ) اى على الصلاة

فى هذه النسخة سقم ثم رأيت غير هذه النسخة كذلك (قوله) فى الوتر) ينبغى أن مثله فى ذلك بقية الصلوات كالظهر (قوله) فإنه لم يسجد ولو تعمده لم تبطل صلاته لكنه مكروه ذكره الرافعى فى صلاة الجماعة ويمكن حمله على ما إذا لم يبطل به الاعتدال ولا يبطل اخذاً بامر مر (قوله) وما لو قرأ (الخ) اى بقصد قراءة القرآن (قوله) وقياسه أنه لو صلى (الخ) اعتمده مر قال الاسنوى وقياسه السجود للتسبيح فى القيام لكن افاد شيخنا الشهاب الرملى أن المعتمد عدم السجود مر وقد وجهه بان جميع الصلاة قابلة للتسبيح غير منتهى عنه فى شيء منها بخلاف القراءة ونحوها فإنها منتهى عنها فى غير محلها (قوله) ويؤخذ منه (الخ) يتجه السجود للبسملة أول التشهد إذا قصد بها القرآن لأنها من القراءة قطعاً لأنها من التل قطعاً ومن أول كل سورة عندنا واية من القرآن غير التل عند كل سورة وإن لم تكن اية من نفس الصورة عندنا جنتيفة ويتجه ايضاً السجود بالصلاة على الال فى غير التشهد الأخير بقصد أنها ذكر الأخير لأنها نقل بعض الى غير محله لكن خالف مر فى شرحه ولو صلى على الال فى التشهد الاول او بسمل أول التشهد لم يسجد له سجوداً سهواً كما اقتضاه كلام الاصحاب وهو ظاهر عملاً بقاعدتهم ما لم يبطل عمده لا يسجد له سجوداً سهواً ولا باستثنى والاستثناء معيار

ايضاً ما لو أتى بالقنوت أو بكلمة منه بنيتة قبل الركوع أو بعده فى الوتر فى غير نصف رمضان الثانى فإنه يسجد وما لو قرأ غير الفاتحة فى غير القيام بخلافه قبلها لأنه محلها فى الجملة وقياسه أنه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد لم يسجد لأن القعود محلها فى الجملة وما لو نقل ذكر اختصاص محل لغیره بنية أنه ذلك الذكر ويؤخذ منه أنه لو بسمل أول التشهد أو صلى على الآل بنية أنه ذكر التشهد الأخير يسجد للسهو وعليه يحمل كلام شيخنا فى فتاويه

وغيرها ومن اعترضه بأنه مبنى على (١٧٨) ضعيف ان الصلاة على الال ركن في الاخير فقد ابعدهما تقران نقل المندوب كذلك بشرطه

على الآل في التشهد الاول بنية أنه ذكر التشهد الاخير (قوله وغيرها) أى كشرح منهجه (قوله ومن اعترضه الخ) المعترض هو شيخنا الشهاب الرملى في فتاويه ويؤيده ان عدم السجود هو مقتضى قاعدتهم ان مالا يبطل عمده لا يسجد لسهوه الا ما استثنى والاستثناء معيار العموم كما تقدم سم اى عن شرح م (قوله) ومالو فرقيم في الخوف الخ) وكذا في الامن بل اولى ومالو وقع انتظار مكروه بان طول ليحقق اخرون فكلما هم كالصریح في عدم سن السجود لهذا التطويل اه سم بحذف (قوله فانه يسجد الخ) وينبغى أن غير الفرقة الاولى مثله لا قدامهم من حصل منه مقتضى السجود ومفارقة الاولى قبل الانتظار المقتضى له سم وعش (قوله في غير محله الخ) أى ومحله في صلاة الخوف التشهد او القيام في الثالثة وفي غيرهما التشهد او الركوع كرى وبجبرى (قوله ونظر فيها) اى في صورة التفريق و (قوله بان هذه الصور) اى المزیدة فى الشرح (قوله وليس منها) اى من المستثنيات (قوله من غير نية) متعلق بالزيادة و (قوله سهوا) معمول له ايضا (قوله هو الخ) اى السجود لتلك الزيادة من قاعدة ما يبطل عمده فقط يسجد لسهوه (قوله الامام) الى قوله لوقوع الخلاف فى النهاية لا قوله نعم الى المتن وقوله ولم يجلس للاستراحة وقوله ان علم الى ولو انتصب وقوله وكذا الى ولو قعد (قوله وحده) اى بان جلس للتشهد ونسبه (قوله او مع قعوده) اى او قعوده وحده فيما اذا لم يحسن التشهد معنى وعش (قوله اى وصوله لحديجزى فى القيام) اى بان صار الى القيام اقرب منه الى الركوع او الهما على السواء عش قول المتن (لم يعد له) ظاهره وان نذره ويوجه بان الكلام فى الفرض الاصلى وهذا فرضية عارضة ولهذا لو تركه عمدا بعد نذره لم تبطل صلاته عش (قوله اى يحرم عليه العود) كذا فى المعنى (قوله بفرض فعلى) أى أما القول فسيأتى عش قول المتن (علما بتحريمه) اى اذا كراهه سم (قوله بطلت صلاته) ظاهره انه لا فرق فى ذلك بين الفرض والنفل كان احرم بربع ركعات نفلا بتشهدين وترك التشهد الاول وتلبس بالقيام ولا يجوز له العود وهو ظاهر لتلبسه بالقيام الذى هو فرض واما اذا تذكر فى هذه الحالة قبل تلبسه بالفرض فالأقرب انه ينبغى على انه اذا قصد الاتيان به ثم تركه لم يسجد او لافان قلنا بما قاله القاضى والبغوى من السجود واعتداه الشارح مر عادله لانه صار فى حكم البعض بقصده وإن قلنا بكلام غيرهما من عدم السجود أى واعتمده التحفة لم يعد له عش (قوله انه فى صلاة) قد يقال لا يتصور عوده لاجل التشهد مع نسيانه انه فى صلاة اذ التشهد ليس إلا فيها فلعل اللام فى له بمعنى الى اى عاد الى التشهد بمعنى محله رشيدى (قوله او حرمة عوده) اى واناسيا حرمة عوده عش (قوله ويفرق بينه) اى بين عدم بطلانها بعوده ناسيا حرمة نهايه (قوله بان ذلك) اى ابطال الكلام و (قوله هذا) اى ابطال العود (قوله نعم) الى قوله اى ان علم فى المعنى الا قوله ولم يجلس للاستراحة (قوله فورا عند التذكر) اى فان خالف بطلت ان علم وتعمد سم (قوله واجاهلا تحريمه) اما اذا علم التحريم وجعل الابطال فتبطل نظير ماسر فى الكلام ولو تردد فى جواز العود وعاد مع التردد فمقتضى كلام

العموم بل قيل ان الصلاة على الآل فى الاول سنة وكذا الاتيان ببسم الله قبل التشهد اه وأقول قد يستشكل عدم السجود فيما لو بسم اول التشهد لان البسملة اية من الفاتحة ففيه نقل بعض الفاتحة (قوله) ومن اعترضه الخ) المعترض هو شيخنا الشهاب الرملى في فتاويه ويؤيده ان عدم السجود هو مقتضى قاعدتهم ان مالا يبطل عمده لا يسجد لسهوه الا ما استثنى والاستثناء معيار العموم م كما تقدم (قوله لو فرقيم فى الخوف اربع فرق الخ) لو وقع مثل ذلك فى الامن بان فارقه المامون بعد الركعة الاولى واتموا لانفسهم واستمر فى قيام الثانية الى ان اتوا وجاء غيرهم فاقتدى به ثم فارقه بعد قيامه لثالثة وهكذا فينبغى السجود لهذا الانتظار كما فى الخوف بل اولى ومالو وقع انتظار مكروه بان طول ليحقق آخرون فكلما هم كالصریح فى عدم سن السجود لهذا التطويل (قوله فانه يسجد) سكت عن المامومين وينبغى يسجد من عاد الاولى لمفارقتها قبل الانتظار المقتضى للسجود فراجع ما يأتى فى صلاة الخوف (قوله علما بتحريمه) أى اذا كراهه (قوله فورا عند التذكر) أى فان خالف بطلت ان علم وتعمد (قوله واجاهلا) قال فى شرح

ومالو فرقيم فى الخوف اربع فرق وصلّى بكل فرقة ركعة او فرقتين وصلّى بواحدة ثلاثا فانه يسجد لخالفته بالانتظار فى غير محله الوارد فيه ونظر فيها بانه يسجد لعدم ذلك ايضا ورد بان هذه الصورة كلها يسجد لعدمها ايضا كصورة المتن وليس منها زيادة القاصر او مصلا نفلا مطلقا من غير نية سهوا لان عمده ذلك مبطل فهو من القاعدة (ولونسى) الامام او المنفرد (التشهد الاول) وحده ومع قعوده (فذكره بعد انتصائه) اى وصوله لحديجزى فى القيام (لم يعد له) اى يحرم عليه العود لاحاديث صحيحة فيه وتلبسه بفرض فعلى فلا يقطعه لسنة (فان عاد) عادا (علما بتحريمه بطلت) صلاته لزيادته قعودا بلا عذر وهو مغير لهيئة الصلاة بخلاف قطع القول لنقل كالفاتحة للعود او الافتتاح فانه غير محرم نعم لا بعد كراهته (او عادله) (ناسيا) أنه فى صلاة أو حرمة عوده ويفرق بينه وبين ماسر من ابطال الكلام اذا نسي تحريمه بان ذلك اشهر فنيسان حرمة نادر فابطل كالا كراهه عليه ولا كذلك هذا (فلا) تبطل لرفع القلم عنه نعم يلزمه القيام فورا عند التذكر (ويسجد لسهوه)

صلاته (في الاصح) لما ذكره ويلزمه القيام فوراً عند تعلمه ويسجد للسمو وفيما إذا تركه الامام (١٧٩) ولم يجلس الاستراحة لا يجوز

للأوم التخلف له ولا لبعضه بل ولا الجلوس من غير تشهد لأن المدار على خش المخالفة من غير عذر وهي موجودة فيما ذكره ولا بطلت صلاته ان علم وتعمد ما لم ينو مفارقتها وهو فراق بعذر فيكون أولى فان جلس لها جازله التخلف لان الضار لانما هو لاحداث جلوس لم يفعله الامام على ما يأتي في فصل المتابعة (تنبيه) ظاهر كلامهم هناك حيث لم يجلس الامام للاستراحة أبطل جلوس المأموم وإن قل وفيه نظر وقولهم لا يضر تخلف المأموم بقدر جلسة الاستراحة لانه ليس فيه خش مخالفة يقتضي أنه لا يضر جلوسه هنا بقدرها وإن أتى فيه ببعض التشهد لعدم خش المخالفة ولو انتصب معه فعاد له لم يعد لانه اما متعمد فصلاته باطله او ساهو وجاهل وهو لا يجوز موافقته بل ينظره قائماً حلاً لعوده على السهو أو ينوي مفارقتها وهو الأولى وكذا لو قام من جلوسه بين السجدين فينتظره في سجوده وبفراقه ولا يجوز له متابعتها ولو قعد فانتصب امامه ثم عاد لزوم المأموم القيام فوراً لانه توجه

الجواهر أنه لا يضر وهو ظاهر بل هو داخل في كلامهم لانه جاهل شرح العباب اه سم (قوله لما ذكر) اي من ان هذا مما يخفى على العوام مغني (قوله فوراً عند تعلمه) اي فان خالف بطات سم اي ان علم وتعمد اخذاً بتمامه ويأتي (قوله ولم يجلس الخ) ليس بقيد عند النهاية والمغني كما يأتي (قوله وهي موجودة) اي المخالفة الفاحشة من غير عذر (قوله ولا بطلت صلاته) اي وان قل التخلف حيث قصده عرش ويأتي في التنبيه خلافه (قوله فان جلس لها) اي جلس الامام للاستراحة (قوله جازله التخلف لان الضار الخ) هذا ممنوع لان جلوس الاستراحة هنا غير مطلوب مغني زاد النهاية كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى اه ولك أن تقول وإن كان جلوس الاستراحة ليس بمطلوب وأصل الجلوس مطلوب وقد أتى به وإن اخطأ في اعتقاده انه للاستراحة وعدم استمراره بصري عبارة عرش قوله مر ليس بمطلوب لعل المراد بطريق الاصاله ولا جلوس الاستراحة سنة في حقه إذ اترك التشهد الاول اه وعبارة الرشيدى قوله مر ليس بمطلوب يؤخذ منه انه لو جلس للتشهد فعن له القيام ان المأموم ان يجلس ويأتي بالتشهد فليراجع اه واعتمد شيخنا وغيره من المتأخرين ما في الهامية والمغني وما مال اليه سم (قوله على ما يأتي في فصل المتابعة) وكلامه هناك كالمتردد في ذلك لكن ميله الى أن جلوسه للاستراحة كعدم جلوسه وما مال اليه ايضا في الايجاب ونقله عن اقتضاء كلامهم واعتمده المغني والنهاية خلافاً للشيخ الاسلام في شرح الروض كردى (قوله انه لا يضر جلوسه هنا الخ) وقياس ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملى انه يضر الجلوس للتشهد وبعضه وان كان بقدر جلسة الاستراحة سم وتقدم عرش ما يوافقه (قوله بقدرها) وهو دون مقدار ذكر الجلوس بين السجدين وقل التشهد الواجب عند الشارح كردى (قوله ولو انتصب معه) أى انتصب المأموم مع امامه (فعاد) أى الامام (قوله وهو) أى الساهى أو الجاهل (قوله لم يعد الخ) فان عاد معه عامداً عالماً بالتحريم بطلت صلاته وان ساهى او جاهلاً فلاه في وشرح بانفصل (وكذا لو قام) اي الامام (قوله فينتظره في سجوده) صادق بالاول والثاني وينبغي ان الحكم فيهما واحد سم (قوله ولو قعد) اي المأموم للتشهد الاول (قوله وفراقه هنا الخ) اي فهو مخير بين الانتظار في القيام والمفارقة وهي أولى كالنهي قبلها عرش (قوله إذا انتصب) الى قوله كذا قالوه في المغني الا قوله مثلاً الى قوله لو قوعه الخ في النهاية الا قوله كذا قالوه الى ولو لم يعلم وقوله قال البيهقي (قوله إذا انتصب وحده) اي وان ضاهى واما ولكن تذكر الامام فعاد قبل انتصابه وانتصب المأموم مغني (سهوا) ينبغى أو جهلاً ثم علم سم قول الماتن (قلت الاصح وجوبه)

العياب أما إذا علم التحريم وجعل الابطال فيبطل نظير ما مر في الكلام ولو تردد في جواز العود وعاد مع التردد فقطضى ما في الجواهر عن الرويان انه لا يضر كالمعمل عملاً في الصلوة شك اقليل هو واكثر وهو ظاهر بل هو داخل في كلامهم لانه جاهل اه (فورا عند تعلمه) اي فان خالف بطات (ولا الجلوس) ينبغى الا الجلوس للاستراحة ثم راي ما يأتي (قوله جازله التخلف) أتى بامتناع هذا التخلف شيخنا الرملى لانه احداث جلوس تشهد لم يفعله الامام وجلوسه للاستراحة هنا ليس بمطلوب مر (قوله انه لا يضر جلوسه هنا) قياس ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملى انه يضر الجلوس للتشهد وبعضه وان كان بقدر جلسة الاستراحة (قوله وهو الاول) كذا في شرح الروض واعتمده مر (قوله فينتظره في سجوده) صادق بالاول والثاني وينبغي ان الحكم فيهما واحد (قوله وفراقه هنا الخ) اعتمده مر (قوله وللمأموم إذا انتصب وحده سهواً الخ) في شرحه وما ذكرناه من التفصيل بين العمد والسهو ويجرى فيها لوسق امامه الى السجود وترك القنوت كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى فقد قال في الروضة كاصلاً وترك القنوت يقاس بما ذكرناه في التشهد وفي التحقيق والانوار والجواهر نحوه يؤخذ منه ان المأموم ان ترك القنوت ناسياً وجب عليه العود لمتابعة الامام او عاد ما ندب اه ويؤخذ منه ايضا ان الساهى لو سجد الامام قبل تذكره لم يجب العود للاعتدال بل لم يلحز (قوله سهواً) ينبغى أو جهلاً ثم علم (قوله قلت الاصح وجوبه) اي الا ان ينوي

عليه بانتصاب امامه وفراقه هنا أولى أيضاً لوقوع الخلاف القوي في جواز الانتظار كما يعلم ما يأتي فيما لو قام امامه لخامسة (وللمأموم) إذا انتصب وحده سهواً (العود لمتابعة امامه في الاصح) لعذر (قلت الاصح وجوبه والله اعلم) لوجوب متابعة الامام إذا أعمد ذلك فلا يلزمه العود

فان لم يعد أى فور ولم ينو المفارقة بطلت صلاته نهاية ومعنى أى ان علم وتعمد شرح بافضل قال الرشيدى قوله مر ولم ينو المفارقة قضيته ان له نية المفارقة وعدم العود وسياق ما يصرح به اه اى فى النهاية والمعنى وكذا يصرح بذلك قول الشارح الآتى بل يوقف حسبانه على نية المفارقة اه (قوله بل يسن الخ) وما ذكرناه من التفصيل بين العمد والسهو يجرى فيما لو سبق امامه الى السجود وترك القنوت كما فى به الوالد رحمه الله تعالى فلو ترك المأموم القنوت ناسيا وجب عليه العود للمتابعة امامه أو عامدا ندى نهاية قال ع ش قوله مر وجب عليه العود ما افاده من النقييد بترك الامام فى القنوت لا يتقيد بذلك بل يجرى فيما إذا تركه فى اعتدال لاقنوت فيه وخر ساجدا سهوا كما وافق على ذلك الطللاوى ومر وهو ظاهر سم على المنهج وفى حج الجزم بذلك اه وعبارة سم بعد ذكر كلام النهاية المتقدم ويؤخذ منه ان الساهى لو سجد الامام قبل تذكره لم يجب العود للاعتدال بل لم يجب اه أى خلافا لما يأتى فى الشرح (قوله كما إذا ركب الخ) اى عامدا فيسن له العود (قوله من واجب) هو المتابعة و (قوله لمثله) هو القيام سم (قوله وخير بينهما) أى لم يجب العود ولا قاله ودسنة كما مر آتفا (قوله فكانه لم يفعل شيئا) أى فكانه لم ينتقل من واجب المتابعة سم اى تلتزمه المتابعة كالم لم يقم معنى (قوله بخلافه هنا) اى فى مسألة المتن (قوله ويرد عليه) اى على قولهم ولما تخير من ركع مثلا الخ الشامل للصورتين الآتيتين (قوله فان جريان ذلك) أى التخيير سم (قوله هنا) اى فى كل من الصورتين المذكورتين (قوله تخصيص ذلك) اى التخيير سم (قوله ما مر فى التشهد) أى من وجوب العود فى السهو ونده فى العمد (قوله فرقم المذكور) أى فى قول الشارح لعدم خش المخالفة فيه بخلافه هنا (قوله استشكل ذلك) اى جريان تفصيل التشهد فى تينك الصورتين و (قوله ثم فرق) أى ثم أجاب عن استشكله بالفرق بين التشهد وبين تينك الصورتين بما يأتى (قوله بخلافه ثم) أى فى الصورتين المذكورتين (قوله ثم ابطله) اى الفرق المذكور و (قوله بما لو سجد قبله الخ) اى الا ان تفصله فى قول الشارح وبما تقر به الخ لسكن لا يظهر وجهه الا بطلان ذلك إذ فى ما يأتى طول الانتظار قائما الى فراغ القنوت نظير ما فى التشهد بخلاف الصورتين المذكورتين فليتأمل (قوله وبه) اى بابطال الفرق المذكور (يتجه ما ذكرته) أى اتيان تفصيل التشهد فى الصورتين المذكورتين (قوله للساهى ثم) أى فيما إذا ركب قبل الامام سم (قوله حتى قام امامه) او سجد من القنوت وينبغى انه لو لم يعلم حتى سجد امامه لا يعتد بطمأنينته قيل سجود الامام كالا يعتد بقرائه ويحتمل الفرق بأن الطمأنينة هيئة للسجود بخلاف القراءة فانها ركن ع ش وقوله او سجد من القنوت تقدم عن سم مثله ويأتى فى الشرح خلافا (قوله لم يعد) أى فان عاد عامدا لما بالتحريم بطلت صلاته كما هو ظاهر أو ساهيا أو جاهلا فلا كما هو ظاهر أيضا وهل

المفارقة أخذ من قوله الآتى فى الفرق بل يوقف حسبانه على نية المفارقة (قوله وجوبه) ينبغى الا أن ينوى مفارقتها بخلاف ما يأتى فيما لو ظن المسبوق سلام امامه إذ يجب العود لا اعتبار بنية المفارقة والفرق لا نفع وبما يؤيد الفرق ان تعمد القيام هنا غير مبطل بخلاف تعمد المسبوق القيام قبل سلام الامام وأنه لو قام الامام قبل عوده امتنع عليه العود ولو سلم الامام قبل عود المسبوق لم يسقط وجوب عوده للجلوس ولو قام الامام سهوا فتذكر حين صار الى القيام أقرب اتجه وجوب العود بل هو أولى مما لو انتصب كما هو ظاهر أو حين صار الى القعود أقرب أو حين صار بينهما على السواء فهل يجب العود أو لا يجب لعدم الفحش فيكون كالور كع قبله سهوا أو يجب فى الثانى دون الاول فيه نظر وحيث قلنا لا يجب العود فان انتصب اتجه انه كتعمد الانتصاب من الابتداء حتى لا يجب العود بل يسن فليتأمل (قوله من واجب) هو المتابعة وقوله لمثله هو القيام (قوله فكانه لم يفعل شيئا) اى فكانه لم ينتقل عن واجب المتابعة (قوله فان جريان ذلك) اى التخيير (قوله تخصيص ذلك) اى التخيير (قوله للساهى ثم) اى فيما إذا ركب قبل الامام (قوله ولو لم يعلم الساهى حتى قام امامه لم يعد) اى فان عاد عامدا لما بالتحريم بطلت صلاته كما هو ظاهر أيضا وهل يصير متخلفا بعذر أو لا فيه

بل يسن له كما إذا ركب مثلاً قبل امامه لان له قصدا صحيحا بانتقاله من واجب لمثله فاعتد بفعله وخير بينهما بخلاف الساهى فكانه لم يفعل شيئا وإنما تخير من ركع مثلاً قبل امامه سهوا لعدم خش المخالفة فيه بخلافه هنا كذا قالوه ويرد عليه مالمو سجد وامامه فى الاعتدال أو قام وإمامه فى السجود فان جريان ذلك فى كل منهما الذى زعمه شارح مشكل إذ المخالفة هنا أخش منها فى التشهد فالذى يتجه تخصيص ذلك بركوعه قبله وهو قائم وبسجوده قبله وهو جالس وأن تينك الصورتين يأتى فيهما ما مر فى التشهد كما اقتضاه فرقم المذكور ثم رأيت شارحا استشكل ذلك أيضا ثم فرق بطول الانتظار قائما هنا الى فراغ التشهد بخلافه ثم ثم أبطله بما لو سجد قبله وهو فى القنوت وبه يتجه ما ذكرته وكان وجه عدم ندهم العود للساهى ثم أن عدم الفحش لما أسقط عنه الوجوب أسقط عنه أصل الطلب لعذره ولو لم يعلم الساهى حتى قام امامه لم يعد قال البغوى

ولم يحسب ما قرأه قبل قيامه كالموظن مسبق سلامه فقام لماعليه فانه بلغوا كل ما فعله قبل سلامه لوقوعه في غير محله مع مقارنة نية قطع القدوة له فكان أخش من مجرد القيام في مسئلته ويفرق بين حسابان قيام الساهي إذا وافقه الامام فيه (١٨١) وعدم حسابان قراءته بأن القيام لم يقع في غير محله من كل وجه إذ

لو تعدده جاز فلم يبلغ من اصله بل توقف حسابانه على نية المفارقة او موافقة الامام له فيه واما القراءة فشرط حسابها وقوعها في قيام محسوب للقارئ وقد تقرر ان قيامه لا يحسب له لا بعد موافقة الامام فيه وبما تقرر يعلم ان من يسجد سهوا او جهلا وإمامه في القنوت لا يعتدله بما فعله لانه لم يقع عن روية فيلزمه العود للاعتدال وإن فارق الامام اخذا من قوله لوظن سلام إمامه فقام ثم علم في قيامه انه لم يسلم لزمه الجلوس ليقوم منه ولا يسقط عنه بنية المفارقة وإن جازت لان قيامه وقع لغوا ومن ثم لو اتم جاهلا لما أتى به فيعيده ويسجد للسهو وفيما إذا لم يفارقه إن تذكر أو علم وإمامه في القنوت فواضح أنه يعود اليه أو وهو في السجدة الاولى عادلا لاعتدال اخذا بما تقرر في مسألة المسبوق وسجد مع الامام لما تقرر من الغاء ما فعله ناسيا أو جاهلا أو فيما بعدها فالذي يظهر انه يتابعه ويأتي ركعة بعد سلام الامام كما لو علم ترك الفاتحة وقد ركع مع الامام ولا يمكن هنا من العود

يصير متخلفا بعد أو لا فيه نظر سم (قوله ولم يحسب ما قرأه) جزم به في شرح الروض واعتمدهم وخرج من تعدد القيام فظاهره انه يحسب له ما قرأه قبل قيام إمامه سم (قوله سلامه) أي الامام سم (قوله مع مقارنة نية الخ) لعل المراد مع مقارنة اعتقاد انقطاع القدوة فليتامل سم (قوله فكان أخش الخ) أي ولهذا كان غير المحسوب في مسئلته القراءة وحدها وفي المسبوق جميع ما فعله قبل سلام إمامه من القيام والقراءة وغيرهما كمدى (قوله في مسئلته) أي قيام المأموم عن التشهد دون إمامه (قوله إذا وافقه الامام) أي كان قام بعد تشهده (قوله فيه) أي في القيام (قوله وعدم حسابان قراءته) أي الساهي (قوله على نية المفارقة) هذا يفيد تقييد الوجوب في مسألة الماتن بما إذا لم ينو المفارقة سم وتقدم عن النهاية والمغنى ما يصرح بذلك (قوله فشرط حسابها الخ) و (قوله وقد تقرر الخ) يتلخص منها مع التامل استواء القيام والقراءة في عدم حسابها قبل موافقة الامام أو نية المفارقة وفي الاعتداد بها بعد ذلك فامعنى قصد الفرق بينهما سم أقول كلام الاسني والنهاية كقول الشارح السابق قال البغوي ولم يحسب الخ صريح في أن ما قرأه المأموم قبل قيام إمامه لا يحسب مطلقا فحمل كلام الشارح هنا عليه بان يراد بقوله في قيام محسوب الخ المحسوب حال القراءة تجزئا كما هو المتبادر لا ما يعم الموظن على موافقة الامام أو نية المفارقة يندفع الاشكال والله اعلم (قوله وبما تقرر) أي بما مر عن البغوي (قوله وإن فارق الامام) ينبغي أو بطلت صلاة الامام ثم في تلك الغاية نظر كاسياتي بيانه سم (قوله لوظن) إلى قوله وفيما إذا في النهاية والمغنى (قوله لوظن الخ) أي المسبوق (قوله أو هو الخ) أي إمامه (قوله عاد الخ) يأتي ما فيه من السؤال والجواب (قوله أو فيما بعده الخ) عطف على قوله في السجدة الاولى (قوله كالموظن) قد يقال قياسه عدم جواز العود فيما لو تذكر في السجدة الاولى ايضا (قوله هنا) أي في قوله أو فيما بعده (قوله ما ذكرت آخر) وهو قوله أو وهو في السجدة الاولى الخ (قوله يخالفه قوله الخ) أي السابق انفا في قوله ولولم يعلم الساهي حتى قام الخ (قوله حتى لو قام إمامه) أي من التشهد (قوله قلت بفرق الخ) قد يقال لا يبعد ان يسوى بينهما في عدم وجوب العود إذا لحقه الامام أو نوى المفارقة ويفرق بينهما وبين مسألة المسبوق بموافقة الامام فيه بعد حوقله أو صيرورته بعده لذلك الفعل مع عدم ظنه انقطاع القدوة بسلام الامام ولا كذلك في مسألة المسبوق تامل والحاصل ان التسوية بينهما هي التي تظهر الان والله اعلم ثم بحثت مع مر فوافقتي لكن قد تقتضي التسوية بينهما ان لا يحسب السجود إلا بعد لحوق الامام أي أو نية المفارقة سم عبارة البصري كلام الروضة وغيرهما من الامهات كالصريح في رد ما أفاده الشارح فالاقرب إلى المنقول أنه لم ينذكر حتى يسجد إمامه سقط عنه العود ثم رأيت في فتاوى الشهاب الرمي انه سئل عن مأموم ترك القنوت مع إمامه وسجد فأجاب بانه أتى فيه التفصيل فيمن جلس إمامه للتشهد الاول فقام كما يؤخذ من كلام الشيخين وغيرهماه وتقدم عن النهاية اعتماد الافتاء المذكور ايضا وفرق هو والمغنى بين مسئلتى التشهد والمسبوق بالفرق المتقدم عن سم (قوله مطلقا) أي وإن

نظر (قوله ولم يحسب ما قرأه) جزم به في شرح الروض واعتمدهم وخرج من تعدد القيام فظاهره انه يحسب له ما قرأه قبل إمامه (قوله سلامه) أي الامام (قوله مع مقارنة الخ) لعل المراد مع مقارنة اعتقاد انقطاع القدوة فليتامل (قوله على نية المفارقة) هذا يفيد تقييد الوجوب في مسألة الماتن بما إذا لم ينو المفارقة (قوله فشرط حسابها) اعلم ان قوله فشرط حسابها الخ وقوله وقد تقرر الخ يتلخص منهما مع التامل الصادق استواء القيام والقراءة في عدم حسابها قبل موافقة الامام أو نية المفارقة وفي الاعتداد بها بعد ذلك فامعنى قصد الفرق بينهما فان قلت اراد بالقيام النهوض قلت هذا لا يوافق قوله وقوعها في قيام محسوب الخ فتأمل بلطف تدركه (قوله وإن فارق الامام) ينبغي أو بطلت صلاة الامام (قوله وإن فارق الامام) فيه نظر كاسياتي بيانه (قوله قلت بفرق الخ) قد يقال لا يبعد ان يسوى بينهما في عدم وجوب العود إذا لحقه

للاعتدال لفحش المخالفة حيث قد قلنا ما ذكرته آخر من عوده للاعتدال بخالفه قوله حتى قام إمامه لم يعد قلت يفرق بان مانحن فيه المخالفة فيه أخش فلم يعتد بفعله مطلقا بخلاف قيامه قبله وهو في التشهد فلم يلزمه العود إلا حيث لم يقم الامام

نوى المفارقة أو لحقه الامام في السجود (قوله) ويؤيد ذلك قول الجواهر (لا يظهر وجه تأييده للفرق المتقدم إلا أن يكون التأييد بمجموع قول الجواهر الخ وقوله وبوافقه الخ ويكون محط التأييد قوله وفرقوا بينه الخ (قوله) أن هاتين) أي مسئلتى التقدم سهوا على الامام في الرفع من السجود وفي الركوع (قوله في القيام) أي في مسئلة الركوع و (قوله والقعود) أي في مسئلة الرفع من السجود (قوله غير) خبر أن وكان المناسب إسقاط الفاء (قوله ما لم يقيم) أي ولم ينو المأموم المفارقة (قوله مطلقا) أي وإن لحقه إمامه قبل التذكر وقد مر ما فيه (قوله قال القاضي) وبما لا خلاف فيه) أعلم أنه سيأتي في صلاة الجماعة عقب قول المتن ولو تقدم بفعل كركوع وسجود أن كان بركنين بطلت أي إن علم وتعمد لفحش المخالفة قول الشارح ما نصه فإن سهوا أو جهلا لم يضر لكن لا يعتدله بهما فإذا لم يعد للاتيان بهما مع الامام سهوا أو جهلا أتى بعد سلام إمامه بركعة وإلا أعادها أه و سيأتي أن الصحيح أن التقدم بركنين هو أن ينفصل عنهما والامام فيما قبلهما وحينئذ ففهوم الكلام أنه إذا لم ينفصل عنهما بان تلبس بالثاني منهما والامام فيما قبل الأول لا تبطل صلاته عند التعمد ويعتدله بهما وإن لم يعد هما فالمراد بذلك في مسئلة القاضي المذكورة لأن المأموم بمنزلة الساهي والجاهل نظرا لظنه المذكور أنه إن بان الحال له بعد رفع رأسه من السجدة الثانية والامام في الأولى فإن عاد إلى الامام أدرك الركعة وإن لم يعد سهوا أو جهلا أتى بعد سلام الامام بركعة وإن بان له الحال قبل رفعه من السجدة الثانية وعاد إلى الامام أو استمر في الثانية إلى أن أدركه الامام فيها أو رفع رأسه منها بعد رفع الامام من الأولى بحيث لم يحصل سبقة بركنين فقد أدرك هذه الركعة ويمكن حمل كلام القاضي على ذلك بأن يرد أنه بان له ذلك بعد رفعه من الثانية ولم يعد الامام في الأولى إلى أن وصل إليه بخلاف كلام الشارح لتصريحه بالالغاء في التقديم بركن وبعض ركن فليتامل (قوله) والامام (الخ) مفهوما أنه إذا علم قبل ذلك كفي السجود وجاز له المشي على نظم صلاته وهو ظاهر حيث لم يتقدم بركنين ولم يعد هما معه (قوله أو جالس) قد يقال ينبغي هنا أن يجوز له أن يسجد الثانية ثم

ويؤيد ذلك قول الجواهر عن القاضي عن العبادي لو ظن أن إمامه رفع من السجود فرفع فوجده فيه تخير وبوافقه ما ذكره فيمن ركع قبل إمامه سهوا أنه غير وفرقوا بينه وبين ما مر في مسئلة التشهد بفحش المخالفة فالحاصل أن هاتين لقلة المخالفة فيهما إذ ليس فيهما إلا مجرد تقدم مع الاستواء في القيام أو القعود وغير ومسئلة التشهد لما كان فيها ما هو أخش من هذين وجب العود للامام ما لم يقيم ومسئلة القنوت لما كان فيها ما هو أخش من الكل وجب العود للاعتدال مطلقا وما يدل على أن للأخضية تأثير أنه في مسئلة التشهد يسقط عنه العود بنية المفارقة فكذا بقيام الامام ولا كذلك في مسئلة المسبوق قال القاضي وبما لا خلاف فيه قولهم لو رفع رأسه من السجدة الأولى قبل إمامه ظانا أنه رفع وأتى بالثانية ظانا أن الامام فيها ثم بان أنه في الأولى لم يحسب له جلوسه ولا سجدة الثانية ويتابع أي فإن لم يعلم بذلك إلا والامام قائم أو جالس

الامام أو نوى المفارقة و يفرق بينهما وبين مسئلة المسبوق بموافقة الامام فيه بعد لحوقه له أو ضيق رته بعده لذلك الفعل مع عدم ظنه انقطاع القدوة بسلام الامام ولا كذلك في مسئلة المسبوق تامل والحاصل أن التسوية بينهما هي التي تظهر الآن والله أعلم ثم بحث مع مر فوافقتي لكن قد تقتضى التسوية بينهما أن لا يحسب السجود إلا بعد لحوق الامام (قوله قال القاضي) وبما لا خلاف فيه الخ) أعلم أنه سيأتي في صلاة الجماعة عقب قول المتن ولو تقدم بفعل كركوع وسجود أن كان بركنين بطلت أي إن علم وتعمد لفحش المخالفة قول الشارح ما نصه فإن سهوا أو جهلا لم يضر لكن لا يعتدله بهما فإذا لم يعد للاتيان بهما مع الامام سهوا أو جهلا أتى بعد سلام إمامه بركعة وإلا أعادها أه و سيأتي أن الصحيح أن التقدم بركنين هو أن ينفصل عنهما والامام فيما قبلهما وحينئذ ففهوم الكلام أنه إذا لم ينفصل عنهما بان تلبس بالثاني منهما والامام فيما قبل الأول لا تبطل صلاته عند التعمد ويعتدله بهما وإن لم يعد هما فالمراد بذلك في مسئلة القاضي المذكورة لأن المأموم فيها بمنزلة الناسي والجاهل نظرا لظنه المذكور أنه إن بان الحال له بعد رفع رأسه من السجدة الثانية والامام في الأولى فإن عاد إلى الامام أدرك الركعة وإن لم يعد سهوا أو جهلا أتى بعد سلام الامام بركعة وإن بان له الحال قبل رفعه من السجدة الثانية وعاد إلى الامام أو استمر في الثانية إلى أن أدركه الامام فيها أو رفع رأسه منها بعد رفع الامام من الأولى بحيث لم يحصل سبقة بركنين فقد أدرك هذه الركعة ويمكن حمل كلام القاضي على ذلك بأن يرد أنه بان له ذلك بعد رفعه من الثانية ولم يعد الامام في الأولى إلى أن وصل إليه بخلاف كلام الشارح لتصريحه بالالغاء في التقديم بركن وبعض ركن فليتامل (قوله) والامام (الخ) مفهوما أنه إذا علم قبل ذلك كفي السجود وجاز له المشي على نظم صلاته وهو ظاهر حيث لم يتقدم بركنين ولم يعد هما معه (قوله أو جالس) قد يقال ينبغي هنا أن يجوز له أن يسجد الثانية ثم

الثانية فانه يأتي بها ثم يوافق الامام في الجلوس بجماع أن كلا منهما واجب عليه السجدة الثانية فتأمل وأما لو تحقق تقدمه عليه بركنين ثم علم واعداهما معه ادرك الركعة وإلا فلا تأمل سم (قوله) وهي تقدمه بركن (وبعض اخر الخ) لقائل ان يقول قوة كلامهم في باب الجماعة تدل على ان التقدم بركن وبعض ركن لا يقتضي الالغاء لانهم اقتصروا في الركن وبعضه على عدم البطان وخصوص التفصيل بين بطلان الصلاة وبطلان الركعة بالركنين فهذا الصنيع منهم مخالف لما ذكره ثم بحث مع مر في ذلك فتوقف فيما قاله القاضي ومال جدا الى خلافه ويمكن تأويل كلام القاضي دون كلام الشارح فراجع ما تقدم ويتجه أنه لو تذكر الامام فيما قبل الركنين فعاد اليه وادركهما معه ان يدرك الركعة أه سم بحذف (قوله) وما قبلها (يعني مسئلة الرفع من السجود (قوله) الامام) الى قوله لكن بقيدته في النهاية والمعنى (قوله) بالمعنى السابق) أي بان لم يصل لحد تجزئته فيه القراءة عش (قوله) بخلاف ما اذا كان الى القعود اقرب اليهما (الخ) أي فلا يسجد لسهو له لقلة ما فعله حينئذ وهذا التفصيل هو المصحح في الشرحين وهو المعتمد وإن صحح في التحقيق انه لا يسجد مطلقا وقال في المجموع ع أنه الاصح عند الجمهور معنى ونهاية ومنهج (قوله) بقيدته (الأن) أي في التنبيه عن المجموع (قوله) مطلقا) أي وإن كان صار الى القيام اقرب (قوله) الاوجه (الخ) وفاقا للنهاية والمعنى والمنهج (قوله) الاول) أي التفصيل بين ان يصير الى القيام اقرب وبين خلافه عش (قوله) عليه) أي على الاول المعتمد (قوله) للنهوض مع العود) أي لا للنهوض وحده لانه غير مبطل بخلاف ما لو قام امامه الى خامسة ناسيا ففارق بعد بلوغه حد الراكعين حيث يسجد للسهو لان تعمد نهوض الامام هذا مبطل سم ومعنى (قوله) أي قاصدا تركه) احترز به عما اذا تعمد زيادة النهوض كان أتى به قاصدا الرجوع عنه الى الجلوس ثم القيام بعده فانه تبطل صلاته بمجرد انقضائه عن اسم القعود لشر وعه في مبطل رشيدى وعش (قوله) لقوله (الخ) أي المصنف او لا معنى (قوله) فعاد له عمدا) أي وعلم تحريمه (قوله) او اليهما على السواء) وبكفي في ذلك غلبة الظن ولا سجود عليه لقلة ما فعله عش (قوله) وهذا مبنى على ما قبله (الخ) أي وهذا التفصيل مبنى على التفصيل المتقدم ايضا ومعنى ونهاية قال الرشيدى قوله لم رتب على ما قبله بمعنى انه ما خوذ منه ومستخرج من حكمه وإلا

يجلس مع الامام حيث لم يتحقق تقدمه عليه بركنين وإن خالفه ظاهر قول القاضي ويتابع الامام كالمشك في الجلوس الاخير مع الامام في انه سجد الثانية فانه يأتي بها ثم يوافق الامام في الجلوس بجماع أن كلا منهما واجب عليه السجدة الثانية فتأمل وأما لو تحقق تقدمه عليه بركنين ثم علم واعداهما معه ادرك الركعة وإلا فلا تأمل (قوله) أتى بركة بعد سلام الامام) فان قلت هلا جازله المشى على نظم صلاته لانه معذور بظنه المذكور وقد تخلف بركنين لعدم الاعتداد بما فعله فهو بمنزلة المتخلف ناسيا بركنين وحكمه جواز المشى على نظم صلاته ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان قلت ليس هذا متخلفا بل هو متقدم بركنين وحكمه عدم الاعتداد بهما لكن راجع ما تقدم (قوله) وهي تقدمه بركن (وبعض اخر) لقائل ان يقول قوة قولهم في باب الجماعة واللفظ للروض وشرحه فلو سبقه بركن كان ركع ورفع والامام قائم ووقف ينتظره حتى رفع واجتمع في الاعتدال لم تبطل صلاته وإن حرم او سبقه بركنين فان كان عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته لفحش المخالفة وإلا بان كان ناسيا او جاهلا فالركعة وحدها تبطل فيأتي بعد سلام الامام بركة أه يدل على ان التقدم بركن وبعض ركن لا يقتضي الالغاء لانهم اقتصروا في الركن وبعضه على عدم البطان وخصوص التفصيل بين بطلان الصلاة وبطلان الركعة بالركنين فهذا الصنيع منهم مخالف لما ذكره القاضي ثم بحث مع مر في ذلك فتوقف فيما قاله القاضي ومال جدا الى خلافه ويمكن تأويل كلام القاضي دون كلام الشارح فراجع ما تقدم ويتجه أنه لو تذكر الامام فيما قبل الركنين فعاد اليه وادركهما معه ان يدرك الركعة (قوله) الاوجه الاول) وهو المعتمد مر (قوله) للنهوض مع العود) أي لا للنهوض وحده لانه غير مبطل بخلاف ما لو قام امامه الى خامسة ناسيا ففارق بعد بلوغه حد الراكعين حيث يسجد للسهو لان تعمد نهوض الامام هذا مبطل (قوله) بخلاف ما اذا كان (الخ) سكنت هنا عن السجود وقياس قوله السابق في نظيره في

لكن بقيد الآتي ويوجه مع ما فيه بأنه متى لم يبلغ القيام لم يتلبس بالفرض فإزاله العود للتشهد وإن كان قد نوى تركه (تنبيه) في المجموع أن محل هذا التفصيل في البطلان أن قصد (١٨٤) بالنهوض ترك التشهد ثم بداله العود إليه فعادله لأن نهوضه حينئذ جائز أما لو زاد هذا النهوض

عمدا للمعنى فإن صلاته تبطل بذلك لاخلاله بنظمها اه وبه يعلم ما في قول غير واحد السابق لأن تعدهما مبطل لانهن إن أرادوا القسم الأول أعنى ما إذا قام تاركا للتشهد فالبطلان العود لا غير لما تقرر أن النهوض جائز أو الثاني أعنى ما إذا تعمد زيادة النهوض للمعنى أبطل مجرد خروجه عن اسم القعود وإن كان إليه أقرب لاخلاله بالنظم حينئذ فإن قلت يمكن حمل عبارة أولئك على ما إذا نهض بنية أنه إذا وصل للقرع من القيام عاد فالتباعد بل الذي ينبغي في هذه أنه كتعمد النهوض للمعنى فيبطل بمجرد دخوله عن اسم القعود ولو ظن مصلى فرض جالساً أنه تشهد فقرأ في الثالثة لم يعد للتشهد لأن القعود بدله عن القيام فهو كما لو قام وترك التشهد الأول لا يعمد بخلاف ما إذا سبقه لسانه بالقراءة وهو ذاكر لأن تعدهما كتعمد القيام وسبق اللسان لها غير معتد به كذا قالوه وقضيته بل صريحه البطلان هنا في الأول ووجه ما تقرر أن هذا القعود بعد تعمد القراءة بدله عن القيام

ففي الحقيقة أن ذلك ينبغي على هذا كما هو ظاهر وإنما قلنا أن المراهنة بالبناء ما سر لأن حكم السجود وعدمه المذكور في المتن طريقة الفقهاء واتباعه توسط بين وجهين مطلقين أحدهما ما ذكره الشارح عقبه ولم يتعرض الفقهاء لحكم العمد على طريقته فآخذ تلميذه البغوي من كلامه عملاً بقاعدة أن ما يبطل عمده يسجد لسهو اه (قوله بقيد الآتي) أي في التنبيه عن المجموع (قوله ويوجه) أي عدم البطلان (قوله ومع ما فيه) أي لأن المعتمد خلافه نهاية ومعنى (قوله أن محل التفصيل الخ) أي بين أن يصير إلى القيام أقرب وخلافه (قوله عمدا للمعنى) أي كان أتى به قاصدا الرجوع عنه إلى الجلوس ثم القيام بعده سم ورشيدى وعش (قوله بذلك) أي بمجرد النهوض سم ورشيدى وعش (قوله السابق) أي قبيل قول المصنف ولو نهض الخ (قوله لأن تعدهما مبطل) بدل من قول غير واحد (قوله تاركا للتشهد) أي قاصدا تركه (قوله فالبطلان العود الخ) قد يجاب بأن هذا لا يمنع صحة نسبة الإبطال إلى المجموع سم (قوله مجرد دخوله عن اسم القعود) بل ينبغي البطلان بمجرد الشروع وإن لم يخرج عن اسم القعود لأن الشروع في المبطل مبطل سم (قوله أولئك) أي غير الواحد (قوله كتعمد النهوض) بل هذا من تعمد النهوض للمعنى بالتعدد سم وعش (قوله فيبطل) أي النهوض بتلك النية وبما بمجرد للملابسة وفي نسخة مصححة فتبطل بالتأوهى ظاهرة للمعنى (قوله ولو ظن) إلى قوله كذا قالوه في النهاية والمعنى أن قوله فرض (قوله جالسا) أي أو مضطجعا ع ش (قوله أن تشهد) أي التشهد الأول نهاية (قوله فقرا في الثالثة) أي افتتح القراءة في الثالثة نهاية ومعنى أي وإن قلت كان نطق بسم من بسم الله الرحمن الرحيم لأن افتتاح القراءة ينزل منزلة القيام ومفهومه أنه لو أتى بالعود مرربدا القراءة لا يمنع عليه العود عش (قوله بخلاف ما إذا سبقه الخ) أي فيجوز له العود إلى قراءة التشهد نهاية ومعنى أي ويجوز عدمه وعليه فينبغي إعادة ما قرأه لسبق اللسان وأنه لا يطلب منه سجود السهو عش (قوله وهو ذاكر) أي أنه لم يتشهد نهاية ومعنى قال سم قوله وهو ذاكر كذا في الروض وظاهره عدم العود إذ لم يكن ذا كرا اه (قوله لأن تعدهما الخ) راجع إلى قوله لم يعد (قوله وسبق اللسان الخ) راجع إلى قوله بخلاف ما سبقه في كلامه لف ونشر مرتب والعبارة للروض ورشيدى (قوله غير معتد به) قد يؤخذ من ذلك أن من سبق لسانه للتعوذ مع تذكره الافتتاح يعود إليه سم (قوله وقضيته الخ) العمل بمقتضى هذه القضية لا يتخلو عن شيء فراجع بصرى أي فانه فرق بين الشيء وبدله (قوله فلا يشكل ذلك الخ) أي فان قطع القول لنفل لا يغير هيئة الصلاة كما مر أقول بعد تسليم الصراحة مع موافقة الاسنى والنهاية والمعنى للشارح فيما حكاه وجزمهم بذلك لا وجه للتوقف (قوله في القيام) يظهر أنه راجع للمعطوف فقط واحترزه عن موضوع المسئلة وهو مصلى الفرض جالسا قول المتن (ولو نسي قنوتا الخ) أي وإن تعمد الترك لم يعدوا لم يتلبس بالفرض فان كان عاددا عالما بالتحريم بطلت صلاته شيئا ومعنى (قوله إمام) إلى قوله نظير ما إذا جلس في النهاية إلا قوله بشروطها وقوله وبه يعلم إلى ويجرى قول المتن (فذكره في سجوده) أي

السهو بخلاف الخ عدمه (قوله عمدا للمعنى) أي كان أتى به قاصدا الرجوع عنه إلى الجلوس ثم القيام بعده (قوله بذلك) أي بمجرد النهوض (قوله فالبطلان العود لا غير) قد يجاب بأن هذا لا يمنع صحة نسبة الإبطال إلى المجموع (قوله عن اسم القعود) بل ينبغي البطلان بمجرد الشروع وإن لم يخرج عن اسم القعود لأن الشروع في المبطل مبطل والنهوض مبطل فالشروع فيه شروع في المبطل (قوله كتعمد النهوض) بل هذا من تعمد النهوض للمعنى بالتعدد (قوله وهو ذاكر) كذا في الروض وظاهره عدم العود إذ لم يكن ذا كرا (قوله غير معتد به) قد يؤخذ من ذلك أن من سبق لسانه للتعوذ مع تذكره الافتتاح يعود إليه (قوله وتسمى قنوتا) عبارة المنهج في هذه ومسئلة التشهد مانضه ولو نسي تشهدا أو قنوتا وتلبس بفرض فان عاد بطلت لا ناسيا أو جاهلا لكنه يسجد ولا مأوما بل عليه عود وإن لم يتلبس به عاد وسجدان

فصار عوده بعدها للتشهد كعوده للتشهد بعد قيامه عنه فلا يشكل ذلك بعدم البطلان بقطعه الفاتحة للافتتاح أو للتشهد في القيام (ولو نسي) إمام أو منفرد (قنوتا فذكره في سجوده لم يعد له) لتلبسه بفرض فان عاد عاددا عالما بطلت صلاته بعد

(أو) ذكره (قبله) أى قبل تمام سجوده بأن لم يكمل وضع الأعضاء السبعة بشرطها (عاد) لعدم تلبسه بفرض (وسجد للسهو) أن بلغ هو به (حد الراكع) لأنه يغير النظم حينئذ ومن ثم لو تعدد الوصول إليه ثم العود بطلت صلاته بخلاف ما إذا لم يبلغه نظير ما مر في التشهد وبه يعلم أن المدار هنا في السجود بناء على ما مر عن المنهاج لا على مقابله كما قاله شارح وهو محتمل وأن أمكن الفرق على أن يصير أقرب إلى أقل الركوع لأن هذا هو نظير صيرورة الجالس إلى القرب من القيام بجامع القرب من الركن الذى يلي ما هو فيه فى كل ثم رأيت ابن الرفعة صرح بذلك ووضح أنه يأتي هنا نظير ما مر عن المجموع فى الهوى تاركا للقنوت ولا لمعنى وما يترتب على كل منهما ويجرى فى المأموم هنا جميع ما مر ثم بتفصيله حرفا بحرف وكذا فى غيره الجاهل والناسى ما مر ثم أيضا نعم للمأموم هنا التخلف للقنوت مالم يتسبق بركنين فعليين كما سيأتى قبيل فصل متابعة

بعد أن يضع أعضاء السجود كلها مع التنكيس والتحامل وإن لم يطمئن شيخنا (قوله) بأن لم يكمل) إلى قوله وبه يعلم فى المعنى إلا قوله بشرطها (قوله) بأن لم يكمل الخ) أى وإن كان ظاهر كلام ابن المقرئ أنه لو وضع الجبهة فقط لا يعود معنى ونهاية (قوله) وضع الأعضاء السبعة الخ) أى مع التحامل والتنكيس شيخنا قول الماتن (عاد) أى ندباشرح بأفضل وعش وفى سم والكردى عن الإيعاب مانصه وبحث الأذرعى أنا حيث قلنا فى مسألة القنوت أو التشهد يجوز العود كان أولى للنفرد وأمام القليلين دون أمام الجميع الكثير لئلا يحصل لهم اللبس لاسيما فى المساجد العظام ويؤيده ما يأتى فى سجود التلاوة أنه حيث خشى به التشويش على المأمومين لجهلهم أو نحوه سن له تركه وقد يؤخذ من هذا تقييد ندب سجود السهو للمأموم بذلك إلا أن يفرق بانه أكد من سجود التلاوة كما هو ظاهر فليفعول وإن خشى منه تشويش انتهى وتقدم عن الحلبي ترجيح التقييد المذکور قول الماتن (أن بلغ الخ) قيد فى السجود للسهو خاصة فى العود ونهاية ومعنى وسم قول الماتن (حد الراكع) أى أقل الركوع نهاية ومعنى وشيخنا وباتى عن عميرة وسم وعش اعتماده خلافا لما يأتى فى الشرح (قوله) بخلاف ما إذا لم يبلغه الخ) أى بأن انحى إلى حد لا تتأخر راحته ركبته وإن كان إلى الركوع أقرب منه إلى القيام فلا يسجد لقلة ما فعله وإن خرج به عن مسمى القيام الذى تجزئه فيه القراءة عش وحقنى (قوله) نظير ما مر الخ) أى فلا يسجد معنى (قوله) فى السجود الخ) أى فى طلب سجود السهو سم (قوله) على ما مر الخ) أى فى قول المصنف وسجدان كان نصارى القيام أقرب و (قوله) لا على مقابله الخ) أى المذکور هناك على الكثيرين (قوله) على أن يصير أقرب الخ) خلافا للنهائية والمعنى وغيرهما كما مر انفا (قوله) نظير صيرورة الخ) وقد يفرق بقلة القرب إلى حد أقل الركوع بخلاف القرب إلى حد القيام سم (قوله) نظير ما مر الخ) أى فى التنبيه (قوله) فى الهوى) بدل من قوله هنا ويحتمل أن فى فيه بمعنى من بيان للنظير وكان حق المقام أن يقول باتى هنا فى الهوى تركا للقنوت أولا لمعنى نظير ما مر عن المجموع فى التشهد من النهوض تركا للتشهد أولا لمعنى وما يترتب الخ) (قوله) تركا للقنوت) حال من فاعل الهوى أى فاعل الهوى عن الاعتدال قاصدا ترك القنوت و (قوله) ولا لمعنى الخ) عطف على الحال المذکور أى عامدا الهوى ولا لمعنى أى كان أتى به قاصدا الرجوع عنه إلى الاعتدال ثم الهوى بعده (قوله) على كل منهما) لى من قسمى الهوى (قوله) هنا) أى فى القنوت (قوله) جميع ما مر ثم) أى فى التشهد (قوله) فى غيره) أى غير المأموم من الإمام والمتفرد (قوله) ما مر ثم الخ) فاعل يجرى المقدر بعد وكذا لو أخر قوله جميع ما مر الخ عن قوله وكذا فى غيره

قارب القيام أو بلغ حد الراكع ولو تعدد غير مأموم تركه فعاد بطلت أن قارب أو بلغ ما مر اه وقوله أن قارب أو بلغ ما مر قال شيخنا الشهاب البرلسى مراده من هذه العبارة أن قارب القيام أو بلغ حد الراكع ولا فقضية تنازع الفعلين فى الوصول المذکور أن من عاد إلى القنوت بعد مقاربه حد الراكع تبطل صلاته وليس كذلك بل عندى توقف فى البطلان إذا بلغ حد الراكع فأنى لم أر التصريح به لغيره وقضية قول الرافعى وغيره أن ترك القنوت يقاس بترك التشهد اختصاص البطلان بما لو صار إلى السجود أقرب ثم عاد إلى القنوت أعنى بعد تركه عمدا ثم رأيت الجوزجورى فى شرح الارشاد صرح بمافعله وهو الحق إن شاء الله تعالى اه وبه تعلم ما فى كلام الشارح فى هذا المقام وقوله على أن يصير أقرب إلى أقل الركوع وإن ادعى ابن الرفعة صرح به فليتأمل (قوله) أو قبله عاد الخ) قال الشارح فى شرح العباب وبحث الأذرعى أنا حيث قلنا هنا فى مسألة القنوت وقام رأى فى مسألة التشهد يجوز العود كان أولى للنفرد وأمام القليلين دون أمام الجميع الكثير لئلا يحصل لهم اللبس لاسيما فى المساجد العظام ويؤيده ما يأتى فى سجود التلاوة أنه حيث خشى به التشويش على المأمومين لجهلهم أو نحوه سن له تركه وقد يؤخذ من هذا تقييد ندب سجود السهو للمأموم بذلك إلا أن يفرق بانه أكد من سجود التلاوة كما هو ظاهر فليفعول وإن خشى منه تشويش اه (قوله) بأن لم يكمل) اعتمده مر (قوله) أن بلغ هو به) قيد فى السجود خاصة مر (قوله) فى السجود) أى فى طلب السجود للسهو (قوله) نظير صيرورة الخ) قد يفرق بقلة القرب إلى حد أقل الركوع بخلاف القرب إلى

الجاهل والناسي لكان أخصر وأسبك وأوضح (قوله بذلك) أي يجوز أن تختلف المأموم للتشهد فيما إذا جلس الإمام للاستراحة (قوله لأن استواءهما) أي الإمام والمأموم هنا في مسألة القنوت (فرغ) أو تشهد سهواً في الركعة الأولى أو الثالثة الرباعية أو قد سهواً بعد اعتداله من أولى أو غيرهما أو أن يشهد أو بعضه أو جلس لاستراحة أو بعد اعتداله سهواً بلا تشهد فوق جلسة الاستراحة ثم تذكر تدارك ما عليه وسجد للسهو أما في الأخيرة فلزيادة قعود طويل وإما في غيرهما فذلك أو لنقل ركن قولي أو بعضه فإن كانت الجلسة في الأخيرة كجلسة الاستراحة فلا سجود لأن عمدهما مطلوب أو مغتفر ولو مكث في السجود بترك ركع أو ركعتين أو أطال بطلت صلاته وهل سجد السجدة الأولى أو لا لم تبطل وإن طال إذ لا يلزمه ترك السجود في هذه بخلافه في تلك فلو قعد في هذه من سجدة وتذكر أنها الثانية وكان في الركعة الأخيرة فتشهد قال البغوي في فتاويه إن كان قعوده على الشك فوق القعودين السجدة تبطل صلاته لأن عليه أن يعيد السجود وإلا فلا تبطل ولا يسجد للسهو ولو سجد ثم ذكر في سجوده أنه لم يركع ثم يركع ولا يكفي أن يقوم كما لا يفتي به إلا أنه قصد بالركع غيره معني (قوله بن الأبعاض) أي قوله ومن أزع في بعض نسخ النهاية وفي المغني لا قوله وأعلم إلى لانه (قوله كقنوت) ظاهره أن الشك في بعضه بعد الفراغ منه لا يضر وهو ظاهر قياساً على ما تقدم في قراءة الفاتحة من أنه لو شك فيها وجب إعادتها وفي بعضها بعد فراغها لم يجب لكثرة كلماتها ع (قوله) كما لو علم الخ) الفوات يئنه وبين ما يأتي في قوله في ترك بعض مهم ظاهره أنه يفتي بترك بعض مهم وشك في عينه وفيما يأتي شك في ترك البعض المبهم بصرى وبأن مثله عن سم وغيره (قوله) وشك أم ترك القنوت الخ) كان نوى قنوت النصف الثاني من رمضان بتشهدين فشك هل ترك التشهد الأول أو القنوت سم ورشدي وعش (قوله أو التشهد) أي أو غيره من الأبعاض فإنه في هذه يسجد لعلمه بمقتضى السجود معني (قوله بخلاف مالو شك في ترك بعض مهم) كان شك في المتروك هل هو بعض أو لا لضعفه بالأبهام وبهذا علم أن التقييد بالمعين معني خلافاً لمن زعم خلافه لجعل المبهم كالمعين ولا يما يكون كالمعين فيما إذا علم أنه ترك بعضاً وشك هل هو قنوت مثلاً أو تشهد أول أو غيره من الأبعاض فإنه في هذه يسجد لعلمه بمقتضى السجود معني ونهاية عبارة سم صورة المسئلة كما هو ظاهر أنه شك أترك شيئاً من الأبعاض أو أتى بجميعها وبذلك يتضح مغايرة هذه لقوله السابق كما لو علمه وشك أم ترك القنوت أو التشهد خلافاً لما يترجم لانه في تلك تحقق ترك بعض وشك أم هو القنوت أو التشهد وفي هذه لم يتحقق ترك شيء وإنما شك أترك شيئاً منها أو لا فليتامها وفي الرشدي ما يوافقه أقول لسكن لا تظهر مغايرة هذه لقوله إلا أني أو علم ترك مسنون الخ ولعل لهذا ترك المغني القول إلا أني ثم رأيت أن عشي نبيه عليه (قوله أو في أنه سهواً) أي كان بقول هل أتيت بجميع المندوبات أو تركت مندوباً منها شيئاً (قوله واحتمل كونه بعضاً) أي وكونه هيئة (قوله لانه) لتعليل لقوله بخلاف مالو شك الخ (قوله مع ضعف البعض المبهم الخ) وبما تقرر علم أن التقييد بالمعين معني خلافاً لمن زعم خلافه كالتركشي والأذرعى لجعل المبهم كالمعين نهاية قال عشي قوله مر خلافاً لمن زعم خلافه هذا الزعم هو الحق لمن أحسن التامل وراجع فليتام وليراجع سم على المنهج ووجهه ما ذكره قبل من أنه لو شك في أنه هل أتى بجميع

حد القيام (قوله وشك أم ترك القنوت أو التشهد) انظر صورة ذلك فإنه لا يجتمع القنوت والتشهد أي الأول إذ هو الذي يجزى بالسجود في غير الرباعية لا قنوت في الرباعية إلا لما نزلت له لتقديمه لا يسجد بترك قنوت النازلة إلا أن يصور ذلك في الوتر في النصف الثاني من رمضان إذا وصله وقصد الاتيان فيه بتشهدين وقضية ذلك أن ترك أحدهما يفتي بالسجود قد اعتمد الشارح فيما تقدم وفي شرح الارشاد فيما لنوى أربع ركعات تطرعا عازماً على الاتيان بتشهدين أنه لا يسجد بترك الأول منهما وهذا لا يشكل على هذا التصوير لظهور الفرق بينه ما قدمه فيمن صلى راتبة الظهر أربعاً وترك التشهد الأول وما على ما اعتمده غيره من السجود فهو موافق لهذا التصوير بل يؤيد منه السجود فيه بالأولى (قوله بخلاف مالو شك في ترك بعض مهم) صورة المسئلة كما هو ظاهر أنه شك أترك شيئاً من الأبعاض أو أتى بجميعها وبذلك يتضح مغايرة هذه

بذلك لأن استواءهما هنا في الاعتدال أصلي لا عارض بخلافه ثم (ولو شك) مصل (في ترك بعض) من الأبعاض السابقة معين كقنوت (سجد) لأن الأصل عدم فعله (أو) في (ارتكاب نهي) أي منهي عنه يجزى بالسجود (فلا) يسجد لأن الأصل عدم ارتكابه ولو علم سهواً وشك أنه بالاول أو الثاني سجد كما لو علمه وشك أم تركه القنوت أو التشهد بخلاف مالو شك في ترك بعض مهم أو في أنه سهواً أو لا أو علم ترك مسنون واحتمل كونه بعضاً لأنه لم يتيقن مقتضيه مع ضعف البعض المبهم بالأبهام (ولو سهواً) بما يقتضى السجود (وشك هل سجد) أولاً أو هل سجد سجدةً أو واحدة (فليسجد) فثنتين في الأولى وواحدة في الثانية لأن الأصل عدم سجوده وهذا كله جرى على القاعدة المشهورة أن المشكوك فيه كالمعذور والمراد بالشك هنا وفي معظم الأبواب

مطلق التردد (ولو شك أصلي ثلاثا أم أربعا أتى بركة) لأن الأصل عدم فعلها ولا (١٨٧) يرجع لظنه ولا لقول غيره أو فعله

والأبعض أو ترك منها شيئا سجدوا أنه لو علم أنه ترك بعضا وشك أنه قوت أو غيره سجداه (مطلق التردد)
أي التام للوهم والظن ولو مع الغلبة وليس المراد خصوص الشك المصطلح عليه وهو التردد بين أمرين على
السواء ومن الشك في عدد الركعات ما لو أدرك الإمام راكعا وشك هل أدرك الركوع معه أو لا فلا يصح أنه
لا تحسب له الركعة فيتدارك تلك الركعة ويسجد للسبب لأنه أتى بركة مع احتمالها الزيادة وهي مسألة
يغفل عنها أكثر الناس فليتنبه لها شيخنا قول المتن (ولو شك الخ) أي تردد في رابعة نهائية ومعنى أي فرضا
كانت أو فلا عش (قوله ما لم يبلغوا الخ) قضيته أنه يرجع لفعل غيره إذا بلغوا عدد التواتر لكن الذي
أفتى به شيخنا الشهاب الرمي آخر أنه ليس الفعل كالقول فلا يرجع لفعلهم وإن بلغوا عدد التواتر رسم وفي
المعنى ما يوافق كلام الشارح عبارة قال الزركشي وينبغي تخصيص ذلك أي عدم جواز أخذ قول الغير بما
إذا لم يبلغوا عدد التواتر وهو بحث حسن وينبغي أنه إذا صلى في جماعة وصلوا إلى هذا الحد أنه يكتفي بفعلهم
أهو في نسخ النهاية اختلاف عبارة في نسخة بعد استثنائه التواتر القولي نصا ويحتمل أن يعلق بما ذكره ما لو
صلى في جماعة وصلوا إلى هذا الحد فيكتفي بفعلهم فيما يظهر لكن أفتى الوالد رحمه الله تعالى بخلافه ووجهه
أن الفعل لا يدل بوضعه اه قال الرشدي قوله لم يرجع ويحتمل أن يلحق الخ لفظ يحتمل أن ساقط في بعض النسخ
مع زيادة لفظ فيما يظهر قبل قوله لكن أفتى الوالد الخ وظاهره اعتماد خلاف افتاء والده وفي بعض النسخ
الجمع بين يحتمل وفيما يظهر وفيه تدافع اه وقال عث قوله لم يرجع فيكتفي بفعلهم فيما يظهر جزم به أن
صح في شرحه واعتمده شيخنا الزبائدي ونقله سم على المنهج عن الشارح م ر وما نقله عن والده لا ينافي اعتنا
لتقديمه واستظهاره اه وقال البصري ويمكن الجمع بين الكلامين بحمل الآية كنفاء بالتواتر الفعلي على
ما إذا علم أنه لم يتخلف عنهم وإنما تردد في مفعولهم هل هو ثلاث أو أربع فان هذا التردد على هذا التقدير
خيال باطل بعد التعويل عليه وعدم الاكتفاء به الذي أفتى به الشهاب الرمي على ما إذا تردد في موافقته
لهم في جميع ما فعلوه وتخلفه عنهم في بعضه اه (قوله لأن العمل بخلاف هذا العلم الخ) علة لما يفهمه قوله
ما لم يبلغوا عدد التواتر الخ عبارة النهاية فان بلغوا عدده بحيث يحصل العلم الضروري بأنه فعلها
رجع لقولهم لحصول اليقين له لأن العمل الخ (قوله لا غاية) وهي حصول العلم الضروري كرى
(قوله للسبب) أي قوله كافى رواية في المعنى إلا أنه لم يجمع الجلوس بينهما وإلى المتن في النهاية (قوله شفغن
له الخ) قد يقال ما الحكمة في جمع ضمير شفغن وتنشئة ضمير كانتا ولعلها أن الارغام في السجدين
أظهر فلذا خصهما بخلاف الجبر فساواهما فيه الجلوس بينهما ويحتمل أن يقال الجمع حيث نظرا
للكعة الزائدة بصري (قوله ترغما) عبارة المعنى ترغما اه ولعل الرواية متعددة (قوله ومعنى شفغن
له صلواته الخ) أشار به إلى دفع سؤال تقديره كان الظاهر أن يقال شفغن له صلواته لأن المحدث عنه
السجدتان وحاصل الجواب أن الضمير للسجدين والجلوس بينهما وهي جمع عث ورشدي (قوله
لجبرهما) لا نسب لما قبله وما بعده جمع الضمير (قوله وخبر ذي الدين الخ) جواب السؤال منشؤه قوله ولا
لقول غيره الخ فكان حقه أن يذكر هنا كما في النهاية والمعنى (قوله بل لعله) أي لتذكره بعد مراجعته
معنى (قوله على أنهم كانوا عدد التواتر) يرد عليه أن المجيب له صلى الله عليه وسلم سيدنا أبو بكر وسيدنا عمر
وأقل ما قيل فيه أن يزيد على الأربع اللهم إلا أن يقال لما سكنت بقية الصحابة على ذلك نسب إليهم كلهم عث
قول المتن (وأن زال شك الخ) قد يقال زواله يبين أحد طرفيه فوجه اقتصار الشارح على أحدهما بعينه في
قوله بان تذكر الخ ويمكن أن يجاب بان التقييد به للخلاف بصري أقول بل ذكر الشارح في شرح أوفى

الابعض أو ترك منها شيئا سجدوا أنه لو علم أنه ترك بعضا وشك أنه قوت أو غيره سجداه (مطلق التردد)
أي التام للوهم والظن ولو مع الغلبة وليس المراد خصوص الشك المصطلح عليه وهو التردد بين أمرين على
السواء ومن الشك في عدد الركعات ما لو أدرك الإمام راكعا وشك هل أدرك الركوع معه أو لا فلا يصح أنه
لا تحسب له الركعة فيتدارك تلك الركعة ويسجد للسبب لأنه أتى بركة مع احتمالها الزيادة وهي مسألة
يغفل عنها أكثر الناس فليتنبه لها شيخنا قول المتن (ولو شك الخ) أي تردد في رابعة نهائية ومعنى أي فرضا
كانت أو فلا عش (قوله ما لم يبلغوا الخ) قضيته أنه يرجع لفعل غيره إذا بلغوا عدد التواتر لكن الذي
أفتى به شيخنا الشهاب الرمي آخر أنه ليس الفعل كالقول فلا يرجع لفعلهم وإن بلغوا عدد التواتر رسم وفي
المعنى ما يوافق كلام الشارح عبارة قال الزركشي وينبغي تخصيص ذلك أي عدم جواز أخذ قول الغير بما
إذا لم يبلغوا عدد التواتر وهو بحث حسن وينبغي أنه إذا صلى في جماعة وصلوا إلى هذا الحد أنه يكتفي بفعلهم
أهو في نسخ النهاية اختلاف عبارة في نسخة بعد استثنائه التواتر القولي نصا ويحتمل أن يعلق بما ذكره ما لو
صلى في جماعة وصلوا إلى هذا الحد فيكتفي بفعلهم فيما يظهر لكن أفتى الوالد رحمه الله تعالى بخلافه ووجهه
أن الفعل لا يدل بوضعه اه قال الرشدي قوله لم يرجع ويحتمل أن يلحق الخ لفظ يحتمل أن ساقط في بعض النسخ
مع زيادة لفظ فيما يظهر قبل قوله لكن أفتى الوالد الخ وظاهره اعتماد خلاف افتاء والده وفي بعض النسخ
الجمع بين يحتمل وفيما يظهر وفيه تدافع اه وقال عث قوله لم يرجع فيكتفي بفعلهم فيما يظهر جزم به أن
صح في شرحه واعتمده شيخنا الزبائدي ونقله سم على المنهج عن الشارح م ر وما نقله عن والده لا ينافي اعتنا
لتقديمه واستظهاره اه وقال البصري ويمكن الجمع بين الكلامين بحمل الآية كنفاء بالتواتر الفعلي على
ما إذا علم أنه لم يتخلف عنهم وإنما تردد في مفعولهم هل هو ثلاث أو أربع فان هذا التردد على هذا التقدير
خيال باطل بعد التعويل عليه وعدم الاكتفاء به الذي أفتى به الشهاب الرمي على ما إذا تردد في موافقته
لهم في جميع ما فعلوه وتخلفه عنهم في بعضه اه (قوله لأن العمل بخلاف هذا العلم الخ) علة لما يفهمه قوله
ما لم يبلغوا عدد التواتر الخ عبارة النهاية فان بلغوا عدده بحيث يحصل العلم الضروري بأنه فعلها
رجع لقولهم لحصول اليقين له لأن العمل الخ (قوله لا غاية) وهي حصول العلم الضروري كرى
(قوله للسبب) أي قوله كافى رواية في المعنى إلا أنه لم يجمع الجلوس بينهما وإلى المتن في النهاية (قوله شفغن
له الخ) قد يقال ما الحكمة في جمع ضمير شفغن وتنشئة ضمير كانتا ولعلها أن الارغام في السجدين
أظهر فلذا خصهما بخلاف الجبر فساواهما فيه الجلوس بينهما ويحتمل أن يقال الجمع حيث نظرا
للكعة الزائدة بصري (قوله ترغما) عبارة المعنى ترغما اه ولعل الرواية متعددة (قوله ومعنى شفغن
له صلواته الخ) أشار به إلى دفع سؤال تقديره كان الظاهر أن يقال شفغن له صلواته لأن المحدث عنه
السجدةتان وحاصل الجواب أن الضمير للسجدين والجلوس بينهما وهي جمع عث ورشدي (قوله
لجبرهما) لا نسب لما قبله وما بعده جمع الضمير (قوله وخبر ذي الدين الخ) جواب السؤال منشؤه قوله ولا
لقول غيره الخ فكان حقه أن يذكر هنا كما في النهاية والمعنى (قوله بل لعله) أي لتذكره بعد مراجعته
معنى (قوله على أنهم كانوا عدد التواتر) يرد عليه أن المجيب له صلى الله عليه وسلم سيدنا أبو بكر وسيدنا عمر
وأقل ما قيل فيه أن يزيد على الأربع اللهم إلا أن يقال لما سكنت بقية الصحابة على ذلك نسب إليهم كلهم عث
قول المتن (وأن زال شك الخ) قد يقال زواله يبين أحد طرفيه فوجه اقتصار الشارح على أحدهما بعينه في
قوله بان تذكر الخ ويمكن أن يجاب بان التقييد به للخلاف بصري أقول بل ذكر الشارح في شرح أوفى

لقوله السابق كما وعلمه وشك أم تركه القنوت أو التشهد خلافا لما قد بتوهم لأنه في تلك تحقق ترك بعض
وشك هو القنوت أو التشهد وفي هذه لم يتحقق ترك شيء وإنما شك أن ترك شيئا منها لا فليتأمل فان هذا وإن
كان رجيا في المعنى إلا أنه خلاف ظاهر العبارة وقوله مع ضعف البعض المبهم بالابهام وقد يمنع أنه خلاف
ظاهر العبارة (قوله ما لم يبلغوا عدد التواتر) قضيته أنه يرجع لفعل غيره إذا بلغوا عدد التواتر لكن

زال تردده قبل سلامه كما قال (والأصح أنه يسجد وإن زال شك قبل سلامه)

بان تذكر انهار اربعة (وكذا حكم) كل (ما يصاحبه مترددا واحتمل كونه زائدا) فيسجد لتردده في زيادته وان زال شك قبل سلامه (ولا يسجد لما يجب بكل حال اذ زال شك مثله شك) مصلى رابعة (في الثالثة) منها باعتبار ما في نفس الامر اذ الفرض انه عند الشك جاهل بالثالثة (الثالثة هي أم رابعة فتذكر فيها) أي قبل القيام للرابعة انما الثالثة (لم يسجد) إذ أمأتني به مع الشك واجب بكل تقدير (أو) تذكر بعد تمام القيام بخلافه قبله وان صار اليه قرب على ما جرى عليه ابن العباد وغيره مخالفين للاسنوي في اعتياده هذا التفصيل لان تعمد صيرورته اليه ليس مبطلا وحده بل مع عوده كذا قالوه (١٨٨) وفيه نظير بل لا يصح لان الذي بينته في شرح العباب ان الهوى المخرج عن جد القيام

الفرض والنهوض اليه من نحو التشهد الاخير مبطل بمجرد عوده وان لم يعد لالكونه زيادة من جنسها فان شرطها ان تكون على صورة الركن بل لا بطلها الركن ومن ثم صرحوا في الفعالة الفا حشة بانها إنما أبطلت مع قلتها لما فيها من الانحناء المخرج عن حد القيام ومر آنفا عن المجموع التصريح بذلك بقوله أما لو زاد هذا النهوض عمدا للمعنى فان صلاته تبطل بذلك لا خلافه بنظمها فهو صريح في ان تعمد نهوض عن جلوس في محله مخرج عن حده مبطل فينبغي السجود لسهوه وان لم يقرب من القيام لما مر أن ما أبطل عمده يسجد لسهوه وبفرض التنزل وعدم القول بهذا فلا أقل من السجود اذ صار الى القيام اقرب وان لم تقل بذلك فيما مر من النهوض عن التشهد الاول لما مر فيه عن المجموع ان الفرض

الرابعة يسجد ما يعلم منه حكم الطرف الآخر (قوله بان تذكر) الى قوله أو تذكر في النهاية والى قوله كذا قالوه في المغنى (قوله اذ الفرض الخ) تعليل للتعدي بقوله باعتبار ما في نفس الامر (قوله على ما جرى عليه الخ) اعتمده شيخ الاسلام والمغنى ع ش عبارة للمغنى وقضية تعبيرهم بقبل القيام انه لو زال تردده بعد نهوضه وقبل انتصاه لم يسجد اذ حقيقة القيام الانتصاب وما قبله انتقال لقيام قال شيخنا فقول الاسنوي انهم اهملوه مردود وكذا قوله والقياس انه ان صار الى القيام اقرب يسجد وإلا فلا لان صيرورته الى ما ذكر لا تقتضي السجود لان عمده لا يبطل وإنما يبطل عمده مع عوده كما مر به على ذلك ابن العباد ومال النهاية كالشارح الى ما قاله الاسنوي حيث عقب كلام شيخ الاسلام المار آنفا عن المغنى بما نصه وما ذكره في الروضة من ان الامام لو قام لخامسة الى آخر ما يأتي في الشرح صريح او كالصريح فيما قاله الاسنوي اه وأقره سم (قوله في اعتياده هذا التفصيل) وهو انه ان صار الى القيام اقرب يسجد وإلا فلا سم (قوله لان تعمد الخ) علقما جرى عليه ابن العباد وغيره (قوله بل مع عوده) أي ولا عودنا (قوله وفيه نظر) أي فيما قالوه من عدم السجود في التذكر قبل تمام القيام وان صار الى القيام اقرب (قوله والنهوض اليه) أي الى القيام (قوله بل لا بطلها) أي تلك الزيادة من الهوى او النهوض (قوله بذلك) أي بابطال ذلك النهوض (قوله فهو) أي قول المجموع (قوله وان لم يقرب من القيام) أي حيث خرج عن مسمى القعود لكن قضية ما يأتي عن الروضة ان مجرد الخروج عن مسمى القعود لا اثر له ثم رابت سؤال الشارح وجوابه الاتيين سم (قوله بهذا) أي بان تعمد نهوض عن جلوس في محله الخ (قوله وان لم تقل بذلك) أي بالسجود اذ صار الى القيام اقرب (قوله وهنا) أي في مسألة الشك في ركعة الثالثة الخ (قوله لا يتصور الخ) لعل المراد على فرض ان المشكوك فيها رابعة في نفس الامر (قوله وما يؤيد) الى قوله فان قلت في النهاية (قوله تفصيل الاسنوي) أي انه ان صار الى القيام اقرب يسجد وإلا فلا وظاهر كلامه أي النهاية اعتماده ع ش (قوله فان قلت هذا) أي تفصيل الاسنوي (قوله ما تقرر) أي ما نقله عن شرح العباب (قوله ان المدار الخ) بيان لما تقرر (قوله المرادف الخ) صفة القرب (قوله القرب الخ) متعلق بالمرادف (قوله ذلك النهوض) أي المخرج عن حد الجلوس (قوله في حال العمد الخ) أي فابطوا به الصلاة (قوله في نفس الامر) الى قوله ولو شك في تشهد في المغنى والى قوله تدعين في النهاية (قوله فقد اتى برائد بتقدير) وإنما كان الرد في زيادتها مقتضيا للسجود لانها كانت زائدة فظاهروا ولا تردده اضعف النية واحوج الى الجبر نهاية ومعنى (قوله ثم يسجد) قضيته لا بد من الجلوس قبل هويه للسجود ويحتمل ان يكفيه نزوله من القيام ساجدا لان التشهد بجلوسه تقدم وجلوسه

الذي أفق به شيخنا الشباب الرمي آخر أنه ليس الفعل كالقول فلا يرجع لفعلهم وان بلغوا عدد التواتر (قوله في اعتياده هذا التفصيل) أي وهو انه ان صار الى القيام اقرب يسجد وإلا فلا (قوله من القيام) أي حيث خرج عن مسمى القعود لكن قضية ما يأتي عن الروضة ان مجرد الخروج عن مسمى القعود لا اثر له ثم رابت سؤال الشارح وجوابه الاتيين (قوله قول الروضة) هذا الذي قاله في الروضة صريح او كالصريح

أن نهوضه جائز وهنا لا يتصور جواز تعمد نهوضه وما يؤيد تفصيل الاسنوي قول الروضة وان قام الامام الى خامسة ساهيا للسلام فنوى المأموم مفارقتها بعد بلوغ الامام في ارتفاعه حد الراكعين سجدا الماروم للسهو وان نواها قبله فلا يسجد فان قلت هذا يخالف ما تقرر الموافق لصريح المجموع وغيره أن المدار على مجاوزة اسم القعود وعدمها لا على القرب من أقل الركوع المرادف كما هو ظاهر للقرب من القيام فما الجمع قلت لاجمع بل هو تخالف حقيق لان ان يجاب على بعد بانهم ساءحوا في حال السهو فلم يجعلوا ذلك النهوض مقتضيا للسجود لانه قد يجوز نظيره كما علم في التشهد مع عدم الفحش فيه لا في حال العمد لفحشه (في الرابعة) في نفس الامر الماتى بها ان ما قبلها ثالثة (سجد) لتردده حال القيام اليها في زيادتها المحتملة فقد اتى برائد بتقدير فان تذكر انها خامسة لزومه الجلوس فورا ويتشهد ان لم يكن تشهد

للسلام يأتي بعد سجود السهو فلا معنى لتعين جلوسه قبل السجود ع ش ولعل هذا الاحتمال هو الظاهر (قوله وإلا) أي وإن كان قد تشهد في الرابعة وكذا إذا لم يتذكر حتى قرأه في الخامسة معنى (قوله وقد قام الخ) ولو زال شك قبل قيامه ينبغي أن يجري فيه ما تقدم عن ابن العباد وغيره سم قول المتن (بعد السلام) سيذكر الشارح محترزه (قوله الذي) إلى قوله فتعين في المعنى (قوله الذي لا يحصل الخ) سيذكر محترزه (قوله في ترك فرض غير النية الخ) بقي الشك في النية والتكبير والشرط قبل السلام قال في شرح البهجة وأفهم كلامه أن الشك في النية وتكبير التحريم والطهر مبطل أي بشرطه فقوله الآتي وقوله أي السلام يأتي به ثم يسجد يقيد بغير ذلك انتهى ولا يخفى صراحة هذا الكلام في تصوير الشك في الطهر بالشك في أصله إذا الشك في بقائه بعد تيقن وجوده غير مبطل وهذا قرينة على تصوير مقابله وهو الشك في الطهر بعد السلام بالشك في أصله أيضا فليتأمل ﴿فرع﴾ من الشك في الطهارة بعد السلام الشك في نيتها فلا يؤثر في صحة الصلاة وإن أثر الشك بعد الطهارة في نيتها بالنسبة لها حتى لا يجوز افتتاح صلاة هذه الطهارة فعلم أن للشك في نية الطهارة بعد الطهارة حالين وأنه إذا شك في نيتها بعد السلام لم يؤثر في صحة السلام التي سلم منها ويؤثر في المستقبل فيمتنع عليه افتتاح صلاة أخرى مع ذلك الشك وجميع ما ذكرناه في هذا الفرع إنما يظهر إن لم يؤثر الشك في أصل الطهارة وإلا كما هو صريح كلام الشارح فلا وحاصل كلام الشارح تصوير مسألة الشك بعد السلام في الطهارة مثلا بما إذا تيقن الطهارة وشك في طرو الحدث وقد يستبعد هذا الظهور عدم تأثير الشك في طرو الحدث بعد تيقن الطهارة فلا يظهر كونه محل هذا النزاع الكبير ولا مانع من تصويرها بالشك بعد السلام في أصل الطهارة كما أنها موصورة في الأركان بالشك في أصل وجودها نعم هذا قريب فيما إذا لم يتيقن سبق حدث ولا طهارة أو تيقن سبقهما وجهل السابق منهما ما لو تيقن سبق الحدث ثم شك في وجود الطهارة فعدم التأثير هنا بعيد فليتأمل سم (قوله وقد يستبعد الخ) حكاه الرشدي عنه ثم جزم بتصوير المسئلة بالشك بعد السلام في أصل الطهارة وكذا جزم بذلك الحنفى (قوله غير النية الخ) سيذكر محترزه (قوله وإلا لعسر الخ) أي خصوصاً على ذوى الوسواس نهاية ومعنى (قوله وبه) أي بالتعليل الثاني وقال الكردى بقول المصنف في ترك فرضه (قوله يتجه أن الشرط كالركن الخ) وهو المعتمد شيخ الإسلام ونهاية ومعنى

فما قاله الأسنوى هنا وفيما مر في القيام عن التشهد وعبارة الروض وإن قام أي الإمام الخامسة أي ناسيا فقارقه بعد بلوغ حد الركعةين لا قبله بسجده (قوله وقد قام) لو زال شك قبل قيامه ينبغي أن يجري فيه ما تقدم عن ابن العباد وغيره (قوله في ترك فرض غير النية الخ) بقي الشك في النية والتكبير والشرط قبل السلام قال في شرح البهجة وأفهم كلامه أن الشك في النية وتكبير التحريم والطهر مبطل أي بشرطه فقوله الآتي وقوله أي السلام يأتي به ثم يسجد يقيد بغير ذلك اه ولا يخفى صراحة هذا الكلام في تصوير الشك في الطهر بالشك في أصله إذا الشك في بقائه بعد تيقن وجوده غير مبطل وهذا قرينة على تصوير مقابله وهو الشك في الطهر بعد السلام بالشك في أصله أيضا فليتأمل ﴿فرع﴾ من الشك في الطهارة بعد السلام الشك في نيتها فلا يؤثر في صحة الصلاة وإن أثر الشك بعد الطهارة في نيتها بالنسبة لها حتى لا يجوز افتتاح صلاة هذه الطهارة فعلم أن للشك في نية الطهارة بعد الطهارة حالين وأنه إذا شك في نيتها بعد السلام لم يؤثر في صحة الصلاة التي سلم منها ويؤثر في المستقبل فيمتنع عليه افتتاح صلاة مع ذلك الشك وجميع ما ذكرناه في هذا النوع إنما يظهر إن لم يؤثر الشك في أصل الطهارة وإلا كما هو صريح كلام الشارح فلا وحاصل كلام الشارح تصوير مسألة الشك بعد السلام في الطهارة مثلا بما إذا تيقن الطهارة وشك في طرو الحدث وقد يستبعد هذا الظهور عدم تأثير الشك في طرو الحدث بعد تيقن الطهارة فلا يظهر كونه محل هذا النزاع الكبير ولا مانع من تصويرها بالشك بعد السلام في أصل الطهارة كما أنها موصورة في الأركان بالشك في أصل وجودها نعم هذا قريب فيما إذا لم يتيقن سبق حدث ولا طهارة أو تيقن سبقهما وجهل السابق منهما ما لو تيقن سبق الحدث ثم شك في وجود الطهارة

وإلا لم تلزمه اعادته ثم يسجد للسهو ولو شك في تشهده أهو الأول أو الآخر فإن زال شك فيه لم يسجد لأنه مطلوب بكل تقدير ولا نظر إلى ترده في كونه واجبا أو نفلا أو بعده وقد قام بسجده لأنه فعل زائد بتقدير (ولو شك بعد السلام) الذي لا يحصل بعده عود للصلاة (في ترك فرض) غير النية وتكبير التحريم (لم يؤثر على المشهور) وإلا لعسر وشق ولأن الظاهر مصبها على الصحة وبه يتجه أن الشرط كالركن خلافا لما وقع في المجموع فقد صرحوا بأن للشك في الطهارة بعد طواف الفرض لا يؤثر

و يجوز اذ دخول الصلاة بظهر مشكوك فيه فيما اذا تيقن الطهر وشك هل احدث فيه من جعل قول المجيء وعولوشك بعد صلاته هل كان من طهر الم لا اثر على ما اذا لم يتيقن الطهر قبل ودعوى (١٩٠) أن الشك في الشرط يستلزم الشك في الالتماد بردها كلامهم المذكور لانهم اذا جوزوا له

الدخول فيها مع الشك كما علمت فاولى ان لا يؤثر طهره على فراغها فلم انهم لا يلتفتون لهذا الشك عملا باصل الاستصحاب واما قوله ان الشك بعد السلام في كون امامه ما موما يوجب الاعادة فهو وما نحن فيه لانه لا اصل هنا يستصحب فهو كما لو شك بعد السلام في اصل الطهارة او الاستقبال او الستر وإنما وجبت الاعادة فيما لو وضأتم جدد ثم صلى ثم تيقن ترك مسح من أحد الوضوءين لانه لم يتيقن صحته وضوئه الاول حتى يستصحب فالاعادة هنا مستندة لتيقن ترك لا لشك فليست ما نحن فيه اما سلام حصل بعده عدل الصلاة كما ياتي فيؤثر الشك بعده لتبين انه لم يخرج من الصلاة والشك في السلام نفسه يوجب الاتيان به من غير سجود لفوات محله بالسلام كما مر وفي انه سلم الاولى مرفى ركن الترتيب واما الشك في النية وتكبيره الاحرام فيؤثر على المعتمد خلا فان اطلال في عدم الفرق لشكة في اصل الالتماد من غير اصل يعتمدونه منه ما لو شك انوى فرضا ما نفلا لا الشك في نية القدوة في غير الجمعة وإنما لم يضر الشك بعد

وزيادى عبارة شرح بافضل ولا الشك في الطهارة وغيره ما من بقية الشروط على ما في موضع من المجموع لكن المعتمد ما فيه في موضع اخر وفي غيره من انه لا يضر الشك فيه بعد تيقن وجوده عند الدخول في الصلاة إلا الطهارة فانه يكتفى بيقن وجودها ولو قبل الصلاة اه قال الكردي قوله إلا في الطهارة هكذا فرق الشارح بين الطهارة وغيره ما من بقية الشروط هنا وفي شرح الارشاد واطلق في التحفة عدم ضرر الشك في الشرط بعد الصلاة ولم يفرق بين الطهر وغيره من الشروط وكذلك النهاية والزيادى وغيرهما اه (قوله ويجوز الخ) عطف على قوله بان الشك الخ (قوله ودعوى) الى قوله ولذا بنى في النهاية لا قوله واما قوله الى وإنما وجبت وقوله اما سلام الى واما الشك قوله لانهم اذا جوزوا له الدخول فيها مع الشك الخ فيه أن هذا الشك لا عبرة به مع تيقن الطهارة بخلاف الشك الذي الكلام فيه كما علمت فالاولوية بل المساواة بمنوعة رشیدی (قوله واما قوله) اى المجموع كردي (قوله فهو كما لو شك بعد السلام الخ) قد مر عن سم وغيره ما فيه (قوله) لانه لا اصل له الخ) اى لا جل هذا وجبت الاعادة لا للشك في الشرط كردي (قوله كلامهم المذكور) وهو تصريحهم بجواز دخول الصلاة الخ (قوله كما ياتي) اى في آخر الباب (قوله بوجوب الاتيان به) اى ما لم يأت بمبطل ولو بعد طول الفصل كما مر في اول الباب ع ش (قوله في ركن الترتيب) عبارة هناك لو سلم الثانية على اعتقاد انه سلم الاولى ثم شك في الاولى او بان انه لم يسلمها لم يحسب سلامه عن فرضه انتهت اه سم (قوله واما الشك) الى قوله لا الشك في المعنى (قوله فيؤثر الخ) اى فتلزمه الاعادة معنى وشرح بافضل (قوله على المعتمد) اى ولو كان طر والشك بعد طول الفصل من السلام ع ش (قوله لشكة الخ) متعلق بيؤثر (قوله ومنه) اى من الشك في النية (قوله انوى فرضا الخ) قال البغوى ولو شك ان ماداه ظهر او عصر وقد فاتاه لزمه اعادتهما جميعا معنى (في غير الجمعة) ينبغى والمعادة بصرى عبارة ع ش ينبغى ان يلحق بهما ما يشترط فيه الجماعة كالمعادة والمجموعة جمع تقديم بالمطر بخلاف المذكور فاعلمها جماعة لان الجماعة ليست شرطا لصحتها بل واجبة للوفاء بالنذر اه (قوله بعد فراغ الصوم) مفهومه انه اذا شك قبل فراغ صوم فيجب الامساك وقضاؤه ان كان فرضا ع ش (قوله لمشقة الاعادة فيه الخ) عبارة المعنى لان تعلق النية بالصلاة اشد من تعلقها بالصوم بدليل انه لو شك فيها في الصلاة وطال الزمن بطلت ولا كذلك الصوم اه (قوله انه ان كان) اى الشك قبل السلام و (قوله في ترك ركن الخ) اى وان كان في شرط ابطل بشرطه كما تقدم عن شرح البهجة سم (قوله ان بقى محله) يعنى بان لم يبلغ مثله كما علم بمآقده في صفة الصلاة و (قوله ولا فركعة) اى لان نظيره يقوم مقامه ويلغو ما بينهما فيبقى عليه ركعة رشیدی (قوله لاحتمال الزيادة) هذا ظاهر فيما لو شك عقب الركن قبل أن يأتي بركن غيره ولا فالزيادة محققة وعلى كل حال فكان الاولى حذف الاحتمال لاغناء قوله او لضعف الخ عنه رشیدی (قوله وبه) اى بالتعليل الثاني (قوله فاحرم الخ) ولا يشكل ما هنا بما مر من انه اذا اتى بتكبيره التحريم بقصد التحريم تبطل الصلاة التي هو فيها لان المبطل هناك ما يلزم التحريم من قطع الصلاة التي هو فيها وهذا لا يتأتى هنا لانه إنما اتى بهذا التحريم اظن ان الاولى قد انقضت ولم يتصور منه قصد قطعها بخلاف ما مضى بصرى (قوله فورا) اى من غير طول فصل كما يعلم بمآقده ومن محترزه الاتى فليس المراد الفورية الحقيقية رشیدی (قوله لم تنعقد) اى الاخرى (قوله ثم ان ذكر الخ) عبارة المعنى والاسنى وخرج بالشك العلم فلو تركه بعده انه ترك ركنه على ما فعله ان بطل الفصل ولم

قد علم التأثير هنا بعيد فليتامل (قوله مرفى ركن الترتيب) قال هناك بعد كلام قرر هو به يظهر اتجاه قول البغوى لو سلم الثانية على اعتقاد انه سلم الاولى ثم شك في الاولى او بان انه لم يسلمها لم يحسب سلامه عن فرضه اه (قوله واما الشك الخ) اى بعد السلام في ترك ركن اى وان كان في شرط ابطل بشرطه كما تقدم عن شرح

فراغ الصوم في نيته لمشقة الاعادة فيه ولانه اغتفر فيها فيه ما لم يغتفر فيها هنا واما هو قبل السلام فقد علم بمآقده انه ان كان يطل في ترك ركن اتي به ان بقى محله ولا فركعة وسجد للسهو فيهما لاحتمال الزيادة او لضعف النية بالتردد في مبطل وبه فارق ما لو شك في قضاء فائنة فانه يعيدها ولا يسجد اذ يقع فيها تردد في مبطل ولو سلم وقد نسى ركنها فاحرم فورا باخرى لم تنعقد لانه في الاولى ثم ان ذكر

يطأ نجاسة وإن تكلم قليلا واستدبر القبلة وخرج من المسجد وتفرق هذه الامور وطء النجاسة باحتمالها في الصلاة في الجملة والمرجع في طوله وقصره إلى العرف اه (قوله قبل طول فصل) اي عرفا (قوله وإن تخلل الخ) غايه ع ش (قوله يسير) اخرج الكثير نعم (قوله او استدبر القبلة) قال في العباب وفارق مصلاه وقال في شرحه كشرح الروض وخرج من المسجد أي من غير فعل كثير متوال كما هو ظاهر اه وهو ظاهر لان الفعل الكثير المتوالي يبطل حتى مع السهو والجهل سم وفي ع ش ما وافقه (قوله حسب له الخ) خلافا للنهية عبارة ومضى بنى لم تحسب قراءته ان كان قد شرع في نفل فان شرع في فرض حسبت لاعتقاده فرضيتها قاله البغوي ثم قال وهذا إذا قلنا انه إذا تذكر لا يجب القعود والافلا تحسب وعندى لا تحسب انتهى وهو الاوجه اه قال ع ش قوله وعندى لا تحسب الخ اي بل يجب العود للقعود والغاء قيامه اه وقال سم بعد نقله عن اليعاب وشرح بهجة مقالة البغوي المذكورة بتمامها وقوله وعندى لا تحسب هو الاوجه مر وقضيته وجوب القعود عند التذكر وبذلك كله يعلم مخالفة الشارح هنا لما ذكره البغوي وسياق في صلاة المسافرين في شرح ولوجع ثم علم ترك ركن من الاول الخ قول الشارح اما إذا لم يطل فيلقو ما أتته من الثانية ويبني على الاولى انتهى وهو مخالف لما هنا وموافق لما قاله البغوي من عدم الحسبان مطلقا اه وعبارة الرشيدى قوله مر وعندى لا تحسب أى لوجوب القعود عليه كما هو ظاهر السياق وانظر ما وجهه فيما لو كان الركن المشكوك فيه من الاركان التي لا تتعلق بالقعود كالركوع مثلا وهلا كان العود للقعود في هذه الحالة مبطلا لانه حينئذ زيادة ركن في غير محله فكان المتبادر عوده الى ما شك فيه وانظر ما صورة حسبان القراءة وعدم حسبانها فانه لم يظهر لي اه اقول كلام البغوي كافي سم عن شرح بهجة مفروض فيما إذا سلم ناسيا من ركعتين فشرع في اخرى وقرأ ثم تذكر انه لم يتم الاولى فاقترضه السياق من وجوب القعود انما هو لذلك الفرض ولو كان المتروك نحو ركوع فيجب العود اليه كما هو معلوم مما مر في صفة الصلاة وبذلك الفرض تظاهر أيضا صورة الحسبان أو عدمه (قوله كما مر) أي قبيل الركن الثاني عشر (قوله تفصيل الشك الخ) اي قبل السلام الآتي قبيل قول المصنف وسهوه بعد سلامه

البهجة (قوله وإن تخلل الخ) أي بخلاف ما لو وطئ نجاسة أخذاه من قول الروض وشرحه فلو تذكر بعده أي السلام انه ترك كتابي على ما فعله إن لم يطل الفصل ولم يطأ نجاسة وان تكلم قليلا واستدبر القبلة وخرج من المسجد ويفارق هذه الامور وطء النجاسة باحتمالها في الصلاة في الجملة اه (قوله يسير) اخرج الكثير وقياسه الفعل الكثير المتوالي ثم رأيت ما تقدم وياتي (قوله او استدبر القبلة) قال في العباب وفارق مصلاه قال في شرحه كشرح الروض وخرج من المسجد أي من غير فعل كثير متوال كما هو ظاهر اه وهو ظاهر لان الفعل الكثير المتوالي يبطل حتى مع السهو والجهل (قوله وإذا بنى حسب له ما قراه وان كانت الثانية ففلا الخ) قال في شرح بهجة ولو سلم ناسيا من ركعتين فشرع في صلاة أخرى وقرأ ثم تذكر انه لم يتم الاولى فان كان قد شرع في نفل لم تحسب قراءته او فرض حسبت لاعتقاده فرضيتها قاله البغوي في فتاويه ثم قال وهذا إذا قلنا انه إذا تذكر لا يجب القعود والافلا تحسب وعندى لا يحسب انتهى ما في شرح بهجة وقوله وهذا اي حسبان القراءة إذا شرع في فرض كما هو صريح السياق لانها التي ذكر الحسبان وقوله وعندى لا يحسب هو الاوجه وقضيته وجوب القعود عند التذكر ثم رأيت في شرح العباب للشارح مانصه وقال البغوي إن شرع في نافلة لم يحسب ما أتى به أي من قول أو فعل أو فرض حسب بناء على انه إذا تذكر لا يلزمه القعود فان واجبه انما على المعتمد السابق لم يحسب اه وبذلك كله يعلم مخالفة الشارح هنا لما ذكره البغوي وسياق في باب صلاة المسافرين في شرح قول المصنف ولوجع ثم علم ترك ركن من الاول بطلنا قول الشارح اما إذا لم يطل فيلقو ما أتته من الثانية ويبني على الاولى اه وهو مخالف لما هنا موافق

قبل طول فصل بين السلام
وتيقن الترك ولا نظر هنا
لتحرمة بالثانية خلافا لمن
وهم فيه بنى على الاولى وان
تخلل كلام يسير أو استدبر
القبلة أو بعد طوله استأنفها
لبطلانها به مع السلام
بينهما وإذا بنى حسب له
ما قرأه وإن كانت الثانية
نفلا في اعتقاده ولا أثر
لكونه قرأ بطن النفل عن
الاوجه كما مر ومن ثم لو ظن
أنه في صلاة أخرى فرض
أو نفل فاتم عليه لم يؤثر ولا
يأتي فيه تفصيل الشك في
النية

لأنه يضعفها بخلاف الظن ولذلك لا يعتد بما يقرؤه مع الشك فيها الغير المبطل لها وخرج به فوراً مالو طال الفصل بين السلام ونحر الم الثانية فصيح
التحريم بها ومن قال هنا بين السلام (١٩٢) وتيقن الترك فقد وهم ولا يشكل على ما تقرر خلافاً للركشي أنه لو تشهد في الرابعة ثم قام

لحامسة سهواً كفاء بعد فراغها أن يسلم وإن طال الفصل لأنه هنا في الصلاة فلم يضر زيادة ما هو من أفعالها سهواً أو ثم خرج منها بالسلام في ظنه فإذا انضم إليه طول الفصل صار قاطعاً لها عما يريد كما لها به (وسهوه) أي المأموم أي مقتضاه من سن السجود له (حال قدوته) ولو حكمية كما يأتي أول صلاة الخوف وكما في المرحوم (يحمله امامه) المتطهر كما يتحمل عنه الفاتحة وغيرها ومن ثم لم يحمله المحدث وذو الخبث الخفي لعدم صلاحيته للتحمل أو لذلك لو أدركه كما لم يدرك الركعة وإنما أئيب المصلي خلفه على الجماعة لوجود صورتها إذ يغتفر في الفضائل ما لا يغتفر في غيرها كالتحمل هنا المستدعي لقوة الرابطة وخرج بحال القدوة بعدها وسيأتي وقبلها فلا يتحمل على المعتمد وإنما لحقه سهواً امامه قبل اقتدائه به لأنه عهد تعدى الخلل من صلاة الإمام لصلاة المأموم دون عكسه (فلو ظن سلامه فسلم فبان خلافه) أي خلاف ما ظنه (سلم معه) أي بعده (ولا يسجد) لأنه سهو في حال القدوة (ولو ذكر) المأموم (في) جلوس (تشهده ترك ركن غير) سجدة من

والمار قبيل بيان السيرة (قوله لأنه) أي الشك في النية (يضعفها) أي النية (قوله بخلاف الظن) ففيه التفرقة بين الظن والشك سم وعش (قوله ولذلك) أي لاجل أن الشك في النية يضعفها (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية (قوله مالو طال الفصل الخ) رافق الوالد رحمه الله تعالى فيمن سلم من ركعتين من رابعة ناسياً وصلى ركعتين فثلاثاً ثم تذكر بوجوب استئناها لأنه إن حرم بالنفل قبل طول الفصل فتحرم به لم يتعقد ولا ينبغي على الأولى لطول الفصل بالركعتين أو بعد طولها بطلت نهاية قال ع ش قول لم ر طول الفصل قد يؤخذ منه أن الركعتين يحصل بهما طول الفصل وينبغي أن يعتبر ذلك بالسوطة المعتدل لأنه المحمول عليه غالباً عند الإطلاق اه (قوله على ما تقرر) وهو قوله مالو طال الفصل الخ (قوله انضم إليه) أي إلى الخروج ع ش (قوله أي المأموم) إلى قول المتن وسهوه في النهاية إلا قوله وذو الخبث الخفي وقوله وغير السلام إلى المتن (قوله أي مقتضاه الخ) هذا التفسير لا يلتزم مع قول المصنف حال قدوته الخ (قوله لو حكمية) عبارة المغني الحسية كأن سها عن التشهد الأول والحكمية كان سها التفرقة الثانية في ثابتهما من صلاة ذات الرقاع اه قول المتن (يحمله امامه) أي وإن بطلت صلاة الإمام بعد سهو المأموم سم على حج أي فيصير المأموم كأنه فعله حتى لا ينقص شيء من ثوابه ع ش (قوله وغيرها) كالسورة والجمهر معنى (قوله لعدم صلاحيته) أي غير المتطهر من الحدث وذو الخبث وكذا ضمير أدركه وضمير خلفه (قوله ولذلك) أي لعدم الصلاحية (قوله خلفه) أي خلف المحدث وذو الخبث الخفي الذي لم يعلم بذلك وقت النية ع ش (قوله وخرج) إلى قول المتن وسهوه في المغني الأقوله بسجدة إلى المتن وقوله أوفى أنه إلى أتى وقوله أو الشك إلى يطل (قوله وسيأتي) أي أنفاً في المتن (قوله أي بعده) أي كما علم بما مر أنه الأولى نهاية عبارة المغني أو بعدد هو الأولى اه (قوله في جلوس تشهده) أي في أثناء تشهده أو قبله أو بعده نهاية ومعنى (قوله لما مر في ركن الترتيب) كأنه إشارة إلى قوله ثم فلو تيقن أي المصلي ترك سجدة من الأخيرة سجدها وأعاد تشهدها اه وهذا يقيدان المأموم في ذلك كغيره ووجهه أنه لم ينتقل مع الإمام لما بعد المتروك بل تبين أنه في الجلوس بين السجدة تين و (قوله وغير السلام الخ) لا حاجة لهذا بل لا معنى له هنا لأن الكلام فيما قبل سلام الإمام كما يصرح به قول المصنف قام بعد سلام الإمام سم (قوله أو شك فيه) أي في ترك الركن المذكور معنى (قوله لما مر فيه) أي في ركن الترتيب (قوله بما مر ثم) أي في ركن الترتيب (قوله ولا يجوز له العدو الخ) أي مع بقاء القدوة نهاية قال ع ش احتراز به عما لو نوى مفارقتها اه (قوله لما فيه من ترك المتابعة) قد يؤخذ من هذا التعليل أنه لو اتفق سلام الإمام بمجرد التذكر وكان المتروك ركوع الأخيرة مثلاً جازله العود لتداركه فليراجع سم ويؤيده ما يأتي عنه قبيل الفرع وما

لما قاله البغوي من عدم الحسبان مطلقاً فليتأمل (قوله بخلاف الظن) ففيه التفرقة بين الظن والشك (قوله يحمله امامه) أي وإن بطلت صلاة الإمام أخذ من قول الروض وشرحه في باب الجمعة في بحث الاستخلاف ما نصه ويسجدون لسهوه أي سهو الخليفة الحاصل بعد الاستخلاف بل بعد البطلان لا قبله تبعاً له فيها وإنما لم يسجدوا لسهوه قبله لتحمل امامه له اه وشمل قوله امامه الإمام المخالف وإن اعتقد أن ما جرى ليس بسهو ويدل عليه ما يأتي في الباب الاتي فيما لو سجد امامه المخالف لسجدة صر وقولهم في ذلك أن المأموم إذا انتظره لا يسجد لأن المأموم لا يسجد لسهوه فتأمل (قوله لما مر في ركن الترتيب) كأنه إشارة إلى قوله ثم فلو تيقن أي المصلي ترك سجدة من الأخيرة سجدها وأعاد تشهده هذا يقيدان المأموم في ذلك كغيره ووجهه أنه لم ينتقل مع الإمام لما بعد المتروك بل تبين أنه في الجلوس بين السجدة تين (قوله وغير السلام لما مر فيه) أقول لا حاجة لهذا بل لا معنى له هنا لأن الكلام فيما قبل سلام الإمام كما يصرح به قوله قام بعد سلام امامه ويصرح به تعليل قوله الاتي ولا يسجد ولا ينبغي أن سلام المأموم مادام مأموماً لا يكون قبل سلام الإمام حتى يتأتى تركه ثم تذكره قبل سلام الإمام فتأمل (قوله لما فيه من ترك المتابعة) قد يؤخذ

الأخيرة لما مر في ركن الترتيب وغير السلام لما مر فيه وغير (النية والتكبير) للتحريم أو شك فيه (قام بعد سلام امامه إلى ركعته) مر الفاتحة بفوات الركن كما علم بما مر ثم ولا يجوز له العود لتداركه لما فيه من ترك المتابعة الواجبة (ولا يسجد) في التذكر لو وقع سهواً حال

القُدوة بخلاف الشك لفعله بعد هازن اذ بتقدير ومن ثم لو شك في إدراك ركوع الامام وفي (١٩٣) انه ادرك الصلاة معه كاملة وناقصة

ركعة أتى بركعة وسجد فيها
لوجود شك المقتضى
للسجود بعد القدوة أيضا
اما النية وتكبيرة التحريم
فتذكر احدهما او الشك
فيه او في شرط من شروطه
اذا طال أو مضى معه كن
يبطل الصلاة كما مر
(وسهوه) أى المأموم (بعد
سلامه) أى الامام (لا
يحملة) الامام لانقضاء
القدوة (فلوسلم المسبوق
بسلام امامه) أى بعده ثم
تذكر (بني) ان قصر الفصل
(وسجد) لان سهوه وقع
بعد انقضاء القدوة ومحل
كقوله البغوى ان أتى بعليكم
لان السلام من اسمائه تعالى
ومحل ان لم ينو معه الخروج
من الصلاة لانه يبطل
تعده حيثئذ وعليه يحمل
قول الانوار السلام في غير
وقته مبطل وان لم يتمه
اما لو سلم معه فلا يسجد
كما رجحه ابن الاستاذ
لوقوع سهوه حال القدوة
وله احتمال انه يسجد
لانقطاع قدوته بشروعه
فيه وفيه نظر لما يأتى في
الجماعة انها تدرك فيها لو
نواها المأموم بعد شروع
الامام في السلام وقبل لفظه
بالميم من عليكم خصوصا
حيثئذ صريح بقاء القدوة
فان قلت لم حكوا بانها براء
التحريم يتبين دخوله في
الصلاة من حين النطق
بالهزمة كما مر ومع ذلك
لانصح القدوة به قبل الراء

مر آتقاع النهاية وغش (قوله بخلاف الشك) أى يسجد فيه سم ونهاية عبارة المغنى وخرج بذلك كرمالو
شك في ترك الركعة المذكورة فانه يأتى ويسجد للسبب كافى التحقيق ولا يتم بحمله عنه لانه شك فيما أتى به بعد
سلام امامه اه (قوله أتى بركعة) أى بعد سلام الامام سم عبارة عن قوله أتى بركعة أى وجوباً ويسجد
أى ندباً اه وعبارة المغنى فانه يسجد للسبب للتردد فيما انفرد به ولو تذكر بعد القيام انه ادرك الركوع لان
ما فعله مع ترده فيما ذكر محتمل للزيادة اه (قوله بعد القدوة) ظرف لوجود شك (قوله فتذكر احدهما)
أى ترك احدهما نهاية عبارة المغنى أما النية وتكبيرة الاحرام فالتارك لو احدى منهما ليس في صلاة اه وهى
احسن (قوله او في شرط) خرج به الشك في شرط والمانع فلا يؤثر لان الاصل عدمه سم (قوله من شروطه)
أى شروط احدهما (قوله اذا طال) هذا بخلاف الشك بعد السلام فانه لا اثر له بعد زواله وإن طال كما هو
ظاهر لظهور الفرق بين ما قبل وما بعده ثم رابت الشارح ذكره في شرح العباب سم (قوله او مضى معه رك) هو صادق باقل الاركان نحو اللهم صل على محمد وكالرك بعده وهو ظاهر فلا يرجع ع ش أقول تقدم قبيل
بحث السترة أن المبطل أحد الامور الثلاثة طول الزمن عرفاً وان لم يمض رك أو مضى رك وان لم يطل الزمن
او عدم اعادته ما قرأه في حالة الشك وان لم يطل الزمن ولم يمض رك فعلم بذلك ان قوله وكالرك كن بعضه ليس على
اطلاقه (قوله كما مر) أى قبيل بيان السترة كرى (قوله أى المأموم) الى قوله وعليه يحمل في النهاية وإلى
قوله وله احتمال الخ في المغنى الا قوله وعليه أى المأموم (قوله أى بعده) أى بعد الفراغ منه بقرينة ما يأتى
رشيدي (قوله ومحل) أى محل السجود (قوله ان أتى بعليكم) قد يقال ينبغى انه لو نوى الاثنيان به كان الحكم
كذلك لما مر أن نية المبطل مع الشروع فيه مبطله بصرى (قوله ومحل) أى محل عدم السجود إذا لم يأت
بعليكم بل اقتصر على السلام كما فهم من قوله الاول ومحل الخ فالضمير عائد على ما فهم مما تقدم او محل ان
السلام من اسمائه تعالى فلا يؤثر سم (قوله ان لم ينو معه الخ) أى ولا يسجد وان لم يأت بعليكم سم (قوله
الخروج الخ) أى او كونه بعض سلام التحلل كسابق في أوائل الباب مع ما فيه (قوله وعليه يحمل الخ)
أى المأموم مع السلام الخروج من الصلاة (قوله اما لو سلم معه) أى مقارنا له سم (قوله فلا يسجد
الخ) وفاقا للمغنى وخلافاً للنهاية كما يأتى آنفاً (قوله وله احتمال انه يسجد الخ) وهو الوجه لضعف
القدوة بالشروع فيه وان لم تنقطع حقيقتها إلا بتمام السلام ويؤيد ذلك ما سياتى انه لو اقتضى بعد
شروعه في السلام وقبل عليكم لم تصح القدوة على المعتدته نهاية وفي سم عن الشباب الرهلى ما يوافقه (قوله
وفيه نظر) أى في احتمال السجود (قوله لما يأتى في الجماعه الخ) تقدم عن النهاية ووالد صاحبه خلافاً

من هذا التعليل أنه لو اتفق سلام الامام بمجرد التذكر وكان المترك ركوع الاخيرة مثلاً جاز له ان يعود
لتداركها فراجع (قوله بخلاف الشك) أى يسجد فيه (قوله أتى بركعة) أى بعد سلام الامام (قوله
لوجود شك) يؤخذ منه مسئلة وقع السؤال عنها وهى مالور كع مصلى العشاء فى اولته فاقتدى به صلى المغرب
وركع معه ثم شك في ادر الك حد الاجزاء في هذا الركوع فلا تحسب له هذه الركعة وعليه اخرى وهى رابعة
للامام ولا يسجد للسبب لان الركعة التى يكمل بها التى هى رابعة للامام وان احتمل زيادتها لكانت فى رابعة
القدوة فليتأمل (قوله أو في شرط من شروطه) ظاهره شمول الشرط الذى هو انتفاء مانع كانتفاء تحلل
ذكر مؤثر بين جزأى التكبير لان الشك فى الانتفاء حاصل ويحتمل استثناء الشرط المذكور لان الاصل
عدم المانع وهذا اقرب (قوله اذا طال) هذا بخلاف الشك بعد السلام فانه لا اثر له بعد زواله وان طال كما
هو ظاهر لظهور الفرق بين ما قبل وما بعده ثم رابت الشارح ذكره في شرح العباب (قوله ومحل) أى محل
عدم السجود إذا لم يأت بعليكم بل اقتصر على السلام كما فهم ذلك من قوله الاول ومحل الخ فالضمير عائد على
ما فهم مما تقدم او محل ان السلام من اسمائه تعالى فلا يؤثر (قوله ان لم ينو معه) أى ولا يسجد وان لم يأت بعليكم
بعليكم (قوله اما لو سلم معه) أى مقارنا له (قوله وله احتمال انه يسجد) هو الاول وجهه (بعد شروع الامام)
جزم شيخنا الشهاب الرملى في شروط الامامة بعدم انعقاد الاقتداء حيثئذ وقياسه ترجيح الاحتمال الثانى

قلت يفرق بان القول بالتبين هنا يلزمه (١٩٤) فساد وهو ان السلام ليس من الصلاة وذلك مخالف لصرائح الاحاديث وحيث يتوجه

قول المخالف أنه يخرج منها بالحدث ونحوه واما القول بالتبين ثم فلا يلزمه شيء وكان مقتضاه صحة القدوة لكن تركوه احتياطاً للانعقاد (وبالحقه) اى المأموم (سهو امامه) المتطهر دون غيره حال وقوع السهو منه كما يتحمل الامام سهوه (فان سجد) امامه (ازمه متابعتة) وإن لم يعرف انه سهاو إلا بان هو للسجدة الثانية كما يعلم بما ياتى فى المتابعة لانه حيث تسبقه بركنين بطلت ان تعمدنهم ان يتيقن غلطه فى سجوده لم يتابعه كان كتب أو أشار أو تكلم قليلا جاهلا وعذرا وسلم عقب سجوده فراهوا وبا للسجود لبطء حركته أو لم يسجد لجهله به فاخبره ان سجوده ترك الجهر أو السورة فلا إشكال فى تصور ذلك خلافا لمن ظنه واستشكل حكمه بان من ظن سهوا فسجد فبان عدمه سجد ثانيا السهو بالسجود فيعرض ان الامام لم يسه فمسجوده وإن لم يقتض موافقة المأموم يقتضى سجوده جوابه ان الكلام إنما هو فى أنه لا يوافقه فى هذا السجود لانه غلط واما كونه يقتضى سجوده للسهو بعد نية المفارقة او سلام الامام لمدر ك آخر فتلك مسئلة اخرى ليس الكلام فيها مع وضوح حكمها ولو قام امامه لزيادة كخمسة سهوا لم يجز له متابعتة ولو مسبوقا أو شاكا فى فعل ركعة ولا نظر لاجتماع أنه تركه . كنهان ركعة لان

(قوله قلت يفرق الخ) الحاصل ان كلاما من التكبير والسلام جزء من الصلاة وذلك يستلزم اعتبار تبين الدخول فى الاول وعدم تبين الخروج فى الثانى سم (قوله وذلك) اى كون السلام خارجا من الصلاة (قوله وحيثئذ) اى وحين يكون السلام خارجا من الصلاة بصري (قوله انه يخرج الخ) اى يجوز الخروج (قوله اى المأموم) الى قوله بل يفارقه فى المغنى وإلى قوله ولا ينافى فى النهاية قول المتن (وبالحقه سهو امامه) ولو كان اقتداؤه بسجود الامام للسهو وقبل سلامه فهل يلحقه سهوه فيسجد فى اخر صلاته فيه نظر والظاهر انه يلحقه سم وقال ع ش والا قرب أنه لا يلحقه لانه لم يبق فى صلاة الامام خلل حين اقتدائه اه وهو ظاهر (قوله المتطهر) اى وإن احدث بعد ذلك نهاية ومغنى (قوله حال الخ) ظرف المتطهر (قوله حال وقوع السهو الخ) فلو بان امامه محدثا فلا يلحقه سهوه ولا يتحمل هو عنه إذ لا قدوة حقيقة حال السهو ومغنى وسم قول المتن (ازمه متابعتة) اى مسبوقا كان او موافقا شرح بالفضل (قوله وإن لم يعرف انه سها) حملاه على السهو حتى لو اقتصر على سجدة واحدة بسجد المأموم اخرى لاحتمال ترك الامام لها سهوا نهاية ومغنى (قوله بأن هوى للسجدة الخ) محل ذلك حيث لم يقصد ابتداء عدم السجود أصلا ولا اقتبيل بمجردهوى الامام للسجود لشرع المأموم فى المبطل ع ش (قوله لانه حيثئذ الخ) عبارة النهاية والمغنى لمخالفتة حال القدوة اه (قوله بركنين) ليس المراد كما هو واضح بركنين للصلاة بل المراد لسجود السهو وكان يكتفى ان يقال بفعلين وإن لم يكونا ركعتين للصلاة سم (قوله إن تعمد) اى وعلم شرح بالفضل وياتى فى الشرح ما يفيد (قوله إن تيقن) اى المأموم (غلطه) اى الامام ع ش (قوله فى سجوده) اى فى ظنه سبب السجود كان ظن ترك بعض يعلم المأمور فعله مغنى (قوله كأن كتب) اى الامام ع ش (قوله كأن كتب الخ) لا يقال هذه الامور لا تفيد اليقين لانه بعد تسليم ان المراد به حقيقة يمكن ان تفيد بواسطة القرائن سم عبارة المغنى قال بعض المتأخرين وهو اى استثناء ما لو تيقن غلط الامام فى سجوده مشكل تصويروا وحكما واستثناء فتأمل انتهى وجه اشكال تصويروا كيف يعلم المأموم ان الامام سجد لذلك جوابه ان يغلب على ظنه انه سجد لذلك وهو كاف ووجه اشكال حكمه انه إذا سجد الامام لشيء ظنه سها به وتبين خلافه يسجد لذلك وإذا سجد ثانيا يلزم المأموم متابعتة وجوابه أنه لا يسجد معه أو لا وان سجد معه ثانيا وجه اشكال استثنائه أن هذا الامام لم يسه فكيف يستثنى من سهو الامام وجوابه انه استثناء صورة اه (قوله أو اشار) اى إشارة مفهومة (قوله لجهله به) اى بوجوب المتابعة (قوله فى تصور ذلك) اى تيقن غلط الامام ع ش (قوله واستشكل حكمه) اى حكم تيقن الغلط من عدم جواز المتابعة (قوله يقتضى سجوده) اى المأموم اخذ ما ياتى (قوله بعد نية الخ) و (قوله لمدر ك الخ) كل منهما متعلق لقوله سجوده (قوله فتلك الخ) جواب اما (قوله ولو قام امامه الخ) (فرع) جلس الامام للتشهد فى الثالثة الرباعية سهوا فشكل المأموم اى الثالثة الرباعية ففضية وجوب البناء على اليقين انه يجعلها ثالثة ويمتنع عليه موافقة الامام فى هذا الجلوس وهذا التشهد فهل تعين عليه المفارقة ويجوز له انتظار الامام قائما فاعله بتدكر او يشك فيقوم فيه نظر ولعل الا قرب الثانى سم (قوله

وإن لم يسلم لا تقطاع القدوة بالشروع لانه يكتفى اختلاها وضعفها بذلك (قوله قلت يفرق الخ) الحاصل ان كلاما من التكبير والسلام جزء من الصلاة وذلك يستلزم اعتبار تبين الدخول فى الاول وعدم تبين الخروج فى الثانى (قوله وبالحقه سهو امامه) لو كان اقتداؤه بسجود الامام للسهو وقبل سلامه فهل يلحقه سهوه فيسجد فى اخر صلاته فيه نظر والظاهر انه يلحقه وجبره بالسجود قبل الاقتداء لا يمنع للحقوق ويؤيده انه لو أدركه قبل وسجد معه طلب منه سجود آخر صلاته لكن يمكن الفرق فلا تبايد (قوله المتطهر) أى بخلاف المحدث حيثئذ (قوله حال وقوع السهو) فلو تبين حدثه حيثئذ لم يلحقه سهوه (قوله بركنين) اى المراد كما هو واضح بركنين للصلاة بل المراد لسجود السهو فقد يقال إنما يضر السبق بركنين للصلاة فليتأمل (قوله كأن كتب الخ) لا يقال هذه الامور لا تفيد اليقين لانه بعد تسليم ان المراد به حقيقة يمكن ان يفيد بواسطة القرائن (قوله ولو قام امامه لزيادة الخ) (فرع) جلس الامام للتشهد فى الثالثة الرباعية سهوا فشكل

قام امامه لزيادة كخمسة سهوا لم يجز له متابعتة ولو مسبوقا أو شاكا فى فعل ركعة ولا نظر لاجتماع أنه تركه . كنهان ركعة لان

لان الفرض الخ عبارة النهاية والمغنى لان قيامه أى الماموم لخامسة غير معهود بخلاف سجوده فانه معهود
 لهوامامه ولا يردهما سياق في الجمعة ان المسبوق لو رآى الامام يتشهد نوى الجمعة لا احتمال نسيانه بعض اركانها
 فيأتى بركة لانه إنما يتابعه فيما يأتى اذا علم ذلك كما افاده الودرحه الله تعالى وهنالم يعلم اعبارة سم
 قولان الفرض انه علم الحال الخ قضيته انه لو لم يعلم ذلك ولم يظنه جازت المتابعة لكن انما يظهر ذلك ان كان
 مسبوفا او شاكافي فعل ركعة بخلاف ما ذالم يكن كذلك لانه اذا ادرك مع الامام جميع الصلاة من غير
 حصول خلل في فعل نفسه تمت صلاته وان تبين اختلال بعض ركعات الامام حينئذ ليس له متابعتة في تلك
 الركعة التي قام لها نعم ينبغي ان شرط جواز المتابعة للمسبوق او الشاك ان ظن او علم انه ترك ركنا بخلاف
 ماذا شك فليتأمل ثم رابت الشارح في الجمعة صرح بذلك الشرط سم (قوله بل يفارقه الخ) وهى اولى
 قياسا على ما سرفما لو عاد الامام للعود بعد انتصابه ع ش (قوله قضية كلامهم الخ) جزم بهذه القضية شيخ
 الاسلام في فتاويه وقضية قوله بفعل الامام انه لا يستقر قبل فعله حتى لو فارقه الماموم قبل فعله سقط عنه وهو
 الظاهر سم وقوله قبل فعله المتبادر منه قبل فراغه منه فيجوز المفارقة حينئذ قبل هويه للسجدة الثانية
 اخذاما تقدم انفا في شرح لزومه متابعتة فليراجع (قوله ان سجود السهو الخ) هل سجود التلاوة كذلك
 او يفرق فيه نظر ولعل الفرق اظهر كما يفيد ما يأتى في سجود التلاوة انه لو لم يعلم سجود امامه الا بعدد فعه منه
 لا يسجد سم وع ش و (قوله بفعل الامام الخ) هو مفروض فيما لو سجد الامام قبل السلام فلو كان
 يرى السجود بعد السلام كالخفى فسلم ثم سجد فهل يستقر على الماموم المخالف في هذه الحالة حتى يلزمه
 السجود قبل سلامه ام لا اعتبارا باعتقاده فيه نظر ويظهر الثانى ثم رابت ما ذكره الشارح قبيل قول
 المصنف الاتى ولو سها امام الجمعة وقوله هنا واعتقاد انه بعد السلام سم على صحيح وهو ظاهر وكتب على سم
 شيخنا الشورى لا وجه لهذا التردد لانه بسلام الامام انقطعت القدوة فهو باق على سنته انتهى اه ع ش
 (قوله على الماموم الخ) هذا في الموافق اما المسبوق اذا تخلف عن سجود الامام لعذر الى ان سلم الامام فلا يلزمه
 السجود لدفواته والفرق ان سجود الموافق ليس لمحض المتابعة بل لجبر خلل الصلاة ايضا بخلاف المسبوق فان

لان الغرض انه علم الحال
 او ظنه بل يفارقه ويسلم
 أو ينتظره على المعتمد
 (تنبيه) قضية كلامهم
 ان سجود السهو بفعل
 الامام له يستقر على الماموم
 ويصير كالركن حتى لو سلم
 بعد سلام امامه ساهيا عنه

الماموم اهى ثالثة امر اربعة فقضية وجوب البناء على اليقين انه يجعلها ثالثه ويمتنع عليه موافقة الامام في هذا
 الجلوس وهو التشهد فهل يتعين عليه مفارقة الامام او يجوز له القيام وانتظار الامام قائما فلهذا يترك
 او يشك فيقوم فيه نظر ولعل الاقرب الثانى (قوله لان الفرض انه علم الحال او ظنه) قضيته انه لو لم يعلم ذلك
 ولم يظنه جازت المتابعة لكن انما يظهر ذلك ان كان مسبوفا او شاكافي فعل ركعة بخلاف ما ذالم يكن كذلك
 لانه ان ادرك مع الامام جميع الصلاة من غير حصول خلل في فعل نفسه تمت صلاته وان تبين اختلال بعض
 ركعات الامام كالموتبين حدث الامام فانه لا يضير في تمام صلاة الماموم حينئذ ليس له متابعتة في تلك الركعة
 التي قام لها نعم ينبغي ان شرط جواز المتابعة للمسبوق او الشاك ان ظن او علم انه ترك ركنا بخلاف ما اذا شك
 فليتأمل ثم رابت في شرح قول المصنف في الجمعة وان ادركه بعده فانتته الى قوله والاصح انه ينوى في اقتدائه
 الجمعة قول الشارح ولان القياس لا يحصل الا بالاسلام اذ قد يتذكر الامام ترك ركن فيأتى بركة ويعلم
 الماموم ذلك فيدرك معه ركعة الجمعة وإنما قلنا ويعلم الخ لقولهم لا يجوز متابعة الامام في فعل السهو ولا في
 القيام لخامسة (قوله تنبيه قضية كلامهم) جزم بهذه القضية شيخ الاسلام في فتاويه وقوله بفعل الامام قضيته
 انه لا يستقر قبل فعله حتى لو فارقه الماموم قبل فعله سقط عنه وهو الظاهر (قوله يستقر على الماموم) فيه
 امران الاول انه ان كان يرى السجود بعد السلام فسلم ثم سجد فهل يستقر على الماموم المخالف في هذه الحالة
 حتى يلزمه السجود قبل سلامه ام لا اعتبارا باعتقاده فيه نظر ويظهر الثانى ثم رابت ما ذكره الشارح قبيل
 قول المصنف الاتى ولو سها امام الجمعة الخ بما يتعلق بذلك قوله هنا واعتقاد انه بعد السلام والثانى ان هذا
 في الموافق اما المسبوق اذا تخلف عن سجود الامام لعذر كسهو الى ان سلم الامام فلا يلزمه السجود لدفواته
 والفرق ان سجود الموافق ليس لمحض المتابعة وقد فانت م ر (قوله يستقر على الماموم ايضا) هل سجود

لزمه ان يعود اليه ان قرب الفصل (١٩٦) ر إلا اعادة صلاة كالوتر كمن ار كنا ولا ينافي ذلك ما يأتي انه لو لم يعلم بسجود دامامه للتلاوة إلا وقد

فخرج منه لم يتابعه لأنه ثم فأت محله بخلافه هنا وظاهر أن البطلان بسبقه لامامه بسجدة وهو لا أخرى كالخلف بل أولى لأن التقدم الخش (والا) يسجد الامام عمدا أو سهوا أو اعتقادا انه بعد السلام (فيسجد) المأموم (على النص) جبر اللخلل الحاصل في صلاته من صلاة امامه هذا في الموافق (و) اما لو اقتدى مسيق بمن سها بعد اقتدائه (وكذا) لو اقتدى بمن سها (قبله في الاصح) وسجد الامام لسهوه (فالصحيح) فيها (أنه) أي المسبوق (يسجد معه) للتبابعة فلا نظر إلى أن موضعه إنما هو آخر الصلاة ومن ثم لو اقتصر امامه على سجدة لم يسجد أخرى بخلاف الموافق كما يأتي (ثم) يسجد أيضا (في آخر صلاته) لأنه محل سجود السهو الذي لحقه فلا نظر إلى أنه لم يسهه إذ صلاته إنما كملت بسبب اقتدائه بالامام فتطرق نقص صلاته اليه كما مر (فان لم يسجد الامام سجد) ندبا المسبوق المقتدى به (آخر صلاة نفسه) في الصورتين (على النص) لما مر في الموافق ولو اقتصر امامه على سجدة سجدتنتين لكن لا يفعل الثانية إلا بعد سلام امامه لاحتمال سهوه وتداركه الثانية قبل سلامه

يسجده الآن لمحض المتابعة وقد فأت مراه سم واعتمده عش (قوله) لزمه أن يعود اليه الخ) لعله حيث لم يوجد ما ينافي السجود فان وجد كذته فلا اخذ انما يأتي انفا عن النهاية والغنى عند قول المتن على النص فليراجع (قوله) وظاهر الخ) عكس قوله السابق والابان هو للسجدة الثانية الخ (قوله) والاي يسجد الامام) إلى المتن في الغنى وإلى قوله وبقي في ذلك في النهاية إلا قوله لسكن لا يفعل إلى وتمام بات وقوله الذي يتجه الخ فقال بدله وقد وجه الخ (قوله) والاي يسجد الامام الخ) أي أو بطلت صلاة الامام كان احدث قبل تمامها وبعد وقوع السهو منه أو فارقه شرح بافضل (قوله) واعتقاد الخ) أي كالخني قول المتن (فيسجد الخ) أي ندبا كما هو ظاهر سم (قوله) فيسجد المأموم) أي بعد سلام امامه نهاية وغنى وسيأتي هذا في الشرح بقي ما لو أخر الامام السلام بعد سجوده وقد سها المأموم عن سجوده ثم تذكر قبل سلام الامام ويظهر انه يسجد ولا ينتظر سلام الامام كالمسبوق سابقه الامام باقل من ثلاثة اركان طويلة لسهوه عن متابعتة فانه يمشي على نظم صلاة نفسه سم على حج اه عش قول المتن (على النص) وعليه لو تخلف بعد سلام امامه ليسجد فعاد الامام إلى السجود لم يتابعه سواء اسجد قبل عود دامامه ام لا لقطعه القدوة بسجوده في الاولى وباستمراره في الصلاة بعد سلام امامه في الثانية بل سجد فيها منفردا بخلاف ما لو قام المسبوق ليأتي بما عليه فالقياس كما قاله الاسنوي لزوم العود للمتابعة والفرق ان قيامه بذلك واجب وتخلفه ليسجد مخير فيه وقد اختار ه فانه قطعت القدوة فلو سلم المأموم معه ناسيا فعاد الامام إلى السجود لزمه موافقته فيه لموافقته في السلام ناسيا فان تخلف عنه بطلت صلاته أي عند عدم المنافي للسجود كالمواحد او نوى الإقامة وهو قاصر او بلغت سفينته دار اقامته او نحو ذلك وان سلم عامدا فعاد الامام لم يوافقته لقطعه القدوة بسلامه عمدا مغنى ونهاية وباتي جميع ما ذكر في الشرح إلا قوله أي عند عدم المنافي الخ قول المتن (فالصحيح) انه يسجد معه) أي وجوبا (ثم في آخر صلاته) أي ندبا شرح بافضل وسم (قوله) ان موضوعة) المناسب موضعه باسقاط الواو الثاني (قوله) ومن ثم) إشارة إلى قوله للمتابعة (قوله) كما يأتي) أي انفا في شرح على النص (قوله) كاسر) أي قبيل قول المصنف فلو ظن الخ قول المتن (فان لم يسجد الامام) أي عمدا أو سهوا أو اعتقادا انه بعد السلام (قوله) في الصورتين) أي في السهو بعد الاقتداء والسهو قبله (قوله) لما مر) أي انفا من قوله جبر اللخلل الخ (قوله) ولو اقتصر امامه) أي الموافق (قوله) سجدتنتين) هل تستقران على أن المأموم على ما تقدم في التنبيه أو لا لان الامام في معنى التارك له إذ لا يحصل بالسجدة الواحدة فيه نظر ولعل الوجه الثاني سم اقول صانع النهاية والغنى في شرح قول المصنف المتقدم فان سجد لزمه ما تبعته كالصريح في الاستقرار و بطلان الصلاة بالتارك فليراجع (قوله) او تركه الخ) عطف على قوله اقتصر الخ (قوله) اعتقاد الخ) عبارة الغنى ولو كان امامه جنفيا فسلم قبل ان يسجد لسهو سجد المأموم قبل سلامه اعتبارا بعقيدته ولا ينتظره ليسجد معه لأنه فارق به سلامه هذا إذا كان موافقا اما المسبوق فيخرج

التلاوة كذلك أو يفرق فيه نظر ولعل الفرق أظهر ويؤيده ما يأتي في سجود التلاوة أنه لو لم يعلم بسجود دامامه إلا بعد رفعه منه لا يسجد بل هذا بما عين الفرق ويحيل غيره ولا يتصور سجود الامام للقرأة في الجلوس قبل السلام لان الجلوس ليس محل قراءة فلا يطلب السجود للقرأة فيه (قوله) لم يتابعه) أي لا يأتي بسجود التلاوة كما يأتي بالشهد الاول إذ اتركه الامام وذلك لوقوعها خلال الصلاة فلما افردهما لخالف الامام واختلت المتابعة وما هنا إنما يأتي به بعد سلام امامه مر وسياتي هذا في الشرح وهو واضح بما ذكره هنا وقوله وما هنا إنما يأتي به بعد سلام امامه بقي ما لو أخر الامام السلام بعد سجوده وقد سها المأموم عن سجوده ثم تذكر قبل سلام الامام ويظهر انه يسجد ولا ينتظر سلام الامام كالمسبوق سابقه الامام باقل من ثلاثة اركان طويلة لسهوه عن متابعتة فانه يمشي على نظم صلاة نفسه (قوله) فيسجد على النص) أي ندبا كما هو ظاهر (قوله) ثم يسجد ايضا) هل هو وجوبا كما تقدم في التنبيه أو يخص ذلك بغير المسبوق الظاهر الثاني لان الواجب المتابعة وقد وجدت بالسجود معه ويؤيده قوله فان لم يسجد الامام سجد ندبا الخ (قوله) سجدتنتين) هل يستقران على المأموم على ما تقدم في التنبيه أو لا لان الامام في معنى التارك له إذ لا يحصل بالسجدة الواحدة فيه نظر

نفسه ويتم لنفسه ويسجد آخر صلاته وظاهر هذا انه ينوى المفارقة إذا قام ليأتي بما عليه والظاهر انه لا يحتاج الى نية المفارقة لقولهم وتقتضى القدوة بسلام الامام اه (قوله) اعتقاد اتي به الخ منه ان يقتضى الشافعي بالحنفي في صلاة الصبح فيسن للشافعي السجود قبل سلامه وبعد سلام امامه سواء اتي المأموم بالقنوت او لم يات به لان سجوده ترك امامه القنوت لا لترك نفسه لان تركه يتحمل الامام ومن ثم لو اقتدى الشافعي في صلاة الصبح بمن يصلي الظهر او سنة الصبح مثلاً لا يطلب منه سجود السهو سواء اقتنت المأموم ام لا لان ترك المأموم له يتحمل عنه الامام وصلاة الامام لم يدخلها نقص يقتضى السجود في عقيدة المأموم اذا قنوت عند المأموم في الظهر وسنة الصبح حتى يسجد لترك امامه له واعلم ان سجود الشافعي للسهو خلف الحنفي لا يختص بصلاة الصبح بل الظاهر طلب السجود من الشافعي اذا صلى خلف الحنفي في الصلوات الخمس وإن لم اقف على من نبه عليه وذلك لان الحنفي لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول بحيث لو صلى فيه عليه صلى الله عليه وسلم سجد للسهو وتركه للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول يتوجه سجود السهو على المأموم فتنبه له كرى اقول قديم يكن الفرق بين القنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بكون الاول جهرياً والثاني سرى فلا يعلم المأموم ترك امامه الحنفي لها لا احتمال تقليده لمن يرى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول كالشافعي وفي الحاشية الشامية على الدر المختار من كتب الحنفية ما نصه هذا كله اى وجوب سجود السهو في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول على قول ابي حنيفة والافقي التتارخانية عن الحاوى انه على قولهما لا يجب السهو ما لم يبلغ الى قوله حميد مجيد اه ويؤيد الفرق المذكور عدم نقل السجود في غير الصبح قولاً او فعلاً من احدهما صاحبنا سلفاً وخلفاً مع شيوع مذهب الحنفي في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول فالسجود في غير الصبح في قوة مخالفة الاجماع المذهبي والله اعلم (قوله اتي به) اى ندباً كما هو ظاهر سم (قوله فتختل المتابعة) قد يفهم انه لو لم تختل بان نوى المفارقة عقب ترك الامام التشهد الاول وسجد التلاوة اتي به وهو ظاهر في ترك التشهد الاول دون مجرد التلاوة لقولهم ان المأموم يسجد لسجدة امامه لا لقراءته سم (قوله بخلاف ما هنا) اى سجود السهو (قوله فرع سجدة امام) الى قوله وبقي في ذلك في النهاية الا انه لم يقل فيما ياتي والذى يتجه بل ذكر الاحتمالين وتوجيه كل منهما ثم قال هذا والذي افاق به الوالد رحمه الله تعالى انه يجب عليه اتمام كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد للسهو اه ما في النهاية والاحتمال ان مفرعان على مقتضى كلام الخادم والبحر من وجوب المتابعة اقول القلب الى ما افاق به الشهاب الرملى اميل وظاهر كلامه انه يتمه وإن استمر فيه حتى شرع امامه في الهوى للسجدة الثانية بصرى وقوله ما افاق به الشهاب النخعي الكردي عن اليعاب ما يوافقه وقوله وظاهر كلامه الخ باتى عن سم ما يوافقه (قوله الموافق الخ) اى اما السيوق فيوافقه وجوباً مطابقاً كما مر (قوله من اقل التشهد) اى مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفي الكردي عن اليعاب مثله (قوله وافقه وجوباً) اى فتخلفه تخلف بغير عذر سم (قوله ما مر انفا) اى في شرح لزمه متابعتة (قوله لان للمأموم التخلف بعد سلام الامام) وظاهر انه حينئذ لا ياتي بشئ من اذكار التشهد ولا ادعيته لان سجوده وقع في محله وليس لمحض المتابعة وسجود السهو المحسوب لبعقه الا السلام كما سيأتي ما يصرح به غاية الامر انه اغتفر له التخلف فلا تبطل به صلاته خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ ع شرشيدى عبارته قوله لان للمأموم التخلف الخ اى فلا يكون سجوده مع الامام مانعاً له من الاذكار الماثورة او غير ها اه (قوله او قبل اقله تابعه الخ) خالفه شيخنا الشهاب الرملى فافق بانه

ولعل الاوجه الثاني (قوله اتي به) اى ندباً كما هو ظاهر (قوله فتختل المتابعة) قد يفهم انه لو لم تختل بان نوى المفارقة عقب ترك الامام التشهد الاول وسجد التلاوة اتي به وهو ظاهر في ترك التشهد الاول دون سجود التلاوة لقولهم ان المأموم يسجد لسجدة امامه لا لقراءته ان يقال انما شرط سجود الامام مادامت القدوة لا تختل المتابعة وفيه نظر (قوله اقل التشهد) اى مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وافقه وجوباً) اى فيخلفه تخلف بغير عذر (قوله او قبل اقله تابعه وجوباً) خالف ذلك شيخنا الشهاب

اعتقاد اتي به بعد سلام امامه
وانما لم يات بنحو تشهد اول
او سجود تلاوة تركه امامه
لانه يقع خلال الصلاة فتختل
المتابعة بخلاف ما هنا لانه
انما ياتي به بعد سلام امامه
كما تقرر (فرع) سجدة
الامام بعد فراغ المأموم
الموافق من اقل التشهد
وافقه وجوباً في السجود
فان تخلف تاتي فيه مامر
انفا وندباً فيما يظهر في
السلام خلافاً لما اقتضاه
كلام بعضهم لان للمأموم
التخلف بعد سلام الامام او
قبل اقله تابعه وجوباً كما
اقتضاه كلام الخادم كالبحر
ثم يتم تشهده

كألو سجدة للتلاوة وهو في الفاتحة وعليه فهل يمد السجود أو أيا قضية الخادم نعم ويوجه بأنه قياس ما تقرر في المسبوق والذي يتجه أنه لا يعيده ويفرق بينه وبين المسبوق بأن الجلوس الأخير محل سجود السهو في الجملة كالأول في السورة قبل الفاتحة لا يسجد لتلقاها لأن القيام محلها في الجملة وبقي في ذلك مزيد بيئته في شرح العباب (١٩٨) ثم رأيت في شرح المذهب قطع بما رجحته من عدم إعارته وحاصل عبارته في صلاة

الخوف في الفرقة الأخيرة وإذا قلنا بقومون عقب السجود وينتظرهم بالتشهد فتشهد قبل فراغهم فادر كوه في آخر التشهد فسجد للسهو قبل تشهدهم فهل يتابعونه فيه وجهان أحدهما بل يتشهدون ثم يسجدون للسهو ثم يسلم والثاني يسجدون لأنهم تابعون له فعلى هذا هل يعيدونه بعد تشهدهم قالوا فيه القولان وينبغي أن يقطع بانهم لا يعيدونه انتهت فهي موافقة لما رجحته أنهم لا يعيدونه ومفيدة أن في وجوب الموافقة له فيه قبل فراغ المعلوم منه وجهين لم يرجح منهما شيئاً نعم ما رجحته من الوجوب ظاهر كالأخفى مما قررته والقولان في كلامه هما القولان في المسبوق يسجد معه ثم آخر صلاته وإنما قطع بعدم الإعادة لوضوح الفرق بأن المسبوق لم يسجد ولا آخر صلاة نفسه بخلاف هذا لما قررته أن التشهد الأخير محل سجود السهو في الجملة فتأمل ذلك كله فإنه مهم ولم يره من نقل فيما ذكر احتمالات الروايات وغيره (وسجود السهو وان كثير)

لا يتابعه بل يتخلف لان تمام التشهد الواجب ثم يسجد عملاً بقاعدة أن سجود السهو بين التشهد والسلام اه وعلي هذا فلا يضر تخلفه بالسجودين مع الجلوس بينهما لأنه يتخلف بعذر فصلاته صحيحة وان سلم الامام وهو في التشهد إذ لم يتأخر عنه بأكثر من ثلاثة طويلة فعليه سم (قوله تابعه وجوباً بالخ) وهو الأقرب لأن الأصل وجوب متابعة الامام في فعله فلا يتركه إلا لعارض اللهم إلا أن يقال إن هذا كبطل القرأة فيعذر في تخلفه لان تمامه كما يعذر ذلك في تمام الفاتحة ع ش (قوله وبقي في ذلك) أي في سجود الامام قيل فراغ المأموم المرافق من أقل التشهد (قوله ثم رأيت الخ) أي المصنف (قوله وحاصل عبارته) أي شرح المذهب (قوله فتشهد) أي الامام (قوله قبل تشهدهم) أي قبل فراغهم عنه (قوله أحدهما بالخ) قد يشير بتقديره الى رجحانه كما اختاره الشهاب الرملي والشارح في الإيعاب (قوله فعلى هذا) أي الثاني (قوله انتهت) أي حاصل عبارة شرح المذهب والثاني باعتبار المضاف اليه (قوله أنهم لا يعيدونه) الموافق لما روي في الفرع الأول بارجاع الضمير للمأموم الموافق (قوله له فيه) أي للامام في السجود و (قوله منه) أي من التشهد (قوله في كلامه) أي شرح المذهب (قوله يسجد معه ثم آخر صلاته) أي ومقابله لا يسجد معه نظر الى أن موضع السجود آخر الصلاة وبملاحظة هذا التقدير كونه بدلاً من القولان في المسبوق (قوله وإنما قطع) أي المصنف في مسألة صلاة الخوف (قوله فتأمل ذلك الخ) أي الحاصل المذكور وتوجيه الشارح لقطع المصنف بعدم الإعادة (قوله ولم يره) أي القطع بعدم الإعادة كردى (قوله بينهما جالسة) أي قوله وقضية التشبيه في النهاية وكذا في المعنى لإدولوه واحتمال البطلان الى قوله بخلاف (قوله وان كثير السهو) فلو أحرمت منفرداً برباعية وأتى منها بركعة وسها فيها ثم اقتدى بمسافر قاصر فسهها امامه ولم يسجد ثم أتى هو بالرباعية بعد سلامه فسهها فيها كفى للجميع سجدة نهيية ومعنى (قوله مع تعدده) أي السهو (قوله مالم يخصه ببعضه) أي وإلا فيحصل ويكرن تاركاً للباقي نهاية ومعنى أي ثم لو غن له السجود للباقي لم يجز وإذا فعله عامداً علماً بطلت صلاته لأنه زيادة غير مشروعة لفواته بتخصيص السجود الذي فعله ببعض مقتضيات ولو نوى السجود لترك التشهد الأول مثلاً وترك السورة فالظاهر أن صلاته تبطل لأن السجود دلاً سبب ممنوع وبذية ما ذكر شرك بين مانع ومقتض فيغلب المانع وبقي مالم يقصد أحدهما لا يعينه هل يضر أم لا فيه ونظر والأقرب الأول لأن أحدهما صادق بما يشرع له السجود وما لا يشرع له فلا يصح ترديده الثانية بينهما ع ش و (قوله ولو نوى الخ) أي عامداً علماً أخذاً بما قدمه ونظائره (قوله واحتمال البطلان) أي بطلان الصلاة بالتخصيص بالبعض (قوله الذي الخ) نعت لاحتمال (قوله لأنه) أي التخصيص (قوله الآن) أي حين تعدد السهو (قوله بل هو الخ) أي السجود (قوله أنها إذا دخلت) السجدة المطلوبة لا سبب متعددة (قوله ولو اقتصر) أي المصلي ع ش (قوله ومن ثم) أي لعدم مشروعية الإقتصار على سجدة واحدة (قوله أبطلت) أي السجدة

الرملي رحمه الله تعالى فأفتى بأنه لا يتابعه بل يجب عليه أن تمام التشهد قبل السجود ثم يسجد وقد يستشكل وجوب ذلك بان التشهد وان وجبت مولاته لا يقطع السجود في أثناءه مولاته كان الفاتحة تجب موانعها ولا يقطع السجود للتلاوة في أثناءها تبعاً للامام موانعها ولا يقطع السجود في أثناءها بان هذا الوجوب ليس للمؤلة بل لأن السجود إنما هو رد التشهد فليتأمل (قوله تابعه وجوباً) خالف هذا شيخنا الشهاب الرملي فأفتى بأنه لا يتابعه بل يتخلف لان تمام التشهد الواجب ثم يسجد عملاً بقاعدة أن سجود السهو بين التشهد والسلام اه وعلي هذا فلا يضر تخلفه بالسجودين مع الجلوس بينهما لأنه يتخلف بعذر فصلاته صحيحة وان سلم الامام وهو في التشهد إذ لم يتأخر عنه بأكثر من ثلاثة طويلة فعليه (قوله كألو سجدة للتلاوة) لا يقال يفرق بينهما بفحش التخلف

السهو (سجدة ثان) بينهما جالسة لاقتصاره عليه ما في قصة ذي اليمين مع تعدده فيها لأنه سلم من ثنتين وتكلم ومشى المقتصر والأوجه أنه يقع جابر الكل ماسماً به مالم يخصه ببعضه واحتمال البطلان الذي قاله الروايات لأنه غير مشروع الآن يمنع ما علل به بل هو مشروع لكل على انفراد وإنما غاية الأمر أنها إذا دخلت فاذا نوى بعضها فقد أتى ببعض المشروع بخلاف مالم يقتصر على سجدة ومن ثم أبطلت

الصلاة لكن محلة ان نوى الاقتصار عليها ابتداء ما لو عرض بعد فعلها فلا يؤثر كما هو ظاهر (١٩٩) لانها نقل وهو لا يصير واجبا بالشروع

فيه وكونه يصير زيادة من جنس الصلاة وهي مبطله محله كما وان تعمدها وهنا لم يتعمدها كما تقرر وعلى هذا التفصيل يحمل ما نقل عن ابن الرفعة من اطلاق البطلان وعن القفال من اطلاق عدمه وهما كالجلسة بينهما (كسجود الصلاة) والجلوس بين سجديهما في واجبات الثلاثة ومندوباتها السابقة كالذكر فيها وقيل يقول فيهما سبحان من لا ينام ولا يسهر وهو لا تق بالجلال لكن ان سهلا ان تعتمد لان اللاتق حينئذ الاستغفار ولو اخل بشرط من شروط السجدة او الجلوس فظاهر انه يأتي ما مر في السجدة من انه ان نوى الا حلال به قبل فعله او معه وفعله بطلت صلاته وان طرأ له اثناء فعله الاخلال به فاخل وتركه فورالم تبطل وعلى هذا الاخير يحمل اطلاق الاسنوى عدم البطلان ونوزع فيه بما رده ما قرره وقضية التشبيه انه لا يجب نية سجود السهو وهو قياس عدم وجوب نية سجدة التلاوة لكن الوجه الفرق فان سببها القراءة المطلوبة في الصلاة فشملتها ابتداء من هذه الحثية وان لم تشملها من حيث قيامها مقام سجدة الصلاة لانها ليست من افعالها المطلوبة فيها من حيث كونها

المقتصر عليها (قوله لكن محله) أي الا بطل (قوله وكونه) أي ما اقتصار عليه من السجدة الواحدة ولو انشأ لا استغنى عن التاويل المذكور (قوله كما مر) أي في فصل مبطلات الصلاة (قوله كما تقرر) أي في قوله ما لو عرض بعد فعلها الخ ع (قوله يحمل ما نقل عن ابن الرفعة الخ) أي فيحمل الاول على ما لو نوى الاقتصار على سجدة ابتداء والثاني على ما لو عرض بعد فعلها (قوله كالجلسة) المناسب والجلسة بالمعنى (قوله في واجبات الثلاثة ومندوباتها الخ) كوضع الجبهة والطمأنينة والتحامل والتكيس والافتراش في الجلوس بينهما والتورك بعدهما وبأن يذكرك سجود الصلاة فيهما قال الاذرعى وسكتوا عن الذكر بينهما والظاهر انه كالتذكر بين سجدة صلب الصلاة مغنى ونهاية (قوله ما مر في السجدة) أي في الاقتصار عليها (قوله به) أي بالشرط (قوله قبل فعله) أي فعل احد المذكورين سابقا من السجدة والجلوس ويجوز ارجاع الضمير للسجدة المذكورة آنفا في قوله ما مر في السجدة وكذا الضمير في قوله وفعله وقوله اثناء فعله وقوله وتركه (قوله وان طرأ له الخ) أي كان طرأ له الرفع من السجدة قبل الطمأنينة سم (قوله وعلى هذا الاخير) أي الطرو (قوله ما قرره) أي في قوله ما لو عرض بعد فعلها الخ (قوله لكن الوجه الفرق الخ) وفاقا لشيخ الاسلام والمفتي وخلافه لانه عبارة وفيه نزاع كسجود التلاوة والمعتمد كما افق به والدرج الله تعالى وجوب النية في كل منهما أي على الامام والمنفرد فيما يظهر لا على المأموم وهي القصد اى قصد خصوص السهو وخصوص التلاوة بقراءة ما يأتي رشيدى عبارة سم الوجه تخصيص وجوب نية سجود السهو بغير المأموم فلا تجب عليه لان وجوب المتابعة يغنى عنها وكيفية سجود السهو نية سجود التلاوة عند من يقول بوجوبها ايضا كشيخنا الرملى فيختص بوجوبها بغير المأموم ما ذكر (فرع) هل تجوز نية سجود السهو وان صدر السبب عمدا بناء على ان سجود السهو صار علما في الشرع على السجود للخلل مطلقا فيه نظرو لا يبعد الجواز ما لم يقصد بالسهو حقيقة لان ذلك تلاعب فليتأمل اه (قوله فان سببها القراءة الخ) عبارة المغنى في سجدة التلاوة نصها ونوى وجوبها لان نية الصلاة لم تشملها كما صرحوا بذلك في ترك السجدة فقالوا لو ترك سجدة سهوا ثم سجد للتلاوة لا تسكني عنها لان نية الصلاة لم تشملها بخلاف ما لو ترك الجلوس بين السجدين وجلس للاستراحة فانه يكتفي لان نية الصلاة شملتته فهي كسجود السهو وكذا قيل والوجه قول ابن الرفعة ولا تجب على المصلئ نيتها اتفاقا لان نية الصلاة تنسحب عليها بواسطة وهذا يفرق بينها وبين سجود السهو وهو لا ينافى ذلك ما تقدم من قولهم ان نية الصلاة لم تشملها اي بلا واسطة والسنة التي تقوم مقام الواجب ما شملته النية بلا واسطة اه (قوله من هذه الحثية) أي من حيث ان سببها القراءة الخ (قوله بل لعروض القراءة) أي قراءة آية السجدة

عن سجود التلاوة بخلاف التخلف عن سجود السهو لا نأقول هذا ممنوع فان التخلف عن سجود السهو فاحش ايضا بدليل ان المأموم الغير المعذور اذا تخلف عن الامام الى ان هوى للجلسة الثانية منه بطلت صلاته كما تقدم ولو لا خش التخلف به ما بطلت فلا بد من فرق واضح على طريقه شيخنا الرملى والظاهر انه على طريقه لا تبطل صلاة المأموم وإن لم يتم التشهد الا بعد سلام الامام لانه متخلف معذور ولم يلزم التخلف باكثر من ثلاثة افعال طويلة مع ان ما تخلف به ليس من اركان الصلاة وغايته ان ينزل منزلتها فليتأمل نعم يمكن ان يفرق على طريق شيخنا بان سجود التلاوة مع كون التخلف عنه فاحشا يفوت ولا كذلك سجود السهو (قوله وان طرأ له) أي كان طرأ له الرفع من السجدة قبل الطمأنينة (قوله وقضية التشبيه انه لا تجب الخ) الوجه تخصيص وجوب نية سجود السهو بغير المأموم فلا تجب عليه لان وجوب المتابعة يغنى عنها وكيفية سجود السهو نية سجود التلاوة عند من يقول بوجوبها ايضا كشيخنا الرملى فيختص بوجوبها بغير المأموم لما ذكره وقد يؤيد التخصص قولهم واللفظ للعباد ومن سجد امامه في السرية من قيام سجد معه فاعله سجد للتلاوة فان سجدة ثانية لم يتابعه بل يقوم اه فان صرح في وجوب سجود معه وان جهل انه عن التلاوة ومن جهل لا تتأتى منه النية التي شرطها الجزم فليتأمل (فرع) هل تجوز نية سجود السهو وان صدر السبب عمدا بناء على ان يسجد السهو صار علما في الشرع على السجود للخلل مطلقا فيه نظرو لا يبعد الجواز ما لم

صلاة بل لعروض القراءة فيها التي قد توجد وقد لا بخلاف جلسة الاستراحة أو ما سجد السهو فليس سببه مطلوب باقيا وانما هو منهي عنه فلم تشملها

نيتها ابتداء فوجبت اى على الامام والمنفرد دون المأموم كما هو واضح لان افعاله تنصرف لمحض المتابعة بلائية منه وقدمر انه يلزمه موافقته فيه وإن لم يعرف سهوه فكيف تتصور نيته له حيث نيتها بان يقصده عن السهو عند شروعه فيه وبقرى عن السهو علم ان معنى النية المثبت وجودها هنا قصد السجود عن خصوص السهو والمنى وجوبها فى سجود التلاوة قصده عنها فطلق قصده يكتفى فى هذه دون تلك وهذا ردى على من توهم اتحاد النية التى هى مطلق القصد فى البابين فاعترض الفرق بينهما بان الصواب وجوبها فيها إلا يتصور الاعتداد بسجود بلا قصد قال وقول ابن الرفعة لا يجب نية سجدة (٢٠٠) التلاوة ضميم إلا ان يريد أنه لا يجب فيها تحرم وليس كما زعم بل هو صحيح لما تقرر من معناها

هنا المفارق لمعناها ثم فتأمل ذلك فانه مهم قيل ولا تبطل بالنظر هذه النية وفيه نظر بل لا وجه له لانه لا ضرورة لذلك نظير ما مر فى نية نحو الصوم (والجديد ان محله) اى سجود السهو الزيادة ونقص او هما (بين تشهد) وما يتبعه من الصلاة على النبي ﷺ وعلى اله ومن الاذكار بعدهما (وسلامه) من غير فاصل بينهما لما مر فى خبر مسلم انه عليه السلام امر به قبل السلام مع الزيادة لقوله عقبه فان كان صلى خمسا الى اخره ولقول الزهرى ان السجود قبل السلام اخر الامرين من فعله ﷺ والخلاف فى الجواز وقيل فى الافضل وهو ضعيف وإن جرى عليه المأوردى بل نقل اتفاق الفقهاء عليه وقال ابن الرفعة انه الطريقة المشهورة وسيعلم من كلامه فى الجمعة ان من استخلف عن عليه سجود سهو سجدة هو والمأمومون آخر صلاة الامام ثم يقوم

(قوله لان افعاله) اى المأموم (قوله ردى) اى فى المتن عن قريب (قوله نيتها) اى المأموم (له) اى لسجود السهو (حيث) اى حين جهله بنهوى الامام (قوله نيتها بان الخ) فاعل فوجبت (قوله وبقرى عن السهو علم معنى النية) اى قوله قيل الخ انكره النهاية فقال ومن ادعى ان معنى النية المثبت الخ فهو خطأ فاحش اه قال ع ش قوله ر ومن ادعى الخ مراده حجب وقوله فهو خطأ الخ اى يذبح التجزى لخصوص السهو والتلاوة ولا يكتفى بمطلق السجود فيها اه (قوله وهذا) اى بقوله وبقرى عن السهو علم الخ (قوله بينهما) اى بين سجدة التلاوة وسهو (قوله قال الخ) اى المتوهم المذكور (قوله كما زعم) اى المتوهم (قوله بل هو صحيح) اى قول ابن الرفعة وكذا اعتمد شيخ الاسلام والمغنى كما مر (قوله من معناها هنا) اى معنى النية فى سجدة التلاوة (وقوله ثم) اى فى سجود السهو (قوله ولا تبطل) اى الصلاة (هذه النية) اى نية سجود السهو او التلاوة (قوله بل لا وجه له الخ) وفاقا للنهاية (قوله اى سجود السهو) لا لقوله ر لا ردى فى المغنى لا لقوله والخلاف الى وسيعلم الى المتن فى النهاية لا لقوله وقيدوا خذلى واخذ (قوله من الاذكار) اى والادعية معنى (قوله من غير فاصل الخ) اى بشئ من الصلاة فلا يضرب طول الفصل بينهما اى السجود والسلام بسكوت طويل كما فى به شيخنا الشهاب الرملى نهاية سمي وياتى فى الشرح ما يتعلق بذلك (قوله لما مر الخ) دليل الجديد (قوله مع الزيادة الخ) المفيدة انه لا فرق بين الزيادة والنقصان وفيه ردى على القديم القائل بانه إن سها بنقص سجدة قبل السلام او بزيادة قيعده (قوله لقوله الخ) صلة للزيادة (قوله عقبه) اى الامر ظرف للزيادة وكان الاولى تقديمه على لقوله (قوله فان كان الخ) مقول القول (قوله ولقول الزهرى الخ) ولا نه لمصلحة الصلاة فكان قبل السلام كالنسي سجدة منها واجابوا عن سجدة بعده فى خبر ذى اليمين بحمله على انه لم يكن عن قصد مع أنه لم يرد لبيان حكم سجود السهو نهاية معنى اى بل لبيان أن السلام سهو لا يبطل ع ش (قوله وهو ضعيف) اى القول بان الخلاف فى الافضل وكذا ضمير انه الطريق بقية الخ (قوله وقال الخ) عطف على جرى (قوله من كلامه) اى المصنف (قوله ان من استخلف) اى المسبوق بقريته ما بعده وهو بكسر اللام (قوله عمن الخ) اى عن امام (قوله سجده) اى المستخلف بفتح اللام (قوله ثم يقوم هو) اى يفارقه المأمومون معنى (قوله ولا ردى) اى ما سيعلم من كلامه فى الجمعة (قوله لان سجدة هنا) اى سجدة الخليفة فى اخر صلاة الامام (قوله كما فى المسبوق) اى الذى تقدم حكمه فى المتن سم (قوله وبالمأثور) اى او غيره (قوله فى نحو سجدة التلاوة) أدخل بالنحو سجدة الشكر (قوله لكن مر) اى فى أول الباب (قوله أن الاوجه الخ) مر ما فيه فلا تغفل بصرى (قوله واخذ من قولهم بين المفيد الخ) لإفادة ذلك لما ادعاه هذا المدعى فتأمل بصرى (قوله وليس الخ) اى الاخذ (قوله وعلى الجديد) اى قول المتن وإذ اسجد فى النهاية لا لقوله بخلاف الى المتن وقوله وإن لم يبق إلى فان قلت إذا (قوله لقطعه له) اى اطلب السجود وعبارة الاسنى والمغنى يقصد بالسهو حقيقة لان ذلك تلاعب فليأمل (قوله من غير فاصل) اى بشئ من الصلاة فلا يضرب طول الفصل بينهما بسكوت طويل كما فى شيخنا الشهاب الرملى (قوله كما فى المسبوق) اى الذى تقدم

هو لما عليه ويسجد آخر صلاة نفسه ايضا ولا يرد لان سجدة هنا لمحض المتابعة كما فى المسبوق وظاهر أنه لو سجد للسهو لانه قبل الصلاة على الال ثم اتى بها بالمأثور حصل أصل سنة سجود السهو ولم تجز له إعادة روى بخذ من قوله بين تشهد وسلامه انه لا سجود للسهو فى نحو سجدة التلاوة لكن مر ان الاوجه خلافه فيسجد بعدها وقبل السلام سجدة تين ويحمل كلامهم على الغالب واخذ من قولهم بين المفيد أنه لا يتخلل بينهما وبين السلام شئ أنه لو أعاد تشهد بطأت لاحدائه جلوسا لا نقطاع جلوس تشهد بسجوده وليس فى محله وما عال به ممنوع إذ عدم ذلك التخلل إنما هو منسوب لا غير كما عرح به لجلال البلقين وغيره وعلى الجديد (فان سلم عهدا) بان علم حال السلام ان عليه سجود السهو (فات) السجود وإن قرب الفصل (فى الاصح) لقطعه له بسلامه (اوسهوا) اوجهل انه عليه ثم علم فيما يظهر

لأنه قطع الصلاة اه وهي أحسن قول المتن (وطال الفصل الخ) وكذا لو لم يرد السجود وإن قرب الفصل فلا
يسجد لعدم الرغبة فيه لصار كالمسلم عند أن في أنه فوته على نفسه بالسalam مغنى وغرر واسنى وشرح بأفضل (قوله
وطال الفصل عرفا) أى بين السلام وتيقن الترك بان مضى زمن يغلب على الظن أنه ترك السجود قصدا أو
نسيانا شرح بأفضل (قوله كالمشى على نجاسة) لو كانت جافة معفوا عنها ولم يعتمد المشى عليها وفارقها حالا أتجه
أنه لا أثر للمشى حينئذ عليها سم عبارة البجيرمى قوله ولم يبطأ نجاسة أى رطبة غير معفوها بان لم يبطأ نجاسة
أصلا أو وطىء نجاسة جافة وفارقها حالا أو وطىء نجاسة معفوا عنها اه (قوله وإلا بطل) أى وأراد مغنى
وشرح بأفضل (قوله ومحل) إلى قوله قال جمع فى المعنى وفى شرحى الروض والمنهج (قوله فلا يفوت) أى
ويندب العود إلى السجود وشرح بأفضل (قوله والاحرم) أى فلو فعل ذلك لم يصرعائدا به إلى الصلاة ع ش
واسنى ومغنى عبارة السكردى وإذ عاد لم يصرعائدا إلى الصلاة كفى الغاز الاسنوى وحواشى المنهج للزبادى
والحلبى واستقر به الشارح فى الایعاب ورايته فى عدة مواضع من فتاوى مر ونقل سم فى حواشى
المنهج عن مر أنه يحرم العود وإذا عاد إليه أى فى الجمعة صار عائدا ووجب تمامها ظهرا إذا خرج الوقت
اه أقول كلام الاسنوى كفى سم عن الایعاب صريح فى استثناء القاصر وفى البجيرمى عن عميرة ما يوافقه
وعن الحلبى الجزم بذلك عبارته فلو تعدى وسجد فى الجميع ما عاد القاصر بقسميه لا يصير عائدا للصلاة قال
الاسنوى لأنه ليس ما موراه حلبى اه وقوله بقسميه أى من نوى الإقامة ومن انتهى سفره (قوله كان

(وطال الفصل) عرفا (فات)
فى الجديد) لتعذر البناء
بالطول كالمشى على نجاسة
وكفى أو كلام كثير بخلاف
استدبار القبلة لسقوطها فى
نقل السفر فسوح فيها
أكثر (وإلا) بطل (فلا)
يفوت على (النص) لعذره
ولأنه صلى الله عليه وسلم
صلى الظهر خمسا فقل له
فسجد للسهم بعد السلام
متفق عليه ومحل حيث لم
يطرأ مانع بعد السلام وإلا
حرم

حكمه فى المتن (قوله وطال الفصل) قال فى شرح الروض أو لم يطل لكن لم يرد السجود اه وقد يتوقف
فى فواته حينئذ كيف يسقط المطلوب شرعا بارادة تركه (قوله كالمشى على نجاسة) لو كانت جافة معفوا
عنها ولم يعتمد المشى عليها وفارقها حالا أتجه أنه لا أثر حينئذ للمشى عليها (قوله والاحرم) لو خالف فى هذه
المسائل وسجد هل يعود إلى الصلاة أو لا فيه نظر وصرح قول الروض فان خرج وقت الجمعة أو نوى الإقامة
بعد السلام وقبل السجود فأتاه اه أنه لا يعود فليتأمل ثم رايته فى شرح العباب ترد فى ذلك وقال ان مقتضى
تعيينهم بقات أنه لا يعود ثم رأيت الاسنوى فى الغازه ذكر فى بعضها أنه لا يعود حديث قال فى بيان الصور التى
يسلم فيها ناسيا وتذكر على الفور ومع ذلك لا يسجد ما نصه وصورة ثانية وهى ما إذا وقع ذلك فى الجمعة وخرج
الوقت عقب السلام فانه لا يجوز له العود إذ لو عاد لعد إلى الصلاة كما هو الصحيح المشهور فى المذهب ولو عاد إلى
الصلاة بطلت الجمعة لأن شرطها وقوع جميعها فى الوقت ولا يجوز تفويت الجمعة مع إمكان فعلها وهذه المسئلة
ذكرها البغوى فى فتاويه وهو ظاهر إلا أنه ضم إليها القاصر ايضا وهو مردود وقد علم ما ذكرناه ايضا أنه
لو تعدى وسجد لم يعد إلى الصلاة لأنه ليس بما موراه او قضية تعليله بأنه ليس بما موراه أنه لو سجد فى مسئلة
الضيق كبقية المسائل لم يعد إلى الصلاة فليتأمل واما قوله فيما نقله عن فتاوى البغوى وهو مردود فان صور
بعروض موجب الاتمام وتبين ان محل السجود انما هو آخر الصلاة فلا تبيان بالسجود يقتضى تركه فلا
يكون مطلوباً وقد دفع هذا بان المختار عند الاسنوى غير حصول العود بارادة السجود فبمجرد الارادة
يعود فوجب الاتمام ونحو السجود إلا أن يقال انما يحصل بالارادة إذا اتصل الفعل بها فليتأمل ثم رأيت
الاسنوى نقل عن فتاوى البغوى أنه قال إذا صلى الجمعة أو قصر المسافر فخرج الوقت بعد ان سلموا ناسين لما
عليهم من السجود فلا يسجد اه وهو صريح بتصوير مسئلة القاصر بما إذا لم يعرض موجب الاتمام وبما
إذا خرج الوقت بعد السلام ناسيا وحينئذ فيوجه كلامه بأنه يلزم اخراج بعضها عن الوقت وفيه نظر ثم رايته فى
شرح ادب آل الفرات إذا عرض موجب الاتمام بعد سلام القاصر بقوله ولا نه فى الثانية بنية الاتمام
يكون سجودا آخر صلاته والزامه الاتمام غير ممكن لأن نيته بعد سلامه فى كن نسي سجودا للسهم وسلم ثم
حدث ثم قال نعم قوله أى ابن العماد ما قاله أى البغوى فى القصر مبنى كما اشار فى تهذيبه على الضعيف
ان الوقت شرط فى صحة القصر له وجه ظاهر اه وذكر ما يحتاج اليه فى المقام إلا ان النسخة سقيمة (قوله

كان خرج وقت الجمعة أو عرض موجب الاتمام أو رأى متيعم الماء وانتهت مدة المسح أو أحدث وتظهر على قرب أو شفى ذاتم الحدث أو تخرق الخف قال جمع متأخرون أو ضاق (٢٠٣) الوقت وعلوه باخراجه بعضها عن وقتها وفيه نظر لأن الموافق لما مر في المداهة أن شرع وقد

بقى من الوقت ما يسعها لم يحرم عليه ذلك لجواز المد له حينئذ وإن خرج الوقت والعود مدد وإن لم يبق منه ما يسعها لم يتصور ذلك ثم رأيت بعضهم صرح بذلك فقال زعم أن هذا أخراج بعض الصلاة عن وقتها فيحرم غير صحيح لجواز مدّها حينئذ اهـ ولك أن تقول إنما يتوجه الاعتراض أن قلنا المراد بيسعها يسع أقل مجزئ من أركانها بالنسبة لحاله عند فعلها أما إذا قلنا بأن ذلك بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه وهو ما جريت عليه في شرح العباب فيتصور أنه يسعها بالنسبة لأقل الممكن من فعله للحد الوسط فإذا شرع فعلها ولم يبق بالنسبة للثاني اتجه ما قالوه لحرمة مدّها حينئذ فإن قلت إذا لم يحرم ذلك فهل هو أولى قلت صرح البغوي بأنه لو كان لو اقتصر على الأركان أدرك ولو أتى بالسنن خرج بعضها أتى بالسنن وإن لم تجز بالسجود قال ويحتمل أنه لا يأتي بما لا يجبر أن لم يدرك ركعة في الوقت وتنظير الاستوى فيه بأنه ينبغي أن لا يأتي بها لحرمة أخراج بعض الصلاة عن وقتها مردود والذي

خرج الخ) مثال لطر والمانع بعد السلام (قوله كان خرج رقت الجمعة) ينبغي أو ضاق عن السلام مع السجود وهل محله فيمن تلوّمه الجمعة أو لا فرق ولا يبعد الأول فغيره كغيره سم (قوله وتظهر عن قرب) قيد به ليصح مثلاً لعدم طول الفصل (قوله قال جمع الخ) اعتمده في شرح بافضل (قوله وعلوه) أي التحريم عند ضيق الوقت (قوله لأن الموافق الخ) وللجمع المذكور أن يقولوا هذه حصل فيها خروج بالتحليل صورة ولا ضرورة مع ضيق الوقت إلى العود فيها لأنه يشبه انشائها ولا كذلك مسألة المد لم يحصل فيها صورة خروج بحال نهاية وسم (قوله أنه الخ) بيان للموافق الخ (قوله أن شرع) أي من سلم ساهياً ثم تذكر قبل طول الفصل (قوله لم يحرم عليه ذلك) أي العود (قوله وإن خرج الوقت) أي ولم يدرك فيه ركعة نهاية (قوله حينئذ) أي حين إذ شرع وقد بقي الخ (قوله وإن لم يبق) أي حين الشروع في الصلاة (قوله لم يتصور ذلك) أي ضيق الوقت بعد السلام لخروجه قبله (قوله بذلك) أي النظر المذكور و (قوله أن هذا) أي العود عند ضيق الوقت و (قوله حينئذ) أي حين إذ أشرع في الصلاة وقد بقي من الوقت ما يسعها (قوله) ولك أن تقول الخ) جواب باختيار الشق الثاني ومنع عدم التصور (قوله بأن ذلك) أي المراد بيسعها و (قوله بالنسبة للحد الوسط) أي يسعها بالنسبة للحد الخ (قوله بالنسبة للثاني) أي للحد الوسط و (قوله ما قالوه) أي الجمع المذكور (قوله إذا لم يحرم ذلك) أي العود إذ أشرع في الصلاة وقد بقي من الوقت ما يسعها بالنسبة للثاني (قوله قلت صرح البغوي الخ) أي فقتضاه سن العود (قوله أن بالسنن) ظاهره وإن لم يدرك ركعة في الوقت ويؤيده ويعينه قوله قال ويحتمل الخ فتأمله لكن قرر مر خلاف ذلك فشرط ركعة في الوقت سم أي في سن المد (قوله قال) أي البغوي (قوله وتنظير الاستوى فيه) أي فيما صرح به البغوي من سن الاتيان بالسنن (قوله بها) أي بالسنن (قوله مردود الذي يتجه الخ) عبارة النهاية مردود بما تقدم من جواز المد حيث شرع فيها وفي الوقت ما يسع جميعها وإن لم يدرك فيه ركعة اهـ (قوله فله ذلك مطلقاً) أي الاتيان بالسنن وإن لم يدرك في الوقت ركعة (كيف يسن هذا) أي الاتيان بالسنن ويحتمل أن المشار إليه إليه (قوله يمكن الجمع الخ) ويمكن الجمع أيضاً بأن المد الذي هو خلاف الأولى المد بتطويل نحو القراءة والذي هنا هو المد بالاتيان بالسنن ولعل هذا أقرب وأوفق بل هو المراد أن شاء الله تعالى سم وفيه تأمل (قوله يحمل هذا الخ) أي ما قاله البغوي من سن الاتيان بالسنن قال الرشدي كان المراد أن محل قولهم أن المد خلاف الأولى فيما إذا لم تقع ركعة في الوقت وهذا وقعت ركعة بل الصلاة بجميعها فيه اهـ وهذا مبنى على تفسير اسم الإشارة بالعود لكن الظاهر تفسيره بالاتيان بالسنن كما هو قضية ما مر عن سم (قوله وذاك) أي قولهم المد خلاف الأولى قول المتن (وإذا سجد) أي أراد السجود أو أن لم يشرع فيه بالفعل كما يشعر به كلام الامام والغزالي وغيرهما ووافق به شيخنا الشهاب الرملي نهاية ومغنى وسم (قوله وكذا إن نواه الخ) اقتصر على ما قبله في شرح بافضل قال السكودي وكذا اعتمده في شروجه على الارشاد والعباب وزاد في التحفة وكذا أن

كان خروج وقت الجمعة) ينبغي أو ضاق عن التسليم مع السجود وهل محله فيمن تلوّمه الجمعة أو لا فرق ولا يبعد الأول فغيره كغيره سم (قوله وفيه نظر) هذا النظر لا يأتي في الجمعة كما هو ظاهره وقوله لأن الموافق الخ لهم أن يقولوا قد حصل هنا خروج بالتحليل صورة ولا ضرورة مع ضيق الوقت إلى العود فيها بحال (قوله أن بالسنن) ظاهره وإن لم يدرك ركعة في الوقت ويؤيده ويعينه قوله قال ويحتمل الخ فتأمله لكن فرق مر خلاف ذلك فشرط ركعة في الوقت (قوله يمكن الجمع) ويمكن الجمع أيضاً بأن المد الذي هو خلاف الأولى المد بتطويل نحو القراءة والذي هنا هو المد بالاتيان بالسنن ولعل هذا أقرب وأوفق بل هو المراد أن شاء الله تعالى (قوله وإذا سجد) أي أراد السجود كما أفق به شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى (قوله قول الامام

يتجه أنه أن شرع وقد بقي ما يسعها فله ذلك مطلقاً وإلا فلا أخذاً بما تقر في المد فإن قلت كيف يسن هذا مع قولهم نواه المد خلاف الأولى قلت يمكن الجمع بحمل هذا على ما إذا وقع ركعة وذاك على ما إذا لم يقعها (وإذا سجد) أي شرع في سجود السهو وإن وصلت جهته الأرض ركذا أن نواه على ما يشعر به قول الامام والغزالي وغيرهما وإن عن له أن يسجد تنبيهاً أنه لم يخرج من الصلاة

(صار عائد الى الصلاة في الاصح) اي بان لم يخرج منها لاستحالة حقيقة (٢٠٣) الخروج منها ثم العود اليها وإن سلامة

وقع لغوا لعذره بكونه لم
يات به إلا للنسيان ما عليه
من السهو فيعيده وجوبا
وتبطل صلاته بنحو حدث
ويلزمه الظهر بخروج وقت
الجمعة والاطمئنان بحدوث
موجبه وإذا عاذا لا مالم
المأموم العود ولا بطلت
صلاته ما لم يعلم خطأه فيه فيما
يظهر اخذ المأمور او يعتمد
السلام لعزمه على عدم
فعل السجود له او يتخلف
ليسجد سواء أسجد قبل
عود امامه ام لا لقطع القدوة
بتعمده وتخلفه لسجوده
فيعمله منفردا وفارق هذا
ما لو قام مسبوق بعد سلامه
فانه يعود يلزمه العود
للتابعه لان قيامه الواجب
عليه فلم يتضمن قطع القدوة
وتخلفه هنا ليسجد بخير فيه
فاذا اختاره كان اختياره له
متضمنا لقطعها ولو سلم امامه
الحنفى مثلا قبل أن يسجد
ثم سجد لم يتبعه بل يسجد
منفردا لفرقه له بسلامه في
اعتقاده والعبرة به لا باعتقاد
الامام كايأتي (و) مر أن
سجود السهو وإن تعدد
سجدتان لكنه قد يتعدد
صورة فقط في صور منها
المسبوق وخليفة الساهي
وقد مر انفا ومنها (لوسها
امام الجمعة) أو المقصورة
(وسجدوا) للسهو (فبان)

نواه الخ وهذا ما يعتمد الجمال الرملي وغيره اه وتقدم عن النهاية والمغني وسم اعتماد قول الماتن (صار عائدا
الخ) ظاهر هذا الكلام انه بارادة السجود تبين انه لم يخرج من الصلاة حتى يحتاج لاعادة السلام وتبطل
بحدته قبله وإن اعرض عن السجود ولو قبل الهوى له ويحتمل ان ذلك التبين مشروط بالسجود او الشروع
فيه او في الهوى له سم وهذا الاحتمال بعيد بل لا يظهر عليه ثمرة الخلاف المار عن السكردي (قوله اي بان)
الى الباب في المغني إلا قوله يعلم خطاه الى يعتمد السلام وكذا في النهاية إلا قوله ولو سلم الى وم (قوله إلا للنسيان
الخ) أي أو جهله أنه عليه كامر (قوله فيعيده الخ) أي يعيد السلام ولا بعيد التشهد مغني وهذا مفرع على الماتن
(قوله ويلزمه الظهر بخروج وقت الجمعة) أي بعد العودة فلا ينافي ما مر من حرمة السجود وعدم صيرورته
عائدا الى الصلاة عرش وكتب عليه سم ايضا ما نصه هذا ظاهر إن كان بقي من الوقت حين العوماسع
السجود والسلام فاطال حتى خرج الوقت قبل السلام اما اذا لم يبق ما يسع ذلك فهل الحكم كذلك أو لا بل
لا يصير عائدا الى الصلاة كالمخرج الوقت عقب السلام على ما مر عن الاسنوي فليراجع وظاهر عبارة الروض
كغيره ان الحكم كذلك لكن المنتجه خلافه وغاية في الروض وغيره إطلاق لا ينافيه التقييد بل القياس
بطلان الصلاة بالسجود حينئذ اذا تعمدوه علم التحريم لانه زيادة غير مطلوبة بل محرمة ثم بحث بذلك مع مر
بخالف وصمم على حرمة السجود والعود بهو انقلابا ظهرا اه اقول الاقرب الموافق لما مر عن عرش
والاسنوي والمغني الشق الثاني وهو قوله أو لا بل لا يصير عائدا الى الصلاة (ولا بطلت صلاته) أي حيث لم
يوجد ما ينافي السجود فان وجد فلا كونه اذ اقامته هو قاصر او بلوغ سفينة دار اقامته ونحو ذلك نهاية
ومغني (قوله ما لم يعلم خطاه) أي أو ينو مفارقه قبل تخلف مبطل فيما يظهر سم (قوله بتعمده) أي
السلام (قوله لسجوده الخ) متملق بالتخلف (قوله قبل عود امامه ام لا) صادق بما اذا سجد بعد عود الامام
وبما اذا لم يسجد بالكلية وكان وجهه في الثاني انقطاع القدوة بصري (قوله فيعمله منفردا) أي نذ بانظير
ما يأتي عن سم ويصرح بذلك ما مر عن البصري (قوله وفارق هذا) أي المتخلف للسجود حيث لم يلزمه العود
للتابعة (قوله فانه) أي المسبوق (بعوده) أي امامه (قوله لان قيامه) أي المسبوق (قوله وتخلفه) أي
المأموم الموافق (قوله فاذا اختاره) أي التخلف (قوله بل يسجد منفردا) ينبغى نذ بان يلزمه السجود في هذه
الصورة فليراجع سم وتقدم عن البصري ما يوافقه قول الماتن (فبان فونها) فيه اشعار بتصوير ذلك بما
اذا ظنوا اسعة الوقت للسجود والسلام فلو علموا او ظنوا ضيقة عن ذلك كان الحكم كذلك فيما يظهر ان ظنوا
جواز السجود في هذه الحال ولا فيحتمل امتناعه لما فيه من تفويت الجمعة بل القياس البطلان ان علوا

الخ) يمكن حمل الماتن عليه يجعل المعنى وإذا أراد السجود كافي قرأت القرآن فاستعذ بالله (قوله صار عائدا
الى الصلاة) ظاهر هذا الكلام انه بارادة السجود تبين انه لم يخرج من الصلاة حتى يحتاج لاعادة السلام
ويبطل حدته قبله وإن اعرض عن السجود ولو قبل الهوى له ويحتمل ان ذلك التبين مشروط بالسجود او
الشروع فيه او في الهوى له (قوله ويلزمه الظهر بخروج وقت وقت الجمعة) هذا ظاهر ان كان بقي من
الوقت حين العود ما يسع السجود والسلام فاطال حتى خرج الوقت قبل السلام اما اذا لم يبق ما يسع ذلك فهل
الحكم كذلك أو لا بل لا يصير عائدا الى الصلاة كما خرج الوقت عقب السلام على ما مر عن الاسنوي كما قد
يؤخذ من تعليله بانه غير مأمور به في ذلك نظر فليراجع وظاهر عبارة الروض كغيره ان الحكم كذلك بل
المنتجه خلافه وغاية ما في الروض وغيره إطلاق لا ينافيه التقييد بل القياس بطلان الصلاة بالسجود حينئذ اذا
تعمدوه علم التحريم لانه زيادة غير مطلوبة بل محرمة ثم بحث بذلك مع مر بخالف وصمم على حرمة السجود
والعود به وانقلابا ظهرا (قوله ما لم يعلم خطاه الخ) أي أو ينو مفارقه قبل تخلف مبطل فيما يظهر
(قوله فانه يعود) أي الامام (قوله بل يسجد منفردا) ينبغى نذ بان لا يلزمه السجود في هذه الصورة
فليراجع (قوله فبان فونها) فيه اشعار بتصوير ذلك بما اذا ظنوا اسعة الوقت للسجود والسلام فلو علموا او
ظنوا ضيقة عن ذلك كان الحكم كذلك فيما يظهر ان ظنوا جواز السجود في هذه الحالة ولا فيحتمل

بعد سجود السهو (فونها) أي الجمعة أو موجب إتمام المقصورة (أتموا ظهرا وسجدوا) للسهو ثانيا آخر صلاتهم

ليان أن الأول ليس باخر الصلاة وأنه وقع لغوا (ولو ظن سهواً فسجد فبان عدمه) أي السهو (سجد في الاصح) لزبادته السجود دالاً ول المبطل
تعمده ولو سجد للسهو ثم سها بنحو (٢٠٤) كلام يسجد ثانياً لأنه لا يأمن وقوع مثله فربما تسلسل أو سجد لمقتضى في ظنه فبان أن

المقتضى غيره لم يعده لا نجار
الخلل ولا عبرة بالظن
البن خطوه

(باب في سجود التلاوة
والشكر) وقدم سجود
السهو لا اختصاصه بالصلاة
ثم التلاوة لأنه يوجد فيها
وخارجها وآخر الشكر
لحرمة فيها (تسن سجودات)
بفتح الجيم (التلاوة)
للاجماع على طلبها ولم تجب
عندنا لأنه صلى الله عليه وسلم تركها في
سجدة والنجم متفق عليه
وصح عن ابن عمر رضي الله
عنه التصريح بعدم وجوبها
على المنبر ولا يقوم الركوع
مقامها كذا عبروا به
وظاهره جواز وهو بعيد
والقياس بحرمة وقول
الخطابي يقوم شاذ ولا
اقتضاء فيه للجواز عند غيره
كأهو ظاهر (وهن في الجديد
أربع عشرة) سجدة (منها
سجدة) سورة (الحج) لما
جا عن عمرو بن العاص
رضي الله تعالى عنه بسند
حسن وإسلامه إنما كان
بالمدينة قبيل فتح مكة أقر
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس
عشر سجدة في القرآن منها
ثلاث في المفصل وفي الحج
سجدة ثان وروى مسلم عن
أبي هريرة وإسلامه سنة

الامتناع لكن ظاهر عبارتهم خلاف ذلك كله كما أشرنا إليه سم (قوله لبيان أن الخ) أي لتبين أن الخ (قوله
بنحو كلام) كان سجود للسهو فلا تمنع (قوله لم يسجد ثانياً الخ) وضابط هذا أن السهو في سجود السهو لا
يقتضى السجود والسهو به يقتضيه نهاية ومعنى (قوله فربما تسلسل) قال الدميري وهذه المسئلة التي سأل
عنها أبو يوسف السكاسكي لما ادعى من أن تجبر في علم اهتدى به إلى سائر العلوم فقال له أنت امام في النحو
والادب فلما تهتدى إلى الفقه فقال سل ما شئت فقال لو سجد سجود السهو ثلاثاً هل يلزمه أن يسجد قال لا
لان المصغر لا يصغر معنى وشيخنا

(باب في سجود التلاوة والشكر)

(قوله وقدم) إلى قوله وصح في المغنى إلى قوله ولا يقوم في النهاية (قوله لا اختصاصه بالصلاة) أي وما ألحق
بها على ما مر من سن سجود السهو في سجدة التلاوة والشكر مع ما فيه (قوله بفتح الجيم) أي لان السجدة اسم
على وزن فعلة وما كان كذلك من الاسماء يجمع على فعلات بفتح العين ومن الصفات على فعلات بالسكون
عش قول المتن (تسن سجودات التلاوة) قال في التوسط ذكر في البحر أنه لو نذر سجود التلاوة في غير الصلاة
صح فيها فأقرب الوجوه عدم الصحة كذا رد صوم يوم العيد قال الأذري ولم يتضح التشبيه اه أي حرمة
الصوم دون السجود إلا ان يحمل على أن مراده سجدة الشكر بدليل التشبيه اه شرح العباب اه اسم وأعل
هذا الخل متعين وإن كان بعيداً (قوله على طلبها) إنما لم يقل على سنه وإن كان هو المناسب للاستدلال
لان ابا حنيفة يوجبها وسيأتي الاشارة إلى رد دليله رشيدى (قوله وصح عن عمر الخ) عبارة لا سنى لقول ابن
عمر أمرنا بالسجود بمعنى التلاوة فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا اثم عليه رواه البخارى اه زاد المغنى
وفي النهاية مثله فان قيل قد ذم الله تعالى من لم يسجد بقوله تعالى ولذا قرى عليهم القرآن لا يسجدون اجيب بان
الآية في الكفار بدليل ما قبلها وما بعدها (قوله التصريح بعدم وجوبها على المنبر) أي وهذا منه في هذا
الموطن العظيم مع سكوت الصحابة دليل إجماعهم نهاية (قوله والقياس حرمة) أي لانه تقرب بركوع علم
يشرع قول المتن (وهن في الجديد الخ) واسقط القديم سجودات المفصل لخبر ابن عباس الاتى مع جوابه معنى
ونهاية قول المتن (منها سجدة الحج) أي واثناعشرة في الاعراف والردو والنمل والاسرام ومريم والفرقان
والنمل والم تنزيل وحم السجدة والنجم والانشقاق والعلق وصرح المصنف كاصله بسجدة الحج لخلاف
أبي حنيفة في الثانية معنى (قوله لما جاء) إلى التنبيه في المغنى وكذا في النهاية إلا الاقوال الضعيفة في أواخر
الآيات (قوله اقرأتى) أي عدلى أو علمنى أو تلا على بحيرى (قوله خمس عشرة) منها سجدة ص وسيأتى حكمها
معنى (قوله منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدة) خصها بالاستدلال لان ابا حنيفة يقول ليس في الحج إلا
السجدة الاولى وإن مالكا وقولا قدما للتايرى ان لا سجدة في المفصل أصلاً بحيرى (قوله وخبر ابن عباس
الخ) رد للدليل القديم ومالك رضي الله تعالى عنه (ناف وضعيف) أي وخبر غيره صحيح ومثبت أسنى ومعنى
(قوله نعم الاصح الخ) سئل السيوطى رحمه الله تعالى عن سجودات التلاوة التي اختلفت في محلها كسجدة حم

امتناعه لما فيه من تفويت الجمعة بل القياس البطان ان عدوا الامتناع لكن ظاهر عبارتهم خلاف ذلك
كله كما أشرنا إليه والله اعلم

(باب في سجود التلاوة والشكر)

في شرح العباب ما نصه فرع قال في التوسط ذكر في البحر أنه لو نذر سجود التلاوة في غير الصلاة صح أو فيها
لم يصح الشرط وفي حجة النذرو جهان الاقرب عدم الصحة كذا رد صوم يوم العيد قال الأذري ولم
يتضح التشبيه اه ووجه عدم اتصاحه حرمة الصوم دون السجود إلا ان يحمل على أن مراده سجدة
الشكر بدليل التشبيه اه ما في شرح العباب (قوله نعم الاصح الخ) سئل السيوطى رحمه الله تعالى عن

سبب أنه سجد مع النبي صلى الله عليه وسلم في الانشقاق وأقر باسم ربك وخبر ابن عباس لم يسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في شى من المفصل منذ
يجول إلى المدينة ناف وضعيف على أن التبرك إنما ينافى الوجوب ومخالها معروفة نعم الاصح أن آخر آياتها في النحل يؤمرون وقيل يستكبرون

له الاذعى ورد قول
المجموع أنه باطل وفي ص
وأنا ب وقيل مأب وفي
فصلت يسأمون وقيل
تعبدون وفي الانشقاق
يسجدون وقيل آخرها
(تنبيه) إن قيل لم اختصت
هذه الاربع عشرة بالسجود
عندها مع ذكر السجود
والامر به صلى الله عليه
وسلم في آيات أخر كآخر
الحجروهل أتى قلنا لان
تلك فيها مدح الساجدين
صريحاً وضم غيرهم تلويحاً
او عكسه فشرح لنا السجود
حينئذ لغم المدح تارة
والسلامة من الذم اخرى
وأما ما عداها فليس فيه ذلك
بل نحو أمره صلى الله عليه
وسلم مجرد عن غيره وهذا
لادخل لنافيه فلم يطلب منا
سجود عنده فتأمل سبها
وفهما يتضح لك ذلك وأما
يتلون آيات الله اناء الليل
وهي يسجدون فهو ليس بما
نحن فيه لانه مجرد ذكر
فضيلة لمن آمن من اهل
الكتاب (لا) سجدة (ص)
وقد تكتب ثلاثة حروف
إلا في المصحف فانها ليست
سجدة تلاوة وإن كان خلاف
ظاهر حديث عمرو (فانها
سجدة شكر) لله تعالى للخبر
الصحيح سجدة داود توبة
ونحن نسجدها شكراً أى

هل يستحب عند كل محل سجدة عملاً بالقولين فاجاب بقوله لم انف على نقل في المسئلة والذي يظهر المنع لانه
حينئذ يكون آتياً بسجدة لم تشرع والتقرب بسجدة لم تشرع لا يجوز بل يسجد مرة واحدة عند المحل الثاني
ويجزئ على القولين اما القائل بانها عملاً فواضح واما القائل بان عملاً الآية قبلها فقرارة الآية لا تطيل الفصل
والسجود على قرب الفصل مجزئ سم عبارة ع وش والاولى تاخير السجود دخرو جامن الخلاف وسئل
السيوطي الخ (قوله وفي النمل العظيم الخ) سئل الجلال السيوطي ان العلماء الذين عدوا الاى جزموه بان
قوله تعالى في سورة النمل الله لا اله الا هو رب العرش العظيم آية وكذا قوله تعالى في حم فان استكبروا الى
يسامون آية فهل إذا قرأ كلاماً من هاتين يسن له السجود او لا حتى يضم اليهما ما قبلهما وهو قوله ان لا يسجدوا
الى قوله وما يعلنون وقوله من آياته الليل الى قوله يعلنون فاجاب بقوله نعم يسن له السجود ولا يحتاج
الى ضم ما قبل انتهى وقد يستغرب وينبغي ان يرجع فانه يتبادر من كلامهم خلافه واورده على مرفق وقف
ونازع فيه سم (قوله او عكسه) وهو المدح تلويحاً والذم صريحاً لفظة اول التوزيع (قوله لانه مجرد ذكر
فضيلة لمن آمن الخ) أى فهو مدح لطائفة مخصوصة وكلام فى مدح عام لكن يرد على الفرق المذكور كلا
لا تطعه واسجد واقترب فانه يسجد لما علم ان فيها امره صلى الله عليه وسلم تأمل بجزئى (قوله فتأمل) أى
تأمل ما عداها و(قوله سبها) أى احاطة للجميع و(قوله ذلك) أى قوله فليس الخ كردى (قوله لا سجدة
ص) يجوز قرأته بالاسكان وبالفتح وبالسكسر بلا تنوين وبه مع التنوين و(قوله وقد تكتب الخ)
ومنه من يكتبها حرفاً واحداً وهو الموجد فى نسخ الماتن و(قوله إلا فى المصحف) أى فيكتب فيه حرفاً واحداً
عش ومغنى (قوله فانها ليست سجدة تلاوة) فلو نوى بها التلاوة لم تصح حلمى ويأتى عن ع ش ما يفيد (قوله
وإن كان الخ) أى كونها ليست سجدة تلاوة (قوله خلاف حديث عمرو) أى المار أنفاً (قوله ونحن نسجدها
شكراً) أى سجودنا يقع شكرافلا يشترط ملاحظته ولا العلم به فليؤى واعتمده الحنفى بجزئى ويأتى فى
الشرح خلافه وعن ع ش ما يتعلق بذلك واليه ميل القلب (قوله أى على قبول توبة نبيه الخ) قضيته انه

سجدات التلاوة التى اختلفت فى محلها كسجدة حم هل يستحب عند كل محل سجدة عملاً بالقولين فاجاب
بقوله لم انف على نقل فى المسئلة والذي يظهر المنع لانه حينئذ يكون آتياً بسجدة لم تشرع والتقرب بسجدة لم
تشرع لا يجوز بل يسجد مرة واحدة عند المحل الثاني ويجزئ على القولين اما القائل بانها عملاً فواضح واما
القائل بان عملاً الآية قبلها فقرارة الآية لا تطيل الفصل والسجود على قرب الفصل مجزئ ما أقول اذا سجد
عقب انتهائه للمحل الاول صح السجود عند القائل به ولم يصح عند القائل بالمحل الثانى فلو قرأ بعد
السجود المحل الثانى واراد السجود عند القائل به فهل يصح السجود ولا يعد السجود الاول فاصلاً مانعاً
اولا فيه نظر وظاهر انه لا يعد فاصلاً اخذ من قولهم انه لو تعدت قرأته آيات السجدة سجدة حيث لم
يطل الفصل بين قراءة الاولى وسجدها وظاهره او صريحه انه لا يضر الفصل بسجود الاولى بالنسبة للثانية
وقولهم لو تعارض السجود والتحية يسجد ولا تقوت التحية ولان الظاهر ضبطه بما منع الجمع من نظائره
وسئل الجلال السيوطي عما قاله العلماء انه إنما يسن السجود إذا قرأ أو سمع الآية كاملة فان سمع أو قرأ
بعضها يسن له وقد جزم العلماء الذين عدوا الاى بان قوله تعالى في سورة النمل الله لا اله الا هو رب العرش
العظيم آية وكذا قوله في حم فان استكبروا الى يسامون آية فهل إذا قرأ كلاماً من هاتين يسن له السجود او لا
حتى يضم اليهما ما قبلهما وهو قوله لا يسجدوا لله الى قوله وما يعلنون وقوله من آياته الليل الى قوله تعبدون
فاجاب بقوله نعم يسن له السجود ولا يحتاج الى ضم ما قبله وقد يستغرب وينبغي ان يرجع فانه يتبادر
من كلامهم خلافه واورده على مرفق وقف ونازع فيه ويكاد يصرح بخلاف ما ذكره الشارح من
الخلاف فى آخر آياتها فى هذه المواضع مثلاً الاختلاف فى آخر آية النمل رب العرش العظيم او يعلنون
لا يفهم منه إلا ان الله لا اله الا هو رب العرش العظيم ليس هو آية السجدة وحده ولا لم يكن الاختلاف فى آخر
آية السجدة بل فى نفسها فليتأمل (قوله فانها ليست سجدة تلاوة) قد يقتضى هذا انه لو نوى بها سجود

من خلاف الاولى الذي ارتكبه غير لائق بعلى كاله اعصمته كسائر الانبياء صلى الله عليهم وسلم عن وصية الذنب مطلقا خلافا لما وقع في كثير من التفاسير مما كان الواجب تركه لعدم صحته بل لوصح وجب تاويله ثبوت صحتهم ووجوب اعتقاد زاهتهم عن ذلك السفساف الذي لا يقع من أقل صالحى هذه الامة فكيف بمن اصطفاهم الله لنبوته وأهلهم لرسالته وجعلهم الواسطة بينه وبين خلقه فان قلت ما وجه تخصيص داود بذلك مع وقوع نظيره لادم واوب (٢٠٦) وغيرهما قلت وجهه والله اعلم انه لم يحك عن غيره انه لاقى مآر ارتكبه من الحزن والبكاء حتى نبت

العشب من دموعه والقلقى المزيج ما لقيه الا ما جاء عن ادم لكنته مشوب بالحزن على فراق الجنة فجوزى بامر هذه الامة بمعرفة قدره وعلى قربته وانه انعم الله عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم الى قيام الساعة وايضا فوقع له ان توبته من إضماره ان وزيره ان قتل تزوج بزوجه المقضى للعتب عليه بارسال المسكين له بختصان عنده حتى ظن انه قد فتن اي لعظم ذلك الاضمار الذى هو خلاف الافضل فتأب منه مشابه لما وقع لنبينا ﷺ في قصة زينب المقضى للعتب عليه بقوله تعالى له وتحق في نفسك الالة فلما استويا في سبب العتب ثم تعويضهما عنه غاية الرضا كان ذكر قصة داود وما الت اليه من على النعمة مذكر القصة نبينا وما الت اليه بما هو ارفع واجل فاقضى ذلك دوام الشكر باظهار السجود له فقام له واستفيد من قوله شكر انه ينويه بها ولا ينافيه قوهم سببها التلاوة لانها سبب لتذكر قبول تلك التوبة

لا بد لصحتها من ملاحظة كونها على قبولها وليس مراد اثم رأيت في سم على المنهج ما نضه هل يتعرض لكونه شكر القبول توبه داود عليه الصلاة والسلام او يكفي نية مطلق نية الشكر ارتضى بالثاني الطلاوى و مر اه بقى ما لوقال نوبت السجود لقبول توبة داود هل يكفي ام لا فيه نظر والا قرب الاول والموئى الشكر والتلاوة معا خارج الصلاة وينبغي فيه الضرر لانه نوى مبطلا وغيره فيغلب المبطل على قول (قوله اى على قبول) الى قوله وايضا في النهاية (قوله من خلاف الاولى) متعلق بتوبة عرش (قوله الذى ارتكبه الخ) اى من إضماره ان وزيره ان قتل تزوج بزوجه كما يأتى (قوله عن وصية الذنب) اى عن عيبه (قوله مطلقا) اى صغيرا وكبير اقبل النبوة وتوبه بعد ما كرى اى عمد وسهو (قوله بما كان الواجب الخ) اى انه ارتكب امرا محرما اى وهو كافي قصص الثعلبي امره حين ارسل وزيره للقتال بتقدمه امام الجيش لقتل عرش (قوله عن ذلك السفساف) هو الردى من كل شىء كرى وعرش (قوله بذلك) اى بسجودناشكر اعلى قبول التوبة (قوله مع وقوع نظيره) اى من ارتكب ما ينافى كآلهم فندامتهم وقبول الله تعالى توبتهم عرش (قوله انه لم يحك الخ) ولانه وقع في قصته التنصيص على سجوده بخلاف قصص غيره من الانبياء فانه لم ير دعاهم بسجود عند حصول التوبة لهم عرش ورشيدى وبصرى (قوله والقلقى) اى الاضطراب كرى (قوله من الحزن والبكاء الخ) الاولى تاخير عن قوله ما لقيه (قوله وبه نعم الخ) عطف على معرفة الخ (قوله تستوجب دوام الشكر) اى تستدعى ثبوت الشكر عرش (قوله فآو قع الخ) مبتدا وقوله مشابه الخ خبره (قوله فاقضى ذلك) اى ذكر قصة داود داخل المذكر لقصة نبينا الخ (قوله واستفيد) الى قوله ويأتى في النهاية (قوله انه ينويه بها) لكن هل يكفي نية الشكر مطلقا او لا بد من نية كونه على قبول توبة السيد داود فيه نظرا رسم وتقدم عن عرش وغيره اعتماد كفاية الاطلاق (قوله ولا ينافيه) اى قوله ينويه بها سجدة الشكر نهاية (قوله لانها) اى التلاوة (قوله ولاجل هذا) اى كون التلاوة سببا للتذكر قول المتن (تستحب في غير الصلاة) شمل ذلك قارئها وسامعها ومستمعها وشمل اطلاقه الطواف وهو متجه نهاية أى فيسجد فيه شكر اخلافا لالحج عرش (قوله فسجد وسجد الناس الخ) هذا يدل على استحباب السجود لمستمع بل وسامع قراءة سجدة صرو قد استدلل الاصحاح بهذا الحديث الدال على ذلك وسكتوا عليه و (قوله انها لا تفعل في الطواف) الذى في العباب يسن السجود للقارى ايها والمستمع وسامعه ولو في الطواف او كان القارى محدثا اه ومثله في شرح مر اه سم (قوله فلم تطلب الخ) وإنما انعقد مع عدم الطلب لان المنع لخارج فاشبه الصلاة في نحو المجزرة بصرى (قوله مثلها) يعنى مثل حرمتها في الصلاة (قوله وتبطل) الى قوله وبفرق في النهاية (قوله وتبطل) اى الصلاة (قوله وإن ضم لقصد الشكر الخ) الحكم صحيح بلا شك وتوجيهه ان قصد التلاوة ليس

التلاوة لم يصح لكن قوله الآتى وإن ضمها لقصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر الخ قد يقتضى أنه لو اقتصر على نية سجود التلاوة صح فليحذر (قوله ان ينويه بها) لكن هل يكفي نية الشكر مطلقا او لا بل لا بد من نية كونه على قبول توبة السيد داود فيه نظرا (قوله فسجد وسجد الناس) هذا يدل على استحباب السجود لمستمع بل وسامع قراءة سجدة صرو قد استدلل الاصحاح بهذا الحديث الدال على ذلك وسكتوا عليه (قوله انها لا تفعل في الطواف) الذى في العباب يسن السجود للقارى ايها والمستمع وسامعه ولو في الطواف او كان القارى محدثا اه ومثله في شرح مر (قوله قصد التلاوة) قد يكفي ان يقال لما لم يكن السجود

أى ولاجل هذا المنظر هنا لما يأتى في سجود الشكر من هجوم النعمة وغيره فهى متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر (تستحب في غير الصلاة) للخبر الصحيح انه ﷺ قراها على المنبر ونزل فسجد وسجد الناس معه ويأتى في الحج انها لا تفعل في الطواف لانه يشبه الصلاة المحرمة هي فيها فلم تطلب فيما يشبهها وإنما لم تحرم فيه مثلها لانه ليس ملحقا بها في كل أحكامها (وتحرم فيها) وتبطل (في الاصح) كسائر سجود الشكر وإن ضم لقصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر لانه إذا اجتمع المبطل وغيره غالب المبطل

ويفرق بين هذا وقصد التفهيم والقراءة أو الذكر بأن قصد التفهيم سم عارض (٢٠٧) للفظ فلم يقر على البطلان إلا إذا

لم ينضم له ما يضافه مما هو موافق لمقتضى اللفظ بخلاف السجدة هنا فإنها من حيث هي لا تختص بتلاوة ولا شكر فأثر قصد المبتطل بها وإنما تبطل إن تعمد وعلم التحريم وإلا فلا ويسجد للسهو ولو سجد لها امامه الذي يراها لم تجز له متابعتها بل له أن ينتظره وأن يفارقه فإن قلت ينافيه ما يأتي أن العبرة باعتقاد المأموم قلت لا منافاة لأن محله فيها لا يرى المأموم جنسه في الصلاة ومن ثم قالوا يجوز الاقتداء بخفي يرى القصر في إقامة لأزاهما نحن لأن جنس القصر جائز عندنا وبهذا اتضح ما في الروضة من عدم وجوب المفارقة وأما قولها أنه لا يسجد للسهو لأن المأموم لا يسجد للسهو نفسه فعنه أنه لو سلم أن هذا سهو نظرا إلى أنه انتظر من ليس في صلاة عقيدته لولا ما قررت به كان غير مقتض للسجود لأن الإمام تحمله نعم يسجد لسجود امامه كما علم بما قاله في ترك امامه الخفي للنفوت لأنه لما أتى بمبتطل في اعتقاد المأموم واغتفر لما كان بمنزلة الساهي وتعليل الروضة المذكور مشير لهذا فلا

باعتبار هنا أو توجه الشارح غير محتاج إليه مع ما فيه من التكلف والاهتمام فإنه يقتضى أنه لو قصد التلاوة فقط لم يضروا وليس بصحيح كما هو ظاهر فالحق أن يفاد كره اجتماع مبطلين لا مبطل وغير مبطل فليتامل بصري وعش ورشدي (قوله ويفرق بين هذا الخ) عبارة عش وإتمام يضرب قصد التفهيم مع القراءة مع أن فيه جمعا بين المبتطل وغيره لأن جنس القراءة مطلوب وقصد التفهيم طارئ بخلاف السجود بلا سبب فإنه غير مطلوب أصلا وهذه السجدة لما لم تستحب في الصلاة كانت كالتى بلا سبب اه وفي سم نحوها (قوله وإنما تبطل) إلى قوله كما علم في النهاية والمغنى (قوله وإلا فلا) أى وإن كان ناسيا أو جاهلا فلا تبطل صلاته لعدم مغنى ونهاية قال عش قوله ناسيا أى أنه في صلاة محلى ومفهوما أنه لو نسي حرمة السجود ضرر وهو قياس ما تقدم من أن تكلم في الصلاة لنسيانه حرمة الكلام فيها بطلت وقياس عدم الضرر فيها لقيامه عن التشهد الأول سهوا أو عدا لنسيانه الحكم بعدم الضرر فليحرر عش ولعل الأقرب الثاني لشدة خفاء الحرمة هنا كسئلة العود بخلاف حرمة الكلام في الصلاة (قوله امامه الذى يراها) كالخفي مغنى (قوله له بل إن ينتظره وأن يفارقه) ونحصل فضيلة الجماعة بكل منهما وانتظاره أفضل نهاية وسم وقال السيد البصري الوجه أن المفارقة أولى اه كما هو قياس ما مر في العاد لا امام للعود وبعد انتصابه وفيما لقيام امامه الخامسة وقال عش ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم أن هذا زمنه قصير وذاك زمنه طويل فكان انتظاره هنا أولى اه (قوله ينافيه) أى الخبير (ما يأتى الخ) أى المقتضى لوجوب المفارقة (قوله لأن محله) أى ما يأتى (قوله ومن ثم) أى لاجل تقييد ما يأتى بما ذكر (قوله في إقامة لأزاهما) أى لا ترى القصر فيها رشدي أى كالأزادة على ثانية عشر يوما مع التردد (قوله وبهذا) أى بقوله لأن محله الخ (قوله وأما قولها) إلى قوله كما علم عبارة النهاية وقولها أنه لا يسجد أى بسبب انتظار امامه قائما وإن سجد للسهو لا اعتقاده أن امامه زاد في صلاته ما ليس منها اه قال عش قوله وإن سجد للسهو الخ ما يأتى بالنوى المفارقة قبل سجودا مامه ويذغى أن يقال إن نوى المفارقة قبل خروجه عن معنى القيام لم يسجد لأن الإمام لم يفعل ما يبطل عمده في زمن القدوة وإن نواها بعد خروجه عن ذلك بان كان إلى الركوع أقرب أو بلغ حد الرأى كعين مثلا يسجد لفعل الإمام ما يبطل عمده قبل المفارقة اه (قوله أن هذا) أى الانتظار (قوله لولا ما قررت به) يعنى أن كون الانتظار سهوا وإنما هو بالنسبة إلى إطلاق ما يأتى وعدم تقييده بقولنا وبمحله الخ وأما بالنسبة إلى التقييد بذلك فليس ذلك الانتظار سهوا (قوله كان غير مقتض الخ) جواب لو واسم كان ضمير الانتظار (قوله نعم يسجد الخ) هذا لا يحصى عنه وإن كان عبارة الروضة كالصرحة بخلافه وهى إذا انتظره قائما فهل يسجد للسهو وجهان قالت الأصح لا يسجد لأن المأموم لا يسجد للسهو ووجه السجود أنه يعتقد أن امامه زاد في صلاته اه فانظر قوله ووجه السجود الذى هو مقابل الأصح أنه يعتقد الخ فإنه صريح في أنه على الأصح لا يسجد لسجود امامه وبهذا يظهر ما في قوله أى الشارح وتعليل الروضة الخ إذ لو سلم إشارته لذلك عارضه صريح هذا الكلام الذى لا يقبل التأويل فليتامل سم (قوله لما أتى بمبتطل) وهو سجود سجدة ص (قوله لما مر) وهو قوله قلت

للتلاوة لم بقصد قصدها (قوله ويفرق بين هذا وقصد التفهيم) قد يقال يكتفى في الفرق أن أصل السجود الزائد منافاة الصلاة وإبطالها وأصل القراءة الزائدة مناسبة الصلاة وعدم إبطالها فبقى كل على أصله مع التشرىك لصعفه عن الإخراج عن الأصل (قوله بل له أن ينتظره وأن يفارقه) أى ويحصل فضل الجماعة بكل منهما وانتظاره أفضل (قوله فإن قلت ينافيه) قد يجاب بأن سجود الإمام هاهنا باب المبتطل وهو لا يؤثر مع الجهل والإمام بمنزلة الجاهل لحظته في اعتقاده عندنا بخلاف ما يأتى فإنه فيما لا يتأثر بالجهل كترك الشرط وارتكاب نواقض الطهارة وقد يؤيد ذلك ما هنا نظير ما لقيام الإمام سهوا أو جهلا الخامسة (قوله نعم يسجد لسجود امامه) هذا لا يحصى عنه وإن كانت عبارة الروضة كالصرحة بخلافه وهى ولو سجد امامه في ص لكونه يعتقد هالم يتابعه بل يفارقه أو ينتظره قائما وإذا انتظره قائما فهل يسجد للسهو وجهان قالت الأصح لا يسجد لأن المأموم لا يسجد للسهو ووجه السجود أنه يعتقد أن امامه زاد في صلاته وحكى صاحب البحر

اعتراض عليها خلافا للأسنوى وغيره فتأمل (ويسن) السجود

لا منافاة لان محله الخ قول المتن (للقارىء) شمل ذلك ما لو قرأ آية بين يدي مدرس ليفسر له معناها فيسجد لذلك كل من القارىء ومن معه لانها قراءة مشروعة بل هي اولى من قراءة الكافر شرح مر ولو صرف القارىء قراءته عن القرآن كان قصده الذكرو او مجرد التفهيم هل ينتفى طالب السجود عنه وعن سامعه ونقل عن شيخنا الشهاب الرملي عدم الانتفاء وانكر هذا النقل مر اه سم وما قدمه عن النهاية ياتى فى الشرح خلافه (قوله ولو صليا) الى قوله ومن بخلاف في النهاية والمعنى الا قوله اى رجبى اسلام كما هو ظاهر وقوله قيل وقوله وقد يتنافيه الى دون جنب وقوله وان لم يتعد كمجنون (قوله ولو صليا) اى عيزا نهاية وسم اى ولو جنب لعدم نهيه عن القراءة ع ش وفي السكردي عن الزياى وسم والحلي والشورى مثله (قوله وامرأة) اى بحضرة رجل اجنبى اذ حرمة رفع صوتها عند خوف الفتنة انما هو لعارض لالذات القراءة لان قراءتها مشروعة فى الجملة شرح مر اه سم (قوله ومحدثا الخ) اى او مصليا ان قرأ فى قيام نهاية اى بخلاف ما لو قرأ فى الركوع او نحوه فلا يسجد لقراءته لعدم شروعيها ثم ع ش عبارة بالمعنى ولو قرأ آية سجدة فى غير محل القراءة كان قراها فى ركوعه او سجوده لم يسجد بخلاف قراءته قبل الفاتحة لان القيام محل القراءة فى الجملة وكذا ان قراها فى الركعة الثالثة والرابعة لانها محل القراءة (قوله وخطيبا) اى ولسامعه الحاضر كما هو ظاهر ولا ياتى فيه حرمة الصلاة وقت الخطبة لان سبب الحرمة الا عارض عن الخطبة بالصلاة ولا عارض فى والسجود لكن هذا ظاهر اذا سجد الخطيب واما اذا لم يسجد فينبغى ان يكون سجوده حينئذ كسجود لقراءة غير الخطيب من نفسه او غيره وقد بحث الشارح فى باب الجمعة عدم حرمة كما ياتى وعبارته فى شرح العباب ولا يعد حل الثلاثة اى الطواف وسجدة التلاوة والشكر اذ ليس فيها من الاعراض عن الخطيب ما فى الصلاة ولان كلامها لا يسمى صلاة حقيقة انتهت ببحث مر امتناع سجدة التلاوة على سامع الخطيب وان سجد هو لمظنة الا عارض وقد يسبقه الخطيب او يقطع السجود وفى فتاوى الشارح ان الوجه تحريم سجدة التلاوة لخالقها بالصلاة سم وفى البجيرمى عن القليوبى والحفى اعتمادا بمبحث مر (قوله

(للقارىء) ولو صليا
وامرأة ومحدثا تطهر على
قرب وخطيبا امكنه

وجها انه يتابع الامام فى سجوده والله اعلم اه فانظر قوله ووجه السجود الذى هو مقابل الاصح انه يعتقد الخ فانه صريح فى انه على الاصح لا يسجد لسجود امامه وهذا يظهر ما فى قوله وتعليل الروضة الخ اذ لو سلم اشارته لذلك عارضه صريح هذا الكلام الذى لا يقبل التأويل فليتأمل (قوله للقارىء) وشمل كلامه ما لو قرأ آية بين يدي مدرس ليفسر له معناها فيسجد لذلك كل من القارىء ومن سمعه لانها قراءة مشروعة بل هي اولى من قراءة الكافر لا يقال انه لم يقصد التلاوة فلا يسجد لانا نقول بل قصد تلاوتها والتقرب معناها نرحم مر وقرر انه لا يسجد لقراءة المستدل اه ولو صرف القارىء قراءته عن القرآن كان قصده الذكرو او مجرد التفهيم هل ينتفى طلب السجود عنه وعن سامعه (قوله ولو صليا) اى عيزا فيما يظهر ويؤيده ما ياتى فى المجنون ثم رايت صرح به فى شرح العباب (قوله وامرأة) ولو رفع صوتها بحضرة اجانب ولو مع خوف فتنة او شهوة لان قراءتها مشروعة فى الجملة مر (قوله وخطيبا الخ) بحث مر امتناعها على سامعه وان سجد هو لمظنة الا عارض وقد يسبقه الخطيب او يقطع السجود (قوله وخطيبا الخ) اى ولسامعه الحاضر كما هو ظاهر ولا ياتى فيه حرمة الصلاة وقت الخطبة لان سبب الحرمة الا عارض عن الخطبة بالصلاة ولا عارض فى السجود لكن هذا ظاهر اذا سجد الخطيب واما اذا لم يسجد فينبغى ان يكون سجوده حينئذ كسجود لقراءة غير الخطيب من نفسه او غيره وقد بحث الشارح فى باب الجمعة عدم حرمة حيث قال ويحرم بعد جلوس الامام على المنبر صلاة فرض او نفل ولا تنعقد لا طواف وسجدة تلاوة او شكر فيما يظهر فيها اخذنا من تعليلهم حرمة الصلاة بان فيها اعراضا عن الخطيب بالكلية اه باختصار وعبارته فى شرح العباب ثم مانصه ويتردد النظر فى الطواف وسجدة التلاوة والشكر ولا يعد حل الثلاثة اذ ليس فيها من الاعراض عن الخطيب ما فى الصلاة ولان كلامها لا يسمى صلاة حقيقة اه وفى فتاوى الشارح ان الوجه تحريم سجدة التلاوة لخالقها بالصلاة كما الحقوها فى الاوقات المكروهة بل اولى لان ما هنا اضيق بدليل عموم التحريم هنالذات السبب

بلا كلفة على منبره واسفله إن قرب الفصل (والمستمع) لجميع آية السجدة من قراءة مشروعة كقراءة تيزو ملك وجنى ومحدث وكافر أى رضى
إسلامه كاهو ظاهر وامرأة كافى المجموع قيل لأن استماع القرآن مشروع لذاته واقرآن (٢٠٩) الحرمة به إنما هو لعروض الشهوة وقد

ينافيه قولهم لا يجوز للقراءة
في غير قيام الصلاة لكرهاتها
ولا لقراءة الجنب لحرمتها
فالوجه التعليل بأن المدار
كما علم من كلامهم على حل
القراءة والسماع أى عدم
كرهاتها بخلافها برفع
صوت بحضرة اجانب
وبخلافه مع خشية فتنه او
تذذبه فيما يظهر وقديجاب
بان السكرانة والحرمة في
ذنبك لذات كونها قراءة
بخلاف ما في المرأة مطلقا فان
حرمتها كالسماع لعروض
دون جنب وساء ونائم
وسكران وإن لم يتعد
كجنون وطير ومن بخلاء
ونحوه من كل من كرهت
قراءته من حيث كونها
قراءة فيما يظهر وما في
التبيان في السكران يتعين
حمله على سكران له نوع يميز
وفي الجنب يتعين حمله ايضا
على جنب حملته القراءة
لكن يحدسه ما ياتى في نحو
المفسر لان في كل صارفا
ولو قرأ آتيا في صلاة
الجنابة لم يسجد لها عقب
سلامه لانها قراءة غير
مشروعة والوجه في مستمع
لما قبل صلته التحية انه
يسجد ثم يصلي التحية لانه
جلوس قصير لعذر وهو لا
يفوتها (تنبيه) مقتضى
قولهم لجميع آية السجدة

بلا كلفة أى والاسن تركه كافي شرح الروض ع ش قول المتن (والمستمع) أى ولو لبعض الآيات كان سمع
بعضها واشتغل بكلام عن استماع البعض الآخر ولكن سمع الباقي من غير قصد السماع وبقي ما تلو اختلف
اعتقاد القارىء والسامع كان قراحتي جنب اغتسل من غير نية وسمعها شافعى وينبغي ان كلامهما يعمل
باعتقاد نفسه إذ لا ارتباط بينهما ع ش وقوله وسمعها شافعى أى اخبره القارىء بذلك ولا فيسجد الشافعى
ايضا نحسبنا للظن (قوله) ان رضى إسلامه الخ واعتمد الزيدى الاطلاق واقى به الجلال الرملى كرى
وبجزمى عبارة سم قوله وكافر أى ولو جنبيا وإن لم يرج إسلامه وإن كان معاندا لان قراءته مشروعة في
الجملة أى حيث حلت مر اه وقره الرشيدى (قوله) وقدينا فيه أى تعليل القيل كرى (قوله) أى عدم
كرهاتها) أى وإن لم يند باشرح بافضل (قوله) بخلافها أى قراءة المرأة (قوله) وبخلافه أى السماع من
المرأة (قوله) وقديجاب الخ اعتمده الجلال الرملى والزيدى كما مر انفا (قوله) في ذنبك أى قراءة المصلى في غير
القيام وقراءة الجنب (قوله) وساء ونائم أى لعدم قصد هما التلاوة معنى (قوله) وسكران الخ أى لا يميز له
رشيدى (قوله) وطير كدره ونحوه هاتية ومعنى (قوله) ومن بخلاء قديمنع ان السكرانة في الخلاء من حيث
القراءة سم (قوله) حملته القراءة وفي هاشم بلا عزو بان نسي كونه جنبيا وقصد القراءة اه (قوله) لكن
يحدسه الخ هذا يدل على انه اراد بالجنب الذى حملته القراءة من لم يقصد بها القران او من اطاق ايضا لان
الجنابة صارفة عند الاطلاق ولما لم تحمل قراءته سم اقول وبالحل على ما تقدم عن الهامش يندفع الخدش
(قوله) ولو قرأ إلى التنبيه في النهاية والمعنى (قوله) مستمع الخ أى أو سامع وقارىء نهاية ومعنى (قوله) أنه
يسجد الخ هل يغتفر تقديم سجدة الشكر ايضا قبل التحية او يفرق مر بان سجدة التلاوة إنما قدمت للخلاف
في وجوبها سم وقدير جمع الاول التعليل الاق (قوله) لانه جلوس قصير الخ وعليه فلو تكرر سماعه لاية
السجدة من قارىء او اكثر احتمل ان يسجد لما لا تفوت معه التحية ويترك لما زاد ويحتمل تقديم السجود
وإن فاتت به التحية وهو الاقرب اخذ من قول مر الاق فان اراد الاقتصار على احدهما أى السجود
والتحية فالسجود افضل لاختلاف في وجوبه اه ع ش (قوله) كل لنصفها الاول من كل نصفها (قوله)
سجد اعتبارا بالسامع الخ قد يقال انه المتجه بصرى (قوله) ويحتمل المنع اعتمده مر اه سم عبارة الجيزمى
عن الحنفى قوله لجميع آية السجدة أى من واحد فقط على الوجه من احتماليين في حج فلا يسجد إذا سمعها
من قارئين ومثل ذلك أن يقرأ بعضها ويسمع الآخر كاهو ظاهر وهل يشترط أن يقرأها في زم واحد
بان يوالى بين كلماتها وان يسمع السامع كذلك اولا كل محتمل فليحذر شوبرى والاقراب الثانى إن
قصر الفصل اه (قوله) قد يقتضيه الخ أى المنع (قوله) فروعاً (مفعول ذكر او) (قوله) الاول أى الاضافة

ومال مر لذلك وتقدم بحته اه (قوله) وكافر ولو جنبيا وإن لم يرج إسلامه وإن كان معاندا لان قراءته
مشروعة في الجملة أى حيث حلت ويفارق المسلم الجنب بانه لا يعتد حرمته القراءة مع الجنابة فلم تكن الجنابة
صارفة عن القرانية كافي المسلم مر (قوله) دون جنب وساء الخ ظاهره عدم سجوده مستمع وساء قراءة
الذكر كورن ونقل عن شيخنا الشهاب الرملى خلافة في قراءة الجنب ومن قصد بها الذكر فقط وانكر هذا
النقل مر (قوله) ومن بخلاء قديمنع بان السكرانة في الخلاء من حيث القراءة (قوله) لكن يحدسه هذا يدل
على أنه اراد بالجنب الذى حملته القراءة من لم يقصد بها القران أو من اطلق ايضا لان الجنابة صارفة عند
الاطلاق ولما لم تحمل قراءته (قوله) لانها قراءة غير مشروعة انظر لو قرأها فيها بدلا عن فاتحة جهل ما هل ياتى
فيه ماسياتي عن الامام وغيره (قوله) انه يسجد ثم يصلي التحية الخ هل يغتفر تقديم سجدة الشكر ايضا قبل
التحية او يفرق بان سجدة التلاوة إنما قدمت للخلاف في وجوبها (قوله) ويحتمل المنع اعتمده مر (قوله)

(٢٧) — شروانى وابن قاسم — ثانى) إلى آخره أنه لو استمع الآية من قارئين كل لنصفها مثلا سجدا اعتبارا بالسامع دون المسموع
منه ويحتمل المنع لانه بالنظر لكل على انفرادهم بوجد السبب في حقه والاصل عدم التلفيق وتصوير المجموع قد يقتضيه وهو الذى يتجه
ثم رأيت أصحابنا ذكروا فيما اذا ترك السبب من متعدد أن الحكم هل يضاف للاخير أو للمجموع فروعاً بعضها يقتضى الاول كما لو

رمى إلى صيد فلم يرمه ورمى إليه آخر فاز منه، ففي ذلك الصيد منها وجهان أحدهما أنه للثاني لكون الأزمان عقب فعله وقيل لها إذ لو لأفعل
 الاول لم يحصل الأزمان ولو ملك عليها طلاقة واحدة فقالت له إن طلقته في ثلاث آلاف فطلقها تلك الطلاقة استحق الألف لاسناد البيوت لها
 وقيل لثلاثها لأنه لو لا تقدم ثنتين قبلها لم يتحصل وكل من هذين الفرعين وما شابهها يؤيدوا بصرح بما ذكرته في مسئلتنا إذ إضافة الحكم لسماع الثاني
 الذي هو قياس ما ذكره وفي هذين يمنع اعتبار السماع الاول ويوجب اشتراط سماع جميع الاية من شخص واحد وبوافقه ولهم ايضا علة الحكم
 إذا زالت وخلفتها علة أخرى أضيف للثانية ويلزم من إضافته هنا لسماع الثاني وحده عدم السجود كما تقرر وبأولى البيع ماله تعاقب بذكر
 القاعدة الاولى وغيره ما مقتضى (٢١٠) تعليلهم عدم السجود في نحو الساهي بعدم القصد اشتراط قصد القراءة في الذكرو وليس

مراد افما يظهر وإنما الشرط
 عدم الصارف وقولهم لا
 يكون القرآن قرآنا إلا
 بالقصد محله عند وجود
 قرينة صارفة له عن
 موضوعه ويؤيد ذلك ما في
 المجموع من عدم نديها
 للفسر أي لانه وجد منه
 صارف للقراءة عن
 موضوعها ومثله المستدل
 كما هو ظاهر قال السبكي
 اتفق القراء على ان التليذ
 إذا قرأ على الشيخ لا يسجد
 فان صح ما قالوه فحديث
 زيد في الصحيحين أنه قرأ
 على النبي ﷺ سورة
 والنجم فلم يسجد حجة لهم
 اه وفيه نظر ظاهر بل لا
 حجة لهم فيه أصلا لان
 الضمير في لم يسجد للنبي
 ﷺ كما يصرح به قول
 زيد قرأت على النبي ﷺ
 فلم يسجد وسببه بيان جواز
 ترك السجود كما صرح به
 أئمتنا فترك زيد للسجود
 إنما هو لتركه صلى الله
 عليه وسلم له ودعوى

للجزء الأخير (قوله ولو ملك الخ) عطف على قوله لورمى الخ (قوله من هذين الفرعين) أي تصحيح أن الصيد
 للثاني في مسئلته وتصحيح استحقاق الألف في مسألة الطلاق (قوله بما ذكرته الخ) أي من ترجيح المنع (قوله
 يؤيده الخ) فيه تأمل (قوله إذ إضافة الحكم) وهو طلب السجود (قوله الذي الخ) نعت الإضافة (قوله وبوجب
 الخ) قد يمنع ويدعى اخذا من الفرعين المذكورين أنه بوجوب إن كان الكل سمع من الثاني (قوله وبوافقه) أي
 ما ذكره من ترجيح المنع وقال السكردي أي يوافق قوله وكل من هذين الخ (قوله قولهم ايضا علة الحكم الخ)
 قد يمنع كون ذلك من هذا بل هما جزءا علة واحدة فان علة السجود سماع اية السجدة لا بعضها وهذا واضح
 لا غبار عليه بل سبق في كلامه انفا ما يؤيد هذا وهو قوله إذا ترك ركبا الخ فتأمل مع هذا يظهر ما فيه من التدافع
 بصري (قوله ويلزم الخ) فيه مامر (قوله بذكر القاعدة الاولى) أي قوله إذا ترك ركبا السبب الخ (قوله في نحو
 الساهي) أي كالثاني معنى (قوله محله الخ) خبر وقولهم الخ (قوله ويؤيد ذلك) أي تقييد قولهم المذكور
 بوجود القرينة الصارفة (قوله من عدم نديها الخ) خلافا للنهاية كما مر (قوله ومثله المستدل الخ) وافقه مر
 اه سم (قوله لا يسجد) أي التليذ (قوله ما قالوه) أي القراء (قوله وسببه) أي عدم نبحوده ﷺ (قوله
 لذلك) أي لحديث زيد وكذا مرجع ضمير فيه (قوله مطلقا) يعني لا للشيخ ولا للتلميذ كروى (قوله
 للاتفاق) إلى قوله فاعتراض البلقيني في المغني لإفوله أو اقتدى إلى حرم وقوله وكلام التبيان إلى لان الصلاة
 إلى قوله وينبغي في النهاية إلا ما ذكر (قوله وإذا سجده) أي في غير الصلاة نهاية ومعنى (قوله فالأولى
 ان لا يقتدى به) فلو فعل كان جائزا نهائيا ومعنى وينبغي جواز عكسه ايضا بان يقتدى القاري بالاستماع
 وكذا بالسماع سم وعش (قوله وهو) أي السماع (قوله لما صح الخ) دليل لقول الماتن ويسن للقاري إلى
 هنا (قوله ولو قرأ آية سجدة الخ) قضية هذه العبارة البطلان بمجرد القراءة وأعله غير مراد سم أقول
 صرح بتقييد البطلان بفعل السجدة بتن بأفضل وشرحه والمغني وعش وان قول الشارح كانها نهاية لان
 الصلاة منهى الخ كالصريح فيه بل قول الشارح وينبغي ان محل الحرمة الخ صرح فيه (قوله أو سورتها الخ)
 أي غير الم تنزيل في صبح يوم الجمعة نهاية ومعنى وباتي في الشرح ما قد يفيد خلافة (قوله لغرض السجود
 فقط) راجع للجمع ومعقومه الجواز وعدم البطلان إذا قصد مع غيره مما لا يضر سم عبارة المغني نقلا عن
 الروضة والمجموع وهذا إذا لم يتعلق بالقراءة لغرض سوى السجود وإلا فلا كراهة مطلقا اه وعبارة شرح
 أفضل بخلاف ما لو ضم إلى قصد السجود قصد استحيا من مندوبات القراءة أو الصلاة فانه لا بطلان لمشروعية

من عدم نديها للفسر) خو اف م ر (قوله ومثله المستدل) وافق م ر (قوله فالأولى ان لا يقتدى به) فعلم جواز
 اقتدائه به وينبغي جواز عكسه ايضا بان يقتدى القاري بالاستماع وكذا بالسماع (قوله ولو قرأ آية سجدة
 الخ) قضية هذه العبارة البطلان بمجرد القراءة موله غير مرادله (قوله لغرض السجود فقط) راجع للجمع
 ومعقومه الجواز وعدم البطلان إذا قصد مع غيره مما لا يضر قصده وقد يستشكل بما تقدم في قوله

العكس المنقولة عن أبي داود عجيبة فان قال القراء ان التليذ لا يسجد إذا لم يسجد الشيخ كذلك قلنا لا حجة فيه أيضا لان ترك
 زيد يحتمل انه لتجوزيه النسخ فلا حجة فيه للترك مطلقا والحاصل ان الذي دل عليه كلام أئمتنا انه يسن لكل من الشيخ والتلميذ وإن ترك
 أحدهما لا يقتضى ترك الآخر له (ويتأ كدله بسجود القاري) للاتفاق على طلبها منه حينئذ وجريان وجه بعده إذا لم يسجد وإذا سجّد
 معه فالأولى ان لا يقتدى به (قلت ويسن للسماع) لجميع الاية من قراءة مشروعة كذا ذكر وهو غير قاصد السماع ويتأ كدله بسجود القاري
 لكن دون تأ كدها للمستماع (وأنه أعلم) لما صح أنه ﷺ كان يقرأ في غير صلاة فيسجد ويسجدون معه حتى ما يجد بعضهم موضعا لجمته
 ولو قرأ آية سجدة أو سورتها خلافا لمن زعم بينهما فقرأ في الصلاة أو الوقت المسكروه أو اقتدى بالامام في صبح الجمعة لغرض السجود فقط

او يسجد المصلي لغير سجدة امامه كما يعلم بما سيذكره حرم وبطلان صلاته ان علم وتعمد وكلام (٢١١) البيان لا يخالف ذلك خلافا لمن وهم

فيه لان الصلاة منهي عن زيادة سجود فيها لا للسبب كما ان الوقت المكروه منهي عن الصلاة فيه لا للسبب فالقراءة فيها بقصد السجود فقط كتعاطي السبب باختياره فيه ليفعل الصلاة كدخول المسجد بقصد التحية فقط فاعتراض البلقيني ذلك بان السنة الثابتة قراءة الم تنزيل السجدة في اول صبح الجمعة وذلك يقتضي قراءة السجدة ليسجد مردود كما سطه ابو زرعة وغيره بان القصد هنا اتباع سنة القراءة لمخصوصة والسجود لها وذلك غير مأمور من تجريد قصد السجود فقط وإنما لم يؤثر قصده فقط خارج الصلاة والوقت المكروه لانه قصد عبادة لا مانع منها هنا بخلافه ثم وينبغي أن محل الحرمة فيما مر في الفرض لان النفل يجوز قطعه إلا أن يقال السجود فيها بذلك القصد تلبس بعبادة فاسدة فيحرم حتى في النفل كما أنه يبطله وخرج بالسامع غيره وإن علم برؤية السجود وزعم دخوله في وإذ أقرى عليهم القرآن لا يسجدون برد بانه لا يطلق عليه انه قرئ عليه إلا أن سمعه وصح عن جمع صحابة رضي الله عنهم السجدة على من استمع أى سمع (فان قرأ في الصلاة)

القراءة والسجود حينئذ اه (قوله وبطلت صلاته الخ) أى بالسجود لا بمجرد القراءة ع ش ومغنى عبارة سم قوله وبطلت الخ ينبغي حصول البطلان بمجرد الشروع في الهوى المخرج عن حد القيام لشروعه في المبط حينئذ لان نفس الهوى للسجود زيادة يبطل تعمدها اه (قوله ان علم الخ) (فرع) لو قصد سماع الآية لغرض السجود فقط فينبغي ان يكون كقراءتها لغرض السجود فقط (فرع) لو سجد مع امامه ثم تبين أن الامام قرأ بقصد السجود فقط فهل تصح صلاته لان القصد بما يخفى لا يبعد نعم سم (قوله وتعمد) أى السجود شرح بافضل (قوله فالقراءة فيها) أى في الصلاة (قوله فيه) أى في الوقت المكروه (قوله كدخول المسجد الخ) أى في الوقت المكروه ونهاية ومغنى (قوله فاعتراض البلقيني الخ) وافق م ر أى والخطيب البلقيني (فرع) لو قرأ هل أتى في اول صبح الجمعة سن له قراءة الم تنزيل في الثانية ويتجه سن السجود هنا قراءة مشروعة وأنه لا يضر السجود وإن قرأها بقصد السجود لا لأنها مطلوبة بخصوصها بخلاف ما لو قرأ في الاولى او الثانية أية سجدة غير الم تنزيل بقصد السجود فيضر وفاق في ذلك لم ر اه سم أى وخلافا لما مر انفا في رد اعتراض البلقيني المفيد انه تبطل الصلاة بالسجود فيها إذا قرأ بقصد السجود فقط مطلقا حتى بالم تنزيل في اول صبح يوم الجمعة عبارة الكردي ولا فرق في الحرمة عند الشارح بين الم تنزيل وغيره في صبح الجمعة وغيره واستثنى في النهاية ألم تنزيل في صبح الجمعة اه وقوله في النهاية وكذا في المغنى وسم كما مر (قوله وإنما لم يؤثر قصده الخ) قد يدل على انه يسجد حينئذ لكن الاقرب في شرح الروض انه لا يسجد لعدم مشروعية القراءة في صلاة الجنائز انتهى وقضية التشبيه عدم صحة السجود وقد يفرق سم عبارة الكردي وإذا قرأها في غير هذين بقصد السجود فقط يسجد لذلك كما هو ظاهر التحفة وظاهر الامداد عدم الصحة في الایعاب لا يسن السجود لعدم مشروعية القراءة كهي في صلاة الجنائز ومثله في الاسنى وأقره الزبائدي والحلي وقال العناني وافقه م ر اه اقول ويوافق ما قاله الشارح من عدم التأثير قول المغنى والنهاية ما نصه وفي الروضة والمجموع لو اراد ان يقرأ الآية سجدة واثنين فيهما سجدة ليسجد لم ار فيه نقلا عندنا وفي كراهته خلاف للسلف ومقتضى مذهبه ان كان في غير وقت الكراهة وفي غير الصلاة لم يكره اه قال ع ش قوله م لم يكره أى بل هو مستحب اه (قوله فيحرم الخ) أى السجود وكذا الضمير في قوله كما انه الخ (قوله وخرج) الى قوله وزعم الخ في المغنى وإلى قوله وصح في النهاية (قوله وصح الخ) لعله إنما ذكره لانه نص فيما زاده المصنف (قوله عن جمع صحابة) بالاضافة ويجوز التوضيف (قوله أى قيامها) الى قوله وجوز في المغنى

وإن ضم لقصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر البخ ولعل الفرق ان مجرد قصد التلاوة لا يكون سببا للسجود هناك بخلافه هنا فلم يؤثر قصدهما هناك واثربنا (فرع) لو قصد سماع الآية لغرض السجود فقط فينبغي ان يكون كقراءتها لغرض السجود فقط (فرع) سجد مع امامه ثم تبين مع السلام ان الامام قرأ بقصد السجود بحيث يبطل ذلك فهل تصح صلاته لان القصد بما يخفى لا يبعد نعم اه (قوله وبطلت صلاته) ينبغي حصول البطلان بمجرد الشروع في الهوى بحيث يخرج عن حد القيام المحجوز لمشروعه في المبط حينئذ لان نفس الهوى للسجود زيادة يبطل تعمدها (قوله كدخول المسجد) أى في الوقت المكروه كما صور به في شرح الروض (قوله فاعتراض البلقيني الخ) وافق م ر البلقيني واستثنى ما لو قرأ في الاولى هل أتى فانه يقرأ في الثانية الم تنزيل لكن لو قرأها بقصد السجود لم يجز ان يسجد فان سجد بطلت صلاته اه وفيه نظر ثم رايته في مرة وافق على عدم البطلان كافي الحاشية الاخرى ثم تكرر منه هذه الموافقة وزدانه لو لم يطلب منه قراءتها في الثانية لكونه هو أو امامه قد قرأها في الاولى ثم قرأها في الثانية بقصد السجود أبطل لأنها حينئذ غير مشروعة في الثانية (فرع) لو قرأ هل أتى في اول صبح الجمعة سن له قراءة الم تنزيل في الثانية ويتجه سن السجود لانها قراءة مشروعة وأنه لا يضر السجود وان قرأها بقصد السجود لا لأنها مطلوبة بخصوصها بخلاف ما لو قرأ في الاولى او الثانية أية سجدة غير الم تنزيل بقصد السجود فيضر وفاق في ذلك لم ر (قوله وإنما لم يؤثر قصده فقط خارج الصلاة والوقت المكروه الخ) قد يدل على انه يسجد حينئذ لكن الاقرب في شرح

أى قيامها أو بدله ولو قبل الفاتحة لانه محلها في الجملة (يسجد الامام والمنفرد) الواو بمعنى أو بديل افراده الضمير في قوله لقراءته

إلا قوله الواو إلى أى كل وإلى قول الشارح وفيهما نظري النهاية إلا قوله وجوز إلى المتن (قوله وأثرها الخ) فيه بحث لأن الاجودبة إنما هي للواو الباقية على معناها كما يعلم ذلك من توجيههم للاجودبة لا للتي بمعنى أو أيضا كذه كإقال فتأمل سم (قوله أى كل منهما) حل معنى لا عراب لأنه بعد جعل الواو بمعنى أو لا يحتاج إلى التأويل بكل عش (قوله تخينذ) أى حين التأويل بكل منهما نهاية ومعنى ويحتمل أن المراد حين التأويل بأو (قوله تنازعه) أى تنازع في الامام والمنفرد معنى (قوله وجاز الخ) عبارة النهاية والمعنى فالغرام يعمل ما فيه والسكسائي يقول حذف فاعل الاول والبصريون يبرزونه والفاعل المضمر عندهم مفرد لا متنى لأنه لو كان ضمير تثنية لبرز على رأيهم فيصير وان قرأتم الافراد مع عوده على اثنين بتأويل كل منهما كما تقدم فالتركيب صحيح على مذهب البصريين كغيره من المذهبين قبله اه (قوله على حدثم بداهم) أى بان يكون مرجع الضمير المستتر مدلولاً عليه بلفظ الفعل كما في قولهم لقد حيل بين العير والنزوان وقوله أى بدو فاعل بدو المدلول عليه بلفظه (قوله قارىء) فاعل قرأ المدلول عليه بلفظه ايضا قاله السكردى لكن المعروف في كتب النحو تفسير حدثم بداهم يكون الفعل مستندا إلى ضمير مصدره وجعل الفعل بمعنى وقع ومعلوم أنه ليس من هذا قوله أى فان قرأ قارىء الخ ولعل هذا من جملة ما اشار اليه الشارح بصيغة التريض (قوله دون غير) أى من وصل وغيره إلا بطلت صلاته وإن علم وتعمد شرح باطل ونهاية معنى (قوله نعم استثنى الامام الخ) اعتمده النهاية وفاقوا والده (قوله ووجهه بان ما الخ) وقد وجهه ما قاله الامام ايضا بان للبدل حكم المبدل منه والفتاحة لا سجود لقراءتها فكذلك بدلها ولو اية سجدة نعم لو لم يحسن إلا قدر الفتاحة فقرأه عنها ثم عن السورة فالوجه انه يسجد لقراءته هو اه سم على حجاجه ع شر (قوله لثلا بقطع القيام المفروض) أى لأنه قيام لمفروض وهو بدل الفتاحة وخرج به القيام للسورة شدي (قوله إلا ما لا بد منه) أى كاسجد للمتابعة الامام رشيدى (قوله وفيهما الخ) أى في تعليلي الامام والسبكي (قوله لأن ذلك) أى لتعليل كل منهما (قوله اما هو) أى القطع (قوله على انه) أى القطع او السجود (لذلك) أى لما هو من مصالح ما هو فيه (قوله لقراءة غير امامه) شمل ما لو تميز له حدث امامه عقب قراءته لها نهاية أى فلا يسجد لتبين انه ليس بامام له وخرج بذلك ما لو بطلت صلاة الامام عقب قراءة آية سجدة وقبل السجود وأوفارقه المأموم حينئذ كما يفهمه وقوله لوجود المخالفة الفاحشة لا نالما منعنا انفراده بالسجود للمخالفة وقد زالت رشيدى و سم (قوله مطلقا) أى من نفسه او غير نهاية (قوله ولقراءة امامه الخ) يستثنى منه ما لو سلم الامام ولم يسجد وقصر الفصل فيسن المأموم السجود كما يأتى وهذا سجود لقراءة الامام سم (قوله ومن ثم كره الخ) أى ومن أجل عدم جواز سجود المأموم لقراءة غير امامه عبارة المعنى والروض مع شرحه ويكره للمأموم قراءة آية سجدة واصفا لقراءة غير امامه لعدم تمكنه من السجود ويكره ايضا للنفرد والامام الاصغاء لغير قراءتهما ولا يكره لها قراءة آية سجدة ولو في المرية لكن يستحب للامام تأخيرها فيها إلى فراغه منها

الروض أنه لا يسجد لعدم مشروعية القراءة كالقراءة في صلاة الجنائز اه وقضية تشبيهه بالجنائز عدم صحة السجود وقد يفرق بان القراءة مشروعة في الجملة خارج الصلاة والوقت المكروه بخلاف الجنائز لا يقال بل هي مشروعة فيها ايضا في الجملة وذلك إذ عجز عن الفتاحة وحفظ آيات السجود لا ناقل هذا العارض مع ان المعتمد من قرآيات السجود بديل الفتاحة لا يسجد اعطاء للبدل حكم المبدل (قوله وأثرها الخ) فيه بحث لأن الاجودبة إنما هي للواو الباقية على معناها كما يعلم ذلك من توجيههم للاجودبة لا للتي بمعنى أو ايضا كذه كإقال فتأمل (قوله ووجهه بان ما لا بد منه الخ) قد وجهه ما قاله الامام بان للبدل حكم المبدل منه والفتاحة لا سجود لقراءتها فكذلك بدلها ولو اية سجدة نعم لو لم يحسن الفتاحة فقرأه عنها ثم عن السورة فالوجه ان يسجد لقراءته عن السورة مر (قوله بان ما لا بد منه) يحتمل ان المراد بما لا بد منه الاول القيام (قوله ولقراءة امامه إذا لم يسجد) يستثنى ما لو سلم الامام ولم يسجد وقصر الفصل فيسن المأموم والسجود وهذا سجود لقراءة الامام (قوله ومن ثم كره المأموم قراءة الخ) قال في شرح الروض لعدم تمكنه من السجود (قوله

وأثرها لأنها في التقسيم
كأهنا أجود من أو أى كل
منهما تخينذ تنازعه كل
من قرأ وسجد وجاز إلغال
أحدهما من غير عذوره فيه
وجوز عدم التنازع بجعل
فاعل قرأ مستترا فيه على
حدثم بداهم أى بدو أى
فان قرأ قارىء إلى آخره
(لقراءته فقط) أى كل
لقراءة نفسه دون غيره نعم
استثنى الامام من قرأ بدلا
عن الفتاحة لعجزه عنها آية
سجدة قال فلا يسن له
السجود لثلا بقطع القيام
المفروض واعتمده التاج
السبكي ووجهه بان ما لا بد
منه لا يترك إلا ما لا بد منه
اه وفيهما نظر لأن ذلك
إنما يتأتى في القطع لا جنبي
امامه لما هو من مصالح
ما هو فيه فلا عذوره فيه
على أنه لذلك لا يسمى قطعا
كأهو واضح (و) سجدة
(المأموم لسجدة امامه) فقط
فتبطل بسجوده لقراءة غير
امامه مطلقا ولقراءة امامه
إذا لم يسجد ومن ثم كره
للمأموم قراءة آية سجدة

ومحله عند قصر الفصل اه (قوله ومنه يؤخذ الخ) قد يمنع الاخذ بأن محل السكراهة ما لم يطلب ما فيه آية سجدة بخصوصه في الصلاة كما في صحيح الجمعة وإلا سنت قراءته وإن لم يتمكن من السجود فلو قرأ لا يسجد كما هو ظاهر وظاهره ولو بعد سلامه وإن قصر الفصل لأن المأموم لا يسجد إلا للسجود أمامه سم وفي السكراهة عن الجبال الرملى والزبادى ما يوافقه قول المتن (فتختلف) انظر ما ضبطه وينبغي البطان باستمراره في القيام قاصدا ترك السجود مع شروع الامام في الهوى لأن استمراره المذكور شروع في المبطل الذى هو ترك السجود مع الامام سم قول المتن (بطلت صلاته) أى إن علم وتعمد فهمها ولم ينو المفارقة شرح بافضل ومغنى (قوله لما فيه) إلى المتن في النهاية (قوله من المخالفة الفاحشة) أى من غير عذر قال في شرح العباب بخلاف ما إذا نسي أو جهل وإن لم يكن قريب عهد باسلام نظير ما مر والكلام حيث لم ينو مفارقتها اه فان قلت المأموم بعد فراقه غايته انه منفرد والمنفرد لا يسجد لقراءة غيره قلت فرق بينهما لأن قراءة الامام تتعلق بالمأموم ولذا يطلب الاضغاط لها فقام له سم وقوله فان قلت الخ في ع ش مثله (قوله انتظره الخ) ويجرى هذا كما في العباب وشرحه فيما إذا هوى مع الامام لكن تأخر لعذر كضعف أو بطء حركة أو نسيان كرى (قوله أو قبله هوى) أى وإن ظهر له ان لا يدركه فيه بانراه متبها للرفع منه لاحتمال استمراره في السجود اه كرى عن الابعاب (قوله إلا ان يفارقه) إلى المتن في المغنى إلا قوله واعتراض إلى ولو تركه (قوله إلا ان يفارقه الخ) راجع للتن كما هو صريح صنيع المغنى وشرحي العباب بافضل (قوله إلا ان يفارقه الخ) ظاهره انه بعد المفارقة يجوز سجوده بل يطلب ويؤيده قوله وهو فراق بعذر سم ورشيدى عبارة البصرى قوله إلا أن يفارقه أى فيسجد هذا مقتضى كلامه وهو ظاهر في مأموم سمع آية السجدة لأنه مأمور بالسجود استقلالاً ولو لا مانع القدوة فلما زاد الرجوع إلى الاصل إماماً مأموم لم يسمع قراءتها فسجد محل تأمل لأنه لحض المتابعة وقد انقطعت القدوة بذية المفارقة فليجرح اه (قوله مطلقاً) أى في السرية والجهرية (قوله لكن يسن له في السرية الخ) محله إذا قصر الفصل نهاية ومعنى واسنى قال الرشيدى ظاهر هذا التعبير انه إذا لم يقصر

ومنه يؤخذ الخ) قد يمنع الاخذ بأن محل السكراهة ما لم يطلب ما فيه آية السجدة بخصوصه في الصلاة كما في صحيح الجمعة وإلا سنت قراءته وإن لم يتمكن من السجود فلو قرأ لا يسجد كما هو ظاهر وظاهره ولو بعد سلامه كما مامه وإن قصر الفصل لأن المأموم لا يسجد إلا للسجود أمامه (قوله في المتن فتختلف عنه) انظر ما ضبطه والتخلف المبطل وينبغي انه إذا استمر في القيام قاصدا ترك السجود بطلت بتلبس الامام بالسجود وان لم يرفع عنه لفحش هذه المخالفة بل ينبغي البطان قبل تلبس الامام بالسجود ايضا لأن الشروع في المبطل مبطل واستمراره في القيام قاصدا الترك مع أن شروع الامام في الهوى شروع في المبطل الذى هو ترك السجود مع الامام (قوله بطلت صلاته لما فيه من المخالفة الفاحشة) من غير عذر قال في شرح العباب بخلاف ما إذا نسي أو جهل وإن لم يكن قريب عهد باسلام نظير ما مر والكلام حيث لم ينو مفارقتها ثم هل ذلك فراق بعذر مقتضى كلام المجموع نعم ونقله ابن الرقعة في سجود السهو عن التهذيب لكنه قال هنا انها بغير عذر بخلاف تركه نحو التشهد لأن الخلل يفقده اعظم اه ما في شرح العباب فان قلت المأموم بعد فراقه غايته انه منفرد والمنفرد لا يسجد لقراءة غيره قلت فرق بينهما لأن قراءة الامام تتعلق بالمأموم ولذا يطلب منه الاضغاط لها فقام له سم (قوله لما فيه من المخالفة الفاحشة) قد يؤخذ منه انه لو بطلت صلاة الامام عقب قراءة آية السجدة وقبل سجوده أو فارق المأموم حينئذ انه يسجد لعدم المخالفة وقد سمع قراءة مشروعة تقتضى طلب السجود منه كما مامه وانما من انفراد بالسجود بالمخالف وقد زالت وهو محل نظر وعليه لا ينافية له ولمه فسجد المأموم لسجود امامه لا لقراءته لأن ذلك مع استمرار القدوة ولأن المنفرد لا يسجد لقراءة الامام لانه لا علة بينهما والانفراد هنا عارض (قوله إلا ان يفارقه) ظاهره انه بعد المفارقة يجوز سجوده بل يطلب ويؤيده قوله وهو فراق بعذر (قوله وهو فراق بعذر) كذا شرح مر (قوله لكن يسن له في السرية تأخير

ومنه يؤخذ أن المأموم في
صبح الجمعة إذا لم يسمع لا يسن
له قراءة سورتها وقراءته
لما عدا آياتها يلزمه الاخلال
بسنة الموالاة (فان يسجد امامه
فتختلف) عنه (أو انعكس)
الحال بأن يسجد هو دون
امامه (بطلت صلاته) لما فيه
من المخالفة الفاحشة ولولم
يعلم لا بعد رفعه رأسه من
السجود انتظره أو قبله هوى
فاذا رفع قبل سجوده رفع معه
ولا يسجد إلا أن يفارقه
وهو فراق بعذر ولا يكره
لامام قراءة آية سجدة مطلقا
لكن يسن له في السرية
تأخير

السجود إلى فراغه ثلاثاً يشوش على المأمومين بل بحث نذب تأخير في الجهرية أيضاً الجوامع العظام لأنه يخلط على المأمومين واعترض الأول بما صح أنه صلى الله عليه وسلم سجد في الظهر للتلاوة ويحجب بانه كان يسمعون الآية فيها أحياناً فلعلمهم إيتامع قلتهم فامن عليهم التشويش أو قصد بيان جواز ذلك ولو تركه الإمام سن للماوم بعد السلام أن قصر الفصل لما يأتي من فواتها بطوله ولو لعدراً لانها تقضى على المعتمد (ومن سجد) أي أراد أن يسجد (٢١٤) (خارج الصلاة نوى) سجود التلاوة وإن لم يعين إيتام الحديث إنما الأعمال بالنيات ويسن

الفصل لا يستحب له التأخير أي بل يسجد وإن شوش على المأمومين وصرح به الشيخ ع ش في الحاشية جازماً به من غير عزو ولكن عبارة العباب ونذب للإمام تأخير سجوده في السرية عن السلام وفعلمها بعده إن قرب الفصل انتهت اه أي وهي محتملة لأن يكون قوله إن قرب الفصل قيداً للمعطوف فقط فتفيد حينئذ نذب التأخير مطلقاً (قوله ثلاثاً يشوش الخ) منه يؤخذ أنه لو آمنه لفقه المأمومين نذب له فعلها من غير تأخير وليس بعيداً لعباب كردد (قوله واعترض الأول) أي نذب التأخير في السرية (قوله ولو ترك الخ) راجع إلى المتن (قوله أي أراد) إلى قوله وأن لا يطول في المغنى إلى قوله ويسن له إلى المتن وقوله فان اقتصر إلى المتن وقوله وقضيتها إلى المتن إلى قوله ولو هو في النهاية لا قوله ولخبر إلى المتن وقوله ويسن ويكره إلى المتن وقوله لما صحح إلى ويلزم قول المتن (نوى) أي وجوباً بانها بقومغنى (سجود التلاوة) أي فلو نوى السجود واطلاق لم يصح ع ش قول المتن (وكبر للآحرام) يؤخذ مما يأتي في السلام أنه لو كبرها ولم يضر وهو واضح بصري قول المتن (رافعاً الخ) أي نذباً مغنى (قوله ولا يسن له أن يقوم) أي فاذا قام كان مباحاً على ما يقتضيه قوله لا يسن الخ دون يسن أن لا يقوم ع ش (قوله ثم كبر الخ) أي نذباً بانها بقومغنى قول المتن (ورفع رأسه) أي بلارفع يديه مغنى (قوله ثم سلم كسلام الصلاة) يتردد النظر فيها لو سلم قبل رفع رأسه أو بعده وقبل الوصول لحد الجلوس بصري عبارة ع ش وفي سم على المنهج هل يجب هذا الجلوس لاجل السلام ولا حتى لو سلم بعد رفع رأسه يسيراً كفي مال م إلى الوجوب والطلاوى إلى خلافه اه والا قرب ما قاله م اه وبأى ما يتعلق به قول المتن (وتكبيره للآحرام الخ) أي مع النية كما مر مغنى (قوله أي لا بد منها الخ) وكثيراً ما يعبر المصنف بالشرط ويريد به ما قلناه مغنى (قوله ولا يسن تشهد) أي فلو أتى به لم يضر غاية أنه طول الجلوس بعد الرفع من السجود وما أتى به من التشهد مجرد ذكر وهو لا يضر بل قضية كلامه عدم الكراهة ع ش (قوله وقضية كلام الخ) عبارة النهاية وقضية كلام بعضهم أنه لا يسلم من قيام وهو الاوجه نعم يظهر جواز سلامه من اضطجاع قياساً على النافلة اه قال ع ش قوله م وهو الاوجه أي فلو خالف وقام بطلت وقوله من اضطجاع لا ينافى هذا ما مر عنه من وجوب الجلوس لأنه إنما أورد في مقابلة الاكتفاء بمجرد الرفع فكانه قال يجب الجلوس أو بدله بما يجوز في النافلة اه وهذا مفاد كلام الشارح كإتيه سم عليه (قوله نعم هو سنة) أي الجلوس قول المتن (شروط الصلاة) أي كالأستقبال والسترو والطهارة بقومغنى (قوله عن مفسداتها) ككل وكلام وفعل مبطل نهاية (قوله وان لا يطول فصل عرفاً الخ) قياساً ما تقدم فيمن سلم من ركعتين من زباعية ناسياً وصلى ركعتين فقلنا ثم تذكر الخ من أنه يحصل الطول بقدر ركعتين من الوسط المعتدل أنه هنا كذلك ع ش (عما يأتي) أي في قول المصنف فان لم يسجد وطال الفصل لم يسجد (قوله في غيرها) أي من النوافل قول المتن (كبر للهوى الخ) أي نذباً بانها بقومغنى (قوله ويلزمه أن ينتصب منها قائماً الخ) فلو قام راكعاً لم يصح ويستحب أن يقرأ قبل ركوعه في قيامه من سجوده شيئاً من القرآن مغنى

له التلطف بالنية (وكبر للآحرام) بها كالصلاة ولخبر فيه لكنه ضعيف (رافعاً يديه) كرفعه السابق في تكبيره للآحرام ولا يسن له أن يقوم ليكبر من قيام لأنه لم يرد (ثم) كبر (لهوى) للاسجود (بلا رفع) ليديه فان اقتصر على تكبيره بطلت مالم ينو التحرم فقط نظير ما يأتي (ثم سجد) واحدة كسجود الصلاة في واجباته ومندوباته (ورفع رأسه) من السجود (مكبراً و) جلس ثم (سلم) كسلام الصلاة في واجباته ومندوباته (وتكبيره للآحرام شرط) فيها (على الصحيح) أي لا بد منها لانها كائنية ركن (وكذا السلام) لا بد منه فيها (في الاظهر) قياساً على التحرم ولا يسن تشهد وقضية كلام بعضهم أن الجلوس للسلام ركن وهو بعيد لأنه لا يجب لتشهد النافلة وسلامها بل يجوز مع الاضطجاع فهذه أولى نعم هو سنة (ويشترط لها شروط الصلاة) والكف عن مفسداتها السابقة لانها وإن لم تكن صلاة حقيقة

السجود إلى فراغه) قال في العباب كشرح الروض تبعاً للاسنوى وفعله أي ونذب له فعله أي السجود بعده أي بعد السلام إن قصر الفصل اه (قوله وجلس ثم سلم) يفيد أنه لا يكفي السلام قبل الجلوس ثم رايت قوله الاتى وقضية كلام بعضهم الخ (قوله وقضية كلامهم بعضهم الخ) قد يكون مراد هذا البعض الاحتراز عما لو لم يوجد جلوس ولا ما في معناه مما يجري في النافلة كالاضطجاع بان سلم بمجرد رفع جبهته عن الارض ادنى

ملحقة بها وقراءة أو سماع جميع آياتها فان سجد قبل انتهائها بحرف فسدت لعدم دخول وقتها ونهاية وأن لا يطول فصل عرفاً بين آخر الآية والسجود كما يعلم مما يأتي ويسن ويكره فيها كل ما يسن ويكره في غيرها مما يتصور بحجته هنا كما هو ظاهر (ومن سجد) أي أراد السجود (فيها) أي الصلاة (كبر للهوى) اليها (وللرفع) منها لما صح أنه صلى الله عليه كان يكبر في كل خنض ورفع في الصلاة ويلزمه أن ينتصب منها قائماً ثم يركع لان الهوى من القيام واجب ولو قرأ آيتها فركع

بان بلغ أقل الركوع ثم بداله السجود لم يجز لفوات محله أو فسجد ثم بداله العود قبل اكملها جاز لانها نفل فلم يلزم بالشروع ولو هوى للسجود فلما بلغ حد الركوع صرفه لم يكفه عنه كما مروا الذي يتجه انه لا يسجد منه لها لانه بنية الركوع (٢١٥) لزمه القيام كاعلم بما مر في الركوع

نعم إذا عاد للقيام له الهوى منه للسجود كما هو ظاهر (ولا يرفع يديه) فيهما لعدم وروده (قلت ولا يجلس) ندبا بعدها (للاستراحة والله اعلم) لعدم وروده أيضا ولا يجب لها نية كما حكى ابن الرفعة الاتفاق عليه ومر توجيه في سجود السهو وأنه لا ينافي قولهم لم تشملها نية الصلاة (ويقول) فيها في الصلاة وخارجها (سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته) فتبارك الله أحسن الخالقين رواه جمع بسند صحيح إلا وصوره فرواها البيهقي وهذا الفضل ما يقال فيها وان ورد غيره والدعاء فيها بمناسب سياق آيتها حسن (ولو كرر آية) فيها سجدة تلاوة خارج الصلاة أي أتى بها مرتين (في مجلسين سجد لكل) عقبا لتجدد السبب بعد توفية الاول مقتضاه فان لم يسجد للمرة الاولى كفاه عنها سجدة جزما كذا اطلقه شارح ومحل ان قصر الفصل بين الاولى والسجود كما هو ظاهر وقضية تعبيرهم بكفاه أنه يجوز تعددها وهو نظير ما يأتي فيمن طاف أسابيع ثم كرر صلواتها

ونهاية أي للفصل بين السجدة والركوع عش (قوله بأن بلغ أقل الركوع) قال في شرح الروض فلو لم يبلغ حد الركوع جاز اه فانظر هل يسجد من ذلك الحد أو يعود للقيام ثم يسجد والسابق الى الفهم منه الاول سم ويؤيد ما مر عن البصري من جواز تكبيرة التحريم هاويا (قوله لفوات محله) أي وهو هو به من قيام عش (قوله ولو هوى للسجود داخ) يتردد النظر في هذه الصورة هل يسجد للسهو ونظر الزيادة صورة الركوع المبطله لولا العذر ولعل الاقرب نعم بصري ولا يخفى انه لو سلم مبنى على قول الشارح والذي يتجه الخ ويأتى عن سم ما فيه (قوله كما مر) أي في الركوع (قوله والذي يتجه الخ) قد يقال قضية قوله الاتي نعم الخ انه لا يسجد منه لها لانه إذا لم يلزمه تقديم الركوع بعد العود للقيام فلا يلزمه قبله ولزوم القيام بنية الركوع إنما يظهر إذا اراد ترك السجود مطلقا فليتامل سم (قوله لها) أي للتلاوة (قوله فيهما) الى قوله ومر في المغنى (قوله ندبا الخ) بل بكرة تنزيها ولا تبطل به صلاته مغنى (قوله ولا يجب الخ) وقال الشيخ الاسلام والمغنى وخلافه لانه عبارة ونوى سجود التلاوة حتما من غير تلفظ ولا تكبير اه (قوله ومر توجيهه في سجود السهو الخ) تقدم في الهامش ثم ان المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملي وجوب النية لها في حق غير المأموم وهو الموافق لقولهم لم تشملها نية الصلاة واما توجيه الشارح فلا يخفى انه تكلف سم (قوله فيها في الصلاة) الى قوله فاذا كررها في النهاية لا لقوله رواه الى وهذا قوله كذا اطلقه شارح (قوله احسن الخالقين) زاد الاسنى والمغنى ويقول اللهم اكتب لي بها عندك اجرا واجعلني عندك ذخرا وضع عني بها وزرا واقبلها مني كما قبلتها من عبدك داود رواها الخاكم وصححهما ويندب كافي المجموع عن الشافعي ان يقول سبحانه ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا قال في الروضة ولو قال ما يقوله في سجود صلاته جاز أي كفى اه (قوله وان ورد غيره) منه ما تقدم انفا (قوله والدعاء) الى قوله كذا اطلقه في المغنى (قوله بمناسب سياق آيتها الخ) فيقول في سجدة الاسراء اللهم اجعلني من الباكين اليك والخاشعين لك وفي سجدة ألم السجدة اللهم اجعلني من الساجدين لوجهك المسبحين بحمدك واعوذ بك ان اكون من المستكبرين عن امرك وعلي اياك استنى ومغنى (قوله أي أتى بها مرتين) أي أو أكثر وحكمة تفسيره بما ذكر ان حقيقة التكرار كافي المصباح اعادة الشيء مرارا اقل ما يصدق عليه ذلك اعادة الشيء بعد المرة الاولى مرتين بناء على ان اقل الجمع اثنان عش (قوله ومحل ان قصر الفصل الخ) أي فان طال فأت سجودا الاولى سم قال غش لم يبين ما يحصل به الطول هنا ويحتمل ضبطه بقدر ركعتين اه (قوله وهو نظير ما يأتي الخ) قضيته ان الافضل هنا التعدد لانه افضل هناك سم (قوله ثم كرر صلواتها) كذا في اصله رحمه الله تعالى بصيغة الجمع وحينئذ فالانسب فعل لا كرر فتأمل ان كنت من اهله بصري (قوله إلا ان يفرق الخ) أي والاصل عدم الفرق فيقال بالسنة هنا غش قول المتن (في الاصح) وقد علم بما تقرر ان محل الخلاف إذا سجد الاولى ثم كرر الآية فيسجد ثانيها اما لو كررها قبل السجود فانه يقتصر على سجدة واحدة قطعاً مغنى (قوله سجد لكل في الاصح) وقياس ما تقدم

رفع إلا أن يلزم أجزاء هذا السلام أيضا (قوله بأن بلغ أقل الركوع) قال في شرح الروض فلو لم يبلغ حد الركوع جاز اه فانظر هل يسجد من ذلك الحد أو يعود للقيام ثم يسجد والسابق الى الفهم منه الاول (قوله والذي يتجه انه لا يسجد منه لها) قد يقال قضية قوله الاتي نعم الخ ان له السجود منه لها لانه إذا لم يلزمه تقديم الركوع بعد العود للقيام فلا يلزمه قبله ولزوم القيام بنية الركوع إنما يظهر إذا اراد ترك السجود مطلقا فليتامل (قوله ومر توجيهه في سجود السهو) تقدم ثم ان المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملي وجوب النية لها في حق غير المأموم وهو الموافق لقولهم لم تشملها نية الصلاة واما توجيه الشارح فلا يخفى انه تكلف (قوله ومحل ان قصر الفصل) أي فان طال فأت سجودا الاولى (قوله وهو نظير ما يأتي) بل قضية تنظيره بما ذكر ان الافضل التعدد لانه لا افضل هناك (قوله فاذا كررها في ركعة سجد لكل في الاصح) وقياس ما تقدم

إلا أن يفرق بأن سنة الطواف لما اغتفر فيها التأخير الكثير سوغ فيها بما لم يسأخ به هنا (وكذا المجلس في الاصح) لما ذكر (وركعة كجاس) وان طالت (وركعتان كجلسين) وان قصر فانظرا للاسم فاذا كررها في ركعة سجد لكل في الاصح او في ركعتين فكذلك بلا خلاف

وعلى التعدد فظاهر انه ياتي بالثانية عقب الاولى وهكذا من غير قيام ولا فيظهر البطالان لانه زيادة صورة ركن من غير موجب (فان) قرالاية او سمعها و (لم يسجد وطال الفصل) (٢١٦) عرفا بين اخرها والسجود (لم يسجد) وان عذر بالتأخير لانها من توابع القراءة مع انه لا مدخل

للقضاء فيها لانها لسبب عارض كالسكوف فان لم يطل اتي بها وان كان محدثا بان اظهر عن قرب كما مر (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) لان سببها لا يتعلق له بها فان فعلها فيها عامدا عالما بطلت صلاته (و) انما (تسن لهجوم نعمة) له او لنحو ولده او لعموم المسلمين ظاهرة من حيث لا يحتسب وان توقعها قبل كولد او وظيفة دينية ان تاهل لها وطلب منه قبولها فبما يظهر او مال او جاء او نصر على عدو او قدوم غائب او شفاء مريض بشرط حل المال وما بعده كما هو واضح وليس الهجوم مغنيا عن القيد ببعده ولا تمثيلهم بالولد منافيا للاخير خلافا لواعيها لان المراد بهجوم للشئ مفاجاة وقوعه الصادق بالظاهر ومالا ينسب عادة لتسببه وضدهما وبالظهور ان يكون له وقع عرفا بالاخير ان لا ينسب وقوعه في العادة لتسببه والولد وان تسبب فيه لكنه كذلك (او) هجوم (اندفاع نعمة) عنه او عمن ذكر ظاهرة من حيث لا يحتسب كذلك كنجاة مما الغالب وقوع نحو الهلاك فيه كهدم وغرق للخبر الصحيح انه صلى

في تكريرها في مجلس أنه لو لم يسجد للمرة الاولى كفاه لها سجدة وقضية التعبير بكفاه أنه يجوز تعددها وأنه لا يضر الصلاة لانه سجود مطلوب فليتامل سم اقول يصرح بذلك قول الشارح وعلى التعدد الخ (قوله وعلى التعدد) اي جوازه فيما مر بصري قول المتن (كجملتين) (فرع) لو قرأ اية خارج الصلاة وسجد هائم اعادها في الصلاة او عكس سجدة ثانيا نهاية (قوله فكذلك) اي يسجد لكل (قوله قرأ الاية) الى قول المتن وسجدة الشكر في النهاية والمغني قول المتن (وطال الفصل) اي بقيتنا عش (قوله اتي بها الخ) فان لم يتمكن من التطهر او من فعلها الشغلة قال اربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قياسا على ما قاله بعضهم سن ذلك ان لم يتمكن من تحية المسجد لحدث او شغل وينبغي ان يقال مثل ذلك في سجدة الشكر ايضا عش (قوله كما مر) اي في شرح ويسن للقارى (قوله لان سببها) الى المتن في المغني والى قوله وقول الخوارزمي في النهاية لا لقوله وان توقعها قبل وقوله كذا قيل الى واما اخر ارج وقوله لفقير (قوله من حيث لا يحتسب) قضيته انه لو كان يتوقعها وحصلت له في الوقت الذي يتوقعها فيه لم يسجد وفي الزيادة خلافه عبارة سواء كان يتوقعها قبل ذلك ام لا ويصرح بما اقتضاه كلامه قوله الاتي وبالاخير الخ عش ولعل ما نقله عن الزيادة هو الاقرب الموافق لقول الشارح وان توقعها قبل واما قول ويصرح الخ في حيز المنع (قوله ارلنحو ولده) اي كاخيه وشيخه وتلميذه (او لعموم المسلمين) اي كالمطر عند القحط بجري اي ونصرة عساكر الاسلام على الكفار (قوله لا يحتسب) اي لا يدري نهاية ومعنى (قوله كولد) اي ولو ميتا قد نفخت فيه الروح لانه ينفعه في الآخرة شوبري اه كرى وبجري (قوله كولد) اي او نحو اخ شرح بافضل وعش (قوله او مال) قد يقال قياسه الوظيفة الدنيوية سم (قوله وما بعده الخ) وصورته في الجاه ان لا يكون منصب ظالم وفي النصر ان لا يكون العدو محقا وفي قدوم الغائب ان لا يكون بحيث يترتب على قدومه مفسدة وفي شفاء المريض ان لا يكون نحو ظالم وكذا يعتبر في الولدان لا يكون فيه شبهة رشیدی (قوله عن القيدن الخ) هما ظاهره ومن حيث لا يحتسب عش (قوله مفاجاة وقوعه) اي حدوثه نهاية ومعنى (قوله بالظهور) ان يكون له وقع الخ) يوافقه ما نقل عن الامام انه يشترط في النعمة ان يكون لها بال وبسط الشارح تايد هذا ورد ما قاله شيخ الاسلام تبعا لابن العماد مما حاصله ان المراد بالظهور للناس في شرح العباب نقلا ومعنى سم (قوله وبالاخير) وهو قوله من حيث لا يحتسب (قوله لكنه كذلك) اي لا ينسب اليه عادة اي لوجود الوط في كثير مع عدم وجود الولد قال في الايعاب وايضا فهو وان تسبب في اصل الولد فلا تسبب له في خلقه ونفخ الروح فيه وسلامته حيا الى الولادة كرى (قوله او عمن ذكر) اي عن نحو ولده وعموم المسلمين (ظاهرة) صفة نعمة و(قوله من حيث الخ) المناسب لتعلقه باندفاع سم (قوله كذلك) اي وان توقعه قبل (قوله فبها) اي في حدوث النعمة واندفاع النعمة و(قوله كالا سلام والعافية) نشر مرتب (قوله والعافية) اي للصحيح عش (قوله لانه الخ) اي السجود لاستمرارهما (قوله يقيد به الخ) وهما الظهور والكون من حيث لا يحتسب (قوله وبالظهور الخ) وقوله الاتي وبالاخير الخ عطف على قوله الهجوم الخ (قوله الفقير)

في تكريرها في مسجد انه لو لم يسجد للمرة الاولى كفاه لها سجدة وقضية التعبير بكفاه أنه يجوز تعددها وان ذلك لا يضر الصلاة لانه سجود مطلوب فليتامل (قوله او مال) قد يقال قياسه الوظيفة الدنيوية (قوله وبالظهور) ان يكون له وقع عرفا) يوافقه ما نقل عن الامام انه يشترط في النعمة ان يكون لها بال (قوله ان يكون له وقع الخ) بسط تايد هذا ورد ما قاله شيخ الاسلام تبعا لابن العماد مما حاصله ان المراد بالظهور للناس في شرح العباب نقلا ومعنى (قوله ظاهرة) صفة نعمة (قوله من حيث الخ) المناسب لتعلقه باندفاع (قوله

الله عليه وسلم كان اذا جاءه أمر يسر به خر ساجدا ورواه في دفع النعمة ابن حبان وخرج بالهجوم فيها استمرارها كالا سلام اسقطه والعافية لانه يؤدي الى استغراق العمر في السجود كذا قيل وقد يعكر عليه قولهم في مواضع لا نظرا لذلك لاننا لا نأمر به إلا اذا لم يعارضه ما هو أهم منه فالوجه التذليل بان ذلك لم ير له نظير بخلاف الهجوم يقيد به المذكورين وبالظهور ما لا وقع له كحدث درهم لفقير واندفاع ما لا وقع

لا يذاته عادة لو أصابه واما
 اخراج الباطنة كالمعرفة
 وستر المسامحة فقيه نظر
 ظاهر لانهما من أجل النعم
 فالذي يتجه السجود
 لحدوثهما وبالاخير ما
 يحصل غيب أسبابه عادة
 كرجح متعارف لتاجر
 ويسن إظهار السجود لذلك
 إلا ان تجددت له رؤية أو
 جاءه أو ولد مثلاً بحضرة من
 ليس لذلك وعلم بالحال
 لثلاث ينكسر قلبه ولو ضم
 للسجود صدقة أو صلاة
 كان أولى أو أقامها مقامه
 فحسن وقول الخوارزمي
 لا يغنيان عنه أي لا يخلصان
 الاكل (أو رؤية مبتلى)
 في عقله أو بدنه شكراً لله
 سبحانه على سلامته منه
 لخبر الحاكيم أنه عليه السلام
 لرؤية زمين وفي خبر مرسل
 انه سجد لرؤية رجل ناقص
 خلق ضعيف حركة بالغ
 قصر وقيل مبتلى وقيل
 محتاط عقل ويسن لمن رأى
 مبتلى أن يقول الحمد لله
 الذي عافاني وما ابتلاني
 وفضلني على كثير من خلقه
 تفضيلاً لخبر الترمذي من
 قال ذلك عوفي من ذلك
 البلاء ما عاش (أو رؤية
 عاص) أو كافر أو فاسق
 متجاهر قال الأذريعي أو
 مستمر مصر ولو على صغيرة

أسقطه النهاية وقال عش قوله مر كحدوث درهم أي لغير محتاج إليه اه ولعل هذا هو الأقرب (قوله)
 واما إخراج الباطنة (الخ) ومن أخرجها شيخ الاسلام والمغني (قوله فالذي يتجه (الخ) معتمد عش (قوله)
 لذلك) أي لكل من هجرم النعمة وهجرم اندفاع النعمة (قوله وعلم) أي من ليس الخ (قوله وعلم
 بالحال) ينبغي ان يكون محله فيمن لم يعلم منه انه لا يؤثر عنده ذلك بالكلية لمزيد كاله بصري (قوله أو
 صلاة) الانسب وصلاة كما عبر به في الروض تبعاً للجموع بصري عبارة المغني (خاتمة) يسن مع سجدة
 الشكر كافي المجموع الصدقة والصلاة للشكر وقال الخوارزمي لو أقام التصديق أو صلاة ركعتين مقام
 السجود كان حسناً اه وقوله للشكر قد بوم انه ينوي بالصلاة الشكر لكن في عش خلافه عبارته
 قوله أو صلاة أي بنية التطوع لا بنية الشكر اخذاً عما ذكره في الاستسقاء من انه ليس للصلاة سببها الشكر
 اه قول المتن (أو رؤية مبتلى) أي ولو غير آدمي مبتلى بما يحصل للآدمي في العادة فيما يظهر سم وعش
 (قوله في عقله أو بدنه) أي وانحوهما نهاية ومغني (قوله لخبر الحاكيم (الخ) والاولى عطفه على قوله شكراً الخ
 كافي المغني (قوله وفي خبر مرسل (الخ) أي واعتضد بشواهدا كدته نهاية (قوله ان يقول (الخ) أي سراج حيث
 ان لا يسمع المبتلى كرى عبارة البصري قوله ان يقول الحمد لله الخ ينبغي ان لا يسمعه اخذاً بما يأتي وان
 يقوله من رأى العاصي وان يقوله بحيث يسمعه اه (قوله أو رؤية عاص) وينبغي أو رؤية مرتكب
 حرام المروءة عش (قوله أي كافر) أي ولو تكررت رؤيته أما لو رأى جملة من الكفار دفعة فيكفي لرؤيتهم
 سجدة واحدة عش (قوله أو فاسق) أي فلا يجوز لرؤية مرتكب الصغيرة حيث لا إصرار لعدم فسقه
 وجرى على هذا شيخ الاسلام والشارح في شرح الارشاد والعباب أي والمغني وجرى الجمال الرمي على انه
 يسجد لرؤية مرتكب الصغيرة المتجاهر مطلقاً ونقله عن والده ووافقه الزبائدي وغيره كرى وقوله وجرى
 الجمال الرمي الخ عبارة النهاية ولا يشترط في معصيته التي يتجاهر بها كونها كبيرة كما افق به الوالد رحمه الله
 تعالى اه قال عش قوله مر كونها كبيرة أي فيسجد للصغيرة وان لم يصبر عليها اه (قوله متجاهر) أي
 بخلاف من لم يتجاهر بمعصيته او لم يفسق بها بان كانت صغيرة ولم يصبر عليها فلا يسجد لرؤيته مغني قال
 عش ومن التجاهر بالمعصية لبس القواويق القطيفة للرجال الحرمة استعمالهم الحرير والنساء ما فيه من
 التشبه بالرجال (فائدة) ينبغي فيما اختلفت عقيدة الرائي والعاصي ان العبرة في استحباب السجود
 بعقيدة الرائي وفي اظهار السجود بعقيدة المرئي فان الغرض من إظهاره زجره عن المعصية ولا يزجر بذلك
 إلا حيث اعتقد ان فعله معصية عش (قال الأذريعي (الخ) لم يرتض به النهاية والمغني وشيخ الاسلام وشرطوا
 الاعلان والتجاهر وكذا الشارح في الايعاب عبارة ميم وفي العباب وشرحه وافسقا أي لمن رأى فاسقا قال في
 الكفاية عن الاحصاء وارتضاء الاسنوي متجاهر بمعصيته وقول الزركشي كالأذريعي المتجه عدم الفرق بين
 المتجاهر وغيره كما اطلقه الرافعي ظاهر من حيث المعنى لما علمت ان المنقول خلافه وبوجه بان الاخفاء افاده
 نوع احترام الأتري انه يجوز غيبة الفاسق المتجاهر بخلاف غيره ثم قال وعدل عن تعبيرهم بالعاصي إلى
 الفاسق تبعاً للكثيرين قال ابو زرعة وغيره وهو متعين وعليه فلا يسجد لمرتكب صغيرة وان اصر إلا ان غلبت
 معاصيه التي يتجاهر بها طاعة خلافاً لمن اطلق لرؤية المصر لانه لا ينسق بالاصرار بل بالغلبة المذكورة

في المتن أو رؤية مبتلى) أي ولو غير آدمي فما يظهر ويحتمل تقييد بلائه حينئذ بما يمكن ان يحصل للآدمي في
 في العادة ويحتمل خلافه لا مكان حصوله ولو لعل الاول اقرب (في المتن أو عاص) هو يشمل ما بعده ولا يشترط
 في المعصية التي يتجاهر بها كونها كبيرة كما افق به شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله مر والوجه ان الفاسق
 إذا رأى فاسقا فان قصد بالسجود زجره بسجده مطلقاً أو الشكر على السلامة مما ابتلى به لم يسجد ان كان مثله من
 كل وجه أو كان فاسق الرائي اقبح ويجرى ذلك فيما إذا شاركه في ذلك البلاء مر وفي العباب وشرحه أو فاسقا
 أي أول من رأى فاسقا قال في الكفاية عن الاحصاء وارتضاء الاسنوي متجاهر بمعصية وقول الزركشي
 كالأذريعي المتجه عدم الفرق بين المتجاهر وغيره كما اطلقه الرافعي لان القصد التعيير ليرتدع فيتركها ظاهر من

لأن مصيبة الدين أشد ولا يماجد لرؤية المبتلى السليم من بلائه وان كان مبتلى ببلاء آخر فيما يظهر وكذا يقال في العاصي والمراد بروية أحدهما العلم بوجوده وظنه بنحو سماع كلامه (٢١٨) ولا يلزم تكرار السجود الى ما لا نهاية له فيمن هو ساكن بأزائه مثلاً لا نالاً نامره به كذلك

إلا إذا لم يوجد ما هو أهم منه يقدم عليه (ويظهر ما) أي سجدة الشكر ندبا لهجوم نعمة أو اندفاع نقمة ما لم يكن بحضرة من يتضرر بذلك كما مر ويظهر ما ندبا أيضا (للعاصي) الذي لا يترتب علي إظهار حاله مفسدة تعبير الله لعله يتوب (لا للمبتلى) غير الفاسق لئلا ينكسر قلبه فان اسر الأولى واظهر هذه فالذي يظهر فوات السكالك ثم والكرامة هنا لأن فيه نوع إيذاء كما صرح به تعليلهم المذكور أما فاسق كقطر ع في سرقة لم يتب يقينا وظنا لقيام القرائن بذلك فيما يظهر فيظهر حاله وصرحوا به مع أن الاظهار في الحقيقة للفاسق المستمر لئلا يتوهم أن بليته دافعة لذلك ومن ثم لو كانت بليته لم تنشأ عن فسقه اظهرها له أيضا على الأوجه لكن يبين له أنها لفسقه لئلا يتوهم أنها لبليته فينكسر قلبه (وهي) أي سجدة الشكر (كسجدة التلاوة) المفعولة خارج الصلاة في كيفيتها وواجباتها ومنه وياتيها (والأصح جوازها على الرحلة للمسافر) بالإيماء لانها نقل فسوح فيهما

انتهى (قوله لأن مصيبة الدين الخ) لتعليل لقول المتن أو عاص (قوله) وإنما يسجد لرؤية المبتلى السليم (الخ) وكذا فيما يظهر غير السليم منه إذا تفاوت في نحو القدر أو المحل أو الالكان يكون ما بالمرئى أكثر أو في نحو الوجه وما بالرائى في نحو الرجل أو الم ما بالمرئى أشد من الم ما بالرائى وقد يشمل هذا قوله السليم من بلائه وكذا يقال في العاصي إذا رأى عاصيا فان كان ما بالمرئى أقبح سجد وإلا فلا وقال في العاصي إذا رأى عاصيا فان كان ما بالمرئى أقبح سجد وإلا فلا والكلام إذا قصد بالسجود السلامة مما به فان قصد السجود لزجره فلا يبعد طلبه مطلقا وظاهره أن من تركب المنكر ينهى عن المنكر (قوله) لكن يبين له أنها لفسقه) كما أفق به شيخنا الشهاب الرملي (قوله) يبينها وبين سببها) ينبغي أن يكون المراد بالسبب فيما إذا بلغه النعمة أو اندفاع النعمة بالأخبار هو ذلك البلوغ اه

وان اذهب الإيماء اظهر أركانها من تمكين الجبهة بخلاف الجنازة وجوازهما للبائس المسافر لا خلاف فيه لفوات تعليل المقابل بدعة الذي أشرت لردّه بقولي أن اذهب الإيماء الى آخره (فان سجد) متمكنا في مرقداو (لتلاوة صلاة جاز عليها) بالإيماء (قطعا) تبعا للتألفه ولا يأتي هذان في سجدة الشكر لما مر أنها لا تدخل الصلاة (تنبيه) تقوت هذه بطول الفصل عر فأيديها وبين سببها نظير ما مر في سجدة التلاوة

(باب) بالتثنية في صلاة النفل * هو السنة والتطوع والحسن والمرغب فيه والمستحب والمندوب والاولى ما رجح الشارع فعله على تركه مع جوازها فهي كلها مترادفة خلافا للفاضل وثواب الفرض بفضل سبعين درجة (٢١٩) كما في حديث صححه ابن خزيمة قال

الزركشي والظاهر انه لم يرد بالسبعين الحصر وزعم ان المندوب قد يفضل كبراء المعسر وانظاره وابتداء السلام ورده مردود بان سبب الفضل في هذين اشتغال المندوب على مصلحة الواجب وزيادة اذبالا براه زال الانظار وبالا ابتداء حصل أمن أكثر مما في الجواب وشرع لتكميل نقص الفرائض بل وليقوم في الآخرة لا الدنيا أيضا خلافا لبعض السلف مقام مترك منها لعذر كنسيان كما يصح عليه وعليه يحمل الخبر الصحيح ان فريضة الصلاة والزكاة وغيرهما إذا لم تتم تكمل بالتطوع وأوله البيهقي بأن المكمل بالتطوع هو ما نقص من سننها المطلوبة فيها أي فلا يقوم التطوع مقام الفرض مطلقا وجمع مرة أخرى بينه وبين حديث لا تقبل نافلة المصلي حتى يؤدي الفريضة بحمل هذا ان صح على نافلة هي بعض الفرض لأن محتها مشروطة بصحتها والاول على نافلة خارجة عن الفرض وظاهره حسب ان النفل عن فرض لا يصح فينا في مقدمه ويؤيد

بدعة ضلالة لا ما استثنى وما يحرم ما يفعله كثير من الجملة من السجود بين يدي المشايخ ولو إلى القبلة أو قصده الله تعالى وفي بعض صورته ما يقتضي الكفر غفانا الله تعالى من ذلك اه (باب في صلاة النفل) (قوله في صلاة النفل) إلى قوله واثواب الفرض في النهاية والاولى لا قوله ولاولى إلى كلها (قوله في صلاة النفل) هو لغة الزيادة واصطلاحا ما عدا الفرائض سمي بذلك لانه زاد على ما فرضه الله تعالى نهاية ومعنى (قوله والاولى) زاد سم في شرح الورقات والاحسان ع ش (قوله مع جوازها) أي الترك احتراز عن الواجب (قوله مترادفة) فيه بحث بالنسبة للحسن لانه اعم لشموله الواجب والمباح ايضا كما في جمع الجوامع إلا أن يراد مرادفة الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أو لغيرهم فليتامل سم على حج اه ع ش (قوله خلافا للفاضل) وذهب الفاضل وغيره إلى ان غير الفرض ثلاثة تطوع وهو ما لم يرد فيه نقل بخصوصه بل ينشئه الانسان ابتداء وسنة وهو ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ومستحب وهو ما فعله احيانا أو امر به ولم يفعله ولم يتعرضوا للبقية لعمومها الثلاثة مع انه لا خلاف في المعنى فان بعض المسنونات اكدم من بعض قطعا وإنما الخلاف في الاسم نهاية ومعنى (قوله بان سبب الفضل الخ) هذا لا يمنع ان المندوب فضل سم وبصري عبارة الكردي وانت خبير بانه قد سلم ذلك وأورد وجه ما فضل به النفل على الفرض بلفظ الرد فراجع بانصاف اه وأشار ع ش إلى جواب إشكالهم بما نصه أي ففضله عليه من حيث اشتباهه على مصلحة الواجب لا من حيث ذاته ولا من حيث كونه مندوبا اه (قوله اذبالا براه الخ) لا يخفى ما في هذا التعبير ولعل الافعال يقال الانظار عبارة عن عدم الطلب إلى امدد عين أو غير معين والابراء عبارة عن إسقاط الحق اللازم له عدم الطلب إلى الاداء وهو مشتمل على الاول بزيادة بصري (قوله خلافا لبعض السلف) راجع لقوله لا الدنيا الخ (قوله مقام مترك الخ) أي من اصلها (قوله وعليه الخ) أي على تكميل نقص الفريضة (قوله واوله الخ) أي الخبر المذكور (قوله بان المكمل بالتطوع هو ما نقص من سننها الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله المطلوب فيها) أي كالحشوع وتدبر القراء نهاية ومعنى (قوله مطلقا) أي سواء ترك من أصله أو فعل غير صحيح (قوله وجمع) أي البقي (قوله بينه) أي بين ذلك الخبر (قوله بحمل هذا) أي حديث لا تقبل الخ و(قوله والاول) أي وحمل الخبر السابق (قوله فينا في مقدمه) أي ينافي جمعه المذكور تأويله المتقدم (قوله ويؤيد تأويله الخ) ان كانت الهام في تأويله للبيهقي فني موافقة تأويله الاول للحديث المذكور نظر ظاهر سم أي فلا بد من ارجاعه إلى ما تضمنته قوله وعليه يحمل الخ (قوله زيد عليها من سببها الخ) ينبغي ان ينظر هل المضاعفة في نحو مكة تلحق بالتطوع في جبر الفرائض في الآخرة بصري أي والظاهر نعم (قوله الاحتساب مطلقا) ان اريد بالاطلاق ما يشمل تعمد الترك ففيه

(باب في صلاة النفل)

والله اعلم (قوله فهي كلها مترادفة) فيه بحث بالنسبة للحسن لانه اعم لشموله الواجب والمباح ايضا كما في جميع الجوامع الحسن المأذون واجبا ومندوبا ومباحا اه إلا أن يراد ان الترادف بالنسبة اليه بالنسبة لبعض ما صدقته فليتامل وان مرادفة الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أو لغيرهم فليتامل (قوله بان سبب الفضل الخ) قد يمنع ورود هذا على هذا الزاعم ومنافاة زعمه (قوله بان سبب الخ) هذا لا يمنع ان المندوب فضله (قوله) وشرع لتكميل نقص الفرائض الخ عبارة العباب وإذا انتقص فرضه كمل من تله وكذا باقي الاعمال اه وقوله تله قد يشمل غير سن ذلك الفرض من النوافل ويوافقه ما في الحديث فان انتقص من فريضته شيئا قال الرب سبحانه انظروا هل لعبدي من تطوع فيكمل به ما انتقص من الفريضة اه بل قد يشمل هذا تطوعا ليس من جنس الفريضة فليتامل (قوله ويؤيد تأويله الخ) ان كانت الهام في تأويله للبيهقي فني موافقة تأويله الاول للحديث المذكور نظر ظاهر (قوله وظاهر كلام الغزالي الاحتساب مطلقا) ان اريد

تأويله الاول الحديث الصحيح صلاة لم يتمها زيد عليها من سببها حتى تتم لجعل التتميم من السبحة أي النافلة لفريضة صليت نافعة لا تزوكة من أصلها وظاهر كلام الغزالي الاحتساب مطلقا وجرى عليها ابن العربي وغيره الحديث أحمد الظاهر في ذلك

والأفضل عبادات البدن بعد الشهادتين (٢٢٠) الصلاة ففرضها أفضل الفروض ونفلها أفضل النوافل ولا يرد طلب العلم وحفظ القرآن

لأنهما من فروض الكفايات ويليهما الصوم فالحج فالزكاة على ما جزم به بعضهم وقيل أفضل الزكاة وقيل الصوم وقيل الحج وقيل غير ذلك والخلاف في الأكثر من واحد على عرفا مع الاختصار على الأكدر من الآخر وإلا فهو يوم أفضل من ركتين وقس على ذلك نعم العمل القلبي لعدم تصور الرياء فيه أفضل من غيره قال الحلبي ثبت بالكتاب والسنة أن كل عمل لم يعمل لمجرد التقرب به إلى الله تعالى لم يثبت عليه وإن سقط بالفرض منه الوجوب ومراده السالم من الرياء وأما ما صاحبه غيره كالحج بقصده وبقصد التجارة فله ثواب بقدر قصده العبادية كإفص عليه لأن ما قرنه بها غير مناف لها بخلاف الرياء كما اشرت لذلك في باب الوضوء واطلت الكلام فيه في حاشية إيضاح المناسك (صلاة النفل قسمان قسم لايسن جماعة) تمييز محمول عن نائب الفاعل لإحالة لنفسه المعنى إذ مقتضاه نفي سنيته حال الجماعة لا الأفراد وهو فاسد بل هو مسنون فيهما والجائز بلا كراهة هو وقوع الجماعة فيه (فته الرواتب مع الفرائض) وهي السنن التابعة لها

نظر ظاهر سم (قوله) أفضل عبادات البدن إلى قوله ويليهما في المغنى وإلى قوله قال الحلبي في النهاية إلا قوله وقيل أفضل الزكاة وقوله أى عرفا (قوله) عبادات البدن) احتراز بالبدن عن القلب كما ياتي فتشمل عبادة البدن العبادة اللسانية والعبادة المالية كما يفيد قوله بعد الشهادتين وقوله وقيل أفضل الزكاة (قوله) بعد الشهادتين) أى أما النطق بهما فهو أفضل مطلقا عن (قوله) ولا يرد الخ لا يخفى ما في هذا من المنافاة لما سبق له في شرح الخطبة من أن الفرض العيني من العلم أفضل الفروض حتى الصلاة وكذا الكلام في فرض الكفاية ونفلها فراجع بصري (قوله) على ما جزم به الخ يظهر من كلام الشارح مر أى النهاية اعتمادا أيضا وهو ظاهر عرش (قوله) وقيل الصوم الخ وقيل إن كان بمكة فالصلاة أو بالمدينة فالصوم مغنى (قوله) وقيل غير ذلك وقال في الأحياء العبادات تختلف أفضليتها باختلاف أحوالها وفعالها فلا يصح إطلاق القول بأفضلية على بعضها بعض كما لا يصح إطلاق القول بأن الخبز أفضل من الماء فان ذلك مخصوص بالجائع والماء أفضل للعطشان فان اجتماعا نظر الأغلب فتصدق الغنى الشديد البخل بدرهم أفضل من قيام ليلة وصيام ثلاثة أيام لما فيه من دفع حب الدنيا والصوم لمن استحوذت عليه شهوته من الأكل والشرب أفضل من غيره نهاية (قوله) والخلاف إلى قوله قال الحلبي في المغنى (قوله) مع الاختصار على الأكدر) ومنه الرواتب غير المؤكدة ومن ثم عبر بالأكدر دون المؤكد فليتأمل سم على حجب وقوله ومنه أى من الأحكام المقابل للأكدر عرش (قوله) نعم العمل القلبي الخ) أى كالايمان والمعرفة والتفكير أى في مصنوعات الله تعالى والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله تعالى ومحبة رسوله والتوبة والتطهر من الرذائل وأفضلها الايمان ولا يكون إلا واجبا وقد يكون تطوعا بالتجديد نهاية ومغنى قال عرش وقوله وقد يكون الخ ومثله ويقال في التوبة اه (قوله) أفضل من غيره) ظاهره وإن قل كتنفكر ساعة مع صلاة ألف ركعة سم على حجب اه عرش ورشيدى (قوله) كالخج (قوله) فى باب الوضوء) حيث قال والوجه إن قصد العبادة يثاب عليه بقدره وإن انضم له غيره بما عدا الرياء ونحوه مساويا وراجحا سم (قوله) تمييز إلى المتن في المغنى وإلى قوله ومبادرته في النهاية إلا قوله ويسن هذان إلى المتن وقوله للخبراني وصح (قوله) تمييز محمول عن نائب الفاعل) أى والاصل لا تسن فيه الجماعة مغنى (قوله) هو مسنون فيهما الخ) أى يثاب على ذلك مطاقا السكن الاولى ترك الجماعة عرش (قوله) ويسن تخفيفهما) ولفى ذنبهما عشر كميات فينبو هيما سنة الفجر اوركتي الفجر او سنة الصبح اوركتي الصبح او سنة الغداة اوركتي الغداة او سنة البرد اوركتي البرد او سنة الوسطى اوركتي الوسطى بناء على القول بانها الصلاة الوسطى شبخنا ونهاية (قوله) بآيتي البقرة وآل عمران) وهما قوله تعالى قولوا آمنا بالله إلى قوله مسلون وقوله

بالإطلاق ما يشمل نعمه الترك فقيه نظر ظاهر (قوله) مع الاختصار على الأكدر) ومنه الرواتب غير المؤكدة ومن ثم عبر بالأكدر دون المؤكد فليتأمل (قوله) نعم العمل القلبي الخ) ظاهره وإن قل كتنفكر ساعة مع صلاة ألف ركعة (قوله) ومراده السالم من الرياء الخ) في حاشية الإيضاح من جملة كلام طويل مانصه ويحاج عن الخبراني الذي استدلل به ابن عبد السلام على أنه حيث اجتمع قصد نيوى وأخروى فلا ثواب أصلا وهو ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم عن الله من عمل عملا أشرك فيه غيرى فأنا منه برى. هو للذى اشرى بحمله ليوافي ما سر على ما لا أقصد بعمله الرياء ونحوه لأنه قصد محرم فلا يمكن مجامعة الثواب له اه (قوله) وأما ما صاحبه غيره الخ) في مقابلته لما قاله الحلبي مع قوله ومراده الخ نظر (قوله) كالخج بقصده وقصد التجارة) وقد يقال الحج عبارة عن الأحرار والأعمال المخصوصة ولا يقصد بها التجارة نعم قد يقصد بوسيلتها من السفر ذلك قبل هذا المراد حتى ينقص ثواب من قصد بفقره الحج والتجارة إن أتى بأحراره وما بعده لمجرد التقرب (كما اشرت لذلك في باب الوضوء) عبارة هناك عقب مسئلة زينة الترمذ مع نية معتبرة فلا تشريك من حيث الصحة بخلافه من حيث الثواب ومن ثم اختلفوا في حصوله والأوجه كما بينته بادلته الواضحة في حاشية الإيضاح وغيره إن قصد العبادة يثاب عليه بقدره وإن انضم له غيره بما عدا الرياء ونحوه مساويا وراجحا

قل يا أهل الكتاب إلى قوله مسلمون أيضا ع ش (قوله أو بالكافرون والاخلاص) قضية التعبير بأو أنه لا يطلب الجمع بينهما ويوجه بان المطلوب تخفيف الركعتين والجمع بينهما فيه تطويل وقد يقال إن ثبت ورود كل رواية فلا مانع من أن الجمع بينهما أفضل ليتحقق العمل بجميع الروايات ولو اراد الاقتصار على أحدها فالأقرب تقديم الكافرون والاخلاص لما ورد فيهما ثم رايت في حجج على الثبوت ما نصه المراد بتخفيفهما عدم تطويلهما على الوارد فيهما حتى لو قرأ الشخص في الأولى أية البقرة أو لم يشرح والكافرون وفي الثانية أية آل عمران وألم ترك كيف والاخلاص لم يكن مطولا لهما تطويل لا يخرج به عن حد السنة والاتباع اه ع ش وقوله فالأقرب الخ خالفه شيخنا عبارته ويسن تخفيفهما وإن قرأ فيهما بآية البقرة أو آية آل عمران والا فبسورتي الكافرون والاخلاص فلو جمع بين ما ذكر كان أولى اه وقوله ثم رايت في حجج على الثبوت الخ أشار بأقشير إلى رده بما نصه قضية أو أنه لا يجمع بينهما السنة التخفيف وإن قال في بعض كتبه يجمع ككثير أو كبير في التشهد لثبوت كل صلاة واحدة وهذا ثابت في صلاتين فلا يجمع بينهما في صلاة واحدة اه وهذا أظهر والله أعلم (قوله وأن يضطجع الخ) ويحصل أصل السنة بأى كعبة فعلت والأولى أن يستقبل القبلة بوجهه ومقدم بدنه لأنها الهيئة التي تكون في القبر فهي أقرب لتذكير أحواله فإن لم يتيسر له تلك الحالة في محله انتقل إلى غيره مما يسهل فعلها فيه ع ش (قوله بعدهما) جرى على الغالب من تقديمهما على الفرض بدليل قوله فان لم ير ذلك فصل بينهما الخ فإذا قدم الفرض فهل الضجعة بينهما فليراجع رشدي ويأتى عن شيخنا ما يوافقه وعن ع ش ما يخالفه (قوله بنحو كلام) ظاهره ولو من الذكر والقرآن لأن المقصود منه تمييز الصلاة التي فرغ منها من الصلاة التي شرع فيها وينبغي أن اشتغاله بنحو الكلام لا يفوت سن الاضطجاع حتى لو اراده بعد الفصل المذكور حصل به السنة ع ش (أو تحول) عبارة شيخنا فان لم يضطجع اتى بذكر أو دعاء غير دنيوي فان لم يأت بذلك انتقل من مكانه اه (قوله وفيما لو آخر سنة الصبح) قضيته أنه إذا أخر سنة الصبح عنها ندب له الاضطجاع بعد السنة لا بين الفرض وبينها والظاهر خلافه لأن الغرض من الاضطجاع الفصل بين الصلاتين كما يشعر به قوله فان لم ير ذلك فصل بينهما الخ ع ش وخالف شيخنا فقال ما نصه ولو أخرهما عن الفرض اضطجع بعد السنة كما في حواشي الخطيب خلافا لما قاله المحشى وغيره فالمتعمدان الاضطجاع بعد السنة سواء قدما أو آخرها اه وتقدم عن الرشدي ما يوافقه لكن ميل القلب إلى ما قاله ع ش والله أعلم (قوله يسن تطويلهما الخ) لا يخفى أن تطويلهما أسنة لكل أهل المسجد فلا يتصور أن يغني بانصراف أهل المسجد إلا أن يراد سن ذلك لكل أحد حتى ينصرف من ينصرف عادة أو من دعاه إلى الانصراف امر عرض له سمع على حجج والكلام حيث فعلها في المسجد فلا ينافى أن انصرافه ليفعلها في البيت أفضل ويلحق بهما في سن التطويل المذكور بقية السن المتأخرة وإنما نص عليهما الجريان عادة بالانصراف عقب فعل المغرب ع ش (قوله على أنه) أي ما في الروضة (قوله وذلك) أي ما في الكفاية (قوله لكاهلها) وينبغي حيث اراد ألا تمل أن يقدم الكافرون لورودها بخصوصها ثم يضم إليها ما شاموا مثله يقال في الركعة الثانية فيقدم الاخلاص والخ الأولى فيما يضمه رعاية ترتيب المصحف فان لم يتيسر له إذا راعى ذلك تطويل ضم إلى ذلك ما شاموا وإن خالف ترتيب المصحف ع ش (وبسن هذان الخ) عبارة استاذنا أي الحسن البكري في كنزه وقرأ في الأولى من جميع الروايات قل يا أيها الكافرون وفي الثانية الاخلاص إلا إذا وردت سنة بخلافه وكذلك الركعتان قبل المغرب وبقية السن اه سم (قوله وللحاج) إلى المتن في المغني (قوله لأن الركعتين الخ) يؤيده الخبر الاتي في شرح وهو افضل (قوله

أو بالكافرون والاخلاص وأن يضطجع والأولى كونه على شقه الأيمن بعدهما وكأن من حكمه أنه يتذكر بذلك ضجعة القبر حتى يستفرغ وسعته في الأعمال الصالحة ويتبها لذلك فان لم يرد ذلك فصل بينهما وبين الفرض بنحو كلام أو تحول ويأتى هذا في القضية وفيما لو أخر سنة الصبح عنها كما هو ظاهر (وركعتان قبل الظهر وكذا) ركعتان (بعدهما) (ركعتان) (بعد المغرب) وفي الكفاية يسن تطويلهما حتى ينصرف أهل المسجد رواه أبو داود لكن قضية ما في الروضة من أنه يندب فيها الكافرون والاخلاص خلافه إلا أن يحمل على أنه بيان لأصل السنة وذلك لكاهلها ويسن هذان أيضا في سائر السن التي لم تردها قراءة مخصوصة كما بحث (و) ركعتان (بعد العشاء) ولوللحاج بمزدلفة وإتماما له ترك الفصل المطلق ليستريح ويتبها لما بين يديه من الأعمال الشاقة يوم النحر وذلك للاتباع في الكل (وقيل لارتابة للعشاء) لأن الركعتين بعدها يجوز

اه (قوله يسن تطويلهما) لا يخفى أن تطويلهما أسنة لكل أهل المسجد فلا يتصور أن يغني بانصراف أهل المسجد إلا أن يراد سن ذلك لكل أحد حتى ينصرف من ينصرف عادة أو من دعاه إلى الانصراف امر عرض له (قوله ويسن هذان أيضا في سائر السن الخ) عبارة استاذنا أي الحسن البكري في كنزه وقرأ في الأولى من جميع الروايات قل يا أيها الكافرون وفي الثانية الاخلاص إلا إذا وردت سنة بخلافه وكذلك الركعتان قبل

ان يگونا من صلاة الليل ويرده أنه (٢٢٢) صلى الله عليه وسلم كان يؤخر صلاة الليل ويفتحها بركعتين خفيفتين ثم يطولها فدل ذلك على

ان تينك ليستأمنها ويؤخذ من قوله الاتي وإنما الخلاف إلى اخره ان هذا الوجه انما ينفي التاكيد لا اصل السنة ومعنى تعليقه بما ذكرناه إذا جاز كونها من صلاة الليل انتفت المراقبة المقضية للتاكيد (وقيل اربع قبل الظهر) لانه صلى الله عليه وسلم كان لا يدعها رواه البخاري (وقيل واربع بعدها) للخبر الصحيح من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربع بعدها حرره الله تعالى على النار (وقيل واربع قبل العصر) للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها أربعا يفصل بينهما بالتسليم وصح رحم الله امرا صلى قبل العصر اربعا (والجميع سنة) راتبة قطعاً لورود ذلك في الاخبار الصحيحة (ولما الخلاف في الراتب المؤكد) من حيث التاكيد فعلى الاخير الكل مؤكد وعلى الاول

أن يكونا) الاولى التائيت (قوله ركعتين خفيفتين) وحكمة تخفيفهما المبادرة إلى حل العقدة التي تبقى بعد حل العقدتين قبلها وذلك لانه ورد ان الشيطان يأتي للانسان بعد نومه فبعد عقده ثلاث عقد ويقول له عليك ليل طويل فارقد فاذا استيقظ وذكرك الله تعالى انحلت واحدة وإذا توضأ انحلت الثانية وإذا صلى ركعتين انحلت الثالثة عش (قوله ثم يطولها) أي صلاة الليل عش (قوله فدل ذلك الخ) منه يعلم انه يسن تعجيل سنة العشاء البعديّة وإن كان له تهجد وثق باليقظة عش (قوله على ان تينك) أي الركعتين الخفيفتين عش والاولى أي الركعتين بعد العشاء (قوله ويؤخذ من قوله الخ) انظر هل يشكل على هذا قول الشارح لأن الركعتين بعدها الخ ثم رابت سم على حج قال بعد ذكره الاشكال فالوجه استثناء هذه من القطع الاتي بان الجميع سنة اه لكن قول الشارح مر كحج ومعنى تعليقه بما ذكرناه الخ يدل على جريان الخلاف فيها كغيرها عش (قوله ان هذا الوجه) أي وقيل لا راتبة للعشاء (قوله بما ذكر) أي بقوله لأن الركعتين الخ رشيدى (قوله انتفت المراقبة) هذا اللزوم ممنوع سم أي لأن الترك في بعض الاحيان لا سيما لعذر لا ينافي المراقبة (قوله رحم الله الخ) مراده الدعاء عش (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) إلى قوله وكان في المغنى لا قوله للخبر إلى وصح (قوله من حيث التاكيد) بيان لقوله في الراتب شارح اه سم (قوله واطب عليها اكثر الخ) فلا مواظبة سم وعبارة المغنى عليها دون غيرها اه (قوله وكان الخ) أي لفظة كان (قوله في اربع الظهر) أي القليلة (قوله لا تقتضى تكرار الخ) فيه تأمل للقطع بتحقيق التكرار هنا وعدم استلزامه للمواظبة الموجهة إن كان للتاكيد ووجه لنفي اقتضاها التكرار وادى حاجة اليه فليتأمل على أن دعوى أن عدم اقتضاها التكرار هو الاصح الخ ممنوع وأيضا يكتفي الاستناد في بيان التكرار منها إلى العرف فليتأمل قال المحلى في شرح جمع الجوامع وقد تسعمل كان مع المضارع للتكرار وعلى ذلك جرى العرف اه وقوله وقد تسعمل أي قليلا لغة كما في حاشيته للكامل وقوله وعلى ذلك الخ ينبى على كثرة ذلك الاستعمال في العرف كما في الكمال سم (قوله لكن هذا) أي قوله وكان لا تقتضى تكرارا (قوله في الثانية) أي في اربع العصر (قوله بانه) أي لا يدع (قوله بدليل انه ترك الخ) فيه أن الكلام في قلبية الظهر فلا تقرب ونظر فيه سم أيضا بما نصه في هذا الاستدلال نظر ولما يظهر لو تركها مطلقا بخلاف ما إذا تركها ثم قضاه اه أي فانه يقوى التاكيد (قوله ولو اقتصر) إلى قوله وكان عذره في النهاية (قوله ولو اقتصر على ركعتين الخ) افهم انه لو صلى الاربع القليلة مثلا بسلا متين لا يتعين انصراف الاولين للمؤكّد كدوقضية قوله لانه المتبادر الخ انصرافهما له مطلقا وهل القليلة افضل او البعديّة او هما على حد سواء نقل عن بعضهم ان البعديّة افضل لتوقفها على فعل الفريضة اقول والا قرب التساوى كما يدل عليه كلام البهجة عش (قوله ولم ينو المؤكّد) قضيته انه لو

المغرب وبقية السنن اه (قوله ويرده أنه الخ) يتأمل (قوله أنه إذا جاز كونها الخ) فيه خفاء لانه ان أراد أنه يجوز كونها من صلاة الليل في بعض الاحيان فهو خلاف مراد هذا القائل كما هو ظاهر وان اود انه يجوز ذلك حيث فعلها صلى الله عليه وسلم فهذا كما ينبغي في المواظبة بنى الراتبة مطلقا لظهور الاتفاق بين السكون من صلاة الليل والراتبة مطلقا فليتأمل فالوجه استثناء هذه من القطع الاتي بان الجميع سنة (قوله انتفت المواظبة) هذا اللزوم ممنوع (قوله من حيث) بيان لقوله في الراتب ش (قوله واطب عليها اكثر) فلا مواظبة (قوله لا تقتضى تكرار الخ) فيه تأمل للقطع بتحقيق التكرار ههنا وعدم استلزامه للمواظبة الموجهة ان كان للتاكيد ووجه لنفي اقتضاها التكرار وادى حاجة اليه فليتأمل على أن دعوى أن عدم اقتضاها التكرار هو الاصح عند محقق الاصولين ممنوع وأيضا يكتفي الاستناد في بيان التكرار منها إلى العرف فليتأمل (قوله إلا ان يحاجب الخ) لك ان تجب ايضا بمنع اخذ التاكيد من لا يدع لان لا تفيد تاييد النفي فيصدق بوجوده في بعض ازمّة المستقبل دون بعض (قوله بدليل انه ترك الخ) في هذا الاستدلال نظر

لا الاولى لان التاكيد لا يؤخذ فيها من كان بل من لا يدع الا أن يحاجب بانه لا يغلب بدليل انه ترك بعديّة الظهر لا شغاله بوفد اقصر قدم عليه وقضاها بعد العصر ولو اقتصر على ركعتين قبل الظهر مثلا ولم ينو المؤكّد ولا غيره انصرف المؤكّد كما هو ظاهر لانه المتبادر والطلب

فيه أقوى (وقيل) من السنن (ركعتان خفيفتان قبل المغرب) لما باق (فات همامة) خير (٣٣) وكذا (دلى الصحيح في صحيح البخاري

الامر بهما) لكن بلفظ
صلوا قبل صلاة المغرب قال
في الثالثة لمن شاء كراهية
ان يتخذها الناس سنة اى
طريقة لازمة فليس المراد
نفي سنتيهما بالمعنى الذى نحن
فيه لان ثبوت ذلك مدلول
صلوا اول الحديث لا سيما
وقد صرح ان كبار الصحابة
رضي الله عنهم كانوا يتدرون
اسوارى لهما اذا اذن المغرب
حتى ان الرجل الغريب
ليدخل المسجد فيحسب ان
الصلاة قد صليت من
كثرة من يصليهم
والمراد صلوا ركعتين
كما صرح به رواية ابي
داود صلوا قبل المغرب
ركعتين وقول ابن عمر
ما رايت احدا يصليهم
على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم نفي غير محصور
وزعم انه محصور عجيب
اذ من المعلوم ان كثير من
الازمنة في عهده صلى
الله عليه وسلم لم يحضره ابن
عمر ولا احاط بما وقع فيه
علي انه لو فرض الحصر
فالمثبت معه زيادة علم فليقدم
كأقدم رواية مثبتت صلاته
صلى الله عليه وسلم في الكعبة
على رواية نافيها مع اتفاقهما
على انهما كانا معه فيها
وبفرض التساقط يبقى معنا
صلوا قبل المغرب ركعتين
اذلا معارض له والخبر
الصحيح السابق بين كل
اذنين اى اذان واقامة

اقتصر في نيته على غير المؤكد اختص به وبقي ما لو اطلق سنة الظهر القبلية أو البعدية بان لم يتعرض لعدد
هل يقتصر على اثنتين او يتخير بينهما وبين اربع قال شيخنا الزياى بالاول ونقل سم عن مر الثاني واقره
لكن في كلام مر على البهجة لو اطلق السنة في تحية المسجد او في الضحى حمل على ركعتين فليراجع فانه
يحمل الفرق بين الضحى وتحية المسجد وبين الرواتب ع ش اقول وقضية قول الشارح الآتى ولو احرم
بالوتر ولم ينوع عددا صبح واقصر على ماشاء منه الخ الثانى اى التخير ثم رايت السيد البصرى انه على ذلك في
مبحث الوتر (قوله من السنن) اى الرواتب الغير المؤكدة نهاية ومعنى (لما بأتى) اى آتفا (قوله في
الثالثة) اى من المرات (قوله لمن شاء) مقول قال و (قوله كراهية الخ) مفعول له لقال (قوله فليس
المراد) اى من قوله كراهية ان يتخذها الناس سنة (قوله بالمعنى الذى نحن الخ) اى المتقدم في اول
الباب (قوله لان ثبوت ذلك) اى كونهما سنة بذلك المعنى (قوله يتدرون السوارى لهما) اى يستيقنون
العمد للركعتين شيخنا (قوله والمراد) اى يصلوا في اول الحديث المتقدم (قوله صرح به)
اى بلفظ ركعتين (قوله نفي) التنوين و (قوله غير محصور) نفي مطلق لا مستغرق لجميع الازمنة
(قوله وزعم انه الخ) عبارة فالمعنى لانه ادعى عدم الرؤية ولا يلزم من عدم رؤيته ان لا يكون غيره راى اه
(قوله فالمثبت معه الخ) خصوصاً من اثبت اكثر عدداً من نفي معنى (قوله مع اتفاقهما) اى المثبت
والثانى ع ش (قوله معنى صلوا الخ) كذا في النهاية واكثر نسخ الشرح بالياء وفي نسخة منه معنى الخ
بالالف وهى الاولى (قوله والخبر الصحيح) اى ويبقى معنى الخبر الصحيح ع ش (قوله من ثم اخذوا منه
الخ) عبارة شرح المذهب (فرع) يستحب ان يصلى قبل العشاء الاخرة ركعتين فصاعداً الحديث بين كل
اذنين صلاة بين كل اذنين صلاة بين كل اذنين صلاة قال في الثالثة لمن شاء رواه البخاري اه وقضية
استدلاله بهذا الحديث مع قوله فصاعداً ان المطلوب قبل المغرب ايضار ركعتان فصاعداً السكت في الحديث
السابق في الشرح التقييد بالركعتين سم (قوله اخذوا) الى قوله وكان عذره في المعنى (قوله ويسن
فعلهما) اى اللتين قبل المغرب وكذا سائر الرواتب القبلية وإنما خص هاتين بالذكر لما جرت به العادة من
المبادرة بفعل المغرب بعد دخول وقتها ومنه يعلم ان ما جرت به العادة في كثير من المساجد من المبادرة بالصلاة
الفرض عند شروق المؤذن في الاذان المفوت لا جابة المؤذن ولفعل الراتبة قبل الفرض مما لا ينبغي بل هو
مكروه ع ش (قوله فان تعارضت الخ) عبارة شرح العباب اى والمغنى ويسن ان لا يشتغل بالمقدمة عن
اجابة المؤذن بل يصبر لفرغها فان كان بينهما وبين الاقامة من يسع فعلها وإلا فلا إذ محل ندب تقديمها كافي
المجموع ما لم يشرع المقيم في الاقامة قال فانه يكره الشروع في شئ من الصلوات غير المكتوبة بعد الشروع

و إنما يظهر لوتر كما مطلقاً بخلاف ما اذا تركها ثم قضاها قال المحلى في شرح جميع الجوامع وقد تستعمل كان
مع المضارع للتكرار وعلى ذلك جرى العرف اه باختصار قوله وقد تستعمل اى قليلا لغة كما بينه الكمال في
حاشيته وقوله وعلى ذلك جرى العرف ينبى على كثرة ذلك الاستعمال في العرف كما قاله الكمال ثم قال والتحقيق
كما قاله شيخنا في تحريره وفاقا للدولى سعد الدين في حواشيه ان المفيد للاستمرار هو لفظ المضارع وكان للدلالة
على مضى ذلك المعنى وتغييره بالاستمرار يقتضى ان المراد بالتكرار الاستمرار ويوجب بان المراد الاستمرار
التجددى وهو معنى التكرار فلي تأمل (قوله ومن ثم اخذوا منه ندب ركعتين قبل العشاء) عبارة شرح المذهب
(فرع) يستحب ان يصلى قبل العشاء الاخرة ركعتين فصاعداً الحديث عبد الله بن مغفل رضى الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال بين كل اذنين صلاة بين كل اذنين صلاة بين كل اذنين صلاة قال في الثالثة لمن شاء رواه
البخاري ومسلم والمراد بالاذنين الاذان والاقامة باتفاق العلماء اه وقضية استدلاله بهذا الحديث مع
قوله فصاعداً ان المطلوب قبل المغرب ايضار ركعتان فصاعداً لكن في الحديث السابق في الشرح التقييد
بالركعتين (قوله ويسن فعلهما بعد اجابة المؤذن فان تعارضت الخ) عبارة شرح العباب ويسن ان لا يشتغل
بالمقدمة عن اجابة المؤذن وكلام المجموع لا يخالف ذلك خلافاً لما فهمه الاسنوى وغيره بل يصبر لفرغها فان

صلاة اذ هو يشمله مانصاً ومن ثم اخذوا منه ندب ركعتين قبل العشاء ويسن فعلهما بعد اجابة المؤذن فان تعارضت هي وفضيلة التحريم لا سراع

الامام بالفرض عقب الاذان اخرهما (٣٢٤) الى ما بعده ولا يقدمه على الاجابة على الواجهة (وبعد الجملة اربع) الامر بها في الخبر

الصحيح ثنتان منها مؤكداً (وقبلها ما قبل الظهر والله أعلم) أى أربع منها ثنتان مؤكداً فبى كالظهر في المؤكد وغيره قبلها وبعدها كما صرح به في التحقيق خلافاً لما قد يتوهم من العبارة من مخالفتها الظهر في سننها المتأخرة وكان عذرهم انه لم يرد النص الصحيح المستظهر الاعلى هذه فقط ومن ثم قال جمع ان ما يصلى قبلها بدعة لسكنه غير سديد للخبر السابق بين كل اذانين صلاة والخبر ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم قال اسلمك لما جاء وهو يخطب اصليت قبل ان تجيء قال لا قال فصل ركعتين وتجاوز فيهما و قوله اصليت الى آخره يمنع حمله على تحية المسجد أى وحدها حتى لا ينافى الاستدلال به لنسبها للدخل حال الخطبة فينبى معها سنة الجمعة القبلية ان لم يكن صلاها قبل وينبى بالقبلية سنة الجمعة كالبعدية ولا نظر لاحتمال ان لا تقع اذا الفرض انه ظن وقوعها فان لم تقع لم تكف عن سنة الظهر على الواجهة وقال بعضهم تكفى كما يجوز بناء الظهر عليها ويرد بانها وجد ثم بعضها فامكن البناء عليه وهنالم يوجد شيء منها فلم يمكن البناء وخرج بظن وقوعها الشك فيه فلا ياتى بشى حتى يتبين الحال خلافاً لما قال ينوب سنة الوقت وان قال ينوب سنة الظهر (ومنه) ع ش

فيها فليؤخرها الى ما بعد المغرب حرصاً على إدراك فضيلة التحريم ما أمكن انتهى سم (قوله آخرها الى ما بعده) أى ويكون ذلك عذراً في التأخير ولا مانع ان يحصل له مع ذلك فضل كالحاصل مع تقديمها لكن ينبغي ان لو علم حصول جماعة اخرى يتمكن معها من فعل الرتبة القبلية وادراك فضيلة التحريم مع امام الثانية سن تقديم الرتبة وترك الجماعة الاولى ما لم يكن في الاولى زيادة فضل ككثرة الجماعة او فقه الامام ع ش (قوله ولا يقدمه على الاجابة الخ) أى لانهما تفوت بالتأخير وللخلاف في وجوبها ع ش (قوله أى أربع الخ) الخبر الترمذى أن ابن مسعود كان يصلى قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً والظاهر أنه بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم معنى وشيخنا (قوله في سننها المتأخرة) أى بان تكون الاربع بعد الجمعة مؤكدة (قوله على هذه) أى السنة الماخرة للجمعة (قوله يمنع حمله الخ) إذ صلاته قبل مجيئه المسجد لا يمكن ان تكون للتحية سم (قوله أى وحدها حتى لا ينافى الاستدلال الخ) قد يقال المتبادر بقرينة قبل ان تجيء ان المطلوب تداركه ما كان يفعله قبل ان يجيء وماعداها خلاف الظاهر فيشكل الاستدلال المذكور سم (قوله وينبى) الى قوله اذا الفرض في النهاية لا قوله كالبعدية (قوله كالبعدية) أى كما انه ينوب بالسنة المتأخرة البعدية حيث علم صحة الجمعة او ظاهراً كما يفيد قوله اذا الفرض انه ظن الخ والاصلى الظاهر ثم نوبى بعديته ع ش عبارة شيخنا ومحل سن البعدية للجمعة ان لم يصل الظهر معاً والاقامت قبلية الظهر مقام بعدية الجمعة فيصلى قبلية الجمعة ثم قبلية الظهر ثم بعديته ولا بعدية للجمعة حينئذ اه وياتى عن النهاية ما يوافقه وعن الرشيدى ما يفيد به ما اذا كان فعل الظهر على وجه الوجوب (قوله ولا نظر لاحتمال ان لا تقع) أى الجمعة باختلاف شرط من شرطه وطارشيدى (قوله اذا الفرض انه ظن وقوعها الخ) وفي نسخة أى للنهاية اذا الفرض انه كلف بالاحرام بها وإن شك في عدم اجزائها اما البعدية فينبى بها بعد فعل الظهر بعديته لا بعدية للجمعة ومنه الخ وقوله في هذه النسخة وإن شك في عدم الخ نافية قوله بعد وخرج الخ ثم رايت قوله وخرج الخ مضروباً عليه ايضاً وعليه فلا إشكال وما في الاصل كان تبع فيه حج ثم رجع عنه وضرب عليه بخطه وكتب بدله ما في صدر القول فهو المعتمد المعول عليه ع ش وقال الرشيدى قوله راما البعدية فينبى بها بعد فعل الظهر الخ أى ان فعله وظاهره ولو على وجه الاستحباب وانظر وجهه حينئذ والظاهر انه غير مراد اه (قوله فان لم تقع) أى الجمعة سم (قوله لم تسكف) أى سنة الجمعة القبلية (قوله وقال بعضهم تكفى) أى سنة الجمعة القبلية إذ لم تقع صلاته جمعة عن سنة الظهر القبلية ع ش (قوله كما يجوز بناء الظهر عليها) أى إذا خرج الوقت وهم فيها او منع مانع من اكملها جمعة كانه فضاء بعض العدد ع ش (قوله ويرد الخ) فيه تأمل سم (قوله بانه وجد ثم بعضها فامكن البناء عليه) لعل الضمير في بعضها للجمعة والمعنى انه وجد ثم بعض الجمعة فقط فامكن بناء الظهر عليه وهنا وجد كل سنة الجمعة القبلية بقصدها فلا يتصور بناء لكن قوله لم يوجد بوجدها الخ لا يناسب ذلك فليحرر سم اقول بل معنى قول الشارح وهنالم يوجد الخ وفيما اذا لم تقع الجمعة صحيحة وفعل الظهر استتمت فامكن بحسب شى من الجمعة عن فرض الوقت فلم يمكن اقامتها سننها القبلية مقام قبلية الظهر وهذا لا غبار عليه الا انه عبر عن هذه الاقامة بالبناء للمشكلة (قوله فلم يمكن البناء) أى ياتى بسنن الظهر القبلية والبعدية كان بينهما وبين الاقامة من يسعها فعلها وإلا فلا إذ محل ندب تقديمها كما في المجموع مالم يشرع المقيم في الاقامة قال فانه يكره الشرع فى شى من الصلوات غير المكتوبة بعد الشروع فيها فليؤخرهما خلافاً لما نزع فيه حينئذ الى ما بعد المغرب حرصاً على إدراك فضيلة التحريم ما أمكن اه باختصار (قوله يمنع حمله على تحية المسجد) اذ صلاته قبل مجيئه المسجد لا يمكن ان تكون للتحية (قوله أى وحدها حتى لا ينافى الاستدلال به الخ) قد يقال المتبادر بقرينة قبل ان تجيء ان المطلوب تداركه ما كان يفعله قبل ان يجيء وماعداها خلاف الظاهر فيشكل الاستدلال المذكور (قوله لا احتمال ان لا تقع) أى الجمعة (قوله اذا الفرض انه ظن الخ) قد يقال ظن وقوعها لا يكتفى في وقوعها فلا يسوغ السنة البعدية (قوله على الواجهة وقال بعضهم الخ) كذا م (قوله ويرد بانه الخ) فيه تأمل (قوله ويرد بانه وجد ثم بعضها فامكن البناء عليه) لا يقال ليس ثم بعض

أى ما لا يسن جماعة (الوتر) بفتح الواو وكسر الهاء الخبر المتفق عليه هل على غير ما قال لا إلا أن تطوع وتسميته واجبا في حديث كتسمية غسل الجمعة كذلك فالمراد به مزيد التأكيده ولذا كان أفضل ما لا يسن له جماعة وما اقتضاه الماتن من (٢٣٥) أنه ليس من الرواتب صحيح خلافاً لما

اعترضه لأنها تطلق تارة على ما يتبع الفرائض فلا يدخل ومن ثم لو نوى به سنة العشاء أو راتبها لم يصح وتارة على السنن المؤقتة فيدخل وجريا عليه في مواضع ولو صلى ماعدا ركعة الوتر فالظاهر أنه يثاب على ما أتى به ثواب كونه من الوتر لأنه يطلق على مجموع الاحدى عشرة وكذا من أتى ببعض التراويح وليس هذا كن أتى ببعض الكفارة خلافاً لمن زعمه لأن خصلة من خصاها ليس له أبعاض متمايزة بنيات متعددة يجوز الاقتصار على بعضها بخلاف ما هنا على أنه لا جامع بينهما كما هو واضح (وأقله ركعة) للخبر الصحيح من أحب أن يوتر بركعة واحدة فليفعل وصح أنه صلى الله عليه وسلم أوتر بواحدة وبه اعترض قول أبي الطيب يكره الايتار بها ويحاج بان مرادة ان الاقتصار عليها خلاف الاولى لمخالفته لاكثر أحواله صلى الله عليه وسلم لا أنها في نفسها مكروهة ولا خلاف الاولى ولا ينافيه الخبر لانه لبيان حصول اهل السنة بها (واكثره إحدى

عش (قوله أى ما لا يسن) الى قوله وتسميته في المغنى والى قوله على أنه لا جامع في النهاية (قوله للخبر المتفق الخ) أى وانما لم يجب كما قال بوجوبه أبو حنيفة للخبر الخ ولقوله تعالى والصلاة الوسطى إذ لو وجب لم يكن للصلوات وسطى وقد قال ابن المنذر لا أعلم أحدا وافق بأحنية على وجوبه حتى صاحبيه نهاية (قوله للخبر المتفق الخ) والخبر الصحيحين في حديث معاذ أن الله أفرض عليكم خمس صلوات في اليوم والليلة مغنى (قوله وتسميته واجبا الخ) عبارة النهاية والمغنى ولفظ الامر في خبر الوتر وأما أن الله تعالى وتر يحب الوتر للندب لا رادة مزيد التأكيده (قوله كذلك) أى بالواجب (قوله فالمراد به) أى بالتعبير بالوجوب (قوله لمن اعترضه الخ) منهم المغنى (قوله في مواضع) منها الروضة نهاية (قوله فالظاهر أن يثاب على ما أتى به الخ) أى وإن قصد الاقتصار عليه ابتداء رشيدى عبارة سم ظاهره وإن قصد ابتداء الاقتصار على ما أتى به وهو الظاهر وما في شرح البهجة بما يؤم مخالفة ما ذكره أى الشارح وما ذكرناه ليس مخالفاً لذلك عند التامل الصحيح فتأملها له وعبارة البصرى ظاهر اطلاقه أنه لا فرق بين أن يقصد الاقتصار ابتداء على الشفع وبين أن يعين له بعد عز ماله على الايتار ولو فرق بين الحالين كان له وجه في الجملة فليتأمل وليحرر اه وتقدم عن سم والرشيدى الجزم بتقدم الفرق (قوله ثواب كونه من الوتر) أى لا ثواب النفل المطلق (قوله على مجموع الاحدى عشرة) الانسب بما هو بصده جميع لا بمجموع فليتأمل بصرى وقد يمنع صحة التعبير بالجميع هنا (قوله وكذا من أتى ببعض التراويح) أى كالاقتصار على الثمانية فيثاب عليها ثواب كونها من التراويح وإن قصد ابتداء الاقتصار عليها كما هو المعتاد في بعض الاقطار (قوله وليس هذا كن أتى ببعض الكفارة) أى حيث لا يثاب عليه ثواب بعض الكفارة بل ان تعمد ذلك لم يصح اصلا وان لم يعتمد لكن عرض له ما يمنع إكاله وقع فلا مطلقا عش (قوله يجوز الاقتصار على بعضها) ماعدا هذا القيد ما تقدم موجود في الصوم من خصال الكفارة وما هنا فاقابته في الوتر دون الكفارة هو محل النزاع فكيف ساغ الفرق به سم (قوله للخبر) الى قوله ويجاب في المغنى والى قول المتن وقيل في النهاية لا أقوله لمخالفته الى ولا ينافيه (قوله وبه الخ) أى بما ذكر من الخبرين (قوله ولا ينافيه) أى كون الاقتصار خلاف الاولى و (قوله الخبر) ال فيه للجنس فيشمل الخبرين السابقين قول المتن (واكثره إحدى عشرة) شمل ما لواتى ببعض الوتر ثم تنقل ثم أتى بياقيه نهاية (قوله للخبر) الى المتن في المغنى (قوله وأدنى الكمال ثلاث) الى قوله (وأكمل منه خمس الخ) لو فعل واحدة من هذه المراتب كثلاث حصل الوتر وسقط الطلب وامتنعت الزيادة بعد ذلك أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وهو ظاهر فإذا أتى بثلاث بنية الوتر ثم أراد أن يشفعها وأتى بأكمل الوتر مثلا كان معتاهم وأتى في

ظهر سابق حتى يتأتى قوله البناء عليه ولو أسقط لفظ عليه لا يمكن أن يكون حاصل الفرق أنه بفعل بعض الظاهر بعد فوات شرط الجمعة فامكن ان يقع المجموع ظهر أو في مسئلة السنة لا يأتى ببعض سنة الظاهر بعد فوات الشرط مطلقا بل تمحض الماتى به لسنة الجمعة فلم يقع عن الظاهر فليتأمل لا نافية للضمير في بعضها للجمعة والمغنى انه وجد ثم بعض الجمعة فقط فامكن بناء الظاهر عليه وهنا وجد كل سنة الجمعة القبلية بقصدها فلا يتصور بناء لكن قوله لم يوجد شي لا ينافى ذلك فليحرر (قوله فالظاهر أنه يثاب على ما أتى به الخ) ظاهره وان قصد ابتداء الاقتصار على ما أتى به وهو الظاهر وما في شرح البهجة بما يؤم مخالفة ما ذكره وما ذكرناه وليس مخالفاً لذلك عند التامل الصحيح فتأمل (قوله يجوز الاقتصار على بعضها) ماعدا هذا القيد ما تقدم موجود في الصوم من خصال الكفارة وما هنا فاقابته في الوتر دون الكفارة هو محل النزاع فكيف ساغ الفرق به (قوله ولا ينافيه الخبر) لا ينافى الكراهة ايضا لجواز حمله على بيان الجواز إلا أن الكراهة لا تثبت بغير دليل إلا أنهم قد يثبتونها بنحو مخالفة تا كد الطلب هذا ومطلق الكراهة لا يتوقف عند الاقدمين على نهي مخصوص (قوله وأدنى الكمال ثلاث الى قوله وأكمل منه خمس فسبع الخ) لو فعل واحدة

(٢٩ - شروانى وابن قاسم - ثانى) عشرة) ركعة للخبر المتفق عليه عن عائشة وهى أعلم بحاله من غيرها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى ركعة وأدنى الكمال ثلاث للخبر الصحيح كان في ثلاث يوتر بثلاث الحديث وأكمل منه خمس

فُسِيعٌ قَتْسَعٌ (وقيل ثلاث عشرة) (٢٣٦) لما صح عن أم سلمة كان صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث عشرة وأوله الأولون على ما فيه بحمله

ليوافق ما مر الأصح منه
على أنها حسبت منها سنة
العشاء ورواية خمس عشرة
حسب منها ذلك وافتتاح
الوتر وهو ركعتان خفيفتان
فلوزاد على إحدى عشرة
بنية الوتر لم يصح الكل في
الوصل ولا الأحرام
الآخر في الفصل أن علم
وتعمد وإلا صحت نفلا
مطلقا ولو أحرم بالوتر
ولم ينو عدد أصح واقتصر
على ما شاء منه على الأوجه
وكان بحث بعضهم إلحاقه
بالنفل المطلق في أنه إذا
نوى عددا أن يزيد وينقص
توهمه من ذلك وهو غلط
صرح وقوله أن في كلام
الغزالي عن الفوراني
ما يؤخذ منه ذلك وهم أيضا
كما يعلم من البسيط ويجرى
ذلك فيمن أحرم بسنة
الظهر الأربع بنية الوصل
فلا يجوز له الفصل بان
يسلم من ركعتين وإن نواه
قبل النقص خلافا لمن وهم
فيه أيضا (ولمن زاد على
ركعة الفصل) بين كل
ركعتين بالسلام للاتباع
الآتي وللخبر الصحيح كان
صلى الله عليه وسلم يفصل
بين الشفع والوتر بالتسليم
(وهو أفضل) من الوصل
الآتي إن ساواه عددا لأن
أحاديثه أكثر في المجموع
منها الخبر المتفق عليه كان
صلى الله عليه وسلم يصلي

شرح فإن أوتر ثم تهجد الخ في الشرح كالنهاية والمغنى ما يصرح بذلك فما استقر به عرش بما نصه
(فرع) لو صلى واحدة بنية الوتر حصل الوتر ولا يجوز بعدها أن يفعل شيئا بنية الوتر لحصوله وسقوطه فإن
فعل عمد لم تنعقد وإلا انعقدت نفلا مطلقا وكذا الوصل ثلاثا بنية الوتر وسلم كذا نقل مر عن شيخنا الرملي
ورأيت شيخنا حجاج أفى بخلاف ذلك سمع على المنهج أي فقال إذا صلى ركعة من الوتر أو ثلاثة مثلاً جاز له أن
يفعل بآية أقول والأقرب ما قاله حجج الله ضعیف مخالف لما اتفق عليه الشروح الثلاثة (قوله فسيح قسيع)
لا يخفى أن ما تفهمه هذه العبارة أن أكملية السبع فالتسع مؤخره عن أكملية الخمس غير مراد سمع وعبر
النهاية والمغنى بشم بدل الفاء (قوله على ما فيه الخ) قال المصنف وهو تأويل ضعيف مباعد للخبر قال السيوطي
وأنا أقطع بحل الآثار بذلك وصحته ولكن أحب الاقتصار على إحدى عشرة فافل لأنه غالب أحواله ^{وكذلك}
مغنى ونهاية (قوله على أنها حسبت منها سنة العشاء) قد يقال لا ينسب أن يقال حسبت منها افتتاح الوتر
لأنها أقرب إليه من سنة العشاء بصرى (قوله حسب) أي راوى هذه الرواية (قوله ذلك) أي سنة
العشاء (قوله فلوزاد) إلى قوله ولو أحرم في النهاية والمغنى (قوله فلوزاد على إحدى عشرة الخ) أي كان
أحرم باثني عشر عرش (قوله ولا الأحرام الأخير) لا حسن أن يقال ولا الأحرام السادس وما بعده لا قضاء
عبادة صحة السادس وأن لم تكن مراد الله بصرى عبارة النهاية وإن سلم من كل ركعتين صح ما عدا الأحرام
السادس فلا يصح وتره (قوله واقتصر على ما شاء الخ) الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي أن أحرامه من حط
على ثلاث سمع عبارة شيخنا ولونوى الوتر واطاق فالمعتمده بحمل على الثلاث كما قال الرملي لأنه أدنى
الكمال وقال ابن حجر والخطيب يتخير بين الثلاث وغيرها وهو ضعيف أه وعبارة عرش (فرع) نذر
أن يصلي الوتر لزمه ثلاث ركعات لأن أقل عدده من مطلوب لا كراهة في الاقتصار عليه هو الثلاث فيحط
النذر عليه ولهذا قلنا إذا أطلق نية الوتر انعقدت على ثلاث مر قوله لزمه ثلاث ركعات هل يمتنع عليه الزيادة
أم لا فيه نظر والأقرب الثاني ثم أن أحرم بالثلاث ابتداء حصل بها الوتر وبرى من النذر ولا يجوز الزيادة
عليها على ما اعتمده مر وإن أجر مر ركعتين ركعتين أو بالأحدى عشرة دفعة واحدة لم يمتنع ويقع بعض
ماتى به واجبا وبعضه مندوبا أه (قوله إلحاقه) أي الوتر (قوله توهمه من ذلك) أي توهم البعض ذلك
البحث من التخيير عند إطلاق النية (قوله وقوله) أي ذلك البعض (قوله ما يؤخذ منه ذلك) أي الإلحاق
المذكور (قوله ويجرى ذلك) أي عدم جواز النقص (قوله بسنة الظهر الأربع الخ) أي أو بركعتين
فليس له أن يزيد كما هو واضح وهل له أن ينوي بغير عدد ثم يفعل ركعتين أو أربعاً مقتضى ما مر في الوتر نعم
وليس ببعيد ثم رأيت المحشى قال (فرع) يجوز أن يطلق في سنة الظهر المتقدمة مثلاً ويتخير بين ركعتين أو
أربع مر انتهى بصرى (قوله بنية الوصل) ما فائدته بصرى قول الماتن (ولمن زاد على ركعة الفصل)
وضابط الفصل أن يفصل الركعة الأخيرة عما قبلها حتى لو صلى عشر أحرام وصل إلى الركعة الأخيرة بأحرام
كان ذلك فصلاً وضابط الوصل أن يصل الركعة الأخيرة بما قبلها شيخنا (بين كل ركعتين) إلى قوله ويظهر في
النهاية والمغنى (قوله بين كل ركعتين الخ) أي مثلاً مغنى عبارة سمع والنهاية هذا هو الأفضل ولو صلى أربعاً
بتسليم واحد وستا بتسليم واحد جاز كما اعتمده الشهاب الرملي خلافاً لبعض المتأخرين أه قول الماتن (وهو
أفضل) ولا فرق بين أن يصلي منفرداً أو في جماعة نهاية زاد المغنى وكل هذا أي من الأقوال المختلفة في الأتيان
بثلاث فإن زاد فالفصل أفضل قطعاً كما جزم به في التحقيق أه وفي عرش عن عميرة مثله (قوله منها الخبر

من هذه المراتب كالثلاث حصل الوتر وسقطوا امتنع الزيادة بعد ذلك أفى بذلك شيخنا الشهاب الرملي وهو
ظاهر فإذا أتى بثلاث بنية الوتر ثم أراد أن يشفعها ويأتى بكل الوتر مثلاً كان تمتعاً والله أعلم (قوله فسيح
فتسع) لا يخفى أن المفهوم من هذه العبارة أن أكملية السبع فالتسع على أدنى لكمال مؤخره الرتبة على أكملية
الخمس وهو مع كونه غير المراد منوع فتامه سمع (قوله واقتصر على ما شاء منه على الأوجه) الذي اعتمده
شيخنا الشهاب الرملي أن أحرامه ينحط على ثلاث (قوله بين كل ركعتين) هذا هو الأفضل ولو صلى كل أربع

فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة الخ

ولأنه أكثر عملا والمانع له الواجب للوصل مخالف للسنة الصحيحة فلا يراعى خلافه ومن (٢٢٧) ثم كره بعض أصحابنا الوصل وقال غير

واحد منهم أنه مفسد للصلاة
للنهي الصحيح عن تشبيه
صلاة الوتر بالمغرب وحينئذ
فلا يمكن وقوع الوتر متفقا
على صحته أصلا (و) له
(الوصل بتشهد أو تشهدين
في الركعتين (الآخرتين)
لثبوت كل منهما في مسلم
عن فعله عليه السلام والاول
أفضل ويمتنع أكثر من
تشهدين وفعل أولهما قبل
الآخرتين لأن ذلك لم يرد
ويظهر أن محل إبطاله
المصرح به في كلامهم أن
كان فيه تطويل جلسة
الاستراحة كما يأتي آخر الباب
ويسن في الأولى قراءة سبع
وفي الثانية الكافرون وفي
الثالثة الإخلاص والمعوذتين
للاتباع وقضيته أن ذلك إنما
يسن إن أوتر بثلاث لأنه
إنما ورد فيه ولو أوتر
بأكثر فهل يسن ذلك في
الثالثة الأخيرة فصل أو
وصل محل نظر ثم رأت
البقيتي قال أنه متى أوتر
بثلاث مفصلة عما قبلها
كثمان أو ست أو أربع
قرأ ذلك في الثلاثة الأخيرة
ومن أوتر بأكثر من ثلاث
موصولة لم يقرأ ذلك في
الثلاثة أي لثلاث يلزم خلو
ما قبلها عن سورة أو تطويلها
على ما قبلها أو القراءة على
غير ترتيب المصحف أو على

(الخ) خبر فتيته أو الضمير لا حادث الفصل (قوله) ولأنه أكثر عملا أي لزيادة عليه بالسلام مغنى (قوله)
والمانع له (الخ) وهو أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه نهاية (قوله) ومن ثم أي لاجل مخالفة السنة الصحيحة
(قوله) للنهي الصحيح عن تشبيه صلاة الوتر (الخ) ظاهر هذا السياق شامل للأحدى عشرة وغيرهما من المراتب
الموصولة لكن في بعض العبارات ما يدل على خلاف ذلك ومن ذلك قول العباب فان وصل الثالث كره
اه وقول الاستاذ في كثره ويكره الوصل عند الاتيان بثلاث ركعات فان زاد وصل بخلاف الأولى اه
وفي العباب بعد ما تقدم وإذا وصله في رمضان أسرف في الثالثة أي دون الأولى قال في شرحه ويوجه بأنه في
رمضان يسن الجهر فيه وعند وصله هو تشبيه بالمغرب فيسن له الجهر في الأولىين فقط تشهد تشهدين ام
تشهدا لأن المغرب كذلك ثم رايتم صرحوا بذلك الخ اه سم قول المتن (بتشهد) أي في الأخيرة مغنى
(قوله) والاول افضل) أي والوصل بتشهد افضل منه بتشهدين كافي التحقيق فرقا بينه وبين المغرب وللنهي
عن تشبيه الوتر بالمغرب نهاية ومغنى قال ع ش قوله لم والوصل بتشهد افضل الخ أي وان احرم بأحدى
عشرة ولعل وجه التشبيه بالمغرب فيما ذكر أن الاول منهما بعد شفع والثاني بعد فرد ثم قوله افضل يفيد
أن الوصل من حيث كونه بتشهدين ليس مكروها وإنما هو خلاف الافضل وقوله لم وللنهي عن
تشبيه الوتر الخ أي يجعله مشتملا على تشهدين اه (قوله) ويمتنع الخ) عبارة المغنى وليس له غير ذلك فلا
يجوز له أن يتشهد في غيرهما فقط ومعهما ومع أحدهما اه (قوله) ويظهر الخ) الوجه أنه حيث جلس بقصد
التشهد البطالان لأنه قصد المبطول وشرع فيه سم (قوله) أن محل إبطاله أي إبطال ما ذكر من الزيادة على
التشهدين وفعل أولهما قبل الآخرتين (قوله) إن كان فيه أي في التشهد الزائد أو المفعول قبل الآخرتين
(وقوله) تطويل جلسة الاستراحة أي بان يجلس للتشهد أكثر من قدر جلسة الاستراحة (قوله) ويسن
إلى قوله وقضيته في النهاية والمغنى (وفي الثالثة الإخلاص والمعوذتين) ظاهره وان وصل وأن لم يطول
الثالثة على الثانية سم على حجب وقد يقال هذا مخالف لما تقدم من أنه لا تسن سورة بعد التشهد الاول إلا
أن يقال هذا يخصه لتعاقب الطلب به بخصوصه ع ش (قوله) وقضيته الخ) عبارة المغنى ويبنى أن
الثلاثة الأخيرة فيما إذا ادعى على الثلاثة أن يقرأ فيها ذلك اه زاد النهاية كما بحثه الباقيني اه وظاهرهما كما
قال ع ش سواء وصلها بما قبلها أم لا فيخالف ما سبقه الشارح عن الباقيني إلا أن يخص كلاهما بالفصل
فليراجع (قوله) أن ذلك) أي قراءة ما ذكر (قوله) فصل الخ) أي الثلاثة الأخيرة عما قبلها (قوله) كثمان
الخ) مثال لما قبل الثلاث (قوله) قرا ذلك) أي ما ذكر من السور الثلاث (في الثلاثة الأخيرة) أي وان
وصل فيها (قوله) وان يقول) إلى التنبيه في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله) وان يقول الخ) عطف على قوله في
الاولى قراءة سبع الخ (قوله) بعد الوتر) أي بعد فراغ الوتر ركعة كان أو أكثر ع ش (قوله) ثلاثا سبجان
الملك القدوس) ويرفع صوته بالثالثة مغنى وإيعاب اه بصري (قوله) ثم اللهم أني الخ) أي وان يقول بعده

بتسليم واحد أو ستا بتسليم واحد جاز كما اعتمدته شيخنا الشهاب الرمي خلافا لبعض المتأخرين (قوله) للنهي
الصحيح عن تشبيه صلاة الوتر بالمغرب) ظاهر هذا السياق أن التشبيه المنهى عنه شامل للأحدى عشرة
وغيرها من المراتب الموصولة لكن في بعض العبارات ما يدل على خلاف ذلك كما تقدم في هامش النية اول
باب صفة الصلاة ومن ذلك قول العباب هانفا وصل الثلاث كره اه وعبارة استاذنا أني الحسن البكري في
كثره ويكره الوصل عند الاتيان بثلاث ركعات فان زاد وصل بخلاف الأولى وفي العباب بعد ما تقدم وإذا
وصله في رمضان أسرف في الثالثة أي دون الأولىين قال في شرحه ويوجه بأنه في رمضان يسن الجهر فيه وعند وصله
هو تشبيه بالمغرب فيسن له الجهر في الأولىين فقط سواء تشهد تشهدين ام تشهد لأن المغرب كذلك ثم رايتم
صرحوا بذلك الخ اه (قوله) والاول افضل) الاول هو الوصل بتشهد (قوله) ويظهر أن محل إبطاله الخ) الوجه
أنه حيث جلس بقصد التشهد البطالان لأنه قصد المبطول وشرع فيه (قوله) وفي الثالثة الإخلاص والمعوذتين

غير تواليه وكل ذلك خلاف السنة اه نعم يمكن أن يقرأ فيها أو وتر بخمس مثلا المطففين والانشاق في الأولى والبروج والطارق في الثانية
وحيث لا يلزم شيء من ذلك وان يقول بعد الوتر ثلاثا سبجان الملك القدوس ثم اللهم أني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك

أنت كما أثبت على نفسك
 (تنبيه) قضية كلام
 بعضهم أنه لا تحصل فضيلة
 الوتر إلا أن يصلي أخبرته
 وهو متجه إن أراد كمال
 الفضيلة لأصلها كما قدمته
 انفا (ووقته) أي الوتر
 (بين صلاة العشاء) ولو بعد
 المغرب في جمع التقديم
 (وطولع الفجر) للخبر
 الصحيح بذلك ووقت
 اختياره إلى ثلث الليل في
 حق من لا يريد تهجدا أو
 لم يعتد الاستيقاظ آخر الليل
 ولو خرج الوقت جاز له
 قضاءه قبل العشاء كالرواتب
 البعيدة على ما رجحه بعضهم
 قصرا للتبعية على الوقت
 وهو كالتحكم بل هي موجودة
 خارجة أيضا إذا قضى بحكي
 الأداء فالوجه أنه لا يجوز
 تقديم شيء من ذلك على
 الفرض في القضاء كالإداء
 ثم رابت ابن عجيل رجح هذا
 أيضا وبحث بعضهم أنه لو
 آخر القبلة إلى ما بعد الفرض
 جاز له جمعها مع البعيدة
 بسلام واحد و فرق بين هذا
 وامتناع نظيره في العيدين
 بأن الصلاة ثم يصير نصفها
 قضاء ونصفها أداء ولا نظير
 له وبأنها اشبهت الفرض
 بطلب الجماعة فيها فلا تغير
 عما ورد فيها كالترأويج
 وما بحثه أولا فيه نظر ظاهر
 لاختلاف النية فلعل بحثه
 مبنى على الضعيف أنه
 لا يجب نية القبلة والبعدية

اللهم الخ مغنى (قوله وبك) عبارة المغنى وأعوذ بك اه وعبارة ع ش قوله وبك منك أى أستجير بك من
 غضبك اه (قوله لما قدمته انفا) أى فى قوله ولو لوصلى ما عدا ركعة الوتر الخ (قوله ولو بعد المغرب إلى المتي
 فى المغنى وإلى قوله ولو لو خرج فى النهاية (قوله فى جمع التقديم) ظاهره وإن صار مقبلا قبل فعله وبعد فعل
 العشاء كان وصلت سفيته دار إقامة بعد فعل العشاء أو نوى الإقامة لكن نقل عن العباب أنه لا يفعله فى
 هذه الحالة بل يؤخره حتى يدخل وقته الحقيقي وهو ظاهر لأن كونه فى وقت العشاء اتقى بالأقامة ع ش
 قول المتي (وطولع الفجر) أى الصادق نهاية (قوله إلى ثلث الليل الخ) وفى المغنى إلى نصف الليل اه (قوله
 أو لم يعتد الخ) لعل أو بمعنى الواو كما عبر بها النهاية (قوله وهو) أى القصر (قوله بل هي) أى التبعية شارح
 اه سم (قوله فالوجه الخ) وفاقا للنهاية ووالده والمغنى قال البصرى قوله فالأوجه الخ قد يقال الانسب
 التعبير بالواو اه وفيه نظر إذ تفرعه على ما قبله ظاهر (قوله من ذلك) أى من الوتر والرواتب البعيدة
 كما هو ظاهر بصرى (قوله وبحث بعضهم) هو الشهاب الرملى بصرى واعتمد ذلك البحث النهاية
 والمغنى عبارة سم اعتمد هذا البحث شيخنا الرملى وعليه فلو أحرم بالجميع وأدرك ركعة واحدة فى
 الوقت فهل يصير بالجميع أداء فيه نظر وينبغى أن يصير لأدائها صارت صلاة واحدة مر وافى أيضا بامتناع
 جمع سنة الظهر مع سنة العصر فى وقت العصر باحرام واحد إذ يلزم أن يكون صلاة بعضها أداء وبعضها
 قضاء ولا نظير لذلك وقضيته جواز جمع سنة الظهر مع سنة العصر بعدهما فى جمع التقديم وفيما إذا قضاهما
 اعنى الظهر والعصر إذ كل الصلاة حينئذ أداء وقضاء وفى الغاز لا سنوى ما يؤيده تأييد ظاهر السكنا اعتمد
 شيخنا الشهاب الرملى امتناع جمع الوتر مع غيره كسنة العشاء والفرق بين الوتر وغيره ممكن اه (قوله بأن
 الصلاة ثم يصير الخ) قضية هذا التعليل الجواز بعد فوات العيدين وقضية ما بعده المنع سم ورشيدى عبارة
 ع ش قوله وبأنها اشبهت الفرائض الخ وعلى هذا لوفاته عيد الفطر والاضحى لا يجوز الجمع بينهما باحرام
 واحد مع انتفاء العلة الأولى لأن الحكم إذا كان معللا بعلمتين ببقى ما بقيت أحدهما وكذا النوى بر كفى العيد
 والضحى فلا يجوز لأنهما سنتان مقصودتان اه (قوله وما بحثه أولا) أى جواز جمع القبلة مع البعيدة
 باحرام ولعل ثانيه امتناع نظيره فى العيدين (قوله لاختلاف النية) قد يقال لا يؤثر (قوله فلعل بحثه مبنى

ظاهره وإن وصل وإن لزم تطويل الثالثة على الثانية (قوله بل هي) أى التبعية ش (قوله وبحث بعضهم الخ)
 اعتمد هذا البحث شيخنا الرملى وعليه فلو أحرم بالجميع وأدرك ركعة واحدة فى الوقت فهل يصير بالجميع
 أداء فيه نظر وينبغى أن يصير لأدائها صارت صلاة واحدة مر وافى أيضا بامتناع جمع سنة الظهر مع سنة
 العصر فى وقت العصر باحرام واحد إذ يلزم أن تكون صلاة بعضها أداء وبعضها قضاء ولا نظير لذلك وقضيته
 جواز جمع سنة الظهر مع سنة العصر بعدهما فى جمع التقديم وفيما إذا قضاهما اعنى الظهر والعصر إذ كل
 الصلاة حينئذ أداء وقضاء وفى الغاز لا سنوى مانصه مسئلة شخص أنى بعدد من الركعات باحرام واحد
 ينوى فى أحرامه إيقاع بعض تلك الركعات غن صلاة وبعضها عن صورة أخرى وصورته فى الوتر فإنه يجوز
 أن يأتى بثلاث ركعات ينوى ببعضها الوتر وبعضها غيره كذا نقله صاحب البيان عن القفال وغيره فإنه لما
 تكلم على الأفضل الفصل أو الوصل حكى فيه أربعة أوجه فقال أحدها الأفضل أن يفصل بين الشفع والوتر
 بالتسليم والثانى الأفضل أن يجمع ثم قال والثالث وهو اختيار القفال أن الأفضل أن يجمع بين الجميع بالتسليم
 إلا أن يكون ركعتان للصلاة وركعة للوتر فالأفضل أن يفصل الركعة هذا لفظ صاحب البيان ومنه يؤخذ
 ما ذكرناه اه كلامه لا الغاز وهذا يؤيد البحث المذكور تأييد ظاهر فتأمله لكن اعتمد شيخنا الشهاب
 الرملى امتناع جمع الوتر مع غيره كسنة العشاء والفرق بين الوتر وغيره ممكن (فرع) يجوز أن يطلق
 فى نية سنة الظهر المتقدمة مثلا ويتخير بين ركعتين وأربع مر (قوله بأن الصلاة ثم يصير نصفها قضاء ونصفها
 أداء) قضية هذا التعليل الجواز بعد فوات العيدين وقضية ما بعده المنع (قوله لاختلاف النية) قد
 يقال لا يؤثر (قوله فلعل بحثه مبنى على الضعيف) لا يلزم هذا البناء لأن فرض المسئلة أن يتغرض فى

وليست القبلية والبعدية كذلك لا اختلافها وقتا وغيره (وقيل شرط) جواز (الابتار بركة (٢٢٩) سبق نقل بعد العشاء) ولومن غير

سنتها لتقع هي مؤثرة لذلك
النفل وردوه بأنه يكفي
كونها وترافي نفسها او مؤثرة
لما قبلها ولو فرضا (ويسن)
لمن وفق يقطعه واراد صلاة
بعدنومه (جعلها) كله (اخر
صلاة الليل) التي يصلها بعد
نومه ولم يحتج اليه لانها
حيث اطلقت انصرفت
لذلك من راتبة وتراويح
او تهجد للامره في الخبر
المتفق عليه وذلك للاتباع
وبه يحصل فضل التهجد
لما بينهما من العموم
والخصوص الوجهي اذ
يجتمعان في صلاة بعد النوم
بنية الوتر وينفرد الوتر
بصلاته قبل النوم والتهجد
بصلاة بعده من غيرية الوتر
فما وقع لهما من صدقة
عليه لا ينافي قولهما في
النكاح انه غيره على ان
القصد هنا مجرد التسمية وثم
بيان ان التهجد الواجب
عليه صلى الله عليه وسلم ولا
لا يكفي عنه الوتر وان الذي
اختلف في نسخ وجوبه عنه
ماعد الوتر وخرج بكنه
بعضه فلا يصلح جماعه اثر
تراويح قبل النوم ثم باقيه
بعده فان اراد الجماعة معهم
فيه نوى نفلا مطلقا (فان
وتر ثم تهجد) او عكس
اولم تهجد اصلا (لم بعده)
اي لم يندب اي يشرع له
اعادته فان اعاده بنية الوتر
فالقياص بطلانه من العالم
بالنهي الآتي والا وقع له

(الخ) لا يلزم هذا البناء لان فرض المسئلة أنه يتعرض في نيته كون ركعتين السنة المتقدمة وركعتين السنة
المتأخرة راه سم (قوله وليست القبلية والبعدية (الخ) وكذا سنة الظهر والعصر بالاولى خلافا لما سمن
بحث سم (قوله ولومن غير سنتها) الى المتن في النهاية والمغني (قوله ولو فرضا) اي كالعشاء (قوله لمن وثق) الى
قوله ولو اوتر في النهاية لا قوله التي للاسرو قوله على ان الى وخرج وقوله او عكس وقوله ولا غيره الى قول
المتن (ويسن جعله (خ) اي ولو نام قبله مغني وشرح بافضل قال ع ش يؤخذ من تخصيص سن التأخير بالوتر
استحباب تعجيل راتبة العشاء البعدية وقد قدمنا ما يدل عليه اه (قوله واراد صلاة بعدنومه) قد يقال الجعل
المذكور مسنون وان لم يرد صلاة بعد النوم لان طاب الشيء لا يسقط بارادة الخلاف فموجه التقييد وقد
يجاب انه احتراز عما لو عزم على ترك الصلاة بعد النوم ولا نه ليصدق قوله اي المصنف جعله اخر صلاة الليل
سم على حج اه رشدي عبارة المغني فان كان له تهجد اخر الوتر الى ان يتهجد ولا اوتر بعد فرضه العشاء
وراتبته اذ ما في الروضة فقيده في المجموع بما اذا لم يبق يقطعه ولا افتاخير اه افضل مطلقا اه وباقي عن
شرح بافضل ما يوافق نقله عن المجموع (قوله التي يصلها بعدنومه) قد يقال عبارة المصنف على
اطلاقها افضل لاقتضاء تقييده بذلك ان من ليس له صلاة بعد النوم لا يسن له ان يجعله اخر صلاته قبل
النوم وليس كذلك كما هو ظاهر بصرى عبارة بافضل مع شرحه للشارح وتأخيرته بعد صلاة الليل من
نحو راتبة وتراويح او تهجد وهو الصلاة بعد النوم او صلاة نفل مطلق قبل النوم او فائتة اراد قضاءها
ليلا افضل من تقديمه عليها سواء كان ذلك اي الوتر بعد النوم او قبله وتأخيرته الى اخر الليل فيما اذا كان
من عادته ان يستيقظ له آخره بنفسه او غيره افضل من تقديمه اوله اه (قوله ولم يحتج اليه) اي الى قيد التي
يصلها بعدنومه (لأنها (خ) اي صلاة الليل (قوله لذلك) اي لما بعد النوم (قوله للاسرو) الى قوله
على ان القصد في المغني (قوله وبه (خ) اي الوتر بعد النوم (قوله فما وقع لهما (خ) اي في غير المنهاج
(قوله من صدقه عليه) اي صدق التهجد على الوتر ويحتمل العكس (قوله اولا) اي قبل النسخ (قوله وان
الذي اختلف (خ) عبارة الروض في باب النكاح ونسخ وجوب التهجد عليه لا الوتر انتهت سم
(قوله فلا يصلح (خ) اي فالأفضل تأخير كاه وان صلى بعضه اول الليل في جماعة وكان لا يدركها آخر الليل
ولهذا اتى الوالد رحمه الله تعالى فيمن يصلي بعض وتر رمضان جماعة ويكمله بعد تهجده بان الافضل تأخير
كاه نهاية قال ع ش قوله بان الافضل تأخير كاه اي ما لم يخف من تأخيرته فوات بعضه والاصلي ما يخاف فوته
واخر باقيه ويكون ذلك عذرا في التقديم لما صلا اه (قوله نوى (خ) اي واوتر اخر الليل نهاية لكن لو كان
امام او صلى وتر رمضان بنية النفل المطلق كره القنوت في حقه ع ش (قوله اولم تهجد) الى قوله وقضيته في
المغني قول المتن (لم بعده) اي ولو في جماعة فيسنتى هذا ما سياتى ان النفل الذي تشرع فيه الجماعة يسن
اعادته جماعة ع ش (قوله فالقياص بطلانه من العالم) جزم بذلك اي عدم الانعقاد للمغني وكذا النهاية تبعاً
لوالده (قوله ولا (خ) اي بان اعاده جاهلا او ناسيا نهاية (قوله ولا يكره تهجد (خ) لكن لا يستحب تعمده
وقال في اللباب يسن ان يصلي ركعتين بعد الوتر قاعدا متر بعا يقرأ في الاولى بعد الفاتحة اذ ازلت وفي الثانية

نيته لركعتي السنة المتقدمة وركعتي السنة المتأخرة (قوله ر اراد صلاة بعدنومه) قد يقال الجعل المذكور
مسنون وان لم يرد صلاة بعد النوم لان طاب الشيء لا يسقط بارادة الخلاف فموجه التقييد وقد يجاب
احتراز عما لو عزم على ترك الصلاة بعد النوم ولا نه ليصدق قوله جعله اخر صلاة الليل (قوله وان الذي
اختلف في نسخ (الخ) عبارة الروض في باب النكاح ونسخ وجوب التهجد عليه لا الوتر اه (قوله ولا يكره
تهجد ولا غيره بعد وتر) هذا لا يفيد ندب ترك المتنفل بعد الوتر وقد صرح به في العباب تبعاً للمجموع
والتحقيق كما بينه في شرحه فقال ويندب ولا يتنفل بعد وتره وصلاته صلى الله عليه وسلم ركعتين بعده جالسا
ليبان الجوازا ه وعبارة التحقيق بعد ان قال ولو اوتر ثم تهجد لم ينقصه ويقال نقضه اول قيامه بركعة ثم يؤثر
بعده اما نفعه ولو اوتر ثم اراد نفلا جاز بلا كراهة ويستحب ان لا يتعمد صلاة بعده واما حديث مسلم ان

نفلا مطلقا وذلك للخبر الصحيح لا وتران في ليلة ولا يكره تهجد ولا غيره بعد وتر

قل يا أيها الكافرون فاذا ركع وضع يديه على الأرض وبثني رجليه وجزم بذلك الطبري أيضا وأنكر في
الجموع على من اعتقد سنية ذلك وقال أنه من البدع المنكرة وقال في العباب ويندب أن لا يتنفل بعد وتره
وصلاته صلى الله عليه وسلم ركعتين بعده جالس البيان الجواز معنى عبارة قسم قوله ولا يكره تهجد ولا غيره
الح هذا لا يفيد ندب ترك التنفل بعد الوتر وقد صرح به في العباب تبعاً للجموع والتحقيق كما بينه في شرحه
فقال ويندب أن لا يتنفل بعد وتره وصلاته صلى الله عليه وسلم بعده جالس البيان الجواز وقد يستثنى من ذلك أي
ندب عدم التنفل بعد الوتر المسافر فقد ذكر ابن حبان في صحيحه الأمر بالركعتين بعد الوتر لمسافر خاف أن
لا يستيقظ للتهجد ولو بدا له تهجد بعد الوتر فالأولى أن يؤخره عليه قليلاً نص عليه انتهى وفي هذا الكلام
اشعار بأن فعل الوتر لا يمنع التهجد لكن إن أراد في الحال فالأولى أن يؤخره قليلاً فليتماثل اه (قوله) لكن
ينبغي تأخير (أي الوتر عنه) أي عمداً كمن التهجد وغيره (قوله) ثم أراد (أي حالاً) (صلاة) أي تهجداً
أو غيره (قوله) آخرها قليلاً (لعل حكمته المحافظة بحسب الظاهر على جعل الوتر آخر صلاة الليل صورته فانه لما
فصل بين الركعة الأخيرة وما بعدها كان ذلك كأنه ليس من صلاة الليل لفصله وتقدير أنه منها ينزل ذلك منزلة
من أراد الاقتصار على الوتر ثم عرض له ما يقتضي التهجد بعده ع (قوله) أن يصلي (أي قول المتن
ومنه في النهاية) لا قوله نعم إلا ما (قوله) حتى يصير وتره (الح) أي ثم يتهجد ما شاء معني إذا جمل على النهاية ثم
يعيده كذا في الروضة أما لو صيره شفعا ثم أوتر بعده من غير تخلل تهجد فلا يجوز جزماً اه (قوله) جمع (الح)
منهم ابن عمر رضي الله تعالى عنهما معنى (قوله) عنه) أي عن نقض الوتر معنى (قوله) عليه) أي المصنف قول
المتن (في النصف الثاني) (الح) لو فات وتر النصف الثاني من رمضان فقضاء نهاراً أو في غير رمضان ينبغي أن
يقنت لأن القضاء يحكي الإداة سم (قوله) وعلى الأول) هو قول المصنف في النصف الثاني من رمضان ع (الح)
(قوله) بكرة (ذلك) أي القنوت في غير النصف معني (قوله) وقضيته) أي قضية إطلاقهم كراهة القنوت في غير
النصف (قوله) وممن ما يوافقه) عبارته هناك في شرح ويندب القنوت في سائر المكتوبات للنازلة (الح)
أما غير المكتوبات كالجنازة فيكره فيها مطلقاً لئلا تنافي التخفيف والمنذورة والنافلة التي يسن فيها
الجماعة وغيرهما لا يسن فيها ثم انقبت فيها للنازلة لم يكرهه إلا كرهه وقول جمع بحر ويبطل في النازلة
ضعيف وكذا قول بعضهم يبطل أن طال لا إطلاقهم كراهة القنوت في الفرائض وغيرها لغير النازلة
لمقتضى أنه لا فرق بين طويله وقصيره وفي الام ما يصرح بذلك ومن ثم لما ساقه بعضهم قال وفيه رد على
الريبي وغيره في قولهم إذا طال القنوت في النافلة بطلت مطلقاً انتهت اه سم (قوله) وبه) أي بقوله

الذي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين بعد الوتر جالساً ففعله لبيان الجواز والذي اظبط عليه وأمر به جعل آخر
صلاة الليل وتره وفي شرح العباب وقد يستثنى من ذلك أي ندب عدم التنفل بعد الوتر المسافر فقد ذكر ابن
حبان في صحيحه الأمر بالركعتين بعد الوتر لمسافر خاف أن لا يستيقظ للتهجد ثم روى عن ثوبان كنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فقال إن هذا السفر جهد وثقل فاذا أوتر أحدكم فليركع ركعتين فإن استيقظ وإلا
كانت له ولو بدا له تهجد بعد الوتر فالأولى أن يؤخره عنه قليلاً نص عليه اه وفي هذا الكلام اشعار بأن فعل
الوتر لا يمنع التهجد لكن إن أراد في الحال فالأولى أن يؤخره قليلاً فليتماثل (قوله) في المتن في النصف الثاني
من رمضان) لو فات وتر النصف الثاني من رمضان فقضاء نهاراً أو في غير رمضان ينبغي أن يقنت لأن القضاء
يحكي الإداة (قوله) وممن ما يوافقه) عبارته هناك بعد شرح قول المنهاج ويندب القنوت في سائر
المكتوبات للنازلة لا مطلقاً على المشهور أما غير المكتوبات كالجنازة فيكره فيها مطلقاً لئلا تنافي التخفيف
والمنذورة والنافلة التي يسن فيها الجماعة وغيرهما لا يسن فيها ثم انقبت فيها للنازلة لم يكرهه إلا كرهه
وقول جمع بحر ويبطل في النازلة ضعيف وكذا قول بعضهم يبطل أن اطال لا إطلاقهم كراهة القنوت في
الفرائض وغيرها لغير النازلة لمقتضى أنه لا فرق بين طويله وقصيره وفي الام ما يصرح بذلك ومن ثم لما
ساقه بعضهم قال وفيه رد على الريبي وغيره في قولهم أن اطال القنوت في النافلة بطلت مطلقاً اه (قوله) وبه

لكن ينبغي تأخير عنه
ولو أوتر ثم أراد صلاة
آخرها قليلاً (وقيل يشفعه
بركعة) أي يصلي ركعة حتى
يصير وتره شفعا (ثم يعيده)
ليقطع الوتر آخر صلاته
كما كان يفعله جمع من
الصحابة رضي الله عنهم
ويسمى نقض الوتر
لكن في الأحياء أنه صح
النهى عنه (ويندب القنوت
آخر وتره) أي آخر
ما يقع وتره فاشمل الإيتار
بركعة كما هو ظاهر خلافاً
لمن أوردها عليه (في
النصف الثاني من رمضان)
لأن أبي بن كعب فعل
ذلك لما جمع عمر الناس
عليه في التراويح رواه أبو
داود (وقيل) يسن في الأخيرة
الوتر (كل السنة) واختير
لظاهر الخبر الصحيح عن
الحسن بن علي رضي الله
عنها عني رسول الله صلى
الله عليه وسلم كلمات
أقولن في الوتر أي قنوته
اللهم اهدني فيمن هديت
إلى آخر ما مر في قنوت
الصبح وعلى الأول يكره
ذلك وقضيته أن تطويله
لا يبطل وممن ما يوافقه وبه

يرد قول شيخنا هذا ولعل محله إذا لم يبطل الاعتدال وكان شهوا نعيم في الأنوار ما قد بوا فقه (وهو كقنوت الصبح) في لفظه ومحله والجبر به ورفع
اليد فيه وغير ذلك مما مر ثم (ويقول) ندبا (قبله اللهم إنا نستعينك ونستغفرك إلى آخره) (٢٣١) وهو مشهور قيل ويزيد فيه آخر

البقرة وردوه بكرة
القراءة في غير القيام (قلت
الاصح) انه يقول ذلك
(بعده) لان قنوت الصبح
ثابت عن النبي ﷺ في
الوتر والآخر لم يأت عنه
ﷺ فيه شيء وإنما اخترعه
عمر رضي الله عنه وتبعوه
فكان تقديمه أولى وإنما
يجمع بينهما امام لمصورين
بشروطه السابقة وإلا
اقتصر على قنوت الصبح
(و) الاصح (أن الجماعة
تدب في الوتر) إذا فعل في
رمضان سواء أ فعل عقب
التراويح أم بعدها أم من
غير فعلها وسواء أ فعلت
التراويح (جماعة) أم لا
(والله أعلم) لنقل الخلف
ذلك عن السلف نعم من له
تهجد لا يؤثر معهم بل يؤثر
وتره لما بعد تهجده أما وتر
غير رمضان فلا يسن له
جماعة كغيره (ومنه) أي
ملا يسن له جماعة (الضحى)
الأخبار الصحيحة الكثيرة
فيها ومن نفاها إنما أراد
بحسب عليه (وأقلها
ركعتان) لخبر البخاري
عن أبي هريرة أنه ﷺ
أوصاهما وأنه لا يدعها
وأذى كمالها أربع لما
صح كان ﷺ يصلي

وقضيته ان تطويله لا يبطل الخ (قوله) رد قول شيخنا الخ) اعتمد مر قول الشيخ سم وكذا اعتمده
الخطيب عبارة النهاية والمغنى وعلى الأول لو قنت فيه في غير النصف المذكور ولم يبطل به الاعتدال كره
وسجد للسهر وان طال به وهو عامد عالم بالتحريم بطلت صلاته وإلا فلا ويسجد للسهر اه قال ع ش قوله
مر لو قنت فيه الخ ومثله لو قنت في غير الصبح فان طال به الاعتدال ولو من الركعة الأخيرة بطلت صلاته
حيث كان عامدا عالما وإلا فلا ويسجد للسهر على ما اعتمده الشارح مر وافق به حجج بان تطويل الاعتدال
من الركعة الأخيرة لا يضر مطلقا لانه عند تطويله بقنوت النازل وعليه فلا يجوز لانه لم يفعل ما يبطل عمده
اه (قوله) ولعله محله) اى عدم الابطال (قوله) قد بوا فقه) اى قول الشيخ (قوله) في لفظه) إلى قوله لنقل
الخلف في المغنى (قوله) وغير ذلك الخ) اى كاقضاء السجود بتركه مغنى (قوله) آخر البقرة) اى ربنا
لا تأخذنا إلى آخر السورة نهاية ومعنى (قوله) يقول ذلك) اى اللهم إنا نستعينك الخ قول المتن (بعده)
اى بعد قنوت الصبح مغنى (قوله) والآخر) اللهم إنا نستعينك الخ (قوله) تقديمه) اى قنوت الصبح
(قوله) بشروطه السابقة) اى في دعاء الافتتاح كرى (قوله) أم بعدها) هلا قال أم قبلها سم عبارة
البصرى قوله أم بعدها لعل الاصول قبلها ووقع السؤال في قضاء وتر رمضان بعد خروجه هل تسن له
الجماعة والقنوت الظاهر نعم اه وقديحجاب بانه يغنى عن أم قبلها قوله نعم من له تهجد الخ اى كما مر قيل قول
المتن فان أوتر الخ (قوله) كغيره) اى من القسم الأول (قوله) اى ما لا يسن) إلى قوله قال بعضهم في
النهاية والمغنى لإفوله لما صح إلى فست (قوله) ومن نفاها الخ) ان أراد بالنافي عائشة رضي الله عنها كان
ينبغي ان يقول إنما أراد بحسب رؤيته بدل علمه لان عائشة إنما قالت ما رايته يصليها رشيدى قول المتن
(الضحى) وهى صلاة الاشراف كما فى به والود حمد الله تعالى وان وقع في العياب انها غيرها وعلى ما فيه
يتدب قضاءها إذا فاتت لانها ذات رقت نهاية وباقى في الشرح خلاف ذلك الافناء عبارة ع ش قوله مر
وهى صلاة الاشراف عبارة سم على المنهج فرع المعتمد ان صلاة الاشراف غير صلاة الضحى مر وفي حج
ما بوا فقه اه وعبارة شيخنا وهل هى صلاة الاشراف او غيرها الذى في شرح الرملى انها هى وقال ابن حجر
انها غيرها ونقل ابن قاسم عن الرملى ايضا في غير الشرح وعليه فصلاة الاشراف ركعتان يحرم بهما بنية
سنة لإشراق الشمس ويتأكد على الشخص قضاءها إذا فاتت لانها ذات رقت وهو وقت طلوع الشمس ولا
تكره حينئذ كما علمت انها ذات وقت اه وقوله وهو وقت الخ باقى في الشرح خلافه وعن شرح الشياثل
للشارح وفاقه (قوله) ومن نفاها الخ) اى كابن عمر رضي الله تعالى عنهما حمل على مر قول المتن (وأقلها
ركعتان) ودعاء صلاة الضحى اللهم ان الضحاه ضحاؤك والبهاء بهاؤك والجلال جلالك والقوة قوتك
والقدرة قدرتك والعصمة عصمتك اللهم ان كان رزقي في السماء فانزله وان كان في الارض فاخرجه وان كان
معسرا فيسره وان كان حراما فطهره وان كان بعيدا فقر به بحق خائلك وبهائلك وجمالك وقوتك وقدرتك
آتى ما آتيت عبادك الصالحين وما يقال من ان صلاة الضحى تقطع الذرية لا اصل له وإنما هى نزعة ألقاها
الشیطان في اذان العوام ليحملهم على تركها شيخنا (قوله) وانه الخ) اى وبانه الخ (قوله) فست الخ)
عطف على قوله اربع وكان الأولي العطف بشم (قوله) قال بعضهم الخ) عبارة النهاية ويسن ان يقرأ فيها

يرد قول شيخنا) اعتمد مر قول الشيخ (قوله) في المتن ونستغفرك الخ) سئل الجلال السيوطى عن قوله فيه
ونحذف هل هو بالمهملة او بالمعجمة فاجاب بقوله هو بالمهملة والفت في ذلك كتابا الخ اه (قوله) أم بعدها)
هلا قال أم قبلها (قوله) قال بعضهم ويسن فيها قراءة الشمس والضحى الخ) عبارة شيخنا الامام العارفاو
الحسن البكرى في كنهه يقرأ فيها أى ركعتي الضحى قل هو الله أحد والكافرون لخبر ضعيف وفي آخر مثله في
الأولى والشمس وضحاها وفي الثانية الضحى وفيه مناسبة فهما ستان والأولى لفضل المورتين إذ ورد

الضحى اربعاً ويريد ما شاء فست فثمان قال بعضهم ويسن فيها قراءة الشمس والضحى لحديث فيه رواه البيهقى اه ولم يبين انه يقرأها
فيها إذا زاد على ركعتين في كل ركعتين من ركعاتها وفى الأولى فقط وعليه فما عداها يقرأ فيه الكافرون والاخلاص كما علم

الكافرون والاخلاص وهما افضل في ذلك من الشمس والضحى وان ورد تأيضا إذا اخلاص تعدل ثلث
القرآن والكافرون تعدل رבעه بلا مضاعفة اه وفي سم عن كذا الاستاذ البكري مثله واعتمده شيخنا
قال ع ش قوله مر الكافرون والاخلاص ويقرؤهما ايضا فها وصل ا اكثر من ركعتين ومحل ذلك ما لم
يصل اربعا واستباحرام فلا تستحب قراءة سورة بعد التشهد الاول ومثله كل سنة تشهد فيها بشهدين فانه
لا يقرأ السورة فيما بعد التشهد الاول اه اى إلا فى الوتر كما تقدم وقال الرشيدى قوله مر بلا مضاعفة
أى فى القرآن فهذا الثواب بالنظر لاصل ثواب القرآن والمراد أيضا ثلث القرآن أو رבעه الذى ليس فيه
الاخلاص بل الكافرون اه (قوله عامر) اى فى سنة المغرب كردى (قوله ومن ثم) اى لا جل ضعف
الخبر (قوله صحيح فى المجموع والتحقيق ما عليه الاكثر والخال) وهذا هو المعتمد كما جرى عليه ابن المقرئ
وقال الاسنوى بعد نقله ما مر فظهر ان ما فى الروضة والمنهاج ضعيف انتهى مغنى عبارة النهاية وسم
والمعتمد كما نقله المصنف عن الاكثرين وصححه فى التحقيق والمجموع وافتى به شيخنا الشهاب الرملى ان
اكثرها ثمان وعليه فلوراد عليها لم يجز ولم يصح ضحى ان احرم بالجميع دفعة واحدة فان سلم من كل اثنين صح
إلا الاحرام الخامس فلا يصح ضحى ثم ان علم المنع وتعمده لم ينقد والإلحاق نفعلا كتنظيره ما مر اه (قوله
وينبغى حمله الخ) وفاقا للنهج وخلافا للنهاية والمغنى وفاقا للشهاب الرملى (قوله وينبغى حمله الخ) اى ما فى
المجموع والتحقيق (قوله على انها) اى الثمان و(قوله ذلك) اى ثنتا عشرة (قوله حتى تصح نية
الضحى الخ) خلافا للنهاية ووالده والمغنى ووافقه المتأخرين عبارة شيخنا وأفضلها وأكثرها ثمان
ركعات على الصحيح المعتمد فلوراد احرم باكثر من الثمان لم ينقد لإحرامه المشتمل على الزائد ان كان عامدا
والا انعقد نفعلا مطلقا اه وفي سم ما يوافقه وعبرة البصرى قوله حتى تصح الخ فيه مخالفة لما جزم به فى
الامداد وشرح العباب من عدم الصحة إذا نوى بالزائد على الثمان الضحى وهو ما يفهمه كلام الروض
وشرحه فتأمل اه (قوله والافضل) إلى التنبيه فى النهاية وكذا فى المغنى لإلا قوله وكذا فى الرواتب
إلى ووقتهما من ارتفاع الشمس (قوله والافضل الخ) ويجوز فعل الثمان بسلام واحد وينبغى جواز
الاقتصار على تشهد واحد فى الاخيرة وجواز تشهد فى كل شفع من ركعتين أو اربع وهل يجوز تشهد بعد
ثلاث أو خمس ثم آخر فى الاخيرة أو تشهد بعد الثالثة وآخر بعد السادسة وآخر بعد الاخيرة فيه نظر سم
على حج اه شورى اقول قياس كلامهم الا فى النقل المطلق الجواز (قوله من كل ركعتين) يتردد
النظر فيما لو اتى بالضحى بتسليمة واحدة هل يقتصر على تشهد واحد الاقرب نعم وإنما اغتفر الثانى فى الوتر
لو روده بصرى ولعل الاقرب ما مر عن سم انفا من جواز الزيادة على تشهد واحد (قوله مثلا) اى اوست
أو ثمان أو عشر (قوله فى جنسه) كان المراد فيه فلفظ جنس مقحم رشيدى (قوله غريب) اى نقلا جمل على
مر (قوله اوسبق فلم) اى ولهذا قال الشارح كانه سقط من القلم لفظه بعض قبل اصحابنا ويكون المقصود
بذلك حكاية وجه نهاية (قوله إذا مضى ربع النهار الخ) اى من وقت الفجر كما هو ظاهر لانه اول النهار شرعا
بصرى (توبه ليكون الخ) لعل المراد تقريبا سم (قوله فى كل ربع منه الخ) اى فى الربع الاول الصبح

ان الاخلاص تعدل ثلث القرآن والاخرى تعدل رבעه اه (قوله ومن ثم صحيح فى المجموع والتحقيق ما عليه
الاكثر وان اكثرها ثمان) افتى به شيخنا الشهاب الرملى فلوراد عليها لم يجز ولم يصح ضحى ان احرم بالجميع
دفعة واحدة فان سلم من كل ركعتين صح إلا الاحرام الخامس فلا يصح ضحى ثم ان علم المنع وتعمده لم
تنعقد والإلحاق نفعلا مر ش (قوله وينبغى حمله الخ) وعلى إجرانه على ظاهره إذا صلى الاثنى عشر باحرام
واحد لم ينقد ما عدا الاحرام الرابع ان علم وتعمده ولا انعقد نفعلا مطلقا (قوله والافضل السلام من كل
ركعتين) يجوز فعل الثمان بسلام واحد وينبغى جواز الاقتصار على تشهد واحد فى الاخيرة وجواز تشهد
فى كل شفع من ركعتين أو اربع وهل يجوز تشهد بعد ثلاث أو خمس ثم آخر فى الاخيرة أو تشهد بعد الثالثة
آخر بعد السادسة وآخر بعد الاخيرة فيه نظر (قوله ليكون فى كل ربع) لعل المراد تقريبا (قوله

عامر) وأكثرها ثنتا عشرة
ركعة) لخبر فيه ضعيف
ومن ثم صحيح فى المجموع
والتحقيق ما عليه الاكثر وان
ان أكثرها ثمان وينبغى
حمله لوافق عبارة الروضة
على أنها أفضلها لأنها أكثر
ما صح عنه صلى الله عليه وسلم وان كان
أكثرها ذلك لو روده
والضعيف يعمل به فى مثل
ذلك حتى تصح نية الضحى
بالزائد على الثمان والافضل
السلام من كل ركعتين
وكذا فى الرواتب وإنما
امتنع جمع أربع فى التراويح
لأنها أشبهت الفرائض
بطلب الجماعة فيها ولا يرد
الوتر فانه وان جاز جمع أربع
منه مثلا بتسليمة مع شبهه
كذلك لكنه ورد الوصل
فى جنسه بخلاف التراويح
ووقتهما من ارتفاع الشمس
كمرح كما فى التحقيق
والمجموع كالشرحين
وقول الروضة عن الاصحاب
من الطلوع قال الاذرى
غريب أوسبق قلم إلى
الزوال وهو مراد من عبر
بالاستواء ووقتها المختار
إذا مضى ربع النهار
ليكون فى كل ربع منه
صلاة وللخبر الصحيح

صلاة الاوابين حين ترمض الفصال اي بفتح الميم تبرك من شدة الحر في اخفافها (تنبيه) ما ذكر من ان الثمان افضل من الثنتي عشرة لا ينافي قاعدة ان كلما كثرو شق كان افضل لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة اجرك على قدر نصبك وفي رواية نفقك لانها اغلبية لتصريحهم بان العمل القليل بفضل العمل الكثير في صور كالقصر افضل من الاتمام بشرطه وكالوتر بثلاث افضل منه بخمس او سبع او تسع على ما قاله الغزالي لئلا يكثر مردود وكالصلاة مرة في جماعة افضل منها خمس وعشرين مرة وحده كذا (٢٣٣) ذكره الزركشي ولا يصح لان اعادة

الصلاة مع الانفراد لغير وقوع خلل في صحتها لا تجوز فلا تنعقد كما يأتي وكر كعة الوتر افضل من ركعتي الفجر وتجد الليل وإن كرذ كره في المطلب قال ولعل سبب ذلك انسحاب حكمها على ما تقدمها اي كونها تصير وظيفتها وظائف يومه وليته وترا والله تعالى وتر يحب الوتر وتخفيف ركعتي الفجر افضل من تطويلهما بغير الوارد ركعتي العيد افضل من ركعتي الكسوف بكيفيتين السكاملة لان العيد لتوقيته شبه الفرض مع شرف وقته وكوصل المضمضة والاستنشاق افضل من فصلهما وبقيت صور اخرى ولك ان تقول لا يرد شيء من ذلك على القاعدة لان هذه كلها تحصل الافضلية فيها من حيث عدم اشقيتها بل من حيثية اخرى اقترنت بها كالاتباع الذي يربو ثوابه على ثواب الكثرة والمشقة فتأمل لتعلم ما في كلام الزركشي وغيره وان المجتهد قد يرى من المصالح المحققة بالقليل ما يفعله على الكثير ومن ثم قال

وفي الثاني الضحي وفي الثالث الظهر وفي الرابع العصر ع ش ولعل الانسب البدء بالضحي والختم بالمغرب (قوله صلاة الاوابين) اي صلاة الضحي ع ش (اي بفتح الميم) فيه قلب مكان وحق لفظه اي ان تكتب قيل تبرك كما غير الشارح (قوله لخبر مسلم الخ) علة القاعدة (قوله لانها الخ) علة عدم المناقاة (قوله بشرطه) وهو ان يكون المسافة ثلاث مراحل (قوله لئلا يكثر مردود) ما يرد من قولهم السابق واكمل منه خمس الخ سم (قوله ولا يصح الخ) اي ما ذكره الزركشي وقد يجاب بان ضمير منها في كلامه راجع للصلاة من حيث جنسها لا لشخصها فالعنى ان الظهر مثلاً في يوم مرة جماعة افضل منها في ايام اخر خمس وعشرين مرة منفرداً (قوله وان كثر) اي التجدد (قوله قال) اي ابن الرفعة صاحب المطلب (قوله اي كونها تصير وظائف يومه وليته وترا) اي محتومة بالوتر وبه يندفع ما في سم (قوله بل من حيثية اخرى) اطال البصري في استشكله وكتب سم ما نصه قوله بل من حيثية الخ هذا لا ينافي انها اغلبية بل يحققة لان معناه خروج بعض الصور عنها وقد تحقق وان كانت الافضلية من تلك الحيثية الاخرى اه (قوله وان المجتهد الخ) معطوف على قوله تصير يحجم الخ ويحتمل على قوله ان العمل الخ (قوله ما يفعله) الضمير المستتر لما البارز للقليل (قوله ونظير ذلك) اي القاعدة المتقدمة والتذكير بتاويل الضابط قول المتن (وتحية المسجد) قال الزركشي بان العماد هذه الاضافة غير حقيقية اذا مراد انها تحية لرب المسجد تعظيماً له لا للبيعة فلو قصد سنة البيعة لم تصح الخ شوي قال في الابواب لان البيعة من حيث هي بقعة لا تقصد بالعبادة شرعاً وإتماماً قصد لايقاع العبادة فيها لله تعالى انتهى كردى ويجزى قول المتن (وتحية المسجد) شمل ذلك المساجد المتلاصقة والذي بعضه مسجد وبعضه غيره كما يحتمل الاسنوى اي على الاشاعة وخرج بالمسجد الرباط ومصلى العبد وما يبنى في ارض مستأجرة على صورة المسجد واذن بانيه في الصلاة فيه نهاية وقوله روماني في ارض الخ اي والصورة انه لم يبن في ارضه نحو ذلك اما اذا فعل ذلك ووقفه مسجداً فانه تصح فيه التحية رشدي عبارة ع ش ومثلاً اي الارض المستأجرة المحتكرة والارض التي لا تجوز عمارتها كالتي بحريم الانهار ومحل ذلك في الارض اما ما فيها من البناء ومنه البلاط ونحوه فيصبح وقفه مسجداً حيث استحق اثباته فيها كان استأجرها للمنافع تشتمل البناء ونحوه تصح التحية فيه اه وظاهر انه يجزى ما ذكر في الاعتكاف ايضاً (قوله الخالص) خلافاً لنهاية كما مر آنفاً وشرح الابواب عبارة سم قوله الخالص اخرج المشارع وفي شرح

لكنه مردود) ما يرد من قولهم السابق واكمل منه خمس الخ (قوله اي كونها تصير وظائف يومه وليته وترا) فيه بحث لان وظائف اليوم واللييلة سواء اريد بها مجرد الفرائض او مجموع الفرائض وروايتها وتر في نفسها بدون انضمام ركعة الوتر اليها بل انضمام ركعة الوتر اليها يصيرها شفعاً فاختر ذلك يظهر لك (قوله من حيثية اخرى) هذا لا ينافي انها اغلبية بل يحققة لان معناه خروج بعض الصور عنها وقد تحقق وان كانت الافضلية فيها من تلك الحيثية الاخرى (قوله في المتن وتحية المسجد) لو خرج من المسجد قبل تمام التحية كان احرم بالتحية في سفينة فيه ثم خرجت به السفينة قبل تمامها فالتحية ان تعمد ذلك بان اخرج السفينة باختياره بطلت لان شرطها المسجد فلا بد من وجودها في جميعها وان لم تعمد ذلك بان خرجت السفينة فمر اعليه انقلب نفلاً مطلقاً (قوله الخالص) اخرج المشارع وفي شرح الابواب ومر في الغسل ان ما وقف

(٣٠ - شرواني وابن قادم - ثاني) الشافعي رضي الله عنه استكثر قيمة الاضحية احب الى من استكثر عدددها والعق بالعكس لان القصد ثم طيب اللحم وهنا تخليص الرقبة لا ينافيه حديث خير الرقاب انفسها عند اهلها واغلاها ثمناً لا مكان حمله بل تعينه على من اراد الاقتصار على واحدة ونظير ذلك قاعدة ان العمل المتعدي افضل من القاصر فهي اغلبية لان القاصر قد يكون كالإيمان افضل من نحر الجهاد واختار ابن عبد السلام كالا حياء ان فضل الطاعات على قدر المصالح الناشئة عنها كتصدق بخيل بدرهم فانه افضل من قيامه ليلة وصومه اياماً (و) منه (تحية المسجد) الخالص

غير المسجد الحرام لداخله على طهر او حدث وتوضا قبل جلوسه ولو مدرسا ينتظر كما في مقدمة شرح المذهب وعبارته وإذا وصل مجلس الدرس صلى ركعتين فان كان مسجدا تاكد الحث على الصلاة انتهت ولم يستحضره الزركشي فنقل عن بعض مشايخه خلافا او زحفا او حبوا وان لم يرد الجلوس خلافا للشيخ نصر للخبر المتفق عليه إذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وقوله فلا يجلس للغالب اذ العلة تعظيم المسجد ولذا كره تركها من غير عذر نعم ان قرب قيام مكتوبة جمعة او غيرها وقد شرعت جماعتها وإن كان قد صلاها جماعة او فرادى على الاوجه وخشى لو اشتغل بالتحية فوات فضيلة التحريم انتظره قائما ودخلت التحية فان صلاها او جلس كره وكذا تكره الخطيب دخول وقت الخطبة متمكنا منها خلافا لمن نازع فيه واريد طواف دخل المسجد متمكنا منه لحصولها بركعتيه فان اختلف شرط من هذين سنت له قال المحاملي ولمن خشي فوت سنة راتبة او يدبانه بؤخر طواف القدوم اذا خشي فوت سنة مؤكدة (وهي ركعتان) للحديث اى افضلها ذلك

العباب ومر في الفصل ان ما وقف بعض مشاعا مسجدا يحرم المكث فيه على الجنب وقياسه هنا انه يسن لداخله التحية لانه مشى جمع على انها لا تسن له وهو قياس عدم صحة الاعتكاف فيه وقد يقال يتدب التحية لداخله وإن لم يصح الاعتكاف فيه هو الاقرب ثم فرق بما احاصله ان في التحية اجتماع المقتضى وغيره وفي الاعتكاف اجتماع المانع والمقتضى (قوله غير المسجد) الى قول المتن وتحصل في النهاية لا قوله وعبارته الى ولم يستحضره وكذا في المغني لا قوله ولو مدرسا الى ان زحفا وقوله او حبوا وقوله وايد الى المتن (قوله غير المسجد الحرام) اى اما هو فلا تسن لداخله بالقيدين الانيين رشيدى عبارة عرش واذا دخل المسجد الحرام من يرد الطواف راراد ركعتين تحية المسجد قبل الطواف فهل تنعقد قال الشيخ الرملى ينبغي انها تنعقد وخالف شيخنا الزبادى وقال بعدم الانعقاد وسئل عن ذلك في مجلس آخر فقال بالانعقاد (فرع) لو وقف جز مشاع مسجدا استحب التحية ولم يصح الاعتكاف سم على المنهج اه (قوله واحد حدث) اى وتطهر عن قرب نهاية (قوله ينتظر) ببناء المفعول اى ينتظره الطلبة (قوله واذا وصل مجلس الدرس) قضية ما بعده وان لم يكن من المسجد فيخالف اختصاص التحية بالمسجد (قوله او زحفا) عطف على مدرساى ولو دخل زحفا وهو المشى على الاليتين والحبو هو المشى على اليمين والركبتين (قوله وقوله) اى قول الخبر وهذا داستند الشيخ نصر (قوله للغالب) اى من جلوس داخل المسجد فيه (قوله اذا العلة الخ) تعليل لقوله للغالب (قوله كره تركها) اى التحية (قوله ان قرب قيام مكتوبة الخ) اى او اقيمت مغنى (قوله انتظره) اى قيام المكتوبة (قوله على الاوجه) اى خلافا لما في شرح الروض عن بحث المهمات من عدم الكراهة ان كان قد صلاها جماعة سم (قوله كرهه) وكذا تكره الخ) ظاهرا انعقادها في هذه المواضع مع الكراهة سم (قوله الخطيب الخ) اى ولمن دخل والامام في مكتوبة نهاية زاد المغنى او دخل بعد فراغ الخطيب من خطبة الجمعة او وهو في آخرها قال الشيخ ابر محمد ورمبا يدعى دخول هاتين الصورتين في قولهم او قرب اقامتها الخ اه (قوله دخل) اى الخطيب (قوله وقت الخطبة) عبارة المغنى وقد حانت الخطبة اه (قوله متمكنا منها) اى الخطبة وكأنه احترز به عما إذا لم يتمكّن منها كان لم يكمل العدد رشيدى (قوله واريد طواف الخ) لو بدا بالتحية في هذه الحالة فينبغي انعقادها الاها مطلوبة في الجملة ولو بدا بالطواف كاهو الافضل ثم نوى بالركعتين بعده التحية فينبغي صحة ذلك ويندرج فيها سنة الطواف مر اه سم (قوله من هذين) اى ارادة الطواف والتمكّن منه (قوله للحديث) اى المار انفا (قوله ولمن خشى الخ) ويحرم الاشتغال بها عن فرض ضائق وقته نهاية

بعضه مشاعا مسجدا يحرم المكث فيه على الجنب وقياسه هنا انه يسن لداخله التحية لانه مشى جمع على انها لا تسن له وهو قياس عدم صحة الاعتكاف فيه الى ان قال وقد يقال تتدب التحية لداخله وإن لم يصح الاعتكاف فيه وهو الاقرب ويفرق بانه قد ماس جزءا من المسجد فسننت له تحية ذلك الجزء الذي مسه بالمغنى تعظيمه وإشارة الى ان نماسة غيره لا تؤثر فيما طالب له من مزيد التعظيم بخلاف صحة الاعتكاف فانه يلزم عليه ان يكون معتكفا في جزء غير المسجد وفيه اخلال بالتعظيم الى آخر ما اطال به وقد ير دعى هذا الفرق انه ايضا يلزم ان يكون مصليا التحية في جزء غير مسجد لان يقال هذا لا يخل بالتعظيم لان انعقاد الصلاة في الجملة في غير المسجد بخلاف الاعتكاف فليتأمل (قوله قبل جلوسه) قد يقال هلا اعتبر الجلوس اليسير للوضوء كالمجلس الاحرام بالتحية من جلوسه وسجد والتلاوة إذا سمع آية السجدة عند دخوله ثم اتى بالتحية ثم رايت كلام الشارح الآتى وفيه نظر (تنبيه) مسجدا متلاصقان دخل احدهما وصلى التحية ثم دخل منه الآخر فهل يطالب له تحية او لا لانها في حكم مسجد واحد فيه نظر ولا يبعد ان تطالب له لانه مسجد آخر حقيقة (قوله وإن كان قد صلاها جماعة او فرادى على الاوجه) اى خلافا لما في شرح الروض عن بحث المهمات من عدم الكراهة ان كان قد صلاها جماعة (قوله كرهه) وكذا تكره الخ) ظاهرا انعقادها في هذه المواضع مع الكراهة (ولم يرد طواف دخل المسجد متمكنا فيه) ولو بدا بالتحية في هذه الحالة فينبغي انعقادها الاها مطلوبة منه في الجملة غاية الامر انه طلب منه تقديم الطواف لحصولها بسنته ولو بدا بالطواف

فتجوز الزيادة عليهما بتسليمه وإلا لم تنعقد الثانية إلا لنحو جاهل فتعقد نفلا مطلقا (٢٣٥) بفرض أو نقل آخر) وإن لم ينوها معه

لأنه لم يهتك حرمة المسجد المقصودة أي يسقط طلبها بذلك أما حصول ثوابها فالوجه توقفه على النية لحديث إنما الأعمال بالنيات وزعم أن الشارع أقام فعل غيرها مقام فعلها فيحصل وإن لم تنو بعينه وإن قيل إن كلام المجموع يقتضيه ولو نوى عددها لم يحصل شيء من ذلك اتفاقا كما هو ظاهر أخذنا بما يحتمل بعضهم في سنة الطواف وانما ضرت نية ظهر وسنته مثلا لأنها مقصودة لذاتها بخلاف التحية (لأن ركعة) فلا تحصل بها (على الصحيح) للحديث (قلت وكذا الجنازة وسجدة التلاوة) وسجدة (الشكر) فلا تحصل بهذه ولا ببعضها على الصحيح للحديث أيضا (وتكرر) التحية أي طلبها (بشكر) الدخول على قرب في الأصح والله أعلم لتجدد السبب ويسقط نيتها بتعمد الجلوس ولو للوضوء لمن دخل محدثا على الأوجه لتقصيره مع عدم احتياجه للجلوس وبه فارق ما يأتي في العطشان وبطوله مطلقا لا بقصره مع نحو سهو أو جهل ولا بقيام وإن طال أو عرض عنها كما هو ظاهر فيصليها وله على الأوجه إذا نواها قائما إن جلس ويتمها لأن المحذور الجلوس في غير الصلاة ولو دخل عطشان

(قوله) فتجوز الزيادة (الخ) في التعبير بالجواز إشارة إلى عدم طلب الزيادة وإن أثبت عليها فليتأمل سم قول المتن (وتحصل بفرض الخ) ينبغي أن محل ذلك حيث لم يندرها أو إلا فلا بد من فعلها مستقلة لأنها بالنذر صارت مقصودة فلا يجمع بينها وبين فرض ولا نقل ولا تحصل بواحد منها ع ش (قوله) فالوجه توقفه (الخ) وفاقا لشيخ الإسلام وخلافه لثبوت المغنى والزبدي ووافقهم شيخنا (قوله) فيحصل أي نواها سم (قوله) بعينه قد يمنع البعد ويسند المنع بأن الشارع كما أقام فعل غيرها مقام فعلها في سقوط الطلب فكذا في الثواب سم (قوله) شيء من ذلك أي من سقوط الطلب وحصول الثواب وكان المناسب بشيء الخ بالباء (ولو نوى عددها الخ) كذا في النهاية وهو جواب سؤال منشؤه قول المصنف وتحصل الخ قول المتن (وكذا الجنازة) وينبغي أن لا تفوت بها أن لم يطل بها فصل ع ش (قوله) بهذه أي مجموع هذه الثلاث قول المتن (بتكرار الدخول الخ) أي ولو دخل من مسجد إلى آخر وهما متلاصقان مغنى وسم (قوله) لتجدد السبب إلى قوله ولو دخل في النهاية والمغنى إلا قوله ولو للوضوء اه وبطوله وقوله ولا بقيام إلى وله (بتعمد الجلوس) أي متمكنا بخلافه مستوفزا كعلي قدميه مر اه سم (قوله) على الأوجه قد يقال ه لا تغفر الجلوس اليسير للوضوء كالمجلس الاحرام بالتحية من جلوس أو لسجدة والتلاوة إذا سمع آية السجدة عند دخوله ثم أتى بالتحية سم (قوله) وبه) أي بالعليل (قوله) وبطوله الخ) عطف على قوله بتعمد الجلوس (قوله) مع نحو سهو الخ) انظر ما دخله بلفظة نحو وقد اسقطها غيره (قوله) وإن طال خلاف النهاية والمغنى ومن تبعهما عبارتهما واللفظ الاول وبطول الوقوف أيضا كما أفتى به الودد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله لم وبطول الوقوف أي قدر ازائدا على ركعتين وخرج بطول الوقوف ما لو اتسع المسجد جدا فدخله ولم يقف فيه بل قصد المحراب مثلا وزاد مشيه إليه على مقدار ركعتين فلا تفوت التحية بذلك ع ش والموافق لما قدمه غير مرة أن يقول قدر ركعتين (قوله) إذا نواها قائما الخ) ولو أحرم بها جالسا فالوجه كما أفاده الودد رحمه الله تعالى جوازها حيث جلس لياتيها إذا ليس لنا نافلة بحسب التحريم بها قائما نهاية قال ع ش قوله لم حيث جلس لياتيها خراج صورة الإطلاق فتفوت التحية بالجلوس وشمل ذلك قوله مر السابق وتفوت بحلوسه قبل فعلها وإن قصر الفصل اه (قوله) لم نفت بشربه جالسا الخ) خلافه لثبوتها بعبارة سم ويتجه الفوات أن جلس متمكنا مر اه وقال ع ش ويقرب أن يحمل كلام التحفة على ما إذا اشتد العطش وكلام النهاية على ما إذا لم يشتد لأنه متمكن من أن يشرب من

كما هو الأفضل ثم نوى بالركعتين بعد التحية فينبغي صحة ذلك ويندرج فيها سنة الطواف لأن التحية لم تسقط بالطواف بل اندرجت في ركعتيه فجاز أن ينوى خصوصها ويندرج فيها سنة الطواف مر (قوله) فتجوز الزيادة في التعبير بالجواز إشارة إلى عدم طلب الزيادة وإن أثبت عليها فليتأمل (قوله) في المتن وتحصل بفرض أو نقل آخر) في البهجة وفضلها بالفرض والنقل حصله أن نويت أو لا اه (قوله) للحديث إنما الأعمال بالنيات قد يقال هذا الحديث يشكل على حصولها بغيرها إذا لم ينوها وبجواب بان مفاد الحديث توقف العمل على النية أعم من نية مخصوصه وقد حصلت النية ههنا وإن لم يكن المنوى مخصوص التحية فتدبر (قوله) فيحصل أي نواها وإن لم تنو بعينه قد يمنع البعد ويسند المنع أن الشارع كما أقام فعل غيرها مقام فعلها في سقوط الطلب فكذا في الثواب (قوله) ويسقط نيتها بتعمد الجلوس أي متمكنا بخلافه مستوفزا كعلي قدميه مر قال في شرح الإرشاد بل كلام ابن العباد صريح في جواز الاحرام بها إذا جلس بنية صلاتها جالسا اه وسيأتي في قول الشارع ومن ثم الخ اعتمادوه واعتمد شيخنا الشهاب الرملي أيضا بالقيود المذكور (قوله) ولا بقيام وإن طال اعتمد شيخنا الشهاب الرملي الفوات إذا طال القيام كافي نظائره كالمطل الفصل بين قراءة آية سجدة وسجودها أو بين السلام سهو أو عجز أو السهو وتذكره (قوله) ولو دخل عطشان لم تفت بشربه جالسا على الأوجه) ويتجه الفوات أن جلس متمكنا مر (قوله) للخلاف الشهير في وجوبها قضية هذا التعليل أن لا تلحق بسجدة التلاوة سجدة الشكر في ذلك مر (قوله)

لم تفت بشربه جالسا على الأوجه لأنه اعذر ومر ندب تقديم سجدة التلاوة عليها لأنها أكد منها للخلاف الشهير في وجوبها

وأنها لا تفوت بها لأنه
 جلوس قصير لعذر ومن ثم
 لم يتعين الاحرام بها من قيام
 خلافا لاسنوى وهنا آراء
 بعيدة غير ما ذكرنا فاحذرهما
 ويردد النظر في أن فواتها
 في حق ذى الحب أو الزحف
 بماذا ولو قيل لا تفوت إلا
 بالاضطجاع لأنه رتبة
 أدون من الجلوس كأن
 الجلوس أدون من القيام
 فكما فانت بهذا فانت بذلك
 لم يبعد وكذا يتردد في حق
 المضطجع أو المستلقي أو
 المحمول إذا دخل كذلك
 ويكره للمحدث دخوله
 ليجلس فيه فان فعل أو
 دخل غيره ولم يتمكن منها
 قال أربع مرات سبحان
 الله والمحدثه ولا إله إلا الله
 والله أكبر لأنها الطيبات
 الباقيات الصالحات وصلاة
 الحيوانات والجمادات
 (ويدخل وقت الرواتب)
 اللاتي (قبل الفرض بدخول
 وقت الفرض و) يدخل
 وقت الاتي (بعده بفعله)
 كالوتر (ويخرج النوعان)
 اللذان قبل الفرض وبعده
 (يخرج وقت الفرض)
 لأنهما يتابعان له نعم
 يفوت وقت اختيار القلبية
 بفعله وإذا لم يصله تكون
 البعدية قضاء لم يدخل
 وقت أدائه ويظهر أن قوله

وقوف من غير مشقة اه (قوله وأنها لا تفوت بها) ينبغي أن لا تفوت بسجود الشكر أيضا سم (قوله ومن ثم
 الخ) قد يؤخذ منه أن الاحرام بها من قيام افضل سم (قوله لم يبعد) اعتمده مر اه سم (قوله وكذا يتردد
 النظر في حق المضطجع الخ) وعلى قياس ما ذكره ولا تفوت في حق المضطجع بالاستلقاء لأنه رتبة أدون
 من الاضطجاع وفي الامداد قياس ما سبق من عدم الفوت بالقيام أنها لا تفوت في حق المقعد إلا باضطجاعه
 وهو محتمل نعم يتردد النظر في الداخل مضطجعا أو مستلقيا ولا يبعد فواتها عليه بطول الزمن عرفاه وفي
 النهاية قياس ما مر من دخول غير قائم وطال الفصل قبل فعلها فواتها أيضا اه كردى (قوله ويكره) إلى
 المتن في النهاية والمغنى إلا قوله ليجلس فيه (قوله ويكره للمحدث الخ) ما جزم به هنا من كراهة دخول
 المحدث للجلوس بخالف ما اعتمده في شرح العباب من عدم كراهة جلوس المحدث في المسجد إلا ان يفرق
 بين الدخول للجلوس وبين نفس الجلوس ولا يخفى ما فيه فليتامل سم (قوله ليجلس فيه) زاد في فتح الجواد
 لانه حرم مرور لما نه خلاف الاولى للجنب إلا لعذر اه كردى وقضية إطلاق النهاية والمغنى هنا كراهة
 دخول المحدث في المسجد وإن لم يرد الجلوس (قوله ولم يتمكن منها) أى لشغل أو نحوه نهاية ومعنى (قوله
 قال أربع مرات سبحان الله الخ) فانها تعدل ركعتين في الفضل نهاية ومعنى قال سم يتجه ان محل ذلك حيث لم
 يحكم بفوات التحية والإتيان مضى زمن يفوتها لو كان على طهارة فلا يطالب منه ذلك القول ولا يقع جازا
 أثرهما فليتامل اه وهو قريب وقال ع ش وينبغي ان محل هذا بالنسبة للمحدث حيث لم يتيسر له الوضوء
 فيه قبل طول الفصل والإفلا يحصل لتقصيره ترك الوضوء مع تسيره اه وهو بعيد (قوله والله أكبر)
 زاد ابن الرفعة ولا حول ولا قوة إلا بالله وغيره زاد العلى العظيم نهاية رياتي في الشرح مثله (قوله لأنها الخ) عبارة
 المغنى فائدة وإنما استحب الاتيان بهذه الكلمات الأربع لأنها صلاة سائر الخليفة من غير الأدعى من الحيوانات
 والجمادات في قوله تعالى وإن من شيء إلا يسبح بحمده أى هذه الأربع وهى الكلمات الطيبات والباقيات
 الصالحات والفرض الحسن والذكر الكثير في قوله تعالى والباقيات الصالحات وفي قوله تعالى من ذا الذى
 يقرض الله قرضا حسنا وفي قوله تعالى واذكروا الله ذكرا كثيرا (قوله وصلاة الحيوانات الخ) (فرع)
 ان التحيمات متعددة فتحة المسجد بالصلاة والبيت بالطواف والحرم بالاحرام ومبنى بالرى وعرفة بالوقوف
 ولقاء المسلم بالسلام ونحية الخطيب يوم الجمعة بالخطبة نهاية ومعنى قول المتن (ويدخل وقت الرواتب الخ)
 ويسن فعل السنن الراتبة في السفر سواء أقصر أم أتم لكننها في الحضر آ كدوسيات في الشهادات أن من
 واظب على ترك الراتبة ردت شهادته معنى ونهاية قال ع ش قوله على ترك الراتبة أى كلها وكذا بعضها ولو غير
 مؤكد على الأقرب ع ش (قوله اللذان) إلى قوله وإذا لم يصله في المغنى وإلى المتن في النهاية إلا قوله ويظهر إلى
 وبح (قوله اللذان قبل الفرض) عبارة المغنى أى وقت الذى قبله والذى بعده اه وهى احسن (قوله تكون
 البعدية قضاء الخ) ومثلها الوتر والترابيح مر اه سم (قوله وإذا لم يصله الخ) ولو فعل البعدية قبله لم تعد

وأنها لا تفوت بها) ينبغي أن لا تفوت بسجود الشكر أيضا (قوله ومن ثم الخ) قد يؤخذ منه أن الاحرام بها
 من قيام افضل (قوله لم يبعد) اعتمده مر (قوله ويكره للمحدث دخوله ليجلس فيه) في شرح العباب قيل
 السجدة ما نصه ويكره دخوله بلا حاجة بغير وضوء كذا في شرح مر على ما في الاحياء واستدل له الزركشى
 بما فيه نظر ثم رأيت في المجموع ما رده وهو أنه يجوز الجلوس فيه للمحدث إجماعا ولو لغرض ولا كراهة
 فيه وقول المتولى يكره لغرض لا علم احدا وافقه واعتضه الزركشى بان الروايات وافقه الحديث إنما
 بنيت المسألة لذكر الله أى ومع ذلك هو ضعيف وإن جزم به فى الانوار إلى ان قال وبحت الزركشى تقييد
 ما ذكر في المحدث بما إذا لم يضيق على المصلين أو المعتكفين والاحرام اه وما اعتمده من عدم كراهة جلوس
 المحدث بخالف ما جزم به من كراهة الدخول للجلوس إلا ان يفرق بين الدخول للجلوس وبين نفس الجلوس
 ولا يخفى ما فيه فليتامل (قوله والله أكبر) زاد ابن الرفعة بعد قوله الله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله وغيره
 العلى العظيم شرح مر (قوله وإذا لم يصله تكون البعدية قضاء) مثلها الوتر والترابيح مر (قوله

فمكون راتبها أداء وان فعلها في وقت الثانية لان الجمع صير الوقتين كالوقت الواحد كما يصرح (٣٣٧) به كلامهم وبحيث بعضهم فوت سنة

الوضوء بالاعراض قال
بخلاف نحو الضحى وان
أقتصرت على بعضها في الوقت
بقصد الاعراض عن باقيها
فيسن له قضاءه وبعضهم
بالحدث وبعضهم بطول
الفصل عرفا وهذا الوجه
ويبدل قول الروضة ويستحب
لمن توجها ان يصلي عقبه
وقولها في بحث الوقت
المكروه ومنه ركعتان عقب
الوضوء وإطلاق الشيخين
ان من توجها في الوقت
المكروه يصلي ركعتين
يحمل على ما إذا قصر الزمن
خلاف لمن عكس لحمل
الاول على نوبت المبادرة
وهذا على امتداد الوقت ما
بقيت الطهارة لان القصد
بها صيانتها عن التعطيل
(ولوفات النفل المأوئ)
كالعيد والضحى والرواتب
(نوبت قضاءه) ابداء في
الظاهر لاحاديث صحيحة
في ذلك كقضاؤه صلى الله عليه وسلم سنة
الصبح في قصة الوادى بعد
طلوع الشمس وسنة الظهر
البعدي بعد العصر لما اشتغل
عنها بالوفد وفي خبر حسن
من نام عن وتره أو نسيه
فليصل اذا ذكره وخرج
بالمؤقت ذو السبب
الكسوف والاستسقاء
والتحية فلا مدخل للقضاء
فيه والصلاة بعد السقيا
شكر عليه لا قضاء نعم لو
قطع نفلا مطلقا من قضاؤه
ولو فاتته وردة اى

وان كان الفرض قضاء في ارجح الوجهين لان القضاء يحكى الاداء ومقتضى كلامه عدم اشتراط وقوع
الراتبة بقرب فعل الفرض وهو كذلك خلافا للشامل نهاية ومغنى (قوله) وإن فعلها في وقت الثانية) يؤيده
ما يأتي في هامش صلاة المسافر في مبحث الجمع عن شرح العباب عن الجلال البلقيني انه لو جمع العصر تقديما مع
الظهر فخرج وقت الظهر قبل فراغ العصر لم تبطل ولم تصر قضاء وإن لم يدرك منها ركعة في وقت الظهور لان
الوقت في الجمع وقت لها سم (قوله) كما يصرح به اى بالتصيير (قوله) بخلاف نحو الضحى اى من النفل
الوقت (قوله) على بعضها اى بعض نحو الضحى (قوله) فيسن له قضاؤه له لعله اسمح سم (قوله) قضاؤه اى
الباقى (قوله) وبعضهم بالحدث تقدم في الوضوء انه الذى افتى به السهم ودى ومن تبعه وانه وجبه من
حيث المعنى لموافقة الحديث المستدل به لئلا يصرى (قوله) وبعضهم بالحدث الخ) من العطف على معول
عاملين مختلفين بدون تقدم المجرور (قوله) وبعضهم بطول الفصل الخ) (فرع) لو توجها فدخل المسجد
فالا قرب انه ان اقتصر على ركعتين بنوى هما احد السببين وهما كفى به في اصل السنة والا فضل ان يصلي
اربعا وينبغي ان يقدم تحية المسجد ولا تفوت بها سنة الوضوء لان سنة الوضوء فيها الخلاف المذكور ولا
كذلك تحية المسجد ع ش (قوله) وهذا الوجه اى الثالث نهاية قال الرشيدى وحينئذ فاذا حدث وتوجها عن
قرب لا تفوت سنة الوضوء الاول فله ان يفعلها وظاهر انه يكفي عن الوضوءين ركعتان لتدخل سنتيها وهل
له ان يصلي لكل ركعتين فليراجع اه والظاهر عدم الجواز لحصول الفصل الطويل بالركعتين (قوله) يصلي
ركعتين اى ولا يمتنع ذلك مع كونه وقت كراهة لكونها صلاة لها سبب ومحل الصحة ما لم يتوجها ليصليها في
وقت الكراهة كما مر من ان من دخل المسجد في وقت الكراهة بقصد التحية فقط لم تفح صلاته ع ش (قوله)
لحمل الاول اى قول الروضة (قوله) وهذا اى اطلاق الشيخين (قوله) لان القصد بها اى بسنة الوضوء
(قوله) صيانتها اى الطهارة كرى (قوله) كالعيد الى قوله وما لا يسنى في النهاية والمغنى الا قوله وفي خبر
الى وخرج (قوله) كالعيد اى مما سئلت الجماعة فيه (قوله) والضحية الخ) أى عالم تسن فيه قول المتن (نوبت
قضاؤه الخ) ولا فرق في ذلك بين الحضر والسفر كما صرح به ابن المقرئ نهاية ومغنى قال ع ش انظر هل
يقضى النفل من الصوم ايضا اذا فاتته كيوم الاثنين ويوم عاشوراء فيه نظر وينبغي ان يندب القضاء اخذاء
هنا ثم رايتم في سم على شرع البهجة مانصه وفي فتاوى الشارح انه اذا فاتته صوم موقت واتخذ وردا سن له
قضاؤه انتهى وهو يفيد سن قضاء نحو الخيس والاثنين وست شوال إذ فاته ذلك اه (قوله) فلا مدخل للقضاء
الخ) ظاهره ولو نذر غش اقول قضية قوله الاتى نعم لو قطع نفلا وجوب قضاء المندور مطلقا (قوله)
ركعتان عقب الا شرا الخ) لم يبين هو ولا غيره منتهى وقتها فيحتمل ان يقاس على الضحية ويحتمل ان يفوت
بطول الفصل عرفا فليحذر وهل قوله بعد خروج وقت الكراهة لتوقف دخول الوقت عليه كالضحى او
للاحتراز عن وقت الكراهة ويظهر فائدة الخلاف في الحرم المكى فان قلنا بالاول فلا فرق وبالثاني اتجه
الفرق وفي شرح الشئنا ل له وسنة الا شرا غير الضحية وهى ركعتان عند شروق الشمس وحلتا مع كونهما في
وقت الكراهة لانهما من ذوات السبب المقارن انتهى بصري وما نقله عن شرح الشئنا ل تقدم عن شيخنا

فمكون راتبها أداء وان فعلها في وقت الثانية) يؤيده ذلك ما يأتي في هامش صلاة المسافر في مبحث الجمع من
شرح العباب عن الجلال البلقيني خلافا لوالده انه لو جمع العصر تقديما مع الظهر فخرج وقت الظاهر قبل
فراغ العصر لم تبطل ولم تصر قضاء وإن لم يدرك منها ركعة في وقت الظهور لان الوقتين في الجمع وقت لها (قوله)
وهذا الوجه اعتمدته مر (قوله) ويستحب لمن توجها ان يصلي عقبه ولو توجها خارجا للمسجد ثم دخله في الحال
فهل يطلب منه افراد كل من التحية وسنة الوضوء عن الاخرى ولا تفوت المؤخرة بالمقدمة مطلقا او بشرط قصر
الفصل او لا يطلب الا افراد بل المطلوب ركعتان بنوى بهما كلامهما فيه نظر فليراجع وفي شرح م ر
ولا فرق في استحباب السنن الراتبة بين السفر والحضر سواء كان قصيرا ام طويلا في الحضر اكدا
وسيا في الشهادات رد شهادة من واظب على ترك الراتبة اه (قوله) سن قضاؤه له لعله اسمح (قوله)

من النفل المطلق ندب له قضاؤه جزما قاله الاذرى وما لا يسنى جماعة ركعتان عقب الا شرا بعد خروج وقت الكراهة

وهي غير الضحى ووقع في عوارف المعارف للامام السهروردي أن من جلس بعد الصبح يذكر الله الى طلوع الشمس وارتفاعها كرمح يصلي بعد ذلك ركعتين بنية الاستعاذة بالله من شر يومه وليلته ثم ركعتين بنية الاستخارة لكل عمل يعمل في يومه وليلته قال وهذه تكون بمعنى الدعاء على الاطلاق والا فالاستخارة التي وردت بها الاخبار هي التي يفعلها امام كل امر يريد اه وهذا عجيب منه مع امامته في الفقه ايضا وكيف راج عليه صحة وحل صلاة بنية مستحترمة لم يرد لها أصل في السنة ومن استحضر كلامهم في رد صلوات ذكرت في أيام الاسبوع علم أنه لا يجوز ولا تصح هذه الصلوات بتلك النيات التي استحسنتها الصوفية من غير أن يرد لها أصل في السنة نعم ان نوى مطلق الصلاة ثم دعا بعدها بما يتضمن نحو استعاذة او استخارة مطلقة لم يكن بذلك باس وعند اعادة سفره بمنزله وكما نزل وعند قدومه بالمسجد وبعد الوضوء والخروج من الحمام وعند القتل وعند دخول بيته والخروج منه وعند الحاجة وعند التوبة وصلاة

اعتماده وهو الاقرب وان مال السيد البصري الى الاتحاد كما يأتي وقول الشارح عقب الاشراف قد يشير الى الاحتمال الثاني في كل من الترددين (قوله وهي غير الضحى) مال العارف الشعراني في العهود والمحمدية الى انها منها والقلب اليه اميل ثم رايت كلام النهاية السابق عند الضحى المصريح باتحادها خلافا للعباب فكان الشارح تبع صاحب العباب بصري ومال سموعش الى ما في الشرح الذي وافقهم في غير النهاية من المغامرة كاسر (قوله يصلي الخ) خبر ان (قوله قال) اي السهروردي (قوله وهذه) اي الاستخارة المذكورة (قوله ايضا) اي كالتصوف (قوله في رد صلوات ذكر الخ) اي ذكرها الغزالي في الاحياء كرودي (قوله نعم ان نوى مطلق الصلاة الخ) الظاهر انه مراد الشيخ المذكور فراه بقوله بنية كذا بيان ان ذلك لا امر باعث على فعل الصلاة المذكورة لانه لا ينافي المرادة للفقهاء المقترنة بالتكبير وحمل كلامه عليه اولى من التشنيع وبعض هذا الاستحسان منهم ما صح عنه عليه السلام من تقديم الصلاة عند عرض امر يستدعي الدعاء بصري (قوله وعند اعادة سفر) الى قوله ويكره عند ابتدائها في النهاية لا قوله وعند دخول بيته والخروج منه وقوله العلي العظيم وما انبه عليه وكذا في المغني لا قوله وصلاة الزوال اربع عقبه (قوله وعند اعادة سفر الخ) عطف على قوله عقب الاشراف (قوله وكما نزل) اي وإن لم يطل الفصل بين النزولين عش (قوله وعند قدومه بالمسجد) أي قبل أن يدخل منزله ويكتفي بهما عن ركعتي دخوله وعند خروجه من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم للسفر وعند دخول ارض لا يعبد الله فيها كدار الشرك نهاية بشرح بافضل زاد المعنى وعند مروه بارض لم يمر بها قط اه قال عش قوله ارضا لا يعبد الله الخ منها اما كن اليهود والنصارى المخصصة بهم فان عبادتهم فيه باطلة فكانه لا عبادة اه (قوله وبعد الوضوء) والحق به البلقيني الغسل والتميم ينوي بهما سنة وركعتان للاستخارة وتحصل السنتان بكل صلاة كالنتيجة نهاية وقوله مر السنتان اي الاستخارة والوضوء وما الحق به عش وفي سمع عن العباب وركعتان للحرام وبعد الطواف وبعد الوضوء ولو لم يجد ايتى بكل سنته وتحصل كلها بما تحصل به النتيجة اه (قوله والخروج من الحمام) ويكره فعلهما في مسالخة في فعلهما في بيته او المسجد وينبغي ان يحل ذلك إذا لم يطل الفصل بحيث تنقطع نسبتهم ما عن كونهما للخروج من الحمام عش (قوله وعند القتل) اي بحق او غيره وقبل عقد النكاح وبعد الخروج من السكينة مستقبلا لهما وجهها وعند حفظ القرآن نهاية قال عش قوله لم وقبل عقد النكاح ينبغي ان يكون ذلك لازوج والولي لتعاطيهم للعقد دون الزوجة وينبغي ايضا ان فعلهما في مجلس العقد قبل تعاطيه وقوله مر وعند حفظ القرآن اي ولو بعد نسيانه وقد صلى للحفظ الاول اه (قوله وعند دخول بيته الخ) اي ولما زفت اليه امره قبل لوقاع وتدابرها ايضا نهاية ومعنى (قوله وعند الحاجة) أي التي يهتم بها عادة وينبغي ان فعلها عند اعادة الشروع في طلبها حتى لو طال الزمن بين الصلاة والشروع في قضائها لم يعتد بها وتقع له نفلا مطلقا عش (قوله وعند التوبة) عبارة النهاية وللثوبة قبلها وبعدها ولو من صغيرة اه قال عش اي وان تكررت اي التوبة ونس في المذكورات نية اسبابها كان يقول سنة الزفاف فلترك ذكر السبب صحت صلاته وتكون نفلا مطلقا حصل في ضمنه ذلك المقيد اه (قوله وصلاة الاوابين) عطف على قوله ركعتان (قوله عشرون ركعة الخ) اي وهي عشرون

وبعد الوضوء عبارة العباب وركعتان للحرام وبعد الطواف وبعد الوضوء ولو لم يجد ايتى بكل سنته وتحصل كلها بما تحصل به النتيجة اه وقوله للحرام قال في شرحه في غير الوقت اي قبله بحيث ينسب اليه عرفا فيما يظهر اه وقوله وبعد الوضوء اي وبعد الغسل والتميم قال في شرحه كما شمله كلام الشيخين ولو في الاوقات المتكررة قال البلقيني كالا سنوي وهو القياس انتهى وقوله بما تحصل به النتيجة قال في شرحه من فرض او نفل آخر ان نويت وكذا ان لم تنو على التفصيل والخلاف السابقين ونظر النووي في الحاق سنة الاحرام بالنتيجة بانها سنة مقصودة واجاب عنه الاذري بانها بما يتوجه ان ثبت انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الاحرام لاجل الاحرام خاصة اه شرح العباب ولا يخفى ان قضية ما تقرر من ان سنة الوضوء تحصل بما تحصل به النتيجة انه لو نواها مع الفرض لم يضر لانها حاصلة وان لم ينوها كالنتيجة خصوص صامع تخصيص نظر النووي المذكور بغيرها فانه

بين المغرب والعشاء ومترسمة الضحى بذلك ايضا وصلاة الزوال اربع عقبه وصلاة التيسيع كل وقت وإلا فزوم وإبله او احدهما وإلا فاسبوع وإلا فاشهر وإلا فسنه وإلا فالعمر وحديثها حسن لكثرة طرقه وهم من زعم وضعه وفيه ثواب لا يتباهى ومن ثم قال به بعض المحققين لا يسمع بعضهم فضلها ويركها الامتهان بالدين والطعن في نديها بان فيها تغيير النظم الصلاة (٢٣٩) إنما يتأتى على ضعف حديثها فاذا

ارتقى إلى درجة الحسن انبتها وإن كان فيها ذلك على أنه ممنوع بان النفل يجوز فيه القيام والقعود وفيه نظر فان فيها تطويل نحو الاعتدال وهو مبطل لولا الحديث وهي اربع بتسليمه أو تسليمتين في كل ركعة خمسة وسبعون سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وزيدنا وفيها في التحية ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم خمسة عشر بعد القراءة وعشر في كل من الركوع والاعتدال والسجود والجلوس والسجود وجلسة الاستراحة أو التشهد ويكر عند ابتدائها دون القيام منها ويجوز جعل الخمسة عشر قبل القراءة وحينئذ تكون عشر جلسة الاستراحة بعد القراءة قال البغوي ولو ترك تسبيح الركوع لم يحز العود اليه ولا فعلها في الاعتدال بل يأتي بها في السجود (تنبيه) هل يتخير في جلسة التشهد بين كون التسبيح قبله أو بعده كمو في القيام أو لا يكون إلا قبله كما يصرح به كلامهم ويفرق بأنه إذا جعله قبل

الخزور ويتستاو أربعاً وركعتين فما أقبلها نهاية عبارة شيخنا وأقلها ركعتان وغالبها ست ركعات وأكثرها عشرون ركعة (قوله بين المغرب والعشاء) أي بين صلاة المغرب والعشاء ومنه يعلم أنها لا تحصل بنفل قبل فعل المغرب وبعد دخول وقته وعليه فلو نوالها لم تنعقد لعدم دخول وقتها وإذا فاتت سن قضاءها وكذا سنة الزوال لأن كلا منهما وقت ويحتمل عدم سن قضاء سنة الزوال لتصر يحرم بانها ذات سبب فاذا صلى سنة الظهر حصل بها سنة الزوال مالم ينقلها قياساً على ما مر في تحية المسجد (قوله اربع) أو ركعتان نهاية (قوله صلاة الزوال) وهي غير سنة الظهر كما يعلم من أفرادها بالذكر بعد الرواتب وتصير قضاء بطول الزمن عرفاً (قوله عقبه) فلو قدمها عليه لم تنعقد خلافاً للناوي (قوله كل وقت والاف يوم وليلة أو احدهما الخ) عبارة النهاية والمعنى مرة في كل يوم والالجمعة والاف شهر الخ (قوله في يوم وليلة) أي في كل منهما (قوله وحديثها حسن الخ) وهو المعتمد نهاية (قوله وفيه) أي فعل صلاة التيسيع (قوله ذلك) أي تغيير نظم الصلاة (قوله على أنه) أي قول الطاعن أن فيها تغيير الخ (قوله وفيه نظر) أي في المنع المذكور (قوله بتسليمه) وهو الاحسن نهاراً أو قوله بتسليمتين وهو الاحسن ليلاً (قوله في الأحياء نهاية) (قوله وهي اربع) قال السيوطي رحمه الله تعالى يقرأ فيها الحاكم والعصر والكافرون والاحلاص انتهى (قوله عشر) (قوله ولا حول ولا قوة إلا بالله الخ) وبهذا قيل السلام اللهم إني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل البقية ومناجحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجدل الخشية وطلب أهل الرغبة وتعب أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أخافك اللهم إني أسألك مخافة تهجن عن معاصبك حتى أعمل اطاعتك عملاً استحق به رضاك وحتى أناصحك بالتوبة خوفاً منك وحتى أخلص لك النصيحة حياءً منك وحتى أتوكل عليك في الآمور كلها حسن ظن بك سبحانه خالق النارا من كتاب الحكم الطيب والعمل الصالح للسيوطي وفي رواية النور وينبغي أن المراد يقول ذلك مرة أن صلاها باحرام واحد ومرة تين إن صلى كل ركعتين باحرام عش وفي الكريدي عن الايعاب مثله بلا عزو (قوله بعد القراءة) أي قراءة الفاتحة والسورة نهاية (قوله وجلسة الاستراحة) عبارة شرح الروض أي والنهاية والجلوس بعد رفعه من السجدة الثانية سم (قوله عند ابتدائها) أي جلسة الاستراحة (قوله ويجوز جعل خمسة عشرة) إلى قوله قال الخ اقتصر المعنى على هذه الكيفية وإلى التنبيه أقره (قوله عشر الجلسة الأخيرة) أي للاستراحة أو التشهد (قوله ولو ترك تسبيح الركوع الخ) بقي ما لو ترك التسبيح كله أو بعضه ولم يتداركه هل تبطل به صلاته أو لا وإذالم تبطل فهل يثاب عليها ثواب صلاة التسبيح أو النفل المطلق فيه نظر والأقرب أنه إن ترك بعض التسبيح حصل له أصل سنتها وإن ترك الكل وقعت له نفلاً مطلقاً (قوله الاقرب الاول) أي التخير وفيه توقف فكيف يجوز القول بخلاف ما صرح به الاصحاب (قوله والصلاة) إلى قوله وبين ابن عبد السلام في النهاية والمعنى (قوله المعروفة ليلة الرغائب) وهي ثلثا عشرة ركعة بين المغرب والعشاء ليلة أول جمعة من رجب (قوله ونصف شعبان) وهي مائة ركعة معني (قوله بدعة قبيحة الخ) وقد بالغ في المجموع في أنكارها ولا فرق بين صلاتها جماعة أو فرادى كما يصرح به كلام المصنف ومن زعم عدم الفرق في الأولى أي صلاة ليلة الرغائب وأن الثانية أي صلاة ليلة نصف شعبان تندب فرادى قطعاً فقد وهم نهاية قول المانن (وقسم يسن جماعة) أي تسن الجماعة فيه إذ فعله مستحب مطلقاً صلى جماعة أو لا معني ونهاية (قوله واضلماً) إلى الفرق في المعنى لإقوله فلو تروى إلى المانن وقوله أو ابتداء حدرت إلى ويجب التسليم وإلى قوله وعكسه القديم في النهاية إلا ما ذكر (قوله وافضلها) أي أفضل الصلوات التي صريح في أنه لا كلام في أنها سنة غير مقصودة فليست اسم (قوله وجلسة الاستراحة) عبارة شرح

الفاتحة يمكنه نقل ما في الجلسة الأخيرة بخلافه هنا كل محتمل والاقرب الاول والصلاة المعروفة ليلة الرغائب ونصف شعبان بدعة قبيحة وحديثها موضوع وبين ابن عبد السلام وابن الصلاح مكاتبات وافئات متناقضة فيها بينهما مع ما يتعلق بها في كتاب مستقل سميت الايضاح والبيان لما جاء في إياي الرغائب والصف من شعبان (وقدم) من النفل (يسن جماعة كالعيد والكسوف والاستسقاء) لما يأتي في أبوابها وأفضلها العيدان البحر فالقار وعكسه ابن عبد السلام ومن تبعه أخذوا من تنزيلهم تكبير الظاهر له عليه

تسن فيها الجماعة فلا يقال تعقيب الاستسقاء بالتراويح أى فى النهاية والمغنى غير صحيح لأن الوتر والرواتب مقدمة على التراويح لأن ذاك إنما رد لوقيل افضل النفل ع ش عبارة المغنى والفضل هذا القسم اه لكن قضية قول الشارح الاق فالوتر الخ ان الضمير لمطلق النوافل (قوله فالوتر) عبارة النهاية والمغنى ثم التراويح (قوله وغيره) لعل المناسب فغيره بالفاء (قوله مما) أى بما لا يسن جماعة (قوله ومشايتها للفرائض) عطف على تأكيدها ويحتمل على ان مطلوبيتها عبارة النهاية فاشبهه الفرائض اه وهى احسن (قوله تفضيل الجنس على الجنس الخ) أى ولا مانع من جعل الشارع العدد القليل افضل من العدد الكثير مع اتحاد النوع بدليل القصر فى السفر فع اختلافه أولى قاله ابن الرفعة نهاية ومغنى (قوله من غير نظر لعدد) أى وعليه فاقدمه من افضلية ركعة الوتر على ركعتي الفجر سببه ان الوتر مقدم على الرواتب ع ش قول المتن (لكن الاصح تفضيل الراتبة الخ) أى المؤكدة وغيرها ع ش زاد الكردى وعبارة الجمال الرملى الرواتب ولو غير مؤكدة افضل من التراويح الخ اه (قوله لمواظبتها ﷺ الخ) قضية هذا التعليل ان الافضل من التراويح هو الراتب المؤكد وقال شيخنا الزيادى والمعتمد انه لا فرق بين المؤكد وغيره اه ويوافقه عدم تقييد الشارح لكلام المصنف وإن اقتضى تعليله بالمواظبة خلافه ع ش وكلام الشارح فى التنبيه الاقى صريح فى عدم الفرق (قوله دون هذه الخ) ان التراويح فيه ماسياتى فى كلامه انه ﷺ صلاها فى بيته باقى الشهر وهذه مواظبة إلا أن يكون مراده بقوله دون هذه أى جماعة كردى على شرح بافضل وحفى (قوله فانه صلاها ثلاث ليال) عبارة المحلى وروى ابنا خزيمه وحبان عن جابر قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان ثمانى ركعات ثم اوترها اقول واما البقية فيحتمل انه ﷺ كان يفعلها فى بيته قبل مجيئه او بعده وكان ذلك فى السنة الثانية حين بقى من رمضان سبع ليال لكن صلاها متفرقة ليلة الثالث والعشرين والخامسة والسابعة ثم انتظروه فلم يخرج وقال خشيت الخ ع ش عبارة شيخنا بعد كلام مانصه والمشهور انه خرج لهم ثلاث ليال وهى ليلة ثلاث وعشرين وخمس وعشرين وسبع وعشرين ولم يخرج لهم ليلة تسع وعشرين ولما لم يخرج صلى الله عليه وسلم على الولا رفقا بهم وكان يصلى بهم ثمان ركعات لكن كان يكملها عشرين فى بيته وكانت الصحابة تكملها كذلك فى بيوتهم بدليل انه كان يسمعهم ازين كازين النحل ولما لم يكمل بهم العشرين فى المسجد شفقة عليهم اه (قوله حتى غص الخ) أى امثلا كردى (قوله تركها الخ) عبارة شرح بافضل تاخر وصلاها فى بيته باقى الشهر وقال خشيت ان تفرض عليكم فتعجزوا عنها اه (قوله ونفى الزيادة الخ) جواب سؤال سم عبارة شيخنا واستشكل قوله صلى الله عليه وسلم خشيت ان تفرض عليكم بقوله تعالى فى ليلة الاسراء هن خمس والثواب خمسون لا يبدل القول لدى واجيب باجوبة احسن ان ذلك فى كل يوم وليلة فلا ينافى فرضية غيرها فى السنة اه (قوله مثلها) أى الخمس (قوله فلم ينافى خشية فرض هذه) أى التراويح لانها لا تتكرر كل يوم فى السنة مغنى ونهاية (قوله للاتباع اولا) عبارة النهاية لانه صلى الله عليه وسلم صلاها ليال واجمع عليه الخ وعبارة المغنى لخبر الصحيحين عن عائشة رضى الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم صلاها ليال فصولها معه ثم تاخر وصلاها فى بيته باقى الشهر وقال خشيت الخ ولان عمر جمع الناس على قيام شهر رمضان الرجال على اى بن كعب والنساء على سليمان بن ابي حنيفة رواه البيهقى اه (قوله فاصل مشروعتها الخ) أى التراويح بقطع النظر عن العدد والجماعة ولعل الأولى لعدم ظهور تقريره على ما قبله الواو بدل الفاء كفى النهاية (قوله كما طبقوا الخ) عبارة شرح بافضل وتعيين كونها عشرين جاء فى حديث ضعيف لكن اجمع عليه الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ورواية ثلاث وعشرين مرسله او حسب معها الوتر فانهم كانوا يوترون بثلاث اه قال الكردى قوله ورواية ثلاث الخ أى الواقعة فى زمن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه اه (قوله جمع الناس على إمام واحد) أى الرجال على اى بن كعب والنساء على سليمان بن ابي حنيفة

وبجواب بأنه لا تلازم
فالتكسوفان الكسوف
فالتكسوف فلا استسقاء
فالوتر فغيره ما مر كما قال
(وهو افضل مما لا يسن
جماعة) لان مطلوبيتها فيها
تدل على تأكيدها
ومشايتها للفرائض
والمراد تفضيل الجنس على
الجنس من غير نظر لعدد
(لكن الاصح تفضيل
الراتبة) للفرائض (على
التراويح) لمواظبتها صلى
الله عليه وسلم على تلك
دون هذه فانه صلاها
ثلاث ليال فلما كثر الناس
فى الثالثة حتى غص بهم
المسجد تركها خوفا من أن
تفرض عليهم ونفى الزيادة
ليلة الاسراء نفى لفرض
متكرر مثلها فلم ينافى خشية
فرض هذه (و) الاصح
(ان الجماعة تسن فى التراويح)
للاتباع اولا ولا وجمع عليه
الصحابة رضى الله عنهم
أو أكثرهم فأصل
مشروعتها باجمع عليه وهى
عندنا لغير أهل المدينة
عشرون ركعة كما أطبقوا
عليها فى زمن عمر رضى
الله عنه لما اقتضى نظره
السديد جمع الناس على إمام
واحد فوافقوه

الروض والجلوس بعد رفعه من السجدة الثانية (قوله ونفى الزيادة ليلة الاسراء) جواب سؤال (قوله

وقد انقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد إلى زمن عمر رضي الله عنه وإنما صلاها صلواته بعد ذلك فرادى لحشية الافتراض كما سر وقد زال ذلك المعنى مغنى وكذا في النهاية لا قوله وإنما صلاها الخ (قوله) وكانوا يوترون الخ عبارة المغنى وروى مالك في الموطأ بثلاث وعشرين وجمع البيهقي بينهما بأنهما كانوا يوترون بثلاث وما روى أنه صلواته صلى بهم عشرين ركعة كما قاله الرافعي ضعفه البيهقي اه (قوله فضوعفت الخ) لعل المعنى فزيد قدرها وضعفه لا فزيد عليها قدرها لأنه ليس كذلك سم على حجب وهذا كما ترى مبنى على أن ضعف الشيء مثله أما إذا قيل أن ضعفه مثله فلا تأويل وهذا الأخير هو المشهور ع ش (قوله) ولهم فقط) أى ولاهل المدينة والظاهر أن المراد بهم من بها حين فعل التراويح وإن لم يكن متوطنا بل ولا مقما ويقي الكلام فيمن أراد فعلها خارجا بحيث يجوز له قصر الصلاة هل له أيضا الزيادة على العشرين مطلقا أو لا مطلقا أوله ذلك إن كان من متوطنينها دون غيرهم أو من المقيمين بها دون غيرهم فيه نظر والثالث غير بعيد إذ يبعد منع من أراد من أهلها فعلها بجانب السور بل قد يبعد منع من كان منهم بنحو حدائقها وما ينسب إليها فليتأمل سم عبارة ع ش فرع قال مر في جواب سائل المراد بأهل المدينة من بها وإن كانوا غرباء لا أهلها بغيرها وأظنه قال ولا أهلها حكمهم وإن كانوا حولها فليتأمل سم على المنهج اه وعبارة شيخنا والمراد بأهل المدينة من كانها أو في مزارعها وقت أدائها ولهم قضاءها ولو في غير المدينة ستة وثلاثين بخلاف غيرهم فلا يقضونها كذلك اه (قوله في كل ترويجة) الأولى الثانية عبارة المغنى والنهاية ولاهل المدينة الشريفة فعلها ستا وثلاثين لأن العشرين خمس ترويجات فكان أهل مكة يطوفون بين كل ترويجتين سبعة أشواط فجعل أهل المدينة بدل كل أسبوع ترويجة ليسا وهم قال الشيخان ولا يجوز ذلك لغيرهم لأن لا أهلها شرفا بغيرهم وبدقه صلواته وهذا هو المعتمد خلافا للحليمي ومن تبعه وفعلها بالقرآن في جميع الشهر أفضل من تكرير سورة الأَخْلَاص اه قال ع ش قوله مر وهذا هو المعتمد فلو قامت واحدا من أهلها وأراد أن يقضيها في غيرها فعلها ستا وثلاثين وعكسه يفعلها عشرين لأن القضاء يحكي الإداء شيخنا الزيادى وقوله مر خلافا للحليمي أى حيث قال ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين فحسن أيضا لأنهم إنما أرادوا بما صنعوا الاقتداء بأهل مكة في الاستسكان من الفضل لا المنافسة كما ظن بعضهم شرح الروض اه ع ش (قوله) وأبتداء حدوث ذلك) أى زيادة أهل المدينة (قوله) ولما كان الخ) عبارة شيخنا الزيادى أما أهل المدينة فلم يستأوا ثلاثين وإن كان اقتصارهم على العشرين أفضل انتهت وعليه فالاجماع إنما هو على جواز الزيادة لا طلبها ومع ذلك إذا فعلت ثابون عليها فوق ثواب النفل المطلق كما هو قضية كلامهم وينوون بالجميع التراويح ع ش (قوله) وإن ينوى التراويح) كالصريح في كفاية إطلاق التراويح أو قيام رمضان بدون تعرض لعدد خلافا لظاهر النهاية والمغنى عبارتهما ولا تصح بنية مطلقة كما في الروضة بل ينوى ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان اه قال ع ش قوله مر بل ينوى ركعتين الخ قضيته أنه لو لم يتعرض لعدد بل قال أصلي قيام رمضان أو من قيام رمضان لم تصح نيته وينبغي خلافه لأن التعرض لعدد لا يجب وتحتتمل نيته على الواجب في التراويح وهو ركعتان كما لو قال أصلي الظهر أو الصبح حيث قالوا فيه بالصحة وتحمل على ما يعتبر فيه من العدد شرعا وهو ظاهر اه عبارة البصري يتردد النظر فيما لو نوى التراويح أو قيام رمضان وأطاق هل يصح وباقى ركعتين كما يصح الإطلاق في الوتر كما تقدم أولا بدم التعرض للعدد ركعتين من التراويح مثلا ويفرق بينهما أى الوتر والتراويح قضية صنيغ التحفة

فضرعت فيه) لعل المعنى فزيد قدرها وضعفه لا فزيد عليها قدرها لأنه ليس كذلك (قوله) ولهم فقط) أى ولاهل المدينة والظاهر أن المراد بهم من بها حين فعل التراويح وإن لم يكن متوطنا بل ولا مقما ويقي الكلام فيمن أراد فعلها خارجا بحيث يجوز له قصر الصلاة هل له أيضا الزيادة على العشرين مطلقا أو لا مطلقا أوله ذلك إن كان من متوطنينها دون غيرهم أو من المقيمين بها دون غيرهم فيه نظر والثالث غير بعيد إذ يبعد منع من أراد من أهلها فعلها ستا وثلاثين بجانب السور بل قد يبعد منع من كان منهم بنحو حدائقها وما ينسب إليها فليتأمل سم عبارة ع ش فرع قال مر في جواب سائل المراد بأهل المدينة من بها وإن كانوا غرباء لا أهلها بغيرها وأظنه قال ولا أهلها حكمهم وإن كانوا حولها فليتأمل سم على المنهج اه وعبارة شيخنا والمراد بأهل المدينة من كانها أو في مزارعها وقت أدائها ولهم قضاءها ولو في غير المدينة ستة وثلاثين بخلاف غيرهم فلا يقضونها كذلك اه (قوله في كل ترويجة) الأولى الثانية عبارة المغنى والنهاية ولاهل المدينة الشريفة فعلها ستا وثلاثين لأن العشرين خمس ترويجات فكان أهل مكة يطوفون بين كل ترويجتين سبعة أشواط فجعل أهل المدينة بدل كل أسبوع ترويجة ليسا وهم قال الشيخان ولا يجوز ذلك لغيرهم لأن لا أهلها شرفا بغيرهم وبدقه صلواته وهذا هو المعتمد خلافا للحليمي ومن تبعه وفعلها بالقرآن في جميع الشهر أفضل من تكرير سورة الأَخْلَاص اه قال ع ش قوله مر وهذا هو المعتمد فلو قامت واحدا من أهلها وأراد أن يقضيها في غيرها فعلها ستا وثلاثين وعكسه يفعلها عشرين لأن القضاء يحكي الإداء شيخنا الزيادى وقوله مر خلافا للحليمي أى حيث قال ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين فحسن أيضا لأنهم إنما أرادوا بما صنعوا الاقتداء بأهل مكة في الاستسكان من الفضل لا المنافسة كما ظن بعضهم شرح الروض اه ع ش (قوله) وأبتداء حدوث ذلك) أى زيادة أهل المدينة (قوله) ولما كان الخ) عبارة شيخنا الزيادى أما أهل المدينة فلم يستأوا ثلاثين وإن كان اقتصارهم على العشرين أفضل انتهت وعليه فالاجماع إنما هو على جواز الزيادة لا طلبها ومع ذلك إذا فعلت ثابون عليها فوق ثواب النفل المطلق كما هو قضية كلامهم وينوون بالجميع التراويح ع ش (قوله) وإن ينوى التراويح) كالصريح في كفاية إطلاق التراويح أو قيام رمضان بدون تعرض لعدد خلافا لظاهر النهاية والمغنى عبارتهما ولا تصح بنية مطلقة كما في الروضة بل ينوى ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان اه قال ع ش قوله مر بل ينوى ركعتين الخ قضيته أنه لو لم يتعرض لعدد بل قال أصلي قيام رمضان أو من قيام رمضان لم تصح نيته وينبغي خلافه لأن التعرض لعدد لا يجب وتحتتمل نيته على الواجب في التراويح وهو ركعتان كما لو قال أصلي الظهر أو الصبح حيث قالوا فيه بالصحة وتحمل على ما يعتبر فيه من العدد شرعا وهو ظاهر اه عبارة البصري يتردد النظر فيما لو نوى التراويح أو قيام رمضان وأطاق هل يصح وباقى ركعتين كما يصح الإطلاق في الوتر كما تقدم أولا بدم التعرض للعدد ركعتين من التراويح مثلا ويفرق بينهما أى الوتر والتراويح قضية صنيغ التحفة

وكانوا يوترون عقبها بثلاث
وسر العشرين أن الرواتب
المؤكد في غير رمضان
عشر فضوعفت فيه لأنه
وقت جد وتشعير ولهم
فقط لشر فهم بجواره صلواته
ست وثلاثون جبراً لهم
بزيادة ستة عشر في مقابلة
طواف أهل مكة أربعة
أسباع بين كل ترويجة من
العشرين سبع وأبتداء
حدوث ذلك كان أواخر
القرن الأول ثم اشتهر ولم
يشكر فكان بمنزلة الاجماع
السكوتى ولما كان فيه ما
فيه قال الشافعى رضى الله
عنه العشرون لهم أحب
إلى وقال الحليمي عشرون
مع القراءة فيها بما يقرأ في
ست وثلاثين أفضل لأن
طول القيام أفضل من كثرة
الركعات ويجب التسليم
من كل ركعتين كما مر فان
زاد جاهلا صارت نفلا
مطلقا وإن ينوى التراويح
أو قيام رمضان ووقتها
كالوتر وسميت تروايح
لأنهم لطول قيامهم كانوا
يستريحون بعد كل تسليمة متين
(فرع) ما اعتيد من
زيادة الوقود عند
ختمها جائز

إن كان فيه نفع وإلا حرم ما لا نفع فيه (٢٤٣) كفاية نفع وهو من مال عجز أو أو نفع لم يشترطه واقفه ولم تدار العادة به فزده وعلمها

الأول وقول الروضة ولا تصح بنية مطلق بل ينوي ركعتين من التراويح الثاني لكن تعقبه في الأنوار بقوله الصواب بل ينوي سنة التراويح في كل ركعتين كافي فتاوى القاضى لأن التعرض لعدة الركعات ليس بواجب انتهى فليتأمل اه (قوله ان كان فيه نفع الخ) يحتمل أو تفرج ولده الذى ام التراويح وعياله وإدخال السرور عليهم اه سم واستبعد بانه إنما يكون بما وافق الشرع (قوله ان الافضل) إلى قوله وبعضهم في النهاية والمغنى لإفوله وعكسه إلى فبقية الرواتب وقوله وبحث إلى فالترايح وما أنبه عليه (قوله ويرده) أى القديم (قوله وقد قال بعض المحققين الخ) تأييد لقوله وكل ما كان أقوى (قوله ولم يؤد الخ) و(قوله وامكن الخ) معطوفان على قوله قوى الخ (قوله فبقية الرواتب) هل المراد ان ركعتي الفجر افضل من جملة بقية الرواتب والمراد من ركعتين منها وكيف الحال ومعلوم ان مؤكدا الرواتب افضل من غير مؤكدها سم على حجة وقد تقدم انه يقابل بين زمنى العبادتين فما زاد منه كان ثوابه افضل وقضيته انه لا فرق بين كونهما من نوع أو أكثر كما لم يلبه بين صوم يوم وصلاة ركعتين عشا وقد يعكس عليه ما مر في الشرح من ان ركعة التور افضل من ركعتي الفجر (قوله فجعله) أى المؤكد (قوله فاتعلق بفعل الخ) عبارة المغنى والنهاية ثم ما يتعلق بفعل غير سنة الوضوء كركعتي الطواف والاحرام والتحتية وهذه الثلاثة في الافضلية سواء كما صرح به في المجموع ثم سنة الوضوء ثم النفل المطلق اه قال عشا قوله مر ثم ما يتعلق بفعل الخ منه ما قدمه من سن ركعتين عند اعادة سفر بمنزله الخ فيكون جميع ما قدمه بعد الضحية وقبل سنة الوضوء وقوله مر وهذه الثلاثة الخ يشعر بان غيرها بما دخل تحت الكفاف ليس في رتبته وإن كان مقدما على سنة الوضوء اه وما دخل تحت الكفاف سنة الزوال فقدمه على سنة الوضوء عند النهاية والمغنى خلافا للشارح (قوله فتحتية الخ) عطف على سنة طواف (قوله فسنة وضوء) عطف على ما يتعلق بفعل (قوله منه) أى من المصلى (قوله وبعضهم أخر الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر آنفا (قوله وهو ما لا يتقيد) إلى قوله وظهر كلاهما في المغنى وإلى قوله وهو مشكل (قوله للخبر الصحيح الخ) عبارة المغنى قال صلى الله عليه وسلم لا يذرى الصلاة خير موضوع استكثر أو أقل رواه ابن ماجه وروى ان ربيعة بن كعب قال كنت اخدم النبي صلى الله عليه وسلم واقوم له في حوائجهم ارى اجمع وإذا صلى العشاء الآخرة أجلس بيا به إذا دخل بيته امله يحدث له صلى الله عليه وسلم حاجة حتى تغلبني عيني فأردد فقال لي يوما يا ربيعة سئلت فقلت انظر في امرى ثم اعلك قال ففكرت في نفسي وعلت ان الدنيا منقطعة وزائلة وان لي فيها رزقا يابتي قلت يا رسول الله اسالك ان تشفع لي ان يعتقني الله من النار وان اكون رفيقك في الجنة فقال من امرك بهذا يا ربيعة قلت ما امرني به احد فصمت صلى الله عليه وسلم طويلا ثم قال إني فاعل ذلك فاعني على نفسك بكثرة السجود اه (قوله خير موضوع) أى خير شئ موضعه الشارع ليتعبد به فهو بالاضافة ليظهر به الاستدلال على فضل الصلاة على غيرها وامترك الاضافة وان صح لا يحصل معه المقصود لان ذلك موجود في كل قرينة (فائدة) قالوا طول القيام افضل من كثرة العدد فمن صلى اربعا مثلا وطول القيام افضل من صلى ثانيا ولم يطوله وهل يقاس بذلك ما لو صلى قاعدا ركعتين مثلا وطول فيهما وصلى آخر اربعا وستا ولم يطول فيهما زيادة على قدر صلاة الركعتين ام لا فيه نظر والافرب الثاني للشفقة بطول القيام دون طول القعود عشا وميل القلب إلى رجحان الاول إذ الظاهر ان المراد بالقيام محل القراءة فيشمل القعود (قوله فله صلاة ماشاء الخ) أى ان يحرم ركعة وبما ترك ركعة معنى عبارة عشا أى فاذا احرم واطلق له ان يفعل ماشاء من غير علم بعدد ركعاته فافهمه ثم رايت في شرح الروض ما يفيد ذلك وفي سم على المنهج عن العباب فله ان يصلى ماشاء ويسلم متى شاء مع جهله كم صلى

(تنبيه) علم عام وغيره أن الافضل عيد النحر فالقسطر فالكسوف فالخسوف فالاستسقاء فالوتر فركعتا الفجر وعكسه القديم وأطول في الاستدلال له وورده في الخلاف في الوتر وكل ما كان أقوى كانت مراعاته أكد وقد قال بعض المحققين لا يترك الرابح عند معتمده لمراعاة مرجوح من مذهبه او غيره الى ان قوى مدركه بان يقف الذهن عنده لا بان تنهض حجته ولم يؤد لخرق اجماع وأمكن الجمع بينه وبين مذهبه فبقية الرواتب وبحث تفاوت فضلها بتفاوت متبوعها ويرد بان العصر افضلها ولا مؤكدها والمغرب أدونها ولها مؤكدها والمؤكدا افضل فجعله للمفضول ونفيه عن الافضل اوضح دليلا على رد ذلك البحث فالترايح فالضحى فماتعلق بفعل كسنة طواف للخلاف في وجوبها وتأخرها إلى هنا مع قوة الخلاف في وجوبها مشكل فتحتية لتحقق سببها فاحرام لاحتمال أن لا يقع سببها كذا قيل فسنة وضوء فما تعلق بغير سبب منه كسنة الزوال فالنفل المطلق وبعضهم أخر سنة الوضوء عن سنة الزوال (ولا حصر للنفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب

وما ينسب اليها فليتأمل ولا يفهم من التعبير بلهم في قوله ولاهل المدينة فعلمها ستا وثلاثين عدم استحباب الزيادة لان تقديره وهى لهم فليراجع النقل (قوله ان كان فيه نفع) يحتمل أو تفرج ولده الذى ام في التراويح وعياله وإدخال السرور عليهم (قوله فبقية الرواتب) هل المراد ان ركعتي الفجر افضل من ركعتين من الرواتب او من الرواتب كلها وكيف الحال ومعلوم ان مؤكدا الرواتب افضل من غير مؤكدها (قوله

للخبر الصحيح الصلاة خير موضوع فاستكثر منها أو أقل فله صلاة ماشاء ولو من غير نية عدد

ولوركعة بتشهد بلا كراهة (فان أحرم بأكثر من ركعة أله التشهد في كل ركعتين) (٢٤٣) كالرباعية وفي كل ثلاث وكل أربع

وهكذا لأن ذلك معهود
في الفرائض في الجملة بل
(وفي كل ركعة) حل
التطوع بها (قلت الصحيح
منعه في كل ركعة والله أعلم)
لأنه لم يعمد له نظير أصلا
وظاهر كلامهم امتناعه
في كل ركعة وان لم يطول
جلسة الاستراحة وهو
مشكل لأنه لو تشهد في
المكتوبة الرباعية مثلاً في
كل ركعة ولم يطول جلسة
الاستراحة لم يضر كما هو
ظاهر فاما أن يحمل ما هنا
على ما إذا طول بالتشهد
جلسة الاستراحة لما مران
تطويلها مبطل أو يفرق
بأن كيفية الفرض استقرت
فلم ينظر لأحداث ما لم يعمد
فيها بخلاف النفل ويأتي
هذا في مامر في منع في أكثر
من تشهدتين في الوتر
الموصول وله جمع عدد
كثير بتشهد آخره وحيث
يقرأ السورة في الكل واللا
ففيما قبل التشهد الأول كما
مر (وإذا نوى عدداً)
ومنه الركعة عند الفقهاء
وإن كان الواحد غير عدد
عند أكثر الحساب (فله
أن يريد) عليه في غير مامر
في متميم رأى الماء أثناءه
(و) ان (ينقص) عنه إن
كان أكثر من ركعة
(بشرط تغيير النية قبلهما)

اه (قوله ولوركعة الخ) أى بأن ينويها أو يطلق في نية ثم يسلم منها ع ش عبارة المغنى ولو أحرم مطلقاً لم
يكره له الانتصار على ركعة في أحد وجهين يظهر ترجيح بل قال في المطلب يظهر استحبابه حروجا من
خلاف بعض اصحابنا وان لم يخرج من خلاف ان حنيفة من انه يلزمه بالشروع ركعتان اه (قوله وفي
كل ثلاث الخ) أى بعد كل ثلاث وبعد كل أربع الخ ولا يشترط تساوى الأعداد قبل كل تشهد فله ان يصلي
ركعتين ويتشهد ثم ثلاثاً ويتشهد وهكذا ع ش (قوله وهكذا) يفيد جواز التشهد في كل ثلاث وفي كل
خمس مثلاً فان قلت هذا اختراع صورة لم أعهد في الصلاة فليمتنع كالتشهد في كل ركعة قلت التشهد بعد كل
عدد معهود بخلافه بعد كل ركعة سم على المنهج اه ع ش (قوله لان ذلك معهود) أى التشهد في أكثر
من ركعة رشيدى (قوله لحل التطوع بها) أى مع التحلل منها فيجوز له القيام حيثن لا خرى نهاية ومعنى قول
المتن (قلت الصحيح منعه في كل ركعة الخ) لعل محل المنع عند فعل ذلك قصد بخلاف ما لو قصد الاقتصار على
ركعة فأتى بها وتشهد ثم عن له زيادة اخرى فقام اليها بعد النية واتى وتشهد وهكذا فانه لا يبعد جواز ذلك
فليتأمل سم وتقدم عن النهاية والمغنى آ نفما يفيد ويأتى آ نفما عن الإيعاب ما يصرح بذلك قول المتن
(منعه في كل ركعة) قضيته أنه إذا أحرم بعشر ركعات إنما تبطل إذا تشهد عشر تشهدات بعدد الركعات
وليس مراداً بل تشهد بعد ركعة منفردة ولو كانت هي التي قبيل الأخيرة بطلت ع ش وفيه توقف عبارة
المنهج فان نوى فوق ركعة تشهد اخر او تشهد اخر وكل ركعتين فأكثراه وفي الكردى عن الإيعاب ولو
نوى عشر مثلاً فصلى خمساً متشهداً في كل ركعة وخمساً متشهداً في اخرها فالأقرب عدم الصحة والوجه
فيما إذا نوى ركعة فلما تشهد نوى أخرى وهكذا الجواز اه قول المتن (في كل ركعة) أى من غير سلام امام مع
التسليم فيجوز ولو بعد كل ركعة ولكن كونه مثنى أفضل كردى عن الإيعاب (قوله وان لم يطول جلسة
الاستراحة) أى وان لم يزد التشهد عليها والمعمد عند الشارح مر انه متى جالس بقصد التشهد بطلت صلاته
وان لم يزد ما فعله على جلسة الاستراحة ع ش (قوله لم يضر ظاهر بل المتجه انه حيث جالس
وتشهد وضروان خف الجلوس وكان بلا قصد التشهد سم (قوله على ما إذا طول الخ) أى بان زاد التشهد
على جلسة الاستراحة (قوله ويأتى هذا) أى ما ذكر من الاشكال وجوابه (قوله وله جمع) إلى قوله
وظاهر كلامهم في المغنى وإلى قوله وبينه وبين ما في النهاية إلا قوله وتعمد ذلك وقوله اما إذا إلى المتن
(قوله وإلا) أى بان صلى بتشهدين فأكثر مغنى (قوله ففيما قبل التشهد الاول) ولعل الفرق بين هذا وبين
ما لو ترك التشهد الاول للفرصة حيث لا يأتى بالسورة في الأخيرتين ان التشهد الاول فيها لما طاب له جابر
وهو السجود كان كالماتى به بخلاف هذا ع ش (قوله عند الفقهاء) عبارة المغنى عند النجاة (قوله
وإن كان الواحد غير عدد عند أكثر الحساب) إذا تعدد عند جمهور الحساب ما سوى نصف مجموع
حاشيته القرينتين او البعديتين على السواء نعم العدد عند النجاة ما وضع لكمة الشيء فلو احدث عندهم
عدد فدخل فيه الركعة مغنى (قوله أثناءه) أى أثناء عدد نوافه نية (قوله لما تقرر) تعليل لجواز الزيادة
والنقص بالنية (قوله فتبطل الصلاة بذلك) أى ان صار الى القيام اقر لا منه إلى القعود في مسئلة الزيادة او
جلس وتشهد وسلم في مسئلة النقص حتى وقال البرماوى تبطل بشروعه في القيام اه بجرى أى بعد

ولوركعة) عبارة الروض وفي كراهة الاقتصار على ركعة أى فيما لو أحرم مطلقاً وجهان اه (قوله بلا
كراهة) كذا شرح مر (قوله في المتن قلت الصحيح منعه في كل ركعة) لعل محل المنع عند فعل ذلك
قصد بخلاف ما لو قصد الاقتصار على ركعة فأتى بها وتشهد ثم عن له زيادة اخرى فقام اليها بعد النية واتى بها
وتشهد ثم عن له اخرى فأتى بها كذلك ثم عن له اخرى فأتى كذلك مثلاً فانه لا يبعد جواز ذلك فليتأمل (قوله
لم يضر كما هو ظاهر) فيه نظر ظاهر بل المتجه انه حيث جلس بقصد ان تشهد لجلس وتشهد وضروان خف
الجلوس جدا وقد يحمل كلامه على ما إذا جلس لا بقصد التشهد لكنه تشهد ولم يطول الجلوس فانه قد
يتجه عدم امتناع ذلك وفيه نظر بل يتجه الامتناع لان التشهد في هذا الجلوس يجعله جلوس تشهد (قوله

أى الزيادة والنقص لما تقرر أنه لا يحصر له (وإلا) بغير النية قبلها وتعمد ذلك (فتبطل) الصلاة بذلك لان الذى أحدثه لم يشمله نيته

اما اذا سها فبعد دلمانوى ويسجد للسهو (فلونوى ركعتين فقام إلى ثالثة سهوا) ثم تذكر (فالاصح انه يقعد) وجوبا (ثم يقوم للزيادة ان شاء) ها
ثم يسجد للسهو آخر صلاته لان تعدد قيامه للثالثة مبطل وإن لم يشأ فعد ثم تشهد ثم يسجد للسهو ثم سلم وظاهر كلامهم هنا أنه إذا أراد الزيادة بعد
تذكره ولم يصبر للقيام أقرب أنه يلزمه (٢٤٤) العود للعود لعدم الاعتداد بركعتيه هو فلا يجوز له البناء عليها وعليه يفرق بين هذا والتفصيل

قصده لانه قصد المبطل وشرع فيه ويقال بنظيره في مسألة النقص (قوله أما إذا سها الخ) (فرع) لونوى عددا
لجلس قبل استيفائه من قيام سهوا ثم بدله ان يكله من جلوس فالظاهر انه لذلك غاية الامر انه يطلب منه
سجود السهو سم على المنهج ويؤخذ من هذا بالاولى انه لو أتى ببعض الركعة من قيام ثم اراد فعل باقيها من
الجلوس لم يمتنع وله ان يقرأ فيه لان ما هو فيه حالة الهوى اكل بما هو صائر اليه من الجلوس عثر (قوله
اما إذا سها الخ) واما الوجه في ذنب صحة صلاته في الزيادة دون النقص فليتأمل سم (قوله ويسجد للسهو)
اي ان صار إلى القيام اقرب كما ياتي عن البصري مثله قول المتن (فلونوى ركعتين) اي مثلانهاية ومعنى قول
المتن (ثم يقوم) أى أو فعله من قعود بر ماوى (قوله فعد ثم) الاولى حذفه (قوله ثم يسجد للسهو) محل السجود
في المسئلتين إذا قام وصار إلى القيام اقرب كما هو ظاهر بصرى (قوله والتفصيل السابق في سجود السهو الخ)
اي يسجد للسهو في الاول دون الثاني (قوله حتى لا يجوز له البناء الخ) قضية هذا الفرق انه لا يسجد للسهو
بذلك وهو ظاهر مما راعش (قوله وبينه وبين ما لو سقط الخ) يتأمل سم (قوله اي النفل) الى قوله
كما وله في المعنى الا قوله اوله إلى لقلة المعاصى وكذا في النهاية الا قوله وروى الى المتن (قوله اي النفل
المطلق الخ) وهذا التفسير اندفع ما ورد له الاسنوى على المتن من اقتضائه ان رتبة العشاء افضل من ركعتي
الفجر مثلا مع انها افضل منهما عش ومعنى (قوله لما روى غيره) اي غير النفل المطلق (قوله افضل
من طرفيه) هذا مع قوله الآتى أو ثلثه الآخر الخ يفيد افضلية الثالث الآخر على الاول ومفضوليته بالنسبة
إلى الوسط سم (قوله أو ثلثه الآخر الخ) عبارة عش وكذا لو قسمه اثلاثا او ارباعا على ثمة انه يقدم
ثلاثا واحدا واربعا واحدا وبنام الباقي فالاولى ان يجعل ما يقومه اخر بخلاف ما لو قسمه اجزاء بنام جزءا
ويقوم جزءا ثم بنام الاخر فالأفضل ان يجعل ما يقومه وسطا فلوار اذا بنى يقوم ربيعا على هذا الوجه فالاولى
ان يقوم الثالث اه (قوله لقلة المعاصى فيه) اي فيما ذكر من النصف والثالث الآخر (قوله ينزل ربنا
الخ) قال في فتح الباري بفتح الياء وضمها روايتان عش (قوله ومعنى ينزل ربنا ينزل امره) اي او
ملا تسكنه أو رحمته أو هو كناية عن مزيد القرب وبالجملة فيجب على كل ان يعتد من هذا الحديث وما شابهه
من المشككات الواردة في الكتاب والسنة كالرحن على العرش استوى ويبي وجه ربك ويالله فوق
أيديهم وغير ذلك مما شاكلة انه ليس المراد بها ظواهرها لاستحسانها عليه تبارك وتعالى عما يقول الظالمون
والجاحدون علوا كبيرا ثم هو بعد ذلك بخير ان شاء او لها بنحو ما ذكرناه وهي طريقة الخلف واثروها
لكثرة المبتدعة القائلين بالجملة والجسمية وغيرهما ما هو محال على الله تعالى وان شاء فوض عملها إلى الله
تعالى وهي طريقة السلف وآثروها لحلوز مانهم عما حدث من الضلالات الشنيعة والبدع القبيحة فلم يكن
لهم حاجة إلى الخوض فيها شرح بافضل (قوله ينزل امره) قال الاسنوى يدل عليه ما في الحديث ان الله
عز وجل يعمل حتى يمضى شطر الليل ثم يامر مناديا بنادى فيقول هل من داع انتهى عميرة اه عش وبدل
عليه ايضا رواية ينزل بضم الياء كما مرت (قوله انه عبد الخ) مقول ابن جماعة والضمير لابن تيمية (قوله
والا فضل) إلى قوله وبحث في النهاية الا قوله او نوى إلى وذلك وقوله من مجد إلى ويسن وقوله وفيه حديث
ضعيف إلى قوله قال الا ذرعى في المعنى الا قوله او نوى إلى وذلك وقوله سهو وقوله كاتم إلى ويسن وقوله ولو

السابق في سجود السهو بين
كونه للقيام أقرب وأن لا
بأن الملاحظ ثم ما يبطل
تعمده حتى يحتاج لجبره
وهنا عدم الاعتداد بركعتيه
حتى لا يجوز له البناء عليها
وبينه وبين ما لو سقط لجنبه
السابق في السجود بانه ثم لم
يفعل زيادة بخلافه هنا
(قلت نفل الليل) أى النفل
المطلق نهارا لخبر مسلم
أفضل الصلاة بعد الفريضة
صلاة الليل وحمله على
النفل المطلق لما روى غيره
وروى ايضا أن كل ليلة فيها
ساعة إجابة (وأوسطه
أفضل) من طرفيه إذا قسمه
اثلاثا لان الغفلة فيه أتم
والعبادة فيه أثقل وأفضل
منه السدس الرابع
والخامس للخبر المتفق
عليه أحب الصلاة إلى الله
تعالى صلاة داود كان ينام
نصف الليل ويقوم ثلثه
وينام سدسه (ثم آخره) أى
نصفه الآخر ان قسمه
نصفين أو ثلثه الآخر ان
قسمه اثلاثا فالأفضل من اوله
لقلة المعاصى فيه غالبا
وللحديث الصحيح ينزل
ربنا تبارك وتعالى إلى سماء
الدنيا في كل ليلة حين يبق

ثلث الليل الاخير فيقول من يدعنى فأستجيب له ومن يسألنى فأعطيه ومن يستغفرنى فأغفر له ومعنى ينزل ربنا
ينزل أمره كما أوله بالخلف وبعض أكابر السلف ولا التفات إلى ما شنع به على المؤولين بعض من عدم التوفيق ومن ثم قال
ابن جماعة في ابن تيمية رأسهم أنه عبد أضله الله وخذله نسال الله دوام العافية من ذلك بمنه وكرمه (و) الأفضل للبتنقل ليلا أو نهارا

(ان يشلم من كل ركعتين) بان بنوهم ابتداء و يقتصر عليها فيما اذا اطلق او نوى اكثر (٢٤٥) منها بشرط تغيير النية لكن في هذه

تردد لاذ لا يبعد أن يقال
بقاؤه على منويه اولى وذلك
للخبر المتفق عليه صلاة الليل
مثنى مثنى وفي رواية صحيحة
والنهار (ويسن التهجّد)
إجماعا وهو التنفل ليلا
بعد نوم من هجد سهر او
نام وتهجد ازال النوم
بتكليف كانه و تائم اي تحفظ
عن الائم ويسن للتهجد
نوم القيلولة وهو قبيل
الزوال لانه له كالسجود
للصائم وفيه حديث ضعيف
(ويسكره قيام) اي سهر
(كل الليل) ولوفي عبادة
(دائما) للنهي عنه في الخبر
المتفق عليه ولانه يضر كما
اشار اليه الحديث اي من
شانه ذلك ومن ثم كره قيام
مضر ولو في بعض الليل
وبحث المحب الطبري عدم
كراهته لمن يعلم من نفسه
عدم الضرر اصلا قال
الاذرعي وهو حسن بالغ
كيف وقد عد ذلك من
مناقب ائمة اه ويجاب
بان اولئك مجتهدون
لا سيما وقد اسعفهم الزمان
والآخوان وهذا مفقود
اليوم فلم يتجه إلا الى الكراهة
مطلقا للغاية الضرر او الفتنة
بذلك وخرج بكل الى اخره
قيام ليال كاملة لانه صلى
الله عليه وسلم كان يفعل
ذلك في العشر الاخير من
رمضان واتمام يكره صوم
الدهر بقيد الآتي لانه
يستوفي في الليل ما فاتته

في عبادة وقوله ضعيف وقوله ولانه الى ومن ثم قول الماتن (أن يسلم من ركعتين) أي أما التنفل بالآ وتارفع
مستحب نهاية ومعنى اى ولا مكروه كما مر عش (قوله او يقتصر عليها) ظاهره انه لا يحتاج في هذا
الاقتصار الى نية سم (قوله في هذه) اي الثالثة (قوله لاذ لا يبعد ان يقال الخ) اقره عش وقد يشير الى
اعتاده اقتصار شرح المنهج والنهاية والمعنى على الصور تين الاولين (قوله وفي رواية الخ) عبارة المعنى وفي
السنن الاربعة صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وصححه ابن حبان وغيره اه قول الماتن (ويسن التهجّد)
ذكر أبو الوليد النيسابوري أن المتهجد يشفع في أهل بيته وروى أن الجعيد روى في النوم قبيل له ما فعل
الله بك فقال طاحت تلك الاشارات وغابت تلك العبارات وقتبت لك العلوم ونفذت لك الرسوم وما
نفعتنا إلا ركعات كنا نركعها عند السجدة معني وعشر زاد شيخنا والمقصود من ذلك ان هذه الامور لم نجدها
ثوابا لا قترانها برباء ونحوه إلا الركعات المذكورة للاخلاص فيها ولما قال ذلك حشا على التهجّد وبيانا
لشرفه ولما يقبعل على مثله اقتران عمله برباء ونحوه مع كونه سيد الصوفية اه (وهو التنفل الخ) كذا في
النهاية والمعنى وشرح المنهج قال عش ظاهره اخراج فعل الفرائض بان قضى فوائت سم على حج ونقل
عن افتاء الشارح مر ان النفل ليس بقيد اه عبارة شيخنا وهو لغة دفع النوم بالتكليف واصطلاحا
صلاة بعد فعل العشاء ولو بمجموعة مع المغرب جمع تقديم وبعد نوم ولو كان النوم قبل وقت العشاء سواء
كانت تلك الصلاة نفلا راتبا او غيره على ما ذكره غيره ومنه سنة العشاء والنفل المطلق والوتر اوفر ضاقضاء
او نذر افتقيد به بالنفل جرى على الغالب اه (قوله بعد نوم) اي وبعد فعل العشاء كما وجد بخط شيخنا الرمي
الامام شهاب الدين وان كان النوم قبل فعلها بان نام ثم فعل العشاء وتنفل بعد فعلها وهل يكفي النوم عقب
الغروب يسير او الى دخول وقت العشاء فيه نظر وقد يستبعد الاكتفاء بذلك سم على حج اي فلا بد من كون
النوم بعد دخول وقت العشاء ولو قبل فعلها وبوافقه ما نقل حاشية الشهاب الرمي على الروض من انه لا بد
ان يكون اي النوم وقت نوم ومقتضى كلام حج في شرح الارشاد انه لا يتقيّد بدخول وقت العشاء فليراجع
عش وتقدم انفا عن شيخنا اعتماد عدم التقيد بذلك (قوله نوم القيلولة) الاضافة للبيان (قوله وهو قبيل
الزوال) اي النوم قبيل الزوال وعند المحمدين الراحة قبيل الزوال ولو بلانوم شيخنا قال عش وينبغي أن
قدره يختلف باختلاف عادة الناس فيما يستعينون به على التهجّد اه (وبحث المحب الطبري الخ) اقره الشارح
في الايعاب كإباتي واعتمده المعنى عبارة ما من لا يضره ذلك فلا يكره في حقه وقال المحب الطبري ان لم يجد
بذلك مشقة استحبه لاسيما المثلث بمنجاة تعالى وان وجدها نظر ان خشى منها محذورا كرهه ولا افلا
اه وعبارة السيد البصري القلب الى ما قاله المحب اميل ولا بعد في تخصيص كلام الاصحاب به اه (قوله وهو
حسن الخ) اي ما ذكره المحب كلام حسن يعضده ما اشتهر عن خلائق من التابعين وغيرهم من صلاة الغداة
بوضوء العشاء اربعين سنة او اقل او اكثر اه كرهى عن الايعاب (قوله وقد اسعفهم) اي اعانهم كرهى
(قوله فلم يتجه إلا الى الكراهة مطاقا) هذا مخالف لما في العباب من تقييده ذلك بمن يضره قال الشارح في شرحه
وذكر المحب الطبري قريبا منه فقال ان لم يجد بذلك مشقة استحبه لاسيما المثلث بمنجاة تعالى وان
وجدها نظر ان خشى منها محذورا كرهه ولا افلا ورفقه بنفسه أولى انتهى قال الاذرعي الخ اه كرهى
(قوله وخرج) الى الكتاب في النهاية والمعنى الى الاما انه عليه (قوله قيام ليال كاملة) يظهر ان محله ما لم يضر
اخذا بما تقدم له في بعض الليل وقد يقال هو شامل له بصري (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) اي فيستحب
لان الخ نهاية ومعنى (قوله بقيد الآتي) وهو عدم الضرر وعدم فوت حق (قوله ما فاتته) اي من اكل

مفضول بالنسبة الى الاو سط (قوله او يقتصر عليها) ظاهره انه لا يحتاج في هذا الاقتصار الى نية (قوله
وهو التنفل) ظاهره اخراج فعل الفرائض بان قضى فوائت (قوله بعد نوم) اي وبعد فعل العشاء كما
وجد بخط شيخنا الرمي الامام شهاب الدين وان كان النوم قبل فعلها بان نام ثم فعل العشاء وتنفل بعد فعلها
وهل يكفي النوم عقب الغروب يسير او الى دخول وقت العشاء فيه نظر وقد يستبعد الاكتفاء بذلك (قوله)

وهنا لا يمكنه نوم النهار لتعذر ضرورياته الدينية والدنيوية (و) يسكره (تخصيص ليلة الجمعة بقيام)

أى صلاة للنهي عنه في خبر مسلم (٢٤٦) واخذ منه كالمثل زوال الكراهة بضم ليلته قبلها أو بعدها نظير ما يأتي في صوم يومها وعدم كراهة

تخصيص ليلة غير ها وتوقف فيه الأذرعى وأبدى احتمالا بكرهاته أيضا لانه بدعة (و) يكره (ترك تهجد اعتاده) بلا ضرورة (والله اعلم) لقوله ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص لا يمكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه ويسن بل يتأكد أن لا يخل بصلاة في الليل بعد النوم ولو ركعتين لعظم فضل ذلك بل ورد فيه ما ينبغى لمن أحاط به أن لا يلو جهدا في المثاراة عليه ما أمكنه وان يكثر فيه من الدعاء والاستغفار ونصفه الاخير اكده وافضله عند السحر لقوله تعالى والمستغفرين بالاسحار وبالابحار هم يستغفرون وان يوقظ من يطمع في تهجده حيث لا ضرر ﴿كتاب﴾ كأن حكمة الترجمة بدون جميع ما ذكر في كتاب الصلاة إلى الجنائز ان الجماعة صفة زائدة على ماهية الصلاة وليست فعلا حتى تكون من جنسها فكانت كالأجنبية من هذه الحيثية فافردها بكتاب ولا كالأجنبية من حيث انها صفة تابعة للصلاة فوسطها بين ابوابها ولما كانت صلاة الجنائز مغارة لمطلق الصلاة مغارة ظاهرة أفردها بكتاب متأخر عن

النهار (مغنى (أى صلاة) أما إحياءها بغير صلاة فغير مكروه كما أفاده شيخنا الشهاب الرملى لاسما بالصلاة والسلام عليه ﷺ لان ذلك مطلوب فيها نهاية ومغنى سم وشيخنا عبارة الكردى قال في الأيعاب اما إحياءها بغير صلاة فلا يكره كما أفهمه كلام المجموع وغيره ويوجه بأن في تخصيصها بالأفضل نوع تشبه باليهود والنصارى في إحياء ليلة السبت والاحد اه (قوله زوال الكراهة بضم ليلته الخ) وهو كذلك نهاية (مغنى (قوله وعدم كراهة الخ) اعتمده في الأيعاب كردى (قوله وتوقف الأذرعى الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو كذلك وإن قال الأذرعى فيه وقفة اه (قوله ويكره ترك تهجده اعتاده) اى ونقصه شرح بأفضل وفي الجمل على مر ومثل التهجد غيره من العبادات كقراءة وذكر اه وفي البجيرى وانظر ما المراد بالعادة وقياس نظائره من الحيض وتجديد الوضوء وصوم يوم الشك حصوا لها بكرة كافي الشورى اه (قوله مثل فلان الخ) أراد به عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما ع ش (قوله ويسن الخ) ويسن كافي المجموع ان بنوى الشخص القيام عند النوم نهاية ومغنى اى حيث جوزه فان قطع بعدم قيامه عادة فلا معنى لنيته ع ش (قوله أن لا يخل الخ) وأن لا يعتاده منه إلا ما يظن إدامته عليه نهاية ومغنى (قوله أن لا يألوه) أى لا يقصر (قوله في المثاراة) أى المواظبة (قوله وأن يكثر الخ) وأن يسمح المتيقظ النوم عن وجهه وان ينظر إلى السماوان يقرأ أن في خالق السموات والارض إلى اخر السورة وان يفتح تهجده بركعتين خفيفتين وإطالة القيام في سائر الصلوات أفضل من تكثير الركعات وأن ينام أو يستريح من نفس أو فتور في صلاته حتى يذهب نومه أو فتورة نهاية ومغنى وشرح بأفضل (قوله حيث لا ضرر) أى والإفلا يستحب ذلك بل يحرم مغنى ﴿كتاب صلاة الجماعة﴾

(قوله به) أى بالكتاب (قوله ولا كالأجنبية) عطف على كالأجنبية (قوله من حيث الخ) قيد للنهي (قوله مغارة لمطلق الصلاة) هذا منوع قطعا لان مطلق الصلاة هو القدر المشترك بينهما وبين غير هاهى من أفرادها كما أن بقية الصلاة من أفرادها وصواب العبارة أن يقول مغارة لبقية الصلوات سم وقد يجاب بما مر في أول كتاب الصلاة عن البصرى عن فتح الجواد ان صلاة الجماعة لا تسمى صلاة وكذا تقدم هناك عن نفس المحشى ما يشعر بذلك (قوله نظر تلك الخ) هذا تأكيده كما أفاده لما السببية قول المتن (صلاة الجماعة) وفي الأحياء عن أنى سلمان الدار أنى أنه قال لا يفوت أحد صلاة الجماعة إلا بذنب أذنيه قال وكان السلف يعززون أنفسهم ثلاثة أيام إذا فاتتهم التكبير الأولى وسبعة أيام إذا فاتتهم الجماعة مغنى وع ش زاد شيخنا وصيغة التعزبة ليس المصائب من فارق الأحباب بل المصائب من حرم الثواب وهى أى الجماعة من خصائص هذه الأمة كما نقل عن ابن سراقه اه (قوله عى مشروعة) إلى قوله كما يفيد في المغنى وإلى قوله فبناء على الخ في النهاية إلا قوله كما يفيد إلى المتن قوله كما يبيته إلى وخرج (قوله وشرعت الخ) الانسب تأخير عن قوله وإجماع الأمة بصرى (قوله بالمدينة الخ) استشكل بصلاته ﷺ والصحابة صبيحة الاسراء جماعة مع جبريل وبصلاته ﷺ بعلى وبخديجة فكان أول فعلها بمكة وأجيب بأن المراد أول إظهار فعلها مع المواظبة عليها كان بالمدينة شيخنا وع ش واجهورى وكذا يستشكل بما فى الصحيحين في خبر استماع الجن القرآن فر

أى صلاة) أما إحياءها بغير صلاة فغير مكروه كما أفاده شيخنا الشهاب الرملى لاسما بالصلاة والسلام على النبي ﷺ لان ذلك مطلوب فيها شرح مر (قوله وعدم كراهة تخصيص ليلة غير ها) هو كذلك وإن توقف فيه الأذرعى شرح مر ﴿كتاب صلاة الجماعة﴾

(قوله ولما كانت صلاة الجماعة مغارة لمطلق الصلاة) هذا منوع قطعا لان مطلق الصلاة هو القدر المشترك بينهما وبين غير هاهى من أفرادها كما أن بقية الصلاة من أفرادها وصواب العبارة أن يقول مغارة لبقية الصلوات

جميع أبواب الصلاة نظرا لتلك المغارة (صلاة الجماعة) هى مشروعة بالكتاب لانه تعالى أمر بها في الخوف فمسورة النساء في الأمن أولى والسنة الأخبار الآنية وغيرها وشرعت بالمدينة دون مكة لقهر الصحابة بها وإجماع الأمة وأقلا

هنا امام و ما موم كما يفيد
 قوله وما كثر جمعه افضل
 لخبر صحيح به (هي في
 الفرائض) أي المكتوبات
 قال للعهد الذكري في قوله اول
 كتاب الصلاة المكتوبات
 خمس فساوى قول اصله في
 الخمس واندفع الاعتراض
 عليه (غير) بالنصب حالا او
 استثناء وبتنوع الجر لانها
 لا تعرف بالاضافة إلا ان
 وقعت بين ضدين (الجمعة)
 لما يأتي أنها فيها فرض عين
 وشرط صحتها اتفاقا (سنة
 مؤكدة) للخبر المتفق عليه
 صلاة الجماعة افضل من
 صلاة الفداى بالمعجمة بسبع
 وعشرين درجة والافضلية
 تقتضى الندبة فقط ولا
 تعارض هذه رواية خمس
 وعشرين لان القاعدة في
 باب الفضائل الاخذ بأكثرها
 ثوابا لانه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يخبر
 بالقليل أولا ثم بالكثير
 زيادة في النعمة عليه وعلى
 امته وحكمة السبع والعشرين
 أن فيها فوائد تريد على صلاة
 الفذ بنحو ذلك كما بينته في
 شرح العباب وخرج
 بالفرائض بالمعنى المذكور
 المذكورة فلا تشرع فيها
 لاختصاصها بانها شعار
 المكتوبة كالاذان فبناء
 مجلي لهذا على انه يسلك
 بالنذر مسلك واجب
 الشرع او جائزه غلطو
 فيه والكلام في مندورة

النفر الذين أخذوا نحو تامة وهو بنخلة عامدين إلى سوق عكاظ وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر الخ فقال
 النووي في شرح مسلم قوله وهو يصلي بأصحابه الخ فيه إثبات صلاة الجماعة وانها مشروعة في السفر وانها
 كانت مشروعة من اول النبوة اه (قوله هنا) احتراز عن الجمعة (قوله) كما يفيد قوله الخ لا يخفى ما في
 دعوى الافادة من الخفاء بصري وسم (قوله) لخبر صحيح الخ عبارة النهاية لخبر الاثنان فما فوقها جماعة
 اه (قوله) فساوى الخ) المساواة ممنوعة لظهور انه لا يفهم من الخمس إلا المقصود بخلاف الفرائض يتوهم
 منه خلاف المطلوب لاسيما مع استثناء الجمعة فانه يقوى التوهم اذ لم يعد ما في المكتوبات والعهدية المذكورة
 لا قرينة عليها خصوصا مع بعد ما بين المحدثين سم قول المتن (هي الخ) أي صلاة الجماعة من حيث الجماعة بجبري
 وعبارة شيخنا في العبارة قلب والاصل جماعة الصلاة ليصح الاخبار بقوله لسنة وإلا فصلا فرض لا سنة اه
 (قوله) واستثناء أي بمعنى الا عرفت إعراب المستثنى وضيفت اليه نهاية ومعنى زاد شيخنا وهو الا قد بعد
 المقام عن الحالية اه (قوله) يتمتع الجر لانها الخ) وقد يقال ان اللام للجنس فلا يضر الوصف بالسكره لان
 المعروف بها في المعنى كالسكره نهاية قال الشيدى وجعل للجنس يلزمه فساد ولا يخفى مع انه يتنافى الاستثناء
 منه إذ هو إيه العموم اه وقال شيخنا ولو جعل الجر على البداية لكان اصواب اه (قوله) لا تعرف) بفتح التاء
 على حذف إحدى التامين وفي بعض النسخ باثبات التامين وهو يؤيد ما ذكره على م (قوله) إلا ان وقعت
 بين ضدين) قد يقال المراد بالفضائل هنا ما عدا الجمعة من الخمس والجمعة مضادة لما عداها من الخمس إذ هما
 وجوديان لا يصدقان على ذات واحدة من جهة واحدة فلتعرف غير هنا فليتامل سم (قوله) إن وقعت بين
 الضدين) ومثله كذلك بقوله الحركة غير السكون ع ش قول المتن (سنة مؤكدة) أي ولو للنساء معنى
 (قوله) من صلاة الفذ) أي المنفرد (قوله) بسبع وعشرين الخ) وذكر في المجموع ان من صلى في عشرة الاف
 له سبع وعشرون درجة ومن صلى مع اثنين له ذلك اسكن درجات الاولى اكمل نهاية ومعنى (قوله) درجة) قال ابن
 دقيق العيد الا يظهر ان المراد بالدرجة الصلاة ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير بالضعف
 وهو مشعر بذلك اه ع ش (قوله) فقط) أي دون الفرضية (قوله) لان القاعدة الخ) او لان الاخبار بالقليل لا
 ينفي الكثير أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين أي من خثوع وتدبر وقراءة وغيرهما وان الاولى
 في الصلاة الجهرية والثانية في السرية نهاية (قوله) يخبر) ببناء المفعول من الاخبار (قوله) بالمعنى المذكور
 أي المكتوبات (قوله) لاختصاصها الخ) قد يقال فلم شرعت في بعض النوافل ولم تمنع مطلقا كالاذن بصري
 (قوله) لهذا) أي لمشروعية الجماعة في المندورة يعني ان المحل بناء على الخلاف في انه هل يسلك الواجب بالنذر
 مسلك واجب الشرع حتى تسن فيه الجماعة او جائزه حتى لا تسن فيه وفي قواعد الزركشي ما حاصله انه لا خلاف
 في وجوب المندور وإنما الخلاف في أن حكمه كالجائز في الفرييات أو كالواجب لمصالة فيها والارجح حمله غالبا
 على الواجب ولهذا لا يجمع بين فرض ومندور بتيمم واحد ولا تصلى المندورة على الرحلة ويجب التثبيت في
 الصوم المندور على الصحيح كروى (والكلام الخ) يغني عنه اعتبار قيد الحيثية المتبادر الى الاذهان اعتباره
 بصري (لا تسن فيها الجماعة فيها قيل) أي قبل النذر كسنة الظاهر مثلا لو نذر ان يصليها جماعة ولا يتعقد نذره
 لان الجماعة فيها ليست قرينة بخلاف ما شرعت الجماعة فيها لو نذر ان يصليها جماعة فيتعقد نذره ولو صلاها

لا يقال كونها من أفعال القدر المشترك لا يمنع المغايرة له لان كل فرد مغاير لكتبه لا نأقول المراد بالمغايرة هنا
 المباينة لا معناها الظاهر وإلا فكل صلاة مغايرة لطلاق الصلاة كالا يخفى (قوله) كما يفيد الخ) يتأمل (قوله)
 فساوى قول اصله في الخمس) المساواة ممنوعة لظهور انه لا يفهم من الخمس إلا المقصود بخلاف الفرائض
 يتوهم منه خلاف المطلوب لاسيما مع استثناء الجمعة فانه يقوى التوهم اذ لم يعد ما في المكتوبات فيما تقدم
 فاستثناءها يهيم انه اراد غير ما تقدم والعهدية المذكورة لا قرينة عليها خصوصا مع بعد ما بين المحلين (قوله)
 إلا ان وقعت بين ضدين) قد يقال المراد بالفرائض هنا ما عداها من الخمس بصريح قوله للعهد الذكري
 في قوله اول كتاب الصلاة الخ والجمعة مضادة لما عداها من الخمس اذ هما امران وجوديان لا يصدقان على ذات

منفردا صحت لكن هل تجب عليه اعادة الجماعة لتندرون خراج وقتها ولا قال سم فيه نظرو في الروض
 وشرحه في باب النذر حكاية خلاف عر الاصحاب والمتمد منه الوجوب فليراجع وليحرر ع (قوله ففى
 تسن فيها) اى يستمر على سنيتها قليلى (قوله وفيما الخ) اى فى نفل تسن فيها الجماعة (قوله والنافلة) عطف
 على المنذورة (قوله ومراخ) يعنى ان فى مفهوم الفراغ تفصيلا (قوله بالغين) الى المتن فى المغنى لا قوله
 وفى رواية الصلاة الى قوله وظاهر تمثيلهم فى النهاية لا ما ذكره قوله ثم رايت الى وتعدد محالها (قوله المقيمين
 الخ) اى غ. المعذورين بعد ما يأتى شرح بافضل وشيخنا (قوله فى المؤداة الخ) اى فى الركعة الاولى منها
 شيخنا وزيد (قوله ما من ثلاثة الخ) لفظة من زائدة ع ش اى فى المبتدأ بجرى (قوله لا تقام فيهم الخ)
 عبر بذلك دون لا يقيمون ليفيد الا كتفاء باقامة بعضهم سم (قوله لا استحوذ الخ) اى وغلبته يلزم منها البعد
 عن الرحمة فى الحديث الوعيد الشديد على ترك الجماعة فدل على فرضية الجماعة بماوى وحلى اه بجرى
 (قوله القاصية) اى البعيدة ع ش (قوله ليسقط الخرج الخ) هل يسقط الفرض باقامة العرا ويفرق
 بينهم وبين المسافرين بانهم من اهل الوجوب فيه نظر سم على حج ويصرح بعدم السقوط قول شيخنا الزيد
 ولا يسقط الفرض بمن لا يتوجه الفرض عليها كالنساء والصبيان ونحوهم انتهى ومن النحو العرا والارقاء
 ع ش (قوله بالغين) اى ومقيمين اخذنا ما ياتى وهذا السياق يشعر بان الكلام فى الادميين لانهم هم
 الذين بوصفون بالحريقة والرق والبلوغ والصبا فيخرج به الجن فلا يكتفى اقامتها بهم فى بلد وان ظهر بهم
 الشعار ع ش وفى البجبرى عن الاجمورى مانصه وينبغى انهم لو كانوا على صورة البشر اكتفى بهم او على
 صورهم فلا يكتفى بهم اه (قوله على الواجهة) وافنى شيخنا الشهاب الرملى بأنه لو اقامها المسافرون يسقط
 الفرض لانهم ليسوا من اهل الفرض وقضية هذه العلة ان العرا كذلك وبانه يكتفى فى سقوط الفرض
 حصول الجماعة فى ركعة انتهى ومنه يعلم عدم السقوط بفعل الصبيان بالاولى وقد يقال قياس عدم السقوط
 هنا بفعل الصبيان عدم سقوط احياء الكعبة بفعلهم خلاف ما ذكره لشارح سم وافر النهاية ما من
 الاقامين لوالده (قوله وعليه فيفرق الخ) بينهما وبين الجنابة مسلم واما الفرق بينهما وبين احياء الكعبة
 فتحل تأمل بل لو عكس الحكم فيهما كان اقرب بصري (قوله وسقوط فرض صلاة الجنابة الخ) ويفرق
 بين هذا وسقوط الجهاد بان المقصود به اعلاء كلمة الدين فاذا حصل بفعل ضعفاءنا وهم الصبيان كفى وكان بالغ

واحدة من جهة واحدة فلتعرف غير هنا فليتامل (قوله فى المتن وقيل فرض كفاية) سياتى أنه الصحيح
 ومعلوم ان فرض الكفاية يعرض له التعيين كان لم يوجد زيادة على اقل من يقوم كاما وما موم هنا (فرع)
 لو ضاق الوقت وجد مصليارا كعوا ولو احرر معه ادرك معه الركوع وادرك هذه الركعة فى الوقت ولو احرر
 منفردا لم يدرك فى الوقت الركعة فينبغى ان يتعين عليه الاحرام معه لقدرته على ايقاع الصلاة مؤداة فليس له
 تفويتها وايقاعها قضاء (قوله المستورين) هل يسقط الفرض باقامة العرا ويفرق بينهم وبين المسافرين
 بانهم من اهل محل الوجوب فيه نظرو على الاكتفاء بمحتل ان محله ما لم يكن غيرهم بصرا فى ضوء لانهم يشق
 عليهم الحضور مع العرا لمشقة التحرز عن النظر وينبغى ان لا يشق الحضور مع الجماعة لكل من ارادها
 فليتامل (قوله لا تقام فيهم الجماعة) عبر بلا تقام فيهم دون لا يقيمون ليفيد الا كتفاء باقامة بعضهم
 (قوله بالغين على الواجهة) مشى عليه مر وافنى شيخنا الشهاب بانه لو اقامها المسافرون لم يسقط الفرض
 لانهم ليسوا من اهل الفرض قضية هذه العلة ان العرا كذلك وبانه يكتفى فى سقوط الفرض حصول الجماعة
 فى ركعة اه ومنه يعلم عدم السقوط بفعل الصبيان بالاولى وقد يقال قياس عدم السقوط هنا بفعل الصبيان
 عدم سقوط احياء الكعبة بفعلهم خلاف ما ذكره لشارح واما ما ابداه من الفرق فلا يخفى ما فيه بخلاف
 الجهاد فقد يدبوجه سقوطه بفعل الصبيان بان المقصود اعلاء كلمة الدين فاذا حصل بفعل ضعفاءنا وهم الصبيان
 كفى وكان ابلغ فى الدلالة على الاعلاء لانه ادل على قوته فليراجع (قوله على ما فيه) عبارة شرح العباب
 وسياتى فى سقوط فرض الحج والعمرة بهم اى بالصبيان وبنحو الارقاء كلام لا يبعد بحجته اه (قوله

ففى تسن فيها لا للنذر
 وفيما تنذر الجماعة فيها
 ولا اوجب الجماعة فيها
 بالنذر والنافلة وم
 مشروعتها فى بعضها دون
 بعض (وقيل) هى (فرض
 كفاية للرجال) بالغين
 العقلاء الاحرار المستورين
 المقيمين فى المؤداة فقط
 للخبر الصحيح ما من ثلاثة فى
 قرية ولا بد ولا تقام فيهم
 الجماعة وفى رواية الصلاة
 لا استحوذ اى غلب عليهم
 الشيطان فعليك بالجماعة
 فانما ياكل الذئب من
 الغنم القاصية واذا تقرر انها
 فرض كفاية (فتجب)
 ليسقط الخرج عن الباقيين
 اقامتها فى كل مؤداة من الخمس
 بجماعة ذكر احرار بالغين
 على الاوجه ثم رايت شارحا
 رجحه ايضا وعليه فيفرق
 بين هذا وسقوط فرض
 صلاة الجنابة بالصبي بان
 القصد ثم الدعاء وهو منه
 اقرب للاجابة وسقوط
 فرض احياء الكعبة بنحو
 الصبيان والارقاء على ما فيه
 بان القصد ثم حضور جمع
 من المسلمين فى تلك المواضع
 حتى تنفى عنهم وصية اهلها
 وهذا حاصل بالتناقضين
 ايضا وهنا اظهار الشعار
 الآتى وهو يستدعى كمال
 القامتين به

في محل الإقامة أي الذي تنعقد فيه الجمعة لو وجبت فلا يعتد بها خارجه بحيث لا يظهر بها الشعار غرافيه فيما يظهر وتعد محالها (بحيث يظهر) بها (الشعار) في ذلك المحل البادية أو غير ما وضبط بان يكون سريدها الوسمع لإقامتها وتظهر أمكنه إدراكها وفيه ضيق والظاهر ان الامر أوسع من ذلك وأنه يكفي أن يكون كل من أهل محلها الو قصد من منزله محلا لا يشق (٢٤٩) عليه مشقة ظاهرة فلم أنه يكفي (في

القرية) الصغيرة أي التي فيها نحو ثلاثين رجلا إقامتها بمحل واحد وان الكبيرة لا بد من تعددها فيها كما تقرر وظاهر تمثيلهم للصغيرة بما فيها ثلاثون ولما بعده بما يأتي ان مداو في الصغر والكبر على قلة الجماعة وكثرهم لا على اتساع الخطة وضيقها وقد يستشكل لان المدار على دفع مشقة الحضور وهو يقتضى النظر للثاني وقد يوجه الاول بان سبب المشقة انها نشأ من تفرق مساكنهم فلم ينظر لمشتقهم واكتفى بمحل واحد في حقهم وان كانت قريتهم بقدر بلد كبيرة خطة ولو عددها بعض المقيمين دون جمهورهم وظهر بهم الشعار كفي ولو قل عدد سكان قرية أي بحيث لو اظهر والجماعة لم يظهر بهم شعار قال الامام لم تزلهم وسكت عليه في الروضة لكنه عبر بقوله عقبه هذا كلام الامام واختار في المجموع خلافه وهو الوجه لخبر مامن ثلاثة المذكور ولان الشعار امر نسبي فهو في كل محل بحسبه ولا يكفي فعلها في البيوت وقيل يكفي وينبغي حمله على ما اذا فتحت ابوابها

في الدلالة على الاعلاء سم وعش (قوله في محل الإقامة الخ) متعلق بقوله لإقامتها (قوله بحيث لا يظهر بها الشعار عرفا) فيه دلالة على كفاية إقامتها خارجه إذا ظهر بها الشعار فيه سم وعش (قوله عرفا فيه) أي في محل الإقامة (قوله وتعد محالها) عطف على قوله لإقامتها الخ (قوله البادية) عبارة النهاية وتلزم أهل البوادي الساكنين بها أه زاد المغنى والاسنى بخلاف الناجين لرعي ونحوه اه (قوله وضبط) أي تعدد المحال كرى (قوله والظاهر الخ) عبارة النهاية وكلامهم بمحل في القرية الصغيرة وفي الكبيرة وفي البلد بمحلين مثلامفروض فيما لو كان بحيث يمكن من بقصدها إدراكها من غير كبير مشقة فيما يظهر فلا يشترط إقامتها في كل محلة منها خلافا لجمع أه (قوله أي التي فيها نحو ثلاثين) قال الشيخ ابو حامد والظاهر انه تقرب بل لو ضبط ذلك بالعرف لكان اقرب إلى المعنى نهاية (قوله كما تقرر) أي بان يكون كل من أهل محلها الخ وقال السكردي اراد به قوله بان يكون سريدها الخ اه (قوله ولما بعده) يعنى الكبيرة و (قوله بما يأتي) أي في الجمعة كرى (قوله وقد يستشكل الخ) قد يقرر الاشكال على اسلوب اخر فيقال المدار على ظهور الشعار وعدمه وباقامتها بمحل واحد من القرية المفروضة لا يظهر إشعار فليتأمل وأما ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى فلا يخلو عن شيء لان الاكتفاء بإقامتها بمحل واحد بما ذكر فيه توسيع لهم وما ذكره يقتضى التصديق عليهم فاني يصلح توجيهه فليتأمل وليحذر بصري (قوله وقد يوجه الاول الخ) وقد يوجه ايضا بتمكنهم من دفع المشقة بأن يعددوها على وجه لا يشق بأن يقيمها كل جماعة بمقاربة المساكن في محلهم سم (قوله ولو عددها) إلى قوله ولو قل في المغنى وإلى التنبيه في النهاية لا قوله ولو قل إلى ولا يكفي الخ (كفي) أي ولا ائتم على المتخلفين نهاية (قوله لكنه عبر بقوله عقبه هذا كلام الامام) وبمراجعة الروضة يعلم ان قوله هذا الخ ليس للتبري عن ذلك بل للاعتدالك على مسألة أخرى بصري (قوله واختار في المجموع الخ) وهو الوجه وعلى هذا لو لم يكن في القرية الا اثنان اتجه تعيينا علمها سم (قوله ولان الشعار الخ) محل تأمل لانه وإن كان نسبيا يتفاوت بتفاوت كبر المحل وصغره إلا ان الفرض هنا ان المحل صغير بالنسبة لن يقيم الجماعة فيه بحيث لا يظهر الشعار فالأولى التوجيه بان اصل الجماعة مشروع في حد ذاته وكونه بحيث يظهر بها الشعار مشروع اخر فحيث تأتى وجب اعتباره وحيث تعدد سقط بخلافه إذا المسور لا يقط بالمعور بصري (قوله وينبغي حمله) وفاقا للمغنى (قوله في الاسواق الخ) أي وفي المحلات الخارجية عن السور ايضا حيث يظهر منها الشعار سم على حج بالمعنى اه عش (قوله كذلك) أي فتحت ابوابها بحيث الخ (وهي الخ) أي اجل علامات الايمان (قوله يظهر ارجل صفاتها الخ) فيه إيجاز محل واصل العبارة وبظهوره ظهور اجل الخ (قوله وهي الخ)

فلا يعتد بها خارجه بحيث لا يظهر بها الشعار عرفا فيه فيما يظهر) فيه نظر ولا يبعد أنه حيث ظهر الشعار فيها بينهم وسهل حضور الجماعة لفاصدها كفي ذلك سواء كانت إقامتها في محل الإقامة او خارجها فليتأمل (قوله بحيث لا يظهر بها الشعار عرفا) فيه دلالة على كفاية إقامتها خارجه اذا ظهر بها الشعار فيه فليتأمل لكن في شره الصغيرة للارشاد مانصه ولا يكفي إقامتها خارج محل في محل الإقامة لا تجوز إقامة الجمعة فيه كما هو ظاهر وبؤيده تعبير بعضهم باسراط ظهور شعارها بمحل إقامتها اه فليتأمل فانه محتمل الا اكتفاء بإقامتها خارج محل الإقامة وقد يؤيد بان لهم ترك البلد الإقامة خارجه وان دخل الوقت فليتأمل (قوله وقد يوجه الاول الخ) قد يوجه ايضا بتمكنهم من دفع المشقة بان يعددوها على وجه لا يشق كان يقيمها كل جماعة بمقاربة المساكن في محلهم (قوله واختار في المجموع خلافه وهو الوجه) على هذا

(٣٢) - شرواني وابن قاسم - ثاني) بحيث صارت لا يحتمل كبير ولا صغير عن دخولها ومن ثم كان الذي يتجه الاكتفاء بإقامتها في الاسواق إن كانت كذلك وإلا فلا لان لاكثر الناس سرات تأتي دخول بيوت الناس والاسواق (تنبيه) الشعار بفتح اوله وكسره لغة العلامة والمراد به هنا كما هو ظاهر اجل علامات الايمان وهي الصلاة بظهور اجل صفاتها الظاهرة وهي الجماعة

(فان) لم يظهر الشعار كما
تقرر بأن (امتنعوا كلهم)
أو بعضهم كأهل محلة من
قرية كبيرة ولم يظهر الشعار
الاهم (قولوا) اى قائل
الممتنعين الامام أو نائبه
لاظهار هذه الشعيرة العظيمة
وعلى أنها سنة لا يقاتلون
ويظهر انه لا يجوز له أن
يفجأهم بالقتال بمجرد الترك
كأيرى إليه قوله امتنعوا
بل حتى يأمرهم فيمتنعوا من
غير تأويل اخذا بما باتى
في ترك الصلاة نفسها (ولا
يتأكد الذنب للنساء
تأكد له للرجال) بناء على
أنها سنة لهم (في الاصح)
لخشية المفسدة فيهن مع
كثرة المشقة فيكره تركها
لهم لاهن (قلت الاصح)
المنصوص أنها) وإذا وجدت
جميع الشروط السابقة (فرض
كفاية) للخبر السابق وذكر
أفضل في الخبر قبله محمول على
من صلى منفرد القيام غيره
به أو لعذر كمرض أو إذا
اختل شرط عمامة فلا تجب
وإن تمحض الارقاء في بلد
وعجيب تردد شارح في
هذه مع قولهم ان الارقاء
لا يتوجه اليهم فرض الجماعة
بل قد تسن وقد لا تسن
لامر أو خوئى ولم يميز نعم
يلزم وليه امره بها
ليتوب عنها إذا كمل

أى أجل صفاتها (قوله فان لم يظهر) إلى قوله ويظهر في النهاية والمعنى (قوله الامام الخ) أى دون آحاد الناس
معنى (قوله لا يقاتلون) أى على أحد الوجهين شوبرى وعلى أه عش (قوله كأيرى إليه قوله امتنعوا الخ)
وجه الامام إليه ان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلمية ماخذ الاشتقاق عش (قوله بل حتى يأمرهم الخ)
أى فهو كقتال البغاة عش قول المتن (للساء) ومثلن الخنثى نهاية ومعنى (قوله لخشية المفسدة فيهن الخ)
أى لانها لا تنأت غالباً إلا بالخروج إلى المسجد نهاية قول المتن (أنها فرض كفاية) وظاهر أنها فرض عين
على هذا إذا لم يكن في القرية إلا امام ومأموم وقد تكون فرض عين ايضا في غير ذلك كالأمو وجد الامام
راكعاً آخر الوقت ولو لم يحرم ويركع معه لم يدرك في الوقت ركعة لثلاثيته لا دامسم وشيخنا زاد البصري
وقد يقال بل ينبغي تعيين ذلك ايضا إذا ترتب عليه تتميم الصلاة قبل خروج الوقت اه (قوله إذا وجدت) إلى
قول المتن وفي المسجد في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله وذكر أفضل إلى أما إذا وقوله وإن تمحض إلى بل قد
تسن وقوله وظاهر النص إلى والمصلين وقوله وهم إلى المتن (قوله السابقة) أى في قوله للرجال البالغين الخ
(قوله السابق) أى في شرح وقيل فرض كفاية الخ (قوله أو لعذر الخ) هل باتى على القول بأن من تركها
لعذر كتب له ثوابها سم (قوله وإن تمحض الارقاء الخ) أى من فيه رقب ولو مبعضا وإن كان بينه وبين سيده
مهاياة والنوبة له وسباني حكم الاجراء في باب الاجارة نهاية قال عش فرع إذا علم الاجيران المستاجر
يمنعه من الجمعة أو من الجماعة وكان الشعار يتوقف على حضوره هل يحرم عليه إيجار نفسه بعد الفجر أو بعد
دخول الوقت فليتا مل وقد يفصل بين أن يحتاج أو يضطر لذلك الايجار فليحرم رسم على المنهج وينبغي أن
يكتفى هنا بآدى حاجة اخذاً من تجوزهم السفر يوم الجمعة لمجرد الوحشة بانقطاعه عن الرفقة وحيث لا حاجة
حرمت الاجارة وعليه فلو تعدى وأجر نفسه هل تصح أو لا قال سم بالصحة قياساً على البيع وقت نداء الجمعة
انتهى وقد يفرق بأن البيع مشتمل على جميع الشروط والحرمة فيه لا من خارج وأما هنا فالمراد جواز عجز عن
التسليم شرعاً فاشبهه بالوابع الماء الذى يحتاجه لطهارته بعد دخول الوقت فانه لا يصح ولا يجوز له التيمم ان
قدر على استرجاعه اه (قوله بل قد تسن الخ) عطف على قوله فلا تجب سم (قوله ولم يميز) أى يكتب له ثوابها
دون ثواب الواجب لانه مخاطب بها على سبيل السنية فانه لا خطاب بمعلق بفعل غير البالغ العاقل عش

لو لم يكن في القرية إلا اثنان اتجه تعينهما عليهما (قوله في المتن قلت الاصح المنصوص أنها فرض كفاية الخ)
افتى شيخنا الشهاب الرملى في طائفة مسافرين أقاموا الجماعة في بلدة واطهرها بعدد الشعار بهم وأنه لا يسقط
فعلهم الطلب عن المقيمين شرح مر (قوله في المتن فرض كفاية) وظاهر أنها فرض عين على هذا إذا لم يكن
في القرية إلا امام ومأموم وقد تكون فرض عين ايضا في غير ذلك كالأمو وجد الامام راكعاً آخر الوقت
ولو لم يحرم ويركع معه لم يدرك في الوقت ركعة لثلاثيته لا دامسم وشيخنا زاد البصري
الأذرعى والظاهر ان المستاجر لا يلزمه تمكينه أى الاجير من الذهاب إلى المسجد للجماعة عفى غير الجمعة ولا
شك فيه عند بعده عنه فان كان بقره جدا ففيه احتمال اللهم إلا ان يكون امامه ممن يطيل الصلاة فلا وعلى
الاجير ان يخفف الصلاة مع إتمامها ثم محل تمكينه من الذهاب إلى الجمعة إذا لم يخش على عمله الفساد وهو ظاهر
انتهى ومفهومه انه إذا خشى على عمله الفساد لا يلزمه تمكينه فهل هذا وان وقع الايجار بعد الفجر مع العلم
أو الظن بخشية الفساد على عمله إذا تركه وذهب إلى الجمعة وهل يصح الايجار حينئذ ولا فيه نظر وكذا يقال
في غير الجمعة إذا توقف جماعته عليه وقد يقال وقوع الايجار بعد الفجر على الوجه المذكور غاية انه حرام
لكنه ليس حراماً لذاته ولا لازمه لان سبب التحريم خوف فوات الجمعة وهو يحصل قطعاً بغيره فهو كالبيع
وقت النداء وذلك لا يقتضى الفساد لكن إذا قلنا بالتحريم فهل يجوز له تعاطي العمل عند خوف فساد وان
فوت الجمعة فيه نظر (قوله أو لعذر كمرض) هل باتى على القول بأن من تركها لعذر كتب له ثوابها (قوله)
فلا تجب وإن تمحض الارقاء في بلد الخ) لا تجب على من فيه رقب ولو مبعضا له مهاياة وقعت في نوبته (قوله)
بل قد تسن) عطف على قوله فلا تجب (قوله ولم يميز) ان اراد انه نفسه مخاطب على وجه السنية نافي ما تقرر

(قوله ولمن فيه رق) قال القاضي ولا يحتاج الى اذن السيد فيها الا ان زاد من فعل الفرض في الجماعة عليه منفردا وكان شغل ولم يقصد تفويت الفضيلة والوجه الاحتياج الى الاذن مطلقا لانها صفة تابعة فليست كالسنن الرواتب وهذا اولى من قول الاذرى ويظهر ان الجماعة ان كانت تقام بقرب محل السيد وزمن الزيادة والذهب اليها يسير ليحتمل تعطل منافعه فيه عادة لم يحتج لاذنه والاحتياج انتهى اه شرح العباب اه سم وقال عث واعتمد مرآته لا يحتاج الى اذن السيد اذا كان منها على العادة وان زاد على زمن الانفراد سم على المنهج اه وهو موافق لما مر عن الاذرى (قوله ولمسافرين) ظاهر وان قصر السفر سم عبارة عث اى وان كانوا على غاية من الراحة اه (قوله مقضية اتحدت) اى نواعا بان اتفاقا عين المقضية كظهورين أو عصرين ولو من يومين بخلاف ظهر وعصر وان اتفقا في كونهما ربا عيتين عث عبارة شيخنا ولا تجب في مقضية لكن تسن في مقضية خلف مقضية من نوعها كظهور خلف ظهر بخلاف مقضية خلف مؤداة وبالعكس او خلف مقضية ليست من نوعها كظهور خلف عصر فلا تسن في ذلك بل تكون خلاف السنة وقيل تذكره اه (قوله) وقيل هي فرض عين) وعلى هذا القول فليست شرطاني صحة الصلاة كافي المجموع ونهاية معنى (قوله ان امر بالصلاة) اى يؤذن للصلاة قاله الكردى ويظهر ان فتقام تفسير للامر بالصلاة فالمراد به الافامة وهى الكلمات المخصوصة (قوله فيصلى بالناس) اى يكون اماما لهم كرى (قوله معنى برجال) لعل قوله معنى حال من رجال قدم عليه مع جره بالباء كما جوزه ابن مالك (قوله معهم حزم) بضم الحاء المهملة وروى بكسر هاء مع فتح الزاى المعجمة فهما جمع حزم أى حملة من اعواد الخطب قليوى (قوله فأحرق) بتشديد الراء وروى باسكان الحاء وتخفيف الراء وهما لغتان والتشديد ابلغ فى المعنى شيخنا الشوبرى على المنهج اه عث (قوله عليهم) يشعر بأن العقوبة ليست قاصرة على المال بل المراد تحريق المقصودين والبيوت تبع للقاطنين بها فتح البارى اه عث (قوله بالنار) تأكيد كرايت بعينى وسمعت باذن سم (قوله قوم منافقين) تتخلفون عن الجماعة ولا يصلون فرادى نهاية ومعنى وشرح المنهج اى فالتحريق انما هو لترك الصلاة بالكيفية حلبي (قوله بقريته السياق) وهو قوله صلى الله عليه وسلم انقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيهم لاتوهما ولو حبو او لقد هممت ان اشيخننا ليزادى اه عث (قوله وهمه بالا حراق الخ) جواب عما يقال ان الاحراق مثله والتعذيب بالمثل حرام فكيف يتصور منه صلى الله عليه وسلم كرى (قوله قبل تحريم المثلة) اى بالمسلمين والكافرين عث (قوله والخثى) الى قوله فان قلت فى المعنى الا قوله وقيل الى أما المرأة الى قول المتن وما كثر فى النهاية الا قوله وانه الى وذلك وقوله فان قلت الى ومن ثم كره (فى بيته خبر افضل الخ) صلاته فى بيته عث (قوله الا المكتوبة) رسياتى فى ابواب العبدو الكسوف ونحوهما

ولمن فيه رق ولعراة عى أوفى
ظلة والافهى لهم مباحة
ولمسافرين وظاهر النص
المقتضى لوجوبها عليهم
محمول على نحو عاص بسفره
ولمصلين مقضية اتحدت
(وقيل) هى فرض (عين
والله أعلم) للخبر المتفق عليه
لقد هممت أن أمر رجلا فيصلى
بالتاس ثم أنطق معنى برجال
معهم حزم من حطب الى
قوم لا يشهدون الصلاة
فأحرق عليهم بيوتهم بالنار
وأجابوا عنه بأنه وارد فى قوم
منافقين بقريته السياق
وهمه بالا حراق كان قبل
تحريم المثلة (و) الجماعة
(فى المسجد لغير المرأة)
والخثى من ذكر لوصيا
أفضل منها خارجه للخبر
المتفق عليه أفضل الصلاة
صلاة المرأة فى بيته الا المكتوبة
أى فهمى فى المسجد أفضل
نعم ان وجدت فى بيته فقط
فهو أفضل وكذا لو كانت
فيه أكثر منها فى المسجد على
ما اعتمده الاذرى وغيره

ان شرط المخاطب البلوغ وان المخاطب على ذلك الوجه هو وليه أى خوطب كذلك بان يأسره نافي قوله نعم يلزم وليه الخ فتأمل (قوله ولمن فيه رق) قال فى شرح العباب قال القاضي ولا يحتاج الى اذن السيد فيها الا ان زاد فعل الفرض في الجماعة عليه منفردا وكان له شغل ولم يقصد تفويت الفضيلة ثم نقل عن غير القاضي كلاما آخر ثم قال والوجه الاحتياج الى الاذن مطلقا لانها صفة تابعة فليست كالسنن الرواتب هذا اولى من قول الاذرى عقب مامر ويظهر ان الجماعة ان كانت تقام بقرب محل السيد وزمن الزيادة والذهب اليها يسير ليحتمل تعطل منافعه فيه عادة لم يحتج لاذنه والاحتياج انتهى اه (قوله ولمسافرين) ظاهر وان قصر السفر (محمول على نحو عاص بسفره) ينبغي أن محل الوجوب على العاص بسفره اذا توقف حصول الفرض عليه والالم يتجه الوجوب اذا غايته انه مقيم والمقيم لا نزل منه الجماعة اذا قام غيره بالفرض وينبغي انه اذا وصل الى حيث لا يمكنه إدراكها لورجها ان ينقطع العصيان بالسفر ان كان بسببها وان لا يلزمه العود لما دخل وقته بعد سفره لعدم مخاطبته به عند سفره (قوله فى الحديث بالنار) تأكيد كرايت بعينى وسمعت باذن (قوله فى الحديث الا المكتوبة) ظاهر انها فى المسجد ولو فرادى أفضل منها فى غيره وسيأتى فى ابواب العبدو الكسوف ونحوهما ما يلزم منه أن بعض النوافل التى تسن جماعة كالمكتوبة فى انما

والأوجه خلافه لاغتناء الشارح بإحياء (٢٥٢) المساجد أكثر ويحث الأسنوي والأذرعى أن ذهابه للمسجد لو فوتهما على أهل بيته كان

إقامتها معهم أفضل قيل وفيه نظر اه وكان وجهه أن فيه إثباتا بقربة مع امكان تحصيلها لهم بأن يعيدها معهم ويرد بأن الفرض فواتها لو ذهب للمسجد وأن جماعته لا تتعطل بغيبته وذلك لا يثار فيه لأن حصولها لهم بسببه بما عاдал فضلها في المسجد أو زاد عليه فهو كمساعدة المجرور من الصف أما المرأة فجاءتها في بيتها أفضل للخبر الصحيح لا تمنعوا نساءكم المساجد ويوتن خبرهن فان قلت إذا كانت خيرا لهن فما وجه النهي عن منعهن المستلزم لذلك الخبر قلت اما النهي فهو للتنزيه كما يصرح به سياق هذا الحديث ثم الوجه حمله على زمنه صلى الله عليه وسلم أو على غير المشتهيات إذا كن مبتذلات والمعنى أنهن وان اريد بهن ذلك ونهى عن منعهن لأن المسجد لهن خير افيوتن مع ذلك خير لهن لأنها أبعد عن التهمة التي قد تحصل من الخروج لاسيما ان اشتبهت او تزينت ومن ثم كره لها حضور جماعة المسجد إن كانت تشتهى ولو في ثياب رثة أو لا تشتهى وبها شيء من الزينة أو الطيب وللإمام أوثابه منعهن حيث قد كان له منع

ما يعلم منه أن النوافل التي تسن جماعة كال مكتوبة في أنها في المسجد أفضل سم (قوله والأوجه الخ) أى كما افق به شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله خلافه) أى ان قليل الجمع في المسجد أفضل من كثيره في البيت معنى ونهاية (قوله وفوته الخ) قد يخرج به ما لو أمكنه فعل ما في المسجد ثم بيته باهله فهو أفضل من اقتصاره على احدهما وهو قريب سم (قوله وفوته الخ) وكذا فوات الصلاة عليهم كلهم أو بعضهم معنى (قوله وكان وجهه) أى النظر (قوله فواتها) أى الجماعة على أهل بيته (قوله وانه الخ) عطف على قوله فواتها (قوله لا يتعطل) أى المسجد عن الجماعة (قوله أما المرأة الخ) ومثلها الخنثى نهاية ومعنى (قوله فجاءتها في بيتها الخ) قضية ما ن جماعة النساء ببيتن أفضل وان كن مبتذلات غير مشتهيات ولكن لو حضرن لا يكره لهن الحضور ع ش (قوله المستلزم الخ) صفة المنع (قوله فهو للتنزيه) خلافا للغي عبارته ويكره لذوات الهيات حضور المسجد مع الرجال ويكره للزوج والسيد والولى تمسكين منه لما في الصحيحين عن عائشة رضى الله تعالى عنها لو ان رسول الله ﷺ رأى ما أحدثت النساء لمنهن المسجد والخوف الفتنة أما غيرهن فلا يكره لهن ذلك ويندب لمن ذكر اذا استأذنه ان يأذن لهن اذا امن الفتنة لخبر مسلم الخ فان لم يكن لهن زوج أو سيد أو ولى ووجدت شروط الحضور حرم المنع اه (قوله سياق هذا الحديث) لعل المراد به التفضيل في قوله خير لهن سم (قوله حله) أى النهى وبعبارة العيني على الكنز ولا يحضرن أى النساء سرا كن شواب وبجائز الجماعات لظهور الفساد عندنا بحنية للعجز وان تخرج في الفجر والمغرب والعشاء وعندهما تخرج في الكل وبه قالت الثلاثة والقوى اليوم على المنع في الكل فذلك اطلق المصنف ويدخل في قوله الجماعات الجمع والاعياد والاستسقاء ومجالس الوعظ لاسيما عند الجمال الذين تحلو بحلة العلماء وقصدهم الشهوات وتحصيل الدنيا اه بيجرى (قوله مبتذلات) يحتمل قراءته بسكون الموحدة ثم يفتح الفوقية ويحتمل تقديم التاء الفوقية على الباء الموحدة ثم تشديد الذال المكسورة ع ش (قوله والمعنى انهن الخ) لحاصل المعنى يكره لكم منعن بهذا الشرط لانه منع عن خير وان كانت البيوت أكثر خير اوله نظائر كالافعاء الذى بين السجدين فانه سنة مع ان الافتراض أفضل منه فليتامل سم (قوله بهذا الشرط) يعنى عدم الاشتباه مع الابتدال (قوله وان أريد بهن ذلك) يعنى طرقت النساء شرعا بحضور الجماعة و(قوله ونهى الخ) عطف تفسير على قوله اريد بهن الخ و(قوله لان في المسجد الخ) متعلق بهما (قوله لاسيما ان اشتبهت الخ) قد يشكك بان قضية المبالغة به على ما قبله كراهة المنع حال التزين مع انه يكره الحضور حيث قد فكيف يكره المنع تأمل سم (قوله وللإمام الخ) أى يجوز له ولو قيل بوجوبه بحيث راه مصلحة لم يكن بعيدا لانه عليه رعاية المصالح العامة ع ش وقد يجاب بانه جواز بعد الامتناع فيشمل الوجوب (قوله بغير اذن ولى) أى فى الخلية و(قوله أو حليل) أى فى المروجة ثم قضية العطف بأو أنه لا يشترط لجواز الخروج اذ هما وينبغى اشتراط اجتماعهما فى الاذن حيث كان ثم روية لان المصلحة قد تظهر للولى دون

المسجد أفضل (قوله والأوجه) أى كما أفق به شيخنا الشهاب (قوله وفوته) قد يخرج به ما لو أمكنه فعلها في المسجد ثم بيته باهله فهو أفضل من اقتصاره على احدهما وهو قريب (قوله وذلك لا يثار فيه) دفع لما يقال في فعلها حيث قد في البيت إثباتا بالقرب وهو منهى عنه (قوله كما يصرح به سياق هذا الحديث) لعل المراد به التفضيل في قوله خير لهن (قوله والمعنى انهن وان اريد بهن الخ) لحاصل المعنى يكره لكم منعن بهذا الشرط لانه منع عن خير وان كانت البيوت أكثر خير اوله نظائر كالافعاء الذى بين السجدين فانه سنة مع ان الافتراض أفضل منه فليتامل (قوله فبيوتن مع ذلك خير لهن) فيه منافرة لما صرح به في شرح الروض من انه يندب الحضور للعجز التي لا تشتهى وان لم ينافه (قوله لاسيما ان اشتبهت الخ) قد يشكك بان قضية المبالغة به على ما قبله كراهة المنع حال

من أكل ذابح كرهه من دخول المسجد ويحرم غليهن بغير اذن ولى أو حليل أو سيد أوهما فى أمة متروجة الحليل

و مع خشية فتنة منها أو عليها
 وللأذن لها في الخروج
 حكمه ومثلها في كل ذلك
 الخنثى وبحت الحاق الامرد
 الجليل بها في ذلك ايضا وفي
 اطلاقه نظر (تنبيه)
 تسكره اقامة جماعة بمسجد
 غير مطروق له امام راتب
 بغير اذنه قبله أو معه أو بعده
 ولو غاب الراتب انتظر ندبا
 ثم ان أرادوا فضل أول
 الوقت ام غيره وان لم يريدوا
 ذلك لم يؤم غيره إلا ان خافوا
 فوت الوقت كله ومحل ذلك
 حيث لا فتنة ولا صلوا
 فرادى مطلقا والجماعة في
 الجمعة ثم في صبحها ثم في
 الصبح ثم في العشاء ثم العصر
 افضل ولا يتأني فان العصر
 الوسطى لان المشقة في
 ذنك أعظم ويظهر تقديم
 الظهر على المغرب افضلية
 وجماعة (وما كثر جمعه)
 من المساجد او غيرها
 (افضل) للخبر الصحيح وما
 كان أكثر فهو احب الى
 الله تعالى نعم الجماعة في
 المساجد الثلاثة افضل منها
 في غيرها وان قلت بل قال
 المتولي ان الانفراد فيها
 أفضل من الجماعة في غيرها
 لكن الاوجه خلافه (إلا
 لبدة امامه) التي لا تقتضي
 تكفيره كرافضى أو فسقه
 ولو بمجرد التهمة أى التي
 فيها نوع قوة كما هو واضح

الحليل أو عكسه ع ش (قوله ومع خشية الخ) عطف على قوله بغير اذن ولي فلا تتوقف حرمة الحضور على
 عدم الأذن ع ش (قوله ومع خشية فتنة الخ) ظاهره وان لم يحصل ظن ذلك سم (قوله حكمه) أى حكم
 الخروج سم (قوله وفي اطلاقه نظر) يظهر ان الامرد عند جوف الفتنة منه أو عليه حكمه حكمه وعند
 الامن حكمه حكمه غير من الرجال ويمكن تنزيل قول الشارح وفي اطلاقه على هذا بصرى عبارة الرشيدى
 أى بل إنما يلحق بها في بعض الاحوال لا على الإطلاق ولعله إذا خشى به الاقتتان اه (قوله بمسجد غير
 مطروق) أى أما المطروق فلا يكره اقامة الجماعة فيه بغير اذن راتبه قبله أو بعده او معه كما اتفق به شيخنا
 الشهاب الرملى سم ونهاية (قوله او بعده) قد يشكل خصوصاً إذا حصل للجائين بعد الجماعة الاولى عذر
 اقصى التأخير فاعل المراد انه يكره تحريك ايقاع الجماعة بعده ع ش (قوله ولا صلوا فرادى مطلقاً) شامل
 لما إذا خافوا فوت الوقت كله ويخالفه قوله في العباب فاما إذا خافوا فوت الوقت بان لم يبق منه إلا ما يسع
 تلك الصلاة فقط لا ركعة فانهم يجمعون وان خافوا فتنة كما في المجموع ويلزمهم التجمع في هذه الحالة ان لم
 يكن بالبلد ما يظهر به الشعار إلا هذا المحل انتهى فكان المطابق لذلك ان يقول بعد قوله مطلقاً إلا إذا خافوا
 فوت الوقت كله فتأمل ويتجه ان يقال ان كانت الفتنة المخوفة بحيث تؤدي الى تلف نفس او عضو او نحوهما
 لم يصلوا جماعة سم (قوله ثم في صبحها الخ) ولا يبعد ان يكون جماعة عشاء ومغرب وعصر الجمعة افضل من
 جماعة عشاء ومغرب وعصر غير هاعلى قياس ما تقرر في صبحها مع صبح غير هاسم على حج اه ع ش (قوله
 من المساجد او غيرها) قضيته ان كثير الجمع في البيت افضل من قليله في المسجد وقد بين في شرحى الارشاد
 أن المعتمد عكس ذلك وكذا بين ذلك الشهاب الرملى وكذا بين هو هنا بقوله السابق والاوجه خلافه سم
 عبارة النهاية والمغنى وما كثر جمعه من المساجد افضل مما قل جمعه منها وكذا ما كثر جمعه من البيوت افضل
 مما قل جمعه منها اه (قوله للخبر) الى قوله وان اتى بها في المغنى إلا قوله لكن الاوجه خلافه وقوله ولو بمجرد
 الى او غير هما الى قوله وما تقرر في النهاية إلا قوله لكن الاوجه خلافه وقوله بل الانفراد (قوله كرافضى)
 أى وبجسم وجهوى وقد روى وشيخى وزيدى شرح بافضل (قوله بل قال المتولى الخ) اعتمده النهاية والمغنى
 وشرح المنهج وقال سم قياس ما قاله المتولى ان الانفراد في المسجد الحرام افضل من الجماعة في مسجد
 المدينة مر اه (قوله لكن الاوجه الخ) خلافاً لنهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله وفسقه) معطوف على

الذين مع انه يكره الحضور حينئذ فكيف يكره المنع تأمل (قوله ومع خشية فتنة الخ) ظاهره وان لم
 يحصل ظن ذلك (قوله وللأذن لها في الخروج حكمه) أى حكم الخروج شارح (قوله تسكره اقامة
 جماعة بمسجد غير مطروق) اما المطروق فلا يكره اقامة الجماعة فيه بغير اذن راتبه قبله أو بعده او معه كما
 اتفق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ولا صلوا فرادى مطلقاً) شامل لما إذا خافوا فوت الوقت كله ويخالفه
 قول المجموع إذا خافوا الفتنة انتظروه فان خافوا فوت الوقت كله صلوا جماعة اه ثم رأيت في العباب قال
 فاما إذا خافوا فوت الوقت بان لم يبق منه إلا ما يسع تلك الصلاة فقط لا ركعة فانهم يجمعون وان خافوا فتنة
 كما في المجموع ويلزمهم التجمع في هذه الحالة ان لم يكن بالبلد ما يظهر به الشعار إلا هذا المحل اه فكان
 المطابق لذلك ان يقول بعد قوله مطلقاً إلا إذا خافوا فوت الوقت كله فتأمل ويتجه ان يقال ان كانت الفتنة
 المخوفة بحيث تؤدي الى تلف نفس أو عضو أو نحوهما لم يصلوا جماعة (قوله ثم في صبحها ثم في الصبح الخ)
 لا يبعد ان يكون جماعة عشاء ومغرب وعصر الجمعة افضل من جماعة عشاء ومغرب وعصر غير هاعلى قياس
 ما تقرر في صبحها مع صبح غير هاعلى (قوله من المساجد او غيرها) قضيته ان كثير الجمع في البيت افضل من
 قليله في المسجد وقد بين في شرحى الارشاد ان المعتمد عكس ذلك وكذا بين ذلك شيخنا الرملى وكذا بين
 هو هنا بقوله السابق والاوجه الخ خلافه (قوله بل قال المتولى الخ) قياس ما قاله المتولى ان الانفراد في
 المسجد الحرام افضل من الجماعة في مسجد المدينة مر (قوله وفسقه) معطوف على قول الماتن إلا لبدة

أو غيرهما بما يقتضى كراهة الاقتداء به فالأقل جماعة بل الانفراد أفضل وكذا لو كان لا يعتد وجوب بعض الأركان أو الشروط وإن أتى بها لأنه يقصد بها التقليل وهو مبطل عندنا ومن ثم أبطل الاقتداء به مطلقا بعض أصحابنا وجوزوا الأكثر رغبة لمصلحة الجماعة واكتفاء بوجود صورتها وإلا لم يصح اقتداء بمخالف وتعطلت الجماعة ولو تعذرت الاختلاف من يكره الاقتداء به لم تنتف الكراهة كما شمله كلامهم ولا نظر لادامة تعطلها لسقوط فرضها حيثئذ وبما تقرر علم ضعف اختيار السبكي ومن تبعه أن الصلاة خلف هؤلاء منهم المخالف أفضل من الانفراد فان قلت ما وجه الكراهة التي ذكرتها في المخالف قلت ما يعلم مما يأتي في مبحث الموقف ان كل ما وقع الاختلاف في الإبطال به من حيث الجماعة يقتضى الكراهة من تلك الحيثية (أو) كون القليلة بمسجد متيقن حل أرضه وماله بانيه أو إمامه يبادر بالصلاة أول الوقت أو يطيل القراءة حتى يدرك بطيء القراءة الفاتحة والكثيرة بغير ذلك أو (تعطل مسجد قريب) أو بعيد

بدعة امامه سم أي فسقه بغير البدعة (قوله أو غيرهما الخ) كلام شرح الروض صريح في كراهة الصلاة خلف المخالف كالخفي سم (قوله بل الانفراد الخ) جزم به الروض ايضا وكذا جزم بقوله بعد وكذا لو كان لا يعتد الخ سم (قوله لو كان لا يعتد الخ) كخفي أو غير نهابة ومغنى (قوله وإن أتى بها الخ) يوم صحة الاقتداء به إذا لم يأت بها وليس كذلك فالتمعير بالغاية ليس في محله رشيدى (قوله والاقتداء به) أي بمن لا يعتد وجوب ما ذكر (قوله مطلقا) راعى الخلاف أولا (قوله ولا) أي وإن قلنا يبطلان الاقتداء بمن لا يعتد وجوب ما ذكر (قوله لسقوط الخ) متعلق بلانظر وعللة لعدم النظر (قوله وبما تقرر الخ) ووافق السبكي مرثم صنيع الشارح يشعر بفرض اختيار السبكي في حالة تعذرها الاختلاف هو لا سم (قوله اختيار السبكي الخ) اعتمدته النهاية بعبارة مقتضى قول الأصحاب الخ حصول فضيلة الجماعة خلف هؤلاء وإنها أفضل من الانفراد قال السبكي ان كلامهم يشعر به وجزم به الدميرى وقال الكمال بن أبي شريف لعله الأقرب وهو المعتمد به أفتى والد رحمه الله تعالى اه وظاهر كلام المغنى اعتماده ايضا قال الرشيدى قوله لم يحصل الجماعة خلف هؤلاء الخ وفي حصولها مع كراهة الاقتداء بهم المصرح بها فيهمار حتى فيها لو تعذرت الجماعة إلا خلفهم وقفة ظاهرة سما والكراهة فيها ذكر من حيث الجماعة وسيأتي في كلامه ان الكراهة إذا كانت من حيث الجماعة تنفوت فضيلة الجماعة اه (قوله أفضل من الانفراد) وبذلك أفتى شيخنا الشباب الرملى وقضية ذلك عدم الكراهة حينئذ لان أفضليتها من الانفراد يقتضى طلبها إذ ليس معناه إلا انها أكثر ثوابا وفيه نظر ثم بحثت فيه مع مر فوافق على هذا الجواب وعلى أنه لا فرق في أفضليتها وبين وجود غيرها وعدمه وقياس ذلك أن الاعادة مع هؤلاء أفضل من عدمها بالمعنى المذكور رسم ويأتى في الاعادة عنه عن مر خلافا وقوله فوافق على هذا الجواب أي مخالفا لما رسم عن نهائيه من أنه لو تعذرت الجماعة الاختلاف من يكره الاقتداء به لم تنتف الكراهة (قوله قلت الخ) هذا الجواب يفيد انتفاء فضيلة الجماعة خلف المخالف سم أي خلافا للنهاية والشهاب الرملى والطبلاوى كرى (قوله أو كون القليلة) إلى قوله كما طبقوا في النهاية والمغنى لا أقوله بل بحث إلى ولو تعارض (قوله أول الوقت) أي وقت الفضيلة عش (قوله أو امامه الخ) عطف على قوله متيقن الخ (قوله أو يطيل الخ) عبارة النهاية والمغنى أو امام الجمع الكثير سريع القراءة والمأموم بطيئا لا يدرك معه الفاتحة ويدركها مع امام الجمع القليل اه قال عش وينبغي ان يستثنى ايضا ما لو كان امام الجمع القليل أفضل من امام الجمع الكثير بفترة أو نحوه مما يأتي في صفة الأئمة اه (قوله أو تعطل مسجد الخ) (فرع) إذا كان عليه الإمامة في مسجد فلم يحضر معه أحد يصلى معه وجبت أي لاستحقاق المعلوم الصلاة فيه وحده لان عليه شيئين الصلاة في هذا المسجد والإمامة فيه فإذا فات أحدهما لا يسقط الآخر بخلاف من عليه التدريس إذ لم يحضر أحد من الطلبة لا يجب أن يدرس لنفسه لان المقصود منه التعليم ولا يتصور بدون متعلم بخلاف الامام المقصود منه امران كما تقدم سم على المنهج اه عش

(قوله أو غيرهما مما يقتضى كراهة الاقتداء به) كلام شرح الروض صريح في كراهة الصلاة خلف المخالف كالخفي (قوله بل الانفراد أفضل) جزم به الروض ايضا وكذا جزم بقوله بعد وكذا لو كان لا يعتد الخ (قوله وبما تقرر يعلم ضعف اختيار السبكي) ووافق السبكي مر ثم صنيع الشارح يشعر بفرض اختيار السبكي حالة تعذرها الاختلاف هؤلاء (قوله أفضل من الانفراد) بذلك أفتى شيخنا الشباب الرملى وقضية ذلك عدم الكراهة حينئذ لان أفضليتها من الانفراد يقتضى طلبها إذ ليس معناه إلا انها أكثر ثوابا وفيه نظر ثم بحثت فيه مع مر فوافق على هذا الجواب وعلى أنه لا فرق في أفضليتها وبين وجود غيرها وعدمه وقياس ذلك أن الاعادة مع هؤلاء أفضل من عدمها بالمعنى المذكور (قوله قلت ما يعلم مما يأتي الخ) هذا الجواب يفيد انتفاء فضيلة الجماعة خلف المخالف (قوله يبادر الخ) يؤخذ منه انها لا خلف امام الطبرسية في نحو الصبح أفضل منها خلف امام الأزهر فيه (قوله في المتن أو تعطل مسجد قريب لغيبته) قال في العباب بل يصلى منفردا ثم يدرك الجماعة اه وبين الشارح في شرحه نقل ذلك عن القاضى والبغوى

عن الجماعة فيه (لغيته) عنه لكونه إمامه أو يحضره الناس بحضوره فقابل الجمع في ذلك أفضل من كثيره بل بحث شارح ان الانفراد بالمسجد
عن الصلاة فيه لغيته افضل لكن الوجه خلافه واما اعتد شارح التقييد بالقرب لان له حق الجوار وهو مدعو منه فرد دبانته مدعو من
البعيد أيضا وحق الجوار يعارضه خبر مسلم اعظم الناس في الصلاة أجزأ أبعدهم اليها مشى ولو تعارض الخشوع والجماعة فهي أولى كما
اطبقوا عليه حيث قالوا ان فرض السكينة افضل من السنة وايضا فالحلاف في كونها فرض (٢٥٥) عين وكونها شرط الصحة الصلاة

أقوى منه في شرطية
الخشوع وانفاء ابن
عبد السلام بأنه أولى مطلقا
لأنما ياتي على أنها سنة وكذا
افتاء الغزالي بأنه إذا كان
الجمع يمتعه الخشوع في
أكثر صلاته فالانفراد
أولى على أنه بعيد لان
القائلين بشرطية مع
شدو ذم لئلا يقولون بها في
جزء الصلاة لاني كلها فان
قلت تقديمها ينافي ما يأتي
من تقديمه في ذي جوع
أو عطش قلت لا ينافيه
لان ما هنا مفروض فيمن
يتوهم فواته بها من حيث
اشاره الغزالي فامر بها قرا
لنفسه المتخيلة ما قد يكون
سببا لاستيلاء الشيطان
عليها كما دل عليه الخبر
السابق إنما ياكل الذئب
من الغنم القاصية وأما ذلك
فناعه ظاهر فقدم لانه يعد
عذرا كدافعة الحدث ثم
رايت للغزالي افتاء اخر
يصرح بما ذكرته متأخرا
عن ذلك لا افتاء فيمن لازم
الرياضة في الخلوة حتى
صارت طاغته تنفرق عليه
بالاجتماع بأنه رجل مغرور

وفي البجيري عنه والخطيب كالمدرس ومثله الطلبة أي المقررين في الوظائف إذا لم يحضر الشيخ لانه لا تعلم
بدون معلم اه (قوله عن الجماعة) متعلق بتعطل سم (قوله التقييد) أي تقييد المصنف المسجد (قوله)
لان له حق الجوار الخ) ولو استوى مسجد جماعة قدم الاقرب مسافة لحرمة الجواز ثم ما انتفت الشبهة فيه
عن مال بانيه ووافقه ثم يتخير نعم ان سمع النداء مرتبة فينبغي كبحته الاذرعى ان يكون ذهابه الى الاول افضل
لان مؤذنه دعاه اول انهاء ومغنى اي مع استوائهم في سائر الوجوه (قوله ولو تعارض الخ) عبارة النهاية
والمغنى وافتى الغزالي بأنه إذا كان لو صلى منفردا خشع اي في جميع صلاته ولو صلى في جماعة لم يخشع فالانفراد
افضل وتبعه ابن عبد السلام قال الزركشي تبعه الاذرعى والمختار بل الصواب خلافه ما قاله وهو كذلك
(قوله أقوى منه الخ) اي من الخلاف (قوله بانه) اي الخشوع و(قوله مطلقا) اي في أكثر صلاته او كلها
(قوله على انه) اي افتاء الغزالي (قوله تقديمها) اي الجماعة و(قوله من تقديمه) اي الخشوع (قوله قلت
لا ينافيه الخ) ويمكن ان يجاب أيضا بأن الاجتماع ليس سببا معتادا في منع الخشوع بخلاف نحو الجوع
والعطش فلم يعتد بمنع الاول واعتد بمنع الثاني سم (قوله فامر بها) اي بالجماعة (قوله السابق) اي في
شرح وقيل فرض كفاية الخ و(قوله إنما ياكل الخ) بدل من الخبر السابق (قوله فانه) اي مانع
الخشوع (قوله متأخر الخ) حال من افتاء اخر و(قوله فيمن لازم الخ) قوله بانه الخ) متعلقان به اي بافتاء
اخر (قوله مع الامام) الى قول المتن والصحيح في النهاية والمغنى لا قوله و(قوله فرق الى المتن) (قوله صفوة الصلاة)
اي خالصها ع ش اي لتوقف انعقادها عليها (قوله كافي حديث البزار) راجع للتعليل (قوله ضعيف)
اي والضعيف يعمل به في فضائل الاعمال سم ونهاية ومغنى (قوله اربعين يوما) اي في الصلوات الخمس
ع ش (قوله بحضوره الخ) كان الاولى تأخير عن قول المصنف بالاستشغال الخ مع التعبير بجمع بدل الباء كافي
النهاية والمغنى (قوله نعم يغفر له وسوسة الخ) وكذا يغفر له اشتغاله بدعاء الاقامة إذا تركه الامام كما
مر عن ع ش في اخر باب الاذان (قوله أو تراخي الخ) اي ولو لمصلحة الصلاة كالطهارة مغنى (قوله)
خفية) بان لا تكون بقدر ما يسع ركعتين على المعتمد شيخنا عبارة ع ش وهي التي لا يؤدي الاشتغال بها
الى فوات ركعتين فعليين كما يفيد قوله واستشكل الخ ولعله غير مراد بل المراد ما لا يطول بها زمان عرفا
حتى لو أدت وسوسته الى فوات القيام او معظمه فانت فضيلة التحريم اه (قوله حينئذ) اي حين إذا كانت
بقدر ركعتين فعليين (اي بالركوع الاول) اشارة الى ان اول ركوع من اضافة الصفة للموصوف (قوله)

وقال ظاهر كلام المجموع ضعيف ويوجه الخ (قوله عن الجماعة) متعلق بتعطل (قوله بل بحث شارح
الخ) هذا البحث يوافق ما مر عن العباب في الهامش (قوله واما اعتد شارح التقييد بالقرب الخ) ولو
استوى مسجد جماعة قدم الاقرب مسافة لحرمة الجواز ثم ما انتفت الشبهة فيه عن مال بانيه او وافقه
ثم يتخير نعم ان سمع النداء مرتبة فافها به الى الاول افضل كما يحتمل الاذرعى لان مؤذنه دعاه اول اشرح مر
(قوله فان قلت تقديمها ينافي ما ياتي الخ) يمكن ان يقال ان الاجتماع ليس سببا معتادا في منع الخشوع بخلاف
نحو الجوع والعطش فلم يعتد بمنع الاول واعتد بمنع الثاني (قوله كما في حديث ضعيف) والحديث
الضعيف يعمل به في الفضائل (قوله في المتن اول ركوع) من اضافة الصفة للموصوف

إذا ما حصل له في الجماعة من الفوائد أعظم من خشوعه وأطال في ذلك (وادرأك تسكيرة الاحرام) مع الامام (فضيلة) مأمور بها
لكونها صفوة الصلاة كافي حديث البزار ولان ملازمها اربعين يوما يكتب له براءة من النار وبراءة من النفاق كما في حديث ضعيف (وإنما
تحصل) بحضور تسكيرة الامام و(بالاشتغال بالتحريم عقب تحريم امامه) فان لم يحضرها أو تراخي فاته نعم يغفر له وسوسة خفيفة
واستشكل بعدم اغتفارهم الوسوسة في التخلف عن الامام بتمام ركعتين فعليين ويرد بانها حينئذ لا تكون إلا ظاهرة فلا تنافي و(فرق باشياء
غير ذلك فيها نظر) (وقيل) تحصل (بادراك بعض القيام) لانه محل التحريم (وقيل) تحصل (اول ركوع) اي بالركوع الاول لان

(حكم قيامها) أى تكبيرة التحريم (قوله ومحلها) أى الوجهين المذكورين (قوله وإلا) أى بان حصره وأخر
و (قوله فاتته عليهما الخ) أى وإن أدرك الركعة ولو خاف فوت التكبير ذل ولم يسرع لم يندب له الإسراع ل
يمشى بسكينة كالولم يخف فوتها نعم لو ضاق الوقت وخشى فواته فليسرع كالو خشى فوت الجمعة وكذا لو امتد
الوقت وكانت لا تقوم إلا به ولو لم يسرع لتعطلت أmaalو خاف فوات الجمعة قائلة ولو كافى المجموع وغيره أنه
لا يسرع وإن كان قضية كلام الرفعى وغيره أنه يسرع مغنى ونهاية قول الماتن (والصحيح إدراك الجماعة الخ)
اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم صحة الاقتداء بعد شروع الامام فى السلام لضعف حاله يشروعه فى التحلل
وقياسه عدم انعقاد الصلاة راسا كالواحرمانا والاقتداء بمن ليس فى صلاة وقد يفرق سم ويأتى عن المغنى
وشيخنا اعتماد الانعقاد (قوله فى غير الجمعة) تتبع فيه الزركشى وغيره ولا حاجة اليه لأن إدراك الجماعة
لا يتوقف على ركعة بل يحصل بما يأتى حتى فى الجمعة بقريته ما بحثه وهو متعين وامام ذكره وفى الجمعة فشرط
من شروط صحة الجمعة فليتنامل بصري وقال شيخنا بعد ذكر نحو الاعتراض المذكور عن القليوبى مانصه
وأجيب بانهم يدرك جماعة الجمعة فى هذه الصورة لفوت الجمعة فالجماعة المقيدة بالجمعة متوقفة على الركعة
كأقوله الشارح اه (قوله ومنه) أى من مدرك الجماعة قول الماتن (مالم يسلم) أى بان انتهى سلامه عقب
تحريمه وإن بدا بالسلام قبله أما إذا سلم مع تحريمه بان انتهى تحريم المأموم مع انتهاء سلام الامام فلا تحصل له
فضيلة الجماعة بل تنعقد صلاته فرداى كما يؤخذ من كلام الاسنوى مغنى وعبارة شيخنا أى الم بشرع فى
السلام فان شرع فيه انعقدت صلاة المأموم فرداى وقيل لاتعقد صدا ولا مالم يتم السلام فلو أحرمت المأموم مع
شروع الامام فى سلام انعقدت صلاته جماعة فالتأويل الاول على كلام الشيخ الرملى والتأويل الثانى على
كلام الشيخ ابن حجر اى والخطيب اه (قوله اى ينطق بالميم الخ) وقال للمغنى وخلافا للنهاية (قوله وإن لم
يجلس معه) أى بان سلم عقب تحريمه شيخ الاسلام قال ع ش ويحرم عليه الجلوس حينئذ لانه كان للمتابعة
وقد فانت بسلام الامام فان جلس عامدا علما بطلت صلاته وإن كان ناسيا او جاهلا لم تبطل ويجب القيام
فور اذا علم ويسجد للسجود فى آخر صلاته لانه فعل ما يبطل عمده اه (قوله وللافتاق الخ) هذا بالنسبة
لشموله للاقتداء بعد شروع الامام فى السلام ممنوع وينافيه ما فى شروط الامامة لشيخنا الشهاب الرملى بما
نصه ويصح الاقتداء بالمصلى مالم بشرع فى السلام وقيل ولو بعد قوله السلام وقيل عليكم ويكون بذلك مدركا
للجماعة على ما جرى عليه بعضهم انتهى سم عبارة النهاية فلو اتى بالنية والتحريم عقب شروع الامام فى
التسليم الاولى وقبل تمامها قبل يكون محصلا للجماعة نظر الى إدراك جزء من صلاة الامام ولا نظر الى انه
إنما عقد النية والامام فى التحلل فيه احتمالا لان جزء الاسنوى بالاول وقال انه مصرح به وابرز ع فى تحريره
بالتالى قال الكمال ابن أبى شريف وهو الاقرب الموافق لظاهر عبارة المنهاج ويفهمه قول ابن النقيب فى
التهذيب اخذ من التنبيه وتذكر بما قبل السلام اه وهذا هو المعتمد كما اتفق به والوالد رحمه الله تعالى اه
(قوله لا درا كه) الى قوله ويظهر فى المغنى لا قوله وشمل الى ومعنى الخ (قوله اما الجمعة) الى المتن فى النهاية
(قوله من ادرك الخ) اى فى غير الجمعة (قوله بذلك) اى بادراك جزء من اولها الخ (قوله لو امكنه ادراك
بعض جماعة الخ) ظاهره انه لا فرق فى ذلك بين ادراك الامام الاولى بعد ركوع الركعة الاخيرة وبين ادراكه

حكمه حكم قيامها ومحلها
إن لم يحضر احرام الامام والا
فانته عليهما أيضا (والصحيح
إدراك الجماعة) فى غير
الجمعة ومنه فيما يظهر
مدركا ما بعد ركوعها الثانى
فيحصل له فضل الجماعة فى
ظهوره لانه ادراك بعضها فى
جماعة (مالم يسلم) الامام أى
ينطق بالميم من عليكم لانه
لا يخرج إلا به على ما مر فيه
أو اخر سجود السهو فتى
أدركه قبله أدر كه وان لم
يجلس معه لا درا كه معه
ما يعتدله به من النية وتكبيرة
الاحرام وللافتاق على جواز
الاقتداء حينئذ فلم يحصلها
به لا بطل الصلاة لانه زيادة
بلا فائدة اما الجمعة فلا تدرك
إلا بركعة كما يأتى وشمل
كلامه من ادراك جزء من
أولها ثم فارق بعد ذلك وخرج
الامام بنحو حدث ومعنى
ادراكه بذلك أنه يكتب له
أصل ثوابها وأما كماله فائما
يحصل بادراك جميعها مع
الامام ومن ثم قالوا لو أمكنه
ادراك بعض جماعة ورجا
جماعة أخرى

(قوله والصحيح إدراك الجماعة مالم يسلم) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم صحة الاقتداء بعد شروع الامام فى
السلام لضعف حاله يشروعه فى التحلل وقياسه عدم انعقاد الصلاة راسا كالواحرمانا والاقتداء بمن ليس فى
صلاة وقد يفرق كما هو ظاهر كلام من ذكر ذلك (قوله اى ينطق بالميم من عليكم) عبارة شرطا لمامة لشيخنا
الشهاب الرملى ويصح الاقتداء بالمصلى مالم بشرع فى السلام وقيل ولو بعد قوله السلام وقيل عليكم ويكون
بذلك مدركا للجماعة على ما جرى عليه بعضهم (قوله وللافتاق على جواز الاقتداء حينئذ الخ) هذا الاتفاق
بالنسبة لشموله للاقتداء بعد شروع الامام فى السلام ممنوع وينافيه ما فى شروط الامامة لشيخنا الرملى
فاظنه فى الحاشية الاخرى (ورجا جماعة أخرى) ظاهره لو اقل من الاولى وهو متجه لان حصول الجماعة

قالا فضل انتظارها ليحصل له كمال فضيلتها تامة ويظهر ان محله ما لم تفت بانتظارهم فضيلة اول (٢٥٧) الوقت او وقت الاختيار سواء في ذلك

الرجاء واليقين ولا ينافيه ما مر في منفرد رجاء الجماعة لوضوح الفرق بينهما وافتى بعضهم بانه لو قصد ما فلم يدركها كتب له اجرها لحديث فيه وهو ظاهر دليلا لا نقلا (وليخفف الامام) ندبا (مع فعل الابعاض والهيأت) أى بقية السنن جميع ما يأتى به من واجب ومندوب بحيث لا يقتصر على الاول ولا يستوفى الا كل السابق في صفة الصلاة والا كره بل ياتى بادن الكمال كما مر ثم للخبر المتفق عليه إذا ام احكم الناس فليخفف فان فيهم الصغير والكبير والضعيف والمريض وذا الحاجة وإذا صلى احكم لنفسه فليطل ما شاء (إلا ان يرضى) الجميع (بتطويله) باللفظ لا بالسكون فيما يظهر وهم (محضورون) بمسجد غير مطروق لم يطرا غيرهم ولا تعلق بعينهم حق كاجراء عين على عمل ناجز وارقاء ومزوجات كما مر فيندب له التطويل كافي المجموع عن جمع واعتمده جمع متأخرون وعليه تحمل الاخبار الصحيحة في تطويله صلى الله عليه وسلم احيانا اما إذا اتفق شرط بما ذكر فيكره له التطويل وان اذن ذو الحق السابق في الجماعة لان الاذن فيها لا يستلزم

قبله كان أدركه في الركعة الثانية أو الثالثة وأنه لا فرق بين كون الجماعة الاولى أكثر أو لا وبعبارة شيخنا الزيادى ويسن الانتظار لو سبق ببعض الصلاة ورجاء جماعة يدرك معهم السكوت وكانوا مساوين لهذه الجماعة في جميع ما مر فتى كان في هذه شيء مما يقدمها الجمع القليل كان اولي عرش ووجهه سم الاول بما نصه قوله ورجاء جماعة الخ ظاهره ولو اقل من الاول وهو متجه لان حصول الجماعة بالاولى في جميع صلاته حكى لاحقيق مر اه قوله ورجاء جماعة اخرى اى غلب على ظنه وجودهم عرش (قوله فالأفضل الخ) هذا إذا اقتصر على صلاة واحدة إلا فالأفضل له ان يصليها مع هؤلاء ثم يعيدها مع الاخرى معنى (قوله فالأفضل) لعل محله في المطروق سم (قوله ان محله وقوله سواء في ذلك) اى افضلية الانتظار (قوله ولا ينافيه) اى التعميم بقوله سواء الخ (قوله ما مر الخ) كانه يريد به ما مر في التيمم في شرح ولو تيقنه آخر الوقت فانتظاره افضل او ظنه فتعجيل التيمم افضل مما نصه وتيقن السيرة والجماعة والقيام آخره وظنهما كتيقن الماء وظنه انتهى سم (قوله لوضوح الفرق الخ) وهو انه فيما نحن فيه ادرك الجماعة في الصلاتين غايته انها في الثانية اكمل عرش (قوله لو قصد ما) اى الجماعة (قوله ندبا) الى قول المتن الا ان يرضى في المغنى والى قوله وفيه نظري النهاية الا قوله لا بالسكوت فيما يظهر (قوله اى بقية السنن) تفسير للميات (جميع ما يأتى به) مفعول يخفف سم (قوله ولا يستوفى الا كل الخ) والوجه استيفاء الم وهل اتى يوم الجمعة ونحو ذلك مما ورد بخصوصه ثم رايت مر جزم بذلك سم على المنهج اه عرش (قوله والا الخ) اى وان اقتصر على الاقل او استوفى الا كل (قوله بل ياتى بادن الكمال) ومنه الدعاء في الجلوس بين السجدين فيأتى به الامام ولو لغير محصورين لقلته عرش عبارة سم عن شرح العباب وظاهر ان ذكر الجلوس بين السجدين ياتى به كله لقصر اه (قوله والضعيف) اى من به ضعف بنية كنعافة ونحوها بدون مرض من الامراض المتعارفة عرش (قوله الجميع) اندفع به ما يوهمه المتن من انه متى رضى محضورون وان كانوا بعض القوم يندب التطويل سم ومعنى (قوله لا بالسكوت الخ) خلافا للنهاية بعبارة لفظا او سكوتا مع علمه برضاهم فيما يظهر اه واعتمده البصرى وكذا سم عبارة تمام المانع من اعتبار السكون مع غلبة الظن بالرضاء بواسطة قرينة اه ويقفه ايضا قول المغنى فان جهل حالهم او اختلفوا لم يطول اه (قوله بمسجد) المراد به محل الصلاة كما يفيد صنيع المغنى هنا وغبر به الشارح في مسألة الاحساس الآتية (قوله لم يطرا) الى قوله اما إذا في المغنى (قوله لم يطرا غيرهم) صفة كاشفة لقوله غير مطروق كرى عبارة البصرى وتقيد المسجد بغير المطروق يغنى عنه قولهم لم يطرا الخ فليتأمل اه (قوله كما مر) اى في دعاء الافتتاح كرى (قوله وعليه تحمل) اى على رضا المحصورين بشرطهم المذكورة وقد يتخذ هذا الحمل ان مسجده صلى الله عليه وسلم كان مطروقا (قوله السابق) بالجر صفة الحق واشارة الى قوله ولا تعلق بعينهم حق الخ (قوله في الجماعة) متعلق بقوله اذن (قوله نعم) الى قوله وفيه نظري المغنى (قوله افتى ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية بالاولى في جميع صلاته حكى لاحقيق مر (قوله فالأفضل) لعل محله في المطروق (قوله ولا ينافيه ما مر في منفرد رجاء الجماعة) كانه يريد بما مر قوله في شرح قول المصنف في التيمم ولو تيقنه آخر الوقت فانتظاره افضل او ظنه فتعجيل التيمم افضل مما نصه وتيقن السيرة والجماعة والقيام آخره وظنهما كتيقن الماء وظنه نعم يسن تاخير ان يفحش عرفا لظان جماعة أثناء الوقت ويظهر ان الآخرين كذلك اه (قوله جميع ما يأتى به) هو مفعول يخفف (قوله ولا يستوفى الا كل السابق الخ) قال في شرح العباب وظاهر ان ذكر الجلوس بين السجدين ياتى به كله لقصر اه (قوله ولا كره) كذا مر (قوله في المتن الا ان يرضى بتطويله محصورون) هذا مجرد صدق بكون المحصورين الراضين ببعض الجملة الغير المحصورة فدفعه الشارح بتقدير فاعل يرضى لفظ الجميع (قوله لا بالسكوت) ما المانع من اعتبار السكوت مع غلبة الظن بالرضاء بواسطة قرينة (قوله فيندب له التطويل) اعتمده مر

(٣٣ - شروانى وابن قاسم - ثانى) الاذن في التطويل فاحتيج للنص عليه نعم افتى ابن الصلاح فيما إذا لم يرض واجدوا ان كان ونحوهما العذر بانه يراعى في نحو مرة لا أكثر رعاية لحق الراضين لئلا يفوت حقهم بواحد اى مثلا وفي المجموع انه حسن متعين

والمغنى (قوله ولم يستفصل) أى عن نحو المارة والاكثر سم (قوله وبأن مفسدة الخ) قد يقال الموافق
 المطلوب بان يقال وبأن مصلحة الراضى لا تساوى مفسدة تنفير غير الراضى سم (قوله مصلحته) أى مصلحة
 الراضى سم ورشيدى (قوله وان كان الخ) اشارة الى ان الكراهة لا تختص بقصد لحوق الآخرين بل هى
 ثابتة مطلقا أى الا ان رضى المحصورون على ما تقدم نعم التطويل لتكثير الجماعة ان تلحقه مكروه وان رضى
 الحاضرون كما فى شرح الروض عن المجموع وبقي ما لو طول لا لتكثير الجماعة بل للحوق الآخرين واعانتهم
 على ادراك الاقتداء وصرح المتن كراهة ذلك وظاهره ولو فى الركوع او التشهد الاخير وهو كذلك لان
 الفرض أنه غير داخل وسيأتى كراهة انتظار غير الداخل ولو فيه ما نعم قضية تعليل الشارح الكراهة هنا
 باضرار الحاضرين مع تقصير المتأخرين انتفاء الكراهة اذ رضى الحاضرون المحصورون فاي راجع فانه
 خلاف ظاهر المتن سم اقول قضية تعليل المغنى بقوله للاضرار بالحاضر ولتقصير المتأخرين ولان فى
 عدم انتظارهم حثا لهم على المبادرة الى فضيلة تكبير الاحرام الكراهة مطلقا حيث جعل كلاما من التقصير
 والحث علة مستقلة (قوله لا ضراره) الى قوله اه فى النهاية الا قوله قيل (قوله واعترض الخ) عبارة المغنى
 ولا يشكل ذلك بتصریحهم باستحباب تطويل الركعة الاولى على الثانية لان ذلك انما هو فى تطويل زائد على
 هيأت الصلاة ومعلوم ان تطويل الاولى على الثانية من هيأتها اه وأجاب النهاية بهذا الجواب أيضا لكن
 بعد اجابته بالجواب الا فى الشرح (قوله قيل) عبارة ته فى شرح العباب قال الا ذرى كالسبكي وتبعهما

(قوله ولم يستفصل) أى عن نحو المارة والاكثر (قوله وبأن مفسدة تنفير غير الراضى الخ) قد يقال الموافق
 المطلوب عكس هذا الكلام بان يقال وبأن مصلحة الراضى لا تساوى مفسدة تنفير غير الراضى فتأمل تعرفه
 (قوله لا تساوى مصلحته) أى مصلحة الراضى شارح (قوله وان كان) اشارة الى ان الكراهة لا تختص
 بقصد لحوق الآخرين بل هى ثابتة مطلقا الا ان رضى المحصورون على ما تقدم نعم التطويل لتكثير
 الجماعة بمن يلحقه مكروه وان رضى الحاضرون كما فى شرح الروض عن المجموع فالتطويل لا يقصد
 التكثير مكروه الا ان رضى المحصورون فيندب كما تقدم ويقصده مكروه مطلقا وبقي الكلام فيما لو طول
 للحقوق الآخرين لا لتكثير الجماعة بل لاعتنتهم على ادراك الاقتداء وصرح المتن كراهة ذلك وظاهره
 ولو فى الركوع او التشهد الاخير وهو كذلك لان الفرض انه غير داخل وسيأتى كراهة انتظار غير
 الداخل ولو فيه ما نعم علل الشارح الكراهة هنا بقوله لا ضرار الحاضرين مع تقصير المتأخرين وقضيته
 انتفاء الكراهة اذ رضى الحاضرون المحصورون فاي راجع فانه خلاف ظاهر المتن (قوله وان كان ليلحق
 آخرون) يشمل التطويل لا ليلحق آخرون ولا يقصد تكثير الجماعة مع رضا المحصورين مع عدم الكراهة
 بل ومع استحبابه فى هذه الحالة كما صرح به قول المصنف الا ان رضى بتطويله محصورون مع قول
 الشارح فى شرحه فيندب له التطويل كما فى المجموع (قوله قيل فلتستثنى الاولى من اطلاقهم) عبارة ته فى
 العباب قال الا ذرى كالسبكي وتبعهما الزركشى وفيما اطلقوه فى الاولى نظر لانه يسن اطلاقه الاولى على
 الثانية وعلوه بانه يدركها قاصدا للجماعة وضح أنه صلى الله عليه وسلم كان يطيل فى الاولى من الظهر كى يدركها
 الناس فالتخارذ لىلا عدم الكراهة او يحمل كلامهم على تطويل زائد على هيأت الصلاة ومعلوم ان تطويل
 الاولى على الثانية من هيأتها انتهى وفى قوله فالاولى الخ نظري يعلم ماسا ذكره الى أن قال والذي يتجه لى رد ذلك
 كله فانه لا يلزم من تعليلهم بكون قاصدا للجماعة يدركها قصد الامام بتطويله ذلك بقصده له مكروه فى الاولى
 وغيره وان ترتبت عليه مصلحة ومن ثم لم يعتبر رضا المأمومين بالتطويل وان وجدت فيهم الشروط السابقة
 كما علمته عن المجموع فالوجه ما يصرح به كلامهم من كراهة التطويل بهذا القصد سواء ا زاد به على هيأت
 الصلاة ام لا وسواء رضوا به ام لا وسواء قلنا بطول الاولى على الثانية ويندب له طوال المفصل وقسيمه ام
 لا ثم رايته فى المجموع علل كراهة انتظارهم بانهم مقصرون بالتأخير وبان فى عدمه حثا لهم على مسارعة
 ادراك التحريم وهو يؤيد ما ذكرته وظاهر كلامهم ان التطويل لا يقصد تكثير اى للجماعة ولا انتظار اى لذى

واعترضه الا ذرى كالسبكي
 بانه صلى الله عليه وسلم خفف
 لبكاه الصبي وشد التكثير
 على معاذ فى تطويله ولم
 يستفصل وبأن مفسدة
 تنفير غير الراضى لا تساوى
 مصلحته وأجيب بأن قضى
 بكاه الصبي ومعاذ لا كثرة
 فيهما وفيه نظر (ويكرهه)
 للامام (التطويل) وان
 كان (ليلحقه) (آخرون)
 لا ضراره بالحاضرين مع
 تقصير المتأخرين بعدم
 المبادرة وإن كان المسجد
 بمحل عادتهم ياتونه أو فواجا
 واعترض بأن فى احاديث
 صحيحة أنه صلى الله عليه وسلم
 وسلم كان يطيل الاولى
 ليدركها الناس قيل فلتستثنى
 الاولى من اطلاقهم ما لم يبلغ
 فى تطويلها اه والذي دل
 عليه كلامهم ندب تطويلها
 على الثانية لكن لا بهذا
 القصد بل لكون النشاط
 فيها أكثر الوسوسة أقل
 ومن صرح بان من حكمه
 فى الامام أن يدركها قاصدا
 الجماعة

مراده أن هذا من فوائدها
لأنه يقصد تطويلها لذلك
وقول الراوى كى يدر كها
الناس تعبير عما فهمه لأن
أنه صلى الله عليه وسلم قصد
ذلك فالحق ماقالوه قيل إنما
جزموا أنها بالكرهية وحكوا
الخلاف في المسئلة عقبها لأن
تلك فيه من دخل وعرف به
الامام بخلاف هذه اه وهو
بعيد إذ معرفته ان اريد بها
معرفة ذاته تقتضى زيادة
الكرهية ومن ثم كان
الاكثرون عليها فيما يأتى
لأن فيه تشرىكا ولو قصد به
التودد اليه كان حراما على
ما يأتى او الاحساس بدخوله
لم يكن ذلك بمجرد كفايى
الفرق فالوجه الفرق بأن
الداخل ثم تاكد حقه
بلحوقه فيما يتوقف انتظاره
فيه على أدراك الركعة او
الجماعة فعذر بانتظاره
بخلافه هنا (ولو احس)
الامام إذا الخلاف والتفصيل

الاقى إنما يأتى فيه واما
منفرد احس بدخل يريد
الاقتداء به فينتظره ولو مع
نحو تطويل إذ ليس ثم من
يتضرر بتطويله ويؤخذ
منه ان امام الراضين
بشروطهم المذكورة كذلك
وهو متجه نعم لا بد هنا ان
يسوى بينهم في الانتظار
ايضا (في الركوع) الذى
تدرك به الركعة (او التشهد

الركوع) سم (قوله مراده أن هذا من فوائدها الخ) قديقال القياس الظاهر عدم النهى عن ان
يقصد بالتطويل ما هو من فوائده فقام له فانه حسن و اوضح فى انتاج ما قرره ان الحق ماقالوه فيه ما فيه كما
لا يخفى على نبيه سم (قوله تعبير عما فهمه الخ) فيه بحث وهو ان الذى فهمه هو انه صلى الله عليه وسلم قصد
ذلك فلا ثبات فى قوله تعبير عما فهمه والنقطة فى قوله لا عن انه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك متناقضان فقام له
فانه فى غاية الوضوح سم وقد يمنع التناقض بان المراد من النفي المذكور لا عما صدر عنه صلى الله عليه وسلم
مما يشعر بذلك القصد (قوله فالحق ماقالوه) أى من تطويل الاولى على الثانية وأنه لا منافاة كرى وبحمل
كلام الشارح على هذا يندفع استشكل سم بمناصه قوله فالحق ماقالوه إن اراد انهم انصوا على محل
الزراع وهو انه يطول فى الاولى بشرط ان لا يقصد إدراك الناس فمنعوا وإن اطلاقهم صادق بذلك فلا
يناسب التعبير عن ذلك بان الحق ماقالوه فليتأمل اه (قوله في المسئلة عقبها) وهى قول المصنف ولو احس
فى الركوع الخ (قوله تشرىكا) أى فى العبادة (قوله على ما يأتى) أى عن الفورانى (قوله او الاحساس الخ)
عطف على قوله معرفة ذاته (قوله لم يكن ذلك بمجرد كفايى الخ) أى بل لا بد من زيادة وتاكيد حقه (قوله فيما)
أى فى ركن يتوقف انتظاره الخ فيه ان الامر بالعكس إذا المتوقف هو الادراك لا الانتظار قول المتن (ولو
احس) هى اللغة المشهورة قال الله تعالى هل تحس منهم من احد فى لغة غريبة بلاهزمة نهاية ومعنى
(قوله إذا الخلاف الخ) توجيهه لجعل خير احس للامام لا للمصلى الشامل للمنفرد (قوله واما منفرد) إلى قوله
ويؤخذ فى المغنى وإلى قوله نعم فى النهاية لكنه صدره بلفظ فقيل وتعقبه بمناصه لكن مقتضى كلام المصنف
عدم الانتظار مطلقا كما قاله الاسنوى اه قال ع ش قوله مر عدم الانتظار معتمد وقوله مر مطلقا
أى اماما او غيره رضى المامون او لا اه وقال الرشيدى قائله الشهاب بن حجر والشارح مر كان
تبعه او لا كفى نسخ ثم رجع فالحق فى نسخ لفظ فقيل ثم اعقبه بقوله لكن مقتضى الخ اه ويأتى عن سم
عن مر اعتماد ما قال الشارح فعله فى غير النهاية او فيها قبل الحاق ما مر ولم يطع سم على ذلك الخاق
(قوله فينتظره الخ) لا يبعد ان ينظر ايضا غير الدخول ولو مع نحو تطويل لتحصيل الجماعة سم (قوله ولو
مع نحو تطويل) انظر ما أدخله بلفظه النحو وقد حذفها المغنى (قوله كذلك) أى كالمنفرد (قوله وهو متجه)
اعتمده مر ايضا سم (قوله هنا) أى فى المنفرد و امام المحصورين واقتصر الكردى على الثانى (قوله
الذى) إلى قوله ثم رايت فى النهاية والمغنى إلى قوله والامام إلى على انه يمكن الخ وما نبه عليه (قوله الذى يدرك
به الركعة) احتزبه عن الركوع الثانى من صلاة الكسوف كى يأتى قول المتن (لم يكره) بل يباح مغنى (قوله
لعذر) أى الامام و (قوله بادراكه) أى يقصد ادراك الماموم الركعة الخ ولو قال بتحصيل الركعة او الجماعة

منصب لا يكره بل هو خلاف السنة فقط لكن اطلق المتولى وآخرون كراهته ونقلها فى التحفة عن النص
ومرادهم به خلاف الاولى ليوافق ما مر الخ انتهى واثبات الكراهية او خلاف الاولى فى هذه الحالة إذا كانوا
محصورين راضين مشكل لانه تطويل للعبادة بلا حذور فيه إلا ان يكون هذا الكلام فيما إذا لم يكونوا
محصورين راضين فليتأمل (قوله مراده ان هذا من فوائدها لان الخ) قديقال القياس الظاهر عدم النهى
عن ان يقصد بالتطويل ما هو من فوائده فقام له فانه حسن و اوضح فى انتاج ما قرره ان الحق ماقالوه فيه ما فيه كما
لا يخفى على نبيه سم (قوله تعبير عما فهمه الخ) فيه بحث وهو ان الذى فهمه هو انه صلى الله عليه وسلم قصد
أنه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك فلا ثبات فى قوله تعبير عما فهمه والنقطة فى قوله لا عن انه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك متناقضان فقام له
فانه فى غاية الوضوح (قوله فالحق ماقالوه) ان اراد انهم انصوا على محل النزاع وهو
انه يطول فى الاولى بشرط ان لا يقصد إدراك الناس فمنعوا وإن اطلاقهم صادق بذلك فلا يناسب التعبير
عن ذلك بالحق ماقالوه فليتأمل (قوله لم يكن ذلك بمجرد كفايى) فيه تأمل (قوله فينتظره) ولو مع نحو تطويل
لا يبعد ان ينتظر ايضا غير الداخل لو مع نحو تطويل لتحصيل الجماعة ويفارق ما تقدم من كراهية الانتظار
لتكثير الجماعة بوجود اصلها ثم لا هنا (قوله وهو متجه) اعتمده مر ايضا

الاخير بدخل) إلى محل الصلاة يريد الاقتداء به لم يكره انتظاره فى الاظهر لعذره بادراكه الركعة أو الجماعة

وخرج بفرضه الكلام في انتظاره في الصلاة انتظاره قبلها بان اقيمت فان الانتظار حينئذ يجزم اتفاقا كما حكاها الماوردي والامام وقره ابن الرفعة وغيره لكنها عبر بالمحمل (٢٦٠) وظهر ذلك إلا انه يشكل لانهم يسبيل من الصلاة بدونه على انه يمكن حمل لم يحل على نفي الحل

المستوى الطرفين ثم رأيت بعضهم صرح بالكرهية وهو يؤيد ما ذكرته هذا (ان لم يبالغ فيه) اى الانتظار إلا بان كان لوضع على جميع افعال الصلاة لظهر انه محسوس في كل على انفراده كره ولو لحق اخر في ذلك الركوع او ركوع اخر وانتظاره وحده لا مبالغة فيه بل مع ضمه للاول كره ايضا عند الامام (ولم يفرق) بضم الراء (بين الداخلين) بانتظار بعضهم لنحو ملازمة اودين او صداقة دون بعض بل يسوى بينهم في الانتظار لله تعالى ينفع الادمي فان ميز بعضهم ولو لنحو علم او شرف او بوة او انتظرهم كلهم لا لله بل للتودد اليهم كره وقال الغوراني يحرم للتودد في الكفاية تفريعا على الاستحباب الا ان قصد بانتظاره غير وجه الله تعالى بان كان يميز في انتظاره بين داخل وداخل لم يصح قولا واحدا لكن اعترضه ابن العباد بانه سبق قلم من لم يستحب الى لم يصح لانه حكى بعد في البطلان قولين وخرج بداخل من احس به قبل شروعه في الدخول فلا ينتظره لانه الى الآن لم يثبت له حق وبه يندفع استشكله

الداخل كان أوضح عش (قوله ولو خرج الخ) عبارة المغني فلو لم يدخل الامام في الصلاة وقد جاء وقت الدخول وحضر بعض القوم ورجوا زيادة نذر له ان يعجل ولا ينتظرهم لان الصلاة اول الوقت بجماعة قليلة افضل منها اخره بجماعة كثيرة فلو اقيمت الصلاة قال الماوردي لم يحل للامام ان ينتظر من لم يحضر لا يختلف المذهب فيه اى لا يحل لمستوى الطرفين بل يكره كراهة تنزيهه به على ذلك شيخى اه وقوله فلو اقيمت الصلاة الخ في النهاية مثله (قوله لكنها الخ) اى الماوردي والامام (قوله وظاهره) اى لم يحل (ذلك) اى يحرم (إلا انه) اى التحريم (قوله لانهم) اى الحاضرين و (قوله بدونه) اى الامام (قوله حمل لم يحل الخ) جرى على هذا الحمل شيخنا الشهاب الرملى سمى اى النهاية والمغني كما مر انفا (قوله بعضهم) لعلة الشهاب الرملى اخذ انما مر انفا (قوله هذا) اى عدم كراهة الانتظار (قوله اى الانتظار) الى قول المتن ويسن في النهاية إلا قوله نعم الى المتن وقوله كما بينته في شرح العباب وما نبه عليه (قوله كره) ياتى عن المغني خلافة وفي سم مانصه علوه اى الكراهة بضرر الحاضرين ويؤخذ منه انه لو احس المنفرد بداخل يريد الاقتداء به سن له انتظاره وان طال لعدم الضرر مر اه (قوله ولو لحق اخر في ذلك الركوع الخ) قياسه ان الاخر اذا دخل في التشهد كان حكمه كذلك عش (قوله بضم الراء) اى من باب قتل وبها قر السبعة في قوله تعالى فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين وفي لغة من باب ضرب وقربا بها بعض التابعين اه مصباح وعليه فاعل اقتصار الشارح على الضم لكونه اوضح عش (قوله ولنحو علم الخ) اى كسيادة مغني (قوله كره) وفاقا لنهاية والمنهج وخلافا للمغني كما ياتى (قوله وقال الفوراني الخ) عبارة النهاية وان ذهب الفوراني الى حرمة عند قصد التودد اه (قوله يحرم الخ) جزم به في شرح بافضل عبارته نعم ان كان الانتظار للتودد حرم وقيل يكفر اه اى لانه يصير حينئذ كالعابد لوداده لا لله تعالى كرى (قوله على الاستحباب الا ان) اى انفا في المتن (قوله لم يصح قولا واحدا) وعلة بالشرىك مغني (قوله لانه حكى الخ) اى صاحب الكفاية بعد ذلك نهاية (قوله فلا ينتظره) اى يكره الانتظار كما ياتى التصريح به في الشرح والنهاية خلافا للمغني عبارته اما اذا احس بخارج عن محل الصلاة ولم يكن انتظاره لله تعالى او بالغ في الانتظار او فرق بين الداخلين وانتظره في غير الركوع والتشهد كان انتظاره في الركوع الثاني من صلاة الخسوف فلا يستحب قطعا بل يكره الانتظار في غير الركوع والتشهد الاخير واما اذا خالف في غير ذلك فهو خلاف الاولى لا مكره ونبه على ذلك شيخى اه وقوله نبه على ذلك شيخى باقى عن النهاية ما يخالفه (قوله وبه يندفع الخ) اى بالتعليل بقوله لانه الى الان الخ عش (قوله لكن) الى قوله او كانوا في المغني (قوله بالشروط السابقة) اى الكون في الركوع أو التشهد الاخير وعدم المبالغة وعدم الفرق سم وكون الانتظار لله تعالى وكون الاحساس بعد الدخول (قوله وان لم تكن) كفاية الظهورين مغني والمقيم بمحل يغلب فيه وجود الماء عش (قوله مما مر) وهو قوله ويؤخذ منه ان امام الراضين الخ (قوله شرط التطويل) كله يريد به عدم المبالغة في الانتظار سم (قوله ينتظر مادام يسمع الخ) انظر هل يفيد

(قوله حمل لم يحل الخ) جرى على هذا الحمل شيخنا الشهاب الرملى (قوله كره) علوه بضرر الحاضرين ويؤخذ منه انه لو احس المنفرد بداخل يريد الاقتداء به سن له انتظاره وان طال لعدم الضرر مر (قوله لكن بالشروط السابقة) اى الكون في الركوع أو التشهد الاخير وعدم المبالغة وعدم الفرق بين الداخلين (قوله وان لم تكن الخ) جرى عليه مر (قوله لا ياتى فيهم شرط التطويل) كانه يريد به عدم المبالغة في الانتظار (قوله ينتظر مادام يسمع الخ) انظر هل يفيد ان السماع كان بعد الدخول في الركوع أو التشهد او ينافيه او لا ينافيه

بان العلة ان كانت التطويل انتقض بخارج قريب مع صغر المسجد وداخل بعيد مع سعة (قلت المذهب استحباب انتظاره) ان لكن بالشروط السابقة وان لم تكن صلاة المامومين عن القضاء على الوجه او كانوا غير محصورين نعم علم مامران المحصورين الراضين لا ياتى فيهم شرط التطويل (والله اعلم) خبر ابى دارد كان صلى الله عليه وسلم ينتظر مادام يسمع وقع نعل ولانه اعانة على خير من ادراك الركعة

أو الجماعة نعم إن كان الداخل يعتاد البطء وتأخير الأحرار إلى الركوع من عدمه زجره أو (٢٦١) خشى خروج الوقت بانتظاره حرم

في الجماعة وكذا في غيرها أن كان شرع وقد بقي مالا يسعها لا متناع المحدثين كما مر أو كان لا يعتددارك الركعة بالركوع والجماعة بالتشهد كره كالانتظار في غيرهما لأن مصلحة الانتظار للمأموم ولا مصلحة له هنا كما لو أدركه في الركوع الثاني من صلاة الكسوف (ولا ينتظر في غيرهما) أي الركوع والتشهد الأخير فيكره لعدم فائدة نعم يسر انتظار الموافق التخلف لاتمام الفاتحة في السجدة الأخيرة لفوات ركعته بقيامه منها قبل ركوعه كما يأتي وبحث الزركشي سن انتظار بطيء القراءة أو النهضة فيه نظر والذي يتجه أنه أن ترتب على انتظارهما أدراك سن بشرطه وإلا فلا (تنبيه) ما قررته من كراهة الانتظار عند اختلال شرط من شروطه السابقة حتى على تصحيح المتن النذب هو مافي التحقيق والمجموع كما بينته في شرح العباب فقول الشارح أنه مباح لا مكروه

أي السماع كان بعد الدخول في الركوع أو التشهد أو بنافيه أو لا يفيد ولا ينافيه سم والاقرب الثالث وقد يقال أنه الثاني إذا لاطلاق ظاهر في العموم (قوله نعم إن كان) إلى قوله نعم تسن في المعنى إلا ما نبه عليه (قوله) سن عدمه (الخ) وينبغي أنه لو لم يفد ذلك معه لا ينتظره أيضا لئلا يكون انتظاره سببا لتهاون غيره ع (قوله أو كان (الخ) أو كان لو انتظره في الركوع لا حرم كما يفعله كثير من الجملة حلبى اه بجيرى (قوله) لا يعتد (الخ) أي أو أرا الجماعة مكروهة شرح بأفضل أي كفضية خلف مؤداة كردى (قوله كره) عبارة المعنى لم يستحب اه قول المتن (ولا ينتظر في غيرهما) لا يخفى أن الانتظار غير التطويل فلا ينافي سن التطويل برضا المحصورين كما علم مما سبق سم (قوله لعدم فائدته) نعم إن حصلت فائدة كان علم أنه إن ركع قبل إخراج المسبوق أحرما أو يأسن انتظاره فاما سم على المنهج أي وإن حصل بذلك تطويل الثانية مثلا على ما قبلها ع (قوله في السجدة الأخيرة) مقتضى تعبيره بالانتظار في السجدة الأخيرة وإطلاقه أنه ينتظره فيها حتى يلاحقه فيها ومقتضى تعليقه بقوله لفوات الخ تقييده بحث الزركشي الآتي بقوله والذي يتجه الخ أنه لا يسر له انتظاره فيها إلا إلى شروعه في الركوع فليحرر بصري ولعل الظاهر هو الثاني فإن مقتضيه اسم الفاعل كالصريح فيه بخلاف مقتضى الأول ولأن الضرورة بقدرها (قوله بشرطه) لعله أراد به شروط الانتظار في الركوع والتشهد (قوله حتى على تصحيح المتن النذب الخ) انظر في أي محل قرر هاعلى ذلك إلا أن يقال سكونه بعد ذكر تصحيح المتن عن الحكم عند اختلال الشرط بعدان بينه على تصحيح المحرر يدل على أنه كما بينته عليه فلي تأمل سم (قوله هو مافي التحقيق الخ) وجرى عليه الشيخ في شرح منجه تبعاه صاحب الروض واقى به والد رحمه الله تعالى وهو المعتمد نهاية وقوله واقى به الخ تقدم عن المعنى ما يخالفه (قوله أنه مباح) أي على تصحيح المصنف نهاية (قوله ولورأى مصل) (فرع) وجد مصليا جالسا وشك هل هو في التشهد أو القيام لعجزه فهل أن لا يقتدى به أو لا وكذا لورأى في وقت الكسوف وشك في أنه في كسوف أو غيره قال الزركشي المتجه عدم الصحة معنى (قوله خفف) أي ندبا ع (قوله والذي يتجه أنه يلزمه الخ) هل محله إذ لم يمكنه إنقاذه إذا صلي كسدة الخوف أو يجب القطع وإن أمكنه ذلك فيه نظرو لا يبعد الأول قياسا على ما قاله فمن خطف نعله في الصلاة (قوله ويجوز الخ) قضية التعبير بالجواز عدم سنه والاقرب خلافه (قوله لا نقاذ نحو مال) ظاهره ولو كان ليقيم وأنه لا فرق بين القليل والكثير ع اقول وقد يستفاد مما ذكره جواز صلاة الخوف لا نقاذ نحو كتاب عن المظر الحادث في الصلاة فليراجع (قوله كذلك) أي محترم (قوله فرضا) إلى قوله نعم في المعنى لا أقوله لما مر إلى وغير صلاة الجنائزاة إلى قوله لا الاصول في النهاية إلا قوله وغير صلاة الخوف إلى غير صلاة الجنائزاة وقوله مقصورة إلى مغربا وقوله وتوتر رمضان وقوله قيل (غير المنذورة) أي فلا تسن إعادة المنذورة بل لا تنعقد نهاية أي للعالم ع (قوله غير المنذورة) يشمل نحو عيد منذورة والمتجه سن أعادتها لأنها مسنونة بدون نذر ه فلا ينبغي تغير الحكم بنذر ه سم (قوله لما مر) أي في أول الباب (قوله وغير صلاة الخوف الخ) ظاهر التعليل تصوير المسئلة بما إذا أراد أعادتها في حالة الخوف وقضيته أنه لو أراد أعادتها بعد الأمن على صفتها حال الأمن سنت ولا مانع من ذلك فليراجع سم عبارة البصري ينبغي أن يكون محله أي الاستثناء حيث اشتملت على مبطل كما يؤخذ من التعليل وإلا فلا

(قوله في المتن ولا ينتظر في غيرهما) لا يخفى أن الانتظار غير التطويل فلا ينافي سن التطويل برضا المحصورين كما علم مما سبق (قوله والذي يتجه أنه الخ) كذا شرح مر (قوله حتى على تصحيح المتن النذب الخ) انظر في أي محل قرر هاعلى ذلك إلا أن يقال سكونه بعد ذكر تصحيح المتن عن الحكم عند اختلال الشرط بعدان بينه على تصحيح المحرر يدل على أنه كما بينته عليه فلي تأمل (قوله فقول الشارح أنه مباح لا مكروه مردود) اجاب شيخنا الشهاب البرلى عن الشارح في هامش شرح المنهج (قوله والذي يتجه الخ) كذا مر (قوله غير المنذورة) فلا تسن إعادة المنذورة بل لا تنعقد شرح مر وينبغي استثناء نحو عيد منذورة (قوله غير المنذورة) يشمل نحو عيد منذور والمتجه سن أعادتها لأنها مسنونة بدون نذر ه فلا ينبغي تغير الحكم بنذر ه (قوله لأنه لا احتمال المبطل فيها)

لما مر فيها وغير صلاة الخوف أو شدته على الأوجه لأنه لا احتمال المبطل فيها للحاجة فلا يكره صلاة الجنائزاة نعم لو أعادها

وجه للنوع فليتأمل اه (قوله صحت) أى ولومرات كثيرة عرش (قوله ووقعت نفلا) يعنى يحصل له ثواب النفل وان لم يحصل له ثواب الاعادة كرى (قوله عن نظائرها) عبارة النهاية عن سنن القياس اه (قوله ان الاعادة الخ) بيان لما قبله و(التوسعة) خبر كان سم عبارة السكردى بيان لخروجها عن نظائرها اى كانت القاعدة كلها كان الاعادة غير مندوبة لم تنعقدوا لجانزة ليست كذلك وقوله التوسعة خبر كان اه (قوله ولو مقصورة) غاية لقوله فرضا سم (قوله تامة الخ) وفاقا لما فى اكثر نسخ النهاية وخلافا لما فى بعضها ورجع عرش الاول (قوله ونظيره) أى نظير هذا الزعم فى البعد (قوله اعادة السكسوف بعد الانجلاء) جزم فى شرح العباب بعدم جوازها سم (قوله ولو مغربا) معطوف على قوله قبل ولو مقصورة وكذا قوله بعد وفرضها سم اى وقوله وجمعة وقوله وظهر معذور الخ (قوله وجمعة) إلى قوله لا الاصولى فى المغنى الا قوله وفرضا إلى وظهر الخ وقوله فيهما إلى او نفلا وقوله ووتر رمضان وقوله وقيل (او جاز تعددها) خرج به ما لم تعدد بان لم يكن فى البلد إلا الجمعة واحدة فلا تصح اعادتها لا ظهرا ولا جمعة حيث صحت الاولى بخلاف ما لو اشتملت على خلل يقتضى فسادها وتعدت إعادتها جمعة فيجب فعل الظهر وليس باعادة بالمعنى الذى الكلام فيه ومحل كونها لا تعاد جمعة إذا لم ينتقل محل اخر وادرك الجمعة مقام فيه واما كونها لا تعاد ظهرا فهو على اطلاعه كما يصرح بما ذكره كلام شرح الارشاد عرش (قوله وفرضها يجب كقيم تيمم) ومحل سن الاعادة لمن لو اقتصر عليها لاجزائه بخلاف التيمم لرداؤه فقد ما محل يغلب فيه وجود الماء كذا جزم به فى الاسنى والمغنى وذكره فى النهاية ثم تعقبه بقوله كذا قيل والوجه خلافه لجواز تنفله اه فيكون صاحبهما موافقا للشارح سيد عمر بصرى وخلافه (١) الاسنى والمغنى (قوله كقيم تيمم) هو الوجه خلافا لما جزم به فى شرح الروض لان من يجب عليه القضاء يجوز له التنفل والاعادة تنفل وخرج بقولنا يجوز له التنفل فاقد الطهورين فلا تصح اعادته لانه ليس له التنفل مر اه سم (قوله وظهر معذور الخ) عبارة النهاية ولو صلى معذور الظهر ثم أدرك الجمعة أو معذورين يصلون الظهر سن الاعادة كما شمله كلامهم وافق به الوالد رحمه الله تعالى اه زاد سم عن شرح الارشاد مانعه ولا يجوز اعادة الجمعة ظهر او كذا عكسه لغير المعذور (قوله فيهما) اى المقيم التيمم وظهر المعذور (قوله فى الاولى) اى التيمم

الخ ظاهره تصوير المسئلة بما إذا أراد اعادتها فى حالة الخوف وقضيته أنه لو أراد اعادتها بعد الامن على صفتها حال الامن سنت ولا مانع من ذلك فليراجع (قوله ان الاعادة الخ) بيان لما فيه والتوسعة خبر كان (قوله ولو مقصورة) غاية لقوله قبل فرضا (قوله ونظيره اعادة السكسوف بعد الانجلاء) فى شرح العباب قال الادعى وقضية اطلاقه اى النص انه لا فرق بين ان يكون ادراكه اى ادراك الامام الذى يعيد معه قبل التجلى او بعده ولعله اراد الاول والا فوافقا تناسح صلاة سكسوف بعد التجلى اى وهذا لا يجوز اه ما فى شرح العباب فلو اراد اعادتها بعد الانجلاء كسنة الظهر فهل يطلب وقد يقال قياسا بشرط بقاء الوقت فى الاعادة انه لا يطلب فليتأمل (قوله ومغربا) معطوف على قوله قبل ولو مقصور وكذا قوله بعد وفرضا (وفرضها يجب قضاءه كقيم تيمم) هو الوجه خلافا لما جزم به فى شرح الروض لان من يجب عليه القضاء يجوز له التنفل والاعادة تنفل وخرج بقولنا يجوز له التنفل فاقد الطهورين فلا تصح اعادته لانه ليس له التنفل مر (قوله وظهر معذور فى الجمعة) فى شرح الارشاد ولو صلى معذور الظهر ثم ادرك الجمعة او معذورين يصلون الظهر سنت الاعادة فيهما ما فى ذلك شيخنا الشهاب الرملى ولا يجوز اعادة الجمعة ظهر او كذا عكسه لغير المعذور اه وقد يكون وجه ذلك انه بالنسبة من ادراك الجمعة لا تصح ظهره فلا تتأتى اعادتها جمعة كان تقوته الجمعة فيصح ظهره ثم يسافر لبلد اخرى ويدرك جمعتها فهل يتصور وحينئذ فعلها معهم اعادة واعلم ان الجمعة إذا تعددت رجزناه من فعل الظهر بعدها خروجا من خلاف من منع التعدد مطلقا فقولنا ولا يجوز اعادة الجمعة ظهر الا يشمل ذلك (فرع) هل بسن اعادة الرواتب اى فرادى اما القليلة فلا يتجه لإلعدم اعادتها لانها واقعة فى محلها سواء قلنا الفرض الاولى او الثانية واحدهما لا بعينها يحتسب الله

صحت ووقعت نفلا كما فى المجموع وكان وجه خروجها عن نظائرها ان الاعادة إذا لم تطلب لا تنعقد التوسعة فى حصول نفع الميت لاحتياجه له أكثر من غيره ولو مقصورة أعادها تامة سفرا أو بعد اقامته وزعم أنه يعيدها بعد الإقامة مقصورة مع من يقصر لانها حاكبة الاولى يعيدون نظيره اعادة السكسوف بعد الانجلاء ومغربا على الجديد لان وقتها عليه يسع تكرارها مرتين بل أكثر كما علم بما مر فيه وجمعه حيث سافر لبلد أخرى أو جاز تعددها ونوزع فيه بما لا يصح وفرضها يجب قضاءه كقيم تيمم وظهر معذور فى الجمعة على الوجه خلافا للأذرى فيهما وإنما يتجه ما ذكره فى الاولى ان قلنا يمنع النفل له لانه لا ضرورة به اليه

١ كذا بخطه ولعل صوابه ومخالفا اه مصححه

(قوله أما إذا قلنا الخ) أى وهو المعتد (قوله أو نفلا الخ) عطف على قوله فرضاً ودى (قوله آسن فيه الجماعة) (فرع) هل تسن إعادة رواتب المعادة أى فرادى أما القليلة فلا تبجها لعدم إعادتها لأنها واقعة في محلها سواء قلنا الفرض الأول أو الثانية واحداً عاماً لا بعينها يحتسب الله ما شاء منهم ما واما البعدية فيحتمل من إعادتها مراعاة للقول الثالث لجواز أن يحتسب الله له الثانية فيكون ما فعله بعد الأول واقعا قبل الثانية فلا يكون بعدية لها سم على حج وعبارته على المنهج الظاهر وفاقاً لم ر أنه لا يحتسب إعادة رواتب المعادة لأنها لا تطلب الجماعة في الرواتب وإنما يعاد ما تطلب فيه الجماعة انتهى والاقرب ما قاله على حج ع ش أى والاعادة هنا بالمعنى اللغوى نظير ما بأتى في تذكر الفائضة في مؤداة (قوله ككسوف) خرج ما لا تسن فيه الجماعة كالرواتب وصلاة الضحى إذا فعل جماعة فلا تسن الاعادة وقياس أن العبادة إذا لم تطلب لا تنعقد عدم انعقادها أيضاً سم (قوله كما نص عليه) قال الأذرى وقضية إطلاقه أى النص أنه لا فرق بين أن يكون إدراكه أى إدراك الإمام الذى يعيد معه قبل التجلى أو بعده ولعله أراد الأول والافوا افتتاح صلاة كسوف بعد التجلى أى وهذا لا يجوز شرح العباب اه سم (قوله ووتر رمضان) وعليه خبر لا وتران في ليلة محله في غير ذلك فليحذر لكن قال مر لا تعاد الحديث لا وتران الخ وهو خاص فيقدم على عموم خبر الاعادة انتهى أقول بل بينهما عموم من وجه وتعارض في إعادة الوتر سم على المنهج اه ع ش ومال البصرى إلى ما جرى عليه مر من عدم الاعادة ونقل عن الزبائى موافقته مر وهو الأقرب (قوله وأفضل الخ) ككون إمامها أعلم أو ورع أو كون المكان أشرف شيخ الإسلام ونهاية ومغنى (قوله معناها اللغوى) وهو فعلها ثانياً مطلقاً ع ش (قوله لا لأصولي الخ) قد يقال الاعادة بالمعنى اللغوى لا يعتبر فيها الوقت فالحل عليها مفوت لهذه الفائدة الجليلة فالأولى الحمل على المعنى الأصولى مع ملاحظة تجربته عن كون ذلك الحلال أن مشيناً على القول الأول الأشهر عند الأصوليين وأن مشيناً على الثانى فلا إشكال كما أشار إليه الشارح بصري (قوله بناء على أنها) أى المعادة بقريئة مابعده فى كلامه استخدام (قوله أما إذا قلنا أنها ما فعل الخ) رجحه ع ش (قوله رجاء الثواب) بل هو حينئذ أعظم من ذلك فتأمل سم وقد يجاب بارجاع هو إلى المعنى الأصولى المراد هنا (قوله زيادة إيضاح) أى قوله يدركها ش اه سم (قوله أو المراد يدرك فضلها) أى على حذف المضاف (قوله كما يأتى) أى فى التنبيه وقيله (قوله لا أقل الخ) مقتضاه أنه لا تندب الاعادة حينئذ ويحتمل أن يقال تندب ويتمها ظهراً كما لو كانت ممتدة قليلاً مل وليراجع بصري والأول هو الظاهر المتعين أخذاً ما مر عن ع ش وسم أن الجمعة لا تعاد ظهراً (قوله ودونها الخ) أى دون ركعة (تنبيه) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بأن شرط صحة المعادة وقوعها في جماعة من أو لها إلى آخرها أى بأن يدرك ركوع الأولى وإن تباطأ قصد فلا يكفي وقوع بعضها في جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها من القدوة أو سبقه الإمام ببعض الركعات لم تصح وقضية ذلك أنه لو وافق الإمام من أو لها لكن تأخر سلامه عن سلام الإمام بحيث عدم منقطعاً عنه بطلت وأنه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الأولى أو فيما بعدها امتنعت الاعادة معهم مر وكلام الشارح مصرح بخلاف ذلك كله وعليه غيره من مشايخنا وعلى الأول فلو لحق الإمام سهو وسلم ولم يسجد فينتجه أن

ما شاء منهما واما البعدية فيحتمل سن إعادتها مراعاة للقول الثالث لجواز أن يحتسب الله له الثانية فيكون ما فعله بعد الأول واقعا قبل الثانية فلا تكون بعدية لها (قوله تسن فيه الجماعة) خرج ما لا تسن فيه كالرواتب وصلاة الضحى إذا فعل جماعة فلا تسن فيه الاعادة وهل تنعقد فيه نظر وقياس أن العبادة إذا لم تطلب لا تنعقد عدم انعقاد (قوله كما نص عليه) وقضية إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون إدراكه أى إدراك الإمام الذى يعيد معه قبل التجلى أو بعده ولعله أراد الأول والافوا افتتاح صلاة كسوف قبل التجلى أى وهذا لا يجوز ع ش (قوله ووتر رمضان) اعلم أن بين خبر لا وتران في ليلة وخبر الاعادة كحديث إذا صليت في رحا كالجعمو ما وخصوصاً من وجه وتعارض في إعادة الوتر فليتامل رجح الاعادة (قوله رجاء الثواب) بل هو حينئذ أعظم من ذلك فتأمل (قوله زيادة إيضاح) أى قوله يدركها ع ش (قوله ودونها) أى دون ركعة

أما إذا قلنا له النفل توسعة في تحصيل الثواب فلا وجه لمنع الاعادة بل يتعين ندبها لذلك أو نفلا تسن فيه الجماعة ككسوف كما نص عليه ووتر رمضان (وحده) وكذا جماعة في الأصح وإن كانت أكثر وأفضل ظاهر من الثانية (إعادتها) قيل المراد هنا معناها اللغوى لا لأصولي أى بناء على أنها عندهم ما فعل للحلل في الأولى من فقد ركن أو شرطاً أما إذا قلنا أنها ما فعل للحلل أو عذر كالثواب فتصح إرادته معناها الأصولى إذ هو حينئذ فعلها ثانياً رجاء الثواب (مع جماعة يدركها) زيادة إيضاح أو المراد يدرك فضلها فتخرج الجماعة المكروهة كما بأتى ويدخل من أدرك ركعة من الجمعة المعادة لأقل إذا تنعقد جمعة ودونها في غيرها

من آخرها وهو ظاهر وكذا من اولها (٣٦٤) وان فارق لغير عذر فيما يظهر ثم رايث الزركشي مخرج بذلك فقال لو اعاد الصبح والعصر

في جماعة ثم اخرج نفسه منها
بغير عذر احتمل البطلان
هنا لا بقائه نافلة في وقت
البركة والاقرب الصحة
لان الاحرام بها صحيح وهي
صلاة ذات سبب فلا يؤثر
الانفراد في ابطالها لان
الانفراد وقع في الدوام اه
او مع واحد مرة كما نص
عليه لا ازيد منها في الوقت كما
في المجموع ولم يره من نقله
عن المتأخرين لا خارجة اى
بان يقع تحررها فيه ولو
وقع باقيا خارجة فيما يظهر
ويؤيده قولهم لو احرم
بالعمرة اخر جزء من
رمضان ووقع باقيا في
شوال كانت كالواقعة كلها
في رمضان ثوابا وغيره ثم
رايت شيخنا بعد ان ذكر
ان الاكثرين على الاعادة
قسم من الاداء اخص منه
وان البيضاوى في مناجاة
وتبعه الفتازانى على انها
قسم له قال ويؤخذ من
كونها قسما من الاداء اى
وهو الصواب انها تطلب
وتكون اعادة اصطلاحية
على الصحيح وان لم يبق من
الوقت ما يسع ركعة او هو
موافق لما ذكرته الا انه لا
يوافق كلام الاصوليين في
تعريف الاداء ولا كلام
الفقهاء من اشتراط ركعة
وانما الذى يوافق الاول
بحث اشتراط وقوعها كلها
في الوقت لكنه مع ذلك
بعيد لان المدار في الفروع

للمأموم المعيدان يسجد اذ لم يتأخر كثيرا بحيث يعد منقطعا عنهم ولو شك المعيد في ترك ركن فهل تبطل
صلاته بمجرد الشك لانه يحتاج للانفراد بركعة بعد سلام الامام والانفراد في الاعادة يمتنع ولا تبطل بمجرد
ذلك لاحتمال ان يتذكر قبل سلام الامام عدم ترك شيء فيه ونظر الثاني اقرب مرسوم على حج وقوله امتنعت
الاعادة معه اى وان تبين انه في الركعة الاولى عشا ووافق الشهاب الرملى النهاية عبارتها ولو اخرج نفسه
المعيد من الجماعة كان نوى قطع القدوة في انائها بطلت كما في به الوالد رحمه الله تعالى اذ المشرط ينتفى بانتفاء
شرطه وشرط صحتها الجماعة وانما فيها بمنزلة اه (قوله من اخرها) كان ادرك الامام في الركعة
الاخيرة قوله التائيد هنا وفي قوله الآتى من اولها رعاية معنى الغير (قوله ذات سبب) وهو وجود جماعة بعد فعل
الصلاة (قوله او مع واحد) الى قوله كما في المجموع في النهاية والمغنى (قوله او مع واحد) معطوف على قول
المتن مع جماعة سم عبارة النهاية ولو مع واحد وان كان صلى او لا مع جماعة كثيرة كاذل هذا الخبر اى خبر
مسجد الخفيف الآتى وعبارة المغنى (تنبيه) قول المصنف مع جماعة يفهم انه لا يستحب أن يعيدها مع منفرد
وليس مراد ابل تستحب اعادتها معه جزما ولو كان صلى او لا في جماعة اه (قوله مرة) اى الصلاة لا تستسقاء
فتطلب اعادتها اكثر من مرة الى ان يسبقهم الله تعالى من فضله كرى (قوله في الوقت) كقوله المار مرة
متعلق بقول المتن اعادتها (قوله في الوقت) اى بان تقع اداء بان يدرك ركعة في الوقت مرسوم على حج قوله
ويؤخذ ذلك من قوله ولا مؤدى اذا لاداء لا يكون بدون الركعة عشا (قوله ولم يره) اى ما في المجموع
(قوله بان يقع الخ) تصوير لقوله في الوقت لا خارجة (قوله فيما يظهر) هل يخالف هذا قوله الآتى فالذى
يتجه الخ هم اقول نعم وقوله الآتى رجوع عما استظهره هنا كما يفيد صنيعة هناك (قوله ويؤيده) اى
التصوير المذكور (قوله كانت كالواقعة في رمضان الخ) اى في اصل الثواب المرتب على عمره رمضان لاقى كاله
فلان في ماسياتى بصرى (قوله وغيره) اى كعدم وجوب دم الفتح (قوله اخص منه) اى لتقيده بالثانوية
(قوله على أنها قسم له) لعلمه باعتباره في تعريف الاداء قيد سقوط الطلب (قوله ويؤخذ من كونها
الخ) يتأمل وجه الاخذ من اقول ولعدم ظهوره تعقبه الشارح بقوله الا انه الخ (قوله وهو) اى قول الشيخ
و (قوله لما ذكرته) اى من كفاية وقوع التحريم فقط في الوقت (قوله الا انه) اى ما قاله الشيخ وما ذكرته
(قوله من اشتراط الخ) بيان لكلام الفقهاء (قوله يوافق الاول) اى كلام الاصوليين (قوله بحث اشتراط
وقوع الخ) جرى عليه الشهاب الرملى ولده كاسر (قوله لكنه) اى ذلك البحث (مع ذلك) اى موافقته
لكلام الاصوليين (قوله فالذى يتجه) تفريع على المدار المذكور (قوله الآن) اشارة الى رجوعه عن
التصوير المتقدم (قوله اشتراط ركعة) اى لتكون اداء ولا يكتفى اقل من ركعة وان شرع فيها في وقت يسع

(تنبيه) أفنى شيخنا الشهاب الرملى بان شرط صحة المعادة وقوعها في جماعة من اولها الى آخرها فلا يكتفى
وقوع بعضها في جماعة حتى لو اخرج نفسه فيها من القدوة أو سبقه الامام ببعض الركعات لم تصح وقضية ذلك
انه لو وافق الامام من اولها السكن تأخر سلامه عن سلام الامام بحيث عد منقطعا عنه بطلت وانه لو راي
جماعة وشك هل هم في الركعة الاولى أو فيما بعدها امتنعت الاعادة معهم مرسوم وكلام الشارح مصرح
بخلاف ذلك كله وعليه غير من مشايخنا ايضا وعلى الاول فلو لحق الامام شهو فسلم ولم يسجد فبفتح ان للمأموم
المعيدان يسجد اذ لم يتأخر كثيرا بحيث يعد منقطعا عنه مرسوم ولو شك المعيد في ترك ركن فهل تبطل صلاته
بمجرد الشك لانه يحتاج للانفراد بركعة بعد سلام الامام والانفراد في المعادة يمتنع ولا تبطل بمجرد ذلك
لاحتمال ان يتذكر قبل سلام الامام عدم ترك شيء فيه ونظر الثاني اقرب مرسوم (قوله او مع واحد) معطوف على
قول المتن مع جماعة (قوله في الوقت) اى بان تقع اداء بان يدرك ركعة في الوقت وقضية ذلك انه لو تذكر
فائتة فضاءها لم تستحب اعادتها مرسوم (قوله فيما يظهر) هل يخالف هذا قوله الآتى فالذى يتجه الخ (قوله
ويؤخذ من كونها الخ) يتأمل وجه الاخذ (قوله فالذى يتجه الان اشتراط ركعة) اى لتكون اداء ولا

الغلبة على ما يوافق كلام الفقهاء الاصوليين فالذى يتجه الان اشتراط ركعة وان كان ظاهر كلام المجموع يؤيد اشتراط السك جميعها

ولو وقت الكراهة إماما كان أو ماموما في الأولى أو الثانية للخبر الصحيح أنه عليه السلام لما سلم من صلاة الصبح بمسجد الخيف رأى رجلا لم يصليا فسلما فقالا لصليا في رحالتنا فقال إذا صليتا في رحالكما أتميتا مسجد جماعة فصلياها معهم فانها لكما نافلة وصليتا يصدق بالانفراد الجماعة وخبر من صلى وحده ثم أدرك جماعة فليصل إلا الفجر والعصر أعل بالوقف ورد بأن نقه (٢٦٥) وصله ويحجب بأن المصرح بالجواز في

الوقتين أصح منه وهو الخبر الأول والخبر الآخر وهو أن رجلا دخل بعد صلاة العصر فقال عليه السلام من يتصدق على هذا فيصلي معه فصلي معه رجل أي أبو بكر رضي الله عنه كما في سنن البيهقي فيه نذب صلاة من صلى مع الداخل ونذب شفاعته من لم يرد الصلاة معه إلى من يصلي معه وإن المسجد المطروق لا تنكره فيه جماعة بعد جماعة كذا في المجموع وفيه نظر إذا الجماعة الثانية هنا باذن الإمام وإن أقل الجماعة إمام وماموم وجوز شارح إعادة أكثر من مرة وقال أنه مقتضى كلامهم وأن التقييد بالمرة لم يعتمد سوى الأذرعى والزركشى اه وروده مامر أنه المنصوص وأشار إليه الإمام وقال لم ينقل فعله أكثر من مرة واعتمده آخرون غير ذينك فبطل ما ذكره وحينئذ يندفع بحث أنها إنما تسن إذا حضر في الثانية من لم يحضر في الأولى وإلا لزم استغراق الوقت ووجه اندفاعه أنه لا استغراق إذ لا تنذب الاعادة إلا مرة وإلا لم تنعقد كالاعادة منفردا إلى إلا لعذر كان

جميعها ومدمر اه سم (قوله ولو وقت كراهة) إلى قوله وجوز شارح في النهاية والمغنى لا أقوله وخبر إلى والخبر وقوله إلى في نذب وقوله وفيه نظر إلى وإن قل (قوله ولو وقت الكراهة) غاية لقوله في الوقت كما في المجموع (قوله إماما كان الخ) تعميم للمعبد (قوله مسجد جماعة) أي صلاة جماعة فاطاق المحل وأراد الحال بجري (قوله فصليا) عبارة غيره فصلياها بالضميم ولعل الرواية متعددة (قوله وصليتا يصدق الخ) عبارة النهاية دل ببركة الاستفصال مع إطلاق قوله إذا صليتا على أنه لا فرق بين من صلى جماعة ومنفردا ولا بين اختصاص الأولى والثانية بفضلي أولا (قوله أعل الخ) خبر قوله وخبر من صلى (قوله في الوقتين) أي ما بعد صلاة الفجر وما بعد صلاة العصر (قوله والخبر الآخر) عطف على الخبر الأول (قوله فيه نذب صلاة الخ) خبر المبتدأ أي في الخبر الآخر دلالة على نذب ما ذكره وكان الأولى وفيه الخ بالواو (قوله مع الداخل) متعلق بصلاة سم (قوله من لم يرد الصلاة الخ) قيده غيره بقوله لعذر وإطلاق الشارح أقعد بصرى (قوله معه) أي الداخل (قوله وإن المسجد المطروق الخ) عطف على قوله نذب صلاة الخ وكذا قوله وإن أقل الجماعة الخ (قوله باذن الإمام) وهو النبي صلى الله عليه وسلم أي ومحل كراهة ذلك إذا لم يباذن الإمام ع ش (قوله ويرده الخ) جرى على هذا الراد الثانية والمغنى (قوله مامر) أي أنفا (قوله أنه المنصوص) أي التقييد بالمرة (قوله ذينك) أي الأذرعى والزركشى (قوله ما ذكره) أي الشارح المذكور (قوله وحينئذ) إلى قوله وكان شيخنا في المغنى وإلى قوله وإنما شاهده في النهاية (قوله وحينئذ) أي حين إذا ثبت أن المعتمد التقييد بالمرة (قوله يندفع الخ) جرى على الدفع النهائية والمغنى (قوله بحث أنها الخ) أي بحث الاستوى أنها الخ نهاية ومغنى وفي السكردى أن هذا البحث معتمد في السكسوف خاصة اه (قوله في الأولى) أي في الصلاة الأولى جماعة أو انفرادا أخذاما يأتي في رد كلام شيخ الإسلام (قوله وإلا) أي بأن زادت على مرة (كان وقع خلاف في صحة الأولى) أقول لإطلاقهم الخلاف صادق بالقوى والضعيف المذهبي وغيره وليس يبعد فليحذر بصرى وقال ع ش وينبغي وفاقا لم أنه يشترط قوة مدرك ذلك القول فهل من ذلك ما لو مسح الشافعي بعض راسه وصلى يستحب له الوضوء بمسح جميع الرأس وإعادة مراعاة خلاف مالك يتجه نعم فليتأمل وهل من ذلك الصلاة في الحمام لقرل أحد بطلانها لا يبعد نعم أن قوى دليله على ذلك فليست دليله سم على المنهج وهل بما قوى مدركه ما تقدم عن أني إسحق المروزي من أن الصلاة خلف المخالف لا فضيلة فيها أم لا فيه نظروا الأقرب أنه لا تسن الاعادة وسنلت عمالو أحرار خلف الإمام بعيدا عن الصف فهل تسن له الاعادة منفردا لكراهة فعل ذلك فأجبت عن ذلك بأنه لا وجه للاعادة لأنه ليس كل صلاة مكروهة تطلب أعادتها وإعادة الصلاة في الحمام إنما هو لقول الإمام أحمد بطلانها لا مجرد كونها مكروهة وقوله الأقرب الخ أقول قضية ما تقدم في شرح إلا البدعة إمامه من أن بعض أصحابنا يبطل الاقتداء بالمخالف أنه تسن الاعادة لقوة مدركه كما تقدم (قوله لو ذكر في مؤداة الخ) قضية أنه لا تسن الاعادة إذا حرم بالحاضرة عالما بأن عليه فائنة ولعله غير مراد بل استحباب الاعادة في هذه أولى من تلك لتقصيره بتقديم الحاضرة ع ش (قوله من الخلاف) أي خلاف من أبطل الحاضرة المقدمة على الفائنة (قوله وكان شيخنا) أي في غير شرح منهجه ع ش (قوله هذا البحث) أي بحث الاستوى أنها إنما تسن الخ (قوله فيمن صليا الخ) يريد أنها صليا في محل واحد ليكون كل حاضرا يكفي أقل من ركعة وأن شرع فيها في وقت يسع جميعها ومدل أنه وإن جاز المدوان لم يدرك ركعة معه إلا أنه هنا لا بد من كونه أداما وهو لا يحصل بدون ركعة معه في الوقت مروا أنه لا فرق بين الاعادة في وقت الكراهة وفي غيره ش مر (قوله مع الداخل) متعلق بصلاة ش (قوله وحينئذ يندفع) جرى على الدفع مر

(٣٤ - شرواني وابن قاسم - ثانی) وقع خلاف في صحة الأولى فيما يظهر ثم رأيت كلام القاضي صريحاً فيه وهو لو ذكر في مؤداة أن عليه فائنة أتم ثم صلى الفائنة ثم أعاد الحاضرة خروجاً من الخلاف وكان شيخنا اعتمد هذا البحث حيث قال فيمن صليا فريضة منفردين الظاهر أنه لا يسن لاحدهما الاقتداء بالآخر في أعادتها فلا تسن الاعادة وإن شمله كلام المنهاج وغيره لقولهم إنما تسن

اه وبما قرره يعلم أن قوله لقولهم الى اخره فيه نظر ظاهر لان قولهم المذكور لا شاهد فيه لما ذكره اصلا لمنع أن الانفراد هنا افضل بل الافضل الاقتداء حيث لا مانع وانما شاهده ذلك البحث لكن مع قطع النظر عن الملازمة التي ذكرها وبحث جمع اشتراط نية الامامة قال بعضهم في الصحيح والعصر وقال أكثرهم بل مطلقا وهو الاوجه لان الامام إذا لم بنوها تكون صلاته فرادى وهي لا تعتقد كما تقرر فان قلت قال في المجموع المشهور من مذهبا أنه لا يشترط لصحة الجماعة نية الامامة وقضيته ان صلاته جماعة لكن لا ثواب فيها وبه يردانها انعتقد له فرادى قلت يتعين تاويل عبارته بأنها جماعة بالنسبة للسامعين دونه والا لا اعتقدت الجماعة حينئذ اكتفاء بصورة الجماعة الا ترى ان الجماعة المكروهة لنحو فسق الامام يكتفى بها لصحة صلاة الجماعة مع كونها شرطا لصحتها كما أنها هنا كذلك قال الأذرعى ما حاصله إنما تسن الاعادة مع المنفرد إن كان ممن لا يكره الاقتداء به وبحسن ان يقال إن كانت الكراهة لفسقه او بدعته لم يعدها معه وإلا اعادها ووجهه ظاهر ثم تردد فيما لورأى

عند الآخر لان البحث في ذلك كرهى (قوله لغير من الانفراد له افضل) أى وما هنا كذلك لان الانفراد افضل من الاقتداء بالمعيد لانه صلاة فرض خلف نقل وليس بما يكون الانفراد فيه افضل القدوة بالمخالف لما مرر في شرح أو تعطل مسجد قريب الخ من حصول الفضيلة معه وانما افضل من الانفراد وتقدم هناك عن سم على حجة القياس ان الجماعة خلف الفاسق والمخالف والمتبع افضل من عدما أى فتجاوز الاعادة من كل منهم وقوله من الانفراد الخ مثله من الانفراد له مساو للجماعة له كما ياتى فى العروة ع وش وقوله لانه صلاة فرض الخ هذا بيان لمراد شيخ الاسلام وبأقرب رد وقوله أى فتجاوز الاعادة الخ سيأتى فى التنبيه وقبله وعن سم عن مر هناك خلافه (قوله وبما قرره الخ) كانه اراد به ما قدمه من دفع البحث لكن لا يظهر وجه علم النظر الا فى ذلك ولذا عدل النهاية عن تعبيره المذكور إلى مانصه وقول الشيخ فيمن صليا الخ فيه نظر ظاهر بل الاقتداء هو الافضل لتحصيل فضيلة الجماعة فى فرض كل وقولهم المذكور لا يشمل هذه الصورة كما هو ظاهر اه وقوله مر كما هو ظاهر قال ع ش أى لان محل الكراهة فى فرض خلف نقل محض وما هنا ليس كذلك وان صلاة كل منهما نقل على أن محل كراهة الفرض فى غير النقل فى غير المعادة اه (قوله لما ذكره) أى من عدم سن الاعادة لمن صليا فى روضة منفردين (قوله حيث لا مانع) أى من نحو الفسق وعدم اعتقاد وجوب بعض الاركان او الشروط (قوله الذى ذكرها) أى ذلك الباحث (قوله اشتراط نية الامامة) أى فى اعادة الامام (قوله وهو الاوجه) وفاقا للنهاية (قوله وهى لا تعتقد) أى لا لسبب كأن كان فى صلاته الاولى خلل لجرى ان الخلاف فى بطلانها نهاية (قوله كما تقرر) أى انفا فى قوله كالا اعادة منفردا الخ (قوله وقضيته) أى ما فى المجموع (ان صلاته) أى الامام الذى لم ينو الامامة (قوله دونه) أى الامام (قوله لا اعتقدت الجماعة) أى الامام (حينئذ) أى عند عدم نيته الامامة (قوله الا ترى الخ) تأييد للملازمة فى قوله وال لا اعتقدت الخ (قوله كما انها هنا) أى الجماعة فى المعادة (قوله إنما سن الاعادة) شامل لمن صلى جماعة ومن صلى منفردا وبعبارة المغنى بلا عرو و إنما تستحب إذا كان الامام ممن لا يكره الاقتداء به اه (قوله إن كان ممن لا يكره الاقتداء به) وفى سم بعد كلام مانصه والوجه ان يقال لا تسن الاعادة خلف من يكره الاقتداء به لنحو فسق او بدعة وعدم اعتقاد وجوب بعض الاركان لكن تحصل الفضيلة مال اليه ثم مال إلى عدم الاعتقاد راسا اخذ من ان الاصل فيما لم يطلب ان لا يعتداه أى وفاقا لما ياتى فى الشرح (قوله والا) أى كان كان لعدم اعتقاد بعض الاركان سم أى كالحنفى وغيره من المخالفين (قوله ووجه ظاهر) هو من كلام الأذرعى (قوله صلى) أى شرع فى الصلاة (قوله والاوجه الخ) تقدم انفا عن المغنى و مر وسم

(قوله فيه نظر ظاهر لان الخ) كذا مر (قوله وهو الاوجه) كذا مر (قوله إن كان ممن لا يكره الاقتداء به) هذا يقتضى عدم الندب عند ارتكاب مكرود فى الصلاة من حيث الجماعة كمنفرد عن الصف على ما فيه او من حيث الصلاة ككونها فى الحام للفرق بين كراهة الاقتداء وكراهة المصاحبة له فليراجع (قوله إن كان الخ) قد يقال بل ينبغى سن الاعادة وإن كره الاقتداء به إن قلنا بحصول فضيلة الجماعة مع كراهة الاقتداء به لان المقصود بالاعادة حصول الفضلة وهى حاصلة على ذلك التقدير وبشكل عليه ان يسن الاعادة حينئذ يقتضى سن الاقتداء به وهو ينافى كراهة الاقتداء به المستلزم للنهى عن الاقتداء به فليتأمل والوجه ان يقال لا تسن الاعادة خلف من يكره الاقتداء به لنحو فسق او بدعة او عدم اعتقاد وجوب بعض الاركان لكن تحصل الفضيلة مال اليه مر ثم مال إلى عدم الاعتقاد راسا اخذ من ان الاصل فيما لم يطلب ان لا يعتداه لا يعتد الا ما خرج لدليل كاعادة صلاة الجنازة للمنفرد لان المقصود الشفاعة ولم يتحقق قبول الاولى ولان المقصود بالذات الدعاء ولا مانع من تكراره إذ لا منافاة بين عدم سن الشىء وحصول فضيلته بل قد يحرم الشىء وتحصل فضيلته وإنما اعتقدت الاعادة هناك دون مسئلة العروة الاتية لان الجماعة فيها من حيث هى جماعة غير مطلوبة بخلافه هنا فانها من حيث هى جماعة مطلوبة وإتمامها عنها لمعنى خارج لا من حيث هى جماعة فليتأمل (قوله او بدعته لم يعدها معه والا) أى كان كان لعدم اعتقاد بعض الاركان (قوله والاوجه

انه لا فرق بين الفسق والبدعة وغيرهما لان العلة وهي حرمان الفضيلة موجودة في الكل اذ كل مكر وممن حيث الجماعة يمنع فضلها وإن كانت الصلاة جماعة صورة يسقط بها فرض الكفاية بل ويكتفي بها في الجمعة مع أنها شرط فيها (٢٦٧) والوجه فيما ترد فيه انه حيث لم

يكن المسجد مطروقا وله
إمام راتب لم ياذن لا يصلي
معه مطلقا لكره إقامة
الجماعة فيه بغير إذن امامه
والأصلي معه وبحث
الزركشي كالأذرعى أن محل
سن الاعادة مع جماعة إذا
كانوا بغير مسجد تكره
إقامة الجماعة فيه ثانيا وهو
يؤيد ما رجحته ويظهر أن
محل ندها مع المنفرد أن
اعتقد جوازها أو ندها
ولام تنعقد لانه لا فائدة
لها تعود عليه وبحث أيضا
انها لا تسن إذا كان الانفراد
افضل وانه لو أعادها نحو
العرافة فان سنت لهم الجماعة
فواضح ولما لم تنعقد قال
الأذرعى ولا خفاء أن محل
سنها ما لم يعارضها ما هو أهم
منها ولما فقد تحرم وقد
تكره وقد تكون خلاف
الأولى اه ولا ينافي ما
تقرر من عدم الانعقاد
لمن لم تشرع له الجماعة لان
الحرمة ومقابلها هنا لمعنى
خارج فلا ينافي مشروعية
الجماعة وفضلها (تنبيه)
وقع في شرحي للإرشاد
والعياب مع الإشارة في
الثاني الى التوقف في ذلك
النظر لكلام المتأخرين الدال
على أن سبب ندب الاعادة
لمن صلى منفردا وجود
فضل الجماعة تارة وصورتها
أخرى ولمن صلى جماعة وجاء
كون الفضل في الثانية ولو دون
الأولى لما في الخبر المتفق عليه

ما يوافقه (قوله انه لا فرق) أى في عدم ندب الاعادة سم (قوله يمنع فضلها الخ) قضية ذلك عدم الانعقاد
اخذا من قوله الآتي قبيل التنبيه ولا ينافي الخ فليراجع سم أقول تقدم عنه عن م ما يصرح بتلك القضية
(قوله لكره إقامة الجماعة الخ) شامل لأقامتها بعد إقامة امامه ووجهه أن فيها قد حافيه وفي جماعته سم
وتقدم في أوائل الباب عن ع ش استشكله (قوله ولا يصلي الخ) أى ندب بحيث لم يكن فاسقا أو نحوه (قوله
ما رجحته) يعنى قوله والوجه انه لا فرق الخ (قوله ويظهر) الى قوله قال في النهاية (قوله أن محل ندها
الخ) عبارة النهاية ومحل ندب الاعادة لمن صلى جماعة الخ ويأتي في الشرح ما يفيد أنه قال ع ش قوله م لمن
صلى جماعة أى وادعاء أنها التحصيل الفضيلة لغيره اه (قوله لم تنعقد) عبارة النهاية فلا يعيد اه قال ع ش
أى فلو أعدم لم تنعقد اه (قوله لانه لا فائدة الخ) هلا كنى عودها على المأموم والمتجه جوازها بل ندها
خلف من لا يعتد جوازها لحصول الجماعة للمأموم وإن لم يعتد بها الإمام سم وظاهره ولو صلى المأموم
جماعة وكان الإمام ممن يكره الاقتداء به وهو يخالف ما مر أنفاق النهاية وما ياتي في الشرح بقوله ثم نظرت
الخ (قوله وبحث) إلى قوله قال الخ عزاء المعنى الى الأذرعى وأقره (قوله إذا كان الانفراد افضل) أى
لنحو فسق الإمام سم (قوله نحو العرافة) انظر ما أدخل بلفظة النحو وقد تركها النهاية والمعنى (قوله فان سنت
لهم الخ) أى بان لم يكونوا بصراء في ضوء ع ش (قوله ما هو أهم منها) أى كإفاد محترم من الحيوان أو
المال أو الاختصاص (قوله ولا ينافي) أى ما قاله الأذرعى فقله ما تقرر مفعول ينافي ش اه سم (قوله
لان الحرمة ومقابلها هنا لمعنى خارج) قد يقال الكراهة مع فسق الإمام أو بدعته أو نحوهما أيضا لمعنى خارج
لأن ذات الجماعة كفسق الإمام وبدعته واعتقاد عدم وجوب بعض الأركان سم وقد يقال أن فسق الإمام
وما بعده خارج لازم وحكمه حكم الذاتي كما تقرر في الأصول والمراد بالخارج في كلام الشارح الغير اللازم
(قوله في الثاني) أى في شرح العياب و (قوله الى التوقف) أى عدم ترجيح وجهه و (قوله في ذلك) إشارة الى
كلام المتأخرين و (قوله النظر) فاعل وقع كردى (قوله النظر لكلام المتأخرين الخ) وهو ظاهر النهاية
والمعنى (قوله أن سبب الاعادة) عبارة شرح الإرشاد ووجه سن الاعادة فيمن صلى منفردا تحصيل الجماعة
في فريضة الوقت كأنها فعلت كذلك وجماعة احتمال اشتغال الثانية على فضيلة وإن كانت الأولى اكمل منها
ظاهرا انتهى سم (قوله وصورتها الخ) أى كإتيا في قوله فان قلت بحث بعضهم الخ (قوله رجاء كون الخ)
عبارة شرح العياب احتمال اشتغال الثانية على فضيلة لم توجد في الأولى وإن كانت الأولى اكمل في الظاهر
انتهى اه سم (قوله لما في الخبر الخ) تعليل للغاية (قوله فبينت على ذلك) أى على النظر لكلام المتأخرين
كردى (قوله حمل تلك الأبحاث السابقة) أى في قوله والوجه انه لا فرق الخ وقوله والوجه فيما تردد الخ

أنه لا فرق) أى في عدم ندب الاعادة على ما يدل عليه احتجاجه بقوله لان العلة الخ (قوله يمنع فضلها) قضية
ذلك عدم الانعقاد اخذا من قوله الآتي قبيل التنبيه ولا ينافي الخ فليراجع سم (قوله لكره إقامة الجماعة فيه)
شامل لأقامتها بعد إقامة امامه ووجهه أن فيها قد حافيه وفي جماعته سم (قوله لانه لا فائدة لها تعود عليه) هلا
كنى عودها على المأموم والمتجه جوازها بل ندها خلف من لا يعتد جوازها لحصول الجماعة للمأموم
وإن لم يعتد بها الإمام (قوله وبحث أيضا انها لا تسن إذا كان الانفراد افضل) هذا يشمل ما تقدم في قوله
الأنزى أن الجماعة المكروهة الخ (قوله ران لو أعادها) بعد الوقت وهي غير مندوبة لهم لم تنعقد اه م
(قوله ولا ينافي) أى ما قاله الأذرعى ما تقرر فمفعول ينافي ش (قوله لان الحرمة ومقابلها هنا لمعنى خارج
الخ) قد يقال الكراهة مع فسق الإمام أو بدعته أو نحوهما أيضا لمعنى خارج لأن ذات الجماعة كفسق
الإمام وبدعته واعتقاد عدم وجوب بعض الأركان (قوله رجاء كون الفضل في الثانية) عبارة شرح
الإرشاد ووجه سن الاعادة فيمن صلى منفردا تحصيل الجماعة في فريضة الوقت حتى كأنها فعلت كذلك

أن معاذا كان يصلي مع النبي ﷺ ثم يذهب ويصلي باصحابه مع كون الجماعة الأولى أكمل وأتم فبينت على ذلك حمل تلك الأبحاث السابقة

على الثاني لانه الذي تربط اعادته برجاء ثواب دون الاول لان القصد وجود صورة الجماعة في فرضه ليخرج عن نقص عدم الجماعة فيه ويؤيد الاكتفاء بالصورة في هذا اكتفاءهم بها في الجملة كما مر اذ لو صليت في جماعة مكروهة انعقدت مع كون الجماعة شرطا لصحتها كالمادة فاذا اكتفى ثم بصورتها فنهنا في المنفرد أولى ثم نظرت كلام المجموع والروضة وغيرهما فرأيت ما ظاهراً في ان سبب الاعادة في القسمين حصول الفضيلة وعبرة الروضة كالمذهب وافرده في شرحه ويستحب لمن صلى إذا رأى من يصلي تلك الفريضة وحده ان يصلها معه لتحصل له فضيلة الجماعة وعبرة الكفاية وتسئل الاعادة ايضاً (٢٦٨) مع من رآه يصلي منفرداً ليحصل للثاني فضيلة الجماعة بالاتفاق لو روي الخبر بذلك اى

وقوله ويظهر الخ وقوله ويبحث انها الخ لكن في تقريب علة الحمل بالنسبة للبحث الثالث تأمل (قوله على الثاني) اى من صلى جماعة (قوله دون الاول) اى من صلى منفرداً والظرف من الثاني (قوله في هذا) اى في الاول (قوله كما مر) اى قبيل التنبيه (قوله ثم) اى في الجمعة (قوله فهنا) اى في المعادة (قوله وغيرهما) اى الكفاية اخذاً بما بقى (قوله فرأيت ما ظاهراً الخ) فيه نظر لان مفاد ما ذكره عن الروضة والكفاية ان سبب الاعادة في القسمين مع المنفرد حصول الفضيلة له وظاهره ولو كان ذلك المنفرد نحو فاسق ولم يحصل فضيلة للمعيد وانما سكت عن الاعادة مع الجماعة فهو عليه لاله فتأمل (قوله مطلقاً) اى سواء صلى المعيد منفرداً او جماعة (قوله للمنفرد وغيره) اى لمن صلى منفرداً او جماعة (قوله بما مر) اى في اول السوادة (قوله في ذلك) اى في الثواب من حيث الجماعة (قوله بعد ذلك) الانسب تاخير عن قوله من حيث الجماعة (قوله لم اشترطوا هذا ذلك) اى ان يكون الجماعة التي يعيد معها فيها ثواب من حيث الجماعة سم (قوله هنا) اى في الاعادة (قوله بالثاني) الاول الثاني (قوله فيها) اى في الجمعة او في جماعتها (قوله بحث بعضهم الخ) والظاهر ان ما بحثه هذا البعض خلاف قوله السابق قال الاذرعى ما حاصله سم وظاهر اطلاق النهاية والمغنى اعتماد هذا البحث ومر وياتى عن سم اعتماده (قوله في المنفرد) اى فيمن يصلي منفرداً (قوله والافتداء به وان كره) اى الافتداء لنحو فسق الامام اى فالافتداء مندوب ومكروه بجهتين سم (قوله لان الكراهة الخ) علة للندب (قوله يوافق ما قدمته الخ) اى من الاكتفاء بصورة الجماعة لمن صلى منفرداً لكن ظاهر ما هنا انه لا فرق بينه وبين من صلى جماعة في اطلاق دعوى الموافقة نظر (قوله واما ما هنا) اى على النظر لظاهر كلام المجموع والروضة وغيرهما (قوله فالمدار فيه على ثواب عند التحريم الخ) هلا كفى في الاعادة وندها حصول ذلك الثواب بالنسبة للمقتدى حيث لم يكره افتدائه بل لا يتجه إلا ان الامر كذلك سم (قوله في صلاة المنفرد) اى في الصلاة مع المنفرد والاعادة معه (قوله وفي هذه) اى فيما اذا كان المنفرد ممن يكره الافتداء به (قوله وقال للذى اعاد الخ) هو محط الاعتراض (قوله من الاول) اى بما مر في التيميم عبارة الكردى هو قوله لم تسئل الخ اه (قوله لان ذلك) اى الاول قول المتن (وفرضه الاولى) وإنما يكون فرضه الاولى إذا غنت عن القضاء ولا يفرضه الثانية المغنية عنه على هذا المذهب كذا في المغنى والنهاية وهو متجه على

السابق وهو من يتصدق على هذا وإذا تقرر ان ملحظ نذب الاعادة رجاء الثواب مطلقاً اتجهت تلك الابحاث التي حاصلها انه لا تندب الاعادة بل لا تجوز للمنفرد وغيره إلا إذا كانت الجماعة التي يعيد معها فيها ثواب من حيث الجماعة لكن يؤخذ مما مر عن الزركشى في مسئلة المفارقة العبرة في ذلك بتحررها وان انتفى الثواب بعد ذلك من حيث الجماعة لنحو انفراد عن الصف او مقارنة افعال الامام فان قلت لم اشترطوا هذا ذلك واكتفوا في الجملة بصورة الجماعة وان كرهت مع كونها شرطاً للصحة كل منهما قلت يفرق بان الفرض هنا قد وقع فلم يكن للانيان بالثاني مسوغ لارجاء الثواب وإلا كان كالعيب وثم الفرض منوطة صحته بوقوعه في جماعة فوسع للناس فيها بالاكتفاء صورتها إذ لو كفوا بجماعة فيها ثواب لشق

وجماعة احتمال اشتغال في الثانية على فضيلة وان كانت الاولى أكمل منها ظاهراً اه وعبرة شرح العباب في الثاني واما فيمن صلى جماعة فلا احتمال اشتغال الثانية على فضيلة لم توجد في الاولى وان كانت الاولى اكمل في الظاهر الخ (قوله لم اشترطوا هذا ذلك) اى ان تكون الجماعة التي يعيد معها فيها ثواب من حيث الجماعة (قوله والافتداء به وان كره) اى فالافتداء مندوب ومكروه اى بجهتين (قوله وان كره) اى الافتداء لنحو فسق الامام والظاهر ان ما بحثه هذا البعض خلاف قوله السابق قال الاذرعى ما حاصله الخ (قوله فالمدار فيه على ثواب عند التحريم الخ) هلا يكفي في الاعادة وندها حصول ذلك الثواب بالنسبة للمقتدى حيث لم يكره افتدائه بل لا يتجه إلا امر كذلك (قوله وقال للذى اعاد بالوضوء لك الاجر مرتين) قد يجاب

طريقة ذلك عليهم فان قلت بحث بعضهم في المنفرد نذب الاعادة معه والافتداء به وان كره لان الكراهة تحتص بالمصلى معه لتقصيره بالافتداء به ومع ذلك يكتب له ثواب الاعانة فالكراهة لا مر خارج اه قلت هذا البحث يوافق ما قدمته عن الشرحين السابقين وأما ما هنا فالمدار فيه على ثواب عند التحريم في صلاة المنفرد من حيث الجماعة وفي هذه لا يحصل ذلك خلافاً لهذا الباحث ومر في التيميم انه لو صلى به ولم يرج الماء ثم وجده لم تسئل له اعادتها واعترض بما صح انه صلى الله عليه وسلم قال لمسافر تيميم وصلى اجزأتك صلاتك وأصبت السنة وقال للذى أعاد بالوضوء لك الاجر مرتين ولا يؤخذ من الاول عدم نذب اعادتها مع جماعة خلافاً لمن زعمه لان ذلك في اعادتها منفرداً لاجل الماء واما اعادتها مع الجماعة فلا نزاع فيه لان التيميم في الاعادة جماعة كالنوضوء (وفرضه الاولى) المغنية عن القضاء

وطريقة صاحب المغنى المتقدمة وأما على طريقة صاحب النهاية فلا ماسبق من أنه موافق للشارح فبما مر
فليحرر بصرى ولك أن تقول مخالفة المغنى للشارح والنهاية إنما هي في جواز الاعادة بصفة عدم الاغناء كاعادة
المقيم المتمم بالتيتم وكلام النهاية والمغنى هنا في الاعادة بصفة الاغناء كاعادة المقيم بالوضوء ما صلا به بالتيتم
فلا منافاة بين كلامى النهاية ثم رايت في المكردى مانصه قوله وغيره اعظف على المغنية أى وفرضها الاولى
الغير المغنية ايضا بناء على ما مر قبيل قول المصنف وحده من نذب إعادة غير المغنية يعنى إذا كانت المعادة
ايضا غير مغنية عن القضاء وفرضه الاولى الغير المغنية وأما إذا كانت مغنية لا الاولى وفرضه الثانية وهو
ظاهره (قوله وغيرها) أى غير المغنية (قوله من نذب إعادتها) أى غير المغنية شاء سم (قوله للخبر
الاول) إلى المتن في المغنى وإلى قوله ولا ينافيه في النهاية إلا قوله مع اشتراطهم إلى يتجه وقوله على المنقول إلى
نعم يؤخذ (قوله للخبر الاول) أى فانها كإمكانة نهاية قول المتن (في الجديد) والقديم ونص عليه في الاملاء
ايضا ان الفرض إحداهما يجب أى يقبل منهما ما شاء وقيل الفرض كلاهما والاولى مسقطه للخرج لا مانعة
من وقوع الثانية فرضا كصلاة الجماعة ولو صلاها جمع مثلا سقط الحرج عن الباقي فلو صلاها طائفة أخرى
وقعت الثانية فرضا ايضا وقيل الفرض أكملها نهاية ومغنى (قوله واسقوط الطالب بها) ولا ينافى سقوطه
وجوب القضاء في غير المغنية لانه بامر جديد سم قول المتن (والاصح) أى على الجديد بنهاية ومغنى (قوله
صورة) أى لا الحقيقي عش (قوله حتى لا تكون نفلا مبتدأ) أى لا جمل ان لا تكون نفلا لم يسبق له انصاف
بالفرضية بجزى (قوله أو ما هو فرض على المكلف الخ) أى من حيث هو بقطع النظر عن خصوص حال الفاعل
ولذلك قال في الجملة لا عليه والظاهر انه لا يجب ان يلاحظ ما ذكر في نيته بل الشرط ان لا ينوى حقيقة الفرض
كما قاله الحلبي اه بجزى ويأتى عن سم والطبلاوى وم ما يوافقه (قوله لانه الخ) تعليل للنتن (قوله وهذا)
أى بالتعليل الثانى (قوله يتجه ما هنا) أى في المنهاج عبارة النهاية وما تقرر من وجوب نية الفرضية هو
المعتمد وإن رجح في الروضة ما اختاره الامام من عدم وجوبها رانه يكفي الخ واعتماد الخطب في الاقتناع
ما اختاره الامام وقال في المغنى بعد ذكر الوجهين مانصه وجمع شيخى بين ما فى الكتاب وما فى الروضة بان
ما فى الكتاب إنما هو لاجل محل الخلاف وهو هل فرضه الاولى والثانية أو يحتسب الله ما شاء منهما وما فى
الروضة على القول الصحيح وهو ان فرضه الاولى والثانية نفل فلا يشترط فيها نية الفرضية وهذا جمع حسن
اه (قوله انه يكفي نية الظاهر الخ) أى ولا يتعرض لفرضية مغنى (قوله اعترض ايضا بانه الخ) قد يقال اختيار
الامام لا ينحط عن احتماله أى الامام المعدود عند الشيخين من الوجوه سم (قوله اما إذا نوى حقيقة الفرض
الخ) أى وأطلق أخذ من قوله صورة أو ما هو فرض على المكلف الخ لكن فى سم على المنهج مانصه فرع
المتجه وفاقا لشيخنا الطبلاوى وم رانه إذا أطلق نية الفرضية فى المعادة لم يضروا وإن لم يلاحظ كونها فرضا
صورة أو فرضا على المكلف فى الجملة اه عش (قوله ولو بان) إلى قوله كذا قيل فى المغنى إلا قوله
وتبعه إلى على رأيه (قوله وكثيرين) عطف على المصنف (قوله غافلين) أى ابن العباد والشيخ (قوله
غن بناته الخ) أى الغزالي و (قوله ان الفرض الخ) بيان لراى الغزالي (قوله على القولين) هل المراد بهما
الاصح ومقابله بدليل التوجيه سم (قوله اما على الثانى) أى مقابل الاصح (قوله عن ذلك) أى عن

بجمله على أنه كان راجيا للامام وقد ردها بأنها واقعة حال قوليه والاحتمال يعمها فإيتأمل (قوله وغيرها) أى
وغير المغنية ش (قوله من نذب إعادتها) أى غير المغنية ش (قوله ولسقوط الطالب بها) ولا ينافى سقوطه وجوب
القضاء في غير المغنية لانه بامر جديد (قوله ولا ينافى الخ) ضرب على هذه القولة بالقلم ثم كتب الظاهر ان
المضروب عليه صحيح فتأمله (قوله وبهذا مع اشتراطهم فى الوضوء المجدد الخ) قد يقال هذا لا يؤيده ما هنا لانه
يكفى فى الوضوء المجدد النية المناسبة له وللاصل كنية الوضوء ولا تجب له النية التى لا تناسب إلا الاصل كنية
رفع الحدث بخلاف ما هنا حيث أوجبوا نية الفرضية التى لا تناسب إلا الاصل (قوله اعترض ايضا بأنه اختيار
لللامام) قد يقال اختيار الامام لا ينحط عن احتماله المعدود عند الشيخين من الوجوه (قوله على القولين)

بنية غير الفرض و كذا على الاول لانه ينوى به غير حقيقته و تايد الاجزاء بغسل اللبنة في الوضوء للثلث و اقامة جلسة الاستراحة مقام الجلوس بين السجدين ليس في محله لان (٢٧٠) ما هنا في فعل مستأنف فهو كالغسل اللبنة في وضوء التجديد و قد قالوا بعد اتمام اجزائه لان

نيتة لم تتوجه لرفع الجذث اصلا فلما ذاهو نظير مسئلتنا و اما غسل للثلث فانما اجزا لان نيتة اقتضت ان لا يكون ثانية و لا ثالثا لا بعد تمام الاولى و لا جلسة استراحة لا بعد جلوس بين السجدين فنيته متضمنة حسابان هذين و اما نيتة في الاولى هنا فلم يتعرض لفعل الثانية بوجه وجودا و لا عدمافا فيها ما قارنها بما منع وقوعها فرضا كما تقرر نعم يؤخذ من كلامهم في غسل اللبنة للنسيان انه لو نسي هنا فعل الاولى فصلى مع جماعة ثم بان فساد الاولى اجزائه الثانية لجزءه بنيتها حينئذ (تنبيه) يجب فيها القيام كما مر و يحرم القطع لانهم ائبتوا لها احكام الفرض لكونها على صورته و لا ينافيه جواز جمعها مع الاصلية بتيمم واحد و يفرق بان النظر هنا لحثية الفرض و ثم لصورتها لما تقرر انها على صورة الاصلية فروعى فيها ما يتعلق بالصورة و هو النية و القيام و عدم الخروج و نحوها لا مطلقا فتأمل (و لا رخصة في تركها) اى الجماعة (و ان قلنا) انها (سنة) لنا كدها (لا للعدر) للخبر الصحيح من سمع النداء فلم ياته فلا صلاة له اى كاملة إلا من عذر قيل السنة في

الفرضية (قوله بنية غير الفرض) لعل الانسب بعدم نية الفرضية (قوله على الاول) اى الاصح (قوله بغسل اللبنة) اى باجزائه (قوله ليس في محله) خبر و تايد الاجزاء (قوله فهذا) اى الانغسال في التجديد (قوله و اما غسل للثلث) كان ينبغي ليطلق سابقه و يصح عطف قوله و لا جلسة الخ على قوله ثانية الخ ان يريد هنا قوله و لا جلسة الاستراحة فتأمل (قوله ثانية الخ) فاعل تكون (قوله فنيته) اى المذكور من المتوضىء و المصلى (قوله حسابان هذه) اى غسل اللبنة و جلسة الاستراحة (قوله و اما نيتة في الاولى) اى نية المعيد في الصلاة الاولى (قوله فلم يتعرض) الاولى التأنيث (قوله فيها) اى الثانية (قوله كما تقرر) اى في قوله و اما على الثاني الخ (قوله مع جماعة) يظهر انه تصوير لا تقييد فتأمل بصرى اى لما ذكره لكون الكلام في اعادة شرط الجماعة (قوله و يحرم القطع) فيه نظر و الظاهر خلافه ثم رايته في شرح العباب قال مانصه و قضية مامر من وجوب القيام و نية الفرضية ان المعادة تلزم بالشروع فلا يجوز قطعها من غير عذر فيه نظر بل الذى يظهر جوازه و ان قلنا بذلك لان القصد بها حكاية الصورة و اما جواز الخروج فهو حكم من احكام النفل لا تعلق له بتلك الحكاية فكان على اصله و يؤيده قول الشيخ ابى على و نحوه بجواز فعل المعادة مع الاولى بتيمم واحد انتهى سم (قوله و لا ينافيه) اى ما ذكر من وجوب القيام و حرمة القطع (قوله هنا) اى في جواز الجمع بتيمم واحد (قوله و نحوها) لعله ادخل به الاستقبال في السفر و (قوله لا مطلقا) اخرج به عدم جواز الجمع بتيمم واحد قول المتن (و لا رخصة) و الرخصة بسكون الحاء و يجوز ضمها لغة التيسير و التسهيل و اصطلاحا الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر نهاية و معنى قال ع ش قوله و اصطلاحا الحكم الخ و يعبر عنها ايضا بانها الحكم المتغير اليه السهل مع قيام السبب للحكم الاصلى و قوله على خلاف الدليل الخ دخل فيه مالم يسبق امتناعه بل ورد ابتداء على خلاف ما يقتضيه الدليل كالسلم فان مقتضى اشتغاله على الفرار عدم جوازه فحواه على خلاف الدليل اه (قوله اى الجماعة) الى قول المتن و كذا و حل في المغنى لا قوله و يريد قول المتن (لا لعذر) فلا ترد شهادة المداوم على تركها لعذر بخلاف المداوم عليه بغير عذر نهاية و معنى قال ع ش لعذر المراد بعدم المواظبة عدمها عرفا بحيث يعد غير معتن بالجماعة لا ترك الجماعة في جميع القرائن اه (قوله مطلقا) اى لعذر و بدونه (قوله فكيف ذلك) اى قولهم لا رخصة في تركها و ان قلنا سنة لا بعذر معنى (قوله تقتضى منع الحرمة) اى حيث توقف واجب الشعار عليه كما هو ظاهر سم (قوله على السنة) اى اوفى ما لا يتوقف الشعار عليه (قوله و من ثم) اى من اجل ان المراد ما ذكر (قوله و ترد شهادته) اى شهادة المداوم على الترك نهاية و معنى (قوله و يجب الخ) اى أن الامام اذا امر الناس بالجماعة و جبت إلا عند قيام الرخصة فلا يجب عليهم طاعته لقيام العذر معنى و نهاية قال ع ش قوله مر لقيام العذر ظاهره و ان علم به و امرهم بالحضور معه و يحتمل انه امرهم بالجماعة امرا مطلقا ثم عرض لهم العذر فلا يجب عليهم الحضور لحمل امره على غير اوقات العذر و قوله ثم عرض الخ اى اوفى بهم معذور بالفعل لا يعلمه الامام و قوله على غير اوقات العذر اى المراد بهما الاصح و مقابله بدليل التوجيه (قوله أجزائه الثانية) اعتمده مر (قوله و يحرم القطع) فيه نظر ظاهره و الظاهر خلافه ثم رايته في شرح العباب قال مانصه و قضية مامر من وجوب القيام و نية الفرضية ان المعادة تلزم بالشروع فلا يجوز قطعها من غير عذر و فيه نظر بل الذى يظهر جوازه و ان قلنا بذلك لان القصد بها حكاية الصورة و اما جواز الخروج فهو حكم من احكام النفل لا تعلق له بتلك الحكاية فكان على اصله و يؤيده قول الشيخ ابى على و نحوه بجواز فعل المعادة مع الاولى بتيمم واحد اه (قوله في المتن لا للعدر) فلا ترد شهادة المداوم على تركها لعذر بخلاف المداوم عليه بغير عذر ش مر (قوله ان المراد لا رخصة تقتضى منع الحرمة) اى حيث توقف واجب الشعار عليه كما هو ظاهر (قوله

تركها رخصة مطلقا فكيف ذلك و جوابه أخذ من المجموع أن المراد لا رخصة تقتضى منع الحرمة على الفرض و على الكراهة على السنة إلا للعدر من ثم فرع على السنة أن تاركها يقاتل على وجهه و ترد شهادته و يجب بامر الامام إلا مع عذر (عام كطار)

وعلى غير المعنورين (قوله وتلج) الى قول المتن وجوع في النهاية لا قوله أو الزاقي وقوله من غير سموم وقوله
 أما حرى ولا فرق وما نبه عليه (قوله وتلج بيل) عبارة النهاية وشرح بافضل كطرو وتلج ويرد بيل كل منها ثوبه
 أو كان نحو البرد كبار أو ذى اه (قوله أمر بالصلاة الخ) أى زمن الحديدية معنى عبارة النهاية في سفره وقال
 غش في الاستدلال به شئ لما تقدم من أن الجماعة لا تجب على المسافرين لكنها تسن فعل الاستدلال به على
 كونه عذرا في الجملة اه (قوله أما إذا لم يتأذ الخ) أشار به الى أن المدار على التأذى والمشقة لا البيل (قوله أو كن)
 كجناح يخرج من الحائط كرى وفي الأيعاب ولو كان عنده ما يمنع بالله كلبا لم يذيق عنه كونه عذرا فيما يظهر
 لأن المشقة مع ذلك موجودة ويحتمل خلافه (قوله من سقوفه) أى السكن عبارة غيره من سقوف الاسواق اه
 (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية والمعنى كافى السكافية عن القاضى الخ (قوله لأن الغالب الخ) علة التقييد
 بعدم الخشية عن التقطير (قوله أى شديد الخ) ينبغى أن يكون ضابطا لشدته في الريح والظلمة حصول التأذى
 بهما وان يعتبر في الريح الباردة ايضا اخذنا ما تقر في المطر ثم عدم اعتبار هذه أى الريح الباردة في النهار هل
 هو على اطلاقه أو ما لم يحصل به تأذى كالتأذى في الليل ويكون ذكر الليل في كلامهم للغالب محل نظر ولعل
 الثانى اقرب ثم رابت في فتح الجوامد مانصه بخلاف الحقيقة ليلا والشددة نهارا نعم لو تأذى بهذه كذا ذبه
 بالوحل لم يبعد كونها عذرا أو يؤيده قولهم السموم وهو الريح الحار عذرا ليلا ونهارا انتهى ونحوه في الامداد
 ورابت المحشى سم قال قوله أو ربح بريح يجمع ان محله ما لم يشتد برده وإلا كان عذرا نهارا ايضا اخذنا
 باقى لانه حينئذ برده شديد وزيادة ربح انتهى بصري قول المتن (وكذا وحل الخ) ومثل الوحل فيما ذكر
 كثر وقوع البرد أو الثلج على الأرض بحيث يشق المشى على ذلك كمشقته في الوحل نهاية (قوله استكانها)
 وهو لغة ردته نهاية (قوله بأن لم يامن) الى قوله وقول جمع في المعنى لا قوله أى وان وجد الى اما حروما
 انبه عليه (قوله وحذف في التحقيق والمجموع التقييد الخ) وجرى ابن المقرئ في روضه تبعه الاصله على التقييد
 وهو الوجه واما حديث ابن حبان امر رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اصابهم مطر لم يبل اسفل نعالهم
 ان ينادى بصلاتهم في رحالهم ففروض في المطر وكلامنا هنا في وحل من غير مطر نهاية ومعنى وقد يقال
 الانصاف أن الحديث المذكور دال على ما اعتمدته الأذرعى والجواب عنه لا يخفى ما فيه نعم المعنى يشهد
 للتقييد فانه إذا فرض أنه لا زلق فيه ولا تلويث فلا مشقة في الذهاب معه الى الجماعة بصري (قوله التلوث)
 أى لنحو ملبوسه كما هو ظاهر لنحو اسفل الرجل وما في حاشية الشيخ ع ش من تفسيره بذلك لا يخفى بعده
 خصوصا مع وصنه بالثد على انه يلزم عليه ان لا يتحقق خفيف إذ كل وحل يلوث اسفل الرجل رشيدى
 (قوله واعتمده) أى الحذف الذى مقتضاه عدم الفرق بينه وبين الخفيف قول المتن (كرض الخ) أى وشدة
 نعاس ولو في انتظار الجماعة معنى (قوله مشقته كمشقة المشى الخ) أما الخفيف كوجع ضرر وصداع يسير
 وحى خفيفة فليس بعذر معنى ونهاية (قوله لكن الذى الخ) عبارة النهاية وحر وان لم يكن وقت الظهر كما شمله
 اطلاقه تبعه الاصله وجرى عليه في التحقيق وتقييده بوقت الظهر كفى المجموع والروضة واصلها جرى على
 الغالب ولا فرق بين ان يجد ظلا يمشى فيه أو لا اه (قوله اول كلامه الخ) لكن كلامه بعد يقتضى عدم
 التقييد به وهذا الظاهر قال الأذرعى وصرح به بعضهم فقال ليلا ونهارا انتهى معنى (قوله تقييد الحر
 بوقت الظهر) اعتمد النهاية والمعنى الاطلاق كما مر آنفا (قوله وان وجد ظلا يمشى فيه) لا يخفى أن هذا ما لا وجه

في المتن أو ربح عاصف بالليل) قال في البهجة ما اشترط أى الحاوى لظلمته قال شيخ الاسلام بل كل من الظلمة
 وشدة الريح عذرا بالليل قاله المحب الطبرى اه (قوله أو ربح بارد) يحتمل انه ما لم يشتد برده وإلا كان عذرا
 نهارا ايضا اخذنا ما باقى لانه حينئذ برده شديد وزيادة ربح (قوله أو وقت الصبح) أى على المتجه في المهمات
 قال لأن المشقة فيه أشد منها في المغرب (قوله تقييد الحر بوقت الظهر) التقييد به جرى على الغالب شرح
 حر (قوله وان وجد ظلا يمشى فيه) أقول لا يخفى على متأمل أن هذا الكلام بما لا وجه له وذلك لأن من
 البديهي أن الحر انما يكون عذرا اذا حصل به التأذى فاذا وجد ظلا يمشى فيه فان كان ذلك الظل دافعا

وبه فارق مسألة الأبراد ما حرر نشأ من السموم وهي الريح الحارة فهو غدير ليل ونهار حتى على ما فهم ما ولا فرق هنا بين من ألفهما أو لأن المدار على ما به التأذي والمثقة وصوب عدد (٢٧٢) الروضة وغير هالهما من العام ويحاج بأن الشدة قد تختص بالمصلي باعتبار طبعه فيصح عدما

له لأن من البدهي أن الحر إنما يكون عذرا إذا حصل به التأذي فإذا وجد ظلًا مشي فيه فإن كان ذلك الظل دافعا للتأذي بالحر فلا وجه حينئذ لسكون الحر عذرا وإن لم يكن دافعا لذلك كان مقتضيا للأبراد أيضا ولا يصح الفرق حينئذ بين البابين إذ ليس المدار إلا على حصول التأذي بالحر فالخاص أنه يطلب الأبراد بالظهر في الحر بشرطه فإن خالفوا وأقاموا الجماعة أول الوقت عذرا من تخلف لعذر الحر فتأمله سم (قوله وبه فارق الخ) قد مر ما فيه سم (قوله ما حرر نشأ من السموم الخ) عبارة المغني ومن العام السموم وهو بفتح السين الريح الحارة والزلزلة وهي بفتح الزاي تحرك الأرض لمشقة الحركة فيها ليلًا كان أو نهارًا اه (وهي الخ) أي السموم والثاني لرعاية الخبر (قوله حتى على ما فهم) أي ما في الروضة وأصلها من التقيد (قوله أو لا) الأولى وغيره (قوله ويحاج الخ) عبارة النهاية والمغني ولا تعارض بينهما كما أشار إليه الشارح فالأول محمول على ما أحس بهما ضعيف الخلقة دون قويا فيكونان من الخاص والثاني على ما أحس بهما قويا فيحس بهما ضعيفا من باب أولى فيكونان من العام اه (قوله فيصح عدما من الخاص الخ) قد يقال ينبغي حينئذ أن لا يطلق القول بأنهما من الخاصة أو من العامة بل يقال هما فيهما فإن كان بحيث يتأذى منهما كل واحد فن العامة وإلا فن الخاصة بصري (قوله أي شديدين) أي قول المتن ومداغة حدث في النهاية لا لقوله أي أن الباني به وقوله وشدهما إلى والخاص (قوله لكن بحضرة ما كول) أي وكان تأثقا لذلك نهاية ومعنى قال الرشيدى كأنه مر اجترز به عن طعام لم تتق نفسه إليه وإن كان به شدة الجوع كان تكون نفسه تنفر منه اه (قوله لكن بحضرة ما كول أو مشروب) ويشترط أن يكون حلالا فلا يكون حرما حرما حرما عليه وتناول محله إذا كان يترقب حلالا فلا يترقبه كان المضطر عس (قوله وكذا أن قرب حضوره) يحتمل أن يكون ضابط القرب أن يحضر قبل فراغ الجماعة بصري (قوله وعبر آخر الخ) عبارة النهاية والمغني وقول الاستوى في المهمات الظاهر إلا كنفاء بالتوقان وإن لم يكن به جوع وعطش فإن كثيرا من الفواكه والمشارب اللذيذة تنوق النفس إليها عند حضورها بلا جوع ولا عطش مردود كما قاله شيخنا بأنه يعدهم مقارقتهم للتوقان إذ التوقان إلى الشيء الاشتياق له لا الشوق فشهوة النفس لهذه المذكورات بدوئها لا تسمى توقانا وإنما تسميه إذا كانت بهما بل لشدهما اه (قوله وهو مساو) الانسب التفرع (قوله كخبر إذا حضر الخ) لا يخفى أن هذين الخبرين ساكتان عن قرب الحضور (قوله ولنصوص الشافعي الخ) عطف على قوله للاخبار (قوله انتهى) أي الرد (قوله والذي يتجه الخ) عبارة النهاية ويمكن حمله الخ (قوله لأنه) أي كل واحد من الجوع والعطش (حينئذ) أي حين إذا شئت بحيث يختل به أصل خشوعه (قوله ولا بها الخ) أي مشقة الجوع أو العطش بالحشية السابقة (قوله يبدأ باكل لقم الخ) نصيب المصنف الشيع وان كان ظاهرا من حيث المغني إلا أن الأصحاب على خلافه نعم يمكن حمل كلامهم على ما إذا وثق من نفسه بعدم التطلع بعد أكل ما ذكر وكلامه على خلافه وبدل له قولهم تكبره في حالة تنافي خشوعه نهاية قال عس قوله مر إلا أن الأصحاب على خلافه هذا معتمد سم على المنهج عن الشارح مر وقوله مر في حالة تنافي خشوعه منها ما لو تآقت نفسه للجماع بحيث يذهب خشوعه لو صلى بدونه اه وقال البصري يظهر أن محل الخلاف إذا ظن أن الأكل إلى الشيع بفوت الجماعة دون أكل اللقم وإلا فإي فائدة حينئذ للخلاف اه (قوله ما ذكرته) أي في قوله والذي يتجه الخ (قوله فالجماعة أو لي) لا يخفى

من الخاص أيضا ثم رأيت شارحا أشار لذلك (وجوع وعطش ظاهرين) أي شديدين لكن بحضرة ما كول أو مشروب وكذا أن قرب حضوره وعبر آخرون بالتوقان إليه ولا تنافي لأن المراد به شدة الشوق لأضله وهو مساو لشدة أحد ذينك وقول جمع متأخرين شدة أحدهما كافية وإن لم يحضر ذلك رد أي أن أرادوا ولا قرب حضوره بأنه مخالف للاخبار كخبر إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء وخبر لأصالة بحضرة طعام ولنصوص الشافعي وأحبابه اه والذي يتجه حمل مقاله أو تلك على ما إذا اختل أصل خشوعه لشدة جوعه أو عطشه لأنه حينئذ كدافعة الحدث بل هو أولى من المطر ونحوه مما مر لأن مشقة هذا اشد ولا نها تلازمه في الصلاة بخلاف تلك وحمل كلام الأصحاب على ما إذا لم يختل خشوعه إلا بحضرة ذلك أو قرب حضوره فينبدا باكل لقم يكسر بها حدة جوعه إلا أن يكون مما يستوفي دفعة كلبن ويؤيد ما ذكرته كراهة الصلاة

في كل حال يسوء خلقه وشدهما تسمى الخلق كما صرحوا به وكل ما اقتضى كراهة الصلاة عذر هنا من ثم عدم أن بعضهم من الأعداء هنا كل وصف كرهه معه القضاء كشدة الغضب والحاصل أنه متى لم تطلب الصلاة فالجماعة أولى (ومداغة حدث)

بول أو غائط أو ریح لم یکنه تفریح نفسه والطهر قبل فوت الجماعة لکراهة الصلاة حیثئذ (٢٧٣) ومحل ما ذکر فی هذه الثلاثة ان اتسع

الوقت بحيث لو قدمها أدرک الصلاة کاملة فیه وإلا حرم ما لم یخش من ترک أجدھا مبیح یتیم وإلا قدمه وإن خرج الوقت کأهو ظاهر (وخوف ظالم) مضاف لمفعوله (على) معصوم من عرض او (نفس او مال) أو اختصاص فیما یظهر له أو لغيره وإن لم یلزمه الذب عنه فیما یظهر ایضا خلافا لمن قیده وذكر ظالم تمثیل فقط وإن خرج به ما یأتی إذ الخوف على نحو خزبه فی تنور عذر ایضا هذا إن لم یقصد بذلك إسقاط الجماعة وإلا لم یعذر ومع ذلك لو خشی تلفه سقطت عنه کأهو ظاهر للنهی عن إضاعة المال وكذا فی اكل السكر به قصد الاسقاط فیأثم بعدم حضور الجمعة لوجوبه علیه حیثئذ ولو مع ریح المئین لكن یسن له السعی فی إزالته إن أمکن ولا فرق عند عدم قصد ذلك بین علیه بنفضه قبل فوت الجماعة وعدمه على الوجه بشرط أن یحتاج الیه وأن یخشی تلفه لو لم یخزه اما خوف غیر ظالم کذی حق علیه واجب فوراً فیلزمه الحضور وتوفيته وكخوفه على نحو خزبه خوفاً عدم إنبات بذره أو ضعفه أو اكل نحو جراد له أو فوت نحو مغصوب لو اشتغل عنه بالجماعة ویظهر فی تحصیل تلك مال

ان معنی عدم طلب الصلاة لاجل الجوع المذكور أنه یقدم الاكل ثم یصلی والصورة أن الوقت باق فلا یحذور فی التأخیر بهذا الزمن القصیر وهذا بعینه موجود فیما نحن فیه مع زیادة فوت الجماعة فاین الاولویة بل ین المساواة فرشیدی (قوله بول) إلى قوله ما لم یخش فی المغنی وإلى قول ما ین ملازمة الخ فی النهاية إلا قوله ولا فرق إلى ما خوف الخ (قوله) ومحل ما ذکر الخ) ای محل هذه الثلاثة من اعذار الجماعة (قوله فی هذه الثلاثة) هی البول والغائط والریح قاله السکردي وقضية صنیع المغنی والنهاية ان المراد بها شدة الجوع وشدة العطش ومدافعة الحدث (قوله ولو قدمها) ای هذه الثلاثة (قوله فیه) ای الوقت (قوله وإلا حرم) ای وإن خشی بتخلفه لما ذکر فوت الوقت صلی وجوباً بمدافعا وجائعا وعطشانا ولا کراهة لحرمة الوقت مغنی ونهاية وفي سم عن شرح العباب نعم اخذ من إطلاقهما کثیر هما تقديم الصلاة حیث ضاق الوقت أنه لا تسقط الجماعة حیث أمکنت فی هذه الحالة اهـ (قوله وإلا قدمه الخ) والوجه انه لو حدث له الحنف فی صلاته حرم علیه قطعها وإن كانت فرضا إلا ان اشتد الحال وخاف ضرر انهاء ای ضررا ینبیح التیمم ایضاً له القطع بل قد یجب ع ش (قوله معصوم) إلى قوله ومع ذلك فی المغنی إلا قوله وإن لم یلزمه إلى وذكر ظالم (قوله أو نفس) ای أو عضو أو منفعة نهية ومعنی (قوله أو اختصاص) عبارة الهامة أو حق ولو اختصاصا اهـ (قوله الخ) ای للشخص الذی تطالب منه الجماعة بجیرمی (قوله) وإن لم یلزمه الذب عنه) وفاقا للنهاية وخلافا لشرح المنهج ولشروح بافضل والارشاد للشارح وللخطیب وغيرهم المراد بما یلزمه الذب عنه ان یكون ذاروحاً ونحوه ودیعة عنده کردي (قوله) وإن خرج به ما یأتی) فهو مثال باعتبار وقید باعتبار رشیدی (قوله على نحو خزبه الخ) ای کطبیخه فی القدر على النار ولا متعبد یخلفه مغنی (قوله إذا الخوف الخ) ای ولو بنحو تعیب رشیدی (قوله ما یأتی) ای فی قوله اما خوف غیر ظالم الخ (قوله هذا) ای کون الخوف على الخبز نحو عذرا (قوله إسقاط الجماعة) ای أو الجمعة کافی شرخی الارشاد کردي (قوله سقطت عنه) تأمل الجمع بینہ وبين قوله السابق لم یعذر وقوله اللاحق فیأثم الخ هذا ولوقیل بکراهة الاثنان بالمسقط بقصد الاسقاط فی غیر الجمعة ویحرم فیما فان اتی به فلا حرمة فی ترکها ولا کراهة فی ترک غیرها لا تضح المقال وانهم ذمت کتیبة الاشکال فلیتأمل ولیحرر بصری ویأتی عن الرشیدی عن الشارح ما یوافقه (قوله وكذا فی اكل السكر الخ) وفي السکردي عن الایعاب عن الزرکشی ویجری هذا فی تعاطی الاشیاء المسقط للجمعة کفصل ثوبه الذی لا یجد غیره انتهى (قوله فیأثم بعدم حضور الجمعة) وكذا الجماعة إن توقفت علیه کأهو ظاهر وإنما فرضه فی الجمعة لثانی ذلك فیها على الاطلاق وقد یستفاد من جعله الاثم بعدم الحضور انه لا یأثم بالاكل وفي سم على المنهج نقلا عن الشارح مر التصریح بذلك وعن الشهاب ابن حجر أن الاكل حرام ایضاً رشیدی (قوله لكن یسن له السعی الخ) ظاهره عدم الوجوب وإن علم تاذی الناس به سم على حج وهو قریب لان ذلك بما اعتیدو مما یحتمل اذاه عادة ع ش وصرح الشارح فی شرح بافضل بالوجوب عبارته وإلا ای ان اكله بقصد إسقاط الجمعة لزمه إزالته ما أمکنه ولا تسقط عنه اهـ (قوله اما خوف غیر ظالم) إلى قوله وكخوفه فی المغنی (قوله) وكخوفه على نحو خزبه الخ) وأفتی الوالد بأنه تسقط الجمعة عن أهل محل عنهم عذر کطرنهية (قوله) أو اكل نحو جراد الخ) من النحو الحام والعصافیر ونحوهما ع ش (قوله ان احتاج الیه حالا) هل مثله ما لو احتاج الیه ما لا لکنه یعلم انه لو لم یحصله الا ان لا یمکنه تحصیله عند الاحتیاج الیه محل تأمل بصری وقد یقال هذا ولی بان یعذر به ما یأتی من استیحاش بالتخلف عن الرفقة (قوله أو حبس) إلى قول المئین واكل ذی ریح فی النهاية إلا قوله على ما ذکره شارح إلى وإنما جاز وقوله ونظیره إلى المئین وكذا فی المغنی إلا قوله

شرح العباب تنبیہ وقع فی کلام الشیخین تقیید کراهة المدافعة بسعة الوقت ولم یجعلاً قیداً فی کونها عذرا وهو متجه نعم اخذ من إطلاقهما کثیر هما تقديم الصلاة حیث ضاق الوقت انه لا تسقط الجماعة حیث أمکنته فی هذه الحالة اهـ (قوله لكن یسن له السعی فی إزالته إن أمکن) ظاهره عدم الوجوب وإن علم تاذی

ينون غريم لانه حينئذ الدائن
ومثله وكيله أو لمفعوله
فيئون لانه حينئذ المدين
هذا إن يجز عن إثبات
اعساره أو عسر عليه وإلا
بان كان له به يئنه وهناك
حاكم يقبلها قبل الحبس وإلا
فكنا لعدم كاجتأ أو كان عما
يقبل فيه دعوى الاعسار
ييمينه كصداق ودين اتلاف
فلا عذر (وعقوبة) تقبل
العفو كقود وحد قذف
وتعزير الله تعالى أو لآدى
(يرجى تركها) ولو على
بعد ولو بمال (ان تغيب أياما)
يعنى زمنيا يسكن فيه غضب
المستحق بخلاف نحو حد
الزنا إذا بلغ الامام وإلا كان
تغيبه عن الشهود عذرا حتى
لا يرفعوه على ما ذكره شارح
وخلاف ما علم من مستحقه
بقرائن أحواله أنه لا يعفو
عنه وإنما جاز التغيب مع
أضعفه منع حتى يلزمه تسليمه
فوراً لانه وسيلة للعفو
والمندوب اليه ونظيره
جواز تأخير الغاصب الرد
الواجب عليه فوراً إلى
الشهاد بعد زعمه بعدم تصديقه
في دعوى الرد (وعرى)
بان لم يجز ما تحتل مروأته
بتركه من اللباس لان عليه
مشقة بتركه (وتأهب لسفر)
مباح (مع رفقة ترحل)
قبل صلاة الجماعة ولو تخاف
لها لا ستوحش للمشقة في

ومثله إلى هذا وقوله ولو على بعد ولو بمال وقوله وإلا كان إلى وبخلاف الخ (قوله مصدر الخ) أى قول المصنف
ملازمة الخ (قوله قبل الحبس الخ) أى وقبل اخذ شئ ولو اختصاصا أخذاً عاماً فى خوف الظالم (قوله وإلا)
أى بان كان الحاكم لا يقبل البيئة إلا بعد الحبس نهائية ومعنى أى أو بعد اخذ شئ (قوله فكنا لعدم) أى
فوجود البيئة كعدمها (قوله كصداق الخ) أى ونحوهما من الديون اللازمة لافى مقابلة مال وكذا إذا ادعى
الاعسار وعلم المدعى باعساره وطلب عينه على عدم علمه فرد عليه البين فالتجته أنه لا يكون عذراً معنى (قوله)
وحد قذف الخ) أى كان رأى الامام المصاحبة فى تركه فانه يجوز له العفو عنه حينئذ ع ش (قوله يعنى زمنيا
يسكن فيه الخ) وعلم بما قررناه ان مراد المصنف باياما مادام يرجو العفو ولو على بعد انه لو كان القصاص
لصبي وحصل رجاءه لقرب بلوغه فالحكم كذلك فقدير رفع امره لمن يرى القصاص المولى او لمن يحبس خشية
من هربه شرح مر اه سم وقال الرشيدى بعد كلام مانصه فكان الاولى أن يقول مر وعلم بما قررنا
به كلام المصنف ان مراده باياما مطلق الزمان الصادق بالقليل والكثير حينئذ فلا معنى للتقييد في هذه المسئلة
بقوله لقرب بلوغه اه وفى ع ش ما يوافقه وعبارة المغنى (تنبيه) قال بعضهم يستفاد من تقييد
الشيخين رجاء العفو بتغيبه اياما ان القصاص لو كان لصبي لم يجز التغيب لان العفو إنما يكون بعد البلوغ
فيؤدى إلى أن يترك الجمعة سنين وقال الا ذرى قولها باياما مره إلا فى كلامها و الشافعى والاصحاب اطلقوا
ويظهر الضبط بانه مادام يرجو العفو يجوز له التغيب فان يئس او غلب على ظنه عدم العفو حرم التغيب
انتهى وهذا هو الظاهر ولذلك ترك ابن المقرئ هذا التقييد اه (قوله بخلاف نحو حد الزنا) أى كحد السرقة
والشرب ونحوهما من حدود الله تعالى نهائية (قوله إذا بلغ الامام) أى وثبت عنده لانه لا يرجو العفو
عن ذلك فلا رخصة به بل يحرم التغيب عنه لعدم فائدته شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله مر أى
وثبت عنده أى وطلب المستحق بالنسبة للسرقة اه (قوله وإلا) أى وإن لم يبلغ الامام بصري (قوله عذرا
حتى لا يرفعوه) يفيد تصوير ذلك بما إذا علم الشهود فلم يعلموا فلا عذر وكذا لو علموا ونسوا ولم يرج تذكرم
فان رجاء تذكرم عذر سم (قوله بان لم يجز الخ) أى كعدمه عمامة او قيام وإن وجد سائر ذورته والاوجه
أن فاقدهما يركبه لمن لا يلبق به المشى كالعجز عن لباس لا تنق نهاية قال ع ش ومثل فقد المار كروب فقد ما لا يلبق
به ركوبه وظاهره وإن قربت المسافة جدوا هو ظاهر حيث عذرا ز راله اه (قوله لان عليه مشقة بتركه)
كذا علل فى المجموع ويؤخذ منه ان من اعتاد الخروج مع ستر العورة فقط انه لا يكون عذرا عند فقد
الرائد عليه وهو كذلك وان من وجد ما لا يلبق به كالقباء للفقير كالمعذور قال فى المهمات وبه صرخ بعضهم
معنى وفى النهاية ما يوافقه (قوله لسفر مباح) أى ولو سفر نزهة سم على حج واستظهر شيخنا الزياى خلافه
ع ش عبارة البجيرمى ولو كان السفر للزهوة كما اعتمده الحنفى خلافا للزياى اه قول المتن (واكل ذى
ريح كربه) قد تقرر ان هذه المذكورات اعذار فى الجمعة ايضا وقضية ذلك سقوطها عن اكل ذى الريح أى
بلا قصد إسقاطها وإن لزم تعطيل الجمعة بان كان تمام العذر او لم يكن فيهم من يحسن الخطبة غيره سم (قوله)
كثوم) إلى قوله إلا لعذر فى النهاية إلا قوله خلافا إلى ذلك وقوله إلا ان اكله إلى ويكره وكذا فى المغنى إلا قوله

الناس به (قوله فى المتن إن تغيب أياما) قال فى شرح الروض قال بعضهم ويستفاد منه أن القصاص لو كان
لصبي لم يجز التغيب لان العفو إنما يكون بعد البلوغ فيؤدى إلى أن يترك الجمعة سنين وقال الا ذرى قولها
اياما مره إلا فى كلامها و الشافعى والاصحاب اطلقوا ويظهر الضبط بانه مادام يرجو العفو يجوز له التغيب
وإن يئس او غلب على ظنه عدم العفو وحرم التغيب اه قال مر فى شرحه وعلم بما قررناه ان مراد المصنف
باياما مادام يرجو العفو ولو على بعد انه لو كان القصاص لصبي وحصل رجاءه لقرب بلوغه فالحكم كذلك
فقدير رفع امره لمن يرى القصاص المولى او لمن يحبس خشية من هربه ش مر (قوله إذا بلغ الامام) أى
وثبت عنده ش مر (قوله عذرا حتى لا يرفعوه) يفيد تصوير ذلك بما إذا علم الشهود فلم يعلموا فلا عذر وكذا
لو علموا ونسوا ولم يرج تذكرم فان رجاء تذكرم عذر (قوله فى المتن واكل ذى ريح كربه) قد تقرر ان

ولو مذهب خالي وذلك (قوله وجل) أي لمن يتجشأ منه لا مطلقا صرح بذلك النووي تبعاً للقاضي سم على العباب قال الشيخ حمدان بعد مثل ما ذكر وهو ظاهر إذ لا كراهة لريحه إلا حينئذ عش وفي الجبري ما نصه (قائدة) قال بعض الثقات إن من أكل الفجل ثم قال بعده خمس عشرة مرة اللهم صل على النبي الطاهر في نفس واحد لم يظهر منه ريح ولا يتجشأ منه قاله شيخنا الحنفى وقد جرب وعبارة الشيخ عبد البر من قال قبل أكله الخ فرجع وينبغي أن يجمع بينهما اه (قوله لم تسهل معالجته) سيد كرمترزه (قوله ولو مذهب خا) وفاقا للنهاية وخلافا للبغي وشرح المنهج (قوله على الأوجه) أي وإن كان خلاف الغالب وقول الرافعي يحتمل الريح الباقي بعد الطبخ محمول على ريح يسير لا يحصل منه أذى شرح م راه سم (قوله يغتفر ريحه الخ) اعتمده المغنى كما مر (قوله وذلك) راجع لما في المتن (قوله من أكل الخ) مفعول لامره الخ (قوله من ذلك) أي من الثوم والبصل والسكرات و (قوله أن يجلس الخ) على تقدير الباء متعلق بامره (قوله ومن ثم كره لا كل ذلك الخ) قضيته عدم الحرمة وإن تضرر به الناس سم (قوله وكذا دخوله المسجد) وينبغي أن موضع الجماعة خارج المسجد حكمه حكم المسجد فليتا مل سم على خج اه عش (قوله بلا ضرورة) ينبغي رجوع هذا لما قبل وكذا الخ ايضا سم (قوله إلا أن أكله لعذر الخ) والأوجه كما يقتضيه إطلاقهم عدم الفرق بين المعذور وغيره لوجود المغنى وهو التادى نهاية ومعنى وسم (قوله قيل ويكره الخ) عبارة النهاية وهل يكره أكله خارج المسجد أو لا أفنى الوالد رحمه الله تعالى بكرهته نيتاً كما جزم به في الأنوار قال عش وينبغي أن محل الكراهة ما لم يحتاج لا كلة كفقده ما باتدم به أو توفان نفسه اليه ويحمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم كلة فاني أناجى من لا تناجى اه وايضا ان قوله صلى الله عليه وسلم كلة الخ كان في المطبوخ لافى النى. (قوله فلعن صرح به) أي قول شرح الروض صرح به الخ (قوله ولو قيدت بما إذا الخ) وتقدم عن عش التقييد بعدم الاحتياج ايضا (قوله المشبه) وهو الكراهة في حقه صلى الله عليه وسلم (قوله ان الشيخ) أي شيخ الاسلام (قوله ما ذكر به) وهو قوله ولم أر التصريح الخ (قوله وعبارتها) أي تلك النسخة المعتمدة (قوله صرح به صاحب الأنوار الخ) عبارة الأنوار وكره له يعنى للنبي صلى الله عليه وسلم أكل الثوم والبصل والسكرات وإن كان مطبوخا كما كره لنا نيتاً انتهت اه نهاية وسم (قوله والحق به) إلى قوله ويسن في المغنى الا قوله وينفق إلى امامنا تسهل وإلى المتن في النهاية الا ما ذكر (قوله والحق به) أي بذى ريح كره به كرى والاولى بما

هذه المذكورات أعذار في الجمعة ايضا وقضية ذلك سقوطها عن أكل ذى الريح السكر به وإن لم تعطل الجمعة بان كان تمام العدد ولم يكن فيهم من يحسن الخطبة غيره (قوله على الأوجه خلافاً لما قال الخ) وقول الرافعي يحتمل الريح الباقي بعد الطبخ محمول على ريح يسير لا يحصل منه أذى شرح م راه سم (قوله لا يذاته الملائكة) قد يقتضى أن المراد بهم غير الكاتبين لأنهم لا يفارقونه بقى أن الملائكة موجودون في غير المسجد ايضا فأوجه التقييد بالمسجد وقد يجب بان المنع من غير المسجد تضيق لا يحتمل وما من محل الا وتوجد الملائكة فيه وايضا يمكن الملائكة البعد عنه في غير المسجد بخلاف المسجد فانهم يحبون ملازمته فليتا مل نعم موضع الجماعة خارج المسجد ينبغي أن حكمه حكم المسجد فليتا مل (قوله ومن ثم كره لا كل ذلك الخ) قضيته عدم الحرمة وإن تضرر الناس (قوله وكذا دخوله المسجد بلا ضرورة ولو خاليا) قال في شرح العباب وقول الماوردى لو أكله أهل المسجد كلهم لم ينعوا منه مردود ومرافقا من كلة بقصد الاسقاط كره له هنا وحرم عليه في الجمعة ولم تسقط بخلافه لشهوة أو تداو ولو بعد الفجر مع الفرق بينه وبين السفر فعول البرماوى الذى اعتقده وادى الله به أنه يحرم بعد الفجر كالسفر إلى أن قال بعد كلام فيه نظر اه (قوله بلا ضرورة) ينبغي رجوع هذا لما قبل كذا ايضا (قوله ولو خاليا إلا أن أكله لعذر فيما يظهر الخ) في شرحه للإرشاد ولا يكره للمعذور دخول المسجد ولو مع ريح الكريه كما صرح به ابن حبان بخلاف غيره وإن كان المسجد خاليا اه والأوجه كما يقتضيه إطلاقهم عدم الفرق بين المعذور وغيره لوجود المغنى وهو التادى شرح م راه سم (قوله وعبارتها صرح به صاحب الأنوار مقيدا بالنى انتهت) عبارة الأنوار وكره له يعنى للنبي صلى الله عليه وسلم

في الحديث من الصوم وما معه (قوله كل ذي ربح كربه الخ) عبارة النهاية من ثيابه أو بدنه ربح كربه كدم فصد وقصاب وارباب الحرف الخبيثة وذو البخر والصنان المستحكم والجرحات الممتنة والمجذوم والابرص ومن داوى جرحه بنحو نوم لأن التاذي بذلك أكثر منه بكل نحو الثوم ومن ثم نقل القاضي عياض عن العلماء منع الاجذم والابرص من المسجد ومن صلاة الجمعة ومن اختلاطها بالناس اه قال ع ش قوله ربح كربه ومن الربح الكريهة ربح الدخان المشهور لان جعل الله عاقبته كأنه ما كان اه (قوله فيلزمه الحضور في الجمعة) وكذا الجماعة إذا توقفت عليه ريشدي وباتي عن سم مثله (قوله فعلم الخ) لا يظهر وجه التفرع فالأولى الواو كافي النهاية (قوله ويسن السعي الخ) ظاهره عدم الوجوب وان تحقق تاذي الناس به سم وتقدم عن شرح بافضل خلافه وقد يفهمه قوله الاتي انفا وان تعسر ازالته فيناقض ما هنا فنامل (قوله ان شرط اسقاط الجماعة الخ) وفي شرح العباب ومرا انفا من اكله بقصد الاسقاط كره له هنا وحرم عليه في الجمعة ولم تسقط اه وينبغي حرمة هنا ايضا إذا توقفت الجماعة المجزئة عليه وقضية تعبيره بالقصد انه لو لم يقصد الاسقاط لم يأثم وتسقط عنه وإن تعمد اكله وعلم أن الناس يتضررون به بقى ان من مثل اكل ما ذكر بقصد الاسقاط وضع قدره في القرن بقصد الاسقاط لكن لا يجب الحضور مع تاديبته لتلفه سم على حج اه ع ش (قوله كاسر) اى في شرح وخوف ظالم على نفس او مال قول المتن (وحضور قريب) ظاهره ولو غير محترم كزان محصن وقاطع طريق ونقل ذلك عن فتاوى الشارح مر رحمه الله تعالى ع ش (قوله او نحو صديق) إلى الفصل في النهاية الا قوله واوجه منه إلى وقديحجاب وكذا في المغنى الا قوله وعنى إلى التنبيه (قوله او نحو صديق الخ) أى كزوجه وصهر بافضل وشرح المنهج ومغنى (قوله أو مولى) أى عتيق أو معتق نهاية ومغنى (قوله لانه الخ) اى الحاضر (قوله فراقه) اى المحتضر فهم من اضافة المصدر إلى مفعوله بقرينة ما بعده وكلام المغنى كالصريح فيما ذكر واختار ع ش ارجاع الضميرين الأولين للمحتضر ويمنعه قول الشارح بعد فينشوش الخ لكن صنيع النهاية تختم له وشرح المنهج كالصريح فيه قول المتن او مريض بلامتعهد) اى إذا خاف هلاكه إن غاب عنه وكذا لو خاف عليه ضرر اظاهر اعلى الاصح مغنى (قوله أو له متعهد الخ) هذا داخل في المتن فلا وجه لزبادته فقد بر بصرى وقد يقال زاده كغيره لزيادة الايضاح (قوله او حضور قريب ونحوه) كافي المحرر وإن اقتضت عبارته ان الانس عذر في القريب والاجنبى ولو قال وحضور قريب محتضر او كان يانس به او مريض بلامتعهد لكن أولى مغنى عبارة المنهج مع شرحه وحضور مريض بلامتعهد او كان نحو قريب محتضر او يانس به ونحو من زيادتي وكذا التقييد بقريب في الاناس اه (قوله ممن مر) اى في قوله او نحو صديق الخ (قوله نحو زولة الخ) اى وكونه منهاى بجبت يمنعه الهمم من الخشوع والاشتغال بتجهيز ميت وحمله ودفنه ووجود من يؤذيه في طريقه أى أو المسجد ولو بنحو شتم مالم يمكن دفعه من غير مشقة ونحو النسيان والا كره او تطويل الامام على المشروع وتركه سنة مقصودة وكونه سريع القراءة والمأموم بطيها او ممن يكره الاقتداء به والاشتغال بالمسابقة والمناظلة وكونه يخشى الاقتتان به لفرط جماله وهو امرد وقياسه ان يخشى هو اقتتان ممن هو كذلك نهاية وكذا في شرح بافضل الا قوله ونحو النسيان والا كره او قوله والاشتغال بالمسابقة والمناظلة قال ع ش قوله والاشتغال

كل ذي ربح كربه من بدنه او ثيابه وهو متجه وان نوزع فيه ومن ثم منع نحو ابرص واجذم من مخالطة الناس ويتفق عليهم من بيت المال أى فياسير نافيا يظهر أما ما تسهل معالجته فليس يعذر فيلزمه الحضور في الجمعة ويسن السعي في ازالته فلم أن شرط اسقاط الجماعة والجمعة أن لا يقصد باكله الاسقاط كاسر وان تعسر ازالته (وحضور قريب) او نحو صديق او مملوك أو مولى أو استاذ (محتضر) اى حضره الموت وإن كان له متعهد لانه يشق عليه فراقه فينشوش خشوعه (أو) حضور قريب او اجنبى (مريض بلامتعهد) له أو له متعهد شغل بنحو شراء الادوية لان حفظه اهم من الجماعة (او) حضور قريب او نحوه ممن مر له متعهد لكن (يانس به) أى بالحاضر لانت تانيسه اهم ومن أعارها أيضا نحو زولة وغلبة نعاش وسمن مفرط لخبر صحيح فيه وليالى زفاف في المغرب والعشاء

ولا أثر لاحسانه المشى
بالعصا إذ قد تحدث وهذه
يقع فيها
(تنبيه) هذه الاعذار
تمنع الاثم أو الكراهة
كأمر ولا تحصل فضيلة
الجماعة كما في المجموع
واختار غيره ما عليه جمع
متقدمون من حصولها
ان قصدوا لولا العذر
والسبكي حصولها من كان
يلازمها لخبر البخاري
الصرح فيه وأوجه منهما
حصولها لمن جمع الأمرين
الملازمة وقصدوا لولا
العذر والاحاديث
بمجموعها لا تدل على
حصولها في غير هذين وقد
يجاب بان الحاصل له
حينئذ أجر محاك لا لاجر الملازم
الفاعل لها وهذا غير أجر
خصوص الجماعة فلا
خلاف في الحقيقة بين
المجموع وغيره فتأمل
ثم هي إما تمنع ذلك فيمن لم
يتأت له إقامة الجماعة في
بيته وإلا لم يسقط الطلب
عنه لكراهة الانفراد له
وان حصل الشعار بغيره
(فصل في صفات الاثمة
ومتعلقاتها) (لا يصح
اقتداؤه بمن يعلم بطلان
صلاته) لعلمه بنحو حدثه
لتلاعبه (أو يعتقده) أى
البطلان كان يظنه ظنا

بتهيزه الخ أى حيث لم يقم غيره مقامه اه وقوله أو يمكن بكراهة الاقتداء به تقدم أن الجماعة خلف من يكراه
الاقتداء به افضل من الانفراد وعليه فينبغي أن لا يكون ذلك عذرا اه وقوله أى حيث الخ فيه توقف لاسما
إذا كان نحو قريب وقوله فينبغي الخ فيه ان الكراهة تكفي في سقوط الطلب (قوله وسعى الخ) عبارة النهاية
والسعى في استرداد مغصوب له أو لغيره اه زاد المغنى وشرح افضل والبحث عن ضالة يرجوها اه (قوله
إذ قد تحدث وهذه الخ) أى أو غيرها مما يتضرر بالتعثر به كاقفال توضع في طريقه ودواب توقف فيها اسم
وعش (قوله تمنع الاثم) أى على قول الفرض (والكراهة) أى على قول السنة مغنى (قوله كأمر) أى فى
شرح الاعذار (قوله ولا تحصل فضيلة الجماعة) معتمد عش واعتمد الخطيب وشيخنا ما يأتى من الجمع
المتقدمين (قوله والاحاديث بمجموعها لا تدل الخ) محل تأمل بل تدل على حصولها باحدهما كما يظهر بالتبع
بصرى (قوله وقد يجاب الخ) أى عن طرف المجموع وعبرة النهاية وحمل بعضهم كلام المجموع على متعاطى
السبب كالكل يصل ونوم وكون خبز في القرن وكلام هؤلاء على غيره كطروح ومرض وجعل
حصولها له كحصولها لمن حضرها لا من كل وجه بل فى أصلها الثلاثا فيه خبر الاعمى وهو جمع لا باس
به اه وكذا فى المغنى إلا أنه قال وهو جمع حسن اه (قوله حينئذ) أى حين إذ وجد احد الأمرين أو
هما معا (قوله الملازم) الاولى اسقاطه (قوله ثم هى) أى الاعذار و (قوله ذلك) أى طلب الجماعة
(فصل في صفات الاثمة) (قوله فى صفات الاثمة) الى قوله ويؤخذ منه فى النهاية والمغنى (قوله فى صفات
لاثمة) أى الأمور المعتبرة فى الاثمة على جهة الاشتراط والاستحباب وبذلك الثانى بقوله والعدل الى الخ والاول
بقوله لا يصح اقتداؤه الخ فكانه قال شرط الامام ان تكون صلاته صحيحة فى اعتقاد المأموم وان يكون غير
مقتدر وان لا تلزمه إعادة وان لا يكون اميا اذا كان المأموم قارئا وان لا يكون انقص من المأموم ولو احتملا
وهذه شروط خمسة لصحة الاقتداء تضم للسبعة الانية فى الفصل الاتى فيكون المجموع اثني عشر شرطاً
لكن ما هنا مطلوب فى الامام وما يأتى مطلوب فى المأموم بحجج (قوله ومتعلقاتها) أى متعلقات الصفات
كوجوب الاعادة ومسئلة الاوانى وفى سم على المنهج قديمتين ان يكون الانسان اماما كالاصم الاعمى
الذى لا يمكنه العلم بانتقالات غيره فانه يصح ان يكون اماما ولا يصح ان يكون مأموماً اه عش
(قوله بنحو حدثه) أى المتفق عليه اما المختلف فيه فسيأتى فى قوله ولو اقتدى الخ عش ويأتى عن المغنى
ما يوافقه وادخل الشارح بالنحو نحو كفره ونجاسة ثوبه (قوله ظنا غالباً) كان التقييد بالغالب ليكون
اعتقاد السك لا يبعد الا كتفاء بأصل الظن المستند للاجتهاد بل الوجه أن يراد بالاعتقاد هنا ما يشمل أصل
الظن بدليل المثال فان الاجتهاد المذكور غالباً او كثيراً إنما يحصل أصل الظن سم على حجج اه عش
(قوله مستندا للاجتهاد) اخرج ظنا لا مستند له من الاجتهاد فلا اثر له كاه وظاهر رسم على حجج أى كظن
مشؤوه غلبة النجاسة مثلاً المعارضة بأصل الطهارة كان ترضاً امامه من ماء قليل يغلب ولو غ الكلب من
مثله فلا التفت لهذا الظن استصحاباً لأصل الطهارة عش (قوله فى نحو الطهارة) لعل المراد طهارة
النجس إشارة الى المسئلة الانية اما ظن حدث الامام بالاجتهاد فى نحو طهارته عن الحدث فينبغي أن لا
أثر له فليراجع نعم لو سمع صوت حدث بين اثنين تناكراه فله الاقتداء باحدهما بلا اجتهاد فيه نظر
والاوجه ان له ذلك سم عبارة المغنى أو يعتقده أى بطلانها من حيث الاجتهاد فى خير اختلاف المذاهب فى

فى شرح قوله فى الصفحة السابقة وكذا فى الرجح السكر به بقصد الاسقاط فبان عدم الحضور الخ (قوله إذ
قد تحدث وهذه) أى أو غيرها مما يتضرر بالتعثر فيه كاقفال توضع فى طريقه ودواب توقف فيه
(فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم الخ) (قوله أو يعتقده) الوجه أن العلم بمعناه فلا أثر للظن إلا أن يستند
لاجتهاد مؤثر (قوله كان يظنه ظناً غالباً) كان التقييد بالغالب ليكون اعتقاداً لكن لا يبعد الا كتفاء
بأصل الظن بل الوجه أن يراد بالاعتقاد هنا ما يشمل أصل الظن بدليل المثال فان الاجتهاد المذكور غالباً او
كثيراً إنما يحصل أصل الظن (قوله مستندا للاجتهاد) اخرج ظناً لا مستند له من الاجتهاد فلا اثر له كاه

اجتهادا (في القبلة) ولو بالتيا من والنياسرو ان اتحدت الجهة (أو) في (إمامين) لما طاهر ونجس بأن أدى اجتهاد كل لغير ما أدى اليه اجتهاد الآخر فصلى كل لجهة أو توضع من اناه فليس لاحدهما الاقتداء بالآخر لا اعتقاده بطلان صلاته (فان تعدد الظاهر) من الانية كالمثال الاتي ولم يظن من حال غيره شيئا (فالاصح ٢٧٨) الصحة في اقتداء بعضهم ببعض (مالم يتعين اناه الامام للنجاسة) لما يأتي ويؤخذ منه كراهة الاقتداء

هنا للخلاف في بطلانه وانه لا ثواب في الجماعة لما يأتي في بحث الموقف ان كل مكروه من حيث الجماعة يمنع فضله (فان ظن) بالا جتهاد (طهارة اناه غيره) كانه (اقتدى به قطعا) إذ لا تردد وانجاسته امتنع قطعا (ولو اشتبه خمسة) من الانية (فيها) اناه (نجس على خمسة) من الناس واجتهد كل واحد (فظن كل طهارة اناؤه) الاضافة للاختصاص من حيث الاجتهاد لذلك إذ لا يشترط فيما يجتهد فيه ان يكون مسلما كما مر ثم رايته اكثر النسخ اناه وحيث نال اشكال (فتوضا به) ولم يظن شيئا من احوال الاربعة (وام كل) منهم الباقيين (في صلاة) من الخمس ميتدين بالصحيح (ففي الاصح) السابق انفا (يعيدون العشاء) لان النجاسة تعينت بزعمهم في اناه امامها فان قلت ما وجه اعتبار التعيين بالزعم هنا مع ان المدار انما هو على علم المبطل المعين ولم يوجد بخلاف المبهم لما مر من صحة صلاة اواربع صلوات بالاجتهاد الى اربع جهات قلت لما

الفروع أما الاجتهاد في الفروع فسيأتي اه (قوله اجتهادا) أي اختلف اجتهادهما فهو تمييز محول عن الفاعل ع (قوله من الانية) جمع اناه قال في المصباح الانا والانية الوعاء والوعية وزنا ومعنى انتهى هو ان نشر مرتب وجمع الانية وان كان في تخار الصحاح ع (قوله ولم يظن من حال غيره) تقييد لمحل الخلاف كما سيأتي ولقوله الاتي إلا امامها فيعيد المغرب ع (قوله البصري ظاهر كلامهم هنا ان الحكم كذلك وان علم حال الاقتداء ان امامه تطهر باحد الانية التي هو شك فيها ولو قيل بمنع الاقتداء عند علمه بحاله حالة الاقتداء) لترده في النية المستند الى ترده في صحة صلاة امامه لكان متجها ومقيسا على البحث في اقتداء الشافعي بالخفي المحتجم اه (ك ان تغرق بينهما بتلاعب الامام هناك لعلمه بفصده حال ذبته وعدم تلاعبه هنا ثم رايته ما يأتي عن ع (انما الصريح في جواز الاقتداء بما ذكر (قوله لما يأتي) اي في قول المصنف في الاصح يعيدون الخ (قوله ويؤخذ منه الخ) اي من قول المصنف في الاصح الخ (قوله ان لا ثواب الخ) عطف على قوله كراهة الخ وفيه انه انما يؤخذ من كراهة لا من مجرد الخلاف المذكور في المتن فكان الاولى فلا ثواب الخ فتر يعا على الكراهة (قوله كانه) الى التنبية في النهاية لا لقوله ثم رايته الى المتن وكذا في المغني لا لقوله الاضافة الى المتن وقوله فان قلت الى المتن (قوله كاه) اي في شرح ولو اشتبه ماء الخ كرهى (قوله ميتدين بالصحيح) قيد به لاجل قول المصنف يعيدون العشاء ع (قوله لان النجاسة تعينت الخ) يؤخذ منه انه لو زادت الاولى الى عدد المجتهدين كثلث او اربعة كان فينجس بيقين مع شخصين اجتهاد احدهما فظن طهارة احدهما ولم يظن شيئا في الباقيين واجتهد الاخر فيهما فظن طهارة احدهما ولم يظن شيئا في الاخرين صح اقتداء احدهما بالآخر لاحتمال ان كلا منهما صادق الطاهر وعليه فلو جاء اخر واجتهد وادى اجتهاده لطهارة الثالث بعد اقتدائه باحد الاولين فليس بالمقتدى من الاولين بالآخر ان يقتدى بالثالث لانحصار النجاسة في اناؤه ولو كانوا خمسة والا واني ستة كان الحكم كذلك فذلك من الخمسة أن يقتدى بالبقية وليس لواحد منهم ان يقتدى بمن تطهر من السادس ع (قوله بادي تصرف (قوله بزعمهم) اي باعتبار اقتدائهم بمن عداه سم (قوله بخلاف المبهم) اي فليس المدار عليه و (قوله لما مر الخ) علة لكون المدار ليس على علم المبطل المبهم ع (قوله يهر) اي فعل المكلف (قوله صوته الخ) خبر كان (قوله اضطررنا الخ) جواب لما (قوله الى اعتباره) اي اعتبار التعيين بالزعم هنا مع كون المدار الخ ع (قوله لا اختيار له) اي لا اختيار المكلف الاقتداء بهم (قوله فكل اجتهاد الخ) اي صادر منه وبه فارق مسألة المياه اذا اجتهد فيها من غيره وكان الاولى في التمييز فصلاته لكل جهة وقعت باجتهاد منه صحيح رشدي قول المتن (الا اماما) اي العشاء (قوله لصحة ما قبلها الخ) محل تأمل بصري (قوله تعين امام المغرب الخ) اي في حق امام العشاء ومردم يتعين النجاسة عدم بقاء احتمال وجودها في حق غير نهاية اي بالنسبة للمقتدى ع (قوله والضابط) اي ضابط ما يعاد (قوله لو كان في الخمسة نجسان الخ) اي او كان النجس ثلاثة بخلاف واحد فقط وعلم من

ظاهر وقوله في نحو الطهارة لعل المراد طهارة النجس إشارة الى المسئلة الآتية أما ظن حدث الامام بالاجتهاد في نحو طهارته عن الحدث فينبغي ان لا اثر له فليراجع نعم لو سمع صوت حدث بين اثنين تناكراه فهل له الاقتداء باحدهما بلا اجتهاد فيه نظر والوجه ان له ذلك وعلى المنع فهل يجري هنا الاجتهاد كما في مسألة الاواني النجسة فيه نظرو وجه الجواز اما ان ادراك حدث احدهما بشعور اثقة (قوله تعينت بزعمهم) أي باعتبار اقتدائهم بمن عداه (قوله قلت لما كان الاصل الخ) انظر هل يصح ايضا الجواب بانه لما يمكن هنا

كان الاصل في فعل المكلف وهو اقتدائه بهم هنا صونه عن الابطال ما يمكن اضطررنا لاجل ذلك إلى اعتباره وهو الضابط لا اختياره بالتشهي يستلزم اعترافه ببطلان صلاة لا خير فآخذناه به وأما ثم فكل اجتهاد وقع صحيحا فلزمه العمل بقضيته ولم يبال بوقوع مبطل مبهم (إلا اماما فيعيد المغرب) لصحة ما قبلها بزعمه وهو متطهر بزعمه في العشاء فتعين امام المغرب للنجاسة والضابط أن كلا يعيد ما اتم فيه آخره ولو كان في الخمسة نجسان صحت صلاة كل خلف اثنين فقط ولو سمع صوت حدث أو شبه بين خمسة و تناكروا في كل صلاة

الضابط المتقدم أن من تأخر منهم تعين الاقتداء به للبطال ولو كان النجس أربعة امتنع الاقتداء بينهم معنى ونهاية (قوله فكاذكر) أي في الاواني لكن هذا بحسب الظاهر والانكار وإلا فصاحب الحدث عالم بنفسه فصولاته كلها باطلة سواء ما اقتدى فيه وما أم فيه كما هو ظاهر سم وعبارة ع ش لكن لو تعدد الصوت المسموع لم يعد كل الصلاة واحدة لاحتمال ان الكل من واحد وفي سم على المنهج فرع رأى انسانا تواضعا واغفل لمعة فهل يصح اقتداؤه به لاحتمال ان هذا الموضوع يتجدد ولا يصح لان الظاهر انه عن حدث فيه تردد قال مر الاصح منه عدم الصيغة اه اي ولو كان من يعتاد التجديده (قوله يحرم عليهم) اي على غير إمام العشاء (قوله فعل العشاء) اي مع إمامها (قوله وعلى الامام) اي يحرم على إمام العشاء (قوله فعل المغرب) اي مع إمامها (قوله إنما يتعين) الاولى التانيث (قوله بالفعل لها) اي فعل العشاء والمغرب (قوله لا قبلها) اي لا قبل فعلها ولو افرد الضمير لاستغنى عن تقدير المضاف المذكور (قوله لدليل) يغني عنه ما بعده وكان الاخصر الاولى الاعتقاد الناشئ عن الاجتهاد في الفروع عبارة المغني ثم شرع في اختلاف المذاهب في الفروع فقال ولو اقتدى الخ (قوله مثلا) إلى قوله وبحت جمع في المغني وإلى قوله وايضا في النهاية إلا أنه جكي الرد الآتي بقيل ثم أجاب عنه (قوله كان مس فرجه) أي أترك الطمأنينة أو البسمل أو الفتحة وبعضها معنى قول المتن (فالاصح الصحة في الفصد الخ) قضيت ان هذا الامام يتحمل عن المأموم كغيره وتترك الركعة بادرا كذا كما في حرر رسم على المنهج اقول وهو ظاهر لان اعتقاد صحته صيرة من اهل التحمل ع ش قول المتن (دون المس) اي ونحوه مما تقدم (اعتبار ابنية المقتدى) والثاني عكس ذلك اعتبارا باعتقاد المقتدى به معنى قول المتن (اعتبارا بنية المقتدى) ولا يشكل على هذا حكمنا باستعمال مائه وعدم مفارقتها عند سجوده اص ولا قولهم لو نوي مسافرا ن شافعي وحنفي إقامة أربعة ايام بموضع انقطع بوضو لها سفر الشافعي فقط وجاز له ان يكره الاقتداء بالحنفي مع اعتقاده بطلان صلاته لان كلامهم هنا في ترك واجب لا يجوز له الشافعي مطلقا بخلافه ثم فانه يجوز القصر في الجملة نهاية زاد المغني مانصه والمعتمد ما قاله الشيخ ابو حامد وغيره ان صورة ذلك إذا لم يعلم انه نوى القصر فان علم انه نواه فمقتضى المذهب أنه لا يصح صلاته خلفه كجهندين اختلفا في القبلة فصلى أحدهما خلف الآخر اه (قوله عنده) أي المقتدى ع ش (قوله دون الفصد) ولو اقتدى شافعي بمن يرى تطويل الاعتدال فطوله لم يوافقه بل يسجد وينتظره ساجدا كما ينتظره قائما إذا سجد في سجدة ص وإن اقتضى كلام الفقهاء انه ينتظره في الاعتدال وكلام شيخنا يجوز كل من الامرين معنى وقوله بل يسجد وينتظره ساجدا قال ع ش ذكر ذلك القاضي وكلام البغوي يقتضيه قال الزركشي وهو واضح واعتمده مر اه سم على المنهج اه (قوله وبحت جمع الخ) اعتمده النهاية والمغني وسم والبصري وكذا الشهاب الرملي والطبرلاوي كما في ع ش عن سم على المنهج (قوله ان محله) اي محل الصحة في الفصد (قوله إذا نسيه) اي نسي الامام كونه مقتصدا نهاية

الاحترار عن الاقتداء الذي هو سبب الاعادة ضويق فيه ولا كذلك هناك إذ لا يمكن الاحتراز عن الاشتباه والتحير فسويج فيه وبانه ثم توجه إلى كل جهة بالا جتهاد بخلافه هنا فانه لم يقيد بكل إمام بالا جتهاد (قوله فكاذكر) لكن هذا بحسب الظاهر والانكار وإلا فصاحب الحدث عالم بنفسه فصولاته كلها باطلة سواء ما اقتدى به وما أم فيه كما هو ظاهر (قوله في المتن فالأصح الصحة في القصد دون المس اعتبارا بنية المقتدى) استشكل ذلك بما في الروضة آخر صلاة المسافر من انه لو سافر شافعي وحنفي في مدة قصر ثم نوى الحنفي الإقامة وشرع في صلاة مقصورة جاز للشافعي ان يقتدى به وقد سئل الجلال السيوطي عن ذلك فاجاب بقوله ما نصه لا إشكال لان الحنفي لا تبطل صلاته إلا عند السلام وحينئذ يفارقه المقتدى ويقوم وأما قبل السلام فاحرامه بالصلاة صحيح فصح الاقتداء به مادامت صلاته صحيحة وقد يقال فيه نظر لان الشافعي يعتد بعدم انعقاد صلاته لانه صار مقبلا بنية الإقامة والمقيم اذا نوى القصر لا تنعقد صلاته فلم ينتف الاشكال فليتأمل وقد يحاج بان الحنفي بمنزلة الجاهل بالحكم لا اعتقاده الجواز او نية القصر جهلا لا تضر وهذا الجواب يتوقف على ان

فكاذكر (تنبيه) يؤخذ مما تقرر من لزوم الاعادة أنه يحرم عليهم فعل العشاء وعلى الامام فعل المغرب لما تقرر من تعين النجاسة في كل فان قلت إنما يتعين بالفعل لها لا قبلها قلت ممنوع بل المعين هو فعل ما قبلها لا غير كما هو صريح كلامهم (و) شمل قوله يعتقده الاعتقاد الجازم لدليل نشأ عن الاجتهاد في الفروع فعليه (لو اقتدى شافعي بحنفي) مثلا أتى بمطل في اعتقادنا أو اعتقاده كان (مس فرجه أو افتصد فالأصح الصحة في الفصد دون المس اعتبارا) فيهما (بنية المقتدى) أي اعتقاده لانه محدث عنده بالمس دون الفصد وبحت جمع أن محله إذا نسيه لتكون نيته للصلاة جازمة في اعتقاده

عبارة سم بعد كلام نصها والحاصل أنه حيث علم المأموم الحدث لا يصح اقتداؤه علم الامام حال نفسه أو جهله وحيث علم المأموم الفصد فان علمه الامام ايضا لم يصح ولا يصح وان جهله صح علم الامام او لا فتأمله (قوله فان علم الامام الخ) اى وعلم المأموم علمه به بخلاف ما اذا شك فيه فيصح كما يأتى عنه انفا (قوله اذا علمه الخ) ينبغى ان يكون البطلان على هذا مخصوصا بما اذا علم المأموم فصد الامام وعلم علمه به حال النية فان شك في ذلك فينبغى الصحة ولو علم ذلك بعد الصلاة كالمؤمن بان حدث الامام فان ذلك حدث عند الامام ولم يكن إلا بعد الصلاة سم (قوله ايضا) اى كما انه متلاعب في اعتقاده (قوله ويرد) اى تصوير الخلاف بكون الامام ناسيا (قوله بان هذا لو كان) اى النسيان و (قوله فرض المسئلة) خبر كان و (قوله لم يأت الخ) جواب لو والجملة الشرطية خبر ان (قوله عدم صحته الخ) مقعول علل و (قوله من اعتبار نية الامام) بيان لما علل الخ (قوله لان الخ) لتعليل لاستلزام ذلك الاعتبار عدم الصحة ويحتمل ان الاول متعلق بعدم صحته الخ والثاني بدل لما علل الخ (قوله منه صحيحة) اى من الامام نية صحيحة (قوله عند علمه) اى الامام الحنفى (قوله قلت كونه متلاعبا عندنا ممنوع الخ) اقول لا يخفى ما فى هذا الجواب فان علمه بطل في اعتقاده يوجب قطعا عدم جزمه بالفعل في الواقع واعتقادنا عدم المبطّل لتمامه يقتضى الجزم لمن قام به ذلك الاعتقاد لا لمن قام به نقيضه فبحسب مع اعتقادنا عدم المبطّل نعم ونعتقد انه لم يحصل له جزم بالفعل بل حصل له بعدم الفعل عدم الجزم وذلك مضر واما ان

الشافعى المقيم لا نضرة نية القصر مع الجهل فليبراجع (قوله بخلاف ما اذا علمه) ينبغى أن يكون البطلان على هذا مخصوصا بما اذا علم فصد وعلمه به حال الاقتداء فان لم يعلم ذلك إلا بعد الصلاة فالوجه الصحة كالمؤمن بان حدث الامام بان هذا حدث عند الامام ولم يكن إلا بعد الصلاة وظهور الفصد غالبا لا يزيد على ظهور نحو المس واللبس كذلك إلا ان يفرق بان نحو الفصد من شأنه ان يطالع عليه ويقصد اظهره ونحو المس واللبس من شأنه أن لا يطالع عليه وأن يكتم أمره فهو مقصر بعدم العلم في الاول دون الثانى وفيه نظر واعلم أنه ينبغى أن محل الكلام اذا علم المأموم ان الامام فصد فان شك في ذلك فينبغى الصحة (قوله ويرد الخ) قد يرد ايضا بصحة الصلاة خلف المحدث العالم يحدث نفسه مع اتفاقها على انه حدث فتصح مع اختلافها بالاولى وإنما صح هنا مع علم المأموم ايضا نظر الاعتقاد انه ليس حدثا ويجب بان صحته خلف المحدث العالم يحدث نفسه شرطا جهل الامام والحكم في نظره هنا بان علم الامام فصد نفسه وجهله المأموم هو الصحة ايضا وإنما الكلام مع علم المأموم فلا يصح الاقتداء في صورة الحدث وان جهل الامام حدث نفسه ويصح في صورة الفصد ان جهل الامام الفصد لا من علم والحاصل انه حيث علم المأموم الحدث لا يصح اقتداؤه علم الامام حال نفسه او جهله وحيث علم المأموم الفصد فان علمه الامام ايضا لم يصح ولا يصح وإن جهله صح علم الامام او لا فتأمله (قوله إنما هو عند علمه حال النية بفصده) قال في شرح العباب ويؤيده ما يأتى من صحة الصلاة خلف المحدث العالم يحدث نفسه وإن كان متلاعبا وللشافعى قول انها لا تصح خلف العالم لتلاعبه فلا شك انما يتوجه على هذا القول الضعيف بل انكر الاكثر ونسبته للشافعى فان قلت يفرق بان المأموم هنا عالم بتلاعب الامام بخلافه في الحدث قلت العبرة في الشروط بما فى نفس الامر ايضا فاستويا من هذه الحثية الخ ما اطال به فراجع ولما قل ان يقول بما يقطع بالفرق بين المسئلتين وأن لاجداهما لا يخرج عن الاخرى بطلان اقتداء العالم يحدث الامام ابتداء وإن نسي هو حدث نفسه وعلم المأموم انه نسيه بخلاف العالم باقتضاد الامام يصح اقتداؤه به وحينئذ يتدفع التأييد المذكور وما يوضح اندفاعه ان الصلاة خلف المحدث مطلقا إنما تصح بشرط جهل المأموم بحدوثه بخلاف الصلاة خلف المفتصد وإنما يضر علمه يحدث نفسه لجهل المأموم بالحدث وكونه ما يخفى ولا كذلك مسألة الفصد اعرضها في علم المأموم بالفصد فلا بد من كون الامام ناسيا له لئلا يكون متلاعبا عند المأموم فلا يأتى ارتباطه به واما ما ذكره من السؤال فظاهر واما جزمه عنه فيرد عليه ان اعتبار نفس الامر إنما هو في صلاة الفاعل وهر هذا الامام اما بالنسبة لغيره كالمقتدى به بخلافه يفرق الحال لمعنى يقتضى الافتراق (قوله قلت كونه متلاعبا عندنا ممنوع الخ) اقول لا يخفى ما فى هذا الجواب فان علمه

بخلاف ما اذا علمه لانه متلاعب عندنا ايضا لعلمنا بأنه لم يجزم بالنية ويرد بان هذا لو كان فرض المسئلة لم يأت ما علل به مقابل الاصح عدم صحته خلف المفتصد من اعتبار نية الامام لانه متلاعب فلا تقع منه صحيحة فلم يتصور جزم المأموم بالنية فالخلاف إنما هو عند علمه حال النية بفصده فان قلت فما وجه صحة الاقتداء به حينئذ وهو متلاعب عندنا كما تقرر قلت كونه متلاعبا عندنا ممنوع إذ غاية أمره أنه حال النية عالم بمبطل عنده وعلمه به مؤثر في جزمه عنده

ما حصل له من عدم الجزم خلاف مقتضى اعتقادنا فهذا شىء آخر لا ينبغي التأثير في جزمه وعدم حصوله فتدبر فانه واضح سم وبصرى (قوله لا عندنا) لك ان تقول اعتقادنا انما يمنع تأثير العلم المذكور حيث وافقنا المباشر في اعتقادنا لا حيث خالفنا سم (قوله وهذا مبطل عندنا) فديحاج بمنع إطلاقه وانما يبطل بمن اعتقد ركنية المتروك سم وفيه نظر إذ الكلام هنا في الاعتقاد سواء أتى ما اعتقد عدم وجوبه أو تركه (قوله اغتفار اعتقاده مبطلا) أى كعدم وجوب بعض الأركان سم (قوله ولو شك) إلى قوله وكذا لا يضرب في النهاية والمعنى (قوله ولو شك شافعى في اتیان المخالف الخ) قد يؤخذ منه عدم تأثير الشك في إتيان المخالف بالابعض عند المأموم فلا يسن للشافعى بل لا يجوز له سجود السهو فيما إذا شك في إتيان امامه الحنفى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول مثلا ويأتى عن سم ما يفيد عدم التأثير وان علم الشافعى انه لا يطلب عند ذلك المخالف الخروج من الخلاف في المشكوك فيه لكونه مكروها عنه مثلا فظهر بذلك اندفاع ما ادعاء بعض المناخرين من سن سجود السهو للشافعى المقتضى بالحنفى الصبح ايضا إذا الظاهر ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول لا اعتقاده كراهتها (قوله لم يؤثر الخ) ظاهره وإن علم الشافعى أنه لا يطلب عند ذلك المخالف وتوقى ذلك الخلاف وليس بعيد الاحتمال أن يأتى بها احتياط وان لم يطلب عنده توقى الخلاف فيها سم وبذلك يظهر اندفاع ما توهم من عدم صحة اقتداء الشافعى بالحنفى في صلاة الجنائز إذا الظاهر تركه لفاتحة فيها لا اعتقاده كراهة قراءتها في صلاة الجنائز (قوله وفي صحة الاقتداء به) ولو اخبره بعد بترك شىء من الواجبات فهل يؤثر وتجب الاعادة أو لا للحكم بمضى صلاته على الصحة فيه نظر والاقرب الاول قياسا على ما يأتى من انه لو كان امامه تاركاً للتكبير لا احرام وجبت الاعادة الا ان يفرق بان التحريم من شأنه جهر الامام به فينسب المأموم لتقصير في عدم العلم بالاتيان به من الامام ولو كان بعيدا ولا كذلك غيره من الواجبات ويؤيد الفرق ما صرحوا به من ان الامام لو شك بعد احرام المأموم فاستأنف النية وكبر ثانيا لا يجب على المأموم اعادة الصلاة اذا علم بحال الامام مع انه بذلك يتبين تقدم احرام امامه وعلو اذالك بمشقة الاطلاع على حال الامام وانه لا يلزمه تأمل حاله في بقية صلاته عش وتقدم عن سم ما يؤيد الفرق ويأتى عنه ما يصرح به (قوله تحسينا للظن به) قال في الروض وشرحه ومحافظة على الكمال عنده انتهى وقد يعترض على كلا التعليلين بانه قد لا يكون المتروك عنده من الكمال ولا يما يطلب الخروج من الخلاف فيه عنده فلا يكون الظاهر الاتيان بجميع الواجبات سم على المنهج بقى ان يقال سلمنا انه أتى به لكن على اعتقاد السنية ومن اعتقد بفرض معين نفلا كان ضارا أو اثار شرح الروض الى دفعه بما حاصله ان اعتقاد عدم الوجوب انما يؤثر اذا لم يكن مذهبا للمعتقد والابان كان مذهبا لم يؤثر ويكتفى منه بمجرد الاتيان به عش وتقدم انفاع سم ما يندفع به الاعتراض الاول ايضا (قوله وكذا لا يضرب الخ) قاله الحلیمی واستحسنه بعد نقله ما عن تصحيح الاكثرين وقطع جماعة بعدم الصحة وهو المعتمد مغنى ونهاية عبارة سم قوله وكذا لا يضرب اخلاله الخ المعتمد الضرر مر اه (قوله بواجب) كالبسملة نهاية

مبطل في اعتقاده بوجوب قطعا عدم جزمه بالفعل في الواقع بل وعدم نية مطلقا كذلك اذا لا يتصور مع ارتكاب المبطل والعلم به نية كاهو معلوم واعتقادنا عدم المبطل انما يقتضى الجزم لمن قام به ذلك الاعتقاد لا لمن قام به نقيضه فنحن مع اعتقادنا عدم المبطل نعلم او نعتقد انه لم يحصل له جزم بالفعل بل حصل له بالفعل عدم الجزم وذلك مضروا ما ان ما حصل له من عدم الجزم خلاف مقتضى اعتقادنا فهذا شىء آخر لا ينبغي التأثير في جزمه وعدم حصوله فتدبر فانه واضح لتعلم ان هذا الجواب ليس بشىء (قوله ما عندنا) لك ان تقول اعتقادنا انما يمنع تأثير العلم المذكور حيث وافقنا المباشر في اعتقادنا لا حيث خالفنا (قوله وهذا مبطل عندنا) قد يجاب بمنع إطلاقه وانما يبطل بمن يعتقد ركنية المتروك (قوله اغتفار اعتقاده مبطلا) كعدم وجوب بعض الأركان (قوله لم يؤثر الخ) ظاهره وان علم الشافعى أنه لا يطلب عند ذلك المخالف وتوقى ذلك الخلاف وليس بعيدا لاحتمال أن يأتى بها احتياط وان لم يطلب عنده توقى الخلاف فيها (قوله وكذا لا يضرب اخلاله الخ)

لا عندنا فتأمله وأيضا فالمدار هنا على وجود صورة صلاة صحيحة عندنا وإلا لم يصح الاقتداء بمخالف مطلقا لأنه معتقد لعدم وجوب بعض الأركان وهذا مبطل عندنا فاقترضت الحاجة للجماعة اغتفار اعتقاده مبطلا عندنا وإتيانه بمبطل عنده وإن تعدد ولو شك شافعى في اتیان المخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسينا للظن به في توقى الخلاف ومرفى بحجة ص أن المبطل الذى يغتفر جنسه في الصلاة لا يضرب اتیان المخالف به وكذا لا يضرب اخلاله بواجب ان كان ذا ولاية

خوفا من الفتنة فيقتدى به الشافعي ولا إعادة عليه وكانهم إنما يوجبوا عليه موافقته في الأفعال مع عدم نية الاقتداء به لعسر ذلك وإلا فهو يحصل لدفع الفتنة وصحة صلاة الشافعي بقينا ويشكل على ذلك ما يأتي أنه لا نصح الجمعة المسبوقه وإن كان السلطان معها الصادق بكونه إماما إذ قياس ما هنا صحة اقتدائهم به خوف (٢٨٢) الفتنة بل هي ثم أشد ويحجب بأنه عهد إبقاع غرا الجمعة مع اختلال بعض شروطها العذر ولم

يعهد ذلك في الجمعة حد
تقدم جمعة أخرى فان
اضطروا للصلاة معه نوا
ركعتين نافلة (تنبيه)
رجح مقابل لصح جماعة
من أكابر أئمتنا بل ألف فيه
مجلى ونقل عن الأكثرين
لكن نوزع فيه واختاره
جمع محققون متأخرون
وعلى المذهب فرق ابن عبد
السلام بين ما هنا وعدم
صحة اقتداء أحد مجتهدين
في المأوا والقبلة فاد اختلف
اجتهادهما بالآخر بان
المنع مطلقا هنا يؤدي الى
تطيل الجماعة المطلوب
تكتسبها بخلافه في ذنبك
لندرتهم فان قلت يؤيد
المقابل المذكور ما هو معلوم
ان من قلد تقليدا صحيحا
كانت صلاته صحيحة حتى
عند المخالف قلت معنى
كونها صحيحة عند المخالف
انها تبرى فاعلمها عن المطالبة
بها ونحو ذلك لا أنا نربط
صلاتنا بها لان هذا تخلفه
مفسدة أخرى وهي اعتقادنا
انه غير جازم بالنية بالنسبة
اليها فتعنا الربط لذلك
لا لاعتقادنا بطلان صلاته
بالنسبة لا اعتقاده فالحاصل
انها من حيث ربطنا بها

ومغنى كأن سمعه يصل تكبيرة التحريم أو القيام بالحمد لله ع ش (قوله خوفا من الفتنة) هذا التعليل ممنوع
فقد لا يعلم الامام بعدم اقتدائه او مفارقتة كان يكون في الصف الاخير مثلا او يتابعه في افعالها من غير ربط
وانظار كثير فينتفي خوف الفتنة نهاية (قوله فهو الخ) اي الموافقة من غير ربط وانظار كثير نهاية
(قوله فيقتدى به الشافعي الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله على ذلك) اي على قوله وكذا
لا يضر لإخلاله الخ (قوله) ويحجب بأنه عهد الخ لا يخفى ما فيه على المتأمل سم (قوله للصلاة معه) اي
لصلاة الجمعة المسبوقه مع السلطان (قوله ونقل) أي مقابل الاصح أو ترجيحه (قوله لكن نوزع فيه)
اي في النقل (قوله واختاره) اي مقابل الاصح (قوله وعلى المذهب) اي الراجح الذي عبر عنه المنهاج
بالاصح (قوله فرق الخ) قد يقال لا حاجة للفرق بل ماذكر على حد ما هنا من اعتبار نية المقتدى فان
كلا من المجتهدين يعتقد نجاسة ماء الآخر وان جهته غير قبله سم (قوله بين ما هنا) اي صحة الاقتداء
في نحو الفصد وإن شئت تقول اي في الفروع والخلافية فصحبوا فيها الاقتداء في نحو الفصد ونحو المس
(قوله بالآخر) متعلق بالاقتداء (قوله بأن المنع) أي منع صحة الاقتداء مطلقا أي سواء أتى الامام بمبطل
عندنا او عنده (هنا) اي في الفروع والخلافية في المذاهب (قوله المقابل الخ) يعني الصحة في نحو المس
(قوله ونحو ذلك) عطف على قوله انها تبرى الخ (قوله لا أنا نربط الخ) اي وليس معنا انه يصح لا الاقتداء
بهم (قوله لان هذا) اي صحة الربط وتكثير الجماعة (قوله انه غير جازم الخ) فيه نظر سم (قوله لذلك)
اي لا اعتقادنا انه غير جازم الخ (قوله انها) اي صلاة المخالف مع نحو المس (قوله لذلك) اي للربط فاللام
للتعديرة (صاحفة) على ظاهره ويحتمل أن المشار اليه اعتقادنا انه غير جازم الخ فاللام للتعليل وصاحفة معنى
صحيحة ويؤيده قوله ظاهر افهما الخ (قوله فكل من صلاتنا) اي مع نحو الفصد و (صلاته) اي مع نحو المس
(قوله على كل مقلد) بكسر اللام (قوله انه يجب تقليد الارجح الخ) اي والاصح خلافا كما يأتي في القضاء
كردى (قوله عنده) اي المقلد (قوله مقلد) بفتح اللام (قوله لما فيه) اي في الواقع ونفس الامر (قوله
بغيره) الى قوله ولا اثر في المغنى والى التنبيه في النهاية لا قوله ولا اثر الى وخرج وقوله في الثانية وقوله فيلزمه
مفارقتة وقوله جهلا (قوله ولو احتمالا) عبارة المغنى والنهاية ولا بمن توهمه أو ظنه ما موما كأن وجد رجلين
يصليان جماعة وتردد في ايهما الامام ومخله كما قاله الزركشي ما إذا جهما فان اجتهد في ايهما الامام واقتدى
بمن غلب على ظنه انه الامام فينبغي ان يصح كما يصلي بالاجتهاد في القبلة والثوب والا وان اعتقد كل من
عضلين انه الامام صحت صلاتهما لا مقتضى للبطلان او انه موما موما بطلت صلاتهما لان كلا مقتد بمن يقصد
الاقتداء به وكذا لو شك في شك ولو بعد السلام كما في المجموع انه امام او موما موما بطلت صلاته لشك انه تابع
او متبوع ولو شك احدهما وظن الآخر صحت للظان انه امام دون الآخر وهذا من المواضع التي فرقوا
فيها بين الظن والشك اه (قوله ولو بعد السلام الخ) أي بأن شك بعد السلام في كون امامه موما موما لا ان
محل هذا الملم بين اماما كما هو ظاهر ولا يتأفاه وإن بان اماما لمجوز تخصيصه بغير هذه الصورة بل يتعين ذلك

المعتمد الضرر م (قوله ويحجب بأنه عهد الخ) لا يخفى ما فيه على المتأمل (قوله وعلى المذهب فرق ابن عبد
السلام الخ) قد يقال لا حاجة للفرق بل ماذكر على حد ما هنا من اعتبار نية المقتدى فان كلا من المجتهدين
يعتقد نجاسة ماء الآخر وإن جهته غير قبله (قوله انه غير جازم بالنية) فيه نظر (قوله ولو بعد السلام)
اي بان شك بعد السلام في كون امامه موما موما لا ان محل هذا الملم بين اماما كما هو ظاهر ولا يتأفاه وإن بان اماما
لجواز تخصيصه بغير هذه الصورتين بل يتعين ذلك ولو شك كل من اثنين في انه امام او موما لم تصح صلاته
غير صالحة لذلك ومن حيث لم يؤمها لذة فاعلمها صالحة له ظاهر افيهما وأما باطنا فكل من صلاتنا وصلاته يحتمل الصحة سم
وغيرها لان الحق ان المصيب في الفروع واحدا لكن على كل مقلدان يعتقد بناء على انه يجب تقليد الارجح عنده ان ما قاله مقلده اقرب إلى
موافقة ما في نفس الاسرافه غيره مع احتمال مصادفة قول غيره لما فيه فتأمل (ولا نصح قدوة بمقتد) بغيره إجماعا ولو احتملا ولو بعد السلام

سم على حج اه ع ش و يأتي عن البصري ما يوافقه وقوله بغير هذه الصورة أى بالشك قبل السلام (قوله كما
 مر) أى في شرح ولو شك بعد السلام لم يؤثر على المشهور (قوله وان بان اماما) أى ان طال زمن التردد أو
 مضى ركن كاه وظاهر سم على حج اه ع ش عبارة البصري قوله ولو بعد السلام كما مر في سجود السهو
 وان بان اماما مقتضى هذا الصنيع انه لو شك بعد السلام ثم زال الشك وبان انه امام عدم الصحة وهو بعيد
 جدا فالذي يظهر الصحة مطلقا طال الزمن للشك ولم يطل اه (قوله وذلك) راجع للمتن (قوله ولا اثر عند
 التردد للاجتهاد الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما مر آنفا (قوله خلافا للزركشي) أقول الوجه ما قاله الزركشي
 واما قوله ولا مجال لها هنا فهو ممنوع إذ قد تفيد القرائن الظن بل القطع بكونه اماما وما هو ما و يكونه نوى
 الامامة او الائتمام ويؤيد ذلك نظائر في كلامهم سم بخذف (قوله لان شرطه ان يكون الخ) رده النهاية بما
 نصه ومعلوم ان اجتهاده بسبب قرائن تدل على غرضه لا بالنسبة للنية لعدم الاطلاع عليها فسقط القول بان
 شرط الاجتهاد ان يكون الخ اه (قوله روى لا يطلع عليها) فيه نظر إذ قد يستدل عليها بقرائن سم (قوله
 في غير الجمعة) أى اما فيها فلا تصح لان فيه انشاء جمعة بعد اخرى ع ش (قوله على المعتمد الخ) متعلق بتصحيح
 وحاصله انه يصح الاقتداء في الصورة الثانية وهو قوله او مسبوقون الخ في غير الجمعة على المعتمد لكن مع
 الكراهة واما في الاولى فيصح في الجمعة ايضا وبلا كراهة مطلقا اه من نسخة سقيمة للكردي بفتح الكاف
 الفارسي على التحفة وفي الكردى بضم الكاف العربي على شرح بافضل مانصه قوله وخرج بمقتد الخ فيصح
 في غير الجمعة اما هي فلا مطلقا عند الجلال الرملي وفي الثانية عند الشارح اما في الاولى فتصح عنده لكن بكره
 الاقتداء بالمسبوق المذكور اه واسقط النهاية لفظة في الثانية كما مر وكتب ع ش عليه مانصه عليه قوله مر
 لكن مع الكراهة ظاهره في صورتين وعليه فلا ثواب فيها من حيث الجماعة وفي حج التصريح برجوعه
 للثانية فقط والكراهة خروجا من خلاف من ابطالها وسياتي في كلام المحلى قبيل صلاة المسافر ما يصرح
 بتخصيص الخلاف بالثانية اه أقول بل كلام الشارح كالنهاية كالصريح في الرجوع للصورتين معا كما مر
 عن الكردى بضم الكاف خلافا لما مر عن الكردى بفتح الكاف وع ش واما قوله وسياتي في كلام
 المحلى الخ ففيه ان المحلى إنما ذكر هناك الصورة الثانية والخلاف فيها اتم الجمع وسكت عن الصورة الاولى
 بالكلية ولم يتعرض لها اصلا وهذا لا يشعر بتخصيص الخلاف بالثانية فضلا عن التصريح بذلك قول المتن
 (ولا بمن تازمه اعادة) وان جهل انه تلزمه الاعادة فاذا بان بعد الصلاة وجب القضاء مر سم قول المتن
 (كقيم تيمم) لا يبعد ان شرط هذا العلم بحالته ويستثنى مر سم قول المتن (كقيم تيمم) هل شرط هذا علم

لشككه في انه تابع أو متبوع ذكره في المجموع (قوله وان بان اماما) أى ان طال زمن التردد أو مضى ركن
 كاه وظاهر (قوله خلافا للزركشي) أقول الواجب ما قاله الزركشي واما قوله ولا مجال لها هنا فهو ممنوع
 إذ قد تفيد القرائن الظن بل القطع بكونه اماما او اماما وما يكونه نوى الامامة او الائتمام ويؤيد ذلك نظائر
 في كلامهم كقولهم يصح بيع الوكيل المشروط فيه الاشهاد بالكفاية عند توفر القرائن كاه والمعتمد الذي
 ذكره الغزالي وأقره عليه الشيخان مع ان الكناية لا بد لها من نية فلو لان للقرائن مجال في النية ما يأتي هذا
 الكلام منهم ولا الاشهاد على هذا البيع المتوقف على النية فليتأمل وكقولهم في مصلين تردد كل في انه امام
 او اماموم انه لو ظن احدهما انه امام وشك الاخر صحت للظان انه امام دون الاخر ولا خفاء ان ظن احدهما
 انه امام لم يستد في الا للقرائن إذ الظن بلا سند لا اعتبار به فدل هذا على ان للقرائن مجال في ظن السكون اماما
 لا يقال هذا في ظن نفسه اماما والانسان اعرف بحال نفسه بخلاف ما نحن فيه فانه في ظن غيره اماما لا نقول
 هذا الا بقدرح في الدلالة على أن القرائن مدخلا فيما ذكر فتدبره (قوله وهو لا يطلع عليها) فيه نظر إذ قد
 يستدل عليها بقرائن (قوله في المتن ولا بمن تازمه اعادة) وان جهل انه تلزمه الاعادة فاذا بان بعد الصلاة
 وجب القضاء مر (قوله في المتن كقيم تيمم) لا يبعد ان شرط هذا العلم بحالته ويستثنى مر (قوله ايضا
 كقيم تيمم) هل شرط هذا العلم اماما ومجاله حال الاقتداء وقبله ونسى فان لم يعلم مطلقا لا بعد الصلاة صحت

كما مر في سجود السهو وان
 بان اماما وذلك لاستحالة
 اجتماع كونه تابعا ومتبوعا
 ولا أثر عند التردد للاجتهاد
 فيما يظهر خلافا للزركشي
 لأن شرطه أن يكون
 للعلامة فيه مجال ولا مجال
 لها هنا لان مدار الامامية
 على النية لا غير وهي
 لا يطلع عليها وخرج
 بمقتد ما لو انقطعت القدوة
 كان سلم الامام فقام مسبوق
 فاقتدى به آخر أو مسبوقون
 فاقتدى بعضهم ببعض
 فتصح في غير الجمعة في
 في الثانية على المعتمد
 لكن مع الكراهة (ولا
 بمن تازمه اعادة) وان
 اقتدى به مثله (كقيم
 تيمم) لنقص صلاته

المأموم بحاله حال الاقتداء أو قبله ونسي فإن لم يعلم مطلقا إلا بعد الصلاة صحت ولا قضاء لأن هذا لا مامحدث
وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يضرو ولا يوجب القضاء ولا فرق هنا ويخص ماسياتي بغير ذلك ويفرق فيه
نظر والتسوية قربة أي فلا قضاء هنا كما لو بان حدث امامه إلا ان يظهر فرق واضح سم على حج وفي كلام
الشارح مر في باب التيمم ما يصرح بالتسوية بينه وبين المحدث ع ش قول المتن (ولا قارىء بأى) (فرع)
علم اميته وغاب غيبة يمكن التعلم فيها فهل يصح اقتداؤه به ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لان الاصل بقاء الامية
ونقل عن فتاوى الشارح مر انه لو ظن انه تعلم في غيبته صحح الاقتداء به وقد يتوقف فيه لما قدمناه ولا
يشكل على ما قلت قل لم يصح الاقتداء بمن علم حدثه ثم فارقته مدة يمكن فيها طهره لان الظاهر من حال المصلي انه
تطهر بعد حدثه انصح صلاته وليس الظاهر من حال الامي ذلك فان الامية علة من منته والاصل بقاؤه عا ش
قول المتن (في الجديد) راجع الى اقتداء القارىء بالامى لا الى ما قبله القديم يصح اقتداؤه به في السرية دون
الجمهرية بناء على ان المأموم لا يقرأ في الجمهرية بل يتحمل الامام عنه فيها وهو القول القديم ايضا نهاية زاد
المغنى وذهب المزي الى صحة الاقتداء به سرية كانت أو جهرية ومحل الخلاف فيمن لم يطاوعه لسانه أو طواعه
ولم يرض زمن يمكنه فيه التعلم ولا فلا يصح الاقتداء به قطعا اه (قوله وان لم يمكنه) الى التنبيه في المغنى إلا
قوله فيلزمه مفارقتة (ولا علم حاله الخ) فلا تنعقد للجاهل بحاله فلا بد من القضاء وان لم يكن الجاهل إلا بعد سم
على حج اه ع ش (قوله ولا علم حاله الخ) عبارة المغنى وتصح الصلاة خلف المجهول قراءته أو اسلامه لان
الاصل الاسلام والظاهر من حال المسلم المصلي انه يحسن القراءة فان اسر هذا في جهرية اعاد المأموم لان
الظاهر انه لو كان قارئ الجهر ويلزمه البحث عن حاله كما نقله الامام عن ائمتنا لان أسرار القراءة في الجمهرية
يخيل انه لو كان يحسنها لجهربها فان قال بعد سلامه من الجمهرية نسيته الجهر او تعمدته لجوازه اى وجهل
المأموم وجوب الاعادة كما قاله السبكي لم يلزمه الاعادة بل تستحب كمن جهل من امامه الذي حاله لثانجون
واقافته اسلام وردة وقت جنونه أو رده فانه لا يلزمه الاعادة بل تستحب ما في السرية فلا اعادة عليه عملا
بالظاهر ولا يلزمه البحث عن طهارة الامام نقله ابن الرفعة عن الاصحاب اه وكذا في النهاية إلا قوله اى
وجهل المأموم وجوب الاعادة كما قاله السبكي (قوله فيلزمه مفارقتة الخ) خلافا للنهاية والمغنى وعبارة سم
المعتمد انه لا يلزمه مفارقتة وانه إذا استمر ولو مع العلم خلافا لتقييد السبكي بالجهل حتى سلم لزمه الاعادة المأمومين

(ولا) قدوة (قارىء)
بأى في الجديد) وان
لم يمكنه التعلم ولا علم
بحاله لانه لا يصلح لتحمل
القراءة عنه لو أدركه
راكعا مثلا ومن شأن
الامام التحمل ويصح
اقتداؤه بمن يجوز كونه
أميا إلا إذا لم يجهر في
جمهرية فتلزمه مفارقتة

ولا قضاء لأن هذا الامام محدث وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يضرو ولا يوجب القضاء كما سياتى أو لا فرق
هنا ويخص ماسياتي بغير ذلك ويفرق فيه نظر والتسوية قربة إلا ان يظهر فرق واضح فان قيل على التسوية
هلا كفى عن هذا المثال بمسئلة الحدث الانية قلنا بقوت التنبيه على ان المسافر المتيمم يصح الاقتداء به وان
كان حدثه باقيا تأمل (قوله ولا علم حاله الخ) فلا تنعقد للجاهل بحاله فلا بد من القضاء وان لم يكن الجاهل
إلا بعد (قوله ويصح اقتداؤه بمن يجوز كونه أميا إلا إذا لم يجهر الخ) عبارة العباب وكذا اى يعيد وجوبا
ان اقتدى بمن جهل أى جهل كونه قارئاً أو أمياً ان كان اقتداؤه به في الجمهرية لكن اسر فيها قال في شرحه
بخلاف ما إذا كان في سرية فانه لا اعادة عليه اى لكانها تندب على ما قاله ابن دقيق العيد ذكر ذلك في المجموع
وحكى فيه الاتفاق الى ان قال والذي يظهر انه إذا جهر ولم يسمع لم تلزمه الاعادة اه ثم قال في العباب ويلزمه
البحث اى عن حاله حينئذ قال في شرحه فان صلى من غير بحث لم تصح صلاته اه وقد يقال عدم الصحة
لا يوافق ما نقلناه في الحاشية الاخرى عنه من الجواب (قوله تلزمه مفارقتة) المعتمد انه لا تلزم مفارقتة
وانه إذا استمر ولو مع العلم خلافا لتقييد السبكي بالجهل حتى سلم لزمه الاعادة المأمومين (اقول)
والفرق بين هذا وعدم اعادة صلاته خلف مخالف شك في اتيانه بواجب وان لم يكن الحال لا تمنع ثم ما ذكره من
لزوم المفارقة أخذه في شرح العباب من كلام السبكي والاسنوى والأذرى ثم رده فانه قال وسيأتى ما يؤخذ منه
مع رده انه بمجرد اسراره في الركعة الاولى تلزمه مفارقتة ثم نقل عبارة الثلاثة وبين اخذ ذلك منها ثم قال وقد
يجاب عن ذلك جميعه باننا لا نسلم ان مجرد اسراره في الصلاة يبطل الاقتداء به لاحتمال ان يخبر بعد سلامه بنسيان

فان استمر جهلا حتى سلم
لزمته الاعادة مالم بين انه
قارىء (تنبيه) لزوم
المفارقة هنا يشكك عليه
ما سر ان امامه لو لحن مغيرا
في الفاتحة لم تلزمه مفارقتها
لاحتال نسيانه وهذا موجود
هنا وقد يجاب بحمل ذلك
على ما اذا لم يجوز كونه اميا
والا لزمته كإهنا لان عدم
جبره والحنه يقوى كونه
اميا وقضيته انه متى تردد في
مانع اقتدام وقامت قرينة
ظاهرة على وجوده لزمته
المفارقة ومرعن السبكي
ما يؤيده (وهو من يخل
بحرف أو تشديدة من
الفاتحة) بان لم يحسنه وهو
نسبة لامه حال ولادته
وحقيقته لغته من لا يكتب
ومن يحسن سبع آيات مع
من لا يحسن إلا الذكر
وحافظ نصف الفاتحة الاول
بمحافظة نصفها الثاني مثلا
كقارىء مع أى (ومنه
ارت) بالمثلثة (يدغم)
بإبدال (فى غير موضعه) أى
الادغام المفهوم من يدغم
فلا يضر إدغام فقط كتشديد
لام أو كاف مالك (والفتح)
بالمثلثة (يبذل حرفا) أى
بأتى بغيره بدله كراء بغير
وسين بباء نعم لانضرت لغته
يسيرة بان لم تمنع أصل
مخرجه وإن كان غير صاف
(وتصح) ولو فى الجملة
بتفصيله الآتى فيها

أنه قارىء مر اه (قوله جهلا) وفاقا للمغنى وخلافا للنهابة كما مر آنفا عبارة سم مفهومه أنه لو استمر مع
العلم بطلت صلاته وإن بان قارئاً وقضية الروض كغيره خلافا اه (قوله جهلا) أى للزوم الاعادة رشيدى
(قوله مالم بين انه قارىء) شامل لما اذا لم بين شئ سم (قوله) يشكك عليه ما سر الخ وفى سم بعد كلام
ما نصه فالوجه عدم لزوم المفارقة ثم ان بان قارئاً ولا لزمته الاعادة كما جرى عليه فى شرح العباب اه (قوله)
وهذا أى احتمال النسيان (قوله وقضيته) أى قضية الجواب (قوله ما سر) أى فى شرح ويعذر فى التنجس
للعلم كرى قول المتن (وهو من يخل بحرف الخ) هذا تفسير الامى ونبه بذلك على ان من لم يحسنها بطريق
الاولى ولو احسن اصل التشديد وتعدت عليه المبالغة صح الاقتداء به مع الكراهة كفى الكفاية عن
القاضى مغنى ونهاية قول المتن (من الفاتحة) خرج به التشهد ونحوه كالتكبير والسلام فلن لا يخل بذلك فيه
الاقتداء بمن يخل بذلك فيه ويفرق بان شان الامام ان يتحمل الفاتحة والمخل لا يصلح للتحمل وليس من شأنه
تحمل نحو التشهد سم ونهاية وتعقبه البرماوى كفى البجبرى بان هذا غير مستقيم لما تقدم ان الاخلال
ببعض الشدات فى التشهد يخل أيضاً فلا يصح حينئذ صلاته ولا إمامته اه وبعبارة الشارح فى التشهد
وقضية كلام الانوار انه يراعى هنا التشديد وعدم الابدال وغيرهما نظير ما مر فى الفاتحة اه وقال شيخنا
وهذا أى ما مر عن النهاية وسم هو المعتمد اه اقول ويؤيد ما مر عنهما قول الاصنف الا ترى فان كان فى
الفاتحة فكأى وإلا فصح صلاته والقعدة به (قوله بان لم يحسنه) الى قول المتن وتصح فى النهاية والمغنى (قوله)
حال ولادته) عبارة غيره كانه على الحالة التى ولدته امه عليها اه (قوله من لا يكتب) أى ولا يقرأ شيخنا
(قوله ومن يحسن الخ) عبارة للمغنى ومن يحسن سبع آيات من غير الفاتحة مع من لم يحسن إلا الذكر كالقارىء
مع الامى قاله فى المجموع وكذا اقتدام حافظ النصف الاول بمحافظة النصف الثانى وعكسه لان كلامهما
يحسن شيئاً لا يحسنه الاخر اه (كقارىء مع أى) هذا واضح فيمن يحفظ القرآن مع من يحفظ الذكر واما
من يحفظ نصف الفاتحة الاول مع من يحفظ الثانى فكأى من اختلافهما للمعجوز عنه فلا يصح اقتداء احدهما
بالآخر عر ش وتقدم عن المغنى ما يوافقه (قوله فلا يضر ادغام فقط) أى بلا ابدال سم (ولو فى الجملة)
الى قول المتن فان عجز فى النهاية الا قوله واخرس وقوله ولو فى غير الفاتحة وقوله ويظهر الى واعد قول المتن
(وتصح مثله) علم منه عدم صحة اقتداء اخرس باخرس ولو عجز امامه فى اثنا صلاته عن القراءة لخرس له

أو نحوه بل الظاهر الذى يصرح به كلامهم أن الصلاة تصح خلفه ظاهر اثم بعدها ان أخبر بذلك تبييناً موافقة
الظاهر للباطن فلا إعادة وإلا بان مخالفتها ولو لوطنا للقرينة فلزمته الاعادة اه وقوله ل الظاهر الخ وهو
المعتمد (قوله فان استمر جهلا حتى سلم الخ) مفهومه انه لو استمر مع العلم بطلت صلاته وان بان قارئاً
وقضية الروض كغيره خلافاه (قوله مالم بين انه قارىء) شامل لما اذا لم بين شئ سم (قوله) يشكك عليه ما سر
الخ اقول يشكك عليه ايضا ان لزوم المفارقة إن كان للحكم باميته فينبغى عدم الانعقاد لزوم مجرد المفارقة
المقتضى لانعقاد الاول فلا وجه للزوم المفارقة فالوجه عدم لزوم المفارقة ثم ان بان قارئاً ولا لزمته الاعادة
وقد يشكك عليه ايضا صحة الاقتداء بخالف شك فى اتيانها بالواجبات من غير قضاء إلا ان يفرق بان
الاسرار فى مواضع الجهر قرينة عدم احسان القراءة فقد قامت قرينة البطلان ولا كذلك هناك بل
الظاهر الاتيان بالواجبات مراعاة للخلاف فليتأمل فان قلنا بعدم لزوم المفارقة كما مضى عليه فى شرح
العباب فلا إشكال لكن قياس ما هنا من وجوب الاعادة اذ لم يتبين الحال لزومها هناك اذا لم يتبين الحال
وليس ببعيد وقد يفرق (قوله ولا لزمته كما هنا) فيه ان اللزوم هنا انما اذا سر فى الجهرية وجوابه
ان اللحن هناك نظير الاسرار هنا ايضا واللزوم هنا لم يرتب على مجرد التجويز (قوله فى المتن) وهو من
يخل بحرف أو تشديد من الفاتحة) خرج نحو التشهد فلن لا يخل بذلك فيه الاقتداء بمن يخل بذلك فيه
مر ويفرق بان من شان الامام ان يتحمل الفاتحة والمخل لا يصلح للتحمل وليس من شأنه تحمل التشهد
وبما يدل على ان التشهد اوسع منه لا يشترط فيه الترتيب (قوله فلا يضر ادغام فقط) أى بلا ابدال

مفارقة بخلاف ما لو عجز عن القيام لان اقتداء القائم بالقاعد صحيح ولا كذلك القارىء بالآخرس قاله البغوى
 فى فتاويه فلولم يعلم بخبره حتى فرغ من صلاته اعادة لان حدوث الخرس نادر بخلاف طر وحدث نهاية
 وقوله ولو عجز الخفى الاسنى والمعنى مثله (قوله و آخرس بمثله) تقدم عن النهاية خلافه وعبارة سم جزم شيخنا
 الشهاب الرملى بامتناع اقتداء آخرس باخرس ووجه بما حاصله الجمل بتمامها لجواز ان يحسن احدهما
 ما لا يحسن الاخر لو كانا ناطقين انتهى وهو ظاهر فى الخرس الطارىء ويوجه فى الاصل بانه قد يكون
 لاحدهما قوة بحيث لو كان ناطقا احسن مالم يحسنه الاخر سم ولا يخفى بعد كل من التوجيهين لاسما
 الثانى وفى البيجورى عن الشورى والسلطان يؤخذ من كلام النهاية انه لو كان خرسهما او خرس الماموم
 فقط اصليا صح بخلاف ما لو كان خرسهما او خرس الماموم فقط عارضا فلا يصح اه (قوله بالنسبة) الى قول
 المتن فان عجز فى المعنى الاقوله ويظهر الى واعاد (قوله بالنسبة للمعجوز عنه) ينبغى ان يؤخذ من ذلك صحة
 اقتداء احدهما بالاخر اذا كان احدهما يضم تاء نعمت والاخر يكسرها للالتفاق فى المعجوز عنه
 فليتامل سم (قوله وابدلها احدهما غينا الخ) قال عميرة ومثله اى فى الصحة فيما يظهر لو كان احدهما
 يسقط الحرف الاخير والاخر يبده انتهى اقول قد يفرق بينهما بانها وان اتفقا فى المعجوز عنه لكن
 الاقوى بالبدل قراءتها كمل واتمم لم يات لها يبدل عش وقد يمنع الاكلمة بان الاول فيه نقص فقط
 والثانى فيه نقص وزيادة قول المتن (وتكره بالتتام الخ) ولا فرق بين ان يكون ذلك فى الفاتحة او غير ما اذا فاه
 فيها نهاية ومعنى (قوله وهو من يكرر التاء الخ) الاقرب انه لا فرق بين العمدة وغيره لان المكرر حرف قرانى
 كثر او قل عش (قوله لعذره) يفهم انه لو لم يعذر ضرر والظاهر خلافه م لان مجرد زيادة الحرف
 لا تضر سم وعبارة عش والاقرب انه لا يضر لما مر من ان ما يكرره حرف قرانى اه قول المتن
 (واللاحن) اللحن يسكون الحاء الخطا فى الاعراب غش اى والمراد به هنا الخطا مطلقا فى الاول او فى الاثناء
 او فى الاخر يجزى (قوله كفتح دال نعبدا الخ) وضم صاد الصراط وهزمة اهدنا ونحوه كاللحن الذى لا يغير
 المعنى وان لم تسمه النحاة لحنها نهاية ومعنى (قوله كما مر) اى فى باب صفة الصلاة سم (قوله كالمستقين)
 التمثيل به لا يظهر عش عبارة الرشيدى هذا ليس بلحن بل ابدال حرف اه (قوله لفهمه الخ) او

(قوله قدوة اى و آخرس بمثله) بخلافه يغير مثله كما تقدم قال فى شرح الروض فلو عجز امامه فى اثناء الصلاة عن
 القراءة لخرس فارقه بخلاف عجزه عن القيام لصحة اقتداء القائم بالقاعد بخلاف اقتداء القارىء بالآخرس قاله
 البغوى فى فتاويه قال ولو لم يعلم بحدوث الخرس حتى فرغ من الصلاة اعادة لان حدوث الخرس نادر بخلاف
 حدوث الحدث اه (قوله و آخرس) جزم شيخنا الرملى فى شروط الامامة بامتناع اقتداء آخرس باخرس
 ووجه بما حاصله للجمل بتمامها لجواز ان يحسن احدهما ما لا يحسن الاخر لو كانا ناطقين اه وهو
 واضح فى الخرس الطارىء ويوجه فى الاصل بانه قد يكون لاحدهما قوة بحيث لو كان ناطقا احسن مالا يحسن
 الاخر اه (قوله بالنسبة للمعجوز عنه) ينبغى ان يؤخذ من ذلك صحة اقتداء احدهما بالاخر اذا كان
 احدهما يضم تاء نعمت والاخر يكسرها للالتفاق فى المعجوز عنه فليتامل (قوله لعذره) يفهم انه لو لم
 يعذر ضرر والظاهر خلافه لان مجرد زيادة الحرف لا تضر (لعذره) كذا فى شرح الروض وغيره وقضيته
 انه لو لم يعذر ضرر لكن صرح الماوردى وغيره بما جزم به فى العباب فى باب صفة الصلاة بانه لو شدد تخفيفا جزا
 وكرهه وقال الشارح فى شرحه ووضح بما ياتى فى اللحن الذى لا يغير المعنى انه مع التعمد حرام فليحمل الجواز
 اى الذى عبر به الماوردى وغيره على الصحة لا الحل ولا يناهيه ما مر فى المبالغة اى فى التشديد لا ناهى زيادة وصف
 وما هنا زيادة حرف و به يتدفع نظير القمولى فيه اه وهو صريح فى الصحة مع تشديد التخفيف وان تعمده مع
 ان فيه زيادة حرف اللهم الا ان يفرق بين التشديد وبين ما به ابدى في زيادة التشديد وقياس حرمة تعمد
 تشديد التخفيف حرمة تعمد نحو الفافاة (قوله لحن لا يغير المعنى الخ) وضم صاد الصراط وهزمة اهدنا
 ونحوه كاللحن الذى لا يغير المعنى وان لم تسمه النحاة لحننا شرح م (قوله كما مر) اى فى باب صفة الصلاة

قدوة اى و آخرس (بمثله)
 بالنسبة للمعجوز عنه وان
 لم يكن مثله فى الابدال كما اذا
 عجزا عن الرأ وابدلها
 احدهما غينا والاخر لا ما
 بخلاف عاجز عن رأ بعاجز
 عن سين وان اتفقا فى البدل
 لا احسان احدهما مالم يحسنه
 الاخر (وتكره) القدوة
 (بالتتام) وهو من يكرر
 التاء والقياس التثنية
 (والفافاة) همزتين والمد
 وهو من يكرر الفاء والواو
 وهو من يكرر الواو وكذا
 سائر الحروف لزيادة ونفرة
 الطبع عن سماعه ومن
 ثم كرهت له الامامة وصحت
 لعذره مع اتيانها باصل
 الحرف (واللاحن) لحننا
 لا يغير المعنى كفتح دال نعبدا
 وكسر بائها ونونها لبقاء
 المعنى وان اتم بتعمد ذلك
 (فان) لحن لحننا (غير معنى)
 ولو فى غير الفاتحة وكاللحن
 هنا الابدال لكنه لا يشترط
 فيه تغيير المعنى كما مر
 (كانعمت بضم او كسر)
 او ابطله كالمستقين وحذفه
 من اصله لفهمه بالاولى
 (ابطال صلاة من امكنه
 التعلم) ولم يتعلم لانه ليس
 بقرآن

نعم ان ضاق الوقت صلى لحرمته ويظهر انه لا ياتي بك الكلمة لانها غير قرآن طعام (٢٨٧) تنوقف صحة الصلاة حيثئذ عليها بل

تعمدها ولومن مثل هذا
مبطل واعاد لتقصيره
وحذف هذا من أصله لانه
معلوم ولا يجوز الاقتداء
به في الحالين (فان عجز
لسانه ولم يحضر من امكان
تعلمه) من حين اسلامه فيمن
طر اسلامه ومن التمييز في
غيره على الوجه كما مر لان
الاركان والشروط لا فرق
في اعتبارها بين البالغ وغيره
(فان كان في الفاتحة) او
بدلها ولو الذكركا هو ظاهر
(فكأى) (و مر حكمه) (والا)
بان كان في غيرها وغير
بدلها (فتصح صلاته
والقدوة به) وكذلك ان جهل
التحريم وعذرا ونسى انه
لحن او في صلاة فعلم ان
صلاته لا تبطل بالتغيير في
غير الفاتحة او بدلها الا اذا
قدر وعلم وتعمد لانه حيثئذ
كلام اجنبى وشرط ابطاله
ذلك بخلاف ما في الفاتحة
او بدلها فانه ركن وهو لا
يسقط بنحو جهل او نسيان
نعم لو تفتن للصواب قبل
السلام بنى ولم تبطل صلاته
وحيث بطلت صلاته هنا
يبطل الاقتداء به لکن للعالم
بحاله كما قاله الماوردى
ويفرق بينه وبين ما ياتي
في الامى بان هذا يعسر
الاطلاع على حاله قبل
الاقتداء به واختار السبكي
ما اقتضاه قول الامام ليس

لانه ليس من اللحن حقيقة وان كان مرادهم هنا ما هو اعم من الابدال كما اشار اليه الشارح رشيدى (قوله)
نعم ان ضاق الوقت الخ) اى وقد امكنه التعلم سم (قوله) لتقصيره اى بترك التعلم سم (قوله) وحذف
(هذا) اى الاستدراك المذکور (قوله) ولا يجوز الاقتداء الخ) هل شرط بطلان الاقتداء فيهما العلم بحاله او
لا فرق لانه كما يبنى الثانى ان كان في الفاتحة فان كان في غيرها وبطلت صلاته فسيأتى في قوله
وحيث بطلت صلاته الخ سم (قوله في الحالين) اى في ضيق الوقت وسعته (قوله من حين اسلامه) الى قوله
المتن ولا تصح في المغنى الا قوله او في صلاة وقوله وحيث الى واختاره (قوله ومن التمييز في غيره) والاوجه
خلافه لما يلزم عليه من تسكينه بها قبل بلوغه والخطاب في ذلك متوجه لوليه دونه نهاية وسم اى فيسكون
من البلوغ عرش (قوله و مر حكمه) الى قول المتن و تصح في النهاية لا قوله وحيث الى واختار (قوله و مر
حكمه) يؤخذ منه بطلان اقتداء الجاهل بحاله ايضا سم قول المتن (والا فتصح صلاته الخ) افاد ضعف ما
ياتى عن الامام فليتنبه له عرش لکن ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمغنى اقرار ما ياتي واعتماده وياتى
آتفاعن الرشيدى ما يفيد اعتماده وجزم شيخنا باعتماده ايضا (قوله وكذا الخ) عبارة المغنى اذ كان عاجزا
او جاهلا لم يحضر من امكان تعلمه او ناسيا له (قوله او في صلاة) فيه وقفة والقياس البطلان لانه كان
من حقه الكف عن ذلك رشيدى وهذا مبنى على ما ياتي عن السبكي فيفيد اعتماده خلافا لما مر وياتى عن
عرش (قوله في غير الفاتحة) اى اما في الفاتحة فتبطل وان لم يكن عامدا لما لکن بشرط عدم التدارك قبل
السلام لا لكونه لحن لما ذكره الشارح بعد رشيدى (قوله او بدلها) الاولى الواو (قوله وشرط ابداله)
مبتدا والضمير للكلام الاجنبى (قوله ذلك) خبره والاشارة لما ذكر من القدرة والعلم والعمد (قوله قبل
السلام) اى او بعده ولم يطل الفصل عرش (قوله وحيث بطلت صلاته الخ) اى صلاة الا حن في غير
الفاتحة بان قدر وعلم وتعمد كرى اى ولم يتدارك (قوله هنا) اى في اللحن في غير الفاتحة وغير بدلها (قوله)
وبين ما ياتي في الامى) اى حيث بطل اقتداء الجاهل به ايضا (قوله يعسر الاطلاع على حاله الخ) اى لان
الفرض انه قادر فيعسر الاطلاع قبل الصلاة على انه يغير فيها علما عاددا سم (قوله واختار السبكي الخ)
ضعيف عرش وتقدم ما فيه (قوله ليس لهذا) اى الا حن نهاية (قوله من البطلان) بيان لقوله ما اقتضاه
الخ عرش (قوله مطلقا) اى في القادر والعاجز وغنى ونهاية عبارة سم اى سواء قدر او عجز كما عبر بذلك
عنه في شرح الروض فلا يقتضى البطلان عنده مع الجهل والنسيان ايضا اى الامع السكتة كما هو معلوم بما
تقدم في شروط الصلاة قول المتن (ولا تصح قدوة رجل الخ) (فرع) هل يصح الاقتداء بالملك
الوجه الصحة لانه ليس بانى وان كان لا بوصف بالذكورة (فرع) هل يصح الاقتداء بالجنى الوجه الصحة
اذا علم ذكوره فهل يصح الاقتداء به وان تطور بصورة غير الادى كصورة حمار او كلب يحتمل ان
يصح ايضا لانه ان نقل عن القمولى اشتراط ان لا يتطور بما ذكر الا ان يكون مقصوده اشتراط ذلك ليعلم
انه جنى ذكر فحيث علم بضر التطور بما ذكر فليحذر سم على المنهج اه عرش وميل القلب الى اطلاق

(قوله نعم ان ضاق الوقت) اى وقد امكنه التعلم قبل (قوله لتقصيره) اى بترك التعلم (قوله) ولا يجوز
الاقتداء به في الحالين) هل شرط بطلان الاقتداء فيهما العلم بحاله ولا فرق لانه كما يبنى الثانى
ان كان الفاتحة اخذا من اطلاق قوله لا ياتي فان كان في الفاتحة فكأى بل اولى لوجود القدرة هنا لانهم فان
كان في غير الفاتحة وبطلت صلاته فسيأتى في قوله وحيث بطلت صلاته الخ (قوله ومن التمييز في غيره
على الوجه) الوجه خلافه شرح مر (قوله و مر حكمه) يؤخذ منه بطلان اقتداء الجاهل بحاله ايضا
(قوله لا اذا قدر) يبنى او كان في حكم القادر اخذا من قول المصنف والشارح ابطال صلاة من
امكنه التعلم ولم يتعلم (قوله وحيث بطلت صلاته هنا) وهو ان يكون في غير الفاتحة (قوله ويفرق بينه وبين
ما ياتي في الامى) اى حيث بطل اقتداء الجاهل به ايضا (قوله بان هذا يعسر الاطلاع على حاله الخ) اى لان
الفرض انه قادر فيعسر الاطلاع قبل الصلاة على انه يغير فيها علما عاددا (قوله من البطلان مطلقا) اى سواء

لهذا قراءة غير الفاتحة لانه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة من البطلان مطلقا (ولا تصح قدوة رجل)

أي ذكره ولو صليا (ولا خشي) مشكل (٢٨٨) (بامراة ولا خشي) مشكل إجماعا في الرجل بالمرأة الا من شذ كما زني ولا احتمال انوثته

ما نقل عن القمولى من اشتراط عدم التطور بصورة غير الآدمي (قوله أي ذكر) إلى قول المتن وتصح في
المغنى لإقوله إجماعا إلى الاحتمال الخ (قوله ولو صليا) أي بمراة (بامراة) أي اوصية بمراة
مغنى (قوله فالصور تسع) أي خمسة صحيحة واربعة باطله نهاية ومعنى (قوله اتصحت ذكوره) أي بعلمة
غير قطعية عش (قوله كقوله) أي قول الخشي أنا ذكر أو أنثى (قوله للشك) متعلق بذكره (قوله الذي)
إلى قول المتن ولو بان في النهاية الا قوله واختير إلى ما إذا وكذا في المغنى الا قوله وزعم إلى المتن وقوله ونحوه
إلى المتن (قوله ولو موميا) أي حيث علم الماموم بانتقالاته ولو بطريق الكشف وهذا بالنسبة له أما بالنسبة
لغيره كما لو كان رابطة فلا يعول على ذلك وإنما اغتفر ذلك في حقه لعلمه بحقيقة الحال ومحل كون الخوارق لا
يعتد بها إنما هو قبل وقوعها وأما بعدها فيعتد بها في حق من قامت به فن ذهب من محل بعيد إلى عرفة وقت
الوقوف بها وأدى أعمال الحج تم حججه وسقط عنه الفرض عش (لذلك) أي لكل صلاته (قوله في الثاني)
أي في القائم بالقاعد (قوله قبل موته الخ) ركان ذلك يوم السبت أو الاحد وتوفي صلى الله عليه وسلم بخوة يوم الاثنين
نهاية ومعنى قال عش قوله مر يوم السبت الخ أي في صلاة الظهر دميرى اه (قوله لا يلزم الخ) أي لما
تقرر في الاصول من تصحيح انه إذا نسخ الوجوب بقي الجواز أي عدم الحرج سم (قوله ذلك أي وجوب
العقود) (قوله لانه الاصل) قد يقال اصالة لا تفيد مع شمول القاعدة لذلك سم (قوله الخبر البخاري الخ)
أي وللاعتداد بصلاته نهاية ومعنى (قوله بالصبي المميز الخ) أي ولو قبل بلوغه سبع سنين اخذ من الخبر
الآتي وأما مره بها فيتوقف على بلوغه ذلك فتنبه له عش (قوله ولو مفضولا الخ) شامل لامتياز الصبي
بأصل الفقه سم عبارة النهاية والمغنى ولو كان الصبي أقر أو أفه اه (قوله للخلاف الخ) الك ان تقول أني
يراعى الخلاف مع مخالفة للسنة الصحيحة الا ان يقال ليست صريحة في المدعى لا احتمال عدم اطلاعه صلى
الله عليه وسلم على ذلك وفعل عمر والمذكور اجتهاد لبعض الصحابة وان كان بعيدا من سياق الحديث بصرى
(قوله ومن ثم كره الخ) قد تشكل الكراهة بوقوعه في عهده صلى الله عليه وسلم مع تكراره وعدم انكاره عليه الصلاة
والسلام الا ان يدعى ان محل الكراهة اذا وجد صالح للامامة وغيره ويحمل ما ورد على انه لم يوجد صالح
سم واجاب عش بما نفيه الا ان يقال وجه الكراهة الخروج من خلاف من منع الاقتداء به وهذا لم
يكن موجودا في عهده صلى الله عليه وسلم عروضا لخلاف بعده لا يضر لا احتمال النسخ عند المخالف اه
قول المتن (والعبد) لو حذف المصنف الو او منه لكان أولى ليستفاد منه صحة قدوة الكامل بالصبي العبد
بالمنطوق وبالصبي الحر وبالعبد الكامل بطريق الاولى ومعنى (قوله لما صح الخ) أي ولان صلاته معتد بها نهاية
ومعنى (قوله نعم الحر أولى منه) أي وان قل ما فيه من الرق والظاهر تقدم الميعض على كامل الرق ومن زادت
حريته على من نقصت منه نهاية ومعنى (قوله الا ان تميز بنحو فقه الخ) أي فهمما سواء على ما يأتي سم ومعنى
(قوله مطلقا) أي تميز العبد بنحو فقهه او لا عش (قوله لان دعاه الخ) عبارة المغنى لان القصد منها الشفاعة
والدعاء والحرهما اليق اه (قوله اقرب للاجابة) قد يقال ان ثبت فيه نقل فواضح والا فحمل تأمل

قد رأو عجز كما عبر بذلك في شرح الروض فلا يقتضى البطلان غنده مع الجهل والنسيان أيضا أي الامع
الكثرة كما هو معلوم مما تقدم في شروط الصلاة (وزعم انه لا يلزم من نسخ وجوب القعود وجوب القيام)
أي لما تقرر في الاصول من تصحيح انه إذا نسخ الوجوب بقي الجواز أي عدم الحرج (قوله لانه الاصل) قد
يقال اصالة لا تفيد مع شمول القاعدة لذلك (قوله نعم البالغ ولو مفضولا الخ) شامل لامتياز الصبي بأصل الفقه
(قوله ومن ثم كرهه كافي البويطي) قد تشكل الكراهة بوقوعه في عهده عليه الصلاة والسلام مع تكراره
وعدم انكاره عليه الصلاة والسلام وباحتجاجة في شرح الروض على ان البالغ والحر أولى من الصبي
والعبد بقوله وخروج من خلاف من كره الاقتداء به أي بالصبي والعبد اه فتأمل الا ان يدعى ان محل
الكراهة اذا وجد صالح للامامة غيره ويحمل ما ورد على انه لم يوجد صالح (قوله الا ان تميز بنحو فقه) أي فهمما

الامام وذكورة الماموم
في خشي بخشي وذكورة
الماموم في خشي بامراة
وانوثة الامام في رجل بخشي
أما قدوة امرأة بامراة
أو خشي أو رجل وخشي
برجل ورجل برجل فصحيحة
فالصور تسع لذكره اقتداء
رجل بخشي اتصحت ذكوره
وخشي اتصحت انوثته
بامراة ومحل ان اتضح
بظني كقوله للشك (وتصح)
القدوة للبتوضي بالمتميم
الذي لا يلزم قضاء لكل
صلاته (و) للبتوضي (بما صح
الخلف وللقائم بالقاعد
والمضطجع) والمستلقى
ولو موميا ولا حدم بالآخر
لذلك وللاتباع في الثاني
قبل موته صلى الله عليه وسلم يوم او
يومين وهو ناسخ لخبر
وإذا صلى جالسا فصولا
جلوسا لجمعون وزعم انه
لا يلزم من نسخ وجوب
القعود وجوب القيام
يرد بان القيام هو الاصل
ولما وجب القعود لمتابعة
الامام فحين اذن نسخ ذلك
زال اعتبار المتابعة فلزم
وجوب القيام لانه الاصل
(والكامل) أي البالغ الحر
(بالصبي) المميز ولو في فرض
خبر البخاري ان عمرو بن
سلمة بكسر اللام كان يؤم
قومه على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو ابن
ست او سبع نعم البالغ ولو

مفضولا أو قنأ أولى منه للخلاف في صحة الاقتداء به ومن ثم كرهه كافي البويطي (والعبد) ولو صليا لما صح ان
هائثة كان يؤمها عبدها ذكر ان نعم الحر أولى منه إلا ان تميز بنحو فقهه كما يأتي والحر في صلاة الجنائزة أولى مطلقا لان دعاه اقرب للاجابة

وتكره امامة الاقاف ولو بالغيا كافي روضة شريح (والاعشى والبصير سواء على النصف) (٢٨٩) إذا اتحد احرية او رقما مثلا لان الاعشى

أخضع والبصير عن الخبث
احفظ نعم صرح جمع بان
البصير اولى من اعشى مبتذل
ورد بان الاعشى في عكسه
كذلك واختير ترجيح
البصير مطلقا لان الخبث
مفسد بخلاف ترك الخشوع
اما إذا اختلفا فخر اعشى
اولى من قن بصير (والاصح
صحة قدوة) نحو (السليم
بالسلس) اى سلس البول
ونحوه ممن لا تلمز إعادة
(والظاهر بالمستحاضة غير
المتحيرة) لكمال صلاتهما
أيضا وكونها للضرورة لا
ينافي كالمها وإلا لوجبت
إعادتها ما قدوة مثلما بهما
فصحيحة جز ما واما المتحيرة
فلا يصح الاقتداء ولو لمثلها
بها لوجب الاعادة عليها
(ولو بان امامه) بعد الصلاة
على خلاف ظنه (امرأة)
أو خنثى (أو كافرا معلنا)
كفره كذمى (قيل أو) بان
كافرا (مخفيا) كفره
كرنديق (وجبت الاعادة)
لنقصيره لترك البحث
لظهور اماره المبطل من
الانوثه والكفر وانتشار
امر الخنثى غالبا بخلافه في
الخنثى وقبل قوله في كفره
على ما نص عليه في الام
قيل ولو لولاه لكان الاقرب
عدم قبوله إلا بعد اسلامه
اه وفيه نظر بل الاقرب
قبوله مالم يسلم ثم يقتدى

بصرى (قوله وتكره امامة الاقاف الخ) لعل وجهه ان القلفة بما منعت وصول الماء إلى ماتحتها واحتمال
النجاسة كاف في الكراهة عش قول المتن (والاعشى الخ) والاصح كالاعشى فيما ذكر معنى عبارة النهاية
ومثله فيما ذكر اى من الاستواء السميع مع الاصم والفحل مع الخصى والمحبوب والاب مع ولده والقروى
مع البلدى اه (قوله إذا اتحد احرية الخ) عبارة النهاية ومعلوم ان الكلام في حالة استوائهما في سائر
الصفات والا فالقدم من ترجيح بصفة من الصفات الاتية اه (قوله من اعشى مبتذل) اى ترك الصيانة عن
المستقدرات كان لبس ثياب البذلة مغنى ونهاية (قوله في عكسه) اى فيما لو تبذل البصير (قوله كذلك)
اى كان اولى من البصير نهاية ومعنى (قوله مطلقا) اى ولو كان مبتذلا (قوله نحو السليم الخ) اى كالمستور
بالعارى والمستنجى بالمستحضر والصحيح بمن به جرح سائل او على ثوبه نجاسة معفو عنها نهاية ومعنى (قوله
ونحوه الخ) اقتصر الجلال المحلى اى والمغنى على التفسير بسلس البول كالروضة كانه لا نه محل هذا الخلاف
فغيره تصح به القدوة جز ما وفيه خلاف غير هذارد شيدى (قوله وكونها الخ) رد الدليل المقابل (قوله بعد
الصلاة) إلى قوله قال الخناطى في المغنى لإقوله على ما نص إلى مالم يسلم وإلى قول المتن لا جنبافى النهاية إلا
ما ذكر (قوله على خلاف ظنه الخ) اراد بالظن ما قابل العلم فيدخل فيه من جعل اسلامه او قراءته فتصح
القدوة به حيث لم يتبين به نقص يوجب الاعادة كما تقدم له مر وهذا يتدفع ما يقال ان قوله على خلاف
ظنه يفيد انه لو لم يظن ذكوره ولا اسلامه لم تصح القدوة به وهو مخالف لما قدمه على انه قد يقال جهل
الاسلام يفيد الظن بالنظر للغالب على من يصلى انه مسلم فهو داخل في عبارته عش ويأتى في الشرح كانه نهاية
والمغنى التصريح بجواز الاقتداء بمجهول الاسلام وقياسه جواز الاقتداء بمجهول الذكورة كما مر عن عش
خلافا لما في الجبيرى بلا عزم من اشتراط ظن الذكورة قول المتن (امراة) المتجه انه تميز بمحول عن الفاعل
كطاب زيد بنفسا والتقدير بان من جهة كونه من امرأة اى بانث انوثه امامه ولا يصح كونه مفعولا به لان
بان لازم لان كونه حالالا لانه قيد للعامل وانه بمعنى في حال وهو غير متجه هنا ولا كونه خبرا على انها من
اخوات كان لانها محصورة معدودة ولم يعده احد منها سيوطى اه عش (قوله أو خنثى) اى او مجنون او ولو
بان امامه قادر على القيام فكالو بان اميا كما صرح به ابن المقرئ هنا في روضه وهو المعتمد ولا يخالفه ما اقتضاه
كلامه في خطبة الجمعة انه لو خطب جالسا فبان قادر افسكن بان جنبالا لان الفرق بينهما كما افاده لود رحمه
الله تعالى ان القيام هنا ركن وثم شرط ويغتفر في الشرط ما لا يغتفر في الركن شرح مر اه سم وفي المغنى
ما يوافقه قال عش قضية هذا الفرق انه لو تبين قدرة الامام المصلى عاريا على السترة عدم وجوب الاعادة
وهو ما نقله سم على المتبع عن حج واقره لسكن في حاشية الزياى عن والد الشارح مر خلافه اه اى ان
السترة كالقيام في الصلاة واعتمده الخفى قول المتن (او كافرا الخ) وكذا إذا بان مرتدا مغنى (قوله كزندق)
يطلق على من يظهر الاسلام ويخفى الكفر وعلى من لا يتجمل دينيا والمراد هنا الاول عش (قوله لظهور
امارة المبطل) اى إذا تمتاز المرأة بالصوت والهيئة وغيرهما ويعرف معلمان الكفر بالغيار وغيره مغنى
(قوله وانتشار امر الخنثى الخ) وكذا الجنون مغنى (قوله بخلافه) اى المقتضى (في الخنثى) وسيأتى ترجيح
عدم الفرق بين الخنثى وغيره في كلامه نهاية ومعنى (قوله ولولاه) اى النص (قوله بل الاقرب الخ) اعتمده
النهاية والمغنى (قوله قبوله) اى قبول قول الامام في كفره نهاية ومعنى (قوله مالم يسلم الخ) اى في غير صورة
ان يسلم ثم يقتدى به مسلم ثم يقول الكافر لذلك المسلم لم اكن اسلمت الخ فلا يقبل قوله في تلك الصورة فقط
كردى (ثم يقول له بعد الفراغ) اطلاقه شامل لما لو قال انى مسلم الان ولكنى ما كنت مسلما حين امامتى

سواء على ما يأتى (قوله إذا اتحد احرية او رقما) والظاهر تقديم المبيح على كامل الرق من زادت حرته
على من نقصت عنه شرح مر (قوله وورد بان الاعشى) رده ايضا في شرح الروض بانه معلوم مما يأتى في نظافة
الثوب والبدن (قوله في المتن) لو بان امامه امرأة الخ قال في الروض او قادر على القيام (قوله وفيه نظر بل

وفيه توقف يؤيده التعليل بقوله الاتي لكفره بذلك فايراجع (قوله لكفره بذلك) أى مع تناقضه إذ
 إسلامه اولا يتناقض مادعا الان سم عبارة الرشدي اى بذلك القول فامتنع بقوله فيه اه (قوله فلا يقبل
 خبره) اى فلا تجب الاعادة (قوله بخلافه في غير ذلك) اى في غير ما سلم ثم اقتدى به ثم انا انفراد
 بالغير كما هو ظاهر اخباره عن كفره الذي استثنى منه هذه الصورة المذكورة وقوله لقبول اخباره الخ تعليل
 له رشدي وعبارة المغني بخلاف ما لو اقتدى بمن جهل اسلامه او شك ثم اخبر بكفره اه (قوله ويصح)
 الى قوله اه في المغني لا قوله في المجموع (قوله ويصح الاقتداء بمجموع الاسلام الخ) اجل المراد غير المقتطوع
 باسلامه كما يرشد اليه التعليل لا ما يشمل المردد في اسلامه على السواء والمتوهم اسلامهم لعدم جزم المقتدى
 بالنية بصرى وتقدم عن المغني انفا ما هو صريح في خلاف ما ترجاه (قوله وفي المجموع لو بان ان امامه الخ)
 ظاهره وان لم يقصر بان كان بعيدا بحيث لا يسمع الامام وكان وجهه النظر لما من شأنه سم ومال البصرى
 الى خلافه عبارة هل هو على اطلاقه أو محله فيمن شأنه ان يسمع لو اصغى بخلاف المصلي في اخريات
 المسجد القلب الى الثاني اميل وإن كان ظاهر كلامهم ان الاول اقرب ويأتى نظير هذا في مسئلة الخبث
 الظاهر الاتية اه وجزم ع ش بالاول عبارة اى ولو كان بعيدا فانه يفرض قريبا منه اه (قوله بطلت
 صلاته) أى تبين عدم انعقادها ع ش (قوله لانها لا تخفى غالبا) قد يؤخذ منه عدم البطلان إذا بان أن
 امامه لم يقرأ الفاتحة في السرية وقضيته عدم البطلان ايضا إذا بان امامه المالكى لم يقرأ بالبسملة ولو في
 الجهرية لانه لا يجزئها مطلقا فايراجع سم اقول يصرح بما قاله اولا ما قدمه بمانصه قال ابن العماد ولو
 أخبره بأنه لم يقرأ الفاتحة لم يجب القضاء كما لو أخبره بأنه محدث اه قول البجيرى ومثل الحدث ما لو
 بان تاركا للنية بخلاف ما لو بان تاركا للتكبير الاحرام والسلام والاستقبال فانها كالنجاسة الظاهرة
 ومثل حديثه ايضا ما لو بان تاركا للفاتحة في السرية او للتشهد مطلقا لان هذا مما يخفى اه (قوله او كبر ولم ينو
 فلا) أى لان النية محال على القلب وما فيه لا يطلع عليه ع ش (قوله ثم كبر ثانيا) أى الامام (قوله لم يضر في صحة
 الاقتداء الخ) اى ولو في الجمعة حيث كان زائدا على الاربعين كما لو بان امامه محدثا واما الامام فان لم ينقطع
 الاولى مثلا بين التكبيرتين فصلاته باطله لخروجها بالثانية ولا فصلاته صحيحة فرادى لعدم تجديد نية
 الاقتداء به من القوم فلو حضر بعد نيته من اقتدى به ونوى الامامة حصلت له الجماعة وعليه فان كانت في
 الجمعة لا تنعقد له لفوات الجماعة ع ش (قوله وان بطلت صلاة الامام) محل البطلان للثانية إذ لم يوجد بينهما

(الاقرب الخ) كذا شرح مر (قوله لكفره بذلك) فلا مع تناقضه إذا إسلامه اولا يتناقض مادعا الان (قوله
 بخلافه في غير ذلك) في شرح العباب وقول الاذرعى لولا النص لكان هو القياس لانه من باب الخبر يرد بان
 ما لا يطلع عليه إلا من الخبر يقبل اخباره به وإن كان كافرا وفارق ما قبله بان هذا لم يصدر منه فعل ما يكذب به
 بخلاف ذلك فاندفع استشكل هذا بذلك قال ابن العماد ولو أخبره بأنه لم يقرأ الفاتحة لم يجب القضاء كما لو
 أخبره بأنه محدث اه (قوله لقبول اخباره عن فعل نفسه) أخبره فاسق بحدته قال بعض الناس لا يقبل خبره
 ويصح الاقتداء به وفيه نظر بل الممتنع خلافه لا اخباره عن فعل نفسه او ما في حكمه اى فيقبل خبره (اقول) قد
 تقدم في باب الطهارة تقييد قبول خبر نحو الفاسق إذا أخبر عن فعل نفسه بما إذا بين السبب او كان فقيها موافقا
 فليراجع وليقيد ما هنا فامل (قوله وفي المجموع لو بان امامه لم يكبر الاحرام بطلت صلاته) ظاهره وان
 لم يقصر بان كان بعيدا بحيث لا يسمع الامام وكان وجهه النظر لما من شأنه وقوله لانها لا تخفى غالبا قد يؤخذ
 منه عدم البطلان إذا بان ان امامه لم يقرأ الفاتحة في السرية وقضيته عدم البطلان ايضا إذا بان ان امامه
 المالكى لم يقرأ بالبسملة ولو في الجهرية لانه لا يجزئها مطلقا فايراجع (قوله وفي المجموع) قال في العباب ونقله
 في شرحه عن التحقيق والمجموع عن نص البويطى مانصه ويبطل الاقتداء بمن بان انه لم يتحرم ولعل المراد
 انه لم يكبر للاحرام بخلاف تارك النية فانه كالمحدث اه عبارة الروض ولا بمن اى ولا قدوة بمن بان انه ترك

لكفره بذلك فلا يقبل
 خبره بخلافه في غير ذلك
 لقبول اخباره عن فعل
 نفسه ويصح الاقتداء
 بمجموع الاسلام ما لم يكن
 خلافه ولو بقوله لان
 اقدامه على الصلاة دليل
 ظاهر على اسلامه وفي
 المجموع لو بان أن امامه
 لم يكبر للاحرام بطلت
 صلاته لانها لا تخفى غالبا
 أو كبر ولم ينو فلا اه
 قال الخناطى وغيره ولو
 أحرم باحرامه ثم كبر ثانيا
 بنية ثانية سرا بحيث لم
 يسمع المأموم لم يضر في
 صحة الاقتداء وان بطلت
 صلاة الامام أى لان هذا
 مما يخفى ولا أمانة عليه

مبطل الاول كنيته قطعها ع ش (قوله لا ان بان) إلى قوله فان قلت في النهاية الا قوله واعترض إلى بل الذي يتجه الخ وكذا في المعنى الا قوله فلا فرق إلى بل الذي الخ (قوله ولم يحتمل تطهره الخ) أي عند المأموم بان لم يتفرقا كما عبر به المحلى ومفهوما انه إذا مضى من يحتمل فيه الطهارة لا تجب الاعادة على من اقتدى به وان تبين حديثه لعدم تقصيره وما نقل عن الزياضى من انه الفتى بوجوب الاعادة في هذه الصورة إلا لا عبرة بالظن البين خطؤه فلا يخفى ما فيه لأنه لو نظر إلى مثله لزوم وجوب الاعادة بتبين الحدث مطلقا ع ش (قوله ورجح المصنف الخ) عبارة النهاية والمعنى وهو أي لزوم الاعادة في الظاهرة المعتمد وإن صحح في تحقيقه عدم الفرق بين الظاهرة والخفية في عدم وجوب الاعادة وقال الاسنوى انه الصحيح المشهور اه (قوله والاوجه الخ) عبارة المعنى والاحسن في ضبط الخفية والظاهرة ما ذكره صاحب الانوار وهو ان الظاهرة ما تكون بحيث لو تأملها المأموم رآها والخفية بخلافها وقضية ذلك كما قال الاذرعى الفرق بين المقتدى الاعمى والبصير حتى لا يجب القضاء على الاعمى مطلقا وهو كذلك اه وعبارة النهاية والخفية هي التي يبطن الثوب والظاهرة ما تكون بظاهرة نعم لو كان بعلمه أو أمكنه رؤيتها إذا قام غير انه صلى جالس العجزه فلم يمكنه رؤيتها لم يقض لأن فرضه الجلوس فلا تقرب منه بخلاف ما إذا كانت ظاهرة واشتغل عنها بالصلاة ولم يرها البعده عن الامام فانه يجب الاعادة ذكر ذلك الرويانى قال الاذرعى وغيره ومقتضى ذلك الفرق بين المقتدى الاعمى والبصير أي حتى لا يجب القضاء على الاعمى مطلقا لأنه معذور بعدم المشاهدة وهو كما قال فالأولى الضبط بما فى الانوار ان الظاهرة ما تكون بحيث لو تأملها المأموم ابصرها والخفية بخلافها فلا فرق بين من يصلى قائما أو جالسا اه وكتب عليه الرشيدى ما نصه قوله فلا فرق الخ فيه منافاة مع الذى قبله وهو تابع في هذا للشهاب بن حجر في تحفته بعد ان تبع شرح الروض في جميع المذكور قبله لكن الشهاب المذكور إنما عقب ضابط الانوار بذلك بناء على ما فهمه منه من ان مراده بقوله بحيث لو تأملها المأموم الخ أي مطلقا أي سواء كان على الحالة التي هو عليها من جلوسه أو قيام الامام مثلا لم على غير ما بان تفرضه قائما إذا كان جالسا أو نحو ذلك حتى تلزمه الاعادة وإن كانت بنحو عمامته وهو قائم والمأموم جالس لعجزه لأننا لو فرضنا قيامه وتأمنا ما رآه وشيخ الاسلام في شرح الروض فهم منه ان مراده ان يكون المأموم بحيث لو تأملها على الحالة التي هو عليها لراها فلا يفرض على حالة غير ما حتى لا تلزمه الاعادة في نحو الصورة التي قد منها فاؤدى ضابط الانوار وضابط الرويانى عنده واحد بناء على فهمه المذكور ومن ثم فرع الثانى على الاول بالفهم معبر عنه بقوله فالأولى ولم يقل والاصح أو نحو ه وإنما كان الأولى لأنه لا يحتاج الى استثناء من حيث ضابط الرويانى والشهاب المذكور لما فهم المعايير بين الضابطين كما قررناه عبر عن ضابط الانوار بقوله والاوجه في ضبط الظاهرة الخ لكنه استثنى من عموم ذلك الاعمى والشارح م ر رحمه الله تعالى تبع شرح الروض أو لا كما عرفت ثم ختمه بقول الشهاب المذكور فلا فرق الخ فنافاه ومن صرح بان مؤدى الضابطين واحد والشارح م ر فى تأويله لكن مع قطع النظر عما استثناء الرويانى من ضابطه اضعفه عنده فساواة له عنده إماماه بالنظر لاصل الضابط فهو موافق للشهاب المذكور في المعنى والحكم وإن خالفه في الصنيع وموافق لما فى شرح الروض في الصنيع ومخالف له في الحكم كما يعلم بعبارة فتاويه فقد صرح فيها برجوع كل من الضابطين إلى الآخر وبالجملة فالشارح م ر لم يظهر من كلامه هنا ما هو معتمد عنده في المسئلة لكن نقل عنه الشهاب سم ما يوافق ما فى فتاوى والده الموافق للشهاب بن حجر وهو الذى انحط كلامه هنا اخراوان لم يلائم ما قبله كما عرفت وإنما اطلت الكلام هنا محل الحاجة مع اشتباه هذا المقام على كثير وعدم وقوف على من حقه حقه اه وبتبين بذلك ان ما فى ع ش بعد كلام وتبعه الجيرى مما نصه فيصير الحاصل ان الظاهرة هي العينية والخفية هي الحكمية وأنه لا فرق بين القريب والبعيد ولا بين القائم والقاعد ولا بين الاعمى والبصير ولا بين باطن الثوب

تكبيره الاحرام لانيته اه وكلام الشارح صريح في أن المجموع صرح بالامر ين (قوله لا ان بان امامه محدثا أو جنباً الخ) قال العراقي وتحريره يستثنى ايضا المستحاضة تعريعا على منع الافتدائها فى الكفاية عن

(لا) ان بان امامه محدثا أو
(جنباً) أو اذا نجاسة خفية
في ثوبه أو ملاقيه أو بدنه
ولو في جمعة إن زاد على
الاربعة كما أتى إلا أماره
عليها فلا تقصير ومن ثم
لو علم ذلك ثم نسيه واقتدى
به ولم يحتمل تطهره لزومه
الاعادة أما إذا بان ذان نجاسة
ظاهرة فتلزمه الاعادة
لتقصيره ورجح المصنف
في كتيب أن لا إعادة مطلقا

وظاهره لكن ينافي ضبط الظاهرة والخفية بما ذكره حج في الإيعاب وواضح أن التفصيل إنما هو في الحديث العيني دون الحكمي لأنه لا يرى فلا تقصير فيه اه تخالف لما انفق عليه الشارح والمغني والشهاب الرمي والنهاية من الفرق بين الأعمى والبصير وعدم لزوم الإعادة على الأعمى مطلقا وبعد هذا كله قيل القلب إلى ما مر عن شرح الروض الذي تبعه النهاية أولا ومال إليه السيد البصري كما مروى وباتي عن الإيعاب ما يوافق (قوله والأوجه الخ) معتمد ع (قوله ان تكون بحيث لو تأملها الخ) أي والخفية بخلافها نهاية ومغني قال ع (قوله) يدخل فيه ما في باطن الثوب فلا تجب الإعادة وهو موافق لما قدمه مر في ضبط الخفية لكن قياس فرض البعيد قريبا ان يفرض الباطن ظاهرا اه واعتمده البجيرمي وشيخنا وفاقا لظاهر صنيع النحفة وخلاف الصريح شرح الروض وصريح النهاية أولا (قوله رها) هذا يخرج الحكمية مطلقا فلا تكون إلا خفية وهو متجه والعينية التي لا تدرك إلا برائحتها وهو محل نظر فايراجع سم وفي ع (قوله) عن الزيادة ما نصه قوله رها مثال لا قيد فلا فرق بين الإدراك بالبصر وغيره من بقية الحواس اه (قوله) فلا فرق بين من يصلي الخ ولو لم يرها المأموم لبدأ واشتغال بالصلاة أو ظلمة أو حائل بينه وبين الامام تلزمه الإعادة عند الشارح والجمال الرمي واختلاف في الأعمى فاعتمد الشارح عدم وجوب الإعادة عليه مطلقا واعتمد الجمال الرمي أنه لا فرق بين الأعمى والبصير وفي الإيعاب ان مثل الأعمى فيما يظهر ما لو كان في ظلمة شديدة لمنعه أهلية التامل وان الخرق في سائر العورة كالخبر فيما ذكر من التفصيل اه كروى وقوله اعتمد الجمال الرمي الخ أي في غير النهاية (قوله) لكونها بعمامته (أي) أو نحو صدره كما هو ظاهر رشیدی (قوله) ويمكنه (أي) المأموم ع (قوله) واعترض (أي) فرق الروياني (قوله) وقضيته (أي) ما ذكره الروياني ع (قوله) ويظهر ان مرجع الضمير الاعتراض المذكور (قوله) بل الذي يتجه الخ) وفاقا للمغني والنهاية كما مر وخلاف ما في ع (قوله) حيث قال بعد حمل كلام النهاية على خلاف صريحه ما نصه فالمستفاد من كلامه مر حينئذ التسوية بين الأعمى والبصير ونقله سم على حج عنه لكن في حاشية ابن عبدالحق ان المتجه عدم القضاء على الأعمى مطلقا ونقل سم على المنهج عن حج مثله وعن مر خلافه اه (قوله) ما وجه الرد الخ) أي الاعتراض المذكور (قوله) حينئذ (أي) حين التنظير في القضية المذكورة وكون المتجه عدم لزوم الإعادة على الأعمى مطلقا (قوله) وبوجود تلك الحيثية) أي قوله بحيث لو تأملها الخ (قوله) يوجد التقصير) أي عن نحو الجالس فإنه بحيث لو قام لرأى فهو مقصر كروى وفيه توقف فان فرض المسئلة كما تقدم ان المصلي جالسا لم يجزه فرضه الجالس فلا تفرط منه أصلا (قوله) ان المدار الخ) بيان لما مر (قوله) بخلافه) أي المدار (قوله) في السجود) أي فان المدار فيه على التحرك بالفعل كروى ولعل الأولى ارجح ضمير بخلافه إلى قول الشارح ما مر في نجس الخ قول المتن (الاصح) أي الراجح ع (قوله) المتن (هنا) إنما قد به لانهم في غير هذا محل فرقوا بينهما ومنه ما قالوه في الشهادات انه لو شهد حال كفره وردت شهادته ثم أسلم وأعادها فان كان ظاهر الكفر قبلت الإعادة منه وإن كان مخفيا فلا تقبل لانها مر ع (قوله) لعدم) إلى قوله بخلاف ما للخ في النهاية والمغني قول المتن (والأعمى كالمرأة الخ) أي فيعيد القاري المؤتم به معنى ونهاية (قوله) ذلك) أي كون الأمام اميا (قوله) نحو الحدث الخ) أي كالتبعية (قوله) والخبر) أي الخفي والباطن كل ما لو تبين بعد الفراغ تجب معه الإعادة إذا بان في الائتمام يجب به الاستئناف وما لا تجب الإعادة معه مما تنفع القدوة مع العلم به إذا بان في الائتمام وجبت به نية المفارقة ودخل في قوله غير نحو الحدث ما لو تبين

أن تكون بحيث لو تأملها المأموم رآها فلا فرق بين من يصلي امامه قائما وجالسا ولو قام رآها المأموم وفرق الروياني بين من لم ير البعده أو اشتغاله بصلاته فيعيد ومن لم يرها لكونها بعمامته ويمكنه رؤيتها إذا قام مجلس عجزا فلم يمكنه رؤيتها فلا يبعد لعدوه واعتراض بانه يلزمه الفرق بين البصير والأعمى أي هو لم يفرقوا وقضيته ان الأعمى بفصل فيه بين ان يكون بفرض زوال عماء بحيث لو تأملها رآها وان لا وفيه نظر بل الذي يتجه فيه انه لا تلزمه إعادة لعدم تقصيره بوجه فلم ينظر للحيثية المذكورة فيه فان قلت فواجه الرد على الروياني حينئذ قلت وجهه ما افاده كلامهم ان المدار هنا على ما فيه تقصير وعدمه وبوجود تلك الحيثية يوجد التقصير نظير ما مر في نجس يتحرك بحركته ان المدار على الحركة بالقوة بخلافه في السجود على متحرك بحركته لفحش النجاسة وما هنا نجاسة فكان الحاقها بها أولى (قلت) الاصح المنصوص وقول الجمهور ان مخي الكفر هنا كعمله والله اعلم لعدم أهلية الكافر للصلاة بوجه بخلاف غيره (والأعمى كالمرأة في الاصح)

الماوردي انها كالحديث لأن الاستحاضة بما يخفى وهذا وارد على المنهاج أيضا لمنعه الاقتداء بالمتحيرة ثم لم يستثنها هنا ولا يقال دخلت في الحديث لأن الاقتداء بها لم يطل لاجل الحدث بدليل صحة الاقتداء بالاستحاضة غير المتحيرة وإنما هو لوجوب القضاء عليها (ان تكون بحيث لو تأملها المأموم رها) هذا ضبط الانوار واخذ منه شيخنا الشهاب الرمي انه لو اقتدى بمن يسجد على متصل به يتحرك بحركته فان كان بحيث لو تأملها رآه بطلت صلاته والا فلا شرح مر (قوله) رها) هذا يخرج الحكمية مطلقا فلا تكون إلا خفية وهو متجه والعينية

قدرة المصلي غاريا وقاعدا على الستر أو القيام عشا (قوله بخلاف ما لو بان حدثه الخ) أى أو نحوهما
 بما مر في الشرح والحاشية (قوله أو خبثه) ينبغى أن المراد خبثه الخفى أما الظاهر فقياس وجوب إعادة
 إذا بان بعد الصلاة وجوب الاستئذان إذا بان فى اثنتائها ولا يجوز الاستمرار مع نية المفارقة وما يدل عليه
 كلام الروض من جواز مبنى على المرجوح من أنه إذا بان بعد الصلاة تنجسه بالظاهرة لم يجب القضاء قاله سم
 وتقدم عن عشا ما يوافقه (قوله فانه تلزمه مفارقتها) أى عقب عليه بذلك قال فى المجموع ولا يغنى عنها
 ترك المتابعة قطعاً مغنى وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وعبارة شرح العباب قال فى
 المجموع بل تبطل صلاته إذا مضت لحظة ولم ينو ذلك أى المفارقة ويظهر أن الحكم كذلك إذا طارأ حدث
 الإمام مثلاً وعلم به بل قد يقال بالاولى ثم رايت صرح بذلك الشارح فى فصل خرج الإمام وظاهر ما تقدم
 أن البطالان لا يتوقف على انتظار كثير بخلاف ما باتى فيمن لم ينو الاقتداء والفرق أنه لم يتقدم هناك اقتداء
 بخلافه فانه سبق الاقتداء اهـ (قوله والفرقان الوقوف الخ) قد يقال أيضاً والقراءة ركن والطهارة
 شرط ويحتاج للاول ما لا يحتاج للثانى بصري (قوله بخلاف القراءة) أى بخلاف صيرورته أمياً بعد ما سمع
 قراءته مغنى (قوله أو خثنى بامرأة) أى ولم يعلم بحالها بل ظهر ارجلا كما يفيد صنيع الشارح (قوله فبان
 الخ) أى الخثنى الماموم (قوله أو خثنى بخثنى) أى فى ظنه مغنى (قوله فبان مستويين مثلاً) أى باناً رجليه أو
 امرأتين أو بان الماموم امرأة مغنى (قوله وخرج الخ) عبارة النهاية والمغنى وصوراً ما وردى وغيره مسئلة
 الكتاب بما إذا لم يعلم بحاله حتى بان رجلاً قال الأذرى وهذا الطريق اصح والوجه الجزم بالقضاء على العالم
 بخواتمه لعدم انعقاد الصلاة ظاهر واستحالة جزم النية انتهى والوجه الجزم بعدم القضاء إذا بان رجلاً فى
 تصوير الماوردى لا سيما إذا لم يمس قبل تبين الرجولية من طويل وانه لو ظهر جلائم بان فى اثنتائها خواتمه
 وجب استئذاناً فأنعم لو ظنه فى الابتداء رجلاً لم يعلم بحاله حتى بان رجلاً فلا قضاء والا وجهان التردد فى
 النية لا فرق فيه بين أن يكون فى الابتداء والدوام لكن فى الابتداء يضر مطلقاً وفى الاثناء طال الزمان أو
 مضى ركن على ذلك ضرراً فلا اهـ عبارة سم بعد ذكره عن الايعاب مثل قولهما وانه لو ظهر رجلاً الى
 نعم نصها وقد يتجه أن يقال ان تبين فى الاثناء خواتمه ثم ذكره قبل طول الفصل ومضى ركن بنى بل وتبين
 ذلك قبل المفارقة استتمت الصحة ولم تجب المفارقة وان لم يتبين إلا الخواتمة أو تبينت الذكورة أيضاً بعدها
 لكن مع طول الفصل أو مضى ركن استأنف لبطلانها بالتردد فى الاقتداء بمن لا يصح الاقتداء به فليتأمل قال
 عشا قوله مر والاوجه أن التردد فى النية الخ أى فى نفس النية كان ترددى ذكره كورة امامه بان علمه
 خثنى وترددى انه ذكر فى نفس الامر أو انثنى وأما التردد فى النية على وجه انه هل بقى فى الصلاة أو يخرج منها

بخلاف ما لو بان حدثه أو
 خبثه أثناءها فانه يلزمه
 مفارقتها وينبى والفرق أن
 الوقوف على نحو قراءته
 أسهل منه على طهره لانه
 وإن شوه حدث حدث
 بعده قريب بخلاف القراءة
 (ولو اقتدى رجل بخثنى)
 فى ظنه (فبان رجلاً) أو
 خثنى بامرأة فبان انثنى أو
 خثنى بخثنى فباناً مستويين
 مثلاً (لم يسقط القضاء فى
 الاظهر) لعدم انعقاد
 صلاته لعدم جزم نيته وخرج
 بقولنا فى ظنه ما لو كان خثنى
 فى الواقع بان كان اشتباه حاله
 موجوداً حينئذ

التي لا تترك الا برأئحتها وهو محل نظر فليراجع (قوله بخلاف ما لو بان حدثه أو خبثه الخ) ينبغى أن المراد
 خبثه الخفى أما الظاهر فقياس وجوب إعادة إذا بان بعد الصلاة وجوب الاستئذان إذا بان فى اثنتائها ولا يجوز
 الاستمرار مع نية المفارقة فادل عليه قول الروض فرع إذا بان فى أثناء الصلاة حدث امامه أو تنجسه أى ولو
 بنجاسة خفية كما فى شرحه والعباب فارقاً وبعد غير الجمعة لم يقض اهـ من أنه إذا بان فى الاثناء تنجسه بنجاسة
 ظاهرة كفت مفارقتها ولم يجب الاستئذان ينبغى أن يكون مبنياً على ما مشى عليه كما افاده اطلاقه من أنه إذا
 بان بعد الصلاة تنجسه بالظاهرة لم يجب القضاء فليتأمل (قوله فانه يلزمه مفارقتها) قال فى شرح العباب
 بالنية اهـ ويظهر أن الحكم كذلك إذا طارأ حدث الإمام مثلاً وعلم به بل قد يقال باولى فتأمله وراجع ثم رايت
 الشارح صرح بذلك فى فصل خرج الإمام من صلاته قبل ولو أحرز منفرداً فراجع له قال فى شرح الروض
 قال فى المجموع ولا يفتن عن المفارقة ترك المأبذة قطعاً بل تبطل به صلاته لانه صلى بعض صلاته خلف من علم
 بطلان صلاته وعبارة شرح العباب عن المجموع بل تبطل صلاته إذا مضت لحظة ولم ينو ذلك أى المفارقة
 الخ وظاهر هذا الكلام أن البطالان لا يتوقف على انتظار كثير بخلاف ما باتى فيمن لم ينو الاقتداء والفرق أنه

فيصير مطلقا طال زمن التردد أو قصر اه (قوله) لكن ظنه رجلا الخ يخرج مالوشك فيما يظهر ويفارق قوله فيما مر بمن يجوز كونه اميا بان الامي يجوز اقتداء الذكر به في الجملة اي إذا كان مثله بخلاف الخنثى فليراجع سم وتقدم عن النهاية والمغني وعش ما يوافقه (قوله) كما صححه الروياني اي وجوب الاعداد والذي يظهر في هذه المسئلة عدما إذا لاردد حينئذ معنى عبارة عش بعد سوق كلام الشارح لكن نقل سم عن شرح العباب له خلافه وهو قريب ووجه ان الخنثى جازم بالنية وبانت مساواته لاما في نفس الامر فلا وجه للزوم الاعداد ولا لكون المرأة لعلامات تدل عليها وفي سم على الغاية الجزم بما في شرح العباب اه (قوله) ولو قلنا إلى قوله قال الماوردي في المغني الا قوله والخبر الحاكم إلى صرح ان الخ إلى قول المتن لا ورع في النهاية إلا قوله في مرسل إلى صرح ان الخ وقوله وهي إلى وتكره وقوله غير نحو ما ذكر إلى قال قول المتن (من الفاسق) اي ران اختص بصنات مرجحة ككونه افاقه واقرا مغني (قوله) ولو حرا فاضلا شامل لما اذا كان الفاسق فقيها والعدل غير فقيه سم (قوله) ان سر كم اي ان اردتم ما يسركم و (قوله) فانهم وفدكم اي الواسطة بينكم وبين ربكم وذلك لانه سبب في حصول ثواب الجماعة للمامومين وهو يتفاوت بتفاوت احوال الائمة عش (قوله) في مرسل صلوا الخ اي وانما بحث خلف الفاسق لما في خبر مرسل الخ (قوله) وكفي به الخ عبارة النهاية والمغني قال الامام الشافعي وكفي به فاسقا اه (قوله) وتكره اي الصلاة خلفه اي الفاسق مطلقا كما مر في شرح وما كثر جمعه افضل الابدعة امامه وفي عش مانصه رادا لم تحصل الجماعة الا بالفاسق والمبتدع لم يكره الانتماء طبلوى ومراه سم على المنهج اه وفي البيهقي عن البرماوى مانصه ويحرم على أهل الصلاح والخير الصلاة خلف الفاسق والمبتدع ونحوهما لانه يحمل الناس على تحسين الظن بهم اه (قوله) وتكره امامة من يكره الخ عبارة المغني تنمة يكره تنزيها ان يؤم الرجل قوما كثرهم له كارهون لامر مذموم شرعا كوال ظالم او متغلب على امامة الصلاة ولا يستحقها الا لا يحرز من النجاسة او يحوو هيات الصلاة او يتعاطى معيشة مذمومة او يعاشر الفسقة ونحوهم وان نصبه لها الامام الاعظم اما إذا كرهه دون الاكثر او الاكثر لا لامر مذموم فلا يكره الامامة فان قبل إذا كانت الكراهة لامر مذموم شرعا فلا فرق بين كراهة الاكثر وغيرهم اجيب بان ضرورة المسئلة ان يختلفوا في انه بصنعة الكراهة ام لا فيعتبر قول الاكثر لانه من باب الرواية قال في المجموع ويكره ان يولى الامام الاعظم على قوم رجلا يكرهه اكثرهم نص عليه الشافعي وصرح به صاحب الشامل والتممة ولا يكره ان كرهه دون الاكثر بخلاف الامامة العظمى فانها تكره إذا كرهها البعض ولا يكره ان يؤم من فيهم ابوه واخوه الا كبراه (قوله) اكثر القوم الخ اي وتحرم عليه وكذا

لم يتقدم اقتداء هناك بخلافه هنا فانه سبق الاقتداء (قوله) لكن ظنه رجلا يخرج مالوشك فيما يظهر ويفارق قوله فيما مر بمن يجوز كونه اميا بان الامي يجوز اقتداء الذكر به في الجملة اي إذا كان مثله بخلاف الخنثى فليراجع (قوله) فلا تلزمه اعادة على الاوجه للجزم بالنية بخلاف مالو صلى خنثى الخ ذكر الروياني في البحر فيما إذا ائدى خنثى بامرأة معتقدة انها رجل ثم بان ان الخنثى انثى عن والده احتمالين احدهما الصحة لا اعتقاده جواز الاقتداء وقد بان في المال جوازه والثاني عدم الصحة لتفريطه حيث لم يعلم كونها امرأة قال وهذا أصح قال وعلى هذا الحكم الحاكم في الحدود وهو يعتقده رجلا ثم بان كذلك فالحكم صحيح على الاول دون الثاني ولا يختلف الحكم في حد الشرب وغيره بين الرجل والمرأة بل في القصاص قال الاذرى ولو ظنه رجلا اي عند الاقتداء به فبان في اثباتها خنثى ثم لو لمه مفارقة وهل يبنى او يستأنف فيه نظر اه قال الشارح في شرح العباب فظاهر كلامهم الذي في المتن ان المعتدة فانظر فيه الاستئناف اه وقد تبين ان يقال إن تبين في لا اثناء خنثى ثم ذكر ذكره قبل طول الفصل ومضى ركن بني بل وتبين ذلك قبل المارقة استمرت الصحة ولم تجب المفارقة ان لم تبين الخنثى أو تبينت المذكورة أيضا بعد هذا الكس مع طول الفصل ومضى ركن استأنف لبطاها بالتردد في الاقتداء بمن لا يصح الاقتداء به فليتأمل (قوله) ولو حرا فاضلا شامل لما إذا كان

لكن ظنه رجلا ثم بان خنثى بعد الصلاة ثم اتضح بالذكرة فلا تلزمه اعادة على الاوجه للجزم بالنية بخلاف مالو صلى خنثى خلف امرأة طائنا انهار جل ثم تبين ان ثنية الخنثى كما صححه الروياني لان للمرأة علامات ظاهرة غالبا تعرف بها فهو هنا مقصروا وإن جزم بالنية (والعدل) ولو قلنا مفضولا (اولى) بالامامة (من الفاسق) ولو حرا فاضلا لا لا وثوق به في المحافظة على الشروط ولخبر الحاكم وغيره ان سر كم ان تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم وفي مرسل صلوا خلف كل برو فاجرو ويعضده ماضح ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يصلى خلف الحجاج وكفي به فاسقا وتكره خلفه وهي خلف مبتدع لم يكفر ببدعته اشد لان اعتقاده لا يفارقه وتكره امامة من يكرهه اكثر القوم

لذموم فيه شرعى غير نحو ما ذكره لورود تغليظان فيه في السنة حتى اخذ منها بعضهم ان ذلك كبيرة لا الاتمام به قال الماوردى ويحرم على الامام نصب الفاسق اماما للصلاة لانه ما موربم اعاد المصالح، ليس منها أن يوقع الناس في صلاة (٢٩٥) مكروهة او يؤخذ منه حرمة

نصب كل من كره الاقتداء به وناظر المسجد ونائب الامام كهو في تحريم ذلك كما هو ظاهر (والاصح ان الافة) في الصلاة وما يتعلق بها وان لم يحفظ غير الفاتحة (اولى من الاقرا) غير الافة وان حفظ كل القرآن لان الحاجة للفقهاء اهم لعدم انحصار حوادث الصلاة ولا نه صلى الله عليه وسلم قدم ابابكر على من هم اقرامنه لخبر البخارى لم يجمع القرآن في حياته صلى الله عليه وسلم إلا اربعة انصار خزر جيون زيد بن ثابت واني بن كعب ومعاذ بن جبل وابوزيد رضى الله عنهم وخبر احقهم بالامامة اقرؤهم محمول على عرفهم الغالب ان الاقرا افة لانهم كانوا يضمنون للحفاظ معرفة فقه الاية وعلومها نعم يتسارى قن فقيه وجر غير فقيه كما في المجموع وينبغى حمله على قن افقه وجر فقيه لان مقابلة الحرية بزيادة الفقه غير بعيدة بخلاف مقابلتها باصل الفقه فهو اولى منها لتوقف صحة الصلاة عليه دونها ثم رابت السبكي اشار لذلك (و) الاصح ان الافة اولى من (الاورع) لان حاجة الصلاة الى الفقه اهم كما مر ويقدم الاقرا على الاورع والاوجه ان

لو كرهه كل القوم كافي الروضة ونص عليه الشافعى انتهى مناوى ونقل عن حواشي الروض لو الدال شارح من التصريح بالحرمة على الامام فيما لو كرهه كل القوم اقول والحرمة مفهوم تقييد الشارح السكراة بكونها من اكثر القوم عش (قوله لا مرمذوم شرعا) اما لو كرهه لغير ذلك فلا كراهة في حقه بل اللوم عليهم عش (قوله غير نحو ما ذكر) اى كوال ظالم ومن تغلب على امامة الصلاة ولا يستحقها او لا يحترز عن النجاسة او يحوهيات الصلاة او يتعاطى معيشة مذمومة او يعاشر الفاسق ونحوهم انتهى مناوى اه عش وتقدم عن المغنى مثله (قوله لا الاتمام به) اى لا يكره الاقتداء به حيث كان عدلا ولا يلزم من ارتكابه المذموم نفي العدالة عش (قوله ويحرم على الامام نصب الفاسق الخ) لم يصرح ببطلان النصب وسياتي تعرض الشارح له في شرح وطيب الصنعة ونحوها سم عبارة عش اى ولا تصح توليته كما قاله حج ومعلوم انه حيث لم تصح توليته لا يستحق ما رتب للامام اه وجزم شيخنا بذلك بلا عزو وعبارة الاقتناع وليس لاحد من ولاية الامور تقرير فاسق اماما في الصلوات كما قاله الماوردى فان فعل لم تصح كما قاله بعض المتأخرين اه (قوله وناظر المسجد) اى اذا كانت التولية له عش (قوله في الصلاة) الى قوله والاوجه في المغنى لا قوله كما في المجموع الى المتن قول المتن (اولى من الاقرا) ظاهره ولو عاريا وغيره مستورا وينبغى خلافه لما تقدم من كراهة الصلاة خلف العارى عش (قوله لخبر البخارى لم يجمع القرآن الخ) قال الجعبرى في شرح الرائية والصحابه الذين حفظوا القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم كثير من فن المهاجرين ابوبكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وحذيفة وسالم وابن السائب وابو هريرة ومن الانصار ابي زيد ومعاذ ابو الدرداء وابوزيد ومجمع فعنى قول انس لم يجمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا اربعة اى وزيد ومعاذ وابوزيد انهم الذين تلقوه مشافهة من النبي صلى الله عليه وسلم او الذين جمعه بوجوه قراءته انتهى وكل من هذين الجوابين وان استبعده بعض اهل العصر كاف في دفع الاشكال عش (قوله وخبر احقهم الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله محمول على عرفهم الغالب الخ) لعل من غير الغالب الصديق فلا ينافى ذلك ما تقدم فيه سم (قوله وينبغى حمله) اى حمل ما في المجموع (قوله فهو اولى الخ) اى القن المختص باصل الفقه سم (قوله لان حاجة الصلاة) الى قول المتن ومستحق المنفعة في النهاية لا قوله لعدم خبر مسلم بتقديم الاسن وقوله وخبر الى وتعتبر وقوله اى بان لم يسم الى ثم وقوله فوجها وقوله ولاية صحيحة الى وكان (قوله ويقدم الاقرا على الاورع) اى كما قاله في الروضة عن الجمهور معنى قال البصرى في النفس شئ من تقديم الاقرا على الاورع الذى يقرأ قراءة صحيحة وان كان ذلك اصح قراءة أو اكثر قرانا اه (قوله الاصح قراءة) اى لما يحفظه وان قل فقدمه وان كان غيره يحفظ اكثر منه لكن بقى ما لو كان احدهما يحفظ القرآن بكامله مثلا ويصحح ايات قليلة كاخر السور اطردت عاداته بالامامة بها والاخر يحفظ نصف القرآن مثلا ويصحح بتمامه فن يقدم منها فيه نظرو اطلاقهم قد يقتضى تقديم من يحفظ النصف ولو قيل بتقديم من يحفظ الكل لان المدار على صحة ما يصلى به لم يبعد عش (قوله في ذلك) اى فى صحة القراءة (قوله من ذلك) اى من الاصح قراءة (قوله وتردد) اى الاسنوى (قوله لا عبرة بها الخ) اى فلا يقدم صاحبها على غيره عش (قوله وبحت ايضا الخ) اقره النهاية والمغنى ايضا عبارة المغنى واما الزهده فهو ترك ما زاد على الحاجة وهو اعلى من الورع اذ هو فى الحلال والورع فى الشبهة قال فى

المراد بالاقرأ الاصح قراءة فان استويا فى ذلك فالأكثر قراءة وبحت الاسنوى أن التميز بقراءة السبع أو بعضها من ذلك وتردد فى قراءة مشتملة على لحن لا يغير المعنى ويتجه انه لا عبرة بها وبحت ايضا بتقديم الازهد على الاورع لانه اعلى منه اذ الازهد تجنب نهض الحلال والورع تجنب الشبهة

خوفامن الله تعالى زيادة فهو زيادة على (٢٩٦) العدالة بالعفة وحسن السيرة ولوتبين المفضل من هؤلاء الثلاثة ببلوغ او اتمام عدالة

المهمات ولم يذكروها في المرحلات واعتباره ظاهر حتى إذا اشتركا في الورع وامتاز أحدهما بالزهد قدمناه
انتهى زاد النهاية وهو ظاهر إذ بعض الأفراد للشيء قد يفضل بآية اه (قوله فهو زيادة الخ) لا مرقع له هنا
عبارة المغنى والنهاية عقب المتن أي الاكثر ورعاً والورع فمره في التحقيق والمجموع بأنه اجتناب الشهوات
خوفامن الله تعالى وفي أصل الروضة بأنه زيادة على العدالة من حسن السيرة والعفة اه (قوله ولوتبين المفضل
الخ) فلو كان الاقفة والافرا والاورع صديداً وقاصراً في سفره وفاقسقا وولد زنا وبجول الاب فضده أولى
نعم ان كان المسافر السلطان أو نائبه فهو احق واطلق جماعة ان امامة ولد الزنا ومن لا يعرف ابوه مكرهه
وصورته ان يكون في ابتداء الصلوة لم يسأله المأموم فان ساءه او وجدته قد احرمت وراقت به فلا بأس مغنى
ونهاية أي فلا لوم في الاقتداء ومعلوم منه في الكراهة ع شر عبارة الرشيد أي قال كراهة إتمامه في تقدمه على
غيره الذي ليس مثله مع حضوره وليست راجعة الى نفس امامته اه (قوله من هؤلاء الثلاثة) أي التي في المتن
ومثلها الا زهد الذي في الشارح (قوله او اتمام) أي بان لا يكون مسافراً قاصراً ع شر أي والمأمومون متممون
وعله في شرح الروض اختلاف بين صلاتيهما اقول ولو وقع بعض صلاتهم من غير جماعة بخلافها خلف المتم
رشيد (قوله او عدالة) أي زيادته والاصلها بان يكرن أحدهما عدلاً والاخر فاسقاً ع شر وكتب عليه
البصري ايضاً ما نصه كيف يتأتى التميز بالعدالة في غير الورع بالنسبة للاورع فليتأمل اه (قوله كان
أولى) وتقدم عن البويطي كراهة الاقتداء بالصبي للخلاف في صحته واما الثلاثة الباقية هنا فالفاستق وبجول
النسب أي كاللقط بكرة الاقتداء به ما ينبغي ان الاقتداء بالفاصر خلاف الأولى (فائدة) سئلت عمالو اسلم
شخص ومكث مدة كذلك ثم ارتد ثم اسلم شخص آخر ثم جدد المردا اسلمه واجتمعوا من المتقدم منها والجواب
ان الظاهر تقديم الثاني لان الردة ابطالت شرف الاسلام الاول ومن ثم لا ثواب له على شيء من الأعمال التي
وقعت فيه ع شر (أي كل منها) الى قوله وان ذكر النسب في المغنى لا اقله وخبر الى وتعتبر (قوله من الاولين)
أي الاقفة والافرا (قوله بخلاف الآخرين) أي الاسن والنسب ع شر (قوله اذ هو الخ) عبارة النهاية
والمغنى والمراد بالنسب من ينسب الى قريش او غيره ممن يعتبر في الكفاءة كالعلماء والصلحاء فيقدم الهاشمي
والمطلبي ثم سائر قريش ثم العربي ثم العجمي ويقدم ابن العالم والاصلح على ابن غيره اه قال ع شر قوله ثم العربي
أي باقي العرب وقوله مر ويقدم ابن العالم الخ أي بعد الاستواء فيما تقدم اه (قوله ومن اسلم بنفسه) أي
وان تاخر اسلامه سم (قوله لان فضيلته في ذاته) قد يقال والاخر كذلك فلو قال بذاته لكان ان نسب بصري
(قوله وخبر وليؤمكم الخ) كان ينبغي تقديمه على قول المتن والجديد (قوله فاورع الخ) وينبغي اخذاً بما قدمه
من البحث فاه فاورع (قوله فاقدم هجرة بالنسبة الخ) وقياس ما مر من تقديم من اسلم بنفسه على من اسلم
تبعاً لتقديم من هاجر بنفسه على من هاجر احداً بآئه وان تاخرت هجرة منه معنى زاد الا يعاب وظاهر تقديم من
هاجر احداً أصوله اليه صلى الله عليه وسلم على من هاجر احداً أصوله الى دار الاسلام لا على من هاجر بنفسه اليها
وهل يدخل في الاصول هنا الاثنى ومن ادلى بها كافي الام قياس الكفاءة لا وقد يفرق بان المدار هناك على
شرف ما يظهر عادة التفاخر به وهنا على ادنى شرفه وان لم يكن كذلك اه سم (وبالنسبة بنفسه الخ) لا يظهر وجه
لتخصيص الهجرة الى دار السلام بالهجرة بالنفس فتأتي في الاباء ايضاً بصري (قوله الى دار السلام) أي
بعده ^{عليه السلام} من دار الحرب مغنى (قوله فعلم ان المنتسب الخ) كذا في شرح المنهج ولفظه وبما تقرر
علم ان المنتسب الى من هاجر مقدم على المنتسب الى قريش مثلاً اه وكتب شيخنا العلامة الشهاب البراسي

(قوله ولوتبين المفضل من هؤلاء الثلاثة الخ) تقدم في شرح قول المتن الكامل بالصبي قول الشارح
نعم البالغ ولو مفضل لا وقتنا الى منه أي من الصبي اه (قوله ومن اسلم بنفسه) أي وان تاخر اسلامه (قوله
لانه اقدم اسلاماً) قد يقال هو اقدم اسلاماً وان كان بلوغه بعد اسلام المستقل حيث تقدم اسلام متبوعه
على اسلام المستقل إلا ان يقيد باسلامه قبل البلوغ (قوله فعلم ان المنتسب الخ) كذا في شرح المنهج

أو معرفة نسب كان أولى
(ويقدم الاقفة والافرا)
أي كل منهما وكذا الاورع
(على الاسن والنسب)
فعلى أحدهما أولى لان
فضيلة كل من الاولين لها
لها تعلق تام بصحة الصلاة
او كما لخلاف الآخرين
(والجديد تقديم الاسن)
في الاسلام (على النسب)
لان فضيلة الاول في ذاته
والثاني في آياته اذ هو
المنسوب لمن يعتبر في
الكفاءة كالعرب بتفصيلهم
وكالعلماء او الصالحاء ولا
عبارة يسن في غير الاسلام
فيقدم شاب اسلم امس على
شيخ اسلم اليوم نعم بحث
الحج الطبري انها واسلم
معا واستويا في الصفات
قدم الاسن لعموم خبر
مسلم تقديم الاسن ومن
أسلم بنفسه أولى عن أسلم
بالنسبة لان فضيلته في
ذاته نعم ان كان بلوغ التابع
قبل اسلام المستقل قدم
التابع لانه أقدم اسلاماً
حينئذ وخبر وليؤمكم
أكبركم كان لجميع
مقاربين في الفقه كما في
مسلم وفي رواية في العلم
وتعتبر الهجرة ايضاً فيقدم
أقفة فأقرأ فأورع فأقدم
هجرة بالنسبة لآبائه الى
رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} وبالنسبة

لنفسه الى دار الاسلام فأسن فأنسب فعلم ان المنتسب للأقدم هجرة مقدم على المنتسب لقريش
مثلاً وان ذكر النسب لا يغني عن ذكر الاقدم هجرة (فان استويا) في الصفات المذكورة في المتن وغيره كالهجرة (ففظافة) الذكريات

بها مشه ما نصه قوله وبما تقرر الخ شبهته في هذا أن الهجرة مقدمة على النسب ويرده أمران الأول تصريح
الرافعي بأن فضيلة ولد المهاجر من حين السب مع تصريح الشيخين بتقديم قريش على غيرها الثاني أنه يلزمه أن
يقول بمثل ذلك في ولد الاسن والاورع والافرقه من غير قريش مع ولد القرشي ولا يجوز أن يذهب
ذاهب إلى ذلك لاتفاق الشيخين على تقديم قريش على غيرها انتهى اه سم وعبارة الحلبي قوله وبما تقرر اى
من تقديم المهاجر على المنتسب علم ان المنتسب الخ وعلى قياسه يكون المنتسب لمن يقدم مقدما على المنتسب
لمن يؤخر فان الافقه مقدم على ابن الاقر أو ابن الاقر مقدم على ابن الاورع ولا مانع من التزام ذلك ثم رأيت
ان الشهاب البرلسي اعترض الشارح بان هذا مخالف لاتفاق الشيخين على ماتقديم قريش على غيرها من
العرب والعجم واقول مراد الشيخين تقديم قريش على غيرها من العرب والعجم لا على الافقه ومن بعده من
المراتب التي ذكرها (قوله) بان لم يسم من الخ يدخل فيه من لم يعلم حاله او وصف بخارم المروءة ع (قوله)
بنقص يسقط العدالة لم يبقال بمذموم شرعى وإن لم يسقط العدالة البصرى قول المتن (وحسن الصوت) اى
ولو كانت الصلاة سرية كما اقتضاه اطلاقه والمراد هنا بيان الصفات الفاضلة وأما الترتيب بينها فسيأتى ع
(قوله من الاوساخ) إلى قوله وهو من ولاه في المعنى إلا أنه قال فوجها بدل فصورة (فصورة) كذا في المنهج
والنهاية لكن بأسقاط قول الشارح المتقدم فوجها وكذا أسقطه المعنى وشرح المنهج وشرح بأفضل لكنهم
عبروا هنا نقلا عن التحقيق بالوجه بدل الصورة وقال ع ش قوله مر فصورة لعل المراد بالصورة سلامته في
بدنه من افقة تنقصه كدسج وشل لبعض اعضائه والمناسب الموافق لهذه الكتب ان يحذف قوله فوجها وقول
سم قوله فصورة تميز عن فوجها السابق اه لا يخفى بعده (قوله فبدنا) لا يبعد تقديم ما يظهر منه كيدورجل
على ما هو مستتب بصرى (قوله اقرع) اى حيث اجتمع في محل مباح او كما ما شتر كين في الامامة لما باتى من
انهم لو كانوا شريكين في ملك و تنازعوا لا يقرع بينهما بل يصلى كل منفردا ع ش (قوله) حيث لا امام راتب
عبارة للمعنى إذا كانوا في موات وفي مسجد ليس له امام راتب (قوله) واسقط حقه الخ فلو عن له الرجوع
رجع قبل دخول من اسقط حقه له في الصلاة ع ش (قوله) والا قدم الراتب اى وإن كان مفضولا في جميع
الصفات ومثله ما لو عين شخصا بدله لتنزيله منزله ع ش (قوله) وهو من ولاه الناظر قضية أن ما يقع من
اتفاق اهل محلة على امام يصلى بهم من غير نصب الناظر انه لاحق له في ذلك فيقدم غيره عليه لكن في الایباب
خلافه وعبارته (فرع) في الكفاية والجواهر وغيرهما تبعها للماوردى ما حاصله تحصل وظيفة امام غير
الجامع من مساجد المحال والعشائر والاسواق بنصب الامام شخصا او بنصب شخص نفسه لها برضا جماعته
بان يتقدم بغير إذن الامام ويؤمهم فاذا عرف به ورضيت جماعة ذلك المحل بامامته فليس لغيره التقدم عليه
لا باذنه وتحصل في الجامع والمسجد الكبير والذى في الشارع وتولية الامام او نائبه فقط لانها من الامور
العظام فاختصت بنظره فان فقد من رضيه اهل البلد اى اكثرهم كما هو ظاهر انتهى اه ع ش (قوله) من
ولاه الناظر اى ولو عا ما كفى كلام غيره رشيدى (قوله) بان لم يكره تصوير للتولية الصحيحة (قوله) اخذا
بما مر اى في شرح اولى من الفاسق (قوله) او كان بشرط الواقف ظاهره وإن كره الاقتداء به وإن يعتد
بشرط الواقف جز ماسم اقول كلام الشارح المار في شرح اولى من الفاسق كالصريح في خلافه واعتد
البحيرى فقال واعلم ان الامام الاعظم والواقف الناظر يحرم عليهم تولية الفاسق ولا يصح توليته ولا

ولفظه وبما تقرر علم أن المنتسب إلى من هاجر مقدم على المنتسب إلى قريش مثلا اه وكتب شيخنا العلامة
الشهاب البرلسي بها مشه ما نصه قوله وبما تقرر الخ شبهته في هذا أن الهجرة مقدمة على النسب ويرده
امران الاول تصريح الرافعي بان فضيلة ولد المهاجر من حين النسب مع تصريح الشيخين بتقديم قريش على
غيرها الثاني أنه يلزمه أن يقول بمثل ذلك في ولد الاسن والاورع والافرقه من غير قريش مع ولد
القرشي ولا يجوز أن يذهب إلى ذلك لاتفاق الشيخين على تقديم قريش على غيرها والله اعلم اه
(قوله فصورة) عطف على فوجها السابق (قوله) او كان بشرط الواقف ظاهره وإن كره الاقتداء به وإن تعيد

لم يسم أى من لم يعلم منه
عداوته بنقص يسقط
العدالة فيما يظهر ثم
(الثوب والبدن) من
الاوساخ (وحسن الصوت
وطيب الصنعة) بأن يكون
كسبه فاضلا كتنجارة
وزراعة (ونحوها) من
الفضائل يقدم بكل منها على
مقابله لا فضاة إلى استمالة
القلوب وكثرة الجمع ومن
ثم قدم على الاوجه من
تناقض للصنف عند
الاستواء في جميع ما مر آنفا
الاحسن ذكر انهم الا نطف
ثوبافوجها فبدنا فصنعة ثم
الاحسن صوتا فصورة
فان استويا وتشاحا اقرع
هذا كله حيث لا امام راتب
أو أسقط حقه الأولى
ولا قدم الراتب على الكل
وهو من ولاه الناظر ولاية
صحيحة بأن لم يكره الاقتداء
به أخذنا ما مر عن الماوردى
المقتضى عدم الصحة لان
الحرمة فيه من حيث
التولية أو كان بشرط
الواقف (ومستحق المنفعة)

يعنى من جازله الانتفاع
بمحل كما اشارت اليه عبارة
أصله (علك) له (ونحوه)
كاجارة وإعارة ووقف
وإذن سيد (أولى) بالامامة
فما يسكنه بحق من غيره
وإن تميز بسائر مامر
فيؤمهم إن كان أهلا ولو
نحو فاسق على ما اقتضاه
اطلاقهم بناء على ما هو
المتبادر أن المراد بالأهل
من تسخ إمامته وإن كرهت

(فان لم يكن) المستحق
للمنفعة حقيقة وهو من عدا
نحو المستعير إذ لا يجوز
الانابة الأئمة الاعارة
والمستعير من المالك لا يعير
وكذا القن المذكور حضر
المعير والسيد أو غابا خلافا
لتقييد شارح الامتناع
بمحضرة المعير وبما تقرر
علم أن في كلامه نوع
استخدام (أهل) للامامة
كأمراة الرجال أو
للصلاة كالكاfer وإن تميز
بسائر مامر (فله) إن كان
رشيدا (التقديم) لأهل
يؤمهم أى يتدب له ذلك
لخبر مسلم لا يؤمن الرجل
الرجل في سلطانه وفي رواية
لابن داود في بيته ولا في
سلطانه أما المحجور عليه
إذا دخلوا بيته لمصلحته
وكان زمنها بقدر زمن
الجماعة فان أذن وإليه لو أحد
تقدم والأصلوا فرادى
قاله الماوردى والصيمرى

ونظر فيه القمولى

يستحق المعلوم اه (قوله يعنى) إلى قوله ولو نحو فاسق في المغنى وإلى قول المتن والاصح في النهاية إلا قوله
ولو نحو فاسق إلى المتن وقوله خلافا إلى المتن وقوله قاله الماوردى إلى المتن (قوله يعنى من جاز الخ) أى والا
فنحو المستعير لا يستحق المنفعة سم عبارة المغنى وفي عبارة المصنف قصور فانها لا تشمل المستعير والعبد
الذى أسكنه سيده في ملكه فانها لا يستحقان المنفعة مع كونها أولى فلو عبر كالمحرر بساكن الموضع بحق
لشملهما اه (قوله كاجارة الخ) أى وصية نهاية ومعنى (قوله من غيره) متعلق بأولى (قوله وإن تميز الخ)
أى الغير (قوله بسائر مامر) أى من الألفه وغيره من جميع الصفات معنى (قوله وهو من عدا نحو المستعير)
أى فان المستعير لا يملك المنفعة فلا يستحقها قال الاسنوى بل ولا الانتفاع حقيقة انتهى واما العبد فظاهر
عش (قوله نحو المستعير) أى كالعبد الذى أسكنه سيده في ملكه (قوله إذ لا يجوز الانابة الخ) يؤخذ منه
أن محل ذلك في غير نحو عبده ولده من يجوز له استنابته في استيفاء منفعة الممار كما باتى في باب بصري (قوله
والمستعير الخ) ظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين المستعير الأهل وغير الأهل في عدم استحقاته التقديم لكن ينافيه
ماساينى في كلام مر من أنه لو حضر أحد الشريكين والمستعير من الآخر لا يتقدم غيرهما إلا باذنهما فاعل
ما اقتضاه التعليل هنا غير مراد فإيراجع رشيدى وقد يجاب بان ما هنا في المستعير المستقل أو ان ما باتى مستثنى
بما هنا (قوله من المالك) ليس بقيد عش (قوله وبما تقرر) أى من تفسير مستحق المنفعة بمن جازله
الانتفاع بمحل وتفسير ضميره المستحق فلم يكن بالمستحق للمنفعة حقيقة الاخص من المرجع (قوله
للامامة) إلى قول المتن والاصح في المغنى الا قوله وكان زمنها إلى فان أذن وقوله قال المتن (قوله كاسر) أى
مثل أهل مرفى قوله أن المراد الخ كرى (قوله كأمراة الخ) أى وخشى معنى (قوله وإن تميز) أى غير الأهل
عش قول المتن (فله التقديم) أى فلو تقدم واحد بنفسه من غير إذنه ولا ظن رضاه حرم عليه ذلك لأنه قد يتعلق
غرضه بواحد بخصوصه فلو دلت القرينة على عدم تعلق غرض صاحب المنزل بواحد منهم بل أراد الصلاة
وانهم يقدمون بانفسهم من شأوا فلا حرمة عش (قوله إن كان رشيدى) سيدك محترزه (قوله لأهل
يؤمهم) أى وان كان مفضولا وعليه فلو قال لجمع ليتقدم واحد منهم فهل يقرع بينهم أو يقدم أفضلهم أو
لكل منهم أن يتقدم وان كان مفضولا لعموم الأذن فيه نظروا لعل الثانى أظهر لأن إذنه لواحد منهم تضمن
اسقاط حقه وحيث سقط حقه كان أفضل أولى فلو تقدم غيره لم يحرم ما لم تدل القرينة على طلب واحد على
ما مر فتنبه له وعليه فحيث كان كذلك فالأولى عدم التقدم حيث علم أن هناك الأفضل منه وليس له الأذن لهذا
الأفضل بل عليه الامتناع فقط لأنه لم يباذن له في الأذن لغيره عش (قوله أما المحجور عليه) أى بان كان صيبا
أو مجنونا أو نحو ذلك معنى (قوله وكان زمنها بقدر زمن الجماعة) فيه أن هذا الشرط يلزم عليه أنهم إذا
صرفوا هذا الزمن للجماعة لم يكن لهم المكث بعده للمصلحة لصنى زمنها ويلزم عليه تعطيلها رشيدى (قوله فان
أذن الخ) قد يؤخذ من ذلك أن المالك الرشيد لو لم يتقدم ولا أذن لأحد وجاز لهم المكث بقدر الصلاة صلوا
فرادى فتأمله لكن فيهما نظر والمتجه أنه حيث جازت الصلاة ولم يزد من الجماعة على زمن الانفرادان لهم
الجماعة وبتقدم أحدهم بالصفات المتقدمة ثم رايت في شرح العباب ما هو كالصريح في ذلك سم ويأتى عن
البصرى ما يوافق (قوله والأصلوا فرادى) كذا في شرح مر أى والخطيب وها تقدم واحد بالصفات

بشرط الواقف حينئذ كذا شرح مر (قوله يعنى من جازله الانتفاع الخ) أى والا فنحو المستعير لا يستحق
المنفعة (قوله فان أذن) قد يؤخذ من ذلك أن المالك الرشيد لو لم يتقدم ولا أذن لأحد وجاز لهم المكث بقدر
الصلاة صلوا فرادى فتأمله لكن فيها نظر والمتجه أنه حيث جازت الصلاة لم يزد من الجماعة على زمن الانفراد
ان لهم الجماعة وبتقدم أحدهم بالصفات السابقة ثم رايت في شرح العباب ثم قوله أى الماوردى ليس لهم
أى الحاضرين بملك انسان ان يجمعوا إلا باذن المالك إن أراد أن محل ذلك إن كان حاضر أفصح إذ لا يجوز
لأحد التقدم عليه بغير إذنه أو علم رضاه وإن أراد أنه أذن بالصلاة في ملكه من غير نص على الجماعة ولم يحضر فلا
وجه لا امتناع لجماعة حينئذ إلا أن زاد زمنها على زمن الصلاة مع الانفراد اه (قوله والأصلوا فرادى) كذا

ينوب الولي عنه فيه وهو
 ممنوع لان سببه الملك
 فهو من توابح حقوقه
 وللولي دخل فيها (ويقدم)
 السيد (على عبده الساكن)
 بملك السيد وهو واضح
 لانهما ملكا أو بملك غيره
 لان السيد هو المستعير في
 الحقيقة (لا) على (مكاتبه
 في ملكه) أي المكاتب يعنى
 فيما استحق منفعته ولو
 بنحو اجارة واعارة من
 غير السيد بدليل كلامه
 السابق فلا يقدم سيده عليه
 لانه اجنى منه ويؤخذ منه
 بالاولى أنه لا يقدم على قته
 البعض فيما ملكه ببعضه
 الحر (والأصح تقديم
 المستعير) ومقرر نحو
 الناظر (على المستعير)
 والمقرر نظرا لملك المنفعة
 وقيد شارح المستعير
 بالمالك وهو موهم إلا أن
 يراد المالك للمنفعة ومع
 ذلك هو موهم أيضا إذ لا
 يكرى إلا مالك لها فهو
 لبيان الواقع لا للاحاز
 (والغير على المستعير)
 لملك الرقبة والمنفعة
 واختار السبكي تقديم
 المستعير لشمول في بيته
 المار في الخبر له ولا يلزم
 تقديم نحو المؤجر أيضا
 ويحاج عنه بان الاضافة
 للملك أو الاختصاص

السابقة سم وعبارة البصرى قوله ونظر فيه القمولى الخ قديقال الاقرب التنظير في قولها والاصولوا
 فرادى فليتامل ثم ايتهم قال في فتح الجواهر ادا مائه والاوجه ان الولي لاحق له في ذلك مطلقا انه حيث جاز
 إقامة الجماعة في ملك المولى بان حضروا فيه حاجة او مصلحة له قدم بالصفات الاتية اه بصرى (قوله)
 فرادى) أى ثم إن كانوا قاصدين انهم لو تمكنوا من الجماعة فعلوها كتب لهم ثواب القصده ش (قوله)
 وكانه لمح ان هذا الخ) قديكون محل النظر قوله والاصولوا فرادى وبوجه بما قدمت انفا سم (قوله وهو)
 اى مالمح اليه بالتنظير (قوله السيد) اى لا غيره معنى (قوله او بملك غيره) اى وان اذن له في التجارة او
 ملكه المستكن معنى قول المتن (لامكاتبه) أى كتابة صحیحة معنى زاد ع ش لانه هو الذى يستقل بنفسه اه
 (قوله بدليل) متعلق بقوله يعنى الخ (وقوله السابق) اشارة إلى ونحوه كرى و (قوله فيما ملكه ببعضه)
 ظاهره وإن كان بينهما ما يابا ووقع ذلك في نوبة سيده وهو ظاهر فيقدم على سيده لملك الرقبة والمنفعة
 ع ش (قوله نظرا) إلى الفصل في النهاية الا قوله بخلاف إلى ولو لولى (قوله وقيد شارح) هو الجلال المحلى
 وإنما قيد بذلك لانه محل الخلاف كما يعلم من تعليل المقابل الاتى فلا يتوجه ما ذكره الشارح م ر كابن حجر
 وشبدي وسياتى عن البصرى مثله مع زيادة (قوله وهو موهم) اى لخلاف المقصود وهو اى المقصود كون
 المكبرى اعم من المالك وغيره كالمستأجر كرى (قوله إذ لا يكرى الا مالك) يرد عليه نحو الناظر والولى
 رشيدى عبارة البصرى قوله إذ لا يكرى الخ قديقال ممنوع لان وكيل مالك المنفعة يكرى هذا والاوجه حمل
 كلام الشارح المذكور على المتبادر منه وهو مالك الرقبة ولا يهاهم فيه بوجه إذ غرضه من ذلك الاشارة إلى
 محل الخلاف فان المقابل علل تقديم المكبرى بانه مالك الرقبة وهذا لا يتأتى في غير فليتامل ثم رأيت في المعنى
 مانصه ومقتضى التعليل كما قال الاسنوى جريان الخلاف في الموصى له بالمنفعة وان المستأجر إذا أجر غيره
 لا يقدم بخلاف اه ومنه وخر ما ذكرته اه (قوله فهو لبيان الواقع) اى ولدفع توهم ان المراد به مالك
 العين لكن قوله م ر في تعليل القول الثانى لانه مالك الرقبة اقوى من ملك المنفعة يقتضى تخصيص
 المكبرى بمالك العين وليس كذلك بل المكبرى قد يكون مالكا للمنفعة فقط كالواستأجر دار انما كراها
 لغيره واجتمع كل من المكبرى والمكسرى فالمكسرى مقدم لانه مالك للمنفعة الان ع ش وتقدم عن البصرى
 والرشيدى ما يعلم منه جوابه (قوله للملكة) إلى قوله بل يظهر في المعنى الا قوله الرقبة وقوله بخلاف إلى وعلم
 وإلى الفصل في النهاية إلى قوله الرقبة قول المتن (على المستعير) قال في الايعاب لو اعار المستعير وجوزناه
 للعلم بالرضا به وحضر افا لذى يظهر ان المستعير الاول لولى لان الثانى فرعه ويحتمل استواؤه لانه كالوكيل
 عن المالك في الاعارة ومن ثم لو اعاره باذن استويا فيما يظهر اه وفيه نظر لانه إن كان اعارته للثانى باذن
 من المالك انزل المستعير الاول باعارة الثانى فيسقط حق المستعير الاول حتى لو رجع في الاعارة لم يصح
 رجوعه وإن كان باذن في اصل الاعارة بدون تعيين كالوايعار بعه برضا المالك وقد قدم فيه ان المستعير
 الاول احق أى لانه متمكن من الرجوع متى شاء وهذا بعينه موجود فيما لو اذن في الاعارة فلا تعين لاحد فلا
 وجه للتسوية بينهما فيه بناء على انه يعلم الرضا يكون الحق الاول ع ش (قوله للملكة الرقبة) هذا لا يشمل
 المستأجر المعير سم اى ويشمله قول المعنى ويقدم المعير المالك للمنفعة ولو بدون الرقبة وقول النهاية للملكة
 المنفعة اه وفيهما ايضا ولو حضر الشريكان او احدهما والمستعير من الاخر فلا يتقدم غيرهما الا باذنه
 ولا احدهما الا باذن الاخر والحاضر منهما احق من غيره حيث يحوز انتفاعه بالجميع والمستعيران من
 الشريكين كالشريكين فان حضر الاربعة كفى اذن الشريكين اه (المار في الخبر) الاول القلب (قوله له) اى
 المستعير واللام متعلق بالشمول (قوله لانه غير مالك) قديقال الاضافة إن كانت للملك خرج المستأجر لانه

شرح م ر ولا يقدم واحدا بالصفات السابقة (قوله وكانه لمح ان هذا الخ) قديكون محل النظر قوله وإلا
 صلوا فرادى وبوجه بما في الحاشية الاخرى (قوله للملكة الرقبة) هذا لا يشمل المستأجر المعير (قوله لانه غير
 مالك لها) هذا لا يدل على الخروج لان عدم الملك لا يستلزم عدم الاختصاص وقد فرق ابن الحشاش بين

وكلاهما متحقق في ملك المنفعة فدخل المستأجر وخرج المستعير لانه غير مالك لها

ليس مال الكلييت وإن ملك منفعة أو الاختصاص دخل المستعير ودعوى دخول الأول على التقدير الأول
 وخروج الثاني على التقدير الثاني محل نظر سيد عمر عبارة سم قوله لا غير مالك الخ هذا لا يدل على الخروج
 لأن عدم الملك لا يستلزم عدم الاختصاص و فرق ابن الخشاب بين الاختصاص والاستحقاق والملك في معاني
 اللام بأن ما لا يصلح له التملك اللام معه لام الاختصاص وما يصلح له التملك ولكن اضيف اليه ما ليس بمملوك
 له اللام معه لام الاستحقاق وما عدا ذلك فاللام فيه للملك فان اراد الشارح بالاختصاص هذا المعنى ورد عليه
 ان الاضافة لا تنحصر في الملك والاختصاص هذا المعنى وإن اراد ما يشمل الاستحقاق فهو متحقق في المستعير
 فتأمل اهـ قول المتن (والو الى الخ) وقع السؤال عن الامام الاعظم إذا اراد الاذان هل يقدم على المؤذن الراتب
 كما يقدم في الامامة على الامام الراتب والوجه أنه يقدم إذ لا فرق بينهما وأما عدم أذانه عليه السلام فللعذر كما بينوه
 سم قول المتن (اولي الخ) اي تقديم ما تقدم ما معنى وشرح بافضل (قوله السابق) اي في شرح فله التقديم (قوله
 وظاهر ان محل الاول) اي مسألة الوالى المذكورة رشيدى (قوله او نائبه) شامل لقاضى البلد سم اي فيقدم
 من ولاه قاضى البلد عليه لان القاضى مجرد وسيلة فالولى حقيقة منببه وهو الامام الاعظم خلافا لما يأتى عن
 الرشيدى (قوله على الوجه) اي كما قاله الاذرعى وغيره نهاية قال الرشيدى عبارة الاذرعى ويقدم الوالى
 على امام المسجد قلت وهذا في غير من ولاه الامام الاعظم ونوابه امامن ولاه الامام الاعظم ونحوه في جامع
 او مسجد فهو وولى من والى البلد وقاضيه بلا شك انتهت ومراده بنواب الامام الاعظم وزاؤه دليل قوله
 في المفهوم امامن ولاه الامام الاعظم ونحوه ولا بدع في تقديم هذا على والى البلد وقاضيه امامن ولاه قاضى البلد
 فلا شك في تقديم القاضى عليه لانه مولى وعلى قياس هذا ينبغي ان يكون قول الشارح بل يظهر الخ مفروضا
 فيمن ولاه نفس الامام فتأمل اهـ وقوله امامن ولاه قاضى البلد الخ فيه فتأمل والوجه حمل قول الشارح بل
 يظهر الخ على اطلاقه كما مر عن سم وقال هنا قوله على من عدا الامام الخ شامل لنائب الامام الذى ولاه اهـ
 (فصل في بعض شروط القدوة) (قوله في بعض شروط القدوة) الى التنبيه في النهاية الا قوله اي فيما الى
 وكذا (قوله في بعض شروط القدوة) وشروطها سبعة وهي عدم تقدم المأموم على إمامه في المكان والعلم
 بانتقالات الامام واجتماعهما بمكان واحدونية الافتدما والجماعة وتوافق نظم صلاتهما والموافقة في سنن
 تفحش المخالفة فهما والتبعية بان يتاخر تحرمة عن تحريم الامام بحجى (قوله ومكروهاتها) اي بعض
 مكروهاتها هي يقول المتن (لا يتقدم الخ) ظاهر اطلاقهم انه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل والناسى وفى
 الاعياب نعم بحث بعضهم أن الجاهل يغتفر له التقدم لانه عذرا بأعظم من هذا وإنما يتجه في معذور لبعده
 او قرب إسلامه وعليه فالناسى مثله اهـ إلا ان يقال ان الناسى ينسب للتقصير لغفلته باهماله حتى نسى الحكم
 عس (قوله لا بقيد الوقوف) اي فيشمل مكان القعود والاضطجاع معنى اي والاستلقاء والركوع
 والسجود (قوله أو التقييد) عبارة النهاية فالتقييد بالخ بالفاء (قوله به) اي بالوقوف عس (قوله للغالب)
 اي باعتبار أكثر احوال المصلى او بأشرف احواله وهو الوقوف شوبرى (قوله لان ذلك لم ينقل) اي

(والو الى في محل ولايته
 أولى من الافقه والمالك)
 الآذن في الصلاة في ملكه
 وإن لم يأذن في الجماعة
 بخلاف ما إذا لم يكن فيهم
 وال لا تقام الجماعة فيه إلا
 بأذنه فيها لئلا يلزم تقدم
 غيره بغير إذنه وهو ممتنع
 وظاهر أن محل الاول إن
 لم يزد زمن الجماعة وإلا
 احتيج لأذنه فيها وعلم من
 كلامه تقدمه على غير ذنك
 بالاولى وذلك للخبر
 السابق ويقدم من الولاية
 الاعم ولايته هو أولى من
 الراتب إن شملت ولايته
 الامامة بخلاف ولايته نحو
 الشرطة على الوجه ولو
 ولى الامام او نائبه الراتب
 قدم على والى البلد وقاضيه
 على الوجه أيضا بل يظهر
 تقدمه على من عدا الامام
 الاعظم من الولاية

(فصل في بعض شروط
 القدوة وكثير من آدابها
 ومكروهاتها لا يتقدم)
 المأموم (على إمامه في
 الموقف) يعنى المكان
 لا بقيد الوقوف أو التقييد
 به للغالب لان ذلك لم ينقل
 (فان تقدم)

الاختصاص والاستحقاق والملك في معاني اللام بأن ما لا يصلح له التملك اللام معه لام الاختصاص وما
 يصلح له التملك ولكن اضيف اليه ما ليس بمملوك له اللام معه لام الاستحقاق وما عدا ذلك فاللام فيه
 للملك فان اراد الشارح بالاختصاص هذا المعنى ورد عليه ان الاضافة لا تنحصر في الملك والاختصاص
 هذا المعنى وإن اراد به ما يشمل الاستحقاق فهو متحقق في المستعير فتأمل (قوله وهو أولى من الراتب
 الخ) وقع السؤال عن الامام الاعظم إذا اراد الاذان هل يقدم على المؤذن الراتب كما يقدم في الامامة على
 الامام الراتب والوجه أنه يقدم إذ لا فرق بينهما وأما عدم أذانه عليه السلام فللعذر كما بينوه على ان عدم
 أذانه لا ينافى أنه أحق به إذا أراد وأما مخالفة بعض الناس محتجا بأن الامامة أعظم رتبة فينا فيه أن
 الاذان افضل منها مع ان اعظمية الرتبة لا تقتضى فرقا بينهما (قوله او نائبه) شامل لقاضى البلد
 (قوله على من عدا الامام) شامل لنائب الامام الذى ولاه (فصل) لا يتقدم على إمامه الخ

القائم او غيره عليه يقيناً في غير صلاة شدة الخوف وفاقا لابن ابي عمرون (بطالت) إن كان في (٣٠١) الابتداء والثناء وتسمية ما في

الابتداء بظلالنا تغليب وإلا
فهي لم تعتقد (في الجديد)
لأن هذا الخش من المخالفة
في الأفعال المبطل لما يأتي
أما لو شك في التقدم عليه فلا
تبطل وإن جاء من إمامه لأن
الأصل عدم المبطل فقدم
على أصل بقاء التقدم (ولا
تضر مساواته) للإمام لعدم
المخالفة لكنها مكروهة
مفوتة لفضيلة الجماعة أي فيما
ساوى فيه لا مطلقاً وأن
اعتد بصورتها في الجمعة
وغيرها حتى يسقط فرضها
فلا تنافي خلافاً من ظنه وكذا
يقال كما يصرح به كلاً منهم
لا سيما كلام المجمع في كل
مكروه من حيث الجماعة
كمخالفة السنن الآتية في هذا
الفصل والذين بعده
المطلوبة من حيث الجماعة
(تنبيه) من الواضح مما
سر أن من أدرك التحريم
قبل سلام الإمام حصل
فضيلة الجماعة وهي السبع
والعشرون لكنها دون
من حصلها من أولها بل أو
في أثنائها قبل ذلك أن
المراد بالفضيلة الفائتة هنا
فيما إذا ساواه في البعض
السبعة والعشرون في ذلك
الجزء وما عداه مما لم يساوه
فيه يحصل له السبع
والعشرون لكنها متفاوتة
كما تقرر وكذا يقال في كل
مكروه هنا أمكن تبغيضه

لأن المتقدمين بالنبي ﷺ وبالخلفاء الراشدين لم ينقل عن أحد منهم ذلك أي التقدم وبقوله ﷺ إنما جعل
الإمام ليؤتم به والاتباع للمتقدم غير تابع بمعنى (قوله القائم) إلى قوله أي فيما ساوى
في المعنى (قوله وفاقا لابن ابي عمرون) فقال إن الجماعة في صلاة شدة الخوف أفضل وإن تقدم بعضهم على
بعض وهو المعتمد وإن خالفه كلام الجمهور ونهاية ومعنى أي أقوالوا إن انفرد أنضل ع ش قول المتن (في
الجديد) أي والقديم لا تبطل مع الكراهة نهاية ومعنى (قوله المبطل) صفة للمخالفة قال شيخنا ولعل وجه
الخشية خروجه بتقدمه عليه عن كونه تابعا كافي الاطفيحي وقال شيخنا الحنفى وجهها أنه لم يهد ذلك
التقدم في غير شدة الخوف بخلاف المخالفة في الأفعال فإنها عهت لا عذر كثيرة بجبري (قوله لما يأتي) عبارة
النهاية والمعنى كما سيأتي اهـ (قوله فلا تبطل الخ) ظاهره وإن وقع الشك في حال النية سم وعش قال
البجيري والمعتمد أنه يضر تغليباً للبطل اهـ فليراجع (قوله أما لو شك الخ) قضيته مقابلته ليقين أن المراد
بالشك هنا ما يشمل الظن فليراجع (قوله من إمامه) أي قدمه كمدى (قوله فقدم الخ) أي فيما جاء من إمامه
سم (قوله) وإن اعتد بصورتها) غاية لقوله مفوتة الخ والضمير في صورتها يرجع للجماعة سم (قوله في
الجمعة وغيرها الخ) أي من حصول الشعائر فيسقطها فرض الكفاية ويتحمل الإمام عنه القراءة والسهو
ويلحقه سهو إمامه ويضر التقدم عليه بركنين فعليين كما يأتي وغير ذلك ع ش (قوله فلا تنافي) أي بين
الكراهة وبين عدم الضرر كمدى (قوله المطلوب) صفة للسنن (قوله عمار) أي في إدراك فضيلة تكبيرة
التحرر كمدى (قوله من أدرك الخ) بيان لما (قوله) إن المراد مبتداً خبره (من الواضح) المتقدم
سم (قوله السبعة والعشرون الخ) أي التي تخص ذلك الجزء الذي قارنه فيه وإيضاحه أن الصلاة في جماعة
تزيد على الانفراد بسبع وعشرين صلاة والركوع في الجماعة يزيد على المنفرد بسبع وعشرين ركوعاً فإذا
قارن فيه دون غيره فانت الزيادة المختصة بالركوع وهي السبع والعشرون التي تعين له فقط دون
السبع والعشرين التي تخص غيره كالسجود ع ش (قوله في ذلك الجزء) إن كان المراد به فوات فضيلة السبع
والعشرين من حيث ذلك المندوب الذي قوته أي فوات فضيلته فواضح وإن كان المراد مطلقاً فحل
تأمل لأن المضاعفة في الجماعة فيما يظهر لا شأناً لها على فضائل عديدة تخلو عنها صلاة الفذ والحكم بأن عدم
الاثبات بفضيلة منها يلغى الاثبات ببقية الفضائل التي أتى بها محض تحكيم ما لم يرد به نص من الشارع فاعل
الأقرب والله أعلم توجه كلام المجمع وغيره بما اشترت إليه أنه تفوته فضيلتها بالنسبة لما فوته لا مطلقاً ثم
رايت سم على المنهج قال قوله وكما هو معلوم انفرد الخ ومع انفرد هو كراهته لا تفوته فضيلة الجماعة خلافاً
للحلي بل فضيلة الصف وفاقاً للطبلاوى والبرلى نعم فضيلته دون فضيلة من دخل الصف والرمي وافق المحلى
اه بصري وفي الكردى بعد ذكره مانصه وفي فتاوى السيد عمر المذكور لعله أي ما قاله الطبلاوى
والبرلى الأقرب إن شاء الله تعالى انتهى وهو الوجه مما سبق اهـ (قوله تحصل له السبع والعشرون)
أي المخصوصة بما عدا ذلك الجزء كما هو صريح العبارة فحينئذ فماعتى قوله لكنها الخ (قوله كما تقرر)
أي انفق (قوله نعم) إلى قول المتن بالعقب في النهاية قول المتن (قليل) أي عرفاً فيما يظهر ولا يزيد على ثلاثة
أذرع نهاية أي فإن زاد كرهه وكان مفوتاً لفضيلة الجماعة كما يعلم مما يأتي راشدي (قوله في العراة) أي وفي إمامة

(قوله وفاقا لابن ابي عمرون) أي في أنه لا يضر التقدم فيها (قوله فلا تبطل) ظاهره وإن وقع الشك
حال النية (قوله فقدم على أصل بقاء التقدم) أي فيما إذا جاء من إمامه (قوله وإن اعتد بصورتها)
غاية لقوله مفوتة الخ والضمير في صورتها يرجع للجماعة ع ش (قوله أن من أدرك الخ) بيان لما وقوله
أن المراد مبتداً خبره من الواضح المتقدم (قوله فيما إذا ساواه في البعض السبعة والعشرون) هـ
قال ما يخص ذلك البعض من السبع والعشرين وهو جزء من كل واحدة من السبع والعشرين بالنسبة
فإن الظاهر أن السبع والعشرين جملة الجماعة في جملة الصلاة لا لكل جزء فليتأمل وما يكاد أن يقطع
بالظاهر المذكور أنه لو كانت السبع والعشرون لكل جزء لزادت درجات الجماعة على السبع والعشرين

(ويندب تحلفه) عنه (قليل) بأن تتأخر أصابعه عن عقب إمامه فيما يظهر لأنه لا ادب نعم قد أسن المساواة كما يأتي في العراة والتأخر الكثير

كما في امرأة خلف رجل (والاعتبار) (٣٠٢) في التقدم والتأخر والمساواة في القيام وكذا الرجوع كاه وظاهر (بالعقب) الذي اعتمد عليه

وان اعتمد على المتأخرة
أيضا كما هو قياس نظاهر
خلافا للبغوي وهو ما يصيب
الأرض من مؤخر القدم
دون أصابع الرجل لان
فخس التقدم إنما يظهر به فلا
اثر لتقدم أصابع الماموم مع
تأخر عقبه بخلاف عكسه
ولالتقدم ببعض العقب
المعتمد على جميعه تصور
فيما يظهر ترجيحه من خلاف
تحكام ابن الرفعة عن القاضي
وعلى الصحة بانها مخالفة
لا تظهر فاشتهت المخالفة
اليسيرة في الأفعال وبه يفرق
بين ما هنا وضرر التقدم
ببعض نحو الجنب فيما يأتي
لان تلك مخالفة فاحشة كما
هو ظاهر وفي القعود بالالية
ولورا كبا وفي الاضطجاع
بالجنب أي جميعه وهو ما
نحت عظم الكتف إلى
الخاصرة فيما يظهر وفي
الاستلقاء بالعقب ان اعتمد
عليه أيضا وإلا فأخر ما
اعتمد عليه فيما يظهر ثم
رايت الاذرعى قال هنا
يحتمل ان العبرة براسه
ويحتمل غير ذلك وما ذكرته
أوفق بكلامهم كما هو واضح
سواء في كل ما ذكر اتحاد
قيام مثلا ولا محل ما ذكر
في العقب وما بعده ان اعتمد
عليه فان اعتمد على غيره
وحده كاصابع القائم
وركة القاعد اعتبر ما
اعتمد عليه على الوجه حتى

النسوة معنى (قوله كافي امرأة الخ) أي بشرط أن لا يزيد على ثلاثة أذرع على ما يفيد قوله مر الآتي ويسن أن
لا يزيد ما بينه وبينهما كأيين كل صفين على ثلاثة أذرع ثم رايت بهما مش عن فتاوى ابن حجر ما نصه قال القاضي
وغيره وجزم به في المجموع السنة لا يزيد بين الامام ومن خلفه من الرجال على ثلاثة أذرع تقريبا كأيين
كل من صفين اما النساء فليس لهن التخلف كثيرا انتهى ع ش (قوله وان اعتمد على المتأخر أيضا الخ) خلافا
للهناية والمغنى عبارتهما ولو اعتمد عليهما صحت القدوة كما اقتضاه كلام البغوي زاد الاول وافتى به الوالد
رحمه الله اه (قوله خلافا للبغوي) وفي القوت عن البغوي فلو تقدم بأحد العقبين فان اعتمد على القدم بطات
صلاته وان لم يعتمد عليه لم تبطل وكذا لو اعتمد عليهما قلت وفيه نظر انتهى وبالصحة فيما إذا اعتمد عليهما
أفتى شيخنا الشهاب الرملی سم (قوله وهو) أي العقب إلى قوله ولا للتقدم في النهاية والمغنى (قوله به) أي
بالعقب (قوله بخلاف عكسه) أي تقدم عقبه وتأخر أصابعه فيضر لان تقدم العقب يستلزم تقدم المنكب
مغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وقد يقتضى انه يضر تقدم المنكب وإن لم يتقدم العقب
بان انحى يسير إلى جهة الامام بحيث صار منكبه مقدما فراجع اه اقول وقد يمنع الاقتضاء المذكور بان
معنى التعليل المذكور ان تقدم العقب يستلزم تقدم المنكب فيظهر فخس التقدم بجميع البدن او معظمه
بخلاف تقدم الاصابع فقط فلا يستلزم ذلك فلا يظهر فخس التقدم ومثل التقدم بالاصابع فقط التقدم
بالمنكب فقط في عدم ظهور المخالفة (قوله ان تصور) أي كمن يقتدى بمن توجه لركن البيت الشريف
(قوله وعلى) أي ابن الرفعة و(قوله الصحة) مال اليها مر سم على المنهج ع ش (قوله بانها) أي المخالفة
بتقدم بعض العقب (قوله وبه) أي يكون المخالفة يسيرة (قوله بين ما هنا) أي عدم ضرر التقدم ببعض
العقب (قوله وفي القعود) إلى قوله أي جميعه في النهاية والمغنى (قوله وفي القعود الخ) عطف على قوله في
القيام (قوله بالالية) أي ولو في التشهد نهاية ومعنى (قوله يحتمل ان العبرة براسه) وهو الاوجه نهاية ومعنى
عبارة سم قوله يحتمل ان العبرة براسه جرى عليه مر وهو شامل للمستثنى معترضا بأن جعل رأسه لجهة
يمين الامام او يساره او امتد في جهة اليمين او اليسار اه (قوله وما ذكرناه اوفق الخ) اعتبار الراس حيث
اعتمد عليه كما هو الغالب لانه آخر ما يعتمد عليه بما إلى المأموم فهو على وزان العقب من القائم بخلاف العقب
في المستلق فانه على وزان الاصابع من القائم فتدبر بصرى (قوله سواء) إلى قوله ويردد في النهاية والمغنى
(قوله اتحدا) أي الامام والمأموم ع ش (قوله كاصابع القائم) أي او الساجد كما نقله سم عن الشارح مر
ع ش (قوله اعتبر ما اعتمد عليه الخ) يؤخذ منه بالاولى انه لو صار قائما على أصابع رجله خلقة كانت العبرة
بالاصابع وهو ظاهر وانه لو انقلبت رجله كانت العبرة بما اعتمد عليه ع ش (قوله بان يمكنه الخ)
أي اما إذا تمكن من الصلاة على غير هذا الوجه فصلاته غير صحيحة نهاية وسم (قوله إلا ان يقال

التي اقتصر واعليها بأضعافها فليتأمل (قوله خلافا للبغوي) في القوت عن البغوي فلو تقدم بأحد
العقبين فان اعتمد على المتقدم بطلت صلاته وإن لم يعتمد عليه لم تبطل وكذا لو اعتمد عليهما قلت وفيه نظر اه
وبالصحة فيما إذا اعتمد عليهما افتى شيخنا الشهاب الرملی (قوله بخلاف عكسه) قال في شرح الروض لان
تقدم العقب يستلزم تقدم المنكب اه وقد يقتضى انه يضر تقدم المنكب وإن لم يتقدم العقب بان
انحى يسيرا إلى جهة الامام بحيث صار منكبه مقدما فراجع (قوله بالجانب أي جميعه) ان كان المراد
انه لا بد من التأخر بجزء من الجنب في جميع طوله المذكور فواضح انه لا بد من التأخر بجميع عرض
الجنب فشكل إذ لا مخالفة مع التأخر ببعضه فلعل المراد الاول وقد يتجه انه يضر التقدم ببعض عرض
الجنب كالتقدم ببعض العقب إن قلنا انه يضر وإلا فيحتمل الفرق ثم رايت كلام الشارح السابق (قوله)
يحتمل ان العبرة براسه) جرى عليه مر وهو شامل للمستثنى معترضا بأن جعل رأسه لجهة يمين الامام او
يساره او امتد في جهة اليمين او اليسار (قوله بان يمكنه غير هذه الخ) احتراز عن امكانه غير ما لا اعتناء

لوصلي قائما معتمدا على خشبتين تحت إبطيه فصارت رجلاه معلقة في الهواء واما مسنتين الأرض من غير اعتماد
بأن لم يمكنه غير هذه الهيئة اعتبرت الخشبتان فيما يظهر ويتردد النظر في مصلوب اقتدى بغيره لانه لا اعتماده على شيء إلا أن يقال

اعتاده

تعلق بحبل ورده بيطان
صلاته إنما هو من حيثية
أخرى هي أن هذه الهيئة
يوجب اختيارها عدم
انعقاد الصلاة كما علم مما
مر في مبحث القيام ولم
أر لهم كلاماً في الساجد
ويظهر اعتبار اصابع
قدميه ان اعتمد عايبها
أيضاً وإلا فآخر ما اعتمد
عليه نظير مامر ثم رأيت
بعضهم بحث اعتبار أصابعه
ويتعين حمله على ما ذكرته
(ويستديرون) أي المأمومون
ندبا ان صلوا (في المسجد
الحرام حول الكعبة) كما
فعله ابن الزبير رضي الله
عنهما وأجمعوا عليه
بأن فيه اظهاراً لتمييزها
وتعظيمها وتسوية بين
الكل في توجههم إليها وبه
يتجه اطلاقهم ذلك الشامل
لكثرة الجماعة وقلتهم
خلافاً لمن قيسد السند
بكثرتهم ويندب أن يقف
الامام خلف المقام للاتباع
ومعلوم بما مر في الاستقبال
أنه لو وقف صف طويل
في أخريات المسجد الحرام
صح بقسده السابق ثم
(ولا يضركونه أقرب
إلى الكعبة في غير جهة
الامام في الاصح) إذ
لا يظهر بذلك مخالفة
فاجشة بخلافه في جمته

اعتماده في الحقيقة على منسكيه) جزم به المغني (قوله يوجب اختيارها الخ) احتراز عن الاضرار اليها عبارة
النهاية ولو تعلق مقتد بحبل وتعين طريقاً أيضاً اعتبر منسكبه أيضاً فيما يظهر اه قال ع ش قوله مر وتعين
طريقاً أي بان لم تمكنه الصلاة إلا على هذه الحالة اه (قوله ويظهر اعتبار اصابع قدميه الخ) لا يعد فيه غير
ان اطلاقهم بخلافه نهاية عبارة سم قوله اعتبار اصابع قدميه الخ لا يعد خلاف ذلك وان يغتفر التقدم باصابع
قدميه حال السجود وان اعتمد عليها وان المعتبر العقب بان يكون بحيث لو وضع على الارض لم يتقدم على
عقب الامام وان كان مرتفعاً بالفعل مر اه وعبارة ع ش وقوله أي حج ويظهر اعتبار اصابع الخ معتمد
ونقل سم على المنهج عن الشارح مر انه رجع إليه آخر اه قول المتن (ويستديرون الخ) أي والاستدارة
افضل من الصفوف ويصرح به قول الشارح مر استجواباً ع ش ودعوى التصريح محل تأمل إذ قد يتفاوت
السنن بالنسبة لشيء واحد ولذا جاع المغني بين ندب الاستدارة والفضيلة الصفوف منها على طريق نقل
المذهب كما يأتي نعم ظاهر صنيع النهاية والشارح افضلية الاستدارة (قوله أي المأمومون) إلى قوله ومعلوم
في النهاية وكذا في المغني إلا قوله كما فعله إلى وجهه (قوله ندبا) أي فيكره في حق من هو في غير جهة الامام عدم
الاستدارة ع ش قول المتن (قوله في المسجد الحرام) أي وان لم يضق خلافاً للزركشي نهاية ويأتي في
الشرح ما يفيد وزاد المغني عقب ذلك لكن الصفوف افضل من الاستدارة اه (قوله لتمييزها الخ) أي
السكبة (قوله وتسوية بين الكل الخ) فيه تأمل سم عبارة البجيرمي قوله اليها أي إلى جميع جهاتها وإلا فلو
وقفوا صفافاً خلف صف فقد توجهوا إليها اه وهذا التفسير ظاهر لتعليل المغني بقوله لاستقبال الجميع اه أي
بإضافة المصدر إلى مقوله ولك ان تدفع الاشكال بان معنى قول الشارح في توجههم إليها في توجه كل من
المقتدين إلى الكعبة المشرفة بلا حائل ما يمكن (قوله وبه) أي بذلك التوجيه و (قوله ذلك) أي ندب
الاستدارة (قوله لمن قيد الخ) وهو الزركشي نهاية ومغني (قوله خلف المقام) قال شيخنا الزبدي وظاهر ان
المراد بخلافه ما يسمى خلفه عرفاً وان كان أقرب منه كان افضل ابن حجر اه وأشار بذلك إلى دفع ما يقال كان
المناسب ان يقول امام المقام يعني بان يقف قبالة بابه لانه إذا وقف خلف المقام واستقبل الكعبة صار المقام
خلف ظهره ع ش وعبارة البجيرمي في القليوبي قوله خلف المقام أي بحيث يكون المقام بين الامام
والكعبة لان وجهه أي بابه كان من جهتها اه أي فالتعبير بالخلف صحيح بالنظر إلى ما كان اولاً وان ما هو عليه
الآن قد حدث فالتوقف إنما هو بالنظر إليه واما بالنظر لحاله الاول فلا وقفه اصلاً قال سم ولا نظر لتفاوت
ركعتي الطواف ثم على الطائفتين لانهم ليسوا اولي منه على ان هذا الزمن قصير ويندرو وجود طائف حينئذ
فكان حق الامام مقدماً انتهى اه (قوله للاتباع) أي له صلى الله عليه وسلم وللصحابه من بعده شرح المنهج
(قوله بقسده السابق) وهو الانحراف بحيث لو قرب من الكعبة لما خرج من سمتها واعتمد المغني الصحة مطلقاً
وظاهر النهاية موافقة الشارح كما هو الوجه الرشيد مشير إلى رد ما جرى عليه ع ش من حمل كلام النهاية على
موافقة ما في المغني من الصحة وان كانوا بحيث يخرج بعضهم عن سمتها لو قربوا وفي البصري بعد ذكر الخلاف
المذكور ما نصه جزم البر ماوى وجوب الانحراف وهو المعتمداه (قوله إذ لا تظهر) إلى قوله وشمل في النهاية
(قوله بخلافه في جهته) فلو توجه الامام الركن الذي فيه الحجر مثلاً فجته بمجموع جهتي جانبيه فلا يتقدم عليه
المأموم المتوجه له ولا لأحدى جهتيه نهاية ومغني ويأتي في الشرح ما يفيد ع ش انظر هل من الجهتين
الركناني المحاذيان للجهتين زيادة على الركن الذي استقبله الامام ولا حتى لا يضرك تقدم المستقلين لذنبك
الركنين على الامام فيه نظر والا قرب الضرر فتكون جهة الامام ثلاثة اركان من جهة الكعبة اه (قوله
على قدميه فلا تصح صلاته مع هذه الهيئة (قوله فيمن تعلق بحبل الخ) ولو تعلق مقيد بحبل وتعين طريقاً
اعتبر منسكبه فيما يظهر شرح مر (قوله ويظهر اعتبار اصابع قدميه الخ) لا يعد خلاف ذلك وان
يغتفر التقدم باصابع قدميه حال السجود وان اعتمد عليها وان المعتبر العقب بان يكون بحيث لو وضع على
الارض لم يتقدم على عقب الامام وان كان مرتفعاً بالفعل مر (قوله وتسوية بين الكل) فيه تأمل (قوله

ان هذه الاقربية مكروهة (الخ) انظر المساواة سم على حج أقول يحتمل الكراهة أخذاً من كراهة مساواة له في القيام المتقدم ويحتمل الفرق بان سبب الكراهة هنا الخلاف القوي وهو متناف في المساواة ولم يظهر بها مساواة للإمام في الرتبة حيث اختلفت الجهة ولعل هذا أقرب ثم رابت في كلام شيخنا العلامة الشوري ما يوافقه ع ش وفي هامش سم مانصه قوله سم انظر المساواة يمكن انها خلاف الاولى لا مكروهة لان لم نحكم بالكراهة إلا لوجود قوة الخلاف في القرب ولا خلاف في المساواة (قوله مفوته لفضية الجماعة) وقد أتى بفواتها شيخنا الشهاب الرمي نهاية وسم (قوله ولو توجه احدهما (الخ) اما لو وقف الامام بين الركنين فجئته تلك الجهة والركنان المتصلان بهما من الجانبين ع ش (قوله فكل من جانيه (الخ) اي مع الركنين المتصليين بهما زيادة على الركن الذي استقبله الامام كما مر عن ع ش (قوله بان كان) إلى قوله فإراد هذه في المعنى (قوله وشمل كلامهم (الخ) ذكره البجيرى عن السلطان وأقره (قوله في هذه) أى فى مسئلة التقدم عندوقوفهم فى الكعبة مع اتحاد جهتهما (قوله والمأموم اليه) أى إلى مستقباهما و (قوله ان ظهره) أى المأموم (قوله ولو كان بعض مقدمه (الخ) أى كان استقبل الامام إحدى جهات الاربع واستقبل المأموم الركن الذى إحدى جهتيه جهة الامام بصرى أى وكعكس ذلك (قوله ضر على الاوجه) ان اراد بالمقدم العقب بخالف قوله السابق ولا للتقدم ببعض العقب (الخ) ان اراد غير العقب خالف قولهم ان الاعتبار بالعقب إلا أن يكون هذا الكلام مفروضاً وصافى غير من العبرة فيه بالعقب بل بنحو الجنب وان يكون المراد بمقدمه منكبه كما فى شرح الروض سم (قوله اما لو كان) إلى المتن فى المعنى وشرح المنهج (قوله الامام) أى فقط (قوله فلا حجر على المأموم) أى فله التوجه إلى أى جهة شاء معنى (قوله او المأموم) أى فقط (قوله امتنع توجهه (الخ) أى كان يكون توجه الامام إلى ظهره لان الجهة التى توجه اليها واحدة وإن كان توجه كل منهما إلى جدار بخلاف ما إذا كان وجهه إلى وجهه فانه يصبح يجيرى قول المتن (و يقف) أى ند بانهاية ومعنى (قوله عبر) إلى قول المتن ويقف فى النهاية (قوله للغالب) أى فلوم يصل واقفاً كان الحكم كذلك نهاية (قوله ايضا) أى كتعبيره السابق بما وقت وبوقفاً (قوله ولو صلباً) إلى قول المتن ويقف فى المعنى (قوله لم يحضر (الخ) حال من الذكر قول المتن (عن يمينه) قال فى الارشاد بترأخ يسير وقال الشارح فى شرحه بأن لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذرع أخذاً بما أتى ويحتمل ضبطه بالعرف انتهى سم (قوله وإلا (الخ) أى وإلا يقف عن يمينه سن له نحو يله فلو خالف ذلك كره وفاتت فضيلة الجماعة كما فى شيخنا الشهاب الرمي ولا يظهر فرق واضح بين فوت فضيلة الجماعة فى ذلك وعدم فواتها فمالو وقف منفرداً كما قاله كثير من المشايخ فان الكراهة فى الجميع ليست إلا من حيث الجماعة (فرع) صلى جماعة على وصف يقتضى كراهة نقص الصلاة كالحقن فالوجه وفات فضيلة الجماعة أيضاً لا يتجه وفات ثواب

ان هذه الاقربية مكروهة (انظر المساواة (قوله مفوته لفضية الجماعة) أتى بالفوات شيخنا الشهاب الرمي (قوله بل متجه) اعتمده ر (قوله لان الخلاف المذهبي احق) فى إطلاقه نظر (قوله لتقدمه عليه) وقد افاد فى المشبه انه يضر التقدم فى جهته فكذلك المشبه (قوله ولو كان بعض مقدمه لجهة الامام) قضية كون الاعتبار فى التقدم والمساواة وغيرهما بالعقب ان يكون المراد بالمقدم العقب وحينئذ فان اراد بان بعضه لجهة الامام (الخ) أن بعض كل من العقبين المعتمد عليهما لجهة الامام والبعض الآخر لغيرها وأن بعض العقب الواحد المعتمد عليه فقط لجهة الامام وبعضه الآخر لغيرها فقد يخالف قوله السابق ولا للتقدم ببعض العقب المعتمد على جميعه وإن اراد ان إحدى العقبين المعتمد عليهما لجهة الامام والاخرى لغيرها فهذا يتفرع على ما تقدم عن البغوى وغيره فيما لو قدم إحدى رجليه واخر الاخرى واعتمد عليهما وان اراد بالمقدم غير العقب خالف قولهم ان الاعتبار بالعقب إلا أن يكون هذا الكلام مفروضاً وصافى غير من العبرة فيه بالعقب بل بنحو الجنب ويكون المراد بمقدمه منكبه كما فى الحاشية الاخرى عن شرح الروض (قوله ضر على الاوجه) هل يشكل بقوله السابق ولا للتقدم ببعض العقب (الخ) (قوله فى المتن عن يمينه) قال فى الارشاد بترأخ يسير قال الشارح فى شرحه بأن لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذرع أخذاً بما أتى ويحتمل ضبطه بالعرف اهـ (قوله وإلا)

مفوته لفضية الجماعة وهو محتمل بل متجه كالأفراد عن الصف بل أولى لان الخلاف المذهبي احق بالمراعاة من غيره ولو توجه أحدهما الركن فكل من جانيه جهته (وكذا لو وقفا فى الكعبة واختلفت جهتهما) بأن كان وجهه لوجهه أو ظهره لظهره أو وجهه أو ظهر أحدهما لجنب الآخر فتصح وإن تقدم عليه حينئذ بخلاف ما إذا كان وجه الامام لظهر المأموم كما أفهمه المتن لتقدمه عليه مع اتحاد جهتهما فأراد هذه عليه فى غير محله وشمل كلامهم فى هذه مالموا الاستقبلا سقنهما وكان المأموم أرفع من الامام لصدق تقدمه عليه فى جهته حينئذ إذ الظاهر أن تصويرهم بكون ظهر المأموم إلى وجه الامام ليس للتقييد بل المراد أن يكون مستقبليهما واحداً والمأموم اليه أقرب وإن لم يصدق أن ظهره لوجهه ولو كان بعض مقدمه لجهة الامام وبعضه لغيرها وتقدم ضر على الاوجه تغليباً للبطل اما لو كان الذى فيها الامام فلا حجر على المأموم أو المأموم امتنع توجهه لجهة امامه لتقدمه عليه فى جهته (ويقف) عبر

أصل الصلاة وحصول ثواب وصفها فليتأمل مراه سم عبارة شرح بأفضل أما إذا لم يقف عن يمينه أو تأخر كثيراً فإنه يكره له ذلك ويقوته فضيلة الجماعة اه قال الكردى عليه ولا تغفل عما سبق عن السيد البصرى في المراد من فوات فضيلة الجماعة اه وقوله أى سم لا يظهر فرق الخ لاى وفاقاً للتخمة والمحلى والنهابة والمغنى وقوله كثير من المشايخ أى كالمطبلأوى والبرلسى والشهاب الرملى وبأنى عن البجيرمى ما يفيدان المتأخر بن اعتمدوا الاول أى عدم الفرق (قوله سن للامام تحويله) وبه يعلم أنه يندب للامام إذا فعل أحد المأمومين خلاف السنة أن يرشده إليها يده أو غير ما إن وثق منه بالامتثال شرح بأفضل زاد النهاية والامداد ولا يبعد أن يكون المأموم فى ذلك مثله فى الارشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل ومقتضى كلام المجموع والتحقيق عدم الفرق بين الجاهل وغيره وهو الاقرب وان اقتضى كلام المذهب اختصاص سن التحويل بالجاهل اه عبارة المغنى فان وقف عن يساره أو خلفه سن له أن يندار مع اجتناب الافعال الكثيرة فان لم يفعل قال فى المجموع سن للامام تحويله اه قول المتن (أحرم عن يساره) أى ندى باو لو خالف ذلك كره وفاتت به فضيلة الجماعة كما فى به الوالد رحمه الله نعم ان عقب تحرم الثانى تقدم الامام وتأخرهما نالافضيلتهما وإلا فلا تحصل لواحد منهما نهابة قال الرشيدى قوله وإلا فلا تحصل له الخ ظاهره ان فضيلة الجماعة تنزى فى جميع الصلاة وإن حصل التقدم أو التأخر بعد ذلك وهو مشكل وفى فتاوى والده فى محل آخر ما يخالف ذلك فليراجع اه قول المتن (ثم يتقدم الامام) ظاهره استمرار الفضيلة لها بعد تقدم الامام وإن دام على موقفيهما من غير ضم أحدهما إلى الآخر وكذلك لو تأخر أو لا بعده فيه لطلبه منها هنا ابتداء فلا يخالف ما سياتى برماوى وعبارة العزبى قوله أو يتأخران أى مع انضمامهما وكذا ينضمان لو تقدم الامام ويدل له قوله فى الحديث فاخذ بايدينا فافا منا خلفه الخ بجيرمى (قوله فى القيام) ومنه الاعتدال ع ش قول المتن (أفضل) أى من تقدم الامام مغنى (قوله والحق به الركوع) أى كآبخته شيخنا مغنى ونهابة (قوله وإلا) أى إن لم يمكن إلا احدهما لضيق المكان من احدا الجانبين أو نحوه كالأول كان بحيث لو تقدم الامام سجد على نحو تراب يشوه خلقه أو يفسد ثيابه أو يضحك عليه الناس ع ش (قوله تعين ماسهل منهما) يتردد النظر فيما لو ترك المتعين عليه ذلك فعلة هل يكون مفوتاً لفضيلة الجماعة بالنسبة اليه فقط لان الآخرين أو الاخر لا تقصير منهما أو منه أو بالنسبة للجميع لوجود الخلل فى الجماعة فى الجملة ولعل الاول أو وجه بصرى زاد ع وسئل الشهاب الرملى عما فى به بعض اهل العصر انه إذا وقف صف قبل إتمام ما مامه لم تحصل له فضيلة الجماعة هل معتمد ام لا فاجاب بانه لا تفوته فضيلة الجماعة بوقفة المذكور وفى ابن عبدالحق ما يوافقوه عليه فيكون هذا مستثنى من قولهم مخالفة السنن المطلوبة فى الصلاة من حيث الجماعة مكروهة مفوتة للفضيلة

أى وأن لا يفعله بأن لم يقف عن يمينه سن له تحويله فلو خالف ذلك كره وفاتت فضيلة الجماعة كما فى به شيخنا الرملى ولا يظهر فرق واضح بين فوات فضيلة الجماعة فى ذلك وعدم فواتها فيما لو وقف منفرداً كما قاله كثير من المشايخ فان الكراهة فى الجميع ليست إلا من حيث الجماعة (فرع) صلى جماعة على وصف يقتضى كراهة نفس الصلاة كالحقن فالوجه فوات فضيلة الجماعة أيضاً إذ لا يتجه فوات ثواب اصل الصلاة وحصول ثواب وصفها فليتأمل مراه (قوله فى المتن ثم يتقدم الامام أو يتأخران) لو لم يتقدم الامام ولا تأخر اكره وفاتت فضيلة الجماعة كما هو ظاهر لكن هذا واضح بالنسبة للمأموم اما الامام فهل تثبت الكراهة وفوات الجماعة فى حقه أيضاً ولا نطلب التقدم والتأخر لإتمامه ولمصلحة المأموم فيه نظر ولا يبعد ثبوت ذلك فى حقه أيضاً حيث أمكنه التقدم ولا نسلم أن طلب ما ذكره لمصلحة المأموم فقط بل لمصلحته هو أيضاً فليتأمل ويجرى التردد المذكور فيما لو وقف المأموم عن يساره أو أمكنه تحويله إلى اليمين أو انتقله هو بحيث يصير المأموم عن يمينه (قوله والحق به الركوع) اعتمدهم وروى الشارح فى شرح الارشاد على خلاف اللاحق فقال بخلاف ما إذا كانا فى غير القيام ولو الركوع كما بآبخته البلقينى أو التشهد الاخير خلافا لما يوهمه كلام الروضة اه ومضى فى شرح الروض على اللاحق فقال والظاهر ان الركوع كالقيام (قوله

سن للامام تحويله للاتباع
(فان حضر آخر أحرم عن
يساره) فان لم يكن بيساره
محل أحرم خلقه ثم تأخر
اليه من هو على اليمين (ثم)
بعد إحرامه لا قبله (يتقدم
الامام أو يتأخران) فى
القيام والحق به الركوع
(وهو) أى تأخرهما
(أفضل) للاتباع أيضاً
ولان الامام متبوع فلا
يناسبه الانتقال هذا إن
سهل كل منهما السعة المكان
وإلا تعين ماسهل منهما
تحصيلاً للسنة أما فى غير
القيام والركوع فلا تقدم
ولا تأخر

اه وتعبه البجيرى بقوله واعتمد مشايخنا خلافة أى وفاقا للتحفة والنهاية والمغنى (قوله لعسره الخ) عبارة
 شرح الهجة أى والمغنى إذ لا يتأتى إلا بعمل كثير ويؤخذ منه أنه لا يندب ذلك للعاجزين عن القيام انتهت
 سم قول المتن (صفا الخ) أى بحيث لا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة أذرع وكذا ما بين كل صفين مغنى ونهاية
 ويأتى فى الشرح مثله (قوله أى قاما صفا) قضية هذا الحل أن يقرأ قول المصنف صفا بفتح الصاد مبنيا
 للفاعل وهو جائز كبنائه للفعول فإن صف يستعمل لازما ومتعديا ع (قوله للاتباع الخ) فلو وقفا
 عن يمينه أو يساره أو أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره أو أحدهما خلفه والآخر بجنبه أو خلف الأول
 كره كافى المجموع عن الشافعى مغنى (قوله وإن كن محارمه) أى أو زوجته نهاية ومغنى (قوله أو ذكر
 وامرأة الخ) ظاهره وإن كانت المرأة محرما للذكر وهو موافق لقوله المتقدم وإن كن محارمه وهو ظاهر
 لا خلاف الجنس وعبارة عميرة لو كانت المرأة محرما للرجل فالظاهر أنها بصفتها خلفه ع (قوله أو
 بالغ وصبي) أى أو صبيان (قوله وهى وخنثى خلفهما) وحديث يحصل لكل فضيلة الصف الأول لجنسه كافى
 الحلبي بجيرى (قوله والخنثى خلفهما) هلا قال خلفه أو الذكر كقال فيما سبق لأن الخنثى كالأنثى سم عبارة
 ع (قوله والخنثى خلفهما) أى بحيث يحاذيهما لكن قضية قوله لا احتمال أنوته أن الخنثى يقف خلف
 الرجل وصدق عليه أنه خلفهما اه واجاب البجيرى عن إشكال سم بانه لا يتم بقل كذلك لا احتمال عود
 الضمير للإمام اه (قوله ولو أرقاه) وكذلك لو كانوا فاسقة فيما يظرو وفى سم على حج لواجتماع الاحرار
 والارقاء ولم يسعهم صف واحد فينتجه تقديم الاحرار لأنهم أشرف نعم لو كان الارقاء أفضل بنحو علم
 وصلاح ففيه نظر ولو حضر وأقبل الاحرار قبل يؤخرون للاحرار فيه نظرا وقوله ولا ففيه نظر مقتضى
 ما نقل عن شرح العباب لحج من أن القوم إذا جاؤا معا ولم يسعهم صف واحد ان يقدم هنا بما يقدمون به فى
 الامامة تقديم الاحرار مطلقا وقوله ثانيا فى نظرا أى والا قرب أنهم لا يؤخرون كما أن الصبيان لا يؤخرون
 للبالغين ع (ان تم) إلى قوله وقول جمع فى المغنى لا قوله ويتردد إلى اما إذا لم يتم وقوله متى كان إلى وفضل
 صفوف الخ إلى قوله وقد رجحوا فى النهاية لا ما ذكر (قوله وإن كانوا افضل الخ) أى يعلم أن وجه نهاية
 (قوله والصبيان) أى الصلحاء مغنى (قوله اما إذا لم يتم الخ) أى بأن كان فيه فرجة بالفعل فيكمل بالصبيان
 وظاهر كلامهم أنه إذا كان تاما بان لم يكن فيه خلل بالفعل ولكنه بحيث لو نفذ الصبيان بين الرجال وسعهم
 الصف لم يكمل هم لكن قال الأذرعى كمل بهم حينئذ فعمل ان مسئلة الأذرعى غير قولهم اما إذا لم يتم الخ ولا فلا
 حاجة لذكره هلا نهاذروها اه سم بحذف وعبارة النهاية اما إذا كان تاما لكن بحيث لو دخل الصبيان
 معهم فيه لو سعهم فلا وجه تاخيرهم عنه كما اقتضاء إطلاق الاصحاب خلافا للأذرعى وبذلك علم أن كلامنا
 الاول أى قولهم اما إذا لم يتم الخ غير فرض الأذرعى اه واعتمد المغنى مقالة الأذرعى (فيكمل بالصبيان)
 أى ويقفون على أى صفة اتفقت سواء كانوا فى جانب أو اختلطوا بهم ع (قوله وإن لم يكمل صف من
 قبلهم) وهم الصبيان ع (ثم المتن) ظاهره ان اللغات وغيرهن سواء وهلا قيل بتقديم
 اللغات كما قيل به فى الرجال وهلا كانت غير اللغات ممن يحمل قوله فصل في الثالثة ثم الذين يلونهم
 إذ لم يكن فى عصره عنده خنثائى بدليل ان احكامهم غالبا مستنبطة ولو كانوا موجودين ثم إذ ذاك
 لنص على احكامهم فان قلت العلة فى تاخير الصبيان عن الرجال خشية الافتتان بهم وهذا متف فى النساء

لعسره) عبارة شرح الهجة إذ لا يتأتى إلا بعمل كثير ويؤخذ منه أنه لا يندب ذلك للعاجزين عن القيام اه
 (قوله وهى خلف الذكر) كذا فى شرح الروض (قوله خلفهما) هلا قال خلفه أى الذكر كقال فيما سبق وهى
 خلف الذكر لأن الخنثى كالأنثى (قوله والخنثى خلفهما) كذا فى الروضة (قوله ولو أرقاه) لو اجتمع الاحرار
 والارقاء ولم يسعهم صف واحد فينتجه تقديم الاحرار لأنهم أشرف نعم لو كان الارقاء أفضل بنحو علم وصلاح
 ففيه نظر ولو حضر وأقبل الاحرار قبل يؤخرون للاحرار فيه نظرا (قوله اما إذا لم يتم الخ) أى بأن كان فيه فرجة
 بالفعل فيكمل بالصبيان وظاهر كلامهم أنه إذا كان تاما بان لم يكن فيه خلل بالفعل ولكنه بحيث لو نفذ

لعسره حتى يقوموا (ولو
 حضر) ابتداء معا أو مرتبا
 (رجلان) أو صبيان (أو
 رجل وصبي صفا) أى قاما
 صفا (خلفه) للاتباع
 أيضا (وكذا لو حضر
 امرأة أو نسوة) فقط
 فتقف هى أو هن خلفه
 وإن كن محارمه للاتباع
 أيضا أو ذكر وامرأة فهو
 عن يمينه وهى خلف الذكر
 أو ذكران بالغان أو بالغ
 وصبي وامرأة أو خنثى
 فهما خلفه وهى أو الخنثى
 خلفهما للاتباع أو ذكر
 وخنثى وأنثى وقف الذكر
 عن يمينه والخنثى خلفهما
 والآن خلف الخنثى
 (ويقف خلفه الرجال)
 ولو أرقاه كما هو ظاهر (ثم)
 ان تم صفهم وقف خلفهم
 (الصبيان) وإن كانوا
 أفضل خلافا للدارى ومن
 تبعه ويتردد النظر فى
 الفساق والصبيان وظاهر
 تعبيرهم بالرجال تقديم
 الفساق اما إذا لم يتم فيكمل
 بالصبيان لما يأتى أنهم من
 الجنس ثم الخنثائى وإن لم
 يكمل صف من قبلهم
 (ثم النساء)

قلت بنقض ذلك أن الحكم المتقدم في الرجال والصبيان عام حتى في المحارم ومن ليس مظنة للفتنة رشيدى
عبارة عش وينبغي تقديم البالغات منهن شيخ حمدان اه (قوله كذلك) اى وان لم يكمل صف من
قبلهم وافضل صفوفهن آخرها بعده عن الرجال عش (قوله اى بتشديد النون) عبارة شرح العباب
بيام مفتوحة بعد اللام وتشديد النون وبحذف الياء وتخفيف النون روايتان انتهت واقول توجيه ذلك ان
اللام جازمة لانها لام الامر لان الفعل مبنى على فتح اخره وهو الياء لانه اتصل به نون التوكيد الخفيفة
المدغمة في نون الوقاية فهو في محل جزم و (قوله وبحذفها وتخفيف النون) اقول وجه حذفها ان الفعل معتل
الاخر دخل عليه الجازم وهو لام الامر لحذف اخره وهو الياء والنون للوقاية سم و (قوله الخفيفة الخ)
اى او الثقيلة مع حذف نون الوقاية كما في البجيرى عن البرماوى (قوله ثلاثا) اى قالها ثلاثا بالمرّة الاولى
عش اى بعد المرة الاولى واحدة اعنى قوله ليليني منكم اولو الاحلام فالمراد انه قال ثم الذين يلونهم مرتين
مع هذه ولما كان هذا مراداً لانه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم خنثائى كما يؤخذ من الرشيدى وقال شيخنا
الحفنى انه شامل للخنثائى ونص عليهم لعلمه بوجودهم بعد فيكون قوله ثلاثا مراداً لاجعاً لقوله ثم الذين يلونهم اى
قالها ثلاثا غير الاولى وكان حق التعبير في الثالثة التى المراد منها النساء ثم اللاتى يلينهم ولما عبر بالذين
لمشاكلة المرة الثانية الواقعة على الصبيان بجيرى وقوله فيكون قوله الخ تقدم عن الرشيدى ما يوافقه (قوله
ولا يؤخر الخ) اى ندباً ما لم يخف من تقدمهم فتنه من خلفهم والاخر واندباً كما هو ظاهر لما فيه من دفع
المفسدة عش (قوله صبيان) اى حضروا اولاً و (قوله البالغين) اى حضروا بعد الصبيان ولو قبل
لاحرامهم حلبى (قوله بخلاف من عداهم) هل ولو بعد الاحرام ثم رأيت في شرح العباب للشارح والظاهر أن
الرجال اذا حضروا اثناء الصلاة اخر لهم العراة والخنثى وإن كان فيه عمل قليل لمصلحة الصلاة قاله القاضى
وغيره انتهى سم عبارة عش فرع لو لم يحضر من الرجال حتى اصطف النساء خلف الامام واحرم من هل
يؤخرن بعد الاحرام اولاً وفيه نظر ويظهر الثانى وفاقاً لم ثم رأيت في شرح العباب لشيخنا عن القاضى
ما يفيد خلافه سم على المنهج اقول الاقرب الاول حيث لم يترتب على تاخرهن أفعال مبطلة اه
(ويسن ان لا يزيد الخ) اى فان زاد اوقات فضيلة الجماعة كما علم بامس رشيدى (قوله ومتى كان الخ) ويسن

الصبيان بين الرجال وسعهم الصف لم تكمل بهم لكن قال الاذرى ولما يؤخر الصبيان عن الرجال اذ لم يسعهم
صف الرجال والاى وان وسعهم بان كانوا الونفذوا بين الرجال وسعهم وان لم يكن فيه خلو بالفعل كمل بهم
لا محالة اه فعلم ان مسئلة الاذرى غير قولهم اما اذ لم يتم ولا فلا حاجة لذكره لها لانهم ذكروها فليتامل
وقد يقال الحاجة لذكره لها التنبيه على ان كلامهم شامل لها وان مرادهم بعدم التمام يشمل ما اذا لم
يكن فيه خلو بالفعل ولكنه بحيث يمكن نفوذ الصبيان فيه بين الرجال (قوله اى بتشديد النون) عبارة
شرح العباب بيام مفتوحة بعد اللام وتشديد النون وبحذف الياء وتخفيف النون روايتان واخطار رواية
ولغة من ادعى ثالثة إسكان الياء وتخفيف النون اه (قوله اى بتشديد النون بعد الياء) عبارة شرح
العباب بيام مفتوحة بعد اللام وتشديد النون اه واقول توجيه ذلك ان اللام وان كانت جازمة لانها لام
الامر لان الفعل مبنى على فتح اخره وهو الياء لانه اتصل به نون التوكيد الخفيفة المدغمة في نون الوقاية فهو
في محل جزم فليتامل وقوله وبحذفها وتخفيف النون اقول وجه حذفها ان الفعل معتل الاخر دخل عليه
الجازم وهو لام الامر لحذف اخره وهو الياء والنون للوقاية قال في شرح العباب واخطار رواية ولغة من
ادعى ثالثة إسكان الياء وتخفيف النون انتهى واقول في خطئه لغة نظر لان بقاء حرف العلة مع الجازم كافى
نحو قوله لم باتيك والابناء تسمى وان كان ضرورة عند الجمهور الا ان بعضهم قال انه يجوز في سعة الكلام
وانه لغة لبعض العرب وخرج عليه قرأة لا تخف دركا ولا تخشى انه من يتقى ويصبر ولا يقال فيما قال بعضهم
انه جائز في السعة وان لغة لبعض العرب انه خطأ لغة وحيث قد يجوز أن يخرج على ذلك هذه اللغة الثالثة التى
ادعاهابعضهم ولا تكون خطأ لغة فليتامل (قوله بخلاف من عداهم) هل ولو بعد الاحرام ثم رأيت

كذلك الخبر مسلم ليليني اى
بتشديد النون بعد الياء
وبحذفها وتخفيف النون
منكم أولو الاحلام والنهى
أى البالغون العقلاء ثم
الذين يلونهم ثلاثا ولا
يؤخر صبيان لبالغين
لاتحاد جنسهم بخلاف من
عداهم لاختلافه ويسن
أن لا يزيد ما بين كل صفين
والاول والامام على
ثلاثة أذرع ومتى كان

أذرع كره للداخلين أن
يصطفوا مع المتأخرين فإن
فعلوا لم يحصلوا فضيلة الجماعة
أخذنا من قول القاضي لو
كان بين الإمام ومن خلفه
أكثر من ثلاثة أذرع فقد
ضيعوا حقهم فللداخلين
الاصطفاف بينهما وإلا
كره لهم وأفضل صفوف
الرجال أولها ثم ما يليه
وهكذا وأفضل كل صف
يمينه وقول جمع من الثانی
أو اليسار يسمع الإمام
ويرى أفعاله أفضل ممن
بالاول أو اليمين لأن
الفضيلة المتعلقة بذات
العبادة أفضل من المتعلقة
بمكانها مردود بأن في الاول
واليمين من صلاة الله تعالى
وملائكته على أهلها كما
صح ما يفوق سماع القراءة
وغيره وكذا في الاول من
توفير الخشوع ما ليس في
الثاني لاشتغالهم بمن امامهم
والخشوع روح الصلاة
فيفوق سماع القراءة وغيره
ايضا فما فيه يتعلق بذات
العبادة ايضا وقد رجحوا
الصف الاول على من
بالروضة السكرية وإن
قلنا بالأصح أن المضاعفة
تختص بمسجده صلواته
والصف الاول هو ما يلي
الإمام وأن تخلله منبر أو
نحوه وهو بالمسجد الحرام

سد فرج الصفوف وأن لا يشرع في صف حتى يتم الاول وأن يفسح لمن يريد وجميع ذلك سنة لا شرط فلو
خالفوا صححت صلاتهم مع الكراهة نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر حتى يتم الاول أي وإذا شرعوا في الثاني
ينبغي أن يكون وقوفهم على هيئة الوقوف خلف الإمام فإذا حضروا واحد وقف خلف الصف الاول بحيث
يكون محاذيا ليمين الإمام فإذا حضر آخر وقف في جهة يساره بحيث يكون خلف من يلي الإمام وقوله مر
صححت صلاتهم مع الكراهة ومقتضى الكراهة فوات فضيلة الجماعة كما يصح به قوله مر قبل ويجرى
ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة اه ع ش (قوله بين صفين) أي وبين الاول والإمام كما يأتي
(قوله كره للداخلين الخ) أي أن وسع ما بينهما وإلا فالظاهر عدم الكراهة لعدم التقصير منهم ويأتي
مثله في مسألة القاضي الآتية فليراجع (قوله) فإن فعلوا لم يحصلوا الخ قضية هذه العبارة في هذا المقام
ونظائره أن الفائت ثواب الجماعة لا ثواب الصلاة سم (قوله) وأفضل صفوف الرجال أي الخالص
وخرج به الخثاني والنساء بأفضل صفوفهم آخرها لبعده عن الرجال وإن لم يكن فيهم رجل غير الإمام سواء كن
اناثا فقط أو البعض من هؤلاء البعض من هؤلاء فالأخير من الخثاني أفضلهم والآخر من النساء أفضلهم
ع ش عبارة المغني وأفضل صفوف الرجال ولو مع غيرهم والخثاني الخلف والنساء كذلك أولها وهو الذي
يلي الإمام وأن تخلله منبر أو نحوه ثم الأقرب فالأقرب اليه وأفضلها للسمع مع الرجال والخثاني وللخثاني مع
الرجال آخرها لأن ذلك أليق وأسترن نعم الصلاة على الخزانة صفوفها كلها في الفضيلة سواء إذا اتحد الجنس
لأن تعدد الصفوف فيها مطلوب والسنة أن يوسطوا الإمام ويكتنفوه من جانبيه اه وعلم بذلك أن قول
ع ش أي الخالص ليس بقيد (قوله أولها) ظاهره وإن اختص غيره من بقية الصفوف بفضيلة في المكان
كان كان في أحد المساجد الثلاثة والصف الاول في غيرها والظاهر خلافه أخذنا من قوله أن الانفراد في
المساجد الثلاثة أفضل من الجماعة في غيرها وكما لو كان في الصف الاول ارتفاع على الإمام بخلاف غيره
والظاهر أن الذي يلي الاول أفضل ايضا بل ينبغي أن الذي يليه هو الاول لكرهه الوقوف فيه وضع الصف
الاول والحالة ما ذكر ع ش وقوله والظاهر خلافه يخالف قول الشارح الآتي وقد رجحوا الخ وقوله
لكراهة الوقوف الخ يعارضها كراهة الزيادة على ثلاثة أذرع إلا أن هذه الزيادة لعذر (قوله) وأفضل كل
صف الخ) لعلة بالنسبة يساره لا لمن خلف الإمام سم عبارة ع ش أي بالنسبة لمن على يسار الإمام امام من
خلفه فهو أفضل من اليمين كما نقل عن شرح العباب لحج اه (قوله يمينه) أي وإن كان من اليسار يسمع
الإمام ويرى أفعاله نهاية أي دون من يمين الإمام على المعتمد ع ش ويجري (قوله) يسمع الإمام الخ
صفة من الثاني الخ (قوله بالاول واليمين) أي الخالي من ذلك نهاية (قوله مردود) خبر وقول جمع الخ (قوله
على أهلها) أي اليمين والاول ع ش (قوله بمسجده الخ) أي لأصلي دون المزيد عليه (قوله) والصف
الاول) إلى قوله فمن امامهم في النهاية (قوله) وأن تخلله منبر) أي حيث كان من بجانب المنبر محاذيا لمن خلف
الإمام بحيث لو أزيل المنبر ووقف موضعه شخص مثلا صار الكل صفوا واحدا ع ش (قوله) وأن نحوه) أي
كالصورة نهاية (قوله) وهو بالمسجد الحرام الخ) عبارة شرح بأفضل والزيادة على شرح المنهج وإذا
استداروا في مكة فالصف الاول في غير جهة الإمام ما اتصل بالصف الذي وراء الإمام لا ما قرب من الكعبة

في شرح العباب للشارح والظاهر أن الرجال إذا حضروا أثناء الصلاة آخر لهم العزاة والخثاني وإن كان فيه
عمل قليل لمصلحة الصلاة قاله القاضي وغيره اه (قوله) فإن فعلوا لم يحصلوا فضيلة الجماعة) قضية هذه العبارة
في هذا المقام ونظائره أن الفائت ثواب الجماعة لا ثواب الصلاة ايضا (قوله) وأفضل كل صف يمينه) لعلة
بالنسبة يساره لا لمن خلف الإمام وعبارة العباب وشرحه والوقوف بقرب الإمام في صف أفضل من البعد
عنه فيه وعن يمين الإمام وإن بعد عنه أفضل من الوقوف عن يساره وإن قرب منه ومحاذاته بأن يتوسطوه
ويكتنفوه من جانبيه أفضل اه باختصار الأدلة (أو اليمين) أي وهو لا يسمع ولا يرى (وهو بالمسجد
الحرام) عبارة في شرحه الصغير للارشاد والصف الاول في غير جهة الإمام ما اتصل بالصف الذي وراء

على الواجهة اه وياتي مثلها عن سم فتح الجواد وعبارة النهاية في شرح ويستدرون في المسجد الحرام حول الكعبة نصها والصف الاول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام وعلى من في غير جهة وهو اقرب الى الكعبة منه حيث لم يفصل بينه وبين الامام صفاه قال الرشدي قوله مر وعلى من في غير جهة الامام الخاى فكل من المتصل بما وراء الامام وغيره وهو اقرب منه الى الكعبة في غير جهة الامام يقال له صف اول في حالة واحدة وهو صادق بما اذا تعددت الصفوف امام الصف المتصل بصف الامام لكن يخالفه التعليل الاتي في قوله مرو وما عللت به افضليته اى الاول الخشوع لعدم اشتغاله بمن امامه وقوله مرو هو اقرب الى الكعبة منه اى من المستدير اى والصورة انه ليس اقرب اليها من الامام اخذ ان قوله مر الاتي عقب المتن الاتي على الاثر والوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه الاقربية الخ وإلا فاقى معنى لعدده صفا اول مع تفويته لفضيلة الجماعة فليحرر قوله مر حيث لم يفصل بينه وبين الامام الخ قيد في قوله مر والمستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام اى بان كان خلف الامام صف امام هذا غير مستدير فالصف الاول هو هذا الغير المستدير الذى يلي الامام ويكون المستدير صفائيا لكن ينبغي ان يحل في جهة الامام اى في غير جهة فينبغي ان يكون هذا المستدير صفا اول اذا قرب من الكعبة ولم يكن امامه غيره أخذنا من قوله مر وعلى من في غير جهة بالاولى فليراجع ولا يصح ان تكون هذه الحثية قيدا في قوله مر وعلى من في غير جهة وان كان متبادرا من العبارة لعدم تاتييه اه وقوله قيد في قوله المستدير الخ وافقه فيه الجمل عبارة قوله مر حيث لم يفصل الخ مرتب بقوله والصف الاول صادق على المستدير فوقه وقوله المراد لم يفصل بينه وبين الامام صف في جهة الامام لا مطلقا اه وقوله اى بان كان الخ ياتي عن السكردى وعش خلافة وقوله قرب من الكعبة فتأمل المراد به قوله ولا يصح ان يكون الخ محل تأمل واراد به الرد على عش عبارته وياتي عن السكردى ما وافقه قوله مر حيث لم يفصل بينه الخ المتبادر ان الضمير راجع لقوله مر وهو اقرب الى الكعبة منه وهو يقتضى انه لو وقف صف خلف الاقرب وكان متصلا بمن وقف خلف الامام كان الاول المتصل بالامام لكن في سم على المنهج ما يخالفه عبارة (فرع) افتى شيخنا الشهاب الرملى كما نقله مر بما حاصله ان الصف الاول في المصلين حول الكعبة هو المتقدم وان كان اقرب في غير جهة الامام اخذ من قولهم الصف الاول هو الذى يلي الامام لان معناه الذى لا واسطة وبينه اى ليس قدما صف آخر بينه وبين الامام ر على هذا فاذا اتصل المصلون من خلف الامام الواقف خلف المقام وامتدوا خلفه في حاشية المطاف ووقف صف بين الركنتين اليمينين قدام من في الحاشية من هذه الحلقة الموازين لمن بين الركنتين كان الصف الاول من بين الركنتين لا الموازين لمن بينهما من هذه الحلقة فيكون بعض الحلقة صفا اول وهم من خلف الامام في جهة دون بقية تهاى الجهات اذا تقدم عليهم غيرهم وفي حفظى ان الزركشى ذكر ما يخالف ذلك اه وفي كلام شيخنا الزبائى ما نصه والصف الاول حينئذ في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الاول الذى وراءه لا ما قارب الكعبة انتهى وهذا هو الاقرب الموافق للمتبادر المذكور اه وقوله مر يقتضى الخ محل تأمل وقوله وان كان اقرب في غير جهة الامام مر عن الرشدي رده وقوله وهو الاقرب الموافق للمتبادر الخ اى وفتح الجواد شرح بأفضل كما مر اى وفاقا لشرح بأفضل وفتح الجواد كما مر (قوله من بحاشية المطاف) عبارة في شرحه الصغير للارشاد والصف الاول في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الذى وراءه لا ما قرب للكعبة كما بينه ثم اى فى الاصل انتهى سم (قوله فمن امامهم) هو عطف على من بحاشية الخ اشارة الى ان الذى يلي الصف الاول هو من امامه لا من يليه او هو مبتدا خبره دون من الخ اشارة الى ان من بالحاشية متأخر الترتيب عن يليهم وهو المتأخر عنهم سم والاحتمال الاول هو المتبادر ولذا اقتصر عليه السكردى عبارته قوله فمن امامهم اى بعد من بحاشية المطاف الصف الاول من قدامهم اى في

من بحاشية المطاف فمن
امامهم ولم يكن اقرب الى
الكعبة من الامام في غير
جهته

الامام لا ما قرب للكعبة كما بينه ثم اى فى الاصل انتهى (قوله فمن امامهم) هو عطف على من بحاشية اشارة الى ان الذى يلي الصف الاول هو من امامه لا من يليه او هو مبتدا خبره دون اشارة الى ان من امامهم من بالحاشية

لما دون من يليهم ولا عبرة بتقدم (٣١٠) من بسطح المسجد على من بارضه كما هو ظاهر لكرامة الارتفاع حتى في المسجد كما يأتي

غير جهة الامام وحاصله ما في النهاية والصف الاول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام وعلى من في غير جهة الامام والامام اقرب منهم إلى الكعبة ولم يفصل بينهم وبين الامام صف في مقابله اه من نسخة سقيمة (قوله لما سر) اي في شرح ولا يضر كونه اقرب الخ من ان هذه الاقربية مكروهة الخ (قوله دون من يليهم) اي دون من يلي من في القدام قاله الكردي والصواب من يلي من بحاشية المطاف (قوله انهم) إلى قول المتن والاف في النهاية لا قوله لا غير الى وامام عراة وقوله اي من غير الى وإن لم تكن وقوله واسعة إلى صفوف وقوله واسعة إلى نعم (قوله لانه قياسي) لعل الاولى إسقاط اللام (وعليه) أي قول القونوي (قوله فأتى بالتاء الخ) كان وجه عدم الاكتفاء بتاء تقف في رفع الایهام ان النقط كثيرا ما تسقط ويتساهل فيها بخلاف الحرف بصرى (قوله لثلاث يوم) اي اسقاط التاء قول المتن (وسطهن) المراد ان لا تتقدم عليهن وليس المراد استواءهن على يمينها ويسارها في العدد وفي سم على المنهج قرر مر انها تتقدم يسير بحيث تمتاز عنهن وهذا لا يتأني انها وسطهن اه فان لم يحضر الامارة فقط وقتت عن يمينها اخذت تقدم في المذكور ع (قوله ندبا) إلى قوله ويؤخذ في المعنى لا قوله لا غير إلى ككل ما هو الخ) عبارة المعنى فائدة كل موضع ذكر فيه وسطان صلح فيه بين فهو بالتسكين كما هنا ولم يصلح فيه ذلك كجلست وسط الدار فهو فيه بالفتح اه (قوله اسكانه) اي وسط الدار (قوله والاول ظرف الخ) اي ان ما بمعنى بين ظرف فيقال جلست وسط القوم بدون في وان ما ليس بمعنى بين اسم لما بين طرفي الشيء فلا يقال اكلت وسط الدار بل في وسط الدار (قوله وهذا اسم) اي للجزء المتوسط منها سم (قوله وامام عراة الخ) اي اذا كان ايضا عاريا ولا اقلو كان مستورا تقدم ووقف البصير أي المستور بحيث لا يرى أصحابه سم عبارة المعنى ومثل المرأة في ذلك عارام بصرام في ضوء فلو كان عراة فان كانوا اعمايا وفي ظلمة او ضوء لكن امامهم مكنت استحب ان يتقدم امامهم كغيرهم بناء على استحباب الجماعة لهم وإن كانوا بصرا بحيث يتأني نظر بعضهم بعضا فالجماعة في حقهم وانفرادهم سواء كما مر فان صلوا اجماعة في هذه الحالة وقف الامام وسطهم اه (قوله ولا ظلمة) اي مثلا فيظهر فتلها البعد ونحوه من موانع الرؤية بصرى (قوله كذلك الخ) هذا كما جزم به المصنف في مجموع اه إذا أمكن وقوفهم صفوا والوقوف اصغرا مع غض البصر وإذا اجتمع الرجال مع النساء والجميع عراة لا يقفن معهم لاني صف ولا في صفين بل يتحنن ويجلسن خلفهم ويستند برن القبلة حتى تصلى الرجال وكذا عكسه فان امكن ان يتوارى كل طائفة بمكان حتى تصلى الطائفة الاخرى فهو افضل كما ذكر ذلك في المجموع نهاية ومعنى قال عرش قوله مر لا يقفن معهم انظر هل ذلك على سبيل الوجوب والندب فيه نظروا الاقرب الثاني ويؤمر كل من الفريقين بغض البصر وقوله مر فهو افضل اي من جلوسهن خلف الرجال واستدبارهن القبلة وقوله مر تستوى صفوفها الخ وصلاة الجنائز تستوى صفوفها في الفضيلة عند اتحاد الجنس ظاهره وإن زادت على ثلاثة فليراجع عرش (قوله ومخالفة جميع ما ذكر) اي في قول المصنف (ويقف الذكر الخ) وفي شرحه قول المتن (ويكره وقوف الماموم فردا) ويؤخذ كما قال الشارح من الكراهة فوات فضيلة الجماعة على قياس ما سيأتي في المقارنة نهاية ومعنى (قوله مرجسه) اي اما إذا اختلف المجلس كمرأة ولا نساء وخثنى ولا خثاني فلا كراهة بل يندب اي الانفراد كما علم بمر معنى ونهاية (قوله فامر به في رواية الخ) ان كانت الواقعة متعددة فهذا قريب أو واحدة فلا لان زيادة الثقة مقبولة سم وكلام المعنى كالصرح في تعدد الواقعة (قوله لهذا) اي لامره صلى الله عليه وسلم بالاعادة اي روايته (قوله ولهذا) اي لضعفه معنى (قوله ويؤخذ من قولهم الخ) في هذا الاخذ نظر ظاهر إذ لم يكن هناك خلاف راعاه النبي صلى الله عليه وسلم في امره وشيئدي وعبارة عرش هذا الصنيع يقتضي ان الوقوف منفردا عن الصف في الصحة

ولندرة ذلك فلم يرد من النصوص (ويقف اماما من) انهم قال الرازي لانه قياسي كما ان رجله تانيث رجل وقال القونوي بل المقيس حذف التاء إذ لفظ امام ليس صفة قياسية بل صيغة مصدر اطلقت على الفاعل فاستوى المذكور المؤنث فيها وعليه فأتى بالتاء لثلاث يوم أن امامن الذكر كذلك (وسطهن) ندب الثبوت ذلك من فعل عائشة وام سلمة رضى الله عنهما فان امهن خثنى تقدم كالذكر والسعين هنا ساكنة لا غير في قول وفي آخر السكون أنصح من الفتح ككل ما هو بمعنى بين بخلاف وسط الدار مثلا الا فصيح فتحه ويجوز اسكانه والاول ظرف وهذا اسم وامام عراة فيهم بصيرولا ظلمة كذلك ولا تقدم عليهم ومخالفة جميع ما ذكر مكروهة مفوتة لفضيلة الجماعة كما مر (ويكره وقوف الماموم فردا) عن صف من جنسه للنهي الصحيح عنه ودل على عدم البطلان عدم امره صلى الله عليه وسلم لفاعله بالاعادة فامر به في رواية للندب على ان تحسين الترمذي لهذا وتصحيح ابن حبان له معترض بقول ابن عبد البر انه مضطرب والبيهقي انه ضعيف ولهذا قال الشافعي رضى الله عنه لو ثبت قلت به

ويؤخذ من قولهم هنا أن الامر بالاعادة للندب أن كل صلاة وقع خلاف أي غير شاذ في صحتها تسن لإعادتها معه

ولو وحده كما (بل يدخل الصف إن وجد سعة) بفتح السين فيه بان كان لو دخل فيه وسعة أي (٣١١) من غير إلحاق مشقة لغيره كما هو

ظاهر وإن لم تكن فيه
فرجة ولو كان بينه وبين
ما فيه فرجة أو سعة كما في
المجموع واقضاء ظاهر
التحقيق خلافاً غير مراد
وإن وجه بانه لا تقصير
منهم في السعة بخلاف
الفرجة لأن تسوية الصفوف
بان لا يكون في كل منها
فرجة ولا سعة متأكدة
النذب هنا فيكره تركها
كما علم عامر صفوف كثيرة
خرقها كلها ليدخل تلك
الفرجة أو السعة لتقصيرهم
بتركها لكره الصلاة
لكل من تأخر عن صفها
وبهذا كالذي مر عن القاضي
يعلم ضعف ما قيل من عدم
فوت الفضيلة هنا على
المتأخرين نعم إن كان
تأخرهم لعذر كوقت الحر
بالمسجد الحرام فلا كراهة
ولا تقصير كما هو ظاهر
وتقييد الاسنوي بصفتين
وقوله عن كثيرين روده بأنه
التبس عليه بمسئلة التخطي مع
وضوح الفرق لأنهم إلى الآن
لم يدخلوا في الصلاة فلم
يتحقق تقصيرهم ويؤخذ
من تعليلهم بالتقصير أنه
لو عرضت فرجة بعد كمال
الصف في أثناء الصلاة لم
يخرق اليها وهو محتمل
(والا) بجدة (فليجر)
نذا الخبر يعمل به في الفضائل
وهو إمام المصلي فلا دخلات
في الصف أو جررت رجلا
من الصف فيصل معلق أعد
صلاتك ويؤخذ من فرضهم

معه خلاف وإن الاعادة تسن للخرج منه وهو أي ثبوت الخلاف فيها قضية قوله مر الآتي في شرح فليجر
(الخ) خروجاً من الخلاف وفي سم على المنهج فرع صار وحده في أثناء الصلاة ينبغي أن يجر شخصاً فان تركه مع
تيسره ينبغي أن يكره مر رحمه الله تعالى انتهى أي وتفوته الفضيلة من حينئذ اه (قوله ولو وحده) أي
وبعد خروج الوقت أيضاً ع (قوله كما) أي في بحث الاعادة (قوله بان كان الخ) عبارة المغني نقلاً عن
المصنف الفرجة خلافاً لظاهر والسعة أن لا يكون خلافاً ويكون بحيث لو دخل بينهما وسعة اه (قوله لغيره)
ينبغي ولو لنفسه بصري (قوله وإن لم تكن) أي قوله ولو يؤخذ في المغني لإقوله كما في المجموع إلى صفوف
وقوله لكره الصلاة إلى وتقييد الاسنوي (قوله أو سعة) وفاقاً للشيخ الاسلام والمغني وخلافاً للصنيع النهاية
حيث جرى على ما اقتضاه ظاهر التحقيق فاقصر على الفرجة احترازاً عن السعة كما نبه عليه الرشيدى (قوله
خلافاً) أي من أنه لا يتخطى للسعة رشيدى (قوله لأن تسوية الصفوف الخ) علة لقوله غير مراد (قوله فيكره
تركها الخ) أي التسوية هل يخالف هذا ما قدمنا عن ظاهر كلامهم أولاً لأن ذلك خاص بالصبيان وهذا
لغيرهم ثم هذا صريح في أن الاصطفاً مع إبقاء السعة المذكورة مكروه سم (قوله صفوف الخ) لاسم كان
(قوله خرقها الخ) جواباً لـ (قوله خرقها كلها الخ) ولو كان عن يمين الإمام محل يسعه وقف فيه ولم
يخرق نهاية الرشيدى قوله ولو كان الخ كان صورته فيما لو أتى من أمام الصفوف وكان هنا فرجة خلفه
فلا يخرق الصفوف المتقدمة لعدم تقصيرها وإنما التقصير من الصفوف المتأخرة بعدم سدها فليراجع
اه وعبارة ع ش قوله مر ولم يخرق إلا أن يصل فرجة في الصف الثاني مثلاً وينبغي في هذه الصورة
أنه لا تفوت الفضيلة على من خلفه ولا على نفسه لعدم التقصير ومعلوم أن محله حيث لم يجد محلاً يذهب
منه بلا خوف للصفوف اه (قوله لعذر الخ) يتردد النظر في هذه الصورة في أنه هل يتعين عليهم أقرب
محل إلى الإمام لأن الميسور لا يسقط بالمعسور ولا يتعين لأن الاتصال المطلوب لما فات فلا فرق بين بقية
الاماكن محل تأمل ولعل الأقرب الأول بصري أي كما هو قضية نظائره فيطالب كل من حضر أو يحضر بعد
الوقوف في أقرب محل من الإمام خال عن نحو الحر ويتعين عليه ذلك ظاهره وإن أدى إلى الانفراد عن
الصفوف لحضوره وحده أو لعدم موافقة غيره له في التقدم إلى الأقرب ولم يمكنه جر شخص عن امامه والله أعلم
(قوله كوقت الحر) أي ونحو المطر (قوله فلا كراهة الخ) أي فلا تفوتهم الفضيلة ع ش عبارة الرشيدى
أي فليس لغيرهم خرق صفوفهم لأجلها اه (قوله التبس الخ) أي ما نحن فيه من مسئلة خرق الصفوف
عبارة المغني والنهاية التبس عليه مسئلة بمسئلة فان من نقل عنهم إنما فرضوا المسئلة في التخطي يوم الجمعة
والتخطي هو المشي بين القاعدتين والكلام هنا في شق الصفوف وهم قيام وقد صرح المتولي بكونها مسئلتين
والفرق بينهما أن سد الفرجة التي في الصفوف مصلحة عاملة له وللقوم بتمام صلاته وصلاتهم فان تسوية
الصفوف من تمام الصلاة كما ورد في الحديث بخلاف ترك التخطي فان الإمام يستحب له أن لا يحرم حتى
يسوى بين الصفوف اه (قوله لأنهم إلى الآن الخ) أي في مسئلة التخطي (قوله أنه لو عرضت فرجة الخ)
أي بان علم عروضها مالوجدها ولم يعلم هل كانت موجودة قبل أو طرات فالظاهر أنه يخرق ليصلها إذ
الأصل عدم سدها سيما إذا كان ذلك من أحوال المأمومين المعتادة لهم ع ش (قوله لم يخرق اليها) هذا هو
المعتمد ع ش عبارة سم قوله لم يخرق الخ ظاهره وإن لم يزد على صفين اه قول المتن (فليجر الخ) أي في
القيام نهاية ومعنى (قوله ندبا) كذا في النهاية والمغني (قوله لخبر الخ) أي وخروجاً من خلاف من قال من
العلماء أن تصح صلاته متفردا خلف الصف مغني ونهاية (قوله ويؤخذ من فرضهم الخ) لا يخفى ما فيه وإن
كان الحكم وجيباً بصري (قوله فرجة) الأولى هنا وفيما يأتي سعة (قوله حرمة الخ) وظاهر أن محلها إذا لم

نقل بعضهم لها الواجب القبول لأن زيادة الثقة مقبولة (قوله فيكره تركها) أي التسوية كما علم الخهل
بخالف هذا ما مر عن ظاهر كلامهم أولاً لأن ذلك خاص بالصبيان وهذا صريح في أن الاصطفاً مع إبقاء
السعة المذكورة مكروه (قوله لم يخرق اليها) ظاهره وإن لم يزد على صفين (قوله حرمة الخ) ووجهها

ذلك فيمن لم يجد فرجة جرته على من وجدها تفوته الفضيلة على الغير من غير عذر (شخصاً) منه حر الا قد ادخله في ضمانه بوضع يده عليه

يعلم منه بقرائن احواله انه يطبعه (٣١٢) (بعد الاحرام) لاقبله فيحرم عليه كافي الكفاية وإن نوزع فيه بل في اصل كون الجذب بعد

يظن رضاه سم وينبغي وعلم بالحرمة (قوله منه) إلى قول المتن بعد الاحرام في النهاية (قوله منه) أي الصف (قوله قنا الخ) ظاهر هذا الصنيع انه لا يستحب جر القن لكن قد يؤخذ من تعليله المذكور انه لو امكنه جرمه بحيث لا يدخل في ضمانه استحب كان بمسه فيتأخر بدون قبض شيء من اجزائه وهو متجه سم (قوله لدخوله في ضمانه) حتى لو جره ظانا حريته فتيين كونه رقيقا دخل في ضمانه كما افتي بذلك شيخنا الشهاب الرملي سم ونهاية (قوله يعلم الخ) عبارة النهاية والمعنى ومحل ذلك إذا جاوز موافقته له والا فلا جربل يتمتع لحوف الفتنة اه (قوله فيحرم الخ) اعتمد النهاية والمعنى الكراهة عبارة سم الذي افتي به شيخنا الشهاب الرملي أنه مكروه لاحرام شرح مر وقد يقال قياس ما افتي به عدم الحرمة ايضا فيما لو جره وقد وجد فرجة او جر احد الذين في الصف وإن صير الاخر منفردا ووجه عدمه ان الجر مطلوب في الجملة سم (قوله كافي الكفاية) عبارة في شرح العباب كما صرح به ابن الرفعة والفارق وسبقهما اليه الرويان في حليته وقال ابن يونس انه الاصح وعبارة الاذرعى ذكره ابن الرفعة وغيره ذلك لئلا يصير منفردا فيفوت عليه الفضيلة ويؤيده ما يأتي من حرمة إزاله القدم الشهيد انتهت وقد يفرق بأنه هنا الغرض مأذون في أصله سم عبارة البصري وقد يفرق بعدم التحقق أي تقويت الفضيلة هنا لان المجرور بسبيل من عدم الموافقة اه (قوله وإن نوزع الخ) اعتمد النهاية والمعنى والنزاع كما مر وقال سم هل يجري هذا النزاع في الحرمة على من وجد فرجة وفيما لو لم يكن في الصف الذي يجر منه إلا اثنان والمنتهج الجريان لان المعنى واحدا في الجميع سم وتقدم منه مثله (قوله بانه الخ) متعلق بقوله نوزع (قوله منفردا) أي عن الصف (قوله وفيه نظر) أي في النزاع المذكور (قوله عند المخالفين) أي كان المنذور ابن خزيمة والحيدى شورى أي والامام أحمد اه بجرى (قوله فرجة) الاولى الموافقة لما قدمه ان يقول سعة (قوله وذلك) أي حرمة الجر قبل الاحرام او كون الجر بعد الاحرام (قوله ويؤخذ) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله وهنا) أي ما إذا كان في الصف اثنان فقط (قوله وله ان وسعه) امكانه جرهما الخ) والخرق افضل من الجر حيث امكن كل منهما نهاية (قوله جرهما اليه) صادق بما إذا أدى ذلك إلى بعدهم عن الامام باكثر من ثلاثة اذرع وهو محل تأمل إلا ان يقال يتعين على الامام التخليف حينئذ اخذا بما تقدم وبأن فيما لو ترك التخليف نظير التردد السابق فلا تغفل بصري أي في هامش قول الشارح ولا تعين ماسهل الخ (قوله من المقتدين) إلى قوله على ما وقع في النهاية الا قوله نعم إلى واما قول المجموع وقوله فلو كان إلى وسواه (قوله من المقتدين الخ) أي العالمين بانتقالاته (قوله او واحدا الخ) قضية كلامه الاتي اشتراط كونه ثقة او وقوع صدقة في قلبه قول المتن (او مبلغا) أي وإن لم يكن مصليا نهاية ومعنى وإيعاب والصحيح عند الحنفية اشتراط كونه مصليا كردى وفي الحلبي وكذا الصبي الماموم والفاسق إذا اعتقد صدقه ويأتي مثله في الشرح في الفاسق وعن عث في الصبي (قوله بشرط) إلى قوله وإن نقله في المعنى لا اقوله أي عدل الى واما قول المجموع (قوله نعم مراخ) أي في الاجتهاد بين الماديين

الاحرام بأنه إذا أحرم منفردا لا تتعد صلاته عند المخالفين وفيه نظر فان الفرض انه لم يجد فرجة في الصف فلا تقصير منه يقتضى بطلان صلاته عندهم وذلك لاضراره له بتصديره منفردا ويؤخذ منه حرمة ايضا فيبالو لم يكن في الصف الذي يجر منه الا اثنان فيحرم جر احدهما اليه لانه يصير الاخر منفردا بفعل احده يعود نفعه اليه وضرره على غيره وهنا فيها إذا أمكنه الخرق ليصطف مع الامام خرق قوله وإن وسعهما مكانه جرهما اليه (وليساعده المجرور) ندبا لان فيه إعانة على برمع حصول ثواب صفه لانه لم يخرج منه إلا لعذر (ويشترط عليه) أي الماموم و اراد بالعلم ما يشمل الظن بدليل قوله او مبلغا بانتقالات الامام) ليتمكن من متابعتها (بأن) أي كأن (يراه أو) يرى (بعض صف) من المقتدين به او واحدا منهم وإن لم يكن في صف (أو يسمعه أو) يسمع (مبلغا) بشرط كونه ثقة كما قاله جمع متقدمون ومتأخرون أي عدل رواية لان غيره لا يقبل اخباره نعم مر قبول اخبار الفاسق عن فعل نفسه فيمكن القول

بنظيره هنا في الامام إلا أن يفرق بأن ذلك اخبار عن فعل نفسه صريحا بخلاف هذا كـ

كردى (قوله ويأتى) لعل فى الصيام (قوله جواز اعتماده) أى إخبار الفاسق (قوله فضعيف) أى أو هو محمول على ما إذا لم توجد قرينة تغلب على الظن صدقه عيش عبارة الجمل أو محمول على ما لو اعتقد المأموم صدقه اه (قوله فعلية) أى قول المجموع (قوله ولنحو اعنى الخ) عبارة المغنى والنهاية أو بان هديه ثقة إذا كان أعمى أصم أو بصير فى ظلمة أو نحوها اه (قوله لزمه) أى المأموم عيش (قوله نية المفارقة) ظاهره فوراً وقد يوجه بأنه عند عدم رجاء ما ذكر متلاعب بالاستمرار بصري (قوله ما لم يرج عوده الخ) ولو لم يكن ثم ثقة وجعل المأموم أفعال إمامه الظاهرة كالركوع والسجود لم تصح صلاته فيقضى انعذر المتابعة حيثئذ نهاية قال عيش قوله لم وجعل المأموم الخ أى بان لم يعلم بانتقاله إلا بعد مضى ركعتين فعيلين كذا ذكر وهما وسياق فى فصل يجب متابعة الإمام أنه إن كان تقدمه ركعتين بطلت إن كان عامدا عالما بتحريره بخلاف ما إذا كان ساهياً أو جاهلاً فإنه لا يضر غير أنه لا يعتدله بهما اه وعليه فالمراد بطلان القدوة لعدم العلم هنا أنه إذا اقتدى على وجه لا يغلب على ظنه فيه العلم بانتقالات الإمام لم تصح صلاته أى تمتنع القدوة حيثئذ بخلاف ما إذا ظن ذلك عرض له ما منعه من العلم بالانتقالات وعليه فلو ذهب المبلغ ورجى عوده فاتفق أنه لم يعد ولم يعلم بانتقالات الإمام إلا بعد مضى ركعتين فينبغى عدم البطلان لعذره كالجاهل اه (قوله عوده الخ) أى أو انتصاب مبلغ آخر سم (قوله قبل مضى ما يسع ركعتين) أى فعيلين ووجهه أنهما الذى يضر التأخر أو التقدم هما كما يأتى رشيدى قول المتن (وإذا جمعهما مسجد الخ) عبارة المغنى والشرط الثالث من شروط الاقتداء أن يعدا مجتمعين ليظهر الشعار والتوادر والتعااض إذ لو اكتفى بالعلم بالانتقالات فقط كما قاله عطاء لبطل السعى المأمور به والدعاء إلى الجماعة وكان كل واحد يصل فى سوفة أو بيته بصلاة الإمام فى المسجد إذا علم بانتقاله ولا اجتماعهما أربعة أحوال لأنها إما أن يكونا بمسجد أو بغيره من فضاء أو بناء أو يكون أحدهما بمسجد والآخر بغيره وقد أخذ فى بيانها فقال وإذا جمعهما الخ اه وفى النهاية نحوها قال عيش قوله مر أو يكون أحدهما بمسجد الخ فيه صورتان وذلك إما أن يكون الإمام فى المسجد والمأموم خارجه أو بالعكس اه (قوله ومنه) أى قوله بخلاف ما إذا سمرت فى المغنى أو قوله وأنها غير مسجد إلى حريمه قوله خلافاً لى وسواء (قوله ورحبته) أى وإن كانت متمسكة بنهاية (قوله وهى ما حجر عليه) أى ولم يعلم كونها شارعا قبل ذلك أو نحوه سواء اعلم وقيمتها مسجد أم جعل أمرها عملاً بالظاهر وهو التجويط عليها بنهاية (قوله وإن كان بينهما طريق) أى إلا أن يكون قديماً أخذاً مما يأتى سم ومغنى (قوله وأنها الخ) التعبير بأولى بصري (قوله حدوثها) أى الرحبة سم (قوله ومنازته الخ) عبارة النهاية كبير ومنازة داخله فيه اه (قوله التى بابها فيه الخ) قضيتة أن مجرد كون بابها فيه كاف فى عهدهما من المسجد وأن لم تدخل فى وقفيته وخرجت عن سميت بنائه عيش وقوله وإن لم تدخل الخ يعنى وإن لم يعلم دخولها فيها أخذاً مما مر فى الرحبة فلو يتيقن عدم الدخول فهما بناء ومسجد وسياق حكمهما (قوله لا حريمه الخ) ويلزم الواقف تمييز الرحبة من الحرم كما قاله الزركشى لتعطى حكم المسجد بنهاية أى فى صحة اقتداء من فيها بإمام المسجد وبعدت المسافة وحالات الابنية نافذة عيش (قوله المتنافذة الابواب الخ) ولا بد أن يكون التنافذ على العادة كما قاله بعض المتأخرين واعلم أن التسمير للابواب يخرجها عن الاجتماع فالزم التنافذ أبوابها إليه ولم يكن التنافذ على العادة فلا يعدا الجامع بهما جامعا وأحد أو أن خالف فى ذلك الأسنوى فيضر الشباك فلو وقف من ورائه بجوار المسجد ضرر مغنى عبارة النهاية بخلاف ما إذا كان فى بناء غير نافذ كان سمر باباً به وإن كان الاستطراق ممكناً من فرجة من أعلاه فيما يظهر لأن المداور على الاستطراق العادى وكسطحه الذى لبس له مرقى اه وعبارة عيش قوله مر المتنافذة الابواب قال مر المراد نافذة نفوذاً يمكن

ويأتى جواز اعتماده إن وقع فى قلبه صدقه فيأتى نظيره هنا وأما قول مجموع يكفى إخبار الصبي فيما طريقه المشاهدة كالتغريب لضعيف وإن نقله عن الجمهور واعتمده غير واحد فعليه لا يشترط كون نحو المبلغ ثقة ولنحو أعمى اعتماذ حركة من بجانبه إن كان ثقة على ما تقرر ولو ذهب المبلغ فى أثناء الصلاة لزمه نية المفارقة أى ما لم يرج عوده قبل مضى ما يسع ركعتين فى ظنه فيما يظهر (وإذا جمعهما مسجد) ومنه جداره ورحبته وهى ما حجر عليه لا جله وإن كان بينهما طريق ما لم يتيقن حدوثها بعده وأنها غير مسجد ومنازته التى بابها فيه أو فى رحبته لا حريمه وهو ما يهمل لالقاء نحو قمامته (صح الاقتداء) لإجماع (وإن بعدت المسافة وحالات الابنية) التى فيه المتنافذة الابواب إليه

للم يكن فى الصف الذى يجر منه الاثنان والمتجه الجريان لا والمعنى واحد فى الجميع (قوله وأما قول المجموع الخ) كذا شرح مر (قوله أى ما لم يرج عوده الخ) كذا شرح مر (قوله ما لم يرج عوده) أى أو انتصاب مبلغ آخر (قوله وإن كان بينهما طريق) أى إلا أن يكون قديماً أخذاً مما يأتى (قوله ما لم يتيقن حدوثها)

اولى سطحه كما افهمه كلام الشيخين (٣١٤) خلا لما يوهمه كلام الانوار فلو كان بوسطه بيت لا باب له اليه وانما ينزل اليه من سطحه كنى

استطرافه عادة فلا بد في كل من البرو السطح من امكان المرور منهما الى المسجد عادة بان يكون لها مرقى الى المسجد حتى قال في ذكر المؤذنين في المسجد لورفع سلمها المتع اقتداء من بها بمن في المسجد لعدم امكان المرور عادة سم على المنهج اقول ومجله اذ لم يكن لك باب من سطح المسجد الاصح وقوله يمكن استطرافه عادة يؤخذ منه ان سلام الابار المعتادة للنزول منها لاصلاح البرو ما فيها لا يكتفى بها لانه لا يستطرق فيها الا من له خبرة وعادة بنزولها بخلاف غالب الناس اه وفي البحر مى عن الحنفى قوله مر على الاستطراق العادى اى بحيث يمكن الاستطراق من ذلك المنفذ عادة ولولم يصل من ذلك المنفذ الى ذلك البناء الا بازورار وانعطاف بحيث يصير ظهره للقبلة (والى سطحه) اى وان خرج بعض الممر عن المسجد حيث كان الباب في المسجد اى اورحبه كما هو الفرض ولم تطل المسافة عرفا فيما يظن عرش عبارة الرشيدى قوله اولى سطحه اى الذى هو منه كما هو ظاهر عما يأتى اى والصورة ان السطح نافذ الى المسجد اخذا من شرط التنافذ فليراجع اه (قوله لما يوهمه كلام الانوار) اى من عدم اشتراط تنافذ ابواب ابنية المسجد (قوله فلو كان بوسطه بيت) اى ثابت المسجد به والافهما بناؤا ومسجد وسياق حكمهما كما هو ظاهر رسم وقوله اى ثابت المسجد به اى لم يتيقن انه غير مسجد اخذا مما مر في الرحبة (قوله وانما ينزل اليه) اى نزولا معتادا بان كان له من السطح ما يعتاد المرور منه اليه بخلاف نحو التسلق منه اليه (قوله من سطحه) اى الذى بينه وبين المسجد نفوذ يمكن المرور فيه منه اليه على العادة سم عبارة البصرى قد يقال ان كان احدهما في السطح والاخر في البيت المذكور فواضح ولا وجه للتوقف وان كان احدهما في البيت اوفى سطحه والاخر في بقية المسجد كما هو المتبادر في تصوير المسئلة فينبغي ان لا يصح لعدم الاستطراق من محل الامام الى محل الماموم فليسا بمثابة المحل الواحد الذى هو مناط الصحة ولعل توقف الشارح المذكور محمول على هذه الصورة ثم رايت الفاضل المحشى قيد بقوله نزولا معتادا الخ (قوله اغلقت تلك الابواب) اى وان ضاع مفتاح الغلق لانه يمكن فتحه بدونه ومن الغلق القفل فلا يضر وان ضاع مفتاحه ظاهره ان كان ذلك في الابتداء او في الانشاء وينبغي عدم الضرر فيما لو سمرت في الانشاء اخذاعا يأتى فيما لو بنى بين الامام والماموم حائل في انه لا يضر وعلمه بانه يعترف في الدوام ما لا يعترف في الابتداء عرش (قوله بخلاف ما اذا سمرت) اعتمده مر اه سم اى والمغنى كما مر آنفا (قوله سدت الخ) المتبادر انه ببناء المفحول (قوله ولك ان تقول الخ) محل تأمل فالحق ان افتاء شيخ الاسلام بما يتضح على طريقة الاسنوى والبلقنى من عدم اعتبار تنافذ ابنية المسجد اما على اعتباره كما هو مقتضى كلام الشيخين ومشى عليه شيخ الاسلام في عامة كتبه فلا يتضح بصري (قوله والمساجد) الى قوله بان سيقا في الدابة الا قوله نعم الى وبشترط الى المتن في المغنى الاما ذكر (قوله المتنافذة الابواب كما ذكر) اى التى تنفذ ابواب بعضها الى بعض معنى اى او سطحه (قوله كمسجد واحد) اى فى صحة الاقتداء وان بعدت المسافة واختلفت الابنية معنى (قوله ويشترط ان لا يحول الخ) يعلم منه انه يضر الشباك فلو وقف من ورائه بجدار المسجد ضرر كما هو المقول من الرافعى فقول الاسنوى لا يضر سهو كاله الحصى نهاية ومغنى ويأتى في الشرح مثله (قوله بان سيقا) الا الى الافراد (قوله اذلا يعدان) اى الامام والماموم (قوله فيكونان) اى المكانان في الصور الست المذكورة (قوله وسياق) اى حكمهما قول المتن (قوله كانا) اى الامام والماموم نهاية (قوله كبيت) الى قول المتن فان كانا في بناء في النهاية الا قوله وقيل الى المتن (قوله كبيت واسع الخ) عبارة النهاية اى مكان واسع كصحراء او بيت كذلك وكالوقوف الخ (قوله والاخر بسطح الخ) قضيته انه لا يشترط امكان الوصول من احد السطحين الى الآخر عادة وبه صرح سم على المنهج

وان توقف فيه شارح وسواء اغلقت تلك الابواب ام لا بخلاف ما اذا سمرت على ما وقع في عبارات لكن ظاهر المتن وغيره انه لا فرق وجرى عليه شيخنا في فتاويه فقال في مسجد سدت مقصورا فهو بقى نصفين لم ينفذ احدهما الى الآخر انه يصح اقتداء من في احدهما بمن في الآخر لانه يعد مسجدا واحدا قبل السد وبعده اه ولك ان تقول ان فتح لسلك من النصفين باب مستقل ولم يمكن التوصل من احدهما الى الآخر فالوجه ان كلا مستقل حينئذ عرفا ولا فلا وعليه يحمل كلام الشيخ وسياق فيما اذا حال بين جانبي المسجد نحو طريق ما يؤيد ما ذكرته فتأمل والمساجد المتلاصقة المتنافذة الابواب كما ذكر كمسجد واحد وان انفرد كل باب امام وجماعة نعم التسمير هنا ينبغي ان يكون ماعنا قطعاً ويشترط ان لا يحول بين جانبي المسجد او بينه وبين رحبته او بين المساجد نهرا وطريق قديم بان سبقا وجوده او وجودها اذلا يعدان بجمعتين حينئذ بمحل واحد فيكونان كالمسجد وغيره وسياق (ولو كانا بفضاء) كبيت واسع وكالوقوف احدهما بسطح والاخر بسطح وان حال بينهما شارع ونحوه (شرط ان لا يزيد ما بينهما على ثمانية ذراع)

بذراع اليد المعتدلة لان العرف يعد هما مجتمعين في هذا دون ما زاد عليه (تقريباً) لعدم ضابط له من الشارع (وقيل تحديداً) وغلط فعلي الاول لا تضر زيادة غير متفاحشة كثلاثة اذرع ونحوها وما قاربها واستشكل بانهم على (٣١٥) التقريب في القلتين لم يغتفروا لانقص

رطلين فما الفرق مع ان الزيادة كالنقص وقد يفرق بان الوزن اضبط من الذرع فضا بقوا ثم اكثر لانه الا ليق به على ان الملاحظ يختلف إذ هو ثم تآثر الماء بالواقع فيه وعدمه وهنا عد اهل العرف لهما مجتمعين او غير مجتمعين فلا جامع بين المستثنين (فان تلاحق) اي وقف خلف الامام (شخصان او صفان) مترتبان وراءه وعن يمينه او عن يساره (اعتبرت المسافة) المذكورة (بين) الشخص او الصف (الاخير) (و) الصف او الشخص (الاول) فان تعددت الاشخاص او الصفوف اعتبرت بين كل شخصين او صفين وان بلغ ما بين الاخير والامام فراسخ بشرط ان يمكنه متابعتها (وسواء) فيما ذكر (الفضاء المملوك والوقف) والموات (والمبعض) الذي بعضه ملك وبعضه وقف ومثله ما بعضه ملك او وقف وبعضه موات سواء في ذلك المسقف كله وبعضه وقيل يشترط في المملوك الاتصال كالأبنية (ولا يضر) في الحيلولة بين الامام والمأموم (الشارع المطروق) اي بالفعل فاندفع اعتراضه بان كل شارع

عن الشارع مر أو لا ثم قال لكنه بعد ذلك قال ان الاقرب أن شرط الصحة امكان المرور من أحد السطحين الى الآخر على العادة وسياق في كلامه مر اه عش (قوله بذراع اليد) الى قوله ونحوها في المغنى (قوله بذراع البادخ) وهو شبران نهاية ومعنى (قوله لان العرف الخ) قضيته انه لو حلف لا يجتمع معه في مكان واجتماع في ذلك حث ولعله غير مراد وان العرف في الايمان غير هنا بدليل انه لو حلف لا يدخل عليه في مكان او لا يجتمع عليه فيه فاجتمع به في مسجد او نحو لم يحنث عش قول المتن (تقريباً) قال الامام ونحن في التقريب على عادة غالبية بصرى (قوله وعلى الاول الخ) اي وعلى الثاني يضر اي زيادة كانت مغنى ونهاية (قوله ونحوها) قضيته انه يغتفر ستة اذرع لان نحو الثلاثة مثلم وليس المراد به مادونها لثلاث يتجدد مع قوله وما قاربها لكن سياق عن سم على المنهج خلاف تلك القضية وهو الاقرب ويمكن ان يجعل وما قاربها غطف تفسير للنحو عش (قوله وما قاربها) اي ما هو دون الثلاثة لا ما زاد فقد نقل سم على المنهج عن الشارع مر انه يعتمد التقييد بالثلاثة وكذا نقل بالدرج عن جواشي الروض لوالد الشارع انه تضر الزيادة على الثلاثة عش وكذا قضية اقتصار المغنى وشرح المنهج على الثلاثة اعتماد التقييد بها ثم تفسير قول الشارع كالنهاية وما قاربها بما مر عن عش يرد عليه انه يغنى عنه حينئذ ما قبله عبارة البجيرمي وقوله اي الحلبي وما قاربها تابع فيه مر اي في النهاية والاولى حذفه لانه ان كان مراده ما قاربها من جهة النقص كان مفهوماً بالاولى وان كان مراده ما قاربها من جهة الزيادة لم يصح لان ما زاد يضر وان قل على المعتمد كما قاله عش وقرر شيخنا الحنفى اه (قوله اي وقف) الى قول المتن ولا يضر في المغنى لا قوله وقيل الى المتن (قوله) (اعتبرت) اي المسافة عش (قوله بشرط ان يمكنه متابعتها) اي عليه بانتقالاته (قوله المسقف كله وبعضه) هلا زاد غير المسقف مطلقاً سم عبارة المغنى والنهاية المحوطة والمسقف وغيره اه (قوله كالأبنية) اي على الطريق الاول الاتي (قوله في الحيلولة الخ) عبارة المغنى بين الشخصين او الصفين اه قول المتن (ولا يضر الشارع المطروق الخ) اما الشارع الغير المطروق والنهر الذي يمكن العبور من احد طرفيه من غير سباحة بالوثوب فوقه أو المشي فيه أو على جسر مدود على حافته فغير مضر جزاً منها نهاية ومعنى ويتأفقه قول الشارع الاتي كالنهاية وورد الخ (قوله اي بالفعل فاندفع الخ) انظره مع قوله الاتي مع عدم الطروق سم عبارة البصري يرد عليه ما يرد على النوجيه الاتي فلا تغفل اه (قوله وعن غيره المنع) اقول يمكن حمله على ما اذا لم يمكن التوصل منه اليه عادة عش (قوله والاصح الاول) اي مع امكان التوصل له عادة نهاية وسم اي بان يكون لكل من السطحين الى الشارع الذي بينهما سلم يسلك عادة سم على المنهج عش والمراد بالاول ما قاله الزجاجي من الصحة (قوله كامر) اي في شرح ولو كانا بفضاء قول المتن (والنهر المحجوج الى سباحة) اي وان لم يجسنا وقال حج في شرح الحضرمية ولا يضر تخلل الشارع والنهر الكبير وان لم يمكن عبوره والنار ونحوها ولا تخلل البحر بين السفينتين لان هذه لا تعد للحيلولة فلا يسمى واحداً منها حائلاً عرفاً اه عش (قوله فيها) اي الشارع المطروق والنهر الخ (قوله ككش وفتين) اي اما المسقفتان فكالدارين عش (قوله) (او سخن) الي التنبيه في النهاية لا قوله براه المقتدى الى وهذا الواقف وقوله دون التقدم الى ولا يضر وقوله الدال الى اندفع وقوله ولا امكنه فتحه وقوله لتقصير الى المتن وقوله وفضاء وكذا في المعنى لا قوله بان كان يرى الى المتن (سخن او صفة) اشارة الى ان بيت في المتن يصح عطفه على قوله سخن فيقدر لفظه بعداً ويصح

(قوله سواء في ذلك المسقف كله وبعضه) هلا زاد وغير المسقف مطلقاً (قوله اي بالفعل فاندفع الخ) انظره مع قوله مع عدم الطروق (قوله فمن الزجاجي الصحة) وهو الاصح اي مع امكان التوصل له عادة شرح مر (قوله اي والاصح الاول) يؤيده مسئلة النهر المذكورة فتأمل

مطروق والمراد كثير الطروق لانه محل الخلاف على ما ادعاه الاسنوي ورد بحكاية ابن الرفعة للخلاف مع عدم الطروق فيما لو وقف بسطح يمينه والامام بسطح المسجد وبينهما ماء فغن الزجاجي الصحة وعن غيره المنع اي والاصح الاول كامر (والنهر المحجوج الى سباحة) بكسر السين اي عزم (على الصحيح) فيها لان ذلك لا يعد حائلاً عفا كالماء كائناً في بناء من كصحن وصفة او سخن او صفة

(بيت) من مكان واحد كدرسة مشتملة على ذلك او من مكانين وقد حاذى الاسفل الاعلى ان كانا على ما ياتي (فطر يقان اصحهما ان كان بناه الماموم) اي موقفه (يمينا) للامام (٣١٦) (او شمالا) له (وجب اتصال صف من احد البنائين بالاخر) لان اختلاف الابنية يوجب

عطفه على قوله صفة ليقدر لفظها بعد اورشيدى (قوله على ذلك) اي المذكور من الصحن والصفة والبيت (قوله ان كانا) اي الاسفل والاعلى سم (قوله على ما ياتي) اي في قول الرافعي ولو وقف في علو النخ قول الماتن (اصحها) اي عند الرافعي و (اتصال صف النخ) ليس بقيد بل لوقف الامام بالصفة والماموم بالصحن كفي على هذا الطريق ع ش قول الماتن (اتصال صف من احد البنائين النخ) اي كان يقف واحد بطرف الصفة واخر بالصحن متصلا به مغنى ويأتى في الشرح مثله (قوله وما عدا هذين) اي الواقفين على الاتصال المذكور (قوله وقوف واحد النخ) اي بدون اتصال بعض اهل البنائين به بخلاف ما اذا اتصل به يمينا ويسارا من اهل البنائين فيسكن في اخذنا من التعليل الاتي (قوله طرفه النخ) اي احد شقيه في بناء الامام والشق الاخر في بناء الماموم مغنى قول الماتن (فرجة) بفتح الفاء ضمها كغرفة مغنى (قوله ولا يمكنه الوقوف فيها) اي كعبة فان وسعت واقفا فاكثروا لم يتعذر الوقوف عليها ضرتها ومغنى وفي الجمل على النهاية قوله م كعبتي اي مسنمة بحيث لا يمكن الوقوف عليها اه (قوله الواقف) عبارة عن المغنى ببناء الماموم قول الماتن (بين الصفتين) اي او الشخصين الواقفين بطرفي البناء نهاية وسغنى (قوله في سائر الاحوال) اي سواء اكان بناء الماموم يمينا او شمالا ام خلفا لبناء الامام مغنى (قوله ما بينهما) اي الامام والماموم مغنى ولعل الاولى اي بين الواقفين بطرفي البنائين (قوله على هذا) اي الطريق الثاني قول الماتن (ان لم يكن حائل) اي يمنع الاستطراق نهاية ومغنى (قوله او بعض المقتدين) اي من الرائيين سم (قوله من غير ازورار) بيان للاستقبال (قوله ولا انعطاف) عطف تفسير ع ش (قوله بقيد الاتي النخ) اي بان يتي ظهره للقبلة رشيدى اي بخلاف ما اذا كانت على يمينه او يساره فانه لا يضر سم قول الماتن (او حال باب النخ) يجوز حمله على حذف مضاف اي ذوباب نافذ سم (قوله وقف مقابلة النخ) عبارة عن الروض وشرح العباب اشترط ان يقف واحد بجزاء المنفذ يشاهده اي الامام او من معه في بنائه انتهت وقضية اشترط المشاهدة عدم الانعقاد عند انتفاؤها وقد تقتضى العبارة ان مشاهدة الواقف بجزاء المنفذ كما هي شرط لصحة صلاة من خلفه شرط لصحة صلاة الواقف ايضا سم اقول القضية الثانية بعيدة جدا واما القضية الاولى فقد اعتمده الشورى بعبارة وقضية كلام شرح الروض ان الرابطة لو كان يعلم بانتقالات الامام ولم يره هو لا احدا من معه كان سمع صوت المبلغ انه لا يكتفى به هو كذلك انتهت والحفي ايضا عبارته ومقتضاه اشترط كون الرابطة بصيرا وانه اذا كان في ظلمة بحيث تمنعه من رؤية الامام او احده من معه في مكانه لم يصح اه (قوله كاذكرناه) اي مع الاستقبال (قوله كالا امام النخ) ولو تعددت الرابطة وقصد الارتباط بالجميع فهل يمتنع كالا امام مال م المنع ويظهر خلافه فيسكن انتفاء التقدم المذكور بالنسبة لواحد من الواقفين لانه لو لم يوجد الا هو كفى مراعاته سم على حج اه ع ش قال البصري وهو وجيه اه اي ما استظهره سم (قوله فلا يتقدموا عليه) ولو وجد عدم التقدم اتفاقا بان لم يقصد مراعاته بذلك مع العلم بوجوده فالوجه الاكتفاء بذلك لحصول الربط بمجرد وجوده وعدم التقدم عليه ولو مع الغفلة عن مراعاة ذلك فلو لم يعلم

الاختراق فاشترط الاتصال ليحصل الربط والمراد بهذا الاتصال ان يتصل منسكب اخر واقف ببناء الامام بمنسكب آخر واقف ببناء الماموم وما عدا هذين من اهل البنائين لا يضر بعدم عنها بثلاثة ذراع فاقول ولا يكفي عن ذلك وقوف واحد طرفه بهذا البناء وطرفه بهذا البناء لانه لا يسمى صفا فلا اتصال (ولا تضر فرجة) بين المتصلين المذكورين (لا تسع واقفا) او تسعه ولا يمكنه الوقوف فيها (في الاصح) لا تخاذ الصف معا ع رفا (وان كان الواقف خلف بناء الامام فالصحيح صحة القدوة بشرط ان لا يكون بين الصفتين المصلى احدهما ببناء الامام والاخر ببناء الماموم اي بين آخر واقف ببناء الامام واول واقف ببناء الماموم (أكثر من ثلاثة أذرع) تقريبا لان الثلاثة لا تخل بالاتصال العرفي في الخلف بخلاف ما زاد عليها (والطريق الثاني لا يشترط الا القرب) في سائر الاحوال السابقة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع (كالفضاء) اي قياسا عليه لان المدار على العرف وهو لا يختلف

(قوله ان كانا) اي الاسفل والاعلى ش (قوله او بعض المتقدمين) اي الرائيين (قوله او حال بينهما حائل فيه باب نافذ) يجوز جعل باب نافذ على حذف مضاف اي ذوباب نافذ (قوله وقف مقابلة واحد او اكثر) عبارة عن الروض اشترط ان يقف واحد بجزاء المنفذ يشاهده اي الامام او من معه في بنائه اه وقضية اشترط المشاهدة عدم الانعقاد عند انتفاؤها وعبارة شرح العباب ويشترط في هذا الواقف قبالة المنفذ ان يكون يرى الامام او احدا من معه في بنائه اه وقد تقتضى العبارة ان مشاهدة الواقف بجزاء المنفذ كما هي شرط لصحة صلاة من خلفه شرط لصحة ذلك الواقف ايضا (قوله فلا يتقدموا عليه

فنشأ الخلاف العرف كما هو ظاهر وإنما يكتفى بالقرب على هذا (ان لم يكن حائل) بأن كان يرى الامام او بعض المتقدمين به بوجوده ويمكنه الذهاب اليه لو اراده مع الاستقبال من غير ازورار ولا انعطاف بقيد الاتي في ابى قيس (او حال) بينهما حائل فيه (باب نافذ) وقف مقابلة واحد او اكثر يراه المتقدم ويمكنه الذهاب اليه كما ذكرناه وهذا الواقف بازاء المنفذ كالا امام بالنسبة لمن خلفه فلا يتقدموا عليه

بوجوده لكن اتفاق عدم التقدم عليه فهل تنعقد أو لا لأنه مع اعتقاد عدمه لا يكون جاز ما بالنية والثاني
منقاس ولو نوى قطع الارتباط بالرابطة فهل يؤثر ذلك فيه نظر وما لم ير إلى أنه يؤثر ويظهر لي خلافه لأن
الشرط وجود الارتباط بالفعل من غير ارتباط نية (قوله بالاحرام الخ) ولا يكون قبل ركوعه مغنى
زاد النهاية ولا يسلمون قبل سلامه اه قال الرشيدى قوله مر ولا يكون قبل ركوعه شمل ماذا كان
الرابطة متخلفا بثلاثة أركان لعذر فيقتصر لهذا المأموم ما يغتفر له بما سأتى وهو في غاية البعد فليراجع اه
وقال ع ش قوله مر ولا يسلمون الخ وفي شرح العباب بعد أن رد القول باعتبار عدم التقدم عليه في
الافعال أن بعضهم نقل عن بحث الاذرى أنهم لا يسلمون قبل سلامه ثم نظر فيه انتهى وأقول لا وجه لمنع
سلامهم قبله لا تقطاع القدوة بسلام الامام ويلزم من انقطاعها سقوط حكم الربط لصيرورتهم منفردين
فلا محذور في سلامهم قبله سم على حجب وعموم قوله ولا يسلمون الخ شامل لما لو بقي على الرابطة شئ من صلاته
كان علم في آخر صلته أنه كان يسجد على كور عمامته مثلاً فقام ليأتى بما عليه فيجب على من خلفه انتظار
سلامه وهو بعيد بل امتناع سلام من خلفه قبل سلامه مشكل اه ع ش وقال الجبل قوله مر ولا يكون
الخ المعتمد انه لا يضر سبقهم في الافعال والسلام متى علموا الافعال الامام اه (قوله دون التقدم الخ) خلافا
للنهاية والمغنى والروض وفي ع ش مانصه وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تعارض متابعة الامام والرابطة بان
اختلف فعلاهما تقدم ما و تأخر اقبل يراعى الامام والرابطة فيه نظر فان قلنا يراعى الامام ذلك على عدم

بالاحرام والموقف) أى ولا تنقض المساواة في الموقف لكن هل تكره كفى الامام فيه نظر ولو تعددت
الرابطة وقصد الارتباط بالجميع فهل يمتنع كالامام مال م ر المنع ويظهر خلافه وقد يدل قوله فلا يتقدموا
عليه الخ بعد قوله واحداً وأكثر على امتناع تقديمهم فيما ذكر على الاكثر والظاهر وهو الوجه انه غير مراد
بل يكفي انتفاء التقدم المذكور بالنسبة لواحد من الواقفين لا نه لولم يوجد الا هو كنى مراعاته ولو وجد عدم
التقدم المذكور اتفاقاً بان لم يقصد مراعاته بذلك مع العلم بوجوده فالوجه الاكتفاء بذلك لحصول الربط
بمجرد وجوده وعدم التقدم عليه ولو مع الغفلة عن مراعاة ذلك فلم يعلم بوجوده لكن اتفاق عدم التقدم
عليه فهل تنعقد الصلاة أو لا لأنه مع اعتقاد عدمه لا يكون جاز ما بالنية لان وجوده شرط للصحة فيه نظر والثاني
منقاس ولو نوى قطع الارتباط بالرابطة فهل يؤثر ذلك فيه نظر وما لم ير إلى أنه يؤثر ويظهر لي خلافه لأن
الشرط وجود الارتباط بالفعل من غير اعتبار نية فلا يسهط اثره بنية قطعه (قوله دون التقدم بالافعال)
قال في شرح الارشاد على الوجه خلافاً للمصنف اه وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تعارض متابعة الامام
والرابطة بان اختلف فعلاهما تقدم ما و تأخر اقبل يراعى الامام والرابطة فيه نظر فان قلنا يراعى الامام دل ذلك
على عدم ضرر التقدم على الرابطة او يراعى الرابطة لزم عدم ضرر التقدم على الامام وهو لا يصح او يراعيهما
الا اذا اختلفا فيراعى الامام او اذا اختلفا فالقياس وجوب المفارقة فلا يخفى عدم اتجاهه وقد يؤخذ من
توقفه في وجوب المفارقة وجواز التأخر عن الامام دون اعداهما ان الاقرب عنده مراعاة الامام فيتابعه
ولا يضر تقدمه على الرابطة ورأيت الجزم به بخط بعض الفضلاء قال لان الامام هو المقتدى به فليتأمل اه
شيخنا ع ش وفي شرح العباب بعد أن رد القول باعتبار عدم التقدم عليه في الافعال ان بعضهم نقل عن
بحث الاذرى أنهم لا يسلمون قبله ثم نظر فيه ايضا لمنع سلامهم قبله لا تقطاع القدوة بسلام الامام ويلزم من
انقطاعها سقوط حكم الربط لصيرورتهم منفردين فلا محذور في سلامهم قبله وقوله ولا يضر زوال هذه
الرابطة أثناء الصلاة الخ قال في شرح العباب وما تقرر ياتي فيما لولت الصفوف بين الصف الاخير والامام
وما بينهما فوق ثلثائة ذراع ورجع الاذرى انه لو نوى بين الامام والمأموم حائل في أثناء الصلاة يمنع الاستطراق
والمشاهدة لم يضر وان اقتضى اطلاق المنهاج وغيره خلافه وظاهر مما مر ان محله ما اذا لم يكن البناء بامر
انتهى وهل يشترط في مسئلة الصفوف ان لا يتقدم كل صف بيته وبين الامام اكثر من ثلثائة ذراع على
الصف الذى امامه في الافعال على ما مر في الرابطة بجامع توقف صحة الاقتداء عليه فيه نظر وامل الوجه

بالاحرام والموقف فيضر
أحدهما دون التقدم
بالافعال لانه ليس بامام
حقيقة

ومن ثم اتجه جواز كونه امرأة وان كان من خلفه رجالا ولا يضرب زوال هذه الرابطة أثناء الصلاة فيتمونها خلف الامام ان علوا بانتقالاته لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وبما قررته في حال الدال عليه مقابلته بقوله الآتي أوجداد اندفع اعتراضه بان النافذ ليس بمحائل ثم رأيت شارحا ذكر ذلك أيضا أخذا من اشارة الشاح اليه (فان حال ما) أى بناء (يمنع المرور لا الرؤية) كالشباك والباب المردود (فوجهان) أحدهما في المجموع وغيره البطلان وقوله الاتي الشباك يفهم ذلك فلذا لم يصرح هنا بتصحجه وبحث الاسنوى ان هذا في غير شبك بجدار المسجد الا كالمدراس التي بجدار المساجد الثلاثة صححت صلاة الواقف فيها لان جدار المسجد منه والحيولة فيه لا تضرب رده جمع وان انتصر له آخرون بأن شرط الابنية في المسجد تنافذ أبوابها على مامر فغاية جدار المسجد أن يكون كبناء فيه فالصواب انه لا بد من وجود باب

ضرر التقدم على الرابطة أو يراعى الرابطة لزوم غدم ضرر التأخر عن الامام وهو لا يصح أو يراعى بهما إلا إذا اختلفا فإيراعى الامام أو إلا إذا اختلفا فالقياس وجوب المفارقة فلا يخفى عدم اتجاهاه سم على حج وقد يؤخذ من توقفه في وجوب المفارقة وجواز التأخر عن الامام ان الاقرب عنده مراعاة الامام فينبغيه ولا يضرب تقدمه على الرابطة ورأيت الجزم به بخط بعض الفضلاء قال لان الامام هو المقتدى به اه (قوله ومن ثم اتجه الخ) خلافا لنهاية عبارته ويؤخذ من جعله كالامام أنه يشترط أن يكون بمن يصح اقتداؤه وهو كذلك فيما يظهر ولم ارفيه شيئا اه قال ع ش قوله فيما يظهر اى خلافا للحج فقوله ولم ارفيه شيئا لعلمه لم يرفيه نقلا لبعض المتقدمين اه (قوله جواز كونه امرأة الخ) وقياسه جواز كونه اميا او بمن يلزمه القضاء كقيم تيمم ويحتمل اعتبار كونه ذكر بالنسبة للذكور ولولم يسمع قنوت الامام وسمع قنوت الرابطة لجره به على خلاف السنة فالظاهر أنه لا يؤمن بل يقتل لنفسه لانه ليس بامام له حقيقة سم (قوله وبما قررته) أى بتقدير حائل فيه بعد احوال عبارة المغنى قدرته بالدال (قوله الدال الخ) ماوجه الدلالة سم (قوله او جدار) لم يقل فان حال ما يمنع المرور الخ (قوله اعراضه) اى قول المصنف او حال باب نافذ مغنى (قوله والباب المردود) ليس مثالا لما يمنع المرور لا الرؤية وإن اوجه كلامه اذ هو عكس ذلك ولكنه ملحق به في الحكم والاولى ان يقول ويلحق به الباب المردود كاصنع الجلال رشيدى وع ش عبارة البصرى ليتأمل تمثيله لما لا يمنع الرؤية بالباب المردود مع تصريحه فيما يأتى في شرح قول المصنف وكذا الباب المردود الخ بأنه يمنع المشاهدة وهذا الثاني هو الذى يظهر ثم رأيت في المغنى ما نصه فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية كالشباك او يمنع الرؤية لا المرور كالباب المردود فوجهان الخ انتهى وهو كاترى في غاية الحسن واما صاحب النهاية فتبع الشارح فيما ذكره اه قول المتن (فوجهان) (فائدة) ليس في المتن ذكر خلاف بلا ترجيح سوى هذا وقوله في النفقات والوارثان يستويان ام يوزع بحسبه وجهان ولا ثالث لهما فيه الا ما كان مفرعا على ضعيف كالا قوال المفرقة على البيهتين المتعارضتين هل يقرع ام يقسم اقوال بلا ترجيح فيها مغنى ونهاية (قوله ان هذا) اى البطلان (قوله كالمدراس الخ) اى كشبايكها (قوله بجدار المساجد الثلاثة) اى مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد القدس (قوله صلاة الوقت فيها) اى في الجدر (قوله والحيولة فيه) اى في المسجد (قوله رده جمع الخ) هذا الرد هو المعتمد وقد افر د الكلام عليه السيد السمو دى بالتأليف واطال في بيانه وفي فتاوى السيد عمر البصرى كلام طويل فيه حاصله انه يجوز تقليد القائل بالجواز مع ضعفه فيصلى بالشبايك التى بجدار المسجد الحرام وكذلك مسجد المدينة وغيره اه كردى وقوله يجوز تقليد القائل الخ كما يفيد تعبيرهم هنا بالا صرح دون الصحيح (قوله بان الخ) متعلق برده الخ (قوله كاسم) اى في شرحه وإذا جمعهما مسجد صح الافتداء الخ (قوله كبناء فيه) اى في المسجد (قوله من غير ان يزور كاسم في غير المسجد الخ) ووضح ان عمله إن لم يمكن الاستطراق من الباب إلى الشباك إلا بعد الخروج عن سمت الجدار اما لو كان الاستطراق إلى الشباك في نفس الجدار بحيث لا يخرج عن سمتة فينبغى أن يصح مطلقا كبقية أبنية المسجد فتدبر بصرى عبارة ع ش في مسئلة ان قبس الاتية نصها قوله لا يلتفت عن جهة القبلة الخ هذا قد يؤخذ من انه مسئلة الاسنوى التى حكم الحصنى عليه بالسمو فيها شرطها ان يكون بحيث لو اراد الذهاب إلى الامام من باب المسجد احتاج إلى استدبار القبلة ولا يضرب احتياجه إلى التيامن والتياسر فليتأمل فيه جدا سم على المنهج ويؤخذ من الاشتراط وقوله ورجح الاذرعى الخ قديله أنه لا يضرب ارادة الباب في الاثناء فليتأمل (قوله ومن ثم اتجه جواز كونه امرأة) وقياسه جواز كونه اميا او بمن يلزمه القضاء كقيم تيمم ويحتمل اعتبار كونه ذكرا بالنسبة للذكور فيمتنع كونه امرأة او خنثى وعلى هذا يمكن ان يكتب في بالاى ومن يلزمه القضاء لانه غير امام حقيقة لكن قياس اشتراط الذكورة ونحوها عدم الاكتفاء بهما ولولم يسمع قنوت الامام وسمع قنوت الرابطة لجره به على خلاف السنة فالظاهر انه لا يؤمن بل يقتل لنفسه لانه ليس بامام له حقيقة (قوله ولا يضرب زوال الخ) اعتمده مر (قوله وبما قررته في حال الدال) ماوجه الدلالة

أو خو خفه فيه يستطرق منه اليه من غير أن يزور كما في غير المسجد ويظهر أن المدار على (٣١٩) الاستطراق العادي (أو) حال (جدار)

وقوله أنه لا يضرب احتياجه الخ أنه لو كان يمكنه الوصول إلى الإمام من غير استدبار القبلة لكن يحتاج فيه إلى انحراف كان احتياجه في مروره لتعدية جدار قصير كالعتبة لم يضرب ذلك لأنه لا يصدق عليه أنه استدبر القبلة (قوله أو خو خفه الخ) فبإيدان قصر الباب المحوج إلى استطراق الراس وانحناء الظهر قليلا لا يضرب وأما ما يبلغ إلى هيئة الرأع ففيه تردد (قوله كما) أي انفا (قوله ومنه) أي من هذا القسم (قوله أو باب الخ) معطوف على جدار في المتن (قوله ابتداء) متعلق بحال (أو دوام الخ) فلو بين بين الإمام والمأموم حائل لم يضرب كما رجحه ابن العباد والأذرع أخذوا بمعوم القاعدة السابقة أي أنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وظاهر ممانر محلها لم يكن البناء بأمره أي المأموم نهاية (قوله ولا يمكنه فتحة) الأولى وإن لم يمكنه فتحة عبارة النهاية والمغني قال البغوي في فتاويه ولورد الريح الباب في أثناء الصلاة فإن تمكن من فتحة فعل ذلك حال الدوام على متابعتها وإلا فارقته كذا نقل الأذرع عنها ذلك ونقل الاسنوي عن فتاويه أنه لو كان الباب مفتوحا وقت الاحرام فرد الريح في أثناء الصلاة لم يضربها ولعل افتاء البغوي تعدد الثاني وجهه كتنظيره اه واقره سم قال عرش قوله مر والثاني أي عدم الضرر وجهه هو المعتمد ومحل حيث علم بانتقالات الإمام كما هو ظاهر وظاهره وإن لم يتمكن من فتحة لأن رد الباب ليس من فعله وقوله مر كتنظيره منها ما لورفع السلم الذي يتوصل به إلى الإمام في أثناء الصلاة اه عرش قول المتن (قلت الطريق الثاني الخ) وهذا ما عليه معظم العراقيين والأولى طريقة المروزة مغني قول المتن (من خلفه) أي ويجنبه مغني نهاية (قوله لمن خلفه) أي ويجنبه مغني (نعم لا يضرب الخ) يمكن أن يكون في حيز ومر لأن قوله السابق ولا يضرب زوال هذه الرابطة الخ يفيد هذا بل يشمله سم ولكن يمنع الدخول في حيز ومر قوله لا في نظير ما مر الخ وعبارة البصري هو ما مر فواجه استدراكه فالأولى إسقاطه أو التغيير بأن يقال وأنه لا يضرب الخ فليتأمل اه (قوله ومن تفاريع الطريقة الأولى الخ) أي وكلام المصنف يؤهم أن اشتراط المحاذاة تأتي على الطريقتين معافاته ذكره مجزوما به بعيد استيفاء ذكر الطريقتين وليس مراد فلو ذكر ذلك في أثناء الطريقة الأولى لاستراح من هذا الإيهام مغني ونهاية قول المتن (في علو) أي في غير مسجد كصفة مرتفعة وسطدار مثلا (قوله في سفلى) أي كصحن تلك الدار (قوله عكسه) أي الوقوف أي وقوف عكس الوقوف المذكور ولو عبر بقوله أو بالعكس كما عبر به في المحرر لكان أوضح وخرج بقولنا في غير مسجد ما إذا كانا فيه فانه يصح مطلقا باتفاقهما ولو كانا في سفيتين مكشوفتين في البحر فكافتداء أحدهما بالآخر في الفضاء فيصح بشرط أن لا يزيدا بينهما على ثلثائة ذراع تقريبا وإن لم تشد إحداهما بالآخرى فإن كانتا مسقفتين أو أحدهما فقط فكافتداء أحدهما بالآخرى يبين فيشترط مع قرب المسافة وعدم الحائل وجود الواقف بالنفذين كان بينهما منفذ والسفينة التي فيها بيوت كالدار التي فيها بيوت والسرادات بالصحراء قال في المهمات والمراد بها هنا ما يدار حول الخيام كسفينة مكشوفة والخيام كالبيوت مغني ونهاية قول المتن (شرط الخ) أي مع ما مر من وجوب اتصال صف من أحدهما بالآخر حتى لو وقف الإمام على صفة مرتفعة والمأموم في الصحن فلا بد على الطريقة المذكورة من وقوف رجل على طرف الصفة ووقوف آخر في الصحن متصلا به كما قاله الرافعي واسقطه من الروضة مغني (مطلقا) أي وجد المحاذاة لا (القرب) أي ما تقدم من عدم حائل

(قوله أو دوام وعلم الخ) في شرح الروض عن فتاوى البغوي ولورد الريح الباب في أثناء الصلاة فإن أمكنه فتحة حال افتحها ودوام على المتابعة وإلا فارقته ثم فرق بينه وبين زوال الرابطة بأنه مقصر بعدم احكامه فتحة الباب وما نسبته لفتاوى البغوي هو ما نقله الأذرع عنها والذي نقله الاسنوي عنها أنه لو كان الباب مفتوحا وقت الاحرام فرد الريح في أثناء الصلاة لم يضربها مطلقا وهذا وجهه كتنظيره ولعل افتاء البغوي تعدد واختلاف لوبني بين الإمام والمأموم حائل لم يضرب كما رجحه ابن العباد والأذرع أخذوا بمعوم القاعدة السابقة وظاهر ممانر أن محلها لم يكن البناء بأمره ش مر (قوله نعم لا يضرب بطلان صلاته في الانثناء)

شرط محاذاة بعض بدنه بعض بدنه (بأن يكون بحيث يحاذي رأس الأسفل قدم الأعلى مع فرض اعتدال قامة الأسفل أما على الثانية المعتمدة فلا يشترط إلا القرب نعم إن كانا سجدا ونضام صحا مطلقا باتفاقهما (تذنيه) فرع أبو زرعة على اعتبار المحاذاة

أنه لو قصر فلم يحاذ ولو قدر معتدلاً حاذى صح وهو ظاهر وأنه لو طال لحاذى ولو قدر معتدلاً لم يحاذ لم يصح وتبعه شيخنا وقد استشكل بانه اذا اكتفى بالمحاذاة التقديرية فيما مر (٣٢٠) فبهذه التي بالفعل أولى إلا أن يقال المدار في هذه الطريقة على القرب العرفي وهو لا يوجد إلا بالمحاذاة مع الاعتدال

أو وقوف واحد في المنفذ (أنه لو قصر الخ) وكذا لو كان قاعداً ولو قام لحاذى كفي (تنبيه) المراد بالعلو البناء ونحوه وأما الجبل الذي يمكن صعوده فداخل في الفضاء لأن الأرض فيها عال ومستوفى فاعتبر فيه القرب فقط فالصلاة على الصفا والمروة واجب على من قيس بصلاة الإمام في المسجد صحيحة وإن كان أعلى منه كأنص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه معنى (قوله) وقد يستشكل الخ) ولك أن تقول لا يشكل قوى والجواب لا يخفى ما فيه والفرق بينه وبين ما يأتي واضح فإن الملاحظ في مسئلة الجمعة كون البلد التي لا تقام فيها الجمعة قريبة من البلد الجمعة حتى تلحق بها فعين الضبط بسماح المعتدل اذ هو الغالب واعتباره أولى من النادر وفي مسئلة الركوع وجود حقيقته التي هي الانحناء وهي مفقودة في الصورة المذكورة بصري (قوله) أو شاع إلى قوله ومن ثم أطلقه في المعنى إلا قوله وإن لم يعلق خلافاً للإمام وقوله بحيث لا يصل إلى المتن وإلى قوله كما فهمه قول المجموع في النهاية إلا قوله وإن لم يعلق خلافاً للإمام وقوله ومن ثم إلى وظاهر وقوله ولا ينافي إلى ومر وقوله ومثله إلى المتن وقوله وبخذاً إلى المتن وقوله وإن لم يخش إلى وقبل (وعكسه) أي بان كان المأموم في المسجد والإمام خارجاً عنه معنى (قوله) مأمور لعل الأولى بما يأتي (قوله من كلامه) وهو قوله أو حال باب نافذ كردى قول المتن (آخر المسجد) ومن المسجد رحبته كردى (قوله) لأنه الخ) أي المسجد كله نهاية (قوله) أي طرفه أي المسجد عرش (قوله) فإن لم يكن الخ) مفرع على القيل (قوله) ومحل (قوله) أي الخلاف (قوله) عنه أي المسجد (قوله) فمن آخر صف) أي خارج المسجد نهاية ومعنى قول المتن (وإن حال جدار) أي لا باب فيه نهاية ومعنى (قوله) لعدم الاتصال) قال الأسنوى نعم قال البيهقي في فتاويه لو كان الباب مفتوحاً وقت الأحرار فالتعلق في أثناء الصلاة لم يضر اه وقد قدمنا الكلام عليه معنى قول المتن (وكذا الباب المردود) وفي الامداد نقل ابن الرفعة أن الستر المسترخى كالباب المردود كردى (لمنع الاول المشاهدة) فيه شيء مع تمثيله قول المصنف السابق فإن حال ما يمنع المرور لا الرؤية بقوله كالشباك والباب المردود سم وتقدم عن البصري وغيره مثله (قوله) وبما تقرر الخ) وهو قوله اتصل به الموات الخ كردى (قوله) علم صحة صلاة الواقف الخ) فتحذر أنه يعتبر في صحة الاقتداء لمن يأتي قيس بامام المسجد الحرام قرب المسافة وعدم الأزرار والانعطاف بالمعنى الذي أفاده الشارح ويظهر أيضاً اخذنا ما مر في شرح قول المصنف فالشرط التقارب أنه يعتبر أيضاً في الصحة وقوف شخص بمحاذ المنفذ إلى المسجد بحيث يراه المقتدى بآبى قيس وظاهر أن محل اعتبار الرابطة إذا لم ير الإمام أو بهض المقتدين فحاصله اشتراط رؤية الإمام وبعض المقتدين بمن بالمسجد والرابطة الواقف بمحاذ المنفذ بصري (قوله) محمول على البعد الخ) عبارته في شرح بأفضل محمول على ما إذا لم يمكن المرور للإمام إلا بالانعطاف من غير جهة الإمام أو على ما إذا بعدت المسافة أو حالت أبنية هناك منعت الرؤية فعلم أنه يعتبر في الاستطراق أن يكون استطرافاً عادياً وأن يكون من جهة الإمام وأن لا يكون هناك أزرار وانعطاف بأن يكون بحيث لو ذهب إلى الإمام لا يلتفت عن القبلة بحيث يبقى ظهره إليها والاضر لتحقق الانعطاف حيثئذ من غير جهة الإمام وأنه لا فرق في ذلك بين المصلي على نحو جبل أو سطح اه قال السكردى قوله أو سطح قال القليوبي على المحلى وإن كانا على سطحين بينهما شارع مثلاً فلا يصح إلا إذا كان لكل منهما مدرج مثلاً من المنخفض بحيث يمكن استطراف كل منهما إلى الآخر من غير الاستثناء ولو حذف لفظة لا من لا يلتفت وجعل قوله المذكور تصوير المنطوقه كان أولى وقول الرشيدى تصوير للنص الاول وفي بعض النسخ مر حذف لفظ لا من لا يلتفت فيكون تصوير للنص الثاني وهو

لا مع الطول ونظيره أن من جاوز سمعه العادة لا يعتبر سماعه لنداء الجمعة بغير بلده فلا يلزمه بتقدير أنه لو اعتدل لم يسمع وأن من وصلت راجته لركبته لطلها ولو اعتدلتا لم اتصال يكف (ولو وقف في موات) أو شارع (وامامه في مسجد) اتصل به الموات أو الشارع أو عكسه (فان لم يحل شيء) مما مر بينهما (فالشرط التقارب) بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع واعترض قوله لم يحل شيء بانه لو كان بجوار المسجد باب ولم يقف بمحاذاته أحد لم تصح القدوة ويرد بان هذا فيه جائل كما علم من كلامه فلا يرد عليه (معتبراً) ذلك التقارب (من آخر المسجد) أي طرفه الذي يلي من هو خارجه لأنه لما بنى للصلاة لم بعد فاصلاً (وقبل من آخر صف) فإن لم يكن فيه إلا الإمام فن موقفه ومحل أنه لم يخرج الصفوف عنه وإلا فن آخر صف قطعاً (وإن حال جدار أو باب مغلق منع) لعدم الاتصال (وكذا الباب المردود) وإن لم يعلق خلافاً للإمام (والشباك في الاصح) لمنع الاول المشاهدة والثاني الاستطراف وبما تقرر علم صحة صلاة الواقف على آبي

يمكن أن يكون في حيز وولأن قوله السابق ولا يضر زوال هذه الرابطة الخ فيفيد هذا بل قد يشمله (قوله) لمنع الاول المشاهدة) فيه شيء مع تمثيله قول المصنف السابق فإن حال ما يمنع المرور لا الرؤية بقوله

قيس بمن في المسجد وهو مانصه عليه ونصه على عدم الصحة بمحمول على البعد أو على ما إذا حدثت أبنية بحيث لا يصل إلى بناء الإمام لو توجه إليه من جهة امامه إلا بأزرار أو انعطاف بأن يكون بحيث لو ذهب إلى الإمام من مصلاه لا يلتفت عن جهة القبلة

بحيث يبقى ظهره اليها) بخرج مالو كان بحيث يبقى يمينه أو يساره اليها سم وعش
 وقلوبى وحلى قول المأمن (يكراه ارتفاع المأموم الخ) وفي فتاوى الجلال الرومى اذا ضاقت الصف الاول عن
 الاستواء يكون الصف الثانى الخالى عن الارتفاع اولى من الصف الاول مع الارتفاع كرى (لا يلتفت
 الخ) شل مالو احتاج في ذهابه الى الامام الى ان يمشى القهقرى مسافة ثم ينحرف الى جهة اليمين أو اليسار فيصل
 الى الامام من غير التفات فلا يضر لانه صدق عليه انه يمكنه الوصول الى الامام من غير ازورار وانعطاف
 ويحتمل الضرر لان المشى القهقرى ليس معتادا في المشى الموصل الى المقصود ولعله الاقرب عش (قوله
 اذا امكن الخ) اى والا فلا كراهة معنى عبارة عش اى فان لم يمكن ذلك كان وضع المسجد مشتملا
 على ارتفاع وانخفاض ابتداء كالغورية فلا كراهة وبه صرح حجب في شرح العباب كذا نقله العلامة الشورى
 عنه لكن الذى رايت في الشرح المذكور نصه واما استثناء بعض محققى المتأخرين للمسجد زاعمان ذلك في
 الام فليس في محله وعبارة الام لا تشهد له ثم قال بعد سرد لفظ الام تجده انما استدلل على عدم بطلان الصلاة
 بالارتفاع على نبي الكراهة في مثل هذا المقام ثم رأيت البلقين فهم من النص ما فهمته منه حيث ساقه
 استدلالا على الصحة مع الارتفاع على ان للشافعى نصا اخر صريحاً فى ان الكراهة حاصلة حتى في المسجد اه
 وبقي مالو تعارض عليه مكروهان كاصلا في الصف الاول مع الارتفاع والصلاة في غيرهم مع تقطع الصفوف
 فهل يراعى الاول او الثانى فيه نظروا الاقرب الثانى لان في الارتفاع من حيث هو ما هو على صورة التفاح
 والتعظيم بخلاف عدم تسوية الصفوف فان الكراهة فيه من حيث الجماعة لا غير اه وفيه ان عدم
 الوجدان لا يدل على عدم الوجود فيمكن أن حجج ذكر في الابعاب في موضع آخر ما يوافق قوله الآتى هنا فان لم
 تتعلق بها ولم يجد الخ فاطلع عليه الشورى ونقله عنه (قوله) وإن كانا في المسجد اى وإن كان وضع المسجد
 ابتداء مشتملا على ارتفاع وانخفاض كما هو قضية إطلاق الشارح والنهاية والمغنى وتقدم ويأتى عن عش
 ما يصرح بذلك (قوله) ومن ثم اى لاجل النص على الكراهة في المسجد ايضا (قوله) وعند ظهور الخ عطف
 على قوله في المسجد الخ (قوله) لذلك اى النص الاخر (قوله) وذلك اى الكراهة (قوله) على الثانى اى
 العكس و (قوله) للاول اى ارتفاع المأموم (قوله) كتبليغ توقف اسماع المأمومين الخ يؤخذ منه ان
 ما يفعله المبلغون من ارتفاعهم على الدكة في غالب المساجد وقت الصلاة مكروه مفوت لفضيلة الجماعة لان
 تبليغهم لا يتوقف على ذلك الا في بعض المساجد في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر عش (قوله) فيستحب
 الارتفاع الخ يظهر ان محله في غير الجمعة اما فيها فيجب نعم يتردد النظر فيما لو كان الذى لا يسمع صوتا ولا
 يرى احدا من المقتدين زائدا على الاربعين فهل يجب التبليغ لصح صلاته أو لا يجب لان الانسان لا يخاطب
 بتصحيح صلاة الغير محل تأمل بصرى (قوله) تتعلق الى قوله وفي الكفاية في المغنى (قوله) فان لم تتعلق بها اى
 الخاصة بالصلاة (قوله) ولم يجد الخ يحترز قوله اذا امكن الخ عش (قوله) وايصح في الافتصار على الاباحة
 حينئذ وقف لتوقف الجماعة المطلوبة على الارتفاع حينئذ لان يراد لم يجد بما يصلح لحاجته لا مطلقا فليتل
 ثم رايت في شرح العباب عقبه بقوله على ما قيل سم ولعل الاولى ان يحجب بان المراد بالا باحة عدم الكراهة
 كما عبر به المغنى فيشمل الواجب والمندوب ايضا (قوله) ويحجب بان علة النهى الخ واما تخصيصه بالنهى
 فلم يحكم العكس بالاولى بصرى قول المتن (ولا يقوم) أى ندبا غير المقيم من مريد الصلاة مغنى وعبارة
 شرح افضل مراد الجماعة غير المقيم اه (قوله) مريد القدوة الى قوله كما افهمه قول المجموع الا قوله ولا
 ينافيه الى ومرو قوله ومثله الى المتن وقوله ويؤخذ الى المتن وقوله اى ان لم يحش الى وقبل (قوله) مريد القدوة
 عبارة المحلى مريد الصلاة وظاهرها استواء الامام والمأموم في ذلك وهو ظاهر ولعل ما ذكره الشارح مر

الظاهر اه بعيد (قوله) بحيث يبقى ظهره اليها) بخرج مالو كان بحيث يبقى يمينه أو يساره اليها سم وعش
 وقلوبى وحلى قول المأمن (يكراه ارتفاع المأموم الخ) وفي فتاوى الجلال الرومى اذا ضاقت الصف الاول عن
 الاستواء يكون الصف الثانى الخالى عن الارتفاع اولى من الصف الاول مع الارتفاع كرى (لا يلتفت
 الخ) شل مالو احتاج في ذهابه الى الامام الى ان يمشى القهقرى مسافة ثم ينحرف الى جهة اليمين أو اليسار فيصل
 الى الامام من غير التفات فلا يضر لانه صدق عليه انه يمكنه الوصول الى الامام من غير ازورار وانعطاف
 ويحتمل الضرر لان المشى القهقرى ليس معتادا في المشى الموصل الى المقصود ولعله الاقرب عش (قوله
 اذا امكن الخ) اى والا فلا كراهة معنى عبارة عش اى فان لم يمكن ذلك كان وضع المسجد مشتملا
 على ارتفاع وانخفاض ابتداء كالغورية فلا كراهة وبه صرح حجب في شرح العباب كذا نقله العلامة الشورى
 عنه لكن الذى رايت في الشرح المذكور نصه واما استثناء بعض محققى المتأخرين للمسجد زاعمان ذلك في
 الام فليس في محله وعبارة الام لا تشهد له ثم قال بعد سرد لفظ الام تجده انما استدلل على عدم بطلان الصلاة
 بالارتفاع على نبي الكراهة في مثل هذا المقام ثم رأيت البلقين فهم من النص ما فهمته منه حيث ساقه
 استدلالا على الصحة مع الارتفاع على ان للشافعى نصا اخر صريحاً فى ان الكراهة حاصلة حتى في المسجد اه
 وبقي مالو تعارض عليه مكروهان كاصلا في الصف الاول مع الارتفاع والصلاة في غيرهم مع تقطع الصفوف
 فهل يراعى الاول او الثانى فيه نظروا الاقرب الثانى لان في الارتفاع من حيث هو ما هو على صورة التفاح
 والتعظيم بخلاف عدم تسوية الصفوف فان الكراهة فيه من حيث الجماعة لا غير اه وفيه ان عدم
 الوجدان لا يدل على عدم الوجود فيمكن أن حجج ذكر في الابعاب في موضع آخر ما يوافق قوله الآتى هنا فان لم
 تتعلق بها ولم يجد الخ فاطلع عليه الشورى ونقله عنه (قوله) وإن كانا في المسجد اى وإن كان وضع المسجد
 ابتداء مشتملا على ارتفاع وانخفاض كما هو قضية إطلاق الشارح والنهاية والمغنى وتقدم ويأتى عن عش
 ما يصرح بذلك (قوله) ومن ثم اى لاجل النص على الكراهة في المسجد ايضا (قوله) وعند ظهور الخ عطف
 على قوله في المسجد الخ (قوله) لذلك اى النص الاخر (قوله) وذلك اى الكراهة (قوله) على الثانى اى
 العكس و (قوله) للاول اى ارتفاع المأموم (قوله) كتبليغ توقف اسماع المأمومين الخ يؤخذ منه ان
 ما يفعله المبلغون من ارتفاعهم على الدكة في غالب المساجد وقت الصلاة مكروه مفوت لفضيلة الجماعة لان
 تبليغهم لا يتوقف على ذلك الا في بعض المساجد في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر عش (قوله) فيستحب
 الارتفاع الخ يظهر ان محله في غير الجمعة اما فيها فيجب نعم يتردد النظر فيما لو كان الذى لا يسمع صوتا ولا
 يرى احدا من المقتدين زائدا على الاربعين فهل يجب التبليغ لصح صلاته أو لا يجب لان الانسان لا يخاطب
 بتصحيح صلاة الغير محل تأمل بصرى (قوله) تتعلق الى قوله وفي الكفاية في المغنى (قوله) فان لم تتعلق بها اى
 الخاصة بالصلاة (قوله) ولم يجد الخ يحترز قوله اذا امكن الخ عش (قوله) وايصح في الافتصار على الاباحة
 حينئذ وقف لتوقف الجماعة المطلوبة على الارتفاع حينئذ لان يراد لم يجد بما يصلح لحاجته لا مطلقا فليتل
 ثم رايت في شرح العباب عقبه بقوله على ما قيل سم ولعل الاولى ان يحجب بان المراد بالا باحة عدم الكراهة
 كما عبر به المغنى فيشمل الواجب والمندوب ايضا (قوله) ويحجب بان علة النهى الخ واما تخصيصه بالنهى
 فلم يحكم العكس بالاولى بصرى قول المتن (ولا يقوم) أى ندبا غير المقيم من مريد الصلاة مغنى وعبارة
 شرح افضل مراد الجماعة غير المقيم اه (قوله) مريد القدوة الى قوله كما افهمه قول المجموع الا قوله ولا
 ينافيه الى ومرو قوله ومثله الى المتن وقوله ويؤخذ الى المتن وقوله اى ان لم يحش الى وقبل (قوله) مريد القدوة
 عبارة المحلى مريد الصلاة وظاهرها استواء الامام والمأموم في ذلك وهو ظاهر ولعل ما ذكره الشارح مر

كالشباك والباب المردود (قوله) بحيث يبقى ظهره اليها) بخرج مالو كان بحيث يبقى يمينه أو يساره
 اليها (قوله) فان لم تتعلق اى الحاجة ش (قوله) ولم يجد الامام بالعلو اى بالافتصار على
 الاباحة حينئذ وقف لتوقف الجماعة المطلوبة على الارتفاع حينئذ لان يراد لم يجد بما يصلح لحاجته

ولو شيخا اى لا يسن له قيام ان كان (٣٣٢) جالسا وجلس ان كان مضطجعا وتوجه ان اراد ان يصلى على الحالة التى هو عليها (حتى

كأن حج مجرد تصوير لان المأمومين هم الذين يبادرون بالقيام عند شروع المأوذى فى الإقامة عش وتقدم عن المعنى وشرح بافضل ما يصرح بذلك الاستواء (قوله ولو شيخا) اى ولا تفوته فضيلة التحريم عش اقول وقد يناق في هذه الغاية قوله الآتى ولو كان بطىء النهضة الخ (قوله وتوجه الخ) كقوله ولو جلس الخ عطف على قوله قيام الخ (قوله على الحالة التى هو عليها) اى من القيام والقعود وغيرهما (قوله فايناره الخ) اى المؤذن (قوله للغالب) اى او المراد بالمؤذن المعلم شربى (قوله لحسب) اى ولا مفهوم له ولو حذف لفظ المؤذن وقال بعد الفراغ من الإقامة لسكان اخصر واشمل معنى (قوله ولا ينافيه) اى ما فهمه الغاية من سن القيام عقب الفراغ (قوله إذا أقيمت الصلاة الخ) يجوز أن يراد به إذا أخذ في إقامتها فيكون المقصود النهى عن القيام قبل فراغها سم (قوله عقب الإقامة) اى لافى اثنا عشر (قوله ولو كان بطىء النهضة الخ) ومثل ذلك ما لو كان المأموم بعيدا و اراد الصلاة فى الصف الاول ومثلا وكان لو اخر قيامه الى فراغ المؤذن وذهب الى الموضع الذى يصلى فيه فاته فضيلة التحريم عش (قوله به) اى بالقيام فى هذا الوقت والجار متعلق بادراكه فكان الاول تأخير عنه (قوله فيسن قيام المقيم الخ) اى إن كان قادرا معنى (قوله لكرهه الجلوس من غير صلاة الخ) ويؤخذ منه انه لو كان جالسا قبل ثم قام ليصلى راتبة قبلية مثلا فاقبعت الصلاة او قرب قيامه ان لا يكون استمرار القيام افضل من القعود لعدم كراهة القعود من غير صلاة فيتخير بين استمرار القيام والقعود ونقضته ايضا أنه لو كان فى غير مسجد لم يكره الجلوس عش اقول قضية تعليمهم ثواب تأخير القيام الى الفراغ من الإقامة بالاشتغال بالاجابة ان استمرار القيام هنا انزل بل قول الشارح الآتى ويؤخذ الخ كاهم عن ذلك (قوله حينئذ) اى حين الإقامة او قربها (قوله ذلك) اى ابتداء النفل (قوله ويؤخذ عما يقرر الخ) كان حقه ان يقدم على قول المصنف ولا يبتدىء الخ (قوله اتجهه الاقتصار على ركعتين) اى او على ركعة على ما يأتى عن النهاية وسم (قوله لا حرازه الفضيلتين) اى فضيلة النفل وفضيلة الجماعة وفى بعض النسخ هنا مضروبة عليه فى اصل الشارح كانه عليه أى الضرب بعضهم مانعه ويتجنى فى نافلة مطلقة الاقتصار على ركعتين اخذا بما يأتى فى الفرض فان كان راتبة كما كثر الوتر فهل يسن قبلها نافلة طائفة ويقتصر على ركعتين اخذا من ذلك ايضا او يفرق بان الفرض جنس مغاير للنفل من كل وجه فمكن القاب اليه ويأتى فيه التفصيل الآتى بخلاف الراتبة والمطلقة فلم يبق إلا النظر لفوت الجماعة وعدمه كاتر كل محتدل والثانى اقرب الكلام انتهى وكتب سم على هذه النسخة مانعه قوله ويتجه الخ وفى العباب فرع منفرد اقيمت الجماعة وهو فى صلاة فان كانت نفلا نذب قطعها الخوف فوت الجماعة انتهى وقال فى شرحه وظاهر كلامهم انه لا فرق بين النافلة المطلقة وغيرها السكن قال الاذرعى والزركشى كآب الرفعة إذا نوى عددا كثيرا اقتصار على ركعة أو ركعتين ثم يسلم ولا يقطعها لما فيه من ابطالها وأشار الاذرعى الى انه لم لا كان الاولى فى النفل غير المطلق ايضا الاقتصار على ركعة او ركعتين إذا نوى اكثر من ذلك لما فى القطع من الابطال مع إمكان الصحة وكان القمولى لحظ هذا المعنى فحجى على قضيته ويجاب بان الاقتصار يكون بنية ولم تعهد فى غير النفل المطلق ولا يمكن هنا

يفرغ المؤذن) يعنى المقيم ولو الامام فايناره للغالب لحسب (من الإقامة) جميعها لانه وقت الدخول فى الصلاة وهو قبله مشغول بالاجابة ولا ينافيه الخبر الصحيح إذا اقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى قد خرجت لانه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يخرج عقب الإقامة ولو كان بطىء النهضة بحيث لو اخر الى فراغ فاته فضيلة التحريم مع الامام قام فى وقت يعلم به إدراكه للتحريم ومن دنب الإقامة من قيام فيسن قيام المقيم قبلها والاولى للدخل عندها او وقد قربت ان يستمر قائما لكرهه الجلوس من غير صلاة والنفل حينئذ كما قال (ولا يبتدىء نفلا) ومثله الطواف كما هو ظاهر (بعد شروع) اى المقيم (فيها) اى الإقامة وكذا عند قرب شروع فيها اى يكره لمن اراد الصلاة معهم ذلك كراهة تنزيه للخبر الصحيح إذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ويؤخذ مما تقرر ان من ابتدئت الإقامة وهو قائم لا يسن له الجلوس ثم القيام لانه يشغل عن كمال الاجابة فهو كقيام الجالس المذكور فى المتن (فان كان فيه) اى النفل حال الإقامة (اتمه) ندبا سواء الراتبة والمطلقة إذا نوى عددا فان

لا مطلقا فليتأمل ثم رأيت فى شرح العباب بعبارة بقره ولو لم يجد المأموم إلا محلا مرتفعاً فلا كراهة ولا نذب بل هو مباح على ما قيل اه (قوله إذا اقيمت) يجوز ان يراد باذا اقيمت إذا اخذ باقامتها فيكون المقصود النهى عن القيام قبل فراغها (قوله ويتجه الخ) فى العباب فرع منفرد اقيمت الجماعة وهو فى صلاة فان كانت نفلا نذب قطعها الخوف فوت الجماعة اه قال فى شرحه وظاهر كلامهم انه لا فرق بين النافلة المطلقة وغيرها السكن قال الاذرعى والزركشى كآب الرفعة إذا نوى عددا كثيرا اقتصار على ركعة أو ركعتين ثم يسلم ولا يقطعها لما فيه من ابطالها وأشار الاذرعى الى انه لم لا كان الاولى فى النفل غير المطلق ايضا الاقتصار على ركعة او ركعتين إذا نوى اكثر من ذلك لما فى القطع من الابطال مع إمكان الصحة وكان القمولى لحظ هذا المعنى فحجى على قضيته ويجاب بان الاقتصار إنما يكون بنية ولم تعهد فى غير النفل المطلق ولا يمكن هنا

لم ينو اتجهه الاقتصار على ركعتين (ان لم يخش فوت الجماعة والله أعلم) لا حرازه الفضيلتين ويتجه فى نافلة مطلقة الاقتصار المطلق على ركعتين اخذا بما يأتى فى الفرض فان كان فى راتبة كآثر الوتر فهل يسن قبلها نافلة مطلقة ويقتصر على ركعتين

المطلق ولا يمكن هنا القلب اليه فتعين القطع اه يتأمل وجه ذلك (قوله بخلاف الراتبة والمطلقة) أى فان الأولى ليست جنسا مغايرا للثانية من كل وجه حتى يمكن قلبها اليه اه سم (قوله فان خشى فوتها) إلى قوله قطعه شامل للمالو كان في نافلة مطلقة وقد فعل ركعتين فهلاسن حيثئذنية لاقتصار على ركعتين والسلام منهما وكان أولى من القطع وقد يلتزم ذلك سم وقوله قد فعل ركعتين الخ ومثلها الثلاث كما يفيد ما تقدم عن الأذرعى والزركشى وما يأتى عن عش (قوله إن آتته) قبل لقوله فوتها وقوله بأن يسلم الخ متعلق به أيضا (قوله قطعه) يظهر أنه يثبت على ما مضى قبل القطع لأنه خروج بعذر بصرى (قوله وجود جماعة أخرى) أى ولو مفصلة عش (قوله فيجب قطعه الخ) المراد أنه يجب قطع النفل إذا كان لو آتته فات الركوع الثانى للجمعة مع الامام عش (قوله فإذا كان الخ) عبارة المعنى ولو أقيمت الجماعة والمنفرد يصلى حاضرة صباحا أو ثلاثية أو رباعية وقد قام فى الأخيرتين إلى ثالثة أتم صلاته ودخل فى الجماعة وإن لم يقم فيها إلى ثالثة استحب له قلبها نفلا ويقصر على ركعتين ثم يدخل فى الجماعة نعم إن خشى فوت الجماعة لو أتم الركعتين استحب له قطع صلاته واستئنافا جماعة ذكره فى المجموع اه زاد النهاية قال اللجلال البلقيني لم يتعرضوا للركعة والمعروف ان للمتأمل الاقتصار على ركعة فهل تكون الركعة الواحدة كالركعتين لم أر من تعرض له ويظهر الجواز إذا لفرق اه وما ذكره ظاهر وإنما ذكروا الأفضل اه وأقره سم (قوله فى تلك الحاضرة) أى التى اقيمت جماعتها سم (قوله أتمها الخ) وقياس ما يأتى عن البلقيني أن هذا هو الأفضل ويجوز قلبها نفلا ويسلم من ثلاث ركعات للماعل به من جواز التنفل بالواحدة والثلاث مثلها عش (قوله أتمها ندبا) قال فى الروض أى والنهاية والمعنى ودخل فى الجماعة اه وعبارة العباب فان كانت صباحا أتمها وأدرك الجماعة وكذا غير ما بعد قيامه للثالثة انتهت ولا يخفى ظهور هذه المسئلة فى أنه لا يشترط فى صحة المعادة وقوع جميعها فى الجماعة بالفعل لان الجماعة التى يدخل فيها هنا إعادة والغالب ان من كان فى الثالثة لا يدرك بعد فراغ الثالثة والرابعة والتشهد والسلام الركعة الأولى مع الجماعة فتجوزهم دخوله فى الجماعة بعد فراغه يدل على عدم اشتراط ما ذكر اه وإنه إذا انقضت الجماعة التى دخل فيها يقوم هو لا تمام ما بقى عليه ولا تبطل صلاته نعم يمكن حمل ذلك على ما إذا فرغ وأدرك ركوع إمام الجماعة فى ركعتها الأولى ولكنه بعيد من هذه العبارة فليتأمل سم على حجب وقد يقال لا بعد فيه مع ملاحظة ما قدمه من اشتراط الجماعة فى المعادة بنهائها ويمكن تصويره بما إذا قرأ الامام سورة طويلة بل لا يتوقف على طولها لان الغالب أن زمن دعاء الافتتاح والحمد وسورة بعدها لا يندر تكميل الثالثة التى رأى الجماعة تقام وهو فيها والاتيان بركعة بعدها عش وقد يؤيده فرقم بين القيام فى الثالثة وما قبله (قوله ما يأتى) أى انفا (قوله وقبل القيام لها) عطف على قوله وقام الخ ولو عبر بآو بدل الواو كان أولى (قوله يقلبها نفلا) أى ويكون مستثنى من بطلان الصلاة بتغيير النية عش

القلب اليه يتأمل وجه ذلك فتعين القطع اه (قوله أخذنا من ذلك) أى بما يأتى ش (قوله بخلاف الراتبة والمطلقة) أى فان الأولى ليست جنسا مغايرا للثانية من كل وجه حتى يمكن قلبها اليه (قوله فان خشى فوتها إلى قوله قطعه) شامل للمالو كان فى نافلة مطلقة وقد فعل ركعتين فهلاسن حيثئذنية الاقتصار على ركعتين والسلام منهما وكان أولى من القطع وقد يلتزم ذلك (قوله فى تلك) أى التى اقيمت جماعتها (قوله أتمها ندبا) قال فى الروض ودخل فى الجماعة اه وعبارة العباب فان كانت صباحا أتمها وأدرك الجماعة وكذا غير ما بعد قيامه للثالثة اه ولا يخفى ظهور هذه المسئلة فى أنه لا يشترط فى صحة المعادة وقوع جميعها فى الجماعة بالفعل لان الجماعة التى يدخل فيها هنا إعادة والغالب ان من كان فى الثالثة لا يدرك بعد فراغ الثالثة والرابعة والتشهد والسلام الركعة الأولى مع الجماعة فتجوزهم دخوله فى الجماعة بعد فراغه يدل على عدم اشتراط ما ذكر اه وإنه إذا انقضت الجماعة التى دخل فيها يقوم هو لا تمام ما بقى عليه ولا تبطل صلاته نعم يمكن حمل ذلك على ما إذا فرغ وأدرك ركوع إمام الجماعة فى ركعتها الأولى ولكنه بعيد من هذه العبارة فليتأمل (قوله وقبل القيام لها يقلبها نفلا) ويقصر على ركعتين عبارة العباب ويسلم من ركعتين

أخذنا من ذلك أيضا أو يفرق بأن الفرض جنس مغاير للنفل من كل وجه فأمكن القلب اليه ويأتى فيه التفصيل الآتى بخلاف الراتبة والمطلقة فلم يبق إلا النظر لفوت الجماعة وعدمه كما تقرر كل محتمل والثانى أقرب إلى كلامهم فان خشى فوتها وهى مشروعة له إن آتته بأن يسلم الامام قبل فراغه منه قطعه ودخل فيها ما لم يغلب على ظنه وجود جماعة أخرى فيتمه كما أفهمه المتن بجعل آل فى الجماعة للجنس والكلام فى غير الجمعة أما فيها فيجب قطعه لا درأ كما بادراك ركوعها الثانى وخروج بالنفل الفرض فاذا كان فى تلك الحاضرة وقام لثالثتها أتمها ندبا أى إن لم يخش فوت الجماعة كما هو ظاهر مما يأتى وقبل القيام له يقلبها نفلا

ويقتصر على ركعتين
 مالم يخش فوت الجماعة لو
 صلاهما وإلا نذب له قطعها
 ولو خشي فوت الوقت أن
 قطع أو قلب حرم وإن كان
 في فائتة حرم قلبها نفلا
 وقطعها لأن تلك الجماعة
 غير مشروعة فيها ويجب
 قلبها نفلا إن خشي فوت
 الحاضرة كما أفهمه قول
 المجموع سلم من ركعتين
 ليستغل بالحاضرة وظاهر
 أن له بعد قلبها نفلا قطعها
 بل ينبغي وجوبه ابتداء إذا
 توقف الإدراك عليه
 والحاصل أنه إن أمكنه
 القلب إلى ركعتين وإدراك
 الحاضرة بعد السلام منها
 وجب وعليه يحمل قول
 القاضي الذي أقره عليه في
 المجموع أنه يحرم قطعها
 وإلا بأن كان القلب إلى
 ركعتين بفوت الحاضرة
 وجب القطع وعليه يحمل
 ما قدمته أوائل الصلاة تبعا
 لشيخنا وغيره أنه يجب
 قطعها ﴿ فصل في بعض
 شروط القدوة أيضا ﴾
 (شرط) انعقاد القدوة
 ابتداء كما أفاده ما سذكروا
 أنه لو نواها في الاناء جاز
 فلا اعتراض عليه خلافا لمن
 وهم فيه (أن ينوي المأموم
 مع التكبير) للتحريم

(قوله) يقتصر على ركعتين قال في شرح العباب وظاهر كلامهم أنه لا يجوز الاقتصار على ركعة فقط
 ويوجه بان الفرائض لم يعمد فيها اقتصار على ركعة فامتنع ذلك فيها فليتأمل فانه بعد القلب صارت الصلاة
 نفلا والنفل يجوز فيه الاقتصار على ركعة سم وتقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله) نذب له قطعها) هل نذب
 الاقتصار على ركعة حينئذ وكان أولى من القطع سم (قوله) نذب له قطعها) أي ويكون مستثنى من حرمة
 قطع الفرض ع ش (قوله) لأن تلك الجماعة غير مشروعة الخ) يؤخذ منه أنها لو كانت مشروعة بان اتحدت
 الفائتة جاز القطع والقلب كما صرح به في شرح العباب سم عبارة النهاية والمغني أما إذا كانت في صلاة فائتة فلا
 يقلبها نفلا ليصلها جماعة في حاضرة أو فائتة أخرى فإن كانت الجماعة في تلك الفائتة بعينها ولم يكن قضاؤها
 فوريا جاز له قطعها من غير نذب وإلا فلا يجوز كما قاله الزركشي اه (قوله) بل ينبغي وجوبه الخ) أي القطع
 ع ش (قوله) إذا توقف الإدراك) أي إدراك الحاضرة عليه أي القطع (قوله) وجب) أي القلب (قوله)
 إلى ركعتين) أي إلى ركعة على قياس ما مر عن البلقيني (قوله) وجب القطع) ينبغي أن يكون محله
 إذا لم يدرك الركعة وإلا فلا يتعين القطع بل له قلبها حينئذ على كلام الجلال البلقيني
 ﴿ فصل في بعض شروط القدوة أيضا ﴾ (قوله) ابتداء) إلى قوله به يعلم في المغني وإلى قوله شهر رأيت في النهاية
 (قوله) ابتداء) كان المعنى أن حصول القدوة من أول صلاة يتوقف على نيته مع التكبير سم (قوله) كما أفاده) أي
 التقييد بالابتداء (قوله) انه الخ) بيان لما قول المتن (مع التكبير) ينبغي الانعقاد إذا نوى في أثناء التكبير
 أو آخرها ويكون من باب الاقتداء في الاناء سم أقول وقول الشارح الآتي وخرج مع التكبير كالصريح
 في أنه من الاقتداء ابتداء (قوله) مع التكبير للتحريم) أي ولو مع آخر جزء منه وعبارة سم على المنهج ولو نوى
 مع آخر جزء من التحريم ينبغي أنه يصح ويصير ما موما من حينئذ وفائدة أنه لا يضر تقدمه على الإمام في الموقف
 قبل ذلك انتهت وينبغي أن لا تفوته في هذه فصيلة الجماعة من أو لها ويفرق بينهما وبين ما لو نوى القدوة في خلال
 صلاته بان السكر اه المفوته لفصيلة الجماعة ثم خروجا من خلاف من ابطال به وقد يؤخذ من قوله الآتي ولو

ليدرك الجماعة إن تمكن منه أي من إدراكها فان لم يتمكن منه أي من إدراك الجماعة لو تم ركعتين سن قطع
 صلاته إن لم يخف فوت الوقت وفعلها جماعة وإلا بان خشي فوت الوقت لو قطع أو سلم من ركعتين بان يخرج
 بعض الصلاة عنه ولو احتيا لا كما في المجموع لم يقطعها أي لم يجز له قطعها ولا السلام منها من ركعتين اه وذكر
 الشارح في شرحه أنه عبر في المجموع بقوله سن أن يتمها ركعتين ويسلم منها وتسكون نافلة ثم دخل الجماعة فان
 لم يفعل استحب أن يقطعها ثم يستأنفها في الجماعة اه قال وبه يعلم أن قول المصنف إن تمكن منه ليس في
 محله لاهامه خلاف المراد المصريح به عبارة المجموع المذكورة من أنه مخير بين القلب والقطع ولو مع التمكن
 نعم إن أراد المصنف أن يتمكن قيد في أفضلية القلب وعدمه قيد في أفضلية القطع لا في أصل السنة اتجه ما
 قاله اه (قوله) يقتصر على ركعتين مالم يخش فوت الجماعة لو صلاهما وإلا نذب له قطعها) قال الجلال
 البلقيني لم يتعرضوا للركعة والمعروف أن للنتفل الاقتصار على ركعة فهل تكون الركعة الواحدة
 كالركعتين لم أر من تعرض له ويظهر الجواز إذ لا فرق اه وما ذكره ظاهر وإنما ذكر والافضل شرح
 مر وقال في شرح العباب وظاهر كلامهم أنه لا يجوز الاقتصار على ركعة فقط فامتنع ذلك فيها اه
 فليتأمل فانه بعد القلب صارت الصلاة نفلا والنفل يجوز فيه الاقتصار على ركعة (قوله) وإلا نذب
 له قطعها) هل نذب الاقتصار على ركعة حينئذ وكان أولى من القطع (قوله) لأن تلك الجماعة غير
 مشروعة فيها) يؤخذ منه أنها لو كانت مشروعة بان اتحدت الفائتة جاز القطع والقلب ولهذا قال
 في العباب أو فريضة مقضية حرم قطعها إلا مع فائتة مثلاً اه قال الشارح في شرحه فانه يجوز
 القطع والقلب لكنه لا يندب كذا قاله جمع وعبارة المجموع صريحة في النذب وهي الخ ما بينه عنها
 ﴿ فصل شرط انعقاد القدوة الخ ﴾ (قوله) ابتداء) كان المعنى أن حصول القدوة من أول الصلاة يتوقف
 على نيته مع التكبير (قوله) انه لو نواها في الاناء) ينبغي أن يشمل أثناء التكبير (قوله) في المتن مع التكبير

أحرم منفرد الخ أن الاقتداء مع آخر التحريم لا خلاف في صحته ويؤخذ من قول سم وبصر ما موام من حيثئذ انه لا بد في الجماعة من نية الاقتداء من أول الهزيمة إلى آخر الزمان كبر وإلا لم تنعقد جمعة وبه صرح العياض اه ع ش وقوله خروجا من خلاف الخ الاخصر الاولي لخلاف من ابطال به قول المتن (الاقتداء الخ) قضية اقتصاره عليه كالتأني كفاية بذلك قضية قول شرحي المنهج وبافضل ورابعانية اقتداء وانتم بالامام او جماعة معه عدم اكتفائه وبه صرح المغني فزاد على قولها المذكور ولا يكتفي كما قال الاذرعى إطلاق نية الاقتداء من غير إضافة إلى الامام اه عبارة الكردى على شرح بافضل قوله بالامام الخ ذكر في الايعاب في اشتراط ذلك خلافاً طويلاً اعتمد منه الا اكتفاء بنية الائتمام والاقتداء او الجماعة وهو كذلك في شرحي الارشاد والتحفة والتهامة واعتمد الخطيب في المغني خلافاً فقال لا يكتفي كما قال الاذرعى الخ (قوله عمل) يعني وصف للعمل وإلا فالتيمة كونها تابعا لامامه وهذا ليس عملاً بجري (قوله ولا يضر الخ) جواب اشكال كما يأتي (قوله ايضاً) اي كما يصلح للمأموم (قوله لان اللفظ المطلق الخ) العبرة بالقلب دون اللفظ فلا قال لان المعنى المطلق سم عبارة البصري قوله اللفظ الخ فيه اشعار بحمل الجماعة في قول المعترض أن الجماعة الخ على لفظها وعليه فأقاده منه لسن تقرير الاشكال على هذا النمط مشعر بجزء ضعفه لان النية إنما هي الامر القلبي فلو قرر بحمل الجماعة في كلام المعترض على الامر الذهني الذي هو مطلق الربط الذي يتحقق تارة مع التابعة وتارة مع المتبوع علمه يبق لقول الشارح لان اللفظ الخ جدوى في الجواب وحينئذ يظهر اي الجواب عن الاشكال باحد وجهين اما بان يمنع ان ذلك مقتضى كلامهم لانهم اطلقوا اللفظ وارادوا به المقيد بقرينة السياق واما بان ياتزم ذلك وبدعي أن الجماعة المطلقة يكتفي قصد ما لا نهافه زائدة على حقيقة الصلاة فوجب التعرض لها وما خصوص كونها في ضمن التابعة او المتبوعة فلا والى الثاني ان نسب بقولهم لان المتابعة عمل الخ والله اعلم اه ولك ان تجيب بان مراد الشارح اللفظ المطلق من حيث وجوده في الذهن لا الخارج وقد تقرر في محله انه لا يمكن نقل المعاني للخارج بدون نقل الفاظها (قوله فهمي من الامام الخ) اي فعني الجماعة بالنسبة للماموم وربط صلته بصلاة الامام وبالنسبة للامام ربط صلاة الغير بصلاته بجري (قوله فنزلت في كل الخ) اي مع تعيينها بالقرينة الحالية لا حد همانية ومغنى والقرينة كتقدم الامام في المكان او في التحريم بجري (قوله على ما يليق به) ويكتفي بمجرد تقدم إحرام احدهما في الصرف إلى الامامة وتاخر الاخر في الصرف إلى المامومية فان احراما معا ونوى كل الجماعة فقيه نظر سم عبارة ع ش اي فان لم تكن قرينة الحالية وجب ملاحظة كونه اماما او ماموماً وإلا لم تنعقد صلته لتردد حاله بين الصفتين ولا مرجح والحمل على احدهما تحكم اه (قوله وبه يعلم الخ) ووجه علم ضعفه بما ذكر ان الرافعي فهم من كلام الاصحاب انهم قائلون بالصحفة في صورة نية الجماعات وإن لم يستحضر الاقتداء بالحاضر حتى ترتب عليه اشكاله الذي مرث الاشارة اليه بالجواب عنه ولو كانت الصورة ما ادعاه هذا الجمع لم يأت اشكاله رشدي (قوله وإلا لم يأت اشكال الرافعي الخ) قلنا منوع لجواز ان يراد بنية الجماعة نية الجماعة مع الحاضر وهذه النية تصلح لكل من الامام والمأموم إذا الحاضر يصلح لكل منهما فيرد الاشكال وباتي الجواب فليتأمل سم (قوله المذكور الخ) أي اشارة بقوله ولا يضر كون الجماعة الخ (قوله والجواب الخ) غطف على اشكال الرافعي الخ (قوله عنه) اي عن الاشكال المذكور (قوله قلب النية هنا الخ) هذا غير متواتر في الجمعة والمعدة بصري يعني التعليل الاول ولا فظاهر الثاني يتأتى فيهما ايضاً (قوله النية هنا الخ) يرد على هذا

ينبغي الانعقاد إذ انوى في أثناء التكبير أو آخرها (قوله لان اللفظ المطلق الخ) العبرة بالقلب دون اللفظ فلهذا قال لان المعنى المطلق (قوله فنزلت في كل على ما يليق به) ويكتفي بمجرد تقدم إحرام احدهما في الصرف إلى الامامة وتاخر الاخرى في الصرف إلى المامومية فان احراما معا ونوى كل الجماعة فقيه نظر ويحتمل انعقادها فرادى لكل فتلغون نيتها الجماعة نعم أن تعتمد كل مقارنة الآخر مع العلم بها فلا يبعد البطلان ويحتمل عدم انعقادها مطلقا اخذ من قوله الاتي فان قارن لم يضر إلا التكبير الاحرام ويفرق على الاول بان نية الجماعة لم تعين (قوله وبه يعلم الخ) للجمع المذكور ان يمنع ذلك (قوله وإلا لم يأت اشكال الرافعي الخ) قلنا

(والاقتداء أو الجماعة) أو الائتمام أو كونه ماموماً أو مؤتملاً ان المتابعة عمل فافتقرت للنية ولا يضر كون الجماعة تصلح للامام أيضاً لان اللفظ المطلق ينزل على المعهود الشرعي فهي من الامام غير هامة المأموم فنزلت في كل على ما يليق به وبه يعلم أن قول جمع لا يكتفي نية نحو القدوة والجماعة بل لا بد أن يستحضر الاقتداء بالحاضر ضعيف وإلا لم يأت اشكال الرافعي المذكور في الجماعة والجواب عنه بما تقرر أن اللفظ المطلق إلى آخره فان قلت مر أن القرائن الخارجية لا عمل لها في النيات قلت النية هنا وقعت تابعة لانها غير شرط للانعقاد لانها محصلة لصفة تابعة فاعتذر فيها ما لم يغتفر في غيرها ثم رأيت بعض المحققين صرح بما ذكرته من أخذ ضعف مذكوره

أولئك من إشكال الرافعي
 وجوابه ثم قال فكل منهما
 صريح في أن نية الاقتداء
 بوضعها الشرعي ربط صلاة
 المأموم بصلاة الامام
 الحاضر فلا يحتاج لنية ذلك
 فتعبر كثيرين بأنه يكفي نية
 الاقتداء بالامام الحاضر
 مرادهم نية ما يدل على ذلك
 وقد تقرر أن نية الاقتداء
 بمجرد ما موضوعه لذلك
 شرعا وخرج بمع التكبير
 تأخيرها عنه فتعقد له
 فرادى ثم إن تابع فسيأتي
 (والجمعة كغيرها) في اشتراط
 النية المذكورة (على
 الصحيح) وإن اختلف في أن
 فقدنية القدوة مع تحررها
 يمنع انعقادها بخلاف
 غيرها وكون محبتها متوقفة
 على الجماعة لا يعني عن
 وجوب نية الجماعة فيها و
 في المعادة ما يعلم منه وجوب
 نية الاقتداء عند تحررها
 فهي كالجمعة (فلو ترك هذه
 النية) أو شك فيها في غير
 الجمعة (وتابع) مصليا
 (في الافعال) أو في فعل
 واحد كان هوى الركوع
 متابعا له وإن لم يطمئن كما
 هو ظاهر أو في السلام
 بأن قصد ذلك من غير اقتداء
 به وطال عرفا

الجواب أنهم اكتفوا في الغسل بنية رفع الحدث مع كونه محتملا للصغر والاكبر اكفاء بالقرينة مع أن
 نية ما ذكر ليست تابعة لشيء فلا ولي أن يجاب بان عدم التعويل على القرينة غالب لا لازم عش (قوله
 أولئك) أي الجمع المتقدم (قوله من إشكال الرافعي الخ) متعلق بالاخذ (قوله منهما) أي من الاشكال
 وجوابه (قوله صريح الخ) قد تمنع لصراحة سم (قوله ربط صلاة المأموم الخ) أقول بالتأمل فيه وفي سابقه
 يظهر أنه لا خلاف بين الفريقين إذ النية عمل قلبي متعلق بملاحظة المعاني الذهنية ولا دخل فيها للافظاظ
 فحينئذ إن لاحظ الربط المطلق لم يصح باتفاقهما أو المقيد صح باتفاقهما بصري وقوله يظهر أنه لا خلاف الخ
 فيه وقفة ظاهرة وقوله لم يصح باتفاقهما فيه نظر ظاهر (قوله وخرج) إلى قوله ومن ثم في النهاية (قوله وخرج
 بمع التكبير تأخرها الخ) ولا يخفى أن ذلك من قبيل نية الاقتداء في الانثناء فيشكل قوله ثم أن تابع الخ لانه
 مفروض عند ترك النية راسا ويمكن أنه يوجد كلامه بان المراد ثم أن تابع أي قبل وجود النية المتأخرة سم
 وللفرار عن الاشكال المذكور عدل النهاية عن قول الشارح تأخرها عنه إلى قوله ما لم يتو كذا (قوله) في
 اشتراط النية) إلى قوله ولو أخذ منه في المعنى لا قوله بدليل إلى ومن ثم (قوله مع تحررها) أي من أول الهزمة إلى
 آخر الرام من اكبر وإلا لم تنعقد لانه باخر الرام من اكبر يتبين دخوله في الصلاة من أولها طفيحي وحفي
 اه بجري وتقدم عن عش مثله وقد يقال إن قياس كفاية المقارنة العرفية في نية الصلاة كفايتها في نية
 الجماعة في نحو الجمعة فيتبين بذية الجماعة في انثناء التكبير دخوله فيها أي الجماعة من أول الصلاة كما هو ظاهر
 صنيعهم (قوله يمنع انعقادها) أي الجماعة أي ونحوها مما تنوقف صحها على الجماعة شيخنا (قوله) وكون
 صحها الخ) رد لتعليل مقابل الصحيح عش (قوله وجوب نية الاقتداء الخ) وذلك في المعادة التي قصد فعلها
 تحصيل الفضيلة بخلاف ما قصد بها جبر الخلل في الأولى كالمعادة خروجها من خلاف من ابطالها فان الجماعة
 فيها ليست شرطا عش (قوله فهي كالجمعة) وكذلك المنذورة جماعة والمجموعة بالمطر بجري م (قوله) أو شك
 فيها) هو المعتمد بخلاف مقتضى كلام العزيز الاتي ولعل المراد بالشك ما يشمل الظن كما هو الغالب في ابواب
 الفقه سم على حج اه عش (قوله في غير الجمعة) أي وما الحق بها من المعادة والمجموع بالمطر كما يأتي
 عن البصري والكردى قول المتن في الافعال) أل للجنس سم ومعنى (قوله أو في فعل الخ) أي ولو مندوبا
 كأن رفع الامام يديه ليركع فرفع معه المأموم يديه بابل واطفيحي اه بجري م عبارة سم قوله أو في فعل
 واحد أي ولو بالشروع فيه م اه (قوله أو في السلام) فلوعرض له الشك في التشهد الأخير لم يجز أن
 يوقف سلامه معنى (قوله بان قصد ذلك الخ) تصور للمتابعة عش (قوله وطال عرفا الخ) يحتمل
 أن يفسر بما قالوه فهم لو احس في ركوعه بداخل يريد الاقتداء به من أنه هو الذي لو وزع على جميع الصلاة

منوع لجواز أن يراد بنية الجماعة نية الجماعة مع الحاضر وهذه النية تصلح لكل من الامام والمأموم إذا الحاضر
 يصلح لكل منهما فإيراد الاشكال وباتي الجواب فتأمل (قوله) ثم قال فكل منهما صريح قد تمنع الصراحة
 (قوله) وخرج بمع التكبير تأخرها عنه) ولا يخفى أن ذلك من قبيل نية الاقتداء في الانثناء فيشكل قوله ثم أن
 تابع الخ لانه مفروض عند ترك النية راسا لا يقال المراد بتأخرها عنه تركها راسا لا نأقول هذا خارج بقوله
 أن يتو لا بمجرد مع التكبير كما قاله ويمكن أن بوجه كلامه بان المراد ثم أن تابع أي قبل وجود النية المتأخرة
 بقى ما إذا فآراءه آخر التكبير دون اهله هل تنعقد جماعة ويكون من باب الاقتداء في الانثناء الوجه نعم (قوله
 أو شك فيها) هو المعتمد بخلاف مقتضى كلام العزيز الاتي وهل المراد بالشك هنا التردد باستواء ما يشمل
 الظن كما هو الغالب في ابواب الفقه وعلى الثاني فالفرق بين هذا والشك في مقارنة تحرر الامام فان المراد به
 المستوى حتى لو ظن عدم المقارنة نصح إحرامه لا تخ هذا ولعل الاظهر الثاني (قوله أو شك فيها) فعلم أنه في حال
 الشك منفر د فليس له المتابعة وهذا بخلاف ما لو شك في أنه إمام أو مأموم لا نصح صلاته كما تقدم في الهامش
 والفرق ظاهر فانه هناك تحقق نية أحدا من الممارضين وهنالم يتحقق والاصل العدم فهو منفرد (قوله
 في المتن في الافعال) ال للجنس (قوله أو في فعل واحد) ولو بالشروع فيه م (قوله في المتن بطلت) هل

لظهر أثره ويحتمل أن ما هنا أضيق وهو الأقرب ويوجه بأن المدار هنا على ما يظهر به كونه رابطا بصلاته
بصلاة إمامه وهو يحصل بمادون ذلك (فرع) لو انتظره للركوع والاعتدال والسجود وهو قليل في كل
ولسكنه كثير باعتبار الجملة فالظاهر أنه من الكثير واعتمد شيخنا الطيلاوي أنه قليل سم على المنهج أقول
والأقرب ما قاله الطيلاوي ع وش وقال البجيرمي والمراد بالانتظار الطويل هو الذي يسع الركوع وإن لم يفعل
كما قرر شيخنا اه وفيه نظر (قوله انتظاره الخ) واعتبار الانتظار الركوع مثلاً بعد القراءة الواجبة سم
وع ش (قوله) أي للتابعة شرح المنهج قول المتن (بطلت صلته) هل البطلان عام في العالم بالمنع والجاهل
أم مختص بالعالم قال الأذري لم أرفه شيئاً وهو محتمل والأقرب أنه يعذر الجاهل لكن قال أي الأذري
في التوسط الأشبه بعدم التفرق وهو الوجه شرح مر اه سم قال ع ش بقى ما لو ترك نية الاقتداء أو قصد
أن لا يتابع الإمام لغرض ما فسماعن ذلك فانظره على ظن أنه مقتد به فهل تضر متابعته حينئذ أو لا فيه
نظرو ولا يبعد عدم الضرر ثم رابت الأذري في القوت ذكر أن مثل العالم والجاهل العاد والناسي فيضر
اه (قوله ذلك) أي المتابعة معنى وشرح المنهج (قوله) أو انتظره يسيراً) أي مع المتابعة سم (قوله) أو
كثيراً بلامتابعة) وينبغي أن يزيد أو كثيراً أو تابع لا لاجل فعله أخذ من قوله له سم وع ش عبارة
البجيرمي ولم يذكر محترز قوله للمتابعة ومحترزه ما لو انتظر كثيراً لاجل غيرها كان لا يحب الاقتداء
بالإمام لغرض ويخاف لو انفرد عنه حساً صولة الإمام أو لوم الناس عليه لانتهاه بالرغبة عن الجماعة فإذا
انتظر الإمام لدفع نحو هذه الريبة فلا يضر كما قرر شيخنا الحنفى اه أي كافي المحل والنهاية والمغنى ما يفيد
(قوله هنا) أي في نية الاقتداء (قوله) بدليل قول الشيخين الخ) فاتقدم في مسئلة الشك هو المعتمدة نية ومغنى
(قوله) كالمفرد) أي والمفرد لا تبطل صلاته بالانتظار الطويل بلامتابعة (قوله) ومن ثم) أي من أجل أن
الشاك في نية القدوة كالمفرد (قوله) أو مضى الخ) عطف على طال زمنه (قوله) لأن الجماعة الخ) مقتضاه أن
المعادة كالجمعة فيكون الشك في نية القدوة فيها كالشك في أصل النية بصري وكردى (قوله) فهو) أي الشك
في نية القدوة في الجمعة (قوله) كالشك في أصل النية فتبطل) الجمعة بالشك في القدوة إن طال زمنه أو مضى معه
ركن (قوله) منه) أي من أن الشك هنا في الجمعة كالشك في أصل النية (قوله) فيها) أي في الجمعة سم (قوله)
فيستثنى الخ) أي الشك في الجمعة بعد السلام (قوله) من إطلاقهم) ينبغي أن يستثنى منه المعادة أيضاً بصري
أي والمجموع بالمطروك كذا المنذور جماعة على ما يأتي عن النهاية (قوله) أنه هنا بعده) أي أن الشك في
القدوة بعد السلام سم (قوله) لأنه الخ) متعلق بقوله لا يؤثر وعلته لعدم التأثير (قوله) استثناءها) أي الجمعة
يعنى الشك في القدوة فيها بعد السلام قول المتن (ولا يجب الخ) أي على المأموم في نيته نهاية (قوله) باسمه) إلى
قوله كافي عبارة في النهاية والمغنى (قوله) باسمه) أي كريد أو عمرو معنى (قوله) أو الإشارة) عطف على اسمه
(قوله) ولو بان يقول لنحو التباس الإمام الخ) وينبغي اشتراط إمكان المتابعة الواجبة لكل من احتل أنه
الإمام سم علي حج أي ثم إن ظهر له قرينة تعين الإمام فذاك وإلا لا حظهما فلا يتقدم على واحد منهما

البطلان عام في العالم بالمنع والجاهل أو مختص بالعالم قال الأذري لم أرفه شيئاً وهو محتمل والأقرب أنه يعذر
الجاهل لكن قال في التوسط أن الأشبه بعدم الفرق وهو الوجه شرح مر (قوله) أو انتظره يسيراً) أي مع
المتابعة وينبغي أن يقال أو كثيراً أو تابع لاجل فعله أخذ من قول الجلال المحلى عقب قول المصنف على الصحيح
لأنه وقفها على صلاة غيره من غير ربط بينهما والثاني يقول المراد بالمتابعة هنا أن ياتى بالفعل بعد الفعل
لا لاجله وإن تقدمه انتظار كثير فلا نزاع في المعنى اه والفرق بين الحالين أنه في الأول لم يقصد بط فعله
بفعله وإنما اختار أن يتأخر فعله عن فعله وفي الثاني قصد الربط بقى أنه متى ابتدئ الانتظار للركوع مثلاً
ويتجه أن ابتداءه إذا قصد بعد قراءة الواجب (قوله) غير مراد) كذا مر (قوله) أنه يؤثر الشك فيها) أي الجمعة
(قوله) أنه) أي الشك هنا في نية القدوة بعد السلام لا يؤثر ولو شك بعد السلام في أنه نوى الاقتداء
مع عليه بمتابعته مع الانتظار الكثير قبله فهل يحكم بطلان صلاته لبطلانه بالمتابعة المذكورة ولو مع الجهل

انتظاره له (بطلت صلاته
على الصحيح) لأنه متلاعب
فان وقع ذلك منه اتفاقاً
لاقصداً أو انتظره يسيراً
أو كثيراً بلامتابعة لم تبطل
جزماً وما اقتضاه قول
العزير وغيره أن الشك هنا
كهو في أصل النية من البطلان
بانتظار طويل وإن لم يتابع
ويسير مع المتابعة غير
مراد بدليل قول الشيخين
أنه في حال شك كالمفرد
ومن ثم أثر شك في الجمعة
أن طال زمنه وإن لم يتابع
أو مضى معه ركن لأن الجماعة
فيها شرط فهو كالشك في
أصل النية ويؤخذ منه أنه
يؤثر الشك فيها بعد السلام
فتستثنى من إطلاقهم أنه
هنا بعده لا يؤثر لأنه
لا ينافي الانعقاد ثم رأيت
بعضهم استثناءها واستدل
بسكلام للزركشى وابن
العماد (ولا يجب تعيين
الإمام) باسمه أو وصفه
كالخاضر أو الإشارة إليه
بل يكفي نية الاقتداء ولو بأن
يقول لنحو التباس للإمام
بغيره

ولكنه يوقع ركوه بعدهما فلو تعارض عليه تعين نية المفارقة ع ش (قوله) نويت القدوة بالامام منهم) نعم لو كان هناك امامان جماعتين لم تكف هذه النية لانها لا تتميز واحدا منهما ومتابعة احدهما دون الاخر تحكم مر انتهى سم على حجج اه بصري و ع ش (قوله) لا يختلف اي بالتعيين وعدمه معنى (قوله) قال الامام الخ اي وغيره معنى (قوله) بل الاولى عدم تعيينه اي لانه جماعته فبان خلافه فيبطل صلاته معنى ونهاية (قوله) فان عينه باسمه كان المراد بالتعيين بالاسم ملاحظة المسمى بذلك الاسم بقلبه كما يفيد الفرق ابن الاستاذ الاتي سم (قوله) فبان عمرا اي اوبان ان زيد اماما وم اغير مصل معنى (قوله) وإن لم يتابع الخ) راجع للثبوت (قوله) ونظر فيه السبكي الخ) عبارة النهاية وبحث السبكي وتبعه عليه جمع انه ينبغي ان لا تبطل الآية الاقتداء بصير منفردا ثم ان تابعه المتابعة المبطله بطلت ولا فلا رده الزركشي وغيره بان فساد النية مبطل للصلاة كالمال اقتدى بمن شك في انه امام وم اه (قوله) من افساد النية الخ) ظاهر صنيعة ان من هذه بيانية لما في قوله بما رده الخ ولا صحه كما هو واضح لان ما عبارة عما انظر به السبكي ومجرو من المذكورة ليس هو ذلك النظر بل رده فينبغي أن تحمل من على التعليل سم اي فلو قال بأن فساد الخ بالباء كان اخصروا ووضح (قوله) ربطها بمن الخ) لك ان تقول لم يربط صلاته بعمره وقالتوجيه الثاني اوجه نعم يؤخذ منه ان زيد الو كان من جملة الجاهلين ولم يمنع مانع من الاقتداء به صح اقتداؤه به ولا بعدى التزام ذلك فليتنا مل ثم رابت الشارح قال المراد بالربط في الاولى الصوري وفيه رمى الى ما شرنا اليه من المنع اي للتوجيه الاول ولكنه غير واف بالتوجيه لان الربط الصوري لا يضر وانما يضر بشرط المتابعة بالفعل مع الانتظار الطويل ولا كلام فيه حينئذ وانما الكلام في البطلان بمجرد النية بصري (قوله) او بمن ليس في صلاة الخ) الموافق لادخال هذا تحت المتن ان يزيد بعد قوله السابق فبان عمر ا قوله او بان انه غير مصل او امام وم سم اي كما زاده المعنى (قوله) اي مطلقا اي بان لم يكن زيد في صلاة و (قوله) او في صلاة لا تصلح اي بان كان زيد اماما سم وقضية هذا الصنيع وقولي الشارح الاتي في الاولى وفي الثانية ثم قوله للعلتين المذكورتين ان قول الشارح وفي صلاة الخ معطوف على قوله مطلقا استظهر السيد البصري انه معطوف على من ليس في صلاة وهو مع كونه خلاف ظاهر صنيع الشارح كان حقه ان يحذف منه لفظة من (قوله) في الاولى اي العبارة الاولى او العلة الاولى (قوله) وخرج الخ) الى قوله وبما تقرر في النهاية والمعنى (قوله) ام عكسه وهو هذا زيد او بالحاضر زيد (قوله) بانه ثم اي في قول المصنف فان عينه واخطا الخ ع ش (قوله) للعلتين الخ)

نويت القدوة بالامام منهم
لان مقصود الجماعة لا يختلف
قال الامام بل الاولى عدم
تعيينه (فان عينه) باسمه
(وأخطأ) فيه بأن نوى
الاعتداء بزيده واعتدوا
أنه الامام فبان عمرا
(بطلت صلاته) إن وقع
ذلك في الائتاء والام تعتقد
وان لم يتابع على المنقول
ونظر فيه السيكي ومن تبعه
بما رده عليهم الزركشى
وغیره من ان فساد النية
مبطل او مانع من الانعقاد
كما باتى فيمن قارنه في التحريم
ووجه فساد هاربطها بمن لم
ينو الاعتداء به كما في عبارة
اى وهو عمر و او بمن ليس
في صلاة كما في أخرى اى
مطلقا وفي صلاة لا تصلح
للربط بها وهو زيد فالمراد
بالربط في الاولى الصورى
وفي الثانية المنوى وخرج
بعينه باسمه الى آخره مالو
علق بقلبه القدوة بالشخص
سواء اعترف به عن ذلك بمن
في المحراب او بزيده هذا أو
الحاضر أم عكسه أم هذا
الحاضر أم بهذا أم
الحاضر وهو يظنه او
يعتقده زيدا فبان عمرا
فيصح على المنقول المرجح
في الروضة والمجموع
وغیرهما وإن اطال جمع في
ردة و فرق ابن الاستاذ بانه
ثم تصور في ذهنه معينا اسمه
زيد وظن أو اعتقد أنه

وهنا جزم في كل تلك الصور بامامة من علق اقتداءه بشخصه وقصده بعينه لكنه اخطأ في الحكم عليه باعتقاد او ظنا بان اسمه زيد هو اغنى الخطأ في ذلك لا يؤثر لانه وقع في امر تابع لا مقصود فهو لم يقع في الشخص لعدم تأتية حينئذ فيه بل (٣٢٩) في الظن ولا عبرة بالظن الذين خطؤوه

وهذا يتضح قول ابن العباد محل ما صححه النووي من أنه متى علق القدوة بالحاضر الذي يصلي لم يضر اعتقاد كونه زيدا من غير ربط باسمه علق القدوة بشخصه وإلا بان نوى القدوة بالحاضر ولم يخطر بباله الشخص فلا يصح كإثباته الامام عن الأئمة لأن الحاضر صفة لزيد الذي ظنه وأخطأ فيه ويلزم من الخطأ في الموصوف الخطأ في الصفة أي فإن أنه اقتدى بغير الحاضر وبما تقرر من أن القدوة بالحاضر لا تستلزم تعليق القدوة بالشخص ومن فرق ابن الاستاذ السابق يندفع استشكال الامام تصور كون نية الاقتداء بزيد الذي هو الربط السابق يوجد مع غفلته عن حضوره لا يستلزم ذلك الاقتداء من لا يعرف وجوده وبعد صدور ذلك من عاقل وقول ابن المقرئ الاستشكال هو الحق ثم اجاب بما لا يلاقيه مردود ولا يتنافى ما مر في زيد هذا تخرج الامام وغيره الصحة فيه على ان اسم الاشارة فيه بدل وهو في نية الطرح فكانه قال خلف هذا وعدمه على انه عطف بيان فهو عبارة زيد وزيد لم يوجد

وهما ربطها بمن لم ينو الاقتداء به وربطها بمن ليس في صلاة سم (قوله وهنا) أي فيما علق بقلبه القدوة بالشخص سواء الخ (قوله بان اسمه الخ) متعلق بالحكم (قوله فهو) أي الخطأ (قوله لعدم تأتية الخ) أي لان الشخص تصور والخطأ لا يقع فيه ولان الشخص انذى اشار اليه وقصده لم يتغير والخطأ انما يقع في التصديق اطمئني اه بجري (قوله وبهذا) أي الفرق المذكور (قوله متى علق القدوة الخ) حاصله ان الحاضر صفة لا بد له من ملاحظة موصوف فان لاحظ المقتدى ان موصوفه الشخص صح او زيد لم يصح لكن يشكل ذلك بما تقدم من صحة الاقتداء بزيد الحاضر إلا ان يقال ان محل ما تقدم إذا لاحظ الشخص بعد تعقل زيد وقبل تعقل الحاضر ليكون الحاضر صفة له لا لزوم بصري اقول لا ضرورة إلى تصويره المذكور بل متى لاحظ الشخص سواء قبل تعقل زيد او بعده صح الاقتداء (قوله بالحاضر) أي كان قال بزيد الحاضر او بزيد هذا نهاية (قوله ان علق الخ) خبر قوله محل ما صححه النووي الخ (قوله بان نوى القدوة بالحاضر) أي بان لاحظ مفهوم الحاضر فقط سم (قوله وبما تقرر الخ) يعني في قول ابن العباد المار (قوله يندفع استشكال الامام الخ) في الاندفاع بحث لان عدم الاستلزام وفرق ابن الاستاذ لا يتأنيان البعد الذي ادعاه الامام لانهما يجامعانه كما لا يخفى مع ادنى تأمل سم (قوله تصور كون الخ) مفعول الاستشكال الخ (قوله السابق) أي في المتن و(قوله توجد الخ) خبر كون نيته الخ (قوله لا يستلزم الخ) متعلق بقوله استشكال الخ ولوعبر بالباء كان اوضح و(قوله ذلك) أي المتصور المذكور (قوله وقول ابن المقرئ) مبتدا وخبره مردود (قوله تخرج الامام الخ) لا يخفى ما في هذا التخرج فان كون نية الطرح بالمعنى المقرر في محله لا يتأني كونه مقصودا سنويا ايضا وذلك كاف سم ونهاية (قوله ما مر الخ) أي من الصحة على المنقول المرجع الخ (قوله الصحة الخ) مفعول التخرج و(قوله عدما) عطف عليه (قوله وهو الخ) أي المبدل منه المفهوم من السياق بصري وسم (قوله فهو عبارة عن زيد) هو عبارة عنه ايضا على البدلية سم (قوله لبيان مدرك الخلاف) أي السابق في قوله فيصح على المنقول الخ وان اطال جمع فرده (قوله لان الخ) متعلق بقوله ولا يتأني الخ وعلّة لعدم المنافاة و(قوله هذا) أي التخرج المذكور و(قوله فهو ما قدمته) أي من التفصيل بين التعليق بالشخص وعدمه وقال المحشى الكردى أي قوله فبان عمر افيصح اه (قوله ومن ثم استوى الخ) حاصل كلام الشارح فيما يظهر انه عند ملاحظة الربط بالشخص لا فرق في الصحة بين ملاحظة البدلية والبيانية بصري (قوله فاما يتأني الخ) فيه بحث لان محل النية المعتد بها إنما هو زمن تكبيرة الاحرام وفي زمنها لا يتصور النطق بزيد وهذا فليس الكلام في هذين اللفظين بل في معناهما ويلزم من ملاحظة معناهما تعليق القدوة بالشخص سواء اعتبرت معنى البدل او عطف البيان فان حقيقة اسم الاشارة يعتبر فيه الشخص فالنظر للبدل وعطف البيان يستلزم ذلك الربط فكيف يقال لا يتأني الا عند عدمه ومن هنا يشكل تخرج الامام لان ملاحظة معنى اسم الاشارة تقتضى الربط بالشخص مطلقا إلا ان يجاب بأنه يمكن ان يريد باسم الاشارة مفهوم المشار اليه من غير ملاحظة الشخص وان كان خلاف حقيقة معناه فليتامل سم وتقدم ما يعلم منه اندفاع هذا البحث من ان مراد الشارح بزيد وهذا وجودهما الذهنى لا الخارجى (عند عدم ذلك الربط)

بمن ليس في صلاة (قوله وإلا بان نوى القدوة بالحاضر) أي بان لاحظ مفهوم الحاضر فقط (قوله يندفع استشكال الامام تصور الخ) في الاندفاع بحث لان عدم الاستلزام وفرق ابن الاستاذ لا يتأنيان البعد الذي ادعاه الامام لانهما يجامعانه كما لا يخفى مع ادنى تأمل (ولا يتأني ما مر في زيد هذا تخرج الامام وغيره الخ) لا يخفى ما في هذا التخرج فان كون نية الطرح بالمعنى المقرر في محله لا يتأني كونه مقصودا سنويا ايضا وذلك كاف فتأمل (قوله وهو في نية الطرح) أي زيد لا بدل لقساده تأمل (قوله فهو عبارة عن زيد) هو عبارة عنه ايضا على البدلية (قوله فاما يتأني عند عدم ذلك الربط) فيه بحث لان محل النية المعتد بها إنما

والمراد بهما هنا معناهما لان البحث (٣٣٠) في النية القلبية ومن ثم قالوا لا يتخرج الخلاف هنا في بيع هذه الفرس فبان

بغلة لان العبارة المعارضة
للاشارة مدخلات لا هنا
ولو تعارض الربط بالشخص
وبالاسم كخلف هذا ان
كان زيد الم يصبح كما هو ظاهر
ما تقرر لان الربط بالشخص
حيثما بطله التعليق المذكور
وبحث بعضهم محتما بيده
مثلا لان المقتضى بالبعض
مقتد بالسكل اي لان الربط
لا يتبع بعضهم بطلانها
لانها متلاعب ويرد بمنع
ما علل به على الاطلاق
ومع ذلك هو الاوجه لا
لما علل به فحسب بل لان
الربط انما يتحقق ان ربط
فعله بفعله وهذا مفهوم من
الاقتداء به لا بنحو يده
أورأسه أو نصفه الشائع
إلا ان نوى انه عبر بالبعض
عن الكل وتخريج هذا
على قاعدة ان ما يقبل التعليق
كطلاق وعق تصح
إضافته إلى بعض محله
ومالا كسكاح ورجعة
لا يصح فيه ذلك والامامة
من الثاني فيه نظر لان
القاعدة في الامور المعنوية
الملحوظ فيها السراية
وعدمها وما نحن فيه ليس
كذلك لان المنوى هنا
المتابعة وهي امر حسي
لا يتصور فيه تجزؤا ولا
يتحقق الا ان ربط بالفعل

قد يقال النظر المذكور توجيه للخلاف وقد افاد التقرير السابق ان موضعه أي الخلاف الربط المذكور
وايضا إذا كان النظر لهما إنما هو عند عدم الربط فكيف يصح التخرج إذ يلزم ان يكون الصحيح مفروضا
مع عدم الربط سم (قوله هنا) متعلق بالخلاف و (قوله في بيع الخ) يتخرج سم (قوله لا يتخرج
الخلاف) وفي مسئلة البيع وجهان الاوجه منهما البطلان بصري (قوله كما هو ظاهر بما تقرر) وفي
دعوى الظهور من ذلك توقف (قوله وببحث) إلى قول وتخرج هذا في النهاية (قوله محتما) أي القدوة
(قوله ويرد بمنع الخ) لا يخفى بعد هذا المنع بصري (قوله هو الاوجه) أي عدم الصحة نهاية (قوله لا بنحو
يده الخ) معطوف على قوله به باعادة الخافض (قوله إلا ان نوى الخ) قد يقال ليس لهذا الاستثناء معنى
لان اصل الكلام مفروض في النية القلبية كما هو ظاهر بصري عبارة سم فيه بحث لان الكلام في النية
القلبية فلا يتصور فيها تعبير بالبعض عن الكل لان ذلك إنما يتصور في الالفاظ لا يقال المراد
انه اراد من الاقتداء باليد الاقتداء بالكل لاننا نقول ان قصد الاقتداء بالكل فهو اقتداء بالكل وهو
داخل في كلامهم لا يحتاج الى بحثه ولو فرض انه لاحظ معه اليد أيضا لم يخرج أيضا عن كونه
اقتداء بالكل ولا يصح انه اراد بالبعض الكل وان لم يقصد الاقتداء بالكل فليس في هذا ارادة الكل
بالبعض فليتامل فانه ظاهر (قوله وتخرج هذا) أي عدم الصحة (قوله فيه نظر) خبر وتخرج الخ (قوله
وهي امر حسي الخ) فيه نظر ظاهر بل المتابعة امر معنوي لانها عبارة عن وقوع الفعل بعد الفعل مثلا
وذلك معنوي قطعا غاية الامر ان متعلقها حسي وهو الفعل فتأمل سم (قوله وبه الخ) أي بقوله ولا
يتحقق الخ قول المتن (ولا يشترط للامام الخ) (فرع) نقل عن شيخنا الشوهرى ان الامام اذا لم يراع
الخلاف لا يستحق المعلوم قال لان الواقف لم يقصد تحصيل الجماعة لبعض المصلين دون بعض بل قصد حصولها
لجميع المقتدين وهو انما يحصل برعاية الخلاف المانع من صحة صلاة البعض او الجماعة دون البعض انتهى وهو

هو زمن تكبيرة الاحرام وفي منها لا يتصور نطق بربو هذا فليس الكلام في هذين اللفظين بل في معناهما
كما ذكره بان يلاحظ حال التكبير معناهما ويلزم من ملاحظة معناهما تعليق القدوة بالشخص سواء
اعتبرت معنى البدل أو عطف البيان لان حقيقة معنى اسم الاشارة يعتبر فيه الشخص فالنظر للبدل وعطف
البيان يستلزم ذلك الربط فكيف يقال لا ياتي الا عند غدمه كما زعمه ولو كان الكلام في هذين اللفظين لزم
ما ذكرناه ايضالا انه ليس الكلام في اللفظين بدون تصور معناهما فاما ولا تغفل ومن هنا يشكل تخريج
الامام لان ملاحظة معنى الاشارة تقتضى الربط بالشخص مطلقا الا ان يحاج بان يمكن ان يريد معنى اسم
الاشارة مفهوم المشار اليه من غير ملاحظة الشخص وان كان خلاف حقيقة معنا فليتامل (قوله عند عدم
ذلك الربط) قد يقال النظر المذكور توجيه للخلاف وقد افاد التقرير السابق ان موضعه الربط المذكور
وايضا إذا كان النظر لهما إنما هو عند عدم الربط فكيف يصح التخرج إذ يلزم ان يكون الصحيح مفروضا
عدم الربط (قوله لا يتخرج الخلاف هنا في بيع الخ) هنا متعلق بالخلاف وفي بيع يتخرج (قوله الا ان
نوى الخ) فيه بحث لان الكلام في النية القلبية فلا يتصور فيها تعبير بالبعض عن الكل لان ذلك إنما يتصور
في الالفاظ لا يقال المراد انه اراد من الاقتداء باليد الاقتداء بالكل لاننا نقول ان قصد الاقتداء بالكل
فهو اقتداء بالكل وهو داخل في كلامهم لا يحتاج الى بحثه ولو فرض انه لاحظ معه اليد أيضا لم يخرج عن
كونه اقتداء بالكل ولا يصح انه اراد بالبعض الكل وان لم يقصد الاقتداء بالكل فليس في هذا ارادة الكل
بالبعض فليتامل فانه ظاهر (قوله وهي امر حسي) فيه نظر ظاهر بل المتابعة امر معنوي لانها عبارة عن
وقوع الفعل بعد الفعل مثلا وذلك معنوي قطعا غاية الامر ان متعلقها حسي وهو الفعل فتأمل (قوله وهي
امر حسي الخ) قد يناقش بان كونه حسيا يظهر دليل على كونه مانعا من جريان القاعدة فيه وعدم تصور
التجزؤا موجود في نحو الطلاق والنكاح والرجعة مع جريان القاعدة فيها فدل على ان ذلك غير مانع

قريب حيث كان امام المسجد واحد بخلاف ماذا شرط الواقف أئمة مختلفين فينبغي أنه لا يتوقف استحقاق المعلوم على مراعاة الخلاف بل وينبغي أن مثل ذلك ما لو شرط كون الامام حنفيا مثلا فلا يتوقف استحقاقه المعلوم على مراعاة غير مذهبه او جرت عادة الأئمة في ذلك المحل بتقليد بعض المذاهب وعلم الواقف بذلك فيحمل وقفه على ما جرت به العادة في زمنه فيراعيه دون غيره نعم لو تعذرت مراعاة الخلاف كان اقضى بعض المذاهب بطلان الصلاة بشئ من بعضها وجوبه وبعضها استحباب شئ من بعضها كراهته فينبغي أن يراعى الامام مذهب مقلده ويستحق مع ذلك المعلوم ع ش أقول ويظهر أن المراد من الخلاف في كلام الشوبري الخلاف الذي لا يمنع مذهب الامام عن رعايته بوجه وعلى هذا المراد فلا يظهر تقييد ع ش قرب ما نقله عن الشوبري بقوله حيث كان إلى قوله نعم الخ بل الظاهر إطلاق ما قاله الشوبري فليبر اجمع (قوله في صحة الاقتداء) إلى قوله رنية المأموم في النهاية والمعنى (قوله في صحة الاقتداء به) كلامهم كالصريح في حصول احكام الاقتداء كتحميل السهو والقراءة بغير نية الامامة سم على حج وفيه وقفة والميل إلى خلافه ع ش وفي البجيرمي على الحنفى وإذا لم ينو الامام الامامة استحق الجعل المشروط له لأنه لم يشترط عليه نية الامامة وإنما الشرط ربط صلاة المأمومين بصلاته وتحصل لهم فضيلة الجماعة ويتحمل السهو وقراءة الفاتحة في حق المسبوق على المعتمد وصرح به سم خلافا لع ش على ما هو قول المتن (نية الامامة) (فرع) لو حلف لا يؤم فام من غير نية الامامة لم يحنث كما ذكره الفقهاء وقال غيره بالحنث لأن مدار الايمان غالباً على العرف واهله يعدونه مع عدم نية الامامة اماماً اه حج في الاعباب شرح العباب والا قرب الاول لأنه حلف على فعل نفسه وحيث لم ينو الامامة فصلاته فردى وبقي ما لو كانت صيغة حلفه لا اصله اماماً هل يحنث ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لأن معنى الاصلى اماماً لا وجد صلاة حاله كوني اماماً وبعد اقتداء القوم به بعد احرامه منفرداً إنما حصل منه اتمام الصلاة لا إيجادها بل ينبغي انه لا يحنث ايضاً لو نوى الامامة بعد اقتداءهم به لما مر أن الحاصل منه اتمام لا إيجاد ع ش (قوله نية الامامة) فاعل تلزمه وفاعل لزمته ضمير مستتر يعود إلى الجمعة سم (قوله مع التحريم) وبأنى هناما تقدم في اصل النية من اعتبار المقارنة لجميع التكبير ع ش (قوله والا) أى وإن لم ينو الامامة سم (قوله في المعادة الخ) ومثلها في ذلك المنذورة جماعة إذا صلى فيها اماماً نية وسم قال ع ش قوله لم يرو مثلاً في ذلك المنذورة الخ أى فلو لم ينو الامامة لم تنعقد وفيه نظر لأنه لو صلاها منفرداً انعقدت وانهم بعدم فعل ما ألزمه ويجب عليه اعادتها بعد في جماعة ويكتفى بركعة فيما يظهر خروجه من عهد النذر على ما ذكره في الروض وشرحه قوله لم المنذورة جماعة أى والمجموعة جمع تقديم بالمطر والمراد الثانية كما هو ظاهر لأن الاولى تصح فردى اه ع ش وواقفه شيخنا عبارته وظاهر أن المعادة والمجموعة بالمطر جمع تقديم والمنذور جماعتها كالجمعة في وجوب نية الامامة فيها لكن المنذور جماعتها لو ترك فيها هذه النية انعقدت مع الحرمة اه وقال الرشيدى قوله لم المنذورة الخ أى بان نذر ان يصلى كذا من النفل المطلق جماعة كما هو ظاهر من جعلها كالجمعة التي النية المذكورة شرط لصحتها وفي حاشية الشيخ ع ش حملها على الفريضة ولا يخفى ما فيه إذ ليست النية شرطاً في انعقادها فلا تكون كالجمعة بخلاف النفل المنذور جماعة فان شرط انعقاده بمعنى وقوعه عن النذر ما ذكره فتأمل اه (قوله وهو زائد عليهم) قد يقال لا وجه للتقييد به هنا لأن الحكم كذلك مطلقاً لا لتقييدهم

من الجريان (قوله في صحة الاقتداء به) كلامهم كالصريح في حصول احكام الاقتداء كتحميل السهو والقراءة بغير نية الامامة (قوله فتلزمه إن لزمته نية الامامة) فاعل لزمته نية وفاعل لزمته مستتر يعود إلى الجمعة (قوله والا) أى وإن لم ينو الامامة (قوله ومرانه في المعادة الى قوله كالجمعة) ولو نذر الجماعة في صلاة ام فيه لزمته نية الامامة فهى ايضا كالجمعة (فرع) المتبادر من كلامهم ان من نوى الامامة وهو يعلم أى لا احد يريد الاقتداء به لم تنعقد صلاته لتلاعبه وان لا اثر لمجرد احتمال اقتداء جنى او ملك به نعم ان ظن ذلك ام يبعد جواز نية الامامة وطلبها منهم ايت في شرح العباب قال أى الزركشى بل ينبغي نية الامامة وإن لم يكن خلفه احد إذا وثق بالجماعة اه وقد يقال يؤخرها بحضور الموثوق بهم اه (قوله

في صحة الاقتداء به في غير
الجمعة (نية الامامة) أو
الجماعة لاستقلاله بخلاف
المأموم فإنه تابع أما في
الجمعة فتلزمه ان لزمته نية
الامامة مع التحريم وإن زاد
على الاربعين وإلا لم تنعقد
له فان لم تلزمه وأحرم بها
وهو زائد عليهم اشترطت
أيضاً وإن أحرم بغيرها فلا
ومرانه في المعادة تلزمه نية
الامامة فتكون حينئذ
كالجمعة (وتستحب) له (نية
الامامة) خروجاً من
خلاف من أوجبها وليتأمل
فضل الجماعة

نعم ينبغي تأييد قوله الاتي وإن حرم بغيرها الخ بصرى (قوله ووقتها عند التحريم) (فرع) رجل شرط عليه الامامة بموضع هل يشترط نيته الامامة يحتمل وقالوا انه لا يجب لان الامامة كونه متبوعا للغير في الصلاة مربوطا بصلاة الغير به وذلك حاصل بالجماعة للمامومين وإن لم ينو الامامة بدليل انعقاد الجماعة خلف من لم ينو الامامة إذ لم يكن من اهل الجماعة ونوى غيرهما سم على المنهج (فرع) المتبادر من كلامهم ان من نوى الامامة وهو يعلم ان لا احد ثم يريد الاقتداء به لم تنعقد صلاته لتلاعبه وان لا اثر لمجرد احتمال اقتداء جنى به نعم ان ظن ذلك لم يبعد جواز نية الامام أو طلبها ثم رأيت في شرح العباب قال أى الزركشى بل ينبغي نية الامامة وإن لم يكن خلفه احد أو اثنى بالجماعة اه وقد يقال يؤخرها لحضور الموثوق بهم سم على حج وقوله اقتداء جنى أى أو ملك ع ش عبارة شيخنا وتستحب النية المذكورة وإن لم يكن خلفه احد حيث راجح مقتضى به وإلا فلا تستحب لكن لا تضر كذا بخط الميداني ونقل عن ابن قاسم انها تضر لتلاعبه إلا ان جواز اقتداء ملك أو جنى به فلا تضر اه (قوله وبطله) أى ما قيل (قوله حصل له الفضل الخ) ظاهره وإن اخرها للاثناء بلا عذر سم (قوله من حينئذ) بخلاف نظيره من الاقتداء فى الاثناء فانه مكر وه مفوت للفضيلة والفرق استقلال الامام سم عبارة غش بخلاف مالوا احرم والامام فى التشهد فان جميع صلاته جماعة ويفرق بان الجماعة وجدت هنا فى اول صلاته فاستصحبته بخلافه هناك سم على المنهج اه (قوله فى غير الجمعة) أى وما الحق بهامغنى ونهاية (قوله على تركها) أى النية سم (قوله بخلاف نيته الخ) عبارة النهاية والمغنى اما لنوى ذلك فى الجمعة أو ما الحق بها فانه يضر لان ما يجب التعرض له جملة أو تفصيلا يضر الخطا فيه كما مر اه وقولها فانه يضر الخ قال شيخنا ما لم يشر اليهم اه (قوله فى الجمعة) أى فيضر الخطا فى تعيين تابعه فيها وهنا امران الاول أن ما أفاده هذا الكلام من انه لو اصاب فى تعيين تابعه فى الجمعة لم يضر هل شرطه ان يكون من عينه قدر العدد المعتبر فيها حتى لو عين عشرة فقط ضربه نظر ولا يبعد اشتراط ذلك لان شرط صحة جمعة ان تكون جماعة بالعدد المعتبر فيها فاذا قصد الامامة بدونه فأت هذا الشرط والثانى انه لو عين جمعا يزيد على العدد المعتبر واخطا فى تعيين قدر ما زاد على العدد المعتبر فهل يضر ذلك أو لا فيه نظرو ولا يبعد عدم الضرر لانه يكفى التعرض لما يتوقف عليه صحة جمعة فليتامل سم وقوله ولا يبعد عدم الضرر اعتمده شيخنا (قوله توافق نظم صلاتيهما) احتراز عما باقى فى قول المصنف فان اختلف فعلمهما الخ (قوله فى الافعال) خرج به الاقوال كاقتراف من لا يحسن الفتحة مثلا بمن يحسنها (الظاهرة) خرج به الباطنة كالنية ع ش قول المتن (وتصح قدوة المؤدى بالقاضى والمفترض بالمتنفل الخ) قضية كلام المصنف كالشارح مر ان هذا مما لا خلاف فيه وعبارة الزياى وحجج والانفراد هنا افضل خروجا من الخلاف فيحتمل انه خلاف لبعض الأئمة وانه خلاف مذهبي لم يذكره المصنف لكن قوله أى حجج بعد على ان الخلاف فى هذا الاقتداء ضعيف جدا ظاهرا فى ان الخلاف مذهبي ع ش (قوله أى بعكس كل الخ) أى القاضى بالمؤدى والمتنفل بالمفترض وفى العصر بالظن نهاية (قوله والانفراد هنا الخ) عبارة المغنى والنهاية ومع صحة ذلك يسن تركه خروجا من الخلاف لكن محله فى غير الصلاة المعادة ما فيها فيسن كدفع معاذ نبه على ذلك شيخنا اه (قوله وقضية الخ) أى التعليل و (قوله انه لا فضيلة للجماعة)

ووقتها عند التحريم وما قيل انها لا تصح معه لانه حينئذ غير امام قال الاذرى غريب وبطله وجوبها على الامام فى الجمعة عند التحريم والإمام تنعقد له فان لم ينو ولو اعدم عليه بالمقتدين حازوا الفضل دونه وإن نواها فى الاثناء حصل له الفضل من حينئذ (فان أخطأ) الامام (فى تعيين تابعه) فى غير الجمعة كان نوى الامامة بغيره بان عمرا (لم يضر) لان خطاه فى النية لا يزيد على تركها وهو جائز له بخلاف نيته فى الجمعة ونية الماموم (و) من شروط القدوة توافق نظم صلاتيهما فى الافعال الظاهرة فحينئذ (تصح قدوة المؤدى بالقاضى والمفترض بالمتنفل وفى الظاهر بالعصر وبالعكوس) أى بعكس كل مما ذكر نظرا لانفاق الفعل فى الصلاتين وإن تخالفت النية والانفراد هنا أفضل وعبر بعضهم بأولى خروجا من الخلاف وقضيته انه لا فضيلة للجماعة نظير ما مر فى فصل الموقف

وردد بقولهم الاتي الانتظار افضل اذ لو كانت الجماعة مكروهة لم يقولوا ذلك ونقل الاذرعى ان الانتظار يتمتع او مكروه ضعيف على ان الخلاف في هذا الاقتداء ضعيف جدا فلم يقتض تقويت فضيلة الجماعة وإن كان الانفراد افضل وقد نقل الماوردي اجماع الصحابة على صحة الفرض خلف النفل وصح ان معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ ثم يقوم معه له تطوع ولهم (٣٣٣) مكتوبة والاصح صحة الفرض خلف

صلاة التسبيح وينتظره في السجود اذ اطول الاعتدال أو الجلوس بين السجدين وفي القيام اذ اطول جلسة الاستراحة وبه يعلم أنه لو اقتدى شافعي بمثله فقرا امامه الفاتحة وركع واعتدل ثم شرع في الفاتحة مثلاً أنه لا يتبعه بل ينتظره ساجداً وبه صرح القاضي واقتضاه كلام البغوي واستوضحه الزركشي وأما ما اقتضاه كلام القفال ان له انتظاره في الاعتدال ويحتمل تطويل الركن القصير في ذلك فبعد ان مال اليه شيخنا خفيه بين الامرين وذلك لان تطويل القصير مبطل والسبق بالانتقال للركن غير مبطل فروعى ذلك لحظره مع عدم محج للتطويل فان قلت هل يفرق الحال بين أن يعود الامام الى القيام ناسياً له انتظاره في الاعتدال أو لذكره أنه ترك الفاتحة والفرق انه في الاول لم يسبقه إلا بالانتقال كما ذكر بخلافه في الثاني فانه لما بان أنه إلى الآن في القيام كان انتقال المأموم إلى السجود سبقاً له بركنين

اعتمده في شرح بافضل (قوله ورد بقولهم الاتي الخ) قد يقال قولهم الاتي ليس في هذه المسئلة إلا أن يقال يؤخذ منه الحكم فيما هنا ايضاً سم (قوله فلم يقتض تقويت فضيلة الجماعة) وفاقاً للنهائية قال البجيرمي لكنه مشكل لان الجماعة في هذه غير سنة كما مروى لا يطلب لاثواب فيه (قوله ان معاذاً كان يصلي الخ) اي عشاء الاخره نهائية ومعنى (قوله والاصح مع صحة الفرض) وفاقاً للنهائية والمعنى (قوله في السجود الخ) اي الاول عند تطويل الاعتدال والثاني عند تطويل الجلوس (قوله وفي القيام الخ) عطف على قوله في السجود (قوله وبه يعلم الخ) أي بقوله ينتظره الخ (قوله أنه لا يتبعه الخ) القياس جريان ذلك فيما إذا اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال (قوله بل ينتظره الخ) جرى عليه مراه سم (قوله وذلك الخ) أي وجوب الانتظار في السجود وعدم جواز التبعية (قوله فبعد الخ) قد يقال تقدم ان تطويل الاعتدال إنما يحصل بان يستمر فيه بقدر الفاتحة زيادة على الذكر المشروع فيه فان كان الكلام مفروضاً فيها لم يشرع فيها بعد الاثبات بالذكر المشروع فهو قابل للخلاف وإن كان القلب إلى ما قاله شيخ الاسلام اميل ويؤيده قول المتن الاتي فلا يضرب متابعة الامام الخ وإن كان مفروضاً فيها لاشترع فيها ابتداءً فحل تأمل لان الصبر إلى إتمام الفاتحة وركوعه ثم اعتداله لا يطول به اعتدال المأموم كما هو ظاهر بصري (قوله فروعى ذلك) أي المبطل (قوله لحظره مع عدم محج للتطويل) وفي بعض نسخ الشارح هنا زيادة على ما في اصل الشارح مانصه فان قلت هل يفرق الحال بين ان يعود الامام الى القيام ناسياً لذكره انه ترك الفاتحة والفرق انه لم يسبقه في الاول الا بانتقال كما ذكر بخلافه في الثاني فانه لما بان انه إلى الآن في القيام كان انتقال المأموم إلى السجود سبقاً له بركنين وبعض الثالث أو هما سواء قلت هما سواء ويبطل ذلك الفرق أن شرط البطلان بالتقدم كالتأخر علم المأموم بمنعه وتعمده له حالة فعله لما تقدم به وهنالم يوجد المأموم حال الركوع والاعتدال واحداً من هذين فلم يكن لها دخل في الابطال ولم يحسباً من التقدم المبطل فلزم أنه لم يسبقه الا بالانتقال إلى السجود عاد للقيام ناسياً او متعمداً قول المتن (وكذا الظاهر) أي نحوه كالعصرو (قوله وهو) أي المقتدى حينئذ مغنى ونهية (قوله فاذا سلم) أي الامام (قوله في القنوت في الصبح) وهل مثل ذلك ما لو اقتدى بمصلي العشاء بمصلي الوتر في النصف الثاني من رمضان فيكون افضل متابعته في القنوت أو لا كما لو اقتدى بمصلي التسبيح لكونه مثله في التلبية فيه نظراً والظاهر الاول والفرق بينهما وبين المقتدى بصلاة التسبيح مشاهة هذا للفرض وتوقيته وتأكد عرش اقول وقد يدعى ان الوتر المذكور هو المراد من نحو المغرب في قول الشارح ونحوهما (قوله كالمسبوق) إلى قوله ويشكل في النهاية والمعنى لا اقولوه وجلسة الاستراحة بالتشهد (قوله بل هي افضل الخ) قد يقتضى ندب الاثبات بدعاء القنوت وبذكر التشهد فليتأمل وإيراجع بصري اقول ويؤيده قولهم

وردد بقولهم الاتي ليس في هذه المسائل إلا أن يقال يؤخذ منه الحكم فيما هنا ايضاً (قوله اذ لو كانت الجماعة مكروهة لم يقولوا ذلك) انظر هل يرد عليه ما يأتي قبيل قول المصنف وما ادر كالمسبوق الخ من قوله وهو الافضل مع حكمه قبل الكراهة وفوات فضيلة الجماعة كما يثبته بالها مش هناك فذكر الافضلية لا ينافي الكراهة وفوات الفضيلة فليتأمل فالوجه لا يقتصر في توجيه الرد على قولهم الانتظار افضل بل يجعل وجه الرد قولهم في تعليل الافضلية ليقع سلامه مع الجماعة فانه يشعر بحصول فضيلة الجماعة وإلا فلا فائدة في طلب وقوع السلام في جماعة ان لم يحصل فضلها فيه فليتأمل (قوله والاصح صحة الخ) كذا مر (قوله انه لا يتبعه) القياس جريان ذلك فيما إذا اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال (قوله بل ينتظره) جرى عليه مر

وبعض الثالث أو هما سواء قلت هما سواء ويبطل ذلك الفرق أن شرط البطلان بالتقدم كالتأخر علم المأموم بمنعه وتعمده له حالة فعله لما تقدم به وهنالم يوجد من المأموم حال الركوع والاعتدال واحداً من هذين فلم يكن لها دخل في الابطال ولم يحسباً من التقدم المبطل فلزم أنه لم يسبقه إلا بالانتقال إلى السجود عاد للقيام ناسياً متعمداً (وكذا الظاهر بالصبح والمغرب) ونحوهما (وهو كالمسبوق) فاذا سلم قام واتم (ولا تضرب متابعة الامام في القنوت) في الصبح (والجلوس الاخير في المغرب) كالمسبوق بل هي افضل من فراقه

وان لزم عليها تطويل اعتداله بالقنوت (٣٣٤) وجلسة الاستراحة بالتشهد لأنه لاجل المتابعة وهو لا يضر ويشكل عليه ما مرقى صلاة

ان الصلاة لا سكوت فيها الا ما استثنى وما هنا ليس منه (قوله ما مرقى صلاة التسبيح) أى من الانتظار فى السجود او الجلوس من السجدةتين (قوله الا ان يفرق الخ) الظاهر انه يكفى فى الفرق ان تطويل الاعتدال بالقنوت معهود وكذا تطويل الجلوس بالتشهد وتوابعه بخلاف التسبيح فليتامل سم (قوله الا ان يفرق الخ) عبارة عرش الا ان يقال المالم يكن لها وقت معين وكان فعلها بالنسبة لغيرها نادرا نزلت بمنزلة صلاة لا يقول الماموم بتطويل الاعتدال فيها اه (قوله غير معهود) وكغير المعهود التطويل الغير المطلوب المبطل لعدمه كفى بمسئلة اقتداء الشافعى بمثله المذكورة سم قول المتن (وله فرقة الخ) اى بالنية (قوله بهما) اى القنوت والجلوس نهاية ومعنى (قوله وهو فراق) الى قول المتن وان امكنه فى النهاية الا قوله من تردد الى خرج وقوله كما يصرح الى وذلك وقوله فليس التعبير الى ويصح (قوله فلا تنفوت به فضيلة الجماعة) اى فيما ادركه مع الامام وفيما فعله بعدم منفردا عرش (قوله كما قاله جمع متاخرون الخ) وقال جماعة منهم لك ان تقول اذا كان الاولى الانفراد اى كما مر فلم حصلت له فضيلة الجماعة لانها خلاف الاولى نهاية قول المتن (ويجوز الصبح الخ) وتعبيره يجوز ليماء الى ان تركه اولى ولو مع الانفراد ولكن يحصل بذلك فضيلة الجماعة وان فارق امامه عند قيامه للثالثة كما فى به الوالد رحمه الله تعالى شرح مر اه سم قال عرش قوله مر ولكن يحصل بذلك الخ قد يؤخذ منه صحة المعادة خلف المقضية لحصول فضيلة الجماعة فيها اه قول المتن (فى الاظهر) محل الخلاف اذ الم يسبقه الامام بقدر الزيادة فان سبقه بها انتفى معنى قول المتن (وان شاء انتظره الخ) هذا اذا لم يخش خروج الوقت قبل تحلل امامه ولا فلا ينتظره معنى ونهاية عبارة سم سياتى تفصيلا اذ رعى جواز الانتظار بما اذا يلزم عليه خروج الوقت وقول الشارح هذا ظاهر ان شرع وقد اتى من الوقت ما لا يسعها ولا جاز وان خرج الوقت لانه مدو هو جائز اه وفى عرش ما يوافقه بلا عزو (قوله وعند الانتظار يتشهد) اى يتمه ان شرع فيه قبل قيام امامه ولا يأتى به من اصله هذا ما يظهر وان كانت عبارة قد توهم الغام ما تى به مع الامام وانه لا بد من الاتيان بجميع التشهد فى زمن الانتظار فليتامل وليراجع بصري ويوافقه قول عرش ما نصه قوله ثم يطيل الدعاء الخ اى ند باولا يكرر التشهد فلوم بحفظ الادعاء قصيرا كرهه لان الصلاة لا سكوت فيها وانما يكرر التشهد وخروج الجماعة خلاف من ابطال بتكرار الركن القولى اه (قوله ان محل ذلك) اى القول المذكور (قوله وخرج) الى قوله فليس

(قوله وان لزم عليها تطويل اعتداله الخ) لا يشكل على ذلك أنه لو اقتضى من يرى تطويل الاعتدال لبس له متابعته بل يسجد وينتظره او يفارقه لان تطويل الاعتدال هنا يراه الماموم فى الجملة وهناك لا يراه الماموم اصلا شرح مر (قوله الا ان يفرق الخ) يشكل على هذا الفرق ما سياتى قريبا فيما لو اقتضى شافعى من يرى تطويل الاعتدال وطوله عن القاضى من انه ينتظره ساجدا الا ان يعتمد الشارح فيه ما قاله العقال على خلاف ما اعتمدته فيما مرقى بربائهم الظاهر انه يكفى فى الفرق ان تطويل الاعتدال بالقنوت معهود وكذا الجلوس بالتشهد وتوابعه بخلافهما بالتسبيح فليتامل (قوله غير معهود) وكغير المعهود التطويل الغير المطلوب المبطل لعدمه كفى بمسئلة اقتداء الشافعى بمثله المذكورة (قوله فى المتن) ويجوز الصبح الخ فى تعبيره بتجاوز ايماء الى ان تركه اولى ولو مع الانفراد لكن يحصل بذلك فضيلة الجماعة وان فارق امامه عند قيامه للثالثة كما فى شيخنا الشهاب الرملى ولا يخالف ذلك قول بعض المتأخرين ان صلاة العرارة ونحوهم جماعة صحيحة ولا ثواب فيها لانها غير مطلوبة اه اى لان انتفاء طلبها منهم لعدم اهليتهم لها بسبب صفة قائمة بهم مسئلتنا شرح مر (قوله فى المتن) وان شاء انتظره ليسلم معه) سياتى فى قول المصنف قبيل وما ادركه المسبوق وان شاء انتظره تقييدا لا ذرى جواز الانتظار بما اذا يلزم عليه خروج الوقت وقول الشارح انه ظاهر ان شرع وقد اتى من الوقت ما لا يسعها ولا جاز وان خرج الوقت لانه مدو هو جائز (قوله فى المتن) قلت انتظره افضل) اى ان لم يخش خروج الوقت قبل تحلله وعلم منه حصول فضيلة الجماعة شرح مر (قوله

التسبيح الظاهر فى وجوبه إلا ان يفرق بان هيئة تلك غير معهودة ومن ثم قبل بعدم مشروعيتهما بخلاف ما هنا (وله فراقه اذا اشتغل بهما) وهو فراق بعد فلا يفوت به فضيلة الجماعة كما قاله جمع متأخرون واجروا ذلك فى كل مفارقة خير بينها وبين الانتظار (ويجوز الصبح خلف الظهر فى الاظهر) كعكسه وكذا كل صلاة اقصر من صلاة الامام لاتفاق نظم الصلاتين فاذا قام الامام (لثالثة ان شاء فارقه) بالنية (وسلم) لان صلاته قد تمت وهو فراق بعد (وان شاء انتظره ليسلم معه) قلت انتظره (ليسلم معه) (افضل والله اعلم) ليقع سلامه مع الجماعة وعند الانتظار يتشهد كما قاله الامام ثم يطيل الدعاء على الوجه من تردد فيه لا ذرى فان قلت تشهده قبله ينافيه ما يأتى أن فى تقدمه عليه بركن قولى ولا بعدم الاعتداد به قلت الظاهر ان محل ذلك فى متابع الامام لانه الذى تظهر فيه المخالفة اماما تخالف عنه قصد فلا يأتى فيه ذلك القول اذ لا مخالفة حينئذ وخرج بفرضه الكلام فى الصبح المغرب خلف الظهر فاذا قام للرابعة امتنع على الماموم انتظاره وان جلس

للاستراحة كما يصرح به كلام الشيخين وغيرهما خلافا لمن جوزه إذا جلس للاستراحة كما بينته فى شرح العباب التعبير

التعبير في المغنى (قوله وذلك) أى امتناع الانتظار (قوله لانه يحدث به الخ) يؤخذ من هذا الاستدلال أن له انتظاره في السجود الثاني فراجع سم على حج أقول وانتظاره أفضل ع ش (قوله لم يفعله الامام الخ) اخذ بعضهم منه انه لو فعله الامام سهواً جاز للمأموم انتظاره انتهى وهو ممنوع لانه لا اعتداد بما يفعله الامام سهواً ولا يجوز موافقته فيما يفعله سهواً سم (قوله ولا أثر لجلسة الاستراحة هنا ولا لجلوسه الخ) أى خلافاً للقرب في شرح الروض سم (قوله في الصبح بالظهر) فيجب على المأموم المفارقة وبالأولى إذا ترك الجلوس والتشهد جميعاً كما أفتى به والده رحمه الله تعالى نهاية أى قبطل يتخلفه بعدم قيام الامام سم (قوله لانه) أى الجلوس و (قوله تابع له) أى للتشهد و (قوله فلم يعتد به بدونه) هو ظاهر أن علم من حال الامام انه لم يتشهد واما لو لم يعلم ذلك بان ظنه وتبين خلافه فينبغي عدم الضرر لانه كالجاهل وهو يعتقر ما لا يغتفر لغيره ع ش (قوله وعلم من هذا) أى من قوله ولا لجلوسه للتشهد الخ (قوله فليس التعبير الخ) لإشارة الى قول شرح الروض ويؤخذ من التعبيرين أى تعبير الروض واصله معاً انه لو ترك امامه الجلوس والتشهد في تلك لزمه مفارقتها ويحتمل عدم لزومها تنزيلاً لمحل جلوسه وتشهده منزلتهما ويكون التعبير بهما جرياً على الغالب انتهى و (قوله في تلك) أى الصبح خلف الظهر سم عبارة المحشى الكردى قوله فليس التعبير الخ أى تعبير العلماء اه (قوله ويصح الخ) وأصح صلاة العشاء خاف من يصلى التراويح كالواقفى في الظهر بالصبح فاذا سلم الامام قام الى باقى صلاته والاولى ان يتمها منفرداً فان اقتدى به ثانياً في ركعتين آخرين من التراويح جاز كنفردا قفى في أثناء صلاته بغيره و تصح الصبح خلف من يصلى العباد والاستسقاء وعكسه لتوافقه ما في أظم أفعالهما والاولى أن لا يوافقه في التكبير الزائد ان صلى الصبح خلف العباد والاستسقاء ولا في تركه ان عكس اعتباراً بصلاته ولا تضر موافقته في ذلك لان الاذكار لا يضر فعلها وان لم تندب ولا تركها وان دبت مغنى ونهاية (قوله في التشهد) أى الاخير سم عبارة البصرى وظاهر أن المراد به الاخير وحينئذ فالحكم فيما لو كان في الاول هل تدين المتابعة الاقرب نعم ان اراد استمرار القدرة وإلا فواضح انه المفارقة اه (قوله وهو فراق بعذر) قد يشعر هذا بحصول فضيلة الجماعة لمن ذكر وهو قضية قوله هنا وهو أفضل الخ أيضاً لكن قضية ماسياً أن الاقتداء في أثناء الصلاة مكره ومفوت لفضيلة الجماعة حتى فيما ادركه مع الامام عند حصول الفضيلة هنا اللهم إلا ان يقال انه إذا نوى الاقتداء وان لم تحصل له فضيلة الجماعة لكن تحصل فضيلة في الجملة فاذا نوى المفارقة لمخالفته للامام من حيث كونه قائماً وهو قاعد مثلاً يكون ذلك عذراً غير مفوت لما حصل له من الفضيلة الحاصلة بمجرد ربط صلاته بصلاة الامام ع ش (قوله الى انه احدث جلوساً الخ) فيه مسامحة إلا احداثاً شديداً قول المتن (وان أمكنه) أى من يصلى

وذلك لانه يحدث به الخ) يؤخذ من هذا الاستدلال ان له انتظاره في السجود الثاني فراجع (قوله لم يفعله الامام) اخذ بعضهم منه انه لو فعله الامام سهواً جاز للمأموم انتظاره اه وهو ممنوع لانه لا اعتداد بما يفعله الامام سهواً ولا يجوز موافقته فيما يفعله سهواً بل لو جلس الامام بقصد الاستراحة وتبرع بالتشهد في هذا الجلوس امتنع انتظاره أيضاً لان التشهد في غير محله عمداً مبطل وان لم يقصد الجلوس له فسهوه به سهو مبطل فلا يجوز متابعتة فيه ولا انتظاره شرح ر (قوله ولا أثر لجلسة الاستراحة) أى خلافاً للقرب في شرح الروض (قوله ولا لجلوسه الخ) كذا م خلافاً للقرب في شرح الروض (قوله في الصبح بالظهر) يجب على المأموم المفارقة وبالأولى إذا ترك الجلوس والتشهد جميعاً كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وهو ظاهر (قوله في الصبح بالظهر) أى قبطل يتخلفه بعد قيام الامام (قوله فليس التعبير بالجلوس والتشهد جرياً على الغالب بل فائدتها الخ) هذا إشارة الى قوله في شرح الروض ويؤخذ من التعبيرين أى تعبير الروض واصله معاً انه لو ترك امامه الجلوس والتشهد في تلك لزمه مفارقتها ويحتمل عدم لزومها تنزيلاً لمحل جلوسه وتشهده منزلتهما ويكون التعبير بهما جرياً على الغالب اه وقوله في تلك أى الصبح خلف الظهر (قوله ويصح اقتداء من في التشهد) أى الاخير بالقائم الخ وفي شرح الروض في بحث الزحمة قضية

وذلك لانه يحدث به جلوساً مع تشهد لم يفعله الامام فيمحقش التخلف حينئذ قبطل صلاته ان علم وتعمد ولا أثر لجلسة الاستراحة هنا ولا لجلوسه للتشهد من غير تشهد في الصبح بالظهر لان جلسة الاستراحة أطول يلها مبطل فما استدامه غير ما فعله الامام بكل وجه فلم ينظر لفعل الامام ولان جلوسه من غير تشهد كلا جلوس لانه تابع له فلم يعتد به بدونه وعلم من هذا بالأولى انه لو ترك امامه الجلوس والتشهد لزمه مفارقتها لان المخالفة حينئذ أغش فليس التعبير بالجلوس والتشهد جرياً على الغالب بل فائدتها بيان عدم غش المخالفة عند وجودهما باستمراره فيما كان فيه الامام ويصح اقتداء من في التشهد بالقائم ولا تجوز له متابعتة بل ينتظره الى أن يسلم معه وهو أفضل وله مفارقتها وهو فراق بعذر ولا نظر هنا الى أنه احدث جلوساً لم يفعله الامام لان المحذور احداثه بعد نية الاقتداء لا دوامه كما هنا (وان أمكنه القنوت في الثانية)

الصحيح خلف غير هاتين (قوله بأن وقف) الى قوله قال الخ في النهاية والمغنى (قوله بأن وقف امامه الخ) هذا التصوير لنائب الاتيان بالقنوت رشيدى والاولى لا مكان الاتيان الخ قول الماتن (قنت) ويظهر انه لو امكنه الاتيان بالقنوت لو ترك ذكر الاعتدال اتي به لانه اكيد لا احتياجه الى الجبر بسجود السهم بخلاف ذكر الاعتدال وأنه لو أمكنه الاتيان ببعضه ندب له أيضا إذا لم يسور لا يسقط بالمعسور وبصرى (تركة ندبا) أى وله فراق كما سيأتي رشيدى (قوله ثم رايت غير ه جزم بعدم السجود الخ) وفي الروضة والعياب ما يوافقه هم (قوله وهو القياس) وفاقا للنهية والمغنى وشرح المنهج (قوله بالنية) الى قوله ومن ثم في النهاية والمغنى (قوله) وهو فراق بعد الخ) أى تركه افضل مغنى وبصرى وفي البجيرى عن ع ش مثله (قوله) إذا لحقه في السجدة الأولى) أى أو الجلوس بين السجدين على ما يأتي في قوله لكن يتأفقه إطلاقهم الخ ع ش (قوله) وفارق الخ) أى القنوت (قوله) ومقتضى ما قدمته الخ) وهو قوله ولا اثر لجلسة الاستراحة الخ (قوله) انه يضرب وفاقا للنهية والمغنى (قوله) ثم ظاهر قول الشيخين) الى الماتن في النهاية لا قوله بل بركنين ولو طويلا ين (قوله) إذا

ما تقدم في الها مش عن م من الفرق بين قول المصنف ولا يضرب متابعة الامام في القنوت وبين ما لو اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال منع ما جوزه الدارمى إذا حصل تطويل الاعتدال فليتأمل ثم بحثت في ذلك مع م قال الى منع جواز المتابعة في الاعتدال مع تطويله الى انه يجوز ان يسبقه الى السجود وينتظر فيه ولا يرد انه يلزمه سبقه بركنين الركوع والاعتدال لانه فعلم ما قبل اقتدائه به اه فليتأمل انه يجوز الدارمى وغيره للمنفرد ان يقتدى في اعتدال بغيره قبل ركوعه ويتأفقه اه و ظاهره انه يغتفر له هنا تطويل الاعتدال وهو موافق لما نقله في شرح الروض في باب صفة الأئمة عن قضية كلام الفقهاء بعد نقله ما يخالفه عن غيره حيث قال ولو اقتدى شافعى بمن يرى تطويل الاعتدال فطوله لم يوافقه بل يسجد وينظره ساجدا كما ينتظر قائما في سجدة ص وكما لو اقتدى شافعى بمثله فقرأ امامه الفاتحة وركع واعتدل ثم شرع في قراءة الفاتحة فانه لا يتبعه بل يسجد وينظره ساجدا ذكره القاضى وكلام البغوى يقتضيه قال الزركشى وهو واضح قلت وكلام الفقهاء يقتضى انه ينتظره في الاعتدال ويحتمل تطويل الركن القصير في ذلك والخيار جواز كل من الامرين وقد اقيمت به في نظيره من الجلوس بين السجدين اه وقوله وركع واعتدل ثم شرع في قراءة الفاتحة الظاهر ان مثله ما للور كع واعتدل ثم شك بعده في قراءة الفاتحة فقصده العود للقيام لياتى بها فعند القاضى ليس للمأموم الاستمرار في الاعتدال مع تطويله والظاهر انه ليس له أن يسجد وينظره ساجدا لأن في ذلك سبقه بركنين إلا ان يمنع ذلك بانه فعلم ما معه فليتأمل وهو متمنع وحينئذ فيحتمل ان تتمتعين المفارقة ويحتمل ان لا تتمعين بل يجوز ان يقصد الرجوع الى القيام مع الامام فيقطع حكم الاعتدال لا يقال كيف يرجع للقيام بالقصد لانا نقول كما رجع الامام عليه بذلك فليراجع نعم قد يقال كيف تتصور المسئلة إذ من اين له العلم بشك الامام في الفاتحة وان رجع لتداركها وقد يتصور بما إذا أخبره معصوم او كتب له الامام مثلاً فلو لم يحصل له العلم فالظاهر انه كما تقدم في قوله وكما لو اقتدى شافعى بمثله الخ بل هو شامل لهذه فان قلت ما الفرق بين صورة الشك المذكورة وما تقدم في قوله المذكور حتى سلمت جواز الانتظار في السجود فمما تقدم لا في صورة الشك قلت هو انه في صورة الشك قد الغر ركوعه واعتداله وصار في القيام فالانتظار في السجود يستلزم السبق بركنين بخلاف ما تقدم فانه في الاعتدال وان شرع في القراءة فالانتظار في السجود لا يستلزم ذلك فليتأمل (قوله) ثم رايت غير ه جزم بعدم السجود) يوافقه قول الروضة كاصلا لا شى عليه قال المحلى أى لا يجبره بالسجود لان الامام يحمله عنه اه ونظير ذلك ما في العباب في باب سجود السهو لو اقتدى في فرض الصحيح بمصلى سنته لم يقنت احد منهما ولا يسجد المأموم للسهو اه وقد ذكره جماعة منهم القمولى لكن مشى المشارح في شرح الارشاد على السجود وقد ظهر لك ان الموافق لما في الروضة هو عدم السجود وقوله لم يقنت واحد منهما قياس قول المصنف وان امكنه القنوت الخ لانه يقنت المأموم إذا امكنه الخ (قوله) انه يضرب

بان وقف امامه يسيرا (قنت) ندبا تحصيل للسنة مع عدم المخالفة (ولا) يمكنه (تركة) ندبا خوفا من التخلف المبطل قال الاسنوى والقياس انه يسجد للسهو اه وكأنه لم ينظر لتحمل الامام لان صلاته ليس فيها قنوت وفيه نظر ثم رايت غير ه جزم بعدم السجود وهو القياس (وله فراقه) بالنية (ليقنت) تحصيل للسنة وهو فراق بعد فلا يكره ولو لم يفارق وقنت بطلت صلاته بهوى امامه الى السجود كما لو تخلف للتشهد الاول كذا أفتى به الفقهاء والمعتمد عند الشيخين انه لا بأس بتخلفه له إذا

لحقه في السجدة الاولى وفارق التشهد بأنهما هنا مشترك في الاعتدال فلم ينفر ديه المأموم وثم انفر د بالجلوس ومن ثم لو جلس الامام ثم الاستراحة لم يضر التخلف له على ما اقتضاه هذا الفرق ومقتضى ما قدمته آنفاً أنه يضر ثم ظاهر قول الشيخين وغيرهما هنا إذا لحقه في السجدة الاولى انه لو لم يلحقه فيها بطلت صلاته لكن ينافيه اطلاقهم الاتي ان التخلف بركن بل بركنين (٣٣٧) ولو طوي لين لا يبطل فان قلت هذا فيه

غش مخالفة وقد قالوا لو خالفه في سنة فعلا او تركا وخشيت المخالفة كسجود التلاوة والتشهد الاول بطلت صلاته والتخلف للقنوت من هذا قلت لو كان من هذا التعمين اعتماد كلام القفال وقياسه على التشهد الاول وقد تقرر انه غير معتمد فتعين ان التخلف للقنوت ليس من ذلك ويفرق بان التخلف لنحو التشهد الاول أحدث سنة يطول زمنها ولم يفعلها الامام اصلا فخشيت المخالفة واما تطويله للقنوت فليس فيه احداث شيء لم يفعله الامام فلم تفش المخالفة إلا بالتخلف بتمام ركنتين فعليين كما اطلقوه والحاصل أن الفحش في التحلف للسنة غير في التخلف بالركن وان الفرق ان احداث ما لم يفعله الامام مع طول زمنه غش في ذاته فلم يتجسس اضم شيء اليه بخلاف مجرد تطويل ما فعله الامام فانه مجرد صفة تابعة فلم يحصل الفحش به بل بانضمام توالي ركنتين تامين اليه فتأملوه حينئذ فقولهم هنا إذا لحقه في السجدة الاولى فيه لعدم الكراهة لا للبطلان حتى يهوى للسجدة الثانية وعلى

لحقه في السجدة الاولى) مقول القول و(قوله أنه لو لم يلحقه) خبر قوله ثم ظاهر الخ (قوله بل بركنين) ممنوع ثم انظره مع قوله الاتي ان تأخر بركنين سمى اي ومع ما ياتي من قوله فلم تفش المخالفة إلا بالتخلف الخ ومن قوله بل بانضمام توالي الخ فانه منافض لكل مما ذكر وقد يجاب بان مراد الشارح بركنين هنا تمام ما بدون فراغ الامام عنهما (قوله هذا) اي تخلفه للقنوت (قوله كسجود التلاوة) اي بان تركه الامام وفعله المأموم وعكسه و(قوله والتشهد الاول) اي بان تركه الامام وفعله المأموم وكذا إذا فعله الامام وتركه المأموم ناسيا ولم يعد عند التذكر وأما لو تركه عمدا فلا تبطل شرح بافضل (قوله اعتماد كلام القفال) أي من بطلان صلاته بهوى إمامه الى السجود (قوله وقياسه الخ) بالجر عطفاً على كلام القفال ويحتمل رفعه عطفاً على الاعتناء وعلى كل فالضمير للقنوت (قوله ويفرق بان التخلف الخ) فيه ما اشار اليه انفاً من الحكم في التشهد كذلك وان جلس الامام للاستراحة فليتامل بصري (قوله لنحو التشهد الاول) اي كسجود التلاوة (قوله أحدث سنة) وهي الجلوس للتشهد شدي (قوله في التخلف للسنة) اي الجلوس للتشهد بقرينة ما مر ولا فهو في مسألة القنوت أيضاً متخلف لسنة وإنما عبر هنا باللام وفيما بعده بالباء للإشارة للفرق بينهما بما يؤخذ مما ذكرته رشدي (قوله صفة تابعة) اي لاصل الاعتدال (قوله بل بانضمام توالي ركنتين الخ) اي ولو غير طوي لين كما يقتضيه اطلاقه وحكمه بالبطلان بهوى إمامه للسجدة الثانية كما سيأتي فليتامل بصري عبارة الحلبي فلا تبطل إلا إذا تخلف بتمام ركنتين فعليين ولو طويلاً وقصيراً بان يهوى الامام للسجود الثاني اه (قوله قيد لعدم الكراهة الخ) اي ولتدب القنوت سم ورشدي عبارة الكردى على بافضل سبق انه ان ادرك الامام في السجدة الاولى ندب له التخلف للقنوت وان لم يهوى المأموم إلا بعد جلوس الامام بين السجدة تين كره له التخلف له وان هوى الامام للسجدة الثانية قبل هوى المأموم لاولى بطلت صلاة المأموم اهو عبارة البصري قوله قيد لعدم الكراهة الخ مقتضاه انه إذا لحقه في السجدة الاولى لا كراهة وان تخلف عنه في الهوى وهذا قياس ما ياتي ان السنة في حق المأموم في كمال المتابعة ان لا ينتقل عن الركن الاول حتى يصل الامام للثاني لكن يحتمل ان يقال هنا ان الاولى في حقه المتابعة مجرد اهوى خروجهما من خلاف القفال ولعل هذا الوجه ويكون ذلك مستثنى مما ياتي لما عارضه من جريان الخلاف القوي بالبطلان فليتامل اه (قوله للبطلان الخ) عبارة النهاية فلا بطلان حتى الخ (قوله حتى يهوى الخ) أي هو يباخرجه عن حد الجلوس ولا فواضح انه لا يضر بصري (قوله وعلى هذا) اي التخلف بركنين (قوله المعروف الخ) مقول القول (وقوله بدليل قوله الخ) اي الزركشي والجار متعلق بقوله يحمل الخ و(قوله الخلاف في ذلك) اي في البطلان و(قوله لا خلاف الخ) مقول الزركشي في محل اخر اي بدليل قول الزركشي لا خلاف الخ مع انه قد حكى الخلاف في البطلان وعدمه كردى (قوله فيه) اي في غش المخالفة (قوله بدليل قوله) اي الرافعي والجار متعلق بقوله ليس الخ قول الماتن (فعلهما) أي الصلاتين و(قوله أو جنازة) أي أو مكتوبة وجنازة مغنى (قوله قال) الى الفصل في النهاية لا قوله واخر تكبيرات الجنازة الى وعلم وقوله وان لم يفرغ الى فان خالف (قوله قال البلقيني الخ) اعتمده النهاية لمخني (قوله وسجدة تلاوة أو شكر) نعم يظهر صحة الاقتداء في الشكر بالتلاوة وعكسه نهاية وشرح بافضل قول الماتن (لم يصح الخ) ولا فرق في عدم الصحة بين ان يعلم نية الامام لها وبجهاها وان بان له

كذا مر (قوله بل ركنتين) هذا ممنوع ثم انظره مع قوله الاتي أي بان تأخر بركنين (قوله قيد لعدم الكراهة) اي ولتدب القنوت (قوله في امانت كمكتوبة وكسوف أو جنازة قال البلقيني الخ) في شرح العباب وإذا اقتدى في صورة مما ذكر لزمه الاستثنا وان جهل نية الامام وبان له ذلك قبل التكبير الثانية

(٤٣) — شرواني وابن قاسم — ثاني) هذا يحمل قول الزركشي المعروف للأصحاب أن التخلف للقنوت مبطل بدليل قوله في محل اخر وقد حكى الخلاف في ذلك لا خلاف بل القول بالبطلان مصور بما إذا خشيت المخالفة اي بان تأخر بركنين وليس كلام الرافعي فيه بدليل قوله إذا لحقه على القرب (فان اختلف فعلهما كمكتوبة وكسوف أو جنازة) قال البلقيني وسجدة تلاوة أو شكر

ذلك قبل التكبير الثانية من صلاة الجنازة خلافا للرواية من تبعه نهاية وفي سم عن اليعاقبة مثله (قوله) وبه فارق الانعقاد في ثوب ترى منه الخ) اي لانه يمكنه الاستمرار بوضع ثيبيستر عورته نهاية عبارة البصري فانه غير متعذر لجواز حصول السر قبل الركوع فتنسجم على الصحة اه (قوله) وفي ثاني قيام ركعة الكسوف الخ) عبارة النهاية وفي القيام الثاني فابعد من الركعة الثانية من صلاة الكسوف اه قول ع ش قال الزيادي وقضيته حصول الركعة وهو المعتمد اه (قوله الثاني) كذا في الاسنى وغيره وفي انهاء الجمال الرمل التصريح بادراك الركعة بالركوع وكذا رأيته في كلام غير واحد من اتباعه واعتمده الزيادي ولم أر شيئا من ذلك في كلام الشارح وقوة كلامه بما تفيد عدم إدراك الركعة به وهو الذي يظهر للفقير كرى على بافضل (قوله) واخر تكبيرات الجنازة الخ) والاوجه استمرار المنع في الجنازة وسجدتي الشكر والتلاوة الى تمام السلام لاذم موضوع الاولى على المخالفة الى الفراغ منها بدليل ان سلامها من قيام ولا كذلك غيرها واما في الاخيرين فلانها ملحقتان بالصلاة وليستامنها مع وجود المخالفة شرح مر اه سم (قوله) ومثلها الخ) أي مثل ثاني قيام ركعة الكسوف الثانية واخر تكبيرات الجنازة في الصحة ما بعد سجود التلاوة والشكر ومرانفا عن النهاية خلافا (قوله) فيما قاله البلقيني) اي من عدم صحة اقتداء المكتوبة بسجدة تلاوة او شكر (قوله) اما لو صلى الى قوله وقيام منه في الغنى (قوله) فصيح الاقتداء بها) اي سواء كان في الركعة الاولى او الثانية ع ش (قوله) وعلم من كلامه الخ) اعتذار عن عدم ذكر المصنف لهذا الشرط هنا (قوله) انه يشترط الخ وقوله موافقة الامام الخ) وهو الشرط السادس من شروط الاقتداء والشرط السابع منها المتابعة أفعال الصلاة كما قال فصل يجب متابعة الامام الخ غنى (قوله) وفي قيام الخ) ظاهره أنه معطوف على قوله في سنن الخ وظاهر قول النهاية وقيام الخ يحذف في أنه معطوف على قوله واشهد اول (قوله) منه) اي من التشهد الاول (قوله) عنه) اي التشهد الاول سم (قوله) بعدما أتى به) اي بعد اتيان الامام بالتشهد الاول والظرف متعلق بقوله قائم (قوله) فان خالف الخ) عبارة النهاية خالفه فيها عامد الخ اي خالف الامام وم الامام في السنن المذكورة رجعه سم الى التشهد فقط فقال قوله فان خالف الخ كان المراد سيما بقرينة نعم الخ فان خالف بالخلف للتشهد الاول حتى فيما لم يفرغ من سجوده الاول لا والامام قائم عنه بعدما أتى به ولا يخفى انه في الحالة المذكورة بقولنا حتى الخ قد تخلف عن الامام بركنين فلا بد ان يكون هذا التخلف بعذر ولا بطلت صلاته وبقي ما لو فرغ من سجوده الثاني فوجد الامام قام عن التشهد بعدما أتى به ومثله ما لو فرغ من الركوع فوجد الامام هوى عن الاعتدال بعدما أتى بالقنوت فهل يتخلف للتشهد او القنوت او يمتنع فيه نظرو قد يؤيد الامتناع انه لو سبقه بسجود والتلاوة امتنع عليه بصري (قوله) بقيد الاتي الخ) وهو قوله لاذ

من صلاة الجنازة كما جزم به التنبيه قال البلقيني كان النقيب ورجعه في البحر كالصلاة خلف الكافر لان العلامة ظاهرة لكن في الجواهر عن الرواية ان الاصح الصحة كاقتهما الجانب ونقله ابن الرفعة عن بعض الشارحين عليه فان اقتدى به جاهلا وفارقه فورا لم يضر والاوجه الاول اه (فرع) الظاهر امتناع اقتداء من في سجود السهو في الصلاة بمن في السجود والتلاوة لانه اقتداء لمن في الصلاة بمن ليس في صلاة وانه يجوز اقتداء ساجد التلاوة بساجد الشكر والعكس مر (قوله) ومثلها ما بعد السجود فيما قال البلقيني) والاوجه استمرار المنع في الجنازة وسجدتي الشكر والتلاوة الى تمام الصلاة لاذم موضوع الاولى على المخالفة الى الفراغ منها بدليل ان سلامها من قيام ولا كذلك غيرها واما في الاخيرتين فانها ملحقتان بالصلاة وليستامنها مع وجود المخالفة شرح مر (قوله) وسجود دسو) قد يستشكل بالنسبة للترك لانه اذا تركه الامام وسلم جاز بل ندب للمأموم الاتيان به ويحاجب بأن المراد امتناع فعله على المأموم قبل سلام الامام (قوله) وتشهد اول) قد يقتضى هذا بعد قوله فعلا وتركها اشتراط الموافقة في فعله مع انه لو تركه عمدا واتصّب للقيام وقد جلس الامام لفعله لم تبطل صلاته ولم يجب عليه العود كما تقدم (قوله) عنه) اي التشهد الاول (قوله) فان خالف عامد الخ) كان المراد سيما بقرينة نعم الخ فان خالف بالتخلف للتشهد الاول حتى فيما اذا

(لم يصح) الاقتداء فيهما (على الصحيح) لتعذر المتابعة مع المخالفة في النظم وزعم الصحة في القيام الاول منهما اذ لا مخالفة فيه ثم يفارقه برد بأن الربط مع تخلف النظم متعذر فتمنع الانعقاد وبه فارق الانعقاد في ثوب ترى منه عورته عند الركوع وفي ثاني قيام ركعة الكسوف الثانية واخر تكبيرات الجنازة لا نقضاء تخالف النظم ومثلها ما بعد السجود فيما قاله البلقيني أما لو صلى الكسوف كسنة الصبح فيصح الاقتداء بها وعلم من كلامه في سجود السهو والتلاوة أنه يشترط أيضا لصحة الاقتداء به موافقة الامام في سنن تفحش المخالفة فيها فعلا وتركها كسجدة تلاوة وسجود سهو وتشهد اول وفي قيام منه وان لم يفرغ من سجوده إلا والامام قائم عنه بعدما أتى فان خالف عامدا عالما بطلت صلاته نعم لا يضر تخلف لاتمامه بقيد الاتي في شرح قوله فان لم يكن غدر

قام امامه وهو في أثناءه أى بعد ان فعله الامام كما علم مما مر وافصح عنه الشهاب سم فيما يأتي في حاشية حج واعلم ان الكلام هنا في كون التخلف حينئذ مبطلا او غير مبطل ولا خلاف فيه بين الشارح مر والشهاب ابن حجر وفيما يأتي في كونه يعذر بهذا التخلف حتى يغتفر له ثلاثة اركان طويلة اولا يعذر به فعند الشارح مر يعذر كما يأتي وعند الشهاب المذكور لا تغنيه لذلك رشيدى (قوله بخلاف نحو جلسة الاستراحة) محترز قوله تفحش المخالفة فيها رشيدى

(فصل تجب متابعة الامام في أفعال الصلاة) قول المنن (في أفعال الصلاة) احتراز به عن الأقوال كالقراءة والتشهد فيجوز فيها التقدم والتأخر إلا في تكبيرة الاحرام كما يعلم مما سبق وإلا في السلام فيبطل تقدمه إلا ان ينوي المفارقة نهاية زاد المعنى ولو عبر المصنف بالتبعية بدل المتابعة لكان أولى لان المتابعة تقتضى (٩) غالبا اه (قوله لخبر الصحيحين) إلى قوله وتسمية الترك في النهاية (قوله ويؤخذ من قوله في أفعال الصلاة الخ) أى لان الترك لا يسمى فعلا في اصطلاح الفقهاء (قوله لو ترك فرضا الخ) لك ان تقول انما يؤخذ منه عدم وجوب المتابعة فيما ذكر لعدم جوازها الذى هو المقصود بالافادة بصرى (قوله لم يتابعه في تركه الخ) أى ثم ان كان الموضع محل تطويل كان ترك الركوع انتظره في القيام والا كان طول الامام الاعتدال انتظره المأموم فيما بعده وهو السجود هنا عش (قوله وتسمية الترك الخ) جواب ما ردد على ويؤخذ الخ ثم قد يقال الاصولى لم يسم الترك فعلا وإنما اطلق الفعل على الكف الذى مع الترك فتأمل سم (قوله بأن يتأخر الخ) أى بقينا او ظنا ومحل هذا الشرط إذ انوى الاقتداء في تحرمة بخلاف ما إذا نواه في الاثناء فلا يشترك التأخر بجزئى ويأتى في الشارح ما يوافقه (قوله بركنين) أى ولو غير طويلين شرح المنهج (قوله وكذا يبيح ركن كما يصرح به قول شرح الروض فان فعل شيئا من ذلك بأن سبقه بركن فاقبل او قارنه او تأخر إلى فراغه لم تبطل صلاته وكره كراهة تحريم في سبقه وكرهه تنزيه في الآخرين انتهى اه سم ويأتى في آخر الفصل عن النهاية والمغنى ما يصرح بذلك ايضا (قوله ولا يتأخر بهما) أى بلا عذر (قوله أو بأكثر الخ) أى ولو بعدد سم (قوله وهذا كله الخ) اعتذار عن ترك المصنف تفسير المتابعة الواجبة (قوله وأما المندوبة) ثم قوله الآتى ودل على أن هذا الخ لعل الاقعد من هذا ان يجعل هذا تمثيلا للمتابعة الواجبة فان هذا اقرب إلى كلام المصنف بل الحمل على خلافه في غاية المخالفة للظاهر المتبادر بلا ضرورة وكون هذا تمثيلا للواجب لا ينافي اجزاء ما هو ودونه وحاصله ان المتابعة الواجبة تحصل بوجوه منها هذا وهو اولها فهو واجب من حيث وجوبه مندوب من حيث خصوصه فلذا

لم يفرغ من سجوده الاول إلا والامام قائم عنه بعد ما أتى به ولا يخفى أنه في حاله المذكورة بقولنا حتى الخ قد تخلف عن الامام بركنين فلا بد ان يكون هذا التخلف يعذروا لا بطلت صلاته وإذا كان يعذر فهل يكون كبطىء القراءة وإن لم يتخلف ايضا للتشهد وبقي ما لو فرغ من سجوده الثانى فوجد الامام قام عن التشهد بعد ما أتى به ومثله ما لو فرغ من الركوع فوجد الامام هوى عن الاعتدال بعد ما أتى بالقنوت فهل يتخلف للتشهد والقنوت او يمنع فيه نظر وقد يؤيد الامتناع انه لو سبقه بسجود التلاوة امتنع عليه (فصل) تجب متابعة الامام الخ (قوله وتسمية الترك لتضمنه الكف فعلا اصطلاح أصولى) جواب ما ردد على ويؤخذ الخ ثم قد يقال الاصولى لم يسم الترك فعلا وإنما اطلق الفعل على الكف الذى بمعنى الترك فتأمل سم (قوله وكذا يبيح ركن كما يصرح به قوله في شرح الروض فان فعل شيئا من ذلك بأن سبقه بركن فاقبل او قارنه او تأخر إلى فراغه لم تبطل صلاته وكره كراهة تحريم في سبقه وكرهه تنزيه في الآخرين اه لا يقال لا حاجة إلى استدراك هذا لان الكلام في وجوب تبطل مخالفته والمخالفة يبيح الركن ليس كذلك لا نأقول هذا لا يصح في الركن لان المخالفة به لا تبطل ايضا مع انه ذكره (قوله ولا يتأخر بهما) أى بلا عذر (قوله أو بأكثر) أى ولو بعدد (قوله وأما المندوبة) ثم قوله الآتى ودل على أن هذا الخ لعل الاقعد من هذا ان يجعل هذا تمثيلا للمتابعة الواجبة فان هذا اقرب إلى كلام المصنف بل الحمل على

بخلاف نحو جلسة الاستراحة

(فصل) في بعض شروط

القدوة أيضا (تجب متابعة

الامام في أفعال الصلاة)

لخبر الصحيحين إنما جعل

الامام ليؤتم به فلا تختلفوا

عليه فإذا كبر فكبروا

وإذا ركع فاركعوا ويؤخذ

من قوله في أفعال الصلاة

أن الامام لو ترك فرضا لم

يتابعه في تركه لأنه ان تعمد

أبطل وإلا لم يعتد بفعله

وتسمية الترك لتضمنه

الكف فعلا اصطلاح

اصولى ثم المتابعة الواجبة

إنما تحصل (بأن) يتأخر

جميع تحرمة عن جميع تحرمة

وأن لا يسبقه بركنين وكذا

بركن لكن لا بطلان ولا

يتأخر بهما أو بأكثر من

ثلاثة طويلة ولا يخالفه في

في سنة تفحش المخالفة فيها

وهذا كله يعلم من مجموع

كلامه وأما المندوبة فتحصل

بأن (يتأخر ابتداء فعله)

أى المأموم (عن ابتدائه)

أى فعل الامام

٩ هنا يياض بالاصل

صح التثليل به للواجب مع التنبيه بعده على أن وجوبه من حيث العموم فليتامل سم (قوله) ويتقدم
 انتهاء فعل الامام على فراغه (الخ) عبارة المحلى أى والمغنى ويتقدم ابتداء فعل المأموم على فراغه منه أى فراغ
 الامام من الفعل انتهت قال الشهاب سم وهي اقرب إلى عبارة المصنف اه ولم يذنه علي وجه عدول
 الشارح مر كالشهاب ابن حجر عن ذلك الاقرب واقول وجه لينا أنى له محل ما فى المتن على الاكمل الذى
 سيذكره والافعال المصنفة باعتبار حل الجلال صادقة بما إذا تأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام لكنه
 قدم انتهاءه على انتهائه بأن كان سريع الحركة والامام بطيها وظاهر أن هذا ليس من الاكمل رشيدى
 وفى عش ما يوافقه (قوله) واكمل من هذا (الخ) كذا فى النهاية ايضا واما صاحب المغنى فقد اقتصر على حمل
 ما فى المتن على صورة الكمال كما صنعنا ولم يستدرك ما ذكره بقولهما واكمل الخ بصري وقد وجهه صنيع
 المغنى بان ما ذكره داخل فى صورة الكمال خلافا لما يقتضيه صنيعهما (قوله) فلا يشترع حتى يصل الخ) نضيبه
 انه يطلب من المأموم ان لا يخرج عن الاعتدال حتى يتلبس الامام بالسجود وقد توقف فيه اه سم واقره
 الهاتني واقول لا توقف فيه فقد ثبت فى الاحاديث الصحيحة ما يفيد كخبير البخارى وسلم واني داود
 والترمذى والنسائى وغيرهم كان رسول الله ﷺ اذا قال سمع الله لمن حمده لم يحن احد منا ظهره حتى يقع النبي
 صلى الله عليه وسلم ساجدا ثم نفع سجودا وفى بعض الروايات حتى يضع جبهته على الارض نعم رايت فى شرح
 مسلم للنووى استثناء ما اذا علم من حاله انه لو اخرج الى هذا الحد لرفع امام قبل سجوده انتهى وهو ظاهر ولعله
 وجه توقف سم فيما ذكر كرى على بافضل وهو الظاهر واما جواب عش بما نصه اللهم الا ان يقال
 اراد الشارح بالوصول للحقيقة أنه وصل الى ابتداء مسمى الحقيقة وهو يحصل بوضع الركبتين لانهما بعض
 اعضاء السجود اه فيرده الاحاديث المتقدمة (قوله) على ان هذا) أى قول المصنف بان يتأخر الخ (قوله)
 قوله فان قارنه) أى إلى الفصل (قوله) السياق) يعنى قول المصنف فى افعال الصلاة (قوله) فلا يستثناء) أى
 الا فى المتن (منقطع) أى إذ التكبير ليس من جنس الفعل (قوله) وعدم ضرر المقارنة الخ) جواب عما يرد
 على التقييد بقوله فى الافعال من افهامه ضرر المقارنة فى الاقوال (قوله) او الاقوال) عطف على ما يفيد
 الافتصار على الافعال أى فقط (قوله) والاستثناء الخ) عطف على حذف المعمول قول المتن (لم يضر) أى لم
 ياتم معنى قال ع ش ومثل ذلك فى عدم الضرر مالم يوزع قبل الافتداء على المقارنة فى الافعال لان القصد
 الخارجة عن الصلاة قبل التلبس بها الاثر لها اه (قوله) لا نظام) إلى قوله كما مر فى النهاية والمغنى (قوله)
 وتفوت بها الخ) قال الزركشى ويجرى ذلك فى سائر المكروهات أى المتعلقة بالجماعة وضابطه انه حيث
 فعل مكروها مع الجماعة من مخالفة ما مور به فى الموافقة والمتابعة كالانفراد عنهم فانه فضلهما إذا المكروه
 لا ثواب فيه مع ان صلاته جماعة إذ لا يلزم من انتفاء فضلهما انتفاء قيل فافائدة حصول الجماعة مع
 انتفاء الثواب فيها اجيب بان قائده سقوط الاثم على القول بوجوبها اما على العين او على الكفاية
 والكرامة على القول انها سنة مؤكدة لقيام الشعار ظاهر او اما ثواب الصلاة فلا يفوت بارتكاب مكروه فقد
 صرحوا بانها إذا صلى بارض مغضوبة ان المحققين على حصول الثواب للمكروه اولى معنى (قوله) فيما
 وجدت فيه) أى فيما قارن فيه فقط سواء كان ركنا او اكثر معنى ونهاية (قوله) ذلك) أى قول المصنف بان
 يتأخر الخ (قوله) ايضا) أى كما يصح ان يكون تفسير المتابعة الكاملة المشار اليه بقول الشارح واما

(ويتقدم) انتهاء فعل
 الامام (على فراغه) أى
 المأموم (منه) أى من فعله
 وأكمل من هذا ان يتأخر
 ابتداء فعل المأموم عن
 جميع حركة الامام فلا يشترع
 حتى يصل الامام لحقيقة
 المنتقل اليه ودل على أن
 هذا تفسير لكمال المتابعة
 كما تقرر لا بقيد وجوبها
 قوله (فان قارنه) فى الافعال
 كادل عليه السياق فلا يستثناء
 منقطع وعدم ضرر المقارنة
 فى الاقوال معلوم بالاولى
 لانها اخف او الاقوال
 ولو السلام كادل عليه حذف
 المعمول المفيد للعموم
 والاستثناء الآتى إذا اصل
 فيه الاتصال (لم يضر)
 لا نظام القدوة مع ذلك نعم
 تكره المقارنة وتفوت بها
 فيما وجدت فيه فضلة
 الجماعة كما مر مبسوطا فى
 فصل لا يتقدم على امامه
 ويصح أن يكون ذلك
 تفسير الواجبة أيضا

خلافة فى غاية المخالفة للظاهر المتبادر بلا ضرورة وكون هذا تمثيلا لا بنا فى اجزاء ما هو دونه وحاصله ان
 المتابعة الواجبة تحصل بوجوه منها هذا وهو ألا هافهم واجب من حيث عموم مندوب من حيث خصوصه
 فلم يذاصح التثليل به للواجب مع التنبيه بعده على ان وجوبه من حيث العموم فليتامل (قوله) ويتقدم
 انتهاء فعل الامام على فراغه الخ) عبارة المحلى ويتقدم ابتداء فعل المأموم على فراغه منه أى فراغ الامام من
 الفعل انتهى وهي اقرب إلى عبارة المصنف (قوله) حتى يصل الامام الخ) قضيته ان يطلب من المأموم ان

المندوبه الخ (قوله بأن براد الخ) أو بأن تحمل بأن على معنى كان لأن المتابعة الواجبة تتأدى بوجوه ما ذكره
 احدها سم (قوله المفهومين من عبارته الخ) يعنى مفهوم مخالفة (قوله المبطل منهما) نائب فاعل قوله
 بأن يراد يعنى مفهوم قوله بأن يتأخر الخ أن لا يتقدم تقدما مبطلا ومفهوم قوله وبقدم الخ أن لا يتأخر تأخرا
 مبطلا كرى أى وبه يندفع ما سلمه هنا من أنه قوله المفهومين من عبارته أن اراد قوله بأن يتأخر الخ فحمل
 التأخر والتقدم فيه على المبطل فاسد كما لا يخفى أو غيره فإيناه (قوله الدال عليه) أى على المبطل (قوله
 كلامه بعد) أى قول المصنف الآتى آنفاً أو تركين الى وان كان الخ قوله الآتى فى آخر الفصل ولو تقدم
 الى ولا لزومه الخ (قوله ولا ترد عليه) صورة لا يراد منه يلزم على كون ذلك تفسير للمتابعة الواجبة بأن يراد
 بالتأخر الخ انحصارها فى عدم التقدم والتأخر لمبطلين الدال عليهما كلامه بعدم معان منها عدم المقارنة فى
 التحريم وعدم التخلف بسنة تفحش المخالفة فيها كما مر وحاصل الجواب منع لزوم الانحصار بأن سكوت
 عنهما هنا للعلم بهما من كلامه (قوله المقارنة التحريم) قد يقال التحريم غير فعل فالمتابعة فيه مسكوت
 عنها فى التفسير راسا سم وقد يجاب عن اشكاله بأن السكوت فى مقام البيان يفيد الحصر (قوله للعلم
 بهما الخ) أى بالاول من قوله فان قارنه الخ وبالثانى فى لعله من سجودى السهو والتلاوة كاذكره قبيل
 الفصل سم (قوله على الاول) أى على تقدير فى الافعال فقط (قوله فانه لا تجب المتابعة فيها الخ) ان اراد
 بالمتابعة فيها ما تقدم فى المتن خالف قوله بل تسن الخ سنية تأخر المأموم بكل من الفاتحة والتسليمة عن جميع
 فاتحة الامام وتسليمه واقتضى أنه يسن تأخر ابتداء المأموم للتشهد عن ابتداء الامام وسيأتى ما يفيدوه وان
 ارادها التأخر بالجميع اشكل بالتشهد الذى بعده وان ارادها ما يشمل التأخر كلا او بعضا والمقارنة اشكل
 بالفاتحة والسلام لما تقرر اللهم إلا ان يرادها مجرد عدم التقدم واما التأخر والمقارنة فحكمه متفاوت فى
 الاقوال وقضية هذا سن عدم التقدم بالتشهد سم (قوله وردت جلسة الاستراحة) أى فية يقتضى حرمة مخالفة
 الامام فيها فعلا وتركها وليس كذلك (قوله ورد بالتشهد الخ) أى فيهم جواز اتيان المأموم به مع جلوسه اذا
 تركها المام وليس كذلك (قوله فتضر) الى قوله فان قلت فى المغنى الا قوله يقينا وقوله وافتاء البغوى الى
 ولو زال وقوله للخبر الى وافهم الى قوله فقولى فى النهاية الا قوله يقينا وقوله وافتاء البغوى الى ولو زال وما انبه
 عليه (قوله المقارنة فيها) أى وفى بعضها نهاية ومعنى (قوله اذ انوى الاقتداء مع تحرمة) هذا الاحترار عن
 احرم منفردا ثم اقتدى فانه تصح قدوته وإن تقدم تكبيره على تكبير الامام مغنى ونهاية (قوله ولو بان شك)
 أى فى اثنائها أى تكبيرة الاحرام او بعدها نهاية ومعنى قال ع ش قوله او بعدها أى بعد تكبيرة الاحرام وقبل
 الفراغ من الصلاة ما لوعرض بعد فراغ الصلاة ثم تذكر لا يضر مطلقا كالشك فى اصل النية اه (قوله يقينا)

لا يخرج عن الاعتدال حتى يتلبس الامام بالسجود وقد يتوقف فيه (قوله بأن يراد بالتأخر والتقدم الخ)
 او بأن يحمل بأن على معنى كان لأن المتابعة الواجبة تتأدى بوجوه ما ذكره احدها سم (قوله المفهومين من
 عبارته) ان اراد قوله بأن يتأخر فحمل التأخر والتقدم فيه على المبطل فاسد كما لا يخفى أو غيره فإيناه (قوله
 ولا ترد عليه حينئذ المقارنة) قد يقال التحريم غير فعل فالمتابعة فيه مسكوت عنها فى التفسير راسا سم (قوله
 للعلم بهما من كلامه) الاول من قوله فان قارنه الخ والثانى لعله من سجودى السهو والتلاوة كاذكره قبيل
 الفصل (قوله فانه لا تجب المتابعة فيها بل تسن) إن اراد بالمتابعة فيها ما تقدم بالنأخر بالابتداء عن
 الابتداء الخ خالف قوله بل تسن سنية تأخر المأموم بكل من الفاتحة والتسليمة عن جميع فاتحة الامام وتسليمه
 واقتضى أنه يسن تأخر المأموم ابتداء التشهد عن ابتداء الامام وسيأتى ما يفيدوه وإن ارادها التأخر بالجميع
 عن الجميع اشكل بالتشهد الذى بعده الذى قد يفيد سن تأخر جميع تشهده عن جميع تشهد الامام وإن
 ارادها ما يشمل التأخر كلا او بعضا والمقارنة اشكل بالفاتحة والسلام لما تقرر فليتأمل اللهم إلا ان يرادها
 مجرد عدم التقدم واما التأخر والمقارنة فحكمه متفاوت فى الاقوال وقضية هذا سن عدم التقدم بالتشهد
 (قوله ورد بالتشهد) ما صورة الا يراد (قوله عن جميع تكبيرة الامام يقينا) أى او ظنا لما يأتى آنفا (قوله)

بأن يراد بالتأخر والتقدم
 المفهومين من عبارته
 المبطل منهما الدال عليه
 كلامه بعد ولا ترد عليه
 حينئذ المقارنة فى التحريم
 ولا التخلف بالسنة السابقة
 للعلم بهما من كلامه وخارج
 بالافعال على الاول الاقوال
 فانها لا تجب المتابعة فيها
 بل تسن لا تكبيرة الاحرام
 قيل لإيجاب المتابعة ان اراد
 به فى الفرض والنفل وردت
 جلسة الاستراحة أو فى
 الفرض فقط ورد بالتشهد
 الاول اه وليس بسديد
 لما مر قبيل الفصل أن
 الذى دل عليه كلامه ان
 المراد الاول لكن لا مطلقا
 فى النفل بل فى ما تفحش فيه
 المخالفة وجلسة الاستراحة
 ليست كذلك (لا تكبيرة)

الاحرام) فتضر المقارنة فيها
 اذ انوى الاقتداء مع تحرمة
 ولو بان شك هل قارنه فيها
 أولا وكذا التقدم ببعضها
 على فراغ منها إذ لا تنعقد
 صلاته حتى يتأخر جميع
 تكبيرته عن جميع
 تكبيرة الامام يقينا لأن
 الاقتداء به قبل ذلك اقتداء

بمن ليس في صلاة إذ لا يتبين دخوله فيها إلا بتمام التكبير وإيراد ما بعد كذا عليه يندفع بحمل المقارنة على ما يشاء في البعض والكل ولو ظان
أو اعتقد تأخر جميع تكبيراته صح ما لم يبين خلافه وإفتاء البغوي بأنه لو كبر فبان أمامه لم يكبر انعقدت له منفردا ضعيف وإن اعتمده شارح
والذي صرح به غيره أنها لا تعتقد (٣٤٢) وإن اعتقد تقدم تحريم الامام وهو الذي دل عليه نص البويطي وكلام الروضة ولو زال شك

في ذلك عن قرب لم يضر
كالشك في أصل النية (وإن
تخلف بركن) فعلى قصير
أو طويل (بان فرغ الامام
منه) سواء أو صل للركن
الذي بعده أم كان فيهما بينهما
(وهو) أي المأموم (فيما)
أي ركن (قبله لم تبطل
في الاصح) وإن علم وتعمد
للخير الصحيح لا تبادروني
بالركوع ولا بالسجود
فهما أسبقكم به إذا ركعت
تدركوني به إذا ركعت وافهم
قوله فرغ أنه متى أدركه قبل
فراغه منه لم تبطل قط ما فإن
قلت علم من هذا أن المأموم
لو طول الاعتدال بما لا يبطله
حتى سجد الامام وجلس بين
السجدين ثم لحقه لا يضر
وحينئذ يشكل عليه ما لو
سجد الامام للتلاوة وفرغ
منه والمأموم قائم فإن صلاته
تبطل وإن لحقه قلت الفرق
أن سجدة التلاوة لما كانت
توجد خارج الصلاة أيضا
كانت كالفعل الاجنبي
فمحشيت المخالفة بها بخلاف
ادامة بعض اجزاء الصلاة
فانه لا يفحش إلا أن تعدد
(أو) تخلف (بركنين)
فعلين متواليين (بان فرغ)

أي وظنا لما يأتي أنفسنا (قوله بمن ليس في صلاة) أي لم يتيقن كونه في صلاة بصرى (قوله ما لم يبين
خلافه) أي فإذا بان خلافه لم تنعقد صلاته نهاية ومعنى (قوله أنها لا تعتقد الخ) اعتمده النهاية والمعنى
أيضا كما مر آنفا (قوله في ذلك) أي المقارنة (قوله كالشك في أصل النية) يؤخذ منه أنه لو مضى معه ركن
ضرر وإن زال عن قرب فلينامل ثم رايته صرح به في فتح الجواد بصرى قول المتن (وإن تخلف الخ)
أي من غير عذر نهاية ومعنى (قوله سواء أو صل الخ) عبارة المغني كان ابتداء الامام رفع الاعتدال والمأموم
في قيام القراءة اه (قوله لم تبطل قطعا) وكذا إذا اختلف بركن بعذر لم تبطل قطعا معنى (قوله ثم لحقه
الخ) أي بأن هوى للسجود الاول قبل هوى الامام للسجدة الثانية ع ش (قوله وفرغ منه الخ)
خرج به ما لو هوى للسجود قبل فراغ الامام منه فلا تبطل صلاته وإن قام الامام من السجود قبل تلبس المأموم
به ويحجب عليه العود مع الامام رشيدى (قوله والمأموم قائم) أي لم يسجد فيدخل فيه ما لو كان في هوى
السجود مع تخلفه عن السجود عمدًا حتى قام الامام عنه ع ش (قوله وإن لحقه) انظر ما مر جمع الضمير المرفوع
والمقصود رشيدى قول الظاهر أن الاول للمأموم والثاني للامام (قوله أن سجدة التلاوة) هذا ما رجع
اليه الشارح بعد أن ضرب على قوله أو لا أن القيام للمأموم يفت بسجود التلاوة ولو جوعهما اليه لم يكن للمأموم
شبهة في التخلف فبطلت صلاته به بخلاف ما نحن فيه فإن الركن يفوت بانتقال الامام عنه فكان للمأموم شبهة
في التخلف لا كماله في الجملة فنبعت فحش المخالفة ولم تبطل صلاته بذلك انتهى واقتصر مر على الفرق المضروب
سم (قوله لما كانت الخ) كان حاصله أن سجدة التلاوة لما كانت عبادة تامة مستقلة بدليل أنها تفعل خارج
الصلاة أيضا منفردة كانت المخالفة فيها الفحش بخلاف سجدة هي جزء من الصلاة بصرى ولعل هذا أحسن من
قول سم ما نصه قوله توجد خارج الصلاة أي وليست من الصلاة ولذا وجبت نيتهما اسم (قوله إلا أن تعدد)
هذا الاستثناء منقطع (قوله بان ابتداء الامام الهوى الخ) أي والمأموم في قيام القراءة معنى وسم زاد
البصرى وكأنه تركه الشارع لوضوحه اه أقول ولعله من قوله بعد بان تخلف الخ (قوله بان كان
أقرب للقيام الخ) أي أو اليهما على السواء كما صرح به الزبائدي ع ش (قوله فقولي الخ) أي في تصوير
التخلف بركنين سم (قوله أي منه إلى السجود أو اكمل الركوع) اعلم أن كلا من الاحتمالين لا يرفع
الاشكال في عبارة شرح الارشاد من أصله لأنه إذا كان أقرب إلى القيام من أقل الركوع يصدق عليه
كل من العبارتين المذكورتين بصرى (قوله حتى ركع الامام) أي أو قارب الركوع كما يأتي عن
شرح بافضل (قوله كقراءة السورة الخ) أي وتسبيحات الركوع والسجود معنى (قوله لسنة
الخ) منها ما لو اشتغل بتكبير العيد بن قد تركه الامام فلا يكون معذورا ع ش (قوله ومثله) أي
التخلف لقراءة السورة (قوله أو لاتمام التشهد الخ) أي الذي أتى به الامام سم ورشيدى (قوله)

قلت الفرق أن سجدة التلاوة لما كانت توجد خارج الصلاة الخ) هذا ما رجع الشارح اليه بعد أن ضرب على
قوله أو لا قلت الفرق أن القيام للمأموم يفت بسجود التلاوة ولو جوعهما اليه لم يكن للمأموم شبهة في التخلف فبطلت
صلاته به بخلاف ما نحن فيه فإن الركن يفوت بانتقال الامام عنه فكان للمأموم شبهة في التخلف لا كماله في الجملة
فنبعت فحش المخالفة ولم تبطل صلاته بذلك اه واقتصر مر على الفرق بالمضروب (قوله لما كانت توجد
خارج الصلاة) أي وليست من الصلاة ولذا وجبت نيتهما (قوله الهوى للسجود) أي والمأموم في القيام
(قوله فقولي في شرح الارشاد) أي في تصوير التخلف بركنين (قوله أو لاتمام التشهد) لا يقال إن قضية

الامام (منها وهو فيها قبلها) بان ابتداء الامام الهوى للسجود يعني زال عن حد القيام فيما يظهر وإلا بان كان أقرب للقيام وقول
من أقل الركوع فهو إلى الآن في القيام فلا يضر بل قولهم هوى للسجود يفهم ذلك فقولي في شرح الارشاد وإن كان للقيام أقرب أي منه إلى
السجود أو اكمل الركوع (فان لم يكن عذر) بان تخلف لقراءة التلاوة بعد تركه حتى ركع الامام أو لسنة كقراءة السورة ومثله ما لو
تخلف لجلسة الاستراحة أو لاتمام التشهد الاول إذا قام امامه وهو في انشائه لتقصيره بهذا الجلوس الغير المطلوب منه

وقول كثيرين الخ) اعتمده النهاية وقال سم منهم السيد السهمودي وقيد الطلب بما اذا أمكنه ادراك القيام مع الامام وهو نظير ما قالوه في التخلف للقنوت اذ تركه الامام وسجد وقضية هذا التقييد انه اذ لم يمكنه الادراك المذكور لا يطلب التخلف ولكنه يجوز الا انه يصير متخلفا بغير عذر فليتأمل اهـ واقدم عرش الرشيدى (قوله الغير المطلوب) فيه نظره فانه مطلوب منه ما لم يود الى تخلف كما هنا لان يكون مراده المؤدى اليه جمل على النهاية (قوله لا تمام التشهد) اى الاول وخرج بالتمام ما لو كان الامام سريع القراءة واتي به قبل رفع المأموم رأسه من السجود وقام فينبغي للمأموم متابعتة وعدم اتيانه بالتشهد في الحالة المذكورة فلو تخلف للتشهد كان كما تخلف بغير عذر ع ش اى باتفاق الجمهورين (قوله مطلوب كما لو افاق المعذور) قياس ذلك ان تخلف مصلى الصبح خلف مصلى الصبح لا تمام القنوت كذلك بخلاف ما تقدم في مصلى الصبح خلف الظهر وكان الفرق عدم

كونه غير معذور للتخلف بتمامه بطلان صلاته اذا انتصب الامام فتخلف هو لا تمامه افحش المخالفة فيما ليس مطلوب بالكلية وانتصب عنه فتخلف بخلاف ما لو قلنا بطلب التخلف لا تمام فلا بطلان كما هو ظاهر بمجرد انتصاب الامام لا مانع ان قضية ذلك اذ لم يحدث ما لم يحدثه الامام من جلوس او تشهد اذ الامام قد اتى بهما لكنه قام قبل فراغه هو من التشهد ولورفع رأسه من السجدة الثانية فوجد الامام تشهد ثم قام فينبغي انه ياتى في تخلفه للتشهد ما قيل في تخلفه لا تمامه من كونه غير معذور فيه لعدم طلبه او معذورا لطلبه بالشرط المذكور فيما ياتى قريبا عن السيد ولا يقال يذنبى عدم جواز تخلفه لانه لم يحدث بتخلفه ما لم يحدثه الامام من الجلوس للتشهد وان لم يجتمع فيه فليتأمل ثم رايتم ما ياتى عن فتاوى السيوطى فليتأمل وليحرروا في شرح العباب بعد كلام طويل من جملة نقله عن الشرف المناوى فيما لاقى الامام ببعض التشهد الاول انه يجوز للمأموم اتمامه ما نصه قال تلميزه السيد السهمودي بل يذنبى ان يكون الا تمام مندوبا هناك حيث أمكنه ادراك القيام مع الامام وهو اولى من ندب الاتيان بالقنوت وجلسة الاستراحة مع ترك الامام لما لاول ركع الامام قبل ان يتم هذا المتخلف لا تمام التشهد الفاتحة فظاهر انه لمشروعية التخلف له يكون معذورا فيتم الفاتحة ويسمى على نظام صلاة نفسه ما لم يسبق باكثر من ثلاثة اركان مقصودة وقد اختلفت فتاوى اهل العصر في ذلك اهـ وفيما ذكره اخرناظر والذي يظهر انه كالتخلف لدعاء الافتتاح والتعوذ فيما ياتى حيث شرع له الاتيان به بغير فرق بان هذا لم يطلب منه في هذا الجلوس الا التشهد فلا تقصير منه بوجه في الاشتغال به بخلافه هناك طلب شىء آخر وجوبه وهو الفاتحة بان ظن ان ما أدركه من الزمن يسعه مع الفاتحة فركع الامام فيها على خلاف ظنه اهـ ثم ذكر فيمن اشتغل بالافتتاح والتعوذ فركع الامام قبل اتمامه الفاتحة سواء كان ظن ان ما أدركه من الزمن يسع ما اشتغل به مع الفاتحة أم لا اذ تخلف بعد ركوع الامام لياتى بما الزمناه به من قراءته من الفاتحة بقدر ما اشتغل به نزاعا كبيرا في انه حينئذ كبطى القراءة او لا واطنب في تأييده انه كبطى القراءة على خلاف ما مشى عليه فيما سأتى اى عقب قوله الاتى فعذور في هذا الشرح وحينئذ يشكل تنظيره فيما قاله السيد ولو اتى الامام ببعض القنوت وترك الباقي فتخلف له المأموم فهل يكون كبطى القراءة عند السيد على قياس ما ذكره في مسألة التشهد مع قوله والذي يظهر انه كالتخلف الخ لما علمت انه رجع في المتخلف المذكور انه كبطى القراءة الا ان يكون التنظير من حيث الجزم وانه يذنبى اجراء النزاع الاتى فيه ثم حيث مشى الشارح في هذا الشرح على انه لا يطلب التخلف لا تمامه احتاج الى الفرق بين ذلك ومسئلة القنوت المذكور فليتأمل (قوله رقول كثيرين ان تخلفه لا تمام التشهد مطلوب) منهم السيد السهمودي وقيد المطلب بما اذا أمكنه ادراك القيام مع الامام كما هو منقول عنه فيما سروه ونظيره ما قالوه في التخلف للقنوت اذ تركه الامام وسجد وقضية هذا التقييد انه اذ لم يمكنه الادراك المذكور لا يطلب التخلف ولكنه يجوز الا انه يصير متخلفا بغير عذر فليتأمل ثم على التخلف لا تمام التشهد يخالف عذر التخلف لا تمام السورة بان السورة لا ضابط لها وبحصل المقصود بآية اقل واكثر والتشهد محدود مضبوط مر (قوله مطلوب فيكون كما لو افاق المعذور) قياس ذلك ان تخلف مصلى الصبح خلف مصلى الصبح لا تمام القنوت اذا

وقول كثيرين ان تخلفه
لا تمام التشهد مطلوب
فيكون كما لو افاق المعذور

منوع كقول بعضهم انه كان المسبوق (٣٤٤) ثم رايته شيخنا وغيره صرحوا بما ذكرته ومرانفا في تخلفه للقنوت ما يوافق هذا على ان

طلب القنوت من الامام هناك فليتأمل ويخلاف ما لو تخلف لا تمام السورة لان السورة لا ضابط لها وتحصل
باية او اقل او اكثر والشهد مضبوط ومحدود ويخلاف ما لو تخلف لا طالة السجود لان اطالته بعد رفع الامام
عنه غير مطلوب سم (قوله كالموافق المعذور) اي فتغفر له ثلاثة اركان طويلة عش (قوله بمنوع) خلافا
للتهاية كما مر (قوله انه كالمسبوق) اي في ركع مع الامام ويتحمل عنه الفاتحة (قوله بما ذكرته) اي من
ان تخلفه لا تمام الشهد الاول غير مطلوب فيكون كالموافق الغير المعذور (قوله ومرانفا) لعلة قبيل قول
المصنف فان اختلف فعلمنا الخ (قوله لفعلي الخ) لعل اللام بمعنى في (قوله بخلاف هذا) اي التخلف لا تمام
الشهد فانه تخلف فعلي مسنون هو الجلوس للشهد الاول قول المتن (بطلت) اي سواء كانا طويلين كان
تخلف الماموم في السجدة الثانية حتى قام الامام وقرأ ركع ثم شرع في الاعتدال از قصير او طويلا كان
ابتدا الامام هو السجود والماموم في قيام القراءة كونها قصيرة فلا يتصور مغنى (قوله اي وجد)
الى قوله وقد ينظر فيه في النهاية لا قوله ولم يقيده الى امان من تخلف وقوله كتمعدتر كما الى فله التخلف (قوله
والماموم بطلت القراءة) كذا في النهاية وشرح المنهج وقال المغنى او كان الماموم بطلت القراءة وبواقفه قول
شرح بافضل واسرع الامام قراءته وركع قبل ان يتم الماموم فاتحته وان لم يكن بطلت القراءة اه وعبارة
البحر جري على المنهج قوله كان اسرع امام قراءته المراد منه انه قرا بالوسط المعتدل اما لو اسرع فوق العادة
فلا يتخلف الماموم لانه كالمسبوق ولو في جميع الركعات كما في عش على مر وقوله وهو بطلت القراءة
لعل المراد بطلت بالنسبة لاسراع الامام لا بطلت في ذاته مطلقا ولا وورد ما لو كان الامام معتدلا للقراءة فان
الظاهر ان الحكم فيها كذلك شوبرى اه (قوله تركع عقبها) اي فورا او بعد مضي زمن يسير كقراءة
سورة قصيرة ويؤخذ من قولهم او انتظر الخ انه لو علم من حال الامام المبادرة بالركوع بعد الفاتحة فليس
بمعذور بصري اقول وباتى قبيل قول المصنف ولو تقدم الخ ما يصرح بهذا لما خذ (قوله على الاوجه) اي
خلافا لقول الزركشى تسقط عنه الفاتحة سم ونهاية (قوله او سها عنها) اي بخلاف ما لو تركها عمدا حتى
ركع امامه فلا يكون معذورا عش اي كما تقدم وباتى في الشرح (قوله ولم يتقيد الوسوسة هنا الخ) خلافا
للتهاية ولان اعتمد تحميمه عش والرشيدى مقالة الشارح (قوله لاهنا) محل تأمل بناء على ان المراد
بالظاهرة ما يطول زمنها عرفا لان الامام اذا اسرع في الركوع والرفع منه والهوى تحقق التأخر المذكور
مع انه لم يمتد زمن طويل عرفا فيما يظهر بصري ومرآة اعتماد عش والرشيدى كلام الشارح (قوله فلا
يسقط الخ) لوقال فلا يغفر له ثلاثة اركان طويلة كان احسن لان عدم السقوط مشترك بينهما وبين غيره
جمل (قوله شى منها) الى القراءة (قوله ما فى بطلت الحركة) اي فيحتمل الامام الفاتحة عنه (قوله وما بعد
قولى ومثله) معطوف على قوله كتمعدتر كما ومن جملة ما بعد قوله المذكور ما لو تخلف لا تمام الشهد
الاول فيفيد كلامه ان له التخلف الى قرب فراغ الامام من الركوع ولو قام هذا فوجد الامام را كفا قياس
ما ذكره امتناع الركوع معه لانه غير مسبوق لعدم عذره بالتخلف بدليل بطلان صلاته بتخلفه بركنين كما
صرح به كلامه وحينئذ فالظاهر على مقاله انه يتخلف ايضا القراءة الفاتحة الى قرب فراغ الامام من الاعتدال
فيلزمه عند قرب فراغه من ذلك قبل فاتحة المفارقة سم (قوله فراغ الامام من الركن الثانى) أى بأن
يشرع في هوى السجود بحيث يخرج به عن حد القيام عش (قوله حينئذ) اي حين قرب ذلك قبل
اكمال الفاتحة (قوله لا كاله) اي ما بقى من الفاتحة والجار متعلق بقوله نية المفارقة (قوله ان محل اغتفار
ركنين الخ) قد يوهم هذا انه يغفر له التخلف بركنين مع انه ليس بمراد كما علمنا بتقرير بصري الى بل المراد

ذلك مستديم لواجب هو
الاعتدال فلم يتخلف لفعلي
مسنون بخلاف هذا (بطلت)
صلاته فحش المخالفة وان
كان) اي وجد عذر (بان
اسرع) الامام (قراءته)
والماموم بطلت القراءة تعجز
خاتى لا الوسوسة او انتظر
سكينة الامام ليقرا فيها الفاتحة
فر كع عقبها على الاوجه او
سها عنها حتى ركع الامام ولم
تقيد الوسوسة هنا بالظاهرة
وان قيدت بها في ادراك
فضيلة التحريم لتأتى التفصيل
ثم لاهنا اذ التخلف لاهنا
تمام ركنين يستلزم ظهورها
امان من تخلف الوسوسة فلا
يسقط عنه شى منها كتمعد
تركها وينبغي في الوسوسة
صارت كالحلقية بحيث يقطع
كل من رآه بأنه لا يمكنه
تركها ان باتى فيه ما فى بطلت
الحركة وما بعد قولى ومثله
فله التخلف لا كاله الى قرب
فراغ الامام من الركن الثانى
حينئذ يلزمه لبطلان صلاته
بشروع الامام فيما بعده نية
المفارقة ان بقى عليه شى منها
لا كاله وبحسب ان محل
اغتفار ركنين فقط
للدوسوس إذا استمرت
الوسوسة بعد ركوع الامام
فان تركها بعده اغتفر
التخلف لا كاله ما لم يسبق
بأكثر من ثلاثة طويلة
لانه لا تقصير منه الآن
وفيه نظر بل الاوجه
انه لا فرق لان تقويت

اغتناف قرب الفراغ من ركبتين (قوله أنشأ ذلك) أي ترديد الكلمات (قوله أم من شك الخ) أي بعد فراغه منها نهاية أي من الفاتحة ما لو شك في ترك بعض الحروف قبل فراغ الفاتحة وجبت إعادته وهو معذور وصورة ذلك أن يشك في أنه أتى بجميع الكلمات أو ترك بعضها كان شك قبل فراغ الفاتحة في البسمة فرجع إليها بخلاف ما لو شك بعد فراغ الكلمة في أنه أتى بحرف أو فاعلى الوجه المطلوب فهما من نحو الخمس والرخاوة فأعادها لباتيها على الأكل فإنه من الوسوسة فيما يظهر عرش أقول الظاهر أن ضمير منها في النهاية راجع إلى الحروف فصورة الشك حينئذ ما ذكره عرش آخر أقوله بخلاف ما لو شك الخ (قوله تركه) أي ترك المرسوم للوسوسة (قوله رفع ذلك الخ) مفعول ثان ليغيد (قوله والحق الخ) اعتمده النهاية وفاقولوا الله ومال إليه سم ثم قال وقياس ما أفنى به شيخنا من الإلحاق اعتماد إفتاء الآخرين الآتي واعتماد خلاف ما يأتي في قوله ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود الخ (قوله وقد ينظر فيه) أي في الإلحاق (قوله من ذنك) أي المنتظر والساهي (قوله كمن تخلف الخ) فيكون مسبوقا في الصورة المفروضة سم أي فركع مع الإمام ويتحمل عنه الفاتحة (قوله وقد أفنى جمع فيمن سمع تكبيرة الرفع الخ) بقي ما لو كان مع الإمام جماعة فذكر شخص للأحرام فظن أحدا المأمومين أن الإمام ركع فركع قبل تمام قراءة الفاتحة فتبين أن الإمام لم يركع فيجب عليه العود للقيام لئلا يكون الركوع المذكور قاطعا للوالة فيستأنف قراءة الفاتحة أولا وإن طال فتم عليها فيه نظر والأقرب الثاني لأن ركوعه معذور فيه فاشبهه السكوت الطويل سهوا وهو لا يقطع المرواة وبقي أيضا ما لو كان مسبوقا فركع والحالة ما ذكر ثم تبين له أن الإمام لم يركع فقام ثم ركع الإمام عقب قيامه فهل يركع معه نظر السكونه مسبوقا ولا بل يتخلف وبقراء الفاتحة بقدر ما فوته في ركوعه فيه نظر والأقرب الثاني أيضا عرش (قوله فكبر) أي الإمام و (قوله فظنه) أي المأموم التكبير (قوله بأنه الخ) متعلق بقوله أفنى (قوله وبه الخ) أي بإفتاء الجاع المتقدم رشيدى (قوله إفتاء الآخرين الخ) اعتمده النهاية بصري (قوله بأنه الخ) أي من سمع تكبير الرفع الخ الجار متعلق بالإفتاء (قوله كالناسي للقراءة) أي فيكون كبطى القراءة سم (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل كون هذا الإفتاء مردودا يحتتمل من أجل

ما بعد قوله المذكور ما لو تخلف لان تمام التشهد الأول فيفيد كلامه أن له التخلف إلى قرب فراغ الإمام من الركوع لأن الركن الثاني من الأركان الفعلية التي هي الممتدة هنا ولو قام هذا فوجد الإمام راكعا فقياس ما ذكره امتناع الركوع معه لأنه غير مسبوق لعدم عذره بالتخلف بدليل بطلان صلاته بتخلفه ركبتين كما صرح به كلامه وحينئذ فالظاهر على ما قاله أنه يتخلف أيضا لقراءة الفاتحة إلى قرب فراغ الإمام من الركن الثاني بعد القيام بان يفرغ من الاعتدال فيلزمه عند فراغ الإمام من ذلك قبل فاتحة نية المفارقة وهكذا فليتأمل (قوله وألحق بمنظر سكتة الإمام والساهي عنها من نام متمكنا الخ) أفنى هذا الإلحاق شيخنا الشهاب الرملى والفرق بينهما وبين المزمع الزامه بالتخلف لما عليه المفوت لمحل القراءة ويفرق بينهما وبين بطى الحركة بقدرته في نفس الأمر على إدراك محل القراءة بخلاف البطى وقياس ما أفنى به شيخنا اعتماد إفتاء الآخرين الآتي واعتماد خلاف ما يأتي في قوله ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود الخ فليتأمل (قوله أو بطء حركة) أي فيكون مسبوقا في الصورة المفروضة (قوله وبه رد إفتاء الآخرين) اعتمده هذا الإفتاء مر (قوله بأنه الخ) كالناسي للقراءة أي فيكون كبطى القراءة (فرع) سئل الجلال السيوطى عن مأموم اشتغل عن التشهد الأول بالسجود الذي قبله فلما فرغ من السجود وجد الإمام قد استشهد وقام فهل يتشهد ثم يقوم أو يترك التشهد ثم يقرم وأطال السائل في التفصيل والتفريع فأجاب بقوله قد تردد نظرى في هذه المسئلة مرات والذي تحررلى بطريق النظر تخير بما أن له ثلاثا أحوال الأول أن يكون هذا البطء لقراءة فتاخر لاتمام الفاتحة و فرغ منها قبل مضى الأركان العترة وأخذ في الركوع وما بعده فلما فرغ من السجود قام الإمام عن التشهد وهذا حكمه وأضح في التخلف للتشهد وسقط الفاتحة عنه إذا قام وقد ركع الإمام ظاهرا الثاني أن يكون أطال السجود غفلة وسهرا وهذا لا سبيل إلى تركه التشهد لأنه لو لمه المتابعة لئلا

أنشأ ذلك من تقصيره في التعلم أم من شك في إتمام الحروف فلا يفيد تركه بعد ركوع الإمام رفع ذلك التقصير وألحق بمنظر سكتة الإمام والساهي عنها من نام متمكنا في تشهده الأول فلم يتنبه إلا والإمام راكع وقد ينظر فيه بالفرق بينهما بأن كلا من ذنك أدرك من القيام ما يسمعها بخلاف النائم فالوجه أنه كمن تخلف لزحمة أو بطء حركة وقد أفنى جمع فيمن سمع تكبير الرفع من سجدة الركعة الثانية فجلس للتشهد ظانا أن الإمام يتشهد فإذا هو في الثالثة فكبر للركوع فظنه لقيامها فقام فوجده راكعا بأنه يركع معه ويتحمل عنه الفاتحة لعذره أى مع عدم إدراكه القيام وبه رد إفتاء آخرين بأنه كالناسي للقراءة ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود مثلا ثم ذكره فلم يقم عن سجدة إلا والإمام راكع

إفتاء الجمع المتقدم (قوله ركع معه الخ) ضعيف غش عبارة سم الأوجه أنه كبطء القراءة على قياس مامر في الهامش عن شيخنا الشهاب الرمي اه (قوله كالمسبوق) أى غير ركع مع الامام وتسقط عنه القراءة (قوله ففرقهم بين هاتين الصورتين الخ) أى صورتى نسيان القراءة ونسيان كونه مقتديا كما هو ظاهر لانهما محل وفاق فالضمير فى فرقهم للاصحاب واما قول الشهاب سم كان مراده صورة من سمع تكبير الرفع وصورة الناسى للقراءة فعجيب لانه ان كان الضمير فى فرقهم للاصحاب فلا يصح لان مسئلة من سمع تكبير الرفع ليست محل وفاق حتى تستند للاصحاب وينسب اليهم انهم فرقوا بينها وبين مسئلة الناسى للقراءة وإن كان الضمير فيه للجمع المفتين بمامر فلا يصح ايضا إذ لم يتعرضوا فى إفتائهم للفرق كما ترى ولا لمسئلة النسيان رشدي وفى البصرى والكردى ما وافقه أى الرشيدى فى تفسير الصورتين (قوله فيما ذكرته الخ) أى فى قوله وقد ينظر فيه بالفرق الخ (قوله من يدرك قيام الامام) أى كنتظر السكينة والناسى للقراءة (قوله ومن لا يدركه) أى كالتائم فى التشهد والسماع لتكبير الرفع من السجدة والناسى للاقتداء فى السجود واعتدال النهاية فى هذه المسائل الثلاث انه فيها كالناسى للقراءة فيجرب على نظم صلاة نفسه مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة قول المتن (وركع قبل إتمام المأموم الفاتحة الخ) أى والحال أنه لو اشتغل باتمامها لا اعتدال الامام وسجد قبله كذا فى النهاية والمغنى وأشار بذلك إلى ان المراد بالمقسم هنا وهو التخلف بركنين ما يشمل ما بالقوة فيندفع حينئذ استشكل سم للبت بما نصه قوله فقليل يتبعه وتسقط البقية كيف يصدق على هذا المقسم وهو التخلف بركنين اه (قوله وجوبا) إلى المتن فى النهاية والمغنى (قوله إلى الرابع) أى كالقيام فى المثال الاينى (قوله وما على صورته) أى كالشهد الاول فيه (قوله فتى قام) أى الامام (قوله وإن تقدمه) أى القيام أو التلبس به (قوله أو بالجلوس) عطف على قوله بالقيام (قوله ولو للشهد الاول) أى كما يكون للاخير سم (قوله بان تلك) أى جلسة الاستراحة (قصيرة الخ) أى فالحقت بالركن القصير فى عدم الحساب (قوله سعى الخ) جواب فتى قام الخ سم (قوله أو بعد تلبسه) عطف على قوله قبل تلبس الامام الخ (قوله فيما قال الخ) عطف على قوله سعى الخ (قوله بما ذكر) إلى المتن فى المغنى وإلى قول المتن ولو لم يتم فى النهاية (قوله بما ذكر) أى من الثلاثة (قوله إلى الرابع الخ) فلو كان السبق بأربعة أركان والامام فى الخامس كان تخلف بالركوع والسجدتين والقيام والامام حينئذ فى الركوع بطلت

الأوجه عندي أنه يجلس جلوسا قصيرا ولا يستوعب التشهد لانه لا يلزمه بحق المتابعة إلا الجلوس دون ألفاظه بدليل انه لو جلس مع الامام ساكنا كفاه وإن قام وقد ركع الامام فى سقوط القراءة عنه نظر لعدم صدق الضابط عليه الثالث ان يكون اطال السجود وعمدا وهذا أولى من الحال الثانى بقصر الجلوس واما سقوط القراءة فلا سبيل اليه جز ما لانه غير عمد وراصلا بل عندي انه لو قيل بان هذا التخلف مبطل لفحشه لم يبعد لكن لا مساعد عليه من المنقول حيث صرحوا بان التخلف بركن ولو بغير عذر لا يبطل ولم يفرقوا بين ركن وركن والجري على إطلاقهم أولى اه وأقول أما ما ذكره فى الحال الثانى من انه لا سبيل إلى ترك التشهد ففيه نظر لان كلام التشهد الاول وجلسه سنة لا تتوقف صحة الصلاة عليه وإنما تجب متابعة الامام فيه إذا كان فيه بدليل انه لو تركه الامام فيه عمدا لا يلزمه العود اليه أو شهوا قيام الامام قبل تذكره لا يعود اليه ومن التوقف فيما إذا قام وجد الامام قد ركع فى سقوط الفاتحة فينبغى ان يجزى فيه ما فى قول الشارح ومن ثم لم يسن الافتداء فى السجود داخل أما الحال الثالث فينبغى أن يتخلف بغير عذر فتبطل بتخلفه بفعلين وان يجزى فيه بالنسبة لقراءة الفاتحة إذا ركع الامام ماجزى فيما إذا وقف عمدا بلا قراءة إلى ان ركع الامام فليتأمل سم (قوله ركع معه) الأوجه انه كبطء القراءة على قياس مامر فى الهامش عن شيخنا الشهاب (قوله هاتين الصورتين) كان مراده بالصورتين صورة من سمع تكبير الرفع وصورة الناسى للقراءة فليتأمل (قوله فى المتن فقليل يتبعه وتسقط البقية) كيف يصدق على هذا المقسم وهو التخلف بركنين (قوله ولو للشهد الاول) أى كما يكون للاخير (قوله سعى الخ) جواب فتى قام

ركع معه كالمسبوق ففرقهم بين هاتين الصورتين صريح فسيما ذكرته من الفرق بين من يدرك قيام الامام وبين من لا يدركه (وركع قبل إتمام المأموم الفاتحة فقليل يتبعه وتسقط البقية) لعذره كالمسبوق (والصحيح) أنه (يتمها) وجوبا وليس كالمسبوق لانه أدرك محلها (ويسعى خلفه) على ترتيب صلاة نفسه (مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة) لذاتها (وهى الطويلة) فلا يحسب منها الاعتدال ولا الجلوس بين السجدتين لانهما وإن قصدا لكن لذاتهما بل لغيرهما كما فى سجد السهو ولا بد فى السبق بالاكثر المذكور أن ينتهى الامام إلى الرابع أو ما هو على صورته فتى قام من السجود مثلا ففرغ المأموم فاتحته قبل تلبس الامام بالقيام وإن تقدمه جلسة الاستراحة أو بالجلوس ولو للشهد الاول كما اقتضاه كلامهم فيها ويفرق بأن تلك قصيرة يبطل تطويلها فاغتفرت بخلاف التشهد الاول سمى على ترتيب نفسه أو بعد تلبسه فيما قال (فان سبق بأكثر) مما ذكر بأن انتهى إلى الرابع

كان ركع والمأموم في الاعتدال أو قام أو قعد وهو في القيام (فقليل يفارقه) بالنية وجوبا (٣٤٧) لتعذر الموافقة (والأصح) انه

لا تلزمه مفارقتها بل
(يتبعه) وجوبا ان لم ينو
مفارقته (فيما هو فيه) لفحش
المخالفة في سعيه على ترتيب
نفسه ومن ثم أبطل من
عامد عالم وإذ اتبعه فركع
وهو الى الان لم يتم الفاتحة
تخلف لا كالمالم يسبق
بالا كثيرا ايضا (ثم يتدارك
مافاته بعد سلام الامام)
كالمسبوق (ولو لم يتم)
المأموم (الفاتحة لشغله
دعاء الافتتاح) مثلا وقد
ركع امامه (فمعدور) كبطل
القراءة فحكمه مأمور وظاهر
كلامهم هنا عذره وان لم
يندب له دعاء الافتتاح
بأن ظن أنه لا يدرك الفاتحة
لواشتغل به وحيث يشك
بما مر في نحو تارك الفاتحة
متعمدا إلا أن يفرق بأن له
هنا نوع شبهة لا اشتغاله
بصورة ستة بخلافه فيما مر
وأياضا فالتخلف لا تمام
الشهادة فحش منه هنا وبما
ياتي في المسبوق ان سبب
عدم عذره كونه اشتغل
بالسنة عن الفرض إلا ان
يفرق بان المسبوق يتحمل
عنه الامام فاحتيط له
بان لا يكون صرف
شيء الغير الفرض والموافق
لا يتحمل عنه فعذر للتخلف
لا كمال الفاتحة وان قصر
بصرفه بعض الزمن لغيرها
لان تقصيره باعتبار ظنه
دون الواقع والحاصل

صلاته قاله البلقيني نهاية ما يتعلق به (قوله كان ركع) أي الركوع الركعة الثانية (قوله في الاعتدال)
أي اعتدال الركعة الاولى مثلا ع (قوله أو قام أو قعد وهو في القيام) أقول إذا قعد وهو في القيام فقدم معه
كما هو الواجب عليه ثم قام للركعة الاخرى فهل يبني على ما قرأه من الفاتحة في الركعة السابقة الوجه انه لا يجوز
البناء لا نقطاع قراءته بمفارقة ذلك القيام الى قيام اخر من ركعة اخرى بخلاف ما لو سجد لتلاوة في أثناء
الفاتحة كان تابع امامه فيها الرجوع بعد السجود الى قيام تلك الركعة بعينه واما مسألة ما لو قام أي الامام وهو
أي المأموم في القيام فلا يبعد حينئذ بناؤه على قراءته لعدم مفارقتها حينئذ قيامه فليتأمل سم على حج
ولكنه اعتمد في حاشية المنهج البناء في المستثنين ونقله عن ابن العباد أقول وهذا هو الأقرب والقلب اليه
اميل ع (قوله بل يتبعه الخ) قضية كلام الشيخ ع (قوله لا بد من قصد المتابعة وهو احدا جملات ثلاثة ابداءها
الشهاب سم في المنهج الثاني انه يشترط ان لا يقصد البقاء على نظم صلاة نفسه والثالث وهو الذي استظهره
انه لا يشترط شيء من ذلك بل يكفي وجرد المتابعة بالفعل وقول الشارح الثاني وإذا تبعه فركع كالصريح في
الخوب بما قاله شيخنا ع (قوله بل يتبعه الخ) قضية كلام الشيخ ع (قوله لا بد من قصد المتابعة وهو احدا جملات ثلاثة ابداءها
ما ذكره وما استظهره سم يلزم منه ضعف حكم البلقيني بالبطان في الضرورة المتقدمة التي ذكرها الشارح
مر فتأمل رشيدى وقوله وما استظهره سم يلزم منه الخ لم يظهر لي وجه الزوم (قوله وجوبا) فإذا كان قائما
واقفه في القيام ويعتد بما أتى به من الفاتحة وان كان جالسا جلس معه وحيث لا عبرة بما قرأه وان هوى ليجلس
فقام الامام ينبغي أن يقال ان وصل الى حد لا يسمى فيه قائما لم يعتد بما قرأه أو لا اعتد بذلك لان ما فعله من
الهوى لا يلغى ذلك فان لم يتبعه حتى ركع الامام بطلت صلاته ان كان عامدا عالما حلي اهبجى سم (قوله ومن
ثم) أي لفحش المخالفة (قوله ابطال) أي سعيه سم (قوله وإذا تبعه) أي بالقصد كما علم مما مر رشيدى
(قوله أي فركع أي الامام وهو الخ) أي المأموم (قوله المأموم) أي الموافق كما ياتي (مثلا) الى قوله ولو لو شك
في النهاية إلا قوله وايضا الى وبما ياتي وقوله كايئنه في شرح الارشاد غير وما انبه عليه (قوله مثلا) أي او
التعود معني أي وانتظار سكتة الامام كما تقدم (وقدر ركع امامه) أي او قارب الركوع شرح بافضل قول
المتن (فمعدور) أي في التخلف لا تمام معني (قوله فحكمه مأمور) أي من اغفار التخلف بثلاثة اركان طويلة
وقد علم بما مر ان المراد بالفرغ من الركن الانتقال عنه لا الاتيان بالواجب منه نهاية زاد المعنى وانه لا فرق
بين ان يلبس بغيره ام لا وهو الاصح كما في التحقيق وقيل يعتبر ملابسة الامام ركنا اخر اه (قوله بما مر الخ)
أي في شرح فان لم يكن عذرا الخ (قوله في نحو تارك الفاتحة الخ) أي كالتخلف لو سوسه او لجلسة الاستراحة
أو لا تمام التشهد الاول (قوله إلا ان يفرق الخ) كذا شرح مر وهذا الفرق قريب ان لم يعتدده أنه
لا يندب له حينئذ دعاء الافتتاح سم (قوله وايضا فالتخلف لان تمام التشهد الخ) وعلى ما تقدم فيه عن
الكثيرين لا اشكال به سم (قوله بخلافه فيما مر) فيه نظر بالنسبة للتخلف لجلسة الاستراحة (قوله وبما
ياتي الخ) معطوف على قوله بما مر سم (قوله دون الواقع) فيه نظر ظاهر إذ لا معنى للتقصير في الواقع الا كون

(قوله كان ركع والمأموم في الاعتدال أو قام أو قعد وهو في القيام) أقول إذا قعد وهو في القيام فقدم معه كما
هو الواجب عليه ثم قام للركعة الاخرى فهل يبني على ما قرأه من الفاتحة في الركعة السابقة الوجه انه لا يجوز
البناء لا نقطاع قراءته بمفارقة ذلك القيام الى قيام اخر من ركعة اخرى بخلاف ما لو سجد لتلاوة في أثناء
الفاتحة كان تابع امامه فيها الرجوع بعد السجود الى قيام تلك الركعة بعينه واما مسألة ما لو قام وهو في
القيام فلا يبعد حينئذ بناؤه على قراءته لعدم مفارقتها حين قيامه فليتأمل (قوله ومن ثم أبطل) أي سعيه
(قوله إلا ان يفرق الخ) كذا شرح مر وهذا الفرق قريب ان لم يعتدده أنه لا يندب له حينئذ دعاء الافتتاح
(قوله وبما ياتي) معطوف على قوله بما مر وعلى ما تقدم فيه عن الكثيرين لا اشكال (دون الواقع) فيه نظر
ظاهر إذ لا معنى للتقصير في الواقع الا كون مقتضى الواقع انه لا يشتغل بغير الفاتحة وهنا كذلك لكون

من كلامهم اننا بالنسبة للعذر وعدمه نذر الامر على الواقع وبالنسبة لندب الاتيان لنحو التعمد للمسبوق نذر الامر على ظنه

(هذا كله في) المأموم (الموافق) وهو (٣٤٨) من أدرك من قيام الامام زمانيسع الفاتحة بالنسبة الى القراءة المعتدلة لا لقراءة الامام ولا

مقتضى الواقع أن لا يشتغل بغير الفاتحة وهنا كذلك لسكون ما أدركه لا يسع في الواقع غير الفاتحة سم على حج
اهر شيدى وأشار الكردى الى دفع النظر بما نصه قوله دون الواقع أى لان الواقع قد يطابق ظنه وقد لا يخلف
تقصير المسبوق فانه باعتبار الواقع لانه يتحقق عدم إدراكه الفاتحة واشتغل بالسنة اه (قوله هذا كله) أى
قوله وإن كان بان اسرع الخ (قوله وهو من) الى قوله لا لقراءة الامام فى المغنى (قوله وهو من أدرك الخ) هذا
لا يشمل من احرم عقب إحرار الامام بلا فصل ولم يدرك من قيام الامام ما ذكر ولا ينتج لإجعله موافقاً
رأيت قوله الآتى وهو انما يأتى الخ وقضيته خلاف ذلك وأنه قد يكون مسبوقاً سم (قوله على الوجه) أى وإن
رجح الزركشى اعتبار قراءة نفسه نهية وكذا رجحه البصرى عبارته والذى يظهر ان اناطة الحكم بقراءة نفسه
أولى من اناطته بالقراءة المعتدلة اه (قوله وقول شارح هو من احرار الامام الخ) من احرار مع الامام موافق
ايضاً مراه سم (قوله غير صحيح) عبارة النهاية قبل مردود اه (قوله فان احكام الموافق الخ) يمكن الجواب
بان من عبر بذلك اراد الموافق الحقيقي فان ما ذكره من بطلان النهضة ونحوه مسبوق بحكم عايش ورشيدى
وبصرى (قوله ونحوه الخ) بالنصب عطف على السامعى (قوله وإلا فمسيبوق) أى فبرك معه ونحوه بحسب له الركعة
ومن ذلك ما يقع لكثير من الائمة انهم يسرعون القراءة فلا يمكن المأموم بعد قيامه من السجود قراءة الفاتحة
بتمامها قبل ركوع الامام فبرك معه وتحسب له الركعة ولو وقع له ذلك فى جميع الركعات فلو تخلف لاتمام
الفاتحة حتى رفع الامام راسه من الركوع وركع معه ولم يطمئن قبل ارتفاعه عن أقل الركوع فاته الركعة
فيتتبع الامام فيها وفيه وياتى بركة بعد سلام الامام ع ش (قوله ولو شك اهو مسبوق) أفتى شيخنا الشهاب
الرملى بأن حكمه حكم الموافق سم ووافقه المغنى والنهاية عبارته وهل يلحق به أى بالموافق فى سائر أحكامه
من شك هل أدرك زمانيسع الفاتحة لان الاصل وجوبها فى كل ركعة حتى يتحقق مسقطها وعدم تحمل
الامام لشيء منها حينئذ فيتأخر ويتم الفاتحة ويدرك الركعة لم يسبقوا أكثر من ثلاثة اركان طويلة فى
ذلك ترد للمتاخرين والمعتمد كما افق به الوالد رحمه الله تعالى نعم لما مر وسواء فى ذلك كان إحراراه عقب
إحرار امامه ام عقب قيامه من ركعته ام لا اه قال ع ش قوله مر نعم لما مر جواب لقوله فيتأخر ويتم
الفاتحة أى فيكون كالموافق فيغتفر له ثلاثة اركان طويلة اه (قوله لومه الاحتياط) قد يتوهم منه ان
ماساكه هو الاحوط مطلقاً وليس كذلك لاحتمال ان يكون موافقاً لنفس الامر فالركعة زائدة وبالجملة فلا
يمكن إيقاع هذه الصلاة متفقاً على صحتها ما لم ينو المفارقة ولو قيل بتعيينها لكان مذهباً متبجهاً لسلامته من الخلل
بكل تقدير بخلاف بقية الاراء بصرى (قوله فيتخلف لاتمام الفاتحة) أى ويسعى على ترتيب صلاته ما لم
يسبقوا أكثر من ثلاثة اركان طويلة الخ هذا ما يقتضيه اطلاقه وعليه فلك ان تقول قد بدى حينئذ الى
بطلان صلاته بفرض كونه مسبوقاً بان يهوى امامه للسجدة قبل اتمامها فتأمل بصرى (قوله ولا يدرك
الركعة) أى اذا لم يدرك ركوع الامام سم (قوله على الوجه) تقدم عن النهاية خلافه (قوله ان محل
هذا) أى قوله لومه الاحتياط فيتخلف لاتمام الفاتحة الخ (قوله لم يؤثر شك) أى حكمه حكم الموافق (قوله
كما تقرر) أى فى قوله بالنسبة الى القراءة المعتدلة الخ (قوله بان قرأ الخ) لعل المراد بدون ابطاء عمد اقول
المتن (ترك قراءة ركع) فان تخلف لاتمام الفاتحة فاته الركوع معه وادركه فى الاعتدال بطلت ركعته
لانهم يتابعه فى معظمها فكان تخلفه بلا عذر فيكون مكروهاً ولا تبطل صلاته محلي ونهاية ومغنى (قوله غير
ما أدركه) أى غير ما قرأه نهاية (قوله بخلاف ما مر فى الموافق) أى من انه يتم النماحة ويسعى خلفه الخ (قوله

لقداء نفسه على الوجه كما
يدينه فى شرح الارشاد وغيره
وقول شارح هو من احرار
مع الامام غير صحيح فان
احكام الموافق والمسبوق
تأتى فى كل الركعات الا
ترى ان السامعى على ترتيب
نفسه ونحوه كبطى النهضة
اذا فرغ من سعيه على ترتيب
نفسه فان أدرك مع الامام
زمانيسع الفاتحة فوافق
والا فمسيبوق ولو شك اهو
مسيبوق او موافق لومه
الاحتياط فيتخلف لاتمام
الفاتحة ولا يدرك الركعة
على الوجه من تناقض فيه
للمتاخرين لانه ثمارض فى
حقه اصلان عدم ادراكها
وعدم تحمل الامام عنه
فالزمانه اتمامها رعاية
للثانى وفاته الركعة بعدم
ادراك ركوعه رعاية للاول
احتياطاً فيهما وقضية كلام
بعضهم ان محل هذا ان لم
يحرم عقب احرار الامام او
عقب قيامه من ركعته وإلا لم
يؤثر شكه وانما يأتى على
ان العبرة فى الموافق بأدراك
قدر الفاتحة من قراءة الامام
والمعتمد خلافه كما تقرر
(فاما مسبوق ركع الامام فى
فاتحته فالاصح انه ان لم
يشتغل بالافتتاح والتعود
بأن قرأ عقب تحرره (ترك
قراءته وركع) وإن كان
بطى القراءة فلا يلزمه
غير ما أدركه هنا بخلاف ما مر فى الموافق لان ما هنا رخصة فناسبها رعاية خاله لا غير بخلاف الموافق

ما أدركه لا يسع فى الواقع غير الفاتحة فلي تأمل (قوله وهو من أدرك من قيام الامام زمانيسع الخ) هذا لا يشمل
من احرار عقب احرار الامام بلا فصل ولم يدرك من قيام الامام ما ذكر ولا ينتج لإجعله موافقاً
قوله الآتى وهو انما يأتى الخ وقضيته خلاف ذلك وانما قد يكون مسبوقاً (وقول شارح هو من احرار مع الامام
الخ) من احرار مع الامام موافق ايضاً مراه (ولو شك اهو مسبوق او موافق) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بان
حكمه حكم الموافق (قوله ولا يدرك الركعة) أى اذا لم يدرك ركوع الامام (قوله فى المتن ترك قراءة ركع)

(وهو) بر كوعه معه او قبل

قيامه عن أقل الركوع
(مدرك للركعة) بشرطه
الآتي لانه لم يدرك غير
ما قرأه فيتحمل الامام عنه
ما بقي كما يتحمل عنه الكل
لو أدركه ركعا أو ركع
عقب تحرمه (ولإلا) بان
اشتغل بهما أو بأحدهما
أو لم يشتغل بشيء من سكت
زمنًا بعد تحرمه وقبل
قراءته وهو عالم بأن
واجبه الفاتحة (لزمه قراءة)
من الفاتحة سواء علم أنه
يدرك الامام قبل سجوده
أم على الأوجه (بقدره)
أي ما أتى به أي بقدر حرره
في ظنه كما هو ظاهر أو بقدر
زمن ماسكته لتقصيره في
الجملة بالعدول من الفرض
إلى غيره وإن كان قد أسر
بالافتتاح والتعوذ لظنه
الادراك فركع على خلاف
ظنه وعن المعظم بركع
وتسقط عنه البقية واختير
بل رجحه جمع متأخرون
وأطالوا في الاستدلال له
وإن كلام الشيخين يقتضيه
وعلى الأول متى ركع قبل
وفاء ما لزمه بطلت صلاته
إن علم وتعمد كما هو ظاهر
ولما لم يعتد بما فعله ومتى
ركع الامام وهو متخلف
لما لزمه وقام من الركوع
فاتته الركعة بناء على أنه
متخلف بغير عذر ومن
عبر بعذره

بر كوعه) إلى قول المتن لزمه في النهاية إلا قوله بشرطه الآتي (قوله بشرطه الآتي) أي في الفصل الآتي في قول
المتن مع الشارح قلت إنما يدركها بشرط أن يكون ذلك الركوع محسوبا له وأن يطمئن الخ (قوله لانه لم يدرك
غير ما قرأه) لا يظهر وجه مناسبه هنا وذكره النهاية والمغني عقب قول المتن وركع (قوله أو ركع) أي
الامام (قوله ولم يشتغل الخ) هل زاد أو أبطأ في القراءة على خلاف عادته بغير عذر (قوله وهو عالم الخ) يأتي
محتز به سم (قوله وهو عالم بان واجبه الخ) الظاهر أنه قيد في الجميع حتى الاشتغال بما مروى هل يكتب فيكونه عالما
بذلك وإن كان ناسيا حينئذ الحكم لا يلزم كون ذلك الركوع محسوبا له حينئذ محل تأمل والقاب إلى الثاني أميل فليراجع
بصري (قوله على الأوجه) أي خلافا لما في شرح الروض عن الفارقي سم عبارة النهاية قال الفارقي
وصورة تخلفه للقراءة أن يظن أنه يدرك الامام قبل سجوده وإلا فلا يتابعه قطعا ولا يقرأ وذكر مثله الروياني
في حليته والغزالي في أحيائه لكن الذي أنص عليه في الامام أن صورته أن يظن أنه يدرك في ركوعه والا
فيافرقه ويتم صلاته به على ذلك الأذرع وهو المعتمد لكن يتجه لزوم المفارقة له عند عدم ظنه ذلك وإن لم
يفعل أثم ولكن لا تبطل صلاته حتى يصير مختلفا ركعين أه وفي المغني وسم مثلها إلا أنهم قالوا لا بد له وهو
المعتمد الخ وهذا كما قال شيخنا وهو المعتمد لكن لا يلزمه المفارقة إلا عند حذره به للسجود لانه يصير متخلفا
بركعين أه أي المغني (قوله أي ما أتى به) إلى قوله ثم رايت في النهاية إلا قوله وإن كان قد أسر إلى وعن المعظم
وقوله وأطالوا إلى وعلى الأول وقوله وكذا حيث قاله الركوع (قوله أو بقدر زمن ماسكته) أي من القراءة
المعتدلة على قياس ما سار له في ضابط المواقيت فليراجع رشيدى (قوله ماسكته) عبارة النهاية يسكونه (قوله
لتقصيره في الجملة الخ) قال الأذرعى وقضية التعليل بما ذكرناه إذا ظن إدراكه في الركوع فأتى بالافتتاح
والتعوذ فركع الامام على خلاف العادة وأعرض عن السنة التي قبلها والتي بعدها بركع معه وإن لم يكن قرا
من الفاتحة شيئا ومقتضى إطلاق الشيخين وغيرهما أنه لا فرق أه وهذا المقتضى كما قال شيخنا وهو المعتمد
لبقاء محل القراءة ولا نسلم أن تقصيره بما ذكره متوقف على ذلك إذ لا عبرة بالظن البين خطؤه مغنى ونهاية وقولهما
ومقتضى إطلاق الشيخين وغيرهما أنه لا فرق أي بين ظنه إدراك الفاتحة وعدمه وعليه فإن كان أدرك مع
امامه زمنًا يسع الفاتحة فهو كبطي القراءة والافقير بقدر ما فوته عش وسم (قوله فركع) أي الامام
(قوله وعن المعظم) عبارة النهاية والمغني والثاني يوافقه مطلقا ويسقط باقي الخبر إذا ركع فاركعوا واختاره
الأذرعى تبعًا لترجيح جماعة أه (قوله وإن كلام الشيخين الخ) عطف على قوله رجحه الخ (قوله وعلى
الأول) إلى قوله ثم إذا فرغ في المغني إلا قوله أن علم إلى متى (قوله وعلى الأول) أي الأصح من لزوم القراءة
بقدر ما أتى به أو زمن يسكونه (كما هو الخ) أي التقييد بالعلم والعمد (قوله وإلا) أي بان كان جاهلا أو ناسيا
عش (قوله لم يعتد الخ) أي يأتي بركعة بعد سلام امامه عش قال الرشيدى وهل يجب عليه العود لتتميم
القراءة مع نية المفارقة إذا هو الإمام للسجود إذا علم بالحال إذ حر كته غير معتد بها حينئذ فلا وجه لمضيه
فيما هو فيه ولا يجب والظاهر الأول فليراجع أه أقول وجزم بالثاني الجمل على النهاية وهو قضية ما مر عن
عش أنفا (قوله ومن عبر بعذره الخ) عبارة المغني ولا ينافيه قول البغوى بعذره في التخلف لانه معناه أنه
يعدو بمعنى أنه لا كراهة ولا بطلان بتخلفه قطعا لا بمعنى أنه لم يدرك الامام في الركوع لم تقفه الركعة اللهم إلا
فولتخلف لقرائتها حتى رفع الامام من الركوع فاتته الركعة قال المحلى ولا تبطل (قوله وهو عالم) يأتي محتز به
(قوله على الأوجه) أي خلافا لما في شرح الروض عن الفارقي أن صورته أن يظن أنه يدرك الامام قبل سجوده
والافتتاح قطعا ولا يقرأ السكت الذي نص عليه في الامام أن صورته أن يظن أنه يدرك الامام في ركوعه وإلا
فيافرقه ويتم صلاته به على ذلك الأذرعى وهو المعتمد لكن لا يلزم المفارقة إلا عند حذره به للسجود لانه يصير
متخلفا ركعين شرح مر (قوله لتقصيره) قال في شرح الروض قال الأذرعى وقضية التعليل بتقصيره بما
ذكرناه إذا ظن إدراكه في الركوع فأتى بالافتتاح والتعوذ فركع الامام على خلاف العادة بان قرا الفاتحة
وأعرض عن السنة التي قبلها والتي بعدها بركع معه وإن لم يكن قرا من الفاتحة شيئا ومقتضى إطلاق الشيخين

أن يريد أنه كبطل القراءة فإنه لا تنفوه الركعة إذا لم يدرك الإمام في الركوع اه (قوله فعبارته مؤولة) عبارة النهاية نظر إلى أنه لزوم بالقراءة كما أشار إلى ذلك الشارح اه (قوله ثم) أي بعد أن اشتغل المسبوق بآيتين مألومته (قوله إذا فرغ) أي من آتياته (قوله وإلا الخ) أي وإن لم يتابعه فركع (قوله وكذا حيث الخ) المراد به الإشارة إلى ما لو أدرك الإمام بعد دفعه عن أقل الركوع فتجب متابعة الإمام فيها وفيه حتى لو ركع عامدا علما بطلت صلاته وهذا مقتضى إطلاقهم هنا أن ذلك لا يبطل من الجاهل وإن كان غير معذور كلاهم في مواطن كثيرة قاض بالتفصيل فليتأمل بصرى وقوله وكلاهم في مواطن الخ وقد يقال إن ما هنا ما ينبغي على بعض العلماء فضلا عن الجاهل (قوله وإن لم يفرغ الخ) عطف على قوله إذا فرغ الخ (قوله إلا نية المفارقة) ومعلوم أنه إذا نوى المفارقة وجب عليه إتمام الفاتحة فلوراد بعد نية المفارقة أن يجدد الاقتداء به فهل إذا جدد بتابعه ويسقط قراءة ما كان وجبت قراءته أو لافيه نظروا لعل الوجه الثاني فيراجع سم (قوله بكل تقدير) أي من تقديري التخلف والسجود مع الإمام سم ورشيدى (قوله ويشهد له) أي لزوم نية المفارقة (قوله مامر) أي في شرح وإن كان بأن أسرع قراءته (قوله ثم رأيت شيخنا أطلق الخ) كان مراده به أنه لم يفصل بين أن يكون فرغ بمألومه أو لا واعلم أن كلام التحقيق صريح في تقرير لزوم المتابعة في الهوى على القول الضعيف أنه يلزم المسبوق إذا ركع الإمام أن يركع معه مطلقا وإن كان اشتغل بغير الفاتحة فراجع سم عبارة النهاية وما نقله الشيخ عن التحقيق واعتمده من لزوم متابعته في الهوى حينئذ يوجب به أنه لما لم يركع الخ بحسب ما فهمه من كلامه والأفعبارته صريحة في تقريره على المرجوع اه (قوله أما إذا جهل) إلى المتن في النهاية (قوله أما إذا جهل الخ) محترز قوله وهو عالم بأن واجبه الخ رشيدى (قوله فهو يتخلفه لما لم يركع الخ) قال الشهاب سم قضية هذا أنه كبطل القراءة مع أنه فرضه في المسبوق والمسبوق لا يدرك الركعة إلا بالركوع مع الإمام اه أقول يحتمل أن يكون هذا سرا للقاضي فيكون مخصوصا بالقولهم أن المسبوق لا يدرك الركعة إلا بالركوع مع الإمام فيكون محله في العالم بأن واجبه القراءة ويحتمل وهو الأقرب واقتصر عليه شيخنا عرش في الحاشية إن مراد القاضي أن صلاته لا تبطل بتخلفه إلى ما ذكر فيكون محل بطلانها بهوى

وغيرهما أنه لا فرق اه وهذا المقتضى هو المعتمد لبقاء محل القراءة ولا ندلم أن قصيره بما ذكر منتف في ذلك ولا عبرة بالظن البين خطؤه اه ما في شرح الروض وأقول ينبغي أن المراد بالمقتضى المذكور أنه إن كان الزمن الذي أدركه يسع جميع الفاتحة تخلف لها كبطل القراءة أو بعضها لزومه التخلف لقراءة قدره فليتأمل (قوله ثم إذا فرغ الخ) هل يأتي هذا على ما مر عن النص أنه إذا لم يظن أنه يدركه في ركوعه بفارقه فيكون محل وجوب المفارقة ما لم يفرغ قبل هوى الإمام للسجود والاسقط الوجوب ولا فتلزمه المفارقة مطلقا (قوله فلا تخلص له عن هذين الآية المفارقة) معلوم أنه إذا نوى المفارقة وجب إتمام الفاتحة فلوراد بعد نية المفارقة أن يجدد الاقتداء به فهل إذا جدد بتابعه ويسقط عنه قراءة ما كان وجبت قراءته أو لافيه نظروا لعل الوجه الثاني فيراجع (قوله بكل تقدير) أي من تقديري التخلف والسجود مع الإمام (قوله ثم رأيت شيخنا أطلق الخ) كان مراده به أنه لم يفصل بين أن يكون فرغ بمألومه أو لا واعلم أن كلام التحقيق صريح في تقرير لزوم المتابعة في الهوى على القول بأنه يلزم المسبوق إذا ركع الإمام أن يركع معه مطلقا وإن كان اشتغل بغير الفاتحة فراجع سم (قوله ويمكن توجيهه الخ) يمكن توجيهه أيضا بأنه برفع الإمام عن الركوع تحقق عدم إدراك الركعة فلا فائدة في التخلف للقراءة بعد ذلك وقد يمنع نفى الفائدة بأن الإمام قد يتذكر ما يقتضى عدم اجزائه ركوعه وعوده إليه فيدرك معه إلا أن قضية هذا اللزوم المتابعة في الاعتدال قبل الهوى ويمكن أن يكون هذا سرا للشيخ وإنما ذكر الهوى لأنه الذي تظاهر به المخالفة بخلاف ما قبله فأنها متوافقان في صورته مشتركان فيها وقد يمنع قولنا لا فائدة في التخلف بأن فائدته تدارك ما لم يركع قراءته إلا أن يقال برفع الإمام سقط اللزوم إذا القراءة بعدها لا متابعة فيها ولا تحصل الركعة فليتأمل واعلم أن مانسبه للتحقيق لم يذكره فيه الأعلى وجه ضعيف كما يعلم بمرآته (قوله فهو يتخلفه لما لم يركع الخ) قضية

فعبارته مؤولة ثم إذا فرغ قبل هوى الإمام للسجود وافته ولا يركع وإلا بطلت أن علم وتعمد وكذا حيث فإنه الركوع وإن لم يفرغ وقد أراد الإمام الهوى للسجود فقد تعارض في حقه وجوب وفاء لمألومه وبطلان صلاته بهوى الإمام للسجود لما تقرر أنه متخلف بغير عذر فلا تخلص له عن هذين الآية المفارقة فتعين عليه حذر من بطلان صلاته عند عدمها بكل تقدير ويشهد له ما مر في متعمد ترك الفاتحة وبطله الوسوسة ثم رأيت شيخنا أطلق نقلا عن التحقيق واعتمده أنه يلزمه متابعته في الهوى حينئذ ويمكن توجيهه بأنه لما لم يركع المتابعة قبل المعارضة استصحب وجوبها وسقط موجب قصيره من التخلف لقراءة قدر ما لحقه فغلب واجب المتابعة فعليه أن صح لا تلزمه مفارقتها أما إذا جهل أن واجبه ذلك فهو يتخلفه لما لم يركع الخ

القاضي

(ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد التحريم) أى لا يسن له الاشتغال بها (بل بالفاتحة) لأنها الأهم ويسرع فيها ليدركها (الا) منقطعان أريد بالمسبوق من مراعته اعتبار ظنه ومتصل أن أريد به من سبق بأول القيام لكنه يقتضى أن من لم يسبق به يشتغل بهامطلقا والظاهر خلافه وأنه لا فرق بين من أدرك أول القيام وأثناءه في التفصيل المذكور وحينئذ فالتعبير بالمأموم أولى (ان يعلم) أى يظن لا اعتيادا لآلام التطويل (ادراكها) مع ما يأتى به فيما يندب بخلاف ما إذا جهل حاله أو ظن منه الإسراع وأنه لا يدركها معه فيبدأ بالفاتحة (ولو علم المأموم في ركوعه) أى بعد وجود أمله أنه ترك الفاتحة أو شك في فعلها (لم يعد إليها) أى لمحلها فإن فعل بطلت صلاته أن علم وتعمد لفوات محلها (بل يصلي ركعة بعد سلام الإمام) تدارك لما فاتته كالمسبوق (فلو علم أو شك) في فعلها (وقدر كبح الإمام ولم يركع هو) أى لم يوجد منه أقل الركوع وإن هوى له (قراها) بعد عوده للقيام فيما إذا هوى لبقاء محلها (وهو متخلف بعذر) فيأتى فيه حكمه السابق من التخلف لاتمامها بشرطه ويؤخذ منه أنها حيث قلنا بعوده للركن كان متخلفا

الإمام للسجود إذا لم يفارق في غير هذه الصورة لكن تفوته الركعة وليس معنى كونه متخلفا بعذر أنه يعطى حكم المعذور من كل وجه ولا إشكال في ذلك وإن أشار الشهاب المذكور إلى إشكاله بما ذكره رشيدى قول المتن (ولا يشتغل المسبوق الخ) أى من لم يدرك أول الركعة وإن أدرك زمان يسع الفاتحة سم وهذا إنما يناسب اتصال الاستثناء دون انقطاعه الذي قدمه الشارح فيما يأتى قول المتن (بسنة الخ) أى كدعاء افتتاح أو تعوذ نهاية ومعنى (قوله) أى لا يسن إلى قول المتن (بل يصلى) فى النهاية (قوله) أى لا يسن هلا قال أى يسن أن لا يشتغل بها سم أى كافى بالمنهج (قوله من سر) أى ضد الموافق المفسر بما مر (قوله من سبق بأول القيام) أى وإن أدرك زمان يسع الفاتحة (قوله لكنه) أى التفسير بمن سبق الخ (قوله مطلقا) أى وإن ظن من الإمام الإسراع وأنه لا يدركها معه (قوله) وأنه لا فرق الخ) عطف على خلافه أى والظاهر عدم الفرق (قوله المذكور) أى الآتى فى المتن وشرحه انفا (قوله) أى يظن الخ) فلو أخلف ظنه اتجه أنه كبطل القراءة أن أدرك ما يسع الفاتحة سم أى وإن لم يدركه حكمه من انفا فى قول المصنف وإلا لزمه قراءة الخ وشرحه (قوله) مع ما يأتى به) أى مع اشتغاله بالسنة (قوله) فى أى به ندبا) أى ثم يأتى بالفاتحة حيازة لفصيلتها معنى (قوله) أو ظن منه الإسراع الخ) أى أو ظن أنه لا يقرأ السورة أو يقرأ سورة قصيرة معنى (قوله) فيبدأ بالفاتحة) أى يسن أن يقرأ الفاتحة مع الإمام معنى قول المتن (في ركوعه) أى مع الإمام معنى (قوله) أى بعد وجود أمله والظاهر ولو قبل الطائفة سم قول المتن (لم يعد إليها الخ) فلو علم الإمام أو المصلى منفردا ذلك وجب عليهما العود كما تقدم فى ركن الترتيب لكن إذا عاد الإمام فهل المأموم ينتظر ونه أو يعودون معه أو يفارقونه بالنية أم كيف الحال ثم رأيت بها مش بخط بعض الفضلاء بعد كلامه ما نصه قال شيخنا الرملى بالأول ويغفر التطويل فى الاعتدال للضرورة ثم رجع عن ذلك واعتمد أنهم ينتظرونه فى السجود ويغفرون سبقهم بركعتين للضرورة وهذا هو الأصح لأنه ركن طويل أه ع ش وعبارة العجيزى عن السلطان فلوشك الإمام فى الفاتحة وجب عليه العود اه مطلقا وجب على المأموم انتظاره فى الركوع أن لم يرفع معه وإلا انتظره فى السجود لافى الاعتدال فلوشك معا ورجع الإمام للقراءة وعلم المأموم منه ذلك وجب عليه الرجوع أيضا فإن لم يرجع الإمام وعلم منه المأموم ذلك وجب عليه نية المقارنة لأنه يصير كمن ترك امامه الفاتحة عمدا وإلا بطلت صلاته اه وهى أحسن قول المتن (بل يصلى الخ) قال فى شرح الروض أى والمغنى قال الزركشى فلو تذكر فى قيام الثانية أنه قد كان قراها حسبته تلك الركعة بخلاف ما لو كان منفردا أو اماما فشك فى ركوعه فى القراءة من غير تدارك عامدا عالما بالتحريم ثم تذكر فى قيام الثانية مثلاً أنه قد كان قراها فى الأولى فإن صلاته تبطل إذا اعتداده بفعله مع الشك اه سم (قوله) أن علم وتعمد أى وإلا لم تبطل ولا يدرك هذه الركعة وإن قراها بعد عوده كما هو ظاهر سم (ولأن هوى له) ظاهره إن كان أقرب إلى أقل الركوع سم وعش قول المتن (قراها) أى وجوباً بمعنى (قوله) فيما إذا هوى) قيد لقوله بعد عوده الخ. (قوله) لبقاء محلها) تعليل للمتن (قوله بشرطه) أى لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة (قوله) يؤخذ منه أنها حيث الخ) تأمل فيه من حيث الأخذ لامن

هذا أنه كبطل القراءة مع أنه فرضه فى المسبوق والمسبوق لا يدرك ركعة إلا بالركوع مع الإمام (قوله فى المتن ولا يشتغل المسبوق) أى من لم يدرك أول الركعة وإن أدرك زمان يسع الفاتحة (قوله) أى لا يسن هلا قال أى يسن أن لا يشتغل بها (قوله) أى يظن) فلو أخلف ظنه اتجه أنه كبطل القراءة إن أدرك ما يسع الفاتحة (قوله) أى بعد وجود أمله) والظاهر ولو قبل الطائفة (قوله) لم يعد إليها) بل يصلى ركعة بعد سلام الإمام قال فى شرح الروض قال الزركشى فلو تذكر فى قيام الثانية أنه كان قد قراها حسبته تلك الركعة بخلاف ما لو كان منفردا أو اماما فشك فى ركوعه فى القراءة فضى ثم تذكر فى قيام الثانية أى مثلاً أنه كان قد قراها فى الأولى فإن صلاته تبطل إذا اعتداده بفعله مع الشك اه وقوله فإن صلاته تبطل أى أن مضى عامدا عالما بالتحريم ولم يتدارك الركعة وإلا لم تبطل كما هو ظاهر (قوله) أن علم وتعمد أى وإلا لم تبطل ولا يدرك هذه الركعة وإن قراها بعد عوده كما هو ظاهر (قوله) أى لم يوجد منه أقل الركوع) ظاهره

بعذر فيما يأتى به ويسعى على نظم نفسه مالم يسبق بأكثر من ثلاثة طويلة

والأوافق الإمام وأتى بركعة بعد (٣٥٢) سلامه (وقيل بركم) للمتابعة (ويتدارك بعد سلام الإمام) ما فاتهم وأفهم قوله وقد رجع الإمام

أنه لو رجع قبله ثم شك لزومه العود ويوجه بأن ركوعه هنا يسن أو يجوز له تركه والعود للإمام فكان ذلك بمنزلة شك قبل أن يركع بالكلية ويأتي ذلك في كل ركن علم المأموم تركه أو شك فيه بعد تلبسه بركن بعده يقينا أي وكان في التخلف له خش مخالفة كما يعلم من المثل الآتية فيوافق الإمام ويأتي بدله بركعة بعد سلام إمامه فعلم أنه لو قام إمامه فقط فشك هل سجد معه سجد كما نقله القاضي عن الأئمة لأنه لا تخلف يسير مع كونه لم تلبس بعده بركن يقينا لأن أحد طر في شك يقتضي أنه في الجلوس بين السجدة تين ومثله ما لو شك بعد رفع إمامه من الركوع في أنه رجع معه أو لا فيركع لذلك أي كون تخلفه يسيرا مع أن أحد طر في شك يقتضي أنه باق في القيام الذي قبل الركوع بخلاف ما لو قام هو أي مع إمامه أو قبله فيما يظهر ثم شك في السجود فلا يعود إليه لفحش المخالفة مع تيقن التلبس بركن بعده وهو القيام ومثله لو شك وهو ساجد معه هل رجع معه أولا فلا يركع لذلك وظاهر ذلك أنه لو شك وهو جالس للاستراحة أو ناهض للقيام في السجود عادله وإن كان الإمام في

حيث الحكم فانه كما قال بصري (قوله وإلا) أي إن سبق بذلك بأن انتهى إلى الركن الرابع (قوله وأفهم قوله) إلى قوله لذلك وظاهر في المغنى لإقوله أي وكان إلى فعله وقوله لأنه تخالف إلى ومثله وقوله أي كون تخلفه إلى بخلاف وقوله أو قبله فيما يظهر وقوله لفحش المخالفة إلى ومثله (قوله لزومه العود) فلور كع الإمام قبل عوده فهل يمتنع فيه نظر ولا يبعد الامتناع سم أقول ويؤيد الامتناع لتعليل المغنى بقوله لإذ لم يتابعه حينئذ فهو كالمتفرد اهـ (قوله يسن) أي إن كان التقدم بالركوع عمدا (قوله أو يجوز) أي إن كان سهوا (قوله تركه) تنازع فيه يسن ويجوز ع ش اهـ سم (قوله قبل أن يركع) أي قبل أن يوجدا الركوع بالكلية أي لا منه ولا من إمامه (قوله ويأتي) إلى قوله فعلم في النهاية لإقوله أي وكان إلى فيوافق الإمام (قوله ويأتي ذلك) أي التفصيل الذي تضمنه قول المصنف ولو علم المأموم في ركوعه الخ (قوله بعد تلبسه بركن) أي مع الإمام مغنى وبصري (قوله أي وكان في التخلف الخ) قضية سكوت النهاية والمغنى عنه أنه ليس بقيد عندهما خلافا للشارح (قوله فقط) أي لو قام معه ثم شك في ذلك لم يعد للسجود كما أفتى به القاضي مغنى (قوله يسجد) أي ثم تابع الإمام مغنى (قوله لأنه تخلف يسير) قد تنازع فيه مع أنه لا حاجة إليه إذ يكفي عدم التلبس بركن يقينا بصري (قوله بركن يقينا) مقتضاه أنه متلبس به على احتمال وقد يتوقف فيه فإن الفرض أنه في جلوس وان الركن الذي بعد سجوده القيام لا يقال قوله يقينا قيد للنفي لأن النفي لا نأقول لا بلامه قوله لأن أحد طر في شك الخ فتأمل بصري وقد يجاب بأن قوله يقينا مجرد رعاية لفظ الضابط المتقدم في قوله ويأتي ذلك في كل ركن الخ (قوله ومثله) أي الشك في السجود بعد قيام إمامه فقط (قوله أو قبله فيما يظهر) مقتضى كلامهم خلاف هذا البحث وعبرة شرح الروض أي والمغنى وضابط ذلك أنه إن تيقن فوت محل المتر وك التلبس مع الإمام بركن لم يعد والاعاد انتهت والقلب إلى هذا أميل بصري (قوله إليه) أي السجود (قوله ومثله لو شك الخ) عبارة للمغنى ولو سجد معه ثم شك في أنه رجع معه أم لا لم يعد بالركوع قاله البلقيني اهـ (قوله لذلك) أي لفحش المخالفة الخ وكذا الإشارة التي بعد (قوله وظاهر) إلى قوله لأنه لم يتلبس في النهاية (قوله وهو جالس الخ) عبارة شرح الروض أي والمغنى ولو شك بعد قيام إمامه في أنه يسجد معه أم لا يسجد ثم تابعه الخ سم و (قوله بعد قيام إمامه) أي فقط كما في المغنى والاسنى فهذا مكرر مع قول الشارح المتقدم فعلم أنه لو قام الخ (قوله عادله) أي بخلاف ما لو قام معه ثم شك لا يعود للسجود شرح الروض

وإن كان أقرب إلى أقل الركوع (قوله لزومه العود) فلور كع الإمام قبل عوده فهل يمتنع فيه نظر ولا يبعد الامتناع (قوله تركه) تنازع فيه يسن ويجوز ش (قوله ويأتي ذلك في كل ركن الخ) قد ردد على ذلك أنه لو شك قبل سلام الإمام هل يسجد معه سجد كما قال في الروض في باب الجمعة وإن شك مدرك الركعة الثانية مع الإمام قبل السلام هل يسجد مع الإمام سجدوا أم الجماعة اهـ مع أنه تلبس بركن بعد السجود وهو الجلوس للتشهد إلا أن يجاب بأنه بالشك هنالم يعلم تلبسه مع الإمام بما بعد المتر وك لأنه كان جالسا هو والإمام قبل التشهد فلعله استمر في ذلك الجلوس لكن هذا الجواب قد يخالف قوله ويتجه في جلوس التشهد الأول أنه يكولس التشهد الأخير لدلته على أن التلبس بجلوس الأخير مانع من الاله والسجود دان لا يحمل على ما إذا كان المشكوك فيه غير السجود كالركوع أو على ما إذا علم أنه قصد الجلوس للتشهد فيه نظر لأن قصد الجلوس للتشهد لا يخرج عن كونه فيما قبله في الواقع عند تبين ترك السجود والشك فيه فليتأمل ثم رايت في فتاوى السوطي مأموم شك في السجدة الأخيرة من آخر صلاته وهو في التشهد الأخير فهل يسجد ها قبل سلام الإمام أولا يسجد ها لا بعد سلامه لا أجل المتابعة الجواب الذي عندي أنه يسجد ها عند التذكير قبل سلام الإمام وليس كمن رجع مع الإمام ثم شك في الفاتحة لأنه ثم انتقل من ركن فعلي إلى فعلي يجب متابعة الإمام فيه وهنالم ينتقل بأن استمر في الجلوس بين السجدة تين وإن فرض أحد في التشهد فهو نقل لركن قولي في غير موضعه لأنه انتقل هذا ملخص ما ذكره في كلامه ثم اطال في ذلك وقد غلبت أن المسئلة في الروض (قوله وهو جالس الخ) عبارة شرح الروض ولو شك بعد قيام إمامه في أنه سجد معه أو لا ثم تابعه الخ (قوله عادله) أي بخلاف

في الركعة الأخيرة فهل جلوسه للتشهد الأخير كقيامه فيما ذكر بجامع أنه تلبس في كل ركعة أو يفرق بأنه في صورة القيام قد تلبس بركن يقينا مع خش المخالفة بالعود لبعدهما بين القيام والسجود بخلافه في صورة الجلوس فإنه (٣٥٣) لم يتلبس بركن يقينا لما تقرر أن أحد

طرفي شكه يقتضي أنه إلى الآن في الجلوس بين السجدين مع عدم خش المخالفة لقرب ما بين الجلوس والسجود ويؤيده صورة الركوع فإن هذين موجودان فيما القرب ما بين القيام والركوع ولأن أحد طرفي شكه يقتضي أنه إلى الآن في القيام فلم يتلبس بركن يقينا وهذا أقرب ولا يخالفه ما في المتن في الفتحة لانه بالركوع تلبس بركن أي بصورته إذ هو المراد في الضابط المذكور على كل من طرفي الشك أي سواء أفرض أنه قرأها أم لا فإن قلت عدم العود هنا يدفع ما تقرر من التقييد بفحش المخالفة قلت لا يدفعه لأن محل التقييد ركعتين فعليين لأنهما اللذان يظهر فيهما خش المخالفة وعدمه بخلاف القول والفعل ومن ثم لم يعودوا على السجود والآخر بالقول مطلقا (ولو سبق إمامه بالتحرر لم تنعقد) صلاته كما علم بالاولى بامره في مقارنته له فيها وذكره هنا توطئة لما بعده (أو بالفتحة أو التشهد) بأن فرغ من أحدهما قبل شروع الإمام فيه (لم يضره ويجزئه) لا يتأخر به في محله من غير خش مخالفة (وقيل

أي والمغنى سم (قوله في الركعة الأخيرة) خبر كان (قوله مع عدم خش الخ) متعلق بلم يتلبس الخ (قوله) ويؤيده أي الفرق ونقل سم عن الروض وفتاوى السيوطي التصريح بأنه لو شك في جلوس التشهد الاول أو الأخير في السجود لم يعدله وأقره الرشيدى (قوله صورة الركوع) أي المتقدمة في قوله ومثله ما لو شك بعد رفع إمامه من الركوع الخ (قوله فإن هذين) أي عدم التلبس وعدم الفحش (قوله وهذا) أي الفرق وكذا ضمير ولا يخالفه ورجعه السكودي إلى أقرب (قوله في الضابط المذكور) أي المتقدم في قوله وباقى ذلك في كل ركن الخ (قوله فإن قلت الخ) وقع السؤال عما لو شك وهو جالس مع إمامه بين السجدين هل اطاقن في السجدة الاولى أم لا الجواب أن قضية تقييد الشارح عدم العود بفحش المخالفة مع تصريحه في الشك في السجود في الركعة الأخيرة بفقدها خش المخالفة بين الجلوس والسجود أنه يعود إلى السجدة وإن قضية إطلاق الاسنى والنهية والمغنى وسكوته عن التقييد المذكور أنه لا يعود إلى السجدة بل ما في سم عن الروض وفتاوى السيوطي وأقره الرشيدى أنه لو شك في جلوس التشهد في السجود لم يعدله صريح في أنه لا يعود إليها والله أعلم (قوله على كل الخ) متعلق بقوله تلبس (قوله أي سواء الخ) تفسير لقوله على كل من طرفي الشك (قوله هنا) أي في مسألة المتن (قوله ما تقرر) مفعول يدفعه فاعله ضمير عدم العود (قوله من التقييد الخ) أي للضابط المذكور (قوله في ركعتين الخ) أي أحدهما متروك والآخر متلبس به (قوله مطلقا) أي واحدا كان أو متعددا (قوله بخلاف القول الخ) قديقال المراد بالقول هنا الفعلي كما أشار إليه الشارح بقوله أي لمحله (قوله لم تنعقد صلاته) محله فيما إذا نوى المأموم الاقتداء مع تحرره ما لو نواه في أثناء صلاته فلا يشترط تأخر تحرره بل يصح تقدمه على تحرر الإمام الذي اقتدى به في الانتهاء وكذا لو كبر عقب تكبير إمامه ثم كبر إمامه ثانيا خفية لشك في تكبيره مثلا ولم يعلم به المأموم لم يضر على أصح الوجهين وهو المعتمد قلوبى وحلبى وعشاه بجيرى وقوله وكذا الخ تقدم في الشارح ما يوافقه (قوله كما علم) إلى قوله مدر كافي النهاية (قوله فيها) أي في تكبيرة التحريم (قوله بأن فرغ) إلى قوله ويسن في المغنى (قوله بأن فرغ من أحدهما الخ) أفهم أنه لو تأخر شروعه عن شروع الإمام ولكن فرغ الإمام قبله لابقى هذا الخلاف وكذا لو سبقه ولكن لم يفرغ قبل شروع عميرة اه ع ش (قوله أو بعده وهو الاول) كذا مر وهو يفيد سن تاخر جميع تشهد المأموم عن جميع تشهد الإمام ولعله خاص بالأخير وإلا اشكل إذ كيف يطلب التأخر بالاول المقتضى للتخلف عن قيام الإمام وهذا على هذا القول كما هو ظاهر العبارة فليظن الحكم على الراجح وفي شرح العباب للشارح عن المجموع والجواهر ويسن أن يكون مع الإمام في الأقوال غير التحريم والتأمين كالأفعال بأن يتأخر ابتداءه بالقول عن ابتداءه وفراغه عن فراغه انتهى سم عبارة شرح بافضل وأما المتابعة المندوبة فهي أن يجرى على اثره في الأفعال والأقوال بحيث يكون ابتداءه بكل منهما

ما لو قام معه ثم شك لا يعود للسجود شرح الروض (قوله^(١)) ويتجه في جلوس التشهد الاول الخ كذا شرح مر وقضيته أن من شك في جلوس التشهد الاول أو الأخير في السجود لم يعدله وهو ممنوع مخالف لما في الحاشية عن الروض (قوله وهو الاول) كذا مر وهو يفيد سن تاخر جميع تشهد المأموم عن جميع تشهد الإمام ولعله خاص بالأخير وإلا اشكل إذ كيف يطلب التأخر بالاول المقتضى للتخلف عن قيام الإمام وهذا على هذا القول كما هو ظاهر العبارة فليظن الحكم على الراجح ولما قال في العباب والاولى تأخر ابتداءه بالاركان غير التحريم عن ابتداء الإمام وتقدمه على فراغه قال الشارح في شرحه كذا قاله الشيخان في الاركان الفعلية ولم يقيدها المصنف بالقول المجوع والجواهر ويسن أن يكون مع الإمام في الأقوال كذلك بأن يتأخر ابتداءه بالقول عن ابتداءه إلا في التأمين كما مرى ويتقدم فراغ الإمام منها على فراغ المأموم اه (قوله ويسن مراعاة هذا الخلاف) قضية سن المراعاة أن الأفضل عدم التقدم قبل قضيتها ايضا أن الأفضل التأخر بجميع

ولوفى اولي السرية تاخير جميع فاتحته (٣٥٤) عن فاتحة الامام إن ظن انه يقرأ السورة فان قامت لم قدمه رعاية هذا الخلاف على خلاف

متأخر عن ابتداء الامام ومقدم على فراغه منه اه وتقدم أن الافضل أن يكون سلام المأموم عقب سلام الامام ولا يشتغل بما بقي من الاذكار والادعية المأثورة اى إلا إذا تركها الامام كما مر عن الامام ع (وهو الاول) اى إن تمكن مغنى (قوله جميع فاتحته) اى وجميع تشهداته ايضا قوله ع وشرفه فيه توقف ظاهر كما مر عن سم (قوله يقرأ السورة) اى التى يسع منها الفاتحة كما يأتى (قوله انه إذا تعارض الخ) وخبر القاعدة (قوله هذا الخلاف اقوى) يغنى عنه قوله الاقوى وهكذا كذلك (قوله للخروج الخ) علة المنفى و (قوله لو قوعه الخ) علة للنفي (قوله وما ذكرته أو وجه الخ) اعتمده مر اه سم (قوله وفيه) اى فى الانوار (قوله وفى قوله لزمه الخ) عبارة النهاية لكن الذى افاق به الود رحمة الله تعالى عدم وجوب ذلك على المأموم الموافق فيها فقد قال صاحب الانوار كالشيخين وغيرهما الخ فقوله فعليه ان يقرأ الفاتحة معه مراده بالاستحباب اه (قوله باكثر من ركعتين) ينبغى بر كعتين بصرى (قوله لانه لو سكنت عنها الخ) اى مع علمه ان امامه يقتصر على الفاتحة (قوله نحو منظر سكتة الخ) اى كبطىء القراء والناسى لها (قوله لانه لم يعلم الخ) يفيد انه لو علم من حال الامام المبادرة بالركوع بعد الفاتحة فليس بمعذور كما مر عن البصرى (قوله فعلم) الى المتن فى النهاية (قوله وان محل ندب سكوت الامام الخ) انظر من اين يعلم هذا رشيدي قول المتن (بفعل) اراد به المجلس ليتأتى التفصيل سم قول المتن (بر كعتين) اى ولو غير طرولين مغنى (قوله فعليه) الى قوله وان بر كع فى النهاية والمغنى (قوله إن تعمّدو علم الخ) هل يلحق بالعالم الجاهل الغير المعذور فيه مأمور فليراجع بصرى اى ومقتضى اطلاقم هنا انه من الجاهل لا يضروا ان كان غير معذور وكلامهم فى مواطن كثيرة قاض بالتفصيل (قوله فان سها أو جهل) ينبغى أن يقال فيما لو هو للسجود مع الامام ثم عاد الامام للقيام أنه إن علم أنه عاد للفاتحة لعلمه بتركها أو شك فيها كان خبره معصوم ان عوده لذلك كان كمن تقدم بر كعتين سهوا أو جهلا حتى بحب العود هناك أو جنباء هناك اى كما يأتى ترجيحه وان لم يعلم انه لذلك انتظره سم اى فى السجود (قوله سهوا أو جهلا) فيه اشارة الى انه يجب العود الى الامام عند زوال السهو والجهل وهو قريب وعبارة شيخنا الشهاب البرلى لوعلم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عوده الى الامام بخلاف ما إذا سبقه بر كن واحد سهوا فانه مخير كما سيأتى غلى الاصح انتهى اه سم وينبغى اخذا بمأمر عنه فى تذكر ترك الفاتحة فى ركوعه قبل امامه

التشهد الامام لقوله على هذا القول وهو الاول (قوله ووفى اولي السرية) فيه اشارة الى أن سن تأخير قراءته الفاتحة عن قراءة الامام بإيهاما بما يكون فى الاولين (قوله وما ذكرته أو وجه مدركا) اعتمده مر (قوله لزمه ان يقرأ الفاتحة الخ) اتفق شيخنا الشهاب الرملى بانه لا يجب ذلك على المأموم الموافق فيها ش مر (قوله فى المتن ولو تقدم بفعل) اراد به المجلس ليتأتى التفصيل (قوله فان سها أو جهل) ينبغى أن يقال فيما لو هو للسجود مع الامام ثم عاد الامام للقيام انه إن علم انه عاد للفاتحة لعلمه بتركها أو شك فيها كان خبره معصوم ان عوده لذلك كان كمن تقدم بر كعتين سهوا أو جهلا حتى يجب العود اليه هناك أو جنباء هناك وإن لم يعلم انه عاد لذلك انتظره لذلك ولا يجب نية المفارقة لاحتمال غلظه ويحتمل ان لا يجب له ود ايضا فى القسم الاول ويبارقه من تقدم بر كعتين سهوا أو جهلا بتقصير ذلك وتعديه فى الواقع بخلاف هذا التقدير ولا تعدى منه لما تبعته الامام فيما اتى به بل يحتمل ان يتمتع العود فيه كما لو انتصب مع الامام تاركين التشهد الاول ثم عاد الامام اليه وقد يفرق فليتامل (قوله سهوا أو جهلا) فيه اشارة الى انه يجب العود الى الامام عند زوال السهو والجهل وهو قريب ويوجه بان فى السبق بهما خش المخالفة ولهذا عللوا به البطلان عند التعمد والسبق سهوا أو جهلا إذا كان مع خش اقتضى وجوب العود الى الامام كما لو ترك الامام فى التشهد الاول وانتصب سهوا أو جهلا فانه يجب عليه العود بل قد يقال الوجوب هنا اولى لان الفحش هنا اتم بدليل البطلان عند التعمد هنا الاثم وقد قال شيخنا العلامة الشهاب البرلى رحمه الله فيما نحن فيه مانصه لوعلم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عوده الى الامام بخلاف ما إذا سبقه بر كن واحد سهوا فانه مخير كما سيأتى على الاصح وقد يقال فى

البطالان بتكرير القولى قلت لان هذا الخلاف أقوى والقاعدة اخذنا من كلامهم انه إذا تعارض خلافا قدم أقواهما وهذا كذلك لان حديث فلا تختلفوا عليه يؤيده وتكرير القولى لا نعلم له حديثا يؤيده ثم رأيت الانوار قال فى التقدم بقول لا تسن اعادته للخروج من الخلاف لو قوعه فى الخلاف اه وما ذكرته أو وجه مدركا وفيه كالتتمة لو علم ان امامه يقتصر على الفاتحة لزمه أن يقرأ الفاتحة مع قراءته اه وفى قوله لزمه نظر ظاهر إلا ان يكون مراده انه متى أراد البقاء على متابعتة وعلم من نفسه انه بعد ركوعه لا يمكنه قراءتها لا وقد سبقه باكثر من ركعتين يتحتم عليه قراءتها معه لانه لو سكنت عنها الى ان ركع يكون متخلفا بغير عذر لتقصيره بخلاف نحو منتظر سكتة الامام لانه لم يعلم من حال الامام شيئا فعلم ان محل ندب تأخير فاتحته ان رجاء ان امامه يسكت بعد الفاتحة قدر أسعها أو يقرأ سورة تسعها وإن محل ندب سكوت الامام اذ لم يعلم أن المأموم قراها معه أولا يرى قراءتها (ولو تقدم)

على امامه (بفعل كر كوع وسجود فان كان) ذلك (بر كعتين) فعلمين متوالين (بطلت) صلاته ان تعمّدو علم التحريم وبما افحش المخالفة فان سها أو جهل لم يضرك لكن لا يعتد بهما فاذا لم يعد للركعتين بهما مع الامام سهوا أو جهلا أتى بعد سلام امامه بر كعة

وعما يأتي عن ع ش في التقدم بركن تقييد الوجوب بما إذا لم يدركه الامام قبل العود ولا فيمتنع (قوله ولا أعادها) أي وإن لم يأت بالركعة أعاد الصلاة (قوله والامام قائم) هذا التصوير هو الاصح سم ونهاية ومعنى (قوله وان يركع الخ) هذا التثليل للراقيين وهو ضعيف لانه ليس فيه إلا السبق بركن او بعضه بجري وعبارة السكردي على شرح بافضل رجحه أي التصوير الثاني في شروحه على الارشاد والعباب وفي الاسنى هو الاولى ورجح شرح المنهج والمغنى والنهاية قياس التقدم على التأخر اه (قوله وفارق الخ) والمعتمد انه لا فرق وأن التقدم والتأخر المضرين صورتها واحدة وهي ان يسبق او يتخلف المأموم بنجام ركنين فعليين بجري وتقدم عن النهاية والمغنى وسم ما يوافقه (قوله مامر) أي من اعتبار التأخر بنجام ركنين فعليين بأن يفرغ الامام منهما والمأموم فيما قبلهما (قوله حرم) إلى قوله والكلام في النهاية (قوله حرم بركن الخ) ويؤخذ من خبر أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل رأس الامام أن يحول الله رأسه رأس حماران السبق ببعض ركن كان ركنه قبل الامام ولحقه الامام في الركوع انه كالسبق بركن وهو كذلك كما جرى عليه الشيخ نهاية ومعنى عبارة سم قوله بركن أي او ببعضه كما بيناه بهامش اول الفصل اه (قوله سن له العود الخ) أي ليركع معه مثلاً وإذا عاده لم يحسب له ركوعه الاول او الثاني فيه نظر والا قرب انه يحسب له ركوعه الاول ان اطلق فيه والا قل الثاني ثم على حسابان الاول لو ترك الطمأنينة في الثاني لم يضرب ولو لم ينفق له بعد عوده ركوع حتى اعتدل الامام فليؤدو يركع لوجوبه عليه بفعل الامام او لا لانه كان لمحض المتابعة وفاتت فاشبهه ما لو لم ينفق له سجود التلاوة مع امام حتى قام فيه نظر والا قرب الثاني فيسجد مع الامام (فائدة) قال حج في الزواجر عدا ما سبقة الامام من الكبائر هو صريح ما في الاحاديث الصحيحة وبه جزم بعض المتأخرين ومذهبنا ان مجرد رفع الرأس قبل الامام أو القيام أو الهوى قبله مكروه كراهة تنزيه فان سبقه بركن كان ركنه واعتدل والامام قائم لم يركع حرم عليه ولا يبعد ان يحمل الحديث على هذه الحالة وتكون هذه المعصية كبيرة انتهى أقول وقوله ومذهبنا أن مجرد رفع الرأس الخ لا ينافي كون السبق ببعض الركن حراما لانه لا يتحقق السبق ببعض الركن الا بالانتقال من القيام مثلاً إلى مسمى الركوع أو السجود والهوى من القيام وسيلة إلى الركوع أو السجود والرفع من السجود وسيلة إلى القيام أو الجلوس بين السجدتين فلم يصدق عليه انه سبق بركن ولا ببعضه ش (قوله بان تقدم بركن فعلى الخ) أي او بركنين فعليين غير متواليين كان ركنه ورفعه قبل ركوع الامام واستمر في اعتداله حتى لحقه الامام فسجد معه ثم رفع قبله وجلس ثم هوى للسجدة الثانية فلا يضرب ذلك لعدم تواليهما مع ش (قوله أي بالميم الخ) هذا يفيد انه إذا سبق الامام بماعدا الميم الاخيرة من التسليمة الاولى وتأخر بالميم عن تسليمة الامام أو قارن آخرها به لم يضرب فيه نظر فليتنظر سم عبارة ع ش قوله أي بالميم الخ بل بالهمزة لأن نوى عندها الخروج به من صلاته اه (قوله فهو به) أي التقدم بالسلام و (قوله ويفهمه) أي البطلان بذلك (قوله ان هذا) أي البطلان بتعمد المسبوق القيام (قوله غير صحيح) خبر و قول الانوار الخ

الاولى الواجب عوده إلى الامام أو إلى الركن الذي لا يبطل السبق اليه ولم أر في ذلك شيئاً وعليه فلو هوى للسجود والامام بعد في القيام ثم علم الحال جازله العود إلى الاعتدال أو الركوع كما يجوز إلى القيام وهو محل نظر وعوده إلى الاعتدال لا يظهر على طريق القاضي إذا لم يركع (قوله) والامام قائم هذا هو الاصح (قوله ومن ثم حرم بركن) أي او ببعضه كما بيناه بهامش اول الفصل (قوله) ومن تقدم بركن سن له العود ان تعمداً لا تخيراً فإذا عاده له به لم يلغو الركوع الذي أتى به او لا بل هو محسوب له وركوعه مع الامام لمحض المتابعة حتى لو رفع منه قبل ان يطمئن المأموم لم يلزم لطمأنينة فيه نظر فان قلت إذا عاده إلى الامام صار هذا اعتدالاً وبلزمه تطويله قلت لا نسلم انه اعتدال له بل هو موافقة للامام في قيامه (قوله أي بالميم الخ) هذا يفيد انه إذا سبق الامام بماعدا الميم الاخير من التسليمة الاولى وتأخر بالميم عن تسليمة الامام أو قارن آخرها به لم يضرب فيه نظر فليتنظر

ولا أعادها وصورة التقدم بهما أن يركع ويعتدل ثم يهوى للسجود مثلاً والامام قائم أو أن يركع قبل الامام فلما أراد الامام أن يركع رفع فلما أراد الامام أن يرفع سجد فلم يجتمع معه في الركوع ولا في الاعتدال وفارق مامر في التخلف بأن التقدم الخش ومن ثم حرم بركن إن علم وتعمد بخلاف التخلف به فانه مكروه ومن تقدم بركن سن له العود إن تعمداً لا تخيراً (ولاً) بأن تقدم بركن فعلى أو بركنين قوليين او قولي وفعلي كالفاتحة والركوع (فلا) تبطل وإن علم وتعمد لقلة المخالفة (وقيل تبطل بركن) تام مع العلم والتعمد لفحش التقدم بخلاف التأخر والكلام في غير التقدم بالسلام أي بالميم آخر الاولى فهو به مبطل ويفهمه بالاولى ما يأتي أنه لو تعمد المسبوق القيام قبل سلام إمامه بطلت وقول الانوار أن هذا مبنى على ضعف ان التقدم بركن مبطل غير صحيح نقلاً ومعنى فإذا بطل القيام لما فيه من المخالفة الفاحشة فالسلام أولى لانه الخش

﴿فصل﴾ في زوال القدوة وإيجادها وإدراك المسبوق للركعة (قوله في زوال القدوة) إلى قول المتن وفي قول في النهاية لإلا قوله وإنما لا تنقطع إلى الامام (قوله وما يتبع ذلك) أي كقيام المسبوق بعد سلام إمامه مكبرا أو غير مكبر عشرين (قوله أو غيره) أي كوقوع نجاسة رطبة عليه بشرطه سم (قوله بحدث) ومنه الموت عشرين قول المتن (انقطعت القدوة) أي ومع ذلك تجب نية المفارقة لإزالة القدوة الصورية حيث بقي الامام على صورة المصلين أما لو ترك الصلاة وانصرف أو جلس مثلا على غير هيئة المصلين فلا يحتاج لنية المفارقة كما أشار إليه شيخنا الزبادي وصرح به ابن حجاج في شرح قول المصنف الآتي وتركه سنة مقصودة الخ عشرين (قوله بتأخر الامام الخ) أي بتأخر عقبه عن عقب الامام ومثلا عشرين (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله حيث لزومه الجمعة) أي لبطلان صلاته حينئذ سم (قوله وسيعلم بما يأتي) يرد عليه أنه اخذ من توجيهه ما سيأتي بما سيعلم عدم لزوم فاقاله هنا من اللزوم وأنه سيعلم بما سيأتي كان قبل ظهور التوجيه الآتي له وإلحاقه فليتنا ملأ قول قد أسقط قوله وسيعلم الخ من النسخ المعتمدة سم (قوله بما يأتي) أي أنفا في السوادة (قوله انقطاعها أيضا الخ) أي فلا بد من نية المفارقة حينئذ كما هو ظاهر رسم قول المتن (فان لم يخرج) أي الامام نهاية (قوله بان نوى المفارقة) إلى قول المتن وفي قول في المغني قول المتن (جاز) محله كبحث بعض المتأخرين إذا لم يترتب على القطع تعطيل الجماعة كان لم يكن في المحل إلا اثنان فأحرم أحدهما خلف الآخر ثم أراد المفارقة قبل حصول ركعة ولا فيحرم القطع ومحله أيضا في غير الركعة الأولى من الجمعة سم وياتي عن النهاية والمغني مثله وعن عشرين ما يتعلق به (قوله مع الكراهة الخ) وظاهر أنها لا تفوت حيث حصلت ابتداء في المفارقة المخيرة كما مر نهاية (قوله المفوتة الخ) أي حتى فيما أدركه مع الامام شرح مر اه سم (قوله حيث لا عذر) أي بخلاف مفارقتها بعذر فلا تكرر وصلاته صحيحة في الحالين نهاية ومعنى قال الشيدى قوله لم يترك خلاف مفارقتها بعذر أي من الاعتذار المشار إليها بما يأتي في المتن وإن كانت مذكورة فيه في حين القديم اه (قوله لان مالا يتعين الخ) عبارة النهاية والمغني لأنها ماسنة على قول والسن لا تلزم بالشروع فيها إلا في الحج والعمرة أو فرض كفاية على الراجح فكذلك إلا في الجهاد وصلاة الجنائز والحج والعمرة اه (قوله وصلاة الجنائز) وكذا غسله وحمله ودفنه فلا يجوز بعد الشروع في شيء من ذلك قطعه بغير عذر حيث عدتها نوا وإعراضا عنه لأنه أضرار بخلاف التناوب في تحو حفر قبره وحمله لاستراحته أو تبرك مر اه سم عبارة عشرين أي وإن تادى الفرض بغيره كان صلى عليه من سقط الفرض به ثم صلى عليه غيره فيحرم عليه قطعها لأنها تقع فرضا وإن تعدد الفاعلون وترتبوا وأما لو أعادها شخص بعد صلاته عليه أو لا تقع له فلا وعليه فالظاهر جواز القطع ثم ظاهر كلامهم أنه لا فرق في حرمة قطع صلاة الجنائز بين كونها على حاضر أو غائب أو قبره وهو ظاهر لما في القطع من الأضرار بالميت في الجمله (قوله والنسك) أي ولو سنة نهاية ومعنى أي حج وعمرة الصبي والرقيق فانها منهن سنة ومع ذلك يحرم قطعها بمعنى أن الولي يحرم عليه تمكين الصبي من القطع أما الرقيق فالحرمة

﴿فصل﴾ في زوال القدوة وإيجادها وإدراك المسبوق للركعة (قوله في زوال القدوة) إلى قول المتن وفي قول في النهاية لإلا قوله وإنما لا تنقطع إلى الامام (قوله وما يتبع ذلك) أي كقيام المسبوق بعد سلام إمامه مكبرا أو غير مكبر عشرين (قوله أو غيره) أي كوقوع نجاسة رطبة عليه بشرطه سم (قوله بحدث) ومنه الموت عشرين قول المتن (انقطعت القدوة) أي ومع ذلك تجب نية المفارقة لإزالة القدوة الصورية حيث بقي الامام على صورة المصلين أما لو ترك الصلاة وانصرف أو جلس مثلا على غير هيئة المصلين فلا يحتاج لنية المفارقة كما أشار إليه شيخنا الزبادي وصرح به ابن حجاج في شرح قول المصنف الآتي وتركه سنة مقصودة الخ عشرين (قوله بتأخر الامام الخ) أي بتأخر عقبه عن عقب الامام ومثلا عشرين (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله حيث لزومه الجمعة) أي لبطلان صلاته حينئذ سم (قوله وسيعلم بما يأتي) يرد عليه أنه اخذ من توجيهه ما سيأتي بما سيعلم عدم لزوم فاقاله هنا من اللزوم وأنه سيعلم بما سيأتي كان قبل ظهور التوجيه الآتي له وإلحاقه فليتنا ملأ قول قد أسقط قوله وسيعلم الخ من النسخ المعتمدة سم (قوله بما يأتي) أي أنفا في السوادة (قوله انقطاعها أيضا الخ) أي فلا بد من نية المفارقة حينئذ كما هو ظاهر رسم قول المتن (فان لم يخرج) أي الامام نهاية (قوله بان نوى المفارقة) إلى قول المتن وفي قول في المغني قول المتن (جاز) محله كبحث بعض المتأخرين إذا لم يترتب على القطع تعطيل الجماعة كان لم يكن في المحل إلا اثنان فأحرم أحدهما خلف الآخر ثم أراد المفارقة قبل حصول ركعة ولا فيحرم القطع ومحله أيضا في غير الركعة الأولى من الجمعة سم وياتي عن النهاية والمغني مثله وعن عشرين ما يتعلق به (قوله مع الكراهة الخ) وظاهر أنها لا تفوت حيث حصلت ابتداء في المفارقة المخيرة كما مر نهاية (قوله المفوتة الخ) أي حتى فيما أدركه مع الامام شرح مر اه سم (قوله حيث لا عذر) أي بخلاف مفارقتها بعذر فلا تكرر وصلاته صحيحة في الحالين نهاية ومعنى قال الشيدى قوله لم يترك خلاف مفارقتها بعذر أي من الاعتذار المشار إليها بما يأتي في المتن وإن كانت مذكورة فيه في حين القديم اه (قوله لان مالا يتعين الخ) عبارة النهاية والمغني لأنها ماسنة على قول والسن لا تلزم بالشروع فيها إلا في الحج والعمرة أو فرض كفاية على الراجح فكذلك إلا في الجهاد وصلاة الجنائز والحج والعمرة اه (قوله وصلاة الجنائز) وكذا غسله وحمله ودفنه فلا يجوز بعد الشروع في شيء من ذلك قطعه بغير عذر حيث عدتها نوا وإعراضا عنه لأنه أضرار بخلاف التناوب في تحو حفر قبره وحمله لاستراحته أو تبرك مر اه سم عبارة عشرين أي وإن تادى الفرض بغيره كان صلى عليه من سقط الفرض به ثم صلى عليه غيره فيحرم عليه قطعها لأنها تقع فرضا وإن تعدد الفاعلون وترتبوا وأما لو أعادها شخص بعد صلاته عليه أو لا تقع له فلا وعليه فالظاهر جواز القطع ثم ظاهر كلامهم أنه لا فرق في حرمة قطع صلاة الجنائز بين كونها على حاضر أو غائب أو قبره وهو ظاهر لما في القطع من الأضرار بالميت في الجمله (قوله والنسك) أي ولو سنة نهاية ومعنى أي حج وعمرة الصبي والرقيق فانها منهن سنة ومع ذلك يحرم قطعها بمعنى أن الولي يحرم عليه تمكين الصبي من القطع أما الرقيق فالحرمة

﴿فصل في زوال القدوة﴾ (قوله أو بحدث أو غيره) أي كوقوع نجاسة رطبة عليه بشرطه (قوله كما يعلم بما يأتي) يرد عليه أنه اخذ من توجيهه ما سيأتي بما سيعلم عدم لزوم فاقاله هنا من اللزوم وأنه سيعلم بما سيأتي كان قبل ظهور التوجيه الآتي له والحالة هذه فليتنا ملأ (أقول) قد سقط قوله كما يعلم الخ من النسخ المعتمدة (قوله حيث لزومه الجمعة) أي لبطلان صلاته حينئذ سم (قوله وسيعلم بما يأتي) انقطاعها الخ) أي فلا بد من نية المفارقة حينئذ كما هو ظاهر (قوله في المتن جاز) يحتمل أن محل الجواز ما لم يزم على مفارقتها انتفاء حصول فرض الجماعة كان لم يكن في المحل إلا اثنان فأحرم أحدهما خلف الآخر ثم أراد المفارقة قبل حصول ركعة وعلى هذا يفرق بينه وبين جواز السفر يوم الجمعة وإن فوت الجمعة حيث جاز وعلى هذا فحل ان عدم الجواز مجرد الائتم أو بطلان الصلاة كما هو على المقابل فيه نظر ولعل الوجه هو الاول لان الجماعة وإن تعينت لكنها ليست شرطاً في صحة الصلاة ثم رأيت أن بعض المتأخرين بحث عدم جواز الخروج إذا ترتب عليه تعطيل الجماعة (قوله جاز) محله في غير الركعة الأولى من الجمعة (قوله وصلاة الجنائز) وكذا غسله

فان فعل بطلت صلاته
والمراد به كما قاله الامام
(ما يرخص في ترك الجماعة)
ابتداء فانه يجوز قطعها لان
الفرقة الاولى في ذات الرقاق
فارقت النبي صلى الله عليه
وسلم بعد ما صلى بهم ركعة
(ومن العذر) الملحق بذلك
ويؤخذ من الحاقه بالمرخص
في الانشاء الحاقه به في ترك
الجماعة ابتداء وهو متجه
وتخيل فرق بينهما بعيد
بل ربما يقال ذاك اولي
(تطويل الامام) القراءة
أو غيرها كما هو ظاهر
وتعبرهم بالقراءة لعله
للاغالب لكن لا مطلقا بل
بالنسبة لمن لا يصبر لضعف
أو شغل ولو خفيفا بأن
يذهب خشوعه فيما يظهر
وظاهر كلامهم أنه مع ذلك
لا فرق بين أن يكونوا
محصورين رضوا بتطويله
بمسجد غير مطروق وان
وأن لا وهو متجه لما صح
أن بعض المؤتمين بمعاذ قطع
القنوة لتطويله بهم ولم ينكر
عليه صلى الله عليه وسلم
ورواية مسلم أنه استأنف
معارضة برواية أحمد أنه
بنى على أن الاولى شاذة
وبفرض عدم شدوذها
فهي حجة أيضا

متعلقة به نفسه لتكليفه عس (قوله فان فعل بطلت صلاته) قد يشكل بأن الجماعة ليست شرطا في صحة الصلاة سم (قوله والمراد به) أي بالعذر (قوله ابتداء) كذا في النهاية والمغني وقال عس قوله مر ابتداء قضيته ان ما للحق هنا بالعذر كالنطويل وترك السنة المقصودة لا يرخص في الترك ابتداء قال مر وهو الظاهر فيدخل في الجماعة ثم إذا حصل ذلك فارق ان أراد سم على المنهج وفي حاشية شيخنا الحلبي بعد مثل ما ذكر ولا يبعد ان يكون التطويل من المرخص ابتداء حيث علم منه ذلك اه وعلي هذا لو كان من عادة الامام التطويل المؤدى لذلك منعه الامام منه وما ذكر من أن المرخص في ترك الجماعة ابتداء يرخص في الخروج منها يقتضي أن من كل ذارج كرهه ثم اقتدى بالامام انه يجوز له قطع القنوة ولا فتوته فضيلة الجماعة والذي ينبغي ان هذا ونحوه ان حصل بخروجهم عن الجماعة دفع ضرر الحاضرين او عن المصلي نفسه كان حصل ضرر بشدة حر او برد كان ذلك عذرا في حقه والا فلا اه عس وما نقله الحلبي هو الظاهر الموافق لما يأتي في الشرح آنفا (قوله فله يجوز قطعا) أي فله عذر المرخص يجوز القطع اتفاقا (قوله لان الفرقة الخ) استدلال علي قوله فله يجوز الخ سم (قوله الملحق بذلك) أي بما يرخص في ترك الجماعة في جواز القطع بلا كراهة عس (قوله ويؤخذ من الحاقه بالمرخص الخ) اقول يمكن حمل المتن على ان المراد ومن العذر المذكور وهو المرخص في ترك الجماعة ابتداء قال في العذر للعهد وإذا كان ما ذكره مرخصا ابتداء رخص في الانشاء وعلى هذا يستغنى عن اللاحق والاخذ المذكورين فليتأمل سم (قوله وهو متجه) تقدم عن الرمي خلافة قوله وتخيل فرق بينهما (أي بين المرخص والملحق به) (قوله ذاك اولي) أي الملحق بالمرخص اولي منه بالتجوز ابتداء (قوله القراءة) الى قوله نعم في النهاية الا قوله معارضة الى شاذة وقوله وفي القصة الى واستدل لهم قول المتن (تطويل الامام) أي وزيادة اسرعه بحيث لا يتمكن المأموم معه من الاتيان بالواجب او بالسنة المتأكدة بصري (قوله او غيرها) أي ترك كوع او سجود بجبر ممي (قوله لكن لا مطلقا) راجع للتن عبارة النهاية ومحل ذلك حيث لم يصبر المأموم عليه لضعف وعبارة المغني عقب المتن والمأموم لا يصبر على التطويل لضعف أو شغل اه (قوله بان يذهب الخ) تصوير لعدم الصبر والضمير المستتر للتطويل ويحتمل أن يذهب من الثلاثي وخشوعه فاعله و متعلقة بخشوف أي به أي بالتطويل (قوله مع ذلك) أي عند وجود المشقة نهاية (قوله رضوا بتطويله الخ) بقى ما لو علم ابتداء انه يطيل تطويلا لا يصبر عليه لما ذكر فاقضى به على عزم انه إذا حصل الطول المؤثر فافرقه فهل نقول ايضا لا تنكره المفارقة حينئذ سم اقول وتقدم عن عس وعن سم على المنهج ما يقتضي عدم الكراهة حينئذ (قوله لما صح) الى قوله وفي القصة في المغني (قوله ولم ينكر عليه) أي على البعض ولم يأمره بالاعادة معنى (قوله معارضة الخ) خبر ورواية مسلم الخ (قوله على ان الاولى شاذة) انفرد بها محمد بن عباد عن سفيان ولم يذكرها أكثر اصحاب سفيان نهاية ومعنى (قوله

وحمله ودفنه فلا يجوز بعد الشرع في شيء من ذلك قطعه بغير عذر حيث عدتها ونابه واعراضه لانه اذراء به بخلاف التناوب في نحو حفرة قبر وحمله لاستراحة او ترك مر (قوله فان فعل بطلت صلاته) قد يشكل بأن الجماعة ليست شرطا في صحة الصلاة (قوله لان الفرقة الخ) انظر وجه دلالة على ان المراد بالعذر ما ذكره الا ان يجاب بان المراد الاستدلال على الجواز في قوله فانه يجوز قطعا لا على كون المراد بالعذر ما ذكره (قوله ويؤخذ من الحاقه بالمرخص الخ) اقول يمكن حمل المتن على ان المراد من العذر المذكور وهو المرخص في ترك الجماعة ابتداء قال في العذر للعهد وان كان ما ذكره مر خصا ابتداء رخص في الانشاء وعلى هذا يستغنى عن اللاحق والاخذ المذكورين فليتأمل (قوله رضوا بتطويله الخ) في ما لو علم ابتداء انه يطيل تطويلا لا يصبر عليه لما ذكر فاقضى به على عزم انه إذا حصل الطول المؤثر فافرقه فهل نقول ايضا لا تنكره المفارقة حينئذ (قوله على ان الاولى شاذة) قال في شرح المهذب وفيه نظر اذا اقرر المأموم عند الجمهور قبول زيادة الثعثة نعم أكثر المحدثين يحمل هذا شاذا ضعيفا فالشاذ عندهم ان يروى ما لا يروى به سائر الثقات خالفهم ام لا ومنهيب الشافعي وهو الصحيح وقول المحققين ان الشاذ ما يخالف الثقات اما ما لا يخالفهم بمعناه مع تعارض الروايتين

لأنه إذا جاز إبطال الصلاة لعذر فالجماعة أولى وفي القصة ما يدل للتعدد فيحتمل أنهم اشخصان وأنه شخص واحد مرة بنى ومرة استأنف ثم قطعه للصلاة مشكل إلا أن يجاب بأنه ظن أن التطويل يجوز للقطع واستدلوا بهذه القصة للمفارقة بغیر عذر عجيب مع ما في الخبر أن الرجل شك في العمل في حره الموجب لضعفه عن احتمال التطويل فاندفع ما قيل ليس فيها غير مجرد التطويل وهو غير عذر نعم أن قلنا بأنهما شخصان وثبت في رواية شكية مجرد التطويل أنضح ما قالوه (وتركه سنة مقصودة كتشهد) أول وقنوت وكذا سورة إذ الذي يظهر في ضبط المقصودة أنها ما جبرت بسجود السهو أو قوى الخلاف في وجوبها أو وردت الأدلة بعظيم فضلها وقد تجب المفارقة كان عرض مبطل للصلاة أمامه وقد علمه فيلزمه نيته فوراً ولا بطلت وإن لم يتابعه اتفاقاً كما في المجموع ويوجه بأن المتابعة الصورية موجودة فلا بد من قطعها وهو مترقب على نيته وخيئذ فلو استدبر الإمام أو تأخر

إذا جاز إبطال الصلاة) عبارة النهاية والمغني إذا دل على جواز إبطال أصل العبادة فعلى إبطال صفتها أولى اه (قوله التعدد) أي لتعدد القطع (قوله أنهم اشخصان) أي أحدهما بنى والاخر استأنف ولعل الأولى أفراد الضمير بار جاءه إلى البعض في خبر معاذ المار (قوله ثم قطعه للصلاة مشكل) أي لأن قضية كلامهم أنهم لا يقولون بجواز إبطال الصلاة للتطويل وقد يقال لا إشكال مع قوله لأنه إذا جاز إبطال الصلاة الخ لأن بني هذا على الشذوذ سم أي كما هو صريح صنيع النهاية والمغني كما تقدم (قوله مع ما في الخبر الخ) أي كما بينه في شرح الروض سم (قوله الموجب الخ) أي العمل (قوله وثبت الخ) عطف على قلنا الخ قول المتن (أو تركه سنة الخ) أي أنه مفارقة لياتي بتلك السنة ومحل جواز القطع في غير الجمعة ما في الركعة الأولى منها فمتنع لما سياتي أن الجماعة في الركعة الأولى فيها شرط بخلاف الثانية فيجوز الخروج فيها ولو ترتب على خروجه من الجماعة تعطيلها وقلنا أنها فرض كفاية أي وهو الراجح اتجه كما قاله بعض المتأخرين عدم الخروج منها لأن فرض الكفاية إذا انحصرت في شخصين تعين نهاية ومعنى قال عرش قوله لم فله مفارقتها يشعر بأن الاستمرار معه أفضل وقوله مر في غير الجمعة أي وما لحق بها مما تجب فيه الجماعة من المعادة والمندور فعملها جماعة والثانية من المجموعة تقديمًا بالمطر على ما نقل عن الشارح مر من اشتراط الجماعة في الركعة الأولى كلها منها وأما على ما تقدم عن سم على حجب في صلاة المسافرين من أنه يكفي لصحة الثانية عقدها مع الإمام وإن فارقه حالاً فلا تحرم المفارقة لحصول المقصود بالنية وقوله مر اتجه أخذ يشك على امتناع المفارقة ما تقدم من أن لعذر يجوز الترك وإن توقف ظهور الشعار على من قام به إلا أن يخص ما هنا بما إذا لم يكن عذر عرش (قوله وكذا سورة الخ) وينبغي أن مثل ترك السورة ترك التسيبحات للخلاف في وجوبها وأنه ليس مثلها تكبير الانتقال وجلسة الاستراحة ورفع اليدين عند القيام من التشهد الأول لعدم التقويت فيه على المأموم لأنه يمكنه الاتيان به وإن تركه أمامه بخلاف التسيبحات فإن الاتيان بها يؤدي لتأخر المأموم عن أمامه عرش (كان عرض) عبارة النهاية وقد تجب المفارقة كان رأى أمامه متلبساً بما يبطل الصلاة ولو لم يعلم الإمام به كان رأى على ثوبه نجاسة غير معفو عنها أي وهي خفية تحت ثوبه وكشفها الريح مثلاً أو رأى خفه تحرق وكذا في المغني الإقوله أي إلى أورأى قال عرش قوله مر رأى وهي خفية أي أما الظاهرة فالواجب فيها الاستئناس لعدم انعقاد الصلاة كما مر ثم ذلك بناء على ما قدمه من أن الظاهرة هي التي لو تأملها البصرها بأن كانت بظهر الإمام مثلاً أما على ما تقدم من أن مقتضى الضبط بما في الأنوار أن يقرض باطن الثوب بظاهر أو ما في الثوب السافل أعلى وأن الظاهرة هي العينية وأن الخفية هي الحكيمة فقط فهذه من الظاهرة وعليه فيجب الاستئناس لا المفارقة عرش وقوله بناء على ما قدمه الخ تقدم هناك أنه هو المعتمد (قوله ويوجه بأن المتابعة الخ) كانه للإشارة إلى الجمع ما بين ما هنا وبين ما مر أنه إذا خرج الإمام من الصلاة لتحو حدث انقطعت القدوة فإنه مصرح بعدم الاحتياج إلى نية المفارقة بصري قول المتن (ولو أحرمت منفرداً الخ) إنما قيد به لأنه إذا افتتحها في جماعة جاز

إلا أن ينظر لتعدد الواقع كهذه الزيادة فيجوز به اه (قوله لأنه إذا جاز إبطال الصلاة لعذر الخ) قد يقال قضية هذا الجواب التزام جواز إبطال الصلاة للتطويل وقضية كلامهم أنهم لا يقولون به وقد يجاب بأنه لعل الواقع في قصة معاذ تطويل أدى إلى ضرر ويجوز الإبطال فليتأمل ثم رأت بقية كلام الشارح وأعلم أن هذه القضية كانت في المغرب كما في رواية أبي داود والنسائي وفي رواية الصحيحين وغيرهما أنها كانت في العشاء وأن معاذ افتتح البقرة وفي رواية لا حمدانها كانت في العشاء فقرأت قربت قال في المجموع فيجمع بين الروايات بأن يحمل على أنها مقصودتان لشخصين ولعل ذلك كان في ليلة واحدة فإن معاذ لا يفعل بعد النهي ويبعدانه نسيه ورجع البيهقي رواية العشاء لأنها أصح وهو كما قال لكن قال الجمع أولى بين رواية البقرة وأقربت بأن قراهذه في ركعة وهذه في ركعة عرش (قوله ثم قطعه للصلاة مشكل) قد يقال لا إشكال مع قوله لأنه إذا جاز إبطال الخ لأن بني على هذا الشذوذ (قوله واستدلوا بهذه القصة) أي كما يعلم من شرح الروض (قوله مع ما في الخبر) أي كما بينه في شرح الروض (قوله اتجه عدم وجوبها) قد يرد

بلا خلاف كافي المجموع ولو قام المسبوقون والمقيمون خلف مساهر امتنع اقتداء بعضهم ببعض على ما في
 الروضة في باب الجمعة من عدم جواز استخلاف المأمورين في الجمعة إذا تمت صلاة الامام دونهم وكذا غيرها
 في الاصح لان الجماعة حصلت فاذا اتوا فإدى نالوا افضلها لكن مقتضى كلام اصلها الجواز في غير الجمعة
 وهو المعتمد كما سيأتي مبسوطا في باب الجمعة نهاية ومعنى قول المتن (جائز في الاظهر) والمستحب ان يتم ركعتين
 اى بعد قلوبها نفلا ويسلم منها فتكون نافلة ثم يدخل في الجماعة فان لم يفعل استحبان يقطعها ويفعلها جماعة
 سم على المنهج و يؤخذ من ذلك ان قولهم قطع الفرض حرام محله ما لم يترتب عليه التوصل بالقطع الى ما هو
 اعلى مما كان فيه عيش عبارة المغنى والسنة ان يقبل الفريضة نفلا ويسلم من ركعتين اذا وسع الوقت كما
 مر اه قول المتن (في الاظهر) بمقابله لا يجوز وتبطل به الصلاة نهاية ومعنى قول المتن (في خلال
 صلاته) اى قبل الركوع وبعده نهاية ومعنى (قوله فلا تبطل) الى قوله قال الجلال في النهاية (قوله مع
 الكراهة) الى قوله وصح في المغنى (قوله مع الكراهة المفوتة الخ) وإذا احرم مع الجماعة ثم فارق ثم اقتدى
 بآخر كره وهل تفوت فضيلة اقتدائه بالامام الاول ولا تفوت افضلية الاقتداء بالثاني فيه نظر ولا يبعد
 الثاني مر اه سم (قوله وصح انه صلى الله عليه وسلم الخ) هذا يشكل على قوله الا ترى وهو الى الثاني
 اميل لانه عليه الصلاة والسلام انما جاء واحرم ليقعدوا به على انه ما انكر عليهم سم (قوله احرم بهم الخ)
 وفي البخارى ومسلم ان ذلك كان قبل الاحرام وفي فتح الباري انه معارض لما روى ابو داود وابن خبان
 عن ابى بكر ان النبي ﷺ دخل في صلاة الفجر فكبر ثم اوما اليهم ولما لك من طريق عطاء بن يسار
 مرسل انه صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم اشار بيده ان امكثوا ويمكن الجمع بينهما بحمل
 قوله كبر على ارادة ان يكبروا بانهما واقعتان ابداء عياض والقرطبي احتمالا وقال النووي انه الاظهر
 وجزم به ابن خبان كعادته فان ثبت والافاقى الصحيح اصح غش (قوله هنا) اى بعد ذهابه صلى الله عليه
 وسلم (قوله به) اى صلى الله عليه وسلم (بخلاف ما ياتي قريبا) اى في قوله اما ولا في الصحيحين الخ (قوله هنا)
 اى في الاقتداء في اثناء الصلاة (قوله كافي صورة الخبر) هو قوله احرم بهم ثم تذكر الخ غش (قوله
 ليتحمل عنه الخ) يفيدان من احرم منفردا جازله قبل قراءة الفاتحة اى في ركعة كان لاقتداء بمن في
 الركوع فتسقط عنه لكن هذا ظاهر إذا اقتدى عقب احرامه اما لمضى بعده ما يسع الفاتحة او بعضها من
 غير قراءة فهل تسقط عنه او يجب عليه قراءتها في الاول وبعضها في الثاني وعلى هذا هل هو في الاول كالموافق
 وفي الثاني كالمسبوق او كيف الحال فيه نظر سم على حج اقول الاقرب انه كالمسبوق لانه لم يدرك معه بعد
 اقتدائه به ما يسع الفاتحة ولا نظر لما مضى قبل الاقتداء بعد الاحرام لانه كان منفردا فيه حقيقة غش
 (قوله نظير مامر) اى في قطع المأموم القدوة سم (قوله او يفرق بانه مع العذر ثم لا خلاف الخ) اى فلا
 تكره الصلاة ولا تبطل قطعا واما هنا فالعذر وان اعتبرناه هنا فقابل الاظهر لا يكتفى بذلك بل يقول بطلان

عليه انه لو تقدم على الامام بطلت صلاته كما تقدم أى ما لم ينو المفارقة كما هو ظاهر فلو كنى زوال الصورة عن
 نية المفارقة لم تبطل إلا ان يفرق بتعدى المأموم بالنقد وعدم تعدي به بتاخر الامام (قوله مع الكراهة المفوتة
 لفضيلة الجماعة) إذا احرم مع الجماعة ثم فارق ثم اقتدى بآخر كره وهل تفوت فضيلة اقتدائه بالامام الاول ولا
 تفوت الافضلية والاقتداء بالثاني فيه نظر ولا يبعد الثاني مر (المفوتة) اى حتى فيما ادركه خلا فالزركشى
 هنا وظاهر انها لا تفوت في المفارقة المخيرة شر حمر (قوله وصح انه ﷺ احرم الخ) هذا يشكل على
 قوله الا ترى الى الثاني اميل لانه عليه السلام انما جاء واحرم ليقعدوا به على انه ما انكر عليهم (قوله لم ترتبط
 بصلاة امام) فيه نظر (قوله ركان اقتدى ليتحمل عنه الفاتحة) يفيدان من احرم منفردا جازله قبل قراءة
 الفاتحة اى في اى ركعة الاقتداء بمن في الركوع فتسقط عنه لكن هذا ظاهر إذا اقتدى عقب احرامه اما لم
 مضى بعده ما يسع الفاتحة او بعضها من غير قراءة فهل تسقط عنه او يجب عليه قراءتها في الاول وبعضها في
 الثاني وعلى هذا هل هو في الاول كالموافق وفي الثاني كالمسبوق او كيف الحال فيه نظر (قوله نظير مامر)

جائز) فلا تبطل صلاته به
 (في الاظهر) مع الكراهة
 المفوتة لفضيلة الجماعة
 وذلك لما فعله الصديق
 رضى الله عنه لما جاء ﷺ
 وهو امام فتاخر واقتدى
 به اذا لام في حكم المنفرد
 وصح انه ﷺ احرم
 بهم ثم تذكر في صلاته انه
 جنب فذهب فاغتسل ثم
 جاء واحرم بهم ومعلوم
 انهم انشؤا نية اقتداء به
 لان صلاتهم هنا لم ترتبط
 بصلاة امام بخلاف ما ياتي
 قريبا وهل العذر هنا كافي
 صورة الخبر وكان اقتدى
 ليتحمل عنه الفاتحة
 فيدرك الصلاة كاملة في
 الوقت مانع للكراهة
 نظير مامر او يفرق بانه
 مع العذر

ثم لا خلاف فيه بخلافه هنا على ما اقتضاه (٣٣٠) كلامهم محل نظر وهو الى الثاني اميل قال الجلال البلقيني لم يتعترضوا للامام اذا اراد أن

يقتدى بآخر ويعرض عن الامامة وهذه وقعت للصديق مع النبي صلى الله عليه وسلم لما ذهب للصلح بين جماعة من الانصار وفي مرض موته ثم جاء وهو في الصلاة فاخرج نفسه من الامامة واقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم اخر جوا انفسهم عن الاقتداء به واقتدوا بالنبي صلى الله عليه وسلم وقضية استدلالهم بالاول للاظهر كما مر جواز ذلك بل الاتفاق عليه والثاني ظاهر اهم لمخصصا واستظهاره للثاني فيه نظر بل لا يصح اما ولا في الصحيحين ان ابا بكر استخلف النبي صلى الله عليه وسلم وعند الاستخلاف لا يحتاج المامون لنية بل لو خرج الامام من الصلاة اى او الامامة كما صرح به قولهم اذ اجاز الاستخلاف مع عدم بطلان صلاة الامام فع بطلانها اولى ثم قدم هو او بعض المامومين او تقدم اجنبى ولو غير مقتد به بشرطه لم يحتاجوا لنية بالخليفة كياتى فاندفع قول الجلال والصحابة اخر جوا انفسهم الخروج واندفاعه ان الجماعة باقية في حقهم لكن رابطة الاول زالت وخلفتهار ابطة الثاني من غير استثناء نية منهم واما ثانيا فقد صرح القفال بان الامام لو اقتدى بآخر سقط

الصلاة لتقديم احرام الماموم على احرام الامام واقتضت مراعاة ذلك بقاء الكراهة ع (قوله ثم) يغنى عنه ضمير بانه الراجع لما مر (قوله بخلافه هنا) والاولى بخلاف ما هنا (قوله وهو) اى النظر والفكر او القلب او كلامهم (قوله الى الثاني اميل) هو قوله او يفرق وهذا هو المعتمد ع وش وكتب عليه سم ايضا مانصه قد يشك كل عليه واقعة الصديق مع عدم انكاره عليه الصلاة والسلام عليه وعدم بيان الحال مع ان ذلك الوقت وقت بيان الوجه استثناء فعل الصديق نفسه بكل حال اذ النبي صلى الله عليه وسلم من الجريمة والاجلال وللصلاة خلفه من الفضل والكمال ما ليس لغيرهما (قوله وفي مرض موته) اى ولما تاخر ولم يخرج الى المسجد في مرض الخ (قوله وقضية استدلالهم بالاول) اى اخراج الصديق نفسه من الامامة رشيدى عبارة ع وش وهو اقتداء الصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله كما مر) اى فى قوله وذلك لما فعله الصديق (قوله والثاني) اى اخراج المامومين انفسهم من الاقتداء والاقتداء بآخر رشيدى عبارة ع وش قوله والثاني هو اقتداء الصحابة بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله ظاهر) اى فى نفسه لوضوح انهم لا يتابعون غير الامام الاول بدون نية اقتداء (قوله واستظهاره للثاني فيه نظر الخ) وما يؤيد كلام الجلال ماسياتى فى الاستخلاف انه ممنوع قبل الخروج من الصلاة وقضية قول القفال لو اقتدى الامام بآخر فى بطلان صلاته قوله لان كالمواحرر منفردا ثم نوى جماعة بواقفه ماقاله الجلال من الجواز لانه هو الراجح فى المسئلة ونى القفال على الجواز تصيير المقتدين به منفردين وان لهم الاقتداء بمن اقتدى به مستدلا بقصة ابى بكر وفى ذلك تصريح منه بما مر عن الجلال من انها من قبيل انشاء القدوة لا الاستخلاف وفى الخادم ما يؤيد ذلك شرح م را هم قال الرشيدى قوله مر وما يؤيد الخ وجه التأييد انه لو كان ما فعله الصديق من باب الاستخلاف لكان اخرج نفسه من الصلاة قبل تاخره عنه صلى الله عليه وسلم لانه شرط الاستخلاف اى والواقع فى القصة خلاف ذلك لكن لك ان تقول اذا كان الاستخلاف فيما ثابتا بنى الصحيحين لا يسوغ انكاره وحينئذ فلا بد من جواب عن فعل الصديق ليوافق ما قالوه واجاب عنه الشهاب سم بانه ليس المراد بالاستخلاف فى القصة الاستخلاف الشرعى اه (قوله فى الصحيحين ان ابا بكر استخلف) فقد يقال ليس الاستخلاف الشرعى سم (بشرطه) وهو عدم مخالفة غير المقتدى للامام فى ترتيب صلاته (سقط اقتداؤهم به الخ) وهل يحتاجون حينئذ الى نية المفارقة لوجود المتابعة ظاهرا او لافيه نظر ولعل الاول اقرب وامالو اخر جوا الامام نفسه من الامامة بمجرد الدنية من غير تاخر ولا اقتداء بغيره فالوجه بقاء اقتداؤهم به وجوب متابعتهم لان اخر اجه نفسه من الامامة لا يز بدعى ترك نية الامامة

اى فى قطع القدوة (قوله وهو الى الثاني اميل) قد يشك كل عليه واقعة الصديق رضى الله عنه مع عدم انكاره عليه الصلاة والسلام عليه وعدم بيانه الحال مع ان ذلك الوقت وقت البيان والوجه استثناء فعل الصديق نفسه بكل حال اذ النبي صلى الله عليه وسلم من الجريمة والاجلال وللصديق خلفه من الفضل والكمال ما ليس لغيرهما (قوله) واستظهاره للثاني فيه نظر بل لا يصح الخ) وما يؤيد كلام الجلال ماسياتى فى الاستخلاف من انه ممنوع قبل الخروج من الصلاة بل من الامامة وقضية قول القفال لو اقتدى الامام بآخر فى بطلان صلاته قوله لان كالمواحرر منفردا ثم نوى جماعة بواقفه ماقاله الجلال من الجواز لانه هو الراجح فى المسئلة ونى القفال على الجواز تصيير المقتدين به منفردين وان لهم الاقتداء بمن اقتدى به مستدلا بقصة ابى بكر وفى ذلك تصريح منه بما مر عن الجلال من انها من قبيل انشاء القدوة لا الاستخلاف وفى الخادم ما يؤيد ذلك ش م (قوله ان الامام لو اقتدى بآخر سقط اقتداؤهم به) ظاهره انه لا يحتاج فى صحة اقتدائه بآخر الى اخراج نفسه من الامامة قبل الاقتداء بل اقتداؤه بالآخر يتضمن خروجه من الامامة وفيه نظر وهل يحتاج المقتدى به حينئذ الى نية المفارقة لوجود المتابعة ظاهرا او لافيه نظر ولعل الاول اقرب وامالو اخر جوا الامام نفسه من الامامة بمجرد الدنية من غير تاخر ولا اقتداء بغيره فالوجه بقاء اقتداؤهم به وجوب متابعتهم لان اخر اجه نفسه من الامامة لا يز بدعى ترك نية الامامة وذلك لا يمنع الاقتداء خلافا فى ذلك لما يقتضيه اطلاق عبارة الشارح وياتى فى الاستخلاف آخر باب الجملة سننبه عليه بها مش ذلك المحل وفاقا لمقتضى

اقتداؤهم به وصاروا منفردين ولهم الاقتداء بالامام الثانى الذى اقتدى به الامام لقصة الصديق فقوله صاروا منفردين وذلك

وإن كان ضعيفا كاعماله مما تقرر يد قول الجلال اخر جوا انفسهم عن الاقتداء به واما قوله (٣٦١) واقتدوا بالنبي ﷺ اى تابعوه

لما تقرر انهم لا يحتاجون
لثبوت صحيح كما صرحت
به رواية الصحيحين
والحاصل أن أبابكر أخرج
نفسه عن الإمامة بتأخره عنه
ﷺ الثابت في الصحيحين
ثم نوى الاقتداء به ﷺ
والصحابة بتقدمه ﷺ
بعد استخلاف أبي بكر له
صاروا مقتدين به وإن لم
ينوا ذلك ومعنى رواية
والناس يقتدون بأبي بكر
أنه كان يسمعون تكبيره
ﷺ لا امتناع الاقتداء
بالمأموم اتفاقا (تنبيه)
في المجموع في روايات قليلة
ذكرها البيهقي وغيره أن
النبي ﷺ صلى في مرض
وفاته خلف أبي بكر واجاب
الشافعي والاصحاب عنها
إن صحت بأنها كانت مرتين
مرة كان صلى الله عليه وسلم
مأموما ومرة كان إماما
وقد يجمع بأنه أولا اقتدى
بأبي بكر ثم تأخر أبو بكر
واقضى به ولعل الجميع بهذا
أقرب لتصريحهم بأنه
ﷺ لم يصل وراء أحد
من أمته إلا وراء عبد الرحمن
ابن عوف في تبوك (وإن
كان في ركعة أخرى) غير
ركعة الإمام متقدما عليه
او متأخرا عنه إذ لا يترتب
عليه محذور لأنه يلغى نظم
صلاة نفسه ويتبعه كما قال
(ثم) بعد اقتدائه به (يتبعه)
وجوبا (فإن كان واقعا)

وذلك لا يمنع الاقتداء به وعش (قوله وإن كان ضعيفا) في إطلاق تصغيره نظرا لإيجاز اقتداء الإمام
باخر لا يستلزم تحقق استخلافه سم (قوله مما تقرر) اى في قوله ووجه اندفاعه الخ (قوله يرد قول الجلال
اخر جوا الخ) اى لأنه يدل على خروجهم من غير إخراج سم (قوله واما قوله) اى الجلال الباقى سم
(قوله اى تابعوه) فيه أن ظاهر كلام الجلال أنهم أحدثوا نية الاقتداء سم (قوله لما تقرر الخ) تعليل
لقوله اى تابعوه (قوله بتأخره عنه الخ) فيه أن مجرد تأخره عنه ﷺ لا يقتضى خروجه من الإمامة
بل لا بد من لتأخره عن المأمومين وتأخره عنه لا يستلزم تأخره عنهم بل عدم تأخره عن الجميع قطعى للقطع
بأنه لم يصروا جميعا فالوجه ما قاله الجلال من أنه أخرج نفسه بالنية نهاية وسم (قوله والصحابة الخ)
اى وإن الصحابة الخ (قوله ومعنى روايته الخ) الى التنبيه في النهاية (قوله في المجموع) خبر مقدم لما بعده مراد به
لفظه و (قوله في روايات) خبر مقدم لقوله أن النبي الخ (قوله عنها إن صحت) اى تلك الروايات (قوله بأنها
الخ) اى والقضية (قوله اه) اى ما في المجموع (قوله وقد يجمع) اى بين تلك الروايات والرواية السابقة
عن الصحيحين (قوله لم يصل الخ) أى صلاة كاملة قول المتن وإن كان في ركعة الخ هو غاية عش (قوله غير
ركعة الإمام) الى قوله ومر في النهاية والمعنى (قوله متقدما عليه الخ) اى في أفعاله (قوله لأنه يلغى صلاة نفسه
الخ) اى في المستقبل لافى الماضى حتى إذا اقتدى بعد طمأنينة ركوعه بقائمه حسب له هذا الركوع دون
ما يأتى به مع الإمام بل ذلك للمتابعة سم وعش (قوله ثم يتبعه قائما كان واقعا مثلا) اى اورا كعا او

قوله أول الفصل وأنها لا تنقطع بنية الإمام قطعها الخ (قوله وإن كان ضعيفا) في إطلاق تصغيره نظر إذ
مجرد اقتداء الإمام باخر لا يستلزم تحقق استخلافه (يرد قول الجلال اخرج جوا انفسهم) اى لأنه يدل على
خروجهم من غير إخراج سم (قوله واما قوله) اى الجلال (قوله اى تابعوه) لا يقال كيف يلتزم هذا مع قول
الجلال اخرج جوا انفسهم الخ الذى اعترض عليه فيه بما تقدم فهذا لعل المعطوف في كلام على ما ينافيه
المعطوف عليه في ذلك الكلام لا نأقول إنما يرد هذا لو كان إخراجهم انفسهم عن الاقتداء مانعا عن
الاستخلاف وهو ممنوع (قوله اى تابعوه الخ) فيه أن ظاهر كلام الجلال أنهم أحدثوا نية الاقتداء (قوله
بتأخره عنه ﷺ) فيه أمور أحدها أن مجرد تأخره عنه لا يقتضى خروجه من الإمامة بل لا بد من
تأخره عن المأمومين وتأخره عنه لا يستلزم تأخره عنهم بل عدم تأخره عن الجميع قطعى للقطع بأنه لم يصر
وراء الجميع الثانى أن الإمام إذا تأخر هل يجب على المأموم نية المفارقة او لفرواته صورة الاقتداء والنتيجة
الثانى ثم رايت ما تقدم الثالث قد يتوهم بطلان صلاة المأموم بتأخر الإمام وليس كذلك لأن المبطل تقدم
المأموم لا يصير ورته متقدما بلا نعد منه (والصحابة بتقدمه) أى صاروا مقتدين قال في شرح الارشاد ويكره
ذلك اى الاقتداء للمنفرد دون المأموم الا فى الجموع من أنه لو اقتصح جماعة ثم نقلها الى جماعة أخرى
بان أحرار خلف جنب أو محدث جهل حاله ثم علم الإمام ما غفرج وتظهر ثم رجع فاحرم بالصلاة فالحق المأموم
صلاته بصلاته ثانيا او جاء اخر فالحق صلاته بصلاته بعد علمه بمحدث الاول جاز ذلك بلا خلاف وتكون
صلاة المأموم انعقدت جماعة ثم صارت بعد ذلك جماعة بخلاف من أحرار منفردا وكذا إذا حدث الإمام
واستخلف فإن المأمومين نقلوا أصلا منهم جماعة الى جماعة اه وبه يعلم أنه لو كان في جماعة فنوى قطعها من
غير تبين نقص فى الإمام ثم اقتدى بإمام آخر كره له لوجود الخلاف فى البطلان خلافا لمن وهم فيه ولو
فارق الاول لعذر أنهم منفردا ويكره له الاقتداء باخر فيما يظهر اه ما فى شرح الارشاد (قوله لأنه يلغى
نظم صلاة نفسه) أى فى المستقبل فلا ينافى أنه قد يلتزم أنه لا يبلغه فى الماضى حتى إذا اقتدى بعد طمأنينة
ركوعه بقائمه حسب له هذا الركوع دون ما يأتى به مع الإمام بل ذلك للمتابعة (قوله فى المتن ثم يتبعه قائما
كان واقعا مثلا) اى اورا كدا او ساجدا وقضية ذلك أنه لو اقتدى من فى الركوع او السجدة الاولى
بمن فى القيام قام من ركوعه او سجده اليه وعلى هذا فهل يعتدله ركوعه او سجده الذى فعله قبل
الاقتداء حتى إذا قام عنه اليه لا يلزمه قراءة الفاتحة الظاهر أن الأمر كذلك وقضيته ايضا أنه لو اقتدى من

ساجدا وقضية ذلك أنه لو اقتدى من في الركوع أو السجدة الأولى بمن في القيام قام من ركوعه أو سجوده اليهو على هذا هل يعتدله بركوعه أو سجوده الذي فعله قبل الافتداء حتى إذا قام عنه إليه لا يلزمه قراءة الفاتحة الظاهر أن الأمر كذلك بقضية أيضا أنه لو اقتدى من في الاعتدال بمن في القيام وافقه وإن لزمه تطويل الاعتدال لأنه ليس باعتدال بل موافقة للإمام في قيامه اه سم وبقي ما لو اقتدى من في الجلوس بين السجدين بمن في التشهد فهل له أن يأتي بالسجدة الثانية أم لا فيه نظر والأقرب بل المتعين الثاني لوجوب تبعية الإمام في قيامه وفيه ثم إن كان الافتداء في التشهد الأول وافق الإمام في قيامه وفيه وأتى بركعة بعد سلام إمامه وإن كان في الأخير وافقه في قيامه فيه ثم أتى بسجدة بعد سلام إمامه وإن طال ما بين السجدين وينبغي أن مثل الافتداء في التشهد الأخير ما لو اقتدى به في السجدة الأخيرة من صلواته بعد الطمأنينة فينتظره في السجود ولا يتبعه في قيامه فيه ع ش بخذف (قوله في تشهده) أي الأخير ومثله السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة وبقي الضابط أنه يتبعه إلا إذا كان المأموم في التشهد الأخير أو السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة بحجى وممر آنفا عن ع ش ما وافقه (قوله ولو في الجمعة) ظاهره وإن نوى به المقتدى الجمعة فتحصل له الجمعة مع فعل أربعين لها وبذلك اتفق الشارح فليظن رسم (قوله واقتداؤه بغيره الخ) تقدم عن قريب عن النهاية والمغنى ما وافقه (قوله بالنية) إلى قول المتن فبعد في النهاية (بالنية) (فرع) لو تلفظ بنية المفارقة عهدا بطلت صلاته كما هو واضح وفاقا لما جزم به ممر سم على المنهج أي بخلاف ما لو كان ناسيا أو جاهلا فلا تبطل صلاته لكن الأقرب أنه يسجد لسهو حينئذ لأن القدوة اختلفت بالتلفظ بنية المفارقة ع ش قول المتن (وإن شاء انتظره) قال في شرح العباب قال الأذرى ويجب الجزم بحرمة الانتظار إذا كانت صلاة الإمام يقع بعضها خارج الوقت وهو ظاهر إن شرع وقد بقي من الوقت ما لا يسعها وإلا جاز لأنه مدله هو حينئذ جائز كما مر اه سم (قوله بعبده السابق الخ) أي بأن لا يحدث جلوس تشهده لم يحدثه إمامه ع ش عبارة سم يحتمل أن مراده أن لا يكون الانتظار في جلوس أحدته ولم يحدثه الإمام كافى مصلى المغرب خلف العشاء مثلا اه (قوله وهو الأفضل) أي على قياس ما مر في اقتداء الصبح بالظهر معنى عبارة سم وكونه الأفضل لا ينأى أنه لا فضيلة فيه من حيث الجماعة اه وعبارة ع ش والرشى قديقال كيف يكون أفضل مع حكمه بكرامة الاقتداء وقد يجاب بأن سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينأى السكر اه وفوات فضل الجماعة باعتبار معنى آخر اه عميرة اه (قوله فانه) أي فعل ما لا يعتدله (قوله وما يفعله) إلى قول المتن فيعيد في المغنى (قوله وما فاتكم فاتموا) قديقال حل فاتموا على ظاهره وتاويل وأقضى ماسبق ليقفقا ليس

في الاعتدال بمن في القيام وافقه وإن لزمه تطويل الاعتدال وفي هذا كلام تقدم في هامش فصل يجب متابعة الإمام فراجعته ثم بعد ذلك وقع البحث فيما لو اقتدى من في السجدة الأولى من آخر صلاته بمن في القيام فهل يجوز له الانتظار في السجود وجوز مر أنه يجوز له انتظاره فيه وقد يؤيده أنه لو اقتدى مصلى المغرب بالظهر فانه يجوز له انتظاره في سجود ركعته الأخيرة كما هو الظاهر فليتامل (قوله ولو في الجمعة) ظاهره وإن نوى به المقتدى الجمعة فتحصل له الجمعة لفعله إياها جماعة مع فعل أربعين لها وبذلك اتفق الشارح فليظن (قوله في المتن وإن شاء انتظره) قال في شرح العباب واستشكل جزا الانتظار بأنه يلزم عليه تكرره بتكرار الاقتداء ويرد بأنه لا محذور فيه في ذلك خلافا لمن وهم فيه قال الأذرى ويجب الجزم بحرمة الانتظار إذا كانت صلاة الإمام يقع بعضها خارج الوقت وهو ظاهر إن شرع وقد بقي من الوقت ما لا يسعها وإلا جاز لأنه مدله هو حينئذ جائز كما مر اه (بعبده السابق) يحتمل أن مراده أن لا يكون الانتظار في جلوس أحدته لم يحدثه الإمام كافى مصلى المغرب خلف العشاء مثلا (وهو الأفضل) وكونه الأفضل لا ينأى أنه لا فضيلة فيه من حيث الجماعة بدليل قوله السابق مع السكر اه المفوتة لفضيلة الجماعة إذا كانت فضيلة الجماعة فاتته لم تحصل في السلام مع الإمام فقول المحلى وظاهره أنها لا نفوت في المفارقة للتخير بينها وبين الانتظار في غير ذلك مما يحكم بفوات الجماعة فيه كافى الصبح خلف الظهر فليتامل (قوله وما فاتكم فاتموا) قديقال حل فاتموا على ظاهره وتاويل

ومر في فصل نية القدوة انه لو اقتدى به في تشهده انتظره ولا يتابعه (فان فرغ الإمام أو لافه وكسبوق) فيقوم ويتم صلاته وحينئذ يجوز الاقتداء به ولو في الجمعة واقتداؤه بغيره إلا فيها (او) فرغ (مر) أي المأموم أو لا (فان شاء مفارقة) بالنية وسلم ولا كراهة لأنه فراق لعذر (وإن شاء انتظره) بعبده السابق في فصل نية القدوة (ليسلم معه) وهو الأفضل (وما أدركه المسبوق مع الإمام مما يعتدله به لا كالاعتدال وما بعده فانه لمحض المتابعة فلا يكون من محل الخلاف) (فأول صلاته) وما يفعله بعد سلام الإمام فأخر صلاته للخبر المنفك عليه فإدركتم فصلوا وما فاتكم فأتكموا والامام يستلزم سبق ابتداء

فخبر مسلم واقض ما سبقك يحمل القضاء فيه على المعنى اللغوي لانه مجاز مشهور على انه (٣٦٣) يتعين ذلك لاستحالة حقيقة القضاء

الشرعية هنا (فيعيد في الباقي)
من الصبح مثلا من ادرك
ثانيتها معه التي هي اولى
المأموم وقت معه فيها كما
هو السنة كما مر وافاده قوله
يعيد (القنوت) لان محله
آخر الصلاة وفعله قبله مع
الامام لمحض المتابعة (ولو
أدرك ركعة من المغرب)
مع الامام (تشهد في ثانيتها)
إذ هي محل تشهده الاول
وتشهده مع الامام في اولى
نفسه لمحض المتابعة وهذا
اجماع منا ومن المخالف
وهو حجة لنا على ان ما يدركه
معه أول صلاته ومر أنه لو
أدرك في أخيرتي رباعية مثلا
فان أمكنه فيهما قراءة
السورة معه قرأ أو لا قرأهما
من غير جهر لانه صفة لا
تقتضي في أخيرتي نفسه
تداركا لها لعذر (وان
أدركه) أي المأموم الامام
(را كما أدرك الركعة) أي
وان قصر بتأخير تحرره لا
لعذر حتى ركع للخبر
الصحيح بذلك وبه علم انه
لا يسن الخروج من خلاف
جمع من أصحابنا وغيرهم انه
لا يدركها لمخالفتهم لسنة
صحيحة فقول الأذري
الاحتياط توقي ذلك إلا
أن يضيق الوقت وتكون

أولى من العكس إلا أن توجه الأولوية باستحالة حقيقة القضاء الشرعية إلا أن يقال يحتمل أن له حقيقة
أخرى شرعية سم (قوله خبر مسلم الخ) أي الموم سبق الآخر (قوله) فحمل على القضاء الخ) وقد يقال
وهو وان حملناه على المعنى اللغوي فلقد ما سبقك يشعر بما مر منه رشدي (قوله) يتعين ذلك) أي محله
على القضاء اللغوي عش (قوله) لاستحالة حقيقة القضاء الخ) أي لانه عبارة عن فعل الصلاة خارج
وقتها معنى وقد تمنع دلالة هذه الاستحالة على التعيين لجواز ان للقضاء شرعا معنى آخر كوقوع الشيء في غير
محله وان كان في وقته سم على حجج اه عش (قوله) مثلا) أي او من الوتر في النصف الاخير من رمضان
(قوله) لان محله) إلى قول المتن وإن أدرك في النهاية والمعنى إلا قوله من غير جهر لانه صفة لا تقتضي (قوله
ومن المخالف) وهو مالك وابو خنيفة رضي الله تعالى عنهما يجيزي (قوله) ومر) أي في صفة الصلاة (قوله
مثلا) أي او ثلثية كالغرب وفي الحلبي عن اليعاب انه يكرر السورة مرتين في ثلثة المغرب اه (قوله
ولا أفرادهما) الاولى هنا وفي قوله الآتي لهما الافراد (قوله) لانه الخ) علة لقوله من غير جهر والضمير
للجهر و (قوله) في خبرتي الخ) متعلق بقوله قرأهما (قوله) تداركا الخ) عبارة المعنى لئلا تخلو صلاته منها اه
وعبارة الرشدي قوله تداركا الخ) أي لئلا تخلو صلاته عن قراءة السورة حيث لم يفعلها ولم يدركها مع الامام
وليس المراد هنا التدارك بمعنى القضاء بدليل انه لو أدرك القراءة في أخيرتي الامام فعلها ولا تدارك اه (قوله
أي المأموم) إلى قوله وبه غلم في المعنى وإلى قول المتن ويكره في النهاية قول المتن (را كما) أي او قريبا من
الركوع بحيث لا يمكنه قراءة الفاتحة جميعا قبل ركوعه شرح بافضل قول المتن (أدرك الركعة) ظاهره انه
لا فرق في إدراكها بذلك بين ان يتم الامام الركعة ويتمها معه او لا كان احدث في اعتداله وهو كذلك نهاية
ومعنى قال عش قوله في اعتداله أي او في ركوعه بعد طائفة المسبوق اه زاد الرشدي ويشمل هذا قوله
الآتي قريبا فلا يضطر طر وحده الخ) وصرح به الشهاب ابن حجر نقلا عن القاضي في شرح العباب اه
(قوله) أي ما فاتته من قيامها الخ) أي ولا ثواب له فيها لانه إنما يثاب على فعله وغاية هذا ان الامام تحمل عنه
لعذر عش وفي المجيزي عن الشوري قوله أدرك الركعة أي وثوابها كافي المحلى في كتاب الصوم حتى
ثواب جماعتها اه (قوله) وبه) أي بذلك الخبر (قوله) لمخالفتهم الخ) متعلق بعدم سن الخروج من الخلاف
وعلة له (قوله) توقي ذلك) أي خلاف الجمع (قوله) يرد الخ) خبر فقول الأذري الخ) (قوله) ولو ضاق الوقت الخ)
أي عما يسع ركعة كاملة عش (قوله) لومه الاقتداء به) ظاهره وان عذر بالتأخير وفيه وقفه سم على حجج اه
رشدي (قوله) لومه الاقتداء الخ) كان وجهه لتصير صلاته اداء لا قضاء يظهر انه لو كان ذلك وسيلة إلى وقوع
جميع الصلاة في الوقت وجب ايضا للتلاؤدى تركه إلى إخراج جزء من الصلاة عن الوقت بصري اقول كلام
الشارح والنهاية المتقدم في شرح ولو أجزم منفرد الخ) كالصريح في خلاف ما استظهره وعلى فرض تسليمه
ينبغي تقييده بما رأينا في هامش قول المصنف وان شاء انتظر (قوله) إنما يدركها) إلى قول المتن قبل ارتفاع
الخ) في المعنى وإلى قوله ويكبر والنهاية (قوله) بشرط ان يكون ذلك الركوع محسوبا الخ) ولو اتى المأموم مع
الامام الذي لم يحسب ركوعه بالركعة كاملة بان أدرك معه قراءة الفاتحة حسبت له الركعة لان الامام لم
يتحمل عنه شيئا نعم ان علم سهوه او حدثه ثم نسي لومه الاعادة لتقصيره كما علم بتمام نهاية ومعنى (قوله)

واقض ما سبقك ليعتق ليس اولى من العكس إلا أن توجه الأولوية باستحالة حقيقة القضاء الشرعية إلا ان
يقال يحتمل أن له حقيقة أخرى شرعية (قوله) لاستحالة حقيقة القضاء الخ) قد تمنع دلالة هذه الاستحالة على
التعيين لجواز ان للقضاء شرعا معنى آخر كوقوع الشيء في غير محله وإن كان في وقته (قوله) لومه الاقتداء به)
ظاهره وان عذر بالتأخير وفيه وقفه (قوله) فلا يضطر طر وحده الخ) قال في شرح العباب ولو احدث الامام
في سجود لم يؤثر في إدراك المأموم الركعة بخلاف كافي المجموع قال لانه أدرك ركوعا محسوبا للامام
ذكره البغوي وغيره وهو ظاهر والذي يظهر ان حدثه بعد أن أدركه المأموم في الركوع واطمان كذلك

ثانية الجمعة يرد بما ذكره ولو ضاق الوقت وأمكنه إدراك ركعة بادر الكركرها مع من يتحمل عنه الفاتحة لومه الاقتداء به كما هو ظاهر
(قلت) إنما يدركها (بشرط أن) يكون ذلك الركوع محسوبا له كما يفيد كلامه في الجمعة بأن لا يكون مجدنا عنده فلا يضطر طر وحده

بعد إدراك المأموم له معه) ظاهره وإن لم يدرك السجود سمي بل وإن لم يدرك الاعتدال كما مر عن النهاية والمغني
والإيعاب (قوله أن ركوع صلاته الثاني) أي من الركعة الثانية والاولى إذا كان المأموم موافقا للإمام في
صلاته لما مر من عدم صحة نحو المكتوبة بمصلي الكسوف في الركعة الاولى مطلقا ع ش (قوله لا تدرك به
الركعة) أي ركعة الكسوف نعم لو اقتدى به أي في الركعة الثانية من الكسوف في غير مصليها أدرك الركعة
لأنه أدرك معه ركوعا محسوبا شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله غير مصليها أي أو مصليها كسنة الظاهر
فما يظهر اه (قوله لا بالامكان الخ) وصورة الامكان كان زادا في انحائه على أقل الركوع قدر الوتركة
لأطان (قوله يقينا) متعلق بيطمئن ع ش (قوله يقينا) إلى قوله ويسجد الشاك في المغني (قوله يقينا)
وذلك المشاهدة في البصير ووضع يده على ظهره في الاعشى بحجى قول المتن (قبل ارتفاع الامام) دخل فيه
مالو كان الامام أتى بأكمل الركوع وأزاد في الانحناء ثم اقتدى به المأموم فشرع الامام في الرفع والمأموم في
الهوى وأطان يقينا قبل مفارقة الامام في ارتفاعه لقل الركوع وهو ظاهر ويصرح به كلام شيخنا
الزبادى ع ش قول المتن (ولو شك الخ) أي المسبوق المقتدى ابتداء واما إذا قرأ المنفرد الفاتحة ثم اقتدى بمن
في الركوع ثم شك في إدراك حد الاجزاء فلا يضرب لانه لما أتى بالفاتحة قبل الركوع كان بمنزلة الموافق فيدرك
الركعة وإن لم يطمئن قبل ارتفاع الامام أو شك وفاقا مر اه سم (قوله وكذا أن ظن الخ) أي وإن نظره فيه
الزركشى هنا بقومغنى (قوله بل غاب على ظنه) يتجه الاكتفاء بالاعتقاد الجازم مر اه سم عبارة الكردى
على بافضل قوله يقينا هذا منقول المذهب وفي سم على التحفة نقلا عن بحث مر انه يكفي الاعتقاد الجازم
عبارة القليوبي على المحلى ومثل اليقين ظن لا تردده معه كاهو ظاهر في نحو بعيد وأعمى واعتدده شيخنا الرملى
ونظر العلامة ملا ابراهيم الكوراني في منقول المذهب بما بينه في الاصل وكذلك نظره في الزركشى ولا يسع
الناس إلا هذا وإلا لزم أن المقتدى بالامام في الركوع مع البعد لا يكون مدركا للركعة مطلقا اه وعبارة عميرة
ونقل عن الفارقي انه إذا كان المأموم لا يرى الامام فالمعتبر أن يغلب على ظنه انه أدرك الامام في القدر المجزئ
اه (قوله ويسجد الشاك الخ) يؤخذ من التعليل ان محله ان استمر الشك إلى ما بعد سلام الامام بصرى
(قوله لانه شك الخ) يؤخذ منه انه لا يسجد فيما لو اقتدى بمصلي المغرب بمصلي العشاء في ركوع الامام وشك
في إدراك حد الاجزاء لانه وإن الغنى هذه لكن ثالثته بدر كما مع الامام كاهو ظاهر سم قول المتن (ويكبر
للأحرار) أي وجوبا كغيره في القيام أو بدله فان وقع بعرضه غير القيام أي بان كان في محل لا تجزئ فيه
القيام لم تنعقد صلاته فرضا ولا نفلا نه بقومغنى وعميرة قال الرشيدى قوله لم تنعقد صلاته فرضا ولا نفلا
ظاهرة ولوجاهلا وبوافقه ما نقل عنه في شرح هدية الناصح لكن يخالفه ما قدمه في هذا الشرح في صفة
الصلاة قبيل الركن الثاني اه وقال ع ش قوله مر فرضا ولا نفلا كذا في نسخة وظاهره انه لا فرق في ذلك
بين العالم والجاهل لكانه قال في صفة الصلاة ما نصه أو ركع مسبوق قبل تمام التكبير جاهلا انقلب
أخذا من العلة المذكورة ثم رأيت القاضي صرح بما يؤيد ما ذكرته الخ اه (قوله بعد إدراك المأموم له معه)
ظاهرة وإن لم يدرك السجود (قوله وسند ذكر في الكسوف أن ركوع صلاته الثاني لا يدرك به الركعة) أي
ركعة الكسوف نعم لو اقتدى به في غير مصليها أي في الركعة الثانية أي من الكسوف أدرك الركعة لأن
أدرك معه ركوعا محسوبا شرح مر (قوله وإن يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع والله اعلم ولو
شك في إدراك حد الاجزاء لم تحسب ركعته) وقع البحث هل يجري ذلك في منفرد الفاتحة ثم اقتدى بمن في
الركوع فهل يشترط في إدراك الركعة أن يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع ويضربه الشك في
إدراك حد الاجزاء لانه لما لم يدرك بعد اقتدائه قدر الفاتحة كان بمنزلة المسبوق فله حكمه ولا يجري ذلك فيه
لانه لما أتى بالفاتحة قبل ركوع الامام كان بمنزلة الموافق فيدرك الركعة وإن لم يطمئن قبل ارتفاع الامام أو
شك فيه نظرا وظاهرا وفاقا لمر الثاني فليتأمل (قوله وكذا أن ظن الخ) يتجه الاكتفاء بالاعتقاد الجازم مر
(قوله لانه شك بعد سلام الامام الخ) يؤخذ منه انه لا يسجد فيما لو اقتدى بمصلي المغرب بمصلي العشاء في

بعد إدراك المأموم له معه
ولا في ركوع زائد سبابه
وسند ذكر في الكسوف أن
ركوع صلاته الثاني لا يدرك
به الركعة أيضا لانه وإن
حسب له بمنزلة الاعتدال
وأن (يطمئن) بالفعل
لا بالامكان يقينا (قبل
ارتفاع الامام عن أقل
الركوع والله اعلم ولو شك
في إدراك حد الاجزاء)
بأن شك هل اطمأن قبل
ارتفاع الامام عن أقل
الركوع (لم تحسب ركعته
في الاظهر) وكذا إن ظن
إدراك ذلك بل أو غلب على
ظنه لان هذا رخصة وهي
لا بد من تحقق سببها فلم
ينظر لاصل بقاء الامام فيه
ويسجد الشاك للسبب لانه
شاك بعد سلام الامام في
عدد ركعاته فلم يتحمل
عنه (ويكبر)

المسبوق (للاحرام ثم الركوع) ومثله هنا وفيما يأتي من يد سجدة تلاوة خارج الصلاة لانه (٣٦٥) تعارض في حقه قرينة الافتتاح والموى

لاختلافهما وحينئذ لا يحتاج لنية احرام بالاولى إذ لا تعارض ويظهر ان محله ان عزم عند التحريم على ان يكبر الركوع أيضا ما لو كبر للتحريم غافلا عن ذلك ثم طرأ له التكبير الركوع فكبر له فلا تفيد هذه التكبيرة الثانية شيئا بل ياتي في الاولى التفصيل الآتي (فان نواهما) أي الاحرام والركوع (بتكبيرة) واحدة اقصر عليها (لم تعتقد) صلاته (على الصحيح) لانه شرك بين فرض وسنة مقصودة فأشبهه نية الظهر وسنته لا الظهر والتحية (وقيل تعتقد) له (نفلا) كما لو اخرج خمسة دراهم مثلا ونوى بها الفرض والتطوع فاتها تقع له تطوعا وعلى الاول يفرق بأن النية ثم يغتفر فيها ما لا يغتفر هنا وايضا فالنفل ثم لا يحتاج لنية فلم يؤثر فيه فساد النية بالتشريك وهنا لا يعتد إلا بنية فائز فيه اقترانها بنفسه وهو التشريك المذكور ولعل هذا ملحوظ من قال لاجماع معتبر بين المستثنين (وان) نوى بها التحريم فقط واتمها وهو الى القيام مثلا أقرب منه الى أقل الركوع انعدت صلاته وان (لم ينو) بها

نفلا لعذر هذا لا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم اه وهو الأقرب لما علل به اه وبأني أنقاع سم عن شرح الارشاد ما وافقه (قوله المسبوق) أي الذي ادرك امامه في الركوع مغني قول المتن (ثم الركوع) أي ندب بالانه محسوب له فندب التكبير نهاية ومغني (قوله ومثله هنا وفيما يأتي سجدة تلاوة الخ) فيكبر للاحرام بهائم موى للسجود سم (قوله وحينئذ) أي حين إذ يكبر لكل منهما سم (قوله ويظهر ان محله الخ) أي عدم الاحتياج فهذا تقييد لقوله وحينئذ لا يحتاج الخ الظاهر في انه يكفي تعدد التكبير مطلقا وبه يندفع اعتراض سم بما نصه قوله إذ لا تعارض فيه نظر بل التعارض ثابت حين الاتيان بالاولى لانفرادها حينئذ وتبين عدم الانفراد عند الثانية لا يفيد فلو شرط هنا عند الابتداء نية الاحرام او نحوها كعزم الاتيان بالتكبير الركوع كان متجها وان كان خلاف ظاهر كلامهم (قوله ان عزم عند التحريم) يتردد النظر فيما لو عزم عند التحريم على الاتيان بتكبيرتين ثم اتى بواحدة من غير قصد تحريم ثم اعرض عن الثاني هل تصح الصلاة الظاهر نعم بصري أي كما يفهمه قول الشارح احوال كبر للتحريم الخ (قوله للتحريم) أي التحريم قول المتن (فان نواهما بتكبيرة الخ) أفهم أنه لا يضر الاطلاق فيما لو أتى بتكبيرتين لصرف الاولى للتحريم مع عدم المعارض والثانية للركوع وهو ظاهر وفي فتاوى الشارح مر ما وافقه وهذه يسقط ما نظر به سم على حجب في هذه الصورة ونص الفتاوى سئل عن وجد الامام راكعا فكبر واطلق ثم كبر اخرى بقصد الانتقال فهل تصح صلاته فاجاب تصح صلاته خلافا لبعضهم ع ش اقول هذه الفتوى تخالف قول الشارح المتقدم ويظهر الخ كما يخالف كلام سم المتقدم هناك وان قوله أي ع ش مع عدم المعارض يقبل المنع فلا يدفع اشكال سم المتقدم (قوله أي الاحرام) الى قوله وعلى الاول في المغني لا قوله واحدة الى المتن والى قوله وتزاد في النهاية لا قوله اقصر عليها وقوله ولعل الى المتن (قوله اقصر عليها) يفهم الانعقاد اذالم يقتصر بان أتى بتكبيرتين ونواهما بالاولى لكن قضية تعليل الصحيح عدم الانعقاد هو الوجه سم (قوله ولعل هذا الخ) أي الفرق الثاني وفي النهاية والمغني ما نصه على ان القياس مدفوع وليس فيه جامع معتبر لان صدقة الفرض ليست شرط في صحة صدقة النفل فاذا بطل الفرض صح النفل بخلاف تكبيرة الاحرام فانها شرط في صحة تكبيرة الانتقال فلا جامع بينهما حينئذ اه (قوله وهو الى القيام مثلا) أي ان كان فرضه القيام رشدي (قوله أقرب منه الى أقل الركوع) يخرج ما اذا صار بينهما على السواء عبارة شرح الارشاد تدخله وهي وان يتمها أي التكبيرة الواحدة التي اقتصر عليها أي ناويا بالاحرام فقط قبل ان يصير أقرب الى أقل الركوع ولا لم تعتقد إلا للجاهل فتعقده نفلا اذ انوى الركوع وحده ومع التحريم او احدهما لا بعينه او اطلق فلا تعتقد صلاته فرضا مطلقا ولا نفلا ما لم يكن جاهلا انتهت سم وتقدم عن ع ش اعتاده (قوله لم تعتقد صلاته) ظاهر كلامهم ولو جاهلا وهو بما نعلم به البلوى ويقع كثير اللعوم وفي شرح الارشاد وتعتقد نفلا للجاهل اه حلي وتقدم عن سم وع ش ما وافقه (قوله عنهما) الاولى عن الثاني (قوله وبه ورد الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله له) أي للصحيح المذكور (قوله محله) أي عدم الاشتراط (قوله من

ركوع الامام وشك في ادراك الحد الاجزاء لانه وان الغنى هذه لكن الثالثة يدركها مع الامام كما هو ظاهر (ومثله هنا وفيما يأتي من يد سجدة تلاوة الخ) فيكبر للاحرام بهائم موى للسجود (قوله وحينئذ) أي حين إذ يكبر لكل منهما (إذ لا تعارض) فيه نظر بل التعارض ثابت حين الاتيان بالاولى لانفرادها حينئذ وتبين عدم الانفراد عند الثانية لا يفيد فلو شرط هنا عند الاطلاق نية الاحرام او نحوها كعزم الاتيان بالتكبير للركوع كان متجها وان كان خلاف ظاهر كلامهم (قوله اقصر عليها) يفهم الانعقاد اذالم يقتصر بان أتى بتكبيرتين ونواهما بالاولى لكن قضية تعليل الصحيح عدم الانعقاد هو الوجه (قوله أقرب منه الى أقل الركوع) يخرج ما اذا صار بينهما على السواء عبارة شرح الارشاد تدخله فنام له وهي وان يتمها أي التكبيرة الواحدة التي اقتصر عليها ناويا بالاحرام فقط قبل ان يصير أقرب الى أقل الركوع ولا لم تعتقد إلا

(شيئا لم تعتقد) صلاته (على الصحيح) لأن قرينة الافتتاح تصرفها الى هوى قرينة الهوى تصرفها الى هاجتيج لقصد صرف عنها وهو نية التحريم فقط لتعارضها وبه رداستشكال الاسنوى له بأن قصد الركن لا يشترط لأن محله حيث لا صارف وهذا صارف كما علمت وعلم ن

كلامه ما باصلة ان نية الركوع فقط (٣٦٦) كذلك إذ لا تحرم وكذا نية أحدهما بما للعارض هنا أيضا ويزاد أسدته وهي مالوشك

أنوى بها التحرم وحده
اولا إذ الظاهر في هذه
البطلان أيضا (ولو أدركه)
أي الامام (في اعتداله)
مثلا (فابعده انتقل معه)
وجوبانعم يظهر فيها الواحرم
وهو في جلسة الاستراحة
انه لا يلزمه موافقته فيها
أخذاعامر أن المخالفة فيها
غير فاحشة ومصر في شرح
ولو فعل في صلاته غيرها
ما يتعلق بما هنا فراجع
(مكبرا) ندبا وان لم يحسب
له موافقة له في تكبيره
(والاصح أنه يوافقه)
ندبا ايضا (في) اذكار
ما أدركه معه وان لم يحسب
له كالنجميد والدعاء
(والتشهد والتسبيحات)
وقيل تجب موافقته في
التشهد الأخير وغلط وقيل
تجب في القنوت والتشهد
الاول واعترض ندب
الموافقة في التشهد بان فيه
تكرير ركن قولي وفي
ابطاله خلاف ويرد
بشدوذه او منع جريانه هنا
لانه لصورة المتابعة وبه
يتجه موافقته في الصلاة
حتى على الآل ولو في تشهد
المأموم الاول ولا نظر لعدم
ندبها فيه لما تقرر ان ملحظ
الموافقة رعاية المتابعة
لا حال المأموم (و) الاصح
(ان من أدركه) أي الامام
فيما لا يحسب له كان أدركه

(في سجدة) أولى أو ثانية مثلا (لم يكبر للانتقال اليها) لانه لم يتابعه في ذلك ولا هو محسوب له بخلاف الركوع
وأفهم قوله اليها ما قدمه انه يكبر بعد ذلك إذا انتقل معه من السجود أو غيره موافقة له وخرج بأولى أو ثانية ما لو أدركه في سجدة التلاوة

قال الأذرعى فالذى يتقدح انه يكبر للمتابعة فانما محسوبة له قال واما جدتنا السهو فينتج (٣٧٧) في التكبير لها خلاف والخلاف

في أنه يعيدها آخر صلاته
اولا ان قلنا لا يكبر ولا فلا
اه وفي كون التلاوة
محسوبة له نظر ظاهر لاذن
الواضح أنه إنما يفعلها
للمتابعة حينئذ الذي يتجه
أنه لا يكبر للانتقال اليها
(وإذا سلم الإمام قام) يعني
انتقل ليشمل المصلي غير قائم
(المسبوق مكبر إن كان)
جلوسه مع الإمام (موضع
جلوسه) لو انفرد كان أدركه
في ثالثة رابعة أو ثانية
ثالثة وافهم كلامه انه
لا يقوم قبل سلام الإمام فان
تعمده بلانية مفارقة باطل
والمراد هنا كإعلم عامر في
سجود السهو عن المجموع
مفارقة حد القعود وإن سها
أو جعل لم يعتد بجميع
مآتى به حتى يجلس ثم يقوم
بعد سلام الإمام ومضى علم ولم
يجلس بطلت صلاته وبه
فارق من قام عن إمامه في
التشهد الاول عامدا فانه
يعتد بقرائه قبل قيام
الإمام لانه لا يلزمه العود له
وكذا النامى على خلاف
ما مر في المتن (والا) يكن
محل جلوسه لو انفرد كان
أدركه في ثانية أو رابعة
رباعية أو ثالثة ثالثة (فلا)
يكبر عند قيامه أو بدله (في
الاصح) لانه ليس محل
تكبيره وليس فيه موافقة
الإمام ومر أن الأفضل

في اعتداله الخ (قال الأذرعى الخ) عبارة المغنى والاولى كما قال الأذرعى أن يقال أنه يكبر في سجدة التلاوة
لانها محسوبة له اى اذا كان سمع قراءة السجدة واما سجود السهو فينبغى على الخلاف في انه يعيده في آخر
صلاته ام لا إن قلنا بالاول وهو الصحيح لم يكبر ولا كبر اه (يتقدح) اى يظهر ظهورا واضحا ع ش
(قوله للمتابعة) قد يتجه إسقاطه اذا لمتابعة هنا وإنما كبر لانها محسوبة له لا للمتابعة في الانتقال اليها اذا لم
متابعة في ذلك وكان ينبغي إبدال قوله للمتابعة بقوله للانتقال سم (قوله والا فلا) اى وهو الراجع ع ش
(قوله وفي كون الثلاثة الخ) أى سجود التلاوة وسجدة السهو وكان الصواب وفي كون سجدة التلاوة
سجدة السهو لم ينقل فيهما عن احدهما محسوبتان له وإنما هما محض المتابعة بخلاف سجدة التلاوة
ع ش عبارة الرشيدى ولا يخفى انه كان المناسب وفي كون سجود التلاوة محسوبا ولا فلا الأذرعى لم يدع
حسبان سجدة السهو له وإنما بنى التكبير وعدمه فيهما على الخلاف المقرر فيهما (قوله حينئذ الذي يتجه)
فان قيل يمكن حمل كلام الأذرعى بالنسبة لسجدة التلاوة على ما اذا سمع قراءة السجدة قبل الاقتمام به ثم
اقتدى به ساجدا اذ هو حينئذ محسوبة له قلت زعم حسبانها له حينئذ ممنوع إذ لا يسن للمصلي سجودا لم يسمع
قراءته قبل الدخول في الصلاة ولو ممن اقتدى به فهذا السجود ليس إلا للمتابعة سم (قوله أنه لا يكبر
للانتقال الخ) خلافا للمغنى بالنسبة لسجدة التلاوة كما مر (قوله اليها) اى الى السجدة الثلاث ع ش
(قوله يعنى انتقل الخ) اى او هو للغالب سم (قوله كان أدركه الخ) عبارة المغنى بان الخ (قوله والمراد الخ)
اى بالقيام في قومه فان تعمد الخ (قوله مفارقة حد القعود) قد يقال ينبغى البطلان بمجرد الاخذ في
النهوض وإن لم يفارق حد القعود لانه شروع في المبطول وهو مبطول كالمقصد ثلاث خطوات متواليات فان
بجرد الشروع في الاولى مبطل فليتامل سم أقول وقد يفرق بان ما هنا مقصود باعتبار الاصل بخلاف ذلك
(قوله حتى يجلس) اى وإن سلم الإمام قبل أن يجلس واذا جلس قبل سلام الإمام وكان وضع جلوسه كما هو
الفرض لم يجب قيامه فور ابعده سلام الإمام كما لو لم يقوم وكذا اذا جلس بعد سلام الإمام فيما يظهر لان قيامه
لغوفكانه باقى الجلوس ويعلم من قوله المذكور انه اذا لم يجلس لا يعتدله بالركعة التى قام اليها وهل يعتدله
بما بعدهما جلوسه بعدها قبل القيام اليه وإن كان بقصد الجلوس بين السجدةتين او الاستراحة فيقوم مقام
الجلوس الذى تعمده ولا يتقدح في ذلك قصد ما ذكر فيه نظر ولا يبعد الاعتدال ما ذكره سم وقوله وكذا اذا

بطلت صلاته مر (قوله قال الأذرعى فالذى يتقدح انه يكبر للمتابعة فانما محسوبة له) قد يتجه إسقاط قوله
للمتابعة اذا لمتابعة هنا وإنما كبر لانها محسوبة له لا للمتابعة في الانتقال اليها اذا لمتابعة في ذلك وكان ينبغى
إبدال قوله للمتابعة بقوله للانتقال فليتامل (قوله للمتابعة) لعل الوجه إسقاطه (قوله الذي يتجه انه لا يكبر
للانتقال اليها) فان قيل يمكن حمل كلام الأذرعى بالنسبة لسجدة التلاوة على ما اذا سمع قراءته اية السجدة
قبل الاقتمام به ثم اقتدى به ساجدا اذ هو حينئذ محسوبة له قلت زعم حسبانها له حينئذ ممنوع إذ لا يسن
للمصلي سجودا لم يسمع قراءته قبل الدخول في الصلاة ولو ممن اقتدى به بدليل انه لو انفرد هنا عقب إحرامه لم
يجزه السجود لسماعه قبل الاحرام فهذا السجود ليس إلا للمتابعة فلا يسن التكبير لانها لم (قوله يعنى
انتقل الخ) اى او هو للغالب (قوله مفارقة حد القعود) قد يقال ينبغى البطلان بمجرد الاخذ في النهوض
وإن لم يفارق حد القعود لانه شروع في المبطول وهو مبطول كالمقصد ثلاث خطوات متواليات فان مجرد الشروع
في الاولى مبطل فليتامل (قوله حتى يجلس) علم منه انه اذا يجلس لا يعتدله بالركعة التى قام اليها وهل يعتدله
بما بعدهما جلوسه بعدها قبل القيام اليه وإن كان بقصد الجلوس بين السجدةتين او الاستراحة فيقوم مقام
الجلوس الذى طلب منه ولا يتقدح في ذلك قصد ما ذكر فيه نظر ولا يبعد الاعتدال ما ذكره (قوله حتى يجلس)
اى وإن سلم الإمام قبل أن يجلس واذا جلس قبل سلام الإمام وكان موضع جلوسه كما هو الفرض لم يجب
قيامه فور ابعده سلام الإمام كما لو لم يقوم وكذا اذا جلس بعد سلام الإمام فيما يظهر لان قيامه لغوفكانه باقى
الجلوس وهو لو بقى في الجلوس لم يلزمه القيام فور ابعده سلام الإمام (على خلاف ما مر) اى على تصحيح المحرر انه

للمسبوق أن لا يقوم إلا بعد تسليمي الإمام ويجوز بعد الاولى فان مكث في محل جلوسه لو انفرد لم يضر وان طال أو في غيره

بطلت صلاته إن علم وتعمد لجوب (٣٨) القيام عليه فورا وإلا سجد لسهو و يظهر أن المخل بالفورية هنا هو ما يزيد على قدر جلسة

الاستراحة وقد مر أن تطويلها المبطل بقدر بما يقدر به تطويل الجلوس بين السجدين وذلك لأن قدرها عدوه تطويلا غير فاحش وكذا يقال في كل محل قالوا فيه يجب على المأموم القيام أو نحوه فوراً فضببط الفورية يتعين بما ذكرته ثم رأيت في المجموع صرح بذلك وعبارته وإن لم يكن في اشتغال المأموم بها تخلف فاحش بأن ترك الإمام جلسة الاستراحة أتى بها المأموم قال أصحابنا لأن المخالفة فيها يسيرة قالوا ولهذا لو زاد قدرها في غير موضعه لم تبطل صلاته اه فتأمل قوله زاد قدرها في غير موضعه فإنه صريح في أن كل ما وجب الفور في الانتقال عنه إلى غيره فتخلف بقدر جلسة الاستراحة لا يضر لأنه الآن قد زاد قدر جلسة الاستراحة في غير محله وقد علمت أنهم مصرحون بأن زيادة قدرها لا تضر (باب كيفية صلاة المسافرين) من حيث السفر وهي القصر ويتبعه الكلام في قصر فوائت الحضر والجمع ويتبعه الجمع بالمطر فاندفع اعتراضه بأن الترجمة ناقصة على أن المعيب النقص عما فيها لا الزيادة عليه والأصل في القصر قبل الإجماع آية النساء

جلس الخ استظهر الرشيدى وجوب فورية القيام في هذه الصورة (قوله بطلت صلاته) أي لعدم الاتيان بالجلوس الواجب عش (قوله وبه الخ) أي بقوله ومتى علم أي المفيد لزوم العود للجلوس (قوله وكذا الناسي) أي لا يلزمه العود كرددى (قوله على خلاف مامر) أي على تصحيح الحرر أنه لا يلزمه العود للمتابعة الإمام سم (قوله مامر في المتن) أي في سجود السهو كرددى (قوله والا يكن) أي قوله وقد مر في النهاية والمغنى (قوله كان أدركه الخ) عبارة المغنى بأن الخ (قوله ويجوز بعد الأولى) قضيته أنه لا يجوز معها وبه صرح في شرح البهجة حيث قال ويجوز أن يقوم عقب الأولى فإن قام قبل تمامها عمدا بطلت صلاته وظاهره ولو عاميا وينبغي خلافه حيث جهل التحريم لما تقدم من أنه لو قام قبل سلام إمامه سهوا أو جهلا لا تبطل صلاته لكن لا يعتد بما فعله فيجلاس وجوباً ثم يقوم عش (قوله أو غيره بطلت صلاته الخ) لا يشكل بما مر له من عدم البطان بتطويل جلسة الاستراحة خلافاً لما في حاشية الشيخ إذ لا جامع و فرق بين جلوس مطلوب في أصله وجلوس منهى عنه بعد انقطاع المتابعة رشيدى (ولما سجد لسهو) أي وإن كان ساهياً أو جاهلاً لم تبطل ويسجد للسهو نهاية ومغنى (قوله ويظهر أن المخل بالفورية هنا الخ) هذا الضبط على اعتماد الشارح البطان بتطويل جلسة الاستراحة أما على اعتماد شيخنا الشهاب الرملى عدم البطان به فيضبط المخل بالفورية بما يزيد على طمانينة الصلاة مر اه سم أقول في النهاية والمغنى هنا ماوافق كلام الشارح هنا كما اثرنا ليه (قوله ما يزيد على قدر جلسة الاستراحة) أي ما قدرها فغفرت نهاية ومغنى (قوله وذلك) أي الضبط المخل بما ذكر (قوله وضبط بالفورية) يعنى ضبط المخل بها و (قوله بما ذكرته) كان الأولى تقديمه على قوله يتعين (قوله ثم رأيت) أي المصنف (قوله بذلك) أي الضبط المذكور (قوله في اشتغال المأموم بها) أي بجملة الاستراحة (قوله قالوا) أي الأصحاب (في غير موضعه) أي موضع جلوس الاستراحة (قوله وقد علمت) أي انفاء (قوله أنهم مصرحون بأن الخ) هذا الكلام يشكل على ضبط مر المخل بالفورية بما يزيد على طمانينة الصلاة سم أقول ودفع النهاية الاشكال كما رخصه الرشيدى بأن التعيين أي على قدر طمانينة الصلاة وعلى قدر جلسة الاستراحة تساويان وإنما الخلاف في العبارة (باب صلاة المسافر)

(قوله من حيث السفر) إلى قول المتن من سافر في النهاية إلا قوله نعم إلى وفي خبر مسلم وقوله وعم إلى المتن وقوله إلا من شذ (قوله وهي) أي كيفية صلاة المسافر من حيث السفر (قوله ويتبعه) أي الكلام في قصر السفر (قوله والجمع) عطف على القصر عش (قوله فاندفع اعتراضه الخ) فيه نظر سم عبارة البصرى قوله ويتبعه الخ قد يقال أنه لا يرفع الاشكال لأن ما فاداه إنما يصلح للتبعية المصححة لأصل ما ذكر في هذا الباب فالأول الاختصار في الجواب على قوله أن المعيب الخ اه أقول وقد أشار الشارح إلى ذلك النظر بذكر الجواب الثاني بالعلو (والأصل) إلى قوله نعم في المغنى قوله الآية النساء هي إذا ضربتم في الأرض الآية وهي مقيدة بالخوف لكن صح جوازها في الأمن بخبر لما سأل عمر النبي ﷺ عن ذلك فقال صدق الله بما عليكم فأقبلوها ويجوز فيه الاتمام لما صح عن عائشة أنها قالت يا رسول الله قصرت بفتح التاء وأتممت بضمها وأفطرت بفتحها وصمت بضمها فقال أحسنت يا عائشة وأما خبر فرضت الصلاة ركعتين أي في السفر فمعناه لمن أراد الاختصار عليها جمعاً بين الأدلة النهائية ومغنى (قوله مكتوبة) الظاهر أنه يجوز قصر المعادة ولا ينافيه قولهم شرط القصر المكتوبة لأن المراد المكتوبة ولو أضافه لقله لكان لا يجوز للصبي القصر مع أنها غير

لا يلزمه بعود الإمام (قوله ويظهر أن المخل بالفورية هنا هو الخ) هذا الضبط ظاهر على اعتماد الشارح البطان بتطويل جلسة الاستراحة أما على اعتماد شيخنا الشهاب الرملى عدم البطان به فيضبط المخل بالفورية بما يزيد على طمانينة الصلاة مر (قوله وقد علمت أنهم مصرحون بأن الخ) هذا الكلام يشكل على ضبط مر المخل بالفورية بما يزيد على قدر طمانينة الصلاة اه

(باب كيفية صلاة المسافر) (قوله فاندفع اعتراضه الخ) فيه نظر

لأنه مندورة (رباعية) لا صبح ومغرب إجماعاً نعم حكى عن بعض أصحابنا جواز قصر الصبح (٣٦٩) في الخوف إلى ركعة وفي خبر مسلم أن

الصلاة فرضت في الخوف ركعة وحملوه على أنه يصليها فيه مع الإمام وينفرد بأخرى وعم ابن عباس ومن تبعه القصر إلى ركعة في الخوف في الصبح وغيرها لعموم الحديث المذكور (مؤداة) وفاتحة السفر الآتية ملحقة بها فلا ينافي الحصر أو أنه اضافي (في السفر الطويل) اتفاقاً الامن وعلى الاظهر في الخوف (المباح) أي الجائز في ظنه كمن ارسل بكتابت لم يعلم فيه معصية كما هو ظاهر سواء الواجب والمنسوبة والمباح والمكروه ومنه أن يسافر وحده لا سيما في الليل لخبر احمد وغيره كره صلى الله عليه وسلم الوحدة في السفر ولعن ركب القلاة وحده أي أن ظن ضرراً يلحقه وقال الركب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب فيكرهه أيضاً اثنان فقط لكن الكراهة هنا اخف وصح خبر لو يعلم الناس ما أعلم في الوحدة ما ساروا ركب بلبيل وحده والاوجه ان من أنس بالله بحيث صار يأنس بالوحدة كانس غيره بالرفقة عدم الكراهة كما دللته للانفراد حاجة واليعد عن الرفقة حيث لا يلحقه غوهم كالوحدة كما هو ظاهر (لا فائنة الحضر) ولو احتمالا ومثله في جميع ما يأتي سفر

مكتوبة في حقه وله إعادتها تامة أي أن صلاها مقصورة ولو صلاها تامة ينبغي أن يتمتع بإعادتها مقصورة سم على المنهج وينبغي أن يحل ذلك إذا لم يعد لها الخلل في الأولى وغيره وجامن الخلاف وإلا جازله قصر الثانية وإتمامها حيث كان يقول به المخالف وسيأتي للشارح مران الاوجه لإعادتها مقصورة بعد قول المصنف ولو اقتدى بتم الخ ع (قوله) لأنحو مندورة) عبارة المغني فلا تقصر المندورة كان نذر أن يصلي أربع ركعات ولا النافلة كان نوى أربع ركعات سنة الظهر القبلية مثلاً لعدم ورودها (قوله) فلا ينافي الحصر) أي لأن المعنى حينئذ مؤداة وما ألحق بها دليل ما يأتي ولو أريد مؤداة في السفر ولو بالامكان بأن يمكن فعله حال وجوبها مؤداة فيه لم ترد فائنة السفر أصلاً سم (قوله) أو أنه اضافي) أي لا فائنة الحضر سم ومغني (قوله) اتفاقاً) أي قوله لا سيما في المغني (قوله) اتفاقاً الخ) عبارة المغني فلا تقصر في القصر أو المشكوك في طوله في الامن بخلاف ولا في الخوف على الأصح اه (قوله) وعلى الاظهر في الخوف) لعل مقابل الاظهر لا يشترط الطول في الخوف فليراجع رشيدى (قوله) كمن ارسل الخ) وكمن خرج لجهة معينة تبعاً لشخص لا يعلم سبب سفره نهاية ومغني قال الرشيدى قوله لم يرد لا يرد سبب الخ أنهم أنه إذا علمه وأنه معصية لا يقصر وأشار الشيخ ع ش في الحاشية إلى أن هذا المقصود غير مراد اخذ من قول الشارح مر في الفصل الاتي عقب قول المصنف لا يعلم موضعه وان امتنع على المتبوع القصر الخ وقد يمنع هذا الاخذ بعمومه لأن ما يأتي مفروض في الاخير فهو مقهور فلم يوجب جرمه تسبب في معصية أصلاً فلا يؤخذ منه حكم عموم التابع وان لم يكن مقهوراً فليراجع اه (قوله) لم يعلم فيه معصية) يتردد النظر فيما لو تبين له بعد انتهائه السفر أنه سفر معصية فهل يقضى نظر الأول أو لا يقضى نظر أظنه محل تأمل ويؤيد الأول قولهم العبرة في العبادات الخ ويتردد النظر أيضاً فيما لو علم في أثناء سفره هل يتمتع عليه الترخص من حينئذ نظراً لكون سفره من حينئذ سفر معصية أو لا نظراً لأصل السفر وطرو وما ذكر كطر والمعصية في السفر محل تأمل أيضاً ولعل الأول أقرب ثم رايت قول المصنف الاتي ولو انشأ الخ وهو صريح في ذلك بصري وقوله ويؤيد الأول قولهم الخ محل نظر إذ التبيين المذكور لا يجعله عاصياً في الواقع بالسفر المذكور (قوله) كما هو ظاهر) وينبغي أن مثل ذلك ما لو أكره على إصاله وعلم أن فيه معصية ع ش عبارة البصري وقع السؤال عما لو أكره على سفر المعصية والظاهر الترخص لأنه يصير حينئذ مباحاً لا كراه اه (قوله) سواء الواجب) أي كسفر حج (والمندوب) أي كزيارة قبره ^{صلى الله عليه وسلم} (والمباح) أي كسفر تجارة مغني (قوله) ومنه) أي من المكروه (أن يسافر الخ) أي ولو قصر السفر عن (قوله) أن يسافر وحده) أي وان يسافر للتجارة بقصد جمع المال والزيادة فيه على أمثاله والمباح في غير ذلك كمدى على شرح بافضل (قوله) أي أن ظن الخ) هذا إما يحتاج اليه بالنسبة للحديث الثاني لأن اللعن يؤذن بالحرمة فهو قاصر عليه رشيدى (قوله) الركب شيطان) أي كالشيطان في أنه يبعد عن الناس لئلا يطلع على أفعاله القبيحة ومثله يقال فيما بعده ع ش (قوله) والاوجه ان من أنس الخ) لا يخفى ما في صنعه من حيث الصناعة بصري أي وكان حقه أن يبذل أن يغنى أو عدم الكراهة بلا يكره في حقه (قوله) أخف) أي من الواحد (قوله) ما ساروا ركب بلبيل الخ) خص الركب والليل لأنهما مظنة الخوف أكثر ولا أقل الركب الماشي ومثل الليل النهار ع ش (قوله) والبعث الخ) مبتدأ وخبره قوله كالوحدة أي في الكراهة اه (قوله) ولو احتمالا) أي بان شك أفادت سفراً أو حضراً سم وع ش زاد المغني احتياطاً لأن الأصل الإتمام (قوله) ومثله) أي الحضر (في جميع ما يأتي) أي من الترخصات بالسفر (قوله) فلا يقصرها) إلى قوله وبه فارق في (قوله) في المتن مؤداة) لو أريد مؤداة في السفر ولو بالامكان بأنه يمكن فعله حال وجوبها مؤداة فيه لم ترد فائنة السفر أصلاً (قوله) فلا ينافي الحصر) أي لأن المعنى حينئذ مؤداة أو ما ألحق بدليل ما يأتي (قوله) أو أنه إضافي) أي لا فائنة الحضر (فرع) هل يجوز قصر المعادة لأنها ليست نفلاً محضاً سواء قصر الأولى أو لا أو بشرط قصر الأولى فيه نظر (قوله) كمن ارسل بكتابت الخ) مشى عليه مر وكذا قوله والاوجه ان من أنس بالله الخ (قوله) ولو احتمالا) أي بان شك أفادت سفراً أو حضراً

ولو سافر وقد بقي من الوقت
مالا يسعها فان قلنا انها
قضاء لم تقصر وإلا قصر
(ولو قضى فائمة السفر)
المبيح للقصر (فالاظهر
قصره في السفر) الذي
فاته فيه أو سفر آخر
يبيع القصر وان تخللت
بينهما إقامة طويلة لوجود
سبب القصر في قضائها
كأدائها وبه فارق عدم
قضاء الجمعة جمعة وما ذكر
في السفر الآخر لا يرد عليه
وان قلنا بالمشهور أن
المعرفة إذا أعيدت تكون
عين الأولى لأن قوله دون
الحضر يبين أنه لافرق
ومحل تلك القاعدة على
نزاع فيها حيث لا قرينة
تصرف الثانية لغير الأولى
أو ما هو أعم منها (دون
الحضر) ونحوه لفقد
سبب القصر حال فعلها
ودعوى أنه لا يلزمه في
القضاء إلا ما كان يلزمه
في الاداء متنوعة (ومن
سافر من بلدة فأول سفر
بجائزة سورها) المختص
بها وان تعدد ان كان لها
سور كذلك ولو في جهة
مقصده فقط لكن ان
بقيت تسميته سورا

المغنى لإقوله إلا من شذ (قوله ولو سافر الخ) هل صورة المسئلة أنه شرع في الصلاة أدرك في الوقت ركعة حتى
للم يشع فيها بل اخرجها عن الوقت امتنع قصرها او مجرد بقائه قدر ركعة من الوقت بعد السفر يجوز
لقصرها وان اخرجها عن الوقت وكلام الشارح في شرح الارشاد الصغير وكذا كلام البهجة كالصريح في
الثاني لكن نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى الاول وفيه نظر ظاهر فليتأمل سم قال ع ش والرشيدى
ورجع النهاية الى الثاني بعد جريانه على الاول وهو اى الثاني المعتمد اه وجرى المغنى على الاول ثم قال وهذا
ظاهر لمن تأمله وان لم يذكره أحد فبما علمت وقد عرضت ذلك على شيخنا الشيخ ناصر الدين الطبرلاوى فقبله
واستحسنه اه اى انه يشترط وقوع ركعة في السفر وإلا فتكون مقضية حضر فلا تقصر (قوله مالا يسعها)
اى الصلاة بتأملها (قوله فان قلنا انها قضاء الخ) عبارة المغنى فان بقي ما يسع ركعة الى اقل من اربع ركعات
قصر ايضا ان قلنا انها اداء وهو الاصح ولا فلا اه (قوله انها قضاء) اى بان لم يبق قدر ركعة من الوقت على
الراجح رشيدى وع ش (قوله لوجود سبب القصر الخ) وهو السفر (قوله وبه فارق الخ) اى بقوله لوجود
سبب الخ (قوله وعدم قضاء الجمعة جمعة) اى لا تنفاس سبب كونها جمعة وهو الوقت ع ش (قوله وما ذكر في
السفر الخ) اى من انه مثل السفر الذى فاتته فيه (قوله لا يرد عليه) اى المصنف سم (قوله وان قلنا بالمشهور
الخ) لك ان تقول المراد باللام في السفر الاول للجنس وحيث فلا اشكال وان قلنا بمقتضى تلك القاعدة كما هو
ظاهر بصرى (قوله ان المعرفة الخ) هو بفتح الهمزة بدل من المشهور وبالبدل على نية تكرار العامل قال به
مقدرة فيه ع ش والظاهر انه على تقدير من البيانية (قوله ان المعرفة الخ) ليست بقيد بل الاسم مطلقا اذا
أعيد معرفة يكون عين الاول أو نسكرة يكون غيره كما تقرر في محله (قوله لان الخ) علة لعدم الورد (قوله يبين
انه لافرق) اى بين السفر الذى فاتته فيه وغيره كردى وع ش (قوله ومحل تلك القاعدة الخ) على انها
اكثرية سم (قوله حيث لا قرينة الخ) اى وقد وجدت القرينة هنا وهى دون الحضر ع ش (قوله لغير
الأولى) اى لمباينها (قوله او ما هو أعم منها) اى كما هنا (قوله ونحوه) اى كسفر المعصية ع ش عبارة سم اى
كسفر غير القصر اه (قوله ممنوعة) اى كليا سم (قوله المختص بها) الى قوله وبعضه في المغنى لإقوله
لكن الى لان والى المتن في النهاية إلا ما ذكر قول المتن (بجائزة سورها) اعلم أن العادة أن باب السور له
كتفان خارجان عن محاذة عتبته بحيث ان الخارج يجاوز العتبة وهو في محاذة الكتفين فهل يتوقف جواز
القصر على مجاوزة محاذة الكتفين فيه نظر ومال مر للتوقف فليحذر اه سم اى مال لتوقف
القصر على المجاوزة ولعل وجهه انه لا يعد مجاوزة للسور إلا بمجاوزة جميع اجزائه ومنها الكتفان ع ش
(قوله وان تعدد الخ) والظاهر ان فيه ما قاله ابن ابي الدم اخذ من كلام البغوى واقره الزركشى من انه لو كان
البلد داخلين كبيرتين يجمعهما سور واحد وبينهما سور داخل البلد كبكدهما أى والمدينة المنورة قصر
عند مفارقة محله وان كان داخل البلد كردى (قوله كذلك) اى مختص بها سم (قوله ان بقيت الخ) عبارة
(قوله ولو سافر وقد بقي من الوقت الخ) هل صورة المسئلة أنه شرع فيها وأدرك في الوقت ركعة حتى لو لم يشع ع بل
اخرجها عن الوقت امتنع قصرها او مجرد بقائه قدر ركعة من الوقت بعد السفر يجوز لقصرها وان اخرجها
عن الوقت كلام الشارح في شرح الارشاد الصغير كالصريح في الثاني وكان وجهه انها حينئذ فائمة سفر
وقول البهجة ولو اخر وقت فرضه وقد بقي بقدر ركعة دال على الثاني دلالة لا خفاء معها بل لا يكاد يحتمل
غيره لكن نقل عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى الاول وفيه نظر ظاهر فليتأمل (قوله لا يرد عليه) اى المصنف
(قوله ومحل تلك القاعدة الخ) على انها اكثرية (قوله ونحوه) اى كسفر غير القصر (قوله ممنوعة) اى كليا
(قوله مجاوزة سورها) اعلم ان العادة ان باب السور له كتفان خارجان عن محاذة عتبته بحيث ان الخارج
بجواز العتبة وهو في محاذة الكتفين فهل يتوقف جواز القصر على مجاوزة محاذاته الكتفين فليس له
القصر قبل مجاوزة ذلك وان انفصل عن العتبة فيه نظر ومال مر للتوقف فليحذر (قوله كذلك) اى
مختص بها (قوله لكن ان بقيت تسميته سورا) في شرح الروض قال لا ادعى وهل للسور المنهك حكم العامر

لأن ما في داخله ولو خرابا و مزارع محسوب من موضع الإقامة والخذق كالسور وبضه (٣٧١) تبعضه وان لم يكن فيه ماء على الأوجه

ويظهر انه لا عبرة به مع وجود السور والحق الاذرى به قرية انشئت بجانب جبل يشترط فيمن سافر في صوبه قطع ارتقاعه ان اعتدل وإلا فلا نسب اليها منه عرفا وبلحق بالسور أيضا نحو يربط أهل القرى عليها بالتراب وانحوه (فان كان وراءه عمارة اشترط مجاوزتها في الاصح) لانها تابعة لداخله فثبت لها حكمه واطال الاذرى في الاقتصار له (قلت الاصح) الذى عليه الجمهور انها (لا تشترط والله اعلم) لانها لا تعد من البلد ودعوى التبعية لا تفيد هنا لان المدار فيه على محل الإقامة ذاتا لا تبعاً على أن التبعية هنا ممنوعة الا ترى الى قول الشيخ ابى حامد لا يجوز لمن في البلد أن يدفع زكاته لمن هو خارج السور لانا نقل للزكاة ولا ينافيه ما يأتى انه لو اتصل ببناء قرية بأخرى اشترطت مجاوزتهما لانهم جعلوا السور فاصلاً بينهما ومنه يؤخذ ان من بالعمران الذى وراء السور لو اراد ان يسافر من جهة السور لم تشترط مجاوزة السور لانه مع خارجه كبلدة منفصلة عن اخرى ولا اطلاق المصنف فيمن سافر قبل فجر رمضان اعتبار العمران لانه محمول

النهاية ولو كان السور منه وما بقيت له بقايا اشترط مجاوزة أى السور الذى بقي منه شئ. ولا فلاه وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقد يقال ان كان المنهدم بقيد فواند السور او بعضها فالوجه اعتباره وإلا فالوجه ان حكمه حكم بقية الخراب والفرق بينهما بعيد فليتامل (قوله لان الخ) راجع للمتن (قوله لا عبرة به) أى بالخذق عش (قوله به) أى بالسور (قوله قرية انشئت بجانب جبل) أى ليكون كالسور لانهما قال عش هذا التعليل يشعر بانهم لو لم يقصدوا كونه كالسور بل حصل ذلك بحسب ما اتفق عند إرادة البناء لعدم صلاحية غير ذلك الموضع مثلاً لم يشترط مجاوزته وأسقط هذا التعليل حجج فاقضى أنه لا فرق وهو ظاهر حيث حصل به منفعة لأهل القرية اه وعبارة البصرى إنما يظهر أى اللاحق إذا كان بقصد التسور بالجبل اما إذا كان الخوف من نحو سيل فلا يظهر وجهه أى اللاحق اه (قوله يشترط الخ) أى فقال يشترط الخ قول المتن (فان كان وراءه عمارة) أى كدور متلاصقة له عرفاً هيامة ومعنى (قوله ويلحق بالسور) أيضاً نحو يربط أهل القرى الخ) أى لارادة حفظهم من الماء مثلاً اما ما جرت العادة به من إلقاء الرماد ونحوه حول البلد فليس مما نحن فيه فلا يكون كالسور لكنه يعدم من مراقبها كفى سم عن مر اه عش (قوله وانحوه) أى كشركة (قوله لانها لا تعد) الى قوله ولا ينافيه فى المعنى إلا قوله ودعوى الى الا ترى الى قوله والفرق فى النهاية إلا ما ذكره وقوله ومنه يؤخذ الى ولا اطلاق المصنف (قوله ان هو خارج السور) أى ولو كان الاخذ من الذين بيوتهم داخل السور فليقتبسه له فانه يقع بمصرنا كثيراً عش (قوله ولا ينافيه) أى تصحيح المصنف عدم الاشتراط (ما يأتى) أى فى شرح القرية كبلدة (قوله لانهم) أى هنا (قوله جعلوا السور فاصلاً الخ) أى ولا فاصل فى الاتصال المذكور سم ويوافقه قول السكردى قوله فاصلاً بينهما أى بين بلد مسور وعمارة وراءه اه واما قول عش قوله فاصلاً بينهما أى فارقاً بين المستلذين اه بخلاف الظاهر بل العوالب (قوله ومنه يؤخذ الخ) أى من قوله لانهم جعلوا الخ (قوله لانه) أى المسور (قوله ولا اطلاق المصنف الخ) عطف على قوله ما يأتى انه الخ سم (قوله اعتبار العمران) أى الشامل لما وراء السور سم (قوله محمول على ما هنا الخ) عبارة النهاية محمول على سفره من بلدة لا سور لها يوافق ما هنا اه زاد المغنى وهذا هو المعتمد وقد يبق على اطلاقه ويفرق بأنه ثم لم يأت للعبادة ببدل بخلافه هنا اه (قوله فالركعتان) أى المتروكتان (قوله لم يأت ببدل) قد يناقش بان الركعتين المفصولتين بدل عن مجموع الأربع الاصلية سم (قوله فيه) أى الوقت (قوله ايضاً) أى كالصوم وقال السكردى أى كافى غير الوقت اه (قوله مطلقاً) الى قول المتن والقرية فى المعنى إلا قوله ومنه الى المتن الى قول المتن واول سفر فى النهاية إلا ما ذكره وما انبه عليه (قوله)

فيه نظر قلت الاقرب أن له حكمه وسيأتى فى كلامه قريباً ما يؤيده اه وأراد بالآتى فى كلامه المذكور ما نقله عنه بعد فى الخراب إذا بقيت بقايا محيطان قائمة ولم يتخذوه مزارع ولا هجره وبالتحويط على العامر دونه من قوله الصحيح الاقرب الى النصوص الاشتراط اه وقد يقال ان كان المنهدم بقيد فواند السور او بعضها فالوجه اعتباره وإلا فالوجه ان حكمه حكم بقية الخراب والفرق بينهما بعيد فليتامل (قوله ويظهر انه لا عبرة) اعتمدته مر (قوله الا ترى الى قول الشيخ أن حامد الخ) قد يقال الشيخ أبو حامد من المخالفين فلا يكون حجة على غيره مر (قوله لانهم) أى هنا جعلوا السور فاصلاً بينهما أى ولا فاصل فى الاتصال المذكور (قوله لم تشترط مجاوزة السور الخ) ومعلوم ان العمارة لو لا صقت السور لم يتحقق مجاوزتها إلا بعبور السور ولو بان يصير فى هراء جداره بخلاف ما إذا انفصلت عنه فقد يتحقق مجاوزتها قبل عبوره فليتامل (قوله ولا اطلاق المصنف الخ) معطوف على قوله ما يأتى أنه الخ ولا يقال هذا لآيتهم منافاته لما الكلام فيه ليجتاز للجواب فتأمل (قوله اعتبار العمران) أى الشامل لما وراء السور (قوله لانه محمول على ما هنا من التفصيل) أى فهو محمول على بلدة لا سور لها شرح مر (قوله والفرق بأنه ثم الخ) عبارة شرح العباب والفرق بأنه ثم لم يأت للعبادة ببدل بخلافه هنا لا تأثير له لان مدار البابين على وجود السفر بشروطه السابقة وقد صرحوا

على ما هنا من التفصيل بين وجود سور وعدمه والفرق بأنه ثم لم يأت ببدل بخلافه هنا يرد بأنه ثم يأتى بالقضاء وكفى به بدلاً فان أريد فى الوقت فالركعتان هنا لم يأت لهما ببدل فيه أيضاً فاستويا (فان لم يكن) لها (سور)

مطلقا) أى أصلا نهاية (قوله كقرى متفصلة الخ) أى ولومع التقارب نهاية ومعنى وفى الكردي على
 بافضل بل ولومع الاتصال وعبارة السيوطى فى مختصر الروضة ولو جمع سور قرى متصلة او بلدتين لم تشترط
 مجاوزته اه اى السور وانما تشترط مجاوزة القرىتين او البلدتين المتصلتين فقط وجود السور الغير
 المختص كعدمه اه قول المتن (قوله) اى سفره نهاية (قوله ليس به اصول الخ) اى فانه ذلك اولى
 رشيدى عبارة ع ش قوله ليس به الخ صفة الخراب والمعنى ان الخراب المتدخل بين العمران وإن صار ارضا
 محضة لا أثر للبناء فيه يشترط مجاوزته اه (قوله لانه الخ) أى العمران وكذا ضمير قوله ومنه الخ (قوله على
 ما يحته الاذرى) ومشى عليه جماعة ووافق عليه مر سم على المنهج ونق ما لو هجرت المقبرة المذكورة
 واتخذ غير هاهل يشترط مجاوزتها ام لافيه نظر والاقرب الاول لنسبتها لهم واحترامها نعم ولو اندرست
 وانقطعت نسبتها لهم فلا يشترط مجاوزتها ع ش وتعقبه الجبى بمناصه وضعفه الحنفى واعتمد ان القرية
 يكتفى فيها بمجاوزة اعدام او ثلاثة السور والخندق وإن لم يكن سور والعمران إن لم يكن سور ولا
 خندق فاهم اه وهو الموافق لصريح الشارح الآتى ولصنيع النهاية والمعنى حيث اعتبر اما ذكر فى الحلقة ولم
 يتعرض له فى القرية (وإن كلام) يظهر انه عطف على ويثبت الخ ويحتمل عطفه على قوله ما فيه وعليه كان
 المناسب تقديم قوله فى شرح العباب على قوله ما قيس (قوله صاحب المعتمد) وهو البندى جى (مصرح
 بخلافه والفرق) تقدم عن مر خلافه ع ش (قوله والفرق بينهما) اى المقابر المتصلة بالعمران ومطرح
 الرماذ الخ (قوله هنا) اى فى بلدة لا سور لها (بعده) اى بعد العمران رشيدى (قوله او يجره بالتحويط)
 يخرج ما لو هجر بمجرد ترك التردد اليه سم وشوبرى (قوله على ما العامر) أى وإن جعل للخراب سور إذ لا
 عرة به مع وجود التحويط على العامر ع ش (قوله اصول ابنته) الظاهر ان المراد الا اساسات بصرى عبارة
 النهاية والمعنى اصول حيطانه اه (قوله كاهمتم) اى المزارع ع ش (قوله بالاولى) اى لان البساتين
 تسكن فى الجملة بخلاف المزارع بجرى (قوله وإن حوطت الخ) اى البساتين والمزارع ع ش (قوله إن كان
 فيها) اى فى البساتين معنى ونهاية اى ومثلها المزارع (قوله عدم الا شراط) اى عدم اشتراط مجاوزة بساتين
 فيها قصور أو دور تسكن فى بعض فصول السنة أو فى جميعها على الظاهر فى المجموع وشيخنا وقوله أو فى جميعها
 فيه وقفة (قوله واعتمده الاسنوى الخ) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله والقرىتان الخ) اى فاكثر شيخنا
 ولعل المواد بالقرىتين هنا ما يشمل القرية والبلدة (قوله وإن اتصلتا) اى ولم يكن بينهما سور ولا اشترط
 مجاوزة السور فقط وبه يعلم انه يقصر بمجاوزة باب زويلة ع ش زاد الجبى ومثله مجاوزة باب الفتوح
 لانها طرفا القاهرة حفى اه (قوله ولا) اى ان لم تتصلا ع ش (قوله وقو والموردى الخ) قد وبه وافقه قول
 المغنى والمنفصلتان ولو يسيرا يكفى مجاوزة أحدهما (قوله فى إطلاقه نظر) عبارة النهاية جرى على الغالب
 والممول عليه العرف اه قال الرشيدى قوله مر جرى على الغالب يتأمل اه (قوله اعتمده) اى الضبط
 بالعرف سم قول المتن (ساكن الخيام) اى كالأعراب (قائدة) الخيمة اربعة اعداد تنصب وتسقف
 بشى من نبات الارض وجميعها خيم كثيرة وتمزج جمع الخيم على الخيام ككباب وكلاب والخيام جمع الجمع واما
 المتخذ من ثياب او شعر او صوف أو وبر فلا يقال له خيمة بل خباء فقديتوزون فيطلقونه عليه ومعنى ع ش
 قول المتن (مجاوزة الحلقة) والحلتان كالقرىتين معنى (قوله فقط) الى قوله ويفرق فى المغنى لا قوله وإن
 بحصوله فيما لو سور بمجاوزته فالتوقف حينئذ على مجاوزة ما وراءه من العمران لا معنى له اه وقوله
 فالركعتان هنا الخ قد يناش بان الركعتين المفعولتين بدل عن مجموع الاربع الاصلية (قوله او يجره
 بالتحويط على العامر) يخرج ما لو هجره بمجرد عدم التردد اليه ويؤيده قوله فى شرح العباب بخلاف ما اذا
 لم يتخذوه مزارع ولا هجره بما ذكر فلا من مجاوزته وإن لم يكن مسكونا على المعتمد لانه صالح للسكنى
 فهو من العمران اه لكن قضيته انه اذ لم يصالح للسكنى ولا ذهب اصول ابنته لا يعتبر وفيه نظر فليتأمل
 (واعتمده الاسنوى وغيره) وهو المعتمد شرح مر (ثم رابت الاذرى وغيره اعتمده) عبارة شرح

لها سور غير مختص بها
 كقرى متفصلة جمعها سور
 (قوله مجاوزة العمران)
 وإن تخلل خراب ليس به
 أصول ابنته أو نهر وإن كبر
 أو ميدان لانه محل الإقامة
 ومنه المقابر المتصلة به
 ومطرح الرماد وملعب
 الصبيان ونحو ذلك على
 ما يحته الاذرى وبينت ما فيه
 فى شرح العباب وإن كلام
 صاحب المعتمد والسبكى
 مصرح بخلافه والفرق بينهما
 هنا فى الحلقة الاتية واضح
 (لا الخراب) الذى بعده إن
 اتخذوه مزارع او هجره
 بالتحويط على العامر او
 ذهب اصول ابنته ولا
 اشترط مجاوزته (و) لا
 (البساتين) والمزارع كما
 فهمت بالاولى وإن حوطت
 واتصلت بالبلد لانها لم تتخذ
 للسكنى نعم إن كان فيها ابنته
 تسكن فى بعض ايام السنة
 اشترطت مجاوزتها على
 ما جزم به لسكنه استظهر فى
 المجموع عدم الاشتراط
 واعتمده الاسنوى وغيره
 (والقرية كبلدة) فى جميع
 ما ذكره والقرىتان ان اتصلتا
 عرفا كقرية وإن اختلفتا
 اسماء ولا كفى بمجاوزة قرية
 المسافر وقول الماوردى
 ان الانفصال بذراع كاف
 فى إطلاقه نظر والوجه
 ما ذكرته من اعتبار العرف
 ثم رأيت الاذرى وغيره

اتسعت وقوله هذا إلى فان وقوله وهي بجميع العرض وقوله أو كانت ببعض العرض وإلى قوله ولو اتصل في النهاية إلا لقوله وإن اتسعت وقوله وهي بجميع العرض وقوله وبقرق إلى والنازل (قوله فقط) أي لا مع العرض بجري (قوله بحيث مجتمع الخ) أي بالقوة وهو قيد لقوله أو متفرقة بجري (قوله للسمر) وهو الحديث ليلالو (قوله في ناد الخ) وهو مجتمع القوم ومتحدثهم عش (قوله ويستعير بعضهم الخ) أي أو لا فكالمزيتين فيما مر شرح بأفضل (قوله ويشترط مجاوزة مرافقها الخ) قضية اعتبار ما ذكر في الحلة وعدم التعوض له في عقوبة أنه لا يشترط مجاوزته فيها وتقدم عن سم عن مر أي في غير الشرح ما يخالفه فليراجع وجرى عليه حجج عش عبارة البجري لم يعتبر وامثله في القرية لأن لها ضابطا وهو مفارقة العمران أو السور أو الخندق كذا قرره شيخنا الزبدي اه شوري واعتمد سم انه يعتبر فيها ايضا وضعفه شيخنا الحنفى اه (قوله وكذا ماء وحطب الخ) ظاهره وإن بعدا ولو قيل باشتراط نسبتها اليها عرفا لم يكن بعيدا عش عبارة المغنى وإن نولوا على محط أو ماء فلا بد من مجاوزته إلا أن يتسع بحيث لا ينحصر بالنازلين اه ويؤيد ذلك قول الصارح الاتي أي التي تنسب الخ ثم قوله وما ينسب اليه الخ (قوله فلا ترد) أي المرافق المذكورة (عليه) أي المصنف (قوله وذلك) أي اشتراط مجاوزة المرافق (قوله هذا) أي الاكتفاء بمجاوزة الحلة ومرافقها (قوله فان كانت بواد) انظر ما معنى كون الوادي من جملة مفهوم المستوى لا يقال مراده بالمستوى بالنسبة اليه المتبدل فتداسستعمل لفظ المستوى في حقيقته مما ليس فيه صعود ولا هبوط بالنسبة للربوة والوعدة وفي مجازة بالنسبة للوادي لا نأقول بنا في هذا قوله بعد ان اعتدلت هذه الثلاثة فتأمل رشدي أقول المتن ما بين جيلين ونحوهما والمراد بالمستوى هنا ما ليس فيه صعود ولا هبوط ولا بين نحو جيلين فلا إشكال (قوله وهي) أي البيوت (بجميع العرض) ليس في النهاية كما نبهنا عليه قال البصري ولعله لسقم نسخه فانه ذكر بعد ذلك محترزه بقوله أو كانت ببعض العرض الخ اه (قوله أو ربوة) عطف على بواد سم (قوله اشترطت الخ) هل يشترط مع مجاوزة العرض وما عطف عليه مجاوزة المرافق المتقدمة فان اشترطت لم يخالف هذه ما في المستوى فتشكل التفرقة بينهما وإن لم تشترط لم يظهر الضبط بمجاوزة العرض لأن الغرض انها عمت العرض فيمكن الضبط بمجاوزتها سم عبارة عش قوله وهل الهبوط ومحل الصعود أي إن استوعبت البيوت أخذاعمار وما يأتي هذا ويقال عليه حيث كانت المسئلة صورة بما ذكر فلا حاجة إلى ذكر اشتراط مجاوزة العرض أي وما عطف عليه إذ البيوت المستوعبة لذلك داخلية في الحلة والظاهر أن من اشتراط مجاوزة العرض أي وما عطف عليه لا يشترط استيعاب البيوت له ومن اشترط استيعابها لم يذكره اشتراط مجاوزة ما ذكر بعد الحلة ولعلم ما طريقتان إحداهما صرح به الجمهور من انه يشترط مع مجاوزة الحلة مجاوزة العرض أي وما عطف عليه حيث كانت الحلة ببعض ذلك لاجبوعه والثانية ما قاله ابن الصباغ من أن الحلة إن كانت بجميع ذلك فيشترط مجاوزتها وإن كانت ببعضه اشترطت مجاوزة الحلة فقط واعتمد الأولي الشهاب الرمي فاذا كانت الحلة بمراقفها في ثناء الوادي وأراد للسفر إلى جهة العرض لا تكفي مجاوزة الحلة بمراقفها بل لابد من مجاوزة العرض ايضا فتأمل ثم جزم مر بخلافه فقال بل

العياب ثم رأيت الأذرى استحسن الضبط بالعرف (قوله وكذا ماء وحطب اختصاصها) عبارة شرح العياب ويظهر جريان ذلك في نحو مطرح الرماذ ايضا وكان وجه التخصيص أن الغالب في هذين الاشتراك فاحتج لتقييدهما بما ذكر بخلاف غيرهما فلم يحتج لتقييده بذلك اه (قوله وكذا ماء وحطب الخ) انظر لوانفصلا عنهما عن بقية مرافقها (قوله أو ربوة) عطف على بوادش (قوله اشترطت مجاوزة العرض الخ) هل يشترط مع مجاوزة العرض وما عطف عليه مجاوزة المرافق المتقدمة فان اشترطت لم يخالف هذه ما في المستوى فتشكل التفرقة بينهما وإن لم يشترط لم يظهر الضبط بمجاوزة العرض لأن الغرض انها عمت العرض فيمكن الضبط بمجاوزتها مال مر إلى ذلك إلى أن تصوير المسئلة بما لا يعد حلة واحدة فلا بد من مجاوزة العرض أن عتمه ولا يجب مجاوزة ما زاد عليه وإن عتمه ايضا حيث تظهر التفرقة بينهما وبين ما في المستوى لا نأمله مفروض

فقط وهي بكسر الحاء بيوت
مجموعة أو متفرقة بحيث
يجتمع أهلها للسمر في ناد
واحد ويستعير بعضهم من
بعض ويشترط مجاوزة
مرافقها ك مطرح رماذ
وملعب صبيان وناد
ومعاطن ليل وكذا ماء
وحطب اختصاصها وقد
يشمل اسم الحلة جميع هذه
فلا ترد عليه وذلك أن هذه
كلها وإن اتسعت معدودة
من مواضع إقامتهم هذا
إن كانت بمستوفان كانت
بواد وسافر في عرضه
وهي بجميع العرض أو
بربوة أو وهذه اشترطت
مجاوزة العرض ومحل
الهبوط ومحل الصعود
إن اعتدلت هذه الثلاثة
فان أفرطت سعتها أو كانت

تسكنى كفى شرح الروض اه ع ش أى وفي التحفة والنهاية (قوله ببعض العرض) أى ومحل الهبوط أو الصعود (قوله ويفرق الخ) تقدم عن سم ما فيه إلا ان يرجع هذا إلى قوله أى التى الخ فتأمل (قوله بينهما) أى بين الحلة التى فى الوادى أو الربرة أو الوهدة (قوله وبين الحلة فى المستوى الخ) إن أريد الحلة المعتدلة أتضح الفرق سم (قوله لا يميز ثم) أى فى الحلة التى فى المستوى (قوله وما ينسب إليه الخ) كانه إشارة إلى نحو مطرح الرماد وملعب الصبيان سم (قوله وهذا محل ما بحث الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج وظاهر ان سائر غير الابنية والخيام كتنازل بطريق خال عنها رحله كالحلة فيما تقرر اه (قوله أى الذى لا سور له الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية حيث جرى على ان اهل البلد المتصل بساحل البحر لا يعد مسافرا إلا بعد جرى السفينة أو الزورق إليها وإن كان لها سور عبارة سم قوله أى الذى لا سور لها وكذا ذو السور مر اه (قوله لوضوح الفرق الخ) اعتمده الخطيب وعلى هذا فالساحل الذى له سور العبرة فيه بمجاورة سورته الذى فيه عمران من غير سور العبرة فيه بجرى السفينة أو الزورق كرى على بافضل عبارة السكردى بفتح الكاف على الشرح قوله أى الذى لا سور لها احتراز عن الذى له سور فان الشروط فيه بمجاورة السور فقط اه (قوله بساحل البحر) متعلق باتصل وفى الايعاب مانصه خرج باتصال الساحل بالبلد أى بعمرانه ما لو كان بينهما فضاء فيترخص بمجرد مفارقة العمران كرى على بافضل (قوله اشترط جرى السفينة الخ) ومعلوم ان هذا فى حق اهل البلد المجاور للبحر اما غيرهم من باقى الهم بقصد نزول السفينة فلا يتوقف قصرهم على سير السفينة لانهم يقصرون بمجاورة عمران بلدهم أو سورها ع ش (قوله أو زورقها) وهذا يكون فى السواحل التى لا تصل السفينة إليها القلة عمق البحر فيها فيذهب إلى السفينة بالزورق فاذا جرى الزورق إلى السفينة كان ذلك أول سفره قال الزبائى أى وع ش أى آخر مرة فمادامت تذهب وتعود فلا يترخص اه كرى على بافضل وفى البجبرى من الخلى فلعن بالسفينة ان يترخص إذا جرى الزورق اخر مرة وإن لم يصل إليها اه (قوله وإن كان) أى جرى السفينة (قوله فى هواء العمران الخ) أى فى مسامحة العمران بصرى وقول السكردى على الشرح قوله وإن كان أى البحر فى هواء العمران بأن يستمر البحر بعض العمران لانه حينئذ كالأدم اه لا يخفى ما فيه (قوله كما اقتضاء إطلاقهم) أى خلافا لبعض المتأخرين عبارة السكردى على بافضل قال الزبائى ومحل ما تقدم مالم تبحر السفينة محاذية للبلد كان سافر من بولاقي إلى جهة الصعيد والافلا بدم من مفارقة العمران اه وعبارة الرشيدى قوله مر جرى السفينة ظاهرة وإن كان فى عرض البلد لكن عن الشهاب ابن قاسم أن محله إذا لم يكن فى عرض البلد وكذلك هو فى حاشية الزبائى وإن خالف فيه الشهاب ابن حجر اه وقوله فى عرض البلد الأولى فى طول البلد كما فى البجبرى عبارته تنفيه سير البحر كالزبائى يعتبر بمجاورة العمران إن سافر فى طول البلد كان سافر من بولاقي إلى جهة الصعيد وسير السفينة أو جرى الزورق

ببعض العرض اكتفى بمجاورة الحلة ومراقبتها أى التى تنسب إليه عرفا كما هو ظاهر ويفرق بينهما وبين الحلة فى المستوى بأنه لا يميز ثم بخلافه هنا النازل وحده بمحل من البادية برفاقه وما ينسب إليه عرفا فيما يظهر وهذا محل ما بحث فيه أن رحله كالحلة فيما تقرر ولو اتصل البلد أى الذى لا سور له من جهة البحر كما هو ظاهر لوضوح الفرق بين العمران والسور بساحل البحر اشترط جرى السفينة أو زورقها وإن كان فى هواء العمران كما اقتضاء إطلاقهم

فما يعد حلة واحدة وعلى هذا فلو عدم ما مع العرض أو خرج عنه حلة واحدة ساوى ما فى المستوى إلا أن هذا لا يتناسب فرق الشارح ثم رابت فى شرح العباب استدلالا على شئ مقرر ما نصه ثم رابت فى المجموع ما يوضح ما ذكرته وهو لا فرق فى اعتبار مجاوزة عرض الوادى والهبوط والصعود بين المنفرد فى خيمة ومن هو فى جماعة أهل خيام على التفصيل المذكور قال أصحابنا ولو كان من أهل خيام قائما يترخص إذا فارق الخيام كلها ولو متفرقة إذا كانت حلة واحدة اه فافهم ان اهل الخيام التى هى حلة لا بد من مجاوزتها ولو افترط سعتها وإن هبط أو نزل أو جاوز العرض وانه يكتب فىها وإن قصرت عن العرض والمهبط والمصدون محل ما مر فى الثلاثة فى غير ذى الخيام التى هى حلة واحدة اه لكن انظر قوله بين المنفرد فى خيمة مع قوله فى شرح الروض ومحل اعتبار مفارقة عرضه فيما إذا اعتدل إذا كانت البيوت فى جميع عرضه فان كانت فى بعضه فإن بقارقها نقله ابن الصباغ عن أصحابنا ألهم إلا ان تصور مسألة الافراد فى خيمة بما اذا عمت عرضه وان كان فى غاية البعد (قوله ويفرق بينهما وبين الحلة الخ) إن أريد الحلة المعتدلة أتضح الفرق (قوله وما ينسب إليه) كانه إشارة إلى نحو مطرح الرماد وملعب الصبيان (قوله أى الذى لا سور له) وكذا ذو السور مر (قوله

اليها آخر مرة ان سافر في عرضه اه (قوله وينتهي) الى المتن في النهاية (قوله بامر) أى من السور وغيره (قوله ذلك) أى البلوغ (اول بلوغه اليه) أى بان قصد محلا لم يدخله قبل (قوله من سفره) أى من موضع قول المتن (وإذا رجع) ينبغي او وصل مقصده فيقطع سفره ببلوغه ما يشترط مجاوزته في ابتداء السفر من المقصد وكان هذا معنى قول الشارح سواء كان ذلك اول دخوله اليه سم وقوله فيقطع سفره الخ أى اذا نوى الإقامة في المقصد فلا ينقطع بذلك كما يأتى عن النهاية والمغنى (قوله المستقل الخ) إنما يظهر مفهومه بالنسبة الى قوله والى غير الخ (قوله من مسافة قصر) الى التنبيه في المغنى الا قوله وخرج الى وبين مسافة قصر وان الفصل في النهاية الاما ذكره وقوله وحكى الاجماع عليه وما انبه عليه (قوله مطلقا) أى وان لم يسو الاقامة به (قوله بنية الاقامة) أى المؤثرة قول المتن (انتهى سفره ببلوغه الخ) أى ولو مكرها او ناسيا فلما يظهر عن ش وانظر هل يخالف هذا قول الشارح المار انفا والى غير بنية الاقامة قول المتن (انتهى سفره الخ) ظهر للفقيه في ضبط اطراف هذه المسئلة ان السفر ينقطع بعد اجتماع شروطه باحد خمسة اشياء الاول بوصوله الى مبداء سفره من سور او غيره وإن لم يدخله وفيه مسئلتان احدهما ان يرجع من مسافة القصر الى وطنه وقيدته التحفة بالمستقل ولم يقيد به بذلك النهاية وغيره الثانية ان يرجع من مسافة القصر الى غير وطنه فيقطع بذلك ايضا لكن بشرطه قصد اقامة مطلقا او اربعة ايام كوامل الثاني انقطاعه بمجرد شروعه في الرجوع وفيه مسئلتان احدهما رجوعه الى وطنه من دون مسافة القصر الثانية الى غير وطنه من دون مسافة القصر بزيادة شرط وهو نية الاقامة السابقة الثالث بمجرد نية الرجوع وان لم يرجع وفيه مسئلتان احدهما الى وطنه ولو من سفر طويل بشرط ان يكون مستقلا ما كذا الثانية الى غير وطنه فيقطع بزيادة شرط وهو نية الاقامة السابقة فيما نوى الرجوع اليه فان سافر من محل نيته فسفر جديد والتردد في الرجوع كالجزم به الرابع انقطاعه بنية اقامة المدة السابقة بموضع غير الذى سافر منه وفيه مسئلتان احدهما ان ينوى الاقامة المؤثرة بموضع قبل وصوله اليه فيقطع سفره بوصوله اليه بشرط ان يكون مستقلا الثانية ينتهي بموضع عندا وبعد وصوله اليه فيقطع بزيادة شرط وهو كونه ما كذا عند النية الخامس انقطاعه بالاقامة دون غير ها وفيه مسئلتان احدهما انقطاعه باقامة اربعة ايام كوامل غير يومى الدخول والخروج ثانيتهما انقطاعه باقامة ثمانية عشر يوما صحاوا ذلك فيما اذا وقع قضاء وطوره قبل مضى اربعة ايام كوامل ثم توقع ذلك قبل مضيه وهكذا الى ان مضت المدة المذكورة فتاخص انقضاء السفر بواحد من الخمسة المذكورة وفى كل واحد منها مسئلتان فهى عشرة وكل ثانية من مسئلتين تزيد على اولهما بشرط واحد كردى على بافضل (قوله من سور او غيره الخ) أى فيترخص الى وصوله لذللك نهاية ومعنى أى ان كانت نيته للرجوع وهو غير ما كذا فان كان ما كذا انقطع ترخصه بمجرد نية العود فليس له الترخص مادام ما كذا حتى يشرع في العود فهو حينئذ سفر جديد كما سيأتى في الفصل الا ترى شيدى (قوله وان لم يدخله) أى السور او نحوه (قوله لان السفر على خلاف الاصل) أى فانه قطع بمجرد وصوله وان لم يدخله فعلم انه ينتهى بمجرد بلوغه مبداء سفره من وطنه ولو مارا به في سفره كان خرج منه ثم رجع من بعيد قاصدا مروره به من غير اقامة لا من بلد مقصده ولا بلده فيها اهل وعشيرة لم ينو الاقامة بكل منهما فلا ينتهى سفره بوصوله اليهما بخلاف ما لو نوى الاقامة بهما فانه ينتهى سفره بذلك نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله مر ولو مارا به أى بالصورة انه وصل مبداء سفره كما هو الفرض كما فى حاشية الشيخ من صدق ذلك بما كان المرور من بعيد يحاذيه ليس فى محله اه (قوله لا بمجرد رجوعه) عطف على قول المتن ببلوغه سم (قوله وسيأتى الخ) أى فى الفصل الا ترى (قوله وبين مسافة قصر الخ) يتردد النظر فيما لو سافر الى محل بينه وبينه مسافة قصر وليكن وطنه

وينتهى السفر ببلوغ
ما شرط مجاوزته ابتداء
مر سواء اكان ذلك اول
دخوله اليه ام لا بان رجع
من سفره اليه كقال (واذا
رجع) المسافر المستقل
من مسافة قصر الى وطنه
مطلقا والى غيره بنية الاقامة
(انتهى سفره ببلوغه ما شرط
مجاوزته ابتداء) من سور
او غيره وإن لم يدخله لان
السفر على خلاف الاصل
بخلاف الاقامة فاشترط في
قطعها الخروج لا بمجرد
رجوعه وخروج برجع نية
الرجوع وسيأتى الكلام
فيها وبين مسافة قصر
مالو رجع من دونها

وإذا رجع) ينبغي او وصل مقصده فيقطع سفره ببلوغه ما يشترط مجاوزته لاول ابتداء السفر في المقصد وكان هذا هو معنى قول الشارح سواء كان ذلك اول دخوله اليه (قوله لا بمجرد رجوعه) عطف على قول المتن ببلوغه ش وبعبارة الروض فرع فارق البينان ثم رجع من قرب لحاجة او نواهى مستقلا ما كذا فان كانت وطنه

في أثناء الطريق بحيث يكون المسافة بينهما وبينه دون مسافة القصر فهل يسوغ له الترخيص مطلقا أو يفصل بين أن يقصد المرور إلى وطنه وأن لا يقصده محل تأمل ولعل الثاني أقرب كما يؤخذ من قول الشارح الآتي وشمل بوصوله الخ وعليه فيظهر أنه يستمر بترخص إلى أن يصله فإذا وصله انقطع ترخصه ثم ينظر فيما بعد ذلك إذا شرع في السير إلى كان بمقدار مسافة القصر ترخص وإلا فلا ويتدبر النظر فيما بين له وطنان فهل يكون مروره بكل منهما ما ناعا من الترخيص فيه الظاهر نعم بصري وقوله فهل يسوغ له الترخيص مطلقا الخ أقول الأقرب الذي يفهمه قول النهاية والمغني ثم رجع من بعيد الخ في كلاهما المار أنفا أنه لا يسوغ له الترخيص مطلقا إلى أن يصل وطنه بعد ما يأتي أنفا عنهم عن شرح بافضل كالصريح في ذلك (قوله الحاجة) أي كتنطير واخذ متاع نهاية ومعنى وظاهر أنه إنما يظهر فائدته بالنسبة لقوله الاتي أو غير وطنه الخ (قوله وهي) أي البلدة التي رجع إليها (قوله فيصير مقبلا الخ) أي لا يترخص في رجوعه إلى مفارقة وطنه تغليبا للوطن نهاية ومعنى وشرح بافضل أي ويكون ما بعد وطنه سفر أم ابتدأ فان وجدت الشروط ترخص وإلا فلا كما هو ظاهر ع ش (قوله خلافا لمن نازعوا فيه) عبارة المغني وحكي فيه اصل الروضة وجهها شاذ أنه يترخص إلى أن يصله اه والأول هو المعتمد وإن نازع فيه البلقيني والأذري وغيرهما اه (قوله ولو كان قد أقام بها) أي لا انتقاء الوطن نهاية ومعنى (قوله أو للإقامة) عطف على قوله الحاجة (قوله مطلقا) أي كانت وطنه أو لا سم (قوله وهو مستقل) سياقي محترزة في قوله أما غير المستقل كروضة الخ سم (قوله ولو نوى المسافر الخ) أي ولو محاربا نهاية ومعنى قول المتن (قوله ولو نوى إقامة الخ) أي سواء كان ذا حاجة أو لا وسواء كان وقت النية ما كذا أو سائر أيجري (قوله ولو لم يصلح للإقامة) عملا بنية وإن لم يمكنه التخلف عن القافلة عادة ثم إن اتفقت له الإقامة فذاك ولا فيكون مسافرا سافرا جديدا بمجازة ما نوى الإقامة به ع ش (قوله وإن لم يصلح الخ) أي كخارزة ومعنى (قوله عينه) مفهومه أنه لو نوى الإقامة في أثناء سفره من غير تعيين محل لم ينقطع سفره إلا أن مكث بمحل قاصدا الإقامة به فليراجع والكلام إذا قصد ذلك بعد انعقاد سفره وإلا ففي انعقاده نظر (تنبيه) لو تردد هل يقيم أو لا يحتمل أن يقال إن وقع التردد حال سفره بعد انعقاد السفر لم يؤثر والإثر سم أي أخذ ما يأتي في الفصل الاتي في التردد في الرجوع (قوله وهو ما كثر الخ) حال من الضمير المستتر في قوله ونواها (قوله أو مادون الأربعة الخ) أي أو نوى إقامة مادون الأربعة الخ فهو معظوف على ضمير النصب في قوله ونواها مع حذف المضاف (قوله أو أقامها) أي الأربعة أيام (قوله إقامة) الأولى التعريف (قوله وهو سائر الخ) محله إذا نوى الإقامة في ذلك الموضع وهو سائر فيه أمالو نوى وهو سائر أن يتم في مكان مستقبل فانه يؤثر إذا وصل إليه كرودى (قوله لم يؤثر) أي لأن سبب القصر السفر وهو موجود حقيقة ومعنى (قوله راصل ذلك) أي ما ذكر في المتن والشرح (قوله لا يؤثر) أي بخلاف الأربعة ومعنى (قوله أباح للمهاجر الخ) أي مخصصا لهم بترخص السفر بجري (قوله مع حرمة المقام الخ) أي قبل الفتح وأتى به لينبه على أن الثلاثة ليست إقامة لأنها كانت محرمة عليهم بجري (قوله والحق باقامتها الخ) أي الأربعة وفي معنى الثلاثة ما فوقها ودون الأربعة ومعنى وشرح المنهج وكرودى (قوله وشمل بوصوله) أي قول المصنف بوصوله (قوله ثم عن له الخ) أي ثم نوى بعد مفارقة العمران أو السور أن يقيم أربعة أيام بمكان ليس في مسافة القصر نهاية ومعنى (قوله فله القصر الخ) أي وكذا غيره من بقية الرخص ع ش (قوله ما لم يصله) صار مقبلا ولا ترخص وإن دخلها ولو كان قد أقام بها اه (قوله أو للإقامة) عطف على قوله الحاجة (قوله مطلقا) أي كانت رطبه أو لا (وهو مستقل) سياقي محترزة في قوله أما غير المستقل كروضة وقن فلا اثر لنيته الخ لانه لنية متبرعه وقضيته أنه لو نوى الإقامة بموضع لا ينقطع سفره بوصوله أو نواها عند وصوله أو بعده وهو ما كثر لم ينقطع سفره وسياقي أنه لو نوى الحرب إن وجد فرصة والرجوع أن زال مانعه لم يترخص قبل مرحلتين فيلزم الفرق بين نية الإقامة ونية الحرب والرجوع المذكورين (عينه) مفهومه أنه لو نوى الإقامة بمكان غير معين بان عزم على الإقامة في أثناء سفره من غير تعيين محل لم ينقطع سفره إلا أن مكث بمحل

لحاجة وهي وطنه فيصير مقبلا بابتداء رجوعه خلافا لمن نازعوا فيه أو غير وطنه فيترخص ولا يدخلها ولو كان قد أقام بها أو الإقامة فينقطع بمجرد رجوعه مطلقا (ولو نوى) المسافر وهو مستقل (إقامة) مدة مطلقه أو (أربعة أيام) بليا لها (بموضع) عينه قبل وصوله (انقطع سفره بوصوله) وإن لم يصلح للإقامة أو نواها عند وصوله أو بعده وهو ما كثر انقطع سفره بالنية أو مادون الأربعة لم يؤثر أو أقامها بلانية انقطع سفره بتمامها أو نوى إقامة وهو سائر لم يؤثر وأصل ذلك أنه تعالى أباح القصر بشرط الضرب في الأرض أي السفر وبينت السنة أن إقامة مادون الأربعة لا يؤثر فانه صلى الله عليه وسلم أباح للمهاجر إقامة ثلاثة أيام بمكان مع حرمة المقام بها عليه والحق باقامتها نية اقامتها وشمل بوصوله ما لو خرج ناويا مرحلتين ثم عن له أن يقيم ببلد قريب منه فله القصر ما لم يصله لانه قد سبب الرخصة في حقه فلم ينقطع

الابعد وصول ماغير اليه (تنبيه) يقع لكثير من الحجاج انهم يدخلون مكة قبل الوقوف (٣٧٧) بنحو يوم ناوين الاقامة بمكة بغد رجوعهم

من منى أربعة أيام فاكثر
فهل ينقطع سفرهم بمجرد
وصولهم لمكة فظهر النية
الاقامة بها ولو في الاثناء او
يستمر سفرهم إلى عودهم
اليها من منى لانه من جملة
مقصدهم فلم تؤثر نيتهم
الاقامة القصيرة قبله ولا
الطويلة إلا عند الشروع
فيها وهي إنما تكون بعد
رجوعهم من منى ووصولهم
مكة للنظر فيه مجال وكلامهم
متمم والثاني اقرب (ولا
يحسب منها يوما) اوليتا
(دخوله وخروجه على
الصحيح) لان فيهما الحظ
والترحال وهما من اشغال
السفر المقتضى للترخص
وبه فارق حسابها في مدة
مسح الحف وقول الداركي
لودخل ليلا يحسب اليوم
الذي يليها ضعيف اما غير
المستقل كزوجة وقن فلا
اثر لنية المخالفة لنية متبوعه
(ولو اقام ببلد) مثلا (بنية)
ان يرحل اذا حصلت حاجة
يتوقها كل وقت (يعنى
قبل مضى اربعة ايام صحاح
بدليل قوله بعد ولو علم بقاءها
إلى اخره ومن ذلك انتظار
الريح لمسافرة البحر
وخروج الرقعة لمن يريد
السفر معهم إن خرجوا والا
فوحده (قصر) يعنى ترخص
اذ المنقول المعتد ان له سائر
رخص السفر ولا يستثنى
سقوط الفرض بالتيمم لان
مداره على غلبة المأوف قد

ولو كانت الاقامة بالموضع القريب المذكور معلقة كان قصد الاقامة به ان وجد كذا ولا استمرار فهل ينقطع
السفر بمجرد وصوله اليه مطلقا وإن لم يوجد المعلق عليه فيه نظر ولا يبعد عدم الانقطاع بمجرد ما ذكر سم
(قوله بالمصلحة) فاذا وصله امتنع عليه الترخص وعليه فاذا فارقته ينظر لما بقى فان كان مقدار مسافة القصر قصر
والا فلا لا تقطع حكم السفر بالاقامة بصري ومرعن الرشيدى وغيرهما يوافق (الابعد وصول ماغير اليه)
نعم ان قارن وصوله ماغير اليه الاعراض عن الاقامة وقصد الاستمرار على السفر فينبغى ان يستمر حكم
السفر سم (قوله بنحو يوم) أى بدون الاربعة (قوله لانه) أى منى (والثاني اقرب) وفاقا للنهاية وخلافا
للحاشية والفتح وناق قول المتن (ولا يحسب منها اى الاربعة يوما دخوله الخ) أى وتحسب الليلة التى تلى يوم
الدخول وكذا اليوم الذى يلى ليلة الدخول وبه يظهر رد ما قاله الداركي ع (قوله اوليتا دخوله الخ) أى
او يوم دخوله وليلة خروجه او بالعكس سم (قوله لان فيهما الحظ الخ) أى فى الاول والخط وفى الثانى الرحيل
نهاية ومعنى (قوله وبه) أى بذلك التعليل (فارق حسابهما) أى يومى الحدث والنزع عبارة المغنى والنهاية
والثاني يحسبان كما يحسب فى مدة المسح يوم الحدث ويوم النزع ووفق الاول بان المسافر لا يستوعب النهار
بالسير وإنما يسير فى بعضه وهو فى يومى الدخول والخروج سائر فى بعض النهار بخلاف اللبس فانه مستوعب
للبدة اه (قوله وقول الداركي) قال فى الانساب بفتح الراء نسبة الى دارك قرية باصبيان سيوطى اه ع (قوله
قوله اما غير المستقل) الى قول المتن وقيل اربعة فى المغنى الا قوله يعنى الى ومن ذلك (قوله فلا اثر لنيته الخ)
اى كما قال فى شرح الروض وكذا اى لا اثر لنية الاقامة اذ انواها غير المستقل كالعبد ولوما كذا كسبائى اى
فى متن الروض اه لكن لا يبعد انه لو نوى الاقامة ما كساها وهو قادر على المخالفة رسم على قصد المخالفة أثرت
نيتة سم على حج وقوله وهو قادر الخ اى كنساء اهل مصر ع ش وقول سم وصم الخ قياس ما تقدم عنه عند
قول الشارح وعينه ان التردد كالتصميم قول المتن (كل وقت) يعنى مدة لا تقطع السفر كيوم او يومين
او ثلاثة وليس المراد كل لحظة بخير سم (قوله يعنى قبل مضى اربعة ايام) هذا يفيد انه اذا جاوز حصول الحاجة
قبل مضى الاربعة وتأخر حصولها عن ذلك جاز له القصر سم (قوله بدليل قوله بعد ولو علم الخ) فيه
نظر لاذلا لنية هذا على ما ادعاه لان هذا يخرج ما لو شك هل تنقضى حاجته قبل الاربعة او بعدها فيشمله
الكلام الاول سم على حج اه ع ش ولك ان تقول او مدعى الشارح تفسير كل وقت بما ذكره بقطع النظر
عما قبله (ومن ذلك انتظار الريح الخ) ولو فارق مكانه ثم ردت له الريح اليه فاقام فيه استأنف المدة لان اقامته
فيه اقامة جديدة فلا تنضم الى الاولى بل تعتبر مدتها وحدها ذكره فى المجموع عن نهاية ومعنى (قوله ولا فوحده)

قاصدا الاقامة به فايراجع والكلام اذا قصد ذلك بعد انعقاد سفره ولا فى انعقاده نظر (تنبيه) لو تردد
هل يقيم او لا يحتمل ان يقال ان وقع التردد حال سيره بعد انعقاد السفر لم يؤثر الاثر (الابعد وصول ماغير
اليه) نعم ان قارن وصوله ماغير اليه الاعراض عن الاقامة وقصد الاستمرار على السفر فينبغى ان يستمر حكم
السفر ولو كانت الاقامة بالموضع القريب المذكور معلقة كان قصد الاقامة به ان وجد كذا والا استمرار
فهل ينقطع السفر بمجرد وصوله اليه مطلقا وإن لم يوجد المعلق عليه فيه نظر ولا يبعد عدم الانقطاع بمجرد
ما ذكره فليتأمل (والثاني اقرب) اعتمدهم (قوله اوليتا دخوله وخروجه) أى او يوم دخوله وليلة خروجه
او بالعكس (وبه فارق حسابها فى مدة مسح الحف) قال فى شرح العباب لان اللبس يستوعب المدة فلم يباغ
منها شئ والسفر لا يستوعبها فالغنى ما هو من توابعه اه (فلا اثر لنيته المخالفة لنية متبوعه) اى كما قال فى
شرح الروض وكذا اى لا اثر لنية الاقامة اذ انواها غير المستقل كالعبد ولوما كساها كسبائى اى فى متن الروض
اه لكن لا يبعد انه لو نوى الاقامة ما كساها وهو قادر على المخالفة رسم على قصد المخالفة أثرت نيتة (قوله يعنى
قبل مضى اربعة ايام) هذا يفيد انه اذا جاوز حصول الحاجة قبل مضى الاربعة وتأخر حصولها عند ذلك جاز
له القصر (قوله بدليل قوله بعد ولو علم الخ) فيه نظر لاذلا لنية هذا على ما ادعاه لان هذا يخرج ما لو شك هل
تنقضى حاجته قبل الاربعة او بعدها فيشمله الكلام الاول (قوله ولا فوحده) اى بخلاف ما اذا اراد

كاملة غير يومى الدخول والخروج (٣٧٨) لانه عليه السلام أقامها بعد فتح مكة لحرب هو اذن يقصر الصلاة حسنة الترمذى ولم ينظر لابن

جدعان أحد رواته وان
ضعفه الجمهور لان له شواهد
تجيزه وصحت روايته عشرين
وتسعة عشر وسبعة عشر
ويجمع بحمل عشرين على
عدي يومى الدخول والخروج
وتسعة عشر على عدا أحدهما
وسبعة عشر او خمسة عشر
بتقدير صحتها على انه بحسب
علم الراوى وغيره زاد عليه
فقدم (وقيل اربعة) لا يزيد
عليها اى ولا مساويها بل
لا بد من نقص عنها لان نية
أقامتها تمنع الترخص فأقامتها
أولى (وفى قول ابدا) وحكى
الاجماع عليه لان الظاهر
انه لو دامت الحاجة لدام
القصر (وقيل الخلاف) فيما
فرق الاربعة (فى خائف
القتال لا التاجر ونحوه) فلا
يقصران فيما فوقها اذ
الوارد إنما كان فى القتال
والمقاتل احوج للترخص
واجيب بان المرخص انما
هو وصف السفر والمقاتل
 وغيره فيه سواء (ولو علم
بقائها) اى حاجته او اكره
وعلم بقاء اكرامه كما هو
ظاهر ومن بحث جواز
الترخص له مطلقا فقد
ابعدا وسها (مدة طويلة)
بان زادت على اربعة ايام
صحاح (فلا قصر) اى
لا ترخص له بقصر ولا غيره
على المذهب (بعده عن هيئة
المسافرين واجراء الخلاف
فى غير المحارب الذى اقتضاه
المتن غلط كما فى الروضة

أى بخلاف ما إذا اراد أنهم إن لم يخرجوا رجع فلا قصر له سم ونهاية ومعنى قال ع ش ثم إذا جات الرقة
فالظاهر انه لا قصر له بمجرد مجيئهم بل بعد مفارقة محلهم لأنهم محكوم باقامتهم ماداموا بمحلهم اه (قوله لابن
جدعان) بضم الجيم وسكون الدال المهمة والبعين المهمة كفى جامع الاصول ع ش (قوله وان ضعفه) اى
ابن جدعان ع ش (قوله لان له شواهد) اى فهو حسن بالغير لا بالذات رشيدى (قوله بتقدير صحتها) اى
رواية خمسة عشر (قوله وغيره) اى غير راوى هذين يعنى راوى ثمانية عشر (قوله لان نية إقامتها) اى
الاربعة معنى (قوله فأقامتها أولى) اى لان الفعل أبلغ من النية معنى (قوله انه لو دامت الحاجة الخ) اى لو
زادت حاجته عليه السلام على ثمانية عشر لقصر فى الزايدة ايضا معنى (قوله فيما فوق الاربعة) هل المراد
بالمعنى المراد فى القول الثانى سم عبارة البصرى الانسب بما قدمه فى الاربعة فافوقها اه قول المتن (ونحوه)
اى كالمنفقة نهاية ومعنى اى مر بد الفقه بان باتى بقصد السؤال عن حكم فى مسئلة او مسائل معينة مثلا وإذا
تعلمها رجع الى وطنه ع ش (قوله مطلقا) اى علم بقاء الاكرام ولم يعلم ع ش قول المتن (مدة طويلة)
وهى الاربعة فافوقها نهاية ومعنى وهى أنسب من تفسير الشارح بصرى (قوله بان زادت على اربعة
الخ) لعل المراد بالزيادة على الاربعة الصحاح انها لا تحصل الا بعد تمام الاربعة لانها لا تحصل الا بعد
الزيادة على الاربعة الصحاح فليتامل سم (قوله واجراء الخلاف) اى المذكور بقوله على المذهب (قوله
الذى اقتضاه المتن) اى إذا ظاهره رجوع ضمير علم لطلق المسافر (قوله كفى الروضة) اى كما ذكر فى الروضة
ان حكاية الخلاف فى غير المحارب غلط بل المعروف فى غير المحارب الجزم بالمنع معنى (قوله فتعين الخ) قد
يمنع التعيين بناء على انه يكفى لصحة التعبير بالمذهب حكاية طريقين فى المذهب وان غلطت حكاية احدهما
ولذا عبر فى الروضة فى غير المحارب بالمذهب مع تغليظه حكاية القولين حيث قال وإن كان غير محارب
كالمنفقة والتاجر فالمذهب انه لا يترخص ابدا وقيل هو كالمحارب وهو غلط اه فلولا انه يكفى لصحة
التعبير بالمذهب ما ذكر ما عبر به مع تصريحه بالتغليط المذكور ولو سلم فيجوز تعميم الضمير لانه لا يفيد
ولا ينافيه التعبير بالمذهب بناء على التغليب وكونه فى مجمرع الامرين فليتامل سم على حجج اه ع ش
(فصل فى شروط القصر وتوابعها) (قوله فى شروط القصر) الى قوله كذا قالوه فى النهاية والمعنى

انهم ان لم يخرجوا رجع فلا قصر له (قوله وتسعة عشر على عدا أحدهما) بحتمل أن السبب قلته سابق من ذلك
اليوم فلم يعتد به او عدم اطلاعه على قصره فيه (قوله فى المتن وقيل اربعة) قال الاسنوى والتعبير الذى
ذكره المصنف غلط سببه القياس وقع فى المحرر والروضة والصواب ان يقول دون اربعة كما وصحه الراوى
فى شرحه اه وقد يجاب بان المراد اربعة يومى الدخول والخروج (قوله كاملة لعله حال من الهاء فى عنها
ومعنى كمالها) انه لا يحسب منها يوم الدخول والخروج على انها ساقطتان من بعض النسخ (قوله وقيل الخلاف
فما فوق الاربعة) هل المراد بالمعنى المراد فى القول الثانى (قوله فى المتن مدة طويلة) هى الاربعة فافوقها
شرح مر (قوله بان زادت على اربعة ايام صحاح) ولعل المراد بالزيادة على الاربعة الصحاح انها لا تحصل
الا بعد تمام الاربعة الصحاح لانها لا تحصل الا بعد زيادة على الاربعة الصحاح فليتامل (قوله فتعين رجوع
ضمير علم الخائف القتال) قد يمنع التعيين بناء على انه يكفى لصحة التعبير بالمذهب حكاية طريقين فى المذهب
وإن غلطت حكاية احدهما ولهذا عبر فى الروضة فى غير المحارب بالمذهب مع تغليظه حكاية القولين من حيث
قال وإن كان غير محارب كالمنفقة والتاجر فالمذهب انه لا يترخص ابدا وقيل هو كالمحارب وهو غلط اه فلولا
لصحة انه يكفى التعبير بالمذهب ما ذكر ما عبر به مع تصريحه بالتغليط المذكور وقال الاسنوى فى تعبیر المصنف
هنا بالمذهب مانصه وقد علم من التعبير بالمذهب الاشارة الى طريقين فاما المحارب فحكاية فيه الراوى من غير
ترجيح إحداها قاطعة بالمنع والثانية بالتخريج على الكلام فى المتوقع واما غير المحارب فالمعروف فيه الجزم
بلمنع والتخريج على التوقع شاذو غلط كما قاله فى الروضة اه ولو سلم فيجوز تعميم الضمير لانه لا يفيد ولا ينافيه
التعبير بالمذهب بناء على التغليب وكونه فى مجمرع الامرين فليتامل (فصل فى شروط القصر وتوابعها)

(قوله)

(فصل فى شروط القصر وتوابعها)

(قوله وتوابعها) أى كمسئلة الاستخلاف ومسئلة أفضلية القصر وأفضلية الصوم (قوله وهى ثمانية الخ) وهى كاستاق طول السفر وجوازه وعلم المقصد وعدم الربط بمقيم ونية القصر وعدم المنافي لها ودوام السفر والعلم بالكيفية برماوى (قوله أحدها سفر طويل) ولم ينبه عليه المصنف لتقدم التصريح به فى قوله فى السفر الطويل ع (قوله ذهابا فقط) أى لا ذهابا وإيابا حتى لو قصد مكانا على مرحلة بذية أن لا يقيم فيه بل يرجع لم يقصر لا ذهابا ولا إيابا وأن حصل له مشقة مرحلتين شيخنا ومغنى (قوله تحديدا) أى حال كون الثمانية والأربعين ميلا محددة فيضرب النقص ولو شيئا يسيرا ولا تضرب الزيادة شيخنا (ولو ظنا) أى ناشئان قرينة قوية كما يشعر به قوله لقولهم ع (قوله شيخنا) ويكنى الظن بالاجتهاداه وعبارة المغنى ولو شك فى طول سفره اجتهد فان ظهر له أنه القدر المعتبر قصر وإلا فلا اه (قوله فارتقت) أى مسافة القصر (المسافة الخ) أى حيث كانت تقرىبا سم (قوله فاحتيطله) ولا ينافى تحديده مسافة القصر بذلك جعلهم لها مرحلتين وهما سير يومين معتدلين أو ليلتين معتدلتين أو يوم وليلة وأن لم يعتدل لا يسير الا فقال وهى الابل المحملة مع اعتبار النزول المعتادل لكل والشرب والصلاة والاستراحة لأن ذلك يزيد عليها شيخنا (قوله والقلتين) أى تقدير القلتين حيث كان الاصح فيه التقريب مغنى (قوله بأنه لم يرد بيان للنصوص عليه فيهما) أى القلتين وكذا لم يرد بيان المسافة بين الامام والمأموم وأن اوهمت عبارته خلافا ع (قوله المغنى) وكذا مسافة الامام والمأموم لا تقدر فيها إلا بالاذرع اه (بخلاف ما هنا) أى لأن تقدير الاميال ثابت عن الصحابة مغنى قول المتن (هاشمية) هو بالرفع أى على الوصفية والنصب أى على الحالية ع (قوله نسبة للعباسيين) عبارة النهاية نسبة إلى بنى هاشم لتقديرهم لها وقت خلافتهم بعد تقدير بنى أمية لها اه (قوله لهاشم جدهم) كما وقع للرافعى) ينبغى أن يرجع كلام الرافعى فان صرح بنسبة التحديد إلى الجد فشكل وإن أقصر على قوله لهاشم احتمل توجيهه بأن مراده الإشارة إلى أنه إذا أريد النسبة إلى التركيب الاضافى نسب إلى الجزء الثانى منه لا الاول ولا هاهنا بصرى وفى سم بعد ذكر مثله ثم راجعت كلام الرافعى فوجدته مصرحاً بنسبته إلى الجد اه (قوله أموية) هو بضم الهمزة نسبة إلى بنى أمية واما الأموية بفتحها نسبة إلى امة بن جحولة بن زمان بن ثعلبة فليس بمراد هنا شيخنا وعش (قوله وأربعون الخ) عطف على قول المتن ثمانية الخ (قوله وذلك) أى التحديد المذكور (قوله ولا يعرف لها مخالف) أى فذلك يجمع عليه بالاجماع السكوتى (قوله ومثله) أى ما فعلا من القصر والافطار فى أربعة برد (قوله لا يكون إلا عن توقيف) أى عن سماع أو رؤية من الشارع إذ لا مدخل للاجتهاد فيه فحكمه حكم الرافعى فصح كونه دليلا برماوى (قوله بل جاء ذلك) أى جواز القصر والافطار فى أربعة برد (قوله أربعة آلاف خطوة) أى بخطوة البعير بضم الخاء اسم لما بين القدمين واما بالفتح وهو اسم لنقل الرجل من محل لاخر فليس بمراد هاهنا جبرى وعش (قوله والخطوة ثلاثة أقدام) أى فالميل اثنا عشر الف قدم نهاية وسم أى يقدم الادمى عش وشيخنا أى والقدمان ذراع والذراع أربعة وعشرون اصبعاً معتراضات والاصبع ست شعيرات معتدلات والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون مغنى أى الفرس الذى ابواه عجميان فمسافة القصر بالاقدام خمسمائة الف وستة وسبعون الفا وبالاذرع مائتا الف وثمانية وثمانون ألفا وبالأصابع ستة آلاف ألف وتسعمائة ألف واثنا عشر ألفا وبالشعيرات إحدى وأربعون الف الف وأربعمائة الف واثنا عشر ألفا وبالشعيرات مائتا الف الف وثمانية وأربعمائة الف واثنا عشر ألفا كرى على بافضل وفى حاشية شيخنا

(قوله وفارقت المسافة بين الامام والمأموم) أى حيث كانت تقرىبا (قوله لهاشم جدهم كما وقع للرافعى) لقائل ان يقول ما وقع للرافعى صحيح غير مخالف للمقصود لأن النسبة لبنى هاشم طريقها النسبة لهاشم فالوجه أنه لا اعتراض عليه بمجرد قوله انها نسبة لهاشم اللهم إلا أن يكون فى حرمة كلامه شىء آخر ينافى ذلك فليراجع ثم راجعته فرأيت أنه ذكر ما ينافى ذلك حيث قال وهو أميال هاشم جدر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قد رآه أميال البادية اه (قوله والخطوة ثلاثة أقدام) أى فهى اثنا عشر الف قدم قال فى شرح العباب

وهى ثمانية أحدهما سفر
طويل (وطويل السفر
ثمانية وأربعون ميلا) ذهابا
فقط تحديدا ولو ظنا لقولهم
لوشك فى المسافة اجتهد
وفارقت المسافة بين الامام
والمأموم بأن القصر على
خلاف الاصل فاحتيطله
والقلتين بأنه لم يرد بيان
للتصوص عليه فيهما من
الصحابة بخلاف ما هنا
(هاشمية) بالنسبة للعباسيين
لا لهاشم جدهم كما وقع
لرافعى وأربعون ميلا
أموية إذ كل خمسة من هذه
سبعة من تلك وذلك لما صح
أن ابنى عمر وعباس رضى
الله عنهم كانا يقصران
ويقطران فى أربعة برد ولا
يعرف لها مخالف ومثله
لا يكون إلا عن توقيف بل
جاء ذلك فى حديث مرفوع
صحيحه ابن خزيمة والبريد
أربعة فراسخ والفرسخ
ثلاثة أميال والميل أربعة
آلاف خطوة والخطوة
ثلاثة أقدام فهو ستة آلاف
ذراع كذا قاله هنا

واعترض بان الذي صححه ابن عبد البر وهو ثلاثة الاف ذراع وخمسمائة هو الموافق لما ذكره في تحديد ما بين مكة ومثى وهي ومزدلفة وهي وعرفه ومكة والتنعيم والمدينة وقباء (٣٨٠) وأحد بالآميال اه ويرد بان الظاهر أنهم في تلك المسافات قلده والمحدثين لها من غير اعتبارها

لبعدها عن ديارهم على ان بعض المحدثين اختلفوا في ذلك وغيره اختلافا كثيرا كما بينته في حاشية ايضاح المصنف وحيث لا يعارض ذلك ما حدودهنا واختبروه لاسيما قول مثل ابن عباس وابن عمر وغيرهما ان كلا من جدة والطائف وعسفان على مخرجتين من مكة صريح فيما ذكره هنا نعم قد يعارض ذكر الطائف قولهم في قرن انه على مخرجتين ايضا مع كونه اقرب إلى مكة بنحو ثلاثة أميال أو أربعة وقد يحاج بان المراد بالطائف هو ما قرب اليه فشمم قرن (قلت وهو من حلتان بسير الانقال) وديب الاقدام على العادة وهما يومان أو ليلتان أو يوم وليلة معتدلان أو يوم بليته أو عكسه وان لم يعتدلا كما أفهمه كلام الاستنوي ومن تبعه وبه يعلم أن المراد بالمعتدين ان يكونا بقدر زمن اليوم بليته وهو ثلثمائة وستون درجة مع النزول المعتاد لنحو الاستراحة والاكل والصلاة فيعتبر من ذلك وإن لم يوجد كما هو ظاهر (والبحر كالبر) في اشتراط المسافة المذكورة (فلو قطع الاميال فيه في ساعة)

على الغرض مثله إلا انه فسر البر ذون بالبخل وبعبارة الشورى والشعيرة ستة شعرات من ذنب البغل (قوله واعترض) اي قولهم الميل ستة الاف ذراع (قوله وهو الخ) بدل من الوصول والضمير لليل (قوله هو الموافق الخ) خبر ان (قوله ويرد) اي ذلك الاعتراض (قوله انهم) اي الاصحاب يعني ما ذكره (قوله في تلك المسافات) اي في تحديد ما بين مكة ومثى الخ على حذف المضاف (قوله فلا يعارض ذلك) اي ما ذكره في تحديد ما بين تلك الاماكن (قوله هنا) اي في مسافة القصر (قوله صريح الخ) يتأمل سم (قوله مع كونه اقرب الخ) اي من الطائف (قوله فيشمم قرن) كذا في اصله بخطه رحمه الله تعالى واهله استعمله بموعنا من الصرف بتاويل البقعة بصرى قول المتن (قلت) اي كما قال الرافعي في الشرح بحلي ومعنى ونهاية قول المتن (وهي) اي الثمانية وأربعون ميلا وبعبارة النهاية والمعنى وهو أى السفر الطويل اه قول المتن (يسير الانقال) اي الحيوانات المنقلة بالاجمال نهاية ومعنى قال عرش قوله مر اي الحيوانات ظاهرة سواء الاجمال والبغال والخير لكن ببعض الهوامش ان المراد بالانقال الجمال ويلحق بها البغال فليراجع عرش وفي البجيرى والكردى على ما فضل عن الحلبي والشيرى المراد الا بل الحملة لان خطوة البعير اوسع حينئذ اه (قوله رديب) الى قوله فيعتبر في المعنى الا قوله او يوم وليلة وقوله وان لم يعتدلا الى مع النزول ولى قوله وبه يفرق في النهاية إلا ما ذكره وقوله فيعتبر الى المتن (قوله على العادة) اي صفة السير بحيث لا يكون بالنأى ولا الاسراع وهو غير ما بأتى في قوله مع النزول المعتاد الخ فها قيدان مختلفان عرش (قوله معتدلان) راجع للجميع سم (قوله ان المراد بالمعتدين) اي لما مر انفا (قوله مع النزول المعتاد الخ) صريح صنيع المعنى والنهاية انه متعلق بسير الانقال وقال الكردى انه متعلق بقدر زمن اليوم الاخراج (قوله فيعتبر من ذلك الخ) اي حتى لو كانت المسافة تقطع في دون يوم وليلة اذ لم يوجد ما ذكر من النزول وغيره ولو وجد لم تقطع الا في يوم وليلة جاز القصر فليتأمل سم قول المتن (فلو قطع الخ) لا يقال هذا مشكل لانه رتب القصر على قطع المسافة المعبر عنه بقطع الاميال وبعد قطع المسافة لا يتصور قصر لان محله المسافة لا نأقول لا نسلم ان غيارته تقتضى تأخر القصر عن قطع المسافة اذ لا يجب تغاير زمان الشرط مع زمان جزائه بل يجوز اتحادهما فالمعنى الاميال في ساعة قصر في تلك الساعة وبول المعنى الى انه لو كان بحيث يقطع المسافة في ساعة جازله القصر ولو سلم فلان سلم انه بعد قطع المسافة لا يتصور قصر لتصوره في عودته وفي مقصده حيث لا إقامة قاطعة فليتأمل سم (قوله لشدة الهوام) عبارة النهاية والمعنى لشدة جري السفينة بالهوام ونحوه اه قال غش ومن النجوم ما لو كان ولها اه اي ما لو كان جريان السفينة بالبخر (قوله ومركوب جواد) اي ونحوه كالعربة النارية (قوله ان اعتياد الخ) بالذال المهملة (قوله في اعتبارها) اي هذه المسافة بالراء (قوله مطلقا) يعني في الغالب (قوله فادفع ما قد يقال الخ) في اندفاعه بما ذكر نظر ظاهر اذ حاصله الاعتراض على المصنف بان عبارته في هذا التفريع توهم انه لا يقصر في البحر إلا اذا قطع المسافة بالفعل وليس كذلك وهو لا يندفع بما ذكره وإنما يندفع به ما قد يقال لوجهه لا لحاق البحر بالبر لان العادة قطع المسافة فيه في ساعة فينبغي تقديره بمسافة اوسع من مسافة البر ففرع عليه المصنف ما ذكره للاشارة الى انه لا اثر لذلك فتأمل رشدي (قوله لذك ذلك) اي التفريع المذكور (قوله بل بقصد موضع الخ) يعني بل العبرة بقصد موضع

والقدم نصف ذراع (قوله صريح فيما ذكره هنا) يتأمل (قوله معتدلان) راجع للجميع (قوله فيعتبر من ذلك) اي حتى لو كانت المسافة تقطع في دون يوم وليلة اذ لم يوجد ما ذكر من النزول وغيره ولو وجد لم يقطع الا في يوم وليلة جاز القصر فليتأمل (قوله في المتن فلو قطع الاميال الخ) لا يقال هذا مشكل لانه رتب القصر على قطع المسافة المعبر عنه بقطع الاميال وبعد قطع المسافة لا يتصور قصر لان محله المسافة لا نأقول

لشدة الهوام (قصر والله اعلم) كالمقطع في البر في بعض يوم على مركوب جواد وكان وجه هذا التفريع بيان أن اعتبار قطع هذه المسافة في زمن قليل في البحر لا يؤثر في لحوقه بالبر في اعتبارها مطلقا فادفع ما قد يقال ليست العبرة بقطع المسافة حتى يخرج لذك ذلك بل بقصد موضع عليها القصر بمجرد ذلك قبل قطع شيء منها (و) ثانيها علم مقصده حينئذ (يشترط قصد موضع)

مشمتمل على المسافة بدليل جواز قصره بمجرد قصد ذلك الموضع أى بعد انعقاد سفره (قوله معلوم) أى من حيث قدر مسافته لا من حيث ذاته وإلا ساوى المعين فلا فائدة في العدول وحينئذ فيجوز أن يراد بالمعين المعين من حيث قدر المسافة فلا فرق فتأمله سم عبارة الرشيدى قوله معلوم أى من حيث المسافة كما يؤخذ مما يأتى ويؤخذ منه أنه لو صحم الهائم على سائر مرحلتين فأكثر من أول سفره لكن لم يعينها في جهة كان قال أن سافرت لجهة الشرق فلا بد من قطع مرحلتين أو لجهة المغرب فلا بد من ذلك أنه يقصر وهو واضح بقيدته الآتى فليراجع أه أى مع وجود الغرض الصحيح (قوله المعلوم) أى بالمسافة ع ش (قوله فلا اعتراض) أى على المصنف نهاية قول المتن (أولا) أى أول سفره نهاية (قوله في قصر) أى أولا فلانهاية (قوله نعم لو سافر الخ) استثناء من قولهم يعتبر العلم بطول المسافة بصري أى الماشار اليه قول الماشار ليعلم أنه طويل الخ (قوله ولا يعرف مقصده) أى لا يعرف التابع مقصد المتبوع سم (قوله قصر بعد المرحلتين) أى حتى ما فات في المرحلتين كما هو ظاهر سم عبارة المغنى والنهاية (فائدة) متى فات من له القصر بعد المرحلتين صلاة فيهم ما قصر في السفر لانها فاته سفر طويل كما شمل ذلك قولهم تقصر فائدة السفر في السفر نيه على ذلك شيخى أه أى الشهاب الرملى قوله مر قصر بعد المرحلتين أى وإن لم يعلم مقصد متبوعه أو علمه وكان الباقي دونهما ع ش (قوله لنحقق طول سفره) أى مع العذر القائم به فيفارق الهائم الآتى رشيدى (قوله ما لو قصد كافر) أى غير عاص بسفره سم أى ولو كان سافرا لقطع الطريق مثلاً فحكمه حكم العاصى بسفره بصري (قوله فانه يقصر فيما بقى) أى وأن كان أقل من مرحلتين ع ش (قوله وبه يفرق الخ) أى بقوله بقصده الخ (قوله وهذا) أى الذى لم يسلك طريقا ع ش أه سم عبارة المغنى والنهاية قال أبو الفتح العجلي هما عبارة عن شىء واحد وقال الدميرى وليس كذلك بل الهائم الخارج على وجهه لا يدري أين يتوجه وإن سلك طريقا مسلوكا ورأى كعب التعاسيف لا يسلك طريقا يفهما مشتركان في أنها لا يقصدان موضعا معلوما وإن اختلفا فيما ذكرناه انتهى ويدل له جمع الغزالي بينهما أه أى إذ الأصل في العطف المغايرة فعلى هذا فبينهما عموم وخصوص مطلق ع ش قول المتن (وإن طال تردده) أى إذ شرط القصر أن يعزم على قطع مسافة القصر مغنى ونهاية (قوله وبلغ) إلى قوله قال الزركشى في النهاية (قوله لانه عابث) وبه فارق نحو الاسير رشيدى (قوله وسيعلم عما يأتى الخ) أى فى شرح لا يترخص العاصى بسفره الخ (قوله أن بعض أفراد الخ) وهو الرأى فى قوله ومن سفر المعصية الخ أما من ساه قصد الاجتماع بعالم أو صالح فلا يحرم عليه ذلك وإن قصد عليه أنه هائم لانه لا يقصد مجالا معلوما بصري (قوله مطلقا) أى سواء كان خروجه لغرض أو لا ع ش (قوله

لأنسلم إن عبارته تقتضى تأخر القصر عن قطع المسافة إذ لا يجب تغاير زمان الشرط مع زمان جزائه بل يجوز اتحادهما فالمعنى لو قطع الأميال في ساعة قصر في تلك الساعة وبول المعنى إلى أنه لو كان بحيث يقطع المسافة في ساعة جاز له القصر ولو سلم فلأنسلم أنه بعد قطع المسافة لا يتصور قصر لتصوره في عودته وفي مقصده حيث لا إقامة قاطعة فليتامل سم (قوله معلوم) أى من حيث قدر مسافته لا من حيث ذاته وإلا ساوى العين فلا فائدة في العدول وحينئذ فيجوز أن يراد بالمعين المعين من حيث قدر المسافة فلا فرق فتأمل (قوله ولا يعرف مقصده) أى ولا يعرف التابع مقصد المتبوع ع ش (قوله قصر بعد المرحلتين) أى حتى ما فات في المرحلتين كما هو ظاهر (قوله ما لو قصد كافر) أى فى غير عاص بسفره وفى الروض آخر الباب وإن نوى الكافر أو الصبي مسافة القصر ثم اسلم أو بلغ في اثباتها قصر في البقية قال في شرحه وما ذكره فى الروضة فى الصبي نقل عن الرويانى وقضيته أنه لا يصح قصره قبل بلوغه وهو ممنوع لانه من أهل القصر كما صرح به البغوى والصواب محتمه منه وقد قالوا لو جمع تقديم ما بلغ والوقت باق لم يحتاج لاعتدائها نيه على ذلك إلا ذرعى والزركشى ولم ينبه عليه إلا سنوى بل نبه على غيره فقال ما ذكر فى الصبي متجه أن بعثه وليه فان سافر بغير إذنه فلا اثر لما قطعه قبل بلوغه وإن سافر معه فينتجه أن يحجى فيه ماسر فى غيره من التابعين (قوله وهذا) أى الذى لم يسلك طريقا ش (قوله وسيعلم مما يأتى الخ) كذا مر

معلوم ولو غير (معين) وقد يراد بالمعين المعلوم فلا اعتراض (أولا) ليعلم أنه طويل فيقصر فيه نعم لو سافر متبوع بتابعه كأسير وقن وزوجة وجيش ولا يعرف مقصده قصر بعد المرحلتين لنحقق طول سفره وقد يدخل فى عبارته ما لو قصد كافر مرحلتين ثم أسلم أثناءهما فانه يقصر فيما بقى لقصده أولا ما يجوز له القصر فيه لو تأهل للصلاة وبه يفرق بين هذا وعاص تاب فى الإثناء لانه لم تأهل للترخص مع تأهله للصلاة فلم يحسب له ما قطعه قبل التوبة (فلا قصر للهائم) وهو من لا يدري أين يتوجه سلك طريقا أم لا وهذا يسمى راكب التعاسيف أى للطرق المائلة التى يضل سالكها من تعسف مال أو عسفه تعسيفا أتعبه (وإن طال تردده) وبلغ مسافة القصر لانه عابث فلا يليق به الترخص وسيعلم مما يأتى أن بعض أفراد حرام فلذا ذكره بعضهم هنا وبعضهم ثم فأسأله كلام بعضهم أنه عاص بسفره مطلقا ممنوع

وما يرد قولهم الآتي لو
 قصد مرحلتين قصر فيهما
 (ولا طالب غيرهم) لا طالب
 (آبق) عقد سفره بنية أنه
 (يرجع متى وجده) أى
 مطلوبه منهما (ولا يعلم
 موضعه) وان طال سفره
 لأنه لم يعزم على سفر طويل
 ومن ثم لو علم أنه لا يلقاه إلا
 بعد مرحلتين قصر فيهما
 قال الزركشى لا فيما زاد
 عليهما إذ ليس له مقصد
 معلوم حينئذ اه وظاهر
 أنهما مثال فلو علم أنه
 لا يجده قبل عشر مراحل
 قصر في العشر فقط وقول
 أصله ويشترط أن يكون
 قاصدا لقطاعه أى الطويل
 فى الابتداء يشمل هذا
 والهاثم إذا قصد سفر
 مرحلتين أو أكثر فيقصر
 فيما قصده لا فيما زاد عليه
 أما إذا طرأ له ذلك العزم
 بعد قصد محل معين أو لا
 وبجائزة العمران فلا
 يؤثر كما مر في شرح قوله
 بوصوله فيترخص إلى أن
 يجده (ولو كان المقصده)
 بكسر الصاد كما بخطه
 (طريقان) طريق (طويل)
 أى مرحلتان (و) طريق
 (قصير) أى دونهما (فسلك
 الطويل لعرض

وما يرد) أى المنع عش (قوله عقد سفره) سيأتى محترزه في قوله أما إذا طرأ الخ (قوله أى مطلوبه منهما)
 اشارة إلى أن الجملة نعت لطالب كما هو الظاهر ويجوز أن يستغنى عنه بجعلها نعتا للاحد المتعاطفين من غير
 وابق وحذف نظيرها من الآخر بقرينتها ولم يبرز الضمير مع كونها حينئذ جارية على غير من هي
 له جريا على مذهب الكوفيين المحروزين عدم البراز عند من اللبس كماها سم (قوله قصر فيهما) ومثله
 الهاثم في ذلك نهاية ومعنى أى في أنه إذا قصد أنه لا يرجع قبل مرحلتين قصر ومعلوم أنه إنما يقصر إذا كان
 سفره لغرض صحيح ومن الغرض الصحيح ما لو خرج من نحو ظالم عش ورشيدى (قوله قال الزركشى)
 وظاهر اطلاق الروضة استمرار الترخيص ولو فيما زاد على مرحلتين وهو كذلك كما اعتمده الشهاب الرملى
 خلافا للزركشى نهاية ومعنى عبارة قسم الوجه أنه يقصر فيما زاد عليهما أيضا إلى أن ينقطع سفره ولا يضر أنه
 ليس له مقصد معلوم لأن اعتبار معلومية المقصد إنما هو ليتعلم طول السفر فاذا علم أنه لا يجده قبل مرحلتين فقد
 علم طوله فاذا شرع فيه انعقد وجاز الترخيص إلى انقطاعه وكذا يقال في مسئلة الهاثم إذا قصد مرحلتين أو
 أكثر وفي مسئلة طريان العزم المذكور فلا يمتنع ترخصه بمجرد الوجود حتى لو استمر بعد الوجود فينبغى أن
 له القصر اه (قوله وظاهر أنها) أى المرحلتين (قوله وقول أصله) إلى المتن في النهاية والمغنى لا قوله لا فيما زاد
 عليه (قوله يشمل هذا) أى ما لو علم أنه لا يلقاه الخ (قوله والهاثم) عطف على هذا (قوله فيقصر فيما قصده)
 أى حيث لم يحصل اتعاب نفسه أو دأبه بلاغرض اتعابا وقع له وإلا فلا لأنه حينئذ وص بسفره كما هو ظاهر سم
 (قوله لا فيما زاد الخ) خلافا للنهية والمغنى وسم كما مر انفا (قوله إذا طرأ الخ) عبارة النهاية والمغنى واحترز
 المصنف بقوله المار أو لا عمالو نوى مسافة قصر ثم بعد مفارقة المحل الذى يصير به مسافرا نوى أنه يرجع أن
 وجد غرضه أو يقيم في طريقه ولو بمحل قريب أربعة أيام فإنه يترخص إلى وجود غرضه أو دخوله ذلك
 المحل لانعدام سبب الرخصة في حقه فيكون حكمه مستمر إلى وجود ما غير النية إليه بخلاف ما لو عرض ذلك له
 قبل مفارقة ما ذكرناه ولو سافر سفر اقصر اثم نوى زيادة المسافة فيه إلى صيرورته طويلا فلا ترخص له ما لم
 يكن من محل نيته إلى مقصده مسافة قصر ويفارق محله الانقطاع سفره بالنية ويصير بالمفارقة منسى سفر جديد
 ولو نوى قبل خروجه إلى سفر قصر إقامة أربعة أيام في كل مرحلة فلا قصر له الانقطاع كل سفره عن الأخرى
 اه (قوله ذلك العزم) أى عزم أنه يرجع متى وجده سم (قوله بعد قصد محل معين) أى مسافة قصر و (قوله)
 وبجائزة العمران) أى وبعد مفارقة المحل الذى يصير به مسافرا من العمران أو السور نهاية ومعنى (قوله)
 إلى أن يجده) أى المطلوب (بكسر الصاد) إلى قوله ومنه يؤخذ في المغنى لا قوله لأنه غرض مقصود إلى المتن
 ولا التنبيه في النهاية إلا ما ذكر (قوله كما بخطه) عول على خطأ المصنف لأن القياس الفتح وليس المراد أن
 (قوله أى مطلوبه منهما) يجوز أن يستغنى عن ذلك بجعل جملة يرجع الخ صفة لاحد المتعاطفين من
 غريم وابق وحذف نظيرها من الآخر بقرينتها والشارح اشارة إلى جعلها لطالب كما هو الظاهر
 فاحتاج إلى تأويل الضمير ويرد على ما قلنا أن الصفة حينئذ جارية على غير من هي له فكان الواجب
 إبراز ضمير يرجع وبجواب بحمله على مذهب الكوفيين المحروزين عدم البراز عند من اللبس والمراد
 هنا واضح لا لبس فيه فتأمل (قوله قصر فيهما) ظاهر كلام الروضة استمرار الترخيص ولو فيما زاد
 على مرحلتين وهو كذلك كما أفاده شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله خلافا للزركشى شرح مر (قوله)
 لا فيما زاد عليهما) الوجه أنه يقصر فيما زاد عليهما أيضا إلى أن ينقطع سفره ولا يضر أنه ليس له مقصد معلوم
 لأن اعتبار معلومية المقصد إنما هو ليتعلم طول السفر فاذا علم أنه لا يجده قبل مرحلتين فقد علم طوله فاذا شرع فيه
 انعقد وجاز الترخيص إلى انقطاعه وكذا يقال في مسئلة الهاثم إذا قصد مرحلتين أو أكثر وفي مسئلة طريان
 العزم المذكور فلا يمتنع ترخصه بمجرد الوجود حتى لو استمر على السفر بعد الوجود فينبغى أن له القصر (قوله)
 فيقصر فيما قصده) أى حيث لم يحصل اتعاب نفسه أو دأبه بلاغرض اتعابا وقع له وإلا فلا لأنه حينئذ عاص
 بسفره كما هو ظاهر (قوله في المتن لغرض صحيح) أى انضم لما ذكر ولهذا قال الشيخ أن الوجه أن يفرق

كسبولة او امن) اوزيارة وان قصد مع ذلك استباحة القصر وكذا المجرد تزدي الاوب لا اغرض منه واداه واز لاله كد ووزا لافسية
برؤية مستحسن يشغلها به عنها ومن ثم لو سافر لاجله قصر ايضا بخلاف مجرد رؤية البلاد ابتداء (٣٨٣) او عند العدول لانه غرض فاشد

ولزوم التزهره لا نظر اليه
على انه غير مطرد (قصر)
لوجود الشرط (والا) يكن
له غرض صحيح وكذا ان كان
غرضه القصر فقط كما باصله
وكلامه قد يشمل (فلا)
بقصر (في الاظهر) لانه
طوله على نفسه من غير
غرض فاشبهه من سلك قصيرا
وطوله على نفسه بالتردد
فيه حتى بلغ قدر مرحلتين
ومنه يؤخذ ان الكلام في
معتمد ذلك بخلاف نحو
الغالط والجاهل بالاقرب
فان الاوجه قصرهما وان
لم يكن لهما غرض في سلوكه
امالو كانا طولين فانه قصر
مطلقا قطعاً ونظراً فاما اذا
سلك الاطول لغرض
القصر فقط بان اتعاب
الفس بلا غرض حرام
ويجب بان الحرمة هنا
بتسليمها لا مخرج فلم
تؤثر في القصر لبقاء الاصل
السفر على اباحته (تنبيه)
ما تقرر من ان ماله طريقان
طويل وقصير تعتبر
الطريق المسلوكة قد
ينافي قوله في نحو قرن
الميقات انها على مرحلتين
من مكه مع ان لها طريقين
طويلا وقصيرا وقد يجب
بان الكلام ثم في بقعة معينة
هل يعدسا كنهان حاضري
الحرم او مكه وحيث كان
بينهما مرحلتان ولو من

فيه لغة اخرى عش (قوله اوزيارة) اي اوعيادة والسلامة من المكاسين اورخص سعر مغني ونهاية
(قوله يشغلها) اي النفس (به) اي المستحسن (عنها) اي السكورة شاه سم (قوله قصر ايضا) خالفه
النهاية والمغني فاعتمد انه لا فرق بين التزهر ورؤية البلاد فان كان واحداً منهم ماسبيا لاصل السفر فلا يقصر او
للعدول الى الطويل في قصر (قوله على انه الخ) اي اللزوم (قوله لوجود الشرط) وهو السفر الطويل المباح
نهاية ومغني قول المتن (والا) بان سلكه لمجرد القصر او لم يقصد شيئاً كما في المجموع نهاية ومغني
وسم (قوله قد يشمل) اي بان يراد بالعرض الغرض الصحيح غير القصر اخذ من التمثيل او والقصر ليس
منه اخذ من التعليل (قوله بالتردد فيه) اي بالذهاب يمينا ويساراً مغني (قوله ومنه يؤخذ) اي من التعليل
(قوله في متعدد ذلك) اي سلوك الطويل (قوله امالو كانا طولين الخ) عبارة المغني والنهاية وخرج بقوله
طويل وقصير ما لو كانا طولين فسلم الا طول ولو لغرض القصر فقط قصر فيه جزاء ما (قوله فيما اذا سلك
الاطول) اي من الطويلين سم (قوله بان الحرمة هنا الخ) على ان الاتعاب غير لازم لجواز سيره على وجه
لا تعب معه لان نفسه ولا دابته سم (قوله لا مخرج فلم تؤثر الخ) هذا قد يخالف قوله السابق وسيعلم الى فما
او همه بعضهم الخ لدلالته على تسليم انه عاص بسفره في الجملة الا ان يفرق بان الاتعاب وانتفاء الغرض هنا
لأنما هو بالنسبة للعدول دون اصل السفر سم (قوله لبقاء اصل السفر الخ) هذا قد يشكل بما يأتي من انه
يلحق بسفر المعصية ان يتعب نفسه ودابته بالركض من غير غرض والاولى ان يقتصر هنا على منع تسليم
الحرمة فان العدول بمجرد لا يستلزم اتعاب النفس لجواز ان تكون المشقة الحاصلة في الطريق الاطول
قريبة من المشقة الحاصلة في الطريق الآخر مع اشتراكهما في الوصول الى المقصد ولا كذلك الركض الآتي
فانه محض عبث والتعب معه محقق واغالب عش (قوله ما تقرر الخ) اي في المتن (قوله هل يعدسا كنهان
الخ) اي فلا يلزم دم التمتع والقران (قوله لا بعد الخ) اي فيلزمه ذلك (قوله لا يعرف ذلك) اي حصول
المشقة (قوله وغرة) الوعر ضد السهل قاموس (قوله ومن ذلك) اي من اعتبار الابعد من طريق الميقات
(قوله اعتبر الابعد) اي فيجوز الحكم على الغائب في ذلك المحل (قوله او الاسير) الى قوله بخلافه في النهاية
والمغني قول المتن (ولو تبع العبد الخ) والمبعض اذا لم يكن بينه وبين سيده مهايأة فلك العبد وان كانت في

بان التزهر هنا ليس هو الحامل على السفر بل الحامل عليه غرض صحيح كسفر التجارة ولسكنه سلك ابعد
الطريقين للتزهر فيه بخلاف مجرد رؤية البلاد فاما بان كان الحامل على السفر حتى لم يكن هو الحامل عليه
كان كالتزهر هنا او كان التزهر هو الحامل عليه كان كمجرد رؤية البلاد في تلك احواله وهو المعتمد وان نوزع فيه
وبه يعلم انه لو اراد التزهر لازلزم المرض ونحوه كان غرضاً صحيحاً اذا خلا فاقدمه فلا يعترض عليه به شرعاً
(قوله في المتن كسبولة او امن) اي وكفرار من المكاسين شرح مر (قوله يشغلها) اي النفس به اي
المستحسن عنها اي السكورة شرح (قوله ولا يمكن له غرض صحيح) دخل ما لو سلكه لغرض مطلقاً وهو
ما في المجموع (قوله وكذا ان كان غرضه القصر فقط) بفارق جواز الاقتداء بمن في الركوع لقصد سقوط
الفاحة عنه بان الجماعة مطلوبة لذاتها في الصلاة مطلقاً في الجملة بخلاف القصر وبان الجماعة مشروعة سفراً
وحضراً بخلاف القصر فكانت اهم منه وبان فيه اسقاط شطر الصلاة بخلاف الاقتداء المذكور (قوله
ونظر فيما اذا سلك الاطول) اي من الطويلين بدليل فلم تؤثر في القصر اذا قصر في هذه الحالة في مسئلة المتن
الا على المقابل (قوله بان الحرمة هنا بتسليمها لا مخرج فلم تؤثر في القصر) هذا قد يخالف قوله السابق
وسئل الى فما او همه كلام بعضهم الخ لدلالته على تسليم انه عاص بسفره في الجملة الا ان يفرق بان الاتعاب
وانتفاء الغرض هنا انما هو بالنسبة للعدول دون اصل السفر على ان الاتعاب غير لازم لجواز سيره على وجه

احدى الطرق لا بعد من حاضري ذلك وهنا على مشقة سير مرحلتين ولا يعرف ذلك إلا بالطريق المسلوكة وايضا فالقصير ثم وغرة جدا
فعدم اعتبارهم لهما ثم لعله لذلك ومن ذلك يؤخذ انه لو كان محل طريقان الى بلد القاضى احدهما مسافة العدوى والاخر دونها اعتبر الا بعد لا
ان يفرق بان الاصل منع الحكم على الغائب حتى يتحقق بعد محله من كل وجه (ولو تبع العبد او الزوجة او الجندی) او الاسير (مالك امره)

لفقد الشرط بل بعدهما كما
مروكذا قبلهما ان علوا
ان سفره يبلغهما لوجود
الشرط نعم من نوى منهم
الهرب ان وجد فرصة او
الرجوع ان زال مانعه لم
يترخص الا بعدهما على
الاوجه لانه حينئذ وجد
سبب ترخصه يقينا فلم يؤثر
فيه قصده قطعه قبل وجوده
بخلافه قبلهما لم يوجد ذلك
ولا تحقق نية متبوعه فائرت
نيته للقاطع لضعف السبب
حينئذ وبهذا التضح الفرق
بين ما هنا وما مر قبل ولو
اقام ببلدان هناك نيتين
متعارضتين فتعين تقديم
مقتضى نية المتبوع لانها
اقوى وهنا نية التابع وفعل
المتبوع فلا تعارض وعند
عدمه ينظر لقوة السبب
وضعه كما تقرر والاوجه
ايضا ان رؤية قصر المتبوع
العالم بشر وط القصر بمجرد
مفارقة محل كعلم مقصده
بخلاف اعداده عدة كثيرة
لا تكون الا لسفر طويل
عادة فيما يظهر خلافا
للادعى لان هذا لا
يوجب ثبوت سفر طويل
لاحتماله مع ذلك لنية
الاقامة بمقار قريبة منا
طويلا ما اذا عرف مقصد
متبوعه وانه على مرحلتين
فيقصر وإن امتنع على
متبوعه القصر فيما يظهر
من كلامهم (فلو نوا

نوبته كالحرف وفي نوبة سيده كالعبد وعليه فلو سافر في نوبته ثم دخلت نوبة السيد في أثناء الطريق فينبغي ان
يقال ان امكنه الرجوع وجب عليه وان لم يمكنه اقام في محله ان امكن وان لم يمكن واحد منهما سافر وترخص
لعدم عصيان به بالسفر حينئذ قياسا على ما لو سافرت المرأة باذن زوجها ثم لزمها العدة في الطريق فانها يلزمها
العود الى المحل الذي سافرت منه او الاقامة بمحلها ان لم يتفق عودها وان لم يمكن واحد منهما اتمت السفر
وانقضت عدتها فيه ع ش (قوله لفقد الشرط) وهو علمه بطول السفر (قوله بل بعدهما) اي حتى ما فاتته في
المرحلتين لانها فائتة سفر طويل سم ونهاية زاد المغنى وإن لم يقصر المتبوع (قوله كما مر) اي في شرح
ويشترط قصد موضع معين ولا (قوله ان علوا) اي كان اخبر نحو السيد عبده بان سفره طويل ولم يعين
موضعا مغنى (قوله لوجود الشرط) اي لتبين طول سفرهم مغنى (قوله نعم من نوى الخ) اي في الابتداء فيما
يظهر فلو علوا ان سفره يبلغهما ثم بعد شروعه في السفر معه نوو اذ لم يؤثر فيما يظهر كالمقصود بعد
الشروع في السفر الاقامة بمحل قريب اقامة مؤثرة فانه يترخص اليه تأمل سم (قوله منهم الخ) اي من
التابعين العالمين بطول سفر المتبوع نهاية ومغنى وكردى وقد ينا فيه قول الشارح الا في ولا تحقق الخ (قوله
لم يترخص الا بعدهما) ووجه جواز ترخصه حينئذ مع عدم جزمه كونه تابعا لمن هو جازم و يقصر بعدهما
ما فاتته قبلهما كما شمله كلام شيخنا الشهاب الرمي سم (قوله سبب ترخصه الخ) وهو السفر الطويل المباح
(قوله قطعه) مفعول قصده (قوله قبل الخ) متعلق بقصده (قوله وبهذا) اي بقوله لانه حينئذ وجد الخ
(قوله هناك) اي فيما مر الخ (قوله نيتين) اي للتابع ومتبوعه (قوله والاوجه) الى المتن في النهاية (قوله
خلافا للادعى الخ) الوجه ما قاله الادعى حيث ظن بهذه القرينة طول السفر لانه حينئذ من باب الاجتهاد
وهو كاف هنا والتيقن غير معتبر هنا كما هو ظاهر سم ع ش (قوله فيقصر وإن امتنع على متبوعه الخ) قضية
ذلك انه لو امتنع القصر على المتبوع لسكون سفره معصية لم يمتنع على التابع وقد يوجه بانه قصد قطع مسافة
القصر ولا يلزم من عصيان المتبوع بالسفر عصيان التابع به لان الفرض انه لم يقصد بسفره ما قصد المتبوع
به ولا قصد معاونة المتبوع على المعصية سم عبارة القليوبي قوله وإن امتنع على متبوعه الخ اي لعدم غرض
وعصيان لعدم سرى بان معصيته على التابع اه (قوله وحدهم) الى قوله لانهم كالا جراء في النهاية والمغنى ما
يوافقه (قوله وحدهم دون متبوعهم الخ) قال المحقق المحلى مانصه وفي شرح المهذب قال البغوي لو نوى المولى

لا تعب معه لان نفسه ولا لذاته (قوله فلا قصر قبل مرحلتين الخ) ولو فات من له القصر بعد مرحلتين صلاة
فله قصر هافي السفر لانها فائتة سفر طويل كما شمل ذلك كلامهم اول الباب به على ذلك شيخنا الشهاب الرمي
رحمه الله شرح مر (قوله نعم من نوى منهم الهرب) اي في الابتداء فيما يظهر فلو علوا ان سفره يبلغهما
ثم بعد شروعه في السفر معه نوو اذ لم يؤثر فيما يظهر كالمقصود بعد الشروع في السفر الاقامة بمحل قريب
إقامة مؤثرة فانه يترخص اليه تأمل (قوله لم يترخص الا بعدهما على الاوجه) اعتمده مر ووجه جواز
ترخصه حينئذ مع عدم جزمه كونه تابعا لمن هو جازم وهل يقصر بعدهما ما فاتته قبلهما كما شمله المتن قول عن
شيخنا الشهاب الرمي المار آفنا (قوله فيما يظهر خلافا للادعى) الوجه ما قاله الادعى حيث ظن بهذه
القرينة طول السفر لانه حينئذ من باب الاجتهاد وهو كاف هنا والتيقن غير معتبر هنا كما هو ظاهر (قوله
فيقصر وإن امتنع على متبوعه القصر فيما يظهر من كلامهم) كذا شرح مر وقضية ذلك انه لو امتنع القصر
على المتبوع لسكون سفره معصية لم يمتنع على التابع وقد يوجه بانه قصد قطع مسافة القصر ولا يلزم من
عصيان المتبوع بالسفر عصيان التابع به لان الفرض انه لم يقصد بسفره ما قصد المتبوع به ولا قصد معاونة
المتبوع على المعصية ولا موافقته فيها نعم قد يخالف ذلك قول الاسنوي في قول المصنف السابق انما يقصر
رباعية الخ مانصه فرع اشتراط الاباحة بقضى امتناع القصر ان خرج الى جهة معينة تبعا لشخص لا يعلم
سبب سفره او حاملا لكتاب لا يدري ما فيه والمتجه خلافا له فان مقصده انه لو علم سبب سفره وانه معصية
امتنع القصر الا ان يحمل على ما اذا سافر معه على وجه يصير عاصيا به فلي تأمل (قوله وحدهم دون متبوعهم

والزوج الاقامة ثبت حكمها للعبد والمرأة بل لها الترخص اه كلام المحقق وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين علمها بنية المتبوع الاقامة وجهلها بذلك وبوجه بان من انعقد سفره لا يقطعها لانيتها الاقامة واقامته دون نية واقامة غيره ولم يوجد واحد منهما وأنه لا فرق فيه بين كون التابع عند نية متبوعه ما كذا وكونه سائرا وبوجه بما تقدم لكن قال الشارح في شرح العباب وهو اى ما قاله البغوى مشكل إذ قضيته أنه لو نوى اقامة الحد القاطع ونوى تابعه السفر يقصر التابع وكلامهم صريح في خلافه فينبغي حمله على ما إذا نوى المتبوع الاقامة وهو ما كثرت التابع سائر فلا تؤثر نية المتبوع في حق التابع حينئذ إلى آخر ما أطال به وقدير دعلى قوله فينبغي الخ ان نية التابع وحده السير لا يؤثر بدليل قول المصنف ولو نوا مسافة القصر الخ الفرق بين الاقتداء والائتمار بعيد سم لك ان تمتع العبد بانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله بخلافهما) اى فنيتهما وكالعدم نهاية (قوله وبه يعلم الخ) اى بالتعليل (قوله فلا تنافي بين قولهم) عبارة المغنى اما المثبت في الديوان فهو مثلها لانه مقهور تحت يد الامير ومثله الجيش إذ لو قيل بأنه ليس تحت قهر الامير كالاحاد لعظم الفساد تنبيه (قوله المصنف ما لك أمره) لا ينافيه التعليل المذكور في الجندى غير المثبت لان الامير المالك لا أمره لا يبالى بانقراده عنه ومخالفته لا بخلاف مخالفة الجيش اى والمثبت في الديوان إذ يختص بها نظامه اه وياتى عن النهاية مثله بزيادة (قوله وكذا جميع الجيش) ظاهره ولو متطوعا وفيه نظر سم وتقدم انما يندفع به النظر (قوله لانهم كالاجراء) فيه نظر في المتطوع سم ويتضح النظر مع جوابه بكلام النهاية عبارته ولا تنافي بين هذا اى مسألة الجيش وما تقر في الجندى إذ قيل صورة المسئلة هنا فيما إذا كان الجيش تحت امر الامير وطاعته فيكون حكمه حكم العبد لان الجيش إذا بعثه الامام وأمر أميراعليه وجبت طاعته شرعا كما يجب على العبد طاعة سيده فصورة المسئلة في الجندى ان لا يكون مستأجرا ولا مؤمرا عليه فان كان مستأجرا اى او مؤمرا عليه فله حكم العبد ولا يستقيم حمله على مستأجرا ومؤمرا عليه لانه إذا خالف امر الامير وسافر يكون سفره معصية فلا يقصر اصلا ويقال الكلام في مسئلتنا فيما إذا نوى جميع الجيش فنيتهما كالعدم لانهم لا يمكنهم التخلف عن الامير والكلام في المسئلة الثانية في الجندى الواحد من الجيش

أوجهلوا حاله (قصر الجندى
دونهما) لانه ليس تحت يد
الامير وقهره بخلافهما
كالاسير وبه يعلم أن الكلام
هنا في جندى متطوع
بالسفر مع أمير الجيش فهو
مالك أمره باعتبار تطوعه
بالسفر معه مفوضا أمره
اليه وليس تحت قهره
باعتبار أن له مفارقتة
وليس للامير اجباره على
السفر معه فلا تنافي بين
قولهم أولا مالك أمره
والتعليل بأنه ليس تحت
قهره فاندفع ما لشارح هنا
أما جندى مثبت في الديوان
فلا أثر لنيته وكذا جميع
الجيش لانهم تحت يد
الامير وقهره إذ له اجبارهم
لانهم كالاجراء تحت يد
المستأجرو به يعلم أن أجير
العين تابع لمستأجره

أوجهلوا حاله) قال المحقق المحلى ما نصه وفي شرح المذهب قال البغوى لو نوى المولى والزواج الاقامة لم يثبت حكمها للعبد والمرأة بل لها الترخص اه كلام المحقق وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين علمها بنية المتبوع الاقامة وجهلها بذلك بل وأنه لا فرق بين نية المتبوع الاقامة والا لا لان نية غير المستقل لا تؤثر وهذا محل نظر وبوجه بان من انعقد سفره لا يقطعها لانيتها الاقامة واقامته دون نية واقامة غيره ولم يوجد واحد منهما وقد يستدل عليه بانه لو قيد بجعلها فاما ان يجب القضاء إذا علم بعد أولا فان كان الاول فلا فائدة لذكر هذه المسئلة لانه على هذا تكون نية المتبوع قاطعة للسفر في حق التابع ايضا غاية الامر انه إذا لم يعلم بها حكم بصحة قصره ظاهر فاذا علم تبين عدم الصحة وجب القضاء وهذا لا يختص بذلك وإن كان الثاني فاما ان يكون سببه عدم انقطاع السفر او انقطاعه فان كان الثاني ففساده واضح وإن كان الاول لم يعقل انقطاعه مع العلم وعدمه مع الجهل وهذا يندفع تقييد المسئلة بحالة الجهل كما وقع لبعض المشايخ الماوجودين وأنه لا فرق بين كون التابع عند نية متبوعه ما كذا وكونه سائرا وبوجه بما تقدم لكن قال الشارح في شرح العباب وهو اى ما قاله البغوى مشكل إذ قضيته أنه لو نوى اقامة الحد القاطع ونوى تابعه السفر يقصر التابع وكلامهم صريح في خلافه لانهم إنما الغوانية التابع في مسألة الماتن اى وهى ما إذا نوى التابع الاقامة لعدم استقلاله فكانت نيته كالعدم وواضح ان ذلك لا يقال في المتبوع فينبغي حمله على ما إذا نوى المتبوع الاقامة وهو ما كثرت التابع سائر فلا تؤثر نية المتبوع في حق التابع حينئذ لانه لو كان مستقلا ونوى حينئذ لم يؤثر الا لولى ان لا يؤثر نية متبوعه إلى آخر ما أطال به اه وقدير دعلى قوله فينبغي الخ ان نية التابع وحده السير لا يؤثر بدليل قول المصنف فلو نوا مسافة القصر الخ الفرق بين الاقتداء والائتمار بعيد (قوله وكذا جميع الجيش) ظاهره ولو متطوعا وفيه نظر (قوله لانهم كالاجراء) فيه نظر في المتطوع

لأن مفارقة الجيش ممكنة فاعتبرت نيته ولذا عبر هنا بالجيش وقد أشار لهذا الأخير الشارح بقوله وقوله ومالك
اسره لا يتأني التعليق المذكور في الجندی لأن الامير المالك لامره لا يبالي بانفراده ومخالفته له بخلاف
مخالفة الجيش إذ يتحمل بها نظامه وهذا الوجه معلوم ان الواحد الجيش مثال ولا فالمدار على ما يتحمل به نظامه
لو خالفه وما لا يتحمل بذلك اهـ وعبارة البجيرمي على المنهج قوله بخلاف غير المنبت اى مالم يكن معظم الجيش او
معروف بالشجاعة بحيث يتحمل النظام بمخالفته ولو واحدا ولا كان كالمثبت فالمدار على اختلاف النظام فن
يتحمل به النظام لا تعتبر نيته وان لم يثبت ومن لا يتحمل به النظام اعتبرت نيته وان أثبت اهـ (قوله كالزوجة
لزوجها) وكذا الصبي مع وليه فقد قال في شرح الروض بعد ان قرر ما حاصله ان الصبي لو قصد مسافة القصر
قصر مائه قال الاسنوى ما ذكر في الصبي متجه ان بعثه وليه فان سافر بغير اذنه فلا اثر لما قطعه قبل بلوغه وان
سافر معه فينتجه ان يجيء فيه ما سرفي غيره انتهى اهـ سم قول الماتن (ثم نوى الخ) قال في شرح المنهج اى
والمغنى ولو من طويل انتهى وفي شرح الروض والبهجة كلام في المسئلة (قوله المستقل) الى قول الماتن
ولا يترخص في المغنى إلا قوله لجهة مقصده وإلى قوله ورابعها في النهاية إلا قوله كما في قوله (قوله المستقل)
خرج به غيره فلا اثر لنيته الرجوع أو ترده فيه نعم لو شرع في الرجوع بأن سار راجعا والمحل قريب لا يبعد
الا انقطاع وان كان بعيدا فينتجه الا انقطاع حيث امتنع الرجوع لانه حينئذ عاص بالسفر سم (قوله او تردد
الخ) اى وان قل التردد ع ش (قوله مطلقا) اى الحاجة ولا ع ش (قوله لغير حاجة) عبارة المغنى للإقامة اهـ
(قوله انقطع سفره الخ) ومتى قبل بانتهاء سفره امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كما جزموا به نهاية ومغنى (قوله
بمجرد نيته الخ) ولا يقضى ما قصره واجمه قبل هذه النية وان قصرت المسافة قبلها مغنى (قوله لجهة مقصده)
مفهومه انه إذا نوى الرجوع وهو سائر لغير مقصده الاول لا ينقطع ترخصه وسيأتي ما فيه في قوله فان سافر
فسافر جديد ع ش (قوله لما مر) اى في شرح ولونوى إقامة الخ (قوله لهذا القيد) اى ان كان نازلا (قوله
بنظير ماسر) اى في ابتداء السفر من مجاوزة سور او عمران البلد والقربة ومجاوزة مرافق الحلة (قوله اما إذا
نواه الخ) عبارة شرح بافضل وخرج به اى بالوطن غيره وان كان له فيه اهل او عشيرة فيترخص وان دخله
كسائر المنازل وبنية الرجوع ما لو رجع اليه ضالعا عن الطريق اهـ فانه يترخص مالم يصل وطنه فحينئذ يمتنع
ترخصه كرى (قوله جواز سفره الخ) المراد بالجائز ما ليس حراما فيشمل الواجب والمندوب والمكروه
كالسفر للتجارة في كتمان الموتى بجيرى اى كما سرفي اول الباب (قوله الا التيمم الخ) لعله في التيمم لفقد الماء
بخلافه لنحو مرض الا ان تاب سم عبارة المغنى قال في المجموع والعاصى بسفره يلزمه التيمم عند فقد الماء
لحرمة الوقت والاعادة لتقصيره بترك التوبة اهـ (قوله كما مر) اى في التيمم قول الماتن (العاصى بسفره) يدخل
فيه ما لو قصد بسفره المعصية وغيره كان قصد به قطع الطريق وزيارة اهله سم قول الماتن (كابق وناشزة)
والظاهر ان الآبق ونحوه ممن لم يبلغ كالبالغ وان لم يلحقه الاثم نهاية اى فاذا سافر الصبي بلا إذن من وليه لم
يقصر قبل بلوغه وبه صرح سم وكذا الناشزة الصغيرة وينظر فيما بقي من المدة بعد البلوغ فان بلغ

كالزوجة لزوجها (ولو
قصد سفرا طويلا فسار
ثم نوى) المستقل (رجوعا)
أو تردد فيه إلى وطنه
مطلقا أو إلى غيره لغير
حاجة (انقطع) سفره بمجرد
نيته إن كان نازلا لا سائرا
لجهة مقصده لما مر أن نية
الإقامة مع السير لا تؤثر
فنية الرجوع معه كذلك
ويدل لهذا القيد قوله (فان
سار) لمقصده الاول أو
لغيره ولو لما خرج منه
(فسافر جديد) فلا يترخص
إلا ان قصد مرحلتين
وفارق محل نظير ما مر اما
إذا نواه إلى غير وطنه
لحاجة فلا ينتهى سفره
بذلك (و) ثالثها جواز
سفره بالنسبة للقصر وسائر
الرخص إلا التيمم فانه
يلزمه لكن مع اعادة
ما صلا به كما مر فحينئذ
(لا يترخص العاصى
بسفره كابق وناشزة)

(قوله كالزوجة لزوجها) اى وكذا الصبي مع وليه فقد قال في شرح الروض بعد ان قرر ما حاصله ان الصبي لو
قصد مسافة القصر قصر مائه قال الاسنوى ما ذكره في الصبي متجه ان بعثه وليه فان سافر بغير اذنه فلا اثر
لما قطعه قبل بلوغه وان سافر معه فينتجه ان يجيء فيه ما مر في غيره اهـ (قوله في المتن ثم نوى رجوعا) قال في
شرح المنهج ولو من طويل اهـ وفي شرح الروض والبهجة كلام في المسئلة (قوله المستقل) خرج غيره فلا
اثر لنية الرجوع او التردد فيه نعم لو شرع في الرجوع بان سار راجعا والمحل قريب ففقيه نظر ولا يبعد
الا انقطاع فان كان المحل بعيدا فينتجه الا انقطاع حيث امتنع الرجوع لانه حينئذ عاص بالسفر (قوله انقطع
سفره الخ) ومتى قبل بانتهاء سفره امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كما جزموا به وما افهمه كلام الحاوى الصغير
ومن تبعه من انه يقصر فغير معمول به لمخالفته المنقول شرح مر (قوله الا التيمم) لعله في التيمم لفقد الماء
بخلافه لنحو مرض الا ان تاب (قوله في المتن لا يترخص العاصى بسفره) يدخل فيه ما لو قصد بسفره المعصية

ومسافر بلا إذن أصل
يجب استئذانه ومسافر
عليه دين حال قادر عليه من
غير إذن دأته لأن الرخص
لا تنطبق بالمعاصي أما المعاصي
في سفره وهو من يقصد
سفر أمباحاً فيعرض له فيه
معصية فيرتكبها فترخص
لأن سبب ترخصه مباح
قبلها وبعدها ومن سفر
المعصية أن يتعب نفسه
ودأته بالرخص من غير
غرض أو يسافر لمجرد رؤية
البلاد والنظر إليها كما تنقله
وأقراءه وإن قال بجلي في
الاول ظاهر كلام الاصحاح
الحل وفي الثاني المذهب أنه
مباح (فلو أنشأ) سفرأ
مباحاً ثم جعله معصية فلا
ترخص له من حين الجعل
(في الأصح) كما لو أنشأ
السفر بقصد المعصية فإن تاب
قصر جزماً كما في قوله (ولو
أنشأه عاصياً) به (ثم تاب)
توبة صحيحة فنشأ السفر من
حين التوبة (فإن كان بين
محلها ومقصده مرحلتان
فصر ولا فلا ولا يشترط
لترخص طوله كأكل الميتة
يستبيحه من حين التوبة
مطلقاً وأخرج بصحيحة ما
لوعصى بسفره يوم الجمعة
ثم تاب فإنه لا يترخص من
حين توبته بل حتى تفوت
الجمعة

مرحلتين قصر أو لا فلا لأنهم وإن لم يكونوا حال السفر لكن لهم حكم العصاة وقال جميع في الابعاب
ما حاصله أن الصبي يقصر قبل البلوغ وبعد وآن مسافر بلا إذن من وليه لأنه ليس بعاص وعاص وامتناع القصر في
حقه توقف على نقل مخصوصه في أن من فعل ما هو بصورة المعصية له حكم العاصي وأتى بذلك انتهى ع ش
(قوله ومسافر بلا إذن الخ) أي وقاطع طريق نهاية معنى (قوله يجب استئذانه) أي في ذلك السفر كان
أراد السفر للجهاد أو صلة مسلم ع ش (قوله دين حال الخ) أي وإن قو (قوله من غير إذن دأته) أي أو
ظن رضاه (قوله لأن الرخص الخ) ظاهره وإن بعد عن محل رب الدين وتعد عليه العود أو التوكيل في
الوفاء وهو ظاهر أن لم يعزم على توفيقه إذا قدر بالتوكيل أو نحو ولم يندم على خروجه بلا إذن قياساً على ما لو
عجز عن رد المظالم وعزم على ردها إذا قدر كما قضى كلام الشارح مرفي أول الجنائز قبول توبته ع ش (قوله
أما العاصي) إلى قوله أه في المغنى لإدوله في الثاني إلى المتن وقوله ولو احتمل أو قوله أو مغرب وما أنبه عليه
(قوله أن يتعب نفسه الخ) لعل المراد أن يعقد سفره بنية أن يتعب الخ بخلاف ما إذا طار ذلك الاتعاب في
أثناء السفر المبيح للقصر فيأتي حكمه في قول المصنف ولو أنشأ مباحاً الخ (قوله من غير غرض) أي صحيح
رشدي (قوله أو يسافر لمجرد رؤية البلاد) الوجه تقييد كون هذا معصية بما إذا أتعب نفسه أو دأته
بالرخص لأنه لا يزيد على الهائم المقيد بذلك كما علم مما تقدم ولو عبر بقوله كالسفر لمجرد رؤية البلاد أو بقوله
أ. في السفر لمجرد رؤية البلاد لكان معطوفاً على قوله من غير غرض فيكون مقيداً بما ذكر فليتامل سم
(قوله وإن قال بجلي الخ) أي في الذخائر معنى (قوله في الاول) هو قوله أن يتعب نفسه الخ (قوله في الثاني)
هو قوله أن يسافر لمجرد رؤية البلاد ع ش (قوله سفرأ) أي طوبى لا معنى قول المتن (ثم جعله معصية) أي
كالسفر لا خذ مكس أولنا بما مرأة معنى (قوله قصر جزماً) أي وإن كان الباقي أقل من مرحلتين نظر الاول
وآخره نهاية زد سم لكن ظاهر قول الشارح كافي قوله الخ خلافاً له ووافق المغنى للشارح فقال مشيراً
إلى رد النهاية ما نصه ولو تاب ترخص جزماً كما ذكره الرافعي في باب اللقطة أي بشرط أن يكون سفره من
حين التوبة مسافة القصر كما يؤخذ من كلام شيخنا في شرح منجه وان خالف في ذلك بعض المتأخرين معللاً
بأن أوله وآخره مباحان أه قول المتن (ولو أنشأه عاصياً الخ) ولو نوى الكافر أو الصبي سفر قصر ثم أسلم أو
بلغ في الطريق قصر في بقيته كافي زوائد الروضة نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم رخص في بقيته أي وإن كان دون
مرحلتين ثم قضيته أن الصبي ليس له القصر قبل البلوغ وليس مراداً لأن الفرض أنه سافر بأذن وليه فلا
معصية أه قول المتن (فنشأ السفر) هو بفتح الميم والشين أي فوضع لإنشاء السفر يعتبر من حين الخ
هذا وعبارة المحلى أي والمعنى هو بضم الميم وكسر الشين أه وهي تفيد أنه اسم لذات المسافر لا لمكان السفر
ومألهما واحد ع ش (قوله مرحلتان الخ) وينبغي أن يكون ابتداء المرحلتين بعدم مفارقة محل التوبة من
قرية أو بادية على التفصيل السابق في بيان ابتداء السفر سم (قوله من حين التوبة مطلقاً) أي بقى
مرحلتان أم لا ع ش (قوله بل حتى تفوت الجمعة) أي ومن وقت فواتها يكون ابتداء سفره كما في المجموع
نهاية ومعنى قال ع ش (قوله حتى تفوت الجمعة) أي بسلام الامام منها باعتبار غلبة ظنه وقضيته أنه قبل ذلك

وغيرها كان قصد به قطع الطريق وزيارة أهله لأنه لم يخرج عن كونه عاصياً بسفره (قوله أو يسافر لمجرد
رؤية البلاد) الوجه تقييد كون هذا معصية بما إذا أتعب نفسه أو دأته بالرخص لأنه لا يزيد على الهائم المقيد
بذلك كما علم مما تقدم ولو عبر بقوله كالسفر لمجرد رؤية البلاد لكان معطوفاً على قوله من غير غرض فيكون
مقيداً بما ذكر فليتامل (قوله فإن تاب قصر جزماً) كذا قاله الرافعي وظاهره أنه يقصر وإن كان الباقي دون
مرحلتين وليس بعيداً لأنه يغتفر في الدوام لا يغتفر في الابتداء لكن ظاهر قول الشارح كافي قوله خلافاً
فليتامل بقى أنه هل يشترط أن يكون مجموع الباقي ما قبل جعله معصية مرحلتين أو لا كما هو ظاهر المنقول
عن الرافعي (قوله فإن كان بين محلها ومقصده مرحلتان الخ) وينبغي أن يكون ابتداء المرحلتين بعدم مفارقة

(و) رابعها عدم اقتدائه بتمم و (لو) احتمالا فتى (اقتدى بتمم) ولو مسافرا (لحظة) ولو دون تكبيرة الاحرام كما مر قبيل الاذان مع الفرق كان أدركه في آخر صلاته ولو من صبح أو جمعة (٣٨٨) أو مغرب أو نحو عيد أو راتبة وزعم أن هذه الصلوات لا تسمى تامة وأنها ترد على المتن غير

لا يترخص وأن بعد عن محل الجمعة وتعذر عليه إدراكها (قوله و رابعها) الى التنبيه في النهاية لا قوله ولو دون تكبيرة الاحرام الى كان أدركه قوله لكثرة الى المتن وقوله كالمواظبة الى الحدوث وقوله وفي الظاهر الى اما لو صححت (قوله ولو احتمالا) قد يقال بنفيه ما سياتى في قول المصنف أو شك في نيته قصر رشيدى (قوله مع الفرق) اى بان المداورى وجوب الصلاة على إدراك قدر جزء محسوس من الوقت وما دون التكبير ليس كذلك وفي وجوب الاتمام على مجرد الربط (قوله كان أدركه الخ) اى او احدث هو عقب اقتدائه مغنى وشرح بافضل قال السكردى قوله وأحدث الخ اى الامام أو المأموم اه (قوله غير صحيح) أى لانها تامة في نفسها نهاية ويقال لفاعلهما انه قد اتى بصلاة تامة مغنى قول المتن (لزمه الاتمام) والوجه جواز قصر معادة صلاها او لا مقصورة وفعلها ثانيا اماما او ماموما بقصر نهاية ومغنى (قوله قبل تأخير لحظة الخ) قاله الاسنوى و اقره المغنى (قوله على انه) اى الایهام (قوله فيفقدان الاتمام حالة الاقتداء) فيه نظر دقيق سم ولعل وجهه ان حق المقام العكس اى ان الاقتداء حالة الاتمام (قوله فيفقد الخ) وتعتد صلاة القاصر خلف المتم وتلغوية القصر بخلاف المقيم إذ انوى القصر فان صلاته لا تنعقد لانه ليس من أهل القصر والمسافر من اهله فاشبهه ما لو شرع في الصلاة بنية القصر ثم نوى الاتمام او صار مقيما مغنى وفي النهاية مثله إلا انه قيد المسئلة الاولى بجمل المأموم حال امامه وياتى ما في التقييد بالجمل قول المتن (ولو عرف) اى سأل من انفه دم او احدث مغنى (قوله بتثليث غيئه) الى قوله وخرج في المغنى لا قوله لبطلان صلاته الى المتن (قوله لكثرة الخ) تقدم عن المغنى والنهاية خلافة وعبارة الثانية هنالاه لا يعنى عنه هنا سواء كان قليلا ام كثيرا اعلى المعتمد لا اختلاطه بغيره من الفضلات مع ندرته فلا يشق الاحتراز عنه اه (قوله بما قدمته) أى من أنه يعنى عن قليل دم جميع المنافذ (قوله او حدثه) ظاهره انه عطف على رعاfe (قوله قبل تمام استخلافه) اى سواء كان قبل الاستخلاف او معه عش (قوله كالم يستخلفه الخ) اى والاستخلف نفسه سم (قوله او استخلف قاصرا) اى او استخلفه مغنى اى واستخلف نفسه كما مر عن سم وفي النهاية والمغنى ولو استخلف المتمون متما والقاصرون قاصرا فلكل حكمه اه (قوله ومنه) اى من المحدث (قوله او ذاتجاسة الخ) عطف على محدثا (قوله وخرج بفسدت الخ) قال الاذرى والضابط في ذلك أن كل وضع يصح شروعه فيه ثم يعرض الفساد يلزمه الاتمام وحيث لا يصح الشرع فيه لا يكون ملزما للاتمام بذلك مغنى وفي النهاية والضابط كما افاده الاذرى ان كل ما عرض بعدم وجب الاتمام فساد به يجب إتمامه وما لا فلا اه فتأمل هل بينهما تفاوت او لا بصرى وكتب الرشيدى على الثانى مانصه هو قاصر على ما إذا فسدت صلاة المقتدى اه (قوله ما لو بان الخ) ولو احرم منفردا ولم ينو القصر ثم فسدت صلاته لزمه الاتمام كفى المجموع ولو فقد الطمورين فشرع بنية الاتمام فيها ثم قدر على الطهارة قال المتولى وغيره قصر لان فعله ليس بحقيقة صلاة قال الاذرى ولعل ما قوله بناء على انها ليست بصلاة شرعية بل تشبهها والمذهب خلافة والوجه الاول لانها وان كانت صلاة شرعية لم يسقط بها طلب فعلها وإنما سقطت حرمة الوقت فقط وكذا يقال فيمن يصلى بتميم من تازمه الاعادة بنية الاتمام ثم اعادها نهاية وفي الغنى مثله إلا انه استظهر مقالة الاذرى (قوله عدم انعقادها) اى عدم انعقاد صلاته وان

صحيح (لزمه الاتمام) لان ذلك سنة ابي القاسم محمد صلى الله عليه وسلم كما صح عن ابن عباس قبل تأخير لحظة عن متم يومه انه لو لزم الامام الاتمام بعد فراق المأموم له لزمه الاتمام وليس كذلك اه والایهام لا يختص بذلك بل يأتى وان قدمه على انه بعيد اذ متم اسم فاعل وهو حقيقة في حال التلبس فيفقد ان الاتمام حالة الاقتداء فلا يرد ذلك راسا (ولو عرف) بتثليث عينه وافصحها الفتح وهو مثال إذ المداور على بطلان الصلاة (الامام المسافر) القاصر (واستخلف) لبطلان صلاته برعاfe لكثرة كما علم عما قدمته في شروط الصلاة (متما) ولو غير مقتد به (انتم المقتدون) المسافرون وان لم ينو الاقتداء به لانهم بمنزلة الاستخلاف صاروا مقتدين به بحكم ومن ثم لحقهم سهوه وتحمل سهوهم نعم ان نوا فراقه حين أحسوا بأول رعاfe او حدثه قبل تمام استخلافه قصروا كالمواظبة لم يستخلفه هو ولا المأمومون واستخلف قاصرا (وكذا لو عاد الامام واقتدى به) يازمه الاتمام لاقتدائه بتمم في جزء من صلاته (ولو لزم الاتمام

مقتد بفسدت) بعد ذلك (صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثا) ومنه الجنب أو ذاتجاسة خفية كما هو ظاهر لما مر أن صحة الصلاة خلف كل صحيحة وجماعة (أنتم) لأنها صلاة لزمه إتمامها فلم يحزله قصرها كفاتنة الحضر وخرج بفسدت الخ ما لو بان عدم انعقادها

صحت صلاة الامام أو عدم انعقاد صلاة الامام بما يقتضى عدم انعقاد صلاة المأموم فخرج ما لو كان عدم انعقاد صلاة الامام لحادث أو نجاسة خفية فلذا قال لغير الحدث الخ وقد يشكل هذا الاحتراز مع كون الفرض انه لزم الاتمام إلا يجتمع مع عدم الانعقاد لغير ما ذكر سم عبارة ع ش اى صلاة المأموم بان بان له حدث نفسه أو نجاسة في نحو بدنه أو كون امامه ذات نجاسة ظاهرة أو اميا ونحو ذلك اه (قوله لغير الحدث والحدث الخ) اى بالامام سم (قوله فنوى القصر) الى قوله وبه فارق في المغنى لا قوله ولم يعلم من حاله شيئا وقوله كما لو اقتدى بمن علمه مقبيا (قوله ولم يعلم من حاله شيئا) كان المراد أنه ذاهل عند النية عن حالة الامام ولم يخطر بباله لكنه نوى القصر باعتبار شيدى قول الماتن (مقبيا) اى فقط معنى (قوله لتقصيره الخ) هذا لا يظهر بالنسبة لقوله يعنى متاولو مسافرا (قوله شعار المسافر غالبا) اى والاصل الاتمام نهاية ومغنى (قوله او الحادث) عطف على الإقامة (قوله او بانا معا) اى كان يقول له واحدا مامك مقيم وآخرا مامك كان محدثا مع الاخبار الاول بيجرى (قوله إذا قدوة باطنا) انظر مع قوله الاتى بل حقيقة متاول يتامل ايضا مع قولهم الصلاة خلف الحادث جماعة سم عبارة الرشيدى قوله لم رباطنا الاول بل الصواب اسقاطه اه (قوله وبه فارق ماسر) اى بقوله وفي الظاهر الخ واما الجزء الاول من العلة فمشارك بينهما شيئا اه بيجرى رهنا لسم ما يظهر منعه بادن تأمل (قوله ومن ثم) اى لاجل الفرق بما ذكر ومدخلة الظن في جواز القصر (قوله ثم احدث الامام) وبالاولى إذا بان محدثا فتأمل سم (قوله وظن من عروض حدثه) سيد ذكر محترزه بقوله اما لو صحت القدوة الخ سم (قوله منع النظر الخ) محل تأمل (قوله ثم احدث) اى الامام ع ش (قوله ولم يظن ذلك) اى لم يظن مع عروض حدثه أنه نوى القصر ش (فرع) الواجهة أن كل من لزمته الاعادة إذا صلاها تامة جاز له القصر إذا عاها سوا في ذلك فاقد الطهورين وان قلنا ان مافعله حقيقة صلاة وغيره شرح مر ولو صلى تامة ثم اراد اعادتها مع جماعة فينبغى امتناع قصره ام راه سم واعتمده شيخنا وخالف المغنى فقال وفا لا لا دعى بعدم جواز القصر في الاعادة الواجبة المسبوقه بفعلها تامة مطلقا (قوله وان علم)

صلاته وان صحت صلاة الامام أو عدم انعقاد صلاة الامام بما يقتضى عدم انعقاد صلاة المأموم فخرج ما لو كان عدم انعقاد صلاة الامام لحادث أو نجاسة خفية فلذا قال لغير الحدث الخ وقد يشكل هذا الاحتراز مع كون الفرض انه لزم الاتمام إلا يجتمع مع عدم الانعقاد لغير ما ذكر (قوله لغير الحدث والحدث) اى بالامام حتى يصح التقييد بغير ذلك (قوله لغير الحدث الخ) لا يقال يفهم عدم انعقادها في الحادث والحدث الخفى من الامام وليس كذلك بل هي منعقدة وجماعة كما هو ظاهر لان هذا الكلام بالنسبة لصلاة الامام لا المأموم (قوله إذا قدوة باطنا) انظر مع قوله الاتى بل حقيقة متاول يتامل ايضا مع قولهم الصلاة خلف الحادث جماعة (قوله وبه فارق مامر) لا جائز ان تكون المارقة لما مر بقوله إذا قدوة باطنا لحدثه لوجود الحادث هناك ايضا فان كانت بقوله وفي الظاهر ورد عليه انه هناك قد يظنه في الظاهر مسافر الان ذلك لا يتنافى لزوم الاتمام لجواز ان يتردد مع ذلك في انه يقصر ام يتم ثم رايته في العباب جعل كشرح الروض هذا الفرق بين هذا ومسئلة اخرى حيث قال وبهذا فارق ما لو اقتدى بمن ظنه مسافرا ثم فسدت صلاته بحدث ثم بان متما حيث يتم وان بان حدثه او لا ولا يشكل على ذلك مامر من ان الصلاة خلف الحادث جماعة ومن ثم صحت الجمعية خلفه لما مر في سجد السهون من بيان معنى كونها جماعة وصحة الجمعية خلفه انما هو لتبعها الصلاة القوم ومن ثم اشترط زبادته على الاربعين اه (قوله وبه فارق) قد يقال الفرق بين هذا ومامر بناء على ما هو ظاهر غنى عن هذا لان مامر قد لزم فيه الاتمام قبل تبين الحادث بخلاف هذا فليتأمل (بمن ظن سفره ثم احدث) وبالاولى إذا كان محدثا فتأمل (قوله رظن مع عروض حدثه الخ) بهذا تفارق هذه المسئلة مامر قريبا عن شرح العباب وهو ما ذكره هنا بقوله اما الخ (قوله مع النظر الى كون الصلاة خلف الحادث جماعة) لا شك ان انعقاد الاقتداء به سبق الحادث لان الفرض طرؤه وهو اقتداء بمقيم فلا بد ان يقال ايضا ان ظن السفر او لا مع ظن نيته القصر عند عروض الحادث الخى النظر لا انعقاد الاقتداء السابق (قوله ولم يظن ذلك) اى مع عروض

وإنما سمحت الجمعة مع تبيين حدث امامها الزائد على الأربعين اكتفاء فيها بصورة الجماعة بل حقيقته القولهم أن الصلاة خلفه جماعة كاملة كما مر ولم يكتب بذلك في إدر الكالمسبوق الركعة خلف المحدث لأن تحمله عنه رخصة والمحدث لا يصلح له أن يندفع ما لا استوى هنا (تنبيه) كلامهم المذكور في اقتدائه بمن عليه مقما (٣٩٠) فبان حديثه مصرح بأنه نوى القصر وإلا لم يحتاجوا القول لمزومه الاتمام وحينئذ فيشكل انعقاد

الواى حالية (قوله) ولا ناصحت الجمعة الخ) جواب سؤال منشؤه قوله السابق لإلا قدوة باطنا لحدته (قوله) بل حقيقةتها) اى بوجود حقيقةتها ع (قوله) لا يصلح له اى للتحمل (قوله) تنبيهه كلامهم المذكور الخ) اى السابق فى قوله كالأقدي الخ وهذا التنبيه صريح فى انعقاد صلاته مع العلم بالحال قال الشارح فى شرح العباب هذا ما اقتضاه اطلاقهم ثم اياته صرح به فى المجموع نقلا عن اتفاق الاصحاب والاذرى قال ان هذا مشكل جدا لانه متلاعب بالقياس عدم انعقادها و تبعه الزركشى ثم اجاب الشارح عنه واطال به نعم نقل ان شيخنا الشهاب الرملى أفتى بعدم الانعقاد عند العلم بالحال لتلاعبه سم وكلام المغنى كالصريح فى الانعقاد عند العلم وقال ع ش وهو المعتمد اه اى الانعقاد (قوله) وإيضاحه) اى الجواب (قوله) يتصور مع ذلك الخ) فيه نظر فان اقل اموره إذا علم اتمام الامام يتردد فى أنه يضر او يتم وذلك يوجب الاتمام فليتأمل جدا سم (قوله) واظنه) الى قوله ويرد فى المغنى لإلا قوله قيل والى قول المتن والقصر افضل فى النهاية لإلا قوله يأتى الى المتن وقوله وكذا لو صار الى المتن قول المتن (وشك فى نيته) احتريزه عما لو علمه مسافرا ولم يشك كان كان الامام حنفيا فى دون ثلاث مراحل فانه يتم لامتناع القصر عنه فى هذه المسافة ويتجه كما قاله الاسنوى أن يلحق به ما إذا أخبر الامام قبل إحرامه بان عزمه الاتمام مغنى ونهاية و اقره سم قال ع ش قوله مر ويتجه البخ اى فيجب على المأموم الاتمام وان قصر امامه لان صلته تنعقد تامة لظنه اتمام امامه اه (قوله) لسكونه لا يوجه البخ) اى لسكونه غير حنفى ع ش (قوله) إذا بان قاصرا) اى فان بان انه متم او لم يظهر حاله اتهمه نهاية ومغنى (قوله) ان قصر) اى فان بان متما اتهمه نهاية ومغنى (قوله) من تعلق الحكم) بيان لما فى نفس الامر و (قوله) وان جزم) أى المأموم بنية القصر غاية لذلك البيان (قوله) ذلك) اى التعليق (قوله) ولو فسدت) وقوله فان جهل كل منهما راجع لكل من المستثنين (قوله) وان لم ينو البخ) غاية لقوله او الظهر مثلا البخ (قوله) عنه) اى عن الاصل سم (قوله) بخلاف الاتمام) اى فانه الاصل فيلزم وان لم ينو ع ش (قوله) كسائر النيات) عبارة المغنى و شرح المنهج كاصل النية اه (قوله) إلا اصل هنا البخ) وقديم مع بان الاصل هنا لا انفردوا لهذا إذا لم ينو القدوة وانعقدت صلته فرادى (قوله) سادسها التحرز الخ) اى لاستدامة نية القصر بمعنى انه يلاحظ ما إذا

حدثه الشيخ (فرع) الوجه أن كل من لزمته الاعادة إذا صلاها تامة جازله القصر إذا أعادها سوأ في ذلك فاقد الطهورين وان قلنا أن ما فعله حقيقة صلاة وغيره شرح مر ولو صلى تامة ثم أراد إعادتها مع جماعة فينبغي امتناع قصرها مر (قوله تنبيه كلامهم المذكور الخ) أي السابق في قوله كما لو اقتدى بالخ وهذا التنبيه صريح في انعقاد صلاته مع العلم بالحال ولما قال في العباب يصح إحرام مسافر يتم نية القصر قال الشارح في شرحه وان نواه مع علمه باتمام امامه على ما اقتضاه اطلاقهم وفيه ما فيه ثم ايتيه صرح به في المجموع فقال متى علم أو ظن أن امامه مقيم لزمه الاتمام فلو اقتدى به ونوى القصر انعقدت صلاته ولغت نية القصر بانفاق الاصحاب اهوا الاذرعى قال ان هذا مشكل جدا لانه متلاعب فاقتياس عدم انعقادها وتبعه الزركشى ثم اجاب الى اخر ما اطال به عنه وما يتعلق به انه نعم نقل ان شيخنا الشهاب الرملى اتي بعدم الاعتقاد عند العلم بالحال لتلاعبه (قوله يتصور مع ذلك قصره الخ) فيه نظر فان اقل اموره إذا علم الاتمام الامام يتردد في انه يقصر او يتم وذلك بوجوب الاتمام لميتأمل جدا (قوله يتصور الخ) قديقال ما مر من قول شرح المذهب ولغت نية القصر يدل على عدم تعويلهم على ذلك (قوله في المتن وشك) خرج ما لو لم يشك كان الامام حنفيا في دون ثلاث مراحل فانه يتم لا امتناع القصر عنده في هذه المسافة ويتجه كقائه الاسنوى ان يلحق به ما اذا اخبر الامام قبل احرامه بان عزمه لاتمام شرح مر (قوله فاحتاج لاصراف عنه) أي عن الاصل

صلاته بهذه النية لانها
تلاعب لكنهم اشاروا
للجواب بان المسافرين من
اهل القصر بخلاف مقيم
نواه وايضا حه أنه وان علم
لتمام الامام بتصور مع ذلك
قصره بان يتبين عدم انعقاد
صلاته بغير نحو الحدث
في قصر حينئذ فافادته نية
القصر ولا كذلك المقيم (ولو
عليه) او ظنه بل كثيرا ما
يريدون بالعلم ما يشمل الظن
(مسافرا وشك) أي تردد
(في نيته) القصر لسكونه
لا يوجب مجزم هو بنية
القصر (قصر) إذا بان قاصرا
لأنه الظاهر من حاله ولا
تقصير (ولو شك فيها) أي
نية امامه (فقال) معلقا عليها
في نيته (ان قصر قصر
والا بقصر) اتهمت قصر
في الاصح) ان قصر لانه صرح
بما في نفس الامر من تعلق
الحكم بصلاة امامه وان مجزم
فلم يضره ذلك ولو فسدت
صلاة الامام وجب الاخذ
بقوله في نيته ولو فاسقا اخذا
من قولهم يقبل اخباره عن
فعل نفسه فان جهل حاله
وجب الاتمام احتياطا
(و) خامسها نية القصر او
ما في معناه كصلاة السفر أو
الظهر مثلا ركعتين وان لم
ينو ترخصا وانما اتفقوا

على انه (يشترط للقصر نيته) لانه خلاف الأصل فاحتاج لصارف عنه بخلاف الاتمام ويشترط وجود نيته (في الاحرام) فليست كسائر النيات بخلاف نية الافتداء لانه لا بدع في طر والجزاء على الأفراد كحكمه إذ الأصل هنا يرجع اليه بخلاف القصر لا يمكن طر و على الاتمام لانه الأصل كما تقرّر (و) سادسها (التحرز عن منافعها) أي نية القصر (دواماً) أي في دوام الصلاة بأن لا يتردد الاتمام فضلاً عن

الجزء به كما قال (ولو) عبارة اصله فلو قيل وهي احسن لان هذا بيان للتحرز ورد بانها لمحض للمحترز ما ليس منه وهو قوله او قام ايثار الاختصار لم يحسن التفريع (احرم قاصرا ثم تردد في انه يقصر ام يتم) (احرم ثم شك) (في انه نوى القصر) (او لا قيل هذا تركيب غير مستقيم لانه قسم لمن احرم قاصر الا قسم منه اه ويرد بان كونه قاصرا في احدا الاحتمالين المشكوك فيهما (٣٩١) سوغ جعله قسما (او قام) عطف على

احرم (امامه لثالثه فنك)

أى تردد (هل هو متم ام)

ياتي في الوصية ما في العطف

بام في حين هو مبسوطا

(سأه اتم) وان بان أنه ساء

للتردد في الاولى المفهوم

منها الجزم به الذي بأصله

بالاولى ولان الاصل في

الثانية عدم النية وتذكرها

عن قرب لا يفيد هنا لمضى

جزء من صلاته على الاتمام

لان صلاته منعقدة وبه

فارق نظيره في الشك في

اصل النية لان زمنه غير

محسوب وإنما عفي عنه

لكثرة وقوعه مع زواله

عن قرب غالبا وللزوم

الاتمام على احدا احتمالين في

الثالثة كالثانية وفارق مامر

في الشك في نية الامام المسافر

ابتداء بان ثم قرينة على

القصر وهنا القرينة

ظاهرة في الاتمام وهو قيامه

لثالثه ومن ثم لو اوجب

امامه القصر كخفي بعد

ثلاث مراحل لم يلزمه اتمام

حمله لقيامه على السهو (ولو

قام القاصر لثالثه عمدا بلا

موجب للاتمام بطلت

صلاته) كما لو قام المتم

لخامسة (وان كان قيامه

لها سهوا) فتذكر او جملا

فعل (عاد) وجوبا (وسجد

فليست بشرط معنى وشيخنا (قوله وهي) أى عبارة الاصل (قوله لان هذا) أى تركيب ولو احرم الخ بقطع النظر عن خصوص الفاء والواو (قوله ايثار) مفعول له لقوله ضم (قوله ثم شك) هل المراد بالشك هنا مطلق التردد باستواء اورججان كما هو المراد في غالب الابواب والمناسب لامر النية سم اقول قول الشارح في شرح بافضل ويستديم الجزم بها بان لا ياتي بما ينافيها الخ كالصريح في ارادة مطلق التردد (قوله قيل هذا) أى قول المصنف او في انه نوى القصر معنى (قوله ويرد بان كونه الخ) بالحنفي ما فيه من الخفاء وهذا قد يجاب بان الشك المذكور بحسب الظاهر وكونه قاصرا بحسب نفس الامر فهو قسم منه ولا يحذرو ولا يقال يلزم عليه تخصيص الحكم بالقاصر في نفس الامر دون المتم فيه مع انه جار فيه بلا شك لانا نقول ذاك حينئذ يعلم بالاولى كما هو ظاهر بصرى اقول قول المصنف ثم تردد الخ كالصريح في ان كونه قاصرا بحسب نفس الامر والظاهر معا والحاصل ان الاشكال في غاية القوة ولذا جزم به المغنى ولم يجب عنه (قوله عطف على احرم) الاول عطفه على تردد لان عطفه على احرم يصير التقدير او لم يحرم قاصرا بل ومتا وقام امامه الخ كما هو قاعدة العطف بأو من تقدير نقيض المعطوف عليه وذلك ليس بما راد هنا بل صورته أنه احرم قاصرا ثم قام امامه الخ لان يجاب بان تلك القاعدة غالبة فيجوز ان يجعل التقدير هنا ولو قام الامام الخ عرش قول المتن (اتم) فهل ينتظره في التشهد ان جالس امامه له حمل له على انه قام ساهيا او تتعين عليه نية المفارقة فيه ونظرو الاقرب الثاني فليراجع عرش ولعل الاقرب الاول اى جواز الانتظار نظير ما ياتي عنه وعن غيره انفا في الاقتداء بالحنفي (قوله وان بان الخ) اى حالا (قوله الجزم به) اى بالاتمام (قوله وتذكرها) اى نية القصر في الثانية (قوله لمضى جزء الخ) علة لقوله لا يفيدو (قوله لان صلاته) علة للمضى (قوله وبه فارق) اى بقوله لمضى جزء الخ (قوله لان زمنه غير محسوب الخ) اى بخلافه هنا فان الموجد حال الشك محسوب من الصلاة على كل حال سواء كان نوى القصر ام الاتمام لوجود اصل النية فصار مؤديا جزءا من الصلاة على التمام كما مرناه في معنى (قوله لكثرة وقوعه) اى ومشقة الاحتراز عنه معنى (قوله مع زواله عن قرب غالبا) لاحاجة اليه ولذا اسقطه المغنى (قوله وللزوم الاتمام) عطف على قوله للتردد الخ (قوله وفارق) اى ما هنا ايضا (مامر) اى في قول المصنف أو شك في نية قصر (قوله قرينة على القصر) وهي ان الظاهر من حال المسافر انه نوى القصر (قوله وهو) اى القرينة والتذكير لرعاية الخبر (قوله لم يلزمه اتمام الخ) اى وبخبر بين انتظاره ومفارقته ويسجد فيهما سهوا امامه الا حق له امدادوز يادى عرش قول المتن (بلا موجب للاتمام) اى كنيته اونية اقامة معنى (قوله كالمقام) الى قوله وقد يجب في المغنى لا قوله وكذا الو صار المتن وقوله او كان الى بل يكره (قوله الخامسة) عبارة غير لوائية (قوله بل وان لم يصر الخ) اقره سم وعش واعتمده الحلبي والحنفي قول المتن (فان اراد الخ) فان لم ينو الاتمام سجد للسهو وهو قاصر ولو لم يتذكر حتى اتى بركعتين ثم نوى الاتمام لزوم ركعتان وسجد للسهو ندباً بمعنى (قوله اى ناوبا للاتمام) قد يشكل اعتبار نية الاتمام مع قوله فان اراد ان يتم فان ارادته الاتمام لا تنقص عن التردد في انه يتم بل يزيد مع انه موجب الاتمام فإى حاجة إلى نية الاتمام إلا ان يجاب بانهم بقصد اعتبار نية جديدة للاتمام بل ما يشمل نيته الحاصلة بارادة الاتمام احترازا

(قوله أو احرم ثم شك) هل المراد بالشك هنا مطلق التردد باستواء اورججان كما هو المراد عند الاطلاق في غالب الابواب والمناسب لامر النية (قوله اى ناوبا للاتمام) قد يشكل اعتبار نية الاتمام مع قوله فان اراد ان يتم فان ارادته الاتمام لا تنقص عن التردد في انه يتم بل يزيد مع انه موجب الاتمام فإى حاجة إلى نية الاتمام إلا ان يجاب بانهم بقصد اعتبار نية جديدة للاتمام بل ما يشمل نيته الحاصلة بارادة الاتمام احترازا

له) أى لهذا السهو لان عمده مبطل وكذا لو صار للقيام أقرب لما مر في السجود السهو بل وان لم يصر اليه أقرب لما مر ثم عن المجموع ان تعدد الخروج عن جد الجلوس مبطل (وسلم فان اراد) خين تذكره (ان يتم عاد) وجوب بالجلوس (ثم نهض متما) اى ناوبا للاتمام لان نهوضه القى لسهوه فوجب اعادته وسأبعادوام السفر في جميع صلاته كما قال (ويشترط) للقصر ايضا (كونه) اى النأوى له (مسافرا

في جميع صلاته فلو نوى الإقامة (المنافاة لأرخس) فيها (أو شك في نيتها) (أو بلغت سفينة) فيها (دار إقامة) (أو شك هل بلغتها) (اتم) (أو لم تحقق سبب الرخصة وثامنها) كونه عالماً (٣٩٢) بجواز القصر فإن قصر جاهلاً لم تصح صلاته لتلاعبه (والقصر أفضل من الإتمام على المشهور وإذا

عمالو صرف القيام لغیر الإتمام سم على حج أه ع ش واعتمد الشورى والسلطان والحنفى ما هو ظاهر كلام الشارح والنهاية والمغنى من أنه لا بد من نية جديدة بعد العود ولا يكتفى بالاولى لأنها في غير محلها (قوله) في جميع صلاته) أى ولا يتحقق ذلك إلا بالاثبات الملبس من عليكم ع ش (قوله) وثامنها كونه عالماً (الخ) أى كما في الروضة قال الشارح وكأنه تركه لبعده أن يقصر من لم يعلم جواز نهائية ومغنى (قوله) فإن قصر جاهلاً به (الخ) أى كان قصر مجر درويته أن الناس يقصرون قول المتن (والقصر أفضل من الإتمام (الخ) فلو نذر الإتمام فينبغي أن لا يتعقد نذره لكون المنذور ليس قرينة ع ش وفيه وقفة ظاهرة فإن قول المصنف أفضل يقتضى الاشتراك في أصل الفضيلة وتقدم عن المغنى أنه روى البيهقي بإسناد صحيح عن عائشة قالت يا رسول الله قصرت بفتح التاء واتممت بضمها وافتطرت بفتحها وصمت بضمها قال أحسنت يا عائشة أه (قوله السفر) إلى الفصل في النهاية إلا قوله أ مالو كان إلى والملاح وقوله ثم رأيت إلى لمسافر قول المتن (إذا بلغ ثلاث مراحل) أى إذا كان أمده في نية وقصده ذلك فيقصر من أول سفره حينئذ ع ش وبرماوى (قوله) فالإتمام أفضل ولا يكره القصر لكونه خلاف الأولى وما نقل عن الماوردى عن الشافعى من كراهة القصر محمول على كراهة غير شديدة فهي بمعنى خلاف الأولى نهاية ومغنى (قوله) خروجا من إيجاب أبي حنيفة القصر في الأول) وهو ما إذا بلغ سفره ثلاث مراحل وهذا أطبق عليه أئمة الكثر رأيت في الأعلام للقطبي الحنفى بعد أن ذكر أن بين جدة ومكة مرحلتين وما يتعلق بذلك ما نصه وما رأيت من علمائنا من صرح بجواز القصر فيها بل رأيت من أدر كته من مشايخ الحنفية يكملون الصلاة فيها وأما أنا فأرى لزوم القصر فيها لأن مدة مسافة القصر عندنا ثلاث مراحل تقطع كل مرحلة في أكثر من نصف النهار من قصر الأيام بسير الانتقال وهاتان المرحلتان يكونان على هذا الحساب ثلاث مراحل فازيد إلى آخر ما قاله لكن المسئلة عندهم خلافية وكان أئمتنا لا حظوا غير ما لا حظاه القطبي من الأقوال عندهم كرى (قوله) رجدي نفسه كراهة القصر) أى لا يثارة الأصل وهو الإتمام لا رغبة عن السنة لأنه كفر شرع بأفضل (قوله) أو شك فيه) أى لم تطمئن نفسه إليه مغنى ونهاية عبارة البجيرى أى شك في دليل جواز نهائهم معارض أه (قوله) مطلقاً) أى سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا ع ش (قوله) لو قصر خلاص من صلاته (الخ) أى ولو أتم لجرى حديثه فيها مغنى ونهاية (قوله) والملاح (الخ) عطف على لمن وجد (الخ) (قوله) بل يكره له) أى لكل من المستثنيات الثلاثة (قوله) معه أهله) أى إن كان له أهل وأولاد فإن لم يكن له شيء منها كان كمن له ذلك وهم معه فيكون إتمامه أفضل ع ش عبارة البجيرى قوله معه أهله ليس قيداً أه (قوله) مطلقاً) أى سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا ع ش (قوله) وقدم) أى خلاف أحمد فيهما مغنى (قوله) ومثل ذلك) أى مثل ما ذكر من المستثنيين الآخرين (قوله) كالواقع في الثانية عشر (الخ) أى فيأزاد على أربعة أيام حاجة تبقى فيها كل وقت نهاية ومغنى (قوله) لذلك) أى للخروج من الخلاف (قوله) كان آخر الظاهر (الخ) ويجرى ما ذكر في العشاء أيضاً إذا أخر المغرب ليجمعها معها نهاية (قوله) وقد يجب القصر) أى والجمع معاً شيخنا (قوله) ثم قصر العصر) ويجوز مدها وإن خرج بعضها عن الوقت سم أى فقول الشارح لنقع كلها (الخ) أى ولو حكماً (قوله) وبه يعلم (الخ) أى بذلك البحث (قوله) عن الطهارة والقصر

القيام لغیر الإتمام (قوله) وإلا فالإتمام أفضل (الخ) وما نقله الماوردى عن الشافعى من كراهة القصر محمول على كراهة غير شديدة فهو يعنى خلاف الأولى شرح مر (قوله) فيجب القصر كما هو ظاهر) فإن قلت هلا وجب الجمع في نظيره مع أنه أفضل فقط كما سيأتى أول الفصل قلت قد يفرق بلزوم إخراج إحدى الصلاتين عن وقتها فلم يجب فليتأمل (قوله) كالواقع في الثانية عشر يوماً) عبارة الناشئ عطفها على المستثنيات ومن أقام على تجاوز حاجته مدة تزيد على أربعة أيام رقلنا يقصر فالإتمام له هنا أفضل قطعاً إلى أن قال قال المحب الطرسى الإتمام أفضل في كل ما وقع فيه الاختلاف في جواز القصر (قوله) فيلزمه قصر الظهر) لا يقال هلا جاز

بلغ) السفر المبيح للقصر (ثلاث مراحل) وإلا فالإتمام أفضل خروجاً من إيجاب أبي حنيفة القصر في الأول والإتمام في الثاني نعم الأفضل لمن وجد في نفسه كراهة القصر أو شك فيها أو كان ممن يقتدى به بحضرة الناس القصر مطلقاً بل يكره له الإتمام وكذا الدائم حدث لو قصر خلاص من صلاته عن جريانه كما يحتمل الأذرى أ مالو كان لو قصر خلاص من وضوئه وصلاته عنه فيجب القصر كما هو ظاهر والملاح معه أهله الإتمام مطلقاً لأنه وطنه وخروجاً من منع أحمد القصر له وكذا من لا وطن له وأدام السفر براً وقدم على خلاف أبي حنيفة لا اعتضاده بالأصل ومثل ذلك كل قصر يختلف في جوازه كالواقع في الثانية عشر يوماً فالأفضل الإتمام لذلك وقد يجب القصر كان آخر الظاهر ليجمع تأخيراً إلى أن لم يبق من وقت القصر إلا ما يسع أربع ركعات فيلزمه قصر الظهر ليدرك العصر ثم قصر العصر لنقع كلها في الوقت كذا بحثه الأسنوى وغيره اخذنا من قول ابن الرفعة لو ضاق الوقت وأرهقه

الحدث بحيث لو قصر مع مدافعته أدر كم في الوقت من غير ضرر ولو أحدث وتوضأ لم يدركها فيه كان لزمه القصر وبه يعلم أنه من ضاق الوقت عن الإتمام وجب القصر وأنه لو ضاق وقت الأولى عن الطهارة والقصر لزمه نية تأخيرها

الى الثانية لقدرته على

ايقاعها به أداء (والصوم)

في رمضان ويلحق به كاهو

ظاهر كل صوم واجب بنحو

نذر أو قضاء أو كفارة ثم

رأيت الزركشي نقل عنهم

أن هذا التفصيل يجري في

الواجب وغيره لمساfer سفر

قصر (أفضل من الفطران

لم يتضرر به) تعجيلا لبراءة

ذمته ولأنه لا أكثر من

أحواله صلى الله عليه وسلم

فان تضرر به لنحو ألم يشق

احتماله عادة فالفطر أفضل

لخبر الصحيحين انه صلى الله

عليه وسلم رأى رجلا صائما

في السفر قد ظل عليه فقال

ليس من البر أن تصوموا في

السفر اما اذا خشى منه نحو

تلف منفعة عضو فيجب

الفطر فان صام عصى

واجزأه ولو خشى ضعفا

مألا لا حالا فالأفضل الفطر

في سفر حج أو غزو وهو

أفضل مطلقا لمن شك فيه

أو وجد في نفسه كراهة

الترخص أو كان ممن يقتدى

به بحضرة الناس وكذا

سائر الرخص

(فصل في الجمع بين

الصلاتين (بحوز الجمع بين

الظهر والعصر تقدما في

وقت الاولى لغير المتحيرة

لان شرطه ظن صحة الاولى كما

يأتي وهو متفقد فيها والحق

بها كل من تلزمه الاعادة

وفيه نظر ظاهر لان الاولى

مع ذلك صحيحة فلا مانع

كان المراد قصر الاولى لكن برده عليه أن هذا إنما يأتي على القول بأنه يكفي نية التأخير لما سبق من الوقت ما يسع ركعة لان الفرض ضيقه عن القصر فلم يبق منه ما يسع ركعتين مع الطهارة وقد يجاب بمنع ذلك لان ضيقه عن الطهارة والقصر صادق بعدم ضيقه عن القصر وحده ونية التأخير حينئذ كافية لمن عزم على القصر بناء على أنه لا يشترط كون نية التأخير في وقت يسعها مع طهارتها كما هو ظاهر عبارتهم الالائية فليتأمل سم وعش (قوله الى الثانية) أي الى وقتها قول المتن (والصوم أفضل الخ) ولم يراع منع أهل الظاهر الصوم لان محقق العلماء لا يقيمون لمذهبهم وزنا قاله الامام مغني (قوله في رمضان) الى الفصل في المغني الا قوله ثم رأيت الى المتن وقوله فان صام عصى واجزأه (قوله به) أي بما ذكر من القصر (قوله بنحو نذر الخ) أي كصيام الحج (قوله ان هذا التفصيل يجري في الواجب وغيره) اعتمده سم وعش (قوله لمساfer الخ) متعلق بالصوم في المتن (قوله تعجيلا الخ) هذه العلة قاصرة على الواجب (قوله ولا نه الخ) يشملوه والنفل اذا كان ورد له كصوم الاثنين والجمعة كذا كره الحلبي بجري (قوله يشق احتماله عادة) أي وان لم يسع التيمم عش (قوله في سفر حج أو غزو) مفهوما أنه الصوم في غيرهما أفضل مع خوف الضعف مما لا عش (قوله وهو) أي الفطر عش (قوله بطريقا) أي سواء تضرر بالصوم أم لا (قوله أو كان ممن يقتدى به الخ) أي يفطر القدر الذي يجعل الناس على العمل بالرخصة عش

(فصل في الجمع بين الصلاتين) أي السفر ونحو المطر عش قول المتن (بحوز الجمع الخ) أي خلافا لابي حنيفة والمزني إلا في عرفات ومزدلفة لجوزاه فيهما للسك لا للسفر سم وبر ماوى وعش اه بجري (قوله في وقت الاولى) الى قول المتن فان كان في النهاية إلا قوله اختيار وقوله أو كان ممن يقتدى به وكذا في المغني الا قوله وفيه نظر الى وكالظاهر (قوله في وقت الاولى) ظاهره أنه لا بد من فعلهما بتأيمهما في الوقت فلا يكفي ادر الركعة من الثانية فيه وتردد في ذلك سم على حج ونقل في حاشية المنهج عن الروياني عن والده أنه يكتب في بادرك دون الركعة من الثانية وعن مرانه واقفة اقوال ويؤيد الجواز ما يأتي من الاكتفاء في جواز الجمع بوقوع تحرم الثانية في السفر وان اقام بعده فيكما اكنفي بعقد الثانية في السفر فينبغي ان يكتب في وقت عش واعتمده شيخنا كما يأتي (قوله كما يأتي) أي في قوله المصنف البداء بالاولى فلو صلاهما الخ (قوله والحق بها) اعتمده المغني وشرح أفضل قال السكردى عليه وجرى على هذا في شرحي الارشاد وفي حاشية الايضاح واقرة شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب ابن علام اه (قوله وفيه نظر الخ) هو الوجه لا والمنجيرة انما استثبتت لعدم تحقق صحة صلاتها وهذه الملحقات تحققت الصحة فيها ولا يضر لزوم القضاء سم عبارة النهاية وقول الزركشي ومثلها فافقد الطهورين وكل من لم تسقط صلاته بالتيمم محل وقفة إذا لشرط ظن صحة الاولى وهو موجوده ولو حذف بالتيمم كما قاله الشيخ كان أولى اه قال عش قوله لم محل وقفة ونقل سم على حج عن الشارح م ر اعتماد هذا ونقل على المنهج عنه اعتماد ما قاله الزركشي وهو الاقرب اه واعتمده شيخنا الاول عبارته ويزاد ايضا صحة الاولى بيقينها وظننا ولو مع لزوم الاعادة فيجمع فافقد الطهورين والتيمم ولو بمحل

الانمام لانه مدو هو جائز لاننا نقل شرط المدان بشرع فيها في وقت يسع جميعها والباقي هنا ليسعها تمامتين نعم اذا قصر الظاهر ثم نوى قصر العصر جاز مدها وان خرج بعضها عن الوقت (قوله عن الطهارة والقصر) ان كان المراد قصر الاولى فهذا إنما يأتي على القول بأنه يكفي نية التأخير اذا سبق من الوقت ما يسع ركعة لان الفرض ضيقه عن القصر فلم يبق منه ما يسع ركعتين مع الطهارة وان كان المراد قصر الصلاتين فلزوم نية التأخير بعينها ممنوع بل هي ارفع من الاولى وجدها في وقتها وقد يجاب باختيار الاول ومنع قوله فهل انما يأتي الخ لان ضيقه عن الطهارة والقصر صادق بعدم ضيقه عن القصر وحده ونية التأخير حينئذ كافية لمن عزم على القصر بناء على أنه لا يشترط كون نية التأخير في وقت يسعها مع طهارتها كما هو ظاهر عبارتهم الالائية فليتأمل (قوله في رمضان الخ) قيد الصوم بالفرض فما المانع من جريان هذا التفصيل في غيره

(فصل في الجمع بين الصلاتين) (قوله وفيه نظر ظاهر) هو الوجه لان المتحيرة انما استثبتت لعدم تحقق

وكالظهر الجمعة في هذا خلافا لمن نازع (٣٩٤) فيه (وتاخير) في وقت الثانية (و) بين (المغرب والعشاء كذلك) أي تقديم (وتاخير) في السفر

يغلب فيه وجود الماء على المعتمد لوجود الشرط كما قاله الرملي وابن حجر خلافا للزركشي وإن اعتمده ابن قاسم في بعض كذاياته واستمر به الشبر المسمى اه (قوله مع ذلك) أي لزوم الاعادة (قوله فلا مانع) أي من الجمع (قوله وكالظهر الجمعة الخ) أي بشرط أن تغني عن الظهر بأن لم تعدد في البلد زيادة على قدر الحاجة فإن لم تغن عن الظهر فلا يصح الجمع معها لعدم شرطه من صحة الأولى بقينا أو ظنا شيخنا (قوله في هذا) أي جمع التقديم كان دخل المسافر قرية بطريقه يوم الجمعة فالأفضل في حقه الظهر لكن لو صلى الجمعة معهم فيجوز له أن يجمع العصر معها تقديمًا لطيفيحي اه بغير مسمى أي وأما جمع التأخير في الجمعة فلا يصح لأنه لا يتأتى تأخيرها عن وقتها كما نبه عليه النهاية والمغني ثم قول الاطفيحي فالأفضل في حقه الخ انظر هل هذا يخالف ما يأتي في باب الجمعة عن سم عن الاسني من استحباب الجمعة للمسافر (قوله أي تقديمًا) أي لغیر المتحيرة سم (قوله ويمتنع جمع العصر الخ) ويمتنع الجمع أيضا في الحضر وفي سفر قصير ولو مكيا وفي سفر معصية نهاية ومعنى (قوله كالتمثل الخ) راجع للمتن (قوله وأشار بيجوز الخ) أي لأنه إذا قيل يجوز ذلك يفهم منه في عرف التخاطب أن تركه أولى حنفيا (قوله إلى أن الأفضل ترك الجمع) أي فيكون الجمع خلاف الأولى عرش وباتى ما فيه (قوله خروجًا) لأن فيه اخلافاً لحدائقين عن وظيفته فتح الجواد وشيخنا (قوله من خلاف من منعه) أي من خلاف أبي حنيفة نهاية ومعنى (قوله وقد يشك الخ) أي دعاة الخلاف هنا (قوله سنة الخ) أي خبر اصحاح عرش (قوله ان تاويلهم الخ) وهو ان المراد بالسنة الصحيحة الجمع الصوري بأن آخر الأولى إلى آخر وقتها وصلى الثانية في أول وقتها لكن هناك احاديث صحيحة لا تقبل هذا التأويل كما ذكرت شيئا منها في غير هذا المحل كردى (قوله نوع تماسك) أي قوة و (قوله وفي صحتها) أي السنة عرش (قوله وهو للسفر الخ) أي في الاظهر كما سيأتى ان شاء الله تعالى في الحج وان صحح المصنف في منسكه السكيران سببه النسك لأنه خلاف ما صححه في سائر كتبه معنى (قوله وكذا بغيرهما) أي وكذا لا يسن الجمع في غير عرفة ومزدلفة (قوله فيسن الخ) يعني أن الأفضل للمسافر الحاج جمع العصرين تقديمًا بمسجد نمرة وجمع العشاءين تأخيرًا بمزدلفة ان كان يصلحهما قبل مضي وقت الاختيار للعشاء شرح بانفضل أي فان خشى مضيه صلاهما تأخيرًا قبل وصوله مزدلفة كردى (قوله كخلو عن جريان حدث سلس الخ) قياس ما تقدم في القصر انه إذا كان لو جمع خلا عن حدثه الدائم في وضوئه وصلاته وجب الجمع هنا إلا ان يفرق باتفاق القصر دون الجمع إلا في عرفة ومزدلفة للنسك وهذا أولى من فرق سم بما نصه قلت يفرق بلزوم اخراج احدي الصلاتين عن وقتها فلم يجب الجمع انتهى لأنه قد يمنع ان في التأخير اخراج الصلاة عن وقتها إلا ان العذر صير وقت الصلاتين واحدا عرش (قوله بل قد يجب في هذين) في ذكر قد إشارة إلى انه تارة يجب وتارة لا وكان وجهه انه ان تعين طريقا في ادراك ما ذكر وجب وإلا كان أقرب إلى ادراكه ندب سم عبارة عرش افاد كلامه انه قد يجب في بعض الصور ولعل المراد بذلك البعض ما لو تحقق فوت عرفة وانقاذ الاسير بترك الجمع فينقذ الاسير ويدرك عرفة ثم يجمع الصلاتين تأخيرًا اه قوله قول المتن (سائر اوقات الأولى) أي ونازلا في وقت الثانية و (قوله والا) أي بان كان نازلا في وقت الأولى وسائر اوقات الثانية مغنى ونهاية (فالتقديم أولى الخ) والذي يظهر ان التأخير افضل لأن وقت الثانية وقت للأولى حقيقة أي ولو بلا عذر بخلاف العكس مغنى ونهاية (قوله والا) مقول القول و (قوله دون الثانية) مقول اراد و (قوله أي والايسر الخ) بيان للشمول (قوله والايسر وقتها) أي بان نزل في وقتها سم (قوله لان فيه المسارعة الخ) الأولى تقديمه

صحة صلاتها وهذه الملحقات تحققنا الصحة فيها ولا يضر لزوم القضاء (قوله وكالظهر الجمعة) اعتمدهم (أي تقديمًا) أي لغیر المتحيرة (قوله بل قد يجب في هذين) في ذكر قد إشارة إلى انه تارة يجب وتارة لا وكان وجهه أنه إن تعين طريقا في إدراك ما ذكر وجب والا كان أقرب إلى إدراكه ندب (قوله في المتن سائر اوقات الأولى) أي ونازلا وقت الثانية (قوله فالتقديم أولى) الوجه أولوية التأخير م (قوله أي والايسر وقتها)

الطويل المجوز للقصر
للاتباع الثابت في الصحيحين
وغيرهما في جمعي التأخير
والتقديم فيمتنع جمع العصر
مع المغرب والعشاء مع
الصبح وهي مع الظهر
اقتصار على الوارد (وكذا
القصير في قول) اختيار
كالتمثل على الراحة وأشار
بيجوز إلى أن الأفضل ترك
الجمع خروجًا من خلاف
من منعه وقد يشك بقوله
الخلاف إذا خالف سنة
صحيحة لا يراعى إلا أن يقال
ان تاويلهم له نوع تماسك
في جمع التأخير وطعنهم في
صحتها في جمع التقديم محتمل
مع اعتضادهم بالأصل فروع
نعم الجمع بعرفة ومزدلفة
يجمع عليه فيسن ولو للسفر
لأن النسك وكذا بغيرهما من
شك فيه أو وجد في نفسه
كرهه أو كان ممن يقتدى
به ولمن لو جمع اقترنت صلاته
بكمال كخلو عن جريان
حدث سلس وعري وانفراد
وكادراك عرفة واسير بل
قد تجب في هذين (فان كان
سائر اوقات الأولى) واراد
الجمع وعدم مراعاة
خلاف أبي حنيفة (فتأخيرها
افضل ولا فمكسه) للاتباع
ولأنه الأرفق وان كان
سائرًا أو نازلا وقتها
فالتقديم أولى فيما يظهر ثم
رايت شيخنا أشار إليه وقد
يشمله قول المتن وإلا ان اراد
بسائر اوقات الأولى دون

الثانية أي والايسر وقتها أو سار وقتها أو وقت الثانية دون الأولى لأن فيه المسارعة لبرائة الذمة بقولي واراد الجمع الخ على

على قوله ثم رأيت الخ (قوله) واندفع ما يقال الخ) قديم منع ورود هذا من الابتداء إذ ليس التفصيل بين الجمع وتركه بل بين إفراده وهي تقبل ذلك وإن كان مفضولاً إذا لمفضول يتفاوت إفراده سم (قوله) أي فهو مباح قديم منع كونه مباحاً بان خلاف الأفضل كخلاف الأولى يكون مكروهاً كراهة خفيفة يعبر عنها بخلاف الأولى ع ش وقديم منع كنية ما قاله بان الغالب رجوع النفي للقيد فقط وهو هنا زيادة الفضيلة فيبقى أصل الفضيلة (قوله) ومر أي انفاً (قوله) ويرجحه أي على ترك الجمع (قوله) ذلك أي الاقتران بالكمال (قوله) بل أربعة إلى قوله ولو لو نوى تركه في النهاية والمغنى (قوله) بل أربعة الخ) ، يزداد أيضاً أن لا يدخل وقت الثانية قبل فراغها على ما قاله بعضهم والمعتمد خلافه فيجوز جمع التقديم وإن دخل وقت الثانية قبل فراغها وإن لم يدرك منها في وقت الأولى إلا بعض ركعة لأن لها في الجمع وقتين فلم تخرج عن وقتها فتكون أداء قطعاً كما قاله الروياني شيخنا وتقديم عن ع ش ما يوافقه قال البيهقي ، يزداد سادس هو ظن صحة الأولى لتخرج المتخيرة قاله شيخنا اه (قوله) فهي باطلة) ينبغي أن يقيد ذلك بما يأتي في قوله أي لم تقع عن فرض الخ ع ش عبارة شيخنا والمراد لم يصح فرضاً ولا نفلاً إن كان عامداً عما لما كان ناسياً أو جاهلاً وقعت نفلاً مطلقاً إن لم يكن عليه فائتة من نوعها وإلا وقعت عنها اه ويجرى هذا التفصيل فيما يأتي أيضاً كما يأتي عن ع ش قول المتن (فبان فساده) أي بفوات تركه أو شرطها بمغنى (قوله) كالأحرار بالظهر الخ) محل ذلك أخذاً عامراً له ر حيث لم يكن عليه فرض مثله وإلا وقع عنه ومحل وقوعه نفلاً أيضاً حيث استمر جمه إلى الفراغ منها وإلا بطلت كما تقدم له م ر ع ش (قوله) ليمتن أي التقديم المشروع نهاية (قوله) الأصلية) عبارة المغنى الفاضل ثم قال وقدرت الفاضل تبعاً للشارح لآجل الخلاف بعدم الصحة فيما إذا نوى في أثناءها فانه لأفضل فيه اه (قوله) هو الأفضل) عبارة النهاية هو المطلوب كما أشار لذلك الشارح بقوله الفاضل لا سيما مع وجود الخلاف بعدم الصحة الخ (قوله) ولو بغير اختياره الخ) أشار به إلى دفع ما في شرح الروض من أنه لو لم يكن السفر باختياره فالوجه امتناع الجمع سم عبارة المغنى ولو شرع في الظهر أو المغرب بالبلد في سفينة فسارت فنوى الجمع فان لم تشترط النية مع التحرم أي كاهو الرابع صح لوجود السفر وقتها وإلا فلا قال بعض المتأخرين أي شيخ الإسلام في شرح الروض ويفرق بينهما وبين حدوث المطر في أثناء الأولى حيث لا يجمع به كما سيأتي بان السفر باختياره فنزل اختياره له في ذلك منزلة بخلاف المطر حتى لو لم يكن أي السفر باختياره فالوجه امتناع الجمع والمعتمد الفرق بين المستثنين وهو أنه لا يشترط نية الجمع في الأولى بخلاف عند المطر فإذا لا فرق في المسافر

بأن نزل في وقتيهما (قوله) اندفع ما يقال) قديم منع ورود هذا من الابتداء إذ ليس التفصيل بين الجمع وتركه بل بين إفراده وهي تقبل ذلك وإن كان مفضولاً إذا لمفضول يتفاوت إفراده (قوله) وشروط جمع التقديم الخ) قال في العباب الرابع دوام السفر إلى عقد الثانية فإن أقام في الأولى أو قبل عقد الثانية فلا جمع وكذا لو نوى بعد الأولى ترك الجمع اه وفي التجريد لو جمع تقدماً فلما شرع في العصر نسي أنه في الصلاة فقال نويت الجمع بطلت صلاته لا من جهة الكلام بل لانه يقتضى بطلان نية الجمع وهو يقتضى بطلان نية القصر إذ شرط الجمع بقاء نيته إلى الفراغ بدليل أنه لو نوى إبطال نية الجمع بطلت صلاته وإن لم يتلفظ اه عبارة شرح العباب ولو نوى بعد الأولى ولو في أثناء الثانية ترك الجمع فلا جمع كافي الجواهر وغيره قالوا لأن شرط هذا الجمع بقاءه على نيته إلى الفراغ منه فبطل لا عراضه عنه صرحوا به ويفرق بين هذا وما مر في الردة الخ اه وقول التجريد السابق بطلت صلاته يتجه محله إذ لم تذكر قبل طول الفصل وإلا فيتجه عدم بطلان الصلاة لأن إعادة النية سهواً لا يبطل النية السابقة كما علم مما تقدم أول صفة الصلاة في الشرح وهامشه فيما لو كبر مرات ناولاً الافتتاح بكل والفصل اليسير معتقداً كما علم في أصل النية فليتامل (قوله) ومع تحللها أي وإن قلنا أنه يتباهم يتبين الخروج من أوله ولو قوماً قبل تحقق الخروج فكيف ولذا ذهب بعضهم إلى صحة الاقتداء حينئذ وعدت التلميمة الأولى منهما وإن تبين الخروج بأولها وعلى منع صحة الاقتداء حينئذ فالفرق بينهما وبين

اندفع ما يقال مر أن ترك الجمع أفضل أي فهو مباح فكيف يكون أفضل فيما ذكر ومران اقتران الجمع بكلاً يرجحه فكذلك اهنا إذا اقترن أحد الجمعين به بأن غلب ذلك على ظنه كما هو ظاهر يرجح على الآخر سواء أكان سائراً أم نازلاً (وشروط) جمع (التقديم ثلاثة) بل أربعة أحدها (البداء بالأولى) لأن الوقت لها والثانية تبع لها والتابع لا يتقدم على متبوعه (فلو صلاهما) مبتدئاً بالثانية فهي باطلة وله الجمع أو بالأولى (فبان فساده) فسدت الثانية) أي لم تقع عن فرضه لفوات الشرط أما وقوعها له نفلاً مطلقاً فلا ريب فيه لعذره كالأحرار بالظهر قبل الوقت جاهلاً بالوقت (و) ثانيها (نية الجمع) لتمييز عن تقديمها سهواً أو عبثاً (ومحلها) الأصل ومن ثم كان هو الأفضل (أول الأولى) كسائر المنويات فلا يكتفى بتقديمها عليه اتفاقاً (ويجوز في أثناءها)

بين أن يكون السفر باختياره أو لا كما قاله شيخنا اه وفي النهاية نحوها (قوله ولو بعد نية فعله ثم تركه) قال في شرح الروض كالو نوى الجمع ثم نوى تركه ثم نواه اه اى قبل الخروج من الاولى فى الجميع اما لو نرى الجمع ثم نوى تركه قبل السلام ثم نواه بعد السلام فلا جمع لان نية الجمع قبل السلام بطلت بنيتها تركه قبل السلام ووجودها بعده لا اثر له لعدم شرطها من كونها فى الاولى ولو نوى الجمع قبل السلام ثم بعده نوى تركه ثم اراده جازان لم يطل الفصل فيما يظهر ثم رابت الشارح قال فيما ياتى انفا ان ذلك هو الاوجه ثم رجع عن ذلك فضرب على قوله ثم اراد قبل طول الفصل جاز على الاوجه بعد قوله ولو نوى تركه بعد التحلل واثبت مكانه ولو فى اثناء الثانية ثم اراده ولو فوراً لم يحز كما بنيت فى شرح العباب ومنه الخ والمضروب اوجه كما جرى عليه مر اى فى النهاية اه سم يحذف واستوجه عش والرشىدى مار جمع اليه الشارح كما ياتى (قوله وإن انعقدت الخ) الواو خالية (قوله بان الجمع الخ) اى وبان من شأن السفر ان يكون بالا اختيار بخلاف المطر سم (قوله اقوى منه بالمطر) اى للخلاف فيه نهاية (قوله فالم تفرغ الاولى) اى بفرغ ميم عليكم (قوله ذلك) اى النية فى الاناء. (قوله بعده) اى المضى (قوله ولو نوى تركه بعد التحلل) اى مع وجود نية مع التحلل أو قبله سم (قوله لم يحز الخ) والاوجه انه لو تركه بعد تحلل ثم اراده قبل طول الفصل جاز كما يؤخذ مما نقله فى الروضة عن الدارمى انه لو نوى الجمع اول الاولى ثم نوى تركه ثم نوى تركه ثم قصد فعله ففيه القولان فى نية الجمع فى اثناءه نهاية واعتمده سم كما شيخنا وهو ظاهر اطلاق المغنى ومال عش والرشىدى إلى ما قاله الشارح عبارة الاول وقد منع الاخذ من ذلك ويفرق بان محل النية فيما نقله عن الدارمى باقى الفراغ من الصلاة الاولى فرفض النية فى اثناءها ينزل الاولى منزلة العدم ويجعل الثانية نية مبتدأة ولا كذلك ما لو ترك النية بعد الفراغ من الاولى فانه قد يقال رفض النية بعد الفراغ ابطال النية الاولى وتعذرت نية الجمع لفوات محلها ثم رابت فى حج

ومع تحللها ولو بعد نية فعله
ثم تركه لبقاء وقتها أو بعد
سير ولو بغير اختياره على
الاوجه وإن انعقدت الصلاة
فى الحضر ويفرق بين هذا
وما ياتى فى المطر بان الجمع
بالسفر أقوى منه بالمطر
(فى الاظهر) لانه ضم الثانية
للاولى فمالم تفرغ الاولى
فوقعت ذلك الضم باق
ولما امتنع ذلك فى القصر
لمضى جزء على التمام وبعده
يستحيل القصر كما مر او
نوى تركه بعد التحلل ولو فى
أثناء الثانية ثم اراده ولو
فوراً لم يحز بنيتها فى شرح
العباب

ما نحن فيه ممكن (قوله ومع تحللها) اى بخلافه بعد التحلل لا اثر لها مطلقاً (قوله ولو بعد نية فعله ثم تركه) قال فى شرح الروض كالو نوى الجمع ثم نوى تركه ثم نواه اه اى قبل الخروج من الصلاة فى الجميع كما هو ظاهر لان شرط نية الجمع وجودها قبل الخروج من الاولى اما لو نوى الجمع ثم نوى تركه قبل السلام ثم نواه بعد السلام فلا جمع لان نية الجمع قبل السلام بطلت بنيتها تركه قبل السلام ووجودها بعده لا اثر له لعدم شرطها من كونها فى الاولى ولو نوى الجمع قبل السلام ثم بعده نوى تركه ثم اراده جازان لم يطل الفصل فيما يظهر لان النية وجدت فى الاولى فلا تؤثر فيها نية الترك بعد السلام فلا مانع من الجمع حيث لا اثر لترك الفصل كما مر صرر ترك الفصل فليتامل ثم رابت الشارح قال انفا ان ذلك هو الاوجه ثم رابت عن ذلك كما ترى اى فانه ضرب على قوله ثم اراد قبل طول الفصل على الاوجه بعد قوله ولو نوى تركه بعد التحلل واثبت مكانه ولو فى اثناء الثانية ثم اراده ولو فوراً لم يحز كما بنيت فى شرح العباب ومنه الخ والمضروب اوجه كما جرى عليه مر (قوله ولو بغير اختياره) اشار به بقوله ويفرق الخ إلى دفع ما فى شرح الروض حيث قال قال فى المجموع قال المتولى ولو شرع فى الظهر بالبلد فى سفينة فسارت فنوى الجمع فان لم يشترط النية منع التحريم صح لوجود السفر وقتها وإلا فلا ويفرق بينهما وبين حدوث المطر فى اثناء الاولى حيث لا يجمع به كما سياتى لان السفر باختياره فنزل اختياره فى ذلك منزلة بخلاف المطر حتى لو لم يكن اختياره فلو جوزه امتناع الجمع على ان ما قاله المتولى هنا ذكر مثله ثم فعله لا فرق اه (قوله على الاوجه) كذا مر (قوله ويفرق الخ) ويفرق ايضا بان من شأن السفر ان يكون بالا اختيار والمطر ان لا يكون بالا اختيار (قوله ولو نوى تركه بعد التحلل) اى مع وجود نية مع التحلل أو قبله وفى العباب ولو اراد بعد الاولى وأسلم فوراً فى جمعة تردد اه قال الشارح فى شرحه اى احتمل ان المراد بانى الذى يتجه تر جميعه منهما انه يجمع اذ الردة لا تحبط العمل ولا تنافى النية لا نقصاء وقتها اسلام الاولى به ويفرق بين ما هنا وبين ما لو ارادنا نوى الصوم ليلا ثم اسلم قبل الفجر بناء على القول بانها بعد وقت النية حيث اه ثم ذكر ما يتعلق بذلك مما ينبغي مراجمته وبارجمه من انه يجمع اقبى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ثم اراده) قبل طول الفصل جاز على الاوجه كما يؤخذ مما نقله فى الروضة عن

ومنه ان وقت النية انقضى فلم يعد العود اليها شيئا ولا لزما - رآوها بعد التحال الاولى وبه فرق (٣٩٧) بين هذا والردة اذا انقطع فيها

ضئى وهنا صريح ويغترق في الضمى ما لا يغترق في الصريح (و) ثالثها (الموالاته بأن لا يطول بينهما فصل) لانه المأثور ولهذا تركت الرواتب بينهما وكيفية صلاتها أن يصلى سنة الظهر القليلة ثم الفرضين ثم سنة الظهر البعدية ثم سنة العصر وكذا في جمع العشاءين وخلاف ذلك جائز نعم لا يجوز تقديم راتبة الثانية قبلهما في جمع التقديم ولا تقديم بعدية الاولى قبلها مطلقا كما علم ممارس (فان طال) الفصل بينهما (ولو بعدد) يكونون (و يجب تأخير الثانية) إلى وقتها والزوال رابطة الجمع (ولا يصير فصل يسير) ولو بنحو جنون وكذا ردة أو تردد في انه نوى الجمع في الاولى إذا تذكرها على قرب على الاوجه فيهما لانه صلى الله عليه وسلم أمر بالاقامة بينهما وإنما اثر الردة في نية الصوم قبل الفجر على الراجح لانها لعدم اتصالها بالمنوى ضعيفة فأثرت فيها الردة بخلافها هنا ولا يجب هنا إعادة النية بعدها لما مر وبه فرق بينهما هنا وأثناء الوضوء بأن وقت النية ثم باق كما يشهد له جواز تفريق النية على الاعضاء بخلافه هنا وأيضا فاما بعدها ثم تتوقف

ما يؤخذ منه ذلك وعبارته ولو نوى تركه بعد التحلل الخ اه (قوله) ومنه (أى ما في شرح العباب) (قوله) وبه يفرق الخ) فيه ان مقتضاه عدم انقضاء وقت النية في صورة الارتناد وليس كذلك كما يأتي وفي سم مانصه وفي العباب ولو ارتد بعد الاولى واسلم فوراً في جمعه تردد اه قال الشارح في شرحه اى احتمالان للروايات والذى يتجه ترجيحه منها انه يجمع إذا الردة لا تحبط العمل ولا تنافي النية لا نقضاء وقتها بإسلام الاولى انتهى وبما رجحه من انه يجمع افتى به شيخنا الشهاب الرملى اه وهذا الفرق هو الظاهر (قوله) إذا انقطع الخ) لا يخفى أنه فرق آخر لا علمنا ذكره فكان ينبغي ان يقول وبان القطع الخ (قوله) ولهذا) الى المتن في المغنى وإلى قوله وإنما اثيرت في النهاية (قوله) ولهذا) اى لا شرائط الموالاته (قوله) تركت الرواتب) اى وجوب الصلوة الجمع ع ش (قوله) وكيفية صلاتها) اى الرواتب ع ش (قوله) ان يصلى سنة الظهر الخ) عبارة النهاية والمغنى إذا جمع الظهر والعصر قدم سنة الظهر القليلة وله تأخيرها سواء أجمع تقديمها أو تأخيرها أو توسيطها أن جمع تأخيرها سواء أقدم الظهر أم العصر أم العشاء أو أخره ما سئله العصر وله توسيطها أو تقديمها إن جمع تأخيرها سواء أقدم الظهر أم العصر وإذا جمع المغرب والعشاء أخر سنتهما وله توسيط سنة المغرب إن جمع تأخيرها أو قدم المغرب أو توسيط سنة العشاء إن جمع تأخيرها أو قدم العشاء أو ماسوى ذلك ممنوع وعلى ما سمر من ان المغرب والعشاء سنة مقدمة فلا يخفى الحكم بما تقر في جمعى الظهر والعصر وكذا افاده الشيخ في شرح الروض اه (قوله) ولا تقديم بعدية الاولى) الاولى ترك الاولى فتأمل بصري (قوله) مطلقا) اى سواء أجمع تقديمها أو تأخيرها (قوله) ممارس) اى فى باب صلاة النفل كردى قول المتن (فان طال الخ) (فرع) لو شك هل طال الفصل أو لا ينبغي امتناع الجمع ما لم يتذكر عن قرب مر اه سم على المنهج اه ع ش (قوله) يكونون) اى وإغماء وسهونها ية ومغنى قول المتن (ولا يصير فصل يسير الخ) وضبطوه بما ينقص عما يسع ركعتين بأخف يمكن على الوجه المعتاد فلا يصير الفصل بوضوء ولو لم يجدوا وتيمم وطلب خفيف وإن لم يحتج اليه وزمن اذان وإن لم يكن مطلوباً وزمن اقامة على الوسط المعتدل في ذلك حتى لو فصل بمجموع ذلك لم يصير حيث لم يطل الفصل شيخنا (قوله) ولو بنحو جنون الخ) عبارة النهاية وشمل ذلك ما لو حصل الفصل اليسير بنحو جنون أو ردة وعاد للإسلام عن قرب بين سلامه من الاولى وتحريمه بالثانية كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى وتردد بين الصلاتين في انه نوى الجمع في الاولى ثم تذكر انه نواه قبل طول الفصل كما قاله الروايات فلا يصير في الصور ركعها اه (قوله) لانه الخ) تعليل لقول المتن ولا يصير الخ (قوله) في نية الصوم الخ) اى فيما لو ارتد نوى الصوم ليلا ثم أسلم قبل الفجر بناء على القول بأنه يجدد النية حينئذ سم (قوله) هنا) اى فيما بين الصلاتين حيث لا يجب إعادة النية بعد الردة والاسلام (قوله) بعدها) اى الردة اى وبعد الاسلام (قوله) للمارس) اى انفا (قوله) وبه فرق بينهما الخ) اى حيث لا يجب إعادة النية بعد الردة والاسلام بين الصلاتين دون اثناء الوضوء (قوله) ثم) اى في الردة في اثناء الوضوء (قوله) بخلافه) اى وقت النية (قوله) هنا) اى في الردة بين الصلاتين (قوله) فلم يحتج) اى فعل الثانية (قوله) وقصره) إلى قول المتن ويجب في النهاية إلا قوله بان كان دون قدر ركعتين كما علم وكذا في المغنى إلا قوله ولو بأخف يمكن إلى المتن وقوله في غير النية والتحريم وقوله لبيان الموالاته (قوله) لانه لم ير دله ضابط) أى في الشرع ولا في اللغة وما كان كذلك يرجع فيه الى العرف كالحرز والقبض ومغنى ونهاية (قوله) قدر صلاة ركعتين) فنص الصلاة اى الركعتان بينهما مطلقاً ولو راتبة ومثلها صلاة جنازة ولو باقل مجزئ. والظاهر انه ليس مثلها بسجدة التلاوة أو الشكر حيث لم يطل الفصل بها عرفاً بل قال بعضهم انه لو صلى ركعتين وخففهما عن القدر المعتاد لم يصير شيخنا (قوله) ولو بأخف يمكن) عبارة سم على المنهج وظاهره وفاقاً لم اره لو صلى الراتبة بينهما في مقدار الفصل اليسير لم يصير اه انتهت اقول يمكن حل قوله اليسير على زمن لا يسمع ركعتين بأخف يمكن بالفعل المعتاد وعلى هذا فلا يخالف ما في الشارح مر ع ش (قوله) كما اقتضاه الخ) أى الدارمى أنه لو نوى الجمع أول الاولى ثم تركه ثم قصد فعله ففيه القولان في نية الجمع في أثنائه شرح مر

عليه صحة ما قبلها فاحتاج ما بعدها النية جديدة وهذا الاولى لا تتوقف على فعل الثانية فلم يحتج لنية أخرى (و يعرف طوله) وقصره (بالعرف) لانه لم يرد له ضابط ومن الطويل قدر صلاة ركعتين ولو بأخف يمكن كما اقتضاه اطلاقهم (وللتييم) بين الصلاتين (الجمع

على الصحيح ولا يضر تخالط (٣٩٨) خفيف) بان كان دون قدر ركعتين كاعلم كالاقامة بل اولى لانه شرط دونها (ولو جمع)

تقدما (ثم علم) بعد فراغها
أو في أثناء الثانية وقد طال
الفصل بين سلام الاولى
ولذلك (ترك ركن من
الاولي بطلنا) الاولى
ترك الركن وتعدرت التدارك
بطول الفصل والثانية
بالمعنى السابق لبطلان
شرطها من صحة الاولى
وذكر هذه اولي لبيان
الترتيب ثم هنا لبيان
الموالة وتوطئة لقوله
(ويعد هما جاععا) إن شاء
تقدما عند سعة الوقت أو
تاخير لانه لم يصل اما اذا
لم يصل فيلغو ما تاتي به من
الثانية ويبنى على الاولى
وخرج بالعلم الشك في غير
النية والتحرر فلا يؤثر
بعد فراغ الاولى كما علم
تماما في سجود السهو (أو)
علمه (من الثانية) بعد
فراغها (فان لم يصل) فصل
عرفا بين سلامها وتذكرها
(تدارك) وصحتها (ولا)
بان طال (فباطلة) لتعذر
التدارك (ولا جمع) لطوله
فيعيدها لوقتها (ولو جهل)
فلم يدرك من أيهما هو (أعادهما
لوقتيهما) رعاية للاشوا في
إعادتهما وهو تركه من
الاولى وفي منع الجمع وهو
تركه من الثانية فيطول
الفصل بها بالاولى المعادة
بعدها نعم له جمع التأخير
إذ لا مانع له على كل تقدير
ورابعا دوام سفره إلى

العموم المذكور بالغاية قول المتن (على الصحيح) أي كالموضوع بينهما وقال أبو إسحق لا يجوز لانه يحتاج
إلى الطلب فاشار المصنف إلى رد ذلك بقوله ولا يضر الخ معنى (قوله بان كان دون قدر ركعتين) أي بان كان
زمنه مع التيمم فما يظهر دون زمن ركعتين وإلا بان كان زمنه متفردا دون ذلك ومع التيمم يبلغ ذلك فقد
حصل الفصل الطويل وقد تقدم انه يضر ولو بعد بصري عبارة الحلبي وفي الروض وشرحه وللمتيمم
الفصل بينهما أي بالتيمم وبالطلب الخفيف أي من حد الغوث وإقامة الصلاة أي بشرط ان لا يبلغ زمنها قدر
ركعتين معتدلتين اهـ وتقدم عن شيخنا مثله زيادة (قوله كالاقامة) أي قياسا عليه (قوله لانه) أي الطلب
(قوله وقد طال الفصل) هـ لا يرجع أيضا لقوله بعد فراغها والوجه رجوعه له أيضا سم اقول صنيع المغني
وعش والحلي صريح في الرجوع للمعطوف فقط وكذا قول الشارح الا في اما إذا لم يطل كالصريح فيه
وايضاً غني عن اشتراط طول الفصل في الصورة الاولى وفعل الصلاة الثانية (قوله والثانية بالمعنى السابق)
أي وبطلت الثانية بمعنى عدم الوقوع عن فرضه سم وعش (قوله وذكر هذه اولي) أي بقوله فلو صلاهما
فيان فسادها الخ (قوله ثم هنا) أي ثم ذكرها هنا عش (قوله لبيان الموالة) فيه بحث لتوقفه على ترتيب
هذا الحكم على الولاء مع انه ينتظم وإن لم يشترط الموالة بل لا يعقل في هذا القسم اعني علم ترك ركن من الاولى
كون البطلان لترك الموالة سم (قوله أو تاخيرا) أي حيث نوى التأخير وقد في الوقت ما ينسبها كاملة
ولا فلا تاخير ويجب الاحرام ما قبل خروج وقتها إن أمكنه ذلك لئلا يصير كلها قضاء ولا إثم عليه في ذلك
لعذره عش (قوله اما إذا لم يطل الخ) يحترز قوله قبل أو في أثناء الثانية وقد طال الفصل الخ عش (قوله
فيلغو الخ) هذا مخالف لما ذكره الشارح في باب سجود السهو في شرح ولوشك بعد السلام في ترك فرض لم
يؤثر الخ وموافق لما بيناه في هامشه من البغوى فراجعته وتامله سم (قوله ويبنى على الاولى) أي وله الجمع
سم وتقدم عنه في باب سجود السهو انه يبنى على الاولى فيأذكر وان تحلل كلام يسير أو استدبر القبلة (قوله
غير النية والتحرر) أفهم أن الشك فيها يؤثر أي يوجب بطلان الاولى وهو كذلك ولا يتمتع الجميع سم قول
المتن (فان لم يطل فصل الخ) أي ولا وجد مناف اخر على ما تقر في نظائره سم (قوله بها) أي بالثانية الباطلة
(قوله بعدها) أي بعد الثانية عش (قوله نعم له جمع التأخير الخ) تبع فيه شيخ الاسلام وفيه بحث
او ضحناه هـ امش الفتاوى وشرح الارشاد سم اقول وكذا تبعه النهاية والمغني واعتمده شيخنا وكذا
الحلي كما يأتي ثم في جواز جمع التأخير هـ اما من عن عش آنفا (قوله إذ لا مانع له على كل تقدير) لان غاية
الشك أن يصيره كأنه لم يفعل واحدة منهما لانه على احتمال كونه من الاولى واضح وكذا على احتمال كونه
من الثانية لان الاولى وإن كانت صحيحة في نفس الامر إلا انه تلازمه إعادتها والمعادة يجوز تأخيرها إلى الثانية
لتصلي معها في وقتها وكونه على هذا الاحتمال لا يسمى جمعا حيث لا ينظر اليه لعدم تحقق هذا الاحتمال كما

(قوله وقد طال الفصل) هـ لا يرجع أيضا لقوله بعد فراغها والوجه رجوعه له أيضا (قوله بالمعنى السابق)
أي عدم الوقوع عن فرضه (قوله لبيان الموالة) فيه بحث لتوقفه على ترتيب هذا الحكم على الولاء مع انه
ينتظم وإن لم يشترط الموالة بل لا يعقل في هذا القسم اعني علم ترك ركن من الاولى كون البطلان لترك
الموالة (قوله فيلغو الخ) هذا مخالف لما ذكره الشارح في شرح قول المصنف في باب سجود السهو ولوشك
بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور موافق لما بيناه في هامشه من البغوى فراجعته وتامله (قوله
ويبنى على الاولى) أي وله الجمع (قوله في غير النية والتحرر) أفهم أن الشك فيها يؤثر أي يوجب بطلان الاولى
وهو كذلك ولا يتمتع الجميع لا يقال ينبغي امتناعه لاحتمال انه أتى بها فصيح الاولى فلو جمع لطال الفصل
بإعادة الاولى كما سيأتي في قوله ولو جهل الخ لانا نقول لو أتى بها وصحت الاولى بالجمع لم يحتاج لإعادتها وايضا
فنشأ امتناع الجمع فيما يأتي احتمال أن الترك من الثانية كما يعلم من كلام الشارح الآتي وهذا متنفذ هنا
فليتأمل (قوله في المتن فان لم يطل فصل الخ) أي ولا وجد مناف على ما تقر في نظائره (قوله نعم له جمع
التأخير الخ) تبع فيه شيخ الاسلام وفيه بحث او ضحناه هـ امش الفتاوى وشرح الارشاد (قوله وسيدكره)

أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نهاية وفي البجيري بعد سر د كلام النهاية المذكور مانصه فسطط ما للشيخ عميرة أرى
واقره سم في هذا المقام جلبي وهو انه يلزم علي جمع التأخير حينئذ فعل المعادة خارج وقتها مع ان شرط
المعاده وقوعها في الوقت وحاصل الجواب ان الجمع صير الوقتين كوقت واحد قال ع ش ومقتضى كونها
معادة اشتراط وقوعها في جماعة ولم يتعرضوا له الا ان يقال الاعادة غير محقة تدبر اه كلام البجيري قول
المتن (لم يجب الترتيب الخ) لم يقل لم يجب شي مما تقدم مع انه اخصر لانه لا يعلم منه ما يقوله الثاني ع ش (قوله
ولانية الجمع في الاولى) أي كأنها لا تجب في الثانية ع ش (قوله لان الوقت الخ) عبارة المغني أما عدم الترتيب
فلان الوقت للثانية فلا يجعل تابعة وإنما عدم الموا لاة فلان الاولى بخروج وقتها الاصل قد اشبهت الفاتنة
بدليل عدم الاذان لها وإن لم تكن فائنة وينبني على عدم وجوب الموا لاة عدم وجوب نية الجمع اه (قوله
والذي يجب) إلى قوله لما تقرر في النهاية إلا قوله ركعة (قوله وسيدكره) أي بقوله وقبله يجعل الاولى قضاء
سم (قوله في وقت الاولى) المعتمد انه لا بد ان تكون نية الجمع قبل خروج الوقت بزمن يسع جميع الصلاة
والفرق بينهما بين جواز القصر لمن سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة واضح فان المعتبر ثم كونها وفاة
والمعتبر هنا ان تميز النية هذا التأخير تعديا فلا يحصل إلا وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة سم
ونهاية معنى أي يستعها تامة إن لم ير القصر ومقصورة ان اراده شيخنا عبارة ع ش أي مقصورة إن اراد
القصر والافاتمة قد دخلت حالة الاطلاق اه الزايدى ولا يشترط ان يضم إلى ذلك قدر زمن الطهارة لا مكان
تقديمها اه وفي سم ايضا ولو عزم على القصر ونوى وقد بقي قدر ركعتين ثم ما دخل وقت الثانية اختار
الاتمام فهل يضر حتى تصير الاولى قضاء أو لافيه نظر والاول محتمل والثاني غير بعيد وعلى الاول فهو قضاء
لائم فيه كاهو ظاهر ولو كانت المسئلة بجها لكان لما دخل الوقت عرض مانع من الجمع كالاقامة صارت
الاولى قضاء ولا اثم كاهو ظاهر اه (قوله لا قبله) أي كالنوى في اول السفر انه يجمع كل يوم نهاية (قوله ونية
الصوم الخ) رد دليل الاحتمال المذكور (قوله وذلك) أي وجوب كون التأخير بالنية (ليتم) أي
التأخير المباح (قوله من قوله الجميع) أي من إضافة النية إلى الجمع (قوله انه لا بد من نية إيقاعها الخ) أي بان
يقول نويت تأخير الاولى لا فعلها في وقت الثانية فان لم يأت بما ذكر كان لغوا ع ش (قوله عصى) أي لان
مطلق التأخير صادق بالتأخير الممتنع سم على حجج أي بخلاف ما تقدم من انه يكفي في القصر نية صلاة

أي بقوله وقوله يجعل الاولى قضاء (قوله في المتن ويجب كون التأخير بنية الجمع) قال الاسنوى لو نسي النية
حتى خرج الوقت لم يطل الجمع لانه معذور قاله الغزالي في الاحياء اه وفي القوت مانصه فرع من الاحياء
انه لو ترك نية التأخير حتى خرج الوقت لنوم أو شغل لم يكن عاصيا إلى اخر ما طال به ثم قال وهل يلحق الجاهل
بوجوب نية التأخير بالناسي فيه احتمال اه وفي كل من عدم بطلان الجمع وعدم العصيان نظر واضح
ثم رأيت في شرح مسلم له عدم العصيان دون عدم بطلان الجمع (قوله في المتن بنية الجمع) وإذا نواه ثم مات قبل
دخول وقت الثانية لم يائمه لان وقت الثانية وقت شرعى للاولى ايضا مر (قوله في وقت الاولى لا قبله الخ)
المعتمد انه لا بد ان تكون نية الجمع قبل خروج الوقت بزمن يسع جميع الصلاة والفرق بينهما وبين جواز القصر
لمن سافر وقد بقي من الوقت ركعة واضح فان المعتبر ثم كونها وفاة والمعتبر هنا ان تميز النية هذا التأخير عن
التأخير تعديا فلا يحصل إلا وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة نعم هل المراد ما يسع جميع الصلاة تامة أو
مقصورة فيه نظر ويحتمل ان يقال إن كان عازما على الاتمام اعتبر وقت الاتمام وعلى القصر كفى ما يسعها
مقصورة ويبقى الكلام فيما لو لم يعزم على شي مفليته امل وقد يقال الاصل الاتمام فهو المعتبر ما لم يعزم على
القصر وقد يقال يعتبر القصر لانه سائغ وعلى ما تقرر فلو عزم على القصر ونوى وقد بقي قدر ركعتين ثم لما
دخل وقت الثانية اختار الاتمام فهل يضر حتى تصير الاولى قضاء أو لافيه نظر والاول محتمل والثاني غير بعيد
وعلى الاول فهو قضاء لا اثم فيه كاهو ظاهر ولو كانت المسئلة بجها لكان لما دخل الوقت عرض مانع من الجمع
كالاقامة صارت الاولى قضاء ولا اثم كاهو ظاهر (قوله عصى) أي لان مطلق التأخير صادق بالتأخير الممتنع

(لم يجب الترتيب و) لا
(الموا لاة) بينهما (و) لا (نية
الجمع) في الاولى (على
الصحيح) لان الوقت هنا
للاية والاولى هي التابعة
فلم يحتاج لشي من تلك الثلاثة
لانها إنما اعتبرت ثم لتتحقق
التبعية لعدم صلاحية الوقت
للاية نعم تسن هذه الثلاثة
هنا (و) الذي (يجب) هنا
شيآن أحدهما دوام سفره
إلى تمامهما وسيدكره
وثانيهما (كون التأخير
بنية الجمع) في وقت الاولى
لا قبله خلافا لاحتمال فيه
لوالد الروايات ونية الصوم
خارجة عن القياس فلا
يقاس عليها وذلك لئتميز عن
التأخير المحرم ويؤخذ من
قوله الجمع أنه لا بد من نية
إيقاعها في وقت الثانية فلو
نوى التأخير لا غير عصى
وصارت الاولى قضاء (ولا)
ينو أصلا أو نوى وقد بقي
من وقت الاولى

الظهر ركعتين وإن لم ينو ترخصاً لأن وصف الظهر مثلاً ركعتين لا يكون إلا قصر أو قصر أو قصر أو قصر أو صلاة
الظهر ركعتين واحد عش (قوله ما لا يسعها) أي جميعها نهاية قول المتن (فيعصى الخ) وقول الغزالي
لونسى النية حتى خرج الوقت لم يعصها لأنه معذور صحيح في عدم عصيانه غير مسلم في عدم بطلان
الجمع لفقد النية نهاية ومعنى وفي الكردى عن الأيعاب يتجهان الجاهل كالمجاهل لأن هذا ما يخفى اه
(قوله لأن التأخير إنما جاز الخ) صريح هذا التعليل أنه لو نوى وقد بقي ما يسعها لم يندفع عصيانه بترك العزم
من أول الوقت والحاصل أنه إذا دخل وقت الظهر مثلاً فإن نوى التأخير للجمع فلا ثم مطلقاً وكذا إن فعل أو
عزم على الفعل في الوقت وكذا إن عزم على أحد الأمرين من الفعل قبل خروج الوقت أو نية التأخير فيه
للجمع فإن لم يفعل ولا عزم إلى بقاء قدر ركعة فنوى التأخير للجمع بناء على صحة النية حينئذ اندفع عنه أثم
الخراج عن وقت الأدام وأثم بترك الفعل أو العزم من أول الوقت فليتامل سم وقوله بناء على صحة النية الخ
أي على طريقة الشارح وشيخ الإسلام وهي مرجوحة والراجح أي الذي جرى عليه النهاية والمغنى وسم وعش
أنه لا بد أن يكون الباقي يسعها تامة إن لم يرد القصر ومقصورة أن اراده كإسرينا (قوله ما لا يسع ركعة)
هذا على طريقة شيخ الإسلام واعتمد النهاية والخطيب وغيرهما من المتأخرين أنه لو أخر النية إلى ما لا يسع
الصلاة كاملة عصي وتكون قضاء (قوله وقد بقي ما يسع الصلاة) أقول أو قد بقي ما لا يسعها لكنه كان عزم
من أول الوقت على الفعل في الوقت أو التأخير بنية الجمع أي على أحد الأمرين فيما يظهر فليتامل سم (قوله
وما ذكرته الخ) قد يقال لأحاجة إلى ذلك بل يصح أن يجعل الشرط في الأمرين وجود النية وقد بقي ما يسع
الصلاة لأن المراد أنه أخر الأول حتى دخل وقت الثانية وهو حينئذ قضاء وإن كان نوى وقد بقي ما يسع أكثر من
ركعة فتأمل سم وهو معتمد النهاية والمغنى كإسرينا (قوله هو المعتمد) أي وفاقاً لشيخ الإسلام وعليه فلا يلزم من
صحة الجمع عدم العصيان وهي طريقة مرجوحة لأن أدراك الزمن ليس كدراك الفعل والإلزام أنه لو أحرم
بها والباقي من الوقت ما يسع ركعة فأكثروا لم يقع منار ركعة فيه بالفعل كانت أدام وليس كذلك فالراجح أنه
لا بد أن يكون الباقي يسعها تامة أو مقصورة كما علمت شيخنا (قوله وبه يجمع الخ) فيه نظر ظاهر إذ الذي

(قوله لأن التأخير إنما جاز الخ) صريح هذا التعليل أنه لو نوى وقد بقي ما يسعها لم يندفع عصيانه بترك العزم
من أول الوقت (قوله وما ذكرته الخ) قد يقال لأحاجة لذلك بل يصح أن يجعل الشرط في الأمرين وجود النية
وقد بقي ما يسع الصلاة لأن المراد أنه أخر الأول حتى دخل وقت الثانية وهو حينئذ قضاء وإن كان نوى وقد بقي
ما يسع أكثر من ركعة فتأمل سم (قوله من أن شرط عدم العصيان الخ) وفاقاً ما في شرح المنهج وظاهره أنه لو
أخر النية إلى وقت لا يسع الأول عصي وإن وقعت أدام اه وذكر غيره أنه كإسرينا وبه يعلم أن نية الجمع
بعد التأخير إلى ما لا يسع وإن أجزأت لا تمنع الأثم ولا تدفعه أي بالنسبة لما تقدم وإن منعته من الآن فإن الصبر
بالصلاة من الآن إلى آخر وقت حرام ولو لانية التأخير بنية الجمع والحاصل أنه إذا دخل وقت الظهر مثلاً
فإن نوى التأخير للجمع فلا ثم مطلقاً وكذا إن فعل أو عزم على الفعل في الوقت وكذا إن عزم على أحد الأمرين
من الفعل قبل خروج الوقت أو نية التأخير فيه للجمع فإن لم يفعل ولا عزم إلى بقاء قدر ركعة فنوى التأخير
للجمع بناء على صحة النية حينئذ اندفع عنه أثم الخراج عن وقت الأدام وأثم بترك الفعل العزم من أول
الوقت فليتامل (قوله وقد بقي ما يسع الصلاة) أقول أو قد بقي ما لا يسعها لكنه كان عزم من أول الوقت على
الفعل في الوقت أو التأخير بنية الجمع أي على أحد الأمرين فيما يظهر فليتامل (قوله في المتن) ولو جمع تقديم
فصار بين الصلاتين مقبلاً بطل الجمع الخ) قال في شرح العباب وبحوث البلقية أنه لو خرج وقت الأول أو شك
في خروجه وهو في الثانية بطل الجمع وتبطل الثانية أو تقع فلا على الخلاف في نظائره وظاهره أنه لا فرق
بين أن يخرج قبل مضى ركعة من الثانية أو بعده وليس كذلك فيهما وبمن ردد عليه ولده الجلال فقال الذي
يقضيه إطلاقهم الجواز لأنه متصل لها في الوقت بيقين إذ وقت الأول إن بقي فهو جامع وإلا فهو موقع لها في
وقتها الأصلي ويمكن وقوع بعضها في وقت الأول وبعضها في وقتها فيجوز الجمع وإن لم يبق من وقت الأولى

ما لا يسعها (فيعصى) لأن
التأخير إنما جاز عن أول
الوقت بشرط العزم على
الفعل فكان انتفاء العزم
كانتفاء الفعل ووجوده
كوجوده (و) فيما إذا ترك
النية من أصلها أو نوى وقد
بقي من الوقت ما لا يسع ركعة
(تكون قضاء) لما تقرر أن
العزم كالفعل وعدم ركعة
في الوقت تكون قضاء فكذا
بعدم العزم قبل ما يسع
ركعة تكون قضاء وما
ذكرته من أن شرط عدم
العصيان وجود النية وقد
بقي ما يسع الصلاة وشرط
الأداء وجودها وقد بقي
ما يسع ركعة هو المعتمد وبه
يجمع بين ما وقع للمصنف
من التناقض في ذلك

(ولو جمع) أي أراد الجمع (تقدما) بأن صلى الأولى بنيته (فصار بين الصلاتين) أو قبل (٤٠١) فراغ الأولى كما باصه وعدل عنه

لا يهاجمه وفهمه بما ذكر
(مقيا) بنحو نية إقامة أو
شك فيها (بطل الجمع)
لزوالم سببه فيؤخر الثانية
لوقتها والأولى صحيحة
(و) إذا صار مقيا (في
الثانية و) مثلها إذا صار
مقيا (بعدها لا يبطل) الجمع
(في الأصح) اكتفاء
بافتراق العذر بأول الثانية
صيانة لها عن البطلان بعد
الانقضاء وإنما منعت
الإقامة أثناءها القصر لأنها
تنافيه بخلاف جنس الجمع
لجوازها بالمطر وإذا تقرر
هذا في أثناءها فبعد فراغها
أولى ومن ثم كان الخلاف
فيه أضعف (أو) جمع
(تأخير) فأقام بعد فراغها
لم يؤثر (اتفاقا) كجمع
التقديم وأولى (و) إقامته
(قبله) أي فراغها ولو في
أثناء الثانية خلافا لما في
المجموع (يجعل الأولى
قضاء) لأن الأولى تبع
للثانية فاعتبر وجود سبب
الجمع في جميع المتبوعة
وقضيته أنه لو قدم المتبوعة
وأقام أثناء التابعة أنها
تكون أداء لوجود العذر
في جميع المتبوعة وهو قياس
ما مر في جمع التقديم
ذكره السبكي واعتمده
جمع وخالفه آخرون
وفرقوا بين الجمعين بما

في الروضة وأصلها نقل عن الأصحاب أنه لا بد من وجود النية المذكورة في زمن لو ابتدئت الأولى فيه لوقعت
أداء ما الذي في المجموع وغيره عنهم وتشترط هذه النية في وقت الأولى بحيث يتيقن وقتها ما يسعه أو أكثر
فإن ضاق وقتها بحيث لا يسعها عصي وصارت قضاء وهو مبين كما قال الشارح أن مراده بالأداء في الروضة الأداء
الحقيقي بأن يؤتي بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الاتيان بركة منها في الوقت والباقي بعده قسميته
أداء بتبعية ما بعد الوقت ما فيه كما تقدم في كتاب الصلاة وقد علم مما مر أن كلام الروضة محمول على كلام
المجموع نهاية ومعنى (قوله أي أراد) إلى قول المتن ويجوز في النهاية والمغنى (قوله أي أراد الجمع) أي بدليل
فصار الخ فهو مجاز مع قرينه والمجاز باطن من الحقيقة سم (قوله بأن صلى الأولى الخ) وهل يشترط لجواز
الجمع بقاء الوقت إلى فراغ الثانية أو إلى عقدها فقط كالسفر فيه نظر والذي يفيد كلام سم على المنهج
الاكتفاء بالتحريم وقد تقدم نقل عبارته عن ش وتقدم عن شيخنا اعتمادا وعبارة سم هنا قال في شرح العباب
وبحث البلقيني أنه لو خرج وقت الأولى أو شك في خروجه وهو في الثانية بطل الجمع وتبطل الثانية أو تقع
فلا على الخلاف في نظائره ورد عليه ولده الجلال فقال الذي يقتضيه إطلاقهم جواز الجمع وإن لم يبق من
وقت الأولى إلا ما يسع ركعة من الثانية بل ينبغي جوازه وإن لم يبق إلا ما يسع بعض ركعة وتكون أداء قطعاً
لأن لها في الجمع وقتين فلم تخرج عن وقتها وهو ظاهر وقد سبقه إليه الروياني اه وقد يشك على قوله بل
ينبغي جوازه الخ قول المصنف السابق ولا ينعى وتكون قضاء إلا أن يخص بغير مرید التقديم أو غير من
شرع فيه وإن قل الوقت عند الشروع انتهت بحذف (قوله بنيته) أي الجمع (قوله كما باصه) أي بدل قوله بين
الصلاتين ع ش (قوله لا يهاجمه) أي الإيهاام ما باصه خلاف المقصود كرى (قوله وفهمه) أي ولا تفهم
ما في أصله بالأولى (قوله بنحو نية إقامة) أي كاتهام السفينة إلى المقصد معنى (قوله والأولى صحيحة) عطف
على قول المصنف بطل الجمع وبيان لمفهومه (قوله ومثلها الخ) أي بل أولى كما يأتي (قوله وإنا منعت الخ) رد
لدليل مقابل الأصح من القياس على القصر (قوله وإذا تقرر هذا) أي قوله صيانة لها الخ كرى (قوله ومن
ثم كان الخلاف الخ) وعليه فكان ينبغي للذين أن يقول وفي الثانية لا تبطل في الأصح وكذا بعدهما على
الصحيح ع ش قول المتن (أو تأخيراً فأقام الخ) قال في شرح العباب قال الروياني ولو جمع تأخيراً وتيقن في
تشهد العصر ترك سجدة لا يدرى أنها منها أو من الظهر أتى بركعة وأعاد الظهر ويكون جامعا غاية الأمر أنه
قدم العصر اه أقول لعل ذلك إذا طال الفصل بين السلام والأحرام بالعصر وإلا فعلى تقدير أن الترك من
الظهر لم تنعقد العصر فكيف يبرأ منها مع هذا الاحتمال سم أي فبات حينئذ بركعة وأعاد العصر فيبرأ من
كل منها قول المتن (يجعل الأولى قضاء) أي فائتة حضر فلا تقصر شوبري أي لو تيقن فيها مفسد وأعادها
فيعيدها تامة ومع كونها قضاء لا إثم فيها فاندفع ما يقال إنها فعلت فكيف قال فلا تقصر بحيرى (قوله
وقضيته) أي التعليل (قوله أنه لو قدم المتبوعة) وهي العصر أو العشاء (قوله أنها تكون الخ) أي
التابعة ع ش (قوله وخالفه آخرون الخ) منهم الطائوسى وأجرى الكلام على إطلاقه فقال وإنما اكتفى

ما يسع ركعة من الثانية لأنه إذا قدم يكون وقت الأولى وقتها والصلاة الواقعة منها ركعة في الوقت أداء بل
ينبغي جوازه وإن لم يبق إلا ما يسع بعض ركعة وتكون أداء قطعاً لأن لها في الجمع وقتين فلم تخرج عن وقتها
اه وهو ظاهر وقد سبقه إليه الروياني إلى آخر ما أطال به وقد يشك على قوله بل ينبغي جوازه الخ قول
المصنف السابق ولا ينعى وتكون قضاء إلا أن يخص بغير مرید التقديم أو غير من شرع فيه وإن قل الوقت
عند الشروع (قوله أي أراد الجمع) أي بدليل فصار الخ فهو مجاز مع قرينه والمجاز باطن من الحقيقة (قوله
ومثلها إذا صار مقيا) ذكر المثلثة لا يناسب قوله إلا في بعد فراغها أولى فنأمله (قوله أو جمع تأخيراً)
فأقام الخ (قال في شرح العباب قال الروياني ولو جمع تأخيراً وتيقن في تشهد العصر ترك سجدة لا يدرى
أنها منها أو من الظهر أتى بركعة وأعاد الظهر ويكون جامعا غاية الأمر أنه قدم العصر اه شرح العباب
أقول لعل ذلك إذا طال الفصل بين السلام من الظهر والأحرام بالعصر وإلا فعلى تقدير أن الترك

ولو للمقيم (الجمع) بين مأمرو منه (٢٠٤) الجمعة بدل الظهر (بالمطر) وإن ضعف بشرط أن يبيل الثوب ومنه شقان وهو مرج باردة فيها

خفيف (تقدما) بشرطه
السابقة لخبر الصحيحين أنه
صلى الله عليه وسلم صلى
بالمدينة سبعا جميعا وثمانيًا
جميعا زاد مسلم من غير خوف
ولاسفر قال الشافعي كمالك
رضي الله عنهما أرى لذلك
لعذر المطر واعترض
بروايته أيضا من خوف
ولا مطر واجب بانها
شاذة أو ولا مطر كثير
فاندفع اخذ أئمة بظاهرها
(والجديد منعه تأخيرها)
لان المطر قد ينقطع فيؤدى
إلى إخراج الأولى عن
وقتها بغير عذر وفارق
السفر بأنه إليه فاشترط
العزم عليه عندنية التأخير
كذا عبر به بعضهم وفيه
نظروا به فاشترط عدم
عزمه على ضده عندنية
التأخير (وشروط التقديم
وجوده) أى المطر (أولها)
أى الصلاتين ليتحقق الجمع
مع العذر (والاصح اشتراطه
عندسلام الأولى) ليتحقق
اتصال آخر الأولى بأول
الثانية في حال العذر وقضيته
اشتراط امتداده بينهما
وهو كذلك وتيقنه له وأنه
لا يكفي الاستصحاب وبه
صرح القاضي فقال لو قال
لاخر بعد سلامه انظر هل
انقطع المطر أو لا بطل جمعه
للشك في سببه ونقله بعضهم
عن غير القاضي وعن القاضي
خلافاً له ولعله سهو أن لم يكن

في جمع التقديم بدوام السفر إلى عقد الثانية ولم يكتف به في جمع التأخير بل شرط دوامه إلى تمامها لأن
وقت الظهر ليس وقت العصر إلا في السفر وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع وأما وقت العصر فيجوز
فيه الظهر بعذر السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظهر إلى السفر إلا إذا وجد السفر فيها الذى هو الاصل وهذا
أى كلام الطائوسى هو المعتمد نهاية ومعنى وعش وشيخنا (قوله ولو للمقيم) إلى قوله وتيقنه في المغنى إلى قوله
فاندفع إلى الماتن وقوله فاشترط العزم إلى الماتن وإلى قوله وقال كثير وزن في النهاية إلى قوله فاشترط العزم
إلى الماتن (قوله ولو للمقيم) انظر ما مراده هذه الغاية قاله الشوبرى وأقول يجوز أن تكون ردا على
الخفية القائلتين بعدم جواز الجمع بالمطر سفر أو حضر يجزى (قوله ومنه) أى مأمرا (قوله الجمعة الخ) أى
مع العصر خلافاً للروايات في منعه ذلك معنى ونهاية (قوله وإن ضعف) أى المطر عش (قوله بشرط أن يبيل
الثوب) عبارة الغزى في شرح أى شجاع على الثوب واسفل النعل اه قال شيخنا فى حاشيته الوالو بمعنى أو كما
قاله الشيراملى فالشرط أحدهما أى كونه بحيث يبيل على الثوب واسفل النعل اه (قوله ومنه) أى
من المطر الذى شرطه أن يبيل الثوب عش (قوله شقان) بفتح المعجمة وتشديد القام معنى (قوله فيها مطر
خفيف) أى يبيل الثوب سم (قوله بشرطه السابقة) أى فى قول المصنف وشروط التقديم ثلاثة الخ عش وسم
(قوله سبعا) أى المغرب والعشاء و (قوله وثمانيا) أى الظهر والعصر نهاية ومعنى (قوله قال الشافعي كمالك
الخ) ويؤيده جمع ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم بالمطر معنى وشرح بافضل (قوله أرى) يضم الحمزة
وفتحها أى اظن أو اعتقد قلبى على المحلى اه كرى على بافضل (قوله واعترض) أى التاويل المذكور
معنى (قوله بروايته) أى مسلم (قوله بأنها شاذة) أى والأولى رواية الجمهور وهى أولى معنى (قوله أو ولا
مطر كثير) عبارة المغنى وبان المراد ولا مطر كثير أو لا مطر مستدام فاعله انقطع فى أثناء الثانية اه إذا النهاية
أو اراد بالجمع التأخير بان آخر الأولى إلى آخر وقتها أو وقع الثانية فى أول وقتها اه (قوله اخذ أئمة) أى
كان المنذر من أصحابنا وإنى استحق المروزي وجماعة من أصحاب الحديث و (قوله بظاهرها) أى من جواز
الجمع فى الحضر بلا سبب كرى قول الماتن (والجديد منعه الخ) أى والتقديم جواز هو نص عليه فى الاملاء
قياساً على السفر نهاية ومعنى (قوله لان المطر الخ) عبارة النهاية والمعنى لان الاستدامة المطر لا اختيار
للجامع فيها فقد ينقطع الخ بخلاف السفر اه (قوله عليه) أى السفر (قوله وفيه نظر الخ) وقد يجاب بان
قوله عليه حذف مضاف أى على استمراره (قوله على ضده) أى ضد السفر قول الماتن (وجوده) أولها
(الخ) أى يقيناً أو ظناً شيخنا وباقى عن سم ما يوافقه (قوله وقضيته) أى قضية تحقق الاتصال سم وعش
(قوله وهو كذلك) والحاصل أنه يشترط وجود المطر فى أول الصلاتين وبينهما وعند التحلل من الأولى
ولا يضر انقطاعه فى أثناء الأولى أو الثانية أو بعدهما شيخنا (قوله وتيقنه له الخ) ولا يبعد الاكتفاء بظن
البقاء والاستمرار بالاجتماع كما أنه يكفي فى القصر ظن طول السفر بالاجتهاد مع ان القصر رخصة سم (قوله
بعد سلامه) أى من الأولى (قوله بطل جمعه للشك الخ) هل محله ما لم يتبين بقاؤه واستمراره فيه نظروا ولا يبعد
أن محل ذلك حيث لم يطل الفصل سم عبارة عش وقرأها الحنفى قوله بطل جمعه الخ قضيته البطلان وإن
أخبره بانقطاعه فوراً بحيث زال شكه سريعا وقياس ما مر فى الوالو تركيبة الجمع ثم نواه فوراً من عدم الضرر
أنه لا يضر هنا كذلك ويؤيده ما تقدم للشارح من أنه لو تردد بين الصلاتين أنه نوى الجمع فى الأولى ثم
تذكر أنه نواه قبل طول الفصل لم يضر اه وقوله بانقطاعه صوابه بعدم انقطاعه (قوله ولعله الخ) أى
النقل عن القاضي عدم البطلان (قوله وهو القياس الخ) عبارة النهاية وأدعى غيره أنه القياس والأوجه

من الظهر لم تتعد العصر فكيف يبرأ منها مع هذا الاحتمال (قوله فيها مطر خفيف) أى يبيل الثوب (قوله
بشرطه السابقة) أى إلا الرابع أو المراد المذكورة فى الماتن (قوله وقضيته) أى قضية التحقق وجرى على هذا
القضية مر أيضاً (قوله بطل جمعه للشك) هل محله ما لم يبين بقاؤه واستمراره فيه نظروا ولا يبعد أن محل ذلك
حيث لم يطل الفصل ويذهبى أن محله أيضاً فى شك باستوام أو رجحان عدمه وإلا فلا يبعد الاكتفاء بظن البقاء

الاول ويؤيده أنه رخصة فلا بد من تحقق سببها اه (قوله إلا أن يقال أنه رخصة الخ) ينبغي أن يقال فيه ما قيل في إدر الكوع الامام مع انه رخصة من الاكتفاء بالظن او بالاعتقاد الجازم سم وتقدم عن شيخنا اعتماد قول المتن (و الثلج والبرد) أي وكذا السيل م ر اه سم (قوله كذلك) أي بحيث يبلان الثوب (قوله ومشقتهما الخ) جواب سؤال (قوله لم يرد) أي في الشرع الجلع بذلك النوع قول المتن (بالمصلى جماعة) أي وان كرهت ولم يحصل لهم شيء من فضلها كما اقتضاه اطلاقهم وبوجه بان المدار إنما هو على وجود صورتها لا ندفاع الاثم والقتال على قول فرضيتها شرح عباب (تنبيه) ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وان انفردوا في الاولى جميعها وفي الثانية قبل تمام ركعتها الاولى ولا بد من نية الامام الجماعة او الامامة في الثانية وإلا لم تنعقد صلاته ثم إن علم المأمون بذلك لم تنعقد صلاتهم أيضا وإلا انعقدت ولو تباطأ عنه المأمون بحيث لم يدر كوامعه قبل الركوع ما يسع الفاتحة ضر فيشترط ان يقتدوا به قبل الركوع بما يسع الفاتحة ولا يشترط هنا البقاء الى الركوع بخلاف الجمعة م ر اه سم واعتمد ذلك التنبيه شيخنا وفي عرش بعد ذكر ذلك التنبيه ما نصه وقد يقال أي داع لا اعتبار اذراك زمن يسع الفاتحة مع عدم اشتراط بقاء القدوة الى الركوع والاكتفاء بجزء في الجماعة اه (قوله أو بغيره) أي كدرسة أو رباط أو نحوهما من مواضع الجماعة شيخنا (قوله أو بغيره) الى قوله وبما فهمه في المغنى الا قوله تأذيا الى المتن (قوله عن محله) أي عن باب داره مغنى (قوله بحيث يتأذى الخ) هل المراد تأذى الشخص بانفراده التأذى باعتبار غالب الناس ولعل الثاني هو الوجه فليحرر شورى اه بغيرى والا قرب الاول كافي التيمم والجلوس في الفرض وأعدار الجماعة (قوله حينئذ) أي حين اجتماع الشروط المذكورة (قوله كأن كان الخ) أي بان كان (قوله منفردا بالمصلى) أي ولو مسجدا عرش (قوله ولا بتنافيه) أي قوله أو قرب منه أو قول المتن

والاستمرار بالاجتهاد كما أنه يكتفى بالقصر ظن طول السفر بالاكتفاء مع أن القصر رخصة (قوله إلا أن يقال انه رخصة) ينبغي ان يقال فيه ما قيل في إدر الكوع الامام الذي قيل فيه مع انه رخصة بالاكتفاء بالظن أو بالاعتقاد الجازم (قوله في المتن و الثلج والبرد) أي وكذا السيل م ر (قوله في المتن بالمصلى جماعة) أي وان كرهت لم يحصل لهم شيء من فضلها كما اقتضاه اطلاقهم وبوجه بان المدار إنما هو على وجود صورتها لا ندفاع الاثم والقتال على ترك فرضيتها شرح عباب (تنبيه) ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وان انفردوا قبل تمام ركعتها الاولى ولا بد من نية الامام الجماعة أو الامامة وإلا لم تنعقد صلاته ثم إن علم المأمون لم تنعقد صلاتهم وإلا انعقدت ولو تباطأ عنه المأمون قبل تبطل صلاته لصيرورته منفردا ينبغي أن يخرج على التباطؤ في الجمعة وقد تقرر فيها انه لا بد ان يحرموا وقد بقي قبل الركوع ما يسع الفاتحة فيشترط هنا ان يقتدوا به قبل الركوع بما يسع الفاتحة وإلا بطلت صلاته لكن لا يشترط البقاء هنا الى الركوع بخلافه في الجمعة لأنه يشترط فيها وقوع الركعة الاولى جميعها في جماعة بخلافه هنا فانه يظهر الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية فليتأمل م ر (قوله أو يصلى منفردا بالمصلى) عبارة الروض أو صلوأفرادى في المسجد فلا جمع انتهى وهو ادل دليل على أن ما نقله في شرحه عن المحب الطبري وهو ما ذكره الشارح بقوله ولما اتفق وجود المطر وهو بالمسجد الخ معناه أن له الجمع بشرط الجمع التي منها الجماعة خلا فالما تومهم منه بض الطلبة فاحذر انه انتهى (تنبيه) قد اشترطوا الجماعة في الجمع بالمطر كما تقرر لكن هل هي شرط في كل من الاولى والثانية أو يكفي وجودها في الثانية لأن الاولى في وقتها بكل حال فيصح الجمع وان صلى الاولى منفردا إذ أنوى الجمع في أثناءها فيه نظرو هل يشترط الجماعة في جميع الصلاة كالمعادة على اعتماد شيخنا الشهاب الرملى أو في الركعة الاولى فله الانفرد في الثانية كالجمعة أو في جزء من اولها ولو دون ركعة فيه نظرو ويتجه انه لا يشترط الجماعة في الاولى وانه يكفي وجودها عند الاحرام بالثانية وان انفرد قبل تمام الركعة وأنه لو تباطأ المأمون ومن عن الامام اعتبر في صحة صلاته إحرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه واختار م مرة اشتراط الجماعة عند التحلل من الاولى

إلا أن يقال أنه رخصة فلا بد من تحقق سببها ويؤيده ما مر فيها لو شك في انتهاء سفره (و الثلج والبرد كطيران ذابا) وبلا الثوب لوجود ضابطه فيهما حينئذ بخلاف ما اذا لم يذوبا كذلك ومشقتهما نوع آخر لم يرد نعم إن كان أحدهما قطعاً كبارا يخشى منه جاز الجمع على ما صرح به جميع (والأظهر تخصيص الرخصة بالمصلى جماعة بمسجد) أو بغيره (يعيد) عن محله بحيث (يتأذى) تأذيا لا يحتمل عادة (بالمطر في طريقه) لأن المشقة إنما توجد حينئذ بخلاف ما إذا انتفى شرط من ذلك كأن كان يصلى بيته منفردا أو جماعة أو يمشى الى المصلى في كن أو قرب منه أو يصلى منفردا بالمصلى لا تتفاء التأذى فيما عدا الاخيرة والجماعة فيها ولا ينافيه جمعه صلى الله عليه وسلم مع أن بيوت أزواجه يحجب المسجد لأنها كلها لم تكن كذلك بل أكثرها كان بعيدا عنه

فلعله كان فيه حين جمع على أن (٤٠٤) للامام أن يجمع بهم وان كان مقبياً بالمسجد ولمن اتفق وجود المطر وهو بالمسجد أن يجمع

بعيد (قوله كان فيه) أى فى البعيد (قوله على أن للامام الخ) قضية الاختصار على الامام أن غيره من المجاورين بالمسجد ومن بيوتهم بقرب المسجد وحضر وامع من جاءه من بعد انهم لا يصلون مع الامام إذا جمع تقديم بل يؤخرونه الى وقتها وان ادى تأخيرهم الى صلاتهم فرادى بان لم يكن هناك من يصلح للامامة غير من صلى ولعله غير مراد لما فيه من تفويت الجماعة عليهم عش (قوله وان كان مقبياً بالمسجد) صرح به ابو هريرة وغيره والاوجه تقييده بما إذا كان اماماً راتباً ويلزم من عدم امامته تعطيل الجماعة نهاية زاد شيخنا وقال القليوبي يجوز لامام المسجد ومجاوريه أن يجمعوا اتباعاً لغيرهم لكنه ضعيف بالنسبة للمجاورين اه (قوله ولمن اتفق الخ) أى وهو من غير اهل المسجد كما يدل عليه التعليل اى وصرح به النهاية امامه كالمجاورين بالازهر فلا يجمعون على المعتمد ويستثنى منهم الامام الراتب بغيره اى ومن يعطل الجماعة بعدم امامته كما مر عن النهاية وشيخنا ومن يفوت عليه الجماعة إذا اخر الصلاة الى وقتها لعدم من يصلح للامامة غير من صلى كما مر عن عش (قوله ولمن اتفق الخ) هذا تقييد لقول المصنف بعيد اى فحل اشتراط البعد فى الخارج عن المسجد اه بغيره وقال شيخنا من ذلك يعلم أنه لا يشترط وجود المطر فى بيته من يته الى المسجد بل يكفي ما لو اتفق وجوده وهو بالمسجد اه (قوله ان يجمع الخ) اى بشروط الجمع التى منها الجماعة سم وعش (قوله وفيه) اى فى تحصيله الجماعة فى صلاة العصر او العشاء (قوله ولا يجوز الجمع بنحو وحل الخ) عبارة النهاية وعلم بما مر أنه لا يجمع بغير السفر والمطر كمرض ورج وطلقة وخوف وحل وهو الاصح المشهور لانه لم يفعل ولخبر المواقيت ولا يخالف إلا بصريح وان اختار المصنف فى الروضة جواز فى المرض وحكى فى المجموع عن جماعة من أصحابنا جوازه بالمدكورات وقال انه قوى جداً فى المرض والحل اه وكذا فى المغنى لا قوله الاصح ولفظة ان فى وان اختار المصنف الخ (قوله وقال كثير من يجوز الخ) وهو مذهب الامام احمد وقال الاذرى انه المفتى به ونقل انه نص للشافعى رضى الله تعالى عنه وبه يعلم جواز عمل الشخص به لنفسه وعليه فلا بد من وجود المرض حالة الاجرام هما وعند سلامة من الاولى وبينهما كفى المطرا ه قليوبى وهو واضح خلافاً لما وقع للعنانى من عدم جواز تقليده كردى وبغيره (قوله واختير جوازه الخ) واختاره فى الروضة وجرى عليه ابن المقرئ قال فى المهمات وقد ظفرت بنقله عن الشافعى انتهى وهذا هو اللائق بمحاسن الشريعة وقد قال تعالى وما جعل عليكم فى الدين من حرج مغنى زاد شيخنا فيجوز تقليد ذلك اه (قوله وبراعى الارق) اى ندباً مغنى وشيخنا (قوله بشروط التقديم) اى من الترتيب والموالاة ونية الجمع فى الاولى وتقدم انفاعن الكردى والبيجرى شروط اخر (قوله بنية الجمع) اى ودوام المرض عبارة المغنى وشيخنا بالامر المتقدمين اه (قوله ما قررت) هو قوله فان كان يزاد مرضه الخ (قوله فى كلامهم هذا) اى قولهم فن تيمم فى رقت الثانية بقدمه الخ (قوله وقضيته) اى جوازه ما ذكر (قوله وعلاه) اى الحل (قوله لم يستمرى) اى لم يشته (قوله لاشتغال البدن) اى بالجمى (قوله ونظيره) اى حل الفطر المذكور (قوله انتهى) اى ما قبل (قوله وهو الاوجه الخ) نحوه فى الايعاب وجرى فى شرحى الارشاد على الاول بل قال فى الامداد ولا يصح ضبطه بغير ذلك كردى (قوله بما قدمته) اى فى ركن القيام (قوله فى ضابط الثانية) وهو قوله بحيث يتأذى الخ كردى

(باب صلاة الجمعة)

هى افضل الصلوات وبومها افضل ايام الاسبوع وخير يوم طلعت فيه الشمس يعتق الله فيه ستائة الف عتيق من النار من مات فيه كتب له اجر شهيد ووقى فتنة القبر والجديد انها ليست ظهراً مقصوراً وان وقتها وقته

ايضا (قوله على ان للامام الخ) والاوجه تقييده بما اذا كان اماماً راتباً ويلزم من عدم امامته تعطيل الجماعة شرح مر (قوله ان يجمع) اى بالشروط هذا معنى ما ذكره المحب فليس له ان يجمع منفرداً ويفارق لإبراد المنفرد بان فى هذا تقديم الصلاة على وقتها الاصلى مو والله اعلم

(باب صلاة الجمعة)

ولا احتاج الى صلاة العصر او العشاء فى جماعة وفيه مشقة عليه سواء أقام ام رجع ثم عاد ولا يجوز الجمع بنحو وحل ومرض وقال كثير من يجوز واختير جوازه بالمرض تقديماً وتأخيراً وبراعى الارق به فان كان يزاد مرضه فان كان يحم مثلاً وقت الثانية قدمها بشرط جمع التقديم او وقت الاولى آخرها بنية الجمع وبما افهمه ما قررت ان المرض موجود وإنما التفصيل بين زيادته وعدمه عادة يندفع ما قيل فى كلامهم هذا جواز تعطى الرخصة قبل وجود سببها اكتفاء بالعادة وقضيته حل الفطر قبل مجئ الحمى بناء على العادة وعلاه الحنفية بانه لو صير لمحيثها لم يستمرى بالطعام لاشتغال البدن ونظيره ندب الفطر قبل لقاء العدو إذا اضعفه الصوم عن القتال اه وضبط جمع متأخرون المرض هنا بانه ما يشق معه فعل كل فرض فى وقته كشقة المشى فى المطر بحيث تبطل ثيابه وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث تبطل الجلوس فى الفرض وهو الاوجه على أنهما متقاربان كما

من حيث ما تميزت به من اشتراط امور لصحتها واخرى للزومها وكيفية لادائها وتوابع لذلك (٤٠٥) ومعلوم انها ركعتان وكان حكمة

تخفيف عددها ما يسبقها
من مشقة الاجتماع المشترط
لصحتها وتحت الحضور
وسماع الخطبتين على انه
قيل انهما ثابتا مناب
الركعتين الاخيرتين وهي
باسكان الميم وتثليثها والضم
افصح سميت بذلك لاجتماع
الناس لها اولاً ولان خلق آدم
عليه السلام وعلى نبينا افضل
الصلوة والسلام جمع فيها
اولاً لانه اجتمع فيها مع حواء
في الارض وهي فرض عين
وقيل فرض كفاية وهو
شاذ وفي خبر رواه كثيرون
منهم احمد ان يومها سيد
الايام وأعظمها وأعظم
عند الله من يوم الفطر ويوم
الاضحى وفيه ان فيه خلق
ادم واهبطه إلى الارض
وموته وساعة الاجابة
وقيام الساعة وفي خبر
الطبراني وفيه دخل الجنة
وفيه خرج وصحح ابن
حبان خبر لا تطلع الشمس
ولا تغرب على يوم افضل
من يوم الجمعة وفي خبر
مسلم فيه خلق آدم وفيه
أدخل الجنة وفيه أخرج
منها وفيه تقوم الساعة
وأنه خير يوم طلعت عليه
الشمس وصح خبر وفيه
تيب عليه وفيه مات واخذ
احمد من خبري مسلم وابن
حبان انه افضل حتى من
يوم عرفة وفضل كثير من
الحنابلة ليلته على ليلة القدر
ويردهما ان لذيнок دلائل
خاصة فقد تمت وفرضت

تتدارك به بل صلاة مستقلة لانه لا يغني عنها ولقول عمر رضي الله تعالى عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على
لسان نبيكم ﷺ وقد خاب من افترى اى كذب رواه الامام احمد وغيره نهاية ومعنى وشيخنا قال ع ش
قوله م من مات فيه اى اوفى ليلته ورقوله ووقى فتنة القبر اى المترتبة على السؤال واما هو فلا بد منه لكل
احد ما عدا الانبياء فلا يستلون قطعاً وكذا الصديان على الاصح وما وقع في كلام بعضهم من ان الملية يوم
الجمعة لا يستل فالمراد منه لا يفتن بان يلهم الصواب اه (قوله من حيث) الى قوله وقيل في النهاية والمغنى
لما قوله وكان حكمة الى وهي باسكان الميم (قوله من حيث ما تميزت به) اى لا من حيث أركانها وشروطها اى
المطابقة ع ش (قوله وكيفية الخ) و(قوله وتوابع الخ) عطفان على قوله اشتراط الخ (قوله ومعلوم) اى من
الدين بالضرورة ع ش (قوله ومعلوم انها ركعتان) اى فلذا لم يصرح به المصنف سم (قوله الاجتماع
المشترط الخ) ولا يغني عنه ما بعده كما قد يتوهم إذ الحضور لا يستلزم الاجتماع (قوله وهي باسكان الميم
وتثليثها الخ) وجمعها جمعات باسكان الميم وتثليثها تابعاً للمفرد في لغاته المذكورة وبزيد المفرد الساكن
الميم بجمعه على جمع وهذه اللغات في اسم اليوم وأما اسم الاسبوع فهو بالسكون فقط شيخنا اى فالكسوت
مشتركة بين يوم الجمعة وايام الاسبوع كافي ع ش (قوله والضم افصح) اى والكسر اضعف (قوله سميت
الخ) اى صلاة الجمعة بالنظر للوجه الاول ويوم الجمعة بالنظر للوجهين الاخيرين عبارة شيخنا ولا تسمى
اليوم بذلك لما جمع فيه من الخير وقيل لانه جمع فيه خلق آدم عليه السلام وقيل لاجتماعه فيه مع حواء في
الارض يسر نديب على الراجح بعد أربعين يوماً وقيل غير ذلك وكان يسمى في الجاهلية يوم العروبة اى البين
المعظم ثم قال وكما يسمى اليوم بالجمعة لما تقدم تسمى الصلاة به لاجتماع الناس لها اه في كلام الشارح
استخدام او استعمال المشترك في معنييه وحذف مضاف في الاخيرين اى في يومها (قوله لها) اى لصلاة الجمعة
(قوله جمع) اى كل ع ش (قوله فيها) اى في آخر ساعة من يوم الجمعة فليؤني (قوله اجتمع فيها) اى في
يوم الجمعة (قوله وهي فرض عين الخ) وهي من خصائصنا جعلها الله تعالى عطر حتمه ومطهرة لانام
الاسبوع ولشدة اعتناء السلف الصالح بها كانوا يبكرون لها على السرج فاحذر ان تنهوا ون في تركها مسافراً
أو مقبياً ولو مع دون أربعين بتقليد والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم اه حاشية الشيخ عبد الله
الجرهزي الزبيدي على شرح بافضل وياتي عن فتح المعين ما يوافق (قوله وفيه) اى في ذلك الخبر (قوله
وفيه خلق الخ) ببناء المفرد (قد تمت) والحاصل ان افضل الايام عندنا يوم عرفة ثم يوم الجمعة ثم يوم
عيد الاضحى ثم يوم عيد الفطر وإن افضل الليالي ليلة المولد الشريف ثم ليلة القدر ثم ليلة الجمعة ثم ليلة
الاسراء هذا بالنسبة لنا واما بالنسبة له ﷺ فليلة الاسراء افضل الليالي لانه رأى فيها ربه بعينى راسه على
الصحيح والليل افضل من النهار شيخنا (قوله وفرضت) الى قوله واذكر في المغنى الى قوله وهل من العذر في
النهاية لا لقوله واذكر الى المتن (قوله بمكة) وما نقل عن الحافظ ابن حجر انها فرضت بالمدينة فيمكن حمله على
معنى انها استقر وجوبها في المدينة والحاصل انه طلب فعلها بمكة لكن لما يتفق فعلها للعذر لم يوجد
شرط الوجوب ووجد بالمدينة فكانه لم يخاطب بها إلا فيها ع ش (قوله بالمدينة) اى بجهة المدينة سم
على حجة اى واطلق المدينة على ما يشمل ما قرب منها ع ش (قوله اسعد بن زرارة الخ) عبارة الدميري
والجمعة صليت بالمدينة جمعة اقامها اسعد بن زرارة في بني بياضة بنقيع الحضنات وكان النبي صلى الله
عليه وسلم انفذ مصعب بن عمير أمير اهل المدينة وأمره أن يقيم الجمعة فنزل على اسعد وكان النبي ﷺ جعله
من النقباء الاثنى عشر فاخبره بامر الجمعة وامره ان يتولى الصلاة بنفسه وفي البخارى عن ابن عباس ان
اول جمعة جرت بعد جمعة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم جمعة بجوانى قرية من قرى البحرين انتهت
وفي القسطلاني على البخارى اى في مسجد عبد القيس بجوانى بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تم ثم

(قوله ومعلوم انها ركعتان) اى فلذا لم يصرح به المصنف (قوله وأول من اقامها بالمدينة) اى بجهة المدينة

بمكة لم تقم بها الفقد العدد اولاً لان شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم به استخفاً وأول من اقامها بالمدينة قبل الهجرة اسعد بن زرارة

مثلثة خفيفة مفتوحة مقصورة اه عش (قوله بقربة الخ) واسمها نقيع الخضبات بنون مفتوحة
فقفاف مكسورة فتحية ساكنة فعين مهملة خام معجمة مكسورة فيم فالف فاخرة فوقية وكانوا اربعين
رجلا قليوبى وبرماوى اه بحيرى (قوله كاعلم الخ) هلا اخر هذا عن مكلف فانه علم من ثم ايضا وقد يجاب
بان مقصوده الاعتذار عن ترك المصنف اياه وقدير دانه اذا كان العلم بما هناك يقتضى الترك فينبغى ترك
قوله مكلف ايضا ويجاب بانه يقتضى جواز الترك سم اى لا وجوبه اقول قد اجاب الشارح عن السؤال
الثانى بقوله الا تى وذكر الخ وهو احسن من جواب المحشى (قوله فتلزمه الخ) اى فيا ثم بتركها سم (قوله
فيقتضيهما ظهرا الخ) اى فالمراد بالزوم فى حقه لزوم انعقاد السبب حتى يجب القضاء لا لزوم الفعل
كردى وعش (قوله رذ كرا) اى البالغ والعافل بقوله مكلف او اى المسلم والمكلف وفيه نظر اذ المسلم
غير المذكور فى المتن فلا يصلح ان يكون توطئة للتن الا تى سم وأشار الكردى الى الجواب عن النظر
المذكور بما نصه قوله وذكر اى المسلم والمكلف لكن المسلم ذكر ضمنا كما صرح به قوله وإن لم يختصا
بها اى وإن لم يختص شرطيهما بوجوب الجمعة بل تعم سائر الصلوات كما مر اول الصلاة لكنهما ذكر
هنا توطئة لما هو مختص بها اه وفيه ما لا يخفى (قوله مقيم بمحلها) اى بالحل الذى تقام فيه شرح بافضل اى
وإن اتسع الخطة فراسخ وإن لم يسمع بعضهم النداء وإن لم يستوطنه لكنه لا يحسب من الاربعين كرى
وشيخنا قول المتن (ونحوه) اى كخوف وعرى وجوع وعطش مغنى ونهاية قال عش قوله مر وجوع
وعطش اى شديدين بحيث يحصل بهما مشقة لا تحتل عادة وإن لم تبع التيسر اه (قوله وإن كان اجير عين
الخ) انظر ايجاره نفسه بعد فجرها لما يخشى فساد بغيته سم وميل القلب الى عدم صحة الاجارة والله اعلم
(قوله مالم يخش فساد العمل) ومعلوم ان الاجارة متى اطلقت انصرفت للصحيحة واما ما جرت به العادة من
اجساد الخبز لمن يخبزه ويعطى ما جرت به العادة من الاجرة فليس اشتغاله بالخبز عذرا بل يجب عليه حضور
الجمعة وإن ادى الى تلفه مالم يكرهه صاحب الخبز على عدم الحضور فلا يعصى وينبغى انه لو تعدى ووضع يده
عليه وكان لو تركه رذهب الى الجمعة تلف كان ذلك عذرا وان اثم باصل اشتغاله به على وجه يؤدى الى تلفه
لو ذهب الى الجمعة ومثله فى ذلك بقية العملة كالنجار والبناء ونحوهما وظاهر اطلاعه مر كحجر أنه حيث
لم يقد عمله يجب عليه الحضور وان زاد من على من صلاته بمحل عمله وغاية الايعاب والمعتدان الاجارة
ليست عذرا فى الجمعة فقد ذكر الشيخان فى بابها انه يستثنى من زمنها من الطهارة وصلاة الراتبة والمسكتوبة
ولو جمعة وبحث الاذرى انه لا يلزم المستأجر تمكينه من الذهاب الى المسجد للجمعة عفى غير الجمعة قال ولا شك
فيه عند بعده او كون امامه يطيل الصلاة انتهى وعليه فيفرق بين الجمعة والجماعة بان الجماعة صفة تابعة
وتشكر فاشترط لا غتفارها أن لا يطول زمنها رعية لحق المستأجر واكتفى بتفريغ الذمة بالصلاة فرادى
بخلاف الجمعة فلم تسقط وان طال زمنها الا سقوطها بفوت الصلاة بلا بدل عش (قوله وذلك) اى تعين
الجمعة على من ذكر او اشتراط وجوب الجمعة بما ذكر (قوله إلا اربعة الخ) ان نصب فلا إشكال فابعد ان
نصب فبدل منه وان رفع فغيره محذوف اى وخبر محذوف وان رفع اى الاربعة فعلى تاويل الكلام بالمتنى
كانه قيل لا يترك الجمعة مسلم فى جماعة الا اربعة او على ان الابعين لكن واربعة مبتدأ موصوف بمحذوف
مفهوم من السياق اى من المسلمين فعبد الخ بدل والخبر محذوف اى يجب عليهم سم بزيادة وعبرة النهاية

بقربة على ميل من المدينة
وصلاتها افضل الصلوات
(انما تتعين) اى تجب عيننا
(على كل) مسلم كاعلم من
كلامه اول كتاب الصلاة
(مكلف) اى بالغ عاقل
ومثله كاعلم من كلامه ثم
متعد بمزيل عقله فتلزمه
كغيرها فيقتضيهما ظاهر وان
كان غير مكلف وذكر اوان
لم يختصا بها توطئة لقوله
(حر ذكر مقيم) بمحلها أو
بما يسمع منه النداء (بلا
مرض ونحوه) وان كان
اجير عين مالم يخش فساد
العمل بغيته كما هو ظاهر
وذلك للخبر الصحيح
الجمعة حق واجب على
كل مسلم فى جماعة الا اربعة
عبد مملوك

(قوله بقربة) هذا يوجب التسميح فى قوله قبله بالمدينة (قوله كاعلم من كلامه) هلا اخر هذا عن مكلف فانه
علم ثم ايضا وقد يجاب بان مقصوده الاعتذار عن ترك المصنف اياه وقدير دانه اذا كان العلم بما هناك يقتضى
الترك هنا فينبغى ترك قوله مكلف ايضا ويجاب بانه انما يقتضى جواز الترك (قوله فتلزمه) اى فيا ثم بتركها
(قوله وذكر كرا) اى البالغ والعافل بقوله مكلف او اى المسلم والمكلف وفيه نظر اذ المسلم غير المذكور فى المتن فلا
يصلح أن يكون توطئة للتن الا تى (قوله وتوطئة) اى ودفع الترم اختصاها بغيرها (قوله وإن كان اجير
عين) انظر ايجاره نفسه بعد فجرها لما يخشى فساد بغيته (قوله إلا اربعة الخ) ان نصب فلا إشكال وما بعده

وهو أرى رفع أربعة صحيح فقد قال ابن مالك وقال أبو الحسن بن عصفور فإن كان الكلام الذي قبله لا موجبا
جاء في الاسم الواقع بعد الإلزامان فصحبها النصب على الاستثناء والآخران تجعله مع الإلزام لا تابع للاسم
الذي قبله فتقول قام القوم إلا زيدا بنصبه ورفعوه وقال ابن جني ويجوز أن تجعل الإلزام لا مضافا إلى الاسم الذي بعد
الامر بأعراب ما قبلها تقول قام القوم إلا زيدا ورأيت القوم إلا زيدا ومررت بالقوم إلا زيدا فيمر ب
ما بعد إلا بأعراب ما قبلها لأن الصفة تتبع الموصوف وكان القياس أن يكون الأعراب على الأول ولكن الأحرف
أى في الصورة لا يمكن أعرابه فنقل إعرابه إلى ما بعده على أنه نقل عن الصدر الأول أنهم يكتبون المنصوب
بهية المرفوع لأن ما بعد المنصوب بها اه بحذف قال ع ش لعل اقتصاره عليه الصلاة والسلام على
أربعة لسكونهم كانوا موجودين إذ ذاك ويقاس عليهم غيرهم بما يأتي اه (قوله او امرأة الخ) او بمعنى الواو
بجزمى (قوله فلا جمعة الخ) بيان لمحتركات القيود الخمسة على اللف والنشر المرتب أى فلا تجب الجمعة على
من ذكر (قوله على غير مكلف) أى كصبي ومجنون ومغنى عليه والسكران غير المتعدى اما المتعدى
فتجب عليه صلاتها ظهر أو كذلك النائم ثم إن نام قبل دخول الوقت فلا ثم عليه وإن علم أنه يستغرق الوقت
ولو جمعة على الصحيح ولا يلزمه القضاء فورا وإن نام بعد دخول الوقت فإن غلب على ظنه الاستيقاظ قبل
خروج الوقت فلا ثم عليه ايضا وإن خرج الوقت لكنه يكره ذلك إلا أن غلبه النوم بحيث لا يستطيع دفعه
وإن لم يغلب على ظنه الاستيقاظ ثم ويجب على من علم بحاله إيقاظه حينئذ بخلافه فيما سبق فإنه يندب لإيقاظه
شيخنا (قوله من الحق به) أى كالمعتدى بسكره سم (قوله ومسافر) أى سفر أمباحا ولو قصر قال في
شرح الروض نعم إن خرج إلى قرية يبلغ أهلها اندام بلدته لزمته لأن هذه مسافة يجب قطعها للجمعة فلا تعد
سفرا مسقطا لها كالمكان بالبلدة وداره بعيدة عن الجامع ذكره البغوى فى فتاويه فحل عدم لزومها له فى
غير هذه اه وسياق مثله فى كلام الشارح قبيل ويحرم على من لزمته الخ سم (قوله لكن يجب امر الصبي
الخ) أى سبع وضربه على تركها لعشر كرى (قوله ويسن الخ) فى الروض وشرحه لكن تستحب
لهى للمسافر وللعبد بأذن سيده وللعجوز بأذن زوجها أو سيدها وللخنثى والصبي إن أمكن اه سم
(قوله ولعجوز فى بذلتها) أى يسن الحضور لعجوز الخ حيث أذن زوجها أو كانت خلية ومفهومه
أنه يكره الحضور للثابة ولو فى ثياب بذلتها ع ش أى وأذن زوجها (قوله وكذا مريض) أى يسن له
الحضور (قوله أطاؤه) أى الحضور ع ش (قوله وضابطه) أى المريض الذى لا تجب الجمعة عليه كرى
وبجوز إرجاع الضمير إلى المرض المسقط للوجوب (قوله ونازع الخ) أى الأذرى (قوله أفهم لها) أى
لفظة ونحوه (قوله لأن المراد به) أى بقوله ونحوه (قوله الاعتذار الخ) أى غير المرض (قوله ورد) أى
الجواب (قوله بأنه ذكرها عقبها) أى ذكر تلك الاعتذار عقب لفظة ونحوه (قوله ويرد) أى الرد المذكور
(قوله بأن هذا) أى ما ذكره عقبه خلافا لما فى حاشية الشيخ ع ش رشيدى أى من قوله أى المرض ونحوه اه
(قوله بالضابط) أى قوله لكل مكلف الخ رشيدى (قوله كقوله ومكاتب الخ) أى كأنه تصریح ببعض ما خرج
بالضابط (قوله وحاصله) أى حاصل الجواب أو رد الرد (قوله ذكر الضابط) أى ضابط الوجوب (ذا كرا
فيه المرض) أى على سبيل النفي (قوله وما قيس الخ) عطف على المرض أى إذا كراهيه المرض وما قيس به
رشيدى (قوله بقوله الخ) متعلق بذا كرا (قوله بعض ما خرج به) أى بالضابط رشيدى (قوله ومنه)

بدل منه أن نصب وإن رفع غيره محذوف وإن رفعه يمكن توجيهه بأن الابعنى لكن وأربعة مبتدأ موصوف
بمحذوف مفهوماً من الشياق أى من المسلمين وعبد الخ بدل والخبر محذوف أى لا نجب عليهم (ومن الحق
به) أى كالمعتدى بسكره (قوله ومسافر) أى سفر أمباحا ولو قصر قال فى شرح الروض نعم أن خرج إلى قرية
يلج أهلها اندام بلدته لزمته لأن هذه مسافة يجب قطعها للجمعة فلا تعد سفرا مسقطا لها كالمكان بالبلدة
وداره بعيدة عن الجامع ذكره البغوى فى فتاويه فحل عدم لزومها له فى غير هذه اه وسياق فى كلام
الشارح قبيل ويحرم على من لزمته (قوله ومسافر الخ) فى الروض وشرحه لكن تستحب لهى للمسافر

أو امرأة أو صبي أو مريض
فلا جمعة على غير مكلف
ومن الحق به ولا على من فيه
رق وإن قل كما يأتى وامرأة
وخنثى ومسافر ومريض
للخبر لكن يجب أمر الصبي
بها كبقية الصلوات كما مر
ويسن لسيدقن أن يأذن
له فى حضورها وللعجوز فى
بذلتها حيث لا فتنة أن
تخضرها كما علم مما مر أول
صلاة الجماعة وكذا مريض
أطاقه وضابطه أن يلحقه
بالحضور مشقة كمشقة
المشى فى المطر أو الوحل وإن
نازع فيه الأذرى ونازع
أيضا فى قوله ونحوه وقال لم
أفهم لها فائدة وأجاب غيره
بأن المراد به الاعتذار المرخصة
فى ترك الجماعة ورد بأنه
ذكرها عقبها ويرد بأن
هذا تصریح ببعض ما خرج
بالضابط كقوله ومكاتب
إلى آخره وحاصله أنه ذكر
الضابط مستوفى ذا كرا
فيه المرض لأنه منصوص
عليه فى الخبر وما قيس به
من بقية الاعتذار مشير إلى
القياس بقوله ونحوه ثم
بين بعض ما خرج به
لاهميته ومنه ما خرج
بذلك النحو المبهم

أى مخرج بالضابط أو من بفضه (قوله بما شمل الخ) متعلق بين (قوله وهو) أى ما شمل الخ قول المتن (على معذور بمخرج الخ) وليس من ذلك ما جرت به عادة المشتغلين بالسبب من خروجهم للبيع ونحوه بعد الفجر حيث لم يترك على عدم خروجهم ضرر كفساد متاعهم فليتنبه لذلك فإنه يقع في قوى مصرنا كثيرا ع (قوله لا كالريح بالليل) إنما يتأتى على ظاهر كلامهم أما على ما يحسنه ثم أنه حيث وجدت بالنهار وترتب على حضور الجماعة معها مشقة كمشقة الليل كانت عذرا وإن كلامهم خرج مخرج الغالب فلا استثناء بصرى قال ع ش قال بعضهم يمكن تصوير مجيئه أى الريح هنا أيضا وذلك في بعيد الدار أن لم تمكنه الجمعة إلا بالسمي من الفجر فإنه يسقط الوجوب عنه لأن وقت الصبح ملحق بالليل اه وهو تصوير حسن اه (قوله واستشكه) أى قول المصنف ولا جمعة الخ (قوله من ذلك) أى المرخص في ترك الجماعة (قوله ويبعد الخ) عبارة في شرح العباب وفي الجواهر فيبعد الجوع من عذار الجماعة اه ولا بعد فيه إذ اشق عليه الحضور معه كمشقة على المريض بضابطه السابق اه وانظر لو تمكن من الكل الدافع للجوع فاخره بلا عذر إلى حضورها بحيث يفوتها الاشتغال به وقد يخرج على ما لو تعدا كل ذى الريح الكربة لا سقطها إلا أن يخشى نحو تلف نفس لو حضرها مع الجوع سم وتقدم عن النهاية والمعنى ما يوافق ما ذكره عن شرح العباب من عدم البعد (قوله وبأنه كيف يلحق الخ) قد يقال لا مانع منه غاية الأمر أنه قياس أدون سم (قوله مستندم) أى الالتجاء في قياس الجمعة على الجماعة معنى (قوله ويجاب) أى عن الاشكال الثاني (قوله بما اشرت له آنفا) أى بقوله وحاصله الخ كردى عبارة الرشيدى أى في قوله ذا كراهية المرض لأنه منصوص عليه في الخبر اه (قوله بل صح بالنص الخ) بيان للبراد من قوله وهو منع قياس الجمعة على الجماعة رشيدى (قوله بالنص) أى بالخبر الصحيح المتقدم الجمعة حق واجب الخ (قوله من عذارها) أى الجمعة ع ش (قوله وهو) أى ما هو في معنى المرض (قوله سائر عذار الجماعة) لا يخفى ما فيه بصرى (قوله سائر عذار الجماعة) أى ومنها الجوع أى الذى مشقته كمشقة المرض كما علم من القياس وهذا يندفع الاشكال الاول وإنما يتصدله الشارح لعلم جوابه من كلامه كما قررناه رشيدى (قوله فاتضح ما قالوه) أى من أنه لا جمعة على معذور بمخرج الخ ع ش (قوله ومن العذر هنا الخ) ومنه أيضا الاشتغال بتجهيز الميت وإسهال لا يضبط الشخص نفسه معه ويخشى منه تلويث المسجد كما في التتمة وذكر الرافعى في الجماعة أن الحبس عذر إذا لم يكن مقصرا فيه فيكون هنا كذلك رافعى البغوى بأنه يجب إطلاقه لفعلها والغزالي أن القاضى أن رأى المصلحة في منعه منع وإفلاو هذا أولى ولو اجتمع في الحبس أربعون فسادا قال السنوى فالقياس أن الجمعة تلزمهم وإذا لم يكن فيهم من يصلح لإقامتها قبل لو أحدم من البلد التي لا يعسر فيها الاجتماع إقامة الجمعة لهم أم لا اه والظاهر أن له ذلك معنى ونهاية وشيخنا وباقى في الشرح ترجيح خلاف ما قاله السنوى قال ع ش قوله لم الاشتغال بتجهيز الميت أى وإن لم يكن المجيز من له خصوصية بالميت كابنه وأخيه بل المخرج بمساعدة أهله حيث احتيج إليه معذورا ما من يحضر عند المجيزين من غير معاونة للمجاملة فليس ذلك عذرا في حقهم ومثلهم بالطريق الأولى ما جرت به العادة من الجماعة الذين يذكرون الله أمام الجنازة ونقل عن شيخنا العلامة الشوبرى عن جواهر القمولى أن من العذر أيضا ما لو اشتغل برذوخته الناشئة أهله مثل زوجته ووجه غيره أو لافيه نظار والأقرب عدم إلحاق لأنه لا يترك الحق الواجب عليه لمصلحة لا تتعلق به وظاهره ولو كان له به خصوصية كزوجته ولده ولو قيل بإلحاق هذه بزوجه

بما شمل المقيس كالمقيس عليه وهو قوله (ولا جمعة على معذور بمخرج في ترك الجماعة) بما يمكن مجيئه هنا لا كالريح بالليل واستشكه جمع بان من ذلك الجوع ويبعد ترك الجمعة به وبأنه كيف يلحق فرض العين بما هو سنة أو فرض كفاية قال السبكي لكن مستندم قول ابن عباس رضى الله عنهما الجمعة كالجماعة ويجاب بما اشرت إليه آنفا وهو منع قياس الجمعة على الجماعة بل صح بالنص أن من عذارها المرض فالحقوا به ما هو في معناه مما مشقته كمشقته واشد وهو سائر عذار الجماعة فاتضح ما قالوه وبأن أن كلام ابن عباس مقول ما سلكوه لأنه الدليل لما ذكره ومن العذر هنا

وللعذر باذن سيده ولا مجوز باذن زوجها أو سيدها وللخنثى والصبي إن أمكن انتهى (قوله ويبعد ترك الجمعة به) عبارة في شرح العباب وفي الجواهر يبعد الجوع من عذار الجماعة انتهى ولا بعد فيه إذ اشق عليه الحضور معه كمشقة على المريض بضابطه السابق انتهى وانظر لو تمكن من الكل الدافع للجوع فاخره بلا عذر إلى حضورها بحيث يفوتها الاشتغال به وقد يخرج عما لو تعدا كل ذى الريح الكربة لا سقطها إلا أن يخشى نحو تلف نفس لو حضرها مع الجوع (قوله بما هو سنة أو فرض كفاية) قد يقال لا مانع غاية الأمر أنه

مالو تعين الماء لظهور محل النجس ولم يجد ماء الا بحضرة من يحرم نظره لعورته ولا يفيض (٤٠٩) بصره عنها لان في تكليف

الكشف حينئذ من المشقة ما يزيد على مشقة كثير من الاعتذار وهل من العذر هنا حلف غيره عليه ان لا يصليها لخشيته عليه محذور او يخرج اليها لکن المحلوف عليه لم يخشه وذلك لان في تخيذه حينئذ مشقة عليه بالحاقه الضرر ولمن لم يتعد بحلفه فإبراره كتمانين مريض بل اولى وايضا فالضابط السابق يشمل هذا اذ مشقة تخيذه اشد من مشقة نحو المشي في الوحل كما هو ظاهر او ليس ذلك عذرا لان مبادرته بالحلف في هذا قد ينسب فيها الى تهور فلا يراعى كل محتمل ولعل الاول اقرب ان عذرا في ظنه الباعث له على الحلف لشهادة قرينة به (و) لا على (مكاتب) لانه عبد ما بقي عليه درهم وقيل تجب عليه (وكذا من بعضه رقيق) لاجتماعه عليه واو في نوبته (على الصحيح) لعدم استقلاله وعظفهما مع عدم وجوب الجماعة عليهما ايضا ليشير للخلاف في المبعوض وكذا المكاتب كما مر وان كان المتن مصرحا بانه لا خلاف فيه (ومن صححت ظنهم) من لاجتماعه عليه (صححت جمعته) اجماعا قيل تعبير اصله باجزأته

فيكون عذرا لم يكن بعيدا فليراجع وقوله بردز وجته اى حيث توقف ردھا على فوات الجمعة بان كان هو او هي متبيا للسفر والا فلا يكون عذرا وقوله مروا الظاهر انه له ذلك ينبغي ان محله ما لم يترتب على ذلك تعطيل الجمعة على غير اهل الحبس ولا حرم عليه ذلك حيث لم يتيسر اجتماع الكل في الحبس وفعلها فيه اه ع. ش. ر. عدس بخان من العذر هنا تشييع الجنائز واطلاقه قد بنا في قول ع. ش. ومثلهم بالطريق الاول الخ بل وقوله ما من بحضرة الخ ايضا اذا الحضور عند المجزيين بلا معاونة لا ينقص عن التشييع بلا معاونة فليراجع (مالو تعين الماء الخ) اى كان انتشار الخارج سم (قوله لم يجد ماء الا بحضرة من يحرم الخ) اى اما اذا قدر على غيره كان امكنه الاستنجاء ببيته مثلا او تحصيله بنحو ابريق يغترف به ولو بالشراء فلا يكون ذلك عذرا في حقه (وقوله ولا يفيض نظره) اى بان ظن منه ذلك ولو ظنا غير قوى ع. ش. (قوله لان في تكليف الكشف حينئذ من المشقة الخ) نعم هو جائز اذا اراد تحصيلها فان خاف فوت وقت الظهر او غيرها من الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غرض البصر اذا الجمعة لها بدل بخلاف الوقت افتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى شرح مرآة سم (قوله وهل من العذر هنا الخ) ولو حلف لا يصلي خلف زيد امام الجمعة سقطت عنه قاله مرثم قال لكن السقوط يشك بالحولف لا ينزع ثوبه فاجنب واحتاج لنزعه في الغسل فانه يجب النزاع ولا حث لانه مكره شرعا لا لان يفرق ثم قرر بعد ذلك سقوطها سم على المنهج وقال حج ان السقوط هو الاقرب ونقل عن شيخنا الزياى وجوب الصلاة خلفه ولا حث لانه مكره شرعا وصوره المستثناة انه لم يكن عالما حين الحلف انه امام ولا وجبت عليه ويحتمل كالحلف انه لا يصلي الظهر ع. ش. عبارة البجيرمى ومن العذر من حلف انه لا يصلي خلف زيد فولى زيدا اماما في الجمعة وقيل يصلي خلفه ولا يحتمل لانه مكره شرعا انتهى فليؤي اى (لخشيته عليه محذور الخ) احتراز عما لو لم يخش ذلك لتعديده بالحلف حينئذ فالخلاف حينئذ لا يكون عذرا في حق الحالف بل يجب عليه الحث في حق غيره اولى سم (قوله مشقة عليه) اى على المحلوف عليه (قوله بالضابط السابق) اى للمريض وهو قوله ان يلحقه الخ كردى (قوله او ليس ذلك الخ) عطف على قوله من العذر الخ (قوله الى تهور) اى وقوع في الامر بقلة مبالاة ع. ش. (قوله ولعل الاول اقرب الخ) وعليه فلو صلاها حث الحالف به لكن سبق عن الزياى خلافه ع. ش. وفي البجيرمى عن الحنفى انه ضعيف اى ما سبق عن الزياى انه يصلي خلفه ولا يحتمل (قوله وعظفهما الخ) الانسب لقوله الآتى وان كان المتن الخ وعطف المبعوض مع عدم وجوب الجماعة عليه الخ (قوله ايضا) اى كالجمعة (قوله ليشير الخ) قد يقال ولعدم تبادرها من قوله معذور الخ سم (قوله وكذا المكاتب) اى فيه الخلاف ايضا (قوله كما مر) اى في الشرح آنفا (قوله وان كان المتن الخ) اى صنيعه حيث لم يفصله بكذا قول المتن (ومن صححت ظنهم الخ) اى كالصبي والعبد والمرأة والمسافر بخلاف المجنون ونحوه نهاية ومعنى (قوله من لاجتماعه) الى قوله ما قبل الوقت في النهاية لا قوله فتخيل عدم الى المتن وقوله ولو اكل كربه الى المتن (قوله اجماعا) اى لانها اجزأت عن الكاملين الذين لا عذر لهم فاحسب العذر بطريق الاول ولما سقطت عنهم رفقاهم فاشبه مالو تكلف المريض القيام معنى (قوله قبل الخ) واقفه المغنى (قوله باجزأته) اى جمعته (وقوله اصوب) اى من تعبير المصنف بصحته جمعته بخلاف الصحة

قياس ادون (قوله مالو تعين الماء لظهور محل النجس) اى كان انتشار الخارج (قوله لان في تكليف الكشف حينئذ من المشقة ما يزيد الخ) نعم هو جائز اذا اراد تحصيلها فان خاف فوت وقت الظهر او غيرها من الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غرض البصر اذا الجمعة لها بدل بخلاف الوقت افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى شرح مر (لخشيته عليه محذور لو خرج اليها) احتراز عما لو لم يخش ذلك لتعديده بالحلف حينئذ بل الحلف لا يكون عذرا في حق الحالف بل يجب عليه الحث في حق غيره اولى (قوله وعظفهما) قد يكتفى في عطفهما ببيان محترز حر (ليشير الخ) قد يقال ولعدم تبادرها من قوله معذور

اي بدليل صحة جمعة المتيمم بموضع يغلب فيه وجود الماء ولا تجزئه مغنى (قوله بل هما سواء الخ) اي بل الصحة والاجزاء سواء في ان كلا منهما لا يستلزم سقوط القضاء على الراجح ويستلزمه على المرجوح كما يعلم من جمع الجوامع وغيره سموعش ولك ان تجيب بان كلام جمع الجوامع فيما اذا وقع في كلام الشارع وكلام القيل فيما اذا وقع في كلام المصنفين قول المتن (وله ان ينصرف من الجامع) يشمل من اكل ذابيح كربه وهو ظاهر خلافا لابن حجر وعبارة سمع على المنهج هنا يشمل من اكل ذابيح كربه فليست لما تقدم في الجماعة بالهامش انتهت وعبارته ثم لا فرق على الوجه بين من اكل ذلك لعذر او غيره ولا بين ان يصل مع الجماعة في مسجد او غيره نعم ان اكل ذلك بقصد اسقاط الجمعة او الجماعة اثم في الجمعة ولم تسقط عنه كالجماعة رخصة عدم السقوط عنه انه يلزمه الحضور وان تاذى الناس به واعتمده مر انتهت عش (قوله به) اي بالانصراف نهاية (قوله لا يستلزم الترك) اي تركه للجمعة مع حضور محلها رشيدى (قوله وهو صريح في ان له الترك الخ) فيه بحث لانه لما هو صريح في الترك من اصله قبل الحضور واما بعدهم السكلام فيه فيجوز ان يتغير الحكم ولذا نقل هذا المعترض وهو الاسنوى وجهان العبد اذا حضر لزمته الجمعة بل الجواب ما يفهم من الاستثناء الذى ذكره المصنف من ان المتبادر من قوله الآتى فيحرم انصرافه لزوم الجمعة وهذه رتبة على ان المراد من قوله هنا وله ان ينصرف الانصراف المانع من اللزوم سمع وقوله من ان المتبادر الخ باقى عن عش ما يخالفه قول المتن (من الجامع) ينبغى ان يكون حضوره نحو باب الجامع مما لا يبقى معه مشقة كحضوره في نفس الجامع حتى يمتنع الانصراف منه بشرطه سمع (قوله يعنى) الى قوله اما قبل الوقت في المغنى الا قوله ولو اكل كربه الى المتن (لان الاغلب الخ) اي او اراد بالجامع المغنى اللغوى اي المكان الذى يجتمعون فيه سمع (قوله قبل الاحرام) متعلق بقول المصنف ان ينصرف عبارة المغنى واحترز بقوله من الجامع عن الانصراف من الصلاة فانه يحرم سواء في ذلك العبد والمرأة والحائض والمسافر والمريض ولو بقلها ظهر التلبسهم بالفرض اه (قوله لان نقصه) اي نقص من لا تلزمه الجمعة من نحو المرأة والحائض والريق فهذا علة لجواز انصراف الباقي بعد الاستثناء (قوله المانع) اي من الوجوب صفة للنقص (قوله عن عزير خص الخ) اي من الحق بالمريض كاعنى لا يجحد قاندا نهاية ومغنى (قوله ولو اكل كربه) قد مر ما فيه و (قوله وتضرر الحاضرين الخ) يرد عليه انه لو نظر الى ذلك لم يكن اكل ذى الریح الكربة عذرا مطلقا عش (قوله ولو اكل كربه) هل باقى فيه نظير الاستثناء الآتى فيقال الا ان يزبدضر الحاضرين سمع (قوله ذلك) اي قول المصنف ونحوه قول المتن (فيحرم انصرافه ان دخل الوقت) فلو انصرف حينئذ اثم وهل يلزمه العود الوجه لا وفاقا لم سمع على المنهج اه عش وحلي وشوبرى (قوله ما لم تقم الخ) اي فان اقيمت امتنع على المريض ونحوه بخلاف العبد والمرأة ونحوهما فاما يحرم عليهم الخروج منها فقط نهاية قال عش قوله لم فان اقيمت امتنع الخ نعم ان كان صلي

بل هما سواء كما هو مقرر في الاصول (وله) اي من لا تلزمه (ان ينصرف) قيل تعبيره به لا يستلزم الترك اه وليس في محله لان الكلام في المعذور الذى لا تلزمه وهو صريح في ان له الترك من اصله فتخييل عدم ذلك الاستلزام عجيب وحاصل كلامه ان جواز الترك من اصله للمعذور لا تفصيل فيه وإنما التفصيل في الانصراف بعد الحضور (من الجامع) يعنى من محل اقامتها وآثر الجامع لان الاغلب اقامتها فيه قبل الاحرام بها لا بعده لان نقصه المانع لا يرتفع بحضوره (الا المريض ونحوه) عن عذرهم خص في ترك الجماعة ولو اكل كربه كاشمله ذلك وتضرر الحاضرين به يحتمل او يسهل زواله بتوقى ربحه (فيحرم انصرافه) ان دخل الوقت) لزوال المشقة بحضوره (الا ان يزيد ضرره بانتظاره) لفعلم فيجوز انصرافه ما لم تقم

الخ (بل هما سواء كما هو مقرر في الاصول) اي بل هما اي الصحة والاجزاء سواء اي في ان كلا منهما لا يستلزم سقوط القضاء فان ذلك هو الصحيح في الاصول كما يعلم من جمع الجوامع وغيره لا في ان كلا منهما يستلزم سقوط القضاء فان ذلك قول مرجوح في الاصول كما يعلم ما ذكر ايضا فان اراد هذا الثاني فهو ممنوع كاتين (قوله وهو صريح في ان له الترك من اصله) فيه بحث لانه لما هو صريح في الترك من اصله قبل الحضور واما بعدهم السكلام فيه فيجوز ان يتغير الحكم ولذا نقل هذا المعترض وهو الاسنوى وجهان العبد اذا حضر لزمته الجمعة وكذا ايضا لزم من نحو المريض اذا دخل الوقت بشرطه بل الجواب ما يفهم من الاستثناء الذى ذكره المصنف تامل (قوله به) اي التفصيل في الانصراف (في المتن من الجامع) ينبغى ان يكون حضوره نحو باب الجامع مما لا يبقى معه مشقة كحضوره في نفس الجامع حتى يمتنع الانصراف منه بشرطه (قوله وآثر الجامع لان الاغلب الخ) او اراد بالجامع المغنى اللغوى اي المكان الذى يجتمعون فيه (قوله ولو اكل كربه) هل باقى فيه نظير الاستثناء الآتى فيقال الا ان يزبدضر الحاضرين (في المتن فيحرم انصرافه الخ) المتبادر منه

إلا إذا تفاحش ضرره بأن زاد على مشقة المشي في الوخل زيادة لا تحتمل عادة (٤١١) فيما يظهر فله الانصراف وإن

أجرم بها أما قبل الوقت
فله الانصراف مطلقا ولو
أعنى لا يجزئ قاندا كما شمله
اطلاقهم وإن حرم انصرافه
بعد دخول الوقت اتفاقا
واستشكل ذلك السبكي
وتبعه الاسنوي والأذري
بأنه ينبغي إذا لم يشق على
المعذور الصبر أن يحرم
انصرافه كما يجب السعي قبله
على بعيد الدار ويجب بأن
بعيد الدار لم يقم به عذر مانع
وهذا قام به عذر مانع فلا
جامع ثم رأيت شيخنا أجاب
بما يؤول لذلك فإن قلت فلم
فرق فيه بين دخول الوقت
وعدمه مع زوال المشقة في
كل قلت لأنه عهد أنه يحتاج
للخطاب بعده لكونه إلزاميا
مالا يحتاج قبله لكونه
اعلاميا وما بعيد الدار فهو
الزاي فيها فاستوي في حقه
وتردد الأذري في قرن أحرم
بها بغير إذن سيده وتضرر
بغيبته ضررا لا يحتمل
والذي يتجه أنه أن ترتب
على عدم قطعه فوت نحو
مال للسيد قطع كما يجوز
القطع لانتقاد المال أو نحو
أنس فلا (تنبيه)
ظاهر كلامهم أنه لو كان
أربعون من نحو المرضى
بمحلم تلزمهم إقامة الجمعة
فيه وإن جوزنا تعددها
لقيام العذر بهم

الظهر قبل حضوره فالوجه جواز الانصراف كما يؤخذ من قول المصنف الآتي فلو صلى قبل فواتها الظهر ثم
زال عذره ألغى قائله سم على المنهج اه (قوله) إلا إذا تفاحش ضرره) أي كاسهال به ظن انقطاعه فحضر
ثم أحس به بل لو علم من نفسه سيقه وهو محرم في الصلاة لو مكث فله الانصراف كما قاله الأذري ولو زاد
تضرر المعذور بطول صلاة الإمام كان قرا بالجمعة والمنافقين جاز له الانصراف كما بحثه الاسنوي سواء كان
أحرم معه أم لا نهاية ومعنى وشرح بافضل قال ع ش قوله مر فله الانصراف بل ينبغي وجوبه إذا غلب
على ظنه ثلوث المسجد وقوله مر جاز له الانصراف أي بأن يخرج نفسه من الصلاة إن كان ذلك في الركعة
الأولى وبأن ينوي المفارقة ويكمل منفردا إن كان في الثانية حيث لم يلحقه ضرر بالتكبير ولا جاز له قطعها
اه (قوله مطافا) أي زيادة ضرره بالانتظار ولا (قوله اتفاقا) راجع لقوله وإن حرم الخ (قوله) واستشكل
ذلك) أي جواز الانصراف قبل الوقت سم (قوله) أن يحرم انصرافه) أي قبل الوقت (قوله) قبله) أي
الوقت (قوله) ويحجب الخ) ناقش فيه سم راجعه (قوله) فيه) أي في نحو المريض الحاضر (قوله) قلت لأنه
عهد الخ) وفي سم بعد كلام مانصه فالحاصل الإشكال أن هؤلاء لا يخطب في حقهم إلزاميا قبل الحضور لا قبل
الوقت ولا بعده وإذا خوطبوا إلزاميا بعد الحضور بعد الوقت فليخطبوا كذلك بعد الحضور قبله وهذا
لا يندفع بما ذكره من الفرق لأنه إن فرضه قبل الحضور فهو ممنوع إذا لا خطاب قبله مطلقا أو بعده فهذه
التفرقة هي أول المسئلة فكيف يسوغ التمسك بها تأمل اه وقد يجب بأن حاصل الجواب أن الشأن
في غير بعيد الدار أن لا يخطب قبل الوقت إلزاميا وبما قدمه سم نفسه من أن هذا لا يزيد على غير المعذور
الذي يجوز له الانصراف قبل الوقت وأما اشتراط جواز الانصراف هناك (قوله) فاستويا في حقه) أي استوى
وعدمه هنا فلا مر آخر وهو أن يشق الرجوع هناك (قوله) فاستويا في حقه) أي استوى
الخطاب قبل الوقت والخطاب بعده في حق بعيد الدار في إلهما إلزاميا (قوله) قطع) هل جواز كالمنظر به
أو يفرق سم ولعل الأقرب الفرق بأن هنا زيادة على ما هناك تاذي سيده وعدم وجوب الأحرار من أصله
(قوله) لم تلزمهم الخ) الأقرب للزوم وفاقا لم سم على المنهج اه ع ش (قوله) لقيام العذر الخ) علة

نحو لزوم الجمعة في هذه الحالة فإذ قرينة على أن المراد بقوله السابق وله أن ينصرف الانصراف المانع للزوم
وبهذا يندفع الاعتراض السابق بأن الانصراف لا يستلزم الترك (قوله) إلا إذا تفاحش ضرره الخ) أي
كاسهال به ظن انقطاعه فحضر ثم أحس به بل لو علم من نفسه سيقه له وهو محرم في الصلاة لو مكث فله الانصراف
كما قاله الأذري ولو زاد تضرر المعذور بطول صلاة الإمام كان قرا بالجمعة والمنافقين جاز له الانصراف
أيضا كما بحثه الاسنوي سواء كان أحرم معه أم لا شرح مر (واستشكل ذلك) أي جواز الانصراف قبل الوقت
(قوله) ويحجب الخ) قد يحدشه أن ذلك العذر إنما هو مانع لوجوب الحضور لمشقته ولو وجوب الاستمرار بعد أن
زاد الضرر بحيث حضروا زيادة للضرر لم يبق مانعا إلا أنه يريد حيث أن هذا لا يزيد على غير المعذور الذي يجوز
له الانصراف قبل الوقت لكن بشرط الرجوع لأقامتها وهذا يرجع لوقع في المشقة قد يقال بل يزيد لأن
جواز انصراف غير المعذور قبل الوقت مشروط بقصد الرجوع لأقامتها والكلام هنا في المعذور في انصرافه
على قصد الاعراض عنها راسا فليتامل (قوله) قلت لأنه عهد الخ) هذا قد يدل على مخاطبة المعذرين بعد الوقت
إلزاميا وهو ممنوع إذ لو خوطبوا إلزاميا بعد الوقت لم يلزمهم الحضور وليس كذلك كما هو ظاهر نعم إذا تبرعوا
بالحضور بعد الوقت خوطبوا حيث بذلك إلزاميا بشرطه وعلى هذا فالحاصل الإشكال أن هؤلاء لا يخطب
في حقهم إلزاميا قبل الحضور ولا قبل الوقت ولا بعده وإذا خوطبوا إلزاميا بعد الحضور بعد الوقت فليخطبوا
كذلك بعد الحضور قبله هذا لا يندفع بما ذكره من الفرق لأنه إن فرضه قبل الحضور فهو ممنوع إذا لا خطاب
قبله مطلقا أو بعده فهذه التفرقة هي أول المسئلة فكيف يسوغ التمسك بها تأمل (قوله) قطع) هل جواز ألقط
كالمنظر به أو يفرق (فرع) النوم يوم الجمعة بعد الفجر وقبل الزوال إذ المظن الانتباه منه وإدراك الجمعة
هل يجب تركه يحرم التمسك به فيه نظر وقياس وجوب السعي من الفجر على بعيد الدار وجوب تركه وحرمة

وليس كما لو حضر المريض مع غيره لان المانع مشقة الحضور وقد زالت بحضوره مع كونه تابعا لهم ومتحملا لمشقة الحضور واما مسئلتنا فليس فيها ذلك لان الفرض انهم بمحل (٢١٤) واحدا كما تقرر ويؤخذ من ذلك ترجيح ما قاله السبكي انه لو اجتمع في الحبس اربعون لم تلزمهم

لعدم اللزوم (قوله) كالمحضر المريض (الخ) أى فى محل الجمعة (قوله) ويؤخذ من ذلك (الخ) قضية الاخذ منه انه نظيره وحينئذ فقياس ما قاله الاسنوى اى الذى اعتمده النهاية والمغنى لزومها لاربعين مرضى او عيانا بلا قائد تيسر لهم اقامتها بمحلهم واما ما اشار اليه الشارح من الفرق بين حضور المرضى وعدم حضورهم فلا يخفى ما فيه ولا نسلم ان التبعة التى ذكرها لها مدخل فى الوجوب فليتأمل سم (قوله) بل لم تجز لهم (الخ) لوجه لعدم الجواز حيث جاز التعدد وما استدلل به لا يفيد عدم الجواز و (قوله) مع ان حبس الحجاج كان يجتمع فيه العدد الكثير (الخ) لعلمهم ممنوعوا من اقامتها وهى وقائع حالية محتملة سم (قوله) فقول الاسنوى (الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما سر (قوله) لان الحبس عذر مسقط (الخ) للاسنوى ان يقول إنما يسقط إذا احتيج الحضور محل آخر لا مطلقا فهو عذر مسقط للحضور ولا لفعل الجمعة في محلهم فلا استدلال بانه عذر مسقط استدلال ساقط بل لا منشأ له إلا الالتباس سم (قوله) وبه يندفع قوله ايضا (الخ) اعتمده مر اللزوم سم عبارة النهاية وحينئذ فينتج وجوب النصب على الامام اه اى نصب الخطيب والامام ع (قوله) من يقيم (الخ) اى اما ما يقيم الخ ع (قوله) لا ينافى ذلك اى اللزوم (قوله) بما يأتى اى فى الشرط من شروط الصحة (قوله) والزمانة عطف على الهرم (قوله) والعاهة اى الافة قول المتن (مركب) اى مملوكا او مؤجرا او معاروا لو ادما كفى المجموع نهاية معنى (قوله) لم يزر به (الخ) اى لا يخل بمروءته عادة قال ع (قوله) هو نعت لقوله ولو ادما اه وهو ظاهر صنيع الشارح كالتبعية ويجوز كونه نعتا لمركبا وعلى كل فضمير به لمن ذكر من الشيخ الهرم والزمن وضمير ركو به للادى على الاول وللركب المغنيا بقوله ولو ادما على الثانى (قوله) كما هو ظاهر اى التقييد بعدم الازراء (قوله) باعارة (الخ) يجوز تعلقه بالغاية لا باصل الكلام فتشمل العبارة حينئذ الملك والاعارة والاجارة لغير الادى لكن سكوتهم عن الملك فى الادى كعبده فيه نظر سم وقد يمنع السكوت فتدبر (قوله) اى لا منه فيها (الخ) فلو وهب له مركوب لم يجب قبوله معنى وع (قوله) وشيخنا ونقله سم عن مر واقره (قوله) او اجارة الى قوله وان قرب فى النهاية (قوله) او اجارة (الخ) وهل يجب السؤال فى العبارة وكذا الاجارة فيه نظر والذى يظهر الوجوب كافى طلب الماء فى التيمم وقد يفرق بوجود البدل هنا برماوى اه بجري (قوله) فاضلة عما يعتبر فى الفطرة (الخ) ينبغى وعن دينه ع (قوله)

التسبب فيه وبادرم بالمنع وحاول الفرق بالم بتضح فليحذر (قوله) ويؤخذ من ذلك (الخ) قضية الاخذ منه انه نظيره وحينئذ فقياس ما قاله الاسنوى لزومها لاربعين مرضى او عيانا بلا قائد تيسر لهم اقامتها بمحلهم واما ما اشار اليه الشارح من الفرق بين حضور المرضى وعدم حضورهم فلا يخفى ما فيه ولا نسلم ان التبعة التى ذكرها لها مدخل فى الوجوب فليتأمل (قوله) انه لو اجتمع في الحبس اربعون لم تلزمهم (الخ) والحبس كما قال الغزالي عذر ان منعه الحاح كم وله ذلك لمصلحة رها والافلا وان افق البغوى بوجوب اطلاقه لفعلها وذكر الرافعى فى الجماعة انه عذر ان لم يقصر فيه فيكون هنا كذلك شرح مر (قوله) بل لم تجز لهم (الخ) لوجه لعدم الجواز حيث جاز التعدد وما استدلل به لا يفيد عدم الجواز (قوله) مع ان حبس الحجاج كان يجتمع فيه العدد الكثير من العلماء وغيرهم لعلمهم ممنوعوا من اقامتها وهى وقائع حالية محتملة (قوله) فقول الاسنوى القياس انها تلزمهم (الخ) ويبقى النظر فى انه إذا لم يكن فيهم من يصلح فهل يجوز لواحد من البلد التى لا يعسر فيها الاجتماع اقامة الجمعة لهم لانها جمعة صحيحة ومشروعة ام لا لاننا يجوزناها للضرورة ولا ضرورة فيه الاوجه الاول شرح مر (قوله) لان الحبس عذر مسقط (الخ) للاسنوى ان يقول إنما يسقط إذا احتيج الحضور محل آخر لا مطلقا فهو عذر مسقط للحضور ولا لفعل الجمعة فى محلهم فلا استدلال بانه عذر ساقط بل لا منشأ إلا الالتباس (قوله) به يندفع قوله ايضا يلزم الامام (الخ) اعتمده مر اللزوم (قوله) باعارة (الخ) يجوز تعلقه بالغاية لا باصل الكلام فتشمل العبارة الملك والاعارة والاجارة لغير الادى لكن سكوتهم عن الملك فى الادى كعبده

بل لم تجز لهم اقامة الجمعة فيه لقيام العذر بهم وابطه بانه لم يعد فى زمن اقامتها فى حبس مع ان حبس الحجاج كان يجتمع فيه العدد الكثير من العلماء وغيرهم فقول الاسنوى القياس انها تلزمهم لجواز التعدد عند عسر الاجتماع فعند تعذره اولى فيه نظر لان الحبس عذر مسقط وبه يندفع قوله ايضا يلزم الامام ان ينصب من يقيم لهم الجمعة اه ولو قيل لو لم يكن بالبلد غيرهم وامكنهم اقامتها بمحلهم لم منهم لم يعد لانه لا تعدد هنا والحبس إنما يمنع وجوب حضور محلها وقول السبكي المقصود من الجمعة اقامة الشعائر لا ينافى ذلك لان اقامته موجودة هنا الا ترى ان الاربعين لو اقاموها فى صفة بيت واغلقوا عليهم بابها صحت وان فوتوها على غيرهم كما يعلم بما يأتى (وتلزم الشيخ الهرم والزمن) يعنى من لا يستطيع المشى وان لم يوجد حقيقة الهرم وهو اقصى الكبر والزمانة وهى الابتلاء والعاهة (ان وجدا مركبا) ولو ادما لم يزر به ركو به كما هو ظاهر باعارة اى لا منه فيها بان تفهت المنفعة جدا فما يظهر ويحتمل انه فى الادى

لا فرق اخذنا ما يأتى فى بذل الطاعة للدهم وحبس فى الحج وعلاؤه باعتياد المساحة بالار تفاق فى بدن الغير مالم يعتد به فى ماله كشقة وقد يفرق بأن الحج يحتاج له اكثر لانه لا يجب فى العمر الامرة ولا يجزى عنه اجارة باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر فى الفطرة كما هو

عليهما كشقة المشى في
الوحل إذ لا ضرر
(والاعشى يجد قائدنا) ولو
بأجرة مثل كذلك فإن
فقده أو وجده بأكثر من
أجرة المثل أو بها وفقدها
أو لم تفضل عماس لم يلزمه
وإن اعتاد المشى بالعصا كما
قاله جمع منهم المصنف في
تعليقه على التنبيه خلافا
لآخرين وإن قرب الجامع
منه خلافا للأذرعى لأنه
قد تحدث حفرة أو تصدمه
دابة فيتضرر بذلك (وأهل
القرية) مثلا (إن كان
فيهم جمع تصح) أى تنعقد
(به الجمعة) لجمعهم
شرائط الوجوب
والانعقاد الآتية بأن
يكونوا أربعين كاملين
مستوطنين لومتهم الجمعة
خلافا لآبى حنيفة لا إطلاق
الأدلة بل يحرم عليهم
تعطيل محله من إقامتها
والذهاب إليها في الأخرى
وإن سمعوا النداء خلافا
لجمع رأوا أنهم إذا سمعوه
يتخيرون بين أى البلدين
شاؤا (أو) ليس فيهم جمع
كذلك ولو بأن امتنع بعض
من تنعقد به منها كما هو
ظاهر لكن (بإلغهم) يعنى
معتدل السمع منهم إذا
أصغى إليه ويعتبر كونه
في محل مستو ولو تقديرا
أى من آخر طرف

كشقة المشى الخ) فإن شق عليها مشقة شديدة لا تحتل غالبا فلا وإن لم يبع التيمم نهاية قول المتن (والاعشى
يجدا) أى في محل يسهل عليه تحصيله منه عادة بلا مشقة عش (قوله قائدنا) أى تليق به مراقبته فيما يظهر
لأنه فاسق شوبرى أه بجرى (قوله ولو بأجرة مثل) أى أو متبرعا أو ملوكا له نهاية ومغنى وشرح المنهج
(قوله كذلك) أى وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة نهاية أى وعن دينه غش (قوله وإن قرب الجامع الخ)
المتجه وجوب الحضور إذا قرب بحيث لا يناله ضرر نهاية ومغنى وسم وشيخنا (قوله مثلا) أى ومثل
القرية البلدة (قوله أى تنعقد) إلى قوله ومن ثم في المغنى لا قوله ولو بأن امتنع إلى المتن وقوله أى من آخر
إلى المتن ولفظة أن في قوله وإن لم يكن على عال وإلى قوله ولا تسقط طمى النهاية إلا ما ذكر (قوله لومتهم الخ)
جواب أن كان الخ (قوله بل يحرم الخ) أى وتسقط عنهم الجمعة بفعلهم لها في بلد أخرى نهاية ومغنى قال عش
ويجب على الحاكم منهم من ذلك ولا يكون قصد المبيع والشراف في المصنف عند إرفاقهم الجمعة في بلدتهم إلا
إذا ترتب عليه فساد شئ من أموالهم أو احتاجوا إلى ما يصرفونه في نفقة ذلك اليوم الضرورية ولا يكلفون
الاقتراض أه (قوله تعطيل محله الخ) ولو صلاها إلا بعبون في قرية أخرى ثم حضروا قريبتهم وأعادوها
فها فينبغى صحة تلك الاعادة هل يسقط عنهم أثم التعطيل أو تدفعه إذا قصدوا ابتداء أن يعودوا إلى قريتهم
لأعادتها فيه نظر سم ولعل الأقرب الثاني إذ قد يعرض لهم بعد قصد الاعادة ما يمنعه عنها فلا يمنع ذلك
القصد إلا أثم (قوله والذهاب إليها في بلد أخرى) ظاهر وإن كان الذهاب قبل الفجر وسياق في باب الحج في
هامش شرح قول المصنف وأن يخرجهم من غدا إلى متى ما يتعلق به وقد يستدل على جواز الذهاب قبل الفجر
وإن تعطلت الجمعة بعدم الخطاب قبل الفجر ويحاج بان المراد ليس لهم الذهاب والاستمرار إلى فواتها بل
يلزمهم العود في وقتها لفعالها وقدمال مر بعد البحث معه إلى امتناع الذهاب قبل الفجر بالمعنى المذكور
سم ولا يخفى قوة الاستدلال وبعدها الجواب ثم رابته فيما أتى في بحث حرمة السفر بعد الزوال ذكر ما رجح
الجواز والاستمرار معا ويأتى هناك أيضا عن السكردى عنه في شرح أبى شجاع وعن ابن الجبال ما يوافق
(قوله ولو بأن امتنع الخ) توقف فيه مر وجوز ما هو الاطلاق من أنه حيث كان فيهم جمع تصح به الجمعة ثم
تركوا إقامتها يلزم من إرادها السعى إلى القرية التي يسكنها لأنه معدور في هذه الحالة لأنه يبلد الجمعة
والمانع من غيره بخلاف ما إذا لم يكن فيهم جمع تصح به الجمعة لأن كل واحد في هذه الحالة مطالب بالسعى إلى
ما يسكنه نداء وهو محل جمعه أصالة سم (قوله يعنى معتدل السمع الخ) أى وإن كان واحدا نهاية ومغنى (قوله
إذا أصغى إليه) أى فالدار على البلوغ بالقوة حلي (قوله ويعتبر كونه في محل مستو الخ) قال ابن الرفعة سكتوا
عن الموضع الذى يقف فيه المستمع والظاهر أنه موضع إقامة براسى ومال مر إلى هذا الظاهر وقال من سمع من
موضع إقامته وجب عليه ومن لا فلا سم على المنهج أه عش أقول ويخالف ذلك قول الشارح أى من آخر
طرف الخ وأيضا يلزم على الظاهر المذكور أن بعضهم يجب عليه الجمعة وبعضهم لا يجب عليه وكلام الشارح
والنهاية والمغنى كالصريح بل صريح في أنه يجب على كلهم بسماع بعضهم (قوله من آخر طرف الخ) صفة محل
فيه نظر (قوله بأجرة الخ) فلو وهب له مركوب لم يجب قبوله للئمة مر (قوله وإن قرب الجامع منه الخ) المتجه
وجوب الحضور إذا قرب بحيث لا يناله ضرر شرح مر (قوله والذهاب إليها في بلد أخرى) ظاهر وإن كان
الذهاب قبل الفجر وسياق في باب الحج في قول المصنف وإن يخرجهم من غدا إلى متى ما منعه وإن يخرج
بهم في غير يوم الجمعة وفيه وإن لم تلزمهم ولا فصيل لفجر مالم تعطل الجمعة بمكة انتهى وسياق في هامشه
ما يتعلق به وقوله مالم الخ يحتمل أن معناه أنها إذا تعطلت بسبب غير جاز أن يخرج بعد الفجر لأن معناه أنها
إذا تعطلت بسبب خروجه قبل الفجر امتنع فليراجع وقد يستدل على جواز الذهاب قبل الفجر وإن تعطلت
الجمعة بعدم الخطاب قبل الفجر ويحاج بان المراد أنه ليس لهم الذهاب والاستمرار إلى فواتها بل يلزمهم
العود في وقتها لفعالها وقدمال مر بعد البحث معه إلى امتناع الذهاب قبل الفجر بالمعنى المذكور (قوله
أوليس فيهم جمع كذلك) ولو بأن امتنع بعض من تنعقد به الخ توقف فيه مر وجوز ما هو الاطلاق من

مستوى الخ عبارة البجيرى والمراد بلغة ذلك وهو واقف طرف بلده الذى يلى المؤذن بان يكون فى محل لا تقصر فيه الصلاة (عما يلى) الاولى حذف بما قول المتن (صوت) وإن لم يميز الكلمات والحروف حيث علم انه نداء للجمعة مر اسم عبارة النهاية والامدادو يعتبر فى البلوغ العرف اى بحيث يعلم منه ان ماسمعه نداء جمعة وان لم يميز كلمات الاذان فيما يظهر خلافا لمن شرط ذلك اهل قول المتن (عال) صادق بالمفرد بحيث يسمع من نصف يوم وهو مشكل من حيث المعنى لما فيه من الحرج فليتأمل ثم رايته فى شرح العباب قيده بالمعتدا وافاد انه غالبا لا يزيد على نحو ميل بصرى عبارة السكردى على بافضل قوله على الصوت اى معتدل فى العلوقال فى الايعاب لا كالعباس فقد جاء عنه ان صوته سمع من ثمانية اميال اه اقول افاد قيد الاعتدال هنا قول الشارح عرفا (قوله إذا كان يؤذن الخ) الاولى تركه لايهامه واغناء سابقه عنه بصرى (قوله) وان لم يكن على عال) هذه المبالغة تقتضى اللزوم عند سماع الاذان على العالى وان كان لا يسمعه لو كان على الارض ويخالفه قولهم والمعتبر كون المؤذن على الارض لا على عال انتهى فكان ينبغى اسقاط الواو اى كما اسقطه النهاية والمعنى اللهم الا ان تجعل واو الحال سم (قوله كطبرستان) هى بفتح الباء وكسر الراء وسكون السين اسم بلاد بالعجم مصباح اه ع (قوله لا نا الخ) لتعليل لقوله سواء الخ (قوله فى هدو للاصوات الخ) وإنما اعتبر سكون الاصوات لانها تمتنع من الوصول وسكون الارياب لانها تارة تعين عليه وتارة تمتنع منه بجيرى ونهاية قول المتن (من طرف يليهم الخ) ضابطه ما تصح الجماعة فيه بان تمتنع القصر قبل مجاوزته ع ش وشورى قول المتن (لزمهم) ولو سمع المعتدل النداء من بلدين فحضور الاكثر جماعة اولى فان استويا فالوجه مراعاة الاقرب كظنيره فى الجماعة ويحتمل مراعاة الابعد لكثرة الاجر نهاية ومعنى (قوله اربعون) الاولى الاربعون بالتعريف اى اربعون كاملون مستوطنون (ولو استوتوا لسمعو) المراد لو فرضت مسافة انخفاضا ممتدة على وجه الارض وهى على اخرها لسمعت هكذا يجب ان يفهم فليتأمل وقيس عليه نظيره فى الاولى كذا بخط شيخنا الشهاب البرلسى بهامش المحلى وهو حق وجيه وان تبادر من كلام الشارح ان المراد ان تفرض القرية على اول المستوى فلا تحسب مسافة الانخفاض فى الثانية ولا العلوق فى الاولى لان فى هذا انظرا لا يخفى اذ يلزم عليه الوجوب فى الثانية وان طالت مسافة الانخفاض بحيث لا يمكن ادراك الجماعة مع قطعها وعدم الوجوب فى الاولى وان قلت مسافة الارتفاع بحيث يمكن الادراك مع قطعها ولا وجه لذلك ثم رايته شيخنا الشهاب الرملى اقتصر فى فتاويه على ان المفهوم من كلامهم ما تقدم انه المتبادر من كلام الشارح سم على حج وعبارته على المنهج عقب ذكر كلام البرلسى المتقدم واعتمد مر كايه نحو هذا وهى مخالفة لما فى الشرح مر والاقرى ما فى سم ووجهه ان المدار على المشقة

انه حيث كان فيهم جمع تصح به الجماعة ثم تركوا اقامتها لم يلزم من ارادها السعى الى القرية التى يسمع نداءها لانه معذور فى هذه الحالة لانه ببلد الجماعة والمانع من غيره بخلاف ما اذا لم يكن فيهم جمع تصح به الجماعة لان كل احد فى هذه الحالة مطالب بالسعى الى ما يسمع نداءه وهو محل جمعة (قوله فى المتن صوت) اى وان لم يميز الكلمات والحروف حيث علم انه نداء الجماعة مر (قوله وإن لم يكن على عال) هذه المبالغة تقتضى اللزوم عند سماع الاذان على العالى وان كان لا يسمع لو كان على الارض ويخالفه قول الروض كغيره والمعتبر نداء صيت يؤذن كعادته وهو على الارض لا على عال انتهى فكان ينبغى اسقاط الواو اللهم الا ان تجعل واو الحال فليتأمل (ولو استوتوا لسمعو) المراد لو فرضت مسافة انخفاضا ممتدة على وجه الارض وهى على اخرها لسمعت هكذا يجب ان يفهم فليتأمل وقس عليه نظيره فى الاولى كذا بخط شيخنا الشهاب البرلسى بهامش المحلى رحمه الله وهو حق وجيه وان تبادر من كلام الشارح ان المراد ان تفرض القرية على اول المستوى فلا تحسب مسافة الانخفاض فى الثانية ولا العلوق فى الاولى لان فى هذا انظرا لا يخفى اذ يلزم عليه الوجوب فى الثانية وإن طالت مسافة الانخفاض بحيث لا يمكن ادراك الجماعة مع قطعها مثلا وعدم الوجوب فى الاولى وان قلت مسافة الارتفاع بحيث لا يمكن الادراك مع قطعها ولا وجه لذلك فان قلت بشرط فى

عما يلى بلد الجمعة كما هو ظاهر (صوت عال) عرفا من مؤذن بلد الجمعة إذا كان يؤذن كعادته فى علو الصوت فى بقية الايام وان لم يكن على عال سواء فى ذلك البلد الكثيرة التخل والشجر كطبرستان وغيرها لانا نقدر البلوغ بتقدير زوال المانع كما صرح به قولهم (فى هدو) للاصوات والرياح (من طرف يليهم لبلد الجمعة لزمهم) لخبر الجماعة على من سمع النداء وهو ضعيف لكن له شاهد قوى كما بينه البيهقى (ولا) يكن فيهم اربعون ولا بلغهم صوت وجدت فيه هذه الشروط (فلا) تلزمهم لعذرهم وأفهم قولنا ولو تقدير انه لو علت قرية بقلة جبل وسمعوا ولو استوتوا لم يسمعوا أو انخفضت فلم يسمعوا ولو استوتوا لسمعو وجبت فى الثانية دون الاولى نظر التقدير الاستواء بان يقدر نزول العالى وطلوع المنخفض

وعدمها ع ش وقوله مخالفة لما في الشرح إى شرح م الصريح فيما يتبادر من كلام التحفة عبارته م ر
وهل المراد بقولهم لو كان بمنخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمع الخ أن تبسط هذه المسافة وأن يطالع
فوق الأرض مسامتا لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثاني كما افاده الودرحه الله تعالى
في فتاويه انتهت وفي البجيرى عن الحلبي والحفنى إعتاده أى ما في النهاية من ترجيح الاحتمال الثاني وفي
السكردى بعد سرد عبارتي سم والنهاية مانصه فتلخص أن التحفة والنهاية متفقان وأن ابن قاسم مال في
حواشي التحفة إلى ما قالاه وأشار للرجوع عن موافقة البرلسي أهو قوله وأن ابن قاسم مال الخ فيه نظر ظاهر
كما يظهر بالتأمل في عبارته المتقدمة (قوله مسامتا لبلد النداء) ينبغي تنازع نزول وبلوغ^(١) فيه سم
(قوله نظر التقدير الاستواء الخ) أى والخبر السابق محمول على الغالب معنى ونهاية (قوله ولمن) أى لاهل
القرية الذين يبلغهم النداء نهاية ومعنى (قوله حضر والعيد الخ) أى بقصد صلاة العيد بان توجوا إليها
بنيتها وإن لم يدركوها وأما لو حضر والبيع أسبابهم فلا يستطعنهم الحضور وسأرجعوا إلى محلهم أم لا
ع ش قال البجيرى أى ولو صلوا ورجعوا إلى محلهم أهو فيه وقفة ويظهر أن التشر يك هنالما بضر كفى
نظائره فليراجع (قوله قبل دخول وقتها) أى فإن دخل وقت الجمعة عقب سلامهم من العيد مثلا لم يكن لهم
تركها كما استظهره الشيخ نهاية ومعنى (قوله وعدم العود لها الخ) فتستثنى هذه من إطلاق المصنف معنى
ونهاية (قوله) مطلقا ظاهره سواء نداء بلدته التى سافر منها ونداء غير ها وجرى على هذا الظاهر العزى
فقال ومن هذا ما يقع في بلاد الريف من أن الفلاحين يخرجون للحصاد من نصف الليل ثم يسمعون النداء
من بلدهم أو من غير ها فتجب عليهم الجمعة فيما يسمعون منه النداء والمعتمد ما قاله الحلبي ووافقه العناني
من عدم الوجوب على نحو الحصادين إذا خرجوا قبل الفجر إلى مكان لا يسمعون فيه نداء بلدتهم وإن سمعوا
نداء غيرها لأنه يقال لهم مسافرون والمسافر لا تجب عليه الجمعة وإن سمع النداء من غير بلده أهو بغير
بتصرف ويأتى عن سم ما يوافقه أى الحلبي وعبارة السكردى قوله مطلقا أى سواء كان السفر للعيد أو غيره
لكن يلزم أن يقيد هذا بمن انقطع سفره في المحل المنتقل إليه بأن يقصد السفر أكثر من ذلك المحل لثلا
ينافى ما من سقوط الوجوب ببلوغه إلى خارج السور أو العمران أهو (لأنه) أى محل السماع (معها) أى
مع بلدة الجمعة التى سافر منها بالنسبة إليها (كحالة منها) أى فكانه لم يسافر وهذا التعليل ظاهر فيما مر
عن السكردى من تفسير الإطلاق وعن الحلبي من تخصيص الوجوب وعدم السقوط بمن يسمع نداء بلدتهم
ويأتى عن سم ما يوافقه أى الحلبي (قوله وإن لم تنعقد به) إلى قوله فإن هناك بدلا فى المعنى لإلا قوله كما فى
أصله إلى وذلك وقوله فإن فرض إلى ما إذا وكذا فى النهاية لإلا قوله أما إذا إلى الماتن (قوله فقيم لا يجوز الخ)
أى بان أقام أو نوى إقامة أربعة أيام بخلاف ما إذا كانت المدة دون ذلك فإن له حكم المسافرين ولا تلزمه
الجمعة بصرى وقوله إقامة أربعة أيام الخ أى وإقامة مطلقه (قوله لدخول وقتها) أى لوجوبها عليه بمجرد دخوله
فلا يجوز له تفويتها بالسفر نهاية (قوله بان يغلب على ظنه الخ) لو تبين خلاف ظنه بعد فلا ثم والسفر غير
معصية كما هو نعم إن أمكن عوده وإدراكها فينتجه وجوبه سم وع ش (قوله وهو الخ) أى الظن
الغالب وظاهره أن مجرد الظن لا يكفي هنا ويأتى عن ع ش ما يؤيده لكن قضية ما يأتى في محترز غلبة الظن
أنه يكفي فليراجع (قوله ويريدون الظن) أى غلبة الظن معنى (قوله الظن) الأولى ما يشمل الظن
بصرى (قوله ويجوز القضاء بالعلم) أى بالظن أن تلك الواقعة كذلك ولكن لا بد من كونه ظنا غالبا

الوجوب فى الثانية إمكان الادراك ولا فلا وجوب فيها قلت فاما أن نشترط فى عدم الوجوب فى الأول عدم
إمكان الادراك ولا ثبت الوجوب فلا وجه للتفرقة بين صورتين على هذا التقدير لا ستوائهما عليه فى المعنى
وأما أن نشترط فيه ذلك بل نقول عدم الوجوب ثابت مطلقا بخلاف الوجوب فى الثانية فهم ذاعا لا وجه له
كما لا يخفى فليتأمل ثم رأيت أن شيخنا الشهاب الرملى اقتصر فى فتاويه على أن المفهوم من كلامهم ما تقدم أنه
المتبادر من كلام الشارح (قوله مسامتا) ينبغي تنازع نزول وبلوغ فيه (بان يغلب على ظنه ذلك) لو تبين

مسامتا لبلد النداء ولمن
حضر والعيد الذى وافق
يومه يوم الجمعة لا نصراف
بعده قبل دخول وقتها
وعدم العود لها وإن سمعوا
تخفيفا عليهم ومن ثم لولم
يحضروا لزمهم الحضور
للجمعة على الأوجه ولا
تسقط بالسفر من محلها
لمحل يسمع أهله النداء
مطلقا عندهما لأنه معها
كمحلة منها (ويحرم على
من لزمته) الجمعة وإن لم
تتعقد به كقيم لا يجوز
له القصر (السفر بعد
الزوال) لدخول وقتها
إلا أن تمكنه الجمعة أى
يتمكن منها بأن يغلب على
ظنه ذلك وهو مراد
المجموع بقوله يشترط
علمه إدراكها إذ كثيرا
ما يطلقون العلم ويريدون
الظن كقولهم يجوز الأكل
من مال الغير مع علم رضاه
ويجوز القضاء بالعلم (فى
طريقه) أو مقصده كما باصه
(١) قوله وبلوغ كذا
بخطه ولعل الصواب وطلوع
أه من هاشم الأصل

وحذفه لفهمه بما قبله وذلك لحصول (٤١٩) المقصود وقيد صاحب التعجيز بحثا بما إذا لم تبطل بسفره جمعة بلده بان كان تمام الاربعين

كان حصل عنده بقرينة قوية نزله منزلة العلم فاحفظه فانه دقيق عش (قوله وحذفه) أى قوله أو مقصده (لفهمه ما قبله) أى من قوله فى طريقه (قوله وذلك وقوله وقيد) أى الاستثناء (قوله عامر انفا) أى فى شرح واهل القرية الخ (قوله بخلاف المسافر) حاصله ترجيح جواز سفره لحاجة وإن تعطلت الجمعة لكن هل يختص ذلك بالواحد ونحوه أو لا فرق حتى لو سافر الجميع لحاجة وكان امكنتهم فى طريقهم كان جائزا وإن تعطلت الجمعة فى بلدهم ويخص بذلك ما تقدم من تحريم تعطيلها فى محلهم فيه نظر والوجه أنه لا فرق سم على حج وقد يقال لا وجه للتردد فى ذلك لأنه حيث كان السفر لعذر مرخصا فى تركه فلا فرق فى ذلك بين الواحد وغيره عش (قوله لكن الفرق الخ) وفاقا للنهاية والمغنى كأنهم (قوله لها) متعلق بقول المتن تخلفه سم (قوله وايد) أى ايدا لاسنوى البحث (قوله فان هناك الخ) ولا بن الرفعة ان يقول لا جدوى له بعد اشتراكهما فى ان كلا يقوم مقام الواجب عند العذر نعم فرق بينهما بغير ذلك وهو ان الظاهر يتكرر فى كل يوم وليلة بخلاف الجمعة وانه يغتفر فى الوسائل ما لا يغتفر فى المقاصد سم وعبرة البصرى وولك ان تقول يؤيد بحث ابن الرفعة انهم جعلوا من جملة اعذار الجمعة نحو ايناس المريض ولا شك ان الوحشة أولى لكونها عذرا منه فليتأمل بانصاف اه وقوله ولا شك الخ محل تأمل (قوله ومعناه) أى كون الظاهر اصلا لا بدلا (قوله حيثئذ) يغنى عنه قوله لتعذر فرضه الخ (قوله ان قولهم الا فى شروط الصحة فى شروط صحة الجمعة (قوله تجوز) أى والمراد القضاء اللغوى (قوله فى قوله) أى الآتى آنفا فى شروط الصحة قول المتن (وقبل الزوال الخ) وأوله الفجر ولو سافر يوم الجمعة بعد الفجر ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر سقوط الاثم عنه كما إذا جامع فى نهار رمضان أو جنبنا عليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت أو الجنون شرح مر أقول فيه نظر لتعديه بالاقدام فى ظنه يؤيد عدم السقوط مالموطى زوجته بظان انها اجنبية فان الظاهر عدم سقوط الاثم بالتبين والفرق بين الكفارة والاثم ظاهر فليتأمل اللهم إلا ان يريد بسقوط الاثم انقطاعه لا ارتفاعه من أصله وقد يقال ينبغى سقوط اثم تضییع الجمعة لا اثم قصد تضییعها سم وعش قول المتن (كعبه) بالجرو والنصب والاول منقول من خط المصنف عش (قوله فى التفصيل) إلى قوله اما المسافر فى النهاية والمغنى الا قوله لخبر إلى المتن وقوله او لا نقاذ نحو مال وقوله بسند ضعيف جدا (قوله فى التفصيل المذكور) أى فان امكنته الجمعة فى مقصده أو طريقه أو تضرر بالتخلف عن الرفقة جاز أو لا فلا مغنى ونهاية قول المتن (فى الجديد) والقديم ونص عليه فى رواية حرمله من الجديد انه يجوز لأنه لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال مغنى ونهاية قول المتن (سفر امباحا) أى كسفر تجارة أو يشمل المسكوك كما قاله الاسنوى كسفر منفرد نهاية ومغنى (لان الجمعة الخ) الاولى ذكره عقب قول المتن فى الجديد كفى فى النهاية والمغنى (مضافة إلى اليوم) اخذ بعضهم من ذلك انه يحرم النوم بعد الفجر على من غلب على ظنه عدم الاستيقاظ قبل فوت الجمعة ومنعه مر أقول وهو ظاهر ويدل له جواز انصراف المعذرين من المسجد قبل دخول الوقت لقيام العذر بهم عش

خلاف ظنه بعد السفر فلا اثم والسفر غير معصية كما هو ظاهر نعم إن أمكن عودده وادرا كما في تيجوه وجوب ذلك ولو سافر يوم الجمعة بعد الفجر ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر سقوط الاثم كما إذا جامع فى نهار رمضان أو جنبنا عليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت أو الجنون يلزمه ان يقول بسقوط الاثم فى مسئلة الجماع المذكور شرح مر أقول فيه نظر لتعديه بالاقدام فى ظنه يؤيد عدم السقوط مالموطى زوجته بظان انها اجنبية فان الظاهر عدم سقوط الاثم بالتبين والفرق بين الكفارة والاثم ظاهر فليتأمل اللهم إلا ان يريد بسقوط الاثم انقطاعه لا ارتفاعه من أصله وقد يقال ينبغى سقوط اثم تضییع الجمعة لا اثم قصد تضییعها اه (بخلاف المسافر) حاصله ترجيح جواز سفره لحاجة وإن تعطلت الجمعة لكن هل يختص ذلك بالواحد ونحوه أو لا فرق حتى لو سافر الجميع لحاجة جاز وكان امكنتهم فى طريقهم كان جائزا أو ان تعطلت الجمعة فى بلدهم ويخص بذلك ما تقدم من تحريم تعطيلها فى محلهم فيه نظر والوجه أنه لا فرق (لها) يتعاق بقول المتن تخلفه (قوله لوضوح الفرق) قد يقال لابن الرفعة ان يقول لا جدوى للفرق بان الظاهر اصل لا بدلا بخلاف

وكأنه أخذه ماسرا فنام حرمة تعطيل بلدهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء معطلون بغير حاجة بخلاف المسافر فان فرض ان سفره لغير حاجة اتجه ما قاله وان تمكن منها فى طريقه أما إذا لم يغلب على ظنه ذلك بان ظن عدمه أو شك فيه فلا يجوز سفره (أو يتضرر بتخلفه عن الرفقة) لها فلا يحرم إن كان غير سفر معصية دفعا لضرره وقضيته أن مجرد الوحشة غير عذر وهو متجه وان صوب الاسنوى بحث ابن الرفعة باعتباره وايد به انه لا يجب السفر للباء حيثئذ لو ضرح الفرق فان هناك بدلا لا هنا وليست الظاهر بدلا عن الجمعة بل كل اصل فى نفسه ومعناه انه لا يخاطب بالظاهر مادام مخاطبا بالجمعة بل عند تعذرها لا بدلا عنها لان القضاء إذا لم يجب إلا بخاطب جديد فأولى أداء آخر غايته ان الشارع جعله حيثئذ فرض الوقت لتعذر فرضه الاول وبهذا يعلم ان قولهم الا فى بل تقضى ظهرا فيه تجوز وان الرفع فى قوله جمعة صحيح لما لم يقرر ان الظاهر ليست قضاء عنها (وقبل الزوال كعبه) فى التفصيل المذكور (فى الجديد) ان كان سفر امباحا

وظاهره انه لا يلزمه قبله وإن لم يدرك الجمعة الا به (وان كان طاعة) مندوباً وأجبا (جاز) قطعاً خبر فيه لكنه ضعيف (قلت الاصح ان الطاعة كالمباح والله اعلم) فيحرم نعم ان احتاج السفر لادر النحو ووقوف عرفة ولا نقاذنحو (١٧٦) مال او اسير جاز ولو بعد الزوال بل

بحج لا نقاذنحو لا سيرا ونحوه كقطع القرص لذلك ويكره السفر ليلة الجمعة لما روى بسند ضعيف جداً من سافر ليلتها دعا عليه ملكاه اما المسافر لمصيبة فلا تسقط عنه الجمعة مطلقاً لانه في حكم المقيم كما علم من الباب قبل هذا وحيث حرم عليه السفر هنالم يترخص مالم تفت الجمعة فيحسب ابتداء سفره من الآن كما مر ثم (ومن لا جمعة عليهم) وهم بالبلد (تسن الجماعة في ظهرهم في الاصح) لعموم الادلة الطالبة للجماعة اما من هم خارجها فتسن لهم إجماعاً (ويخفونها) كاذانها ندبا (إن خفي عذرهم) لئلا يتهموا بالرغبة عن صلاة الامام ومن ثم كره اظلمارها عند جمع بخلاف ما اذا كان ظاهر الاذلة (وبندب لمن امكن زوال عذره) كقن يرجو العتق ومريض يتوقع الشفاء وإن لم يظن ذلك (تاخير ظهره الى الياس من) ادراك (الجمعة) بان رفع الامام راسه من ركوع الثانية او يكون بمحل لا يصل منه لمحل الجمعة الا وقد رفع راسه منه على الوجه رجاء لتحصيل فرض اهل السكال نعم لو اخرها حتى بقي من الوقت قدر اربع كمعات لم يسن تاخير الظهر

بجذوف وتقدم عن شيخنا ما يوافقه (قوله وظاهره الخ) أي التعليل المذكور (قوله لاه) أي بالسعي قبل الفجر (قوله مندوباً وأجبا) كسفر زيارة قبره صلى الله عليه وسلم وسفر حج نهاية ومعنى (قوله فيحرم) أي التفصيل المذكور سم (قوله نحو ووقوف عرفة الخ) وما دخل بالنحو ومنع وطه الكفار للاحية من دار الاسلام ولا يبعد ان يدخل به رد وجهه الناشئة (قوله او نحوه) أي كادر الكوفة سم أي وانقاذناحية وطها الكفار معنى ونهاية (قوله ويكره السفر الخ) ولا يحرم هل وان تعطلت بخروج جمعة بلده فيه خلاف فاطلق الشارح امتناع السفر من مكة يوم التروية إذ المبقى بها من تنعقد به الجمعة في حاشية الايضاح ومختصره وفي الحج من شرح مختصر الايضاح وجرى عليه الجمال الرمي وابن علان في شرحهما على الايضاح والاستاذ ابو الحسن البكري في شرح مختصره وهو ظاهر كلام الشارح في الحج من التحفة وقال العلامة ابن قاسم في شرح اني شجاع ظاهر كلامهم انه حيث جاز السفر فلا فرق بين ان يترتب عليه فوات الجمعة على أهل محله بأن كان تمام الاربعين أو لا وان بحث بعضهم خلافه وظاهره أنه لا فرق بين سفر السكلى أو البعض انتهى وقال ابن الجمال في شرح الايضاح التقييد ببقاء من تنعقد به لم يظرو وجهه الا يجب على الشخص تصحيح عبادة غيره فليتامل انتهى كردى على بافضل وتقدم عن عرش ما يؤيده (قوله ويكره السفر ليلة الجمعة) هذا ان قصد الفرار من الجمعة وإلا فلا ذكره الا صبيحي جرهمى (قوله دعا عليه ملكاه) فيقولان لا نجاء الله من سفره واعانه على قضاء حاجته خفي وشيخنا (قوله مطلقاً) أي سواء سافر يوم الجمعة أو قبله (قوله وحيث حرم) الى قوله ومن ثم قالوا في المغنى الا قوله او يكون بمحل الى رجاء (قوله فيحسب ابتداء سفره من الآن) ينبغى اذا وصل لمحل لورجعه منه لم يدركها ان ينعقد سفره من الآن وإن كانت الى ذلك الوقت لم تفعل في محله اسم على حج اه عرش وبقيده قول الشارح الاتى او يكون بمحل لا يصل الخ (قوله كما مر ثم) أي في شرح ولو انشا السفر عاصيائهم تاب كردى (قوله وهم بالبلد) الى قوله ثم رايته في النهاية الا قوله او يكون بمحل الى رجاء وقوله ومن ثم الى التنبيه وقوله وليس الى وهنا (قوله وهم بالبلد) أي بلد الجمعة معنى (قوله خارجها) أي في غير بلد الجمعة معنى ونهاية (قوله بالرغبة الخ) أي او يترك الجمعة تساهلاً معنى ونهاية (قوله ومن ثم كره اظلمارها الخ) وهو كما قال الا ذكرى ظاهر اذا قاموا بها بالمساجد معنى ونهاية (بخلاف ما اذا كان ظاهر الخ) أي كالمراة فيسن الاظهار شرح بافضل ونهاية (قوله او يكون بمحل الخ) أي فلا يسن التأخير هنا الى الرفع سم (قوله لو اخرها) أي الجمعة (قوله لم يسن تأخير الظهر الخ) بل ينبغى حرمة حينئذ مالم يرد فعل الجمعة سم (قوله ولا يشكل الخ) يعنى ان ما هنا في المعذورين وما في قولهم لو احرم الخ في غير المعذورين فافترقا كردى (قوله ما هنا) أي من تصوير الياس بما ذكر (قوله بقولهم) أي الاتى في غير المعذورين (قوله

التيمم بعد اشترأ كما في ان كلا يقوم مقام الواجب عند العذر فكما جاز التيمم لعذر الوحشة فملا جاز الظهر لذلك نعم فرق بينهما بغير ذلك وهو ان الظهر يتكرر في كل يوم وليلة بخلاف الجمعة وانه يعتذر في الوسائل مالا يعتذر في المقاصد (قوله فيحرم) أي على التفصيل (قوله او نحوه) أي كادر الكوفة لا يجب تأخير العشاء لادراكها كما هو ظاهر (قوله وحيث حرم عليه السفر الخ) قال في الانوار وإذا جاز لا مكانها في طريقه فعليه حضورها حيث امكن اهو كان يمكن ان لا يلزمه حضورها حيث لم يقصد تركها عند ابتداء السفر بل عرض له ذلك القصد لانه حيث ساغ السفر وعدم مسافر اثبت له حكم المسافر كان الانصراف من صف القتال بمنع الاعلى قاصد التحيز مع انه إذا انصرف بقصد التحيز لا يلزمه العود فليتامل (قوله فيحسب ابتداء سفره من الآن) ينبغى اذا وصل لمحل لورجعه منه لم يدركها ان ينعقد سفره من الآن وإن كانت الى ذلك الوقت لم تفعل في محله (قوله أو يكون بمحل لا يصل الخ) أي فلا يسن التأخير هنا الى الرفع (قوله لم يسن تأخير الظهر قطعاً)

أربعون كاملون الخ) يجري هذا الكلام فيما لو تعددت حيث تمتنع التعدد وجب استثنائها لوقوعهما معاً أو الشك في ذلك واعتادوا عدم الاستئناف سم (قوله وإن لم يباس الخ) أي بضيق الوقت عن واجب الصلاة والخطبتين (قوله قال بعضهم) لعله أراد به الشهاب الرملي (قوله مخاطب بها يقيناً) أن أريد مخاطب بها يقيناً في الجملة لم يفدوا في هذه الحالة فهو أول المسئلة فلا يستدل به لأنه استدلال بمحل النزاع فليتامل سم (قوله فلا يخرج عنه إلا بالياس يقيناً) قد يقال الياس العادي حاصل يقيناً وهو كاف سم (قوله وليس) أي ما هنا (من تلك القاعدة) أي لا أثر للمتوقع (قوله لم يعارض متيقناً) وهنا عارضه الخ في هذا التعبير توقف ولعل حقه لم يصاحب متيقناً وهنا صاحبه الخ (قوله) وهنا عارضه يقيناً (الوجوب) فيه ما مر عن سم أنفاً (قوله فلم يخرج عنه إلا يقيناً الياس منها) نعم لو كان عدم عاداتهم لها أي الجمعة أمر أعاد بالآلة يتخلف كما في بلدتنا بعد إقامتها أو لا اتجه فعل الظهر وإن لم يضق وقته عن فعلها كما شاهدته من فعل الوالد رحمه الله تعالى كثير أشرح مر أه سم قال ع ش قوله مر إلا يقيناً الياس الخ وهو سلام الامام منها واما قبل السلام فلم يباس لاحتمال أن يتذكر الامام ترك ركن من الأولى فتكمل بالثانية ويبقى عليه ركعة يأتي بها وقوله مر نعم لو كان الخ استدراك على ما فهم من قوله مر إلا يقيناً الياس الخ أن هؤلاء من حققهم أن لا يفعلوا الظهر إلا عند ضيق وقته بحيث لا يمكن فعل الجمعة مع خطبتها أعش وقال الرشيدى قوله مر نعم لو كان عدم عاداتهم لها الخ أي فيما إذا اقيمت جمعات متعددة لغير حاجة واحتمل سبق بعضها ولم يعلم في هذه الحالة تجب إعادة الجمعة كما يأتي ووجه تعلق هذا الاستدراك بما قبله النظر للعادة وعدمه وإن كانت صورة الاستدراك فيها إعادة الجمعة والمستدرك عليه جمعة مبتدأة وكأنه أراد بالاستدراك تقييد الصورة المذكورة قبله بأن عملها إذا كانت تلك العادة يمكن تخلفها اه (قوله صرحوا بذلك الخ) فيه نظر إذ ليس في ذلك القول أنه علم من عاداتهم ذلك سم (قوله ولو صلى) إلى المتن في المغنى والنهاية (قوله ولو صلى الظهر الخ) عبارة النهاية ولو زال العذر في أثناء الظهر قيل فوت الجمعة أجزأتهم وتسبب لهم الجمعة نعم أن بان الخنثى رجلاً لم يمتنع لتبين كونه من أهل الكمال ولينظر فيما لو عتق العبد قبل فعله الظهر ففعلها جاهلاً بعقده ثم علم به قبل فوات الجمعة وتخلف للحرى ثم بان أن عنده ثوباً نسيه أو للخوف من ظالم أو غيرهم ثم بان غيبتهما وما أشبه ذلك والظاهر أنه يلزمه حضور الجمعة في ذلك أه أي في جميع ما ذكر ع ش (قوله ثم زال عذره الخ) مثله إذا زال في أثناء الظهر كما في الروض وغيره سم (قوله فتلزمه) أي لتبين أنه من أهل الكمال فإن لم يتمكن من فعلها فلا شيء عليه لأنه أدى وظيفة الوقت معنى وهو ظاهر صنيع الشارح أيضاً وفي البجيرمي عن البرماوى وإن لم يتمكن من فعلها أعاد الظهر لتبين أنها في غير محلها ولا يلزمه قضاء كل ظهر جمعة تقدمت لوقوع ظهر التي بعدها قضاء عنها اه وفي ع ش عن سم ما يوافقه عبارة قوله مر ثم علم به قبل فوات الجمعة الخ قضيته أن ما مضى قبل يوم التمكن من فعل الجمعة لا قضاء لشيء منه لعذره لكن في سم على المنهج مانصه من ذلك العبد إذا عتق قبل فعله الظهر وقبل فوات الجمعة لكن لو لم يعلم بعقده حينئذ واستمر مدة يصلى الظهر قيل فوت الجمعة لزمه قضاء ظهر واحد لأن أول

بل ينبغي حرمة حينئذ ما لم يرد فعل الجمعة (قوله أربعون كاملون) يعلم من عاداتهم الخ) يجري هذا الكلام فيما لو تعددت حيث تمتنع التعدد وجب استثنائها لوقوعهما معاً أو الشك في ذلك واعتادوا عدم الاستئناف (قوله مخاطب بها يقيناً) أن أريد مخاطب بها يقيناً في الجملة لم يفدوا في هذه الحالة فهو أول المسئلة فلا يستدل به لأنه استدلال بمحل النزاع فليتامل (قوله فلا يخرج عنه إلا بالياس يقيناً) قد يقال الياس العادي حاصل يقيناً وهو كاف (قوله فلم يخرج عنه إلا يقيناً الياس) نعم لو كان عدم عاداتهم لها أمر أعاد بالآلة يتخلف كما في بلدتنا بعد إقامتها أو لا اتجه فعل الظهر وإن لم يضق وقته عن فعلها كما شوهد من فعل شيخنا الشهاب الرملي كثير أشرح مر (قوله صرحوا بذلك الخ) فيه نظر إذ ليس في ذلك القول أنه علم من عاداتهم ذلك والافرض الكلام في الأفراد (قوله ولو صلى الظهر ثم زال عذره الخ) مثله إذا زال في أثناء الظهر كما في الروض وغيره (الأن كان خنثى) وأضح بالدعوة كورة فتلزمه (و) يتدب (لغيره) وهو من لا يمكن زوال عذره (كالمرأة والزمن) العاجز عن الركوب

(تنبيه) أربعون كاملون يعلم من عاداتهم أنهم لا يقيمون الجمعة فهل لمن تلزمه ما ذاع ذلك أن يصلى الظهر وإن لم يباس من الجمعة قال بعضهم نعم إذا لا أثر للمتوقع وفيه نظر بل الذى يتجه لا لانها الواجب اصاله مخاطب بها يقيناً فلا يخرج عنه إلا بالياس يقيناً وليس من تلك القاعدة لانها فى متوقع لم يعارض متيقناً وهنا عارضه يقيناً الوجوب فلم يخرج عنه إلا يقيناً الياس منها ثم رأيتهم صرحوا بذلك حيث قالوا لو تركها أهل بلد لم يصح ظهرهم حتى يضيق الوقت عن واجب الخطبتين والصلاة ولو صلى الظهر ثم زال عذره وامكنته الجمعة لم تلزمه بل تسن له إلا أن كان خنثى وأضح بالدعوة فتلزمه (و) يتدب (لغيره) وهو من لا يمكن زوال عذره (كالمرأة والزمن) العاجز عن الركوب

ظهر فعله بعد العتق المذكور لم يصح لانه من أهل الجمعة ولم تفت والظهر الذي فعله في الجمعة الثانية وقع قضاء عن هذا الظهر وهكذا هذا هو الظاهر وفاقا لشيخنا الطبري فلم يعلم انه كان يصلي قبل فوت الجمعة او بعده فلا يبعد ان الحكم كذلك لان الاصل بعد العتق هو وجوب الجمعة فليتأمل اه وقضيته انه لو علم بالعتق بعد فوت الجمعة وجب عليه فعل الظهر ولو بعد خروج وقته وهو ظاهر لان صلاته الاولى غير صحيحة لكنه قد يخالفه ما افهمه قول الشارح ثم علم به قبل فوت الجمعة اه ع ش (قوله وقدم الخ) مع قوله الآتي اما لعزم الخ هذا التفصيل ما اختاره النووي دون ما أطلقه عن اختيار الخراسانيين وقال انه اصح من نذب التعجيل فكان مراد الشارح الاشارة الى حمل اختيارهم على التفصيل سم واعتمد المنهج والمغنى والنهاية اطلاق المنهاج عبارتهما قال في الروضة والمجموع هذا اي نذب التعجيل مطلقا هو اختيار الخراسانيين وهو الاصح وقال العراقيون هذا كالا ول فيستحب له تاخير الظهر حتى تفوت الجمعة والاختيار التوسط يقال ان كان جاز ما بانه لا يحضرها وإن تمكن منها استحباب له تقديم الظهر وإن كان لو تمكن او نشط حضرها استحباب له التأخير قال الاذري وما ذكره المصنف من التوسط شي ما أبداه لنفسه وقوله إن كان جاز ما يرد بانه قديم له بعد الجزم بعدم الحضور وكمن جازم بشي ثم اعرض عنه اه فالعزم ما في المتن اه بحذف (قوله او نشط) وفي القاموس والختار انه من باب علم وفي المصباح انه من باب ضرب فعلى هذا ففيه لغتان حقي اه يجزى (قوله ولو فانت غير المعذور الخ) اي فانت بغير عذر بدليل العلة الاتية ولا يغني عن هذا التقييد قوله غير المعذور فتأمل سم (قوله وايس منها) اي بان يسلم الامام (قوله يشبهه) اي العصيان (قوله واذا فعلها فيه) اي الظهر في الوقت مع التأخير (قوله الآن) اي بعد فوت الجمعة (قوله اي شروط غيرها) اشارة الى انه ليس لغير الجمعة شرط واحد الى ان الشرط بمعنى الشروط ويمكن الاستغناء عن التاويل المذكور بجعل الاضافة للاستغراق اي مع كل شرط من شروط غيرها ع ش (قوله شروط خمسة) لا ينافيه عددها في المنهج ستة لانه اعتبر كون العدد اربعين شرطا مستقلا بخلافه هنا ع ش قول المتن (احدها وقت الظهر) اي خلافا للامام احمد فقال بجوازها قبل الزوال ومغنى وع ش (قوله بان يبق الخ) اي يقينا او ظنا سم وع ش (قوله ما يسعها الخ) ومعلوم انه يخرج منها بالتسليمة الاولى وعليه فلو اتى بها فدخل وقت العصر هل يمتنع عليه الاتيان بالتسليمة الثانية ام لا فيه انظر والا قرب الثاني لانها تابعة لما وقع في الوقت فليراجع ع ش اقول قياس الحدوث عقب التسليمة الاولى الاولى (قوله للتابع الخ) ولا نهما فرضا وقت واحد فلم يختلف وقتهما كصلاة الحضر والسفر مغنى ونهاية (قوله وجري عليه الخلفاء الخ) اي فصار اجماعا فعليا (قوله ولو امر الامام) الى قوله ولو شك في النهاية الا قوله او عددها وقوله على ما قبل الى والثناء (ولو امر الامام بالمبادرة الخ) كأن المراد بالمبادرة فعله قبل الزوال وبعد ما تأخيرها الى وقت العصر كما قال بكل منها بعض الاثمة ولا بعده وفيه وإن لم يبق له المصلي القائل بذلك لما سياتي ان حكم الخلاف ظاهر او باطنا وسياق في النكاح في الوطى في نكاح بغير ولي ما يصرح بذلك وظاهر ان مثله فيما ذكر كل مختلف فيه كفعلها خارج خطة الابنية مثلا ويحتمل ثناء العبارة على ظاهرها من ان المراد بالمبادرة فعلها اول الوقت وبعد ما تأخيرها الى اخر وقتها بصري وقوله ولا بعده الخ فيه وقفة ظاهرة فانهم صرحوا بان لا يجوز للامام ان يدعو الناس الى مذهبه وان يتعرض باوقات صلوات الناس وبانه لما يجب امتثال امر الامام باطنا اذا امر

وقد عزم على عدم فعل الجمعة وإن تمكن (تعجيلها) اي الظهر محافظة على فضيلة أول الوقت اما لعزم على أنه إن تمكن أو نشط فعلها فيسن له تأخير الظهر للباس منها ولو فانت غير المعذور وأيس منها لزمه فعل الظهر فور الان العصيان بالتأخير هنا يشبهه بخروج الوقت وإذا فعلها فيه كانت اداء خلافا لكثيرين لان الوقت الان صار لها (ولصحتها مع شرط) اي شروط (غيرها) من الخمس (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهر) بأن يبقى منه ما يسعها مع الخطبتين للتباعد رواه البخاري وعليه جرى الخلاف الراشدون فمن بعدهم ولو أمر الامام بالمبادرة

القفن إذا بان حرا كما هو ظاهر لنظير العلة المذكورة وبها فارق الصبي إذا صلى الظهر ثم بلغ السن أو الاحتلام قبل فوات الجمعة لانه لم يكن من أهلها حين صلى الظهر اه (قوله وقدم على عدم فعل الجمعة مع قوله الآتي اما لعزم الخ) هذا التفصيل ما اختاره النووي دون ما أطلقه عن اختيار الخراسانيين وقال انه اصح من نذب التعجيل فكان مراد الشارح الاشارة الى حمل اختيارهم على التفصيل (قوله ولو فانت غير المعذور وايس الخ) اي فانت بغير عذر بدليل العلة الاتية ولا يغني عن هذا التقييد قوله غير المعذور فتأمل (قوله احدها وقت الظهر) فلا تقضى جمعة هل سننها كذلك حتى لو صلى جمعة بجزءه وترك سننها حتى خرج الوقت لم

بمستحب أو مباح فيه مصلحة عامة فكيف يجب باطنا أمثال أسره بتقديم الجمعة على وقت الظهر أو تأخيرها عنه الحرام أو قوله لما سياتي أن حكم الحاكم رفع الخلاف الظاهر المنع فإن الحكم الشرعي معتبر في حقيقته تعلقه بمعين وما هنا ليس كذلك بخلاف ما يأتي في النكاح وعلى فرض كونه حكماً فهو حكم فاسد موجب للمحرم لا ينفذ باطناً فتعين حمل كلام الشارح على ظاهره من أن المراد بالمبادرة فعل الجمعة في أول وقت الظهر وبعدها فعلها في آخره كما هو ظاهر صنيع النهاية وسم وصرح بقتصار عرش على هذا المراد والله اعلم (قوله بها) أو بغيرها من بقية الصلوات عرش (قوله أو عدمها) فيه تأمل تتم على حج ولعل وجهه أنه إذا أمر بغير مطلوب لا يجب امتثاله ويرد هذا ماصراً حوايه في الاستسقاء من وجوب أمثال الإمام فيها أمر به ما لم يكن محرراً ما على أنه قد يكون التأخير هنا لمصلحة رآها الإمام اه عرش وقوله ما لم يكن محرراً ما شاء لمباح لا مصلحة فيه وللمسكروه وفيه نظر ظاهر كما يعلم من إجماع باب الاستسقاء (قوله فلا يجوز الشرع) إلى المتن في المغني (قوله مع الشك) لعل المراد بالشك الاستواء أو مع رجحان الخروج فإن ظن البقاء فتعين الجمعة سم على المنهج وظاهره وإن لم يكن الظن ناشئاً عن اجتهاد أو نحوه وهو ظاهر لا اعتضاده بالأصل فلو أحرمت بالظهر ظناً خروجه الوقت فتبين سعيه تبين عدم انعقاد الظهر فرفضاً وقع نفلاً مطلقاً لم يكن عليه ظهر آخر ولا وقع عنه فإن كان الوقت باقياً يمكن فيه فعل الجمعة فعلها وإلا قضى الظهر عرش (قوله ولا تقضى إذا فاتت الخ) هل سنتها كذلك حتى لو صلى بجزئة وترك سنتها حتى خرج الوقت لم تقض أو لا بل يقضيها وإن لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فليراجع سم على حج واستظهر الزركشي أنها تقضى ونقل عن العلامة شيخنا الشوري مثله ووجهه بأنها تابعة للجمعة صحيحة وداخلية في عموم أن النفل الموقت بسن قضاؤه عرش (قوله بالنصب) أي على الحالية عرش (قوله على ما قيل) مبنى هذا القيل على أن الظهر قضاء الجمعة فوجه فساد الرفع عنده دلالة على انتفاء قضائها مطلقاً بخلاف النصب لدلالة على أن المني قضاءها جمعة لكنها تقضى ظهراً (قوله ومرانفا) أي قبيل قوله وقبل الزوال كبده سم (قوله والفاء) إلى قوله ولك رده في المغني الإقوله بل افسد الأول (قوله لأن بينهما الخ) أي بين اشتراط وقت الظهر وعدم القضاء شيء آخر وهو القضاء جمعة في ظهر يوم آخر فلا يتعين مع الاشتراط عدم القضاء حتى يؤخذ منه كرده (قوله ولك رده الخ) استشكله سم راجعه (قوله أن المراد بالظهر) أي في المني قول المتن (فلو ضاق الخ) أي أو شك في ذلك منهج اه سم (قوله ولو احتمالاً) ينبغي أن يكون إشارة إلى تأثير الشك فقط أي التردد مع استواء دون

تقضى أو لا بل يقضيها وإن لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فليراجع سم (قوله أو عدمها) فيه تأمل (قوله مع الشك) ما المراد به (قوله على ما قيل) مبنى هذا القيل على أن الظهر قضاء الجمعة فوجه فساد الرفع عنده دلالة على انتفاء قضائها مطلقاً بخلاف النصب لدلالة على أن المني قضاءها جمعة لكنها تقضى ظهراً (قوله ومرانفا) أي قبيل قوله وقبل الزوال كبده سم (قوله على أن المراد بالظهر الأعم الخ) أقول إذا ريد بالظهر الأعم كان معنى قوله فلا تقضى جمعة في غير وقت الظهر الأعم وحينئذ فلا شبهة في صحة التفريع لأن اشتراط وقت الظهر مطلقاً يستلزم عدم صحة القضاء في غير وقت الظهر مطلقاً ولا في انتفاء الواسطة بين اشتراط وقت الظهر مطلقاً وعدم القضاء في غيره فقوله أن عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت الظهر غير صحيح بل أخذه منه بما لا شبهة فيه كما تبين وقوله لأن بينهما أي بين اشتراط وقت الظهر الأعم وعدم القضاء في غيره واسطة غير صحيح أيضاً بل لا واسطة بينهما كما تبين فإن أراد أن بين وقت ظهر يومها وعدم القضاء في غير وقت الظهر مطلقاً فهذا لا يناسب كلامه ولا يستفاد منه نعم قد يراد على إرادة الأعم شيء آخر وهو أن نفي القضاء مطلقاً في غير وقت الأعم لا يقتضي نفي القضاء مطلقاً لجزأ ثبوته في وقت ظهر غير يومها مع أن المقصود بيان نفي أنها لا تقضى مطلقاً ولعل هذا مراد هذا القائل وإن كانت عبارة لا تناسبه ولا تدل عليه فليتامل (قوله في المني فلو ضاق الخ) عبارة المنهج فلو ضاق أو شك (ولو احتمالاً) هذا يفيد أن ظن سعة الوقت لا يفيد فيه شيء (ولو احتمالاً) ينبغي أن يكون إشارة إلى تأثير الشك فقط بدليل أن المتبادر من سياق قوله لا يقيى ولم يؤثر هنا الشك الخ لأن التفاوت بين

بها أو عدمها فالقياس وجوب أمثاله (فلا) يجوز الشرع فيها مع الشك في سعة الوقت اتفاقاً ولا (تقضى) إذا فاتت (جمعة) بالنصب لفساد الرفع على ما قيل ومرانفا ما فيه بل ظهر أو الفاء هي ما في أكثر النسخ وفي بعضها بالواو ورجح بل افسد الأول بأن عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت الظهر لأن بينهما واسطة وهي القضاء في وقت الظهر من يوم آخر ولك رده بأن هذا إنما يأتي على أن المراد بالظهر الأعم من ظهر يومها وغيره وليس كذلك بل المراد ظهر يومها كما أفاده السياق وحينئذ فالنفرع صحيح كما هو واضح (فلو ضاق) الوقت (عنها) أي عن أقل مجزئ من خطبتيها وركتيها ولو احتمالاً

الظن بدليل أن المتبادر من سياق قوله الآتي ولم يؤثر هنا الشك الخ أن التفاوت بين الموضوعين في الشك فقط دون الظن ولو أحرمو عند الاحتمال بالظن فبانت سعة الوقت هل يتجه عدم انعقاد الظن ويتجه نعم اه سم وقوله ولو أحرمو الخ تقدم عن ع ش انفا ما وافقه بزيادة قول المثنى (صلوا ظهرا) اى وجب عليهم ان يحرموا بالظن ولا ينعقد إحرارهم بالجمعة شيخنا وكذا عند الشك في سعة الوقت كافي المنهج والروضة والنهاية وتقدم وياتي في الشرح (قوله) صحت نيته الخ اقول هذا بنا فيه قول الروض مانصه بل ان لم يسمع اى الوقت الواجب من الخطبتين والركعتين أو شكوا في بقائه تعين الاحرام بالظن اه إلا أن يخصص هذا القائل كلام الروض بغير التعليق ولا يخفى ما فيه نعم ان صورت المسئلة بما إذا لم يشك لنحو اعتقاد سعة الوقت فعلى كذا كانت الصحة ظاهرة سم اه (قوله) كذا جزم به بعضهم افتى به شيخنا الشهاب الرملى سم وظاهره بل صريحه ان الافتاء في صورة الشك وياتي عن ع ش عن سم على المنهج خلافا (قوله) بل لا يصح يؤيده كلام الروض وغيره ولو شك في بقاء الوقت تعين الاحرام بالظن كرى (قوله) للجزم اى بالظن و(قوله) لان الخ علة لقوله من غير ضرورة و(قوله) أو صحة الخ عطف على صحة كرى (قوله) لان شك في سعته مانع الخ اى كانه تقدم وينبغي انه لو نوى عند سعة الوقت ولو ظنا للجمعة ان توفرت شروطها وإلا فهي ظهر صحت هذه النية وحصلت الجمعة ان توفرت شروطها وإلا فالظن ولا يضر هذا التعليق لانه تصریح بمقتضى الحال سم (قوله) أو صحة نية الجمعة الخ جرى عليه النهاية لكنه لم يصرح بالشك عبارته ولو قال إن كان وقت الجمعة باقيا للجمعة وإن لم يكن فظهر انهم بان بقاءه فوجها انقيسها الصحة كما افتى به والده رحمه الله تعالى لان الأصل بقاء الوقت ولانه نوى ما في نفس الامر فهو وتصریح بمقتضى الحال اه قال ع ش قال سم على المنهج بعد هذا وصورة المسئلة انه عند الاحرام يعلم بقاء ما يسعها من الوقت او يظن ذلك فلا يرد ما عساه يتوهم من ان هذا لا يتصور لانه اذا شك في بقاء الوقت قبل الاحرام وجب الاحرام بالظن اه وهذا التصور هو الملاقاة لعبارة الشارح مر وفي حاشية الزبادى ما ينافي هذا التصور حيث قال لو شك فنوى الجمعة ان في الوقت وإلا فالظن صحت نيته ولم يضر هذا التعليق الخ ثم نظر تبعا للحج في الصحة التي نقل الجزم بها عن غيره اه اقول وتعليل النهاية ظاهر في التصور بالشك كما جزم به الحلبي عبارته ولو نوى في صورة الشك الجمعة إن كان الوقت باقيا وإلا فالظن لم يضر هذا التعليق حيث تبين بقاء الوقت كما افتى به والده شيخنا لانه تصریح بمقتضى الحال عند الاحتمال واما عند تيقن الوقت وظنه فلا يصح هذا التعليق بل الواجب الجزم بنية الجمعة اه (قوله) لكلامهم الذي سبق قريبا بقوله اتفاقا كرى (قوله) هنا في بقاء لعل هنا قلب مكان من الكاتب فان حق المقابلة بما ياتي في بقاء هنا وقت الفعل خبر فالشك فتأمل (قوله) ومن ثم قبل دخول الوقت الخ وايضا فتم علامة على بقاء رمضان وهو عدم تمام العدد بخلافه هنا سم قول المثنى (ولو خرج الوقت الخ) ينبغي تصوير المسئلة بما اذا احرم بها في وقت يسعها لكنه طول حتى خرج الوقت اما لو احرم بها في وقت لا يسعها جاهلا بانه لا يسعها فالوجه عدم انعقادها جمعة لانه

الموضوعين في الشك فقط دون الظن ولو أحرمو عند الاحتمال بالظن فبانت سعة الوقت هل يمين عدم انعقاد الظن ويتجه نعم (قوله) ولو شك فنواها ان بقى الوقت وإلا فالظن صحت نيته اقول هذا بنا فيه قول الروض مانصه بل ان لم يسمع اى الوقت الواجب من الخطبتين والركعتين أو شكوا في بقائه تعين الاحرام بالظن اه إلا أن يخصص هذا القائل كلام الروض بغير التعليق ولا يخفى ما فيه نعم ان صورت المسئلة بما إذا لم يشك لنحو اعتقاد سعة الوقت فعلى كذا كانت الصحة ظاهرة (قوله) كذا جزم به بعضهم افتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله) لان الشك في سعته مانع اى كانه تقدم وينبغي انه لو نوى عند سعة الوقت ولو ظنا للجمعة ان توفرت شروطها وإلا فهي ظهر صحت هذه النية وحصلت الجمعة ان توفرت شروطها وإلا فالظن ولا يضر هذا التعليق لانه تصریح بمقتضى الحال (قوله) ومن ثم قبل دخول رفته فلم يؤثر وايضا فتم علامة على بقاء رمضان وهو عدم تمام العدد وبخلافه هنا (قوله) ولو خرج الوقت

(صلوا ظهرا) كما لو فات شرط القصر يلزمه الاتمام ولو شك فنواها ان بقى الوقت وإلا فالظن صحت نيته ولم يضر هذا التعليق لاستناده إلى أصل بقاء الوقت فهو كنية ليلة ثلاثي رمضان صوم غد إن كان من رمضان كذا جزم به بعضهم وفيه نظر بل لا يصح لانه إن أراد أن هذا التعليق لا ينافي صحة نية الظن سواء أبات سعة الوقت أم لا أبطله وجود التعليق المانع للجزم من غير ضرورة لان الشك في سعته مانع لصحة الجمعة ومعين للاحرام بالظن وحينئذ فليس التشبيه بمسئلة الصوم صحيحة أو صحة نية الجمعة إن بانت سعة الوقت كان مخالفا لكلامهم فان قلت لم منع الشك هنا نية الجمعة ولم يعمل بالاستصحاب وعمل به في رمضان قلت لان ربط الجمعة بالوقت أقوى من ربط رمضان بوقته لانه يقضى بخلافها وأيضا فالشك هنا في بقاء وقت الفعل فآثر وثم قبل دخول وقته فلم يؤثر (ولو خرج الوقت

يقينا او ظنا (وهم فيها) ولو قيل (٢٢) السلام وان كان ذلك باخبار عدل على الاوجه (وجب الظهر) وفاتت الجمعة

لا متاع الابتداء بها بعد خروج وقتها ففانت بفواته كالحج ولم يؤثر هذا الشك بخلافه فيما سر لانه يعتد في الدوام ما لا يعتد في الابتداء ولو مد فيها حتى علم ان ما بقي منها لا يسعه ما بقي من الوقت انقلب ظهرها من الآن وليس نظيره ما لو احرم بصلاة وكانت مدة الخف تنقضي فيها او حلف لياكلن ذا الرغيف غدا فاكله اليوم لا يحنث حالا على ما بآتي لان الاولى فيها فساد لا انقلاب فاحتيط لها وكذا الثانية لان فيها الزام الذمة بالكفارة فان قلت لم كان ضيق الوقت هذا مانعا من الانعقاد بخلاف ضيق مدة الخف قلت يفرق بأن المبطل ثم الانقضاء وهو وجود في ادنى لحظة فلم يعتبر ما قبله وهنا الضيق وهو يستدعي النظر لما قبل الانقضاء فاذا تحقق ابطل وحيث انقلب ظهرها وجب الاستمرار فيها (بناء) على ما مضى لانهما صلاتا وقت واحد وان كانت كل مستقلة اذا اصح انها صلاة على حياها كما سر فتعين بناء اطولها على اقصرهما تنزيلا لها منزلة الصلاة الواحدة كصلاة الحضر مع السفر (وفي قول) لا يجب الاستمرار فيها بل يجوز قطعها وفعل الظهر

أحرم بها في وقت لا يقبلها وهل تنعقد ظهرها أو نفلا مطلقا فيه نظرو الثاني أو وجه فهو كالأحرم قبل الوقت جاهلا فليتأمل سم على حج وكتب عليه الشورى ما نصه قوله والثاني وجه لا وجه له بل الوجه الاول وقوله فهو كالحج ممنوع لوضوح الفرق اه اقول ولعل الفرق بينهما انه قبل دخول الوقت احرم بها فيما لا يقبل ظهرها ولا الجمعة واما اذا احرم بها في وقت لا يسعها فالوقت قابل للظهر لا للجمعة والقاعدة انه اذا اتى بشرط من شروطها كفوات العدد ونحوه وقعت ظهرها اه عرش واعتمده القليوبي (قوله يقينا) الى قوله ولو مد في النهاية والمغنى (قوله يقينا او ظنا) اي لا شك كما يأتي (قوله ذلك) اي الخروج (قوله باخبار عدل الخ) اي ولو رواية اخذا عما يأتي في الاخبار بالسبق (قوله كالحج) اي يتحلل فيه بعمل عمرة نهاية (قوله هنا) اي في اثناء الجمعة (قوله فيما سر) اي بان شكوا قبل الاحرام سم (قوله من الان) والمعتمد عند خروج الوقت نهاية ومغنى وزياي اي فيسر بالقراءة من حينئذ وهذه فائدة الخلاف عرش عبارة سم قوله من الان هو واحد وجهين رجحه الروايان وثانيهما انها لما تنقلب عند خروج الوقت وهو المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرمي كما في مسألة الرغيف وقضيته انه يجزى بالقراءة مادام الوقت بخلافه على الاول فانه يسر من الان اه (قوله هنا) اي في الجمعة (قوله قلت يفرق بان المبطل الخ) يستل حيثئذ لم كان المبطل هنا الضيق وهناك الانقضاء فاذا بين ذلك كفي في الفرق حينئذ ان يقال لوجود المبطل حالا هنا هناك وإن لم يبين اشكل الفرق واعلم انه اراد بضيق مدة الخف ما اذا صار الباقي منها لا يمكن ان يسع الصلاة فالصلاة لا تنعقد حينئذ وهو نظير الجمعة نعم بعضهم خص عدم الانعقاد ثم بحالة العلم سم (قوله الانقضاء) اي انقضاء مدة الخف (قوله وحيث) الى قول المتن استئنافا في المغنى وكذا في النهاية لا قوله وان كانت الى فتعين (قوله وحيث انقلب الخ) دخول في المتن (قوله فيها) اي الجمعة (قوله بناء على ما مضى الخ) اي فيسر بقراءتها من حينئذ ولا يحتاج الى نية الظهر نهاية ومغنى عبارة سم قال في الروض ولو لم يجدوا النية اي للظهر اه فدل على جواز التجديد وفيه تأمل اه وعبارة عرش قوله مر ولا يحتاج الى نية الظهر قضية في الاحتياج جواز نية الظهر وهو غير مراد فان استئناف الظهر يصير قضاء مع إمكان وقوعه اداء وهو لا يجوز اه ولك حل كلامهم الى انه لا يحتاج الى نية القلب بل تنقلب بنفسها فلو نوى القلب لا يصير وإنما المضرة نية الاستئناف به فلا إشكال (قوله على حياها) اي استقلالها و(قوله كما سر) اي في شرح يتخافه عن الزفة كرى قول المتن (وفي قول استئنافا) اي فينويون الظهر حينئذ وهل ينقلب ما فعل من الجمعة نفلا ويبطل قولنا ان المحهما في المجموع او لها نهاية ومغنى (قوله الى صيرورتها) اي صلاة

يقينا او ظنا وهم فيها وجب الظهر بناء في قول استئنافا) ينبغي تصوير المسئلة بما اذا احرم بها في وقت يسعها لكنه طول حتى خرج الوقت اما لو احرم بها في وقت لا يسعها جاهلا بانه لا يسعها فالوجه عدم انعقادها جمعة وهل تنعقد ظهرها او نفلا مطلقا فيه نظرو الثاني وجه لانه احرم بها في وقت لا يقبلها فهو كما لو احرم قبل الوقت جاهلا فليتأمل (او ظنا) خرج الشك في خروجه (بخلافه فيما سر) اي بان شكوا قبل الاحرام (قوله انقلب ظهرها من الان) هو واحد وجهين رجحه الروايان وثانيهما انها لما تنقلب عند خروج الوقت وهو المعتمد كما قال شيخنا الشهاب الرمي كما في مسألة الرغيف وقضيته انه يجزى بالقراءة مادام الوقت بخلافه على الاول فانه يسر من الان (قلت يفرق الخ) قد يفرق هنا بان الوقت هنا نفس الصلاة والوقت ثم خارج عنها ويضابق في وقتها ما لا يضابق في الخارج عنها فليتأمل (قوله بان المبطل ثم الانقضاء الخ) يستل حيثئذ لم كان المبطل هنا الضيق وهناك الانقضاء فاذا بين ذلك كفي في الفرق حينئذ ان يقال لوجود المبطل حالا هنا هناك وإن لم يبين اشكل الفرق واعلم انه اراد بضيق مدة الخف ما اذا صار الباقي منها لا يمكن ان يسع الصلاة فالصلاة لا تنعقد حينئذ وهو نظير الجمعة نعم بعضهم خص عدم الانعقاد ثم بحالة العلم (بناء على ما مضى) قال في الروض ولو لم يجدوا النية اي للظهر اه فدل على جواز التجديد وفيه قال شيخنا الشهاب البرلسي واعلم ان الاسنوى صرح بان البناء على وجه الوجوب وهو مشكل على مسألة ما لو اخبروا

(استئنافا) لا اختلاها بخروج وقتها ويرد بان مثل هذا الاختلال لا يجوز القطع المؤدى الى صيرورتها كلها قضا. الظهر

وبهذا فارق ما يأتي من جواز قطع المسبوق وقيل يجب وبطل ما مضى (والمسبوق) المدرك ركعة (كغيره) أي الموافق في أنه إذا خرج الوقت قبل الميم من سلامه لزمه إتمامها ظهر أسوأ ما كان معذروا في السابق أم لا كما اقتضاه إطلاقهم ولا نظر (٢٣٣ ع) لكون جمعة تابعة لجمعة صحيحة

لأن الوقت أهم شروطها فلم
يكشف بهذه التهمة الضعيفة

ومن ثم لو سلم الإمام وحده أو

بعض العدد المعترف في الوقت

والبقية خارجة بطلت صلاة

المسلمين في الوقت لأنه بان

بخروجه قبل سلام الأربعين

فيه أن لا جمعة سواء أقصر

المسلمون فيه بالتأخير أم لا

كما اقتضاه إطلاقهم لأن

المحظوفات شروط وقوعها

من العدد المعترف فيه وهذا

موجود مع التقصير وعدمه

ويؤيده أنه لو بطلت صلاة

واحد من العدد بعد سلام

البقية بطلت صلاتهم لفوات

العدد قبل سلام الجميع

وفارق ذلك ما لو بان حدث

غير الإمام فأنها تقع له جمعة

على المعتمد بأن الجمعة

تصح مع الحدث في الجملة

كصلاة فاقد الطهورين ولا

كذلك خارج الوقت فكان

ارتباطها بها اتهمته بالطهارة

وبحث الاستوى أنه يلزمه

مفارقة الإمام في التشهد

ويقتصر على الواجب إذا لم

تمسكه الجمعة إلا بذلك

ويؤخذ منه أن إمام المواقين

الزائد على الأربعين لو طول

التشهد وخشوا خروج

الوقت لزمهم مفارقتها

والسلام تحصيلًا للجمعة

نعم ما يجتهد الإمام في غلي ما

اعتمده أنه لا يشترط في

الظهر (قوله ما يأتي) أي آنفًا قول المتن (والمسبوق الخ) أي هذا كله في حق الإمام والمأموم الموافق وأما المسبوق فهو كغيره معنى (قوله أي الموافق) إلى قوله نعم في النهاية والمغني لإقوله سواء إلى ولا نظر وقوله لأنه بان إلى وفارق (قوله قبل الميم من سلامه) أي قبل ميم عليكم من سلامه الأول (قوله لزمه إتمامها الخ) ولو سلموا منها هم أو المسبوق التسليم الأول خارج الوقت عالين بخروجهم بطلت صلاتهم كالسلام في أثناء الظهر عمدان كانوا جاهلين أم هو ظاهر أنه لا معنى أي ونجدو للمسبوق لعلهم ما يبطل عمدته عشرين (قوله ولا نظر الخ) رد لدليل القيل الاتي (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الوقت الخ (قوله لو سلم الإمام الخ) عبارة المغني والنهاية ولو سلم الأول الإمام وتسعة وثلاثون في الوقت وسلموا الباقي خارجة صحت جمعة الإمام ومن معه أما المسلمون خارجة أو فيه ونقصوا عن أربعين كان سلم الإمام فيه وسلم من معه أو بعضهم خارجة فلا تصح جمعهم اه أي ثم إن سلموا عالين بخروج الوقت بطلت صلاتهم وإلا فلا تبطل ويتمونها ظهر إن علموا بالحال قبل طول الفصل عشرين (قوله بطلت صلاة المسلمين الخ) ظاهره بطلان الصلاة من حيث هي وهو محل تأمل لأنهم إنما أتوا بالسلام بظن أن واجبهم الجمعة حيث تبين أن واجبهم الظهر علم أنهم يقع وقعه فاشبهه ما لو سلموا جاهلين بخروج الوقت وقد صرحوا بعدم بطلان الصلاة حينئذ بل يجب إتمامها ظاهرًا فاعل الأقرب بطلان خصوص الجمعة لا مطلق الصلاة وفي تعبير غيره أي كالتبعية والمغني بعدم صحة جمعهم إشارة لذلك فليتأمل وليراجع بصري وتقدم عن عشرين ما يوافقه (قوله فيه) لا حاجة إليه (قوله سواء أقصر الخ) وفاق للنهاية (قوله فيه) أي في خارج الوقت كردى (قوله بالتأخير) أي تأخير السلام إلى خروج الوقت (قوله فيه) أي في الوقت (قوله وهذا) أي الفوات (قوله ويؤيده) أي التعميم المذكور بقوله سواء الخ ويحتمل أن المرجع قوله لأن المحظوظ الخ (قوله بطلت صلاتهم) حتى لو تأخر واحد في المسجد وانصرف غيره إلى بيته ثم أحدث من في المسجد قبل سلامه بطلت صلاة من في البيت وبذلك بلغز فيقال لنا شخص أحدث في المسجد فبطلت صلاة من في البيت شيخنا (قوله وفارق ذلك) أي ما لو سلم الإمام وحده الخ (قوله وببحث الاستوى الخ) اعتمده المغني والريادي والبرماوي وكذا اعتمده سم كياتي (قوله أنه) أي المسبوق (قوله ويؤخذ منه) أي من البحث المذكور (قوله بقاؤه) أي المسبوق (مع) أي الإمام (قوله والمعتمد خلافه) هذا ممنوع بل المعتمد عدم الاشتراط سم قول المتن (في خطبة بنية الخ) أي وإن لم تكن في مسجد والخطبة بكسر الخاء المعجمة أرض خط عليها أعلام ليعلم أنها اختارها للبناء مغني وعشرين (قوله التعبير) إلى المتن في النهاية (قوله إذ نخو الغيران) جمع غار (قوله والسراديب) جمع سرداب بيت في الأرض (قوله والبناء الواحد الخ) ظاهره ولو كان لا يسمى قرية في العرف وهو محل تأمل بصري أقول وفي النهاية متصل ما في الشرح واعتمده عشرين على المنهج عبارته وقضيته أي التعبير بالابنية أنه لا يصح إقامتها ببناء واحد متسع استوطنه جماعة تنعقد بهم الجمعة وليس مرادافني مرادافه التعبير بها أي بالابنية للجنس فيشمل الواحد إذا كثر فيه عدد معتبر كما لا يخفى اه قول المتن (أوطان المجمعين) أي التي يتخذها العدد المجمعون وطنا

بسبق جمعة أخرى فانهم قالوا يستحب لهم الاستئناف ولهم إتمام الجمعة ظهر أو قد يفرق بأن جواز الاستئناف في مسئلتنا يلزم عليه إيقاع فعل من الصلاة قضاء بعد إمكان فعله إتمامه بخلاف مسئلة السابق لكن قضية هذا الفرق أنه لو فرض وقوع الاختيار في مسئلة السابق بعد أن صلوا ركعة وبق من الوقت ما يسع ركعة أخرى فقط إن يلزم البناء ويمتنع الاستئناف وقد يلزم اه (قوله إنما يأتي ما اعتمده أنه لا يشترط الخ) هذا الحصر يدل على أنه لا فرق عند من يشترط البقاء بين إدراك الثانية من أولها وإدراك ركوعها فإبعده فقط واللام بات هذا الحصر لأنه لا يكتفي جريان البحث في مدركها من أولها تأمل (قوله والمعتمد خلافه) هذا ممنوع بل

إدراك الجمعة بر كوع الثانية بقاؤه معه إلى أن يسلم والمعتمد خلافه كياتي (وقيل يتساهل بجمعة) لأنه تابع لجمعة صحيحة (الثاني أن تقام في خطبة بنية) التعبير بالبناء وبالجمع للغالب إذ نخو الغيران والسراديب نحو الجبل كذلك والبناء الواحد كاف كما هو ظاهر (أوطان المجمعين)

المجتمعة بحيث تسمى بلدا أو قرية واحدة (٤٢٤) للاتباع والمراد بالخطئة كما هو ظاهر من كلامهم وصرح به جمع متقدمون محل معدود

من البلد أو القرية بأن لم يجز لمريد السفر منها القصر فيه نعم افي جمال الاسلام ابن البرزى بكسر الباء نسبة لبزر السكتان في مسجد خرب ما هو اليه يجوز إقامة فيها وإن بعد البناء عنه فاسخ وفيه نظر والوجه ما ذكرناه من الضابط لتصريح نص الام وكلامها به فانها قالوا الموضوع الخارج الذي إذا انتهى اليه منشي السفر منه كان له القصر لا يجوز إقامة الجمعة فيه ولكن انتصر للاول جمع بان بقاء المسجد عامرا يصير ما بينه وبين العامر من الخراب كخراب تخلل العمران وهو معدود من البلد اتفاقا فهو لم يخرج عن ذلك الضابط ويرد بمنع أن ذلك الخراب كهذا لأن العمران لا يتخلو عن تخلل خراب فاقضت الضرورة عدده منه بخلاف ذلك فإن بعده لا سيما الفاحش جعله اجنبيا عن البلد فلا ضرورة بل ولا حاجة إلى عدده منها وأبنية نحو السعف كالحجر وقد تلزم لهم إقامتها بغير أبنية بأن خربت فأقاموا لعمارتها بخلاف المقيمين لأنشأتها عملا بالأصل فيها قال ابن عجيل ولو تعددت مواضع متقاربة وتميز كل باسم فلنكل حكمه اه وإنما يتجه أن عدد كل مع ذلك قرية مستقلة عرفا وقضية

بحيث لا يظنون عنها شتاء ولا صيفا إلا الحاجة شيخنا قول المتن (المجمعين) بتشديد الميم أي المصلين للجمعة مغنى ونهاية (قوله المجتمعة) صفة أبنية أو أوطان سم واقصر المغنى وشرح بافضل على الاول عبارتها ولا بد أن تكون الأبنية مجتمعة والمرجع فيه إلى العرف اه (قوله للاتباع) أي لانها لم تقم في عصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين إلا في مواضع الإقامة مغنى ونهاية (قوله والمراد) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله محل معدود الخ) أي ولو فضاء ولا فرق في المعدود منها بين المتصل بالأبنية والمنفصل عنها كما بحثه السبكي اخذ من كلام الامام واستحسنه الاذرعى قال واكثر اهل القرى يؤخرون المسجد عن جدار القرية قليلا لصيانة له عن نجاسة البهائم وعدم انعقاد الجمعة فيه بعيدو قول القاضي أبي الطيب قال اصحابنا لو بنى اهل القرية مسجدهم خارجا لم يجز لهم إقامة الجمعة فيه لا انفصاله عن البنيان محمول على انفصال لا يعبده من القرية اه فالضابط فيه أن لا يكون بحيث تقصر الصلاة قبل مجاوزة نهايتها ومغنى (قوله وفيه نظر والوجه الخ) وقال للنهاية والمغنى (قوله وكلامها به) أي ولنصرح كلام الشيخين بالضابط المذكور (قوله الموضوع الخارج) أي من محل الإقامة (قوله منه) أي من محل الإقامة (قوله الاول) وهو إفتاء ابن البرزى (قوله فهو الخ) أي المسجد المذكور (قوله ويرد بمنع أن ذلك الخراب الخ) قد تقرر في باب القصر أن الخراب حيث لم يهجروه ولا اتخذوه مزارع ولا حوطوا على العامر دونه يعدم من البلد وإن لم يكن متخللا بين عمراتها بل في جانب منها وحينئذ فالوجه أنه حيث لم يهجروا هذا المسجد والخراب الذي بينه وبين البلد ولا اتخذوا ذلك مزارع ولا حوطوا على العامر دونه عند المسجد والبلد لم يبق للجدران بقايا بل صار ما بينهما فضاء مع ترددهم إلى ذلك المسجد سم (قوله أن ذلك الخراب) أي الذي بين المسجد والعامر (كهذا) أي كالخراب المتخلل بين العمران (قوله إلى عدده منها) أي عدد المسجد من البلد (قوله نحو السعف الخ) السعف جر يد النخل كرى (قوله بان خربت الخ) ولا تتعد في غير بناء إلا في هذه نهاية ومغنى (قوله فاقاموا) أي أقام أهلها على عمارتها ولو في غير مظل نهاية ومفهومه أنه لو أقام غير أهلها لعمارتها لم يجز لهم إقامتها فيها إذ لا استصحاب في حقهم ومفهومه ايضا عدم لزوم بل عدم الجواز إذ اقصود اترك العمارة سم على حجج وهو ظاهر وبقي ما أقاموا وليأوهم على العمارة وهم على نية عدمها أو العكس هل العبرة بنية الأولياء أو بذمتهم فيه نظر والاقرب الاول وجودا وعدمه لان غير الكامل لا اعتداد بنيته وبقي ايضا ما لو اختلف نية الكاملين فبعضهم نوى الإقامة وبعضهم عدمها فيه نظر والاقرب أن العبرة بنية من نوى البناء وكأن غيرهم معهم جماعة أغراب دخلوا بالبلدة غيرهم فتصح منهم تبع الأهل بالبلدة عش وقوله والاقرب أن العبرة بنية من نوى الخ بنى في ذلك الموضع أو رابعين (قوله فاقاموا لعمارتها) أي واطلقوا عش (قوله بخلاف المقيمين الخ) أي بخلاف ما لو نزلوا مكانا وأقاموا فيه ليعمره وقرية لا تصح جمعهم فيه مغنى ونهاية (قوله وإنما يتجه الخ) عبارة الشوبرى قال في البحر وحد القرب أن يكون بين منزل ومنزل دون ثلثمائة ذراع قال والدشيخنا الراجح أن المعتبر العرف (قوله وهو متجه) اعتمد النهاية والمغنى وسم وعش ما أفتى به الشباب الرملة من عدم صحة الجمعة من هو خارج عن الخطئة

المعتمد عدم الاشتراط (قوله المجتمعة) صفة أبنية أو أوطان (قوله ويرد بمنع أن ذلك الخراب الخ) قد تقرر في باب القصر أن الخراب حيث لم يهجروه ولا اتخذوه مزارع ولا حوطوا على العامر دونه يعدم من البلد وإن لم يكن متخللا بين عمراتها بل في جانب منها وحينئذ فالوجه أنه حيث لم يهجروا هذا المسجد والخراب الذي بينه وبين البلد ولا اتخذوا ذلك مزارع ولا حوطوا على العامر دونه عند المسجد ذلك الخراب من البلد وهذا عملا لا ينبغي التوقف فيه وإنما محل التوقف ما لو اندرس ما بين ذلك المسجد والبلد لم يبق للجدران بقايا بل صار ما بينهما فضاء مع ترددهم إلى ذلك المسجد (قوله فاقاموا لعمارتها) عبارة فاقام أهلها ومفهومه أنه لو أقام غير أهلها لعمارتها لم يجز لهم إقامتها فيها إذ لا استصحاب في حقهم فليتأمل (قوله فاقاموا لعمارتها) مفهومه

قوله هنا في خطئة وفيما يأتي بأربعين أن شرط الصحة كون الأربعين في الخطئة وأنه لا يضر خروج وان من عداهم عنها فيصح ربط صلاتهم الجمعة بصلاة امامها بشرطه وهو متجه وكلامهم في شروط القدوة المكانية يقتضيه أيضا

فعليه لو اقتدى أهل بلد سمعوا وهم يبلدهم بامام الجماعة في بلده وتوفرت شروط الافتداء جاز ثم رايت الاذرعى والزركشى اطلقا انه لا يضر خروج الصفوف المتصلة بمن في الابنية إلى محل القصر وانى قلت في شرح العباب عقبه وهو (٤٣٥) مقيس لكن الاوجه حمله على ما هنا

والتبعية إنما ينظر اليها غالبا في الزائد على الاربعين وانفعا دجعة من دونها إذا بان حدث الباقيين تبعاً للامام خارج عن اقياس على ان صورة الجماعة المراعاة ثم لم يوجد في الخارج ما ينافيها بخلافه فان وجود بعض الاربعين خارج الابنية ينافيها (ولو لازم أهل الخيام الصحراء) اى محلها بكاباصله (ابدافلا جمعة) عليهم (في الاظهر) لان قبائل العرب كانوا حول المدينة ولم يأمرهم ^{صلى الله عليه وسلم} بحضورها ولا تصح منهم بمحلتهم ولو سمعوا النداء من محلها بشروطه السابقة لزمتهم فيه تبعاً لاهله أما لو كانوا ينتقلون في نحو الشتاء فلا جمعة عليهم جزماً وخرج بالصحراء مالم كانت خيامهم في خلال الابنية وهم مستوطنون فلتزمتهم الجمعة وتنعقد بهم لانهم في خلال الابنية فلا يشترط كونهم في ابنية (الثالث ان لا يسبقها ولا يقارنها جمعة في بلدتها) مثلاً وان عظمت لانها لم تفعل في زمنه ^{صلى الله عليه وسلم} ولا في زمن الخلفاء الراشدين إلا في موضع واحد وحكمته ظهير الاجتماع المقصود

وان زاد على الاربعين (قوله لو اقتدى أهل بلد الخ) هذا متجه مع قطع النظر عن المفرع عليه لوجود الشرط من الجماعة والخطبة بخلاف المفرع عليه لفقد شرط الخطبة سم (قوله اطلقا انه لا يضر الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى على عدم صحة جمعة الخارجين عن الخطبة واعلم انه لو خرج من لا تلزمه الجمعة عن الخطبة واحرم بالظاهر فاحرم بالخطبة اربعون بالجمعة خلفه صحت لهم الجمعة كما هو ظاهر ولا يضر خروج الامام لانه لم ينو الجمعة فليتامل سم (قوله حمله على ما هنا) اى بان يحمل على الزائد على الاربعين سم (قوله وانفعا دجعة الخ) جواب سؤال تقرره ظاهر (قوله تبعاً الخ) متعلق بقوله وانفعا د (قوله خارج الخ) خبره (قوله ثم) اى في مسئلة تبين حدث الباقيين (قوله في الخارج) اى في الظاهر قول المتن (ولو لازم أهل الخيام الخ) اى ولم يبلغهم النداء من محل الجمعة نهاية ومغنى وأشار الشارح إلى هذا القيد بقوله الآتى ولو سمعوا الخ (قوله اى محلاً) إلى قوله وخرج في النهاية والمغنى (قوله اى محلاً منها) اى وإلا في المتن صادق بما إذا كانوا ينتقلون في الصحراء من موضع لموضع اذ يصدق عليهم انهم ملازمون للصحراء اى لم يسكنوا العمران رشدي (قوله كانوا حول المدينة الخ) اى بحيث لا يسمعون نداءها شيخنا (قوله ولم يأمرهم الخ) اى ما كانوا يصلونهم ما مغنى (قوله بحضورها) الاخصر الاول بها (قوله ولا تصح الخ) عطف على قول المتن فلا جمعة (قوله اما لو كانوا الخ) يحترز الملازمة ابداء (قوله فلا جمعة الخ) ولا تصح منهم في موضعهم جزماً مغنى ونهاية سم ويتجه انه لو سمعوا انداء محل الجمعة لزمتهم فيه حيث امتنع ترخصهم اه (قوله وهم مستوطنون) اى بحيث لا يقطعون عنها شتاء ولا صيفاً إلا الحاجة شيخنا قول المتن (ان لا يسبقها الخ) (فرع) لو طول الخطيب بحيث يؤدى إلى سبق غير هذه الجمعة ولو ظنا حرم عليه ذلك مر اه سم (قوله وان عظمت) اى وكثرت مساجدها نهاية (قوله وحكمته) اى الاقتصار على الواحدة (قوله فيها) اى من مشروعية الجمعة قول المتن (وعسر اجتماعهم الخ) اى بان لم يكن في محل الجمعة موضع يسعهم بلا مشقة مغنى وفي البجيرى بعد ذكر مثله عن الابعاب وقد استفيد منه ان غالب ما يقع من التعدد غير محتاج اليه إذ كل بلد لا تخلو غالباً عن محل يسمع الناس ولو نحو خرابة وحريم البلد اه اقول هذا إنما يرد على ما جرى عليه الشارح في حل كلام الانوار الآتى وأما على ما ياتى عن سم في حله فلا كما لا يخفى (قوله بقيناً) إلى قول المتن رقبيل في النهاية (قوله وانه الخ) عطف على قوله ان ضمير اجتماعهم الخ (قوله لمن تلزمه الخ) اى لمن تصح منه وإن كان الغالب ان لا يفعلها نهاية (قوله لمن تنعقد به) عبارة المغنى والنهاية لمن تلزمه وان لم يحضرها اه (قوله والذي يتجه الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى والشهاب الرملى وقال سم والوجه اعتبار الحاضرين بالفعل في تلك الجمعة وانهم لو كانوا ثمانين مثلاً وعسر

عدم الزوم بل عدم الجواز اذ اقصود اترك العارة فان لم يقصدوا شيئاً ففيه نظر (قوله فعليه لو اقتدى أهل بلد إلى جاز) هذا متجه مع قطع النظر عن المفرع عليه لوجود الشرط من الجماعة والخطبة بخلاف المفرع عليه لفقد شرط الخطبة ولو وقف احد باحدى رجليه في الخطبة والاخرى خارجاً فيحتمل ان يقال فيه ما قيل في الاعتكاف فان كان اولاً في الخطبة فخرج إحدى رجليه لم يضر او كان اولاً خارجاً ثم ادخل إحداهما لم يضر ويحتمل ان يكون كالمقدم إحدى رجليه على الامام واعتمد عليهم او على إحداهما (قوله ثم رايت الاذرعى والزركشى اطلقا انه لا يضر خروج الصفوف الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى على عدم صحة جمعة الخارجين عن الخطبة واعلم انه لو خرج من لا تلزمه الجمعة عن الخطبة واحرم بالظاهر فاحرم بالخطبة اربعون بالجمعة صحت لهم الجمعة كما هو ظاهر ولا يضر خروج الامام لانه لم ينو الجمعة فليتامل (قوله لكن الاوجه حمله الخ) اى بان يحمل على الزائد على الاربعين (فلا جمعة عليهم جزماً) يتجه انهم لو سمعوا انداء محل الجمعة بشرطه لزمتهم فيه حيث امتنع ترخصهم (فرع) لو طول الخطيب بحيث يؤدى إلى سبق غير هذه الجمعة ولو ظنا حرم عليه ذلك مر (قوله والذي يتجه الخ) نقل عن الشهاب الرملى ما يوافق ذلك والوجه اعتبار الحاضرين بالفعل في تلك

(٥٤ - شروانى وابن قاسم - ثانى) فيها (الا إذا كبرت) ذكره إيضاحاً على ان المدار انما هو على قوله (وعسر اجتماعهم) يقيناً وسياقه يحتمل ان ضمير اجتماعهم لأهل البلد الشامل لمن تلزمه ومن لا وانه لمن تنعقد به وكلاهما بعيد والذي يتجه

اعتبار من يغلب فعلهم لها عادة وان (٤٣٦) ضابط العسر ان يكون فيه مشقة لا تحتل عادة (في مكان) واحدا منها ولو غير مسجد فتجوز

اجتماعهم بسبب واحد منهم فقط بان سهل اجتماع ما عدا واحدا وعسر اجتماع الجميع انه يجوز التعدد اه
وفي الكردى عن الایعاب وكذا في عرش عن سم والزبادى على المنهج عن مر ما وافقه (قوله) اعتبار من
يغلب الخ) فيدخل الارقام الصبيان حفى اى الحاضرون غالبا (قوله) وان ضابط العسر الخ) عطف على قوله
اعتبار من يغلب الخ) (قوله) ان تكون فيه اى فى الاجتماع في مكان واحد من البلد (قوله) مشقة) اما لكثرة
اول قتال بينهم اول بعد اطلاق البلد عباب وحد البعدهما كما في الخارج عن البلد لا يعاب اى بان يكون من
بطرفها لا يبلغهم الصوت بشروطه الآية اه كردى على بافضل وبأنى في الشرح ضبط آخر لحد البعد وعن
سم غيرهما (قوله) ولو في غير مسجد) اى مع وجود مسجد فلو كان في البلد مسجدان وكان اهل البلد إذا
صلوا فيهما وسعاهم مع التعدد وكان هناك محل متسع كزربية مثلا إذا صلوا فيها لا يحصل التعدد هل يتعين
عليهم فعلها فيه فيه نظر والاقرب نعم حرصا على عدم التعدد عرش اقول ولا موقع لهذا التردد فان كلام
الشارح والنهاية والمغنى هنا صريح في تعين نحو الزربية فيذكر (قوله) فتجوز الزيادة الخ) اى لان الشافعى
دخل بغدادوا اهلها يقيمون بها جمعتين وقيل ثلاثا ولم يشكر عليهم تحمله الا كثر على عسر الاجتماع نهاية ومغنى
(قوله) بحسب الحاجة) ومع ذلك يسن لمن صلى جمعة مع التعدد بحسب الحاجة ولم يعلم سبق جمعته ان يعيدها
ظهر اخر وجا من خلاف من منع التعدد ولو لحاجة شيخنا وسم وبأنى عن المغنى والنهاية وشرح بافضل مثله
(قوله) قال في الانوار) اى عاطفا على عسر اجتماعهم الخ) (قوله) والاول محتمل الخ) قد يقال اى احتمال مع ما
تقرر من ان العبرة في موقف مؤذن بلدا لجمعة بطرفها الذى يلى السامعين لا بمحل إقامة الجماعة فينتدب تعين محل
كلام الانوار على ماسياتى بصرى ولك أن تجيب عنه أخذنا بما أتى عن سم بأن محل ما تقرر إذا لم يأت إقامة الجماعة
في محل البعيد (قوله) ان كان البعيد بمحل الخ) بل هو متجه ولو كان بمحل يسمع منه حيث لحقه بالحضور مشقة
لا تحتل عادة لتحقق العذر المجوز للتعدد حينئذ ولعل هذا مراد الانوار ولا ينافي ذلك قولهم يجب السعى
من الفجر على بعيد الدار لان محله إذا لم يأت إقامة الجماعة في محله فالحاصل ان مشقة السعى التى لا تحتل عادة
تجوز التعدد دون الترك راسا مر اه سم اقول وهذا هو الظاهر الموافق لضبطهم لعسر الاجتماع بان
تكون فيه مشقة لا تحتل عادة (قوله) وظاهر ان كان بمحل لو خرج الخ) بل وان كان لو خرج ادر كم حيث
شق الحضور سم (قوله) كاسر) اى في شرح ان كان سفرا مباحا سم (قوله) كذلك) اى بمحل لو خرج
عقب الفجر لم يدرك الجماعة (قوله) ومن ثم اطال السبكي الخ) فالاحتياط لمن صلى جمعة ببلد تتعدد فيه
الجمعة بحسب الحاجة ولم يعلم سبق جمعته ان يعيدها ظاهرا خروجا من الخلاف مغنى وشرح بافضل ونهاية
قول المتن (وقيل لا تستثنى هذه الصورة) هذا ما اقتصر عليه صاحب التنبية كالشيخ ابي حامد ومتابعيه
وهو ظاهر النص وإنما سكت الشافعى رضى الله عنه على ذلك اى التعدد ببغداد لان المجتهد لا ينكر على
مجتهد وقد قال ابو حنيفة بالتعدد مغنى ونهاية (قوله) وقال الخ) وصنف فيه اربع مصنفات نهاية (قوله)
على ذلك) اى الاقتصار على جمعة واحدة (قوله) أحدث المهدى) أى في أيام خلافته قول المتن (أن حال
الخ) اى كبغداد نهاية (قوله) اكثر من جمعة) اسم التفضيل ليس على بابة قول المتن (ان كانت) اى
البلدة نهاية (قوله) والتزمه قائله) اى التزم الجواز صاحب القيل لدفع الاعتراض (قوله) بمحلها) إلى
قوله كما يقبل في النهاية والمغنى إلى اقل قوله ومحل إلى ويعرف وقوله رواية ومعدور (قوله) حيث لا يجوز فيه
التعدد) وذلك بان لا يعسر اجتماعهم بمكان على الاول ومطابقا على الثانى وان لا يحول نهر على الثالث وان

الزيادة بحسب الحاجة لا غير
قال في الانوار أو بعدت
اطراف البلد أو كان بينهم
قتال والاول محتمل ان كان
البعيد بمحل لا يسمع منه
نداؤها بشروطه السابقة
وظاهر ان كان بمحل لو خرج
منه عقب الفجر لم يدركها
لانه لا يلزمه السعى إليها الا
بعد الفجر كاسر وحينئذ فان
اجتمع من اهل المحل البعيد
كذلك اربعون صلوا لجمعة
وإلا فالظاهر والثاني ظاهر
ايضا فكل فئة بلغت اربعين
تلتزم إقامة الجماعة (وقيل
لا تستثنى هذه الصورة)
وتحمل المشقة لما تقرر انها
لم تعدد في الزمن الاول
ومن ثم اطال السبكي في
الاقتصار له نقلا ودليلا
وقال انه قول اكثر العلماء
ولا يحفظ عن صحابي ولا
تابعي تجوز تعددها ولم تزل
الناس على ذلك إلى ان
أحدث المهدى ببغداد معا
آخر (وقيل ان حال نهر
عظيم) يجوز إلى سباحة
(بين شقيها) كانا كبليدين)
فلا يقام في كل شق أكثر
من جمعة واعترضه الشيخ
ابو حامد بانه يلزمه جواز
قصر من دخل من احدهما
إلى الآخر بقصد السفر
والتزمه قائله (وقيل ان
كانت قرى متفاضلة
(فانصلت عمارتها)
(تعددت الجماعة بعددها)
اى تلك القرى استصحبها

الجمعة وانهم لو كانوا ثمانين مثلا وعسر اجتماعهم في مكان بسبب واحد منهم فقط بان سهل اجتماع ما عدا
واحدا وعسر اجتماع الجميع انه يجوز التعدد (قوله) ان كان البعيد بمحل الخ) بل هو متجه ولو كان بمحل يسمع منه
حيث لحقه بالحضور مشقة لا تحتل عادة لتحقق العذر المجوز للتعدد حينئذ ولعل هذا مراد الانوار ولا ينافي
ذلك قولهم يجب السعى من الفجر على بعيد الدار لان محله إذا لم يأت إقامة الجماعة في محله فالحاصل ان مشقة
السعى لا تحتل عادة تجوز التعدد دون الترك راسا مر (قوله) وظاهر ان كان بمحل لو خرج الخ) بل وان

ولو أخبرت طائفة بأنهم مسبقون بأخرى أتموها ظهر أو الاستئناف أفضل ومحله كما هو ظاهر أن لم يمكنهم ادراك جمعة السابقين ولا لزومهم القطع لا درا كما ويعرف السبق بخبر عدل رواية أو معذور كما هو ظاهر كما يقبل أخباره بنجاسة على المصلي وإنما لم يقبل في عدد الركعات خبر الغير لأنه لا مدخل له فيه لاناظته بما في قلب المصلي (وفي قول أن كان السلطان مع الثانية) اماما كان أو مأموما (فهي الصحيحة) ولا لادى الى تفويت جمعة أهل البلد بمبادرة شزيمة ونائب السلطان حتى الامام الذى ولاه مثله في ذلك وكذا الذى أذن فيها أما ما يجوز فيه التعدد فتعددت بزيادة على الحاجة فتصح السابقات الى أن تنتهى الحاجة ثم تبطل الزائدات ومن شك في أنه من الاولين أو الآخرين أو في أن التعدد لحاجة أولا لزمته الاعادة فيما يظهر كما يعلم بما يأتي فان قلت فكيف مع هذا الشك يحرم أولا وهو متردد في البطلان قلت لا نظير لهذا التردد لاحتمال أن يظهر من السابقات المحتاج اليهن فصحت لذلك لان الاصل عدم مقارنة المبطل ثم ان لم يظهر شيء تلزم الاعادة

لا تكون البلدة في الاصل قرى على الرابع عش (قوله ولو أخبرت الخ) ببناء المفعول فيصدق بما لو كان المخبر واحدا فيرشد الى ان خبر الواحد كاف كما سيأتي في قوله ويعرف السبق بخبر عدل رواية الخ (قوله باخرى) اي بطائفة اخرى (قوله أتموها ظهرا) اي كالمخرج الوقت وهم فيها مغنى ونهاية قال الرشيدى قوله مر أتموها ظهرا لا يخفى اشكاله لان قضية الاخذ بقول المخبرين وجوب الاستئناف لان حاصل اخبارهم بسبق اخرى لهم ان تحرم هؤلاء باطل لوقوعه مسبوقا بجمعة صحيحة والفرق بين هذه وما لو خرج الوقت وهم فيها أنهم هناك أحرما بالجمعة في وقتها والصورة أنهم يحملون خروجهم في أثنائها فعذروا بخلاف هذا فتأمل اه (قوله والاستئناف افضل) اي ليصح ظهري بالاتفاق مغنى (قوله ومحله) اي محل جواز الامرين و (قوله ان لم يمكنهم الخ) اي فيما اذا اتسع الوقت ولا لزومهم الا تمام ظهرا اخذنا ما ياتي (قوله ويعلم السبق بخبر عدل) فإخبار العدل الواحد كاف في ذلك كما استظهره شيخنا مغنى ونهاية (قوله بخبر عدل رواية الخ) صورهما لان كلا لا يلزمه الجمعة فيصح تركه للجمعة والاخبار بالسبق سم وعبرة ع ش أى أو غيرهما من لا يمتنع عليه التخلف لقرب محله من المسجد وزيادته على الأربعين لتصح الخطبة في غيبته اه (قوله خبر الغير) اي إذا لم يبلغوا عدد التواتر (قوله لا مدخل له فيه) اي للغير في العدد (قوله لاناظته الخ) اي فلا يطلع عليه الغير قول المتن (وفي قول أن كان الخ) قال البلقينى هذا القول مقيد في الامكان لا يكون وكيل الامام مع السابقة فان كان معها فالجمعة هي السابقة نهاية ومغنى (قوله ولا) اي وإن قلنا بصحة السابقة مطلقا (قوله جمعة أهل البلد) اي جمعة أكثرهم المصلين مع الامام مغنى (قوله الذى ولاه) الضمير المستتر للضاف كما هو صريح صنيع النهاية أو للمضاف اليه كما هو صريح صنيع المغنى والاول اكثر استعمالا وافيدنا (قوله اذن) اي السلطان او نائبه (قوله اماما ما يجوز الخ) محترز قوله المتقدم حيث لا يجوز فيه التعدد (قوله ثم تبطل الزائدات) اي فيجب غلى مصلها ظهريومها نهاية (قوله ومن شك) اي عند الاحرام بدليل ما ياتي من السؤال والجواب ولا يخفى أن هذا الشك حاصله الشك في أن جمعته من القدر الزائد على الحاجة فهي باطلة او المحتاج اليه فهي صحيحة سم اقول وكذا حكم الشك بعد الفراغ كما يأتي في قول المصنف فلو وقعنا معا وشك استؤفت الخ وشرحه (قوله في أنه من الاولين الخ) وهذا موجود الان في حق كل من أهل مصر لان كلامهم لا يعلم هل جمعته سابقة أولا ومعلوم لكل احد ان هناك فوق الحاجة فيجب عليه فعل الظهر ع ش ويأتي عن شيخنا مثله (قوله او الآخرين) اي والفرض ان هناك مالا يحتاج اليه يقينا حلي (قوله لزمته الاعادة) اي إعادة الجمعة سم اي كما هو ظاهر كلام الشارح وفيه ان الشك لا يزول باعادة الجمعة فالظاهر ما جزم به النهاية من لزوم الظهر عبارته ومن لم يعلم هل جمعته من الصحيحات او غيرها وجب عليه ظهريومها وحمل ع ش والسكردى كلام الشارح على ما يوافقه ففسر الاعادة فيه باعادة الجماعة ظهرا (قوله ان يظهر) اي ما حرم به المترددو (قوله من السابقات الخ) أى وأنه هو السابق (قوله تلزمه الاعادة) اي إعادة الجماعة وهو ظاهر إن علم أن وقت الحاجة لم ينقض فان علم انقضاءه لم تلزم الاعادة بل لم تجز وقد فاتته الجماعة وإن شك فهل يعيد ثم إن لم يظهر شيء تلزم الاعادة ايضا ويعود التفصيل المذكور او كيف الحال سم وقوله إن علم ان وقت الحاجة الخ وفيه

كان لو خرج أدركها حيث شق الحضور (قوله بخبر عدل رواية أو معذور) صورهما لان كلا لا يلزمه الجماعة فيصح تركه للجمعة والاخبار بالسبق (قوله ومن شك) اي عند الاحرام بدليل ما ياتي من السؤال والجواب ولا يخفى أن هذا الشك حاصله الشك في أن جمعته من القدر الزائد على الحاجة فهي باطلة او المحتاج اليه فهي صحيحة فهل حكمه كافي قوله فلو وقعنا معا وشك استؤفت الجماعة وهل قضية ذلك أنه إذا استأنفها برى حيث لم يقارن استئناف القدر الزائد وإن سبقه بالفعل أولا لان مقتضى شك عدم اجزائهم ما فعلوه أولا فليتأمل (قوله تلزم الاعادة) أى إعادة الجماعة وهو ظاهر إن علم أن وقت الحاجة لم ينقض فان علم انقضاء لم تلزم الاعادة بل لم تجز وقد فاتته الجماعة وإن شك فهل يعيد ثم إن لم يظهر شيء تلزم الاعادة ايضا ويعود التفصيل

فصحت لذلك لان الاصل عدم مقارنة المبطل ثم ان لم يظهر شيء تلزم الاعادة

(والمعتبر سبق التحريم)
برأه كبر من الامام وان لم
يلحقه الاربعون إلا بعد
إحرام أربعين المتأخر لان
بالرأيتين الاعتقاد والعدد
تابع فلم يعتبر وقيل هو
المعتبر وبذلك أن الامام
لو سلم في الوقت والقوم
خارجه فلا جمعة للجميع
ويجب بانه يغتفر للتمييز
في السبق لكون الكل
في الوقت مالم يغتفر ثم
لان الوقت هو الاصل
كما س (وقيل سبق الهمة
وقيل سبق التحلل) وهو
السلام أى ميم المتأخر
منه من عليكم أو السلام كما
هو ظاهر وذلك لان بعده
من عروض مفسد للصلاة
بخلاف التحريم (وقيل)
المعتبر السبق (بأول
الخطبة) بناء على أن
الخطبتين بدل عن الركعتين
(فلو وقعتا) بمحل يمتنع
تعددهما فيه (معاً أو شك)
أو قعاً معاً أو مرتباً
(استؤنف الجمعة) ان اتسع
الوقت لتدافهما في المعية
واحتمالها عند الشك مع
أن الاصل عدم وقوع جمعة
بجزئية في حق كل طائفة ولا
أنزل تردد مع اخبار العدل
لان الشارع أقام اخباره
في نحو ذلك مقام اليقين

أنه إذا علم ذلك فامعنى لزوم الاعادة وقوله أو كيف الحال ويظهر أنه يصير الى ضيق الوقت فان تبين ان جمعة
من الصحيحات فلا شىء عليه وإلا فيجب عليه الظهور ثم رايه قال الكردي قوله تلزم الاعادة أى إعادة تظاهرها
لا جمعة لا هنا غير ممكنة هنا كما هو ظاهر وعلم من هذا وما مر في الجملة من انه لو اقتدى بمن يجوز كونه امياً ولم
يتبين كونه قارئاً لزمته الاعادة انه لو شك في بعض من الاربعين المحسوبين انه من اهل الكمال ام لا ولم
يتبين الحال لزمته الاعادة لان كل واحد امام بالنسبة الى الآخرين اه أى على ما يأتى في الشرح خلافاً للنهية
والمغنى وغيرهما (قوله برأه كبر) الى قوله وقيل في النهاية الى قوله ويجاب في المغنى (قوله برأه كبر الخ)
أى وان سبقه الآخر بالهمز مغنى (قوله الاربعون) أى تكملة الاربعين عبارة النهاية والمغنى تسعة
وثلاثون (قوله المتأخر) أى الامام المتأخر لإحرامه عن إحرام آخر (قوله لان الخ) تحليل للبت
(قوله تبين الاعتقاد) أى وتعين جمعته للسبق وامتنع على غيره افتتاح جمعة أخرى نهاية ومغنى (قوله)
وقيل الخ) عبارة المغنى وقيل الثانية هى الصحيحة لان الامام لا عبرة به مع وجود أربعين كاملين بدليل انه لو
سلم الامام في الوقت الخ (قوله كبر) أى في شرح والمسبوق كغيره (قوله سبق الهمة) أى من الله
مغنى (قوله من عليكم الخ) بيان للتأخر سم عبارة الكردي قوله من عليكم أى ان أخره من السلام كما
هو المعلوم (قوله أو السلام) أى ان أخره من عليكم بان قال عليكم السلام اه (قوله بمحل) الى التنبيه في
النهاية والمغنى إلا قوله للترددان لاحتمال تقدم قول المتن (استؤنف الجمعة) أى فلوايس من استئنافها
صلى الظهر وفي هذه الحالة يتجه امور منها نذب سنة الجمعة القليلة دون البعدية اما نذب القليلة فتبعا
لوجوب الاقدام على الجمعة لاحتمال ان يسبق واما عدم نذب البعدية فلانه بالمعية او الشك تبين عدم
أجزائها ومنها أن يجب كفاية الجماعة في الظهر لانه الذى صار فرض الوقت (فرع) حيث تعددت
الجمعة طلب الظهر وجوبا ان لم يجز التعدد وندابان جازخرو جامن خلاف من منع التعدد مطلقا أى سواء
كان بقدر الحاجة او زاد عليها سم (قوله لتدافهما في المعية) أى فليست إحداهما اولى من الاخرى
مغنى (قوله مع الاصل الخ) لا يقال هذا بعينه موجود فمما لو شك هل فى الاما كن غير محتاج اليه او لا وقد
قلتم فيها بعدم وجوب الاعادة لانا نقول الاحتمال في هذه الصورة اخف من الاحتمال في المعية لان الشك في
المعية شك فى الاعتقاد حلى اه بجيرى (قوله ومع أخبار العدل) أى بالسبق بقى مالم تعارض عليه بخبر ان
فى الزركشى انه يقدم الخبر بالسبق لان معه زيادة علم ونازه فى الايعاب بان السبق إنما يرجع إذا كان

المذكور أو كيف الحال فليحرر (قوله والمعتبر سبق التحريم برأه كبر الخ) فان قلت بتام الرأيتين الدخول من
اول التكبير فمن سبق باوله وان تأخرت رأؤه عن راء الاخر يتبين سبقه لياه فكان ينبغي اعتبار الابداء قلت
السابق بالرأيتين دخوله قبل تمام إحرام لاخر فيحتمل إحرامه لا اعتقاد جمعته قبل تمامه وهو مانع من انعقاده
فليتأمل فقد اوضح اعتبار الاتهام (قوله فى المتن) فلوايس من استئنافها
صلى الظهر وفي هذه الحالة يتجه امور منها نذب سنة الجمعة القليلة دون البعدية اما نذب القليلة فتبعا لجواز
اقدامه على الجمعة وإنما جاز الاقدام عليها بل وجب لاحتمال ان يسبق ومن لازم مشروعية اقدامه عليها
مشروعية سنتها المتقدمة وإلا لا امتنع الاقدام ايضا على الجمعة واما عدم نذب البعدية فلانه بالمعية او الشك
تبين عدم اجزائها وان ما وقع ليس فرض وقته فلم يبق بل القياس انقلاب ما وقع من الجمعة وقبلتها نقلا
مطلقا ومن هنا يظهر ان نذب القليلة منوط بجواز الاقدام على الجمعة والبعدية منوطة باجزاء الجمعة التى
فعلها ومنها ان يجب كفاية الجماعة في الظهر لانه الذى فرض الوقت والجماعة فى فرض الوقت واجبة
كفاية فليتأمل (قوله فى المتن استؤنف الجمعة) فلوايس من استئنافها صلى الظهر واكتفى شيخنا الشهاب
الرملى بالياس بان جرت العادة بعدم استئنافها وشرط شيخنا عبد الحميد الياس الحقيقى بان يضيق الوقت
ويؤيده انهم لو لم يفعلوا شيئا مطلقا امتنع الظهر إلا عند ضيق الوقت فليتأمل (فرع) حيث تعددت
الجمعة طلب الظهر وجوبا ان لم يجز التعدد وندابان جازخرو جامن خلاف من منع التعدد مطلقا أى سواء كان

انه لا يجوز الاستئناف مع التعدد إلا ان علم انه بقدر الحاجة فقط وإلا فلا فائدة له وانه مادام الوقت متسما لا تصح الظهر إلا ان وقع الياس من الجمعة اخذا بما مر آنفاً وأن هذه الظهر هي الواجبة ظاهراً فتقع الجمعة فيها فرض كفاية لاستنفاد الاذان لها ان لم يكن أذن قبل والاقامة لها ولا ينافيه قوله السابق تسن الجماعة في ظهورهم لان الغرض ثم هو الجمعة وقد وقعت صحيحة بجزئته وان المراد بالشك في المعية وقوعها على حالة تمكن فيها المعية وكذا الباقي فلا يقال لو شك بعض الاربعين دون بعض ما حكمه نعم يظهر أنه لو أخبر بعض الاربعين عدل بسبق جمعهم لم يلزمهم استئناف لانهم غير شاكين بخلاف الباقيين يلزمهم ان امكنهم بشروطه ولا لاحتمال تقدم احدهما في مسألة الشك فلا تصح الاخرى لان المدار على ظن المكلف دون نفس الامر لكن يسن مراعاته بأن يصلوا بعدها الظهر (وان سبقت احدهما ولم تعين) كان سميع مسافر مثلاً تكبيرتين مثلاً حقنتين وجهل المتقدمة منهما (أو تعينت ونسيت

مستنده يحصل زيادة العلم وما هنا ليس كذلك والحق أنها متعارضان فيرجع ذلك للشك وهو يوجب استئناف الجمعة عش (قوله ولا لاحتمال تقدم احدهما الخ) عبارة المغنى والنهاية قال الامام وحكم الائمة بانهم إذا عادوا الجمعة برئت ذمتهم مشكل لاحتمال تقدم احدهما فلا تصح اخرى فاليقين ان يقيموا الجمعة ثم ظهر اقل في المجموع وما قاله مستحب ولا فالجمعة كافية في البراءة كما قالوه لان الاصل عدم وقوع الجمعة قال غيره ولا ان السبق إذا لم يعلم او يظن لم يؤثر احتماله لان النظر الى عدم المكلف او ظنه لا الى نفس الامر اه (قوله فلا تصح الاخرى) اي المستأنفة بصرى (قوله انه لا يجوز الاستئناف الخ) أي محل يجب فيه الاستئناف ليكون التعدد فيه فوق الحاجة وقعت هذه الجموع معاً يقينا او شكاً عبارة المغنى فائدة الجمع المحتاج اليها مع الزائدة عليه كالجمعة المحتاج الى احدهما ففي ذلك التفصيل المذكور فيهما كما افتي به البرهان ابن ابي شريف هو عبارة شيخنا ولو تعددت الجمعة بمحل يتمتع فيه التعدد وازادت على قدر الحاجة في محل يجوز فيه التعدد كان للمسئلة خمسة احوال الاولى ان تقام معاً فبطلان فيجب ان يجتمعوا او يعيدوها جماعة عند اتساع الوقت الثانية ان تقام تباعداً السابقة هي الصحيحة واللاحقة باطلة فيجب على أهلها صلاة الظهر الثالثة ان يشك في السبق والمعية فهمى كالحالة الاولى الرابعة ان يعلم السبق ولم تعلم عين السابقة فيجب عليهم الظهر لانه لا سبيل الى اعادة الجماعة مع يقين وقوع جمعة صحيحة في نفس الامر لكن لما كانت الطائفة التي صحت جمعها غير معلومة وجب عليهم الظهر الخامسة ان يعلم السبق ولم تعلم عين السابقة لكن نسيت وهي كالحالة الرابعة في مصر نايجب علينا فعل الجمعة ولا لاحتمال ان تكون جمعتنا من العدد المحتاج اليه ثم يجب علينا فعل الظهر لاحتمال ان تكون من العدد غير المحتاج اليه مع كون الاصل عدم وقوع جمعة بجزئته اه (قوله مع التعدد) اي تعدد المستأنفة (قوله انه) اي التعدد في الاستئناف (قوله ولا) اي بان زاد عليه يقيناً او شكاً (قوله لا تصح) كذا في اصله بخطه وفي نسخة الظهر على انه فاعل وهي اظهر وان كانت من تصرف الذنساخ بصرى (قوله وانه مادام الوقت متسماً الخ) واكتفى شيخنا الشهاب الرملى اي والنهاية بالياس العادى بان جرت العادة بعدم استئنافها وشرط شيخنا عبد الحميد اى كالشارح الياس الحقيقى بان يضيق الوقت ويؤيده انهم لو لم يفعلوا شيئاً مطلقاً امتنع الظهر إلا عند ضيق الوقت فلي تأمل سم (قوله بما مر انفاً) اي في التنبيه السابق في شرح الى الياس من ادرالك الجمعة (قوله ويسن الاذان لها الخ) اي والسنة القليلة والبعدية عبارة شيخنا ومحل سن البعدية الجمعة ان لم يصل الظهر معها اى وجوباً وندباً وإلا قامت قبلية الظهر مقام بعدية الجمعة فيصلى قبلية الجمعة ثم قبلية الظهر ثم بعديته ولا بعدية للجمعة حيث نذاه (قوله اذن قبل) اى ولو بقصد الجمعة (قوله والاقامة الخ) اى تسن لها الاقامة مطلقاً (قوله ولا ينافيه) اى وقوع جماعة ذلك الظهر فرض كفاية (قوله السابق) اى عن قريب (قوله في ظهورهم) اى من لا جمعة عليهم (قوله لان الفرض) اى اصاله (ثم) اى في بلد الجمعة (قوله وان المراد الخ) عطف على قوله انه لا يجوز الخ (قوله وقوعها الخ) اى فتي وقعا على هذه الحالة استؤنفت الجمعة وجد الشك بالفعل ولا (قوله وكذا الباقي) اراد به الترتيب قاله الكردى ويظهر ان مراد الشارح بالباقي الشك في انه من الاو والين الخ او في ان التعدد لحاجة او لا (قوله فلا يقال لو شك الخ) يعنى فتي كان المراد بالشك في المعية او في الباقي ما ذكر فلا يتبع بعض حكم الاربعين لان الوقوع على الحالة المذكورة امر مضاف الى الجميع (قوله نعم يظهر الخ) تصور لشك البعض يعنى في هذه الصورة يحتتمل شك البعض لافى الصورة الاولى قاله الكردى اقول بل يحتمل فيها ايضا بان يخبر احدى الطوائف عدل بان جمعتهما من السابقات او عدول بان تعود لحاجة فلي تأمل (قوله لم يلزمهم الخ) اى لما مر ان الشارع اقام اخباره الخ وقضيته عدم جواز الاستئناف ايضا (قوله ان امكنه الخ) الاولى جمع الضمير اى وان لم يمكن استئناف الجمعة فيجب الظهر قول الماتن (وان سبقت احدهما ولم تعين الخ) وقد افتي الوالدرحمه الله تعالى في الجمع الواقعة في مصر لان بانها صحيحة سواء وقعت معاً او مرتباً الى ان ينهى عسر بقدر الحاجة أو زائداً عليها (قوله وان سبقت احدهما ولم تعين أو تعينت ونسيت

صلوا اظهرا) لتيقن وقوع جمعة صحيحة (٤٣٠) في نفس الامر لكنها غير معلومة لمعية منها والاصل بقاء الفرض في حق كل فلز متبها الظهر

الاجتماع بأمكنة تلك الجمع فلا يجب على أحد من مصلحيها صلاة ظهر يومها لكنها تستحب خر جامن خلاف من منع تعدد الجمعة بالبلدة وأن عسر الاجتماع في مكان فيه ثم الجمع الواقعة بعد انتهاء الحاجة الى التعدد غير صحيحة فيجب على مصلحيها اظهرا يومها نهاية قال ع ش قوله مر لكنها تستحب الخ هذا مفروض فيها إذا تعددت واحتمل كون جمعة مسبوقه ما إذا لم تعدد او تعددت وعلما انها السابقة فلا يجوز اعادة الجمعة بمحل لا اعتقاد بطلان الثانية ولا ظهر السقوط فرضه بالجمعة ولم يخاطب بالظهر في ذلك اليوم اهو معلوم ان ما ذكره إذا كانت جمعة جامعة لسائر الشروط أيضا يقيمتا وظنا بخلاف ما إذا شك في بعضها كان ترددي في بعض الأربعين المحسوسين هل هو من اهل الكمال ام لا ولم يتبين الحال لزومه اعادة الجمعة ظهرا كما مر عن الكردى وباتى عن سم وايضا تقدم عن قريب عن شيخنا وع ش ما يتعلق بجمع مصر راجعه قول الماتن (صلوا اظهرا) ولا يقال انا او جنبنا عليه صلاتين الجمعة والظهر بل الواجب واحدة فقط لاننا لم نتحقق ما تبرا به الذمة او جنبنا كليهما ليتوصل بذلك الى براءة ذمته بيقين وهذا كالأولى احدى الخمس ولا يعلم غيبنا فانا نعلم ان الواجب عليه واحدة فقط ونلزمه بالخمسة لبراءته بيقين ثم رايت في حاشية الشيخ عبد البر الاجهورى على المنهج عن الرملى ما يوافقه ع ش (قوله كان سمع) الى قوله ع لافى النهاية والمغنى (قوله عملا بالاسواق) اى الجمعة وهو عدم جواز اعادة تيقن وقوع جمعة صحيحة (وفيه) اى الظهور وهو بقاء فرض الوقت وعدم سقوطه بما فعل من الجمعة (قوله باجماع) الى قوله ويشكل في النهاية والمغنى (قوله من يعتد به) احتراز عن قول ابن حزم بان عقادها بالواحد منفردا (قوله لكن في الركعة الاولى الخ) أى فقط فلو صلى الامام بأربعين ركعة ثم احدث فأنتم كل لنفسه اجزائهم الجمعة نهاية ومغنى و سم (قوله ولو بعد سلام من عداه الخ) اى وانصرفه الى بيته وبذلك بلغز فيقال لنا شخص احدث في المسجد فبطلت صلاة من في البيت شيخنا (قوله بطلت جمعة الكل) اى من حيث هى جمعة اخذنا ما تقدم بصرى (قوله ويشكل عليه) اى على بطلان جمعة الكل بذلك الحدث (قوله ما ياتى) اى فى شرح ولو بان الامام جنبنا او محدثا (قوله وللتطهر منهم تبعاه) اى بخلاف ما لو بان الامام محدثا فقط او مع بعض بقية الأربعين لم تصح لاحد كى اى فى شرح ولو بان الامام محدثا الخ سم (قوله فيفرق الخ) المتبادر من هذا الفرق عدم التعويل فيه على ما يتبادر من احدث وبان محدثا من طر والحدث فى الاول وكونه من اول الصلاة فى الثانى وانه لا فرق بينهما فى الموضعين وان مدار الفرق ليس إلا على ظهور البطلان قبل السلام وعدم ظهور ذلك سم وفى البصرى ما يوافقه (قوله تبين الحدث الخ) اى بعد سلام الكل (قوله لما ياتى) أى فى شرح ولو بان الامام جنبنا الخ (قوله ان جماعة المحدثين) اى الجماعة معهم سم (قوله فان خروج احد الاربعين) اى حسا بالانصراف بالفعل ومثله ما إذا تبين الحدث للقوم فى اثناء الصلاة بلا انصراف بصرى (قوله تلك) اى ما ياتى (قوله حينئذ) لا يظهر له فائدة (قوله واختلفوا الخ) فينبغى لمن لا تتعقده ان لا يحرم بها الا بعد احرام أربعين ممن تتعقدهم شرح بافضل ولا يخفى ما فيه من الحرج الشديد (قوله عجزت عليه) وجرى عليه ايضا شرح المنهج والتحفة واعتمد النهاية والمغنى والشهاب الرملى وفتح

عملا بالاسواق فيها وفيه (وفى قول جمعة) لان المفعولين غير مجزئين (الرابع الجاعة) باجماع من يعتد به لكن فى الركعة الاولى بخلاف العدد لا بد من بقائه الى سلام الكل حتى لو احدث واحد من الاربعين قبل سلامه ولو بعد سلام من عداه منهم بطلت جمعة الكل وقد يشكل عليه ما ياتى انه لو بان الاربعون او بعضهم محدثين صحت للامام لا استقلاله وللتطهر منهم تبعاه وقد يجاب بان الذى دل عليه صميمهم حيث غيروا هنا باحدث وسم ببيان أن الفرض هنا أنه ظهر بطلان صلاته قبل سلامه وحينئذ فيفرق بان العدد ثم وجدت صورته الى السلام فلم يؤثر تبين الحدث الراجع له لما ياتى ان جماعة المحدثين صحيحة حسبا وانوا بخلاف ما هنا فان خروج احد الاربعين قبل سلام الكل ابطال وجود صورة العدد قبل السلام فاستحال القول بالصحة هنا وعليه فلو لم يكن حدث الواحد هنا إلا بعد سلامه وسلامهم لم يؤثر لانه من جزئيات تلك حينئذ واختلفوا فى اشتراط تقدم احرام من تتعقدهم على غيرهم والمنقول الذى عليه جمع محققون كابن الرفعة والاسنوى وغيرهما أنه لا بد منه وجريت عليه فى شرح العباب وردت ما أطال به المنتصرون لاسيما الزركشى

الجواد عدم الاشتراط هو المعتمد كرى على بافضل وقوله والتحفة فيه توقف بل اخر كلام التحفة كالصرح
 في عدم الاشتراط (قوله لعدم الاشتراط) متعلق بالمتصرفون وافق بعدم الاشتراط الشهاب الرملى سم (قوله
 بما يؤيدهم) اى المتصرين و (قوله مامر انفا) اى فى شرح والمعتبر سبق التحريم و (قوله وما ياتى) اى فى
 المتن انفا (قوله وعلى الاول) اى الاشتراط (قوله مامر) اى فى الجماعه فى شرح او حال باب نافذ كرى
 (قوله هنا) اى فى الجمعة (قوله عدم اشتراط ذلك) اى تاخر الافعال و (قوله ثم) اى فى الرابطة (قوله ونية
 الاقتداء) الانسب لاستثناها الاتى حذفه هنا (قوله مامر) اى فى باب الجماعة معنى (قوله الانية الاقتداء
 الخ) اقتصر النية والمعنى على استثناء الامامة عبارة التما فى نية الامامة فتجب هنا فى الاصح لنحصله
 الجماعة اه ولعل وجهه ان نية الاقتداء شرطى جماعه غير الجماعة ايضا قول المتن (ان تقام باربعين) اى
 منهم الامام ومحل ذلك فى غير صلاة ذات الرقاع اما فيها فيشترط زيادتهم على الاربعين ليحرم الامام باربعين
 ويقف الزائد فى وجه العدد ولا يشترط بلوغهم اربعين على الصحيح لانهم تبع الاولين نهاية اى بل يكتفى
 بواحد كما ياتى فى صلاة الخوف ع ش قول المتن (باربعين) اى لو كانوا ملتصقين كما قاله الرحمانى نقل عن
 الرملى شيخنا عبارة سم ولو وجد بدنان ملتصقان بحيث عدان اثنين فى باب الميراث فهل يعدان هنا اثنين الوجه
 انها يعدان هنا اثنين بل فى عبارة ابن القطان ان حكمهما حكم الاثنين فى سائر الاحكام مراه وسئل
 البلقينى عن اهل قرية لا يبلغ عددهم اربعين هل يصلون الجمعة او الظهر فاجاب رحمه الله تعالى بانهم يصلون
 الظهر على مذهب الشافعى وقد اجاز جمع من العلماء ان يصلوا الجمعة وهو قوى فاذا قلدر اى جميعهم من قال
 هذه المقالة فانهم يصلون الجمعة وان احتاطوا فاصلوا الجمعة ثم الظهر كان حسنا فتح المعين وتقدم عن الجرهمى
 ما يوافقه فى رسالة الجمعة للشيخ عبدالفتاح الفارسى سئل الشيخ محمد بن سلمان الكردى ثم المدنى رحمه الله
 تعالى ان الجمعة اذا لم تستوف الشروط وصليت بتقليد احد المذاهب واراد المصلون اعادتها ظهرا هل
 يجوز ذلك ام لا و اجاب بان ذلك جائز لا يمنع منه بل هو الاحوط خروجا من الخلاف وما فى الامداد ولا يجوز
 اعادة الجمعة ظهرا وكذا عكسه لغير المعذور فحل عند الاتفاق على صحة الجمعة لا عند وجود خلاف قوى فى
 عدم صحتها نعم لمذهب الغير فى صحة الجمعة شروط لا بدق جواز تقليده من وجودها والا فلا تصح الجمعة على
 مذهبه ايضا فرار من التلقيق الممنوع اجماعا ومن الشروط المعتبرة فى مذهب مالك القائل بانعقادها
 باثنى عشر رجلا طهارة الثوب والبدن والمكان عن المني والوضوء بالشك فى الحدث ومسح جميع الراس
 فى الوضوء والموا الالة بين اعضاء الوضوء والدلك فى الوضوء والغسل ووضع الانف على الارض فى السجود
 ووضع اليدين مكشوفتين على الارض فيه ونية الخروج من الصلاة وان يكون الامام بالغوا وان لا يكون فاسقا
 مجاهر او ان يكون الخطيب هو الامام وان تكون الصلاة فى المسجد الجامع وسئل رحمه الله تعالى اذا فقدت
 شروط الجمعة عند الشافعى فما حكمها و اجاب بانه يحرم فعلها حينئذ لانه تلبس بعبادة فاسدة نعم او قال بصحتها
 من يجوز تقليده وقلده الشافعى تقليدا صحيحا مجتمع الشروطه جاز فعلها حينئذ بل يجب ثم اذا ارادوا اعادتها
 ظهر اخر وجام من الخلاف فلا بأس به بل هو مستحب حينئذ ولو منفردا و قولهم لا تعداد الجمعة ظهر محلها فى غير
 المعذورين ومنهم من وقع فى صحة جمعة خلاف وسئل الشيخ محمد صالح الرئيس مفتى الشافعية بمكة المشرفة
 رحمه الله تعالى هل يسن اعادة الجمعة ظهرا اذا كان امامها مخالفا و اجاب بقوله نعم تسن اعادتها ظهرا حينئذ
 ولو منفردا و قولهم كل صلاة جرى فيها خلاف تسن اعادتها ولو فرادى ولا تنك ان هذه مما جرى الخلاف فى
 صحتها كانه على ذلك التحفة فى باب صلاة الجمعة وسئل رحمه الله تعالى عن اهل قرية دون الاربعين يصلون
 الجمعة مقلدين للامام مالك فى العدد مع جهلهم بشروط الجمعة عنده وقال لهم امامهم صلوا ويكتفى بذلك التقليد
 و اجاب بقوله نعم حيث نقصوا عن الاربعين جاز التقليد للامام مالك لكن مع العلم بالشروط المعتبرة عنده

(قوله لعدم الاشتراط) ائفى بعدم الاشتراط شيخنا الشهاب الرملى (أن تقام باربعين) لو صلاها الاربعون فى
 قرية اخرى ثم حضروا قريتهم واعادوها فينبغى صحة تلك الاعادة وهل يسقط عنهم اسم التعطيل او تدفعه

لعدم الاشتراط يمكن بما
 يؤيدهم مامر انفا ان
 اجرام الامام هو الاصل وانه
 لا عبرة باحرام العدد وما ياتى
 انه لو بان حدث المامو من
 انعقدت للامام فعلم ان من
 لم تنعقد بهم وغيرهم كلهم
 تبع للامام وانها حيث
 انعقدت له لم ينظر للمامو ومن
 قيل وعلى الاول لا بد من
 تاخر افعالهم عن افعال
 من تنعقد به كالا حرام
 انتمى وهو بعيد جدا
 لوضوح الفرق بين الاحرام
 وغيره كما مر فى الرابطة فى
 الموقف بل الصواب هنا
 عدم اشتراط ذلك وان قلنا
 باشتراطه لم لوضوح الفرق
 بين البابين (وشرطها) اى
 الجماعة فيها (كغيرها)
 من الجماعات كالقرب
 ونية الاقتداء وعدم المخالفة
 الفاحشة والعلم بافعال
 الامام وغير ذلك مامر لا
 نية الاقتداء والامامة فانها
 شرطان هنا لانعقاد كما
 مر اذ لا يمكن انعقاد الجمعة
 مع الانفراد (و) واختصت
 باشتراط امور اخرى منها
 (ان تقام باربعين)

والعمل به أيضا وتسبب الاعادة وأما قول امامهم لهم ويكفي الخ فان أراد بذلك أنه لا يشترط العلم بالشرط فهو قول غير صحيح انتهى ما تيسر نقله من تلك الرسالة باختصار (قوله وان كان) الى المتن في النهاية الا قوله وقياسه الى او من الجن (قوله وان كان بعضهم الخ) اي المتوطن بهذا المحل وهو شامل للامام وهو متجه وان بادر مرر بالمخالفة وينبغي صحة الاعادة المذكورة من كلهم ايضا سم (قوله او من الجن الخ) عطف على قوله صلاها عبارة النهاية وتنقد باربعين من الجن أو منهم ومن الانس قاله القمولى وقيد الدميرى في حياة الحيوان ؛ اذا تصوروا بصورة بنى آدم اه قال سم هذا الى التقييد جرى على الغالب لا شرط بل حيث علم اوطن انهم جن ذكور كنى وان تصوروا بصورة غير بنى آدم مرر اه واقره عش واعتمد القمولى وشيخناو البصرى التقييد عبارة شيخنا ولو كان الاربعون من الجن صحت بهم الجمعة كفى الجواهر حيث علمت

ذكورتهم وكانوا على صورة الادميين وقال بعضهم لا يشترط كونهم على صورة الادميين بخلاف ما لو كانوا من الملائكة لانهم غير مكلفين اه وسأتى عبارة البصرى (قوله كما قاله القمولى) قد يقتضى الاكتفاء بكون بعض الاربعين من الجن انه لو اقامها اربعون من الجن مستوطنون بالقرية لم ياتهم انس القرية بتعطيل القرية منها حتى يجوز لهم الذهاب لفعلمها في قرية اخرى وقد يستبعد ذلك فليحذر سم على حج اه عش (قوله ان علم الخ) وهل يشترط لصحتها منهم كونهم في ارضنا او في الارض الثانية ام لا يشترط فتعقدهم وان كان مسكنهم في الارض السابعة من ذلك البلد فيه نظر والا قرب الثاني بدليل قولهم من وقف ارضاسرت وفتيتها الارض السابعة وهو صريح في ان كل من كان فيها هو من اهلنا نعم ان كان بينهم وبين الامام مسافة تزد على ثلثمائة ذراع في غير المسجد لا تصح للبعد كالانس اذا بعدوا عن الامام عش وفيما استقر به نظر ظاهر اذ غير ارضنا لا يعد وطننا (قوله يعز مدعى الخ) ان قلنا بكفر مدعى رؤيتهم فهو مرتد والمراد لا يعز اول مرة مرر عبارة النهاية بكفر مدعى الخ وفيه نظر ايضا لاننا نسلم ولا مخالفته للقران لان قوله تعالى انه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم يحتمل ان المراد به ان الغالب رؤيتهم لنا من غير ان نراهم فلا ينبغي وقوع رؤيتنا اياهم ولو سلم فلا بد في الكفر من علمه ان ذلك هو المراد في الاية وان لا يقصد الكذب والافلا يتجه الكفر فليتامل سم عبارة البصرى بعد كلام نصها فالجواب انه لو قيل في المقام انعقاد الجمعة بهم لا بد من تصورهم بصورة بنى آدم وفي مقام عدم تكفير مدعى رؤيتهم على غير صورهم الاصلية لا فرق لكان له وجه وجهه فليتامل وقوله لانه حينئذ يخالف للقران ان قد يقال ليس في الاية الشريعة ما يقتضى عموم الاحوال والازمان فيمكن في صدقها ثبوت هذه الخاصية لهم في الجملة فليتامل ثم رايت ايضا وى اشار لذلك في تفسيره فراجع اه (قوله وذلك) اي اشترط الاربعين (قوله لما صبح ان اول جمعة صليت الخ) عبارة المعنى لما روى البهيقي عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا الاربعين

وان كان بعضهم صلاها في قرية اخرى على ما يحته جمع وقياسه ان المريض لو صلى الظهر ثم حضر حسب ايضا او من الجن كما قاله القمولى ان علم بعد العلم بوجودهم وجود الشرط فيهم وقول الشافعى يعز مدعى رؤيتهم محمول على مدعيها في صورهم الاصلية التي خلقوا عليها لانه حينئذ يخالف للقران وذلك لما صبح ان اول جمعة صليت بالمدينة كانت باربعين والغالب على احوال الجمعة التعبد

اذا قصدوا ابتداء ان يعودوا الى قريتهم لا عادت فيها فيه نظر (قوله وان كان بعضهم) اي المتوطن بهذا المحل وهو شامل للامام وهو متجه وان بادر مرر بالمخالفة (او من الجن) قد يقتضى الاكتفاء بكون بعض الاربعين من الجن انه لو اقامها اربعون من الجن مستوطنون بالقرية لم ياتهم انس القرية بتعطيل القرية منها حتى يجوز لهم الذهاب لفعلمها في قرية اخرى وقد يستبعد ذلك فليحذر (قوله ان علم وجود الشرط فيهم) وقيد الدميرى في حياة الحيوان بما اذا تصوروا بصورة بنى آدم هذا جرى على الغالب لا شرط بل حيث علم اوطن انهم جن ذكور كنى وان تصوروا بصورة غير بنى آدم مرر ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من كفر مدعى رؤيتهم عملا باطلاق النص لانه محمول على من ادعى رؤيتهم على ما خلقوا عليه وكلامنا فيمن ادعى ذلك على صورة بنى آدم شرح مرر اقول اما قوله اول وقيد الدميرى الخ ففيه نظر لاننا نسلم ولا مخالفته للقران لان قوله تعالى انه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم يحتمل ان المراد به ان من شأنهم رؤيتهم لنا من غير ان نراهم او ان الغالب ذلك فلا ينبغي وقوع رؤيتنا اياهم ولو سلم فلا بد من الكفر من علمه ان ذلك هو المراد في الاية وان لا يقصد الكذب والافلا يتجه الكفر فليتامل (قوله وقول الشافعى يعز) ان قلنا بكفر مدعى رؤيتهم فهو

رجلا قال في المجموع قال أصحابنا وجه الدلالة أن الأمة اجتمعوا على اشتراط العدد والاصل الظاهر فلا تجب الجمعة إلا بعد ثبت فيه توقف وقد ثبت جوازها باربعين وثبت صلوا كما يتم في أصلي ولم يثبت صلاتها بها باقل من ذلك اهـ وعبارة النهاية الخبر كعب بن مالك قال أول من جمع بنا في المدينة أسعد بن زرارة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة في تقيع الخضعات وكنا اربعين وخبر ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا اربعين رجلا وقول جابر مضت السنة في كل ثلاثة إماما وفي كل اربعين جمعة اخرجه الدارقطني وقول الصحابي مضت السنة كذا وله قال صلى الله عليه وسلم ولقول صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع اربعون فعليهم الجمعة وقوله صلى الله عليه وسلم لا جمعة الا في اربعين اهـ قال عشر قوله وقول جابر مضت السنة اخرجه الدارقطني والبيهقي وفيه عبد العزيز قال الدارقطني منكر الحديث وقال البيهقي هذا الحديث لا يحتاج بمثله وحديث اذا اجتمع اربعون رجلا الخ اوردده صاحب التتمة ولا اصل له وحديث لا جمعة الا باربعين لا اصل له انتهى الحافظ ابن حجر في تخريج احاديث الرافي اهـ (قوله وقد اجمعوا) اي من يعتد به كما سرفلاير دخالة ابن حزم عبارة شيخنا قد اختلف العلماء في العدد الذي تنعقد به الجمعة على خمسة عشر قولا الاول تنعقد بالواحد وهو قول ابن حزم وعليه فلا يشترط الجماعة كما هو ظاهر الثاني باثنين كالجماعة وهو قول النخعي الثالث باثنين مع الامام عند أبي حنيفة وسفيان الثوري ومحمد والياث الرابع بثلاثة مع الامام عند أبي حنيفة وسفيان الثوري الخامس بسبعة عند عكرمة السادس بتسعة عند ربيعة التاسع بانثي عشر وهو مذهب الامام مالك الثامن مثله غير الامام عند اسحاق التاسع بعشرين في رواية ابن حبيب عن مالك العاشر بثلاثين كذلك الحادى عشر باربعين ومنهم الامام وهو اصح القولين عند الامام الشافعي الثاني عشر باربعين غير الامام وهو القول الآخر عند الامام الشافعي وقال عمر بن عبد العزيز وطائفة الثالث عشر بخمسين في رواية عن الامام احمد الرابع عشر ثمانون حكاه المازري الخامس عشر جمع كثير من غير حصر ولعل هذا الاخير ارجحهما من حيث الدليل قاله في فتح الباري اهـ (قوله) والاربعون اقل ما ورد (فرع) لو شك عند الاحرام في وجود العدد الذي تنعقد به الجمعة ينبغي ان لا يتعقد احرامه ولو شك بعد السلام منها في ذلك فهل يغتفر هذا الشك كالمشكوك بعد السلام من سائر الصلوات في شيء من شروطها فانه لا يضر كما تقدم في سجود السهو او لا ويفرق بين هذا الشرط وغيره من الشروط فيه نظر وقد يؤيد الثاني أنه لو شك بعد السلام حيث امتنع التعدد في أنها سبقت غير ها او قارنته أو سبقت به بطات مع ان سبقها غير ها حينئذ من شروط صحتها فدل على ان هذه الشروط الزائدة فيها اضيق حكما من بقية الشروط فليراجع سم وفي فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس سنل رحمه الله تعالى عن صلى الجمعة والحال هو شك هل فيها اربعون ام دون ذلك والحال فيها اربعون وشك هل في الاربعين اى او من لا يعرف شروط الجمعة ام لا ما حكم هذا الشك هل يضر ام لا وإذا لم يضر فهل يسن ان يصلي الظهر ام لا واجاب رحمه الله بقوله لو كان الشك في استيفاء العدد قبل الصلاة لا تصح معه الجمعة والشك بعدها لا يضر واما الشك في الامة ونحوها فلا يضر والله اعلم اهـ وياتى عن الفتاوى المذكورة ما يتعلق بالمقام (قوله وخبر الانقضاء الخ) عبارة النهاية واما خبر انقضاءهم فلم يبق الا اثنا عشر فليس فيه انه ابتدأها بانثي عشر بل يحتمل عودهم او عود غيرهم مع سماعهم اركان الخطبة اهـ قال الرشيدى قوله مر بل يحتمل عودهم اى قبل التحريم واحرم بالاربعين فالانقضاء كان قبل الصلاة في الخطبة كما صرح به رواية مسلم واما رواية البخارى انقضوا في الصلاة فمحتملة على الخطبة جمعاً بين الاخبار اهـ قول الماتن (مكلفاً) عبارة المغنى والنهاية وشرط كل

مرتد والمرتد لا يعزّر أول مرة مر (فرع) لو وجد دنانير ملتصقان بحيث عد اثنتين في باب الميراث في نحو حجب الام من الثلث الى السدس فهل يعدان هنا اثنتين الوجه انهما يعدان هنا اثنتين بل في عبارة ابن القطان ان حكمهما حكم الاثنتين في سائر الاحكام مر (فرع) لو شك عند الاحرام في وجود العدد الذي تنعقد به الجمعة ينبغي ان لا يتعقد احرامه ولو شك بعد السلام منها في ذلك فهل يغتفر هذا الشك كالمشكوك بعد

وقد أجمعوا على اشتراط
العدد والاربعون أقل
ماورد وخبر الانقضاء
محتمل (مكلفاً حراً ذكراً)
مبنياً ليخرج السكران بناء
على أنه مكلف

لأنها لا تلزم اضداده ولا
لنقصهم كما قدمه فلا تعتقد
بهم كما ذكره هنا فلا تكرر
بخلاف المريض ولو كل
العدد بخنثي وجبت الاعادة
وإن بان رجلا ولو أحرمت
باربعين فيهم خنثي فأنقض
واحد وبقي الخنثي لم تبطل
كما قاله جمع تبع السبكي لانا
تيقنا انعقادها ثم شككنا
في جود مبطل وهو انوثة
الخنثي فلا يضر لان الاصل
بقاء الانعقاد كان الاصل
بقاء الوقت وعدم المفسد
فيما لو شكوا فيها في خروجه
أو فيها أو قبلها في مسح الرأس
في الوضوء فقول بعضهم
تبطل في مسئلة الخنثي إذ لا
أصل هنا يرد ما قررته من
أن الاصل دوام صحتها
(مستوطنا) بمحل إقامة
فلا تعتقد بمن يلزمه حضورها
من غير المستوطنين لانه
صلى الله عليه وسلم لم يقيم
الجمعة بعرفة في حجة
الوداع مع غزوه على
الاقامة أباما وفيه نظر فانه
كان مسافرا إذا لم يقيم بمحل
أربعة أيام صحاح وعرفة
لا أبنية بها فليست دار اقامة
لأن إيجاب بأنه لا مانع
أن يكون عدم فعله الجمعة
لأسباب منها عدم أبنية
ومستوطن ثم ومر أول
باب صلاة المسافر

واحد منهم أن يكون مسلما مكلفا أي بالغاعا قلا حرا كاملا اه (قوله) لأنها لا تلتزم اضداده ولا
النهاية والغنى (قوله) لأنها لا تلتزم الخ) عبارة النهاية فلا تعتقد بالسكفار وغير المكلفين ومن فيه روق والنساء
والخنثى اه (قوله) اضداده ولا اه) ان دخل في الاشارة قوله بميزان السكران سم (قوله) بخلاف المريض
أي فان عدم لزومها له ليس لنقص فيه بل للتخفيف عنه فلا مانع من انعقادها به بصرى (قوله) وجبت
الاعادة) يحتمل ان يستثنى ما لو اعتقد من عدد الخنثي تمام العدد بغير الخنثي أو انه رجل واعتقد هو تمام العدد
بغيره أو أنه رجل ثم بان رجلا فيتجه أن لا إعادة لوجود الشرط في اعتقادهم وفي نفس الامر وكذا
يتجه عدم الاعادة لو بان في الاثناء خنثي ثم قبل طول الفصل ومضى ركن رجلا سم (قوله) باربعين) أي
غير الامام مغنى (قوله) أو قبلها) أي قبل شروع الجمعة وبعد فراغ الوضوء ع ش (قوله) بمحل إقامتها) خرج به
ما لو تقاربت قربتان في كل منهما دون اربعين بصفة الكمال ولو اجتمعوا لبلغوا اربعين فانها لا تعتقد بهم
وإن سمعت كل واحدة نداء الاخرى لان الاربعين غير متوطنين في موضع الجمعة نهاية (قوله) بمن يلزمه
حضورها الخ) أي ولا بالمستوطنين خارج محل الجمعة وان سمعوا انداءها لفقد اقامتهم بمحلها نهاية ومغنى
ويأتى في الشرح ما يفيد به بل يفيد قوله هنا من غير المستوطنين أي بمحل إقامة الجمعة (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم
يقيم الخ) يمكن ان يكنى في الدليل ان الغالب على احوال الجمعة التعبد ولم تثبت إقامتها بغير المستوطنين سم
(قوله على الاقامة) أي بمكة (في حجة الوداع) أي وكان يوم عرفة فيها يوم جمعة كما في الصحيحين وصلى به
الظهر والعصر تقديما كما في خبر مسلم شرح المنبر (قوله) وفيه نظر) أي في الاستدلال المذكور (قوله) فانه
كان مسافرا الخ) أي ومجرد غزوه على الاقامة أباما بمكة بعد عرفة لا ينتهي سفره به وإنما ينتهي ببلوغها كما تقدم
في باب صلاة المسافر فعدم تجميعه حينئذ للسفر لا لعدم التوطن بحري (قوله) إذا لم يقيم الخ) أي وكما يدل
عليه جمعه بعرفة بين الظهر والعصر تقديما بحري (قوله) وعرفة الخ) عطف على اسم وخبر ان في قوله فانه
كان الخ والحاصل ان الاستدلال المذكور مشكل من وجهين الاول انه صلى الله عليه وسلم كان مسافرا فعدم اقامته
الجمعة بعرفة للسفر والثاني انه لا أبنية في عرفة فعدم اقامته الجمعة بها لعدم كونها دار إقامة ومن ثم قال
الشيخ العزيزي هذا التعليل مشكل قديما وحديثا بحري (قوله) إلا ان يجاب الخ) فيه بحث ظاهر لانا
سلمنا أنه لا مانع مما ذكره الا ان عدم اقامته الجمعة بعرفة وكونه لا مانع مما ذكره لا يدل على هذا السبب المعين
اعني عدم الاستيطان لجواز ان يكون لغيره دون فلا يثبت المطلوب خصوصاً وهذه واقعة حال فعليه سم
عبارة البصرى قوله بانه لا مانع الخ مسلم لسكتة لا يجدى لانه مستدل لا مانع اه (قوله) ومستوطن ثم) أي
وعدم مستوطن في عرفة (قوله) ان من توطن خارج السور) وفي فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس سئل رحمه
الله تعالى عن بلدة مشورة ميمنة سورها حارة وميسرته حارة وتقام في داخل السور رجعتان جمعة للشافعية
مستوفية للشروط كاملة العدد وجمعة للخوارج مختلفة الشروط ناقصة العدد وفي كل من الحارتين

السلام من سائر الصلوات في شيء من شروطها فانه لا يضر كما تقدم في سجود السهو وما نحن فيه من ذلك لان
وجرد العدد المذكور من شروط صحتها ولا يفرق بين هذا الشرط وغيره من الشروط فيه نظرو قد يؤيد
الثاني انه لو شك بعد السلام حيث امتنع التعدد في انها سبقت غيرها أو قارنته أو سبقت به بطأت مع ان
سبقها غيرها حينئذ من شروط صحتها فدل على ان هذه الشروط الزائدة فيها اضيق حكما من بقية الشروط
فليراجع (قوله) لأنها لا تلتزم اضداده ولا اه) يرد السكران ان دخل في الاشارة كونه بميزا (قوله) وجبت
الاعادة) يحتمل ان يستثنى ما لو اعتقد من عدد الخنثي تمام العدد بغيره أو أنه رجل واعتقد تمام العدد بغيره
أو أنه رجل ثم بان رجلا فيتجه أن لا إعادة لوجود الشرط في اعتقادهم وفي نفس الامر وكذا يتجه عدم
الاعادة لو بان في الاثناء خنثي ثم قبل طول الفصل ومضى ركن رجلا (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم
يكنى في الدليل ان الغالب على احوال الجمعة التعبد ولم تثبت اقامتها بغير المستوطنين (قوله) الا ان يجاب
الخ) فيه بحث ظاهر لانا سلمنا انه لا مانع مما ذكره الا ان عدم اقامته الجمعة بعرفة وكونه لا مانع مما ذكر

ان من نوطن خارج السور لا تنعقد به الجمعة داخله وعكسه لانه اعنى السور يجعلهما (٤٣٥) كبلتين منفصلتين وافق شارح

فيمن لزمته ففاته وأمكنه
ادراكها في بلده لجواز
تعدد هافيه او في بلد الظهر
مادام قادرا عليها ثم انتهى
وماقاله في بلده واضح وفي
غيرها إنما يتجه ان سمع
النداء منها لان غايته أنه
بعدياً به من الجمعة ببلده كن
لاجمعة ببلده وهو إنما يلزمه
بغيرها ان سمع نداءها
بشروطه والمستوطن هنا
هو من (لا يظن) اى
يسافر عن محل اقامته
(شاملاً ولا صيفاً ولا حاجة)
فلا تنعقد بمسافر ومقيم على
عزم عوده لوطنه ولو بعد
مدة طويلة ومن له مسكنان
ياتى فيه التفصيل الا فى
حاضرى الحرم نعم لا يأتى
هنا اعتبارهم ثم مانوى
الرجوع اليه للاقامة فيه
ثم ماخرج منه ثم موضع
احرامه لعدم تصور ذلك
هنا وإنما المتصور اعتبار
ماقامته به أكثر فان استوت
بهما فما فيه أهله ومحاجر
ولده فان كان له بكل أهل
أومال اعتبر ما به أحدهما
دائماً أو أكثر أو واحد
أهل وبآخر مال اعتبر ما فيه
الاهل فان استوي فى كل ذلك
٣ هنا يباح بالاصل وكان
الشيخ أراد الكتابة على
هذه القول بعد ثم لم يكتب
عليها اه من هاشم

المذكورتين الجمعة للشافعية مستوفية للشروط كاملة العدد فهل يجوز في هذه الصورة إعادة الظهر جماعة
أو فرداً أو تحرم وأجاب بقوله وحيث الأمر ماسطر فلا يجوز لمن كان في داخل السور ومن الشافعية إعادة
الجمعة ظهر الان جمعة الخوارج الغير المستوفية للشروط ليست جمعة ولا تنصالحهم عن هو خارج في السور
بالسور واما اهل الحارثين فان كانتا تعدان بلداً واحداً بان كان بعضهم يستعين من بعض واتحد النادى
وملعب الصبيان فان لم يوجدهم لم يسمع الجميع بلامسقة فالأعادة سنة لمن لم تقدم جمعة بيقينا وان وجد محل
يسمعهم كذلك فالأعادة واجبة لمن تأخرت جمعة وللجميع إذا وقعنا معاً أو شك في المعية وحيث سنت الاعادة
سنت الجماعة في الظهر وحيث وجبت الاعادة كانت الجماعة فرض كفاية وان كانت الحارثان تعدان
بلدتين بان لم يتجه ما ذكر فلا تجوز الاعادة اه (قوله ان من نوطن خارج السور الخ) شامل لما إذا كان له
سور آخر متصل طرفه بذلك السور كما في المدينة المنورة (قوله لانه اعنى السور يجعلهما) الخ ٣ (قوله فيمن
لزمته) اى بان أقيمت الجمعة في محل من بلده يجب عليه السعى اليها (وقوله وامكنه ادراكها الخ) اى ادراك
جمعة في محل من بلده لا يجب عليه السعى اليها بعده. توقفه على مشقة لا تحتل عاده وبذلك يندفع استشكل
البصرى بقوله قد يقال لا معنى للفوات حينئذ فليتأمل اه (قوله إنما يتجه ان سمع النداء منها) يمكن توجيهه
الاطلاق المذكور بانه حينئذ منسوب الى التقصير فلا بعد في التغليظ عليه بخلاف من لا جمعة ببلده ولم يسمع
النداء من غير هافاته بصرى عبارة سم قوله لان غايته انه بعد يسهل الخ قد يمنع ويفرق اه قول المتن
(إلا الحاجة) اى كتجارة وزبارة نهاية (قوله فلا تنعقد) الى قوله ومن له في النهاية والمعنى (قوله ومقيم
على عزم عوده الخ) ومنه ما لو سكن ببلده عازماً على أنه ان احتيج اليه في بلده لموت خطيبها او امامها مثلاً
رجع الى بلده فلا تنعقد به الجمعة في محل سكنه لعدم التوطن وافهم قوله على عزم عوده الخ ان من عزم على
عدم العود انعقدت به لانها صارت وطنه عيش اقول ومفهومه ايضا الانعقاد إذا لم يعزم على شئ سكن قضية
صنيع عيش عدمه ولعلها الاقرب فليراجع (قوله ولو بعد مدة طويلة) اى كالمفتقة والتجارة نهاية ومعنى
(قوله ومن له مسكنان الخ) اى كاهل القاهرة الذين يسكنون تارة بها وأخرى بمصر القديم أو بولاق
سم (قوله ياتى فيه التفصيل الخ) وافق شيخنا الشهاب الرملى فيمن سكن بزوجه في مصر مثلاً وبأخرى في
الخانقاه مثلاً وله زراعة بينهما ويقم في الزراعة غالب نهاره ويبعث عند كل واحدة منهما ليلة في غالب احواله
بانه يصدق عليه انه متوطن في كل منهما حتى يحرم عليه سفره في يوم الجمعة بعد الفجر لمكان نفوت به إلا الخوف
ضرر نهاية وسم قال عيش قوله مرانه متوطن في كل منهما اى فتنعقد به الجمعة فيهما اه (قوله ثم ماخرج
منه) قد يقال ما المانع من اتيان هذان باعتبار ما كان في يوم الجمعة سم ويأتى عن النهاية ما يوافقه (قوله اعتبار
ماقامته به أكثر) اى سواء كان له في الاخر اهل او مال او لاعش (قوله ان استوت) اى اقامته (قوله فما
فيه اهله) ينبغى وماله اخذاً بما يأتى وكأنه سقط سهواً بصرى (قوله او مال) او لمنع الخلو فقوله احدهما اى
لا يدل على هذا السبب المعين أعنى عدم الاستيطان لجواز أن يكون لغيره دون فلا يثبت المطلوب خصوصاً
وهذه واقعة حال فعلية اه (قوله لان غايته انه بعد يسهل الخ) قد يمنع فيفرق (قوله ومن له مسكنان) اى
كاهل القاهرة الذين يسكنون تارة بها وأخرى بمصر القديم أو بولاق وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى لو
كان له زوجتان كل واحدة منهما في بلدة يقيم عند كل يوم مثلاً انعقدت به في البلدة التى اقامته بها أكثر دون
الآخرى فان استويا فيها انعقدت به في البلدة التى ماله فيها أكثر دون الآخرى فان استويا فيه اعتبر نية
في المستقبل فان لم يكن لنية اعتبار الموضع الذى هو فيه اه وفيها ايضا فيمن سكن بزوجه في مصر مثلاً
وبأخرى في الخانقاه مثلاً وله زراعة بينهما ويقم في الزراعة غالب نهاره ويبعث عند كل منهما
ليلة في غالب احواله انه يصدق عليه انه متوطن في كل منهما حتى يحرم عليه سفره يوم الجمعة
بعد الفجر لمكان نفوته به إلا الخوف ضرر اه (قوله ثم ماخرج منه) قد يقال ما المانع من
اتيان هذا بان يعتبر ما كان فيه يوم الجمعة (قوله فما فيه اهله) ٣

انعدت به في كل منهما فيما يظهر ولا تاتي نظيرة هذه ثم لنعذر ثم ما ذكر لا ينافيه في الانوار انهم لو كانوا بجمل شتامو و آخر صيفا لم يكونوا مستوطنين بو احد منهما لان محل هذا (٤٣٦) فيمن لم يتوطنوا محلين معينين ينتقلون من أحدهما إلى الآخر ولا يتجاوزونهما إلى غيرهما

أو كلاهما (قوله انعدت به الخ) عبارة النهاية باعتبار نيته في المستقبل فان لم تكن له نية اعتبار الموضع الذي هو فيه كذا افتى به الوالد رحمه الله اه (قوله نظيرة هذه) اي الاخيره (قوله ثم ما ذكر) اي قوله ومن له مسكنان الخ (قوله لم يكونوا متوطنين الخ) اي فلا تنعقد به الجمعة في واحد منهما (قوله محل هذا) اي ما في الانوار (قوله كذلك) اي معينين الخ (قوله لكن اختلف الخ) اي واما اذا استوت تنعقد به الجمعة في كل منهما كما مر (قوله عنها) اي عن بلدهم (قوله لم تنعقد بهم) اي في مصابيفهم (قوله وان خرجوا الخ) عطف على قوله ان سافروا الخ (قوله فتلزمهم) اي و تنعقد بهم (قوله ان عد) اي ما خرجوا اليه (قوله وإلا) اي وان لم يعد من الخطة و (قوله فيها) اي في الخطة (قوله وما قاله الخ) اي الجلال (قوله ولا سفرهم) عطف على قوله في خروجهم (قوله نعم تلزمهم الخ) لعل هذا اذا سمعوا النداء من بلدهم وإلا لم تلزمهم لان المسافر ولو سافرا قصيرا لا تلزمه الجمعة حيث لم يسمع نداءه من بلدهم اسم اقول لا حاجة إلى ما ترجمه اذ صنيع الشارح كالصريح في ان الكلام فيما اذا قاموا في المصايف اقامة قاطعة للسفر فتلزمهم اقامتها في المصايف اذا اقيمت فيها الجمعة معتبرة (قوله أو في بلدهم) عطف على قوله في مصابيفهم (قوله وإنما يسقط) اي الخروج (قوله نعم ان سمعوا النداء الخ) اي من بلدهم او غيرهما وقد اقاموا في المصايف اقامة قاطعة للسفر (قوله مطلقا) اي اما في بلدهم او غيرها الشامل للمصايف بشرطها (قوله ولوا كره) اي قوله ولو خرج في النهاية (قوله ولوا كره الامام) وظاهر ان الامام ليس بقيد (قوله اهل بلدهم) ويظهر ان ذريتهم بعدهم مثلهم فيما ياتي (قوله لم تنعقد بهم الخ) وافتي بعض العلماء بانهم لا تلزمهم الجمعة بل لا تصح منهم لو فعلوا لفقدا لاستيطان ذلك ظاهر لا شك فيه نهاية وقوله مر لا تلزمهم الجمعة في اطلاقه نظر نعم ان فرض انهم يتوقعون زوال الا كراه قبل مضي اربعة ايام فتسقط عنهم إلى مضي ثمانية عشر يوما لانهم مسافرون حينئذ او فيما اذا لم يكن في المنتقل اليه غيرهم فتسقط مطلقا وقوله مر بل لا تصح الخ مشكل جدا لان ان يكون المراد به لا تنعقد بهم او يحمل على ما اذا لم يكن بالبلد غيرهم بصرى عبارة عش قوله مر لا تلزمهم الخ اي لكن لو سمعوا النداء من قرية اخرى وجب عليهم السعي اليها اه (قوله عازمون على الرجوع الخ) مفهومه انهم اذا عزموا على عدم الرجوع او لم يعزموا على شيء منهما انعدت بهم وتقدم عن عش ما يقتضي عدم الانعقاد في الصورة الثانية (قوله بعد الفجر) محل تامل فانه امان ان يكون المراد به فجر يومها كما هو الظاهر فكيف يصح قوله الاتي من حين الفجر او غير يومها فوجه التقييد به بصرى اقول في قوله الاتي تسامح والمراد بذلك من وقت يسع الرجوع إلى وطنهم واقامة الجمعة فيه (قوله فهل يلزمهم السعي الخ) اي بان يسرعوا ليرجعوا إلى وطنهم لاقامتها فيه كردى (قوله كما مر) اي قبيل قول المصنف او بلغهم صوت الخ كردى (قوله او ينظر في محلهم الخ) قد يتوقف في كل من الاحتمالين اما الاول فلانه مناف لما تقدم من ان التعطيل لما يحرم اذا كان السفر لغير حاجة وقد فرضه هنا الحاجة واما الثاني فلان السماع إنما ينظر اليه فيما يظهر وتعطيه قوة كلامهم فيما اذا اقيمت الجمعة بالفعل محل فليتأمل بصرى حاصله الميل إلى انه لا يلزمهم الرجوع إلى بلدهم مطلقا (قوله فان كان يسمع اهله الخ) اي ولم يخشوا على اموالهم سم (قوله لما مر) اي قبيل قول المصنف ويحرم على من لزمته الخ (قوله الاول احوط) بنافيه ما تقدم للشارح من تقييد بحث صاحب النعجين فلا تغفل بصرى

(قوله نعم تلزمهم الخ) لعل هذا اذا سمعوا النداء من بلدهم وإلا لم تلزمهم لان المسافر ولو سافرا قصيرا لا تلزمه الجمعة حيث لم يسمع نداءه من بلدهم (قوله نعم تلزمهم الخ) ان كان السفر القصير كما في سفر الجمعة الطويل فانه لا ينقطع إلا باقامة اربعة صحاح او نية اقامتها في اطلاق اللزوم نظر اذا لم يسمعوا نداء بلدهم من تلك المضايق وكذا يقال في قولهم الاتي نعم ان سمعوا الخ (قوله فان كان يسمع اهله النداء من بلدهم) اي ولم يخشوا على اموالهم (قوله محل نظر) والاول احوط لعل الاوجه

بمخلاف من توطنوا محلين كذلك لكن اختلف حالهم في اقامتهم فيها فان التوطن بهما أو بأحد هما يناط بما نيطة التوطن في حاضري الحرم وافي الجلال البلقنى في أهل بلد يفارقونها في الصيف إلى مصابيفهم بانهم ان سافروا عنها ولو سافرا قصيرا لم تنعقد بهم فان خرجوا عن المساكن فقط وتركوا اموالهم لم يكن هذا ظعننا لانه السفر فتلزمهم ولو فيما خرجوا اليه ان عد من الخطة وإلا لزمهم فيها وما قاله في خروجهم عن المساكن ظاهر إلا قوله وتركوا اموالهم فليس بقيد وفي سفرهم ان اراد به انها لا تنعقد بهم في مصابيفهم فواضح نعم تلزمهم ان اقيمت فيها الجمعة معتبرة او في بلدهم لو عادوا اليها فليس بصحيح لان خروجهم عنها لا حاجة لا يمنع استيطانهم بها اذا عادوا اليها كما بصرى به المتن وإنما تسقط عنهم الجمعة نعم ان سمعوا النداء ولم يخشوا على اموالهم لو ذهبوا للجمعة لزمهم مطلقا وانعدت بهم في بلدهم ولو اكره الامام أهل بلد على سكنى غيرها فامتثلوا لكنهم عازمون

على الرجوع لبلدهم متى زال الا كراه لم تنعقد بهم في الثانية بل في الاولى لو عادوا اليها كما هو ظاهر ولو خرج بعد الفجر وعبارة أهل البلد كلهم لحاجة كالصيف وأمكنهم إقامة الجمعة بوطنهم فهل يلزمهم السعي اليها من حين الفجر لانهم يحرم عليهم أن يعطلوها كما مر أو ينظر في محلهم فان كان يسمع أهله النداء من بلدهم لزمهم لما مر أنه في حكم بعض أجزائه وإلا فلا محل نظر والاول احوط

وعبارة سم لعل الوجه الثاني لانهم مسافرون والمسافر لاجمة عليه وان قصر سفره إلا اذا خرج الى ما يبلغ اهله نداه بلده كما صرحوا بذلك وهذا بما يؤيد النظر في قوله السابق نعم يلزم مهم ان اقيمت فيها جمعة الخ وذلك لان المسافر لاجمة عليه وان دخل بلدة لاجمة وقصر سفره مالم يكن خروجه الى ما ذكر فليتامل اه اقول قد تقدم الجواب عن النظر في قول الشارع السابق بانه مفروض فيما اذا انقطع سفرهم باقامة قاطعة للسفر وتقدم استحكال السيد البصري الثاني ايضا (قوله قال الاسنوي ومن تبعه الخ) لك ان تقول في توجيهه لا يخلو اما ان يكون المراد بالمجمعين من تلزمهم أو من تنعقد بهم أو من يفعلونها فان كان المراد ما عدا الاخير وردت الصورة التي افادها الاسنوي وان كان الاخير ورد ما لو اقامها اربعون مقيمون غير مستوطنين و اقامها معهم جمع من الارقاء المستوطنين مع انها غير صحيحة ايضا فليتامل بدم قوله مستوطنا فتأمل بصري وقوله لك ان تقول في توجيهه الخ لعله اراد بقطع النظر عن الرد الآتي في الشارح وإلا فقله فان كان المراد ما عدا الاخير الخ فظاهر المنع لاسيما بالنسبة لارادة من تنعقد بهم كما يظهر بالتأمل (قوله لانه) اي محل الاستيطان (قوله) إذ يحتمل أن المراد) اقول هذا الجواب غير ملائق للرد المذكور وذلك لانه وان احتمل أن المراد بالمجمعين ما ذكر إلا لان تقييد الإقامة بكونها في الخطعة مع إضافة الخطعة الى الاوطان ثم إضافة الاوطان الى المجمعين نص صريح في ان المحل الذي تقام فيه لا بد ان يكون محل استيطان المجمعين فالصورة المذكورة لا تحتمل إلا الخروج بقوله المجمعين باعتبار ما تقرر بدون خفاء في ذلك نعم اعتبار التكليف والحرية والذكورة فيهم لا يفيد ما تقدم فافاده هنا بقبل قوله مستوطنا الخ وصار قوله مستوطنا الخ مستغنى عنه نعم يمكن حينئذ دفع دعوى الاستغناء بأنه أفاد تفسير الاستيطان بما لا يستفاد مما تقدم فليتامل فانه في غاية الظهور سم (قوله امن أهلها) أي أهل وجوبها (قوله وعلم) الى المتن في النهاية إلا قوله لمو به يعلم الى وفي انعقاد جمعة الخ (قوله وعلم بما مر الخ) يتأمل سم لعل وجه التأمل ان مامر وهو قوله والجمعة يفعلها المقيم المقيم لفقد الماء ويقضى الظاهر انما يقضى عدم اغناء جمعة من ذكر عن القضاء وهو لا يستلزم عدم الانعقاد وعبارة النهاية ومعلوم بامر في صفة الاثمنة ان الامين إذ لم يكن نوا في درجة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض لان الجماعة الخ وعلم بما تقرر انه لا بد الخ قال ع ش قوله لم ربما تقرر رأى من أن الامين إذ لم يكن نوا الخ اه (قوله أنه لا بد) أي فيمن تنعقد به أموالو جدار بعون تغني صلاتهم عن القضاء فظاهر صحتهم لمن لا تغني صلاته تبعوا وان لزمه قضاء الظاهر سم (قوله وهو ظاهر الخ) وهو ظاهر ان وجد هناك اربعون غيرهم وكذا ان لم توجد فلا تصح الجماعة اخذ من توجيه ما فني به البغوى في الامي بقوله لان الجماعة المشتركة الخ وذلك لان من لا تغني صلاته عن القضاء كالامى في عدم صحة الاقتداء به

الثاني لانهم مسافرون والمسافر لاجمة عليه وان قصر سفره إلا اذا خرج الى ما يبلغ اهله نداه بلده كما صرحوا بذلك وهذا بما يؤيد النظر في قوله السابق نعم يلزم مهم ان اقيمت فيها جمعة الخ وذلك لان المسافر لاجمة عليه وان دخل بلدة لاجمة وقصر سفره مالم يكن خروجه الى ما ذكر فليتامل (قوله) إذ يحتمل أن المراد الخ) اقول هذا الجواب غير ملائق للرد المذكور وذلك لانه وان احتمل أن المراد بالمجمعين ما ذكر إلا ان تقييد الإقامة بكونها في الخطعة مع إضافة الخطعة الى الاوطان ثم إضافة الاوطان الى المجمعين نص صريح في ان المحل الذي تقام فيه لا بد ان يكون محل استيطان المجمعين فالصورة المذكورة لا تحتمل إلا الخروج بقوله المجمعين باعتبار ما تقرر بدون خفاء في ذلك نعم اعتبار التكليف والحرية والذكورة فيهم لا يفيد ما تقدم فافاده هنا بقبل قوله مستوطنا الخ وصار قوله مستوطنا الخ مستغنى عنه نعم يمكن حينئذ دفع دعوى الاستغناء عنه بأنه أفاد تفسير الاستيطان بما لا يستفاد مما تقدم فليتامل فانه في غاية الظهور (قوله وعلم بامر) يتأمل (قوله انه لا بد) أي فيمن تنعقد به أموالو جدار بعون تغني صلاتهم عن القضاء فظاهر صحتهم لمن لا تغني صلاته تبعوا وان لزمه قضاء الظاهر (قوله وهو ظاهر) هو ظاهر ان وجد هناك اربعون غيرهم تغني صلاتهم عن القضاء وكذا ان لم توجد بان كان جميع اهل البلد لا تغني صلاتهم عن القضاء فلا تصح منهم الجماعة اخذ من توجيه ما فني به البغوى في الامي بقوله لان الجماعة المشتركة هنا الخ وذلك لان من

قال الاسنوي ومن تبعه
وهذا الشرط لا يغني عنه
قوله أوطان المجمعين فان
ذاك شرط في المكان وهذا
في الأشخاص حتى لو اقامها
في محل الاستيطان اربعون
غير مستوطنين لم تنعقد
بهم وان لزمتهم اه ورد
بأن هذه الصورة خارجة
بقوله المجمعين لانه في هذه
الصورة لغير المجمعين
ويجاب بانها وان خرجت
به الا ان ذلك خفي إذ يحتمل
أن المراد بالمجمعين مقيموا
الجمعة وان لم يكونوا من
أهلها فاحتاج لبيان هذا مع
ذكر قيود لا يستغنى عنها
منها اشتراط التكليف
والحرية وعلم بامر في التيمم
انه لا بد من اغناء صلاتهم
عن القضاء وهو ظاهر
وان لم أر من صرح به في غير
فاقد الظهورين

بل هو أولى بالمنع لأن الامي يصح إقتداء مثله بخلاف من تلزمه الاعادة سم (قوله وسيعلم) إلى قوله وبه يعلم في المغنى (قوله فيهم) أي في الاميين (قوله فانه أي الخ) وفي فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس سئل رحمه الله تعالى عن أهل بلدة يصلون الجمعة بأكثر من الأربعين ثم يعمدون الظاهر لظنهم أن فيهم اميون ومن لا يعرف شروط وarkan الصلاة والخطبة فيكون عددهم أقل من الأربعين كما هو معلوم في أكثر العوام المقصرين الذين لا يبالون بالدين والمنهكمين في طلب الدنيا فهل يؤثر هذا الظن فتحرّم عليهم الجمعة ويجب عليهم أن يصلوا الظاهر فقط أو لا يؤثر فيكفي وجود العدد على حسب الظاهر فقط مالم يتبين ولم يتيقن أن فيهم ذلك لأن التفتيش عن كل واحد منهم سوء الظن بهم وما امرنا بهذا فيصلون الجمعة وإن قلنا بالثاني فهل يسن لهم إعادة الظاهر احتياطاً لظنهم المتقدم أو تحرم إعادة ته واجب بانهم إن دخلوا في الجمعة مع ذلك الظن فلا تصح صلاتهم فلا إعادة واجبة إلا أن قلدوا القائل بجوازها بدون الأربعين وأما أن دخلوا فيها مع ظن استجماع الشروط فلا تجوز الاعادة لعدم الموجب اهـ وتقدم عن الفتاوى المذكورة أن الشك في الامية ونحوها لا يؤثر مطلقاً في الصلاة ولا قبلها ولا بعدها (قوله هنا) أي في الجمعة (قوله بينهما) الاولى بينهما يضمير الجمع كافي النهاية (قوله وبه يعلم) أي بالتعليل المذكور (قوله انه لا فرق الخ) خلافاً للنهاية والمغنى وشيخ الاسلام وشرح بافضل وشرح الارشاد عبارة الاول وظاهر أن محلّه أي إفتاء البغوي إذا قصر الامي في التعليم والافتتاح الجمعة أن كان الامام قارئاً اهـ (قوله وان الفرق بينهما الخ) اعتمده شيخنا والبيجريمي وقال للنهاية والمغنى عبارة الاولين ولو كانوا الأربعين فقط وفيهم امي فان قصر في التعليم لم تصح جمعتهم لبطان صلاته فينقصون عن الأربعين فان لم يقصر في التعليم صحت جمعتهم كالوكانوا اميين في درجة واحدة فشرط كل أن تصح صلاته لنفسه كافي شرح الرمي وأن لم يصح كونه اماماً للقوم فقول القليوبي أي تبعاً للتحفة يشترط في الأربعين أن تصح امامة كل منهما للبقية ضعيف والمعتمد ما تقدم اهـ (قوله فصلاته باطله وإلا فالاعادة الخ) بقي أي المطلق الامي قسم آخر تصح صلاته ولا إعادة وهو من لا يمكنه التعلم مطلقاً سم (قوله كما مر آنفاً) أي بقوله وعلم (قوله فلا تصح إرادته هنا) محل نظر بصري (قوله وفي انعقاد) إلى قوله ولو كان في المغنى (قوله عدم صحة جمعتهم) فان وجد من يخاطبهم ولم يكن بهم صمم يمنع السماع انعقدت بهم لانهم يتعظون كذا في شرح رم وهو ظاهر على ما اعتمده تبعاً لشيخ الاسلام من حل كلام البغوي في مسألة الامي المذكورة على من قصر في التعلم لأن هؤلاء غير مقصرين ومع ذلك لا بد أن يكون الامام منهم كاجزم به شيخنا الشهاب الرمي من امتناع اقتداء الاخرس بالاخرس اما على ما اعتمده شيخنا الشارح في مسألة الامي من كلام البغوي فالقياس عدم انعقاد جمعتهم وان وجد من يخاطبهم بل وان كان في الأربعين اخرس واحد فتأمل سم

لا تغني صلاته عن القضاء كالا مي في أن كلاً لا يصح الاقتداء به بل هو أولى من الامي بالمنع هنا لأن الامي يصح اقتدائه بمثله بخلاف من تلزمه الاعادة (قوله باطله وإلا فالاعادة) بقي قسم آخر تصح صلاته ولا إعادة وهو من لا يمكنه التعلم مطلقاً (قوله وجهان) اوجهها عدم الانعقاد لفقد المظنة فان وجد من يخاطبهم ولم يكن بهم صمم يمنع السماع انعقدت بهم لانهم يتعظون كذا في شرح رم وهو ظاهر على ما اعتمده تبعاً لشيخ الاسلام من حل كلام البغوي في مسألة الامي المذكورة على من قصر في التعليم لأن هؤلاء غير مقصرين ومع ذلك لا بد أن يكون الامام منهم كاجزم به شيخنا الشهاب الرمي في شروط الامامة من امتناع اقتداء الاخرس بالاخرس اما على ما اعتمده الشارح في مسألة الامي من كلام البغوي فالقياس عدم انعقاد جمعتهم وقوله فالقياس الخ أي الان جوازنا اقتداء الاخرس بالاخرس وخبط غيرهم ان لم نكتف بخطة احدهم بالاشارة وام احدهم بافيهم فقط فتأمل فنه وان وجد من يخاطب ويؤم لهم كافي مسألة الامي لانهم اميون أو في حكم الاميين (قوله ومعلوم من اشتراط الخطبة الخ) كان رحمه علم ذلك توقف الخطبة على النطق لكن لم يكتف بخطبة احدهم بالاشارة إذا كانت مفهومة لحصول المفصود بها كالعبرة وحيث أنه انعقد جمعتهم وان امهم احدهم ان قلنا بصحة اقتداء الاخرس بالاخرس خلاف ما قاله الشهاب الرمي وان قلنا بصحة خطبة احدهم

وسيعلم مما يأتي أن شرطهم أيضاً أن يسمعوا اركان الخطبتين وان يكونوا قراء أو اميين متعدين فيهم من يحسن الخطبة فلو كانوا قراء إلا واحداً منهم فانه امي لم تنعقد بهم الجمعة كما افق به البغوي لأن الجماعة المشروطة هنا للصحة صيرت بينهما ارتباطاً كالارتباط بين صلاة الامام والمأموم فصار كاقتران قارئ بامي وبه يعلم انه لا فرق هنا بين أن يقصر الامي في التعلم وان لا وان الفرق بينهما غير قوى لما تقرر من الارتباط المذكور على أن المقصر لا يحسب من العدد لانه ان أمكنه التعلم قبل خروج الوقت فصلاته باطله وإلا فالاعادة لازمة له ومن لم يمتعه لا يحسب من العدد كما مر آنفاً فلا تصح إرادته هنا وفي انعقاد جمعة أربعين أخرس وجهان ومعلوم من اشتراط الخطبة بشروطها الآتية عدم صحة جمعتهم ولو كان في الأربعين من لا يعتقد وجوب بعض الاركان

كفى صح حسابه من الاربعين وان شك في اتيانه بجميع الواجب عندنا كما تصح امامته (٤٣٩) بنام ذلك لان الظاهر توقيه للخلاف

بخلاف ما اذا علم منه مفسد
عندنا فلا يحسب كما هو ظاهر
مما رتب لبطان صلاته عندنا
ثم رايت في الخادم عن
مقتضى كلام الشيخين ان
العبرة بعقيدة الشافعي اماما
كان أو مأموماً وهو صريح
فما تقرر (والصحيح
انقاده بالمرضى) وان
صلوا الظهر على ما ركبهم
ولما سقطت عنهم رقابهم
(و) الصحيح (ان الامام
لا يشترط كونه فوق
اربعين) لخبر اول جمعة
السابق (ولو انقض
الاربعون) يعنى العدد
المعتبر ولو تسعة وثلاثين
إذا كان الامام كاملاً
والانقضاء مثال والضابط
النقص (أو بعضهم في
الخطبة لم يحسب المفعول)
من أركانها (في غيبتهم)
لا شترط سماعهم لجميع
أركانها (ويجوز البناء على
ما مضى ان عادوا قبل طول
الفصل) عرفا وان انقضوا
لغير عذر لان اليسير لا يقطع
الموالة نظير ما مر في الجمع
وغیره (وكذا) يجوز بناء
الصلاة على الخطبة ان
انقضوا بينهما) وعادوا قبل
طول الفصل عرفا لذلك
(فان عادوا) في صورتين
(بعد طوله) عرفا وضبط
جميعه بما يزيد على ما بين
الايجاب والقبول في البيع
بعيد جدا والاوجه ما

عبارة عش قوله مر انقضت بهم أى حيث كان الامام ناطقا ولا فلا لعدم صحة إمامة الآخر ثم هذا
ظاهر بناء على ما قدمه من صحة جمعة الاربعين إذا كان بعضهم اميا لم يقصر في التعلم اما على ما اقتضاه كلام
البغوى وهو ضعيف من عدم الصحة مطلقا لا رتباط صلاة بعضهم ببعض فالقياس هنا عدم الصحة اه (قوله
من اشترط الخطبة الخ) كان وجه علم ذلك منه توقف الخطبة على النطق سم (قوله صح حسابه الخ) مثل ذلك
ما في فتاوى السيوطى فانه سئل عما إذا كان الخطيب حنفيا لا يرى صحة الجمعة إلا في السور فهل له ان يخطب
ويؤم في القرية وهل تصح الصلاة خلفه فأجاب بأن العبرة في الاقتداء بنية المقتدى فتصح صلاته في الجمعة
خلف حنفى إن كان في قرية لا سور لها إذا حضر اربعون من اهل الجمعة انتهى وينبغي تقييده بنظير ما قيد
به من مس فرجه سم وقوله من مس فرجه لعل صوابه من اقتصد وان المراد بذلك القيد نسيانه الاقتصاد
على ما بحثه جمع وان لم يرتض به الشارح (قوله بمأمر) أى في اقتداء الشافعى بالحنفى كرى (قوله مفسد
عندنا) أى كسه فرجه (قوله فيما تقرر) هو قوله بخلاف ما إذا علم منه مفسد عندنا الخ وقال ع ش هو
قوله لبطان صلته عندنا اه قول المتن (والصحيح) كان الاول ان يعبر بالظاهر لان الخلاف قولان
لا وجهان معنى وعش (قوله على ما مر) أى في شرح بأربعين (قوله لكلهم) إلى قوله وضبط جمع في
المعنى وإلى قوله الاوسع في النهاية قول المتن (لا يشترط كونه الخ) أى إذا كان بصفة الكمال معنى ونهاية
(قوله لخبر الخ) أى لا طلاق هذا الخبر (قوله السابق) أى في شرح بأربعين (قوله يعنى العدد المعتبر الخ)
فلو كان مع الامام الكامل اربعون فانه قض واحد منهم لم يضرب واورد بعضهم هذه على المتن معنى (قوله
ولو تسعة الخ) عبارة النهاية والمعنى وهو تسعة وثلاثون على الاصح اه (قوله إذا كان الامام كاملا) كان
الاولى ذكره عقب قول المتن فوق أربعين (قوله والانقضاء مثال) كان الاولى تأخير هذا ذكره في شرح
او بعضهم الخ (قوله مثال) أى لا قيد أى لان الانقضاء هو الذهاب من مكان الصلاة والمراد هنا الخروج
من الصلاة ولو لمع البقاء في محلها (قوله والضابط النقص) أى فلو اعمى على واحد منهم او بعدى المسجد إلى
مكان لا يسمع فيه الامام كان كالتقص ع ش (قوله لا شترط سماعهم الخ) لقوله تعالى وإذا قرىء
القرآن فاستمعوا له وأنصتوا قال أكثر المفسرين المراد به الخطبة فلا بد أن يسمع الاربعون جميع أركان
الخطبة نهاية ومعنى قول المتن (على ما مضى) أى قبل انقضاءهم سم (قوله وان انقضوا الخ) أى
الاربعون كالأوبعضا وكان الاولى ذكر هذه الغاية قبل قول المصنف قبل طول الفصل قول المتن (ان عادوا
الخ) خرج به ما لو عاد بدله فلا بد من الاستئناف وان قصر الفصل معنى ونهاية (قوله نظير ما مر في الجمع الخ)
فيجب ان لا يبلغ قدر ركعتين بأخف ما يمكن كما قدمه الشارح مر ع ش (قوله وغيره) أى كان يسلم
ناسيا ثم تذكر قبل طول الفصل نهاية ومعنى (قوله لذلك) أى لان اليسير لا يقطع الخ (قوله وضبطه جمع له)
أى لطول الفصل (قوله بعيد) خبر وضبط الخ (قوله وهو) أى الطول عرفا (قوله صرح به) أى بأن الطول

فهل يكنى مع وجود ناطق فيه نظر ولعل الظاهر لا فليتأمل (قوله من اشترط الخطبة بشروطها الخ)
وايضاً فاقتداء الآخرس بالآخرس على صحيح على ما جزم به شيخنا الشهاب الرملى في شروط الامامة وبوخذ
منه مع ما وجه به شيخنا الشارح ما نقله عن البغوى في الامى عدم الانقضاء وان وجد من يخطب لهم بل وان
كان في الاربعين آخرس واحدا فتأمل نعم قياس حمل شيخ الاسلام كلام البغوى على من قصر بالتعلم الانقضاء
هنا إذا وجد من يخطب لهم أى ويؤم لما تقدم عن شيخنا الرملى في شروط الامامة (قوله كفى صح حسابه
من الاربعين) مثل ذلك ما في فتاوى السيوطى فانه سئل عما إذا كان الخطيب حنفيا لا يرى صحة الجمعة إلا
في السور فهل له أن يخطب ويؤم في القرية وهل تصح الصلاة خلفه فأجاب بقوله العبرة في الاقتداء بنية
المقتدى فتصح صلاته في الجمعة خلف حنفى ان كان في قرية لا سور لها إذا حضر اربعون من اهل الجمعة
اه وينبغي تقييده بنظير ما قيد به من مس فرجه (قوله ويجوز البناء على ما مضى) أى قبل انقضاءهم

قلناه من الضبط بالعرف الاوسع من ذلك وهو ما أبطل الموالة في جميع التقديم ثم رأيت الرافعى صرح به وسبقه إليه القاضي ابو الطيب

غرفا ما بطل الموالاة الخ (قوله وابن الصباغ أطلق الخ) مبتدأ وخبر (قوله به) أى بما بطل الخ (قوله وان انفضوا) إلى قوله لما سر في النهاية والمعنى (قوله لان ذلك) أى ما ذكر من الخطبة والصلاة (قوله لم ينقل) أى ولان الموالاة لها موقع في استمالة القلوب نهاية ومعنى (قوله بمفارقة) عبارة للمعنى والنهاية بان اخرجوا انفسهم من الجماعة في الركعة الاولى ارباطوها اه أى الصلاة مطلقا (قوله للاولى) أى الركعة الاولى (قوله ببطلان) أى للصلاة (قوله للثانية) أى الركعة الثانية و (قوله لما سر) أى في شرح الرابع الجماعة (قوله ولم يحرم الخ) أى ولم يعد المنفوضون قال في الروض أو انفضوا في الركعة الاولى ثم عادوا ولم يطل فصل بنوا اه سم وعسكن ادخالها في كلام الشارح بان يراد بقوله اربعون سمعوا الخطبة ما يشمل العائدين بعد انفضاضهم وعبارة ع ش قوله بطلت الجماعة أى حيث كان الانفضاض بعد الرفع من الركوع اما لو كان قبله فان عادوا واقتدوا بالامام قبل ركوعه وفيه قرؤ الفاتحة واطمانوا مع الامام قبل رفعه عن اقل الركوع استمرت جمعهم كالموتباطا لقوم عن الامام ثم اقتدوا به اه (قوله في الركعة الاولى) يفيد بطلان الجماعة إذا أحرمت عقب انفضاضهم اربعون سمعوا الخطبة في الركعة الثانية وذلك لتبين انفراد الامام في الاولى أى فلم تحصل الركعة الاولى للعدد وصحتها إذا كان احرام الاربعين السامعين عقب انفضاضهم في الاولى لكن ينبغي تقييده بما إذا ادركوا الفاتحة قبل ركوعه كما في مسألة التباطىء ثم رايت التنبيه الا في المصرح فيه بانه لا فرق في جريان الخلاف في اعتبار ادراك الفاتحة قبل الركوع بين الجائين والمتباطئين سم وتقدم عن ع ش ما يوافقه (قوله فيتمونها) إلى قوله ويفرق في النهاية والمعنى ما يوافقه (قوله فيتمونها الخ) أى يتمها من بقي ظهر معنى زاد الرشيدى في صورة ما إذا كان المنفوض بعضهم وإن كان خلاف المتبادر من السياق إذ لا يأتى ذلك فيما إذا انفض الاربعون اه وعبارة ع ش أى يفعلونها ظهرا باستثناءها بالنسبة ليعين انفض إلى بطلان والبناء على ما مضى في حق غيره اه (قوله فيتمونها ظهرا) نعم لو عاد المنفوضون لزومهم الاحرام بالجمعة إذا كانوا من اهل وجوبها كما في به الوالدر رحمه الله تعالى إذ لا تصح ظهور من لزمته الجمعة مع إمكان إدراكها وليس فيه انشاء جمعة بعد اخرى لبطلان الاولى نهاية قال ع ش قوله لم لزومهم الاحرام أى مع اعادة الخطبة ان طال الفصل بين انفضاضهم وعودهم اه (قوله فعلية) أى على بطلان الجمعة بالانفضاض ويحتمل على اشتراط العدد ابتداء ودواما (قوله لو تباطوا) أى لو احرم الامام وتباطا المأمومون او بعضهم عنه ثم احرموا فان تاخر تحريمهم عن ركوعه فلا جمعة لهم وان لم يتاخر عن ركوعه فان ادركوه الخ معنى ونهاية (قوله فلا جمعة) ظاهره وان قرؤ الفاتحة وأدركوا مع الامام الركوع وفيه نظر ثم رايت سم على حج نقل عن مقتضى الروض انهم حيث قرؤ الفاتحة وادركوا مع الامام الركوع قبل رفعه عن اقله ادركوا الجمعة اه وهو ظاهر اه فقول الشارح م قبل الركوع أى قبل انتهائه ع ش (قوله اشترط ان يتمكنوا من الفاتحة) أى بان يتموا قراءتها قبل رفع الامام راسه عن اقل الركوع نهاية أى وركعوا

(قوله ولم يحرم عقب انفضاضهم الخ) يفيد بطلان الجمعة إذا أحرمت عقب انفضاضهم اربعون سمعوا الخطبة في الركعة الثانية وذلك لتبين انفراد الامام في الاولى أى فلم تحصل الركعة الاولى للعدد وصحة الجمعة إذا كان احرام الاربعين السامعين عقب انفضاضهم في الاولى لكن ينبغي تقييده بما إذا ادركوا الفاتحة قبل ركوعه كما في مسألة التباطىء إلا ان يفرق ثم رايت للتنبيه الا في المصرح فيه بانه لا فرق في جريان الخلاف في اعتبار ادراك الفاتحة قبل الركوع ولا بين الجائين والمتباطئين (قوله ولم يحرم عقب انفضاضهم في الركعة الاولى أو اربعون) أى ولم يعد المنفوضون قال في الروض أو انفضوا في الركعة الاولى ثم عادوا ولم يطل فصل بنى قال في شرحه ما فهمه ان طول الفصل يضر ليس كذلك اخذا بما ذكره في التباطىء اه واحتمل م الفرق بشدة الاعراض هنا لقطع القدوة بعد انعقادها (قوله وان ادركوه قبل الركوع اشترط ان يتمكنوا من الفاتحة قبل ركوعه) صريح في انه لا بد من التمكن من الفاتحة قبل الركوع لكن عبر في الروض بقوله كاصله ولو تباطا المأمومون وأدركوا الاولى أى الركعة الاولى مع الفاتحة صحت اه وهو شامل لما

وابن الصباغ أطلق اعتبار العرف ويتعين ضبطه بما قررته (وجوب الاستئناف في الاظهر) وان انفضوا بعذر لان ذلك لم ينقل عنه ^{عن النبي} إلا متواليا وكذا الآية بعده (وان انفضوا) أى الاربعون أو بعضهم بمفارقة أو بطلان صلاة بالنسبة للاولى وببطلان بالنسبة للثانية لما سر بقاء العدد شرط إلى السلام بخلاف الجماعة فانها شرط في الاولى فقط (في الصلاة) ولم يحرم عقب انفضاضهم في الركعة الاولى أو اربعون سمعوا الخطبة (بطلت) الجمعة فيتمونها ظهرا لان العدد شرط ابتداء فكذا دواما كالوقت فعليه لو تباطوا حتى ركع فلا جمعة وان ادركوه قبل الركوع اشترط أن يتمكنوا من الفاتحة قبل ركوعه والمراد كما هو ظاهر أن يدركوا الفاتحة والركوع قبل قيام الامام عن اقل الركوع لانهم حينئذ ادركوا الفاتحة والركعة فلامعنى لاشتراط ادراك جميع الفاتحة قبل اخذ الامام في الركوع

واطمأنوا قبل رفع الامام الخ ع وفي سم بعد سرد تعبير الروض مانصه وهو شامل لما إذا أدر كوه را كعوا واطمأنوا الفاتحة ثم ركعوا واطمأنوا قبل ارتفاعه عن أقل الركوع فليراجع اه وتقدم عن ع ش اعتماده (قوله قبل أقل الركوع) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى فليأتمل فان الظاهر عن بصري (قوله او همته العبارة) اي بان حل قولهم قبل ركوعه على قبل ابتداء ركوعه اما إذا حمل على قبل انتهاء ركوعه فلا إشكال (قوله اما إذا لم يسمعوها الخ) محترز قوله السابق سمعو الخطبة (قوله فلا بد من إحرامهم الخ) حاصل هذا المقام انه إن بطلت صلاة بعض الاربعين من غير ان يكمل العدد بغيرهم بطلت الصلاة سواء وقع ذلك في الركعة الاولى او في الثانية وإن أخرج بعضهم نفسه عن القدرة فان كان في الاولى بطلت أو فيما بعدها لم يضر وإن انقض الاربعون او بعضهم ولحق تمام العدد فان كان للحقوق قبل الانقضاء صحت الجمعة سواء كان ذلك في الاولى ولو بعد الرفع من ركوعها أو في الثانية قبل الرفع من ركوعها فيما يظهر وسواء سمع الاحقون الخطبة او لا وإن كان بعده فان كان قبل ركوع الاولى وسمعو الخطبة صحت الجمعة ولا فلا سم وكذا في الشوري والنهاية إلا قوله قبل الرفع إلى وسواء سمع (قوله لانهم لا يصيرون الخ) عبارة المغنى لانهم إذا لحقوا العدد تام صار حكمهم واحدا فيسقط عنهم سماع الخطبة اه (قوله لا حين إذا حرّموا قبل الانقضاء) (قوله لانهم تابعون لمن أدركها) هل يعتبر بالفعل بان يقرأها جميع السامعين او يكفي مضى زمن يكفي فيه محل تأمل بصري أقول تعبير النهاية المتقدم أنفا صريح في الاول (قوله وأنه يعلم) أي بالتعليل و(قوله انهم) اي السامعين (ولم يدركوها) اي الفاتحة و(قوله إدراك هؤلاءها) اي إدراك الاحقن للفاتحة (قوله بخلاف الخطبة الخ) خبر مبتدأ محذوف أي وهذا أي ما أفاده كلامه من جواز تبعض صلاة الجمعة بان يفعل بعضها المنفوضون وبعضها الاحقون بشرطه بخلاف الخطبة الخ (قوله أربعون) أي أو بعضهم والمراد بالاربعين العدد المعتبر وهو تسع وثلاثون نهاية ومغنى قول المتن (وفي قول لا إن بقي اثنان) وفي قول لا إن بقي اثناعشر لحديث جابر انهم انفضوا عن النبي ﷺ فلم يبق معه إلا اثناعشر رجلا مع الامام فأنزل الله تعالى وإذا رأت تجارة الآية فدل على أن الاربعين لا تشترط في دوام الصلاة واجاب الاول بان هذا كان في الخطبة كما ورد في مسلم ورجحه البيهقي على رواية البخاري في الصلاة وحملها بعضهم على الخطبة جمعاً بين الروايتين وإذا كان في الخطبة فاعلمهم عادوا قبل طول الفصل مغنى ونهاية (قوله لوجود مسمى الجماعة) فيه إلهام أن مسمى الجماعة يشترط فيه الثلاثة وليس كذلك كما مر فالاولى مسمى الجمع كما عبر به الشارح المحقق اي: النهاية والمغنى بصري (قوله وبحت بعضهم الخ) تقدم عن النهاية اعتماده تعالى الله فعل الشارح أراد بالبعض الشهاب الرملي (قوله أن محل إتمامها الخ) اي السابق في شرح بطلت (قوله لزومهم أعادتها جمعة) اي إن اتسع الوقت ولا فظها وإن فعلوه

إذا أدر كوه را كعوا واطمأنوا قبل ارتفاعه عن أقل الركوع فليراجع (قوله اشترط ان يتمكنوا من الفاتحة) اي بان يتموا قراءتها قبل رفع الامام راسه عن أقل الركوع شرح مر (قوله فلا بد من إحرامهم قبل انقضاء السامعين) وإذا أحرّموا كذلك صار حكمهم حكم الاولين وحصلت الجمعة وإن كان إحرامهم بعد رفع الامام عن ركوع الاولى كآبنة الشارح في شرح الارشاد ادا على ابن المقرئ ما وقع له بما يخالف ذلك وحاصل هذا المقام أنه بطلت صلاة بعض الاربعين من غير أن يكمل العدد بغيرهم بطلت الصلاة سواء وقع ذلك في الركعة الاولى او في الثانية وإن أخرج بعضهم نفسه عن القدرة فان كان في الاولى بطلت أو فيما بعدها لم يضر وإن انقض الاربعون او بعضهم ولحق تمام العدد فان كان للحقوق قبل الانقضاء صحت الجمعة سواء كان ذلك في الاولى ولو بعد الرفع من ركوعها على ما تقدم او في الثانية قبل الرفع من ركوعها فيما يظهر خلافا لما يدل عليه كلامه في شرح الارشاد إذ لو كان بعده لم يدركوا ركعة في جمعة فكيف تصح الجمعة وقد يقال لو اثر هذا اثر في الاولى فليأتمل وشو اسمع الاحقون الخطبة او لا وإن كان بعد

الذي أو همته العبارة أما إذا لم يسمعوها فلا بد من إحرامهم قبل انقضاء السامعين لانهم لا يصيرون مثلهم إلا حينئذ وفي هذه الحالة لا يشترط تمسكهم من الفاتحة لانهم تابعون لمن أدركها وبه يعلم أنهم لو لم يدركوها قبل انقضاءهم اشترط إدراك هؤلاءها وهو ظاهر بخلاف الخطبة إذا انقض أربعون سمعوا بعضها وحضر أربعون قبل انقضاءهم لا يكفي سماعهم لباقيها ويفرق بأن الارتباط فيها غير تام بخلاف الصلاة (وفي قول لا) يضر (إن بقي اثنان) مع الامام لوجود مسمى الجماعة إذ يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء وبحت بعضهم أن محل إتمامها ظهرا أي والاكتفاء به إذا لم تتوفر شروط الجمعة وإلا كان عادوا لزومهم أعادتها جمعة

واعتمده غيره فقال ولما
انفضوا أو قدموا أو بلغوا
بعد فعلها إقامتها ثانيا
بخطبة المصلين بل يلزم
المقصرين كالمفوضين ذلك
أه وما قاله فيمن قدموا
أو بلغوا غلط لقولهم
المذكور أما إذا لم يسمعوها
الخ وفي المقصرين برده
كالاول إطلاق الاصحاب
أنهم يتمونها ظهرا ويلزم
من صحة الظهر سقوط الجمعة
ومما يؤيد عدم فعل الجمعة
قولهم لو بادر أربعون بها
بمحل لا تعدد فيه فانت على
جميع اهل البلد فيصلونها
ظهرا لا امتناع الجمعة
عليهم فإذا امتنعت الجمعة
هنا مع تقصير المبادرين
بها ومن ثم قيل أنهم
يؤدبون فأولى في مسئلتنا
وبحث بعضهم أيضا أنه لو
غاب بعض الأربعين فصلوا
الظهر ثم قدم الغائب في
الوقت لم تلزمهم إعادتها
جمعة كما لو بلغ الصبي بعد
فعلها أو صلى مسافر الظهر
في السفر ثم قدم وطئه قبل
إقامتها ويحتمل أن قدمه
بعد إحرامهم بالظهر
كذلك (نتيجه) ما مر من
اشتراط إدراك الأربعين
قدر الفاتحة في الاولى هو
ما قاله الامام وصححه
الغزالي وجرى عليه شرح
الحاوي وغيرهم وظاهر
الشرح الصغير بل صريحه
الاكتفاء بادر ركوع

على التفصيل المار عن عش (قوله) واعتمده غيره) وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي سم (قوله فقال) أى
الغير (قوله) ولما انفضوا الخ) أى من الحاضرين الكاملين و(قوله أو قدموا) أى من الغائبين و(قوله أو
بلغوا) أى من الصبيان و(قوله بعد فعلها) أى الجمعة تنازع فيه قدموا أو بلغوا (قوله بل يلزم المقصرين)
أى بترك الحضور أو بالتأطىء عن الركوع و(قوله كالمفوضين) أى كالتلزم للمفوضين أى الخارجين من
الجمعة بعد الاحرام بها وقول السكردي قوله كالمفوضين مثال للمقصرين أه خلاف الظاهر (قوله ذلك)
أى إقامة الجمعة ثانية الخ كما هو المتبادر وعليه مبنى قول الشارح الاق (ومما يؤيد الخ) ويحتمل ان المشار اليه
فعل الجمعة ابتداء وعليه مبنى رد سم والبصري لذلك القول الاق (قوله انتهى) أى قول الغير (قوله
لقولهم الخ) الاستدلال به في غاية الظهور لانه يدل على عدم حصول الجمعة باحرام من لم يسمع الخطبة بعد
انفضاض السامعين ودلالة ذلك على عدم حصولها باقامة جديدة ثانية أى بخطبة المصلين اولويا عملا لمرية
سم (قوله المذكور) أى السابق آنفا (قوله أما إذا الخ) بيان لقولهم المذكور سم (قوله برده الخ) هذا
منوع في المقصرين لجواز حمل الاطلاق على ما إذا لم تتوفر الشروط سم عبارة البصري قوله برده الخ محل
تأمل إذ يمكن حمل الاطلاق على ما إذا لم تبتسر الاعادة أه (قوله كالاول) وهو قوله ولا تكان عادوا
لزمهم الخ كردى (قوله إطلاق الاصحاب أنهم الخ) أى السابق في شرح بطلت كردى (قوله ومما يؤيد عدم
فعل الجمعة الخ) قديم منع ويفرق بحصول الجمعة في الجمعة في مسألة المبادرة دون مسئلتنا بل لا جامع بين المسئلتين
سم عبارة البصري لا تأييد فيه كما هو ظاهر لا إقامة الجمعة بالبلد في تلك الصورة فلامعنى لاقامتها ثانيا إذا لا تقام
جمعة بعد أخرى وفيما نحن فيه لم تقم بها جمعة أصلا فلم نقل بوجوب الاعادة حيث تيسرت لادى الى تعطيل
الجمعة بالكلية فليتأمل حق التأمل ثم رأيت في النهاية مانصه نعم لو عاد المفوضون لزومهم الاحرام بالجمعة إذا
كانوا من اهل وجوبها كما أفتى به الوالد رحمه الله الخ أه (قوله لو غاب بعض الأربعين) أى عن محل الجمعة
ولو بعذر ولو بلا سفر (قوله فصلوا الخ) أى الحاضرون و(قوله لم تلزمهم) أى الأربعين (قوله كما لو بلغ
الصبي الخ) الفرق يمكن قريب سم أى يكون الغائب مكلفا حين فعلهم الظهر بفرض الوقت دون الصبي
(قوله بعد فعلها) أى فعل من دون الأربعين الظهر (قوله قبل إقامتها) أى إقامة الحاضرين دون الأربعين
الظهر (قوله ان قدمه) أى الغائب (بعد إحرامهم) أى الحاضرين (قوله كذلك) أى فلا تلزمهم إعادتها
جمعة (قوله من اشتراط الخ) أى في صور الانفضاض بقرينة قوله الاق ثم هذا الخلاف الخ لسكنه لم
يصرح فيما مر باشتراط ذلك فيها بل في صورة الشاطيء (قوله إدراك الأربعين الخ) شامل للمفوضين
وللاحقين قبل الانفضاض مطلقا وكذا بعده إذا سمعوا الخطبة كما تقدم عن سم و(قوله قدر الفاتحة)
أى بالمعنى السابق في قوله والمراد كما هو ظاهر الخ و(قوله في الاولى) أى الركعة الاولى (قوله فقط) أى
وإن لم يدرك الفاتحة (قوله الففال مرة) إشارة إلى ما نقل عنه أيضا من موافقة مسألة الامام السابقة بصري
(قوله وقال البغوى انه المذهب الخ) قضية صنيعة ان الضمير ارجع إلى الاكتفاء ورجعه المغنى والنهاية
إلى ما قاله الامام عبارتهما ولو أحرم الامام وتباطأ المأمومون أو بعضهم بالاحرام ثم أحرموا فان أدركوا
الركوع مع الفاتحة صحت جمعهم وإلا فلا وسبقه في الاولى بالتكبير والقيام كالممنوع إدراكهم الركعة
لا يمنع انعقاد الجمعة وهذا ما جرى عليه الامام والغزالي وقال البغوى انه المذهب وجزم به صاحب الانوار

فان كان قبل ركوع الاولى وسمعوا الخطبة صحت الجمعة وإلا فلا (قوله واعتمده غيره) وأفتى به شيخنا الرملي
(قوله لقولهم المذكور الخ) الاستدلال به في غاية الظهور لانه يدل على عدم حصول الجمعة باحرام من لم
يسمع الخطبة بعد انفضاض السامعين وذلك على عدم حصولها باقامة جديدة ثانية أولويا عملا لمرية فيه
(قوله أما إذا الخ) بيان لقولهم المذكور (قوله برده كالاول إطلاق الاصحاب الخ) هذا ممنوع في
المقصرين لجواز حمل إطلاق الاصحاب على ما إذا لم تتوفر الشروط (قوله فأولى) قديم منع ويفرق بحصول
الجمعة في الجمعة في مسألة المبادرة دون مسئلتنا بل لا جامع بين المسئلتين (قوله كما لو بلغ الصبي الخ) الفرق

لذا لم يمنع السبق به الركوع فلكذا الجمعة وشرط الجوبى قرب تحريمهم من تحريم الامام (٤٣) عرفان في هذا الخلاف هل هو خاص

بالجائين بعد الانقضاء
او يجزى حتى في اربعين
حضر وامعه او لا وتباطوا
عنه والوجه جريانه في
الصورتين ثم رايت ابن ابي
الدم صرح بذلك ثم قال
فالتفريع كالتفريع وكذا
الرافعى كما قاله جمع فانه جعل
هذا الخلاف مبني على القول
بأن صلاة الجماعة تبطل
بانقضاء القوم وقال ابن
الرفعة بل لما فرعه على ان
الانقضاء عنه في الائتاء
يوجب الظاهر لا الابطال
لكنه نظريه ويردوان
اقتضى كلام الزركشى
تقريره بأن انفرد الامام
اولا حتى لحقوه كانهما في
الائتاء فان قلنا انه مبطل ثم
ابطل هنا ولا فلا ووجه
البناء انفرد الامام ببعض
الصلاة في صورتين قبل
بل البطلان في غير مسألة
الانقضاء اولى لان انفرد
الامام وجد فيها ابتداء وفي
تلك دواما والشروط
يغتفر فيها في الدوام مالا
يغتفر في الابتداء كالرابطة
السابقة في الموقف ورفع
الجنابة قبل اتمام المسبوق
صلاته ولا بن المقرئ هنا
كلام بين فيه ان الكل شرطوا
حيث لا انقضاء ادراك
الركعة الاولى ولما اختلف
في ادراك الفاتحة ثم استنتج
من ذلك ما هو مردود عليه

وابن المقرئ وهو المعتمد وقال الشيخ أبو محمد الجوبى الخ اه (قوله السابق) فاعل يمنع (قوله به) متعلق
بالسبق وضميره لما قبل الركوع (قوله الركوع) الاولى الركعة كافي النهاية والمعنى (قوله ثم هذا الخلاف)
الى الذى بين الامام والده (قوله خاص بالجائين الخ) اى من المنفذين وغيرهم (قوله والوجه جريانه الخ)
اعتمده النهاية والمعنى كما مر انفا (قوله بذلك) اى بالجرىان (قوله ثم قال) اى ابن ابي الدم (فالتفريع
كالتفريع) يعنى ان الخلاف في اشتراط ادراك قدر الفاتحة في صحة الجمعة في صورة التباطى متفرع على
القول بأن صلاة الجمعة تبطل بانقضاء القوم كما ان الخلاف في اشتراط ذلك في صورة اللحق بعد
الانقضاء متفرع على هذا القول (قوله وكذا الرافعى) اى قال ان التفريع في التباطى كالتفريع في
اللحق (قوله فانه الخ) اى الرافعى (قوله هذا الخلاف) اى الذى بين الامام والده (قوله على القول الخ) اى
الاصح كرى (قوله بان صلاة الجماعة) كذا في اصله بخطه بصري اى الاولى صلاة الجمعة (قوله تبطل
بانقضاء القوم) اى بانفرد الامام بسبب انقضاءهم فثبت وجدا لانفرد كافي الصورة الثانية يجزى فيه
الخلاف واليه اشار بقوله الاق ووجه البناء الخ كرى (قوله بل لما فرعه) اى فرع الرافعى هذا الخلاف
و (قوله عنه) اى عن الامام (قوله لكن نظريه) اى لكن نظرا بن الرفعة في تفريع الرافعى المذكور
ورجع الكرى الضمير المجرور الى المفرع عليه اى ان الانقضاء عنه في الائتاء الخ (قوله ويرد) عطف
على قوله لكنه نظريه يعنى قال ابن الرفعة فيه نظر واقول بل هو مردود فارجع الى ما نظريه لا الى
التنظير كرى (قوله بأن انفرد الامام) اى بتباطى القوم عنه (قوله كانهما الخ) اى بانقضاء القوم
عنه (قوله انه) اى الانفرد (قوله ثم) اى في الائتاء (قوله هنا) اى في الابتداء (قوله ووجه البناء)
يعنى وجه اتحاد المبني عليه للخلافين في صورتين السابقتين بقوله فالتفريع كالتفريع اوفى قوله مبني على
القول الخ وتقدم هذا الاحتمال الثاني عن الكرى (قوله في غير مسألة الانقضاء) يعنى في مسألة التباطى
(قوله وحذفها) اى في الغير والتأنيث لرعاية جانب المعنى (قوله في تلك) اى في مسألة الانقضاء
(قوله ولا بن المقرئ الخ) عبارة النهاية عقب ما تقدم انقضاءه من مقالة الامام والده قال الكيال بن ابي
شريف فقد ظهر ان ادراكهم الركعة الاولى معه محل وفاق وقد ادعى المصنف يعنى ابن المقرئ في شرحه
انه يؤخذ من الاتفاق على ذلك تقييد لحق الاحقين بكونه في الركعة الاولى فلو تحرم اربعون لاحقون
بعد رفع الامام من ركوع الاولى ثم انقض الاربعون الذين احرم بهم أو نقصوا فلا جمعة بل يتمها الامام
ومن بقى معه ظهرا لانه قد تبين بفساد صلاة الاربعين او من نقص منهم ان قدم مضى للامام ركعة فقد فيها
الجماعة والعدد إذ المقتدون الذين تصحبهم الجمعة هم الاحقون ولا يجزى موا لا بعد ركوعه ويحجب
عنه بانهم إذ اتخروا والعدد تام صار حكمهم واحدا كما صرح به الاصحاب فكالم يؤثر انقضاء الاولين
بالنسبة الى عدم سماع الاحقين الخطبة كذلك لا يؤثر بالنسبة الى عدم حضورهم الركعة الاولى اه قال
عش قوله لم ركذلك لا يؤثر الخ معتمدا (قوله ان الكل) اى من الجوبى ولده وغيرهما (قوله من ذلك)
اى من الاتفاق على اشتراط ادراك الركعة الاولى حيث لا انقضاء (قوله ما هو الخ) وهو تقييد لحق
اللاحقين بكونه في الركعة الاولى (قوله مردود عليه) وفاقا للنهاية وسم والشورى وعش كما مر (قوله
كايئت الخ) ومر آتفاع النهاية ببيانها ايضا (قوله خلف المتنفل) الى قول المتن الخامس في النهاية والمعنى
(قوله خلف المتنفل) اى بان احرم بنافله والحال انه امام الجمعة وصلى الظهر لكونه مسافرا ثم صلى بهم
الجمعة اماما معش (لصحتهم هؤلاء) اى اماما ما فتصح اماما في سائر الصلوات نهاية ومعنى (قول المتن
بغيره) كان الاولى بغيرهم لان العطف إذا كان بالواو لا يفرد الضمير معنى (قوله لا به) اى بواحد من
يمكن قريب (قوله وتصح الجمعة خلف العبد) بقى ههنا شئ وهو انه هل يشترط في الصحة خلف من ذكر

كما بينت ذلك مستوفى في شرح العباب وقلت في آخره فتأمل هذا المحل فانه التيسر على كثيرين (وتصح) الجمعة (خلف) المتنفل وكل
من (العبد والصبي والمسافر) لا ظهر ان تم العدد بغيره) أى كل منهم لصحتهم هؤلاء والعدد قد وجد بصفة الكمال فان لم يتم العدد إلا به

لم تصح جزما (ولو بان الامام جنباً او محدثاً) جمعتهم في الاظهر ان تم العدد بغيره (كافي سائر الصلوات بناء على الاصح ان الجماعة وفضلها يحصلان خلف المحدث ومثل ذلك (٤٤٤) عكسه وهو مالو بان المامو من او بعضهم محدثين فتحصل الجمعة للامام والمتطهر منهم تبعاً له

ذكر معنى (قوله لم تصح جزما) أى لا تنفاه تمام العدد المعتبر بنهاية قول المتن (ولو بان الامام جنباً الخ) بخلاف مالو بان كافر او امرأة لانها ليسا اهلاً لامة الجمعة بحال مغنى ونهاية قول المتن (او محدثاً) ومثل الحدث النجاسة الخفية وكل ما لا تلزم الاعادة معه وخرج بذلك مالو بان امرأة وخشى او كافر او نحو ذلك ممن تلزم فيه الاعادة فلا تصح الجمعة برماوى وقليوى اه بجرى (قوله عكسه الخ) مثله مالو بان ان عليهم او بعضهم نجاسة غير معفو عنها فلا الجمعة لاحد ممن بان كذلك وتصح الجمعة للامام والمتطهر منهم نهاية (قوله محدثين) أى بخلاف مالو بانو انساء أو عبيد السهولة الاطلاع عليهم بنهاية ومعنى (قوله فتحصل الجمعة للامام الخ) أى وإن لم يكن الامام زائداً على الاربعين نهاية وشرح بافضل (قوله اى واغتفر الخ) عبارة المغنى والنهاية فان قيل كيف صحت صلاة الامام مع فوات الشرط وهو العدد فيها ولهذا شرطناه في عكسه اجيب بانه لم يفت بل وجد في حقه واحتمل فيه حديثهم لانه متبوع ويصح احرامه منفردا فاغتفر له مع غيره ما لا يغتفر في غيره وإنما صحت للمتطهر المؤتم به تبعاً له (قوله هنا) اى في العكس (قوله دون ما في المتن) اى مالو بان حدث الامام عش (قوله فلا تصح جمعتهم) أى جزماً بنهاية ومعنى (قوله لمامر) أى فى شرح بطلت من قوله لان العدد بشرط ابتداء كرى وعبارة النهاية والمغنى لان الكمال شرط للاربعين كما مر اه (قوله ما قبله) اى من صحه الجمعة لو بان الامام محدثاً بشرطه (قوله عنه) اى اللاحق في الركوع قول المتن (الخامس خطبتان) قال البلقنى شرط الخطيب ان يكون ممن يصح الاقتداء به انتهى وقضيته انه لا تصح خطبة الاى إذا لم يكن القوم كذلك وقديوجه ما قاله فليتامل سم (قوله لما في الصحيحين) اى قوله بخلاف تلك في المغنى وكذا في النهاية لإقوله إجماعاً إلا من شد قول المتن (قبل الصلاة) والخطب المشروعة عشر خطبة الجمعة والعديد والكسوفين والاستسقاء واربع الحج يوم السابع من ذى الحجة بالمسجد الحرام ويوم التاسع بنمرة ويوم النحر بمنى ويوم النفر الاول بها وكلاً بعد الصلاة إلا خطبتي الجمعة وعرفة فقبلها وما عدا خطبة الاستسقاء فتجز قبل الصلاة وبعدها وكلاً اثنتان إلا الثلاثة الباقية في الحج ففرادى بنهاية واسنى وشيخنا (قوله إجماعاً الخ) اى مع خبر صلوا كما ايتمو فى اصلى ولم يصل صلى الله عليه وسلم إلا بعدهما ولان الجمعة إنما تؤدى جماعة فاخرت ليدركها المناخر مغنى زاد النهاية ولقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض فاباح الانتشار بعدها فلو جاز تأخيرهما لما جاز الانتشار اه قال عش قوله رم ولم يصل صلى الله عليه وسلم إلا بعدهما فيه انه يخالف ما نقله الشيخ عميرة عن شرح الدمايين على البخارى من ان الانقضاء كان فى الخطبة وانها كانت فى صدر الاسلام بعد الصلاة وانها من ذلك اليوم حولت إلى قبل الصلاة اللهم إلا ان يقال ان التحويل كان لحكمة فنزل منزلة النسخ وان ذلك رواه لم يصح وان الصحابة فهموا بمنه عليه الصلاة والسلام ان كونها بعد الصلاة نسخ بالامر بفعل ما قبل الصلاة اه عبارة شيخنا بعد ذكر ما من عن شرح الدمايين بلا عز وباليه فقول الشيخ الخطيب ولم يصل صلى الله عليه وسلم إلا بعدهما اى بد نزول الآية وما قبله فكان يصل قبلها اه (قوله ايضاً) الاولى إسقاطه عبارة شرح بافضل قبل الصلاة للاتباع واخرت خطبتنا نحو العيد للاتباع ايضاً اه وهى ظاهرة (قوله الشرط مقدم) فيه انه يقارن ايضاً كالاستقبال ويجاب بتعذر المقارنة هنا سم عبارة البصرى لعل الاولى والشرط لا يتاخر اللهم إلا ان يريد التقدم الذاتي اه (قوله فوجب ذلك) اى التذكير او الخطبة وذكر اسم الإشارة لان الخطبة لا تستعمل بدون التاء (قوله فى حفظه) اى حفظ المقصود منها (قوله وشم) اى والمقصود منها فى العيد (قوله وذلك) اى الصرف (قوله يوم الجمعة يوم عيد الخ) اى فقتضاه ان المقصود من خطبته الصرف عما ذكر كخطبة العيد (قوله لان ذلك) اى عيد الفطر والاضحى (قوله ويؤيد بشرطه حضور الخطبة كشرطه اذ ذلك فى مسئلة المبادرة وغيرها (قوله الشرط مقدم) فيه انه يقارن ايضاً

اى واغتفر فى حقه فوات العدد هنادون ما فى المتن لانه متبوع مستقل كما اغتفر فى حقه انعقاد صلاته الجمعة قبل أن يجرى موأخلفه وإن كان هذا ضرورياً (ولاً) يتم العدد بغيره (فلاً) تصح جمعتهم لما مر (ومن لحق الامام المحدث را كالم تحسب ركعتيه على الصحيح) فى الجمعة وغيرها كما مر قبيل صلاة المسافر بدليله ولا يتأفى هذا ما قبله لان الحكم بادراك الركوع إنما هو لتحمل الامام عنه القراءة والمحدث ليس من اهل التحمل وإن كانت الصلاة خلفه جماعة (الخامس خطبتان) لما فى الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم لم يصل الجمعة إلا بخطبتين (قبل الصلاة) إجماعاً إلا من شد وفارقت العيد فان خطبتيه مؤخرتان عنه للاتباع ايضاً ولان هذه شرط الشرط مقدم بخلاف تلك فانها تسكلة فكانت الصلاة أهم منها بالنقد ومي و يفرق بين كونها شرطاً هنا لا ثم بان المقصود منها هنا التذكير بمهمات المصالح الشرعية حتى لا تنسى فوجب ذلك فى كل جمعة لان ما هو مكرر كذلك لا يبنى غالباً وجعل

شرطاً تتوقف عليه الصحة بمبالغة فى حفظه والاستمرار عليه وشم صرف النفوس عما يقضيها العيد من غيرها ومرحها ذلك وذلك من مهمات المندوبات دون الواجبات فان قلت يوم الجمعة يوم عيد ايضاً قلت العيد يختلف لان ذلك من عود السرور والجنس وهذا من عود السرور الشرعى لسكينة ما فيه من الوظائف الدينية ومن ساعة الاجابة وغيرها كما بينته فى كتابي الجمعة فى خصائص الجمعة ويؤيد

ذلك) أى الاختلاف وفى دعوى التأييد تأمل قول المتن (وأركانها خمسة) أى إجمالا وإلا فبى ثمانية تفصيلا لتكرر الثلاثة الاول فيهما ولو سرد الخطيب الاركان او لا مختصرة ثم أعادها ميسوطة كما اعتيد الان اعتمد ما أتى به الاول وما أتى به ثانيا بعد تأكيده فلا يضر الفصل به وإن طال كما يحثه ابن قاسم شيخنا وباتى عن عمن مثله بزيادة (قوله من حيث المجموع) الى قوله ولا نظير في النهاية (من حيث المجموع الخ) جواب عما يقال ان الاضافة إن كانت للاستغراق لزم وجوب الخمسة فى كل من الخطبتين وإن اريد بها اركان مجموعهما لزم جواز اتيان بعضها ولو واجدا فى أولهما والباقي فى ثانيتهما وإتيان الجميع فى إحداهما فقط وحاصل الجواب اختيار الشق الثانى وحله على بعض ما صدق عليه بقرينة ما سيعلم من كلامه الا أنى عمن (قوله كما سيعلم من كلامه) أى على ما سيعلم الخ عمن (قوله) وقياس ماسر ان الشك الخ) وقياسه ايضا تأثير الشك فى انشاء الخطبة وأنه لا يرجع لقول غيره وإن كثّر إلا أن بلغ حد التواتر وأما القوم لو شكوا كلهم او بعضهم فى ترك الخطيب شيئا من الاركان فلا تأثير له مطلقا أى بعد الفراغ وقبله سم وحلى (قوله عدم تأثير الشك) أى شك الخطيب و (قوله بعد فراغها) أى بعد الفراغ من خطبتها نهاية قال عمن مفهومه أنه يؤثر إذا شك فى انشاء الثانية بعد فراغ الاولى او فى الجلوس بينهما فى ترك شىء من الاولى وبقي ما لو علم ترك ركن ولم يدركه هو من الاولى أم من الثانية هل تجب إعادتها أم إعادة الثانية فقط فيه نظر والا قرب مجلس ثم أتى بالخطبة الثانية لاحتمال أن يكون المترك من الاولى فى يسكون جلوسه او لا لغوافه تسكّل بالثانية وتقدّر كونه من الثانية فالجلوس الثانى لا يضر لأن غايته أنه جلوس فى الخطبة وهو لا يضر وما أتى به بعده تكرير لما أتى به من الثانية واستدراك لما تركه منها اهـ وقوله ثم أتى بالخطبة الثانية أى ويقرأ آية فيها أو لا فلا يزول الشك (قوله وبه يندفع) أى بالقياس المذكور (قوله يأتى فى الشك الخ) أى بعد فراغ الوضوء وقبل الشروع فى الجمعة أو بعده (قوله لانها) الى قوله وروى البيهقى فى النهاية الى قوله ولا يشترط فى المغنى إلى قوله كما صرح به الى وظاهر كلام الشيوخين قول المتن (بالصلاة على رسول الله الخ) وأسن الصلاة على الله وسئل الفقيه اسماعيل الحضرمى هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى على نفسه فقال نعم نهاية وقوله لم وأسن الصلاة الخ أى والسلام عمن عمن وقوله م ر على الهوى وحجبه وقوله لم فقال نعم هذا محتمل لأن يكون فى غير الخطبة شيخنا ولا يكون بالاسم الظاهر

كالاستقبال وبجواب بتعذر المقارنة هنا (فرع) قال البلقينى ان شرط الخطيب ان يكون بمن يصح الاقتداء به اهـ وقضيته انه لا يصح خطبة الاى اذا لم يكن القوم كذلك وقد وجه ما قاله فليتنا مل (فرع آخر) لو حن فى الاركان لحننا بغير المعنى اوائى بمثل اخر كما ظاهرا لام الصلاة هل يضر كفى التشهد ونحوه فى الصلاة فيه نظر (قوله عدم تأثير الشك فى ترك فرض من الخطبة بعد فراغها) قياس ما ذكر ايضا تأثير الشك فى انائها وأنه لا يرجع لقول غيره وإن كثّر إلا أن بلغ حد التواتر وهذا كله فى ظاهر فى الخطيب فلو شك الاربعون أو بعضهم فى ترك الخطيب شيئا من فروضها فى انائها فهل يؤثر حتى يمتنع على الشاك الاحرام قبل الاتيان بالشكوك فيه لتوقف انعقاد صلاتهم على وجوب الخطبة وقد شكوا فيها ويفرق بين ذلك وما لو شك المقتدون فى بقية الصلوات فى ترك الامام بعض فروض الصلاة وشروطها حيث لا يؤثر ان الشك هنا فيما يتوقف عليه انعقاد اصل الصلاة وفى تلك فيما يتوقف عليه الاقتداء لاصل الصلاة فيه نظر وظاهر صديهم ان ذلك لا يؤثر ويؤيده انهم لو شكوا حال صلاة الجمعة فى اخلال الامام بفرض منها او شرطها لم يؤثر مع ان الاقتداء فيها يتوقف عليه اصل الانعقاد فليتنا مل وقد يفرق بان للخطبة تعلقا بغير الخطيب لاشتراط سماع الاربعين ولو بالقوة فلو شكوا او بعضهم توقف انعقاد جمعهم على اعادةها ولزم الخطيب اعادةها اذا علم شكهم او شك بعضهم فليتنا مل فقد ينقض هذا الفرض بان صلاة الجمعة لها تعلق بالمأمومين ايضا لاشتراط ربطهم بها فى انعقادها ويفرق بان الشرع اعتبر سماع الخطبة فلا بد من وجوده ومع الشك لم يعلموا وجوده فأن ذلك لم يعتبر اطلاق المأموم على صلاة الامام فلم يؤثر الشك ومال مر تارة الى ضرر الشك من غير

ذلك إطلاق العيد ثم دائما وإضافته للمؤمنين هنا غالبا (وأركانها خمسة) من حيث المجموع كما سيعلم من كلامه وقياس ماسر أن الشك بعد الصلاة أو الوضوء فى ترك فرض لا يؤثر عدم تأثير الشك فى ترك فرض من الخطبة بعد فراغها وبه يندفع قول الرويانى بتأثيره هنا ولا نظير لكونه ناشكا فى انعقاد الجمعة لأن ذلك يأتى فى الشك فى ترك ركن من الوضوء مثلا وهو لا يؤثر (حمد الله تعالى) للاتباع رواه مسلم (والصلاة على رسول الله ﷺ)

لأنها عبادة افتقرت إلى ذكر الله تعالى فأنزرت إلى ذكر رسوله صلى الله عليه وسلم كالآذان والصلاة وروى البيهقي خبر قال الله تعالى وجعلت
 امتك لا تجوز عليهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبدى ورسولى قيل هذا مما نرد به الشافعى رضى الله عنه ورد بأنه تفرص صحيح ولا يقال ان
 خطبته ^{صلى الله عليه وسلم} ليس فيها صلاة لأن (٤٤٦) اتفاق السلف والخلف على التصلية في خطبهم دليل لوجوبها لإذ يبعد الاتفاق على سنة

دائما (ولفظها) أى حمد الله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم (متعين) لأنه الذى مضى عليه الناس فى عصره صلى الله عليه وسلم إلى الآن فلا يكفى ثناء وشكرو ولا الحمد للرحمن أو الرحيم مثلا ولا رجم الله رسول الله أو بارك الله عليه ولا صلى الله على جبريل ولا الضمير كصلى الله عليه وأن تقدم له ذكر كما صرح به فى الأنوار وجعله أصلا مقبسا عليه واعتمده البرماوى وغيره خلافا لمن وهم فيه نعم ظاهر المتن تعين لفظ رسول وليس مرادا بل يكفى لفظ محمد وأحمد والنبي والخاشع والماسحى والعاقب ونحوها بما ورد وصفه به وفارق الصلاة بأن ما هنا أوسع ويفرق بينها وبين الآذان فإنه لا يجوز إبدال محمد فيه بغيره مطلقا كما هو ظاهر من كلامهم وهو قياس التشهد بجامع اتفاق الروايات فى كليهما عليه بأن السامعين ثم غير حاضرين فأبداله موهم بخلاف الخطبة وأيضا فالخطبة لم يتعد بجميع ألفاظ أركانها خفف أمرها وأيضا فالآذان قصد به

وبالضمير ع ش (قوله لأنها عبادة الخ) هذه الأدلة لا تدل على خصوص الصلاة عليه ^{صلى الله عليه وسلم} (قوله) افتقرت الخ) أى وجوبها فى الواجب وندبها فى المندوب ع ش (قوله وروى البيهقي الخ) ليتأمل أى دلالة فيه للطلوب بصري وتقدم عن سم مثله (قوله قبل هذا) أى إيجاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى الخطبة (قوله بأنه تفرص صحيح) أى لما تقدم من الأدلة معنى (قوله إذ لا يبعد الاتفاق) فاعل الوجوب علم منه صلى الله عليه وسلم فى آخر الأمر ولم يخاطب بعده بصري أى أو ثبت بحديث الوجوب علينا دونته صلى الله عليه وسلم (أى حمد الله) إلى قوله لا بعض أيقف النهاية لإلا قوله بما ورد إلى ظاهر كلام الشيخين وقوله يكفى إلى المتن قول المتن (ولفظها متعين) أى من حيث مادتها وما أن لم تكن مصدرا فتشمل المشتقات شيخنا (قوله مضى عليه الناس الخ) أى غير النبي صلى الله عليه وسلم لما مر أنفاء من خلو خطبته صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليه (قوله فلا يكفى ثناء الخ) ولا لا إله إلا الله ولا المدح والجلال والعظمة ونحو ذلك مغنى ونهاية (قوله والحمد للرحمن الخ) فلفظة الله متعينة نهاية ومعنى (قوله ولا رجم الله الخ) فمادة الصلاة متعينة (قوله ولا صلى الله على جبريل الخ) فيتعين اسم ظاهر من أسمائه صلى الله عليه وسلم (قوله واحمد الخ) فإن قيل لم تعين لفظ الجلالة فى صيغة الحمد فى الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه وسلم فى صيغة الصلاة بل كفى نحو الماسحى والخاشع مع أنه لم يرد يجب أن للفظ الجلالة اختصاصا تاما به تعالى ومزية تامة يفهم عند ذكره سائر صفات الكمال كائنا عليه العلماء بخلاف بقية أسمائه تعالى وصفاته ولا كذلك نحو محمد من أسمائه صلى الله عليه وسلم سم على المنهج اه ع ش (قوله وفارق الصلاة) أى وفارق الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فى الخطبة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فى الصلاة حيث اشترطوا فيها ما ورد فيها من أسمائه صلى الله عليه وسلم بخصوصه واكتفوا فى الخطبة كل ما كان من أسمائه عليه الصلاة والسلام وإن لم يرد فيها بخصوصه ع ش (قوله ويفرق بينها) أى الخطبة (قوله فيه) أى فى الآذان (قوله مطلقا) أى اسما أو صفة (قوله عليه) أى لفظ محمد (قوله بان السامعين الخ) هذا الفرق بالنظر للآذان ويبقى الفرق بالنسبة للتشهد ويفرق بأن أمر الصلاة اضيق فاقصر على ما ورد سم (قوله لكليات الشريعة) أى لاصولها (قوله واشهر أسمائه محمد) يغنى عنه ما بعده (قوله ليكون ذلك) أى الاتيان بذلك (قوله أشهر الخ) لعله ماض من باب الأفعال (قوله ومن ثم) أى لاجل أن يكون ذلك الخ (قوله لكن صرح الجبلى الخ) وهو المعتمد مغنى ونهاية (قوله من اجزاء أنا حامد لله الخ) ويظهر أن مثله أى حامد لله أو أن الله الحمد لا شتاله على حروف الحمد ومعناه ع ش (قوله كعليكم السلام) أى قياسا عليه (قوله واحمد الله الخ) أى ونحمد الله والله أحد نهاية أى والله نحمد ع ش (قوله وصلى الخ) (فرع) ألقى شيخنا الشهاب الرملى بأنه لو أراد بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غيره لم ينصرف عنه واجزأت وأقول ينبغى أن يكون بخلاف ما لو قصد بالصلاة عليه غير الخطبة لأن هذا صرف عن الخطبة وذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم سم على المنهج اه ع ش (قوله ونصلى الخ) وصلى الله على محمد نهاية (قوله ولا يشترط قصد الدعاء الخ) لكن ينبغى عدم الصارف عن الدعاء لمحض الخبر سم عبارة ع ش قوله ولا يشترط الخ أى ومع ذلك يحصل له الثواب المرتب على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (قوله

الخطيب وتارة إلى عدم ضرره (قوله لأنها عبادة الخ) هذه الأدلة لا تدل على خصوص الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (قوله بان السامعين ثم الخ) هذا الفرق بالنظر للآذان ويبقى الفرق بالنسبة للتشهد ويفرق بأن أمر الصلاة اضيق فاقصر على ما ورد (قوله ولا يشترط قصد الدعاء بالصلاة) لكن ينبغى عدم الصارف

الإشارة لكليات الشريعة التى أنى بها نبينا وأشهر أسمائه محمد فوجب الاتيان بأشهر أسمائه وهو محمد ليسكون ذلك أشهر لتلك الأسماء ومن ثم تعين لفظ محمد فى التشهد أيضا لأنه أشبه بالآذان وظاهر كلام الشيخين كالأصحاب تعين لفظ الحمد معر فالكن صرح الجبلى بما اقتضاه المتن من أجزاء أنا حامد لله وحمدت الله وتوقف فيه الأذرعى لكن جزم به غيره ويكفى أيضا الله الحمد كعليكم السلام قاله ابن الاستاذ وأحمد الله وحمد الله وصلى وأصلى خلافا لما يوهمه المتن من تعين لفظ الصلاة معر فالو لا يشترط قصد الدعاء بالصلاة خلافا للجب الطبرى

لأنها موضوعة لذلك شرعا (والوصية بالتقوى) لأنها المقصودة من الخطبة فلا يكتفى بمجرد التحذير (٤٤٧) من الدنيا فإنه مما ثاوى به منكروا

الشرائع بل لا بد من الحث على الطاعة والزجر عن المعصية ويكتفى أحدهما للزوم الآخر له (ولا يتعين أفضله) أى الوصية بالتقوى (على الصحيح) لأن الغرض الوعظ كما تقرر فيكفى أطيعوا الله (وهذه الثلاثة أركان في كل واحدة من الخطبتين) لأن كل خطبة مستقلة ومنفصلة عن الأخرى (والرابع قراءة آية) مفهومة لا كتم نظر وان تعلقت بحكم منسوخ أو قصة لا بعض آية وان طال الخبر لمسلم كان صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة ق في كل جمعة على المنبر وفي رواية له كان له صلى الله عليه وسلم خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس وإنما اكتفى في بدل الفاتحة بغير المفهومة لأن القصد ثم إن آية لفظ مناب آخر وهذا المعنى غالبا (في أحدهما) لثبوت أصل القراءة من غير تعيين محلها فدل على الاكتفاء به في أحدهما ويسن كونها في الأولى بل يسن بعد فراغها سورة ق دائما للاتباع ويكتفى في أصل السنة قراءة بعضها (وقيل في الأولى) لتسكون في مقابلة الدعاء في الثانية (وقيل فيها) كالثلاثة الأولى (وقيل لا يجب)

لأنها موضوعة (الخ) وتقدم في باب الصلاة أن الصلاة عليك يا رسول الله إنما تكتفى حيث نوى بها الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فهل يأتي نظيره هنا أو لا فيه نظر والأقرب الثاني ويفرق بأن الصلاة يحتاج لها ما لا يحتاج للخطبة ع (قوله لأنها) إلى قوله لا بعض آية في المعنى الأقوله ويكتفى إلى المتن (قوله لأنها المقصود الخ) أى للاتباع رواه مسلم نهاية ومعنى (قوله من الدنيا) أى من غروها وزخرفها نهاية (قوله ويكتفى أحدهما للزوم الآخر له) المازوم الثاني للاول واغناء الاول عنه فواضح وأما العكس فحل تأمل إلا أن براد بالطاعة الواجبات لا غير ثم رايت المعنى والنهاية اقتصر على أن الحمل على الطاعة يغنى عن الحمل على ترك المعصية ولم يتعرض للعكس بصري وحمل ع ش كلام النهاية على ما في الشرح فقال قوله مر على الطاعة أى صريحا أو التزاما بخادم كلام ابن حجج اه قول المتن (على الصحيح) الخلاف في لفظ الوصية وأما لفظ التقوى فخكى بعضهم القطع بعدم تعيينه نهاية ومعنى (قوله لأن الغرض الوعظ) أى وهو حاصل بغير لفظها نهاية وقد يقال الغرض من الحمد الثناء ومن الصلاة الدعاء وما حاصلان بغير لفظها ايضا ويمكن الفرق بانها تعبد بلفظها فتعينادون الوصية بالتقوى شورى وبر ماوى (قوله لأن كل خطبة) ولا تباع السلف والخالف معنى ونهاية قول المتن (قراءة آية) ويتجه عدم أجزائها مع لحن بغير المعنى ثم المتجه أنه لو لم يحسن شيئا من القرآن كان حكمه كالمصلى الذى لم يحسن الفاتحة وهل يجزى ذلك في بقية الأركان حتى إذا لم يحسن الحمد أتى بدله بذكر أو دعاء مثلا ثم وقف بقدره فيه نظر ومال مر إلى عدم جريان فيها بل يسقط المعجوز عنه بلا بدل وفيه نظر وعلى الجملة فيفرق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة والكلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر سم على حجج اه ع ش واعتمادا على ما مال إليه مر في البقية إلا في الحمد فقال يجزى في العجز عن لفظ الحمد ما تقدم في الآية (قوله مفهومة الخ) أى المعنى مقصود كالوعيد والوعظ ولو لم يحسن شيئا من القرآن أتى ببدل الآية من ذكر أو دعاء فان عجز وقف بقدرها والكلام حيث لم يوجد من يحسنها غيره شيخنا وتقدم مثله عن سم انفا (قوله بحكم منسوخ) أى بخلاف منسوخ التلاوة فلا يكتفى بنهاية (قوله وان طال) والمعتمد أنه يكتفى إذا طال نهاية ومعنى سم وشيخنا (قوله لثبوت) إلى قوله وقوعه لان عبد السلام في النهاية والمعنى إلا ما نابه عليه (قوله لثبوت أصل القراءة) أى في الخطبة (قوله فدل على الاكتفاء بها الخ) وتجزى قبلهما وبعدهما وبينهما معنى وفي ع ش بعد ذكر مثله عن العباب وهو ظاهر لعدم اشتراط الترتيب بين الآيتين وشي من الأركان فكل موضع أتى بهافيه أجزأته اه (قوله في الأولى) أى بعد فراغها نهاية ومعنى (قوله دائما الخ) أى في خطبة كل جمعة ولا يشترط رضا الحاضرين كالأشترط في قراءة الجمعة والمناقين في الصلاة وان كانت السنة التخفيف بنهاية ومعنى (قوله قراءة بعضها) وان تركها قرا يأبها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الآية ومعنى وإيعاب (قوله أو أطلق فعنه الخ) اعتمده الزيادة وع ش وشيخنا وظاهر صنيع النهاية والمعنى ان الإطلاق كقصده نحو الحدو حده فتجوز عنه (قوله ولا تجزى آية وعظ الخ) وكره جماعة تضمين شى من أى القرآن بغيره من الخطب والرسائل ونحوهما ورخصه جماعة وهو الظاهر معنى ونهاية بل قال حجج الحق ان تضمين ذلك والاقتباس منه ولو في شعر جائز وان غير

عند الدعاء لمحض الخبر (قوله والرابع قراءة آية) هل تجزى مع لحن بغير المعنى فيه نظر وقد يتجه عدم الاجزاء والتفصيل بين عاجز انحصار الأمر فيه وغيره ثم المتجه أنه لو لم يحسن شيئا من القرآن كان حكمه كالمصلى الذى لم يحسن الفاتحة وهل يجزى ذلك في بقية الأركان حتى إذا لم يحسن الحمد أتى بدله بذكر أو دعاء مثلا ثم وقف بقدره فيه نظر ومال مر إلى عدم جريان ذلك في بقية الأركان بل يسقط المعجوز عنه بلا بدل وفيه نظر وعلى الجملة فيفرق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة والكلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر (قوله وان طال) ينبغى اعتمادا لا اكتفاء بما طال منه (قوله كان صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة ق الخ) ولا يشترط رضا الحاضرين شرح مر (قوله وفي رواية له الخ) هذه الرواية تقتضى الاكتفاء بقراءة تها في الجلوس مع انهم على خلافه (قوله ويسن كونها في الأولى)

لأن المقصود الوعظ ولا تجزى آية وعظ أو حده مع القراءة إذا لشيء الواحد لا يؤدى به فريضة مقصودان بل عنه وحده ان قصده وخدة

نظمه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره أنه لا محذور في أن يراد بالقرآن غيره كادخلوها بسلام
لمستأذن نعم إن كان ذلك في نحو مجون حرم بل ربما افضى إلى كفره وبذبحه أن يلحق بالقرآن فيما
ذكر الأحاديث والأذكار والأدعية غش (قوله في الآخرة) أي في صورة الإطلاق (قوله أخروي)
فلا يكفي الدينوي ولو مع عدم حفظ الآخرى كذا قال بعضهم لكن القياس كما قال الاطفيحي أنه يكفي
الدينوي عند العجز عن الآخرى شيخي نا قول المتن (للمؤمنين الخ) لو خص بالدعاء أربعين من الحاضرين
فينبغي الإجماع ولو أنصرفوا من غير صلاة وهناك أربعون سامعون أيضاً فتصح إقامة الجمعة بهم مراراً
وقوله أربعين الخ أي بخلاف ما لو خص دون أربعين أو غير الحاضرين فلا يكفي شيخي نا (قوله) وإن لم يتعرض
للمؤمنين الخ قال الأذري وظاهر نص المختصر يفهم إيجاب الدعاء للمؤمنين وجري عليه كثير من ثم أخذ
أي الأذري من بعض العبارات أنه يجب التعرض للمؤمنين وأن لم يحضر ن انتهى فان اراد بالتعرض أن
لا يقصد الخطيب أخرجهم بأن يريد المؤمنين المذكور فقط فواضح أن هذا لا يجوز وإن اراد تعين لفظ
بدل عليهم ولا يكتفي باندراجهم في جمع المؤمنين فمنوع لأن استعمال المذكور مراد به الجنس الشامل
لجميع المؤمنين صحيح لغة واستعمالاً فاذا لم يقصد به الخطيب خلاف ذلك كن داخلات ولا يحتاج إلى التصريح
بما يدل عليهم بخصوصين إيجاب أهم (قوله لأن المراد الخ) الظاهر أن المراد بيان الاكمل وأنه يجوز
إرادة المذكور فقط وأن حضر الاناث ثم رايت ما في الحاشية الأخرى وهو وجوب الدعاء للمؤمنين أيضاً
لكن إن كان شرط الصحة الخطية خالف قولهم يكفي تخصيصه بالسامعين فإنه شامل لما إذا تم حضور ذكورا
فليحرجهم سم وفي الجبري عن ع ش والقلبي أن التعميم مندوب ويشترط ملاحظة الجنس ولا قصد
التغليب اه وحمل الرشدي كلام النهاية على اعتماد ما مر عن الأذري وما إليه ولعل الاظهر ما مر عن
الايجاب بما حاصله أنه لا يحتاج إلى التصريح بما يدل عليهم ولا إلى ملاحظة الجنس أو التغليب ولا يجوز
أخراجهن بأن يريد بالمؤمنين خصوص المذكور والله اعلم (قوله الجنس الشامل الخ) قد يقتضى أنه لو اراد
المذكور فقط ضرر الظاهر أنه غير مراد سم وفيه وقفة وعبرة ع ش هذا يقتضى أنه لو خص المؤمنين

ولأبأن قصدهما والقراءة
أو أطلق فمعناها فقط فيما
يظهر في الآخرة ولو أتى
بآيات تشتمل على الأركان
كلها ماعدا الصلاة لعدم أية
تشتمل عليهم لم تجزى لأنها
لا تسمى خطبة (والخامس
ما يقع عليه اسم دعاء)
أخروي (للمؤمنين) وإن
لم يتعرض للمؤمنين لأن
المراد الجنس الشامل لمن
لنقل الخلاف له عن السلف

أي بعد فراغها كما قاله الأذري مر (قوله) ولأبأن قصدهما) صرح به في المجموع (قوله) والخامس
الخ) لو خص بالدعاء أربعين من الحاضرين فينبغي الإجماع وعليه فلو أنصرفوا من غير صلاة وهناك أربعون
سامعون أيضاً فهل تصح إقامة الجمعة بهم يذبحي الصحة لأن الخطبة صحت ولا يضرب أنصراف المخصوصين
بالدعاء من غير صلاة مر (قوله) وإن لم يتعرض للمؤمنين الخ) قال في شرح العباب قال الأذري وظاهر
نص المختصر يفهم إيجاباً لهما أي إيجاب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وجري عليه كثير من وعددهم ثم أخذ
من بعض العبارات أنه يجب التعرض للمؤمنين وإن لم يحضر ن اه فان اراد بالتعرض أن لا يقصد الخطيب
أخراجهن بأن يريد المؤمنين المذكور فقط فواضح أن هذا لا يجوز وإن اراد تعين لفظ بدل عليهم ولا يكتفي
باندراجهم في جمع المؤمنين فمنوع لأن استعمال المذكور مراد به الجنس الشامل لجميع المؤمنين صحيح
لغة واستعمالاً فاذا لم يقصد به الخطيب خلاف ذلك كن داخلات وفيه ولا يحتاج إلى التصريح بما يدل عليهم
بخصوصين اه فليست بذلك مع قولهم وبكفي تخصيصه بالسامعين كرحمك الله فان السامعين قد يتم حضور
ذكور أو ليس في تخصيصهم تعرض للمؤمنين لأن يدعي أن المراد أن الدعاء للمؤمنين واجب وليس شرطاً
في صحة الخطبة وفيه نظر وقد يخص كفاية تخصيصه بالسامعين بما إذا حضر المؤمنين (قوله) لأن المراد
الجنس) الظاهر أن المراد بيان الاكمل وأنه يجوز إرادة المذكور فقط وإن حضر الاناث ثم رايت ما في
الحاشية الأخرى وهو وجوب الدعاء للمؤمنين أيضاً لكن إن كان شرط الصحة الخطية خالف قولهم يكفي
تخصيصه بالسامعين فإنه شامل لما إذا تم حضور ذكورا فليحرجهم (قوله لأن المراد الخ) قد يقتضى أنه لو اراد
المذكور فقط ضرر الظاهر أنه غير مراد (قوله) لنقل الخلاف له عن السلف) نقل مر عن صاحب الانتصار أنه

(في الثانية) لأن الاواخر به اليق ويكني تخصيصه بالسامعين كرحمك الله وظاهر انه لا يكتفى (٢٤٩) تخصيصه بالغائبين (وقيل لا يجب)

وانتصرله الاذرى وغيره
ولا بأس بالدعاء لسلطان
بمعينه حيث لا مجازفة في
وصفه قال ابن عبد السلام
ولا يجوز وصفه بصفة
كاذبة إلا للضرورة ويسن
الدعاء لولاة المسلمين
وجيوشهم بالصلاح
والنصر والقيام بالعدل
ونحو ذلك ووقع لان
عبد السلام أنه أفنى بأن
ذكر الصحابة والخلفاء
والسلاطين بدعوة غير
محبوبة ورد بأن الاول
فيه الدعاء لا كابر الامة
وولاتها وهو مطلوب وقد
تكون البدعة واجبة او
مندوبة قبل بل يتعين الدعاء
للصحابة بحمل به مبتدعة
ان أمنت الفتنة وثبت أن
أباموسى وهو أمير الكوفة
كان يدعوا لعمر قبل الصديق
رضي الله عنها فانكر عليه
تقديم عمر فشكا اليه
فاستحضر المنكر فقال إنما
أنكرت تقديمك على أبي
بكر فبكي واستغفر
والصحابة حينئذ متوفرون
وهم لا يسكتون على بدعة
إلا إذا شهدت لها قواعد
الشرع وقد سكتوا هنا
إذ لم يشكر أحد الدعاء بل
التقديم فقط وكان ابن
عباس يقول على منبر
البصرة اللهم أصلح عبدك
وخليفتك غيا اهل الحق

بالدعاء كفى لصدق الجنس بهن لكنه غير مراد اه قول المتن (في الثانية) نقل عن بعض من أدر كناه أنه لو
قدم الخطبة الثانية على الاولى كان مكروها وانه افق بذلك واقول لا حاصل لهذا الكلام لان اى خطبة
قدمها كانت اولى والدعاء فمقدمه للمؤمنين لا اثر له بل لا بد ان يأتى به فيما اخره لانه الثانية وفاقا لم ر اه
سم (قوله) وظاهر انه لا يكتفى (الخ) وجزم ابن عبد السلام فى الامالى والغزالي بتحريم الدعاء للمؤمنين
والمؤمنات بمغفرة جميع ذنوبهم وبعدهم دخولهم النار لانا قطع بخبر الله تعالى وخبر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان فيهم من يدخل النار نهاية واطال عرش فى الرد على ما فى الايعاب بما قد يخالفه (قوله) ولا بأس
بالدعاء (الخ) اى مع الكراهة كما يأتى عن الشافعى سم أى ان لم يخف الفتنة (قوله) حيث لا مجازفة (الخ) أى
مبالغة خارجة عن الحد كان يقول اخي اهل الشرك مثلاً فمعلوم ان المجازفة فى وصفه ليست من الدعاء ولكن
لما كان الدعاء قد يشتمل عليها عدت كأنها منه بجري (قوله) ويسن الدعاء (الخ) اى فى الخطبة الثانية
وتحصل السنة بفعله فى الاولى ايضا لكن الثانية اولى لما قدمه ان الدعاء اليق بالخواتيم عرش (قوله) ورد (الخ)
وقد يجاب بحمل الافتاء على التعمين بذكر اسمائهم فيوافق حينئذ ما يأتى عن الشافعى (قوله) بان الاول اى
ذكر الصحابة (قوله) وهو مطلوب ان اراد فى الخطبة كما هو الظاهر برده عليه ان فيه مصادرة (قوله) فشدى
اليه فاستحضر) الضمير الاول لاني موسى والاخير ان لعمر (قوله) تقديمك (الخ) من إضافة المصدر إلى مفعوله
(قوله) فبكي اى عمر (واستغفرو) اى طلب عمر من المنكر المغفرة عن تعابه بالاستحضار (قوله) وقد سكتوا هنا
(الخ) قد يقال غاية مفاده عدم المنع الشامل للاباحة لا التدب المدعى ثم رايت فى سم مانصه ظاهر ما فى شرح
العياب ان ما فى قصتي ابنى موسى وابن عباس على سبيل الاباحة اه (قوله) وكان ابن عباس (الخ) عطف على
قوله ان اباموسى (الخ) ولو قال وان ابن عباس كان يقول (الخ) كان اسبك (قوله) بعض المتأخرين ولو قيل (الخ)
تايد لقوله السابق ولا بأس (الخ) (قوله) للسلطان اى ونحوه من ذوى الشوكه (قوله) فى قيام الناس (الخ)
ومثله تقبيل بعضهم ليد بعض (قوله) وولاته الصحابة (الخ) ان اراد ولاة الصحابة على الاجمال فقد ينظر فى
ذكر هذا مع الاستغناء عنه بقوله السابق ويسن الدعاء لولاة المسلمين وان اراد على التعمين فقد يشكك بما فى
شرح الروض وغيره عن الشافعى ولا يدعوى فى الخطبة لاحد بعينه فان فعل ذلك كرهته انتهى فان خص اى
ما نقل عن الشافعى بغير الصحابة بقى الاشكال فى قوله وكذا بقية ولاة العدل فليتأمل سم اقول هذا مبنى على
ان ما ذكر ليس من مقول بعض المتأخرين واما إذا كان ما ذكر لى قوله وذكر المناقب من مقوله كما هو

يجب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وانه يكتفى تخصيصه بالسامعين اه فليتأمل فيه (قوله) فى الثانية) نقل عن
بعض من أدر كناه انه لو قدم الخطبة الثانية على الاولى كان مكروها وانه افق بذلك واقول لا حاصل لهذا
الكلام لان اى خطبة قدمها كانت اولى والدعاء فمقدمه للمؤمنين لا اثر له بل لا بد ان يأتى به فيما اخره لانه
الثانية وفاقا لم ر اه (قوله) وظاهر انه لا يكتفى تخصيصه بالغائبين هل يكتفى تخصيصه باربعين من السامعين
معنيين او غير معنيين الوجه الا كنفاء وقياسه الا كنفاء بالذكور دون الاناث ثم رايت ما فى الحاشية المارة
(قوله) ولا بأس بالدعاء لسلطان بعينه) ظاهره انه لا يسن الدعاء له بعينه وان كان عادلا والفرق بينهما
تعيين ولاة الصحابة كما فى قصتي ابنى موسى وابن عباس الآتية ان كان ما فيهما على سبيل الاستحباب ظاهر
لكن ظاهره ما فى شرح العياب ان ما فيهما على سبيل الاباحة حيث قال قال ابن الرفعة وتخصيص النووى
الكراهة بما إذا جازف والاباحة بما إذا لم يجازف اى فى وصف السلطان قاله غيره عن المتأخرين لان اباموسى
الاشعري دعا فى خطبته لعمر (الخ) قصة ابنى موسى ثم زاد على ابن الرفعة حكاية قصة ابن عباس فليتأمل (قوله)
ولا بأس بالدعاء (الخ) اى مع الكراهة كما يأتى عن الشافعى (قوله) وولاته الصحابة يندب الدعاء لهم ان اراد
ولاته الصحابة على الاجمال فقد ينظر فى ذكر هذا مع الاستغناء عنه بقوله السابق ويسن الدعاء لولاة المسلمين
الخ وان اراد على التعمين فقد يشكك بما فى شرح الروض وغيره عن الشافعى ولا يدعوى فى الخطبة لاحد بعينه

(٥٧) - شروانى وابن قاسم - ثانى - أمير المؤمنين قال بعض المتأخرين ولو قيل ان الدعاء للسلطان واجب لما فى تركه من
الفتنة غالباً لم يبعد كما قيل فى قيام الناس بعضهم لبعض وولاته الصحابة يندب الدعاء لهم قطعاً وكذا بقية ولاة العدل وفيه احتمال

المتبادر وذكره الشارح لنا بغير الدال السابق فلا اعتراض عليه (قوله) والولة المخطون بما فيهم الخ) أى
وصف الولة العاملين للطاعة والمعصية جميعا بما فيهم الخ وهذا كما تقدم تأييد لقوله حيث لا يجازة في وصفه
قال الخ وبذلك يندفع قول سم قوله مكروه قد يخالف إطلاق قوله السابق لا بأس بالدعاء لسلطان الخ ولو
سلم أنه ليس من كلام البعض فقولهم لا بأس الخ لا ينافي السكراة (قوله) وصرح القاضي إلى قوله وبما فيهم الخ
تأييد لقوله وذكر المناقب الخ (قوله) بأن محله) أى محل جواز الدعاء من ذكر (قوله) أن لا يطيله) أى الدعاء
(قوله) أى للظن الغالب (قوله) في ترك لبس السواد) أى في الزمن السابق لأن الخلفاء العباسيين أمروا
الخطباء بلبس السواد كما يأتي كردى (قوله) أى الاركان) إلى قوله وسواء في النهاية والمغنى لإقوله وتغليط إلى
فان التعلم قول الماتن (ويشترط كونها الخ) وجملة شروط الخطبة اثنان عشر الاسماع والسماع والموالاة
وستر العورة وطهارة الحدث والخبث وكونهما بالعربية وكون الخيب ذكر أو القيام فيهما لقادر عليه
والجلوس بينهما بالطمانينة وتقديمهما على الصلاة ووقوعهما في وقت الظهر وفي خطبة ابنية ولا يشترط في
سائر الخطب إلا الاسماع والسماع وكون الخطيب ذكر أو كون الخطبة عربية ومحل اشتراط العربية أن
كان في القوم عربى والا كفى كونها بالعجمية إلا في الاية فلو لم يحسن شيامن القرآن اتى ببدل الاية من
ذكر أو دعاء فان عجز وقف بقدرها شيخنا (قوله) دون ما عداها) يفيدان كون ما عدا الاركان من توابعها
بغير العربية لا يكون مانعا من الموالاة ويجب وفاقا لم أن محله إذا لم يطل الفصل بغير العربي ولا يضر ومنع
الموالاة كالسكوت بين الاركان إذا طال سم على المنهج والقياس عدم الضرر مطلقا ويفرق بينه وبين
السكوت بأن في السكوت اعراضا عن الخطبة بالكلمة بخلاف غير العربي فان فيه وعظا في الجملة ع ش
(قوله) نعم ان لم يكن الخ) أى ولم تمض المدة الآتية فتأمل سم (قوله) من يحسنها) المراد احسان لفظها وإن
لم يفهم معناها كما نبه عليه سم ويأتى انفا في الشرح وعن النهاية والمغنى (قوله) واحد بلسانهم) عبارة
النهاية والمغنى واحد بلغته وإن لم يعرفها القوم فان لم يحسن احد منهم الترجمة فلا جمعة لهم لا تنفاه شرطها
اه قال ع ش قوله مر وإن لم يعرفها الخ قضيته ان الخطيب لو احسن لغتين غير عربيتين كرومية
وفارسية مثلا وباقي القوم يحسن احدهما فقط أن للخطيب أن يخطب باللغة التى لا يحسونها وفيه نظر بل
الظاهر ان الخطبة لا تجزى حينئذ إلا باللغة التى يحسنها وقوله مر فان لم يحسن احد منهم الترجمة أى عن
شئ من اركان الخطبة كما تقدم عن سم في قوله حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة ع ش (قوله)
بلسانهم) أى ما عدا الاية فيأتى ما تقدم ولا يترجم عنها سم وكردى على بافضل (قوله) وإن امكن تعلمها
الخ) أى ولو بالسفر إلى فوق مسافة القصير كما يعلم مما تقدم في تكبيره الاحرام ع ش (قوله) وجب الخ) أى
على سبيل فرض الكفاية (فرع) هل يشترط في الخطبة تمييز فروضها من سننها فيه ما في الصلاة في العامى
وغيره من التفصيل المقرر عن فتاوى الغزالي وغيره سم على المنهج اه ع ش (قوله) على كل منهم) أى
وإن زاد ا على الاربعين نهاية وشرح بافضل (قوله) عصوا كلهم الخ) (فرع) لو لحن في الاركان لحنا يغير
المعنى أو اتى بمحل اخر كظهار لام الصلاة هل يضر كافي التشهد ونحوه في الصلاة فيه نظر سم على حج
والاقرب عدم الضرر في الثانية الحاقا لها بالولحن في الفاتحة لحنا لا يغير المعنى واما الارلى فالاقرب فيها
الضرر لان اللحن حيث غير المعنى خرجت الصيغة عن كونها احدا مثلا وصارت اجنبية فلا يعتد بها ع ش
بحذف (قوله) بل يصلون الظهر) قال شيخنا ظاهره ولو في اول الوقت وانه لا يلزمهم السعى إلى الجمعة في بلد

والولة المخطون بما فيهم من
الخير مكروه الاخشية فتنة
ويما ليس فيهم لا توقف في
حرمة إلا الفتنة فيستعمل
التورية ما أمكنه وذكر
المناقب لا يقطع الولا ما لم
يعده معرضا عن الخطبة
وصرح القاضي في الدعاء
لولة الامر بان محله ما لم
يقطع نظم الخطبة عرفا وفي
التوسط يشترط ان لا يطيله
اطالة تقطع الموالاة كما يفعله
كثير من الخطباء الجهال
وبحث بعضهم انه لا يشترط
في خوف الفتنة غلبة الظن
وإذا بذلك اشتراط المصنف
له في ترك لبس السواد
(ويشترط كونها) أى
الاركان دون ما عداها
(عربية) لا اتباع نعم إن لم
يكن فيهم من يحسنها ولم
يمكن تعلمها قبل ضيق
الوقت خطب منهم واحد
بلسانهم وإن امكن تعلمها
وجب على كل منهم فان
مضت مدة امكان تعلم واحد
منهم ولم يتعلم عصوا كلهم
ولا جمعة لهم بل يصلون
الظهر وتغليط الاسوى

سمعوا النداء منه وأنه لا يسقط عنهم وجوب التعلم بشياعهم فراجعهم برماوى اه يجزى اقول ما استظهره
اولا هو معنى على ما تقدم من الشهاب الرملى والنهاية والمغنى من كفاية الياس العادى واما على ما تقدم في
الشرح من اشتراط الياس الحقيقى فلا بد من ضيق الوقت كما اشار اليه انفا (قوله قول الروضة كل) اى فى
على كل منهم (قوله مع عدم معرفتهم) شامل للخطيب سم (قوله لها) اى لمعانى الخطبة نهاية ومعنى (قوله العلم
بالوعظ الخ) اذ الشرط سماعها لا فهم معناها شرح بافضل (قوله فى الجملة) كان معنى فى الجملة ان يعلم انه
يعطو ولا يعلم المواعظ به (٣) سم (قوله اعنى القاضى الخ) عبارة للمغنى والنهاية وشرح بافضل ولا يشترط
ان يعرف الخطيب معنى اركان الخطبة خلافا للزركشى كمن يؤم القوم ولا يعرف معنى الفاتحة اه (قوله
وسواء فى ذلك) اى فى عدم اشتراط فهم الخطيب لمعنى الاركان (قوله ويشترط) الى قوله بل عدم الصارف
فى المغنى ولى قوله وفى الجواهر فى النهاية (قوله الا فى الخ) اى فى التثنية (قوله بين الاخيرين) اى القراءة
والدعاء نهاية (قوله كونها مرتبة الاركان الخ) (فرع) افى شيخنا الرملى فيما لو ابتدا الخطيب يسرد
الاركان مختصرة ثم اعادها مبسطة كما اعتيد الآن كأن قال الحمد لله والصلاة على رسول الله اوصيكم
بتقوى الله الحمد لله الذى الخ بان ان قصر ما اعاده بحيث لم يعد فصلا مضرا حسب ما تلى به او لا من سرد الاركان
ولما حسب ما اعاده والنسب ما سرده او لا واول بنبغى ان يعتد بما تلى به او لا مطلقا اى طال الفصل ام لا لان
ما تلى به ثانيا بمنزلة اعادة الشئ للثبات فهو بمنزلة تكرير الركن وذلك لا يؤثر سم على المنهج ويؤخذ من
هذا تقييد ما تقدم من عدم اجزاء الضمير ولومع تقدم ذكره بما اذا لم يسرد الخطيب الاركان ولا اجزاؤه و
ظاهر فاحفظه فانه مهم وقوله بمنزلة اعادة الشئ للثبات كيد يؤخذ منه أنه لو صرفها لغير الخطبة لم يعتد به ع ش
قول المتن (وبعد الزوال) اى يقينا فلو هجم وخطب وتبين دخول الوقت هل يعتد بما فعله فيه نظرا ومقتضى
عدم اشتراط النية الاول فليراجع ع ش وعبارة البجيرى ولو هجم وخطب فبان فى الوقت صح شوبرى
وع ش على مر وقال سم بعدم الصحة لانهما وإن لم تحتاجا الى نية لكنهما منزلتان منزلة لركعتين
فاشبهتا الصلاة اه وهذا هو المعتمد اه (قوله للاتباع) اى الاخبار فى ذلك وجريان اهل الاعصار
والاعصار عليه ولو جاز تقديمها لقدمها النبي ﷺ تخفيفا على المبكرين وإبقاها للصلاة اول الوقت
نهاية ومعنى (قوله ليكلمر) اى فيخطب مضطجعا فان عجز عن الاضطجاع خطب مستلقيا سم وبصرى
وع ش (قوله جلس الخ) يجوز الاقتداء به اى فى صلاته قاعدا سواء قال لا يستطيع ام سكنت لان الظاهر
ان ذلك القعود او الاضطجاع والاستلقاء لعذر فان بانت قدرته لم يؤثر اى فى صحة الخطبة نهاية ومعنى
واسنى زاد شيخنا سواء كان من الاربعين او زائد عليهم عند الرملى واشترط الزيادة كونه زائدا على
الاربعين بخلاف ما لوصلى من قعود وتبين انه كان قادرا على القيام فى الصلاة فانها لا تصح والفرقان

عنه فليتنظر ماذا يفعل حينئذ (قوله مع عدم معرفتهم الخ) شامل للخطيب فليحذر (قوله فى الجملة) كان معنى فى
الجملة ان يعلم انه يعطو ولا يعلم المواعظ به (قوله فى المتن ان قدر) قال فى الروض وتصح خطبة العاجز قاعدا ثم
مضطجعا لم يقل ثم مستلقيا قال فى شرحه ويجوز الاقتداء به سواء اقال لا يستطيع او سكنت لان الظاهر انه
انما قد عجز او اضطجع لعجزه اه ثم قال فى الروض فان بان قادرا فكمن بان جنبا اه قوله فكمن بان جنبا
قد يقتضى التشبيه اشتراط كونه زائدا على الاربعين ويتجه خلافه لان الاشتراط هناك لان الجنب لم تصح
صلاته بخلاف الخطيب هنا فان صلاته كخطبته صحيحة فليتاامل فانظر هل يجزى نظير ذلك كله فى ترك الجلوس
بينهما الا فى تصح خطبة العاجز عنه مع تركه ويجوز الاقتداء به سواء اقال لا يستطيع ام سكنت لان الظاهر
انه انما تركه لعجزه واذ بان قادرا كان كمن بان جنبا واعلم ان المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى ما فى الروض
فى صلاة الجماعة من وجوب الاعادة اذ بان الامام قارا على القيام و فرق بينه وبين ما هنا من (قوله فان عجز
فكلمر) يشمل الاستلقاء (قوله فى المتن والجلوس) لم تركه لم تصح خطبته ولو سهر او فميا يظهر اذ الشرط
يضر الاخلال به ولو مع السهو (قوله والجلوس مع الطمأنينة فيه) ظاهر انه لا يكفى عنه نحو الاضطجاع

٣ (قوله المواعظ به) كذا
بخط الشيخ وكذا فى سم
ولعل المناسب المواعظ به
والله اعلم اه من هامش

الخطبة وسيلة والصلاة مقصودة وبغتر في الوسائل مالا يغتر في المقاصد اهو استظهر ع ش مقالة الزبادى وسم مقالة الرمل من عدم اشتراط زيادته على الاربعين ثم قال فانظر هل يجرى نظير ذلك كله في تركه الجلوس بينهما الا في تنصص خطبة العاجز عنه اى بحسب ما يظن لنا مع تركه ويجوز الاقتداء به سواء اقال لا يستطيع ام سكنت الخ اه اقول قضية ما ياتي منه ومن النهاية من وجوب الفصل بسكتة على قائم عجز عن الجلوس كنهو جالس عجز عن القيام الجريان والله اعلم (قوله ويجب على نحو الجالس الخ) اى من المضطجع أو المستلق فيما يظن لفصل في ذلك كله بسكتة وجوباً بشيخنا (قوله على نحو الجالس) أى كقائم عجز عن الجلوس سم عبارة البصري اى يجب على الخاطب من جلوس له جزء من القيام الفصل بين الخطبتين بسكتة الخ ومثله كما افاد في النهاية قائم لم يقدّر على الجلوس قال بل هو اولى اه اى فيجب الفصل في المستلین بسكتة ولا يكتفى بالاضطجاع اه (قوله بسكتة) يؤخذ من كلامه في شرح العباب انه يشترط ادنى زيادة في السكوت على سكتة التنفس والعنى سم (قوله ولا يجوز) عنهما الاضطجاع ظاهره ولو وقع السكوت وهو ظاهر ويوجه بأنه مخاطب بالقيام في الخطبتين وبالجلوس بينهما فاذا عجز عن القيام سقط وبقى الخطاب بالجلوس في الاضطجاع ترك للواجب مع القدرة عليه لسكون في سم على حج ما يخالفه حيث قال كان المراد الاضطجاع من غير سكتة اه ع ش وفيه ان كلام سم فيمن خطب جالساً وليس واجبه بين الخطبتين الجلوس بل السكتة فتحصل ولو مع الاضطجاع ولذا جرى شيخنا على ما قاله سم فقال فلا يكتفى الاضطجاع ما لم يشتمل على سكتة وإلا كفى اه (قوله الاضطجاع) وكذا لا يكتفى كلام اجنبى كما افهمه كلام الراعى خلافاً لصاحب الفرق وشرح العباب وظاهر أن مراده بالاجنبى ما ليس من الخطبة فليتامل سم (قوله وفي الجواهر الخ) قال في شرح العباب ولو وصلها بحسبنا واحدة سم (قوله فلا نظير في كلامها) اى لا فساد في كلام الجواهر كردي اى في تعبيرها بثالثة (قوله من حيث اطلاقه الثانية) اى في قوله لأن التي كانت ثانية الخ (قوله بعد الحاقه) اى نحو الدعاء للسلطان (قوله على انها غير محله) اى ان الخطبة الاولى ليس محل نحو الدعاء للسلطان (وقد يجاب) اى عن النظر بعد الا الحاق قول المتن (واسماع اربعين) أى بأن يرفع الخطيب صوته بأركانها حتى يسمعهما عدد من تنعقد بهم الجمعة لأن مقصودها وخطم وهو لا يحصل إلا بذلك فعلم انه يشترط الاسماع والسمع وإن لم يفهمه واما هنا فلا يكتفى بالاسماع كالآذان ولا اسماع دون من تنعقد بهم الجمعة معنى ونهاية قال ع ش قوله مر باركانه ما يفهمه انه لا يضر الاسماع بغير الاركان وينبغي ان محله إذا لم يطل به الفصل ولا يضر لقطعه الموالاة كالسكوت وقوله مر حتى يسمعهما عدد الخ اى في از واحد فيما يظهر حتى لو سمع بعض الاربعين بعض الاركان ثم انصرف وحضر غيره واعدادها له لا يكتفى لأن كلام الاسماعين لدون الاربعين فبقع لغوا ونقل بالدرس عن فتاوى شيخ الاسلام ما وافقه فليراجع ع ش وقوله وينبغي الخ فيه رقة والفرق بين السكوت والاسماع غير خفى وقوله في ان واحد الخ فيه رقة ظاهرة فان المقصود اسماع الاربعين وقد وجد (قوله اى تسعة) الى قوله ويعتبر في النهاية والمغنى (قوله وهو) اى الخطيب (قوله اسماعه) لاحاجة اليه (قوله يفهم ما يقول) لعل الاولى يعلم ما يقول اى الالفاظ لما تقدم انه لا يشترط فهمه خلافاً للقاضى سم وقوله الاولى يعلم الخ اى كافي النهاية والمغنى (قوله ويعتبر على الاصح الخ) الذى افاده شيخنا الشباب الرمل الى المعتمدان المعتمد اسماع بالقدرة بحيث

ويجب على نحو الجالس الفصل بسكتة ولا يجوز عنهما الاضطجاع ولا يجب نية الخطبة بل عدم الصارف فيما يظن وفي الجواهر لو لم يجلس حسبنا واحدة فيجاس ويأتى بثالثة أى باعتبار الصورة وإلا فهم الثانية لأن التي كانت ثانية صارت بعضاً من الاولى فلا نظير في كلامه اخلافاً لما زعمه نعم إن كان النظر فيه من حيث اطلاقه الثانية الشاه لانه نحو الدعاء للسلطان فله اتجاه من حيث بعد الحاقه بالاولى مع الاجماع الفعلي على أنها غير محله وقد يجاب بانه وقع تابعاً فغتر (واسماع اربعين) أى تسعة وثلاثين وهو لا يشترط اسماعه ولا سماعه لانه وإن كان اصم يفهم ما يقول (كاملين) ممن تنعقد بهم الاركان لاجمع الخطبة ويعتبر على الاصح عند الشيخين

ويؤيده الاتباع (قوله نحو الجالس) أى كقائم عجز عن الجلوس (قوله بسكتة) قال في شرح العباب ليحصل الفصل ويؤخذ منه انه يشترط ادنى زيادة في السكوت على سكتة التنفس والعنى اه (قوله ولا يجوز) عنهما الاضطجاع قال في شرح العباب ولا كلام اجنبى كما افهمه كلام الراعى خلافاً لصاحب الفرق واه وظاهر ان مراده بالاجنبى ما ليس من الخطبة فليتامل (قوله الاضطجاع) كان المراد من غير سكوت (قوله وفي الجواهر) لو لم يجلس الخ) قال في شرح العباب ولو وصلها بحسبنا واحدة اه (قوله يفهم ما يقول) لعل الاولى يعلم ما يقول اى الالفاظ لما تقدم انه لا يشترط فهمه خلافاً للقاضى اه (قوله ويعتبر على الاصح عند الشيخين

لا بالقوة فلا تجب الجمعة
على أربعين بعضهم صم
ولا تصح مع وجود لفظ
يمنع سماع ركن على
المعتمد فيهما وإن خالف
فيه كثيرون أو الأكثرون
فلم يشترطوا إلا الحضور
فقط وعليه يدل كلام
الشيخين في بعض المواضع
ولا يشترط طهرهم ولا
كونهم بمحل الصلاة ولا
فهمهم لما يسمعون كما
تسكني قراءة الفاتحة في
الصلاة ممن لا يفهمها
(والجديد أنه لا يحرم
عليهم) يعني الحاضرين
سمعوا أو لا ويصح رجوع
الضمير للاربعة الكاملين
ويستفاد عدم الحرمة على
مثلهم وغيره بالمساواة
الاولى ولا يرد عليه
تفصيل القديم فيهم لانه
مفهوم (الكلام) خلافا
للأمة الثلاثة بل يكره
لما في الخبر الصحيح أن رجلا
سأل النبي ﷺ عن
الساعة وهو يخطب ولم
ينكر عليه وبه يعلم أن الأمر
للنشد في وإذا قرئ
القرآن فاستمعوا له
وانصتوا بناء على أنه
الخطبة وبه قال أكثر
المفسدين وإن المراد باللفظ
في خبر أبي هريرة المشهور
مخالفة السنة واعتراض
الاستدلال بذلك باحتمال

لو أصغوا لسمعوا أو أن اشتغلوا عن السماع بنو التحدث مع جلسهم سم وكذا اعتمده النهاية ومن تبعه
من متأخري الأزهر كشيخنا والبجيري عبارة النهاية فعلم أنه يشترط الاسماع والسماع بالقوة لا بالفعل
لأنه لو كان سماعهم بالفعل واجبا لكان الانصات متحتما اه قال ع ش قوله م والسماع بالقوة أى بحيث
لو أصغى لسمع ومنه يؤخذ أن من نكس وقت الخطبة بحيث لا يسمع أصلا لا يعتد بحضوره اه عبارة
شيخنا وفي النوم خلاف فتتضمن كلام الشبر المسمى انه كالصمم وجعله القليوبي كاللغظ وتبعه المحشى أى
البرماوى وضدوه فالمتعمد انه يضر كالصمم اه (قوله فيهما) أى فى الصمم واللغظ (قوله وإن خالف فيه)
أى فى اشتراط السماع بالفعل (قوله وعليه) أى على اشتراط الحضور والسماع بالقوة فقط (قوله ولا
يشترط) أى إلى قوله ويصح فى المعنى إلا قوله ولا كونهم بمحل الصلاة وإلى قوله وظاهر كلامهم فى النهاية إلا قوله
خلافا للأمة الثلاثة وقوله لا حاء الدعاء الملوك على ما فى المرشد (قوله طهرهم) أى السامعين نهاية ومعنى
(قوله ولا كونهم بمحل الصلاة) أى كدخال السور مثلا بخلاف الخطيب فيشترط كونه حال الخطبة داخل
السور حتى لو خطب داخله القوم خارجة يسمونه كفى بجري (قوله ولا فهمهم الخ) أى ولا سترهم نهاية
ومعنى (قوله لا يسمعون) أى لادلو لانه رشيدى (قوله كما نكتفى الخ) فى هذا القياس تأمل (قوله على مثلهم)
أى فى الكمال رشيدى (قوله المساواة الخ) نشر على ترتيب اللام ويحتمل أن أو بمعنى بل (قوله ولا يرد عليه)
أى على رجوع الضمير للاربعة الكاملين (قوله تفصيل القديم) اعلمه بقول يحرم على الاربعة لا على من
زاد عليهم ع ش وقد يخالفه قول المعنى والنهاية القديم يحرم الكلام ويجب الانصات اه أيضا ان تفصيل
القديم إنما يرد على التفصيل الاول لا الثانى (قوله لانه مفهوم) أى والمفهوم انه إذا كان فيه تفصيل لا
يعترض به ع ش (قوله بل يكره) إلى قوله وظاهر كلامهم فى المعنى إلا قوله واعتراض إلى ولا يحرم (قوله
بل يكره الخ) أى للحاضرين سمعوا أو لا معنى ونهاية واسنى (قوله أن رجلا الخ) هو سليك الغطفانى ع ش
(قوله ولم ينكر عليه الخ) أى ولم يبين له وجوب السكوت نهاية ومعنى (قوله وبه يعلم الخ) أى بالخبر أو بعدم
الانكار (قوله على أنه) أى أن المراد بالقرآن الخطبة أى رسميت قرآنا لاشتمالها عليه (قوله وأن المراد الخ)
غطف على قوله أن الأمر الخ (قوله فى خبر أبي هريرة الخ) وهو إذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة
والامام يخطب فقد لغوت نهاية ومعنى وكردى (قوله مخالفة السنة) أى لا الواجب (قوله بذلك) أى بالخبر
الصحيح المذكور (قوله باحتمال أن المتكلم الخ) قد يجاب عن هذا بأنه خلاف الظاهر جدا فلا اثر له فى الأمور
التي يكتفى فيها بالظن وبأنه فى خبر الصحيحين عن انس بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ قام أعرابى
فقال يا رسول الله هلك المال الخ فان قوله إذ قام أعرابى الخ فى غاية الظهور فى انه قام مما استقر فيه بل
لا يكاد يحتمل خلاف ذلك كما لا يخفى (قوله أو قيل الخطبة) يجاب عنه بأنه فى غاية البعد مع قوله وهو

وغيرهما سماعهم لها بالفعل لا بالقوة الخ) الذى أفاده شيخنا الشهاب الرملى أن المعتمد أن المعتبر السماع
بالقوة بأن يكون بحيث لو صغى لسمع وإن اشتغل عن السماع بتحدث مع جلسهم ونحوه م (قوله سمعوا أو لا)
يقضى رجوع قوله لا إلى بل يكره لغير السامعين ولا يخالف قوله بعد ذلك ولا يكره الكلام لمن أسمع له قطعاً
الخ (قوله بل يكره) قال فى الروض ولا تختص أى الكراهة بالاربعة أى الحاضرون فيها سواهم (قوله ولم
ينكر عليه) قد يقال إن دل هذا على عدم الحرمة دل على عدم الكراهة (قوله واعتراض الاستدلال بذلك
باحتمال أن المتكلم تكلم قبل أن يستقر فى موضع) قد يجاب عن هذا بأنه خلاف الظاهر جدا فلا اثر له
فى الأمور التي يكتفى فيها بالظن وبأنه فى خبر الصحيحين عن انس بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة
إذ قام أعرابى فقال يا رسول الله هلك الحال وجاع العيال فابع الله لنا فرفع يديه ودعا فان قوله قام أعرابى
فى غاية الظهور فى انه قام مما استقر فيه بل لا يكاد يحتمل خلاف ذلك كما لا يخفى مع انه لم ينكر عليه ولم يبين له
حرمة الكلام ووجوب السكوت وقوله أو قيل الخطبة يجاب عنه بأنه فى غاية البعد مع قوله وهو يخطب
وعبارة شرح الروض ل خبر البيهقي بسند صحيح عن انس أن رجلا دخل والنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة

أن المتكلم تكلم قبل أن يستقر فى موضع ولا حرمة حيثنظ قطعاً أو قبل الخطبة

اوانه معذور بجهله ويحجب بان هذه واقعة قولية والاحتمال يعمها وإنما الذي يسقط بالاحتمال الواقعة الفعلية كما هو مقرر في محله فان قلت هذه فعلية لانه إنما قره بعدم إنكاره عليه (٤٥٤) قلت ممنوع بل جوابه له قول متضمن لجواز سؤاله على أى حالة كان فكانت قولية بهذا الاعتبار

ولا يحرم قطعاً الكلام على خطيب ولا على من لم يستقر في موضع كما تقرر ولا حال الدعاء للولك على ما في المرشد ولا على سامع خشى وقوع محذور بغافل بل يجب عليه عينا إن انحصر الأمر فيه وظن وقوعه به لولا نذيره ان ينبيه عليه او علم غيره خيرا ناجزا او نهام عن منكر بل قد يجب في هذين ايضا إن كان التعليم لواجب مضيق والنهي عن محرم ويسن له ان يقتصر على إشارة كفت وظاهر كلامهم ان الخير والنهي الغير الواجبين لا يسنان ولو قيل بسنيتهما ان حصلتا بكلام يسير لم يبعد كتشميت العاطس بل أولى (ويسن الانصات) أى السكوت مع الاصغاء لما لا يجب سماعه بخلاف ما لو كان سن الحاضرين أربعون تلزمهم فقط فيحرم على بعضهم كلام فوته سماع ركن كما علم من وجوب الاستماع لتسبيه إلى إبطال الجمعة ويسن ذلك وإن لم يسمع الخطبة خروجاً من الخلاف نعم الأولى لغير السامع ان يشتغل بالتلاوة والذكر سرا لتلايوش على غيره ولا يكره الكلام لمن أبيع له قطعاً ممن ذكر

يخطب و (قوله) أو أنه معذور الخ يحجب عنه بأنه لو كان جاهلاً لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولأنه يومه غيره الجواز سم (قوله) يعمها أى يصيرها عامة عش (قوله) ولا على من لم يستقر بالاستقرار اتخاذ مكان وإن لم يجلس كما أشار إليه شرح الروض سم (قوله) كما تقرر أى فى الاعتراض السابق انفا (قوله) ولا على سامع الخ أى ولا يحرم قطعاً الكلام على سامع الخطبة وظاهره ولولم يزد على الأربعين وينبغى حينئذ إعادة الخطيب الركن الذى لم يسمعه السامع المذكور إذا تم به الأربعون (قوله) بل يجب عليه) أى على السامع الذى يخشى وقوع الخ (قوله) ان ينبيه الخ فاعل يجب (قوله) او علم الخ عطف على قوله خشى الخ (قوله) ويسن له) أى لمن يجب عليه ما ذكر عبارة النهاية والمغنى لكن يستحب ان يقتصر على الإشارة إن اغتاضه (قوله) كتشميت العاطس) أى إذا حمد الله بان يقول بحمك الله او رحمتك الله عش (قوله) أى السكوت مع الاصغاء) أى القيام السمع إلى الخطيب فإذا انفك السكوت عن الاصغاء فلا يسمى انصاتا شيخنا وعش (قوله) لما لا يجب الخ) أى لغير الأركان (قوله) لتسبيه الخ) متعلق بقوله فيحرم (قوله) ويسن) إلى قوله ولو لغير حاجة فى النهاية (قوله) ويسن ذلك) أى الانصات (قوله) لغير السامع) أى لنحو بعد (قوله) ان يشتغل بالتلاوة الخ) بل ينبغى ان الأفضل له اشتغاله بالصلاة على النبي ﷺ مقدمها على التلاوة لغیر سورة الكهف وعلى الذكر لأنها شعار اليوم عش (قوله) قطعاً) راجع لقوله أبيع (قوله) ممن ذكر) أى فى قوله السابق ولا يحرم قطعاً الكلام على خطيب الخ (قوله) ككونه قبل الخطبة) أى ولو بعد الجلوس على المنبر نهاية (قوله) وتقييده) أى كما فى شرح الروض سم (قوله) ويكره) إلى قوله ورفع الصوت فى النهاية والمغنى (قوله) ويكره لداخل) أى غير الخطيب على ما يأتى فى التكميل سم (قوله) ان يسمع) أى على المستمع سم ونهاية ومغنى (قوله) فان سلم لزهم الرد) هذا والسلام على الملئ مستثنى من قولهم حيث لا يشرع السلام لا يجب الرد شورى اه بجزى (قوله) ويسن الخ) أى للمستمع ومثله الخطيب بالأولى لانه لا يحرم عليه الكلام قطعاً عش (قوله) تشميت العاطس) أى إذا حمد مغنى (قوله) لان سبيه الخ) أى وإنما لم يكره التشميت لان الخ نهاية مغنى (قوله) ورفع الصوت الخ) أى يسن كما هو صريح صنيعه لكن لما قال فى لروض والمستمع ان رفع صوته الخ قال فى شرحه وقضية كلام المصنف كالروضة ان ما قاله مباح مستوى الطرفين لكن الأولى تركه بل صرح القاضى ابو الطيب بكرهه لانه يقطع الاستماع سم وفى النهاية ما يوافقه حيث ذكر اولاً قضية كلام الروضة ثم كلام القاضى ثم قال ولعل مراد القاضى بالكرهه خلاف الأولى اه وقال شيخنا المتعمد ما اقتضاه كلام الروضة واصلها من الاباحة اه (قوله) من غير مبالغة) قال الاذرى والرفع البالغ كما يفعله بعض العوام بدعة منكرا نهاية (قوله) عند ذكر الخطيب له) عبارة النهاية وغيره إذا سمع ذكره ﷺ اه قال عش ظاهره أنه لا فرق بين سماعه من الخطيب ومن غيره (فائدة) او كلام شافعى مالكي وقت الخطبة فهل يحرم كما لو لعب الشافعى مع الخنى الشطرنج لا عاتيه له على المعصية او الاقرب عدم المعصية ويفرق بينهما بان لعب الشطرنج المالم بتات إلا منها كان الشافعى كالمجته له بخلافه فى مسئلتنا فانه حيث أجابه المالكي وتكلم معه كان باختياره لتسكنه

وقال متى الساعة الخ ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا الكلام إلا أن القول لحال الخطبة (قوله) أو أنه معذور بجهله لو كان جاهلاً لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولأنه يومه غيره الجواز (ولا على من لم يستقر فى موضع) المراد بالاستقرار اتخاذ مكان وإن لم يجلس كما أشار إليه شرح الروض (قوله) وتقييده) أى كفى شرح الروض (قوله) أن يسمع) أى على المستمع (قوله) لداخل) يستثنى الخطيب على ما يأتى فى التكميل (قوله) ورفع الصوت من غير مبالغة الخ) أى يسن كما هو صريح صنيعه لكن لما قال فى الروض والمستمع ان يرفع وغيره ككونه قبل الخطبة أو بعدها أو بينهما ولو لغير حاجة على الوجه وتقييده بالحاجة فيه نظر لانه عندها لا كراهة وإن لم يبيع له قطعاً كما هو ظاهر ويكره لداخل أن يسمع أى وإن لم يأخذ لنفسه مكاناً لا يشتغل المسلم عليهم فان سلم لزهم الرد لان الكراهة لا مر خارج ويسن تشميت العاطس والرد عليه لأن سبيه قهرى ورفع الصوت من غير مبالغة بالصلاة والسلام عليه ﷺ عند ذكر الخطيب له

من أن لا يجيبه ويؤخذ منه أنه لو كان إذا لم يجبه يحصل له منه ضرر لكون الشافعي المكلم أميراً أو ذا سطوة يحرم عليه لكن لا من جهة الكلام بل من جهة الاكراه على المعصية فليتنامل اه (قوله بنية التحية) قضية هذا تصور المستئلة بأقامة الجمعة في مسجد وانهما لو اقيمت في غيره فلا صلاة مطلقاً مر وقد يقتضيه ايضا قوله الاتي اى ما لم تسن له التحية سم ويأتى عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله وهو الاولى) اى صلاتهما بنية التحية الاولى من صلاتهما غير ناوهمما تحية ولا غيرهما فاعلم أن ذلك جائز وسيأتى بصري (قوله أو راتبة الجمعة الخ) ويأتى قريباً عن سم ان مثل سنة الجمعة الفائتة إذا كانت ركعتين كالصبح عش (قوله معها) اى مع الراتبة (قوله فان اراد الاقتصار) اى على واحدة من التحية والراتبة (قوله لانها تفوت) اى التحية بفواتها اى النية (قوله بالكليّة الخ) خلافاً للنهاية والمغنى (قوله إذا لم تنو) يغنى عنه قوله بفواتها ولعله مقدم عن مؤخره والاصل بخلاف الراتبة القبلية إذا لم تنو (قوله بخلاف الراتبة الخ) اى فيمكن تداركها بعد الجمعة (قوله للداخل الخ) متعلق بقوله ويسن صلاة ركعتين الخ عبارة النهاية والمغنى وكره تحريماً بالاجماع تنفل احد من الحاضرين بعد صعود الخطيب على المنبر وجولسه عليه وإن لم يسمع الخطبة بالكليّة لا غرضه عنه بالكليّة ويستثنى التحية لداخل المسجد والخطيب على المنبر فيسن له فعلها وتخفيفها وجوباً هذان على سنة الجمعة ولا صلاتها مخففة وحصلت التحية ولا يزيد على ركعتين بكل حال فان لم تحصل تحية كان في غيرها مسجد لم يصل شيئاً اما للداخل في اخر الخطبة فان غلب على ظنه انه ان صلاتها فانه تكبير الاحرام مع الامام لم يصل التحية اى ندباً بل يقف حتى تقام الصلاة ولا يقعد لئلا يجلس في المسجد قبل التحية ولو صلاتها في هذه الحالة استحب للامام ان يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها اه بخذف قال عش قوله مر فيسن له فعلها اى سراف ذلك سنة الجمعة وغيرها كفاتة حيث لم تزد على ركعتين مر سم على المنبر وقوله ولا يزيد على ركعتين الخ اى حيث علم بالزيادة اما لوشك هل صلى ركعتين او واحدة سن له ركعة لان الاصل عدم الفعل اه عش (قوله او صلاة اخرى الخ) اى بان نوى بهما سبباً غير التحية والراتبة أخذنا ما أتى وتقدم آنفاً عن عش ما يخالفه (قوله لم تنعقد) هذا يدل على أن الكلام في حال الخطبة سم (قوله على ما تقرر) وهو قوله وهو الاولى مع قوله او صلاة اخرى الخ (قوله فقط) اى بلانية سبب اصلاً (قوله بخلاف نية ركعتين الخ) تقدم ويأتى عن سم اعتماد خلافه (قوله بالمعنى السابق) وهو سقوط الطاب (قوله قلت يفرق الخ) وفي سم بعد ان اطل في رده ما نصه والذي يتجه انه يصلى ركعتين

صوته الخ قال في شرحه وقضية كلام المصنف كالروضة ان ما قاله مباح مستوى الطرفين لانه وإن كان مطلوباً فلا استماع كذلك ولك ان تقول لا نسلم انه مطلوب هنا لمنعه من الاستماع قالوا تركه بل صرح القاضي ابو الطيب بكر اهته لانه يقطع الاستماع اه وعبارة العباب ولا اى ولا يكره رفع الصوت بلا مبالغة الخ (قوله بنية التحية) قضية هذا تصور المستئلة بأقامة الجمعة في مسجد وانهما لو اقيمت في غيره فلا صلاة مر مطلقاً وقد يقتضيه ايضا قوله الاتي اى من لم تسن له التحية (قوله لم تنعقد) هذا يدل على ان الكلام في حال الخطبة (قوله بخلاف نية ركعتين سنة الصبح الخ) تراجع (قوله قلت يفرق بان نية ركعتين الخ) أقول قد ينظر في هذا الفرق من وجهين الاول ان قضيته بعد تسليمه امتناع الركعتين بنية راتبة الجمعة القبلية وذلك يناقض ما افاده قوله السابق بنية التحية الخ الصريح في جواز الاقتصار على نية الراتبة القبلية الا ترى قوله وحينئذ الخ فان اجاب بان نية راتبة التحية ليس فيه صرف عن التحية بخلاف نية سبب غيرهما فموتحكم بحث والثاني منع أن مجرد نية سبب آخر فيه صرف عن التحية وإنما يحصل الصرف ان نفي التحية في نيته على ان الحكم بالصرف يناهى ما افاده قوله مع استوائ الخ فليتنامل والذي يتجه انه يصلى ركعتين ولو قضا سنة الصبح او نفس الصبح سواء نوى معهم التحية او لا بخلاف ما لو صرفهما «فرع» ينبغي فيما لو ابتدأ بنية قبل جلوس الامام فجلس في اثنائها انه إن كان الباقي ركعتين جاز له فعلهما ولزمه تخفيفهما وبنهى مراجعة ما تقدم فيهما لو دخل وقت الكراهة وهو في نافذة مطلقاً لسكن ما هنا ضيق منه او اكثر امتنع فعله وعليه

وصلاة ركعتين بنية التحية
وهو الاولى أو راتبة الجمعة
القبلية إن لم يكن صلاتها
وحيث إن الاولى نية التحية
معها فان اراد الاقتصار
فالاولى فيما يظهر نية التحية
لانها تفوت بفواتها بالكليّة
إذا لم تنو بخلاف الراتبة
القبلية للداخل فان نوى
أكثر منهما أو صلاة أخرى
بقدرهما لم تنعقد فان قلت
يلزم على ما تقرر أن نية
ركعتين فقط جائزة بخلاف
نية ركعتين سنة الصبح مثلاً
مع استوائهما في حصول
التحية بهما بالمعنى السابق
في بابها قلت يفرق بان نية
ركعتين فقط ليس فيه صرف
عن التحية بالنية بخلاف
بنية سبب آخر فأبيح الاول
دون الثاني

ولو قضاء سنة الصبح أو نفس الصبح سواء نوى معها التحية أو لا بخلاف ما لو صر فهما عنها ع (قوله) ويلزم أن يقتصر على أقل مجزئ (قوله) وفاقا للمغني وخلاف للنهابة وتبعه شيخنا عبارتهما والمراد بالتخفيف فيما ذكره الاختصار على الواجبات قاله الزركشي والوجه أن المراد به ترك التطويل عرفا أه أي فله أن يأتي بسورة قصيرة بعد الفاتحة ع (قوله) على ما قاله جمع الخ وفي نسخة على الوجه (فرع) ينبغي لما لو ابتداء فريضة قبل جلوس الإمام في أثناءه إن كان الباقي ركعتين جازله فعلم ما ولو أنه تخفيفهما أو أكثر امتنع فعله وعليه قطعها أو قلبها ونقلوا الاختصار على ركعتين مع لزوم تخفيفهما سم على حج أقول والظاهر الاستمرار سيما إذا حرم على ظن سعة الوقت لأنه يقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء ع (قوله) وإن يخفف صلاة طرا ظاهره قد وجه الصحة مع الاختصار على الأقل وإن تعمد ابتداءها بعد علمه أن ما بقي إلى جلوس الإمام لا يسعها وفيه نظر سم على حج أقول والاقرب الصحة لأنه حال شرعه لم يكن منها شيء يسمعه فيعده رضاء عنه باشتغاله بالصلاة ع (قوله) قبل الخطبة (متعلق بجلوس الإمام) (قوله) في أثناءها (متعلق بطرا) الضمير للصلاة (قوله) على ذلك (أي على أقل مجزئ) وفاقا للمغني وخلاف للنهابة كما مر آن (قوله) على ما قبله أي على ما قاله جمع في ركعتين لداخل المسجد والخطيب على المنبر (قوله) أوفى التي قبلها أي في الركعتين للداخل (قوله) زيادة الخ أي على ما قاله جمع واعتدله المغني وطولا عرفا على ما اختاره النهاية (قوله) بطلت (قوله) وفاقا للنهابة والمغني وشيخنا (قوله) محتمل (فتح الميم أي معتد) (قوله) وتحرم إلى قوله ويجوز في النهاية (قوله) لا قوله أي ما لم تسن إلى بعد جلوس وكذا في المغني لا قوله لا طواف (قوله) وتحرم الخ) ويستمر ذلك إلى فراغ الخطبة وتوابعها كافي سم عن مر وفي كلام حج منا ما يصرح به ما نقله سم عنه فيما تقدم في التوابع لعله في غير التحفة ع وفي البصري ما يوافق (قوله) على جالس (متعلق بتحريم) (قوله) أي ما لم تسن له التحية الخ) احتراز عن من جلس جاهلا أو ناسيا للطلب التحية ثم علم أو تذكر قبل طول الفصل (قوله) بغير محلها أي محل الجمعة (قوله) وقد نواها معهم الخ) أي وقد قصد أن يقيم الجمعة معهم وهو في بداهة بان قرب بلد من بلد الإمام كما مر في الشرط الرابع كرهى وعبارة ع (قوله) بعد سرد قول الشارح وتحريم الخ قضية قوله ونواها معهم بمحله أنه لو بعد عن المسجد تطهر لا يحرم عليه فعلمنا في موضع طهارته حيث قصد فعلها في غير محل الطهارة فنتبه له فإنه دقيق أه (قوله) بعد جلوس الإمام ظرف ليجزم أي ما بعد الصعود قبل الجلوس فلا يحرم ع (قوله) خلاف لما مر عن سم (قوله) صلاة فرض الخ) والفرق بين الكلامين حيث لا بأس به وإن صعد المنبر ما لم يبتدىء بالخطبة والصلاة حيث تحرم حينئذ قطع الكلام متى ابتداء الخطيب الخطبة هي بخلاف الصلاة فإنه قد يفوتها بها سماع أول الخطبة مغني ونهابة وشيخنا (قوله) ولو فاتته الخ) أي فلا يفعلها وإن خرج من المسجد وعاد إليه بسبب فعلها فيما يظهر أخذاء ما قالوه فيما لو دخل المسجد في الأوقات المكروهة بقصد التحية ع (قوله) عبارة سم ولو أراد بعد جلوس الإمام بعض الجالسين فريضة ثنائية فخرج من المسجد ثم دخله بقصد التوصل لفعل تلك الفريضة فينبغي امتناع ذلك كالأول دخل المسجد وقت السكر أه بقصد التحية فقط بل قياس مسألة التحية أنه لو دخل ابتداء بعد جلوس الإمام بقصد التحية أو ثنائية لم تتعقد فليراجع ثم رايت قول الشارح وإن يخفف الخ فتأمل مع ما ذكرناه (قوله) على الوجه في نسخة على ما قاله جمع وبينت ما فيه في شرح العباب (قوله) وإن يخفف صلاة طرا جلوس الإمام الخ) ظاهره قد وجه الصحة مع الاختصار على الأقل وإن تعمد ابتداءها بعد علمه أن ما بقي إلى جلوس الإمام لا يسعها وفيه نظر (قوله) بأن يقتصر) ويحتمل أن المعتبر العرف (قوله) ويحرم اجتماعا) وإن من فوات سماع أول الخطبة خلافا لما في الفرع البهية وقد يؤخذ من ذلك أن الطواف ليس كالصلاة ويمنع من سجدة التلاوة والشكر كما أفق به شيخنا الشهاب الرملي وشمله كلامهم وإن كان كل منهما ليس صلاة وإنما هو ملحق بها

ويلزمه أن يقتصر فيهما على أقل مجزئ. على الوجه وأن يخفف صلاة طرا جلوس الإمام على المنبر قبل الخطبة في أثناءها بان يقتصر على ذلك بناء على ما قبله ويؤخذ من عدم اغتفارهم في الدوام هنا ما اغتفر في الابتداء أنه لو طولها هنا أوفى التي قبلها زيادة على أقل المجزئ. بطلت وهو محتمل لأن الحرمة هنا عند الفائلين بها ذاتية ويحرم اجتماعا على ما حكاه الماوردي على جالس أي من لم تسن له التحية كما هو ظاهر وإن لم يسمع ولو لم تلزمه الجمعة وإن كان بغير محلها وقد نواها معهم بمحله وإن حال مانع الاقتداء الاتي فيما يظهر في الكل بعد جلوس الإمام على المنبر صلاة فرض ولو فاتته تذكرها الآن وإن لزمته فورا أو نفل

ولو في حال الدعاء للسلطان ولا تمنع دلاطواف وسجدة تلاوة أو شكر فيما يظهر فيهما أخذاً من تعليمهم حرمة الصلاة بأن فيها إعراضاً عن الخطيب بالكلية (فرع) كتاب الحفائظ آخر جمعة من رمضان بدعة منكراً كما قاله القمولى لما فيه من تفويت سماع الخطبة والوقت الشريف فيالم يحفظ عن بقدي به ومن اللفظ المجبول وهو كعسلمون أى وقد جزم أئمتنا وغيرهم بحرمة (٤٥٧) كتابه وقرأة الكلمات الاعجبة التى

لا يعرف معناها وقول بعضهم انها حية محيطه بالعرش اشها على ذنبها لا يعول عليه لان مثل ذلك لا مدخل للراى فيه فلا يقبل منه إلا ما ثبت عن معصوم على انها بهذا المعنى لا تلائم ما قبلها في الحفيظة وهو لا آله إلا الآؤك بالله كعسلمون بل هذا اللفظ غايه الإيهام ومن ثم قيل انها اسم صنم ادخلها ملحد على جملة العوام وكان بعضهم اراد دفع ذلك الإيهام فزاد بعد الجملة محيط به علمك كعسلمون أى كحاطة تلك الحية بالعرش وهو غفلة عما تقرر ان هذا لا يقبل فيه إلا ما صرح عن معصوم واقبح من ذلك بما اعتيد في بعض البلاد من صلاة الخنس في هذه الجمعة عقب صلاتها زاعمين انها تكفر صلوات العام او العمر المتروكة وذلك حرام او كفرو لوجوه لا تخفى (قلت الاصح ان ترتيب الاركان لبس بشرط والله اعلم) لان تركه لا يخل بالمقصود الذى هو الوعظ لكنه يندب خروجا من الخلاف (والاظهر اشتراط الموالاة) بين اركانها

لو دخل ابتداء بعد جلوس الامام بقصد التحية أو الثنائية لم تمنع دلاطواف وسجدة تلاوة (الخ) وقال للنهاية فى الاولى دون الثانية عبارته يؤخذ من ذلك ان الطواف ليس كالصلاة هنا ويمنع من سجدة التلاوة والشكر كما افق به الوالد رحمه الله وشمله لا مهم وان كان كل منهما ليس صلاة وإنما هو ملحق بها اه واعتمده شيخنا (قوله فيهما) أى فى الطواف والسجدة وافق شيخنا الشهاب الرملى بامتناع سجدة التلاوة والشكر سم (قوله اخذ الخ) أى ولم يجرم الطواف والسجدة اخذ الخ (قوله فرع) إلى قوله أى وقد جزم فى المغنى والنهاية (قوله كتاب الحفائظ) جمع حفيظة وهى الرقية كرى عبارة النهاية والمغنى كتب كثير من الناس أوراقا يسمونها حفاظ اه (قوله آخر جمعة الخ) أى حال الخطبة نهايته ومعنى (قوله كما قاله القمولى) كان النحاس وغيره نهاية (قوله ومن اللفظ المجبول) عطف على قوله من تفويت الخ عبارة المغنى والنهاية وكتابه ما لا يعرف معناها وقد يكون دالا على ما ليس بصحيح اه (قوله وقد جزم الخ) فى اخر فتاوى المصنف مانصه مسئلة هذه الطلسمات التى تكتب للمنافع محمولة المعنى هل تحل كتابتها الجواب تكروه ولا تحرم انتهى اه سم (قوله التى لا تعرف الخ) تفسير للاعجبة كرى (قوله انها) أى عسلمون (قوله لان مثل ذلك) أى التفسير المذكور (قوله وذلك) أى الزعم المذكور (قوله لوجوه الخ) منها اسقاط القضاء وهو مخالف للذاهب كلها كرى (قوله لان تركه) إلى قوله بما لا تعلق فى النهاية والمغنى (قوله بين اركانها الخ) عبارة النهاية والمغنى بين اركانها وبين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة اه (قوله بين اركانها) أى فلا يطيل الفصل بين ركنتين من اركان الخطبتين ولا بين الركن الاخير من الاولى وبين الجلوس بينهما (قوله وبينهما) أى فلا يطيل الفصل بين الخطبتين (قوله وبينهما وبين الصلاة) أى فلا يطيل الفصل بين الثانية منهما وبين الصلاة سم (قوله طويلا عرفا) أى بان يكون مقدار ركعتين بأقل مجزى ومادونه لا يخل بالموالاة كرى على بافضل (قوله بما لا تعلق الخ) هل هو مخرج لنحو الدعاء للولاية لان له تعلقا بما فيه من الجملة ولا بناء على ما نقله فيما تقدم عن القاضي والاذرى واقربهما على تأمل ولعل الثانى اقرب والمراد بما له تعلق الخ ماله تعلق بأركانها كاللبس والاطالة فى احدها بصرى (قوله وهو الخ) أى إطلاق القطع وظاهر صنيعه اختيار الاول أى التفصيل واعتمده شيخنا ايضا فقال ولا يقطع الموالاة الوعظ وان طال وكذا قرأه وان طالت حيث تضمنت وعظا خلافا لمن اطلق القطع بما فانه غفلة الخ اه لكن مفهوم قول الشارح السابق بما لا تعلق له الخ وصرح مامر هناك عن السيد البصرى ان لا تضر اطالة القراءة مطلقا وان لم يتضمن وعظا (قوله بأقل مجزى) أى باخف ممكن على العادة عش (قوله فلا يبعد الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله الضبط بهذا الخ) أى ضبط

شرح مر (قوله ولو فى حال الدعاء للسلطان) قد يخالفه ما تقدم عن المرشد اذ يدل على ان الدعاء للسلطان ليس له حكم الخطبة إلا ان يفرق (قوله وسجدة تلاوة أو شكر فيما يظهر) افق شيخنا الشهاب الرملى بامتناع سجدة التلاوة والشكر (قوله أى وقد جزم أئمتنا وغيرهم بحرمة) كتابه وقرأة الكلمات (الخ) فى اخر فتاوى المصنف رحمه الله مانصه مسئلة هذه الطلسمات التى تكتب للمنافع محمولة المعنى هل تحل كتابتها الجواب تكروه ولا تحرم اه (قوله بين اركانها وبينهما) أى فلا يطيل الفصل بينهما (قوله وبينهما وبين الصلاة) أى فلا يطيل الفصل بين الثانية منهما وبين الصلاة (قوله فلا يبعد الضبط بهذا) شامل لما بين الاركان وفى العباب مانصه فرع لو احدث الامام فى الخطبة او بينها وبين الصلاة فاستخلف من سمع واجبا لا غيره جاز اه وقوله لو احدث الامام قال فى شرحه باغما او غيره ثم بين عن المجوع تبعه العمرانى

(٥٨ - شروانى وابن قاسم - ثانى) وبينهما وبين الصلاة بأن لا يفصل طويلا عرفا بما لا تعلق له بما هو فيه فيما يظهر من نظائره ثم رأيت بعضهم فصل فيما إذا طال القراءة بين أن يكون فيها وعظ فلا يقطع وان لا يقطع وبعضهم أطلق القطع وهو غفلة عن كونه ^{بشيء} كان يقرأ فى خطبته ومراخلال الموالاة بين المجموعتين بفعل ركعتين بأقل مجزى فلا يبعد الضبط بهذا ويكون بيانا للعرف ثم رأيتهم عروا بأن الخطبة والصلاة مشبهتان بصلاتي الجمع وهو صريح فيما ذكرته ومرفى مسائل الانفصاض ما يؤيد ذلك

الموالاته بأن لا يكون الفصل قدر كعتين باخف يمكن عش ويحتمل أن المراد ضبط محلها بأن يكون الخ
(قوله لعموم هذا) أي قول المصنف والظاهر الخ بصري (قوله لما قررته) بيان للعموم لاصلة كما هو الظاهر
والمراد بما قرره قوله بين أركانها وما بينهما وبين الصلاة هذا ما يظهر في حل كلامه وهو بعد محل
نظار لانه سبق بيان الانقضاء فيها وهو ما يليه صادق بالانقضاء بين كل من أركانها مع ما يليه فيعلم منه
اشتراط الموالاته بين أركان الخطبتين وبينهما وسبق بيانه بينهما وبين الصلاة فيعلم منه اشتراط الموالاته بينهما
وبينها فليتأمل بصري زاد سم عقب مثله نعم قد يحجب بأن ما سراً لا يفيد الموالاته في غير الانقضاء وجزان
تعتبر في الانقضاء دون غيره بخلاف هذا اه عبارة النهاية وذكر هذا هنا بعد ما تقدم لعموم دفعه لما قد
يتوهم من أن ذلك خاص بحال الانقضاء اه (قوله قول جمع الخ) وقال للمغني قول المتن (وطهارة الحدث
الخ) أي والسابع من الشروط طهارة الحدث والخبث نهاية قال غش قضية صنيعة من أن الطهارة وما بعدها
بالرفع وجره أظهر ليفيد اشتراط ذلك صريحاً وهل يعتبر ذلك في الأركان وغيرها حتى لو انكشفت عورته
في غير الأركان بطلت خطبته أو لا فيه نظر والأقرب الثاني لجمع الشروط التي ذكرها إنما تعتبر في الأركان
خاصة ولو بأن الخطيب محدثاً أو ذا نجاسة خفية قال سم على المنهج لا يبعد إلا كنفاء الخطبة كما لو بأن
قادراً على القيام اه وقياسه أنه لا يضر لو خطب مكشوف العورة ثم بأن قادر على السيرة (فائدة) وقع
السؤال في الدرس عما لو رأى حنفيًا من فرجه مثلاً ثم خطب فهل تصح خطبته أو لا والجواب أن الأقرب بل
المتعين عدم الصحة لانه وإن لم يكن بين السامعين والخطيب رابطة لكنه يؤدي إلى فسادنية المأموم لا اعتقاده
حين النية أنه يصلي صلاة لم تسبق بخطبة في اعتقاده اه (قوله الأكبر) إلى قوله أو نائية في النهاية والمغني (قوله
فان سبقه الخ) عبارة المغني والنهاية والامني فلو اغشى عليه أو أحدث في أثناء الخطبة استأنفها ولو سبقه الحدث
وقصر الفصل ولو أحدث بين الخطبة والصلاة وتطهر عن قرب لم يضر اه قال عش قوله أو أحدث في أثناء
الخطبة الخ ما لو استخلف غيره بنى على ماضى (فرع) اعتمد مر أن الخطيب لو أحدث جاز الاستخلاف
والبناء على خطبته بخلاف ما إذا اغشى عليه لأن المغني عليه لا اهلية له بخلاف المحدث سم على المنهج اه
عش وقوله بخلاف ما إذا اغشى عليه الخ أتى ما فيه (قوله لان الخطبة الخ) أي فلا تؤدي بطهارتين نهاية
(قوله تشبه الصلاة) أي على الأصح (قوله أو نائية الخ) أي على مقابله (قوله وبفرق الخ) أقره عش
(قوله وجوازه فيما لو استخلف من سمع) وفي العباب ما نصه فرع لو أحدث الإمام في الخطبة أو بينهما وبين
الصلاة فاستخلف من سمع واجبها لا غير جاز انتهى وقوله ولو أحدث الإمام الخ قال في شرحه بأغماؤه

لعموم هذا لما قررته لم
يكثف عنه بما مر في مسألة
الانقضاء فاندفع قول
جمع هذا مكرر (وطهارة
الحدث) الأكبر والأصغر
فان سبقه تطهر واستأنف
وان قرب الفصل لأن
الخطبة تشبه الصلاة أو
نائية عنها وبفرق بين عدم
البناء هنا وجوازه فيما
لو استخلف من سمع ماضى
بأن في بناء الخطيب

تكبيل على ما فسد بحدته وهو ممتنع ولا كذلك في بناء غيره لان سماعة لما مضى من الخطبة (٤٥٩) قائم مقامه ولم يعرض له ما يبطله

فجاز البناء عليه له فاندفع
ما يقال كيف يبني غيره على
فعله وهو في نفسه لا يبني
عليه (والحيث) الذي
لا يعنى عنه في الثوب واليدن
والمكان وما يتصل بها
بتفصيله السابق في المصلى
(والستر) للعودة وان قلنا
بالاصح انها ليست بذلا
عن ركعتين لانه صلى الله عليه وسلم
كان يصلى عقب الخطبة
فالظاهر انه كان يخطف
وهو متظهر مستور
(وتسن) الخطبة (على
منبر) ولو في مكة خلافا
لمن قال يخطف على باب
الكعبة وذلك للاتباع
وخطبته صلى الله عليه وسلم على بابها
بعد الفتح لما هو لتعذر
منبر ثم حينئذ ولهذا لما
احدثه معاوية ثم اجمعوا
على اذان الجمعة الاول لما
احدثه هو او عثمان رضى
الله عنهما ويسن وضعه
على يمين المحراب أى
المصلى عليه كما اجمعوا فيه
إذ القاعدة ان كل ما قبله
يسارك يمينه وعكسه
ومن ثم عبر جمع يسار
المحراب وكان الصواب
ان الطائف بالكعبة مبتدىء
من يمينها لا يسارها ومنبره
صلى الله عليه وسلم كان ثلاث درج
غير المسماة بالمستراح
ويسن الوقوف على التي
تليها للاتباع نعم ان

غيره ثم بين عن المجموع تبعا للعمرانى والرافعى أن مراد الاصحاب بالسماع الحضور وان لم يسمع ثم قال ما ذكره
في الحديث انما هو غيره وهو ما جرى عليه الشيخان هنا في الحدث بغير اغما واقترانه في الحدث بالاغما
ما نقله عن صاحب التهذيب لكن اختار في الروضة في الاغما منع الاستخلاف والوجه الاول الحاق الخطبة
بالصلاة افرق مابين الحدث بالاغما ومثله الجنون بالاولى والحدث بغيره بعيد والاولى اهلية بكل منها
ولا نظير لبقاء التكليف بعد غير الاغما وزواله به إذ لا يرتبط بذلك هنا معنى مناسب ثم قال في العباب تبعا
للروضة من زيادته ويكره أى الاستخلاف ان اتسع الوقت فيظهر ويستأنف وقال في شرحه فان ضاق
الوقت عن الطهارة والاستئناف استخلف اه سم (قوله تكبيل على ما فسد) قد يقال لاى معنى فسد
بالنسبة ولم يفسد بالنسبة لغيره وقد يقال هو نظير الصلاة إذا حدث لا يبني عليها وغيره بان استخلفه يبني أى
بالنسبة لاقتداء القوم وقد يفرق سم (قوله على ما فسد) المعارض الطالب للفرق يمنع انه فسد سم (قوله
الذى) الى قوله وبحث في النهاية والمغنى لإفادته ولهذا الى ويسن وضعه وقوله إذ القاعدة الى ومنبره (قوله
لانه الخ) تدليل لكل من الطهارة والستر (قوله هو متظهر) أى من الحدث والحيث قول المتن (على منبر)
بكسر الميم من المنبر وهو الارتفاع وينبغي ان يكون بين المنبر والكعبة قدر ذراع او ذراعين قاله الصميرى ويكره
منبر كبير يضيق على المصلين ويستحب التيامن في المنبر الواسع نهاية ومعنى قال عرش قوله وقد ذراع الخ
لعل حكمته ان يتأتى له المبادرة للكعبة مع فراغ الإقامة فما يفعل الان من قربته منه جدا خلافا لاولى لكنه
ادعى للمبادرة الى المحراب بعد فراغ الخطبة وقوله م ويستحب التيامن أى للخطيب وهو القرب من جهة
اليمين اه عرش (قوله لمن قال الخ) وهو السبكي نهاية ومعنى (قوله وذلك الخ) راجع الى ما في المتن (قوله
وخطبته الخ) دلل الخالف (قوله ولهذا) أى ولتسبب ذلك عن التعذر (قوله او عثمان) وهو الاصح
(قوله ويسن وضعه الخ) أى لان منبره صلى الله عليه وسلم هكذا وضع وكان يخطف قبله على الارض وعن يساره
جذع نخلة يعتمد عليه نهاية زاد المغنى فلما اتخذ المنبر تحول اليه نحن الجذع فاتاه النبي صلى الله عليه وسلم
فالتزمه وفي رواية ففسحه وفي أخرى فسمعنا له نحن مثلا اصوات العشار اه (قوله إذ القاعدة الخ)
علة للتفسير (قوله قابله) بفتح التاء (قوله يساره يمينه) جملته خبر ان (قوله وكان الخ) عطف على
قوله عبر الخ (قوله من يمينها الخ) وهو ركن الحجر الاسود لانه يقابل يسارك عند استقبالها سم عبارة
الكردى لان الطائف مبتدىء بيساره فهو يمين الكعبة اه (قوله على التي تليها الخ) أى على الدرجة التي
تلي الدرجة المسماة بالمستراح فان قيل ان بابا بكر نزل عن موقفه صلى الله عليه وسلم درجة وعرمر درجة أخرى
ثم وقف على موقفه صلى الله عليه وسلم أوجب بان فعل بعضهم ليس حجة على بعض ولكل منهم تصد صحيح
والخياره وافقه صلى الله عليه وسلم وعموم الامر بالاقتداء به (قوله نعم ان طال وقف على السابعة) أى
لان مروان بن الحكم زاد في زمن معاوية رضى الله تعالى عنه على المنبر الاول ست درج فصار عدد درجه اى
غير المستراح تسعة فكان الخلفاء يقفون على الدرجة السابعة وهى الاولى من الاول لان الزيادة كانت من
اسفله معنى ونهاية (قوله ان فقد) الى قوله نعم في النهاية لإفادته فاذا صعد الى المتن وقوله ولما فيه الى

بين الأركان وبين الخطبتين وبين الخطبتين والصلاة واعتبار المواالات بين هذه الثلاثة مستفاد من مسألة
الانفصاض اما الاولان فمن قوله ثم ولو انقض الاربعون او بعضهم في الخطبة فانه شامل للانفصاض في اثنا
احدهما وبينهما ثم قال ويجوز البناء على ما مضى ان عادوا قبل طول الفصل واما الثالث فمن قوله ثم وكذا
بناء الصلاة على الخطبة الخ ثم قال فاذا عادوا قبل طوله اى في المسئلتين وجب الاستئناف في الاظهر فالاستئناف
بما مر عما هنا ظاهر نعم قد يجاب بان ما مر لا يفيد المواالات في غير الانفصاض وجاز ان يعتبر في الانفصاض
دون غيره بخلاف هذا فليتأمل (قوله تكبيل على ما فسد) قد يقال لاى معنى فسد بالنسبة له ولم يفسد
بالنسبة لغيره وقد يقال هو نظير الصلاة إذا حدث لا يبني عليها وغيره بان استخلفه يبني أى بالنسبة لاقتداء
القوم وقد يفرق (قوله على ما فسد الخ) المعارض الطالب للفرق يمنع انه فسد (قوله من يمينها) أى وهو

طال وقف على السابعة بحث أن ما اعتد الآن من النزول في الخطبة الثانية الى درجة سفلى ثم العود بدعة قبيحة شنيعة

(أو محل (مر تفع) أن فقد المنبر لانه ابلغ في الاعلام فان فقد استند لنحو خشبة (ويسلم) ندباً إذا دخل من باب المسجد لاقباله عليهم ثم (على من عند المنبر) إذا انتهى إليه الاتباع (٤٦٠) ولا نهير بد مفارقهم وظاهر كلامهم انه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر لا يسلم إلا على الصف

الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر والذي يتجه وهو القياس انه يسن له السلام على كل صف اقبل عليهم ولعل اقتصارهم على ذنبك لانها كدثم رايت الاذرعى صرح بنحو ذلك ومر انه لا يسن له تحية المسجد للاتباع وان قال كثيرون بتدبيره فاذا صعد سلم ثالثاً لانه استدبرهم في صعوده فكانه فارقمهم (وان يقبل عليهم) بوجهه كهم لانه الاتق باب الخطاب ولما فيه من توجههم للقبلة ولانه ابلغ لقبول الوعظ وتأثيره ومن ثم كره خلافه نعم بظهر في المسجد الحرام انه لا كراهة في استقبالهم لنحو ظهره اخذاً من العلة الثانية ولانهم محتاجون لذلك فيه غالبة على أنه من ضروريات الاستدارة المندوبة لهم في الصلاة إذ امر الكل بالجلوس تلقاء وجهه ثم بالاستدارة بعد فراغه في غاية العسر والمشقة (إذا صعد) الدرجة التي تلي مجلسه وتسمى المستراح (ويسلم عليهم) كما مر للاتباع وفي المرات المذكورة يلزمهم على الكفاية الرد (ويجلس ثم) هي بمعنى الفاء التي فادتها عبارة اصله (يؤذن بين يديه) والاولى اتحاد المؤذن للاتباع إلا

ولانه وكذا في المعنى الا قوله ظاهر كلامهم الى ومرا انه قول المتن (أو مر تفع) أى على عيين المحراب شرح المنهج والسنة لا يبالغ في ارتفاعه بحيث يزيد على المنابر المعتادة عرش (قوله ان فقد المنبر) اى كما في الشرحين والروضه وان كان مقتضى عبارة المصنف التسوية مغنى ونهاية (قوله فان فقد) اى المرتفع (قوله استند الخ) اى كما كان صلى الله عليه وسلم بفعله قبل فعل المنبر مغنى ونهاية (قوله من باب المسجد) اى يسلم على الحاضرين فيه على عادة الداخلين كرى اى من يفتح الميم ويحذف على ويحتمل انه بكسر الميم متعلق بدخل ومفعول يسلم محذوف اى على الحاضرين عبارة المغنى ونهاية عند دخوله المسجد على الحاضرين اه (قوله يريد مفارقهم) اى باشتغاله بصعوده والمنبر ويؤخذ منه ان من فارق القوم اشغل ثم عاد اليهم سن له السلام وان قربت المسافة جداً عرش وقوله يؤخذ كان حقه ان يكتب على قول الشارح فاذا صعد سلم الخ (قوله على ذنبك) اى من عند الباب ومن عند المنبر (قوله ومر) اى في باب صلاة النفل (قوله انه لا يسن له تحية المسجد) ومعلوم ان التحية لمن كان في غير المسجد ثم اتاه منه يعلم ان من كان جالساً في المسجد و اراد الخطة بسن له فعل رايتها قبل الصعود عرش (قوله فاذا صعد الخ) يغنى ما باتى عنه في المتن قول المتن (وان يقبل عليهم) اى على جهتهم فلا يقال هذا لما يتأتى فيمن في مقابلته لا من عن يمينه او يساره وكذا قوله كهم اى يسن لهم ان يقبلوا عليه اى على جهته فلا يطلب من على يمينه او يساره ان ينحرف اليه عرش اه بحجى (قوله كهم) اى كما يسن للقوم السامعين وغيرهم ان يقبلوا عليه بوجههم لانه الادب وما فيه من توجههم للقبلة مغنى ونهاية قال عرش قوله بوجههم اى وان لم ينظروا له وهل يسن النظر اليه ام لا فيه نظر والاقرب الثانى اخذاً بما وجوهه حرمة اذان المرأة بسن النظر للؤذن دون غيره وبقي الخطيب هل يطلب منه النظر اليهم فيكره له تغميض عينيه وقت الخطبة ام لا فيه نظر والاقرب الاول اخذاً من قول المصنف الآتى وأن يقبل عليهم إذا المتبادر منه انه ينظر اليهم اه (قوله لانه الاتق الخ) عبارة المغنى ولما سن استقباله عليهم وان كان فيه استدبار القبلة لانه لو استقبلهم فان كان في صدر المسجد كما هو العادة كان خارجاً عن مقاصد الخطاب وان كان في اخره ثم ان استدبروه ولم يذكروا انه وان استقبلوه ولم يترك الاستقبال لخلق كثير وتركه لواحد اسهل اه (قوله نعم) الى قوله اذا امر الكل في النهاية (قوله من العلة الثانية) وهى قوله لما فيه من توجههم للقبلة ويؤخذ منها ايضا ان استدبار من بين السكبة وبين المنبر لها واستقبالهم لنحو ظهر الخطيب ليس يستعمل خلافها فليراجع (قوله لذلك فيه) أى للاستقبال لنحو ظهر الخطيب في المسجد الحرام قول المتن (اذا صعد) اى واستند الى ما يستند اليه نهاية ومغنى (قوله الدرجة) الى قوله لا لعذر في النهاية وكذا في المغنى لا قوله هي الى المتن (قوله الدرجة الخ) اى ونحوها من المحل المرتفع مغنى (قوله وتسمى الخ) اى مجلسه والثاني باعتبار الدرجة (قوله كما مر) اى انفا قول المتن (ويجلس) اى بعد سلامه على المستراح ليس ترجع من صعوده ويندب رفع صوته اى بالخطبة زيادة على الواجب للاتباع رواه مسلم ولا نه ابلغ في الاعلام نهاية قال عرش قوله مر بعد سلامه اى فلولم يات به قبل الجلوس فينبغى له ان ياتى به بعده ويحصل له أصل السنة اه قول المتن (ثم يؤذن) يفتح الذال في حال جلوسه كما قاله الشارح وقال الدميرى ينبغى ان يكون بكسرهما لىوافق ما في المحرر من كون الاذان المذكور من واحد لا من جماعة مغنى ونهاية (قوله والاولى اتحاد المؤذن) ولفظ الشافعى واجب ان يؤذن مؤذن واحداً اذا كان على المنبر لا جماعة المؤذنين لانه لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا مؤذن واحداً فاذن جماعة كرهت ذلك مغنى ونهاية (قوله لا لعذر) اى فان كان ثم عذر بان اتسع المسجد ولم يكف الواحد بعدد المؤذنين فنوحي المسجد بحسب الحاجة ولا يجتمعون للاذان كما صرح به صاحب البهجة عرش (قوله فاحدنه عثمان الخ) وفي البخارى كان الاذان على عهد

ركن الحجر لانه يقابل يسارك عند استقبالها

لعذر وبفراغ الاذان أى وما يسن بعده من الذكر يشرع في الخطبة وأما الاذان الذى قبله على المنارة وأحدنه عثمان رسول رضى الله عنه وقيل معاوية رضى الله عنه لما كثر الناس ومن ثم كان الاقتصار على الاتباع أفضل أى لإلحاجة كان توقف حضورهم على

ما بالمناثر (تنبيه) كلامهم هذا وغيره صريح في ان اتخاذ مرق للخطيب بقرا الآية والخبر المشهورين بدعوه وكذلك لانه حدث بعد الصدر الاول قبل لكنها حسنة لحدث الآية على ما يندب لكل احد من اكثر الصلاة والسلام عليه عليه السلام لاسيما في هذا اليوم ولحدث الخبر على تاكدا لانصات المفوت تركه لفضل الجمعة بل موقع في الاثم عند كثيرين من العلماء اه وأقول يستدل لذلك ايضا بأنه عليه السلام أمر من يستنصت له الناس عند ارادته خطبة منى في حجة الوداع فقياسه انه يندب للخطيب (٤٦١) امر غيره بان يستنصت له الناس

وهذا هو شأن المرق فلم يدخل ذكره للخبر في حين البدعة اصلا فان قلت لم امر بذلك في منى دون المدينة قلت لاجتماع اخلاط الناس وجفائهم ثم فاحتاجوا المنبه بخلاف أهل المدينة على انه عليه السلام كان ينههم بقرائه ذلك الخبر على المنبر في خطبته (وان تكون) الخطبة (بليغة) أى في غاية من الفصاحة ورصانة السبك وجزالة اللفظ لانها حينئذ تكون اوقع في القلب بخلاف المبتهلة الركيكة كالمشتملة على الالفاظ المألوفة أى في كلام العوام ونحوهم ويؤخذ من ندب البلاغة فيها حسن ما يفعله بعض الخطباء من اضمينها آيات وأحاديث مناسبة لما هو فيه إذ الحق أن اضمين ذلك والاقباس منه ولو في شعر جائز وان غير نظمه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره انه لا محذور في ان يراد بالقران غيره كادخلوها بسلام مستأذن نعم إن كان لك في

رسول الله عليه السلام وأبي بكر وعمر حين يجلس الامام على المنبر فلما كثر الناس في عهد عثمان أمرهم باذان اخر على الزوراء واستقر الامر على هذا معنى (قوله كلامهم هذا) إلى قوله اه في النهاية لا قوله قيل (قوله كلامهم هذا الخ) أى قولهم وتسكن على منبر او مرتفع الخ (قوله يقرأ) أى بعد الاذان وقبل الخطبة نهاية (قوله الآية) أى ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية و (قوله والخبر الخ) أى إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة الخ (قوله قيل لكنها حسنة) عبارة النهاية بعد كلام طويل فعمل ان هذا أى قراءة المرق بين يدي الخطيب ان الله وملائكته الخ ثم يأتى بالحديث بدعة حسنة اه (قوله بل والموقع) عطف على المفوت والضمير للترك (قوله لذلك) أى الاتخاذ المرق وحسنة (قوله ايضا) أى كاستدلاله بما سبق من الحدث على اكثر الصلاة والسلام والحث على تاكدا لانصات (قوله فلم يدخل الخ) اعتمده شيخنا (قوله فلم يدخل) من الدخول و (قوله ذكره) أى المرق في فاعله وإنما نهيت على ذلك مع ظهوره لئلا يغتر بما في الكردى (قوله لاجتماع اخلاط الناس الخ) قياس هذا الجواب سن الترقية عند الحاجة دون غيرها لكانها اطاق ندها فيما بأتى سم وقد يجاب بأن قوله على أنه عليه السلام كان ينههم الخ يفيد الندب مطلقا (قوله في غاية من الفصاحة الخ) عبارة غيره فصيحة جزلة اه (قوله ورصانة السبك الخ) والرصانة والجزالة هما معنى المحكم والسبك النظم والمجون ما يقال من غير مبالاة كردى (قوله بخلاف المبتهلة) هى المشورة بين الناس و (قوله الركيكة) هى المشتملة على التنافر والتعقيد (قوله ويؤخذ) إلى قوله ومن ذكر الخ اقره عرش كما مر (قوله اضمين ذلك) أى ما ذكر ون الآية والحديث ويحتمل ان الاشارة للقران فقط و (قوله له) أى لنحو الخطبة (قوله والاقباس منه) بما ذكر من القران والحديث وكذا ضمير نظمه (قوله إن كان ذلك) أى الاقباس مما تقدم (قوله ومن ذكر ما يناسب الخ) عطف على قوله من اضمينها الخ (قوله أى قريبة) إلى قوله وساعة الاجابة في النهاية لا قوله أى بين معان على السواء وقوله وذلك إلى والامر وقوله وانفاء الغزالي إلى والدعاء وكذا فى المغنى لا قوله وقد يحرم إلى التام (قوله أى بين معان الخ) ويظهر ان يحمل كلام المتولى على ما لا ذم تقم قرينة تعين المراد وإلا فلا محذور بصري ويظهر ان المراد بالمعاني ما فوق الواحد (قوله وقد يحرم الاخير) أى ما ينكره الخ (قوله فلا ينافى) أى اقصار الخطبة قال الاذرى وحسن ان يحتاتف ذلك باختلاف أحوال وأزمان وأسباب وقد يقتضى الحال الاسباب أى التطويل كالحث على الجهاد إذا طرقت العدو والعياذ بالله تعالى البلاد وغير ذلك من انتهى عن الخمر والفواحش والزنا والظلم إذا تتابع الناس فيها انتهى وما ذكره غير مناف لما مر إذا لا طالة عند دعاء الحاجة اليها لمعارض لا يعكر على ما فضله ان يكون مقتصدانها (قوله تل وأتضر) كلاهما من باب الافعال (قوله فى خبر مسلم) وهو اطيعوا الصلاة واقصروا الخطبة نهاية (قوله وقال الخ) أى قال مسلم في خبر اخر وهو ان صلته صلى الله عليه وسلم كانت قصدا وخطبته قصدا وإن قصرها علامة على الفقه نهاية (قوله وأطول الصلاة) وحكمة ذلك لحوق المناخرين برماوى والعمل الان بالعكس بجيرى (قوله فهى قصيرة) أى الخطبة (قوله بالنسبة للصلاة الخ) قد يشكل (قوله قلت لاجتماع اخلاط الناس الخ) قياس هذا الجواب سن الترقية عند الحاجة دون غيرها لكانها اطاق ندها فيما يأتى (قوله فهى قصيرة بالنسبة للصلاة الخ) قد يشكل على ذلك ندب قراءة ق بينهما

نحو مجوز حرم بل ربما أفضى إلى الكفر ومن ذكر ما يناسب الزمان والاحوال العارضة فيها في خطبهم الاتباع ولان من لازم رعاية البلاغة رعاية مقتضى ظاهر الحال في سوق ما يطابقه (مفهومة) أى قريبة الفهم لا كثر الحاضرين لان الغريب الوحشى لا يتفهم به قال المتولى وتكره الكلمات المشتركة أى بين معان على السواء والبعيدة عن الافهام وما تنسكه عقول بعض الحاضرين اه وقد يحرم الاخير ان وقع في محذور (قصيرة) يعنى متوسطة فلا ينافى ندب قراءة ق في أولها مما في كل جمعة وذلك لان الطويلة تل وأتضر وللامر في خبر مسلم بقصرها وتطول الصلاة وقال ان ذلك من فقه الرجال فهى قصيرة بالنسبة للصلاة وإن كانت متوسطة في نفسها فلا تضر على المتن خلافا لما زعمه

(ولا يلتفت يمينا و) (شمالا) ولا خلفا (في شيء منها) لأن ذلك بدعة ويكره دق الدرج في صعوده وافتاء الغزالي بتدبيره تنبيه للناس ضعيف ومع ذلك ففيه تأييد لما مر من ندب المرقى والدعاء قبل الجلوس وساعة الاجابة إنما هي من جلوسه إلى فراغ الصلاة على الأصح من نحو خمسين قولا فيها وذكر شعر فيها واعترض بأن عمر كان كثيرا ما يقول فيها :
خفض عليك فان الأمور بكف
الاله مقاديرها فليس يأتك منيها
ولا قاصر عنك مأمورها
ويجاب بأن هذا بتسليم صحته عنه رأى له رضى الله عنه وسكوتهم عليه حينئذ لا حجة فيه لعدم السكراة لانهم قد يتساحون في ذلك (وأن يعتمد) في حال خطبته (على سيف أو عصا) ونحوه كالقوس للاتباع وإشارة إلى أن الدين قام بالسلاح ويقض ذلك بيده اليسرى لانه العادة في مرید الضرب والرمى ويشغل يمينه بحرف المنبر الذي ليس عليه ذرق طير ولأنه نحو عاج وإلا بطلت خطبته بتفصيله السابق في شروط الصلاة وحاصله أنه ان مست

على ذلك انه إذا ضمت ق إلى الخطبة ربما زادت على الصلاة إذا قرأ فيها بسبح وهل أتاك إلا أن يمنع ذلك وفيه بعد أو يقال محل ندب كونها دون الصلاة إذا لم يأت بسنة قراءة ق وقرأ في الصلاة السورتين المذكورتين سمى وفيه بعد أيضا لما مر من ندب قراءة ق في خطبة كل جمعة (قول الماتن ولا يلتفت يمينا وشمالا الخ) أى بل يستمر على ما مر من الإقبال عليهم إلى فراغها ولا يعبت بل يتشجع كما في الصلاة للواستقبال القبلة أو استدبرها الحاضرون أجزأ ذلك مع السكراة نهاية وغنى (قوله ولا شمالا ولا خلفا) عبارة المغنى تنبيه كان ينبغي أن يقول ولا شمالا بزيادة لا كما في الشرح والروضة لانه إذا التفت يمينا فقط أو شمالا فقط صدق عليه ان يقال لم يلتفت يمينا وشمالا ولو حذفهما كان اعم اه (قوله ويكره دق الدرج الخ) عبارة النهاية والمغنى ويكره ما ابتدئته جملة الخطباء من الاشارة بيد أو غيرها والالتفات في الخطبة الثانية ودق الدرج في صعوده بنحو سيف أو رجله والدعاء إذا انتهى إلى المستراح قبل جلوسه عليه وقول البيضاوى يقف في كل مراقبة أى درجة وقفة خفيفة يسأل الله تعالى المعونة والتسديد غريب ضعيف اه أى فلا يسن بل يقتضى كلامه كراهة ذلك لو قوف في طلب منه الصعود مسترسلا في مشيه على العادة كما في الزيادة عن التبصرة وفيه من المنهج عن العباب ع ش (قوله وافتاء الغزالي) عبارة المغنى وإن افق ابن عبد السلام باستحبابه والشيخ عماد الدين بأنه لا بأس به اه (قوله والدعاء الخ) أى ومبالغة الاسراع في الثانية وخفض الصوت بها ويكره الاحتمال للحاضرين وهو ان يجمع الرجل ظهره وسائيه بثوبه أو يديه أو غيرهما أو الامام يخطف للنهي عنه ولا نه يجلب النوم فيمنعه الاستماع وغنى ونهاية وشرح بانضال وفي الكردى عليه ما نصه قال ابن زيات البني إذا كان يعلم من نفسه عادة ان الاحتباء يزيد في نشاطه فلا بأس به اه وهو وجه وان لم اره في كلامهم ويحمل النهى عنه والقول بكرأته على من يجلب له الفتور والنوم فراجع الاصل ففيه ما يشرح الصدر لذلك اه وايضا النهى مقيد بما يفضى إلى كشف العورة لعدم نحو السروال (قوله قبل الجلوس) أى الأذان فرماتوهما أو أنها ساعة الاجابة وهو جهل لانها بعد جلوسه مغنى (قوله وذكر شعر فيها) أى يكره مغنى (قوله واعترض) أى كراهة ذكر الشعر في الخطبة (قوله ويجاب الخ) قد يقال عدم إنكار الصحابة يدل على الموافقة سم (قوله لعدم السكراة) صلة لا حجة الخ (قوله لانهم الخ) فيه ما لا يخفى (قوله في ذلك) أى في السكوت على المكره (قول الماتن ويعتمد) أى ندبنا فيه وغنى (قوله كالقوس) إلى قوله خروجا في النهاية إلى قوله والافضل في المغنى الا قوله الذي إلى فان لم يشغل (قوله كالقوس) أى والريح نهاية (قوله وإشارة إلى الخ) عبارة النهاية والمغنى وحكمته الاشارة الخ (قوله في مرید الضرب الخ) أى فيمن يريد الجهاد مغنى زاد النهاية وليس هذا تناولا حتى يكون باليمن بل هو استعمال وامتنان بالانكاف فكان أليسا به اليق مع ما فيه من تمام الاشارة إلى الحكمة المذكورة اه (قوله ويشغل الخ) وبما عت به الولى في اما كن كثيرة من بلدتنا ان يمسك الخطيب حال خطبته حرف المنبر ويكون في ذلك الحرف عاج بعيد عنه وقد أفتى الوالد رحمه الله بصحة خطبته أى حيث لم يتجر بجره كما نصح صلاة من صلى على سريره قوائمه من نجس أو على حصير مفروش على نجس أو بيده حبل شديد في سفينة فيها نجاسة وهي كبيرة لا تنجر بجره لانها كالدار فان كانت صغيرة تنجر بجره لم تصح صلاته قال الاسنوى في المهمات وصورة مسئلة السفينة كما في السكينة ان تكون في البحر فان كانت في البر لم تبطل قطعا صغيرة كانت او كبيرة اه وإنما بطلت صلاة القابض طرف شيء على نجس وإن لم يتحرك بجره كنه لعله ما هو متصل بنجس ولا يتخيل في مشيئته ان حامل المنبر نهاية (قوله ذرق طير) أى لا يعنى عنه نهاية (قوله نحو عاج) والعاج عظم الفيل كرى على بانضال (قوله وحاصله) أى التفصيل السابق (قوله يده) أى أو شيء من ثيابه (قوله مطلقا) أى انجر المنبر بجره أو لا

فان لم يشغلها به وضع النبي

على اليسرى أو أرسلمها أن
امن العبث فظير مامر في
الصلاة (و) أن (يكون
جلوسه بينهما) أي الخطبتين
(نحو سورة الاخلاص)

تقرى باخروجه من خلاف
من أوجبه ويشغل فيه
بالقراءة للخبر الصحيح بذلك

والأفضل سورة الاخلاص
ولو طول هذا الجلوس
بحيث انقطعت به الموالاة

بطلت خطبته لما مر ان
الموالاة بينهما شرط بخلاف
مالو طول بعض الاركان

بمناسبه له (وإذا فرغ منها
شرع المؤذن في الإقامة
وبادر الامام) ندبا (ليبلغ

المحراب مع فراغه) تحقيقا
للموالاة (ويقرا في الركعة
(الاولى الجمعة) أو سبغ

(وفي الثانية المنافقين) أو هل
اتاك للتابع فيهما رواه
مسلم لكن الاوليان افضل

ولو غير محصورين لما مر ان
ماورد بخصوصه لا تفصيل
فيه ولو ترك ما في الاولى قراه

مع ما في الثانية وإن أدى
لتطويله اعلى الاولى لنا كد
امر هاتين السورتين ولو

قرأ ما في الثانية في الاولى
عكس في الثانية لتلاخلو
صلاته عنهما ولو اقدى في

(قوله فان لم يشغلها به وضع النبي الخ) عبارة المغني فان لم يجد شيئا من ذلك أي نحو السيف جعل النبي الخ اه
زاد النهاية ولو لم يمكنه شغل النبي بحرف المنبر وإرسال الاخرى فلا بأس ويكره له ولهم الشرب من غير عطش
فان حصل فلا وإن لم يشتد كما اقتضاه كلام الروضة وغيرها اه (قوله وضع النبي الخ) لعل هذا إذا لم يكن نحو
السيف في يسراه سم ومرافعا عن النهاية والمغني ما يصرح بذلك (قوله على اليسرى) أي تحت صدره
نهاية (قوله أو أرسلمها) وينبغي ان تكون الاولى اولى للامر بها في الصلاة وقد يشعر به التقديم ع ش
أقول بل يصرح بذلك قول الشارح نظير مامر في الصلاة قول الماتن (وأن يكون جلوسه الخ) ويسن أن يتختم
الخطبة الثانية بقوله استغفر الله لي ولكم نهاية وهي يحصل برة به يعلم ان ما يقع من بعض جملة الخطباء
من تكريرها ثلاثا لا اصل له ع ش قول الماتن (نحو سورة الاخلاص) استحبابا وقيل انما جاء به مغني (قوله
اوجبه) أي كون الجلوس قدر سورة الاخلاص بجهرى (قوله فيها) في الجلسة بين الخطبتين (قوله والا فضل
الخ) اعتمده ع ش وشيخنا (قوله سورة الاخلاص) عبارة العباب وان يقرأها فيه قال في شرحه لم ار من
تعرض لندها بخصوصها فيه ويوجه بأن السنة قراءة شيء من القرآن وهي اولى من غيرها لما زيد ثوابها
وفضائلها وخصوصياتها اه سم (قوله تحقيقا للموالاة) أي مبالغة في تحق الموالاة وتخفيفا على
الحاضرين وقضية ذلك انه لو كان الامام غير الخطيب وهو بعيد عن المحراب أو بطي بالنهضة سن له القيام
بقدر يبلغ به المحراب وإن فاتته سنة تأخر القيام الى فراغ الإقامة نهاية (قوله أو سبغ) الى قوله ولو قرأ في
النهاية والمغني (قوله للتابع فيهما) قال في الروضة كان ^{صلى الله عليه وسلم} يقرأها تين في وقت وهاتين في وقت آخر
فهما سنتان نهاية وهي مغني ولو قرأ الامام الجمعة والمنافقين في الركعة الاولى فينبغي أن يقرأ في الثانية سبع وهل
اتاك لانهما طلبتا في الجمعة في حد ذاتها ع ش وفيه وقفة عبارة سم ولو قرأ في الاولى الجمعة والمنافقين
وفي الثانية سبع وهل اتاك فالوجه انه يحصل اصل السنة اه (قوله ولو غير محصورين) كذا في شرح
الروض هنا ايضا سم وكتب عليه ع ش ايضا ما نصه عمومه شامل لما لو تضرروا أو بعضهم لحصول
مثلا وينبغي خلافه لانه قد يؤدي الى منارفة القوم له وصيرورته منفردا اه (قوله ولو ترك ما في الاولى
الخ) أي فان ترك الجمعة أو سبع في الاولى عددا وسهوا أو جهلا قراها مع المنافقين أو هل اتاك في الثانية نهاية
(قوله قراه مع ما في الثانية) كذا في شرح الروض هنا ايضا لكنه قيد في آخر صلاة الجماعة بالمحضورين
الراضين وفيه نظرو لعله غير مسلم وينبغي حينئذ ان يراعى ترتيب المصحف فيقرأ الجمعة أو لائم المنافقين لان
الترتيب سنة وكون الثانية محل المنافقين بالاصالة لا يقتضي مخالفة الترتيب المطلوب ولا يتنافى تقديم الجمعة لان
ذلك لا يتنافى وقوع المنافقين في محلها الاصل وهذا ظاهر لا توقف فيه سم (قوله لان السنة حينئذ الاستماع

(قوله وضع النبي على اليسرى الخ) لعل محله هذا إذا لم يكن نحو السيف في يسراه (قوله والا فضل سورة
الاخلاص) عبارة العباب وان يقرأها فيه قال في شرحه لم ار من تعرض لندها بخصوصها فيه ويوجه بان
السنة قراءة شيء من القرآن وهي اولى من غيرها لما زيد ثوابها وفضائلها وخصوصياتها اه باختصار (قوله
الجمعة أو سبغ) لو قرأ في الاولى الجمعة والمنافقين وفي الثانية سبع وهل اتاك فالوجه انه يحصل اصل السنة
وتوهم عدم حصوله تسكبا بعدم وروده بده ماصرحوا به من حصول اهل السنة فيما لو قرأ المنافقين في الاولى
والجمعة في الثانية أو قراها جميعا في الثانية مع عدم ورود ذلك (قوله ولو غير محصورين) كذا في شرح
الروض هنا ايضا ثم قوله ولو ترك ما في الاولى قراه مع ما في الثانية كذا في شرح الروض هنا ايضا لكنه
قيد في آخر صلاة الجماعة بالمحضورين الراضين حيث قال تنظير الشيء ذكره بما نصه كسورة الجمعة المتروكة
في أول الجمعة فانه يقرأها مع المنافقين في الثانية إذا كان المأمومون محصورين راضين او فيه نظرو لعله غير
مسلم (قوله قراه مع ما في الثانية) أي وراعى ترتيب المصحف فيقرأ الجمعة أو لائم المنافقين لان الترتيب
سنة وكون الثانية محل المنافقين بالاصالة لا يقتضي مخالفة الترتيب المطلوب ولا يتنافى تقديم الجمعة لان ذلك
لا يتنافى وقوع المنافقين في محلها الاصل وهذا ظاهر لا توقف فيه (قوله لان السنة حينئذ الاستماع) قد

الاستماع فليس كترك الجمعة في الاولى وقارىء المنافقين فيها حتى تسن له الجمعة في الثانية

(الخ) قد يقال استماعه بمنزلة قراءته لان قراءة امامه قائمة مقام قراءته فكانه قرأ المنافقين في أولاه فالتجته قراءته الجمعة في ثانيته ثلاثا تخلو صلاته عنهما سم على حج ولو قيل يقرأ في ثانيته المنافقين لم يبعد لان قراءة الامام للمنافقين التي سمعها المأموم ليست قراءة حقيقة له بل ينزل منزلة ما لو ادرك في الركوع فيحتمل القراءة عنه فكانه قرأ ما طلب منه في الاولى اصله وهو الجمعة عش (قوله ثلاثا تخلو صلاته منهما) وقراءة بعض من ذلك افضل من قراءة قدره من غيرهما إلا ان يكون ذلك الغير مشتملا على ثناء كآية الكرسي نهاية ومعنى وشيخنا قال عش قوله افضل من قراءة قدره من غيرهما ظاهره ولو كان سورة كاملة وعليه فيخصص ما تقدم له من الفضلية السورة الكاملة من قدرها من طوبلة بما إذا لم يرد فيه طلب السورة التي قرأ بعضها فليراجع اه (قوله فان لم يسمع) اي قراءة الامام و (قوله فيها) اي الاولى عش (قوله) احتمال ان يقال يقرأ الجمعة) هذا هو الذي يتجه بصري عبارة عش والاقرب الاحتمال الاول لانه إذا قرأ المنافقين في الثانية خلت صلاته من الجمعة بخلاف ما إذا قرأ الجمعة فان صلاته اشتملت على السورتين وإن كانت كل منهما في غير موضعها الاصل اي اه وقال سم الوجه أنه يقرأ المنافقين فقط في الثانية لان الامام يحمل عنه السورة كالفاتحة مر اه وفيه نظر ظاهر قول المتن (جهرا) اي ويسن كون قراءة الامام في الجمعة جهرا نهاية ومعنى و سم (قوله ويسن الخ) اي الجهر نهاية ومعنى (قوله قبل اوبنى رجله الخ) وفي فتاوى السيد البصري شتل رضى الله تعالى عنه هل المراد بثني الرجل هنا وفي نظائره من الاذكار الا تيان بالوارد قبل تغيير جلسة السلام وهو عليها والاشارة إلى المبادرة وبكل تقدير قد تتفق صلاة على جنازة حاضرة أو غائبة قبل تمام ما ذكر أو قبل شروعه فيه فهل يغتفر اشتغالها وماذا يفعل أجاب بان في شرح العباب ما يصرح بتفسير ثني الرجل بالبقاء على هيئة جلسة الصلاة التي كان عليها وهو ظاهر الروايات ولا ينبغي العدول عنه بتأويله وقول السائل فهل يغتفر الخ محل تأمل والذي يظهر بناء على ذلك الظاهر عدم الاغتفار بالنسبة إلى ترتب ما ترتب عليه لان المشروط يفوت بفوات شرطه واما حصول الثواب في الجملة فلا نزاع فيه وقوله وماذا يفعل يظهر أنه يشتغل بصلاة الجنازة لسكونها فرض كفاية واعظم ما ورد فيها وفي فضلها والفقير الصادق من حقه الاشتغال بما هو الاهم يعني صلاة الجنازة اه (قوله وفي رواية بزيادة الخ) قال الغزالي وقل بعد ذلك اي قراءة ما ذكر سبعا سبعا اللهم يا غني يا حديد يا مبدئ يا معيد يا رحيم يا ودود اغني بحلالك عن حرامك وبفضلك عن سواك وبطاعتك عن معصيتك قال الفاكهي في شرحه على بادية الهداية للغزالي ما نصه رايت نقلا عن العلامة ابن أبي الصيف في كتابه رغائب يوم الجمعة من قال هذا الدعاء يوم الجمعة سبعين مرة لم تمض عليه جمعتان حتى يستغني وذكر الفاكهي قبل هذا انه جاء في حديث عند الترمذي حكم عليه بالحسن والغرامة وحديث عند الحاكم حكم عليه بالصحة من حديث علي رضى الله تعالى عنه وفي حديث عند احمد والترمذي ايضا بلفظ الا اعملك بكلمات لو كان عليك مثل جبل ثبير ديننا اداء الله تعالى عنك اللهم اكنفي بحلالك عن حرامك الخ كرى على بافضل (قوله وقبل ان تكلم) اي ومع ذلك لا يكون اشتغاله بالقراءة عذرا في عدم السلام فيما يظهر على انه يجوز ان الراد لا يفوت ذلك لوجوبه عليه عش اي عينا فلا يخالف ما مر عن البصري من عدم اغتفار صلاة الجنازة

(فصل في آداب الجمعة والاغتسال المستنونة) (قوله والاغتسال المستنونة) أي في الجمعة وغيرهما وضابط الفرق بين الغسل الواجب والمستحب كما قاله الحلي والقاضي حسين ان ما شرع بسبب ماض كان واجبا

فان لم يسمع وسنت له السورة فقرأ المنافقين فيها احتمال ان يقال يقرأ الجمعة في الثانية كما شمله كلامهم وان يقال يقرأ المنافقين لان السورة ليست متصلة في حقه (جهرا) اجماعا ويسن ايضا لمسبوق قام لياقي بثانيته (فائدة) ورد ان من قرأ عقب سلامه من الجمعة قبل أن يثنى رجله الفاتحة والاخلاص والمعوذتين سبعا سبعا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر واعطى من الاجر بعدد من آمن بالله ورسوله وفي رواية لابن السني ان ذلك باسقاط الفاتحة يعيد من السوء إلى الجمعة الاخرى وفي رواية بزيادة وقبل أن يتكلم حفظ له دينه ودينه وأهله وولده اه

(فصل في آدابها والاغتسال المستنونة) (يسن الغسل

يقال استماعه بمنزلة قراءته لان قراءة امامه قائمة مقام قراءته فكانه قرأ المنافقين في أولاه فالتجته قراءته الجمعة في ثانيته ثلاثا تخلو صلاته عنهما وقد يقال في قوله الاتي فان لم يستمع الخ ان الوجه فيه قراءة الجمعة في ثانيته بل هو اولى بذلك مما نحن فيه ولو ادرك الامام في ركوع الاولى فالوجه انه يقرأ المنافقين فقط في الثانية إذا لم يسمع قراءة الامام لان الامام يحمل عنه السورة كالفاتحة مر (قوله في المتن جهرا) اي للامام (قوله ويسن) اي الجهر (فصل يسن الغسل الخ)

والان لم تلزمه للاخبار الصحيحة فيه وصرافها عن الوجوب الخبر الصحيح من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالفعل افضل اي قبالة سنة اي بما جوزته من الاقتصار على الوضوء اخذ ونعمت الخصلة هي ولكن الغسل معها افضل وينبغي لصائم خشي منه مفطرا ولو على قول تركه وكذا سائر الاغسال (وقيل) يسن الغسل (لكل احد) وإن لم يرد الحضور كالعيد وقرق الاول بأن الزينة ثم مطلوبة لكل احد وهو من جلستها بخلافه هنا فان سبب مشروعيته دفع الريح الكريه عن الحاضرين (ووقته من الفجر) الصادق لان الاخبار علقته باليوم وفارق غسل العيد بان صلاته تفعل اول النهار غالبا فوسع فيه بخلاف هذا (وتقريبه من ذهابه) اليها (افضل) لانه ابلغ في دفع الريح الكريه ولو تعارض مع التكبير قدمه حيث امن القوات على الاوجه للخلاف في وجوبه ومن ثم كره تركه وهذا اولي من بحث الاذرعى انه ان قل تغير بدنه بكر والاغتسل ولا يبطله طرو حدث ولو اكبر (فان عجز) عن الماء للغسل بطريقه السابق في التيمم (تيمم)

كالغسل من الجنابة والحيض والنفاس والموت وما شرع لمعنى المستقبل كان مستحبا كغسل الحج واستثنى الجلي من الاول الغسل من غسل الميت قال الزركشي وكذا الجنون والاعماء والاسلام نهاية اي وما ياتي في قول الشارح ولخلق عانة الى المتن الا قوله وكذا الى وعند سيلان الوادي قول المتن (الحاضرة) من ذكر او انثى حرا وعبد مقيم او مسافر ابن قاسم الغزي (اي مرید) الى قول الشارح في النهاية الا قوله وينبغي الى المتن وقوله حيث امن القوات وكذا في المغنى الا قوله او بنية طهر الجمعة (قوله اي مرید حضورها الخ) وفي العباب ولو امرأة اه وفي الروض فرع لا بأس بحضور العجائز باذن الازواج وليحترزن من الطيب والزينة اي يكرهان لمن اه وصرح في شرحه بان حضور العجائز مستحب ثم قال وخرج بالعجوز اي غير المشتبهة الشابة والمشتبهة فيكره لها الحضور وبالاذن ما اذا كان لها زوج ولم ياذن لها فيحرم حضورها مطلقا وفي معنى الزوج السيد اه وحيث كره الحضور او حرم هل يستحب الغسل فيه نظر ويتجه الى الان عدم استحبابه سم عبارة الجيزي قوله لا مریدها ظاهره وإن حرم عليه الحضور كذا جليل بغير اذنه وهو متجه وإن خالف بعض مشايخنا فيه قليوبى وبرماوى وحنفى والمراد به من لم يرد لعدم قبضه ما اذا اطلق برماوى اه (قوله فيه) اي في طلب الغسل (قوله هي) اي الرخصة وهي الاقتصار على الوضوء (قوله ولكن الغسل معها افضل) يعنى الغسل مع الوضوء افضل من الاقتصار على الوضوء شيخنا (قوله وفرق الاول الخ) ومثله ياتي في الترتيب نهاية ووقته اي يقال يختص هنا بمرید الحضور بخلافه في العيد ع ش قول المتن (ووقته من الفجر) فلا يجزى قبله وقيل وقته من نصف الليل كالعيد مغنى وشوبري (قوله وفارق العيد) اي حيث يجزى غسله قبل الفجر نهاية (قوله بان صلاته الخ) عبارة النهاية ببقاء اثره الى صلاة العيد لقرب الزمن وبانه لو لم يجز قبل الفجر لاضاق الوقت وتأخر عن التكبير الى الصلاة اه (قوله بخلاف هذا) اي فعل صلاة الجمعة (قوله ولو تعارض) اي الغسل (قوله قدمه) اي الغسل ومثله بدله فيما يظهر فاذا تعارض التكبير والتيمم قدم التيمم ع ش وشيخنا (قوله حيث امن القوات) اي فوات الجمعة (على الاوجه) اي وفاقا للزركشي سم (قوله وهذا) اي اطلاق تقديم الغسل على التكبير (قوله ولا يبطله طرو حدث الخ) وفي العباب بعد ما ذكر لكن تسن اعادته اه وظاهره سنهنا في كل من الحدث والجنابة لكن عبارة المجموع مصرحة بعدم استحباب اعادته للحدث بل محتملة لعدم استحبابها للجنابة ايضا كما بينه الشارح

(قوله في المتن الحاضرة) عبارة العباب ويختص بمن يحضرها ولو امرأة قال في شرحه وأفهم تخصيصه بما ذكر فواته بفعلها فيتعذر قضاؤها وهو ظاهر ثم راي السبكي افق بان الاغسال المسنونة لا تقضى مطلقا لانها ان كانت للوقت فقد فات او السبب فقد زال ويستثنى منه نحو دخول مكة والمدينة إذا لم يتم دخوله وقد يفهمه كلامه لان السبب الى الآن لم يزل اذ لا يزول الا بالاستقرار بعد تمام الدخول اه شرح العباب وينبغي ان يستثنى نحو غسل الافاقة من جنون البالغ لانه لاحتمال الجنابة وذلك موجود مع القوات نعم إن حصلت له جنابة بعد الافاقة واغتسل لها انقطع طاب الغسل السابق (قوله الحاضرة) قال في العباب ولو امرأة اه وفي الروض اخر الباب فرع لا بأس بحضور العجائز باذن الازواج وليحترزن من الطيب والزينة اي يكرهان لمن اه وصرح في شرحه بان حضور العجائز مستحب ثم قال وخرج بالعجوز اي غير المشتبهة الشابة والمشتبهة فيكره لها الحضور كما مر في صلاة الجمعة بزيادة وبالاذن ما اذا كان لها زوج ولم ياذن لها فيحرم حضورها مطلقا وفي معنى الزوج السيد اه وحيث كره الحضور او حرم هل يستحب الغسل فيه نظر ويتجه الى الان عدم استحبابه لانها منبهة عن الحضور فلا تؤمر بما هو من توابع الحضور المنهى عنه وقد يقال لا تؤمر به من حيث الحضور للجمعة وتؤمر به من حيث طاق الاجتماع كما قالوا يسن الغسل لكل اجتماع وفيه نظر لانه اجتماع منهي عنه الان يقال دفع الريح الكريه عن الحاضرين وان تعدى بالحضور (قوله على الاوجه) اي وفاقا للزركشي (قوله ولا يبطله طرو حدث ولو اكبر) عبارة العباب ولا يبطله طرو حدث او جنابة لكن تسن اعادته اه وظاهره سن اعادته فيهما

في شرحه وهو كما بين سم على حج اه عش وشيخنا (قوله بنيته) أى التيمم عشن (قوله بدلا عن الغسل) أى فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل الجمعة شيئا زاد القليوبى والبرماوى ولا يكتفى نويت التيمم عن الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الاغسال اه أى بخلاف نويت التيمم عن غسل الجمعة فيكتفى كما باتى انقا (وبنية طهر الجمعة) أى بان يقول نويت التيمم لطهر الجمعة ولا يكتفى ان يقتصر على نية الطهر بدون ذكر التيمم عشن وفي الكردى عن القليوبى وكذا فى البجيرمى عن البرماوى ويكتفى نويت التيمم لطهر الجمعة أو للجمعة أو للصلاة أو عن غسل الجمعة وإن لم يلاحظ البدلية (قوله مراده بنية تحصل الخ) الاقرب ان يؤول بان مراده بنية التيمم بدلا عن الغسل بصرى (قوله تلك) أى النظافة (قوله هذه) أى العبادة (قوله كل محتمل) والاقررب السكراة لان الاصل فى البدل ان يعطى حكم مبدله لا لما نفع ولم يوجد عشن عبارة الكردى على بافضل ويكره ترك التيمم كما قاله القليوبى والشورى وغيرهما اه (قوله ما يجىء فى غسل الاحرام) ونصه هناك فإذنى يتجه انه اذا كان يبدنه تغيرا زاله به وإلا فان كفى الوضوء توضا به وإلا غسل به بعض أعضاء الوضوء حينئذ ان نوى الوضوء تيمم عن باقية غير تيمم الغسل وإلا كفى تيمم الغسل فان فضل شىء عن أعضاء الوضوء غسل به اعالى بدنه ومعلوم ان الكلام فى الوضوء المسنون فلا يقال ان قضية قوله ان كان يبدنه تغيرا زاله تقديم ذلك على الوضوء الواجب وليس مراد عشن (بنيتها) خرج ماله نوى احدهما فقط فلا يحصل الاخر كما يعلم بامر اخر الغسل سم (قوله فقياس مامر اخر الغسل حصولها) هو الظاهر كما نقل عن افتاء م عشن وفي الكردى على بافضل عن الشورى ان فى المسئلة نزاعا طويلا فى شرح الروض فى باب الاحرام بالحج والذى انحط عليه كلامه أنه يكتفى عنهما تيمم واحد اه قول المتن (من المسنون الخ) افى السببى بان الاغسال المسنونة لا تقضى مطلقا لانها ان كانت للوقت فقد فات اول السبب فقد زال ويستثنى منه نحو دخول مكة او المدينة اذ لم يتم دخوله اه شرح العباب وينبغى ان يستثنى نحو غسل الافاقة من جنون البالغ نعم ان حصلت له جنابة بعد الافاقة وغتسل لها انقطع طلب الغسل السابق سم على حج اه عس عبارة النهاية ولو فاتت هذه الاغسال لم تقضى اه قال عشن نقل شيخنا الزيادى عن شيخه الطندائى أن غسل العيد يخرج بخروج اليوم وغسل الجمعة يفوت بفوات الجمعة ونقل شيخنا المذكور عن بعض مشايخه ان غسل الميت ينقض بنية الاعراض عنه او بطول الفصل اه وقياس ما قدمه فى سنة الوضوء اعتمادا وهذا وينبغى ان غسل نحو الفصد والحجامة كغسل غاسل الميت اه قول المتن (غسل العيد) أى الاصغر والا كبره نية (قوله لاسم) لعله اراد ما مر فى شرح قيل يسن لكل احد لكنه حكمه لا علمته (قوله لاجتماع الناس الخ) قضية هذا التعليل اختصاص الغسل بالمصلى جماعة وقضية المتن أنه لا فرق فى الثلاثة بين ذلك ومن يصلى منفردا سم على حج وقوله لا فرق هو المعتمد عشن (قوله وارادة الاجتماع الخ) لعل هذا فى غير من اراد الانفراد بها سم قول المتن (ولغاسل الميت) أى او ميممه كما هو ظاهر وصرح به الناصر الطيلاوى أى ولو شهدا وان ارتكب محرما وسواء كان الغاسل واحدا او متعددا حيث باشروا كلهم الغسل بخلاف المعاونة بمناولة الماء ونحوه وظاهره انه لا فرق بين مباشرة كل منهم جميع بدنه او بعضه كيدنه مثلا بل وظاهره ايضا ان الحكم كذلك ولو لم يكن الموجود منه الا العضو المذكور فقط وغسلوه وهو قريب عشن (المسلم) الى قوله كما تقر فى المغنى الى قول المتن واكداه فى النهاية الا قوله ما لم يحتمل الى اما اذا وقوله واذن ودخول مسجد وقوله ولبلوغ بالسنة وقوله كذلك وعند (المسلم الخ) وسواء كان الغاسل طاهرا ام لا تخاض كايسن الوضوء من حمله أى ارادة حمله ليكون على

لكن عبارة المجموع مصرحة بعد استحبابه للحدث بل محتملة لعدم استحبابه للجنابة أيضا كما بينه الشارح فى شرحه وهو كما بين (قوله بنيتها) خرج ما اذا نوى احدهما فقط فلا يحصل الاخر كما يعلم بامر اخر الغسل (قوله فى المتن غسل العيد والكسوف والاستسقاء) ظاهره وإن فعلت الثلاثة فرادى وان اشعر التعليل بخلافه (قوله وإرادة الاجتماع) لعل هذا فى غير من اراد الانفراد بها (قوله

بنيته بدلا عن الغسل أو بنية طهر الجمعة وقول الشارح تبعا للاسنوى بنية الغسل مراده نية تحصل نوابه وهى ما ذكرته (فى الاصح) كسائر الاغسال المسنونة ولان القصد النظافة والعبادة فاذا فاتت تلك بقيت هذه وهل يكره ترك التيمم اغظاءه حكم مبدله كما هو الاصل أولا لفوات الغرض الاصلى فيه من النظافة كل محتمل ولو وجد ماء يكتفى ببعض بدنه فظاهر أنه يأتى هنا ما يجىء فى غسل الاحرام ولو فقد الماء بالكلية سن له بعد أن يتيمم عن حدثه تيمم عن الغسل فان اقتصر على التيمم بنيتها فقياس مامر آخر الغسل حصولها ويحتمل خلافة لضعف التيمم (ومن المسنون غسل العيد) لما مر (والكسوف) الشامل للكسوف (والاستسقاء) لاجتماع الناس لهما ويدخل وقته باول الكسوف وارادة الاجتماع لصلاة الاستسقاء (و) الغسل (لغاسل الميت) المسلم

يرتفع بالمشكوك فيه والأقرب الثاني لما ذكر عرش (قوله وغسل الكافر الخ) ويسن غسله بماء وسدرو أن يحلق رأسه قبل غسله وظاهر إطلاقهم عدم الفرق بين الذكر وغيره وهو محتمل ويحتمل أن محل ندبه الذكر المحقق وإن السنة للبراء والخنثى التقصير كالحج وعلى الأول يكون ندب الحلق هنا غير الذكر مستثنى من كراهته له وقياس ماسياتي في الحج ندب امرأ الموصى على رأس من لا شعر به نهاية عبارة سم قال في شرح العباب وإطلاق حلق رأس الكافر يشمل رأس الأنثى وله وجه نظر المصلحة القاء شعر الكافر وإن سلم أن الحلق مثله في حقها فتستثنى هذه الحالة لما ذكر وأما حلق الحية الذكر فالظاهر أنه غير مطلوب هنا اه قال عرش قوله مر قبل غسله أي لا بعده كما وقع لبعضهم وقال مر أن حصلت منه جنابة بحال الكفر غسل قبل الحلق أي لترتفع الجنابة عن شعره ولا يفعد الحلق لأنه انظف لرأسه سم على المنهج وقوله مر عدم الفرق بين الذكر وغيره معتمد وقوله مر وعلى الأول أي عدم الفرق وظاهر كلامهم اختصاص الحلق بشعر الرأس ولما لم يتعد لشعر الوجه لما في إزالة التها في المثلة ولا كذلك الرأس لستره عرش قول المتن (إذا أسلم) أي ولم يسبق منه نحو جنابة ولا فيجب غسله نهاية ومعنى وبأى في الشرح مثله (قوله أي بعد أسلامه) إلى قول المتن واكدها في المعنى إلا قوله ما لم يحتمل إلى ما إذا وقوله وإذا ن ودخل مسجد وقوله وفيه نظر إلى ولحق عانة وقوله وكذا إلى وعند كل وقوله ونحو فصد (قوله وينوى هنا سببه) ظاهره وجوب ذلك في حصول هذه السنة سم (قوله الاغسل ذنبك) أي المجنون والمغمى عليه كرى عبارة المعنى إلا الغسل من الجنون فإنه ينوى الجنابة وكذا المغمى عليه ذكره صاحب الفروع ومحل هذا إذا جن أو اغمى عليه بعد البلوغ أما إذا جن أو اغمى عليه قبل بلوغه ثم أفاق قبله فإنه ينوى السبب كغيره اه وتقدم عن سم وعرش مثله (قوله كما مر) أي في قوله وينوى هنا رفع الجنابة (قوله ما لم يحتمل الخ) متعلق بقوله وينوى هنا سببه الخ وتقييده (قوله وقوع جنابة) أي ونحوها و (قوله اليها) أي نية السبب و (قوله نية رفع الجنابة) أي ونحو رفع الحدث كما مر عن سم انفاء (قوله وقوعها) أي أو وقوع الحيض سم (قوله فيلزمه الغسل) ويندب غسل آخر للإسلام ما لم ينو مع غسل الجنابة عرش وبجزمي (قوله الشامل الخ) صفة الحج (قوله الآتية) صفة الاغسال سم (قوله وغسل اعتكاف واذن ودخول مسجد الخ) أي قبلها عرش (قوله لخلال) أي وأما المحرم فداخل في قوله واغسال الحج سم (قوله ولكل ليلة الخ) ويدخل وقته بالغروب ويخرج بطولوع الفجر عرش (قوله وفيه نظر الخ) والأوجه الأخذ بإطلاقهم نهاية فلا تقييد بمزيد الجماعة لأن الغسل للجماعة سنة مستقلة كما يصرح به (قوله لانه لحضور الجماعة) ويشمل ذلك قوله الآتي وعند كل يجمع الخ لكن يشك كل هذا على قوله مر الآتي أما الغسل للصلاة الخمس فغير مستحب الخ فإنه شامل لما لو فعلت جماعة أو فرادى فليتأمل إلا أن يقال مراده من أن الغسل لا يسن له من حيث كونها صلاة فلا ينافي سنه لها من حيث الجماعة عرش أقول وهذا المراد على فرض تسليمه ينبغي تقييده بما إذا تغير جسده بالفعل بين كل صلاتين (قوله ولحق عانة) أي كلاً أو بعضاً عرش (قوله أو تنف ابط) ويقاس به نحو قس الشارب نهاية (قوله ولخروج من حمام) أي عند ارادة الخروج وإن لم يتنور نهاية ومعنى أي بماء بارد كافي فتاوى شيخنا حج سم

المتن والكافر إذا أسلم) قال في العباب وحلق رأسه قبل غسله قال في شرحه لا بعده كما في الجواهر عن النص خلافاً لمن وهم فيه اه ويحتمل حمل الأول على ما إذا لم يكن عليه جنابة والثاني على ما إذا كانت عليه لترتفع عن الشعر أيضاً ويحتمل ترجيح الأول مطلقاً إذ لا اعتبار بشعر الكفر وإطلاق حلق رأس الكافر يشمل حلق رأس الأنثى وله وجه نظر المصلحة القاء شعر الكفر وإن سلم أن الحلق مثله في حقها فتستثنى هذه الحالة لما ذكر وأما حلق الحية الذكر فالظاهر أنه غير مطلوب هنا والفرق أن غير اللحية بما يطلب إزالة شعره في الجملة بخلافها وأنه قيل بحرم إزالة شعر اللحية بخلاف غيرها اه (قوله وينوى هنا سببه) ظاهره وجوب ذلك في حصول هذه السنة (قوله ما إذا تحقق وقوعها) أي أو وقوع الحيض (قوله الآتية) صفة الاغسال (قوله لخلال) أي وأما المحرم فداخل في قوله واغسال الحج (قوله لحضور الجماعة) شامل

(و) غسل (الكافر إذا أسلم) أي بعد أسلامه للامر به صححه ابن حبان وغيره ولم يجب لأن كثيرين أسلموا ولم يؤمر وأبه وينوى هنا سببه كسائر الاغسال إلا غسل ذنبك كما مر ما لم يحتمل وقوع جنابة منه قبل فيضم ندبا اليهانية رفع الجنابة كما هو ظاهر أما إذا تحقق وقوعها منه قبل فيلزمه الغسل وإن اغتسل في كفره لبطلان نيته (واغسال الحج) الشامل للعمرة الآتية وغسل اعتكاف واذن ودخول مسجد وحرم المدينة ومكة لخلال ولكل ليلة من رمضان قال الأذرعى إن حضر الجماعة وفيه نظر لانه لحضور الجماعة لا يختص بـرمضان فنصهم عليه دليل على ندبه وإن لم يحضرها الشرف بـرمضان ولحق عانة أو تنف ابط كما صح عن ابني عمر وعباس رضي الله عنهم ولبلوغ بالنس والحجامة أو نحو فصد والخروج من حمام ولتغير الجسد

وكذا عند كل حال يقتضي
تغيره وعند كل مجمع من
بجامع الخير وعند سيلان
الوادي (وأكد لها غسل
غاسل الميت) للخلاف في
وجوبه ويؤخذ منه كراهة
تركه أيضاً (ثم) غسل
(الجمعة وعكسه القديم)
فقال ان غسل الجمعة أفضل
منه للأخبار الكثيرة فيه
مع الخلاف في وجوبه أيضاً
واستشكل بأن القديم يرى
وجوب غسل غاسل الميت
وسنية غسل الجمعة فكيف
تفضل سنة على واجب ورد
بأن له قولاً فيه بوجوب
غسل الجمعة أيضاً (قلت
القديم هنا أظهر ورجحه
الاكثرون وأحاديثه
صححة كثيرة وليس للجديد)
في أفضلية غسل الميت على
غسل الجمعة (حديث صحيح
والله أعلم) أي متفق على
صحته فلا يرد خبر من غسل
ميتاً وإن صح له بعض
الحفاظ مائة وعشرين
طريقاً على أن البخاري
رجح وقفه على أبي هريرة
وصحح جمع أنه صلى الله
عليه وسلم كان يغتسل من
أربعة من الجنابة ويوم
الجمعة ومن الحجامة

على المنهج وقوله مر عند إرادة الخروج يفيد أنه يغتسل داخل الحمام وعليه فلو اغتسل من الجنبة مثلاً ثم
أدبل بغسله الخروج لا يطلب منه غسل آخر ع (قوله وكذا كل حال يقتضي الخ) هل الغسل حينئذ
عند إرادة الخروج فيه أو بعد الفراغ منه لعل الأول أقرب وإلا فهو مستغنى عنه بما قبله بصرى وقد يؤخذ
من اقتصار النهاية والمغنى على ما قبله أن الأقرب الثاني (قوله) وعند كل مجمع من بجامع الخير) قال في شرح
العباب أي الاجتماع على مباح فيما يظهر لأن الاجتماع على معصية لا حرمة له انتهى سم على حجب ومن
المباح الاجتماع في القهوة التي لم تشتمل على أمر محرم ولو كان الداخل لمن لا يليق به دخوله كعظيم مثلاً ثم
ينبغي أن هذه الاغسال المستحبة إذا وجد لها اسباب كل منها يقتضي الغسل كالأفاقة من الجنون مثلاً وحقاق
العانة ونشف الابط إلى غير ذلك يكفي لها غسل واحد لتدخلها لكونها مسنونة وأنه لو اغتسل لبعضها
ثم طرأ غيره تعدد الغسل بعدد الاسباب وإن تقاربت وكالغسل التيمم في ذلك ويؤيد ما ذكر من تعدد الغسل
والتيمم بعدد الاسباب أنه لو اغتسل للعبد قبل الفجر لا يسقط بذلك غسل الجمعة بل يأتي به بعد دخول
وقته ع (قوله وعند سيلان الوادي) أما الغسل للصلاة الخمس فغير مستحب كما أفنى به الشهاب الرملي
رحمه الله تعالى لشدة الحرج والمشقة فيه نهاية ومعنى قال ع ش المتبادر أنه لا يستحب الغسل لها وإن
فعلت في جماعة لكن كتب سم على قول حجب ولكل مجمع الخ ما نصه هل ولو لجماعة كل من الخمس اه
وعلم رده من المتبادر المذكور فليراجع وقد تقدم ما فيه اه (قوله فكيف تفضل سنة الخ) ما المانع فان
لذلك نظائر سم (قوله ورد بان الخ) حاصل هذا الاختلاف القديم في وجوب غسل الجمعة ومجرد هذا لا يدفع
الاشكال بالكلية إلا أن اختلف أيضاً في وجوب غسل غاسل الميت إذ لو جزم بوجوبه واختلف في وجوب
غسل الجمعة لم يخل تفضيل ما اختلف في وجوبه على ما جزم بوجوبه عن الاشكال سم عبارة بصرى قد
يقال قول المصنف قلت القديم الخ ان فرع على قول الاستحباب ورد الاشكال او على الثاني فكذلك لان
الظاهر من كلامهم ان القديم يرى تقديم غسل الجمعة مطلقاً اه (قوله فيه) يغنى عنه ما بعد قول المتن
واكد ما الخ) أي في الجديد نهاية قول المتن (واحاديثه) أي غسل الجمعة نهاية ومعنى (قوله في افضلية
غسل الميت الخ) عبارة المحلى من الاحاديث الطالبة لغسل غاسل الميت اه قال في شرح العباب وسكتوا عن
ترتيب البقية و يظهر ان الاول منها ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه فان استوى إثنان أو أكثر في
الاختلاف في الوجوب وصحة الدليل قدم ما كثرت اخباره الصحيحة ثم ما كان النفع متعدداً فيه أكثر وكذا
يقال في مسنونين ضعف دليلهما فيقدم ما نفعه أكثر انتهى سم وعكس الثلاثة الاول النهاية فقال
الافضل بعدهما ما كثرت احاديثه ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه ثم ما كان نفعه متعدداً أكثر اه
قال ع ش وقوله مر ما كثرت احاديثه الخ لعل وجه تقديمه على غيره أنهم قدموا غسل الجمعة لكثرة
احاديثه فاشعر بانهم يقدمون ما كثرت احاديثه على غيره ثم قال فلو اجتمع غسلان اختلف في وجوب كل
منهما فقدم ما القول بوجوبه أقوى فان استويا تعارضا فيكونان في مرتبة واحدة اه قول المتن (وليس
للجديد الخ) لا يخلو عن مسامحة اذ ليس في شيء من الاحاديث التصريح بتفضيل احدهما على الآخر ويحجب

لجماعة النهار وغير رمضان وقضية ذلك سن الغسل لجماعة كل من الخمس فليراجع (قوله) وعند كل مجمع
الخ) هل ولو لجماعة كل من الخمس وعبارة العباب واكل اجتماع قال في شرحه أي على مباح فيما يظهر لأن
الاجتماع على معصية لا حرمة له الخ (قوله فكيف تفضل سنة على واجب) ما المانع فان لذلك نظائر (قوله
ورد بان له قولاً الخ) حاصل هذا الاختلاف القديم في وجوب غسل الجمعة ومجرد هذا لا يدفع الاشكال بالكلية
إلا أن اختلف أيضاً في وجوب غسل غاسل الميت إذ لو جزم بوجوبه واختلف في وجوب غسل الجمعة لم يخل
تفضيل ما اختلف في وجوبه على ما جزم بوجوبه عن الاشكال (قوله في المتن وليس للجديد) عبارة المحلى
من الاحاديث الطالبة لغسل غاسل الميت اه قال في شرح العباب وسكتوا عن ترتيب البقية و يظهر ان
الاولى منها ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه فان استوى إثنان أو أكثر في الاختلاف في الوجوب وصحة

بأن مقصود المصنف أن كثرت الاحاديث الصحيحة في أحد الجانبين مشعرة برجحانه بصري (قوله) وغسل الميت هذا يدل على أنه عليه السلام غسل الميت سم (قوله) ومن فوائد الخلاف (إلى قوله) قيل ليس الخ في المغنى (إلى قوله) أي من محل خروجه إلى وكذا في المشي وكذا في النهاية (إلى قوله) ومن جاء أول ساعة إلى ولا نماز (قوله) ومن فوائد الخلاف (الخ) أي من فوائد معرفة الآكد تقديمه فيما لو أوصى بماء لا ولي الناس به نهاية ومعنى (قوله) لو أوصى (الخ) أي أو وكل معنى (قوله) ويسن لغير معذور (أي يشق عليه البكور) (التبكير إليها) أي ليأخذوا بحاجتهم وينتظروا الصلاة مغنى ونهاية قال ع ش يؤخذ من هذا التعليل أن من هو مجاور بالمسجد أو يأتيه لغير الصلاة كطلب العلم بحسب آتيانه للجمعة من وقت التهيؤ. وخدمته أيضا أن الخطيب لو بكر إلى مسجد غير الذي يخطب فيه لا يحصل له سنة التكبير لأنه ليس متبها للصلاة فيه اه (قوله) من طلوع الفجر (فلو جاء قبل الفجر لم يشب على ما قبله) ثواب التكبير للجمعة ولو استصحب المبكر معه ولده الصغير المميز ولم يقصد الولد بالمجيء للجمعة لم يحصل له فضل التكبير ولو بكر أحد مكرها على التكبير لم يحصل له فضل التكبير فلوزال إلا كراه حسب له من حينئذ أن قصد الإقامة لاجل الجمعة فيما يظهر في كل من الأربع سم وقوله ولو بكر الخ نقله ع ش غنه وقره (قوله) بعد اغتساله (قضية) هذا التقيد الوارد في الحديث توقف حصول البدنة أو غير هاعلى كون المجيء مسبوقا بالاغتسال والثواب امر توقيفي فيتوقف على الوجه الذي ورد عليه سم على حج اه ع ش ورشيدى لكن في البجير مى عن ع ش أن الغسل ليس بقيد بل بيان الأكمل فثله إذا راح من غير غسل اه فليراجع (قوله) في الساعة الأولى بدنة (الخ) وظاهر أن من جاء في الساعة الأولى ناويا للتبكير ثم عرض له عذر فخرج على نية العود لا تفوته فضيلة التكبير نهاية قال ع ش قوله مر لا تفوته الخ قد يفهم منه أنه لو رجع إلى المسجد في ساعة أخرى لا يشارك أهلها في الفضيلة ويحتمل أن يشاركهم ويكون المعنى أنه إذا خرج في الساعة الأولى لعذر لا يفوت ما استقر له من البدنة مثلا بمجيئه لأنه أعطيها في مقابلة المشقة التي حصلت له أولا وإذا جاء في الساعة الثانية فقد حصلت له مشقة أخرى بسبب المجيء فيمكتب له ثوابها وفي سم على حج (فرع) دخل المسجد في الساعة الأولى ثم خرج وعاد إليه في الساعة الثانية مثله لهدن له بدنة وبقرة الوجه لا بل خروجه ينا في استحقاق البدنة بكالها بل ينبغي عدم حصولها لمن خرج بلا عذر لأن المتبادر أنها لم تدخل واستمر اه وبما قدمناه في قولنا ويحتمل أن يشاركهم الخ يعلم الجواب عن قوله الوجه لا ع ش أقول ما ذكر من الاحتمال بعيد وإنما الأقرب ما افاده كلام سم من استحقاق حصه من البدنة وتام البقرة ثم ما فهمه كلام النهاية من استحقاق تمام البدنة فقط (قوله) دجاجة بثلاث الدال والفتح افصح كرى على بافضل (قوله) والسادسة بيضة فاذا خرج الامام إلى الخطبة

الدليل قدم ما كثرت اخباره الصحيحة أخذاً من تقدمهم غسل الجمعة لذلك مع استوائه هو وغسل غاسل الميت في الاختلاف في وجوبه ما ثم ما كان النفع متعدياً فيه أكثر وكذا يقال في مسنونين ضعف دليلهما فيقدم ما نفعه أكثر اه (قوله) وغسل الميت (هذا يدل على أنه عليه السلام غسل الميت) (قوله) من طلوع الفجر (فلو جاء قبل الفجر لم يشب على ما قبله) ثواب التكبير للجمعة فيما يظهر ولو استصحب المبكر معه ولده الصغير المميز ولم يقصد الولد بالمجيء المجيء للجمعة لم يحصل له فضل التكبير فيما يظهر ولو بكر أحد مكرها على التكبير لم يحصل له فضل التكبير فيما يظهر فلوزال إلا كراه حسب له من حينئذ أن قصد الإقامة لاجل الجمعة فيما يظهر (قوله) لغير الخطيب (في شرح الروض قال في الروضة وذكر صاحب العدة والبيان أنه يستحب للخطيب إذا وصل المنبر أن يصلي تحية المسجد ثم يصعد وهو غريب مردود قال الاسنوى بل الموجود دائماً المذهب الاستحباب قال الاذرى والمختار أنه إذا حضر حال الخطبة لا يعرج على غير هاقال وقد سال الاسنوى قاضى حاة عن هذه فاجاب بأنه ينبغي أن يقال إذا دخل المسجد للخطبة فإن لم يقصد المنبر لعدم تحقق الوقت أو لا انتظار ما لا بد منه صلى التحية وإلا فلا يصليها ويكون اشتغاله بالخطبة والصلاة يقوم مقام التحية كما يقوم مقامها طواف القدوم اه باختصار (قوله) بعد اغتساله (قضية) هذا التقيد الوارد في الحديث توقف

وغسل الميت ولا دليل فيه للقديم ولا للجديد ومن فوائد الخلاف لو أوصى بماء الأولى به (ويسن) لغير معذور (التبكير إليها) من طلوع الفجر لغير الخطيب لما في الخبر الصحيح أن للجاني بعد اغتساله غسل الجنابة أي كغسلها وقيل حقيقة بأن يكون جامع لأنه يسن ليلة الجمعة أو يومها في الساعة الأولى بدنة والثانية بقرة والثالثة كبشا أقرن والرابعة دجاجة والخامسة عصفورا والسادسة بيضة والمراد أن ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ستة اجزاء متساوية سواء اطال اليوم أم قصر ويؤيده الخبر الصحيح يوم الجمعة ثلثا عشر ساعة

ومن جاء أول ساعة أو وسطها أو آخرها يشتركون في أصل البدنة مثلاً لكنهم يتفاوتون في كمالها وإنما عبر في الخبر بالروح الذي هو حقيقة في الخروج بعد الزوال ومن ثم أخذ منه غير نأ أن الساعات من الزوال لأنه خروج لما يؤتي به بعده (٤٧١) على أن الأزهرى قال أنه يستعمل

حقيقة أيضاً في مطلق السير ولولا وبسليم أن هذا مجاز تعين إرادته لخبر يوم الجمعة المذكور أما الإمام ففسن له التأخير إلى وقت الخطبة للاتباع وقد يجب التكبير كما روي بعيد الدار ويسن لمطيق المشي أن يأتي إليها ككل عبادة (ماشياً) إلا للعدول للخبر الصحيح من غسل أي بالتخفيف على الأرجح يوم الجمعة أي رأسه أو زوجته لما روي نذب الجاع ليلتها أو يومها كذا قالوه وظاهر استوائهما لكن ظاهر الحديث أنه يومها أفضل ويوجه بأن القصد منه أصالة كف بصره عماله لراه فبشغل قلبه وكلما قرب من خروجه يكون أبلغ في ذلك واغتسل وبكر أي بالتشديد على الأشهر أتى بالصلاة أول وقتها وبالتخفيف خرج من بيته باكراً وابتكر أي أدرك أول الخطبة أو تأكيد ومشى ولم يركب أي في جميع الطريق ودنا من الإمام فاستمع ولم يبلغ كأنه بكل خطوة أي من محل خروجه إلى مصلاه فلا ينقطع الثواب كما قاله بعضهم بوصوله للمسجد بل يستمر فيه أيضاً إلى مصلاه وكذا في

حضرت الملائكة يستمعون الذكر أي طوبوا والصحف فلم يكتبوا أحد نهاية ومعنى (قوله ومن جاء الخ) وانظر هل المراد بالجمعي الخروج من المنزل إلى المسجد والدخول فيه والأقرب الثاني ونقل في الدرر عن الزبدي ما يوافقه نعم المشي له ثواب أخرزائد على ثواب دخوله في المسجد قبل غيره ع (قوله الذي هو حقيقة في الخروج الخ) المشهور أنه اسم للرجوع بعد الزوال ومنه قوله ^{صلى الله عليه وسلم} تغدو خماساً وروح بطاناً وعليه فالقهاء ارتكبوها فيه مجازين حيث استعملوه في الذهاب وفيما قبل الزوال رشيدى (قوله أن هذا مجاز) أي الخروج بعد الفجر معنى مجازي للروح (قوله أما الإمام الخ) أي فلو بكر لا يحصل له ثواب التكبير وحكمته أن التأخير أهيب له وأعظم في النفوس وتأخيره لكونه مأوراً به يجوز أن يثاب عليه ثواباً يساوي ثواب المبكرين أو يزيد ع (قوله ففسن له التأخير الخ) ويلحق بالإمام من به سلس بول ونحوه فلا يندب له التكبير وإطلافة يقتضى استحباب التكبير للعجز عن استحسان حضورها وكذلك الخشى الذي هو في معنى العجز وهو متجسهاً قال ع (قوله من فلا يندب له التكبير ظاهره) وإن أمن تلويت المسجد ويوجه بأن السلس من حيث هو مظنة لخروج شيء منه ولو على القطعة والعصاة وقوله إن استحسان الخ أي بان لم تكن مترتبة ولا متعطرة ع (قوله وقد يجب التكبير الخ) أي قيل الزوال بمقدار يتوقف فعل الجمعة عليه نهاية (قوله ككل عبادة) دخل فيها الحج والعمرة لكن يأتي أن الحج راكباً أفضل سم (قوله إلا للعدول) عبارة المغنى أن قدر ولم يشق عليه اه (قوله أي بالتخفيف) الأولى هو بالتخفيف (قوله أي رأسه الخ) عبارة النهاية والمغنى وتخفيف غسل أرجح من تشديدها ومعناها غسل ما حيلته بأن جامعها فالجاءها إلى الغسل إذ ليس له الجاع في هذا اليوم ليا من الخ وأعضاء وضوئه بأن توضع ثم اغتسل للجمعة أو ثيابه ورأسه ثم اغتسل وإنما فر دالراس بالذكر لأنهم كانوا يجعلون فيه نجودهن وخطمي وكانوا يغسلونه أو لا ثم يغسلون واختير الأخير أي قوله أو ثيابه ورأسه ع (قوله أي) الأولى حذفه من هنا وذكره قبيل أي الخ وقيل خرج الخ (قوله أو تأكيد) عبارة النهاية والمغنى وقيل هما بمعنى واحد جمع بينهما تأكيد اه (قوله اجر صيامها وقيامها) أي من فعل نفسه لفعل ع (قوله وأن يكون طريق) أي قوله وكذا إن لم يسمعها في النهاية إلا قوله واحضروا وقوله إلا أن يفرق ركذا في المغنى إلا قوله أي وإن لم يلق إلى المقت (قوله وأن يكون طريق ذهابه أطول) أي من طريق رجوعه إن أمن الفتوت نهاية ومعنى (قوله ويتخير في عودته الخ) ينبغي أن يحل إذا لم يكن العود برة أيضاً كما إذا قصد به إنباس أهله والقيام بهم شرعى يتعلق بهم أو غيرهم أو صيانة جوارحه وقواه من المخالفة المتوقعة عند مفارقه المنزل وعليه يحمل ما ورد في الحديث الذي اعترض به ابن الصلاح على الاحتجاب بقمييدهم المشي بالذهاب وهو خبر مسلم أنهم قالوا الرجل الخ كذا ذكره في النهاية بصرى (قوله وأن يكون مشيه بسكينة) أي إن لم يضيق الوقت وكما يستحب عدم الركوب هنا إلا للعدول يستحب أيضاً في العيد والجنازة وعبادة المريض ومن ركب لعدواً وغيره سيرداته بسكون كالمشي ما لم يضيق الوقت مغنى زاد النهاية ويشبه أن يكون الركوب أفضل لمن يجهد المشي لهرم أو ضعف أو بعد منزل بحيث يمنعه ما يناله من التعب الخشوع والحضور في الصلاة عاجلاً اه قال ع (قوله من وعادة المريض أي بل

حصول البدنة أو غيرها على كونه المجي مسبقاً بالاعتسالة والثواب أمر توقيفي فيتوقف على الوجه الذي ورد عليه (فرع) دخل المسجد في الساعة الأولى ثم خرج وعاد إليه في الساعة الثانية مثلاً فهل له بدنة بقرعة الوجه لا بل خروجه يناق استحقات البدنة بكمالها بل ينبغي عدم حصولها من خرج بلا عذر لأن المتبادر أنها لمن دخل واستمر ولو حصل له لزم أن يكون من غاب ثم رجع أكمل ممن لم يرغب ولا يقوله أحد خصوصاً لمن طالت غيبته كان دخل في أول الساعة الأولى وعاد في آخر الثانية (قوله ككل عبادة) دخل فيها الحج والعمرة

المشي لكل صلاة عمل سنة أجر صيامها وقيامها قيل ليس في السنة في خبر صحيح أكثر من هذا الثواب فليتبناه له ومحل في غير نحو الصلاة بمسجد مكمل ما يأتي في الاعتكاف من مضاعفة الصلاة الواحدة فيه إلى ما يفوق هذا براتب لاسيما إن انضم إليها نحو جماعة وسواك وغيرهما من مكملاتها وأن يكون طريق ذهابه أطول لأنه أفضل ويتخير في عودته بين الركوب والمشي كما يأتي في العيد وأن يكون مشيه (بسكينة)

في سائر العبادات لم يطبق المشي كما قاله حج وقوله لم يسكن كالمشي أي فلو لم يمكن تسييرها يسكن لصعوبتها واعتبارها العدو ركب غيرها إن تيسر له ذلك لتحصيل تلك السنة عَش (قوله للامر به) أي بالاتباع بسكينة (قوله رواه) أي ما ذكر من الأمر والنهي (قوله ومن ثم) أي لاجل النهي عن السعي (قوله كره) أي العدو إلى الجمعة (قوله كافر يه به الخ) المتبادر رجوع الضمير باحضروا لكن قضية اقتصار النهاية وشرح المنهج على مضوا أنه المقر وشاذاً (قوله وجب) وكذا يجب السعي إذا لم يدرك الوقت في غيرها إلا به بخلاف ما إذا خشي فوات تكبيرة الاحرام فيمشي بسكينة بخلاف ما إذا لم يدرك جماعة بقية الصلوات إلا بالسعي فلا يسرع كما نقله المجموع وغيره عن الاصحاب وان اقتضى كلام الرافعي وغيره أنه يسرع وصرح به الفارقي بحثاً وتبعه ابن أبي عصرون شرح الروض اه سم (قوله وإن لم يلق به) وفاقاً للنهية وقبح الجوراد في عَش على المنهج هو المعتمد اه (قوله فيها) أي في الجمعة (قوله إلا ان يفرق) قد يفرق بثبوت لا تقيمية السعي شرعاً بالنسبة لكل أحد كما في العدو بين المليون في السعي وكافي الرمل في الطواف وكافي السكر والفرق في الجهاد سم (قوله محل الصلاة) أي ولو لم يكن مسجداً عَش (وافضله) أي الذكر وقد جعله مقابلاً للقراءة فلا يشتملها فلا يفيد أن الصلاة على النبي ﷺ أفضل من سورة الكهف والوجه أن الاشتغال بسورة الكهف أفضل من الاشتغال بالصلاة عليه ﷺ لأن القرآن أفضل من غيره وقد اشتركا في طلب الاكثار منهما في هذا الوقت سم (قوله قبل الخطبة) متعلق بيشغل في حضوره (قوله وكذا إن لم يسمع الخ) أي وكذا يسن أن يشتغل بذلك في حالة الخطبة إن لم يسمعها نحو بعد (قوله كاسر) أي في شرح ويسن الانصات (قوله للاخبار الخ) راجع لما في المتن (قوله في ذلك) أي الاشتغال بما ذكر (قوله وإنما يكره) إلى قوله وقضية في المعنى وكذا في النهاية إلا قوله لم يجد غير ما قوله وكذا إلى أو كان الجالس (قوله وإنما يكره القراءة في الطريق الخ) ومثل ذلك القراءة في القهاوى والاسواق عَش (قوله ان النهي الخ) أي صاحبها نهاية قول المتن (ولا يتخطى) ويكره التخطى أيضاً في غير مواضع الصلاة من المتجددات أي المباحة ونحوها واقتصارهم على مواضعها جرى على الغالب نهاية قال عَش ومن التخطى المسكروه بالاولى ما جرت به العادة من التخطى لتفرقة الاجزاء او بتخير المسجد اوسقى الماء او السؤال لمن يقرأ في المسجد ما لم يرغب الحاضرون الذين يتخطاهم في ذلك وإلا فلا كراهة أخذنا بما يأتي في مسئلة تخطى المعظم في النفوس ثم الكراهة في مسئلة السؤال من حيث التخطى اما السؤال بمجرد فنيغى ان

لكن يأتي أن الحج راكبا أفضل (قوله إلا بالسعي وقد أطاقه وجب) وكذا يجب السعي إذا لم يدرك الوقت في غيرها إلا به وبقي ما إذا لم يدرك جماعة بقية الصلوات إلا بالسعي وفي شرح الروض في باب الجماعة بعد ان قرر انه يمشي بسكينة وإن خشي فوات تكبيرة الاحرام مانصه اما لو خاف فوات الجماعة فقضية كلام الرافعي وغيره أنه يسرع وبه صرح الفارقي بحثاً وتبعه ابن أبي عصرون والمنقول خلافه فقد صرح به وعدد جماعة إلى ان قال ونقله في المجموع عن الاصحاب نعم لو ضاق الوقت وخشي فواته فليسرع الخ وذكر في شرح الارشاد الصغير مانصه اما عند ضيقه فالاولى الاسراع بل يجب جهده على الاوجه إذا لم يدركها إلا به وإن لم يلق به فيما يظهر اه وكتب لمن سأله عن هذه العبارة مانصه قوله بل يجب جهده الخ هو المعتمد عندى كجمع وإن سلم ان التجموع على خلافه لانه هو اللائق بالاحتياط المبني عليه امر الجمعة ما أمكن فتأمل وزعم ان الاسراع منهي عنه لا يجدي لان محل النهي في غير هذه الحالة اه (قوله إلا ان يفرق) قد يفرق بثبوت لا تقيمية السعي شرعاً بالنسبة لكل أحد كما في العدو بين المليون في السعي وكافي الرمل في الطواف وكافي السكر والفرق في الجهاد (قوله وافضله) أي الذكر وقد جعله مقابلاً للقراءة فلا يشتملها فلا يفيد أن الصلاة عليه أفضل من الاشتغال بالصلاة والسلام أفضل من سورة الكهف والوجه ان الاشتغال بسورة الكهف أفضل من الاشتغال بالصلاة عليه عليه أفضل الصلاة والسلام لأن القرآن أفضل من غيره وقد اشتركا في طلب الاكثار منهما في هذا الوقت (قوله في المتن ولا يتخطى) أي ولو من جهة العلوكا هو ظاهر بان امتدت خشبة فوق رؤوسهم بحيث يتأذون بالمرور عليها

للامر به مع النهي عن السعي أي العدو رواه الشيخان ومن ثم كره وكذا في كل عبادة والمراد بقوله تعالى فاسعوا امضوا أو احضروا كما قرئ به شاذاً نعم إن لم يدركها إلا بالسعي وقد أطاقه وجب أي وإن لم يلق به ويحتمل خلافه أخذنا من أن فقد بعض اللباس اللائق به عذر فيها إلا أن يفرق (وأن يشتغل في طريقه وحضوره) محل الصلاة (بقراءة أو ذكر) وأفضله الصلاة على النبي ﷺ قبل الخطبة وكذا إن لم يسمعها كما مر للاخبار المرغبة في ذلك وإنما تكره القراءة في الطريق أن النهي عنها (ولا يتخطى)

لا كراهة فيه بل هو سعى في الخير واعة عليه اه (قوله رقاب الناس) يؤخذ من التعبير بالرقاب ان المراد بالنخلى ان يرفع رجله بحيث تحاذى في تحظية اعلى منسكب الجالس وعليه فابقع من المرور بين الناس ليصل الى نحو الصف الاول ليس من النخلى بل من خرق الصفوف ان لم يكن ثم فرج في الصفوف عشي فيها عش لكن قضية اجلس فقد آذيت في حديث النبي ان المدار على الايذاء ولو بدق جنب الحاضر ونحوه وباقى عن سم ما يصرح به (قوله) فيكره له الخ) ويحرم ان يقيم احدا ليجلس مكانه ولكن يقول تفسد حوا او توسعوا الملازم به فان قام الجالس باختياره واجلس غيره فلا كراهة في جلوس في غيره واما هو فان انتقل الى مكان اقرب الى الامام لم يكره ولا كراهة ان لم يكن عذرا لان الايثار بالقرب مكروه بخلافه في حظوظ النفس فانه مطلوب لقوله تعالى ويؤثرون على انفسهم معنى زاد النهاية وفي الامداد مثله ولو اثر شخص احق بذلك المحل منه لسكونه قارنا او عالميا الى الامام ليعلمه او يرد عليه اذا غلط فهل يكره ايضا او لا لسكونه لمصلحة عامة الاوجه الثاني اه قال عش قوله مر ويحرم ان يقيم الخ اى حيث كانوا كلهم ينتظرون الصلاة كما هو الفرض اما ما جرت العادة به من اقامة الجالسين في موضع الصف من المصلين جماعة اذا حضرت جماعة بعدهم وارادوا فعلها فالظاهر انه لا كراهة ولا حرمة لان الجالس ثم مقصر باستمرار الجلوس المؤدى لتفويت الفضيلة على غيره اه (قوله ذلك) اى النخلى ولو من جهة العلوك كما هو الظاهر بان امتدت خشبة فوق رؤسهم بحيث يتأذون بالمرور عليها قربها من رؤسهم مثلا سم (قوله) كراهة شديدة) عبارة النهاية كراهة تنزيهه كافي المجموع وان نقل عن النص حرمة واختاره في الروضة اه (قوله) نعم للامام النخلى الخ) اى فلا يكره له لا يضطراره اليه نهاية ومعنى (قوله) اذا اذنوا له فيه الخ) عبارة المعنى اذا اذن له القوم في النخلى ولا يكره لهم الاذن والرضا بادخالهم الضرر على انفسهم لكن يكره لهم من جهة اخرى وهو ان الايثار بالقرب مكروه كما قاله ابن العباداه وفي البصري مانصه هل العلم برضاهم كاذنهم فيما ذكره الاقرب نعم اه اى اخذنا من مسئلة النخلى للعظيم (قوله) نعم ان كان فيه ايثار الخ) لعل بترك الترجمة بين يديه له (قوله) او كانوا نحو غيبه الخ) اى كتليذه قال المعنى ولهذا يجوز ان يبعث عبده اى مثلا لياخذ له موضعا في الصف الاول فاذا حضر السيد تاخر العبد قاله ابن العباداه يجوز ان يبعث من يقعد له في مكان يقوم عنه اذا جاءه ولو فرس لا حد ثوب او نحوه فلغيره تنجيته والصلاة مكانه حيث لم يكن به احدا لا الجلوس عليه بغير رضا صاحبه ولا يرفع يديه او غيرها لئلا يدخل في ضمانه اه زاد النهاية نعم ما جرت العادة به من فرش السجادات بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر او طلوع الشمس قبل حضور اصحابها مع تاخرهم الى الخطبة وما يقاربها لا بعد في كراهتها بل قد يقال بتحرره لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة عند غلبة الظن بحصول ضرر لمن نحاها وجلس مكانها اه قال عش قوله مروى يجوز ان يبعث الخ اى فهو مباح وليس مكروها ولا خلاف الاولى بل لو قيل بندبه لسكونه وسيلة الى القرب من الامام مثلا لم يبعد وقوله مروى من يقعد له في مكان الخ ظاهر هو ان لم ير المبعوث حضور الجماعة بل كان عزمه اذا حضر من بعثه انصرف هو من المسجد وهو ظاهر وقوله مروى بل قد يقال بتحرره معتمد عس وفي الكردى على بافضل من فتح الجواد في احياء الموات مانصه والسابق الى محل من المسجد او غيره للصلاة او استماع حديث او عطاى او نحوه اما حق به فيها وفيما بعد ما حتى يفارقها وان كان خلف الامام وليس فيه اهلية الاستخلاف فان فارقة لغير عذر او لعذر لا يعود بطل حقه فان فارقة لعذر بنية العود اليه كقضاء حاجة وتجديد وضوء وإجابة داع كان احق به وان اتسع الوقت ولم يترك نحو ازاره حتى يقضى صلاته او مجلسه الذى يستمتع فيه نعم ان اقيمت واتصلت الصفوف فالوجه سد الصفوف مكانه ولا عبرة بفرش سجادة له قبل حضوره فلغيره تنجيتها بما لا تدخل في ضمانه بان لم تنفصل على بعض اجزائه ويتجه في فرشها خلف المقام بمكروه وفي الروضة المكرمة حرمة اذ الناس بها بون تنجيتها وان جازت وفي الجلوس خلف المقام لغير دعاء مطلوب وفي صلاة اكثر من سنة الطواف حرمتها ايضا ان كان وقت احتياج

لقربها من رؤسهم مثلا انتهى (قوله) نعم للامام النخلى) اى بلا كراهة

رقاب الناس للنهي الصحيح
عنه فيكره له ذلك كراهة
شديدة بل اختار في الروضة
حرمة وعليها كثيرون نعم
للإمام النخلى للنهي او
المحراب اذا لم يجد طريقا
سواه وكذا لغيره إذا
اذنوا له فيه لأحياء على
الأوجه نعم ان كان فيه
ايثار بقربه كره لهم او
كانوا نحو عبيده او
اولاده او كان الجالس

الناس للصلاة ثم اه (قوله في الطريق) خبر كان سم (قوله) وكان من لا تنعقد به الجمعة (الخ) عبارة النهاية والمغنى وشيخنا وسبق العبيد والصبيان وغير المستوطنين الى الجامع فانه يجب على السكاكين اذا حضروا التخطي لسماح الاركان اذا توقف سماع ذلك عليه اه قال ع ش بل يجب اقامتهم من مجالسهم اذا توقف ذلك عليه وبه يقيد قولهم اذا سبق الصبي الى الصف لا يقام منه اه (قوله) او وجد فرجة (الخ) عبارة النهاية والمغنى او وجد في الصفوف التي بين يديه فرجة لم يبلغها الا يتخطى رجل او رجلين فلا يكره له وان وجد غيرها لتقصير القوم باخلاء فرجة لكن يسن له عدم التخطي اذا وجد غير هافان زاد التخطي عليهم اى الرجلين ولو من صف واحد ورجلان يتقدموا الى الفرجة اذا اقيمت الصلاة كره لكثرة الاذى اى ورجاء سد ها قال الرشيدى قوله ر ولو من صف واحد انظر ما صورة الزيادة في الصف الواحد قوله ر ورجلان يتقدموا الخ قضيته انه اذا لم يرج ذلك فلا كراهة فتنبه اه (قوله) لكن يكره ان يريدا (الخ) ولو وجد فرجة يتخطى في وضوءها صفوا واحدا او اخرى يتخطى في وضوءها صفين فالوجه عدم كراهة التخطي للثانية لان تخطي الصفين ماذون فيه والوصول اليها اكمل سم وباتى عن الایعاب ما قد يخالفه (قوله) على صفين (الخ) التقييد بصف او صفين عبر به الشافعى وعبر كثير من منهم النووي في مجموعهم برجل او رجلين فالمراد كافي التوضيح وغيره اثنان مطلقا فقد يحصل تخطيهم من صف واحد ولا زحاما وزعم ان العبارتين سواء وانه لا بد من تخطي صفين ممنوع بل الوجه ما تقرروا وتعارض تخطي واحد واثنين فالوجه ظاهر لان الاذى فيه اخف منه فيها ثم ان علم منهم ما من المساحة ما لم يعلمه منه أثرهما فيما يظهر ايعاب اه كرى غلى بافضل (قوله) او لم يرج انهم (الخ) فان لم يرج ذلك فلا كراهة وان كثرت الصفوف وكذلك اذا قامت الصلاة ولم يسدوها فيخرجها وان كثرت كرى غلى بافضل (قوله) الف موضعا) اى او لم ياف ع ش (قوله) وقيدته الاذرعى (الخ) اقره النهاية واعتمده المغنى وقال سم ومال اليه شيخنا مانصه اقول يمكن بقاؤه على ظاهره لان العظيم ولو في الدنيا كالا مام ونوابه يتسامح الناس بتخطيه ولا يتأذون به اه (قوله) بمن ظهر صلاحه (الخ) ولو فرض تأذيم به احتمل الكراهة ايضا سم اى كاهو الظاهر من التعليل (قوله) وقضيتها) اى العلة (ان محله) اى عدم الكراهة و (قوله) في تخطي (الخ) خبر ان (قوله) وانه لا فرق (الخ) اعتمده ع ش والبحيرى قول المتن (وان يتزين) اى مر يد حضور الجمعة الذكروا اما المرأة اى ولو عجزوا اذا ارادت حضورها فيكره لها التطيب والزينة وفاخر الثياب نعم يستحب لها قطع الرائحة الكريهة ومثل المرأة فما ذكر الخنثى نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر قطع الرائحة الخ اى وان ظهر لما يزيل به ريح حيث لم يتأتى لابه اه (قوله) وافضلها) الى قوله ولو بان في حديث الخ في النهاية والمغنى (قوله) وافضلها الا بيض) اى خفى في العباء اى كفى سم ويسن ان تكون ثيابا جديدة اى كفى في النهاية فان لم تكن جديدة سن ان تكون قريبة منها اى كفى ع ش والا كمل ان تكون ثيابا كلها بيضاء فان

في الطريق او كان ممن لا تنعقد به الجمعة والجماعى ممن تنعقد به فيتخطى ليسمع او وجد فرجة بين يديه لتقصيرهم لكن يكره ان يزد على صفين واثنين الا اذا لم يجد غيرها او لم يرج انهم يسدون عند القيام قال جمع ولا يكره المعظم الف موضعا وقيدته الاذرعى بمن ظهر صلاحه ولا يته لتبرك الناس به وقضيتها ان محله في تخطي من يعرفونه وانه لا فرق حينئذ بين ان يتخطى لموضع الفه وغيره (وان يتزين باحسن ثيابا) للبحث على ذلك في الخبر الصحيح

(قوله الطريق) خبر كان (قوله) لكن يكره ان يزد على صفين) لو وجد فرجة يتخطى في وضوءها صفوا واحدا واخرى يتخطى في وضوءها صفين فالوجه عدم كراهة التخطي للثانية لان تخطي الصفين ماذون فيه والوصول اليها اكمل (قوله) وقيدته الاذرعى (الخ) اقول يمكن بقاؤه على ظاهره لان العظيم ولو في الدنيا كالا مام ونوابه يتسامح الناس بتخطيه ولا يتأذون به (قوله) وقيدته الاذرعى بمن ظهر صلاحه (الخ) ولو فرض تأذيم به احتمل الكراهة ايضا (قوله) وافضلها الا بيض) قال في شرح العباب واستثنى من ذلك الغزى ايام الشتاء والوحل وفيه نظر لانه يمكنه لبس ما بقى ثوبه الا بيضا فاذا وصل للجامع نزعه فان يتيسر له ذلك لم يبعد ان يكون خوفة تدنس ثوبه الا بيضا عذرا في عدم لبسه انتهى ما في شرح العباب بقى ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الا بيضا او العيد فالأغلى او يراعى الجمعة وقت اقامتها فيقدم الا بيضا حينئذ والعيد في بقية اليوم فيقدم الاغلى فيها لكن قد يشكل على هذا الاخير ان قضية قوله في كل زمن انه ان روعيت الجمعة روعيت في جميع اليوم وقد يرجح رعاة العيد مطلقا ان الزينة فيه اكد منها في الجمعة ولهذا سن الغسل وغيره فيه لكل احد وان لم يحضر فليتاامل انتهى

وأفضلها الأبيض في كل زمن حيث لا عذر على الاوجه للخبر الصحيح البسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم وكفونوا فيها موتاكم وبلى
 الأبيض ما صبح قبل نسجه ويكره ما صبح بعده لانه صلى الله عليه وسلم لم يلبسه كذا ذكره جمع متقدمون واعتمده المتأخرون وفيه نظر فان إطلاق
 الصحابة للباسه صلى الله عليه وسلم المصبوغ على اختلاف ألوانه يدل على أنه لا فرق في حديث اختلاف في ضعفه أنه صلى الله عليه وسلم أتى له بعد غسله بملحفة مصبوعة
 بالورس فالتحف به اقاله رويه قيس بن سعد رضي الله عنهما وكأني أنظر أروا رس على عكسه (٤٧٥) وهذا ظاهر في أنها مصنوعة بعد

النسج بل يأتي قيل العيد أنه
صلى الله عليه وسلم كان يصبح ثيابه
 بالورس حتى عمامته وهذا
 صريح فيما ذكرته (وطيب)
 لغیر صائم على الاوجه لما في
 الخبر الصحيح ان الجمع بين
 الغسل ولبس الاحسن
 والطيب والانصاف وترك
 التخطي يكفر ما بين الجمعيتين
 ويسن للخطيب أن يبالغ في
 حسن الهيئة وفي موضع من
 الاحياء يكره له لبس السواد
 أي هو خلاف الاولى
 وتبعه ابن عبد السلام فقال
 إدامة لبسه بدعة لكن قضية
 تعبیره بالادامة انه لا بدعة
 في غيرها ويؤيده ما يأتي
 وقول الماوردي ينبغي لبسه
 يحمل على زمنه من منع
 العباسيين الخطيئة إلا به
 مستدين فيه لما رواه ابن
 عدى وأبو نعيم والبيهقي
 عن جدهم عبد الله بن عباس
 رضي الله عنهما قال مررت
 بالنبي صلى الله عليه وسلم وإذا معه
 جبريل وأنا أظنه دحية
 الكلبي فقال جبريل للنبي
صلى الله عليه وسلم انه أوضع الثياب
 وان ولده يلبسون السواد

لم يكن كلفا فعلاها ويطلب ذلك حتى في غير يوم الجمعة نعم المعتبر أي كافي سم وعش في العيد الاغلى في الثمن لانه
 يوم زينة حتى لو كان يوم الجمعة يوم عید راعى يوم العيد في جميع نهاره على المعتمد شيخنا (قوله في كل زمن الخ)
 وقد بعض المتأخرين افضلية البياض بغیر أيام الشتاء والوحل وهو ظاهر حيث خشى تلوثها نهاية وبوافقه
 قول الشارح في التحفة حيث لا عذر على الاوجه اه ونظر فيه في الامداد بانه يمكنه حمله معه إلى المسجد ثم
 يلبسه فيه اه وقال في الايعاب فان لم تبسر له ذلك أي نحو لبس ما بقي ثوبه الأبيض في الطريق ثم زعم في الجامع
 لم يبعد ان يكون خوف تدنس ثوبه الأبيض عذرا في عدم لبسه اه وبه يجمع بين الخلاف في ذلك كرهى على
 بافضل (قوله فانها من خير ثيابكم الخ) التبعض فيه لا ينافي انها الخیر على الإطلاق لجواز تفاوت افراد الخیر
 سم (قوله وفيه بظراخ) عبارة النهاية والمعنى لكن سيأتى فيما يجوز لبسه أنه لا يكره لبس مصبوغ بغیر
 الزعفران والمعصفر اه أي سواء صبح قبل النسخ ام بعده قال غش قوله مر انه لا يكره الخ معتمداه عبارة
 سم قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد عدم الكراهة وهو الموافق لقول الاصحاب في باب اللباس لا يكره من
 المصبوغ إلا المزعوف والمعصفر على ما فيه اه وما اعتمده موافقا لما اختاره شيخنا الشارح اه وعبارة شيخنا
 بخلاف ما صبح بعده فلبسه خلاف الاولى على المعتمد وقيل بکراهته اه (قوله على انه لا فرق) أي في عدم
 الكراهة وهو المعتمد حلبي (قوله وبان في حديث الخ) عطف على قوله فان إطلاق الخ فالباء بمعنى اللام ولو
 حذفه كان اخصروا واولى (قوله على عكسه) أي معاطف بطنه (قوله وهذا) أي الحديث (قوله فيما ذكرته)
 أي من عدم الفرق قول المتن (وطيب) وأفضله وهو المسك آكد شرح بأفضل عبارة ابن قاسم الغزى
 والطيب باحسن ما جدمناه قال شيخنا واولاه المسك اه (قوله لغیر صائم) أي ولغير امرأة كما مر ولغير
 محرم كما يأتي (قوله يكفر ما بين الجمعيتين) هذا يقتضى ان تكفير ما ذكره مشروط بما ذكر في الحديث وقضية
 الحديث السابق في شرح ما شيا خلافة فلعل ما هنا بيان للاكل عش (قوله في حسن الهيئة) أي والعممة
 والارتداء نهاية ومعنى (قوله وفي موضع الخ) عبارة المغنى والنهاية وترك لبس السواد للامام اولى من لبسه
 الا ان خشى فتنة تترتب على تركه من سلطان او غيره اه (قوله إدامة لبسه بدعة) أي لكل احد أي على
 الراس وغيره وعمله ما لم يكن فيه غرض كتحمله الوسخ عش (قوله لا غيرها) أي الادامة (قوله ما يأتي) أي
 أنفاي السؤال والجواب (قوله وقول الماوردي الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله عن جدم) أي جد
 الخلفاء العباسيين (قوله عبد الله) بدل من جدم (قوله انه) أي الثوب الاسود (قوله وان ولده) أي ولد
 عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنها (قوله فان قلت صح الخ) أي فقتضى هذا لبس الاسود (قوله وانه
 خطب الناس الخ) أي يوم دخوله مكة (قوله وفيه) أي في لبسه السواد وفي يوم الجمعة وقت الفتح قاله السكردى
 وانظر تقييده اللبس بيوم الجمعة من اين اخذه بل يردده قول الشارح على انه ليس فيها الخ (قوله وفي العيد الخ)
 عطف على قوله في نحو الحرب الخ (قوله من يديه) إلى قوله حتى تبدو في النهاية وإلى قوله والذي في معنى
 الحنابلة في حاشية شيخنا على الغزى (لا احدهما) أي لازالته من يد واحدة او رجل واحدة واما الاقتصار

(قوله وأفضلها الأبيض) الأفضل في العامة أيضا البياض كما هو ظاهر (قوله فانها من خير ثيابكم) التبعض
 فيه لا ينافي انها الخیر على الإطلاق لجواز تفاوت افراد الخیر (قوله ويكره ما صبح بعده الخ) قال شيخنا

فان قلت صح أنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء وأنه خطب الناس وعليه عمامة سوداء وفي رواية دخل مكة يوم الفتح
 وعليه شقة سوداء وفي أخرى غنداب عندي كان له عمامة سوداء يلبسها في العید ويرخيها خلفه وفي أخرى للطبراني انه عم غلبا بغمامة سوداء
 وارسله إلى خيبر ونقل لبس السواد عن كثير من الصحابة والتابعين قلت هذه كلها وقائع فعلية محتملة فقدم القول وهو الامر
 بلبس البياض عليها على أنه ليس فيها لبسه يوم الجمعة بل في نحو الحرب لانه أرهب وفيه يوم الفتح الاشارة إلى ان ملته لا تتغير
 إذ كل لون غيره يقبل التغير وفي العيد لان الرفع فيه أفضل من البياض كما يأتي (وإزالة الظفر) من يديه ورجليه لأحدهما

فيكره كلبس نحو نعل او خف واحدة لغير عذر وشعر نحو لبطة وعائنه لغير مريد التضحية في عمر الحجة وذلك الاتباع رواه البزار وقص شاربه حتى تبدو حمرة الشفة وهو المراد بالاحفاء المأمور به في خبر الصحيحين ويكره استئصاله وحلقه ونزع في الحلق بصحة وروده ولذا ذهب اليه الأئمة الثلاثة علي ما قيل والذي في معنى (٤٧٦) الحنابلة انه مخير بينه وبين القص ونقل الطحاوي عن مذهب أبي حنيفة وصاحبيه وزفر

أن إحقاقه أفضل من قصه فان قلت ماجرا بنا عن صحة خبر الحلق قلت هي واقعة فعلية محتملة انه صلى الله عليه وسلم كان يقص ما يمكن قصه ويحلق ما لا يتيسر قصه من معاطفه التي يعسر قصها فان قلت فهل نقول بذلك قلت قد أشار اليه بعض المتأخرين وله وجه ظاهر إذ به يجتمع الحديثان على قواعدهما فليتعين لان الجمع بينهما ما أمكن واجب وحلق الرأس مباح الا ان تأدى ببقاء شعره أو شق عليه تعده فيندب وخبر من حلق رأسه أربعين مرة في أربعين أربعاء صار فقها بالأصل له والمعتمد في كيفية تقليم اليدين أن يبدأ بمسحة يمينه إلى خنصرها ثم إبهامها ثم خنصر يسارها إلى إبهامها على التوالي والرجلين أن يبدأ بخنصر اليمنى إلى خنصر اليسرى على التوالي وخبر من قص أظفار مخالفا لم ير في عينه رمدا قال الحافظ الشخاوي هو في كلام غير واحد ولم أجده وأثره الحافظ الدمياطي عن بعض مشايخه ونص أحمد

علي الدين دون الرجلين وبالعكس فلا كراهة فيه فيما يظهر بصري وشيخنا (قوله فيكره) أي الاقتصار على احد هما شيخنا (قوله كلبس نحو نعل الخ) أي كقفازة واحدة (قوله وشعر الخ) عطف على الظفر (قوله نحو لبطة الخ) انظر ما المراد بنحوهما عبارة النهاية والمغني والشعر فينتف لبطة ويقص شاربه ويحلق عائنه ويقوم مقام حلقها قصها او تنفها اما المرأة فتنتف عانتها بل يتعين عليها ان تنفها عند امر الزوج لحابه اه زاد المغني في الاصح فان تفاخس وجب قطعها والعانة الشعر الثابت حو الى ذكر الرجل وقبل المرأة وقيل ما حول الدبر قال المصنف والاولى حلق الجميع اه قال عرش قوله مريد بل يتعين عليها الخ أي حيث لم يترتب على إزالة الناضر بمخالفة العادة في فعلها اه (قوله لغير مريد التضحية الخ) أي ولغير محرم لحرمه ذلك في حقه ولكراهته في حق مريد التضحية كما يأتي شيخنا (قوله وقص شاربه الخ) والتوقيت في إزالة الشعر والظفر بالطول ويختلف باختلاف الأشخاص والاحوال ويسن دفن ما ينزله من شعر وظفر ودم مغني ونهاية وشيخنا زاد الاول وعن انس انه قال اقتلنا في إزالة ذلك انه لا يترك أكثر من أربعين ليلة وزاد الاخير ان وفاقه في الانوار من انه يستحب قلم الاظفار في كل عشرة ايام وحلق العانة كل أربعين يوما جرى على الغالب اه قال عرش قوله من شعر قد يشمل شعر العورة وليس مراد بل الواجب ستره عن الاعين وهل يحرم القاء ذلك في النجاسة كالأخيلية او لا فيه نظر وظاهر اطلاقه سن الدفن الثاني فليراجع ثم لم يفعله صاحب الشعر أي مثلا ينبغي لغيرة من بنا او غيره فعله لطلب ستره عن الاعين في حد ذاته واحترامه ومن ثم يجرم استعماله فيما ينتفع به كشعر اناته واتخاذ خيط منه او نحو ذلك اه (قوله استئصاله) أي الشارب (قوله في الحلق) أي في كراهته و (قوله اليه) إلى اختيار الحلق (قوله ان احفاه) أي حلق الشارب (قوله قلت هي) أي واقعة الحلق (قوله واقعة الخ) ما المانع ان يحمل انه فعله احيانا لبيان الجواز سم (قوله بذلك) أي بقص ما يسهل قصه وحلق غيره (قوله اليه) أي القول بذلك (قوله وحلق الرأس مباح) ولذلك قال المتولي ويتربن الذكرك بحلق رأسه ان جرت عاداته بذلك قال بعضهم وكذا لو لم تجر عاداته بذلك وكان برأسه زهومة لا نزول إلا بالحلق مغني (الان تأذي الخ) أي والا في نسك او مولود في سابع ولادته وكافر اسلم نهاية ومغني (قوله ان تأذي ببقاء شعره الخ) أي او صار تركه مخلا بالمرءة كافي من متنافيندب حلقه وينبغي له إذا اراد الجمع بين الحلق والغسل يوم الجمعة أي مثلاً ان يؤخر الحلق عن الغسل إذا كان عليه جنابة ليزيل الغسل أثرها عن الشعر عرش (قوله او شق عليه الخ) أي او كان برأسه زهومة لا نزول إلا بالحلق او جرت عاداته بالحلق كما تقدم غن المغني عبارة البصري قوله او شق عليه تعده فيندب بل لا يعدو جوبه ان غاب على ظنه حصول التأذي اه (قوله والمعتمد الخ) اعتمده شيخنا وهو الظاهر من كلام النهاية كانه عليه عرش (قوله والرجلين) أي وفي كيفية تقليمهما (قوله مخالفا الخ) وفسره ابو عبد الله بن بطه بان يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الايهام ثم البنصر ثم المسبحة ثم بايهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر نهاية (قوله هو) أي الخبر المذكور و (قوله لم أجده) أي يمكن و (قوله وأثره) أي نقله شيخنا (قوله انتهى) أي مقول الحافظ الشخاوي (قوله في ذلك) أي في كيفية التقليم (قوله به) أي بمحل القلم و (قوله قبله) أي الغسل (قوله فعل ذلك) أي القلم (قوله وبكرة الجمعة) أي او يوم الاثنين دون بقية الايام شيخنا (قوله قيل بل في حديث الخ) وينبغي ان يحمله ما لم يحصل منه تشوبه وإلا فيندب قصه عرش (قوله والريح الكريه) أي كالصنمان فليزله الرمل المعتمد عدم الكراهة وهو الموافق لقول الاصحاف باب اللباس لا يكره من المصبوغ إلا المرعر والمعصر على ما فيه وما اعتمده موافق لما اختاره شيخنا الشارح (قلت هي واقعة فعلية محتملة الخ) ما المانع

على استحبابه اه وكذا علم ثبت خبر فروقها فرق الله هو مكم وعلى السنة الناس في ذلك وأيامه أشعار منسوبة لبعض الأئمة وكلها بالاء زور وكذب وينبغي البدار بغسل محل القلم لان الحلق به قبله يخشى منه البرص ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة يوم الجمعة لور ودكل وكره الحب الطبري تنف الأنف قال بل يقصه لحديث فيه قيل بل في حديث ان في بقائه امانا من الجذام (والريح) الكريه ونحوه كالوسخ لثلا يؤذي

بالماء وغيره قال اما منا الشافعي رضى الله تعالى عنه من نظف ثوبه قل همه ومن طاب ريحه زاد عقله نهاية
ومعنى قال شيخنا قوله كالصنمان هوريج كرهه يكون تحت الابط ودخل بالكاف بخروج نحو قوله وغيره
اي كالمركب الذهبي والطين والليمون ونحوها بان يلطخ ذلك موضعه في الحمام اه (قوله وهذه) الى قوله
كما يستهاف المغني الا قوله فيه رد الى المتن ولى قول المتن ويحرم في النهاية الا قوله ذلك وقوله لما جاء الى المتن
وقوله كما يستهاف اليه ويؤخذ (قوله وهذه الخ) اي التزين وما بعده (قوله لسلك من اراد الحضور الخ) اي وهو
مباح كما تقدم قول المتن (وان يقرأ الكهف الخ) وقرائتها مع التدبر افضل من قرائتها بدون تدبر خلافا لما
توهم من تساويهما سم (قوله فيهم رد الخ) اي في الاقتصار على الكهف بدون لفظ سورة (قوله فكمكره
ذلك الخ) اي كرهه في جميع القرآن ان يذكر اسم السورة من غير اضافة لفظ سورة اليه عشر (قوله والافضل
اولهما الخ) عبارة النهاية وقرائتها نهارا اكدوا ولاها بعد الصبح الخ اه وعبارة المغني والظاهر كما قال
الاذرعي ان المبادرة الى قرائتها اول النهار او الى مسارعة الخ وقبل قبل طلوع الشمس وقبل بعد العصر
وفي الشامل الصغير عند الرواح الى الجامع اه (قوله وان يكثر منها الخ) واقل الاكثر ثلاثة عشر (قوله
ان الاول) اي من قراها يوم الجمعة نهاية (قوله يضئ له من النور الخ) هل وان لم يقرأها في الجمعة الاخرى او
بشرطها اسم على المنهج والاول هو الظاهر لان كل جمعة ثواب القراءة فيها متعلق بما بينها وبين الاخرى فلا
ارتباط لواحدة من الجمع بغيرها عشر (قوله ان الثاني) اي من قراها في ليلتها نهاية (قوله ما بينه وبين البيت
العتيق) يحتمل انه على ظاهره فيسكون نورا لبعدها كثر من نور الاقرب لان الله يفعل ما يشاء ويحكم
ما يريد ويحتمل أن نور الاقرب وإن كان أقل مسافة يساوي نور الابعد أو يزيد عليه وإن كان أطول
مسافة قسم على حجج (فائدة) قال السيوطي كيفية صلاة ليلة الجمعة لحفظ القرآن اربع ركعات يقرأ فيها
يس والم تنزيل والدخان وتبارك فاذا فرغ حمدوا وحسن الشئاء وصلى على محمد وسائر الانبياء واستغفر
للمؤمنين والمؤمنات ثم اللهم ارحمني بترك المعاصي ابداما بقيتني وارحمني ان تكلف ما لا يعنيني وارزقني
حسن النظر فيما يرضيك عنى اللهم بديع السموات والارض ذا الجلال والاكرام والقوة التي لا ترام اسالك
يا الله بارحمن بجلالك ونور وجهك أن تلزم قلبي حفظ كتابك كما علمتني وارزقني أن أتله على النحو الذي
يرضيك عنى اللهم بديع السموات والارض ذا الجلال والاكرام والعزة التي لا ترام اسالك يا رحمن بجلالك
ونور وجهك أن تنور بكتابتك بصري وان تطلق به لساني وان تفرج به عن قلبي وان تشرح به صدرى وان
تشغل به بدني فانه لا يعنيني على الحق غيرك ولا يؤتيني الا انت ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه
وظاهره انه لا يكرر الدعاء ولو قيل به لكان حسنا وقوله واستغفر للمؤمنين والمؤمنات اي كان يقول
استغفر الله لي وللمؤمنين والمؤمنات عشر وقوله حكاية عن سم أو يزيد عليه لا يظهر وجهه (قوله
وحكمة ذلك) اي تخصيص الكهف بالقراءة في يوم الجمعة وليلتها قول المتن (ويكثر الدعاء الخ) وتستحب
كثرة الصدقة وفعل الخير في يومها وليلتها معنى وشيخنا (رجاء ان يصادف ساعة الاجابة الخ) اعلم ان وقت
الخطبة يختلف باختلاف اوقات البلدان بل في البلدة الواحدة إذ يتقدم الخطيب في بعض الجمع ويتأخر في
بعض فالظاهر ان ساعة الاجابة في حق اهل كل محل من جلوس خطيبه الى اخر الصلاة ويحتمل انها مبهمة
بعد الزوال فقد يصادفها اهل محل ولا يصادفها اهل محل آخر يتقدم أو تأخر وسئل البلقيني كيف يستحب
الدعاء في حال الخطبة وهو ما مور بالانصات فاجاب بانه ليس من شرط الدعاء التلطف بل استحضار ذلك بالقلب
كاف في ذلك وقال الحليمي في منهاجه وهذا إما ان يكون إذا جالس الامام قبل ان يفتتح الخطبة وإما ان

ان يحمل على انه فعله أحيانا للبيان الجواز (قوله في المتن يومها وليلتها) قال في شرح الروض قال يعني الاذرعي
وقرائتها نهارا اكد اه شرح مر وقرائتها مع التدبر افضل من قرائتها بدون تدبر خلافا لما توهم من
تساويهما (قوله ما بينه وبين البيت العتيق) يحتمل انه على ظاهره فيسكون نورا لبعدها كثر من نور الاقرب
لان الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ويحتمل ان نور الاقرب وإن كان أقل مسافة يساوي نور الابعد او

وهذه كلها لا تختص بالجمعة
بل تسن لكل من أراد
الحضور عند الناس لكنها
فيها أكد (قلت وأن يقرأ
الكهف) فيه رد على من شذ
فكره ذكر ذلك من غير
سورة (يومها وليلتها)
والافضل أولها مبادرة
للخير وحذر من الاهمال
وأن يكثر منها فهما للخبر
الصحيح ان الاول يضئ له
من النور ما بين الجمعتين
ولخير الدارمى أن الثاني
يضئ له من النور ما بينه
وبين البيت العتيق وحكمة
ذلك أن فيها ذكر القيامة
وأوهالها وقدماتها وهي
تقوم يوم الجمعة كافي مسلم
واشبهها في اجتماع الخلق
فيها (ويكثر الدعاء في يومها
رجاء ان يصادف ساعة
الاجابة وهي لحظة لطيفة
وأرجاها

خطبته وأما بين الخطبة والصلاة وأما في الصلاة بعد التشهد قال الناشري وهذا يخالف قول البلقيني وهو
 اظهر نهاية قال ع ش قوله مر كاف في ذلك ثم هو وإن كان كافياً في الدعاء لا يعد كلاماً فلا تبطل الصلاة
 باستحضار دعاء محرم أو مشتمل على خطاب بل ولا يثاب عليه ثواب الذكرو قوله مر وهو اظهر اى بما
 ذكره البلقيني فانه لا يخلو عن نظر لما في اشتغاله بالدعاء بالقلب من الاعراض عن الخطيب غير انه اذا بنى على
 كلام الحليمي جاز ان يكون وقت الاجابة وقت الخطبة او وقت صلاة الجمعة لا يصادفها إذ لم يدع فيه اعرش
 وفي سم بعد ذكر السؤال والجواب المذكورين عن الايعاب مانصه وحاصل السؤال أن طالب كثرة الدعاء
 رجاء ان يصادف ساعة الاجابة مع تفسيرها بما ذكره من طالب الدعاء حال الخطبة مع انه يتنافى الانصات
 المأمور به وحاصل الجواب التزام طلب الدعاء حال الخطبة لما ذكره ومنع المناقاة المذكورة وقد يقال ليس
 المقصود من الانصات الاملاحة معنى الخطبة والاشتغال بالدعاء بالقلب بما يفوت ذلك اهـ (قوله من
 حين يجلس الخطيب الخ) المراد بذلك عدم خروجهما عن هذا الوقت لانها مستغفرة له لانها لحظة لطيفة نهاية
 ومعنى (قوله بنظير المختار في ليلة القدر الخ) قاله في المجموع وعلمه عنده من حيث الدليل ولا فالمتعمد أنها تلزم
 ليلة بعينها ع ش (قوله انها تنتقل) قال ابن يونس الطريق في ادراك ساعة الاجابة اذا قلنا انها تنتقل ان
 تقوم جماعة يوم الجمعة فيجىء كل واحد منهم ساعة ويدعو بعضهم لبعض ومعنى (قوله وفي ليلتها) تطف على
 قوله في يومها (قوله وانه استحبها فيها) ويسن ان لا يصل صلاة الجمعة بصلاة اخرى ولو سلمتها بل يفصل بينهما
 بنحو تحوله او كلام لخبر فيه رواه مسلم ويكره تشديد الاصابع والعبث حال الذهاب للصلاة وإن لم تكن جمعة
 وانتظارها ومن جلس بطريق أو محل الامام أمرأى ندبا بالقيام وكذا من استقبل وجوه الناس والمكان
 ضيق بخلاف الواسع نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر وانتظارها اى حيث جلس ينتظر الصلاة فاذا جلس
 في المسجد لا للصلاة بل لغيرها كحضور درس او كتابة فلا يكره ذلك في حقه واما ان انتظرهما معا فينبغي
 الكراهة لانه يصدق عليه انه ينتظر الصلاة اهـ قول المتن (والصلاة على رسول الله ﷺ) اى يكسرها
 قال ابو طالب المكي واقل ذلك ثلثا ثمرة وروى الدارقطني عن ابن هريرة رضى الله عنه ان النبي ﷺ
 قال من صلى علي يوم الجمعة ثمانين مرة غفر له ذنوب ثمانين سنة قيل يا رسول الله كيف الصلاة عليك
 قال تقول اللهم صل على محمد عبدك ونيك ورسولك النبي الامي وتعدو واحدة قال الشيخ ابو عبد الله
 النعماني انه حديث حسن (فائدة) قال الاصبهاني رايت النبي ﷺ في المنام فقلت له يا رسول الله
 محمد بن ادريس الشافعي ابن عمك هل خصصته بشيء قال نعم سألت ربي عز وجل ان لا يحاسبه قلت
 بماذا يا رسول الله قال كان يصلى على صلاة لم يصل على مثلها قلت وماتك الصلاة يا رسول الله قال كان
 يقول اللهم صل على محمد كلما ذكره الذاكرون وصل على محمد وعلى آل محمد كلما غفل عن ذكره الغافلون
 اهـ معنى عبارة ع ش لم يتعرض اى الرملى كابن حجب لصيغة الصلاة على النبي ﷺ وينبغي ان تحصل
 باى صيغة كانت ومعلوم ان افضل الصبح الصيغة الابراهيمية ثم رايت في فتاوى ابن حجر الحديثية
 نقلا عن ابن الهمام مانصه ان افضل الصبح من الكيفية الواردة في الصلاة عليه اللهم صل ابدا افضل
 صلواتك على سيدنا عبدك ونيك ورسولك محمد واله وسلم عليه تسليما كثيرا وزده تشريفا وتكراما وانزله
 المنزل المقرب عندك يوم القيامة اهـ واقله ثلثائة بالليل ومثله بالنهار ثم رايت في السخاوى مانصه

من حين يجلس الخطيب
 على المنبر إلى فراغ الصلاة كما
 مر وفي أخبار أنها في غير
 ذلك ويجمع بينها بنظير
 المختار في ليلة القدر أنها
 تنتقل وفي ليلتها لما جاء عن
 الشافعي رضى الله عنه أنه
 بلغه أن الدعاء يستجاب فيها
 وأنه استحبها فيها (والصلاة
 على رسول الله ﷺ) في
 يومها وليلتها للأخبار
 الصحيحة الامرة بذلك
 والناصة على ما فيه من عظيم
 الفضل والثواب كما بيئتها
 في كتابي الدر المنصود في
 الصلاة والسلام على صاحب
 المقام المحمود

يزيد عليه وإن كان أطول مسافة (قوله من حين يجلس الخطيب الخ) لا يخفى أن من حين جلوس الخطيب
 إلى فراغ الصلاة يتفاوت باختلاف الخطباء إذ يتقدم بعضهم ويتأخر بعضهم بل يتفاوت في حق الخطيب
 الواحد إذ قد يتقدم في بعض الجمع ويتأخر في بعض فهل تلك الساعة متعددة فهي في حق كل خطيب ما بين
 جلوسه إلى آخر الصلاة وتختلف في حق الخطيب الواحد ايضا باعتبار تقدم جلوسه وتأخره فيه ونظر وظاهر
 الخبر التعدد ولا مانع منه ثم رايت الشارح سئل عن ذلك فاجاب بقوله لم يزل في نفسه ذلك منذ سنين حتى رايت
 الناشري نقل عن بعضهم انه قال يلزم على ذلك ان تكون ساعة الاجابة في حق جماعة وغيرها في حق اخرين

قوله أكثر وأمن الصلاة على قال أبو طالب المكي صاحب القوت أقل ذلك ثلثاً ثمرة قلت ولم أقف عن مستنده في ذلك ويحتمل أن يكون تلقى ذلك عن أحد من الصالحين أما بالتجارب أو بغيره أو يكون ممن يرى بان الكثرة أقل ما تحصل بثلاثمائة كما حكوا في المتواتر قولاً أن أقل ما يحصل بثلاثمائة وبضعة عشر ويكون هنا قد ألغى الكسر الزائد على المثني والعلم عند الله تعالى اه (قوله ويؤخذ منها) أي الأخبار (قوله أن الاكثر منها الخ) بل الاشتغال بها في ليلة الجمعة ويومها أفضل من الاشتغال بغيرها مما لم يرد فيه نص بخصوصه أما ما ورد فيه ذلك كقراءة الكهف والتسبيح عقب الصلوات فالاشتغال به أفضل ع ش (قوله أو قرآن) كان المراد به غير الكهف سم أقول بل خرج الكهف بقوله لم يرد الخ (قوله أي من لزمته الخ) أي ومن يعقد منه كإسباني معنى (قول المتن ويحرم الخ) أي إلى الفراغ من الجمعة انتهى تجريد اه سم (قوله فإن قلت الخ) أقول هذا السؤال وجوابه المذكور كلاهما مبنى على غير أساس وهو توهم أن ذي لا تضاف إلا للذكورة أخذاً من قولهم إنها لا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر توهمان المراد باسم الجنس الذكرة وليس كذلك بل المراد به ما يقابل الصفة قال الدماميني في شرح التسهيل فقد توهم بعضهم أن المراد باسم الجنس التكررة فاستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث أن تصل ذارحك وغاب عنه مواضع في التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذو الطول ذو الجلال والاكرام انتهى سم (قوله وإضافتها) مبتدأ وخبره قوله بتقدير الخ (قوله بتقدير تشكيه الخ) لا حاجة إلى ذلك لما صرح به في التسهيل وغيره من أنها قد تضاف إلى علم سما عا بل نقلوا أن الفراء يقيسه فتأمل سم (قول المتن التشاغل بالبيع) قال الروياني ولو أراد ولي اليتيم بيع ماله وقت النداء للضرورة وثم من تلزمه الجمعة بذل دينار أو من لا تلزمه بذل نصف دينار وهو ثمن مثله احتمل أن يبيع من الثاني لثلايق وقع الأول في المعصية واحتمل أن يبيع من الأول

وهو غلط ظاهر وسكت عليه وفيه نظرو من ثم قال بعض المتأخرين ساعة الإجابة في حق كل خطيب وسامعيه ما بين أن يجلس إلى أن تنقضي الصلاة كما صرح في الحديث فلا دخل للعقل في ذلك بعد صحة النقل انتهى قال الشارح في شرح العباب وقد سئل البقيني كيف يدعو حال الخطبة وهو مأمور بالانصات فأجاب بأنه ليس من شروط الدعاء التلفظ بل استحضاره بقلبه كاف هو حاصل السؤال أن طلب أكثر الدعا جاء ان يصادف ساعة الإجابة مع تفسيرها بما ذكر يتضمن طلب الدعاء حال الخطبة مع أنه ينافي بالانصات المأمور به وحاصل الجواب التزام طلب الدعاء حال الخطبة لما ذكر ومنع المناقاة المذكورة وقد يقال ليس المقصود من الانصات إلا ملاحظة معنى الخطبة والاشتغال بالدعاء بالقلب بما يفوت ذلك (قوله أو قرآن) كان المراد غير الكهف (قوله في المتن ويحرم على ذي الجمعة الخ) أي إلى الفراغ من الجمعة اه تجريد قال في شرح العباب قال الروياني ولو أراد ولي اليتيم بيع ماله وقت النداء للضرورة وثم من تلزمه الجمعة بذل دينار أو من لا تلزمه بذل بعضه احتمل أن يبيع من الثاني لثلايق وقع الأول في الأثم واحتمل أن يبيع من الأول لأن الموجب وهو الولي

غير عاص والقول للطالب وهو عاص به ويحتمل أن يرخص له في القبول إذا لم يؤدله ترك الجمعة لنفع اليتيم ورخص للولي في الإيجاب للحاجة اه ويتجه أن محل التردد حيث كان ثمن مثله نصف دينار والذي يظهر ترجيحه أخذاً بما يأتي أن الاعانة على المعصية معصية أنه يلزم الولي من لا تلزمه ولا يقاس القابل بالبائع لأنه إنما جاز له ذلك للضرورة ولا ضرورة إلى إلحاق القابل به والزيادة التي بذلها غبطة لا ضرورة اه (قوله فإن قلت كيف أضاف ذي الخ) أقول هذا السؤال وجوابه المذكور كلاهما مبنى على غير أساس وهو توهم أن ذي لا تضاف إلا للذكورة أخذاً من قولهم إنها لا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر توهمان المراد باسم الجنس الذكرة وليس كذلك بل المراد به ما يقابل الصفة قال الدماميني في شرح التسهيل فقد توهم بعض أن المراد باسم الجنس الذكرة فاستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث أن تصل ذارحك وغاب عنه مواضع في التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذو الطول ذو الجلال والاكرام اه (قوله بتقدير تشكيه) لا حاجة إلى ذلك لما صرح به في التسهيل وغيره على أنها قد تضاف إلى علم سما عا بل نقلوا أن الفراء

ويؤخذ منها أن الاكثر منها أفضل منه بذكر أو قرآن لم يرد بخصوصه (ويحرم على ذي الجمعة أي من لزمته فإن قلت كيف أضاف ذي بمعنى صاحب إلى معرفة قلت أل هنا ويصح أن تكون للجنس أو العهد الذهني وكل منهما في معنى الذكرة كما هو مقرر في محله فصحت الإضافة لذلك وإضافتها للعلم في أنا الله ذو بكة بتقدير تشكيه أيضاً نظير ما قاله الرضى في فروع موسى وموسى بنى إسرائيل بالاضافة (التشاغل) عن السعى إليها (بالبيع)

او الشراء لغير ما يضطر اليه (وغیره) من (٤٨٠) كل العقود والصنائع وغيرهما من كل ما فيه شغل عن السعي اليها وان كان عبادة (بعد

لان الموجب وهو الوالى غير عاص والقبول للطالب وهو عاص ويحتمل ان يخصص له في القبول اذالم يؤدى الى ترك الجمعة كما رخص للولى في الايجاب للحاجة اتنه والذى يتجه ترجيحه اخذا بما ياتى ان الاعانة على المعصية معصية انه يلزم للولى البيع من الثانى اى من لا تلزمه الجمعة ايعاب ونهاية واقره سم (قوله او الشراء) الى قوله ويلحق في النهاية والمغنى (قوله لغير ما يضطر اليه) عبارة للمغنى والاسنى قال الاذرعى وغيره ويستثنى من تحريم البيع ما لو احتاج الى الماء طهارته او ما يوارى عورته او ما يقوته عند الاضطرار اه وعبارة النهاية واستثنى الاذرعى وغيره شراء ما طهره وسوترته المحتاج اليها وما دعت اليه حاجة الطفل او المريض الى شراء دواء او طعام او نحوهما فلا يعصى للولى ولا البائع اذا كانا يدركان الجمعة مع ذلك بل يجوز ذلك عند الضرورة وان قامت الجمعة في صور منها اطعام المضطرو ببيع ما ياكله ويبيع كف من ميت خيف تغييره بالتاخير وفساده ونحو ذلك اه قال غ ش م ر بل يجوز ذلك الخ هذا جواز بعد منع فيصدق بالوجوب اه (قوله من كل العقود) الاولى من سائر العقود (قوله وقيس به) اى البيع نهاية (قوله من كل شاغل الخ) اى عن شأنه أن يشغل نهاية وشرح بافضل قال غ ش هذا يشمل ما لو قطع بعدم فواتها ونقله سم على المنهج عن الشارح م ر اه وتقدم عن الايعاب والنهاية ما قد يفيد (قوله وان كان عبادة) اى ككتابه القرآن والعلم الشرعى فتحرم خارج المسجد وتكره فيه غ ش (قوله مبايعه الخ) اى ونحوها (قوله فعل ذلك) اى البيع ونحوه مغنى (قوله وان كره فيه) اى في المسجد مطلقا فلا تنقيد السكرهه بهذا الوقت غ ش عبارة المغنى لان المسجد ينزه عن ذلك اه (قوله ويلحق الخ) خلافا للنهاية والامداد عبارتهما ولو كان منزله بباب المسجد او قريباً منه فهل يحرم عليه ذلك أو لا إذا تشاغل بالحاضر في المسجد كل محتمل وكلامهم الى الاول اقرب اه (قوله به) اى بالمسجد (قوله كما هو ظاهر) اى لا تنقضاء التفويت (قوله كل محل الخ) اى كان يكون منزله بباب المسجد او قريباً منه (قوله وهو فيه) اى والحال انه في هذا المحل (قوله وقت الخ) مفعول يعلم (قوله فيها) اى في الجمعة متعلق بالشروع (قوله ويتيسر له الخ) عطف على قوله يعلم الخ (قوله وبالاذان المذكور الخ) اى وخرج بالاذان الخ الاذان الاول (قوله لما مر) اى في شرح ثم يؤذن (قوله من حينئذ) اى من وقت لزوم السعى نهاية (قوله وبذى الجمعة الخ) عطف على قوله بالتشاغل الخ (قوله مطلقاً) اى قبل الاذان وبعده (قوله لمعنى خارج الخ) اى فلم يمنع الصحة كالصلاة في الدار المغصوبة معنى زاد النهاية وبيع العنب لمن يعلم اتخاذه خمر اه (قوله كما في مكة) اى في زمنه واما في زمننا فلم يس فيها تاخير فاحش (قوله للضرورة) اى لتضرر الناس بتعطل مصالحهم في تلك المدة الطويلة

(فصل فيما تدرك به الجمعة) (قوله المتطهر الخ) اى بخلاف المحدث فانه لا يتحمل القراءة عن المأموم وكالحديث من به نجاسة خفية غ ش (قوله من ذلك) اى إدراك الجمعة والاستخلاف وفعل المرحوم رشيدى (قوله المحسوب) نعت سبى للامام ولم يبرز لانا من اللبس ويحتمل انه صفة لركوع الثانية (قوله الا فميا ياتى) اى اتفاق قوله وبادراك ركعة معه الخ (قوله واستمر الخ) عطف على ادراك ركوع الخ (قوله الى أن يسلم معه) خالفه النهاية والمغنى وشرح المنهج فاكتفوا بالاستمرار الى فراغ السجدة الثانية كما ياتى (قوله وبهذا) اى بما يفيد قول المصنف فيصلى الخ من اشتراط الاستمرار الى السلام (الاعتراض عليه الخ) اقره المغنى عبارته تنبيه قول المحرر من أدرك مع الامام ركعة أدرك الجمعة أولى من قول المصنف من أدرك ركوع الثانية أدرك الجمعة لان عبارة المحرر تشمل ما لو صلى مع الامام الركعة الاولى وفارقته في الثانية فان الجمعة

يقبضه فتأمل (قوله ويلحق به الخ) ذكر في شرح الارشاد مانصه ولو كان منزله بباب المسجد وقريباً فهل يحرم عليه ذلك أولا كلامهم الى الاول اميل وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة كالاشتغال بنحو البيع قضية كلامهم نعم اه ملخصاً (فصل فيما تدرك به الجمعة)

الشروع في الاذان بين يدي الخطيب (قوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع اى اتركوه والامر للوجوب فيحرم الفعل وقيس به كل شاغل ويحرم ايضا على من لم تلزمه مبايعه من تلزمه لا عاتقه له على المعصية وان قيل ان الاكثرين على السكرهه وخرج بالتشاغل فعل ذلك في الطريق اليها وهو ماش او المسجد وان كره فيه ويلحق به كما هو ظاهر كل محل يعلم وهو فيه وقت الشروع فيها ويتيسر له لحوقها بالاذان المذكور الاذان الاول لانه حادث كما مر فلا يشمل النص نعم من يلزمه السعى قبل الوقت يحرم عليه التشاغل من حينئذ وبذى الجمعة من لا تلزمه مع مثله فلا حرمة بل ولا كراهة مطلقاً (فان باع) مثلاً (صح) لان النهى لمعنى خارج عن العقد (ويكره) التشاغل بالبيع وغيره لمن لزمته ومن يعقد معه (قبل الاذان) المذكور (بعد الزوال والله اعلم) لدخول الوقت فر بما فوت نعم ان لحش التأخير عنه كما في مكة لم يكره كما بحثه الاسنوى للضرورة (فصل) فيما تدرك به الجمعة وما يجوز الاستخلاف فيه وما يجوز

للرحوم وما يمتنع من ذلك (من أدرك ركوع) الركعة (الثانية) مع الامام المتطهر المحسوب له لا فميا ياتى تحصل واستمر معه الى أن يسلم كما أفاده قوله فيصلى بعد سلام الامام وبهذا يدفع الاعتراض عليه بأن قوله أصله أدرك مع الامام ركعة أحسن

على ان هذا فيه ايهام سلم منه المتن إذ قضيته الاكتفاء بادر الركوع والسجدةتين فقط والمعتمد كما افاده كلام الشيخين واعتمده الأذرعى وغيره وان خالف فيه كثيرون وحلوا كلامهما على التمثيل دون التقييدوا بنص الام وغيره (٤٨١) انه لا بد من استمراره معه الى السلام

والا كان فارق او بطلت صلاة الامام لم يدرك الجمعة وايدى الغزى بما يأتى فى الخليفة انه لو ادرك ركوع الثانية وسجدتها لم يدرك الجمعة وهو استدلال محتمل وان امكن الفرق وكون الركعة تنتهى بالفراغ من السجدة الثانية إذا ما بعدها ليس منها كما هو واضح من كلامهم لا ينافى ذلك لان الاحتياط للجمعة يقتضى اعتبار تابع الثانية منها فيها لا تمييزا بخصوصيات عن غيرها كما علم مامر ويأتى (ادرك الجمعة) حكما لا ثوبا كاملا (فصل فى بعد سلام الامام ركعة) جهر للخبر الصحيح من ادرك ركعة من الجمعة فليصل أى يضم ففتح فتشديد اليها اخرى وفى رواية صحيحة من ادرك من صلاة الجمعة ركعة فقد ادرك الصلاة وتحصل الجمعة ايضا بادر الركعة اولى معه وان فارقة بعدها لما مران الجماعة لا تجب إلا فى الركعة الاولى وبادر الركعة معه وإن لم تكن اولى الامام ولا ثانيته بان قام لزائدة ولو عامدا كما بينته فى شرح الارشاد فى مبحث القدوة فقول اصل الروضة سموا تصوير بدليل انه قاسه على المحدث وهو تصح الصلاة خلفه وإن علم حدث نفسه فجاء جاهل

تحصل له بذلك ولا تشملها عبارة المصنف وعبارة المصنف توهم ان الركوع وحده كاف فيجوز لمن ادركه اخراج نفسه وإتمامها منقردا وليس مراد ذلك قلت واتم الركعة معها أى عطفنا على قول المصنف ادرك الخ (قوله على ان هذا) أى قول اصله المذكور (قوله إذ قضيته الاكتفاء الخ) اعتمده الخطيب والجمال الرملى وسهم وغيرهم وهو ظاهر الاسنى لشيخ الاسلام كرى على باطل (قوله والمعتمد كما افاده كلام الشيخين الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى وغيره وفاقا للمصنوص خلاف هذا المعتمد وهو ظاهر الاخبار وظاهر المعنى وعليه فالمعتمد فيما ايدى به الغزى خلاف ما ذكره فيه وفاقا لما سياتى عن البغوى سم وقوله وغيره أى كالتباهة والمعنى وشرح المنهج (قوله كلام الشيخين) أى قولهما فيصلى بعد سلام الامام (قوله واستدلوا بنص الام) أى ويدل له الحديث الا ترى ايضا سم (قوله انه لا بد الخ) خبر قوله المعتمد (قوله لم تدرك الخ) ببناء المفعول (قوله كان فارقة الخ) أى فى التشهد (قوله محتمل) بفتح الميم بقرينة ما بعده (قوله وإن امكن الفرق) لعله ما يأتى من ان المسبوق تابع والخليفة امام لا يمكن جعله تابعا لهم (قوله وكون الركعة الخ) جملة استثنائية (قوله لا ينافى ذلك) أى اشتراط الاستمرار الى السلام (قوله منها) أى من الثانية (قوله فيها) أى فى الجمعة وكل من الجارين متعلق بالاقتدار و (قوله لا تمييزا الخ) متعلق بيقضى الخ (قوله مامر) أى من شروط الجمعة و (قوله ويأتى) أى فى الاستخلاف وكان الاولى وما يأتى قول المتن (ادرك الجمعة) أى بشرط بقاء العدد الى تمام الركعة فلو فارقة القوم بعد الركعة الاولى ثم اقتدى به شخص وصلى معه ركعة لم تحصل له الجمعة لفقد شرط وجود الجماعة فى هذه الصورة كما قدمه فى الشروط ع وش وقوله فلو فارقة القوم الخ أى سلوا قبل الامام كفى سم وقوله شرط وجود الجماعة صوابه وجود العدد كفى سم ايضا ما يوافقه (قوله حكما) الى قوله وبادر الركعة معه فى النهاية (قوله حكما لا ثوبا كاملا) كذا فى النهاية وقال المعنى أى لم تفته اه ولعله احسن (قوله للخبر الصحيح الخ) لما كان فى المتن دعوتان اتى بدليلين الاولى للثانية والثانية للاولى كذا فى البحر مى ويظهر ان الاول دليل للدعوتين معا ولذا قدمه (قوله فليصل الخ) يمكن انه ضمن معنى الاضافة حتى تعدى الى أى مضيفا اليها اخرى سم (قوله أى يضم ففتح الخ) لعله انما اقتصر عليه لسكونه الزاوية ولا فيجوز فيه فتح الياء وكسر الصاد وهو الظاهر من التعدي بجر الجر فان صلى يتعدى بنفسه وكان ضمن معنى يضم ع ش (قوله وإن فارقة الخ) الواو هنا فى قوله الآتى وإن لم تكن الخ للحال (قوله فجاء جاهل الخ) عطف على قوله قام الخ (قوله وادرك الفاتحة) أى فلا بد هنا من ادراك الركعة معه بقرائتها ومن عدم علمه بزيادتها (قوله الى ان يسلم) لعله مبنى على ما تقدم له سم أى وتقدم ما فيه (قوله ويؤخذ منه) أى من القياس فى قوله فهو كمصل الخ (قوله انه لا بد هنا الخ) كان الاشارة الى ما إذا كان عامدا فى الزائدة سم اقول بل قضية القياس المتقدم ان المشار اليه القيام للزائدة مطلقا (قوله وفى هذه الاحوال) أى الثلاث (قوله ان يقتدى به) أى بمدرك ركعة من الجمعة فقط (قوله جاز الخ يأتى عن

(قوله والمعتمد كما افاده كلام الشيخين) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله وغيره وفاقا للمصنوص خلاف هذا المعتمد وهو ظاهر الاخبار وظاهر المعنى وعليه فالمعتمد فيما ايدى به الغزى خلاف ما ذكره فيه وفاقا لما سياتى عن البغوى (قوله واستدلوا بنص الام وغيره) أى ويدل عليه الحديث الآتى ايضا (قوله فليصل) يمكن انه ضمن معنى الاضافة حتى تعدى الى أى مضيفا اليها اخرى (قوله وإن علم حدث نفسه فجاء جاهل بمحاله الخ) أى فلا بد هنا من ادراك الركعة معه بقرائتها ومن عدم علمه بزيادتها فقول له ثم استمر معه الى ان يسلم لعله مبنى على ما تقدم له (قوله انه لا بد هنا الخ) كان الاشارة الى ما إذا كان عامدا فى الزائدة (قوله جاز كفى البيان الخ) لأن قلت يشكل على الجواز هنا ما يأتى فى صلاة

(٦١) - (شروانى وابن قاسم) - (ثانى) بحاله واقتدى به وادرك الفاتحة ثم استمر معه إلى ان يسلم لانه ادرك مع الامام ركعة قبل سلام الامام فهو كمصل ادرك صلاة أصلية جمعة او غيرها خلف محدث ويؤخذ منه انه لا بد هنا من زيادة الامام على الاربعين وفى هذه الاجوال ظهروا اراد آخر ان يقتدى به فى ركعته الثانية ليدرك الجمعة جاز كفى البيان عن ابي حامد وجرى عليه الرعى وابن كبن وغيرهما

النهاية والمعنى خلافه (قوله قال بعضهم وعليه لو أحرم الخ) نقله الزبائدي في شرح المحرر وأقره وخالف الجلال
الرمي فافتي بانقلابها ظهر أو قال القليوبي أن كانوا جاهلين وإلا لم ينعتقد أحرامهم من أصله وهو الوجه الوجيه
بل وأوجه منه عدم انعقاد أحرامهم مطلقا فتأمل انتهى اهـ كرى على بافضل (قوله وعليه) أى على ما فى
البيان (قوله حصلت الجمعة الخ) اعتمده سم كياتى عش (قوله أولئك) أى بأحمد ومن معه (قوله
أنه لا يجوز الخ) وهو المعتمد عش (قوله انتهى) أى مقول بعضهم (قوله وفيه نظر) أى فى نزاع بعضهم
(قوله وليس هنا فوات العدد فى الثانية) قد يقال بل فيه فوات العدد فى الأولى أيضا بخلاف المسبوق كما هو
ظاهر (قوله بل العدد موجود الخ) (فرع) لو شك مدرك الركعة الثانية قبل سلام الإمام هل سجد
معهم لا يسجد واتمها الجمعة أو بعد سلام الإمام أتمها ظهر إلا أنه لم يدرك ركعة معه فلم أنه لو أتى بركعته الثانية
وعلم فى تشهده ترك سجدة من الثانية سجد بها ثم تشهد وسجد للسجود وهو مدرك للجمعة وإن علم فيه تركها
من الأولى أو شك فاته الجمعة وحصلت له ركعة من الظهر شرح بافضل ونهاية واسئ وفي السكردى على الأولى
قوله فاته الجمعة أى لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة كاملة وقوله حصلت له من الظهر ركعة أى ملفقة من ركوع
الركعة التى ادر كها مع الإمام وسجود الركعة الثانية التى تدار كها بعد سلام الإمام وتبين أن جلوسه للتشهد
لم يصادف عله فيجب عليه القيام فوراً عند تذكره أو شك ما لو ادر ك الأولى مع الإمام وتذكر فى تشهده مع
الإمام ترك سجدة من الأولى فإنه يأتى بعد سلام الإمام بركعة ويكون مدركاً للجمعة لأنه ادر ك ركعة كاملة
مع الإمام ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية اهـ (قوله أى الركوع) إلى قوله موافقة فى المعنى
إلا قوله وآ كد إلى المثنى وإلى قوله ومرفق فى النهاية (قوله أى الركوع) أى ركوع الثانية (قوله من
غير نية) أى كيدل عليه تغييره بيمت نهاية (قوله لأن الجمعة الخ) أى ولدفع ما يتوهم من لفظ الانتمام أنه
يحسب له ما ادر كه ركعة عش (قوله قد تسمى ظهر الخ) قد رداً توهم ذلك لا يتأتى مع قوله فاته
الجمعة سم قول المتن (والأصح أنه الخ) ومقابله ينوى الظهر أنها التى يفعلها وحل الخلاف فيمن علم
حال الإمام والأبان رآه قائماً ولم يعلم هل هو معتدل أو فى القيام فينوى الجمعة جزماً نهاية ومعنى قال عش
والأقرب أن الأمر كذلك فيما لو رأى الإمام قائماً ولم يعلم من حاله شيئاً هل هو يصل الجمعة أو الظهر فينوى الجمعة
وجواباً أن كان من تلزمه الجمعة ويخير بين ذلك وبين نية الظهر أن كان من تلزمه ثم إن اتفاق فى الأولى وكذا

الخوف قبيل قول المثنى ويسن حمل السلاح فى هذه الأنواع من أنه لو كان الخوف فى بلد وحضرت صلاة الجمعة
جاز أن يصلوها على هيئة صلاة ذات الرقاع بشرط منها أن يكون فى كل ركعة أربعون سمعوا الخطبة لكن
لا يضر النقص فى الركعة الثانية اهـ وجه الاشكال أن بين ما هنا وما هناك منافاة لأن نية الجواز هنا أنه
لا يشترط هناك أن يكون فى الركعة الثانية أربعون سمعوا الخطبة بل يجوز أن يكون أقل ولو واحداً وإن لم
يسمع الخطبة ولا حاجة إلى اغتفار النقص عن الأربعين فى الثانية ونية ما هناك أنه لا بد هنا فى مقتضى
الآخر أن يكون بعضاً من أربعين سمعوا الخطبة حتى لو لم يكن كذلك لا يصح اقتداؤه بالجمعة ولا يمكن حل
ما هناك على ما هنا لأن اغتفار النقص عن الأربعين صادق بكون المقتضى واحداً مثلاً لأنهم اشترطوا أن
يكون المقتضى فى الثانية أربعين سمعوا الخطبة غابة الأمر أنه يغتفر نقصهم بعد الاقتداء وما هنا كالصريح
فى أنه لا يشترط السماع ولا ما هنا على ما هناك لما ذكر من أن ما هنا كالصريح فى أنه لا يشترط السماع مع
التصريح هناك باشتراطه اللهم إلا أن يتكففى لإخراج ما هنا عن ظاهره وحمله على اعتبار السماع المذكور
فليتأمل قلت قوله أنه لا يجوز الاقتداء بالمسبوق المذكور وقد يؤيد الجواز أنه لو فارق القوم الإمام فى الركعة
الثانية فاعتدى مسبوق بالإمام أو بعض القوم فيها فإن لم يجد ذلك كان بعيداً جداً إذ لا فرق فى المعنى بين
ذلك وبين الاقتداء فى الثانية دون مفارقة وإن جاز ذلك فلا فرق بين ذلك وبين اقتداء المسبوق المذكور إلا
بكونه بعد سلام من عدان اقتدى به ولا اثر لذلك فى المعنى فليتأمل وقد يدفع ذلك بأن شرط أول الجمعة وقوعها
فى جماعة أربعين وقد يقتضى هذا المنع فى الصورة المؤيد بها أيضاً فيجرح (قوله لأن الجمعة قد تسمى

قال بعضهم وعليه لو أحرم
خلف الثانى عند قيامه
لثانيته آخر وخلف الثالث
آخر وهكذا حصلت الجمعة
للكل ونازع بعضهم أولئك
بأن الذى اقتضاه كلام
الشيخين وصرح به غيرهما
أنه لا يجوز الاقتداء بالمسبوق
المذكور اهـ وفيه نظر
وليس هنا فوات العدد فى
الثانية وإلا لم تصح للمسبوق
نفسه بل العدد موجود
حكماً لأن صلاته كمن اقتدى
به وهكذا تابعة الأولى (وإن
أدر كه بعده) أى الركوع
(فاته) الجمعة لمفهوم هذا
الخبر (فيتم) صلاته عالماً
كان أو جاهلاً (بعد سلامه)
أى الإمام (ظهر أربعاً)
من غير نية لفوات الجمعة
وأكد بأربعاً لأن الجمعة
قد تسمى ظهر مقصورة
(والأصح أنه) أى المدرك
بعد الركوع

في الثانية ان نوى الجمعة أنه سلم من ركعتين سلم معهم وحسبت جمعة والاقام معهم وأتم الظهر لأن نيته ان وجد ما يمنع من انعقادها جمعة وقعت ظهرا اه قول المتن (ينوى الخ) ولو ادرك هذا المسبوق بعد صلاته الظهر جماعة يصلون الجمعة لزمه ان يصليها معهم نهاية (قوله وجوبا) أي كما هو مقتضى عبارة الروضة وهو المعتمد وعبارة الانوار ينوى الجمعة جواز او قال ابن المقرئ ندبا والجواز لا ينافي الوجوب والتدب يحتمل على من لم تلزمه الجمعة كالسافر والعبد هكذا حمله شيخنا الشهاب الرمي مغنى ونهاية (موافقة للامام) أي امام الجمعة وان كان يصلي غيرها فيشمل ما لو نوى الامام الظهر فيتوي المأموم الجمعة خلفه وان ضاق الوقت فاندفع ما يقال ان التعليل قد يخرج هذه الصورة عرش (قوله ولان الياس) قضية العلة الاولى التي اقتصر عليها الشيخان دون الثانية انه ينوى في اقتدائه الجمعة وان علم ضيق الوقت بحيث لو فرض ان الامام تذكر ترك ركعتي بركة وعلم هو ذلك وادركها معه لا يمكنه الا تيان بالباقية فيه ولا مانع من ذلك لان الاصل ان كلا علة مستقلة ثم سالت مر عن ذلك فقال على البدنية ينوى الجمعة ولو ضاق الوقت كما ذكر نظرا لليلة الاولى انتهى سم اه عرش (قوله اذ قد يتذكر الخ) ومثل ذلك ما لو كان الامام يصلي ظهرا فقام للثالثة وانتظره القوم ليسلوا معه فاقتدى به مسبوق واتى بركة فينبغي حصول الجمعة له لانه يصدق عليه انه ادرك الركعة الاولى في جماعة باربعين عرش (قوله ويعلم الخ) أي او يظن ظنا قويا عرش (قوله) فيدرك معه الجمعة) أي وان امتنع على القوم متابعتة في تلك الركعة لعلمهم بتمام صلاتهم وذلك لانه ادرك ركعة من الجمعة في الجماعة مع وجود العدد في تلك الركعة لان القوم باقون في القدوة حكما نعم لو سلم القوم قبل فراغ الركعة اتجه فوات الجمعة عليه لانه لم يذكر ركعته الاولى منها مع وجود العدد المعتبر الا على ما تقدم عن البيان عن ابي حامد فيحتمل حصول الجمعة لاقتدائه في هذه الركعة بالامام المتخلف عن سلام القوم فهو كالمقتدى بالمسبوق سم على حجج والمعتمد في المقتدى بالمسبوق انه لا تنعقد جمعة فيكون المعتمد هنا عدم ادراكها لاه عرش (قوله ولو بالنسبة الخ) راجع لقوله ولا في القيام الخ (قوله حملا الخ) علة للمنفى (قوله) ومرا الخ) أي في شرح ومن لا جمعة عليه الخ (قوله بأن أخرج نفسه) فيه حمل الخروج من الجمعة أو غيرها على اعم من الخروج من امامتها والخروج من نفسها زيادة للفائدة وان كان المتبادر الثاني سم (قوله) بنحو تأخره) هذا قد يشمل مجردة الخروج منها ان قلنا يخرج بها حتى لو تقدم واحد بنفسه او اشارته او اشارة القوم عند مجرد التنية صار خليفة وفيه نظر بل الوجه بقاء اقتدائهم به ونية الخروج من الامامة

(الخ) قد يراد ان هو ذلك لا يتأتى مع قرله فائمة الجمعة (قوله وجوبا على المعتمد) وفي الانوار جواز او في الروض ندبا وجمع شيخنا الشهاب الرمي بين الاولين بحمل الجواز على ما اذا كانت الجمعة مستحبة او غير واجبة عليه كالسافر والعبد والوجوب على ما اذا كانت لازمة له فاحرامها بها واجب وهو محل قول الروضة في اخر الباب الثاني من ان من لا عذر له لا يصح ظهره قبل سلام الامام اه ولو ادرك هذا المسبوق بعد صلاة الظهر جماعة يصلون الجمعة لزمه ان يصليها معهم شرح مر (قوله موافقة للامام ولان الياس الخ) قضية العلة الاولى التي اقتصر عليها الشيخان دون الثانية انه ينوى في اقتدائه الجمعة وان علم ضيق الوقت بحيث لو فرض ان الامام تذكر ترك ركعتي بركة وعلم هو ذلك وادركها معه لا يمكنه الا تيان بالباقية فيه (قوله) فيدرك معه الجمعة) أي وان امتنع على القوم متابعتة في تلك الركعة لعلمهم بتمام صلاتهم وذلك لانه ادرك ركعة من الجمعة في الجماعة مع وجود العدد في تلك الركعة لان القوم باقون في القدوة حكما كما هو ظاهر خلافا لما توهمه طلبة من انتفاء العدد قدبر نعم لو سلم القوم قبل فراغ الركعة اتجه فوات الجمعة عليه لانه لم يذكر ركعته الاولى منها مع وجود العدد المعتبر الا على ما تقدم عن البيان عن ابي حامد فيحتمل حصول الجمعة لاقتدائه في هذه الركعة بالامام المتخلف عن سلام القوم فهو كالمقتدى بالمسبوق (قوله بان خرج نفسه عن الامامة الخ) فيه حمل الخروج من امامتها والخروج منها نفسها زيادة للفائدة وان كان المتبادر الثاني (قوله بنحو تأخره) هذا قد يشمل مجردة الخروج منها ان قلنا يخرج بها حتى لو تقدم واحد

(ينوى) وجوبا على
المعتمد (في اقتدائه الجمعة)
موافقة للامام ولان الياس
لا يحصل إلا بالسلام إذ
يتذكر الامام ترك ركن
فيأتي بركة ويعلم المأموم
ذلك فيدرك معه الجمعة
وإنما قلنا ويعلم الى آخره
لقولهم لا تجوز متابعة
الامام في فعل السهو ولا
في القيام الخامسة ولو
بالنسبة للمسبوق حملا على
انه سها بركن ومرا الفرق
بين الياس هنا وفي المعذور
(ولما خرج الامام من
الجمعة أو غيرها) بأن
أخرج نفسه عن الامامة
بنحو تأخره

اوخرج عن الصلاة (بحدث او غيره) (٤٨٤) كراف كثير او بلا سبب اصلا (جاز الاستخلاف) للامام ولهم وهو اولي

ولبعضهم (في الاظهر) لان الصلاة بامامين على التعاقب جائزة كما صح من فعل أبي بكر ثم النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه قالوا وإذا جاز هذا فيمن لم تبطل صلاته في من بطلت بالاولي لضرورته الى الخروج منها واحتياجهم الى امام ومن فعل عمر لما طعن ثم عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما ويجوز ان يتقدم واحد بنفسه وان فوت على نفسه الجمعة لان التقدم مطلوب في الجمعة فعذر به كذا قيل والاوجه كايئنه في شرح العباب انه لا يجوز له ذلك بل وان قدمه الامام لان الظاهر ان محل الخلاف في وجوب امثاله اذا لم يترتب عليه فوات الجمعة ولو تركه الامام ولم يتقدم أحد في الجمعة لزومهم في اولاهما فقط لما مر من اشتراط الجماعة فيها دون الثانية فلو اتهم الرجال حينئذ مشغرين وقدم النسوة امرأة منهم جاز كما يفهمه تعبير الروضة بصلاحية المتقدم لامامة القوم أي الذين يقتدون به وان لم يصلح لامامة الجمعة إذ لو اتهم فرادى جاز فالجماعة اولي ولو قدم الامام او المامون قبل فراغ الاولى واحدا

بمجرد هال لا يزيد على ترك الامامة ابتداء فليتامل سم ولك ان تمنع الشمول بظهور نحو التأخر في الفعل المحسوس كالبعد الزائد على ثلثة اذ راع في غير المسجد (قوله) او خرج الى قوله وان فوت في النهاية والمغنى لا قوله قالوا قول المتن (بحدث) او عمدا او سهوا نهاية (قوله) كراف الخ) اي وتعاطى مفسد مغنى (قوله) وبلا سبب الخ) عطف على قول المتن بحدث الخ قول المتن (جاز الاستخلاف) اي قبل اتيانهم بركن نهاية ومغنى (قوله) وهو اولي) اي واستخلافهم اولي من استخلافه لان الحق في ذلك لهم فمن عينوه للاستخلاف اولي بمن عينوه ولو تقدم واحد بنفسه جاز مغنى زاد النهاية ومقدمهم اولي منه إلا أن يكون راتباً فظاهر أنه اولي من مقدمهم ومن مقدم الامام ولو قدم الامام واحدوا تقدم اخر بنفسه كان مقدم الامام اولي اه قال ع ش اي فيجب على المامو من متابعة الاول في جميع الصور المذكورة ويمتنع عليهم الاقتداء بالآخر سواء كان في الركعة الاولى والثانية وفي سم على المنهج فرغ مقدم القوم اولي من مقدم الامام الا الامام الراتب فقدمه اولي مر انتهى اه ع ش (قوله) فيمن لم تبطل صلاته) وذلك في قصة أبي بكر ع ش (قوله) ومن فعل عمر الخ) عطف على قوله من فعل أبي بكر الخ (قوله) كذا قيل) وهو الاصح نهاية (قوله) والاوجه الخ) خلافاً للنهاية وظهار اطلاق المغنى جواز التقدم (قوله) وان فوت غلى نفسه) اي بان لم يدرك الاولى على ما ياتي سم اي في شرح دونه في الاصح (قوله) ان محل الخلاف الخ) لعلة الاتي عن ابن الاستاذ سم (قوله) ولو تركه) الى قوله كما يفهمه في النهاية والمغنى (قوله) لزومهم الخ) اي الاستخلاف منهم فوراً وفي سم لو انقسموا فرقتين حينئذ وكل فرقة استخلفت واحداً فينبغي الامتناع لان فيه تعدداً لجمعة فليتامل اه أي ثم ان تقدما معاً لم تصح الجمعة لواحد منهما وان ترتبا صحت الكول وقول سم فينبغي الامتناع الخ صرح به الامداد عبارته ويجوز كافي التحقيق والمجموع خلافاً للامام وغيره ان يتقدم اثنان فاكثر يصلي كل بطائفة الا في الجمعة لا تمتنع تعددها انتهت فقوله الا في الجمعة الخ صريح في امتناع تعدد الخليفة فيها دون غيرها وقال ما قاله من الامتناع هو الظاهر وان نظره فيه شيخنا الشوبري اه ع ش اقول والامتناع إنما يظهر في اولي الجمعة دون ثانياتها بل قضية قول الشارح الاتي إذ لو اتهم فرادى الخ جواز التعدد في الثانية فليراجع (قوله) دون الثانية) اي فلا يلزمهم الاستخلاف لا درا كهم مع الامام ركعة مغنى ونهاية (قوله) حينئذ) اي حين إذ كان خروج الامام من الجمعة في الثانية (قوله) وقدم النسوة الخ) اي في الجمعة كما هو قضية هذا السياق سم (قوله) ولو قدم الامام الخ) اي طلب منه ان يتقدم ع ش (قوله) لم يلزمه التقدم) اعتمده المغنى (قوله) وله احتمال بالزوم) هو الوجه حيث ظن التواكل اوشك مر اه سم عبارة النهاية وهو الوجه حيث غلب على ظنه ذلك اي التواكل اه (قوله) ولا عبرة) الى قوله ولو فعله بعضهم في النهاية والمغنى لا قوله ولو قولاً الى (ولا عبرة) عبارة النهاية والمغنى ولا يستخلف إلا ما يصلح للامامة لا امرأة ولا مشكلاً للرجال

بنفسه أو إشارته أو إشارة القوم عند مجرد الدنية صار خليفة وفيه نظر بل الوجه بقاء اقتدائهم ونية الخروج من الامامة بمجرد هال لا يزيد على ترك الامامة ابتداء فليتامل (قوله) في المتن بحدث او غيره) يدخل في الغير تمام صلاة الامام اخذ من قولهم واللفظ للروض وشرحه ولو اراد المسبوقون او من صلاته اطول من صلاة الامام ان يستخلفوا من يتم بهم لم يجوز الا في غير الجمعة اه (قوله) ويجوز ان يتقدم واحد بنفسه وان فوت على نفسه) اي بان لم يدرك الاولى على ما ياتي (قوله) لان الظاهر ان محل الخلاف) لعلة الاتي عن ابن الاستاذ (قوله) لزومهم في اولاهما) لو انقسموا فرقتين حينئذ وكل فرقة استخلفت واحداً فينبغي الامتناع لان فيه تعدداً لجمعة فليتامل (قوله) وقدم النسوة) اي في الجمعة كما هو قضية هذا السياق (قوله) وله احتمال بالزوم) هو الوجه حيث ظن التواكل اوشك مر لا يقال ترجيح هذا الاحتمال ينافي قوله السابق والوجه كايئنه في شرح العباب الخ لانا نقول الاستخلاف في الركعة الاولى لا يستلزم تفويت الجمعة على الخليفة كما يعلم مما سياتي في قوله ثم ان كان ادرك الاولى تمت جمعتهم (قوله) وهو متجه) هو الوجه حيث

لم يلزمه التقدم على ما بحثه ابن الاستاذ وله احتمال بالزوم لثلاث يؤدي الى التواكل وهو متجه ولا عبرة بتقدمه لمن لا تصح امامته لهم كأمرة فلا تبطل صلاتهم إلا ان اقتدوا بها وإنما يجوز الاستخلاف او التقدم

ولم تعرض له المصنف هنا اكفاه بما قدمه في صلاة الجماعة اه (قوله قبل أن ينفردوا الخ) أى وقبل مضى
 زمن يسع ركنا عش (قوله ولو قوليا) نقله عش عن الزبائى واقره (قوله وإلا) أى بان انفردوا
 بركن سم عبارة النهاية ما إذا فعلوا ركنا فانه يمتنع الاستخلاف بعده كما نقله عن الامام واقراه وحيث امتنع
 الاستخلاف أتم القوم صلاتهم فردى ان كان الحدث في غير الجمعة فان كان فيها فقد مر اه قال عش
 قوله مر اما إذا فعلوا ركنا ومثله كما لو طال الزمن وهم سكوت بقدر مضى ركن وقوله مر فانه يمتنع
 الاستخلاف بعده أى ثم ان كان ذلك في الركعة الثانية أتموا فردى أو في الاولى استأنفوا الجمعة وقول مر
 وحيث امتنع الاستخلاف أى بان طال الفصل وقوله مر فقد مرو وهو انه تبطل الصلاة في الركعة الاولى
 ويتمونها فردى ان كان في الركعة الثانية اه عش (قوله مطلقا) سواء جددوا نية الاقتداء ام لا اخذا
 بما بعده وسواء انفردوا في الركعة الاولى او في الثانية كما يأتى عن سم (قوله ولو فعله بعضهم) أى بان انفرد
 بركن قبل الاستخلاف و(قوله وإلا بطلت) محله كما هو ظاهر ان كان انفردا في الركعة الاولى فان كان في
 الثانية بقيت الجمعة كما يفهمه كلام الانوار واما جواز اقتدائهم بعد ذلك الانفراد في الثانية فيحتمل
 ان يجرى فيه ما قالوه في المسبوقين وقد قالوا ليس للمسبوقين في الجمعة ان يستخلفوا ومن يتم بهم فانه كأنشاء
 جمعة بعد اخرى ويحتمل ان يفرق بان الانفراد صير الاقتداء جديدا وبما تقرر يظهر صحة شمول قوله
 وإلا امتنع في الجمعة مطلقا لما إذا وقع الانفراد في الركعة الاولى أى لبطلان صلاتهم حينئذ ولما إذا وقع
 في الثانية على ما تقدم أنفاه ان يجرى فيه ما قالوه في المسبوقين فلي تأمل فان الوجه عدم جريانه سم (قوله وإلا
 بطلت) أى خصوص الجمعة لا الصلاة كما تقدم نظاؤه بصري (قوله مادام اماما) أى ولو صورة على ما تقدم
 عن سم (قوله استخلافه) تنازع فيه الفعلان (قوله بخلاف ما إذا اخرج نفسه الخ) أى حسا بنحو تاخر كما
 تقدم (قوله هو) الى قوله اما مقتداه في النهاية والمعنى قول المتن (قبل حدثه) يتجه ان يقال او بعد حدثه قبل
 تتيه لا نعتقاد الاقتداء بالحدث عند الجهل بحدثه فاذا أدرك معه الاولى مثلا ثم تبين حدثه وخرج صح
 استخلاف هذا ويؤيده التعليق المذكور إذ ليس في استخلافه حينئذ انشاء جمعة بعد اخرى ولا فعل الظاهر
 قبل فواتها ويمكن ادخال ذلك في عبارة المصنف بان راد إلا مقتداه به قبل تبين حدثه فلي تأمل فلم ار من تعرض

غلب على ظنه التواكل مر (قوله وإلا) أى بان انفردوا بركن (قوله ولو فعله بعضهم) بأن انفرد بركن
 قبل الاستخلاف (قوله وإلا بطلت) محله كما هو ظاهر ان كان الانفردا في الركعة الاولى فان كان في الثانية
 بقيت الجمعة ولهذا قال في الانوار مانصه الثاني أى من شروط الاستخلاف ان يقدم على قرب فان قصور كذا
 عن الانفرد امتنع التقديم والمتابعة ولو كان هذا في الركعة الاولى من الجمعة بطلت انتهى أى بطلت
 بالانفراد بالركن ومفهوم ذلك عدم البطلان بذلك الانفردا في الركعة الاولى مطلقا واما جواز اقتدائهم
 بعد ذلك الانفرد فيها أى الثانية فيحتمل ان يجرى فيه ما قالوه في المسبوقين وقد قالوا ليس للمسبوقين في
 الجمعة ان يستخلفوا ومن يتم بهم وعلوه بانه كأنشاء جمعة بعد اخرى قاله في شرح الروض وكانهم ارادوا
 بالانشاء ما يعم الحقيقي والمجازى إذ ليس فيما إذا كان الخليفة منهم انشاء جمعة وإتمامه ما يشبهه صورة على
 ان بعضهم قال بالجواز في هذه لذلك اه فيقال فيما نحن فيه اذا قدموا واحدا منهم امتنع إلا على قول
 البعض المذكور وعليه ينبغي وجوب نية الاقتداء لان الانفرد بالركن قطع حكم الاقتداء السابق
 وحينئذ لا يلزم الخليفة مراعاة نظم الامام فلي تأمل ويحتمل ان يفرق بان الانفرد صير الاقتداء جديدا وبما
 تقرر يظهر صحة شمول قوله وإلا امتنع في الجمعة مطلقا لما إذا وقع ذلك في الركعة الاولى أى لبطلان صلاتهم
 حينئذ وكذا لما إذا وقع في الثانية إلا على قول البعض المذكور في تلك الصورة على ما تقدم واما قوله وإلا
 بطلت فهو خاص بما إذا وقع ذلك في الاولى بخلاف ما إذا وقع في الثانية لسكن يمتنع الاستخلاف إلا على ذلك
 القول في تلك الصورة على نظر في جريانه هنا في الموضعين فلي تأمل فان الوجه عدم جريانه (قوله في المتن
 إلا مقتداه به قبل حدثه) يتجه ان يقال او بعد حدثه قبل تتيه لا نعتقاد الاقتداء بالحدث عند الجهل بحدثه

قبل أن ينفردوا بركن ولو
 قوليا على ما اقتضاه اطلاقهم
 وإلا امتنع في الجمعة مطلقا
 وفي غيرها بغير تجديد نية
 اقتدائه ولو فعله بعضهم
 ففي غيرها يحتاج من فعله
 لنية دون من لم يفعله وفيها
 ان كان غير الفاعلين أربعين
 بقيت وإلا يبطل كما هو
 ظاهر وأفهم ترتيبه
 الاستخلاف على خروجه
 انه لا يجوز له الاستخلاف
 قبل الخروج وبه صرح
 الشيخان في باب صلاة
 المسافر نقلا عن المحامي
 وغيره والمراد كما هو ظاهر
 انه مادام اماما لا يجوز ولا
 يصح استخلافه لغيره
 بخلاف ما إذا اخرج نفسه
 من الامامة فانه يجوز
 استخلافه وان لم يكن له
 عذر لقولهم السابق آنفا
 وإذا جاز هذا إلى آخره
 وقول أبي محمد متى حضر
 إمام أكمل جاز استخلافه
 مراده ان أخرج نفسه عن
 الامامة وحينئذ لا تنقيد
 بالأكل (ولا يستخلف)
 هو أو هم (للجمعة إلا
 مقتديا به قبل حدثه) ولا
 يتقدم فيها أحد بنفسه

لذلك سم (قوله كذلك) أي مقتديا بالامام قبل نحو حديثه (قوله لأن فيه الخ) يعني في استخلاف غير المقتدى (إنشاء جمعة بعد أخرى) أي أن نوى الخليفة الجمعة (أو فعل الظهر الخ) أي أن نوى الظهر الخ سم (قوله وكل منهما تمتع) أي فتبطل صلاته وإذا بطلت جمعة وظهر أبقيت نفلا وظاهر أن محله إذا كان جاهلا بالحكم وبطلت صلاتهم أن اقتدوا به مع علمهم ببطلان صلاته نعم إن كان بمن لا تلزمه الجمعة ونوى غيرها صحت صلاته وحيث صحت صلاته ولو نفلا واقتدوا به فإن كان في الأولى لم تصح ظهر العدم فوت الجمعة ولا جمعة لانهم لم يدركوا منها ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقديم واحد منهم أو في الثانية أتموها جمعة شرح الروض وتبعه في جميعه الشارح في شرح العباب سم وكذا تبعه النهاية في قوله نعم أن كان بمن لا تلزمه الخ قال غش قوله مر وحيث صحت صلاته أي غير المقتدى وقوله مر ولو نفلا أي وكذا أن نوى غير الجمعة جاهلا وهو بمن لا تلزمه الجمعة فإن صلاته تقع نفلا مطلقا وقوله أو في الثانية أتموها جمعة قضيت حجة القدوة وفيه أنه مخالف لقول المصنف ولا يستخلف للجمعة الخ ففعل المراد أتموها جمعة فرادى فليراجع عش وتقدم عن سم والنهاية ما بوافقه وقد يصرح بذلك قول المغني وإذا لم يحز الاستخلاف أتم القوم صلاتهم فرادى إن كان الحدث في غير الجمعة وفيها الكف في الركعة الثانية فإن وقع في الأولى منها فيتمونها ظهر الخ اه لكن قوله فيتمونها ظهر العلة فيمن لم تلزمه الجمعة وفيما إذا خرج الوقت ولا في مخالف ما تقدم في الشرح وعن الاسنى والاعباب والنهاية عبارة عش فإن كان أي اقتدأ بهم بغير المقتدى النوى غير الجمعة في الأولى لم تصح صلاتهم ظهر الامكان فعل الجمعة باستئناها ولا جمعة لانهم صاروا منفردين ببطلان صلاة الامام سم على المنهج اه (قوله ذلك) أي الاحرام بالجمعة (قوله كالأولى مطلقا) أي من أي صلاة كانت (قوله اما غيرها) أي غير الجمعة فلا يشترط فيه ذلك أي كون الخليفة مقتديا بالامام قبل حديثه نهاية (قوله أو ثالثة المغرب) أي أو ثانيتها سم (قوله لأنه حينئذ يحتاج للقيام الخ) قضية هذا التعليق انه لو كان موافقا لهم كان حضر جماعة في ثانية منفردا واخيرته فاقتدوا به فيها ثم بطلت صلاته فاستخلف موافقا لهم جاز وهو ظاهر واطلاقهم المنع جرى على الغالب ويجوز كافي المجموع استخلاف اثنين فاكثر يصلي كل بطائفة والأولى الاقتصار على

إلا أن كان كذلك لأن فيه إنشاء جمعة بعد أخرى أو فعل الظهر قبل فوات الجمعة وكل منهما تمتع وإنما اغتفروا ذلك في المسبوق لأنه تابع لا منشيء اما غيرها فلا يشترط فيه ذلك بل الشرط في غير المقتدى به قبل نحو حديثه أن لا يخالف امامه في ترتيب صلاته كالأولى مطلقا أو ثالثة الرباعية بخلاف ثانيتها أو رابعيتها أو ثالثة المغرب حيث لم يحدد وافية الاقتداء به لأنه حينئذ يحتاج للقيام وهم للعود اماما مقتد به قبل ذلك فيجوز استخلافه

فاذا أدرك معه الأولى مثلا ثم تبين حديثه وخرج صح استخلاف هذا ويؤيده التعليق المذكور إذ ليس في استخلافه حينئذ إنشاء جمعة بعد أخرى ولا فعل الظهر قبل فواتها ويمكن إدخال ذلك في عبارة المصنف بأن يراد إلا مقتد به قيل تبين حديثه فليتأمل فلم أر من تعرض لذلك والله أعلم (قوله لأن فيه) يعني في استخلاف غير المقتدى إنشاء جمعة بعد أخرى الخ أي فتبطل صلاته قال في شرح الروض وإذا بطلت جمعة وظهر أبقيت نفلا وظاهر أن محله إذا كان جاهلا بالحكم وبطلت صلاتهم أن اقتدوا به مع علمهم ببطلان صلاته نعم أن كان بمن لا تلزمه الجمعة ونوى غيرها صحت صلاته ولو نفلا واقتدوا به فإن كان في الأولى لم تصح ظهر لعدم فوت الجمعة ولا جمعة هلا صحت جمعة اكتفاء بأدراك الأولى في جماعة لانهم لم يدركوا منها ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقديم واحد منهم أو في الثانية أتموها جمعة اه وتبعه في جميعه الشارح في شرح العباب وأعلم أنهم قالوا ليس للمسبوقين في الجمعة أن يستخلفوا من يتم بهم وعلوه بأنه لا تنشأ جمعة بعد أخرى قال في شرح الروض وكانهم أرادوا بالإنشاء ما يعم التحقيق والحجازي الخ كلامه المسطر في الحاشية الأخرى وقضية هذا الذي عللوا به لجواز أن كان الخليفة بمن لا تلزمه الجمعة ونوى الظهر وهو نظير ما تقرر في غير المسبوقين من لا تلزمه في الثانية ونوى غيرها وحينئذ تستوى المسلمتان في جواز ما ذكره وإلا اشكلت أحدهما بالأخرى بل ينبغي الجواز في هذه أيضا إذا كان بمن تلزمه وكان جاهلا بالحكم لا انعقاد صلاته نفلا كافي تلك نعم بشكل فيها انقلابها نفلا إذا كان جاهلا حيث كان متمكنا من الجمعة ولو باقتدائه بمن يستخلف من المقتدين فليتأمل (قوله لأن فيه إنشاء جمعة بعد أخرى) أي أن نوى الخليفة الجمعة (قوله أو فعل) أي أن نوى الظهر (قوله أو ثالثة المغرب) قياس قوله السابق بخلاف ثانيتها وقوله الآتي لأنه حينئذ أن يزداد أو ثانيتها (قوله لأنه حينئذ يحتاج للقيام الخ) وقضية التعليق انه لو كان موافقا لهم كان حضر

واحد ولو بطلت صلاة الخليفة جاز استخلاف ثالث وهكذا وعلى الجميع مراعاة ترتيب صلاة الامام
 الاصلى نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم فاستخلف موافقا اى وهو غير مقتدبه وقوله ويجوز كافى المجموع
 استخلاف اثنين الخ ظاهره ولو فى الجمعة وهو مشكل لما فيه من تعدد الجمعة حقيقة واحكام فى كلام سم
 ما يصح بالمنع فما هنا مخصوص بغير الجمعة ع ش اقول وهذا ظاهر فيما اذا كان الاستخلاف فى الاولى
 واما اذا كان فى الثانية فلا ثم رايت ان سم خص المنع باولى الجمعة والله الحمد (قوله مطلقا) اى سواء خالف
 امامه فى ترتيب صلاته ام لا قول المتن (ولا يشترط الخ) اى فى جواز الاستخلاف فى الجمعة نهاية ومعنى (اى
 الخليفة الخ) عبارة النهاية والمعنى اى المقتدى اه (قوله لانه) الى قوله على ما جررته فى النهاية الا قوله وان
 زاد الى لان من لم يسمع وكذا فى المعنى الا قوله فان قلت الى واما من لم يسمع (قوله قاموا مقامهم) اى قام
 غير السامعين مقام السامعين (قوله كما مر) اى فى بحث الانقضاء (قوله ولا يشترط الخ) عبارة النهاية والمعنى
 واحترز بقوله حضر الخطبة عن سماعها بغير مشروط جز ما كصرح به الراعى اه قال ع ش قوله مر عن
 سماعها الخ ظاهره وان بعد بحيث لو اصفى لم يسمع وهو غير مراد اه (قوله ولو استخلفه الخ) عبارة
 النهاية والمعنى ويجوز له الاستخلاف فى اثناء الخطبة وبين الخطبة والصلاة بشرط كون الخليفة فى الثانية
 حضر الخطبة بتامها والبعض الفائت فى الاولى اذ من لم يسمع ليس من اهل الجمعة وانما يصير غير السامع
 من اهلها اذا دخل فى الصلاة وينزل السماع هنا منزلة الاقتداء اه (قوله قبل الصلاة) اى بين الخطبة
 والصلاة نهاية (قوله اشترط سماعها لها) محل هذا الاشرط حيث كان الخليفة بنوى الجمعة بخلاف
 ما لو كان بنوى الظهر مثلا فلا يشترط سماعه ولا حضوره ع ش (قوله وان زاد على الاربعين الخ) هذا يوجب
 تقييد قول المصنف كغيره السابق وتصح خلاف العبد والصبي والمسافر فى الاظهر اذ اتم العدد بغيره بما
 اذا سمع المذكورون الخطبة اذا كانوا غير الخطيب وبذلك تشعر عبارة السؤال الاتى انفا ولعل الكلام
 فيمن نوى الجمعة وفى شرح مر اى والخطيب ولو استخلف من يصلى بهم ولم يكن سمع الخطبة بمن لا تلزمه
 الجمعة ونوى غير الجمعة جاز اه ويستفاد من هذا الكلام ونحوه ان شرط امام الجمعة النواى لها ان يكون
 سمع الخطبة وان زاد على الاربعين وكان بمن لا تلزمه وقد بحثت بذلك مع رفاعة ع ش بافادة هذا الكلام ذلك
 لكن استغربه وتوقف فيه سم (قوله بخلاف غير السامعين) ثم حيث انعقدت المبادرين وجب على غيرهم
 الاقتداء بامامهم لئلا يؤدى انفرادهم بامامهم الى اثناء الجمعة بعد اخرى بدون حاجة اليه فان لم يتفق لهم
 اقتداء به فاتتهم الجمعة ويعزز ذلك الامام المبادر على تفويته الجمعة على اهل البلد ع ش (قوله زاد) اى
 على الاربعين ع ش (قوله فما الفرق) اى بينه وبين الكامل الذى لم يسمع سم وع ش (قوله من اهلها) اى
 الجمعة (قوله لبطلان صلاته) اى فى حق المحدث (أو نقصها) اى فى حق الصبي وهذا يقتضى أن الضمير
 فى زاد لكل من المحدث والصبي ع ش (قوله ولا فى الظاهر) عطف على مقدر اى لا تبعها ولا فى

مطلقا لانه يلزمه مراعاة
 نظم صلاة الامام فيقتت
 ويتشهد فى محل قنوت
 الامام وتشهده ولا يشترط
 كونه اى الخليفة أو
 المتقدم (حضر الخطبة ولا)
 أن يكون أدرك (الركعة
 الاولى فى الاصح فيهما)
 لانه بالافتداء به قبل خروجه
 صار فى حكم من حضر الخطبة
 فضلا عن كونه أدرك
 الركعة الاولى الا ترى انه
 لو انقض السامعون بعد
 لإحرام غيرهم قاموا مقامهم
 كما مر ولا يشترط سماعه
 للخطبة جز ما ولو استخلفه
 قبل الصلاة اشترط سماعه
 لها وإن زاد على الاربعين
 كما اقتضاه اطلاقهم لان من
 لم يسمع لا يندرج فى ضمن
 غيره إلا بعد الاقتداء ولهذا
 لو بادر اربعون سمعوا
 ففقدوا الجمعة انعقدت لهم
 بخلاف غير السامعين فان
 قلت ظاهر كلامهم صحة
 استخلاف من سمع ولو نحو
 محدث وصبي زاد فى الفرق
 قلت يفرق بانه بالسماع
 اندرج فى ضمن غيره فصار
 من أهلها تبعاً ظاهراً فلمذا
 كنى استخلافه ولبطالان
 صلاته أو نقصها اشترطت
 زيادته وأما من لم يسمع فلم
 يضر من أهلها ولا فى الظاهر
 فلم يكف استخلافه

جماعة فى ثانيته منفردا أو أخيرته فافتدوا به فيها ثم بطلت صلاته فاستخلف موافقاً لهم أى غير مقتدبه جاز
 وهو ظاهر وإطلاقهم المنع جرى على الغالب شرح مر (قوله لانه يلزمه مراعاة نظم صلاة الامام) قد يدل
 على انه لو استخلف من لم يقتد به قبل حدثه لم يلزمه مراعاة نظم صلاته لكن تقدم ان شرطه ان لا يخالف الامام
 فى النظم (قوله وإن زاد على الاربعين) هذا يوجب تقييد قول المصنف كغيره السابق وتصح خلاف العبد
 والصبي والمسافر فى الاظهر اذ اتم العدد بغيره بما اذا سمع المذكورون الخطبة اذا كانوا غير الخطيب وبذلك
 تشعر عبارة السؤال الاتى انفا ولعل الكلام فيمن نوى الجمعة ولو استخلف من يصلى بهم ولم يكن سمع الخطبة
 بمن لا تلزمه الجمعة ونوى غير الجمعة جاز اخذاً مما مر شرح مر ويستفاد من هذا الكلام ونحوه ان شرط
 امام الجمعة النواى لها ان يكون سمع الخطبة وان زاد على الاربعين وكان بمن لا تلزمه وقد بحثت بذلك مع مر
 فاعترف بافادة هذا الكلام ذلك لكن استغربه وتوقف فيه سم (قوله فما الفرق) اى بينه وبين الكامل الذى
 لم يسمع (قوله واما من لم يسمع الخ) فان اغمى عليه فى اثناء الخطبة امتنع الاستخلاف كما صححه فى المجموع

مطلقا ويجوز الاستخلاف في الخطبة (٤٨٨) لمن سمع ماضى من اركانها دون غيره على ما حررت في شرح الارشاد (ثم) اذا استخلف واحد

وتقدم بنفسه في الجمعة
(ان كان ادرك) الامام في
قيام او ركوع الركعة
(الاولى) وان بطلت فيها
إذا ادركه في القيام صلاة
الامام قبل ركوعها (تمت
جمعتهم) أي الخليفة
والمأمومين لانه صار قائما
مقامه (والا) يدرك ذلك
وان استخلف فيها (فتتم)
الجمعة (لهم) دون في (الصبح)
لا درا كههم ركعة كاملة مع
الامام بخلافه فيتمها ظهرا
وان ادرك معه ركوع
الثانية وسجودها كما افهمه
كلام الشيخين وغيرهما وان
قال البغوى يتمها جمعة
لانه صلى مع الامام ركعة
فقد مر ان المعتمد انه لا بد
من بقائه معه الى ان يسلم
وفارق هذا الخليفة مسبقا
اقتدى به بانه تابع والخليفة
امام لا يمكن جعله تابعا لهم
وبحث بعضهم انه متى ادرك
ركعة لم تلزمه نية الامامة
والالتزمته فيه نظر لانه ليس
امامان كل وجه فالوجه
انه لا تلزمه نية الامامة
مطلقا لبقاء كونه ماموما
حكما لا بذل له الجرى على
نظم الامام الاول (تنبيه)
يؤخذ من تعليمهم هنا في بعض
المسائل ومما رآنا لا تصح
خلف من لا تلزمه إلا ان زاد

الظاهر كرى (قوله مطلقا) أى زاد على الاربعين أم لا (قوله ويجوز الاستخلاف الخ) نعم إن أغنى عليه في
اتناء الخطبة امتنع الاستخلاف فيها و يفرق بينه وبين المحدث بان المغمى عليه خرج عن الاهلية بالكلية
بخلاف المحدث نهاية ومعنى وتقدم في مبحث شروط الخطبة عن الایعاب اعتبار عدم الفرق وعن سم توجیهه
(قوله في الخطبة) أى فى اتنائها نهاية (قوله دون غيره) أى غیر من لم یسمعه (قوله إذا استخلف) إلى قول لو وإن
ادرك معه في النهاية والمغمى قول المتن (ان كان الخ) أى الخليفة نهاية (قوله وان بطلت الخ) يعلم منه انه ليس
المراد بادراك الركعة مع الامام أن يكون مقتدىا فيها كلها بل المدار على كونه اقتدى بالامام قبل فوات الركوع
على المأموم بان اقتدى به في القيام وإن بطلت صلاة الامام قبل ركوعه او اقتدى به في الركوع وركع معه وإن
بطلت صلاة الامام بعد ذلك ع ش و سم أى بعد الركوع وطمانينته حلى (قوله وإن استخلف فيها) أى
كان استخلف في اعتدالها نهاية ومعنى و سم أى وقد اقتدى به بعد الركوع وفيه ولم يدركه لما تقدم انه متى
ادركه قبل فوات الركوع صحت له الجمعة ع ش قول المتن (فتتم لهم) دون الخ) وظاهر انه يشترط ان يكون
زائدا على الاربعين وإلا فلا تصح جمعتهم كانه عليه الفتى تليد ابن المقرئ نهاية ومعنى (قوله فيتمها ظهرا)
(فرع) جاء مسبوق فوجد الامام قد خرج من الصلاة وانفرد القوم بالركعة ولم يستخلفوا فتم له الان
الشروع في الظهور لانه لا يمكنه إدراك الجمعة لو صبر او يجب الصبر الى سلامهم او يجب ان يقتدى بواحد منهم
ويحصل له الجمعة الظاهر الاخير ثم افتتنى به شيخنا حاج سم على المنهج لكن تقدم للشارح م ما يصرح بخلافه
وسياتى في قوله لم ولكن تعليمهم ما يشير اليه ع ش وقوله ثم افتتنى به الخ تقدم في الشرح ما بو افقه (قال البغوى
يتمها جمعة الخ هذا هو الظاهر معنى ونهاية (قوله قد مر) أى فى أول الفصل وهذا تعليل بقوله فيتمها
ظهرا الخ وفيه ما لا يخفى (قوله ان المعتمد انه لا بد) فعلى مقابلة المعتمد قول البغوى وهو المعتمد (قوله من
بقائه) أى المسبوق (معه) أى الامام (قوله وفارق الخ) رد لدليل مقابل الاصح عبارة المعنى والنهاية والثاني
انتم له ايضا لانه صلى ركعة من الجمعة في جماعة فاشبهه المسبوق فاجاب الاول بان المأموم يمكن جعله تبعا
للامام والخليفة امام اه (قوله اقتدى به) أى بالخليفة او بالامام (قوله انه) أى الخليفة (قوله مطلقا) أى ادرك
ركعة مع الامام أو لا (قوله لبقاء كونه ماموما حكما) يؤخذ منه أنه لو استخلف في غير الجمعة من غير المقتدين
بشرطه لا تصير صلاة الخليفة جماعة إلا ان نوى الامامة وهو ظاهر سم (قوله ومما رآنا) أى فى قول المتن وتصح
خلف العبد والصبي الخ و (قوله انها لا تصح) بيان لما مر (قوله من لا تلزمه) مفهوما انها تصح خلف المقيم
غير المستوطن وإن لم يزد على الاربعين لانها تلزمه ويرد عليه ان شرطها ان يكون مستوطنا سم (قوله وإن
العدد) مر هذا في شرح الرابع الجماع (قوله إن فرض ما هنا) أى تمام الجمعة للجميع او للامام ومين فقط
واقصر ع ش على الثاني (قوله) وانه حيث لزوم الخليفة الخ هذا يخالف قضية الافتاء الاتى سم (والام
يصح الخ) بل ينبغي أى كافى النهاية والمعنى ان لا تحصل لهم الجمعة إن كان الاستخلاف في الركعة الاولى بان

ويفرق بينه وبين المحدث بان المغمى عليه خرج عن الاهلية بالكلية بخلاف المحدث بدليل صحة خطبة غير
الجمعة منه شرح مر (قوله وان بطلت فيما إذا ادركه) أى او بطلت فيما إذا ادركه في الركوع قبل السجود
كما هو ظاهر هذه العبارة (قوله وان استخلف فيها) أى بان استخلف بعد الركوع (قوله في المتن) فتتم
لهم دونه) هلا تمت له ايضا اكتماء ابدار كاه ولاه في جماعة وجوابه قوله وفارق الخ (قوله قد مر ان
المعتمد الخ) فعلى مقابلة المعتمد قول البغوى وهو المعتمد (قوله لبقاء كونه ماموما حكما) لثا يقال صار اماما
حكما لقيامه مقام الامام (قوله لبقاء كونه ماموما حكما) يؤخذ منه أنه لو استخلف في غير الجمعة من غير المقتدين
بشرطه انه لا تصير صلاة الخليفة جماعة إلا ان نوى الامامة وهو ظاهر (قوله من لا تلزمه) مفهوما انها تصح
خلف المقيم غير المستوطن وإن لم يزد على الاربعين لانها لا تلزمه ويرد عليه ان شرطها ان يكون مستوطنا
(قوله) وانه حيث لزوم الخليفة الظاهر اشترط هذا يخالف قضية الافتاء الاتى (قوله) والام يصح اقتداؤهم

على الاربعين وان العدد بقاءه شرط الى السلام ان فرض ما هنا إذا كان الامام زائدا على الاربعين لانه إذا كان
منهم بطلت بخروجه لنقص العدد وانه حيث لزوم الخليفة الظاهر اشترط ان يكون زائدا على الاربعين والام يصح اقتداؤهم به

أدرك مع الإمام القيام أو الركوع فإن كان في الثانية ففيه ما يأتي عن افتاء بعضهم بما فيه سم (قوله ولا ينافي هذا) أي الاشتراط المذكور ما قالوه في صلاة الجمعة في الخوف الخ من أنه لا يضرب النقص عن الأربعين في الركعة الثانية (قوله الجائز في الامن الخ) صفة لصلاة الجمعة الخ يعني بها ما على هيئة ذات الرقاع (قوله فحدث) أي الامام واستخلفه أي المقتدى في الثانية (قوله دون ادراك الجمعة) أي ادراك الخليفة للجمعة (قوله وإما حسبانه من العدد الخ) هذا بخلاف قوله السابق وأنه حيث الخ وحاصل ما ارتضاه الشارح كما ترى أنه إذا لم يزد الخليفة على الأربعين ولم تحصل له الجمعة كفي في تمام العدد حتى لا تبطل جمعهم ولهم الانفراد بالثانية ولكن لا يصح اقتداؤهم به فليتأمل فيه ففيه ما فيه سم أي فتي لم يزد الخليفة على الأربعين لم تصح جمعهم أيضًا كما مر عن النهاية والمغني (قوله ويراعى وجوب الخ) قد بديل هذا على وجوب المراعاة وإن لم يزد فوات بعض أركان الركعة عليه كالركوع الإمام بهم ورفع قبل ركوع الخليفة وبطلت صلاته في الاعتدال فاستخلفه قبل ركوعه فليس له الركوع بل يسجد بهم ويحتمل أنه الركوع في هذه الحالة مع انتظارهم له في الاعتدال إلى أن يلحقهم ثم يسجد بهم وعلى هذا فلو استخلف بعد اعتداله من لم يقرأ الفاتحة من المواقفين فله قراءتها ثم الركوع والخوف في اعتدالهم فإن لم تطو لهم الاعتدال قبل وصوله إليهم فينبغي أن لهم العود إلى الركوع فليتأمل ويراجع سم ويوافق الاحتمال المذكور قول ع ش ما نصه قوله ويراعى المسبوق الخ قد تشمل هذه العبارة ما لو قرأ الإمام الفاتحة واستخلف شخصًا لم يقرأها فيجب عليه أن يركع من غير قراءه وليس مراد بل يجب عليه قراءة الفاتحة لأجل صحة صلاة نفسه وهو مع ذلك موافق لنظم صلاة امامه لأن المراد بنظمه أن لا يخالفه فيما يؤدي إلى خلل في صلاة القوم وهذا غاية أمره أنه طول القيام الذي خلف الإمام فيه ونزل منزلته وهو لا يضرب من الإمام لو كان باقيا اه (قوله وجوبا) إلى قول المتن وأشار في النهاية والمغني إلى أقوله وجوبا (قوله وإن لم يستخلف) أي بأن تقدم بنفسه أو استخلفه القوم شرح العباب اه سم قول المتن (تشهد الخ) أي وقت لهم في تلك الركعة كانت ثانية الصبح ولو كان هو يصلي الظهر ويترك القنوت في الظهر وإن كان هو يصلي الصبح ويسجد بهم أسهوا الإمام الحاصل قبل اقتدائه به وبعده نهاية ومغني قال ع ش قوله وقت لهم الخ أي فلو ترك القنوت لم يسجد هو أي لعدم حصول خلل في صلاته ولا المأمومون به بتركه أي لأنه محمول على الإمام سم على حج اه (قوله وجوبا) خلافا للمغني والنهاية عبارتهما ولا يجب التشهد على الخليفة المسبوق لأنه لا يزيد على بقاءه مع امامه ولا القعود أيضا كما قاله الاستنوي اه قال سم وهو متعين اه أي ما قاله الاستنوي وقال ع ش

به) بل ينبغي أنه لا تحصل لهما الجمعة إن كان الاستخلاف في الركعة الأولى بأن لم يدرك مع الإمام القيام أو الركوع فإن كان في الثانية ففيه ما يأتي عن افتاء بعضهم بما فيه سم (قوله ولا ينافي هذا) أي وإن صح انفرا دهم في الثانية كما سيذكره (قوله وإما حسبانه من العدد الخ) هذا بخلاف قوله السابق وأنه حيث لازم الخ وحاصل ما ارتضاه الشارح كما ترى أنه إذا لم يزد الخليفة على الأربعين ولم تحصل له الجمعة كفي في تمام العدد حتى لا تبطل جمعهم ولهم الانفراد بالثانية ولكن لا يصح اقتداؤهم به فليتأمل فيه ففيه ما فيه سم (قوله ويراعى وجوبا بالخ) قد بديل هذا على وجوب المراعاة وإن لم يزد فوات بعض أركان الركعة عليه كالركوع الإمام بهم ورفع قبل ركوع الخليفة وبطلت صلاته في الاعتدال فاستخلفه قبل ركوعه فليس له الركوع بل يسجد بهم ويحتمل أن له الركوع في هذه الحالة مع انتظارهم له في الاعتدال إلى أن يلحقهم ثم يسجد بهم وليس في هذه مخالفة لنظم صلاة الإمام كالمعتدل الإمام بهم ثم تذكر عدم الطمأنينة في الركوع مثلاً فإنه يعود إليه ولا يلزمهم العود معه كما هو ظاهر وليس في ذلك إخلال بنظم صلاتهم ولا تفويت جمعهم فهلا جاز تركه حينئذ يفارقونه وإن كان يجب على الإمام الأول لأنه تنمة صلاته ولو كان الاستخلاف في غير الجمعة فالوجه أنه لا يلزم الخليفة الجلوس لتشدهم الأول لأنه لا يزيد على الإمام الأول الذي يجوز ترك الجلوس بهم لتشدهم الأول ثم رأيت الاستنوي قال إن التعبير بالنظم يفهم أنه لا يجب عليه قراءة التشهد وهو ظاهر لأنه لا يزيد على بقاء امامه حقيقة ولو كان باقيا لم يجب عليه قراءته بل المتجه أيضا أن القعود لا يجب لأن المأموم يجوز له المفارقة

ولا ينافي هذا ما قالوه في صلاة الجمعة في الخوف الجائز في الامن أيضا كما بينته في شرح الارشاد لأن الامام ثم واحد والكل تبع له وهذا ليس موجودا هنا وأفتى بعضهم فيمن أحرم بتسعة وثلاثين فاقضى به آخر في الثانية فأحدث واستخلفه أتموا الجمعة لقيام المأموم مقام الامام لأنه باقتدائه به قبل الحدث انسحب عليه حكم الجماعة في بقاء العدد دون ادراك الجمعة لاختلاف الملحقين وما اقتضاه كلامه من جواز اقتدائهم به مع كونه ليس زائدا على الأربعين فيه نظر وأما حسبانه من العدد حتى لا تبطل جمعهم لو أتموا فردا فتجبه (ويراعى) وجوبا للخليفة (المسبوق لنظم المستخلف) يعني الأول وإن لم يستخلف لأنه التزم ذلك بالاقتداء به (فاذا صلى) بهم (ركعة تشهد) أي جلس للتشهد وجوبا أي بقدر ما يسمع أقل التشهد والصلاة كما هو ظاهر وقرأه ندبا

(واشار) الخليفة نذبا فان ترك لم يعد نذبا ذلك لغير مصل او غيره نظير ما مر ان من احرم على يسار الامام سن له وغيره من مصل او غيره نحويله الى العين وظاهر المتن وغيره نذبا اشارته وان علم ان من وراءه لا يخفى ذلك عليهم بوجه وعلية فيوجه بانهم قد ينسون او يظنون سهوه (اليهم ليفارقوه) وتجب ان خشوا خروج (٤٩٠) الوقت ولا لم يكره (او ينتظروا) سلامه ليسدوا معه وهو الافضل ثم يقوم الى ما بقى عليه من

ركعة ان أدرك الجمعة بناء على ما مر عن البغوي والثلاث إن لم يدركها وقوله ليفارقوه أو ينتظر ويحتمل أن يكون من جملة ما يشير اليه وعلية ففهم التخيير من الاشارة يمكن كالا يخفى ويحتمل أن يكون بيانا للحكم المترتب عليها فلا اعتراض عليه خلافا لجمع وقضية المتن عدم صحة استخلاف مسبوق جاهل بنظم صلاة الامام وصححه في الروضة لكن رجح في التحقيق الصحة واعتمده الاسنوي وغيره وعلية فيراقب من خلفه فان هموا بالقيام قام ولا اقلد وفي الرباعية اذا هموا بالعود قعد وتشهد معهم ثم يقوم فان قاموا معه علم انها ثلثتهم ولا علم انها اخرتهم ولا ينافي هذا ما مر في سجود السهو انه لا يرجع لقول الغير ولا لفعله وان كثر لان هذا مستثنى لضرورة توقف العلم بالنظم عليهم اى اصاله فلا ينافي له اعتقاد خبر ثقة غيرهم واشارته كما في المجموع عن البغوي واقره قال عنه كالمواخبة الامام أى الذى بطلت صلاته ان الباقي من صلاته كذا فله اعتقاد خبره اتفاقا (ولا يلزمهم استئناف نية

وما قاله خرج من الوجوب ظاهره موافق لقول المصنف وبراعى المسبوق الخ (قوله) وأشار الخليفة الخ) أى بعد تشهده عند قيامه نهاية زاد المغنى ولان يقدم من يسلم بهم كذا ذكره الصيمرى ثم يقوم اه (قوله سن له) أى للامام (قوله) وعلية الخ) أى على هذا الظاهر والاخصر الاسبق ويوجه قول المتن (ليفارقوه الخ) أى ليتخير المقتدون بعد اشارته وغاية ما يفعلون بعد هان يفارقوه بالنية ويسلموا أو ينتظروا سلامه بهم مغنى (قوله) وتجب الخ) أى قوله ولا ينافي في النهاية الا قوله بناء على ما مر عن البغوي وقوله يحتمل الى بيانا للحكم وكذا في المغنى الا قوله وفي الرباعية الخ (قوله) وتجب الخ) أى فيما اذا كانت جمعة كما هو ظاهر رشيدى (قوله) لم تكره) أى المفارقة (قوله) وهو الخ) أى الانتظار (قوله) ويحتمل الخ) اقتصر عليه النهاية والمغنى (قوله) بيان للحكم الخ) عبارة النهاية وقول المنسلف ليفارقوه الخ قال الشارح علة غائية للاشارة الى لكونها خفية قد تفهم وقد لا وحيث فهمت فغايتها التخيير بينهما والغرض من ذلك دفع ما عترض به على المصنف من ان التخيير المذكور فيه غير مفهوم من اشارة المصلى خصوصاً مع الاستدبار وكثرة الجماعة يميناً وشمالاً وخلفاً اه (قوله) لكن رجح في التحقيق الصحة) وهو المعتمد مغنى ونهاية (قوله) واعتمده الاسنوي الخ) وافق به شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله) وفي الرباعية الخ) ومنها الثلاثية فيما يظهر (قوله) ولا ينافي الخ) عبارة المغنى والنهية قال بعضهم وفي هذا دليل على جواز التقليد في الركعات ويكون محل المنع إذا اعتقد شيئاً آخر انتهى وهذا ممنوع فان هذا ليس تقليداً في الركعات اه أى فلا يقال كيف يرجع إلى فعل غيره عش (قوله) لان هذا مستثنى الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لان الممتنع الرجوع لغيره فيما يتعلق بصلاته لا فيما يتعلق بغيره سم (قوله) عليهم) أى المأمومين (قوله) قال عنه) أى قال المصنف في المجموع عن البغوي و(قوله) كما قالوا غيره الخ) مقول قال قول المتن (ولا يلزمهم) أى المقتدين (استئناف نية القدوة) ويجوز التجديد اى لنية القدوة وينبغي ان يكون مكروهاً لانه اقتداء في اثناء الصلاة سم على المنهج اقول قد يقال بعدم الكراهة لاهم معذورون باحرامهم الاول فطروا والبطلان لا دخل لهم فيه ومعلوم أن النية بالقلب فلو تلفظوا بها بطلت صلاتهم عش اقول بل الظاهر ما ياتي في الشارح من نذبا التجديد (قوله) بالمتقدم) إلى قوله ولا فرق في النهاية والمغنى (قوله) بغيره) أى من الامام او القوم سم (قوله) مطلقاً) أى تقدم بنفسه او بغيره (قوله) ولا فرق الخ) ولو أراد المسبوقون أو من صلاته أطول من صلاة الامام أن يستخلفوا ومن يتم لهم لم يجز إلا في غير الجمعة إلا ما منع في غيرها بخلافها لما مر انه لا يشا جمعة بعد اخرى ولو صورة مغنى زاد النهاية قال الناشرى ومحل ما ذكر في الجمعة إذا قدموا من لم يكن من جملتهم فان كان من جملتهم جاز حتى لو اقتدى شخص بهذا المقدم وصلى معهم ركعة وسلموا فله أن يتمها جمعة لانه وإن استفتح الجمعة فهو تبع للامام والامام مستديم لها لا مستفتح نقله صاحب البيان عن الشيخ ابن حامد واقره وكذا الرمي لكن تعليلهم السابق بخالفه اه قال عش قوله مر فله أن يتمها جمعة مشى عليه حج وقوله مر لكن تعليلهم السابق بخالفه أى فلا يجوز في الجمعة مطلقاً وهو المعتمد اه عش (قوله) ولا فرق في غيرها الخ) أى في عدم لزوم استئناف نية القدوة (قوله) به) أى

بعد ادراك ركعة من الجمعة فهذا أولي اه وهو متعين (قوله) في المتن وأشار اليهم) قال في شرح العباب وعلية ففهم التخيير من الاشارة كانه من قوله وبراعى (قوله) واعتمده الاسنوي وغيره) وافق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله) لان هذا مستثنى الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لان الممتنع الرجوع لغيره فيما يتعلق بصلاته لا فيما يتعلق بغيره (قوله) بالمتقدم بغيره) أى من الامام او القوم (قوله) والذي يتجه الاول) واعتمده

القدوة) بالمتقدم بغيره أو بنفسه في الجمعة وغيرها كما اقتضاه كلام الحاروى وغيره لكن الذى بحثه الأذرى واقتضاه بالامام كلام الشيخين وغيره أنه متى لم يقدمه الامام لزومهم استئنافها الذى يتجه الاول لان لزومهم له الجرى على نظم الامام مطلقاً صريح في أنه تابع له منزل منزله وإذا كان كذلك لم يحتج الاقتداء به إلى نية كما هو واضح ولا فرق في غير هاتين من اقتدى به قبل خروجه ومن لم يقتد به

إلا عند تخالف النظم أو فعل ركن كما علم عامر (في الأصح) لثبوتها منزلة الأول في رعاية نظمه وغيره نعم ينبغي ندها خروجا من الخلاف (ومن زحم عن السجود) في الجمعة أو غيرها لكن لغلبتها فيها ذكرها هنا (فأمكنه) بأن وجدت هيئة الساجدين فيه ولو (على) وضو (إنسان) لم يخش منه فتنة أخذ عامر في الجر من الصف ولو قنوا ويفرق بينه وبين ما سئم إن جره فيه استيلاء عليه (٩١) مضمّن بخلاف مجرد السجود عليه ولو غير مكلف بناء على أنه

لا يشترط الرضا بذلك وهو ما قاله ابن الرفعة وإن لم يخجل عن وقفة إلا أن يحمل على ما لا تأذي به أو به تأذي يظن الرضا به (فعله) وجوبا لما صح عن عمر رضي الله عنه ولا يعرف له مخالف وعبر بانسان لانه لو ارد عن عمر وإلا فالعبر بشيء الشامل للبيمة ومتاع وغيرهما اعم (والا) يمكنه على شيء أو امكنه لامع التنكيس (فالصحيح انه ينتظر) زوال الزحمة في الاعتدال ولا يضره تطويله لعذره وقضيته انه لو امكنه الانتظار جالسا بعد الاعتدال لم يجزله وعليه يفرق بينهما بأن الاعتدال محسوب له فلم يبق البقاء فيه بخلاف ذلك الجلوس فكان كالأجنبي عما هو فيه نعم ان لم تكن طرات له الزحمة إلا بعد ان جلس فينبغي انتظاره حيثئذ فيه لانه أقل حركة من عوده للاعتدال (ولا يوى به) لندرة هذا العذر وعدم دوامه ويسن للامام ان يطول القراءة ليلحقه فيها ثم ان زحم في الثانية وكان ادرك الاولى تخير بين المفارقة والانتظار والام تجز المفارقة لقدرته على ادراك الجمعة فلم يجز له مع

بالامام الأول (قوله) إلا عند تخالف النظم (الخ) أي فيلزم استئناف النية (قوله) عامر (أي في شرح ولا يستخلف للجمعة وفيما قبله (قوله) لثبوتها) أي المتقدم بنفسه والمتقدم بغيره (قوله) ندها) أي نية القدوة أي استئنافها قول المتن (ومن زحم) أي منعه الزحام نهاية ومعنى (قوله) في الجمعة) إلى قوله إلا ان يحمل في النهاية إلا قوله لم يخش إلى ولو قنوا قوله ويفرق إلى ولو غير مكلف وكذا في المغنى إلا قوله وإن لم يخجل عن وقفة (قوله) لكن لغلبتها فيها (الخ) أي لغلبة الزحمة في الجمعة (ذكرها هنا) ولان تفاريعها متشعبة مشكلة لكونها لا تترك إلا ركعة منتظمة وملتقة على ما يأتي ولهذا قال الامام ليس في الزمان من يحيط بطايرها نهاية ومعنى قول المتن (فأمكنه) أي السجود على هيئة التنكيس بأن يكون الساجد على شاخص أو المسجود عليه في هذه نهاية (قوله) هيئة الساجدين (الخ) وهي التنكيس معنى (قوله) لم يخش منه (الخ) فلو كان الذي يسجد على ظهره من عظام الدنيا يغلب على الظن عدم رضاه بذلك وربما ينشأ منه شر اتجه عدم الزوم سم على المنهج أقول قد يتجه الحرمة عس (قوله) ويفرق بينه) أي بين الفتن هنا حيث يجب السجود عليه إن أمكن (قوله) بخلاف مجرد السجود (الخ) أي فلا يدخل بذلك تحت يده ومع ذلك إذا تلف بالسجود عليه ضمنه الساجد كما يأتي عن عس (قوله) بناء على انه (الخ) عبارة للمغنى ولا يحتاج هنا إلى انه لان الامر فيه يسير كما قاله في المطالب اه (قوله) أنه لا يشترط الرضا (الخ) أي وهو الراجح عس (قوله) أو به تأذي يظن الرضا (الخ) لا يخفى ما فيه على النية بصرى عبارة سم ليس فيه حرازة مع قوله بناء على انه الخ اه (قوله) وجوبا) إلى قول المصنف فالصحيح في النهاية والمغنى (قوله) وجوبا) ومع ذلك إذا تلف المسجود عليه ضمنه ولا يدخل بذلك تحت يده فلو كان صيدا وضاع لا يضمه المصلي لانه لا يدخل في يده عس (قوله) لما صح (الخ) أي من قوله إذا اشتد الزحام فليسجد احدهم على ظهر اخيه نهاية ومعنى (قوله) الشامل للبيمة (الخ) أي كافي المجموع وإن لم ياذن صاحب البيمة كافي شرح العباب عبارته وإن لم ياذن الادعى ولا صاحب البيمة للحاجة مع ان الامر فيه يسير قاله في المطالب وكذا ابن الاستاذ اه سم (قوله) للبيمة ومتاع (الخ) أي وإن لم ياذن صاحبه كالاستاذ إلى حائطه عس (قوله) في الاعتدال) متعلق ينتظر (قوله) اعذره) متعلق بقوله ولا يضره الخ (قوله) وقضيته) أي قضية التقيد بالاعتدال (قوله) إلا بعد ان جلس (الخ) قضيته انها لإطارات قبل الجلوس فينبغي العود إلى الاعتدال ولو كان أقرب إلى الجلوس منه ولو قبل بعدم جوازه حينئذ لم يبعدوا يأتي عن عس ما يؤيده (قوله) لانه أقل حركة) ظاهره جواز العود ولو قبل بعدم جوازه لم يكن بعيدا لان عوده لمحل الاعتدال فعل اجنبى لا حاجة اليه عس (قوله) ثم ان زحم) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله) في الثانية) أي الركعة الثانية (قوله) وإلا لم تجز (الخ) وهو المعتمد خلافا لما اطال به الاسنوي معنى ونهاية وسم (قوله) وفيما إذا زحم (الخ) إن كان في حيز وإلا فذاك ولا يقيد بذكر الاول سم عبارة النهاية والمغنى اما المرحوم في الركعة الثانية من الجمعة فيسجد متى تمكن قبل السلام أو بعده نعم لو كان مسبوقا لحقه في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام وسجد السجدين أدرك الجمعة وإلا فلا كما يعلم مما سياتى اه (قوله) كما يأتي) أي يعلم مما يأتي في المتن قبيل الباب (قوله) من السجود) إلى قوله وقضيته في النهاية (قوله) في الثانية) أي الركعة الثانية عس (قوله) منه) أي من

ذلك فتدبرها وفيما إذا زحم في الثانية لا يدرك الجمعة إلا ان يسجد السجدين قبل سلام الامام كما يأتي (ثم ان) كانت الزحمة في الاولى (وتمكن) من السجود (فيلزم ذكر عمارته) في الثانية أي قبل شروعه فيه (تجهد) وجوبا لانه لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة (فان رفع) منه (والامام قائم

قرا الفاتحة لادراكه محلها فان ركع الامام قبل تراغها ركع معه وتحمل عنه بقيتها كالمسبوق بشرطه (او) فرغ منه والامام (راكع فالاصح) أنه (يركع) معه (وهو كمسبوق) فيتحمل (٩٢) عنه الفاتحة لأنه لم يدرك محلها (فان كان إمامه) حين فراغه من سجوده (فرغ من الركوع)

أو بقي منه جزء لسكتة لم يدرك فيه فاتته الركعة مطلقا (و) حينئذ فتى (لم) يسلم وافقه فيما هو فيه (لأنه لا فائدة لجريه على نظم نفسه حينئذ) ثم يصلي الركعة بعده (لما تقرر من قوت ركعته الثانية بقوات ركوعها مع الامام (وإن كان) الامام (سلم) قبل فراغه من السجود (فاتت الجمعة) لأنه لم يدرك معه ركعة وقضيته أنه لو قارن رفع راسه الميم من عليهما أنها تفوت وهو محتمل وقضية قول شارح صرحوا هنا بأنه لو سلم الامام كإرفعه هو من السجود أنه يتم الجمعة خلافة (وإن لم يمكنه السجود حتى ركع الامام) في الثانية أي شرع في ركوعها (فتى) قول يراعى (نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الان لثلاثا يوالى بين ركوعين في ركعة واحدة (والاظهر أنه ركع معه) لأنه سبقه بأكثر من ثلاثة طويلة (ويحسب ركوعه الاول في الاصح) لأنه أتى به في وقته والثاني إنما أتى به لمحض المتابعة وإذا حسب له الاول (فركعته) ملاقة من ركوع الاول وسجود الثانية) الذي أتى به (و يدركها الجمعة في الاصح) لأنه أدرك ركعة منها قبل سلام الامام

السجود (قوله قرأ الفاتحة) أي شرع فيها (قوله وتحمل عنه بقيتها الخ) أي فيدرك الركعة إن اطمأن بقينا قبل رفع الامام عن اقل الركوع وتمت جمعة مع الامام ولا ياتي بركعة بعد سلام الامام قليوبى (قوله فيتحمل عنه الفاتحة الخ) يؤخذ منه إن اطمأن قبل ارتفاع إمامه عن اقل الركوع نهاية (قوله حين فراغه) أي فراغ المزحوم ع ش (قوله مطلقا) أي سواء كان الامام سلم او لا قول المتن (فاتت الجمعة) أي قيمتها ظهر بخلاف ما لو رفع راسه من السجود فسلم الامام في الحال فإنه يتمها جمعة مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر فسلم أي أي فشرع في السلام بخلاف ما لو رفع مقارناله فلا يدرك ركعة قبل سلام إمامه ويحتمل وهو الاقرب إدراكا كما ان القدرة إنما تنقطع بالميم من عليهما ثم رابت سم على المنهج نقل هذا الثاني عن مر اه (قوله وقضيته أنه لو قارن الخ) قديم منع أن قضيته ذلك بل عكسه بناء على أن معنى وإن كان سلم وإن كان تم سلامه قبل فراغه من السجود يدل على أن معناه المراد ذلك أنه لا يصح أن يكون معناه وإن كان شرع في السلام لاقتضائه القوت بمجرد الشرع قبل الفراغ وهو فاسد فتعين أن المراد وإن كان تم سلامه فتأمل سم على حجج اه ع ش عبارة البصري قوله وقضيته الخ كون ذلك قضية ما ذكر محل تأمل بل قضيته عدم القوت لأن الرفع المذكور ليس عن بقية الركعة الاولى ولان الامام إنما يخرج من الجمعة بعد انتهاء النطق بالميم لاحال النطق بها فتأمل اه (قوله كما رفع الخ) قديم منع اقتضاء هذه المقارنة سم قول المتن (وإن لم يمكنه السجود الخ) ولو زحم عن الركوع في الاولى ولم يتمكن منه إلا حال ركوع الثانية ركع معه وحسبت الثانية له مغنى (قوله لأنه سبقه الخ) فيه وقفة لان السابق بذلك غير لازم إذ من أفراد ذلك أي الزحام عن السجود ما لو فرغ من السجود فوجد الامام في الاعتدال مثلا ولا سبق هنا بما ذكر وما مضى لا يحسب السابق به لزواله ويكتفى بالتعليل بأنه لم يدرك الركوع كالمسبوق فلي تأمل ولعل لذلك رجوع عن ذلك التعليل في النسخ المعتمدة سم عبارة النهاية والمغنى لظاهر إنما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا ولان متابعة الامام اكد ولهذا يتبعه المسبوق ويرك القراءة والقيام اه قول المتن (ويحسب ركوعه الاول الخ) يمكن أن يكون من فوائد حسبانته أنه لو بان خلل في الثاني لم يؤثر فلو بان الخلل في الاول فهل يحسب الثاني ولا فتلغوا الركعة فيه نظر ولعل المتجه الاول سم (قوله لأنه أتى الخ) إلى قوله واعترضوه في النهاية والمغنى قول المتن (بطلت صلاته) أي بمجرد دونه للسجود لأنه شروع البسطل برماوى اه بيجرى (قوله واعترضوه الخ) اجاب عنه النهاية بما نصه وسكت أي الروضة هنا عن حكم ما ذكره بعد لعله بما قدمه أن الاصح لزومه أيضا فقول الاسنوى بل يلزمه ذلك ما لم يسلم الامام إذ يحتمل أن الامام قد نسي القراءة مثلا فيعود إليها هو مراد الروضة هنا ودعواه ان عبارتها غير مستقيمة ممنوعة اه وفيه ان المراد لا يدفع الايراد واجاب عنه المغنى ايضا بما نصه وهذا أي لزوم الاحرام ما لم يسلم الامام هو المعتمد وكلام الروضة محمول على

بمن لم يدرك الاولى (قوله وقضيته الخ) قديم منع أن قضيته ذلك بل عكسه بناء على أن معنى وإن كان سلم وإن كان تم سلامه قبل فراغه من السجود ويدل على أن معناه المراد ذلك أنه لا يصح أن يكون معناه وإن كان شرع في السلام لاقتضائه القوت بمجرد الشرع قبل الفراغ وهو فاسد فتعين المراد بان كان تم سلامه فتأمل (قوله كما رفع الخ) قديم منع اقتضاء هذه المقارنة (قوله لأنه سبقه الخ) فيه وقفة لان السابق بذلك غير لازم إذ من أفراد ذلك ما لو فرغ من السجود فوجد الامام في الاعتدال مثلا ولا سبق هنا بما ذكر وما مضى لا يحسب السابق به لزواله ويكتفى بالتعليل بأنه لم يدرك الركوع كالمسبوق فلي تأمل (قوله لأنه سبقه الخ) رجوع عن هذا التعليل في النسخ المعتمدة (قوله في المتن ويحسب ركوعه الاول الخ) يمكن أن يكون من فوائد حسبان ركوعه الاول والتلفيق أنه لو بان خلل في الثاني لم يؤثر فلو بان الخلل في الاول فهل يحسب الثاني أو لا فتلغوا الركعة فيه نظر ولعل المتجه الاول (قوله على ما في الروضة كاصلها) وسكت أي صاحب الروضة هنا

والنافع غير مؤثر في ذلك (فلو سجد على ترتيب نفسه) عامدا (عالمًا بأن واجبه المتابعة) في الركوع كما هو الاظهر المذكور (بطلت الوجوب صلاته) لئلا يعبء حيث سجد في موضع الركوع ويلزمه التحريم بالجمعة إن أمكنه إدراك الامام في الركوع على ما في الروضة كاصلها واعترضوه

الوجوب اتفاقا وهذا على خلاف قد تقدم وان الاصح لزوم فلا منافاة بينهما وإذ علمت ذلك فقول
الاسنوي ان عبارة الروضة غير مستقيمة ممنوع اهـ (قوله ان يلزمه الخ) خبر ان الموافق الخ (قوله ماعله) الى
قول المتن والاصح في النهاية الا قوله ولم يستمر الى المتن وكذا في المغني الا قوله ولو عاميا الى المتن (قوله
ماعله) اى من وجوب المتابعة نهاية (قوله بان استمر الخ) كذا نقل في شرح الروض التصوير بذلك عن
السبكي والاسنوي فقال قالا وصورة المسئلة ان يستمر سهوه او وجهه الى اتيانه بالسجود الثاني والافعل
المفهوم من كلام الاكثرين يجب متابعة الامام فيما هو فيه اى فان ادركه معه السجود تمت ركعته اهـ وقوله
المفهوم من كلام الاكثرين اى وهو عدم حساب سجدته ثانيا للمقابل لما في المنهاج والمحرر من الحسابان
ومفهوم قوله والافعل المفهوم الخ عدم وجوب المتابعة على ما في المنهاج وفي فتاوى شيخ الاسلام ما حاصله
انه الظاهر اسم وغاية المغني قبيل قول المصنف والاصح الخ فلوزال وجه له ونسيانه قبل سجوده ثانيا
وجب عليه ان يتابع الامام فيما هو فيه كما هو المفهوم من كلام الاكثرين اهـ زاد النهاية اى فان ادركه معه
السجود تمت ركعته كما اشار اليه بقوله والاصح الخ (قوله وسجد) اى سجدتيه وهو على نسيانه او جهله نهاية
ومغني (قوله ففرغ من السجودتين الخ) ولو فرغ من سجوده الاول فوجد الامام ساجدا فتابعه في سجوده
حسب له ركعته ملفقة مغني (قوله قبل سلام الامام) اى قبل تمامه كما جرى عليه شيخنا لا الشروع فيه كما ذهب
اليه حجج شوبرى (قوله حسب له ما اتى به الخ) ولو لم يتمكن المزمع من السجود حتى سجد الامام في الركعة
الثانية سجد معه وحصلت له ركعة ملفقة من ركوع الاول وسجود الثانية فان لم يتمكن الا في السجدة الثانية
سجد معه فيها وهل يسجد الاخرى لانهار كن واحدا ويجلس معه فاذا سلم بنى على صلاته او ينتظره ساجدا
حتى يسلم فيبنى على صلاته احتمالات والوجه منها الاول كما اعتمدته شيخى وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين
اى شيخ الاسلام مغني وسم ونهاية (قوله والاصح بناء على الحسابان الخ) اعتمدته المنهج والنهاية والمغني
(قوله وانتصر له السبكي الخ) ذكر في الفرع عن السبكي ما يقتضى انه انما يقول بالحسبان فيما اذا استمر على

عن حكم ما اذا ادركه بعد علمه بما قدمه من ان الاصح لزومه ايضا فقول الاسنوي بل يلزمه ذلك ما لم يسلم
الامام لا يثبت ان الامام قد نسي القراءة مثلا فيعود اليها هو مراد الروضة هنا ودعوا وان عبارتها غير
مستقيمة ممنوعة شرحة (واعترضه بان الموافق الخ) جزم في العباب بهذا الموافق ويمكن انه مراد الروضة
(قوله بان استمر على ترتيب نفسه سهوا او جهلا) كذا نقل في شرح الروض التصوير بذلك عن السبكي
والاسنوي فقال قالا وصورة المسئلة ان يستمر سهوه او وجهه الى اتيانه بالسجود الثاني والافعل المفهوم
من كلام الاكثرين يجب متابعة الامام فيما هو فيه اى فان ادركه معه السجود تمت ركعته انتهى وقوله المفهوم
من كلام الاكثرين اى وهو عدم حساب سجدته ثانيا للمقابل لما في المنهاج والمحرر من الحسابان ومفهوم قوله
والافعل المفهوم من كلام الاكثرين عدم وجوب المتابعة على ما في المنهاج وفي فتاوى شيخ الاسلام
ما حاصله انه الظاهر انتهى فليتأمل قال في الروض فرع فان لم يتمكن حتى سجد الامام في الركعة الثانية سجد
معه وحصلت له ركعة ملفقة قال في شرحه فان لم يتمكن الا في السجدة الثانية سجد معه فيها ثم يحتمل ان يسجد
الاخرى لانهما كركن واحدا وان يسجد معه فاذا سلم بنى على صلاته ذكرهما الزركشي ثم قال والمتجه انه
ينتظره ساجدا حتى يسلم فيبنى على صلاته لان الاحتمال الاول يودى الى الخفاقة والثاني الى تطويل الركن
القصر وايدى بما قدمته عن القاضي والبعوى او اثل صفة الائمة وقد مت ثم ان المختار جواز تطويل الركن
القصر فى مثل ذلك وقد جوز الدارمي وغيره المنفرد ان يقتدى فى اعتداله بغيره قبل ركوعه ويتابعه انتهى
والوجه وفاقا لما يخناه الاحتمال الاول ثم قال فى الروض فان لم يتمكن اى من السجود حتى تشهد الامام
سجد فان فرغ من السجود ولو بالرفع منه قبل سلامه اى الامام وإن لم يعدل له ركعة وادرك الجمعة
وإن رفع بعد سلامه فاتته فيتمها ظاهر اهـ قال فى شرحه كذا نقله الرافعى عن التتمة وجزم به النووى وليس
على وجه فانه انما ذكره فى التتمة فترى ما على القول بانه يجرى على ترتيب نفسه واما على القول بانه يتابعه

بأن الموافق لما قدمه أن
الياس لا يحصل إلا بالسلام
أنه يلزمه الاحرام بها هنا
ما لم يسلم ولا يصح تحريمه
بالظهر لانه لم يأس (وإن
نسى) ماعله (أو جهل)
حكم ذلك ولو عاميا مخالفا
للعلماء كما هو ظاهر لأن
هذا بما يخفى على العوام (لم
يحسب سجوده الاول)
لانه أتى به فى غير محله وإعالم
تبطل صلاته لعذره (فاذا
سجد ثانيا) بأن استمر على
ترتيب نفسه سهوا أو جهلا
وفرغ من السجودتين ثم قام
وقرأ وركع واعتدل وسجد
اولم يستمر بان تذكرا
علم والامام فى التشهد حال
قيامه من سجوده فسجد
سجدتين قبل سلام الامام
(حسب) له ما اتى به وتمت
به ركعته الاولى لدخول
وقته والغنى ما قبله
(والاصح) بناء على
الحسبان الذى هو المنتقول
كافى المحرر وانتصر له
السبكي والاسنوي وغيرهما
دون ما فى العزيز من عدم
الحسبان وان تبعه عليه
فى الروضة والمجموع
(إذ ذلك الجمعة بهذه الركعة)

ترتيب نفسه سهو او جهلا ما اذا لم يستمر بان زال سهو او جهله فهو موافق لما اقتضاه كلام الاكثرين من وجوب المتابعة للامام فيما هو فيه اى فان ادرك معه السجود حسبت والا فلا وهذا التفصيل منطبق على ما حل به صاحب النهاية اى والمغنى متن المنهاج فليتأمل بصري وتقدم عن الاسنى ما يوافق ما فى الغرر (قول المتن اذا كملت السجدة ثان الخ) اى بخلاف ما اذا كملت بعد سلام امامه فلا يدرك بها الجمعة نهاية ومغنى (قوله وان كان الخ) (فرع) قال فى الروض فان لم يتمكن اى من السجود حتى تشهد الا امام سجد فان فرغ من السجود ولو بالرفع منه قبل سلامه اى الا امام وان لم يعتدل حصلت له ركعة وادرك الجمعة وان رفع بعد سلامه اى الا امام فاتته فيتمها ظهرا واعتمده النهاية وسم خلافا لاسنى قال ع ش قوله لم ر بعد سلامه اى بعد فراغه بخلاف ما للورفع مقارنا لسلامه فانها تحصل له وقوله فاتته الخ معتمداه قول المتن (ناسيا) اى للسجود او كونه فى الصلاة بجزى قول المتن (ركع معه الخ) اى وحصل له من الركعتين ركعة ملفقة ويسقط الباقي منهما نهاية ومغنى

فلا يسجد بل يجلس معه ثم بعد سلامه يسجد سجدتين ويتمها ظهرا نبيه على ذلك
الاذرعى وغيره انتهى واقول اذا اعتدنا ما فى الروض تبع للرافعى
والنوى كأن سجد السجدة الثانية وادرك الجمعة فى
مسئلة الزركشى السابقة بالاولى فتردد الزركشى
فيها انما ياتى على تفريع ما هنا على
الضعيف كازعمه الاذرعى
وغیره والله
تعالى
اعلم

اذا كملت السجدة ثان قبل
سلام الامام وان كان فيها
نقص التلفيق ونقص عدم
متابعة الامام (و) التخلف
بالنسيان او نحو مرض او
بطء حركة كهو بالرحمة فى
جميع ما مر فحينئذ (لو
تخلف بالسجود) فى الاولى
(ناسيا حتى ركع الامام
للتانية) فذكره (ركع معه)
وجوبا (على المذهب) لانه
سبق باكثر من ثلاثة
اركان فلم يجوز له الجرى
على نظم نفسه

(تم الجزء الثانى ويليها الجزء الثالث اوله باب صلاة الخوف)

﴿ فهرست الجزء الثاني من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صحيفة

- ٢ باب صفة الصلاة
 ١٠٨ باب شروط الصلاة
 ١٣٧ فصل في ذكر مبطلات الصلاة وسننها ومكروهاتها
 ١٦٨ باب سجود السهو
 ٢٠٤ باب في سجود التلاوة والشكر
 ٢١٩ باب في صلاة النفل
 ٢٤٦ كتاب صلاة الجماعة
 ٢٧٧ فصل في صفات الاثمة
 ٣٠٠ فصل في بعض شروط القدوة الخ
 ٣٢٤ فصل في بعض شروط القدوة ايضا
 ٣٣٩ فصل تجب متابعة الامام في افعال الصلاة
 ٣٥٦ فصل في زوال القدوة وايجادها وادراك المسبوق للركعة
 ٣٦٨ باب كيفية صلاة المسافر
 ٣٧٨ فصل في شروط القصر وتوابعها
 ٣٩٣ فصل في الجمع بين الصلاتين
 ٤٠٤ باب صلاة الجمعة
 ٤٦٤ فصل في اداب الجمعة والاعتشالات المسنونة
 ٤٨٠ فصل فيما تدرك به الجمعة

